

~~X~~

9.12

~~9.12~~

1-2

مستطابق

مطابق
1-2

~~9.12~~

~~9.12~~

1.2

~~X~~

20511

« (فهو ست الجزء الاول من حاشية رد المحتار على الدر المختار للعلامة السيد محمد أمين المعروف بابن عابد بن) »

صفحة	مطلب	صفحة
٢	خليفة الكتاب	٧٠
٢٤	مقدمة	٧١
٢٧	مطلب الفرق بين المصدر والحاصل بالمصدر	٧٢
٢٩	مطلب في فرض الكفاية وفرض العين	٧٣
٣٠	مطلب فرض العين افضل من فرض الكفاية	٧٣
٣٠	مطلب في التخييم والزل	٧٥
٣١	مطلب في السرور والكهانة	٧٨
٣١	مطلب السرور انواع	٨١
٣٢	مطلب في الكلام على انشاء الشعر	٨١
٣٣	مطلب يجوز تقليد المقتول مع وجود الافضل	٨٢
٤٤	مطلب فيما اختلف من رواية الامام	٨٢
من بعض الصحابة		٨٤
٤٥	مطلب في موالاة الائمة الاربعة ووقاتهم ومدة حياتهم	٨٤
٤٦	مطلب صرح عن الامام انه قال اذا صح الحديث فهو مذهبي	٨٤
٤٦	مطلب في حديث اختلاف اتقي رجة	٨٥
٤٧	مطلب رسم المقتي	٨٦
٤٧	مطلب في طبقات المسائل وكتب ظاهرا لرواية	٨٦
٤٩	مطلب اذا تعارض التصحيح	٨٧
٥١	مطلب لا يجوز العمل بالتعريف حتى لنفسه عندنا	٨٧
٥١	مطلب في حكم التقليد والرجوع عنه	٨٨
٥٢	مطلب في طبقات الفقهاء	٨٩
٥٤	كتاب الطهارة	٨٩
٥٦	مطلب في اعتبارات المركب التام	٩٠
٦١	مطلب في تعبد عليه السلام بشرع من قبله	٩١
٦٢	مطلب ليس اصل الوضوء من خد وصباء هذه الائمة بل الغزوة والتجيبيل	٩٥
٦٣	مطلب في حديث الوضوء على الوضوء نور على نور	٩٥
٦٤	مطلب قد يطلق الفرض على ما ليس بركن ولا شرط	٩٧
٦٤	مطلب في الفرض القطعي والتلقيني	٩٩
٦٥	مطلب في معنى الاشتقاق وتقسيمه الى ثلاثة اقسام	١٠٢
		١٠٥
	مطلب في السنة وتقرنها	
	مطلب المختار ان الاصل في الاشياء الاياحة	
	مطلب الفرق بين التصدوق والتزام العزم	
	مطلب الفرق بين الطاعة والقرينة والعبادة	
	مطلب سائر معنى باقى لا يجمع جميع	
	مطلب في دلالة المفهوم	
	مطلب في منافع السوال	
	مطلب في الوضوء على الوضوء	
	مطلب كلمة لا بأس قد نستعمل في المندوب	
	مطلب قد يطلق الجائز على ما لا يمنع شرعا فيشمل المكروه	
	مطلب في تصرف قولهم معزنا	
	مطلب لافرق بين المندوب والمستحب والنفل والتطوع	
	مطلب ترك المندوب هل يكره تنزيها هل يفرق بين التزبه وخلاف الاولى	
	مطلب في تيم مندوبات الوضوء	
	مطلب الفرض افضل من النفل الا في مسائل	
	مطلب في مباحث الاستعانة في الوضوء بالغدير	
	مطلب في بيان ارتقاء الحديث الضعيف الى مرتبة الحسن	
	مطلب في مباحث الشرب قائما	
	مطلب في الغزوة والتجيبيل	
	مطلب في التمسع بتدليل	
	مطلب في تعريف المكروه وانه قد يطلق على الحرام والمكروه يقر بما يتزبه	
	مطلب في الاسراف في الوضوء	
	مطلب نواقض الوضوء	
	مطلب في حكم كالحصة	
	مطلب نوم من به انفلات ربح غير ناقض	
	مطلب لفظ حيث موضع للمكان ويستعار بجهة الشيء	
	مطلب نوم الانبياء غير ناقض	
	مطلب في نذر مراعاة الخلاف اذا لم يركب مكروه مذهبه	
	أبحاث الفصل	
	مطلب من الفصل	

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
١٧٦	مطلب تعريف الحديث المشهور	١٠٧	مطلب في تحرير الصاع والمد والرتل
١٧٧	مطلب اعراب قولهم الا ان يقال	١١٢	مطلب في رطوبة الفرج
١٨٣	مطلب نواقض المسح	١١٤	مطلب يوم عرفة افضل من يوم الجمعة
١٨٥	مطلب الفرق بين الفرض الصلوي والصلوي والواجب	١١٦	مطلب يطلق الدعاء على ما يعمل الثناء
١٨٧	مطلب في لفظة كل اذا دخلت على منكر او معرف	١٢٠	باب المياه
١٨٨	باب الجبض	١٢١	مطلب في حديث لا تسوا العنب الكرم
١٩٠	مبحث في مسائل المتصعة	١٢٢	مطلب في مسئلة الوضوء من الفساق
١٩٢	مطلب لو اتفق مفت بشئ من هذه الاقوال في مواضع الضرورة طلبا للتيسر كان حسنا	١٢٤	مطلب حكم سائر المائعات كلها في الاصح
١٩٨	مطلب في حكم وطء المستحاضة ومن يذكره نجاسة	١٢٤	مطلب في أن التوضي من الحوض افضل ونحو المعترلة وبيان الجزء الذي لا يجزأ
٢٠١	مطلب في احوال السقط وحكامه	١٢٥	مطلب الاصح انه لا يشترط في الجريان المدد
٢٠١	مطلب في أحكام الآيسة	١٢٦	(تنبيه) مهم في طرح الزبل في القساطل
٢٠٢	مطلب في أحكام العذور	١٢٧	مطلب لودخل الماء من اعلى الحوض ونحوه من اسفله فليس بجار
٢٠٥	باب الانجاس	١٣٠	مطلب يظهر الحوض بمجرد الجريان
٢١٢	مطلب في طهارة بوله صلى الله عليه وسلم	١٣٠	مطلب في الحاق نحو القصة بالحوض
٢١٢	مبحث في بول النارة وبصرها وبول الهرة	١٣١	مطلب في مقدار الذراع وتعيينه
٢١٤	مطلب اذا صرح بعض الاثمة بتقيد لم يصرح غيره بخلافه وجب اتابعه	١٣٢	مبحث الماء المستعمل
٢١٦	مطلب في العفوع من طين الشارع	١٣٢	مطلب في تفسير القرية والثواب
٢١٦	مطلب العرق الذي يستقر من ذردى النحر نجس حرام بخلاف التوشادر	١٣٤	مطلب مسئلة البئر يحط
٢١٩	مطلب في حكم الصبغ والاختصاف بالصبغ او الحناء التحسين وفي حكم الوشم	١٣٥	مطلب في أحكام الدباغة
٢٢٠	مطلب في حكم الوشم	١٤٠	مطلب في المسك والزباد والعنبر
٢٢٢	مطلب في تطهير الدهن والصل	١٤٠	مطلب في التداءى بالمحرم
٢٢٣	فصل الاستنجاء	١٤١	فصل في البئر
٢٢٥	مطلب اذا دخل المستنقي في ماء قليل	١٤٦	مطلب مهم في تعريف الاستحصان
٢٢٨	مطلب القول مرجح على الفعل	١٤٧	مطلب في الفرق بين الروث والخث والبعر وانخره والصور والمذرة
٢٣٠	مطلب في الفرق بين الاستبراء والاستنقاء والاستنماء	١٤٨	مطلب في السور
٢٣٤	مطلب في الامر بالمعروف	١٥٠	مطلب الكراهة حيث اطلقت فالمراد منها التصريم
٢٣٤	كتاب الصلاة	١٥٠	مطلب ست وورث التسيان
٢٣٥	مطلب مما يصير الكافر به مسلما من الافعال	١٥٢	باب التيمم
٢٣٩	مطلب في تعبد عليه السلام قبل البسطة	١٦٤	مطلب في تقدير الغلوة
		١٦٤	مطلب في الفرق بين التلقن وغالب الظن
		١٦٨	مطلب في قائد الطهورين
		١٧٣	باب المسح على الخفين
		١٧٥	مطلب في المسح على الخلف الخنقي القصير عن الكعبين اذا خيط بالتحشير

حصة

حصة

مطلب لورقت الشمس بعد غروبها	٢٤١	وعلى ما ليس بركن ولا شريط	٢٩٨
مطلب في الصلاة الوسطى	٢٤١	بحث القيام	٣٠٠
مطلب في قاعد وقت العشاء كاهل بلغار	٢٤٢	بحث القراءة	٣٠٠
مطلب في طلوع الشمس من مغربها	٢٤٤	مبحث في الركن الاصل والركن الزائد	٣٠٠
مطلب بشرط العلم بدخول الوقت	٢٤٧	بحث الركوع والسجود	٣٠٠
مطلب في تكرار الجماعة والاقتداء بالخالف	٢٥٢	مطلب هل الامر بالتعبدى افضل او المعقول	٣٠١
مطلب في اعراب كاشفا ما كان	٢٥٣	المحق	
مطلب بتكره الصلاة في الكنيسة	٢٥٤	بحث القعود الاخير	٣٠١
مطلب في الصلاة في الارض المقصورة ودخول	٢٥٥	بحث الخروج بسنعه	٣٠١
البابين وبناء المسجد في أرض الغصب		مطلب قصد هم باطلاق العبارات أن لا يذبح	٣٠٣
باب الاذان	٢٥٦	علمهم الامن زاحمهم عليه	
مطلب في المواضع التي يشدب لها الاذان	٢٥٨	مطلب بمجل الكتاب اذا بين بالخطي فالحكم	٣٠٣
في غير الصلاة		بعده مضاف الى الكتاب	
مطلب في الكلام على حديث الاذان بحزم	٢٥٨	بحث شروط التعرعة	٣٠٤
مطلب في قول من بنى المنابر للاذان	٢٥٩	مطلب واجبات الصلاة	٣٠٦
مطلب في اذان الجوق	٢٦١	مطلب المكروه تحريم من الصغار ولا تسقط به	٣٠٦
مطلب في المؤذن اذا كان غير محتسب في اذانه	٢٦٢	العدالة الابالادمان	
مطلب في كراهة تكرار الجماعة في المسجد	٢٦٥	مطلب كل صلاة اذيت مع كراهة التعريم	٣٠٧
مطلب هل يشرع النبي صلى الله عليه وسلم	٢٦٨	تجب اعادتها	
الاذان بنفسه		مطلب كل شفع من النفل صلاة	٣٠٨
باب شروط الصلاة	٢٦٨	مطلب قد يشار الى المثني باسم الاشارة	٣١١
مطلب في ستر العورة	٢٧٠	الموضوع للمفرد	
مطلب في النظر الى وجه الامر	٢٧٣	مطلب لا ينبغي أن يعدل عن الدراية	٣١٢
بحث النية	٢٧٧	اذا وافقها رواية	
مطلب في حضور القلب والخشوع	٢٧٩	مطلب مهم في تحقيق متابعة الامام	٣١٦
مطلب يصح القضاء بنية الاداء وعكسه	٢٨٣	مطلب المراد بالجهت فيه	٣١٧
مطلب معنى عليه سننات وهو يصلى الظهر	٢٨٣	مطلب سنن الصلاة	٣١٨
قبل وقتها		مطلب في قوله الاساءة دون الكراهة	٣١٨
مطلب اذا اجتمعت الاشارة والتسجعة	٢٨٥	مطلب في التبليغ خلف الامام	٣١٩
مطلب ما زيد في المسجد النبوي هل يأخذ	٢٨٦	آداب الصلاة	٣٢١
حكمه		فائدة لدفع الشاؤب بحجة	٣٢٢
مبحث في استقبال القبلة	٢٨٦	فصل (في بيان تأليف الصلاة الى انتهائها)	٣٢٢
مطلب كرامات الاولياء ثمانية	٢٩٠	مطلب في حديث الاذان بحزم	٣٢٣
مطلب مسائل التعزى في القبلة	٢٩٠	مطلب الفارسية خمس لغات	٣٢٥
مطلب اذا ذكر في مسئلة ثلاثة اقوال	٢٩٢	مطلب في حكم القراءة بالفارسية او التوراة	٣٢٦
فالارجح الاول والثالث لا الوسط		والانجيل	
باب صفة الصلاة	٢٩٦	مطلب في حكم القراءة بالشاذ	٣٢٦
مطلب قد يطلق القرص على ما يقابل الركن	٢٩٧	مطلب في بيان المتواتر والشاذ	٣٢٦

صفحة

صفحة

٣٢٩	مطلب لفظة الفتوى أكدوا ببلغ من لفظة المختار	٣٦١	مطلب في الفرق بين فرض العين وفرض الكفاية
٣٢٩	مطلب قراءة البسطة بين الفاتحة والسورة حسن	٣٦١	مطلب السنة تكون سنة عين وسنة كفاية
٣٣٢	مطلب في إطالة الركوع للباي	٣٦٦	فروع في القراءة خارج الصلاة
٣٤١	مطلب مهم في عقد الأصابع عند التشهد	٣٦٦	مطلب الاستماع للقرآن فرض كفاية
٣٤٥	مطلب في جواز الترحم على النبي ﷺ ابتداء	٣٦٧	باب الامامة
٣٤٥	مطلب في الكلام على التشبيه في كماله	٣٦٨	مطلب شروط الامامة الكبرى
	على ابراهيم	٣٧١	مطلب في تكرار الامامة في المسجد
٣٤٦	مطلب لا يجب عليه أن يصلي على نفسه	٣٧٦	مطلب البدعة خمسة أقسام
	صلى الله عليه وسلم	٣٧٨	مطلب في امامة الامرد
٣٤٦	مطلب في وجوب الصلاة عليه كلما ذكر عليه الصلاة والسلام	٣٧٨	مطلب في الاقتداء بشافعي ونحوه هل يكره ام لا
٣٤٧	مطلب هل نفع الصلاة عائد للمصلي ام له والمصلي عليه	٣٧٩	مطلب اذا صلى الشافعي قبل الحنفى هل الأفضل الصلاة مع الشافعي ام لا
٣٤٨	مطلب نص العلماء على استحباب الصلاة على النبي ﷺ صلى الله عليه وسلم في مواضع	٣٨١	مطلب الاساءة دون الكراهة أو الحش منها
٣٤٨	مطلب في المواضع التي تكره فيها الصلاة على النبي ﷺ صلى الله عليه وسلم	٣٨٢	مطلب في كراهة قيام الامام في غير المحراب
٣٤٩	مطلب في أن الصلاة على النبي ﷺ صلى الله عليه وسلم وتره ام لا	٣٨٣	مطلب في جواز الاشارة بالقرب
٣٥٠	مطلب في الدعاء بغير العربية	٣٨٣	مطلب في الكلام على الصف الاول
٣٥٠	مطلب في الدعاء المحرم	٣٨٨	مطلب الواجب كفاية هل يسقط بفعل الصبي وحده
٣٥١	مطلب في خلق الوعيد وحكم الدعاء بالمغفرة للكافر وجميع المؤمنين	٣٩١	مطلب في الاثغ
٣٥٣	مطلب في وقت ادراك تكبيرة الافتتاح	٣٩٢	مطلب اذا كانت الثلثة يسيرة
٣٥٤	مطلب في عدد الانبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام	٣٩٢	مطلب الكافي للماكم جمع كلام محمد في كتبه التي هي ظاهر الرواية
٣٥٤	مطلب في تفضيل البشرى على الملائكة	٣٩٦	مطلب في رفع المبلغ صوته زيادة على الحاجة
٣٥٤	مطلب هل تغير الحفظة	٣٩٦	مطلب القياس بعد عصر الاربع مائة منقطع
٣٥٥	مطلب هل يشاركه الملاك	٣٩٨	مطلب لا حد أن يقبس
٣٥٦	مطلب فيما لو زاد على العدد الوارد في التسليم	٣٩٨	مطلب المواضع التي تقصد فيها صلاة الامام دون الموتر
٣٥٧	مطلب في القراءة	٣٩٩	مطلب الاخذ بالصحيح اولى من الاصح
٣٥٩	مطلب في الكلام على الجهر والخفأة	٣٩٩	مطلب في أحكام المسبوق والمدرك واللاحق
٣٦٠	مطلب تحقيق مهم فيما لو ترك ركوعه انه لم يقرأ فعاد تقع القراءة فرضا وفي معنى كون القراءة فرضا واجبا وسنة	٤٠٠	مطلب فيما لو أتى بالركوع والسجود أو بهما مع الامام وقبله أو بعده
		٤٠٣	باب الاستخلاف
		٤٠٧	المسائل الاثنا عشرية
		٤١٠	لقراءة مصل تفرض عليه القراءة في اربع ركعات الفرض
		٤١١	لقراءة مصل لا سلام عليه
		٤١٢	باب ما يقصد الصلاة وما يكره فيها

صفحة	صفحة
٤٥٩	٤١٣
مطلب في ركعتي السجود	مطلب في الفرق بين السهو والتسيان
٤٥٩	٤١٤
مطلب في صلاة الليل	مطلب المواضع التي يكره فيها السلام
٤٦٠	٤١٥
مطلب في أحياي ليلي العبدتين والنصف وعشر الجمعة ورمضان	مطلب المواضع التي لا يجب فيها ردة السلام
٤٦١	٤١٩
مطلب في صلاة الرغائب	مطلب في التشبه بأهل الكتاب
٤٦١	٤٢١
مطلب في ركعتي الاستخارة	مطلب في المني في الصلاة
٤٦١	٤٢٤
مطلب في صلاة التسبيح	مطلب مسائل زلة الأقارئ
٤٦٢	٤٢٥
مطلب في صلاة الحاجة	مطلب إذا قرأ أعمال جدد بدون آلف لا تقصد
٤٦٥	٤٢٩
مبحث المسائل الستة عشرية	مطلب مكروهات الصلاة
٤٦٩	٤٢٩
مطلب في الصلاة على الدابة	مطلب في الكراهة التعرعية والتزعية
٤٧٠	٤٣١
مطلب في القادر بقدره وغيره	مطلب في الخشوع
٤٧٢	٤٣١
مبحث صلاة التواضع	مطلب إذا تردد الحكم بين سنة وبدعة كان ترك السنة أولى
٤٧٦	٤٣٧
مطلب في كراهة الاقتداء في التقلد على سبيل التداعي وفي صلاة الرغائب	مطلب الكلام على اقتضاء المسجدة
٤٧٧	٤٣٩
باب ادراك القرينة	مطلب في بيان السنة والمستحب والمتدوب والمكروه وخلاف الأولى
٤٧٨	٤٤١
مطلب قطع الصلاة بكون حراما ومباحا ومستحباً وأجبا	مطلب في أحكام المسجد
٤٧٨	٤٤٢
مطلب صلاة ركعة واحدة باطلة لا صحيحة مكروهة	مطلب كلفة لا بأس دليل على أن المستحب غيره لأن البأس الشدة
٧٤٩	٤٤٣
مطلب في كراهة الخروج من المسجد بعد الاذان (صوابه ٤٧٩)	مطلب في أفضل المساجد
٤٨١	٤٤٣
مطلب هل الأساءة دون الكراهة أو أغش	مطلب في إنشاء الشعر
٤٨٥	٤٤٤
باب قضاء القوائت	مطلب في رفع الصوت بالذكر
٤٨٥	٤٤٤
مطلب في أن الأمر يكون بمعنى اللفظ وبمعنى الصيغة وفي تعريف الأداة والقضاء	مطلب في الغرس في المسجد
٤٨٦	٤٤٥
مطلب في تعريف الأداة	مطلب ممن سبقته إليه إلى مباح
٤٩٢	٤٤٥
مطلب في إسقاط الصلاة عن الميت	باب الوتر والنوافل
٤٩٢	٤٤٦
مطلب في بطلان الوصية بالختمات والنهاليل	مطلب في الفرض العلي والعملي والواجب
٤٩٤	٤٤٦
مطلب إذا أسلم المرتد هل تعود حسناته أم لا	مطلب في منكر الوتر أو السن أو الإجماع
٤٩٥	٤٤٨
باب حضور السهو	مطلب الاقتداء بالشافعي
٥٠٧	٤٥١
باب صلاة المريض	مطلب في القنوت للنازلة
٥١١	٤٥٢
مطلب في الصلاة في السفينة	مطلب في السن والنوافل
٥١٣	٤٥٤
باب سجود التلاوة	مطلب في لفظة ثمان
٥٢٤	٤٥٥
مطلب في سجدة الشكر	مطلب قولهم كل شفع من التفل صلاة ليس مطرذا
٥٢٥	٤٥٦
باب صلاة المسافر	مطلب في تحية المسجد
٥٣٢	٤٥٧
مطلب في الوطن الأصلي ووطن الإقامة	مبحث سهم في الكلام على الغبضة بعد سنة التعير
٥٣٥	٤٥٨
باب الجمعة	مطلب في الكلام على حديث النهي عن النذر
٥٣٧	٤٥٨
مطلب في صحة الجمعة بمسجد المرحبة والصالحية	مطلب سنة الوضوء
	٤٥٨
	مطلب سنة النسي

مختصة	هيفة
٥٣٨ في دمشق	٥٧٢ مطلب ثمانية لابس ألون في قبورهم
٥٤١ مطلب في جواز استنابة الخطيب	٥٧٢ مطلب في أطفال المشركين
٥٤٤ مطلب في نية آخر ظهر بعد صلاة الجمعة	٥٧٢ مطلب في القراءة عند الميت
٥٤٦ مطلب في قول الخطيب قال الله تعالى أعوذ بالله من الشيطان الرجيم	٥٧٢ مطلب الحاصل في القراءة عند الميت
٥٤٦ مطلب في شروط وجوب الجمعة	٥٧٦ مطلب في حديث كل سبب ونسب منقطع
٥٥١ مطلب في حكم المرقى بين يدي الخطيب	الاسبي ونسي
٥٥٣ مطلب إذا شتر في عبادته فالعبادة للأغلب	٥٧٨ مطلب في الكفن
٥٥٤ مطلب في الصدقة على سؤال المسجد	٥٨١ مطلب في كفن الزوجة على الزوج
٥٥٤ مطلب في ساعة الاجابة يوم الجمعة	٥٨١ مطلب في صلاة الجنائزة
٥٥٤ مطلب ما اختص به يوم الجمعة	٥٨٢ مطلب هل يسقط فرض الكفاية بفعل الصبي
٥٥٥ باب العدين	٥٩٠ مطلب في بيان من هو أحق بالصلاة على الميت
٥٥٥ مطلب في القفال والطيرة	٥٩٠ مطلب تعظيم اولي الامر واجب
٥٥٥ مطلب يأثم بترك السنة المؤكدة كالواجب	٥٩٢ مطلب في كراهة صلاة الجنائزة في المسجد
٥٥٥ مطلب فيما يترجى تقديمه من صلاة عيد أو جنازة أو كسوف أو فطر أو سنة	٥٩٢ مطلب مهم إذا قال ان شئت قلنا في المسجد
٥٥٦ مطلب التفقه قد يذكرون ما لا يوجد عادة	٥٩٢ مطلب مهم إذا قال ان شئت قلنا في المسجد
٥٥٦ مطلب يطلق المستحب على السنة والعكس	٥٩٧ مطلب في حل الميت
٥٥٩ مطلب يجب طاعة الامام فيما ليس بمصلحة	٥٩٨ مطلب في دفن الميت
٥٥٩ مطلب امر الخليفة لا يبق بعد موته	٦٠٢ مطلب في الثواب على المصيبة
٥٦٢ مطلب لا يلزم من ترك المستحب ثبوت الكراهة	٦٠٢ مطلب في كراهة الضيافة من اهل الميت
٥٦٢ مطلب في تكبير التشريق	٦٠٤ مطلب في زيارة القبور
٥٦٣ مطلب يطلق اسم السنة على الواجب	٦٠٤ مطلب في القراءة للميت واهداء ثوابها له
٥٦٣ مطلب المختار ان الذبيح اجماعا	٦٠٤ مطلب في اهداء ثواب القراءة للتبني صلى الله عليه وسلم
٥٦٤ مطلب كلمة لا بأس قد تستعمل في المندوب	٦٠٦ مطلب في وضع الجريد ونحو الاس على القبور
٥٦٥ مطلب في ازالة الشعر والظفر في عشر ذي الحجة	٦٠٧ مطلب فيما يكتب على كفن الميت
٥٦٥ باب الكسوف	٦٠٧ باب الشهيد
٥٦٦ باب الاستسقاء	٦١١ مطلب في تعداد الشهداء
٥٦٧ مطلب هل يستجاب دعاء الكافر	٦١٢ مطلب المعصية هل تنافي الشهادة
٥٦٨ باب صلاة الخوف	٦١٢ باب الصلاة في الكعبة
٥٧٠ باب صلاة الجنائز	
٥٧٠ مطلب في تلقين المعتصر الشهادة	
٥٧١ مطلب في قبول نوبة اليأس	
٥٧١ مطلب في التلقين بعد الموت	
٥٧١ مطلب في سؤال الملكين هل هو عام لكل احد	
أولا	

902
1-4



هذا الكتاب رد المحتار ج ١
ماه رمضان سنة ١٢٨٠ هـ
محمد عبد الحليم فريشه داهل كتابه
سركار
کردید



الجزء الاول من حاشية العلامة الفقيه الشهامة النبيه شافعة المحققين
للشيخ محمد أمين الشهابي تاليفه المجلد الثاني من سلسلة
الدرر المختارة شرح تنوير الابصار في فقه مذهب
الإمام الاعظم أبي حنيفة النعمان
فقه الله به أهل
الايمن
امين

جلد اول

332 233 ص 1

614

آری حدیثی است طبعی نام نه



وذا المختار على الدر المختار

بسم الله الرحمن الرحيم

احمدك يا من تنزهت ذاته عن الاتساع والنظائر • واشكرك شكرا استزيد به من دور غرر الفوائد زواهر
الجواهر • وأسألك غاية الدراية • ودوام العناية • بالهداية والوقاية • في البداية والنهاية • وفتح
باب المنع من مبسوط بحر فضلك المحيط لا يباع الخفايا • وكنت خزانة الاسرار لاستخراج دور العار
من كثر الدقائق • وأدنى وأسلم على نيك السراج الوهاج وصدر الشريعة • صاحب المعراج وحوى
المقامات الرفيعة • وعلى آله الطاهرين • وأصحابه الطاهرين • والائمة المجتهدين • وتأجيلهم باحسان
اليوم الدين • (اتاجد) فيقول اسبح المقتدرين الدرجة أرحم الراحمين • محمد أمين الشهير بابن عابدين
• ان كنتاب الدر المختار • شرح تنوير الابصار • غدا طرقي الاقطار • وسار في الامصار • وفاق
في الاشهر • على الشمس في رابعة النهار • حق اكب الناس عليه • وصار مغزاهم اليه • وهو
الخرى بأن يطلب • ويكون اليه المذهب • قائم الطراز المذهب في المذهب • فقد حوى من الفروع
المتنقة • والمسائل المحصية • ما لم يوجد غيره من كبار الاسفار • ولم تنسج على سنو الهدى الافكار • يبدأه
بصغر جنة • ووقور عله • قد بلغ في الابصار • الى حد الانفاذ • وتفتح باهواز الجناز • في ذلك الجناز •
من الجناز الافراز • بين الحقيقة والجواز • وقد كنت صرفت في معاناه برعة من الدهر • وبذلك جمع
المتعة ثقة من جديد العمر • واقتضت بشبكة الافهام اجل شوارده • وغدت بأوتاد الاعلام جبل أوامره •
وصرت في الليل والنهار جيرة • حق أسر الى سر • وشعيرة • وأطلعني على حوره المقصودات في انبياء •
وكشف لي من وجوه مخدونه القتام • خففت اوشى حوائى صانع مصانقه اللطيف • بما هو في الحقيقة
بماض للحقيقة • ثم أردت جمع تلك الفوائد • وبسط سطها بين الموائد • من متفرعات الحوائى
والزراع • خوفا عليها من الضياع • ضامنا الى ذلك ما حره العلامة الحلي • والسلامة الطحاوي
 وغيرهما من عتيق هذا الكتاب • وروى ما عزوت ما فيه الى مكتبته آخر زيادة الثقة بتدقيق النقل

للاغتراب • وإذا وقع في كلامه ما خلافة الصواب أو الاحسن الا هم • انقروا الكلام على ما شئتم
 المتأخرين في ذلك بقول قافهم • ولا تصرح بالاعتراض عليهما • تأديهما • وقد اقرت فيما
 يقع في الشرح من المسائل والنواصب • مراعاة أصله المنقول عنه وقدره خوفا من إسقاط بعض القيود
 والشرائط • وزدت كثيرا من فروع مهمه • فوائد حاجه • ومن الوقائع والحوادث • على اختلاف
 البواعث • والابحاث الزائفة • والنكت القاذبه • وحل العورسات • واستخراج القورسات • وكشف
 المسائل المشككه • وبيان الوقائع المعضه • ودفع الإيرادات الواهيه من ارباب الخواص • والاعتصار
 لهذا الشارح الحق بالحق ورفع الغواص • مع عزو كل فرع الى أصله • وكل شيء الى محله • سقى الجريح
 والدلائل • وقطعت المسائل • وما كان من مبتكرات فمكسرى القاصر • ومواقع نظري المختصر •
 أشير اليه • وأنبه عليه • وبذلك الجهد في بيان ما هو الاقوى • وما عليه الفتوى • وبيان الزاج
 من المرجوح • مما اطلق في الفتاوى أو للتشريح • معقد في ذلك على ما حرره الاقوال الاعلام • من
 المتأخرين العظام • كالامام ابن الهمام وتلميذه العلامة قاسم وابن أمير سراج • والمحقق الرمي رافى
 الجريح وابن الشلي • والشيخ اسماعيل الحائلي • والشافعي السراج • وغيرهم من لازم علم الفتوى • من أهل
 التقوى • فدونت حواشي هي القريد في بابها • الفاشقة على أثرها • المسخرة عن قسبها • لطلابها
 وخطابها • قد ارتدت من استار من الطلاب • في فهم معاني هذا الكتاب • فلهذا أسيتها به المختار • على قدر
 المختار • واني أقول ما شاء الله كان • وليس انظر كالمصنف • فسيجد ما معانيها • بعد انقضى في معانيها • شعر
 جعلت توفيتي الله مساللا • رفاق الخواص مثل مدح الميم
 وماضى شجرا أشرفت في علوها • بهود حود وهو من نورها

ولما سألته تعالى متوسلا اليه بنيه المكرم • صلى الله عليه وسلم • وبأهل طاعته من ككل في مقام
 على معظم • وبقدوتنا الامام الاعظم • أن يسهل لي ذلك • من انعامه • ويصني على اكمال واقامه •
 وأن يعفون زلي • وتقبل مني على • ويجعل ذلك خالصا لوجهه الكريم • موجب القبول فيه في جنات
 النعيم • ورتفع العباد • في عامة البلاد • وأن يسلك في سبيل الرشاد • ويطلعني الصواب والسداد •
 ويستعزقني • ويجمع من هوائى • فاني متطفل على ذلك • لست من فرسان تلك المسالك • ولكني
 اسقذ من طوف • واستعقب قوته وحوله • وما وفق الا بالله عليه فوكت واليه انيب • هذا واني قد قرأت
 هذا الكتاب العذب المستطاب • على نامك زمانه • وفقه أوانه • ففيد الطالبين • ومرعى المريدين
 • سيدى الشيخ سعيد الحلبي المولد • المدمتى • اهتد • ثم قرأته عليه فاني ما ع حاشيته للشيخ ابراهيم الحلبي الى
 كتاب الاجازة عند قراءه في عليه البهر الرائق قراءة افتقان • تأمل وامعان • واقتبست من مشكاة نوائده •
 وقطبت من عقود قرائده • واتفعت بأناسة الطاهره • وأخلقه الفاخره • وأبازى بروايته عنه وبسائر
 مروياته • امتنع الله تعالى السلبين بطول حياته • بحق روايته عن شيخنا العلامة المرحوم السيد محمد
 تشارك العقاد السلي • العمرى • من فقه زمانه متلا على • التركمانى • أمين الفتوى • بدمشق الشام • من الشيخ اصالح
 العلامة عبد الرحمن الجبله • مؤلفه جده المتأخرين الشيخ علاء الدين • وأرويه ايضا عن شيخنا السيد شاك
 بقرائه في عليه ليعنه وهو يروى الفقه النعماني • من محشى هذا الكتاب العلامة الشيخ مصطفى الرحق
 الانصاري • ومتلا على • التركمانى • من فقه الشام وبمحتتها الشيخ صالح الجديفي • من والده العلامة الشيخ ابراهيم
 سابع الفتاوى انطيه عن من شيخ القضاة العلامة خير الدين الرمي • من تيس الدين محمد الحانوفى • من العلامة أحد
 ابن وئس التهربا بن الشلي • بكسر فقهه • وتقدم الامام على الباء الموحدة • ورويه شيخنا السيد
 شاك • من محشى هذا الكتاب العلامة العبرر الشيخ ابراهيم الحلبي • المدارى • ومن فقه العصر الشيخ
 ابراهيم العزى • الساماني • أمين الفتوى • بدمشق الشام كلاهما عن العلامة الشيخ سليمان المتصوري • من الشيخ
 عبد الحلبي • التريبلى • من فقه النفس الشيخ حسن التريبلى • ذى التالكيف الشهيرة عن الشيخ محمد الهجى
 عن ابن الشلي • وأروى بالاجازة عن الاخوين العسمرين الشيخ عبد القادر • والشيخ ابراهيم حدى سدى
 عبد الغنى • التالبلى • شلح الحبية وغيرهما عن جدهما المذمكور عن والده الشيخ اسماعيل شارح الدرر

والقرون الشيخ أحمد الشوري عن مشايخ الاسلام الشيخ عمر بن يحيى صاحب التبر والشمس الحافوي
صاحب القشوي المشهورة والتور على المقدسي شارح نظم الكثر عن ابن الشلي * وأروى بلا جازة أيضا
عن الحق هبة الله البجلي شارح الاشياء والتفاه عن الشيخ صالح الجبيني عن الشيخ محمد بن علي الكتبي
عن الشيخ عبد الفتاح عن القدس عن الشيخ محمد بن عبد الله الغزي صاحب التبر والمغ عن العلامة
الشيخ زين بن يحيى صاحب العصر عن العلامة ابن الشلي صاحب القشوي المشهورة وشارح المستكبر
عن السري عبد البر بن الحسن شارح الوجبة عن الحق حيث أطلق الشيخ كال الدين بن المهام صاحب
فتح القدير عن السراج عمر الشهمي شارح الهداية صاحب القشوي المشهورة عن علاء الدين السراي عن
السيد جلال الدين شارح الهداية عن عبد العزيز الجفاري صاحب الكشف والحقيق عن الامام حافظ
الدين التقي صاحب الكثر عن نفس الائمة الكردي عن برهان الدين علي المرقيني صاحب الهداية عن
نفر الاسلام البرزوي عن نفس الائمة السرخسي عن نفس الائمة الحلواني عن القاضي أبي علي التقي
عن أبي بكر محمد بن الفضل البضاوي عن أبي عبد الله المسدوني عن أبي حفص عبد الله بن أحمد بن أبي حفص
الصغور عن والده أبي حفص الكبير عن الامام محمد بن الحسن الشيباني عن امام الائمة وسراج الائمة أبي خنيفة
التعالي بن ثابت الكوفي عن حاد بن سليمان عن ابراهيم النخعي عن علقمة عن عبد الله بن مسعود رضي الله
تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم عن أمين الوحي جبريل عليه السلام عن الحكم العدل جلي جلاله
وتقدسنا صلواته (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) استدأها عملاً بالأحاديث الواردة في ذلك والأشكال
في تعارض روايات الاستدأ بالصفة والجملة مشهور وكذلك التوفيق فيها يحصل الاستدأ على العرفي
أو الإضافي وكذا ما أورد من الأدان وهو محال ليدأ بحاقه والخطاب عنه بأن المراد في الروايات كلها الاستدأ
بأحد أهما أو بما يقوم مقامه أو يحصل المقصد للطلق وهو رواية ذكرها عند من جرت ذك * ثم لما لفظ
خاص حقيقة في الالصاق مما في غيره من المعاني لا يستعمل فيها تارة الجواز على الاشتراك موضوع بالوضع
العام للموضوع في الخاص عند العبد وغيره ما لكل واحد من الشخصات الجزئية الملوطة بأمر كل واحد
مطلق الالصاق بحيث لا يفهم منه إلا واحد مخصوصه والالصاق تعلق شيء بشيء وإيصاله به فصدق بالاستعانة
والسببية لالصاق الكتابة بالقلم وبسببه كما في التحرير ولما كان مدلول الحرف معنى حاصلاً في غيره لا يتعقل
فهنا ولا حاجة للاعتناء بشرطه التعلق المعنوي وهو الالصاق والتوصي وهو هنا ما جعلت النتيجة مبدأه
فبعد تلبس الفاعل بالفعل حال الالصاق والمراد الالصاق على سبيل التبرك والاستعانة والأولى تقدير
المعلق مؤخر البند قصد الاحتكام بأمره تعالى وقابل المشتري المتبدئ باسم ألقته اهتمامها بالاختصاص
لأن المشتري لا يتبرك بأمره تعالى ولغيره اختصاص ذلك بأمره تعالى وقابل المشتري أيضاً وإظهاراً
للتوحيد فيكون قصر أفرادها وإعمالها في قوة تعالى أقر باسم ربك لأن العناية بالقراءة أولى بالاعتبار ليحصل
ما هو المقصود من طلب أصل القراءة إذ لو أنزلنا فاد أن المطلوب كون القراءة مفتحة باسم الله تعالى لا باسم غيره
ثم هذه الجملة خبرية لفظاً وهل هي كذلك معنى أو انشائية معنى ظاهر كلام السيد الثاني والمقصود إظهار
انشاء التبرك باسمه تعالى وحده وقاد على الخائب أفاض على طريق النقل التبري كتبت واشترت أو على
إرادة الإذم كبراني وضحا حتى كان المقصود بها إظهار القصر لا إخبار بضمومها وهل يخص بذلك الجملة
التبرية عن الإخبار أو لا ذهب الزمخشري إلى الأول وعبد القاهر إلى الثاني وسأقي في الجملة ذلك ما مر
بيان وأورد أمياً لو كانت انشائية لما تحقق مدلولها خارجاً بدونها والتالي باطل لا يقدم مثلاً السفر والاكل
وفحوصها على القول لا يحصل بالجملة * وأجيب بأنها إذا كانت انشائية إظهار التبرك والاستعانة
بأمره تعالى وسد على ما قلنا فلا تلتزم أنه لما تحقق بها كما أن إظهار التبرك والقصر إنما يقق بذلك التفتان
الانشاء فبما أن منه ما لا يتحقق مدلوله الوضي بدون تعلقه ومنه ما لا يتحقق مدلوله إلا لا إله إلا الله ومنه ما نحن فيه
من قبيل الثاني * ثم المراد بالاسم هنا ما قابل الكتبة والكتبة فيمثل الصفات حقيقة أو أضافه أو سلبية
فبدل على أن التبرك والاستعانة بجميع أسماءه تعالى والله علم على هذه العلة المستجيبة للصفات الجملة
كما قاله السعد وغيره والخصوصية أي بلا اعتبار صفة أصلاً كما قاله الصبيح قال السيد التبري كما كانت

(بسم الله الرحمن الرحيم)

[illegible]

قوله مستحق الظاهر أن معادله
ما قلتم من قوله أي وأما كما يظهر
أيضاً أن الخلاف في الارتفاع
سقطت عنه وقوله من غير
اعتبار أصل منه الظاهر أن كلمة
منه محرفة عن فيه تأمل ١٥

[illegible]

القضاة والورد على الخلف الا كمل عهده من قبله فله ان يملكه ويملكه من قبله فله ان يملكه من قبله فله ان يملكه من قبله
 ويكره جند يستكشف العورة له على ان يملكه من قبله فله ان يملكه من قبله فله ان يملكه من قبله فله ان يملكه من قبله
 لا يملك على قبل وعند شرب الخمر من قبله فله ان يملكه من قبله فله ان يملكه من قبله فله ان يملكه من قبله
 يخرج من قبله فله ان يملكه من قبله فله ان يملكه من قبله فله ان يملكه من قبله فله ان يملكه من قبله
 من الخمر من قبله فله ان يملكه من قبله فله ان يملكه من قبله فله ان يملكه من قبله فله ان يملكه من قبله
 الا كمل عهده من قبله فله ان يملكه من قبله فله ان يملكه من قبله فله ان يملكه من قبله فله ان يملكه من قبله
 (قوله لا) ان الخطاب على اسم الله تعالى انه على استيعابه جميع صفات الكمال التي لا تليق في هذا
 الاستيعاب من الصفات بحيث لا يحتاج الى الدلالة على الكلام بل بما يفي ان تركه في كماله على
 او في مقتضى المقام بل المزمع في الاصل انه محرم لعدم عمرك الا قبل وادى التوجه الى حجاب على الكمال
 حتى طالبه مشرا بان تعالى كانه مشاعلة حاله ليدل على عظمة الاحسان وهو ان تعبد الله كلفته
 او بان تعالى لم يزل من الجاهل كاتال على ولحق ان يترك للبرهان ان كان الجهد في صفاته في كمال
 الجهد كاتال على كنهه بالوضوح لله البصير على ما قيل في الايمان بما حض نفسه واستجد لها من
 صفات الزكي كانه الله تعالى والبرهان (قوله يامن شرحت) الاول شرح كما عرف في مختصر العبادي لانه
 الاحكام المفاخرة كلها غيب سوا كانت موصولة او موصولة كسر ح في شرح للمقاصد لكن بمراعاة جاب
 النعمان الموضع للخطاب يسوغ الخطاب قدر الى الحق وذكر في المفعول ان قول على كرم الله وجهه (انما الذي
 سئني اى حيدره) فمع هذا الصورين واضرعه حسن جلي بل في الالتفات من اتم وجوده حين السكلام
 فلا وجه للتشيع لانه القائل من الغيبة الى التكلم وفيه تطلب جاب الحق على جاب الاقتضاه على اتمره على
 الصورين بل اتم قوله فقولون ولو كان فيه قياسا لوقع في كلامه هو في اعلى طبقات البلاغة اه اقول ولا يفتق
 ما في قوله على انه يراد من المطلق عند فعل الطرافة في معنى الغيب في بحث الاشياء التي تحتاج الى راد
 ان هو ان الذي فعلت مقبس لكه قليل واذا تم الوصول بصلته انصب عليه حكم الخطاب ولو ان قيل فتم
 ومن زعمها من باب الالتفات لان آمنوا ما فيه وهم مواجبه مقتضاها اه ولا يفتق انه فيما نحن فيه لم يمت
 الوصول بصلته اى لم يات الضمير بعد مقام الله فدعوى الالتفات فيه محضة (قوله شرحت حدونا) اصل
 التشرحيط الضمير وهو ومنه شرح الصدراى بطله نور الهى وقيل معناه التوضيح مطلقا وقيل بالاعتناء
 قوله تعالى نحن برادته ان عده الاله ونفسه في اتم شرح تومنه وما اودع فيه من العلم والحكمة وخص
 الصدور لانها ظروف القلوب المخلوقة على سائر اجرام لانها على العقل كالباقى في غير خدائها واللب والبرادها
 القلوب والاسما كانه من كثرة ما يدخل فيها من الحكم الالهية والمعارف الربانية (قوله يا اوتاه الهداية)
 قال البضاوى في نفسه الهداية لا تارة بلطف ولا استتمل في التبر وقوله تعالى فاهدوهم الى صراط
 الجهم على التكليم وهذا الهداية تعالى وتوقع اولا يصح ما عدل لخصتها تصمق ارجس مرتبة الاول
 الخاصة القوى التي جازت من المزمع من الاشتداد الى مصالحه كالقوة العاطفة والحواس الباطنة والشاعر
 القاهرة والثاني نصب للاعلى القاهرة بين الجبر والباطل والملاحة والقبول والثالث الهداية لبرسال الرسل
 وانزال الحكم كسبوا رابع ان يكشف على قلوبهم السراير وهم لا يشاء كما هي بالحق اولاهم اول النامات
 الصادقة بهذا المعنى بالانعام الاول اه مخلصا (قوله يا اوتاه الهداية) من صدر شرحت اى جعلت حدودها
 غاية لغيرها حال كون الشرح صاعدا بوصفه ذلك للهدى اه ط اقول او صفته زمان اى زمانا ما يشتهر
 منسوب على القرينة اى حين اخذ اللباق او حين نزل على القدر في وقتنا الذين الحق واخترنا الله عليه
 (قوله وتفرقوا من اوتاه الهداية) في نفسه ما ظهر في نفسه من الهداية والهداية اى من اوتاه الهداية
 الى النفس في قوله تعالى هو الذي جعل النجس ضامرا لتفريقه وتفرق في نفسه بان النجس ضامرا
 والنور يشرع طرودا وقد يقال فيسئلى ان يكتفى في قوله اوتاه الهداية على الاطلاق في قوله تعالى في نفسه
 والارض والسموات والجميع انما يكون من اوتاه الهداية في نفسه وقد جعل على التفسير على ذلك اه حسن جلي على
 في قوله تعالى في نفسه من اوتاه الهداية في نفسه قدس برى بها سائر الاشياء في قوله البصر البصر

التباين شرحت حدودها يا اوتاه
 الهداية يا اوتاه وتفرقوا من اوتاه

وتبهاك مثلين تلقا وجهك (قوله منيع التريمة) أى عمل بها أو ظهورها شبه الظهور بالبيع ثم اشتق من البيع معنى الظهور ومنع بمعنى مظهر فهو استعارة تصرف بحجة أو شبه التريمة بالناموس البيع خفييل فهو استعارة بالكناية والمعنى وجه صاحب منيع التريمة (قوله والحد) أى القوائد الذرية والأخوية الشبهة بالدرى النفاضة والانتفاع فهو استعارة تصرف بحجة وعطفه على التريمة من عطفه العام على الناس وفيها ميام لطيف بكتاب الدرر (قوله وضبيبه) عطف على منيع تشبيه جميع بمعنى منافع وهو من ينطبع بهذا أثر بلا فاصل وأطلق عليه صاحبنا فقير بها منه صلى الله عليه وسلم (قوله الجليلين) أى العظيمين (قوله بعد الأذن) متعلق بقوله يسرت أرباباً أو كان الأذن للتأشير حمل منه صلى الله عليه وسلم صريحاً برؤية تمام أو بالهلام وبركته صلى الله عليه وسلم فاق هذا الشرح على غيره كما فاق منه حيث رأى المصنف النبي صلى الله عليه وسلم قدامه مستبلاً وامتنعه هجلاً وأقمه عليه الصلاة والسلام له الشرف كما حكاه في المنع فكل من اتقى والشر من آثار بركته صلى الله عليه وسلم فلا غرو أن شاع ذكرها وفاق وعظمهما في الآفاق (قوله صلى الله عليه وسلم) فعل ماضى قياس مصدره التسمية وهو مجهول لم يسمع هكذا قاله فيرواحه ويؤيده قول القاموس صلى صلاة لأصله دعاء أو برقه ما أنشدته نعلب

ثرت القبان وعرف القبان • وادمت تلبية وإتيانها

القبان جمع قننة وهي الأمانة وعرفها أصحابنا قال والتصلة من الصلاة وإتيانها من الدعاء اه وقد ذكره الزرقي في مصدره وفي القهستاني الصلاة اسم من التلبية وكلاهما مستعمل بخلاف الصلاة بمعنى أداء الأركان فإن مصدره لم يستعمل كما ذكره الجوهري والجمهور على أنها حقة لقوله تعالى الدعاء يجازي العبادة المخصوصة كما حقه السعدى حواشى الكشاف وقامه في حاشية الأشباه للمصوى وفي الترمذى موضع فلاحته بانظار الشرف وضيقته تعالى بالرجعة عليه ومن غيره بالذات منى من قبل المشتك المعنوى وهو أرحم من المشتك القننى أى يجازي الأمانة المذكور اه وبه ادفع الاستدلال بقوة تعالى إن الله وملائكته يصلون على النبي الآية على جواز الجمع بين معنى المشتك القننى ولما بين معنى الصفة عدت بلى للمنفعة وإن كانت المنفعة بها المضرة بناء على أن المترادفين لا بد من جريان أحدهما مجرى الآخر وفيه خلاف عند الأصوليين والجمله خبرية نظماً منقولة إلى الأثناء أو مجازية بمعنى اللهم صل إذا المقصود إحياء الصلاة امتثالاً لا مرام قال القهستاني ومعناها التناء الكامل إلا أن ذلك ليس في معناها فمرنا أن نكل ذلك إليه تعالى كما في شرح التأويلات وأفضل العبارات على ما قال المرزوق اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وقيل هو التطليم فالمعنى اللهم عظّمه في الدنيا بعد ما ذكره وانما ذكر بهته وفي الآخرة تضعف أجره وتضعفه في أمته كما قاله ابن الأثير اه وعطف قوله وسلم صبغة الماضي ويحفل صبغة الأمر من عطف الأثناء على الأثناء نظماً لا معنى وحذف معموله لولا لاق عليه أى وسلم عليه ومصدره التسليم واسم مصدره السلام ومعناه السلامة من كل مكروه قال الجوى • وجمع فيها خروجان خلاف من كره أفراداً أحدهما من الاستمر وإن كان عندنا أن يكون كما صرح به في منة الحق وهذا الخلاف في حق نبينا صلى الله عليه وسلم وأما غيره من الأنبياء فلا خلاف فيه ومن ادّعاء فعله أن يرد فلا صريحاً ولا يبعد إليه سبلاً كذا في شرح العلامات ميرزا على الشائلى اه أقول ويرمز العلامة ابن أمير حاج في شرحه على الترمذى بعدم صحة القول بكرة الأفراد واستدل عليه في شرحه المسمى حلية الجمل في شرح منة النبي بما في سنن القساي بسند صحيح في حديث القنوت وصلى الله على النبي ثم قال مع أن في قوله تعالى وسلام على المرسلين وسلام على عباده الذين اصطفى إلى غير ذلك أسوة حسنة اه وعن رذا القول بالكرامة العلامة منلاهي • القاري في شرح الجزرية فراجعه (قوله وعلى آله) اختص في المراد بهم في مثل هذا الموضع قال أكثر من أنهم قرأته صلى الله عليه وسلم الذين حرم عليهم الصدقة على الاختلاف فيهم وقبل جميع أمّة الإجابة والسلم مال مائة واختار الأزهري والنووي في شرح مسلم وقبل غير ذلك شرح الترمذى وذكر القهستاني أن الثاني مختار المحققين (قوله وصعبه) جمع صاحب وقيل اسم جمع له قال في شرح الترمذى والعصاة عند الحديث وبعض الأصوليين من لقي

منيع التريمة والدره وضبيبه
الجليلين أبى بكر وعمر • بعد الأذن
منه صلى الله عليه وسلم وعلى آله
وصعبه

مطلب
أفضل صيغ الصلاة

التي حلى الله عليه وسلم مسلمات على الاسلام وقبل التوبة وما نزل عليها من الحنفية كزبد من حمر وبن نضل
 أو ارتد وعاد في حياته وعند جهور الاصوليين من طائفت حبيته متبعا لما قد ثبت معها اطلاق صاحب فلان
 عرفا لا تقدير في الاصم ١٠ وظاهره ان من ارتد ثم أسلم تود حبيته وان لم يقفه بعد الاسلام وهذا ظاهر على
 مذهب الشافعي من ان المرتد لا يحبط عليه ما لم يت إلى الرنة أما عندنا فليس كذلك والتمسك بالصلح والمصلحة
 من أشرف الاعمال الحكم فالحال انه لا اسلام تعودوا عمله مجردة عن الثواب وهذا لا يوجب عليه قضاء وما سوى
 عبادة في مذهبها كالصالح وكما تملها فلو تأسل على هذا فقد جال تود حبيته مجردة عن الثواب
 وقد يقال ان أسلم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم لا تعود حبيته ما لم يقفه لتمامها فتأمل (قوله الذين
 حازوا) أي جبروا (قوله من صالح) فيه صناعة التوبه حيث ذكر اسماء الكتب وهي المنع المصنف
 والفتح شرح الهداية للصنع ابن المهام والكشف شرح المنار للشيخ والفيض للكرخي ولقوا من الكافي ٢
 للنسفي والمحقق شرح منظومة النسفي وفيه حسن الايام به كراهة معني غريب بمعنى يبعد وأراد المعنى
 البعيد وهو العادي القوي هناك دون الاصلح لانه لا هل المذهب أي حازوا من صلا فغاب كنف أي انظار
 فيض أي كبير فضلك أي اعلمك الوافي أي الشافعي حقا تعالى امور راجعة بهم هذه الخفاة يقتصر ما فيه
 من سابع الاضافات الذي عد محلا بالصحة الاداء ينقل على السات فانه يرد الاستسلام ملاحه ولطافة
 يكون من انواع البديع ويسمى الاطراد كقوله تعالى ذكر مرة ويكثرون تعالى كذاب آخرعون (تنبيه)
 حقا قال بالاف السبع مع انه متوع من الصرف على المقة للشهور ففسره هنا على حد قوله تعالى سلاما
 وأغلا وقوة تعالى فرائد في فرائد من تزيها وذكور والذلك أو جهات منها التائب ومنهم من قرأ اسلاما
 بالاقادون تنوين (قوله ويعد) يؤق بها الاتصال من اسلوب الى اسلوب آخر لا يكون فيها مناسبة فهي
 من الاقصاب المذنب بالانفس واشتقاق في أول من تكلم بها واد أقرب وهي فصل الخطاب الذي اوتيه وهي
 من القلوب الزمانية أو المكانية المنقطعة عن الاضافة مبنية على الضم لثمة معنى المضاف اليه أو موصو به
 منزوعة لثمة لفظه أو ممتونة ان لم ينقطع ولا عناءوا لثا لا يحصل هناك عدم مساعدا لفظ الاصل لفة
 من لا يكتب الاصل المبجلة عن التنوين حال التصب وعلى كل لا بد لها من متعلق فان كانت الواو هنا تابعة من
 أما كما هو المشهور في قطعها اما الشرط أو الجزاء أو التاني أو ولي ليدفأ كيد الوقوع لان المتعلق على أمر لا بد من
 وقوعه فيدفع الوقوع الحق البتة والتقدير مهما يكن من شيء فيقول بعد البسلة والجدلة والتعليق وان كانت
 الواو للتعطف وهو من صنف القصة على القصة أو للاستئناف فالعامل فيها يقول ويزيد فيه الفاعل هوهم
 أما جواز الشرع مجرى الحق كافي ولا ما ين بالجزء والتقدير ويشول بعد البسلة وعلى القول في جواب
 الشرط لتبابة الواو من أداته واعتزله حسن جلي في حواشي التلويح بأن التباية تقتضي منسبة بين النائب
 والمثوب عنه ولا مناسبة بين الواو وأما ١٠ وقد يصح تقدير آتاهد الواو لان آتاه لا تحذف الا اذا كان الجزاء
 أمرا أو نية أو مبالغة أو مفسرة كافي الرضى وما حذو اليس كذلك (قوله فقتر ذي اللطف ٢) أي كبر القتر
 أي الاحتياج فقتر ذي اللطف أي الرقيق والبر صباه والاحسان اليهم (قوله الخلق) أي القناظر فانه
 من أسماء الازدياد فان لفظه تعالى لا يحصى على شخص في كل شخص أو المراد الخلق من العبد بأن يدبره الامر
 من غير علم منه ومشفقة وحيي له أمور دينه وأخرته من حيث لا يحتسب والله على كل شيء قدير ط (قوله
 محمد) بدل من فقتر وأصف بيان وعلاء الذين فيه أي معطى ورافعه بالصلح وويلعن أحكامه ومنع بعضهم
 من انفسه بخل ذلك عانته تركه نفس وبأن تمام الصلح على ذلك في كتاب الخطر والاباحة ان شاء الله
 تعالى وهو وجهه الله تعالى كافي شرح ابن عبد الرزاق على هذا الترح محمد بن علي بن محمد بن علي بن عبد
 الرحمن بن محمد بن جمال الدين بن حسن بن زين العابدين الحسيني الأثرى المعروف بالشيخ عسكفي صاحب
 الصنائع في الفقه وغيره منها هذا الترح وشرح الملتقى وشرح المنار في الاصول وشرح القطر في النور
 ويحتمل التناوي الصوفية والجمع بين تناوي ابن القيم جمع القرائن توجع ابن صاحبها لعلقة على صحيح
 البزار في تلخ فهو ثلاثين كراسا على قصير البزار من سورة البقرة الى سورة الاسراء وحواش على الحد
 وغيره من الراسخ والتمسك برات وقد أقره بالفضل والتبصير مشايخه وأهل عصره حتى قال شيخه الشيخ

الذين حازوا من منع فتح كنف
 فيض فضلك الوافي حقا ١٠
 وبعد فيقول فقتر ذي اللطف
 الخ ٢ محمد علا الدين

٢ له والوافي شرح من الكافي
 أو نحو ذلك ولم يرد ١٠ محميه

٣ قوله فقتر ذي اللطف الذي
 في السبع التي يدي وكتب عليها ط
 فقتر ذي اللطف فلهذا سفل
 من نسخة هذا المخطى ١٠ محميه

خير الدين الرضى في ايجازته وقد بدأ بطلانها أسئلة وقتت بها على كمال دراهة وسعة ملكته فاجبت به غير موضع عليه من غير على ما هو على فزده فزاد فقرأت جوابها في غاية الحكمة والسبق فبعت له الفتاوى فنامت بها لا يحق ويستمر الا يطرق غلبا يسير الى انه الرجل الذي حدث عنه وصلى به الى الجنة ياخذني وأخذته الدنيا قال في شأنه

فيما من فشكل فدونك فحال • تعجب جلا في العلم غير مختل
يسارى لحول الله غير رونه • ويرى للسعدان غير منزل
يقشر عن لب العلم قشور • وبأني بما يحسن من مفضل
ويشوي على الترجيع فيه شارب • من الفهم والادراك غير محوّل
وفكر اذا ما حاول المحضر • وان رمت حل الصب في الحال ينحل
وما قلت هذا القول الا بعد ما • سرت خباياه بالغصم مقول

وقال شيخه العلامة محمد ائدى المحاسنى في ايجازته لها أيضا وانه عن ثناء الفضائل قوله وتنبه • والرضا في العلم تقرب ما يحصل من ذلك ونسبه • حتى نال من قد اح الكمال القدر المحلل • وقاير ما وضع به صدر الشياحة وسلي • وكان على النوص على قرا القوائد اعظم معين فأكاد واستفاد وفهم وأجاد اه وترجمه تلذذ خاتمة البقاء الهوى في تاريخه فقال ما ملته انه كان عالما بمحة فاضها فاشموا بكتبا الحفظ والمرويات خلق اللسان فصيح العبارة جيد التقرير وتحرير ووقى عاشر شوال سنة ١٠٨٨ • ثلاث وستين سنة ودفن بمقبرة باب المعبر اه (قوله المحقق) كذا يوجد في بعض النسخ وهو وضع الحاء وسكون الصاد المهملتين ونفع الكاف وفي آخره فاموا بالقبلة الى حسن كفا وهو من ديار بكر قال في المشرك وحسن كفا على دجلة بين جزيرة ابن عمر وما قارن • وكان القياس أن ينسبوا اليه الحنفى • وقد نسبوا اليه أيضا كذلك لكن اذا نسبوا الى الحسن أضف أحدهما الى الآخر • وكما بان مجموع الاسمين احما واحدا ونسبوا اليه كما فعلوا هنا وكذلك نسبوا الى رأس من رضى • الى عبد الله وعبد شمس وعبد الدار عبد بن • وعيسى وعبدى • وكذلك كل ما كان عليه هذا ذكر الهوى في تاريخه في ترجمة ابراهيم بن الخلا (قوله بجامع بن امية) متعلق بالامام واباءه بمعنى في ط وقد تاء الوليد بن عبد الملك الاموى • نقل أنه اتفق عليه القائلين بداروماقى ائدى بتاريخه رأس يحيى بن زكريا عليه السلام في حائطه القلبي • مقام هو عليه السلام ويقال انه أتى من بن جذر انه الاربعة • وذكر القرطبي في تفسيره قوله تعالى والذين انه مسجد دمشق وكان بيتا ثالثي الله هو عليه السلام وانه كان فيه شعيرتين قبل أن يبنيه الوليد اه فهو المعبود القديم الذي تشرى بالانبياء عليهم السلام وصلى فيه العصاة الكرام وقد صرح القفتماء بأن الافضل بعد المصاحب الثلاثة ما كان أقدم بل ذكر في كتاب أخبار الدول بالسند الى سفان الثوري • أن الصلاة في مسجد دمشق ثلاثين ألف صلاة وهو وقتها الجدى وقتنا هذا معمورة بالعبادة وبجمع العلم والافادة ولا يزال كذلك أن شاء الله تعالى الى أن يبط على مناره الشرقية البيضاء • عيسى بن مريم عليه السلام الى أن يرث الله الارض ومن عليها من الامام (قوله ثم المحقق الخ) أكاد أن الاتهام لم يجمع مع الامامة وانما آخرها ط وفي تاريخ الهوى • في الاتهام خمس سنين وكان متصرفا في أمر الفتوى غاية التصري ولم يبط عليه شيء خالفه القول المعص (قوله بدمشق) بفتح الميم وقد تكسر قاعدة الشام سميت سياتها دمشق في كنعان فاموس وقيل بانها غلام الاسكندر واصله دمشق أو دمشق وهي أتر بلاد الله تعالى قال أبو بكر انوار في جنات الدنيا أربع غوطة دمشق وصفد حمرقة وشعب جزان وجزيرة نهر الابل وفضل غوطة دمشق على الثلاثة كفضل الصلاة على سائر ادنا وناهلك ما ورد فيها خصوصا في الشام عرومان الاحاديث والاشعار (قوله المحقق) ذكر العرائق في آخر شرح آية الحديث أن النسبة الى مذهب أبي حنيفة وإلى القبيلة وهم بنو حنيفة بلفظ واحد وأن جماعة من أهل الحديث منهم أبو الفضل محمد بن طاهر ائدى • يفرقون بين ما ينادون به في النسبة للمذهب ويقولون حنفي • وانه قال ابن الصلاح لم أجدهم من أحد من القسوس الا من أبي بكر بن البارى (قوله لما يفت) الجمل الى آخر الكتاب في محل نصب مقول

الحق في ابن الشيخ على الامامة
بجامع بن امية ثم الحق بدمشق
الحمية الحق • طاب ثابته
الاول

القول أو كل جملة من الكتاب محلها نصب بناء على أن جزء القول محل أوليس له محل وهما قولان ط (قوله من خزانة الاسرار) الخواص جمع خزانة التمهيد أو تطلب في الجمع هيئة كقوله في الافية والمزيدة والثاني الواحد • هزاري في مثل كالتلاد

تكتب بجملة لا يا • يقتض من تحت بخلاف فهو معاش فان الماء في المفرد أصله فتكتب به ابن عبد الرزاق (قائمة من لغات الحق أبي السعد) أنه مثل عن الخزانة والقصة أقرآن بالفتح أو بالكسر فأجاب بقوله لا تفتح الخزانة ولا تكتب القصة (قوله ودايع) جمع بدعيه من ابتدع الشيء ابتداء (قوله الافكار) جمع فكر بالكسر وضعف أعمال التنظير التي كالفكرة والفكرى خاموس والمراد ما استنده بفكره من الابهات وحسن التركيب والوضع أو ما استنده بالمجد واستبطه من الادلة الشرعية وهذا بيان لمعنى أجزء العلم قبل العلة أما بعد فالجميع اسم للكتاب (قوله في شرح) ان كان من جزء العلم فلا يصح عن القرينة والا فالاول حذف في لأن خزانة الاسرار هو نفس الشرح وظاهر القرينة يقتضي المغارة أقاده ط أقول ولدت زاد في وحل عليه بعضهم قوة تعالى وقال اركبوا فيها ويكون أن تتعلق بمذوق حالاً والقرينة فيها جهازية مثل ولكن في القصاص حسنة ويمكن قطعه بذكره كقولنا الى المعنى الاصل قبل العلة فان الاعلا ج وان كان المراد باللفظ قد يلحظ معها المعاني الأصلية بالتيمة ولهذا نادى بعض الكثرة أيا بكره رضي الله عنه بآي التفصيل أقاده حسن جلي في حاشية التلويح عند قوله المرسوم بالتلويح الى كشف حقائق التسليم (قوله قدرته في عشر مجلدات سكيار) مجلدات جمع مجلد واسم المفعول من غير الصائل اذا جمع يصعب جمع ثابث ككشوفات ومر فوعات ومنصوبات والمراد أجزء لان العادة أن الجزء موضوع في جلد واحد ط أي الملبس الجزء الاول منه قدر أن تمام الكتاب على منوال ما حضر منه سبعة عشر مجلدات كاد وذكر الهي وغيره أنه وصل في هذا الكتاب الى باب التوراة وظهر أنه لم يكمل في المسودة أيضاً وانما آلف منه هذا الجزء الذي يشه فقط ولفه تعالى أعلم (قوله صرقت عنان النايه) العنان بالكسر ما وصل بليام القوس والعناية القصد وفي نهاية الحديث يقال عنت ظلالنا عينا اذا قصده وتسمه العناية بصورة القوس في الاصل الى المطلوب يستعارة بالكتابة واليات العنان استعارة تقنيية وذكر الصرقت ترجيع وفيه الاحكام بكتاب العناية ا ابن عبد الرزاق (قوله نحو الاختصار) أي جملة اختصار ما في خزانة الاسرار (قوله وسببه بادر المختار) أي حيث هذا المختصر المأخوذ من الاختصار والشرح المتقدم في قوله تبين هذا الشرح وسببه تختص الى معقول الاول

بنسبه والثاني بجزء الجزء كانهما أو بنسبه كأي حيث ابن هذا قال ابن حجر وما اشترى من أن أحسن الكتب علم جنس واسماء العلوم علم شخص فرفش فيه بأنه ان قلر لتعدد الشيء يتعدد محله فكلاهما علم جنس وان قلر للاختلاف العرفي فكل شخص وأما التفرقة فهي تحكم وترجيح بلا مرجح اه والرد الجوهري هو اسم جنس يصدق على القليل والكثير والمختار الذي يؤثر على غيره أقاده ط (قوله الذي قاق) تمت لتسوير الاصل واللد والمختار اه ح وهذا بناء على أن قوله في شرح تنوير الابصار متعلق بمذوق حال من الدر المختار ليس جزء علم فلا يرد أن جزء العلم لا يوصف على أنه قد يتفرقه الى ما قبل العلة كاقصناه فانهم (قوله هذا القرن) أي القلموس القرن الحال والضرب من الشيء كالانثون جمعه أقتان وفنون اه والمراد به هنا لأنه لا فرع من العادوم (قوله في الضبط) هو الحفظ بالزم خاموس والمراد به هنا حسن التصريح ومائة التعبير فهو ضبط كالحل الموزوم (قوله والتصحيح) أي ذكر الاحوال المحسنة الامامدة (قوله والاختصار) تقدم معناه فهو جمع حسن التصريح والتصحيح حال عن التطويل (قوله والمعري) قال في المغرب المعري والضبط البطله الا أن الفتح طلب في القسم حتى لا يجرؤ فيه الضم يقال لعمرى ولعمره لاضلن وارتفاعه على الابتداء وسببه محدثه اه أي قسمي أو يمين والاول فيه للاستئناف واللام لا ابتداء قال في القاموس واذا سقط اللام تسبب تساب المساد ورواية في الحديث التي من قول لعمر الله اه قال الجوزي في حاشية الاشباة على هذا ما سلمت ينبغي للمصنف أن يأتي بهذا القسم المباح الى المسمى عنه اه وفي شرح التتابة لقسيس على لا يجرؤ أن يحلف بغير الله تعالى ويقال لعمر فلان واذا سقط ليس له أن يبر بلى يجب أن يحلف كان لغيره كفره عند بعضهم كافي كتابة الشعبي اه أقول للمصنف قال فاضل الروم حسن جلي في حاشية المطول قوله لعمرى يمكن

من خزانة الاسرار • وبدايع الافكاره في شرح تنوير الابصار • وجامع البصائر قدرته في عشر مجلدات كاد • صرقت عنان العناية نحو الاختصار • وسببه بادر المختار • في شرح تنوير الابصاره الذي فاق سكتب هذا القرن في الضبط والتصحيح والاختصاره والمعري

أن يجعل على حذف المضاف أي لو أحب محرمي كذا أمثاله مما أقسم فيه بغير الله تعالى كقوله تعالى والشعر
والهبل والقمر وقتلته أي وبب الشعر الخ ويمكن أن يكون المراد بغيرهم لعمرى وأمثلة كذا صورة القسم
لتأكيده مضمون الكلام وتزويجه فقط لأنه أقوى من سائر المؤكدات وأعلم من التأكيد بالقسم بالله تعالى
لوجوب البر به وليس القرض البين الشرعي وتثنية بغير الله تعالى به في التثنية حتى يرد عليه أن الحلف بغير
الله تعالى وصفة مزوجة لمكره كما صرح به النووي في شرح مسلم بل الظاهر من كلامه مشايخنا أنه كفر
أن كان باعتقاده أنه حلف بغير الله وحرام أن كان بدونه كما صرح به بعض الصلابة وذكر صورة القسم على
الوجه المذكور لأبأس به ولهذا اشاع بين العلماء كيف وقد قال عليه الصلاة والسلام قد أفعل وأبى وقال عز من
قائل لعمر لئن أنهم لفي سكرتهم يعمهون فهذا جرى على رسم اللغة وكذا إطلاق القسم على أمثاله اه (قوله
أخفت) أي صارت وتسترل أخفى يعني صار كبرا كما ذكره الاخوين (قوله روضة هذا العلم) الروضة من
العشب مستنقع الماء لاستراخه الماء فيها وهذا معناه في أصل الوضع ولهذا قال بعض العلماء الروضة أرض
ذات سماء وأشجار وأزهار شبه الفقه بستان على سبيل الاستعارة لكناية الوضوء بتخليص ومبايعته
ترشيع المكتبة أو التخصيص تأييدا على معناه مقصود به تعرية الاستعارة ويجوز أن يكون مستعارا للألم
المشبه كما تروى هذه بأن تشبه المسائل بالأزهار والأناهي على سبيل الاستعارة المكتبة أيضا وإن كانت التخصيص
والتسلسل قبيل (قوله مقفلة الأزهار) أصله مقفلة الأزهار من أزهارها على جعل آل عرضا عن المضاف
إليه والأزهار من فروع نباتية عن الفاعل فقول الاستناد إلى ضمير الموصوف ثم أضف اسم المفعول إلى
مرنوعة معنى فهو حينئذ جار مجرى المقفلة المشبهة فافهم (قوله مسلمة الأناهي) الكلام فيه كما ذكرى قبله
وفي القاموس تسلسل الما بمرى في حدود (قوله من بهائية) جمع هيب والاسم الهيبية والاهوية قاموس
والمراد بهاساته الهيبية ومن صلة لقوله تقتار وتغرات مبتدأ والتحقق مضاف إليه ويطلق على ذكر الشيء على
الوجه الحق وعلى إثبات الشيء بدله وجهه تختار غير المبتدأ وفي الكلام استعماله مكتبة حيث شبه التحقيق
بشجرة وإنشأت الفرائض لها تفصيل ولا يخفى أن مسائل هذا الكتاب مذكورة على الوجه الحق وثلاثة بدلائلها
عند المجهول لا يلزم من إثبات الشيء بدله أن يكذب دليله مع حق يرد أنه لم يذكر في المتن الالفة وكذا لا يلزم من
كون مسأله مذكورة على الوجه الحق أن يكون غيره من المتن ليس كذلك فافهم ويجوز أن يراد بالقرة
الضاللة والنتيجة والحقى أن ما يستفاد بالتحقيق ويستنتج به من الأحكام الشرعية يختار من مسائله الهيبية
(قوله ومن غرائب) جمع غريبة أي مسائل الغريبة العزيرة الوجود التي زادها على المتن المتداولة فهي
كل رجل الغريب والمراد تركيبه وإشاراته العاطفة على غيرها حتى صارت غريبة في بابها والفخر جمع ذخيرة
يعني مدخورة ما يخرى يختار ويحفظ والتدقيق إثبات المسألة بدليل دقيق طريقه لتأخره كما في تعريفات
السيد وقيل إثبات دليل المسألة بدليل آخر وجهه تغير الاختصار مفة ذخائر الواقع مبتدأ مؤخر مختار عنه
بالنظر قبله ولما كان التدقيق مأخوذا من الدقة وهي القموص والفناء ذكره المخالفات في تحفظه عادة
وقضاؤه كرمه أيضا تغير الاختصار وهو عدم احتوائها والمراد بها أصحابها بخلاف التحقيق فإنه لا يلزم أن يكون
فيه دقة والحق ظاهر لا يخفى فلذا ذكره الفرائض التي تظهر عادة (قوله الشيخ شيفنا) متعلق بمحذوف
نعت تنوير الأعيان أو حال منه أي الكائن أو كائن اه ح (قوله شيخ الإسلام) أي شيخ أهل الإسلام
وهذا الوصف غلب على من كان في منصب الإفتاء أو القضاء (قوله محمد بن عبد الله) ابن أحمد الخطيب ابن محمد
الخطيب ابن إبراهيم الخطيب اه ح ورأيت في رساله الخلفه المصنف وهو الشيخ محمد بن الشيخ صالح بن المصنف
زاد عبد الله المذكور ابن خليل بن غرناطي ه قال الهي كلنا اماما كبيرا حسن المصنف قوى الملاحظة كثير
الإطلاع وبالجملة ظن من من يساوي في الرتبة ولذا ألف التأليف الهيبية المقتنة منها التنوير وهو في الحق جليل
المقدار من الفائدة دقيق في المسائل كل التدقيق ووزق فيه السيد فاشترى في الاتفاق وهو من أرفع كنيه وشربه
هو واعني بشرحه جماعة منهم العلامة المحقق مفتي الشام والملاح حسن بن أمكنة والرومي نزيل دمشق
والشيخ عبد الرزاق مدرسو الناصرية وكتب عليه شيخ الإسلام محمد الأنكوري كتابات في غاية التعرير والتفهم
وكتب على شرح حقه شيخ الإسلام خير الدين الرافعي سوانحي مفيدة ولا تليق لأخصي قوف سنة ١٠٠٥

تقد أخفت روضة هذا العلم به
مقفة الأزهاره مسلمة الأناهي
من بهائية غرات التحقيق مختاره
ومن غرائب ذخائر تدقيق خبر
الافكار ه الشيخ شيفنا شيخ
الاسلام محمد بن عبد الله

عن خمس وستين سنة اه قلت ومن تأليف للمصنف كتيب معين المتي والمنظومة الفقهية المحاجة تحفة الاقربان
 وشرحها موهب الرحمن والفتاوى المشهورة وشرح زاد القيرلاين الهامم وشرح الوفاية وشرح الوهبانية
 وشرح قول العبد وشرح المناور وشرح مختصر المناور وشرح الكفاية كتيب الاجمان ومأشبة على الدور لم تتم
 ورسائل كثيرة منها رسالة في العشرة المبشرين بالجنة وفي عصمة الانبياء وفي دخول الجاهل وفي فتنه جوزنك
 بتقديم الجيم وفي القضاء وفي الكفاية وفي المزاورة وفي الوقوف بفرقة وفي الكراوية وفي دعوة القراء
 خلف الامام في جواز الاستعانة في الخطبة وفي احكام الدور والاراض وفي مشكلات مهملات وشرحها
 وله رسالة في التصوف وشرحها منظومة فيه ورسالة في علم الصرف وشرح القطر وغير ذلك ذكره بينهم
 (قوله القرطاسي) نسبة الى قرطاس تقي صاحب مراد الاطلاع في اسماء الاماكن والمباني ان قرطاس
 بنصفين وسكون الراء واما وصفه فمجه قريه من قرى خوارزم اه ط قلت والاعراب انه نسبة الى جدّه
 قرطاسي رحمه الله تعالى ومات بها باسم بن عبد مناف (قوله عمدة المتأخرين) اسم مقصد هم في الاحكام
 الشريعة (قوله الاخاد) جمع خبر بالشد في كثير الخير (قوله فاني اروه) تعلق على قول الشيخ شطنا
 الخ فانه لما لم يزم نفسه اله افاد ان ذلك واصل اليه بالشد والضمير تنوين الابدان وكن روايته عن ابن نجيم
 باعتبار المسائل التي فيه مع قطع النظر عن صورته الشخصية كاقاد ح او ان الضمير لفظ المذكور في قوله لقد
 اخضت روضة هذا العلم كما افاده ط (قوله عن ابن نجيم) هو الشيخ زين بن نجيم بن نجيم وزير امير
 العلوي ترجمه القم القرني في الكواكب السارة فقال هو الشيخ العلامة الحق المدقق الفهامة زين
 العابدين الحنفى اخذ العلم من جماعة منهم الشيخ شرف الدين البلقى والشيخ شهاب الدين الشافى
 والشيخ امين الدين بن عبد الصال وابو الفيص السلي واجازه بالاقامة والتدريس فأتى ودرس في حياة
 اشيائه وانتفع به خلق وله عدة مصنفات منها شرح الكفاية والاشياء والتناظر وصار كاهن عمدة الحنفية
 ومروجهم واخذ الطريق من الشيخ الصادق بالله تعالى سليمان الطنيزي وكان له ذوق في حل مشكلات
 القوم قال المعارف الشعراني حصة عشرين مجازات عليه شيائيسه وجمعت معه في سنة ٩٥٠
 فرأيت له من خلق عظيم مع جبراته وعلمه ذهابا واباء مع ان الشريفة من اخلاق الرجال وصككت وفاته
 سنة ٩٦٩ كاخبرني بذلك تلميذه الشيخ عبد العلي اه قلت ومن تأليفه شرح على المناور ومختصر التحرير
 لابن الهمام وخطبة على الهداية من البيوع ومأشبة على جامع القصصين وفي الفتاوى والفتاوى والرسائل
 الزينية ومن تلامذته اخوه الحق الشيخ جبر بن نجيم صاحب التهر (قوله بسنده) أي حال كونه وابوا
 ذلك بسنده وقد تمام السند (قوله المصطفى) من الصفوة وهو التلخيص والامتناع الاختصار لان
 الانسان لا يسطع الا اذا كان تالفا لميليا وقره المختار بعلمه وهذا من اسماءه صلى الله عليه وسلم
 ط (قوله كاهن) حال من قوله بسنده (قوله من المشايخ) متعلق بمعدود حال من اجازاتنا أي المروية
 عنهم واباجازاتنا لضعف معنى زوايا ومن جعله مشايخه القبط العسكري والعالم الشهير سيدي الشيخ
 ايوب الخلفي الحنفى (قوله في الدور والقر) كلاهما لفظ خسرو والدور هو شرح القر (قوله
 لم ازمه) أي لم النسبه من عزاجزو واسم المفعول منه مذكور كدقو بالتصحيح ارجح من معزي بالاعلام قال
 في الاقبة وصح المفعول من نحو هذا واعلم ان تقرر الاجودا ويروي بالوجهين قول الشاعر
 انا لشمع محبدا عليه وطا ديا واتاني هو الحاربي على السنة القهامة (قوله وما زاد من تفسره
 ما في الدور والقرور من تفسره أي قل تفسره في العسكب المتداوة عزوة لقائه وفي بعض النسخ وما زاد من تفسره
 أي وما زاد من المنقول في الدور والقرور من معنى على والمصدر معنى اسم المفعول (قوله روم) أي قصدا
 للاختصار لغة لقوله لم ازمه وفيه إشارة الى كثرة تفسره في الدور ومأشبة كعادة المصنف في منه وشرحه
 وهو قد تفتق فانه كالمصنف على غاية التحقيق (قوله وما مولى) من الامل وهو الرابح (قوله لمن الناظر)
 أي الناظر قال الراسب التفرقة رادبه التامل والتفحص وقد مراده المعرفة بالحاصلة بعد التفحص واستمعان
 التفرق البصيرة كما كثر عند التمام والعامة بالمعنى اه وقامه في حاشية الجوى (قوله فيه)

القرطاسي الحنفى القرني عمدة
 المتأخرين الاخبار فاني اروه
 من شيخنا الشيخ عبد النبي الخليل
 من المصنف عن ابن نجيم المصري
 بسنده الى صاحب المذهب أبي
 حنيفة بسنده الى النبي صلى الله
 عليه وسلم المصطفى المختار عن
 جبريل عن الله الواحد القهار
 سكتها هو مبسوط في اجازاتنا
 فرق عديدة من المشايخ المتبحرين
 لكباره وما كان في الدور والقرور
 لم ازمه الامام دور ما زاد وعرفته
 نزوه لقائه رومالا اختصاره
 ما مولى من الناظر فيه أن ينظر

أي في شرح هذا (قوله بين الرضى) أي بالعين المدالة على الرضى ولا يتبرع بين المثلث فإن من خبرها اثنين
لهما طبق باطلا كما قال الشاعر

وعين الرضى من كل عيب كيلة • كأن عين السخط تدعى المساويا

أرواه شبه الرضى بأنسانه عين تشبهها متغيرا في النفس وذكر العين تضييل ط (قوله والاستبصار)
السين والتمامه أن أي والأبصار والمراد به التبرير والتأمل ط (قوله وأن يتلافى) أي يستدل في
القاموس بتلافه تداركه (قوله تلافه) الذي في القاموس وجامع اللغة ولسان العرب التقى الهلاك
ولم يذكر التلاف فليراجع اه ح ووقع التعمير لغير الشارح كالامام محمد بن القارض قدس سره في قصيدته
الكافية بقوله

وتلافى أن كان فيه اتلافى • بل جعل به جعلت خدا

ويحصل أن الاتف اشباع وهو لغة قوم ط وفسر العلامة البورقي في شرحه على ديوان ابن القارض
التلاف بالتلف وكذا قال سدي عبد الغنى القابلي في شرحه عليه وتلاف مصدر مضاف الى المتكلم ووقع
في كلام الشاعر أكثر منه قول ابن عني بنحاطب بعض الملوك وكان مرصفا

انظر الى • بين مولى لم يزل • بولى الندى وتلاف قيل تلافى

انكا كذا في اشباح ما يحتاجه • فاضح دعاهى والثناء الوافى

لجاء الملك بألفه شارو قاله أنت الذى وهذه السلة وآما العائد (قوله بقدر الامكان) متعلق بقوله
يتلافى والاشافة يمانية أي اذا رأى فيه عيبا تدركه بإمكانه بأن يصح على محل حسن حيث أمكن أو يصح
بتغيير لفظه ان لم يمكن تأويله (قوله أو يضح) في بعض النسخ بالواو أي يسمع ولا يضح والصحيح في الأصل
الميل بضمه الضحك ثم أريد به مطلق الامراض (قوله ليضح منه الخ) لأن الجزء من جنس العمل (قوله
الاسرار) بكسر الهمزة مصدر وأسر يناسب الاضمار وان احتمل أن يكون مقصداً سر اه ح وعلى
الاول فمطع الاضمار عليه عطف مرادف وعلى الثاني عطف مقارن قال ط والاولى أن يقول بدل الاضمار
الاطهار ليكون في كلامه صفة الطاهر وهي الجمع بين لفظين متقايى المعنى (قوله ويسمى) تقدم
الاستاد ط (قوله ولاخرو) بفتح الخين المنجبة وسكون الزاء المهمة مصدر وغرا من باب دعا بمعنى حب
بوزن فرح أي لا يحب اه ح أي من مزة السلامة مما ذكر (قوله فان التسيان) القاء تعظيعة أي لأن التسيان
الذى هو سبب التلاف المتقدم ط وهو زفة في التحرير بأنه عدم الاختصاص في وقت الحاجة قال فمثل السهو
لأن اللغة لا تفرق بينهما اه (قوله من خصائص الانسانية) أي من الامور الخاصة بالحققة الانسانية أي
بافرادها والبيان النسبة الى الفرد عنها وروى عن ابن عباس أنه قال سمى انساناً لأنه صمد عليه قس وقال
الشاعر
لأنهين تلاف اليهود فانا • سميت انسا لانك ناسي
وقال آخر

نسيت وهذا والتسيان مقتر • فاشرفا قول ناسي أول الناس

وقيل لانه بأشائه أو بربه تعالى قال الشاعر

وما حى الانسان الا الله • ولا القلب الا الله يتقلب

(قوله وانظرا) هو أن يتصديا لتحل غير المحل الذي يتصدي به الجنابة كالمرى الى الصيد فأصاب آدميا فقرر
وفي القاموس انظرا من الصواب ثم قال وانظرا ما يعتمد (قوله من شعائر الادمية) الشعائر العلامات
كأى القاموس ح قال في معراج الدراية يوشع ما يؤدى من العبادات على سبيل الاشتراك لا لأن الجماعة
واجبة وصلاته الصلوة والاضحية وقيل هي ما جعل على طاعة الله تعالى اه قال ط وانما عبر بها عنادها

بين الرضى والاستبصار • وأن
يتلافى بتلافه بقدر الامكان
أو يضح ليضح عنه عالم الاسرار
والاضمار ولعمري ان السلامة
من هذا الخطر • لا يمر على
البشر • ولا غرو فان التسيان
من خصائص الانسانية • وانظرا
والزلى من شعائر الادمية •

تقدم بخصائص لأن اللسان من خاصائص الانسان والخطأ والزلل يسكنونه ومن غيره حتى من الملائكة
كأربع لا يلبس بآدم على آفة منهم ولها روت وما روت على ما قبل كقولهم أقبل فيها من يصدق فيها وكثير بعض
الملائكة التي مقامه في العبادة وأما الحق فذلك أكثر حالهم (قوله واستغفر الله) أي أطلب منه ستر
ذني وكأني به لأن ما ذكره فيه فرع بركة النفس وهو ما لا ينبغي بل الأولى هضم النفس بالخطأ واللسان
وان كان من لوازم الانسان (قوله مستبدا) حال من فاعل استغفر والعوذ والالتجاء كالعوذ والمعاذ
والتعوذ والاستعاذة والعوذ بالصبر بك المبدأ كالعوذ والعوذ قاموس (قوله من حصد) هو غنى زوال
نعمة المحسود سواء غنى انتقالها إليه أم لا ويطلق على القنطة مجازاً وهي غنى مثل تلك النعمة من ضرارة
زوالها عن صاحبها وهو غير مضموم بخلاف الأول لأنه يؤدى الى الاعتراض على الله تعالى ولذا قال عليه
الصلاة والسلام المكرم والحسد فان الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب وسماه عليه الصلاة والسلام
حائلة الدين لاختلاف الشرع وقال تعالى ومن شر حاسد إذا حسد والحاد ظالم لنفسه حيث أنصب نفسه
وأحزنها وأوقعها في الآثم ولغيره حيث لم يجب له ما يجب لنفسه ولذا قال أبو العباس

وأظلم أهل الأرض من كان حاسدا • لن بات في نعماته يتقلب

(قوله يبدل بالانصاف) صفة تأكيدي لأن حقيقة الحسد مشعرة بما اذا الانصاف هو الجري على سنن
الاعتدال والاستقامة على طريق الحق وهذا الوصف لا يتأتى وجوده مع الحسد والغرض من الاتيان بهذا
الوصف التاكيدى التذاه على كمال بشاعة الحسد وتقرير ذاته والتفخيم ولا يفتى ما فيه من الاستعارة
المسكنة والخصيلة والترشيع (قوله ويرد) أي يصرف صاحبه من جبل الاوصاف أى عن الانصاف
بالاوصاف الجلية أو عن رزقيها في المحسود فلا يرى الحاسد له وصفا جليلاً لأن عن السخط تسمى المساويا
ورديتي يفسه ويتعدى بين الى المضول لأن وان لم يذكر في قاموس نبي شواهد الصلة قول الشاعر
أكثر ابعدة الموت عنى • وبعد عطاءك المائة الزنا

قامهم

وهذه القنطرة بين الحق لقلها وفي القنطرين من انواع البديع التصريح وهو أن يكون ما في احدهما من
الانصاف أو أكثره مثل ما قبله من الأخرى في الوزن والتقسيم والجناس اللاسقي وهو اختلاف القنطين
المصالحين في حرفين غير متماثلين ويزوم ما لا يلزم وهو هنا الاتيان بالصاد قبل الالف في الانصاف والاوصاف
وقد أتى جاتين القنطرين المنصف في المنع وابن النخبة في شرح الوهبانية ومبهم الى ذلك ابن مالك في التسهيل
(قوله ألا) اداة استفهام يستغنى بها الكلام (قوله حكن) بفتح السين شوك السعدان والسعدان نبت
من أفضل راحى الابل كافى القاموس ح وهذا من التشبيه البليغ فهو على حذف الاداة أو يقرى
فيه استعارة على طريقة السعد ط وبين الحسد وحسن الجناس اللاسقي أيضا (قوله من تعلق به هلك)
يشترى وجه الشبه فالله الحسد اذا تعلق بإنسان أهلك لأنه يأكل حسنة ط ولما عرفت أن الضعيف تعلق
للسعد لأن والاسباب ارجاهه لن (قوله وكفى للعاسد الخ) كفى فصل ماض والماض في العاسد زائدة
في المضول على غرض من ذلك ما تمزج كفى غير محمول عن نبي كاذ كره الدمامسى في شرح التسهيل ومثله
امتلا الكوز ما موزا لرفع فاعل كفى ولم يرد الباء في فاعلها لأنه غير لازم بل غالب بخلاف زيادتها في فاعل
في التجب فانها لازمة لممكن قال الدمامسى ان كان كفى بمعنى أجزأ وأغنى او بمعنى وق لم يزد الباء
في فاعلها هكذا قبل ولم أر من أضع عن معنى كفى التى تغلب زيادة الباء في فاعلها وفى كلام بعضهم ما يشير
الى أنها قاصرة لامتداحة وفى كلام بعضهم خلاف ذلك اه قانهم ووجه ذلك أنه تعالى أسند اليه الشرع وأمر
نبيه صلى الله عليه وسلم بالاستعاذة منه أى ذم اعظم من ذلك (قوله في اضطرامه) متعلق بكفى
او بمحذوف حال من الحاسد اوفى لتسهيل كافي حديث ابن عمر أنه دخل النار في هرة وجلسها أو يفتح مع
كافى ادخلوا في أم والاضطرام كالأفاح ح عن جامع اللغة اشتعال النار فيها يسرع اشتعالها فيه قال ط
شبه شدة قصصه لقوات غرضه بالاشتعال (قوله بالحق) هو التصريح بالترجيح قاموس (قوله له
در الحسد) في الرضى المدنى الأصل ما يدر أى ما ينزل من الضرع من القين ومن النسيم من الطور وهو هنا كناية
عن فصل المدوح الصادر عنه واعتلّب فعله لله تعالى قصد التجب منه لأن الله تعالى منتهى الجباب

نراه مستبدا به من تحذ
اب الانصاف ويرى عن
لاوصافه أو لأن الحسد
من تعلق به هلك وكفى
دما تفسرورة الفتى في
أيه بالحق لله در الحسد

وكل شيء عظيم يريدون الذهب منه فسبوه اله تعالى وبضفونه اله بمعنى قد دمه ما يجب فعله وفي القاموس
وقوله وقد دمه أي حله كذا في حواشي الجاهل للمولى صام ثم قال فقول الشرع يعني الجاهل لله خبره
يجعل الدر كذا يعني ان لا يوافق تحقيق الحق اه ابن عبد الزاق (قوله ما أعد له الخ) تعجب من متعجب
ليسان من الذهب وفي الرسالة القشيرية قال معاوية رضي الله عنه ليس في خلال الشرع شيء أهمل من الحسد
فقتل الحساد فاجعل الحسود اه فيمكن شرطه ما قال الشاعر

دع الحسود وما يقتلهم كبد • كفا لمنه لبيب التاري كبد

ان لخذ احد فقتل كربة • وان سكت فقد عذبه بيده

وقال آخر وقد أباد

اصبر على كبد الحسو • فقل من مريض يفته • النار تأكل بعضها • ان لم يقم ما تأكله

(قوله وما أتا الخ) البيت من المنظومة الوهابية قال شارحها العلامة عبد البر بن النخبة الكيد الخفيفة
والمكر والحسود قول من الحسد فيه مبالغة في معنى الحساد ولا من الملقن ولا جاهل عطف على الحسود
يعني ولا من كيد جاهل ويرى بفتح الغنة من زرى عليه اذا جاءه واستزأ به وانكر عليه وما بعده شأنا وما بين به
ويصور زهبا من أزرى قال في القاموس لكنه قليل وزرى وأزرى بأخيه ادخل عليه صبا وأصرأرأد أن يلبس
عليه به ولا يدر عطف عليه أي لا يتفكر في عواقب الامور وبهذا البيت أنه ان لم يقم ما تأكله من حسد
الحسادين وكيد المعادين واقه المسؤول أن يجعل كيدهم في غمهم فيضعهم استكبره عليه والبعض قال انه
مسيبوق اليه اه ملخصا (قوله هم يصدون) أصله يصدون حذف احدي الزنوفين فقصا اه ح
وشرأف فعل ففعل حذف فحذف لكثرة الاستعمال كاحذف من خبروا بآيات الله فله أورد في كافي القاموس
وكلمهم بالقرآن كيد قلس لأداة الشمول ولا يقال الكافر شر من لم يصد فكيف يكون من لم يصد شر منه
لا تأقول هوس من جلد من لم يصد بل ليس له ما يصد عليه لقوله تعالى ان يحسبون انهم يأخذهم به الآية فافهم
وفي الناس يعني معهم وما عارف الناس وشرا لتعجب حال وقد ان الشارح هذا البيت بجلال الشبهة لئلا
لتنفس فان الحسد لا يكون الا لدى الكمال المتعجب في كل انفعال وفي معناه ما مضى الى على تركم الله وجهه
فمن يصدون فاني غير لانهم • قبل من الناس أهل الفضل قد حذوا

فدام في وهم ما في وهمهم • ومات أكثرنا غيظا بما يصيد

(قوله اذا لبسوا) أي لا يصير ذاسود ونغار وأصله يود كينصر فقلت حركة الواو في الساكنين قبلها
فكنت الواو وهذا في مفهوم وشر الناس لانه اذا كان شر الناس من لم يصد نتج أن خيرهم من يصد
وانما ساكن ذلك سيب في سياقه لا لأن الملح يرتب عليه الرية والسود والقدح فيه يرتب عليه العلم
والفصل والضغ وذلك بسبب في السيادة أيضا اه ط غلت والحسود في سلب في السيادة من حيث انه
سبب لشر ما تلوي من الفضائل كما قال الفاضل

واذا أورد الله تشر فسيحة • طويت أتاح لها لسان حسود

(قوله سب) أصله سيدواجحت الواو الياء وسبقت احدا بها بالكون فقلت الواو اي دجحت في الياء
قبل انه لا يطلق الا على الله تعالى لما روي أنه عليه الصلاة والسلام لما قالوا له يا سيدنا قال انما السيادة لله
وفيه أنه عليه الصلاة والسلام قال ان يصد ولد آدم وقال تعالى وسيد اوصوا وقيل لا يطلق عليه تعالى
وعزى الى مالك وقيل يطلق عليه تعالى معترفا على خبر منكر او الصحيح جواز مطلقا وعرفه سفة تعالى يعني
الظلم الاحتجاج اليه وفي خبره يعني الشرف الفاضل الرئيس وقوله في شائبة الجوى (قوله بدون) أي
بغيره هو أحد الملاحظات التي تاتي في المكان الذي وهو الاصل فيها ط (قوله ودود) هو كبر الحلب
القاموس (قوله وسود قدح) أي يظمن ولا يفتح ما بين دود وسود من الطباق وبين قدح وقدح
من الجلسان للاحق ولزوم ما لا يزم وما في ذلك من الترميع (قوله لا من زرع) قبل لما استأنبه الكلام
السابق لا قدح الحسود اذا كان كيدا في زيادة الحسود الموجبة لكده كان زرع الحسد متجاذا من والبلايا
والا من جمع احتجابا كسر في ما وحى الخد كافي القاموس اه ح ويحتمل أنه تطلق لقوله سبنا الاوان

بأصاحبه فقتله •

وما من كيد الحسود ما من

ولا جاهل يرى ولا يتدبر

وقد در الفاضل

هم يصدون وشر الناس كلهم

من عاش في الناس وما غير محسود

اذ لا يسود سديدون ودود قدح •

وحسود قدح • لأن من زرع

الاحن • حسدا هن •

الحديث من تلق به ذلك فالمسود الهلاك الموجود عند التعلق ط وثمة الملقب بـ اربع استباحة
بالكتابة واثبات الرفع قليل وذكر الحمد ترشيح (قوله ثالثه يفتح) من القوم بالفتح ضد الكرم يقال لهم
تكرم لمؤاقتهم ثلثه تمام ولزم ما مر قال فتمسكه كشمس له والاصلاح ضد الاستعداد قاموس
وهذا مرط بقوله لا بأس وسيد الخ قال ثلثه هو الحمد والكريم هو الودود وقوله فتمسكه شمس
أو يوقه وما مولى من السانفريه الخ ولوقال والكريم يفتح أو يمسك لكن أوضع (قوله لكن يفتح الخ)
لما كان اللفظ بالاصلاح مطلقا استدرك عليه بقوله بعد الوقوف وهو ظرف ليعلم كانه ح أي يصلح بعد
وقوله والملاحه على هذا الكتب لا يجبر بالخطور بالبال ويصح فقهه بقوله وان يتلاقى ثلاثة ويحمل فقهه بقوله
فصرفت خزانة العناية فهو الاختصار أي انما اختصرته بعد الوقوف على حقيقة الحال أي حال المسائل
ومعرفة ضعفها من قوس لا يدل له قوله ففتح صفقات مسخ الخ ويدل للادنى قوله وبأي الله الخ أفاده ط
(قوله على حقيقة الحال) حقيقة الشيء ما به الشيء هو كقولهم ان الناق للانسان بخلاف مثل المضاحك
والكتاب مما يمكن تصور الانسان به وقوله تعريفات السيد (قوله كصاحب العبر) هو العلامة الشيخ زين
ابن حميم وتقدمت ترجمته (قوله والنهر) أي كصاحب النهر وهو العلامة الشيخ عمر سراج الدين الشهير
بابن حميم القبة المحقق الرشيد البصرة الكامل الاطلاع كان متجرا في العلوم الشرعية فواصل المسائل
الغريبة محققا في العناية بها عند الحكم معظما عند الناس والعام وقى بنفسه بعد الصدوق في عند
شخصه وأخيه الشيخ زين يحيى ملخصا له كتاب اجابة السائل في اختصار الفروع والسائل وغير ذلك
(قوله والنقض) أي كصاحب النقض وهو الكركي قال التميمي في طبقات الحنفية ابراهيم بن عبد الرحمن
ابن محمد بن اسمعيل الكركي الاصل القاهري المولد والوفاء لزم التقي الحسني والتقي التميمي وسخر دوس
الكافيين وأخذ من ابن الهمام وترجمه المضاي في الضوء بترجمة حافله وذكره أجمع في الفقه قاوى
في جملته وإنه حاشية على وضع ابن هشام اه ملخصا وقوف سنة ٩٢٣ وادار بالقاضي القضاة المذكور
السمي قبض المولى الكبير على عبده ابراهيم وقد قال في خطبه وضعت في كتابي هذا ما هو الراجح والعقل لقطع
بصحة ما وجدته ومنه يستدل (قوله والمصنف) تقدمت ترجمته (قوله وعضو المرحوم) هو الشيخ محمد
شارح الوقاية اه ابن عبد الرزاق ولم أقف له على ترجمته (قوله وعضو زاده) هو العلامة مصطفى بن محمد
الشهر بزمي زاده أشهر متأري العلما بالروم وأغزهم مائة في المتطوق والمهمود وناك كيف الشهيرة منها
حاشية على الدرر والفرور حاشية على شرح المنازل لابن ملك قوف في حدود سنة أربعين بعد الاقف يحيى
ملخصا (قوله وأخى زاده) قال الهجر في تاريخه هو عبد الحلين بن محمد الشهير المعروف بأخى زاده أحد أفراد
الدولة العثمانية وسراة علمائها كان نسج وحده في ثوب الذهن وصحة الادراك والتطبع من العلوم وله ناكيف
كثير منها شرح على الهداية وتلخيصات على شرح المفتاح وجامع الصولين والدرر والفرور والاشياء والفتاوى
وقوف سنة ثلاث عشرة بعد الاقف اه ملخصا وذكر ابن عبد الرزاق أن الذي في الخزانة أخى جلي بدل
أخى زاده وهو صاحب حاشية صد الشريعة المحمدية بترجمة الصفي واسمه يوسف بن جليل وهو تلميذ مسلا
شهر اه (قوله وسعدى أفتدى) اسمه سعد الله بن عيسى بن أمبرخان الشهير بسعدى جلي مفتي الديار
الرومية مسلسلة على تفسير البضاوى وحاشية على العناية بشرح الهداية ورسائل وتحريرات معتبرة ذكره
حاتة الشام البدر الغزوي العامري في رحلته وبالغ في الثناء عليه والتبني في الطبقات ونقل عن الشافعي
التعمانية أنه وقوف سنة ٩٤٥ (قوله والزليخى) هو الامام غفر الله له بن محمد عثمان بن علي صاحب تبيين
الحقائق شرح كنز الدقائق قدم القاهرة سنة ٧٥٠ وأفتى ودرس وصنف واتبع الناس به كثيرا ونشر الفقه
ومات به سنة ٧٤٣ (قوله والاكمل) هو الامام الحق الشيخ اكل الدين محمد بن محمود بن احمد البابري
وفى بضع عشرة وسبع مائة وأخذ من أبي حيان والاصفهان وسبع الحديث من الدلاص بابن عبد الهادي
وكن علامة فاشون وافر العقل قوى النفس عظيم الهبة أخذ عنه العلامة السيد الشريف والعلامة القففى
وعرض عليه القضاء فامتنع له التبرع وشرح المشارق وشرح مختصر ابن الحاجب وشرح مقبلة الطوسي
والعناية شرح الهداية وشرح الرامية وشرح الفقه ابن معلى وشرح المنازل وشرح تقيص المعاني والتقرير

ثالثه يفتح والكريم يصلح
لكن بأخى بعد الوقوف على
حقيقة الحال والاطلاع على
ما حازه المتأخرون كصاحب العبر
والنهر والنقض والمصنف وجدنا
المرحوم وعضو زاده وأخى زاده
وسعدى أفتدى والزليخى والاكمل

شرح اصول البرهانية في سنة ٧٨٦ وحضر جنازة السلطان علي دونه وفي التهجيرة في مصر
 (قوله والكمال) هو الامام الحق حيث اطلق محمد بن عبد الواحد بن عبد الجيد السيوسي ثم السكندري
 كمال الدين بن الهمام وله تفرصة ٧٩٠ وثقة بالمرآح فآرى الهداية والتألق مع الدين بن التفتة
 لم يوجد في مثله في التصديق وكان يقول: لا أكف على المعقولات أحدا وقال البرهان الانشائي - وكان من أقراءه
 لوط بن جهم الدين ما كان في بلد تسمى يقوم بها غيره وكله نصيب واغفر عما لأصحاب الاحوال من المكثف
 والكرامات وكان يفرد بالولاية الكلية فقال له أهل الطريق ارجع فان الناس ساجدة بعلته وكان يأبى الوارء كما يأتي
 السادة الصوفية لكنه قطع عنه بصره فخالقه لتاس وشرح الهداية شرحا لا تقيده جاد ففتح القدير وصل فيه
 الى اثنا عشر كتابا في كماله كتاب التصريف في الاصول الذي لم يوقف عليه وشرحه تلميذان أمير حاج وله المسيرة
 في العقائد وزاد القبر في الصادات توفي بالقاهرة سنة ٨٦١ وحضر جنازة السلطان علي دونه كمال طبقات
 التسبيح ملخصا (قوله وابن الكمال) هو أحمد بن سليمان بن كمال باشا الامام العالم العلامة الرحمة الهامة
 كان بارعا في العلوم ولما أن وجد في الاول منه مصنف أو مصنفات دخل الى القاهرة حصة السلطان سليم
 لما أخذ هاهنا يدبر امره وشهد أهلها بالفضل والاتقان وله تفسير القرآن العزيز وحواشي على الكشف
 وحواشي على أوائل البشائر وشرح الهداية في جملته والاصلاح والابتناء في الفقه وهما ينتج
 في الاصول وشرحه وتفسير السراجة في الفرائض وشرحه وتفسير الفتح وشرحه وحواشي التلويح وشرح
 الفتح وروايات كثيرة في فقه عديد عليها تزيد على ثلثمائة رسالة وتضاف في الفارسية وتاريخ آل عثمان
 بالتركية وغير ذلك وكان في كثرة التأليف والسرعة جادة الاطلاع في الديار الرومية كجلال السوطي
 في الديار المصرية وعندي أنه أدق نظر من السوطي - وأحسن فهما على أنهما كانا جال ذلك العصر ولم يزل
 مفتا في دار السلطنة الى أن توفي سنة ٩٤٠ هـ في ملخصا (قوله مع تحقيقات) حال من ما حذر أي
 مصاحبا ما حذر هؤلاء الامة لتحققات ا ح والمراد ما جعل المعاني العويصة ودفق الاشكالات الموردة
 على بعض المسائل أو على بعض العلماء وتعيين المراد من العبارات المبهمة وتوضيح ذلك والافتادات القروعة الفقهية
 لا يفتن بها من النقل من أهلها (قوله نسخ بها البال) في القاموس نسخ له رأى كنع سنوحا وسخا
 وسخا عرض وبكذا عرض ولم يصرح ا هـ فصل الاول حومين باب القلب مثل ا دخلت القنطرة في رأس
 والاصل سكت أي عرضت بالبال أي في خاطري وقلبي وعلى الثاني لاقب والمعنى عليه أي قلبي وخاطري
 عرض بها ولم يصرح وهذا ما جرت عليه عادة رده الله تعالى من التعريف بالرموز الخفية كما يشير إليه قريبا
 (قوله وتفتتها) أي أخذتها من أشياخ غول الرجال أي الرجال القبول القاطنين على غيرهم في القاموس
 القبول الذي كرم كل حيوان وغول الشعراء القابلون بالهجوم على من هاجمهم ا هـ ح وأورد أن بين
 الجنتين ثلثة اغان البال اذا اشكر هذه التحقيقات جميعها فكيف يكون متلقيا لها جميعها من غول الرجال
 وقد يجب أن يأتى على تقدير مضاعف أي نسخ بعضها السال وتفتت بعضها من غول الرجال ا هـ أي فهو على
 حد قوله تعالى ومن الجبال جدد يخسر (قوله ويأبى الله الصمت الخ) أي التي يأتى بها ويأبى الله ما واداة
 بكسرهما كرهه قاموس وهذا أخذ من رده الله تعالى أي ان هذا الكتاب وان كان مشغلا على
 ما حذر المتأخرون على التحقيقات المذكورة ولكنه مضموم أي غير ممنوع من وقوع الخطا والسو فيه
 فان الله تعالى لم يرض ا ولم يقدّر الصحة لكتاب غير كراهة العزيز الذي قال فيه لا يأتى الباطل من بين يديه ولا من
 خلفه فغيره من الكتب قد يقع فيه الخطا والزلل لانهم من تأليف البشر والخطا والزلل من شأهم (في نفسه)
 قال الامام العلامة عبد العزيز النعماني في شرحه على اصول الامام البرهانية ما قصه روى البرهاني عن
 الشافعي رضي الله عنه أنه قال له اني صنف هذه الكتب ظال فيها الصواب ولا بد أن يوجد فيها ما يضاف
 كآب الله تعالى وسنقرسوه على الله عليه وسلم قال الله تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا
 كثيرا فوجدت فيها ما يضاف كآب الله تعالى وسنقرسوه على الله عليه وسلم فآخه راجع عنه الى كتاب
 الله تعالى وسنقرسوه على الله عليه وسلم قال المزي في مخرأت كآب الرسالة على الشافعي ثمانين مرة فليكن
 مرة الاو كان يفت على خطا فقال الشافعي - فيه أي الله ان يكون كآب ما يصح غير كراهة ا هـ (قوله قليل خطا

والضكمال وابن الكمال
 مع تحقيقات نسخ بها البال
 وتفتتها من غول الرجال ويأبى
 الله الصمت لكتاب غير كراهة
 والنصف من اشتر قليل خطا المره

المرء) أى خطأ المرء القليل فهو من إضافة الصفة للموصوف وعبر بالخطأ إشارة إلى أن ذلك واقع لا من اختيار
فالامر مرفوع والثواب ثابت ط (قوله فى كثير صوابه) متعلق بمذوق حاكم من الخطأ أى الخطأ القليل
سكنا من إنشاء الصواب الكثير وباعتقرونى يعنى مع أو التحليل أو أخاه ط ولا يعنى ما فى الجعيرين قليل وكثير
وخطأ وصواب من الطابق (قوله ومع هذا) أى مع ما سواه من الصبريات والصققات اه ح قلت
والأولى جملته صراطيقه وبأى الله أى مع كونه غير محفوظ من الخطأ فمن أعتقه كاقول فلان مجمل ومع ذلك
فهو أحسن حال من فلان ط (قوله فهو انفسه) الجملة خبر من قرئت بالقائه لعدم الجملتها فأغلب الشرط
والمراد بالانفسه من حفظ الفروع التقنية وبصورة أدنى إلى استحكام المتعقبات فيه وغيره وسأق الكلام
على معنى الفقه لغة واصطلاحاً ط (قوله الماهر) أى المحدث قاموس (قوله ومن نظري) فى القاموس
النظري بالصبريات القوز بالمطوب نظره ونظريه وحله (قوله بجانبه) أى من الصبريات والصققات والفروع
الجملة والمسائل المهمة (قوله فسقول) أى بين التنبيه لأن ذلك يكون عند السؤال أو المناظرة مع
الأخوان غالباً أو أنها زائدة أو أخاه ط أولاه انما يكون بعد اطلاعه على غيره من الكتب التى سورها غيره
وطولها ينشئ الأحوال الكثيرة والتعليلات الشبهة وخلافات المذاهب والأستدلالات مع خلقها من كثير
الفروع والتعويل على التعمد منها كتاب شروح الهداية وغيرها فإذا اطلع على ذلك علم أن هذا الشرح هو
الدرجة القريبة الجامع تلك الأوصاف الجيدة ولذا أكب عليه أهل هذا الزمان فى جميع البلدان (قوله جمل
فيه) الملة والكسر اسم ما يأخذه الأناة إذا امتلاها بهمة الامتلاص ومصدره مله قاموس وفيه استمارة
تصريحه حيث شبه الكلام المبرع الذى يستحسنه قائمه ويرفضه ولا يتصالحه عن الجهر به بما عدا الأناة
بصاحبه بلوغ كل إلى النهاية أو مكنية حيث شبه القرب بالاناء والممل فقبيل أو هو كناية عن اليان بهذا القول
بجهر بلا زحف ولا خوف من تكذيب طاعين وبين قوله فيه وفيه الحسان التام (قوله كم ترك الأول للآخر)
مقول القول ولم خيرة فكثير مفعول ترك والمراد بالأول والا لآخر خبر من تقدم فى الزمن ومن تأخر وهذا
فى معنى ما قاله ابن مالك فى خطبة التسهيل وإذا كانت العلوم منسابة الهمة ومواهب اختصاصية فغير مستبعد
أن يذكر بعض المتأخرين ما صرح به كثير من المتقدمين اه وأنت ترى كتب التأخرين تفوق على كتب
المتقدمين فى الشبوط والاختصاص ويرى أنه الانسلاط وبع المسائل لأن المتقدمين كان مصرف أذهانهم إلى
استنباط المسائل وتقرير الدلائل فى العالم المتأخر يصرّف ذهنه إلى تنقيح ما قاله وتبيين ما جملوه وتقييد
ما أطلقوه وبع ما تركوه واختصار عباراتهم وبأن ما استقر عليه الأمر من اختلافاتهم فهو كاشطة هروس
رباها أحاطها حتى سبقت لزواج تزنيها وتعرضها على الأذواج وعلى كل فالفضل للأوائل كما قال القائل
كالبريقه الحساب وماه • فضل طبعه لأنهم ما

فى كثير صوابه ومع هذا من اتقن
كأب هذا فهو انفسه الماهر •
ومن نظري بجانبه فسقول •
فيه كم ترك الأول للآخر •
ومن سله فقد حصل فى الخطا الوافره •
لانه هو البصر لكن بلا سائل •
وبأى النظر غيراته متواصل •
بحسن عبارات

لهم فضل التأخرين على أمثالنا من القليلين رحم الله الجميع وشكرهم آمين (قوله الخطا) أى التعيب
والوافر الكثير (قوله لانه) تعليل لبس للثلاثة قبله والتعريب إلى الكتاب ط (قوله هو البصر) تشبيه
بليغ أو استمارة (قوله لكن بلا سائل) الساحل ريف البر وشاطئه مقول لأن الماء محله وكان القياس
مستحولاً قاموس وإذا كان بلا سائل فهو فى غاية الاتساع لأن نهاية البصر ما حله فهو من تأكيد المدح
بما يشبه الذى حيث أثبت صفة مدح واستثنى منها صفة مدح أخرى فقراً فأنفع العرب بيدى من قريب
وهو أكسكدل المدح لما تقدم من المدح على المدح والاشعار بأنه لم يجد صفة ذم يستثنىها فاضطر إلى اعتناء
صفة مدح وله نوع ثان وهو أن يستثنى من صفة ذم صفة من التى صفة مدح كقوله
ولا حب فيهم غير أن سؤوفهم • جهن فلول من قراع الكتائب
أى سحره من كسر من مشابهة الجيوش وهذا الثانى أبلغ كآين فى محله فانهم وفيه أبنان أنواع البديع
نوع من أنواع البساطة وهو الإغراق حيث وصف البحر بما هو ممكن مشلا متبع عادة (قوله وبأى النظر)
الوابل الكثير وهو من إضافة الصفة للموصوف أى النظر الوابل ط (قوله غير أنه متواصل) أى تواصل
نافعاً غير مدح غيرية المقام والا كان ذماً وهذا أبنان تأسكدل المدح بما يشبه الذى (قوله بحسن
عبارات) الباء التعليل مثل فيظلم أو بالمصاحبة مثل ابط بلام أو بالعبارة وهى متعلقة بالبصر لانه فى معنى

المتشقق أي الواسع مثل حاتم في قوله ومثل قول الشاعر أسد على وفي الحروب العامة لتأنيده بكم ويرى
 أو يهذف حاتم من الضمير لأنه آمن كقوله (قوله ودمر اشارات) هما بمعنى واحد وهو الإجماع بين
 أو الابدأ وهو كما في القاموس فكانه أراد ألف أنواع الإيماض خاضها كاسم صرح به بقوله معقدا
 في دفع الإيراد ألف الإشارة (قوله وتنتج معلى) أي تذهبها وتنتجها ويحمل أنه من إضافة الصفة
 إلى الموصوف ومنه قوله وقهر رمباني وفي القاموس قهر بالكتاب وقهره تقويه اه وباني الكلمات
 ما تبني عليه من الحروف والمراد بها الالتقاط والعبارة من إطلاق الجزء على الكل وفي قوله المعاني والماني
 مرعاة التظهير والجمع بين أمر وما يشبهه لا بالتضاد فهو التمس والتعريض بمصان ثم الموجود في القصر زحما
 بالباء مع أن القياس حذفها والوقف على التنوين ما سكتة مثل فاض ما أت فاض (قوله وليس الخبر
 كالبين) بكسر العين المعينة والمشاهدة وهذا على حذف أي أن ما قلته خبر بمثل السدق والكذب
 وبعد إطلاقه على التأليف المذكور فما بين ما ذكرته من تصحيفه بالمشاهدة لأن الخبر ليس كالبيان أفاده ط
 وفي هذا الكلام القياس معلوم أجده والطرائق وغوهمان قوله على أنه عليه وسلم ليس الخبر كالبينة
 وهو من جموع كل على أنه عليه وسلم كأي المواهب القدية وتعين لقول الشاعر
 يا ابن الكرام ألا تدنو تبصر ما • قد حذوتك لخار ماكن بها

(قوله ويستتر) القراء بالخبر البردونه تقرأ بالكسر والفتح وتزعم وقروا برت وتقطع بكأوها وروا
 ما كانت مشروقة إليه قاموس وكان وصف العين بالبرود فلما قالوا من أدمة السرو ياردة ودية المزن
 حارة (قوله بعد التأمل) أي التعمق فيه والتدبر في معانيه ط (قوله لطف) الخاصية أي
 إذا كان كما وصفته فلما أضافته وتزعم به عيناك لطف الخ ثم أعلم أن ما قلته خبر بمثل السدق والكذب
 ابتداء بتبيين الخ ساقط من كثيرين التمس وسكنا من الحافات الشارح لما نقل من تحت قبل الإلهاء
 خلا من هذا الابدأ والله تعالى أعلم (قوله من حسن روضه) الحسن الجمال وجه الحسن على قريش
 قاموس فهو اسم بجد لا صفة فالإضافة فيه لأنه فافهم والاسم أنقل فتبين من التمرى الأمل من
 غيره خال ط وفي الكلام استعارة تشبه عبارة المسند بروض يجاس الخاصة وتعلق التمس بكل
 والقرينة إضافة الروض إلى الخبر (قوله من الحسن) الظاهر أنه يضم الحاء كالمفعول مع الحسن الصوري
 المحسوس واقتل إلى حسن روض هذا النسخ الأمل قد رواه ح (قوله وعلى) امرأ من عشقات
 العرب المشهورات كليلي ولبي وسعدى مينة ومينة وعزة وليس المراد بها المعنى الخي "والفخر الراضى
 لا تهاجرها بالحسن كشعارات بالكرم فقالان حاتم يعني كرم فالمراد مع لجمال والجليل (قوله في طلعة)
 خبر مقدم وما قبله من مبتدأ مؤخر والمسمى أن طلعة الشمس أي طلوعها يكف عن نور الكوكب المسمى بزحل
 نزل كما به منة الشمس يجاس الاهداء بكل وزحل خبر مئة زحل ولا شك أن نور الشمس والاعتدال به لا يكون
 قهرهم من الكسوكاب وزحل أحد الكواكب السيارة التي هي السبع جمعا الشاعر على ترتيب
 السموات كل كوكب في جملة بقوله

زحل شري من هذه من شمس • قذارت لسطارد الأمان ط

(قوله هذا) أي شذ هذا الذي ذكرته وأراد به الاستال عن وصف الكتاب إلى التبيه على عدم الاعتراض
 بما يتشعب به حصاد الزمان المغيرون في وجه الحسن

كفر أتر المستأنف لن لوجها • حصادا ولؤماته لدم

(قوله أمراض) جمع مرض بكسر العين على المدح والذم ط (قوله أمراض) أي كالأمراض شرا فهي
 تشبه بلوغ الأمراض جمع مرض وهو الهدى الذي يرى بالسهم فكان القرض يرى بالسهم كما ذك أن أمراض
 المستفين ترى بالقول الكاذب وشاع استعمال الذي في نسبة التبايح كما قال تعالى والذين يرمون أزواجهم
 والذين يرمون المحسنات ومن الأمراض والأمراض الخناس المضارع ط وفي تشبيه الكلام القصير بالسهم
 استعارة تصريحية والقرينة إضافة إلى اللسان والجامع حصول الضرر بكل ويحمل أن يصحكون
 إضافة التشبيه إلى التشبيه أي اللسان التي هي كالسهم لكن تشبيه الكلام بالسهم أظهر من تشبيه

ومن اشارات • وتنتج معلى •
 وقهر رمباني • وليس الخبر كالبين •
 • وتنتج بعد التأمل البينان •
 لطف ما نقلت من حسن روضه
 الاسم • ودع ما جئت من الحسن
 وعلى
 شذ ما نقلت ودع تشباها •
 في طلعة الشمس ما يفنيك من زحل
 هذا وقد أخذت أمراض المستفين
 أقراض سهام ألسنة الحصاد •

الاسننجا بأقل (قوله وثامن صانعيهم الخ) الثامن جمع قسمة يقال شئ قسما أي قسافه فيه
 ويرغب وهو من إضافة السفة إلى الموصوف مرفوع والعطف على اسم أخصي أوصل الابتدائية والاولى
 للاشتقاق والصلال ومعترضة تشديد الراء منصوب على أنه خبر أخصي أو مرفوع على أنه خبر المبتدأ وليد جوه
 متعلق به أي منصوب على أيديهم من قولهم جعلت التي مرضعة له أي قصته أو وضع الرا حقيقين من أمراض يعني
 أظهر أي منظره في أيديهم والخير للسادة وجه تخب أي الحسد بالبناء على المعلوم بالية أو خبر بعد خبر أي الخبير
 ومعترضة حال وهو ما بالكسادة كناية عن جبرها أو ذمتها والمحق أن الحسد لا يستغنون عن ما يلزمه فيكون فوائد هذا
 ونفعون بها ثم يتوعدوا ويقولون إنها سعة كاسدة (قوله أنا الملق) منلدى على حذف أداة التثنية والاولى
 من التسبب والصدق والصاحب كافي القاموس والمراد الأخير (قوله بعب) مصدر متضاف إلى مفعوله
 وان جعل العصب اسم الماوجب الذي فهو على تقدير مضاف أي يذ كريب ط (قوله مصنف) بكسر التون
 أو ضمها (قوله ولم يتجن) جلة نحالة ط (قوله له) متعلق بمحذوف صفة زاوية وجه تعرف صفة ثانية
 أو حال أو منه متعلق بحرف والوجه صفة زاوية (قوله فك) خبره لتأكيد في محل رفع مبتدأ أو بالوجه بعد ما خبر
 كاهو القاعدة فبما إذا والوجه لعل متعذ أخذ مفعوله فاقهم (قوله مقتد) للماء إلا أنه أي ان مقتله إلا أنه
 في الأصل ط (قوله وك) حرف) التعريف والتعريفات انطفا في الصيغة قاموس لكن في شرح
 أئمة العراق للقاضي ذكر بالتعريف انطفا في الحروف بالشكل والتعريف انطفا في النطق والحق انطفا
 في الأعراب اه وفي تعريفات السدق تيس التعريف هو أن يكون الاختلاف في الهيئة تكبر ويرد وتجنس
 للتصنيف أن يكون الفارق نقطة كائن واثق اه (قوله أخصي معنى مغيرا) اللام في معنى زائدة لتقوية
 لتقدم المفعول على طبعه مع أن العسل محمول على القمل فضعف عن المحمول وتقدر التامع المعنى بسبب تقديمه
 الانطفا ووجه تروا الخ مذكورة هذا معنى ما قبل السامع هذا المؤلف (قوله من هذا) أي التلخيص
 (قوله أن يدرج) أي يجري وفي القاموس وجبت للربح بالمعنى أي جرت عليه جواشيد اه (قوله من
 المصنفين والمؤلفين) التأليف جعل الأشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم الواحد سواء كان بعضها نسبة
 إلى بعض لا تتقدم وتأخر أو لا عليه فيكون التأليف أهم من الترتيب اه تعريفات المسدليل وأهم من
 التصنيف لأنه مطلق الضم والتصنيف جعل كل صنف على حد تقويم المؤلفين يجمع كلام غيره والمصنف من
 يصحح من معسكات أفكاره وهو معنى ما قبل واضع العلم أول باسم المصنف من المؤلف (قوله رياض
 في القاموس واض المهر برياضة ذله اه ومنه قولهم مسائل الرياضة قال الشنوشي أي الملق
 زوض الفكر وتذله لما فيها من الترتيب على العمل (قوله القربعة) في الصالح القربعة أول ما يستبسط
 من البرورة قولهم فلان قربة جيدة يراد استبساط العلم بهودة الطبع اه والمراد بها هنا آلة الاستبساط
 وهي الذهن (قوله ودعاء) مطلق على القفران (قوله وما على) مانافية وعلى خبر مبتدأ محذوف أي
 وما على بأس أو ما استغنى به مبتدأ على اعتبر (قوله فيتلقونه بالقبول) قد حقق المؤلف في ما هو أحوالها
 فوق ما تقدم وهو دليل صدقه وأخلاصه رحمه الله تعالى وبراه خيرا (قوله ترى الملقى) رأى عليه والملقى
 مفعول أول وهو في الأصل الشاب والمراد به هنا مطلق الشخص ووجه تكرر مفعول ثان أو يصير يتولأريد
 أن التكاثر بما لا يدرى بالصبر لأنه قد تدلأ أماراته على أنه إذا جعل بصيرة في نفسه يتكر حال لا مفعول لها
 حتى يرد ذلك فاقهم (قوله لوما) مهموز العين مفعول لاجله (قوله ماذهب) أي مات والقاعدة
 أن ما بعد إذا زائدة (قوله الخ) بابلي من البليغ وهو المنصومة كافي القاموس اه ح وضنه معنى
 اشتد فعذأ بالباء ط (قوله الحرس) طلب الشيء ما جاهد أو ما منه تعريفات السيد (قوله على
 نكته) متعلق بالحرس والنكته هي مسألة لطيفة أخرى بحث بقدر وإمعان فكم من نكتة ومعها بأرض إذا
 أثر فيها وسعت المسألة الدقيقة نكته لتأثر الخواطر في استنباطها سيد (قوله يكتبها) حال من النصير
 المبرور وصفة لنكته أي يريديكايتها (قوله فهاك) اسم فعل بمعنى خذ (قوله مهذا) بالكسر صفة
 اسم القائل بقرعة فقرة منظرها وهو أول من القى لاه أكل مكافأ والتعذيب النكته والاصلاح وقوله لهلمات
 مفعول واللام لتقوية وهو جمع مائة مائة بتسوية (قوله استعملت) أي اعملت فأسين والتاء

وثامن صانعيهم معترضة بأيديهم
 تخب فوائد هاتمة ترميها بالكسادة
 أنا العلم لا لعل يصيب مصنف
 ولم يتجن زلفه تعرف
 فكلم أفسد الراوى كلاما بقله
 وك حرف الأقوال قوم وصفوا
 وك ناسخ أخصي معنى مغيرا
 وبما يشي ثم يرد المصنف
 وما كان قصد من هذا أن يدورج
 ذكرى بين المترجمين ومن المصنفين
 والمؤلفين بل القصد رياض
 القربعة وحفظ الفروع القصص
 مع رجا الففران ودعاء
 الأخوان وما على من أمراض
 الحسد من عنه حال حيائي
 فيتلقونه بالقبول إن شاء الله
 تعالى بعد وفاء كما قبل
 ترى الملقى يتكرر فضل التقى
 لوما وخبنا فإذا ماذهب
 يجه بالحرس على نكته
 يكتبها عنه بماه الإهب
 فهاك مؤلفا هذه لهلمات هذا
 القربعة مظهر الدافئ استعملت

تذكره ان عبرهما الشارة الى الاعضاء والاجساد ط (قوله فيها) أي في تقريرها ط (قوله جن) أي
سفر الاشياء بطلته والمادة تدل على الاستمرار كقولنا والجنان والجنين والجنة وانما خص الجبل لمسكونه على
الاستكانة والباقي من ذكر القوم للغة الحركة فيه وعادة العلماء يتكلمون بالهرف في التعريف بالمسائل كما قال التاج
السبكي رحمه الله

مهرى لتتبع العلوم أنلى • من وصل قاية وطيب ضاق
وتقابل طربا لخل حويصة • في الذهن ما يبلغ من مدامضاق
وصبر على كل على مضاعفا • انتهى من الدوله والضايق
والذين هم القناعة لديها • تفرى لاني الزل من اوراق ط

التكثير اذا ما البيل جن • مغزيا

أرجع الاقوال وأبرز البياض •

سقطه في دفع الارباد اللطيف

الاشارة • فربما خافت في حكم

أودليل • فحسبه من الاطلاع

ولافهم عدولا من السيل • وربما

فريت تعلم المشرح عليه المصنف

كله أو عرفاه وما درى أن ذلك

لنكتة تدق من نظره ويحقق • وقد

أنتدلى شيخ الخبر بالساي •

والبر الطاي • واحد زمانه •

وحسنه أو أنه • شيخ الاسلام

الشيخ خير الدين الرلي • أطال الله

بقائه

قل من لم الماصر شيأ

• ويرى فلا والى التقديما

إن ذلك التقديم كان حديثا

ومسبق هذا الحديث قديما

(قوله مغزيا) حال من فاعل استعملت والتعريف طلب اى الامرين وأولها سبب (قوله أرجع
الاقوال) الاضافة على معنى من وهذا اختيار غالب واقع له والاقتضاء كقولين صحيحين أو يكبر الصريح دون
الاصح ط (قوله وأبرز البياض) أي أخسرها والاضافة على معنى من ط (قوله مقدرا) حال أيضا
مترافة أو متداخلة أي معزلة ط (قوله الارباد) أي الاعتراض (قوله انفس الاشارة) كأن يكبر
في الكلام مضاعفا أو ليدنا أو نحو ذلك مجمل فيجوز الارباد ولا يظهر ذلك الا على اطلاع على كلام المريد فإذا رأى
ما ذكره الشارح علم أنه اشارة الى دفع ذلك وربما صرح بما يشبهه أيضا (قوله في حكم) بأن يكبر كراعاة
ما ذكره كراهته مثلا (قوله أودليل) بأن يكون دليل فيه كلام فيذكر فيه ما للمؤلف في كلامه فربما يصرح به
وبنه عليه كقوله ما ذكره فلا يخاف ونحو ذلك (قوله فحسبه) أي ظن ما خافت فيه فبرى (قوله من
لا اطلاع له) أي على ما اطلع عليه ولا فهم به مصادره (قوله عدولا) أي حيل من السيل أي الطريق
الواضح (قوله تعلم المشرح عليه المصنف) فان المصنف لما شرح منه فريته بعض انما ظاهرها على التعريف
فثبت نسخ المتن انجز بمخالفة نسخة المتن المشروح فتابعه الشارح فصار هو وربما فطر المصنف (قوله
وما درى) معطوف على مذهب أي فاعترض وما درى أناده ط (قوله وقد أنتدلى) أنتدلى التفرقة
فاموس والمراد أصغر هذا الشعر (قوله الخمر) بالكسر ويضع العالم أو الصالح فاموس (قوله الساي)
أي العالي القدر (قوله الطاي) أي اللات فاموس (قوله واحد زمانه) أي المتفرق زمانه
بالصفات (قوله وحسنه أو أنه) أي الذي أحسن الله تعالى به على الخلق في أو أنه أي زمانه أناده ط
أو أنه أي بد حسن زمانه الكثير الاسماء على أي أنه (قوله الشيخ خير الدين) الظاهر أنه اسمه العلي
أذ ترجمه بحاجته ولم يذكره غيره منهم الامام علي قال خير الدين بن أحمد بن نور الدين علي بن زين الدين بن عبد
الوهاب الايوبي نسبة الى بعض أحداده العليين بالضم نسبة الى حمدي علي بن علي الولي المشهور
الفاووق نسبة الى الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه الرلي الامام المصنف المحدث التقية القوي
الصوفي الصوي الباني العروضي المتفق المصنف المصنف في عصره وصاحب الفتاوى السائرة وغيرها
من التأليف النافعة في الفقه منها حواشيه على المصنف وعلى شرح الكتايبين وعلى الاشياء والنظائر وعلى
البحر الرائي وعلى الزيلعي وعلى جامع الفصولين ورسائل وديوان شعر مرتب على حروف الهجاء ولحسنه
٩٩٣ ووفى ببلد الرملة سنة ١٠٨١ وأطال في ذكر مناقبه وأسماءه وبيان مشايخه وتلاميذه فليراجع
(قوله أطال الله بقاءه) أي وجوده والمراد العاقل بالبركة في عمره لا في الاجل محضوم وذكر ط عن الشرح
وشرحها ما يفيد كراهة الدعاء بذلك أقول برده عليه أنه طه الصلاة والسلام على نفسه أنه رضي الله تعالى
عنه بدورات منها أطال عمره ومذهب أهل السنة أن الدعاء يقع وان كان كل شيء بقدر واستغنى عن كلام
الشارح أنه ألف كتابه هذا في حياته ثم المذكور وهو كذلك فانه سيد كراتر الكتايب أم فرغ من تأليفه سنة
١٠٧١ فكان قد فرغ من تأليفه قبل موت شيخه المذكور بن مئتين (قوله أن هذا الحديث الخ) فـ
من أنواع الديدع المذهب الكلاي وهو بارادجة لم يطلب على طريقة أهل الكلام فحرفوا كأن فيها آفة
الاقتضا وبأنه أن تفصيل الربا وصفاته لا يتقدمه لأن شكل متقدم فله كان عليه فلم يره يتقدمه
كما كان عليه وقت حدوثه وهذا انما صرح به عليه زمان يصير فيه قديما فإذا أضفتم ذلك التقدم بأوصافه

قول الحاشية أن هذا الحديث

كذا أيضا الحق والوافق للشارح

أن يقول أن ذلك التقديم كان

الرواية في البيت ٥١

قوله القائل هو القائل أي ضعف
 الرأي وقولوا لحدائته الخ قلنا
 المراد على ما نقله صاحب القاموس
 في الخطبة عنه وكذا أنه يتضمّن
 المصيب كآفة نصر الهودق

لزمكم فضيل ذلك المعاصر الذي سبق قد بيا وأضافه أيضا وهذا معنى قول الأمام الذي ليس لضعف
 فضيل القائل ولا لحدائته بضم المصيب ولكن يصح كل ما يستحق اه قال الدمامسي في شرح القميل
 بعد نقل كلام الميرز وكثير من الناس من يخرى هذه البلية الشنعاء قترهم اذا حووا شأنا من التكت المنة
 فبرعوا في معنى استحسنوه به على أنه لا يمتد من فاذ علوا أنه لبعض أنما مصرهم فكسوا على الاصاب
 واستبقروا وأدعوا أن صدور ذلك من عصرى مستعدوما الحاصل لهم على ذلك الاستدلال على ما توهم من قوله فبالخ من أن
 مرصه وشم اه ملخصا (قوله هل من الخ) بنية الاستدلال على ما توهم من قوله فبالخ من أن
 المراد مدح نفسه وتأليفه وأن المقصود الشهرة بالتأليف ط (قوله شيق) في بعض النسخ زيادة ويركن
 وولى تسمى قال ط البكة اتساع الخبر وولى فضيل معنى فاعل أى متولى تسمى والمراد بالبعة تسمية العلم
 التي هي من أعظم العلم اه (قوله محمد أنشدى) قال الهوى في تاريخه هو ابن تاج الدين بن أجد الحاسق
 الدمشقي الخطيب بجامع دمشق أشهر آل بيت محاسن وأفضلهم كان فاضلا كاملا ديا ليا لطف الشكل
 وجهها جامعا لخصائص الأخلاق حسن الصوت على خطابة جامع السلطان سليم صالحية دمشق ثم صار اما
 بجامع في أمة وخطيبه وقرأه صحيح مسلم وكتب عليه بعض نصائحي وولى درس الحديث تحت قبعة السر
 من الجامع المذكور وكان فصيح العبارة واتبع به خلق من علماء دمشق منهم أيضا العلامة الحق الشيخ
 علاء الدين الحسكي مفتي الشام وفه شعر حسن وغير رات مدخل على علمه ولد سنة ١٠١٢ وولى سنة
 ١٠٧٢ وولده شيخنا العلامة الحق الشيخ عبد القى التاليسى بقسيدة جديدة إلى الغاية مظهرها قوله

لهم ريعا والس ولفرح البهل • فبعدد لا رجوا القاسم له عقل
 أنجسته قرت صوت اولى النهى • جهازنا حتى تداركها المصل

اه ملخصا (قوله لكلى فى الدنيا) أى لكل واحد من الناس الموجودين فيها وجوا أبناءه ما لا ينهم منها
 مادة وغذا وجوا اتقاهم وفيها تربيتهم وهى اسم الما قبل الاسترقاق حاروا بها وحصل أن يراد بأبناءها الطائون
 لها التمسكون فيها (قوله صصة) أى فى المبدع وفراخ عما يتغل عن الأسرة (قوله لا يابغ) طه قوله
 وان مرادى الخ (قوله ملخفا) مصدر من تنسوب على التصورية المطلقة (قوله فى الجنان بلاغ)
 أى إيصال من الله تعالى إلى الراتب العالية فيها وهى اسم مصدر قال فى القاموس البلاغ كسباب الكفاية
 والاسم منه الإيلاخ والتبليغ وهما الإيصال اه (قوله فى مثل هذا) أى هذا المراد بالمدحسكروا القاء
 السببة مفيدة للتعليل والجارو والمجرو متعلقين بناقس (قوله فلتناقس) أى يربى والقائه زائفة مؤكدة
 فلاولى مثلها فى قول الشاعر وإذا هلك فتعند ذلك فاجرى (قوله أولو الهوى) أى أصحاب العقول
 وأما غيرهم فناقسهم فى الدنيا (قوله وحسى) مبتدأ أى كافي ط (قوله الفرد) فصول يستوى
 فيه المذكر والمؤنث أى الفارقة اه ط (قوله بلاغ) أى مقدار الكفاية وهو خبر المبتدأ وبه وبين
 بلاغ الأول الجنس السام الخفى القلتى أظنه ط (قوله فى القوز) أى القصة والظفر بالخبر قاموس
 والقاسم السببية عاطفة على جملتها من مفيدة للتعليل (قوله لا فى نعم الخ) فى معنى الباء مثلها فى قول الشاعر
 وركب يوم الزوع منافوس • يصرون فى طعن الأناهر والكلى

لان فاذ يتعدى بالباء أو فى ظرفية والمراد بانهم محذوهوا بخسنة من الخلاق اسم الحال وأرادة المصل مثل
 فى رجة الله هم بينا القون وعلى كل فاقوز مبتدأ والجارو والمجرو فى محل النصب والتقدير ما القوز حاصل
 بنى الانصب أو ما القوز حاصل فى محل الاتى محل نيم أو انظر محذوف والجارو والمجرو مستغن بالقوز أى
 محذوف معتبرا الانصب والباء فى السببية على الأول أى جعل فى معنى الباء أو ظرفية على الثانى مثل
 ولقد فسر كره القيد لحيث أنهم يصرون (قوله العيش) أى الحبيبة التى تعيش بها من العلم والمشرية
 وما يكون به الحياة قاموس (قوله رعد) بمسكون الفين المجهة أى واسع طيب ح من القاموس
 (قوله بلاغ) أى سهل دخوله فى الخلق ح من التاموس (قوله مقدمة) بالرفع خبر مبتدأ محذوف أى
 هذه مقدمة أو بالنصب محذوف فعل محذوف أى غنقة مة وهى بكسر الدال كاصح ح فى الساتى ففى
 اسم فاعل من تقدم المتعدى أى مقدمة من فمها على خبرها اشقت عليه من فمها فى النقلة واسطلاحا

على أن المقصود والمراد ما أنشدني
 شيخنا من المحققين النقاد • محمد
 أفندى الحاسق وقد أجاد
 لكل من الدنيا مراد ومقد
 وان مرادى صفة وفراغ
 لا يابغ فى علم الشريعة مطلقا
 يكون على فى الجنان بلاغ
 فى مثل هذا فلتناقس أولو الهوى
 وحسى من الدنيا الفرد بلاغ
 لما القوز الاتى صعب مؤد
 به العيش رعدو الشراب بلاغ
 (مقدمة)

وموضوعه واستعداده ومخلوره ومباحه وفنسل العلم وتعلمه وترجمة الامام وفي ذلك وانما لازم
 يعني تقدم أي متقدمة بذاتها على غيرها ويجوز فتح الدال اسم مفعول من المتقى أي قدما أي باب القول
 على غيره لما اشقت عليه وهي في الأصل صفة ثم جعلت اسما لطائفة المتقدمة من الجيش ثم قلت إلى
 أقل صكك شيء ثم جعلت اسما لافاضال خصوصية حقيقة عرفية إن لوحة أنهار من أنفراد القوم
 الكلي أو مجازا أن لوحة خصوصها وهي شعبان مقدمة العلم وهي ما يوق عليه الشروع في مسأله من
 المعاني المخصوصة ومقدمة الكتاب وهي طائفة من الكلام قدمت أمام المقصود لارتباطها به وارتفاع
 جانيه وقام تحقيق ذلك في المغول وحواشيه (قوله حق) أي واجب مناعة لصكوك شروعه على
 بصيرة صوابا لسمه من العبث (قوله على من حاول) أي رام علما أي علم كان من العلوم الشرعية وغيرها
 قاله على علم التفسير والحديث والفقه والتوحيد وغيرها ثلثة أقسام أدبية وهي باعتبار كافي شيخ
 زادوهة بالعلم بأربعة عشر اللغة والاستشاق والتصرف والقوم والمعاني والبيان والبديع والعروض
 والقوافي وقرين الشعر وانشاء النثر والكتابة والقراءات والمخاضات ومنه التاريخ والرياضة وهي عشرة
 التصرف والهندسة والهيئة والعلم الطبيعي والمساب والمجرب والموسيقى والسياسة والاخلاق وتدبيرها
 وعقلية ما عدا ذلك كل تلك من الجدل وأصول الفقه والفيزياء والعلم الإلهي والطبي والطب والمقات
 والفلسفة والكيمياء مسكنا ذكره بعضهم اه ابن عبد الزاقي (قوله أن يصوره بجملة أو وجهه) الخ
 ما كان بالذات كالمجرب والناطق للأنسان والرسم ما كان بالعرضيات كالغلاف الخ والعلم انهم قد اختلفوا
 في أسماء العلوم فقبل انهم اسم جنس لدخول آل علميا وقبل علم جنس واختاره السيد وقبل علم جنس كالعلم
 الشري وأختاره ابن الهيثم وهل سمي العلم ادراك المسائل والمسائل فيها أنواع الملكة الاستقصائية قال
 السيد في شرح الفتاح المعنى الحقيقي للعلم هو الادراك ولهذا المعنى متعلق هو بالمعلوم وله تابع في الحصول
 يكون ذلك التام وسيله إليه في القام هو الملكة وقدر أطلق العلم على كل منها ما حقيقة عرفية أو اصطلاحية
 أو مجازا مشهورا اه ثم اصل ان التعريف اما حقيقي كتعريف الماهيات الحقيقية واما سمي كتعريف
 الماهيات الاعتبارية وهو بين ان هذا الاسم لا يفي بوضع وقامه في التوضيح لصدر الشريعة وقد ذكر السيد
 في حواشيه شرح التبيين أن أرباب العربية والاصول يستعملون الخد بمعنى المترف وأن اللغة اذا وضع
 في اللغة أو الاصطلاح مفهوم مركب فما كان داخله كان ذاتيا له وما كان خارجا عنه كان عرضيا له لحدود
 هذه المفهومات ورسموها قسما حدودا ورسموها بمسبب الاسم بخلاف الحقيقيات فان حدودها ورسموها
 بحسب الحقيقة اذا علمت ذلك ظهر ان حد الفقه كفره من العلوم سمي تبيين ما تعقله الواضع ووضع
 الاسم بارأى لفظه لعله مقدمة للشروع وجوز بعضهم كونه حد استقصيا عليه فقبل لا يكون مقدمة لأن الخد
 الحقيقي يسرد العقل كل المسائل أي تصور جميع مسائل العلم المحدود وذلك هو معرفة العلم نفسه لا مقدمة
 الشروع فيه وقبل يجوز أخذ جنس وفصله بلا حاجة إلى سرد الكل فلا مانع من وقوعه مقدمة وجعل
 في التمرير الخلاف قلنا وقام تحقيقه فيه قافهم (قوله ويعرف موضوعه الخ) اعلم ان مبادئ كل علم
 عشرة فلهذا أين ذكر في تفصيل أقاصد قال

فأول الأبواب في المبادئ • وثلاث عشرة على المراد
 الخد والموضوع ثم الواضع • والاسم واستعداد حكم الشارع
 تصور المسائل القضية • وثمسة قاعدة جلية

بين الشرح منها أربعة وثني ستة فواضع او حنفية رجه الله تعالى واجه الفقه وحكم الشارع فيه وجوبه
 تفصيل المكلف ما لا بد منه ومساألة كل جملة موضوعها فعل المكلف ومجرها أحد الاحكام الخمسة
 فلهذا القول واجب وفصله حكمه أفضل العلوم سوى الكلام والتفسير والحديث وأصول الفقه
 ونسبته لصالح الظاهر كسبها لفقهاء التصوف لصالح الباطن فاخاه ح (قوله ثم نحن بعلم الشريعة)
 قلنا في الضر من ضياء العلوم (قوله وفيه الخ) قال في الضر بعد كلام والحاصل أن الفقه القوي يكسور
 القاتف في الماضي والاصطلاح مضمون ما فيه كما صرح به الكرماني ونقل العلامة الزملي في حاشيته عليه

حق على من حاول علما ما أن
 يصوره بجملة أو وجهه ويعرف
 موضوعه وفانيه واستعداده
 قافقه لغة العلم التي ثم نحن
 بعلم الشريعة وفيه بالكسر
 فقها علم وفيه بالضم فقهاء
 صار قفها
 قوة على كل منها هكذا اجتهده
 ولعل صوابه منها بضرب
 التثنية اذا طلائه على الآله
 حقيقة لغوية كما يفيد مدو
 العبارة تأقل له معصمه

أهـ يقال نقه بكسر الميم إذا نقههم ويقمها إذا سبق غيره إلى القهم وبضمها إذا صار القمه صيحة (قوله واصطلاحاً) الاصطلاح لغة الاتحاق واصطلاحاً اتفاق طائفة مختصرة على إخراج الشيء من معناه إلى معنى آخر وعلى (قوله العلم بالأحكام المخرج) أعلم أن الحق ابن الهمام أيدل العلم بالتصديق وهو الادراك القطعي سواء كان ضرورياً أو ظاهرياً أو خاطئاً على أن النقه كنه قطعي فالتنقيح بالأحكام الشرعية وكذا الأحكام الختوية ليسان النقه وبضمهم شبه بالفتنة فيخرج عنه ما لم يثبت به قطعاً وبضمهم جعله شاملاً للقطعي والفتني وقد نص غير واحد من المتأخرين على أنه الحق وعليه عمل السلف والخلف وقامه في شرح التصريح قالوا أيدل العلم هنا الادراك الصادق على اليقين والفتن كما هو اصطلاح المطلق وعلى الأول فالمراد به المقابل للفتن كما هو اصطلاح الأصولي قال صدر الشريعة في التوضيح وما قبل أن النقه قطعي ثم أطلق العلم عليه لجوابه أولاً أنه مقطوع به فإن الجلة التي ذكرنا أنها نقه وهي ما قد ظهر نزول الوحي وما انعقد الإجماع عليه فطبعة وثانياً أن العلم مطلق على الثبوت وقامه فيه فافهم ولا أحكام جمع حكم قيل هو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين ورد صدر الشريعة بأن الحكم المصطلح عليه عند الفقهاء ثابت بالخطاب كالوجوب والحرمه مجازاً كالتعلق على الخلق ثم صار حقيقة عرفية وتخرج بها العلم بالذوات والصفات والأفعال والمراد بالشرعية كما في التوضيح ما لا يدرك لولا خطاب الشارع سواء كان الخطاب بنفس الحكم أو بنبذه القيس هو عليه كالمائل القياس فيخرج منها مثل وجوب الإيمان والأحكام الماخوذة من العقل كالعلم بأن العالم حادث أو من الحس كالعلم بأن النار محرقة أو من الوضع والأصطلاح كالعلم بأن الفاعل مرفوع والمراد بالشرعية المتعقبة بمائل الترفع فخرج الأصلية فتكون الإجماع أو القياس جهة وأما الاعتقادية فتكون الإجماع واجبا فخرج بالشرعية كما تقدم فافهم وقوله من ادلتها أي ناشأنا من ادلتها من العلم أي ادلتها الأربعة المخصوصة بها وهي الكتاب والسنة والإجماع والقياس فخرج علم القلده أنه وإن كان قول الجمهور دلالة لكنه ليس من تلك الأدلة المخصوصة وتخرج ما لم يحصل بالدليل كعلم الله تعالى وعلم جبريل عليه السلام قال في البرهان يختلف في علم النبي صلى الله عليه وسلم الحاصل من اجتهدا دل يسمي فهمها والظاهر أنه اعتباراً أنه دليل شرعي للحكم لا يسمي فهمها باعتبار حصرة من دليل شرعي يسمي فهمها اصطلاحاً ١٥ وأما العلوم من الدين بالضرورة ومثل الصوم والصلاة قبل أنه ليس من النقه لأنه ليس حصرة بطريق الاستدلال ويجعل في التوضيح منه ولعل وجهه أن وصفه إلى حد الضرورة عارض لكونه ما روي عن شعراء الدين فلا ينافي كونه في الأصل ثابتاً بالدليل أدليس هو من الضروريات البديهية التي لا تحتاج إلى قدر واستدلال ككون الكل اعظم من الجزء فخرج محتاج إلى أخرجه على قول من خص النقه بالفتني وقوله التفصيلة تصريح بل لازم كحقه في التصريح وظل من جعله لأخراجه وفي هذا المقام تحقيقات ذكرتها في محلة انتقلت فيما علقته على الصرائري (قوله وعند الفقهاء المخرج) قال في البرهان فالحاصل أن النقه في الأصول علم الأحكام من دلائلها كما تقدم فليس النقه إلا اجتهد عندهم وإطلاقه على التقليد لما قلنا مما هو حقيقة في عرف الفقهاء دليل أنصرف الوقت والوصية لفقهاء العلم وأما ثلاثة أحكام حكمها في المتن وذكر في الصريح أن الشارع أخلاقه على من يهتد بالفروع مطلقاً يعني سواء كانت بدلائلها أو لا ١٥ لكن سيذكر في باب الوصية فلا عار أن النقه من يدقق المتخرف في المسائل وإن كان ثلاث مسائل مع ادلتها حتى قبل من حفظ الوفا من المسائل لم يدخل تحت الوصية ١٥ لكن الظاهر أن هذا حيث لأمر والأفكار الآن هو ما ذكر في الصريح أنه الشارع وقد صرح الأصوليون بأن الحقيقة تقتضي دلائل العادة وحسنه فيصرف في كلام الواقف والمومني إلى ما هو المتعارف في زمنه لأنه حقيقة كلامه العرفية فتدبره الحقيقة الأصلية (قوله وعند أهل الحقيقة) هم الجامعون بين الشريعة والطريقة الموصلة إلى الله تعالى والحقيقة لب الشريعة وسباق تمامه (قوله الزاهد في الآخرة) سكت في البر والذى في التفرقة الزاهد في الآخرة ابن عبد الزاقي أقول ومثله في إجماع الأمام الغزالي بزيادة حيث قال ما لم يرد الحق الحسن من شيء فاجابه فقال أن الفقهاء يصفون قوله فقال الحسن نكتك أمث وهل رأيت فيها شيئاً نعم الله الزاهد في الدنيا الزاقي في الآخرة الصريح بدينه الدوام على عبادة به الورع الكفاف من أمراض المسلمين الضيق من أحوالهم التامع لجامعهم (قوله وموضعه المخرج) موضوع

واصطلاحاً عند الأصوليين العلم بالأحكام الشرعية الشرعية المكتسبة من ادلتها التفصيلية وعند الفقهاء حفظ الفروع وأما ثلاث وعند أهل الحقيقة الجمع بين العلم والعمل لقول الحسن البصري إنما اتقى الله المحرمين من الدنيا الزاهد في الآخرة البصير بسبب نفسه وموضعه

مكشكلم ما بحث فيه من عوارضه الذاتية قال في العبر وأما موضوعه ففعل المكلف من حيث أنه مكلف لاه
ببحث فيه بما يمرض قطع من حل وحرمة وجوب وذنب والمراد بالمكلف البالغ العاقل ففعل غير المكلف ليس
من موضوعه وضمان التفاتات وثقة الزوجات انما الخاطب بها الولي لا الصبي والمنهون كما يخاطب صاحب
الجمعة بضمان ما نقلته حيث كثر في حفظها لتزويل فعلها في هذا الحالة بمنزلة هذه وأما صفة عبادة الصبي كصلاته
وصومه المثاب عليها فهي حكمة من باب ربط الاحكام بالاسباب ولذا ارجسكن مخاطبها بما لا يعتادها فلا
يتربها بعد بلوغه ان شاء الله تعالى وقد ناهى صيغة التكلف لان فعل المكلف لان من حيث التكلف ليس
موضوعه كقطع من حيث أنه مخلوق لله تعالى ١١ (قوله ثبوت الويل) أي من حيث ثبوت التكلف به
كالواجب والحرام انبسط كالتدوب والمباح وقصد بذلك دفع ما قد يقال ان عدم الحلية مراعى فالمراد
فعل المكلف من حيث أنه مكلف كما مر فرب عليه أن فعل المكلف التدوب والمباح من موضوع الفقه اضماع
انه لا يكلف فيه بطوار فله وتركه والجواب انه يبحث عنه في الفقه من حيث جلب التكليف به من طريق
فعل المكلف (تنبيه) قال في التبر اعلم أن الفعل يطلق على المعنى الذي هو وصف الفاعل موجود كالمهنية
المسماة بالصلا من القيام والقرأة والركوع والسجود وغيرها كالمهنية المسماة بالسرم وهي الاسان
عن المقطرات يارض التبار وهذا يقال فيه الفعل بالمعنى الحاصل بالمصدر وقد يطلق على نفس افعال الفاعل
هذا المعنى ويقال فيه الفعل بالمعنى المصدري أي الذي هو واحد مدلولي الفعل ومعلق التكليف انعم
الفعل بالمعنى الاول لا الثاني لان الفعل بالمعنى الثاني اعتباري لا وجوده في الخارج اذ لو كان موجودا لكانه
موقع فيكون له ايقاع وهكذا فليز التسل المال فاحكم هذا فانه ينشك في كثير من المال ١١ (قوله
واستداده) أي مأخذه (قوله من الكتاب الخ) وأما شريعة من قبلنا فتابعة للكتاب وأما اقوال الصبا
فتابعة للسنة وأما تعامل الناس فتابع للاجماع وأما التزوي واستصحاب الحال فتابع لقياس البحر
وبيان ما ذكر في كتب الاصول (قوله وقائمه) أي أثره المترتبة عليه (قوله بعدادة الدارين) أي الدنيا
ينقل نفسه من خفيض الجهل الى ذروة العلم وبيان ما للناس وما عليهم قطع النصوصات وادار الاخرات انتم
الفاخرة (قوله من غير صراح) أي من العلم واذا كان النظم والمخالطة وهو دون السماع افضل من قيام الليل
نما بالاجماع ١١ ح اقول وهذا اذا كان مع التمهيل في فصول العلام من فقه فهم الزيادة أي على
ما يتقنه وقد مر ان يصلي ليل ويشتري العلم نارا فظنوه في العلم نارا جليا افضل ١١ (قوله افضل
من قيام الليل) أي بالصلاة وهو هاد الا فهو من قيام الليل وانما مكان افضل لانه من فرض الكفاية ان
كان زائدا على ما يحتاجه والا فهو فرض عين (قوله وتعلم الفقه الخ) في البرازية تعلم بعض القرآن
ووجد فراما فالافضل الاشتغال بالفقه لان حفظ القرآن فرض كفاية وتعلم ما لا بد من الفقه فرض عين قال
في انظر ائمة وجيع الفقه لا بد منه قال في المناسك على محمد بن الحسن مائتي الف مسألة في الحلال والحرام لا بد
لناس من حفظها ١١ وظهره فوجه وجيع الفقه لا بد منه انه كله فرض عين لكن المراد انه لا بد منه لجمهور
الناس فلا يكون فرض عين على كل واحد وانما فرض عين على كل واحد تعلم ما يحتاجه لان تعلم الرجل مسائل
الحيض وتعلم الفقه مسائل الزكاة والنجس وقص ذلك فرض كفاية اذا قام به البعض سقط عن الباقيين ومنه
حفظ ما زاد على ما يكفي للصلاة ثم قد يقال قبل باقي الفقه افضل من تعلم باقي القرآن لكثرة حاجة العامة اليه في
عبادتهم ومعاملاتهم وقد افقهه بالتسبب الى الخلطة تامل (قوله ان يعرف) أي يشتر به وفيه اشارة الى
أن المطلوب أن يعرف من ذلك ما يبينه على المقصود لان ما هذا الفقه وسيله اليه فلا ينبغي أن يصرف عمره في
غيره الا هم وما حسن قول ابن الوردي

والعمر من تفصيل كل علم • بقصر فاذا بالاهم منه
وذلك الفقه فان منه • مالا غنى في كل حال عنه

(قوله الى المسألة) أي سؤال الناس بأن يجد لهم شجرة فيعلمونه دفعا لشجرة وشوفا من جهود وهجره
وقوله وتعلم الصبيان أي تعليمهم النحو وانما خصهم لما اشترى أن تعلم الصبيان اذ قلما يتعلم الكبار
وفي كلامه تف وتشر مرتب (قوله التذكية) أي الوعظ (قوله والقصص) الاتسب أن يكون فيهم

مطلب
الفرق بين المصدر والاصل
بالصدر
فعل المكلف ثبوت الويل
واستداده من الكتاب
والسنة والاجماع والقياس
وغاية الفوز بعدادة الدارين
وأما فضله فكتبر شهر ومنه
ما في الخلاصة وغيرها النظر
في كتب اصحابنا من غير صراح
افضل من قيام الليل وتعلم
الفقه افضل من تعلم باقي
القرآن وجيع الفقه لا بد منه
وفي التقط وغيره عن محمد
لا ينبغي للرجل أن يعرف
بالشعر والعلوم آخر امره
الى المسألة وتعلم الصبيان
ولا الحساب لان آخر امره الى
مساحة الارضين ولا ما تصيب
لان آخر امره الى التذكية
والقصص

القاف ليكون حلقه على التذكير عطف مصدر على مصدر وان كان يكون بكسر هاء جع قصة اه ح
(قوله بل يكون حله) أي الذي يعرف ويشهر به (قوله كاقبل) أي اقول ذلك مما قبل لما قبل اول اجل
ما قبل فالكاف تشبيه والتعليل (قوله باعتراف) أي اعتراف صاحبه (قوله ولا كسك) الواو
اتما للعطف على مقدرا لا على كسك ولا كسك ونسكة الحذف المبالة لذهب النفس كل مذهب يمكن اول سال
ياضارصل أي ولا يفرح كسك (قوله ولا كان) يستعمل بالياء المثناة التقية بعد الزاي ويدها كالي
اقلموس (قوله زمره) بالضم الفوج والجماعة في تفرقة خاموس (قوله ومن هنا) أي من اجل
ما ذكرنا من مدح الله تعالى اياه (قوله الى كل العلوم) كذا غير رأيت من السبع وكان نسخة ط الى كل

المعالي حيث قال متعلق بوسلا والمعالي المراتب العالية جمع معلاة عمل العلق اه والتوصل التقرب أي
ذا قوس الى المعالي اولى العلوم لان القبة المبرق لتقوى والورع وصل به الى خبره من العلوم النافعة والمناسل
المرتفعة قوة تعالى واتقوا الله ويحكم الله ولديش من حمل جامع حله الله علم ما يعلم (قوله فان فيها الخ)
لان العباد اذ لم يحسن فيها ربه اذ دخل عليه الشيطان ما يصد عبادة وقد اتفق بالتورع اشارة الى
ثمة القبة التي هي التقوى اذ يدونها يكون دون الهاد الجاهل حيث استولى عليه الشيطان بالفعل قال
في الاسماء الورع أربع مراتب الاولى ما يشترط في عداة الشهادة وهو الاحتراز من الحرام الظاهر الثانية
ورع الصالحين وهو التورق من الشهوات التي تتأهل فيها الاحتمالات الثالثة ورع المتقين وهو ترك المحلل
المحض الذي يخاف منه اذ هو الى الحرام الرابعة ورع الصديقين وهو الاعراض عما سوى الله تعالى اه ملنفا
(قوله على آت) متعلق بقوله اعلى ويشترط فيه تفضل اه ط او هو من باب التنازع على القول
بجواز في المتقدم (قوله ذي زهد) صفة لموصوف أي أتخص صاحب زهد وزهد في اللغة
ترك الميل الى الشيء في اصطلاح أهل الحقيقة هو بعض الدنيا والاراض منها وقبل هو ترك الراحة الدنيا
طلب الراحة الآخرة وقبل هو أن يتوكل على ما خلقه من يدك اه سيد (قوله تفضل واعلى) أي زاد
في التفضل وهو الرتبة (قوله وهما ما خوذان) أي هذان الشيطان ما خوذناهما (قوله مما قبل) يحصل
أن المراد ما نسب او بما أتشد على الأقل تكون الايات للامام محمد وعلى الثاني لقوله الله تعالى بعض
اشياخه (قوله فتع الخ) أي صرفتها والقائدها يعني الموصول والبر قال في القاموس الله والجنة
والخير والانساع في الاحسان لله والتقوى قال السبكي في اللغة يعني الاتقا هو احتشاد الزاوية وعند
أهل الحقيقة الاحتراز بطاعة الله تعالى عن معرفته وهو صيانة النفس عن استحقاق العقوبة من فعل
اوترك واتقاصد قال في القاموس القريب أي واحد طريق قريب ويحصل أن يكون بمعنى مقصود

كسكال يعني مقصود والزيادة مصدر يعني اسم المقصود وقوله من القبة متعلق بزيادة او بمعنى
والسبح قطع الماسع مما شبه به القبة استعارة قصرية وخافة المعروا في التواضع من اخافة الشبه به
الى المشبه والقائدها استعارة من علم افعال والمراعاة الاولى والشيطان من شاط بيحق استحقاقين
شطن يعني بعد بعد غوره في الضلال والاحلال وقد عطف في البيت الأخير بعض ما ذكره في الاحياء ورواه
الدارقطني والبيهقي من قوله على الله عليه وسلم ما عبد القهبي أنف من قته في القرن وقته واحدة على
الشيطان من آت عابد ولكل شيء عباد وعاد الدين القته (قوله ومن كلام علي رضي الله عنه الخ) عزاه
الايات في الاحياء أيضا قال بعضهم وهي ثمانية في رواية القريب اليه واقفها

التاس من جهة الشمال أنكاه • ابو هو آدم والام حواء

وانما امهات النسل اوجبة • مستودعات ولا حساب آباء

ان لم يكن له من اسلمه شرف • يقاؤون به فالطين والماء

وان آتت بخسر من ذوي نسب • فان نسبنا جود وعلما

(قوله ما التقل) الذي في الاحياء ما التقرى الى العلم القهبي أي العلم الشرعي الموصول الى الآخرة (قوله
انهم) يخف الهزيمة على حذف لام العلة أي لانهم اوكسروا الجلة الاستتاف والمقصود منها التعليل ط
(قوله على الهدى) أي الرشاد خاموس وهو متعلق بقوله ادلاء جمع دال اسم قائل من دل وكذا قوله لن

بل يكون حله في الحلال

والحرام وما لا بد منه من

الاحكام كاقبل

اذا ما اعتد وعلم يعلم

فلم القه اولى باعتزاز

فكم طيب يفرح ولا كسك

ولم طر يطير ولا كان

وقد مدحه الله تعالى بحسنة

خيرا بقوله تعالى ومن يؤت

الحكمة فقد أوفى خيرا كثيرا

وقد فسر الحكمة زمرتا ارباب

التفسير يعلم الفروع الذي هو

علم القبة ومن خالف

وخبر علم علمه لانه

يكون الى كل العلوم فوسلا

فان فيها واحد امتوزعا

على آت ذي زهد تفضل واعلى

وهما ما خوذان مما قبل للامام

محمد

تفقه فان القبة اخشل قائم

الى البر والتقوى واحد فاصد

وكن مستفيدا كل يوم زيادة

من القبة واسع في جهور القوائد

فان قتها واحد امتوزعا

اشد على الشيطان من آت عابد

ومن كلام علي رضي الله عنه

ما التقل الا لال العلم انهم

على الهدى لمن اسعدى ادلاء

أشعدي أي طلب الهداية (قوله ووزن) أي قدر كل امرئ أي حسنه بما كان حسنه اتخذه المضايي تقدر
 الصانع على قدر ارتضه ومن أحسن علوم الآداب تقدره على قدرها ومن أحسن علم الفقه تقدره عظم
 لطيفه فأما حاصل أن من احسن شيئا منظمه على قدره اه ط (قوله والجاهلون) أي يعلم الشرع فيشمل
 العالمين بغير علم بل اشتد عداوة لعلمه الذين من العوام قال ط وسبب العداوة من الجهل بعدم معرفة الحق
 إذا افق عليه وادعى منه ما يحسنه بغيره فيقال الناس عليه (قوله ولا تجهل به أبدا) الذي في الاحياء
 ولا تفي به أبدا (قوله الناس موق) أي حكما لعدم النفع ككلا الارض المنبتة التي لا تفي قال تعالى
 التي تكن ميتا فأحييناه أي جاهلا فطنا وجعلنا نور أعينهم في الناس وهو العالم من منسلف في الظلمات
 وهو الجهل الفارق في ظلمات الجهل أو موق في القلوب قال في الاحياء وقال فغ الموصلي المريض إذا منع
 الطعام والشراب والدواء ليس يموت قالوا بل قال كذلك القلب إذا منع عنه الحكمة والعلم ثلاثة
 أيام يموت ولقد صدق فان هذا القلب العلم والحكمة به حياته كأن هذا الجسد الطعام ومن فقد العلم قلبه
 مريض وموته لازم الخ قال الشاعر

أشعر العلم حق خاله بعد موته • وأوصاله تحت التراب يوم

وذا للجهل ميت وهو ماش على الترى • ينظر من الاحياء وهو عديم

(قوله العلم يرفع المملوك الخ) قال في الاحياء وقال عليه الصلاة والسلام أن الحكمة تزيد الشر يشرفا
 وترفع المملوك حتى يقبله مجالس الملوك وقد نبه هذا على غرته في الدنيا ومعلوم أن الأسرة خير وأبقى اه
 ثم ذكر بن سالم بن أبي الجعد قال اشتراي مولاي بشهادة درهم فأعطيني فقلت بأي حرفة أعترف فأعترف
 بالعلم لما تمت لي سنة حتى أتاني امير المدينة زائرا فمأذنه (قوله وإنما العلم الخ) هذا بيت من جبر السريع
 وقوله لأربابا متعلق بمذوق حال من ولاية لأن ثبت العسكرية إذا تقدم عليها العرب سالا وصفة لعل وإنما
 لم يعزل صاحبها لانه ولاية الهمة لا سبيل للعدا في عز منها والمقداد أولى الامر في قوة تعالى اطعوا الله
 واطعوا الرسول وأولى الامر منكم هم العلماء كما سيذكره الشارح آثار الكتاب وفي الاحياء قال أبو الأسود
 ليس شيء أعز من العلم المملوك يحكم على الناس والعلم يحكم على الملوك اه وفي معناه قول الشاعر
 إن الملوك ليحكمون على الوري • وعلى الملوك ليحكم العلماء

(قوله ان الامير الخ) البيان من مجزئ الكامل المراد بعض ان الامير الكامل ليس هو من إذا غزل صار من
 آحاد الرعية بل هو الذي إذا عزل من اعادة الولاية يتق متصفا بامارة الفضل والعلم (قوله واعلم أن تعلم العلم
 الخ) أي العلم الموصول الى الأسرة أو الاحكام منه قال العلائي في خصوصه من فرائض الاسلام تعلم ما يحتاج اليه
 العبد في أخلاقه ودينه وأخلاص عمله لله تعالى ومعاشرته عباده وفرض على كل مكلف ومكافئة بعد تعلمه علم الدين
 والهداية تعلم علم الوضوء والفضل والصلاة والصوم وعلم الزكاة لمن له نصاب واليمين والحج عليه واليوسع
 على النصارى لصرفهم عن الشبهات والمسكرات وحاشا في سائر المعاملات وكذا أهل الحرف وكل من اشتغل
 بشيء يفرض عليه عمله وحكمه لينتفع عن الحرام فيه اه وفي تبيين المحارم ثلاث في فرضية علم القرآن
 الخمس وعلم الاخلاص لان صحة العمل موقوفة عليه وعلم الحلال والحرام وعلم الرياء لان العابد هو ومن
 ثواب عمله الرياء وعلم الحسد والحب اذ هما كالان العمل كآكل النار والخطب وعلم البيع والشراء والانتكاح
 والطلاق لان اراد الدخول في هذه الاشياء وعلم الاقفاط المحترمة والمكفرة ولعمري هذا من أهم المعامات في
 هذا الزمان لان جميع كثيرا من العوام يتسككون بما يكرههم منها فاعلموا والاحتياط أن يجيدوا الجاهل
 أجهلته كل يوم ويجيدون كذا امرأته عند سعد بن في كل شهر مرة أو مرتين إذا انطلق وأن لم يصد من الرجل
 فهو من النساء كثير (قوله وفرض حكمة الخ) عزه في شرح القصر بالتمس المقصود حوله من غير نظر
 بالذات الى فاعله قال فتناول ما هو دين كسلالة الجنازة ودينوي كالسنان في المحتاج اليها وخرج المنون لانه
 غير محتم وفرض العين لانه منظور فإذا اتى الى فاعله اه قال في تبيين المحارم وأما فرض الكفاية من العلم
 فهو كل علم لا يستغنى عنه في عوام أمور الدنيا كالحساب والحسب والتمس والفقه والكلام والقرآن وأساسيد
 الحديث وقسمة الوصايا والموارث والكتابة والمعاني والبدعي والبيان والاصول ومعرفة الناسخ والنسخ

ووزن كل امرئ ما كان يحسنه
 والجاهلون لأهل العلم أعداء
 فزيم ولا تجهل به أبدا
 الناس موق وأهل العلم أحياء
 وقد قيل العلم وسيلة الى كل
 فنية العلم يرفع المملوك الى
 مجالس الملوك لولا العلماء
 لهلك الامراء
 وإنما العلم لأرباب
 ولاية ليس لجاهل
 ان الامر هو الذي
 يقضي امرا مدعونه
 ان زال سلطان الولا
 به كان في سلطان نفسه
 وأعلم ان تعلم العلم يكون فرض
 عين وهو قد يما يحتاج له
 وفرض كفاية

مطلب

في فرض الكفاية وفرض العين

قوله في الرواية هكذا في نسخة
والانبيب بقوله بعد والعلم
ناحو الهم أن يقول في الرواية
تأمل اه معجمه

مطل
فرض العين اقل من فرض
الكفاية

قوله في الفلسفة هكذا
بخطه والاصوب ما في نسخ
الشارح كالإتي اه معجمه

وهو ما زاد عليه لتنع غيره
وسندوا وهو التجرد في الفقه
وصلى القلب وسرا وهو علم
الفلسفة والشبهة والتصميم

مطل
في التصميم والزم

قوله من العفة والمرض هكذا
بخطه والانبيب ابدال من
بني كاهر ساهر اه معجمه

والعامة وانخاص والنس والقاهر وكل هذه العلم التفسير والحديث وكذلك الامار والاختبار والعلم بالرجال
واساسهم وامأى العصابة وصفاتهم والعلم بالعدا في الرواية والعلم باحوالهم ليقتر الضعيف من القوي والعلم
باعمارهم واصول الصنائع والفلاحة كالمساحة والساعة والجملة اه (قوله وهو ما زاد عليه) أي على
قد رما يحتاج به في الحال (غيبه) فرض العين اقل من فرض الكفاية لا مفروض حقا نقض فهو ارجح
عندها وكتمت في خلاف فرض الكفاية مفروض حقا الكفاية والكاف من جملهم والامرا اذ لم يخف
واذا خص ثقل وقيل فرض الكفاية افضل لان مفروضه صريح عن الاثبات سارها وتركه يسمى بالتفكيك منه
كليم ولاشك في منقطع ما هذه صفته اه طواي وقتل ط أن المحدث الاقل (قوله وهو التجرد في الفقه)
أي التوسع فيه والاطلاع على غوامضه وكذلك غيره من العلوم الشرعية والآداب (قوله وصلى القلب) أي
علم الاخلاق وهو علم يعرف به انواع الفضائل وكيفية اكتسابها وانواع الرذائل وكيفية اجتنابها اه ح
وهو مطوف على الفقه لاعتبار التجرد على علم الاخلاص والحب والعداوة والبغضاء والطمع والبخل والبطر
غيرها من آفات النفس كالكره والشم والحقد والفحش والفسق والعداوة والبغضاء والطمع والبخل والبطر
والخلاص والخيانة والعداوة والاستكثار من الحق والمكر والخداعة والقسوة وطول الامل وشهوها مما هو
مبين في ربيع المهلكات من الاحياء قال فيه ولا يتكلم بها بشر قبل ان يعلم منها ما يرى نفسه محتاجا اليه
وازالها فرض عين ولا يصحكن الا بعرفة حدودها واسبابها وعلاجاتها وعلاجها فان من لا يعرف
الشرع في (قوله والفلسفة) هو لفظ وثاني وتقر به الحكم المتوخة أي منزلة الظاهر فائدة
الباطن كالقول بقدم العالم وغيره من المكدرات والمزومات ط وذكر في الاحياء انها ليست على اربها
بل هي أربعة أجزاء أحدها الهندسة والحساب وهما بيان ولا يمنع منهما الا من يخالف عليه أن يقاومها
الى علوم مضمومة والثاني المنطق وهو يبحث عن وجه الدليل وشروطه ووجه الحد وشروطه وهما ماداخلاق في
علم الكلام والثالث الالهيات وهو يبحث عن ذات الله تعالى وصفاته انفراديه بمذاهب بعضها تكفر وبعضها
بدعة والرابع الطبيعيات وبعضها مختل للشرع وبعضها يبحث عن صفات الاجسام وغوامضها وكيفية
استحالتها وتغيرها وهو شبه ينظر الاطباء الا أن الطبيب يتفرق بدن الانسان على الخصوص من حيث
يرض ويصح وهو يتطرق في جميع الاجسام من حيث تتغير وتتحول ولكن للطبيب فضل عليه لانه يحتاج اليه
وأما علومهم في الطبيعيات فلا حاجة اليها اه (قوله والشبهة) الصواب الشبهة وهي كافي القاصوس
خفة في البدن كالسر ترى الشيء بغير ما عليه اصله اه حوى لكن في المصباح شعور الرجل شعورته ومنهم
من قال شعيرة شعبة وهو بازال المجبة وليس من كلام اهل البادية وهي لعب يرى الانسان منها ما ليس له
حقيقة كالسر اه ابن عبد الزاق وأقبح العلامة ابن جرير في اهل الخلق في الطرافات الذين لهم اشياء غريبة
كقطع رأس انسان واعادته وجعل يهود راها من القربا وبغير ذلك بأنهم في معنى السرور ان يكونوا منهم
فلا يجوز لهم ذلك ولا احد أن يقطع عليهم ثم نقل عن المذنب من كتب المالكية أن الذي يقطع يد الرجل او يدخل
السكين في جوفه أن كان محررا قبل والا هو جب (قوله والتصميم) هو علم يعرف به الاستدلال
باتكيدات الفلكية على الحوادث السخفية اه ح وفي مختارات التوازيل صاحب الهداية أن علم التبروم
في نفسه حسن غير مضموم اذ هو قسمان حاصبي وانه حق وقد نطق به الكتاب قال الله تعالى الشمس والقمر
بصبيان ايسرهما مما يحسبان واستدل في تبر التبروم وحركة الاطلاق على الحوادث قضاء الله تعالى وقدره
وهو جاز كاستدلال الطبيب بالنس من الصحة والمرض ولو لم يعتقد قضاء الله تعالى واذا في القلب بنفسه يتكرر
ثم علم مقدار ما يعرف بمواقب الصلاة والقبلة لا بأس به اه واذا أن علم الاطلاق على هذا المقدار فانه بأس
بل صريح في القصور بجرته وهو ما شئ عليه الشارح والظاهر أن المراد به القسم الثاني دون الاول وقد اقال
في الاحياء ان علم التبروم في نفسه غير مضموم لانه اذ هو قسمان الخ ثم قال ولكن مضموم في الشرع وقال عمر
لطلوع من التبروم ما عندنا في البر والبحر ثم أسكوا واغنا بغيره من ثلاثة اوجه أحدها انه مضر تكثر الخلق
فانه اذا اتى اليهم أن هذه الامار تحدث عقيب الكواكب وقع في نفوسهم انهم المزمرة وثانيها أن أسكوا
التبروم فتمسكين محض ولقد كان مجرزة لادريس عليه السلام فيما يحيى وقد ادرس وثالثها انه لا فائدة فيه فان

ما قدر كائن ولا احراز منه غير ممكن **ا** **مختصا** (قوله والزل) هو من مضروب أشكال من الخطوط والنقط
 بقواعد معلومة تخرج حروفاً جميع ويستخرج جملة ذاتة على حروف الامور وقد علمت انه حرام قطعها واسد
 لا بد من عليه السلام ط أي فهو شرعاً ممنوعة وفي فتاوى ابن حجر أن قطعها وتعلمه حرام شديد التعريم
 لما فيها من افساد العوام أن فاعله يشاركه تعالى في ضربه (قوله وعلوم الطبائين) العلم الطبيعي علم
 بعينه من اصول الجسم المحسوس من حيث هو معرض للتغير في الاحوال والثبات فيها **ا** **ح** وفي
 قتول ابن حجر ما كان منه على طريق القلافة حرام لانه يؤدى الى مضاد كاعتقاد قدم العالم ونحوه وحرمة
 مشابهة لحكمة التعيين من حيث انشاء كل الى القسمة (قوله والصبر) هو علم يتقادمه حصول ملكة
 نفسانية يتقدم بها على افعال غريزية لاسباب خفية **ا** **ح** وفي شاشة الايضاح ليرى زاده قال الشيخ تعلمه
 وتعلمه حرام اقول مقتضى الاطلاق ولو تعلد دفع الضرر عن المسلمين وفي شرح الزمخشري السحر حق عندنا
 وجوده ونصونه وآثره وفي ذخيرة الناظر تعلمه فرض لرد سائر اهل الحرب وحرام ليقرب بين المرء ونحوها
 وياتي ليقرب بينهما **ا** ابن عبد الرزاق قال ط بعد تعلمه عن بعضهم عن النبي وفيه انه ورد في الحديث النبي
 عن الكوفة فونضه وهي ما جعل ليصب المرء الى زوجها **ا** اقول بل نص على حرمتها في الخاتمة وهذه ابن
 وهبان بأنه ضرب من السحر قال ابن النجاشي ومقتضاه انه ليس بمحرمة كناية آيات بل فيه شيء زائد **ا** وسباني
 تمامه قبل احياء الموات ان شاء الله تعالى وقد كفي فسخ القدير بأنه لا تقتل فيه السائر والزندق في ظاهر
 المذهب فيقتل الساحر ولا يستتاب بعينه بالساد لا يجوز دمه اذا لم يكن في اعتقاده ما يوجب كفره
ا وذكر في تبين المهارم عن الامام ابي منصور ان القول بان السحر كفر على الاطلاق خطأ ويجب البحث
 عن حقيقته فان كان في ذلك رد مما لم في شرط الايمان فهو كفر والا فلا **ا** اقول وقد ذكر الامام انقرا في
 المالكي الفرق بين ما هو سحر بكفره وبين ضربه وآمال في ذلك بما يلزم من اجتهاد من اواخر شرح القفاي الكبير
 على الجوهره ومن كتاب الاحكام في خواص الاسلام للعلامة ابن حجر رحمه الله ان السحر حرام بحسب ثلاثة انواع
 الاول السحر وهو ما يربك من خواص ارضه كدنه خاص او كذا خاصة فوجب ادراك الخواص انفس
 او بعضها باله وجود حقيق او ما هو قاتل صرف من ما كوله او سحره او غيرها الثاني السحر وهو ما يوجب
 ذلك من افساد الكرامات ما يوجب الارضية الثالث بعض خواص الحقائق كايضا قد سحر اجل يربى بها نوع من
 الكلاب اذ اربى به سحره فاذا اعتنه الكلب وطرح في ماء فمن شره ظهر رث عليه آثار خاصة فهذه انواع
 السحر الثلاثة قد تقع بها حروف من لغة او اعتقاد او فعل وقد تقع بضربه كوضع الاجار والسحرة فصول
 كثيرة في كتبهم فليس كل ما يسمى سحر كفر اذ ليس التكفير لما يقرب عليه من الضرر بل لما يقع به
 مما هو كفر كاعتقاد افراد الكواكب بالربوبية او اهانة قرآن او كلام شكفر ونحو ذلك **ا** **مختصا** وهذا
 موافق لكلام امام الهدي ابي منصور المتري الذي انه لا يلزم من عدم كفره مطلق عدم كونه قاتل بل قد يوجب
 سحره بالفساد كما ذكرنا فاذن اضراره بسحره ولو وقع بكفر يقتل دفعا للشر كالنفاق وقطاع الطريق (قوله
 والكهانة) وهي تعاطي الخبيرين الكائنات في المستقبل واقامة معرفة الاسرار قال في نهاية تلخيص وقد كان في
 العرب كهنة كنعن وسطيح منهم من كان يزعم انه نابع بلقي الى الاخبار ومنهم انه يعرف الامور بمقامات يسند
 بها على حوافها من كلام من رآه او سمع او فقه وهذا يخصصونه باسم التعراف كالتة في معرفة السروق ونحوه
 وحديث من ان كاهنا يمل التعراف والمقيم والعرب تسمى حسكر من تعاطي على دقا كاهنا ومنهم من يسمى
 المصم والطبيب كاهنا **ا** ابن عبد الرزاق (قوله ودخل في القلفة المنطق) لانه الجزء الثاني منها كما قد سنده
 والمراد به المذكور في كتبهم للاستدلال على مذاهبهم الباطلة اما منطق الاسلامين الذي مقدمه قواعد
 اسلامية فلا راجع للقول بجموعته بل يسمه الغزالي معيار العلوم وقد ألف فيه علماء الاسلام ومنهم الحق ابن
 المهام قاله ابنه جيان معظم مطالبه في مقدمة كتابه التعريف الاصولي (قوله علم الحرف) يحتل ان المراد به
 الكفاف الذي هو اشارة الى الكمال لا اشارة الى حرمات التباين من ضاع المال والاشتغال بالافيد ومحتل ان
 المراد به حروف يخرج منها لا اقل من حركات ويحتل ان المراد علم أسرار الحروف يا وفاقا للاختصاص وغير ذلك
ا ط ويحتل ان المراد الطلبات وهي كما في شرح القفاي تفسر اجزاء خاصة لها تعلق بالافلا والالكواكب على

مطلب
 في السحر والكهانة

مطلب
 السحر انواع

والزل وعلوم الطبائين
 والسحر والكهانة ودخل في
 القلفة المنطق ومن هذا
 القسم علم الحرف

زعم اهل هذا العلم في اجسام من المعادن أو غير ما تحدث لها خاصة رطبت بها في مجازي العادات اه هذا وقد ذكر العلامة ابن حجر في باب الانقياس من النصفة انه اختف في انقلاب الشيء عن حقيقة كالجاس الى الذهب حل هو ثابت فقبل ثم انقلاب الصانع بما حقيقة والابطل الاهماز وقيل لان قلب الحقائق بحال والحق الاول ان قال نفيه كثيرا ما يسأل عن علم الكيمياء وقوله هل يصل أولا ولا يزال لاحد كلاما في ذلك والذي يظهر انه ينبغي على هذا الخلاف ضل الاول من علم العلم الموصل لذلك القلب علمنا جازية علمه وتعلمه اذلا محذوف به بوجه وان قلنا بالتأني اول علم الانسان ذلك العلم البقي وكان ذلك وسيلة الى الفهم فالوجه الحرم اه ملخصا وصاحبه انه اذا قلنا بتأني قلب الحقائق وهو الحق جاز العمل به وقوله لانه ليس بفن لان التأني يتقلب ذهبا وفضة حقيقة وان قلنا انه غير ثابت لا يجوز لانه فن كالايجوز لان لا يعلم حقيقة لما فيه من اتلاف المال أو فساد المسلمين والقاهر ان مذهبا ثبت انقلاب الحقائق بدليل ما ذكره في انقلاب عين النعاسة كاتقلاب النمل وخلو الدم مسكا وهو ذلك واقعه اعلم (قوله وعلم الموصي) بكسر القاف وهو علم راضى يعرف منه احوال النمل والاشباح وكيفية تأليف اللون ويجاد الاكلات وموضوعة الصوت من جهة تأنيده في النفوس باعتبار نظامه في طبقة وزمانه وقرنه ببط الارواح وتعديلها وفقوتها وبخسها ايضا (قوله وهو اشعار المولدين) أي الشعراء الذين حدثوا بعد شعراء العرب قال في القاموس المولدة المحدث من ككل شيء ومن الشعراء المحدثين وفي آخر الرحمة للشهاب انخاض بلفاء العرب في الشعر والمخطب على ست طبقات الجاهلية الاولى من عادو قحطان والمضرمون وهم من ادرك الجاهلية والاسلام والاملاسيون والمولدون والمحدثون والمتأخرون ومن الخقيهم من العصرين والثلاثة الاول هم ما هم في البلاغة والجزالة ومعرفة شعرهم رواية ودراية عند فقهاء الاسلام فرض كفاية لانه به ثبتت قواعد الحرية التي بها يعلم الكتاب والسنة المتوقف على معرفتها الاحكام التي تميز بها الحلال من الحرام وكلامهم وان جازية الخطا في المعاني فلا يجوز فيه الخطا في الانضاط وتركيب المبانى اه (قوله من الغزل) المراد به ما فيه وصف النساء والفلان وهو في الاصل كافي القاموس اسم فمادة النساء وصف عليه قوة البطالة وصف عام صلي خاص لانه نوع منها فعمل وصف سال المحبوب او مع عبد الرحمن الوصل والهبر والوعة والغرام وهو ذلك قال في المصباح البطالة تعني العمالة من يطل الاجبر من العمل فهو عطل بين البطالة بالفتح وسكن بالكسر وهو انقص وربما قيل بالضم وذكر ابن عبد الرزاق انه وجد بهامش المصباح يخط مصنفه ما حاصله القصيدة بالفتح قد يكون وصفا لطيفة كالزينة والجمالة والكسر للصناعة كالنجارة والضم للمرعى كالقلامة وقد تضمن اللفظ المعاني الثلاثة فيجوز فيه الحركات الثلاثة فالبطالة بالفتح لانه وصف ثابت والكسر لانه اشبه الصناعة للداومة عليها والضم لانها غير فرض اه اقول وعلى هذا يمكن أن يكون إشارة الى أن المصنف كونه من مادوم عليه وجعله صناعة حتى غلب عليه واشغله عن ذكر الله تعالى وعن العلوم الشرعية وبه فسر الحديث المتفق عليه وهو قوله صلى الله عليه وسلم لان يزل جوف احدكم قيصا خمر من أن يمتلئ شعرا قال ابن من ذلك لا بأس به اذا قصد به اظهار التكاثر والظلمات والتمشيه الفاتحة المعاني الرائقة وان سكان في وصف الخدود والقدود فان علماء البدع قد استشهدوا من ذلك بأشعار المولدين وغيرهم لهذا التصديق وقد ذكر الحق ابن الهمام في شهادات فتح القدر أن المزمع من ما كان في اللفظ ما لا يصلح كمصفة الذكور والمرأة المهيبة الحنة ووصف النمل المهيبة اليها والحيات والجملة لم يأت في اذا اراد التكلم جملة لان اذا اراد انشاء الشعر لم يستشهد به اولم فصاحته وبلاضته ويدل على أن وصف المرأة كذلك غير ما في انشاء أبي هريرة رضي الله عنه في ذلك وهو محرم وكذا ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وما يقطع به في هذا القول كصبر رضي الله عنه بصنعة النبي صلى الله عليه وسلم

وصلى الموصي ومكرها
وهو اشعار المولدين من الغزل
والبطالة

مطلب
في الكلام على انشاء الشعر

وما معادضة البين اذ رحلوا • الاشرق خضض الطرف مكحول
تقبلو هوارض ذي غلم اذا ايسمت • مكانه مثل بالراح معلول
وكثير شعرحسان رضي الله تعالى عنه من هذا كقولهم قد سمع النبي صلى الله عليه وسلم
تلت فؤادك في المنام خريدة • تسقى النضيج يبارد بياض

قوله فلا وجه لثبته هكذا
بجته والاولى لثبتهما كالا يفتق
اه محمية

ومنا كما شارهم التفت
لا يستغنى كذا في فوائد
شئ من الاشياء والنظر
ثم نقل مسألة الرباعيات
وعلمها أن الفقه هو فرة الحديث
وليس قواب الفقه اقل من
قواب الحديث وفيها كل انسان
غير الانبياء لا يعلم ما اراد الله
تعالى له ولا ان ارادته تعالى
غيب الانبياء قائم حلوا
ارادته تعالى جسم بحديته
الصادق المصدق من يرد الله
به خبرا يقفه في الدين وفيها
كل شئ يسأل عنه الصديق يوم
القضاء الا ان لم يطلب من
نيه أن يطلب الزيادة منه وقيل
رب زنى لما كتبت يسأل
عنه وفيها اذا سئلنا عن
مذهبنا ومذهب مخالفنا
قلنا وجوباً مذهبنا صواب
يحتل خطأ ومذهب مخالفنا
خطأ يحتل الصواب واذا سئلنا
عن معتقدا

مطلب
يجوز تقليد المفضل مع
وجود الأفضل

قاما الزهرات المبردة من ذلك المتضمن وصف الزا حين والآخر هارو المنة فلا وجه لثبته ثم اذا قيل على الملاهي
استمع وان كان مواظب وسكنا اه ملخصا وفي الأخيرة من التوازي لم امتنع الادب اذا كان غيضا كالتفتق
وانخرم السلام بكرة والا فمقادير السلام على ما ذكرنا في المرأة أي من انهما ان كانت معينة حبة بكرة وان
سكنت مينة فلا اه وسباني تمام الكلام على ذلك ايضا قبل باب الوتر والتوازي ان شاء الله تعالى
(قوله التي لا يستغنى) أي ليس فيها استغناء با حدين للمسلمين كذموا رواته والاخذ في عرضه وفي
بعض نسخ الاشياء لاستغنىها اي لارقة وخفة ابن جدر الزاقي (قوله ثم نقل) أي في القوائد أكثر القن
الثالث من الاشياء من الساب للزاي وذا الحلبي بمبارته بنصها وما اقتصر الشارح على علمها أي المقصود
منها (قوله وفيها) أي في الاشياء نقلنا من شرح البيهقي العراقي (قوله غير الانبياء) كل من يخفى أن يقول
والمشربين بالجنة كالشجرة رضي الله تعالى عنهم قاله سدي عبد الغني السابلي في شرح هدية ابن الهادي
(قوله) أي من الثواب الجزيل حيث اراده تعالى الخير (قوله يوم) أي ولا يعلم ما اراد الله تعالى به من
الصفات الجيدة (قوله الا الانبياء) المراد بهم العالمون بأحكام الله تعالى اعتقادا وعلا من تسعة علم القروع
فقطا نصبة حادثة قال سدي عبد الغني ويؤيده ما من قول الحسن البصري إنما الفقه المعرض
عن الدنيا الراغب في الآخرة الخ (قوله وفيها كل شئ الخ) نقل في الاشياء من القصوص والظاهر أنها
فصوص الحكم كشيخ الاسكندر قدس سره الا نور (قوله الا العلم) اورد عليه الجوهري انه ورد في الحديث
ما يزيد السؤال عن العلم ونقطة لا تزول فمما يدوم الفقه حتى يسأل من اربع من عمره فيها افتاء وعن شباه
فيها الجلاء وعن ماله من أي شئ اكسبه وعن علمه ماذا صنع به واجيب بأن المراد الاطلب الزيادة من العلم وبه
يصح التعليل واغترض بأن يسأل من طلبه هل تصدق اليا والجاه ويدل عليه ما في الحديث السابق ولكن تعلل
العلم ليقال عالم وقد قيل الخ اقول الوجة ان يقال المراد به العلم النافع الموصل الى الله تعالى وهو المحققون بحسن
النبي مع الصلابة والخص من آفات النفس فلا يسأل عنه لانه خير محض بخلاف غيره فانه يسأل صاحبه عنه
لعل به كمال علمه فقام الحديث السابق واذا اورد في الحديث ان الله تعالى يثني الصادق يوم القيمة ثم يثني العلماء
ثم يقول يا محضر اقله ان لم اضع على فمك الا على بكيم ولم اضع على فمك الا عجبكم اذ جوا فقد خفرت الفقه ثم بحث العلماء
ما ظهر في الله تعالى لهم (قوله وفيها) أي في الاشياء من آخر الحنفى للإمام النسفي (قوله من مذهبنا)
أي من حققة فالحنفى اذا استلنا أي المذهب صواب (قوله عننا قلنا) أي من الحنفى للامام النسفي (قوله من مذهبنا)
الائمة المجعدين (قوله قلنا الخ) لاننا لو قلنا القول للمسلم قولنا ان المجعدين يوجب اشياء أي فلا يجوز
بأن مذهبنا صواب البتة ولا بأن مذهب مخالفنا خطأ البتة بناء على المختار من أن حكم الله في كل مسألة واحد
معين ويجب طلبه من اصحابه فهو المصوب ومن لا فهو الخلفى ونقل عن الائمة الاربعة ثم المختار أن الخلفى ما جاور
كافي التعرير وشرحه ثم أعلم انه ذكر في التعرير وشرحه ايضا انه يجوز تقليد المفضل مع وجود الأفضل وبه
قال الحنفية والمالكية والاسكندر الخائبة والناسفة وفي رواية من احد وطائفة كثيرة من الفقهاء لا يجوز
ثم ذكر انه اوردتهم مذهبنا كافي حنفية والناسفة قبل يلزمه وقيل لا وهو الاصح اه ونقدنا أن العاصي
لامذهب اذا علم ذلك فظهر أن ما ذكر من النسفي من وجوب اعتقاد أن مذهب صواب يحتمل الخطأ
مبنى على انه لا يجوز تقليد المفضل وانه يلزمه التزام مذهبنا أو ذلك لا يتأتى في العاصي وقد رأت في آخر
قضايا ابن جرير القمية التصريح ببعض ذلك فانه سئل عن عبارة النسفي المذكورة ثم سرنا قول ائمة
الناسفة كذلك ثم قال ان ذلك مبنى على الضعيفين أنه يجب تقليد الاصل دون غيره والاصح انه يعتبر
تقليد أي شاعر ولو مفضل وان اعتقده كذلك وحديث فلا يمكن أن قطع او قطع الله على الصواب بل على التقليد
أن يعتقده ما ذهب اليه امامه يحتمل انه الحق قال ابن جرير ثم رأت الحق ابن الهادي صرح بما يؤيده حيث قال
في شرح الهداية ان اخذ العاصي بما يقع في قلبه انه صواب اولى وعلى هذا اذا استثنى مجعدين فاختلط عليه
الاولى أن يأخذ بما قيل اليه فله منبها وصديقه لا يأخذ بقول الذي لا يميل اليه جازلا من يهودهم سواء
والواجب عليه تقليد مجتهد وقد نقل اه (قوله من معتقدا) أي عما تعتقده من غير المسائل القرعية
فما يجب اعتقاده على كل مكتب بل تقليد لاحد وهو ما عليه أهل السنة والجماعة وهم الاشاعرة والماتريدية

وهم متوافقون في مسائل يسيرة أو بعضها بعضهم إلى الخلاف الغضلي كما بين في محله (قوله ومعتقد بعضهم منا) أي من أهل البدع المكفرة وغيرها كالتأليف بقدم العالم أو في الصانع أو عدمه بصفة لرسول والثلاثين بخلق القرآن وعدم إرادته تعالى الشر وهو ذلك (قوله علم نضج وما احترق) المراد بنضج العلم تقطير قواه عدم تفرغ فروعه وتوضيح مسأله والمراد باحتراقه بلوغه النهاية في ذلك ولا شك أن النحو والاصول علمان للنهاية في ذلك أخذه ح والظاهر أن المراد بالاصول أصول الفقه لأن أصول الفقه في غاية الضرر والتضييق تأمل (قوله) وهو علم البيان المراد به ما يميز العلوم الثلاثة المعاني والبيان والبدع ولهذا قال الغضنفر في منغرة علم البيان من العلوم مثل منغرة العلم من الأرض ولم يقفوا على ما في القرآن جميعه من بلاغه ونصاحته ونكتته وديعته بل على التزايير قال الله تعالى قل لئن اجمعت الناس والجن على أن يأثموا بهذا القرآن لا يؤمنوا بآياته ولو كانوا بعضهم لبعض ظهيرا وانما ذلك لما فيه من البلاغة ط (قوله والتفسير) أي تفسير القرآن فقد ذكر السوطي في الاثنان أن القرآن في الوح المحفوظ كل حرف منه بمنزلة جبل قاف وكل آية فيها من التفسير ما لا يبطه إلا الله تعالى ط (قوله علم الحديث) لانه قد تم المراد منه وذلك لأن الحديثين جزءا من الفقه تعالى خبرا وضعوا كتابا في أسماء الرجال ونسبهم والفرق بين أصحابهم وبينوا في الحفظ منهم وقاسد الرأية من مصعبها ومنهم من حفظ المائة ألفه والثلاثة صورا من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من العصابة وبينوا الأحكام والمراد منها ما كتبت حقيقة ط (قوله والفقه) لأن حوادث الخلاف على اختلاف مواضعها وتشتاجا صرورة بعضها أو ما يدل عليها بل قد تكلم الفقهاء على أمور تقع اصطلاحا وقع نادرا وأما ما يمكن منصوصا فنادر وقد يكون منصوصا غير أن السائر يصر من الصحت عن محله أو من فهم ما يفيد مما هو منصوص به فهم أو منطوق ط أو يقال المراد بالفقه ما يشمل مذهبنا وغيره فانه بهذا المعنى لا يميل الزيادة اصطلاحا لا يجوز أحداث قول خارج من المذاهب الأربعة (قوله وقد قالوا الفقه) أي الفقه الذي استنبطه أبو حنيفة أو أمم (قوله نروعه) أي أقل من تكلم باستنباط فروعه بعد الله بن مسعود صاحب الجليل أحد السابقين والبدرين والعلل الكار من العصابة أسلم قبل عمر رضى الله تعالى عنهما قال النوري في التريب وعن مسروق أنه قال انتهى علم العصابة إلى سنة عمر وعلى وأبي زيد وأبي الدرداء وابن مسعود ثم انتهى علم السنة إلى علي وعبد الله بن مسعود (قوله وسماه) أي أيدوه ووضعه عليه بن عباس بن جابر بن عبد الله بن مالك الغضني الفقيه الكبير من الأسود بن زيد وقال إبراهيم الغضني ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وأخذ القرآن والعلم من ابن مسعود وعلى وعمر وأبي الدرداء وعائشة رضى الله عنهم اجمعين (قوله وحده) أي جمع ما تفرق من فوائده وهبائه لا تتفاج به إبراهيم بن زيد بن قيس ابن الأسود أبو عمران الغضني الكوفي الإمام المشهور الصالح الزاهد روى عن الأعمش وخلائقه وفي سنة ست أو ثمن وتسعين (قوله وداه) أي اجتهد في تنقيحه ووضعه جاد بن مسلم الكوفي شيخ الإمام وبه تفرج وأخذ جاد بسند ذلت عنه قال الإمام ما جلبت صلاة الاستغفر من سبع وألفى مات سنة مائة وعشرين (قوله ولحنه) أي كثر أصوله وتفرع فروعه وأوضع سبله امام الأئمة وسراج الامة أبو حنيفة النعمان فانه أقل من دقن الفقه ورتبه أربابا وكتبا على نحو ما عليه اليوم وتبعه ما لك في موطنه ومن كان قبله انما كانوا يعتقدون على خلفهم وهو أقل من وضع كتاب القرائن وكتاب الشروط كذا في الخبرات الحسان في ترجمة أبي حنيفة النعمان للعلامة ابن حجر (قوله وجهت) أي دق النظر في قواعد الامام وأصوله واجتهد في زيادة استنباط القواعد منها والأحكام تليد الامام الامتثال أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم قاضي القضاة فانه كإرواه الخطيب في تاريخه أقل من وضع الكتب في اصول الفقه على مذهب أبي حنيفة وأمل المسائل ونشرها وبث علم أبي حنيفة في افكار الأرض وهو الله أهل عصره ولم ينتقمه احد في زمانه وكان التبايق العلم والحكم والراية وقد سنة ١١٣ ووفى في سنة ١٨٢ (قوله وخبرته) أي زاد في الاستنباط القواعد وتفعه ما رتبهها وتغير راجع إلى شي آخر الامام محمد بن الحسن الشيباني تلميذ أبي حنيفة وأبو يوسف حمز المذهب التصانيف التي جمع على فقاظه ونساخته روى اتصال وجعل المزية من أهل العراق فقال ما تقول في أبي حنيفة فقال سيدهم قال أبو يوسف قال أجمعهم لهديت قال نعم بن الحسن قال أكرم

ومعتقد بعضهم منا فقا وجوبا الحق ما نحن عليه والباطل ما عليه خصوصنا وفيها العلوم ثلاثة علم نضج وما احترق وهو علم النور والاصول وعلم لا نضج ولا احترق وهو علم البيان والتفسير وعلم نضج واحترق وهو علم الحديث والفقه وقد قالوا الفقه زرعه عبد الله بن مسعود رضى الله عنه وسماه حنيفة وحده إبراهيم الغضني وداه جاد وطنه أبو حنيفة وجهه أبو يوسف وخبرته محمد

تفرصا حال خرف قال احداهم قبيلا ومسته ١٣٢ وروى ابى حنيفة (قوله من خبى) بالغيم
 أى خبى بعد الذى خبى من بين ابى يوسف من طبعين ابى حنيفة ولذا روى الخطيب عن الربيع قال جفت
 الشافعى يقول الناس صال على ابى حنيفة فى الفقه كان ابو حنيفة من وفقه الفقه (قوله قال) أى
 من بحر البسيط وترتيب هذا التعميم بخلاف الترتيب قبله وسقط منه حماد (قوله علم) أى محمد (قوله
 كالحاميين) الصغير والكبير وقد اختلف فى المذهب تأليفه حيث جامع فوق ما عرفت من اربعين وكل
 تأليف محدود وصف بالصغير فهو من روايته عن ابى يوسف عن الامام وما وصف الكبير فروايت عن الامام بلا
 واسطة ط (قوله والنوادر) الاولى ابدى لها بالبر لان هذه الكتب انما هي مكتبة محمد السامة
 بالاصل وظاهر الرواية لانها رويت عنه برواية التفات فهي ثابتة عنه متواترة ومشهورة وفيها المسائل
 المروية من اصحاب المذهب وهم ابو حنيفة وابو سفيان واما النوادر فهي مسائل مروية عنهم
 فى كتب آخر محمد كالصكبات والهاورين والجرجيات والرقبات وهي دون الاولى وبقي قسم ثالث
 وهو مسائل النوازل مثل منها المتشايخ المجتهدون فى المذهب ولم يحدوا فيها لما فاقوا فيها غير يصلون
 فقلت ذلك فقلت

وكتب ظاهر الرواية أنت • مسائل ثابت عنهم حوت
 منها محمد الشيبانى • حوز فيها المذهب النعماني
 الجامع الصغير والكبير • والسير الكبير والصغير
 ثم الزيادة مع المصنوع • فوارت بالسند المصنوع
 كذلك مسائل النوادر • اسنادها الى الكتب غير ظاهر
 ويصدها مسائل النوازل • خرجها الاشباح باللائل

وسبق بد ذلك آخر المقدمة وفى طبقات التتبعي من شرح السير الكبير للشيخ • ان السير الكبير آخر
 تصنيف صنعه محمد بن الفقه وكان سببه ان السير الصغير وقع به الاوزانى امام اهل الشام فقال ما لاهل
 العراق والتصنف فى هذا الباب فانه لا علم له بالسير فبلغ هذا تصنيف الكبير على ان اهل قفرويه
 الاوزانى قال لولا ما فعله من الاحاديث لقلت انه يضع العلم وان الله تعالى من جهة اصحاب الجواب فى
 رايه صدق الله تعالى وفوق كل ذي علم عليم ثم امر محمد بن ابي بكر بن عتيق فقرأ وأن يصل الى الخليفة فاجبه
 وعدوه من مفاخر امامه اه خلاصا (قوله فبسيب صارا الشافعى فقيها) أى ازيدوا قضاة واطلع على مسائل
 لم يكن مطلعا عليها فان محمد ابدع فى كثرة استخراج المسائل والا فالشافعى رضى الله تعالى عنه فقيه مجتهد
 قبل وروده الى بغداد وكيف يستفاد الاجتهاد المطلق عن ليس كذلك افاده ح (قوله والله ما صرنا
 فقيها) الكلام فيه كما تقدم وروى عن الشافعى انه قال ايضا جلت من علم محمد بن الحسن وقريب كبريا وقال ابن
 الناس على فى الفقه محمد بن الحسن (قوله هيأت) اسم فعل أى بعد مكافئ ومن ابى يوسف ط (قوله
 فى اهل عيلين) اسم لاهل ابلخانة أى هو فى اهل عيلين أى كان فى ابلخانة أى بالنسبة اليها لا مطلقا لان الانبياء والاصحاب
 ارفع منه درجة قطعا واما القضاة فهو اسجل مع السنين فالمراد فى الاجماع والمرواة لاق الدرجة والمنزلة
 ومنه قوله تعالى فاولئك هم النبيين والذين هم فى ط (قوله مكيف) استقام التكرار حتى انتهى
 أى كيف لا يسطى هذا المكان الا على ط (قوله ولها) أى لكونه ربه تعالى فى المنام فانه مشهور ذكرها
 لحفاظ النبي صلى الله عليه وسلم • وهى ان الامام رضى الله تعالى عنه قال رأت رب العز فى المنام فعاودت من مرة
 قلت فى نفسى انى ارايه تمام المائة لسانه به يصر الخلاق من هذا يوم القيمة قال رايته • سبحانه وتعالى
 قلت ادب • عز جارتى وجعل شاكرا وتقدس • احبوا به يصر عبادك يوم القيمة من هذا قلت سبحانه وتعالى
 من قال بعد الفداء الشئ سبحانه الا بدي • سبحانه الواحد الاحد سبحانه الفرد العهد سبحانه رافع
 السحاب يرفع سبحانه من بيط الارض على ما يجد سبحانه من خلق اطلق فاحسبهم عدد سبحانه من قسم
 الرفق ولم ينس احد سبحانه الذى لم يفتد صلابة ولا وده سبحانه الذى لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد
 فبحسب عباى اه ط (قوله على ربه النبي اخ) فيه ان هذا غناك السنة اه ح أى لصفة الحديث

فما سلم بك وناسي به وقال
 الهى ما بعد هذا العبد
 الضعيف حق عبادتك لكن
 تصرفك حق معرفتك ذهب
 قصصك خدمته لكالم معرفته
 فهمت هاتين من جانب اليه
 يا با حنيفة قد عرفنا حق
 المعرفة وخدمتنا فأحسنت
 الخدمة وقد غفرنا لك ولنا
 احسنت عن كل من مذهبك
 الى يوم القيامة وقيل لابي
 حنيفة بم بلغت ما بلغت قال
 لما بلغت الا فادوما المتكف
 عن الاستعادة قال سافر
 ابن كرام من جبل با حنيفة
 يئنه وبين الله رجوت ان لا
 يخاف وقال فيه
 بصبي من الغيرات ما عديته
 يوم القيامة في رضى الرحمن
 دين النبي محمد خير الوري
 ثم اتقادي مذهب الثمان
 ومنه عليه الصلاة والسلام ان
 ادم اتقزى وانا اتقزى رجل
 من اتقزى الله نعمان وكنيته
 ابو حنيفة هو سراج اتقزى عنه
 عليه الصلاة والسلام ان سائر
 الانبياء يتقزى وانا اتقزى
 لابي حنيفة من احبه فقد
 احبني ومن ابغضه فقد ابغضني
 كذا في المقدمة شرح مقدمة
 ابي البت قال في الضياء
 المنوى وقول ابن الجوزي
 انه موضوع تصب لانه روى
 بطرق مختلفة

في التي عنه وابواب التبريد الى جسد على القروح قاله اخضل من نصبه القديم وتفسير التراب ان يعتقد
 الجسد على قدم مزة على الاخرى من تاخرى اى مع وضع القدمين على الارض بدون وضع احداهما على
 يحد فوهة ووضع اليسرى على ظهرها الخ فاده ط وقد قال الامام رضى الله تعالى عنه مفيد حسن في ذلك
 في الكرامة عنه كما قالوا بكرو ان يصلى الرجل خاسر لمن رآه لكن لانه قد التخل فلا كرامة شرها يتبع
 العلماء ايجاب ذلك قال انما فصل ذلك بجاهدة نفسه وليس يتبين ان يكون فرض بجاهدة النفس بذلك
 عن لم يخل منه ختموه ما لنا لكراة اه (قوله حق عبادتك) من اضافة الصفة للموصوف اى
 عبادتك الخفة التي تلي جلال بل هي بخبر ما في روحه اه (قوله لكن عرفك) استنداك على ما يتوهم
 من ان عدم جيلانه حق العبادة لنا من عدم المعرفة والمراد انه معرفة بصفاته الذاتية على كبرائه ويجده
 واستحقاقه وادوم ما شاهدته وما ايقنه وليس المراد معرفة كنه الذات والصفات فانه من المستحيلات ط
 (قوله فعب) من التوبة وهي العتبة قال وعبته اى اخط قصصك الخ لعل لكالم المعرفة اى شنع هذا بهذا
 كافي هيستنا احسنا (قوله ولنا احسنت) اى في الخلة والمعرفة او فيما ادى اليه الاجتهاد لمن الاوامر
 والنوامي ولم يرغ منها لا مجرد التقليد (قوله الى يوم القيمة) منطلق بكان التامة اوباتك (قوله وقبل لابي
 حنيفة) ذكر في التلميح هذه العبارة عن ابي يوسف ثم قال قيل لابي حنيفة رضى الله تعالى عنه بم ادرك العلم
 قال انما ادرك العلم بالبعد والتكروك كانهتم ووقف على نفسه وحكمة تلك الخلة فانه زاد على ط (قوله
 بما احسنتك) اى اتممت واستتمت (قوله سفير من كرم) الذي رآته في مواضع متعددة سمر من كدام
 بكسر اوله ما وكدام بالمال (قوله رجوت ان لا يكون خروا في الاحباط لنفسه (قوله وقال) اى
 ومن قد علمنا اننى اقصيما وعام كلام سمر وان لا يكون خروا في الاحباط لنفسه ط (قوله حسي) اى
 سمر فسكن ذكر في المقدمة الفروية هذين اليقين وانما الشد هذا لابي يوسف فاده ط (قوله حسي) اى
 كافي مبتدا خبر قوله ما عديته اى هاته يوم القيمة متعلق بحسي او بما عديته اى روى وفي السببية ودين
 بدل من ما (قوله وانا اتقزى لآخره) القزى والافتقار للفتح بلفظ اتصال اى يذكر من جعلتهم الله تعالى عليه
 ان جعل من اتبعه هذا الرجل الذي شهد بيان الدين بعد اقراض النجاسة واحسانها لتابعين ربه
 ما لا يحصى من الامة وسبب في الاجتهاد وتدين الفقه من بعدهم من الامة وامانهم باحسانه وقوائمه اوجة
 على امتثال الاحكام المهمة (قوله الضياء المنوى) هو شرح مقدمة الفزوى لقاظم ابي البقاء بن الضياء
 المكي (قوله وقول ابن الجوزي) اى ناقلا عن الخطيب البغدادي (قوله لانه روى بطرق مختلفة) بسطها
 الصلاة طاش سكبري فحضر بان له اصلا فلا تامل من ان يكون ضعيفا فيقبل اذ لم يقرب عليه اثبت حكم
 شرعي ولا شك في تحقق معناه في الامام فانه سراج يستضاء بنور علمه ويهتدى بشانق فهمه لكن قال بعض
 العلماء انه قد اقر ابن الجوزي على هذه الاخبار في الموضوعات الحافظة الذهني والحافظة السيوطي
 والحافظ ابن حجر العسقلاني والحافظ الذي اتهم اليه وآتته مذهب ابي حنيفة في زمنه الشيخ قاسم الحنفى
 ومن ثم لم يورد شيئا منها في الحديث الذي منصفوا في منقلب هذا الامام كالحلوى وصاحب طبقات
 الخليفة يحيى الدين القرشي وآثرين متقين ثلثت ثبات نقاد لهم اطلاع كثير اه وقال الصلاة ابن حجر
 المكي في الغيرات الحسان في ترجمة ابي حنيفة الثمان ومن اطالع على ما بان في هذا المستكتاب من احوال
 ابي حنيفة وكراماته واخلاقه وسيرته علم انه حق من ان يشتبه على فقهه بغير موضوع قال وما يلزم للاستدلال
 به على عظم شأن ابي حنيفة ما روى عنه عليه الصلاة والسلام انه قال ترفع نية الدنيا سنة حسنة ومائة
 ومن ثم قال شمس الائمة الكردي ان هذا الحديث مجهول على ابي حنيفة لانه مات تلك السنة اه وقال أيضا
 وقد وردت احاديث صحيحة تشير الى فضله منها قوله صلى الله عليه وسلم في رواية الشيخان من ابي هريرة
 والطبراني عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو كان الايمان عند انبياء لتناولوه رجال من انبياء
 فاقص ودواء اولهم من ابي هريرة والشرار من الطبراني عن عيسى بن محمد بن عبيدة يظن ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال لو كان العلم معقضا لقتلوا رجال من انبياء فاقص ولفظ الطبراني عن عيسى لائمة العرب
 لتناولوه رجال من انبياء فاقص وفي رواية يظن من ابي هريرة لو كان الايمان عند انبياء لقتلوا رجال من انبياء

قاروس - قد تناوله وفي رواية الشيخين عن أبي هريرة والهادي نفسي يده وكان الذين معهما بالبراءة ناوله وجعل
من قاروس وليس المراد بشارس البلاد المعروفة بل جنس من الجهم وهم القرس ظهر الهادي - غير الجهم قاروس
وقد ممكن جد أبي حنيفة من قاروس على ما عليه الأكثرين قال الحافظ السيوطي - هذا الحديث الذي رواه
الشيخان أصل صحيح يعقد عليه في الإشارة لأبي حنيفة وهو متفق على صحته وبه يستغنى عما ذكره أصحاب
المنابع من ليس له رواية في علم الحديث فإن في مسنده كذا بين ورواه ابن اه - مقصدا وفي حاشية الشراطين
على الموابغ من العلامة الشافعي - تليذا لحافظ السيوطي قال ما يزيد به شيطان من أن أباحنيفة هو المراد
من هذا الحديث ظاهر لا شك فيه لأنه لم يبلغ من ابنه قاروس في العلم ببلقه أحد اه - (قوله التقرى) أمام
حنبل رضي الله عنه كان يقول أني لأعهد الميثاق الذي أخذته الله تعالى علي في عالم الدنيا إلى الأبدى ولادى من
هذا الوقت إلى أن أخرجهم الله إلى عالم الشهادة والظهور ط - (قوله لما تودوا الخ) أي لما داموا على دينهم
الباطل واعتقادهم الصالح ولم يقولوا ما أدخلهم عليهم على توهم من الفسائس فأجروهم عما به ينيان
الفسائس فلهم لم يقولوا ذلك إلا لظلمهم القاصد وراعيهم الكاسد فلو كان فيهم من غرر العلم ثائب الفهم
فأما بالصدق طارفاً باختر لرجوع ذلك وأتقدم من الماهات قبل قولهم وتكرر الشبهة في قولهم فإن
كونه واحد منهم يكون لكلامه اقبل فإن الجنس إلى الجنس أميل فلا يلزم تنصيصه على نينا المكرم على الله
عليه وسلم فافهم (قوله ومناقبه أكثر من أن تحصى) هذان مشكل التركيب فإن ظاهره تغضيل النوع
في الأكثرية على الاحصاء ولا معنى له وتفسير كثيرة قل من يتبه لاشكالها وجهه بأوجه معتددة يتبها
في رسالتى المسعاة القوائد العبيبة في اعراب الكلمات الفريسة أحسنها ما ذكره الرضى أنه ليس المراد
التفضيل بل المراد البعد عن الأكثرية فمن متعلقة بأفضل التفضيل بمعنى تجاوزا ويزين بالتفضيل (قوله سبط)
قبل الاسماء الاولاد خاصة وقيل اولاد الاولاد وقيل اولاد البنات نهاية الحديث والمنهورة الثالث (قوله)
وسماه الاتصار) التماسه ذلك لان الامام رضى الله عنه لما شاعت فضائله وحسن الخلفاء في غرضه جرت
عليه العادة القديمة من اطلاق السنة الحاسدين فيه حتى طعنوا في اجتهاده وعقدته بما هو به آمنه
فقطا القصد أن يطفئوا نوراه وبأي الله الآن يتم نوره كاتكم بعضهم في مآل وبعضهم في الشافعي وبعضهم
في احمد بل قد تكلمت فرقة في ابي بكر وعمر وفرقة في عثمان وعلى وفرقة - كثرت كل العصابة

ومن ذلك الذي يعضو من الناس سالما • ولنا قال بالظنون وقيل

ومن اتصروا لامام رضى الله تعالى العلامة السيوطي في كتاب جهاد بعض النصفية والعلامة ابن هجر في كتاب
- جهاد الخرافات الحسان والعلامة يوسف بن عبد الهادي الحنبلي في جملد كبير جهاد تنوير النصفية وذكر فيه عن ابن
عبد البر لا يتكلم في ابي حنيفة يسوء ولا تصدق احدا يسمى القول فيه قال والله ما رأيت أفضل ولا أروع ولا
افقه منه ثم قال ولا يفتخر احد بكلام الخطيب فان عنده العصبية الزائدة على جماعة من العلماء كافي حنيفة والاحام
احد وبعض أصحابه وشمال عليهم بكل وجه وصنف فيه بعضهم السهم المحبب في كيد الخطيب وأما ابن
الجوزي فإنه تابع الخطيب ولقد ذهب سبطه منه حيث قال في مرآة الزمان وليس الجب من الخطيب فإنه طعن
في جماعة من العلماء وانما الخطيب من الجذ كفسك أسلوه وباهوا أعلم قال ومن اتصحن على ابي حنيفة
الدارقطني أو يوصف بأنه كره في الخلعة وذكر من دونه في العلم والازهد اه - ومن اتصروا العاروف الشرافى
في الميزان بما نحن معارفه قال في الثمرات الحسان وغيره صفة ما ذكره الخطيب من القدر من قاله فلا يتدبه
فانه أن كان من غير الثمرات الامام فهو مقبلا فانه اوكبه اعداؤه ومن اتراه كذلك لان قول الاقران بعضهم
في بعض غير مقبول كاحد رضى الله عنه والستقلاني قالوا لاسما الا ان الله اعداؤه اولد هب اذا لحد لا يعضو
منه الامن عصبة الله تعالى على الذي - وما حلت عن عصا رطل اهل من ذلك العصر الذين عليهم الصلاة والسلام
والعبدتين وقال الساج السبكي - ينبغي لنا انما المسترشد أن نسجيل الادب مع الائمة الماخين ولا نحتر
الى كلام بعضهم في بعض الا اننا انى يبرهان واضع ثم ان قدرت على التأويل وتحسن التلخيص فذلك والا فاضرب
صفحا فاما ثم انا ان لى الى ما اتفق بين ابي حنيفة وسفيان الثوري او بين مالك وابن ابي ذئب او بين احمد
ابن صالح والشافعي او بين احمد والحارث المحلبي وذكر كلام كثير من نظراء مالك فيه وكلام ابن معين في

وروى الجرجاني في مناقبه
بسنده لسهل بن عبد الله
التقرى انه قال لو كان في امة
موسى وعيسى مثل ابي حنيفة
لماتوا ولم يتصوروا مناقبه
اكثر من أن تقصر وصفه فيها
سبط ابن الجوزي مجلد
كبير من جهاد الاتصار
لامام امة الاتصار

الشافعي قال وما مثل من تكلم فيما وفي نظائرها الا كما قال الحسن بن هاني

يا طاع الجبل العالي لكلمه • اشتق على الرأس لا تشق على الجبل

اه مخلصا وقد اطاع في ذلك وقد ذكر من اتى على الامام من ائمة السلف ومن بعدهم وما يتكلمون من معة حله وفهمه وزهده وورعه وعبادته واحباطه وخوفه وطهر ذلك مما يستدعي مؤلفات وما يجب الى الامام الغزالي تركه ما ذكره في احكامه المتواترة حيث ترجم الائمة الاربعة وقال وأما ابو حنيفة فقد ذكر ايضا عابدا زاهدا عارفا بالله تعالى خالصا من مبداه الله تعالى بعله الخ القول ولا يجب من تكلم السلف في بعضهم كالوقوع للعصاة لانهم كانوا مهجدين فشكل بعضهم على من خالف الاصر صا اذا قام ضده ما يدل على خطأ غيره فليس ضدهم الا الاتصار للدين لا لانفسهم وانما الجلب من يده العلم في زمانه وما يملكه ومشر به ومليسه وعقوده وانكته وهكك من تعبداته يلقدها الامام الاعظم ثم يطعن فيه وفي اصحابه وليس مثله الا كقول ذبابة وقت تحت ذنب جراد في حالة كره وفزع ولست شغرى لاى تنى يصدق ما قيل في ابي حنيفة ولا يصح ما قيل في امام مذهبه ولم يلقه امام مذهبه في اديه مع هذا الامام الجليل فقد نقل العلم مشاه الائمة الثلاثة على ابي حنيفة وتأت بهم معه واصحاب الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه والكمال لا يصدر منه الا الكمال والتنافس بضده وبكفي المعتز حرماته بركة من يترضى عليه اعادنا الله من ذلك وأدامنا على حب سائر الائمة المجتهدين بوجع عباده الصالحين وشرفنا في زميرهم يوم الدين وعما روى من تأذيه معه انه قال اني لا تبرؤ بابي حنيفة واجي الى قبره فاذا عرضت لي حاجة صليت وكنتين وسألت الله تعالى عند قبره فتعصى سريعا وذكر بعض من كتب على التبايح أن الشافعي صلى الله عليه وسلم قد بقت فقبل لم قال تأذنا مع صاحب هذا القبر وزاد فيه انه لم يجهز بالسجدة وأجابوا عن ذلك بأنه قد يعرض للسنة ما يرجح تركه هذا الاحتجاج اليه كره اناف حامد وتعليم جاهل ولا شك ان ابا حنيفة كان محسدا كثيرون والبيان الفصل اظهر منه بالقول ثم انقله الشافعي رضي الله تعالى عنه افضل من فعل القنوت والجهر بأقول ولا يخفى عليك أن ذلك الطعان الاحق طاع في امام مذهبه ولذا قال في الميزان صحت حسبي على انقوا من ربه الله تعالى مرارا يقول تبين على اتباع الائمة أن يظلوا كل من مذهبه امامهم لان امام المذهب اذا مدح عالما وجب على جميع اتباعه أن يحذوه تقليدا لامامهم وأن ينزهوه عن القول في دين الله الراى وقال ايضا لو أنصف المقلدون للامام مات الشافعي لم يصف احد منهم قولا من اقول ابي حنيفة بعد أن مدحوا مدح اغنيهم ولو لم يكن من التنويه برفعة مقامه الا كون الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه ترك القنوت في الصبح لما صلي عند قبره لكان فيه كفاية في لزوم ادب مقلديه معه اه (قوله وصفه) كالامام الطحاوي

صنفه فيه اكثر من ذلك والحاصل أن ابا حنيفة النعمان من اعظم مجتهدات لمطفي بعد القرآن وحسبك من مناقبه اشتهاه مذهبه

والحافظ الذهبي والكردي وصفه عن قدمائهم (قوله من اعظم مجتهدات الى آخره) لانه صلى الله عليه وسلم قد أخبره قبل وجوده بالاحاديث الجامعة التي قد منها ما فيها عموقة عليه بلا شك كما قلناه من الشافعي صاحب السيرة وشيخه السوطي كما جمل حديث لا تسبوا قبري شافان عالم جلا لا الارض طاع على الامام الشافعي لكن جمل بعضهم على ابن عباس رضي الله تعالى عنه وهو حقيق بذلك فانه حبر الامة وتزجان القرآن وكما جمل حديث شريك أن يضرب الناس كاد الابل يطلبون العلم فلا يجدون اعلم من طاع المدينة على الامام مات لكنه شغل لغيره من علماء المدينة المتفردين في زمنه بخلاف تلك الاحاديث فاعلم ليس لها عمل الا ابو حنيفة واصحابه كما فاده ط وأما سلمان الفارسي رضي الله تعالى عنه فهو وان سكان افضل من ابي حنيفة من حيث العصبية نظر يكن في العلم والاجتهاد وشرف الدين وتدوين احكامه كابي حنيفة وقد وجد في الفضول ما لا يوجد في الفضائل وسي ذلك مهجرة بناء على أن المراد بالتصديق في عمر المجتهد هو ردوى الرسالة وهو قول المحققين كالمواهب وقيل المراد به طلب المعارضة والمخالفة وعليه فذلك كرامة لا مهجرة فانهم (قوله بعد القرآن) متعلق بأعظم أى لانه اعظم المجتهدات على الإطلاق لانه مهجرة مستقرة داغة الاجاز وتيد بذلك وان سبر من التبعية لثلاثتهم مساواة هذه المهجرة لتلك فان المشاركة في الاطعمة تصدق بالماوانة قد بر (قوله اشتهاه مذهبه) أى في عانة بلاد الاسلام بل في كسبهم من الاقاليم والبلاد لا يعرف الا مذهبه كبلاد الروم والهند والسند وما وراء النهر ومصر وقد نقل ان في تاريخ المجتهدين دفن فيها نحو

من اربع مائة نفس كل منهم يقال له محمد صنف وأتقى وأخذ عنه العلم الفخر والمقامات صاحب الهداية من عواقبه
 بها فخذ في حجره ياروي انه قتل مذهبهم فهو من أربعة آلاف فخر ولا بد أن يكون لكل اصحاب وعلهم جزا وقال
 ابن حجر قال بعض الاثمة لم يظهر لاحد من ائمة الاسلام المشهورين مثل ما ظهر لابي حنيفة من الاصحاب
 والتلاميذ ولم يتفقد العلم وجب الناس بمثل ما اتفقوا به وبأصحابه في تفسير الاحاديث الشنيعة والمساكن
 المستنطة والنوازل والقضايا والحكام جزاهم الله تعالى الخير التام وقد ذكر عنهم بعض التأخرين المحدثين
 في ترجمته ثمانية عشر مذهباً ونسبهم بما يطول ذكره اه (قوله قولاً) أي سواء ثبت عليه او رجع
 عنه ط (قوله الاخذ به امام) أي من اصحابه تعالى فان افواهم مروية عنه كجسائي ومن غيرهم
 من المجتهدين موافقة في اجتهاده لان المجتهد لا يتقلد مجتهداً الاخذ ط (قوله من زمته الى هذه الايام) فالقوله
 العباسية وان كان مذهبهم مذهب جدهم فأستكثر فضائلها وما سيج اسلامها حنيفة فظهر ذلك بل تسع
 كتب التواريخ وكان مذهبهم مذهبهم شعباً فسنه تقريرا وأما الملوك السليبيون وعددهم انما لم يروى عنهم فكلهم
 حنفيون وقضاة بمالكهم قاله حنيفة وأما ملوك زمام سلاطين آل عثمان ايده الله تعالى دولتهم ما كثر بلديدها
 فمن تاريخ تسع مائة الى يومنا هذا الا يرون القضاء وسائر مناصبهم الا حنيفة قاله بعض الفضلاء وليس في كلام
 الشارح ادعاء التخصيص في جميع الاماكن والازمان حتى يرد أن القضاء يصير كان مختصاً بمذهب الامام
 الشافعي الى زمن الظاهر يبرس البندقداري فافهم (قوله الى أن يحكم مذهبهم عيسى عليه السلام)
 تبع فيه التمسائي وكأله أخذ مما ذكره اهل الكنف أن مذهبهم آخر المذاهب اقطعا فقد قال الامام
 الشرائفي في الميزان ما نصه قد تقدم أن اقتضاه لما من على بالاطلاع على عين الشريعة رأيت المذاهب
 كلها متصلة بما رأيت مذاهب الاثمة الاربعة فبقي جد اولها كلها ورايت جميع المذاهب التي انحوت
 قد استحال جعارة تروايت اطول الاثمة جدولا الامام بالحنيفة ويلي الامام مالك ويلي الامام الشافعي
 ويلي الامام احمد وانصرهم جدولا الامام او دود وقد اتفرغ في القرن الخامس فاولت ذلك بطول زمن العدل
 بمذهبهم ونصره فكما كان مذهب الامام ابي حنيفة اول المذاهب المدونة فكذلك يكون آخرها قاضا وذلك
 قال اهل الكنف اه لكن لا دليل في ذلك على أن نبي الله عيسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام يحكم
 بمذهب ابي حنيفة وان كان العلماء موجودين في زمته فلا يتبعه من دليل ولهذا قال الجافظ السيوطي في رسالة
 سماها الاعلام ما حاصله ان ما يقال انه يحكم مذهب من المذاهب الاربعة باطل لاصل له وكفى بظن نبي الله
 بقلد مجتهد اسم ان المجتهدين آحاد هذه الاثمة لا يجوز له التقليد وانما يحكم بالاجتهاد او بما كان يعلم قبل من
 شريعنا بالوحى او بما فعله منها وهو في السجاء اوانه يخرق القرآن فهم منه كان منهم نبينا عليه الصلاة
 والسلام اه واقصر السبكي على الاخير وذكر من لا على القاري أن الجافظ ابن حجر الصقلاني سئل
 هل يزل عيسى عليه السلام ما قلنا لقرآن والسنة او تلقاهما عن عليه ذلك الزمان فأجاب لم يقل في ذلك شيئ
 صريح والذي يلحق مقامه عليه السلام انه تلقى ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيحكم في الله كما نقاه
 منه لانه في الحقيقة خليفة عنه اه وما يقال ان الامام المهدي يقلد ابا حنيفة ردة متلا على القاري في
 رسالته المشرب الوردى في مذهب المهدي وقرن فيها انه يمجته بمطلق ورد فيها ما وضع بعض الكذابين من قصة
 طرية حاصلها ان انصر عليه السلام قطع من ابي حنيفة الاحكام الشرعية ثم عليها الامام ابي القاسم القشيري
 وأن القشيري صنف فيها كتابا وضعها في صندوق وأمر بعض مرديه بالثقة في جبروت وأن عيسى عليه السلام
 بعد نزوله يخرجهم من جبروتهم ويحكم بعينه وهذا كلام باطل لاصل له ولا يجوز سكايته الارزة كما اوضحه ط
 وأطال في ردة وإطالة فراجعه (قوله وهذا) أي ما تقدم من الاحداث ومن كدة المتأخرين ومن كون الحكم
 لاصحابه وأتباعه ط (قوله سائر) يعني باقي او جميع على خلاف بسطه في فرة الفتوح (قوله كيف لا) أي
 كيف لا يحسن بأمر عظيم (قوله وهو كالتدين) وجه الشبهة أن كلامهما ابتدأ أمر الم يسبق اليه فأوبكر
 رضى الله عنه ابتدأ جمع القرآن بعد وفاته صلى الله عليه وسلم بمشورة هرو أو حنيفة أشد أندون الله
 كالتسناد وان أبكر أول من آمن من الرجال وفتح باب التصديق كذا في حوائش الاشياء قال حنيفة البلي
 في شرحه عليها والاول اولى لان وجه الشبهة أنهم يقولون من قال التالي هو الظاهر لان القرآن بعد ما جع

ما قال قولاً الاخذ به امام
 الاثمة الاعلام وقد جعل
 الله الحكم لاصحابه واتباعه
 من زمته الى هذه الايام انه
 أن يحكم مذهبهم عيسى عليه
 السلام وهذا يدل على امر
 عظيم اختص به من بين سائر
 العلماء العظام فكيف لا
 وهو كالتدين رضى الله عنه

لا تروى وجهه غير ظاهر فانه قد جمع ثانيا والجامع في عثمان رضي الله تعالى عنه فان الصديق رضي الله تعالى عنه لم يصبه في المساحف وجهه عثمان كما هو معلوم اه تامل (قوله) أي الامام ابراهيم أي ابراهيم نفسه وهو تدوين الفقه واستخراج فروعه ط (قوله وأبر) أي ومثل ابراهيم من تدوين الفقه أي وجهه وأصله من التدوين أي جعله في الدواوين وهو يكسر وقع اسم لما يكتب فيه اسماء الجيش لقطاء وأول من أحدثه عمر رضي الله عنه ثم أرويه مطلق الكتب مجازا واستقولا اصطلاحا وقوله والله عطف على دونه من عطف الخاص على العام اه يعني أي لان التأليف جع على وجه الالف (تنبيه) ورد في الصحيح انه لا تقتل نفس ظلي الا كان على ابن آدم الاقل كفل منها ومن سنة سنة حسنة سكنان له ابراهيم من عمل بها في يوم القيمة من غير أن ينقص من اجورهم شيء ومن سنة سنة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها في يوم القيمة من غير أن ينقص من اوزارهم شيء ومن دل على خبر فله مثل ابراهيم الحديث قال العلماء هذه الاحاديث من قواعد الاسلام وهو ان كل من ابتدع شيئا من الشر كل عليه مثل وزر من اقتدى به في ذلك فعل مثل عمله في يوم القيمة وكل من ابتدع شيئا من الخير كان له مثل اجر كل من يعمل به في يوم القيمة وتعلمه في آخره تد المريد لقائل (قوله في اليوم الحشر) تنازع فيه كل من دون واقف وزع (قوله وقد اتهم) عطف على قوله وهو كالهذين أي كيف لا ينقص وقد اتهم الخ والاباح يقتله فيما ط ط (قوله من الاولياء) متعلق بمحذوف صفة لكتبة البيان والولي فعل بمعنى افعال وهو من وألطفه من غير أن يغفلها صبيان او يعني المحفل فهو من يتولى عليه احسان الله تعالى واغضاه تعريفا في الشرع ولا بد من تحقق الوصفين حتى يسكنون وليا في نفس الامر فيشترط فيه كونه محفولا كما يشترط في النبي كونه مصورا كما في رسالة الامام القشيري (قوله من الصف) بدل من قوله من الاولياء احوال (قوله بيات الجاهدة) من اضافة الصفة الى موصوفها أي الجاهدة الناشئة أي الدائمة والجاهدة لفظة الجاهدة وفي الشرع عبارة النفس الامارة بالسوء بضمها ما يشق عليها مما هو مطلوب في الشرع تعريفا وقد وردت في ذلك بالجهاد الاكبر كافي الاجياد قال العراقي رواه البيهقي بسند ضعيف عن جابر رواه الخطيب في تاريخه عن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله عن سلم بن خزيمة قال قال عليه الصلاة والسلام قلتم خير مقدم ولقد منتم من الجهاد الاصفرائي الجهاد الاكبر قالوا وما الجهاد الاكبر قال مجاهدة العبد هواه اه (قوله المشاهدة) أي مشاهدة الحق تعالى باسمه (قوله كبراهيم بن ادهم) بن منصور البجلي كان من أبناء المولودين من متصدي افتتبه هاتف ابدا اخت قتل من دانه واخذ جبة راع وسار حتى دخل مكة ثم ارق الشام ومات بها كذا في رسالة القشيري (قوله وشقيق البجلي) بن ابراهيم الزاهد العابد المشهور صاحب ابواب القضاة وقرأ عليه كتاب الله لا تذكره او القس في المقدمة وهو استاذنا حاتم الاصم وصاحب ابراهيم بن ادهم مات شهيداً سنة ١٩٤ تقي (قوله ومعروف الكرخي) بن فروز من المشايخ الكبار بحلب الدعوة يستحق قبضه وهو استاذ السري السقلي مات سنة ٢٠٠ (قوله وابي زيد البسطامي) شيخ المشايخ وذو القدر والرايح واهمه طغور بن عيسى كان حجة بموسى واسلم مات سنة ٢٦١ (قوله وفضل بن عباس) انخراساني روى انه كان يقطع الطريق وانه عشتري جارية واداني جدارها لما وضع ثانيا يتلو امان لذين آمنوا ان نغتنم قلوبهم كتاب ورجع فوراً في مكة وياور بها الحرم ومات بها سنة ١٨٧ رسالة القشيري وذكر العصري انه اخذ الفقه من ابي حنيفة وروى عنه الشافعي فأخذ من امام عظيم وأخذ عنه امام عظيم وروى له امامان عظيمان العاصري ومسلم وترجمه التميمي وغيره بترجمة حافظ (قوله وداود الطائي) هو ابن نصر بن نصر بن سليمان الكوفي الطائي العالم للعالم الزاهد العابد أحد اصحاب الامام كان من شغل نفسه بالعلم ودرس الفقه وغيره ما اختار العزلة وزم العبادة قال محارب بن ثعلبة لو كان داود في الامم الماضية لقص الله تعالى علينا من خبره قال ابو عبيد مات سنة ١٦٠ (قوله وابي حمزة الطائف) هو احمد بن خضر واه البجلي من كبار مشايخ خراسان مات سنة ٢٤٠ رسالة (قوله وخلف بن ايوب) من اصحاب محمد بن زفر وثقه على ابي يوسف ايضا واخذ الزاهد عن ابراهيم بن ادهم وصيه مئة واختفى في وقته والاصح انه سنة ٢١٥ كذا ذكره التميمي وروى عنه انه قال قال داود بن الحسن بن ابي محمد في الفقه عليه وسلم ثم صار الى العبادة رضي الله تعالى عنهم ثم صار الى التابعين

له ابراهيم واجر من تدوين الفقه والله وفتح احكامه على اصوله النظام الى يوم الحشر والقيام وتدايمه على مذهبه اكثر من الاولياء الكرام من انصف بشارات المجاهدة وركض في ميدان المشاهدة كبراهيم ابن ادهم وشقيق البجلي ومعروف الكرخي وابي زيد البسطامي وفضل بن عبيد وداود الطائي وابي حامد الطائف وخلف بن ايوب

(قوله فعبا) هو مفعول مطلق أى فأجيب عنك فعبا وهذا الخطأ بل أنكره وأناقى قوله ط (قوله
 أم يكن) استفهام تقريرى بمجابهة التثنية وهو أنكرى بمعنى التثنية كقضى بعده (قوله أسوة) بكسر
 الهمزة ومعها أى خدوة (قوله فى هؤلاء) متعلق بأسوة وفى معنى الجاهل والقرينة الجاهلية على حد قوله
 تعالى لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة (قوله وهم اتمة هذه الطريقة الخ) فى رسالة التوضيح
 فتاوى ذكرها الطريقة حلولة طريق الشريعة والشريعة أعال شرعية محدودة وهما الحقيقة ثلاث متلازمة
 لأن الطريق إليه تعالى ظاهر وباطن فظاهرها الطريقة والشريعة وباطنها الحقيقة فطريق الحقيقة فى
 الشريعة والطريقة كبطون الزبدى لئلا يظفر برتبه بدون غشقه والمراد من التلازمة أخامة اليهودية على
 أوجه المراد من العهد اه ابن عبد الرزاق (قوله ومن بعدهم) أى من أتى بعده هؤلاء الأئمة فى الزمان
 سلكوا هذا الأمر وهو علم الشريعة والحقيقة فهو تابع لهم أذهب الأئمة فيه فكانت غرهم بالقتال سند هذا
 الامام ما كان ذلك نظرا لأئمة المذكورين الذين اختصروا بذلك وتعمدوا حقيقة وشريعة واقتدى كثير منهم
 بطريقته ومنهجه (قوله ظلمهم) متعلق بقوله تبع وهو بالتصريح معنى تابع خبره لئلا يحدوف وبالجملة
 خبر من ودخلت عليه القصة لأن من فيها معنى العموم فاشتبهت الشرطية (قوله وكل ما) أى كذا
 (قوله ما اعتدوه) من التشابه عليه والاختصار من حيث أخذ علم الحقيقة عنه (قوله ومبتدع)
 بالبناء المفعول أى محدث لم يسبق نظيره (قوله وبالجملة) أى وأقول قولنا لا يتسبأ بالجملة أى جملة ما يقال
 فى هذا المقام (قوله لقد زان البلاد الخ) من الزين وهو ضة الشين يقال زانه وأزانه وزنه وأزنه كافى
 القلموس والبلاد جمع بلد لكل قطعة من الأرض مسجبة عامرة وأقاهرة قاصوس ومن عليها أهلها وقوله
 بأحكام متعلق بزبان ووجه ذلك أن استنباط الأحكام الشرعية وتدوينها وتعليقها للناس يجب العمل بها
 ولا شك أن الاتفاق على أحكام الشريعة وعمل بالحكام بها والربعة زين للبلاد والعباد ينتظمه أمر المعاش والمعاد
 ويعتد الجليل والقياد فانه شين ودمار للدار والآخرة (قوله وآمار) جمع آثار قال النووي فى شرح مسلم
 الأثر عند الأئمة ثين يوم المرفوع والموقوف كالنهر والفتار إطلاقه على المروج مطلقا سواء كان من الصالحين
 أم المصلحين صلى الله عليه وسلم وخصه فقها مترا من بالموقوف على الصالحين والنسب المرفوع ولقد كان رحمه
 الله تعالى إماما فى ذلك فانه رضى الله تعالى عنه أخذ الحديث من أربعة آلاف شيخ من أئمة التابعين وغيرهم
 ومن ثم ذكره الذهبي وغيره فى طبقات الحفاظ من المحدثين ومن زعم أنه اشتباه بالحدث فهو ما تأساه
 أو حده أنه كسيف يأتى عن هؤلاء كذا استنباط مثل ما استنبطه من المسائل مع أنه أقول من استنبط
 من الأدلة على الوجه الخصوص المعروف فى كتب أصحابه ولاجل اشتغاله بهذا الأمر لم يظهر حديثه
 فى الخارج كما أن أبابكر وجرى رضى الله تعالى عنهما لما اشتغلا بمصالح المسلمين العاتية لم يظهر منهما من
 رواية الأحاديث مثل ما ظهر من صفار الحنابلة وكذلك ما تأساهم لم يظهر منهما مثل ما ظهر من تفرغ
 للرواية كسكاي زعرة وابن معين لاشتغاله بمنازل الاستنباط على أن كثرة الرواية بدون دواعى ليس فيه
 كثير مدح بل عقده ابن عبد البر بابا فى ذلك ثم قال الذى عليه فقهاء جماعة المسلمين وعلماءهم قد لا تكاد
 من الحديث بدون نقفه ولا تدبر وقال ابن شبرمة أكل الرواية نقفه وقال ابن المبارك لكن الذى تعقد عليه
 الأثر وشذ من الرأى ما يفسر لك الحديث ومن أعاد أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه ما يبدعه قوله لا يفتى
 الرجل أن يحدث من الحديث إلا بما يفتنه يوم يمه إلى يوم يحدث به فهو لا يرى الرواية إلا أن حفظ
 وروى الخطيب عن إسرائيل بن رونس أنه قال لم الرجل النعمان ما كان احتفله لكل حديث فيه فقه وأخذ
 لحظه منه وأعله بمجانبه من الفقه وقلمه فى الخبرات الحسان لئلا يجر (قوله ونقفه) المراد به ما يميم التوحيد
 فان التمسك بقرنه الإمام معرفة النفس ماله وما عليها ط (قوله كآيات الزبور) التمسك فى الانبساط والبيان
 لآيات الأحكام لأن الزبور مواضع ومقتل أنه تشبيه فى الزينة والمعنى أنه زان ما ذكره كالزينة النقوش الطروس
 ط (قوله تعالى المشرقين الخ) المشرق عمل المشرق أى الطلوع والمغرب عمل المغرب وشاهع مع أن كلا
 منهما واحد كآيات قوله تعالى ربه المشرقين ورب المغربين على إرادة مشرق الشتاء والصيف ومغرب
 فاهما الأبيض داوى وقيل مشرق الشمس والمغرب وقرب الشمس والشفق أو مشرق الشمس والمغرب ومغرب
 يهما

وكل منهم أتى عليه وأكثر منه
 صعبا لئلا يخالج يمكن لك
 أسوة حسنة فى هؤلاء السادات
 الكبار كانوا متهمين فى هذا
 الاقرار والافتخار وهم أئمة هذه
 الطريقة وأرباب الشريعة
 والحقيقة ومن بعدهم فى هذا
 الأمر فلم يتبع وكل ما خالف
 ما اعتدوه من حدود ومبتدع
 وبالجملة فليس أوجه حقة فى
 زعمه وورعه وعبدانته وعمله
 وقومه بشارك وبما قال فيه
 ابن المبارك رضى الله عنه
 لقد زان البلاد ومن عليها
 إمام المسلمين أبو حنيفة
 بأحكام وآثاره
 كآيات الزبور على حقيقته
 تعالى المشرقين له تفسير

وجاء في قوله تعالى رب المشرق والمغرب باعتبار الاعتبار بالامام أو المنازل اخاه ط (قوله ولا يكفون)
 خصها بالذكر مع أن المراد المشرق والمغربين وما بينهما بقية الخلق لانها بلاد
 الاسلام وموضع قال في القاموس الكوفة الرحلة الحجرة المستديرة أو كل رحلة يصلها حصار ومدينة العراق
 العسكري وقبة الاسلام ودار جبرته المسلمين مصر فلهذا من اى وفاضل رضى الله تعالى عنه وكانت منزل
 فوج وبني مسجد هاشمي لاستدرايتوا اجتماع الناس بها وقال لها كوا قان ومغروكة الحند لانها اختفت
 فيها خطب العرب ايام حسين رضى الله تعالى عنه خطبها السائب بن الاحمر الثقفي الخ (قوله بيت مشبرا
 الخ) التبريد بالذات التبريد قاموس وسر فعل ماض وبالجملة حال على اشعار قد مثلها في قوله تعالى اوبيا وكم
 حصرتم ضدوهم اوصفة متشبهة بالاول انبى بقوله وصام وللمستحق صيام وخيفة مفصول لاجل وزاد
 في تنوير الصيغة بهذا البيت اثنين وهما

وصان لسانه عن كل افك • وما زالت جوارحه مضطربة

يصف عن الحمار والملاهي • ومر شاذ الاله فونظفه

وتثقل بذنوبه شاهدة لهذه الايات عن ابن جرير قال الحافظ الذهبي قد وثقوا ترقاه بالليل وتعبده
 اى ومن ثم كان يسمى التودد لكثرة قيامه بالليل بل احياء بقراءة القرآن في رصعة ثلاثين سنة وكان يجمع
 بكاءه بالليل حتى يرحه جبراته ووقع رجل في فيه هذا ابن المبارك فقال ويحك انتفع في رجل على خسار او بين
 سنة الخس ما لو انك تروى واحدا كان يجمع القرآن في ركعة وتكلمت ما عندي من القصة منه ولما غلب الحسن
 ابن حمزة قال رجل الله وغفرتك لم تقطر منذ ثلاثين سنة وقد لعبت من بطلت فقصت القصة وقال الفضل
 ابن دسكين كان هربا لا يتكلم الاجراء ولا يفتش فيما لا يبينه ولا يستمع اليه وقيل له ان الله فاقض
 وطا طاراه ثم قال يا بنى جبرائك الله خيرا ما حوج اهل كل وقت الى من يذكرهم الله تعالى وقال الحسن
 ابن صالح سكتان شديد الورع هابيا اقوام تاركوا للكمين الحلال مخافة الشبهة ما رأيت فيها اشد منه
 صيانة لنفسه (قوله رايت) اى علمت او اصبحت وعلى الاول فالعالمين مضعوه الاول وهو جمع نائب اعط
 عينه بالهمزة كمثل باع قافهم وسفاط مضعوه الثاني قال في القاموس صفه كرفح وكرم طيناجيل كسافه
 فهو يصفه بجمع صفها وسفاط وخلاف الحق صفه اى عاقلين اودى خلاف والطبع بجمع جهة الضم وهى البرهان
 سفاها بذلك بناء على زعم العالمين والاولى شبهه او هاهنا قاسدة (قوله ابن ادریس) بالنون بالضرورة والمراد به
 الامام الرئيس ذو العلم النقيس محمد بن ادریس الشافعي القشيري رضى الله تعالى عنه ونصناه في الدارين آمين
 ومقالا مسد قال منصوب على المفعولية المطلقة وصحح النقل له وهو وصفه متشبهة مضافة الى فاعلها
 اى سمع نقله عنه قال ابن جرير وقال الشافعي رضى الله تعالى عنه من اراد ان يتبرع في الفقه فهو عال على
 ابي حنيفة انه من وفقه الفقه هذه رواية من له عنه ورواية الريح عنه الناس عال في الفقه على ابي حنيفة
 ما رأيت اى ما علمت احدهما فقهه منه وياه عنه ايضا من لم يتفرق في كعبه لم يتفرق في العلم ولا يفقه اهـ (قوله
 في حكم) اى في ضمن حكم لطيفة لم يصرح بها منها ترغيب الناس في مذهبه والرد على العابثين له وبيان
 اعتقاده في هذا الامام والافعال للتعظيم (قوله بأن الناس) الباء زائدة والتعدي للتعين قال معنى
 صرح وقضوه بما يتدعى بالياء وفيه معنى عال من عاله اذا تكفل له بالفتنة وهوها (قوله على من رد قول
 ابي حنيفة) اى على من رد ما قاله من الاحكام الشرعية محترقا لها فان ذلك موجب للرد والابعاد لا مجرد
 الطعن في الاستدلال لان الامة لا تزال رديهم قول بعض ولا يجرى العلم في الامام نفسه لان غايته الحرمة
 فلا يوجب العلم للمساكين ليس به لمن شخص معين فهو كل من الكاذبين والمجرمين من العصاة قافهم وفى هذا
 البيت من صوب الشعر الايطاع على انه لم يذكره في تنوير الصيغة كما قاله ابن عبد الرزاق (قوله وقد ثبت الخ)
 ففى تاريخ ابن خلكان عن الخطيب أن حفيد ابي حنيفة قال انا اصحاب بن حاد بن النعمان بن ثابت
 ابن النعمان بن المزيان من ابناء قار من الاسرار والله ما وقع طينار قط ولا جدى ابو حنيفة سنة ثمانين
 وذهب ثابت الى على بن ابي طالب رضى الله تعالى عنه وهو صغير فدعا بالبركة فيه وفي ذريته ولهم نرجو
 أن يكون الله تعالى قد استجاب لعلى بن النعمان بن المزيان ابو ثابت هو الذى اهدى لعلى الفالوذج في يوم

قوله الحرة حكايا بنطه

والذى في عبارة القاموس

الحرة ما قاله تأنيث المدودة

ولعله الصواب اهـ يصح

ولا في المرفقين ولا يكفون

بيت مشبرا سهر الليالي

وصام نهاره لله خيفة

لمن كالى حنيفة في علاه

امام للفتنة والخلفه

رايت العالمين بسفاها

خلاف الحق مع جمع صغفه

وكف بهل أن يؤذى فقه

له في الارض آثار شرعه

وقد قال ابن ادریس مقالا

صحح النقل في حكم لطيفه

بأن الناس في فقه عال

على فقه الامام ابي حنيفة

نظفة وبنا اعداد رمل

على من رد قول ابي حنيفة

وقد ثبت أن ناسا والامام

ادرك الامام على بن ابي طالب

فدعا له واذنته بالبركة

مهر بن عتقال على مهر جونا كل يوم هكذا اه وفيه ظهر ان ما في بعض الكتب من قوله ذهب ثابت بجدي
الى على الخ غير ظاهر لان طلمات سنة اربعين من الهجرة بكمل القصة العراقي فالتاخر ان لفتة بجدي من
زيادة القاصح او الزيادة انما هي جدي (قوله ومع الخ) قال بعض متأخري الحديثين من صف في مقابل
الامام كما يلاحظ ما صا له ان اصحابه الاكابر كابي يوسف ومحمد بن الحسن وابن المبارك وصداق وزياد وغيرهم لم
يتخلوا عنه شيئا من ذلك ولو كان لقلعه فانه لما تناقص فيه الحديثون وعظم اقتضاهم وان كل سنده انه جمع
من مصابي لا يتخلون كذابا ما أثرته لائس وادراكا لجماعة من الصحابة بالنسبة لثلاثين فيهما وما وقع
للصحيح انه اثبت جماعه من الصحابة بقده طبعه صاحبه الشيخ الحافظ قاسم الحنفي والقاضيان سبب
عدم جماعه عن ادرك من الصحابة انه اول امره اشتغل بالاكساب حتى ارشده الشيخ لما رأى من باهر جماعته
الى الاشتغال بالعلم ولا يبع من له ادنى الملم بلم الحديث خلاف ما ذكره اه لسكن يؤيد ما قاله الصبي
قاعدة الحديثين ان راوى الاتصال مقدم على راوى الارسال او الاتصال مقدم على زيادة مسلم فالحق ذلك فانه
معهم كذا في عقد الاكابر والرجاء للشيخ اسماعيل الطوسي الخ وعلى كل فهو من التابعين وعن جرم بذلك
الحافظ الذهبي والحافظ السقلاقي وغيرهما قال السقلاقي انه ادرك جماعة من المصنفين كابي الكوفة
بعد مولده بثمانين ولم يثبت ذلك لاحد من ائمة الامصار المعاصرين به كالازاهي والشام والحدادين بالصرة
والتوري بالكوفة وما لبث بالدية الشريفة واليث بن سعد بمصر (قوله وادرك بالسقلاقي) أي وجد في زعمهم
وان لم يره فله (قوله كاسط في اوائل الضياء) فقال هم ابن زبير وعبد الله بن عاص وابن ابي اوفى وابن
جزء وعنتية والمقداد وابن يسر وابن نطية وسهل بن سعد وأبي سعيد الزهري بن يزيد ومحمد بن يزيد ومحمد بن
الربيع وابوامامة وأبو الطفيل فهو لا ثمانية عشر صحابيا وبها ادرك غيرهم عن لم انقر به اه مخلصا
وزاد في توير الحصة عمرو بن حريث وعمرو بن حطة وابن عباس وسهل بن مسند ثم قال وغير هؤلاء من امثال
الصحابة رضي الله تعالى عنهم اه ابن عبد الزاق (قوله مذهب) يكون بالاعتراف والاعتراف والاعتراف وهو مضاف
وعظم مضاف اليه اه ح (قوله الفتي) من الفتوة وهي السقاء والفتوة ط (قوله سابق الاثمة) أي الاثمة
التي لا تروى بعده فاهم (قوله من اصحاب) بدخ الهجرة لتقل حركتها التي التوا ليلها واقف ادرك كالاتي
كاسط ملكا (قوله ائمه) بكسر فكسر مع اشباع الميم أي بعدهم فهو ظرف متعلق بما بعده او يقتضين
وسكون الميم أي خبرهم فهو مفعول افتي وطرقة مفعول ساق والمراد بها الحالة التي كان عليها من الاعتقاد
والعلم والعمل والتمسك بالاصول والطريق الواضحة واراد به هنا مطلق الطريق فاضاف واضحة اليه (قوله
المتأخر) شديد الخلطة خاموس (قوله وقد روى عن انس) هو ابن مائة الصحابي الجليل خادم رسول الله
صلى الله عليه وسلم مات بالصرة سنة اثنين وقيل ثلاث وتسعين وروجه النووي وغيره وقد تجاوز المائة قال ابن
جرير قد سمى كمال الذهبي انه رآه وهو صغير في رواية قال رآه عمر اراو كان غضب بالجرة وباسم من طرقه روى
عنه احاديث ثلاثة لكن قال ائمة الحديث من مدارها على من اتهمه الاثمة موضع الاحاديث اه قال بعض الفضلاء
وقد اخطأ العلامة طاش كبرى في سرد النقول الصحيحة في اثبات جماعته منه والتمسك مقدم على الثاني (قوله
وباب) أي ابن عبد الله واقرضه بأنه مات سنة ٧٩ قبل ولادة الامام بسنة ومن ثم قالوا في الحديث المروي
عن ابي حنيفة عن جابر رضي الله تعالى عنه انه على الله طيموسم امر من يري في رزق ولا يسكتة الاستغفار
والصدقة قبل قوله في نسخة ذكره حديث موضوع ابن جرير لكن نقل ط شرح الخواص على
مسند الامام ان الامام قال في سائر الاحاديث سمعت وقد رواه عن عياض ما قال سمعت وانما قال من جابر
كما هو عادة التابعين في ارسال الاحاديث ويمكن أن يقال انه يفتي على القول بولادة الامام سنة ٧٠ اه
القول والحديث المذكوران كل منهما موجودا في مسند الامام فظاهر انه مرسل وأما الحكم عليه بالوضع
فلا وجه لان الامام جهة ثبت لا يرض ولا يرضي عن وضاع (قوله وابن ابي اوفى) هو عبد الله آخر من مات من
الصحابة بالكوفة سنة ٨٦ وقيل سنة ٨٧ وقيل سنة ٨٨ سيوطي في شرح التريب قال ابن جرير روى عنه
الامام هذا الحديث التواتر من ربه عبد الله لو كتمت طائفة من الله ميتا في الجنة (قوله اعني ابا الطفيل)

مطلب
فما اختلف من رواية الامام
عن بعض الصحابة

وصح ان ابا حنيفة مع الحديث
من جمعة من الصحابة كاسط
في اوائل الضياء وادرك
بالسبعين عشر من صحابيا كما
يسط في اوائل الضياء وقد
ذكر العلامة شمس الدين
محمد ابو النصر بن عريشة
الاتصاري الجني في منظومته
الاثمة المسماة بصوهر العقائد
ودروا القلائد ثمانية من الصحابة
عن روى عنهم الامام الاعظم
ابو حنيفة رضي الله عنهم

ابن حنيفة قال
مقتدا مذهب عظم الشان
أبي حنيفة الفتي النعمان
التابعي سابق الاثمة
بالعلم والدين سراج الاثمة
جمعا من اصحاب النبي ادركا
ائمه قد افتي وملكوا
طريقة واضحة المنهاج
سائلة من الضلال الداعي
وقد روى عن انس وجابر
وابن ابي اوفى كذا عن عاصم
اعني ابا الطفيل ذا ابن والله

قوله ثمانية عشر هكذا اجله
والذي ذكره ستة عشر فقط
فليزور اه معصية
قوله وسهل بن مسند هكذا
منه والمعروف سهل ابن حنيفة
كثير وليزور اه معصية

أى القصد بخاص المذكور بأبى الطفيل بن مالك بكسر الشاء المثناة اللينة وهو أثر الصحابة مواعيل الاطلاق
 يؤتى بكسر وتبيل بالكوفة سنة مائة كما برز به الخزانة وشبهه بتعاليم وصحبه الخديجي سنة مائة وعشروا وقيل
 سبع وعشرين (قوله وابن انيس) هو عبد الله الجعفي أخرجه بعضهم بسندته إلى الامام انه قال وقدت سنة
 ثمانين وقدت عبد الله بن انيس صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم الكوفة سنة اربع وقسمه ورأى به وجه
 سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث انتهى يسمى وصم واقرض بأق في سنده مجهول وإن ابن انيس مات
 سنة ٥٤ هـ واجب بأن هذا الاسم خمسة من الصحابة فظل المراد غير الجعفي ورد بأق غيره لم يدخل الكوفة (قوله
 رواه) هو ابنه المثناة ايضا كما في القاصموس ابن الامع والتلف مائة بالشاء سنة ثمانين او ثلاث اوست
 وشان سيموطي وروى الامام عنه حديثين لا تظهر الشهادة لآخيه فبعاه الله ويثبلك دع ما يريك الى ما لا
 يريك والاول رواه الترمذي من وجه آخر وحسنه والثاني بيا من رواية جمع من الصحابة وصححه الاثنان ابن جرير
 (قوله من ابن جرير) هو عبد الله بن الحارث بن برة بنغ الجهم وسكون الزاى وبالهزة الزيدى بضم الزاى
 مصفرا واقرض بأنه مات سنة ٨٦ هـ مصر بفتح الهمزة اي تراب قبره من القربى بقرب جندوا الله وكان متعابها
 وأما ما يراه من ابن خنيفة من انه جمع ابي سنة ٩٦ هـ وأما رأى عبد الله هذا يدرس بالحداد الحرام وسع منه
 حد ينفرد به جاعته منهم الشيخ قاسم الحنفي بأن سنده ذلك فيه قلب وخرق وفيه كذاب باخفا وراى ابن جرير
 مات بمصر ولا يبي خنيفة ست سنين وراى ابن جرير لم يدخل الكوفة في تلك السنة ابن جرير (قوله وفوت جرد)
 اسمها فاشته واقرض بأن حاصل كلام الخديجي وشيخ الاطلام ابن جرير المستقل أن هذه له حصة لها وأنها
 لا تذكروا عرف وذلك رد ما روى ان ابنا خنيفة روى عنها هذا الحديث الصحيح اكد بجنده الله في الارض الجرد
 لا كله ولا امره ابن جرير البصري وزاد على من ذكرناه من روى عنهم الامام فقال ومنهم جعل ابن سعد ووفاته
 سنة ٨٨ هـ وقيل بعده او منهم السائب بن يزيد بن جندوه فانه سنة احدى واثنين وأربع وتسعين ومنهم عبد
 الله بن يسر ووفاته سنة ٩٦ هـ ومنهم محمود بن الربيع ووفاته سنة ٩٩ هـ (قوله رضى الله) الا صوب فرضي
 بالفاء كما في نسخة لم الوزن ويسمى من اذ جاء دخول الخليل فيه (قوله ليلي القضاء) أى قضاء القضاء لتكون
 قضاء الاسلام من تحت امره والطالب هو المتصور فاشتمت عليه وكان يخرج كل يوم فيضرب عشرة اسواط
 ويشد يديه في الاسواق ثم ضرب ضربا موبعا حتى مال الدم على عقبه وفودى عليه وهو كذلك ثم شتم عليه
 تعقيبا تشديدا حتى في ما سلكه وشربه فبكي واكد هذا ما اختلف في بعد خمسة ايام وروى جماعة انه دفع اليه
 قدح فيه سم فاشتمع وقال لا عين على قتل نفسى ضرب في فيه ففهر اقبل ان ذلك بمحضرة المتصور وضع انه لما
 احسن بالموت جدد ثمل وهو جند خليل والسبب في ذلك ان بعض اعدائه دس الى المتصور انه هو الذي انار
 عليه ابراهيم بن عبد الله بن الحسن بن الحسين بن علي رضى الله عنهم الخراج عليه بالبيعة فطلب منه القضاء
 مع علمه بأنه لا يقبله ليتوصل الى قتله اه متخلصا الخيرات الحسان لابن جرير وذكر التميمي ان الخطيب روى
 بسنده أن الباهرة كان حامل مروان على العراق فكلما ابنا خنيفة أن يلى قضاء المحكمة فأتى بغيره بما يتوسط
 وشرة اسواط ثم شتم عليه وراى احد بن حنبل اذا ذكر ذلك بكى وترحم عليه خصوصا بعد أن شرب هو أيضا
 اه فالتظاهر بتعدد القصة وشو مروان قبل المتصور فقام من بين العباس فقصه الى ببيعة كانت اولاد الله اعلم
 (قوله وله) أى من العمر (قوله تاريخ) متعلق بقوله تولى فخالقه بيان المكان وهذا بيان الزمان (قائمة)
 قد علمت أن ابنا خنيفة وله سنة ٨٠ ومات سنة ١٥٠ وعاش ٧٠ سنة وقد ولد الامام مائة سنة ٩٠ ومات
 سنة ١٧٩ وعاش ٨٩ سنة والثلاثون وله سنة ١٥٠ ومات سنة ٢٠٤ وعاش ٥٤ سنة وأجدول
 سنة ١٦٤ ومات سنة ٢٤١ وعاش ٧٧ سنة وقد علمت جميع ذلك بعضهم مشير اليه بمرور الجمل لكل
 امام منهم ثلاث كلمات على هذا الترتيب فقال

تاريخ نعمان يكن سبب سبطا • ومالك في قطع جوف شيطا

والشافعي صين بجرند • وأجد بسبب امر جند

فاحسب على ترتيب قلم الشعر • ميلادهم فموتهم كالنهر

(قوله فاجابه الخ) قد رد هذا السي حاله حيث علم أن سقوطه وان تضربه جسد وحملته لا يضر

وابن انيس القتي رواه

عن ابن جرير قدرى الامام

وفوت جرد هو القاصم

رضى الله الكريم دائما

منهم وعن كل الصاب الضعفا

وفوت يقداد قيل في السجين

ليلي القضاء وله سبعون سنة

تاريخ حسين ومائة قيل وروى

قوله ولد الامام للشافعي رضى

الله عنه فعد من مناقبه وقد

قبل المحكمة في مخالفة

تلامذته انه رأى صبي

يلعب في الطين يحدده من

السقوط فاجابه بأن احذر

أنت السقوط فان في سقوط

العالم سقوط العالم

مطلب

في مولد الاثمة الاربعة ووفاته

ومدة حياته

في الدين فكانه ليس بسقوط بخلاف سقوط العالم في طريق الحق فانه اذا كان قبل بذل الجهد وفي نيل المقصود
 يلزم منه سقوط غيره عن اجماعه ايضا ليعود ضرره على ذلك ضرر في الدين على حد قوله تعالى فانها لا تصي
 الابصار الا بالاية التي انصت النصارى ليس هي الابصار وانما هو معنى القلوب (قوله لم يفتد بالخ) روى الامام
 ابو جعفر الشرا ماذي عن شقيق البلخي انه كان يقول كان الامام ابو حنيفة من اروع الناس وابعد الناس
 واكرم الناس واكثرهم احتياطا في الدين وابعدهم عن القول بالرأي في دين الله عز وجل وكان لا يضيع صلاة
 في العلم حتى يجمع اصحابه عليها ويصدق عليها مجلسا فاذا اتفق اصحابه كلهم على موافقة الشريعة قال لا ي
 يوسف واقره ضمه في الباب القلاق اه كذا في الميزان للامام الشرا في مقدس سره وقيل ط عن
 مسندا لقروزي ان الامام اجتمع معه ائمة من اصحابه اجلهم وافضلهم اربعون قد بلغوا اعدا الاجتهاد فخر بهم
 وادناهم وقال لهم اني اجمعت هذا الفقه واسرجه لكم فاعينوني فان الناس قد جعلوني جسرا على النار فان
 المتحنى لغيري والصب على ظهري فكان اذ وقت واقعة شلوهم وبانظرهم وما حوهم وسألهم فيبيع ما عندهم
 من الاخبار والائمة يقول ما عندنا من انظرهم شهر او اكرح حتى يقرر آخر الاقوال فيخبره ابو يوسف حتى انته
 الاصول في هذا المنهاج شوري لانه قد رددت كثير من الاقعة اه (قوله ان توجه لكم دليل) أي ظهر لكم
 في مسألة وجه الدليل على غير ما اقول ط (قوله فقولوا به) وكان كذلك لحمل المسئلة من صاحب في نحو
 ثلث المذهب ولكن اكثر في الاتحاد على قول الامام ط (قوله فكان كل ياخذ رواية عنه) أي فليس
 لاحد منهم قول خارج من اقواله ولذا قال في الوالوجية من كتاب الجنائيات قال ابو يوسف ما قلت قولنا خالفت فيه
 اباحنيفة الاقوال لانه كان قاله ويروي عن زفره قال ما خالفت اباحنيفة في شيء الا قد قاله ثم جرح عنه فهذا
 اشارة الى انهم ما سلكوا طريق الخلاف بل قالوا ما قالوا عن اجتهاد وراى اتباعا لما قاله استاذهم ابو حنيفة
 اه وفي آخر الحاشي القدسي واذا أخذ بقول واحد منهم لم قطعنا به يكون به أخذ بقول ابي حنيفة فانه روى
 عن جميع اصحابه من الكار كأي يوسف ومحمد وزفر والحسن انهم قالوا ما قلنا في مسألة قولنا لا وهو
 روايتنا عن ابي حنيفة واتبعوا عليه أي ما غلطنا فلم يتحقق اذ في الفقه جواب ولا مذهب الا الله كفيما
 سكان وانسب الشريعة الا طريق الجواز للموافقة اه فان قلت اذا رجع الجهد عن قول ابي حنيفة
 بل صرح في كتابه العبر بان ما خرج من ظاهر الرواية فهو مرجوع عنه وان المرجوع عنه ليس بقولاه اه
 وفيه عن التوشيح ان ما رجع عنه الجهد لا يجوز الاخذ به فاذا كان كذلك فما قاله اصحابه مخالفين له فيه ليس
 مذهبه لم يفتد صارت اقوالهم مذهب لهم مع ان التزمنا تقليد مذهبه دون مذهب غيره ولذا نقول ان
 مذهبنا حقيق لا يوسفي ونصوه قلت قد يهاب بان الامام لما امر اصحابه بان ياخذوا من اقواله بما يتبعه لهم منها
 عليه الدليل صار ما قالوه قولاه لا يتنام على قواعد التي اسسها لهم فلم يكن مرجوعا عنه من كل وجه
 فكان من مذهبه ايضا وتظهر هذا ما ظله العلامة يري في اول شرحه على الاشامع شرح الهداية لابن
 النصة ونصه اذا صرح الحديث وسكان على خلاف المذهب عمل بالحديث ويكون ذلك مذهبه ولا يخرج
 مقدمه من كونه حقيقا بالعمل بقصد صرح عنه انه قال اذا صرح الحديث فهو مذهبي وقد حكى ذلك ابن عبد
 البر عن ابي حنيفة وقصر من الاقعة اه ونقله ايضا الامام الشرا في عن ائمة الاربعة ولا يفتي أن
 ذلك لن كان اهلا للتفرق في النصوص ومعرفة محكمهما من منسوخها فاذا نظر أهل المذهب في الدليل
 وحاول به صرح نفسه الى المذهب لكونه صادرا باذن صاحب المذهب اذ لا شك انه لو علم ضعف دليله رجع عنه
 واتبع الدليل الاقوي ولذا اذ الحق ابن الهمام على بعض المشايخ حيث اقتوا يقول الامام بان لا بعدل
 من قول الامام الا نصف دليله (قوله وعلم) خبر آخر من قوله وهذا أي وهذا القول علم منه أي دليل
 عليه بان الاختلاف الخ ط وفي بعض النسخ وعلمه بالضم وهو المنسب (قوله بان الاختلاف) أي بين
 المجتهدين في القروع لا مطلق الاختلاف (قوله من آثار الاربعة) فان اختلاف ائمة الهدى فوعة للناس
 كما في قول التارخانية وهذا يشير الى الحديث المشهور على ألسنة الناس وهو اختلاف ائمة رجة قال في
 المحاضر المحسنة رواه الميقي يستند من قطع من ابن عباس رضي الله تعالى عنهما بلفظ قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم هما ائمتهم من كتاب الله فالعمل به لا عدولا له في تركه فان لم يكن في كتاب الله فسنة

لم يفتد قال لا يضمنه ان توجه
 لكم دليل فقولوا به فكان كل
 ياخذ رواية عنه ويربها
 وهذا من غاية احتياطه
 نووده وعلم بان الاختلاف
 من آثار الاربعة

نقل
 مع عن الامام انه قال اذا صرح
 بالحديث فهو مذهبي

نقل
 في حديث اختلاف ائمة رجة

منى ما مضى فان لم تكن سنة منى فما قال اصحابي ان اصحابي بمنزلة الصوم في السجدة فاما اجدته احدية
واختلاف اصحابي لكم رجة وأورد ابن الحانين في المختصر بلفظ اختلاف ائمة رجة الناس وقال ملاطى
القارئان السيوطى قال اخرجه نصر المقدسى فى اربعة والستين فى الرسالة الاشعرية بغیر سند ورواه الحلي
والقاضى حسين وامام الحرمين وغيرهم وله خروج في بعض كتب الحفاظ التي في فصل النوازل السيوطى
عن عمر بن عبد العزيز انه كان يقول ما سرتي لو ان اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لم يحتقروا انهم لو لم يحتقروا
لم تكن رخصة واخرج ان الخطيب ان هارون الرشيد قال لما كنت بن النضر يا ابا عبد الله نكتب هذه الكتب حتى
موفقت الامام مالك وتفرغتها في آفاق الاسلام فحصل عليها الائمة قال يا امير المؤمنين ان اختلاف العلماء
رجحة من الله تعالى على هذه الائمة كل تبع ماصع عنده وكلهم على هدى وكل يريد الله تعالى وقامه في
كشف الخفاء ومن ريل الالباس الشيخ مشايخنا الشيخ اسماعيل الجزاسى (قوله كانت الرجة اوفر) أى
الاصنام ازيد ط (قوله لما قالوا) باللام أى لما رواد العلماء في شأن ذلك وهو الحديث السابق وغيره ويقتل
انها كافي معلقة حرهما التباخ أى كما قال العلماء ذلك ويقتل أن جله قوله رسم المقتى مقول القول ومحل
التعليل على التخيير في الاقبا القولين المحبين فان في ذلك رجة وقومة ط (قوله رسم المقتى) أى العلامة
التي تدل المقتى على ما يقبى به وهو مبتدأ وقوله أن الخ خبره قال في فتح القدير وقد استقر رأي الأصوليين
على أن المقتى هو المجهد فأما غير المجهد عن بعض اقوال المجهدين ليس بجفت والواجب عليه اذا سئل ان يذكر
قول المجهد كالامام على وجه الكتابة فعرف أن ما يكون في زمانه من قوى الموجودين ليس يقتضى بل هو
نقل كلام المقتى لأخذه المستقى وطريق نقله ذلك من المجهد أحد أمرين اما ان يكون له سند فيه او يأخذه
من كتاب معروف وتاوده الايدى نحو كتب محمد بن الحسن وهو هالاه بمنزلة نظير المتواتر او المشهور انتهى ط
(قوله في الروايات الظاهرة) اعلم ان مسائل اصحابنا الحنفية على ثلاث طبقات اشرت اليها سابقا احضنة
ونظمتها الاولى مسائل الأصول ونسبها ظاهر الرواية أيضا وهي مسائل مروية عن اصحاب المذهب وهم ابو
حنيفة وابو يوسف ومحمد ومطوق بهم زعفران بن الحسن بن زياد وغيرهما من أخذ عن الامام لكن الغالب الشائع في
ظاهر الرواية أن يكون قول الثلاثة وكتب ظاهر الرواية كتب محمد السمة البسوط والزيادات والباسم
الصغير والصبر الصغير والجامع الكبير والسير الكبير وانما سميت بظاهر الرواية لانها رويت عن محمد وروايات
الثقات فهي ثابته منها متواترة او مشهورة عنه الثانية مسائل التوادى وهي المروية عن اصحابنا المذكورين
لكن لا في الكتب المذكورة بل اما في كتب اخر محمد كالكسبيات والهارونيات والجرجانيات والزيادات وانما
قبل لها غير ظاهر الرواية لانها لم ترو عن محمد وروايات ظاهرة ثابته حصصه كالكتب الاولى واما في كتب غير
كتب محمد كغيره ولحسن بن زياد وغيره ومنها كتب الامالى المروية عن ابي يوسف والامالى جمع ادلاوه هو ما قوله
العلم بما جفت الله تعالى عليه من ظهر قلبه ويكتبه التلامذة وكان ذلك عادة السلف واما روايات مفردة كرواية
ابن سماعة والحلي بن منصور وغيرهما في مسائل معينة الثالثة الواقعات وهي مسائل استنبطها المجهدون
المتأخرون لما سئلوا عنها ولم يجدوا فيها رواية وهم اصحاب ابي يوسف ومحمد واصحاب اصحابنا وهم جزاؤهم
كثيرون فمن اصحابنا مثل مصام بن يوسف وابن رستم ومحمد بن سماعة وابي سليمان الجرجاني وابي حفص
الضاري ومن بعدهم مثل محمد بن سلمة ومحمد بن مقاتل ونسب بن يحيى وابي النصر القاسم بن سلام وقد يتفق
لهم أن يضايقوا اصحاب المذهب لدلائل واسباب ظهرت لهم واول كتاب جمع في فتاواه فيما بلغنا كتاب النوازل
لفقيه ابي الليث السمرقندى ثم تبعه المشايخ بعده كتب اخر كسموع التوائى والواقعات للناطى والواقعات
للسدريد ثم ذكر المتأخرون هذه المسائل محتلفة غير متفرقة كما في فتاوى قاضى خان والخلصة وغيرهما ومن
بعضهم كافي كتاب المحط لرضي الدين السرخسى فانه ذكر اول مسائل التوادى ثم التوادى ثم الفتاوى ونعم ما
فعل واعلم ان من كتب مسائل الأصول كتاب الكافي للحاكم الشهيد وهو كتاب معتدق نقل المذهب شرحه
جباة من المشايخ منهم الامام شمس الائمة السرخسى وهو المشهور ببسوط السرخسى قال الاصلامة
الفرسوسى مبسوط السرخسى لا يصلح بما يضافه ولا يركن الا اليه ولا يفتى ولا يعزل الا عليه ومن كتب
المذهب ايضا المتقى له أيضا لان فيه بعض التوادى واعلم ان نسخ المبسوط المروى من محمد متعده وأظهرها

فهما كان الاختلاف أكثر
كانت الرجة أوفر لما قالوا
رسم المقتى أن ما اتفق عليه
اصحابنا في الروايات الظاهرة
يقتضى قطعاً واختلافها
اختلافاً فيه

مطلب
رسم المقتى

مسألة
في طبقات المسائل وكتب
ظاهر الرواية

مبسوط أبي سليمان الخواري في شرح المبسوط جماعة من المتأخرين مثل شيخ الاسلام بكر المعروف بمسوط زاده وبني المبسوط الكبير ونسب الأئمة الحلواني وغيرهما ومبسوطاتهم شرح في الحقيقة ذكرها مختلطة بمسوط عهد كافل شرح الجامع الصغير مثل غير الاملام وقاضي خان وغيرهم فقال ذكره قاضي خان في الجامع الصغير والمراد شرحه وكذا في غيره اهـ ملخصا من شرح البيهقي على الاشياء وشرح النسخ اسمعيل التالبي على شرح الدرر حفظ ذلك فانه مهم تحفظ طبقات مشايخ المذهب وسند كراهة رايان شاء الله تعالى وفي كتاب الحج من الجران كافي الحاكم هو جمع كلام محمد في كسبه السنة التي هي في ظاهر الرواية وفي شرح معراج الدراية قيل باب الاحصاء والاصل بالمسوط وفي باب العديد من البحر والثران الجامع الصغير صنفه محمد بعد الاصل فانه هو الحقول عليه ثم قال في التبرعي الاصل اصلا لا صنف اولاً ثم الجامع الصغير ثم الكبير ثم الزيادات وكذا في غاية البيان اهـ وذكر الامام حسن الأئمة الرضوي في اول شرحه على السير الكبير ان السير الكبير هو آخر تصنيفه فلهذا في شرح المتن لابي اميراج الحلبي في بحث التجميع ان محمد اقرأ اكثر الكتب على أبي يوسف الا ما كان فيه اسم الكبير فانه من تصنيف محمد كالمختار في الكبير والرواية الكبير والمأذون الكبير والجامع الكبير والسير الكبير وقام هذه الابحاث في منظومتنا في رسم الحق وفي شرحنا (تتمة) قد مناهن في تقدير كيفية الاقضية مما في الكتب فلا يجوز الاقضية مما في الكتب الغربية وفي شرح الاشياء شيعتنا الحق حجة الله البلي قال شيخنا العلامة صالح الحنفي انه لا يجوز الاقضية من الكتب المختصرة كسكا التبرع والكفر الصفي والدر المختار شرح تنوير الابصار ولعدم الاطلاع على حال مؤلفها كشرح الكفر للاسكندر وشرح التقاية للقيساني اول نقل الاقوال الضعيفة فيها كالتقية لزايدة فلا يجوز الاقضية من هذه الا اذا علم المتقول عنه وأخذ منه هكذا سمعته منه وهو علامة في القصة مشهور العهد عليه اهـ اقول ويشتري الحق الاشياء والتفاريح جاذبان فيها من الايجاز في التعبير عما لا يفهم معناه الا بعد الاطلاع على ماخذ بل في بيان مواضع كثيرة اليجاز الخلل يظهر ذلك لمن مارس مطالعة جامع الخواص فلا بد من الحق من الوقوع في القضا اذا قصر عليها فلا بد من مراجعة ما كتب عليها من الخواص وغيرها ورايت في حاشية ابي السعود الازهرى على شرح مسكن انه لا يفتقد على تساوي ابن القيم ولا على تساوي الطوري (قوله) والاصم كافي السراجية اقول عبارة ثم الفتوى على الاطلاق على قول ابي حنيفة ثم قول ابي يوسف ثم قول محمد ثم قول زفر والحسن بن زياد وقيل اذا كان او حنيفة في جانب وصاحبه في جانب فالقول بالخيار والاذل اصح اذ لم يكن الحق بمجهد اهـ فغالب الاصم غير مذكور في كلام الشارح فافهم (قوله) يقول الامام قال عبد الله بن المبارك لانه رأى العصاية وزاحم التابعين في الفتوى فقولوا استدأقوى ما لم يكن اختلاف عصر وزمان كذا في صحيح العلامة قاسم (قوله) على الاطلاق أي سواء افرد وحده في جانب او لا كما يشهد كلام السراجية من مقابله بالقول الثاني المصل فافهم (قوله) ثم يقول الثاني أي ثم اذام يوجد للامام رواية يؤخذ بقول الثاني وهو أبو يوسف فان لم يوجد له رواية ايضا يؤخذ بقول الثالث وهو محمد الخ (قوله) وصح في الحاوي القدسي قوة المدرك أي الدليل وبعبارة الحاوي قال ح والذي يظهر في التوفيق اي بين ما في الحاوي وما في السراجية أن من كان له قوة ادراك لقوة المدرك يفتي بالقول بقوة المدرك والا فاقترع اهـ اقول يدل عليه قول السراجية والاقول اصح اذ لم يكن الحق بمجهد فهو صريح في أن المجتهد يفتي من كان اهلا فلتقرر في القليل يتبع من الاقوال ما سكا ان أقوى دليلا والاتباع الترتيب السابق ومن هذا تراهم قد يرحون قول بعض اصحابه على قوله كاره هو اقول زفر وحده في سبع عشرة مسافة فتتبع ما جرحه لانهم اهل النظر في الدليل ولابد كراما اذا اختلفت الروايات من الامام او لم يوجد عنه ولا من اصحابه رواية اصلها في الاقل يؤخذ بأمر اصحبه كافي الحاوي ثم قال واذ لم يوجد في الحادثة عن واحد منهم جواب فظاهر وتكلم فيه المشايخ المتأخرون فلو واحد يؤخذ به فان اختلفوا يؤخذ بقول الاكثرين ثم الاكثرين مما ائتمروا عليه الكار والمؤلفون منهم كابي حنيفة وابي جعفر وابي الليث والطحاوي وغيرهم من بعدهم وان لم يوجد منهم جواب البتة فاستقر الحق فيها فلتقرر تأمل وتدبر واجتهد ليعد فيها بأقرب الى الخروج عن العهدة ولا يتكلم فيها براغا ويشتري اقله ما في ويراقيه فانه امر عظيم لا يتيسر عليه .

والاصم كافي السراجية
وغيره انه يفتي بقول الامام
على الاطلاق ثم يقول الثاني
ثم قول الثالث ثم يقول زفر
والحسن بن زياد وصح في
الحاوي القدسي قوة المدرك

عليه الاكل جاهل شق^١ اه (تمة) قد جعل العلماء الفتوى على قول الامام الاعظم في العبادات مطلقا
وهو الواقع بالاستقراء ما يمكن منه رواية كقول المخالف كما في طهارة الماء المستعمل والتمتع فقط عند عدم خبر
نيزا لترك ذلك في شرح التمهيد الكبير الجاني في بحث التمتع وقد صرحوا بأن الفتوى على قول محمد في جميع مسائل
ذوى الارحام وفي قضاء الاشياء وللتظاهر الفتوى على قول ابي يوسف فيما يتعلق بالقضاء كما في القضاء والبرازية
اه اى لحصول زيادة العلم به بالعمرة وذا رجع ابو جعفر عن القول بأن الصدقة افضل من حج الشترع لما جاز
وهو مشتقة وفي شرح البيهقي ان الفتوى على قول ابي يوسف اضاف الشهادات وعلى قول زرارة في سبع
عشرة مسألة حرمها في مسافة^٢ وبني أن يكون هذا عند عدم ذكر أهل المتون التصحيح والاطحان كما في
المتون كما لا يخفى لانها صارت متواترة اه واذا كان في مسافة قيس واستحسان فالعمل على الاستحسان
الا في مسائل معدودة مشهورة وفي باب قضاء القوائيم من الصرا المسألة اذا ذكر في المسألة ثلاثة اقول فالراجح
في رواية اخرى تعين المصير اليها اه وفي آخر المستنقذ للامام القسبي^٣ اذا ذكر في المسألة ثلاثة اقول فالراجح
هو الاول والاخير لا الوسط اه وفي شرح التمهيد ولا يخفى أن يعدل عن الدراية اذا وافقها رواية اه ذكره
في واجبات الصلاة في معرض ترجيح رواية وجوب الرغص من الركوع والصعود للادلة الواردة مع انها خلاف
الرواية المشهورة عن الامام (قوله وفي وقت الصرا الى آخره) هذا محمول على ما اذا لم يكن لفظ التصحيح
احدهما مستكسما من الآخر كما فاده ح ا فلا يخفى بل يتبع الاستدكاسيا في اقول وبني تحيد التصحيح ايضا
بما اذا لم يكن احد القولين في المتون لما تميزت منه انما من البيهقي^٤ ولما في قضاء القوائيم من الصرا من انه اذا
اختلف التصحيح والفتوى فالعمل بما وافق المتون اولى اه وهكذا لو كان احدهما في الشروع
والآخر في الفتوى الماصر^٥ صوابه من ان ما في المتون مقدم على ما في الشروع وما في الشروع مقدم على ما في
الفتوى ولكن هذا عند التصريح بتصحيح كل من القولين او عدم التصريح اصلا ما لو ذكرت مسافة في المتون
ولم يصرح حوا بتصحيحها بل صرحوا بتصحيح مقابلها قد افاد العلامة قاسم ترجيح الثاني لانه تصحيح صريح
وما في المتون تصحيح التزامي والتصحيح الصريح مقدم على التصحيح التزامي اى ارقام المتون ذكرها هو الصحيح
في المذهب وهكذا لا يخفى لو كان احدهما قول الامام والاخر قول غيره لانه لما تعارض التصحيحان لم يسلط
فرجحنا الى الاصل وهو تقديم قول الامام بل في شهادات الفتاوى الغيرية المقررة عندنا انه لا يخفى ويحصل الا
يقول الامام الاعظم ولا يعدل عنه الى قولهما او قول احدهما او غيرهما الا ضرورة كسالة المزارعة
وان صرح المشايخ بأن الفتوى على قولهما لانه صاحب المذهب والامام المتقدم اه ومثله في الصرعند
الكلام على اوقات الصلاة وفيه من كتاب القضاء على الاقتضاء يقول الامام بل يجب وان لم يعلم من اين قال اه
وهكذا لو حلوا احدهما دون الآخر كان التعديل ترجيحيا للمعلل كما افاده الرمي في قسما من كتاب
الغصب وكذا لو كان احدهما استحسانا والاسترقيا لكان الاصل تقديم الاستحسان الا فيما استثنى
كما تقدمناه فربح اليه عند التعارض وكذا لو كان احدهما ظاهرا والرواية وبه صرح في كتاب الرضا عن
البرصحت قال الفتوى اذا اختلفت كان الترجيح لظاهر الرواية وفيه من باب المصرف اذا اختلف التصحيح
وجب النص من ظاهر الرواية والرجوع اليها وكذا لو كان احدهما اتفق لوقفت للمسألة في الوقت
والايات اذ لا يخفى بكل ما هو اتفق للوقت فيما اختلف العلماء فيه وكذا لو كان احدهما قول الاكثر لما
قد منه عن الحواشي والمحال انه اذا كان لاحد القولين مرجح على الآخر من صحت المناجى كلام القولين
بني أن يكون الماخوذ به ما كان له مرجح لان ذلك المرجح لم يزل بعد التصحيح فبقية زيادة قوة لم توجد
في الاخر هذا ما ظهر من قبض الفتاح العظيم (قوله وعليه الفتوى) مشتقة من التقى وهو الاشتبا
الفتوى وصحت به لان التقى يحوز السائل بوجوب حادثة ابن عبد الرزاق عن شرح المجمع العيني والمراد
بالاشتقاق فيها ملاحظة ما انما منه التقى من القوة والحدوث لا حقيقته كذا قيل (قوله وعليه على اليوم)
المراد باليوم مطلق الزمان وال فيه للضرورة والاضافة على معنى في وهي من اضافة الصدر الى زمانه كقول
ومضان اى عليه على الناس في هذا الزمان الحاضر (قوله والاشبه) قال في البرازية معتاده الاشبه
بالمصوص رواية والراجح دراية فيكون عليه الفتوى اه والدراية بالدال المهملة تستعمل بمعنى الدليل

مطلب
اذ تعارض التصحيح

وفي وقت البرص وغيره من كان
في المسألة متولان فصاحنا جاز
القضاء والاقضاء بأحدهما وفي
أول المحضرات أما العلامات
للاقتضاء فتقره وعليه الفتوى
وبني وبه تأخذ وعليه
الاتحاد وعليه عمل اليوم
وطه عمل الاثني وهو الصحيح
أو الأصح أو الظاهر أو الأشبه

كأق المستثنى (قوله أو الأوجه) أي الأظهر وجهاً من حيث أن دلالة الدليل عليه مقبولة ظاهرة أكثر من غيره (قوله وضوحاً) كقولهم وبه جرى العرف وهو المتعارف وبه أخذ علماءنا ط (قوله وقال شيبنا) المراد به حيث أطلق في هذا الكتاب العلامة الشيخ خير الدين الرمي (قوله في قوائمه) جمع قروي ويجمع على قواوي بالالف ايضاً وهي هنا اسم لقنارى شيخنا المشهور المجتهد بالقنارى الخيرة لتفنع البرية وقد ذكر ذلك في آخرها في مسائل شتى (قوله أنكسك من بعض) أي أقوى فتقدم على غيرها وهذا التقديم راجع لا واجب كما يشهد ما يأتي من شرح المنية (قوله فلفظ القنوى) أي اللفظ الذي فيه حروف القنوى الأصلية بأي صيغة غيرها ط (قوله أنكسك من لفظ الصم الخ) لأن مقابل الصم هو الأصم والأصم وهو في قد يكون هو الملقى به لكونه هو الاحوط أو الارفق بالناس أو الموافق لتعاملهم وغير ذلك مما يراه المرحون في المذهب داعياً الى الاتساع فإذا صرحوا بلفظ القنوى في قول علم أنه الماخوذه وظهر أن لفظه وبه نأخذ وعليه العمل مساو لفظ القنوى وكذا بالاولى لفظ عليه جل الأمانة بهذا الإجماع عليه تأمل (قوله وغيرها) كلاحوط والأظهر ط وفي النصاب المعنوي في مستحبات الصلاة لفظ القنوى أكد وأبلغ من لفظه المختار (قوله أكد من القنوى عليه) قال ابن العماد والفرق بينهما أن الأول يفيد الحصر والمعين القنوى لا تكون الابدان والثاني يفيد الإحصاء اه ابن عبد الرزاق (قوله والأصم أنكسك من الصم) هذا هو المشهور عند الجمهور لأن الأصم مقابل للصم وهو أي الصم مقابل للضعف لكن في حواشي الأشياء لم يرد يفتي أن يفيد ذلك بالنسب لانا وجدنا مقابل الأصم الرواية الشاذة كما في شرح المجمع اه ابن عبد الرزاق (قوله والاحوط الخ) الظاهر أن قال ذلك في كل ما عرّفه بأفضل التفضيل ط والاحوط العمل بأقوى الدليلين كما في التبر (قوله قلت لكن الخ) استدرك على ما يفهم من كلام الرمي حيث ذكر أن بعض هذه الألفاظ أنكسك من بعض فانه ظاهر في أن مراده تقديم الأسك على غيره فليزمنه تقديم الأصم على الصم وهو مخالف لما في شرح المنية وما كون مراده مجرد بيان أن الأصم أكد بمقتضى الفعل التفضيل وذلك لا يتأتى بتقديم الصم للاحطاق عليه فهو في غاية البعد من أنه لا يتأتى في لفظ القنوى مع غيره فانه جعله أنكسك ولا معنى لا كنيته أو تقديمه على غيره كما لا يجزى فافهم ويدل على أن مراده ما قلناه أولاً ما قاله في الخيرة أيضاً في كتاب الكفاية بعد كلام قلت وقوله والصم لا يفيد قول صاحب المصطلح هذا هو الأصم وعنه القنوى اه (قوله أماناً مختاراً) أي من أمة التبرجيع ط (قوله لانهما اتفاقاً الخ) أي وانفرد أحدهما بجعل الآخر أصم قلت والعلل لا تخص هذين التفضيلين بل كذلك الوجه والأوجه والاحوط والاحوط أفاده ط (قوله إذا ثبت رواية الخ) أي جعل في ذلك أي في آخرها والمقباد من هذه العساة أن التذليل بالصم وقع لرواية واحدة دون مخالفتها فليس فيه تعارض الصم لتسكن إذا كان الصم بصفة أفضل التفضيل أفاد أن الرواية المخالفة صحيحة أيضاً فلهذا اتفاقاً أي شامتها وان كان الأولى تقدم الأولى زيادة الصحة فيها وسكت عنه لظهوره وأما إذا كان الصم بصفة تقتضي عصر الصحة على تلك الرواية فقط كالصم والماخوذه وضوحاً مما يفيد ضعف الرواية المخالفة له فيجوز الاتساع بمخالفاتها لمسايق أن النصاب المرحوم جهل وهذا بخلاف ما إذا وجد الصم في كتاب آخر لقرواية الأخرى فان الأولى تقدم الأسك منها أو التفتق عليه على الخلاف المار وبه ظهر أن هذا تفصيل آخر رأيناه مما عرّفه مخالفة فافهم (قوله إذا كان الخ) استثناء مقتطع لانه مفروض فيما وجد فيه الصم من كلا الطرفين والمستثنى منه فيما إذا لم يذيل بمخالفة شيء كما مر فافهم هذا الاستثناء موضع ما مر من وقف البصر وبين المراد من التفسير فليس فيه تكرير فافهم (قوله وفي الكافي) يحتمل أن المراد به كافي الحاشية أو كافي النسب الذي شرح به كتابه الوافي أصل الكثرة الظاهر الثاني (قوله فيختار الأقوى) أي أن كل من أهل النظر في الدليل أو في العلم على ذلك ولا تنس ما تقدمناه من شبهة قبول التفسير (قوله والابن) أي لزماؤه والأصل الذي برأ مناسبات تلك الواقعة (قوله فليقتض) أي جميع ما ذكرناه وحاصله أن الحكم انفتح عليه احصائياً بقي بقطعه والافاقاً أن يصح المشايخ أسد القولين فيه أو كلاهما أولاً ولا في الثالث يعتبر التبريد بأن يفتي بقول أبي حنيفة ثم يقول أبي يوسف الخ ويعتبر قوة الدليل وقد مر التوفيق وفي الأول أن كان الصم بأفضل التفضيل خبر الملقى والاغلا بل يفتي بالصم فقط وهذا ما نقله

أو الأوجه أو المختار وضوحاً
عما ذكر في حاشية البزدي
اه وقال شيبنا الرمي في
قوائمه وبعض الألفاظ أكد من
بعض لفظ القنوى أنكسك من
لفظ الصم والأصم والأشبه
وغیره ولفظ وبه يفتي أكد
من القنوى عليه والأصم أكد
من الصم والاحوط أكد
من الاحوط انتهى قلت
لكن في شرح المنية للعلی عند
قوله ولا يجوز من مصف الا
بغلافه اذا تعارض امانان
مختاران مع احدهما بالصم
والآخر بالأصم فالأصح
بالصم أولى لانهما اتفاقاً على
أنه صم والآخر بالتفتق أو فتن
فليقتض تراث في رسالة آداب
المنق إذا ثبت رواية في كتاب
معتد بالأصم أو الأولى أو
الأوفق أو أقوى ما نقله أن يفتي
بها وبمخالفتها أيضاً ما شاء وإذا
ذيل بالصم أو الماخوذه
أوبه يفتي أو عليه القنوى لم
يفت بمخالفة إذا كان
في الهداية مثلاً هو الصم
وفي الكافي بمخالفة هو الصم
فيغير فيختار الأقوى عنده
والأيق والأصل اه فليقتض

عن الرسالة وفي الثاني ما أن يكون أحدهما بأهل التفضل أو لا في الأول قبل بقي بالاصح وهو المنقول عن
 الخليفة وتبيل بالاصح وهو المنقول عن شرح المنية وفي الثاني بغير المقتضى وهو المنقول عن وقف الصرو والرسالة
 أقاده ح (قوله في تصحبه) أي في كآبه المسمى بالتصميم والترجع الموضوع على مختصر القدودي (قوله
 لا فرق الخ) أي من حيث أن كلا منهما لا يجوز العمل بالشبهة بل عليه اتباع ما روي عن كل واقعة وإن كان
 المقتضى بخيرا والقاضي ملما وليس المراد حصر عدم الفرق بينهما من كل جهة فاقهم (قوله وإن الحكم
 والتبيل الخ) وكذا العمل به لنفسه قال العلامة الشربلاني في مسأله القدر في جواز التقليد مقتضى
 مذهب الشافعي كما قاله السبكي منع العمل بالقول المرجوح في القضاء والافتاء دون العمل لنفسه وبمذهب
 الخنفئة المنع عن المرجوح حتى لنفسه لكون المرجوح مسار من خوا اه فليفظ وقيد البيرو بالعمى أي
 الذي لا رأى له يعرف به معنى التصريح حيث قال هل يجوز للانسان العمل بالضعيف من الرواية في حق نفسه
 ثم إذا كان لغراى أم إذا كان عائلا فإمره لكن مقتضى تقييد مبنى الراى أنه لا يجوز للعمى ذلك قال في خزانة
 الروايات العالم الذي يعرف معنى التصريح والأخبار وهو من أهل الدراية يجوز أن يعمل عليها وإن كان
 مخالفا لمذهبه اه قلت لكن هذا في غير موضع الضرورة فقد ذكر في حيز البرق بحت ألوان الدماء أقوالا
 ضعيفة ثم قال وفي المراجع عن غير الافة توافق مفتبش من هذه الأقوال في مواضع الضرورة طلب التيسير
 كان حسنا اه وكذا القول أبي يوسف في المني إذا خرج بعد قود الشهوة لا يجب به الفصل ضعفه وأجابوا
 الصلح به للمسافر والضعيف الذي خلف الرية كما سأل في محله وذلك من مواضع الضرورة (قوله بالقول
 المرجوح) كقول محمد مع وجود قول أبي يوسف إذا لم يصح أو يوفق وجهه وأولى من هذا بإبطال الافتاء
 بخلاف ظاهر الرواية إذا لم يصح والافتاء بالقول المرجوح عنه اه ح (قوله وإن الحكم المقتضى) المراد
 بالحكم الحكم الوضعي كالعصمة مثله متوضي حال من يدينه وليس امرأته حتى فإن عصمة هذه الصلحة متعلقة
 من مذهب الشافعي والحنفي والتلقى بأهل فحصة منقطة اه ح (قوله وإن الرجوع الخ) صرح بذلك
 المحقق ابن الصمام في شرحه ومثله في اصول الإمامية وابن الحاجب وجميع الجوامع وهو محمول كما قال ابن
 حجر والرملي في شرحهما على المنهاج وابن قاسم في حاشيته على ما ذكرنا من آثار العمل السابق أثر يؤدي إلى
 تلقى العمل بشئ لا يقول به كل من المذهبن كتقليد الشافعي في مسح بعض الرأس ومالك في طهارة الكلب في
 صلاة واحدة وكألا تقي ببنوة زوجته طلاقها مكرها ثم تكبح اختلاله المقتضى بطلاق المكره ثم أقاده شافعي
 بعدم الحث ففتح عليه أن يطأ الأولى مقلد الشافعي والثانية مقلدا للحنفي أو وهو محمول على منع التقليد في تلك
 الحادثة بعينها لأنها كاصرح به الامام السبكي ونسبه عليه جماعة وذلك كالموصل ظهر ما يجمع ريع الراس
 مقلد الشافعي فليس له إبطالها باعتقاد لزوم مسح العسك مقلدا للمالك وأما الرمي وما على مذهب وأراد
 أن يصلي وما أخرجه غيره فلا يمنع منه أن في دعوى الاتفاق فخر انقضى سكي الخلاف في غير اتباع القائل
 بالجواز كذا أقاده العلامة الشربلاني في القدر في ثم قال بعد ذكر فروع من أهل المذهب بصره بمجاوز
 وكلام طويل تفصيل بما ذكرناه أنه ليس على الانسان التزام مذهب معين وأنه يجوز له العمل بما يقتضيه إمامه
 على مذهبه مقلدا في غير أمامة مستبعا شرطه ويعمل بأمرين متضادين في حادتين لا تعلق لواحدة منهما
 بالأخرى وليس له إبطال عين ما قبله بتقليد إمام آخر لأن أعضاء الفعل كإضاء القاضي لا ينقض وقال أيضا
 أنه التقليد بعد العمل كما إذا صلى فلان أصحها على مذهبه ثم تبين ملائحته في مذهب صحتها على مذهب غيره فله
 تقليده ويجب تقي تلك الصلاة على ما قال في البرازية أنه روى عن أبي يوسف أنه صلى الجمعة فغسل من الحمام ثم
 أخبره رعية في بئر الحمام فقال ناخذ بقرل أخواتنا من أهل المدينة إذا بلغ المائتين لم يحصل شيئا اه
 (قوله وإن الخلاف) أي بين الامام وصاحبه فما إذا قضى بغيره أو بعدا هل يتخذ خدمته في أصح الروايتين
 عنه وعندنا لا كما في الضرر وقال شارحه نص في الهداية والخط على أن الفتوى على قوله ما بعدم التفادق
 العمد والتسبيح وهو مقدم على ما في الفتاوى الصغرى والخاتمة من أن الفتوى على قوله لأن المجهد مأمور
 بالعمل بمقتضى فله اجابا وهذا خلاف مقتضى فله اه وقد استشكل بعضهم هذه المسألة على قول
 الأصونين أن المجهد إذا اجتهد في واقعة يحكم بمنع عليه تقليد غيره اتفاقا والخلاف في تقليد قبل اجتهاده

مطلب

لا يجوز العمل بالضعيف حتى
 لنفسه عندنا

وحاصل ما ذكره الشيخ قاسم

في تصحبه أنه لا فرق بين المقتضى

والقاضي إلا أن المقتضى يحضر

عن الحكم والقاضي ملزم به

وأن الحكم والقاضي بالقول

المرجوح جهل وشرق للإجاء

وأن الحكم المقتضى باطل

بالاجماع وأن الرجوع عن

التقليد بعد العمل باطل اتفاقا

وهو المختار في المذهب وأن

التفادى خاص بالقاضي المجهد

مطلب

في حكم التقليد والرجوع عنه

فيه الا كرا على المتع فهذه المسألة تطل دعوى الاتفاق وأجاب في التصريح بأن قول الامام بالتفاد لا يوجب
 جعل الاقدام على هذا القضاء لهم وقع في بعض المواضع ذكر الخلاف في الحل ويجب ترجيح رواية عمده ١١
 وجعلت فلا إشكال فافهم (قوله وأما المقلد الخ) نقله في الفتية عن المحيط وغيره وزعم به المحقق في دفع القدير
 وتلذذه العلامة فاسم وأذى في البصر أن المقلد إذا قضى بذهب غيره أو بربوابة ضعيفة أو بوقل ضعيف نقد
 وأقرى ما يملك به ما في البرازية عن شرح الطحاوي إذا لم يكن القاضي مجتهدا وقضى بالقوتى ثم تبين أنه على
 خلاف مذهبه نقد فليس لغیره نقضه وله أن ينقضه كذا عن محمد وقال الثاني ليس له أن ينقضه أيضا ١٢ قال
 في التبر وما في القدر يجب أن يقول عليه في المذهب وما في البرازية يجوز له أن يرويه عنهما إذا صار الأمر أن
 هذا منزل مغفلة الناس لمذهبه وقد ستر عنهما في المجهد أنه لا ينقضه المقلد أولى ١٣ (قوله في منشوره) المنشورة
 ما كان شرعاً ممنوعاً من كتب السلطان فأما من (قوله فكيف بخلاف مذهبه) أي فكيف ينقض قضاءه
 بخلاف مذهبه لأنه إذا جهل من القضاء ما لا يقول الضعيفة في مذهبه لا ينقضه قضاء غيره فافضل ما يذهب بالاولى
 وبمبنى ذلك على ما قاله وان قولية القضاء تنخص بالزمان والمكان والخص فلو لا ما للسلطان القضاء في زمان
 مخصوص أو مكان مخصوص أو على جماعة مخصوصين تعين ذلك لأنه ثابت عنه ولو ناهى عن سماع بعض المسائل
 لم ينقض حكمه فيها كما إذا نهى عن سماع حادثة معني عليها شخص عشرة سنة بلا مانع شرعي وانضم حكر
 وقد ذكر المحرر في حاشية الاشياء أن عدل سلطان زماناً إذا نوى أحدهم عرض عليه فافهم من قبله
 وأمر بإساعه (قوله وينقض) لأحاجة إليه لأنه إذا كان معزولاً بالنسبة لما ذكرنا لا يصح له قضاء حتى ينقض
 لأن النقض إنما يكون للثابت إلا أن يقال أنه قضاء يجب الظاهر ط (قوله قال في البرهان) هو شرح
 مواهب الرحمن كإلهام العلامة إبراهيم الطرابلسي صاحب الاسعاف في الاوقاف (قوله بالتواضع) هي
 أضرار العلم كالم كالم في المغرب والكلالة كناية عن غاية التمسك كأن قولهم نحن على يد تواجده عبارة عن المبالغة
 في الضمك والافتلات تدوير الضمك عادة كحقيقته الامام الزمخشري (قوله ثم أمر الامراخ) تصديق لما مر
 واستدلالاً به أن الأمر بالاستئذان مما عليه هكذا عرف المصنفين في مثل هذا التركيب (قوله فذا أمره) أن كان
 المراد بالامر الطالب بغير قضاء فافهم عليه فالمراد بالتفاد وجوب الامتثال وهذا الذي رأته في سائر التراخيص
 في الفصل العاشر فبما يجب فيه طاعة الامير وما لا يجب ونصه قال محمد وإذا أمر الامير بالامر بغير قضاء
 العسكري بغيره في ذلك الآن يكون المأمور به معصية يقين ١٤ ولكن لا يحمل ذكر هذا هنا لأن كان المراد به
 القضاء فقد ستر أن القول الضعيف في حكم المنسوخ وأن الحكم به جهل وخرق للإجماع على أن الامير ليس له
 القضاء الا بتوقيض من الامام قال في الاشياء يجوز قضاء الامير الذي يولى القضاء وكذلك كناية الى القاضي
 الآن يكون القاضي من جهة المصلحة تقتضي الامير لا يجوز كذا في المتن وقد أفتت بأن قوله شامراً قاضياً
 ليحكم في قضية بصر مع وجود قاضها المولى من السلطان باطلاً لأنه لم يقوض إليه ذلك أه قاتل (قوله
 سب) جمع صيغة وهي الطريقة في الامور في الشرع يقتض بسيرة النبي صلى الله عليه وسلم في مغازيه هداية (قوله
 السير الكبير) الامام محمد وعمر وعثمان من الامام من غير واسطة ط قال في المغرب وقالوا السير الكبير
 فهو صوابه في المذكر لقيامها مقام المضاف الذي هو الكتاب كقولهم صلاة الظهر وسير الكبير خطأ جامع
 الصغير وجامع الكبير اه (قوله وأما المقلد الخ) فيه أمران الاول أن المجتهد المطلق أحد السبعة الثاني أن
 بعض السبعة ليسوا بمجتهدين خصوصاً السابعة فكان عليه أن يقول والنقهاء على سبح مر وقد أفضها
 المحقق ابن كمال باشا في بعض رسائله فقال لا بد للمحقق أن يعلم حال من يقضى بقوله ولا يكفيه معرفته بجمعه ونسبه
 بل لا بد من معرفته في الرواية ودرجته في الدعاية وطنيته من طبقات الفقهاء ليكون على بصيرة في التمييز بين
 القائلين المتفانين وقدرة كافية في الترجيح بين القولين المتعارضين الاولى طبقة المجتهدين في الشرع كالائمة
 الاربعة رضي الله عنهم ومن سلكهم في تأسيس قواعد الاصول ويتمايزون عن غيرهم الثانية طبقة
 المجتهدين في المذهب كالبي يوسف وعبد الوهاب ابن حنيفة القادرين على استخراج الاحكام من الأدلة
 على مقتضى القواعد التي ذكرها استاذهم ابو حنيفة في الاحكام وان خالفوه في بعض أحكام القواعد ولكن
 يقدون في قواعد الاصول به يتمايزون عن المعارضين في المذهب كالشافعي وغيره الخالفين في الاحكام غير

قوله أما المقلد فلا ينقض قضاءه
 بخلاف مذهبه أصلاً كما في
 الفتية قلت ولا سيما في زماننا
 خان السلطان يرضى في منشوره
 على نهجه عن القضاء بالاقوال
 الضعيفة فكيف بخلاف
 مذهبه فيكون معزولاً بالنسبة
 لغیره المخذوم من مذهبه فلا ينقض
 قضاؤه فيه وينقض كما يسطى
 قضاء الفتح والبصر والنهر وغيرها
 حال في البرهان وهذا صريح
 الحق الذي يرضى عليه بالتواجد
 نعم أمر الامير متى صادف فضلاً
 مجتهداً فيه نقضاً أمره كما في سب
 التارخية وشرح السير
 الكبير فلفظه وقد ذكر وأن
 المجتهد المطلق قد نقض وأما
 المقلد فليس سبب مراتب
 مشهورة

مقال
 في طبقات الفقهاء

حقدية في الأصول الثالثة طبقة المجتهدين في المسائل التي لا نص فيها من صاحب المذهب كالخصاف
 وبلي جعفر الطحاوي وإبي الحسن الكرخي وشمس الأئمة الحلواني وشمس الأئمة السرخسي وغير الاسلام
 الهندي وغير الذين قاضي خان وأمثالهم قاتبهم لا يقدرون على شيء من الخلق في الأصول ولا في الفروع
 لكنهم يستنبطون الأحكام في المسائل التي لا نص فيها على حسب الأصول والقواعد الرابعة طبقة أصحاب
 الفروع من المقلدين كالرازي وأضرابه قاتبهم لا يقدرون على الاجتهاد املا لكتهم لا حلتهم بالأصول ويطلبون
 لما أخذ يقدرون على تفصيل قول مجمل ذي وجهين وسكنهم يسهم بمحمل لا مبرر منقول عن صاحب المذهب
 أو أحد من أصحابهم أيهم وتظهر في الأصول والمقابلة على امتناه وتناثر من الفروع وما في الهداية من قوله
 سكذا في فروع الكرخي وتوضيح الرازي من هذا القليل انطاسة طبقة أصحاب الترجيع من المقلدين
 كابي الحسن التندوري وصاحب الهداية وأمثالهما وشأنهم تفضيل بعض الروايات على بعض قولهم هذا
 أولى وهذا أصح رواية وهذا أرفق للناس والسادسة طبقة المقلدين القادرين على التمييز الأقوى والقوى
 والضعف وظاهر المذهب والرواية السائدة كصاحب التون المعترف من متأخرين مثل صاحب الكنز
 وصاحب المختار وصاحب الوفاة وصاحب المجمع وشأنهم أن لا يتخلوا الأقوال المردودة والروايات الضعيفة
 والسابعة طبقة المقلدين الذين لا يقدرون على ما ذكر ولا يفرقون بين الفث والسبعين اهـ ينوع اختصار
 (قوله وأما نحن) يعني أهل الطبقة السابعة وهذا مع السؤال والجواب بما عوخن من تصحيح الشيخ فاسم
 (قوله كالواقفاني حياتهم) أي كاتبعهم وكانوا أحياء وأقربا بذات فانه لا يستغنا عن اقتبائهم (قوله بلا ترجيع)
 أي صريح أو ضمني فالصريح ظهر بمدرك سابقا والضمني ما يستلزم له صدوقه وفي وقت الصراحة
 إذا كان أحد القولين ظاهر الرواية والآخر غير ظاهر صدق حواجا لآبائه لا يبدل من ظاهر الرواية فهو ترجيع
 ضمني لكل ما كان ظاهر الرواية فلا يبدل منه بلا ترجيع صريح فإليه وسكذا لو كان أحد القولين في التون
 أو الترويح أو كل قول الامام أو كان هو الاستحسان في غير ما استثنى أو كان اضع لوقت (قوله وما تولى وجهه)
 أي دلالة المتقول الحاصل لا المستحصل لانه رتبة المجتهد (قوله ولا يضلوا لوجود) أي الموجود
 أو الزمان (قوله حقيقة) الظاهر بوجوهه في قوله ولا يضلوا وأراد الحقيقة القينية لاها من حق الامر ذاتها
 والبعين ثابت ولذا اختلف عليه قوله لا يضلوا وجزم بذلك اخذ بما رواه الضاري من قوله صلى الله عليه وسلم
 لا تزال طائفة من امتي ظاهري على الحق حتى يأتي أمر الله وفي رواية حتى تأتي الساعة (قوله وعلى من لم يميز)
 أي شيئا مما ذكر كما كف القضاة والمفتين في زماننا لا يخذل من المناسبات والمال والمراحم ويعرج على المضد للوجوب
 للأمر به في قوله تعالى فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون (قوله فسأل الله التوفيق) أي إلى أساع الرابع
 عند الأئمة وما وصل إلى البراءة الذمة فان هذا المقام أصعب ما يكون على من ابتلى بالقضاء والافتاء والتوفيق
 خلق قدرة الطاعة في العبد مع الجماعة إليها (قوله والتبول) أي يقول سبحنا في هذا الكتاب بأن يكون
 خالصا لوجهه الكريم ليصل به النفع العليم والرب العظيم (قوله جهاد) متعلق بمحذوف حال من فاعل لسأل
 أي نسأله فتوسلنا بقلبتنا لآله القسم لانه لا يجوز إلا بالله تعالى أو يصفه من صفاته والجامع للتدوير والتمسك
 (قوله كفى لا) أي سكذا لأنسأله التبول وقد بصر الله تعالى ما يشاء الله من قوله (قوله في الروضة)
 على ما بين المنبر والتبر الشريف وتعلق على جمع المسجد النبوي أيضا كما صرح به بعض العلماء وطيه يظهر
 قوله صباه وجهه صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم لانه في المعنى الأول لا يمكن مواجهة الوجه الشريف
 (قوله والبسطة) أي الشصاعة كافي القاموس (قوله الضرعان) تنبته ضرعان بكريال وهو الأسد
 وقاله ايضا ضرعان بكفر كافي القاموس وتنبته الثاني ضرعان بكفر من قافهم (قوله ثم قباه) صلف
 على قباه الأول فالأستاذ الحق قباه صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم والاضافي قباه الكعبة ط
 (قوله والمطيم) أي المعلوم صحبه لانه مطيم من البيت وأخرجوا المطيم لانه يطعم الغنوب ط (قوله)
 والقلم أي مقام الخليل وهو جبريل خرم عليه الخليل عليه الصلاة والسلام حال بناء البيت الشريف
 وتبين بذلك ط (قوله المبسر) أي السهل وترويض طلاقة عليه تعالى على التوفيق وان مع معناه على
 ما هو المشهور (قوله القلم) مصدر تيم واسم لما تيم به النبي كافي القاموس وعلى الثاني فالمراد بلوغ المقام

وأما نحن فطينا السماع ما
 رجوه وما سمعوا كالواقفاني
 حياتهم فان قلت فيكون
 اغوا باللاتر جمع وقد يختلفون
 في الصحيح قلت يصل مثل
 ما علموا من اعتبار تغير العرف
 واحوال الناس وما هو
 الارفق وما ظهر عليه التعامل
 وما قوى وجهه ولا يضلوا
 الوجود عن يمين هذا حقيقة
 لا غشاش على من لم يميز أن يرجع
 لن يميز لاء قدّمته فسأل الله
 تعالى التوفيق والتبول بجاه
 الرسول كفى لا وقد بصر الله
 تعالى اشداء تبسطه في الروضة
 المحروسة والقبعة المأخوذة
 بجاهه صاحب الرسالة
 وحاز الكمال والبسطة بضميه
 الجليلين الضرعانين الكاملين
 رضوا الله عنهما وعن سائر
 الصحابة الجاهدين والوديعا
 ومقلداهم باحسن الى يوم
 الدين ثم قباه الكعبة الشريفة
 تحت المنبر وفي المطيم
 والقلم واقفا المبسر ققام

وكذا يقول اسير القلوب جامع هذه الايام بما جيل من مولاه العسكري ثم يوليه العظمى وكل شيء عام
عندتمثل ان من عليه كرمه فلا يقول هذا الذي وانفع به العباد عامة البلاد بل يوحى اليهم بغير اشتغال
والاشتغال آمين

• (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الطهارة) •

(قوله ثقلت العبادات الخ) اعلم ان عدد اموال المؤمنين على الاعتقادات والادب والعبادات والمعاملات
والعقوبات والافعال ليسا معاً فمن بعدهم والعبادات خمسة الصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد
والمعاملات خمسة المعاملات المالية والنسب والخاصة والامانات والقرائن والعقوبات خمسة
القبض وسد السرة والزنى والقذف والردة (قوله احكامها ثمانية) وجهه ان العباد لا يفتقروا الا لله
قال الله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون (قوله الصلاة الخ) شروع في بيان وجه تقديم الصلاة
على غيرها من العبادات وتقديم الطهارة عليها (قوله تالية للايمان) أي فبالصلاة يتحقق للايمان
بالتسليم ويعقوب الصلاة وكحديث بنى الاسلام على خمس هي اقول وتسلما قالها فان اقول واجب بعد الايمان
في العبادات فعل الصلاة لسهولة اسبيلها بخلاف الزكاة والصوم والحج وجوبها لا اقول ما وجب الشهادتان
ثم الصلاة ثم الزكاة كما صرح به ابن حجر في شرح الاربعين وفلا كما قال الشرنبلالي ان الاجماع متفق
على افضلها بديل أي الاعمال افضل بعد الايمان فتصل الصلاة لوقتها (قوله والطمهارة متقاهما الخ)
أي وما كان متقاهما حتى يشرطه فهو مقدم عليه طهارة مقدم وضما (قوله بالتسليم) وهو ما رواه السجستاني
في الجامع الصغير من قوله صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلاة الطهور وطهرها التكبير وتقبلها التسليم
وهو حديث حسن قال الرافعي الطهور بضم الطاء فمقدمه بعضهم وهو ما يقع لان التسليم اعم من التسليم بالآلة
قال ابن العربي وهذا جهاز ما يتقاهما من عقابها وذلك لانها حلت مانع منها فهو كالتفكير في الحديث حتى اذا
وضاها قبل التسليم وهذه استعارة تدعى لا يقدر عليها الا التوبة اهـ من شرحه لمعلق (قوله بها يتحصن)
الاصل في لفظة التصوص وما يتفرع منه ان يستعمل بادخال اليه على التصور عليه اعني ما له انتمس
فيقال حسن المال بزيادة المال وما تسمى قيل الاصل في ذلك الاشارة الى الطهارة دون الطهارة بمعنى الاشارة
كقوله اشتمن زيد المال وما تسمى قيل الاصل في ذلك الاشارة الى الطهارة دون الطهارة بمعنى الاشارة
انها شرط متحصن بالصلاة لا يتصورها في غيرها من العبادات ولو كان من قبيل الثاني لكان حقه ان يقال
يتحصن الصلاة بغيرها فافهم والمراد انها شرط متحصن بالصلاة واجبة في الطوائف لانه يصح بدونها ولا رادانية
لانها ليست متحصنة بالصلاة بل هي شرط لكل عبادة ولا استقبال التوبة فانه قد لا يشترط كالصلاة على

• (كتاب الطهارة) •

ثقلت العبادات على غيرها
احكاما بشانها والصلاة
تالية للايمان والطهارة
متقاهما بالتسليم وشرطها
مختص لازم لها في كل
الاركان وما قيل قدمت
لكونها شرطاً لا يفتقر
ولذا قاله الطهويون يؤخر
الصلاة وما اورد من ان التوبة
كذلك مردود كل ذلك اما
التوبة في التنية وغيرها من
قوات عليه العموم فتكفي
التنية بطلانها

الادب وحالة الذين مرض ونحوه ومثلهما في القوة وما وجوبه في خارجها فليس على سبيل الشرعية
(قوله لازم لها في كل الاركان) اقول لم تظهر في قائمة هذا القدر كلامه ثم ذكر في العبر بعد التحليل
بعد القسوة اصلاً لا حترار من التنية لانها لا يشترط استصحابها الكل وكن وقد حلت الاحتراز من التنية
بما لا اختصاص على انه سجد كمن التنية في الطهارة قد سقط اصلاً فليس شرطاً لانها دائماً فان اراد
ازومها بدون حذر ودفعه الاستقبال والستر فافهم كالطهارة في ذلك تأمل (قوله وما قيل) فانه الامام
السخناني صاحب التوبة وهي اقول شرح للهداية (قوله لا يفتقر اصلاً) أي لا يفتقر بدون من الاحتراز
نهاية (قوله فاقط الطهويون) أي الماء والتراب كن حبس وقد جئت لا يفتقر اليهما (قوله كذلك) أي
شرط لا يفتقر اصلاً (قوله مردود كل ذلك) أي كل من دعوى عدم سقوط الطهارة اصلاً وان فاقط الطهويون
يؤخروا عن التنية لانه اذا رقت هذه الثلاثة غير مرتب (قوله اما التنية) أي ما وجبه الذي دعوى عدم
سقوط التنية اصلاً وهذا الردواذي بعد صاحب التمر (قوله في التنية وغيرها) كتابي وهو ايضا العلامة
مختار بن محمود الرازي صاحب التنية وكتاب التنية مشهور بنصف المرواني وقد نقل هذا الفرع من شرح
الصبغي (قوله تكتفي التنية بلسانها) الخاطي في التنية على القطع جهاز اهـ ح اي ان التنية هي القلب الحسن
ولم يتركها لسان كلام ومن ثم سلك الاجماع على كونها القلب فتمسكت التنية عند القدر في هذا القول بعدم
اعتقاده ان التنية بغير العبادات ان كان غير شرط فلا اشكال في هذا الخاطي في الهداية ان التنية بلسانها

فلم يجمع عزيمته وان كان شرطاً كما هو السائد من كلام القصة ورد عليه ما في الحلية شرح القصة لا من امر
 صالح الى صبيد بالراى وهو ضوع الا ان يظهر دليله وأقره في المنع الاول وما قاله الجمهور من انه حيث كان
 لا يقدر على نية القلب صار الذكر بالان اصلاً لا لا اه دعوى بلا دليل وايضا هو مشقة الارام فان نصيب
 الشروط الاصلية لا بد لها من دليل ايضا وهذا كما حدث كان المنع المذكور من فقر حيث بعض المشايخ
 كما هو الظاهر اما لو كان متوقفاً عن الجهد فلا يزم المنطق طلب دليله (قوله وبوجهه جراحة) في قوله لانه
 لو كان سلباً لمصلحة الجهد او قصد التيسير ط وسكت عن الرأس لان أكثر الاصله يرجع والوليفة
 حيث ذكر التيسير ولكن سقط فقد آتاه وهذا البدان اه ح (قوله يصلى بلا وضوء) اى سقط قوله لم
 ان الطهارة لا تسقط اصلاً ط لكن ذكر الجمهور في رسالة انه قد يقال المراد بعدم السقوط بغير انما هو بعد
 اكتماله في الجلة وما خارج الراجح الى زوال الاطلة لعدم الحلية على ان التفتق في مادة واحدة ط لا يتبع لا يندرج
 في الكسبة كالاصح على اصحاب الرواية (قوله واما فاقد الطهورين) هذا من التنازع قد دعوى الوسطى ط
 (قوله فيشبه) اى بالصلين وجوبا فترك وسجدان وسجدة كاتايبا والا يوجب قاطبا ثم بعد كاسبا في
 في التيسير ونقل ط انه لا يفرق بينهما فقال وفيهما هذا الاصح رة لان هذه صورة صلاة وليست صلاة حقيقة
 لما انه يطلب بعد ذلك بغيرها ولذا قال ح الاولى المعارضة بالخضوع اه اى اذا وضأ على السلطان
 وصلى في الوقت قاته يصدق عليه انه صلى بغير طهارة وفيه تفرق لان هذه الطهارة من المصنوع ومعتبرة شرعا اه
 (قوله وبه) اى بما في القهيرة لانه الذي يتبع ما ذكره ط (قوله غير مكفر) اشابه الى الرقة على بعض
 المشايخ حيث قال المتأخر انه يكفر بالصلاة بغير طهارة لا بالصلاة بالنوب والتيسير والى غير القبلة بلوازم
 الاخيرتين ط العذر بخلاف الاولى قاته لا يوجب بها حال فكفر قال الصدوق في حديثه ناخذ ذكره في الخلاصة
 والذخيرة ويبحث فيه في الحلية بوجهين احدهما ما اشار اليه الشارح ثانيهما ان الجواز بعد ولا يوجب عدم
 الاكتفاء بلا عدولان الموجب للاكتفاء في هذه المسائل هو الاستبانة بحيث كانت الاستبانة في الكل تساوى
 الكل في الاكتفاء حيث كانت منتهى الساتر في عدمه وذلك لانه ليس حكم القرض لزوم الكفر بتركه والا
 كان كل تارك للقرض كافرا وانما حكمه لزوم الكفر بمجده بلا شبهة مداراة اه ملخصا هو ولا يستتفاد في
 حكم الجاهود (قوله كافي الخاتمة) حيث قال بعد ذكره الخلاف في مسألة الصلاة بلا طهارة وان الاكتفاء رواية
 النوادري في ظاهر الرواية لا يكون كرها وانما اختلفوا اذا صلى لاحد وجه الاختلاف بالدين فان كان على وجه
 الاستئناف يشي أن يكون كرها عند الكل اه اقول وهذا موقف لما بحثه في الحلية لكن بعد اعتبار كونه
 مستقفا ومستقينا بالدين كما علمت من كلام الخاتمة وهو يحتمل الاستعزاء او الضمير به اما لو كان يحتمل
 ذلك الفعل خفضا وهبنا من غير استعزاء او لاحرية بل يجرى ذلك الكل او الجهل فبينى أن لا يكون كرها عند
 الكل تأمل (قوله مع الحمد) اى حال كونه مصاحبا للحمد ط (قوله خفف) اى اختلاف بين اهل المذهب
 والمعتد عدم التكفر كما هو ظاهر المذهب بل قالوا لو جلس يحسن رواية متفقة على تكفير المؤمن ودرواية
 ولو ضعيفة بعدمه يأخذ الحق والظاهر جهادون فقروا وانما الخلاف مخصوص بغير فرع الطهارة اما هو فصلاته
 واجبة عليه بغير طهارة لا امر الشارع في ذلك ط (قوله يسطر) اى يكسب (قوله ثم هو) اى كتاب الطهارة
 وغيره القريب الذي ترى ولدتا في الاستئناف ط (قوله مبتدأ او غير) اى كتاب الطهارة هذا وهذا كتاب
 الطهارة واختلف في الاولى منها قبل الاول لان المبتدأ هو الركن الاعظم الشديد الحاجة اليه فاقاته اولى
 ولان التميز في آخر الجلة اسهل وقيل الثاني لان الخبر بمحض الفائدة (قوله لفعل محذوف) فهو محذوف او اقرا
 (قوله فان اريد التعدد) اى تعدد اسم الكتاب الاتية بلا قصد استناد كالا حداد المرسودة (قوله بنى على
 السكون) لشبهه الحرف في الاحمال ط فإذا التفتت الى ويجوز التفتع على النقل وانضم على الحذف اه
 لكن فيه أن نقل حركة الهمزة شرطه كونهما المقطع وقد قيل بما ذكره المختصر في العلم الجهم أن سيم في حكم
 الوجهين الهمزة في حكم التانيات وانما حذفه قسما على التفتع كركب على ما قيل لانه لا طهارة على ما نقل والظاهر انه
 اربعة لعدم حركة الاحراب والحذف حذف البتة او انظر وبذلك انه لم يذكر حكم الاحراب بخلاف الشارح

قوله لا بد لها هكذا اضله
 ولعل الاولى لا بد لها كالاصح
 اه محصه

واما الطهارة ففي القهيرة
 وغيرها من قطعت يده
 ورجلاه وبوجهه جراحة
 يصلى بلا وضوء ولا يمس ولا
 يبعد في الاسع واما فاقد
 الطهورين ففي القيس وغيره
 انه يشبه عندهما واليه
 صم رجوع الامام وعليه
 الفتوى قلت وبه يظهر ان
 قصد الصلاة بلا طهر غير
 مكفر كصلاة بغير القبلة
 او مع ثوب قيس وهو ظاهر
 المذهب كافي الخاتمة وفيه
 الوهانية
 وفي كثر من صلى بغير طهارة
 مع العذر خفف في الروايات يسطر
 ثم هو مركب اضافي مبتدأ
 او خبرا ومفعول لفعل محذوف
 فان اريد التعدد بنى على
 السكون وكسر قتلصا من
 الساكنين

في شرحه على المتن مع ذكر حكم الارباب فيه قد مر من تأمل (قوله واضافته لامية) أي على معنى
 لام الاختصاص أي كتاب الطهارة أي يختص بها (قوله لامية) كذا في مستخرج من النسخ تحدا
 للبر والصواب ما في بعض النسخ لامية تحفظ الترتيب وتنفيد الامة الى من اتقى من حيوى الخلق
 ووجه ما ذكره ان القى بمعنى من البينة شرطها كون المضاف اليه أصلا للمضاف وصالحا للاخباره عن موافق
 بكون منه وبين المضاف عموم وخصوص من وجه وزاد في التسهيل راجع وهو محصة تقدر من البينة
 وذلك مقتود هنا قال في التبر وليست على معنى اه أي لان ضابطها كون الثاني ظرفا لا ذل هو
 مكر اللول ونالته المستصفى والمنع واختار كونها معناه وقال وهو الوجه وان كان كذلك اه لكن الظرفية
 حيث تجازية وهي كثيرة القول ويؤيده انه قد يصرح في فقال ضل في كذا باب في كذا وهو من ظرفية
 الدال في المدلول بناء على ان المراد بالكتاب والقصل وهو حصا من التراجيم الاضفاء المعينة الدالة على المعاني
 المحصورة كما هو مختار سدا حقن وأن المراد من الطهارة أي من مسائله القضاة ويقوز العكس فيكون
 من ظرفية المدلول في الدال تأمل (قوله وهل يتوقف صدقه لقباً) أي من جهة كونه لقباً فهو منهوب
 على التوقف نحن ان المراد بالصدق مثل هذا الرسم وأراد القلب العلم اذ ليس فيه ما يترفع عنه المعنى أو وضعت
 وأى بالاستفهام ولو وقع اختلاف فيه أما وقفه على ذلك من حيث كونه مركباً اضافياً فلا شبهة فيه وكان
 ينبغي أن يذكر قبل ذلك صدق القبي بأن يقول هو علم على جهة من مسائل الطهارة أو ما في وجه جعل شرطاً هنا
 لمسائل مستقلة فهو بيان لمعنى المضاف لا للاسم القبي الذي هو مجموع المضاف والمضاف اليه (قوله الرابع) نعم
 قال الا في شرحه على صحيح مسلم في كتاب الايمان والمركب الاضافي قليل حده لقباً يتوقف على معرفة جزءه
 لان العلم بالمركب بعد العلم بجزءه بمقتضى لا يتوقف لان التسعة سلبت كلام من جزءه عن معناه الا فرادى وصيرت
 الجميع اسماً في آخره وروح الاول بأنه اتم فائدة اه واستحسنه في التبر أقول أما كونه اتم فائدة فلا كلام
 فيه وأما وقفه ففهم معناه العلم على فهم معنى جزءه في حيز المنع فان فهم المعنى العلم من امرئ القيس مثلاً
 يتوقف على فهم ما وقع ذلك القصد بازائه وهو الشاهر المشهور وان جهل معنى كل من مفردة فخلق القول
 الثاني ولذا اقتصروا في التحرير والتلويح وغيرهما في شرح اصول الفقه على بيان معنى القومين من حيث
 كونه مركباً اضافياً فقط (قوله فالكذب) تفريع على الرابع (قوله مصدر بمعنى الجميع) عدل عن
 قول الصير واقتضى تعويج الحروف لئلا يورد عليه أن الكتاب والكتابة لغة الجميع المطلق لان العرب تقول كتبت
 الخليل اذا جمعنا اه وزاد في الدرر احتمال كونه ضمناً الى الفضول كاللباس بمعنى الملبوس قال وعلى
 التقديرين يكون معنى المجموع (قوله لغة) منصوب على نزاع الخلاف او على التميز او على الحالية ومثله شرعا
 واصطلاحاً وسان ذلك مع ما رده في رسالتنا القواعد الهيبة في ارباب الكلمات القرية (قوله جعل)
 أي الكتاب لا يقيد كونه مضاعفاً للطهارة بل اهم منها ومن الصلاة ونحوها لانه في عدد بيان المضاف
 بفرده كما اشترنا له (قوله شرعا) الاولى اصطلاحاً لان التعبير به لا يخص أهل الشرع وان كان هو
 القلب عندهم لكن قد به قتل القيام افاده ط (قوله عنواناً) أي عبارة تذكر مصدر الكلام (قوله
 لمائل) أي لا لفاظاً مخصوصة دالة على مسائل مجموعة وتماه في التبر وذكر في التلويح أن المركب التام
 المحفل للصدق والكذب يسمى من حيث اشتراكه على الحكم قضية ومن حيث احتماله الصدق والكذب
 خبرا ومن حيث يطلب بالدليل مطلوباً ومن حيث يحصل من الدليل تبيية ومن حيث يقع في العلم ويسأل عنه
 مسألة فائدة واحدة واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات اه (قوله مستقلة) بمعنى عدم توقف
 أمر واحد على شيء قبلها أو بعدها لا بمعنى الامتلاء الملقة لان هذا الكتاب تابع لكتاب الصلاة المقصود اصالته
 ومن التعر بما كان قضية نوع واحد ككتاب القطعة والاتب والمقود را يستكثر كطهارة ونحوها مما علقته
 انواع من الاحكام كل فرع يسمى باباً وكل باب مشتمل على صنف من المسائل أو أكثر كل صنف يسمى فصلاً وزاد
 بعضهم مطلقاً بقوله مستقلة استقرا عن الباب قال لانه طائفة من المسائل التقية اعتبرته مستقلة
 من قطع النظر عن تبعاتها القبر أو تبعه النظر لها فان سمع المتقن تابع للوضو والوضو مستقيم وقد اعتبرها
 مستقلين فالتفرق بين الكتاب والباب أن الكتاب قد يكون تابساً وقد لا يكون بخلاف الباب أي فانه لا يـ

واضافته لامية لامية وهل
 يتوقف صدقه لقباً على معرفة
 مفسر به الرابع نعم فالكذب
 مصدر بمعنى الجميع لغة جعل
 شرطاً هنا بالناسل مستقلة

مطلب
 في اعتبارات المركب التام

وأن يكون تابها أو مستعما اه • وقد يقال إن الملوخ في الكتاب جنس المسائل لا باعتبار نوعها أو فضلها
 مما قبلها أو الخلية مراعاة في التعريف ولهذا قال بعض العلماء إن المسائل إن اعتبرت بجهتها تعد بالكتاب
 لأن الكتاب في اللغة الجمع والجنس يشمل الأنواع غالباً فيكون معنى الجمع مناسباً للمعنى الجنس وإن اعتبرت
 بنوعها تصد بالباب لأن الباب في اللغة النوع فيكون ذكره مناسباً لنوع المسائل وإن اعتبرت بصلتها وقرنها
 مما قبلها تصد بالفضل لأن الفصل في اللغة الفرق والقطع فيكون ذكره مناسباً للمسائل المتشعبة مما قبلها قال
 وأكثر المصنفين من الفقهاء والمحدثين مشوا على هذه الطريقة اه (قوله يعني المكتوب) براسع قوله قال الكتاب
 مصدر فهو مصدر مراد به اسم الفصول كافي النهر ط خالفاً بذكره قبل قوله جعل شرعاً (قوله والطهارة)
 أي يفتح الطاء مصدر أو ما يكرر ما في الالة ويضعها فاضل ما يطهر به كذا في الصبر والنهر وفي القهستاني أنها
 بالضم اسم ما يطهر به من الماء تاتل (قوله بالفتح) أي فتح الماء (قوله ويضم) أي وكذا يكسر والفتح اصعب
 فاستأنى (قوله يعني النظافة) أي من الأذناس حسنة كالأفحس أو معنوية كالصوب والغروب فقبل
 الثاني مما زويل حقيقة وقد استعمل فيها إذا أحدث دس حكيم والخاصة الحقيقة دس حقيق وزوالهما
 طهارة نهر (قوله ولذا أوردها) أي لكونها مصدراً وهو اسم جنس يشمل جميع أنواعها وأفرادها فلا حاجة
 إلى الجمع ولذا قيل المصدر لا يثنى ولا يجمع (قوله النظافة من حدث أو خبت) مثل طهارة لا تتعلق بالصلابة
 كالآنية والأطعمة وأراد ما دخلت مابهم المعنوي كأمز فمثل أيضاً الموضوع على الموضوعية القرية لا مطهر
 للغروب وعدل عن قول الصبر زوال حدث أو خبت ليشمل الطهارة الأصلية لأن الزوال يشعر بسبق الوجود
 ومن قول النهر إزالة ليشمل النظافة بلا قصد كزوال الحدث في الماء للباحة واعلم أن وهنا التقسيم والتوزيع
 لا يترد به فاقسمان المتضامان حقيقة متشاكلين في مطلق المباحة وليس المراد أن أحداً ما عهد أو أتاهذا على
 سبيل التثنية أو التشكيك لبيان أحد التصويدين بين المباحة من حيث هي على أن ما هاريس لاحد
 كما قد منيائه خال في العلم

ولا يجوز في الحدود ذكر أو • وبيان في الرسم قادم ما روي

يعني المكتوب والطهارة
 مصدر مطهر بالفتح ويضم
 يعني النظافة لفة وإذا
 أقرها وشرعاً للنظافة عن
 حدث أو خبت ومن جمع ظهر
 لأنواعها وهي كثيرة وحكمها
 شبيهة وحكمها استحبابة
 لا يصل بدونها (وسبها) أي
 سبب وجوبها (مالا يصل) فعله
 فرضا كان أو غيره كالصلابة
 ومن المصنف (الآباء) أي
 بالطهارة صاحب البر قال
 بعدد الأقوال ومثل كلام
 الكمال الظاهر أن السبب
 هو الإرادة في الفرض

(قوله ومن جمع) أي كصاحب الهداية حيث قال كتاب الطهارات (قوله تقرل لأنواعها) أي فانها
 متنوعة إلى موضوعات ومجموع غسل بدن أو ثوب ووجهه وأورد على أن اللام تطل الجمعية لأنها مجاز من
 الجنس ويدفع بأن هذا عند عدم الاستغراق والعهد وتماثلها معاً متضمن ولو لم يفسر أو أحد الجمع والمفرد
 يمنع لما في لفظ الجمع من الأشعار بالتعدد وان جمل معنى الجمعية وقامه في النهر والحاصل أن معنى إبطالها
 الجمعية أن مدخلها صار يصدق على القليل والكثير لا معنى أنه لم يقصر على الكثير فإن قيل المصدر لا يثنى
 ولا يجمع قيل جمعها باعتبار الحاصل بالمصدر وذلك شأنه كجميع العلم والبيع فإنه في المستحق وقدما الفرق
 بين المعنى المصدرى والحاصل بالمصدر (قوله وحكمها) يكسر الحاء جمع حكمة أي ما شرعت لاجل (قوله
 شبيهة) بأنها تكثير الغروب ومنع الشيطان عنه ط وتحسين الأعضاء في الدنيا بالتخفيف في الآخرة بالتجصيل
 اعداد (قوله وحكمها) أي أثرها القريب عليها (قوله استحبابة) السن وتواتر زائدان أو الضرورة
 قال في الصبر ولم يذكرها من حكمها الثواب لأنه ليس يلزم فيها توقعه على التوبة وهي ليست شرطاً فيها
 ط (قوله أي سبب وجوبها) فقدوا الحاشية فلهو بأن الصلابة لا يستسيما بوجود الطهارة اه ح
 (قوله مالا يصل) أي إرادة مالا يصل وقوله فرضا كان قسم لقوله فعله كماله في استعانة الفرض
 وغيره وقوله ومن المصنف ظاهر على غير الفرض ط (قوله صاحب البر قال الخ) ذكره عقب كلام
 المصنف فيبد أن كلام المصنف على تقدير مضاف هو الإرادة كما قد مناه إذا لا ين تقدير الوجوب وقد يقال
 لا تقدير أصلاً وإن مراده أن ذات مالا يصل إلا بسبب الوجوب فقد ذكر الإضافي في غاية البيان وغيره أن
 السبب عندنا الصلابة بدليل الإضافة إليها وهو دليل السببية اه وتقدم في شرح الصبر عن غير السبب
 السرخسي وغيره الإسلام وغيرهما لكن كلام المصنف أشمل لشعور الصلابة وغيرها تاتل (قوله الأقوال)
 أي الأربعة الآتية (قوله هو الإرادة) أقول هو ما عليه جمهور الأصوليين وأورد على أنه مقتضاه إذا أراد
 الصلابة لم يتوضاً ثم ولو لم يصل ولم يقل به أحد أو جاب عنه في الصبر ببيان أحد ما ما يأتي من الزلعي والثاني

أن السبب هو الإرادة المستقلة للشروع اهـ أقول يرد عليه أن سبب الشيء مستقيم عليه فيلزم أن لا يوجب الطهارة قبل الشروع لأن الإرادة المستقلة لمقارنته مع أنه لا يمتنع تخلفها عليه لقوله سبب الطهارة تأمل (قوله ذكر الزبلي) أي هذا الاستعداد بحيث قال أنه إن أراد الصلاة وجبت عليه الطهارة فإذا رجع وقتك التفتل سقطت الطهارة لأن وجودها بالإيجاب ط (قوله في الظاهر) أي في شرح قوله ومودعه عزيم على تركه وقتها اهـ ح (قوله وقال العلامة الخ) هذا الظاهر لأنه ما ذكره في البصر يقتضي أن لا يأنم على تركه الموضوع الذي خرج الوقت ولم يرد الصلاة الوقتية فيه بل على قسوت الصلاة فقط وأنه إذا أراد الصلاة الظاهر مثلا قبل دخول وقتها أن يوجب عليه الوضوء قبل الوقت وكلاهما مطلق اهـ ح القول فيه أن صلاة الظاهر قبل وقتها يستند تأمله فيجب الطهارة ما أرادتها تأمل (قوله الأصم الخ) حتى عليه المحقق في فتح المقدير واستوجبه في الضرر وحجمه أيضا العلامة الكاكي لمسكنه لا يشتمل غير الصلاة الواجبة قلنا لا زاد عليه هنا قوله أو أراد الخ وما من الزبلي ملاحظا أيضا (قوله وجوب الصلاة) أي لا وجودها لأن وجودها شرطها فكان متأخر عنها ولا يكون سببا للمتقدم اهـ نهاية وظاهر أنه بعد دخول الوقت يجب الطهارة لكنه وجوب موع كوجوب الصلاة فإذا انقضى الوقت صار الوجوب فيها مضافا بحر (قوله وقيل فيها الحدث) أي أنه دورانها معه وجودها ودمغ مع كون الدوران دليلا وقتي سلم فالدوران هنا مفقود لأنه قد يوجد للحدث ولا يوجد وجوب الطهارة كما قبل دخول الوقت وفي حق غير البالغ وقامه في البصر لكن سببا في ما يؤيده (قوله وما قيل) اقتال صاحب البصر في باب الحدث في الصلاة نعم صاحب الفتح كما قلناه عنه صاحب التره هنا قال وهو تعريف بالحكم كما ذكره الشارح قال بعض الفضلاء في كون هذا التعريف تعريف بالحكم نظر لأنه حكم الشيء ما كان أثره خارجا عنه مفرقا عنه والمصلحة المذكورة ليست كذلك وإنما حكم الحدث عدم صحة الصلاة معه وحرمة مس المصنف وهو ذلك كما هو ظاهر فالتعريف بالحكم كما أن يقال مثلا الحدث هو ما لا يصح الصلاة معه وهو ذلك قتال اهـ كذا في حاشية الشيخ خليل القتال (قوله شرعية) أي اعتبارها بالشرع مانعا ط (قوله في غاية استعمال) الاضافة للسان والسنن وائتاء زائدان ط (قوله تعريف بالحكم) ملت مافيه أنه مستعمل عند الفقهاء لأن الأحكام محل مواقع أفعالهم (قوله وقيل سببا للقيام إلى الصلاة) ذكرى الصلاة هي صفة الخلاصة قال وصرح في غاية اللسان بضاده لصفة الاكتفاء بوضوء واحد لصوات مادام مظهر أو قد يدفع بأن سبب شرط الحدث فلا يلزم ما ذكره خصوصا أنه ظاهر الآية اهـ أقول هذا الدفع ظاهر والورد القصد المذكور على القولين الأقنين في كلام الشارح (قوله ونسبا) أي القول بسببية الحدث والنسب والقول بسببية القيام اهـ ح (قوله إلى أهل الظاهر) هم الأخذون بظاهر النصوص من أصحاب الإمام الجليل أبي سليمان داود الظاهري واعتزوا بأن القسوب إليهم هو الثاني من القولين أما الأول منه بما قسمه الأصوليون إلى أهل الطرد وهم المستدلون على علم الحكم بالطرد والعكس وبسبب الدوران كالإمام الرازي وأساسه وظاهر فيه الخفة وحققوا الأشعرية (قوله وفادها ظاهرا) لمعانيته مما رد عليها لكن علم أطواب مما رد على الثاني فكان عليه أفراد الضعيف في الموضعين (قوله إن أثر الخلاف) أي فائدة الاختلاف في السبب (قوله في نحو التعالين) أي في التعالين ونحوها كصدق الأخبار بوجوب الطهارة وكذا بقائه ط ونجا إذا استشهد الحاضر قبل انقطاع الدم فقد صح في الهداية أنها تفصل فكان تخصصا لكون السبب الحدث أعني الحيض فأفاده في البصر أي لأن الفصل وجب عليه بالحض لوجود شرطه وهو انقطاع الدم المثلوث وهذا مؤيد لقول أهل الطرد (قوله فأن طاق) أي تطلق بإرادة الصلاة على الأقل ووجوبها على الثاني وبالحدث أو انثبت على الثالث وبالقيام إلى الصلاة على الرابع (قوله بالتأخير من الحدث) أي أو انثبت أو عن إرادة الصلاة أو القيام إليها ط (قوله ذكره في التوشيح) هو شرح الهداية للعلامة سراج الدين الهندي قال في فصل البصر وقد نقل الشيخ سراج الدين الهندي الإجماع على أنه لا يجب الوضوء على الحدث والنسب على السبب والمحالين وانفصله قبل وجوب الصلاة أو إرادة ما لا يصلح الإيه اهـ أقول الظاهر أن المراد بالوجوب وجوب الاداء ثبوت الاختلاف في سبب الطهارة وإلزامه ثبوت الاختلاف في وقت الوجوب كما لا يخفى ثم رأيت في التبر

والفتل لكونه بترك إرادة التخل
يسقط الوجوب ذكر الزبلي
في الظاهر وقال العلامة قاسم
في نكتة الصحيح أن سبب
وجوب الطهارة وجوب الصلاة
أو إرادة ما لا يصلح الإيه
(وقيل فيها الحدث) في
الحكمة وهو وصف شرعي
يصل في الأعضاء يزيل
الطهارة وما قيل أنه ملصقة
شرعية قائمة بالأعضاء التي
قابلة لاستعمال المنزل تعرف
بالحكم (وانتبه)
في الحقيقة وهو من مستندة
شرع وقيل سببها القيام إلى
الصلاة ونسبا إلى أهل الظاهر
وقادها ظاهرا وعي أن أثر
الخلاف إنما يظهر في نحو
التهالين وهو أن وجب عليك
طهارة فأن طالق دين الأمم
للاجماع على عدمه بالتأخير
عن الحديث ذكره في التوشيح

حق بذلك من كلام الهندي وما قد تناهوا عن الهداية (قوله) وبه اندفع ما في السراج الخ) هو شرح مختصر
التقديري للقدادى صاحب الجوهرة وذلك حيث ذكر أن وجوب النفل من الجنب والنفس بالاتفاق عند
الكركشي وعامة العراقيين بوجوب الصلاة عند الضاريين وهو المختار ثم قال فائدة ثالثا خلافا لما إذا اقطع
الدم بعد طلع الشمس وأخرت النفل إلى وقت الظهر فتأثم على الأول لاعتبار الثاني وعلى هذا الخلاف وجوب
الوضوء عند العراقيين يجب الوضوء للحدث وعند الضاريين الصلاة اهـ (قوله) بل وجوبها (قوله) أى الطهارة
(قوله) بدخول) خبر بدخول قوله وجوبها لا يتعلق بقوله موسع وكون وجوبها بدخول الوقت يؤيد ما تقدمه
عن العلامة قاسم من أن سبب وجوبها وجوب الصلاة فتدبر وجوب الصلاة أيضا بدخول الوقت له ح (قوله)
فيها) أى فى الطهارة والصلاة (قوله) وشراؤها) أى الطهارة قال فى الحلة موسع شرط على خلاف
المعروف من القاعدة الصريحة أنه لم يثبت ضمان جمع فعل بل بجمه شروط (قوله) شرائط وجوبها الخ) أى
الطهارة أعز من الصغرى والكبرى وشراؤها الوجوب على ما إذا استجفت وجبت الطهارة على الشخص وشراؤها
الصحة ما لا يصح الطهارة إلا بها ولا تلازم بين التوخييل بينهما هجوم وجوب وعدمه الجنب والنفس شرط
للو وجوب من حيث الخطاب وللمصنف حيث أضاف الواجب ط (قوله) شرائط الوجوب) مفرد مصنف
غير وهو مبتدأ خبر المصل الخ ط (قوله) العقل الخ) فلا يجب على مجنون ولا على كافر شاء على المشهور
من أن الكفار غير خاضعين بالعبادات ولا على عايز من استعمال المظهر ولا على قاصد الملة أى والتقرب ولا على
صبي ولا على مشغول ولا على حائض ولا على فاسد ولا على معصية الوقت وهذا الأخير شرط لوجوب الاداء وما قبله
لاصل الوجوب (قوله) ماء) بارغ والتوخييل على إسقاط الصالح وقد مر مصنف أى ويجوز دماء مطلق
طهور كاف أو ما يقوم مقامه من تراب طاهر (قوله) وشروطه الخ) الصحة تراب المقصود من الفعل
عليه فى المصطلحات الحل والمك لا يهمل المقصودان منها وفى العبادات عند المتكلمين موافقة الأمر مستجيبة
ما يتوقف عليه وعند الفقهاء من زيادة قيد وهو اندفاع وجوب القضاء فضلا عن الطهارة مع عدمها صحة
على الأول لموافقة الأمر على ظنه لا على الثاني لعدم سقوط القضاء بغيره فى التعرير وشرحه (قوله) عموم
البشرة الخ) أى أن يعم المايح الأهل الواجب استعماله فيه (قوله) فى المرد) بدو همة مؤتمره يقال
فيها امرأة ومرتة وأمرأ ذكر الثلاث فى القاموس (قوله) فقد نقضها وحضها) أى وقد نقضها فنهضا
شرطان (قوله) وأن يزول كل مانع) أى من تعوق ومن وجب وهذا الشرط الرابع ويقتضى عنه الأول
والأولى ما فى الجرح حيث جعل الرابع عدم التلبس فى حالة التلبس بما يتقضى فى حق غير المذنب وذلك (تبينه)
جميع الشروط الأول ترجع إلى ستة وهى الإسلام والتكليف وقدرة استعمال المظهر ووجود حدث وقد
المنافى من جنس ونفس وضيق الوقت والآخره ترجع إلى اثنين تصميم أهل بالمظهر وقد انفى من
جنس ونفس وحدث فى حق غير المذنب وبه وقد تقدم ما يتولى

وبه اندفع ما فى السراج من
اثبات القوة من جهة الأثم بل
وجوبها موسع بدخول الوقت
كالصلاة فإذا ضاق الوقت
صار الوجوب فيها مضيقا
وشراؤها ثلاثة عشر على
ما فى الأشياء شرائط وجوبها
تسعة وشراؤها مضيقا أربعة
وقد نقضها شح شيئا العلامة
على المندس شارح تلسم
الكنز فقال

شرط الوجوب العقل والإسلام
وقدرة ماء والاحتلام
وحدث وتقي جنس وعدم
نفسها وضيق وقت قد جهم
وشرط صحة عموم البشرة
بما أنه الطهور ثم فى المرد
قد نقضها وحضها وأن
يزول كل مانع عن البدن
وجعلها بضمهم أربعة شرط
وجودها الحسنى وجود المزيل
والزوال عنه والقدرة على
الإزالة وشرط وجودها
الشرعى كونه المزيل مشروعا
الاستعمال فى مثله وشرط
وجوبها التكليف والحدث

شرط الوجوب جاهل من حيث • تكليف إسلام وضيق وقت
وقدرة الماء الطهور الكفاي • وحدث مع اتقا المنافي
واثنان لصحة تصميم المصل • بالمصنف قد منصف العمل

(قوله) وجعلها) أى هذه الشروط وقد نقل هذا التقسيم العلامة البيرى عن شرح التقديري للآدمى (قوله)
أربعة) أى أربعة أنواع فى الأول ثلاثة وكذا الثاني وفى الثالث أربعة وفى الرابع اثنان (قوله) وجودها
الحسنى) أى الذى يصير به الطهارة مبرورة فى الحس والمساعدة أى يصير عليها موجودا أو لا يفسد
وصف شرعى لا وجوده فى الخارج ثم لا يفتى أنه ليس الصغرى بوجوبها الشروط حتى يرد أن القدرة لا وجود لها
فأفهم (قوله) وجود المزيل) أى الماء والتقرب (قوله) والمزال عنه) أى الأعضاء (قوله) مشروعا
الاستعمال) أى بأن يكون الماء مطلقا طاهرا ومطهرا (قوله) فى مثله) أى مثل الشروط ولوقال
مشروع الاستعمال فيها أى الطهارة لتسكان الأولى وخرج به فهو الزيت فإنه مشروع الاستعمال
لكن فى الدهن مثلا ط أقول وفى بعض النسخ فى محله وهو الأولى (قوله) التكليف) فتنه ثلاثة وهى
العقل والبلوغ والإسلام بناء على ما قد تناهوا من المشهور (قوله) والحدث) أى الأصغر والأكبر (قوله)

من اهل) بأن لا تكون سائلا ولا تخاصا وهذا مذكور في التعليل الا ترى (قوله في محله) وهو جميع الجسد في
 القل والاصماء الاربعة في الوضوء وتقدم أن هذا أيضا من شروط الوجود ومقتضى ارادته بتقسيم البشرية
 (قوله مع تقدم ما) بأن لا يحصل ناقص في خلال الطهارة لتغير مذكور به (قوله وقلمها) حلق على جعلها
 وهذا التعليل من غير الطول وفيه من وجوب القوا في التبريد بالحاء المهمة وهو الاختلاف في الاشرب فان
 شرب البيت الاقل والبيت الرابع محذوف وزنه قولون وبقي الايات اشربها تامة وزنها ما جعلنا فانساب
 أن يقول في البيت الاقل مفسدة في عشر تبصدها اثنان وفي البيت الرابع طهورة أيضا فلهذا كان
 (قوله تلم) قبل أمر (قوله الوضوء) ومنه القل (قوله سلامة اعضاء) اشارة الى المزال منه اه ح
 اي لانه من اضافة الصفة الى موصوفها أي اعضاءه سلامة اخاه ط (قوله وقدرة اسكان) أي تمكن من
 الازالة (قوله المستعمل) صفة قدرة أو اسكان (قوله القراح) كسكان أي انما ليس خاموس (قوله
 وهو) بضم الهاء واسكان الواو بعدها الضرورة واضح للماء (قوله معا) ظرف منصوب قطعته من الاضافة
 متعلق بمحذوف خبره وهو صلحهما وانما على انضمامه اليها لانه لما ذكر الماء على كونه مضافا اليه فربما
 يتوهم انه ليس صليها له وأنه من تسمية المضاف وليس كذلك بل هو بيان لوجود المنزل اه ح (قوله
 وشروط) بالنصب مفصول تلذ محذوف واقره قوله الاخذها أي الشروط المتهمومة من عموم المصدر المضاف
 وهو أولى من الرغ على الاستدلال خبره قوله خذها وقوله تخلق فلان عليه الاخبار بالجلد الطيبة أو اقتران
 التبريد بالماء (قوله بالمعاني) أي تأمل واتقان ط (قوله تخلق ماء) من اضافة الصفة للموصوف وهو
 خبر مبتدأ محذوف والمراد مكوّن الماء مسطحا والظاهر كمال ط أن هذا الشرط مخرج من الطهارة
 والطهوية أي لان غير الطاهر وغير الطاهر في مطلق (قوله مع) بصحكون العين ط (قوله وشروط)
 بالنصب أيضا لا غير حلق على شرط المنسوب أي بخذ شرط وجوب الخ اذ ليس بعد ما يصح الاخبار به
 عنه (قوله بالغ) بالاضافة وهو شرط ثان والشرط بالبلوغ ط أي لاذات البالغ (قوله التبريد) محذوف
 الصالح ثم يقتضيه معطوف على اسلام فيكون مر فورا وعلى الحدث فيكون مجزوا ط (قوله
 يا عالى) أي يا خاضع القوا وهو أولى من تسمية بالاحياء اه ط (قوله وشروط) مبتدأ أو نوال خبره ط
 خاموس (قوله كتيع) يكون الميم لغة قليلة وانكرها القرا فقال التبع كلام العرب والموفون يسكنونها
 لكن قال ابن فارس وقد تنبغ الميم قال في المصباح غافهم أن الاسكان أكثر اه (قوله ورمض) بفتح الزاء
 والميم والصاد ومع يجمع في الموق بما يلي الاتف وسكت الميم لضرورة التعليل اه ح (قوله لم يخلل الوضوء)
 الا لادم من الوضوء آخر الشطر الاقل والواو منه اول الشطر الثاني (قوله منافع) كترجوع ومع يردم ط أي
 لتبريد المحذوف بذلك (قوله يا عظمي ذوى الشان) أي العظم أي يا عظمي وفي نسخة ذى وليست بصواب لاختلال
 التعليل ط اقول والذى رأيت من التبني يا عظمي الشان وهو خطأ أيضا (قوله ويذيد على ذين) أي شرطى
 العصة ط (قوله تقاطر) واقله قطرات في الاصح كما يأتي (قوله مع الصلوات) أي القروضة وأخرج بها
 المسح ثلاث شرطية فيه تقاطر (قوله ليس هذا الخ) أي ليس هذا الشرط وهو التقاطر بشرطية عنه الامام
 أبي يوسف يعقوب بن ماضي الله عنه والحمد الاقل ط (تنبيه) يراد على ما ذكره من شروط القصة فقد الحصى
 والتفاس كما ذكره من شروط الوجود الشرعى أيضا وكذا من شروط الوجوب والذى يظهر أن شروط
 الوجود الشرعى شروط العصة وبالعكس اذ لا فرق يظهر قدبر (قوله وصفتها) أي الطهارة (قوله فرض)
 أي قطعي ط (قوله للصلاة) فرضها وتلقها ط (قوله وواجب) الاولى واجبة (قوله لتقول الخ)
 يعني انه قبل بأنها واجبة ليس المحقق لا فرض لاختلاف في تفسير الآية لم تكن قطعة الدلالة حتى ثبت
 الفرض لان قوله تعالى لا يجبه الا المظهرين قبل انه صفة لكاتب مكنون وهو اللوح وليس صفة لقرآن كريم
 وهو المحقق خطي الاول المراد من المظهرين الملائكة الممترون لانهم مطهرون عن دناس الذنوب أي لا يطعن
 عليه سواه وعلى الثاني المراد منهم التماس المظهرين من الاحداث وطهارة كالمفسرين ويؤيده أن فيه جعل
 المس على حقيقتهما الاصل في الكلام الحقيقة واحتمال غيرها بلا دليل لا يقدح في صحة الاستدلال اذ قل

وشرطاً صفة وقد الطهرين
 أهله في محله مع تقدم ما
 وتلقها فقال
 فعل شرطاً الوضوء مهملة
 مقبحة في أربع وثمان
 شرط وجود المس منها ثلاثة
 سلامة اعضاء وقدرة اسكان
 مستعمل الماء القراح وهو ما
 شرط وجوب الشرع خذها بالمعاني
 تخلق ماء مع طهارته ومع
 طهوية أيضا فتن بيان
 شرط وجوب وهو اسلام بالغ
 مع الحدث التبريد بالقل باعلى
 شرط تصحيح الوضوء زوال ما
 سبب اتصال الميا من ادوان
 اكتسب ورمض ثم يخلل ال
 وضوء منافع يا عظمي ذوى الشان
 ويذيد على ذين أيضا تقاطر
 مع الصلوات ليس هذا الذى التالى
 وصفها فرض للصلاة وواجب
 للوفاء قبل ومن المحقق
 لتقول بأن المظهرين الملائكة

أن يوجب دليل ولا احتياط فلا يخفى ذلك بالجملة فقد أوقفه تعالى على إشارته الشارح إلى اختيار القول بالقرضية
 وقوله انتهى إلى الخي وهو اختيار الشيخ رحمه الله لكن سيأتي أن القرض ما يقع بالزعم حتى يكفر بجاحده وهذا
 ليس كذلك لأن الخلاف المأثور أنكر الوضوء لغير الصلاة لا يكفر عندنا إلا أن يصيبه من القرض المصلي
 وهو أقوى نوى الواجب وأخف نوى القرض فلا يكفر بجاحده كما يأتي بيانه وبه يحصل التوفيق بين القولين
 وأما الموقف (قوله وسنة التلوم) كذلك شرح الملقى لكن هذه التبريلالية وبغيره في المتدورات وبجمل
 الأنواع ثلاثة فليست ابن عبد الرزاق (قوله في نيف) قال في التفسير التبريلالية هي الزيادة متضمنة في
 ويقال مشروطة بنيف وما في نيف وكل ما زاد على الصدق هو نيف حتى يبلغ الصدق الثاني اه ط (قوله ذكرها في
 انشراح) ذكرها في مكرهات الوضوء فقامت استقفا من نوم ولذا أوقف عليه والوضوء على الوضوء إذا تبدل
 المجلس وضل صليت وحده ووقت كل صلاة قبل غسل جنابة وعند كل شرب وقوم ووطء والغضب
 وقراءة وحديث ورواية بدراسة على وإذا نوافاة وتلعبه ولو نكاحا وزيارة النبي صلى الله عليه وسلم وقوف
 وهي شرب لبناء ومس كتب شرعية تعظيها بالامداد وبسببها وسببها من امرأت نهر والمعلق الذي كما يأتي
 قبل الماء وفي إنداء القل كما يأتي في محله لكل صلاة مشروطة بالاناء وما انتاب أو كتب خان لم يكن تيم نوى
 به رفع الأثم فتلوى الصوفية فيه مع السبعة التي هنا في ثلاثون كما ذكره القادسي ابن عبد الرزاق (قوله
 بعد كذب وبغية) لا يخفى من الجاهل المعنوية ولذا يخرج من الكاذب تقريبا عندنا الملك الحائض كما ورد
 في الحديث وكذا أخبرني الله عليه وسلم عن ربح ستنة بأهراج الذين يفترون الناس والمؤمنين ولا في
 ذلك منا وامتناء فوشلها بالظهور لنا كالمساكن في محله الباغين وسيأتي إن شاء الله تعالى في كتاب المظفر
 والاباحة الكلام على الكذب والقبة وما يرض منها (قوله وقهقهة) لأنها لما كانت في الصلاة جنابة
 تنقض الوضوء وأوجب نقصان الطهارة خارجها فكان الوضوء منها مستحبا كما ذكره سيدي عبد الفتاح
 التالبي في جنابة المراد على هذه ابن العماد (قوله وشعر) أي قبح امداد وقدمنا بيان التصحيم وقيل التصحيم
 عند الكلام على المقدمة ومن أراد من بيانه نهاية المراد فعليه بنهاية المراد (قوله وأكل جرود) أي أكل الخلد
 جرود أي جل القول بعضهم يوجب الوضوء منه وهذا يدخل في عموم قوله بعد والقرو من خلاف العلماء الخ
 ط (قوله وبعد كل خطبة) حذف فاعل على خاص بالنسبة إلى ما ذكره ما هو خطبة وذلك لما ورد في الأحاديث
 من تكفير الوضوء للذنوب (قوله والقرو من خلاف العلماء) كمن ذكره ومس امرأة (قوله ودكبا)
 هو في اللغة الحالب الأخرى وفي الاصطلاح الجزء الذي تركب الماهية منه ومن غيره شرح المنية
 التلي (قوله غسل ومس وذاول نجس) أي مجموع الثلاثة ففي النجاسة المرتبة زوال عين النجس وفي غير
 المرتبة وانحسرت الأكر غسل فقط وفي الحديث الأصغر غسل ومس وما لم يمسح الصخر والتلثت فمن الشروط
 (قوله ونحوهما) من تأمير ذلك وذكره وغيره كالحاسب في الطهرات (قوله وهي مدينة) لا يخفى من
 المائدة وهي من آخر القرآن نزولا (قائمة) المدنى ما تزل بعد الهجرة وإن كان في غير المدينة والمكي ما تزل قبلها
 وإن كان في غير مكة وهو الأصح من أقوال ثلاثة حكاه السيوطي في الاختصار ط (قوله وأجمع أهل
 السير) جميع سيرة أي الهامزي وهذا قولنا قال بأن أن تكون الصلاة بلا وضوء أي وقت نزول آية الوضوء
 لاخذ ذكر أن آية الوضوء مدينة مع أن الصلاة فرضت بحكايه الأسراء بل في المواهب عن فتح الباري أنه كان
 صلى الله عليه وسلم قبل الإسراء يصلي قطعاً وكذلك أصحابه ولكن اختلف هل اقترض قبل النجس شيء من
 الصلاة أم لا فقل أن القرض كان صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها لقوله تعالى وسبح بحمده قبل أن
 تطلع الشمس وقبل غروبها اه (قوله مع فرض الصلاة) إن أراد بها الصلوات الخمس اشكل بمقتضاه
 أكثائه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبلها قطعاً والقاهر أن المصية للكان لا لزمان فلا يلزم أن تكون صلاته
 قبل الاقتراف بلا وضوء ولذا أحسنه بقوله وأنه عليه السلام الخ (قوله بل هو شرع من قبلنا) اتفق
 على جواب آخر وهو ميق على المختار من أنه عليه الصلاة والسلام قبل بعثته كان متعبدا بشرع من قبله لأن
 التكليف لم ينقطع من بعثة آدم بل قبله النبي صلى الله عليه وسلم قط ولما فرغوا من صلاته وصومه وجهه ولا تكون
 طاعة بلا شرع لأن الطاعة موافقة الأمر وكذا أبعد بعثته عليه الصلاة والسلام وبسط ذلك في التعرير

مطلـ

في قصد عليه السلام بشرع
 من قبله

وشرحه وسأني أول كتاب الصلاة أن التمسك بحد ناعلمه وهو قول الجمهور (قوله بدليل الخ) أي بدليل الحديث الذي رواه احمد والدارقطني عن ابن عمر رضي الله عنه وفي آخره ثم دعا بمصنفين أو ثلاثة قال هذا وضوء الخ ودفع بأن وجوده في الآية لا يدل على وجوده في عمومهم ولهذا قيل انه من خصائص هذه الآية بالتسوية إلى بقية الامم دون امتيهم لحديث الضاري أن اتقوا يوم القيمة عزرا يحملين من اكلوا وضوء واجب بأن الظاهر منه أن الخ لخاص بهذه الآية الغزوة والتحجيل لا اصل للوضوء وبأن الاصل أن حائث للآنية ثبت لا يحسم يؤيده على الضاري من قصة سارة مع الملك الهامير بالتمسك بها قامت وضوءا وضلي ومن قصة جريج الراهب انه قام وضوءا قبل يمكن حل هذا على الوضوء المفقود اقول حيث ثبت الوضوء الشرعي للآنية بعد هذا وضوء الخ فحل الوضوء الثابت لعمومهم بالقتنين المذكورين على القوي لا بد له من دليل لان الاصل عدم الفرق (قوله من غير انكار الى آخره) اعاد أنه لا يحتاج الى قيام الدليل على بقاءه أو انقضاءه علينا معتزنا بالانكار كما في قوله تعالى حرمنا عليهم شحورهم الا في حالة أنكر قوله تعالى قل لا احد فيما أوسى الى الآية وكهزم السبت أو ظهر نحوه بعد اقراره كاتوجه الى مث المقدس فلا يكون شرعا ما بخلاف شحور كتبنا عليهم فيها وضوء صوم عاشورا (قوله فائدة تزيل الآية الخ) جواب عما يقال اذا كان الوضوء فرض بمكة مع فرضية الصلاة وهو ايضا شرع من قبلنا فقد ثبت فرضه فافادة تزيل آية المائدة افاده ط (قوله تقرير الحكم الثابت) أي تثبته فانه لما يمكن عبادة مستغفيل نال بالصلاة احتل أن لا يعمم الآية بشأنه وأن يسألوا في شرائطه وأركانه بطول العهد من الوضوء والتمسك بالثقلين وما فيهما بخلاف ما ذهب اليه الناص المتواز السابق في كل زمان وعلى كل لسان اه ديد (قوله وثاني) مسدود ثاني مطوف على تقرير (قوله اختلاف العلماء) أي المجتهدين في التنية والذلك والترتيب وقضه بالمس وقدر المسوح (قوله على تفويضين حكما) منها أن المراد بالتقسيم ارادته واقضاء التقاض ايجاب الفصل عليه لانه حكم وأن الواجب الاسفة دون المسح بلا اشتراط ذلك ولا التنية ولا الترتيب ولا الا لواجبوا مسح الرأس من أي جانب كان ودلائله على بطلان الجسع بين الفصل والمسح وعلى جواز مسح الخنفي وعلى أن الاستبراء ليس فرض وعلى تعميم البدن في الفصل وعلى وجوب المغسنة والاستنقاء فمعه وعلى وجوب التمسك بربض خاف الضرر وعلى جواز دفع كل وقت وعلى جواز غلظ السبع وعدو وعلى جواز الغلب وعلى أن ناسي الماء يتيمم مع وجوده وعلى أن التيمم اذا وجد الماء لخلل الصلاة يلزمه الوضوء وعلى جواز الوضوء بما يذهب اثره ملخصا من شرح ابن عبد الرزاق قال وانما اقتصرنا على ذلك لاعتقاد بعضنا بقراب بعضها لبعض (قوله كلها) أي الثانية أي كل واحد منها فانه شيان فالجسعة ستة عشر ط (قوله طهارة) تنية طهارة للمضى المصدري ط (قوله الوضوء والفصل) أي في قوله تعالى فاضلوا بوجوهكم وقوله وان كنتم جنبا فاطهروا (قوله الماء والمصعد) أي في قوله فاضلوا لان الفصل بالماء وقوله فتيمموا صعبا (قوله وحكمين) تنية حكم يعني بحكمه أي ما يوجب ط (قوله وموجبين) يحتمل الجيم فانه ما موجبان لظهور ط أي بناء على القول بأن الحديث هو سبب الوجوب (قوله الحديث) أي الاصح في قوله تعالى أوجبا احببتكم من الفاطم والحنيفة أي الحديث الاكبر في قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا (قوله المرض والضرر) أي في قوله تعالى وان كنتم مرضى أو على سفر (قوله والاجالتي) أي في قوله تعالى فاطهروا فانه بفضل فيه مقدار المسئول كاضل في الوضوء اذا وقع في مقدار اختلاف المجتهدين (قوله وكأيتين) تنية كما ذكر من معانيها لانه أن تتكلم بشيء وأنت تريد فعله وهنا كذلك فانه عبر بالفاطمة وهو المكان المنقضى وأريد به الخناس من الانسان وصبر بالملازمة المشاورة من المس باليد وأريد بها الجلع ومنه يقال لزانبة لا تتع كفا لاس (قوله وراستين الخ) أي نعمتين تفصل جسما تفصل على عبادة بقوله يظهر كره ولستم نعمته عليكم (قوله تطهير الذنوب) أي ما يمسح وما لا يمسح اذا فرغ من العبادة الجلي والمزمن فصل وجهه خرج من وجهه كل خبثة نظير لها عين مع الماء أو مع آخر قطر الماء اذا غسل به خرج من يديه كل خبثة نظير لها عين مع الماء أو مع آخر قطر الماء اذا غسل به خرج كل خبثة تشبه بوجاهة مع الماء أو مع آخر قطر الماء حتى يخرج تقبيل للذنوب

طلب
لغير اصل الوضوء من
نصوص هذه الآية بل
الغزوة والتحجيل

بدليل هذا وضوء وضوء
الآنية من قبل وقد تقرر في
الاصول أن شرع من قبلنا
شرع لنا اذا علمه الله تعالى
وروي عن غير انكار لم يظهر
نحو فائدة تزيل الآية تقرير
الحكم الثابت وثاني اختلاف
الماء الذي هو راحة كيف
وقد اشكل على تفويضين
حكميا بسوطة في تيمم الضياء
من غرائز الهداية وعلى ثمانية
امور كلها مشي طهارتين
الوضوء والفصل ومطهرين
الاموال والمصدوقين الفصل
والمسح وموجبين الحديث
والحنيفة وموجبين المرض
والسفر ولين التفصيل في
الوضوء والاجالتي في الفصل
وكأيتين الفاطم والملازمة
وكرستين لطهرين الذنوب وانما
التمعة

وقد عرفت ان لم يصح مر فوطا من فوطا فاحسن الوضوء تربت خطايا من جسده حتى يخرج من تحت
انظرو (قوله أي بوجوه شهادا) اقول ابو القزوين الصبيح يوم القيمة حديث الضاري المارة (قوله ليعلم
الحج) أي فانه لو قال آمنتم لا تخص بالخاصين في عصره صلى الله عليه وسلم وقد في غاية البيان بأن الموصوف
بصفة عامة تعمم (قوله وكأنه مبنى) (الحج) لان ظاهره وان الاصل التعبدية متمم (قوله الالتفاتا) هو التعبير
عن معنى يطرق من المشرق الثلاثة اعني التكلم وانطباع أو الغيبة بعد التعبير عما خرجنا بشرط أن يكون
التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر وترتبه السامع (قوله والصقن خلافا) لان السامع
مخاطب لمخ صميمه أن يأتي على طريق الالتطاب فيقال يا فلان اذا فعلت ولا يقال اذا فعل وانما جئ في الصلاة
بضمير الغائب لعوده على الموصول والموصول من الاسماء الظاهرة وكما غيب فاذنتم الموصول بصلته العائد
خبرها عليه فقص الكلام للكتاب الذي اقتضاه البدء فليس حيث في الكلام عدول من طريق إلى طريق
آخر ولذا كان جميع ما ورد في القرآن وكلام العرب من أمثال هذا السنداء لم يعمد الا على هذه الطريقة
فدهوى العدول في جميع ذلك لا تصح نعم العائد إلى الموصول قد سمع فيه الخطاب والتكلم قليلا في غير السنداء
كأني قول على كرم الله وجهه انما الذي سمعني أي جديره وقول كثير

وأنت التي حيث شكل قصيرة • إلى وما تدري بهذا القصار

فهو من الالتفات كما قد مضى في قول الخطبة وقد سنا هنا أيضا من المعنى أن القول بالالتفات في الآية هو
ومثله في شرح نغم من المعاني (قوله التحقيق) أي الدالة على تحقق مدخولها غالبا وقوله التشكيكية
أي الدالة على أنه متشكك فيه غالبا وقد تستعمل كل منهما مكان الأخرى كما ين في محله (لطيفة) ان الشك مع
التهاجزة وإذا لم يجزم مع انما لا يجزم وقد انفرد ذلك الإمام الرضائي فقال
انان تشككت وجدته في جازما • وإذا جرت فاني لم أجزم

قوله من الامور اللازمة أي الغالبة الوجود بالنظر إلى ديانة المسلم كافي غاية البيان فلفظة الالتفات
(قوله والنجابة الحج) أي لانها يمكن أن لا تصح أصلا ط (قوله في الفل والتسم) أي قوله تعالى وان
كنتم جنبا وقوله تعالى أوجبا احدهما من الفاظ (قوله ليعلم أن الوضوء سنة الحج) وهو الذي لا يكون
عن حدث وهذا يدل على أن قوله تعالى فاضلوا الحج مستعمل في الوجوب والتدب الوجوب في الحدث
والتدب في غيره وهو عاقل لما ذكره من أن الحدث في الآية مراد ويؤخذ منه أن التسم والفل لا يكونان
الا فرضا للتصريح بالحدث فيهما وفيه أن الفل تدب في مواضع ومس في آخره وكذا أجزم التسم
مقام الوضوء وهو فوم دخول مسجد فلا يشترط فيهما أن يكونا فرضا ط لكن في النهاية لا يقال ان الفل
سنة للبيعة فليت التنوع فيه لأن قول المذبي أنه لا يسن لكل صلاة أو قول ان اختيار البرزوي أنه سنة
اليوم للاقتداء (قوله والوضوء على الوضوء) فروع على (نور) هذا القند حديث ذكره في الاحياء وقال الحافظ

العراق في ترجمه لم اقف عليه وسببه ذلك الحافظ المندري وقال الحافظ ابن حجر حديث ضعيف ورواه
دورين في مسنده اه جرحي ثم روى احمد بن حنبل حسن مرفوعا لولا ان اشق على أي لا امرتهم عند كل
صلاة بوضوء يعني ولو كانوا غير محدثين وروى ابو داود والترمذي وابن ماجه مرفوعين فوسا على طهر كتب له
مشر حسنات ولم يقد الشارح باختلاف المجلس ثم قال في الحديث وسأقي الكلام عليه ان شاء الله في سنن
الوضوء (قوله عبرا بالاركان) أي ولم يصبر بالقراءات كما صبر غيره (قوله لانه) أي التعبير الماخوذ من عبر ط
(قوله لافيد) أي أكثر فائدة قال في المنع لان الركن اخص ولينه على أن مراد من عبر بالقروض الاركان
اه (قوله مع سلامته الحج) اعترض بأن الركن كما اعترف به فرض داخل الماهية فهو أخص من مطلق
الفرض ولازم الامر لازم للاخص واجيب عنه بأن مفهوم الركن ما كان جزءا للماهية وان لم يكن شأنه أن يكون
فرضا لان المعنى في الماهيات الاعتبارية ما اعتبره الواضع عند وضع الاسم لها ولم يعتبر في الركن شئونه فطلق
أولئك (قوله بالربع) أي ربع الرأس ومثله مثل المرتقين والكعبين فانه ما ثبت شئ منها فحقق ولذا لم
يكفر الخاضعها اجتماعا كذا في الحلة (قوله برد المفسول) أي من الاضواء الثلاثة سوى المرتقين
والكعبين زاد في الدر المنثور وان اريد بالجزء هم المشركون وأرادوا الحقيقة والجهاز اه (قوله بالغشاء الحج)

أي بوجوه شهادا تخليت من
داوم على الوضوء مات شهيدا
ذكر في الجوهره وانما قال
أمنوا الغيبة دون آمنتم ليعلم
كل من آمن أن يوم القيامة
قائه في الضموم كانه مبنى على
أن في الآية الالتفات والصقن
خلافا وأني في الوضوء ماذا
التقصص وفي النجاسة مان
التشكيكية للإشارة إلى أن
الصلاة من الامور اللازمة
والنجاسة من الامور العارضة
ومرر بذكر الحديث في الفل

والتسم دين الوضوء ليعلم أن
الوضوء سنة وفرض والحدث
شرط للقاء لا للآل فكون
الفصل على الفصل والقيام على
القيام عبادة الوضوء على الوضوء

فروع على (أركان الوضوء)
أربعة) عبرا بالاركان لانه لافيد
مع سلامته عما يقال ان اربا
بالفرض القاطن يرد تصديق
المسوح بالربع وان اريد
الصلى يرد المفسول وان
اجيب عنه بالغشاء في شرح
المتقى

سلم على شيخ القصة وقلة
عندي سؤال من يجيبه يعظم
ان ان تشككت بوجوده فموجبه حياته
إذا جرت فاني لم أجزم
قال في الجواب بأن أن في شرطها
جرت ومعناها التردد فاعلم
وإذا لم يجزم بالحكم ان شرطية
وقعت ولكن قلها لم يجزم
اه منه

مطل
في حديث الوضوء على الوضوء
فروع على نور

أى من أئمة من قوم الخازن والفرق بينه وبين الجميع من الحقيقة والجهان أن الحقيقة في الأول قبل فردا من الأفراد
بأن يراد معنى يقتضي في كل الأفراد بخلاف الثاني فإن الحقيقة يراد بها الوضع الأصلي والجهان يراد به الوضع
الثانوي فهما استعمالان متباينان أو من أن المراد القضي وبجواب من أراد المسحوح بأن المراد أصل
المسحوق فيه وذلك قطعي ثبوته بالكتاب أو الأصل وبجواب من أراد القول بأن المراد القضي للكل ولاشك
أن من هذه الحقيقة على خلاف زفر في المرفعين والكميين وأبي يوسف شيخين العذار والأذن ط قال
بعض الفضلاء وأخلص من ذلك أنه أن تقول إطلاق الفرض عليها حقيقة عرفية في اصطلاح الفقهاء مفسدة
السؤال من أصله اه اقول وإلى هذا أشار في النهاية حيث أجيب بأن الفرض على نوعين قطعي ونظري
وهو الفرض على زعم المتهب كجواب الملهمة بالقصد والجملة فأنهم يقولون يفسد من هذه الطوارى عند
إرادة الصلاة اه ويأتي بيانه قريبا (قوله ثم الركن) ترتيب أخباري ط (قوله ما يكون فرضا)
ومعناه لغة الجواب الآخر كما تقدمه (قوله داخل الماهية) يعني بأن يكون جزءا منها يتوقف تقويمها
عليها والماهية ما به التي هو وجوبها لا به الاسباب منها ما هو (قوله وأما الشرط) هو في اللغة العلامة وفي
الاصطلاح ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم وقوله لما يكون خارجا بيان المراد
به هنا والمراد ما يجب تقديمه عليها واستقراره فيها حقيقة أو سكو فالشرط والركن متباينان كذا في الحلية
(قوله فالفرض أهم منها) وقد يطلق على ما ليس واحدا منهما كترتيب ما شرع فيه مكررا وكما كترتيب
القرآن على القيام والركوع على القراءة والسجود على الركوع والقصعة على السجود فإن هذه الترتيب كلها
فروض ليست بأركان ولا شروط كذا في شرح النية للعلامة (قوله وهو ما قطع بانه) ما نخو من فرض يعني
قطع تقريره وسعى فرضا على العمل لا لزوم اعتقاده والعمل به (قوله حتى يكفر) بالإنكار السجود أي نسب إلى
الكفر من أكثره إذا دعا كلفا أو ما يكفر من التكفير بغيره ثابت هنا وإن كان جائزا لغيره كأي المغرب والأصل حتى
يكفر الشارع بأحد مسواه أكثره فلو لا اعتقاده كذا في شرح المتأول بنعيم قال (قوله كمال مسح الرأس)
أي عجزا عن التقدير برب أو غيره (قوله وقد يطلق الخ) قال في البصر والظاهر من كلامهم في الأصول
والفروع أن الفرض على نوعين قطعي ونظري هو قوة القضي في العمل بحيث يفتر بالمراد بوضوئه والقدار في
مسح الرأس من قبل الثاني وعند الإطلاق تصرف إلى الأول لكلاهما والفاقد بين القطعي والقوي المثلث للفرض
وبين القطعي المثلث للواجب اصطلاحا خصوص المقام اه اقول بيان ذلك أن الالة السبعة أربعة الأول
قطعي الثبوت والى الالة كذا في الموزة الثالث عكسه كالأخبار والآحاد التي مفهومها قطعي الأربع فليتها
كأخبار الآحاد التي مفهومها نظري فبالأول ثبت الفرض والحرام والثاني والثالث والواجب وكراهة العزم
والأربع السنة والمستحب ثم إن المجهد قد قوى عنده الدليل القطعي حتى يصبر قريبا عنده من القطعي فثبت
به بصحة فرضا علميا لأنه يعمل بمعاملة الفرض في وجوب العمل وسعى واجبا نظر إلى نظرية دليله فهو أقوى
قوى الواجب وأضعف قوى الفرض بل قد يصل خبر الواحد عنده إلى حد القطعي ولذا قالوا أنه إذا كان متيقنا
بالقبول جاز إثبات الركن به حتى ثبت ركنية الوقوف برفاهة بقوله على الله عليه وسلم المجمع معرفة وفي التلويح أن
استعمال الفرض فيما ثبت قطعي والواجب فيما ثبت نظري شائع مستفيض فلفظ الواجب يقع على ما هو
فرض علمي وعمل كملامة الغير وهل نظري هو قوة الفرض في العمل كالوتر حتى يمنع ذكره صفة الغير كذكر
الغناو على نظري هو دون الفرض في العمل وقوة السنة كتمين النافعة حتى لا تصد الصلاة بتركها لكن
تجب بعدة السهو اه وقام تحقيق هذا المقام في فصل المشروعات من حواشينا على شرح الشارح فراجعه
فإنه لا يخفى في غيرها (قوله فلا يكفر بإحداه) لما في التلويح من أن الواجب لا يلزم اعتقاده حتى تثبته
بدليل نظري وبمعنى الاعتقاد على اليقين لكن يلزم العمل بوجبه للدلائل الدالة على وجوب اتباع الفتن بإحداه
لا يكفر ونارنا العمل به أن كل ما لا يفسد ولا يضلل لأن التأويل في مثله من سيرة السلف والأفان كان
مستغنيا لئلا يرد خبر الواحد والقياس بدعة وإن لم يكن مأثورا ولا مستغنيا يفسد نظروهم عن الطاعة
بترك ما واجب عليه اه اقول وما ذكره العلامة الأكل في الغناوين أن الأئمة عدم التكفير بإحداه مقدار المسح

ثم الركن ما يكون فرضا
داخل الماهية وأما الشرط
فما يكون خارجا فالفرض
أهم منهما وهو ما قطع بانه
حتى يستكفر بإحداه كمال
مسح الرأس وقد يطلق على
العمل وهو ما تفوت الحصة
بفرواه كالقدار الاجتهادي
في الفروض فلا يكفر بإحداه

مطلب
قد يطلق الفرض على ما ليس
بركن ولا شرط

مطلب
في الفرض القطعي والناظر

بلا تأويل له معنى على ما ذهب هو إليه كصاحب الهداية من أن الآية بجملة في حق المقدور أن حديث
 المغيرة من مسنده عليه الصلاة والسلام ناصبت القضي سائر ما يكون ثباتا يقتضي لأن خبر الواحد إذا اتفق
 بينه العجبيل كان الحكم بعده مضافا للعجبيل لا للبيان ومارقه في البصر على صاحب الهداية اجبت عنه
 فيما يقتضيه (قوله غسل الوجه) انفسل بفتح الفين لغة إزالة الوسخ عن الشيء وإجراء الماء عليه وضغطه اسم
 لفعل شام الجسد والماء الذي يغسل به ويكسرهما يغسل به الرأس من غطى وغبره يجر والمراد الأول
 واضافته إلى الوجه من إضافة المصدر إلى مفعوله والمفاعل محذوف أي غسل المتوضي بوجهه لكن ورد عليه
 أنه يكون مفعولا للمفاعل وهو غير شرط إذ لو أضافه الماء من غير فعل كفي فالأولى جعله مصدرا للمضي للعجبيل على
 إرادة الحاصل بالمصدر أي مفعولية الوجه قال في حواشي المطول المصدر يستعمل في أصل التسمية وفي الهيئة
 الحاصلة منها للمضارع معنوية أو حسيبة كهيئة المصتركة الحاصلة من الحركة وتسمى الحاصل بالمصدر
 وتلك الهيئة للمفاعل فقط في اللازم كالمصتركة والتاقية من الحركة والقيام والمفاعل والمفعول للتعدي
 كالماملة والمعلومية من العلم واستعمال المصدر بالمضي الحاصل بالمصدر استعمال الشيء في لازم معناه انتهى
 أي فهو يجازي مرسلا (قوله أي اسالة المداخل) قال في الجبر واختلف في معناه الشرعي فقال أبو حنيفة ومحمد
 هو الاسالة مع التقاطر ولو قطرة حتى لو لم يسأل المايلان استعماله استعمال الدهن لم يميز في ظاهر الرواية وكذا
 لو نزل بالخل ولم يقطر منه شيء لم يميز وعن أبي يوسف هو مجرد بل المخل بالماء سال أو لم يسأل وأعلم أنه
 صرح بحكمه يذكر التقاطر مع الاسالة وإن كان هذا الاسالة أن يتقاطر الماء قليلا كدفع زيادة التبيخ على
 الاحتراز عن هذه الرواية بل أنه ذكر في الحلية عن الذخيرة وضربها أنه قيل في تأويل هذه الرواية أنه سال
 من العضوظرة أو قطران ولم يتدارك أ هـ والظاهر أن معنى لم يتدارك لم يقطر على الفور بل كان يصد منه
 فعل هذا يكون ذكر السيلان المصاحب للتقاطر احترازا عما لا يتدارك فافهم ثم عمل هذا التأويل بدفع ما أورد
 على هذه الرواية من أن اليل بلاقطار مع فيلزم أن تكون الأعضاء كلها موحدة مع أنه تعالى أمر بالقل
 والمسح (قوله ولو قطرة) على هذا يكون التقاطر بمعنى أصل الفعل أ هـ ح (قوله الله افطران) يدل عليه
 صفة التفصيل أ هـ ح لا يعني أن هذا بيان لفرض الذي لا يميز أقل منه لأنه في حدود بيان الفصل
 المفروض وسأيت أن التفتير مكره ولا يمكن حل التفتير على مدون القطرين لأن الموضوع مستحيل لا يصح حاصل
 قمين أنه لا يقتضي التفتير بالزيادة على ذلك أن يكون التقاطر ظاهرا للكون غلابين وبدونهما قرب إلى حد
 الدهن وربما لا يتبين سيلان الماء على جميع أجزاء العضوظرة ذكره فافهم (قوله لأن الأمر) وهو هنا قوله
 تعالى فأخذوا (قوله لا يقتضي التكرار) أي لا يستلزمه بل ولا يحملة في العميم عندنا وإنما استفاد من دليل
 خارجي كتكرار الصلاة للتكرار أو ثباتها (قوله مستحق الخ) المراد بالاشتقاق الأخذ بجواز علاقته بالإطلاق
 والتقييد إذا اشتقاق في الصرف أخذوا وحده من الأشياء العشرة من المصدر وهي الماضي والمضارع والأمر واسم
 الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة والأوجه ليس منها أ هـ ح
 لكن في غير ذلك السيد الاشتقاق نوع لفظ من آخر شرط مناسبهما معنى وتركيبا ومفاربهما في الصيغة
 فإن كان بينهما تناسب في الحروف والترتيب كضرب من الضرب فهو اشتقاق مضارب وفي اللفظ والمعنى دون
 الترتيب يتجذبان الجذب فكثير أو في الفتح كتعق من التيق فأكسبر أ هـ وهو في شرح التحرير قال وقد
 تسمى أصغر مصغرا أو كبر قد تسمى أصغرا وأوسط وأكبر والأول أشهر وما نحن فيه من أقسام الأقل فافهم
 (قوله شائع) خبر اشتقاق وذلك لأن معنى الاشتقاق أن ينظم الصيغتين فأكبر من واحد وفي هذا لا وقت
 بأن يكون المشتق منه ثلاثيا لجهان أن يكون المزيد أشهر وأقرب للقيم من الثلاثي فكثرة الاستعمال فصع ذكر
 الاشتقاق لأوضح معناه وإن يكن المزيد أصلا أنه أئاده في النهاية (قوله من الارتداد) أي الاضطراب
 اخذ منه الرد لا اضطراب في السماء واضطراب العصب منه (قوله والميم) وهو البحر من التميم وهو المقصد
 قال في الكشف لأن الناس يقصدونه وقال أيضا واشتقاق البحر من التبرج لظهوره وتعالى في القائق والجرن
 من الاجتنان لاستمرارهم من الصيون (قوله سلط جبهته) أي أعلاها ط (قوله بقرينة المقام) وهي كون
 المتوضي أو المكلف فاعل المصدر الذي هو غسل أ هـ ط (قوله أي منبت استنائه السفلى) تفسير الذفر

(غسل الوجه) أي اسالة
 الماسع التقاطر ولو قطرة وفي
 القضي الله قطران في الأصح
 (حرة) لأن الأمر لا يقتضي
 التكرار (وهو) مستثنى من
 المواجعة واشتقاق الثلاث
 من المزيد إذا كان أشهر في
 المعنى شائع كاشتقاق الرد
 من الارتداد والميم من التميم
 (من مبدأ سلط جبهته) أي
 المتوضي بقرينة المقام
 (أي أسفل ذقنه) أي منبت
 استنائه السفلى

مطلب
 في معنى الاشتقاق وتقسيمه إلى
 ثلاثة أقسام

بالصحة أى إلى أسفل العظم الذى طيه الاسنان السفلى وهو ما تحت العنقفة (قوله طولاً) منحروب
على التبعيض ط (قوله كان عليه) أى على الوجه (قوله شعر) بالاسكان ومنه زعمنا موس (قوله عدل
عن قولهم) أى عدل المصنف عن قول بعض النحاة فى تعريف الوجه طولاً كالصنف واللقى ط (قوله
خاص) بثلاث اقسام والضم اعلا حاجت يتنى بآله فى الرأس بهر (قوله الجارى) منه فلقولهم ط
(قوله على الغالب) أى فى الاخصاص إذا الغالب فيهم طلوع الشعر من مداخل الجبهة ومن غير الغالب
الاخر من اخواه ط (قوله الى المبرد) أى العاصم فى جميع الافراد ط (قوله ليم الاخر الخ) هو الذى
سال شعراً له حتى شق الجبهة والاصغر هو الذى المنسر مقدم شعراً له والازع هو الذى المنسر شعراً من
جانبى جبهته اه ح عن جامع اللغة اقول ويحق الاقرع وهو من ذهب شعراً له خاموس (قوله تصحى
الاذنين) أى ما لآذن منبهما والاذن يضم الذاو والمكسكتها تنصفاً أفاده فى النبر واقلها وجه التجديد
بالنصحين مع أن الظاهر أن قال ما بين الاذنين وعلى وجهه أن الشخصين لما انصبتا على الوجه وهو
البياض الذى تحت العذارى صنفته أن يجب غسلها متلاخطة بالدمع ذلك تأمل (قوله وحسنه)
أى حين إذا طحت هذا الوجه طولاً وعرضاً ط (قوله ليغسل المياقي) جمع موق وهو ملى التسنع
باليا الممدودة بعد الميم والصواب بالهمزة الممدودة فتدحس كرى القاموس فى باب انصاف عشرة لغات
فى الوق منها ما قبل الهمز وموق وما قبل يهزمة قبل انصاف وهزمة بعد ها و طرف العين المتصل بالانف ثم ذكر
بعد الكل اربعة جوع اماق وأما أى يهزمة بعدة فى اوقا وقيل آخره موق وما قبله لم يذكر المياقي
لا فى المفردات ولا فى الجمع هذا وفى السر لو ردت عنه فرمت يجب اصال الماء تحت الرصان فى
شاربنا بغض العين والافلا اه هذا وفى بعض النسخ يغسل المياقي ويغنى عنه قول المصنف الا فى
وغسل جميع النسخة فرض لان المراد باللاق ملاقى البشرة منها كالى الدرد وفى شرحها الشيخ اسماعيل واللاق
هو ما كان غير خارج عن دائرة الوجه وهو احتراز عن المسترسل وهو ما خرج عن دائرة الوجه فانه لا يجب
غسله ولا مسح بل يمسح اه وما قبل تمام الكلام عليه (قوله وما يظهر) أى يفترض غسله كما يجب
فى الخلاصة وقيل الشفة تقع افعاد فى السر (قوله عند انضمامها) أشار بسبغة الانضمام الى أن
المراد ما يظهر عند انضمامها الطبيعى لا عند انضمامها بشدة وتكف اه ح ومكذوا لعمض عينه
شديدا لا يجوز بهر لمسكن نقل العلامة المقدسى فى شرحه على قلم الكتزان ظاهراً الرواية الجواز وأقره
فى التبريد لا تأمل (قوله وما بين العذارى والاذن) أى ما بينهما من البياض (قوله وبه يبق) وهو ظاهر
المذهب وهو الصحيح وعليه أكثر المشايخ قال فى الدائع عن اى يوسف عدمه وظاهره أن مذهبه ببق لانه
بهر لان كل من غسلاً أنه رواية عنه واخلاف فى المنفى أما المرأة والاصرد والكومى ففترض الغسل انصافاً
دترمق (قوله لا غسل باطن العينين الخ) لانه ثم يضره الماء الحار والبارد وما ذلوا كحل بكل نفس
لا يجب غسله كذا فى مختارات التوازل لما صاحب الهداية (قوله والاخر والتم) معطوفان على العينين
أى لا يجب غسل ما بينهما ايضا (قوله وأصول شعر الحاجبين) يحمل هذا على ما إذا كانا كشيئين أما إذا بدت
البشرة فيجب كإياها فى ريسان الرهان وكذا يقال فى القبة والشارب وقطع ح عن عصام الدين شارح
الهداية ط (قوله ونمى ذباب) أى خرؤه قال فى بحث الغسل ولا يمنع الطهارة ونمى ذباب وخرؤه لم يصل
الماء تحتها وسنا ولو جرم به يبقى ودرن ودرن وتراب وطين الخ (قوله العرج) على قوله لا غسل الخ أى
فان هذه المذكورات وان كانت داخلة فى هذا الوجه المذكور الا انها لا يجب غسلها العرج وعلى فى الدردبان
عمل الفرض استبرأ الخافى وصار يقال لا يراه الناظر اليه فسقط الفرض عنه وقول الى الخافى (قوله اسقط
لفظ فرداى) تعرض بصاحب الدرر بحث قديده اه ح ومعناه غسل كل يد منفردة عن الاخرى ط (قوله
لعدم الخ) أى لانه فى حدسيان فرض الوضوء فيشعر كلامه بأن الافراد لازم مع انه لو غسلها مع اسقط
الفرض (قوله البادئين) أى الظاهرين الذين لا خلف عليهما ط (قوله فان ابروستين الخ) حله
للتقيد بالقدريين السابقين على سبل القدر المشوش ط (قوله وتلفها المسح) لكنه يحتج بالكيفية
كما يأتى ط (قوله لمتر) أى من أن الامر لا يقتضى التكرار (قوله مع المرتقين) تنبيه صريح بكسر الميم

(طولاً) كان عليه شعراً ولا
عدل عن قولهم من قصاص
شعر الجارى على الغالب
الى المبرد ليم الاخر والاصغر
والازع (وما بين شخصي
الاذنين صرحت) وحسنه
فليغسل المياقي وما يظهر
من الشفة عند انضمامها
وما بين العذارى والاذن
دخوله فى الحلة وبه يبق
لا غسل باطن العينين
الاخر والتم واصول شعر
الحاجبين والنبية والشارب
فيم ذباب العرج (وغسل
لدين) اسقط لفظ فرداى
مدم تقيد الفرض بالافراد
والرسلين البادئين السليتين
ان ابروستين والمستورين
تلف وتلفها المسح (مرة)
لمتر (مع المرتقين

ورفع الماء وفيه العكس اسم الملقى المظلم عظم المحدث وعظم الذراع وأشار المصنف إلى أن إلى في الآية بمعنى مع وهو مردود لأنهم قالوا أن البدن رؤس الأصابع المكتبة فإذا كانت إلى بمعنى مع وجب الفصل إلى الملتصق لأنه كالأصابع المتصين وكه وغايته أنه كالأصابع من العظام وذلك لا يخرج غيره جهر وبالجواب أن المراد من البدن في الآية من الأصابع إلى المرفق للإجماع على سقوط ما فوق ذلك ويعدل عن التعبير إلى التسمية بالي الخشعة لمخول المرفقين والكفين وعدمه إلى التعبير مع الصريحة بالمخول للاحتراز عن القول بعدمه المشار إليه بقول الشارع على المذهب أي خلافاً لزمون قال بقوة من أهل الظاهر وهو رواية من مالك (قوله والكفين) هما العضلات الناشزان من جاني القدم أي المرتفعان كذا في المغرب وصحبه في الهداية وغيرها وروى هشام عن محمد أنه في ظهر القدم عند مفصل الشرا قالوا هو سهو من هشام لأن محمداً إنما قال ذلك في الحرم إذا لم يجد النطق حيث يقع خضه أسفل من الكفين وأشار محمد سيده إلى موضع القطع فتحة هشام إلى الظهارة وقامه في البحر وغيره (قوله وما ذكرنا) في الجواب عما ورد أنه ينبغي غسل يد ورجل لأن مقابلة الجع بالجمع تقتضي انقسام الواحد على الآحاد (قوله بعبارة النص) أي بصريحه السوق ط (قوله بدلائله) أي أنه مفهوم منه بطريق المساواة (قوله ومن البحث في ذلك) أي في كونها تدخل القاية ولا تدخلها أو لا يدخلها والمرجح الترتيب وغير ذلك مما طال به في البحر ط (قوله وفي القراءتين) أي قراءة الجوز والتصيب في أرجلكم من جل الجوز على حالة التفتت والتصب على غيرها أو أن الجوز للوراء لأن المسح غرضها بالكفين إلى آخر ما طال به في الدرر وغيرها (قوله قال في البحر لأطال في حقه) أي لأثبته في واجبة خبرها في قوله وما ذكرنا أفاده ط (قوله بعد انقضاء الإجماع على ذلك) أي على اقتراض حسن كل واحدة من اليدين والرجلين وعلى دخول المرفقين والكفين وفصل الرجلين لاصحهما أفاده ح أقول من استدلل بالآية كالقدوري وغيره من أصحاب المتن يحتاج إلى ذلك ليمد له على أن في ثبوت الإجماع على دخول المرفقين كلاماً لأنه في البحر أخذ من قول الإمام الشافعي لأصابع عظاماً في إيجاب دخول المرفقين في الوضوء ورده في التبرية أن قول المجتهد لا أصل مختلف الفاسل حكاية للإجماع الذي يكون غيره مجموعاً به فقد قال الإمام الأمامي في أصوله لأخلاف أن جميع المجتهدين يوافقوا على حكم واحد ووجد الرضى من الكل نصاً كان ذلك إجماعاً ما دام أن البعض وسكت الباقي لأن خوف بعد اشتراك القول بفسادته أهل السنة أن ذلك يكون إجماعاً ما دام أن الشافعي لا يقول أنه إجماع وليسكن أقول لا أمر به خلافاً وقال أبو هاشم من المعتزلة لا يكون إجماعاً ويكون بعبارة أيضاً اه وقدما أيضاً من شرح المنة أن غسل المرفقين والكفين ليس بفرض ظني بل هو فرض على تركيب الرأس ولذا قال في التبرية أيضاً لا يحتاج إلى دعوى الإجماع لأن القروض الصلبة لا يحتاج إلى إثباتها إلى القاطع (قوله ومسمع ربيع الرأس) المسع لغة احمرار البدن التي وعرفاً أصابة الماء العضو وإما أن في مقدار فرض المسع روايات أشهرها في المتن الثانية مقدار الناحية واختارها القدوري وفي الهداية توى الربيع والتصديق أنها أقل منه الثالثة مقدار ثلاثة أصابع رواها هشام عن الإمام وقبل على ظاهر الرواية وفي البدائع أنها رواية الأصول وصحبه في النسخة وغيرها وفي الظهيرة وعليها الفتوى وفي المراجعات أنها ظاهر المذهب واختار جماعة المحققين لكن نسبوا في الخلاصة إلى محمد فصل ما في المخرج من أنها ظاهر المذهب على أنها ظاهر الرواية عن محمد وفتاوى قامة في التبرية والبحر والحاصل أن المحدث رواية الربيع وعليها مني المتأخرون كابن الهمام وتلذه ابن مبرج وصاحب التبرية والبحر والمحدثي والمصنف والشرائلي وغيرهم (قوله فوق الأذنين) فلو مسح على طرف ذؤابة تشد على رأسه لم يجز مقدس (قوله أو بل باق الخ) هذا إذا لم يأخذ من عضو آخر مقدس فلو أخذ من عضو آخر لم يجز مطلقاً جهر أي سواء كان ذلك العضو مفصولاً أو موصلاً ددد (قوله على الشهور) مقابلة قول الحاكم بالغ مع خطأ جماعة الشافعية وتصره الحق ابن الكمال وقال الصحيح ما قاله الحاكم مقدس الكرخي في جامعته الكبير على الرواية عن أبي حنيفة وإي وصف أنه إذا مسح رأسه بفضل غسل ذؤابه لم يجز الإجماع جديد لأنه قد تطهره مرة اه وأقره في التبرية (قوله إلا أن يتقارن) كذا ذكره في التبرية لأنه أخذنا ما جديد (قوله ولو مده الخ) أي مده المسح حتى استوعب قدر الربيع وفي البدائع موضع ثلاثة أصابع ولم يجزها جازي رواية الثلاث أصابع لا الربيع ولو مسح بهانصوية

والكفين) على المذهب وما ذكرنا من أن الثابت بعبارة النص غسل يد ورجل والآخرى بدلائله ومن البحث في إلى وفي القراءتين في أرجلكم قال في البحر لأطال في حقه بعد انقضاء الإجماع على ذلك (ومسمع ربيع الرأس مرة) فوق الأذنين ولو بأصابع مطر أو بل باق بعد غسل على الشهور لا بعد مسح الآن يتقارن ولو مده أصابعاً أو أصبعين

شمري موزعة ولا معدودة فلا لاه بأب التقدرة القروض أي وهذا بالإجماع كافي التبرؤ لوقتها من بلخ
 القدر القروض بل يجوز عند علمائنا الثلاثة خلافاً لغيره وسكذا الخلاف في الأصابع والاصبعين إذ أمدها
 وبلغ القدر القروض اهـ ملخصاً على ما إذا وضع ثلاث أصابع ومدها وبلغ القرض قال في التفرغ لم يرفه
 إلا الجواز وتعلق في التبرؤ فلو قد تعلق على ما هو المتقول يعني قول البدائع فلو مدها الخ أقول وفيه نظر
 لأن الضمير في قول البدائع ظومه الخ عائد على المتصو أي بأن سم بأطرافها لا الموضوعة على أنه قال
 في الصبر لسم بأطراف أصابعه والماء متطابقاً جزواً ولا لانه إذا كان متطابقاً فالماء ينزل من أصابعه إلى
 أطرافها فإذا أمده صار مكانه أخذاً مذهباً كذا في المحيط وذكر في الخلاصة أنه يجوز مطلقاً هو الصحيح
 اهـ قال الشيخ إسماعيل ونحوه في الواضعات والفيض (قوله لم يميز) قبل لأن البدائع صارت مستعملة وهو
 مشكل بأن الماء لا يصير مستعملاً قبل الاتصال وبأنه يستلزم عدم الجواز إذا التفت إلى رواية الربيع وقبل
 لأننا مأمورون بالمسح باليد والأصبعين منها لا نسمى بذلك خلاف الثلاث لأنها أكثرها وفيه أنه يقتضي تعيين
 الأصابع باليد وهو منتقب بمسح المطر وقد يقال في العلة ١ أن الثلاث تلتزم وتفرغ بل لو غلب قد انقضت
 بخلاف ما لو التفت الثلاث وقامه في فتح القدر (قوله لا أن يكون مع الكتاب الخ) لانهما مع الكتاب ومع ما
 بين الأبهام والسبابة يصيران مقدار ثلاث أصابع أو أكثر إذا أمدها وبلغ قد قال الربيع جازاً ما ندب من
 فيجوز على رواية الثلاث كما شرح به في التبرؤ الثانية (قوله أو يجسد) قال في الصبر ولو سم بأصبع واحدة
 ثلاث مرات وأعادها إلى الماء في كل مرة جاز في رواية محمد ما عندنا فلا يجوز اهـ أي على رواية الأربع
 لا يجوز على الرواية المتقدمة من أنه يجوز أن يمسح بها في كل مرة وأقول فيه نظر لأن حياته لو كان يجسد في موضع
 مقدار القرض جازاً انصافاً فلو مقدار القرض شامل في رواية الثلاث أصابع ورواية الربيع وفي البدائع ولو سم
 بأصبع واحدة يمسح بها ويظهر ما جازيها لم يذكر في غلار الرواية واختلف المشايخ فقال بعضهم لا يجوز
 وقال بعضهم يجوز وهو الصحيح لأن ذلك في معنى المسح ثلاث أصابع اهـ قال في الصبر ولا يفتي أنه لا يجوز
 على المذهب من اعتبار الربيع وما لشرح المجمع لأن ملك من أنه لا يجوز أن يضاف إلى الأصبع منه نظر اهـ (قوله)
 اجزاء أي أن أصابع الماء مقدار القرض ط (قوله ولم يصير الماء مستعملاً) لأن الماء لا يبطئ الاستعمال
 إلا بعد الاتصال والذي لا في الرأس أي وأخوه أي الخف والجمرة تصنع في ظهره وغيره ولا يلاصق فلا يستعمل
 وفيه نظر كذا في التفرغ (قوله انصافاً) أي بين الصابحين (قوله على الصحيح) فيدللانطق ومقابله ما قيل
 أنه لو قولي لا يجوز عند محمد (قوله جميع البنية) بكسر الهمزة وقصها نهر وظاهر كلامهم أن المراد بها
 الشعر الثابت على الخلق من عذار وعارض والذق وفي شرح الإرشاد الفسحة الشعر الثابت بجميع الخلق
 والعارض ما ينسبوا بين العذار وهو القدر الواحد الذي لا ذن يصل من الأعلى بالصدق ومن الأسفل بالعارض
 جهر (قوله يعني علماً) ذكر بعضهم أن التفسير بأي اللسان والتوضيح والتفسير يعني دفع السؤال وإزالة
 الزعم كذا في حاشية الصبر للبرهان وهنا كذلك لانه دفع ما يتوهم من إطلاق القرض أنه التفتي مع أن
 الآية لا تدل دلالة قطعية على اتصال حكم ما فتت البنية من البشرية لأنها (قوله أيضاً) أي كإن سمع ربع
 الرأس كذلك ط (قوله وما عدا هذه الرواية) أي من رواية مسيح الكل أو الربيع أو الثلث أو ما يلاقى الشربة
 أو غسل الربيع أو التفت أو عدم الفصل والمسح فالجميع غناية (قوله كافي البدائع) هذا الكتاب جليل الشأن
 لم أره كثيراً في كتبنا وهو للإمام أبي بكر بن مسعود بن أحمد الكسائي شرح به تحفة الفقهاء لشعخ علاء الدين
 السمرقندي فلما عرضه عليه زوجته ابته فاطمة بعدما خطبها المولود من أبيها فامتنعت وكانت الفتوى تخرج
 من دأهم وعليها خطها وخط أبيها وخطها (قوله ثم لا خلاف) أي بين أهل المذهب على جميع الروايات
 ط (قوله أن المتبرئ) أي الخارج من دائرة الوجه وفسره ابن حجر في شرح التلحاح بما لو من جهة نزله
 تخرج من دائرة الوجه وعلى هذا الثابت على أسفل الذقن لا يجب غسل شيء منه لأنه يجوز ظهوره يخرج من
 حد الوجه لأن ذلك جهة نزله وإن كان لومة إلى فوق لا يخرج من حد الوجه وكذا الثابت على أطرافها خلعت
 من البنية وأما الثابت على الخلقين فيجب غسل ما دخل منه في دائرة الوجه دون الزائد عليها إذا قال في البدائع
 الصحيح أنه يجب غسل الشعر الذي يلاقى الخلقين وظاهر الذقن لانهما استعمل من البنية عندنا وعند الشافعي يجب

لم يميز إلا أن يكون مع الكف
 أو بالأصابع والسبابة مع ما
 بينهما أو بغيره ولو أدخل رأسه
 الأذن أو وضعه أو جبرته وهو
 حدث اجزاء ولم يصير الماء
 مستعملاً وإن نوى انصافاً
 على الصحيح كافي البصر من
 البدائع (وغسل جميع البنية
 قرض) يعني علماً (أيضاً)
 على المذهب الصحيح المتقوية
 المرجوع إليه وما عدا هذه
 الرواية مرجوع عنه كافي
 البدائع ثم لا خلاف أن
 المتبرئ لا يجب غسله ولا
 مسحه

لأن ما استمرل تابع لما انفصل وانفتح حكم الفصل ولما توجه الى الفصل عادة الى المتسلسل فلم يكن وجها
 فلا يجب غسله اه تأمل ثم رأيت المصنف في شرحه على زاد القدير قال ما نصه وفي المني قال الباقى وما تزل
 من شعر الصلة من الذنوب ليس من الوجه عندنا خلافا للشافعي اه ولارواية في غسل الفتاوتين اذا جاوزتا
 القدمين في الجنابة وكذا السلطة اذا دخلت من الوجه وانفتح اه يجب غسلها في الجنابة وغسل السلطة في
 الوضوء أيضا اه (قوله بل يسئ) أى المسح لكونه الاقرب لمربع الضرع وصارئة المنة مريحة في ذلك
 كذا في ح (قوله التي ترى بشرتها) قد بدلت لانه الذى لا خلاف فيه وأما ما في البدن من انه اذا ثبت
 الشعر سقط غسل ما تحته عند حاجة العلماء كغسلها كان أو خفيها لأن ما تحته خرج من أن يكون وجها لانه
 لا يراجه به اه فمسحول على ما ذكرتم بشرتها كإبشرا له التعليل فالخليفة قدسما والفرق بينها بالمسح
 الشاق وبين الكشفة العرف كاهو وجه عند الشافعية والأصح عندهم أن الخليفة مازى بشرتها في مجلس
 الخطابة فأقاده في الخلية (قوله لم يسترها الشعر) أما المستورة فغسلها العرج ط ويستثنى منه
 ما اذا كان الشارب طويلا يستره الشعر الشفتين لما في السراجه من أن تظليل الشارب السراجه تستعين
 واجب اه لانه يمنع ظاهره وصول الماء الى جميع الشفة ويصغى ولا سيما ان كان كسفا وتقلبه يحق
 لوصول الماء الى جميعها وتغاسم في الخلية (قوله ولا يمسح الوضوء الخ) لأن المسح على شعر الرأس ليس بدلا
 عن المسح عن البشرة لانه يجوز نزع القدرة على مسح البشرة ولو كان بدلا لم يجوز اه يمرر في ما اذا كانت الشفة
 كسفة فإن ظاهرها لا تغتسل من الدبر عند قوله العرج أن غسلها يدل على مسحها ومقتضاها إعادة غسله بجان
 الشعر فلما رجع لكن قول المصنف لانه يجوز نزع القدرة الخ يفيد أنه ليس بدلا لانه يصح غسل بشرتها تأمل
 (قوله ولا يلز الحن) عبرا بليس ليشعل المسح والغسل (قوله الفصل الفصل الخ) الاولى تقدم الوضوء لانه
 المذكور في كلام المصنف فعود الضرع عليه بل الاولى عدم ذكره في ظهور المراد أقاده ط (قوله ظفره)
 مثل الظاء ط (قوله فرحة) أى جراحة ط (قوله كادته) مأخوذ من دمل بالغ بمعنى أصح يقال
 دملت بين القوم بمعنى أصح كالى الصالح وصلها بغيرها فتجبه الفرحة دغلا فلا يبرئها كالكافرة
 والمفارقة ط (قوله وان تألم بالفرج) أى ينشق السخ يدون واورا لاصوب وان لم يتألم كاقاده ط لانه ذكر
 في التاتر خاتمة وغيرها انه ان نزع الجلدة بعد ما يرى بحيث لم يتألم فغسله الغسل وان قبله بحيث يتألم فلا والاشبه
 انه لا يلزمه الغسل فيما جمعا هو المأخوذه اه ملحسا لحالة التألم لا خلافا فيما إذا قال وان لم يتألم
 يصلح عدم لزوم الغسل مع التألم بالاولى لأن القاعدة أن تقضى ما بعد ان ولو اولى من الاولى بالحكم ويمكن
 الجواب بأنه انى بالواد بدون لم للأخلة التعليل بعدم البدلية لان اتقاء البدلية عند عدم التألم الاولى منه عند
 التألم تأمل وعلى كل قسمة ان تألم بدون واخر صحة فانهم (قوله لعدم البدلية) على لعدم الاعادة في
 المسائل كلها ط وذلك لان البدلية تكون عند تعدد الامل (قوله بخلاف نزع الخلف) أى فانه ينزع
 يغسل ما تحته لانه يدل من الغسل ظاهرا على نزعها سرى الحدث الى القدم ط (قوله فصار) أى ما ذكر
 من الجلق والتم والكشط (قوله ثم حته اوتشره) هما معنى واحد كافى التماس أى حته محل المسح
 منه (قوله شقاق) هو بالضمة وفي التهذيب قال البت هو شقاق الجلد من برد أو غيره في الدين والوجه وقال
 الاصمعي "الشقاق في اليد والرجل من يدن الانسان والحيوان وأما الشقوق فهي صدوع في الجبال والارض
 وفي النكحمة عن يعقوب يقال يدغلان شقوق ولا يقال شقاق لان الشقاق في الدواب هي صدوع في حوافرها
 وأما غيرها فمريب (قوله والأتزك) أى وان لم يمسح به بأن يشد على المسح ترك (قوله ولا يغدر على الماء)
 أى على استعماله لما منع في اليد الاخرى ولا يشد على رجليه لعل فيه الدواء يكفيه احراوا الماء فوقه ولا يكفيه
 في الخراش وسلامته جائزة عنده خلافا لما لو كان في رجليه لعل فيه الدواء يكفيه احراوا الماء فوقه ولا يكفيه
 المسح ولو أمره فمسحط ان عن بره بعيدة والا فلا كافى الصغرى اه ابن ابدال الزاغة (قوله ولو قطع الخ)
 قال في الصبر ولو قطع يده او دجله فليس من المرقق والكسب شقة الغسل ولو قطع من الغسل واجب اه ط (قوله
 ولو خلقه) أى من جانب واحد (قوله فلا يوشط) بالضمة والكسر كافى التماس والبطش فاصبر على
 الدين فاقوال ووشط يسما قلنا الى الرجلين لكن حسنا ط (قوله ولو واحداهما الخ) أى ولو شط

٣ قوله عن البشرة هكذا بطله
 ولعل الاولى على البشرة
 في تأمل اه معصه
 بل يسئ وأن الخليفة التي ترى
 ٣ بشرتها يجب غسل ما تحته كذا
 في التهر وفي البرهان يجب غسل
 بشرتها بشرتها الشعر كاجبه
 وشارب وعنفقة في المختار وكذا
 يمسح الوضوء بل ولا يلز الحمل
 (يجلق رأسه ووجهه كالاعادة)
 الفصل الفصل والالوضوء
 (يجلق شارب ووجهه وقلم
 ظفره) وكشط جلده (وكذا
 لو كان على اعضاء وضوئه
 فرحة) كالامل (وعليها جلدة
 رقيقة فتوضا وأمر الماء طرية
 ثم نزعها لا يلزمه إعادة غسل
 على ما نصها) وان تألم بالفرج
 على الاشبه لعدم البدلية
 بخلاف نزع الخلف فصار
 كالومس خضه ثم حته اوتشره
 (فروع) في اعضاءه شقاق
 فيه ان قدر والاسمح
 والأتزك وقبره ولا يشد
 على الماء ثم ولو قطع من المرقق
 غسل محل التشنج ولو خلقه
 يدان ورجلان فلو يوشط
 بهما غسلهما ولو واحداهما
 فهي الاملية في غسلها

مطلب
في السنة وتعرفها

وكذا الزائدة ان يثبت من محل
الفرس كاصبح وكث
زائد في والاخذ في منها محل
الفرس غلبه وما لا فلا لكن
يندب بجني (وسنة) اغادته
لا واجب للوضوء ولا للفعل
والاقتضاه وجعها لان كل
سنة مستقلة بدليل وحكم
وحكمها ما يؤيد على نفسه

بأحدهما فهي الأصلية والاخرى زائدة لا يجب غسلها وظاهره ولو كانت نائمة في النوم أو راحمها ولو كانتا
تأتين متصليتين أو منفصلتين وظاهره وجوب غسلهما في الأول وغسل واحدة في الثاني اهـ فلم يعتبر البش
والظاهر اهـ يعتبر البش أولا فان غسل بهما وجب غسلهما والا فان كانتا متصليتين وجب غسلهما
وان كانتا منفصلتين لا يجب الاغسل الاصلية التي يغسل بها وهو حسن بجماع العبادتين ط (قوله غسلها)
تعتبر لا قبل لان الكلام في اليد (قوله وسنة الخ) اعلم ان الشرعيات أربعة أقسام فرض وواجب وسنة
وغل بها كمن غسلها على من تركه مع منع الترتل ان ثبت بدليل قطعي ففرض او بظن فواجب ولا يمنع الترتل
ان كان محملا واطلب عليه الرسول صلى الله عليه وسلم والخالفا الراشدون من بعده فسنة ولا تختص به وبطل
والسنة فوعان سنة الهدى وتركها يوجب اساءة وكراهة كاجتماع الاذان والاقامة وهوها وسنة
الزوائد وتركها لا يوجب ذلك كسائر التي عليه الصلاة والسلام في لباسه وقيامه وقعوده والنفل ومنه المتدب
يتأبها فله ولا يبسي تاركه قبل وهو دون سن الزوائد ويرد عليه ان النفل من العبادات وسنة الزوائد
العادات وهل يقول احدان ناطق الحج دين التماس في التعلل والترجل كذا حققه العلامة ابن الكمال في تغيير
التنقيح وشرحه اقول لا فرق بين النفل وسنة الزوائد حيث الحكم لانه لا يكره تركه كل منهما وانما الفرق
كون الاول من العبادات والثاني من العادات لكن اورد عليه ان الفرق بين العبادات والمادة هو النية المتحضنة
للاخلاص كما في الكافي وغيره وجميع افعالها صلى الله عليه وسلم مستقلة عليها كايمن في محله واقول قد مثلوا السنة
الزوائد ايضا بطوبى عليه الصلاة والسلام والقراءة والركوع والسجود ولا شك في كون ذلك عادة وحسنه فغنى
كون سنة الزوائد عادة ان النبي صلى الله عليه وسلم واطلب عليها حتى صارت عادة ولم يتركها الا احوال لان
السنة هي الطريقة المألوفة في الدين فهي في نفسها عبادة وجبت عادة لما ذكرنا لو لم تكن من مكملات الدين
وشعاره حيث سنة الزوائد بخلاف سنة الهدى وهي السن المؤكدة القرينة من الواجب التي يظل تاركها
لان تركها استخفاف بالدين وبخلاف النفل فانه كالمال او ما شئت لثا زيادة على الفرض والواجب والسنة
يوجبها ولا يجزؤه فجارا لصلواته المتدب والمستحب وهو ما ورد بدليل ذهب بفضه كافي التعرير
فانقل ما ورد بدليل ذهب حرم ما وخصوصا ولم يوجب عليه النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن دون سنة الزوائد
كاسترخاء في التنقيح وقد يطلق النفل على ما يميل السن الزوائد ومنه قوله لم يوجب الفرض والواجب ومنه تسعة
الحج ناطق لان النفل الزيادة وهو زاد على الفرض مع ائمن شعار الدين الصلة ولا شك انه افضل من تثلث
غسل اليدين في الوضوء وعن دفعهما للتصريمة مع انهما من السن المؤكدة فتعين ما قلناه ان دفع ما وورده
ابن الكمال فاعتنم تحقيق هذا المثل فالتكليف في غير هذا الكتاب وانه تعالى اعلم بالصواب (قوله اغاد
الخ) حيث ذكر السن عقب الاركان هنا وفي النفل ولم يذكر لها واجبا ولو لم يكن كلامه مفيدا لثقتهم
ذكر الواجب على السن لانه اقوى من مقتضى الصنعة بتقديمه واراد بالواجب ما كان دون الفرض في العمل
وهو اضعف نوع الواجب لما يميل النوع الآخر وهو ما كان في قوة الفرض في العمل لان غسل المرفقين
والكعبين ومسح راس من هذا النوع الثاني وكذا غسل القدم والاختار في الفسل لان ذلك ليس من الفرض
القطعي الذي يكره جاحده تأمل ثم رأيت التصريح بذلك في شرح الله وولشيخ اجاعيل واحذر زعمه للوضوء
والفسل من نفس الوضوء والفسل فان الوضوء يكون فرضا واجبا وسنة ونفلا كاقدمه الشارح وكذا الفسل
على ما ياتي في محله (قوله وجعها) أي السن حيث اتى بها بصيغة الجمع ولم يأت بما مفردة كما قال في الكون وسنة
(قوله مستقلة بدليل وحكم) قال ابن الكمال اما الاول فظاهر عند من تأمل في الهداية وتوسا والكتب
المطوية وما الثاني فلا بد ما يترتب على فعل السنة وتركها من الثواب والعقاب يترتب على كل فعل منها وتركه
مفردة كانت او مجمعة مع اخواتها وليس الامر في الفرض كذلك فان فرض الوضوء مجموع غسل الاضداد
الثلاثة ومسح الراس لان كل واحد فرض مستقل يترتب على فعله تركه حكم الفرض ولهذا ذكر في مصفة الفرد
ومن لم يثبت لهذه الحقيقة الاثنية في الموشعين سلك الافراد اهـ وعلى هذا ان كان الاثني بالسنف ان
يقول فيلزم ويدكن الوضوء بالافراد لا بفصل الدليل وهو الاية واتحاد الحكم بدليل فساد البعض ترك البعض
كما قال في البرقاظم (قوله ما يؤيد الخ) فامد به لا موصولة او موصوفة واقعة على السنة لان الحكم

الثابت لها الاجر والعمد على الفعل والترك وليس الحكم هو الفعل الذي يؤثر عليه الآن يقال انها موصولة
او موصوفة واقعة على الاجر والعمد محذوف أي الاجر الذي يؤثر على كماله فالتاسع تأييد الصغير
في فقهه وترك فافهم (قوله ويلام) أي بجانب بالآلة لا بعنق كما أفاده في البر والترك في التبع ترك السنة
المؤكدة قريب من الحرام يستحق حرمان الشفاعة قوله عليه الصلاة والسلام من ترك سنة لم يترك شيئا
اه وفي التصرير أن تركه بما يستوجب التشليل والعمد اه والمراد الترك بلا طعن على سبيل الامراء كما في شرح
التصرير لابن امير الحاج ووفيه ما سألت في سنن الرضوي من انه لو اكتفى بالفصل مرتان امتداده ثم والا في البر
من باب صفة الصلاة الذي يظهر من كلام أهل المذهب أن الامتنع بترك الواجب اه والسنة المؤكدة على الصحيح
لتصريحهم بأن من ترك سنة الصلوات انفس قبل لا ياتم والمصير انه باغم ذكره في فتح القدير وقصر بهم بالامتنع
ترك الجاهة مع انهم سنة مؤكدة على الصحيح وكذا في ظلاله من تتبع كلامهم ولا شك أن الامتنع بقول بالتشكيك
بعضه انتم من بعض فالامة تأمل السنة المؤكدة اخذ من الامتنع ترك الواجب اه قال في التبرهات ووفيه
حاشي الكشاف الكبير مع ما في اصول ابى البرحك السنة أن تدب الى تحصيلها ويلام على تركها مع حقوق الام
يسمى (قوله وكثير الخ) مقول مطلق وما زاد لتأكيد النكته أي ويترفعون بالحكم تحريفا كبيرا (قوله
لانه الخ) الخط موضع الخط مقابل الرض ومواقع جمع موقع مصدر يسمي الوقوع والانتراح على ظهر يسمي
التأمل والتفكير أي لأن الحكم هو عمل وقوع أفعالهم أي انه المقصود لفقهاء (قوله وعزفها الثمن) أي
عزف السنة اصطلاحاً ما هي لفظة فالعريضة مطلقاً ولو بجهة ط (قوله او يضل) ينفي زيادة او تقرر
الانه داخل في الفعل لانه عدم التي جامع بينه عليه الصلاة والسلام يعني انه كف والكف فعل من أفعال
النفس ط (قوله وليس واجب) مراده ما يمتنع من القرض ط (قوله لكنه تعريف لفظها) أي لفظ
السنة الشامل لفظها وهذا السنة المؤكدة الحجة سنة الهدى وغير المؤكدة الحجة سنة الزوائد
وأما المسبب المراد فقتل والمندوب فهو قسم لها لا قسم منها كالتدبير فافهم وأما بالاستدلال أن المراد
من السنة هنا هو القسم الاول وهو صريح في التبر تأمل (قوله ولو سكتا) كعدم الانتكار على من لم يفعل لانه
يترك منزلة الترك حقيقة تدخل في الاعكاف في العشر الاخير من رمضان لانه عليه الصلاة والسلام وان واجب
عليه من غير ترك ومقتضاها وجوب الاعكاف لكن لما لم يشكره عليه الصلاة والسلام على من لم يمتنع كان
ذلك منزلة الترك حقيقة والمراد أيضاً الموانعة ولو سكتا تدخل الترويع فانه على الله عليه وسلم بين العذر
في التفريط بها وهو خوف أن تضرر علينا ط عن ابى السعود ومفاده أن الموانعة بالاتفاق تعد الوجوب
قال في الصريح ونظائر الهداية بخلافه فانه في الاستدلال على سنة المضيئة والاستساق قال لانه عليه
السلام فعلها على الموانعة ثم قال في الصريح والذي ظهر لعبد الضعف أن السنة ما واجب عليه التي على الله
عليه وسلم لكن ان كانت لامع التبر فله دليل السنة المؤكدة وان كانت مع التبر أحياناً فهي دليل غير
المؤكدة وان اقتصرت بالانتكار على من لم يفعل فهي دليل الوجوب فافهم هذا فان يحصل التوفيق اه قال
في التبر وفي أن يقيد هذا بما إذا لم يكن ذلك الفعل الموانع عليه بما اختص وجوبه عليه الصلاة والسلام
أما إذا كان كسلة النفس فانه عدم الانتكار على من لم يفعل لا يصح أن ينزل منزلة الترك ولا بد أن يقيد الترك
بكونه لغرض تركه في الصريح ليعرج التبر على العذر لا على التبرير وكانها تركه لأن الترك لعذر لا بد تركه
اه (قوله لا وورده الخ) أي على تعريف الثمن وحاصله التقصص بعدم المنع لانه إذا كان الاصل في الاشياء
الترويع يعني عدم العلم بالحكم هل هو الاباحة او الحظر لا على اباحة المباح الا بقوله عليه السلام او فعله فدخل
في تعريف السنة الآن براد في التعريف ولا يباح قال ط وكذا في المباح على القول بان الاصل الحظر
(قوله الآن انقضاء الخ) جواب عن اليراد قال في الصحاح الطبع بالثمن والويع وقوله لم يكره بل يجب لاجب
اذا قرره اه والعنى انهم يشقون به سكتا ط اقول ومن في التبرير بان الاختيار أن الاصل الاباحة
عند الجمهور ومن المنفعة والشائعية اه وتعه لفظ العلامة قاسم ويرى عليه في الهداية من فصل الحدا
وفي الخاتمة من أرائل الحظر والاباحة وقال في شرح التبر وهو قول معتزلة البصرة وكثير من الشافعية
وأكثر الحنفية لاسباب الرايين قالوا وبالله اشارة محمد بن هذيل بالتعلل على كل الميتة وشرب الخمر غم فعمل

ويلام على تركه ونسكتا
ما يترفعون به لانه خط مواقع
أفتارهم وعزفها الثمن
بما ثبت بقوله عليه الصلاة
والسلام او يضل وليس واجب
ولاستحب لكنه تعريف
لفظها والشرط في المؤكدة
الموانعة مع ترك ولو سكتا
لكن شأن التبر أن لا يذكر
في التعريف وأورد عليه في
الصريح المباح بناء على ما هو
النص من أن الاصل في
الاشياء الترويع الآن انقضاء
سكتا ما يلجسون بأن الاصل

الاباحة

مطلب
الختار أن الاصل في الاشياء
الاباحة

حق قبل جوفه خفت أن يكون آمنا لان أسس كل الميتة وشرب الخمر يجرهما الإلابة مما جعل الإلابة
 أصلا والحمة بهما عرض التي اه وتقل أيضا انه قول الشارح في باب استئلا الكفار ان الإلابة رأى المعتزلة فيه فطر قد بر
 في شرح اصول البزدرى وبه علم أن قول الشارح في باب استئلا الكفار ان الإلابة رأى المعتزلة فيه فطر قد بر
 (قوله لا تعريف بنا عليه) أى على الأصل الإلابة أقول هذا الجواب نايع ضاكت منه الشارح وبنى
 على الإلابة الأصلية أماما نفس على إباحته وأفعله عليه السلام فلا يتبع وقدس في القرار على أن المباح يطلق
 على متعلق الإلابة الأصلية كما يطلق على متعلق الإلابة الشرعية فلا حسن في الجواب أن يقال المراد بقوله
 في التعريف ما ثبت ثبوت طهارة لا ثبوت شرعيته والمباح غير متعلق بالفعل وانما هو متعريفه (قوله البداية)
 قبل السواب البداية تبالهزم وفيه فطر قد قد ذكر في القاموس من السابق بدت بالنسبة وبدت أشد أن اه
 أى بفتح الدال وكسرهما (قوله بالنسبة) بالتحديد وقد تحققت محسناً وفي لغة مزم القلب على الشيء
 واصطلاحاً كما في التلويح ضد الطاعة والتعريف إلى الله تعالى في إيجاب الفعل ودخل فيه المشيئة فان
 المكلف به الفعل الذي هو كمال النفس ثم العزم والقصد والنية اسم للإرادة الحادثة لكن العزم المتقدم على
 الفعل والقصد المتأخر به والنية المتأخر به مع دخوله تحت الصلح المتأخر وقوله في البصر (قوله أى نية
 عبادة) الأولى التعبير بالطاعة ليشمل خصوص المحض فقد ذكر شيخ الإسلام زكراً بأن الطاعة فعل
 ما يشاء عليه وقت على نية ولا يعرف من يضعه لا بطلا ولا والقرية فعل ما يشاء عليه بعد معرفة من يتقرب
 إليه به وان لم يتوقف على نية والعبادة ما يشاء عليه ففعله ويتوقف على نية فتصا السلوات الجنى والصوم والركاة
 والخم من كل ما يتوقف على النية تقربة وطاعة وعبادة وقراءة القرآن والوقت والعتق والصدقة ونحوها مما
 لا يتوقف على نية تقربة وطاعة لا عبادة والنظر المؤدى إلى معرفة الله تعالى طاعة لا قرية ولا عبادة اه وقواعد
 مدعياً لاتأباه حوى وانما لم يكن التطرف به لعدم المعرفة بالنية وبه لان المعرفة تحصل بعده ولا عبادة
 لعدم التوقف على النية (قوله لا تصح) الأولى لا تجعل كما في الفسخ ليشمل مثل من المحض والطواف اه ح
 وفيه انه لو قصد من المحض لم يكن تأييد السنة كما انه لو قصد لم يميزه الصلاة فان النية المسنونة في الوضوء
 هي المشروطة في التيمم كذلك في شائبة شيء من أفعال الركنى فربما أن الصلاة تصح عندنا بالوضوء ولو لم
 يمكن منوها وانما تنسب النية في الوضوء ليكون عبادة فانه بدونها لا يبنى عبادة أو ما بها كإياها
 وان صحته الصلاة بخلاف التيمم فان النية شرط لصحة الصلاة فالثانية في الوضوء شرط لكونه عبادة وفي
 التيمم شرط لصحة الصلاة ولما لم تصح الصلاة بالتيمم المتأخر به استباحة من المحض علم أن الوضوء المتأخر به
 ذلك ليس عبادة لكن قد يقال لا يلزم من عدم صحة الصلاة بالتيمم المذكور عدم كون ذلك الوضوء عبادة
 لان صحة الصلاة أقوى على أن طهارة التيمم ضرورية فيصا شرطاً في شروطها ولا شرطاً في التيمم نية عبادة
 مقصودة وظاهر كلامهم هنا أن كون العبادة مقصودة مقترنة بشرط في النية المسنونة للوضوء فيدل على مثل من
 المحض والله تعالى اعلم (قوله كوضوء الخ) فيه أن الوضوء يرفع الحدث ليسا عبادة لعدم وقوعه على
 النية عندنا بل هو طهارة وطاعة كما علمت على اسمها ليسا لا يهل إلا بالطهارة كما فاده ح لان الوضوء من
 الطهارة يرفع الحدث وكذا استمال الآخر بالوضوء لا زمان من لوازم وجودها ففقه كوضوء ليس تشبها
 للعبادة بل تنظير للعبادة ولا يفتى أن الاحواب أن يقول أو وضوء بالعلق على عبادة وما ذكره من الاكتفاء بنية
 الوضوء هو ما جزم به في الفقه وأيده في الصواب والتمرحج ذكر أن المستأمن من كلامهم أن نية الطهارة لا تكفي في
 تحصيل السنة وكأنه لا يمتنع أن يرفع الحدث والحدث فطر من خصوص الطهارة الصغرى فعلى هذا
 لو نوى الوضوء كنى لانه يرفع الحدث سواء بل هو اخص منه لان رفع الحدث يشعل الغسل فكان الوضوء
 أولى اه لا يقال تنزع رفع الحدث إلى الوضوء والغسل يقتضى أن يكون الطهارة لا تأتول تنزعها لا يضر
 لان الغسل في ضمنه وضوء فلو يكن تأييداً بخلاف ما أراد بخلاف تنزع الطهارة فافهم وقد مضى القدر في
 مختصره على الاكتفاء بنية الطهارة ووافقه في السراج لكن ظاهر كلام الزيلعي أنه خلاف المذهب في الإلابة
 وعند البعض نية الطهارة تكفي أقول ويؤيده ما في نية البدائع من القدورى الصريح من المذهب انه إذا نوى
 الطهارة اجزأه ويرى به في البصر هناك لا يمكن يفرق بأن الطهارة بالترايب لا تنزع بخلافها بالماء وذكر

بالتعريف بنا عليه (البداية
 بالنسبة) أى نية عبادة لا تصح
 إلا بالطهارة كوضوء أو رفع
 يحدوث واستمال آخر

مطلب
 الفرق بين النية والقصد والعزم

مطلب
 الفرق بين الطاعة والقرية
 والعبادة

في الصلوة ايضا ان نية التيمم لا تمكن لصحة على المذهب خلافا لما في التواتر ولا اعتماد عليه بل المذهب
اشترطانية مخصوصة اه ولعل الفرق بين التيمم والوضوء ان كل وضوء تصعب به الصلاة بخلاف التيمم فان منه
ما لا تصعب به الصلاة كالتميم ليس مصعب فلهذا لم تصعب نية التيمم المطلق تأمل هذا وأورد في الصلوة على قوله
او امتثال أمراته لا يتأخر قبل دخول الوقت اذ ليس مأموياه إلا أن يقال ان الوضوء لا يكون خلا لانه شرط
للصلاة بشرطها فوضو لا يفتي ما فيه اه وأجاب ط بأنه مأمويه على طريق التدبير قبل الوقت وهو احدى
الثلاث التي للتدبير فيها افضل من الفرض اه اقول وعلى القول بأن سبب وجوبه الحدث يكون مأموياه
قبل الوقت وجوبا موصوفا الى القسام الى الصلاة كما سبق تقريره بنى هشاشي وهو انه اذا أراد تعديد الوضوء
لا بنوي ازالة الحدث ولا بإباحة الصلاة يمكن دفعه بأن بنوي التعديد فانه مندوب اليه فيكون عبادة كما في شرح
الشيخ اسمعيل حين شرح البرجندى اقول فيه ان التعديد ليس عبادة لأجل الالابطهارة فلا حسن أن يقال
انه بنوي الوضوء بناء على أن نية تنكح أو تنوي امتثال الأمر لان التدبير مأمويه حقيقة وأجيزا على
الخلافا بين الامورين (قوله وصبر حوا بأنه بدو بها) أي الوضوء بدون النية ليس عبادة وذلك كما دخل
المسلم فوعا واعتقدا قصد التبريد أو ليجزأ ازالة الوضوء كسكنا في الفتح قال في التبريد لا يحسن أن يسمي
الشاق في أن الوضوء للمأمويه لا يصعب بدون النية فحتمت عليهم في وقت الصلاة على الوضوء المأمويه وأشار
ابو الحسن الكرخي الى هذا وقال للبدوي في أسرارهم وكثير من مشايخنا يظنون أن المأمويه من الوضوء
يتأذى من قبحته وهذا خطأ فان المأمويه عبادة الوضوء بقبحته ليس بعبادة وفي مسبوطة شيخ الاسلام
لا كلام في أن الوضوء المأمويه لا يحصل بدون النية لسكني صحة الصلاة لا توقف عليه لان الوضوء المأمويه
به غير مقصود وإنما المقصود الطهارة وهي تحصل بالمأمويه وقدره لان الماء مطهر بطبعه اه (قوله وبأنه
بتركها) أي انما يسيرا كما قبلته مناه عن الكسوف والمراد الترتيل لا عذر على سبيل الأبرار كما قبلته مناه أيضا
من شرح التقرير وذلك لأنما يستمر موكداً لوليت على الله عليه وسلم عليها كاحقته في الفتح وإذاعلي التدوير
حيث جعلها مشعبة (قوله وبأنه فرض الخ) الصواب أن يقال وبأنه شرط في كون الوضوء عبادة
لأفقاها للصلاة فان تأمل النية لا يصاحب عقاب ترك الفرض واتقاء اللازم يستلزم اتقاء الملتزم والشرط
لا يكون فرضا إلا اذا كان شرط الحصة وهذا ليس كذلك بل هو شرط في كون الوضوء عبادة فقط اه ح
يؤيد أن آية الوضوء لا دلالة لها على اشتراط النية كما حقه العلامة ابن كمال في شرحه على الهداية وتقدم عنه
الجوى في حاشية الاشياء وفي الجوى ليست النية بشرط في كون الوضوء مقفيا للصلاة انما هي شرط في كونه
سببا للثواب على الأصح وقبل ثاب بغيره اه (قوله بسورة جاز) تقدم في الصلوة شرح الجمع والوقاية معزبا
للكفاية وفي الفتح واختفوا في النية بالتوضوء والاحوط أن بنوي اه والظاهر أن المراد أن الاحوط
القول بغيره النية تأمل (قوله وينبغي) أي على القول بالتنصيص أو بالوضوء فهو كالتميم لا بد من
الماسق لا يجوز به حال وجود الماء وتنقصه إذا وجد ذكره التدوير في شرحه من اصحابنا وفي الظاهر
أن الصلة في سورة جاز كذلك لانه انما يتوخا مع التيمم عند فقد الماء كما يأتي (قوله وبأنه وقتا)
مطلوب على قوله بأنه بدو بها (قوله بنى أن تكون) أي النية والذي رأيت في الاشياء يكون بالية
الغنية أي يكون وقتها في الأقل تنجى بمعنى طلب وعلى الثاني هي ما يستعملها العلماء في مقام البحث فما
لا تنقل فيه وهو التبادر بين الاشياء (قوله قلت لكن الخ) استدرك على الاشياء بأن ما جئته منقول كما ذكره
الجوى والظاهر انه استدركه على قرينة عند غسل الوجه قال في امداد الفتاح وأما وقتها فاستدركه الوضوء
حتى قبل الاستسقاء اه لأن النية الاستسقاء من سنن الوضوء بل من أقوى سننه كما صرح حوا به ولعله أقبل كان
ينبغي ذكره هنا (قوله قبل ما راسق) حاشا حينئذى باقى لا يمتنع جميع والالكان محلها قبل نفسها اه ح
وأفاد في القاموس أن استعماله بالفتح الثاني وهو أو قبل (قوله فلا تنس الخ) حاصله انه ليس محل منبها
عندنا هو محل فرضها عند الشاقى الذي هو قبيل غسل الوجه (قوله لذى القهم) أي الإدراك متعلق
بقرينة أو بقرينة تنكح أي تذكر أو بسؤال أو أحوال منه ومثله قوله في النية لكن ينبغي عليه جواز تعلقه
بإعمال على أن في معنى الباء (قوله حقيقة) قد مرنا بيان حقيقة الفقه واصطلاحا (قوله حكم) هو أنها سنة

وصرح حوا بأنه بدو بها ليس
بعبادة وبأنه بتركها وبأنها
فرض في الوضوء المأمويه
وفي التوضؤ بسورة جاز وينبغي
تدبر كالتميم وبأنه وقتها عند
غسل الوجه وفي الاشياء
ينبغي أن تكون عند غسل
اليدين للرسوخ لئلا يواب
السنن قلت لكن في القصة
ومحلها قبل ما راسق السنن كما في
القصة فلا تنس عندنا قبل
غسل الوجه كما تفرض عند
الشاقى اه وفيه ما سمع
سؤالات مشهورة فطرحها
العراقى فقال
سمع سؤالات لذى القهم انت
تصحبى لكل عالم في النية

مطلب
سائر معنى باقى لا يمتنع جميع

في الوضوء والفعل بشرط في المتعبد من العبادات كالصلاة والزكاة وفي التعميم وفي الوضوء بنيد الترتيب
 الجاروف نحو الكفارات وفي صيرورة النوى بهاادة **(قوله حق)** هو القلب فلا يكن التفتن لما كان دونه
 الآن لا يقدّر أن يحضر قلبه لنوى به أو يشك في النية فكيفه اللسان وهل يسحب التلقظ بها أو يسحب
 أو يكره فيه اقوال اختلفوا في الهداية الأولى لأن لا يجمع عزيت وفي الفتح لم ينقل على النبي صلى الله عليه وسلم
 وأصحابه التلقظ بها إلا في حديث صحيح ولا ضعف وزاد ابن اميرليج ولا عن الأئمة إلا مرة واحدة ونحوها في الأشياء
 في بحث النية **(قوله زمن)** هو أول العبادات ولو حكما كما لو نوى الصلاة في بيته ثم حضر المسجد وافتتح
 الصلاة قبل النية فلا فاصل بين النية والعبادة الزكاة عند عزل ما وجب وفي الصوم عند الغروب والجمع عند
 الأحرار كما يسهل في الأشياء **(قوله وشرطها)** هو الإسلام والتقية والعلم بالنوى وأن لا يأتي بضاف بين النية
 والنوى وبسبب في الأشياء **(قوله والقصد)** أي المقصود منها مصدر بمعنى اسم المفعول قال في الأشياء
 قالوا المقصود منها تقية العبادات من العبادات وغيره بعض العبادات عن بعض كالإسالة عن المضرات
 قد يكون جهة أو لعدم الحاجة اليه فلا يكون عادة أو لا يتيسر غيره لا بشرط كالإيمان بالله تعالى والمعرفة
 والخوف والرجاء والنية وقرائة القرآن والأذكار والاذن **(قوله والكيفية)** أي الهيئة وهو منسوب لكيف
 اسم الاستعظام لأنها من شأنها أن يسأل بها عن حال الأشياء فيما يجب به يقال فيه كصفة هي الهيئة التي
 يصاحبها السائل عن حال شيء بقوله فكيف هو كقوله كيف زيد فتقول صحيح أو مقيم فقال هنا ينوي
 في الوضوء والفعل والتعميم استباحة ما لا يصلح إلا بالظهار أو وضع الحدث مثلا هذا ما ظهر في ثم رأيت نحو في
 الأعداد فافهم **(قوله قولاً)** أشابه إلى أنه لا تأتي بين نية الإنداء بها والنية وفعل الدين لأن النية
 عملها القلب والتسمية عملها اللسان وفعل الدين بفعل أفاده ط لكن في الترتيل لأنه أن مراعاة احتجاب
 التلقظ بالنية بفوت البدء بالتسمية حقيقة فيكون استخفاها **(قوله وتفضل بكل ذكر)** فلو كبر أو همل
 أو دس مكان متعالية سنة يعني لأصلها وكالها بما يأتي أعاد في البر **(قوله لكن الوارد الخ)** قال في الفتح
 إنفها التقول عن السلف وقيل عن النبي صلى الله عليه وسلم بسم الله العظيم والحمد لله في الإسلام وقيل
 الأفضل بسم الله الرحمن الرحيم بعد التمؤد في الجنين يجمع بينهما اه وفي شرح الهداية للعقبي "المروى"
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بسم الله والحمد لله رواه الطبراني في الصغير عن أبي هريرة بأستد حسن اه
(قوله قبل الاستنجاء) لأنه من الوضوء وبالدعاء في الوضوء شرعت بالتسمية حلة وفيها هذا الكلام أي
 ما ذكر من الفاظ التسمية عند ابتداء الوضوء أما عند الاستنجاء ففي الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل
 الخلا قال اللهم إلى أحوالنا نحن الخلبت وأخلفت وزاد سعيد بن منصور وأبو حاتم وابن السكن في قوله بسم الله
 وأخبت بضمين ويجوز تسكين الباسم الأصم مع خيبت وأخلفت مع خيبته قبل المراء بما ذكر أن التبطين
 وانهم وقيل غير ذلك **(قوله وبعدة)** لأنه حال مباشرة الوضوء دور وفيها أن عند بعض المشايخ تسن قبله
 وعند بعضهم بعده فالأحوط أن يجمع بينهما اه واختاره في الهداية وقاضي خان **(قوله الأحال انكشاف)**
 الخ الظاهر أن المراد أنه يسمى قبل رفع ثيابه إن كان في غير المكان المعد لتقاء الحاجة لا قبل دخوله فلو نوى
 فيها حتى يتبته ولا يصر لثانته تفعيلا لاسم الله تعالى **(قوله بل المتدوب)** قال في السراج أنه يأتي بها ثلاثا
 وضوء منها وقالوا إنها تعدل كل وضوء تدوبه بمر **(قوله ولما الأكل الخ)** أي إذا نسها في ابتداءه
 وأعلم أن الزبني ذكرته أنه يحصل السنة في الوضوء وقال بخلاف الأكل لأن الوضوء عمل واحد بخلاف
 الأكل فإن كل قطعة فعل مبتدأ قال في البر ولهذا قال في الثانية لو قال كلأكلت اللحم فمضى على أن اعتدق
 بدمه فمضى بكل قطعة درهم لأن كل قطعة أكل اه وذكر في الفتح أن هذا التطويل يستأن في الأكل فتصلي السنة
 في الباقي لاستدراك ما فات وقال شارح النية والأولى أنه استدراك لما فات لقوله صلى الله عليه وسلم إذا
 أكل أحدكم فمضى فمضى أن يذكر اسم الله على طعامه فليقل بسم الله وآثره وزاد أبو داود والترمذي
 ولا حديث في الوضوء اه أي فلو لم يكن فيه استدراك لما فات لم يكن لقوله آفة فائدة فلا يمكن الاستدراك
 في الوضوء بقوله بسم الله وآثره لأن الحديث يوارد في الأكل ولا حديث في الوضوء وقد يقال إذا حصل له
 الاستدراك في الأحكام مع أنه أفعال متعددة يحصل في الوضوء ما لا في فعل واحد فبذلك فاذ ذلك

بمسألة حكم غسل ذن
 وشرطها والقصد والكيفية
 (د) البداة (بالتسمية) قولاً
 وحصل بكل ذكر فكيف
 الوارد منه عليه السلام باسم
 الله العظيم والحمد لله في دين
 الأحلام (قبل الاستنجاء)
 وبعدة (الاحال انكشاف) وفي
 عمل خاصة فمضى بقله ولو
 تسامح في خلاله لا تفصل
 السنة بل المتدوب وأما الأكل
 فتصلي السنة في باقيه لا في ما فات

بقوة بفعل يديه لعلنا نسته
التي كتب عليها والا فلا في
نفس الشارع بفعل يدين
اه محصه

ولفعل بسم الله اذ وآتوه
(و) البداية (فعل يدين)

الظاهرين ثلاثا قبل الاستنباه

وبعد وقد الاستنباه اتفاق

ولذا لم يقل قبل ادخالهما

الا ان ثلاثتهم اختصاص

السنة وقت الحياجة لان

مفاهيم الكتب بجهة خلاف

اكثر مفاهيم النصوص كذا

في النهروم في الملح المضموم

معتبر في الروايات اتفاقا ومنه

اقوال الصحابة قال ونسفي

تقيده بما يذكر الى الامالا

يدرويه اه وفي القهستاني

عن حدود النهاية المضموم

معتبر في نص العقوبة كافي

قوله ان كلانهم من ربه

ويشذخبرون

مطل

في دلالة المضموم

بدلالة النص لا بالقصاص ويؤيده ما نقله العيني في شرح الهداية من بعض العلماء انه اذا سعى في اتناء الوضوء
اجزاء (قوله ولقيل بسم الله الخ) أي اذا اراد قصل السنة خافا من وسكان الاولى أن يقول ما لم يقل
(تسه) ما ذكره المصنف من ان البداية بالسمعة سنة هو عتار الخاوي وكثير من المتأخرين يدع في الهداية
نهبا قيل وهو ظاهر الرواية شهر وتجب صاحب الضر من الحق ان الهمام حيث روج هنا وجوب ما ذكر
في باب شروط الصلاة ان الحق ما عليه على ما من انها مستحبة كيف وقد قال الامام اجد لا علم فيها حديثا
ناشا (قوله والبداء بفعل يديه) قال ابن الكمال السنة تقديم فعل اليد وما قص الفصل فرض
وللاشارة الى هذا المعنى قال البداية بفعل يديه ولم يقل غسل يديه ابتداء كما قال غيره اه (قوله الطاهرين)
أما فصل البصير فواجب جهر (قوله ثلاثا) لم يكتف بقول المصنف الا في وثالث الفصل لان التبادر
منه ان المراد به غسل الاضواء الثلاثة فانهم قال في الحلية والظاهر انه لو نقص غسلهما عن الثلاث كان آتيا
بالسنة تاركا لهما على انه في رواية عند اصحاب السنن الاربع حديث المستند انه صلى الله عليه وسلم قال
مترين او ثلاثا وقال الترمذي حسن صحيح (قوله قبل الاستنباه وبعد) قال في النهروم لا خفاء ان الابداء كما
يطلق على الحق يطلق على الاضاق ايضا وهما ستان لا واحدة اه (قوله وقد الاستنباه) أي الواقع
في الهداية وفيه ما عا حديث البصيرين اذا استقطا احكم من مناهم فلا يفرض يده في الانا حتى يغسلها
ولفعل سلم حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدري ان يأت يديه (قوله اتفاق) أي غير مقصود الذكر لا خرافة
غيره قال في النهاية خص المصنف يعني صاحب الهداية بالمستقطا كما يلفظ الحديث والسنة تشمل المستقط
وغيره وعليه الاستكبرون اه ومنهم من قال انه مقصود ان غسلها لغیر المستقط ادب كافي السراج
وفي النهروم الاصم الذي عليه الاكثر انه سنة مطلقا لكنه عند قوم الخاصة سنة مؤكدة كما اذا نام لاعت استنباه
او كان على يديه نجاسة وقبر مؤكدة عند عدم وجهها كما اذا نام لاعت شي من ذلك او لم يكن مستقطا من قوم
اه وضوء في الصبر (قوله ولذا) أي لكون القيد اتفاقا وان الفصل سنة مطلقا (قوله وقت الحياجة) أي
المدخلة لهما الا ان ابن كمال فيكون مفهومة انه اذا لم يتج الى ذلك بان كان الانا صغيرا يمكن رفعه والجب
منه لا يسن غسلهما مع اليدين مطلقا (قوله لان مفاهيم الكتب بجهة) على تلويهم أي انه لو قال ذلك
لتوهم ما ذكر لان الخ والمفاهيم جمع مفهوم وهو دلالة اللفظ على شي مسكوت عنه وهو لسان مفهوم الموافقة
وهو ان يكون المسكوت عنه أي غير المذكور موافقا لمنطوق أي المذكور في الحكم كدلالة النبي عن
التأنيف على حرمة الضرب وهذا يسمى عندنا دلالة النص وهو معتبر اتفاقا ومفهوم الخالفه بخلافه وهو
أقسام مفهوم السنة والشروط والغاية والعدد والقب وهو معتبر عند الشافعي الام مفهوم القب قال في التحرير
والخفية يتقون مفهوم الخالفه بأقبحه في كلام الشارع فقط اه فأما دانه في الروايات وهو ما اعتبره أقامه
حتى مفهوم القب وهو تعليق الحكم بهما كقولنا صلاة الجمعة على الرجال الاسرار فمفهوم عدم وجوبها
على النساء والعبد في شرح التحرير من نفس الائمة الكردي أن تخصيص النبي بالذ كر لا يدل على نفي الحكم
عما عدا في خطابات الشارع فأما ما في مقام الناس وعرفهم في الحملات والعلاقات فشد اه ووضع
هذا المجلد يطلب من حواشينا على شرح المنار (قوله بخلاف اكثر مفاهيم النصوص) كآليات والاحاديث
اكثرها من جوامع الكلم فتشمل فوائد كثيرة تقتضي تخصيص المنطوق بالذ كر لا تاتى انقلب يستفيدون منها
ما لم يدركه السلف بخلاف الروايات فانه على ما يقع فيها تفاوت الظاهر والمراد مفاهيم الخالفه أما مفاهيم الموافقة
فمعتبرة مطلقا كقوله مناه وقد لا اكثر لان من النصوص ما يعتبر مفهومة كص الصوة كيا ياق (قوله وفيه
من الحجج) أي في النهروم كتاب الحج عند ذكر الخبايات (قوله في الروايات) أي من الائمة والمراد في اكثرها
كيا ياق (قوله ومنه) أي من الذي يعتبر مفهومة اتفاقا (قوله تقيده) أي ما ذكر من اعتبار
المفهوم في اقوال الصلبة ط (قوله على يدك بالري) أي ما لعل فيه مجال وتصرف ط (قوله
لا امام يدركه) أي لانه في حكم المرفوع والمرفوع نص والنص لا يعتبر مفهومة ط اقول ولله الاتفاق اصحابنا
على تقليد الصحابة فيما لا يدري من اهل كافي الحق قالوا انه ثلاثة ايام اخذ يقول عررضي الله عنه تعين
جهة السماع (قوله كافي قوله تعالى الخ) لان اهل السنة ذكروا من جهة الادلة على جواز رؤيته تعالى

قوله لا امام يدركه فكذا بطله

والذي في نسخ الشارع لا مالا

يدركه اه محصه

في الاثر هذه الآية حيث جعل الطب عن الرؤية فتقوية للقيام بغيرهم منه أن المؤمن لا يحصى واللا يمكن
 ذلك فتقوية للقيام (قوله فأكرى لا كرى) يحصل عليه ما من من الترويض غيرا لا أكثر ما من تقيد الهداية
 بالمستقل (قوله الى الرغيف) تنبيه وسبع بالسين والصاد وبضم فكون أو متبين أو آفاد في القاموس (قوله
 مفصل الكف) على وزن منبر متعلق الظنين من الجسد قاموس وهو اسم جنس يصدق على ما فوق الواحد فلذا
 صاغ نصير المتني بما تامل (قوله قال) أي الشاعر وتساها في حذف قاعه لا معلوم لأنه لا يقول النظم
 الا شاعر ط (قوله تلخصره) أي الشخص المعلوم من المقام ط (قوله في الوسط) في بعض النسخ ما وسط
 أي ما وسط بينهما (قوله فغذا بالعلم) البانزائمة وأصلها في القول بعد وفاء أي خذ هذه المسألة إلى علم لا يظن
 لأنه قد وقع في الفلأ أو ضمن خذ معنى الظفر (قوله ثم إن لم يكن الخ) ثم لتريب والترجيح في الاختيار لأنه من
 تنقذ أول الكلام وفي كفة الفصل تفصيل ذكر الشارح الخفي منه وتزك الظاهر قال في التهرم كفة هذا الفصل
 أن الاناء إن أمكن رفعه غسل البني ثم اليسرى ثلاثا وإن لم يمكن فممكن معه أناسمغرة فمكثت ولا أدخل
 أصابع يده اليسرى مضغوطة بين الكف وسبب على البني ثم يدخلها ويغسل اليسرى اه وفي البراءة لا يكره
 ادخال اليد في الاناء قبل الفصل الحديث وهي كراهة تنزيه لأن البني فيه معروف عن الترميم بقوله فإنه لا يرى
 ابن تيمية فالتبني يحول على الاناء الصغير والكبير إذا كان معه أناسمغرة فلا يدخل اليد أصلا وفي الكبير على
 ادخال الكف كذا في المستحق وغيره وفي شرح الاقطع مسكوه الوضوء بالماء الذي أدخل المستنطق يده
 لاحتال الصلابة كالماء الذي أدخل الصبي يده فيه اه أقول وظاهر التعديل أنه لو نام مستحيلا ولا نجاسة
 عليه لا يكره ادخال يده ولا الوضوء ما أدخل يده لعدم احتقال الصلابة تأمل (قوله وسبب على البني) أي
 ثم يدخلها ويغسل اليسرى كما مر (قوله لا لجل التباين) فيه جواب عما قبل لا حاجة إلى الصبي على كل
 واحدة من كفيه على عدة لأنه يمكن غسل الكفين بماء على الكف البني كما هو العادة وروية في الدور بأن فيه
 ترجيحا لصلاة العوام على عرف الشرع أي لأن عرف الشرع البداية باليمين وبأن نقل اليدين في الوضوء من
 إحدى اليدين أو الرجلين إلى الأخرى لا يجوز بخلاف الفصل اه أقول لكن ذكر في الحلية أن ظاهر
 الأحاديث الجلع بينهما وأنه نص شرعي ناعا على أنه لا يستحب التباين هنا كافي غسل الخدين والخرين ومسح
 الأذنين والتخفيف إذا اعتد ذلك فليخفف بتقديم البني منهما والقراءة لا تنوب عنه اه خلاصا لكن بشكل مله
 مسافة نقل اليدين وقد يجاب بأن نقل اليدين يجوز عند دليل ظاهر الأحاديث فتشكون حيث نداء العوام
 موافقة لعرف الشرع ولذا قال ابن جرير في الصفح وسن غسلهما معا لا استأجني قلنا تأمل (قوله ولو أدخل
 الكف الخ) محتمزة أنه أدخل أصابع يده اليسرى (قوله إن أراد الفصل) أي غسل الكف (قوله صارا الماء
 مستعملا) أي الماء الملاق الكف إذا انفصل لا يجتمع الماء بهجر وفيه كلام طويل سنأتي في بحث
 المستعمل (قوله لا) أي لا يصير مستعملا ومنه إذا وقع الكف في الحلب فادخل يده إلى الفرفق بجز
 وذلك للاجة وإن وجدت مله الاستعمال وهي رفع الحدث كما أفاده ح (قوله ولو لم يمكنه الاعتراق الخ)
 في البحر والهر من المضرات لو دأب فمستأن امره به بالاعتراق والصب فإن لم يجد أدخل من يده يفضل
 بما تحاطر منه فإن لم يجد رفع الماء فيه فإن لم يجد فترميمه صلى ولا إعادة عليه اه قال في العروة مسألة
 رفع الماء فيه اختلاف والصحيح أنه يصير مستعملا وهو زيل انبث اه أي فزيل ما على يديه من انبث
 ثم يغسلهما الوضوء أفاده ط (قوله وهو سنة) أرادها مطلقا الشامل للمؤكدة وغيرها ح أي لأنه
 عند قوم الصلابة سنة مؤكدة وعند عدمه غير مؤكدة كما قدمنا (قوله كأن الفاضلة) أي قرأها بما واجبة
 وتوب عن القرض وحاصل أن عدم مسكوه فمأن أنه سنة تنوب عن القرض هو ما اختاره في الكافي
 وتبعه في الدور وهو أحد أقوال ثلاثة لكنه غفاه على أن الرأيه صدر كلامه حيث عبر بالعادة بفصل يده فإنه
 ظاهر في اختيار القول بأنه فرض وتقدمه سنة كما قدمنا عن ابن كمال وهذا ما اختاره في القمع والعراج
 واختار في السراج لقول محمد في الأصل بعد غسل الوجه ثم يغسل ذراعه ثم يغسل يده فلا يجب غسلها
 تأمينا قال في البحر وظاهر كلام المشايخ أنه المذهب وقال السرخسي الأصم حندي أنه سنة لا تنوب
 عن القرض فيعيد غسلها وامتثل في الذخيرة بأن القصد التطهير وقد حصل واجب الشيوخ جميل

وأما اعتباره في الرواية
 فأكرى لا كرى (إلى الرغيف)
 بالنم مفصل الكف بين الكوع
 والكوسوع وأما البوع فـ
 الرجل قال
 وعظم على الأبهام كوع وما يلي
 تنصرك الكوسوع والرغيف في الوسط
 وعظم على إبهام وجبل مقب
 يوع فغذا بالعلم واحد من الفلأ
 ثم إن لم يصحكن رفع الاناء
 أدخل أصابع يده مضغوطة
 وسبب على البني لا لجل
 التباين ولو أدخل الكف إن
 أراد الفصل صارا الماء مستعملا
 وإن أراد الاعتراق فإلى ولو لم
 يكن الاعتراق بشئ وبه
 فمستأن تيمم صلى ولم يعد
 (وهو) سنة كما أن الفاضلة
 واجبة (ينوب عن القرض)

التاسعة بأن المراد عدم النجاسة من حيث ثوب القرض لوقا في مستقلا تصدا اذ السنة لا تقويه ويؤيده
 اتفاقهم على سقوط الحدث ببلانة اه وحاصله ان القرض سقط لكن في ضمن الفصل المستون لاحصاء
 والقرض انما يتأثر عليه اذا أتى به على قصد القرصة يكن عليه جناة قد نسب او اعتدل للجمعة مثلا فانه يرتفع
 حده ضعا ولا يتأثر ثوب القرض وهو غسل الجنابة ما لم يتولد له لا ثوب الا لثمة ويقتضيه فسين أن يعد
 غسل الدين عند غسل الذراعين ليكون آيا بالقرض تصدا ولا ثوب الفصل الاقلى منا من هذا الجملة وان
 ناب منها به من حيث انه لو لم يعد سقط القرض كما يسقط لو لم يواصل وظهر على هذا انه لا مخالفة بين الاقوال
 الثلاثة لان القائل بالقرصة اراد انه يجوز عن القرض وان تقدم هذا الفصل الجزئي عن القرض سنة
 وهو معنى القول بأنه سنة تنوب عن القرض والتظاهر انه على هذا القولين يستعاد الفصل لما لم يقتض
 الاقوال ولقد تعالى اعلم (قوله ويسن الخ) قل في النهر من الذخائر اشرقية وفيه ثياب لا ذكرناه انما حاجت
 لم يقده بعد الاقوال اذ هذا القول بان اعادة غسلها مباح واسراف فانهم (قوله والسؤال) بالكرسي يعني
 العود الذي يستاك به ويعنى المصدر قال في الدرر وهو للرد ههنا فلا حاجة الى تقدير استعمال السؤال اه
 فالمراد الاستاك قال الشيخ اسمعيل وفيه صريح في القاية وغيره ما يقتضيه ابن فارس في حقايق
 اللغة وهو في المباح المتبرأ أيضا فلا ريب ما قيل انه لم يوجد في الكتب المتبرئة اه وتخرج اقله ايضاً عن
 الحافظ ابن حجر والعراق والكرمان قال وكل من يجه (قوله سنة مؤكدة) خبره قد اختلفوا في تقريره
 والسؤال معطوف على ما قبله لا يستدأه في السلف فهل هو مرفوع او مجرور واستظهر في البحر جملته على
 الثاني ليقيد أن ابتداءه سنة ايضاً استظهر في النهر الاقل ترجيح كونه عند المنصة ثم قيل انه مستحله
 ليس من خصائص الوضوء وصحة الزبطي وغيره وقال في اللغة انه الحق لكن في شرح النية الصغير وقد عده
 القدوري والاكترون من السنن وهو الاسم اه غلب عليه المتون (قوله عند المنصة) قال في البحر
 وعابه الاكثر وهو الاول لانه اكمل في الاتمام (قوله وهو للوضوء عندنا) أي سنة للوضوء وعند الشافعي
 للصلاة قال في البحر وقالوا فائمة لثلاث تلتزم في كل وضوء واحد صلوات يكفيه عندنا لا منه وعمله السراج
 الهندي في شرح الهداية بأنه اذا استاك للصلاة وبما يخرج دم وهو نجس بالاجماع وان لم يكن ناقصا عند
 الشافعي (قوله الا اذا نسيه الخ) ذكر في الجوهره ومفاده انه لو أتى به عند الوضوء لا يسنه ان يأتي
 به عند الصلاة لكن في اللغة عن الفزوي وبسبب في سنة موضع اسرار السن وتقريرها لثمة والقيام من
 النوم والقيام الى الصلاة وعند الوضوء لكن قال في البحر نسيه ما تعلق من ان عندنا للوضوء لا للصلاة ووفق
 في التبريد ما في الفزوي على ما في الجوهره أي انه للوضوء واذا نسيه يكون مندوبا للصلاة لا للوضوء وهذا
 ما اشار اليه السراج لكن قال الشيخ اسمعيل فيمقل بالانظر الى تقليل السراج الهندي المتقدم اه اقول هذا
 التعليل قليل فقدره بأن ذلك امر متروك مع ان لم ينشأ برعيه لا يذو ويظهر في التوفيق بأن معنى قولهم هو
 للوضوء عندنا ان ما تحصل به القضية الواردة فيها رواه احمد بن محمد بن علي الله وسلم صلاته بسؤال افضل
 من سبعين صلاة بغير سؤال أي انها تحصل بالاثبات به عند الوضوء وعند الشافعي لا تحصل الا بالاثبات به عند
 الصلاة فعندنا كل صلاة صلاها بذلك الوضوء لها هذه القضية خلافا ولا يلزم من هذا اني استحبها عندنا
 لكل صلاة ايضاً حتى يحصل التنافي وكيف لا يسبب للصلاة التي هي مناجاة الرب تعالى مع انه يسبب
 للاجتماع بالناس قال في امداد الفتاح وليس السؤال من خصائص الوضوء فانه يسبب في حالاتها بغير العلم
 والقيام من النوم والى الصلاة ودخول البيت والاجتماع بالناس وقراءة القرآن لقول ابن خزيمة ان السؤال
 من سنن الذين يقتضون فيه الاحوال كلها اه وفي التهتافي ولا يختص بالوضوء كما قيل بل سنة على حدة
 على ما في ظاهر الرواية وفي حاشية الهداية انه يسبب في جميع الاوقات وبوكد استجابا عند قصد الوضوء
 فيسن أو يسبب عند كل صلاة اه وعن من يمتنع به عند الصلاة ايضاً الحلقي في شرح النية الصغير وفي
 هدية ابن العماد ايضاً وفي التارخانية من التمس ويسبب السؤال عندنا عند كل صلاة ووضوء وكل ما يغير الله
 وعند الفتحة اه فاشتم هذا القرار الفردي (قوله والله الخ) اقول قال في المعراج لا يقدريه بل يستاك
 الى أن يطعن عليه بزلوا النكته واصفرار السن والمستحب فيه ثلاث ثلاث مياه اه وانقله ان المراد

ويسن غسلهما أيضا مع
 الذراعين (والسؤال) سنة
 مؤكدة كما في الجوهره عند
 المنصة وقيل قبلها وهو
 للوضوء عندنا لا اذا نسيه
 فتدب للصلاة كما يشدب
 لا صفراء سن وتقريرها لثمة
 وقراءة قرآن والله ثلاث

لا يتدرج فيه من حيث فصل السنة وانما فصل بالطمعنان القلب فلو فصل باقل من ثلاث فالمستحب كالمها
 كما قالوا في الاستيعاب **بجر** (قوله في الاعالي) ويدأمن الجانب الايمن ثم اليسرى في الاسفل كذلك **بجر**
 (قوله بمائة ثلاثة) بأن يده في شكل مزة (قوله ونوب اسما كيهنا) كذا في البصر والنهر قال في الدرر
 لانه المنقول المتوارث اه وظاهره انه منقول من النبي صلى الله عليه وسلم لكن قال بحسبه العلامة فوح
 اقتدى اقول دعوى النقل يحتاج الى نقل ولم يوجد غاية ما يقال ان السؤال ان كان من باب التعليل المستحب
 بالعين كالخضعة وان من باب ازالة الاذى في اليسرى والتعليل الثاني كما روي عن مالك واستدل للآل بما
 ورد في بعض طرق حديث عائشة انه صلى الله عليه وسلم كان يبه التيامن في ترجه وتشفه وظهره وسواكه ورث
 بأن المراد البداءة بالجانب الايمن من القدم اه ملخصا في البصر والنهر والسنة في كفة اخذ ان يجعل الخنصر
 اسفله والابهام اسفله رأسه وبقي الاصابع فوقه كما رواه ابن مسعود (قوله وكونه لينا) كذا في القم وفي
 السراج ينصب أن يكون السؤال لا يطالب بقوله لانه لا يلزم في القم وهو وسع الانسان ولا يابس حلقه وهي
 منبت الانسان اه فالمراد أن رأسه الذي هو محل استعماله يكون لينا لا في غاية الخشونة ولا غاية
 النعومة تأمل (قوله بلاضد) في شرح درر المعارف قل العقد (قوله في غطاء الخنصر) كذا في المعراج
 وفي القم الاصبع (قوله وطول شبر) الظاهر أنه في اشد استعماله فلا يضرب نفسه بعد ذلك بالقطع منه
 لسبب تأمل وهل المراد شبر المستعمل او الحداد الظاهر الثاني لانه محل الاطلاق غالب (قوله ويسلك عرضا
 لا طولا) أي لانه يجر حلق الانسان وقال الفرزوي طولوا عرضا ولا اكثر على الاول **بجر** لكن وفق
 في الحلية بأنه يستعمل عرضا في الانسان وطولا في الانسان جهابذين الاحاديث ثم نقل عن الفرزوي انه يستأن
 بالمداواة يخرج الانسان وداخلها اعلاها واسفلها وروس الاضراس وين كل سنين (قوله ولا يقبضه) أي
 يده على خلاف الهيئة المنونة (قوله ولا يمسحه) بضم الميم كبعض ما يبلغ الرزق بل يصح في الحلية قال
 الحكمي الترمذي وأبلغ وقت اول ما تستأنك فانه يتبع الجذام والبرص وكل داء سوى الموت ولا يبلغ بعدئذ
 فانه يورث الفوسمة بروية فياخذ بن علاقة اه (قوله ولا يمسحه الخ) أي لا يقبض عرضا بل ينسبه طولاً
 التمهني موضع سواكسكه على الله عليه وسلم من اذنه موضع القم من اذن الكتاب وسواكه اصابعه
 خلق آذانهم كما قال الحكمي الترمذي وكان بعضهم يضعه في طي عمامته اه (قوله ولا يخطف البنون) فانه
 يروي عن سعد بن جبيرة قال من وضع سواكسكه في الحلية وذكره ابو احسن الحلاء كراهته فضبان الزمان والرحان اه
 الترمذي (قوله ويكره مجوذ) قال في الحلية وذكره ابو احسن الحلاء كراهته فضبان الزمان والرحان اه
 وفي شرح الهداية للقيروني في الحارث في سند من شهر بن حبيب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
 السؤال بعد الزمان وقال انه يجر لعرق الجذام وفي النهر ويستأنك بكل عود الا لرحان والقصب وأفضله الاراك
 ثم الزيتون روى الطبراني ثم السؤال الزيتون من شجرة مباركة وهو سواكسك وسؤال الانبياء من قبل (قوله
 ومن مناهجه الخ) في التريلاية عن حاشية صحيح البخاري قلنا روي ان مناهه ان يحن بالشب ويحذر البصر
 وأحسنه انه شفاء للمادون الموت وانه يسرع في المشي على الصراط اه ومنها ما في شرح النية وغيره انه مطهرة
 القدم وعمرضة للرب ومفرحة للملائكة ومجلا للبرص ويذهب الجوز والحفر ويبيض الانسان وينشد الله ويضم
 الطعام ويقطع البليغ ومضاعف الصلاة ويظهر طريق القرآن ويزيد في الفصاحة ويقوي المعدة ويخفف الشيطان
 ويزيد في الحسنات ويقطع الترتوبسكن عروق الرأس ويوجع الانسان ويبطئ التكهة ويسهل خروج الروح قال
 في النهر ومناهجه وصلت الى نيف وثلاثين متفعة اذا ناهها ماطة الا نهي وأعلها حاذ كره الشفاء ضد الموت رزقا
 الله ذلك بمنه وكرمه (قوله عنده) أي عند الموت (قوله أو الاصبغ) قال في الحلية ثم بأي اصبع استأنك
 لا بأصبعه ولا بغيره أن يستأنك باليسارين يداً باليسار اليسرى ثم باليمنى وان شاء استأنك باليمنى واليسار
 اليمنى يداً باليسار من الجانب الايمن فوق وقت ثم باليسار من اليسار كذلك (قوله كما يقوم الملك مقامه)
 أي في التراب اذا وجدت النية وذلك أن المواظبة عليه تضعف اسما ثم ينسحب لها فله **بجر** وظاهره انه
 لا يتشد جمال الخضعة ط (قوله ولا عبر بالفضل) فأذا ان الاستيعاب يفاد بالفضل دون الخفض والاستئذان
 فيه فله قفرها بما كذا في الخضعة اصطلاحا استيعاب الما جميع اتم وفي اللغة التعريك والاستئذان اصطلاحا

في الاعالي وثلاث في الاسفل
 (بجاء ثلاثة) بذهب اسما كيه
 (بجاء) وكونه لينا مستويا
 بلاضد في غطاء الخنصر وطول
 شبر ويسلك عرضا لا طولا
 ولا منطجعا فانه يورث كبر
 الطحال ولا يقبضه فانه يورث
 اليسور ولا يمسحه فانه يورث
 السبي ثم يقبضه ولا يمسكه
 الشيطان به ولا يزد على الشبر
 والا فالشيطان يركب عليه
 ولا يبعثه بل ينسبه والخطف
 البنون تمهني ويكره مجوذ
 ويحرم بذي ستم ومن مناهجه
 انه شفاء للمادون الموت وذكر
 لشهادة عنده وعند مقدمه
 او فقد اسأله تقوم الخرقه
 الخشنة او الاصبغ مقامه
 كما يقوم الملك مقامه للمراة
 مع القدوة عليه (وقيل القم)
 أي استيعابه وذا عبر بالفضل

مطلب
 في منافع الموالاة

أصل الماء إلى المارن ولقمة من الشق وهو جذب الماء وهو برح الالت إلى داخله بحر واجب بأن المراد
 ما قاله الزبلي وهو أن السنة فيها المبالغة والقسل أدل على ذلك وأورد أن المبالغة المذكورة
 ليست نفس الاستعاب على أن المبالغة سنة أخرى فالعبر عنها وعن أصلها عبارة واحدة وهم انهما سنة
 واحدة وليس كذلك بحر وأيضاً لا نسب ذلك من صرح بسنة المبالغة كالمصنف فلت فالأحسن أن يقال
 أن التعبير بقسل القوم الالت أدل على الاستعاب من المخفضة والاستشاق بالنظر إلى المسقى القوي تأمل
 (قوله ألا اختصار) أورد عليه أن الاختصار مطلوب ما لم يوثق فائدة منه فإن المخفضة إدارة الماء في القم
 ثم وجهه والغسل لا يدل على ذلك وأجيب في التبريان كون الحج شرطاً لها ورواية عن الثاني والأصح أنه ليس
 بشرط لما في الغنى لوشرب الماء عبارة عن المخفضة وقيل لا ومما لا يجر به هذا وأدبى الحق وجهاً ثالثاً
 هو التنبية على حدبها (قوله جهاد) انما قال جهاد ولم يقل ثلاثاً للدلالة على أن السنوات الثلاث جهاد جديدة
 اقاده في الخ ط (قوله المارن) هو المارن من الالت فاموس (قوله وهما ستان مؤكداً) فلو
 تركهما أتم على الصبح سراج قال في الحلية له محمول على ما إذا اجل الترتل عادت من غير هذا كما قالوا مثله في
 ترك الثلاث كما يأتي (قوله مشتقان) أي مشتقل كل منهما على سنن شخص واعتبارهما تكون السنن اثني
 عشرة سنة فافهم ثم قد يقال الترتيب سنة واحدة فيها تأمل (قوله والتثليث في العمر من المارن أن ترك
 التسكرار مع الأمان لا يكره وأدب في الحلية بأنه ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه خفض واستشق مرة
 كما أخرجه ابو داود ثم قال وخبثت عليه بما أذن يجعل الترتل عادة (قوله وبجديد الماء) أي اخذه ماء
 جديداً في كل مرة فيها (قوله وفعلها بالبحر) أي ويخط ويسير بالبحر في كل سنة والمنه والحرع (قوله
 والمبالغة فيها) هي السنة الخامسة وفي شرح الشيخ اسجد على شرح المنه والظاهر أنها مخصصة (قوله
 بالفرقة) أي في المخفضة وبجواز المارن في الاستشاق وقيل المبالغة في المخفضة تكن المارن في الحلية
 القم قال في شرح المنه والارتل شهر (قوله وسر تقدمهما) أي حكمة تقدمهما على فرائض الوضوء (قوله
 اعتبار أو أوصاف الماء) على حذف مضاف أي الوقوف على تمام أو أوصاف الماء فان أوصاف اللون والطعم والريح
 فاللون يرى بالبحر وبها يحصل تمام الأوصاف التي قد تعرض لها فافهم (قوله ولوعنده ما الخ) في شرح
 الزاهد عن الشفاء المخفضة والاستشاق ستان مؤكداً من أن تركهما يأثم قال الزاهد في هذا أن من
 عنده ما لوضوء مرة معهما وثلاثاً به وبهما فانه يترفع عن تركهما اه كذا في الحلية أي لهما أسكن من
 التثليث بدليل الأثر تركهما لكن قدما جل الأثم على اعتبار الترتل بلا عدل على أن التثليث كذلك كما يأتي
 والأحسن قول ح لان النبي صلى الله عليه وسلم ورد عنه ترك التثليث حيث غسل مرة مرة وقال هذا
 وضوء لا يقبل الله الصلاة فيه ولم يرد عنه ترك المخفضة والاستشاق (قوله أجزاء) أي من أصل المخفضة
 والاستشاق وفاته سنة التجدد (قوله وعكس) أي بأن قدم الاستشاق لا يجر به لصعوبة الماء مستعملاً
 بحر أي لان ما في الأقب لا يمكن اسما كجلا في حالي القم والمراد لا يجر به عن المخفضة والأفلا استشاق
 مع وان فاته الترتيب تأمل (قوله الأولى ثم) ظاهره ولو تسو لا لا احتمال أن يخل من أجزاء السوادني أو يرس
 ارتطام لا يضره السوادني ليزر ط (قوله وتخليل العبة) هو تغريق شعرها من أسفل إلى فوق بحر وهو
 سنة عند أبي يوسف وأبو حنيفة ومحمد يفضلونه ورجح في المبوط قول أبي يوسف كافي البرهان ثري بلالة
 وفي شرح المنه والاد فترجه وهو الصحيح اه قال في الحلية والظاهر أن هذا كذا في السكنة ما لا يخفى
 فبإصل الماء إلى ما فتحها اه وجرم به الترتيل في منته (قوله لغير الحرم) أهما الحرم فذكره بحر
 (قوله بعد التثليث) أي تثليث غسل الوجه امداد (قوله ويجعل ظهر ركعة إلى عنقه) فله العلامة فوح
 افندي على بعض الفضلاء بقض وخبني أن يجعل الخ وكب في الهاشم أنه الفاضل البربندى وقال في المكن
 وكيفيته على وجه السنة أن يدخل أصابع اليد في فروجها التي بين شراطين أسفل إلى فوق بحيث يكون
 كف اليد على ظهرها إلى الخوض اه أقول لكن روى ابو داود عن انس كان صلى الله عليه وسلم إذا توضأ
 أخذت كف من ماء تحت حنكته فخلل به خفيه وقال بهذا أمر في رواية كوفي البر وغيره والتشديد عنه ادخال اليد
 من أسفل بحيث يكون كف اليد داخل من جهة العنق وظهرها إلى خارج ليتمكن ادخال الماء الأخوذ في خلال

اولاً اختصار (جهاد) ثلاثة
 (والالت) يلوغ الماء المارن
 (جهاد) وهما ستان مؤكداً
 مستثنان على سنن شخص
 الترتيب والتثليث وبجديد
 الماء وفعلها بالبحر (والمبالغة
 فيها) بالفرقة وبجواز
 المارن (لغير الصائم) لا احتمال
 القصد وسر تقدمهما اعتبار
 أو أوصاف الماء لان لونه يدرى
 بالبحر وطعمه بالقم وريحه
 بالأنف ولو عنده ماء يكتفي
 للقسل مرة معهما وثلاثاً
 به وبهما غسل مرة ولو أخذ
 ماء خفض يرضه واستشاق
 يساقه أجزاء وعكس لاول
 يدخل أصابعه في فمه وأخذه
 الأولى ثم تستاني (وتخليل
 العبة) لغير الحرم بعد التثليث
 ويجعل ظهر ركعة إلى عنقه

الشعر ولا يمكن ذلك على الكيفية المارة فلا يبقى لاختذه فائدة فليأمل وما في المنع عزاء إلى الكفاية والذي رأيته في الكفاية هكذا وكيفيته أن يخلل بعد التثليث من حيث الأسفل إلى فوق اه شاعلم هذا التخليل باليد اليمنى كما شرح به في الحلية وهو ظاهر وقال في الدرر أنه يدخل أصابع يديه في خلال الحية وهو خلاف ما مر فتدبر (قوله وتخليل الأصابع) حوسنة مؤكدة اتفاقا سراج وما في الشر نيلالية من ذكر اختلاف انما ذكره في تخليل الصفة كما قد متناه فافهم قال في البروقد في السراج أي التخليل بأن يحسكون بهما متقاطري في تخليل الاصابع ولم يقصده في تخليل الصفة اه اقول قد علمت من الحديث المارة التقصيد في تخليل الصفة بأخذ كس من ماء وفي البروقد بمقاسه أي تخليل الاصابع الادخال في الماء ولولم يكن جازا وبقيته من الظهيرية أن التخليل انما يكون بعد التثليث لانه سنة التثليث اه قلت لكن ذكر في الحلية عند ذكر استحباب الاعضاء بالتخليل في كل مرة انه يؤخذ منه استنان ثلثه ثم روي عن الله ارقطى والبيهقي بأسناد صحيح جدهن عثمان رضي الله عنه انه وضعا فخلل بين اصابع قدميه ثلاثا وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كما فعلت (قوله الدين) أي اصابع الدين ط (قوله بالتثليث) فخلل في البروقد قبل وصكفته كما قاله الحق أن يجعل ظهر اليمنى ثلاثا يكون أشبه بالعب (قوله والرجلين الخ) ذكر هذه الكيفية في المراج وغيره وقال بذلك ورد الخبر وكذا ذكرها القدوري صروته مع تصيد التخليل بكونه من أسفل وتقب في الفتح ورود هذه الكيفية بقوله والله أعلم به ومثله فيما يظهر أمر اتفاق لانه مقصودة قال تليده ابن امير حاج الحلي في الحلية شرح التنية لكن الذي في سنن ابن ماجه من المستورين ثمة اذ قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وضعا فخلل اصابع رجله بجنصره وأما كونه بجنصر يده اليسرى وكونه من أسفل فافهم أعلم به وشكل كونه بجنصر اليسرى انهن الظهارة والمسكب في غطها اليمن ولعل الحكمة في كونه بالجنصر كونهما اذ الاصابع فهي بالتخليل المنسوبة وفي كونهم من أسفل انه يبلغ في اقبال الماء اه ثم نقل ذهب هذه الكيفية من الشافعية تحت وجوب من قوله وشكل الخ بأن الرجلين يحمل الوضوء والتذرية اسيد كرا الشارح أن من الآداب غسلها باليسار (قوله بادئا) أي وناقها بجنصر رجله اليسرى لان جنصر الرجل اليسرى هي يمين اصابعها واجام اليسرى كذلك أي واليسار سنة أو مستحب افادته في الحلية قال في البروقد قوله من أسفل إلى فوق يخلل تبيين أن يد من أسفل إلى فوق أي من ظهر القدم أو من باطنه كما جزم به في السراج والاول اقرب اه أي قد دخل جنصره من جهة ظهر القدم فخلل من أسفل صاعدا إلى فوق لامن جهة باطنه (قوله وهذا) أي كون التخليل سنة (قوله فرض) أي التخليل لانه سنة لا يجب كإبصال الماء الاله فافهم (قوله وتثبت الفسل) أي جعله ثلاثا فيموج الثانية والثالثة سنة واحدة قال في الفتح وهو الحق لكن صح في السراج انهما مستان مؤكدان قال في التبر وهو المناسب لاستدلاله على السنة بأنه عليه الصلاة والسلام لما أن وضعا مرتين مرتين قال هذا وضوء من يضاعفه الا بمرتين ولما أن وضعا ثلاثا قال هذا وضوء وضوء الانبياء من يثني ثلث زاد على هذا أرفض فقد تعدى ونظم لجعل الثانية جزاء مستقلة وهذا يؤيد باستقلالها لانها بمرسة حتى لا يشاب عليها وحدها اه وعيد بالفسل اذ لا يطلب تثليث المسح كما يأتي (قوله المستوجب) فلو فصل في المرة الاولى وبقي موضع يابس ثم في المرة الثانية أصاب الماء حسنه ثم في الثالثة أصاب الجميع لا يكون غسلا للاعضاء ثلاثا حلية من تناوى الجفة (قوله ولا عبرة للفرقات) أي الغير المستوجبة قال في البروقد السنة تكرر الفسلات المستوجبات لا للفرقات اه بقي اذا لم يستوجب الا في الثالثة كما قلنا هل يجب الكل غسله واحدة فبعد الفسل مرتين او بعد غسل ما يصبه الماء فقط والمتبادر من عبارة البروقد والبروقد (قوله ان اعتاده ثم) قال في التبر ولو اقتصر على الاولى في ثمة قولان قيل يأثم ترك السنة المشهورة وقيل لا لانه قد أتى بها أمر به كذا في السراج واختلاف في الخلاصة انه ان اعتاده اثم والا وبقي أن يكون هذا القول حمل القولين اه اقول لكن في الخلاصة لم يصرح بالخلاص وانما قال ان اعتاده كره وهكذا نقله في البروقد هو موافق لما قد متناه من شرح التبر من حمل الورم والتخليل لثلاث السنة المؤكدة على تركه الأصار بلا عذر وقد متنا أيضا نصريح صاحب الجبر بأن الظاهر من كلام أهل الذهب أن الاثم منوط بترك الواجب والسنة المؤكدة على الصحيح ولا يفتي أن التثليث حيث كان سنة مؤكدة

(تخليل الأصابع) الدين بالتثليث والرجلين بجنصر يده اليسرى بادئا بجنصر رجله اليمنى وهذا يعد دخول الماء خلالها فلا متعفة فرض (وتثليث الفسل) المستوجب ولا عبرة للفرقات ولو اكتفى بجزء ان اعتاده ثم

وأمر على تركه بأن كان يعتقد سنة وأما جعلهم الوعيد في الحديث على عدم رؤية الثلاث سنة كما يأتي
فذلك في الترتيب ولم يرد بدليل ما قلناه به اندفع ما في الخبر من ترجيح القول بعدم الإثم لو اقتصر على مرتبته
لو أن نفس الترتيب احتج على هذا الجدل ١٥ وأقر في التبر وغيره وذلك لأنه مع عدم الإصرار يحتاج إليه
تقدير (قوله والى) أي وإن لم يمتد به أن فعله أحياناً أو فطره لغيره الماء ولقد وردوا في الحاجة لا يكره خلاصة
(قوله ولو زاد الخ) أشار إلى أن الزيادة مثل نقصان في المتع عنها بلا عذر (قوله لطمانية القلب) لأنه أمر
بترك ما ربه إلى ما لا يريسه ويشق أن يقبضه هذا لغيره الموسوس أما هو فيزنيه قطع مادة الوضوء عنه وعدم
التفاته إلى التشكك لأنه فعل الشيطان وقد أمرنا بما جادته ومخالفته حتى ولو زعمه ما سكره قبل فروض
الفصل عن التاتريجية أنه لو شك في بعض وضوءه أعاده إلا إذا كان بعد الفراغ منه أو كان الشك عادة فإنه
لا يبيده ولو قبل الفراغ قطعاً لم يوسعه عنه ١٦ (قوله أو قصد الوضوء على الوضوء) أي بعد الفراغ من الأول
يجري الوضوء التاتريجية من الناطق ولو زاد على الثلاث فهو بدعة وهذا الظاهر يفرغ من الوضوء أما إذا فرغ ثم استأنف
الوضوء فلا يكره بالاختلاف ١٧ ومنه في الصلاة وعارض في الجرد عوى الاتفاق كما في السراج من أنه مكره
في مجلس واحد أو جاب في التبر بأن ما مر فبدأ إذا أعاد مرة واحدة وما في السراج فبدأ إذا كثره مراراً وظفله
في السراج لو تكرر الوضوء في مجلس واحد مراراً لم يستحب بل يكره لمصلحة من الأسراف تقدير ١٨ قلت لكن
يرد ما في شرح المنية الكبرية حيث قال وفيه اشكال لأطباهم على أن الوضوء عبادة غير مقصودة فلا بها
في ذلك يؤيده عمل عماله المقصود من شرعية كالمصلاة ومعهدة التلاوة ومن المصنف يفي أن لا يشرع تكراره
قريباً لكونه غير مقصود لأنه تكون اسرافاً محضاً وقد قالوا في السجدة لما لم تكن مقصودة لم يشرع التقرب
بها مستقلة وكانت مكرهة وهذا أولى ١٩ أقول ويؤيده ما قلناه من العمد في حديثه قال في شرح المصباح
وأما بسبب الوضوء الأصلي بالوضوء الأقل صلاة كذا في الشريعة والفتنة ٢٠ وكذا ما قلناه المناوئ في شرح
الجامع الصغير لم يوطئ عند حديث من فوضأ على طهر كتب له مائة حسنة من أن المراد بالظاهر الوضوء الذي
وصل به فرضاً أو فلا يكره فعله راوى الخبر هو ابن عمر بن أبي سلمة لا يسنه في تعديده ٢١ ومقتضى
هذا كراهته وإن تبدل المجلس ما لم يؤد به صلاة أو نحوها لم يكن ذكر سيدي عبد الحق التالبي أن الفهم
من إطلاق الحديث مشروعه ولو لا فصل الصلاة أو مجلس آخر ولا أسراف فيها أو مشروع ما لو كرهه ثالثاً
أوربا يصح شرط لمشروعه الفصل بما ذكره ولا يكن اسرافاً محضاً ٢٢ (قوله لا بأس به) لأنه لو روي
نور وقد أمر بترك ما ربه إلى ما لا يريسه معراج وفي هذا التعليل قلب ونشر مشوش وفيه إشارة إلى أن ذلك
مندوب فكذلك لا بأس وإن كان الغالب استعمالها فيما تركه أولى لكنها قد تستعمل في المندوب كما صرح به في الخبر
من الجواز لأطباهم فافهم (قوله وحديث فقد تعدي الخ) جواب ما روي في قوله لا بأس به وقد تقدم الحديث
في عبارة التبر قال في الخبر واختلف في معنى قوله عليه الصلاة والسلام في زاد على أقوال فقيل على
الحديث المندوب وهو مردود بقوله عليه الصلاة والسلام من استطاع منكم أن يبطل غزته فليقطع والحديث
في المصباح وأما الصلاة التاتريجية تكون الزيادة على الحد المندوب وقيل على أعضاء الوضوء وقيل الزيادة على العدد
والنقص عنه والصحيح أنه محمول على الاعتقاد دون نفس الفعل حتى لو زاد أو نقص واعتقد أن الثلاث سنة
لا يطبقه الوعيد كذا في البدائع واقتصر عليه في الهداية وفي الحديث قد وثق لأن التعدي يرجع إلى الزيادة
والنقص إلى نقصان ٢٣ أقول وصرح ما في البدائع أنه لا كراهة في الزيادة والنقصان مع اعتقاد سنة
الثلاث ولهذا ذكر في البدائع أيضاً أن ترك الأسراف والتعدي مندوب ووافقه ما في التاتريجية لا يكره إلا أن يرى
السنة في الزيادة وهو محقق لما مر من أنه لو اكتفى بمرة واعتاده ثم لم يمسأ في بدو مرة من أن الأسراف
مكره ونقص ما ومنه الزيادة على الثلاث ولهذا أقرع في الفقه وغيره على القول بجعل الوعيد على اعتقاد سنة
الزيادة أو النقص بقوله فلوزاد قصد الوضوء على الوضوء أو لطمانية القلب عند الشك أو نقص الحاجة لا بأس به
فإن مفاد هذا التفرع أن لو زاد أو نقص بلا غرض صحيح يكره وإن اعتقد سنة الثلاث وفيه صرح في الحلية فقال
وهل لو زاد على الثلاث من غير قصد لا ذكر يكره الظاهر ثم لأنه أسراف ٢٤ لكن لو كان قصد الزيادة أو الوضوء
على الوضوء إنما اتفق في الكراهة إذا كان بعد الفراغ من الأول وصل به أو تبدل المجلس على ما مر

مطلب
في الوضوء على الوضوء

والأول لو زاد لطمانية القلب
أو قصد الوضوء على الوضوء
لا بأس به وحديث فقد تعدي
محول على الاعتقاد

مطلب
كله لا بأس قد تستعمل
في المندوب

والأدلة على كل فصاح إلى التوفيق بين ما في البدائع وغيره ويمكن التوفيق بما تقدمناه من أنه إذا فصل ذلك مرة لا يكرهه ما لم يعتقد سنة وان اعتاده وأصر عليه يكره وان اعتدله في الثلاث إذا كان للرضع صحيح هذا ما ظهر لعلي القاسم قد بره (قوله ولعل الخ) جواب عما أورده في العمر من أن قولهم لو نوى الوضوء على الوضوء لأبأس به بخلافه في السرايح من أن تكراره في مجلس مكره وجهه على اختلاف الجلس بعد وحاصل الجواب حمل الكراهة على التنزيه فلا تنافي قولهم لأبأس به لأن غالب استعمالها فيما تركه أو لم أقول وفي هذا الجواب نظر لما تقدمناه من تعليلهم بأنه نوى على نورهى مستعملة في التدبيل لأخياره الأولى فالأحسن الجواب بما تقدمناه من الثمر من أن المكره تكراره في مجلس مرارا (قوله بل في القهستان الخ) ترق في الجواب وهو مختص بالمسأ في من أن الاسراف مكره ولو عناه التره ولا حال تأمل وبأن تمام الكلام عليه وقد يقال أطلق الخائز وأراد به ما به المحسوس في الحلية من أصول ابن الحبيب أنه قد يطلق ويراد به ما لا يتبع شرعا وهو يشمل المباح والمكروه والتدبيل والواجب اهـ لكن الظاهر أن المراد المكروه تنزيها لأن المكروه قصر بما يتبع شرعا من الزمان (قوله معزنا) يقال مزونه ومنزعه لغة إذا نسبه صحاح فهو اسم مفعول من البائي الإلام أصله معزى فقلت الواو أدامت وبهونا خذ من الواو أيضا فان القاسم فيه معزى مثل معزى لكنه قد تطلب الواو أو اد فيه ما به وهو صحيح كأنه عليه التفتان في شرح التصريف (قوله مرة) لو قال به عاه واحد كافي النية لكان أولى ما في الفتح روى الحسن بن أبي خنيفة في الإبريد إذا سمع ثلاثا بما هو أحد كان مسنونا اهـ وعليه حمل في الهداية وفيه ما استدل به الشافعي من رواية التلثت جميعا بين الأحاديث ولا يقال إن الماء يصير مستعملا بالرة الأولى فكيف بين التكرار لما في شرح النية من أنهم اتفقوا على أن الماء مادام في الضو لا يكون مستعملا (قوله مستوح) هذه سنة أيضا كما يرم به في الفتح غير نقل من القصة أنه إذا دأب على ترك الاستيعاب بلا عذر أو ثم قال وكأنه ظهور ورغبته من السنة قال الزبي وسلكوا في كيفية المسح ولا يظهر أن يضع مسكه وما سابعه على مقدم رأسه ويقدمه على القفا على وجه يستوجب جميع الرأس ثم يمسح أذنيه بأصبعه اهـ وما قبل من أنه يمسح السجدين والأهامين لمسحهما الأيمن والكفيس لمسحهما ياتي الرأس خفية الاستعمال يقال في الفتح لا أصل له في السنة لأن الاستعمال لا يثبت قبل الاتصال بالأذن من الرأس (تنبيه) لو مسح ثلاثا بما قبل مسح راسه وقبل أذنه قد وقبل لأبأس به وفي الغلظة لا يكره ولا يكون سنة ولا دأبا قال في البحر وهو الأولى لا دليل على الكراهة اهـ قلت لكن استوجبه في شرح النية القول بالكراهة وذكر ما يؤيد فيها حقه على البحر فراجعه وسأقي في المتن من التمهات (قوله وأذنيه) أي ما يطعمها من السبطين وظاهرهما ياطن الأهامين فاستأنف (قوله لما) أي فلا ينام فيها ما كسبه ذكره (قوله ولو عناه) قال في الخلاصة لو أخذ ثلاثين ماء جديده فهو حسن وذمهم من ملامسين رواية من أبي خنيفة قال في البحر فاستفد منه أن الخلاف يتناول بين الشافعي أنه إذا لم يأخذ ماء جديدا ومسح بالبله الباقية هل يكون مقبها السنة فعندنا نعم ومنه لا مالوا أخذ ماء جديدا مع قضاء الله قاله يحسبون مقبها لسنة اتفاقا اهـ وأقره في التهر أقول مقتضاه أن مسح الأذنين بماء جديده أولى مراعاة للخلاف لكونهما يبالسنة اتفاقا وهو مفاد تعبير الشارح بل الوصلة تصالحا للرباني وصاحب الرهان وهذا معنى على تلك الرواية لكن تقديمها لا يثبت قولهم بماء جديده خلاف ذلك وعصدا اقتصر شرع الهداية وغيره واستدلوا بهم بطله عليه الصلاة والسلام أنه أخذ عرقه مع بهار ماء وأذنيه وقوله الأذن من الرأس وكذا جوابهم عما روى أنه صلى الله عليه وسلم أخذ لأذنيه ماء جديدا به يمسح به أنه لفتاء الله قبل الاستيعاب جمعا بين الأحاديث ولو كان أخذ الماء الجديده مقبها لسنة لما احتج إلى ذلك وفي المراج من أخاينة ولا يثبت تجديد الماء في كل بعض من أعضاء الرأس فلا يثبت في الأذنين بل أولى لأنه تابع اهـ وفي الحلية السنة عندنا وعند أحد أن يحسبون بماء الرأس خلافا لما في الشافعي وأحد رواية اهـ وفي التارخانية ومن السنة مسحهما بماء الرأس ولا يأخذ لهما ماء جديدا اهـ وفي الهداية والبدائع وهو سنة بماء الرأس قال في الغلظة أي لا بما جديده ومنه في شرح الجمع وفي شرح الهداية لعلي استيعاب الرأس بالمسح بما هو واحد

مطاب
قد يطلق الجائز على ما لا يتبع
شرعا يشمل المكروه

مطاب
في قصر بقولهم معزنا

ولعل كراهة تكراره في مجلس
تنزيه بل في القهستان معزنا
لبواهر الأمراف في الماء
الجاري جائز لأنه غير متبع
قائل (ومسح كل رأسه مرة)
مستوح فلو تركه وادوم
عليه أم (وأذنيه) معا ولو
(بمائه)

أقول حاصل ما ذكرته هناك
أن اتجاها ثبت عندهم أن السنة
المسح مرة من فعله عليه الصلاة
والسلام فالثلثت زاد وقد
قال عليه الصلاة والسلام فمن
زاد على هذا أفضى فقد
تعدى وظلم والأشارة ترجع
إلى ما ثبت من فعله صلى الله
عليه وسلم اهـ منه

سنة ولا ينسبونها حيث جعلنا من الرأس أى كفى الحديث المسمى في شرح الحديث الشرح اسماعيل ولو أنقروا
بالسج عليه جديده كما قال الشافعي لصار أصله وذال يجوز اه فقد ظهر لك أن ما منى عليه الشافعي مختلف
قرواية المشهورة التي منى عليها أصحاب القولين والشرح الموضوعة لتقل المذهب هذا ما ظهر ولم أر من ينسب
على ذلك تشدبه ثم بعد مدة رأيت المستفتين عليه في شرحه على زاد الفقير حيث قال بعد ذكره عبارة
انخلاصة السابقة ما نصه قلت قوله ولو فصل فحسن مشكل لانه يكون خلاف السنة وخلاف السنة
كيف يكون حسنا والله اعلم اه (قوله لكن الخ) ذكر في شرح النية والله مجهول على ما ذا انضمت اليه
بمس الصامعة قال في الفتح وإذا انضمت اليه لم يسكن بضم الهمزة اه وقد يقال لا بد من الاختصاف
لانه بمس الصامعة يحصل الانفصال عنكم على اليه بالاستعمال وعلى هذا ينبغي أن يقال ولو مسح رأسه يديه
ثم رفعهما قبل مسح الأذنين فلا بد من أخذهما بجديده ولو كانت اليه باقية تأتلى (قوله المذكور في النص) أى
الترتيب المذكور في آية الموضوعية إشارة إلى أنه ليس المراد في قول العسكرو وغيره والترتيب المتصور النص
الاصولي بل المراد به المذكور اذ ليس في الآية ما يبيد الترتيب فربما ينسبوا عليه فيها (قوله وهو مطالب
بالدليل) أى أنه لا حاجة لنا إلى الدليل على عدم الافتراض لانه الأصل ومذمبه مطالب به ولم يوجد قوله
الترتيب من فعله عليه الصلاة والسلام قلنا بسننه إذا قدم في العبر (قوله والولاء) اسم مصدر أو المصدر والولاء
قال الجوزي لا تحقق الموالاة لا بعد غسل الوجه اه وفيه تأمل إذا ما ذكرنا ما نجا منه أن لو كانت الموالاة
معتبرة في جاب فرائض الوضوء فقط وهو خلاف الظاهر ط عن أبي السود (قوله بكسر الواو) أى
مع الله وهو لغة التتابع قال ط وأما فقهاءهم ومفتيهم وجوبان قامت به التصيب بان اعتقدهم مثلا (قوله
غسل المتأخر الخ) مره الزبلي يغسل العضو الثاني قبل جفاف الأول زاد الحدادى مع اعتدال الهواء
والبدن وعدم العذر وعرضه الأكل في التفرير بالتتابع في الأفعال من غير أن يغسلها جفاف وضوء اعتدال
الهواء وظاهره أنه لو جف العضو الأول بعد غسل الثاني لم يكن ولا موصلى الأول يكون ولا قال في العبر
وهو الأولى وفي الظاهر لا يسكن ولا يلحق المراجع من الحلواني أن يغسل الأعضاء قبل غسل
القدمين فيه ترك الأول فيفضل الشافعي في كلام الزبلي على ما بعد الأول اه أى فخراد بالتالي جميع ما بعد
الأول لا ما يليه فله ولا ينبغي بعد ما في السراج حذو أن لا يغسل الماء من العضو قبل أن يغسل ما بعده وفي شرح
النية هو أن يغسل ككل عضو على إثر الذي قبله ولا يغسل فيها بحيث يغسل السابق ولا ينبغي أيضا
أن ما من من الحلواني صادق على التعريض وأن جعل التعريف الثاني على الأول اقرب من عكسه بأن يراد
من الوضوء غير أن يغسلها جفاف عضو آخر غير أن يغسل عضو قبل غسل ما بعده وهكذا قال في فخر
الاشكار هو غسل عضو قبل جفاف متقدم اه وعليه يحصل كلام الشارح بدليل قوله تعالى لا ينسب
فانه كما ينسب مسح الرأس فلا يسكن جل المتأخر في كلامه على جميع ما بعد الأول حقيقة
فانهم لم يمانس عليه في الظاهر هو التتابع من تعريف الدرر هذا وقد مره في البدائع بأن لا ينسب في أفعال
الوضوء جاليس منه ولا ينبغي أن هذا أهم من التعريض السابق من وجه ثم قال وقبل هو أن لا يكتفى أثناء
مقدار ما يغسله العضو القول يمكن جعل هذا أو شيئا مما مر أن يقال المراد بجفاف العضو حقيقة أو مقداره
وحيث ذكر المسح فلو يكتفى من مسح الحبة أو الرأس وبين ما بعده بقدر ما يغسله عضو مفصول
كان نازكا كالولاء ويؤيده اعتبارهم الولاء في التيم أيضا كما يأتي في رابع اه لا غسل فيه فاعترض هذا الحرير (قوله
حق لوفى ماؤه الخ) بأن العذر (قوله لا بأس به) أى على الصحيح سراج (قوله ومثله الغسل والتيمم) أى
إذا فرق بين انصافهما لعذر لا بأس به كفى السراج ومضاده اعتبار نية الموالاة فيما (قوله ومن السنن)
أى بمن للاشارة إلى أنه بقى غيرها في الفتح ومن السنن الترتيب بين المضمضة والاشماتق والبداهة من مقدم
الرأس ومن رؤس الأصابع إلى السدين والرجلين اه وذكر في المواهب بدل الأول التيامن ومسح الرقبة
ثم قال وقبل الأربعة مستحبة (قوله ذلك) أى إجمار اليد وضوءها على الأعضاء المتسوية حلة وعده
في الفتح من المندوبات ولم يتابعه عليه في العبر والهرثم تابعه المصنف فيما سأتى (قوله وترك الأسراف)
عده في الفتح من المندوبات أيضا ولم يتابع أيضا بل مرع في الظاهر يضعفه وقال أنه سنة مؤسدة لا خلاف

قوله الولاء اسم مصدر الخ
فيه نظير للظواهره مصدر
لوائ كالولاء لقول الخلاصة
لضائل الضلال والمفاحة
تأمل اه محصه

لكن لو مسح رأسه فلا بد
من ماء جديد (والترتيب
المذكور في النص وعند
الشافعي رضى الله عنه فرض
وهو مطالب بالدليل (والولاء)
بكسر الواو غسل المتأخر
أومسه قبل جفاف الأول
بلا عذر حتى لوفى ماؤه مضى
لطيله لا بأس به ومثله الغسل
والتيمم وعده بمالك فرض ومن
السنن الحديث وترك الأبراف

التي عن الاسراف اه وباقى تمامه (قوله وتزكوا العلم والوجه بالماء) جعله في القم أيضاً من المتدورات
 وصحح المصنف كل ما يلي بكرهه قال في الصريحون ترك سنة لا ادراكها قال في التبراه مكرهه
 تنزيهاً (قوله وغسل فرجها الخارج) اقول في قصيده المرأة فطر قد عطف في التنية الانتباه من سنن الوضوء
 وفي النهاية ان من سنن الوضوء بل اغواها لانه مشروع لازالة الصلابة الحقة وسائر السنن لازالة الحكمة
 وجعل في البدائع سنن الوضوء على انواع فروع يكون فيه نوع في اشد انواعه ونوع في ايسرها وعظم الاثر
 الاستنساخ ما ظهر من الثاني الاستنساخ بالماء (قوله ويسعى مندوباً رادياً) زاد غيره وفلا وتطوعاً وقاعد جري على
 ما عليه الأصوليون وهو المختار من عدم الفرق بين المسح والتدب والادب كما في حاشية نوح افندي على
 الدرر فيسي مستحبان حيث ان الشارع يحبه ويؤثره وتدبيل حيث انه بين ثوابه وفضله من ذنب الميت
 وهو تعدد محاسنه وفلا من حيث انه زاد على الفرض والواجب وزيد الثواب وتطوعاً من حيث ان فاعله
 يفعل بتزعم غير ان يؤمر به حقا اه من شرح الشيخ اجعل من البرجندى وقد يطلق عليه اسم السنة
 وشرح القسطنطيني بأنه دون سنن الزوائد قال في الامداد وحكمه الثواب على الفضل وعدم القوم على الترك
 اه وهل يكره ترك تنزيهاً في الصلوات فانه في النهي في القم من الجنائز والشهادات ان مريض كراهة التنزيه
 خلاف الاولى قال ولا شك ان ترك التدب خلاف الاولى اه اقول لكن اشار في الصريح الى انه قد يفرق بينها
 بأن خلاف الاولى ما ليس فيه صفة نهى ترك صلاة الفجر بخلاف المصكره تنزيهاً ثم قال في الحلية ان هذا
 أمر يرجع الى الاصطلاح والقرآن لازم والتشاهير تساوياً كما اشار اليه الاشمي اه لكن قال الزيلعي
 في الاكل يوم الاضيق قبل الصلاة اختار انه ليس بكرهه ولكن يستحب ان لا ياكل وقال في الصرته ان لا يلزم
 من ترك المسح ثبوت الكراهة اذ لا يقدح من دليل خاص اه اقول وهذا هو الظاهر اذ لا شبهة ان التواضع
 من الطاعات كالصلاة والصوم وغيرها فلهذا لم ينزل تركها بالعارض ولا يقال ان تركها مكره تنزيهاً
 وسبأ في تمامه ان شاء الله تعالى في مكرهات الصلاة (قوله وفضله) أي لان فعله يفضل تركه فهو بمعنى
 فاضل اولاه يصير قاعده افضله بالتأويل ط (قوله ومواضع) يراد به ما رغب فيه عليه السلام ولم يفعل
 قالوا في ما في الصريح ان ما وانظ عليه مع تركه ما لا يحد سنة وما في الواجب عليه مندوب ومستحب
 وان لم يفعل بعد ما رغب فيه اه بحر (قوله التيامن) أي البداية والنهاية من ثبات الصلابة سنة كان عليه
 الصلاة والسلام يجب التيامن في كل شيء حتى في طهوره وتطهره وتزكوه وثانته كمال الطهور وانما في الطاهر والترحيل
 مثل الشعر ودمتي وحسن في القم انه سنة لثبوت المواظبة قال في التبره لكان قد ثبوتها عند السنة
 اذا كانت على وجه العبادة لانه العبادة سلتنا انها كانت على وجه العبادة لكن عدم الاختصاص
 يتأنيها كما قاله بعض المتأخرين اه أي عدم اختصاصها بالوضوء المستفاد من قوله وثانته كماله في شأني كونه
 سنة ولو كانت على وجه العبادة فتكون مندوباً به كما في التعل والتبريل قلت يراد به المواظبة على التنية
 والوسائل بلا اختصاص بالوضوء مع انها من سننه تأمل (قوله ولو سحسا) أي كافي التيمم بالماء وما انخف
 فلم أر من ذكر التيامن فيه راداً لما قالوا في كيفية ان يضع اصبعه اليمنى على مقدم خفه الايمن وما يابع اليسرى
 على مقدم خفه الايسر ويضعها الى الساق وظاهر عدم التيامن تأمل (قوله لا لا الذين) أي ليس بهما
 معان امكنه حتى اذا لم يكن له الايدى واحدة او احده يد به عمله ولا يمكنه معانيداً باليد اليمنى
 ثم اليسرى ط من الهندية (قوله وسع الرقبة) هو الصمغ وهو السنة كافي الصر وغيره (قوله بظهر يديه)
 أي لعدم استعمال يديهما بحر فتول المنيعة جاء جديداً لاجابة اليه كافي شرهما الكبير وعبري التنية
 بظهر الاصابع ولعله المراد هنا (قوله لا بدعة) اذ لم يرد في السنة (قوله الى ينف وستين) عبارة في الدر
 المنقبي الى ينف وستين والنف يشد بالماء وقد تخفف ما زاد على العقد ان يبلغ العقد الثاني فاموس واحم
 أن المذكور منها هنا متناوشاً ينف وعشرون ولند ذكر ما بين منها من القم والخزائنها كافي القم ترك
 الاسراف والتقصير ترك التسليم بفرقة يصح ما موضع الاستعانة واستساقه الماء بنفسه والمبادرة الى ستر العورة
 بعد الاستعانة ونزع خاتم عليه آية تعالى او اسم نبيه حال الاستعانة وكون آيته من نزع وان يغسل عروة
 الار برق ثلاثاً ووضعه على يسان وان كان انا يفرق منه فمن يمينه ووضع يده على الفخذ على عروته لارأسه

مطلب
 لا فرق بين التدب والتدب والمسح
 والنفل والتطوع

مطلب
 ترك التدب هل يكره تنزيهاً
 وهل يفرق بين التنزيه وخلاف
 الاولى

وترك لطم الوجه بالماء وغسل
 فرجها الخارج (ومستحب)
 ويسعى مندوباً رادياً وفضله
 وهو ما فيه التي على الله
 عليه وسلم تركه كأي شيء وما
 احبه الله (التيامن) في
 الدين والرجلين ولو مسح
 لا الاذين والخدين فليزأ
 حضور لا يستحب التيامن
 فيها (وسع الرقبة) بظهر
 يديه (لا الحلقوم) لانه بدعة
 (ومن اذاه) عيون لانه
 آذاً آخر وصلها في الفم الى
 ينف وعشرين واصلها في
 الشرائع الى ينف وستين
 (استقبال القبلة)

مطلب
 في تيمم مندوبات الوضوء

وذكر الشاهدان عند كل منهما استحباب النية في جميع أفعالها لأن لا يلزم وجهه بالماء ومن آتته
استعداوا لا يخطأ البصري والتأني وإما إذا دخل الأعضاء المفسدة والذلك اه لكن تقدم أن الأول
والاخير مئة وفعل المراد بالنية أمر لوها عليه ميلة قبل الفعل تأمل زاد في البصر وقبل ما تحت الحجاب
والشرب والتوضؤ في مكان طاهر لا تلهي الوضوء مومة والبدء بأعلى الوجه وأطراف الأصابع ومقدم
الراس لكن قد سأل أن الأصغير مئة وزاد في الامداد دخوله الخلاء مستور الرأس وعدم التوضؤ ما
منه وإن لا يستغسل أنه نفسه وثمة التفرقة والقاء الماء والخطا في الماء وإن لا يتقنه من مذ
وحمل القم والاحتجاب في زفاف النية الوضوء على الوضوء عدم خفه في الماء حال غسل الوجه والتشه عند
غسل كل عضو وزاد في الخرائق وترك التكلم بال الاستحباب وترك استقبال القبلة واستبصر في الخلاء
واستقبال عين الشمس والقمر واستند بها وترك مس فرجه بعد غراغته والاستحباب بالبار ومصحها بده
على نحو ساطع وقطعا بعد ذلك وشوش الماء على الفرج وعلى السروال بعد الوضوء والتوضؤ من متوضأ العانة
وأفراغ الماء بيته فقد بلغت نفا وسبعين كما تقدم من الذكر المتقى وقد سأل أن ترك التدبب مكروه يترافوا
ترك ما يكره فله ولا يفتي أن ما مرته ما هو من آداب الوضوء ومنه ما هو من آداب مقدماته وهذا يزيد في
ما ذكر بكتبة ما بقي للاستحباب آداب مستكره ستأتي (قوله وذلك أعضائه) حلت ما فيه وقوله في المزة
الأولى مراد في التبرأ النية لكنه لم يذكر في النية هنا وإنما ذكر في الفصل وعلة في الشرع بقوله ليم
الله البدن في التبرأ الأخيرين اه بسكن قال في الحلية الظاهر أنه قيد أخاقي (قوله وتقدم الخ)
لأن فيه استحباب الصلاة ومستظر الصلاة كن هو في الحديث الصحيح وقطع طبع الشيطان عن تنيطه منها
شرح النية الكبير وفي الحلية وعندى أهم آداب الصلاة لا الوضوء لأنه مقود وتعل الصلاة اه
(قوله وهذه) أي مسألة تقديم على الوقت (قوله المستتانه قاعدة الفرض أفضل من التفل) هذا
الاصل لا يسيل إلى تقفه بشئ من الصور لأننا إذا حكمنا على ما به بأنها خير من ما به أخرى كالمربوب خير
من المرأة لم يمكن أن تفضلها الأخرى بشئ من تلك الحلية فإن الرجل إذا فضل المرأة من حيث أنه وحمل
لم يمكن أن تفضل المرأة من حيث أنها غير الرجل والاستكذاب القسبان وهذا يجب ثم قد تفضل المرأة
رجلا من جهة غير المذكورة والأوثة اه سوى القول فلي هذا الاستئناس حقيقة لا اختلاف جهة
الافضلية بيان ذلك أن الوضوء للصلاة قبل الوقت يساوى الواقع بعده من حيث امتثال الامر وسقوط
الواجب به وأما الأول ففعله التقديم وكذا الظاهر المعسر واجب دفعا لا إذا ما لم يطالبه وفي إبرائه ذلك لجمع زيادة
اسقاط الدين عنه بالكلية فلا يبراه زيادة فضله الاسقاط وكذلك إفشاء السلام سنية لاظهار التواضع للمسلمين
وفي ردة ذلك أيضا لكن وجب الرقبا بمن ترك من العداوة والتباخض فافساده أفضل من حيث استداء
الغنى بل اظهار المودة فله فضله التقدم على المسائل الثلاث أفضل التفل على الفرض لأن جهة الفرضية
يل من جهة أخرى كصوم المسافر في رمضان فانه اشق من صوم المقيم فهو أفضل مع أهنة وكالتبكير إلى صلاة
الجمعة فانه أفضل من الذهاب بعد النداء مع أهنة والساقي فرض ولكن اضطر إلى شربة ماء أو أكل لقمة
قدفتها أكلها اضطر إليه قدغ ما اضطر إليه واجب والرائد تفل ثواب أكثر من حيث ان تقه أكلوا كان
دفع قدوا الضرورة أفضل من حيث امتثال الامر وكذا من وجب عليه درهم فدفع درهمين أو وجبت عليه
أضحية فعنى شاتين وعلى هذا التقدير ادعى المسائل الثلاث من كل ما هو قفل اشقل على الواجب وزاد لكن
تسمية تفلان حيث تلك الزيادة أو ما من حيث ما اشقل عليه من الواجب فهو واجب وثواب أكثر من حيث
تلك الزيادة فلا تفرم حينئذ القاصدة المأخوذة مما سمع منه على الله عليه وسلم كما في صحيح البخاري حكاية عن
أبي قتيلة وماتريد إلى عبيد بن ربيعة إلى ما اقتضت عليه وعاد في صحيح ابن خزيمة أن الواجب يفضل
التمسك به بسبعين درجة وإن اجتنكه في شرح الفرض فاعظم ذلك فانه من فضل الفتح العليم ثم رأيت بعض
المحققين من الشافعية على ما تقدمت وله الحد (قوله لأن الوضوء الخ) ومنها التيم بغير راجع الماء كما سبق
في محله من الرطب (قوله أفضل من رده) وقيل إبرا الرذا كراهة فرض سوى عن كراهية العلاج (قوله ولو)
الواو زائدة وأما على محذوف تقديره حتى إن يلهيه والاولى ط (قوله منه) متعلق بآ كروا للصغير

وذلك أعضائه في المزة
الأولى (وإدخال خصره)
المبلولة (صباح أذنيه) عند
مصحها (وتقدمه على الوقت)
لقبر المذخور) وهذه إحدى
المسائل الثلاث المستتانه
قاعدة الفرض أفضل من
التفل لأن الوضوء قبل الوقت
حندوب وبه فرض الثانية
إبراء المعسر حندوب أفضل
من إظهار الواجب الثالثة
الاستداء بالسلام سنية أفضل
من رده وهو فرض وقلمه من
قال
الفرض أفضل من تفل عابد

مسألة
الفرض أفضل من التفل
الافى مسائل

طلب
في مباحث الاستعانة في
الوضوء بالماء

حتى ولو قد جاء منه بأكثر
الاتطهر قبل وقتها وإذا
• السلام كذا إذا لم يصح
(وتحريم ما فيه الواسع) ومنه
الفرط وكذا الضيق أن علم
وصول الماء للأرض (وعند
الاستعانة بغيره) ألا العذر
وأما استعانة عليه الصلاة
والسلام بالماء في تطهير الجواز
(هـ) عدم (التكليم بكلام
التسليم) الإجابة فتوته

(والجلوس في مكان مرتفع)
تصغرها من الماء المستعمل
وعبارة الكمال وحفظنا به من
التطاهر وهي مثل (والجيب بين
نية القلب وقيل للسان) هذه
روية وسلي بين من من القلق
بالبنية ومن كرهه لعدم نقله
عن السلف (والشبهة) كأمز
(عند غسل كل عضو) وكذا
المسح (والدعاء بالوحد
عنده) أي عند كل عضو وقد
رواه ابن حبان وغيره عنه
عليه الصلاة والسلام من طرق

طلب
في بيان ارتقاء الحديث
التعقيب إلى مرتبة الحسن

الفرس أو متعلق بجاء والضمير للتطوع ط (قوله بأكثر) بـ ما لكثرة لاجل الروي (قوله وأما) ألف
ابتداء من المصراع الأول وعزمه المتوهم من المصراع الثاني (قوله أبا) بالتصريح للضرورة (قوله ومنه
الفرط) أي الفسل والافلام دخل به مثلاً ما يطبق في الازن خاموس (قوله وأما استعانة عليه السلام
الخ) كذا في البرزاني ومفاده أن الاستعانة بغيره متى احتج إلى هذا الجواب وظاهر ما في شرح المنية أنه
لا كراهة أصلاً إذا كانت طلب كلب ومجبة من الممنوع من غير تكليف من المتوضي وعليه متى في حديته ابن
العصا ولكن ذكر في الحلية أحاديث كثيرة من الصبيح وغيرهما فيها التصريح بحسب الماء عليه بطلبه وبدونه
ثم قال رحمه صلى الله عليه وسلم في مثل هذا يحول على الجواز الذي لا قيامه للصكر اه لا الجزم بعدم
ارتكابه المكره من غير محارص واقع في حقه ثم قد يكون الفعل منه بينا بالواز لكن بعد قيام الدليل المتقضي
للكراهة فإذا لم يتم لم يصح أن يقال بالكراهة ثم يطل ما ورد من الفصل بأنه بيان للجواز ولم يوجد دليل معتبر
يفيد الكراهة هنا وإنما ورد في حديث ضعيف أن عمرو بن عبد الله بن مسعود قال لا أحب أن يصنع على وضوء
أحد ورود أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يكل طهوره إلى أحد وهو ضعيف أيضاً ولو ثبت لا يقرى على معارضة
الاحاديث المأثورة مع احتمال أن المراد أنه هو الذي يباشر غسل أعضائه وسهبا بنه لان الظاهر أنه من
السنن الموكدة فيكون التوضي أن يضل في ذلك غيره بلا عذر ولعل ذلك هو المراد من قول الاختيار حكيم أن
يستعين في وضوءه بغيره إلا عند الضرورة ليكون أعظم لتوابعه وأخلص لعبادته اه مختصراً خاصة أن الاستعانة
في الوضوء أن كانت بسبب الماء أو استقامته أو سائر ذلك كراهة بها أصلاً ولو طلبه وإن كانت بالفسل والمسخ
فتكره بلا عذر فإن في التاتريزية ومن الأدب أن يقوم بأمر الوضوء بنفسه ولو استعان بغيره جاز بعد أن
لا يكون الفسل في غير محل يفسد بنفسه (قوله فتكره الخ) لوقوع الخلاف في نجاسته ولأنه مستقدر
ولذا كرهه والجمهور على القول بالصحيح بطلانه (قوله أمز) أي أم لا أنه قد يكون مستعاضاً ولا يفتن
ط (قوله هذه) أي الطريقة التي مضى عليها المصنف حيث جعل التفتن بالبنية مندوباً لاستئذاناً ولا مكرها
(قوله والتسعة كأمز) أي من الصيغة الواردة وهي بسم الله العظيم والحمد لله على دين الإسلام و زاد في المنية
الشهدها أيضاً الصلوة وشرح الجليلي لقاضي خان قال في الحلية وعن البراء بن عازب عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال ما من عبد يقول حين يوضأ بسم الله ثم يقول بكل ضوئاً بعد أن لا اله الا الله وحده لا شريك
له أو أشد أن يحمدا عبده ورسوله ثم يقول حين يفرغ اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين الا انقضت
لعمامة أبواب الجنة يدخل من أعجابه فان قام من وقته ذلك فصل ركعتين يقرأ فيها ما يعلم ما يقول
انقل من صلاته كبر يوم وليلة ثم يقال له استأنف العمل رواء الحافظ المستغفرى وقال حديث حسن
اه (قوله والحمد لله بالوحد) فيقول بعد التسعة عند المصنفة اللهم أمز في تلاوة القرآن وذكرك وشكرك
وحسن عبادتك وعند الاستئذان اللهم ارحمني راحة الجنة ولا ترحمني راحة النار وعند غسل الوجه اللهم
ارضني وجعروم تفيض وجوه ونسود وجوه وعند غسل يده اليمنى اللهم أعطني كافي يميني وماسح حسابي
وعند غسل اليسرى اللهم لا تطغى كافي يميني ولا يميني وماسح حسابي وعند مسح رأسه اللهم أغلظي تحت مشرك
يوم لا ظل الا ظلي مشركك وعند مسح أذنيه اللهم اجعلني من الذين يسمعون القول فيستمعون احسنه وعند مسح
عنقه اللهم امتق ربقي من النار وعند غسل وجهه اليمنى اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل الأقدام وعند
غسل اليسرى اللهم اجعل ذنبي مغفورا وبصري مشكورا وتجاوزني لن تور كافي الامداد والدرود وغيرها و
روايات أخر ذكرها في الحلية وغيرها وسأيت أنه يوصل على النبي صلى الله عليه وسلم بعد غسل كل عضو من
مجموع ما يذكره من كل عضو التسعة والتهادة والدعاء بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولكن قال
صاحب الهداية في مختارات التوازل وبسبب من غسل كل ضوئاً أو يدعو بالدعاء المأثورة أو يذكر
الشهادة أو يوصل على النبي صلى الله عليه وسلم فاق في الجمع بالكلية رأيت في المختارات ما يذكره من روايات
وبألف البراني خير أجمع (قوله من طرق) أي يقرى بعضها بعضاً فارتقى إلى مرتبة الحسن اه أقول
لكن هذا إذا كان ضعفه لضعف الراوي الصدوق الأمين أو لاسمال أو بتدليس أو جهالة حاله أو ما لو كان
نفس الراوي أو كذب فلا يؤثر فيه موافقة مثله ولا يرتقى بذلك إلى الحسن كما صرح به في الترتيب وشرحه

لم يتجدد يحتاج الى الكشف عن حال الراوي لهذا الحديث لئلا يظن ظاهر علمه به انه ليس من القسم الاخير
 كما ينبغي (قوله فيعمل به) أي هذا الحديث وصياغة الرمي كافي الترتيل لانه العمل بالحديث الضعيف الخ
 (قوله في فضائل الاعمال) أي لاجل حصول الفضيلة المترتبة على الاعمال قال ابن جرير شرح الاربعين لانه
 ان سكان صحيفتي نفس الامر قد اقبل على حقه من العمل والام يترب على العمل به بمفسدة ففعل
 ولا يضرهم ولا يضرنا من الغفلة وفي حديث ضعيف من يفته عن ثواب عمل ففعله حصل له أجره وان لم يكن ففته
 أو كما قال اه ط قال السيوطي ويعمل به أيضا في الاحكام اذا كان فيه احتياط (قوله وان اتصركم
 التوروي) حل الرمي كافي الترتيل لانه انكاره لمن جهة الصحة قال أما باعتبار وروده من الطرق المتقدمة
 فله لم يشك منه ذلك أو لم يتخصصه حشد (قوله فائدة الى قوة وأما الموضوع) من كلام الرمي (قوله
 عدم شدة ضعفه) شديد الضعف هو الذي لا يخلو طريق من طريقه من كذاب أو متهم بالكذب قال ابن جرير ط
 قلت مقتضى علمه بهذا الحديث انه ليس شديد الضعف فطرقة تزيه الى الحسن (قوله وان لا يستقدس
 ذلك الحديث) أي سفة العمل به وصياغة السيوطي في شرح الترتيب الثالث أن لا يعتمد عند العمل به
 ثبوته بل يعتمد الاحتياط وقيل لا يجوز العمل به مطلقا وقيل يجوز ما قلنا اه (قوله وأما الموضوع) أي
 المستكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم واجاب على قال بعضهم انه كثر فعال عليه الصلاة
 والسلام من قال في "ما اقل فليقترب أو مقصود من النار ط (قوله بجال) أي وفي فضائل الاعمال قال ط
 أي حيث كان مخالفا لقواعد الشريعة وأما لو كان داخل خلاف اصل عام فلا يقع منه لاجل حديث شاذ له خوله
 تحت الأصل العام اه تأمل (قوله الا اذا قرنت) أي ذلك الحديث المروي ببيان أي بيان وضعه أما
 الضعف فتصور روايته ببيان ضعفه لكن اذا اردت روايته بغير اسناد فلا تقل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كذا وما اشبهه من صبيح الجرم بل قل روي كذا أو قلنا كذا أو روي أوجه أو قل عنه وما اشبهه من صبيح
 الترتيب وكذا ما شك في صحته وضعفه كافي الترتيب (قوله أي بعد الوضوء) فسر الضعيف ذلك مع تبادل ما في
 الزيلعي لان المصنف في شرحه قد مر به ذلك وهو أدري بمراده (قوله وان يقول بعده) زاد في المتن وغيره أدنى
 خلافا لكن قال في الحلية ان الواو في السنة بعد متصلا بما تقدم من ذكر الشهادتين كما هو رواية الترمذي
 اه وزاد في المتن أيضا وان يقول بعد رافعه سبحانه اللهم وبمحمدك أشهد أن لا اله الا انت استغفرك وأتوب
 اليك وأشهد أن محمد عبدك ورسولك ناظرا الى الجماع (قوله التوازين) هم الذين كذا ذنبوا أو تابوا والمطهرون
 الذين لا ذنب لهم زاد في المتن واجب من عبادك السالحين واجب من الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون
 (قوله وان يشرب بعده من فضل وضوئه) يضع الواو ما يتوضأ به دور والمراد شرب كله أو بعضه كافي شرح المتن
 وشرح الشريعة ويقول عقبه كافي المتن اللهم اشغني بشفاعتك وداوئي بدوائك واصحني من الوهل والامراض
 والاوجاع قال في الحلية والوحد هنا الترتيب الضعف والفرع ولم اتفق على هذا الدعاء ما رواه وهو حسن اه
 يعني شيء وهو ان الشرب من فضل الوضوء ظاهر في الوضوء من انما كابر بين متلا أو وضوء من نحو حوض ففعل
 يعني ما فيه فضل الوضوء فيشرب منه أولا فخير وهذا في الذخيرة عن قتادى الى المشائخ الموضوع للشرب
 لا يتوضأ به ما لم يكن كثيرا والموضوع للوضوء يجوز الشرب منه ثم نقل عن ابن الفضل انه كان يقول بالمسكس
 فعلى هذا هل الشرب من فضل الوضوء لانه من روافده ام لا والتاخر الاقل تأمل (قوله كما زعم) انتمشه
 في الشرب مستقبلا قائما لا في كونه بعد الوضوء فلذا قال ط الاولى تأخير عن قوله قائما (قوله أو قاعدة)
 أعادته تخفيفا هذين الموضعين وانه لا كراهة فيه في الشرب قائما بخلاف غيره وان المندوب منها هو الشرب من
 فضل الوضوء لا يجب كونه قائما بخلاف ما اقتضاه كلام المصنف لكن قال في المراج قائما وخبره الخواص بين
 القيام والقعود وفي التفتيح قبل وان شاء قاعدة أو جزء في الضرر واقتصر على ما ذكره المصنف في الواجب والدرر
 والنية والتبر وغيره وفي السراج ولا يستحب الشرب قائما الا في هذين الموضعين فاستفد ضعف ما مشى عليه
 الشارح كآية عليه وغيره (قوله وفيها دعاء يكره الخ) اعاد ان المقصود من قوله قائما انه كراهة لا دخول
 تحت المستحب ولذا زاد قوله أو قاعدة أو اعاد انه ورد في النصين انه صلى الله عليه وسلم قال لا يشربن اخذتمكم
 قائما عن نفسي فليست وفيها انه شرب من زعم قائما وروى البخاري عن علي رضي الله عنه انه بعد ما توضأ قام

مطلب

في جباحث الشرب قائما

قال حقق الشافعية الرمي
 فعمل به في فضائل الاعمال
 وان انكره التوروي (قاعدة)
 شرط العمل بالحديث الضعيف
 عدم شدة ضعفه وأن يدخل
 تحت اصل عام وأن لا يستفد
 سفة ذلك الحديث وأما
 الموضوع فلا يجوز العمل به
 بجال ولا روايته الا اذا
 لسن ببيان (والصلاة
 والسلام على النبي بعده)
 أي بعد الوضوء لكن في
 الزيلعي أي بعد كل وضوء
 (وان يقول بعده) أي الوضوء
 اللهم اجعلني من التوازين
 واجعلني من المطهرين وان
 يشرب بعده من فضل وضوئه
 كما زعم (مستقبل القبلة قائما)
 أو قاعدة وفيها دعاء يكره
 قائما تقر بها

شرب فضل وضوءه وهو قائم ثم قال انما يساكرهون الشرب قائما وان النبي صلى الله عليه وسلم صنع مثل ما صنعت وأخرج ابن ماجه والترمذي عن كنية الانصاري رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليها وعندها قرعة معققة فشرّب منها وهو قائم فطفت فغم القرعة حتى ركة ووضع في رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الترمذي حسن صحيح غريب لهذا اختف العله في ابلغ قيل ان النبي ناسم ففضل وقيل بالعكس وقيل ان النبي التزّه والقيل لبيان الجواز وقال النووي انه الصواب واعترضه في الحلة يحدث على المار حيث انكر على القائلين بالكراهة وما أخرجه الترمذي وشيخه وحسنه من ابن عمر كانا يسكن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نشرب ونحن قيام قال وجع الطماوى انه لا بأس به وان النبي يلعوف الضر ولا يخبر روى عن النبي قال انما كره الشرب فاقضالاه يزيدى قال في الحلة قال الكراهة على ما صوّه النووي شرعية يشاب على تركها وعلى هذا ارشاده لا يشاب على تركها ما تشكك ما تزم من استثناء الموضعين أى الشرب من ما تزم من فضل الوضوء وكراهة ما عداها بما أنه لا يقتضى على قول من هذه الأقوال ثم لم يوجب ما جنى اليه الطماوى يستفاد الجواز مطلقا أن من الضرر ما التذب فلا ان يقال يفيد التذب في فضل الوضوء ما أخرجه الترمذي في حديث على وهو أنه قام بعد ما غسل قدمه فأخذ فضل طهوره فشربه وهو قائم ثم قال احببت أن اريكم كيف كان طهور رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه حديث ان فيه شفاء من سبعين داء اذاهاا البهر لكن قال الحفاظ انه واه اه مضمنا والبهر المضم ضره في الخلاصة يتابع النفس وفي القاموس انما انقطاع النفس من الاعياء والحاصل أن استواء الكراهة في الشرب قائما في هذين الموضعين محل كلام فضلا عن استسباب القيام فيها ولعل الاوجه صدم الكراهة ان تزل بالاستسباب لان ما تزم من شفاء وكذا فضل الوضوء في شرح هدية ابن الصاد لسيدى عبد الغنى التاليسى وما جزمته في اذا اصاب من مرض قصد الاستشفاء بشرب فضل الوضوء فخص في الشفاء وهذا في اعتقاد على قول الصادق صلى الله عليه وسلم في هذا الطب النبوى الصحيح (قوله ومن ابن جراح) أخرجه الطماوى وأحد وابن ماجه والترمذي وصححه حلية وقصد ذكره بان حكم الاكل لكن أخرجه أحد وسلم والترمذي عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه يبي أن يشرب الرجل قائما قال قتادة قلت لاش فالا سكتل فقال ذلك أشرف وأخبر في الجامع الصغير بسوطى جنى عن الشرب قائما ولا اكل قائما واصل النبي لامرطى أيضا كما ترمى الشرب وفي الفصل الحادى والثلاثين من فصول العلماى وكراه الاكل والشرب في الطريق والاكل قائما وما شيا ولا بأس بالشرب قائما ولا يشرب ما شيا وخص ذلك للسافر اه (قوله وخص الخ) ليس من تمة الحديث (قوله تعاد موقبه) ثمة موق وهو آخر العين من جهة الانف أى لاحمال وجود ومن وعقدنا انه يجب غسل ما تحته ان يقي خاربا يحمض العين والا فلا (قوله وكبيه الخ) هما العظامان الناتان في الزجل والبرقوب العصب الفظي الذي فوق العقب والآنص من باطن القدم ما لم يصب الارض فاموس (قوله والحالة غزته وتحميله) لما في العينين من اى حره رضى الله عنه قال حمت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقول ان اتقى يدعون يوم القيمة فز تحمّلين من آمار الوضوء فن استطاع نكسك ان يطيل غزته فليعمل في رواية فن استطاع منكم طخل غزته وتحميله حلية وبه علم أن قول الشارح وتحميله بايز عطف على غزته وفي العروالة الفزة تكون الزيادة على هذا الحدود وفي الحلة والتصيل يكون في الدين والرجل وهل حدثم الله قبله على شى لا يحيا بنا وتقل النووي اختلاف الشافعية فيه على ثلاثة اقول الاول انه يستحب الزيادة فوق الرقن والكعبين بلا توقيت الثاني الى نصف الصعدا السابق الثالث الى المتكعب والركبتين قال والاحاديث تقتضى ذلك كله اه وتقل ط الثاني عن شرح الشرعة مقتصر اعلمه (قوله وغسل رجله يساره) لعل المراد به ذلك كما باليسار والامناه انه شذب افرغ الماء بينه ثم اربى في شرح الشيخ اسمعيل قال يفرغ الماء بينه على رجله ويغسلها يساره اه وأخرج السوطى في الجامع الصغير عن اى حره رضى الله عنه اذا فرغ أحدكم من غسل رجله غسل يده اليمنى (قوله وبلغها الخ) أى أى الرجلين يسكن في البر عند الكلام على غسل الوجه عن خوف ابن ايوب انه قال يغنى لغتوى في الشفاء أن يبل اعضاءه بالماء شبه الدهن ثم يسيل الماء عليها لان الماء يتبقى عن الاضغاط في الشفاء اه

عهد النبي صلى الله عليه وسلم
وغنى غنى وشرب وغنى
قبل وروى للمسافر شره
ما شيا ومن الآداب تعاهد
موقبه وكبيه وهو قوبيه
وأخصيه والحالة غزته
وتحميله وفضل رجله يساره
وبلها عند أشدا الوضوء
في الشفاء

مطل
في الفزة والتعجيل

(قوله والتسبح بمديبل) ذكره صاحب المنية في الفضل وقال في الحلية ولم أرم ذكره غيره وانما وقع الخلاف في الكرامة ففي الحلية ولا بأس به فيمنعوى والمقتل يدعى من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يفعلهم منهم من كره ذلك ومنهم من كرهه لمعنوضي دون المقتل والصحيح ما قلناه لا أنه ينبغي أن لا يسأل ولا يستصحب فيبقى اثر الوضوء على اعضائه اهـ وصح في ذلك ما قلناه لا بأس في خرافة الاكل وغيرها وعزاه في الخلاصة الى الاسفل اهـ وفي الحلية ثم ذكرادة الثلاث والثلثة والثلثين بها من السف والاحال وأطاب كما هو دأبه رحمه الله تعالى وقتنا من الفتح ان من المندوبات ترك التسبح بجمعة بوضع الاستبراء أي التي يجمع بها ماء الاستبراء لا يستقنأ رها وليس فيه ما يفيد ترك التسبح بغيرها فافهم (قوله وعدم تضيق يده) حديث لا تنفضوا ايديكم في الوضوء فانها امر اوح الشيطان ذكره في المراج لكنه حديث ضعيف كاذب كره المناوي بل قد ثبت في الصحيحين من جملة رضى الله عنها انها جاءته بجمعة بعد الغسل فردها وجعل يفض الماء بيده تأمل (قوله وقرأ سورة القدر) لاجدث وردت فيها ذكرها الفقيه ابو الليث في مقصدت لمسكن قال في الحلية سئل عنها شيخنا المأخوذ ابن حجر العسقلاني فأجاب بأنه لم يثبت فيها شيء من النبي صلى الله عليه وسلم لا من قوله ولا من فعله والطاهر يخالون في ذكر الحديث الضعيف والعمل به في فضائل الاحمال اهـ (قوله وصلاته ركعتين) لما رواه مسلم وابوداود وغيرهما ملن احديثا فيمن الوضوء وصلى ركعتين قبل قلبه ووجهه عليها الواجبة لاجنة حلية (قوله في غير وقت كراهة) هي كالاتات النجاسة الطلوع وما قبله والاستبراء والغروب وما قبله بعد صلاة الصلوة ذلك لان تركه اولى من فعل المندوب كما في شرح المنية ما (تمة) ينبغي أن يراعى في المندوبات أن لا يظهر من ماء اوتربا من ارض مغشوب عليها كما بانقود فقد نص الشافعية على كراهة التطهر منها بل نص الحنابلة على المنع منه وظاهره انه لا يصح عندهم ومراعاة الخلاف عندنا مطلوبة وكذا يقال في التطهر بفضل ماء المرات كما يأتي في تعريف الثبوت واقعه أعلم (قوله ومكرهه) هو ضد المحبوب قد يطلق على الحرام كقول القدوري في مختصره ومن صلى التطهر في منة يوم الجمعة قبل صلاة الامام ولا عذر له كره ذلك وصلى المحسرة فحرما وهو ما كلن الى الحرام اقرب وسببه محرم اذ انما يطهر على الكراهة وتزيتها وهو ما كان تركه اولى من فعله ويراد خلاف الاولى كما قلناه وفي الضر من مكرهات الصلاة المكره في هذا الباب نوعان احدهما ما كره تحريرا وهو الحمل عند الاطلاح المكره الكراهة كما في ذكر كراهة فح التدبير ذكرناه في رتبة الواجب لا يثبت بالاجاب يثبت به الواجب يعني بالثبوت ثبوتها المكره وتزيتها ورجعه الى ما ذكره اولى وكثيرا ما يطلقونه كما في شرح المنية لحنابلة ذكرنا مكرهه فلا بد من النظر في ذلك فان كان منها ثلثا يحكم بكراهة التحريم الاصلarf انتهى من التحريم الى التدبير فان يكن الدليل محميا بل كان مفيدا لترك الغير بالزام فهي تنزيهية اهـ (قوله او غيره) أي غير الوجه من الاعضاء كما في الحاوي ولعل المصنف اقتصر على الوجه لانه من مزيد الشرف (قوله تنزيها) لما قلنا من الفتح من أن تركه اذبح قال في الحلية لا يوجب تضاعف الماء المستعمل على ثيابه وتركه اولى وأيضاهو خلاف التدبير والوقار فانه عنه يهي اذبح اهـ (قوله والتقتير) أي بأن يقرب الى حد الدهن ويصكون التشاظر غير ظاهر بل ينبغي أن يصكون تظاهر البكون غلايقين في كل منة من الثلاث شرح المنية (قوله والاسراف) أي بأن يستعمل منه فوق الحاجة الشرعية لما تخرج ابن ماجه وغيره عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسعد وهو يوضأ فقال ما هذه السرف فقال اني الوضوء اسراف فقال لم وان كنت على غير جارية حلية (قوله ومنه) أي من الاسراف الزيادة على الثلاث أي في الفضلات مع اعتقاد أن ذلك هو السنة لما قلنا من أن الصبر أن النبي يقول على ذلك فاذا لم يعتقد ذلك وعقد العلمانية عند الشك أو قصد الوضوء على الوضوء بعد الفراغ عنه فلا كراهة كما هو تقريره (قوله فيه) أي في الماء (قوله تحريرا) الخ نقل ذلك في الحلية من بعض المتأخرين من الشافعية وتبعه عليه في الصبر وغيره وهو مخالف لما قلنا من الفتح من عدم ترك التقدير الاسراف من التدوبات ومتفق في ذلك انهم وتحررها لمسكن قال في الحلية ذكر الحلواني أنه سنة وعليه منقش فاضى خان وهو وجهه اهـ واستخرجهم في الصبر أيضا وكذا في التبر قال والمراد بالسنة المؤكدة لا إطلاق النبي من الاسراف وجعل في المتقى الاسراف من الثبوتات فتشكون تحريره لانه لا ملاق

مطلب
في التسبح بمديبل

والتسبح بمديبل وعدم تضيق يده وقرأ سورة القدر وملا ركعتين في غير وقت كراهة (ومكرهه لطيم الوجهه) أو غيره (بالماء) تنزيها وللتعريف (والاسراف) ومنه الزيادة على الثلاث (جبه) تحريرا لوجهاه النهر والمعلولة

مطلب

في تعريف المكره وانه قد يطلق على الحرام والمكره تحريرا وتنزيها

مطلب
في الاسراف في الوضوء

أما الموقوف على من يظهره
فمنه ماء المدارس لغيره
(وتبليت المسعيا مجيد) أما
يما واحدا فندوباً ومنون
من منبها التوضي بفضل
ماء المرأة أو في موضع فخص
لان ماء الوضوء حرمة أو في
المسجد الا في الماء أو في موضع
أعتد ذلك والقاء الضامة
والامتناع في الماء (ورقصة
جودج) كل خارج

السكرانة. صروف الى التعريم وبه يصف جعله مندوباً اقول قد تقدم أن النبي صلى الله عليه وآله في حديثه من زاد على هذا الركن فقد تعدى وظلم بهول على الاعتقاد عندنا كما صرح به في الهداية ووضوحها وقال في البدائع انه الصحيح حتى لو زاد أو نقص واحداً من الثلاث سنة لا يلحقه الوحد وقد ساءنا ما صرح به في عدم كراهة ذلك يعني كراهة تعريم فلا ينافي الكراهة التخييرية فخاص على هذا في الفتح والبدائع وغيرهما من جعل تركه مندوباً بمعنى أن ذلك الصحيح فيكون تركه لا ينافيه عدم من التهاون كراهة منها لعدم الوجوب بله. فان أكره تركه يخاصي منه حقيقة اصطلاحاً وبجواز الفقه كما في التعريم وأيضاً فعدمه في الخزانة السرية من التهاون لکن قبيح لعدم اعتقاد قيام السنة بالثلاث كما في الشيخ اجاجيل وعليه جعل قول من جعل تركه سنة وليست السكرانة مصروفة الى التعريم مطلقاً كاذباً كراهة أفعال على أن الصارفي عن المنصرم ظهر فإن من أسرف في الوضوء بما التزم من عدم اعتقاد سنة ذلك قل من ملا أن من التبرم أفرغ فيه وليس في ذلك معذور سوى أنه حبث لا فائدة فيه وهو في الوضوء زاد على المأمور به فلذا سمي في الحديث أسرافاً قال في القلموس الأسراف التبذير أما أن يفتي في غير طاعة ولا يلزم من كونه زائداً على المأمور به وغير طاعة أن يكون حراماً من إذا اعتد سنته يكون قد تعدى وظلم الاعتقاد ما ليس بقرينة فذلك على خلاف ما نالني على ذلك لفتن ذلك يكون منبهاً عنه ويكون تركه سنة مؤكدة ويؤيده ما تقدمه الشارح من الجواهر من أن الأسراف في الماء الجاري جائز لا نه غير مضيع وقد ساءنا أن الجواز قد يطلق على ما لا يمنع شرعاً من فعل المكروه فتعريض هذا التقرير لتوافق عباراتهم وأما ما ذكره الشارح من أن ذلك محتمل أنه ليس من كلام شيخ المذهب فلا يعارض ما صرح به وهو صريح هذا ما ظهر في هذا المقام والسلام (قوله لغيره) لأن الزيادة غير مأذون بها لأنه انما يوقف وبساق لم يتوضأ الوضوء الشرعي ولم يقصد أباحها الفير ذلك حلية وبقي قيد، بما ليس بصار كاذب في صهرج اوحوش وهو ما يربى أما الجاري كما مدارس دمشق وجوامعها فهو من المباح كما التبرك بالخاء الحقة (قوله ومن منبهاً) يشمل المكروه توقيفاً منه يعني أنه اصطلاحاً حقيقة كما تقدمت من التعريم أفعالهم (قوله التوضي الخ) قال في السراج ولا يجوز لرجل أن يتوضأ ويقتل بفضل المرأة أنه ومفاده أنه يكره قهرها وضد الامام احداً اذا اختل امرأته مكلفه بماء قليل كملوة تكاح وتطهرت به في خلوتها بطهارة كاملة من حدث لا يصح لرجل او غشي أن يرفع به حده كما هو مسطور في متون مذهبه وهو أمر يعزى للمروءة الخسة أنه صلى الله عليه وسلم يعني أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة قال في غرر الانكار شرح دور البحار في فصل الماء بعد ما ذكر المسألة ولنا ما روى مسلم ان ميمونة قالت اغتسلت من حنة فقضت فغياضه بقاء النبي صلى الله عليه وسلم يقتل فقلت اني قد اغتسلت منه فقال الماء ليس عليه جناة ومالروى احمد عن سوا هذا انه اقول مقتضى التمسك أنه لا يكره قهرها عند نابل ولا تنجس وهو يخالف لما مر من السراج وفيه أن دعوى التسع توقف على العلم بأن السراج واحد ما خوذ من قول ميمونة اني قد اغتسلت فانه يشعر بعلمها بالنبي عليه السلام فيكون التمسك متأخراً والله أعلم وقد صرح الشافعية بآل كراهة وان قلنا بالبيع مراعاة لتفاد خلفه صرحوا بأنه يطلب مراعاة الخلاف وقد علمت أنه لا يجوز التطهيرة عند أحد (تنبيه) يعني كراهة التطهيرة أيضاً أخذ بما ذكرنا وان لم أره لاحد من اجتنابها أو تراب من ككل أرض قضب عليها الاثر الناقصة بأرض قد قد صرح الشافعية بآل كراهة ولا يصح عند أحد قال في شرح المنها الخليل الحديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم على الجوارض ثوباً فاستوا من آبارها وجمنا به الجبين فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يهرقوا ما استقوا من آبارها ويطفئوا الابل الجبين وأمرهم أن يستقوا من البئر التي كانت تردها الناقة حديث متفق عليه قال وظاهر منع التطهيرة وبئر الناقة التي يبردها الجارح في هذه الامتعة اه (قوله والامتناع) مصطوف على القاء وقوله في الماء متعلق بأحد على المتنازع (قوله برقته الخ) التقضي في الجسم فأن تألفه وفي غيره أخرجه من القاء ما تقدمت كمنع الصلاة في الوضوء جبر واذا جبره خروج جس أن الناقص خروج به لا يثبت بشرط الخروج واستظهر في الفتح الثاني بما ساءله أن الطهارة ترتفع بقتلها في الصلاة القائمة بالخارج لأن القتل هو الموقوف رفع شدة وبحت فيه في شرح التبية الكبير فرجاه (قوله ككل خارج) نعل قائمه التعميم من اقل الامر لا يتوهم

نقل
نواضح الوضوء

اختصاص النجس بالمعاد والكثرة تأمل (قوله بالفتح وكسر) اشراق أن الفتح اولى لقول صدر الشريعة
 وراوية النجس بفتح الجيم وهو من أخصاصة وأما يكسر هلقا لا يصحكون طاهر هذا في اصطلاح الفقهاء
 وأما في اللغة فيقال نجس الشيء ينجس فهو نجس ونجس أه فمما لفة لا يكون طاهرا أى سواء كان نجس
 الميز أو طهرى النجاسة كطهارة الخارجة من الدبر والناسخ في الحقيقة النجاسة الطاهرة لانهما فكان
 الفتح اولى من هذه النجاسة أيضا لأن قال في الجمرات بالكسر ثم تأمل على الفتح يكون بدلا من قوله خارج
 لاصفة لأنه لم يسم بحد بخلاف المكسورة فانه معنى نجس تأمل (قوله أى من التوضي) قصر القصر أخذ
 من المقام والموضي من الصف بالوضوء واستقر بالحق من الميت فأنشئت منه نجاسة لم يحد وضوءه
 بل يفضل موضعها فقط فلو صحت كان الخروج حد تلك المكان الموت كذلك أذهو قوله ونجسه في التبر (قوله
 معنادا) كليلول والفتاوى أولا كالدودة والنجاسة وهذا الصم قوله نجس به على خلاف الامام مالك حيث
 قبله بالمعاد كآية بما بعد على خلاف الامام الشافعي حيث قبله بالخارج من السيلين (قوله أى يلقه
 حكم التطهير) فأخذ كراحيكم ديم وروده داخل العين وياطن الجرح أذ حقة التطهير فيها يمكنه وأما الساطع
 حكمه فهو وسريع وظهر منه أن الكلام في جرح يضره الفصل بالماء حتى يضره نقض ما سأل فيه لأن حكم
 التطهير وهو وجوب ضله غير ساطع والمراد بالتطهير ما يرمي الفصل بالماء في الجرح اولى بالوضوء كآية
 ابن الكمال لبطل مال الواسل الى محل يمكن مسحه دون ضله فعند كراشا واليه في الخلية أيضا زاد في شرح المنية
 العسكري بعد قوله في الفصل اولى بالوضوء قوله اولى إزالة النجاسة الحقيقية للتأريضا والتقصير خرج منه دم
 كثير ولم يطلع رأس الجرح فانه ناقض منعه الى بطلان ما يلقه حكم التطهير لانهمال الى المكان
 دون البدن ومن زيادة ذلك لا يرد لأن المكان يجب تطهيره في الجلبة للصلاة عليه ولهذا عظم في الجمر ما يلقه حكم
 التطهير بقوله من بدن وثوب ومكان يقول بر عليه مال الواسل الى تبر ونحوه مما لا يصل طهوه ما لو وصل العلق
 أو الفراء الكبير واستلاد ما فاته ناقض كآسيا في متافا لا يحسن ما في التبر من بعض المتأخرين من أن المراد
 السيلان ولو بالقوة أى كان دم القصد ونحوه سائل الما يلقه حكم التطهير كما تأمل ثم اصل أن المراد
 بالحكم الوجوب كآية من غير واحد زاد في الفتح والتدبير وأيد في الخلية ونحوه في البحر قوله ثم انزل الدم
 الى قبة الاتف نقض وليس ذلك الا كالتكرار المبالغة في الاستنقاء لغير الصا ثم سنة واحدة هان يصل الماء
 الى ما شئت من الاتف وردة في التبر بأن المراد بالقبة ما لان من الاتف وهذا هو الزكي كآية ومعلوم
 أن ما لان يجب تطهيره لا شيب فلا حاجة الى زيادة التدبير لقول صرح في غاية البيان بأن الرواية مسطوية
 في كتب اصحابنا بأنه اذا وصل الى قبة الاتف يتنقض وان لم يصل الى ما لان خلا فلا تزور أن قول الهداية
 يتنقض اذا وصل الى ما لان سين لاخاف احصاها جميعا أى تكون المسألة على قول زفر أيضا قال لان عنده
 لا يتنقض ما لم يصل الى ما لان لعدم الظهور فيه فهذا صريح في أن المراد بالقبة ما شئت فاقنع هذا التبر
 المنرد الخس مما لقطه على البحر ومن رسالتنا المسماة بالقواعد الخاصة بأحكام كآية الحجة (قوله مجرد
 الظهور) من إضافة الصفه الى الموصوف أى الظهور والجزء من السيلان فلا يزال البول الى قبة الذكور
 لا يتنقض لعدم ظهوره بخلاف القصة فانه يزول عنها بها تنقض الوضوء وعدم وجوب غسله الجرح لا لانها
 في حكم الباطن كما قاله الكمال ط (قوله من السيلان) اختلف في قصره ففي الهبط من ابي يوسف
 أن يعلو ويصدر ومن عده اذا اتفق على رأس الجرح وصار كآية من رأسه تنقض والصم لا يتنقض أه
 قال في الفتح بعد ذلك وفي الرواية جعل قول مجه أصح ومختار للسرخسي الاول وهو اولى أه اقول
 وهكذا صححه فاضل خان وغيره وفي البحر يقر بتمه عليه ط فاجتب (قوله لما قالوا) على المبالغة
 ط (قوله لو مسح الدم كآية خارج الخ) وكذلك اذا وضع عليه نقطة أو شأ آخر حتى خشف ثم وضعه ثانيا وثالثا
 فانه يجمع جميع ما شئت فان كان بحيث لو تركه سال تنقض وانما يعرف هذا بالايجاد غالب الظن وكذا الروايات
 عليه وماذا ائز ابا تمظهر ثانيا فآية به ثم قوله يجمع قالوا وانما يجمع اذا كان في مجلس واحد ثم بعد أخرى
 تخفى على السائل خلا ثالثة ومثله في البحر لقول ومثله فابصر من الجرح الذي يقرأ فابصر فيه قوله السيلان
 ولكنه اذا ترك يتقوى باجتماعه ويسيل عن محل فاذ انشأه اوردته بخرقة وصار كآية من شئ تنسبه

(النجس) بالفتح وكسر (منه)
 أى من التوضي حتى معنادا
 أو لان السيلين أو لا الى
 ما يظهر بالبناء للفعول أى
 يلقه حكم التطهير ثم المراد
 بالخروج من السيلين مجزء
 الظهور وفي خبر صاحبين
 السيلان ولو بالقوة لما قالوا
 لو مسح الدم كآية خارج ولو تركه
 لسا تنقض والملا

الفرقة بشران كان مائتة ثم انفرقة في ذلك المجلس شأفاً بحيث لو تركوا واجتمع له ال نفسه نقض والا
ولا يصح ما في مجلس ابي ماني مجلس آخر وفي ذلك فوسعة عطية لاصحاب القروح ولصاحب كمال الحصة فاعتنم
هذه القاعدة وصحها بهم فطسوها على التي قولاً لم يكن هنا اختلاف بسبب تعين اعتبار المجلس فنبه (قوله
كالوالمال) تشبه في عدم النقض لانه في هذه المواضع حكم التطهر كما قد متناه (قوله وارجح) بضم الجيم
فاموس أما الفتح فهو المصدر (قوله ولم يخرج) أي لم يسأل اقول وفي السراج عن البيع الدم السائل
على الجراحة اذا لم يتصلوا قال بعضهم هو طاهر حتى لو سئل رجل بجنبه وأصاب منه استكثر من قدما درهم
جازت صلاته وبهذا أخذ الكرخي وهو الانطهر وقال بعضهم ليس وهو قول محمد اه ومقتضاه انه غير ناقض
لانه في طاهر ابعد الاصابة تواتر المتبرخ وجه الى جعل بلغة حكم التطهر من بدن صاحبه فليأمل (قوله
وكعدم) أي بلا طهارة كسأني وهو معطوف على قوله كالوالمال (قوله على ما سبكه المصنف) أي في
مسائل شتى آخر الكتاب (قوله ولتافيه كلام) فلهج وسأله الى جعل بلغة حكم التطهر من بدن صاحبه فليأمل (قوله
(قوله وخروج الخ) صطف على قوة خروج كل خارج (قوله مثل ربح) فانها تنقض لانها مبنية من محل
الصابة لا لانها مبنية لان الصبي أن عنها طاهرة حتى لو لم يسأل رابول مبتلة أوائل من البنية الموضع الذي
تجزه الربح خرج الربح لا يتبص وهو قول المعتزلة وما نقل من الحلواني من أنه كان لا يصل لربح رابول فورج
منه بصر (قوله من دير) وكذا من ذكر اوفرج في الدودة والحاصلة بالاجماع كالسبكه المصنف (قوله الشارح ما عليه من
الصابة كما اختاره الزيلعي) أو تولد الدودة من الصلبة كما في اليدائع وعلى الثاني نصف أو دودة من صطف
الخاص على العام فله خوة فقت قوله خروج نجس الى ما يطهر وكذا عطفها وصطف الحاصلة على التعليل الاول
لتصق خروج الخارج النجس وهو ما عليها وعلى كل فتوه الدودة معطوف بالانظر الى كلام الشارح على قوله
وخروج غير نجس لا على ربح قد بر (قوله لا خروج ذلك) أي المذكور من الثلاثة قال ح وهو يقتضي أن
الربح يخرج من المخرج وهو كذلك كما في القهستاني وسبكه المصنف قول المصنف بعد دودة من مخرج ط
(قوله أما في الخ) أي الغضاة وهي التي اختلط سيلها أي مسك البول والمغاط فندب لها الوضوء من
الربح وعن محمد يجب احتياطا وبه أخذ أبو حفص ووجه في الفتح أن الغالب في الربح كونها من الدودين
أحكامها لا لصلها الروح الثاني الاول ما لم يقبل لاحتمال الوطئ في البر وإنه لا يصل ولها الان أمكن
التيان في القبل لانه لا ينفذ ما لم ينفذ سيلها ولها وطئها فبني أن لا تكون كذلك لان الصبي عدم النقض
بالربح الخارج من الفرج ولانه لا يمكن الوطئ في مسك البول فاده في البصر (قوله وقبل لوسنته) أي لان
تنبه دليل انها من البربر وعبارة الشيخ اسعيل وقيل ان كان صموا أو ظهرته فهو حدث والا فلا (قوله
وذكر) لاجابة الى ذكره مع شمول القبل اياه كما يشهد استعمالهم اه ح (قوله لانه اختلاخ) أي ليس بربح
حقيقة ولو كان ربحا غلبت بنبعته من محل الصلبة فلا تنقض كما قد متناه (قوله وهو يعلم) أي يظن لانه
الفتن كافي في هذا الباب ح أي الفتن الغالب وقال الرشي شرط العلم بعدم كونه من الاصل فأناد النقض
عند الاشتباه تعاليل في شرح المنية وفي المنع من الخلطة مناط النقض العلم بكونه من الاصل فلا تنقض مع
الاشتباه وهو موافق للفتة والحديث الصريح حتى يجمع صوتاً أو يشم ريحاً أو يعلم أنه من الاصل (قوله منها)
أي من القبل والذكر (قوله لهما نهما) أي الدودة والقيم وطهارتهما بالعلم بالنسبة اليه فقد قالوا ما بين من السبي
يكسبه الا في حق نفسه حتى لا تصد صلاته اذا طهه ط في بعض السبح بضم المزة (قوله وهو) أي
السيلان من غير السيلان مناط النقض أي علة ط (قوله والفرج بصر) أي ما يخرج من الفرج
بصرها وكان لو لم تقصر لا يخرج شيء مساو للخارج بنفسه خلا فالصاحب الهداية وبعض شرأها وقهرهم
كما صاحب الدور والمحقق (قوله سبان) تنبيه من وجبا استغن عن تنبيه سواء كان المني (قوله في حكم
النقض الاضافة لبيان ط (قوله قال) أي صاحب البرازية ط (قوله لانه في الخارج خروجاً) جواب عما
وجه به القول بعدم النقض بالبر من أن الناقض خروج النجس وهذا اخراج والجواب أن الخارج مستلزم
لشروج فقد وجد لكن قال في العناية ان الخارج ليس بخصوص عليه وان كان يستلزمه فكان شونه غير
تعدى ولا مستبره اه وفيه انه لا تأثير يظهر للاخراج ومعه بل لكونه خارجاً عما يؤذي ذلك تحقيق مع الخارج

كالوالمال في باطن عين أو برح
أو ذكره ولم يخرج وكعدم وعرق
الا عرق مدم من الخرف فناقض
على ما سبكه المصنف ولنا
فيه كلام (و) خروج غير نجس
مثل (ربح) أو دودة أو حصة
من دير لا) خروج ذلك من
برح ولا خروج (ربح من قبل)
غير مفضاة أما في فندب لها
الوضوء وقيل يجب وقيل
لوسنته (وذكر) لانه اختلاخ
حق لو خرج ربح من البربر وهو
يعلم انه لم يكن من الاصل فهو
اختلاخ فلا ينقض وانما قيد
بالربح لان خروج الدودة
فالحصاة منها ناقض اجاباً
كما في الجوهرية (ولا) خروج
(دودة من برح أو أدن
أو ارف) أو ضم (وكذا) لم
محط منه) لطهارتها وعدم
السيلان فيما عليها وهو
مناط النقض (والفرج) بصر
(وإخراج) بنفسه (سبان)
في حكم النقض على الفتح كما
في البرازية قال لان في الخارج
خروجاً فصار كالقصد

كما يتفق مع عدمه فصار كالتقصيد كيف وجب الادلة الموردة من السنة والقياس فتدملق النقص بالخارج
 القبر وهو ثابت في المخرج اه فتح واستوجهه تلذذ من امير طاج في الحلية وكذا اشترج الميتة والقديس
 واراضي في البر ما في العناية حيث خفف به ما في القبح قلت ان قبيل ما في القبح مضاعفه كما ذكرناه بناء على ان
 التامض الخارج القبر لا يخرج وفي حاشية الرمي لا يذهب عنك ان تضعف العناية لايصادم قول شمس
 الاثمة وهو الاصح (قوله واعتمد القهستاني) حيث جعل القول بعدم النقص فاسد الا انه يلزم منه انه لو
 اشترج الرمي او القاتل او غيرهما من السيلين لمكان غير ناقض اه (قوله ومعناه الخ) قلته في الاشياء
 البرازية وقلة ما في رسم القبح (قوله بالنسبة روية) أي بالذي نص عليه من جهة الرواية لادلة الموردة
 من السنة أو بالفرع الروية عن الجهد (قوله والاربع روية) بالرفع عطفا على الاشياء أي الاربع من جهة
 الدراية أي ادراك العقل بالقياس على غيره كسافة التقصيد ومن الطقة فانها بما لا خلاف فيه وكاشراج الريح
 ونقصه وهذا التقرير من مائة فتنه انما هو القبح فالرؤية للصوم من السنة أو من الجهد وبالدرية
 القياس فانهم (قوله فكرون) فخرج على قوله ومعناه الخ اذ هو من عبارة البرازية فانهم (قوله ورضه
 في) افرد بالذريع في خروجه من القبح لخالفته في حد الخروج وأما السيلان في غير السيلين فاستفاد
 من الخروج بجر (قوله بأن يضبط) أي يملك شكك وهذا ما منى عليه في الهداية والاختيار والكافي
 والخلاصة ومعه غير الاسلام وفاضي خان وقبل ما قد شرع على امساكه قال في البدائع وعليه اعتمد الشيخ
 ابو منصور وهو الصحيح وفي الحلية الاقل الاشياء (قوله بالكسر) أي مع تشديد الزا الملهمة وهي أحد
 الاخلاط الاربعة الدم والمرة السوداء والمرة الصفراء والبلغم اه غاية البيان (قوله أو ملخ الخ) القليلة
 دم منقذ كما هو أحد معانيه لكن المراد به هنا سوداء محترقة كافي الهداية وليس بدم حقيقة كافي الكافي ولهذا
 اعترف به مل القبح والافروج الدم ناقض بالتفصيل بين ظله وكثيره على المختار اه اخبرني وغيره (قوله
 غير ناقض) أي اتفاقا كافي شرح الميتة وذكر في الحلية أن الظاهر أن الكثير منه وهو ملخ القبح ناقض والحاصل
 انه ان كان يكون من الرأس أو من الجوف عطفا أو سائلا قلنا قلنا من الرأس ان عطفا يتنقض اتفاقا وان سائلا
 تنقض اتفاقا والصاعد من الجوف ان عطفا فلا اتفاقا ما لم يعل القبح وان سائلا فنصفه يتنقض مطلقا ويصح
 لا ما لم يعل القبح كذا في الميتة وشرعها والتاخرانية وذكر في البر قول أبي يوسف مع الامام وقال واختف
 التصريح في اليد القبل قولهما قال به اخذ عاتقه المشايخ وقال الزبيدي انه المتأخر ووجه في المحيط قول محمد
 وكذا في السراج معزى إلى الوجيز اه واعلم انه وقع في عبارة كل من البر والتهر والبلغم ايام وما تقتضيه من
 الحاصل ينقض المرام (قوله وهو غير منقذ) هذا ما مر حواه في باب الانهاض ونقص في الجنب انه مختلف قال
 في القبح ولا يعزى عن اشكال وقامه في التهر (قوله هو الصحيح) بمقابله ما في الجنب من الحسن انه لا يتنقض لانه
 طاهر حيث لم يستعمل وانما اتصل به قليل القبح فلا يكون حدثا قال في القبح قبل وهو المتأخر وتقل في البر تنقصه
 عن المخرج وغيره (قوله ذكره الحلبي) أي في شرح الميتة الكبير حيث قال والصحيح ظاهر الرواية انه نجس
 لخالفته الخاصة وتداخله في خلاط البلغم اه اقول وحيث صح القولان فلا بعد عن ظاهر الرواية في
 جزمه بالشارح (قوله وهو في المرى) محتمل قوله اذا وصل الى معدته قال ح المرى بنجس المرى مضموز
 الاخر يجري الطعام والشراب اه (قوله لظهارته في نفسه) افرد الصغير لان السلف بأوطى وبغنى النقص
 اذا ملأ القبح على القول بنجاسته بمرور بمرور ولكن سبأ في باب الماء ان الميتة البرية تنقض الماء اذا ماتت
 فيه ومقتضاها نجاسة فقل ما هنا مجهول على ما اذا كانت صغيرة جدا بحيث لا يكون لها دم سائل لانها حينئذ
 لا تنفس الماء فتكون طاهرة كالدود (قوله في نفسه) أي وما علة قل لا يعل القبح فلا يعتبر ناقضا ط (قوله
 مطلقا) أي سواء كان من الرأس أو من الجوف اصغر مستثنا أولا (قوله به ينفق) كذا في الصرع عن النفس أي
 خلافا لما اختاره ابو نصر من انه لو صعد من الجوف اصغر مستثنا كان كافي وتقول أبي يوسف انه نجس (قوله كفى
 عين خرا بول) أي بأن شرب خرا بول أو لائم نفس انخرأ ببول (قوله وان لم يتنقض لقلته الخ) أي وان لم
 يكن ناقضا لاجل قلته لو فرض قليلا فهو أيضا نجس لنجاسته بالاصالة بخلاف في نحو طعمه فانه انما ينس
 بالمجاورة اذا كان كثيرا مل القبح فلا يتنقض التلبل منه ولا ينقض (قوله لقلته) عليه لقوله لم يتنقض وقوله

وفي القبح عن النكاح انه
 الاصح واعتمد القهستاني
 وفي الفتنة وجامع الفتاوى انه
 الاشبه ومعناه انه الاشبه
 بالنسبة روية والاربع
 دراية تكون القبح عليه
 (د) يتنقض (ق ملاقاة) بأن
 يضبط شكك (من مرة)
 بالكسر أي صفراء (أو علق)
 أي سوداء وأما العلق النازل
 من الرأس فغير ناقض أو طعام
 أو ماء اذا وصل الى معدته
 وان لم يستقر وهو نجس مطلق
 ولو من صبي ساعة ارتضاه
 هو الصحيح لخالفه الخاصة
 ذكره الحلبي وهو في المرى
 فلا تنقض اتفاقا كفى
 او دود كثير لظهارته في نفسه
 كما عظم النائم فانه طاهر مطلقا
 به ينفق بخلاف ماء فم الميتة
 فانه نجس كفى عين خرا بول
 وان لم يتنقض لقلته لنجاسته
 بالاصالة لا بالمجاورة

لصاحته على قوله بخلاف ح والاولى جعله على تشبيهه بما هم الميت فاقهم (قوله اصلا) أي سواء كان
 ساعدا من الجوف أو نازلا من الرأس ح خلافا لابي يوسف في الصاعدين الجوف واليه اشار بقوله على المقعد
 ولو اشره لكان راى (قوله فيعتبر الغالب) فان كانت الغلبة للطعام وكان جهال لو اضره دلا اقم تقض وان كانت
 الغلبة للعلم وكان جهال لو اضره دلا اقم كانت المسألة على الاختلاف اه تارة ثانية (قوله فكل على حدة)
 فان كان كل منهما على اقم التقض بالضرورة انصافا والا فلا انصافا ولا يصح احد هاهنا الا ان يخرجه لا يعتبر
 مل اقم منهما جعلا (قوله مانع) احتراز عن العلق وقد مر (قوله من جوف اوفهم) هو ظاهر كلام الشارحين
 وكذا صرح ابن ملك بان الخارج من الجوف اذا غلبه الزاقي لا يتقض انصافا وظاهر كلام الزاقي انه يتقض
 وان قل ولا يفتى عدم صحة الخلق مع عدم تقض فرق بين الخارج من اقم والظاهر من الجوف
 المختلطين بالزاق يجر عبارة التهر هنا مقبولة فتنه ويزد قسقا ما في البصر بان كلام ابن ملك لا يعارض كلام
 الزاقي فلو صرح الزاقي بان لا يجر من الجوف فلو لم يجر من الجوف فلو لم يجر من الجوف فلو لم يجر من الجوف فلو لم يجر من الجوف
 من اقم بل يصرح بقوة تقض بل بقوة الزاقي فلو لم يجر من الجوف فلو لم يجر من الجوف فلو لم يجر من الجوف فلو لم يجر من الجوف
 لانه لم يخلط بالزاق الا بعد خروجه من الجوف فان الزاقي لا يجر من الجوف بل يجر من الجوف فلو لم يجر من الجوف فلو لم يجر من الجوف
 فاطلاق الشارحين محمول على غير الخارج من الجوف فلا يكون كلام الزاقي مخالفا للمنفرد والله اعلم (قوله
 غلب على راق) بالراى والسبب والصادك في شرح المنية وعلامة كون الدم غالبا وسواء ان يكون الزاقي احر
 وعلامة كونه مغلوبا بان يكون اصفر يجر ط (قوله احتياطا) أي لاستحالة السيلان وعدم مخرج الوجود
 احتياطا بخلاف ما اذا شك في الحدوث لانه لم يوجد الا بعد ذلك والحدوث مع البقاء يجر من الخط (قوله
 واقبح كلامهم) قال العلامة الشيخ السجستاني في احكامه على ذكر علامة الغلبة وعدمها (قوله والاختلاط
 بالخطاط الخ) وما نقل من الثاني من نجاسة الخطاط فضعف بمخرج في الزاقي كراهة الصلاة في نركته
 عند هذا الاختلاط بالنجس وفي المنية لا يترفع قط من أهنة كنهه لم يتقض اه أي لما تقدم من أن العلق خرج
 من كونه دما باجتماعه والحيادة شرح (قوله طهفة) دوسرة في الماء تقض الدم خاموس (قوله واسئلان)
 سئلان في الغنية وقال لا تلو شفت يخرج منها دم سائل اه والظاهر أن الاستلام فخر سيدان العبرة
 بالسيلان كالاخا ط (قوله القرايد) كقرايد دوسرة خاموس (قوله كذلك) أي بان لم تكن العفة
 امتلاكت بحيث لا يسيل دمه ولو لم يكن القرايد كبيرا (قوله وفي القهستاني الخ) يحمل ذكر هذه المسألة وانما
 بعد هذا عند قوله في تقضه خروج نجس الى ما يظهر ح (قوله لا تقض) الخ أي لو نودم رأسه من تقضه
 قبح وهو لا يتقض ما لم يتجاوز الورد لانه لا يجب غسل موضع الورد غير تجاوز الى موضع يلقه حكم التطهير اه
 فتح من المبسوط أي اذا كان بضره غسل ذلك التورم وسعه والا فنبغي أن يتقض فليتنه لذلك حله (قوله
 ولو شذ الخ) قال في البدائع ولو ألقى على الجرح الرمد أو القربا قشره فيه أو ربط عليه بإطراف قابل الرباط ونفذ
 قالوا يصحكون حدنا لانه سائل وكذا لو كان الرباط أطرافه متنفذا في احداهما لم يغتسل اه قال في التمه
 ويجب أن يكون معناه اذا كان بحيث لو لا لاط سائل لان التمس لو نرذ على الجرح قابل لا ينس ما لم يكن
 كذلك لانه ليس يحدث اه أي وان غش كافي المنية وبأنى (تمت) علم بما عناه وما مر من أنه لا فرق
 بين الخارج وانخر حكمة كالحصة وهو أنه اذا كان الخارج منه دما ونجسا أو صديا وكان بحيث لو ترك لم
 يسئل وانما هو مجرد رشح ونداء لا يتقض وان غش الثوب والاتقش به زدا سئل الرباط ولا تنس ما عناه من
 انه انما يجمع اذا كان في مجلس ثم ان كان الخارج ماء صافا فهو كالدم ومن الحسن أنه لا يتقض والصحيح الاول كما
 ذكره قاضي خان لكن في الثاني وجه علق بن جدي أو يربط كاله امام الحلواني ولا بأس في العمل به هنا
 عند الضرورة وأما ما قيل من أن العصاة ما دامت على الكي لا يتقض الوضوء وان امتلاكت عصابة ما لم
 يسئل من اطرافها أو قبل فيوجد فيها ما عفة قوة السيلان لو لا الرباط فيتنقش حين الحل لانه لغايتها موضع
 الجراحة فقد أوجها ما عفة في رسالتنا الفوائد الخمسة بأحكام الحصة (قوله ويجمع متفرق الخ) الخ
 أي لو امتزج ما بحيث لو يجمع ما رمل اقم فأمر يوسف في تصاد الجمل فان حصل مل اقم في مجلس واحد
 تقض عنده وان تعدد الغنيان ويحده تصاد السبب وهو الغنيان اه درو وتصاد تصاد ان في ما يبا

(لا) يتقض من (يأثم) على
 المقعد (اصلا) الا الخلو
 بعلام فيعتبر الغالب ولو استويا
 فكل على حدة (و) يتقض
 (دم) مانع من جوف اوفهم
 (طلب على راق) سكال الغالب
 (أو سواء) احتياطا (لا)
 يتقض (المغلوب بالسيلان)
 واقبح كلامه والاختلاط
 بالخطاط كالزاق (وكذا) يتقض
 (هتفة) مصت وضوا واسئلان
 من الدم ومثلها القردان
 كان (كبير) لانه جند
 (يخرج منه دم مسفوح) سائل
 (والا) تكن العفة والقرايد
 كذلك (لا) يتقض (كبحوس
 ودياب) كافي الغنية لعدم الدم
 المسفوح وفي القهستاني
 لا تقض ما لم يتجاوز الورد
 ولو شذ بالرباط ان نفذ الليل
 لتاريخ تقض (ويجمع متفرق
 الخ) (٥)

سائل
 في حكم الحصة

قوله وأما ما قيل القائل سدي
 عبد الفتى التابلى اه منه

قبل يكون النفس من الغنيان فان بعد سكونها كان مختلفا بغير والمسألة رابعة لانه امان ان بعدا
 فتنفس اخافا او بعد غلا فتنفسا او بعد السبب فقط او الجلس فقط وفيها الخلاف (قوله وهو الغنيان)
 أي مثلا فانه قد يكون مضروب وتكسر بعد امتلاء المعدة اه غني وضبطه الجوى بفتح الغين الجمعية
 والثناء المثناة والياء التثنية الضمة وبضم الغين وسكون التاء من شئت نفسه هاجت واضطربت صريح به
 في الصحاح والمصادر هاجت سادت في من ارجح الانسان منشأ تغير طبعه من احساس التثنية المكروه اه ط
 عن ابي السعود (قوله اضافة الاحكام) كالنقض وجوب عبود التلاوة ط (قوله الى اسبابها) كالتفتين
 والتلاوة ط أي لا الى مكانها لانه في حكم الشرط والحكم لا يضاف الى الشرط (قوله اللاتع) أي الا
 اذ التفتت اضافة الى اسباب كتحضاف الى الحال كما في صفة التلاوة اذا انكسر ميمها في مجلس واحد اذ لو
 اعتبر السبب واتى التداخل لان شكل تلاوة ميم وتعلم في العبر وهنا كلام نفس يطلب من شرح
 الشيخ اجماعا على البدو (قوله اصلا) أي في كل وقت فلا مردنا خارج من الحدث ومن اصحاب الاعدلان
 انتفاء الانتقاض بمحض وقت خاص فمتى أي في هذا اليس يحدث مع انه نفس فلذا اخرجه بقوله اصلا
 المستخدم من زيادة الياء التي هي لتاكيدتي انتم وقد قال المراد ما يخرج من بدن الظاهر وهو للتبادر ما
 ما يخرج من بدن المذود وهو حدث لكن لا يظهر اثره الا بخروج الوقت كاصح حواه (قوله ليس بنفس) أي
 لا يضره وصف الصاسة بسبب خروجه بخلاف القتل من قه عن الخمر والبول فانه وان لم يكن حدثا لقلته
 لكنه نفس بالاصالة لا بالخروج هذا ما ظهر في تأمل (قوله وهو النصيب) كذا في الهداية والكافي وفي شرح
 الوقاية انه ظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة اه اجماع (قوله ما بها) أي كلبه ونحوه امل في الباب
 والابدان في حق قول ابي يوسف (تم) ما ذكره المصنف فنية سائلة كنية لاصح لان ما لعموم وكل ما دل عليه
 فهو سواد الكلبة كافي المطول وغيره فتعكس بعكس النقض الى قولنا كل نفس حدث لانه جعل نقض الثاني
 أولا ونقض الاول ثانيا مع بقاء الكف والصدق في جهة وفي الدراية من انها لا تعكس فلا يقال ما لا يكون
 له بالايكون حدث لان النوم واليقظ والانعاش وغيره حادث وليست بنسبة اه يريد العكس
 المستوي لانه جعل الجزء الاول ثانيا والثاني اول مع بقاء الصدق والكف في جهاتهما والسالبة الكلية
 تنعكس فيه سائلة كنية ايضا وقامه في شرح الشيخ اجماع (قوله ونقضه سكا) به على ان هذا شروع في
 التناقض الحكي بعد التحقيق بناء على ان منه غير ناض بل لا يخلو منه التام وقيل ناض ورجع الاول في
 السراج وبه جزم الزيلعي بل حكم في التوضيح الاتفاق عليه واقول ينبغي ان يكون عنه ناضا انتفا فافهم انه
 انقضت رجع اذا لا يخلو منه التام ولو تحقق وجوده لم ينقض فالتوم اولى بهر قلته نظر والاحسن ما في
 فتاوى ابن السني حيث قال سئل عن نقض به انقضت رجع هل ينقض وضوءه بالتوم فاجبت بعدم النقض
 بناء على ما هو الصحيح من ان النوم نفسه ليس ناقض وانما التناقض ما يخرج ومن ذهب الى ان النوم نفسه
 ناقض لزمه النقض (قوله فوم) هو قوة طبيعة تحدث للانسان بلا اختيار منه تتبع الحواس الظاهرة
 والباطنة من العمل مع ملائمتها واستعمال العقل مع قيامه فيجز العبد عن اداء الحقوق بغير (قوله
 بحيث) حنية قيد أي كائن من هذه الجهة وهذا الاعتبار في التلويح لفظ حيث موضوع للمكان استيعاب
 لجهة الشيء واعتباره يقال الموجد من حيث انه موجود أي من هذه الجهة وهذا الاعتبار اه فالراد
 زوال القوة المسك من هذه الجهة التي ذكرها بعد وضربها بقوله وهو النوم الخ فلا مردنا فتمت زوال المسكة
 ولا يحصل النقض كالنوم في السجود (قوله وهو) أي ما تزيل به المسكة المذكورة (قوله او وركي)
 المور بالفتح والكسر وككت مأفوق التخذ مومة جسمه او ذلك قاموس ويلزم من الليل على احد الوركين سواء
 اعتدلى للمرقع او لا زوال مقدته عن الارض وهو المراد بقول العكز وتورثا حيث عدّه ناقضا كما في
 العبر اه ح اقول وهو غير المتورث الا في غريسا (قوله على المختار) نفس عليه في التفت وهو عقيد قوله
 في الصلاة قال في شرح الوهبانية ظاهر الرواية ان النوم في الصلاة قائما وقاعدا أو ساجدا لا يكون حدثا
 سواء غلبه النوم او تعمد وفي جوامع الفتاوى انه في الركوع والسجود لا ينقض ولو تعمد ولم يكن ضد
 ملاته اه (قوله كالنوم) مثال النوم الذي لا يزيل المسكة ط (قوله لا يزيل لسقط) أي لو انزل

قوله واتى التداخل هكذا
 نسخة المؤلف وفي بعض النسخ
 لا تنفي الخ ولعله الاظهر
 اه معصه

ويحصل كفي مواسد (للتعبد
 السبب) وهو الغنيان عند محمد
 وهو الاصح لان الاصل اضافة
 الاحكام الى اسبابها لا المانع
 كما بسط في الكافي (و) كل
 (ما ليس بحدث) اصلا بقرينة
 زيادة الباء كفي قليل ودمو
 ترك لم يسئل (ليس بنفس)
 عند الثاني وهو الصحيح ونفا
 باصحاب القروح خلافا لمحمد
 وفي الموهوبة ينفي بقول محمد
 لو المصائب ما تها (و) تنقضه
 سكا (نوم يزيل مسكه) أي
 قوته المسكة بحيث تزل
 مقدته من الارض وهو
 النوم على احد جنبه او وركيه
 أو قفاه أو وجهه (والا) يزل
 مسكه (لا) ينقض وان
 تعمد في الصلاة أو غيرها
 على المختار كالنوم قاعدا ولو
 سنده الى ما وازيل لسقط

مطلب

نوم من به انقضت رجع غير ناقض

مطلب

لفظ حيث موضوع للمسكان
 ويستعار بجهة الشيء

ذلك الشيء لسط النائم فالجمل: الشرطية صفة ثلثي (قوله على المذهب) أي على ظاهر المذهب عن أبي حنيفة وبه أخذ عامة المشايخ وهو الأصح كما في البدائع واختار الجملوي والقدروري وصاحب الهداية التقض ومضى عليه بعض أصحاب المتن وهذا إذا لم تكن مقعده زائفة عن الأرض ولا تقض أخفا كما في الصبر وغيره (قوله وساجدا) وكذا قالوا كما بالاولى والهيئة المسنونة بأن يكون رافعا بيته عن تخذه بحاجتها عنه من جنبه كما في الصبر قال ط وظهره أن المراد الهيئة المسنونة في حق الرجل لا المرأة (قوله ولو في غير الصلاة) مسالفة على قوله على الهيئة المسنونة لاجل قوله وساجدا يعني أن كونه على الهيئة المسنونة يصدق عدم التقض ولو في الصلاة وهذا التقرير وافق كلامه ما عدا إلى الحلبي في شرح المنية كما سيظهر (قوله على المذهب) اعلم أنه اختلف في النوم ساجدا أفضل لا يكون حدثا في الصلاة وغيرها وصحبه في النخبة وذكر في الخلاصة أنه ظاهر المذهب وقيل يحسب حداثا وذكر في الخاتمة أنه ظاهر الرواية لكن في الذخيرة أن الأثر هو المشهور وقيل إن صدق على غير الهيئة المسنونة كان حداثا ولا خلاف في البدائع وهو أقرب إلى الصواب إلا أن آثار كاهذا القياس في حالة الصلاة تقض كذا في الحلبي لمضاهي صحيح الزيلعي ما في البدائع فقال أن كل في الصلاة لا تقض وضوءه لمقوله عليه السلام لا وضوء على من نام قائما أو ركعا أو ساجدا وإن كان خارجا فكذلك في الصبر إن كان على هيئة السجود ولا تقض اه وبه جزم في الصبر وكذلك العلامة الحلبي في شرح المنية الكبير وقيل فيه عن خلاصة أيضا أن سجود السهو أو الثلاثة وكذا التمسك عندهما كسجود الصلاة قال لا خلاف لفظ ساجدا في الحديث فيترك به القياس فيها هو سجود شرعا ويقع ما عدا على القياس فينقض أن لم يكن على وجه السنة اه لكن اختلف في شرحه الصغير ما عدا أنه الشارح من اشتراط الهيئة المسنونة في سجود الصلاة وغيره لا ذكر في شرح الوهبانية أنه قد بقي في الخطوط قال وهو الصحيح ومضى عليه في نور الإيضاح وأما قوله في النهي أنه لا يوجد في الخطوط الرضوي فنهى أن يحيط رضوي الذين ثلاثة نسخ كبير وصغير وأوسط على أنه قد يكون المراد يحيط الرضوي وأما ما علم (تمة) لولم المريض وهو يصلي مضطجعا فيل تقض طهارته كالنوم في السجود والصبر التقض كما في الفقه وغيره زاد في السراج به ناخذ (قوله أو مستورا) بأن يسقط قدميه من جانب ويلصق ألبته بالأرض فتح (قوله أو محتجابا) بأن جلس على ألبته ونصب ركبتيه وثبت ساقيه إلى نفسه يديه أو بشي يحيط من ظهره عليها ما شرح المنية (قوله وبأه على ركبتيه) غريبه وانما زاده للرد على الاتفاق في غاية البيان حيث فسرا الاتكاء التبايض للوضوء بهذه الهيئة قال في شرح المنية هذه الهيئة لا تعرف في اللغة اتكاء قطعاً وانما تسمى احتجاباً وانما ماها الاتفاق بذلك ونحوه فيه من لا خبره ولا فقه عنده اه (قوله أو شبه المتكبد) أي على وجهه وهو كما في شروح الهداية أن شام وأخما ألبته على عقبه ويطنه على تخذه وتقبل عدم التقض به في الفتح من الذخيرة أيضا ثم نقل عن غيره في لولم متر بيا أو أنه على تخذه تقض قال وهذا أيضا نقل ما في الذخيرة وأخار في شرح المنية التقض في مسالفة الذخيرة لا ارتفاع المقعدة وزال التمكن وإذا قضى في التربع مع أنه أشد تمكنا فالوجه الصحيح التقض هنا ما يده بما في الكفاية عن المبسوطين من أنه لولم قاعد أو وضع ألبته على عقبه وسار شبه المتكبد على وجهه قال أبو يوسف عليه الوضوء (قوله أو في جمل) أي إذا اضطجع فيه حلية (قوله أو أكاف) بدون ياء برعدة الجار هو ككتاب وغراب والمصدر لا يكاف ط عن القاموس وأما الشارح أن النوم في شرحه وأكاف لا يقض حال السجود وغيره وبه صرح في المنية (قوله عربانا) قال في القبري فرس يرى لاسر على ولا بد وجهه أعرا ولا يقال فرس عربان اه قلت لكن في القاموس فرس عرب بالضم لا سرج وأعروري فرس ركبته عربانا (قوله تقض) تعني المقعدة من ظهر الدابة حلية (قوله والام) بأن كان حال السجود أو الاستراعية (قوله حين سقط) أي عند إصابة الأرض بلا فصل شرح منية وكذا قيل السقوط أو في حال السقوط أو ما لو استقر ثم أتته تقض لانه وجد التبرم مضطجعا حلية (قوله به يقض) كذا في الخلاصة وقيل إن ارتفعت مقعده قبل اتبائه تقض وإن لم يسقط وفي الخاتمة عن شمس الأئمة الحلواني أنه ظاهر المذهب وعليه مضي في نور الإيضاح قال في شرح المنية والاول اولى لانه لا يمت الاستراعية من رايه المقعدة حيث أتته فوراً (قوله كاعس) أي إذا كان غير متمكن وقوله بينهم عربة في الجرمع بالي شروح الهداية

على المذهب وساجدا على الهيئة المسنونة ولو في غير الصلاة على المذهب كره الحلبي أو مستورا أو محتجابا أو شبه المتكبد أو في جمل أو سرج أو أكاف ولولم الدابة عربانا فإن حال الهبوط تقض والاول ولولم قاعد أو يقابل فسقط أن أتته حين سقط فلا تقض به يقض كاعس بينهم أو كمر ما قبل عنده

وعرف السراج والزلي والناظرانية ويسمع في الخاتمة النعاس لا يتنفس الوضوء وهو قليل نوم لا يشبه عليه
 استخراجال عنه قال الرقي ولا ينبغي أن يفتر الإنسان بنفسه لأنه ربما يستغرق النوم وينتقل خلافه
 (قوله والعنه) هو أنه واجب الاختلال بالعقل بحيث يصير غلظ الكلام فاسد التدبير الإله لا يضرب
 ولا يشتم بحر (قوله لا يتنفس) قال في البحر بعد قوله أقوال الأصوليين في حكم الوضوء وظاهر كلام الكل
 الاتفاق على صحة أدائه العبادات أمام من جعله مكلفاً به باقظاها وكذا من جعله كالصبي العاقل وقد صرحوا
 بصدقه عبادات الصبي ففهم منه أنه لا يتنفس الوضوء (قوله كنوم الانبياء) قال في البحر صرح في القنينة
 بأنه من خصوصياته صلى الله عليه وسلم ولذا ورد في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم نام حتى فتح ثم قام
 إلى الصلاة ولم يتوشأ لما ورد في حديث آخر أن عيسى - تناماً ولا يشام قلبه ولا يشكل عليه ما ورد في الصحيح
 من أنه صلى الله عليه وسلم نام ليلة التمرس حتى طلعت الشمس لأن القلب يفتلن ببعض الحادث وغيره مما يتعلق
 بالبدن ويشعر به القلب وليس طلوع النجوم والشمس من ذلك ولا هو بمجدي له والقلب واعماله والمعين وهي نائمة
 وهذا هو المشهور في كتب المحدثين والفقهاء كذا في شرح التهذيب اه وأجاب الناقض صاحب في الشفاء
 بأجوبة أخر منها أن ذلك اخبار عن أغلب أحواله وأنه لا ينام فيما مستغرقاً بالوضوء (قوله ظاهر كلام
 الميسوط ثم) كذا في شرح الشيخ اسماعيل عن شرح الكلان الشافعي قال بعض الفضلاء فيه أنه على عدم
 التنفس بنومهم حتى حفظ قلوبهم منه وهذه الآية موجودة حالة انهماكهم قال في المواهب اللدنية تنبيه السبكي
 على أن انهماكهم بمصالح انهماكهم غيرهم وانما هو عن غلبة الاوياع للواس الظاهرة دون القلب وقد ورد تمام
 اعينهم بالقلوبهم فإذا غفلت قلوبهم من النوم الذي هو أخشن الانهماك منه بالاولى اه ابن عبد الرزاق
 وفي التمهيد لا تنفس من الانبياء عليهم الصلاة والسلام ومقتضاها التعميم في كل التواضع لكن قل ط
 عن شرح الشفاء لتلاهي الفارسي الاجماع على أنه صلى الله عليه وسلم في تواضع الوضوء كالامة الامام
 من استثناء النوم اه (قوله وبمنه انهماك) هو كافي التبرير افق القلب والدماع تعطل القوى المدركة
 والحركة عن افعالها مع طاء العقل مغلوبا به (قوله وبمنه العشى) بالضم والكون تعطل القوى الحركية
 والحاسة نصف القلب من الجوع واضعه فهمت في زائد في شرح الوهبانية فضع فكون وكسرتين مع تشديد
 الياء وكونه فواعين الانهماك موافق لما في القاموس وحدود التكميل قال في التبرير لأن الفقهاء يفرقون بينهما
 كالأطباء اه أي بأنه أن كان ذلك التعطل نصف القلب واجتماع الروح اليه بسبب غفلة في داخله فلا يجد
 منفذا فهو العشى وان لا متلا بطون الدماغ من يلم فهو الانهماك ثم لما كان حلق الاختيار في الانهماك اشد من
 النوم كان ناقضا على أي هيئة كان بخلاف النوم اسماعيل (قوله والجنون) صاحبه صلوب العقل بخلاف
 الانهماك فانه مغلوب والاطلاق دال على أن القليل من كل منهما ناقض لأنه فوق النوم منسجما
 (قوله وكسر) هو حالة تعرض للانسان من امتلاء دماغه من الاجرة المتصاعدة من الخمر ونحوه فيتعطل معه
 العقل المميز بين الامور الحسنة والقبيحة اسماعيل عن البرجندى (قوله يدخل) أي به قال في التبرير واختلف
 في حقه هنا وفي الايمان والحدود فقال الامام أنه سرور يزيل العقل فلا يعرف به السماء من الارض ولا الطول
 من العرض وخو طب زبره وقال لا بل يطلب عليه فهذا في كذا كلامه ولا شفاة اذا وصل إلى هذه الحالة
 فقد دخل في مشيئة اختلاف والتقدير لا أكثر فيضد أن النصف من كلامه لو استقام لا يكون سكران وقد روي
 قوله لما في الابواب الثلاثة قال في حدود الفقه واكتفاء الشيخ على قوله لما واشارته بقدرتي وفي تواضع
 الجنتين الصميم قولهما اه أي فلا يشترط في حقه أن يصل إلى أن لا يعرف الارض من السماء (قوله
 ولو لم يكن الحشنة) ذكره في التبرير واستدل به بما في شرح الوهبانية من أنهم حكموا بوقوع طلاقه اذا سكر
 منها زبره قال الشيخ اسماعيل ولا ينبغي أن قول البرجندى من الخمر ونحوه شامل لاذ تعطل العقل وقول
 البرجندى بشاره بعض الاسباب (فرغ) المصروع اذا افاق عليه الوضوء تاتر خاتمة (قوله ووقفة) قبل
 انهماك الاحداث وقيل لا وانما وجب الوضوء بها عقوبة وزبراً وقائدة الخلاف في من المحقق يجوز
 على الثاني لا الاول كافي المراجع قال في التبرير يعني أن يظهر أيضاً كناية القرآن وأما محل الطواف بهذا
 الوضوء فمقتبه تردد والحق الطواف بالصلاة يؤذن بأنه لا يجوز تدرجه ورج في البراءة القول التالي بموافقة

مطلب
 نوم الانبياء غير ناقض

والعنه لا يتنفس كنوم الانبياء
 عليهم الصلاة والسلام وهل
 يتنفس انهماكهم وغشبيهم ظاهر
 كلام الميسوط ثم (و) يتنفسه
 (انهماك) ومنه العشى (وجنون
 وكسر) بأن يدخل في مشيه
 تمايل ولو لم يكن الحشنة
 (وقفة)

قوله والجنون هكذا اجنطه والذي
 في الشارح وجنون بالتكثير
 اه معجم

قوله وقول البحر بشارته بعض
 الاسباب أي كذا يعني أنه شامل
 له كقول البرجندى في كلامه
 حذف تأمل اه معجمه

مقياس لانها ليست خارجا عن قياسها بل هي صوت كالكلام والبكاء وهو افتقته للاحاديث المروية فيها ان ليس فيها الا الامر باعادة الوضوء والحلا ولا يلزم منه مسكونها حدنا اهـ وأيدى في النثر يقول المصنف وغيره بالفتح ولو كانت حدنا لا ستوى فيها البالغ وغيره وترجعهم عدم التقصير بقهقهة النائم الى عدم الحنطة منه كلفه في القول ثم لا يخفى ان معنى القول الثاني بطلان الوضوء بالقهقهة في حق الصلاة جزا كبطلان الارث بالقتل وان لم يطل في حق غيره لعدم الحدوث وليس معناه ان الوضوء لم يطل وانما امر باعادة زيارته حتى يرداه بآلزمه انه لو صلى به صحت الصلاة مع الحرمة ووجوب الاعداد فيكون مخالفا لاصل المذهب فافهم (قوله هل هي ما يصح جبرانه) قال في البحر في الفقه معروفة وهي ان يقول قهقهة واصطلاحا ما يكون مسجوعا له وبغيره بدت اسنانه اولاه اهـ وفي المنية وسد القهقهة قال بعضهم ما يظهر الخاف والهيا ما يكون مسجوعا له وبغيره اهـ وقال بعضهم اذا بدت فواجبه ومنعه من القراءة اهـ لكن قال في الحلية لم اقف على التصريح بانقطاع اظهار الخاف والاهاء لاحد بل الذي نورد عليه كثير من المشايخ كصاحب المحيط والهداية والكافي وغيره ما يكون مسجوعا له وبغيره وبناظره وظاهر التوسع في إطلاق القهقهة على ما له صوت وان مرى في ظهور الخاف والاهاء اما حداهما اهـ واحتدته عن الفصل وعرفاه اعز من القهقهة واصطلاحا ما كان مسجوعا له فقط فلا يتقضى الوضوء بل يطل الصلاة ومن التيم وهو ما لا صوت فيه اصل بل تدو اسنانه فقط فلا يطلهما واقامه في الصرول ارمي قدر الجواز في مقتضى تعريف الفصل بما كان مسجوعا له فقط ان القهقهة ما يصحها غيره من اهل مجله فهم جبرانه لا خصوص من من عينه او عن يمينه لان مسكول ما كان مسجوعا له يصح من من عينه او يمينه تأمل (قوله ولو امرأة) لان السامع في الرجال في التكليف ط ولا بد ان يقره بالغ صفة لئلا يقال جارية بالغ كافي الشاموس (قوله سها) أي ولو سهاه ومن مدخول المبالغة وكذا التسيان وذكر المهرج فغيره رواه بين ورج في الجرد رواية النقض وبها جزم الزبي في التسيان ولم يذكره السها فافهم (قوله به في) لما قد سناه من ان النقض لزجروا بالقوبة والصبي والنام لسانا لها وصرت جوابا عن القهقهة كلامه فتنقذ صلاته ثم اقول آخر صحيح بسنها مبسوط في البحر (قوله كالباقي) أي من جبهته الحدوث في الصلاة فإراد أن يبين على صلاة القهقهة في الطريق بعد الوضوء يتقضى وضوءه وهو احد رواه بين وبه جزم الزبي قال في البحر قبل وهو الاحوط ولا نزاع في بطلان صلاته اهـ (قوله مستقلة) تصريح بفهم قوله مسقري فانه يفهم انه لو كان يصلي بطلهارة كبرى وهي الفصل لا يتقضى الوضوء الذي في خفيه فكان الاخصر حدته الا ان يقال احذر بصغري عن نفس طهارة الفصل فلا يلزمه اعادته ويستقله عن الصغري التي في خفه فتأمل (قوله والفتح والبر) لانه ذكر في الفقه عن المحيط انه العليم وغيره من مقابله بقبل وفي التبرذ كانه الذي رجه المتأخرون وحيث لم يعقبه مع اقتضائه عليه وجزمه به القضي ترجيحه وله الميزان ترجيحه الى البحر لكونه ذكر القولين حيث قال في قول عامة المشايخ لا يتقضى وصح المتأخرون كقاضي خان النقض مع اتفاقهم على بطلان صلاته اهـ (قوله مقرونة) لاسانه في حال مناجاته تعالى (قوله وله عليه الجهور) أي من استأثرن بكلمت (قوله كلمة) أي ذات ركوع وسجود وما يقوم مقامهما من الايام لغيره أو راكبا أو في النفل او بالقرض حيث يجوز فلا يتقضى في صلاة جنازة واحدة تلاوة أي خارج الصلاة لكن يطل ولا يكون راكبا أو في النطق مع في المسر أو القرية لعدم جواز الصلاة عنده خلافا لثاني بحر (قوله ولو عند السلام) أي قبله وبعد التشديد درر وكذا الوقي سجود السهو بحر عن المحيط (قوله هدا) أي ولو كانت القهقهة عدوا وقه رذ على صاحب الدرر حيث قال الآن يعتمد وسأني في باب الحدوث في الصلاة التصريح بفساد الوضوء بالقهقهة عدا بعد التقود قدرا تشهد لوجوده في حرمة الصلاة (قوله لا الصلاة) لانه لم يبق من فرائضها شيء وترك السلام لا يضر في الصلة امداد (قوله خلافا لآخر) حيث قال لا يطل الوضوء كالصلاة شربا ليلية (قوله ولو قهقهة امامه الخ) أي بعد التقود قدرا لا تشيد (قوله ثم قهقهة المزمع) انما لوقه قبل امامه او معه بطل وضوءه دون صلاته لوجوده في حرمة الصلاة سراج (قوله ولو مسجوعا) رذ على الدرر (قوله فلا تقضى) أي لوضوء المؤتم لان قهقهة وقعت بعد بطلان صلاته بتهمة امامه خلافا لما في المسبوق حيث قال لا تصد صلاته ويقوم الى قضاء ما فات وفي ساد صلاة الاخير روايات عن أبي حنيفة سراج (قوله بخلافها) أي بخلاف قهقهة

هي ما يصح جبرانه (بالفتح) ولو امرأة سها (عشان) لا يطل وضوءه وإنما يل صلاته بما يصح (يصل) ولو حكا كالباقي (بطلهارة مسقري) ولو نسيما (مستقلة) فلا يطل وضوءه في شعب الفصل لكن يرجع في الخاتمة والفتح والتبر النقص عقوبته وعليه الجمهور وكافي المخائر الاشرفية (صلاة كاملة) ولو عند السلام هدا فانها تطل الوضوء لا الصلاة خلافا لآخر كما حذر في النثر ليلية ولو قهقهة امامه أو أحدث هدا ثم قهقهة المؤتم ولو مسجوعا فلا تقضى بخلافها

المأموم بعد كلام الامام عدا وكذا بعد سلامه عدا الامام قاطما لا صلاة لا مسجد ان اذ لم يقرأ تأثر طهاره او
 الطهارة ثم جسد ما شئ من صلاته المأموم فيقتض وضوءه يشتهه ا ما حدثه عدا وكذا في وقته عدا فيقتض
 الطهارة فيفسد جزءه بلا قائه فيفسد من صلاته المأموم كذلك فتكون تهيئة المأموم بعد الخروج من الصلاة
 فلا تقتض وتامة في حاشية فوح اقضى (قوله في الاصح) مقابله ما في الخلاصة حيث صح عدم فساد الطهارة
 بتهيئته المأموم بعد كلام الامام او سلامه عدا قال في الفتح ووقعه بعد كلام الامام عدا فسدت كلامه
 على الاصح على خلاف ما في الخلاصة اه اقول وما في الفتح صحه في الخلية ايضا (قوله الامتحان) أي
 اختياره من الطالب (قوله المسح) أي مسح الخلف والراس والجزيرة قال ط وسكذا لولسي غلب
 بعض اصحابه اذا مسح ليس ليداعل ما ينظر (قوله قبل اية الصلاة) أي قبل شروعه فيها سكان تهيئة
 حال رجوعه (قوله انقض) لانه في الصلاة حكما وهذا على ما جزم به الزيلعي من احدي الروايتين من اتفاق
 طهارة الباني لوقته في الطريق كانه منه (قوله لا بعده) أي لا تقتض لوقته بعد قيامه لها أي شروعه
 فيها لانه لما شرع فيها ورثا كرا لم يمسح فقد بطلت صلاته فتكون تهيئته بعده خارج الصلاة فلا تقتض ووجه
 الامتحان فيها به يقال أي تهيئة تنقض الوضوء قبل الشروع في الصلاة حقيقة لا بعده (قوله ومباشرة)
 مأخوذة من البشرى وهو ظاهر الجلد (قوله فاحشة) المراد بالخص الطهور الذي يشي عنه الشارح
 اذ قد تكون بين الرجل وامرأته او امرأتها او امرأتها فاحشة ان لو سكنت مع الاجنبية او باعتبارها غلب صورها
 لا يمكن كون بين المراءين والرجلين والرجل والغلام ثم هي من التافض المحكي ط (قوله بقاس الفرجين) أي
 من غير حائل من جهة القبل او الدبر شرح الملية ثم المتقول ان ظاهر الرواية عدم اشتراطه وفي الينابيع روى
 الحسن اشتراط القاس وهو اظهر وصحة الاستيعاب وفي الزيلعي انه الظاهر اه أي من جهة الدراية لا الرواية
 اقاده في البصر ويشترط ان يكون قاس الفرجين من شخصين متعينين بدليل ما سجد كره الشارح في الفصل
 انه لا يجب العمل بوجه صغيره غير مشددة ولا تقتض الوضوء ما تامل (قوله مع الانتشار) هذا في حق تقض
 وضوءه وضوءها فانه لا يشترط في تقض انتشاراة الرجل قنية وفي الشرنبلالية زاد الكمال في تفسيرها
 المعاققة وتسع صاحب البرهان فقال وهي ان يفرق اصبعان متعاقبان قاسي الفرجين (قوله لمباينين) فيقتض
 وضوء المرأة وما في الخلية حيث قال اني لا اقب عليه الا في الخلية وفيه تأمل ردة في البرور المبر (قوله على
 الحقد) وهو قولهما لانها لا تخلو من خروج مذى غالبا وهو صكنا المتحقق في مقام وجوب الاحتياط اقامة
 للسبب القاهر مقام الامر الباطن وقال محمد لا تقتض ما لم يظهر شيء وصحة في الجساق وروته في البرور المبر
 بما نقله في الخلية عن النصف من الصحيح قولهما وهو المذكور في المتن قلت لكن في الخلية قال بعد ما نقل
 تصحيح قولهما ولتأمل ان يقول الاظهر وجه محمد قوله اوجه ما لم يثبت دليل محي يفسد ما قاله اه وفي شرح
 الشيخ اصحاب عن شرح البرجندی واكر الكتب متظافرة على ان الصحيح المقتضى قول محمد وعدم كذا صاحب
 الهداية لها في التوافض يشتر باختياره اه تأمل (قوله لكن يغسل يدها) حديث من مس ذكره فغسلتوها
 اي لغسل يده جماعته وبين قوله صلى الله عليه وسلم هل هو الاضعة مثلك حين سئل عن الرجل يس ذكره بعد
 ما يتوضأ في رواية في الصلاة اخرجها الطحاوي واصحاب السنن الا ابن ماجه وصححه ابن حبان وقال القه قدي
 انه احسن شيء مروى في هذا الباب واسمع وشهد ما أخرجه الطحاوي عن مصعب بن سعد قال كنت اخذ
 على ابى الحنفية فاستلكت فاصبت فرجى فقال اصبت فرجك فقلت نعم فقال ثم غاسل يدك وقد ورد تغبير
 الوضوء بمثل في الوضوء من ماسسته النار وتامة في الخلية والبر اقول ومفاده استحباب غسل اليد مطلقا
 كما هو مفاد اطلاق المذنب خلافا لاستفاد في العصر من عبارة البدائع من تقييده بما اذا كان مستحييا بالجر
 كما هو في التبر (قوله لكن يغسل الخ) قال في انبرال ان مراتب التذنب تختلف بسبب قوة دليل الحائث
 وضوءه (قوله لكن بشرط) استدراك على ما فهم من الكلام من ان الامام يراهي مذهب من يتدني به سواء اكل
 في هذه المسألة او في غيرها والافارعة في المذكور هنالسي فيها ارتكاب مكرره مذهب اه ح بي هل المراد
 بالكره هنا ما يوجب التنزيه وتوضيحه ط والظاهر نعم كالتفليس في صلاة التبر فانه السنة عند الشافعي مع
 ان الاصل عندنا الاصغار فلا يندب مراعاة الخلاف فيه وكصور يوم الثالث فانه الاصل عندنا وعند الشافعي

بعد كلامه عدا في الاصح ومن
 مسائل الامتحان ولولسي الباني
 المسح فتهيئه قبل قيامه للصلاة
 اقتض لا بعده لبطائبا القيام
 اليها (ومباشرة فاحشة) بقاس
 الفرجين ولولسي المراءين والرجلين
 مع الانتشار (لمباينين) المباشر
 والمباشر ولو بلا دليل على التقد
 (لا) يقتض (مس ذكر) لكن
 يغسل يدها (وامرأة) وامرء
 لكن يندب الفرجين من اختلاف
 لاسباب الامام لكن بشرط عدم
 لزوم ارتكاب مكرره مذهب

مطلب

في نذير مراعاة اختلاف اذالم
 يرتكب مكرره مذهب

قوله وصديده هكذا بنطه والذي
على نسخ الشارح كصديده بكاف
التثنية اه صححه

(كا) لا يتنض (لوعين من اذنه)
وهو ما كمنه ونديه (فج)
وهو كصديده وما سرة وعين
(لا بوجع وان) خرج (ه) اى
يوجع (تنض) لانه دليل الجرح
قدع من بعينه رمداً وعش ناقض
فان استقر صار ذا عذر مجتبى
والناس عنه فافلون (كا) يتنض
(لوجعنا احليله بقعنة واسفل)
الطرف الظاهر هذا القسنة
عالة او محاذية رأس الاحليل
وان مشقة عنه لا يتنض وكذا
الحكم في البر والفرج الداخل
(وان اسفل) الطرف (الداخل لا)
يتنض ولو مشقت فان رطوبة اتنض
والالا

حرام ولم يرم أن قال يتنض عدم صومه مراعاة للاتفاق وكالاته وجلسة الاستراحة المسنة عند تأخر كهما
ولو ضاهى بالباس كسأنى فى محله ففكره فلهما تنزعاج انهما مانتان عند الشافعى (قوله وصديده) فى المغرب
صديده الجرح ماؤه الرقيق المختلط بالدم (قوله وعين) اى وماه عين وهو الدمع وقت الرمد وفى بعض النسخ
وغيميدل وعين اى غيماء السرة كما تحققت وروح (قوله لا بوجع) تنقيد لعدم التنض بفرجه ذلك لعدم
التنض هو ما شى عليه فى الدرد والجور وهو الرأى بمنزلة الحلوانى قال فى الجور فيه نظير بل الظاهر اذا كان
الخارج فيها او صديده التنض سواء كان مع وجع او بدونه لانها لا يخرجان الا من علته ثم هذا التفصيل حسن
فما اذا كان الخارج ماء ليس فيه اه وانزعه فى الشرب لئلا يؤد بهارة القبح للجرح والنضفة وماه التندى
والسرة والاذن اذا كان لهما سواء على الاصح اه فالعصرى كان الماء فقط فهو مؤيد لكلام المعروفه اشارة
الى ان الوجع غير قيد بل وجود الماء كاف وما بهته فى الصرم مأخوذ من الحيلة واعترضه فى التبريق لانه لا يجوز
أن يمسكون القبح الخارج من الاذن من جرح برأى وعلا مته عدم التأم فالخسر ممنوع اه اى الجسر بقوله
لا يخرجان الا من علته وانت خبير بان الخروج دليل الحيلة ولو بلا دم وانما الام شرط للماء فقد قانه لا بد من كون
الماء الخارج من الاذن او العين وهو ما دام متغيرا لا بالصلابة والام دليله بخلاف فهو الدم والقبح ولذا
المطلوق فى الخارج من غير السيلين كالماء والقبح والصديد انه يتنض بالوضوء ولم يشترطوا سوى المتجاوز الى
موضع بقعه حكم الظهور ولم يقيده فى التثنية ولا فى الشرح بل لا بد بالهالة كالقصيد ذلك فى الخارج من الاذن
مشكل لمخالفة الاخلاقهم (قوله وعش) هو ضعف الزينة مع سيلان الدمع فى اكد الاوقات ديدور قاموس
(قوله ناقض الخ) قال فى المنية وعين مجد اذا كان فى عينه رمد فتفصيل الدمع منها امره بالوضوء لوقوع كل
صلاة لا فى اخاف ان يكون ما يسيل منها صديده افكوت صاحب العذر اه قال فى القبح وهذا التعليل مقتضى
انه امر استحباب فان الشك والاحتمال لا يوجب المحكم بالتنض اذ البقيل لا يزول بالشك ثم اذا علم اخبار
الاصياء وبعلامات قلب غلب المبتلى يجب اه قال فى الحيلة وشهده قول الزاهدى عقب هذه المسألة
ومن هشام فى جامعهم ان كان كفافا كالمسحاضة والافكاح اصح اه ثم قال فى الحيلة وعلى هذا فيبقى أن يحصل
على ما اذا كان الخارج من العين متغيرا اه اقول الظاهر ان ما شتهده رواية اخرى لا يمكن جعل ما شرطها
بديل قول محمد لا فى اخاف اذ يكون صديده الامه اذا كان متغيرا يكون صديدها او حيا فلا يخافه التعليل بالوضوء
وقد استندوا فى البر على ما فى القبح بقوة لكن صرح فى السراج بأنه صاحب عذر فكان لا لايجاب اه
وشهده قول الجنبى مقتضى وضوءه (قوله مجتبى) عبادة الدم والقبح والصديد وماه الجرح والنضفة وماه
البقرة والتندى والعين والاذن لهما سواء على الاصح وقولهم والعين والاذن لهما دليل على أن من رمدت عينه
فان منها ما بهبب الرمد فتنض وضوءه وهذه مسألة الناس منها فافلون اه وظاهره ان المدار على الخروج
لعله وان لم يكن معه وجع تأكل وفى الخاتمة الغرب فى العين غزاة الجرح فيما يسيل منه فهو مجس قال فى المغرب
والغرب عرق فى مجرى الدمع يسقى فلا تنقطع مثل البياض وعن الاصمى بعينه غرب اذا كانت تسيل ولا تنقطع
ومدومها والغرب بالتحريك ودم فى الماق وعلى ذلك صرح التصريك والتسكين فى الغرب اه اقول وقد سئل عن
رمد وما لدفعه ثم استقر ما تلا بعد زوال الرمد وصار يخرج بلاب وجع فاجبت بالتنض اخذنا مما تزلزل عروضه
مع الرمد دليل على انه لعله وان كان الان لا رمد ولا وجع خلا فالتظاهر كلام الشارح قد بر (قوله احليله) بكسر
الهمزة مجرى البول من الذكر غير (قوله هذا) اى التنض بما ذكره وماه من المراد من الطرف الظاهر بأنه
ما كان عاليا عن رأس الاحليل وماه اى ما كان خارجا من رأسه زائدا عليه او محاذيا له لانه يتنض خروج
النسب بآلته بخلاف ما اذا اتل الطرف وكان مشقلا عن رأس الاحليل اى غابا فيه لم يصاد ولم يسيل فوقه
فان اتلته غير التنض اذ لم يوجد خروج فهو كالنلال الطرف الاسفل الذى فى داخل القسبة (قوله والقرب
الداخل) اما لو احتقت فى الفرج الخارج فاقبل داخل الحشو وتنض سواء نفذ البول الى خارج الحشو ولا
لتيقن بالخروج من الفرج للداخل وهو للفتوى فى الاستفاض لان الفرج الخارج بمنزلة الفرج فكاك تنض بما يخرج
من قسبة الذكر اليها وان لم يخرج منها كذا فكيف يخرج من الفرج الداخل الى الفرج الخارج وان لم يخرج من
الخارج اه شرح المنية (قوله لا يتنض) لعدم الخروج (قوله ولو مشقت الخ) اى لو خرجت القسنة من

الاحليل وطية انتفض لخروج النجاسة وان قلت وان لم تكن وطية اى ليس بها اثر النجاسة اصلا فلا تنقض كالواظطر
 الدهن في احليله ضد بخلاف ما يجب في الدرهم ان يخرج منه ينقض وان لم يكن عليه وطية لانه اتفق على ان الاعاء
 وهي محل القدح بخلاف نجاسة المذكور كذا يخرج الدهن من الدرهم بعدما احتقن به ينقض بخلاف كاحسد
 الصوم كالجرح المنية قلت لكن فساد الصوم بالاحتقان بالدهن لا يضر وجهه كالاختقن وان اودهم كلامه خلافه
 (قوله ولم يفسد) لكن اصعب المتعذر اليه او لم يفسد كذا في المتن لانه ليس بدخول من كل وجه ولهذا لا يفسد
 صومه فلا ينقض وضوءه اه حجة عن شارح المطامع لقاضي خان فاذا وضعت اليه او اربعة ينقض وفي المنية
 وان ادخل الحقنة ثم خرجها ان لم يكن عليها بخر ينقض والا سوط ان تروى اه وفي شرحها وكذا كل شئ
 يدخله وطية خارج غير المذكور (قوله فان غلبها) قال في شرح المنية وكل شئ غلبه ثم خرج ينقض وان لم يكن
 عليه بخر لانه اتفق على ان ينقض الصوم بخلافه ما اذا كان طرفه خارجا اه وفي شرح الشيخ اصاعيل
 عن البيهقي وكل شئ غلبه في دبره ثم اخرج به ينقض وضوءه والصوم وكل شئ ادخل بعضه
 وطرفه خارج لا ينقضهما انتهى اقول على هذا ينبغي ان تكون الاصبغ كالحقنة فيعتبر فيها البلل لان طرفها يبق
 خارجا لا اتصالها باليد الا ان يقال كانت مضموا مستقلة فاذا غابت اعتبرت كالمفصل لكن ماسا في في الصوم
 مطلق فانه ساقط لو ادخل جودا في مقعده وغاب قد صومه والا فلا وان ادخل اصبعه فاختار ان يها لم يمتنع
 فسد والا فلا قائل وهذا قال في البداهة هذا يدل على ان استمرار الدخول في الجوف شرط فساد الصوم (قوله
 بطل وضوءه وصومه) اى في المسائل لكن بطلان الصوم في الاولى خلاف المختار لان يفرق بين مجرد ادخال
 الاصبغ وتغريبها ويصحح الى نقل صريحه فان ما ذكره في الصوم مطلق كما عرفت ولهذا قال ط ان في كلامه نقا
 ونشرا من اذ دخله عند الاستئذان ينقض وضوءه وايضا لا يلا لا يتخلون اليه اذا خرجت كافي شرح الشيخ اصاعيل
 عن الواضحات وكذا في التاتريزية لكن نقل فيها ايضا عن اخيرة عدم التنقض والذي يظهر هو ان التنقض لخروج
 اليه معها والحاصل ان الصوم يبطل بالدخول والخروج والوضوء بالخروج فاذا ادخل هو اياها فلم يفسد
 الصوم لانه ليس بدخول من كل وجه ومثله الاصبغ وان غلب العود فسد لتعلق الدخول وكذلك لو كان هو
 لولا الصبغ مبتلا لا استقرار اليه في الجوف واذا اخرج العود بعد ما غاب قد صومه مطلقا وان لم يفسد فان
 عليه بخر او فيه ولمعة قد اضره والا فلا (قوله يده) او بخرقة جبر (قوله اتفق) لانه يلحق بدهن
 من النجاسة جبر اى يفتقن خروجها (قوله لا) اى لا يتنقض لعدم تحقق الخروج لكن ذكر بعض الفقهاء
 الخلاف انه ان يتن خروج الدرهم تنقض طهارة جفروا النجاسة من الماكن الى الظاهر اه وبه جزم
 في الامداد (قوله وكذا) اى في عدم التنقض وهذا ذكره في البحر التوسيع فخره على مسألة
 المامورى (قوله فدخلت) الاولى حذفه ليكون التشبيه في طرق الدخول والدخول ط (قوله من
 المذكور الخ) فيه ايجاز واصل العبارة كافي الخافية لو كان يذكر الرجل جرحه فمرأته احداهما يخرج منه
 الذى يسيل في جري البول والثاني ما لا يسيل فيه قالوا لم يمتنع الا حليل اذا ظهر البول على راسه ينقض
 وان يسيل ولا وضوء في الثاني ما ليس (قوله فخره الاخر) اى المحسوس بزمانه به اصل خلقته
 (قوله كالجرح) اى لا ينقض وضوءه ما يضر منه ما ليس خاتمة وبه جزم في الحق وغيره لكن قال الزبي
 واكثرهم على ايجاب البول عليه خالف في البرا لان الذى يغني التحويل عليه هو الاول (قوله بكل) اى
 بانفاز من كل مجرد التلهو وحلا بالاحوط كافي التوضيح ط (قوله منكر الوضوء) اى وجوبه (قوله
 نعم) لانكاره للنس القطعي وهو آية اذ اتمه والاجماع (قوله ولغيرهالا) ظاهره وليس المحض لوقوع
 الخلاف في تفسير آية كنه ط (قوله شك في بعض وضوءه) اى شك في تركه ضمن اصابته (قوله
 والا لا) اى وان لم يكن في خلافه بل كان بعد الفراغ منه وان كان اول ما عرض في الشك او كان الشك عادته
 وان كان في خلافه فلا بد من شأنا قطعاً لموسوسة عنه كافي التاتريزية وغيرها (قوله غسل رجله اليسرى)
 قال في القنع ولا ينبغي ان المراد اذا كان الشك بعد الفراغ وقاسه انه لو كان في أثناء الوضوء يغسل الاخر كما اذا
 علم انه يغسل رجله ميتا وعلم انه ترك فرضا قبلها وشك في انه ما هو ميسر رأسه والفرق بين هذه والمسألة

وكذا لو ادخل اصبعه في ذنبه
 ولم يفسد فان غلبها او ادخلها
 عند الاستئذان بطل وضوءه
 وصومه (فروغ) يستحب
 الرجل ان يمتحن ان رايه
 الشيطان ويجب ان كان
 لا ينقطع الا به قدر ما يبطل
 بسوى خرج برون ادخله
 يده انتفض وضوءه وان دخل
 نفسه لا وكذا لو خرج بعض
 الدودة فدخلت من ذكره
 رأسا فالذي لا يخرج منه
 البول المختار بمنزلة الجرح
 الخلق غير المشكل فرجه
 الاخر كالجرح والمشكل
 ينقض وضوءه بكل منكر
 الوضوء هل يكفران احكر
 الوضوء للصلاة ولم يفسرها
 لا شك في بعض وضوءه اعاد
 ما شك فيه لولى خلاه ولم يكن
 الشك عادة ولا لا ولو علم
 انه لم يغسل عضوا وشك في
 تيممه غسل رجله اليسرى لانه
 آخر العمل

التي قبلها انه لا يتحقق تركه في تلك اصلا اه (قوله ولو ايقن بالطهارة الخ) حاصله انه اذا علم سيق
 الطهارة وشك في مرض الحدث بعدها والعكس اخذ باليقين وهو السابق قال في الفتح الا ان تأييد
 الاخير عن محمد على التوضي دخول الخلاء الطهارة وشك في غصاها قبل خروجه عليه الوضوء او علم جلوسه
 للوضوء بانه وشك في اخذته قبل قيامه لا وضوء اه (قوله وشك بالحدث) اي المتيقن - واليكني - ليتم
 ما لو شك هل تلم وهل نام متحركا ولا اوزالت احدى اليدين وشك هل كان ذلك قبل البقرة او بعدها اه جوى
 (قوله فهو متطهر) لان الغالب ان الطهارة بعد الحدث ط لكن في شبهة اخرى من فتح المغبر علامة
 محمد السديسي "من يقن بالطهارة والحدث وشك في السابق يؤمر بالتذكير فاما كان بعد فانهو الا ان
 متطهر لانه يقن بالطهارة بعد ذلك الحدث وشك في استفاضها لانه لا يدري هل الحدث الثاني قبلها او بعدها
 وان كان متطهرا فان كان يتبادر التعدي فهو الا ان يحدث لانه متيقن عدتها بعد ذلك الطهارة وشك في زواله
 لانه لا يدري هل الطهارة الثانية متأخرة عنه ام لا بان يكون والى بين الطهارتين اه قال الجوى ومنه يعلم
 ما في كلام المصنف يعني صاحب الاشياء من القصور (قوله ولو شك الخ) في التاخرية من شك في انامه
 او قوبه او بدنه اما في شمسها او لا فهو ظاهر ما لم يتيقن وكذا الا بالواحد والحياب الموضوعة في الطرقات
 ورستق منها الصغار والكبار المسنون والكفار وكذا ما يتخذ اهل الشرك واليه من المسلمين كالسمن والخبز
 والاطعمة والياب اه (مختصا فرع) وشك في السائل من ذكره اما هو ام قول ان قرب محمد ماله او تكر
 معنى والاعادة فضلا عما غلب على ظنه انه احدهما فتح (قوله بفرض الفسل) الواو لا استثناف
 او تلفظ على قره اركان الوضوء والفرض يعني الممرض والفسل بالضم اسم من الاعتساف وهو تمام غسل
 الجسد واسم ما يقتل به ايضا ومنه في حديث ميرة فوضعت لفسلا مغربا لكن قال النووي انه ما بلغني اصعب
 وأشهر لغة والضم هو الذي يستعمله الفقهاء بحر (قوله مايم الصلي) اي ليتم الموضعة والاستثناف
 فانها ليسا طعين في قول الشافعي يستنهما اه ح (قوله كماثر) اي في الوضوء وقد سهاك بانه (قوله
 وبالفسل الممرض) اي غسل الجنابة والجس والنفاس سراج قال للعهد (قوله يعني الخ) ما خوذ من
 الخ قال ط والمراد بعدم الفرضية ان صحة الفسل المستنون لا تتوقف على ما دامه ولا يحرم عليه تركها وظاهر
 كلامه انها اذا تركها لا يكون آياها غسل المستنون وفيه نظر لانه من الجائز ان يقال انه اني سنة وترك سنة
 كما اذا تمخض وترك الاستثناف اه القول فيه ان الفسل في الاصطلاح غسل البدن واسم البدن يقع على
 الظاهر والباطن الا ما يتعدا يصل الماء اليه او يصير كافي البصر فكل من الموضعة والاستثناف بزمان
 مقهومة فلا يوجد حقيقة الفسل الشرعية بدنها ويدل عليه اه في البدائع ذكر كركن الفسل وهو اصاله الماء
 على جميع ما يمكن اسالته عليه من البدن من غير خروج ثم قسم صفة الفسل الى فرض وسنة وسحب فلو كانت
 حقيقة الفسل الفرض مخالفا لغيره لما صحت تقسيم الفسل الذي ركنه ما ذكرنا في الاقسام الثلاثة فانه من كون
 المراد بعدم الفرضية هنا عدم الاثر كما هو المتبادر من تقسيم الشارح لا عدم وقت الصحة عليها لكن في نصيره
 بالشرطة نظر لما علمت من ركنيهما فتدبر (قوله غسل كل غه الخ) هير من الموضعة والاستثناف بالفسل
 لاخذة الاعتبار او لا اختصار كما قدمه في الوضوء ومن الكلام عليه ولكن على الاول لاجابة الزائدة كل
 (قوله ويكني الشرب عبا) اي لا صا فتح وهو الباعين المهمة والمراد هنا الشرب بجميع القيم وهذا هو المراد
 بما في الخ لانه ان شرب على غير وجه السنة يصير من الجنابة والاغلا وما قيل ان كان جاحلا جاز وان كان عالما
 فغدا لان الجاهل يجب والعالم يشرب بما كما هو السنة (قوله لان الحج) اي طرح الماسن التي ليس بشرط
 الموضعة خلافا لما ذكره في الخلاصة ثم هو الاحوط من حيث الخروج عن الخلل وبله اما مكره وكافي الحلية
 (قوله حتى ماغت الدرن) قال في الفتح والدرن اليابس في الاتح كالخبز المضروغ والخبز ينع اه وهذا
 خبر الدرن الا في متناو قد يد اليابس لما في شرح الشيخ اسماعيل ان في الرطب اختلاف المشايخ كافي القنية عن
 المحب (قوله لكن) استدراك على ظاهر المتن حيث اطلق البدن على الجسد لان المراد مايم الاطراف
 والذى في القاموس البدن محركة من الجسد ماسوى الرأس ط (قوله في المغرب) بيم مضومة فحين مضمة
 ساكنة اسم كلاب في اللغة لا لادام المظروزي - تليد الامام الزمخشري - ذكر فيه الانقاط اللغوية الواقعة في كتب

قصائمه وله كتاب اكبر منه سماه العرب بالعين المهملة (قوله خلافا لما لك) وهو رواية عن ابي وصفي ايضا
 كما في الفتح (قوله اى يرضى) اى ليس المراد بالواجب المصلحة عليه (قوله وثارب) واجب) اى بشرة وشعر
 وان كتب بالاجاج كما في المنية (قوله لما في فاطمه وامن المبالغة) على قوله ويجب وكان الاول تأخيرا عن قوله
 وفرج خارج الخا لا يهاصيفة مبالغة تقتضى وجوب غسل ما يكون من ظاهر البدن ولو من وجه كالأشياء
 المذكورة وروى ان ذلك انه امر من باب التفصيل مضمرة الاظهر بكسر الهمزة وتوضيح الظاهر من انها المشتدتين
 اصله فظهر قلت التاء طاء ثم ادخلت همزة حمزة الوصل ومجوزة طهرا بالتنصيف وفي زيادة البناء تدل على زيادة
 المعنى ولصاحب الجبر هنا كلام خارج عن النظام واوصنا فمبالغة عليه (قوله لا داخل) اى لا يجب
 غسل فرج داخل (قوله ولا تدخل اصبعها) اى لا يجب ذلك كما في الشربلية ح اقول وهو مأخوذ
 من قول الفتح ولا يجب ادخالها الاصبع في غلبها وبه يقتضى اه فافهم وفي التثنية ولا تدخل المرأة اصبعها
 في فرجها عند التمسك ومن بعد ان لم تدخل الاصبع فليس بتنظيف واختصار هو الاول اه فقول
 الشربلية تحال الفتح لا يجب ادخالها رذلة هذه الرواية وتطهره ان المراد بها الوجوب وهو بعيد تأمل
 (قوله كعن) لان في غسلها من الحرج ما لا يحل لها تحملا لتقبل الماء وقد كف يصرن بتكلمة من العصابة
 كان عمرو بن عباس يجر ومغاده عدم وجوب غسلها على الاعى خلافا لما تولى حيث بناء على ان المصلحة انه
 يورث العصى ولهذا اتفق اهل السوء من العلامة سري الذين ان المصلحة العصابة كونه يورث وان لم يورث العصى
 فيسقط حق من الاعى اه (قوله وان اكمل الخ) الظاهر انها شرطية وجوباها يحدو في تقديره لا يجب
 غسلها فهو استثناف لبيان مسالة اخرى لان التمسك المذكور قبل غسل الحماصة حكيمية وهذا غسل الحماصة
 حقيقة فلا يصح جعل ان وصليته تأمل (قوله وثقب انضم) قال في شرح المنية وان انضم الثقب بعد نزول
 القوط وصار بمجال ان امر عليه الماء يدخله وان لا يخلو من اصراره ولا يشكك لغير الامر من ادخال حود
 ونحوه فان الحرج ممدوح اه (قوله وادخل قلقة) القلقة والقلقة والصفى واللين المدة التي يقطعها
 الخنزير يوم زنيها في القفاف ونحوها وزاد الاعى فتح القاف واللام حلة (قوله فسقط الاشكال) اى اشكال
 الزيلعي حيث قال لا يجب لانه خلقه كصفة لانه اذا وصل البول الى القلقة بقتضى الوضوء
 لخلو كذا خارج في هذا الحكم حتى لا يفسد كذا داخل اه ووجه السقوط ان عليه عدم وجوب غسلها الحرج
 اى ان الاصل وجوب الغسل الا انه سقط للحرج واخباره الاشكال على التحليل بكونها خلقية ولهذا قال في الفتح
 والاصح الاول اى كون عدم الوجوب للحرج لا كونه خلقية وقال قبله في فرائض الوضوء بعد ذكره الاشكال
 لكن في الظهيرة انما عليه بالحرج لا بالخلقة وهو المعقد فلا ريب الاشكال اه (قوله وفي المسعودي الخ)
 مشى عليه في الامداد ويحصل التوفيق بين القولين لانه اذا امكن فسخها اى بان امكن غلبها وظهور الخشقة
 منها فلا حرج في غسلها يجب والا بان لم يكن فيها سوى ثقب يخرج منه البول فلا يجب للحرج لكن اورد في الخشقة
 ان هذا الحرج يمكنه ازالتها بانها تنال المهم الا اذا كان لا يطبقه بان اسلم وهو شيخ ضعيف (قوله ضعفتا)
 المراد الجنس الصادق بجميع الضفائر ط (قوله للحرج) والاصل فيه ما رويته وغيره من امثلة قالت
 قلت يا رسول الله اى امرأة أشد ضررا منى اذا نفضت لفسل الحماصة فقال لا تأمنا بك ان تفتنى على رأسك ثلاث
 حشاش ثم تفضين ذلك الماء قطره من مقتضى هذا الحديث وعدم وجوب الاتصال بالاصول فتح لكن
 في المبسوط وانما شرط تبليغ الماء اصول الشعر لحد حلة فانه كان يحبس الى جنب امراته اذا اغتسلت
 فقول باهذه يغني الماء اصول شعره وشوئ رأسه وهي جميع نظام الرأس ذكره القاضي حاض يجر واستفيد
 من الاطلاق انه لا يجب غسل ظاهر الشعر بل ابلغ الماء اصول الشعر وبه صرح في المنية وعزاه الى الحلية الى
 الجليل الحسائي والخاصة ثم قال وعن نص ايضا على ان غسل ظاهر الشعر من ذواتها موضوع عنها البردوت
 والصدور الشهيد وعبرته بالصغير في الخط البرهاني ومضى عليه في الكافي والخشقة اه (قوله انظروا)
 كذا في شرح المنية وفيه نظر لان المسألة ثلاثة اقوال كما في البحر والحلية ١ الاول اكتفاء بالوصول الى
 الاصول ولومتنقوضا بظاهر الخشقة ظاهر المنع ويدل عليه ظاهر الاحاديث الواردة في هذا الباب ٢ الثاني
 التفصيل المذكور وهو على جملة منهم صاحب المحيط والبدائع والكافي ٣ الثالث وجوب بل الذوات

(لذلك) لانه مقسم فيكون

مستحبا لاشراط خلافا لما لك

(يرحب) اى يرضى (عسل)

كل ما يمكن من البدن بالاحرج

مزة كلفن و(سرة) وشارب

وجاب (م) انشاء (حلية)

وشعر رأس ولو متلبدا لما في

فاطمة وامن المبالغة (وخرج)

خارج) لانه كالم لا داخل لانه

باطن ولا تدخل اصبعها

في قلعها به يقتضى (لا) يجب

(غسل ما فيه من كعن) وان

اكمل بكمثل نجس (وثقب)

انضم) لا (داخل قاله)

بل يتدبر هو الاصح فانه الكمال

وعليه بالحرج فسقط الاشكال

وفي المسعودي ان امكن فسخ

القلقة بلامشقة يجب والا لا

(وكفى بل اصل ضعفتا) اى

شعر المرأة المصفود للحرج

اما المنقوض فيغفر من غسل كله

اتصافا

مع الصبر ومع قيام تصديق هذه الأقوال في الليلة وما فيها آخر إلى ترجيع القول الثاني وهو ظاهر المتن
 (قوله ولو يئس أصلها) بأن كان متلبداً وغزيراً أمداداً وضوفاً وشراً شديداً لا يخفى فيه الماء ط (قوله
 مطلقاً) قال ح لم يظهر وجه الإطلاق اه وقال ط أي سواء كان فيه سرج أم لا وقوله هو الصبر
 بتأنيده أنه لا بد من صبر الشعر ثلاثاً بعد غسله منقوفاً ومعتوماً اه اقول كان ينبغي للشراح أن يقول يجب
 غسلها بديل قوله يجب نفسها قوله مطلقاً معناه سواء كان مضوفاً أو لا وقوله هو الصبر احتراز عن القول
 الأول والثالث من الأقوال الثلاثة فتدبر (تبس) يؤخذ من سألة الضغرة أنه لا يجب غسل عقد الشعر
 المتخذ بنفسه لأن الاحتراز عنه غير ممكن ولو من شعر الرجل ولم ار من تبه عليه من علنا تأمل وإذا تشعرة
 لم تغسل قال ظاهر وجوب غسل محلها لا انتقال الحكم اليه تأمل (قوله ولا تغتسل نفسها) أي خوفاً من وجوب
 الغسل عليها إذا وطئها لأنه سعة ولها مندوحة من غسل رأسها (قوله وسبي في التيمم) أي في آخره
 (قوله ولو علوا أوتزكا) هو الصبر لعدم الضرورة ولا حاشا لطول رواية لا يجب نظر إلى العادة كما في شرح النية
 (قوله لا سكان حلقه) أي بخلاف المرأة فاجناسية منه بالحدثة لا يكتفى شرعاً فافهم (قوله ونبي الخ)
 ظاهر الصالح والقائم وس أن النبي محض بالذباب فوح اقتدى وهذا بالنظر إلى الثقة والأخبار هنا بما حمل
 البرغوث لأنه أولى بالحكم (قوله لم يصل الله نفسه) لأن الاحتراز عنه غير ممكن حلية (قوله به يئس) صرح
 به في النية عن الذخيرة في سألة الحناء والطين والدين معللاً بالضرورة قال في شرحها ولأن الماء يتخذ لظلمة
 وعدم زوجته وصلاته والمحتبى جميع ذلك فتؤذى الماء ووصوله إلى البدن اه لكن رد عليه أن الواجب
 الفصل وهو أسالة المانع المتعار كاحترار مكان الوضوء والظاهر أن هذه الاشياء تمنع الأسالة فلا تظهر التحليل
 بالضرورة ولكن قد يقال أيضاً أن الضرورة في دين الاختصاص منها في الحناء والطين لندوماً بالنسبة اليه مع
 أنه تقدم أنه يجب غسل ما حته فينبغي عدم الوجوب فيه أيضاً تأمل (قوله عطف تضرير) قول القماموس
 الدين الوسخ وأشار به إلى أن المراد بالدين هنا التلويح من الجسد وهو ما يذهب بذلك في الحام بخلاف الدين
 الذي يكون من غطاء الاتفاقة ولو بإسباب الماء إلى ما حته كاحترار (قوله وكذا دهن) أي كبرت
 وشريح بخلاف شعورهم ومن جامد (قوله ودسوة) هي أزر الدفن قال في الشريعة قال المقدسي
 وفي الفتاوى دهن رجله ثم وضأ وأمر الماء على رجله ولم يقبل الماء لدسوة جاز وجود غسل الرجلين اه
 (قوله في الأصح) مقابلة قول بعضهم يجوز للزوري لأن دهنه من التراب والطين فينفذ الماء لالافته لأنهم
 الود شرح النية (قوله بخلاف نحو جوهين) أي كحل وشع وقشر حنك وخبر منقوع متلب جوهرة لكن
 في التهر ولو في الظاهر طين أو جوهين فالفتوى على أنه مقتصر قريباً كان أو مدنياً اه ثم ذكرنا خلاف في شرح النية
 في الجوهين واستظهر المنع لأنه زجوة وصلاة فتع فتؤذى الماء (قوله به يئس) صرح به في الخلاصة وقال
 لأن الماء مني لطيف يصل حته غالباً اه ويرد عليه ما قدمناه أن ما وفاده عدم الجواز إذا علم أنه لم يصل الماء نفسه
 قال في الحلية وهو أرب (قوله أن صلوا) يضم الصاد للمهمل وتصحكون الهم وهو الشديد حلية أي أن كان
 عضو غافضاً كما يجب تدخلت أجزأه وماله لزوجة وعلاكم كالجوهين شرح النية (قوله وهو الأصح)
 صرح به في شرح النية وقال لاستئذان فتؤذى المانع عدم الضرورة والخروج اه ولا يخفى أن هذا التصحيح
 لا يتأتى ما قبله فافهم (قوله كقرط) بالضم ما يعلق في شعبة الأذن (قوله ولا يشكف) أي بعد الإصرار
 كما قدمناه من شرح النية (قوله لعدم حصة شرعه) أي والنقل اتفاقاً زاعده بعد حصة الشرع فيه قصد
 وسكت عن الفرقين لظهور أنه يلزمه الإتيان به مطلقاً (قوله لا يذعه وإن زأه) عزاه في الفتية إلى الوري
 قال في شرح النية وهو غير مسلم لأن ترك النية مقدم على فعل المأمور للفعل خلف وهو التيمم فلا يجوز كشف
 العودة لأجله ضمن لا يجوز نظره إليها بخلاف الحنات وقامه فيه وكذا استشكله في الحلية جافي أنها نهاية عن
 الجامع الصغير لإلام القرائن من الإمام الباقى لو كان عليه نجاسة لا يمكن غسلها إلا بالضرورة يسل معها
 لأن الظاهر أنها من عنده والفعل مأثور به وإذا اجتمع كل النية الأولى اه وأحال في ذلك فواجبه (قوله
 واختلف الخ) ظاهره يقتضي أن المسألة نصت في المذهب وقد وقع فيها اختلاف وليس كذلك كما استفت عليه
 ط (قوله كما يسطه ابن النخعة) أي في شرح الوجاهية حيث نقل عن شرحه الناطقة أنه لم يقف فيها على نقل

ولو لم يئس أصلها يجب نفسها مطلقاً هو الصبر ولو شراً
 غسل رأسها تركه وتقبل نفسه
 ولا تمنع نفسها من زوجها
 وسبي في التيمم (لا يئس)
 يل (صبره) في نفسه وجوبا
 (ولو علوا أوتزكا) لا مكان
 حلقه (ولا يئس) الطهارة
 (وتيمم) أي تراب وبرغوث
 لم يصل الماء نفسه (وحناء) ولو
 جرمه به يئس (ودون وسخ)
 حلف تضرير كذا دهن
 ودسوة (وتزأ) وطن ولو
 (في ظاهر مطلقاً) أي قريبا
 أو مدنياً في الأصح بخلاف
 نحو جوهين (ولا يئس ما على نظره
 صباغ ولا طلاء) بين استنائه
 أو في سنة الجوف به يئس
 وقبل أن يصل ما من وهو الأصح
 (ولو) كان (سألة حصة) حقه
 أو تركه وجوبا كقرط ولو لم
 يكن يجب أدنه قرط قد دخل
 الماء فيه أي الثقب (عند
 مروره) على أدنه (أجزأه
 كسرة) وأذن دخلها الماء
 (والا) يدخل (أدنه) ولو
 ناصبه ولا يشكف بجنب
 وضوء والمعتبر عليه ظنه
 بالوصول (فروع) نسي الحصة
 أو أمر من بدنه فلي ثم تذكر
 غلو فلا يبعد لعدم حصة
 شرعه عليه غسل وثقة بربال
 لا يذعه وإن زأه والمراد بين
 ورجل أو ورجل ونساء فتؤذى
 لا بين نساء فقط واختفى في
 الرجل بين رجال ونساء أو نساء
 فقط كما يسطه ابن النخعة

بأن الجسد كذلك لم ادره لا بمشاة وذكر الشافعية الموحون ترتيب غسل الاضلاع في الوضوء ان المتوضي لو غسل
 في ماء ومكث خدوا الترتيب صح والاختلاف صحيح التوضي العصة لا مكث لان الترتيب يحصل في لحظات لمدة وضوءه
 العلامة ابن حجر في العصة بعد ذكره سنن النفس ويكن في رأكدة تترك جمع البدن ثلاثا وان لم يتقل قدمه الى محل
 آخر على الاوجه لان كل حركة توجب عامة ماء ليدنه غير الماء الذي قبلها انتهى لمصنوا والذي يظهر لي انه لو كان
 في ماء جاور يحصل سنة التسلط والترتيب والوضوء بلا مكث ولا تحرك ولو في ماء رأكدة فلا بد من التحرك
 او الاستقلال القائم مقام الصب فحصل به ما ذكرنا لو قدر صرح في الدور بأنه لو لم يصب لم يكن الغسل مستوفيا اه
 (قوله البداية يغسل يديه) ظاهرا كلام المصنف كالمعاد وغيره فان هذا الغسل غير الغسل الذي في الوضوء
 (قوله وفرجه) اي ثم فرجه بأن يغسل الماء يديه التي عليه فيغسله بالمسرى ثم يتيمه والقروح قبل الرجل
 والمرأه وقد يطلق على البرابض كما قال المعززي اه تمهيد اي فيغسل القبل والبربر وهو المراد هنا (قوله
 وان لم يكن به شئ) وعلى الزبلي وابن الكيال (قوله انما الطهين) وهو ما روى الجماعة من مونة
 رضى الله عنها قالت وضعت يني صلي الله عليه وسلم ماء فيغسل به فأفرغ على يديه فغسلهما مرتين اولتا ثم
 أفرغ بيمنه على شاة فغسل مذا كبره ثم دلك يديه بالارض ثم تخمض واستنشق ثم غسل وجهه ويديه ثم غسل
 رأسه ثلاثا ثم فرغ على جسده ثم نقي عن قامه فغسل قدميه فغ (قوله وضبت يديه) اي ووقلوك لا يظهر
 من التحليل وفاد ان السنة نفس البداية بغسل القباة وانما غسل عليها فلا بد منه ولو قلنا فبا يظهر لتجس
 الما بها فلا يرفع الحدث مماقتها لم تزل كما يجنبه سيدي عبد الفتى وقال لا بد من تعزيره في ما اقتنا القول
 ودأيت في شرح الواء الشيخ اساميل على الدور والفرز ذكر ما جاء به لكنه لم يصره الى احد والله تعالى اعلم (قوله
 فافسرف الى الكامل) اي يجمع سننه ومنه رواية كافي الصبر قال ويجمع فيه رأسه وهو الصحيح وفي البداية
 انه ظاهر الرواية (قوله ولو في جمع الماء) اي ولو كان واخاض في محل يجمع فيه ماء الغسل وهذا القول هو
 ظاهر الحلق الا ان كان قد ذكره وهو ظاهر الحلق الاكثر والاطلاق حديث مونة المتقدم وقيل بالتفصيل ان كان في
 الشافعي وقيل يوترق مطلقا وهو ظاهر الحلق الاكثر والاطلاق حديث مونة المتقدم وقيل بالتفصيل ان كان في
 يجمع الماء فيوترق الا والاوصحه في الجنب ويترجم في الهداية واليسوط والسكاكي قال في البصر ووجه التوفيق
 بين الحديثين والظاهر ان الاختلاف في الاول في لافي الجواز (قوله لما ان الخ) جواب عن قول المشايخ
 القائلين بانها خيرة لا فائدة في تقديم غسلها لاجتماع ثلثها بالصلات بعد فبفتح الخ الى غسلها ثانيا وحاصل
 انطواب انه لا حاجة الى غسلها ثانيا لان التقى به طهارة الماء المستعمل ولهذا قال الهندي ان هذا التامم يأتي
 على رواية يجلسه (قوله على انه الخ) ترقى في الجواب وحاصله منع كون الماء مستعملا لما ذكره الشارح
 ثم ادانت رجلا في الماء لا يحكم عليه بالاستعمال لعدم تحقق الاتصال فاذا خرج من الماء حكم باستعماله
 ولم يصبه منه شيء بعد خروجه فلا حاجة الى اعادة غسل الرجلين واعلم انه اختلفت الرواية في تحريم الطهارة
 وعدمه وقائمة الاختلاف انه لو تخمض الجنب او غسل يديه هل يحل له القراءة ومن المصنف في رواية انه يترى
 ثم وعلى رواية عدمه لا وهي العصة لان زوال الجنابة موقوف على غسل الباقي وما ذكره الشارح من ان الماء
 لا يصير مستعملا الا بعد الاتصال متفق عليه كاصرح به في البصر فمع ينزه على كل من هاتين الروايتين فافهم
 ثم اعلم ايضا ان ما ذكره الشارح يصح دعوا القول بأنه لا فائدة في تقديم غسلها على رواية نجاسة الماء المستعمل
 اذ اذا لا يحكم باستعماله ونجاسته الا بعد الاتصال فلا حاجة الى غسلها ثانيا على هذه الرواية ايضا ولصاحب
 الشرح كلاما فيه نظر من وجوه اوضحناها فيما علقناه على البصر (قوله الا اذا كان الخ) اي فائمه اعادة
 غسلها للنجاسة فقط (قوله وامل القائلين الخ) ذكره في البصر حيثما تقدم في الخطة من القرطبي ثم قال وعلى
 هذا يغسلها ثانيا مطلقا سواء اصبها طين او كسافى جمع الماء اولا ولا (قوله لانه لا يصب الخ) قال
 العلامة توح انقضى بل ورد ما يدل على كراهته اخرج الطبراني في الاوسط من ابن عباس رضى الله عنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من توضأ بعد الغسل فليس من اه تأمل والظاهر ان عدم استحبابه لوقوع
 متوضئا الى فراغ الغسل فلما حدث قبله نقي اعادته لم اراه قائل (قوله واختلف الجنب) كذا في البصر
 وقد قلنا الكلام عليه في بحث الوضوء (قوله ثم يغتسل) انهم للإشارة الى الترتيب وانما لم يقل ثم تخمض

(البداية يغسل يديه وفرجه)
 وان لم يكن به شئ اتساعا
 القديت (وضبت يديه ان كان)
 عليه خبت ثلاثا يسبح (ثم)
 يتوضأ) اطلقه فالسرف الى
 الكمال فلا يوترق قدميه
 ولو في جمع الماء ان المقد
 طهارة الماء المستعمل على انه
 لا يوصف بالاستعمال الا بعد
 انضاله من كل البدن لانه
 في الغسل كضوء واحد
 ليجتذلا حاجة الى غسلها
 ثانيا الا اذا كان يديه خبت
 ولعل القائلين يتأخر غسلها
 انما استحبوه ليكون البدء
 وانهم باضاء الوضوء وقالوا
 لو توضأ ولا يأتى به ثانيا لانه
 لا يصب وضوء الغسل
 انفاقا اما لو توضأ بعد الغسل
 واختلف المجلس على مذهبه
 او فعل فيها بجلادة كقول
 الشافعية فيصحب (ثم يغتسل)
 الماء

ويستثنى ثم يفيض الاشادة الى أن غطهما في الوضوء كاف عن غطهما في الغسل فالسنة ثابتة على الغسل
ط ومعنى يفيض يجب قال في الدرر حتى لو لم يجب لم يكن الغسل مستوفيا لان زال الحدث اه وهذا لو كان
في ماء واكد أو لم يكن في ماء جاز قام الجواب بان مقام السبب كالمعتمد منه قريبا (قوله على كل بدنه) زاد
كل دفع وهم عدم إعادة غسل أعضاء الوضوء رفع الحدث عنها ط اقول لم ابرهن صريحاً بأنه يسن ذلك وانما
بهم ذلك من عباراتهم وتعليقهم على الوضوء من أنه يسن إعادة غسل البدن عند غسل الذراعين (قوله
ثلاثاً) الاولى فرض والثتان مثنان على الصبح سراج (قوله مستوعبا) اى في كل مرة تفصل سنة
التلث ط (قوله وهو ثمانية ارطال) اى البغدادى وهى صاع عراقى وهو أربعة أمداكل مذكر ارطال
وهو اخذ أو خفيفه والصاع اهلان فى خمسة ارطال وثلاثون وربعه اخذ صاحبان والائمة الثلاثة قالوا في كل مرة
وثلاث ارطال مائة وثلاثون درهماً وقل مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة اصابع درهم وتعلمه في الحلية
قلت والصاع العراقي لم يوصف مدته فاذ اوضحاً وافضل به نقد حصل السنة (قوله وقيل المقصود الخ)
الاصوب حذف قيل لما في الحلية انه تقلى غير واحد اجاع المصلين على أن ما يجزئ في الوضوء والغسل غير مقدور
بقدر ابراهيم في ظاهر الرواية من أن ادى ما يكفي في الغسل صاع وفي الوضوء مذهب الحديث المتفق عليه كان صلى الله
عليه وسلم يتوضأ بالثوب وقيل بالصاع الى خمسة امداكليس يتقدر لازم بل هو لان ادى القدر المستوفى اه
قال في المهرج من أن من اسبغ بدون ثوب اجزاء وان لم يكفه زاد عليه لان طباخ الناس واسواهم محقة كذا
في البدائع اه وبه جزم في الامداد وغيره (قوله وفي الجواهر الخ) قدما الكلام عليه في الوضوء مستوفى
(قوله ثم الايسر) اى ثلاثاً ايضا وقوله غير اه اى بغيره مائة البدين ثلاثاً ايضا كما في الحلية وغيره خلافاً
لما يفيد الكلام من أن من غسله الرأس وحده (قوله ثم على بدنه) اى ثم يفيض على بدنه وانما قد اشرح
لفظة على ولم يمتص مطوقا على مجرد الوضوء المتعقبة بقوله بادئ العلم صفة المعنى لان ذلك ختام (قوله مع ذلك)
تديه في السنة فائز الاول وماله في الحلية يكثر بما ساق في الوجود فهو بذلك اولى (قوله ندب) عدم في الامداد
من السنن ونؤيده ما مر في الوضوء (قوله وقيل يفيض بالراس) اى يفيض بالاربعين ثلاثاً ثم بالراس ثلاثاً ثم بالاسر
ثلاثاً حلية (قوله وقيل يفيض بالراس) اى ثم يفيض بالبدن دبر (قوله وظاهر الرواية) كذا يعرف في التبر
والذى في السر وغيره التحصيل ظاهر الهداية (قوله والاحاديث) قال الشيخ اجماعاً وفي شرح العبدى
وهو الموافق لعدة احاديث اوردها البزارى في صحيحه اه فافهم (قوله تصحيح الدرر) هو ما شئ عليه
المصنف في مثله هنا (قوله ومع نقله) بكسر الباء او السعد (قوله الى عضو آخر) مفاد انه لو اعيد
العضو في الوضوء ايضا كما صرح به القهستاني (قوله ندب) اى في الغسل قال في القنية فالوضع الجنب
احدى رجله على الاخرى في الغسل يظهر السفلى بقاء السطح بخلاف الوضوء لان البدن في الجنابة كضوء واحد
اه (قوله بشرط التقاطر) صرح بفتح القدير (قوله لما لم) اى غير ما في قوله لانه في الغسل كعضو
واحد وهو على قوله ومع وقوله لا في الوضوء لانه يظهر منه أن أعضاء الوضوء ليست كعضو واحد فافهم قال ط
وقدم الشارح انه يجوز مسح الرأس بيلى باقى يفيض لاسمح وهو ليس بقل (قوله وفرض الغسل) الظاهر
انه اراد بالقرض ما بين العلى والعملى لانه عند رتبة مسكينة بلا ليس بما ثبت دليل لا شبهة فيه كما به عليه
في الحلية ولا يخالفه ابو يوسف كما سألنى (قوله عند خروج) لم يقل بخروج لان السبب هو ما لا يصلح مع
الجنابة كما اختاره في الفتح وسد كره الشارح في قوله وعند انقطاع حبس ونفاذ ولو قال وبعد خروج لكان
اظهر لانه لا يجب قبل السبب (قوله معنى) اى فى الخارج من خلاف ما لو خرج من المرأة من الرجل كما يأتى
وشمل ما يكون به بلوغ المرأة على ما سذكره المصنف (قوله من الضوء) هو ذكر الرجل وفرج المرأة انما
احترقا من خروجه من مقروه ولم يخرج من الضوء اى في فحصة الذكر والفرج الداخل املوا من خرج من جرح
فى النكسة بعد انفساه من مقروه ولم يخرج من الضوء اى فى فحصة الذكر والفرج الداخل املوا من خرج من جرح
سدوا كما في الكشاف (قوله ومنها ايضاً الخ) وايضاً منه خاتوناً رقيقى (قوله ان منها) اى ايضاً خاتوناً
شكت منه خلافة الغسل اخافه الا احتال والاوى الا علة على قوله ما احتالاً فافهم (قوله لا الصلاة)
كان الرجل لا يذهب ما على اذخر من منتهى ثلثي بعد الغسل اتفاقاً كما في الفتح لكن قال في البتة بخلاف المرأة

ملا

في تخوير الصاع والمترارطل

على كل بدنه ثلاثاً مستوعبا
من الماء المجهود في التبرع
لوضوء والغسل وهو ثمانية
ارطال وقيل المقصود عدم
الاسراف وفي الجواهر
لا اسراف في الماء الجارى لانه
غير مضاع وقد قدمناه من
القهستاني (بادئاً بذكره
الاين ثم الايسر ثم براهنه
ثم على بدنه مع ذلك)
ندباً وقيل يفيض بالراس وقيل
يبدأ بالراس وهو الاصح
وظاهر الرواية والاحاديث
قال في السر به يفيض تصحيح
الدرر (ومع نقله عضواً)

عضواً آخره بشرط التقاطر

(لا في الوضوء) لما مر أن البدن

كله كعضو واحد (وفرض)

الغسل (عند خروج من)

من الماء والافلا يفرض

اتفاقاً لانه في حكم الساطن

(منفصل عن مقروه) هو صلب

الرجل ورتب المرأة ومنه

ايضاً ومنها اصغر فلو غسلته

فخرج منها من ان منها اعادته

الغسل لا الصلاة

والالا (يشهوه) أي لذة ولو حكمة
 كسئل ولم يذكر الدفق ليشمل معنى
 المراد لان الدفق فيه خبر ظاهر
 وأما استاده اليه ايضا في قوله
 تعالى خلق من ماء دافق الآية
 فيمثل التغلب فالمستدل بها
 كقوله تعالى فما لا يخفى جلي
 غير مصيب تأمل ولانه ليس
 بشرط عندهما خلا فالثاني
 وإذا قال (وان لم يخرج) من
 رأس الذكر (جها) وشرطه
 ابوسف وقوله يفق في ضعف
 خاف رية او اسخى كافى
 المستحق وفي القصص ثمانية
 والتاتر ثمانية معز بالتوازل
 ويقول ابى يوسف نأخذ
 لانه اسير على المسلمين قلت
 ولا ساقى الشتام والسروقى
 الخانية خرج من بعد البول
 وذكر منتشر زده الفسل قال
 في الصروجه ان وجد الشهوة
 وهو تفقد قولهم بعدم الفسل
 بغير وجه بعد البول (و) عند
 (ابلاخ حشمة) هي مانوق
 الختان (ادى) استرا من
 الجنى

يعنى انها تمد تلك الصلاة وفيه ظر ظاهر وانما يظهر أنها كارجل كذا في الحلية وتعمد في الصروا جباب المقدس
 يحصل قوة بخلاف المرأة على انها لا تمد أصلا لا الفسل ولا الصلاة لأنما يخرج منها يحصل انه ما
 الرجل اه اقول اه اقول انما تعلم انه ماؤها (قوله والا لا) اى وان لم يكن منيا بل من الرجل لا تمد شيئا
 وعليها الوضوء روى عن التاتر ثمانية (قوله يشهوه) متعلق بقوله متفصل استتره عما اتصل بضرب
 اوجبل ثقل على ظهره فلا غرض عندنا خلافا لما فى تكافى الدرر (قوله كسئل) فانه لا لذة فيها لفتقد ادراكه
 ط قائل وقال الرحق اى اذا رأى الليل ولم يدركه اللذة لانه يمكن ان يدركها ثم ذهب منها بجلت اللذة
 حاصله حكما (قوله ولم يذكر الدفق) إشارة الى الاعتراض على الكثر حيث ذكره فانه في الصرو زيف كلامه
 وجهه مشافهة واما جبابه فاعلم انه على الصرو لا يعنى أن المتبادر من الدفق هو سرعة السب من رأس
 الذكر لان من مقره وأما جبابه في النهر من الكثر من انه يصح كونه دافقا من مقره بناء على قول ابن حبة ان الماء
 يكون دافقا اى حقة لا يجاز لان بعضه دفق بعضه دقال صاحب التهرنسه اى لم يرس من مرج عليه فافهم
 (قوله غير ظاهر) اى اتساع محله (قوله وأما استاده الخ) اى استاده الدفق الى معنى المرأ ايضا اى كاستاده
 الى معنى الرجل (قوله فيمثل التغلب) اى تغلب ماء الرجل لا فضيلته على ماء المرأة (قوله فالمستدل
 بها) اى بالآية على أن في حنيها دقا ايضا (قوله تأمل) لعله يشترى امتكان الجواب لان كون الدفق منها
 غير ظاهر بشرى بان فيه دقا وان لم يكن كارجل افاده ابن عبد الزقاق (قوله ولانه) معطوف على قوله
 ليشعل والتعليق للدفق بالمعنى الذى ذكرناه فافهم (قوله ولما قال الخ) اى لكون الدفق ليس شرطا قال الحنفى
 وان لم يخرج جباب يشهوه فان عدم اشتراط الخروج جباب مستلزم لعدم اشتراط الدفق اذ لا يوجد الدفق بدونها
 (قوله وشرطه ابى يوسف) اى شرط الدفق واثرا لخلاف بظاهرهما واحتمل وانظر بشهوة فأسكت ذكره حتى
 كنت شهوة ثم ارسله فأنزل وجب عندهما لا عند وكذا الخروج منه بقية حتى بعد الفسل قبل التوم والبول
 أو المشى الكثير نهر اى لا بعد لان التوم والبول والمشى يقطع مادة الزائل من مكانه بشهوة فيكون الثاني
 زائلا من مكانه بلا شهوة فلا يجب الفسل اتفاقا زيلى وأطلق المشى كثر وقيد في الجنبى بالكثرة وهو اوجه لانه
 انظره وانظره لطين لا يكون منها ذلك حلية ويحرم قال المقدس وفى شاطرى انه حينئذ اربعون خطوة فليظن
 اه (قوله سكفرية) اى تيمية (قوله ويقول ابى يوسف نأخذ) اى في النصف وقمره وفي الذخيرة ان
 الفقه ابا الليث وصف بزأوب أخذ يقول ابى يوسف وفي جامع القضاوى أن الفتوى على قوله اسماعيل
 (قوله قلت الخ) ظاهره المجل الى اختيار ما في التوازل ولعلنا اكثر الكتب على خلافه حتى الصرو والنهر
 ولا سيما قد كروا أن قوله قياس وقوله ما استحسان وانه الاحوط فينبى الاتقاء بقوله في مواضع الضرورة
 فقط تأمل وفي شرح الشيخ اسماعيل عن المنصورية قال الامام قاضيان يؤخذ قول ابى يوسف في حلوات
 ماضية فلا تعاد وفي مستقلة لا يعنى ما لم يقتل اه (فيه) اذا لم يتدلى المسك كره حتى نزل المنى صار
 جنباً بالا لا لاخى الزية يتقربا بما اى يعطى بغير قراءة أو تيمية وقمرية فخرج به ويحرم ويرك شبه المحلى
 امداد (قوله وبوجه) اى مافى الخانية قال في الصرو يدل عليه تعليله في التنبس بان في حالة الانتشار وجد
 الخروج والاضمال جميعا على وجه الدفق والشهوة اه وبجارية المحيط كافى الحلية وجبل ما خرج من ذكره
 متى أن كان منتشر افضله الفسل لان ذلك لا يتروجه عن شهوة (قوله وهو) (قوله مافى الخانية) (قوله)
 فقيده قولهم اى يقال ان عدم وجوب الفسل بخروجه بعد البول اتفاقا اذا لم يكن ذكره منتشرا فلو منتشرا
 وجب لانه انزال جديد وجد منه الفسق والشهوة اقول وكذا بقده بعد وجوبه بعد التوم والمشى الكثر (قوله)
 وعند ابلاخ) اى ادخال وهذا هم من التعبير بالثانيتين لانه لم يذكر ابى يوسف (قوله مافى الخان) (قوله)
 مسك كذا في القاموس زاد زابلى من رأس الذكر وفى سائبة فتح افندي مافى رأس الذكر كذا في الختان وهو اى
 الختان موضع قطع جلد القلفة اه موضع القطع غير داخل في الحشفة كذا في شرح الشيخ اسماعيل ومثله
 فى القصص ثمانية وفي شرح النعمة الحشفة الكمرة القول هذا هو المراد بما فوق الختان وأما كون المراد بهما من
 رأس الذكر كذا في الختان فافهم انه لا يقول به احد لان ذلك خصوص نصف الذكر فيزعم عليه أن لا يجب الفسل حتى
 بنصب نصف الذكر (قوله استرا من الجنى) ففى المحيط لوقات مافى حتى يأتين حرارا وأجد ما جدد

يتم اذالم تنزل واذالم يظهر لها

في سورة الأدي كافي النصر

(أو) ايلاج (قصد عا من

مقطوعها) ولولم ين من قدرها

قال في الاشياء بخلاف به حكم

وله (في اسديسيلي آدي)

ح (بجام ملة) سبي محترمة

(عليها) أي الفاعل والمفعول

(لو) كانا (مكتفين) بولو احدهما

حكما فله فقط دون المرافق

لكن يمنع من الصلاة حتى

يقسقل ويؤمر به ابن عشر

تأديا (وان) وصلة (بنزل)

منها بالاجماع يعني أوفى برغبته

أما في درسته فرج في البر

عدم الوجوب بالا يزال ولا

بروانتي التشكل فانه لا غسل

عليه بالاجماع في قبل اوردولا

على من جاعه بالا يزال

لان السكلام في حنفة

وسيلين عسقيق (د) عند

(روية مسيقق) خرج روية

السكران والمضى عليه المذني

قوله وسنوخ الجواب حاصله

أن معاملته بالاضر والاصحط

ليس دائما بل قد يكون مستحبا

في مواضع متباعدة ووجهه

أن اشكاله اوردت شبهة وهي

لا ترفع الثالث يقين كاللهواة

هنا بخلاف هو خورنه لان شرط

الارت تحقق سبه فيصالح

فيه بالاضر لعدم تحقق ما يثبت

له الاتقع يدل عليه ما في غاية

البان اذا تحقق حذف انشاء

احب الى أن بعد الصلاة

كذا قال محمد في الأصل لان

المسقط وهو الالهة موهوم

وان قام في صف الرجال بعد

من عن بينه ويساره وخلفه

استجابا لتوجه المأذلة اه منه

أما ما سفي ندرج لا غسل عليها لان عدم سبه وهو الايلاج او الاحتلام دور وقوع في الصرا والتم وضعها
يأتي في الترم مرارا وتكرار انه ووجهه من كمن ضبطه الشيخ اجما صل بالياء المقتضية التمسك لا بالتزول أقول
يدل عليه عرفه في الحلة هذا اذا استسكان وانما في الحلة فله التام فلا شأن أن فمن التمسك بالاحتلام
(قوله يعني اذالم تنزل) عني في القنع حيث قال ولا ينبغي ان يقيد بالاذن المأذلة فان رآه صراحيوب كانه
استلام اه قال في الصروق قد قال ينبغي وجوب الفسل من غير انزال للوجود الايلاج لانها تعرف انه يجامها
كالا ينبغي له اقول ان كان هذا مناهو فهو مصرح والاذن لا يظهر لها بصورة آدي فهو البت الا في والانهو
اصل المسألة انما المتقول فيها عدم الوجوب لعدم سبه كالحل والتم في المتقول غير مقبول (قوله واذالم يظهر
لها الخ) هو حيث صاحب الصروق سبه اليه صاحب الحلة لكنه تردد فيه فقال اما اذا ظهر في صورة آدي
وكذا اذا ظهر للرجل جنبه في حورة آدمية فوطئها وجب الفسل لوجود الجانسة الصورية الحقة لكل
السبية القوم الآن يقال هذا الجانب لم يوجد فيها مائة منقورة في الحقيقة ومن ثم لم به بعضهم حورة
التناح فيما غنبي أن لا يجب الفسل الا بالانزال كافي البهجة والمية لم يولد ما في نص الاخر الابد الواء
وجوب الفسل فيما يظهر لاحقا ما يندفعه صاحب السبية (قوله من مقطوعها) أي من ذكر مقطوع الحنفة في
لو كان مقطوع البعض منها هل يناف الحكم بالباقي منها بل يقدّر من الذكر كذا وما ذهب منها كما يقدّر منه لو كان
الذاهب كلها ارمه فتأمل (قوله قال في الاشياء الخ) جواب لوبو صارت في أحكام صبغة الحنفة من الفرس
الثاني وان لم يمس قدمه لم يخلق به شيء من الاسكام ويصلح الى نخل لكونها كلية ولم اه الآن اه وتقل ط من
الحقدي انه ضمن من التمسك بقدرها انه لا يتلف في ذلك حكمه حتى به عند السؤال اه اي لان مفاهيم الكتب
معتبرة كما تقدم (قوله آدي) استاز من البهجة كافي وعن ابنة كاسر (قوله سبي محترمة) أي
محترمة ملازم من السورة الثلاثة (قوله مكتفين) أي عاتلين الباقين (قوله ولو احدهما الخ) لكن لو كانت
في الخاتمة وغيرها مؤمر به امساده وتصلح كافي بمر الصلاة والطهارة وفي الحنفة قال محمد ولى سبية يجامع
مثلا يستحب لها ان تفسل كانه لم يجر بها وتأديها على ذلك وقال ابو علي الرائي تقرب على الاقتبال به
تقول وكذا الفلام المرافق يضرب على الصلاة والطهارة اه (قوله بالاجماع) لما في الصحيحين من حديث
ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يسب ثوبا الا ربع ثم جهده الا ربع ثم جهده ما تقدم وجب الفسل انزال
اول ينزل و ما قوله عليه الصلاة والسلام انما المساء من الماء تقسوخ بالاجماع وجوبه على المتقول به في البر
بالتماس احتياط وقامه في شرح المنة (قوله يعني الخ) تقيد بقوله في احديسيلي آدي فانه شامل لغير نص
المرج (قوله فرج في الترخا) هو احد قولين حكاهما في القنية وغيرها قال في الترو الذي ينبغي أن يقول
عليه عدم الوجوب بالا يزال اذ هو أوفى من الصفة والمية في خصوص الداهي وعرف بهذا عدم الوجوب
باليلاج الاصع (قوله ولا يرد) أي على اطلاق المصنف الحنفة وأحد السيلين (قوله فانه لا غسل عليه
الخ) أي لولا زكوه امره وهذا الذي كونه زكوا يكون كالاصع وأن يكون رجلا فترجه كالبر خلاف صاحب
بالايلاج فيه الفسل مجزؤه كذا في مشكل عليه معاملة الخفي بالاضر في احواله وعليه يترجم الفسل فليست
اه امساده اقول سدا في الشارح هذا الاشكال أتم الكتاب في كتاب الخفي وسنوخ الجواب هناك ان شاء الله
تعالي وكذا هنا في حلقنا على البر (قوله ولا على من جاعه) أي في قبله فلو يامه رجل في درج وجب
الفسل عليها كما افتاده اه اتمسك الاشكال في الدرو كذا الاشكال فيما لا يجامع وجمع لتقيد جنبه بأحد
الفتين (قوله لان الكلام) حذره ولا يرد (قوله وسيلين) أي واحد سيلين فهو على تقدير ضاف
دل عليه كلام آتن السابق ولهذا قال محققين أي الحنفة وأحد السيلين فلفهم والاسمن ابدال السيلين
باقبل كافي البر لزان السيل يشل الدرو ومن الخفي محقق (قوله وعند روية مسيقق) أي بقصد اوقبه
جر والمراد بطريق العلم ليشعل الاخي والمرأة كالرجل كافي الله مساقف (قوله خرج روية السكران
والمضى عليه المذني) أي بعدا فاقتهما جمر ولتفرق أن الترم مقلنة الاحتلام فيصالح عليه ثم يعمل آه في
رق بالهوا والقداه فاعترناه منها احتياط ولا ذلك السكران والمضى عليه لانه لا يظهر فيها هذا السب

بحر وقوة الذي مفعول رؤية وحاسم وجودان في بعض النسخ ولا بد منها لان رؤية التي يجب الفصل
 كما شرحه في النية وغيرها قال ط وأشار به اي بالتبديد بالذي الى أن في مفهوم المستحق تفصيلا وما احسن
 ما صنع ولا تكلف فيه اه فافهم (قوله منبسطا ومذيا) اعلم أن هذه المسألة على اربعة عشر وجها لانه
 اما أن يعلم انه متى اومضى او ودى او شك في الاولين او في الطرفين او في الآخرين او في الثلاثة وعلى كل اما أن
 يتذكر احتلاما او لا يجب الفصل اتفاقا في سبع صور منها وهي ما اذا علم انه مذى او شك في الاولين او في الطرفين
 او في الآخرين او في الثلاثة مع تذكر الاحتلام فيها او لم انه متى مطلقا ولا يجب اتفاقا فيها اذا علم انه ودى مطلقا
 وفيها اذا علم انه مذى او شك في الآخرين مع عدم تذكر الاحتلام ويجب عندهم ما اذا شك في الاولين او في
 الطرفين او في الثلاثة احتلاما ولا يجب عندهم اي يوسف شك في وجود الموجب واعلم أن صاحب العز ذكر
 ان من صورته مذات الشك في الثلاثة يتذكر او لا اخذ من عبارته اه ح اقول اذا عرفت هذا فاعلم أن
 المصنف اقتصر على بعض الصور ولا يلزم أن يكون ما سكنت عنه مخالفا في الحكم كما ذكره كالا يعنى فافهم
 قوله او مديا يقتضى انه اذا علم انه مذى ولم يتذكر احتلاما يجب الفصل وقد عرفت خلافه وبعبارة التقاية
 كعبارة المصنف وأشار القهستاني الى الجواب حيث غير قوله او مديا بقوة اي شيأ شك فيه انه
 متى اومضى لا لا توجب الفصل بالذي اصلا بل بالتي الا انه قد فرق باطلا الزمان فالمراد ما صورته صورة
 الذي لا يخفى كافي للاسلام اه فليس فيه مخالفة لما تقدم فافهم (قوله وان لم يتذكر الاحتلام) من العلم
 بالضم والسكون اسم لما يراد التام ثم غلب على ما يراد من الجاعل غير واعلم انه اختلف في الواو فيظهر هذا
 الترتيب فقيل انما الحال اي والحال انه ان لم يتذكر الاحتلام يجب الفصل وبهم وجوه اذا تذكره بالاول وقيل
 قلص على مقتضى ان تذكر وان لم يتذكر (قوله الا اذا علم الخ) استثناء من قوله او مديا مع
 تقييده بعدم تذكر الاحتلام لانه هو المنطوق سواء جعلت الواو لقال او لقلصت لكن على جعلها لقال اظهر
 اذ ليس في الكلام شيء مقتدر ولو جعلت القلص بجا تروهم ان الاستثناء مفروض مع عدم المنطوق
 ومع التذكير القدر فلا يصح قوله الا اتفاقا ثم اعلم أن الشارح قد اعمل في عبارة التذكير قوله
 او مديا يستعمل ان يكون المراد به انه رأى مذيا حقيقة بأن علم انه مذى او انه رأى مذيا صورة ان رأى بلا رؤية
 في انه مذى او ودى او شك انه مذى او متى فاستثنى ما هذا الاخير صورته او مديا بغير وصف فما اذا شك
 انه مذى او متى فقط كالمثناة فهذه الصورة يجب فيها الفصل وان لم يتذكر الاحتلام لكن بقيت هذه صدقة
 بما اذا كان ذكره متشرا قبل النوم او لاعم انه اذا سكن متشرا لا يجب الفصل فاستثناء ايضا صار بجهة
 المستثنى ثلاث صور لا يجب فيها الفصل اتفاقا مع عدم تذكر الاحتلام وكأنا وهذا الحل الذي هو من قبض
 القناع العليم ظهر أن هذه المتعاطفات مرتبطة بعضها وأن الاستثناء فيها كالمثناة ولقد در هذا الخارج
 الفاضل فكتبر ما غنى اشاراته على المعترضين وان كانوا من الماهرين فافهم (قوله كالودي) فانه لا غسل فيه
 اتفاقا وان تذكر كاستمر (قوله لكن في الجواهر الخ) استدلال على المسألة الثالثة وحاصله اطلق عدم الفصل
 فيها كالكثير وهو مقيد بثلاثة شروط ان يكون نومه قائما او قاعدا وان لا يشك انه متى وان لا يتذكر رجلا اذا فقد
 واحدا منها بأن نام مضطجعا او تيقن او تذكر كوجب الفصل وقد ذكر المسألة في نية المصلي فقال وان استعطف
 فوجد في احده بلا ولم يتذكر رجلا ان كان ذكره متشرا قبل النوم فلا غسل عليه وان كان ساكنا فعليه الفصل
 هذا اذا نام قائما او قاعدا أما اذا نام مضطجعا او تيقن انه متى فعليه الفصل وهذا مذكور في الخط والخبرة
 وقال شمس الاثمة الحلواني هذه مسألة يكثر وقوعها والناس عنها غافلون اه والحاصل أن الاشترا قبل النوم
 سبب لخروج الذي غابراه يحصل عليه ما لم يتذكر رجلا ويصل انه متى او يمكن نام مضطجعا لانه سبب للاسترخاء
 والاستغراق في النوم الذي هو سبب الاحتلام لكن ذكر في الحلة انه راجع الى الخبرة والحط اليها فيظهر
 تقييد عدم الفصل بما اذا نام قائما او قاعدا ثم بحث وقال ان الغاية منه وبين النوم مضطجعا فظهر (قوله
 او تيقن) صريح بالنية ولو لم يعلم لكان اولى لان المراد غلبة الخلق والعلم يطلق عليها وبعبارة الثانية
 في هذه المسألة لأن يكون كبريا به انه متى فيلزمه الفصل اه (قوله ولو لمع اللذة والاززال) اي مع
 تذكرها وليس المراد انه اتمزل لان الموضوع انه لم يرتبطط (قوله وكذا المراد الخ) في البصر من المراج

(منها او مديا وان لم يتذكر
 الاحتلام) اذا علم انه مذى
 او شك انه مذى او ودى او كان
 ذكره متشرا قبل النوم فلا
 غسل عليه اتفاقا كالودي
 لكن في الجواهر اذا نام
 مضطجعا او تيقن انه متى او تذكر
 جلا فضله الفصل والناس منه
 غافلون (لا يفترض ان تذكر
 ولو لمع اللذة والاززال) ولم يرتبط
 على رأس الذكر (بلا) اجماعا
 (وكذا المرأة) مثل الرجل على
 المذهب

لواحتلت المرأة ولم يخرج الماء الى ظاهر فرجها من محجب وفي ظاهر الرواية لا يجب لان خروج منها الى
 قريبها الخارج شرط لوجوب الفسل عليها وعليه الفتوى (قوله ولو وجد الخ) حاصله انه لو وجد الزوجان
 في فراشهما منيا ولم يذكرا استلاما قبل ان يكن ايض خيلغا في الرجل وان كان احفر وبقا في المرأة وقال
 في الظهير بعد سكاته لهذا القول والاصح انه يجب عليها استحساطا وهذا الثاني في الحلية الى ابن القفل
 وقال ومضى عليه في الحيط والخلاصة واستظهر في القح الجمع بين القولين بقيد الوجوب عليها بعدم التذكر
 وعدم المميز من خلف ورقة او يارض وصفة ثم قال فلا خلاف اذا واستحسن في الحلية واقر في البكر في شرح
 المسية ان المميز يقتضيه بخلاف الزواج والاشدية فلا عبرة به والاحتياط هو الاقل (قوله ولا مانع لهما
 غيرهما) ذكر في الحلية بهما وتبع في البكر قال فلو كان قد نام عليه غيرهما وكان المني المرقى يابسا فالتظاهر انه
 لا يجب الفسل على واحد منهما (تنبيه) التقيد بالزوجين صريح في أن غيرهما لا يجب عليه وعلى المني البكر
 اقول للتظاهر انه اتفقوا على الغالب ولذا قال ط الاجنبى والاجنبية كذلك وسكذوا كانوا جليين
 او امرأتين قالوا اتحاد الحكم (قوله ان وجد لذة الجماع) اى بان كانت الخرفة رقيقة بحيث يحد حارة
 الفرج والذقة يمر (قوله والا لا) اى ما ينزل (قوله على الاصح) وقال بعضهم يجب لانه يسمى موطئا
 وقال بعضهم لا يجب يمر وظاهر القولين الاطلاق (قوله والا حوط الوجوب) اى وجوب الفسل
 في الوجهين يمر وسراج اقول والتظاهر انه اختيار للقول الاقل من القولين وبه قالت الائمة الثلاثة
 كما في شرح الشيخ اسماعيل من عيون المذاهب وهو ظاهر حديث اذا التقي اثنان ونجاها من الحشفة وجب
 الفسل (قوله هذا الخ) الاشارة الى اسناد فرضية الفسل الى الانتطاع لان المعنى وفرض عند انتطاع حض
 ونقض واراد ما يقابل اسناد الفرضية الى خروج المني والا بواجب وروية المنطق واراد بالاضافة الاسناد
 والتعلق اى اسناد فرضية الفسل الى هذه الاشياء وتعلقها عليها بما تضمن اسناد الحكم وهو هنا الفرضية
 الى الشرط وهو هنا هذه المذكورات وليس من اسناد الحكم الى سببه كاهو الاصل (قوله اى يجب عنده) اى
 عند تحقق الانتطاع ونحوه والمراد به (قوله بل بوجوب الصلاة) اى عند ضيق الوقت وقوله او ارادة ما لا
 يصل اى عند عدم ضيق الوقت قال في الترتيبالية واختلف في سبب وجوب الفسل وعند دعامة المشايخ ارادة
 فعل ما لا يصل فله مع الجناية وقيل بوجوب ما لا يصل معها والذى يظهر انه ارادة فعل ما لا يصل الا به عند عدم
 ضيق الوقت او عند وجوب ما لا يصل معها وذلك عند ضيق الوقت لما قال في الكافي ان سبب وجوب الفسل
 الصلاة او ارادة ما لا يصل فعله مع الجناية والازالة والاتقاء شرط اه (قوله كامر) اى الى الوضوء وقدما
 الكلام عليه هناك (قوله لا عند مذى) اى لا يرض الفسل عند خروج مذى كلتي بجمعة مائة وعصفاة
 على الاصح وفيه الكسر مع الخفيف والتشديد وقيل هما مائة وربع ايض يخرج عند الشهوة لاجها
 وهو في النساء اقل هو مائة يسمى القذى بمقتضى تنبيه كسر الدال مع تشديد الباء قال ابن مكي ليس بصواب وقال ابو جعد انه الصواب
 واهم الدال شاذ ما تضمن ايض كذا ويخرج عقب البول يمر (قوله بل الوضوء الخ) اى بل يجب
 الوضوء منه اى من الودى ومن البول جميعا وهذا جواب عما قال ان الوجوب بالبول السابق على الودى
 فكيف يجب به وبان الجواب أن وجوبه بالبول لا يتألف الوجوب بالودى بعده حتى لو حلف لا يتوضأ من وعاف
 فرغم ثم قال او بالعكس فتوضأ الوضوء منهما فغشت وسكذوا وحلفت لا تفسل من جنابة لغيره
 وحاشيت فاختلست فغير منهما وهذا ظاهر الرواية يمر وذكر اربعة اجوبة آخر منها ان الودى ما يخرج بعد
 الانتقال من الجماع وبعد البول وهو شىء مزيج كذا امره في النجاسة والتينين فالاشكل انما يرد على من اقتصر
 في تفسيره على ما يخرج بعد البول (قوله على الظاهر) اى ان فلان وجوب الوضوء منه ومن البول بناء
 على ظاهر الرواية من مسائل العين السابقتين وذكرهما في القح ان الوضوء من الحدث السابق وان السبب
 الثاني لا يجب شيئا لاستحالة تحصيل الحاصل الا اذا وهما معا مسكنا وصف وبالمعنا كآثره الاكمدى قال
 وهو مقول يجب بقوله وهو قول الجرجاني من مشايخنا والحق أن لاتألف بين كون الحدة شيئا لا يقطع وبن
 الحش لا يقطع لانها على تعدد الحدث بل على العرف والعرف أن يقال بل وضأ بعد البول وعاف وضأ منها

ولو وجد بين الزوجين ماء ولا
 يجوز ولا تذكر ولا نام قبلهما
 غيرهما احتسالا (او بجمعه)
 او قد رها (مطوقة بخرقة)
 ان وجد لذة الجماع (وجب)
 الفسل (والا لا) على الاصح
 والا حوط الوجوب (ور عند
 انتطاع حض ونقض)
 وما قبله من اضافة الحكم الى
 الشرط اى يجب عند لا بل
 بوجوب الصلاة او ارادة ما لا
 يصل كامر (لا عند مذى)
 او ودى بل الوضوء ومن
 البول جميعا على الظاهر

سطح
في طرية الفرج

(د) لا عند (ا) مثل اصبع
ولمعه كذكر غير آدمي

وذكر خنق وميت وصبي
لا يشي وما يصنع من غير

خشب (في البر والقبل)
على المختار (و) لا عند (وطه)

بوجه اوبنة او صفوة غير
مشبهة بان تصير مضادة لوطه

وان غابت الحشفة ولا يتنقض
الوضو فلا يلزم الاصل المذكور

تقستاني من التلم وسعي
ان طرية الفرج طاهرة عنده

عقبه (بلا ازال) تصور
التجوة اما به فبال عليه

(كما) لا غسل (لوان) مدراء
ولم يلز علوتها بضم فسكون

الكفرة فانها تنقض التقاء
انقضاء بين الا اذا حبلت

لانها لم تقصد ما حلت قبل
الفسل كذا قالوا وفيه نظر

لان خروج سنيها من فرجها
الداخل شرط لوجوب الفسل

على التقية ولم يوجد قالة
الحلق (ويجب) أي يفرض

على الاجابة المسلمين (كفاية)
اجابا (ان) يتسلوا بالتصنيف

(قوله غير آدمي) بكن وقد وجار (قوله خنق) أي مشكل (قوله وما يصنع) أي على صورة الذكر (قوله
في البر) متعلق بالمثل (قوله على المختار) قال في التنبين رجل ادخل اصبعه في دبره وهو صائم اخفق
في وجوب الفسل والتقاءه واختار أنه لا يجب الفسل ولا التقاءه لان الاصبع ليس له الجماع فصار بمنزلة
الخنقة ذكر في الصوم وقيد بالبر لان المختار وجوب الفسل في القبل اذا قصد الاستمتاع لان الشهوة قبيحة
قابلة مقام السبب معام السبب دون الدبر لمدحها فوجاهت في قول آخر عبارة التنبين عند قوله بمنزلة الخنقة
وقد اجابا عنه فرأى بها كذا في قوله وقد ادخل من كلام فوجاهت في قوله لان المختار وجوب الفسل الخ حيث
منه بعبارة المباحث المنة حيث قال والاولى ان يجب في القبل ان وقع فيه في الامداد اي يضاعف انه يجب من
شرح المتن فافهم (قوله ولا عند وطه) بوجه الخ) عجزت ان توفيه في احسبلي آدمي حتى يصالح مثله وفي
الفتنة برمز اجناس الناطق فرج البهيمة كنفها لاضل فيه بغير ازال ويعزرو تدبر البهيمة وضرك على وجه
الاستحباب ولا يجرم كل لجهاه اه وسياق في الحدود (قوله بان تصير مضادة) أي تعطلة السيلين
وفي المسألة خلاف تقبل يجب الفسل مطلقا وقيل لا مطلقا والصحيح انه اذا امكن الايلاج في محل الجماع من
الصغيرة ولم يضرها شيء من جماع فيجب الفسل سراج اقول لا يلزم ان الوجوب مشروط باذا زالت البكارة
لانه مشروط في الكثرة كما يأتي فرياقها بالا في قوله في البر قد يقال ان بقاء البكارة دليل على عدم الايلاج
فلا يجب الفسل كما اختاره في النهاية فله نظر قدبر (قوله تقستاني) اقول عبارة وطه البهيمة والمثلية غير
تأخر في الوضوء بلا ازال فلا يلزم الاصل المذكور كذا في صوم التكم اه وكان الشارع خاص الصغيرة عليها تأمل
ويؤخذ من هذا ان المباشرة الفاحشة النافضة للوضوء لا بد ان تكون بين مستحبين كالقضاء (قوله وسعي)
أي في باب الاجناس (قوله الفرج) أي الداخل اما الخارج في طرية طاهرة باتفاق دليل جعلهم شبهة
في الوضوء ولو كانت نجسة عندهما فرض شبه اه ح اقول قد يقال ان النجاسة مادامت في محلها لا عبرة
لها وان كان الاستقاء سنة للرجال والنساء في غير الفسل مع ان الخارج ليس باتفاق فلا تدل سنة الفسل
على الطهارة قدبر فغير يدل على الاتفاق كونه في حكمه خارج البدن فطرية كوطه في القدم والقف والعرق
الخارج من البدن (قوله فتنه) اشار به الى ان ما في التكم من على قوله ما فلا تقفل وقفل من جرته به
انتمت على (قوله تصور الشهوة) أي التي اتمت مقام الازال في وجوب الفسل عند الايلاج بل قد ورد
عليه لو يبيع هونا شرها لاتسعي اصلا وظهر الجواب بانها قد ثبت لها وصف الاشياء فيما مضى فيها
حكمه ان مادامت نجسة كما ذكره في مسافة الهاذن في الصلاة بخلاف البهيمة والمثلية والصغيرة تأمل
عليه لعدم وجوب الفسل فيما تقدم (قوله اماه) أي اما فعل هذه الاشياء المصاحب للازال في حال وجوب
الفسل على الازال ط (قوله منع التقاء الخنثان) أي خنثان الرجل وهو موضع القطع وخنثان المرأة وهو
موضع قطع جلدتها منها كعرف الديك فوق الفرج فاذا غابت الحشفة في الفرج فقد حاذى خنثانها وتقام
بينه في البر (قوله الا اذا حبلت) فكون دليل ازالها فلزمها الفسل قال ابو السعود وكمذا يلزم
لانه دليل ازالها ايضا وان خفي عليه (قوله قبل الفسل) أي لو لم تكن اغسلت لانه ظهر انها حبلت بلا طهارة
(قوله طالة الحلق) أي في شرهه الصغير وقال في الكبير ولا شك انه سبق على وجوب الفسل عليها بمجرد اتصال
سنيها الى وجها وهو خلاف الاصع الذي هو ظاهر الرواية (قوله أي يفرض) اشار به الى انه ليس المراد
بالوجوب هنا الصلح عليه عندنا فكان الاولى فيه وفيما بعده التصدير يفرض اه ح وعن مصرع بالفرضية
هنا صاحب الروا والسردس وابن الهمام مع انه الاجماع عليه لكن على في البر بان هذا الذي هو واجبا
يعتبر الجواز يفرضه قال الشارع في الخرافة قلت هذا التعليل بعيد فافرض على لا اعتقادي وهو كذا لانه
ليس ثابتا بدليل قطعي ولا متقنا عليه فظهره صريحا بالواجب للاشعار بانقطاع رتبة هذا عن ذلك فتأمل اه
قلت لكن هذا ظاهر فبعد اضل الميت تأمل (قوله كفاية) أي بحيث لو قام به بعضهم سقط عن باقيهم
والانما اكلمهم ان حلوا به وحل بشرط لسقوطه عن المكلفين النية استلهم في جواز الفرج ثم ونقل
في البحر عن الحائفة وغيره خلافه (قوله اجابا) قد قوله يفرض قال في الصرواقلة سكنين من قوله وقيل
فصل الميت سمع كذا في قوله فله بعد نقل الاجماع (قوله بالتصنيف) أي تصنيف السن وهو من الفسل بالغ

قال في السراج يقال غسل الجمعة وغسل الجنابة يضم الغن وغسل الميت وغسل التوب بغسلها وضابطه انك اذا وضعت الي الغسل قصت واذا وضعت الي غير الغسل نعمت اه (قوله الميت بالتحضيف والتشديد ضد الحى) او الغنق الذى مات والمشد الذى لم يمت بعد افادته فى الصاموس (قوله الميت) أما الكافر اذا لم يوجد له الاوليه الميم فيسيل عليه الماء كغسلة النجسة من غير ملاحظة السنة ط (قوله فيم) وقيل يغسل بياها والاولى اولى بغير ونهر (قوله كاييب) أى يفرض بحر (قوله ولو بعد الاقطاع) أى اقطاع الحصى والنخاس لم يكن فى دخول ذلك فى كلام المصنف قل لان الحاض من الصف بالحنى وبعد اقطاعه لا تسمى حاضا ولا قال فى الترتيب لانه ان فيه اشارة الى انها لو اقطع بعضها لم يسل لا غسل عليها (قوله على الاصح) مقابلة ما قبله انما لو اسلت بعد الاقطاع لا غسل عليها بخلاف الجنب والفرق ان صفة الجنابة باقية بعد الاسلام فكانه اجنب بعده والاقطاع فى الحصى هو السب ولم يتفق بعد ذلك والاصل ان الاقطاع لزما (قوله وحده) أى على الاصح (قوله يبقا الحدث الحكيمى) حاصله منع الفرق بين الحصى والجنابة لان التحقيق أن الاقطاع شرط لوجوب الغسل لا يجب ومبنى الفرق على أنه لا يثبت لها بالحصى والنخاس حدث حكيمى يستمر مثل الجنابة وهو محتمل بدليل أن المسافر لو تيمم بعد الاقطاع خرجت من الحصى فاذا وجدت الماء وجب عليها الغسل فصارت بمنزلة الجنب فقد ثبت لها حدث حكيمى بعد الاقطاع هذا خلاصة ما حققه ابن الكمال وقد حقق فى الحلة هذا المقام بما لا مزيد عليه (قوله بل بانزال) عام فى الغلام والحاربة والحصى فاحصر عليها كالولادة ط وقيل لو بلغ بالانزال لا يجب عليه بخلافه ما لو بلغت بالحصى كفى البصر (قوله او ولدت ولم تدرما) هذا قول الامام به اخذ اكثر المشايخ وعند أبى يوسف وهو رواية عن محمد لا غسل عليه الدم والحمة فى التبين والبرهان كما بسطه فى الترتيب لانه متى عليه فى نور الايضاح لكن فى السراج أن المختار الوجوب استحاطا وهو الاصح انتهى (قوله او أصاب الخ) كذا عده بعضهم هنا من الاختلالات المفروضة قال فى الحلة ولا يفتى لابس ما نحن فيه فخذ من ذلك سهو اه أى لأن الكلام فى النجاسة الحكمية لا الحقيقية (قوله راجع للبعس) فيه تقرر فخذ كرا الصلابة فرح اخذنى الاتفاق على وجوب الغسل على من اسلت فاضايل الاقطاع وعلى من بلغت بالحصى وسيد كرا الشارح فى باب الانجاس أن المختارة لو شفى محل النجاسة بالاقطاع وعلى من بلغت بالحصى وسيد كرا الشارح فى باب الانجاس وفى التترائية معز النجاسة والمختار وجوبه على من جردت عن النجاسة وهو يضاف ما يأتى منا الآن يحصل انه رأى منيا وهل السكران والمغشى عليه كذلك راجع اه قبل وهذا ثابت فى نسخة الشارح الاصلية ما قبل من النسخة المحمودة يقول ويؤيد هذا الجمل ما فى التترائية أيضا من السراجية الممنون اذا اجنب ثم افاق لا غسل عليه اه وكاهه بنى على القول بعدم الغسل على من اسلم بخلافه عدم التكليف وقت الجنابة لكن الاصح خلافا كما حلت فلذا كان الممنون كذلك وقوله وهل السكران والمغشى عليه كذلك أى فى جريان الخلاف فيما لورا أمينا لعدم التكليف وقال راجع لعدم رويته ذلك وفى التترائية اغشى عليه فافاق ويعدم ما وسمنا فلا غسل عليه اه ومقتضا جريان الخلاف أيضا الآن قال المراد أنه رأى بالاشك المنع اوسدى وقدم الشارح عند قوله ورويته مستنفا انه خرج روية السكران والمغشى عليه الذى وقدمنا هاتين النسخة وغيرهما أن روية المغشى عليه الغسل (قوله بان اسلم طاهرا) أى من الجنابة والحصى والنخاس أى بان كان اغسل وأسلم صغيرا تأمل (قوله او بلغ بالنسن) أى بلا روية متى وسن البلوغ على الحق به خمس عشرة سنة فى الحاربة والغلام كما سيأتى فى محله (قوله وسن الخ) هو من سن الزوائد فلا عتاب بتركه كفى القسستى وذميه بعض مشايخنا الى أن هذه الاعتدالات الاربعة مستحبة أخذ من قول محمد فى الاصل ان غسل الجمعة حسن وذ كفى شرح المشية انه الاصح وقوا فى الفقه لم يكن استظهر تليذه ابن امير حاج فى الحلية امانته للجمعة لتقل الواجبة عليه وبسط ذلك مع بيان دلائل عدم الوجوب والجواب عما جازعها فى الصر وغيره (قوله هو الصميم) أى كونه الصلوة هو الصميم وهو ظاهر الرواية ابن كمال وهو قول أبى يوسف وقال الحسن بن زائدة فى اليوم ونسب الى محمد والخلاف المذكور جارى فى غسل العبد أيضا كفى القسستى عن النسخة أو أن الخلاف بين لاجمة عليه لا تغتسل ونحن احدث بعد الغسل وصلى بالوضوء نال الفضل عند الحسن لا عند الثانى قال

(الميت) الميم الا الخلق المشكل
 فيم (كاييب على من اسلم جنبا
 او ناضا) او ناضا ولو بعد
 الاقطاع على الاصح كما فى
 الترتيب لانه من البرهان وعمله
 ابن الكمال يبقا الحدث الحكيمى
 (او بلغ بالنسن) بل بانزال
 او حصى او ولدت ولم تدرما
 أصاب كل بدنه نجاسة او بعضه
 وغشى مكانها (فى الاصح) راجع
 للبعس وفى التترائية معز
 للنجاسة والمختار وجوبه على
 من جردت عن النجاسة وهو يضاف
 ما يأتى منا الآن يحصل انه
 رأى منيا وهل السكران والمغشى
 عليه كذلك راجع (والا) بان
 اسلم طاهرا او بلغ بالنسن فغسل
 وسن صلاة جسمه (والصلوة
 عبد) هو الصميم

الى الخلق من خزائن الاكل (قوله) ولستم خاضعة لقطع دمها) وكذا الخنزير ارا دمعواودة اهلها على ما ساقى
وكذا الى بلع يسر او اسلم طاهرا كما سر فقد بقيت يتفاوتان قال في الامداد ويندب غسل جمع دمه او نوبه
اذا اصابته نجاسة وخفى مكانها اهـ وفيه ما مر مع مخالفة لما تقدمه الشارع تعالى الصبر وغيره ولكن قد منا
أن الشارع سبى ذكر في الانقياس أن الخنزير أنه ينكت غسل طرف الثوب بما في الامداد مبنى عليه قد مر (قوله)
عن ما اغتسلها) أي من جنباته أو بعض القطع لشره أو أقل وصل في السراج بين انقطاع الجنب لشره
فعلبه بالاحتياجه الى الصلاة ولا يلزم قطعه لاحتياجه الى الوطء قال في الصبر وقد يقال ان احتياجه اليه مما لا يذ
لهامنه واجب عليه سواء كان هو محتاجا اليه أو لا واجبه الاطلاق اهـ (قوله) ولو غشيت) وفيه ظهر ضعف
ما في الخلاصة من أن عن ماء الوضوء عليها ولو غشيت والا فاما أن ينقله اليها ويدعها متعلقة بنفسها يجر من باب
الثقة (قوله) فأجرة الحمام عليه) ذكر في ثقة الصبر حيث قال لانه عن ماء الاغتسال لكن منعها من الحمام
حيث لم تكن نفاها اهـ وما جئت به الرمي من جامع القصولين فلذا جرم به الشارع فافهم (قوله) الشعث
والثفت) محرمان والاول انتشار الشعر واخره انقلع الشعر والثاني بمعنى الوسخ والذين رموا بينهما
في القاموس واخره الشاهي في محصره (قوله) قال شيخنا) أي العلامة خير الدين الرمي في حاشيته
على المنع (قوله) الفاهر لا يلزمه) لانه لا يكون كإيه الشرب حتى يكون حكم النطق بل للذين في لزوم فيكون
كطليب رضى وقلنا لانه لو أمر بما لا يراه لا يلزمه الا اذا دفع اليه من ماله تأمل (قوله) لا يصلح بعد
وجناته) فليس لهما حكم المصدق في ذلك وان كان لهما حكمه في صحة الاقتداء وان لم تشمل الصفوف ومثلهما
قضاء المسجد وقامه في الصبر (قوله) ورباط) هو حنكاه الصوفية ح وهو متعبد بهم وفي كلام ابن وفاء فنعنا الله به
ما يقيد انبياء بالقباق فانه قال الخلق في اللغة الضيق والحقائق الطريق الضيق ومنه سميت الزاوية التي يسكنها
صوفية الرسوم الخفاقة لتسقيتهم على انضمامهم بالشرط التي يلزمونها في ملازمها ويقولونها فيها أيضا من غاب
عن الحضور غاب نصيبه الأهل الخواني وهي مضائق اهـ ط ووجهه تسجيها بما طاعتها من الربط أي
الملازمة على الامر ومنه سمى الحقام في نقر الصدوق بما طوعته قوته تعالى وصاروا ورباطا ومعناه التمسك
بالصلاة بعد الصلاة لقوله عليه الصلاة والسلام فذلكم الرباط أفاده في القاموس (قوله) لكن الخ) في هذا
الاستدلال نظر لأن كلام القنينة في مسجد المدرسة لافي المدرسة نفسها لانه قال المساجد التي في المدارس
مساجد لانهم لا يمتنعون الناس من الصلاة فيها اذا اغلقت يكون فيها جماعة من اهلها اهـ وفي الحاشية دار
فيها مسجد لا يمتنعون الناس من الصلاة فيه ان كانت الدار واغلقت كان جماعة من فيها فهو مسجد جماعة
تنبه أحكام المسجد من حرمة البيع والدخول والاقلوان كانوا لا يمتنعون الناس من الصلاة فيه (قوله)
ولو للصبر) أي المروءة اخرجها ابو داود وغيره عن عائشة قالت جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ويؤت
اصحابه شاة في المسجد فقال وجوها هذه البيوت خالي لاهل المسجد طائف ولا جنب والمراد بما يرى مبيل
في الآية المسافرين كما هو منقول عن اهل التصرف المسافر من التي من الصلاة بلا اغتسال ثم بين في
الآية أن حكمه التيمم وقام الادلة من السنة وغيره بأسوط في الصبر وفيه وقد علم أن دخوله صلى الله عليه وسلم
المسجد جنباً ومنه فله من خواصه وكذا هو من خواص على رضى الله عنه كما ورد من طرق ثقات تدل على
أن الحديث صحيح كما ذكره الحافظ ابن حجر وأما القول بجواز لاهل البيت وكليس المبرر لهم فهو اختلاف من
الشبهة (قوله) (الاضرورة) قد به في الدرر كذا في عيون المذاهب للكاتبي شارح الهداية وكذا في شرح
درر العاد (قوله) حيث لا يمكنه غيره) مسكان يكون باب يته الى المسجد دور أي ولا يمكنه قبوله ولا يقدر
على السكنى في غيره يجر غلت يدل عليه الحديث المار ومن صورته ما في العناية عن البسوط مسافر من مسجد
فيه من ماء وهو جنب ولا يجد غيره فانه يتيمم بدخول المسجد عندنا اهـ (قوله) تيمم بدخول) أفاده ذلك
في التبرق بقبابين اطلاق ما يقيد الوجوب ما يقيد التدب اقول والظاهر أن هذا في الخروج أما في الدخول
فوجب كأيضه ما نقلناه آتاه عن العناية ويحصل عليه أيضا ما في درر المصارم قوله ولا يجزى العزوري المسجد
بلا تيمم ثم رأيت في الحلية عن المحيط ما يؤيد به حيث قال ولو اصابته نجاسة في المسجد قبل لياحه الخروج من
غير تيمم اعتبارا بالدخول وقيل لياحه اهـ فجعل الخلق في الخروج دون الدخول والوجه فيه ظاهر لا يلقى على

ولستم خاضعة لقطع دمها (عن ابن ماء)
اغتسلها ووضعها عليه
أي الزوج ولو غشيت كما في الفتح
لانه لا بد لهامنه فصار كالشرب
فأجرة الحمام عليه ولو سكتان
الاغتسال لانه جنباً وبحض
بل لا زالة الشعث والثفت
قال شيخنا الفاهر لا يلزمه
(ويجوز) بالحديث الأكبر دخوله
مسجد لا يصلح بعد وجناته
ورباط ومدسة ذكره المصنف
وغیره في المحض وقيل الوتر
لكن في وقت القنينة المدرسة اذ لم
يخرج اهلها الناس من الصلاة فيها
فهي مسجد (ولو للصبر) خلافا
لشافعي (الاضرورة) حيث
لا يمكنه غيره ولو اختلفه ان خرج
مسرا تيمم ندبا وان مكث لخروجه
فوجبوا

ولا يصلي ولا يقرأ (د) يحرم به
 (تلاوة قرآن) ولودون آية على
 المختار (بقصد) فلو قصد الدعاء
 أو الشاء أو التنازع أو التعليل
 ولحق كلمة كذا على الأصح حتى
 لو قصد بالفاصلة التنازع أو الجنازة
 لم يكرهه إلا إذا قرأ المصلي قلصدا
 التنازع فأنها تجزئه لأنها في محلها
 فلا تغير حكمها بقصد (وسه)
 مستدرك بما بعده وهو وما قبله
 ساقط من نسخ الشرح وكذا أنه
 ذكر في الحيف (د) يحرم به
 (أخواف) لوجوب الطهارة فيه
 (د) يحرم (ب) أي بالأكبر
 (وبالاصغر من مصنف) أي ما
 فيه آية كدروهم وجداد

مطلب

يطلق الدعاء على ما يشل التنازع

قوله لا إذا قصد الخ هكذا يخطئه
 والذي في نسخ الشارح لا إذا قرأ
 المصلي فاصدا الخ وهو كذلك
 في نسخة أخرى اه حصة

الماهر وعليه ظاهر وجوبه على من كل باب إلى المسجد وأراد المرور فيه تأمل (قوله ولا يصلي ولا يقرأ) لأنه
 لم يشوبه عبادة مقصودة وهذا دفع للقول بأنه أن يصلي به كما بيته في الخلية (ت) ذكر في الدرر عن التنازع
 أنه يكره دخول المحدث مسجد من المساجد وطرفة بالكعبة اه وفي القسستاني ولا يذخر من على يده
 نجاسة ثم قال وفي الخزانة وإذا أسلف المسجد لم يبرحهم به بأسا وقال بعضهم إذا احتاج إليه بغير منعه وهو
 الأصح اه (قوله تلاوة قرآن) أي ولو بعد الخضة كما يأتي وفي حكمه نسخ التلاوة على ما سنده
 (قوله ولودون آية) أي من الركبات لا المفردات لأنه يجوز للمصلي الحلقه قطعه كلمة بكثرة يعقوب باشا (قوله
 على المختار) أي من قولين محتملين ثانيهما أنه لا يحرم مادون آية ووجه ابن الهمام بأنه لا يذخر مادون آية
 في حق جواز الصلاة فكذا هنا واعترضه في البرص والطفة بأن الأحاديث لم تفصل بين القليل والكثير
 والتعليل في مقابلة النص مردود اه والأقول قول الكرخي والثاني قول الطحاوي أقول ومحل ما إذا لم تكن
 طوية فلو كانت طوية كان بعضها كآية لا بعد الصلوات ثلاث آيات ذكر في الخلية عن شرح الجامع اقتصر الإسلام
 (قوله فلو قصد الدعاء) قال في العيون لأبي القبر أن الفاصلة على وجه الدعاء أو شيئا من الآيات التي فيها معنى
 الدعاء ولم يرد القراءة لأبأس به وفي النهاية أنه المختار واختاره الخوافي لكن قال الهندواني لا يفتي به وإن
 روي عن الإمام واستظهره في البرص والطفة في نحو الفاصلة لأنه لم يزل قرأ قلنا ومعنى مجزأ ما مضى به
 بخلاف فهو الحق والحقه ونافعه في التبر بأن كونه قرأ في الأصل لا يمنع من إشرابه عن القرآنية بالقصد ثم ظهر
 التقيد بالآيات التي فيها معنى الدعاء فهم أن ما ليس كذلك كسورة البقرة لا يوزن بقصد غير القرآنية لكن
 لم أر الصريح به في كلامهم اه أقول وقد صدر جواباً بأن مفاهيم الكتب بعبارة الظاهر أن المراد بالدعاء ما يشل
 التنازع لأن الفاصلة نفسها تنافسها أو بعضها الاستدعاء قول الشارح أو التنازع من عطف الخاص على العام (قوله
 أو افتتاح امر) كقوله لم يقدسه لفتح العمل كما بدأه (قوله أو التعليل) فرق بعضهم بين الخاص والجب
 بأن الخاص مشتمل على ما لا يتقدر على رفع حديثا بخلاف الجنب والمختار أنه لا فرق فوح (قوله ولحق كلمة كذا)
 هو المراد بقول النية حرقا فحرقا كضربه في شرعها والمراد مع الضم بين كل اثنين وهذا على قول الكرخي
 وعلى قول الطحاوي تعلم نصف آية نهاية وغيرها ونظر في البرص بأن الكرخي قائل باستواء الآية
 ومادونها في المنع وأجاب في التبر بأن مراده مادونها ما به يصلي فارتأوا بالتعليم كلمة لا يذخر فارتأوا اه ويؤيده
 ما تقدمه من العينية في ما لو كانت الكلمة آية كسوق نقل فوح اقتدى عن بعضهم أنه يفتي بالجواز أقول
 ويقتضي عدمه مندهاتان تأمل (قوله حتى لو قصد الخ) ففرع على مضمون ما قبله من أن القرآن يخرج
 عن القرآنية بقصد غيره (قوله لا إذا قصد الخ) استثنائاً من المضمون المذكور أيضاً والمراد المصلي الصلاة
 الكاملة ذات الركوع والسجود (قوله فأنها تجزئه) الضم ترجع إلى القراءة المعلوم من المقام وإلى
 الفاصلة ط (قوله فلا تغير حكمها) وهو مقطوع واجب القراءة بها (قوله بقصد) أي التنازع (قوله
 وسه) أي من القرآن وكذا سائر الكتب العبادية قال الشيخ اجعل في المبتنى ولا يجوز من التوراة
 والإنجيل والزبور وكب التفسير اه وجه علم أنه لا يجوز من القرآن المنسوخ تلاوة وإن لم يسم قرأنا متعبدا
 بتلاوة خلافا لما يشه الرعي فإن التوراة ونحوها مما نسخ تلاوة وحكمه معافاتهم (قوله مستدرك) أي
 مدرئنا لا اعتراض والمعنى أنه معترض بما بعده من قول المصنف وبالأصغر من مصنف فأنه يفتي عنه وقوله أنه
 لا يعترض بالمتأخر على المتقدم ولو فرعه في مركزه ط أي بل بالعكس (قوله ساقط) لم يسط فإيا آية
 من نسخ الشرح لا قوله وسه ح (قوله لوجوب الطهارة فيه) حتى لو لم يكن لغة مسجد لا يصل عليه بدونها
 وقوله في البرص والرجي وحسب مكان المناسب أن يذكر ما في الطوف مع ما بعده لأنه كاتيب الطهارة فيه من
 الحدث الأكبر يقرب من الأصغر كما ساقى ومرجح به ابن أبي سراج في هذا الواجب قال والطهارة فيه من
 الحدث الأكبر الأصغر اه (قوله من مصنف) المصنف يقتل الميم والضم فيه أشهر حتى به لأنه أصح
 أي جمع فيه المصنف حلقة (قوله أي ما فيه آية الخ) أي المراد مطلق ما كتب فيه قرآن مجازاً من
 اختلاف اسم الكل على الجزأين من باب الإطلاق والتقييد قال ح لكن لا يصح في غير المصنف إلا المكتوب
 أي موضع الكتابة كذا في باب الحيف من البرص وقيد بالآية لأنه لو كتب مادونها لا يحسب كونه ما كان حبس

القسم الثاني وقضى أن يجري هذا مآجري قراءة ما دون آيتين الخلافة والتفصيل المأز من هنا لا الأولى لان
المسحرم بالحدث ولو اصر خلاف القراءة فكأنه قد تأمل قوله ظاهر كلامهم لا قال في التبر وظاهر
استدلالهم بقوله تعالى لا يسه الا المظهرين بناء على أن الجملة صفة للقرآن يقتضي اختصاص المتع به اه لكن
قد منا أخص المبتنى أنه لا يجوز كذلك ح عن القهستاني عن الذخيرة ثم قال وليس بعد النقل الا الجرح
اليه واستدلالهم بالاية لا يتبع بل ربما لحق سائر الكتب السماوية بالقرآن دلالة لاشتراك الجميع في وجوب
التعظيم كما لا يخفى نعم ينبغي أن ينص بالمبدل كما سأل في نظره اه (قوله غير بشر) أي غير محيط به وهو
تفسير للمعنى قال في المغرب مصحف شترأ برأه مشدود بعضها الى بعض من الشراة وليست بعربة اه
فالمراد بالغلط ما كان منفصلا كالنقطة وهي الكيس وهو هالان المتصل بالمصنف منه حتى يدخل في حبه بلا
ذكر وغير المراد به الجلد المترزوصحه في المحيط والكافي وصح الاول في الهداية وكثير من الكتب ويزاد في
السراج أن عليه القوي وفي الصراة اقرب الى التعظيم قال واخلاف في جاري الكرأضاقى الحديث لا يكره
ضد الجهور واختاره في الكافي معلل بأن المس اسم للباشر قاله بلائيل وفي الهداية أنه يكره وهو الصحيح
لأنه تابع له وهما في الخلاصة الى عامة الشاي فهو معارض لما في المحيط فكان هو أو اه اقول بل هو ظاهر
الرواية كما في النهاية والتيسر بالكم انصافاً فانه لا يجوز فيه بعض ثياب البدن غير الكم كما في القم عن
الفتاوى وفيه قال في بعض الأخوان لا يجوز بالتدليل الموضوع على العتيق قلت لا يصح فيه نظراً والذي يظهر أنه
أن تترك طرفة جهرته لا يجوز الاجازة اعتبارهم اياه صالحه كيدنه في الاول دون الثاني فاعلولى وعليه حجة
بطرفه الملقى لجاسة مائة واثني في التبر والمهر (قوله أو بصرة) راجع للدرهم والمراد بصرة ما كانت من غير
ثيابه التابعة (قوله وحل عليه يعود) أي قلب اوراق المصنف يعود ونحوه لعدم صدق المس عليه (قوله
بغير أعضاء الطهارة) هذا لا ينظر الا في الاصفر وما في الكبر فالأعضاء كلها أعضاء طهارة ط أي فالاخلاف
انما هو في المحدث لا في الجنب لان الحدث محل جميع أعضائه (قوله وبما غسل منها) أي من الأعضاء بناء
على الاختلاف في تجزئة الطهارة وعدمه في حق غير الصلاة (قوله والمنع اسم) كذا في شرح الزاهد
وظاهر أن المقابل صحيح يجوز الانتاج ط لكن في السراج والصحيح انه لا يجوز بذلك لا ترفع جناسه
ومثله في البركتين فعل التعظيم على باب (قوله لان الجنب لا تغسل العين) تقدم ما يفيد ان الجنب تغسلها
وبعد غسلها السرج ط والاو في ان يغسل بعدم المس كمال ح لانه لم يوجد في النظر الاما اذا (قوله والا)
أي ان لم يكن المراد بالكراهة المنع كراهة التعصير لا مطلق الكراهة (قوله مندوب) فخص في اذان
الهداية على استحباب الوضوء لذكر الله تعالى (قوله وهو مرجع كراهة التزني) أي فلذا قد بقوله أي
تجرباً وقصد بذلك الة على قول البرور ترك المسح لا وجوب المسح كراهة وقد منا الكلام على ذلك في
مندوبات الوضوء (قوله ولا يكره من صبي الخ) فيه أن الصبي غير مكلف والظاهر أن المراد لا يكره لوله
أن يتركه يس بخلاف ما لو أدب شر بنراً مثلاً فانه لا يصلح تركه (قوله ولا بأس بدفع اليه) أي لا بأس بأن
يدفع البالغ المظهر المصنف الى الصبي ولا يهجم جوانه مع وجود حدث البالغ ح (قوله للضرورة) لان في
تكليف الحيان وأمرهم بالوضوء سراجهم وفي تأخيرهم الى البلوغ تقليل حفظ القرآن درد قال ط وكلامهم
يقتضي منع الدفع والطلمس الصبي اذا لم يكن محلاً (قوله اذا حفظ الخ) تنويع على دعوى الضرورة
المبيحة لتسهيل الدفع قبل الكبر وقوله كالنقش في حجر من حيث الثبات والبقاء قال النارج في الخزان وهذا
حديث أخرجه البيهقي في المدخل لكن يفتق العلم في الصفر كالنقش في الحجر وما أشد فخطوه لتفهم

أراي اننى ما علق في الكبر • ولست بأس ما علق في الصفر

وما العلم الا يتعلم في الصبا • وما العلم الا يتعلم في الكبر

وما العلم بعد الشيب الا صنف • اذا كل قلب المرء واسع والبصر

ولو قل القلب المعرف في الصبا • لا يصرفه العلم كالنقش في الحجر اه قال

(قوله خلافاً) حيث قال اصحابنا أن لا يكتب لانه في حكم المس للقرآن حطة عن المحيط قال في القم
والاول افس لانه في هذا الحالة ما من بالقلم وهو واسطة منفصلة فكان مكتوب منفصل الا أن يسه يده

وهل من نحو التزوة كذا

ظاهر كلامهم لا (الانطلاق

مخالف) غير مشرأ وبصرته به

يقضى وحل قلبه يعود واختصوا

في سه بغير أعضاء الطهارة وما

غسل منها وفي القراءة بعد المصنفة

والمنع اسم (ولا يكره النظر اليه)

أي القرآن (الجنب وحاشي)

ونص لان الجنب لا تغسل العين

(لا بالاسكورة) (أدعية) أي

تجربوا والا فالوضوء لمطلق الذكر

مندوب وترك خلاف الاولى وهو

مرجع كراهة التزني (ولا)

يكره (س صبي) المصنف ولوح

ولا بأس بدفع اليه وعليه منه

للضرورة اذا حفظ في الصفر

كالنقش في الحجر (و) لا يكره

(كتابة قرآن والعصبة) أو لوح

على الارض عند الثاني خلافاً لمحمد

(قوله وبني الخ) يؤخذ هذا ما ذكرناه من القبح ووفق ط بين القولين ما يرفع الخلاف من أصله يصل قول الثاني على الكراهة الشرعية وقول الثالث على التسمية بدليل قوله ابن أبي الخ (قوله على الضعيف) تجد بالان نحو الفلاح لا يصلي حشمك الضعيف لأنه لا يهرم الامس المكتوب منه ط (قوله قاله الحلبي) هو الشيخ ابراهيم الحلبي صاحب متن المتيقن وشارح المتن (قوله ويكره الخ) الاولى لهم ان يلقب والحاضر والنقص هذا هو صحيح في الخلاصة عدم الكراهة قال في شرح المتن لكن الصحيح الكراهة لان ما يدل منه بعض خبرين وما لم يدل غالب وهو واجب التظيم والصون واذا اجتمع الهرم والميغ غلب الهرم وقال عليه الصلاة والسلام مع ما ريسك الى ما لا يرييك وهذا ظاهر فساد قول من قال يجوز الاستعاذة بما في ايديهم من التوراة والاهليلج من الشافعية قاله مجازفة متجلة لان الله تعالى لم يضرنا بما في ايديهم بل هو ما كان منسوخا لا يهرجه من كونه كلام الله تعالى كالآيات المقدسة من القرآن اه واخترنا سدي عبد الغني عافى الخلاصة واما حال في تقريره ثم قال وقد بينا من التفرق في مناسواه فظهر لنا الكفاية ومن اسلم منهم (قوله عالم يبدل) اما ما علم انه يبدل لو كتب وحده يجوز منه كرههم ان من التوراة هذه شريعة من مبدء مادامت السموات والارض قال في شرح الضرر وولد كرهه وواحد انه قبل اقل من اختلقه لليهود ان الزنادي لمعاوض به دعوى يمينه محمد صلى الله عليه وسلم (قوله لا قراءة تنوت) هذا ظاهر المذهب ومن محمد انه يكره احتياط لان شبهة القرآن لاختلاف النسخة لان ابا جعفر سورتين من آله الى الهم باله ان يعبد صورة ومن هنالي آخر ائري لكن الفتوى على ظاهر الرواية لانه ليس يقرأ قطعاً وبقينا بالاجماع فلا شبهة في وجوب الاحتياط لذلك كونه يفسخ الوضوء ذكرنا كراهة تعالى وقامه في الحلية (قوله يبدل قد يفرق) اما قبل فلا يخفى لانه يصير شارباً للعلم المستعمل وهو مكره تنزيهاً وبعده لا يتناول من العاصية فينبغي شارباً بكل يدافع وفي الخزانة وان ترك لا يضر وفي الخاتمة لا بأس به وفيها واختلف في الحاضر قبل كالجانب ولة لا يفسخ لهما لان النقل لا يزيل نجاسة الحش من القم واليدوقامه في الحلية (قوله لم يأت أهله) أي عالم يقتل فلا يشركه الشيطان كما افادته ركن الاحكام في البستان قال ابن المتنع ياتي الولد بمجنون او مجنونا اسماعيل (قوله قال الحلبي الخ) هو العلامة محمد بن ابراهيم الحلبي شارح المتن والضرر بالاصولي (قوله ظاهر الاحاديث الخ) يشير بأنه وردت في الاحتلام احاديث والحال انما يتفق فيه على حديث واحد والذي ورد على الله عليه وسلم وارضى نسائه في غسل واحد وورد له طاف على نسائه واغتسل عند هذه وعند هذه فقلنا باستحبابه واما الاحتلام فمكرر في بعض من القول والفعل على ان من جهة الفم محال لان الانبياء صلوات الله عليهم وملاصقهم ممن عنه غاية ما يقال انه لما دل الدليل على استحباب الفم لم يراد المعادة علم استحبابه للجنب اذا اراد ذلك تنزاً لا كالتنجس لجنبا بمن الجماع والاحتلام اه فوج اقدرى وهو كلام حسن الا ان عبارة الحلبي ليس فيها الاستدلال بالاحاديث على التنبه والتأني الدليل على الوجوب والشارح تابع صاحب الجفر في عز هذه العبارة اليوم من عبارة الحلبي في الحلية بعد تنقيب جسد احاديث فيستفاد من هذه الاحاديث ان المعادة من غير وضوء والغسل من الجماعين امر جائز وان الافضل ان يغتسل الفم والوضوء ثم قال بعد تنقيب الفم كورع البني لثنتين المجهدة وهوقوله الا اذا احتلم لم يأت أهله هذا ان لم يصل على التنبه غريب ثم لا دليل فيما يظهر يدل على المسئلة اه (قوله من كلامه) أي كلام المتني وليس في حبان الشارح ما يرجع اليه هذا الضمير (قوله التفسير كحصف) ظاهر حصة المس كاهو متعنى التسمية وفيه نظر اذا فصل فيه بخلاف الحصف قال صاحب التفسير بالسكره كاهو بقره (قوله لا الكتب الشرعية) قال في الخلاصة ويكره من المحدث المصنف كايكره للجنب وكذا كتب الاحاديث والنقح عندها والاصح انه لا يكره عنده اه قال في شرح المتن وجهه قوله انه لا يسي ما لا يقرن لان ما فيها منه بمنزلة التابع اه وشمي في القبح على الكراهة فقالوا يكره من كتب التفسير والنقح والسنن لانها لا تخلو عن آيات القرآن وهذا التحليل يمنع من شرح النص اه (قوله لكن في الاشياء الخ) استند الى قول التفسير كحصف فان ما في الاشياء من صفي جواز من التفسير فهو كسائر الكتب الشرعية بل ظاهره قول اصحابنا جميعاً ولا يقدح جواز ايضاً في شرح دبر الباري في السراج عن الايضاح ان كتب التفسير لا يجوز من موضع

ويشئ ان يقال ان وضع على الشخصية ما يصحول فيها وبين يده يؤخذ بقول الثاني والاقية بل الثالث قاله الحلبي (ويكره قراءة خوراة والنجيل ونزبور) لان الكل كلام الله وما يدل منها غير معين وجزم الحق في شرح الجمع بالحرمة وخصافي التبرع باليدل (لا) قرآن تنوت ولا آله وشربه بعد غسل يد وقم ولا معاودة اهل قبل اعتنا الا اذا احتلم لم يأت أهله قال الحلبي ظاهر الاحاديث انما يفيد التنبه لائق الجواز اقتصاد من كلامه (والفسير كحصف

لا الكتب الشرعية) فانه رخص صها باليد للتفسير كافي الدور من جميع الفتاوى وفي السراج المستحب ان لا يأت أحد الكتب الشرعية بالكتب ايضا تظلم لكن في الاشياء من قاعدة اذا اجتمع الحلال والمحرّم مخرج المحرام

قوله لان اي الخ القول وفي صلاة التنبه ترى ان في كتب كتب في مصحف مائة وست عشرة سورة فزاد في سورتين دعا الوتر لانه مع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأها في الوتر قلن انهما من القرآن ثم رجع الى الامام الجمع عليه لعله ان ذلك كان وجهه والله والقرآن ما تضمنه الامام وهو صحف عثمان بن عفان رضي الله عنه يباع الصابي اه منه

القرآن منها أنه أن يفسر غيره وكذا كتب الفقه إذا كان فيها شيء من القرآن بخلاف المصنف فإن الكل فيه تبع للقرآن اهـ والخامس أنه لا فرق بين التفسير وغيره من الكتب الشرعية على القول بالكرامة وعدمه وبهذا قال في النهج ولا يخفى أن مقتضى ما في الخلاصة عدم الكرامة مطلقا لأن من اجتاحت في التفسير فكل ما فيها من الآيات ومن فاتها نظري أن الاستكراه ليس كذلك وهذا من التفسير أيضا لأن يقال إن القرآن فيه أكثر من غيره اهـ أي يفكره منه دون غيره من الكتب الشرعية كما يرى عليه المصنف تعالى للرد ومضى عليه في الحاشية القدسي وكذا في المراجع والفتوة مقتضى في المسألة ثلاثة أقوال قال طـ وما في السراج أوفى بالقواعد اهـ القول الأول ظاهر والأحوط القول الثالث أي كراهته في التفسير دون غيره لظهور الفرق فإن القرآن في التفسير أكثر منه في غيره وذكره فيه مقصودا مستقلا لا لتماثيه بالمصنف أقرب من شبهة شبهة الكتب والقاهر أن الخلاف في التفسير الذي كتب فيه القرآن بخلاف غيره كبعض نسخ العكشاف تأمل (قوله ولوقبله) أي بهذا التفصيل بأن يقال إن كان التفسير أكثر لا يكره وإن كان القرآن أكثر يكره والاولى إلحاق المسألة بالثاني وهذا التفصيل ربما يشترط إليه ما ذكرناه من التبرر به يحصل التوفيق بين القولين (قوله قلت لكنه الخ) استدرك على قوله ولوقبله الخ وصاحبه أن ما مر في المتن مطلق فتقيد الكراهة بما إذا كان القرآن أكثر مخالفة ولا يخفى أن هذا الاستدراك غير الأول لأن الأول كان على كراهة من التفسير وهذا على تقيد الكراهة فانهم (قوله تقدير) له بشيرة إلى أنه يمكن إقحام تقيد إطلاق المتن بما إذا لم يمكن التفسير أكثر فلا ياتي دعوى التفصيل (قوله يدفن) أي يحصل في خرقه ظاهر يزيد في فعل غير محتمل لا يوافق في الأخيرة ويخفى أن بطله ولا يشق له ما يحتاج إلى إهالة التراب عليه وفي ذلك هو قصيرا إذا جعل فرقه سقيا بحيث لا يصل التراب إليه فهو حسن أيضا اهـ وأما غيره من الكتب فبأن في الخطر والراحة أنه يحى عندها الله تعالى وملائكته ويصله ويرق الباقي ولا بأس بأن تلقى في ماء يار كما يحى أو تدفن وهو أحسن اهـ (قوله كالسليم) فانه مستكرم وإذا مات وضعه يدفن وكذلك المصنف فليس في دفنه إهانة له بل ذلك أكرم خوفا من الامتحان (قوله ويضع التمرات) في بعض النسخ: الكافور في انقضاء الجمر أو الذبي (قوله من منه) أي المصنف لبقائه السابق (قوله ويجوز عهدا إذا اعتل) بترديه في الثانية بلا حكاية بخلاف قال في الجبر ومنه ما يمنع مطلقا (قوله ويكره وضع المصنف الخ) وهل التفسير والكتب الشرعية كذلك يجوز طـ أقول الظاهر ثم كأيده المسألة الثالثة ثم رأيت في كراهة العلوي (قوله الالفاظ) أي حفظه من سابق ونحوه (منه) سئل بعض الشافعية عن أضطر إلى ما أكل ولا يتوصل إليه الا بوضع المصنف تحت رجله فأجاب الظاهر الجواب أن حفظ الروح مقدم ولو من غير الآدمي ولا الواشرف سفينة على الفرق واحتج إلى الإفتاء أني المصنف حفظا للروح والضرورة تمنع كونه امتحانا كالواضطر إلى السجود لصنع حفظا لروحه (قوله والمثلة) أي الدواة (قوله اللاتكابة) الظاهر أن ذلك عند الحاجة إلى الوضع (قوله ويوضع الخ) أي على سبيل الأول في رعاية التظيم (قوله التصريح) أي كيه والفتوة: أنه كافي العبر (قوله ثم التعبير) أي تعبير الرؤيا كإن سيرين وإن شاهين لا فضيلة لكونه نصير الماهو جز من ستة وأربعين برأ من النبوة وهو الرؤيا طـ (قوله ثم الفتوة) لعل وجهه أن معظم أدلته من الكتاب والسنة فذكره ذكرا الآيات والأحاديث بخلاف علم الكلام فإن ذلك خاص بالجماعات منه فقط تأمل (قوله ثم الأخبار والمرواح) عبارة الجبر عن الفتنة الأخيرة والمرواح والدعوات المروية اهـ والقاهر أن المروية عفة لكل أهل المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ثم التفسير) قال في العبر والتفسير فوق ذلك والتفسير الذي فيه آيات مكتوبة فوق كتب القراءة زائد الرئي عن الحاشية والمصنف فوق الجميع (قوله إلا إذا كسره) لغثا ولا يكره كالاستكراه منه لتفرق الحروف وأولاً الباقي دون آية (قوله رقة الخ) الظاهر أن المراد ما يسهونه الآن بالهيكل والحاثل المشغل على الآيات القرآنية فإذا كان خلافه متفعلا عنه فكشع وقعوده جاز دخول التلاوة وسه وجهه للتب واستفادته أن ما كتب من الآيات في الدعاء والنساء لا يخرج عن كونه قرآنا بخلاف قراءته بهذه النية فالتنية تعمل في تفسير المنطوق لا المكتوب اهـ من شرح صدي عبد الفتى (قوله لاحترامه) أي بسبب ما كتب به من احكام الله تعالى ونحوها على أن الحروف في ذاتها ليست

وقد جوز أصحابنا في كتب التفسير للصلح ولم يفسلوا بين كون الاستفسار أو قرأ أو قيل به اضمارا للغالب لكان حسنا قلت لكنه يخالف ما مر قد بر (قوله) المصنف إذا صار محال لا يقرأ فيه يدفن كالسليم ويضع التمرات من منه ويجوز عهدا إذا اعتل ولا بأس ببقائه القرآن وألفقه حتى يتدى ويكره وضع المصنف تحت رأسه الالفاظ والمثلة على الكتاب اللاتكابة ووضع النصوص التعبير ثم الكلام ثم الفتوة ثم الأخبار والمواظ ثم التفسير ثم كراهة آية الأذكاره رقة في خلاف متصاف لم يكره دخول الخلاصة والاخترازا فضل يجوز ذرية برأية الظاهر الجيد ولا ترى برأية القسم المستعمل لاحترامه

كثيئاً المسحوك كائناً لا يلقى في
رضح يحمل بالتعظيم ولا يجوز زلف
شيئاً كاعده فحقه وفي كتب
الطب يجوز ولوفيه اسم الله أو
الرسول فيعجز بحره لبق فيه شيء
وعجو بعض الكتابة بالرقم يجوز
وقد ورد النهي في عجو اسم الله
بالبزاق وعنه عليه الصلاة والسلام
القرآن أحب إلى الله تعالى من
السموات والأرض ومن فيهن
يجوز قرآن المرأة في بيت فيه
صنعة مستورة بساطاً وقبره
كتب عليه الملك لله بكره بسطه
واستعماله لا تعلق له شيء
وينبغي أن لا يكره كلام الناس
مطلقاً وقبل يكره عجز الحروف
والأول أوسع وقامه في العبر
وكراهية القننة قلت ونظيره
اتقاء الكراهية بعبود تطهيره
وحفظه طلق أو لا يزن به أولاً
وهل ما يكتب على المرواح وجدر
الجوامع كذا يحزر

• (باب المياه) •

جمع ما بالماء وبصر أصله موه
قلبت الواو ألفاً والماء همزة وهو
جسم لطيف سالب به حاسة كل نام
(يرفع الحدث) مطلقاً (عما)
مطلق هو ما يادور عند الإطلاق
(كما) عما وأودية وعيون وآبار
وبهار وثقوب مذاب بحيث يتقاطر
ويرد جرد وفي هذا التقسيم
باعتبار ما يشاهد والأفلاك من
السماء قوله تعالى أنزلنا الله
أنزل من السماء ما لا يدركه
ولو منتهى في مقام الاشتنان ثم
(وما زعم) بلا كراهة وعن أحد
يكروه

احترام (قوله لا يلقى) أي ما ذكر من الحشيش والكثافة (قوله في كاشف) هو القوامس معزياً قانوس
وهو فتح القنن الجعبة كما نقل عن المصباح (قوله فيعجز بحره) هو الأذهاب الأثر في القانوس قال ط وحل
إذا طمس الحروف بوضوح جريد عجو يحزر (قوله وعجو بعض الكتابة) نظيره ولو قرأنا بغير بعض
لا تخرج اسم الله تعالى ط (قوله وقد ورد النهي الخ) فهو مسكوك وشعيراً وأما قننه بسطه وأتبعه
قالنا هر جواز ط (قوله ومن فيهن) نظيره بم النهي على الله عليه وسلم والسائل ذات خلاف والأحوط
الوقت وعبر بين المروعة للمقاتل لأن غيره تبع له ولعل ذكر هذا الحديث للاشارة إلى أن القرآن يلقى باسم
الله تعالى في النهي عن عجو بالبزاق فيض قوته وعجو بعض الكتابة الخ بغير القرآن أيضاً غلبنا ط (قوله
مستور) نظيره عدم جواز أذم يستط (قوله وصبرة الثانية) ولا بأس بالخلو والجماعة في بيت فيه صنعة
لأن بيت المسلمين لا يتناولون ذلك (قوله مسطفاً) أي سواء استعمل أو علق (قوله وقامه في البصر) حيث
قال وقيل يكره حتى الحروف المفردة ورأى بعض الأئمة شباً نارمون إلى هدف كتب فيه أبوجهل لعنه الله
شاهم عنه ثم زعم وقد قطعوا الحروف فيها هم أيضاً وقال أغني عنكم في الابتداء لأجل الحروف فإذا يكره عجز
الحروف لكن الأول أحسن وأوسع اه قال سيدي عبد القتي ولعل وجه ذلك أن حروف الهجاء قرآن
أزلت على يده عليه السلام كما صرح بذلك الإمام القسطلاني في كتابه الإشارات في علم القراءات اه (قوله
قلت ونظيره الخ) كذا يوجد في بعض النسخ أي عجز قوته لا تعلق له شيء (قوله يحزر) القول في فتح القدير
وتكره كتابة القرآن وأما الله تعالى على الدرهم والمخاروب والجدران وما يفرش اه والله تعالى أعلم

• (باب المياه) •

شروع في بيان ما يحصل به الطهارة السابق بإعهاو الباب لافعة ما توصل منه إلى غيره واصطلاحاً اسم بلجة
مختصة من الطمس مثلاً على فصول ومساائل غالباً (قوله جمع ما) هو جمع كثره وجمع جمع قلة على أمواه بحر
(قوله وبصر) أشار شعيراً التعبير إلى قننه ولذا قال في الترويع بنهم قصر ط (قوله والماء همزة) وقد
سبق على حالها فيقال ماء بأنها كافي القانوس (قوله به حاسة كل نام) أي زائد من حيوان وأنبات ولا يراد أن
الماء الخ ليس به حاسة لأن ذلك عارض والأصل فيه العذوبة كافي حاشية إلى السعدوى لأن أصله من ماء السماء
كما يأتي (قوله منقطعاً) أي سواء كان أكبر أو أصغر (قوله هو ما يتبادر عند الإطلاق) أي ما يسبق إلى الفهم
بمطلق قولنا ماء ولويقه بفتح ثيم ولا يفهمه ينع جواز الصلاة فخرج الماء الخيد الماء المتبص والماء المستعمل
بحر ونظيره أن المتبص والمستعمل غير مقدم اه لكن عند العالم بالخاصة والاستعمال وانقاد
بعض العلماء التبادر بقوله بالنسبة لعالم بهاه وأعلم أن الماء المطلق أحسن من مطلق ما لاخذ الإطلاق فيه فهذا
ولذا صرح أخرج القديبه وأما مطلق ما فمعناه أي ما كان فيه دخل فيه التبدل كور ولا يصح إرادته هنا
(قوله كما) الإضافة لتعريف بخلاف الماء التبدل فان التبدل لازم له لا يطلق الماء عليه بدونه كما الورد بحر
(قوله وأودية) جمع واد (قوله وآبار) بهذا همزة وقع الباء بعدها ألف وبصر همزة وأسكان الباء بعدها
همزة محدودة بالجمع بحر شرح المنية (قوله بحيث يتقاطر) ومن الثاني الجواز مطلقاً الأصح قولهما بحر
(قوله ويرد جرد) أي مذهباً أيضاً (قوله وند) بالفتح والفتح قصر قال في الأمداد هو المطلق وهو ما على الصحيح
وقيل نفس دابة اه أقول وكذا الزلل قال ابن حجر وهو ما يخرج من جوف صورة توجد في نحو الخيل كحيوان
وليست بحيوان فإن تحقق كان فحاله في اه ثم لا يكون فحسباً عندنا ما لم يعلم كونه حيواناً موداً بأمره
الحديث به فلا يصح أن كان فريد موسى (قوله فاكل) أي كل المياه المذ كور في النظر إلى ما في نفس الاسم (قوله
والنكرة) جواب عما يقال أن ما في الآية مشكوك في سياق الإثبات فلا يتم وبأن الجواب أن النكرة في الإثبات
قدمت لقريظة لفظية كما إذا وصفت بصفة عاتقة مثل لصيد مؤمن خيراً وضر لفظية مثل حملت نفس ومن ثمرة خير
من جرادة وهنا كذلك فإن الساق لا امتنان وهو تعداد التيم من التيم ففيد أن المراد أنزل من السماء كل ماء
فلكه تابع لبعض الماء حتى يقدح أن بعض ما في الأرض ليس من السماء لأن مكمال الإنسان في الصوم
ويستدل بالأية أيضاً بطي طهارته اذ لا منة المتبص (قوله بلا كراهة) أشار بذلك إلى غائبة التصريح به مع
دخوله في قوله وآبار وسيد ذكر الشارح في آخر كتاب الحج اه يكره الاستبراء بما زعم لا الاعتساف اه

فاستبعد منه أن تنق الكراهة خاص في وقع الحدث بخلاف الثالث (قوله قصد تسمية) قد اتفقت لأن
 المصريح به في كتب النافذة أنه لو تسمى بنفسه كذلك (قوله وكرهته الخ) أقول المصريح به في شرح ابن
 جرير والى على المنهج أنها شرعية تنزيهية لا طينية ثم قال ابن جرير استعماله يقتضي منه البرص كما سمع من عمر
 رضي الله عنه واعتمد به بعض محقق الأطباء لقبض زهومة على سائر البدن فقبض الدمود كشرط كراهته
 مندم وهم أن يسكنون بغير طرا وقت الحرق في أنه منبسط غير قد وأن يستعمل وهو حار أقول وقتنا
 في مندوبات الوضوء عن الامداد أن منها أن لا يكون جاء منفس وبه صرح في الحلة مستند لا يباع من عمر
 النبي عنه ولا صرح في الفتح بكرهاته ومثله في البرص وقال في معراج الدراية وفي القنية وتكره الطهارة بالشمس
 لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها حين سئلت الماء بالنفس لا تغسل بأجزاءه وورث البرص وعن
 عمر بن الخطاب في رواية لا يصحركم وبه قال مالك وأحد وعند الشافعي يكره أن قصد تسميته وفي الغاية ذكر بالشمس
 في خطر حار في أن من منطبة واعتبار القصد ضعيف وعدمه غير مؤثر اه مافي المراج قد علمت أن القصد
 الكراهة عند النافذة الأنزوان عدمه هار واية والظاهر أنها تنزيهية عندنا لا يبادل عدمه في المندوبات بخلاف
 حيث ندين عدمه بنام مذهب الشافعي فاعتزم هذا الصرح (قوله لبقاء الأول الخ) هذا الفرق ابداء صاحب الدرر
 بعد ما نقل الأولى من ميون المذاهب والثانية من الخلاصة وعارضه بحسبه العلامة قوح اقتدى بأن عبارة
 الخلاصة ولو وضأها الخ لا يجوز قال في الرأية لأنه على خلاف طبع الماء لأنه يجمد صيفا ويذوب شتاء وقال
 الزيلعي ولا يجوز الماء الخ وهو ما يجمد في الصيف ويذوب في الشتاء عكس الماء أو قوله صاحب البحر والعلامة
 المقدسي وقد مضاه أنه لا يجوز الماء الخ مطلقا أي سواء اقتصد طاهرا ذاب أو لا وهو الصواب عندى اه لمضاه
 (قوله أي مختصر) إشارة إلى أي مختصر مفعول (قوله من شجر) يعني أن يصمم بحالها أو لا يشمل
 الرياس وأوراق الهندباء وفرد كل في البرص عندى اسماعيل (قوله أو غير مثله شجر كالغلب (قوله من
 الكرم) أخرج السمرطى لا تسوا الغلب الكرم زاد في رواية الكرم قلب المؤمن وذلك لأن هذه اللفظة تدل
 على كثرة الخير والمنافع في المحي بها وقلب المؤمن هو المستحق لذلك وهل المراد الذي من يخص شجر الغلب
 بهذا اللفظ وأن قلب المؤمن أولى به منه فلا يمنع من تسمية بالكرم أو المراد أن تسميته بجميع اقتضاها فخر الخرم منه
 وصف بالكرم والخير لا صل هذا الشراب الخليل الخرم وذلك ذريعة إلى مدح الخرم وتبج النفوس إليه فحمل
 اه منادى ويزحم في القاموس بالاحتمال الأول وفي شرح الشريعة الثالث (قوله وهو الأنهر) وهو
 المصريح به في كثير من الكتب واقتصر عليه في الخاتمة والهيض وصدره في الكافي وذكر الجواز قبل وفي الحلة
 أنه الوجه لكمال الامتزاج بهر وبهر وقال الرمى في حاشية المنع ومن راجع كتب المذهب وجدنا كراهته
 على عدم الجواز فيكون القول عليه مما في هذا التمر جرح بالتسمية الله اه (قوله والاعتصار إلى آخره)
 فالمراد به الخروج ط (قوله وكذا ما في الدواقة الخ) أي كماء الكرم في الخلاف وفي أن الأنهر عدم جواز دفع
 الحدث بها ولم يجد فعاضدى من كتب اللفظة لفظ الدواقة فطرا جرح وتقل بعض المحققين عن كتب الطب أن
 البليغ الأخضر يقال له الحصب والدواقة والدواقة قال وعلى هذا يتعين حل البليغ في كلام الشارع على
 الأصغر المسى بانفرز (قوله وكذا أنيد الثبر) أي في أن الأنهر فيه عدم الجواز أيضا وقد علمنا أنه ليس
 منه بل من قسم الغلب الذي زال اسمه كما يذكركم قرنا (قوله ولا يلامغلوب) التقيد بالغلب بنامه على
 الغالب والافتقار إلى التساوي في بعض الصور كما يأتي (قوله الغلبة الخ) اعلم أن العلماء اختلفوا على جواز دفع
 الحدث بالماء المطلق وعلى عدمه بالماء المقدم اه إذا اختلف به ظاهر لا يخرج من صفة الإطلاق ما لم يظ
 عليه ويان الغلبة اختلفت فيه عبارات فقها منا وقد اقتص الامام غفر الله له في التوفيق فيها بضابط مقيد
 آخر عليه من بعدم من المحققين كآين الهمام وابن امير حاج وصاحب الدرر والبحر والثر والمصنف والشارح
 وغيرهم وهو ما ذكره مسكوكه الشارع بأورع عبارة واللفظ إشارة (قوله يشرب نبات الخ) يدل من قوله بكال
 الامتزاج أو متعلق بمحذوف سألته وهذا يشمل ما خرج صلاح أو لا كما مر (قوله بالا يقصده التثنية)
 كالمرق وما بالاقلا القول فانه يصير مقيدا جواه فقيرنى من أوصافه وألوهاء حيث يفترقة الماء أولا
 في التثنية كالبحر واحتد عاذا طبع فيه ما يقصده المبالغة في التثنية كالاشنان ونحوه فانه لا يشترط

(وجاء قصد تسميته بلكراهة)

وكرهته عند الشافعي طينة

وكره أحد المصنف بالتسمية

(و) يرفع (بما يقصده ملح لاجاء)

حاصل بذوبان (ملح) لبقاء الأول

على طبيعته الأصلية واختلاف

الثاني إلى طينة الغلبة (و) لا

(بعض نبات) أي مختصر من شجر

أو غيره لانه مقيد (بخلاف ما يظن)

من الكرم) أو الفواكه (بشبه)

فانه يرفع الحدث وقيل لا وهو

الأنهر كافي الشر بلالية عن

البرهان واعتقده القهستاني

فقال والاعتصار من الخفي

والحصى كماء الكرم وكذا ما

الدواقة والبليغ بلا استخراج

وكذا أنيد الثبر (و) لاجاء

(مغلوب) أي (طاهر) الغلبة

أما بكال الامتزاج يشرب نبات

أو بليغ بما لا يقصده التنظيف

مطلب

في حديث لاجواء الغلب الكرم

يقب عليه فصار كسويين المتفاوت لزال اسم الماء عنه كافي الهداية (قوله وما غلبه الخ) مقابل قوله
 أما يقال الانتزاج (قوله فضة) أي فالفضة بقناة الماء أي ما تنحدر منه وبريقه على الأعضاء زلقاً
 وأما في القبح أن المناسب أن لا يترك هذا القسم لأن الكلام في الماء وهذا قد زال عنه اسم الماء كما أشار إليه كلام
 الهداية السابق (قوله ما يزال الاسم) أي فإذا زال الاسم لا يستعير به التطهير في الفضة بل يضره وإن
 على ريقه وسيلانه وهذا إذا زاد في الصبر على ما ذكره الزبيدي قولاً لكن يرد عليه ما تقدمناه من التفتيح تأمل (قوله)
 كنيته في ومنه الضرعان إذا خلط الماء وصار بحيث يصنع به فليس به ماء مطلق من غير نظر إلى الفضة وكذا
 إذا طرح فيه زاج أو عصص وصار يتشبه لزال اسم الماء عنه أخافه في الصبر وسببه عليه الشارح (قوله)
 ولو ما تعلق حطب على قوته فلو جابداً المانع أمابين لجميع الأوصاف أعني الطعم والقوة والريح كالخيل
 أو موافق في بعض مبادئ في بعض أو محال في الجميع وذكر تفصيله وأحكامه (قوله فبقينا كدهما أي
 فالفضة بقية كدهما هو وصفان فلا يضر ظهور وصف واحد في الماء من أوصاف الخيل مثلاً (قوله كين)
 فانه موافق للماء في عدم الرائحة مابين في الطعم والقوة وكما البطيخ أي بعض أوصافه موافق في عدم
 اللون والرائحة مابين في الطعم وهذا في حاشية الرمي على الصبر أن الشاهد في الفن مخالفة للماء في الرائحة
 (قوله فأحدهما) أي فقلبت تسمى أحد الأوصاف المذكورة كطعم أو اللون أو القوة والبقية كالطعم فقط في البطيخ
 فافهم (قوله كستعمل) أي على القول بطهارته وكلمته الذي يؤخذ بالتطهير من لسان التورود الماء
 المنقطع الرائحة يجر (قوله والألا) أي وإن لم يكن المطلق أكثر ما قل أمساها باليجوز (قوله)
 وهذا) أي ما ذكر من اعتبار الأجزاء في المستعمل يتم الملق بالبناء لفعل أي ما كان مستعملاً من خارج
 ثم أخذوا في الماء المطلق وخلط به والملاقى أي والذي لا في الضوم من الماء المطلق القليل بأن انفس فيه
 يحدث أو أدخل يده فيه (قوله في القساق) أي الحياض الصغار يجوز التوضي منها مع عدم جريانها وهو
 فخرج على ما ذكر من التعميم ومن جهة القساق فطس الحمام وبركة المساجد وهو مما لم يكن جانياً ولم يبلغ
 عشرًا في عشره في هذا القول يجوز فيها الاتصال والوضوء ما لم يعلم أن الماء الذي لا في أعضاء المشركين
 ساوى المطلق وأوجب عليه (قوله على ما حقه في الصراح) حيث استدلل على ذلك بأطالهم المذهب
 للعموم كما يروى في البدائع الماء القليل إنما يخرج من كونه مطهرًا باختلاط غير المطهر إذا كان غير المطهر
 غالباً كما هو الورد والبن لا مغلوباً وهذا الماء المستعمل ما بالقي البدن ولا شك أنه أقل من غير المستعمل
 فكيف يخرج من أن يكون مطهراً أه ونحوه في الحلية لابن امير حاج وفي فتاوى الشيخ سراج الدين خاتمي
 الهداية التي جمعها تلميذه الحق ابن الهمام مثل عن فسقة صغيرة يتوضأ فيها الناس وينزل فيها الماء
 المستعمل وفي كل يوم ينزل فيها ماء جديد هل يجوز الوضوء فيها الجواب إذا لم يقع فيها غير الماء المذكور لا يضر
 أه يعني وأما إذا وقعت فيها نجاسة تنقص لصفوها وقد استدلل في الصبر بمعارات أخر لا تدل له كما يظهر
 للشمائل لأنها في الملق والتزاع في الملاقى كما أوضحناه فما علقناه عليه فلذا اقتصرنا على ما ذكرنا (قوله فرق
 بينهما) أي بين الملق والملاقى حيث قال وما ذكر من أن الاستعمال بالجزء الذي يلاقى جسد دون باقي الماء
 فصار ذلك الجزء مستهلكاً كثيراً فهو مردود لسر بأن الاستعمال في الجميع حكيم ليس كالغالب بسبب
 القليل من الماء فيه أه وحاشية الرذعي ما مر من البدائع بأن المحدث إذا انفس أو أدخل يده في الماء صار
 مستعملاً لجميع الماء حكماً وإذا كان المستعمل حقيقة هو الملاقى للوضوء بخلاف ما قالوا في المستعمل
 القليل فانه لا يحكم على الجميع بالاستعمال لأن المحدث لم يستعمل شيئا منه حتى يدهي ذلك وأما المستعمل
 حقيقة وحكمه ذلك الملق فقط ولمنع من الملق لا يصير الماء مستعملاً إلا بالفضة بخلاف الملاقى فإن الماء يصير
 مستعملاً كله بمجرد ملاقة الضوء وروى ذلك في الصبر بأنه لا معنى لغير المذكر لأن الشروع والاختلاط
 في السرورين سواء بل لقاتل أن يقول القاء الفضلة من خارج أقوى تأثيراً من غيره تعين المستعمل فيه أه
 ولذا في الصراح بما تأمل وأعلم أن هذه المسألة مما تحيرت فيها أقسام العلماء والأعلام ووقع فيها بينهم التنازع
 وشاع وذاع وأقربها العلامة فاسم رسالة سماها رخص الانتباه من مسألة الماء حتى فيها عدم الفرق بين الملق
 والملاقى أي فلا يصير الماء مستعملاً بمجرد الملاقاة بل تعتبر الفضة في الملاقى كما تعبر في الملق وواقعه بعض أهل

وأما بطلية الخصال فلو جابداً
 فضة ما يزال الاسم كنيته
 ولو ما تعلق غلوباً لا يوصافه
 فيغير أكثرها أو موافقاً كين
 فبأحدهما أو محالاً كستعمل
 فبالإبراء فان الملق أكثر من
 النصف جاز التطهير بالكل والألا
 وهذايم الملق والملاقى في
 القساق يجوز التوضي ما لم يعلم
 قساوى المستعمل على ما حقه
 في الصبر والتبر والمخ علقته
 الشربلاني في شرعه لاوهابية
 فرق بينهما فراجعاً متلاً

مطل
 في مسألة الوضوء من القساق

حصره وتلقه فخرجهم منهم تليذه العلامة عبد الرحمن الشنينة فرد عليه رسالة سماها زهر الروض في مسألة
 الخوض وقال لا تقتصر بما ذكره مستكره شيعتنا العلامة فاسم ورد عليه أيضا شرحه على الوجانية واستدل
 بما في الخاتمة وغيره وأدخله في أووجه في الآراء التي تصير الماء مستعملا لعدم الضرورة وفي الأسرار
 للامام أبي زيد القيرواني حيث ذكر ما مر عن الينابيع ثم قال الآن بعد القول بالاعتقال في الماء القليل ما زال
 مستحلا حكاه **اه** ومن هنا أتت الفرق السابقة وبه اتفق العلامة ابن الشطي **واتصرت في الجهر للعلامة فاسم**
وأنت رسالة سماها الخواص في الوضوء من النفاذ وأجاب عما استدله ابن الشنينة بأنه ميقن على
القول الضعيف بخاصة الماء المستعمل ومعلوم أن النجاسة ولو طيلة فقد الماء القليل وأقره العلامة الباقر
والشيخ إسماعيل النابلسي وولده سيدي عبد الغني وكذا في التبر والمخ وعلت أيضا موافقة الحق في ابن أمير
 ساح وقاين الهداية وألجى ميل كلام العلامة نوح افندي ثم رأيت الشارح في الخواص مال إلى ترجيحه وقال أنه
 الذي حزنه صاحب الجهر بعد اطلاعه على كتب المذهب وتخله عبارات المضطربة ظاهرا وعلى ما أتى في هذا
 الخصوص من الرسائل وأقام على هذه الدعوى السادة البينة العادلة وقد حزن في ذلك رسالة مائة كلمة
 بنيت مشغولة في حق ما هنا **الوطي** أن شيخنا الشيخ شرف الدين القزويني يحسن الاشياء مال إلى ذلك كذلك
اه ملخصا وفي ذلك وسعة طلبة ولا سيما في زمن انقطاع الماء عن حياض المساجد وغيرها في بلادنا
 ولعلنا الاحتياط لا ينبغي فينبغي أن يثبت ذلك أن لا يفسد أعضاء في ذلك الخوض الصغير بل يفتقر منه
 ويقتل خارجا وإن وقعت النجاسة فيه ليكون من الملقى لا من الملاقى الذي فيه التزاع فلن هذا المقام فيه العقول
 مجال والله تعالى أعلم بحقيقة الحال **(قوله ويعيون)** أي يصح وإن لم يعل في نحو الماء المصوب وهو أول
 هناك من إرادة الخلق وإن كان الغالب إرادة الأقل في العقود والثاني في الأفعال فافهم **(قوله بما ذكر)** أي من
 أقسام الماء المطلق **(قوله فغير مروي)** المراد بالعدم مسائل في التمسك في أن لا يعتبر عدم السيلان
 لعدم أصله حتى لو وجد حيوان له دم حامد لا ينفس **اه** القول وكذا دم القطة والبرغوث فأنه غير مسائل
 وخارج المسمى سواء كان دمه من نفسه أو اكتسبها من غيره فأنه يفسد الماء كما يأتي والمراد الدعوى غير
 الماتية بدليل ذكره الماتية بعده **(قوله كزبون)** بضم الزاي وهو أنواع منها القمل غير **(قوله أي يعوض)**
 في البروقية أنه كبر العوض لكن في القاموس البقعة البعوضة ودوسة مفرطة أي عريضة حرام مستنة
 وأتظاهر أن الماتية هو المراد بقوله وقيل بن الخشب يؤيده عبارة الحلبة وقد يسمى به النفس في بعض الجهات
 وهو حيوان كالقراد شديد التنف وعبارة السراج وقيل الكتان وفي القاموس الكتان دوسة حرام لساعة **اه**
 وأتظاهر أنه النفس **(قوله ومنه يعلم الخ)** أصل عبارة الجنتي ومنه يعلم حكم القراد والحلم **اه** لم يعلم أن
 الأصح أنه مفيد وقال في التبر والرجوع في العلق ترجيح في البق إذا لم فيها مستحار **اه** أي مكتسب فأدرج
 الشارح الجنتي عبارة الجنتي مع أنه بحث لصاحب التبر وفيه نظر للفرق الظاهر من البق والعلق لأن دم العلق
 وإن كان مستعلا لكنه سائل وإذا بحث في الموضوع بخلاف دم البق فإنه لا يتنفس كذا باب لعدم الدم المغسوخ
 كما مر في محله وقد علم أن الدموي في الفسدة له دم سائل وعلى هذا ينبغي تقييد العلق والقراد هنا بالصغير إذا
 الصغير لا يتنفس في الموضوع كما مر فنبقى أن لا يفسد الماء أيضا لعدم السيلان **(قوله وعلني)** كذا في أكثر النسخ
 وفي بعضها وعلني وهو الصواب الموافق ل عبارة الجنتي وهو جمع حلة بالترك وفي البر من الحلة الحلة ثلاثة
 أنواع أراد حنة وحلم والقراد أصفرها والحانة واسطها والحلة أكبرها وله دم سائل **اه** وذكر في القاموس
 أنها تعلق على الصغير وعلى الكبير من الأشداد وعلى دودة تقع في جلد الشاة فإذا دغ وهي موضعها **(قوله)**
دودة القز أي الذي يتولد منه الحرير **(قوله وماؤه)** يحتمل أن يكون المراد به ما يوجد بجوارحه منه قبل
 ادراكه وهو شبه اللبن والذي ينبغي فيه عند حرره ومنه أن المراد الأول لما في الصغير في لوطي دودة القز
 فأصاب قوبه أكتمن عند البرد ثم يبرز صلا من **اه** من شرح ابن الشنينة **(قوله وزيد)** أي يسه الذي
 فيه الدود **(قوله وترز)** أي يجزم بطلانه في الوجانية بل قال وفي تردد التزلف ومنه في شرحها
(قوله كدودة الخ) فأنها ملهارة ولو ترجعت من البرد والقتض التحمل عليها لا ذاتها ط ولقد ناقولا
 بخاصة نوحى الأول فإذا وقعت في الماء لا ينفس لكن لو بعد غسلها كما تقدم في البرازية فأما التفتية من أنه ينفس

(ويحوز) وضع الحدث **(بما ذكر)**

وإن مات فيه أي الماء ولو قليلا

(غير مروي كزبون) وعرب وبن

أي يعوض وقيل بن الخشب

ولي الجنتي الأصغر في علق من

الدم أنه يفسد ومنه يعلم حكم

القراد وعلني وفي الوجانية دود

كدودة شربل فمن نجاسة

كسك وسرطان) وضضع الاريا
لعدم سائل وهو مالا شقة له بين
اصابه ففسد في الاصح كية برة
ان له ادم والا (وكذا) الحكم
(وماء) ما ذكر (خارجة) وأنى فيه
في الاصح فلو تفتت فيه فهو ضضع
جاء الوضوء به لا شربة لمرة له
(ويصحب) الماء القليل (يموت) ماء
محاشي ربي موله في الاصح كسك
وأوز) وحكم ما سائر المائات كالماء في
الاصح حتى لو وقع بول في صغير مشر
في عثر لم يفسد ولو سأل دم رجعه
العصير لا ينجس خلافا لمحمد ذكره

الشيء وغيره (وتقربا) حدا وصفه
من لون او طعم او ريح (ينجس) الكثير
ولو جارا اجماعا الماء القليل فينجس
وان لم يتغير خلافا لما لا (لا) لا يتغير
(ي) ما حول (مكث) فلو لم يمتد بضاة
لم يبرز ولو شك في الاصل الطهارة
والتوضي من الخوض افضل من
البرز والمعتزلة

مطلد
حكم ما سائر المائات كالماء في الاصح

٢ قوله فهو عطف على قوله وينجس
لا على الخ وجهه ان قوله يقول
مكث متعلق بقوله تغير وتغيره
وجرت الباء فيه متعلقة بقوله
ينجس فعلموا ينجس في الحقيقة
هو موت الجمر ووصول اليه القتل
بواسطة الباء فلو جعل قوله لو تغير
معمولا لينجس المذكور لم يفسد
على معموه وهو موت الجمر وفيلان
تسلط الباء عليه ولا تدخل الباء
على غير الاحياء اللهم الا ان يذهب
نصفه على الباء ويجوز رواه اه سم

مطلد
في ان التوضي من الخوض افضل
ومعا المعتزلة وسيان الجزء الذي
لا يبر

محول على ما قبل القتل (قوله وماء موله) عطف على قوله قد رمى أي ما يكون وانه مشروا في الماء
سواء كانت نفس سائلة اولاً في ظاهر الرواية بجر من السراج اي لان ذلك ليس بدم حقيقة وعرف في الخلاصة
الماء بالواو مستخرج من الماء يموت من ساعته وان كان يعيش فهو ماء في ورثي لم يخل بين الماء والبرز معاً أكثر
وهو ما يكون ما لا يبر بالكن ليدركه حكماء حدة والجميع انه ملحق بالماء لعدم الدموية شرح المتن اقول
والمراد بهذا القسم الاثر ما يكون وانه في الماء ولا يموت من ساعته واخرج من كالماء سرطان والفسد
بمخلاف ما يترادف في البرز يعيش في الماء كالذب والاوز كما يأتي (قوله ولو كلب الماء وشتره) اي بالاجماع
خلاصة وكذا لم يعتبر القول الضعف المهي في المراج اخذه في الجمر (قوله كسك) اي بشارت اوائمه
ولو طافوا خلافا للجاوي كما في النهر (قوله وسرطان) بالشر يك ومنافعه مستكثرة بسطها في القماموس
(قوله وضضع) كرج وبجر وجندب ودرهم وهذا اقل او مردود فاموس (قوله ففسد في الاصح) وعلمه
لما جزم به في الهداية من عدم الافساد بالفسد البري وصحة في السراج محمول على ما لا دم في السائل كما في الجمر
والنهر من الحية (قوله كية برة) اما الماية فلا فسد مطلقا كما لم يمتد وكالمية البرية لا تؤثر لو كبرت لها
دم سائل منه (قوله والا) اي وان لم يكن للضفد البري وبالمية البرية دم سائل فلا يفسد (قوله ما ذكر)
اي من ماء الموله وغيره المولى ط (قوله لمرة له) لانه قد صار ان برز في الماي فمكره الشرب بغيرها
كما في الجمر (قوله القليل) اما الكثير فيأتي حكمه بعد (قوله في الاصح) اي من الزوايين لان في قسا
سائلة واقفت الروايات على الافساد في غير الماء كذا في شرح الجامع لقاضي خان فالحق الجنب من تصبغ عدم
الافساد به في ظاهره غير (قوله كسك وأوز) فسرت في القماموس كالماء من الاثر فمما تراه فان والاوز كسر
تضع زواي منه وقد قد تفتت الهمزة (قوله وحكم ما سائر المائات الخ) فكل ما لا يفسد الماء لا يفسد غير الماء
وهو الاصح يجب وتفتت والاشبه بالشفة بانع اه بجر وفيه من موضع آخر وسائر المائات كالماء في القلة
والكثره يعني كل مقدار ولو كان ماء تصبغ فاذا كسك فيه ينجس اه ومنه في الفتح (قوله في الاصح) اي
في حوض فيه صبر ط (قوله لم يفسد) اي ما لم يتغير اثر الطهارة (قوله مع الصبر) اي او الصبر يسيل
ولم يظهر فيه اثره كما في النية من الحيط (قوله لا ينجس) اي ويصل شربه لا يحصل في حكم الماء
فتشتت فيه الطهارة بخلاف سائلة الضفد التي تشتت تأمل (قوله خلافا لمحمد) أفاد ان هذا قول ابي

حنيفة وابي يوسف وفيه صريح في المائنة (قوله وشتره) عطف على قوله يموت ماء في متعلق بقوله وينجس
وقوله ينجس جار مجرور متعلق بقوله تغير وقوله الكثير فاعل ينجس الذي تعلق به قوله يتغير وقد بالكثير اصلاحا
لعارة المتن لان الكلام في القليل ولا يصح ارادته هنا ويوجد في بعض النسخ ينجس الكثير بصفة المضارع وهو
تخريف ولكن المحدثين لم يتبع لهم فنهضة حصصا فاعتزوا على ما رواه وافاهم (قوله خلافا لما لا) فان ما هو قليل
عندنا لا ينجس عنده ما لم يتغير القليل عنده ما تغيره الكثير بخلافه وعند الشافعي الكثير ما يبلغ القليلين
والقليل ما دونه وما عندنا ناقصا في ائرق بينهما الادلة مبسطة في الجمر (قوله لا لتغير الخ) اي لا ينجس
او تغير فهو عطف على قوله وينجس لا على قوله يموت تأمل معنا (قوله فلو لم الخ) صرح بمزيد التوضيح
ادفه داخل تحت قول المصنف وشتره حدا وصفه ينجس (قوله ولو شك الخ) اي لا يبره السؤال
بجر وفيه من المبني بالعين وبرؤية اثار اقدام الوحوش عند الماء القليل لا يتوضاه ولو توسع بركية وطب
على ثلثه شرب منها تنجس والا فلا اه وينبغي جعل الاقل على ما اذا نظيت على فنه ان الوحوش شربت منه
بدل الفرع الثاني ولا فيجوز التشك لا يمنع الماء الاصل انه يتوضأ من الخوض الذي يحاف فذرا ولا يفتنه وينبغي
جعل التيقن المذكور على غلبة الظن وانفرد على التشك والوهم كالمحقق اه (قوله والتوضي من الخوض
افضل الخ) اي لان المعتزلة لا يبرزونه من الحاضن فترجمهم بالوضو منها قال في الفتح وهذا التحايف بالافضلية
لهذا المارض فحق مكان لا يتحقق يكون النهر افضل اه في الكلام في وجهه من المعتزلة ذلك في المراج قبل
سائلة الخوض بناء على الجزء الذي لا يتبرأ منه عند اهل السنة موجود في الخارج فتقتل اجزاء الطهارة
الجزء لا ينجس فبرز منه فيكون باقي الخوض طاهرا وعند المعتزلة والفساد هو معدوم فيكون كل الماء مجابوا
للمسألة فيكون الخوض نجسا عندهم وفي هذا التبرر بقوله اه اقول ووضع ذلك ان الجزء الذي لا يتبرأ

الجزء الذي لا يتجزأ جوهري ووضوح
لا يقبل الانقسام اصلا لا يجب
الانقسام ولا يجب الوهم والقرص
المعنى تتألف الاجسام من افراده
بالضام بعضها الى بعض اه
تقرضات السيد اه منه

(وكذا يجوز به ما خالفه طاهر
جامد) مطلقا (حكاكشان
وفضران) لكن في البحر من
القبة ان امكن الصغرى لم يجر
كتبد قر (وقا كمة وورق خبر)
وان غير كل اوصافه (في الاصح
ان يثبت رفته) أي واسمه لا
(و) يجوز (بجار رفته) به
بجاستو (الحار) (هو مائة
جارية) عرفا وقبل ما ذهب بنية
والاول اظهر والثاني اشهر
(وان) وصلت (اي كبر جزياته
بده) في الاصح فلو ان التبر من
فوقه فخرنا رجل ما يجري بلامد
جازه جادوكذا الوضوح من
من صغر او صبر رفته الماء
في طرفه بزاب ووضافه وعند
طرفه الاخر انما يجمع فيه الماء
جاز وضي به ثانيا

عبارة عن الجوهر الفرد الذي لا يقبل الانقسام اصلا وهو ما تألف الاجسام من افراده بالضم بعضها الى بعض
وهو ثابت عند أهل السنة فكل جسم تنهيه بالانقسام الى ما فاذا وقت في الحوض العكبر لجماعة وقرضنا
انقسامها الى اجزاء لا يتجزأ وقابلها من الماء الطاهر مثلها سبق الزائد عليه الطاهر ان لا يتجزأ على الماء كله
بالضامة وعند الفلاسفة هو معدوم يعني ان كل جسم قابل للانقسامات قيمته متناهية فكل جزء من الضامة قابل
للقسمة وكذا الماء الطاهر فلا يجوز من الطاهر الا ان يقابل به جزء من الضامة لعدم تناهي القسمة فتشغل اجزاء
الضامة بجميع اجزاء الماء الطاهر فيحكم عليه بأنه نفس ولعل وجه التفرق هذا التقرر ان لم تكن المسألة
مبنية على ذلك ثم ان لا يحكم بضامة مادون مشرف عشر ايضا الا اذا غلبت الضامة عليه واسو له لبقه الزائد
على الطاهر فلا يحكم على الكل بالضامة وايضا لا يتجزأ بالضامة مبنية على خلاف المقدمين طهارة الماء
المستعمل على ان المشهور ان اختلافه في مسألة الجزء الذي لا يتجزأ بين المسلمين وحكاكشان الفلاسفة ففاه
الفلاسفة ونوا عليه قدم العالم وعدم عشر الاجساد وغير ذلك من انواع الاختلاف انتم المسلمون لرد ذلك لان
حادة العالم اذا تاحت بالانقسام اليه يحسكون ذلك الجزء حادنا محضا الى موجد وهو حقا تعالى كاي ذلك
في محله والمالعة فلا يخالو اهل السنة في شي من ذلك ولا لكفر والضماع انهم من اهل قبلتنا ومقلدين
في القوم لذهننا فالاولى ما قبل من بناء المسألة على ان الماء يتقسم عندهم بالمجاورة وعندنا لا يلا بالسرير
وذلك على ظهور اثره انه في الماء يظهر لا يحكم بالضامة بناء على ان المستعمل ليس هذا ما ظهر في تقرير
هذا اهل فقهه فالتكاد تقدم مضمنا كذلك في غيره هذا الكتاب والله اعلم بالصواب (قوله به) بالمد
والثبوت (قوله خالفه طاهر جامد) اي بدون طبع كزوي (اي قوله مطلقا) اي سواء كان الخاطن جنس
الارض كالتراب او قصد جملة التخليف كالاشنان والساوون او يكون شأ آخر كالزعفران عند الامام مخ
(قوله كاشنان) بالضام والكسر فمخس (قوله به) لان اسم الماء زال منه فليكن التبدل كاقصانه (قوله
وان غير كل اوصافه) لان المنقول عن الاسماء انهم كانوا يرضون من الجاهل التي تقع فيها الاوراق فتعبر
الاوراق من غير تكبير غير من النهاية (قوله في الاصح) مقابله ما قبل انه ان ظهر لون الاوراق في الكت
لا يتوضأ ولكن يشرب او التقيد بالكت اشار الى كنة التغير لان الماء قد يرى في محله متغيرا ولكن لو فرضه
شخص في كنهه لا يراه متغيرا تأمل (قوله لما نزل) اي قوله فلو جاز انما فيضائه ما لم يزل الاسم (قوله وقت
فيه لجماعة) بسجل الرتبة كالبيعة وبان في سائرهم (قوله عرفا) غير او منصوب برفع الخاض اي بعد
من جهة العرف اوفى العرف تأمل (قوله والاول اظهر) اي واصح كافي البصر والتبر توعيه على العرف
وبجرانه على قاعدة الامام من التفرق المبين ط لكن استشكل بأنه لا يتعين اسلا تعدده واختلافه
بشد العاقلين واختلافهم (قوله والثاني اشهر) لوقوعه في كثير من الكتب حتى التوت وقال صدر
الشر بعد وبعين الكمال انه الحد الذي ليس في ذكره سرج لكن قد علمت ان الاول اصح والعرف الا انما معنى
كان الامداد بخلافه ان الجانب وضاح من جانب آخر يسمى جازيا وان قل الخاطل وبه يظهر الحكم في رتبة المساجد
ومغس الخاضع انما لا يذهب بنية والله اعلم (قوله في الاصح) نقل تصحيفه في البحر: السراج الوهاج
وعن شرح الهداية للسراج الهندى وقوا بعد ما نقل عن الفتح اختياره لقلقه اقول وزيد فقرة ايضا ما
من ان لو حال دم رطبه مع الصبر لا ينسب خلا فالحمد وفي الخرافة انما قال احد هذا طاهر والآخر ليس فبا
من مكان حال فاختلط في الهواء ثم نزل لا طهره ولو جرى ماء الاناء من في الارض صار بنية ماء جار
في الخلاصة وقلم المسألة المنصف في مخلوط تصفة الاقارن وفي الخبر ثلوا صابت الارض لجماعة فصب عليها
الماء جرى بخروا دما طهرت الارض والماء طاهر بنية الماء الجارى ولو اسبابا المطر يرى عليها طهرت
ولو كان غلاما يجري فلا (قوله فلو علم الخ) تحريم على الاصح وتأيد به واعلم ان هذا المسائل مبنية على القول
بضامة الله المستعمل وكذا انظرها كاصح في الفتح والبر والحلة وغيرها قال ترمي جميع لانه حثت من
جنس وجوع الضامة في الماء الجارى فانهم (قوله وكذا الوضوح من الخ) اي وجرى الماء في ذلك التبر وتوضأ به
حال جرانه فانهم الماء في مكان لغير رجل آخر تبر من ذلك المكان وجرى الماء فيه وتوضأ به حال جرانه
فاجتمع في مكان آخر فعمل ثلث كذلك باوضوه الكل اذا كان بين المكاتب مسافة وان قلت ذكر في الهبة

طلب
الاصح انه لا يشرط في الجريان للدم

وغيره وحذفت أن لا يسط الماء المستعمل الا في موضع جريان الماء فيكون تابعا للباري خارجا من حكم الاستعمال وقامه في شرح النية **(قوله ورم)** الواو ادخله على محذوف مطوف عليه بشرط يدخل حرف الطغ على مثله أي جاز وفيه ثلاثا وهاو وناهما دوا وناهما دوا واقتدرا لكثر ط **(قوله أي يطم)** بضمه به لبخل العلم والورنا ايضا **اه ح (قوله اتره)** الاولى اترها أي الصباسة لكنها ذكر ضمير هلتا وتولها بالواقع وفي شرح هدي بن الصاد لسيدى عبد الفتى الظاهر ان المراد بهذه الاوصاف اوصاف الصباسة التي المتضمن كما اورد والحق مثلا فلو صب في ماء جار يستأثر الصباسة التي فيه لانه نفسه لهارة المانع بالفضل الى أن قال ولم ارم من عليه وهو مرم فاحتجته **(قوله فلو صب في ح)** اشار الى ما قدمته من شمول الصباسة الرمية وغيره هل تعتبر ظهور الاثر في كل منهما **(قوله من اسفل)** أي اسفل المكان الذي وقعت فيه الجيفة او البول ط **(قوله في الجربة)** بالفتح اسم الجربة من الجري أي الدفعة الواحدة واما بالكسر فذكر في القاموس انها مصدر وهو ضمير مناسب هنا لان الاثر يظهر في العين لا في الحدث فافهم **(قوله ظاهره يوم)** الجيفة وغيرها أي ظاهر الخلق المصفى الصباسة كقبره من التورن وهذا يبقى عنه ما قبله قالوا في حذفه والانتصار على ما بعده

(قوله وهو مرمجه الكال الخ) وأيدته لهذه الصلابة ابن امير حاج في الحلية وكذا ايدى سيدى عبد الفتى باقي حدة الفتى من أن الماء الحار يطهره بعضه بعضا وعلى الفتح وغيره من أن الماء النجس اذا دخل على ماء الحوض الكبير انصبه ولو كان غاليا على ماء الحوض قال فالجري بالاولى وقامه في شرحه **(قوله ودخل الخ)** الاول قول ابن يوسف وهذا قولهما كما في السراج ومضى عليه في النية وقراء شارحها الحلبي وأجاب عما في الفتح وفي الصبر أنه الاوجه وهو المذكور في اكثر الكتب ومعه صاحب الهداية في التنبه ليقين بوجود الصباسة فيه بخلاف غير الرمية لانه اذا لم يظهر أثرها علم أن الماء مذهب بعينها وأيداه العلامة فوج اخذني واعترض على ما في التبر وأطال الكلام وأوضع المرام وما حاصل انها قولان معجمان ثانيهما الحوط كما قال الشارح قال في النية وعلى هذا ما اظهر اذا جرى في المزاج وعلى السطح حذرات غالية طاهران كانت العذرة عند المزاج اركان الماء كله اوضعه او اكتمه بلاق العذرة فهو نجس والافلاطون **اه** وعلى ما رجحه الكمال قال في الحلية ينبغي أن لا يعتبر في مسألة الطحس سوى قفرا أحد الاوصاف **اه** اقول وعلى هذا الخلاف ما في ديار من انهار المساطة التي تجري بالصباسات وترسب فيها الكفا في التبر يظهر فيها اثر الصباسة وتغير ولا كلام في نجاستها حثتذ وأما في البيل فانه يزول تغيرها فغيري فيها الخلاف المذكور بل بان الماء فيها فوق الصباسة قال في خزائن الفتاوى ولو كان جميع بطن التبر نجسا كان الماء كثيرا البري ما تحته فهو طاهر والاخلا في المقتط قال بعض المشايخ الماء طاهر وان قل اذا كان جاريا **اه (تنبيه مهم)** قد اعتيد في بلادنا لقائه زبل الدواب في مجاري الماء في البيوت لحد خلل ثلاث المجاري المسماة بالقساطل فرب فيها الزبل ويجري الماء فوقه فهو مثل مسألة الجيفة وفي ذلك حرج عظيم اذا قلنا بالصباسة والخرج مدفوع بالنص وقد تعرض لهذه المسألة العلامة الشيخ عبد الرحمن الصعادي مفتي دمشق في كتابه هدي بن الصاد واستأنس لها بعض فروع وبالقاعدة المشهورة من أن المشقة تجلب التبدل ويحذر حوا عليها كما ذكر في الاشياء وقد اطال الكلام سيدى عبد الفتى التالبي في شرحه على هذه المسألة بما حاصله انه اذا رسب الزبل في القساطل ولم يظهر أثره فالظاهر وانما وصل الى الخياض في البيوت متقبلا وزبل في حوض صغير أو كبير فهو نجس وان زال تغيره بنفسه لان الماء النجس لا يظهر بتغيره بنفسه الا اذا جرى بعد ذلك بماء صاف فانه سينتد يظهر فاذا انقطع الجريان بعد ذلك فان كان الحوض صغيرا والزبل راسب في اسفله تنصب ما لم يصير الزبل جاتا على الطين الاسود فانه اذا جرى بعد ذلك بماء صاف تم قطع

لانصب وهذا كله بناء على نجاسة الزبل عندنا ونوع زفر ووث ما يوركل لجه طاهر وفي المتن بلقين النجاسة الدوراث كلها نجاسة الا رواية في محمد أنها طاهرة للباقي وفي هذه الرواية تسمية لا رباب الدواب ثقيل يسلمون من التلطن بالارواث والاشياء تحفظ هذه الرواية **اه** كلام المتني واذا قلنا بذلك هنا لبعده عن الضرورة وادعاء الى ذلك كالتقوا يقول محمد بطهارة الماء المستعمل للضرورة ونحو ذلك وفي شرح العباب لا ينجرنا على قول الامام الشافعي اذا ضاق الا حرا تسمع انه لا يصير تغيرا أنهر الشام بمائها من الزبل ولو قلنا لانه لا يمكن جريها الخطر اليه الناس الا **اه** وظاهره ان المنع عنه عند أثر الزبل لا عينه **اه** ما في شرح الهدية لمنها موضعا

وثر وثر وقامه في البحر ان لم يثر أي يعلم **(أثره)** فلو فيه جيفة او بال فيه وجب قنوصا آخر من اسفله جاز ما لم يثر في الجربة **(أثره وهو)** اما طم اولون ادر يبع ظاهره يوم الجيفة وغيره وهو ما رجحه الكمال وقال قلته فاسم انه المختار وقراء في النهر واكثره المصنف وفي القهستاني من المضمرات من النصاب وعليه الفتوى وقيل ان جرى عليها تصفها فاكتم يبق وهو احوط

تنبيه مهم في طرح الزبل في القساطل

أقول ولا يخفى أن الضرورة دأمة إلى الصعود عن العين أيضا فان كثيرا من الحالات الجيدة عن الماشي بلادنا يكون
 حادها قليلا إلى أغلب الاوقات يستحب الماء من الزيل ويرسب في أسفل الحياض ويختبر ما يتصلح الحوض
 بالاستعمال منه أو يقطع الماء منه قليلا حتى جاري ولا سيما ذكرى الانهر وانقطاع الماء بالكلية اياها فاذا استعوا
 من الانتفاع بثلث الحياض لما فيها من الزيل يلزمها الحرج الشديد كما هو مشاهد فاحسبنا بهم إلى العسرة انشد
 من احتياج ارباب الدواب وقد قال في شرح المنيّة العالوم من قواعدا يتنا التسهيل في مواضع الضرورة
 والبلوى الصلة كالإسالة آبار الفلوات ونحوها اه أي كالصقوع من حياض العذود وعن طين الشارع
 الغالب عليه الصيانة وغير ذلك ثم في بعض الاوقات يزداد التغيير فيقل الماء إلى الحوض اخضر وفيه عين
 الزيل فينبغي الحوض أو صغيرا وان كان جارا لا يجره ماء الجبس ولا ضرورة إلى الاستعمال منه في تلك الحالة
 فينتظر صفاء ثم يفتح حافى القساطل وما في أسفل الحوض لما علس من الضرورة ومن أن المشقة قطب التيسير
 ومن أنه اذا ضاق الامر اتسع واقفه تعالى أهل (قوله) وألقوا بالجاري حوض الجمام) أي فإنه لا يفيض
 الا بطهوانا الصيانة اقول وكذا حوض غرا حمام لانه في التقدير كذا الحكم في حوض الخ من غير
 في عشر ثم قال وكذلك حوض الحمام اه فليفظ (قوله) والفرف متدالة) جلة حالية أي متتابع ونفسه
 كافي البصر وغيره أن لا يكثر وجه الماء فيبين الفرفتين (قوله) ويخرج من آخر) أي نفسه اوبصره لما
 في التثنية لو كان يدخل الماء ولا يخرج منه لكن فيه الشان يقتل ويخرج الماء باقتضائه من الجانب الآخر
 متداركا لا يفيض اه ثم ان كلامهم ظاهره أن الغرض من اصلاحه هو ان يخرج من ثقب في أسفل الحوض
 لا يعلق بالان العبرة لوجه الماء بدليل اعتبارهم في الحوض الطول والعرض لا الصق واعتبارهم الكثرة والقلّة
 في اعلاه فلهذا كذا السراج وفي التثنية اذا كان الماء يجري ضعيفا ينبغي أن يوضأ على الوقا حتى يترفع
 الماء المستعمل ولم أر المسألة صريحا فلم رأيت في شرح حسبي عبد الفتى في مسألة خزانة الحمام التي اخبر
 أبو يوسف بربوبية قاعة فيها قال فيه الإشارة إلى أن ماء الخزانة اذا كان يدخل من اصلاحها ويخرج من أبواب
 في اصلاحها فليس بجار اه وفي شرح التثنية يظهر الحوض بمجرد ما يدخل الماء من الانبوب ويفيض من الحوض
 هو المختار لعدم يفتح ماء الصيانة فيه ويصرفه جارا اه وظاهر التحليل الاكتفاء بالخروج من الاسفل
 لكنه خلاف قوله ويفيض فامل وارجح (قوله) مطلقا) أي سواء كان ابصارا اربع او اكثر وقيل لو اكثر
 ينصب لان الماء المستعمل يستقر فيه الا أن يوضأ في موضع الدخول او الخروج كافي التثنية وظاهر الاطلاق
 أيضا انه اذا علم عدم خروج الماء المستعمل الضعف الجري لا يضر وليس كذلك لما في التثنية من الخالية والاصح
 أن هذا التقدير غير لازم فان خرج الماء المستعمل من ساحة لكثرة الماء وقوة مجرى والافلا اه وأقر
 الشارعان وزاد الخلة قوة ولا شك أن حسن لكن قال في التثنية بعد ما توسكن من الخلو في أنه قال
 ان كان يضره الماء من جرائه يجوز وأجاب بركن الاسلام المغدّي بالجواز مطلقا انه ماء جاريا جاريا يجوز
 التوضي به وعليه الفتوى اه ثم هذا كافي الخلية مبنى على نجاسة الماء المستعمل وأما على الاصح المختار
 فيجوز الوضوء ما يغلب على ظنه أن ما يفرقه اوضعه فضاها ما مستعمل اه اقول لكن اذا وقع فيه نجاسة
 حقيقية كان التفرع على حاله (قوله) وكعين الخ) يبقى عنه الاطلاق السابق كما افاده ح (قوله) يبيع
 الماشية) أي من العين وذكر الضمير باعتبار المكان (قوله) معزاة التثنية) فيه أن عبارة القمستان كما
 في الزاهدى وغيره (قوله) وكذا يجوز) أي دفع الحديث (قوله) به (ك) الركود الكون والثبات خاموس
 (قوله) أي وقع فيه نجس الخ) شمل ما لو كان النجس غالبا لو اختلف في الخلاصة الماء النجس اذا دخل الحوض
 الأكبر لا يفيض الحوض وان كان الماء النجس غالباً على ماء الحوض لانه كلما اتصل الماء بالحوض صار ماء
 الحوض غالباً عليه اه (قوله) برأيه) أي من طم وألون اوجرح وهذا التصديق بقتنه وان لم يذكر في كثير
 من المسائل الآتية فلا تغفل عنه وقد متأن المراد من الاثر أثر الصيانة فساد ما خالطها كمثل ونحوه
 (قوله) به (يقى) أي يهدم الفرق بين الرمية وضرها هو زناه في البصر إلى شرح المنيّة عن النصاب وأرد بشر المنيّة
 الخلة لان امر حرج وقد ذكر عبارة التصلب في مسألة الماء الجاري لا هنا على أنه يشكل عليه ما في شرح المنيّة
 لطبي من الخلاصة انه في الرمية ينصب موضع الوقوع بالاجاع وأما في غيرها فنقل كذلك وقيل لا اه ومثل

طلب
 لودخل الماء من اعلى الحوض وخرج
 من اسفله فليس بجار

وألقوا بالجاري حوض الحمام
 لولاء نازلا والفرف متدالة
 كحوض صغير يدخله الماء من جانب
 ويخرج من آخر يجوز التوضي
 من كل الجوانب مطلقا به يفتح
 وكعين هي خمس في خمس ينصب
 الماء منه به يفتح فمستأنى
 معزاة التثنية (وكذا) يجوز
 (راكه) كذا (لا) أي وقع
 فيه نجس لم ير أثره ولو في موضع
 وقوع الرمية به يفتح به

في الحلية وكذا في البدائع لكن عبر بظاهر الرواية بدل الاجماع قال ومعناه أن يترك من موضع النقص تقدير
المرض الصغير ثم يترجأ اه وتقدر في الكفاية بأربعة اذرع في مثلها وقبل يعزى فان وقع خبره أن النقص
لم ينقص الى هذا الموضع فزاد منه قال في الحلية قلت وهو الاصح اه وكذا جزم في الحلية تنقص موضع
المرئية بالمثل خلاف تم نقل القولين في غير المرئية وصح في المبسوط اولهما وصح في البدائع وغيرهما ثانيا
تم قال في الخزانة والقنوي على عدم التنصص مطلقا بالابتغى بلا فرق بين المرئية وغير المرئية وهو المروي حتى
قالوا يجوز اوضوح موضع الاستعانة بل التعلل كما في المراج من الجنب اه وقال في الفتح ومن ابي يوسف
آه كالجاري لا ينقص الا بالغير وهو الذي ينبغي تصحيحه فيبقى عدم الفرق بين المرئية وغيره لان التعلل
الحاجة تنقص عند الكثرة عدم التنصص الا بالغير من غير فصل اه فقد ظهر أن ما ذكره الشارح سبق على ظاهر
هذا الرواية عن ابي يوسف حيث جعل كالجاري وقد مناعه آه اعتبر في الجاري ظهوره الاثر مطلقا وأنه ظاهر
الترون وكذا قال في الكثرنا وهو كالجاري ومثله في الملقى وظاهر اعتبار هذه الرواية فلذا اختاره في الفتح
واستحسن في الحلية لموافقها لما مر من في الجاري قال وبشيء ما في سنن ابن ماجه عن ابي يوسف رضي الله عنه
قال اتيته الى غيري فإذا فيه جازيت فكشفنا عنه حتى انتهى اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان الماء
لا ينقص شيئا فاستقينا وأربرنا وحنا اه وهذا وارد على نقل الاجماع السابق واقده اعلم (قوله له مقدار
الراكد) يعني بقوله المصنف في التعليق بالمعنى فالاول ذكر بعده تفسير المراجع الضيق (قوله اكبر رأى
الميت به) أي غلبته لا بما في حكم القين والاولى حذف اكبر لظهور التخصيص بعده ط (قوله والاول)
صادق بما اذا غلب على غلبه المخلص او اشتبه عليه الاخران لكن الثاني خبره عن اختلاف الساترانية واذا اشتبه
المخلص فهو كما اذا لم ينقص اه فانهم (قوله والله رجع محمد) أي بعد ما قال بتقديره يعشرف عشر
ثم قال لا وقت شيئا كما في الآية الثقات عنه بجر (قوله وهو الاصح) زاد في الفتح وهو الاصح باصل ابي
حنيفة اعني عدم التصكم بتقديره فيما لم يرد فيه تقدير شرعي والتوفيق فيه اذ رأى الميت بناء على عدم صحة
ثبوت تقديره شرعا اه وأما تقديره بالفتن كما في الآية الثاني فله فيه خبر ثابت كما قاله ابن المديني وضعفه الحافظ
ابن جدد البردويه وطال الكلام عليه في الفتح والجر وغيرهما من المتأولات (قوله وحقق في الجرائه
المذهب) أي المروي عن ائمتنا الثلاثة وكمن القول الصريح في ذلك أي أن ظاهر الرواية عن ائمتنا
الثلاثة تفويض المخلص الى رأى الميت به بلا تقدير بشي ثم قال وعلى تقدير عدم رجوع محمد عن تقديره بشر
في عشر لا يستلزم تقديره الا في قلره وهو لا يزم خبره لانه لا يجب كونه ما استمكنه الميت فاستمكنوا واحدا
لا يزم خبره بل يصح باختلاف ما يقع في قلب كل وليس هذا من الصور التي يجب فيها على العاقل تقليد
المعهد ذكره الكمال اه اقول لكن ذكر في الهداية وغيرها أن القدر العظيم لا يتجزأ لاحد طرفيه بغيرك
الطرف الآخر وفي المراج أنه ظاهر المذهب وفي الزيلعي قيل يعتبر بالغيرك وقيل بالمساحة وظاهر المذهب
الاول وهو قول المتقدمين قال في البدائع والمطابق لثقت الرواية عن اصحابنا المتقدمين أنه يعتبر بالغيرك
وهو أن يرتفع وينخفض من ساعته لا بعد الملك ولا يعتبر اصل الحركة وفي الساترانية أنه المروي عن ائمتنا
الثلاثة في الكتب المشهورة اه وهل يعتبر حركة النفس أو الوضوء أو الدوران فانها اصح لانه الوسط كما في
المطاب والمحاوي القدسي وقامه في الحلية وغيره ولا ينبغي عليك أن اعتبار المخلص بقطعة الفتن بلا تقدير بشي
مخالف في الظاهر لا اعتبار بالغيرك لا قطبة الفتن امر باطن يصح باختلاف الفتنين وقوله الطرف الآخر
امر حسي مشاهد لا يصح مع أن كلامهما مقول عن ائمتنا الثلاثة في ظاهر الرواية ولم أر من تنكح على ذلك
ويظهر التوفيق بأن المراد قطبة الفتن بأنه لو فرقنا لوصول الى الجانب الآخر اذا لم يوجد بالغيرك بالفعل فليقل
(قوله وبذلك) حاصله أن صدرا التبريعة في تقديره بالغير على اصل وهو قوله صلى الله عليه وسلم من خسر
بترافه حولها المرحون ذمعا فكونوا لمرهمان كل جانب عشرة فضعف خبره من خبر يثري سماعنا لا يثبت
الماء الباري تنقص ماء الاوى ويمنع أيضا من خبره الواقعة في التلاسيق النقص الى البره لا يمنع خفاؤها والحرم
وهو عشر في عشر قال نعم أن الترم اعتبر العشر في العشر في عدم سريه النقص وبذلك في الخبر بأن الصريح في
الحرم أنه اربعون من سبكي جانبين قوام الارض اضعاف قوام الماء مقاييس عليها في عدم السرية

(والتبريعة في مقدار الراكد
اكبر رأى الميت به فيه فان غلب
على غلبه عدم خلوص) أي وصول
النقص الى الجانب الآخر جاز
والاول هذا ظاهر الرواية عن
الامام والله رجع محمد وهو الاصح
كذلك للغاية وغيره وحقق في الخبر
أنه المذهب به يعمل وأن التقدير
يعشرف عشر لارجع الى اصل
يقدر عليه وبذلك اجاب به صدور
الشبهة

لحسن في التبروات خبيران
اعتبار العشر أضبط ولا سيما
في حق من لا رأي من العوام
فلذا اتفق به المتأخرون لاعلام
أى في المربع بأربعين وفي الدود
بستة وثلاثين وفي المثلث من
كل جانب خمسة عشر ورعا
وخسا بذراع الكرواس ولوله
طول لاهرض لكنه يبلغ عشرة
في عشر جاز تيسيرا ولواضعا
عشر اضعه الكل جائز حتى يبلغ
الاقبل

(قوله) ولطهر الخ القطر هو انط
المركز على المركز حتى ينجى الى
جانب المحط ونصف هذا القاطع
لنصفه بالمشاهدة هذه الصورة

الدود ٣٦



اتقى منه

غير مستقيم وبأن المختار المتخذ في البعد بين البروا بالبوحة فهو ذاك الصاعدة وهو نصف بصلابة الارض
ورعاها (قوله) لئلا يسكن في التبروات خبيران اعتدوا لهذا في البروا ايضا ثم رتبته بأنه انما يعمل بمصاحم من
الذهب لا بقوى المشايخ والوجه مع صاحب البروا واذا اطلقت على كلامها جازمت بذلك افاده ط
اقول وهو الذي سطحه كلام لمحقق ابن الهمام وتلميذه العلامة ابن امير طنج لكن ذكر بعض المحققين من شيخ
الاسلام العلامة سعد الدين البدرى في رسالته القول الرافى في حسمكم ما افاد القاصى انه حقق فيما اختاره
اصحاب التورن من اعتبار العشر وروى فيها على من قال بخلافه ردا بليغا وأورد نحو ما نقلنا طاعة بالصواب الى
أن قال شعر

واذا كنت في الدار المخرجا • ثم ابصرت حاذقا لا تمارى

واذا لم تر الهلال فسلم • لاناس وأوه بالابصار

٨١

ولا يفتى أن المتأخرين الذين اختلفوا بالشر كما صاحب الهداية قاضي خان وغيرهم من اهل التجميع هم اهل
بالذهب مناقلنا اتعاهم وتوبته واقامته الشارح في رسم المقي وأما نحن فخطبنا اتباع ما رجعوه وما حصروه عما
فأوتونا في جامعهم (قوله) أى في المربع الخ اشار الى أن المراد من اعتبار العشر في العشر ما يكون وجهه مائة
ذراع سواء كان مرصا هو ما يكون شكل جانب من جوانبه عشرة وسول الماء أربعون ووجهه مائة
أو كان مدورا أو مثلثا كان من الدود والمثلث اذا كان على الوصف الذي ذكره الشارح يكون وجهه
مائة واذا كان مربع يكون عشرة في عشرة فافهم (قوله) وفي الدود ستة وثلاثين أى بان يكون دوره ستة وثلاثين
ذراعا وطول واحد عشرة ذراعا وخمس ذراع ومساحته أن تضرب نصف القطر وهو خمسة ونصف وعشر في نصف
الدود وهو ثمانية عشر يكون مائة ذراع وأربعة وأربعون سراج وما ذكره هو احد اقوال خمسة وفي
الدود من الظهيرة هو الصحيح وهو من عليه عند الحساب والعلامة التبريدى في رسالته ماها الزهر المتضرع على
الحوض المستدير أو من ضلها البرهان المذكور مع رديفة الاقوال وتلخص ذلك في حاشيته على الدود (قوله)
ورعا وخسا في بعض التسميات أو خسا بالواو والواو هي الاصول بناء على الاختلاف في التعبير فان بعضهم كروح
افندي عبر بالربع وبعضهم كالتبريدى في رسالته عبر بالخمسة وهو الذي منى عليه في السراج حيث قال فان
كان مثلثا فانه يعتبر أن يكون كل جانب منه خمسة عشر ذراعا وخمس ذراع حتى تبلغ مساحته مائة ذراع بان
تضرب احد جوانبه في نفسه فاصح اخذت ثلثه وعشره فهو مساحته يائه أن تضرب خمسة عشر وخمس في
نفسه يكون مائتين واحد وثلاثين وجزأ من خمسة وعشرين جزأ من ذراع فثله على التقريب سبعة وسبعون
ذراعا وعشره على التقريب ثلاثة وعشرون فذلك مائة ذراع ونحو ذلك لا يبلغ مشر ذراع ٨١ اقول وعلى
التعبير بالربع يبلغ ذلك النصف الاقل فهو ربع ذراع فالتعبير بالخمس اولى كما لا يخفى فكان ينبغي الشارح الاقتصاد
عليه فافهم (قوله) بذراع الكرواس بالكسر أى ثياب القطن وبأى مقداره (تنبيه) لم يذكر مقدار الحق
اشارته الى أنه لا قدر يرفعه في ظاهر الرواية وهو الصحيح بدائع وصح في الهداية أن يكون بهال لا يضر
بالاغتراض الى لا يشكف وعليه القوي معراج وفي البروا الاول اوجه لما عرف من اصل أبي خنيفة ٨١
وقيل أربع اصابع مفتوحة وقيل مائة الكعب وقيل شرويل ذراع وقيل ذراعاان قهستاني (قوله)
لكنه يبلغ الخ • سكان يكون طوله خمسين وعرضه ذراعاين مثلا فانه لو ربع صار عشرة في عشر (قوله) جاز
تيسيرا أى باز الوضوء منه بناء على تجلسة المله المستعمل او المراد جازون وقعت فيه نجاسة وهذا أحد
قولين وهو المختار كما في الدود عن عيون المذهب والظهيرية وصح في المحط والاختار وغيرهما واختار
في الفتح القول الآخر وصحبه تلميذه الشيخ قاسم لان مدار الكعبة على عدم خلوص الصاعدة الى الجانب الآخر
ولاشك في قلبة المخلوص من جهة العرض ومنه لو كان به على بلاصة أى بلا عرض ولا طول لان الاستعمال
من السطح لامن العمق وأجاب في البروا بان هذا وان كان الوجه الاتهم وسوا الامر على الناس وقالوا
بالضيم كما اشار اليه في التبيين يشوه تيسيرا على المسلمين ٨١ وعلمه بعضهم بأن اعتبار الطول لا ينصبه واعتبار
العرض ينصبه فيبقى طاهرا على اصله لاشك في نفسه وقامه في حاشيته في افندي وبه فارق طاهرا على بلاصة
(قوله) حتى يبلغ الاقل أى واذا بلغ الاقل فوعدت فيه نجاسة تبس كأي النية وتشمل الصاعدة المالا المستعمل

على القول بخاصته وإذا قال في البرهان نقص حتى صار أقل من عشرو في عشرة لا يتوفاؤه ولكن يشترط منه
وتوفاؤه اه ما على القول بطهارته ففي مسألة التوضي من النجاس في الكلام المأثر فانه ثم امتلا
بعد وقوع النجاسة حتى يغسل أو يقلل منية ووجه الثاني غير ظاهر حلية قال في شرح النية فالخامس أن
الماء إذا نقص حال قلته لا يوجد طهارة بالكثرة وإن كان كثيرا قبل اتصاله بالنجاسة لا ينقص بها ولو نقص بعد
سقوط طهارته حتى صار قليلا لم يضر بقلته وكثرته وقت اتصاله بالنجاسة سواء وردت عليه أو وورد عليها هذا هو
المختار اه وقوله أو وورد عليها بشرط ما اختاره في الخلاصة والخاتمة من أن الماء إن دخل من مكان نجس أو
اتصل بالنجاسة شيئا فشيئا فهو نجس وإن دخل من مكان طاهر واجتمع حتى صار عشرا في عشر ثم اتصل
بالنجاسة لا ينقص (قوله ولو بعكسه) بأن كان علاه لا يبلغ عشرا في عشر أو أسفله يقلها (قوله حتى يبلغ العشر)
فإذا بلغها تجاوزان كان مافي أعلاه أكثر مما في أسفله أي مقدار الإحسان وفي البرهان السراج الهندي أنه
الاشبه اه أقول وكأنهم لم يعتبروا مسألة الوقوع هنا لأن مافي الأسفل في حكم حوض آخر بسبب مسكنه
ساحة وأنه لو وقعت فيه النجاسة أنه لم يضره بخلاف المسألة الأولى تدبر وهذا يلغزها فيقال ماء كثير
وقعت فيه نجاسة تنقص ثم إذا قل ظهر في الموضع في النجاسة ثم نقص في المسألة الأولى أو امتلا في الثانية
قال ح لم يجد حكمه وأقول هذا الجيب فانه حيث حكينا بطهارته ولم يضره ما ينقصه هل يوهن
لنجاسته ثم لو كانت النجاسة مريبة وكانت نجاسة فيه أو امتلا قبل بخاف أعلى الحوض تنقص أم إذا كانت
غير مريبة أو مريبة وأخرجت منه أو امتلا بعد ما حكم بطهارته جواب علاه بالخلاف فلا إذا لم يقتض
النجاسة هذا ما ظهر (قوله ولو جردناه) أي ماء الحوض السكبي أي وجهه المائنة (قوله)
نقضب) أي لم يطلع مساحة النجس عشرا في عشر (قوله منفصلان الجبد) أي متغلا عنه غير متصل به
بصحت لو حررك (قوله وان متصلا) أي لا يجوز الوضوء وهو قول نفعروا لا مكاف وقال ابن المبالغ
وأوضح الكبرياء بابه وهذا أوسع والأقل أحوط وقال إذا حرك موضع النجس فري بكافه يعلم عنده
أن ما كان وراءه ذهب وهذا ما جدي يجوز خلافه بدائع وفي الخاتمة إن حرك الماء عند إدخال
كل حوض مرة جاز اه والظاهر أن القول الأول هو الاشبه كما نزع السراج الهندي ثم رأيت في المنية
نزع بأن التوضي عليه وفي الخلية أن هذا سبق على نجاسة الماء المستعمل (قوله تنقص) أي موضع النجس
دين المتصل فلو تنقص في موضع آخر وأخذنا المائنة ووضعنا جاز كافي في الثانية (قوله لا للوقوع في الخ)
أي لا ينقص موضع النجس لأن الموت يحصل فالبصدا تنقل ولا مانعته لكثرة لكن في تصور المسألة يتوقع
الكلب قل تنقص النجس بلا فائدة المنة وأه وإذا صورها في المنية وتوقع الشاة وفي شرحها إذا لم أن الموت
حصل في النجس قبل التسفل منه أو كان الحيوان الواقع متنجسا ينقص مافي النجس (قوله بميزد جريانه) أي
بأن يدخل من جانب ويخرج من آخر حال دخوله وإن قل الخارج جبر قال ابن الشحنة لأنه صار جارا بحقيقة
ويخرج بعضه وقع النجس في بقا النجاسة فلا يتبع مع النجس اه وقيل لا يظهر حتى يخرج قد مر فانه وقيل
ثلاثة أمثاله جبر فلو خرج بلا دخول كان نجس منه نجس فليس يجاز ولا يلزم أن يكون الحوض محتثا في أول
وقت الدخول لأنه إذا كان ناقصا دخل الماء حتى امتلا وخرج بعضه طهرا أيضا كالوكان أشبه امتلا ماء نجسا
كما حقق في الخلية وذكر فيها أن الخلع من الحوض نجس قبل الحكم عليه بالطهارة اه أقول هو ظاهر على
القولين الأخيرين لأنه قبل خروج المثل وثلاثة الأمثال لم يصح بطهارة الحوض فيظهر كون الخراج نجسا
وأما على القول المختار فقد حكم بالطهارة بمجرد الخروج فيكون الخارج طاهرا تأمل ثم رأيت في الظهيرة ونسبه
والصحيح أنه يظهر وإن لم يخرج مثل مائه وإن دفع إنسان من ذلك الماء الذي خرج ووضا جاز اه فسه
الجدد لكن في الظهيرة أيضا حوض نجس امتلا ما وفار ما وفي جوابه وجب جوابه لا يظهر وقيل يظهر
اه وفيما لو امتلا تشرب الماء في جوابه لا يظهر ما لم يخرج الماء من جانب آخر اه وفي الخلاصة المختار
أنه يظهر وإن لم يخرج مثل مائه فلو امتلا الحوض ونزع من جانب الشط على وجه الجريان حتى بلغ الشجرة
يظهر ما قد مر دواعي وأدرا عن فلا اه فلتأمل (قوله وكذا البرو حوض الحمام) أي يظهر من النجاسة
بميزد الجريان وكذا مافي حكمه من الغرف المتدرك كاتر (تنبيه) هل يقف نحو القصعة بالحوض فإذا كان

ولو بعكسه فوقع فيه نجس لم يميز
حتى يبلغ العشر ولو جردناه
فثقب إن الماء منفصلا عن الجبد
جاز لأنه كالشقف وإن متصلا
لأنه كالقصعة حتى لو وقع فيه نجس
تصلى لا للوقوع فيه خلت لفسده
ثم اختار طهارة النجس بميزد
جريانه وكذا البرو حوض الحمام
هذا وفي التمهيد الثاني

مطلب
يظهر الحوض بميزد الجريان

مطلب
في الجاني نحو القصعة بالحوض

فيما ما لم يجس ثم دخل فيها ما جازى من طين من جوانبها هل تطهر هي والماء الذي فيها كالحوض ام لا لعدم
الضرورة في غسلها وقت نفسه مئة ثم رأيت في خزائني القشوي اذا غدا ما الحوض فاحذنت بالقصعة
وأمسكتها فاجرب فدخل الماء وسال ما القصعة قوضا لا يجرؤ اه وفي الظهيرة في صلاة الحوض
لخرج من جانب آخر لا يظهر ما لم يخرج مثل ما فيه ثلاث مرات سكتا القصعة عند بعضهم والصحيح انه
يظهر وان لم يخرج مثل ما فيه اه فالحق امر ان ما في الخزانة يبقى على خلاف الصحيح يزيد ما في البدائع
بعد سكتاته الاقوال الثلاثة في جريان الحوض حيث قال ما فيه وعلى هذا حوض الحمام والاواني اذا انقضى
اه ومقتضاه على القول الصحيح تطهر الاواني ايضا بمجرد الجريان وقد عطل في البدائع هذا القول بأنه صار
ما جارا ولم ينسحق بقا النجاسة فيه فاقض الحكم وقه الجدي في شيء آخر مثلت عنه وهو ان دلوا تنص فافرح
فيه رجل ماء حتى امتلا وسال من جوانبه هل يطهر بمجرد ذلك ام لا والذي يظهر للظاهر اخذنا بما ذكرناه هنا
ومما مر من أنه لا يشترط ان يكون الجريان بعد ما يقال له لا يقد في العرف جارا يمنع لما مر من أنه لو سال دم
رجله مع العصر لا ينص وسكذا ما ذكره الشرح بعد من أنه لو خرج من حوض صغير أو صب الماء
في طرف المزبأ الخ وكذا ما ذكرناه هناك من الخزانة والذخيرة من المسائل فكل هذا اعتبره جارا في كذا هنا
وأخبرني شيخنا حفظه الله تعالى ان بعض أهل مصر في حلب أتى بذلك حتى في المصحات وانهم انكروا عليه ذلك
وأقول مسألة العصور تبدلها في حقهم من أن حكم ما في المصحات كلها في الاصح فالصالح أن ذلك في شواهد
كثيرة في أنكره وأدعى خلافه يحتاج الى اثباته ما نقل صريح لا يجزم أنه لو كان كذلك كره في تطهير
المصحات كالزيت ويحرقه على أنه رأيت بعد ذلك في القهستاني أن قول فصل النجاسات ما يدل عليه حيث ذكر
أن المائع كالماء والديس وغيرهما تطهره اما ما جازى مع جنبه محتط به كجاري من محمد كافي القرائني
واما ما قطع مع الماء كالأجلل الدهن في النجاسة ثم صب فيه ماء وشو من ترك حتى يعلو وتب اغلها حتى
يخرج الماء هكذا يفعل ثلاثا فانه يطهر كافي الزاهد في الخ فلهذا صرح به بطور الجواب فطهر ما قد متناه من
الخزانة وغيرها من أنه لو أجزى ماء اناءين احدهما نجس في الارض واصبها من علو فاختلط اطهر بجزء ماء
جاء فعلى ما قد متناه من النجاسة من تنقيص الجريان بأن يكون اكثر من ذراع او ذراعين تنقية بذلك
هنا لكنه يخالف لاطلاهم من طهارة الحوض بمجرد الجريان هذا ما نظره لفكرى السقيم وغرق كل ذي علم عليه
(قوله) والتمتاد ذراع الكبراس وفي الهداية أن طهارة الفتوى واختاره في الدرر والظهورية والنجاسة والخزانة
قال في البحر وفي الخاتمة وغيرها ذراع المساحة وهو سبع قبضات فوق كل قبضة اصبع قائمة وفي المهيبة
والكافي انه يعتبر في كل زمان ومكان ذراعهم قال في التبر وهو الانسب لكونه في شرح المسنة بأن التقصود
من هذا التقدير غلبة الظن بعدم خلوص النجاسة وذلك لا يصح باختلاف الازمنة والامكنة (قوله) وهو
سبع قبضات فقط أي بلا اصبع قائمة وهذا ما في الروايات وفي البحر أن في كثير من الكتب انه ست قبضات ليس
فوق كل قبضة اصبع قائمة فهو اربع وعشرون اصبع بعد حروف لاله الله الله محمد رسول الله والمراد بالاصبع
القائمة ارتفاع الابهام كافي غاية البيان اه والمراد بالقبضة اربع اصابع مضومة فوح اقول وهو قريب
من ذراع البدلالة ست قبضات وثاني ذلك شران (قوله) فيكون ثانيا في ثمان) كانه قل ذلك من القهستاني
ولم يعينه وضوا به فيكون عشرة في ثمان وبيان ذلك ان القبضة اربع اصابع واذا كان ذراع زمانه ثمان قبضات
وثلاث اصابع يكون خساو ثلاثين اصبع او اضرمت العشر في ثمان ذلك الذراع تبلغ ثمانين فاشرب في خمس
وثلاثين تبلغ الفين وثمانمائة اصبع وهي مقدار عشرة في عشرة ذراع الكبراس المقدور سبع قبضات لان الذراع
حينئذ ثمانية وعشرون اصبع والعشر في عشرة مائة فاذا ضربت ثمانية وعشرين في مائة تبلغ ذلك المقدار وما عا
ما قاله الشرح فلا تبلغ ذلك لانك اذا ضربت ثمان في ثمان تبلغ اربعا وستين فاذا ضربت ثمان في خمس وثلاثين تبلغ
الفين وثمان مائة واربعين اصبع وذلك ثمانون ذراعا ذراع الكبراس والمطلوب مائة فالصواب ما قلناه فافهم (قوله)
ولو حكما الخ كذا مر قوله ولو لم يطول لارض الخ ط (قوله) جمعها بالفتح والضم وضعت قهر البري وغيرها
فاموس (قوله في الاص) ذكر في الجني والقرئاني والابيض والميتي وعزاه في القصة الى شرح صدر القضاة
ووجه التفريق وهو مشغول في الاعراب بخلاف ما لا خلقه جهو والاصحاب كافي شرح الوهانية (قوله) وحينئذ

قوله وفي شيء الخ اقول رأيت بعد
كافي لهذا المصل في حاشية
الاشياء والنظر في آخره
الاول العلامة القهستاني
تقاعا من شيء الشيخ اجماع
المالك مفتي دمشق ما منه مسألة
اذا كان في الكوز ماء متنجس
فصب عليه ماء طاهر حتى يرى الماء
من الانبوب بحث بعد جريان الماء
يتغير الماء فانه يحكم بطهارته اه
منه

والتمتاد ذراع الكبراس وهو سبع
قبضات فقط فيكون ثانيا في ثمان
بذراع زمان ثمان قبضات وثلاث
اصابع على القول الثاني به اشر
أي ولو حكما ليم مائة طول بلا
عرض في الاصح وكذا برعها
مشرى في الاصح وسبب ذلك قولنا وما

في مقدار الذراع وقصينه

بقدر العشر يفيض كالي القنية
وحسب ذلك خمس اصابع تقريباً
ثلاثة آلاف وثلاثة وثمانون
من الماء الصافي ويضعه فديرك
خلع منه طولا وعرضاً وحفا
ذراعان وثلاثة أرباع ذراع
ونصف اصبع تقريباً كل ذراع
اربع وعشرون اصبعاً اه قلت
وفي كلامه اذا تعدد اعتبار
العنق وحده فبصرف (ولا يجوز
جاء) بالمدة (زال طبعه) وهو
السيلان والارواء والابنات
(ب) سبب (طبع كرق) وما يلاها
الاجما قصد به التخليط كاشان
وصابون فيوزان بن رفته (او)
جاء (استعمل الاجل) (قربة)
أي ثواب ولومع رفع حدث اومن
غيره واحضاض لعادة عبادة واغسل
ميت اويد لكل اومنه بنية السنة
ميت

الماء المستعمل

طلب
في تفسير القربة والثواب

أي اذا اعتبر العنق بلاصة (قوله بقدر العنق) أي بقدر المربع الذي هو عرض قربة عشر (قوله وحسب ذلك)
الاولى حذفه لاختلاف ما قبله عنه (قوله فمقي الخ) حاصلة انه اذا كان قدر عشر اقل عشره خمس اصابع
تقريباً كان ماؤه ثلاثة آلاف الخ وقدما الاقوال في مقدار العنق وليس فيها قول بقدره خمس اصابع
(قوله وثلاثة) في بعض النسخ وثمانية والموافق لما في القمستانى الاول (قوله هنا) قال في
القاموس المزيل اوزان اورطلان كلناجه اثنان وجمع التامنا هو اورطل والفتح وبكسر التامنا اوقية
والاوقية اربعون درهما (قوله فمقي خمس اصابع الخ) الاولى اعتباره بالاربع لانه المتقول كافتناء
عن القمستانى ولانه اصله فيبلغ في المربع ما طوله وعرضه وحقته ذراعان ونصف ذراع واصبع وثلاث
اصبع وفي الثلث ما طوله وعرضه ثلاثة اذرع وخمسة اشداس ذراع وحقته ذراعان ونصف ذراع واصبع وثلاث
اصبع وفي المقدور ما طوله وحقته ذراعان واحدى وعشرون اصبعاً وخمسة اشداس اصبع ووزن ذلك الماء
بالقيل سبعة عشر رطله وثلاث وخمسة وثلاثون رطلاً بالبراق كل رطل مائة وثمانية وعشرون
درهما واربعه اصابع درهم ورجل ذلك بالرطل الشافى في زماننا سبعة رطل واحد وعشرون رطلاً وعشرون اوقاً
واحد وعشرون درهما وثلاثة اصابع درهم كل رطل سبعة اذرع درهم وعشرون درهما (قوله زال طبعه) أي
وصفه الذي خلقه الله تعالى ط (قوله والابنات) اقتصر الى ان عليه لاستزائه الارواء دون العكس
فان الابنية تزوي ولا تبنت والماء الخ ليطبعه الابنات لانه عدمه لعارض كالماء الحار ط (قوله بسبب
طبع) أي يشبهه فبصرف تسعين المابدون خلق لا يسي طبا ط من ابي السعدى لان الطبع هو الاضاح
استواء خاموس (قوله وما يلاها) أي قول وهو مخفف مع المدومشة وصنف مع التصريح كافي القاموس
ورسم الاول بالالف والثاني بالياء (قوله ان بن رفته) اما لوصار كالسوق المخلوط فلا زال اسم الماء منه
كافتئانه من الهداية (قوله اوجاه استعمال الخ) أم أن الكلام في الماء المستعمل يقع في اربعة مواضع
الاول في سببه وقد اشار اليه بقوله قربة اورفع حدث الثاني في وقت ثبوته وقد اشار اليه بقوله اذا استقر في مكان
الثالث في صفته وقد بينا بقوله طاهر الرابع في حكمه وقد بينه بقوله لا يظهر اه بجر (قوله أي ثواب)
قد مضى من الرضوخ أن القربة خل ما يشابه عليه بعد معرفة من يقترب اليه وان لم يتوقف على بنية كالوقوف
والوقوف في البحر من شرح النفاية انها ما تعلق به حكم شرعي وهو استحباب الثواب اه وفي شرح الاشياء
ليبري قال على ثواب القربى العمل في الاخرى مباركة مما اوجبه الله لعباده من اهل البيت فمفسر الشارح بالثواب
من تفسير النسخ بحكمه وهو شائع في كلامهم كما هو الحال من تفسير المصنف بلام التعليل أي لاجل ثواب قربة
لم لو قال المصنف في قربة تعين تفسيرها بالفضل فانهم (قوله ولومع رفع حدث) يشبهه بقوله الا ولومع قربة
الى أن أو قربة اورفع حدث مائة المخلوق لا مائة الجمع لان القربة ورفع الحدث قد يفهمان وقد ذكر كل منهما
عن الآخر كما سيظهر فينبغي ما هو مخصص ووجهي (قوله اومن بجر) أي اذا مضى ايده التطهير كافي
الغاية وهو معلوم من سياق الكلام ونظيره أنه لو لم يرد ذلك لم يصح استعماله تأمل (قوله واحضاض الخ)
قال في التبر قالوا بوضو المفاضل يصح استعماله لانه يستحب لها الوضوء لكل فريضة وان تجلس في مصلاتها
كدهركا كالتنسي عادها بوضو متضمن كلامهم اختصاص ذلك بالقربة وبقية أفعال الوضوءات لتتبع عادي
او صلاة فخصي وجبت في مصلاتها أن يصح استعماله ولم يرد لهم اه وأقره الرمي وغيره ووجهه ظاهر فلذا
جزم به الشارح فأطلق العبادة تعاملاً مع الفتاوى فانه قال يستحب لها أن تتوضأ في وقت الصلاة وتجلس
في مصلاتها تسج وتبلى مقداراً ذاتها ثلاث زل عادة العبادة (قوله واغسل دست) معطوف على رفع حدث
وتكون غسالته مستعملة هو الاصح وانما اطلق بعد تخصيصه بالانها لا يقتضون الصلاة قالوا بجر أهول قد
يقال المصنف على ما هو قول العامة واعتمد على البدائع من أن شحامة الميت نجاسة خبث لانه حيوان دموي
لنجاسة حدث وعلمه فلا حاجة الى تأويل كلام محمد وسنوضحه في أول فصل البسوة ويجوز حلقه على غير أي
ولومع اجل غسل ميت لانه غيب الوضوء من غسل الميت كما مر (قوله بنية السنة) كعبه في البحر أخذنا
من قول المصنف لانه أقامه قربة لانه سنة اه قال في التبر وعلمه فنبني اشتراطه في كل سنة كغسل
القم والانتف وغضوهما في ذلك تردد اه قال الرمي ولا ترد فيه حتى لو لم يكن جنباً وقصد بغسل القم

والاخر نحوهما مجرد التظليل لا اقامة القربة لا يصير مستعملا (قوله اول اجل رفع حدث) مفاد اللام
انه قصد رفع الحدث فيكون قربة أي ينساع أن المراد ما هو أهم كإفادته السليخ بشويعه ولومع قربة فكان الاولى أن
يقول اوفى رفع حدث تأمل (قوله كوضوء محدث) فانه ان كان منوبيا جتمع فيه الامران والا كان
لتبريد رفع الحدث فقط (قوله ولو لتبريد) قيل فيه خلاف مجدينا على انه لا يستعمل عنده الا باقامة القربة
أخذنا من قوله فيقال النفس في البر طلب الدلو بان الماء مطهور قال السرخسي والصحيح عنده استعماله
بإزالة الحدث الا لضرورة كسقاء البئر وقامه في البئر (قوله فلو وضأ متوضي الخ) محذور قول المصنف
لأجل قربة اوفى رفع حدث لكن اورد أن تعليم الموضوع قربة فينبغي أن يصير الماء مستعملا واجب في الضرورة
في التبر وغيره بان التوضي نفسه ليس قربة بل التعليم وهو أمر خارج عنه ولذا حصل بالقول (قوله اولطين)
أي وهو كوضع لقدم إزالة الحدث وإقامة القربة وصح ذلك ولو لم يتشترط أي بذوقها فليس له يصير
مستعملا لانه لم يترق حكم البدن بخلاف ما لو غسل راس مقتول قد بان منه وتعلمه في البئر (قائمة) قال
سيدى عبد الفتى الظاهر أن المحدث تكفيه غسل واحدة من العين ونحوه ومن الحدث بخلاف التمسكة
كإفادته (قوله بلانية قربة) بان أراد الزيادة على الوضوء الاول وفيه اختلاف المشايخ أمثالو أراد بها
إشياء الوضوء ما يستعمل بدائع أي اذا كان بعد الفراغ من الوضوء الاول والاحتسان بدعة كإمارة
في محله فلا يصير الماء مستعملا وهذا أيضا اذا اختلفت الجلس والافلا لانه مكروه بهر لكن قد متنا أن المكروه
تكراره في مجلس مرارا (قوله ثم يغتذ) أي عاين من أعضاء الوضوء وهو محدث لا يجنب ويقل
يصير مستعملا به على القول بمحاول الحدث الاصفى جعل كل البدن وغسل الاعضاء رفع من الكل تقصفا
واراجع خلافة إفادته في البئر وأما سيدى عبد الفتى أن الظاهر أن المراد أعضاء الوضوء ما يشعل المستنزة
مع نية فعل السنة تأمل (قوله أو توبط طاهر) أي وهو من الجمادات كالقدور والقصاع والغار قهستاني
(قوله اوداه توكل) كذا في البصر من المبني قال سيدى عبد الفتى وتقيد به بالأكورة فيه فقل ان غيرها
كذلك لا تنصب الماء وتسلط طهوره كالجار والاضرة وسباغ البهائم التي لم يصل الماء إليها اه وذكر
الرحمن غيره (قوله اول اجل اسقاط فرض) فيه ما في قوله اول اجل رفع حدث وهذا يجب ثالث للاستعمال
زاده في الفتح أخذنا من مسألة الحلب المذكورة ومن تعليلها للشغل من الامام يسقط الفرض لانه ليس قربة
لعدم النية ولا رفع حدث لعدم تجزئه كما يأتي (قوله هو الاصل في الاستعمال) أي هو الاصل الذي بنى عليه
الحكم بتدليس الماء قال في الفتح لان المعلوم من جهة الشارع أن الآلة التي تسقط الفرض وتقام بها القربة
تدلس كالركاة تدلس باسقاط الفرض حتى جعل من الاوصاف ثم قال بصدده الذي نطقه أن كلام من التقرب
والاسقاط مؤثر في التغير الا ترى انه انفراد وصف التقرب في صدقة التطوع وأثر التفرع حرمت على النبي
صل الله عليه وسلم فصرنا أن كلاما تفرع اشترها اه اقول ومقتضاه أن القربة اصل أيضا بخلاف رفع الحدث
لانه لا يتحقق الا في ضمن القربة واسقاط الفرض اوفى ضمنها فكان فرعاً وبهذا يظهر أنه يستغنى بهما عنه
فيكون المؤثر في الاستعمال الاعلان فقط فيقال هو ما استعمل في قربة سواء كان معها رفع حدث واسقاط
فرض اولاد او لا وفي اسقاط فرض سواء كان معه قربة اوفى رفع حدث اولاد او لا هذا ما ظهر من فني الفتاح
العلم فاضته (قوله بان يغسل) أي المحدث والجنب بعض أعضائه أي التوجيب غسلها احترازا عن غسل
المحدث فهو التخذ كما مر ثم الظاهر أنه أراد الفصل في رفع الحدث لغير قوله اوبد خيل يده الخ قال في العزاية
وان ادخل الكف للفصل قد تأمل ثم في الخلاصة وغيرها كان كذا صاها او كمدون الكف لا يصير قال في الفتح
ولا يتصل من جاحته الى تأمل وجهه (قوله في حب) بالمهمة الجوزة والضممة منها قاموس (قوله لغير
اقتراف) بل للتبريد او غسل يده من طين او عجين فلو قصد الاقتراف ونحوه كالاستخراج كونه يصير مستعملا
للضرورة (قوله فانه يصير مستعملا) المراد ان ما اتصل بالضرورة وغسل عنه مستعمل على ما مر وبأن (قوله
لسقوط الفرض) أي فلا يلزمه إعادة غسل ذلك العضو عند غسل بقية الاعضاء وهذا التعليل منقول عن
الامام كما مر فليقل ان العلة زوال الحدث زوالا موقوفا كذا في البصر على أن الاصل التعليل بما هو الاصل وقد
علت أن زوال الحدث فرع (قوله وان لم يزل الخ) كان الاولى اسقاطا ان يردادته لم توجدية القربة كإفصل

(أو) لأجل (رفع حدث) ولومع
قربة كوضوء محدث ولو لتبريد
وضأ متوضي تبريد أو
لطين يده لم يصير مستعملا احتفا
كزيادة على الثلاث بلانية قربة
وكفيل لم يغتذ أو توبط طاهر
اوداه توكل (أو) لأجل (اسقاط
فرض) هو الاصل في الاستعمال
كاتبه عليه الكمال بان يغسل بعض
أعضائه اوبد خيل يده او رجليه
في حب لغير اقتراف ونحوه فانه
يصير مستعملا لسقوط الفرض
احتفا وان لم يزل حدث عضوه

في الصبر يكون سائلا لوجه زيادة هذا السبب الثالث وأنه لا يبقى عنه ما قبله من السببين كافتدائه وما في الشر من انه انما تميز زيادته بتقدير ان امساق الفرض لا يواب فيه والا كان قرعة اعترضه ط بأن امساق الفرض لا يترك على التوبة ولا يواب بدونه فكيف يمكن أن يكون قرعة (قوله جنات) أي جنات الضوا المقبول في سورة الحدوث الاكبر (قوله ما لم يم) أي ما لم يفسل بقية الاصناف (قوله على المعقد) قال الشيخ فاسم في حواشي الجمع الحديث قال بنين يعني الماتعة الشرعية مما لا يهل بدون الطهارة وهذا لا يتغير بالا خلاف عند أبي حنيفة وصاحبيه ومعنى الصلابة المستحكمة وهذا لا يتغير أيضا واما ما لا خلاف أيضا وصبره للماء مستعملا بازالة الثانية اه اقول واقطعها أه اراد بقرعي الثاني شيئا كان في الحديث الاخر بالصلابة فلا كبر فانه يهل بعض أعضاء البدن وفي عدم بقرعي الاول بلا خلاف نظر لما تقدمه الشارع من الخلاف في جواز اقتران دوس المصنف بعد غسل القدم واليد تأمل (قوله ويضي أن يراذ أو سنة) فيه أن السنة لانظام الايتلاف قد خلى في قرعة لاجل قرعة وان قصد بفسل فهو القدم واليد بقرعي هذا التخليف لم يصبر مستعملا كما مر من الرمي لم يوجد السنة ثم رأته في حاشية ح ثم قال وكأنه في هذا الشارح قوله تأمل (قوله) وقيل اذا استقر أي بشرط أن يستقر في مكان من أرض أو كفا أو يوب ويسكن من الصبر وحده لا أنه اراد بالاستقرار التام منه وهذا أقول طائفة من مشايخنا يلزم اختارهم في الاسلام وغيره وفي الخلاصة وغيره انه المختار لأن العادة على الاول وهو الاصح وأثر الخلاف يظهر في توضيح الفصل ففسق على انسان فأجره عليه صم على الثاني لا الاول نهر قلت وقد مر أن أعضاء النفس كمضو واحد فلا انفصل منه فسق على عضو آخر من أعضاء المختل فأجره عليه صم على القولين (قوله روح لروح) لأنه لو قيل باستعماله بالانفصال قطع تنصيب توب التوضي على القول بفساد الماء المستعمل وفيه مرجع عظيم كافي غاية البيان (قوله عفو انصافا) أي لا مؤاخذه فيه حتى عند القتال بالصلابة الضرورية كما في البداهة وغيره (قوله وهو طاهر الخ) رواه محمد عن الامام وهذا الرواية هي المشهورة عنه واختارها المحققون فأولوا عليها الفتوى لافرق في ذلك بين الجنب والمحدث واستثنى الجنب في التيميم لأن الاطلاق أولى وعنه التخصيص والتلفظ ومشايخ العراق قروا الخلاف وقالوا انه طاهر عند الكل وقد قال في الجنب صحت الرواية عن الكل انه طاهر غير طاهر فالاشتغال بتوجيه التلفظ والتخصيص مما لا جدوى له نهر وقد اختلف في العرق توجيه هذه الروايات وروح القول بالخصاصة من جهة الدليل لقوته (قوله وهو القاهر) كذا في الفخري أي ظاهر الرواية وهي من مرجح بأن رواية الطهارة ظاهر الرواية وطالب الفتوى في الكافي والمصنف في شرح الشيخ اسماعيل (قوله ليس بمرح بان دفع ما قد يتوهم من عدم كراهة شره على رواية الطهارة ومثل الشرب التوضي في المسح في غير ما أحته وفي الصبر من الجنابة لو وضأ في الماء مسحا جازع عندهم (قوله وعلى) متعلق بذكره فاعطى على بكرة المذكور (قوله قهرما) قال في الصبر لا يعني أن الكراهة على رواية الطهارة أو ما على رواية النجاسة لغرام لقوته تعالى ويحرم عليهم انقباض النفس منها اه وأجاب الشارح تحالفا لروايتهم الرمي يجعل الكراهة على الصبر لا لان المطلق منها صرف اليها قلته ورويته أن نجاسة المستعمل على القول بما فيه قطعة ولذا عروا بالكراهة في حكم الجوارح وهو (فرع) الماء اذا وضعت فيه نجاسة فان تقصيره لم يجز الانعاج به بصال والاجاز كليل الطين وصق الدواب يجر من الخلاصة (قوله ليس بطهور) أي ليس بغيره (قوله على الرابع) مرط بقوله بل نثبت أي نجاسة حقيقة فانه يجوز أن التبايع الماء المطلق من الماءات خلافا لمد (قوله فرع الخ) هذا ما عبر عنه في الكفر بغيره بقوة وسلافة البهرجة فاشا بالجميع الى ما قال الامام ان الرجل والله نجحان وبالماء الى ما قال الثاني انهما يصلحان والماء الى ما قال الثالث من طاهلهما ثم اختلف التصحيح في نجاسة الرجل على الاول قبل البناء فلا يقرأ القرآن وقيل لنجاسة الماء المستعمل غير أن غسل فاه واستنشره في الجنابة قلت ومضى الاول على تنصيب الماء المسطر فرض الفصل من بعض الاصناف بأقول الملافة قبل تمام الانقباض والثاني على انه بعد الخروج من الجنابة كما يفيد ما في الصبر من الجنابة وشروح الهداية ويضي على الاول أن تكون النجاسة نجاسة الماء أيضا لا الجنابة فقط تأمل ومضى قول الثاني على اشتراط الصب في الخروج من الجنابة في غير الماء الجاري وفي حكمه ومضى قول الثالث على عدم اشتراط

أوجباته ما لم يم لم يفسق بقرعي
فوا لا يواب على المعقد قلت ويضي
أن يراذ أو سنة لم يفسق
والاستباق فتأمل (إذا انفصل
عن عضو وان لم يستقر) فيضي
على المذهب وقيل اذا استقر روح
فليس وردة بأن ما يصيب سديد
التوضي ونسبته عفو انصافا وان
كفر (وهو طاهر) ولو من جنب
وهو القاهر لكن يكره شره بالجن
به تنزيها للاستعداد وعلى رواية
نجاسته بقرعي (ه) حكمه أنه
(ليس بطهور) حدث بل نثبت
على الرابع المعقد (فرع)

قوله في الكافي الخ هكذا يخطه
ولعل الاولى أن يقول صاحب
الكافي الخ وغرض ذلك تأمل اه
محمده

مطلبه
مسألة البهرجة

ولم يصبر الماء مستعملا للضرورة كذا ذكره في البرص وغيره (قوله في محدث) أي حدثا أصغرا أو كبيرا جنابة
 أو حیضا أو قاضا بعد انقطاعهما أما قبل الانقطاع وليس على اعضائها نجاسة فهما كالظاهر إذا انفس التبرد
 لعدم خروجهما من الحيض فلا يصبر الماء مستعملا بغير من الخلاء وتقام في ح (قوله
 في بقر) أي دون عثر في عثر ح أي وليست ببارية (قوله ولو) أي لاستخراجه وقيد به لأنه لو كان
 لا اعتسالا صار مستعملا اتفاقا قال في التبرأي بين الامام والشافعية لم يمتنع من اشتراط الصب على قول الثاني
 اه وذكره في البرص جثا اقول والظاهر أن اشتراط الصب على قول الثاني عند عدم التيقن لقامه مقامها
 كأي دل عليه ما يأتي من تصريحه بقيام التذلل مقامها قدبر (قوله او تبرد) ينبع في ذكره صاحب البرص
 والنهر بناء على ما قبل انه عند محمد لا يصبر الماء مستعملا الاثنية القربة وقد مر أن ذلك خلاف الصحيح عنده
 وأن عدم الاستعمال في مسألة التبرع عنده في الضرورة ولا ضرورة في التبرد فلذا انقصر في الهداية على قوله
 لطلب الدلو (قوله مستصفا بالماء) غلبه لأنه لو سكن بالاجار تنصب كل الماء اتفاقا كما في البرازية
 نهر قلت وقد عوى الاتفاق نظر قد نقل في التاتريخية اختلاف التعصم في التقيص وعدمه أي بناء على
 أن اظهر مختلف أو مطهر وروح في الفتح الثاني ثم الذي في أكثر الكتب ترجيح الأول كما فاقده في تنوير البصائر وقام
 الكلام عليه مسبقا في فصل الاستقصاء ان شاء الله تعالى (قوله ولا للحيص عليه) صنف عام على خاص فلو كان
 على يدنه أو تو به نجاسة تنصب الماء اتفاقا (قوله ولم ينو) أي الاعتسالا فلو فراه صار مستعملا بالاتفاق
 الا في قول زفر سراج وهذا ما يؤيد لما قد مر من انه عند الثاني مستعمل أيضا لو أراد أنه لم ينو بعد انقضاء
 في الماء فلا ينافي قوله لدلو اتفاقا ط (قوله ولم يتدلل) كذا في الخط والخلاصة وظاهره أنه لو تزلزل للدلو وتدل
 في الماء صار مستعملا اتفاقا لأن التذلل فعل منه فامم مقام التيقن فصار كالوزن للاعتسالا بغير ونهر قتيبه
 وقيد في شرح النية الصغير بما إذا لم يكن كذلك لازالة الوسخ (قوله والاصح الخ) هذا القول غير الاول
 الثلاثة المارة المرموز اليها بحسب ذكره في الهداية ترواية عن الامام قال في البرص عن أبي حنيفة أن الرجل
 طاهر لان الماء لا يطره حكم الاستعمال قبل الانقضاء من العضوقال الزبيدي والهندي وتوضيحاتها
 لصاحب الهداية وهذه الرواية وافق الروايات أي تقاس وفي غرض القدر وشرح الجمع لها الرواية المحصنة ثم قال
 في البرص نعم أن المذهب المختار في هذه المسألة أن الرجل طاهر والماء طاهر غير طاهر أو ما يكون الرجل طاهرا
 فقد حلت نجسه وأما كون الماء المستعمل كذلك على الصحيح فقد علمناه أيضا بما قد مرناه اه ومثله في الحلية
 وبه علم أن هذا ليس قول محمد لأن عنده لا يصبر الماء مستعملا للضرورة كما مر وأما الامام فلم يصبر للضرورة
 هنا بل حكم باستعماله لسقوط الفرض كالتقدم بقرره ولو اعتبر الضرورة لم ينع اختلاف المروية ثم ذكر
 في البرص من الجرجاني انه انكر الخلاف إذ لا نص فيه وأنه لا يصبر مستعملا لا لو اعتزل الماء بكفه للضرورة
 بلا خلاف اقول وهو خلاف المشهور في كتب المذهب من اثبات اختلاف ومن أن الذي اعتبر الضرورة هو محمد
 فقط وكان غيره لم يعتبرها لندرة الاحتياج الى الانقضاء بخلاف الاحتياج الى الاعتراف بالبد فافهم (قوله
 والمراد الخ) صرح في الحلية والبرص والنهر بده العلامة المقدسي في شرح فقه الكثر بأنه تأويل بعيد جدا
 وقوله في حاشية أي من انه لا فرق بين الحلق والملاق وهذه مسألة الفساق وقد علمت ما هي من المختل العظيم
 بين العلماء المتأخرين (قوله وكل اهاب الخ) الاهاب بالكسر اسم للجدع بل أي يدبغ من ما كور وغيره جمعه
 اهاب بضمين ككتاب وكذب فإذا دبغ حتى اديا صر ما جربا كما في التباية وانما ذكر الحشف بالذخ في بحث الماء
 وأن كان المناسبات ذكرها في تطهير النجاسات استطرادا لما صلح الاهاب بدبغه أن يكون وعاءا لصباء كافي النهر
 وقيد به واليه أشار الشارح بقوله وتوضأ منه اولان الدبغ مطهر في الجله كافي القهستاني اولانه في قوة
 قولنا يجوز الوضوء بما رقع فيه اهاب دبغ كما نقل من حواشي مسلم (قوله ومثله المائعة والكروش) المائعة
 موضع البول والكروش بالكسر وكشف لكل مجتمعة للعدة لانسان فاحرس ومثله الامعاء وفي البرص
 من الصبيش الصلح امعاء شاة ميتة فعل وهي مع ما زلنا به يتخذ منها الاوتار وهو كالديباغ وكذلك لو دبغ المنانة
 فجعل فيها لغيره جاز وكذلك الكروش أن كان يدبغ على اصلاحه وقال ابو يوسف في الاملاء لا يباهر لأنه كالعلم
 اه (قوله فالاولى وما دبغ) أي حيث كان الحكم غير فاعصر على الاهاب فالاولى الاثبات بما قاله على العموم

اختلف في محدث التقيص في بقر
 لدلو أو تبرد مستصفا بالماء لا للحيص
 عليه ولم ينو ولم يتدلل والاصح انه
 طاهر والماء مستعمل لا اشتراط
 الاتصال للاستعمال والمراد
 أن ما اتصل باعضائه وانفصل
 عنها مستعمل لا كل الماء على
 حاشية (وكل اهاب) ومثله المائعة
 والكروش حال القهستاني فالاولى
 وما (دبغ)

طلب
 في أحكام الدبغ

ط (قوله دنيغ) الدباغ ما يمنع التقر والقصاد الذي يمنع على نوعين حقيق كالقرط والشب والنخس وهو
 وحسبى كالتبريد والتنعيس والاتقاء في الرطب ولو جف لم يستحل لم يظهر رطبه والقرط بالظلمة لا بالفساد
 ورق شجر السلم فحينئذ والشب بالياء الموحدة وقيل بالياء المثلثة وذكر الأزهري أنه تصف وهو رطب طيب
 الرائحة من الطيب يدنيغه أفاده في البحر (قوله وقولوشس) أي وهو من الدباغ الحسكى رأسه في خلاف
 الامام الثاني والى أنه لا فرق بين نوعي الدباغة في سائر الأحكام قال في البحر لا في حكم واحد وهو أنه لو أصابه
 الماء بعد الدباغ الحقيقي لا يبعد نجسا بخلاف الروايات وبعد الحسكى فيه روايتان اه والاصح عدم العود
 لهستان من الحضرات وقد اختلف في عتبارات التوازي بالاذنيغ بالحسكى قبل الفصل بالياء قال في لويده
 لا يعود نجاسته انما قال (قوله وهو محتليا) أي الدباغة المأخوذة من دنيغ وأفاده في البحر أنه لا حاجة إلى هذا التقيد
 لأن قوله وكل احباب لا يتناول ما لا يحفل الدباغة كالحسكى به في القمع (قوله طهر) بضم الهاء والقمع اصعب جوى
 (قوله فصيلي باله) أفاده طهارة ظاهره وباطنه لا خلط الاحاديث الصحيحة خلافا لما لك لكن اذا كان جلد
 حيوان ميت مأكل اللحم لا يجوز اكله وهو الصحيح قوله تعالى حرمت عليكم الميتة وهذا جرحا منها قال عليه
 الصلاة والسلام في شاة ميتة رضى الله عنها انما يجر من الميتة اكلها مع أمره له بالدباغ والاتساع اما اذا كان
 جلد ما لا يؤكل فإنه لا يجوز اكله اجماعا لان الدباغ فيه ليس بأقوى من الذكاة وكذا أنه لا يصح فكذا دباغه
 بجر من السراج (قوله وعليه) أي وبناء على ما ذكر من أن ما لا يحفل الدباغة لا يطهر (قوله جلده ح)
 صغيرة أي لهدامها ما لا دم لها فهي طاهرة فلا تقدم أنها لو رقت في الماء لا تصدق عليه أفاده ح (قوله
 أما نجسها) أي الحية كافي البحر من السراج وظاهره ولو سكبه في البحر لانه لا يلهو الحياة فهو كالشر
 والظن (قوله وفارة) بالهمزة يدل أنها (قوله بذكاة) بالذال المجبة أي ذبح (قوله لتقيدهما) أي
 الذكاة والدباغ بما يحمله أي يحفل الدباغ وكان الأولى افراد الضمير يعود على الذكاة فخط لا تقيد الدباغ بل
 مصرح به قبله وبجاءة البحر من التعيين لان الذكاة والدباغة نظرون في الذكاة فخط لا تقيد الدباغ بل
 الشرع بل في الذي يظهر في الفرق بين الذكاة والدباغة نظرون في الذكاة فخط لا تقيد الدباغ بل
 الدباغة اه قلت لكن أكثر الكتب على عدم الفرق كما يأتي (قوله جلد خنزير الخ) قبل ان يجلد الآية
 بكلمة الخنزير في عدم الطهارة بالذبح لعدم القابلية لان لهما جلود امترا دابة بعضها فوق بعض فالاستئناس منقطع
 وقيل ان جلد الآية اذا دنيغ طهر لكن لا يجوز ولا تسامح كسائر اجزائه كائن عليه في الغاية وحسنه فلا يصح
 الاستئناس واجب بان معنى طهر جاز استعماله والعلاقة السبية والمسبية لا الزوم كالمثل اذ لا يلزم من الطهارة
 جواز الاتساع كما علمه لكن علم عدم الاتساع فيما يختلف في الخنزير لعدم الطهارة وفي الآية كرامته كما اشار
 اليه المشرح قال في النهر وهذا مع ما فيه من العدول عن العصى الحقيقي أولى اه أي لو افقته المنقول
 في المذهب والى اختياره أشار المشرح بقوله ولودنيغ طهر قال ط وانما تقيد بكلمة لان الكلام فيه لا في كل
 المجابة (قوله فلا يطهر) أي لانه نجس العين يعني أن ذاهه ينجس اجزائه نجاسة حيوانية فليست نجاسته
 لما فيه من الدم كنجاسة غيره من الحيوانات فلذا لم يقبل التطهير في ظاهر الرواية عن اصحابنا الا رواية
 عن أبي يوسف ذكرها في المسئلة (قوله وقدم الخ) لما كانت البداءة بالذبح وتقدمه على غيره فقد اهتمت بشأنه
 وشرفه على ما عهد بين أن ذلك في غير مقام الاهة أمافه فالأشرف يؤخر كقولنا في لهذة صوت امة لان
 الهدم اهانة تقدمت صوت امة الهابة والرهان وسبع التصاري وصوات اليهود أي كائنهم وأخرت مساجد
 المسلمين لشرافتها وهذا الحكم بعدم الطهارة اهانة كذا قيل أقول وانما تظهر هذه النكته عن أن الاستئناس من الطهارة
 لامن جواز الاستعمال الثابت للمستثنى منه فإن عدمه الثابت للمستثنى ليس باهانة (قوله وان حرم استعماله)
 أي استعمال جلد له أو استعمال الآية يعني اجزائه وهو يظهر التفرغ بعدم (قوله احتراماً) أي لا نجاسة
 (قوله وأفاده كلامه) حيث لم يستثن من مطلق الاحاب سوى الخنزير والآية (قوله وهو المقد) أمالي الكتب
 فنيها على أنه ليس بغير العين وهو أصح التعصير كما يأتي وأمالي الفصل فكذلك كما هو قولهما وهو الاصح فلا فائدة
 في ردوى السبق أنه على الله عليه وسلم كان يشطط على من عاب نفسه بالمجهرى وغيره بظلم القبل قال في الحلية
 وخطي الخطايا في نصبره بالذليل اه والذليل بالذال المجبة جلد السلفه اذا بصر بآل البرية وعظم طهر دابة

بالموشس (وهو محتليا طهر) فصيل
 به وهو وضائه (قوله) لا يحفل
 (قوله) عليه (قوله) لا يطهر جلده ح
 صغيرة ذكره الزيلعي أما نجسها
 ظاهره وفارة (قوله) لا يطهر بذكاة
 لتقيدهما بما يحمله (قوله) جلد
 (قوله) فلا يطهر وقدم لان المقام
 للاهانة (قوله) فلا يدنيغ
 لكرامته ولودنيغ طهر وان حرم
 استعماله حتى لو طعن غظمه
 قد دنيغ لم يؤسكل في الاصح
 احتراماً وأفاده كلامه طهارة
 بظلم كلب وقيل وهو المقد

بحرية خاموس وفي الفتحة هذا الحديث ظل قول محمد بن حنيفة عن النبي (قوله يداغ يبدل من الضمير المجرور
 باعادة الحان فلا يظهر بكافة ما لا يظهر بالداغ مما لا يحتمل كما ترى فلو سلمى ومعه جلد حة مذبوحة اكتمل قدر
 اندوم لا يقرب صلاته كما في الحديث والنجاسة والبول والجمرة وما في الخلاصة من أن النجاسة والفأرة وكل ما لا يكون
 سورة بعد الوصل بل معه مذبوحا يقرب من مثل كافي الفتح وغامه في الحلية قلت وعليه فلو سلمى ومعه تراب في حة سلم
 حة مذبوحة لا يقرب صلاته فلو اكتمل من درهم وصرح في الوضوء بأنه لا يؤكل وهو ظاهر حقه ونزع الختير
 فانه لا يظهر بالداغ كما ترى فلا يظهر بالذكاة كما في النجاسة والظاهر أن الآية كذا في وان قلنا بظاهر جلد يداغ
 فلو سلمى ولم تثبت الشهادة ثم وقع في ما قبل قبل نفسه ففسده ولم أر من صرح به ثم رأيت في صيد غرا لا يفكر
 أن الذكاة لا تعمل في الخنزير والآدمي كما لا تعمل في الدابة في جلدها تأمل (قوله على المذهب) أي ظاهر
 المذهب كما في البدائع بحر حديث لا تتفقوا من الميتة بأهاب رواء أصحاب السنن والأهاب ما لم يدغ فبدل
 على وقت الانتعاج قبل الدغ على عدم كونه نجاسة أي والذكاة ليست اصابة فأداه في شرس الميتة وقيل انما يظهر
 جلده بالذكاة إذا لم يكن سورة نجسا (قوله لا يظهر حة) أي سلم الحيوان ذي الأهاب الضمير على ما لم ي
 تقدير مضى أو بدونه والاضافة لادى في مناسبة تأمل (قوله هذا الصم ما ينبغي به) أي أن مقابل معص أيضا قد
 صممه في الهداية والقصة والبدائع ومضى عليه المصنف في الذابح كالكتف والدور والاول مختار شرع الهداية
 وغيرهم وفي المراجع أي قول المحققين وما ذكره الشارح عبارة موأهب الرحمن وقال في شرحه المشي بالبرهان
 بعد كلام لحازن تغبر الذكاة مطهرة لجلده لا احتياج إليه للصلاة عليه ولدفع الحز والبرد وستر الصورة بلبسه
 دون حة لعدم حل الذكاة المقصود من مظهره وغامه في حاشية فوح والحاصل أن ذكاة الحيوان مطهرة لجلده
 ولحده أن كان الحيوان مأكولا أو افان كان لحم العين فلا تظهر شئ منه والأفان كل جلده لا يحتمل الدابة
 فكذلك لا ن جلده حينئذ يكون بمنزلة اللحم أو لا يظهر جلده فقط والآدمي كالخنزير فمذاكر قطعاه (قوله
 من الأهل) هو أن يكون الذابح مسلما حلالا خارج الحرم أو كائنا (قوله في الأهل) أي ضيابين الميتة والبر
 وهذه الذكاة الاختيارية والظاهر أن مثلها الضرورية في أي موضع اتفق حة واليه يشير كلام القنينة
 فتهستائي (قوله بالنسبة) أي حقيقة أو كسبا كان تركها ناسبا (قوله والاول ظاهر) وهو المذكور
 في كتبه من الكتب بحر (قوله لا نذبح المحرم) أي ومن في مناه من لم يكن أهلا كالوثني والمرتبة والحرم
 (قوله كلابد) حكم الشرع بأنه ميتة فبايد كل (قوله وان صم الثاني) يوه أن الاول لم يصح مع أنه
 في القنينة نقل صحيح القولين فكان الأولى أن يزيد أيضا (قوله وآخرو في البر) حيث ذكرناه في المراجع نقل من
 الجنبى والقنينة نصيح الثاني ثم قال وصاحب القنينة هو صاحب الجنبى وهو الامام الزاهد المتشهور على
 وفقهه ويدل على أن هذا هو الأصح أن صاحب التبايد كرهه الشرط أي كون الذكاة شرعية بصفة قبل
 معزنا إلى الخاتمة اه (قوله كسباب) بالكسر أي جلده (قوله فقبس) أي فلا يقرب الصلاة عليه ما لم يقبل
 ميتة (قوله ففسله افضل) لان الأخذ بظاهر الوثيقة في موضع الشك افضل اذا لم يؤد إلى المخرج ومن هنا
 قالوا لا بأس بلبس ثياب أهل الميتة والصلاة فيها الا اذا زاول السراويل فإنه يحسكه الصلاة فيها فترجها
 من موضع الحدث وتجاوز لان الأصل الطهارة ولقوا رتبين المسلمين في الصلاة ثياب الفناء قبل الفصل
 وغامه في الحلية ونقل في القنينة أن الجلود التي تدبغ في بلدنا ولا يقبل مذبحها ولا تروق الصلوات
 في دبرها ولا يرقونها على الأرض النجسة ولا يسلونها بعد تمام الدغ فهي ظاهرة يجوزنا تحللها في ذلك والمكاتب
 وغلاف الكتب والشاط والقرب والدلاء وطباياها اه أقول ولا ينبغي أن هذا عند التك وعدم العلم
 بنجاستها (قوله وشعر الميتة الخ) مع ما عطف عليه خبره قوله لا أن طاهر لما مر من حديث العيصين
 قوله طه الصلاة والسلام في شاة ميتة انما حرمها كلها وفي رواية لم يجلها فدل على أن ما دعت الله لا يحرم
 ندخلت الاجزاء المذكورة وفيها احاديث أخر صريحة في العبر وغيره ولان اليهود فيها قبل الموت الطهارة
 نصكذا بعده لانه لا يجلها وأما قوله تعالى من يحيى الضمام الآية فيجوابه مع تعريف الموت بأنه وجود
 او عدمه أي أحوال فيه صاحب العبر يرجعه وذكر ذلك في بحث المياه لأقادة أنه اذا وقع فيها لا يظهرها
 في القهستائي الميتة ما زال روحه بلا تذكية (قوله على المذهب) أي على قول أبي يوسف الذي

(وما أي أهاب ظهره) يداغ

(طهره ذكاة على المذهب لا)

يطهر (لحده على قول الأكثران)

كان (شعبا كول) هذا الصم

ما يقضى به وان قال في النصيب

القنينة على طهارته وهل يشترط

لظهاره جلده (كون ذكاة

شرعية) بأن تكون من الأهل في

الأهل بالنسبة (قبل ثم وقبل

والاول ظاهر) لا نذبح المحرم

وتارك القنينة عمدا لا دفع

(وان صم الثاني) صم الزاهد

في القنينة والجنبى والبر في البر

(فرع) ما يجز من دار الحرب

كسباب ان علم دقه بظاهر ظاهر

او قبس قبس وان شك ففسله

افضل (وشعر الميتة) غير الخنزير

على المذهب

قوله يجوزنا تحللها في ذلك والمكاتب

قلدها التحلل وهو نقل منها اه

معصية

هو ظاهر الرواية أن شره نجس وصممه في البدائع ورجحه في الاختيار فلو سلمى ومعه منه أكثر من قدر الدرهم
لا يجوز ولو وقع في ما عليل نجسه وعند محمد لا ينجسه أفاده في الجرد ذكر في الدرر أنه عند محمد طاهر لضرورة
استعماله أي التزاورين قال العلامة المقدسي "وفي زماننا استغنوا عنه أي فلا يجوز استعماله لزال الضرورة
الباشعة الحكم بالطهارة فخرج اقتضى (قوله على الثوب) أي من طهارة العصب كاجزءه في الوفاة
والدرر وغيرهما بل ذكر في البدائع ونبه في الفتاوى لا خلاف فيه لكن تعبه في البر بانه في غاية البيان
ذكر فيه روايتين أحدهما أنه طاهر لأنه عظم والآخرى أنه نجس لأن فيه حياة والحسن ينع به وصح في السراج
الثانية (قوله الخالية عن الدوسمة) قيد الجميع كأي القهستاني "فخرج الشعر المتوفى وما بعده إذا كان
فيه دوسمة (قوله وكذا كل ما لا تحل الحياة) وهو ما لا يتألم الحيوان بقطعه ككروش والنفار والقلب (قوله
حتى الأضمة) بصحسكس الهمة وقد نشئت الحما وقد تكسر الفاعل المتفمة والنبضة شيء واحد يستخرج
من بطن البدي الراضع أصفر فيصير في صوفة فيقطعه حين فاذا أكل الحدي فهو كرش وتقسما لجوهري
الأضمة بالسكسكس سهر خاموس بالحرف فافهم (قوله على الرابع) أي الذي هو قول الأمام ولم أر
من مخرج يبرجه ولعله أخذ من تقديم صاحب المتيقن لمتأخيره (قوله كما هو عادته في غير درهم وعبارته
مع الشرح والختم الميتة ولو مائة ولينها طاهر كذلك خلافا لما اتصفتها بزيادة الحلي قلنا نجاسته لا تؤثر
في حال الحياة والذين انفارح من بين فرت ودم طاهر فكذلك بعد الموت اه ثم اعلم أن الضير في قول المتيقن
ولينا عائد على الميتة والمراد به اللبن الذي في ضرعها وليس عائد على الأضمة كأيهم الحش حيث تسمى بها الجلدعة
وعزى إلى المتيقن طهارة جان قول الشارح ولو مائة صريح بأن المراد بالأضمة اللبن الذي في الجلدعة وهو الموافق
لما مر من القاموس وقوله لتقصيها الخ صريح في أن جلدتها نجسة وبه صرح في الخطة حيث قال بعد التعليل
المبار "وغير من هذا أن نفس الوعاء نجس بالاتفاق اه ودفع هذا الوجه غير البصاية في مواهب الرحمن
فقال ركزالن الميتة واتصفتها بزيادة الحلي وهو الظاهر لأن تكون جامدة قطرة بالفسل اه وأفاد ترجيح
قوله ما وأنه لا خلاف في اللبن على خلاف ما في المتيقن والشرح فافهم (قوله وشعر الإنسان) المراد به ما بين
منه حيا والاضطهارة ما على الإنسان مستفنية من البنان وطهارة الميتة مدرجة في بيان الميتة صحتنا نقل
عن حواشي مصاصم والاولى اساط حواصن محمد في نجاسة شعرا آدمي ولفظه وعظمه روايتان والصحيح
الطهارة سراج (قوله غير المتوفى) أما المتوفى فنفس جمر والمراد رؤس التي فيها الدوسمة أقول
وله تخيير بين استئناس المشط بنفس الماء القليل إذا بل فيه وقت التسريح لكن يؤخذ من المسألة الآتية
كما قال ط أن ما خرج من الجلد مع الشعر ان لم يبلغ مقدار القفر لا يفسد الماء تأمل (قوله مطلقا) أي
سواء كان منه أو سمن غيره من حي أو ميت قدر الدرهم أو أكثر معه أو لا ينجسه مكانه كما يعلم من الخطة والبحر
(قوله على المذهب) قال في البحر المصريح في البدائع والكافي وغيرهما أن حسن الأدي طاهرة على ظاهر
المذهب وهو الصحيح لأنه لا دم فيها والنجس هو الدم بدائع وما في الأخيرة وغيرهما من أنها نجسة بضعف
اه (قوله في البدائع نجسة) فاته قال ما بين من الحي أن كان جزءه دم كالدواء والانتف ونحوها
فهو نجس بالأجاء والا كالشعر والقفر طاهر عندنا اه ملخصا (قوله في الخلية) حيث قال على
وأذنه في كة أو أعاده إلى مكانها يجوز صلاته في ظاهر الرواية اه ملخصا وعنه في القبيس من ما بين الحلي
لا يجهل الموت فلا ينجس بالوت أي والقطع في حكم الموت واستشكله في البحر مما مر من البدائع وقال في الخلية
لأنها إنما يمتصها الحياة لا تهرى عن الدم فلذا أخذ الفقه أبو الهيثم بالنجاسة وأقر بوجاهة من التأخرين
اه وفي شرح المقدسي قلت والجواب عن الاشكال أن إعادة الأذن وثباتها إنما يكون غالباً بعد الحياة البها
فلا يصدق أنها ما بين من الحي لأنها بعد الحياة البها سارت كأنها ميتة ولو فرضنا خصوصاً ماتت أعيدت
حياة مجزئة أو كرامة لتعاد طاهراً اه أقول أن عادت الحياة إليها فهو مسلم لكن يبقى الاشكال لو سلمى وهي
في كة متلاوا أحسن ما أشار إليه الشارح من الجواب بقوله في الأشياء الخية به صريح في السراج في الخلية
من جواز صلاته ولو الأذن في كة طاهر لثباته لأنها أذن فلا يثاب في البدائع بعد تقبيله جمافي الأشياء
(قوله المتصل من الحي) أي بمقتضى الحياة كإمارة المراد الخ حقيقته وحكا اخترا من الحي بعد الذبح

(وعظمها وصحبها) على الثوب
(وحاظرها وقرنها) الخالية عن
الدوسمة وكذا كل ما لا تحل
الحياة حتى الأضمة واللبن على
الرابع (وشعر الإنسان) غير
المتوفى (وعظمه) ومنه مطلقا
على المذهب واختلف في أذنه
في البدائع نجسة وفي الخلية
لا وفي الأشياء المتصل من الحي
كتبته الأفي حتى صاحبه طاهر
وبأن كثر

قوله وبه صريح في السراج أي
حيث قال والأذن المقطوعة
والسنة المقطوعة طاهرتان في
حي صاحبهما وإن كانتا أكثر من
قدر الدرهم الخ اه منه

كاسيا في سلة آسركاب الذبايح من شاء الله تعالى وفي الخلية من سنان ابي داود والترمذي وابن ماجه
وغرها وحسنه الترمذي ما قطع من البسمة وهي حبة نفوسيت اه (قوله ويشد الماء) أي القليل
(قوله من جلده) أي اوجعه مختارات التواتر زاد في السر من الخلطة وغيرها وقتروا وكان قليلا
مثل ما يكثر من شقوق الرجل ولحمه لا يشد الماء (قوله لا يفتقر) أي لانه صلب بهر وظاهره انه لو كان
فيه دسومة لحكمها كالجلد والم تأمل (قوله ودم حلك طاهر) أولى من قول الكثر انه منقوص لانه
ليس بدم حقيقة دليل انه يفيض في الشمس والدم يسوقها زلي (قوله ليس الكلب نجس العين) بل
نجاسته بخاصة لجه ودمه ولا يظهر حكمها وهو حق مادامت في معدنها كجاسة باطن الحلي فهو كغيره من
الحيوانات (قوله وعليه الفتوى) وهو الصحيح والاقرب الى الصواب بدائع وهو ظاهر اتون بهر
ومقتضى عموم الادة فتح (قوله فيباع الخ) هذه الفروع بسنها ذكرت أحكامها في الكتب هكذا وبصفا
بالعكس والتوفيق بالتمريج على القولين كما بسطه في البحر وما في الخلية من تشديد البيع بالعلم كالظاهر
انه على القول الثاني دليل انه ذكر كراهة بيع زرع السنور وسباع الوحش والطير حليا كان اولا تأمل
(قوله ويؤجر) الظاهر تشديد ما لعلم ولو لم يجره الا جازة على المتاع وذاعبه في حدة الفتى بقوله
والسنور لا يجوز لانه لا يصلح (قوله ويضمن) أي لو أشفه انسان ضمن قيمته لمصاحبه (قوله ولا التوب
باتفاقه) وما في الوالدية وغيرها اذا خرج الكلبين الماء واتضح فأصاب توب انسان افسده لاولي اصاب
ماء المهرلان المبلل في الاول جلده وهو نجس وفي الثاني شعره وهو طاهر اه فهو على القول بخاصة عينه
كأي البهري وان في تحمله قريبا (قوله ولا يضره) أي عض الكلب التوب (قوله ما لم يردفه) فاختاره في
البه وهو المختار نهر من الصيرفة وعلامتها التلبد به باخذ وقيل لو عض في الرضى لجه لانه يأخذه
بشفته الرطة لا في الغضب لاخذه بأسنانه (قوله ولا صلاحه الخ) قال في البدائع قال مشايخنا من
صلى وفي كس جرو جوز صلاته وقبده القبة او جعفر الهندواني يكونه مشدودا القم اه وفي المخطوط
ومصبرو كلب او لا يجوز اذ هو مشدود قبل بل يجوز والاصح انه ان كان فيه مضطربا لم يجز لان لعابه يسيل
في كفه فينفس لولا كثر من قدر درهم وولوه شددوا بحيث لا يصل لعابه الى توبه لان طاهر كل حيوان طاهر
ولا يتنجس الا بالموت والنجاسة باطن في معدته فلا يظهر حكمها كجاسة باطن الحلي اه والاشبه الملاق
الجواز ضد من سبلان اقتدار المتاع قبل الفراغ من الصلاة كاهو ظاهر ما في البدائع حلية وأشار الى اخرج
بقوله ولو كبر الى ان التقيد بالجر ونحوه التصور يكونه في كافي التهورش المقدس لا لافنه في السر من ان
الكبير ماء والنجاسات فلا تنضم صلاته حلة فانه رد عليه كما قال المقدس ان الصغير كذا في غم الظاهر ان
التقيد بالجل في الكتم مثلا لا يخرج ما لو طس الكلب على الحلي فانه لا يتقيد به طعمه لاصح به في الظهيرة
من انه لو طس على غيره صبي توبه نجس وهو يسفك بنفسه او وقف على رأسه حمام نجس جائز صلاته
اه تأمل (قوله وشروط الخلواني) صواب الهندواني كالبهري وهو الموجود في الجرو والبهري وغيرهما
(قوله ولا خلاف في نجاسة جه) ولذا اتفقوا في نجاسة مؤثره التولد من جه نجس القول بطهارة جهه طهارة
ذاته مادام حيا وطهارة جلده ما في باغوا في مسكنا وطهارة ما لا قطع الحاشية من أجراه كغيره من السباع
(قوله وطهارة شعره) أخذه في العرمن المسافة المارة آتباعن الوالدية فانها مبنية على القول بخاصة
جهه وقد صرح فيها بطهارة شعره وما في السراج ان جلده الكلب نجس وشعره طاهر هو المختار اه لان نجاسة
جلده مبنية على نجاسة جهه فقد اتفق القول بخاصة عينه والقول بعدمها على طهارة شعره وبغيره من صابة
السراج ان القائلتان بخاصة جهه استقلوا في طهارة شعره والمختار لطهارة توبه يثنى ذكر الاتفاق لكن هذا
مشكل لان نجاسة جهه تقتضي نجاسة جميع أجزائه ولعل ما في السراج يجوز على ما اذا كل من استلكن خافيه
حاضر عن الوالدية ثم قال في المنع وفي ظاهر الرواية الحق ولم يفضل أي انه لو اتضح من الماء فأصاب توب
انسان افسده سواء كان البلي وصل الى جلده اولا وهذا يقتضي نجاسة شعره تأمل (قوله طاهر حلال) لانه
وان كان دما فقد تغير فصر طاهرا كما دال العذرة خاتمة والمراد بالتغير الاستضافة الى الطيبة وهي من الطهورات
عندنا وزاد قوله حلال لانه لا يلزم من الطهارة الحلي كافي التراب منع أي فان التراب طاهر ولا يصل أكله

ويشد الماء بوقوع قدر التفر
من جلده لا بالتفر (ودم حلك
طاهر) واعلم انه ليس الكلب
نجس العين عند الامام وعليه
الفتوى وان روح بعضهم النجاسة
كما بسطه ابن السعنة فيباع ويؤجر
ويضمن ويقتض جلده مصل
ودلوا ولو اخرج حيا ولم يصبه
الماء لا يفسدها البهري ولا التوب
باتفاقه ولا يضره ما لم يردفه
ولا صلاحه حلة ولو كبر
الخلواني شدة له ولا خلاف
في نجاسة جهه وطهارة شعره
(والسك طاهر حلال)

قال في الحلة وقد سمع من النبي صلى الله عليه وسلم ان المسك اطيب الطيب كما رواه مسلم وحكى النووي اجماع
المسلمين على طهارته وجواز استخدامه (قوله فيزكسكل بكل حال) أي في الاطعمة والادوية بضرورة اولاً
وفي القاموس انه مقول قلب مشعوب للسوداوى نافع للنفثان والرباح الفذيلة في الامعاء والجموم والسدد
باجي (قوله وكذا نجته) بكسر الضاء مفتوح الجيم وهي جلدته يجمع فيها المسك معرباً ناهي اه شيخ اسحاق
عن بعض الشروخ لكن قال في المنع فاذا ما توسع في ذكر كتب الفقه (قوله مطلقاً) أي من غير فرق بين
وطيبه او ابدنه ما بين ما انفصل من المذبوحة وغيره ما بين كونها بهال او اوساجاً بالماء فسدت اولاً اه اسحاق
عن مفتاح السعادة فيه ظهر ان ما في الدرر من انه لو كانت رطبة من غير المذبوحة ليست بطاهرة على خلاف
الاصح (قوله فتح) وكذا في الزيلعي وصدر الشريعة والبحر (قوله وكذا الزباد اشباه) أي في قاعدة
المنفعة تجلب التسبب وكذا العنبر كما في الدرر المتقى وذكر في الفتح والحلية طهارة الزباد بها ولو لم يجد فيه نقلاً لكن
في شرح الاشياء للعلامة العمري قال في خزانة الروايات ناقلاً عن جواهر الفتاوى الزباد طاهر ولا يقال انه عرق
الهرة وأنه مكره لانه وان كان عرقاً الا انه تغير وصار طاهراً بلا كراهة وفي شرح المواهب صحت جماعته من
الثقات من أهل النجعة بهذا يقولون انه عرق فسور على هذا يكون طاهراً وفي النجاسة من مختصر المسائل
المسك طاهر لانه وان كان دماً لم تكن تغيره وكذا الزباد طاهر وكذا الصبر وفي القاربان الشخصية قبل ان المسك والعنبر
ليسا بطهرا لان المسك من دابة حية والعنبر من دابة في البر وهو هذا القول لا يقول عليه ولا يلتفت اليه كما
صرح به فاضل خان واما العنبر فالصحيح انه عرق في البر من دابة القرو وكلاهما طاهر من الطيب الطيب اه مختصاً
وفي نسخة ان حجر وليس العنبر ولا شاة قال في زعمه بل هو نبات في البحر اه وللعلامة العمري رسالة سماها السؤل
والمراد في جواز استعمال المسك والعنبر والزباد (قوله وطهره محمد) أي حديث العرينين الذين رخص لهم
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يشربوا من احوال الابل لسقم اساجيم وعليه فلا يفسد الماء ما لم يفتل عليه
فيخرج من الطهوية والمتون على قوله ساءلة قال في الاسد اذ الفتوى على قوله ساءلة قوله لا للتداوى
واللغيره بيان التعميم في قوله اصلاً (قوله عند أبي حنيفة) وأما عند أبي يوسف فانه وان واقفه على انه نجس
حديث العرينين بأنه عليه الصلاة والسلام عرف شفاءهم به وسأوا في دين شفاء فغيرهم لان المريج فيه الاطباء
وقولهم ليس بجذبة حتى لو تعين اخراجهم بمدفع الهلاك يصل حكاك المنفعة والخير عند الضرورة وقامه في البحر
(قوله اختلف في التداوى بالهزم) ففي التباينة عن الذخيرة يجوز ان عرقه شفاء ولم يعلم دواء آخر وفي الخاتبة في
معنى قوله عليه الصلاة والسلام ان الله لم يجعل شفاءكم فيما ستم عليكم كما رواه الحضاري ان مائه شفاء لآباس
به كايمل انخر للطنان في الضرورة وكذا اختاره صاحب الهداية في النجس فقال لو وصف فكذب القاضية
بالدم على جبهته وأخيه جائز لا شفاء وبالبول أيضاً ان عرقه شفاء لآباس به لكن لم ينقل وهذا لان الحرمة
ساقطة عند الاستشفاء بكل انخر والميتة للطنان والجامع اهمم البحر وأما دسدي عبد الغني أنه لا يظهر
الاختلاف في كلامهم لان شفاءهم على الجواز للضرورة واشتراط صاحب التباينة العلم لا يشافه اشتراط من بعده
الشفاء وهذا قال والذي في شرح الدرر ان قوله لا للتداوى محمول على القتلون والالوان باليدني "اختناق"
كما صرح به في المعنى اه اقول وهو ظاهر موافق لما مر في الاستدلال بقول الامام لسكن عدل عن أن
قول الاطباء لا يصل به العلم والظاهر ان العبرة بمحصل بها غلبة القتل دون البقي الا ان يريدوا بالعلم غلبة القتل
وهو شائع في كلامهم تأمل (قوله ونظام المذهب المنع) محمول على القتلون كما حقه (قوله لكن نقل
المصنف الخ) مفعول نقل قوله وقبل يرضخ الخ لا يستدل على اطلاق المنع واذا قيد بالقتلون فلا استدلال
ونص ما في الحاوي القدسي "اذ اسأل الدم من انفس انسان ولا يتقطع حتى ينشئ عليه الموت وقد علم انه لو كتب
داقمة الكتاب او اخلاص بذلك الدم على جبهته يتقطع فلا يرضخ لفته وقيل يرضخ كما رخص في شرب انخر
للطنان وكل الميتة في النجسة وهو الفتوى اه (قوله ولم يعلم دواء آخر) هذا المصريح به في عبارة التباينة
كما مر وليس في عبارة الحاوي الا انه يضاف من قوله كما رخص الخ لان حل انخر والميتة حيث لم يوجد ما يقوم
مقامهما فآقاده ط قال ونقل الجوى أن لهم التميز ليجوز للتداوى به وان تعين والله تعالى اعلم

مطلب
في المسك والزباد والصبر

في كل بكل حال (وكذا نجته)
طاهرة (مطلقاً على الاصح)
فتح وكذا الزباد اشباه لاستحالة
الى الطيبة (وبول ما كول)
الهم (لجس) نجاسة مخفية
وطهره محمد (ولا يشرب) بوله
اصلاً لا للتداوى ولا لغيره عند
أبي حنيفة (فروع) اختلف في
التداوى بالهزم ونظام المذهب
المنع كما في رضاء البحر لكن نقل
المصنف ثمة وهما عن الحاوي
وقيل يرضخ اذا عرقه الشفاء
ولم يعلم دواء آخر كما رخص انخر
للطنان وعليه الفتوى

مطلب
في التداوى بالهزم

• (فصل في البئر) •

لما ذكر نفس الماء القليل وقوح بنفس فيه حتى يراكمه اirdفه بين مسائل الآثار لان منها ما يخالف ذلك
لا يتناها على متابعة الآثار دين القياس قال في التمتع فان القياس اما ان لا يظهر احكاما قال بشر لعدم
الامكان لا لاختلاط النجاسة بالاحوال والجدران والماء فينجس شيئا او اما ان لا تنجس حيث تعذر
الاستئذان والشهيد كما نقل عن محمد انه قال اجتمع رأيي ورأي ابي يوسف ان ماء البئر في حكم الجاري لانه ينبع
من اسفل يورث خذ من املاء فلا ينسب كحوض الحمام قلنا وما علينا ان نترجسها لادخالها بالافاروس الطريق
ان يكون الانسان في يد النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه رضي الله عنهم كالاخي في يد القائد اه ثم ذكر
بعد الآثار الواردة بأسانيدها فراجعه وفي الجرح من النووي البئر موشة مهورنة ويهوى ينقصها من بارت
أي حفر وجعلها في القلة ابوروا بآر جهنم بعد الباء فيهما ومن العرب من قلب الهمة في آبار ورمي عليها
فتقول آثار وجعلها في الكثرة بتركس فيهمزة (قوله لبست بصوان) قيد ذلك لان المصنف بين احكام
البحر من خصوصه وفصلها (قوله ولو عسقة) لان اثر التفتق وهو الغر عادن الربع لا يظهر في الماء
واذا ط انه لو اصاب هذا الماء أو باق الظاهر انه تعتبر هذه النجاسة بالحققة (قوله او فطره بول) أي ولو بول
ما سكرول اللحم كما مر وسأقي استثناءه ما لا يمكن الاستراضة كبول الفأرة (قوله لم ينجس) أي لم يجعل
في فعل القطع منه الذي لا ينجس من بلة نجسة ما يمنع اصابه الماء كمنع وضوء (قوله نفسه ما في الفأرة) قتله
البحر من السراج أي قالوا بفسه نزح عشرين دلو اما لم ينتفع او ينقص (قوله على مائز) أي من أن
المختبر فيه اكبر رأى البئر أو ما كان عتري في عشر (قوله على المخذ) مقابلة مائز من انه لو كان عتري
عشر في عشرة فهي في حكم الكبر وقد منان تصح هذا القول غريب يخالف لما اطلقه الجمهور ولذا قال في
البر لا ينجس في هذا التصحيح لو ثبت لانه من مسائل اصحابنا المذكورة في كتبهم اه وما قوله المقدس
رد فوح اقتدى (قوله ولو افرأه ثابته على المخذ) وما في خزائن الفتاوى من انها لا تنس البئر لان البس
رباعة ضعف كافي البر او روضه في الحلية (قوله والتظف) أي من نجاسة ودم سائل كأي الحلية وسأقي
في النجاسات انه يعني من دم الشهيد فادام فعاد لم لو كان عليه دم لا ينس الما ولو اقال في الحلية
ولو وضع الشهيد الماء القليل لا يفسد الا اذا سال منه الدم اه لكن الظاهر ان معناه انه لو خرج منه
دم سائل ينس الماء احترازا عما اذا كان خارج منه ليس فيه قوة السلطان وليس معناه انه سال منه الدم
الماء تأمل ثم ينبغي تفيد النصص بما عليه ثابته قوة السلطان بما اذا افعال في الماء أو ما لو تخلص منه فلا
ينس تأمل (قوله واتمسك الغسل) أما قبل غلته فتصا على انه فسد الماء القليل ولا تصح صلاته له
وبذلك استدل في الحلية على أن نجاسة الميت نجاسة خبث لانه حيوان دموي فينبس بالموت كفره من
الحيوانات لا نجاسة حدث وصحبه في الكافي ونسب في البدائع الى عاتة المشايخ كافي جنازة البحر انقول وهذا
يؤيد ما جملناه على كلام محمد في الاصل من أن نجاسة الميت نجاسة وينسب مائز من تصح انها مستعملة فانهم
(قوله مطلقا) أي غسل اولا وجنازة البحر او تقوا على ان الكافر لا يظهر بالغسل وانه لا تصح صلاته
بعده اه اقول وهذا مؤيد ايضا للقول بان نجاسة الميت ليست بالحدث ومؤيد لما قلناه آنفا فانهم (قوله
كسقة) اطلقه نعا لغيره والفتناني وقد في الخاتمة بما اذا لم يستعمل قال فانه فسد الماء القليل وان غسل
أما اذا استعمل فتحكمه حكم الكبريان وقع بعد ما ضل لا يفسد اه وعلى هذا حكم صلاته له كافي الخاتمة
ايضا وفيها أيضا البيضة الربطة وأسطحة اذا وقعت من اللجاجة أو الشاة في الماء لا تصد اه فانهم (قوله
لمائز) أي في باب المياه من أن فساد الموى كزبور وعقرب لا يفسد الماء وكذا ما في المولد كسك وسرطان فهو
تعليل للقدن فانهم (قوله وان شخ) أي زوم وغيره من صفه الحيوان ففتناني وقوله أو يمسك أي سقط
شعره وقوله أو تفسخ أي تنزق اعضاؤه متواضعا ولا فرق في الصفرة والكبر كالقارة والاذى والقيل لانه
تفصل بلبه وهي نجاسة فاصارت كفترة شعر ولهذا الورق ذنب فأية ينزج الماء كله بحر وبه يظهر انه
لو ربح الحيوان بلانفسه ونحوه وينزج الجميع كافي في التمتع وان قطعة من كتفنه ولهذا قال في الخاتمة قطعة من
لحم الميت تصد (قوله ينزج كل ما بها) أي دون الطين ولو راد الآثار ينزج الماء لكن لا يطين المصديطينها
احتياطاً بحر (قوله الذي كان فيها وقت الوقوع) فلما زاد بعده قبل النزج لا يجب ينزج الزائد وهو احد قولين

• (فصل في البئر) •

(اذا وقعت نجاسة لبست بصوان
ولو عسقة أو فطره بول أو دم أو ذنب
فأية لم ينجس فلو شمع نفسه ما في الفأرة
في يثرون القدر الكثير على مائز
ولا صيرة الصلح على المخذ أو مات
تبا) وانزجها والى فيها ولو
فأرة ثابته على المخذ لا يفسد
التظف والمسلم المفسول أما
الكافر فينبسها مطلقا كسقة
(حيوان دموي) غير ما في المائز
(وان شخ) أو يمسك (أو تفسخ) ولو
تفسخه خارجها لم يقع فيها ذكره
الو الذي ينزج كل ما بها) الذي كان
فيها وقت الوقوع ذكره ابن الكمال

اقول وجه مسألة السقط انه
اذا لم يستعمل لا يبطي حكم
الاذى من كل وجه ولذا الاصل
عليه ولو كان يظهر بالغسل لم
عليه فهو في حكم الحية من سائر
الحيوانات بخلاف ما اذا استعمل
أي حلت منه علامة الحياة بعد
الولادة فانه كالكبر كما ذكرنا
ظهر اه منه

وسمائي اعتبار وقت التزج وعليه فيجب نزح الزائد وبأن ينام حتى لو لم يكن فيها القدر الواجب وقت الوقوع ثم زاد وبلغه لم يضر بوقت الوقوع أيضا ظاهر كلامه ثم وقد عسكر في البحر أنه لو طلق بعد التزج لا ينزع منه شيء (قوله بعد اخراجها) إذا تفرج قبله لا يجيد لان الواقع يجب التماسه ومع جهته لا يمكن الحكم بالطمأنينة بجر (قوله الا اذا عذروا الخ) كذا في السراج واغترضه في البحر بأن هذا التماس يستقيم فيها إذا كانت البرص مينا لا تفرج وأخرج منها القدر المعروف أما إذا كانت غير معين فانه لا بد من اخراجها لو جوب نزح جميع الماء اهـ اقول قد يتعدا الاخراج وان كان الواجب نزح الجميع لان الواجب الاخراج قبل النزح لا بعده كما علمته (قوله منقصة) نعم لكل من النخسة والطرقة وانما افرد للصف بأول التي هي لاحد الشئ وشار بقوله منقصة الى انه لا بد من اخراجها من النخسة كعلم منته وخفف اهـ ح قلت فلو عذرا أيضا في القهستاني عن الجواهر لو وقع صفو فيها فخرجها من اخراجها فادام فيها منقصة فقتل مائة استحصال وصار جادة وقيل مائة سنة انشر اهـ (قوله فنزح) بالياء الموحدة متعلق بطهر يصد ط (قوله بطهر الكل) أي من الدلو والرشا وما البكرة ويد المستحق تحالان فيجعله هذه الاشياء بخاصة البرص بطهر طهارها عرج كدته انظر بطهر جادة اصاب خللا وكذا المستحق بطهر طهاره الهل وكثرة الاربع إذا كان في يد المستحق فيجاءة رطبة فجعل يده عليها كاصبع على اليد فإذا غسل اليد نال طهرت العروة بطهاره اليد بجر (قوله خلاصة) ومثله في الخاتمة وهو موقوف على انه لا يشترط التواني وهو المختار في البحر والقهستاني (قوله وليس بنفس العين الخ) أي بخلاف المنزهر ومكسدا الكلب على القول الاخر فانه بنفس البرص طلقا وبخلاف الحدث فانه يتبع فيه نزح أربعين كما ذكره وبخلاف ما إذا كان على الحيوان خبث أي نجاسة وعلم بها فانه بنفس مطلقا قال في البحر قد بانا بالعلم لانهم قالوا في البرص فهو يخرج جالسا يجب نزح شيء وان كان الظاهر انشغال يواهي الخاذل لكن يحصل طهارتها بان سقطت مقبدا فخرجها ماء كثيرا مع أن الاصل الطهارة اهـ ومثله في الفتح (قوله لم ينزح شيء) أي وجوب الماء في الخاتمة ولو تمت الشاة وخرجت حية ينزح مشرون دلووا لتسكين القلب لا لتطهير حتى لو لم ينزح هو ضايزا وكذا الجواهر البخل لو نزع جالسا لم يصبه الماء وكذا ما يزك لجه من الايل والبقرة والغنم والطيور والجمادات المهيوسة اهـ ومثله في مختارات التوازي (قوله كذا في الخاتمة) اقول لم اره في الخاتمة وانما الذي في يمانه ينزح في البخل والجوارح الماء اذا اصابته الله وكذا في البحر معز باليهو الى غيرهما ومثله في الدرد وعز ما شارحا الى المتيقن وكذا في البدائع والقهستاني والامداد والحاوي القدسي ومختارات التوازي والميزان وغيرهما وقال في المنية كذا روى عن أبي يوسف وقال شارحا الحق ولم يرو عن غيره خلافة اهـ وفي الفتح وان ادخل فيه الماء نزح الكل في البصر وكذا تظاهر كلامهم في المشكوك اهـ وفي الجوهرة وكذا كل ما سوره نفس اهـ ومثلك فيجب نزح الكل وفي السراج وسوا البخل والجوارح كل الماء لانه لم يبق طهورا وكذا علمه في الخلية بقوله لصيرورة الماء مشكوكا وهو غير محكوم بطهوريته على ما هو الاصح بخلاف المكره فانه غير ملبوب الطهورية ومثله في الفتح لكن في البحر عن الحميد لو وقع سورا جارفا في الماء يجوز التوضي به ما لم يصب عليه لانه طاهر غير طهور ومثلك استعماله عند عهد اهـ قلت لكنه خلاف ما نقله عليه كلامهم كما علمت وان منتهى عليه الشارح فيلبس أي في الاسمار ويستنبه عليه والحاصل انه اذا اصابه الجوارح الماء صام مشكوكا فينزح الكل كالذي سوره نفس قال في شرح المنية لا شرعا كما في عدم الطهورية وان اقرق من حيث الطهارة فإذا لم ينزح برصا بطهره به أحد والصلابة وحده غير مجزئة فنزح كله اهـ قال في الخلية وهذا اختلاف ما اذا لم يصبه الماء فان الصمغ اه لا يصبر الماء مشكوكا فانه كالصمغ وانما ينزح منه مشرون دلووا كالشاة كما في الخاتمة اهـ اقول وبه يظهر أي قول التبر لكن في الخاتمة الصمغ انه في البخل والجوارح لا يصبر مشكوكا فالا يجب نزح شيء ثم يتدب نزح عشرة وقيل نزح مشرين منشأ اشتباهاة وصوله الماء بمصلا عدم الوصول ونحوه الشارح فتنه ثم رأيت شيخا مشافعا الحق نيه على ذلك كاذكره (قوله كاذم) يحدث أي انه ينزح فيه أربعون كما عرفت في التاتراخاتية الى فتاوى ائمة ثم عز الى الفاتية انه ينزح فيه الجميع وفي شرح الوهبانية والعصق التزج بالجميع عند الامام والثاني على القول بنجاسة الماء المستعمل وقيل أربعون عند مذهب محمد أنه يسلب الطهورية وهو الصمغ

(بعد اخراجها) الا اذا عذروا كسبة
أو نقره منقصة فنزح الماء الى
حد لا يلائف الدلو بطهر الكل
تعا ولو نزح بصفه ثم زاد في القد
نزح قد الباقي في الصمغ خلاصة
قد بالموت لانه لو أخرج جالسا وليس
بنفس العين ولا به حدث أو خبث
لم ينزح شيء الا ان يدخل فيه الماء
فيصير بسوره فان شمس نزح الكل
والا لا هو الصمغ فغير تدب عشرة
في المشكوك لاجل الطهورية كذا في
الخاتمة زاد في التاتراخاتية وعشرين
في القارة وأربعين في سننور
ودجاجة بخلاصة كاذم يحدث

عند الشئين فخرج منه عشرون لم يسطهروا وقلمه فيه والمراد بالحدث ما يشعل الجنب واشتعل في البدائع
 نزع العشرين بأن الماء المستعمل طاهر فلا يضر ما لم يضر على المطلق حكما أو لما ثبت ثم قال ويحق أن
 يقال طهارته غير مقطوع بها الخلاف فيها بخلاف سائر الماءات فخرج ادنى ما يوجب الشرع وذلك
 عشرون احتياطاً اهـ قلت هذه المسألة تؤيد القول بعدم الفرق بين الملق والملاق في الماء المستعمل وأن
 المستعمل ملاقى الاضواء قط ولا يشيع في جميع ماء البئر والوجوب نزع الجميع لأنه اذا وجب نزعها في
 المتكوك في طهوره يفتى المستعمل الحق عدم طهورته بالأولى وتؤيد ما قلناه صاحب العرمين أن القروع
 التي استدل بها القائلين باستعمال كل الماء مبنية على رواية نجاسة الماء المستعمل واقده اعلم (تمه)
 نقل في الذخيرة عن كتاب الصلاة للسرخسي أن الكافرا إذا وقع في البئر وهو من نزع الماء وفي البدائع أنه رواية
 عن الامام لأنه لا يخلو من نجاسة خشية أو حكمية حتى لو غسل فوقع فيها من ساعد لا ينجس منها شيء اقول
 ولعل نزعها للاحتياط تأمل (قوله لا نفي لها شكاً) ولقد مر أنهم لم يعتبروا احتمال النجاسة في الشاة
 ونحوها ثم هذا الجواب بناء على القول بأن قول الهرة والغارية ينص البئر وقوله كلام يأتي (قوله وان تعذر)
 كذا عبر في الهداية وغيره وقال في شرح المنية أي بحيث لا يمكن الايجز عظيم اهـ فالمراد بالتعسر هو عسر
 في الدرر (قوله لكونها معينا) القياس معينة لأن البئر مؤتمت بحاشي الانهيد كروما حلا على التقدير الأول
 فعلا يصح مفعول يستوي فيه المذكور والمؤتمت اوعى تقدير ذات معنى وهو الماء يجري على وجه الارض اهـ
 حلة وليس المراد أنها جارية لما يأتي بل كقوله في الصرائع كان نزعها واجباً متماثل ما نزعوا أو أذكر (قوله)
 وقت ابتداء النزع قاله الحلبي أي في شرح المنية معزاً إلى الكافي وقيل وقت وقوع النجاسة وهو ما قدمه الخارج
 عن ابن الكمال وعليه جرى ابن الكمال هنا أيضاً ومثله في الاعداد ويشترطه قول الهداية بزيادة مقدار ما كان
 فيها وفي التازخانية من المحيط لوزا قبل النزع فقبل نزع مقدار ما كان فيها وقت الوقوع وقيل وقت النزع قال
 في الخانية وغير ذلك فعاد النزع البعض ثم وجدته في القنداك كثر ما ترك قبل نزع الكل وقيل مقدار ما بقي
 عند الترك هو الصميم قال في شرح المنية هذه الفرة بناء على اعتبار وقت النزع لا وقت الوقوع فظهر أن الصميم
 ماقى الكافي اهـ اقول فيه يجب بل الفرة على القولين لأن المراد أنها مائة الخلاف فالتفاهر أن ماقى الخانية
 تصح لقلوب باعتبار وقت الوقوع لأن حاصل الخلاف أنه هل يجب نزع الرائد على ما كان وقت الوقوع أولاً
 فالقائل بأن المختار وقت النزع أراد أنه يجب نزع ما زاد سواء كانت الزيادة قبل ابتداء النزع أو قبل انتهاءه فبقي
 في الخانية على صورة الزيادة قبل انتهاء النزع خلفاً لما وصرح بأن الصميم نزع مقدار ما بقي وقت الترك أي
 فلا يجب نزع الرائد فهذا الصميم لقلوب باعتبار وقت الوقوع وأنه لا يجب نزع ما زاد بعده فلهما تصح خلاف
 ماقى الكافي اهـ هذا ما ظهر لي قد بره (قوله يقول رجلين الخ) فان قالوا لا ما فيها ألف دولستان نزع كذا في
 شرح المنية (قوله به يفتى) وهو الأصح كافي ودرر وهو الصميم وعليه الفتوى ابن كمال وهو المختار
 معراج وهو الاشبه بالنفقة هداية أي الاشبه بالمعنى المستنبط من الكتاب والسنة لأن الاخذ بقول الغير
 فيما يشهر من الشرع فيه تقدير قال تعالى فاسألو أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون كافي جراء الصمد والشهادة
 غناية (قوله وقيل الخ) جزم به في الكتبة المتقى وهو مروى عن محمد وعليه الفتوى خلاصة تأثر ثانية عن
 النصاب وهو المختار معراج عن الغناية وجعله في الغناية رواية عن الامام وهو المختار والابسر كافي
 الاختيار وأما في التبر أن المائتين وأربعمائة الثالثة مندوبة فقد اختلف التصحيح والفتوى وشيخ
 هذا القول في الخلية ونحوه في الصبر بأنه اذا كان الحكم الشرعي نزع الجميع فالاعتصاف على عدد مخصوص
 يتوقف على دليل سمي يحمده وأين ذلك بل المأثور عن ابن عباس وابن الزبير خلافة حين أقتبأ نزع الماء كسحب
 ما نزعني في بئر زمزم وأستدل ذلك الزمزم دفع ما ورد عليها بسوطة في الصبر وغيره قال في التبر وكان
 المشايخ انما اختاروا ما عن محمد لانضباطه كالشرع تسيراً كما مر اهـ قلت لكن مرويات أن مسائل الآثار
 مبينة على اتباع الاموال على أنهم قالوا ان محمد ائتمن بما شاهد في آبائهم اذ كانوا كثيراً ما يروى عن
 الامام من نزع ما في مثل آثار الكوفة قلناه ما فيها فبرج الى القول الأول لأنه تقدير عن بصيرة وخبرة بالماء
 في تلك النواحي لا لكون ذلك لازماً في آثار كل جهة واقده اعلم (قوله وذلك) أي ماقى المختار حوط للزروع عن

ثم هذا ان لم تكن القارة هاربة من
 حرولا الهرة هاربة من كلب ولا الشاة
 من سبع فان كان نزع كله مطلقاً
 كافي الجوهر الصريح في التبر من
 الجنبى الفتوى على خلافه لأن في
 ولها شكاً (وان تعذر) نزع كلها
 لكونها معينا (فيقتلها فيها)
 وقت ابتداء النزع قاله الحلبي
 (يؤخذ ذلك) يقول وجلبن عدلين
 لها بصيرة بالماء به يفتى وقيل
 يفتى بما شئنا في لغة وهذا ابسر
 وذلك احوط

قوله توله ظهرت وكذا قوله كماثر
وتول وسبي، ثلاثها الوجود
لهما بيدي من نسخ التناحر
فليز أ ه معجبه

(فان أخرج الحيوان غير مستفح
ولاستفح) ولا مقط (فان)
كان (كادى) وكذا سقط وحطه
وجدى وأوز كبير (نزع كله وان)
كان (كسامة) وهرة (نزع أربعون
من اذلام) وجو مال ستن يدا
(وان) كان (كصفور) وقارة
(تضرون) الى ثلاثين كماثر وهذا
يم المعين وغيره بخلاف نحو
صهرج وحب جث يراق الماء كله
لخصيص الأبارال نار بصرون
قال المصنف في حواشيه على الكثر
ونحوه في التث وتقل من القنية
أن حكم الركة كالبرص
الفوائد أن الحب الطمورا كثره
في الأوبى كالبر

قوله العرف وفي نسخة المغرب اه

نه

الخلاف ولو افقته الامار (قوله ظهرت) أى اذا لم يظهر أثر النجاسة (قوله كماثر) أى قوله ويجوز جبار
وقعت فيه نجاسة (قوله وسبي) أى بعد اسطر (قوله فان أخرج الحيوان) أى الميت (قوله كادى)
أى مجاعده في الخسة كالنساء والكلب كفى الصر (قوله وسكذ اسقط الخ) أفاد أن مذكوراه نزا
مقدرا لافرق بين كبير وصغير لكن قال الشيخ اصبل وأما ولد النشاة اذا كان صغيرا فكالمسنور كالتصريح
عبارة كما فى البرجندى اه وكذا قال ولده سبى عبد الله القاهر أن الادنى أخرج من امته صغيرا
أو كان مستطافا كالسنور لأن الصرة بالمقدار في الخسة لا في الاسم اه قلت لكن قد منعت الخانة أن السقط
ان اسبل حكمه كالحيوان وقع في الماء بعد ما غسل لا بعده وان لم يستبل اشد وان غسل وتقدم أيضا
أن ذب الفارة فوضع فيه مائى الفارة ثم رأيت في التمهاتى قال فلو وقع فيها سقط نزع كل الماء وعن أبي
حنيفة أن الجدى كالنشاء وعنه انه والسقطه كالنجاسة كفى الزاهدى اه فصل أن الجدى روايتين
والظاهر أن مثله السقطه وهى ولد النشاة والحق السقط بالكبر يؤيد الأولى منها وتفسير التناحر الأوز الكبير
نعا للسلامة وقال فيها أما الصغير فكانامة يؤيد الثانية وفى السراج أن الأوز عند الامام كالنشاء رواية
وكالسنور فى اخرى اه اقول وهذا المقام صحاح فى الضرر وتبر فاعلم أن المأثور كذا ذكره أئمتنا من الزك
فى الادنى والاربعة فى النجاسة والعشرين فى الفارة قلنا كانت المراتب ثلاثة كما سذكره موضع هذا أورد
فى المستصنى أن مسائل الأتارينية على اتباع الأتاروالتص وردت فى الفارة والنجاسة والادنى فكيف
يقاس ما عدلها بما ثم اجاب بأنه بعدما استحكم هذا الاصل صار كادى ثبت على وزن القياس فى حق التبريع
عليه واعتزله فى الصر بأنه ظاهر فى أنه رأى مدخلا وليس كذلك وقال قالونى أن قال انه الحق بطريق
الدلالة لا بالقياس كما اختاره فى المراج اه اذ علمت ذلك فظهر لك أن أورد بالنص من الثلاثة المذكورة
لم يفرق بين صغيره وكبيره فى ظاهر الرواية وقوامع النص ولهذا لم يتسلفوا فى السقط بخلاف ما لحق بذلك
كالنشاء والأوزة فانه قد يقال أن صغيره ككبيره أيضا كما علمت به وقد يقال بالفرق اعتبارا للجنة فلذا وقع
فيه الاختلاف هذا ما ظهر لى من قبض الفتاح العظيم فاختفه (قوله كماثر) أى بأن يقال العشرى للوجوب
وأنما التندب (تبيه) ظاهرا اقتصار المصنف على ما ذكره يفيد أن المراتب ثلاث لانها الواردة فى النص كما قد مناه
ودوى الحسن من الامام أن فى القراء الكبير والفارة الصغيرة عشر دلاوى فى الجملة ثلاثين بخلاف الهرة
فالمراتب خمس لكن النوى فى المتن هو الأول وهو ظاهر الرواية كما فى الصر والتمهاتى (قوله وهذا) أى نزع
الاربعة أو العشرين لتطهيره بآثر (قوله بخلاف نحو صهرج وحب الخ) الصهرج المحوض الكبير يمتنع فيه
الماء فأوصى والحب أى بضم الحاء المجهلة الخالية الكبيرة صحاح وأراد بذلك الرذ على من افترى نزع حشرى
فى غارة وقعت فى صهرج كالتفلى التهر من بعض أهل عصره متصفا بما اقتضا مطلقهم من عدم الفرق بين المعين
وغيرها وروى فى التهر بها الصر على البدائع والكا فى وغيرهما من أن الفارة لو وقعت فى الحب يراق الماء كله
قال وجهه أن الاكتفاء بنزع البعض فى الأتار على خلاف القياس بالاسرار فلا يلحق بها غير ما قال هذا الرذ
انما يمتنع على أن الصهرج ليس من مسى التبرى نى اه أى فاذا ادعى دخوله فى مسى التبرى لا يكون مخالفا
للاكاروى يؤيد ما قد مناه من أن البرم مستتقة من يأت أى حشرت والصهرج حشرة فى الارض لا تصل البدالى
ما بها بخلاف العين والحب والمحوض واله مال الصلاة المقدسى فقال ما استدلل به فى الصر لا يمتنع بعده وأن
الحب من الصهرج لاسما الذى يسع أو فامن الدلاء اه لكنه خلاف ما فى التث (قوله يراق الماء كله) اقول
وهل يظهر بمجرد ذلك أم لا بد من غسله بعد ثلاثا والظاهر الثانى ثم رأيت فى التاترانية قال ماضه وفى فتاوى
الجنة مسئل عبد الله بن المبارك عن الحب المركب فى الارض تص قال يفضل ثلاثا ويخرج الماء منه كل مرة
ينظرونه بلع الحب اه (قوله ونحوه فى التث) مقول القول أى نحو ما فى الصر والتبر قال ابن عبد الرزاق
ولم أره فى كتاب التث اه اقول رأيت فى التث ماضه وأما التبر فى التى لها مؤاذه من اسفل اه أى لها مياه
تتدها ونزع من اسفلها ولا يمتنع انه على هذا التعريف يخرج الصهرج والحب والابا لى قلنا من الحرارون
الانهار وهو مثل ما فى الصر والتبر (قوله وتقل) أى المصنف وهو تاييدنا فى ذلك العصرى (قوله أن حكم
الركبة الخ) الركبة على وزن عطية قال ح هى البرك كفى القاموس يسكن فى العرف على بتر جمع ماؤها

من المطر اه اخصي حتى الصهرج (قوله وعليه) أي وبناء على ما قلناه من التنبؤ القوائد (قوله ولا زير الكبير) أي الذي هو حتى الحب المذكور في القوائد قال في القاموس الزير بالكسر المذ والمذ بالفتح الرقود العظيم أو طول من الحب أو صفره عصر أي ذب لا يقعد إلا أن يحضره (قوله ينز منه كالبئر) أي يقتصر في الجملة على أربعين وفي القوائد على عشرين يقول وهذا سلم في الصهرج دون الزير نظريه من معنى البئر وتكون أكثر سطوح أي مدفون في الأرض لا يدخله فيه لا مرقا ولا قفا كما قدمنا وما في القوائد معارض باطلاق ما من من البدائع والكافي وغيرهما فرق ظاهر منه وبين الصهرج كما قدمنا من المقدس فهم وقال المصنف في منظوم حفة الاقران

سطوحه أكثرها في الأرض • كالبئر في الترح وهذا مرضي
قال به بعض أهل الأصار • وليس مرضيا لدى الصكار
كان نزح البعض مخصوص بها • في البئر من دجج جبل السما

(قوله وهو دلو تلك البئر) هذا هو ظاهر الرواية كما في البحر وقيد بحسبه الرمي بما إذا لم يكن دلوها المعتاد كبيرا جدا فلا يجب العدد المذكور قال وهو الذي يقتضيه نظر التنبؤ اه ثم إن الشارح قد تيسر صاحب البحر في خبره المذوق فيه فلهذا قول آخر به بشر كلام الزبلي وغيره وفي البدائع اختلف في الدلو فقبل المعتبر ولو كل بئر سقي به منها صغيرا كان أو كبيرا • وروى عن أبي سعة أنه قد رصاع وقيل المعتبر هو المتوسط بين الصغير والكبير اه وقوله صغيرا كان أو كبيرا وما يضاف ما منه الرمي تأمل (قوله) فإن لم يكن الخ أي هذا أن كان له دلو فإن لم يكن فالمعتبر ولو رصع صاعا وهذا التفصيل استظهره في البحر وقال هو ظاهر ما في الخلاصة وشرح الطحاوي والسرائح (قوله وغيره) أي غير الدلو المذكور فإن كان أصغر أو أكبر بحسبه فلو نزح القدر الواجب بدلو واحد كبيرا أو هو ظاهر المذهب لحصول المقصود بجر (قوله ويكنى بل أكثر الدلو) فلو كان مغزافا كان يكنى أكثر ما فيه كني واللا بزيادة • وقهستاني (قوله ونزح ما وجد) أي ويكنى أيضا نزح ما وجد وفيه ودون القدر الواجب حتى لو زاد بعد الترح لا يجب نزح شيء كما قدمناه من البحر (قوله وجران بضه) أي يكنى أيضا بانها خمر لها مغزيف خرج منه بعض الماء كافي التبع (قوله وغوران قدر الواجب) وإذا عاد لا يعود فحينئذ يحذف الاصم والاعا كفي الصهرج من السراج (قوله بطريق الدلالة) أي دلالة النص وهي دلالة منطوقه على ما سيكتفه بالاولى أو بالساواة كدلالة حرمة التأنيف وأكل مال التيمع في حرمة الضرب والاتلاف كما أوفضناه في حواشينا على شرح المنار للشارح وأشار بذلك إلى الجواب عما قدمناه من المصنف (قوله كفارة مع حرام) أي أن ما تنازح أو يوعن والا فلا نزح وإن ماتت الفأرة فقط أو برحت أو ألبتخه نزح الكل سراج • وفي من الأقسام موت الهرة فقط ولا ثلاث فيه أربعين نهر (قوله ونحو الهزتين) أي ما كان مقداره ما في الجنة (قوله ونحو الفأرتين) أي ولو كانتا كهيئة الدباجة الأفرابة عن محمد أن فيها حنتان أربعين بجر (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية كافي البحر وهو قول محمد وعند أبي يوسف أتى إلى التمس كبرة والعشر كشاة وجرم في المواهب بقول محمد وفي الثاني فأدحضه (قوله منقطة) بين لصفة الصابة وقد مر أن التنبؤ لا يقتصر أثره في الماء (قوله من وقت الوقوع) أي وقوع ما مات فيها (قوله أن علم) أي الوقت أو عقب على التلق فمستأنى ومنه ما إذا شهد رجلان وقوعه يوم كذا كافي السراج (قوله والا) أي بأن لم يعلم ولم يظن على التلق نهر (قوله وهذا) أي الحكم بفساد البئر وما قبله ط (قوله في حق الوضوء والغسل) أي من حيث إعادة الصلاة في المكتوبة والمندوبة والواجبة ومدة الغبر اه حلية • وسيأتي أن سنة الغبر إنما تنقض إذا قامت مع الفرض في يومها قبل الزوال فافهم (قوله وما جرحه) منطوق على الوضوء (قوله قدم للكلاب) لأن ما تنقض باشتراط الصلابة والصلابة منطوقه لا يباح كله رياح الانتعاج به فأوراء الأكل كالأدهن النصب يستصحب إذا كان الظاهر غالبا فيضك هذا حلية من البدائع ويضم منه أن الهجين ليس يشد فغيره من الطعام وأثره بطله تأمل (قوله وقيل رياح من شافق) لا يرى أن الماء لا ينقض إذا بلغ تكتن لكن في الذخيرة وعن أبي يوسف لا يطهر في آدم اه ولهذا عبر عنه الشارح بقيل وجزم بالاولى كما صاحب

وعليه فالصهرج والزير الكبير
ينزح منه كالبئر فاختم هذا الصهرج
اه (بدلو وسط) وهو دلو تلك البئر
فإن لم يكن فبايع صاعا وغيره
بحسبه ويكنى بل أكثر الدلو
ونزح ما وجد وان قل وجران بضه
وغوران قدر الواجب (وما بين
حامة وقارة) في الجنة (كما روي
الحكم) كأن ما بين ديباجة وشاة
كديباجة) فألق بطريق الدلالة
بالأصغر كما دخل الأقل في الأكثر
كما روى حرة ونحو الهزتين كشاة
اتصافا ونحو الفأرتين كشاة
والثلاث إلى الخمس كبرة والست
كشاة على الظاهر (ويحكم بضاهتا)
منقطة (من وقت الوقوع) أن علم
والأخذ يوم وليلة أن لم ينتفع ولم
يتمتع (في حق الوضوء)
والغسل وما جرحه في طم للكلاب
وقيل رياح من شافق

البدائع ولعل وجهه أنه في اعتقاد الحق نجس ولا يتكرار اعتقاد غيره ولذا لم يستفاد عنه لايته
 الأباستقده (قوله) أما في حق غيره أي غير ما ذكر من الوضوء والغسل والنجس (قوله فيكم نجاسته)
 الأولى بنجاستها أي البئر كما عبر في البروق في الحال أي حال وجود القارة مثلا لأن يوم وليلة ولا من وقت
 غسل الثياب ولهذا قال الربيعي أي من غير استناد له من باب وجود النجاسة في الثوب حتى إذا كانوا أصلا
 الثياب بما فيها لم يلزمهم الاغسلها في الصبح اه وعزاه في البراءة المحضة أيضا واعتزله بعض محشي صدر
 الشريعة بأنه إذا حكم بنجاسة البئر في الحال يلزم أن لا تنجس الثياب التي غسلت بمائها قبله فلا يلزم غسلها فلا
 معنى لقوله لا يلزم الاغسلها اه وكذا اعتزله في الحلة بما ساهله أنه إذا لم يغسل الثياب لكونها غسلت
 بما هذا البرق فكيف لم يحكم على الثياب بالنجاسة مستندا إلى وقت غسلها المتيقن حصوله قبل وجود القارة
 وإنما اقتصر على وقت وجودها مع أنه لا يتبعه في قول الامام لأنه وجب مع الغسل الاعادة ولا على قولها لأنها
 لا وجوب غسل الثوب أصلا اه وأقره في البراءة وغيرهما أقول وبالله تعالى التوفيق ما قاله الربيعي مخالفا
 لإطلاق الترمذي فاطمة فانهم حكموا بالنجاسة ولم يغسلوا بين الوضوء والثوب وفي الهداية ويختصر القدوري
 أعادوا أصلا يوم وليلة إذا سكا أو أوضوا منها وغسلوا كل شيء أصابه ماؤها اه وفي شرح الجامع الصغير
 لقاضي خان أن كانت مستحقة أعادوا صلاة ثلاثة أيام وليلاتها وما أصاب التوب عنده في الثلاثة أفندوه وإن هين
 منه لم يؤكل خبزه اه ومثله في التنية وشرحها ثم رأيت بعض محشي صدر الشريعة نقل ما نقلناه وقال أنه
 المذكور في إلهام الاعتبار والمنهج في الرواية عن أبي حنيفة اه فقد ظهر أن الصواب عدم الاقتصار
 على الحال وبه يزول الإشكال ثم أشار في الدرر إلى ما قاله ابن بطي مقنن من قول الامام وقوله ما حدث قال
 بعد ذلك كلام الربيعي يؤيد ما قال في مراجع الدرر إلى أن الصابي كان يخفى هذا انتهى أي هذا التفصيل قال
 في البركان الصابي يخفى قول أبي حنيفة بطريق الصلاة وقولها فيما سواه كذا في مراجع الدرر اه وأقول
 لا يخفى أن مقتضى ما نقل به الصابي أن نجاسة إعادة الصلاة ولا يجب غسل الثياب وهذا عكس ما قاله الربيعي
 فإن التأييد لم يظهر هذا التأييد على ما قال بعضهم أن حرف الاستثناء في عبارة ابن بطي زائدة أقول وكذا
 وجدته سابقا في نسخة قديمة مصححة وكذا وجدته في نسخة من مخطوطه وقد ظهر ما عرفت زائدة أن ما ذكره
 الشارح من التفصيل تابع فيه الربيعي وهو مخالف لما في حاشية الاعتبار مع ما فيه من الإشكالات فلا يقول عليه
 وإن اقر في البراءة والمنهج ولهذا لم يصرح عليه في فتح القدير فاعتزم هذا القرار الذي هو من العلم الخبير (قوله)
 وهذا لو ظهر الخ) الإشارة في عبارة الجوهرية إلى عبارة القدوري التي قد مناها ثم أن ما ذكره في الجوهرية عزاه
 إلى شيخه موفق الدين ثم قال والمعنى فيه أن المام صار متوكفا في طهارته ونجاسته فإن كانوا محدثين يبقين لم يزل
 حديثهم بما متوكفون فيه وإن كانوا مشركين لا يطل صلواتهم بما متوكفون في نجاسته لأن المقيدين لا يرتفع بالنكاح
 اه أقول هذا أيضا مخالف لإطلاق عبارات الاعتبار من لزوم إعادة الصلاة وغسل كل شيء أصابه
 ماؤها في تلك المسئلة فانه يشمل الاعادة من حدث وغيره والغسل للثوب أو بدن من حدث أو نجاسة أو شرب
 أو غيره وأيضا يتناقض مسألة البهين فانه يلزم عليه أن يصحكون طاهر احلالا لكونه كان طاهرا فلا يزول
 طهارته بما متوكفون فيه مع أنه مخالف لما صرح به في حاشية كتب المذهب وأيضا فاقدر وهو القول الامام
 بحكمه بالنجاسة من يوم أو ثلاثة أيام بأنه الاحتياط في أمر العبادة ولا يخفى أن هذا التفصيل خلاف الاحتياط
 فكان العمل على ما في كتب المذهب أولى (قوله استحسانا) الاستحسان كما قال الكرشي قطع المسئلة بين
 ظاهرها لمحاو القوي وذلك لأن الأولى هو دليل يقال القياس الجلي الذي تسبق إليه أفعال المجتهدين لصا كان
 أو أجماعا أو قاسا خفا وقامه في فتاوى العلامة قاسم (قوله ولا الخ) قولهما هو القياس الجلي
 وبيان وجه كل في المطولات (قوله فلا يلزمهم) أي اصحاب البئر حتى من إعادة الصلاة وغسل ما أصابه
 ماؤها كما صرح به ابن بطي وصاحب الرد والنقض وشارح المتن يقول الدرر بل غسل ما أصابه ماؤها قال في
 الشريعة لعل الصواب خلافه (قوله قبله) أي في العلم بالنجاسة (قوله قبله به يخفى) قالته صاحب
 الجوهرية وقال العلامة قاسم في تصحيح القدوري قال في فتاوى العتبات قولهما هو اختار قلت لموافق على
 ذلك فقد اعتمد قول الامام البرهاني والنسفي والموصلي وصدر الشريعة ورجح دليله في جميع المصنفات

أما في حق غيره كغسل ثوب فيكم
 بنجاسته في الحال وهذا لو ظهر
 عن حديث أو غسل من خبث
 واللا يلزم شيء إجماعا جوهرية
 (ومن ثلاثة أيام) بلبائها (أن)
 اتفق أو تسع استصحابا قالوا
 من وقت العلم فلا يلزمهم شيء عليه
 قبل وبه يخفى

مطلب
 مهم في تعريف الاستحسان

وسرع في البدائع بأن قولهما قياس وقوله استحسان وهو الاصول في العبادات اه (قوله) اعاد من آخر احتلام الخ) ثم وشتر مرتب وفي بعض النسخ من آخر نوم وهو المراد بالاحتلام لان النوم سببه كاختلاف في البصر (قوله) ورعاف هذا ظاهر اذا وقع له ريعان ولم يسنو احكام ما اذا لم يقع له راجل هذا والله تعالى اعلم روي ابن رستم أن الدم لا يصدقه لان دم غيره قد يصب فيه فالتظاهر ان الاصابة لم تتقدم زمان وجوده بخلاف المقيان من غيره لا يصب فيه فالبصير انه منه في عين وجوده من وقت وجوده بسبب خروجه حتى لو سكن الثوب مما يلبسه هو وغيره يستوي فيه حكم الخي والدم واختلاف في الحيط ما رواه ابن رستم ذكره في البروقرة فالتظاهر ان الاصابة الخ لا يظهر في الخاف ط وفي السراج لو وجد في ثوبه نجاسة مغلطة اكثرت قدر الدرهم ولم يعلم الاصابة لم يعد شيئا بالاجماع وهو الاصح اه قلت وهذا يشل الدم فيقتضي أن الاصح عدم الاعادة مطلقا تأمل (قوله) في مستغنة او ناشئة الخ) ذكره في التبرصا فقال بعد قولهم ثلاثة ايام ويخفى على قياس ما سبق فتبينه بكونها مستغنة او ناشئة وان لم يسكن اعاد وما وليه اه (قوله) في قول غارة في الاصح) وسيد ذكر في الانجاس أن عليه الفتوى وأن خرعا لا يفسد ما لم يظهر أثره وأن قول السنن وضو في غير ما في الماء وعليه الفتوى اه أقول وفي الخلية أن قول الهرة والقارة وغيرهما نجس في الظهور والروايات يفسد الماء والثوب اه ولعلمهم رجوع القول بالعفو للضرورة (قوله) بخر) بالفتح والضم كافى المغرب (قوله) حمام وعصفور) أي ونحوهما مما يؤكل لحمه من الطيور سوى الدجاج والاوز (قوله) في الاصح) ناسخ الى قوله وكذا اسباع طير أي مما لا يؤكل لحمه من الطيور وهذا ما صحه في المبسوط وصح فاضل خان في جامعه النجاسة بخر (قوله) لتعذر صحتها) أي المترتبة اى عن الخراف المذكور ومفاد التعليق انه نجس معفو عنه للضرورة وفيه اختلاف المشايخ لكن الذي اختاره في الهداية وكثير من الكتب انه ليس نجس عند الاجماع العملي على اقتناء الجماعات في المصد الحرام من غير تركيع العلم بما يكون منها كما في الصراف ولما ذكرنا هذا الاختلاف فائدة مع اتفاقهم على سقوط حكم النجاسة اه قلت يحتمل أن تظهر في العالي وكذا اذا دام في الماء فسد اياه لا ضرورة في ذلك لكونه يفسد وما في التبرص من أنها يمكن أن تظهر في حال وجودها على ثوب وعنده ما هو حالها لا يجوز الصلاة فيه على الصلوات لانتفاء الضرورة وتجاوز على الطهارة اه قال ط فيه فكر اذ مقتضاه عدم جواز التطهر بهذا الماء حيث وجد غيره (قوله) ولا يتحاطر بول الخ) تسع في صاحب الدرر وأشار في النجس الى ضعفه وذكر القسطنطيني في الانجاس انه ان وقع في الماء نجسه في الاصح وكذا ذكره الحدادي عن الكفاية معللا بأن طهارة الماء اكدها بأنه لا يخرج في الماء أي بخلاف البدن والثوب وبه جزم الشارح في الانجاس أيضا فعلم أن كلام المصنف سبق على القول بالضعف كآية عليه العلامة فوح اقتضى (قوله) كرفس ابر) ومثل الرؤس الجبهة الاخرى ط وسبق في اشباع الكلام على هذه المسألة في باب الانجاس (قوله) وبغير نجس) بالاضافة وعدمها في الجنب والتمتع والعسكر ط (قوله) وبغير ابل وغنم) أي لا زح بهما وهذا استحسان قال في النجس فلا ينجس الا اذا كان كثيرا سواء كان رجسا او اوبسا صحيحا او منكرا ولا فرق بين أن ينجس بول البئر جازر كالذن أو لا كالتواتر هو النجس اه وفي التزنية ولم يذكر بعد في الاصل روث الجار والنجس واختلافه في قليل نجس ولو قليلا او اوبسا وقليل او اوبسا فلا يكرههم على انه لو فيه ضرورة وبلوى لا ينجس والانجس اه (فائدة) قال فوح اقتضى الروث للرجس والبطل والجار والنجس يكره فكون البقر والغنم والابل والتمتع والخنزير والطيور والكلب والعدنة للانسان (قوله) في الحلب) بكسر الميم ما يلب فيه قاموس (قوله) وقت الحلب) فلو وقعت في غير زمان الحلب فهو كوقوعها في سائر الاواني فتقتض في الاصح لان الضرورة انما هي زمان الحلب لان من عادها أن تمر ذلك الوقت والاحتياط راعه عسيرا كذا غيره اه شارح منة (قوله) قبل تفتت وتلون) قال في العناية تعالى الثانية فلو تفتت أو أخذ اللبن لونهما ينجس اه قتال (قوله) والتبريد بالبروتين) أي في مساقى البئر والحلب كما افاد في التبريد لانه عن النجس (قوله) اتفاق) اعلم أن بعضهم فهم من تقيده محمد في الجامع الصغير بالبرية أو البرتين اه احتراز عن الثلاث بناء على أن مفهوم العدد في الرواية معتبر قال في البروقرة وهذا الفهم انما يتم لو اقتصر محمد على ذلك مع انه قال لا يفسد ما لم يكن كثيرا فاحشا والثلاث ليس بكم كثير فاحش كذا نقل

(فرع) فوجد في ثوبه شاة أو بولا
أو دما اعاد من آخر احتلام وبول
ورعاف ولو وجد في جثته فارة
ميتة فان لا تقب فيها اعاد مذ
وضع القطن والا ثلاثة ايام لو
مستغنة أو ناشئة والا فورم ولله
(ولازح) في قول غارة في الاصح
فخص ولا (بخر حمام وعصفور)
وكذا اسباع طير في الاصح لتعذر
صونها عنه (ولا) يتحاطر بول
رؤس ابر وبغير نجس) للعفو
عنهما (وبغير ابل وغنم) كما يعنى
(لو وقعت في الحلب) وقت الحلب
(فربما) فورا قبل تفتت وتلون
والتبريد بالبرتين اتفاقا

مطلب

في الفرق بين الروث والنجس والبرص
والخنزير والكلب والعدنة

مباراة الجامع في المحيط وغيره اه فاشار الشارح الى ان قول المصنف يعبرق ابل وغتم المراد منه القليل
 لا خصوص الثنتين وحل قوة وقيل الخ على بيان حد القليل والكثير ليعقد ان ذلك ليس قولاً آخر كما قد يتوهم
 وانما عبر عنه المصنف بقوله وقيل ليعقد وقوع الخلاف في حقه فان فيه اقوالاً صحيحة منها قولان ارجحهما هذا
 والثاني ان ما لا يحد لوعن بمرتهن وسكنير صمد في النهاية وعزاه الى المصنف (قوله ذكر في
 القبض) لم يصرح في القبض بهذه العبارة وانما يفهم من قوله اذا كان كثيراً كما قد مضى (قوله عليه
 الاعتماد) وصحة في البدائع والكاافي وكثير من الكتب جهر وفي القبض وبه يفتي (قوله لا يقتد بالخ)
 أي ان عادلة الامام رحمه الله تعالى ان ما سكن تحتها الى تقدير يحد أو مقدار مخصوص ولم يرد فيه نص
 لا يحد به بالرى وانما يفهمه الى رأى المبني فلذا كان هذا القول أربع (قوله البعد الخ) اختلف في مقدار
 البعد الملتصق من وصول نجاسة البالوعة الى الثفر في رواية خمسة اذرع وفي رواية سبعة وقال الحنفى العتبر
 العلم أو اللون أو الخ فان لم يتغير جازوا الا لا لو كان عشرة اذرع وفي الخلاصة والنجاسة والتعويل عليه وصحة
 في المحيط جهر والحاصل انه يختلف بحسب رطوبة الارض وصلابتها ومن قدره اعتبر حال أرضه (قوله
 ويعتبر سور يجر) لما فرغ من بيان فساد الماء وعدمه باعتبار وقوع نفس الحيوان فيه ذكرهما باعتبار ما يتولد
 منها والسور ما لم يمتد من موضع الى موضع الماء القريباً للشايب الى الآخرة وفي الحوض ثم استعمل في الطعام
 وغيره والجمع الاسارى والقيل اسارى أي ما شرب جهر وغيره وظاهر القاموس ان السور خمسة في مطلق
 البقية والمحقق ان السور يعتبر بطم مسره فان كان لحم مسره طاهر فمسره طاهر وبجفافه أو مكره فمكره
 أو شوكا فمكروه ابن طه (قوله اسم فاعل من اسار) أي مسر اسم فاعل قياسي مأخوذ من مصدر اسار
 أو اسار كنع واسم فاعلها السحاي ما ركهوا واستاسي ما تركوا في القاموس (قوله لا تخلطه بغيره) حلة
 ليعتبر أي ولعابه متولد من لحمه فاعتبر به طهارة ونجاسة وكراهة وشكا حنع اه ط (قوله ولو جنباً الخ) بيان
 الاطلاق فان قيل ينبغي ان يتبين سور على القول بنجاسة المستعمل لسقوط القرض بهذا الشرط على الرابع
 قلنا المستعمل هو المشروب لا ما بين ولو لم يخلط بغيره لم يستعمل لغيره كما دخل الدق في الحب الكوز وقامه في البصر
 (قوله أو كافر) لانه عليه الصلاة والسلام ازال بعض المشركين في المسجد على ما في الصحيحين فالمراد
 بقوله تعالى انما المشركون نجس النجاسة في اعتقادهم جهر ولا يشك نزح البئر وهو خارج جبالاً لان ذلك
 لما عليه في الغالب من النجاسة الحقيقية أو الحكمية كما قد مضى (قوله أو امرأة) أي ولو أيضاً أو ضاملاً
 روى مسلم وغيره عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت اشرب وأنا حائض فأثاءه النبي صلى الله عليه وسلم
 فضع فاعله موضع في جهر (قوله لم يكره سور الخ) أي في الشرب لافي الطهارة جهر قال الرطبي
 ويجب تنقيده بغير الروحة والمخارم اه وأورد بعضهم على قول البصر لافي الطهارة ما مر في الوضوء من أنه
 يكره التوضي بفضل ما المرأة والمراد به السور أقول المراد به الماء الذي وضأ به في خلوعاً كما وضأه
 فبما قد قدر (قوله للاستلذان) قال شيخنا وسبقنا منه كراهة الحلاق الامراء اذا وجدوا الحلق راسه من
 الذناب ما ريد على ما لو كان مقلبا اه فكرهه الشيخان ونحوه الجليلين واليدنين من الاصرف في الحجام الاولى ط
 (قوله واستعمل ريق الفرس) اعترضه ابو السعود بأنه يشعل سوراً رجل الرجل والمرأة للمرأة فالتأخر بالاعتصار
 على التعليل الاول كما فصل في النهر اه أي لانه صلى الله عليه وسلم كان يشرب ويصلي الايمان من يمينه ويقول
 الامين فالأيمن ثم عبر في المخ بالجنبية وبغيره قلنا أيضاً والذي يظهر أن العبد الاستلذان انقطع وبغيره منه أنه حيث
 لا يستلذان لكراهة ولا حاشا اذا كان بمقاه (قوله يجنب) أي قبل كآب الوسايا وكان المناسب ذكر قبل التعليل
 لان في امره في الجنب (قوله وما كحول لحم) أي سوى الخلاصة منه فانه مكره كما يأتي (قوله ومنه الفرس
 في الاصم) وهو ظاهر الرواية عن الامام وهو قولهما وكراهة حنيفة عنده لاحتراجه لانه الجهاد لالتصاسته
 فلا يترقى كراهة سور جهر والفرس اسم جنس كالحمار فم الذكر والانثى ط (قوله ومثله ما لاده) أي
 سائل سواء كان يمشي في الماء أو في غيره ط عن العبر (قوله فيسلك للكل) أي لا لاده وما كحول اللحم
 وما لاده ط (قوله طاهر) أي في ذاته طهور أي مطهر لغيره من الاحداث والاشباث ط (قوله
 وسور شتيزي) قد قلنا سوراً إشارة الى أن قلنا سوراً جهر وسور شتيزي جهر وسور شتيزي جهر وسور شتيزي جهر

مطلب
 في السور
 لان ما فوق ذلك كذلك ذكره في
 القبض وغيره ولذا قال (قيل
 اقليل المعسر عنه ما يستقله
 الناظر والكثير بمكة وعليه
 الاعتماد) كافي الهداية وغيرها
 لان الباشعة لا يحد رتباً بالرى
 (فرع) المحدثين البشروا الباشعة
 يتقدم لا يظهر النفس اثر (ويعتبر
 سور جهر) اسم فاعل من اسار
 أي اني لا تخلطه بغيره (سور
 ادى مطلقاً) ولو جنباً أو كافر
 او امرأة ثم يكره سورها للرجل
 كمنه للاستلذان واستعمال
 ريق الفرس وهو لا يجوز يجنب
 (وما كحول لحم) ومنه الفرس في
 الاصم ومثله ما لاده (طاهر
 الفرس) فيسلك للكل (طاهر) طهور
 بلا كراهة (د) سور (شتيزي)

لقامه مقام المضاف قال الزبيلى ولا يجوز وقفه على الجمهور وقيل لانه يلزم منه العطف على معمولى عاملين
مختلفين كما أوضحه فى البحر (قوله وسباع جهنم) هي ما كان بسواد شياه كالاسد والذئب والقنفذ والفئرة
والثعلب والذئب والنسب وسباع ذلك سراج (قوله فورش بها) أى بخلاف ما اذا سكنت سماعا فبلغ وقوله
ثلاث مؤنثات بدل من شئيه بلسانه وقوله ثم شرب فانه لا يفيض ولا بد أن يكون المراد اذا لم يكن فى رزاقه أثر
انهم من طعم اودع اه حلبة (قوله لا يستورعه اللسان) أى لا يتكلم أن يصبره (قوله ولو بعد
زمان) أى ولو كان شربه الماء بعد زمان طويل وفى انقياس التثنية من الحامى وقيل اذا كان الاناء
مملوا بفيض الماء والانهاء ملاقاته والافلا اه أى لانه اذا لم يكن مملوا بفيض الماء واردا على الشارب فاذا
اشبعه يكون كالماءى (قوله فورا كل فارة) فان سكنت سماعا وحلت فيها فركه منه ولا يفيض عندها
وقال محمد بن نصر لان النعاسة لا تزول عند الامماء وينبى أن لا يفيض على قوله اذا غابت غيبة يجوز معها
شربهن ماء كبر حلبة (قوله مغلقة) وقد رواه عن الشافى ان سورة لا يؤكل كيول ما يؤكل والذى يظهر
ترجيح الاول بحر (قوله مغلقة) يشهد الامام أى حرمة تحاطب النعاسات وصل منقارها الى ما تحت
قدمها اما التى تحبس فى بيت وتقف فلا يكره سورةا لانها لا تتحدث عن غيرها حتى يقول فيها وحى فى عذرات
نفسها لا يقول بل تلاحظ الحب من قسمة قطعه كما حقته فى الفخ وقوله فى البحر (قوله وابل وقبر جلالة)
أى تأكل النعاسة اذا جهل حالها فان علم حالها فطهرها وبغاسة فسورهائه اه مقدس اقول
الظاهر أنه أراد بالجلالة غير التى اتن لهما من اكل النعاسة اذ لو اتن فالتأمر الكراهة بلا تفصيل لانهم
صرحوا بانها لا يفيض بها كما يأتى فى الاضحية قال فى شرح الوهبانية وفى المتن الجلالة المكروهة التى اذا قربت
وجدت مشرارة فلو نزل ولا يشر بلبنها ولا يجر عليها بكرة يجرها ويحبها وتلك حالها وذكر الشافى
أن مرعها نجس اه وصرح المصنف فى المحرر والاباحة ان يكره لم الا ان والجلالة قالوا فى الشارح هنا ولا يفيض
الجلالة حتى يذهب ثمنها وقد وثق ثلاثة ابابها بوجه واربعة لثلاثة وعشرة ابايل وقصر على الاظهر ولو اكرهت
النعاسة وغيرها بحيث لم يمت لهما حلت اه وبه علم ان الجلالة التى يكره سورةا هى التى لا تأكل الا النعاسة
حتى اتن لهما لانها حلت عيرها كركوة واذا قال فى المحرر فان كانت قطعا أو اكرهتها عطف الدواب لا يكره
سورةا اه قلت بلى شىء وهو ان الشافى أن الايل حلت كالفم وجوزها خاصة حكره فنهها كما سأتى
ومقتضاه أن يكون سورةا مكروهها وان لم تكن جلالة ولم أر من تعرض له وانما المقوم من اطلاقهم عدم
الكراهة فالتأمل (قوله لا يجر بها طهارة منقارها) لما روى الحسن عن أى حنفية ان كل هذا الطير
لا يتناول الميتة مثل البازى الا حى ثم يهره لا يكره الوضوء وانما يكره فى الذى يتناول الميتة وروى عن أبى يوسف
أيضا منه حلبة (قوله وسواكن يوت) أى مما له دم مسائل كالقارة والحلة والوزغة بخلاف ما لا دم
له كالخنفس والصرصر والعقرب فانه لا يكره كما مر وقامه فى الامداد (قوله طاهر للضرورة) بيان ذلك
أن القصاص فى الضرر بغير طهارة لا يكره لانه يحتل بما جبا التوليد لهما النقص لكن سقط حكم النعاسة استغناء
بعده الطواف المنصومة بقوله صلى الله عليه وسلم لانه ليس بصفة انهن الطوافين عليهن الطوافات
اخرجه اصحاب السنن الاربعة وغيرهم وقال القرمذى حسن صحيح يعنى أنها تدخل الماشيق ولازمة بنية
المخالطة بحيث يحدرون الاوفى منها فى معاشها لو اكن البيوت لليلة المذكورة فسد حكم النعاسة
للضرورة وبقيت الكراهة لعدم خصها بالنعاسة واما الخلافة فلعلها طاهر سورةا كذا لكن لما كانت
تأكل العذرة كره سورةا ولم يحكم بفسادها لثلاث حتى لو طعت النعاسة فى غيرها تنس ولو طعت الطهارة اتقت
الكراهة واما سباع الطير فالنفس نجاسة سورةا كسباع البهائم بجميع حرمه لهما والاستحسان طهارة
لانها تشرى بتقاربها وهو عظم طاهر بخلاف سباع البهائم لانها تشرى بجلتها المثل عليها بالنس لكن
لما كانت تأكل الميتة غالباً لم يشبهت الخلافة فكره سورةا حتى لو طعت طهارة منقارها اتقت الكراهة هكذا اتزروا
وبه علم ان طهارة السورى فى بعض هذه المذكورات ليست للضرورة بل على الاصل فتنبه (قوله مكروه) لجواز
كونها كانت نجاسة قليل شربها واتحادى الفخ انما لو اقبل ظهرها فيها زالت الكراهة حتى قال
ويجوز اصفاؤه صلى الله عليه وسلم الا انه اهتز على زوال ذلك التوهيم ان كانت فى امر اى منه فى زمان يمكن

قوله لانه يلزم الحى لانه الكلب
معطوف على الادنى وهو معمول
للمضاف اعنى سورةا بنسب معطوف
على طاهر وهو معمول للبند
اعنى سورةا فكان منه العطف على
معمولين وهما الادنى وطاهر
لعاملين وهما المضاف والمند هذا
اذا كان المضاف عاملا فى المضاف
النه اما اذا كان العامل هو الاضافة
فلا اشكال ان منه باب العطف
على معمولى عاملين مختلفين اه
يجوز وشارفوه فلا اشكال الى
أن فى التقرير السابق اشكالا
لانه ميقى على تنزيل اختلاف
العامل مفرقة اختلاف العامل لان
العامل وهو سورةا واحد الحقيقة
لكن عمله فى المضاف اليه وفى الخبر
مختلف فكان عاملا ان منه

وكلب وسباع جهنم ومنه الهرة
اليرة (وشارب خر فورش بها)
ولوشابه طويلا لا يستورعه
السان نفس ولو بعد زمان (وحرة)
فورا كل فارة (نفس) مغلقة (و)
حرة (دياجة مغلقة) وابل وقبر
جلالة فالاحسن ترك دياجة
للم ابل وقبر والغرة هتافى
(وسباع) لم يطر بطهارة
منقارها (وسواكن يوت)
طاهر للضرورة (مكروه)

فيه غسلها بها جواراً ما على قول محمد فيمكن يشاهد شرهما من ماء كثيراً وشاهد قدمهما من غيبة يصور
معها ذلك فيعارض هذا العبور بصوراً كلها فيساقيل شرهما فيسقط ثبوت الطهارة دون كراهة لان الكراهة
ما جاءت الا من ذلك العبور وقد سقط وعلى هذا لا يثبت اطلاق كراهة اكل فضلها والسلافة اذا لمحت عضوا
قبل غسله كما ظنهم من الاثمة وغيره بل يثبت ثبوت ذلك التوهم اما لو كان زائلاً لمكانه فلا اه واقره
في الجور شر القديس وهو خلاف ما قد مناه من المنية تأمل (قوله تعزياً) بقوله ثلاث يومه الصرم قال
في الجور واعلم ان المكروه اذا اطلق في كلامهم فالمراد منه الصرم الان من على كراهة التعزى فقد قال
المصنف في المصنف لقد انكر الكراهة عند الاطلاق برادها الصرم قال ابو يوسف قلت لابي حنيفة اذا قلت في شيء
اكرهه فلما لم يكن فيه قال الصرم اه (قوله في الاصح) الخلاف انما هو في صورته قال في البحر واما سور
الاجابة المخرجة فمن ذكر خلافا في المرام من الكراهة بل ظاهر كلامهم انها كراهة تعزى بلا خلاف لانها
لا تصحى الصيام وكذا في سباع الطير وسواكن البهائم اه (قوله مسكاً) كذا في تعزى اى اكل سورها على
موضع فما واسط من من الخبز ونحوه من الجاهل ان لا يخلطون لعابها وليس المراد اكل ما بقى اى عالم
بضالته لما به خلاف المانع كما اوضحه في الحلية واذا الشار كراهته لغيره لانه يجد فيه وهذا عند قوم بحاجة
نعم كما قد مناه من الفخ قرياً (فرع) تكره الصلاة مع حل ماسورة مكروه كالهرة اه بهر من التوسيع قلت
ويشبه قيده بالثوم ايضاً كما علمته حاشى وظهر منه كراهة الصلاة ثوب اصابه السور المكروه كاذكر في الحلية
(نكتة) قبل ست ثوبت التيسان سور الصلاة والقاء القلعة وهي حبة والبول في الماء اراكه وقطع القطار
ومضع الطلث واكل التفاح ومنهم من ذكر حديثاً لم يثبت ان كراهة مورت التيسان وذكر بعضهم الحديث
بغير حلية واطلاق التفاح هنا موافق لما في كتب الطب من انه كراهة مورت التيسان وذكر بعضهم الحديث
مقدماً التفاح بالحمض (حجة) زاد بعضهم ما يورث التيسان اشياء منها الصنان والهدوم والاحزان
بسبب الدنيا وكثرة الاستغفار بها واكل الكزبرة الرطبة والنظر الى اصبوب والجرى نقرة القفا والسم الملع
وانظر الحامى والاكل من القدر وكثرة المزج والخصن بين القمار والوضوء في محل الاستقبال وقد سد السراويل
او الصمامة ونظر الجنب الى السماء وكس البيت بالنظر ومسح وجهه او يذبحه بفض التوب في المسجد
ودخوله بالسرى ونحوه العصى والعصا لهذا كذا في كراهى نزل والنظر الى البول والجرى الطريق او تحت
شجرة مثمرة او في الماء اراكه او في الرما دون النظر الى الفرج اولى مرأه الجاهل والامتناع بالمشط المكسور وغير
ذلك وليس يدعى جده لغيره فيها رسالة (قوله اهل) اما لو حشى فما كراهة فلا تشارك في حرمه ولا كراهة (قوله
في الاصح) فانه فاضى حاشى ونان ومقابل القول في نجاسته لا يفسر به بسم البول قال في البدائع وهو غير مسديد لانه
امر موهوم لا يطلب وجوده فلا يترى في ازالة التاب بغير (قوله اته حارة) قال في القاموس الحارة بالهاء
الانان فاهم وهذا القيد صرح به غير واحد منهم السروجي في شرح الهداية قال اذا زار الجاهل الى الزمكة
اى القرس لا يحسب كره علم البطل المتولد بينهما فعلى هذا لا يصح صوره مشكوك فيه اه والمراد لا يكره له
عندهما الحاقه بالقرس وعنده يكره كالقرس ان سوره لا يكون مشكوكاً في انضمامها كاهو الصحيح في سور
القرس وكذا البطل الذى اته بقره يعل له انضماماً ولا يكون سوره مشكوكاً لكن يتالى هذا القول صاحب
الهداية والبطل من نسل الجاهل يكون ينزله فانه بعيد اعتبار الاب الان الاصل في الحيوانات الاطلاق بالاثم
كما صرحوا به في غير موضع شرح المنية ونحوه في التبر قال في الحلية قلت ويمكن ان يقال ما في الهداية يخرج
على مذهب الامام خاصة فيما اذا كان ابوه حاراً او اته غير مسقطاً ليلجاب الصرم على الاباحة استحساناً
(قوله فظاهر) الاولى قول ابن حلق عن الغاية فظهر لان الولد يبيع الام اه (قوله ولا صير بطنية
الشبه) رد على ما قاله مسكين من ان التبعية للام محلها اذا لم يظن شبهه بالاب (قوله تصريهم المخرج)
صرح في الهداية وغيرها في الاضية يجوز الاضية به حيث قال والمولود بين الامل والوشى يبيع الام
لانها الاصل في التبعية حتى ان اذ تب على الشاة يضى بالولد اه تأمل (قوله اعتبار الام) لانها
الاصل في الولد لانها لا تنصا منها وهو حيوان متقوم ولا يتصل من الاب الاما مهينة ولهذا يثبتها في الرق
والحرية وانما انصف الادى الى ابيه تشر بطله وصيانة له عن الضياع والا فاعل اسفاته الى الام

مطلب
انكره حيث اطلقت فالمراد منها
الصرم

مطلب
نت ثوبت التيسان

تعزى في الاصح ان وجد غيره والا
لم يكره اصلاً كما كاهه لغيره (و) سور
(جاء) اهل ولو ذكر في الاصح
(و) بطل اته حارة فالقرى او بقره
فظاهر كقول من جاز وحش
وبقره ولا صير بطنية الشبه
لتصريحهم بطل اكل ذنب ولونه
شاة اعتبار الام وجوداً لا اكل
يستلزم طهارة السور كما لا يخفى

كأن البادئ (قوله عن الاشياء) مراد به عن القرائن الحاجة ط وكذا نقض في الاشياء منها في قاعدة
اذا جتمع الخلل والحرام (قوله عدم الحل) أي عدم حل أكل ذئب ولده شاة (قوله قال شيخنا) يريد
الرسى عند الاطلاق ط (قوله أنه غريب) أي لخالفته المشهور في إطلاق أن الصلاة واحدة وقد
ذكر القولين المصنف في مقلوبه نسخة الاقران في الاضحية فقال

تبيحة الاكل والوحش • تعلق بالآدم على المرضى
ومثله تبيحة الحزم • مع المباح يا أيها فاعلم
هذه هو المشهور بين العلماء • والخطر في هذا حكمه فاعلم

(قوله متكول في طهوريته) هذا هو الاصح وهو قول الجمهور ثم قيل سبه تعارض الاخبار في وجهه وقيل
اختلاف الصبغة في سوره والاصح ما قاله شيخ الاسلام ان الحمار شبه الله في وجوده في الدور والافنية
لكن الضرورة فيه دون الضرورة فيها فخور لها مضائق البيت فاشبهه الكلب والسباع على ثلثت الضرورة
من وجهه دون وجه واستوى ما وجب الطهارة والصبغة فاستلها تعارض نصري في الاصل وهو هنا شائبان
الطهارة في الماء والصبغة في الغالب وليس احدهما بأولى من الآخر في الاخر في الاخر مثلاً نغماس من وجهه
طاهر من آخر ونغماس في المر لا يغال كلب الصيد والحراسة كذلك لانه معارض بالنص كإفاده
في السعدية (قوله لا في طهارة) أي ولو لم يجمع كما قيل أيضاً ضد امع اتفاقه أنه على ظاهر الرواية
لا ينص التوب والبدن والماء ولا يرفع فلهذا قال في كشف الاسرار ان الاختلاف لفظي لان من قال
الشفك في طهوريته فقط أراد ان الطاهر لا يتصبغ به ويجب الجمع بينه وبين القرب لانه ليس في طهارة شك اصلا
لان الشك في طهوريته انما شائب الشك في طهارة اه يجر فلهذا يؤيد ما مر من شيخ الاسلام فانه صريح
في أن الشك في الطهارة (قوله اعتبر بالاجراء) أي كالماء المستعمل عند عهد فيوض الوضوء بالماء ما لم يقلب
عليه محط وكان الوجه ان يقول ما لم يسهل ما جعلته في مسألة التصاق يجر هذا في السراج بعد نقضه من
الوجيز وأعرض الصبري عليه حيث قال وهذا بعيد لانه لا يجوز في الوضوء بالماء الذي يحتفظ بالسور اذا كان
اكتر كان أيضاً فيوض بالسور لانه اكتر من الغالب اه أقول ويؤيد ما قد تقدم من انه لا تقاير
كلامه صلى الله عليه وسلم في جميع ماء الترتيق من القول فيه وان اعتبار بالاجراء مخالفة لثبوت قدس حوا
بأن العمل بماءه الاكثريه يظهر ان ما هنا غير معتبر (قوله قولان) قد علمت ان الشك في الطهورية
ناشئ من الشك في الطهارة والنصب الثالث يفتن لا يرتفع الا بظاهر يقين فافهم وتأمل (قوله في صلاة

واحدة الخ) يعني ان الشرط ان لا تغتسل الصلاة الواحدة منهما وان لم يوجد الجمع بينهما في حالة واحدة حتى لو
قوض به وصلي ثم احدث وتيمم وصلي ثلث الصلاة جاز هو الصحيح لان الطهارة احدهما لا يجمع فان كان السور
صحت ولف صلاة التيمم والتيمم بالماء فافهم ان هذا اداء الصلاة بلا طهارة في احدي الترتيق وهو
مستلزم للكتفي فينبغي وجوب الجمع بينهما في اداء واحد فكلما كل منهما مطهر من وجهه دون وجه فلا يكون الاداء
بلا طهارة من كل وجه فلا يلزم الكثرة كالوصلي حتى يسهلوا الحاشية لا يغير زملا ولا يتكفر للاختلاف بخلاف
ما لو صلى بعد البول يجر من المراج والظاهر ان الاولى الجمع بينهما في اداء واحد فكلما كل منهما مطهر من وجهه دون وجه فلا يكون الاداء
ثم رأيت في الترتيق لا يقل عن شعبة الشمس المحيية ان لو صلى بالوضوء ثم بالتيمم فان لم يحدث بينهما كره فلهذا
في الاولى دون الثانية وان احدث كره فيها ووجهه ظاهر قد مر به فلهذا قول النهر فيما مر ثم احدث غير قد
نعم ففهم منه انه لو لم يحدث يصح بالاولى لان الصلاة الثانية تكون بالطهارة وفي التيمم من التيمم واختلف
في التيمم بسور الجاروا الاحوط ان يروي اه أي الاحوط القول بوجوبها فقد تقدمنا في بحث التيمم من البحر
عن شرح الجمع والتقياض معزنا الى الكفاية انها شرط في تيمم (قوله ان تقدمنا مطلقا) اما اذا وجد
تيمم البحر اليه ولو وجد بعد ما قضا بالسور تيمم لا يصح ما لم يتوضأ به ولو لم يتوضأ به حتى فقهه ومعه السور
أعاد التيمم بالوضوء بالسور ثالثة (قوله في الاصح) والافضل تقديم الوضوء مرة لقول زفر يلزمه
امداد (قوله ثم اراه) اما لو اراه اولا حتى صار عادا للماء لا يلزم بل عن نصيرين يعني ان من لم يجد الا سور
الحار يريته ثم تيمم قال الصافي وهو قول جيد يجر من جامع الميوي (قوله لا احتمال طهوريته) أي

وما نقض المصنف عن الاشياء
من تعصيص عدم الحل قال شيخنا
غريب (متكول في طهوريته لا في
طهارته) حتى لو وقع في ماء قليل
اعتبر بالاجراء وهل يظهر التيمم
قولان (ينصوا به) او يقتل
(وتيمم) أي يجمع بينهما احتياطاً
في صلاة واحدة لا في حالة واحدة
(ان تقدمنا) مطلقاً (وصح تقديم
اجماعات) في الاصح ولو تيمم وصلي
ثم اراه لزمه إعادة التيمم والصلاة
لا احتمال طهوريته

فقتل الصلاة بالطلان فتماد في الزنبي منهم رأى مؤرجاروه في الصلاة اتعماه مؤشاه وأعادها لاحتمال
الطلان اه (قوله ويقدم التيمم على نية التيمم) أصله أنه روى في التيمم عن الإمام ثلاث روايات الأولى
وهي قوله الأولى أنه يتوضأه ويستحب أن يضيف إليه التيمم الثانية أجمع بينهما كسؤرجاروه خال بحد
وروجه في غاية البيان والثالثة التيمم فقط وهي قوله الأخير وقد رجع إليه وقال أبو يوسف والأئمة الثلاثة
واختاره الطحاوي وهو المذهب الصحيح المختار المحدث عندنا بغير إذا علمت ذلك ظهر لك أن ظاهر كلام المصنف
مبين على الرواية الثانية وبه يظهر مناسفة ذكره في بحث السور فيمكن تافيه قوله على المذهب فبينه محل
قوله ويقدم الخ على التقدم في الرتبة لا في الزمان أي أن التيمم رتبة التقدم على الوضوء بالتبذير فلا يقتصر على
الوضوء به ولا يجمع بينهما مع سبق التيمم قال في المهر ومحل الخلاف ما إذا أتى في الماء فبرأت حتى صار حلو
ورقاً غير مطبوخ ولا مسكر فإن لم يصل فلا خلاف في جواز الوضوء به أو مسكر فلا خلاف في عدم الجواز وأطيع
فكذلك في الصحيح كافي المبسوط ورجع غيره الجواز لأن الأقل الأول الوقت للمسلم من الضابط أي المذكور
في الماء (قوله لأن المجهد الخ) عليه لكون ما ذكره المذهب المتيقن به دون غيره خافهم (قوله وحكم عرق
كسؤرج) أي العرق من كل حيوان حكمه كسؤرج لولا كل منهما من التيمم كذا قالوا ولا يخفى أن التوليد هو الغالب
أي لا السور ولكن أطلق عليه المصنوعة بغير (قوله عرق الجمار الخ) أفرد به بالتخصيص عليه لأن بعضهم
كصاحب المنية استثناء فقال الآن عرق الجمار مظهر مند أي حنفية في الروايات المشهورة كما ذكره القندوري
وقال شخص الأئمة الحلواني تحبس إلا أنه جعل صفواً في التوب والبدن للضرورة قال في شرح المنية وهذا
الاستثناء إنما يصح على القول بأن الشك في الطهارة فإذا قبل أن سؤرج الجمار يكون في طهارة وتجبأسته
وعرق كل شيء كسؤرج مع أن يقال الآن عرق الجمار مظهر أي من غير شك لأنه صلى الله عليه وسلم ركب
الجمار مع روي في سؤرج الجمار والغالب أنه يبرق ولم يرو أنه عليه الصلاة والسلام قبل بدنه أو غيره منه اه
ومع روي حال من القائل ولو كان من القهول لقبل مع روي في سؤرج الجمار في المغرب قلت وليس المعنى أنه عليه السلام
ركب وهو عريان كما هو كلام الثبري وغيره إلا يعني به بعد بل المراد أنه ركب حال كونه مع روي الجمار فهو اسم
فاعل من أهرى التمدد حذف مفعوله لعل به يقال أهرى القوس ركبها ركباً قتيبه (قوله ما ركبها) كافي
يعني ما ركبها به من شكلا أي في الطهورة فيصير منه وبين التيمم كافي لهماه ويجوز غيره به ذلك الماء كافي
السراج (قوله وفي المحيط الخ) هذا مأخوذ من القهستاني ونصه في الزبدة أن عرق الخلقة كالجمار
والبغل وغيرهما تحبس وفي تاضي خان أن عرقها مظهر في ظاهر الرواية وفي المحيط عن الحلواني تحبس لكنه
صفواً في البدن والتوب وعن أبي حنيفة أن عرق الجمار نجاسة غلظة وعنه أنه خفيفة اه كلام القهستاني
وحاصله أنه ذكر في عرق الجمار البغل ثلاث روايات عن الإمام كما صرح به في شرح المنية أنه مظهر وهو ما قال
تاضي خان أنه ظاهر الرواية وهو الرواية المشهورة مسكاً قد تناه عن المنية وتحبس مغلقة وتحبس مخفف وكلام
الحلواني مخجل لاخرين إلا أنه أسقط حكم التيمم في البدن والتوب وقد تناه عن المنية فليعلم بالضرورة
أي ضرورة تركه إذا علمت ذلك ظهر لك أن الكلام في عرق الجمار والبغل لا في الخلقة وأن ضمير عرقها في
عبارة القهستاني عن تاضي خان ضمير متق راجع إلى البغل والجمار والظاهر أن نسخة القهستاني التي
وقعت للشارح بضمير الفرد التي فارجع الضمير إلى الخلقة وليس كذلك وقد راجعت عبارة تاضي خان فربما فيها
بضمير التثنية العائد إلى ما ذكره قبله من البغل والجمار ولم أر فيها ذكر الخلقة أصلاً وكذا ما نقله في المحيط عن
الحلواني ليس في الخلقة بل في البغل والجمار بدليل ما قد تناه عن المنية عن عبارة الحلواني وهو المعين
في عبارة القهستاني بضمير التثنية وقد ذكرنا أحكام الخلقة عند قوله وابل وبقرجلة ونقشنا التصريح
عن البغالي بأن عرقها تحبس وبه صرح الشارح في مسائل شتى آخر الكتاب وهو محمول على أني أتت لهما
كما قدما فاعظم هذا التحريم الذي هو من منع العلم الخبير الجدل على نصه وتواز آله

• (باب التيمم) •

(قوله ثلث به) أي جعله ثلثاً لوضوءه والفصل أي ذكره بعدما اقتدا بالكتاب العزيز أعني قوله تعالى يا أيها الذين
آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة الآية فإنه ثلث به فيها وإضافته وضوءه ما خلف يبيع الأصل (قوله وهو الخ)

(ويقدم التيمم على نية التيمم على
المذهب) المصحح المتيقن به لأن
المجهد إذا رجع عن قول لا يجوز
الاخذ به (و) حكم (عرق كسؤرج)
فصرق الجمار إذا وقع في الماء
صار مشكلاً على المذهب كافي
المستفي وفي المحيط عرق الخلقة
صفواً في التوب والبدن وفي الخاتمة
أنه مظهر على الظاهر
(باب التيمم)

ثلاث به تأسيساً بالكتاب وهو من
خصائص هذه الأئمة بلا ريب

دلالة قوله صلى الله عليه وسلم أعطيت خمسة لم يعطهن أحد من الأنبياء قبل: فمنعت بالربح خمسة شهر
 وجعلت في الأرض وقدرهاية ولا تقي مسجد أو طهوراً فأما ما راجل من اتقى أدركته الصلاة فحصل وأحلت
 في الفئتان ولم يخل لأحد قبل وأعطيت الشفاعة وكان التي بحث إلى قومها خاصة وبشت إلى الناس خاصة
 واد الشيطان وغيرهما بل قال السجوطي أنه متواتر فلا قال الشارح ولا الأريب وفيه من الزعم الحاف
 اختصاص هذه الآية بالوضع وكذا في معنى (قوله هو لغة القصد) أي مطلق القصد ومنه قوله تعالى
 ولا تجموا الخبيث بخلاف الجمع فإنه القصد إلى معظم كافي البحر (قوله هو شرط الخ) قال في البحر واصطلاحاً
 على ما في شرح الهداية القصد إلى المصد الطاهر للتطهير وعلى ما في البدائع وفيه استعمال المصدق
 عضوين مخصوصين على قصد التطهير بشرائط مخصوصة وزيف الأول بأن القصد شرط لا ركن والثاني
 بأنه لا يشترط استعمال جزء من الأرض حتى يجوز بالبحر الملاصق أنه اسم لمسح الوجه واليدين عن
 المصد الطاهر والقصد شرط لانه التنية اه وهذا ما سقت في الفتح (قوله شرط القصد الخ) بالبناء
 للجهول وفيه قول على المصنف لأن تركيبه يقتضي أن يحققه القصد قبله على أنه شرط وكذا المصد وكونه
 مطهر كإفاده ح قافهم (قوله خرج الخ) ولذا لم يقل طاهر كما مر من شرح الهداية لأن هذه الأرض
 طاهرة غير مطهرة (قوله واستعماله الخ) هذا هو التعريف الثاني الذي قدمناه من البدائع وأراد بالارض
 المخصوصة مسابغاً أو ما مر من كونه في عضوين مخصوصين بشرائط مخصوصة وقوله لاجل إقامة القرعة هو
 معنى ما مر من البدائع من قوة على قصد التطهير وقول الشارح حقيقة أو حكماً الجواب عن الإرادة المارة على
 هذا التعريف ألا يقتضي أن أظهر الملاصق من الأرض استعمال في العضوين للتطهير أذ ليس المراد
 بالاستعمال أخذ جزء منها بل جعله آلة للتطهير وعليه فهو استعمال حقيقة وهو ظاهر كلام النهر فلا حاجة
 إلى قوله أو حكماً كإفاده ط ويجازى ظاهره أن المسند كرا التعريفين المتفرقين عن الشارح والظاهر أنه
 قصد جعلهما تعريفاً واحداً لا بد في الالفاظ الاصطلاحية المتقولة عن القوة أن يوجد فيها المعنى التقوي
 غالباً ويكون المعنى الاصطلاحى أخيراً من التقوي ولذا عرّف المشايخ الجمع بأنه قصد خاص بزيادة أوصاف
 مخصوصة وما مر من الإرادة على ذلك بأن القصد شرط يظهر أنه غير وارد لأن الشرط هو قصد عبادة مقصودة
 الخ مما يأتي لا قصد نفس المصد على أن المعاني الثمرة لا توجد بدون شرطها فمن صلى بلا طهارة مثلاً لم توجد
 منه صلاحة شرعية فلا بد من ذكر الشروط حتى يتحقق المعنى الشرعي فلذا قالوا بشرائط مخصوصة كما مر ولما كان
 الاستعمال وهو الجمع المخصوص الوجه واليدين من قام الحقيقة الشرعية ذكر مع قصد تسميته التعريف
 فاعتنى هذا التعريف بالنتيجه (قوله بصفة مخصوصة) وهي ما في اليد اليمنى من الوصف قال سائت الإحتف
 عن التيم فقال التيم شرطان شرطه لوجهه وضربه لليدين إلى المرفقين فقلت كيف هو ضرب يديه على
 المصد فأقبل بهما وأدبر ثم فضهما ثم مسح بهما وجهه ثم أعاد مسكه على المصد فأتى فأقبل بهما وأدبر
 ثم فضهما ثم مسح بذلك ظاهره الذي مرين وبطلنا إلى المرفقين ثم قال في البدائع وقال بعض مشايخنا يقتضي أن
 يمسح بسلطان أربع أصابع يده اليسرى ظاهره الذي مر من رؤس الأصابع إلى المرفقين ثم مسح بكمه اليسرى دون
 الأصابع باطن يده اليمنى من المرق إلى الزنغ ثم يمسح بباطن إبهامه اليسرى على ظاهر إبهامه اليمنى ثم يفعل باليد
 اليسرى كذلك وهذا الأقرب إلى الاحتياط لما فيه من الاحتراز عن استعمال الأقرب المستعمل بالقدار
 الممكن اه ملخصاً ومثله في الخلطة من الصفة والمط و زاد الفتاوى (قوله وهو الأصم الأحوط) هذا
 ما ذهب إليه السيد أبو نجيب وصححه الحلواني وفي التصانيع وهذا استحسان وهو الأخذ وهو الأحوط وقبل
 ليسا ركن وبالله ذهب الأصم الجاني وقاضي خان وبالله مال في البحر والبرازية والامد وقال في الفتح أنه الذي
 يقتضيه النظر لأن المأمورية في الآية السمع ليس غير ويحمل قوله صلى الله عليه وسلم التيم شرطان لما على
 إرادة الضربة أصغر من كونها على الأرض أو على العضو مسماً أو أنه خرج من جرح الثالب اه وأقره
 في الخلطة ووجهه شرح الوهبانية وقال العلامة ابن الكمال والمراد بيان كفاية الضربتين لأنه لا بد منهما
 كلف وقد ذكر في كتاب الصلاة لو كس داراً أو هدم حائطاً أو كال حنطة فأصاب وجهه وقدره عشاراً لم يجزه
 ذلك عن التيم حتى يزيد عليه اه أي أو جرح وجهه ويديه نيته كإسباغ عن إخلالصة وقال في البحر
 المراد الضرب أو ما يقوم مقامه وعليه متى الشارح قياساً على ظاهره ثمرة الخلاف كافي البحر في

(هو لغة القصد وشرطاً قصد)
 (مصدق) شرط القصد لانه التنية
 (مطهر) خرج الأرض المتبسة
 إذا جفت فأنها كالماء المستعمل
 (واستعماله) حقيقة أو حكماً
 لم التيم بطريق الملاصق (صفة)
 مخصوصة هذا يفيد أن الضربتين
 ركن وهو الأصم الأحوط

لوضرب يده قبل أن يصح أحدث وقبله الذي وجد الضرب وضعا إذا أقيمت الرخصة للضرب على وجهه ويذهب مع
 بنية التيمم اجزأ على الثاني دون الأول (قوله لأجل إقامة القرية) أي لأجل عبادة مقصودة لا تصح بدون
 الطهارة كسائر ما يأتي (قوله فانه لا يصلي به) لأن التعليم يحصل بالقول فلا يتوقف على الطهارة (قوله
 والاستعجاب) الذي يظهر أن الركوع هو المسح لانه حقيقة التيمم كما هو الاستعجاب بشرط لا يكمل به
 والشايع عكس ذلك ثم رأيت التصريح في كلامهم بما ذكره (قوله وبشرطه ستة) بل تسعة كما سألني
 (قوله ثلاث أصابع فأكتر) هو معنى قوله في البر باليد أو بأكثرها فاقصع بأصبعين لا يجوز ولو تكرر
 حتى استوجب بخلاف مسح الرأس فانه إذا مسحها مرارا بأصبع أو بأصبعين جاء جديد لكل حق صار قدر
 ربع الرأس مع أنه أمداد ويحس قلت لكن في التاتر خاتمة ولو تمكك بالتراب بنية التيمم فأصاب التراب وجهه
 ويديه اجزأ لأن المقصود قد حصل اه فعمل أن اشتراط أكثر الأصابع محله حيث مسح يده تأتلت (قوله
 والصعيد) كونه شرطاً لا يتأ في عدم تحقق الحقيقة الشرعية بدونه كما هو المأثور من أسانيفهم (قوله ونقد
 الماء) أي ولو سكب لينهل نحو المرض فاقهم (قوله وسته ثمانية) بل ثلاثة عشر كما سألني (قوله
 الضرب بإصبع كفيه) أقول ذكر في الأخيرة أنه أشار محمد إلى ذلك ولم يصرح به ثم قال في الأخيرة بعد أسطر
 والأصبع أنه يضرب بإصبعها وظاهرهما على الأرض وهذا يصور به أخرى غير ما أشار إليه محمد اه وقد
 اقتصر في الخطة على نقل عبارة الأخيرة الأولى واقتصر الشئ على نقل الثانية فظن في البر الحاشية في النقل
 عن الأخيرة وكلف لم يراع الأخيرة وبطل أن أو اوفق قوله وظاهرهما على حقيقتهما لا يعني أو خلافاً لما فيه
 في البر وقوله في التهران الجواز حاصل بأصبعين لم الضرب بإصبعين سنة اه فان صرح الأخيرة
 كون الضرب بكل من الظاهر والباطن هو السنة في الأصح وقد ظهر أن ما ذكره الشارح تعالى خلاف
 الاسم قدس (قوله وأما الهماء وأديارهما) أي بعد وضعهما على التراب مبر وكذا يقال في التفرج
 ط (قوله ونفسهما) أي مرة ودوي مرتين وليس باختلاف في المعنى لأن المقصود تناثر التراب أن حصل
 بجزئها والآخرين بدائع ولذا قال في الهداية فرضهما بقدر ما تناثر التراب كلبا يصير مثله اه مبر
 قال الرمي فعلى هذا إذا حصل بجزئين نفس ثلاثاً وهكذا اه وبظاهر هذا أنه حيث لأثر أصابعه لا يسن
 النفس تأتلت (قوله وتفرج أصابعه) تعليم بنية التفرج بدخول القبار أثناء أصابعه فيد أنه
 لوضرب على جبراً ليس لا يفرج إلا أن يقال العلة التي في الجنب اه ح (قوله وتسعة) الظاهر أنها على
 سبعة ما ذكر في الوضوء والطهارة بالاولا ضد ترتيبها فلا بد أن التسعة تكون عند الضرب ط (قوله وترتيب)
 أي كما ذكر في القرآن ط (قوله وولا) بكسر الواو أي مسح المتأخر عقب المتقدم بحيث لو كان الاستعمال
 بالماء لا يوجب المتقدم ط (قوله ووزاد ابن وهبان الخ) فيه أن اشتراط النية يفي عنه لأنها لا تصح من كافر
 إلا أن يقال صرح به وان استلزمه النية لتوضيح اه ح وقد أسلف ابن وهبان كون المسح ثلاثة أصابع
 وهذا سنة أيضاً حيث قال

وهذا شرط ضربتان وثية • والاسلام والمسح الصعيد المظهر

وكله أراد بالشرط ما لا يثبت حتى يحى الضربين شرطاً لا يفهم ركعتين (قوله فزدته) هذا يقتضي
 أنه زاد على السنة المتقدمة الاسلام فصار المجموع سبع مع أنه ترك في البيت من السنة كونه ثلاثة أصابع
 فأكتر وزاد الضرب والتصميم أي الاستعجاب فصار ثمانية وأطلق الشرط على الآخرين بناء على ما قلناه
 أخافهم (قوله وفريق شرطيه الأول) يته هو ما تقدمنا ولا يعني أن التغيير وقع في الشطرين (قوله
 والاسلام) بنقل حركة الهمزة إلى الامم للوزن (قوله عذب) باسقاط التنوين للضرورة (قوله سمى)
 بأشباع حركة الميم (قوله وبطن) أي اضرط بإصبع الكفمين على الأرض وقد علم ما هو الأصح (تمة)
 زادي في الإيضاح في الشروط شرطين آخرين الأول استطاع ما يشاءه من حبس أو قفاس أو سدث والثاني
 نوال ما يقع المسح على البشرة كشمع ونصم لكن يفي عن الثاني الاستعجاب كالأصبعي وزاد في النية طلب الماء
 إذا غلب على غلبته أن هناك ماء وسبذكره المصنف بقوله يطلبه غلوة أن ظن قومه ولا سيدي عبد الفتى
 في السن ثلاثة الأولى التيامن كافي جامع الفتاوى والنجي الثانية خصوص الضرب على الصعيد لموافقته

(ال) أجل (أقامة القرية) خرج التيمم
 لتعليم فانه لا يصلي به • ولكنه
 شتان الضربان والاستعجاب
 • وبشرطه ستة النية والمسح وكونه
 ثلاث أصابع فأكثر والصعيد
 وكونه مظهراً وقد الماء • وسته
 ثمانية الضرب بإصبعين
 وأما الهماء وأديارهما ونفسهما
 وتفرج أصابعه ونسجه وترتيب
 وولوا وزاد ابن وهبان في الشروط
 الاسلام فزدته وضعت سنته
 الثانية في بيت آخر وغيرت شرط
 منه الأول فقلت
 والاسلام شرط عذب وضرب وثية
 ومسح وتصميم صعيد مظهر
 وسنته سمى وبطن وفجرين
 ونفس وترتب والأكبر وتدبر

بعدت قال في الخاتمة ذكر في الأصل أنه يضع يده على الصدوق في بعض الزوايا يضرب يده على الصدوق وهذا أولى لدخول التراب في أثناء الاصابع اه الثالثة أن يكون المسح بالكيفية المخصوصة التي قد متناها عن البدائع وفي القبض وظل لحته وأصابعه وهزلك انشام والقرط كالوضوء والنقل اه قلت ممكن في الخاتمة أن تغسل الاصابع لا بد منه لئلا الاستحباب وقال في العمود كذا في الزوايا انشام او يحركه اه فبقى تغسل النية من السنن صا والمزيد أربعة وزاد خمسة وهي كون الضرب ظاهرا لكن أيضا كما قلت تحصى ولم أومن ذكر السوال في السنن مع أنهم ذكره في الوضوء والنقل فبقين ذكره تأمل فالحاصل أن ذكر التيمم شأن الضرب أو ما يقوم مقامه ومسح العضوين وشرطه تسعة وهي الستة التي في بيت الشارح وكون المسح باكثر اليد وذوال ما ينافيه وطلب الماء لوطن قربه وسنته ثلاثة عشر الخاتمة التي ظهروا والخمسة التي ذكرناها أيضا وقد تلمعت جميع ذلك فقلت

ومسح وضرب وكه العذر شرطه • وقصد واسلام صعد مسطر
وقطاب ما نطق تعمم مسحه • بالكرت فقد هذا الجنب ذكر
ومن خصوص الضرب فغن ثمانين • وكيفية المسح التي فيه تؤثر
وسم وذنب وال بطن وظهور • وظل وفزع فيه أقبل وتدير

(قوله من هجر) الهجر عن موضع هجر من حيث الصورة والمعنى وهجر من حيث المعنى فقط فاشأوا إلى الأثر بقوله بعده وإلى الثاني بقوله وأرض أعاد في البحر وقبه من المحيط المسافر طأ جارتها وان علم أنه لا يجد الماء لأن التراب شرع ظهورا حال عدم الماء ولا تكراهية الخساسة حال وجوده فكذا حال عدمه اه (قوله مبتدأ) المبتدأ المنفرد من قط لكن لما كان الصلة والموصول كالنبي الواحد تنضم في اطلاق المبتدأ عليها ط (قوله المطلق) قد به لان غيره كالعديم (قوله الكافي للطهارة) أي من أتيت بالحدث الأصفر أو الأكبر فلو وجد ماء يمكن أن لا فائدة أو غسل الصلابة الملتصقة فغسلها وتيمم عند الحاجة الطهارة وان عكس وصلى في التيمم أجزاء وأساء خاتمة ولوجيم اقلام غسلها بعد التيمم لا تيمم وهو قادر على الوضوء بحجب وقتره في البراءة يند ذكره مع جوابه وفي القسم الثاني إذا كان لبس ماء يمكن لبعض أعضائه والوضوء تيمم لم يجب عليه صرفه إليه إلا إذا تيمم للبناء ثم أحدث فانه يجب عليه الوضوء لا قدره على ماء كاف ولا يجب عليه التيمم لا تيمم خرج عن الجنابة إلى أن يجد ماء كافا فغسل فكذا في شرح الطهارة وغيره اه (قوله لصلاة) متعلق بقوله أعادته وأستعمال واحترقها عن التوم ودية السلام وهو مما يأتي فانه لا يشترط له الهجر (قوله فتوت إلى خفف) كالصلوات الخمس فان خلقها فضاها وكالجمعة فان خلقها الظهر واحترقها مما لا يخوت إلى خفف كصلاة الجنابة والعبد والكسوف والسنن والراتب فلا يشترط لها الهجر كما سيأتي (قوله ليعده) الضمير يرجع إلى من ط

(من هجر) مبتدأ خبره تيمم
(عن استعمال الماء) المطلق
الكافي للطهارة لصلاة فتوت
التي خفف (ليعه) ولوجيم
في المصدر (بلا) أربعة آلاف ذراع
وهو أربع وعشرون أصبعا

وفي ذلك يقول بعضهم قبل أنه ابن
الحاجب
إن البعير من القرامن أربع
وترس ثلاث أصابع وضوا
والليل تسعة من الباعات لل
والباع أربع أذرع فتستبع
ثم الذراع من الأصابع أربع
من بعدها العشر من ثم الأصبع
ست شعرات ظهر شعرة
منها إلى بطن لا ترى وضع
ثم الشعرة ست شعرات فقل
من شعر يغسل ليس في المذفع
اه منه

وقيد بالعدله عند عدمه لا يتيمم وان خاف خروج الوقت في صلاة لها خفف خلافا لغيره وسد ذكر الشارح أن الحارط أن يتيمم ويصلي ثم يعيد وترجع على هذا الاختلاف ما لو زاد جميع على بئر لا يمكن الاستقاء منها إلا بالماء وكونه أكثر من القليل معهم الأتوب يتأخرون وطأن التوبة لاتصل إليه إلا بعد الوقت فانه لا يتيمم ولا يصلي عاريا بل يصبر عند ما يؤكده الواجب حتى يمكن ضيق ليس فيه إلا موضع يسع أن يصلي فأنقضه يصبر ويصلي فأنقضه الوقت كما جاز من القيام والوضوء في الوقت وطلب على ظنه القدرة بعده وكذا من معه فوجب نصير وما يميزه غسل التوب وان خرج الوقت جهر مضاعف التوسيع (قوله ولوجيم) لأن الشرط هو العدم فأنقضه جاز التيمم نص عليه في الأسرار جهر (قوله صلا) هو المختار في المقدار هذابة وهو أقرب الأقوال بدائع والمختار غلبة التيمم في قدره امداد وقدره والميل في كلام العرب ينتهي مد البحر وقيل للاعلام للنية في طريق مكة أميال لا يهايت كذا في الصحاح والمغرب والمراد هنا ثلث التيمم والفرسخ ربع البريد (قوله أربعة آلاف ذراع) كذا في الزطقي والهر والجوهرة وقال في الحلية أنه المشهور كاقته غير واحد منهم السروحي في غايته اه وفي شرح العنق ومسكن والبحر عن النيسابيه أنه أربعة آلاف خطوة قال الرطبي والاول هو المقول عليه وما في الترتيب لئلا من التوفيق بينهما بأن يراد بالذراع ما فيه أصبع فاقعة عند كل بقعة فيبلغ ذراعا نصف ذراع العانة اه فيه نظر لضبطهم الذراع بما ذكره الشارح (قوله وهو) أي الذراع بعدد

معرفة الله الا الله المرسومة (قوله ظهر لبطن) أي بصدق ظهر كل شعيرة لبطن الاخرى وفي بعض النسخ
 ظهر بالنصب على الحال موافق لما في كثير من الكتب أي ملصقا (قوله يشته) أي يزداد ذاته وقوله او يشته
 أي يطول زمنه وسكذ الوكن صيغا خاف حدث مرض كافي القهستان وهو معلوم من قول المصنف
 اورد (قوله بطلية تلخ) أي عن اماراة وقبرية شرح التبية (قوله او قول حاذق مسلم) أي اخبار
 طبيب حاذق مسلم يظهر الفسق وقيل عدالته شرط شرح التبية (قوله ولو بقر) متعلق يشته اه ح
 ولا مانع من تعلقه بقر أيضا لان القول يكون سببا في الامتناد أيضا ط وفي البر ولا فرق عندنا بين ان يشته
 بالقر لا بطلون او بالاستعمال كالجدري (قوله او لم يجد) أي امكن لا يضاف الا لشدة ادول لا الشدة لكنه
 لا يقدر نفسه ولم يجد من بوضيه (قوله كافي البر) حاصل ما فيه انه ان وجد خادما أي من تلبسه طاعة كعبه
 ولده واجبه لا يتيم انما قاتوا وجد فيه من لو استعان به اعانه ولو زوجته فظاهر المذهب انه لا يتيم أيضا
 بلا خلاف وقيل على قول الامام شمس وعلى قوله لا كالملاح في خلاف في مرض لا يقدر على الاستقبال او القول
 من القرائس انفس ووجد من بوجهه او قوله لان عنده لا يعتبر المكلف قادر بقدرة الغير والفرق على ظاهر
 المذهب ان المريض يضاف عليه زيادة الوجع في قيامه وقوله لا في الوضوء اه اقول حاصل الفرق ان زيادة
 المرض حاصلة بالاول لا بالثاني لان فرض المسألة انه لا يضاف الا لشدة ادول لا الشدة فلو كان عاجزا حقيقة
 فليزله الاستماع في وضوئه ولا يجوز له التيم بغيره التيم بغيره عاجزا حقيقة فلا تزله الاستماع وفيه نظر
 فانه في الثاني وان لم يجب الزيادة لكنه لا يشترطه فهو عاجز حقيقة ايضا وليس المجمع التيم وهو خصوص زيادة
 المرض تأتلى وفي البر وتظهر ما في التحسين انه لو له مال يستأجره اجيرا لا يتيم على الا بر وكثير في المبتلى
 خلافه والقاهر عدم الجواز لو قلنا اه والمراد بالقليل اجرة مثل كاجته في التبر والحلية وبه جزم الشارح
 (قوله وفيه) أي البر حيث قال لما كان على السيد شاهد البعد مرضه كان على عبده ان يته اياه
 في مرضه ولو زوجة لم يكن عليه ان يتعاهدها في مرضها فيما يتعلق بالصلاة لا يجب عليها ذلك اذا مرض فلا بد
 قادر اجعلها اه لكن قد سألنا عن ظاهر المذهب انه لا يجوز له التيم ان كان لو استعان بالزوجة لعنه وان لم يكن
 ذلك واجبا عليها (قوله فوضي) بالثا القوية في اثة وفي آخره معززة عليها اجمدة مصدر ووضي لا تشديد مثل
 فتح تفرها (قوله يجب) أي يجب عليه ان يوضي عاوزه وسكذ اعكس وهو ظاهر (قوله يجب ان الجانب
 او مرضه) بعد الجانب لان المحدث لا يجوز له التيم بالرد في الصبح خلافا لبعض المشايخ كافي الخلية وبالخلاصة
 وغيرهما في المصنف انه لا يجاع على الاصح قال في الفتح وكان لعدم تحقق ذلك في الوضوء عادة اه واستشكله
 الرمي بجمعه في الفتح وفرضه في مسافة المسح على الخشب من انه لو خاف سقوط وجهه من البرد بعد مضى مدته
 يجوز له التيم قال وليس هذا الاجم المحدث تلوقه على حضوره فيه ما في الاسرار من اختيار قول بعض المشايخ
 اقول المختار في مسافة الخش هو المسح لا التيم كسأ في فحه ان شاء الله تعالى ثم مقاد التعليل بعدم تحقق
 الضرر في الوضوء عادة اه لو تحقق جائزه ايضا اتفاقا فلما مضى عليه في الاعداد لان الخرج مدفوع بالنص
 وهو ظاهر اخلاقي التوث (قوله ولو في مصر) أي خلافا لهما (قوله ولا حاديه) أي من ثوب يلبسه
 او كان بأية قال في البر فصار الاصل انه متى قدر على الاعتزال بوجه من الوجوه لا يسأله التيم اجماعا
 (قوله وما قيل الخ) أي قال بعضهم ان الخلاف مسبق على أن اجرا الجاه في زمان الامام كان يؤخذ قبل
 الدخول ما في زمانها فانه يؤخذ بعده فاذا هز عن الاجرة دخل ثم تعلل بالصرة وبعد بالاعطاء (قوله فمال
 يأذن به الشرع) فان الجاهي لو علم حاله لا يرضى بدخوله فيه فقرر وهو غير جائز قال في البر تحالفا ومن
 ادعى اباحتهم فخلان عينه عليه البيان (قوله نعم الخ) عزاء في العرائ الخلية واقره (قوله على نفسه)
 متعلق بخوف ط (قوله ولو من فاسق) بأن كان عند الماء وخافت المرأة منه على نفسها بجر والارد في حكمها
 كالا ينفى (قوله او جبر غريم) بان كان صاحب الدين عند الماء وخاف المدون الخس من الخس بجر
 ومنهمو انه لو لم يكن معسرا لا يجوز له ان يخلط بالخل (قوله او ماله) حلف على نفسه ح ولم يرض قدر المال
 بقدر او سئل كمن التناخية ما يفيد تقدير مبدوهم كما يجوز له قطع الصلاة (قوله ولو امانة) هذا الامانة
 باعتبار ابد عليها ط (قوله ثم ان نشأ الخوف الخ) اعلم ان المانع من الوضوء ان كان من قبل العبادة كالبر

في شعيرات ظهر لبطن وهي
 تسمى شعيرات بقل (او لرض) يشته
 او يشته غلة تلخ اقول حاذق
 مسلم ولو بقر لا ولم يجد من بوضيه
 فان وجد ولو بقر مثل وله ذلك
 لا يتيم في ظاهر المذهب كافي البر
 وجه لا يجب على احد الزوجين
 من صاحبه وتعهده وفي عاوزه
 يجب (او برد) على الجانب
 او مرضه ولو في المصر اذا لم يكن
 له اجرة جام ولا ما يدفعه وما قيل
 انه في زماننا يتصل بالعدو فمال
 يأذن به الشرع ثم ان كان له مال
 قاتل بلبسه الشراة نسفة والا لا
 (او خوف مدق) كية او نار على
 نفسه ولو من فاسق او جبر غريم
 او ماله ولو امانة ثم ان نشأ الخوف
 بسبب عهد عبد اعاد الصلاة
 والا لانه تعالى

منه الكفار من الوضوء ويحبوس في السجن ومن قبله ان تؤمنات قتلك بآلة التسم وبعد الصلاة اذا زال
 المانع كذا في الدرر والوقاية أي وما اذا أكل من قبل الله تعالى كل مرض فلا يبعد وقوعه في الخلاصة وغيره أسير
 منه العدوس من الوضوء والصلاة يتيمم ويصلي بالأيام ثم يبعد تعبد بالأيام لانه منع من الصلاة أيضا فلو منع من
 الوضوء فقط صلى بركوع وجسود كما هو ظاهر الدرر أعاده فوج اقتدى ثم اعلم أنه اختص في الخبر من العدة
 هل هو من الله تعالى فلا إعادة ومن العدة قبض ذهب في المراج إلى القول وفي النهاية إلى الثاني ووقف
 في البحر بجعل الثاني على ما إذا حصل وعيد من العدة ثمانية الخوف فكان من قبل العباد وجعل الأول
 على ما إذا لم يحصل ذلك أصلا بل حصل خوفه من مكان من قبل الله تعالى ليزد منه مباشرة السب وان كان
 الكل منه تعالى خلقا واردة قال ثم رأيت في الحلية صرح بما فهمته وأقترع في التيمم وغيره وهذا ما اشار اليه
 الشارح رحمه الله وقدم الشارح في الفصل أن المرأة بين رجال تيمم وقد علم أن الرجل سكت ذلك وأن الظاهر أنه
 لا إعادة عليه ولا عليها لأن المانع شرعي وهو كثرة العورة عند من لا يهمل ثم وثقها بالما في منه الحياء وخوف
 الله تعالى وهما من الله تعالى لأن من قبل العباد (فرع) في البحر عن المبتنى بالعين المجهمة اجبر على الماء الا في
 نصفه بل لا بد في التيمم وان لم يأت في السبأ بركوعه وأعاد ولو صلى صلاة أخرى وهو يزكره تصد
 (قوله او عطش) عطوف على عذو أي لانه مشغول بعبادته والمشغول بالحاجة كالمسحود جبر
 (قوله ولوليكه) قيد في البر والحر يكبل بالمشية والصيد ومفاده انه لو لم يكن كذا لا يصلي هذا الحكم
 والظاهر أن كمال الحراسة لثقل مثلها ط (قوله اوريق القنطرة) سواء كان ريقه الخاطلة أو آخر
 من اهل القنطرة جبر وعطش دابة ريقه كعطش دابته فوج (قوله حالوا ما) ظرف لعطش اوله
 ورقيق على التنازع كما قال ح أي الرقيق في الحال او من سجدته قال سيدي عبدالغني فمن عطشه ماء
 كثير في طريق الحاج اوفره وفي الزك من يحتاج اليه من الفقراء يصوره التيمم بل ربما يقال انما تحقق
 احتياجه يجب بذهاب الهم لاسباه مبهم (قوله وكذا العين) فلو احتاج اليه لاحتاج المرة لا يتيمم لان
 حاجته الطبع دون حاجته العطش جبر (قوله او ازاله نفس) أي اكتم من قدر الدرهم كافتقاره
 وفي النفس لومعه ما يفسد بعض الصبغة لا يلزمه اه قلت وبني قيدته بما اذا لم تبلغ قل من قدر الدرهم
 فاذا كان في طرف ثوبه شجاسة وكان اذا غسل احد الطرفين في مافي الطرف الآخر قل من قدر الدرهم يلزمه
 فافهم (قوله كاسي) أي في النواض (قوله عدم الاناء) متعلق بتعدد ط (قوله لمضطر اخذ) اه
 أي اذا امتنع صاحب الماء من دفعه وهو غير محتاج اليه للعطش وهناك مضطر اليه للعطش كان له اخذ منه
 فهو اه أن يقاؤه سراج قلت وبني قيدته بما اذا امتنع من دفعه مجانا أو بائنا وفي المضطر منه وسألت
 في فصل الشرط أن له أن يقاؤه بالسلاح قال الشارح هناك تعال مع والى على هذا في خبر الحرز بالاولى
 والافاته بغير سلاح اذا كان فيه فضل من حاجته للملكة بالاراضار فغير الطعام وقيل في الخبر وضرها
 الاولى أن يقاؤه بغير سلاح لانه لو تركب معصية فكان كالتيمم في كافي العسكافي اه (قوله فان قتل بالبناء
 للجهول (قوله فهدر) أي لخاصصه ولا بد ولا كفارة سراج وبني أن يضن المضطر بغيره الماء
 شربا لانه (قوله بقود) أي خصاص ان كان القتل عدا سكت قلته بمجد (قوله اوديه) أي ان كان
 شبه عدا أو خطا أو جري جرى الخطا والدية على العاقلة وصلى القاتل الكفارة أعاده في البحر ط قال
 في السراج وان كان صاحب الماء محتاجا اليه للعطش فهو أولى به من غيره فان احتاج اليه الاجنبي قال وضوء
 لم يلزمه بذه ولا يجوز الاجنبي أخذه منه فقرا (قوله طاهرة) أمالصة فكالتيمم (قوله ولو شائنا)
 أي ونحوه مما يمكن ادلاؤه واستخراج الماء به فلا وعصره (قوله وان نقص إلى قوله تيمم) تنفذ في
 التوضيح من كتب الشافعية ثم قال وهذا كله موافق لقواعدنا وأقرب الصر وكذا القرة في التبرع وغيره وهو
 ظاهر ولكن رأيت في التارخية ما هنا فله حس قال قال القاضي الامام غفر الدين ان نقصت فحة المتدبل قدر
 درهم تيمم وليس عليه أن يرسله ولو أقل فلا كالقوة المصلي من يسرق ماله فان كان قدر درهم قطع الصلاة
 والا فلا كذا هنا اه وأنت خير بان ما ذكره الشافعية أقرب إلى القواعد لانه لو وجد الماء يباع بثلثه شراؤه
 بن الثلث ولو كانت قيمته أكثر من درهم ولكن الرجوع إلى المتقول في المذهب بعد التفرقة أولى ولعل وجه

(او عطش) ولوليكه اوريق
 القنطرة حالوا ما لا وكذا العين
 او ازاله نفس كاسي وبني ابن
 الكمال عطش دوابه بتعدد وحفظ
 القنطرة عدم الاناء وفي السراج
 لمضطر اخذ قهرا وقاؤه فان قتل
 رب الماء فهدر وان المضطر ضمن
 بقود اوديه او عدمه أه طاهرة
 يستخرج بها الماء ولو شائنا وان
 نقص يذ لانه

الفرق أن الشرع وان كثر منه لا يسيئ اتلافه مباداة بموضع بخلاف اتلاف المذبل وهو بعد الادل او بالشرع
فانه اتلاف بلا عرض وهو منهي شرعا واذا جاز قطع الصلاة بعد الشروع فيها لا جيل ودوره علم أن المبرم قد
معتبره خطر فلا يجوز اتلافه عنه متد وحده لا عدم الماء شرعا فيقسم واذا جاز في التيمم فيها اذا كان
نقصان التيمم أكثر من قيمة الماء وجعل عدم الماء مراعاة لمصلحة جيل عاد ما لمعنا انما يضارعا قطع موق
الشرع في الاستناع عن اتلاف النبي منه هذا ما ظهر للنهي التيمم واقعة العلم (قوله او تيمم) اي اذا كان
لا يصل الى المبدونه (قوله قدر قيمة الماء) اي واة الاستعانة كما ذكره في البصر صورة الشق والظاهر أن
صورة الادلاء كذلك تأمل (قوله بآجر) أي اجر المثل فليزله ولم يميز التيمم والاجاز باعادة جهر عن
التوسيع (قوله كلها) أي كل واحد منها (قوله حتى لو تيمم الخ) اشار بالتوسيع المذكور الى أن كل
عذر منها انما يسيئ عذرا مادام موجودا فلو زال بطل حكمه وان وجد بعده عذرا آخر لم يسيئ في نفسه زوال
ما اباحه خافهم (قوله ثم مرض الخ) صادق ثلاث صور أن يكون رجلا ما قبل المرض او بعده او بين مادما
هو لا يشبه أنه في الاولى يطل التيمم وأما الثالثة فالظاهر أنه لا يطل لعدم زوال ما اباحه ولا أن اختلاف
السبب لا يظهر الا اذا زال الأول والظاهر أن المراد الثانية قطعا فاذ تيمم فقد انما ثم مرض ثم وجد الماء بعده
لا يسيئ بالتيمم السابق لانه كان فقد الماء والان هو واجبه فيطل تيممه لزال ما اباحه وان كان لم يمسح آخر
في الحال وتطرده ما ذكره في البصر في التواضع بقوله فاذا تيمم العرض او بعد مع وجود الماء ثم فقد الماء ثم زال
المرض والمبرد يتحقق لقدرته على استعمال الماء وان لم يستمكن الماء موجودا اه ومثله في التبر اقول
لكن يشكل عليه ما في البدائع لو تم التيمم على ماء لا يستطيع التزول اليه لخوف عدو أو سمع لا يتحضر
تيممه كذا ذكره محمد بن مقاتل الرازي وقال هذا قياس قول اصحابنا لانه غير واجد فيما معنى فكان ملحقا بعدم
اه ومثله في المسئلة اذا لم يمت أن خوف العدو سبب آخر غير ما اباح في التيمم او لان الظاهر في مرض
المسألة انه تيمم او لافقد الماء المهم الآن يجب أن السبب الاول هنا وفي بحثه فلي تأمل (قوله لان
اختلاف اسباب الرخصة) الخ الرخصة هنا التيمم واسبابها ما تقدمت من الاذعان المذكورة وصحفت هذه
القاعدة في باب الايلاء (قوله جامع الفصولين) هو كتاب معتبر لابن قاضي حواطة جمع فيه بين فصول
العمادى وفصول الاستروشنى وقد ذكر هذه المسألة في الفصل الرابع والثلاثين في أحكام المرضى
(قوله مستوحا) أي تيمم تيمما مستوحا فهو صفة لصدره محذوف وهو اولى من جعله حالا فيقيد أنه
ركن وعلى الحالية يصير شرط خارجا عن الماهية لان الاحوال شرط على ما عرف اغاده في البصر (قوله
حتى لو تزلش شرقة) قال في التتميم من وجهه ظاهر البشارة والشرع على الصحيح اه وكذا العذار والناس
عنه فافلون مجتبي وماقت الحاشدين فوق العتقين محط كذا في البصر (قوله او ترة مضرة) هي التي بين
المضرين ابن كمال لكن في القاموس الورة محركة حرف المضرة والوتيرة جلاب ما بين المضرين (قوله ويديه)
حطب بالواو دون ثم إشارة الى أن التيمم فيه ليس بشرط كماله جهر والحكم في البدائنة كالوضوء
ط (قوله فزنع الخياط الخ) قال في الخافية ولو لم يزل الخياط ان كان خفقا وكذا المرأة السواد لم يجز اه
ومثله في الوالوجة ووجهه ان التعريف مسع لما تته اذا شرط المسح لوصول التراب فالفهم لكن التقيد
بالضيق يضم انه لو كان واسعا لا يلزم قصر يده والظاهر انه يقال فيه ما سنده في التقليل (قوله به يقي)
أي يلزم الاستعانة كما في شرح الوفاة وهو الصحيح خاتمة وغيرها وهو ظاهر الرواية زلفي ومثاله ما وروى
أن الاكثر كالشك (قوله فيسمه) أي المرقق المفهوم من المرققين ط (قوله الاقطع) أي من المرقق
ان يبق شيء منه ولو رأس العبد لا المرقق مجموع رأس العتقين حتى فلو كان القطع فوق المرققين لا يجب
اخفاط ط (قوله بضر بنين) متعلق بضم او يستوعبا اغاده في التبر وانما أثر عبارة الضرب على صيانة
الوضع ليكون مأثورة والا فهي ليست بضرية لانها فان مجدا قد تده في بعض روايات الاصول على أن الوضع
كاف والمراد بيان كثافة الضررين لانه لا بد في التيمم منهما ابن كمال وقد مناهم عبارة تيمم به على أن قاعدة العدد
انه لا يحتاج الى شرية ثلاثة كما يأتى (قوله ولو من غيره) فلو امره بغيره بان يمسح جائزه بشرط أن يوشى الامر جهر
قال ط وظاهره انه يكفي من الغير بستان وهو خلاف ما يأتى عن القهستاني (قوله او ما يقوم مقامهما)

او تيمم نصفين قدر قيمة الماء كما لو
وجد من ينزل السه بآجر (تيمم)
لهذه الاذعان كلها حتى لو تيمم
لعدم الماء ثم مرض مرضا يبيع التيمم
لم يصل بذلك التيمم لان اختلاف
اسباب الرخصة يمنع الاحتساب
فالرخصة الاولى ونصه الاولى
كان لم تكن جامع الفصولين فليصفه
(مستوحا وجهه) حتى لو تزلش
شرقة او ترة مضرة لم يجز (ويديه)
فيترع انطام والسوار او تزلش
به يقي (مع مرققيه) فيسمه
الاقطع (بضر بنين) ولو من غيره
او ما يقوم مقامهما

قوله وفيه بحث وجهه انه اذا تيمم
او لا بعد من الماء فهو فاقده
حقبة وخوف العدو قد مضى
فالخطي قد زال واعقبه المحتوى
فلا فرق بينه وبين المرض اذا وجد
بعد الفقد الحقيقي اه منه

أي خلافاً بين شجاع وقدّمنا الكلام عليه مع ثمة الخلاف (قوله ما في الخلاصة) صارتها كما في العمر ولو
أدخل رأسه في موضع القبار بنية التيمم يجوز ولو انهدم الحائط ونظر القبار فخرّ لثامه ونوى التيمم جاز
والشرط وجود القبل منه اهـ أي الشرط في هذه الصورة وجود القبل منه وهو المسمع والقبرين وقد
يذهبون دليل على أن الشرب غير لازم كما زعمه غيره بأمره قائم مقام فعله فهو منه في المعنى قائم (قوله
ظهرت لعادتها) اعلم أنه قال في الظهيرة وكما يجوز التيمم للجنب لسلاة الجنائز والعبد فكذلك يجوز للناقص
إذا ظهرت من الحيض إذا كان أيام حيضها عشرة وإن كان أقل فلا اهـ وقال في البئر والذي يظهر أن هذا
التفصيل غير صحيح بل ما تفقروا عليه من أنه إذا انقطع لاقل من عشرة فتمت لعدم الماء وصلت جاز للزوج
وطؤها الخ وأجاب في البئر بحمل ما في الظهيرة على ما إذا انقطع لاقل من عاداتها الماسية في الحيض من أنه
حينئذ لا يجل قمراتها وإن اعتكفت فضلاً عن التيمم اهـ أقول لا يفتي أن قول الظهيرة إذا كان أيام حيضها
عشرة ظاهر في أن ذلك عاداتها فهذا الحمل بعيد عن الظهور في توفيق الله تعالى أن كلام الظهيرة صحيح لا شك فيه
وبأن ذلك أن التيمم يلوّف غوت سلاة الجنائز أو العبد يصح مع وجود الماء لأنها تغتسل لآل خفق كما في
وهذا في الحديث ظاهر وكذا في الجنب وأما الحائض فإذا ظهرت تمام العشرة فقد خرجت من الحيض ولم ين
معهما سوى الجنابة فهي كالجنب وأما إذا انقطع دمها دون العشرة فلا تخرج من الحيض ما لم يصحك عليها
بأحكام الطهارة بأن قصر الصلاة بآل ذنبها أو قتل أو تيمم بشرطه كما سبأ في باب وقولهم أو تيمم
بشرطه أرادوا به التيمم الكامل المبيح لسلاة القرائن وهو ما يكون عند البعض من استعمال الماء أو التيمم
لسلاة الجنائز أو العبد خيف فوثها غير كامل لأنه يكون مع حضور الماء ولهذا لا تنص صلاة القرائن به ولا صلاة
جنائز حضرت بعده فعلياً بذلك أنها لو تيممت بذلك لم تخرج من الحيض لأن ذلك التيمم غير كامل ولا يصح
ذلك التيمم لتمام النافى بعد وهو الحيض وعدم وجود شرطه وهو فقد الماء لم يوتيمت ذلك مع فقد الماء حكم
عليها بالطهارة وهازنت صلاتها من القرائن وغيرها لأنه تيمم كامل ومراد الظهيرة التيمم الناقص وهو ما يكون
مع وجود الماء فالتفصيل الذي ذكر في الحائض صحيح لا يخار عليه وسكأنه في البئر على أن مراد التيمم
الكامل وليس كذلك كما لا يخفى في الكلام في عبارة الشارح قوله ظهرت لعادتها في غير محل لأن قول المنصف
ولو جنباً أو حائضاً مرفوض في التيمم الكامل الذي يكون عند فقد الماء والحائض يصح تيممها عند فقد الماء
إذا ظهرت تمام العشرة أو دونها ويجب عليها أن تغتسل أو تيمم عند فقد الماء أو انقطع تمام عاداتها أو دون
عاداتها كما سبأ في باب وبأن فيه أنه إذا انقطع تمام العادة يجل لزومها قرائنها كما لو انقطع تمام العشرة
وإن دون عاداتها لا يجل لم قرائنها فالتقييد بالعادة في كلام الشارح إنما يبيد بالنظر إلى القرائن فقط فكان
الواجب استقائه لإيماه أنه لو كان دون العادة لا يصح تيممها مع أنه يجب عليها إذا فقدت الماء لموجب
الصلاة عليها كما حلت والذي أوجهه عبارة النهر الميمنة على ما فهمه صاحب النهر من كلام الظهيرة قائمهم
(قوله بظهر) متعلق بتيمم ويجوز أن يتعلق بمسحها ووجه البسطة لصفه لغيرتين فهو متعلق بمسحها وفي
ملتصقين بظهر نهر قلت والآخر أولى ثلاثين معلق حرف جزئي يعني واحد متعلق واحد الآن فيحصل البقاء
في بضرتين التعدي وفي بظهر للملازمة أو بالعكس تأمل وتعبه بظهر أولى من تغييره بظاهر لخراج الأرض
المتحدة إذ اجبت كافتقاره الشارح وأما إذا تيمم جماعة من محل واحد فيجوز كما سبأ في القرو لا بهصر
مستعملاً التيمم إنما يتأذى بما التزق يده لا يفاضل كلمة الفاضل في الإياه بعد وضوء الأولى وإذا كان
على حجر أمس فيجوز الأولى نهر (قوله من جنس الأرض) الفارق بين جنس الأرض وغيره أن كل ما يفتقر
بالنار فيصير ماداً كالتبر والحشيش أو شمع ولبن كالحديد والفضة والذهب والبراج ونحوها فليس من جنس
الأرض ابن كمال عن الصفقة (قوله نفع) نفع فكون كما قال تعالى فأثره نفعاً (قوله لم ينجح الخ) أي
بل يخل من غير ضرورة وليس المراد أنه لا يخل أصلاً لأن الاستعجال من تمام الحقيقة قال علي ويجب تقبيل
الاصابع لم يدخل بينها أخبار وفي الهندية والعجم أنه لا يصح المسك وضربها بكنى أقاده ط أقول
والفأخران ما تحت الخاتم الواسع أن أصابه القبار لم يلزم نهر بكونه لازم كالتبطل المذكور (قوله وعن محمد
يحتاج إليها) لأن عنده لا يجوز التيمم بلا غبار بحيث لم يدخل بين الأصابع لا بد منها على قوله (قوله وهو) أي

لما في الخلاصة وغيره لو حرّك رأسه
أو أدخله في موضع القبار بنية
التيمم جاز والشرط وجود القبل
منه (ولو جنباً أو حائضاً) طهورت
لعادتها (أو حائضاً بظهر من جنس
الأرض وإن لم يكن عليه نفع) أي
شباب قال لم يدخل بين أصابعه
لم ينجح أي ضربة ثالثة للقبول ومن
محمد يحتاج إليها

قوله وهو ليست كلمة هو بهذا المعنى
في نسخ الشارح التي يدي فليتر
اه محصه

البحر (قوله يضرب ثلاثا) أي لكل واحد من الأعضاء ضربته وهذا قوله القهستاني من العمان وهو كالب
 غريب والمنتهور في الكتب المتداولة الاطلاق وهو الموافق للحدث الشريف التميمي ضرب شان الآن يكون
 المراد اذا سمع يد المريض بكتلده فيغبتد لاشبهه في انه يحتاج الى ضربة ثالثة بحسب بهايده الاخرى (قوله
 وبه مطلقا) أي وتسيم بالفتح مطلقا خلافا لابي يوسف فعنده لا يتسيم به الاعتدال الجزير بحر ولا يجوز عنده
 الاقتراب والزل خمر وما في الحواشي القدسي من انه هو اختار غريب عثالث لما اعتده أصحاب القرون
 رضى (قوله فلا يجوز بلؤلؤ الخ) خرب على قولهم جنس الارض (قوله تولده من حيوان البحر)
 قال الشيخ داود الطيب في تذكره اصله ود يخرج في بيان فاحصاته للمعترض اذ استقام فيه الخافق وغاص
 حتى سلخ آخره (قوله ولا يجرى ان الخ) كذا قاله في الفتح ويرى في البحر والتبر بان سهو وان الصواب الجواز
 به كما في عامة الكتب وقال المصنف في مضمه اقول القصار انه ليس بهولاه النامع جواز التسيم به لما قام عنده
 من انه ينقذ من الماء كالقؤلؤ فان كان كذلك فلا كلام في الجواز الذي دل عليه كلام اهل الخبرة بالجواهر
 عنده من انه من جهة اجزاء الارض فان كان كذلك فلا كلام في الجواز الذي دل عليه كلام اهل الخبرة بالجواهر
 ان تشبهين شيئا بالثبات وشبها بالمعادن وبه انضغاب الجوزي فقال انه منسوب به على الثبات والجداد
 فيشبهه بالجداد بحسبه ويشبه الثبات بكونه انشطارا ثانيا في قعر البحر وذات مرقق وانصاع خضر متشعبة قائمة
 اه اقول وحاصله المثل الى ما قاله في الفتح لعدم تحقق كون من اجزاء الارض وما لم يحسبه الرمي الى ما في
 عاتة الكتب من الجواز وكان وجهه ان كونه انشطارا في قعر البحر لا ينافي كونه من اجزاء الارض لان الانشطار
 القلي لا يجوز التسيم عليها التي تقترب بالثبات وهذا جركا في الاخبار يخرج في البحر على صورة الانشطار فلماذا
 جزموا في عاتة الكتب بالجواز فتمين المصير اليه وما في الفتح فينبغي حله في معنى آخر وهو ما قاله في القاموس
 من ان المرجان صغار القؤلؤ ثم رآه منقولاً من العلامة القدسي فقال مراده صغار القؤلؤ كقصره في الآية
 في سورة الرحمن وهو غير ما ارادوه في عاتة الكتب اه وبه يظهر ان قول الشارح لشبهه للثبات الخ في غير محله
 بل العلة على ما حذرناه قوله من حيوان البحر وما يخرج في قعر البحر فيجوز وان اشبهه بالثبات فاقسم هذا
 التعرير (قوله ولا يتنطمع) هو ما يقطع ويلين كالخدي منج (قوله وزجاج) أي المتخذ من الزم والغير
 بحر (قوله ومتروك) أي ما يحترق بالنار فيصير مادا بحر (قوله الاراداد البحر) بحس وكس (قوله
 كبحر) تقابل ان تخيل (قوله او منسول) ما غرق في عدم اشتراط التراب (قوله فخرمدهونه) او مدهونه
 بصيغ هو من جنس الارض كما يستفاد من البحر كالدهونه بالطفل والمخروط (قوله غريم مغلوب جاء) اما اذا
 صار مغلوبا بالماء فلا يجوز التسيم به بحر بل يتوضأ به حيث كان وقفا على البحر على الضرورة
 وسيد كزان المساوي للمغلوب (قوله لكن لا ينبغي الخ) هذا ما حذر الرمي وصاحب التبر من عبارة
 الولوالجية خلافا لما فهمه منها في البحر من عدم الجواز قبل خوف خروج الوقت وظاهره انه اراد به عدم العصة
 وحاصل ما في الولوالجية انه اذا وجد الاطن لطف فوجهه فاذا جف تيممه وان ذهب الوقت قبل ان ينف
 لا يتسيم به عند ما يوقف لان عنده لا يجوز الا الاقتراب والزل وهذا في حنفية ان خاف ذهاب الوقت
 تيممه لان التسيم بالطين عند ما نزل الاغلاق لا يتنطمع بوجهه فصرمته اه وبه يظهر معنى ما ذكره
 الشارح (قوله ومعادن) جمع معدن كبلس منبت الجواهر من ذهب وفضة وقاموس (قوله في
 محالها) أي ما دامت في الارض لم يصنع منها شيء وبعد السبك لا يجوز زباني (قوله فيجوز الخ) أي
 اذا كانت الغلبة للتراب كما في الحيلة من المحيط ولعل من اطلق بناءه على انها ما دامت في محالها تكون مغلوبة
 بالتراب بخلاف ما اذا اخذت للسبك لان العادة اخراج التراب منها فاقسم فاذا ذات المعدن لا يجوز
 التسيم به كالم في البحر لانه ليس تتبع للماء وحده حتى يقوم مقامه ولا الاقتراب كذلك وانما هو مركب من
 العناصر الاربعه فليس له اختصاص بشئ منها حتى يقوم مقامه (قوله وقده الاسيبي الخ) كذا في التبر
 وظاهره ان الغلبة راجع الى التسيم بالمعادن ليس كذلك ان كانت مغلوبة بالتراب لا يتصلح الى هذا التقيد
 وعبارة الاسيبي في كافي البحر ولو ان الخطة والشيء الذي لا يجوز عليه التسيم اذا كان عليه التراب
 فغلبه عليه وتيمم بطلان كان يتبين انزه بمده عليه جاز والا فلا (قوله وكذا الخ) قال في البحر

فم لويم غيره يضرب ثلاثا للوجه
 والبي والبصري قهستاني (وبه
 مطلقا) من عاتة التراب اولا لانه
 تراب رقيق (فلا يجوز) بلؤلؤ ولو
 مصغر تولده من حيوان البحر
 ولا يجرى ان تشبهه للثبات لكونه
 انشطارا ثانيا في قعر البحر على
 ما حذر الرمي والمصنف (لا يتنطمع)
 كخفة وزجاج (ومتروك)
 بالاشتراط الاراداد فليجوز كبحر
 مدقوق او منسول وحائط مطين
 او مجصص وان من طين غير
 مدهونه وطين غير مغلوب جاء لكن
 لا ينبغي التسيم به قبل خوف فوات
 وقت لتلا يصير مثله بلا ضرورة
 (ومعادن) في محالها فليجوز التراب
 عليها وقده الاسيبي بان يتبين
 ان التراب يتدبه عليه وان لم يتبين
 لم يجز وكذا كل ما لا يجوز التسيم
 عليه كخطة وجوخة فليحفظ

في طهارة الاستسباب التي ذكرها بعد اتمام غسله التيمم على جوفه اقله طهارة طهارة عدم
 التيمم في طهارة وجود هذا الشرط في طهارة طهارة طهارة اه وقال بحسب قوله في طهارة التيمم
 ان التيمم انما جاز به والا فلا وجود الشرط خصوصاً في غياب ذوى الاشغال اه وهو حسن فلهذا جاز به
 في التيمم وفي التاتر خاتمة وصورة التيمم بالقرار بنزول يد يديه في الارض او غيره من الارض الطاهرة التي عليها يقام
 كما اوقع القرار على يديه تيمم او تيمم في حق رفع يديه في طهارة في الهواء فاذا وقع التيمم
 على يديه تيمم اه قلت وقد ايدى الايمان الطاهر قلنا في التاتر خاتمة ايضا اذا تيمم بغير التوب التيمم لا يجوز
 الا اذا وقع القرار بعد ما جف التوب (قوله ولو مسح وكن) هذا انما يظهر اذا كان يمكن سبكه ما يقرأها
 في الغالب عليها الطاهر اه فترى ان لا حال في طهارة اه فلهذا تيمم اه بعد السبك لا يجوز التيمم في البحر من الغيب
 ولو تيمم بالذهب والفضة ان كان مسبوكة لا يجوز ان لم يكن مسبوكة وكان مغطى بالتراب والفضة للتراب جاز
 به فم اذا كان مسبوكة وكان عليها غبار يجوز التيمم بالغير الذي عليها كما في الطهارة اي ان كان يظهر
 اثره عند طهارة طهارة ولكن لا يفرقه الى الغلبة فكان عليه ان يقول لو غير مسبوكة لم يوافق كلامهم
 (قوله وارض محترقة) اي احرق ما عليها من النبات واخطأ الرماة بغيرها في حقه بغير الغالب اما اذا
 احرقها من غير ما عليها في حق ما هو سودا جاز لان التيمم يكون التراب لاداه ط (قوله فلو الغلبة
 الخ) يبين لقوله والحقك القالب (قوله ومثله) اي من قوله والا فان في الغلبة صادق بما اذا كان
 التراب مغطى او مساوياً فانهم (قوله وجاز قبل الوقت) اقول بل هو مندوب كما هو صريح عبارة الجمهور
 من صرح به رمي (قوله وجاز بعده) اي لغير القرض (قوله لانه بدل الخ) اي هو عندنا بدل مطلق
 عند عدم المأمور برفع به الحدث الى وقت وجود الماء وليس يدل ضروري مبيح مع قيام الحدث حقيقة كما قال
 الشافعي فلا يجوز قبل الوقت ولا يبيح به اكثر من فرض عنده لكن اختلف عندنا في وجه البدلية فقال ابن
 الاكثين اي الماء والتراب وقال يحد بين الفطين اي التيمم والوضوء فيقع عليه جواز اقتداء التوضي بالتيمم
 فاجازاه ومنه وسبقني سيات في باب الامانة ان شاء الله تعالى وقامه في البحر (قوله وجاز في طهارة
 صلاة جنازة) اي لو كان المدة قريبا على اتمامه اختلف في حق التقديم فيها فروى الحسن بن ابي خيفة
 انه لا يجوز في الوضوء لانه يتكرر ولو صلاها حتى الامانة او إعادة أو احتف في الهداية والمنية وكفى القس في ظاهر الرواية
 يجوز في الوضوء ايضا لان التيمم فيها مكره وهو محتمل في الاقعة الحلواني اي سواء كانت في الوضوء او لا في البرهان ان
 رواية الحسن هنا حسن لان مجرد الكراهة لا تقتضي الجزاء يقتضي الجواز التيمم لانها ليست القوي من غوات
 الجعة والوقية مع عدم جوازها لهما ووجه شريح مشاهير القدسي في شرحه قسم الكثر من التيمم اه
 ملخصا من حاشية نوح افندي (قوله اي كل تكبيراتهما) فان كان يربو ان يدرك البعض لا ينعيم لانه يمكنه
 اداء الباقي وحده يمر عن البدائع والقسنة (قوله واحتملنا) وكذا التمس اذا انقطع دمها على العادة ط
 اقول لا بدق الحائض من انقطاع دمها لاكثر الحسن والا فان تمام العادة فلا بد ان تمام الصلاة ينافي
 ذمها او يقتل او يكون تيممها كاملا بان يكون عند قدماء الماء اما التيمم في وقت الحائض او في البدنة كليل
 وقد منازعنا في تمام حقيقة المسألة فانهم (قوله به يعني) اي هذا التفصيل كاف في الغترات وعند محمد
 بعيد على كل حال فاستأنى (قوله او زوال شمس) هذا اذا كان اماما او اماما وعلم انه سياتي
 ان صلاة العيد تفرغ لذوق الطهرات وفي الاضواء ثلثات فاذا اجتمع الناس في اليوم الاقل قبل الزوال
 والامام يقيم وضوءه كان بحيث لو ضاقت الشمس فهل يكون ذلك عذرا ويؤخر ولا ينعيم ام ينعيم بلا يؤخر
 لكن قول الشارع لان المناط خوف القوت لا في بدل يقتضي التأخير فلراجع اه ح اقول سمعنا
 الشارع عندنا انها تصاف في اليوم الثاني ويصلوها عند كل صلاة التي يحقها القضاء بل من صرحوا انها تصافها
 وبما تفرقت برزائل الشمس فليعلم منها انها لا تفرق لما ذكره اماما يظهر في تمامه وانظر ما علقه على البحر (قوله
 ولو كان بين يديه) كذا في التبر وفيه اشارة الى ان قوله بناء مفصول مطلق ومحمل جملته لا اي ولو كان تيمم
 في حال كونه بين يديه يجوز كونه مفصولا لانه كما تفسره عبارة البدل لكنه منى على ما لزمه الحق الرضى
 من انه لا ينعيم فيه ان يكون قبل الغلبة (قوله بعد شروعه متوضعا الخ) في المسألة تفصيل مبسوط في البحر

(والحقك القالب واخطأ تراب
 بغيره) كذب وضوء ولو سبوك
 وارض محترقة فلو الغلبة تراب
 جاز والا خاتمة ومنه على حكم
 التيسار (وجاز قبل الوقت ولا كن
 من فرض و) جاز (لغيره) كالنقل
 لانه بدل مطلق عندنا لا ضروري
 (و) جاز (في طهارة طهارة طهارة)
 اي كل تكبيراتها ولو جازها او حاشا
 ولو جازها باخرى ان لم يمكنه
 التوضي فيها ثم زال تمكنه اجابه
 التيمم والا لا به يعني (اي في طهارة
 (عيد) برفع امام او زوال شمس
 (ولو) كان بين يديه بعد شروعه
 متوضعا وسبق حقه

قوله وانظر ما علقه على البحر
 الذي علقه عليه حقه في قوله
 انهما كانت تفصيلي يصح داخل
 فلو اخرج لهذا الطهر بما يؤخر
 الى وقتها بالكلية بغيرها اذا
 انزلت لعدوثة او عدم ثبوت ثبوت
 الهلال الا بعد الزوال فان كل
 الناس يستعدون لصلاتهم في اليوم
 الثاني وعدم قصر بهم بان ذلك
 من الاذعان الى انهم لا يلزم دليل
 على ان ليس بها كامل اه منه

(بلا فرق بين كونه اجاباً او لاماً في
الاصح لان اتصال خوفه بثبوت
لا الى بدل لغيره لثبوت وصحة
دواب وقوته بغير خلاف فثبتها
وحدها وتقوم وسلام ورده وان لم
يتم في غيره قال في البحر وكذلك لكل
منه في غيره في الطهارة ثلث في المني
في التيمم فيه واكثره المستحب لكن
في التيمم فيه وان مراد المني
فثبت في الدليل ثلث وفي
النية بشرحها تيممه لدخول مسجد
ومن يصفح وجود الماء ليس
بشيء بل هو عدم لانه ليس لعبادة
يضاف خوفه

قوله آخرتين هكذا ضبطه وصوابه
بثنتين اهـ مصححه

وبطلان ذلك كالمستحسن ان يفرق بين حسبي الخدش المني قبل الصلاة لا قبله والذوق
لا يسم وان شرعاً فان خاف زوال التيمم فليس له الاجماع والا فالتيمم بالادراك لا يتيمم ولا خلاف شرعاً في وجوبه
وان شرعاً في الموضوع كذا عند من لا يسميه اهـ وهو محمول على ما اذا خاف خروج الخوض فوجب بوجوبه
والاخرى من الموضوع من القرون لانه يمكنه اكمال الصلاة بعد سلام امامه تأملاً وقد اجتمع في تفسيره ريباً
البا على حلة الصلوة كفي الامانة فيجلس للاختلاف بين الجنازة لان الصلاة واحدة (قوله في الاصح)
يرجع الى قوله بعد شرعه وصحته وان قوله بلا فرق وقابل الاصح في الاثر قوله نعماً وما قبله في التيمم
ما يوجب الحسن من الامانة لانها لا يتيمم ط (قوله في الجنازة) اي الذي يعلق به الحكم للحكمين
وهو التيمم فلو غفرت الصلاة لاجد من الله (قوله لما ذكر الكسوف الخ) تنزع على التطيل ومرارته
ما بين الكسوف ط وهذا الى قوله وحده ذكر العلامة ابن امير حاج الحلي في الحلية بوجوبه في البحر
والنهر (قوله وستين دواب) كل من اتى بعد الظهر والمغرب والعشاء واجبة اذا أخرها بحيث لو وضعت
وتناله التيمم قال ط والقائل ان المستحب كذا في قوله بثبوت وقته كما اذا خاف وقت الغنى عنه ومن
الوضوء بنفسه (قوله خاف فوثقها وحدها) اي يتيمم على قياس قولهما ما على قياس قولهم فلا تامة اذا
فاته لا شغاله بالفرقة مع الجماعة فثبت بعد اصداره فخرج التيمم منه وصحدها لا يتيمم اصلاً بغير صورة
فثبتها في حدها لوقوعه شخص بالماء او امر فيه بغيره من بشره انه لو استمره لا يدرك سوى الفرض يتيمم
لثبته ثم يترشاً للفرض ويصل قبل الطلوع ويترشاً شجناً لما اذا تيمم الفرض واراد قضاء معلوماً يني الى
زوال التيمم مقدراً لوضوءه وصلاته كمنين فتميم وصلها قبل الزوال لانها لا تنقض بعده غير وضوء وصل
الفرض بعده وذلكها ط صورتهما اثنتين (قوله ولتوم الخ) اي عند وجود الماء لان الكلام فيه ولا تفرقه
في البحر من ان التيمم عند وجود الماء يجوز لكل صلاته بصل دون الطهارة ولكل عبادة ثبوت لا الى خف
وبين الساعتين وهم ويهيئ يتيممان في رد السلام مثلاً فانه يصل بدون طهارة وفوت لا الى خف وفوت
الاولى في مثل دخول المسجد لحدث فانه يصل بدون الطهارة من الحدث الاصغر ولا يصدق عليه انه فوت
لا الى خف وفوت الثانية في مثل صلاة الجنازة فانها ثبوت لا الى خف ولا تصل بدون طهارة ح المحسكين
القاعدة الاولى محل بحث كالمطلع عليه (قوله وان لم يجر الصلاة) اي يقع طهارة لما لو انه قطع على الحلية
لان التيمم جهتان جهة منه في ذاته وجهه جهة الصلاة فالثانية متوقفة على التيمم من المأمور به بعبادة
مقصودة لا تصح بدون طهارة كالمسألة في سائر ما لا الاولى تفصيل في اي عبادة كالتيمم او كمن يصفح
لا تصح الا بالطهارة كالصلاة وكاتراة كمن يصفح او غير مقصودة كذا في دخول المسجد للجنب او قبل بدونها
كذلك لو قصدت او قصدت دخول بدون طهارة كاتراة لحدث فالتيمم على كل هذه الصور صحيح فذاته
كأوضحه ح (قوله وكذا لكل ما لا يشترط فيه الطهارة) اي يجوز التيمم مع وجود الماء من غير ما حدى
القاعدتين السابقتين وفيما قلنا يظهر (قوله لكن في التبر الخ) استدراك على استدلال البحر ببارقة المني
على احدي القاعدتين المذكورتين وهي جواز التيمم عند وجود الماء لكل صادة تفصل بدون الطهارة وتبين
الاستدراك ان الدليل انما يسم بناء على ارادة دخول لحدث ليكون مما لا يشترط فيه الطهارة واذا كان
مراده الجنب سقط الدليل لانه لا يصل في المني بدونها لكن كون المراد الجنب فغيره العلامة ح بانه لا يخلو
اما ان يكون الماء الموجود خارج المسجد وهو داخل اي لعدم جواز دخوله جنباً مع وجود الماء خارجه ولما
ان يكون الماء داخل وهو صحيح ولكنه بعد من عبارته دليل قوله ولتوم فيه اهـ وعليه فالتبر ان مراد
المني دخول المحدث فيه الدليل لكن نقول ان قول ان مراد المني ان الجنب اذا وجده في المسجد او اراد
دخوله لا يخلو ويصحب ويدخل ولو كان ثانياً فاحتتم الماء خارجه وخشى من الفروج يتيمم بترابيه المني
يكتفي بمرور ج كالمني المني وان احتتم في المسجد فمرور ج اذا لم يحق وان خاف يجلس مع التيمم لا يصل
ولا يقرأ اهـ ويؤيد قائلنا من نفس التيمم في المسجد ليس بعبادة تنقض تيممه وانما هو لا يوجب في المسجد
ولا يصل منه في الفروج (قوله قلنا الخ) اعتراض على البحر ايضا لان جوارحه لثبته طهارة لا دخول
فالمسجد لحدثه وهو لا لا يشترط فيه الطهارة فثبتنا ما في البحر لكن الجنب ح يتيمم المني بالجنب لا بتأدية

او بعد ثلاثة ثلثي شياخ
الذين امل قلت هذه ايامه يجوز
فصل ذلك تماثل (قوله) يتيم
(الوقت جنة وقت) ولوزا
فوتها بعد بل وقيل يتيم فموت
الوقت قال الحلبي فالاحوط ان
يتيم ويصل ثم يبعد (ومجب)
التي يتيم (عليه) ولو رسوله
القدر (قوله) فثلاثة ذواع من
كل جانب ذكره الحلبي وفي البدائع
الاصم عليه فمد لا يضر نفسه
ورفته لا يتناول (ان قلن) فلما
قوا (قوله) دون ميل
قوله ولم يتيم لهم عليه اي
ان التماسه واول زفر لم يتيم
لهم في الرخصة سوى انهم قالوا ان
من آخر الصلاة الى آخر الوقت كان
مقصرا وتقصيره جاء من قبله فلا
يستحق الرخصة به يجوز ان التيم
ولكن هذا الرقعي زفر انما يتيم لو
اخر لا بعد زفرهم ان يرضوا
في التيم وان اخر لم يرضوا
بلا حذر لا يتيمه ايضا لان غاية انه
عاص بالتأخير والعاص عندنا
كالمطيع في ثبوت الرخصة اه
منه

مطلب
في تقدير الغلوة

مطلب
في الفرق بين الفتن وقابيل الفتن

اي قسم الصلاة في قسمين كما عند علماء الامامية وهو يتيم وقسم التيم
من انما تفوت الى بدل ط (قوله وظاهره) اي يظهر قوله في غير الصلاة بان التيم لم يمتد
الثلاث عشرة التي لا تتقدم لها الصلاة جميع في قسم يجوز فيه وجوه ظهور ذلك في قوله يتيم جميعا في قسم
لكن المتأخر ان يقال لم يصح التيم لها اي يجوز لانه امر واقول ان كل من مراده الجواز عند فقد لفة فهو مسلم
والا فلا وان مراده الثاني موافقا لما تقدم من الصبر وقوله يظهر البرازية جواز التيم مع
وجود الماء والاعمال وقد مضت انه غير ظاهر والله لا يثبت من قبله عليه ولم يوجد ان استدلال الصبر على التيم
لا يثبتهم ما يخاف فوته بلا بدل من هذه المذكورات يجوز استعمال النص ورد بشرعية القسم عند فقد الماء فلا يشرع عند
النقص بخلاف ما يخالف فوته منها فلا يجوز استعمال النص ورد بشرعية القسم عند فقد الماء فلا يشرع عند
وجوده حقيقة وسكنا وله هذا الامر بالتأمل فانهم (قوله فتواتها) اي هذه المذكورات الى بدل بدل
الوقبات واكثر القضاة يدل الجملة الظاهر فهو يدل بصورة عند القوابل وان كان في ظاهر المذهب هو الاصل
والجمعة خفف عنه خلافاً لفرق في الصبر (قوله وقيل يتيم) اي هو قول زفر وفي الفتنة ادوية عن مشايخنا
يهر وقد مضت في خلاف (قوله قال الحلبي) اي البرهان ابراهيم الحلبي في شرحه على المتن وذكر منه
العلامة ابن ابراهيم الحلبي في الحلية شرح المتن حيث ذكر فروعا في المشايخ في حال ما حاصه ولعل هذا من
هو الا مشايخ اخبرنا بقوله زفر لفتنة قوله هو ان التيم انما يشرع لما حاصه الى اداء الصلاة في الوقت فيقسم عند
خوف فوته قال شيخنا ابن الهمام لم يتيمه عليه سوى ان التيم جاز من قبله فلا وجوب التيم عليه وهو
الحاجز اذا اخل لا بعد اه واقول اذا اخل لا بعد فوته عاص والمذهب عندنا ان المطيع في الرخصة لم تأخيره
الى هذا الحد مذروا من قبل غير صاحب الحق فينبغي ان يقال يتيم ويصل ثم يبعد بالوضوء من جهر بهذين
قبل الصلاة وقد نقل الازدي في شرحه هذا الحكم من الكتب بن سعد وقد ذكر ان خلقا كان من حق المذهب
وكذا ذكر في الجواهر المفسرة في طبقات الحنفية اه مافي الحلية قلت وهذا قول متروك بين القولين وفيه
الخرج من الفتنة يقين فذا الزوا الشارح ثم رآه متروكا في التارخانية عن ابن عمر بن سلام وهو من كبار
الائمة الحنفية فعلمنا فينبغي العمل به احتياطاً ولا سيما وكلام ابن الهمام يدل على ترجيح قول زفر كما علمه بل قد علمت
من كلام الفتنة ادوية عن مشايخنا الثلاثة وقد مر هذا مسأله الضيف الذي خاف ربه فاقم فواصل في ثم يبعد
واقعه تعالى اعلم (قوله ومجب) اي على المسافر لان طلب الماء في العمران اولى فجاوبنا بطلان جهر
(قوله طلب) اي الماء (قوله ولو رسوله) وكذا لو اخبره من غير ان يرضه جهر عن المتن (قوله فتنة ذراع)
اي الى اربعة امد يد وكافي وسراج ويستق (قوله ذكره الحلبي) اي البرهان ابراهيم ومبار على شرحه
على المتن الكبيره الصغيره طلب ميتا وصاراً قد غلوت من كل جانب وهي ثلثه مشطورية الى اربعة امد وقيل قدر
رسة سهم اه وفيه مخالفة لما مره اليه الشارح من وجهين الاول تفسير الغلوة بانها لا الاذرع والثاني
الاكتفاء بالطلب ميتا وصاراً وهو الموافق لقول الفتنة يرض من الطلب ميتا وصاراً وقد غلوة وظاهره كافي المشي
احاصيل من الرخصة انه لا يجب في جانب الطلب اتمام ثم في الحقائق شرط ميتة وشمله وامامه ووراه
غلوة قال في الصبر وظاهره انه لا يرضه المتش بل يقبضه النظر في هذه الجهات وهي مكانة اذا كان حوائجه
لا يستتره وقال في التبريل معناه انه يقسم الغلوة على هذه الجهات فحسب من كل جانب ما ذراع اذا طفق
لا يمتد النظر اه وفي التبريلية عن البرهان ان عند الطلب بقلون من جانب غلته اه قلت كل هذا
ظاهراً من غلته في جانب خاص اما قلن ان هناك ما دون ميل ولم يترجعه عند احد الجواب بطريقه في كلامها
حق وجهه فلهذا اذا علم انه لا ما فيه معين مروده عليه ولكن على قسم الغلوة على الجهات او لكل جهة غلوة
مهل تردد والاقرب الاول كما مر من التبر وصرح جازع من شرح المتن خلافاً ولكن الظاهر انه لا يرضه لفتنة
الا اذا لم يكن كفت الحال يجوز النظر في (قوله وفي البدائع) اعتمد في الصبر (قوله ودقته)
فلا في اربعة امد لان ضررها جدا كلفها فيه يخاف ح (قوله فتواتها) اي طالب قال في الصبر من القول
اللازم ان احد الطرفين اذا روي على الآخر لم يأخذ القلب ما ترجع وهو لم يطرح الا ترجحوا قلن واذا
عقد القلب على احدهما ترك الآخر في الحكم قلن وقال (اي) اه (قوله دون ميل) في طرف فوتره وقد

به لا في المل وما فوقه بعيد لا يجب الطلب (قوله بأماة) أي علامة كزينة خضرة أو طير (قوله أو اخبار
عدل) قال في شرح النية ويشترط في المبرأ أن يكون مكشعاً عدلاً والا فلا بد معه من غلة الفتن حتى يزيله الطلب
لأن من الديانات (قوله ولا يطلب على غلته) بأن شك أو غل غلته فري نهر (قوله والا) أي أن لم يرج
المال لا يطلب لعدم القاشة بجر من البسوط (قوله اعد والا) أي وان لم يصبر بعد ماله لا يبعد الصلاة
زبلي وداغ لكن في الصبر عن السراج ولو توهم من غير طلب وكان الطلب واجباً على ثم طلبه بغيره وجبت
هذه الاعادة عنده خلافاً لابي يوسف اه وضاده أنه يجب الاعادة هنا وان لم يصبره (قوله إلى حتى جواز
الصلاة) ألقى حتى صحت في نفسه فكيف فيه نيتاً قصد لاجل من أي عبادة كانت عند فقد الملاء وعند وجوده
يصح لبادت نفوت لآلى شفت كما قد مناه (قوله نية عبادة) قد مناه في الوضوء تعريف النية وشروطها وفي الصبر
وشروطها أن ينوي عبادة مقصودة الخ أو الطهارة أو استحباباً للصلاة أو رفع الحدث أو الجنبية فلا تنكح نية
التميم على المذهب ولا تشترط نية التميز بين الحدث والجنبية خلافاً للصاص اه وبأن قام الكلام على مبرياً
قلت وقد في الوضوء أنه تنكح نية الوضوء عما الفرق بينه وبين نية التيمم تأمل ولعل وجه الفرق إنما كان بدلا
عن الوضوء أو من أتى على حاسته من الخلاف ولم يصحك مطهراً في نفسه الا بطريق البنية لم يصح أن يبطل
مقصوداً بخلاف الوضوء فانه طهارة أصلية والأقرب أن يقال أن كل وضوء متباح به الصلاة بخلاف التيمم فان
منعماً الاستباح به فلا ينكح الصلاة التيمم المطلق وينكح الوضوء المطلق هذا ما ظهر في واقعه اعلم (قوله ولو صلاة
بجنازة) قال في الصبر لا يعني أن قرله بمجواز الصلاة التيمم لصلاة الجنبية في حاله لا يمكن وأجداً للقاء
كما قد في الخلاف بالأسافر أما إذا تيمم لهما مع وجوده نفوذ القوت فان تيممه يبطل بضرعه عنها اه لكن في
الطلاق بطلانه نظر بدليل أنه لو حضر بجنازة أخرى قبل إمكان إعادة التيمم أن يبطل عليها فلا دوى أن يقول
فان تيممه لم يصح إلا لتمامه وهو صلاة الجنبية فقط بدليل أنه لا يجوز أن يبطل به ولا أن يصح المحض ولا يقرأ
القرآن ولو جئنا كذا قرره شيئاً حفظه الله تعالى (قوله في الاصم) هذا بناء على قول الامام انها ركعة أما
على قولهما الملقى به لهما متحبة فينبغي صحتها وصحة الصلاة به أعاده ح (قوله مقصودة) المراد بها ما يجب في
ضمنه أي آخر طريق التبعة ولا ينافي هذا ما في كتب الاصول من أن عبادة التلاوة غير مقصودة لأن المراد هنا
انها شرعت الله تعالى لا لتعلقها بغير خلاف دخول السجدة ومس المحض والمراد بما في الاصول
أن هيئة السجود ليست مقصودة لأنها عند التلاوة بل لا شغل لها على التواضع وقامه في الصبر (قوله خرج
دخول مسجد الخ) أي ولو جنب بأن كان المأوى المسجد وتيممه دخوله للفعل فلا يبطل به كما خرج أيضاً
الاذان والأقامة ولا يقال دخول المسجد عبادة فلا اعتكاف لأن العبادة هي الاعتكاف والدخول تبع فكان
عبادة غير مقصودة كما في الصبر (قوله لم يقرأ القرآن النجس) يجب الجنب لأن قراءة التلاوة تعلق بدون الطهارة
فلا يجوز أن يبطل بذلك التيمم بخلاف النجس وهذا التفصيل يجعله في الصبر هو الحق خلافاً لاطن الجواز ولن
اطلق المتعوقاً شارحاً إلى أن القراءة عبادة مقصودة ويجعلها في الصبر جزء العبادة تزداد في الضابط بعد قوله
مقصوداً بوجهه هالداً حالها واعتبر في النهر بأنه لا حلية له لأن نوع القراءة جزء عبادة من وجهه لا ينافي
وقوعها بعبادة مقصودة من وجه آخر ألا ترى أنهم ادخلوا سجود التلاوة في المقصود وقع أم بزم من العبادة التي
هي الصلاة اه (قوله خرج السلام وردة) أي فلا يبطل بالتيمم لمأوى وعند فقد الملاء وكذا قراءة التلاوة وحديث زيارة
القبور وأما الاسلام فلا يصح كرهه هنا لأنه حديث أبي يوسف يبطل به وعند هذا لا يصح أصلاً كما يجب عليه ما بقا
من عبادة هنا يصح (قوله فلق الخ) يخرج على اشتراط النية إلى ما شرطنا فيه من شرائط صحتها
الاسلام على التيمم الكافر سواء نوى عبادة مقصودة لا تصح إلا بالطهارة ولا وضوء وضوءه لعدم اشتراط النية فيه
ولما يشترطه زفر سوي بينهما نهر (قوله نية الوضوء) يريد به طهارة الوضوء لما عطلت من اشتراط نية
الطهارة بجر وأشار إلى أنه لا تشترط نية التميز بين الحدثين خلافاً للصاص كما مر فضع التيمم عن الجنبية
رفع الحديث الأصغر كالفي العكس تأمل لكن رأيت في شرح المصنف على زاد القصر ما فيه وقال في الوفاة
إذا كان به حدثان كالتباعد وحديث وجوب الوضوء ينبغي أن ينوي عنهما فان نوى عن أحدهما لا يقع من الآخر
لكن يكفي تيمم واحد منهما اه فتقوله لكن يكفي عن التيمم الجنب عن الوضوء كفي وجازت الصلاة ولا يحتاج
أن تيمم الجنبية وكذا عكسه لكن لا يقع تيممه للوضوء عن الجنبية ولهذا قال الرازي وان وجدما يكفي لفعل

بأماة أو اخبار عدل (والا) يطلب
على غلته قرينه (لا) يجب بل يندب
ان رجاء الا لا ولو صلى تيمم وتغم من
بأله ثم أخيره بالماء أعاد والا
(وشرطه) أي التيمم حتى جواز
الصلاة به (نية عبادة) ولو صلاة
جنازة أو عبادة تلافوا لا يحسب
في الاصم (مقصودة) خرج دخول
مسجد ومس مصنف (لا تصح)
أي لا تصلح ليم قراءة القرآن النجس
(بدون طهارة) خرج السلام وردة
(لفقائهم كافر لا وضوء) لأنه ليس
بأهل لنية فاقبقر إليها لا يصح منهم
وصح تيمم جنب نية الوضوء

أصنامهم بل في المختار لان تمه القوض وقع له لا لبيان وان كفى بمسما قائل اه ما في شرح الزيد (قوله به يضي) كذا في الحلة من النصب (قوله رجاء قويا) المراد به غلبة الظن ومنه التيقن كافي الخلاصة والا فلا يؤخذ لان فائدة الاستقراء الصلوات على الطهارتين يمر (قوله آخر الوقت) يرغ آخره على انه نائب فاعل ذهب وأصله النصب على الطريقة ولا يصح نصبه على أن يكون في ذنب فغير يعود على الصلاة هو نائب الفاعل لانه كان يجب تأنيث الضمير من هو جاز في الشرع فانهم ولا على أن ضميره عائد على التمس لان آخر الوقت هل الوضوء لا التمس لانه فرض المسألة (قوله المسحب) هذا هو الاصم وقيل وقت الجواز وقيل ان كان على شدة من الماء فالي آخر وقت الجواز وان على طمع فالي آخر وقت الاستصحاب سراج وفي البدء يمر يؤخر الى مقدار ما لو يجد الماء لا يمكنه أن يتيم ويصل في الوقت وفي التاخر ثمانية من المحيط ولا يفرط في التأخير حتى لا تقع الصلاة في وقت مكروه واختلوا في تأخير المغرب قبل لا يؤخر وقيل يؤخر اه والحاصل انه اذا رجا الماء يؤخر الى آخر الوقت المسحب بحيث لا يقع في كراهة وان كان لا يرجو الماء يصل في الوقت المسحب كوقت الاضغى في القبر والاراد في ظهر الصف ونحو ذلك على ما بين في محله لكن ذكر شرع الهداية وبعض شرع المسحوط ان كان لا يرجو الماء يصل في اقل الوقت لا زاد الصلاة فيه افضل الا اذا تضمن التأخير فضيلة لا تفصل بدونه كتكبير الجماعة ولا ياتي هذا في حق من في الحفاضة فكان التهييل اولى كافي حق النساء لا يمتنع لا يصلح في جماعة وتجبهم الاتفاق في غاية البيان بأنه منهم تصريح امتناعا باستصحاب تأخير بعض الصلوات بلا اشتراط جماعة وأجاب في السراج أن تسميهم بحول الى ما اذا تضمن التأخير فضيلة ولا يمكن في فائدة ملا يكون مسحوبا واتصر في الصر لا نقاشي بما فيه ظركا وأضنه فيما حفظناه عليه والذي يؤيد كلام السراج أن ما ذكره امتناعا من استحباب الاضغى في القبر والاراد بظهر الصف يقل بان فيه شككرا للجماعة وتأخير العصر لا تصح وقت التوافي وتأخير العشاء لمخفه من طمع الغير انتهى عنه وكل هذه العلل مفقودة في حق المسافر لانه في الغالب يصل منفردا ولا يتقبل بعد العصر ويأخره العصر بعد العشاء كما بين في فكان التهييل في حقه افضل وقولهم كتكبير الجماعة مثال الفضيلة لا حصر فيها (تنبيه) في المراح من الجنبتي يتأخر في قلبه فياذا كان يعلم انه ان آخر الصلاة في آخر الوقت يقرب من الماء بمسألة القل من ميل لكن لا يمكن من الصلاة بالوضوء في الوقت الا ان يصل في اقل الوقت مراعاة لحق الوقت وقتها من الخلاف اه واستحسنه في الحلة (قوله من ليس في الصمران) اي سواء كان مسافرا او مقبلا مع نوح اقتدى عن شرح الجامع للقمر الاسلام آتاس في الصمران تعجب عليه الاعادة لان الصمران يغلب فيه وجود الماء فكان عليه طلبه فيه وكذا اخبار العرب منه كقائه و الظاهر أن الاخبة غلبة الصمران لان اخامة الاعراب فيها لاتاقي بدون الماء فوجوده غالب فيها ايضا وعليه فيشكل قولهم سواء كان مسافرا او مقبلا فلتأمل (قوله ونسب الماء) اوشك كافي السراج نهر اقول هو سبق فلان عبارة السراج هكذا قيد بالنسبان احتراز اعماد اشد اوطن ان ماءه قد نفى فعلى انضمامه نسي الماء في رطبه مقرب لكن قولهم لو كان الماء في مؤخرة الرحل يفيد ان المراد بالرحل الاول يمر واقول الظاهر ان المراد به ما وضع فيه الماء عادة لانه مفرد مصنف فمع كل رحل سواء كان منزلا او رحل بهر وتخصيصه بأحدهما على ارحل عليه نهر (قوله وهو ما نسي عادة) الجلة حالة وعجزه قوله كالونسية في عتقه الخ (قوله لا اعادة عليه) أي اذا ذكره بعد ما فرغ من صلاته فلو ذكره فبسط وعيد اجاعا سراج وطابق قبل ما لو ذكر في الوقت او بعد كافي الهداية وغيره خلافا لما فهمه في المسئلة وما لو كان الواضع لاء في الرحل هو أو غيره بصله بأمره او بغير أمره خلافا لا في وصفه ما لو كان غيره بصله فلاعادة اتفاقا لجلية (قوله اعادة اتفاقا) لانه كان علمه بظهر خطأ التلق حلة وكذا لو شك كانه مناه عن السراج وهو مفهوم بالاول (قوله في حقه) اي عتق نفسه (قوله اوفي مقدمه الخ) اي مقدمه رجه واخرجه عما لو نسيه في مؤخره را كما ومقدمه مساقا فاه على الاختلاف وكذا اذا كان تأشام مطلقا يمر (قوله اومع نجس) يضي الجبر أي بان كان صلاته اوفي بدنه وكان اكثر من الدرهم وهو معطوف على قوله اونس والقرن متعلق بصل يحدوفا لعلمن القسام ولا يصح حقه على ما لا لتعلق بصل للذكر والمقد بوجه نص في نون النسبان التوب مثلا دخله (قوله نذكر) أي بعد ما فعل بجمع ما ذكرنا نسيا (قوله اعا اجاعا) رابع الى الكل

له يضي (قوله راجبه) رجاء قويا
 (آخر الوقت) المسحب ولو لم يؤخر
 وتيمم وصل جاز ان كان يته وبين
 المسائل والا لا (صل) من ليس
 في الصمران بالقيم (ونسب الماء)
 (وجه) وهو ما نسي عادة لا اعادة
 عليه ولو طعن فناء الماء اعادة اتفاقا
 كالونسية في حقه واظهره اوفي
 مقدمه را كما ومؤخره مساقا
 اونس يوب وصل مرعا اوفي توب
 نجس اومع نجس ومعه ما يزيله
 اوفوا اجاعا نجس اومع محدثه ثم
 ذكر اعادة اجاعا

لكن في الزيطة أن مسألة الصلاة في ثوب نجس او مريأ على الاختلاف وهو الاصح اه (قوله وطلبه
 وجوبه على الظاهر) أي ظاهر الرواية من أصحابنا الثلاثة كما سيذكر مع تعليله وكونه ظاهراً لروايتهم اخذ في
 الصبر من قول المبسوط عليه أن يسهأه الا على قول الحسن بن زياد ان في سؤاها منة ورويه جافي الهداية وغيرها
 من أنه يبرمه عند هذا الاخذ وهو في شرح المنة الكبير بأن الحسن رواه عن أبي حنيفة في غير ظاهر الرواية
 وأخبر به فاحذف في المبسوط ظاهر الرواية واعتقد في الهداية رواية الحسن لكونها تنسب هذه أبي حنيفة
 من عدم اعتبار القدرة بالغير اقول ويقول الامام جزم في الجمع والمثل في الرواية وابن الكيال أيضاً قال هذا
 على وفق ما في الهداية والابحاح والتقريب وغيرها وفي الصبر ما يذهب عن أبي حنيفة وفي الخبرية عن
 الجصاص أنه لا خلاف فان قوة فعما إذا غلب على ظنه منعه إياه وقوله ما عند خلية الفتن بعدم المتع اه اقول
 وقد مضى على هذا التفسير في الزيادات والكافي وهو قريب من قول الصغار أنه يجب في موضع لا يبرزه الماء
 إذا لم يمتنع على حثه لا يطلب على الفتن المتع وقال في شرح المنة أنه المختار وفي الجلبية أنه لا وجه لان الماء غير
 مبذول على باقي الشرخص ما في موضع حرمة الفتن متفق ما يبرهن الدفع اه وبحث في الامام الجصاص
 على التوفيق بما ذكره في اختلاف ولا يبعد جعل ما في المبسوط عليه كاستنساخه والله الموفق (قوله من ريقه)
 الاولى حذفه وابنه المتن عن حمزة ط ولما قال نوح انقضى وقبيله ذكر الرقيق جرى مجرى المادة
 والافضل من حضور وقت الصلاة لحكمه كذلك ريقها كان او غيره اه وقد قال اراد ان يفرق من مع من اهل
 القافلة وهو مفرد مصاف فيهم ثم خصه بقوله من ريقه ووجهه والظاهر أنه لو كانت القافلة كبيرة يكفيه النداء فيها
 إذ يصبر الطلب من كل فرد وطلب رسول الله عليه السلام ما جرى (قوله من هو) أي الماء الكافي للتطهير (قوله بين
 مثل) أي في ذلك الموضع بدائع وفي الثانية في اقرب المواضع من الموضع الذي يبرزه الماء قال في الجلبية
 والظاهر ان الأول لا يكون له في ذلك الموضع جهة معلومة كما قالوا في تقويم الصيد (قوله وله ذلك) أي
 وفي ملكه ذلك الفتن وقد سنا أمولة مال غائب وأمكنه الشراء نسبته وجب بخلاف ما لو وجد من يبرزه
 لأن الاجل لازم ولا مطالبة قبل حلوله بخلاف الفرض يجر (قوله فاضلا عن حاجته) أي من زاد عنه و
 من الحوائج اللازمة حيلة قلت ومنها قضاء دينه تأمل (قوله لا يتيسر) لأن القدرة على البدل قدرة على الماء
 يجر (قوله وهو ضعف فتمت) هذا ما في النوادر وعليه انقصر في البدائع والتماية فكان هو الاول يجر
 لكنه خاص بهذا الباب لما يأتي في شراء الوصي أن الفتن أقاصح ما لا يدخل تحت تقويم المقتومين اه اقول
 هو قول هنا يضاف في شرح المنة أنه الاوفاق (قوله في ذلك المكان) متى حل ما قلناه عن البدائع (تنبه)
 لومك الماري عن التوب قبل لا يجب شراره وقبل يجب كالماء سراج وجرم بالثاني في المواهب (قوله عن
 ذلك) الاولى حذف من لان اسم الإشارة راجع اليه لا الى الماء ط (قوله وأما لمعش) أي هذا الحكم
 في الشراء للوضوء وأما الخ (قوله مذكور في الاشياء) أي في اوانرها وليست بالمحل فيه فلا يبرزه
 ذكرها هنا (قوله وقبل عليه الخ) مفهوم قوله وطلبه وجوب الخ ح وفي التمرار أن الرأي للماء مع ريقه
 اما أن يكون في الصلاة او شرها في كل اما أن يطلب على ظنه الاطباء او عدمه او شك في كل اما أن يسهأه
 او لا في كل اما أن يطلبه او لا في أربعة وعشرون فان في الصلاة وطلب على ظنه الاطباء قطع وطلب فان لم
 يطلبه يتي تيممه فلو أعانهم سأل فان اعطاه استأنف والا تمت كالوا عطاه بعد الإباء وان غلب على ظنه عدمه او شك
 لا يقطع فلو أعطاه بعد ما تمها بطلت والا لا وان خارجها فان على التيمم بلا سؤال فعل ما سبقت فلو سأل بعدها
 وأعطاه عاد ولا الاسواق ان اعطاه او المتع او شك وان منعه ثم اعطاه لا يطل تيممه ولا يأت في هذا القسم فتن
 ولا شك اه (قوله لانه مبذول عادة) أي غالبا وفيه إشارة الى أنه لو كان في موضع يبرزه وطلب على الفتن
 منعه وعدمه يسهأه ويجوز التيمم لتحق الهز كافتدائه فلا في حاقته مناه من التوفيق ولذا قال في المجتبى الضال
 عدم الضمة بالماء حتى لو كان في موضع يجرى عليه الضمة لا يجب الطلب منه (قوله وعليه) أي بناء على
 ظاهر الرواية فيجب الخ وقد نقل الوجوب في التمر عن المراج ثم قال لكن لا يجب كافي الفتن وشره وفي السراج قبل
 يجب الطلب اجابا وقبل لا يجب اه وبني أن يكون الاول با على الظاهر والثاني على ما في الهداية اه أي
 من اختيار رواية الحسن كافتدائه قلت وهو توفيق حسن فلذا اشار اليه الشارح حيث جعل الوجوب مبنيا

(ويطلبه) وجوبا على الظاهر

من ريقه (من ريقه) (من ريقه) كان

منه) ولولا أنه بأن استلزم

(تيمم) لتحق جهزه وان لم يطلبه

(الابن مثله) او يفرق يجر (له

ذلك) فاضلا عن حاجته لا يتيسر

ولو اعطاه بأنكم يعني بغير فاضل

وموضع فتمت في ذلك المكان

(اولس له) فمن ذلك تيمم) وأما

للعش فيجب على القادر شرائه

بأضعاف فتمت احبائه نفسه وأما

بعشر المثل في شقة عشر موضعا

مذكورة في الاشياء (وقبل عليه

الماء لا يتيمم على الظاهر) أي ظاهر

الرواية عن أصحابنا انه مبذول

عادة كافي الصبر عن المبسوط عليه

الفتوى فيجب طلب الدلو والرشاء

على الظاهر لكن يضاف في المراج فانه قال ولو كان مع رفعه ولو يجب ان يسأله بخلاف الماء اه وسئل
في التاترينية فليأتم له الاظهر وجوب الطلب كلما كان في المواهب واتصر طبع في القرض الموضوع لتفصل
الراج المقصد كما قال في خطبته ونفى تشييده بما اذا غلب على ظنه الاعطاء كلما الا ان يفرق بأنه ليس مما تنفع
به النفوس في السفر بخلاف الماء تأمل (قوله وكذا الاستنساخ) اي يجب استنساخه للدلو اذا قال انك هذا
قولهما بعد ان لا يجب بل يستحب ان ينتظر الى آخر الوقت فان خلف فوت الوقت تيمم وصلى وعلى هذا لو كان
مع رفعه فوجب وهو يران فقال استترحق اسلى وأدفعه اليك وأجمعوا انه اذا قال ابحت ثلث على تسجبه انه
لا يجب عليه الحج وأجمعوا انه في الماء ينتظر وان خرج الوقت ومنشأ الخلاف ان القدرة على ما سوى الماء
حل تثبت بالاباحة فعنده لا وعند هانم كذلك في القرض والفتح والتاترينية وغيرها وجزم في المنية بقول الامام
وغاير كل منهم ترجحه وفي المسئلة والفرق للامام ان الاصل في الماء الاباحة والخبر فيه عارض فتمتعلق
الوجوب بالقدرة الثانية بالاباحة ولا كذلك ما سواه فلا ثبت الا بالملك كما في الحج اه سئل (قوله ان ملن
الاعطاء قطع) اي ان غلب على ظنه قال في التبر فلا تسل بل يقطعها فان لم يفعل فان اعطاه بعد الفراغ اعاد
والالا كما جزم به الزيلعي وغيره فجازم به في القرض من انما تسل فيه فظهر ذكر في اخلاصة من محمد انما تسل يجرى
الفتح في ظنه اولى وعليه يحمل ما في القرض اه (قوله لمسكن في القساق) استدراك على المتن
كما هو على القساق فكان الواجب تقديمه ثم الجواب عن المحيط انه غير ظاهر الراية ح قلت وقد علمت
الترويض بما قلته من ان المحاصر من انه لا خلاف في الحقيقة فقول المصنف وطلبه الخ اي ان ملن الاعطاء
بان كان في موضع لا يعرفه الماء وقدمنا من شروح المنية انه المختار وانه الاوجه فتنبه (قوله فانه) بالرفع
صفة المحصور والادوية للمهد الذي فكوت في حكم العسكرية بالنسبة على الحال كذا اي انه يقطع الشارح
(قوله لو لا يكتنه اخراج تراب مطهر) أما لو امكنه بقر الارض والحائط بشي فانه يخرج ويصلى بالاجاع
يخرج عن الخلاصة قال ط وفيه انه يلزم التصرف في مال الغير بلاذنه (قوله يؤخرها عند) لقوله عليه
الصلاة والسلام لا صلاة الا بطهور سراج (قوله وقال يشبه بالمصلين) اي احتراما لما قال ط ولا
يقرا كافي اي السجود سواء حدثه اصغرا واكبرا اه قلت وظاهره انه لا يشي ايضا لانه تشبه لاصلاة
حقيقة تأمل (قوله ان وجد مكانا بابا) اي لاشئ من التوثق لكن في الحلة الصميم على هذا القول انه
يومي كيفما كان لانه لو وجد حارسا مستعملا لقيامة (قوله كالصوم) اي في مثل الحائض اذا ظهرت
في رمضان فانها تمسكت بشي بالصائم طرفة الشهر ثم قضى وكذا المسافر اذا اضطر فقام (قوله مطروح البدن
الخ) اي من فوق المرفقين والكعيبين والاسم على القطع كما تقدم لكن يسأله في آخر صلاة المريض بعد
سكابة المصنف ما ذكره من قبل لاصلاة عليه وقيل يلزم قبل موضع القطع (قوله اذا كان بوجه جراحة)
والاسم على القربان ان لم يكنه فله (قوله ولا يبعد على الاسم) لينظر الفرق بينه وبين فائدة المهورين لمريض
فانه يؤخر او تشبهه على الخلاف المذكور انما كملت مع اشترائها كما في اسكان القضاء بعد البرء وكون عذرها
سماويا تأمل (قوله وبه اظهر الخ) رد لما في الخلاصة وغيرها من اي على السخدي من انه لو صلى في التوب
التبص اولى ضار قبله لا يكتفر لانها جائزة في صلاة العذر اما الصلاة بلا وضوء فلا يوجبها فليكتفر قال الصدر
الشهد به ما أخذ اه ووجه الرد انها جائزة في صلاة المقطوع المذكورة لثبوت كونه عدم الا كفارة لجواز
حالة العذر لزم القول على الصلاة بلا وضوء فانهم (قوله وقدمت) اي في اقل كتاب الطهارة وقد سئلنا
عن الحلة البحت في هذه العلة وان علة الا كفارة انما هي الاستحاضة (قوله اعاد) لانه ما منع من قبل العباد
(قوله والا) معلوم بان المصائب في السفر عدم الماء قال في الحلة وهذا يشترط ان يكون جازما بغيره وبقر
منعها فوجب الاعادة لتعسر كون المتعسر من الجهد (قوله انه في السفر) لما علمت (قوله والا) لعدم
الضرورة فتسأل من شرح الاصل ولعل وجهه انه اذا فقد الماء وقت الاحتياط بعد جلاله ان الحضر فثبته
المستأخر ضرورة بخلاف الفرقان للطلب فيه تقدم الماء وتأخيرها في وجوده عزيمة ليس بها تأمل (قوله
المسبل) اي الموضوع في الحلب لانه السبل (قوله لا ينع التيمم) لانه لم يوضع للوضوء بل لشرب فلا يجوز
الوضوء به وان صرح (قوله ما لم يكن كثيرا) قال في شرح المنية الاولى الاختيار بالعرف لا بالكتابة الا اذا تشبه

حقا
في فاقد المهورين

وكذا الاستسار قاله حتى استقى
وان خرج الوقت ولو كان في الصلاة
ان ملن الاعطاء قطع والا لكان
في القساق من المحيط ان ملن
اعطاء الماء او الاك وجوب الطلب
والالا (والمحصور فاخذ) الماء
والتراب (المهورين) بان حبس
في مكان نجس ولا يكتنه اخراج تراب
مطهر وكذا العاجز فيها مرض
(يؤخرها عنده) وقال يشبهه
بالمصلين وجوبه بخبر تركه ومصدق
وجود مكانا بابا والا يومي فاقام
بعد كالصوم (به يفتي) وبالله صرح
وجوهه اي الامام كافي المصنف
وفي ايضا (مقطوع البدن
والجذر) اذا كان بوجه جراحة
يصل بغير طهارة ولا يقيم ولا يبعد
على الاسم) وحده المظهر ان تعد
الصلاة بلا وضوء مكر فليقتل
وقدمت وصح في صلاة المريض
(فروع) على المحبوس بالتيمم
ان في الصرا عاذا والا لا هل يقيم
لصلاة التلاوة ان في السفر من
والالا الماء المسبل في القلاة
لا يمنع التيمم ما لم يكن كثيرا

[illegible]

فبعض انه لو شقوا ايتا وشرعوا
 بالقرآن وشرعوا الحنبلى اولى بواجب
 من حائض أو محدث وست ولو
 لاحدهم فهو اولى ولو سكر كان ينفق
 صرفه للبيت جازيهم جماعة من
 محل واحد وحقه نواز يمين من
 معه ما من زمزم ولا خلاف العيش
 أن يحمله بما فيه اولى به على وجه
 يمنع الرجوع (والخلفه ناقص
 الأصل) ولو غفلوا وتيمم الصلاة
 ثم أحدث صلاحة لا يجنب
 فتوشا ويترفع عنه

سَنُوحًا وَيَقْرَعُ فِيهِ

[illegible]

قوله غير ممكن مقتضاه كذا
بجمله ولعله سبق لم والاولى ممكن
مقتضاه كالاخفى اه محيد

والحاصل أن كل ما يمنع وجود التيمم نقض وجود التيمم (وما لا)

يجمع وجود ما سيتم في الوجود (أو لا)
بقض وجوده، فهذا التقييم
ولو قال وكذا زوال ما أباحه أي
التقييم لكان أظهر وأخصر وعليه
فلا نقيم بعد ميل عبارات تنص
إلى أن فليسقط (ومرورنا على)

متهم عن حدث أو فام غير ممكن
متهم عن جنابة (على ماء) كاف

(كسيتقظ) فينتقض وأيقيا
تحمه وهو الزاوية المحيطة عنه

اختارة الفتوى كالوتيم وبقريه
الامام كافي العزم وغور

وَأَقْرَبُ الْمُصَنَّفِ (يُحْمَوُ) كَانَ

عددًا وفي القبل مساحة

دکتر (وبیکه بغل) الصمصم

بمع الجرم (و) كذا (ان استويا
نسل العصم) من اعضاء الوضوء

الاروايق الفصل

[illegible]

• (باب المسح على الخفين) •

وَحَدَّ أَوْحَدَانُ أَضْأَانُ أَرْمُوتِيَا
مِنْ جَاعِهِ وَلَا مَهْرٍ مِثْلَ وَتَحْمَةٍ
وَلَا وَصَةٍ وَمِيعَاتٍ وَفِيهَا عَامَا
سَيِّئِي . عَزَّ أَنْ شَاءَ اللَّهُ الْعَلِيِّ
(عَنْ يَدِ وَجْهِ رَأْسِ لَا يَسْتَلِيعُ
عَمَهُ نَسْجُهُ) عَزَّ أَنْ شَاءَ اللَّهُ الْعَلِيِّ
الْقَضِيَّ عَنْ غَرِيبِ الرِّوَايَةِ يَتِيمِ
أَخَافُ قَارُونَ الْهَدَايَةَ (بَسْطُ)
فِيهِ (فَرَضَ مَسْجِدَهُ) وَلَوْ لَمْ
يَجِبْهُ فَنِي مَسْجِدِهِ لَمْ يَكُنْ
بَسْطُ خَلْفَ نَسْجِهِ وَلَوْ لَمْ يَجِبْهُ
أَنْ يَمُوتَ وَفِي الْأَسْطِ عِلَاوَةً
دُمَا ذَلِكَ الْعَضْوُ سَكَ كَأَنِّي الْعَدُوُّ
مَقْتَدَةُ

• (باب المسح على الخفين) •
حره لثبوتها بالسنة.

ما جعل الله من طينة متعده لا يشترط طينها ان تكون عتيبة بل كل طينة كريمة الخبيث طينها
 لا يشترط طينها الا رقيقة وهو ختمته ايضا ان يصور المسح على المني في زمانه المثلثين اذا خبط فوقه جويوب
 ويخرج منه كرامان لم يكن جدها مثلثين واما الى الكعبين كما هو صريح ما نقلنا عن شرح القصة وما يشاهد
 في كتابه جواز المسح على الخلف الخفي اذا خبط جمانته الكعبين كالروال المني بالتشجير كما قلناه سدي
 بعد المني ولقد روي في رواية رسالة الشارح رحمه الله تعالى رد فيها عن من قال بالجواز مستند في ذلك الى
 انهم لم يدركوا جواز المسح على الجوزين لانهما كانا رقيقين متطينين لا شراطهم امكان السخروا لانا في الرقيق
 لا الظاهر انهما قد روي سدي بعد المني فانه عاصره فانه قد قبل وقاعة الشارح بحجته وكلاهما قد مات
 بخبرين بل قد روي في موضعين الجوزين الرقيق المتصل اسفه بالجودين الخلف القصير عن الحصى المستورين بما
 انقبض به من الجوز الرقيق لانه يمكن فيه السخروا ان كان قصيرا بخلاف الجوزين المذكورين في قولنا شرح
 المشية وان كان رقيقا فالحصى الصلب او المتصل الخصر في الجواز على الرقيق المتصل او الجلاء اذا كان العسل
 او الجلاء فوي يمكن السخروا ويمن منه الجواز في مسافة الخلف الخفي المذكور الاول وقد علمت اني ذهبت
 السرخنديين اغنياء من ضفة لو كانت المشاة غير مخروزة والا لا يصل كلام السرخنديين عليه ويكون حينئذ
 في المسألة المتحولة ولم يزل من شايخ المذهب يرجع احدهما على الاخرى وجدنا في رواية يقول السرخنديين
 كالحق وسند كراما يزيد ايضا في رواية اخرى لسدي عبد الله في رد فيها على رسالة الشارح وما جاء
 الرد الاول على جواب الحصى في مسافة الخلف الخفي وحقق فيها ما قلناه في رسالته الاولى المسألة بنية
 المكتني في جواز المسح على الخلف الخفي وبين فيها ان ما استدله الشارح في رسالته لا يلدل لان التنصيص
 على الشئ لا يقتضي ما عداه الا في ذلك مما ينبغي مراعاته ولكن لا ينبغي ان الورع في الاحتياط وانما الكلام في
 اصل الجواز وعدمه وانه تعالى اعلم (قوله والثاني سكوتك) أي كونه الخلف والمراد على المسح منه كما
 بيده التفرع الا (قوله) لم يقدم قدمه اليه لم يميز لانه لا مسح على الموضع الخلفي من القدم بل يقع المسح
 في عهده وهو ظهر القدم كما ينبغي فلم يقع سراية ما حدث الى القدم فلو قدم قدمه اليه ومسح به كان كافيا في الخلطة
 وفيها ايضا ولما زال رجلاه من ذلك الموضع اعاد المسح ونقشه في التبين عن أبي علي في الدقائق قال وفيه
 نظروا لم يذكر وجهه قال ح وقد ذكر شيئا السيد رحمه الله تعالى ونجوه بقوله وجه النظر انهم اضطروا
 بخرج اذكر القدم من موضع يمكن المسح عليه وهما وان خرجت من موضع مسح عليه لم تخرج من موضع
 يمكن المسح عليه اه (قوله ولا يضر الخ) الاول ذكره عند الكلام على الشرط الاول كما قلناه في الدرر
 وفور الايضاح ليكون اشارة الى ان المراد منه الكعبين من الجوانب لا من الامم وفيه على ذلك خلاف
 الامام احده في قال في درر الجواهر عند احد اذا كان الخلف واسما بحيث يرى الكعب لا يجوز المسح (قوله
 المني المتعاد) بان لا يكون في غاية السرعة ولا في غاية البطء بل يكون وسطا ونظيره ما قلناه في السير المتعاد
 في عدة الشرع لقصر الصلاة (قوله فرضا فاكثر) تقدم ان الفرج ثلاثة اقسام اشاعت ارف خطوة
 وعبر السراج معزى الى الايضاح بحساسة الشرع وبجزم في التقاية وقال القهستاني أي الشرعي كما هو
 المتبادر ويدل عليه كلام المحقق ومضاهة كلام حاشية الهداية حيث قال ما يمكن المني فيه فرضا فاكثر اه
 اقول ويمكن ان يكون محل القولين على اختلاف المآلئين في حاشية الاقامة يعتبر الفرج لان المني لا يزيد منه
 حادث في يوم وليلة على هذا المقدار أي المني لاجل المخرج التي تليها لا غلب الناس وفي مسافة الشرع معتدلة
 ويغرب منه ما عتبه الشافعية من التقدير بتأدية المني المبشور وما وليه والمساير ثلاثة ايام ولها اعتبارا
 حجة المسح لكن قد ضل المآلث ان هذا الخلف صالح للمسح عليه المني قطع النظر عن حاشية السرخنديين المسافر في
 الطالب يكون راجلا لا يزيد منه قال با على مقدار الفرج قال يظهر اعتبار الفرج في سخما ومحل قول من قال
 حاشية السفر على السفر القوي دون الشرعي كما يشي آية كلام القهستاني السابق تأمله (تنبيه) المتبادر
 من كلامهم ان المراد من صلوحه قطع المسافة ان يصلح في ذلك نفسه من غير ان المدا من فوره فانه قد يفرق اسفه
 به عن غيره فخرق المدا من الجواهر بحيث لو مشى به وحده فرضا فتزق قدر المانع فعلى الشخص ان يتقدم
 فيصلح فينبغي ان يمشى ولو قد وقع اضطراب بين بعض العصر من في هذه المسألة والظاهر ما قدمته وهو الاخر

ملل
 في المسح على الخلف الخفي
 عن الكعبين اذا خبط بالتشجير

(و) الثاني (كونه مشغولا بالرجل)
 يمنع سراية ما حدث فلو واحد المسح
 على الزائد ولم يقدم قدمه اليه لم
 يجوز ولا يضر بقوة رجلاه من اجله
 (و) الثالث (كونه مما يمكن متابعة
 المني) المتعاد (فيه) فرضا فاكثر

نحو شيئا السيد هو العلامة
 المحقق السيد صلح الشرير
 السجاسي اه منه

في المسرة انما يصنعها للتواضع يمكن كذلك في مصر لتأني ايشافها الا حاد بعمق لتأني الشهور
 عندنا لا يخلو في سبيل لا حاد والتواضع ما عندنا فحين فهو قسم من الاحاد وهو ما يطلع ربة التواضع والقي
 على خلافه في سبيل مع شكره وكثيره هو الشهور ما يطلع عند الاصولين لا عندنا فحين فاهم (قوله وعلى
 وعلى الثاني كافر) اي اياه على جهة المشهور ولما من التواضع لكن قال في القرار ولحق الاتفاق على عدم
 الا في الجاهل بغير المشهور لا حاد في ما قد يكون تكفيا لمصلحة الصلاة والسلام خلافة القصة المتجددين (قوله
 وفي القصة) اي للاعلام بغير السمر قدي التي شرحها في هذه الكشافات بشر عظيم جاءه البديع (قوله لا لاجماع)
 لا لاجماع بخلافه لا في انفسنا ما من لم يره كابر جاسر واي حرر زعمنا في الله منهم قد صرح بوجهه ح (قوله
 على التواضع الخ) ليس هذا من عبادة القصة بل عزاء القصة التي الى ابن جرير في الظاهر ان هذا بناء على ان ذلك
 العبد يبعد اليقين والطمع الشهوي ويرفع جملة الكذب بالكلية وكان الامام وقف في الحادثة ذلك لولم يثبت عنده
 بهذا الحدود قال انما الكفر على من لم يرمح على الخلفين لان الاماراتي جاعت في حيز التواضع (قوله
 فيناه) اي من الصلابة رضي الله عنها جبين (قوله وليل الكتاب) اي براءة تلحق في جليلكم بها على ارادة
 المسح بها لطمعها على المسوح بها جبينها ومن قراءت الكتاب المراد بها الفصل لطمعها على المسوح (قوله فليز
 بالجوار) اي كافي قوله تعالى عذاب يوم يحيط حسود من العطوف على وقد ان محطد على اكراب اذ لا يطوف
 عليهم الا في ان الجور وقفة في القرآن والشكر كفوق في المسح مطوف على التصديق وما محطد من السب
 القصة على انه ينبغي ان قصد في حبها ما علمها وبفسلا خفا شيع بالمسح كافي في الروضة (قوله
 يحدث) متفق بقره بالانزاع المراءاة كايصح في حال في غرا لا تكلوا وحدث حقيقة عرفت في انما يحدث
 وجوب الوضوء (قوله ظاهر الخ) البت والجواب القصة التي واقول قد قال ان جواز بقدر الوضوء يسلم
 بالاولى لان ما رغب الحديث الحقيقي فيحصل به قديد الطهارة بالاولى على ان قوله لا لاجب يدل على الحاجة على ان
 الحدث احراز من الجنب فقط تأمل (قوله الا ان قال) استثناء مفرغ من امة القروق لان الحدث قد وقع
 ظروفا فهو آيات طالع القبر في وقت طوعه والمصدر المتبني هنا من هذا القبيل فالحق ظاهره ما ذكر في جميع
 الاوقات الا وقت قولنا لا حصل الخ كذا افاده الحق مصدر التبرية في اوائل التوضيح (قوله والحق لا يلزم
 بصوره) اي لا يلزم ان يجعل صورة يمكن حصولها في الذن (قوله وفيه الخ) البت القصة التي يانه ان قلني
 الشرعي اي الذي استفيد من الشرع يتوقف على امكان تصور ما في به محلا لا يمكن استفاد من الشرع بل
 من العقل كقولنا لا يجمع الحرك مع السكون وصورة المحصور وانما الوهم الجنب ثم ليس انك ثم احدث ووجدما
 يمكن للوضوء مقلا لا يسع لان الجنابة سرت الى القدمين والتم ليس طهارة كاملة ومنته الحاضر اذا انقطع دما
 واعترفه في الجنبي بان ما ذكره صحيح لان الجنابة لا تعود على الاصح اه اقول اي لا تعود الى اعضاء الوضوء
 ولا غيرها لانه لم يقدري على الماء الكافي والجنابة لا تجزي فهو محدث حقيقة لا جنب وليس الكلام فيه فاعراض
 العمل على الجنبي بانه جاد جنبا برؤية الماء فلو ارد كالا يفي في الصميم في صورته ما في الجنبي فياذا اوقعا وليس
 ثم اجنب ليس له ان يشق فيه فرق الكمين ثم يقتل ويصح اه او يقتل فاعدا واضعا وجب على شيء
 لم يرتفع في جميع ومنته الحاضر ولكن لا تأتي الا على قول ابى يوسف من ان اقل الحيز منه يومان وكرر
 التلذذ فاذا كانت المراءاة سافرة ووضأت اشد امدت الفروايت الخف ثم خاضت هذا القدر ارفعت
 من الملة لمخرج من سابعات فلا يجوز لها ان تسم قها واما على قولها فلا تصور لان اقل مدة الحيز ثلاثة ايام
 لا تقضي فيها مدة المسح كالأرض في الصلابة كرا النساء وصورتها كالي الصرا بها ليست على طهارة ثم قضت
 لا تستطع قبل ثلاثة سافرة او قبل يوم وليلة متقية (قوله ثم ظاهره) اي ظاهر قوله لا لاجب ثم هذا الكلام الخ
 القصة التي (قوله وليس كذلك الخ) عبارة القصة التي ويشي ان لا يجوز على ما في المسوط اه
 فيخادها في المسوط ذكره بقض خفي لاهل سبيل الحزم فلهذا اقراء بقوله لا يحد ولا يجمع الى ذلك (قوله
 لا يحد الخ) اي لا يحد ان يجعل غسل الجفة في حكم غسل الجنابة يعني ان كلام المسوط فهو بعد اه ح
 الجفة في حاجة الفصل المستون هي ما غسل الجنابة وهي غسل جميع ما يمكن غسله من البدن بقوله لا
 يحد على بشرية المسح في الفصل سواء كان من جنابة او غيرها كان آيات مشروعية الفصل هو آيات

وعلى رأى الثاني كافر وفي
 القصة شروها لاجماع بل بالتواضع
 رواه اكثر من ثمانين منهم
 العشرة القصة التي وقيل بالكتاب
 وبذنه فاهمها بالكمين اجما
 فليز بالجوار (حدث) ظاهره
 عدم جوازه بعد الوضوء الا
 ان يقال لم يحصل له القربى بذلك
 صار كانه حدث (الجنب)
 وحاض والمتى لا يلزم تصويره
 وفيه ان اتقى الشرع يقتصر
 الى آيات عظمى ثم ظاهره جواز
 مسح مقتبل جمعة وهو وليس
 كذلك على ما في المسوط ولا يحد
 ان يجعل في حكمه

مطلب
 اعراب قولهم الا ان يقال

لعل المرء لم يفرق بينهما فاحذر من أن يخلط بينهما في الجملة وبمعنى الصريح لا يجوز أن يخلط بينهما
 أن التفرقة خرقاً لما هو موجود كعدم تكافؤ الخلف في الخلف فلا يجوز على غيرهم صريح في المسراج
 (قوله بكونه النون) أي من باب الاتصال من الفعل لكن صريح في الضاموس بمسحه من باب التصل ففعل
 الصالح قال قلت حتى ودأبني ولا تخل فقلت أي بالتفتيش بل يقال بالتشديد فيكون من باب التصل على
 وقت ما في الضاموس وحسنه فلا تمانا فاقول القرب الخلف وله أي بالتشديد فلا تمانا فاقول أيضاً فلا تمانا
 التبراهيم (قوله ما جمل على اسخه جملته) أي كالتعليل القديم وهذا ظاهر الرواية فوفاً به حسن ما يكون
 إلى الكلب ابن كمال (قوله والجملدين) الجمل ما جمل الجمل على أعلامه أسفه ابن كمال (تنبيه) ما ذكره ما لخصه
 من جواز على الجمل والمثل متفق عليه عند تلامذة القنين فهو قوله ما وسته أنه رجع إليه والقنوي كذا
 في الهداية وأكثر الكلب جمر هذا وفي حاشية أعني جلي على صدور التسمية أن التقيد بالقنين يخرج القنير
 القنين ولو وجد أو لم يترض له أحد قاله والذي يخص عندي أنه لا يجوز المسح عليه إذا جلد أسفه فقد أجمع
 مواضع الأصابع بحيث يكون محل القرص الذي هو ظهر القدم خالياً عن الجمل بالكلية لأن منشأ الاختلاف بين
 الإمام وما حبه اكتفاؤها بمجرد القناعة وعدم اكتفاءها بل لا بد منه مع القناعة من النعل أو الجمل اهـ وقد
 اطال في ذلك أقول بل هو مأخوذ من كلام المستصفى وكذا من قول الكثير غيره وعلى الجوارب الجمل والمثل
 والقنين فإن مفاد أن الجمل لا يتقيد بالقناعة وقد تمنا أنه لا يشترط اكتفاءه على الجمل جميع ما يستمر
 القدم على خلاف ما زعمه بعض الناس وقال في شرح التمهيد أيضاً صريح في خلاصة يجوز المسح على الجمل
 من الكراس اهـ وفوقه من هذا وما عليه أنه لو كان محل المسح هو ظهر القدم لم يجلد أسفه أنه يجوز
 المسح عليه كإقتضاه من سدي عبد الفتى في الخلف الحق الخلف بالشمع ولا يكره له اشتراطهم أن يثبت
 على السابق بقية لأن ذلك الجوارب القنين القنير الجمل والمثل كافي التبر وغيره (قوله مرة) قد لمسح
 المفهوم فلا يسن تكراره كسح الرأس جمر (قوله ولو امرأه) تعميم لقوله فحدث أو القائل بدأ (قوله
 ملحوسين) حال من قوة خفه وما صنف عليه ط (قوله لا يمسح عليه) لأنه لا يمسح على طهارة قطعه أن يمسح
 على الخلف لاستقرار حكم المسح عليه كإقتضاه (قوله خرج الناقص) أقول وخرج أيضاً ما لو وضأ الخلف
 ثم خفف ثم أحدث ثم غسل بآبائه لا يمسح ما على الصبي من عدم تميز الحدث ثم تأنى ولا يظهره وأما على
 سائر الجمل كعدم التحام ولم أر من تعرض لهذه المسألة من أينما تأمل وتعم بالاولى من قوله كلمة (قوله كلمة)
 يعني كظهر خفيفه لمعة من الأصابع لم يمسحها بالماء قبل المسح الخلف (قوله كتم) أي أن اللبس لو كان بعد
 التيميم فهو بعد المسح إلى لا يجوز المسح على الخلف بل يجب الفصل (قوله ومعدود) أي وطهر معدود فهو على
 تقدير مضاعف (قوله فانه الخ) الضمير للمعدود وهذا بيان لوجه كون طهره ناقصاً أنه لا يحتلوا ما أن يكون
 العذبة قطعاً لوقت الوضوء واللبس معا وموجوداً فيها أو منقطعاً لوقت الوضوء وموجوداً وقت اللبس أو بالعكس
 فهي واحدة في الأول حكمه كالاصحاء لوجود اللبس على طهارة كلمة قطع سراية الحدث للقدمين وفي الثلاثة
 الباقية يمسح في الوقت فقط فإذا خرج وزحل كافي الصريح ما ذكره من نقصان طهارة التيميم والمعدود تبع
 فيه الزنبي قال في التبر ومعرض بأنه لا تقص فيه ما بين شرطها وانما يمسح التيميم بعد وضوء الماء والمعدود
 بعد الوقت لظهور الحدث السابق حينئذ على القدم والمسح الحازيل ماحل بالمسح لا بالتقدم ولذا يجوزنا
 في العذر للمسح في الوقت كما وضأ لحدث غير الذي أتى به إذا كان السلطان مقارناً لوضوء اللبس (قوله
 عند الحدث) يستلحق بقوله تامة فمعتبر كون الظهر تامة أو في نزول الحدث لأن الخلف يمنع سراية الحدث إلى القدم
 فيعتبر تمام الطهر وقت المنع لا وقت اللبس خلافاً لما في (قوله جازان يمسح) لوجود الشرط وهو كونها
 ملحوسين على طهر تامة وقت الحدث ومثل ما وضأ رجليه ثم خفف ثم تم الوضوء أو قبل وجلا خلفها
 ثم الأخرى كذلك كافي الصريح خلافاً لما لو وضأ ثم أحدث قبل وصول الرجل إلى قدم الخلف فانه لا يمسح كما ذكره
 الشافعية وهو ظاهر (قوله ولو ما لبس) العامل فيها التيميم في قوله وهو جاز لعوده على المسح أو المسح في قوله
 شرط مسحه أو فانه ط (قوله وأيد الملة) بقدره لشد أن من في كلام المصنف استماعاً وأن الجمل لا يجوز خبر
 لمبتدأ محذوف هو ذلك المقدّر ط (قوله من وقت الحدث) أي لا من وقت المسح الأول كما هو رواية عن أحد
 ولا من وقت اللبس كما سكن عن الحسن البصري وقامه في الصريح كذا الرمي أن صريح كلام البصري أن التفتيش

(والملحن) بمسحكون النون

ما جمل على اسخه جملته والجملدين

نزة ولو امرأه أو غشي ملحوسين

على طهارة فلو أحدث ووسع

بقيته أو لم يمسح فليس موله

لا يمسح عليه (تامة) خرج الناقص

حقيقة كلمة أو معنى كتم ومعدود

فانه يمسح في الوقت فقط إذا

وضأ وليس على الاستماع

فكالمسح (عند الحدث) قال

خفف الحدث ثم خاض الماء

قابل قدماه ثم قدم وضوءه ثم

أحدث جازان يمسح (وما لبس)

تيميم وثلاثة أيام ولا يمسح

وأيد الملة (من وقت الحدث)

[illegible]

فقد يمسح المقيس بها وقد لا يشكن
 الا من ادى من وضأ وشكها
 القبر فلما طلع صلي فلما شهد
 الحدث (لا) ييمز (على حابة
 وقنوة وبرق وقنار) لعلم
 الحرج (وغرضه) جلا (قد
 ثلاث اصابع اليد) اصغر ما يروا
 وعرض من كل رجل لامن اثنتي
 ثمنوا ثبته على الاصبع فلوسم
 برؤس اصابعه وباقى اصولها
 ليمز الا ان يزل من اثنتي ثمن
 الوضع قد دار القرض طاله الحشرة
 ثم قال وفي الاخرة ان الماء
 متناظر اجازة الا لا ولو قطع قدمه
 ان يقي من ظهره قد دار القرض مسح
 والا غسل كن قطع من كعبه ولونه
 ورجل واحدة مسحها واقر مسح
 خف مسحوب خلافا للناج ك
 جازع من رجل مقصورة احياء
 (وانظر الكبير)

(وانحرق الكبير)

الوصف الكبير رأيت طنبه على ذلك ايضا فافهم ثم المراد به ما كان تحت الكعب فالتحق فخره لاصبع لان الزائد على الكعب لا يعتبره زليقي (قوله بموحدة او متصلة) اي يجوز تفرقة الكعبين بل هما الموحد على اني لها نقطة واحدة ويجوز ان يقرأ الكثير بالناء المتصلة اليها ثلاث نقط وهذه الجلتنظر الى الجمل الرواية والصالح والاولا ظاهرا في التفرقة الاولى وفي التبر وغيره من شيخ الاسلام خوارج زاده انه الاصح لان الكعب المتصل يستعمل فيه الحكة واللقه وفي المتصل الكعب والصغر ولا شك ان الخلف كم متصل وفي المغرب الكعب خلاف القدر وقيل عبارة عن السعة ومنه قولهم انخرق الكثير ومفاده استعمال الكعب في المتصل وكان الكثير الشائع هو الاول (قوله وهو قدر ثلاث اصابع) يعني طول او عرضا بان سقطت جلدة مقدار طول ثلاث اصابع وعرضها كذا في حاشية يعقوب باشا على صدور الشريعة فليفتظ (قوله اصابع القدم الاصاغر) محصية في الهداية وغيرها واعتبر الاصاغر لاحاطة وروي عن الامام اعتبار اصابع اليد بحصر واطلق الاصابع لان في اعتبارها مضغومة او مفرجة اختلافا قهستاني (قوله بكالها) هو الصبي خلافا لما ربه السرخسي من المتع ظهوره لانامل وحدها شرح النية والامال رؤس الاصابع وهو صادق بما اذا كانت الاصابع تخرج منه بقله لكن لا يبلغ مفرقه وهو اطول ارض (قوله باصابع عائله) اي باصابع شخص غيره مماثلة له في القدم صفرا وكبرا والقبيل بالمائة افاذه في النهر وروى على البحر اختياره القول باعتبار اصابع تنه لواقعة على القول باعتبار اصابع غيره لتفاوتها في الصغور والكبر بان تقديم الزليقي الاول يفيد ان عليه القول وبانه بعد اعتبار العائله لا تفاوت وبان الاعتبار بالوجود اولى واذا ح أن ما في النهر رجع بعد التامل الى ما في البحر (قوله فيصم عليه) اي على الخلف الاسترا بالجرموق لان العبرة للاعلى حيث لا تستقر الوظيفة على السفلى (قوله وهذا) اي التقدير بالثلاث الاصاغر (قوله فلو طعنا الخ) تخريج على التفرقة الثلاثة على سبيل التشر المرب (قوله اعتبره الثلاث) اي التي وقعت في مقابلة الخرق لا تـ ككل اصبع اصل في موضعها فلا تعتبر بغيرها حتى ولو اكتشف الاجسام مع جارتها وهما قدر ثلاث اصابع من اصغرهما ويجوز المس وان كان مع جارتها لا يجوز اه زليقي ودرد وغيرهما وصحبه في التفة بكافي البحر (قوله ولو عليه) اي العقب اعتبر بدق يظهر اكمه كذا ذكره فاضى خار وغيره وكذا لو كان الخرق تحت القدم اعتبر اكمه كافي الاختيار وتلقه الزليقي من الغاية بقابل قال في البحر وظاهر الفتح اختيار اعتبار ثلاث اصابع مطلقا وهو ظاهر التون كالا يفتي حق في العقب وهو اعتبار السرخسي والقدم من الرجل ما يطأ عليه الانسان من الرخ الى ما دون ذلك وهي موشية والعقب بكسر القاف مؤخر القدم اه (قوله عند النسي) اي عند رفع القدم كافي شرح النية الصغير سواء كان لا يرى عند الوضع على الارض ايضا ويرى عند الوضع نقط واما ما لمكس فهما فبين افاذه ح وانما اعتبر حال النسي لاحتال الوضع على الخلف للنسي بليس درد (قوله كالواقتقت الظهارة الخ) بان كان في داخلها طانة من جلدها خرقه مخروزة بان خلف قاته لا يفتي زليقي وقدمناه (قوله وتجمع الخرق الخ) اختار في الفتح هنا عدم الجمع وقوله تليذ في الحلية بواقفته لما روى عن ابي يوسف من عدم الجمع مطلقا واستظهره في البحر لكن ذكره قبله ان الجمع هو المذهب وقال في التبر الحليق عاتمة التون والتبرون عليه مؤذن بترجيحه (قوله لانيما) اي لو كان في سكل واحد من الخلفين خرق غير مائة لكن اذا اجتمع اكون مثل القدر المانع لا يمنع وصح المسح اه ح (قوله بشرط الخ) متعلق بصفة المسح التي تقضيها قوله لانها كما تترز زاده ح وهذا الشرط استعمله من صاحب الحلية وتقل عبارته في الصرا اقره عليه وظهر وجه مجر به الشارح (قوله فرضه) اي فرض المسح وهو قدر ثلاثة اصابع (قوله على الخلف تنه) لان المسح اقتضاه على لاهل الرجل ولا شافيه ما قدمه من قوله من سكل رجل لا من الخلف لان معناه انه لا يفتي في المسح بالثلاث في اهل الشاغل لرجل من الخلف لاهل اهل الحلي من الرجل الزائد عليها (قوله المسح الحلي) اي الذي براد وقومه والاولا الاستقبالي اي الذي براد اتعاه فجايد الرمن الحاضر ط (قوله كايقتضى الماظرعي) بان عرض بعد المسح (قوله ومن) اي في التيم في قوله سكل مانع منع وجود التيم تقضى وجود التيم (قوله ان اقتضى التيم) اي ما يحلله (قوله يمنع ويرفع) اي يمنع وقومه في الحال او الاستقبال ويرفع الواقع فيه فافهم يقضى الوجود بخلاف المسح وحاصل المعنى ان سبيل التيم مثل الخرق المبطل للمسح في قوله

هو عدة او متصلة (وهو قدر ثلاث اصابع القدم الاصاغر) بكالها
 ومحقوقها يعتبر باصابع عائلته (لأنه) لأن يكون فوقه متب
 اخر او مرقوق فيصم عليه
 وهذا الخرق على غير اصابعه
 وعقبه ويرى ما تحته فلو طعنا
 اعتبر الثلاث ولو كانا ولو عليه
 اعتبر بدق كنه ولو لم ير القدر
 المانع عند النسي اصلاته لا يمنع
 وان كذا كالأقتقت الظهارة
 دون البطانة (وتجمع الخرق
 في خف) واحد (لافيهما) بشرط
 أن يقع فرضه على الخلف تنه
 لاهل ما ظهر من خرق يسير واول
 خرق يجمع لينع المسح الحلي
 والاستقبالي كايقتضى الماظرعي
 قهستاني قلت ومن أن اقتضى
 التيم يمنع ويرفع

فمنع الشد أو رضعه أو شواءه (قوله كجملة) تتعلم لا تشيل ح والمعنى أن العبادة المأخوذة تمنع الصلاة ابتداء
 وترفعها أو رضعها أو شواءها (قوله حتى انعقادها) ط (قوله حتى انعقادها) أي الصلاة وهو منصوب بكونه معطوفاً على
 على المعقول به المقدور في الكلام بتدبر كلمة وانكشاف فأنما يمتنع الصلاة ويرفعها حتى انعقادها والمراد
 بانقضاء الصلاة وبانقضاء الصبر على ما شرطه وليس على شرطها عدم اشتراط الشروط لما كان الصبر
 اشتراطاً للشروط لئلا يكون لها ركائز لثلاثة اتصالها بالركان كاسباني ح وإنما أطلق الانقضاء الذي هو صفة
 الشروع على الصبر لئلا يشترط فيه أفاده ط (قوله كاسباني) أي في باب شرط الصلاة من أنه يشترط
 للصبر على ما يشترط للصلاة ط (قوله المسألة) بكسر الميم الالة العظيمة صحاح (قوله الحاقلة) أي المداين
 المسألة بوضع الخرز التي هي معقوفة انضمام ط (قوله متفرقة) أي في حق أبواب أو بدن أو مكان أو في المجموع
 ح (قوله وانكشاف عورة) فانه إذا عقد في موضع منها فان بلغ ربع ادناها منع كاسباني أفاده ح (قوله
 وطيب محرم) فانه يجمع في أكثر من عضو أو أجزائه حتى يبلغ عضو كاسباني ح (قوله وأعلام نوب) أي
 إذا أكل في مرض النوب أعلام من حر يجمع فإذا زادت على أربع أصابع تحرم لكن سيد كذا شارح في فصل
 البس من كلب المظهر والأباحة أن ظاهر المذهب عدم جميع المتفرقة في أعلام النوب تناسل على خلاف
 ظاهر المذهب (قوله فأنها) أي هذه الأرضة فيجمع مطلقاً أي سواء كان التفرق في موضع واحد
 أو في مواضع ح وذلك لوجود القدر المانع وأما التفرق في الخف فانه منع لاستتاع قطع المسافة معه وهذا المعنى
 مفقود فيها إذا لم يكن في كل خف مقدار ثلاث أصابع كما أشار إليه في الهداية (قوله واختلف الخ) قيل
 يجمع في الذين حتى تبلغ الأكرافن واحدة وتضع وقيل لا يجمع إلا في الذين واحدة كما في الخف ح (قوله وبني
 الخ) أنه في الخ (قوله وزرع خف) أراد به ما يشمل الاتراع وانما تنقض لمرأية الحدث إلى القدم عند زوال
 المانع (قوله ولو واحد) لأن الاتقاض لا يميز أو الألام الجيع بين النسل والمسم وأشار إلى أن المراد بالخف
 الجنس الصادق بالواحد والاثني (قوله ومضى المدة) للأحداث الدالة على التوقيت ثم ان النافض في هذا
 والذي قبله حقيقة هو الحدث السابق لكن لظهور عندهما انقض النقص اليهما مجازاً بمر (قوله وان لم
 يمسح) أي إذا لم ينقض ثم أحدث بعده ثم مضت المدة بعد الحدث ولم يمسح فيها ليس في المسح (قوله ان لم يمسح
 الخ) يعني إذا انقضت مدة المسح وهو مسافر ويهاف فهاب وجله من البرد يزرع خفه جازاً للمسح كذا في الكافي
 وصحون المذهب اه ديد قال ح ومفهومه أنه ان خشي لا يقتض بالمضي بل ان أحدث بعد ذلك فتوشأ
 بعمه بالمسح كالجبر وعدم الاتقاض بالمضي مع الخوف في هذه نظرية عدم بطلان الصلاة الذي هو الأصح
 في مسألة مضي المدة في الصلاة مع عدم الماء اه أقول وظاهره أنه إذا مضت المدة ولم يحدث شيء حكم مسحه
 السابق فلا يلزمه تعبد المسح ويؤيده مسألة الالة الاتية حيث مضى فيها وكذا ما في السراج عن الوجيز
 إذا انقضت المدة وهو يهاف الضر من البرد إذا نزعها جازة أي يسل به فإن ظاهره أنه يسل بلا مسح جديد لكن
 في المراج لموضت وهو يهاف البرد على رجليه يستوجب بالمسح كالجبر ويروى عليه قدم الاتقاض المهورم
 من التمتع عدم لزوم النسل وجواز المسح بعد ذلك فلا يخفى بطلان حكم المسح السابق وهذا هو المفهوم
 من عبارة المردا المارة فالخامس أن المسألة مصورة فيها إذا مضت مدة المسح وهو متوضي وخاف ان نزع الخف
 لنسل بجليه من البرد والاشكل تصوير المسألة لأنه إذا خاف على رجليه يلزم منه الخوف على بقية الأعضاء فأنها
 ألطف من الرجلين وإذا خاف ذلك يكون عاجزاً عن استعمال الماء فيلزمه العدول إلى التيمم بدلاً عن الوضوء
 بتمامه ولا يحتاج إلى مسح الخف أصلاً مع التيمم حيث تحققت الضرورة للبيعة لا أن يجب عن الاشكال بأنهم
 بنوا ذلك على ما قالوه من أنه لا يصح التيمم لاجل الوضوء وقد مناه فيه في ما فرجه هذا وقال ح أيضاً والذي
 ينبغي أن يفتى به في هذه المسألة انتقاض المسح بالمضي واستشاف مسح آخر يمس الخف كالجبر وهو الذي حققه
 في فتح القدير اه أقول الذي حققه في فتح القدير هو التيمم دون المسح فانه بعدما قل من جوامع الفقه والهيما
 أنه ان خاف البرد قبله ان يمسح مطلقاً أي بلا توقيت قال ما نفسه في نظر أن خوف البرد لاثرائه في منع السراية
 كأن عدم الماء لا يمنعها فإضافة الأمر أنه لا يترفع مسكن لا يمسح بل يتيمم بخوف البرد اه وأقره في شرح المنية
 وألطف في حسنه وهو صريح في انتقاض المسح لمرأية الحدث فلا يسل به إلا بعد التيمم للمسح ولكن المتقول

كجماعة وانكشاف حتى انعقادها
 كاسباني، فليمنظ (ما تداخل فيه
 المسألة لا مادونه) الحاقلة بوضع
 الخرز (بجلاف فجافة) متفرقة
 (وانكشاف) عورة وطيب محرم
 (وأعلام من حر) فأنها
 يجمع مطلقاً (واختلف) جمع
 (حروق أدلى الخفية) وبني زجيرة
 الجيع أحباطاً (وأفضته ناقض
 الوضوء) لأنه يفسد (وزرع خفه)
 ولو واحد (ومضى المدة) وان لم
 يمسح (ان لم يمسح) بخله الخلق
 (أهلب وجله من برد)

مسألة
 نوافض المسح

هو المسح لا التمسح كما مر من الكافي وصيوة المذهب والمطالع عنه مصرح ان الزبيني عنه نقل عن
والقسم الثاني من الخلاصة وكذا في التاتريخية والولولية والراجح من الشكل وكذا في مختارات التواتر
لصاحب الهداية وبه مصرح ايضا في المراجيع والماوي القدسي زيادة جعله بالبحيرة وعليه معنى في الاعداد وقد
قال العلامة قاسم لاجرية باهات شجنا يعني ان الهمام اذا سالت المتقول فانهم (قوله ضروري) على عدم
التنقض القهري من قوله ان لم ينقض (قوله فيسوبة) أي على ما هو الاول أو أكثره وهذا التاميم اذا كان معني
البحيرة يصدق عليه اه فغ وأجاب في البر بأن مفاد معنى المراجيع الاستيعاب وأنه ملحق بالبحيرة لاجبية
حققة اه أي فالمراد بتسميه بالبحيرة في الاستيعاب منع كونه تحت لآته بحيرة حقيقة ليسو مصرح أكثره
(قوله معنى في الاصح) كذا في الثانية معلل بأنه لا فائدة في الفرع لأنه للفصل ١٦ وعلى هذا فالمستثنى من

التنقض بعض القدماء لثان وحسب اذا خاف البرد أو كان في الصلاة ولا ما كان السراج (قوله وهو الاشبه)
قاله الزبيني واستظهره في التنقض بأن عدم الماء لا يصح ما قاله السراية لحدث بعد تمام المدة فثبت للرجلين بل لكل
لان الحدث لا يتغير ما كن غلب ابتداء الاضواء والرجل وغنى الماء فيقيم للحدث القابلية قاله في حاشياهم بـ
الكل ونجاسة فيه وهو تحقيق حسن فزع عليه في التنقض ما قاله في المسألة الاولى لكن علت الفرق بينهما هو أنه
يلزم عليه صحة التمسح في الوضوء ثلثون البرد أما هنا فانه لعدم الماء وهو باق في خلافه هناك (قوله غلب المتن)
وجله لا غير) يخفى أن يسحب غسل الباقي أيضا مراعاة لولادة المسح ونحوه من خلاف ما لك كما قاله
سدي عبد الفتى وسقته الى هذا في المعقوبة فزايت في الدراستين عن الخلاصة مصرحاً بأن الاولى
اعادته (قوله حلول الحدث السابق) أورد أنه لا حدث موجود حتى يسري لآل الحدث السابق حل
بأنف وبالمسح قد زال فلا يعود الاضاح غير صحيح وهو واجب مجازاً ان يعتبر الشارع ارتفاعه بمسح الخف
مقبداً منه بغير (قوله فينسيم) مبني على ما قدمنا من التنقض وعلت ما فيه من أن الشارع معنى أولاً
على خلافه حيث ألحقه بالبحيرة (قوله من انقض الشرع) أي الذي اعتبره الشرع لازماً بحيث لا يجوز
المسح على انقض منه وهو المستلزمين فقد قال ابن الكاظم قال في حاشيا من حاشيا انقض المعقوبة في هذا الباب
فخرج القدم اليه خروج عن الخلف (قوله وكذا اخرج) فصرح بمفهوم من الخروج بالاولى لان
في الخارج خروجاً من زيادة وهي القصد (قوله في الاصح) صححه في الهداية وغيره وبجرم في المكث
والمحقق وعن محمد بن أبي قل من قدر محل الفرض تنقض والا لوجهه أكثر المشايخ كافي ومراجع وصحه
في التنصيص بصر (قوله اعتبار الاكثر) أي تنزلة منزلة الكل (قوله وما روى) أي من احدى حنفية
(قوله يزول عقبه) أي خروجه من الخلف الى الساق والمراد أكثر العقب كما صرح به في المنية والبر
وغيرهما وعلوه بأنه حينئذ لا يمكن معه متابعة المشي المتأخر واختاره في البدائع والتنع والحية والجبر ومضى
عليه في الوفاة والفتاوى (قوله فقد اخرج) أي خلافاً في قوله ولا عبرة بغيره عقبه لان المراد خروجه بنفسه
بلا قصد والمراد من المروي الاخراج (قوله او غيرها) لعل المراد بهما اذا كان غير واسع يمكن اخرج به
غيره او هو في نومه (قوله غلب تنقض بالاجماع) والواقع الناس في المخرج اليه نهاية (قوله وكذا)
(القيساني) أي وكذا يطعن من القيساني معزلة بقايتها أيضاً (قوله لكن باختصار) فصرح بعبارة هلما
كده اذ اذله أن ينزع الخلف فيذكر بينه وأما اذا زال لسة او غيرها فلا تنقض بالاجماع كافي النهاية (قوله انه)
أي القيساني فخرق الاجماع أي بسبب اختصاره ط أي لأنه وهم التنقض بمجرد التحريك ينته مع أنه لا تنقض
حالم بخرج العقب أو أكثره الى الساق بينه وأما راجع الضمير انه الى القول بالتنقض بخرج العقب من غيرية
غلبه شلبيه التمسح بالزعم لأنه موافق لقول الشارع فلا تنقض بالاجماع وبزعمه التكرار أيضاً وظاهر كلام
الشارح في شرحه على المتن ان الضمير راجع الى ما روى وعليه قوله حتى زعم بعضهم غاية لقوله فغلب عبارته
في شرح المتن هكذا حتى زعم بعضهم أنه خرق الاجماع وليس كذلك بل هو من الحسن والاحتياط يمكن
اذا ملخصه أن خروج أكثر القدم ناقض كاتر اجماع واخراج أكثر العقب ناقض لا خروجه فهو على القول بناقض
أكثر قد بره اه أي لأن القول بالتنقض بأكثر العقب يلزم منه القول بالتنقض بأكثر القدم (قوله لو دخل الماء)
خفه في بعض المسح: أدخل ولا فرق بينهما في الحكم كما أفاده ح وقد تقدمنا (قوله وصحه غير واحد) كما سب

للضرورة قصير كما جلية
فيستوعبه بالتمسح ولا يتوقف
بولاهة في الوقت القدوة وهو مملأه
ولا ما معنى في الاصح وقيل قصد
وتيمم وهو الاشبه (وبعد هذا)
أي اخرج للمضى غسل المتروك
وجله لا غير لحلول الحدث
السابق قدسية الاثافي كبر فيقيم
حينئذ (وخرج أكثر قدمه) من
الخلف الشرعي وكذا اخرج
(نزع) في الاصح اعتبار الاكثر
ولا عبرة بغيره عقبه ودخوله
وما روى من التنقض يزول عقبه
فقد با اذا كان ينزع الخلف أحد
اذا لم يكن أي زوال عقبه بغيره بل
لسعة او غيرها فلا تنقض بالاجماع
كما علم من البرجندى معزلة بالنهاية
وكذا القيساني لكن باختصار
حتى زعم بعضهم أنه خرق الاجماع
عقبه (وبتحقق) ايضاً (بمصل)
أكثر الرجل فيه) لو دخل الماء
خفه وصحه غير واحد

الذخيرة والظاهرة وقد منع الزبي - انه المتعوض عليه في مادة العكسك وعليه متى في نور الايضاح
 وشرح المتن (قوله وهو الاظهر) ضعف فيه البصر وقد منارده اقل الباب ح ونص في الشرح لئلا
 ايضا على ضفه وما قبل من انه مختار صاحب المتن لانهم لم يذكروا في التوافق فيه نظرا لان المتن لا يذكروا
 فيها الاصل المذهب وهذه المسألة من قضايات المشايخ واحتمال كونها من اختلاف الرواية لا يكتفي
 في جعلها من مسائل المتن نعم اختار في القبح هذا القول لما ذكره الشارح من التعليل وتسعه قلده ابن امير حاج
 في الحلية وتوابعه بانها قد مرها والادخل يدع تحت الجرم موطن ومسح على الخفين فانه لا يجوز وقوع المسح في غير محل
 الحدث (قوله فيضلهما ثانيا) يخبر على القول الثاني ويان لثرة الخلاف وقد علت اختيار صاحب القبح
 لهذا القول لسكون وافق القول الاول بعدم لزوم الفصل ثانيا ولا طلقه في الحلية لانه عند انقضاء المدة او التزم
 بعمل الحدث السابق عليه فيحتاج الى من يزيل لان الفصل السابق لا يعمل في حدث طارئ بعده ما يجب بان
 الفصل السابق وجب بعد حدث حقيقة لكنه انما يصح العمل بالمانع وهو الخلف فاذا زال المانع ظهر له الا ان
 تأمل (تيسير) تظهر التهمة ايضا في اذ نقضتم غسل وجهه الى الكمين داخل الخفين ولم ينزعهما فصبه مئة
 المسح من اول حدث بعد هذا الموضوع على القول الاول واما على الثاني فتصبيه من اول حدث بعد اوضوه
 الاول (قوله كاتر) اي ان هذا الفصل حيث لم يقع معتبرا كان لقوا بجملة العدم فصار قلده ما قد علم من انه
 اذا لم يفسد وزرع او مضت المدة فغسل رجله لا غير وان المراد بفسلهما ان لم يفسد ذهاب رجله من ريد كاتر فافهم
 (قوله ويني من فواقه المشرق الخ) قد علم ذلك من كلامه ما يثبت حال في المشرق كما يقتض الماضوي وقال
 في المخذور فانه يمسح في الوقت فقط لكن ذلك المستطرف قلنا اعادته كرها في محلها لتسليم ضبط التوافق
 وانها بلغت ستة فافهم ثم اورد سدي عبد الفتى ان خروج الوقت للمعذور انقض وضوه كله لانه فقط
 فهو داخل في ناقض الوضوء وقد سألنا ان مسألة الحدور رابعة فلا تغفل (تم) في التاخرية عن الا ما في عين
 احدث وعلى بعض اعناء وضوه جبارت وضوا وسعها ثم خفف برئ لانه غسل قدميه ولو لم يحدث بعد اولى
 الخلف حتى برئ وان الجبارت وفصل موضعها من احدث فانه يترشا ويمسح على الخفين اه اي لانه في الاول
 ظهر حكمه لحدث السابق فلم يكن لابس الخلف على طهارة بخلاف الثانية وخفي عنه هذه التوافق تصير
 سبعة (قوله مسح مقبم) قيد بمسحه لا لا اختراعا هذا اذا سافر المقبم قبل المسح فانه معلوم بالاولى بل القنبه
 على خلاف الثاني (قوله بعد حدثه) بخلاف ما لو مسح لتجديد الوضوء فانه لا خلاف فيه (قوله صافر)
 بان جاوزا العمران حريده نه وفيه مسألة تهية فراجعه (قوله فلو يصبه) اي بعد التمام نزع وضوا وان كان
 محدثا والاضل رجله فقط ط (قوله مسح ثلاثا) اي قسمه مدة السفر لان الحكم الموقت يستقر فيه آخر الوقت
 ملق وشرحه (قوله فرحة) يعني الجراحة قال في القاموس وقد رادجا ما يخرج في البدين من شور
 وفي القاف الضم والفتح نهر (قوله وموضع) بالجر عطشا على فرحة ط (قوله كصاية جراحة)
 الصابة بالكسر ما يصب به وكانه شخص القرعة للمعنى الثاني واراد جرحها ما موضع عليها كالقرعة فلا تكرار
 افاده ط (قوله ولوربما) خسه بالذكري في المبتنى انه لا يجب المسح لانه بدل من الفصل ولا بد له اه
 والصواب خلافه لان المسح على الرأس أصل بفسه لا بد غيرة ان يني من الرأس ما يجوز المسح عليه مسحه عليه
 والاضل الصابة كافي البائع افاده في الصر اقول قوله والصواب خلافه فيبدأ كلام المبتنى خطأ اي بناء
 على ما فهمه من معنى البدلية وهو جسد والظاهر ان معنى قول المبتنى لانه بدل الخ ان المسح على الجيرة بدل
 عن الفصل واذا وسم مسح الجيرة على الرأس الذي ولفقه المسح ان يصح كون المسح على الجيرة بدلا من
 المسح لاجل الفصل والمسح لا بد له فالتاسع حديث قول التران ما في البداع ضد ترجع الوجوب وهو الذي
 يخفى التحويل عليه اه اي بناء على منع قوله المسح بدل عن الفصل وقد اوضح منع البدلية في الصر فراجعه
 (قوله فيكون فرضا) اي حيث لم يضر كما سأل في (قوله يعني هلما) دفع لما يقتضيه ظاهر اتيته لان الفصل
 فرض قطعي والفرض العملي ما عرفت الجواز ففوه كسح ريع الرأس وهو اقوى نوعي الواجب فهو فرض من
 جهة العمل ولزمه على تركه ما يلزم من تركه الفرض من جهة العلم والاعتقاد فلا يكثر بجسده كايكثر
 بجسده الفرض القطعي بخلاف النوع الاخر من الواجب كتراته انما تقتضه فانه لا يلزم من تركه الاعتقاد ولا من

(وقيل لا) يقتض وان بلغ الماء
 الركبة (وهو الاظهر) كافي الصريح
 السراج لان استنار القدم بالخلف
 يمنع سراه احدث الى الرجل فلا
 يقع هذا غسلا معتبرا فلا وجوب
 بطلان المسح نهر فغسلها ثانيا
 بعد المدة او التزم كاتر ويني من
 فواقه المشرق وخروج الوقت
 كحدور مسح مقبم) بعد حدثه
 (صافر قبل تمام يوم وليده)
 فابعد نزع (مسح ثلاثا ولا عام
 صافر بعد مسح) مئة مئة نزع
 والا فاقها لانه صار مقبما (وحكم
 مسح جبيرة) هي عدا يصب بها
 الكسر (وترقة فرحة وموضع
 قصد) وكذا (ولم يوجد ذلك) كصاية
 جراحة ولوربما (فصل لما
 بحثنا) فيكون فرضا يعني هلما.

مطل
 الفرق بين الفرض العملي
 والقطعي والواجب

بحمده الاكثار (قوله لتبوءه بلفظ) وهو ملو واد ابن ماجة عن علي رضي الله عنه قال انكسرت احدى
 زنتي فانت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرني أن اسمع على الجبار وهو ضعيف وتقوى بعبادة الله
 وبكتي ماض عن ابن عمر رضي الله عنهما انه سمع على العصابة فانه لم يرفع لان الابدال لا تنسب بالراي
 بحر (قوله واليه مرجع الامام الخ) اعلم أن صاحب المجمع ذكر في شرحه انه منسحب عنه واجب عندهما وقبل
 واجب عنه فرض عندهما وقبل الوجوب متفق عليه وهذا أصح وعليه الفتوى اه وفي المحط ولا يجوز
 تركه ولا الصلاة بدونه عندهما والاصح انه عند واجب لا فرض فتجوز الصلاة بدونه وكذا الصلوة في القيود
 والفاية والتجسس وغيرها ولا يفتي أن صريح ذلك انه فرض اي على عندهما واجب عنه فقد اتفق الامام
 وصاحبه على الوجوب بمعنى عدم جواز الترك لكن عندهما يفوت الجواز بفوته فلا تصح الصلاة بدونه ايضا
 وعنده يأثم بتركه قطع مع صحة الصلاة بدونه وجوب اعادتها فهو أراد الوجوب الاذي وهما أراد الوجوب
 الاعلى ويدل عليه ما في الخلاصة ان ابا حنيفة رجع الى قوله ما يسد جواز الترك فقد عدم جواز الترك لانه
 لم يرجع الى قوله ما يسد صحة الصلاة بتركه ايضا فلا ينافي ما مر من تصحيح انه واجب عنه لا فرض وعليه فتوى
 في شرح المجمع وقيل الوجوب متفق عليه معناه عدم جواز الترك لرجوع الامام عن الاستصحاب اليه قلبه
 المراد به الاتفاق على الوجوب بمعنى واحد هذا ما ظهر لي ثم رأيت في نسخة اتتني منه عن العلامة قاسم في
 حواشيه على شرح المجمع قوله معنى الوجوب عتق نفسه بيمين الوضوء بدونه وعندهما فرض على "فبوت
 الجواز بفوته اه" وقوله الجواز عتق هذا التصريح القوي على الشارح والصف في المنع وصاحب البحر
 والهر وغيرهم فافهم هذا ودرج في الفتح قول الامام بأنه غاية ما يفيد الوارد في المسح عليه اقدم الفساد بتركه
 اقدم بالاصل اه لكن قال تليذه العلامة قاسم في حواشيه ان قوله اقدم بالاصل وقوله ما يحوط وقال
 في العيون الفتوى على قوله ما اه (قوله وقد مننا الخ) جواب عما في المحط وغيره من تصحيح انه واجب
 عنه لا فرض حتى تجوز الصلاة بدونه أي أن هذا التصحيح لا يعارض الفتوى لانه اقوى وهذا مبيح على
 ما فهم تصحيحه من اتحاد معنى الوجوب في عبارة في شرح المجمع وان المراد به الفرض العملي عند الكل
 وقد علمت خلافه وانه لا تعارض بين كلامهم (قوله ثم انه) اي مع الجبيرة ثم التراضي في الذكر (قوله
 ذكر منها) افادتها اكثر وهو كذلك (قوله فلا يفتي) اي وقت معين ولا فهو موقوف بالبر بحر
 (قوله حتى يؤتم الاصحاء) لانه ليس بنى عدد ط ولا يفتي بوجه هذا التقرير عما ثم رأيت في شرائن
 الاسرار ذكر التقرير بعد قوله الاتي لا مسح خلفا بل خفيه بقوله لان طهارته كاملة حتى يؤتم الاصحاء اه
 وهو ظاهر لان عدم الجمع بين مسح الجبيرة ومسح الخف مبيح على أن مسحها كالغسل كما ذكره (قوله ولو
 بذلها الخ) هذان الوجهان زادهما الشارح على الثلاثة عشر المذكورة في المتن (قوله لا يجب) وهن
 الثاني انه يجب المسح على العصابة السابقة بحر (قوله لا مسح خلفها الخ) اي لا يجمع مسح جبيرة رجل
 مع مسح خلف الاخرى العصابة لان مسح الجبيرة حيث كان كالغسل يلزم منه الجمع بين الغسل والمسح بل لا بد
 من تخفيف الجبيرة ايضا للمسح على الخفين لكن لو لم يقدر على مسح الجبيرة المسح على خلف العصابة صرح
 به في التاتر خاتمة أي لا كذا ذهب احدى الربيعين (قوله بلا وضوء وغسل) بضم الفين بقرينة الوضوء وهذا
 هو الثالث ولا يكثر رجع قوله الاتي واحدث والخلف الخ لان هذا فيها اذا شئها على الحدث والنجاسة
 وذلك ما اذا حدث أو أجنب بعد شئها افاده ح (قوله ويترك المسح كالغسل) اي يترك المسح على
 الجبيرة كما يترك الغسل لما شئها وهذا الرابع ح (قوله ان ضر) المراد الضر والضر المختار لا مطلقه لان العمل
 لا يخلو عن ادنى ضر وذلك لا يمنع الترك ط من شرح المجمع (قوله ولا لا يترك) اي على الصنيع المتفق به
 كما مر (قوله وهو الخ) هذا الخامس (قوله عن مسح نفس الموضع) اي وعن غسله وانما تركه لان الجبيرة
 عن المسح يستلزم الجبيرة عن الغسل ح (قوله ولو لم يجر حان) نص عليه في شرح الجامع لقاضي خان
 واقصر عليه في الفتح وقده بالقدرة عليه وفي السراج انه لا يجب والتظاهر الاول بحر (قوله ثم مقتد الخ)
 قال في البحر ولا فرق بين الجراحة وغيرها كالكي والكسر لان الضرورة تشل الكل (قوله على كل صفة)
 اي على كل فرد من أفرادها سواء كانت صفة فيها جراحة وهي شدة بها وازاحة عليها كصافة المقصود أو لم يكن

لتبوءه بلفظ وهذا قوله ما واليه
 وجب الامام خلاصة وعليه الفتوى
 شرح مجمع وقد من أن لفظ الفتوى
 أكد في التصحيح من افتادوا الاصح
 والاصح ثم انه يخالف مسح الخف
 مع وجوه ذكر منها ثلاثة عشر
 قتال (فلا يفتي) لانه كالغسل
 حتى يؤتم الاصحاء ولو بذلها باخرى
 اوشكت العليا لم يجب اعادة
 المسح بل يندب (ومسح) مسح
 جبيرة رجل (مع) اي مع غسل
 الاخرى لا مسح خلفها بل خفيه
 (ويجوز) اي يصح مسحها (ولو)
 شئت بلا وضوء) وغسل دفعا
 لشرح (ويترك) المسح كالغسل
 (ان ضر والا لا) يترك (وهو) اي
 مسحها (مشروط بالجرع من مسح)
 نفس (الموضع) فان قدر عليه
 فلا مسح عليها والحاصل لزوم
 غسل الرجل ولو لم يجر حان ضر
 مسحه فان ضر مسحها فان ضر
 مقتدا أصلا (ومسح) نحو مقتصد
 يرجع على كل صفة

تحتها راحة احتلاب كسر اوكى وهذا معنى قول الكثر كان تحتها راحة واحدة ولا لكن اذا كانت زائدة على قدر
الجراحة فان ضربة الحبل والنسل مع الكل تعساوا لا للاختلاف بل من اجل ما حول الجراحة ويصعب عليها لا على الخرقعة
ما لم يضربها معها فيصعب على الخرقعة التي عليها ويضرب حولها وما تحت الخرقعة الزائدة لان الثابت بالضرورة
يتقدر بقدرها كما اوضحه في البحر من المحيط والفتح ويحتمل أن يكون مراد المصنف أن المسح يجب على كل
العصابة ولا يكتفى على اكثرها لكن شافيه انه يصحح بأنه لا يشترط الاستيعاب في الاصع فينتقض كلامه
وانه كان الاول حينئذ يصر في العصابة لان الغالب في كل عند عدم القرينة انما اذا دخلت على منكر أو أضافت
استغرق الاقراره اذا دخلت على معزف أو أضافت استغرق الاقراره اذا ايقال كل رقن ما كقول ولا يقال كل
الرقن ما كقول لان قدره لا يؤكل ومن غير الغالب مع القرينة كذلك يطبع الله على كل قلب منكر كل الطعام
كل من حلا وحديث كل الطلاق واقع الاطلاق المختص والمقلوب على محله فانهم (قوله مع فرجتها في الاصع) (قوله مع فرجتها في الاصع)
اي الموضوع الذي لم يسمه العصابة بن العصابة فلا يجب عليه خلافا لما في الخلاصة بل يكفي المسح كما يحتمل
في الخضره وغيرها اذا لوصل بها مثل جميع العصابة وتنفذ اليه الى موضع الجرح وهذا من الحسن يمكن
بجر (قوله ان ضربه الماء) اي النفس به او المسح على الحلق ط (قوله او عليها) اي ولو كان بعد البرء
بأن التصق بالحلق بحيث يسير معها ط لكن جندت جميع على المتصق وبفضل ما قدر على فعله من الجواب
كما مر في المسألة رابعة كما اشار اليه في الخزان لانه ان ضربه الحلق بجميع سواضه ايضا المسح على ما تحتها ولا
وان لم يضربه الحلق فاما ان لا يضرب المسح ايضا فعلها ويضرب ما لا يضرب ويصعب ما يضرب واما ان يضرب المسح
فيعمل ما يرضى كذلك جميع الجرح على العصابة اذا ثبتت بالضرورة يتقدر بقدرها (قوله) (قوله)
ومنه) اي من الضر ط (قوله ولا يجهد من ربطها) ذكر ذلك في الفتح وله ذكر في الخلية قال الشيخ
احسانيل والذي يظهر ان ما في الخلية سبق على قول الامام ان توسع القبر لا يبعد وسعا وما في الفتح هو قولنا
اه (قوله لجعل عليه دواء) اي كذا او صهره او بطنه مرارة بجر (قوله اجري المسحطة) لا يشترط
في الاصل من خضره كخلاف وشربه الحلواني وعزاه في الفتح الى عامة الكتب المقتدة (قوله والا سمه)
هل يكتفى بمسح اكمه لكونه كالجبيرة ام لا يضمن الاستيعاب فليراجع ا ح (قوله والمسحطه) هذا هو
الوجه السادس لان سقوط الخف يسطل المسح بلا شرط ح (قوله مسقطها) اي الجبيرة او الخرقعة وكذا
سقوط الدواء خرائق وعزاه الاخير في هامش الخرائق الى التنازعية وصدرنا ربيعة وصيصره به الشارح
متايبا (قوله من برء) بالغت منه اهل الجواز والضم عند غيرها اي بسبب صحة العضو فبمسحها فمن
بقي الباء مثل وما طعن عن الهوى وبمعنى اللام مثل وما نحن بآراء كالتنازع قولك او يعنى بعد عمل عمال
ليصير نادمين (قوله والا لا) اي بان سقطت لاعتبر به وهذا اقتصر مع مفهوم كلام المصنف وهو الوجه السابع
(قوله استأنها) اي الصلاة اي بعد غسل الموضع لا يظهر حكم الحدث السابق على الشروع فصار كانه
شروع من غير فعل ذلك الموضع وهذا اذا سقطت من برء قبل التصديق فالتصديق غير مضى في صلاته
او بعد الفقد ففي احد المسائل الاتي مشبه بالاشية كفي البصر (قوله وكذا الحكم) اي من التفصيل بين
السقوط عن برء وعدمه ط (قوله او برء مضعها ولم تسقط) هو التام بخلاف الخف فان العبرة به بالرفع
بافضل (قوله فان ضربه) اي ازالها بالثقة لموقعها به وشوهه بجر (فرع) في جامع الجوامع رجل به رمد قد اواه
وأمر ان لا يضل فهو كالجبيرة شربلاية (قوله والمحدث والجنب الخ) هو التاسع (قوله عليها) اي الجبيرة
وعلى وابعها كخرقة القرية وموقع القصد والكي ط (قوله في الاصع) قد تقدم اشتراط الاستيعاب
والصكر اري بخلاف الخف فانه لا يشترط فيه ذلك بالاتفاق وهذا العاشر والحادى عشر وأما الذي
أن تحره وتكرار من قبل علفها تنسوا ما حمدا اي ولا ينس تكرار لان مقابل الاصع ينس تكرار المسح لانه
يدل عن النفس والنفس ليس تكرار فكذلك قال في الفتح ومن التثنية عند البعض اذا لم تكن على الرأس
باه وهذا بخلاف مسح الخف فلا ينس تكرار اجماعا (قوله فيكي مسح اكثرها) لما كان في الاستيعاب
صادا فجميع النصف وما دونه مع انه لا يكتفى بين ما به الكفاية وهذا بخلاف مسح الخف فهو الوجه الثاني
عشر (قوله وكذا لا يشترط في ثمانية) هو الثالث عشر واعلم أن الشارح زاد على هذه الثلاثة عشر

مطلب

في الخلقه كل اذا دخلت على منكر
او معزف

مع فرجتها في الاصع (ان ضربه)
الماء او عليها) ومنه ان لا يكتفى
بربطها بنف ولا يجهد من ربطها
(انكسر نظير ما جعل عليه دواء)

او وضعه على شقوقه اجري
الماء عليه ان قدروا الاصع والا
تكره (و) المسح (سقطها)
عن برء والا (فان سقطت)

(في الصلاة استأنها وكذا)
الحكم (في) سقط الدواء او برء
موضعها ولم تسقط) يجزئ ويشفي
تقيده بما اذا لم يضرب ان التنازع

ضربا بجر (والرجل والمرأه)
واحدث واجنب في المسح عليها
وعلى وابعها سواء) اتنافا (ولا
يشترط) في مسحها (استيعاب)

وتكرار في الاصع فيكي مسح
اكثرها) مسرة به يفتي
(وكذا لا يشترط) فيها (نية)
اتنافا بخلاف الخف في قول وط

في نسخ التكرار مع عدم المصنف
في شرحه

قوله لا يجب الاغسل موضعها
قد سئنا انه لو كانت في اصله
الوضوء وشدها وهو محدث ثم
وضأ ومسحها لم يمس الخف ثم
لزمه غسل قدميه قبله اهـ منه

وجها وجبين كانه مناه وزاد في البرسنة اذا مسحت من رء لا يجب الاغسل موضعها اذا كان على وضوء
بجلاف الخف فانه قبل الرجليين واذا مسحها ثم قطعها اخرى جاز المسح على الخف فاني بخلاف الخف اذا
مسح عليه لا يجوز المسح على الخف فاني ولذا دخل الماء تحتها لا يطل المسح واذا كان الباقي من العضو المعصوب
اقل من ثلاث اصابع كاليد المقطوعة جاز المسح عليها بخلاف الخف فانما من مسح الجبيرة ليس بانها كالكتاب
اتفاقا السادس انه يجوز ترك رواية بخلاف الخف وزاد في التبرجها وهوانه ليس بقطع من قطع غسل ما تحتها
ولا بدلا بخلاف الخف فانه خف والبديل لا يجوز عند القدرة على الاصل كالتميم والخف ما يجوز قال ح
وزدت وجهها وهوان مسح الجبيرة يجوز ولو كانت على غير الرجليين بخلاف الخف اهـ وزاد الحق اربعة
اخرى انه يمسح على الجرح وغيره والخف يحتمس بالقدم وان المسح على خرق الخف ولو صغيرا لا يكتفى بالمسح على
طرف القربة بين طرفي التديل يجوز وان محل المسح من الخف مكان معين وهو صدر القدم بخلاف الجبيرة
وان المرفوض في مسح الخف مقدار ثلاث اصابع لا اكثر ولا جوده اقول فالجرح سبعة وعشرون وجهها وزدت
عشرة اخرى وهي ان الجبيرة على الرجل لا يشترط فيها امكان متابعة المشي عليها ولا اغتصاها ولا كونها بمادة
ولا استمرار العمل ولا مناهة فحذر الماء لا اسفها كمن اغتصها ولا يطلها خرق كبير وليس غسل ما تحتها افضل
من المسح واذا مسحت من رء وخاف ان غسل رءه ان تقطع من الرد يسمى بخلاف الخف والعاشرا اذا اغتصها
في اناء يريده المسح عليها يجوز وافسد الماء بخلاف الخف ومسح الرأس فلا يغسل ويجوز عند الثاني خلافا لجم
كافي المنظومة وشرحها الحفائي والقرقي الثاني ان المسح تأتي بالماء فلا يصير الماء مستعملا ويجوز المسح اما
مسح الجبيرة فكما فصل لما تحتها والله اعلم

• (باب الخيض) •

اعلم ان باب الخيض من غوامض الابواب خصوصا المصرة وتعارفها ولهذا اعتنى به المحققون واقره محمد
في كتاب مستقل ومعرفته سابقة من اعظم المسائل لما يرتب عليها لا يحصي من الاحكام كالطهارة
والصلاة والقراءة والصوم والاحتكاف والحج والبلوغ والوطء والطلاق والعدة والاستبراء وغير ذلك وكان
من اعظم الواجبات لان عظم منزلة العلم بالنسب بسبب منزلة ضرر الجول به وضرر الجول بمسائل الخيض اشد
من ضرر الجول بغيرها فوجب الاعتناء بمرتهاها وسكان الكلام فيها طويلا فان الحاصل يشترط الى ذلك
ولا التفات الى كراهة اهل البطالة ثم الكلام فيه في عشرة مواضع في تفسير لغة وشرعا وسببه وركنه وشرطه
وقدوره واوانه واوانه ووقت ثبوته والاحكام المتعلقة به يمر (قوله عنونه) اي جعل الخيض عنوانا
على ما ذكر في هذا الباب من النفاس والاستحاضة وما يتبعهما ط (قوله لكثرة) اي كثرة وقوعه
بالنسبة الى اخوه (قوله واصالته) اي ولكونه اصلا في هذا الباب في بيان الاحكام والاصل يطلق
على العكس كثر الغالب (قوله والا) اي وان لم تزل انه عنونه وحده لمذا كذا كان المناسب ذكر غيره ايضا
فان الدماء المبعوث منها ثلثة (قوله والافاضحة) اي وان لم يكن واحدا منها فهو افاضحة (قوله وولعة السلان)
وخس ما عداها بالافاضحة لقرع على من سجي ما تراه الصغرة من فساد لا استحاضة (قوله وولعة السلان)
يقال حاضر الوادي اذا مال وسى حضا لسلانه في واقعة (قوله بأنه من الاحداث) اي ان مسماه
الحداث الكائن من الدم كلبناية اسم لحدث الخاص للامه الخاص يمر (قوله ما لغة شرعية) اي
صفة شرعية حافظة مما تشترطه الطهارة كالصلاة ومن المصنف وعن الصوم ودخول المسجد والقرآن بسبب
الدم المذكور (قوله وعلى القول الخ) ظاهر المتن اختياره قيل ولا لجملة هذا الاختلاف (قوله دم)
شمل الدم الحقيقي والحكمي يمر اي كطهر المتظل بين الدمين فلا يرد انه يلزم عليه ان لا يسمى المرأة
حائضا في غير وقت تدور ودم فافهم (قوله خروج الاستحاضة) اي بناء على ان المراد بالرحم وعاء الولد
لا القرح شلا فالما في البر يخرج دم العاف والجراثيم وما يخرج من دبرها وان ذاب امسا لتزوجها عنها
واغتسلها لهنه وما يخرج من رحم غيرها لا ذبة كالارب والنفسح والنفسح قالوا ولا يبيض غيرها من
الحيوانات نهر وكان اهل المصنف ان يقول رحم امرأة كافي الكثرة لاخراج الاخير (قوله ومنه) اي
من الاستحاضة وذكر الصغير قلل الكون بها ما ط (قوله صفة) هي كباقي من لم يبلغ تسع سنين على المجدد

• (باب الخيض) •

عنونه بكثرة واصالته والاخي
ثلثة حيض ونفاس واستحاضة
(هر) لغة السلان وشرعا على
القول بأنه من الاحداث لغة
شرعية بسبب الدم المذكور وعلى
القول بأنه من النفاس (دم من
رحم) خرج الاستحاضة ومنه
ما تراه صغيرة

قوله والافاضحة هكذا اجعله
والذي في نسخ النسخ التي يردى
والاخي ثلثة حيض ونفاس
واستحاضة الخ ويمرر اهـ صفيه

(قوله وآية) سبأني يا نعمتنا وشرا (قوله ومشكل) أي خشي مشكل قال في الطهارة ما فيه الخش
 المشكل أذا خرج منه إلى الدم فالعبرة التي دون الدم اه وكأله لأن لا يشبه غيره بخلاف الحيض فثبت
 بالاستحاضة اه ح وهل اعتدله في زوال الأشكال أي في زوال الفصل من قتل لأنه يسرى فيه الذكر والآخر
 فلا يدل على الذكورة فلما رجع وعلى الثاني فوجه تسعة الشارح هذا الدم استحاضة ظاهر بخلافه على الأول
 تأمل (قوله ابتلاه الله عز وجل) أي وبنى في بنائها إلى يوم القيمة وما قيل أنه أقبل ما أرسل الحيض على بن
 إسرائيل قدرته البصائر بقوله وحديث النبي صلى الله عليه وسلم أكبرهم راءا عن عائشة رضي الله عنها
 قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحيض هذا شيء كتبه الله على بنات آدم قال التوروي أي أنه عام في
 جميع بنات آدم (قوله وذكره بهذا الدم من الرحم) أي ظهر منه إلى خارج القرح الداخل فلزوال إلى القرح
 الداخل فليس ببعض في ظاهر الرواية وبه يفتي قهستاني وعن محمد بالاحساس به ونحوه في الوضوءات ووضع
 الكرسف ثم احت فزوال الدم قبل القرب ثم رفعه بعد تفتي الصوم عنده خلاها ما بين إذا لم يحد
 حرف القرح الداخل فلن حاذته إلى من الكرسف كن حضا ونافسا احتضا وكذا الحديث بالبول اه بصر
 (قوله لصاب الطهر) أي غسلة عتروها فما كثر (قوله ولو حكا) كما إذا كانت بين الحيضين متفرقة بدم
 الاستحاضة فلهنا طاهرة حكا اه ح (قوله وعدم منه) أي الدم من الله وهو ثلاثة أيام كما يأتي ط
 (قوله بالبروز) أي بوجود الركن على ما بينا (قوله فيه) أي في البروز ترك الصلاة وثبت بقية الأحكام
 ولكن هذا ما دام مستترا لما سبأني من أنه لو انتفع دون الله تروضا وتسمى الخ (قوله ولو مبتدأه) أي
 التي لم يسبق لها حيض في سن بلوغها والله في المختار مع وعليه الفتوى أي فانه ترك الصلاة والصوم عند
 أكثر ما يجزئ بخلوي ومن إلى خيفة لا تترك حتى يستمر ثلاثة أيام بصر (قوله لأن الأصل الصلة) أي صفة
 الجسم والرض التفتي للاستحاضة عارض وهذا أصل قوله فيه ترك الصلاة الخ ط (قوله الله) أي حدة
 الله أو قل حدة على طريق الاستعداد قهستاني أي يستدرج التعمد إلى الحيض بمعنى الفتنة ط أو أقل
 الحيض وقوله ثلاثة بالرض على الوجهين الأولين بالتسبب على التفرقة على الثالث فاهم (قوله فلا خافه الخ)
 أي أن إضافة التلبس إلى ضمير الأيام الثلاث لبيان أن المراد مجرد كونها ثلاثا لا كونها ثلاث أيام فلو غاب
 في أول النهار بكل يوم باليلة المستقبلة ولذا صرح الشارح بلفظ الثلاث فالترجيح عليه ظاهر فاهم
 (قوله بالساعات) وهي اثنتان وسبعون ساعة والفتكية هي التي كل ساعة منها خمس عشرة درجة وتسمى
 الفتكية أيضا واحترق من الساعات القوية ومضاعف الزمان القليل وعن الساعات الزمانية وتسمى الموجبة
 وهي التي كل ساعة منها جزء من اثني عشر جزء من اليوم الذي هو من طلوع الشمس إلى غروبها والليل الذي
 هو من غروب الشمس إلى طلوعها فتارة تساوي الفتكية كما في يوم الليل والميزان وتارة تزيد عليها كما في أيام
 البروج الشمالية والبال البروج الجنوبية وتارة تنقص منها كما في ليالي البروج الشمالية وأيام البروج الجنوبية
 ح اه ط لا يشترط استمرارها فيها بحيث لا يتقطع ساعة لا ذلك لا يكون إلا بدلا من انقطاع ساعة
 أو ساعتين فصاعدا غير مبطل كذا في المستحق بصر أي لأن العبرة لانه وآخره كما سبأني (قوله كذا رواه
 الدارقطني وغيره) الإشارة إلى تقدير الاقوال والأكثر قد روي ذلك من ستة من الصحابة بطرق متعددة فها ما قال
 يرتفع بها الضيف إلى الحسن كما سبأني الكمال والمعنى في شرح الهدا يؤلفه في البصر (قوله والناسخ الخ)
 أي ولو بصر قال القهستاني فلو أن المبتدأ الدم حين طلعت نصف قرص الشمس وقطع في اليوم الرابع حين
 طلعت ربعه كان استحاضة إلى أن يطلع نصفه فثبت يكون حضا والعتادة بخمسة مثلا إذا زاد الدم حين طلعت
 نصفه وانقطع في الحادي عشر حين طلعت ثلثه فالزاد على التسمية استحاضة لأنه زاد على العشرة بقدر السدس
 اه أي سدس القرص (قوله والزيادة على أكثره) أي في حق المبتدأ أه أم المقتدة فزاد على عادتها وقبلها
 العشرة في الحاضر والزيادة في النقص يكون استحاضة كما أشار إليه قوله وأعلى العادة الخ أما إذا لم يتجاوز
 الأكثر فما فهو اتفاق للعادة فيها فكون حضا ونافسا وحتى (قوله وآية) هذا إذا لم يكن مدنا خالصا
 ما سبأني (قوله ولو قل خروج أكثره) حتى العبارة بأن قال ولو خرج أقله (قوله استحاضة)
 غير قوله والناسخ وما عطف عليه (قوله بين الحيضين الخ) أي الفاصل بين ذلك وليد كراقل الطهر الفاصل

وآية ومشكل (الولادة)
 خرج النفاس وسببه ابتداء
 ابتداء الله لحواء لا تكل الشجرة
 ويحكمه بروز الدم من الرحم
 وشرطه تقدم نصاب الطهر ولو
 حكا وعدم نفسه عن الله وأوانه
 بعد التسع ووقت ثبوته بالبروز
 فيه تترك الصلاة ولو مبتدأه في
 الأصح لأن الأصل الصحة والحيض
 دم حصة شئ والله ثلاثة أيام
 بلياليها الثلاث فلا إضافة لبيان
 العدد المقتد بالساعات الضمنية
 لا لا اختصاص فلا يلزم كونها
 لثلاثي تلك الأيام وكذا قوله
 (واكثره عشرة) بمشرب لبال كذا
 رواه الدارقطني وغيره (والناسخ
 عن الله (والزائد) على أكثره
 أو أكثر النفاس أو على العادة
 وجاؤنا كدها (وما تراه) صغيرة
 دون تسع على المقد وآية على
 ظاهر المذهب (وحامل) ولو قل
 خروج أكثره (استحاضة
 وأقل الطهر) بين الحيضين

بين النفسين وذلك نصف حول كياساً (قوله أو النفاس والحيض) هذا إذا لم يكن في مدة النفاس لان الطهر فيها لا ينصل عند الامام سواء قل أو كثر فلا يكون الدم الثاني حيضاً كما سنده (قوله وان استغرق العصر) صادق ثلاث صور الاولى أن تبلغ بالنسبة حتى يلازم طول عمرها فتصوم وتصل ويأتيها فزوجها وعشر ذلك ابدل وتختص عتباتها لاشهر الثانية أن ترى الدم عند البلوغ او بعده أقل من ثلاثة ايام ثم يستغرق انقطاعه وحكمها كالاولى الثالثة أن ترى ما يصلح حيضاً ثم يستغرق انقطاعه وحكمها كالاولى الا انها لا تنقض لها عتدة الا بالحض ان طرأ الحيض عليها قبل سن الاياس وان لم يطرأ قبل اشهر من انقضاء سن الاياس كما في العدة ١٥ ح (قوله فيعده) انما فيضج أي اذا علمت أن الطهر لاحد لا يحكمه الا في زمن اسقرار الدم فيعده الخ ثم اعلم أن تقبيده بالعدة خاص بالحيرة وتقيده بالثهرين خاص بها والمعتادة في بعض صورها كما يظهر قريراً (قوله به ينفق) مقابل أقوال في انتهاء من المحيط مبني أدوات عشرة دمان سنة طهر اثم استجرها الدم كال ابو عصمة حيضها وطهرها ما رأت حتى ان عتباتها تنقض اذا طقت ثلاث سنين وثلاثين يوماً وقال الامام المدايني تسعة عشر شهراً الا ثلاث ساعات لجواز وقوع الحلاق في حالة الحيض فتصالح ثلاثة أشهر وكل طهر سنة أشهر الاساعة وكل حيضة عشرة ايام وقيل طهرها أربعة أشهر الاساعة والحاكم الشهد قد روي عن أبيه والقوى عليه لا يسر ١٥ قلت وفي النصايح ان قول المدايني عليه الاكثري في الترخية هو المختار ثم لا ينبغي أن هذا الخلاف الجاهل في المعتادة لا مطلقاً في صورة ما إذا كان طهرها سنة أشهر فافهم ولا في المبتدأة التي استجرها الدم واستجيب إلى نصب عادة لها فانه لا خلاف فيما يأتي في خلاف لما يفيد كلام الشارح (قوله ومن كلامه المبتدأة الخ) قال العلامة البركوي في رسالته الموقفة في الحيض المبتدأة من كانت في أول حيض أو نفاس والمعتادة من سبق منها دم وطهر صحبان أو أحدهما والمفصلة وتسمى السابعة والمقصورة من نسبت هاتين ثم قال في الفصل الرابع في الاستقرار اذا وقع في المبتدأة فحيضها من أول الاستقرار عشرة وطهرها عشرة ثم ذلك أجباً ونفسها أربعون ثم عشرة ثم طهرها إذا لوي نفاس وحيض ثم عشرة حيضها ثم ذلك أجباً ونفسها أربعون ثم وقع في المعتادة فطهرها وحيضها ما اعتادت في جميع الاحكام ان كان طهرها أقل من ستة أشهر والا فترد إلى ستة أشهر الاساعة وحيضها بماله وان رأت مبتدأة أو دماً وطهرها صحبان ثم استقر الدم تكون معتادة وعلت حكمها مثاله من اعتقدت خمسة صا وأربعين طهر اثم استقر الدم خمسة من أول الاستقرار حيض لا تصل ولا تصوم ولا تقرأ وكذا سائر احكام الحيض ثم اربعون طهرها فاعمل هذه الثلاثة وغيرها من احكام الطاهرات ثم قال في فصل المصيرة ولا يقدر طهرها وحيضها الا في حق العدة في الطلاق فيقعد حيضها بعشرة وطهرها ستة أشهر الاساعة فتنتفي مقدتها بتسعة عشر شهراً وعشرة ايام غير أربع ساعات ١٥ والحاصل أن المبتدأة اذا استقر دمها فحيضها في كل شهر عشرة وطهرها عشرة كما في عادة الكلب بل تصل فوح اقتدى الاتفاق عليه خلافاً لما في الامد من أن طهرها خمسة عشر والمعتادة ترذال عادت بها في الطهر ما لم يكن ستة أشهر فانبثرت في ستة أشهر غير ساعة كالمعتادة في حق العدة فقط وهذا على قول المدايني الذي عليه الاكثري كما تقدمناه وأما على قول الحاكم الشهد فترد في شهرين كما ذكره الشارح وظهر أن التقدير بالشهرين أو بالستة أشهر الاساعة خاص بالمصيرة والمعتادة التي طهرها ستة أشهر أما المبتدأة والمعتادة التي طهرها دون ذلك فليس كذلك وأن تقدير الطهر في المصيرة لاجل العدة فقط وأما غيرها فلم يقدر وطهرها بكونه للعدة بل المصريح به في المعتادة أن طهرها عام في جميع الاحكام كما مر وهذا خلاف ما يفيد كلام الشارح فافهم (تتمه) لم أر ما روته المصيرة في العدد والمكان أقل الطهر ثم استقر الدم والظاهر أن حكمها في الاستقرار حكم المبتدأة (قوله اما بعد) أي عدد أيامها في الحيض مع علمها بمكانها من الشهر أي في أوله أو آخره مثلاً قال في الترخية وان علمت أنها تطهر في آخر الشهر ولم تدبر دماً فيها فوضأت الوقت كل صلاة إلى العشرين لانها تحقن الطهر فيها ثم في سبعة بعد ما توحاً كذلك في الثلث في الحيض والطهر وترك الصلاة في الثلاثة الأخيرة لتبقيها بالحيض فيها ثم تنفصل في آخر الشهر لعلها بالخروج من الحيض فيه وان علمت أنها ترى الدم اذا جاوز العشرين ولم تدرك كانت أيامها تدع الصلاة ثلاثة بعد العشرين ثم تصل بالغسل إلى آخر الشهر ١٥ ومنه في رسالة البركوي فافهم (قوله او بمكان) أي علمت عدد أيام حيضها ونسبت مكانها على التعيين والاصل أنها اذا علمت أيامها في ضعفها أو ضعفها فلا يتعين في يوم منها بعض بخلاف

أو النفاس والحيض (خمس عشرة يوماً) ولها اجاعاً (ولا حد لا كلفه) وان استغرق العصر (الاغتداء) الاحتياج إلى (نصب) عادة لها إذا استقر بها (الدم) فيعد لاجل العدة بشهرين به ينفق ومن كلامه المبتدأة والمعتادة ومن نسبت عادتها وتسمى المصيرة والمفصلة واضلها اما بعد أو يمكن

مبحث
في مسائل المصيرة

ما إذا اختلف في أقل من النصف مثلاً إذا اختلف ثلاثة في خمسة يتحقق بالمحيط في الثالث فله أَوَّل المحض أو آخره
 فتقول إن قلت أن أيامها ثلاثة فأختلف في العشرة الأخيرة من الشهر ولا تدرى في أي موضع من العشرة ولا رأى
 لها في ذلك فعلى ثلاثة أيام من أَوَّل العشرة بالوضوء لو شك في صلاة لتردد بين الظهر والمحضر ثم تعلى
 بعدها إلى آخر الشهر بالنقل لو شك في صلاة لتردد بين الظهر والخروج من المحضر وإن أربعة في عشرة تعلى
 أربعة من أَوَّل العشرة بالوضوء ثم بالاعتسال إلى آخر العشرة لما تناووس عليه أربعة وإن ستة في عشرة يتحقق
 بالمحضر في الخامس والسادس فتتكرر فيها الصلاة وتصل في الأربعة التي قبلها بالوضوء وفي التي بعدها
 بالنقل وإن سبعة في عشرة يتحقق بالمحضر في أربعة بعد الثلاثة الأولى وإن ثمانية فيها يتحقق في ستة بعد
 الأولين وإن تسعة فيها يتحقق في ثمانية بعد الأول فتتكرر الصلاة في التسعة وتصل بالوضوء فيما قبله وبالنقل
 فيما بعده لما قلنا يركو ويتزخية (قوله أو جهما) أي العدد والمكان بأن لم تعلم عدد أيامها ولا مكانها
 من الشهر وحكمها ما ذكره بعده (قوله وحاصله الخ) أي حاصل حكم المسئلة بأنواعها فقد سرح الركوى بأنه
 حكم الاضلال العام (قوله إنها تسمى) أي أن وضوءها على ظهر تعلى حكم الطاهرات وإن كان على حصى
 فعلى حكمه اهـ ح أي أن غلبة الظن من الإدلة الشرعية ديد (قوله ومضى ترددت) أي أن لم يفلح فلها
 على شيء فعليها الأخذ بالاحوط في الأحكام يركو (قوله بين حصى الخ) أي لم يترجعه عند هاتهما متلبسة بالمحضر
 أو أنها داخله فله أو أنها طاهرة بل تساوت الثلاثة في غلبتها والظاهر أن قوله ودخول فيه لا غائبة فيه ولا المذكرة
 في البحر (قوله توسأ لكل صلاة) لأنها لا احتل أنها طاهرة وإنما حاض فقد استوى فعل الصلاة وتركها
 في الحظ والحزمة والباب باب العبادة فيصطاط فيها وتصل لأنها إن صلها وليست عليها يكون خيراً من أن تركها
 وهي عليها تارخائية ثم إن عبارة البحر والتزخية والركوة توسأ الوقت كل صلاة فتيه (قوله وإن بينهما)
 أي بين المحضر والظهر كما في البحر وقوله والدخول فيه أي في الظهر وعبر في البحر بالخروج من المحضر وهو
 بهما ومثال هذه الفاعلة والتي قبلها امرأة تذكراً من حضنها في كل شهر مرة أو تقاطعها في النصف الأخير
 ولا تتركه ذلك فأنها في النصف الأول لتردد بين المحضر والظهر وفي الثاني بينهما والدخول في الظهر وما إذا لم
 تترك شيئاً أصلاً في مدة في كل زمان بين الظهر والمحضر حكمها حكم التردد بينهما والدخول في الظهر
 (قوله فتنقل لكل صلاة) بل وإنها في وقت الخروج من المحضر والدخول في الظهر كما في البحر قال في التارخائية
 وعن الفقه إيسهل أنها إذا اغتسلت في وقت صلاة وصلت ثم اغتسلت في وقت الأخرى أعادت الأولى قبل
 الوقتية وهكذا تصنع في وقت كل صلاة احتياطاً اهـ لا احتمال حضنها في وقت الأولى وظهرها قبل خروجه
 فإيهما القضاء احتياطاً واختاره البركوي (تنبيه) تغيير الشارع بقوة لكل صلاة موافق لما في البراءة والفتح وعبر
 البركوي في رسالته بقوله لو شك في صلاة وقال في حواشيه عليها هذا الاستحسان والقياس أن تنقل في كل ساعة
 لأنه ما من ساعة إلا ويجعل أنه وقت خروجهما من المحضر وقال الرشدي في المحيط والتسبيح الصحيح أنها تنقل
 لكل صلاة وفيها قال لا يخرج بين مع أن الاحتمال باق جاعلاً بالموافاة لا قطعاً في أمثاله الصلاة وبعد النقل قبل
 الشروع فيها فاختاره الاستحسان وقد قال به البعض وقدمه به رهاق الدين في المحيط وتدارك ذلك الاحتمال
 باختلاف قول إيسل أنها تعيد لكل صلاة في وقت أخرى قبل الوقتية فتتقن الطهارة في أحدها هو الوقت
 في ظهر اهـ أقول وهو تحقيق بالقبول حتى (قوله وترك غير مؤكدة الخ) متعلق بقوله وإن بينهما الخ
 ذكره ح وط أقول وهو تخصيص بلا تخصص إذ لا فرق بظهر ويصاح إلى نقل غير صحيح وإنما لا تترك السنن
 المؤكدة ومنها الأوجب بالاولى لكونها شرعت جبراً انتصان تمكن في الفرائض فيكون حكمها حكم الفرائض
 ثم اعلم أنها تفرق في كل ركعة الفاتحة وسورة قصيرة وتقرأ في الآخرين من الفرض الفاتحة في الصحيح وتقرأ الفاتحة
 وسائر الدعوات يركو فيها (قوله ومسجداً أو جامعاً) أي تركهما بأن لا تدخل المسجد إلى اللطواف
 كما يعلم بمسجده ولا تكن زوجهما من جامعها وكذا لا تنس المحضر ولا تصوم تطوعاً وإن سمعت جبهة فصعدت
 للصل من قبلت لأنها لو طاهرة مع أدائها والآن تلتزمها وإن أخرتها أعادتها بعد عشرة أيام لليقين بالآداء
 في الظهر في إحدى الزين وإن كانت عليها صلاة فاته ففرضها أعادها بعد عشرة أيام قبل أن تزيد على خمسة
 عشر ولا احتل عود حضنها تارخائية وركوة وبهر (قوله ثم تقضى عشرين يوماً) أي احتمال أن المحضر

أو جهما كايست في البحر والحاوي
 وحاصله أنها تسمى متى ترددت
 بين حصى ودخول فيه وظهر
 توسأ لكل صلاة وإن بينهما
 والدخول فيه فتنقل لكل صلاة
 وترك غير مؤكدة ومسجداً أو جامعاً
 وتصوم ومضان ثم تقضى عشرين
 يوماً

حيث أن كانت عادتيا والارقت الى ايام عادتياه الثانية أن الشرط احاطة الدم لطرفي مدة الحيض فلا يجوز
 بداية الحيض بالطهر ولا خفيه به فلورأت مستدأة يوما وما وثانية طهرا ويومادما قال عشرة حيض ولورأت معتادة
 قبل عادتياه يوما وما وثانية طهرا ويومادما لا يكون شيء منه حضا وكذا النفس على هذا الاعتبار الثالثة
 قول محمد بن النضر أن يكون الطهر مثل الدمين او اقل في مدة الحيض فلو كان كغيره فصل لكن نظر ان كان
 في كل من الجائتين ما يمكن أن يجعل حضا فالسابق حضا ولو في أحدهما فهو الحيض والاسترخاضة
 والا فالكل استرخاضة ولا يجوز به الحيض بالطهر ولا خفيه به فلورأت مستدأة يوما وما وثانية طهرا ويومادما
 دما قال أربعة حيض لان الطهر المقتل دون ثلاث وهو لا يحصل اتصافا كما ذكر ولورأت يوما دما وثلاثة
 طهرا ويومين دما فالسنة حيض للاستواء ولورأت ثلاثة دما وخسة طهرا ويومادما قال ثلاثة حيض فلفظة
 الطهر فصار قاصلا والمتقدم امكن جمعه حضا هذا خلاصة ما في شروح الهداية وغيرها وقد صحح قول محمد بن
 المسبوط والمخطوط عليه الفتوى وفي الهداية الاخذ بقول ابي يوسف ابراهم وكثير من المتأخرين اقتوا به لانه
 اسهل على المتقي والمستغني سراج وهو الاولى فتح وهو قول ابي حنيفة الاسترخاضة نهاية وأما الرواية الثانية
 ففي العرق اختارها اصحاب التون لكن لم تصح في الشروح (خمس) الطهر المقتل بين الاربعين في النفس
 لا يفضل عند أبي حنيفة سواء كان خمسة عشر أو أقل أو أكثر ثم يجعل احاطة الدمين بطرفيه كالمدة المتوالي
 وعليه الفتوى وعندنا خمسة عشر فصل فلورأت بعد الولادة يوما وما وثانية وثلاثين طهرا ويومادما ما اقتضاه
 الاربعون نفاس وعندنا الدم الاقل ولورأت من بلغت بالميل بعد الولادة خمسة دما وخسة عشر طهرا
 ثم خمسة دما وخسة عشر طهرا ثم استمر الدم فعندها خمس وخسة عشر ومن دما فاحاطة خمسة الدمين
 وحضها خمسة الدمين وقامه في الترخاضة (قوله فيها) أي في مدة الحيض (قوله حيض) خبر المدا
 وهو قوله وماتراه (قوله وعليه التون) أي على أن الشرط في جعل الطهر المقتل بين الدمين حضا كون
 الدمين المطين به في مدة الحيض لا في مدة الطهر (قوله فلفظنا) أشار إلى أن اختيار اصحاب التون لا يرجع
 أقول لكنه تصحح التزاي وقد صرح العلامة فاسم بأن التصحيح الصحيح مقدم على الاقراي (قوله ثم ذكر
 أحكامه) أي بعضها والاقتداء وصلها في الجراي اثني عشر ومنها أنه يمنع صحة الطهارة التي يقصد بها
 التنظيف كما قال الحج ولا يجوزهما القهر لهما أن تسوا لوقت كل صلاة وتصدق في معالها سبع
 وثقل وتكرهه رادها ما كى لانسي عادتياه وفي رواية يكتب لهما ثواب احسن صلاة كانت فعل وان منع
 الاعتكاف ومنع صمته وضده اذا طرأ عليه ومنع وجوب طواف الصدر ويحرم الطلاق وتبلغ به الصبة
 وتعلق به انتفاء العدة والاستبراء ووجب الغسل بشرط الانقطاع ولا يقطع التتابع في صوم كفارة القتل
 والنظر بخلاف كفارة العين ونحوها وكل أحكامه تتعلق بالنفاس الاخسة او سبعة على ما ساق
 (قوله يمنع) أي الحيض وكذا النفاس خزان (قوله صلاة) أي يمنع صمها ويحرمها وهل يمنع وجوبها
 لعدم فائده وهي الاداء او قضاءه لا توسطه للرجح خلاف وعامهم على الأقل وبطنا الكلام على ذلك غير
 حقا على العبر (قوله مطلقا) أي كالأبضا لان منع الشيء يمنع لابعاضه غير (قوله ولو جعدة شكر)
 أي او نلاوة فبفتح صمها ويحرمها بحر (قوله وصوما) أي يحرمه ومنع صمته لا وجوبه فلذا تنفيه
 (قوله وجها) أي يحرمه وكذا ما في حكمه كإبائي (قوله وتنفيه) أي الصوم على التراخي في الاصح
 شرائن وعزاه في هامشه الى نلامسكين وغيره (قوله للرجح) على قوله دونها أي لا في قضاء الصلاة حرجا
 بتكررها في كل يوم وتصح ركز الحيض في كل شهر بخلاف الصوم فإنه يجب في السنة شيئا واحدا وعليه انعقد
 الاجماع لحديث عائشة في الكتب السنة وتقام في الصوم وفيه وهل يكره لها قضاء الصلاة ثم أرو صريحا بغيري
 أن يكون خلاف الاول قال في الترويد عليه قوله وهل لضعف رأسه بدل المسح كره اه تأمل وهل يكره لها
 التنبه بالصوم اما لا يصل بعض المفتين الى الاول لان الصوم لها حرام فالتنبه به مثله واعتز به بأنه يوجب
 لها الوضوء والصوم في معالها وهو تنبيه بالصلاة اه تأمل (قوله ولو شرعت تطوعا فيها) أي في الصلاة
 والصوم أما الفرض ففي الصوم تنفيه دون الصلاة وان مضى من الوقت ما يمكنه اذا أخرجه لان العبرة عندنا
 لا بوقت كافي التبع (قوله غائضا) أي في اثنتاهما (قوله ضمتها) فزومها بالتروع (قوله

(فيها حيض) لان العبرة بالوقت
 وآخره وعليه التون فليصنف
 ثم ذكر أحكامه بقوله يمنع صلاة
 مطلقا ولو جعدة شكر (وصوما)
 وجها (وتنفيه) لزوم (دونها)
 للرجح ولو شرعت تطوعا فيها
 غائضا فمضميا

خلافا لما زعمه صدر الشريعة أي من أنه يجب خضاضة نخل الصلاة لانتقل الصوم ط (قوله يعني ذكره في البحر
تبييل قول المتن والطهر الخصال بين الدين في المدة حيض ونفس ونقل التسوية بينهما من الفتح والتجلية
والاستيعاب ثم قال قسبان ما في شرح الوفاة من الفرق بينهما في صحيح اه ح (قوله وبمسكه) أي
عكس التصور المذكور بأن نامت حائضا وكانت طاهرة أي وضعت الكرسيه ونامت فلا أصبحت رأت عليه
الطهر لا تسكن الحكم لأنه شبه بقوله مذ نامت أي حكم بغيرها من حين نامت فافهم (قوله احتياطاً) أي
في الضرورين يقتضي الشفاء فيها إن لم تكن ملتصا كما في البحر حتى لو نامت قبل قضاء احتياطاً ثم اتبعت بعد
خروجه حائضا يجب عليها قضاء تلك الصلاة لا نجسنا ما طاهرة في آخر الوقت حيث لم يحكم بغيرها إلا بعد
خروجه ولو نامت حائضا واتبعت طاهرة بعد الوقت يجب عليها قضاء تلك الصلاة التي نامت منها لا نجسنا ما
طاهرة من حين نامت وحيث حكمنا بطلانها في آخر الوقت وجب القضاء ولا في الهم حدث ولا قبل فيه
أن يضاف إلى أقرب أوقاته فتقبل حائضاً لم يفسد الاحتياط لعدم وهو الأصل فلا يحكم بخلافه الإبدال
وليس دوراً في الهم في نوعها بطلت طاهرة مذ نامت فقد ظهر أن الاحتياط في الوجهين لا في العكس فقط ورجى
فافهم ثم في قول الشرح وبمسكه مذ نامت أيام والمراد أنه يحكم بأنها كانت حائضا حين نومها وظهرت قبل
خروج الوقت ولو قال حكم بطلانها مذ نامت وكذا في عكسه المكان أوضح (قوله ويجمع حل) فقد رقتة حل
هنا وضاع بعد لأن ما قبله المتع فيه من الحل والصحة فلهذا أطلق المتع فيه (قوله قد دخل مسجد) أي ولو مسجد
مدرسة أو داراً يمتنع أهلها الناس من الصلاة معه وكانوا عاكفاً يكون جماعة منهم ولا ثلاث له أحكام المسجد
كالقائه مناه في بحث الفصل من الغلابة والفتنة وخروج مصلي الصلوة والجنابة وإن كان لها حكم المسجد في صحة
الاعتناء مع عدم اتصال الصلوة أو أدامت مع الدخول ولو لم يرد وقت في الفصل فتبديده بعدم الضرورة بأن
كان يراه إلى المسجد ولا يمكنه تقوية ولا السكن في غيره وذكرنا هنا أن الظاهر حينئذ أنه يجب التمسك بالمرور
أخذاً بحافي العناية من البسوط مسافر من مسجد فيه من ما هو واجب ولا يغيره فانه يقيم بدخول المسجد
عندنا اه وكذا لو مكث في المسجد خوفاً من الخروج بخلاف ما لو احتاط به وأمكنه الخروج مسرعاً فانه يندب
له التمسك بطوره الفرق بين الدخول والخروج (قوله وحل الطواف) لأن الطهارة واجبة فيكره ما
وان صرح كما في البحر وغيره (قوله ولو بعد دخولها المسجد) أي ولو عرض الحوض بعد دخولها المسجد فعدم
الحل ذاق له لا لطلوع دخول المسجد ط حتى لو لم يكن في المسجد لا يهل نهر (قوله وقربان نامت ازاراً)
من إضافة الصلابة لمعوله والتقدير ويمنع الحوض قربان زوجها نامت ازارها كما في البحر (قوله يعني ما بين
سرة وركبة) فيعوز الاستسقاء بالسرة وما فوقها والركبة وما تحتها ولو بلا حائل وكذا ما بينهما بما تلي بغير الوطء
ولو تعلق دماً ولا يكره طبعها ولا استعمال ما مست منه من هين أو ماء ولو نحوها إلا إذا وضعت بقصد القرية
كما هو المسخوب فانه يصير مستعملاً في الوطء الجلية ولا ينبغي أن يعزل عن فراشها لأن ذلك يشبه فعل اليهود
يجر وفي السر يكبره أن يعزلها في موضع لا يصلح لها فيه هذا واعلم أن المصريح عندنا في كتاب الظفر والاباحة
أن الركبة من العورة ومقتضاه كإفاده الرجى حرمة الاستسقاء بالركبة لاستدلالهم بما قبله عليه الصلاة
والسلام ما دون الأزار وحده العورة التي يدخل فيها الركبة تأمل (قوله مطلقاً) أي بشهوة أولاً (قوله
وهل يصل التظفر) أي بشهوة وهذا كالأستثناء من عموم حل ما عدا القربان وأصل التردد لصاحب البحر
حيث ذكر أن بعضهم عبر الاستسقاء قبل النظر وبعضهم بالباشرة فلا يشبهه وما إلى الثاني وما إلى أخوه في النهر
إلى الأول واتصرا العلامة ح لا قول وأقول فيه ظفر فان من يحرم بالباشرة تأمل التفاهة البشرية ما كنت من النظر
ومن عبر الاستسقاء مانع فيؤخذ به لتقديمه على المفهوم على أنه نقل في الحقائق في باب الاستسقاء من
الشفقة والخلافة يجنب الرجل من الحائض ما تحت الأزار عند الامام وقال محمد يجنب شعار الهم يعني الجماع
فقط ثم احتقوا في تفسير قول الامام قبل لياح الاستسقاء من النظر ونحوه بما دون السرة إلى الركبة قرياح
ما وراءه وقيل يساح مع الأزار اه ولا ينبغي أن الأول صريح في عدم حل التظفر إلى ما تحت الأزار والثاني
قريب منه وليس بعد النقل إلا المرجوع إليه فافهم (قوله ومباشرة تاله) سبب تردده في الباشرة تردده البصر فيها
حيث قال لو لم يزلهم حكم مباشر تاله ولما قل أن أن ينعى بأنه لا سحر يمكنها من استساقه بها حرم فطهاها بالأولى

خلافاً لما زعمه صدر الشريعة
وفي النسخ لو نامت طاهرة ونامت
حائضاً حكم بغيرها مذ نامت
وبمسكه مذ نامت احتياطاً
(و) يجمع حل (دخول مسجد
(و) حل (الطواف) ولو بعد دخولها
المسجد وشروعها فيه (وقربان
نامت ازاراً) يعني ما بين سرة
وركة ولو لا شهوة وصل ما عداها
مطلقاً وهل يصل التظفر ومباشرة تاله
فيه ترد

قوله إلا إذا وضعت الخ أي قصد
القرية المستحصنة من الجوارح قدر
أداء فرض الصلاة الخ خواتم
وقد سناه قبل نحو ورقة اه منه

وقائل أن يجوز أن حرمة عليه لكونها حائضا وهو مفقود في حقه على أنها الاستحالة ولا غاية معها أنه كره
 اندام استحقاقها وكفها وهو جاز فاعلم اه واستظهر في الترتيب الثاني لم يكن فيها إذا كانت مباشرة كما بين
 من تركه وكيفية ما إذا وضعت يداه على فرجه كالقضاء لكلام العبر لا إذا كانت بجانب من تلوينها كما إذا وضعت
 فرجها على يده فهذا كما ترى تحقيق لكلام العبر لا ما عارض عليه فافهم وهو تحقيق وجه لا يجوز أن يلبس
 بجميع بدنه حتى يذكر جميع بدنه الامتثال للآثار فكذلك لها أن تلبس بجميع بدنها الامتثال للآثار جميع
 بدنه حتى ذكره والا فلا تكون لها أنه كره حراما حرم عليها تمكنه من لبدته كره لمعاد امتثال الآزار منها
 وإذا حرم عليه مباشرة امتثال آزارها حرم عليها تمكنه منها فصرم عليها مباشرة امتثال آزارها الأولى
 (قوله وقراءه القرآن) أي ولودون آية من المركبات لا المفردات لأنه يجوز لقائض المحلة تعلية كلمة كلمة كالقضاء
 والقرآن التوراة والانجيل والزبور كما تقدم المصنف (قوله بقصده) فلورقأت القاضة على وجه الدعاء أو شيئا
 من الآيات التي فيها معنى الدعاء ولا يرد القراءة لأبأس بك كالقضاء من العيون لا بالثبوت وان مفهومه أن ما
 ليس فيه معنى الدعاء كسورة الباقية لا يوزن فيه قصد غير القرآنية (قوله وبه) أي القرآن ولو في لوح أو درهم
 أو حائط لكن لا يمنع أن من المكروب بخلاف المصنف فلا يجوز من المكروب موضع البياض منه وقال بعضهم
 يجوز وهذا أقرب إلى القياس والمنع أقرب إلى التعظيم كما في البصير والصحيح المنع كما ذكره ومثل القرآن سائر
 الكتب السماوية كالقضاء من القهستان في شعره وفي التفسير والكتب الشريعة خلافاً (قوله الانبلاغة
 المتصل) أي كما جرب وانحرطة دون المتصل كالبلد المزبور الصحيح وعبد الفتوى لان الجلبد تبعه سراج
 وقد متان انحرطة النكيس أقول ومثلها صندوق الرعدة وهل مثلها كرسى المصنف إذا حرمه يراجع (قوله
 وكذا يمنع حله) يمنع فيه صاحب البحر حيث ذكره عند تعداد أحكام الحيض وفيه أنه إن أراد به حله استلزام
 انقضاء منه ذكر كرسى أو حائط لا يمنع من في الحلة من المحيط لو كان المصنف في صندوق فلا بأس بلبس أن يحمده
 وفيها قالوا لا بأس بأن يحمل خرأه في مصحف وقال به يكره وقال آخر كره أخذ زمام الأبل التي عليها
 المصنف قال الهجري ولكنه به وهو كراهة له أقول وقد يقال يمكن تصوير الجلبد من وجهه من وجهه كمنه
 مربوطاً بطن مثلاً لكن الظاهر جواز تأمل (قوله في آية) فبدلاً لأنه لا يكتب ما دون الآية لا يكرهه
 كما في التفسير ح (قوله ولا بأس) يشترط أن وضو الجلبد لهذه الأشياء مستحب كوضو المحدث
 وقد تقدم ح أي لأن ما لا بأس فيه مستحب خلافاً لكن استثنى من ذلك ط الأكل والشرب بعد المغضنة
 والفصل دليل قول الشارح وأما قبلها فبكره (قوله بقراءة ادعاء الخ) مثل دعاء القنوت وهو ظاهر المذهب
 كالقضاء مناه (قوله فبكره جنب) لأنه يضر بشاربها المستعمل أي وهو مكروه فليأخذ بالقلوع من العاصية
 فنبذ عنها ثم يأكل بدائع وظاهر التعليل أن استحباب المغضنة لأجل الشرب وغسل البدل لأجل الأكل
 فلا يكره الشرب لأجل بدو الأكل بلا مغضنة وعليه في كلام التذوق وشروطه لكن قال في الخلاصة
 إذا أراد الجلبد أن يأكل فالمغضنة أن يغسل يده ويغضض اه تأمل وذكر في الحلية من أبي داود وغيره
 أنه عليه الصلاة والسلام إذا أراد أن يأكل وهو جنب غسل كفيه وفي رواية تسلم يترؤض وضو مطلقاً (قوله
 لا حائض) في الخاتمة قيل إنما كلبت وغسل لا يستحب لأن الفضل لا يزال بحجاسة الحيض من التمر والبذر
 بخلاف الجنابة اه أقول فبقى أن يستحب لها غسل البدل لأجل الأكل بخلاف لانه يستحب الطاهر من الأولى
 ولذا قال في الخلاصة إذا أرادت أن تأكل فغسل يديها في المغضنة خلاف (قوله ما لم يغتسل بغسل) أي
 لا يكره لها عدم غسلها التلويح بالنقل وهذا مما يكون بعد الطهارة من الحيض (قوله الكراهة)
 أي التعرية ط (قوله وهو أحوط) وقد متان الخباية أنه ظاهر الرواية عزاء في الخلاصة إلى عاتة
 المشايخ قال في البحر فكان أولى وقد متان التمتع أن التمسيد بالمكسب اتفاقاً فإنه لا يجوز منه بغير التمسيد أيضاً
 من بعض ثياب البدن (قوله إذا اغتصم حضها لأكبره) مثله التماس وحل الوطء بعد الأكل ليس بخوف
 على إقطاع المحرم ح في العاتية والنهاية وغيرهما أو تأمراً ذكره لبيق عليه ما بعده قال ط ويؤخذ منه جواز
 الوطء حال نزول دم الاستحاضة اه وقد متان العبر أنه يجوز الاستحاضة بجانب السرور لأكبره مماثل بقية
 الوطء ولو تلطخ بها اه وهذا في الحائض فبدل على جواز الوطء المستحاضة وان تلطخ بما وسأى ما يؤيده فافهم

(وقراءه القرآن) بقصده (وبه)
 ولو مكروباً بالقرآن سنة في الأصح
 (الانبلاغة) المتصل كما مر
 (وكذا) يمنع (حله) كل واحد
 فيه آية (ولا بأس) لحائض
 وجنب (بقراءة أدعية) ومسا
 وجلبها وذكرها تعالى وتيسير
 وزيادة قبور ودخوله صلى عبد
 (وأكل وشرب بعد مغضنة
 وغسل يده) وأما قبلها فبكره
 جنب لا حائض ما لم يغتسل
 بقول ذكره الحلي (ولا يكره
 غيراً من قرآن بكم) عنه
 الجمهور يسيراً وصح في الهداية
 النكراهة وهو الأحوط (ويصل
 وطءها إذا قطع حبها لأكبره)

(قوله وجوبا) منصوب عامل محذوف أي بلا غسل يجب وجوبا ومثله قوله بل ندبا (قوله بل ندبا) لأن
 قرأته حتى يطهرن بالتشديد تقتضي حرمة الوطء إلى غاية الاعتسال لخلطها حاصل ما إذا سكن إمامها اتسل
 من عشرتها لتعاضد بين القرائتين بظاهرها ووث شبهة فلهذا الاستحباب فوح من الكافي (قوله ندبون
 اقله) أي أقل الحضي وهو ثلاثة أيام (قوله في آخر الوقت) أي وجوبا بركوني والمراد آخر الوقت المستحب
 دون المكرره كما هو ظاهر سياق كلام الدرر وصدر التريمة قال ط وأعدل الشارح حكما لجماع وبظهر
 عدم حله بدليل مسألة الانقطاع على الأقل وهو دون العادة قلت قد يفرق بين تحقق الحضي وعدمه وانظر
 ما ذكره تبيل قوله التماس لآم التوسمين (قوله وان لا تله) اللام بمعنى بعد ط (قوله لم يصل) أي
 الوطء وان اغتسلت لأن العود في العادة غالب يمر (قوله وتغتسل وتصل) أي في آخر الوقت المستحب
 وتأخيرها له واجب هنا أما في صورة الانقطاع فقام العادة فانه مستحب كافي النهاية والفتح وغرضها (قوله
 احتسابا) أنه لا لضمان الثلاثة (قوله وان لم تداها) وكذا لو كانت مستدأة درر (قوله حل في الحال) لانه
 لا اعتسالي عليها لعدم الخطأ فان استل بعد الانقطاع لا تتغير الأحكام وقامه في العصر (قوله حتى تغتسل)
 قد عرفت أنه يستحب لها تأخيرها إلى آخر الوقت المستحب دون المكرره قال في المبسوط نص عليه محمدي الأصل

بلا غسل وجوبا بل ندبا (وان)
 انقطع دون أنه توشأ وتصل
 في آخر الوقت (والله) فان
 دون عادتها لم يصل وتغسل وتصل
 وتقوم احتسابا وان لم تداها
 فان كايه حل في الحال (والله)
 يصل (حتى تغتسل) أو تقيم بشرطه
 (أو يضي عليها من يسع الفصل)
 وليس الثياب (والحريمه) يعني
 من آخر وقت الصلاة لتعلمهم
 بوجوبها في ذمتها حتى لو ظهرت
 في وقت الصل لابد أن يضي
 وقت الظهر كافي البراج

قال إذا انقطع في وقت الشاء تؤخر إلى آخر الوقت المستحب دون المكرره قال في المبسوط نص عليه محمدي الأصل
 مكرره يمر (قوله بشرطه) هو قد الماء والصلاة به على الصحيح كما يطم من التبر وغيره وبهذا يظهر أن المراد
 التيم الكامل المصلي للصلاة مع الصلاة أيضا وله وجه شرطه الصلاة به هو أن من شرطه التيم عدم الحضي
 فإذا أصلت به وحكي الشرع بصفة صلاتها يكون حكا بصفة جميعها وبأنها تخرج به من الحضي كما يحكم بغير وجوبها
 من الحضي وبقاتها بمنزلة الجنب فعما إذا انقطع فقام العشرة أو صارت الصلاة ثانی ذمتها حكم الشرع عليها بحكم
 من أحكام الطهارات ولهذا يصلح لزوجه أن يقرأها وان لم تغتسل كما يأتي في تقريره وقد ظهر بمحاضرته أنه ما ذكره
 في الظاهر من أنه يجوز لها أن تقيم الصلاة الجنازة والعبد إذا ظهرت من الحضي إذا كان أيام حصتها
 عشرة وان كان أقل فلا اه شرط طواز تيمها الصلاة الجنازة أو العبد انقطع الحضي فقام العشرة لأن المراد
 بهذا التيم هو التيم الناقص الذي يكون عند وجود الماخوف فوت صلاة نفوت إلى أن يدل وانما كان ناقصا
 لأنه لا يصح به الفرض بل يطل بعد الفراغ من تلك الصلاة حتى لو حضرت جنازة أخرى لا يصح الصلاة عليها
 بهذا التيم على ما تم تقريره في محله وإذا كان هذا التيم ناقصا فلا تخرج به الجنازة من الحضي لما علمت من
 اعتبار التيم بشرطه مع الصلاة معه وأما إذا انقطع حصتها فقام العشرة فيجوز تيمها الصلاة الجنازة أو العبد
 لأنها خرجت من الحضي بالانقطاع المذكور فلو انقطع أقل من العشرة لا يجوز لها أن تقيم الجنازة أو العبد
 مع وجود الماء ولا تقع الصلاة لأنه ناقص لا تخرج به من الحضي ومن شرطه صحة التيم عدم المناق
 والحضي مناف لصلته أما إذا انقطع فقام العشرة فقد خرجت من الحضي وصارت كالجنب فيصح تيمها
 المذكور كما يصح من الجنب فكلام الظاهر في صحيح لا خيار عليه كما لو حضنها ونا في باب التيم لكن في قيد
 قوله واللا بلا إذا انقطع لدون العشرة ولم تصر الصلاة ثانی ذمتها لو انقطع لدون العشرة وقيام عادتها ومضى
 عليها وقت صلاة خرجت من الحضي وجاز زوجها قرائتها فبقي صحة تيمها الجنازة تأمل (قوله يسع الفصل)
 أي مع مقتضاه كالاقتضاء وخلع الثوب والتستر عن العين وفي شرح البزدي ولم يذكر أن المراد به الفصل
 المستنون والقرض والظاهر الفرض لأنه ثبت به وجان باب الطهارة اه كذا في شرح الصرر لابن امير
 حاج (قوله والحرية) وهي الله عند أبي حنيفة والله أكبر عند أبي يوسف والفتوى على الأقل كما
 في الضعفات فمسئتي (قوله يعني من آخر وقت الصلاة الخ) اعلم أنه إذا انقطع دم الحائض أقل من
 عشرة وكان قيام عادتها فانه لا يحمل وطؤها إلا بعد الاعتسال أو التيم بشرطه كما مر لأنها صارت طاهرة حقيقة
 أو بعد أن تقيم الصلاة ثانی ذمتها وذلك بأن ينقطع ويعني عليها الذي وقت صلاة من آخره وهو قد ما يصح
 الفصل والبس والحرية سواء كان الانقطاع قبل الوقت أو في أوله أو قبل آخره هذا القدر فإذا انقطع قبل
 الظهور مثلا وفي أول وقتها لا يحمل وطؤها حتى يدخل وقت العصر لأنها لما مضى عليها من آخر الوقت ذلك القدر
 صارت الصلاة ثانی ذمتها لأن المعتبر في الوجوب آخر الوقت وإذا صارت الصلاة ثانی ذمتها صارت طاهرة

حكما لانها لا تجب في الذمة الا بعد الحكم عليها بالطهارة وكذا وانقطع في آخره ولكن من الانقطاع وبين وقت الصلوة قدر ظهروا ما يبعد غول وقت الصلوة لما قلنا اما اذا كان جهادون ذلك فغايص الا بعد القربوب لصيرورة صلاة الصلوة بنافي ذمتها من صلاة الظهر لانها لم تجز من وقتها ما يمكنها من الشرع فيه فاذا علمت ذلك ظهر ان عبارة المصنف موهبة وليست على الاطلاق لانها فوهة انه يصل بمعنى ذلك القدر سواء كان في وقت صلاة او في وقت ميسر وهو ما يبعد الطلوع الى الزوال وهو ان كان في اقبل الوقت او في آخره مع انه لا عبرة لوقت الميسر ولا لوقت الصلاة كاصح ح ابن الكمال ودل عليه التعليل بوجوبه ما يشافي ذمتها فانها لا تجب كذلك الا بخرج وقتها خلافا لما غلط فيه بعضهم كاجابه عليه في التفتيح والصلوة افعال الشارح يعني من آخر وقت الصلاة لا احتراز بينهما واقبال العتبة التي يؤتي بها في موضع انقطاع ما ذكره من الاجام ولو عبر المصنف كالحبر البركري بقوله او اصر صلاة بنافي ذمتها كان اخيرا وظهر ولكنه قصد التسميع على ما به صير الصلاة دينا في ذمتها وهو معنى هذا الزمان من آخر الوقت ثم هذا اذ لم يمت اكرام المدة قبل الفصل كما في البركوة فلو تم لها عشرة ايام قبل خروج الوقت والفصل لا يحتاج الى معنى هذا الزمن (فيه) اعطى وطو ما يبعد الحكم عليها بالطهارة بضرورة الصلاة بنافي ذمتها لانها صارت كالجنب وخرجت من الحيض حكاه به علم انه لا يجوز لها قراءة القرآن كما طعن البرجندي في خلاف ما اذا اشتك وجب صارت كالجنب فبني ان يجوز لها التيمم لصلاة جنازة او بعد خافت فوشيا كيجوز ذلك للجنب كالزناه (قوله الاصح) أي فلو انقطع قبل الصبح في رمضان بقدر ما يبع الفصل فقط لزمها صوم ذلك اليوم ولا يلزمها قضاء الغشاء ما لم تدر ذلك قدر تحريم الصلاة ايضا وهذا ما صححه في الجنب وتقبل بعده في البرص التوشيح والبرج انما لا يجوز صوم ذلك اليوم اذ الميزن من الوقت قدر الاغتسال والصرعة لانه لا يحكم بطهارتها الا بعد اوان ينقذرها مما يجزيها لان الغشاء صارت دينا عليها واما من حكم الطاهر ان يحكم بطهارتها ضرورة اه

ومعروفه الزيلعي وقال في البحر وهذا هو الحق فيما يظهر اه خالي في التبروفه فكل من وجبه ما يقول ولعله ان الصوم يمكن الشاؤ في النهار فلا يتوقف وجوبه على ادراك اكثر مما يزيد على قدر الفصل بخلاف الصلاة لكن فيه احوال اوجزها الصوم بمجرد ادراك قدر الفصل لزم ان يحكم بطهارتها من الحيض لان الصوم لا يجزى من الحائض ولزم ان يصل وطوها لو كان مسافرا في زمنه مع انه خلاف ما طبق عليه من انه لا يصل ما لم تجب الصلاة بنافي ذمتها ولا تجب الا بادر الفصل والصرعة فاذي يظهر ما قال في البراءة الحق ثم لا يفتي ان ابس الثياب مثل الصرعة اذ لا تجب الصلاة بوجبه كما ذكر لكن هذا على القول بان شرط الصرعة لا على ما صححه الشارح مما لم يفتي فانهم (قوله وهي) أي الصرعة أي زمانها من الطهارة أي من زمنه (قوله مطلقا) أي سواء كان الانقطاع لاكثر الحائض او لونه من ذلك ح (قوله وكذا الفصل) أي الفصل مثل الصرعة في انه من الطهر ولو الانقطاع لا كره ولو لا ذلك فلا بل هو من الحيض لكن هذا في حق الثريان وانقطاع الرجعة وجواز الترتيب باخر لافي حق جميع الاحكام الا ترى انها اذا ظهرت عقب غيبوبة الشفق لم يغتسل عند الخبر الكتابين ثم رأت الدم في الليلة السادسة عشر بعد زوال الشفق فهو طهر تام وان لم يتم خمسة عشر من وقت الاغتسال اه يجرى من الجنب أي لو انقطع دمها تمام العشرة حل تزوجها فربما تقبل الفصل لان زمن الفصل جئت من الطهر فداروا طائفي الطهر وكذا انقطع الرجعة بمجرد طهرها تمام العشرة في الحنفية الثالثة لو كانت مطلقا خلافا رجبا ويجوزها الترتيب باخر لانها لم تنقض الا بادر الفصل بقضائه العقد واما لو كان الانقطاع دون العشرة ولقما رجبا ويجوزها الترتيب باخر لانها لم تنقض الا بادر الفصل جئت من الحيض فلو طهرت تزوجها قبل الفصل كان واما شافي فزمن الحيض وكذا لا تنقض عقد ما لم تنقض واما في حق بقية الاحكام فلا يشترط الفصل في مثل الصلاة او الصوم يجب عليها وان لم تنقض لكن بشرط ادراك زمن الصرعة (قوله تقتضي الخ) أي اذا علمت ان زمن الصرعة من الطهر مطلقا وان زمن الفصل من الحيض في الانقطاع لا تقتضي الصلاة بان بقي قدر الفصل والصرعة فلا يكتفى ادراك قدر الفصل فقط بل لا بد من ادراك قدر الصرعة ايضا أي وليس الثياب كما مر (قوله ولو لعشرة الخ) أي ولو انقطع لعشرة تقتضي الصلاة بان بقي قدر الصرعة فقط والحاصل ان زمن الفصل من الحيض لو انقطع لانه لانها لم تظهر بعد الفصل فاذا ادركت من آخر الوقت قدر ما يبع

وهل تعتبر الصرعة في الصوم

الاصح لا وهي من الطهر مطلقا

وكذا الفصل ولو اكنه والاخر

الحيض تقتضي ان بقي قدر الفصل

والصرعة ولو لعشرة فقدر الصرعة

فقط ثلاثا زيد ايامه على عشرة

فليجئ

(و) وطؤها (بذكر مستحله)
 كما يبرهن بتغيرها كذا مستحل
 وطء المبر عند الجمهور ينجي
 (وقيل لا) يكفر في المأثنتين وهو
 الصبي خلاصة (وعليه القول)
 لأنه حرام لغيره ولما ينجي في المرتبة
 أنه لا ينجي بتكثيره بسلام سكان
 في كفره بخلاف ولو رواية ضعفة
 ثم هو كبيرة لوعاده احتضاراً عالماً
 بالحرمة لا جاهلاً ومكروها وانسبا
 ختارته التوبة ويندب تصدقه
 بدناؤه وأوصفه ومصرفه كذا
 وحل على المرأة تصدق قال
 في القضاء الطاهر لا (وعدم استحضار)
 حكمه (كعاق دائم) وقتاً قليلاً
 (لا ينجع صوماً وسادة) ولو تفلأ
 (وجماعاً)
 قوله فصله بعد التوفيق هكذا
 بجنه ولا وجود لذلك في نسخ
 الشارح التي يدعى فليبرز

طلب
 في حكم وطء المستحضة ومن
 يذكره بغيره

الفصل فساد ما يجب عليه قضاء تلك الصلاة لانها لم تخرج من الحيض في الوقت بخلاف ما إذا كان يسغ الصرعة
 أيضاً لا الصرعة من الطهر فيجب القضاء ما إذا انقطع لا كونه قاضياً فخرج من الحيض بمجرد ذلك فيكون
 زمن الفصل من الطهر والازم أن تزيد مدة الحيض على الصرعة فإذا أدركت من آخر الوقت حذر الصرعة ويجب
 انقضاء وان لم تكن من الفصل لانها أدركت بعد الخروج من الحيض برزاً من الوقت وانما حصل الوطء في
 الانقطاع لا كونه مطلقاً لتوقفه على الخروج من الحيض وقد وجد بخلاف وجوب الصلاة لتوقفه على أدراك
 جزاء بعده (قوله ووطؤها) أي الحائض قال في التبريد لا يؤم أركبها وطء النساء من حيث أدراك
 أما الحرمة فنص بها اهـ واعتزله الشارح في هلمس الخزانة بقوله وأقول قد تقدم قبل ذلك أن النساء
 الحائضات في الأحكام وقال في الجوهرية والسراج الوهاج والنساء المعنوية وغيرها وحكم النساء حكم
 الحيض في كل شيء إلا فيما استثنى وهذا صريح في أخذه هذا الحكم لهذه الحالة لانها ليست مما استثنى
 كما لا يخفى على المتبحر فتنبه اهـ أقول والمستثنيات سبع ستأتي (قوله كما يبرهن بتغيرها) أي جماعة
 ذرورهم منهم صاحب السبوط والاختيار والقنح كسكان في البصر (قوله وكذا مستحل وطء المبر) أي
 دبر المصلحة أماد البر الفلام فالقادم عدم جريان الخلاف في التكبير وإن كان التعليل لا يفي بظهوره ط أي
 قوله لا حرام لغيره أقول وسيأتي في كتاب الأكرام أن الواطئة المتحرمة من الرض لا يأنه يبرهن بطريق ما لو كور
 قصها عنها ولا يتكون في الجنة على الصحيح اهـ (قوله خلاصة) أي لم يذكر في البصر من الخلاصة مسألة وطء
 المبر (قوله فلعنه بعد التوفيق) أي يجعل القول بكفره على استحلال الواطئة بغير المذكورين والقول
 بعلمه عليهم (قوله لأنه حرام لغيره) أي حرمة لا ينعين بل لا ضرراً بجمع الشئ خارج عنه وهو لا يذات قال في
 البصر من الخلاصة من اعتقد الحرام حلالاً أو حلالاً يكثر إذا كان حراماً لعنه ونبت حرمة بعد دليل شرعي
 أما إذا كان حراماً لغيره دليل قطعي أو حراماً لعنه بأخبار الأحاد لا يكثر إذا اعتقده حلالاً اهـ ومثله في شرح
 الصفاة النسفة (قوله ثم هو) أي وطء الحائض (قوله لا يباح الخ) هو على سبيل المقاب والتعذر
 المتوهم والظاهر أن الجهل الغايبي كونه كبيرة لاصل الحرمة الأصلية لا يوجب الجعل بالاحكام في دار الاسلام
 أخذه ط (قوله ورند الخ) لما رواه احمد وابو داود والترمذي والنسائي عن ابن عباس مرفوعاً في الذي
 يأتي آخره انه معنى حائض حال تصدق بشار أو نصف بشار ثم قبل ان كان الوطء في أول الحيض بعد بشار
 أو آخره فيمنعه وقيل بشار أو لم أسود نصفه أو أصفر قال في البصر ويدل لما رواه ابو داود والحاكم وصحبه
 اذا واقع الرجل الملهو في حائض ان كان دماً أحرقت تصدق بشار وإن كان أصفر فليصدق نصف بشار اهـ
 (قوله قال في النساء الخ) أي النساء المعنوية شرح مقدمة الترمذي وأصل النص للقدادي في السراج
 ويؤيد ظاهر الأحاديث وظاهرها أيضاً أنه لا فرق بين كونه جاهلاً بجهتها أو لا (تمة) ثبت الحرمة بأخبارها
 وإن كتبها غنغ وبركوى وحرز في البصر إن هذا إذا كانت ضعفة أو غلب على القول صدقها أو ما لو غلبت ولم
 يثبت صدقها بأن كانت في غير أو أن حضاها لا يقبل قولها (الخ) (قوله وقتاً كاملاً) نظير لقوله دائم والأولى
 عدم ذكر هذا التقيد أي بعد أدركه لأنه في حكمه في الدوام وخصه ط (قوله لا ينجع صوماً الخ) أي ولا تراحة
 ومن مصحف ودخول مصدق كذا لا تقع من الطواف إذا امتن من الوضوء فاستأنف عن الخزانة ط
 (قوله وجماعاً) ظاهره جوانه في حال سلاته وإن زمنه من تعلقه كذا وظاهر غيره من المتن والشرح وكذا
 قولهم يجوز مباشرة الحائض فوق الأزار وإن زهنته التطهير بالماء وقامه في ط وأما ما في شرح النسفة في
 الانقصاص من أن التلوث بالنساء مكروه فالظاهر جده على ما إذا كان بلا ضرر الوطء عدلاً لا ترى أصل على
 القول بأن دطوبة الفرج فيصنع أن فيه تلوثاً بالنساء فخصص الحل بوقت عدم السيلان يحتاج إلى نقل
 صريح ولم يوجد بل قد مناع من شروح الهداية التصريح بأن حل الوطء بعد أكثر الحيض غير متوقف على
 الانقطاع فالهيم (تنبيه) اتفق بعض الشافعية بحرمه بجماع من نص ذكره قبله إلا أنه كان به على قيل
 كوطء المستحضة مع الحرام وظاهره عندنا كذلك لما ضمن التضمين بالنساء بلا ضرورة لا مكان في
 بخلاف وطء المستحضة ووطء اللبس تأمل وفي ما لو كان مستحباً بغيره لما خفي فتاوى ابن حجر أن الصواب
 التفصيل وهو أن كان لعدم المساواة الوطء للعاجزة والأخلاق لا يروى احمد بسند ضعيف أن رجلاً قال

قوله وإبدال الدلالة المقترن بالحي حيث قال وعلى الصوم والجماع بالاشارة وفيه أن الاستدلال بالاشارة النص كما تترقى الأصول هو العمل بآليات
تختلفة لذلك ضرورة ولا سبق في النص كما في قوله تعالى وعلى المولود له ذنوبه في الآية سبق لثبات النفقة وفي ذكر المولود له اشارة الى أن النسب
قلا ما وما الثابت بدلالة النص ثابت بمعنى النص لثمة كائني من التأقيف وقتبه على حرمة ١٩٩

أولى وهكذا هنا فاته سلب بيان
حصة الصلاة مع هذا العذر
أنه اشترط لها الطهارة فيوقف
بذلك على حكم الصوم والجماع
بالاولى لعدم اشتراط الطهارة
من الحديث لهما ١٨ منه
لحديث وثق وصل وان غفر الدم
على الحسير (والسالم) لفة ولادة
المرأة وشرة (دم) فلولم يزل
تكون نساء العفدتم (يخرج) من
رحم فلولم يزل من سرته ان سال
الدم من الرحم ففساها والادفات
جرح وان ثبت له أحكام الولد
(عقبه) أو اكتم ولو متطعا
عصوا حضوا لافقه فتشوان
قدردت أو تقيم وثق بصلاة
ولا تؤثر فاعدا الرحم القادر
وحكمه كالحض في كل شيء
الافسحة ذكرته في الخرافات
وشرس للملقق ماته (لاحد)
لا فله الا اذا اصبح اليه لعتة
كقوله اذا ولدت فانت طالق
فقات مضد قذره الامام
بضعة وعشرين مع ثلاث حض
والثاني بأحد عشر والثالث
بأحد (واكتمه أربعون يوما)
كذا رواه الترمذي وغيره
قوله الافسحة اقول قلم السبعة
ان عبد الرزاق في شرحه فقال
حكم النفس حكم حض فزوا
في كل شيء فغرسه نذكر
لا تخض اعتداده ولا
بلوغها أيضا به يشير
والفصل بين سنة التلق وال
بذعة قالوا ليس فيه يظهر
وليس في افقه حد وفي
أكتمه على أربعين حزرا
وليس ذا باطاع تباعا
في الصوم في كفارة فغير
وهكذا استبرأ بها ليس في
تقاز به وذا عشر ١٨ منه

بأرسول الله الرجل يشب لا يدرى له الماء يجامع أمه قال ١٨ ملخصا (قوله لحدث فوضي) فاته ثبت
به حكم الصلاة عبادة وحكم الصوم والجماع لالة ١٨ من ودر وابدال الدلالة بالاشارة لا يفتي مافقه على
من لم يعرفه بالأصول فافهم من الحديث مذكور في العهد اية وظهر الفتح أنه لم يجد هذا الفقه وذكر من سنن
ابن ماجه أنه صلى الله عليه وسلم قال فاطمة بنت أبي حبيش اجتنبتي الصلاة أيام حيضك ثم اغتسل
ووضي لكل صلاة وان غفر الدم على الحسير ثم تكلم على سنده ثم قال وهو في الضاري بدون وان غفر الدم
على الحسير (قوله والنفس) بالكسر فأموس (قوله فلولم يزل) أي بأن شرح الولد جاتا بلام (قوله
العفدتم) وعليه فغير في الدم فيقال دم حقيقة أو حكما كلف القهستاني (قوله من سرته) عبارة الجبر
من قبل سرته أي أن كان يظنها جرح فانتقض ويخرج الولد منها ١٨ (قوله ففساها) لأنه وجد خروج الدم
من الرحم عقب الولادة جبر (قوله والا) أي بأن سال الدم من السرته (قوله وان ثبت له أحكام الولد)
أي تنقضي به العدة وتصير الامة أم ولد ولو على طلقها ولو بالادعاء ولو بالاشارة ولو بالشرط جبر من القهسية
(قوله فتشوان) تنزع عن قوله لا فله ط (قوله وثق بصلاة) أي ان لم تقدر على الركوع والسجود
قال في الجبر من الطهارة ولو لم تصل تكون عاصيا ثم تكفى غسل فلو ايقظ بقدر فغسل القدر وقتها ويغفر
لها وقبل منك وتصل كل لا تؤذي ولها ١٨ (قوله فاعدا الرحم القادر) استفهام انكار أي
لا عذره في التلق أو التأخير قال في سنة المصل فافهم وتأمل هذه المسألة هل تجد عدرا لتأخير الصلاة أو بدلا
لتأخيرها (قوله الافسحة) هي البلوغ والاستبراء والعدة وأنه لا حد له وأنه لا ذكره أربعون وانه قطع
التتابع في صوم الكفارة وأنه لا يحصل به الفصل بين طلاق السنة والعدة ١٨ ح قوله البلوغ الخ لانه
لا يتصوره لأن البلوغ قد حصل بالبل قبل ذلك وصورة في الاستبراء اذا اشترى جارية حامل فبضها ووضعت
عنده ولدا ويقلد آخرى بطنها خالدم الذي ين الولدين نفاسا ولا يحصل الاستبراء الا بوضع الولد الثاني
وصورة العدة اذا قال لامرأته اذ ولدت فانت طالق فولدت ثم قالت مضد علق فانتضاج الى ثلاث
حيض ماعلا النفس كإسباقي بيانه ١٨ سراج (قوله بضعة وعشرين) لانه لو قدر بأقل لا ذى الى تنقض
العادة عند صدور الدم في الأربعين لأن من أصل الامام أن الدم اذا كان في الأربعين فالظهر الفصل لا يصل طال
أو قصر حتى لو رأت ساعة دما وأربعين الأسابيع طهرت ساعة دما كان الأربعون كلها نفاسا وعليه الفتوى
كذا في الخلاصة نهر أي فلو قدر بأقل من خمسة وعشرين ثم كان بعده أقل الطهر خمسة عشر ثم عاد الدم كان
نفاسا فليزيم تنقض العادة بخلاف ما لو قدر بضعة وعشرين لأن ما عدا يكون حيضا لكونه بعد تمام الأربعين
(قوله مع ثلاث حض) فأدى مدة تصدق فيها عتده خمسة وثلاثون وبضعة وعشرين نفاس وبضعة عشر
طهر ثم ثلاث حض شكل بضعة خمسة أيام وطهران بين الحضتين ثلاثون يوما وهذا رواية محمد عنه
وفي رواية الحسن عنه لا تصدق في أقل من مائة يوم لتقدره كل بضعة بضعة أيام وتماه في السراج
(قوله والثاني بأحد عشر) أي وقدر أو يوفى لقل النفس بأحد عشر نفاس بأحد عشر نفاس ولو لم يكن أكثر من أكثر
الحض فأدى مدة تصدق فيها عتده خمسة وستون يوما أحد عشر نفاس وبضعة عشر طهر وثلاث حض
بضعة أيام بجمعا طهران ثلاثين يوما ح (قوله والثالث بأحد عشر) أي قدره بمدة بضعة وعشرين في أربعة
وخمين يوما وبضعة خمسة عشر طهر ثم ثلاث حض بضعة طهران ثلاثون قال في المنظومة النسيئة
أدى زمان عتده تصدق فيه التلى بعد الولد تطلق
في الثاقون يحمس ترقن ه هامة فيما رواه الحسن
والحسن والثون عند الثاني ه وسطا إحدى عتة الثاني ١٨

وهذا كله في الحرة النفاها أو أمة النفاها ففساها حكمهما في العدة ان شاء الله تعالى (قوله
كذا رواه الترمذي وغيره) أي بلغي قال في الفتح روى ابو داود والترمذي وغيرهما عن امرأة قالت
كانت النفسا فتعذر عن عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين يوما وأتني الضاري على هذا الحديث وقال
الزوي حديث حسن وبصح الحاكم وروى الدارقطني وابن ماجه عن أنس أنه صلى الله عليه وسلم وقت
لنفسا أربعين يوما الآن ترى الطهر قبل ذلك وروى هذا من عدة طرق نقل عن الطعن لكنه يرتفع بكثرها

الاحسن اه ملخصا (قوله ولان اكره الخ) يعني بالاجماع كافي الجبر حتى ان من جعل اكره لخص
 حجة عن جبر يصل اكره للنفس ستين ح (قوله لو مبتدأ) يعني انما يستبرأ من اكره استحاضة
 في حق المبتدأ التي لم تثبت له إعادة أو ما العادة فقرة لعادتها أي ويكون ما زاد على العادة استحاضة لا ما زاد
 على الاكثر فقط (قوله فقرة لعادتها) اطلقه فعمل ما اذا كان ختم عادتها بالدم أو بالظهر وهذا عند أبي
 يوسف وعند محمد بن خنيزم بالدم فكذلك وان بالظهر فلا وسياسة ما ذكر في الاصل اذا كان عادتها في النفس
 ثلاثين يوما فاقطع دمها على رأس عشرين يوما وظهرت عشرة ايام تمام عادتها نقصت وصامت ثم عادها
 الدم فاستقر بها حتى جاوز الاربعين ذكر انما استحاضة فيجازيها في الثلاثين ولا يجوز بها صومها في العشرة
 التي صامت فيها من القضاء أو ما في مذهب محمد فنفها عشر وثلاثين فيصام بعدها ما صامت بها من البدائع
 (قوله وكذا الحوض) يعني ان زاد على عشرة في المبتدأ فالارثاء استحاضة وقر العادة لعادتها ط
 (قوله فان اقطع على اكرهها) محترز قوله والارثاء ط (قوله أو قبله) أي قبل الاكثر زاد على العادة
 قال في البصر وقد يكون زاده على الاكره لانه لو زاد على العادة ولم يزد على الاكثر فالكل حيض اضاها بشرط
 أن يكون بعده طهر صحيح (قوله ان وليه طهر تام) قال في البصر وانما عدها بالانها لو صككت عادتها
 حجة امام مثلا من اول كل شهر فرأت ستة ايام فان السادس حيض أيضا فان طهرت بعد ذلك أو بعد عشر
 يوما ثم رأت الدم فانه ترات في عادتها وهي حجة واليوم السادس استحاضة تنقضي ما ترك فيه من الصلاة
 كذا في السراج اه قال ح وصورته في النفس كانت عادتها في كل نفس ثلاثين ثم رأت مرة واحدة
 وثلاثين ثم طهرت البصة عشر ثم رأت الحوض فانه ترات في عادتها وهي الثلاثون وبسبب اليوم الزايد من
 الخمسة عشر التي هي طهر (قوله وهي تثبت وتنقضي بجزء) اشار الى أن ما رآه ثانيا بعد الطهر انما يصير
 عادتها وهذا امثال الانتقال بجزء ومثال الثبوت مبتدأ ثم دما وطهرها صحيحين ثم استقر بها الدم فعدتها
 في الدم والطهر ما رأت فقرة اليها لكن قدما من الركوى تقيد به بالآذان طهرها قل من ستة اشهر الاقتره
 الى ستة اشهر الاساعة وحضها بحاله (قوله به يعني) هذا قول أبي يوسف خلافا لهما ثم الخلاف في
 العادة الاصلية وهي أن ترى دمن متقن وطهر من متقن على الولا أو اكره لا الجلبة بأن ترى اهلها مختلفة
 ودما كذلك فانها تنقضي برؤية الخالف اضاها خير ونظام بيان ذلك في الفقه وغيره وقيدته البركوى في
 هامش رسالته على أن بحث انتقال العادة من اهم مباحث الحوض لكثرة وقوعه وصعوبة فهمه ونعسر
 ابرائه وذكر في الرسالة أن الاصل فيه أن اضافة العادة كانت في النفس فان جاوز الدم الاربعين فالعادة
 باقية فرة اليها والباقي استحاضة وان لم يجاوز انتقلت العادة الى ما رآه والكل نفس وان كانت في الحوض فان
 جاوز العشرة فان لم يقع في زمان العادة نصاب انتقلت زمانا والعدد بهما يعتبرا من اول ما رأت وان وقع فالواقع
 في زمانها فقط حيض والباقي استحاضة فان كان الواقع مساويا لعادتها عددا فالعادة باقية والانتقلت العادة
 عددا الى ما رآه ناقصا وان لم يجاوز العشرة فالكل حيض فان لم يساها في السابق عاده والا فالعادة بهما
 ثم ذكر في كذا اشكاله اوضح بها المقام فراجعها شرحنا عليها (قوله وبتمامه الخ) ذكره في ما تقدمناه
 أنصاع السراج فالصبر ما راجع الى مجموع ما ذكره الى مسألة الانتقال فقط اذ لم يذكر فيها ازيد مما عاينا فانهم
 (تمة) اختلفوا في العادة هل ترك الصلاة والصوم يجزئ ردها الزيادة على العادة قبل لا احشال الزيادة على
 العشرة وقيل نعم استحسانا بالاصل وصحة في النهاية والفقه وغيرهما وكذا الحكم في النفس واختلفوا في
 المبتدأ أي يساها الصحيح انها تترك بجزء ردها الدم كافي الزيل والاحشاش لا ياتيها زوجها حتى يتيقن حالها
 فوج افندي (قوله والنفس لامة وامين) بفتح التاء وسكون الواو وفتح الهزة تشبيهه بأم اسم ولد
 اذا كان معه آخر فيلن واحد قهستاني (قوله من الاول) والمرق غضب الناس ان كان في الاربعين
 فن نفس الاول والا استحاضة وقيل اذا كان بينهما اربعون يجب عليها نفس من الثاني والصحيح هو الاول
 نهاية وغيره ثم اذكر المصنف قولهما وعند محمد ونظر النفس من الثاني والاول استحاضة وقره الخلاف في
 النهر (قوله وقافة) اشار الى أن في المسألة الاول خلافا كما ذكرنا (قوله تلحقه بالفراغ) أي تلحق اضاها
 العدة بفراغ الرحم وهو لا يرضح الا بفرج ك ما فيه ط (قوله مثل السين) أي يجوز فيه تحريكها بالمركات

ولان اكره اربعة امثال اكثر
 الحوض (والارثاء) على اكره
 (استحاضة) لو مبتدأ أو ما العادة
 فقرة لعادتها وكذا الحوض فان
 انقطع على اكرهها وقبله فالكل
 نفس وكذا حوض ان وليه طهر
 تام والاضاحات بها هي تثبت وتنقضي
 بجزء يعني وقسمه فيما علقناه على
 اللقي (والنفس لامة وامين من
 الاول) هما ولدان بينهما دون
 نصف حول وكذا الثلاثة ولولين
 الاول والثالث اكثر منه في الاصح
 (و) انقضاء (العدة من الاخير
 وقافة) تلحقه بالفراغ (وسقط)
 بمثل السين

٣٩٧ روى أن ابا يوسف قال للامام
 أ رأيت لو كان بين الولدين اربعون
 يوما قال هذا لا يكون قال فان
 كان قال لا لنفس لهما من الثاني
 وان دغم اضاها في يوسف ولكنها
 تقبل وقت ان تقع الولد الثاني
 وتصل وهو الصحيح كافي النساء
 وغيره اه من هامش الخواص
 بمثله اه منه

المطح ح ثم ان الياض ما خوذ من الياض وهو القنوط ضد الرية قال الملتزى اصله انما على وزن انفعل
من يابسه اذا جعله ناسا منقطع الرية فكان الشرح جعلها منقطعة الرية من رية الدم حلفت الهيمز فالتى
هي عين الكلمة تنقصا اه فوح (قوله مثلها) قال في الفتى في باب العدة يمكن ان يكون المراد المائنة
في تركيب البدن والسن والوزن اه وشال لا بد ان يصير مع ذلك حشفه الماذكر بعد الفتى عن مجده
قدرة في الرومات يحنس وخسن وفي غيرهن يستن ورايعن القطر ايضا فيلزم ورجى (قوله فاذا بلغت)
فالمثل يحنس وانقطع دمها فعدتها بالحسن لان الطهر لاحد لا كونه رجى وعليه فالمرجع الى لازي الدم في مدة
ارضاعها لا تنقص عدتها بالالحسن كما سأل في التصريح به في باب العدة وقال في الرراج سئل بعض
المشايخ عن المراجعة اذا لم ترجع فاعالجته حتى رأت مفرقة في ايام الحيض قال هو حيض تنقص به العدة
اه (قوله وانقطع دمها) اما لو بلغت والدم ياتيها فليست بآيسة ومعه اذا رأت الدم على العادة لانه حثث
ظاها في أنه ذلك المتأد عود العادة يحل الياض ثم غير بينهم هذا بيان تراسا لكل اعتبار احوال اذا رأت
بله يسيرة ونحوه وقيدوه بأن يحسكون اسر أو سود فلو اسفر أو اخضر أو تربة لا يكون حيفا ومنهم من
لم يشرف فيه فقال اذا رأت على العادة الحبارية وهو قيد أنها اذا كانت عادتها قبل الياض اصفر فرأه
كذلك أو علفا فرأه كذلك كان حيفا اه فغنى عن العدة والذى يظهر هو الثاني رضى (قوله حكم بياضها)
فاشتم هذا الحكم الاعتداد بالاشهر اذا لم ترق في استئناها ط (قوله وحده) أى المستثنى في باب العدة
قال في البصر وهو قول مشايخ بخارى وخوارزم ح وبسط الشارح في هاشم الخزان قال قاضي خان وغيره
وعليه الفتوى وفي نكت العلامة قاسم عن المحدثات افتادوه في النقص وغيره اه (قوله أى المدة
المتكررة) وهي الخمسون أو النجسة والخمسون ط (قوله فليس بحيض) ولا يحل به الاعتداد بالاشهر ط
(قوله دما خالصا) أى كالا سود والاحمر القاني دور قال الرجى وتقدم من الفتى انه لو لم يكن خالصا
وكانت عادتها كذلك قبل الياض يكون حيفا (قوله حتى يحل) تخريج على الاستئنا (قوله لكن قبل
تمامها) أى تمام العدة بالاشهر لا بعده أى بعد تمام الاعتداد ط (قوله وسحقه في العدة) جازمه هناك
آيسة اعتدت بالاشهر ثم عادتها على جارى العادة أو حبلت من زيج آخر بطلت عدتها وقد نكحها
واستأنفت بالحيض لان شرط النكحة تحقق الياض عن الاصل وذلك بالغير الى الموت وهو ظاهر الرواية
كافي في النكاح واخشاها في الهداية فتعين المصرا له فانه في البصر بعد كناية ستة اقوال صحيحة واتزه المصنف
لكن اختار البهني ما اختاره الشهيد أنها ان رأته قبل تمام الاشهر استأنفت لبعدها فقلت وهو ما اخشاه
صدر الشريعة ومناخسرو والباقي واتزه المصنف في باب الحيض وعليه فالتكاح جائز وقتئذ في المستقبل
بالحيض كما صحه في الخلاصة وغيرها وفي الجوهره والنجى انه الصحيح افتادوه عليه الفتوى وفي تصحيح القدورى
وهذا التصحيح أولى من تصحيح الهداية وفي النهر اعدل الروايات اه ح (قوله وصاحب عذر) خبر مقدم
وقوله من به سلس بول مبتدأ مؤخر لانه معرفة بالاول نكرة فاقهم قال في التبريد السلس ينجى الام نفس
اخراج ويكرها من به هذا المرض (قوله لا يمكنه اساك) اما اذا امكنه خرج من كونه صاحب عذر
بحاكيما ط (قوله أو استطلاق بطن) أى حريان ما فيه من الفائط (قوله أو انفلت ربح) هو من
لا يملك جمع مقعده لا ستره فيها نهر (قوله أو بعينه رمد) أى ويسل منه الدمع ولم يقيد بذلك لانه
الغالب (قوله أو عمن) ضعف الرؤية مع سيلان الدمع في اكثر الاوقات ح غن القاموس (قوله
أو غرب) قال الملتزى هو عرق في مجرى الدم يسقى فلا يتقطع مثل الباصور وعن الاصمى بعينه غرب
اذا كانت تسيل ولا يتقطع دموعها والقرب التصريح بدم في الماقي اه فاقهم (قوله وكذلك ما يخرج
يوجب الخ) يظهره بم الاتم اذا زككم ط لكن صرحوا بأن ما فيه النائم طاهر ولو متناظرا مثل وعادة
شرح النية كل ما يخرج بغيره فالوجع غير قيد كما ترى وفي الجنى الدم والقيح والصدية وما بالجرح والنزعة
وما بالبقرة والندى والعين والاذن لعله سواء على الاصح اه وقد منافي في موضعين من البصر وغيره أن
التقيد بالعله ظاهر فهاذا كان الخارج من هذه المواضع ما عطف بخلاف ما اذا كان قيحا أو صديا وقد منا
هنا أيضا بسببية الباحث المتعلقة بالدمع فراجعها (قوله مفروضة) اختره من الوقت المهل كما بين الطالع

بل هو ان يبلغ من السن مالا
خصص مثلها فيه) فاذا بلغت
وانقطع دمها حكم بياضها (قوله
رأته بعد الانقطاع) فيسقط
الاعتداد بالاشهر وقد انكته
(وقيل بعد خمس سنه) وعليه
الموتل والفتوى في زمانها يجزى
وقهر (جسيرا) وحده في العدة
يحنس وخسن قال في النسياء
وعليه الاعتداد (وماراه بعدها)
أى المدة المذكورة (فليس
بحيض في ظاهر المذهب) الا اذا
كان دما خالصا لحسن حتى يحل
به الاعتداد بالاشهر لكن قبل
تمامها لا بعده حتى لا تنقص
الانكحة وهو المختار للفتوى
جوهره وغيرها وسحقه في العدة
(وصاحب عذر من به سلس بول)
لا يمكنه اساك (أو استطلاق
بطن أو انفلت ربح أو استخاضه)
أو بعينه رمد أو عمن أو غرب وكذا
كل ما يخرج يوجب ولو من اذن
وندى وسرة (ان استوعب عذره
تمام وقت صلاة مفروضة)

طلب
في أحكام المذود

والزوال فانه وقت صلاة غير مفروضة وهي العبدوا الضحى كما يشير اليه فلا يستوعبه لا يصير معذورا وكذا
 لو استوعبه الانقطاع لا يكون رأيا اخذه الرضى **(قوله ولو حكا)** أى ولو كان الاستيعاب حكما بأن انقطع
 العذرى زمن يسيرا لا يمكنه فيه الوضوء والصلاة فلا يشترط الاستيعاب الحقيقي فى حق الابتداء كما حقه فى الفتح
 والردود خلافا لمفهوم الزمانى كما يسطه فى الصراخ الرضى ثم لم يشترط أن لا يمتلئح بينهما والاعتصام على
 فرضهما يرجع اه أقول الظاهر التالى تأمل **(قوله فى حق الابتداء)** أى فى حق ثبوته ابتداء **(قوله)**
 فى جزء من الوقت أى من شكل وقت بعد ذلك الاستيعاب امداد **(قوله ولو مرة)** أى لم يجرى بها مرة
 امداد **(قوله وفى حق الزوال)** أى زوال العذرى خروج صاحبها عن كونه معذورا **(قوله تمام الوقت)**
 حقيقة أى بأن لا يوجد العذرى جزء منه أصليا فيقتض العذرى من أول الانقطاع حتى لو انقطع فى أثناء
 الوضوء أو الصلاة ودام الانقطاع الى آخر الوقت الثانى بعد وقوعه عن بعد دخول وقت فرض استلزم الى آخره
 فان لم ينقطع تروا ويصلى ثم انقطع فى أثناء الوقت الثانى بعد تلك الصلاة وان استوعب الوقت الثانى
 لا بعد ثبوت العذرى حينئذ من وقت العروض اه بركوة وغفوة فى الزمان والظاهرة وذكري العبر من
 السراج انه لو انقطع بعد الفراغ من الصلاة وبعد التعمد قدر الشبهة لا بعد زوال العذرى بعد الفراغ كالتيم
 اذا رأى الماء بعد الفراغ من الصلاة **(قوله وحكمه)** أى العذر وأصاحبه **(قوله الوضوء)** أى مع
 القدرة عليه والا فالتيم **(قوله لا غسل يديه)** أى ان لم يذك يائى متنا **(قوله وغفوة)** كالدنو والمكان
 ط **(قوله الام للوقت)** أى فالحق لوقت كل صلاة بقرينة قوله بعده فاذا خرج الوقت بطل فلا يجب لكل
 صلاة خلافا للشافعى أخذنا من حديث وضئ لكل صلاة قال فى الامداد وفى شرح مختصر المحامى روى
 ابو حنيفة عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لسا طعة بنت
 اى حينئذ وضئ لوقت كل صلاة ولا شك انه حكمه لانه لا ينقطع غيره بخلاف حديث لكل صلاة فان لفظ الصلاة
 شاع استعماله فى لسان الشرع والعرف وفى كتابنا وجب حله على الحكم وقامه فيه **(قوله ثم يصل به)** أى
 بالوضوء فيه أى فى الوقت **(قوله فرضا)** أى أى فرض كان نهر أى فرض الوقت أو غيره من الفرائض
(قوله بالاول) لانه اذا جازة النفل وهو غير مطالب به يجوز الواجب المطالب به بالاولى اخذه ح وأولاه
 اذا جازة الا على والادى يجوز الاوسط بالاولى **(قوله فاذا خرج الوقت بطل)** اخذ ان الوضوء انما يطل
 بخرج الوقت فقط لا بدخوله خلافا لغيره ولا يكل منهما خلافا للشافعى وتأتى عشرة اختلاف **(قوله أى ظهر)**
 حديثه السابق أى السابق على خروج الوقت وأقاده لانه لا تأثير للترويج فى الانتقاض حقيقة وانما التناقص هو
 الحدث السابق بشرط الترويج فالحديث محكوم بارتضاعه الى غاية معلومة فظهر عند مقتصرنا لاستندنا
 كاحقه فى الفتح **(قوله حتى لو تروا الخ)** تبرع على قوله أى ظهر حديثه السابق فان معناه انه يظهر حديثه
 الذى قارن الوضوء أو الذى طرأ عليه بأن تروا على السلان أو وجد السلان بعده فى الوقت أى فما اذا
 تروا على الانقطاع ودام الى الخروج فلا حدث بل هو طهارة مكاملة فلا يطل بان خروج **(قوله)**
 ما لم يطرأ الخ أى فانه بعد الخروج لو طرأ أى عرض حدث آخر أو سال حديثه يطل وضوءه بذلك الحدث
 فهو كالصحيح فى ذلك تقدير **(قوله كما سمع خفه)** أى التى قدمها فى باب المسح على الخفين بقوله انه أى
 المعذور يصح فى الوقت فقط اذا تروا وليس على الانقطاع فكالصحيح اه وقدمنا هنا رابعة لانه اما ان
 تروا وليس على الانقطاع أو يوجد الحدث مع الوضوء أو مع المسح أو معهما فهو كالصحيح فى الصورة الاولى
 فقط التى استثناهما من المسح فى الوقت فقط وهى المرادة هنا فلا يمكن حكم هذه المسألة معلوما حيث
 صرح فيها بأنه كالصحيح أى انه يصح فى الوقت وتاريخه الى انتهاء مدة المسح اراد ان يبين ان من وضأ على
 الانقطاع ودام الى تروا خفه فهو كالصحيح أيضا فاذا خرج الوقت لا يطل وضوءه ما لم يطرأ حدث آخر
 تنبيه مسألة الوضوء بمسأة المسح من حيث أن كلامهما حكمه كالصحيح وان كان حكمهما مختلفا من حيث
 انه فى الاولى يطل وضوءه بطروا لحدث بعده الوقت ولا يطل مسحه بذلك فى مدة المسح بمعنى انه لا يلزم نزع
 الخلف والنقل بعد الوقت بخلاف الصورة الثلاث من الرابعة فانهم **(قوله واقاد)** أى قوله فاذا خرج
 الوقت بطل فان المراد به وقت الفرض لا الميسل **(قوله لم يطل الا بخرج وقت الظهر)** أى خلافا لغير

بأن لا يجيد فى جميع وقتها زمانا
 تروا ويصل فيه غالبا من الحدث

(ولو حكا) لان الانقطاع الميسر
 ملحق بالعدم **(وهذا شرط)**

العذر **(فى حق الابتداء وفى)**

حق القضاء كفى وجوده جزء

من الوقت ولو مرة **(وفى حق)**

(الزوال) يشترط استيعاب

الانقطاع تمام الوقت حقيقة

لانه الانقطاع الكامل وحكمه

الوضوء لا غسل يديه وغفوة

(لكل فرض) الام للوقت

كأنى لاول الشمس **(ثم يصل به)**

بقية فرضا وتلا بدخول الواجب

بالاولى فاذا خرج الوقت بطل

أى ظهر حديثه السابق حتى لو وضأ

على الانقطاع ودام الى تروا خفه

لم يطل بان خروج ما لم يطرأ حدث آخر

أو بطل مسألة مسع خفه واقاد

انه لو وضأ بعد الطلوع ولو لم يجد

أوصى لم يطل الا بخرج وقت

الظهر

وأي وصف حيث اطلامه خوله وان وضأ قبل الطلوع على أيضا الطلوع خلا فأنقض لعدم الدخول وان
 وضأ قبل العصر على اتصاله بوجود الترويح والدخول والاصل ما مر (قوله هو المختار للفتوى) وقيل
 لا يجب عليه أصلا وقيل ان مكان مفدا بأن لا يصيه مرة أخرى يجب وان كان يصيه المرة بعد الأخرى
 فلا واختاره السرخسي بحر قلت بل في البدائع انه اختار ما عناه وهو الصحيح اهـ فان لم يكن التوقيت
 جملة على ما في المتن فهو أوسع على المعذورين ويؤيد التوقيت ما في الجملة عن الزاهد عن الشافعي ولو علمت
 المستحاضة انها لو غلته يسقط طهارها الى أن تسلي يجب بالايجاب وان علمت انه يعود بنفسه عند
 أبي يوسف دون محمد اهـ لكن فيه ما عني الزاهد أيضا عن قاضي صدر أنه لو سقي طهارها الى أن
 تفرغ من الصلاة ولا يلقى الى أن يفرغ الوقت فعندنا الصلي بدون غلته خلا للشافعي لأن الرخصة عندنا
 معتدلة بخرج الوقت وعندنا القراغ من الصلاة اهـ لكن هذا القول ابن مقاتل الرازي فإنه يقول يجب
 غلته في وقت كل صلاة قياسا على الوضوء ما يجب عنه في البدائع بأن حكم الحدث من قربان النص ونجاسة
 التوب ليست في معناه فلا تلحق به (قوله وكذا مريض الخ) في الخلاء مريض يخرج منه ثياب
 نجسة ان كان مكانه لا يسطح منه شي الاتص من ساعته أن يصل على حاله وكذا لو لم يتبص الثاني
 الا أنه يزاد مرضه أن يصل فيه بحر من باب ملازمة المريض والظاهر ان المراد بمرضه من ساعته أن يتبص
 نجاسة ما عناه قبل القراغ من الصلاة كما اشار اليه الشارع بقوله وكذا (قوله والمعدور الخ) تنبيه لما علم
 مما مر من أن وضوءه يبقى مادام الوقت قابلا (قوله ولم يطرأ) بالمعنى قال في القريب وطرا علينا فلان ما من
 بعد طرا من باب منع وصفه الطرود وقوله طرى الحنون والطرى خلاف الأصل فالصواب المهمة وأما
 الطريان خطأ أصلا اهـ فانهم (قوله أما اذا وضأ حدث آخر) أي حدث غير الذي صار به معدورا وكان
 حدثه منقطع كما في شرح المنية أما اذا كان حدثه غير منقطع وأحدث حدثا آخر ثم وضأ فلا ينقض بسلطان
 صدره حكما هو ظاهر التنبيه لأن وضوءه وقع لهما من أن مذكرا الشارع بمخرجه إذا وضأ لغيره ووجه
 النقض فيه بالعدو أن الوضوء لم يقع فكان عدما في حقه بدائع وكذا الوضوء على الانقضاد دام إلى
 خروج الوقت ثم حدث الوضوء في الوقت الثاني ثم سال انتقض لأن تنبيه الوضوء وقع من غير حاجة فلا يعتد به
 بخلاف ما إذا وضأ بعد السلطان زيل (قوله أو وضأ لغيره الخ) محتمل فخره ولم يطرأ عليه حدث آخر
 ووجه النقض فيه تكافي البدائع أن هذا حدث جديد لم يكن موجودا وقت الطهارة فكان هو والبول
 والفاقد سواء اهـ (قوله بأن سال أحد مخفريه) أما لو سال من جاهد ما تم قطع أحدهما فعليه وضوءه
 ما بقي الوقت لأن طهارته حصلت لهما معا والطهارة متى وقت لغيره لا يضرها السلطان ما بقي الوقت فبق
 هو صاحب عذر بالمخفرا الآخر وعلى هذا صاحب القروح إذا انقطع السلطان عن بعضها بدائع (قوله
 ولو من جذري) يضم الجرم وفتح الدال ط ويضف الشارح في هامش انتراف قوله وأفرحته يشمل من
 به جذري مال منها ما موقوفا ثم سال منها فحدث أخرى فانه يتنقض لأن الحدري قروح متعددة فصار بمنزلة
 جرحين في موضعين من البدن أحدهما لا رقا لوضأ لآخره كما في شرح المنية اهـ
 (قوله فلا تنقض طهارته) جوابا أما (قوله أو تنقضه) أي ان لم يكن ردة بالكلية (قوله ولو بسلالة
 موشا) أي كالذاسال عند اليهود ولم يسلب بدونه فموقوفا فاشأ وأعادوا وكذا الوصال عند القيام
 صلى فاعاد يخلو من لو استلقى لم يسلب فانه لا يصل مستلقا اهـ ركوبة (قوله وردة لا يلقى ذاعذر) قال في
 العمروقي صدر المعذور على ردة السلطان بباط أو مشوا أو كان لو جالس لا يسلب ولو قام سال وجب ردة وخروج
 ردة عن أن يكون صاحب عذر ويجب أن يصل جالسا لئلا يسهل له أن سال بالجلان لأن ترك البصودا عن من الصلاة
 مع الحدث اهـ واستقدم من هذا أن صاحب حكمي الخمسة غير معدور ولا مكان ردة الشافعي يرضعها ط
 وهذا إذا كان التراب منه فبه قوة السلطان ينقض لوتركها وكان إذا رضعها ينقض سلالة أو كان يكته رطبه
 بما يحسنه من السلطان والنش كصبيلا أما إذا كان لا يتطبع في الوقت برفها ولا يكته الربط المذكور
 فهو معدود وقد من بابية الكلام في خواص الوضوء (قوله بخلاف الحائض) لأن الشرع اعتبر عدم
 الحيض كمثل خروج حيث جعلها حائضا وكان القياس خلافا لاعتدادهم الحيض حسا له حلة وهذا

(وان سال على قوه) فوق الفهم
 (بأنه لا يسلطه ان كان لوشه
 قصص قبل القراغ من الصلاة
 (والا) يتبص قبل فراغه (خلا)
 يجوز ترك غلته هو المختار للفتوى
 وكذا مريض لا يسطح ثوبا الاتص
 فورا لترك (والمعدور) الخافق
 طيلته في الوقت بشرطين
 (أذا) وضأ لغيره ولم يطرأ عليه
 حدث آخر أما اذا وضأ لغيره
 آخر وعنده منقطع ثم مال أو وضأ
 لغيره ثم (طرا) عليه حدث آخر
 بأن سال أحد مخفريه أو بوجه
 أو بوجه ولو من جذري ثم مال
 الآخر (خلا) يبقى طهارته (فروع)
 يجب ردة عذر أو تنقضه ويشهد
 قسده ولو بسلالة موشا وردة
 لا يلقى ذاعذر بخلاف الحائض

قال في الرأفة اذا قدمت
 المستحاضة أو ذو الجرح أو
 المقعد على متعدهم يربط وعلى
 منع النش بخرقة البطازم وكان
 كالأصحاء فان لم يقدر على منع
 للنش فهو فوعذر اهـ منه

لما استبعد نزول الى الفرج الخارج كما افاده البرص كوى لما مر به لا ثبت الحصى الا بالبروز لا بالاحساس
به خلافا لفلان حسنه فوضعت الكسوف في الفرج اذا اخل ومنعته من الخروج فهي طاهرة كالجص
التي في القصبه (قوله لان حسه حذنا ونصا) اي بخلاف المتقدي فان معه انفلتت الريح وهو حدث
فقط وظاهر التعليل جواز عكس هذه الصورة وبه صرح الشارح في باب الاطمة لكن صرح في الفهرست
بعدم الجواز وان يجوز اختلاف العذر ما عاقل يقول وبواقفه ما صرح به في السراج والتبيين والتفخ وغيرهما
من أن اقتداء العذر بالحدود صحيح ان قصد عذرهما ما اوضحه في شرح النية فراجعه وسيأتي قامة في محله
ان شاء الله تعالى وهو سبحانه وتعالى اعلم

(باب الانجاس)

اي باب بيان احوال احكامها وتطهير محالها وقدم المحسنة لانها اقوى لكون قهلا يمنع جواز
الصلاة انما لا يقدح وجوب ازالة النجاسة بغيره عن النجاسة لا تقترن على الاصم
فمن ثبت طهارة فمحدث فلا يوجب النجاسة وقد سقط بذكر كمال الطهارة فمن طهرت يداه ورجلاه
وبوجهه براحه فانه يمسى بلا وضوء ولا يمسح ولا إعادة عليه (قوله بمقتضى) كذا في النجاسة ثم قال وهو
كل مستقذر وهو في الاصل مصدر ثم استعمل اجما اه (قوله بمقتضى) الصحيح ما قاله تاج الشريعة انه جمع
لجميع بغير الجلب لما في العباب النجس من الطاهر والنجاسة من الطهارة وقد نجس بنفس كصع نجس
وكرم بكرم واذا قلت رجل نجس بغير الجلب ثبت وجبت وطهرته لم تنجس ولم ينجس وتقول رجل ورجلان ورجال
واحدة ورجل واحد اه ونقاه في شرح الهداية للقبلي وحاصله أن الانجاس ليس جمعا للنجس بل
لمكسورها (قوله بمقتضى) والمحكي وان ثبت نجس الاقل والحدث الثاني بغير فلو قال النجس
رفع خبث بدل قوله ونجس نجاسة حقيقة كان اخصر اه ح (قوله يجوز الخ) عبر بالجواز لانه اطلق في قوله
عن عليهما ولم يشده بسدن المسمى وهو به مكاته كقائه في الهداية فغيره بالوجوب ولان المقصود كقائه
ابن السكال بيان جواز الطهارة بما ذكره أي من الماء وكل مانع الخ لا يبين وجوبه حال الصلاة فانه من
مسائل باب شروط الصلاة اه على الوجوب كقائه في الفتح بمقدار المكان وما زاد لم يركب ما هو أشد
حق لو لم يكن من ازالة النجاسة عونه للناس يمسى مع النجاسة كقائه في العورة أشد فلما زادها ازالة النجاسة
اذن اشبه بين محظورين عليه أن يركب احدهما اه وقدم الشارح في الفصل من النجاسة انه لا بدعه
وان رآه الناس وقد سماعه من الصنف هناك (قوله ولو اواءا أو ما كولا) لى كقائه ودهان وهذا
حيث امسك لقوله آخر الباب حنطة طخت في خر لا تطهر أبدا (قوله اولاه) كالنجس طرف من نوبه
ونفسه ففصل طرقانه ولو بلا نزع كاسأق متابع ما فيه من الكلام (قوله بماء) يستقي منه الماء
المشكوك على احد التولين كانه في الاساء (قوله بماء) أي خلافا لانه لا يجوز ازالة النجاسة
الحقيقية الا بالماء المطلق بغير لكن فيه انهم ذكروا أن الطهارة بالقلب الدين قول محمد تأمل (قوله وبكل
مانع) أي سائل يخرج النجاسة كالنخل والبقول ذويه افاده ط (تنبيه) صرح في الحلة في بحث الاستحمام
تكرار ازالة النجاسة بالمانع المذكور لما فيه من اضاعة المال ضد عدم الضرورة (قوله طاهر) يقول ما يترك
لا يطهر على النجاسة انما يترك بل ولا يترك حكم النجاسة في المختار فلو غسل به الدم بقيت نجاسة الدم
لانه ما زاد الشوب به الاثر ولو لحق ما فيه دم أي نجاسة دم ينجس وعلى الضعفاء وكذا الحكم في الماء
المستعمل على القول بنجاسته وقوله في الفهر (قوله طاهر) أي منزى (قوله ينصر بالعصر) تفسر
لنقله لا بد أكثر اه ح (قوله تطهر راسه الخ) عبارة البصر وعلى هذا أثره طهارة التدي اذا قام
عليه الوضوء ثم رشه حتى زال اثره وكذا اذا لمس اصبعه من نجاسة حتى ذهب الاثر وشرب بخرانه ثم ردد
فريقه في فيه من ارا طهر حتى لوى صحت وعلى قول محمد لا اه وقدمنا في الاساء عن الحلة انه لا بد أن يزل
أثر النجس من الريق في كل مرة وفي الفتح صي ارتفع ثم قام قاصب ثياب الاتم ان سكان مل القم نجس
فاذا زاد على قدر الدرهم منع وروي الحسن عن الامام انه لا يمنع ما لم يمس لانه لا يغير من كل وجه
وهو الصحيح وقد سماعنا في طهارته (قوله منزى) لم يقل مطهر لما علمت من أن قول الماء كولا لا يطهر

ولا يمسى من به انفلتت ربح خلت
من يمسى بول لأن معه حدثا
ونجسا

(باب الانجاس)

جمع نجس بنجس وهو لفظ يمس
الحقني والمحكي وعرفا بنجس
بالقول يجوز دفع نجاسة حقيقة
عن عليهما ولو اواءا أو ما كولا علم
عليهما أولا (بما ولو مستحالا)
به يبقى (وبكل مانع طاهر قائم)
للتبليغة ينصر بالعصر (كل)
وما ورد حتى الريق تطهر
اصبع وندى نجس يمس ثلاثا
(بخلاف لحولين) كرت لانه
غير قائم وما قيل ان الدين وبول
ما يترك من يمس

اتفاقا وانما الخلاف في ازالة القصة الكائنة (قوله بخلاف المختار) وعلى نفسه فالمراد بالعين مالا يحسونه
فيه بحر (قوله وبما يظهر من نفوذهم) احتراز عن التوب والبدن فلا يظهر ان بطلان الآتي الحق وقوله
في البحر وأطلقه فبطل ما اذا اصاب النقص موضع الوطء وما فوقه وهو الصحيح في كل حال حتى في البحر
(قوله كنعن) ومثله القرو ١٥ ح عن القهستاني والجرمي أي من شرب جانب الشعر وقد قيل في الشعر
بغير الرقن ولم يرد له غيره وأما قول البرقي ما يوصف بغير الرقن فالمراد به النقص والجرم وبمثل في البحر
بغير البول والبول فالصغير في عبارة البرقي النقص (قوله بذي جرم) أي وان كان دبطا على قول الثاني
وعله أكثر المتأخرين وهو الأصح المختار وعليه القسوى لعموم البول والطلاق حديث أبي داردا أيا أحدهم
المسجد فليظن فان رأى في قعره أذى أو قدرا فليس به وليس فيه ما كافي البحر وغيره (قوله هو مركب ما يرى
بعد الجفاف) أي على ظاهره انتف كالذرة والدم وما لا يرى بعد الجفاف فليس بذي جرم وبأن قمامه
قريبا (قوله ولومن غيره) أي ولو كان الجرم الممتنع غير القصة (قوله كسر بول الخ) أي بأن اخل
النفخ بغيره حتى يعلو رمل أو ماء فاستجده فقه بالارض حتى تكثر ظهوره وهو الصحيح بحر عن الزبيدي
أقول ومضاده أن الخمر والبول ليس بذي جرم مع أنه قد يرى أثره بعد الجفاف فالمراد بذي الجرم ما تكون ذاته
مشاهدة بحس البصر بغيره مما لا تكون كذلك كانه كرمع ما فيه من الصلح عند قوله وكذا يظهر محل الجحامة
مرئية (قوله بذلك) أي بأن يحس على الارض مساقا رطبا ومنه الماء الحلو والحق على مائى الجامع
الصغير في المغرب الحلق القشر باليد والعود (قوله يزول به أثرها) أي الآن يشق زواله بحر (قوله
والجرم لها) أي وان كانت القصة المفهومة من المقام لا جرم لها (قوله فيفسل) أي انف
قال في أنه خربة والمختار أن يفسل ثلاث برات ويترك في كل مرة حتى تقطع التقار وتذهب الندوة ولا يشق
اليس (قوله فيفسل) احترازه عن نحو الحديدة إذا كان عليه صدأ أو مغشوا وقوله لا سامة من التوب
الصقل فان ههنا ح عن البحر (قوله وآية مدخرة) أي كآية العينة حية (قوله أو غزالي) أي
يفتح الخاء المعجمة والراء المشددة بعدها أو كسر الطاء المعجمة ثم ياء مشددة نسبة إلى الخنزير أو هو خب
بحرطه انزوا فيصير صقلا ككثرة ح (قوله بمسح) متعلق بظهور وانما اكتفى بالمسح لأن أصحاب رسول
الله صلى الله عليه وسلم كانوا يكتلون الكفار فوسمهم ثم يمسحون بها ويصلون معها ولأنه لا تدخله القصة
وما على ظاهره يزول بالمسح بحر (قوله مطلقا) أي سواء اصابه نقص لجرم أو لا وطبا كان أو باساعل
المختار القسوى شربا لية من البهرا قال في الحلية والذي يظهر أنها لو ايسة ذات جرم تظهر رطبت والمسح
بما فيه بل ظاهر من خرقة أو غيرها حتى يذهب أثرها مع عنها ولو ايسة ليست ذات جرم كالبول والخمر فالمسح
بذلك كونه لا خمر ولو رطبة ذات جرم ولا في المسح بحر فخرقة مثله أولا (تنبيه) في مما يظهر بالمسح موضع الجحامة
في الظهيرة إذا مسها ثلاث خرقة وطبا في إجزاء من الفسل وأثره في الفخ وقاس عليه ما حول محل
النفس إذا تلمح ويضاف من الأسالة السرمان إلى النقب قال في البرور هو مقتضى تقيد مسحة الجاحس
بما خلاف من الأسالة ضررا والمنقول مطلق اه اقول وقد قيل في القصة عن فهم الآفة ألا كفاه في المسح
مرة واحدة إذا زال بها الدم لكن في الخمانية لو مسح موضع الجحامة ثلاث خرقة مبلولة يصوز أن كان الماء
متقاطرا اه والقاهر أن هذا مبني على قول أبي يوسف في المسألة بأنهم الفسل كما تقتضيه في الحلية
من المحيط يدل عليه ما في الخمانية قبل هذه المسألة من أبي جعفر على أنه نجاسة فمحض بحر مقبولة ثلاثا
بظهر لوائه متقاطرا على بدنه اه قائمه مع التقاطع يكون فضلا مساويا في اللؤلؤ الجسية اصابه نجاسة
فيل يده ثلاثا ومسحها كان البهمن يده متقاطرة بآز لا يكون فضلا ولا فلا (قوله بخلاف)
فحربا ح أي وصبر وقوب وبدن عايس واضوا لا متصلا بها اتصالا قرار (قوله يسهما) لما في من أبي
داود باب ظهور الارض إذا يست وساق بسنده عن ابن عمر قال كنت ايت في المسجد في عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم وكنت شابا من بؤكت الكلاب بول وتقبل وتدبر في المسجد ولم يكونوا يرتون شيئا من ذلك اه
فلو اريد قطره حاما بجلايب عليها الماء ثلاث مران وتقبض في كل مرة بخرقة طاهرة وسكذ الوصل
عليها الماء بكثرة حتى لا يظهر أثر القصة شرح التنبيه وقع وهل الماء في الصورة الثانية نجس لم طاهر جرم

تحتوي ولعل قيسا هكذا يحفظه
وهو فيها أي النمل ولا يترك
أحدث تأمل اه معصه

خلاف المختار (وبما يظهر
وعنه) كنعن (نقص بذي جرم)
هو مركب ما يرى بعد الجفاف ولومن
غيره كسر بول اصابه تراب
به يقي (بذلك) يزول به أثرها
(والا) جرم لها كقول (فيفسل)
(و) يظهر (صقلا) لا سامة
(كرارة) ونظر وعظم وزجاج وآية
حدوة أو غزالي وصفا
فئة غير منقوشة (بمسح يزول
بأثرها) مطلقا يقي (و) تظهر
(أو) بخلاف المحسوس
(يسها)

قوله فان ههنا هكذا يحفظه
ولعل صوابه مسام يفسد
اللقب لكونه على صيغة منتهى
الجهوع كالأبيض اه معصه

من قول البرص عليه الماء كثيرا ثم تركها حتى تشفت طهرت أنه نفس لأنه على طهارتها بانشاءها فيها
وبصر حتى في التثنية خاتمة من أجله حيث قال ويتبع الموضع الذي انتقل الماء إليه وفي البدائع ما يدل عليه
والظاهر أن هذا حيث يصر الماء ياربها أم لا جرى بعد اتصاله من محلها ولا يظهر فيه أثرها فيبقى
أن يكون طاهر إلا أن لا يلبس ولا يمس وإن لم يكن قد حال في طهره في الأثر لا يزال عليه ما في الذخيرة
ومن الحسن أن لا يمس عليه الماء العجوى قد ذراع طهرت الأرض والماء طاهر بمقتضى الماء
الجاري وفي المقتضى أصابها المجر غالبا ويرى عليه أنه لم يمس طهره ولو قليلا لم يمس عليه لم يمس ففضل قدمه
وخفيه يريده إذا كان الطهر قليلا ومضى عليه له في هذا نص في المصنوع وهو الجهد ومن ذكر أكثر الفصل
تمام ذلك (قوله أي بغيرها) المراد به ذهاب الندوة وفسر الشارح لانه المشروط دون البس كادلت
عليه عبارات الفقهاء فاستأنى وصرح به ابن الكمال عن الذخيرة (قوله ولو يمس) أشار إلى أن تقصد
الهداية وتغيرها بالنسب انضاف لأنه لا فرق بين الجفاف بالنسب أو التنازل والرمح كافي الفتح وغيره (قوله
كأن يمس) أدخل الصكاف العلم وهو صرح في البرص والذخيرة وغيرهما (قوله وله الطهورة)
لأن الصعد قبل قبل التمس طاهر وأظهره وأبصره على زوال الوصف ثم ثبت بالجفاف شرطا أحدهما أعني
الطهر يمس في الآخر على ما علم من زواله وإذا لم يكن طهورا لا يتيمم به أه فغ (قوله مفروش) أما الموضوع
غيره ثم شيا مثل ويجوز فلا بد من الفصل لأن الطهارة بالجفاف انما وجدت في الأرض ومن هذا لا يمس
أرضا عرفا ولا يدخل في بيع الأرض حكم عدم اتصالها بها على جهة القرائن لا يطلق بها شارح المتن زاد
في الخلة ولذا أظم المفروش بعد ذلك هل يعود شيئا فيه أو يأتان قلت والاشبه عدم العود أه وفي البرص
من الخلاصة أنه المختار (قوله بلله) أي المجهدة المضومة والصاد المصحلة المشددة (قوله تعجيرة)
سطح من حجر البقع وهو المنع وفسره في الدرر بما لصدا والتريفة بالثرة التي تكون على السطح أي
لأنها تمنع من النظر إلى ما هو خفي وفسره في المغرب والصالح بالث من القصب (قوله وكلاهما يوزن جبل)
قال في المغرب هو اسم لمارع الدواب وطيا كان أو باسا (قوله وسكذا الخ) ومثله الحما إذا كان
مشدا اختلا في الأرض كافي المتن وفي التثنية أمّا إذا كان على وجه الأرض لا يظهر أه والظاهر أن
القرب لا يتقصد بذلك والازم تقصد الأرض التي يظهر اليأس بالآثار عليها تأمل (قوله الأجر اخشتنا
الخ) في الثانية مناهة الأجر إذا أمّنته الجباسة أن كان جريا يشرب الجباسة كبر الرحى يكون فيه طهارة
وأن كان لا يشرب لا يظهر إلا بالفصل أه ومثله في البرص ويحتمل في شرح المتن فقال هذا بناء
على أن النص الوارد في الأرض معقول المعنى لأن الأرض تجذب الجباسة والهواء يصفها فنقاس عليه
ما يوجد في ذلك المعنى الذي هو الاجتناب ولعلكن يلزم منه أن يظهر الجنب والأيبر بالجفاف وذهاب
الآثر وأن كان متفصلا عن الأرض لوجود التشرب والاجتناب أه ومن هذا استظهر في الجلبية حل
ما في التثنية على الجبر المفروض دون الموضوع وهذا هو التبادر من عبارة الشرع لئلا يكون يرد عليه أنه
لا يظهر فرق بين اثنين الحشن وغيره فالقول على وجه على المتفصل كاهو المفهوم التبادر من عبارة التثنية
والبرص ويجب ما جئته في شرح المتن بأن المتن والآثر قد خرجا بالطح والصبغة من ما هيتهما
الاحدية بخلاف الجبر فإنه على أصل خلقه فأشبه الأرض بأصله وأشبهه فيها بما فيها من الصبغة فافتتا إذا كان
خشنا فهو في حكم الأرض لانه يشرب الجباسة وأن كان ليس فهو في حكم غيره لانه لا يشرب الجباسة
والله اعلم (قوله برك) هو المكن باليد حتى تحت حجر (قوله ولا يضر بقاء أثره) أي كبقائه بعد الفصل
بجر (قوله أن طهر رأس حشفة) قبل هو تشد أيضا بما لا إليه يسبقه مدى فان سبقه فلا يظهر إلا بالفصل
ومن هذا قال في المسألة الخلاف في مسألة التي مشكلة لأن كل حل يجرى ثم معنى الآن يقال انما مطلوب باقي
مسئلك فيصير فعل جمعا أه وهذا ظاهر فانه إذا كان كل حل كذلك وقد طهره الشرع بالبرك لا يبا يلزم أنه
اعتبر مستهلكا للضرورة بخلاف ما إذا كان لم يمسح بالماضي أم لم يمسح المكن له فغ ومافي البرص
من أن طاهر الحشن الاطلاق فإن الذي يفسد عنه لا يكونه مستهلكا للضرورة فكذلك البول ردة في الهر
بأن الأصل أن لا يجعل الجنب جباله لا يدل على ذلك في المذى دون البول أه قال الشيخ اسماعيل وهو

أي جفافها ولو يمس (وذهب
أثرها) كأن يمس (ويعرج (ل) أجل
(صلاة) عليها (لا يتيمم) جهلان
الشرط لها الطهارة وله الطهورة
(و) حكم (أب) ونحوه كونه
(مفروش وخش) بقاء تعجيرة
سطح ونحوه وكلاهما في أرض
كذلك (أي) كالأرض فيطهر
بجفاف وكذا كل ما كان تماشيا
فيها لا أخذه حكمها بانصله بها
فان الفصل بفصل لا يضر الأجر
خشنا كرم فكأن أرض (وطهر
من) أي عمله (يأس برك) ولا
يضر بقاء أثره (أن طهر رأسه
حشفة)

وجبه كما لا يخفى ١١ وقال العلامة نوح والحق أن المذنب إذا غفر عنه لغيره فلا الاستسكان له من الحلف فيه قبل
 في حاشيته أي بجلب من أن الاتفاق بحال المسلم أن لا يكتفى بالقرن في المني أبدا لأن القبره المغيرة فيه بما يجلب
 رعايتها عادة فراجع (قوله سكان كل مستصفا) أي بعد البول واحترق من الاستصفا بطريقه لا مطلق
 القبله لا تطلع لها كائن في مسافة البقرة قال في شرح التنية ولو بال ولم يستصفا باله قبل لا يظهره في الخارج
 بعده بالقرن كانه اوسع الحافظ وهكذا روى الحسن عن اصحابنا وقيل ان لم يتشر البول على رأس
 الذكر ولم يجاوز القبل يظهره وكذا ان اشره ولكن خرج المني دفعا لأنه لم يوجد مردوه على البول
 انشراح ولا اثر لوروده على في الدخول لعدم الحكم بخصاسته ١٢ وحاصله كما قال نوح انفسد ما أن يتشر
 كل من البول والمني أولا ولا البول فقط والمني فقط في الأول لا يظهر بالقرن وفي الصلاة الاخذة
 يظهر (قوله لتلونه بالبحر) قد يقال بناء على القول المأثر أيضا انه اذا خرج المني ولم يتشر على رأس
 الذكر لا تلون فيه فافاده ط (قوله برطوبة الفرج) أي الدخول دليل قوله اولج وأما رطوبة الفرج فافاده ط
 فظاهره اتفاقا ١٣ ح وفي منهاج الامام النووي رطوبة الفرج ليست بصفة في الاصح قال ابن جرير في شرحه
 وهي ماء ايض متردد بين المني والفرج يخرج من باطن الفرج الذي لا يجب غسله بخلاف ما يخرج مما يجب
 غسله فانه ظاهر فلعلم من رواه باطن الفرج فانه نفس قطعا ككل خارج من الباطن ككلامه انشراح مع الفرج
 او غيره ١٤ وسند ذكر في استنباه أن رطوبة الفرج طهارة وكذا السجدة والبيضة (قوله لم ياتمه)
 أي عند الامام وظاهر كلامه في آخر الفصل الاق انه المتخذ (قوله ولا راسها طاهرا) او ما تعلق
 بجوزة الجع فيصعد بما اذا كان يابسا ورأسها غير طاهر او ما يابسا ورأسها طاهر أو لم يكن يابسا ولا رأسها طاهرا
 وفي بعض النسخ بالواو بدل او وهو موهوم من النسخ ١٥ ح اقول لا سهو بل غاية ما يلزمه انه تصريح ببعض
 الصور وهو صورة الجمع دون صورة الانفراد فافهم (قوله ولودعا عيطا) بالعين المهملة أي طريا مغرب
 وقاموس أي ولو كانت الصلصة دما عيطا فانه لا يظهر الا بالفصل على المشهور لترصيرهم بأن طهارة التوب
 بالقرن لا تخاف المني لا في غيره بحر ثماني القبيلى لو اصاب التوب دم عيط فليس لغسله طهر كما في فتاوى
 وكذا ما في التفتتاني من التوازن ان التوب بطوره من العذرة الخلفه بالقرن قياسا على المني ١٦ ثم لو خرج
 المني دما عيطا فانه طاهر طهارة بالقرن (قوله لا فرق) أي في تركه يابسا وضعه طريا (قوله وسنبا) أي المرأة
 كما صح في الغاية وهو ظاهر الرواية عندنا كما في محاضرات التوائل وجزء من السراج وغيره بخلافه ووجهه
 في الحلبيه بما حاصله ان كلامهم متطاف على أن الاكتفاء بالقرن في المني استحسان بالآثر على خلاف القياس
 فلا يطبق به الا حاق معناه من كل وجه والنص ورد في من الرجل وفي المرأة ليس مثله لركبه وعطف من الرجل
 والقرن كما هو ترزوال المهرؤك او قتلته وذلك فعلة بجرم والرقب المانع لا يحصل من فركه هذا الفرض فيدخل
 مني المرأة اذا كان غلفها ويخرج في الرجل اذا كان رقيقا العارض ١٧ اقول وقد يزداد ما صحه في الغاية
 بما صح من عائشة رضي الله عنها كنت احمل المني من قوبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يعل ولا خضه
 انه كان من جماع لان النساء لا تحتمل فليزم اختلاط مني المرأة فيدل على طهارة منتهى بالقرن لا اثر
 لا بالالحاق قدندر (قوله كما يحتمه الباقي) لعله في شرحه على النسيابة وأما في شرحه على المتن فافاده ط
 وسبته الى ذلك التفتتاني فقال والمني شامل لكل حيوان فنبني أن يظهره ١٨ أي بالقرن وفي حاشية
 اي السحود لا فرق بين مني الآدمي وغيره كما في النفس والتفتتاني ايضا خلافا لما نقله المحرمي من
 السموقدي من تقييده مني الآدمي ١٩ اقول المتقول في العرو والتارتخانية أن مني كل حيوان ليس ومما
 عدم الفرق في التطهير يحتاج الى نقل وما مر من السموقدي تنبيه ولذا قال ح ان الرخصة ووددت في مني
 الآدمي على خلاف القياس فلا قياس عليه غيره فان الحق دلالة يحتاج الى بيان أن مني غير الآدمي خصوصا
 مني انتزير والكلب والقطب والخنزير في عموم كلامه في معنى مني الآدمي ووددت في انتقاد ٢٠ ورايت
 في بعض الهوامش من شرح النقاية كغير جندی انه قال قد ذكرنا ان الحكمة في تطهير التوب من المني بالقرن عموم
 البولي وعدم تداعيه التوب فبالظن اني الأول لا يكون حكيم غير من سائر الحيوانات كذا في ٢١ (تنبيه)
 تنبيه المني عندنا منقطة سراج والعقبة والخضفة بمجان كالمني نهاية وزيلجي وكذا قوله اذا لم يستعمل فلما

سكان كل مستصفا بما موفى
 الجنبى أو لم يفرغ فأنزل لم يظهر
 الا بصله لتلونه بالبحر انتهى
 أي برطوبة الفرج فيكون مغزعا
 على قولها بما يخصها أما عند
 قبيى طهارة كسائر رطوبات البدن
 جوهره (والا) يكن يابسا أولا
 رأسها طاهرا (فيصل) كسائر
 الصبغات ولودعا عيطا على
 المشهور (لا فرق بين منيه) ولو
 في غير المني (ومنيها) ولا بين
 مني آدمي وغيره كما يحتمه الباقي
 (ولا بين توب) ولو جدي أو مسجنا
 في الاصح (وبن على الطاهر) من
 المذهب ثم هل يحد بجلبه بعد
 فركه المتعدلا

في الغالبية لوقوع في الماء اغمد وان غسل وكذا الوجه المصل لانضم صلاته بحر وأما ما قلناه في البحر
بعد ذلك من الغتم من أن العلقه اذا صارت مشقة فظهر شكل الأذن يجب بصل على ما اذا تخفت فيها الروح
واستقرت الحياة الى الولاية تأمل (قوله فينما تات) أي كالمات في الخف والجفاف في الارض والجافة
الحكمة في الجلد وغوران الماء في البر والمسح والعقل قال في البحر صدوق عبارتها فيها فالحاصل أن
التصميم والاختيار قد اختلف في كل مسألة منها كآثره فالاول اعتبار الطهارة في الكل كما بيده اصحاب
التوفيق حيث صرحوا بالطهارة في كل واختار في القنح ولا يراد المستغنى بالبر اذا دخل المفاصل فانه يصب
لان غير الماء لم يصبه مطهر في البدن الا في الماء اه اي فاعبر لا يظهر على الاضواء من البدن وانما هو مقل
نقد الجبس الماء فضلا في ذلك وهو فاته مطهر ومقتضاه ان الخف لو وقع في ماء قليل لا يصبه ثم رأيت
في التجنيس قال ولو اني تراب هذه الارض بعد ما جف في الماء هل يصب هو على هاتين الروايتين اه اي ضل
رواية الطهارة لا يصب وقد منا أن الآية اذا تبست جفت ثم قلت فاختار عدم العود (قوله وقد آتيت
في الخنزاق الخ) وضها كروا ان الطهر يكون بصل وجرى الماء على نحو بساط ودخله من جانب ومخرج
من آخر بحيث يجد جابيا وضل طرف فوبنى على تجلست ومسع مقبل ومسع فلع وموضع مجبة
وقصد ثلاث شقوق وجفاف ارض وذلك خف وفر لثني واستصفا بنحو حجر وحث على خشب وثلاثون
سمن جامد بان لا يستوي من مائة ذكة ودين وناوود فحقن نجس الله وخمسة مثلي وقيل سبع وربة
واكل لبعنه والقلب بين قلبها يجعل اهل الارض اسفل وزجر بر وغورانها وغورانها واجب وجوبها
ومقتل خير وكذا اقلها عندنا ونفي الصم عند الثاني وضعه في صفة عند الثاني فخذ سيف وثلاثون
وفي بعضها مسحة اه ووجه المسحة ما اوضحه في النهر من انه لا ينبغي هذا التقدير لان الصم الجامد
لم ينفس كله بل ما بقي منه فقط والقلب الارض لبقاء الصلابة في الاسفل وكذا القسمة والاربعه بعدها وانما
يجوز ان يتضاعف لوقوع الثلج في بقاء الصلابة في الموجود وكذا التدف ومن عده شرط كون النجس مقدرا
للبلاء به لا يتضاعف الا فلا يظهر كافي البرازية اه اقول ومثل التقور القنح على أن كثيرا من هذه المسائل
تدخل ولا ينبغي ذكر ضمير قول الصبي القنح بالماله ليس مذهبا هذا وقد زاد بعضهم نفع الروح بناء على
ما قدمناه انما من القنح وزاد بعضهم القوي كالكسكين اذا موى اى سقى بما نجس يجرى بهاء طاهر ثلاثا يظهر
وكذا الحس البدويهما (قوله وغيرت نظم ابن وهبان) حيث قال في فصل الحياة مقلنا
واتر دون القنح والندف والجفا • فوالص قلب العين والفصل يطهر
ولا ينبغي تفصيل ذلك مسكلة تفصيل • ولا المسح والتمزج المدخول التقور
وزاد ارحامنا يتاقتل

واكل ولحم شل بعض ولحمه • وندف وقلى يسع بعض تقور

اه واذا بقية وآخر الحفر اى ما شئ آخر من الطهرات فشره المذ كوراء (قوله وتلب العين) كالتقلب
الخنزير ملحا كاسا في سنا (قوله الحفر) اى قلب الارض يجعل الاصل اسفل (قوله وقلى) اى قتل النهر
بالقنح فيها وهو كالتقل بنفسه وحساد اخلا في انقلاب الصم كالميل من البحر قال في القنح ولوص ما
في خرا وبالعكس ثم صار خلاطه في الصم بخلاف ما لو وقع فيها فان ثم اخرجت بعد ما قظت في الصم لانها
تصب بعد القنح بخلاف ما لو اخرجت قبل اه وكذا لو وقع في الصم ووقع فيه كلب ثم قصرت على
لا يظهر هو اختار بحر عن الخلصة وفي الحياة خوص في قدر الطعام ثم صب فيه الخلل وصار حاضا
بحيث لا يمكن اكله لحوضته وجوضته حوضه الخلل لا بأس باكله وعلى هذا كل ما صب فيه الخلل وصار
خللا وكذا لو وقع فارة في خير واستخرجت قبل التقصير ثم صارت خلاطه بعد لامل والخل النجس اذا صب
على خير فصل خلاطه يكون نجسا لان النجس لم يتغير واذا ألقى في النهر رغف او وصل ثم صارا غير خلاطه
انما طاهر اه وسأني شئ من ذلك في الفروع آخر الفصل الاق (قوله ذكاة) أي ذبح حيوان فانه
لا يظهر باليد وكذا المسح ولوس غير ما كول على احد التبعين كما ذكره (قوله والمدخول) اى دخول
اليد في الطهر في الموضع الصغير النجس مع خروجه من جانب آخر وان قل في الصم كامن (قوله التقور)

وكذا كل ما حكم بطهارته بغير
مانع وقد آتيت في الخنزاق
الطهرات الى ثوب وثلاثين وغيرت
نظم ابن وهبان فقط
وغسل ومسح والجفاف مطهر
وغت وتلب العين والحفر ذكر
وربع وقطيل ذكاة تقتل
وقرل ذكاة والمدخول التقور

قوله لبعنه تتأخر قبل كل من
غسل سبع وربة أو كل اه منه

قوله التقور بالعين النجس يصب
غوران البر وقول شارح الرحبية
الا تقور هو بالتقاء بين
تقور العين الجامد اه منه

قوله ونفذه اى جفته من غسل النهر
وجه اه منه

على إزائته وحديث تعد الصلاة من قدر الدرهم من الدم لم يثبت ولو ثبت حل على استصحاب الاعادة وفقائه
 وبين ما دل عليه الاجماع على سقوط غسل الفرج بعد الاستبراء من سقوط قدر الدرهم من النجاسة سقطا
 اهـ قلنا اقول ويؤيده قوله في القمق والصلاة مكرهه مع ما يمنع حتى قبل لو عمل قبل النجاسة عليه في الصلاة
 برضاها ما لم يصح وقت الوقت او الجاهة اهـ ومنه في النهاية والمحيط كافي البحر قدس سرى بين الدرهم ومادونه
 في الكراهة ورض الصلاة ومعلوم ان مادونه لا يكره غير ما لا يقتل به فالتسوية في اصل الكراهة التعزيبية
 وان تفاوتت فيما يؤيد به تعلل المحيط الكراهة باختلاف الناس فيه اذ لا يستلزم التعزيم وفي التسوية ما منه
 فالواجبة اذا كانت النجاسة اكثر من قدر الدرهم والنافعة اذا كانت مقدار الدرهم ومادونه وما في الخلاصة
 من قوله وقدر الدرهم لا يمنع ويحكون مستثا وان اقل فالأفضل أن يغسلها ولا يكون مستثا اهـ لا يدل
 على كراهة التعزيم في الدرهم بقول الاصولين ان الاسماء دون الكراهة نعم يدل على تأكد إزائته على مادونه
 فيوافق ما مر من الحلبة ولا يخالف ما في القمق كما لا يخفى ويؤيده اطلاق اصحاب المتون قوله لم يثبت
 الدرهم فانه شامل لعدم الاثم فتقدم هذه النقول على ما مر من النجاسه واقه تعالى اعلم (قوله والعبرة بوقت
 الصلاة) أي لو أصاب ثوبه دهن نجس اقل من قدر الدرهم ثم انبط وقت الصلاة فزاد على الدرهم قبل ينع وبه
 اخذ الاكثرون كافي البحر من السراج وفي المتن به يؤخذ وقال شارحها وتقصه أن المعتبر في المقدار من
 النجاسة الزقية ليس جوهر النجاسة بل جوهر التمسك بمكس الكسفة فظننا لم اهـ وتسل لا يمنع
 اعتبارا لوقت الاصابة قال التهبستاني وهو المختار وبه يفتي وظهر القمق اختياره ايضا وفي الحلبة وهو
 الاشبه عندي وبالمع مال سبدي عبد القمق وقال فلو كانت ازيد من الدرهم وقت الاصابة ثم جفت تخفت
 فصارت اقل منعت هذا وفي الضر وغيره ولا يعتبر بوقت المقدار الى الوجه الآخر لو التوب واحد بخلاف ما اذا
 كان ذات الاطلاق كدرهم متنجس الوجهين اهـ وما في الخاتمة من أن النجس عدم المنع في الدرهم لانه واحد وفي
 الخلاصة انه المختار قال في الحلبة الحق ان الذي يظهر خلافه لان نفس ما في احد الوجهين لا يتعدى الى الآخر
 ثم تكن النجاسة متعددة بل متعددة وهو الناطق اهـ (نقطة) قال في القمق وغيره ثم ان ما يعتبر المانع مضافا الى
 المحلى فلو جلس الصبي او الجماع المتنجس في حجر ميزات صلاة ولو لم يمس مسكنا نجسه لانه هو الحامل لها
 بخلاف غير المسكنا كالرضع الصغير فحين يصبر مضافا اليه ويحذفه في الحلبة بأنه لا اثر في ما يظهر
 للاسفل لان المحلى في المعنى حامل للنجاسة ومن ادعاء قطعه البيان اقول وهو قوي لكن النقول خلافه
 وروى باسناد حسن عن انس رضي الله تعالى عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسى والحسن
 على ظهره فاذا اسجد فمساه ولا يخفى أن الصغير لا يخلو عن النجاسة عادة فهو مؤيد لما نقول (قوله وهو
 متقال) هذا هو الصحيح وقبل يعتبر في كل زمان ودرجته بجره وأكاد أن الدرهم هنا غيره في باب الزكاة فانه هناك
 ما كان كل عشرة منه وزن سبعة مثاقيل (قوله في نجس كسيف) لما اختلفت خبر محمد قدر درهم فتارة خبره
 بجره كسيف وتارة بالمثقال اختلف المشايخ فيه ووفق الهندواني بينهما بذكر المصنف واختاره كسيف
 منهم وصححه الزحلي والزاهدى وأجزه في القمق لان اعمال الروايتين اذا امسك اولى وقامه في الجهر والمجبة
 ومقتضاها ان قدر الدرهم من الكسفة ولو كان منسطا في التوب اكثر من عرض الكسيف لا يمنع كذا ذكره سبدي
 عبد القمق (قوله له جرم) تضمن لكسيف وعذمة في الهداية كلام وعده فاضى خان ما ليس له جرم ووفق في
 الحلبة فصل الاول على ما اذا كان قلنا الثاني على ما اذا كان رقيقا قال وينبغي أن يكون المني كذلك اهـ
 فالحرايدى الجرم ما شاهد بالبرص ذاته لا اثر كما مر وبأنى (قوله وهو داخل مفاصل اصابع اليد) قال ملا
 سكين وطريرن مرفعه أن تعرف الما باليد ثم يسطها على من الما فهو مقدار الكسيف (قوله من مغلطة) متعلق
 بقوله على ط او يحدوف مغلطة لكسيف ووفق اي كسفين من نجاسة مغلطة وقال في الدر متعلق بقدر الدرهم
 ثم اعلم ان المغلط من النجاسة عند الامام ما ورد فيه نص لم يارض به نص آخر فان عورض به نص آخر تخفف
 كقول ما يزل كل له فان حديث استنزوا البول يدل على نجاسته وحديث الرقي يزيل على طهارة
 وعندهما ما اختلف الاقمة في نجاسته فهو مختلف قالون مغلط عنه لانه عليه الصلاة والسلام جاء ركبا
 ولم يارضه نص آخر وعندهما مختلف بقول مالك بظاهره لعدم البولى وقام تحقيقه في المثلوات (قوله

وفوقه مبطل فيعرض والمجربة
 لوقت الصلاة لا الاصابة على
 الاستسكان بجر (وهو متقال)
 عشرون قيراطا (في نجس
 كسيف) له جرم (وعرض مفسر
 الكسيف) وهو داخل مفاصل
 اصابع اليد (في رقيق من مغلطة

قوله استنزوا البول هكذا
 بنسبه والمعروف في الحديث
 استنزوا من البول ولا يبرز
 اهـ

مطلب
في طهارته ويحمل الله عليه وسلم

مبحث
في قول الصادق وبصره ما وبول الهرة

بكثرة آدمي وكذا كل ما خرج
منه موجب للوضوء أو غسل مطلق
(وبول غيره ما كقول ولومن صغير
لم يطم) الأول انخفاش وخره
فطاهر وكذا بول الهرة لا تعذر
التبرؤ منه وعله القنوي كافي
أن خروها لا يفسد ما به نظر أزم
وفي الاشياء بول السنوري
غير أواني الماء فهو وعليه
القنوي (ودم) سفوس من حمار
الحيوانات الا دم شهيد مادام
عليه وما بقي في لحمه موزول وعروق
وكبد وطحال وقلب وما لم يسل
ودم حنك وقيل وبرغوث وبق
زاد السراج وكان وحى كافي
القاسوس كتمان دوية حمار

مسكدة) غسل المخلطة (قوله وكذا الخ) رد عليه الرخ فانه طاهر ط يحيى الحسين وعليه
ان الكلام في الكثرة والرفق والرخ ليس منها غلبا بل او طرا ما في كل ما واقع على النفس لا ان الزايد
التلظ (تنبه) صرح بعض ائمة الشافعية بطهارة بوله على الله عليه وسلم وسائر فضله عليه طاب ابو حنيفة كاتله
في المواهب اللدنية عن شرح الصاري لعيني وصرح به البرقي في شرح الاشياء وقال الحافظ ابن حجر تفاوتت
الادلة على ذلك ورواه الائمة ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم ونقل بعضهم عن شرح المشكاة لتسلا
على القاري قال اخاره كسبر من اصحابنا واطال في تحقيقه في شرحه على التناقل في باب طهارة في نظره
عليه الصلاة والسلام (قوله مطلق) لاجابة اليه مع قوله مسكدا ط (قوله لم يطم) يخفى المساءى
لم يأكل فلا يذم من غلبه واكتفى الامام الشافعي بالتفريع في بول المصبي ط والجواب عما استدله
في المحولات (قوله الاول انخفاش) ووزن رمان وهو الوطواط سمى بالمصرع منه وضرب بصره فلموس
وفي البدائع وغيره بول الخفافيش وخره ليس بنفس لتحذير صيانة الثوب والاواني منها لانه يتول من الهواء
وحى فانه طاهر فلهذا يتول اه ومتحاشا من سقوط العصابة للضرورة وهو متجه على القول بأنه لا يؤكل
كما جاز في النشرة الى بعض المواضع مملا بل انه نجا وما شئ عليه في الخلية لمسكن نظره في غاية البيان
بان ذا الثياب انما ينجى منه اذا كان صطاد نجا به وهذا ليس كذلك وفي المبنى قبل يؤكل وقيل لا ونقل
البيضاى من الشافعية عن محمد بن حلال وعليه فلا اشكال في طهارته بوله وخره وتعلقه في الخلية اقول
عليه غنى قول الشارح فطاهر والا كان الاول ان يقول لمحقونه فاقهم (قوله وكذا بول النارية الخ) اعلم
انه ذكر في الثانية ان بول الهرة والفاة وخره ما نجس في الظاهر والروايات يفسد الماء والثوب ولو نجس بغير الماء
مع المخلطة ولم يظهر أثره يعني عنه للضرورة وفي الخلاصة اذا ماتت الهرة في الاناء او على الثوب نجس وكذا بول
الفاة وقال الفقيه ابو جعفر بنص الامام دون الثوب اه قال في الفتح وهو حسن لعادة تضر الاواني وبول
الفاة في دواية لا يابس به والمساخ على انه نجس بخلقة الضرورة بخلاف ثوبها فان فيه ضرورة في المخلطة
اه والحاصل ان ظاهر الرواية بفساد الكل لكن الضرورة محققة في بول الهرة في غير الماتصل كالثياب
ومسكدا في ثوب الفارة في فهو المخلطة دون الثياب والماتعات واما بول الفارة فالضرورة فيه غير محققة
الا على تلك الرواية المارة التي ذكر الشارح ان عليها القنوي لكن عبارة التاتارية بول الفارة وخره ما نجس
وقيل بولها معقونه وعليه القنوي وفي اطحة الصبي انه نجس اه وللقنوي القنوي وان كان أكد من لفظ
الصبي الا اننا نقول الثاني هنا يابى يكونه ظاهر الرواية فاقهم لمسكن تقدم في فضل الزئران الاصغر انه لا ينجسه
وقد يقال ان الضرورة في البرم محققة بخلاف الاواني لانها تضمر كما تقدم (قوله الا دم شهيد) أى ولو
سفرها كما اقتضاه كلامه وكلام البصر (قوله مادام عليه) فلو جعله المصل جازت صلاة الا انه اصابه منه
لانه زال عن المكان الذي حكم بطهارته حوى وبهوه في الخلية (قوله وما بقي في لحمه) وهم ان هذه
الدماء طاهرة ولو كانت مسفوحة وليس بمراذيه خارجة بقية المسفوح كما هو صريح كلام البصر واذا قد ح
وفي البراز ينجس مسكدا الدم الباقي في عروق المذ كانه يفرغ ومن الامام الثاني انه يفسد الثوب اذا لحش
ولا يفسد القدر للضرورة والا لافاته كان يرى في برمة عائشة رض الله عنها مسفوحة دم الصق والدم الخارج
من الكبد لو لم يجره ففسد وان منه فطاهر وكذا الدم الخارج من القم الممزول عند القطع ان منه فطاهر
والا فلا وكذا دم مطلق القم ودم القلب قال القاضي الكبد والطحال طاهران قبل الفسل حتى لو طوى به
وجه الشخص وحلى به جاز اه (قوله وما لم يسل) أى من بدن الانسان بجر لكن في حوائش الجوى ان
التشديد بالانسان اتفاق لان الظاهر ان غيره كذلك (قوله ودم حنك) لانه ليس بدم حقيقة لانه ادمى بعض
والدم مسود وتدل السمك الكبير اذا سال منه شئ في ظاهر الرواية بجر (قوله ونقل وبرغوث وبق) أى
وان ذكر بجر ومنية وفيه قريض بما عن بعض الشافعية انه لا ينجس من المسكن ومنه وتعمل ما كان
في البدن والثوب بتمه صانته أولا اه حلة وعليه فلو قتل النمل في ثوبه يعني منه وقطعه في الخلية
ولو اتصل في زيت وغوى لا ينجسه لملمز في كتاب الطهارة من انعمت بالاضرر مما حلة في الاية لا ينجسه
وفي الخلية البرغوث بالضم والتعق قليل (قوله كتمان) حوالته المرفوعة (قوله دوية) بضم شخ تحكون

لما المتنازع فيه بل بالموحدة تصديرا (قوله لمساحة) أي تمديد المسح وهو العنق وقسمه في ح
 (قوله وخر) هذا ما في عامة المتن وفي القهستاني من قنأوى البتارى قال الامام خواهرزاده انخرقت
 البعلة وان قلت خلافا لغيره المصاحبات اه (قوله وفي باقي الاثرية) أي المسكوتة ولو نبذنا على قول محمد
 الحق بـ (قوله وفي التبر الاوسط) واستدل بما في المتن على قوته دون الكثرة فاقترح من السكر
 ان المذهب فيه في الاصح ح وهو نص في التفتيش فكان هو الحق لان فيه الرجوع الى القرع المنصوص
 في المذهب وما ترجع صاحب البحر فصحت منه اه قلت لكن في القهستاني وأمسوى النجاشي الاثرية
 المرسفة فظا في الرواية تخفة على قياس قولهما اه فأعاد أن التفتيش سبى على قولهما أي ثبوت
 اختلاف الأئمة فان السكر والنصف وهو الباقي قال مجملها الامام الاوزاعي ويظهر الى التوفيق بين الروايات
 الثلاث بأن رواية التفتيش على قول الامام ورواية التفتيش على قولهما ورواية الطهارة خاصة بالاشربة المباحة
 ويرى ترجيح التفتيش على الجميع يدل عليه ما في غرر الافكار من كتاب الاثرية حيث قال وهذه الاثرية
 عند محمد ومواقفه كثر بلا تضاروت في الاحكام وهذا يغنى في زماننا اه قوله بلا تضاروت في الاحكام
 يقتضى أنها مغلطة قدبر (قوله لا يذوق) بالذال المجهة أو بازاي ح عن القاموس (قوله كيد
 اهل) اما ان كان بطريقا يعبر بين الناس فكالمساحة يمر من البرازية وسطه كالخماصة عواقا رواه الكرخي
 كاياني (قوله ودجاج) بثبوت الدال يقع على الذكر والاثنى حلة (قوله فان ما كولا) كعماد وصغير
 (قوله فطاهر) وقيل مسقونه لولا لعلهم البلوى والاقل اشبه وهو طاهر البذلغ وانما حية حلة
 (قوله ولا تخفف) أي ولا يكن ما كولا كالسكر والبازي واحدة فهو نجس تخفف عنه مغلطة عندهما
 وهذه رواية الهندواني وروى الكرخي انه طاهر عندهما مغلطة عند محمد وقامه في البحر وباقي (قوله وروث
 وشقي) قد ساق في فصل الثمران الرث للقرس والبخل والحار والخبث بكسر خاء مسكونة للقرس والبخل والبر
 للابل والتم والغمر للغير والقول للكلب والصدرة للانسان (قوله أظدها نجاسة خر كل حيوان)
 اراد النجاسة المغلطة لار الكلام فيها ولا تصرف الاطلاق اليها مسكنا بأي وقوله وقال لا تخفف واراد
 بالحيوان ما له روث او خي سواء كان مأكولا كالقرس والمراولا كالجاء والآخر اه عزاهما الى مواهب
 الباشا متفق على تفتيشه كالقيح والبر وغيرهما فافهم (قوله وفي الشربلية الخ) عزاهما الى مواهب
 الرحمن لكن في التكت العلامة كأسر ان قول الامام بالتفتيش وجه في المبسوط وغيره اه ولذا يرى حله
 اصحاب المتن (قوله وطهرهما بعد آخر) أي في آخر امره حين دخل الى مع الخليفة ردا على بلوى الناس
 من اعتلاء الطرق والمانات بها وقاس المشايخ على قوله هذا حين جئنا خن (قوله وبه قال مالك) فيه انه
 يقول ما اكل لحمه فويله ورجعه طاهر فقط فلا يقول بطهارة روث الحمار ط (قوله كان الظهيرة) وانما
 على ما في البحر وان اصابه بول الشاة وبول الادي جعل الخليفة تعال الخليفة اه وظاهره ولو الخليفة
 اكر من الخليفة كاناه ط قلت لك في القهستاني يجمع النجاسة المتفرقة فيجعل النجاسة غلظة اذا كانت
 نجسا او اقل من الغلظة كافي النجاسة اه ونحوه ما في الفتنة نصف النجاسة الخليفة ونصف الغلظة يجمعان
 اه ويمكن ان يقال معنى الاول انه اذا اختلفت النجاسة بالغلظة جعلت تعال الغلظة فاذا زادت على ادرهم
 منعت الصلاة كما لو اختلفت الغلظة بما طهر ومعنى الثاني انه اذا كان كل منهما في موضع واحد لم يخل كل منهما
 باخره المقدار المانع يخرج الغلظة لو سكتا كذا وما سوية لثقة فاذا زاد مجموعهما على ادرهم منع
 ولو كانت الخليفة اكثر من ذلك فانه يخرج مجموعهما ربح التوب ومنه والحاصل انه ان اختلفا ربح الغلظة مغلطة
 والاذا كان تساويا اوزادت الغلظة فكذلك والاربع الخليفة فاقترح هذا التصريح (قوله ثم في الملقوا
 الصاة الخ) أي كاطالهم النجاسة في الاسما والنجاسة في بطل الحية وإن كانت مذبوحة لان جلد هذا لا يحصل
 للذابة له يمر (قوله فطاهره الخليفة) هو مسح البحر حيث قال واطاهره انما مغلطة وانما المرادة
 عنه طالهم (قوله دون) بالعين نائب تأمل عن (قوله وروث) أي ونحوه كالخف فانه يمتد فيه قدر الربع
 طالهم ربح ما دون الكسعين لا مانع فيهما لاحد من الخلف له خاتمة (قوله ولو كبر الخ) اعلم انهم اختلفوا
 في كيفية اعتبار ربح على ثلاثة اقول قيل ربح طرف لاصابة النجاسة كالذيل والكرن والخرنص ان كان

لساعة فالمسكن اشاحز
 (وخر) وفي باقي الاثرية روايات
 التفتيش والتفتيش والطهارة
 ورجح في البحر الاول وفي التبر
 الاوسط (وخر) كل طهر لا يذوق
 في الهاء كبط اهل (ودجاج)
 اما ما يذوق فيه فان ما كولا
 فطاهره ولا تخفف (ودون وخر)
 فطاهره ولا تخفف (ودون وخر)
 غير الظهور وقال تخففه وفي
 الشربلية قوله ما اظفر
 وطهرهما بعد آخر البولي وبه
 قال مالك (ولو اصابه من نجاسة
 غلظة) نجاسة (خليفة)
 جعلت النجاسة تعال الغلظة
 اصحابا كافي الظهيرة ثم
 اطلقوا النجاسة فطاهره الخليفة
 (وعني دون ربح) جميع به
 (ووب) ولو كثيرا هو المختار
 ذكره المصنف
 قوة والخرنص هو كسر الدال
 المسكة ومسكونة الخلف المجهة
 وبالصاد الموهمة تكل معرب وقيل
 عربى وهو عند العرب البقعة
 والخرنص والخرنوص لغة
 وجميع دثار من كافي المصباح اه
 من نهج الشيخ اساميل اه منه

المصاب فابورع المضرب المصاب كالد والرجل ان كان يدنا وصحه في القصة والمبط والمجنبي والسراج
 وفي الحقائق وعلمه القنوي وقيل ربيع جمع الثوب والبدن وصحه في المبط وهو ما ذكره الشارح وعلم
 ربيع ادنى ثوب فهو ربه الصلاة كالمز قال الاقطع وهذا اصح ما روي عنه اه لكنه قاصر على الثوب فقد
 اختلف التصحيح كما ترى لكن ترجح الاول بان القنوي عليه ووقع في القنوي بين الاخيرين بان المراد اعتبار ربيع
 الثوب الذي هو عليه سواء كان ساترا لجميع البدن او ادنى ما يحوز به الصلاة اه وهو حسن جدا ولم ينقل
 القول الاول اصلا بجر (قوله وربعه في الثوب) أي بأنه ظاهر كلام الكثر ويتصحيح المبط وهو بان المانع
 هو الكثرة الفاحش ولا شك ان ربيع المصاب ليس كثر افضل عن أن يكون فاحشا اه اقول تصحيح المبط
 معارض بتصحيح غيره والمراد بالكثرة الفاحش ما كثر بالنسبة الى المصاب فربيع الثوب كثر بالنسبة الى الثوب
 وربع الذيل او الكثر مثلا كثر بالنسبة الى الذيل او الكثر وكذا ربيع ادنى ثوب يحوز به الصلاة كثر بالنسبة
 اليه كاصح من ذلك في القنح (قوله وان قال الخ) فيه ظن ان لفظ القنوي آكد من لفظ الاصح ونحوه منع
 ومناعه ترجع القول بربيع المصاب وهو مفاد ما من عن البصر لكن اعترضه الخوازمي بان هذا القول يؤدى
 الى التشديد لا الى التخصيف فانه قد لا يبلغ ربيع المصاب درهم فليزم جسه ما قال في التخصيف مع انه متوضعه
 في المخلطة اذ لو كان المصاب الاخلة من البدن يزم القول بربيعه على القول بربيع المصاب بجمع ربيع المصاب
 اه وفيه ظن لا يقتضى قولهم كالد والرجل اعتبار كل من اليد والرجل بقوله صوابا واحدا فلا يلزم
 ما قال تأمل (قوله ومنه القرس) أي من المأكول واحتاجه عليه ثلاثه درهم اذا دخل في غير المأكول
 عند الامام فيكون مطلقا لان الامام اكله له قريبا او بغيره على اختلاف التصحيح لانه الهاد لا لان
 له نصيب بديل أن سوره طاهر انما كان في البصر (قوله وطهره محمد) الضعيف لول المأكول الشامل
 للقرس ح (قوله وصح) صحه في المبط وغيره وهو رواية لكن في كثر روي والهند واليه الصاة
 وصحه الزبلي وغيره قال في البصر والاولى اعتمادا وانتهى لثمنه في الحلية انه اوجه (قوله ثم
 الخلفه ثمانية لغيره غير الماء) اقتصر في الكافي على ظهوره في الثياب قال في البصر والبدن كالثياب فخذاهم
 الشارح لكن الظاهر من كلام الكافي الاحتمال من المباحات لان خصوص الماء والحاصل ان المانع
 من اصابته نجاسة خفيفة او غلظة وان قلت تحصى ولا يستبرفه ربيع ولا درهم ثم تظهر الخفة في اصاب
 هذا المانع فوبا او بدنه متبرفه الزرع كما افاده الرقى واستثنى ح خوه طولا بولكل بالنسبة الى البرقائه
 لا ينصبه التصد رصونها عنه كاتقدم في البئر (قوله وعنى دم محمد) صرح بالقتل اشارة الى أن قول
 المصنف دم حك الخ معطوف على قوله دون ربيع ثوب (قوله والمذهب طهارعا) انما قال ذلك لان الثمن
 يقتضى نجاسة بناء على ما روي عن ابي يوسف من نجاسة دم الحنك الكبير نجاسة خفيفة وسواء الجار والبليل
 نجاسة خفيفة كما ذكره في هاشم الخرائق والمذهب أن دم الحنك طاهر لانه دم ضروري لاحقة وأن سور
 هذين طاهرهما والثلث في طهوريته فيكون لعابها طاهرا (قوله وبول اتضع) أي ترشش وشبل وبول وبول
 غيره بجر وكالبول اهل على ثوب اقتصاب حلية عن الحواشي القدسي وظاهر التقيد باقتصاب أي اللجام
 انه لا يمتنع عنه في ثوب غير اقتصاب لان العلة الضرورية ولا ضرورة فغيره وتأمله مع قول التبريد المار وشبل ولم
 وبول غيره (قوله مكرورس ابر) بكسر الهمزة جمع ابرة احترام من المصلحة كما في شرع الميتة والقنح (قوله
 وكذا جابها الاخر) أي خلافا لابي جعفر الهندواني حيث منع بالجانب الاخر وغيره من المشايخ
 قالوا لا يعتبر الجانبان واختاره في الكافي حلية فروس ابرة ثوب لا يقلل كافي التمهيد في من الغلبة
 لكن فيه أيضا عن الكرماني أن هذا المار على الثوب لا واجب غسله اذا صار الجرح اكتم من درهم درهم
 اه وكذا به على في شرع الميتة فقال والتقيد بعدم ادراك الطرف ذكره الحلي في زوده من ابي يوسف
 واذا صرح بعض الاثمة بقيد لم يرد عن غيره منهم نصري بخلافه يجب أن يعتبر سما والموضع موضع احتياط
 ولا حرج في التصر من ثله بخلاف ما لا يرى مكانا في ارجل الذباب فان في التصر منه حرجا طاهرا اه
 اقول الذي يظهر لي أن هذا التقيد موافق لقول الهندواني وقد علمت نصري غيرهم من المشايخ بخلافه
 لان مقدار الجانب الاخر من الاربع يدرك الطرف ثم رأيت في الحلية ذكر أن ما في غاية البيان من أن التقيد

فوجه في الثوب على التقدير بربيع
 المصاب كدومكم وان قال
 في الحقائق وعلمه القنوي (من)
 نجاسة (مخفف كمول ما كول)
 ومنه القرس وطهره محمد (وسو)
 طبر (من السباع او غيره) فبر
 ما كول) وقيل طاهره وصح
 ثم الخلفه ثمانية لغيره غير الماء
 عليه فظروا عن (دم حك ولعاب
 بول وجار) والمذهب طهارتها
 (وبول اتضع كرويس ابر) وكذا
 جابها الاسروان كثيرا صابة الحاء
 للضرورة

عظم
 اذا صرح بعض الاثمة بقيد لم
 يصرح غيره بخلافه وجب اتباعه

رؤس الإبراهيمية من رؤس المسال هو ما عن الهندواني النسبة ولكل المراد بها في أوّل الجمل ١٥ وهذا
 من ما يقتضيه قوله المجدو الحاصل أنّ في المسألة قولين مختلفين على الاختلاف في المراد من قول محمد كرويس الإبر
 أحدهما أن تقديره عن رؤسها من الجانب الآخر من رؤس المسال ويؤيد رواية المصنف عن أبي يوسف
 من التقيد بما لا يدرك الطرف ثانيهما أنه غير محذور وأما هو بمقتضى التقليل فيعني عنه سواء كان قدراً أو رأياً
 من جانب التفرّد أو من جانب التقبّ واستدلّا بأن كرويس المصلحة وقد علمت أنه في الكفاية اختصار القول الثاني
 ولكن ظاهر المتن والشروح اختيار الأول لأن العلم الضرورة قياساً على ما عتبه البلوي مما على أرجل
 للذباب فانه يقع على الصبغة ثم يقع على الثياب قال في النهاية لا يستطاع الاحتراز عنه ولا يستحسن لاحد
 استعداد فوبل حول الغلاء وروى أن محمد بن عليّ زين العابدين تكفّ ليلته اغتسله فوابع تركه وقال
 لم تكفّ ليلته من هو خبير في معنى رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء رضي الله عنهم ١٥ وقد يقال
 أن قول المتن كرويس الإبراهيمية عبارة محمد للاختراز من الجانب الآخر لا يصح له الاحتراز إلا بالهندواني
 وخالفه غيره من المشايخ مطلقاً يدفع الحرج ولا شك في وجود الحرج في ذلك فاختاره في السكافي اتباعاً
 لما عليه أكثر المشايخ وقال في من خواص الجسد وعن وعن وشش بول كرويس الإبراهيمية يعتبر أي أبو
 يوسف أن رؤى أثره فأجاب بقليل ضعف اعتبار ما يدرك الطرف وهو رواية المصنف السابقة وقد ظهر مخالفتها
 أن اختلاف فيأبى أثره وهو ما يدرك الطرف وأن الأربع العوضه وعدم اعتباره كما شئ عليه الشارح
 وظهور أن المراد به ما كان مشدداً من رؤس الإبراهيمية من الجانب الآخر لا من الجانب الآخر أيضاً أن ما لا يدرك
 الطرف كما مثل رؤس الإبراهيمية للذباب فانه لا يدرك الطرف المعتدل ما لم يقرب إليه جداً أي مع مفارقة
 لون الرشا لون الثوب والاختلاف لا يرى أصلاً فينبغي أنه لو شك أنه يدرك الطرف أم لا لا يعني عنه اتفاقاً لأن
 الأصل طهارة الثوب وشأنه في نفسه هذا ما ظهر في هذا المجلد والله اعلم (قوله في الجمل) قال
 في الخلة ثم وقع هذا الثوب المتضمن عليه البول مثل رؤس الإبراهيمية المقتل على بعض في الخلاصة عن أبي
 جعفر قائل أن يقول بعض ولقائل أن يقول لا يفيض وهذا فرع مسألة الاستبراء في الواسقي بغير الماء ثم
 احتل ذلك الموضع ثم أصاب من ذلك ثوبه أو بدنه فاهتار أنه يفيض أن كان أكثر من قدر الدرهم ١٥ ثم
 ذكر في الخلة عن الكفاية ما يفيض أن الكلام فيأبى أثره ثم قال وهو المصنف ١٥ ويدل عليه ما قد تقدمناه من
 احتبار أكثر المشايخ عدم اعتبار رؤس الإبراهيمية خلافاً للهندواني وقول الخلاصة الماء المختار أنه
 يفيض أن كان أكثر من قدر الدرهم غير ظاهر لأن الماء نفسه مائل وكذا قال في بعض ما نقل من الدرهم لا يفيض
 إلا أكثر منه ثم اعلم أن وقوع الرشا في الماء استدراكاً من وقوع هذا الثوب فيه كافي السراج وغيره هذا في
 القهستاني عن الترمذاني أن استبان أثره على الثوب بأن تدركه العين أو على الماء بأن يخرج أو يفيض فلا عبرة
 به وعن الشيخين أنه معتبر ١٥ وظاهره أن المحدث عدم اعتبار ما ظهر أثره في الثوب والماء وذلك تأييداً لما
 تقدمناه فافهم (قوله جوهرية) ومثله في القهستاني وقد تقدمناه من النص أيضاً خلافاً لما شئ عليه المصنف
 تعالى في فضل البرق فافهم ثم يؤيد ما نقله القهستاني أنفاً عن الترمذاني والله اعلم (قوله لو اتصل وابطط)
 أي ما يصب الثوب مثل رؤس الإبراهيمية أو غيره في القصة وتقلها في البرق فافهم (قوله يفيض أن يكون)
 كالماء الخ أي فيكون ما اتصل للصلاة ووجه الحاشية بالدهن أن كلامهما كان أو لا غير ما منع ثم منع بعد ما دونه
 على الدرهم لكن قد يفرق بينهما بأن البول الذي كرويس الإبراهيمية كالماء للضرورة ولم يتغيروا فيه قدر الدرهم
 بليل ما في لغيره معفق عنه للضرورة وان امتلا الثوب ١٥ ومعلوم أن ما يلا الثوب يزيد على الدرهم وكذا
 قول الشارح وإن كثر بأصابع الماء فانه لا فرق بين أكثره من الماء وبين اتصال بعضه ببعض وقطعه باليس
 فيه قوة السلطان من انشراح من الجسد فانه ساقط الاعتبار وإن كثر وعظم الثوب وقد صرح في الخلة بين
 ما نقله قتال باليس أكثر من الصبغة منه ما هو مفسد الاختيار لا يجمع بحال عليه ما في الحواشي
 المقتضى أن ما أصاب من ريش البول مثل رؤس الإبراهيمية المخط من أنه لو أصاب موضع ذلك الرش ما خال فيه
 بله الجرح أو القى معفق عنه وان أكثره من المخط من أنه لو أصاب موضع ذلك الرش ما خال فيه لا يصبه
 ١٥ ثم لو كان الرش مما يدرك بالطرف بأن كان أكثر من رؤس الإبراهيمية من الجانب الآخر على ما مرّ قاله

لكن لو وقع في ماء قليل نجسه في
 الأصغر لأن طهارة الماء أكثر
 جوهرية في القصة لو اتصل وابطط
 وزاد على قدر الدرهم فينبغي أن
 يكون كالماء البسي إذا انبسط

جميع وينتفع وان كان في مواضع متفرقة كما يعلم بملاحظة مناه عن القهستاني عن الكرماني وفي القهستاني
 أيضا لو أصاب قدر ما يرى من البصاة أو الباجمة ونحوها وسراويل مثل ما منع الصلاة إذا كان بحيث إذا جع
 صار أكثر من قدر الدرهم اهـ لكن كلام القنية صريح في أن الذي يبيع وينتفع ما كان من دولوس الأبر
 كما تقدم فقدر على ما علمه من أن ما كان كذلك فهو مهدر الاختيار ولا ينفعه هذا التأويل فلهذه وانتم هذا
 التعرير (قوله وفيه شارع) مبتدأ أخبره قوله فهو الشارع الطريق ط وفي القيس طين التواريخ ضووان
 ملا التوب الضرورية ولو غلبت بالعدوات وتجاوزت الصلاة معه اهـ وقد علمنا أن هذا فاعله المشايخ على قول محمد
 آخر البهامة الروث والنثى ومقتضاه أنه طاهر لكن لم يقبله الامام الخواري كما في الخلاصة قال في الحلية
 أي لا يقبل كونه طاهرا وهو متجه إلى الاشبه المتع بالقدر القليل منه إلا أن أيسر به بحيث يبي ويذهب
 في أيام الأحوال في بلادنا الشامة لعدم انتكاس طريقتها من البصاة غالب مع عصر الاحتراز بخلاف من
 لا يزيها أصلا في هذه الحالة فلا يبي في حق من أن هذا لا يبي في قول ذلك اهـ أقول والعوض مقيد بما
 إذا لم يظهر فيه أثر البصاة كما نقله في القنع عن القيس وقال القهستاني أنه الصريح لكن حكى في القنية قولين
 وأرضاهما للحكم من ابن نصر الدبوسي أنه طاهر إذا رأى عين البصاة وقيل وهو صحيح من حيث الرواية
 وقريب من حيث التعميم ثم نقل عن غيره فقال إن غلبت البصاة لم يجوز أن يلب الطير فطهر ثم قال وإن
 حسن عند المتفردين المعاند اهـ وأقول الثاني مبنى على القول بأنه إذا اختلط ما وزاب وأحدها
 نجس فالعلة الغالب وفيه أقوال ستاق في القروع والحاصل أن الذي ينبغي أنه حيث كان الفعل للضرورة وعلم
 إمكان الاحتراز أن يقال بالعفو وإن غلبت البصاة ما لم ير عينها ولو أصابه بلا قصد وكان من يذهب
 ويحيى والأغلا للضرورة وقد حكى في القنية أيضا قولين فبعضواوا بثلثه ما عارض في الأسواق الغالبة البصاة
 ثم نقل أنه لو أصاب ثوبه طين السوق أو السكة ثم وقع الثوب في الماء تنبص (قوله وبخار نجس) في القنع مرت
 الرج بالعدوات وأصاب الثوب إن وجدته راحتها تنقص لكن نقل في الحلية أن الصريح أنه لا ينس وما يوجب
 الثوب من بخارات البصاة قبل بخره وقيل لا وهو الصريح في الحلية استثنى بالماء ونحوه من رج لا ينس
 صنفاة المشايخ وهو الأصح وكذا إذا كان سراويله مبتلا في الغاية ماء الطاب نجس كما لا لا استحسانا
 وبصورته إذا أحرقت العذرة في بيت فاصابها الطاب نجس وإنسان لا يصد استحسانا ما لم يظهر أثر البصاة
 فيه وكذا إذا أصبل إذا كان حار أو على كونه طابن أو كان فيه كوز معلق فيه ماء فترشح وكذا إذا لم يلبها
 نجاست ففرق خطاها ركزاتها وتطاهر قال في الحلية وأظهر العمل بالاستحسان وإذا اقتصر عليه
 في الخلاصة والطاب الطاب الغطاء العظيم من الزيج أو اللبن اهـ وقال في شرح المنية والتأخر أن وجه الاستحسان
 فيه الضرورة لتعدد الركز وعليه فلو استقطرت البصاة نجاستها نجاسة استغناء الضرورة في القياس إلا
 معارض وهو يعلم أن ما يستقطر من دردي النحر وهو المني بالعرف في ولاية الحرم نجس حرام كسائر أصناف
 النحر اهـ أقول وأما التوشادر المستقيم من دخان البصاة فهو طاهر كما يعلم بملازم وأضحه سدي عبد
 الفتى في رسالة سماها أنصاف من يدير إلى حكم التوشادر (قوله وبخار سدين) بكسر السين أي يزيل
 ويقال سرجين كما في القاموس قال في القنية راحها لا يبعث بخار نجس إذا وقع في الماء ما عدا البصاة فثواب اهـ
 وقطعه المصنف في أرجزته وحله في شرحها بالضرورة (قوله ومحل كلاب) في المنية مبنى على طين الطين
 فوضع رجل قدمه على ذلك الطين تنبص وكذا إذا مشى على طربوط ولو يامد أفلا اهـ قال في شرحها وأنها
 كله تنبص أن الكلب نجس العين وقد تقدم أن الأصح خلافه ذكره ابن الهمام اهـ ومثله في الحلية (قوله)
 واتضح شاة الخ) ذكر المسألة في شرح المنية الصغير عن الغاية وقد رأينا في الغاية ذكرها في حيث
 الماء المستعمل لكن غشاة البصاة كغشاة الحدث بناء على القول ببصاة الماء المستعمل يدل لها
 ما تقدمنا من القهستاني من القهستاني وفي القنع ما ترشح على الفاسل من غشاة الميت عملا يستمكنه
 الاستماع عنه مادام في علاجيه لا ينسب لمصوم البلوى بخلاف الفسلات الثلاث إذا استنقعت في موضع
 فأصابت شيئا نجس له لئلا ينعى عليه العاقبة أن نجاسة الميت نجاسة حيث لا حدث كاحترزناه
 في أول خبر بل الجرح واحتراز الثلاث عن الفسلات في المرة الواحدة فأنها طاهرة (قوله وما) مبتدأ أخبره

خط
 على العضو من طين الشارع

وطين شارع وبخار نجس وبخار
 حرقين ومحل كلاب واتضح
 شاة لا تنهروا طين طاهر
 الامام (وما) ببلدة

خط
 العرق الذي يستقطر من دردي
 النحر نجس حرام بخلاف التوشادر

فهي نفس بالكسر ونفس الازل بالفتح قال القهستاني ويصوره الكسر (قوله أي جرى) خبر الورد
 لسانه في التخصيل والخلاف الذي ذكرهما والا لا يورد اعز لانه يشعل ما اذا جرى عليها هي على أرض
 أو سطح وما اذا صب فوقها في آنية يدون جريان وأيضا فان الجريان يبلغ من السبب المذكور قصر ح مع علم حكم
 السبب منه لا في دفع التوهم عدم ارادته فاقهم فم كان الاولى ايشاء المتن على ظاهره لانه اشارة الى خلاف
 الشافعي حيث حكم بطهارة الورد دون المورد وأيضا فان الجاري فيه تفصيل وهو انه اذا جرى على نجاسة
 فاذا بها واستهلكها او لم يظهر أثرها فيه فانه لا ينصب نجاسته في طهارة الارض المتصدة وتقدم ما يدل عليه
 في باب المياه عند الكلام على تعريف الماء الجاري وتقدم هنالك ان الجاري لا ينصب ما لم يظهر فيه أثر
 النجاسة وأنه يجرى جارا وان لم يكن له مدد وأنه لو صب ماء في ميزاب فتوضأ به حال جريته لا ينصب على رواية
 نجاسة المستعمل وأنه لو سال دم جرحه مع العبر لا ينصب خلافا لمجد وقد مناع الخزانة والطلاعة انما ان ماء
 أحدهما طاهر والاخر نجس فصب من مكان عال فاختلط في الهواء ثم نزلا طهر كله أو لم يرس ماء الانامين
 في الارض صار نجسا ما جراه وقال في النجاس من فصل الاستصا في الواقعات الحاصلة لو اخذ
 الاناء قصب الماء على يده للاستقاء فوصلت قطرة بول الى الماء النازل قبل أن يصل الى يده قال بعض
 المشايخ لا ينصب لانه جار فلان أثره في حال حام الدين هذا القول ليس بشئ والارام أن تكون نجاسة
 الاستثناء غير نجبة قال في المضمرات وفيه نظروا الفرق أن الماء على كعب المستحي ليس به جار ولو تسلم فأن
 النجاسة يظهر فيه والجاري اذا ظهر فيه اثر النجاسة صلب نجبا والماء النازل من الاناء قبل وصوله الى الكعب
 جار ولا يظهر فيه اثر القطرة قالوا أن لا يصب نجبا وما قاله حام الدين احتياط اه وبيده عدم التمسك
 ما ذكرناه من القروع والله اعلم وهذا بخلاف سالة الحيفة فان الماء الجاري عليها لم يذهب النجاسة
 ويستهلكها بل هي باقية على علمها وبها قائمة على أنها اختلافا ولهذا استدلوا بالشريح بقوة ولكن
 قد منا أن العبرة لاثر فاقتم خبر هذه المسألة فان لا يجده في غيره هذا الكتاب والمجده المالك الوهاب
 (قوله بكيفية في شهر الخ) أي فاقها اذا ورد عليها كل الماء أو كنه فهو نجس ولو اقله فطاهر (قوله
 لكن قد منا الخ) أي في حيث الماء وقد منا الكلام في ذلك مستوفى فتذكره بالمراجعة (قوله أي
 اذا وردت النجاسة) سواء كانت مجردة أو مصوبة بثوب ح (قوله على الماء) أي القليل (قوله
 اجماعا) أي منا ومن الشافعي بخلاف المسألة الاولى كما يظهر قريبا (قوله لكن الخ) استدلاله على
 قوله تمسك فانه يقتضي تمسك الماء بمجرد وضع الثوب مثله كما يتبين بمجرد وقوع العذرة مثلا فحترز
 بالتمسك من عين النجاسة كالعذرة اقاده ح (قوله ما لم يتصل) أي الماء أو الشيء المتصل قال
 في البصر اعلم ان القياس يقتضي تمسك الماء بازل الملافة للنجاسة لكن سقط للضرورة سواء كان الثوب في اجابة
 واورد الماء عليه أو بالعكس عندنا فهو طاهر في المثل نجس اذا انفصل سواء تقيأ ولا وهذا في المائين
 اتصافا اما الثالث فهو نجس عنده لان طهارته في الحل ضرورة تطهره وقد زالت طهارته عندهما اذا انفصل
 والاو في غسل الثوب البص وضعه في الاجابة من غير ما تمسك به الماء عليه لا وضع الماء ولا اخرجوا من
 خلاف الامام الشافعي فانه يقول بنجاسة الماء اه ولا فرق على العقد بين الثوب المتصل والغير اه
 ط (قوله فقدر) يخرج القاف والذال المجع والمزا به العذرة والروث كما عبر في النية (قوله والام)
 أي وان لا نقل انه لا يكون نجسا وظاهره أن العلة الضرورية وصرح بالدور غيرها ان العلة هي انقلاب العين
 كما يأتي لكن قد منا من الجشي أن العلة هذه وأن القوي على هذا القول لا يولى نضاده من هجوم البلوى على
 اختيار القول بالطهارة المعلقة لانقلاب العين قدبر (قوله كان جارا أو خنزيرا) أعاد أن اجماعا مال لا يجد
 احترازي وأشار بطلانه الى انه لا يلزم وقوعه وهو ح فانه لو وقع في المعلقة بدمه فهو كذا كافي شرح
 النية (قوله حاتم) يخرج الحاء المملة وسكون الميم وفتح الهززة وبها التأنيث حال في القاموس الطين
 الاسود للمتن ح (قوله لا انقلاب العين) على شكل وهذا قول محمود ذكره في الذخيرة والحيث باختينة
 حلية قال في الفتح وتكرير المشايخ اختاره وهو المختار لان التسرع وب وصف النجاسة على تلك الحقيقة
 وتتنى الحقيقة بانها بعض اجزاء مفهومها فكيف بالكل فان الخ غير العظم والعلم فاذا صار ملحا ترتب

(ورد) أي جرى (على نجس)
 (نجس) اذا ورد كله أو كنه ولو
 أقله لا يكفي في شربه أو نجاسة على
 سطح لكن قد منا أن العبرة لاثر
 (كعبه) أي اذا وردت النجاسة
 على الماء تمسك الماء اجماعا لكن
 لا يوجبكم بنجاسته اذا لاقى
 النجس ما لم يتصل فليظن لا
 يكون نجسا (رماد فقدر) والارام
 نجاسة الخبز في سائر الامصار
 (و لا) مع كان جارا أو خنزيرا
 ولا فقدر وقع في بشر فسل حجة
 لا انقلاب العين يبقى

حكم الملع وتكبره في الشرع النطفة نجسة وتصير عتقة وهي نجسة وتعتبر منقضة قتلهم والعصير طاهر فيصبر خرا
فنبس وصبر على قتلهم ضررنا أن استحالة العين تستبج زوال الوصف المرتب عليها اه (تنبه) يجوز
أكل ذلك الملع والصلاة على ذلك الرماد كما في النية وغيرها وما فيها من أنه لو وقع ذلك الرماد في الماء فالصحيح
أنه يفسد طمس بصيح الأعلى قول أبي يوسف كذا كره الشارحان (تنبه آخر) مقتضى ما مر بثبوت انقلاب الشيء
عن حقيقة كماله إلى الذهب وقيل أنه غير ثابت لأن قلب الحقائق محال والقدر لا يتحقق بالمال والحق
الأول بمعنى أنه تعالى يعلق بدل النحاس ذهباً على ما هو رأي المحققين وأما أن يسل من أجزاء النحاس الوصف
الذي به صار نحاساً ويعلق فيه الوصف الذي يصير به ذهباً على ما هو رأي بعض المتكلمين من قبائل الجواهر
واستوائها في قبول الصفات والمحال إنما هو انقلابه ذهباً مع كونه نحاساً لا متنازع كون الشيء في الزمن
الواحد نحاساً وذهباً يدل على ثبوته بأحد هذين الاعتبارين كما اتفق عليه أئمة التصوف قوله تعالى فإذا هي
حية تنسي والابل الابهز وضع على هذا القول أن علم الكيمياء الموصول إلى ذلك القلب يجوز أن علمه على
يقيناً أن يعله ويصله به أم على القول الثاني فلا يلزم غش وقامه من نسخة ابن حجر وقد نافي في صدر الكتاب
زيادة على ذلك (قوله ونسب الملع) بالبناء للمجهول ثم إن التسان يقتضي سبق العلم والظاهر أنه غير قد
وأنه لو علم أنه أصاب التوب نجاسة وجعل محلها فأحكم كذلك وإذا عر بعضهم بقوله واشتبه محلها تأمل
(قوله هو القطار) كذا في الخلاصة والفيض ويزعم في النقابة والوفاء والدرود الملقى ومقابله القول بالقرى
والقول بفصل الكل وعله مني في الظهيرة ومنية الحق واختاره في المدافع احتياطاً طالع لأن موضع
النجاسة غير معلوم وليس البعض أولى من البعض اه ويؤيده ما نقله نوح افندي عن المصنف من أن ما قاله
مخالف لما ذكره هشام بن محمد من أنه لا يجوز القرى في توب واحد اه وعلوا القول المختار بوقوع الثلث
بعد الفصل في بقا النجاسة وقاسوه على ما في السرا الكبير إذا اختصنا صنفنا وفيه ذم لا يعرف لا يجوز قتلهم لقيام
المانع يقين فلو قتل البعض أو أخرج حل قتل الباقي الثلث في تمام المزمع فكذلك إذا استكمل في الفتح بأن الثلث
الطارق لا يرفع حكم اليقين السابق أو طالع في تحقيقه وأجاب عنه في شرح النية أو طالع في تحقيقه أيضاً وبأن
ملفنه قريباً (قوله في الظهيرة الخ) هذا سهو من الشارح تبع فيه النهي وعبارة الصريح كذا وفي الظهيرة
إذا رأى على قبة نجاسة ولا يدري متى أصابته فبعضه تقسيم واختلافات والمختار عند أبي حنيفة أنه لا بعد
الاصلاة التي هوفيا اه ع (قوله سر) بضمين جع جار (قوله خصما الخ) أي فعمل الحكم في غيرها
بالدلالة ابن كمال (قوله كافر) أي في الآيات المتقدمة حيث عبر بقوله تصرفه في البعض وهو مطلق ط
(قوله قسم الخ) الظاهر تقييده بما إذا كان الذاهب منه قدر ما تنقص منه أن علم قدره كافتدائه (قوله
لا إحطال الخ) أي أنه يحتمل كل واحد من القسمين أعني الباقي والذاهب والمضول أن تكون النجاسة فيه ثم
يحكم على أحدهما بعينه بقاء النجاسة فيه وتحقيقه أن الطهارة كانت ثابته بقينا لملم معلوم وهو جميع التوب
شلائم ثبت صدقها وهو النجاسة بقينا لملم مجهول فإذا غسل بعضه وقع الثلث في بقاء ذلك المجهول وعدمه
لتساوي احتمالي البقاء وعدمه فوجب العمل بما كان ثابته بقينا لملم المعلوم لأن اليقين في محل معلوم لا يزول
بالثلث بخلاف اليقين لملم مجهول ونظام تحقيقه في شرح النية الكبير (قوله أماعينها) أشار به إلى مائدة قوله
محمل حيث زاده على عبارة الصكك ولا يرد طهارة النجس بقلها خلاصاً والدم يسير بوزنه مسكلاً عن الشيء
حقيقته وحقيقة النجس والدم ذهب وخلفها حقيقة أخرى وانما يرد ذلك لوقتنا بقاء حقيقة النجس والدم مع الحكم
بعدمه ارتباطاً تأمل (قوله بعد خفاف) ظرف لمزية لا يطهر ح وقيد به لأن جميع النجاسات ترى قبله بقتلهم
أن ماله جرم هو ماري بعد الخفاف فهو مساو للمرئية وقد عذمت في الهداية والدم وعدة قاضي خان بالجرم له
وقدما عن الحلة الترفيقي يحمل الأكل على ما إذا كان غليظاً والثاني على ما إذا كان رقيقاً وقال في غاية
البيان المرئية ما يكون مرئياً بعد الجفاف كالعدرة والدم وغير المرئية ما لا يكون مرئياً بعد الجفاف كالبول
ونحوه اه وفي تمة الفتاوى وغيرها المرئية ما لها جرم وغيرها حالاً جرم لها مكانها لو نالها
اه ويظهر أن مراد غاية البيان بالمرئي ما يكون ذاته شاهدة ببعض البسر وبغيره ما لا يكون كذلك فلا
يختلف كلام غيره ويرشد إليه أن بعض الأوبال قد يرى هلون بعد الجفاف أقاد في الحلة ووقاته التوفيق

و غسل طرف قوب) أودن (أصاب)
نجاسة محلا منه ونسب) الملع) مطهر
له وإن وقع الفسل (بغير محز)
هو المختار ثم لو ظهر أنها في طرف
آخر هل يصح في الخلاصة نعم وفي
التظهيرية المختار أنه لا يبعد إلا
الصلاة التي هوفيا (كالبول من)
خصها فليطهروا لها خافاً (على)
لحم) حطة مدوسها قسم أو غسل
بعضه) أو ذهبية أو أكل
أو بيع كاسر (حيث بطور الباقي)
وكذا الذاهب لا إحطال وقوع
النسب في كل طرف كسالة التوب
وكذا يظهر محل نجاسة) أماعينها
فلا تقبل الطهارة (مرئية) بعده
بجفاف كدم

الحمار ليكن فيه قطر لانه يلزم عليه أن الهم الرقيق والبول الذي يوى لونه من الصبغة القلرية وانه يكتفى
 فيها بفصل ثلاثا باشتراط زوال الاثر مع أن القهوم من كلامهم أن غير الحمية مالا يرى لها أثر أصلا لاكتناهم
 فيها بمجرد الفصل بخلاف الحمية المشروطة فيسألون الاثر فالتناسب ما في غاية البيان وأن مراده البول
 مالا لونه والاكلامه من الرمية (قوله بقلهها) فيه إيماء إلى عدم اشتراط العصر وهو الصحيح على ما يدل
 من كلام ابن أبي عمير حيث ذكر بعد الاطلاق أن اشتراط العصر رواية عن محمد وعليه فمابق في الدمن البله
 بعد زوال عين الصبغة طاهر بما يطهره البدق الاختصاص بطهارة الحبل وله تقدير كمرورة الاربعين طهر
 بطهارة البدن وعلى هذا اذا أصاب خضفه في الاحتصاص من الماء المتخصص فانحسما يطهران بطهارة الحبل معا
 حيث لم يكن بهما خرق اه او السعور عن شفه (قوله واثرها) بأقربه قريبا (قوله ولو عزة) يعني أن
 زال عن الصبغة عزة واحدة يظهر سواء كانت تلك الصبغة الواحدة في ماء جار أو راكد كثيرا وبالصبغة وفي اجابة
 أنما الثلاثة الاول فظاهر وأما الاجابة فتدفع عن طهارة اليد وحيث قال غسل الرمية عن التوب في اجابة حتى
 زالت طهر اه ح (قوله او عافوق ثلاث) أي أن لم تزل العين والاثربا لثلاثا يزيد عليها إلى أن تزل ما لم يبق
 فقال الاثر (قوله في الاصح) فبدل قوله ولو عزة قال القهستاني وهذا ظاهر الرواية وقيل يغسل بعد زوالها
 مرة وقيل مرتين وقيل ثلاثا كما في الكافي اه (قوله لم يضر ذلك وفرك) أي ذلك شفو فرك حتى واد
 بوضوء فظاهر ذلك مما يزيل العين من المظهرات بدون غسل كدفع جلد بوس أو مسح سيف لكن يرد عليه
 ما لو جفت على البدن او التوب وذهب اثرها فقد زالت عنها ومع ذلك لا تطهر ما يجب بانه قد أشار إلى اشتراط
 المطهر بقوله يطهر فقههم انه لا بد من مطهر كذا في البقرة وفيه نظر (قوله كلون وريح) الكاف استصحية
 لان المراد بالآثر هو ما ذكره في كفايته في البحر والفتح وغيرهما أو ما الطم فلا بد من زواله لان بقاءه
 يدل على بقاء العين كما نقل عن البرجندی واقصر القهستاني على قسمه الاثر بالريح فقط وظاهره انه يعني
 عن الرائحة بعد زوال العين وان لم يبق زوالها في الجرة اظهر ما في غاية البيان أو هو صريح مما نقله
 فوح افندي عن المصنف حيث قال لو غسل الثوب عن الخمر ثلاثا وراحتها باقية طهر وقيل لا ما لم تزل الرائحة
 (قوله لازم) أي ثابت وهو نفث لآثر (قوله حار) بالهاء المهملة أي مسخن (قوله وبهوه) أي كثر
 واشتتان (قوله بل يطهر الخ) اضرب اتخلى ط (قوله بغس) بكسر الجيم أي متعش ذلك كله
 عين الصبغة كلام وجب زوال عينه وطعمه وريحه ولا يضر بقاء لونه كما هو ظاهر من مسألة الميتة افاده ح
 (قوله والاولى غسل الخ) اعلم انه ذكر في الميتة انه لو أدخل يده في الدهن النجس او اختبئت المرأة بالبخاء
 النجس او صبغ الثوب بالصبغ النجس ثم غسل كل ثلاثا طهر ثم ذكر عن المصنف انه يطهر ان غسل الثوب حتى
 يصفو الماء وبسبب ايض اه وفي الخاتمة اذا وقعت الصبغة في صبغ فانه يصبغ به الثوب ثم يغسل ثلاثا
 فطهر كالأثر اذا اختبئت بماء نجس اه وذ كر مسألة الخفاء في موضع آخر مطلقة ايضا قال وفيه
 أن لا يطهر مادام يخرج الماء ملوثا بلون الخفاء فلو أن اشتراط صفو الماء اما قول ثان كابشره كلام المصنف أو هو
 تفصيلا لطلاق القول الاول ويان له كإبشره بقول الثانية وفيه وعلى كل فكلما المصنف والاثنية يطهر باختيار
 ذلك الشرط ولذا اقتصر على ذكره في الفتح وهذا قد ذكره سيدى عبد الفتى كلاما حسناتيه اليه صاحب الحلية
 وهو أن مسألة الاختخاب او الصبغ بالبخاء والصبغ بالطين ونحو ذلك في الدهن النجس صنية في الاصل
 على احد قولين اما على أن الاثر الذي يبقو زواله لا يضر بقاءه واما على ما روى عن أبي يوسف من أن الدهن
 يطهر بالقتل ثلاثا بأن يجعل في اناء فصب عليه الماء ثم يرفع ويراق الماء وهكذا ثلاث مرات فطهر وعليه
 الفتوى خلافا لما كان في شرح الميتة من أن ذلك على الاول اشتراط في هذه المسألة صفو الماء لكون اللون الباقي
 اثرا شق زواله فيعني عنه وان كان رجائض على ثوب آخر أو ظهر في الماء عند غسله في وقت آخر أو القول باشتراط
 غسله ثلاثا بعد صفو الماء ضعف ومن بنى على الثاني اكتفى بالغسل ثلاثا لان الخفاء والصبغ والدهن النجسات
 تصير طاهرة بالغسل ثلاثا فلا يشترط بعد ذلك خروج الماء صفيا اه وقد أطال في الحلية في تصحيح ذلك كما هو
 دأبه ثم رجع إلى البناء على الاول وقال انه الاشبه فليكن التعويل عليه في الفتوى اه ولا يخفى انه ترجيح
 لما في الحلية والثانية والفتح فكان على التسامح الجزم به اذ لم ينسج خلافه فافهم ثم قال سيدى عبد الفتى

(قوله) أي بزوال عنها وأثرها
 ولو عزة أو عافوق ثلاث في الاصح
 ولم يقل بقله الم شفو ذلك وفرك
 (ولا يضر بقاء أثر) كلون وريح
 (لازم) فلا يكتف في زواله إلى
 ما عار أو صابون ونحوه بل يطهر
 ما صبغ أو خضب بنفس بقله
 ثلاثا والاولى غسله إلى أن يصفو
 الماء

مطله

في حكم الصبغ والاختخاب بالصبغ
 او الخفاء البصين وفي حكم الوشم

وهذا بخلاف المصروع بالدم كالنابح الجرح الذي يصب في زمان من دياره كرك فلا يظهر أبدا ما لم يصب الجرح بالدم
 ويزن على القول ومن هذا القبيل المصروع بالدم فإنه مائة يصب فيها الدم النقي ما لم تكن من دونه وتروى
 في الماء فتكون طاهرة يمكن سحها باطل ولا يضمن متلفها ولا يملك ثمنها بالقبض لأن الميتة ليست بمال اه
 ملخصا أقول الذي يظهر أن هذه الدودة إن كانت غريبة المولد وكان لها دم سائل فهي نجسة والاضطهارة
 فلا يحكم بنجاستها قبل العلم بصحتها وأما حكم بعضها فبني جواز كذا جازوا بيع السرقة لا تتنجس به وكذا بيع
 دود القز وبضه لأنه مال يضمن به وهو الحق به وكذا بيع النحل والحلق مع تصرفهم به لأنه لا يجوز بيع العوائم
 وهذه الدودة عند أهل زماننا من أعرال الأموال وأتقها والمضغ بها كثر من دود القز وقد سمعت أن الدودة
 نوعان نوع منها حوائف يصفى بالخل أو بالخلروف ونوع منها باقى والواجب في الصبغ الأول والله أعلم (تنبيه مهم)
 يستفاد علمت حكم الوشم في نحو والد وهو أنه كالاختصاف أو الصبغ بالتمسك لانه إذا غرقت اليد أو الشفة
 مثلا بآلة ثم حشي محلها بكل أولية لم يضر نقص الكل بالدم فإذا جدد الدم والتأم الجرح بقى عمله خضر فإذا
 غسل طهر لانه أثر يشق زواله لانه لا يزول إلا بسلخ الجلد أو بجره فإذا كان لا يكفى ما زالة الأثر الذي يزول بماء
 حار أو ما من عدم التكليف هنا أولى وقد صرح به في الفتية فقال ولو أخذ في دمه وشال يابنه السلخ اه لكن
 في الذخيرة لو أجاد منه ثانيا وثبت وقوى فإن أمكن قلبه بلا ضرر قلعه والا فلا وتضمنه ولا يزوم أحدا
 من الناس اه أي يشاء على نجاسة السن وهو خلاف ظاهر المذهب قال العلامة البهري ومنه يعلم حكم
 الوشم ولا يرب في عدم جواز كونه أمانة بما مع النجاسة ثم نقل عن شرح المشارق للعلامة الأكل أنه قيل
 بصحة ذلك الموضع نجسا فإن لم يكن إزالته إلا بالجرح فإن خيف منه الهلاك أو فوات حصول نجيب والواجب
 وتأمينه بآتم والرجل والمرأة فيه سواء اه أقول وعمله لو أصاب ماء طهرا أو ماء نجسا لم ينجس لكن تغييره لا كسل
 يقبل فيه عدم اعتقاده وهو مذهب الشافعية فالظاهر أنه نقله عنهم والفرق بين الوشم وبين السن هل القول
 بنجاسته بظاهر فإن السن عن النجاسة والوشم أثره أن آدمي أن يقاء اللون دليل على بقاء اللون وبذلك الصبغ
 والاختصاف كذلك فلو لم يدم طهرانه وراق فإن كان الوشم اعتبرت بالدم والتمسك معه بخلاف الصبغ نقول
 أن ما دخل في اللحم لا يؤمر بقضه كالأوشم ثبت النجاسة فيه مثلا وما على سطح الجلد مثل الحناء والصبغ وقد
 صرحوا بأنه لو أكل كحل بكل نجس لا يجب غسله ولما جرح صلى الله عليه وسلم في أحد حياته فاطمة رضي الله عنها
 فأقرحت حصيرا وكنت به حتى التصق بالجرح فاستمسك الدم وفي مقدس الصلاة من خرافة القناري كسر
 عظمه فوصل بضم الكلب ولا يزع إلا بغير رجا من الصلاة ثم قال لو فيه نصا وبروز من النجاسة لا تكسره
 أماته اه وفي القناري الخفية من كتاب الصلاة تستل في رجل على يده وشم هل تصح صلاته وأمانته مع عدم
 لأجابه ثم تصح صلاته وأمانته بلا شبهة والله أعلم اه (قوله الأدهن ودلنية) الأولى أن يقول الأدهن
 دهن ميتة لأن الأدهن المسمى كافي الصاموس (قوله حتى لا يدب به جلد) أي لا يجلد ذلك وإن كان لوديع
 ثم غسل طهره قال في الفتية الكيمية المدبوغ بدنه القنزير إذا غسل بطهر ولا يضر بقائه الأثر في النجاسة
 والأذيق الجلد بالدم الصبي يسفل بالماء ويظهر والشراب فهو اه (قوله بل يستحب بلخ) ظاهر
 ما سبقنا في باب البيع الفاسد أنه لا يصلح الاتعاف به أصلا وانما هذا في الدهن المتنجس فقط يؤيده ما نقل
 صحيح البزار عن جابر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح يقول وهو بمكة أن الله عز وجل يبيع
 الميتة والقنزير والأصنام بغيره رسول الله أريت خصوم الميتة فاه بطل بها السفن ويدن بها الجلود ويستحب
 بها الناس قال لاهو حرام الحديث (قوله والاعتسعمل) أي وإن لم يكن الفاسل مكلفا بأن كان صغيرا أو مجنونا
 يعتبر بظن المستعمل لقول لأنه هو المحتاج إليه زيل (قوله طهارة) بالنصب بمفعول ظن (قوله بل)
 عدده يعني كذا في الميتة وظاهره أنه لو غلب على ظنه زوال الميتة أجزأه وبصرح الإمام الكرخي
 في مختصره واختاره الإمام الأسيدي وفي غاية البيان أن التقدير بالثلاث ظاهر الرواية وفي السراج اعتبار
 غلبة الظن بمختار العرايين والتقدير بالثلاث بمختار البضارين والظاهر الأول أن لا يكون موسوسا وإن كان
 موسوسا فالثاني اه جبر قال في التره وهو موقوف حسن اه وعليه جرى صاحب الفتاوى أنه اعتبر غلبة
 الظن الأولى الموسوس وهو ما شئ عليه المصنف واستحسنه في الحلية وقال وقد منى الدم القنزير طهر

مطل
 في حكم الوشم

ولا يضر أثره من الأدهن ودلنية
 ميتة لأنه عين النجاسة حتى لا يدب
 به جلد بل يستحب به في غير مسجد
 (و) يظهر محل (غيرها) أي غير
 مربية (بعلبة ظن عامل) لو مكفأ
 والاعتسعمل (طهارة محلها)
 بلا عده به يعني

في الاستقامة أقول وهذا معنى على تحقيق الخلاف وهو أن القول بظنة الظن غير القول بالثلاث قال في الحلية
وهو الحق واستشهد بكلام الجاوي القدسي والمحط أقول وهو خلاف ما في الكافي بما يقتضيه انهما
قول واحد وعلمه معنى في شرح التوبة فقال نعم بهذا أن المذهب اعتباره بظنة الظن وإنما مقدرة بالثلاث
لحصولها بما في الغالب ونحوها للسوسة وأنه من أقامة السبب الظاهر مقام السبب الذي في الإطلاص على
حقته عسكر كالمقام المنقطة اه وهو مقتضى كلام الهداية وغيرها واقتصر على في الاعداد وهو ظاهر
المتون حيث صرحوا بالثلاث والله أعلم (قوله لموسوس) قد رده اختيار الماشي عليه في السراج وغيره بناء
على تحقيق الخلاف والاختلاف المصنف كما للرد كعبارة الكافي والهداية وغيرها مظاهر في خلاصه والموسوس
يكسر الواو لانه محقق بما في خبره ولا يقال بالفتح ولكن موسوس له واليه أي يلحق اليه السوسة وهي حديث
النفس كما في المغرب (قوله ثلاثا) قد فصل والعصر مع على سبيل التنازع أو العصر فقط وبفهمه تثلث
الفصل فانه اذا عصر مرة بحيث لا يبقى التقاطع لا يصير مرة أخرى الإبدان بفصل اه فوح ثم اشتراط العصر
ثلاثا هو ظاهر الرواية من اصحابنا وعن محمد بن عبيد روى الأصول بكفي في المرة الأخيرة وعن أبي يوسف
انه ليس بشرط شرح التوبة (قوله أوسجا) ذكره في المتيق والاختيار وهذا على جهة التنبؤ خروجا
من خلاف الامام احمد رحمه الله تعالى ونسب أن تكون احدا من يتراب خروجا من خلاصه وخلاف الشافعي
أيضا للعباسة كنية (قوله فينا ينصر) أي تقيد الطهارة بالنصر انما هو فيها ينصر وبأن يحقره منا
(قوله بحيث لا يظفر) نصير للمباينة في العصر ط وظاهر المبالغة أن المبالغة فيه شرط في جميع الزمان
وحملها في الذر شرط لانه الثالثة فقط وكذا في الإيضاح لأن الكمال وعدا الشريعة وكافي القدسي
ومزاة في الحلية إلى فتاوى أبي الليث وغيره أن قال وبني اشتراطها في كل مرة كما هو ظاهر الخاتمة حيث قال
غسل الثوب ثلاثا وعصره في كل مرة وقوته أكثر من ذلك ولم يبلغ فيه صيانة الثوب باليجوز اه تأمل
(قوله طهر بالعباسة اليه) لأن كل أحد مكلف بقدرته ووسعه ولا يكف أن يطلب من هو أقوى للصبر به شرح
التوبة قال في العرخصا على قول أبي حنيفة أن القدرة الغير مضمرة وعلمه الفتوى (قوله الاظهرتم
للتبرئة) كذا في التبرهن السراج أي ثلاثا يلزم اضاءة المال قال في البحر لكن اختار في الخاتمة عدم الطهارة
اه فلو ثبت جزم في الدرر وعليه فالظاهر أنه يعطى حكم ما لا ينصر من تثلث الجفاف (قوله تثلث
جفاف) أي جفاف كل غلة من الفسلات الثلاث وهذا شرط في غير الدين ونحوه وأما فيه فقوم مقامه وإلى
الفصل ثلاثا قال في الحلية والظاهر أن كلا من التوالى والجفاف ليس بشرط فيه وقد صرح به في التوازل
وفي الذخيرة ما يولقه اه وأقر في البحر وفي الخاتمة اذا جرى ما دام الاستقامة تحت النصف ولم يدخل فيه لا بأس
به وبطهر الخلف ثعا قلنا في مروءة الاربع اذا أخذ حديد نجسة وغسل يده ثلاثا بطهر العروة ثعا اليه (قوله
أي انتطاع قاطر) زاد القسستاني وذهب الندوة وفي التارخانية حدة النصف أن يصير محال لا تثلث منه
الدول لا بشرط صبره بإساجة اه ثم هل يلزم ذهاب الترشق زواله ذكر في الحلية أن بغداد ما في التوبة من
المحيط ثم بخلاف الثوب وقال والتفرقة بينهما لا تعري عن شيء اه وأقر في الصبر والبر ولكن في شرح التوبة
نصب ما في المحيط قال فالعمل في زوال الاثر شرط في كل موضع ما لم يمتد كنهما لكن التطهير وبأن شيء كان
ظليضا ذلك اه ونحوه في حاشية الوالي على الدرر (قوله أي غير منصر) أي بأن تعد بصرة كالمغرب
أو منصر كالسباط أقامه في شرح التوبة (قوله عما تشرب في الصاسة الخ) حاصلة كافي البديع أن المنص
أما أن لا يشرب فيه أمراء الصاسة أصلا كالأواني المقتضة من أطعمه والناس والغرف العتيق أو يشرب فيه
قليلا كالبدن والخف والنعل أو يشرب كثيرا في الأول طهارة بزواله عن الصاسة المريبة أو بالعدد على ما مر
وفي الثاني كذلك لأن الماء يستخرج ذلك القليل فيصير طهارة وأما في الثالث فإن كان ما يمكن عصره كالسباط
فطهرته بالفصل والعصر إلى زوال المريبة وفي غيرها يتلشها ما كان مما لا ينصر كالصبر المقتض من البرد
ونحوه وان علم أنه لم يشرب فيه بل أصاب ظاهره بطهر بزالة العين أو بالفصل ثلاثا بلا عصره وان علم تشربه
كالنار في الجدي والجديد المدبوغ من نفس والخطبة المنتهية بالنفس فنجد محمد لا يطهر أو عدني وأبو يوسف
ينفع في الماء ثلاثا ويجفك كل مرة والأول أيسر والثاني أوسع اه وبه يفي دور قال في الفتح وبني تقيد

(وقدر) ذلك لموسوس (يفصل)
وعصر ثلاثا أوسجا (فيها)
ينصر مبالغا بحيث لا يظفر
ولو كان لو عصره غيره فطهر
بالعباسة اليه دون ذلك الغير
ولو لم يبلغ لرقته هل يطهر الاظهر
ثم للتبرئة (د) قدر (تثلث)
جفاف أي انتطاع قاطر (في)
غيره أي غير منصر مما يشرب
العباسة

والاقتطاعها كالماء وهذا كله اذا
غسل في اجابة الماء غسل في غير
أوصب عليه ماء مستكبر أو جرى
عليه الماء طهر مطلقا بلا شرط
عصر وتقييف وتكرار غسل هو
اقتدار يظهر بل غسل ودس
وهذه بنى ثلاثا

الخوف العتيق بما اذا تنص وطبا والافه كل جديد لانه يشاهد ابتداءه اه وتعلقا في السباط الخبيث
اذا غسل في تنزيلة طهر قال في الصبر والتشديد بالية تقطع الوسوسة والاخالة كقول كوفي المحيط انه اذا جرى عليه
الماء الى أن يرحم زوالها طهر لان اجراء الماء يقوم مقام العصر اه ولم يقيد بالية اه ومثله في الدور
المتقى من التقي توابن الكمال ولومو الحديد بالماء الخبيث يؤخر الطاهر ثلاثا فيطهر خلافا لغيره لا يظهر
أبد وهذا في الجملة في الصلاة اما لو غسل ثلاثا قطع به نحو ما يقع او وقع في ماء قليل لا يصبه فان غسل يظهر
ظاهره اجماعا وتامعا في شرح المنية (قوله والاقتطاعها) المتسبب بفعلها لان الكلام في غير الرتبة اى
ما لا يشرب للتصاصة اما لا ينصر يظهر بالنقل ثلاثا ولو دفعه بلا تقييف كان ظرفا لا ابتداء المستعملين كما ذكر
وكالتسبب والمرأة ومثله ما يشرب فيه شئ قليل كالبدن والنعل كما ذكرناه آخرا (قوله وهذا كله) اى الفصل
والعصر ثلاثا يغنيان عصر وتلت ما يشرب فيه شئ قليل ط (قوله في اجابة) بالكسر والتشديد انما تقتل فيه الشباب
والجوع اجابني مصباح اى أن هذا المذكور انما هو اذا غسل ثلاثا في اجابة واحدة او في ثلاث اجابات قال
في الامداد والماء الثلاثة متعادلة في الصلابة قالوا في الاصل بطهر ما صاهاه بالنقل ثلاثا والثالثة بشين والثالثة
بواحدة وسكذا الا وانى الثلاثة اتى غسل فيها واحدة بعد واحدة وقبل بطهر الا انما التلت بمجرى الازالة
والثاني واحدة والاولى بثنين اه يبق لو غسل في اجابة واحدة قال في النض تقطل الاجابة بعد الثالثة مرة
اه وغسل كلامه ما لو غسل الضوفى في اجابة واحدة قال في النض تقطل الاجابة بعد الثالثة مرة
وعلى هذا الخلاف لو أدخل في حباب الماء ولو في خل خرج من الثالثة طاهرا عند أى خيفة خلافا
لما لا اشتراط محمد في غسل الصلابة الماء واشترط ابي يوسف الصب بدائع (قوله اما لو غسل الخ) نقل هذه
الجملة في العبر من السراج وتابعه من بعده حتى الشرب لا يلى وقد صرح في شرح المنية عند قوله يروى عن ابي
يوسف أن الجنب اذا اتزق في الحمام وصب الماء على جسده ثم على الاراء يحكم بطهارة الاراء وان لم يصبر
ولى المتقى شرط العصر على قول ابي يوسف بما نضه تقدم أن هذا ظاهر الرواية على قول الكل ولو لمع التوب
في نهر جازمة عصره يظهر وهذا أقول ابي يوسف في غير ظاهر الرواية وذكر في الاصل وهو ظاهر الرواية انه
يغسل ثلاثا ويصبر في كل مرة ومن محمد في غير ظاهر الرواية انه يغسلها أى الصلابة الغير المرتبة ثلاثا ويصبر
في المرة الثالثة وقد تقدم انه غير رواية الاصول وقال في الفتق لا يحن أن المروى عن ابي يوسف في الازار
لضرورة ستر العورة فلا يلحق به غيره ولا تترك الروايات الظاهرة اه أقول لا يمكن قد علمت أن المعبر
في تطهير الصلابة المرتبة زوال عنها ولو بقية واحدة ولو في اجابة كما ذكرنا بشرط فيها تلت غسل ولا يصبر
وأن المعبر غلبة القطن في تطهير غير المرتبة بلا عدد على المتقى به أو مع شرط التثنية على ما ذكرنا ولا شك أن
الفصل بالماء الجارى وما في حكمه من القدر أو الصب المستكثر الذي يذهب بالصلابة اى مازة ولا شك أن
حرارا بالجرىات أقوى من النقل في الاجابة التى على خلاف القياس لان الصلابة فيها تلاقى الماء وتسمى
معه في جميع اجزاء التوب فيبعد كل البعد التسوية بينهما في اشتراط التثنية وليس اشتراطه سكا اعتبارا حتى
يقوم وان لم يعمل معناه ولهذا حال الامام الحلقوى على قياس قول ابي يوسف في ازارا الجمل انه لو كانت الصلابة
دما او لا وصب عليه الماء مكفاه وقول الفتق ان ذلك لضرورة ستر العورة كما ذكرنا في الصبر وما في السراج
وأكثر في النهر وغيره (قوله في غير) أى ماء كثره حكم الجارى (قوله اوصب عليه ماء كثير) اى بجنب
يخرج الماء ويوقفه غيره ثلاثا لان الجريان بمنزلة التكرار والمصر هو الصبي سراج (قوله بلا شرط عصر) اى
فما ينصر وقوله وتقييف أى في غيره وهذا بيان للاطلاق (قوله هو المختار) عبارة السراج واما حكم
القدر فان محس التوب فيه ثلاثا وقتا يقول الخبير وهو المختار وقد روى عن ابي حنبل الكبرياء يظهر وان
لم يصبر وقبل بشرط العصر كل مرة وقبل مرة واحدة اه وصاحبه اشتراط النفس في القدر ثلاثا عندهم
مع اختلافهم في العصر فتنبه (قوله ويظهر بل وصل الخ) قال في الدور وتوصي الفصل تطهيره أن
يصب فيه ماء بقدره فيقل حتى يعود الى مكانه والماء يصب عليه الماء فيقل فيطهره من الماء فغير بنى
مستكبر ثلاث مرات اه وهذا عند ابي يوسف خلافا لغيره أو مع وعليه القنوى كافي شرح الشيخ
احصايل من يلجس القنوى وقال في القنوى الخبير في ظاهر كلام الغلظة عدم اشتراط التثنية وهو مبني

مطلب
في تطهيره من الماء والنسل

على أن غلبة القلب عجزت عن التثبت وفيه اختلاف تصحيح ثم قال إن الخطة فيبقى ذكرت في بعض الكتب
والظاهر أنها من زيادة الشارح فأنما نرى من شرط تطهير البدن الغلبان مع كثرة التثقل في المسألة والتصحاح
الآن وباده الصريح مجازاً فقد صرح في جميع الرواية وشرح القدوري أنه يصيب عليه منه ما هو غير متقارن
أه أو يحصل على ما إذا جدد البدن بعد تنبيه ثم رأيت الشارح صرح بذلك في الخزانة فقال والبدن السائل
يلقى فيه الماء والجماد يلقى به حتى يعلو الخمر اشتراط كون الماهل العسل أو الدهن موافق لما في شرح المجمع
عن الكافي ولم يذكر في الفتح والبرودة كالتقصي عن بعض المختار الاكتفاء في العسل والبدن بالنس قال
لأن في بعض الروايات قد رآ من الماء قلت فيقول أن قد رآ مصعب عن قد رآ المصنف فيوافق ما ذكرناه عن شرح المجمع
وبه يثبت ما قلناه عن بعض المختار هذا في القضية عن ركن الأئمة الصباغي أنه يرب تطهير العسل بذلك فوجده
مراداً كفي التلاصق أنه لو مات الفأر في دن الشام يطهر بالفسل أن تنال أمره والأغلا (قوله) ولم يطن
الخ في التطهير ولو صببت الخمر في قدرها لم يكن قبل الغليان يطهر اللحم بالفسل ثلاثاً وإن بعده فلا يقبل
يقط ثلاثاً كل مرة بماء طاهر ويصفى في كل مرة ويغسقه بالتعريد أه جهر قلت لكن يأتي فرياً إلى المختار به
الأول وفي الخاتمة إذا صب الطباخ في القدر مكان الخمر غراطلاً كاللحم الجبس لا يطهر أبداً وما روى من أبي
يوسف أنه يلقى ثلاثاً لا يؤخذ به وكذا الخطة إذا طهنت في الخمر لا تطهر أبداً وعدي إذا صب فيه الخمر وتزل
حتى صار الكل خلالاً بأش به أه فهاش على الشارح هنا ضعف (قوله) وكذا داجية الخ قال في الفتح
إنها لا تطهر أبداً السكن على قول أبي يوسف تطهر والده وأه أعلم تشربها الصلبة وأبسطه الغليان وعليه
أشهر أن اللحم البسيط يصير الجبس لكن العلة المذكورة لا تثبت ما لم يكن اللحم بعد الغليان زماناً يقع فيه
التشرب والداخل في باطن اللحم وكل منهما غير متحقق في البسيط حيث لا يصل إلى حد الغليان ولا يتزل فيه
الامتناع أو ما يصل الحرارة إلى ظاهر الجلد لتصل مسام الصوف بل يوزل يمنع انقلاص الشرايين إلى في البسيط
أن يطهر بالفسل ثلاثاً فانهم لا يترسون فيه من الجبس وقد قال شرف الأئمة هذا في الداجية والكرش
والسبط أه واقرئ في الصبر (قوله) وفي التبيين هو اسم كتاب لصاحب الهداية قال فيه أن هذا الكتاب
لسان ما سبسته المتأخرون ولم ينس عليه المتقدمون وعبارته هنا ولو طهنت الخطة في الخمر قال أبو يوسف
فليج ثلاثاً بالماء ويصفى في كل مرة وكذلك اللحم وقال أبو حنيفة إذا طهنت في الخمر لا تطهر أبداً وبقي أه
أي إلا إذا جعلها في خل كما قلنا بعضهم من يحصر المحيط وقد مناه عن الخاتمة فافهم (قوله) ولو اتسخت من بول
الخ إن كان هذا قول أبي يوسف فظاهر وإن كان قول الإمام فقد يفرق بينه وبين طهنتها بالخمر زيادة التشرب
بالطبخ ثم لا يمكن هنا تطهيرها يجعلها في الخل لأن البول لا يثقل خلا بخلاف الخمر (قوله) ويصفى ظاهره
أن المراد التبييض إلى أن يزول الاتساق في كل مرة (قوله) فيطهر لا انقلاب مائه من أجزاء الخمر خلا

وأه أعلم

• (فصل الاستسقاء) •

بإضافة فصل إلى الاستسقاء وهو غير ليند المحذوف وإنما ذكره في الإلتباس مع أنه من سنن الرضو كما قلناه
لأنه إزالة لثامة صلبة كافي البصر (قوله) إزالة نفس الخمر في المغرب بأنه مسوم موضع التجو وهو ما يفرج
من البطن أو غشه وأورد عليه في الصراة بطل الاستسقاء من الحماة مع أنه لا ينس كالحرج في السراج فلذا
عدل عنه الشارح وأضاف أنه لا ينشئ ما لو أصاب الفرج فحماة اجنبية أكثر من الدرهم مع أنه يطهر بالجر
كاشي عليه الشارح فيما يأتي وجرم في الامدادو يأتي تمام الكلام عليه (قوله) ثلاثين من درهم لأن
هنا طاهرة وإنما اتسخت لأنها ما من موضع الصباة أه ح ولا يفرج الرمح لا يكون على السبيل من
ثلاثين من بل حديد كافي البصري جهر (قوله) وحماة لأنه إن لم يكن على بل أو كونه لم يتقوسه الدر
فهي خارجة عنه من سبيل وإن قلوت منها قاستسقاء حثتد القباة الاستسقاء أه ح (قوله) ونوم لأنه
ليس نفس أيضاً أه ح (قوله) وفصد أي الدم الذي على موضع الفصد لأنه وإن كان نجساً لكنه ليس
على السبيل لئلا زل منه أه ح (قوله) وهو سنة مؤكدة صرح به في الصبر عن النهاية ثم عزاه أيضاً
إلى الأصل وعلقه في الكافي بما نقلته عليه على الله عليه وسلم وتسل في الحلية الأحاديث الدالة على المواظبة

ولم يطنغفر بنى وجريد ثلاثاً
وكذا داجية لمقتاتة على الماء
للتفصيل ثلثها في وفي التبيين
خطة طهنت في خمر لا تطهر أبداً
يقط ولو اتسخت من بول تنس
ويصفى ثلاثاً ولو بجرم خبز يضر
صب فيه خل حتى يذهب أثره
فيطهر

• (فصل الاستسقاء) •

إزالة الجبس عن سبيل ثلاثين
من درهم وحماة ونوم وفصد (وهو
سنة) مؤكدة

قوله ووضح المقام الشيخ استجواب

أقول عبارة الشيخ استجواب

هكذا قيل وكان ينبغي أن يذكر

ذلك كسائر الشرائع المؤكدة فيها

أي الكراهة سقطت بقوله عليه

الصلوة والسلام من استعبر غلظت

فصل فحسن ومن لا فلاح خرج

تجاوز أن يكون قوله ومن لا فلاح

متصلا بالآية دون الاستبعاد

أي من لم يرتز فلاح خرج وموافقة

النبي صلى الله عليه وسلم تقتضي

كراهة الترك لا يترك بهذا الدليل

الحق ولو سلم أنه متصل بالاجتماع

أي من ترك الاستبعاد فلاح خرج

عليه فقل الحرج من تاركه والسنة

هو الاستثناء بالماء والاحتياط

بالاجتماع خاصة على أن في الحرج

لا يوجب في الكراهة إلا الزمان

لا يكون سؤره مؤثرا مكرها لأن

تحققه فلو كان في الكراهة خرج أيضا

سقطت الكراهة كما سقطت العبادة

الآن يقال قوله ومن لا فلاح خرج

تخصيص بنفي الحرج والمقصود

يشترط في الكمال ولا يكمل

الاستثناء الكراهة بخلاف المؤنة

فإن استثناء الحرج فيها ليس بمقصود

فلا يشترط في الكمال مسكنا

في شرح الهدى ١٥ منه

مطلقا وما قبل من اقتضاه لصو

حيض ومجاورة يخرج فقل

(وأركانه) أربعة شخص

(مستحب) شيء (مستحب) كما

وهو (وليس) خارج من أحد

السبلين وكذا لو أصابه من

خارج وان قام من موضعه على

المعتمد (ومخرج) كبراً وقيل (بجو

بجر) كما هو عين طاهرة فاعلمة

لاعية لا كدر

وما يصرفها عن الوجوب فراجع عليه فيكره تركه كما في الفتح مستدركا على ما في الخلاصة من نفي الكراهة

وبه في الحلية ووضح المقام استجواب في شرحه على الدور فراجعه ثم رأيت في البدائع صرح

بالكراهة (قوله مطلقا) سواء كان الخارج معتادا لا مطلقا لا ط وسواء كان جالسا أو باطرا وسواء كان

من محدث أو جنب أو حائض أو نساء على ما ذكرنا (قوله وما قبل الخ) دفع لما قبله من إطلاق المذكور

والقائل بذلك صاحب السراج والاحتياط وخراتة الفقه والحاوي القصص والزيلي وغيرهم وأقرهم في الحلية

واعتبرهم في العري بأنه تسامح لانه من باب إزالة الحدث أن لم يكن على الفرج شيء وإن كان فهو من باب إزالة

العبادة الحقيقية ١٥ أقول لا شك أن غسل ما على الفرج في الجنابة يعني إزالة نجس عن سبيل تصديق عليه

تعريف الاستنماء وإن كان فرضا أو ما إذا تجاوزت العبادة فخرجها فإن كان المراد به غسل الجنابة إذا زاد على

الدرهم فكونه تسامحا ظاهرا لا يصدق عليه التعريف المذكور وإن كان المراد غسل ما على الفرج عند التبايض

بناء على قول محمد لا يفتي فلا تسامح يدل عليه ما في الاختيار من أن الاستنماء على خمسة أوجه اثنان واجبان

أحدهما غسل بعبادة الفرج في القبل من الجنابة والحض والنفاس كإلتصاف به في بدنه والشيء إذا تجاوزت

مخرجها يجب عند محمد قل أو كبر وهو الاحتياط لأنه يزيد على قدر الدرهم وعند صاحب إذا جاوزت قدر الدرهم

لأن ما على الفرج سقط اعتبارا والمعتبر ما وراءه والثالث سنة وهو ما إذا تجاوزت العبادة فخرجها والربع مستحب

وهو ما إذا بال ولم يغز فغسل قبله والخامس بدعة وهو الاستنماء من الريح ١٥ (قوله وآركانه) قال

المصنف في شرحه ولم أسبق إلى بيانها علمت ١٥ وفيه تسامح لأن هذه الأربعة شروط للوجود في الخارج

لا أركان لما في الحلية وسكن الشيء جانبه الأقوى في الاصطلاح ما حدة الشيء أو جزئياتها يفتقر معها عليه

فالشروط والركن مشايان لا اعتبارا لوجود عن ماجة المشروط في ماجة الشرط وكون الركن نفس الشيء

أو جزءه الداخل فيه ١٥ قال ح وحقيقة الاستنماء الذي هو إزالة نجس عن سبيل لا تتوقف ولا واحد من

هذه الأربعة فلو كان قد ذكر النقص في التعريف فهو من أجزاء المأخوذة قلت أجزاء التعريف الإزالة وأضافها

إلى النقص لأن النقص كاستحوايه في قوله لم يصح عدم الصبر فإن أجزاء التعريف الصدم واضافته

إلى الصبر لأن الصبر وسئل يقال في قوله عن سبيل فأن جزء التعريف الإزالة المتعقبة بالسبل لا السبل

والا لأن أن تكون الذوات أجزاء من المني ولأن أن يقال أركان التيميم وتيميمه من الجو وكذا في الوضوء وقوله

١٥ (قوله ونجس خارج الخ) أي ولو غير معتاد كدم أو عرق يخرج من أحد السبلين فيظهر بالجمرة على الصبي

زيلي وقيل لا يظهر إلا بالجمرة الزيلي قال في البحر وقد تخلوا هذا التعميم هنا بسبب التريض فالتظاهر

خلافه ١٥ قال روح أفتدى ويومهم أنهم فقلوه في جميع الكتب جميع أن شارح الجمع والتابع قتادة من

الفتية بدونها ١٥ أقول يؤيده أن اكتفاء الطهارة وأرد على خلاف قياس الضرورة والضرورة فمما يكره

لاما يندر كنه الصورة ثم رأيت ما بحث في الحلية حيث قل ما في الفتية ثم قال وهو حسن لأن ما ورد على

خلاف قياس يقتصر فيه على الوارد ١٥ لكن ذكر المصنف في شرح زاد الفقير ما قلناه من غيره من

الفتية غير موجود فيها وأنه ذكر في الفتاوى الكبرى ومختارات التوازي أن الأصح طهارة بالمسح به أخذ

الفتية أبو القيث ١٥ (قوله وان قام) أي المستحب من موضعه أما إذا قام من موضعه أوجب الغسل فلا يجوز

يجزى الجواز إذا كان الغسل وطما يصف ولم يتم من موضعه أما إذا قام من موضعه أوجب الغسل فلا يجوز

الإمام لا به شيعة قبل أن يستحب بالجر زيل القائط من موضعه ويجوز مخرجه ويضاهه لا يجره فوجب

المأخوذة ١٥ أقول والصحيح أنه أن تجاوزت من موضعه فاقسام أكثر من الدرهم أوجب حيث لا يجره فلا

يدين أنه إذا أراد إزالته (قوله على المعتمد) كله أخذ من جزمه به في الصبر وتصوير السراج من مثابه

بقل (قوله كما هو عين طاهرة الخ) قال في الدائع السنة هو الاستنماء بالاشياء الطاهرة من الأجاء والأعداد

والقرب والغرق البوالى ١٥ (قوله لاعية لها) يستثنى منه الماء كما في حاشية أبي السعود (قوله كدر)

بالصبر قطع الذين لباس فاموس وشبه الحداد الأجاء غيره كل ظرف وبهوه كما في شرح النقاية فتاوى ملكي

ذكر في البحر ما جازاه بالجمرة مطلقا وذكر في باب ما يجوز من الأجزاء المستأجر الاستنماء بالماء ولما إذا

مسح

سبله اه قال شينوا تزول الخافقة بجعل الاول على ما ذالم يكن مستأجرا أو العود (قوله منق)
 بتشديد الصلف مع مخف التون وتخصيفها مع تكونها من التفتة والاتقاء أي متفتق خروا لافكده قال
 في السراج ولم يرد به حقة الاتقاء على تحليل النجاسة اه ولما يتنص الى القليل اذا دخل المستنق وقاقل
 منه لم يأت اعتباره في الشرع طهانه بل مسح ككتلهم وقدمنا حكاية الرازي في نحو المني اذا قرك ثم أسبله الماء
 وأن المختار عدم موده لمجاورة قياه أن يجري بأياضا هائلا لا يتنصب الماء على الراجح وأجمع التأخرون على أنه
 لا ينصر بالعرق حتى لو سال منه وأصاب الثوب أو البدن أكثر من قدر الدرهم لا يمنع ويدل على اعتبار الشرع
 طهانه ما يظهر ما رواه الدارقطني وصححه أنه صلى الله عليه وسلم نهى أن يستقي برون أو منق وقال إنما لا يطهران
 اه مخلصان القتر وتبعه في العرق قال في التبر وهما المناسب لما في الكتاب وفي التفسير أنه وهو الأصح
 وتقل في التاخر غاية اختلاف التعصيم لكن قدما قيل بحث الدباغة أن المني هو في الكتب جميع النجاسة وأنه
 تعالى أعلم (قوله لانه المقصود) أي لأن الاتقاء هو المقصود من الاستنماء كما في الهداية وغيرها (قوله ولا يتشد
 الخ) أي بناء على ما ذكر من أن المقصود هو الاتقاء فليس له كفة خاصة وهذا عند بعضهم وقيل كفة في المقعدة
 في الصف للرجل أو دابر الرجل الأول والثالث والقبال الثاني وفي الشفاء بالعكس وهكذا تفصل المرأة في الزمان كما
 في الصفة وكيفية أخرى في النظم والظهرية وغيرها وفي الذكر أن يأخذ بشماله ويخرج على حجر أو جدار أو مدر
 كما في الزامدي اه فمستأنى واختار ما ذكره الشارح في الجني والفتح والبرون في الحلة أنه الواجب وقال
 في شرح النية ولم أر شيئا يضاف حتى القيل للبر أنه كفة معنية في الاستنماء بالاجار اه قلت في صرح في الفزونية
 بأنها تفصل كما يفصل الرجل الا في الاستبراء فاتها لاستبراء عليها كما تخرج من البول والفاظ تصير مادة لطيفة
 ثم تسحق فيها يدبرها بالاجار ثم تستقي بالماء اه (قوله بل سخب) أشار إلى أن المراد في السنة المؤكدة
 لا أصلها ورد من الأمر بالاستنماء ببلالة أو جلود لم يقل أن الأمر لم يوجب كما قال الامام الشافعي لأن قوله عليه
 الصلاة والسلام من أصبح فليبرق ثم فعل الحسن ومن لا فلا حرج دليل على عدم الوجوب لجعل الأمر على
 الاستسباب وتوقفه على الكلام في الحلية وشرح الهداية فليس (قوله والفصل بالماء) أي الملقح وأن يصح
 عندنا ما في منقنا من كل مانع ظاهر من بلالة بكمه لما تضمن اضاة للمال بلا ضرورة كافي الحلية (قوله) اه
 أن يقع الخ) هذا هو الصحيح وقيل بشرط السب ثلاثا وقيل بسباط وقيل بشرط أو قيل في الإسبل ثلاثا
 وفي القعدة خسا خلاصة (قوله فقد تدر ثلاث) وقيل بسبع للديث الواردة في فلوغ الكلب معراج من
 المسوط (قوله حكاهما) أي في نظهر النجاسة الفضة المرعية قال في المعراج لأن البول غير مرفق
 والفاظ وإن كان مرفقا فالسبلي لاراء فكان يترتبه اه (قوله عند أحد) أي ممن يحرّم عليه جاعه
 ولو أنه الموصوفه أو التي تزوجها القبر فأفاده ح (قوله ألمسحه) أي مسح الكف المذكور وأمع الاحد
 (قوله فتركه) أي الاستنماء بالماء أو نجا وزنت المخرج وراحت على قدر الدرهم ولم يجده سائر أو لم يكنوا يصبرهم
 عنه بعد طهانه منهم لحثه بقله بغيره وهو صلى الله عليه وآله إعادة الاشبه ثم إذا امتنع عن الاعتقال بصنع
 بعد فتمدح في كافر فأفاده في الحلية وذكرنا خلافة في بحث القيل فراجعه (قوله كافر) أي قبل سن
 الفصل حيث قال وأما الاستنماء فتركه مطلقا اه أي سواء كان ذكرا أو أنثى أو خنثى بين رجال أو نساء
 أو خنثى أو ذكرا أو نساء أو رجال أو خنثى أو نساء أو خنثى أو رجال ونساء أو خنثى أو نساء أو خنثى أو رجال ونساء
 اه ح (قوله فلو كشف الخ) أي للاستنماء بالماء قال روح القسدي لأن كشف العود حرام ومتركب
 الحرام فأمسحوا بماء أو نساء أو رجال أو خنثى أو نساء أو خنثى أو رجال ونساء أو خنثى أو نساء أو خنثى أو رجال ونساء
 قدسها المني شرح النية من البراز به أن النبي راجع على الأمر (قوله لوكشف الخ) أما التوطأ فظاهر
 لانه أمر طبيعي ضروري لا انفكاك عنه وأما الاعتقال فقد ذكره قبل سن القسدي وينا هنا أن
 الصورا حدى وعشرين لا يقتل فيها إلا صورتين وهما رجلين أو رجل واحد أو امرأة واحدة أو امرأة واحدة
 طبعها مائة ح أي لأن نظر الجنس إلى الجنس أخف وقد قيل في الضرر لزوم الاعتقال في صورتين
 المذكورتين من شرح النجاسة وقد مناهنا ذلك فظهره القصة وأن شارح النية قال أنه غير مسلم ترك النبي
 مقدم على فصل المأمور والفصل خفي وهو التيم وقد ترقله فراجعه (قوله سنة مطلقا) أي في زمانها

مطلب
 ادا دخل المستنق على ما قيل

(منق) بلالة المقصود في التار الا بلق
 والسلم عن التلوث ولا يتشد
 بالمال وادبار شاموصفا وليس
 الصدق ثلاثا بمسنون فيه
 بل مستحب (والفصل) بالماء
 التي أن يقع في قلبه أنه طهر ما لم
 يكن موصوفا فيقدر ثلاثا كافر
 (يحد) أي المجر (بلا كشف
 عورة) عند أحد أو مائة فتركه
 كافر فلو كشفه صار فاسقا لا
 لو كشف لا عقاب أو تقوط كما
 بهتة ابن النخبة (سنة) مطلقا
 به يقى سراج

وزمان الصباة لقوله تعالى فيه رجال يصرون أن يظهر وأواقه يصب المظهر من قبل المثلث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بأهل قبلان الله أني عليكم فإذا أصغرون عند الغائط قالوا اتبع الغائط الا هارم تبع الا هارم الماسكين الجوع سنة على الاطلاق في كل زمان وهو الصحيح وعليه الفتوى وقيل ذلك في زماننا لانهم كانوا يصرون اه امداد ثم اعلم ان الجوع بين الماء والطير افضل وبله في الفضل الاقتصاد على الماء بله الاقتصاد على الطير وقيل السنة بالكل وان تفاوت الفضل حكما آفاده في الامداد وغيره (قوله وجب على يفرض غله) اعاد الصغر على الفضل دون الاستصاء لان غسل ما عدا الخرج لا يسي استصاء وقصر الوجوب بذلك لان المراد بالجارح ما زاد على الدرهم بقرنة ما بعده وقوله في الجني لا يجب الفضل بله الا اذا تجاوز ما على نفس الخرج وما حوله من موضع الشرح وكان الجارح كمن قدر الدرهم اه ولذا قيد الشارح التبرير بقوله مانع والشرح بالشئ الجبهة والجيم جميع حلقة الدر الذي يغطي كما في التصحيح (قوله ان جاوز الخرج) يعمل الا حليل في التاتر خاية واذا اصاب طرف الا حليل من البول أو كمن من الدرهم يجب غله هو الصحيح ولو مسح بالمدوقيل يجوز متبعا ما على المتعد وقيل لاهو الصحيح اه اقول والظاهر انه لو اصاب نقطة الاقط القدر المانع حكمه كذلك (نبية) مقتضى اقتصارهم على الخرج أي وما حوله من موضع الشرح كما يقتضيه انما الغني انه يجب غسل الجارح ذلك وان لم يجاوز الغائط الصفة وهي ما يضمن من الاثمين عند القيام والبول المشقة خلافا لما ذهبوا اليه كقول الجارح ان لم يجاوز ذلك (قوله وبشر الخ) أي خلافا للحد والحاصل ان ما جاوز الخرج ان زاد على الدرهم في نفسه يفرض غله اتفاقا وان زاد بضم ما على الخرج اليه لا يفرض غله ههنا بناء على أن ما على الخرج في حكم الباطن عند ههنا سقط اعتبار مطلقا حتى لا يضمن (الي ما على يده من النقص) وعند محمد يفرض غله بناء على أن ما على الخرج في حكم الظاهر عند فلا يبط اعتبار بوضم (ان الصغونه لا يستلزم كونه في حكم الباطن) دليل وجوب غله في الجنابة والحض وفيما لو اصابه نجس من غيره على الصحيح اه نوح عن البرهان والصحيح قولهما قاسم قلت وعليه الكثر والمصنف واستوجبه في الحلية قول محمد وايد بكلام الفتح حيث بحث في دليلهما ويقول الفتوى في مقدمته قال اعمان من استعبر بالاجارح اصابته نجاسة يسيرة لم يفرض صلاته لانه اذا جبر زاد على الدرهم اه وقدنا من الاختيار أنه الا حوط وعليه قالوا يجب لبس غسل التماسه بعينه ولا يجمع بل المتجاوز وأما على الخرج كما حزنه في الحلية أي لانه لو ترك احد هما وهو درهم أو أقل كان ضررا قال ان قوله وجوب غسل قدر الدرهم لقرع من الفرض وهو الرشد قدر الدرهم الظاهر أنه من تصرف قلت بعض المشايخ انه غير مانور عن اصحاب المذهب لان الحكم الشرعي لا يثبت بمجرد الرأى اه وقد منا عنه في الانجاس فهو ذلك (قوله لصلاة) متعلق بالمائع (قوله ولهذا الخ) استدلال على سقوط اعتبار ما على الخرج وفيه أن ترك غسل ما على الخرج انما لا يكره بعد الاستصاء كما مرقة لا مطلقا فالدليل اخ من الذي وثقناه في الحلية (قوله وكه حرى الخ) كذا استظهره في المرتضى الوارد في ذلك أي فيما ذكره في التكريرة لا بضم ودرت وطعام ويمن اقول اما الطعام والارث فالنهي ورد فيها صريح في صحيح مسلم لما سأل ابن ابي نضال لكم كل منكم ذكر اسم الله عليه يقع في أيديكم او فرما كان حيا لولكم مرة علف لدا بكم فقال النبي صلى الله عليه وسلم فلا تستمروا بها فانها طعام اخوانكم وعمل في الهداية لثروت بالصاغة واليه يشير قوله صلى الله عليه وسلم في حديث آخر انه لم يمسكس لكن الظاهر ان هذا لا يفيد الصريح ومثله يقال في الاستصاء بجبر استنجي به الا ان يكون فيه نهي أيضا قال في الحلية واذا ثبت النهي في مطعمه الجن وعطو دواهم في مطعمه الانس وعطو دواهم بالارث وأما النهي فهو في الصحين أيضا اذا زال احدكم فلا يأخذ ذكره بينه ولا يستنجي بينه وأما الاجتزاء والتزلف فغله في البر بآية من المقدمة فان يتحقق الضرر فظاهر والا فظاهر عدم الكرامة التبريرية وقد قال في الحلية (م آتف على نفس ضيق النهي عن الاستصاء) ههنا وأما النبي المحترم فليأت في الصحين من النهي عن اشاعة المال وأما حق التبرير ولو جدار مسعد أو ما أدى خلافه من التمدن المزمع وأما القسم غله في البر بآية من المقدمة كالتزيح والتزلف وفيه ما علمته في الحلية روى أبو داود عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنهما قال قدم وفد ابن علي النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا يا عبد الله أنت ان تستصا بضم الجروعة

(وجوب) أي يفرض غله (ان جاوز الخرج نجس) مانع ويعتبر القدر المانع لصلاة (ههنا وياه) موضع الاستصاء (لان ما على الخرج ساقط شرعا وان سكت) ولهذا لا تكرر الصلاته (وكره) تحريرا (عظيم وطعام ودرت)

إجمعة فان الله سبحانه وتعالى جعل لنا فيها دوزقا قال تهيئ التي على الله عليه وسلم من ذلك قال ابو عبد الله
 القم اه (تتبعه) استفيد من حديث مسلم السابق اتمو كان عظم من لا يكره الاستقامة تأمل (قوله يابس)
 قلبه لهاملا كان لا يتصل منه شيء مع الاستقامة لانه يصنف ما على البدن من النجاسة الرطبة بغير أى
 بخلاف الرطبة فانه لا يصف فلا يصح به أصلا (قوله استقيبه) بالبناء لمجهول (قوله الابرص آخر)
 أى لم يصبه النجاسة (قوله وأجر) بالفتح العلوب المشوى (قوله وخرف) بفتح الخاء المجهول والزاى بعدها
 فاء في القاموس هو ما يصل من طين يشوى بالنار حتى يكون خارا حليق وشرفى الامداد بصفا والمسا
 واطهاره أراد الخلف بالفتح المجهول الساكنه لانه كافى القاموس الرى بصفة أو فاء وقصورها بالسباين
 فيكون مطلق المصدر على اسم المفعول تأمل (قوله وشى محترم) أى ماله احترام واعتبار شرعا فدخل فيه
 شكل منقوم الاله كما قدمناه والظاهر انه يصدق على ما يولى ظلال الكراهة اتلافه كما مر ويدخل فيه جز
 الادى ولو كافرا أو متابلا لا يجوز كسر عظمه وصرح بعض الشافعية بأن من المحترم جز حيوان متصل به
 ولو فاء بخلاف المتصل عن حيوان غير آدمى اه وينبى أن يدخل فيه كاسة مسجد وذا الاتقى في محل محتم
 ودخل أيضا ما من زمم كاذمنا أول فصل المصل ويدخل أيضا الورق قال في السراج قيل اه ورق الصكتبة
 وقيل ورق الشجر وأجما كان فاته مكره اه وأقر في البر وغيره واطر ما طلع في ورق الشجر واطرها كونه
 عطفه لادب وأوصيته فيكون ملحقا بغيره من كل ذاك ورق الصكتبة لخالقته وقومه وله احترام أيضا لكونه آلة
 لكتابة الطر والعله في التاترانية بأن قطعته من ادب الدين وفي كتب الشافعية لا يجوز بما كتب عليه شيء من
 العلم المحترم كالحدوث والنقض وما كان آلة لذلك أما غير المحترم كفضة وقورا والمجمل علم يذلهما وخلقهما من
 اسم مطم غيروز الاستقامة اه وقل القهستاني الجواز يكتب الحكيمان من الاسرى من الشافعية وأقره
 قلت لكن قلوا قد نأى لسرور حرة ولو مقطعة وذكر بعض القراء أن سرف الهجاء قرآن أثبت على هود
 عليه السلام ومضاه الحرمه بالكتاب مطلقا وإذا كانت الملة في الايض كونه آلة للصكتبة كما ذكرنا يؤخذ
 منها عدم الكراهة فيما لا يصلح لها إذا كان فالعامة خاصة غير منقوم كاذمنا من جوازها بانقر البوالى
 وهل إذا كان منقوم قطع منه قطعة لافعة لها بعد القطع بكرة الاستقامة أم لا اظهر الثاني لانه لا يمنع
 بمحتم قطع ذلك الظاهر كراهته لو لا عذر بأن وجد غيره لان نفس القطع اتلاف والله تعالى أعلم (تتبعه)
 ينبى تنبيه الكراهة فبانه بما إذا أتى الى اتلافه أما لو استقيبه من بول أو شى مثلا وكان يصل بعده
 فلا كراهة الا إذا كان شائما تنقص بجمته بنفسه كما يفعل في زماننا بفرقة الخيل العرس تأمل (قوله
 ولا صابا) أما لو وجد صابا متنادم وزوجه لا يتركه كافى الامداد وتقدم في التيم الكلام على القادر بقدره
 الفر فراجعه (قوله سقط أصلا) أى الملاء واطر (قوله كريض الخ) في التاترانية الرجل المريض
 اذا تمكن له امرأة لامة وإن أواح وهو لا يقد على الوضوء قال وضه انه أو أخوه غير الاستقامة فانه
 لا يس فرجه ويسقط عنه والمرأة المرضة اذا لم يكن لها زوج وهي لا تقد على الوضوء ولها بنت أو أخت وضها
 ويسقط عنها الاستمارة اه ولا ينبى أن هذا التفصيل يجري في مثل يداه لانه في سكر المريض (قوله
 وحق غيره) أى تكبره وماته المحرول بلا ذمة ومنه المسبل للتريب فقط وجدار ولو لم يجد أدوار وقم بل
 مناضها كما مر (قوله وكل ما يتبعه) أى لانسى أو بى أو دوا وما واطرها ولو لم ياتى بآن سكان
 يمكن غسله (قوله مع الكراهة) أى التريية في المني عنه والتزنية في غيره كما علم بماترناه أولا
 وما ذكره الزاهدى عن التلثم من انه يستبي ثلاثة أمدا وإن لم يجد فبالا جهار وإن لم يجد فثلاثة أكف من تراب
 لا يجلسوا من الخثرة والطين ونحوها لانه يرى في الحديث انه يورث التفر اه قال في الحلة انه غير
 ظاهر الوجه مع مخالفة لهامة الكتب وكذا قوله لا يجلسوا اه الخ فان المكره المقوم لا مطلقا وما ذكر من
 الحديث انه أصلي اه ملصقا (قوله وفيه نظر الخ) كذا في البر وأجاب في التبر بأن المسنون انما هو
 الازالة ونحوها لغيره في صديقه قبل لانه من يزل غاية الامر أن الازالة هذا الخاص منى وذاتى كونه من يزل
 بغيره لو صلى السنة في أرض مفسوخة كان أتيا بها مع ارتكاب المني منه اه قلت وأصل الجواب
 بصرح به في كافى السنن حيث قال لا الهى في غيره فلا يلقى مشروجه كالألوانا بما مضى واستقي

قوله متصل به هكذا بجملة ولعل
 الاصول متصلا بالصب صفة
 جز الواقع اسم الهم الآن
 يجعل اسمها خبر الشان اواته
 رسم على لغة ربيعة تأمل اه
 معصية

باب كذا رتبة يابس وبجر استقيبه
 الابرص آخر (وأجر وخرف ورجاج
 (و) شى محترم (كثرة ديساج
 وعين) ولا عذر بصرافه ولو لم
 ولم يجد ما يابا ولا صابا ترله الماء
 ولو شامط أصلا سكر من
 وحريرة لم يجد من يصل جماعه
 (و) وطع وعف حوان) وحق غير
 وكل ما يتبعه (فلو فعل الجراء)
 مع أنكره لفسول الاتفاق وفيه
 نظر لما رآه سنة لا غير فينبى
 أن لا يكون مقعلا بالنبى عنه

يجبر فمحبوب تلك أو ظاهره أراد بالشرعية المحبة لئلا يحسن يقال عليه ان المقصود من السنة التواضع
وهو منافق التواضع يختلف الفرض فانه مع التواضع يحصل به سقوط المطالبة كن وقضائه فمحبوب قاته بطلان
به الفرض وان اتم بخلافه ما اذا جحد الوضوء فالتواضع وان صمم لم يكن له نواب (قوله استقبال القبلة)
أي جهتها كافي الصلاة فبما يظهر وتوضي الشافعية على انموا استقبالها بصدده وسقط ذكره هنا وبالجملة
يختلف عكسه اه أي فالتواضع الاستقبال بالقرح وهو ظاهر قول محمد في الجمع الصغير كمن أراد استقبال القبلة
بالقرح في الخلاص وحل يلزمه القصر لوان ثبت عليه كافي الصلاة لظاهره ولو ثبت ربح عن عين القبلة وبما رواها
وعلى على غلظه حدود الخاصة عليه فالتواضع انه يحسن عليه استدار القبلة حيث أمكن لأن الاستقبال الحسن
والله أعلم (قوله واستدبارها) هو الصحيح وروى عن أبي حنيفة انه يحل الاستدبار (قوله لم يذكره) أي
قصر على الماني المنية ان تركه ادب والمصر في الفصل أن من آذاه أن لا يستقبل القبلة لانه يكون غالباً مع كشف
العورة حتى لو كانت مستورة لا بأس به ولقولهم بتركه الرجاء الى القبلة في النوم وغيره عدداً وكذا في حال
مراعاة أهله (قوله لا اطلاق انتهى) وهو قول محمد في الله عليه وسلم اذا أقيم الفناء فلا تستقبلوا القبلة
ولا تستدبروها ولما سكن تخرجوا أو غزوا رواه السنة وفيه وقولنا به من الاستدبار وقول الشافعي بعدم
الكرهية في البيان أخذ من قول ابن عمر رضي الله تعالى عنهما رقت وما على بيت خصه فرأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقضي حاجته مستقبل الشام مستدبر الكعبة رواه الشيخان وروى الاثر بأنه قول وهذا
فصل والقول اطلاق لأن الفصل يحفل بالخصوصية والعذر وغير ذلك وأنه محرم وهذا أصح والمعتمد مقدم وتماه
في شرح المنية (قوله علة) يضم اتفاق معنى قضاء فاموس اه ط (قوله فافهم عرفها) أي يصيحه
أو يسهله حتى خرج من جهتها والكلام مع الامكان فليس في الحديث دلالة على أن النهي استقبال العين كما
لا معنى فافهم (قوله حتى يفهمه) أي تخصصه في عدم قبته حتى تقبل واستقبلها والمراد عقربان ما شاء
الله تعالى من ذنوبه الصغار ان الحسنات من هذه الستات (قوله والا فلا بأس) أي وان لم يكنه فلا بأس
والمراد في الكراهة أصلاً ويحتمل أن المعنى وان لم يشرف مع الامكان فلا بأس كما في النهاية وحينئذ فالمراد به
خلاف الاولى كما هو الشائع في استعماله والرد ذلك أشد التواضع والواجب فيها (قوله هذه الخ) الإشارة
الى الكراهة للمذكورة في الاشياء الآتية أي بخلاف كراهة الاستقبال والاستدبار فانها قهرية كما نص
عليه أولاً وأراد دفع حافله فهوهم أن كل هذه الاشياء الآتية منها يقتضي ظاهر التثنية (قوله اسألوا
صغير) هذه الكراهة قهرية لانه قد وجد الفصل من المرأة ط (قوله وكذا ما ذكره) هي كراهة
تزيينية ط لكن قال الرقي مسأفة في مكتاب الشهادات انه يذم الرجل المهارت بشهادته وهذا يقتضي
التصريح بغيره اه (قوله واستقبال شمس وقر) لانها من آيات الله الباهرة وقيل لاجل الملازمة الذين
معها سراج وقتل سيدي عبد الفتاح من الخنازير ولا يقعد مستقبل الشمس والقمر ولا مستدبرهما للتعظيم اه
اقول والظاهر أن الكراهة هنا تزيينية كما لم يردني وهل الكراهة هنا في الصرا والبيان كما في القبلة
أم في الصرا فقط وهل استقبال القمر نهياً كذا لم يرد والذي يظهر أن المراد استقبال منهما معاً لاف
لا وجه لاولا وضوابطه لانه لو كان سائر يقع عن العين ولو كان لا كراهة وأن الكراهة الخاف كما في كبد
السامع والافلا استقبال العين ولم يرد أيضاً فليقر بطلان ما ثبت في فورا الا بياض قال واستقبال من الشمس
والقمر (قوله في ماء ولو جارية الخ) لما دوى جارية عبد الله من النبي صلى الله عليه وسلم انتهى أن يقال
في الماء المراكدة وماء السحابة وابن عباس ومعت قال النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقال في الماء
المبارك رواه الطبراني في الاوسط بسند جيد والحق فيه انه يقدره ويرجى ان ياتي الى تضيئه وأما الراكد
القليل فيصير البول فيه لانه يفسد ويتحلل ويتغير فغيره استعماله والتوق في الماء أفصح من البول وكذا
اذا قال في التامم ص في الماء أو طلق بقر التبرغري اليه فكذلك مذموم جميع منهي عنه حال النوى في شرح
مسلم ولما انقاس المسقى فيجبر في ماء قليل فهو حرام تنصيص الماء وتلطفه بالخاصة وان كان جارياً فلا بأس به
وان كان راكداً فلا تقهر كراهة لانه ليس في معنى البول ولا بخاره لكن احتشاه أحسن اه كذا في القضاء
المعنوي شرح مقدمة الفزوي (قوله وفي الصراخ) ذكره في بحث المياه عوفياً بصيغة ينيق (خفية)

عنه
القول جرح على الفصل

قوله كما في النهاية عبارة
النهاية ولو غفل عن ذلك وجلس
يقضي حاجته ثم بعد نفسه
كذلك فلا بأس لكن ان امكنه
الاغتراف يصرف قاته عند ذلك
من موجبات الرحمة فان لم يغفل
لم يكن به بأس له منه

(ما ذكره) قهر بما استقبل القبلة
واستدبارها لم يسل (بول أو
قائه) فلو للاستقبال لم يحكمه
(ولو في بيان) لا اطلاق النهي
(فان جلس مستقبل لها) فافلا
(ثم ذكره آخره) نيبا
حديث الطبري من جلس يول
قبلة القبلة فذكرها فافهم
عنها السجدة لالهالم بغير من مجلسه
حتى يفهم (ان امكنه والا فلا)
باس (وكذا يذكره) هذه تم
التصريح والتزيينية (للمرأة)
امساك حفر لبول أو غائط فهو
القبلة (وكذا ما ذكره في الجا
واستقبال شمس وقرهما) أي
لاجل بول أو غائط (وبول وغائط
في ماء ولو جارية) في الاصح وفي
الجارية في الراكد قهرية وفي
الماوي تزيينية

يُخفى أن يستثنى من ذلك ما إذا كان في سفينة في البرة لا يكره البول والتغوط فيه الضرورة ومثله يوت انطلا.
في دمشق ونحوها فان ماء هابصري دأتما ولم يلقنا عن أحسن السلف منع قضاء الحاجة بها ولعل وجهه
أن الماء الجاري بها بعد نزوله من الجرن إلى الأسفل لم يبق له حرمة الماء الجارى لقرب اتصاله بالنجاسة فلا
تظهر فيه النجاسة المارة للكرامة له لم يبق معه الاستتاع به ثم ذكر سيدى عبد التقي في شرح الطريقة المحمدية
أنه يظهر المنع من انقضاء يوت انطلا فوق الانهار الطاهرة وكذا أبراسيد الكنف الهابصلخا جراسها
إلى النهر الذي هو جمع المياه النجسة وهو المسمى بالمالح واقعة على أعلم (قوله وعلى طرفه رخ) أي وإن لم
تصل النجاسة إلى الماء المغموم نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن البراز في الموارد والماء منه إذا لم يمس من الماء
وخوف وصولها إليه كذا في القضاء عن النووي (قوله وأبخت شجرة مثمرة) أي لا تلافى القبر وتخصيه
امداد والمتبادر أن المراد وقت التربة ويطبق فيه ما قبله بحيث لا يأمن زوال النجاسة بجزء ونحوه كخفاف أرض
من بول ويدخل فيه القبر المأكول وغيره ولو مشغوا لا احترام الكل والاستتاع به ولذا قال في الفزوي به ولا على
خضرة يتبع الناس بها (قوله أو في غل) قوله صلى الله عليه وسلم اتقوا الملاعن الثلاثة البراز في الموارد
وقارة الطريق واقتل رواء أبو داود وابن ماجه (قوله لا يتبع بالجلوس فيه) ينهى تنقيده بما إذا لم يكن
مغلا لا لاجتماع على مجرم أو مكرهه ولا لافئد يقال بذلك في دفعهم عنه ويطبق بالغل في الصنف على الاجتماع
في الشمس في الشتاء (قوله وفي سفائر) لأن الميت يأذى بما تأذى به الحي والظاهر أنها غير مية لانهم
نصوا على أن المرور في مسكة حادثة فيها إجماع فهدأ إلى ط (قوله وبين دواب) تنسبه حصول أذية
منها ولو تنصت بنحو مشيها (قوله وفي مهب ربح) لتلاير جمع الرشا عليه (قوله وبجر) بتقديم الجيم
على الماهلة هو ما يحفره الهوام والسباع لانها قاموس قول قتادة رضي الله عنه نهى رسول الله صلى
الله عليه وسلم أن يسال في الجرف قالوا قتادة ما يكره من البول في الجرف قال قال الله ما كان الجرف رواء أحد
وأبو داود والنسائي وقد يخرج حله من الجرف ما يلعبه أو يرتد عليه أو يقتل أو سعد بن عباد الخزرجي رضى
الله عنه قتله الجرف لانه لا يجر بأرض حوران ونجاسة في الضياء (قوله وتقب) انظر في النافذ قاموس
وهو بالغز واحد القنوب وبالضم جمع ثقبه كالثقب بفتح القاف اه مختار ثم هذا ينفى عنه ما قبله وهذا في غير
المعد لذلك كونه قنوبا يظهر (قوله زاد العين الخ) أقول ينبغي أن يراى أيضا البول على ما منع من الاستنواء
به لاحترامه كالعظم ونحوه كما صرح به النافذة (قوله يعبر عليه أحد) هذا أعم من طريق الناس (قوله
ويجب طريق أو قافلة) قيد ذلك في الفزوي به وقوله والهوام يجب من صوبه إليها قال في الضياء أي إلى الطريق
أو القافلة أو الواو للقال اه (قوله وفي أسفل الأرض الخ) أي بأن يغسل أسفلها ويول إلى أعلاها فعود
الرشاش عليه (قوله والتكلم عليها) أي على البول والغائط قال صلى الله عليه وسلم لا يخرج الرجلان
بضربان الغائط كأنه من عورتهما متعلمان فإن اقتدعا على يفت على ذلك رواء أبو داود والحاكم وصحبه
ويضربان الغائط أي بأبائهما والفت وهو البض وإن كان على الجموع أي يجمع كشف العورة والتحدث
بعض موجبات الفت مكرهه اعداد (خبره) عبارة الفزوي به ولا يتكلم فيه أي في الخلاء وفي الضياء من يستأن
أبى البيت يكره الكلام في الخلاء وظاهره أنه لا يختص بحال قضاء الحاجة وذكر بعض النافذة أنه المعتقد
عندهم وزاد في الامداد ولا يتنص أي لا يبذر كما إذا خاف دخول أحد عليه اه ومثله الأولى ما لو خشي
وقوع محدود وغيره ولو فرض أن الخلاء للعدول بالأي بالسبلة ونحوها من ادبته مراعاة لئسة الوضوء أو يتركها
مراعاة للصل والذي يظهر الثاني تصريحهم بتقديم النبي على الأمر تأمل (قوله وأن يول قافما) لمورد
من النبي عنه ولقول عائشة رضي الله عنها من حديثها من صلى الله عليه وسلم سكاك يول قافما
فلا تصدقوه ما كان يول إلا عاده رواء أجدوا الترمذي والنسائي واسناده جيد قال النووي في شرح مسلم
وقد روى في النبي احديث لا تثبت ولكن حديث عائشة ثابت هذا قال العلماء يكره الالعد وهو كراة تنزه
لا تحريم وأما قوله صلى الله عليه وسلم في السبلة التي قريب القدر فقد ذكرها من أنه لعله طال عليه مجلس حتى
خز البول فلم يملكه التباعد اه أو لعل في أنه صلى الله عليه وسلم بال قافما لجره بما قبله بهرمزة كنه بعد
الميو به موحدة وهو باطن الركة أو لوجه كان سبله والرب كانت تستنى به أو لكونه لم يجد مكانا للعدود

(وعلى طرفه رأو بئرا وحوض
أو عين أو تحت شجرة مثمرة
أو في زرع أو في غل) يتبع
بالجلوس فيه (ويجب مسجد
ومصلى عبدا وفي سفائر دواب
وفي طريق الناس (و) في مهب
ربح وبهرة أو حبة أو ثمة
وتقب) زاد العين في موضع
يعبر عليه أحد أو يتعد عليه
ويجب طريق أو قافلة أو خيمة
وإلى أسفل الأرض إلى أعلاها
والتكلم عليها (وأن يول قافما

قوله وأما قوله الخ هو رواء
الشجان من حديثه رضي الله
عنه أنه صلى الله عليه وسلم أف
سبلة قوم فقال قافما والسبلة
هي ملق الغراب والقمامة تكون
بضوء اللوروا خائبا إلى القوم
ليست بإضافة ملك بل كانت مونا
مباحة في محلهم ضياء اه منه

أَوْضَعُهَا بِالْمَاءِ أَوْ زَوَّاجَهُ فِي الْغُصْبَاءِ (قَوْلُهُ أَوْضَعُهَا أَوْ جَزَا) لَا يَهْمَنْ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى غُرُوبُهُ
 (قَوْلُهُ بِلَا عَذْرٍ) يَرْجِعُ إِلَى جَمْعٍ مَقْبُولٍ ١ (قَوْلُهُ وَيَتَوَضَّأُ) قَدْ رُوِيَ أَنَّهُ لَمْ يَتَوَضَّأْ فِي الْحَدِيثِ وَبَيَّنَّ حُكْمَ
 غَيْرِهِ بِطَرِيقِ الدَّلَالَةِ أَفَادَهُ ج (قَوْلُهُ لَدَيْتِ الْخ) نَقَلَ حَكَمًا فِي الْبَرَاءَةِ عَنْ أَبِي دَاوُدَ لِيُؤَيِّنَ أَحَدَكُمْ
 فِي مَسْجِدِهِ ثُمَّ يَنْقُضُ أَوْ يَتَوَضَّأُ فِيهِ قَدْ رُوِيَ أَنَّ عَامَّةَ الْوُضُوءِ مِنْهُ وَالْحَقُّ مَوْضِعُهُ الَّذِي يَنْقُضُ فِيهِ مَا لَمْ يَجْمَعْ وَهُوَ
 فِي الْأَرْضِ الْمَاءُ الْحَالِثُ ثُمَّ قِيلَ لِلْإِسْتِغْسَالِ بَأَيِّ مَكَانٍ اسْتِغْسَامٌ وَأَعْنَاهُ مِنْ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَسْجِدًا ذَهَبَ فِيهِ
 الْبَوْلُ أَوْ كَانَ الْمَكَانُ صَلَافًا فَيُفْهِمُ الْمَقْتَضَى أَنَّهُ أَصَابَهُ مِنْهُ شَيْءٌ فَيُغْسِلُ بِهِ الْوُضُوءَ حَكَمًا فِي نَهْيِهِ تَابِينَ الْأَتِيَاهِ
 مَدْنَى (قَوْلُهُ يَجِبُ الْاسْتِغْسَاءُ الْخ) هُوَ طَلَبُ الْبَرَاءَةِ مِنَ الْخَطَا بِشَيْءٍ بِمَذَكَّةِ الشَّرْحِ حَتَّى يَتَقَيَّنَ بَرَاءَتَهُ
 الْأَثَرُ أَوْ مَا اسْتِغْسَاءً فَهُوَ طَلَبُ الطَّهَارَةِ وَهُوَ أَنَّ يَذْلُقَ الْمَقْعَدَةَ بِالْأَجَارِ أَوْ بِالْأَصَابِعِ حَالَةَ الْاسْتِغْسَاءِ بِالنَّارِ وَأَمَّا
 الْاسْتِغْسَاءُ فَهُوَ اسْتِعْمَالُ الْأَجَارِ وَالْمَاءِ هَذَا أَوْ الْأَصْبَحِ فِي تَحْقِيرِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ كَأَنَّهُ الْغُرُوبُ وَفِيهَا أَنَّ الْمَرْأَةَ
 كَأَنَّ جِلْدَ الْإِنْفِ الْاسْتِغْسَاءَ فَانَّهُ لَا اسْتِغْسَاءَ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا رُفِعَتْ فَتَحْقِيرُهَا لَطِيفَةٌ ثُمَّ اسْتَقْبَلُوهُ فِي الْأَمَدِ أَوْ عَمِ
 بِالْوُجُوبِ جَاءَ الْقَدْرُ وَغَيْرُهَا وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ أَنَّهُ فَرْضٌ وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ بِطَبْعٍ وَعَلَيْهِ فَهُوَ مَدْنٌ كَمَا صَرَّحَ بِهِ بَعْضُ
 الشَّافِعِيِّينَ وَقِيلَ إِذَا أَمِنَ خُرُوجَ نَتْنٍ بَعْدَ فَيْدٍ بِذَلِكَ مَا لَقِيَ فِي الْاسْتِغْسَاءِ أَوْ الْمَرَادُ الْاسْتِغْسَاءُ بِمُضَوَّصٍ هَذِهِ
 الْأَشْيَاءُ مِنْهُوَ الْمَاءُ وَالتَّخَصُّصُ أَمَّا تَقْصُ الْاسْتِغْسَاءِ حَتَّى يَطْفَأَ قَلْبُهُ بِزَوَالِ الرَّغْبِ وَفَرْضٌ وَهُوَ الْمَرَادُ بِالْوُجُوبِ
 وَلِذَا قَالَ الشَّرِيفُ لَيْلَى بِزَمَنِ الرَّجُلِ الْاسْتِغْسَاءَ حَتَّى يَزُولَ أَثَرُ الْبَوْلِ وَبَطْنُهُ قَلْبُهُ وَقَالَ صِرَتُ الْبَوْلِ وَهُوَ لَمْ يَكُنْهُ أَقْوَى
 مِنَ الْوَاجِبِ لِأَنَّهُ هَذَا غُرُوبُ الْوُضُوءِ فَلَا يَصْلَحُ لِلشَّرُوعِ فِي الْوُضُوءِ حَتَّى يَطْفَأَ زَوَالِ الرَّغْبِ ١٥ (قَوْلُهُ
 أَوْ تَضَعُ) لِأَنَّ الْفُرُوقَ عَمْدَةٌ مِنَ الْخَلْقِ إِلَى الْمَكْسُورِ وَالتَّخَصُّصُ تَحَرُّزٌ وَتَقْدِيرٌ مَا لَمْ يَجْرِ الْبَوْلُ ١٥ ضَاءُ
 (قَوْلُهُ وَتَضَعُ الْخ) هَذَا هُوَ الْعَصِي مِنْ وَقَعَ فِي قَلْبِهِ أَنَّهُ صَارَ طَاهِرًا بِإِجَازِهِ أَنْ يَنْتَقِي لِأَنَّهُ أَحَدُ أَعْلَمِ صَالِحِي
 ضَاءُ قَلْبِهِ وَمَنْ كَانَ عَلَى الْاسْتِغْسَاءِ طِفْلٌ لَمْ يَكُنْ مَقْلُوبًا لِلشَّعْرَةِ وَبَعْضُهُمْ يَأْتِي الْأَحْلِلَ قَائِمًا تَتَرَبَّعُ مَا لَمْ يَنْ
 أَثَرُ الطَّرِيقَةِ إِلَى الْخِصْفِ خُرُوجُهَا وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ أَنَّ فِيهَا قِيَامَ الْفَهْلِ لِلتَّلَاطُفِ الرَّطْبَةِ إِلَى طَرَفِهَا الْخَارِجِ وَلَمْ يَخْرُجْ
 مِنْ خِلَافِ الشَّافِعِيِّ وَقَدْ جَرَّبَ ذَلِكَ فَوَجَدَ أَنَّهُ مِنْ رِبَاطِ الْفَهْلِ لَكِنْ الرِّبَاةُ أَوَّلُ إِسْكَانٍ صَالِحًا لِلتَّلَاطُفِ
 صَوْنًا عَلَى قَوْلِ الْأَمَامِ الشَّافِعِيِّ (قَوْلُهُ وَمَعَ طَهَارَةِ الْمَسْئُولِ طَهَارَتُهُ) هَذَا تَحْذِيرٌ مِنَ الْقِيَامِ بِجَعْفَرٍ وَقِيلَ
 يَجِبُ غُسْلُهَا لَهَا تَحْقِيقُ الْاسْتِغْسَاءِ وَقِيلَ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا الصَّحِيحُ كَمَا فِي سُنَنِ الْوُضُوءِ نَوْحٌ وَتَقْلُ فِي الْقِيَامَةِ
 نَوَاسِطُ الْمَاءِ يَدُهَا مَسْخُوطَةٌ مَشْدُودَةٌ لَا يَبْهَرُ طَهَارَتُهَا بِالدَّمَائِيزِ الْيَدِ الْيَدَانِطُ إِذَا رَأَى الْبَاطِلَ (قَوْلُهُ وَشَرَطُ الْخ)
 خَالَ فِي السَّرَاجِ وَهَلْ يَشْرَطُ فِيهِ ذَهَابُ الرِّجَّةِ قَالَ بَعْضُهُمْ نَعْلَى هَذَا لَا يَشْرَطُ بَأْتَرَاتٍ بَلْ يَسْتَعْمَلُ الْمَاءَ حَتَّى
 تَذْهَبَ الْعَيْنُ وَالرِّجَّةُ وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا يَشْرَطُ بَلْ يَسْتَعْمَلُ حَتَّى يَطْفَأَ قَلْبُهُ نَعْلَى أَنَّهُ قَدْ طَهَّرَ وَقَدْ رُوِيَ الثَّلَاثُ ١٥
 وَالْقَاهِرَانِ الْفُرْقَ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ أَنَّهُ عَلَى الْأَوَّلِ يَلْزَمُ شَيْءٌ يَدُ حَتَّى يَعْلَمَ زَوَالِ الرِّجَّةِ وَعَلَى الثَّانِي لَا يَلْزَمُ بَلْ يَكْفِي
 خَلْفُ الْفَهْلِ تَامِلْ (قَوْلُهُ بِأَنَّهُ رَأَى خُطَّ الْبَرَاذِيِّ فِي هَامِشٍ نَحْوِي الْبَرَاذِيَّةَ مَعَ التَّصَرُّعِ بِأَنَّ الْمَرَادَ بَوَاجِ
 السَّنَةِ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ مِنَ الْأَشْيَاءِ بِوَدْعِهَا فِي الْخِلْعَةِ مِنْ بَنَاءِ الْقَوْلِ بِالْقَضَى عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِوَجْهِ السَّنَةِ
 هُوَ دَخَالُ الْأَصْبَحِ فِي الدَّرَجَةِ فَذَلِكَ بِأَنَّهُ قَدْ نَفَضَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ الْمَشَايِخِ الْكَوَاكِبِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْأَصْبَحُ
 فِي الْاسْتِغْسَاءِ (تَقَّة) إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ الْخِلْعَةَ يَنْتَقِي أَنْ يَقُومَ قَبْلَ أَنْ يَطْلُبَ الْخِلْعَ وَلَا يَصْبِغُ شَيْءًا عَلَيْهِ اسْمُ مَعْظَمٍ
 وَلَا سَائِرِ الْأَشْيَاءِ وَلَا مَعَ الْقِسْوَةِ بِلَا شَيْءٍ عَلَيْهِ فَإِذَا وَصَلَ إِلَى الْبَابِ يَدُ الْبَابِ يَدُ الْبَابِ يَدُ الْبَابِ يَدُ الْبَابِ يَدُ الْبَابِ
 بِسْمِ اللَّهِ الْهَمَّ أَنْ يَحْرُثَ مِنَ الْخَلْبِ وَالتَّلَاطُفِ ثُمَّ يَدْخُلُ بِالْيَسْرِ وَلَا يَسْكُنُ شَيْءًا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ إِلَى مَا يَجْعَلُ
 ثَمْرُوسَ بَيْنَ وَجْهِهِ وَيَعْلَى عَلَى رِجْلِهِ الْيَسْرَى وَلَا يَكْفِي أَنْ يَرَى الْبَابَ كَلْفَهُ وَالصَّلَاةُ فَدَقِيقُهَا يَنْتَقِي مِنْهُ شَيْءٌ
 أَكْثَرُ مِنْهُ وَلَا يَرْتَدُّ مَا لَا يَجِبُ مَوْزَانًا فَانْ حَسْبُ حِدَاةً عَلَى قَلْبِهِ وَلَا يَنْتَقِي إِلَى عَوْنِهِ وَلَا إِلَى مَا يَخْرُجُ
 مِنْهُ وَيَزِيدُ فِي الْبَوْلِ وَلَا يَطْلُبُ الْقَعْدَةَ قَائِمًا وَلَا بِالْبَاسُورِ وَلَا يَنْتَقِي وَلَا يَكْتُمُ الْتَلَاتُفَاتٍ وَلَا يَسْتَبْذِرُ
 وَلَا يَفْرَحُ بِمَرَّةٍ إِلَى السَّمَاءِ يَسْكُنُ وَأَسْمَاءُ مَا لَيْسَ بِهِ يَدْخُلُ الْخِلْعَ وَيَجْعَلُ الْاسْتِغْسَاءَ مِنْهُ قَدْ أَفْرَغَ
 بِمَعْرِزِهِ مِنْ أَغْلَى الْحَشَّةِ ثُمَّ يَمْسُكُ ثَلَاثَةَ أَجَارٍ يَسْتَعْرِضُ عَنْهُ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوِيَ قَائِمًا ثُمَّ يَخْرُجُ بِرِجْلِهِ الْيُسْرَى
 وَيَقُولُ غُفْرَانًا لِحَدَّثَةِ الَّذِي أَتَى عَنْ مَا يُوَدِّعُ وَأَسْكَنَ عَلَى مَا يَتَعَقَّبُ ثُمَّ يَسْتَبْذِرُ فَإِذَا اسْتَبْنَى بِأَقْطَاعِ

مطلب
 في الفرق بين الاستبراء والاستغناء
 والاستبراء

أَوْضَعُهَا بِالْمَاءِ أَوْ جَزَا مِنْ نَوْبِهَا
 عَذْرَانِ يُولُ (قَوْلُهُ)
 وَ (مَوْضِعًا) هُوَ (أَوْ يَنْقُضُ فِيهِ)
 لَحْدِثَ لِيُؤَيِّنَ أَحَدَكُمْ
 فِي مَسْجِدِهِ قَدْ رُوِيَ أَنَّ عَامَّةَ الْوُضُوءِ
 مِنْهُ (فُرُوع) يَجِبُ الْاسْتِغْسَاءُ
 بِشَيْءٍ أَوْ تَضَعُ أَوْ مَوْضِعًا عَلَى شَيْءٍ
 الْإِسْرَ وَتَضَعُ بِطَبْعِ النَّاسِ
 وَمَعَ طَهَارَةِ الْمَسْئُولِ طَهَارَتُهُ
 الْيَدُ وَشَرَطُ إِزَالَةِ الرِّجَّةِ عَنْهَا
 وَمِنْ الْخُرُوجِ إِذَا ذَهَبَ النَّاسُ
 عَنْهُ فَافْلُوحٌ اسْتَقْبَلُ التَّوَضُّعُ
 أَنْ يَسْلُ وَجْهَ السَّنَةِ بِأَنَّهُ رَأَى
 اسْتِغْسَاءَ وَاللَّاهِ

أثر البول بقدر استجابته لموضع آخر وبدأ بفسل يديه ثلاثا ويقول قبل كشف العورة بسم الله العظيم
 وجهه والحمد لله على دين الإسلام اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين الذين لا خوف عليهم
 ولا هم يحزنون ثم يفيض الماء على يديه على الأمام ويقل فرجه باليسرى وبدأ بالقبول ثم الدورى
 مضغته ثلاثا ويقل كل مرة ويبلغ فيه ما يمكن ما تم اكتشافه بجزء قبل أن يجمعه كلاب البول إلى جوفه
 فيعطر بثلاث يديه على حائط أو أرض طاهرة ثم يفسلها ثلاثا ثم يقوم وينشف فرجه بجزء قطعة فان لم تكن معه
 يمسح بغيره ما احتج لاتباع الأبهة بيسرة ويلبس سراويله ويرش فيه الماء أو يحشو بقطعتان مكان يريه
 الشيطان ويقول الحمد لله الذى جعل الماء طهورا والاسلام نورا قادا ودليلا إلى الله وإلى جنات النعيم اللهم
 حصن فرجى وطهر قلبى وحسن ذنوبى اه ملخصا من الفتوى والفتاوى (قوله نام) أى فخرى وقوله
 أومشى أى وقدمه مبتدأ (قوله على نجاسة) أى يابسة للماء من الملقى لوضع نوبه على ما طين بطين
 نجس جاف لا نجس قال الشارح لان الجفاف فيجب بطلوه التوب من غير عكس بخلاف ما إذا كان الطين
 رطبا اه (قوله ان ظهر عنها) المراد العين ما ينحل الاثر لانه دليل على وجودها ولو عبره كفى نور
 الابيض كان أولى (قوله تنجس) أى فتنجس فيه القدر المانع كما مر في محله (قوله ولو وقعت) أى
 النجاسة في نهر أى ما جاز بان يال فيه حارة فأصاب الرشاش ثوب انسان اعتبر الاثر بخلاف ما إذا مال في ماء
 را كذا فانه اذا أصابه من الرشاش أكتسب من الدرهم منع كفى النجاسة لكن ذكر فيها انه لو اقبلت عذرة في الماء
 فأصاب منه اعتبارا لثرا فطلق ولم يفصل بين الجارى وغيره ولعل اطلاقه يحول على ما ذكر من التفصيل ويؤيد
 انه المتبادر من كلام صاحب الهداية في مختارات التوازل اللهم الا أن يفرق بين البول والغذية بأنه اذا أصاب
 البول الماء الركاك ينجس النظر بان الرشاش من البول لصدمة الماء بخلاف ما إذا كان جارا بان كلامهما
 يصد المستفيض من الماء فلا اعتبارا لثرا وما فى العذرة فالرشاش المتطار انما هو من الماء لعل ما كان
 وا كذا اوجابا ولكنه يحتمل أن يكون من الماء الذى أصاب العذرة أو من غيره فظاهر بقوتها فتنجس فيه
 الاثر لان الاصل الطهارة هذا ما ظهر في واقعه تعالى أعلم هذا وقد ذكر في المسئلة وغيره من ابن الفضل التنجيس
 في الجارى وغيره وأن اختيارا أى بالثبوت عدمه قال في شرح المسئلة أى في الجارى وغيره وهو الاصح لان النجس
 لا يزول بالثبوت لان الغالب أن الرشاش المتصاعد انما هو من أجزاء الماء لا من أجزاء النجس الصلبد فيكتم
 بالغالب ما يظهر بخلافه اه فتأمل فان كون ذلك هو الغالب يجعل نظري ثنى وهو انه على المراد بالراك
 القليل أو الكثير لم أره صرحا وقال ح الظاهر أن البول لا ينقص في آن وقوع النجاسة حتى لو أخذ ما من الجانب الآخر
 لتلبل شرح المسئلة للاصح أن الماء القليل لا ينقص في آن وقوع النجاسة حتى لو أخذ ما من الجانب الآخر
 الوقوع بلا فاصل يكون ظاهر الانهم لم يحكموا بغيره ان النجاسة الى الرشاش لعدم زمان نسرى فيه مع قرب من
 النجاسة فعدم نجاسة الطرف المقابل لطرف وقوع النجاسة في آن الوقوع أولى تأمل تظفر اه قلت وعلى
 ما ذكرناه من الفرق يظهر تفصيل النجاسة معنى فلا يدل على أن المراد بالراك القليل تأمل (قوله قط طاهر
 الخ) اعلم انه اذا قط طاهر جاف في نجس مبتدأ واكتسب الطاهر منه اختل فيه المشايخ فقبل تنجس الطاهر
 واختار الحلواني انه لا ينقص ان كان الطاهر بحيث لا يسيل منه ثنى ولا يتقاطر وعصر وهو الاصح كما
 في الخلاصة وغيرها وهو المذكور في عامة كتب المذهب متونا وشروعا وقاوى في بعضها بلا ذكر خلاف
 وفي بعضها بلفظ الاصح وقيل في شرح المسئلة بما اذا كان النجس مبلولا بالماء لا يصب البول وما اذا لم يظهر
 في الثوب الطاهر أثر النجاسة وقيل في الفتح أيضا بما اذا لم يصب من الطاهر ثنى عند عصره لكن ما كتبه
 مجزى ندوة لانه قد يحصل على الثوب وعصره ثوبين صغاريس لها قوة السيلان ثم ترجع ادخل الثوب
 ويعيد منه الحسك الطاهر مع وجود الخلطة حقيقة قال في البرهان بصدقه ما فى الفتح ولا يفتى منه
 انه لا يثبت بأنه مجزى ندوة الا اذا كان النجس الرطب هو الذى لا يتقاطر بصره اذ يمكن أن يصب الثوب الجاف
 قدر كثير من النجاسة ولا ينبع منه ثنى بصره كما هو متناظر عند البداية بفسله فثبت أن يفتى بخلاف ما صححه
 الحلواني اه وأثر الشرب لثلى ووجهه ظاهر والحاصل انه على ما صححه الحلواني العبرة لظاهر المكتسب
 ان كان بحيث لو انصرف قطر تنجس والا سواء كان النجس المبتدل بقطر بالمصر أولا وعلى ما فى البرهان العبرة

نام أو مشى على نجاسة ان ظهر
 منها تنجس والا لا ولو وقعت
 في نهر فأصاب نوبه ان ظهر أثرها
 تنجس والا لا قط طاهر في نجس
 مبتدأ

قوله في مختارات التوازل اقول
 ونس عبارة مختارات التوازل
 هكذا الجار اذا مال في الماء
 الجارى فأصاب رشاشه التوب
 لا يصد ما يثبت انه قول وكذا
 لوروى نجاسة في الماء فانقطع منه
 فأصاب التوب وان كان الماء
 را كذا يصد اه منه

لحم أثنى عزافى التارتانية الى مشكل الامار لعلهاوى قال ح أى لانه يشتر لانه نجس وأما نحو القين
 المنفلا يشتر ذكره الشرنبلالى فى شرح كراهية الوهبانية اه قلت وقيل فى التارتانية من صلاة الجلابى
 انه لاذ الشدة فيه تجس ثم نقل التوفيق جعل الاقل على ما اذا لم يشتر منه فى القينة لكن فى الجوى من النهاية
 أن الاستحالة الى فساد لا يجب لاجابة لامحالة اه وفى التارتانية دود لحم وقع فى مرققة لا نجس ولا يؤكل
 المرققة ان تفسخ لادفعها اه أى لانه ميت وان كان طاهرا اختلف فيه يعلم حكم الدود فى القواك والفتار
 (قوله شعير الخ) فى التارتانية اذا وجد الشعر فى بعر الايل والمقم يسفل ويحبس ثلاثا يؤكل وفى اخناه
 البقر لا يؤكل قال فى الفتح لانه لا يلاب فيه ثم نقل فى التارتانية عن الكبرى أن الصبي المتصلب لا يتناخ وعنده
 ويستوى فيه البعرواثنى اه أى ان اشترى لا يؤكل فيها ما ولا أكسل فيها ما وبحت نحوه فى شرح الميتة
 وما ذكرنا علم أن قوله صلب مرغوع صفة ثمانية لشعر فاتهمم (قوله مرارة كل حيوان كبوله) أى
 فان كان بولها مضافا ومختفاهمى كذلك خلافا ورواها من فروعه ما ذكرنا لو ادخل فى اصبعه مرارة
 ما كوال الصم يكره عنده لانه لا يسبح التداوى يوله لانه عند أى يوسف لانه يجبه على الذخيرة وانما لانه ان القنية
 آيا البت أخذنا فى العاجية وفى الخلاصة وعليه الفتوى قلت وقيل فى قول محمد لا يكره مطلقا لظاهر بوله عنده
 اه حلية (قوله وجرته كزبه) أى ككرهه وهى بكسر الجيم وقد قطع ما يجره أى يخرج به الجهر من
 جوفه الى حمة فى آكله لائبا كما فى المغرب والقاموس وعليه فى التنبين بأنه واره جوفه ألا ترى الى ما وارى
 جوف الانسان بأن كان مائه قائم فكم حكمه بوله اه وهو يقتضى انه كذلك وان خاف من عاهته لم يمكن
 قال بعده فى الصبي ارتفع ثم قاما صاحب ثياب الاثم أن زاد على افرهم منع وروى الحسن عن أبى حنيفة انه
 لا يسبح ما لم يفسد لانه لم يتغير من وجهه فكان نجاسة دون نجاسة البول لانه متغير من كل وجه وهو الصبي
 اه كذا فى الفتح القدر ورواه المجل الى اعطاء المبرزة حكم هذا القى أخذ من التعليل (قوله حكم الصبر حكم
 الماء) أى فى انه زاله النجاسة الحقيقية وان اذا كان عثر فى عثر لا ينس وقوع النجاسة فيه كفى الماء
 اه ح وفى ان لو عصر العنب وهو يسيل فادى وجهه ولم يظهر أثر النجاسة لا ينس عند أبى حنيفة رأى يوسف
 كفى فى الميتة عن المحط (قوله رطوبة القرح طاهرة) ولذا انفصل فى التارتانية أن رطوبة الولد عند
 الولادة طاهرة وكذا البصلة اذا خرجت من امها وكذا البصلة فلا تنجس بها الثوب والماء لاذ اوتت فيه
 ليكن يكره التوضي لا اختلاف وكذا الاثمة هو اقلها روعندهما ينس وهو الاحتساب اه قلت
 وهذا اذا لم يكن معه دود لم يخالط رطوبة القرح مذى او منى من الرجل أو المرأة (قوله العبرة طاهرة
 الخ) هذا ما عليه الاكثر فتح وهو قول محمد والفتوى عليه بزانة وقبل العبرة الماء ان كان نجسا فالطين نجس
 والاضاهر وقبل العبرة القربا وقبل الغالب وقبل أعيا كان نجسا فالطين نجس واختاره أبو البت وصحبه
 فى الخليفة وغيرهما وقواه فى شرح الميتة وحكمه ضد بقية الأحوال فامل وصحبه فى الحسب أيضا وعليه
 بأن النجاسة لا تزول من أحد هابا لاختلاف بخلاف السرقن اذا جعل فى الطين التطين لا ينس لان فيه ضرورة
 الى احاطة نجاسته لانه لا يلب إلا به حلية (قوله منى فى حمام ونحوه) أى كالتوضي على أنواع مشرعة
 منى من بركة غدر لا يحكم بنجاسة رطبه ما لم يعلم انه وضع رطبه على موضع الضرورة فتح وقبه من التنبين
 منى فى طين أو حياه ولم يفسد وصل فيه ما لم يكر فيه أثر النجاسة لانه لما فى الأمان يخالط أما فى الحكم
 فلا يجب (قوله لانه يصير الماء ركا) أى لانه يأخذ من الآبوية يمنع نزوله الى الحوض قصير ركا
 ورجما كل من يده نجاسة أو على يد غيره فادخلها فى الحوض فى هذه المطاة فتنجس فينبى اذا أراد الاخذ أن
 يأخذ من الحوض لان الماء اذا سكن نازلا والفرق متدارك فهو فى حكم الجارى (قوله التيكركالى
 الحمام) أى الدخول اليه اقل المقدار بالضرورة (قوله لان فيه الظاهر مغلوب الكتابة) أرادته التيكركالى
 الجماع ولم يقبل مغلوب الكتابة انك جمع انه قلب حقيق زيادة التباعد عن التصريح به لانه مما يطلب كنهه ولذا
 سكان من أعياهه للسركا فى القاموس وعبارته القين اذ فيه اذما يجب اخفاؤه والظاهر أنه يجب البقاء
 ولا قال العلامة الرمى وأما ما نهى عنه حصل الله عليه وسلم فهو السباع أى على وزن كاك وهو المفاخرة
 بالجماع واثناء الرجل ما يجرى منه وبين زوجته فذلك ليس من هذا القيل بل التهى يقتضى التصريح اه

اثنتان لا نحو من ولين شعيرى جفر
 أو روث صلب يؤكل بعد غسله
 وفى خنى لا مرارة كل حيوان
 كبوله وجرته كزبه حكم الصبر
 حكم الماء رطوبة القرح
 طاهرة خلافا للماء العبرة
 لظاهر من تراب أو ماء اختلافا
 بفتح منى فى حمام ونحوه
 لا ينس ما لم يعلم انه غدر لا نجس
 لا ينفى أخذ الماء من الآبوية
 لانه يصير الماء ركا التيكرك
 الى الحمام ليس من المروءة لان
 قبة الظاهر مغلوب الكتابة

(قوله ثياب الفسقة الخ) قال في القمع وقال بعض المشايخ تنكروا الصلاة في ثياب الفسقة لانهم لا يتقون انهم
قال المصنف يعني صاحب الهداية الاصغر انه لا يكره له ان يكره من ثياب أهل الذمة الا السراويل من
استحلها انهم بهذا اولى اه (قوله ليعلمهم فيه البول) ان كان مستند ذلك لاشك انهم نفس ثياب ثمانية
(قوله ان غلب على ظنه) عبارة ثمانية ان كان في ظنه (قوله فالامر بالمعروف على هذا) كذا الخاتمة
وفي حصول العلام وان علم انه لا يخط ولا يجز بالقول ولا بالفضل ولو باعلام سلطان أو زوج أو اولادهم
على المنع لا يلزمه ولا ياتر بذكره لكن الامر والنهي افضل وان غلب على ظنه انه يضربه أو يقتله لانه يكون
شبهه قال تعالى اقم الصلاة واهم بالمعروف فانه عن المنكر واصبر على ما اصابك أي من ذل أو هو ان اذا امرت
ان ذلك من عزم الامور أي من حق الامور وقال من واجب الامور اه وعلمه فيه (قوله لما ورد
الخ) أي في قوله صلى الله عليه وسلم اتقوا البول فانه اول ما يحاسب به العبد في القبر وروا الطبراني باسناد
حسن وفي قوله صلى الله عليه وسلم اول ما يحاسب به العبد يوم القيامة من عمله صلواته قال العراقي في شرح
الترمذي ولا يصار فيه حديث الصحيح ان اول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء على الاول صلى الله
الله تعالى على العبد والثاني صلى حقوق الامم فمنها بينهم فان قيل أي عاقبة ما قالوا بان هذا الامر
توفيق وظواهر الاحاديث دالة على أن الذي يقع أو لا الخامسة على حقوق الله تعالى قبل حقوق العباد كذا
في شرح العقصى على الجامع الصغير ولا يخفى ما في ذكر الشارح لهذه الجلة قيل كآب الصلاة من رعاية
الناس وحسن الختام

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •
• (كآب الصلاة) •

(قوله شروع) الخ بيان لوجه تأخيرها عن الطهارة وتقدم في الطهارة وجه تقديمها على غيرها (قوله ولم يقل
عنها شريعة مرسل) أي من اصل الصلاة قبل الصبح صلاة آدم والظهر داود والعصر سليمان والمغرب
ليعقوب والشاء لونس عليهم السلام وجعت في هذه الآلة وتقبل غفر ذلك (قوله بواسطة الكعبة) أي
بواسطة استقبالها وانظر لماذا خصص هذا الشرط مع انهم تصر قربة الا باجتماع سائر شرائطها ط وقد
يقال المراد انها صارت قربة بواسطة تعظيم الكعبة فانه سبحانه أمر باستقبالها تعظيمها لها في ذلك تعظيم
له سبحانه بواسطة تعظيمها فأدبه شيئا تحفظه الله تعالى (قوله دون الايمان) لانه قربة بلا واسطة (قوله
لانه بل من فروعه) أي باعتبار الفعل وأما بالنظر لحكمها وهو الاقراض فهي منه لانه من متعلق التصديق
بما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم ط وأشار الشارح الى خلاف من يقول ان الاعمال من الايمان كالصاير
وغره (قوله وهي لغة الدعاء) أي حقيقة ذلك وهو ما علمه الجمهور بجزءه الجوهرى وغيره لانه الشائع
في كلامهم قبل ورود الشرع بالاركان المخصوصة وقيل انها شقيقة في تحريمها لغيرها بالكون بالكون العظماء
الناسان في اعلى التقديرين لئلا يعلوها اللسان مجازا لقوى في الاركان المخصوصة لان المصلى يحترم ما في
ركوعه وسجود استعانة بغيره في المرتبة الثانية في الدعاء تشبيها للداعي في تحشعه بالاركان وما وجد
وعلمه في التبر (قوله فقلت الخ) اختلف الاصوليون في الانفاظ الداعية الى معان شرعية كالصلاة والصوم
أي منقولة عن معانيها اللغوية الى حقائق شرعية أي بان لم يبق المعنى الاصلى حرما مغيرة أي بان يبق
وزاد عليه قيد شرعية قبل الاول واستظهره في النهاية مطلقا بأنها توجد بدون الدعاء في الايمان وقبل بالثاني
وانه انما يزيد في الدعاء ما في الاركان المخصوصة وأطلق الجزء على الكل كافي التبر (قوله وهو ظاهر الضمير
للقول المفهوم من نقل وقوله لوجودها على الظهور اه ح وعلمه في العربية ان الدعاء ليس من حقائقها شرعا
أي بناء على انه خلاف القراءة قال في التبر وهو ممنوع قلت فيه نظرا لان الذي من حقيقته قراءة وان لم تكن
دعاء تأتلى (قوله هي) أي الصلاة الكاملة وهي الجنس المكتوبة (قوله هي كل مكلف) أي بعينه والذمسي
فرض عين بخلاف فرض الكفاية فانه يجب على جملة المكلفين كما يعنى انه لو قام به بعضهم كفى عن الباقين
والانتموا كلهم ثم المكلف هو المسلم البالغ العاقل ولو اتى أو عدا (قوله بالايجاع) أي وبالكآب والسنة
(قوله فرضت في الاسراء الخ) فله أيضا الشيخ اسمعيل في الاحكام شرح در الحكام ثم قال وحاصل

مطلب
في الامر بالمعروف

مطلب
في قول ما يحاسب به العبد
ثياب الفسقة وأهل الذمة طاهرة
• ديايح أهل فارس نجس ليعلمهم
فيه البول لانه يه • رأى في ثوب
ضربه نجسا فانما ان غلب على
ظنه انه لو أخبره انما له واجب
والالا فالامر بالمعروف على هذا
• جعل السجادة في زماننا اولى
احتسابا لما ورد أول ما يسأل
عنه في القبر الطهارة وفي الوقت
الصلاة

• (كآب الصلاة) •
شروع في القعود بعد بيان
الوسيلة ولم يقل هنا شريعة
مرسل وما صارت قربة بواسطة
الكعبة كانت دون الايمان لانه
بل من فروعه وهي لغة الدعاء
فقلت شرعا الى الاعمال المعلومة
وهو الظاهر لوجودها بدون الدعاء
في الامم والانس (هي فرض
عين على كل مكلف) بالايجاع
فرضت في الاسراء لانه السبب
ما بين شهر رمضان قبل الهجرة
بسنة ونصف وكانت قبله صلاتين
قبل طلوع الشمس وقبل غروبها
تتفق
• قوله بواسطة الكعبة يعنى أن
العبد أمر بالتوجه بجميعه الى
الكعبة اه منه

جاء ذكر الشيخ محمد المبكرى رضي الله تعالى عنه في روايته في الروضة الزهراء أنهم اختلفوا في أي سنة كان الاسراء بعد اتفاقهم على أنه كان بعد البعثة فخرج مع أنه كان قبل الهجرة بسنة ونقل ابن حزم الاجماع عليه وقبل يخص سنين ثم اختلفوا في أي الشهور كان فخرج ابن الاثير والنووي في فتاويه بأنه كان في ربيع الاول قال النووي له سبع وعشرين وقبل في ربيع الآخر وقبل في وجب وجزءه النووي في الروضة تعالفاً في وقيل في شوال وجزء الحافظ عبد الغنى القدسي في مسنده بأنه لسنة السابع والعشرين من وجب وعليه عمل أهل الامصار اه (قوله وان وجب الحج) هذا ما بلغه على مفهوم قوله كل مكلف كان قال ولا يقتصر على غير المكلف وان وجب أي على الولي شرب ابن حشر وذلك لاختلاف ضلعها وامتداد لا اقتراضها افاده ح وظاهر الحديث أن الامر لا ينسحب واجب كالضرب والظهار أيضاً أن الوجوب بالمتى المصطلح عليه لا بمعنى الاقتراض لأن الحديث ظني فافهم (قوله يه) أي ولا يجوز الثلاث وكذلك العلم ليس أن يجاوزها قال عليه الصلاة والسلام لرداس العلم بالمال أن تضرب فوق الثلاث فإني اذا ضربت فوق الثلاث اتقص الله منك اه اجعل من أحكام الصلوات لا تروى وتظهر أنه لا يضرب بالعصا في غير الصلاة ايضاً (قوله لا يجنبه) أي حصاً ومقتضى قوله يدان راداً بالخشية ما هو الاصح منها ومن السوط افاده ط (قوله حديث الحج) استدلال على الضرب المطلق وأما كونه لا يجنبه فلا أن الضرب يلهو في جناية المكلف اه ح وتعلم الحديث وتفرقوا بينهم في المباح رواء ابوداود والترمذي ولفظه علمو الصبي الصلاة ابن سبع واضربوه عليها ابن حشر وقال حسن صحيح وصححه ابن خزيمة والمحاسن والبيهقي اه اجعل والظاهر أن الوجوب بعد استكمال السبع والعشرين بان يكون في أول الثامنة والحادية عشر كما قالوا في مدة الحضانة (قوله قلت الحج) مراده من هذين التلخيصين أن الصبي ينبغي أن يؤمر بجميع المأمورات فرضي عن جميع النيات اه ح اقول وتقدم في أحكام الصغار بأنه يؤمر بالتسليم اذا جامع وبالعلة ما صلا بلا وضوء ولا يؤخذ الصوم لمشتقة عليه (قوله بحجة) بالتصنيف قال في المغرب الماجن الذي لا يبالي ما صنع وما قبله ومصدره الحيون والجماعة اسم منه والفعل من باب طلب اه (قوله أي تكسلا) تفسير مراد اه ح (قوله في الحق اسق) لا يقال ان حقته تعالى يعني على المسألة لانه لا تسامح في حق من ارسل كان الاسلام اه اجعل (قوله وقبل يضرب) قائلة الامام المصنوع ح عن المنع وظاهر الحلية انه المذهب فانه قال وقال اصحابنا في جماعة منهم الزهري لا يقتل بل يعذب ويحبس حتى يموت أو تروى (قوله وعند الشافعي يقتل) وكذا عند مالك وأحمد وفي رواية عن احمد وهو المختار عند جمهور اصحابه انه يقتل كقراوسط ذلك في الحلية (قوله ويحكم بسلام فاعلمها) يعني أن الكافر اذا صلى بجماعة يحكم بسلامه عندنا خلافاً للشافعي لانها محصورة بهذه الامة بخلاف الصلاة منفرد بالوجود هي سائر الامم قال عليه الصلاة والسلام من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا فهو منا قالوا المراد صلاتنا بالجماعة على الهيئة المحصورة اه دور وهو طرف من حديث طويل أخرجه الصائري وغيره الا انه قال وفي السلم اجعل (قوله بشرط أربعة) عند الامام الطرسوسي في انفع الوسائل كون الصلاة في مسجد وعلى الفلوس خمسة لكن قال في شرح ديوب الصائري في مسجد وغيره (قوله في الوقت) لانها صلاة المؤمن الكاملة وظاهره انه لو أدلى منها ركعة لا يكتفى لعدم كونها في الوقت وان كانت اداها في غير مكانه فليس المراد من قوله في الوقت الاداء بل الاضحية فافهم (قوله مؤتمراً) قصد قوله مع جماعة احترازاً عما لو كان اماماً ط لانه لا يشاهد على اتباع ميل المؤمنين بخلاف ما لو كان اماماً فانه يحتفل به الاقراء فلاجتماع اه اقول الاحتمال المذكور موجود في المؤتمراً ايضاً فالاولى أن يقال الامام متبوع غير تابع والمؤتمراً تابع لمامه ملتزم لاحكامه وما يقبده التشارح مأخوذ من التزم الاتي تبعاً للجميع ودرر العجا ووضوح مفهومه في عقد القران فقال على امام لا يحكم بسلامه قتله الشيخ اجعل (قوله مقدم) قول من خلف امام وكبرتم اسد يمكن اسلاماً شرح الوهابية عن التتقي (قوله وكذا لو اذن في الوقت) لما ذكر مراداً من الصلاة اذ تميم الاصل التي يصيرها الكافر مسلماً ذكر منها الاذان في الوقت لانه من شخص ديناً وشعاراً شرعاً لا في وقتها بل يكون الاذان في المسجد فليس الحكم

(وان وجب شرب ابن حشر عليه يداً بجنبه) حديث مروى اولادكم بالصلاة وهم اباء سبع واضربوهم عليها وهم ابنا عشر قلت والصوم كالصلاة على الصحيح كما في صوم القهستاني معزياً للزاهدي وفي حظر الاختيار أنه يؤمر بالصوم والصلاة ويمنع عن شرب الخمر لآفة الخطيئة يترك الشر (ويكفر بجاهداً) لثبوتها بدليل قطعي (وتلوك كما عدا بحجة) أي تكسلاً فاق (يجب حتى يصلي) لانه يجب حتى يصلي الحق حتى يقتل واحدة حد او قبل كقرا (ويحكم بسلام فاعلمها) بشرط أربعة أن يصلي في الوقت (مع جماعة) مؤتمراً كما ذكره لولئذ في الوقت

قوله بل يعذره كذا يحمله بالذال المجتهدة وادل صوابه يعزى بازاي من التعزير وهو التأديب دون الحد كما في المصباح اه مجسه

مطلب

فما يصح الكافر به مما كان الاصل

عليه بالاسلام لا يتابع بالشهادتين في ضمن الاذان ليكون من الاسلام بالقول لانه لا فرق حنثين أن يكون في الوقت أو خارجه بل هو من الاسلام بالفعل ولذا صرح ابن النخعي بأنه يحكم بسلامه بالأذان في الوقت بل أن سكان عسبوا يخصص رسالة نينا صلى الله عليه وسلم إلى العرب لأن ما يصير به الكفر مسلمة لقن قول وقيل بالقول مثل كلتي الشهادتين فصل فيه أيمنا لكونه محل اشتداد احتمال بين العسوي وغيره فقالوا لا بد من الشهادتين في العسوي من أن يترأى من دينه لانه يعتقد انه صلى الله عليه وسلم رسول الله إلى العرب فيحصل انه أراد ذلك بخلاف غيره فلا يحتاج إلى التبري وأما الفعل فكلامهم يدل على انه لا فرق فيه بين العسوي وغيره كاحقته الامام الطرسوسي أيضا خلافا لما فهمه ابن وهبان ثم قال ابن النخعي أيضا وأما الاذان خارج الوقت فلا يكون اسلاما من العسوي لانه يكون من الاقوال فلا بد فيه حنثين التبري من دينه اه قلت وكذا لا يصح كون اسلاما من غير العسوي أيضا لما نقله قبله عن القاية وغيره من أن الكافر لو أذن في غير الوقت لا يصير به مسلما لانه يكون مستمرا ناقصا من هذا أن الاذان في الوقت من الاسلام بالفعل فلا فرق فيه بين كافر وكافر والاذان خارجا من الاسلام بالقول لكنه ما احتل الاستمرار لم يصير به الكافر مسلما انه لو سكن عسبوا يترأى دينه فقد شرطه وهو التبري فانهم واغتم هذا التبري في هل بشرط في الاذان في الوقت المداومة أم يكفي مرأى الكلام فيه (قوله أو بعد ثلاثة) أي عند جماع آية بعدة برأيه أي لانها من خصائصها فانه يصح ما وعلى غيره من الكفار بأنهم لا تقرأ عليهم القرآن لا يجحدون (قوله أوزكي الساعة) بقده الطرسوسي في نظم القوائد ركاة الا بل واهتره ابن وهبان بأنه لا خصوصية لذلك وبأنه قال في النهاية وان صام الكافر أربع أو أثنى للركعة لا يحكم بسلامه في ظاهر الرواية اه وأقره ابن النخعي صاحب التبري فعلم أن ما ذكره الشارح خلاف ظاهر الرواية أيضا (قوله لا لوصلي الخ) محتمل للقبول السابقة في الصلاة على طريق القلب والتبري الرب (قوله أو متفردا) لانه لا يخص بشرعنا ابن النخعي عن المتقي وفي الذخيرة أن هذا قول أبي حنيفة ومن مشايخنا من في الخلاف يجعل قوله على ما ذكره أصلي وحده بلا اذان ولا إقامة فلا يحكم بسلامه اتفاقا وهل قوله ما على ما ذكره وحده وأتى بهما فيحكم بسلامه اتفاقا لانه يخص بشرعنا اه قلت لكن في هذا التوفيق نظير لما نقله ابن النخعي عن صاحب الكافي من انه لا بد من وجود الصلاة على اكمل الوجوه لظهور اختصاص هذه الشريعة اه وسأعلم أن الانفراد نقصان (قوله أو اماما) قدسنا وجهه (قوله أو فعل بقية العبادات) قال في الصري باب القسم الاصل أن الكافر متى فعل عبادة فان كانت موجودة في سائر الاديان لا يكون به مسلما كالصلاة متفردا والصوم والحج الذي ليس بكامل والصدقة متى فعل ما يخص بشرعنا فلو من الوسائل كالتمسك بذلك وان من المقاصد ومن الشائعات كالصلاة بصحابة والحج الكامل والاذان في المسجد وقرأة القرآن أن يكون به مسلما لانه اشار في المحيط وغيره اه اقول ذكر في الخاتمة انه بالحج لا يحكم بسلامه في ظاهر الرواية كما مر ثم ذكر أنه يرى أنه ان جعل الوجه الذي يعله المسلمون يكون مسلما وان لم يشهد المناسك أو شهد المناسك ولم يلب لم يكن مسلما له فعمل هذه الرواية غير ظاهر الرواية وأشار في الوهابية إلى ضعفها والله بشرط إطلاق النظم الا في ولا توجد هذه الحج موجود في غير شرعنا حتى ان الجاهلة كلوا يجمعون لكن قد قال ان الحج على هذه الكيفية الخاصة لم يوجد في غير شرعنا فصار مثل الصلاة اذا وجدت فيها الشروط الاربع السابقة لانها من خواص شرعنا على وجه الكمال فكذا الحج الكامل والائتمام الفسق بينهما والقضاء أنه لا تنافي بين ظاهر الرواية وبين الرواية الثانية اذا جعلت الثانية مفسرة لبيان المراد من ظاهر الرواية وهو الحج الغير الكامل قتأمل وفي تناويز الشيخ فاسم عن خلاصة التوليد لابي الليث قال وكذا الرواية يعلم القرآن أو جرحه لم يكن بذلك مسلما اه قلت وهذا الظاهر مما ذكره في الصريح لما لو الامنع الكافر من قطع القرآن لم يحنث فانهم (قوله وتعلمه صاحب التبري الخ) أي قبل باب قضاء القوائت (قوله صلى باقتدا) أي بصحابة مقتيا (قوله أو أذن ايضا) بأسقاط حمزة أيضا لقضية ح ثم ان الذي رأته في التبري هذا البيت ونصه لولا الاذان جعلناه في • أو قد جدد مع جماع ما في

أو بعد ثلاثة أوزكي الساعة
صار مسلما لوصلي في غير الوقت
فإن متفردا أو اماما أو أفسدها
أو فعل بقية العبادات لانها
لا تقتصر بشرعنا وتعلمها
صاحب التبري يقتل
وكافر في الوقت صلى باقتدا
متما صلا لانه لا يفسد
أو أذن ايضا

خبر فيه عائده على الوقت المذكور في البيت الاقل ومن أن المراد سجود التلاوة ومن اسقط صلاة الزكاة
 حلت من أهمها خلاف ظاهر الرواية وأن صاحب التهرار عرض على الطرسوسي في ذلك مكرها وقال لم ارها
 لغيره بل المذكور في الثانية انه لا يحكم باسلامه بالزكاة في ظاهر الرواية (قوله مثلنا) المراد به ان يصح
 من تصح شهادته عليه الاسلام لأن يؤذن على صومعة أو سطح يجمع خلق كثير في الزكاة في الشرع
 كافي سيرة البرانية حيث قال وان شهدوا على الذم انه كان يؤذن ويقيم كل مسلم سواء كان في السفر
 أو الحضر وان قالوا معناه يؤذن في المسجد لا حتى يقولوا هم مؤذن لانه يكون ذلك عادة فيكون مسلما اه
 وعزاه في شرح الوهبانية الى محمد بن ظاهر هذا خبره لا بد أن يكون عادته لكن قال في اذان الصبي ينبغي أن
 يكون ذلك في الصبوة أما غيره فمبني أن يكون مسلما بنفس الاذان اه قلت لكن قد عرفت أن الاسلام
 بالافعال لا فرق فيه بين كافر وكافر خلافا لما فهمه ابن وهبان فاما أن يحصل ذلك تقيدا للكون الاذان
 في الوقت اسلاما أو يكون ذلك رواية محمد فقط تأمل وراجع (قوله كأن سجد) يسكن الدال للضرورة
 أو فصول بنية الوقت وأن مصدره يأتى كسجود والمراد بسجود التلاوة ح (قوله تركي) تنكته
 لقرون وهو حال من خبر سجد أي كسجود التلاوة وحال كونه متطهرا عن أرجاس الكفر ح (قوله غلم) خبر
 كافر ح وزيد القاء الوقع المبتدأ نكرة منصوبة بفعل اريد بها العموم لأن المراد أي كافر نكح عيسوا
 أو غيره كافتقار تقريره وهذا من المواضع التي يجوز فيها زيادة القاء في الخبر كقول رجل يأتني فله درهم
 فافهم (قوله منفرد) بالسكون على لغة ريغة ح وصكت عن شبهة محتررات فيرد الصلاة (قوله
 والزكاة) أي زكاة غير السوائم وعلى انشاد البيت الثاني على الوجه الذي نقلناه عن التهرار المراد بالزكاة جميع
 أنواعها كما هو مقتضى إطلاق الثانية من ظاهر الرواية (قوله الحج) بالنصب مفعول مقدم مقفلة
 خذ وتقدم بيانه (قوله بدنية محضة) أي بخلاف الزكاة فإنها ماله محضة وبخلاف الحج فإنه مركب منها
 لما فيه من العمل بالدين واتفاق المال (قوله فلا نيابة فيها أصلا) لأن المقصود من العبادة البدنية
 تعاطي البدن وقهر النفس الامارة بالسوء ولا يحصل بفعل النائب بخلاف الماله فقهرى فيها النيابة
 مطلقا أي حالة الاختيار والاضطرار لمحمول المقصود من اغناء الفقير وتنقص المال بفعل النائب وبخلاف
 المركبة فقهرى فيها النيابة حالة العجز نقل الى معنى الشقة بتقص المال لاجالة الاختيار ونقل الى تعاطي البدن
 كعائزوه في باب الحج عن الغير (قوله أي لا بالنفس الخ) بيان تعميم النفي المستفاد من قوله
 أصلا (قوله في الحج) متعلق بقوله صحت وكذا قوله في الصوم (قوله بالقدية) متعلق بالخبر المستتر
 في صحت رجوعه الى النيابة التي هي مصدر أي كصحت النيابة بالقدية ويدل عليه تعلق قوله بالنفس بقوله
 نيابة المذكور في المتن وأعلم أن صحة القدية في الصوم للقائ مشروطة باستقرار عجزه الى الموت فلو قد قبله
 قضى كما سئل في كتاب الصوم اه ح (قوله لأنها) أي القدية وقوله ولم يوجد أي اذن الشرع بالقدية
 في الصلاة ح وهذا لتعطيل لعدم جريان النيابة في الصلاة بالمال وفيه إشارة الى الفرق بين الصلاة
 والصوم فإن كلا منهما عبادة بدنية محضة وقد صحت النيابة في الصوم بالقدية لتشخيص الثاني دون
 الصلاة ووجه الفرق أن القدية في الصوم انما اثبتناها على خلاف القياس أصالة النص وقادحها الاصوليون
 قضاء مثل غير مفعول لأن المفعول قضاء الشيء ولم يشبه في الصلاة لعدم النص فان قلت خذوا جميع القدية
 في الصلاة عند الإصباح هاهنا العابر عنها فقد أجريت فيها النيابة بالمال مع عدم النص ولا يمكن أن يكون ذلك
 بالقياس على الصوم لأن ما ناقض القياس عليه غيره لا يقاس قلت ثبتت القدية في الصوم بمقتضى أن يكون
 ممثلا للحجز وأن لا يكون في اعتبار تعليمه به يصح قياس الصلاة عليه لوجود العلم فيه ما واعتبر عدمه
 لا يصح فلما حصل الشك في العلم قلنا وجوب القدية في الصلاة احتياطا لأنها إن لم تجز تكون حسنة
 ماحقة لشيء قال قول بالوجوب احوط ولما قال محمد بن عيسى ان شاء الله تعالى ولو كان يطرأ القياس لم يحطه
 بالمشقة كأي سائر الاحكام الثابتة بالقياس هذا خلاصة ما أخصناه في حواشينا على شرح المنار للشارح
 (قوله سبها ترادف التسم الخ) يعني أن سب الصلاة الحقيقي هو ترادف التسم على البدل لأن التسم
 واجب شرعا وصلا ولما سكنت التسم واقع في الوقت جعل الوقت سببا يحصل الله تعالى وخاطبه حيث

معتلا وزكي سواء كان سجد
 تركه قسما لا بالصلاة منفردة
 ولا الزكاة والصيام الحج زكاة
 وهي عبادة بدنية محضة فلا نيابة
 فيها أصلا أي لا بالنفس كما صحت
 في الحج ولا بالمال كما صحت في الصوم
 بالقدية لقائ لأنها انما تجوز
 باذن الشرع ولم يوجد (سبها)
 ترادف التسم ثم الخطاب بم الوقت

قوله والزكاة هكذا بضمه والذي
 في نسخ الشارح ولا الزكاة اه

جعله سببا وجوب مسكونه تعالى أتم الصلاة لذلك الشمس فكان الوقت هو السبب المتأخر وقام تحقيق
 هذه المسألة في الطلوات الاصولية (قوله أي الجزء الأول الخ) اذ لو كان السبب هو الكل لم تقدم
 المسبب على السبب وهو وجوب الاداء بعد وقته فتعين البعض ولا يجوز ان يكون ذلك البعض اقل الوقت منا
 لزوم عدم الوجوب على من ساءر احوال الصلاة في آخر الوقت بقدر ما يسعها ولا تاترق عتلاته بلزم ان
 لا يصح الاداء في اقله لا شناع التقدم على السبب فتعين مسكونه الجزء الذي يصل به الاداء وبه الشروع
 لان الاصل في السبب هو الاتصال بالمسبب كما في شرح المنار لابن نجيم (قوله والافاقا يصل به) ما هنا
 عاتق شملت الجزء الاخير ففوه بعد ذلك والافاقا الجزء الاخير تكرر اذ كذا قوله سيما جزء اول اتصل به الاداء
 والاخير ان يقول سيما جزء اتصل به الاداء من الوقت والافاقا ح وسبقه اليه ابن نجيم في شرح
 المنار (قوله هو الجزء الاخير) وهو ما يتعين فيه من عقد الصلوة فقط عندنا وعند زفر ما يمكن من
 الاداء فيه واجبو ان خيارا تأخير الى ان لا يصح الاجماع الصلاة حتى لو أخر عنه يأم ١٥ ابن نجيم
 (قوله ولو ناصا) أي اذا اتصل الاداء بآخر الوقت كان هو السبب ولو كان ناصا كوقت اصفرار الشمس فيصير
 اداء الصلوة لئلا اتصل الاداء به سائر هو السبب وهو ما سوبأداه فيه فيسكون ادائه كما وجب
 بخلاف صرنا مسكونا بآباني (قوله حتى يجب) باز فاعه تخيير على قوله فالسبب هو الجزء الاخير
 (قوله افاقا) أي في آخر الوقت ولو بقدر ما يصح الصلوة عند طلوع الشمس الثلاثة خلافا لغيره كما في شرح الضرر
 لان امسبح الى أي يجب عليها القضاء لاحبا جها الى الوضوء لان الجنون والافاقا ينقضه وليس
 في الوقت ما يسعهم وعلم منه انه لو افاقا في الوقت ما يصح اكثر من الصلوة يجب عليها صلاها لاولي وأنه
 لو لم يكن منه ما يصح الصلوة لم يجب عليها صلاها كما في الحظ اذا قطع للشرة قال ح وهذا اذا زاد
 الجنون والافاقا على خمس صلوات والواجب عليها صلاها ذلك الوقت ولو لم يكن منه ما يصح الصلوة بل
 وما قبله من الصلوات أيضا كما سألني (قوله طهرنا) أي ولو كان الباقي من الوقت مقدار ما يصح الصلوة
 اذا كان الاقطاع على العشرة والاربعين فان كان اقل والباقي قدر الفصل مع مقدمته كالاستقامت
 الثوب والستر من الاذن والصلوة عليها القضاء والافاقا ح شرح الضرر (قوله وصي يطلع) أي
 وكان بين بلوغه وآخر الوقت ما يصح الصلوة او اذكر كما يشهد من كلامهم في الحائض التي طهرت على العشرة ح
 (قوله ومرة تأمل) أي اذا كان بين اسلامه وآخر الوقت ما يصح الصلوة كافي الحائض التي طهرت على العشرة ح
 الكافر الاصل حكم المرتد وانما سألته بالذكري لمع قوله وان صلاها قبل الوقت وصورتها في المرتد فان يكون
 مسلما قبل الوقت فمضى الفرض ثم يرتد ثم يسلم في آخر الوقت ح (قوله وان صلاها في أول الوقت) يعني
 ان صلاتها في أوله لا تنقطع عنها الطلب والحالة هذه اما في الصلوة فلكونها تطلعا ما في المرتد فطوبها
 بالارتداد ح وفي الغير من الخلاصة غلام على العشاء ثم احتلم ولم يتب حتى طلع الفجر عليه إعادة العشاء
 هو المختار وان اتبته قبله عليه قضاء العشاء اجماعا وهي واقعة محسوسة لها ابا حنفية فأجابها بما قلنا ١٥ (قوله
 وبعد نروجه) أي خروج الوقت بالصلاة (قوله ليست الواجب الخ) لانه لو يضاف الى جلة الوقت
 وقتا من اجزائه الاخر لكانت الواجب بصفة النص في بعض الصور كما في وقت العصر (قوله
 وانه الاصل) الواو لقال وعلمه ان مسكورة ح والضمير يرجع الى ثبوت الواجب بصفة الكمال
 المقرب على كون السبب هو جلة الوقت ط (قوله حتى يلزمهم) أي الجنون ومن ذكر بعده وكذا غيرهم
 من خرج عليه الوقت ولم يصل فيه (قوله هو الصحيح) مقابله ما قبل الجنون وهو لو افاقا أو طهر أو سلم
 في ناهض كان ذلك الوقت الناقص هو الصحيح حتى منهم تصدرا إضافة السبب الى جلة الوقت لعدم اهليتهم
 الوجوب في جميع اجزائه فيجوز لهم القضاء في ناهض آخر لانه كذلك وجب للجميع انه لا يجوز لانه لا تصح
 في الوقت نفسه وانما هو في الاداء فيه لما فيه من التشبه بعبدة الشمس كما حقق في الضرر وسألت في تمامه
 (قوله لانه لا خلاف في طريقه) أي الطريقين الاميين قال في الحلية ثم في مسكونه البصر بأقل طلوعه
 أو استطارة أو اتقائه اختلاف المشايخ كما في شرح الزايد عن الخط وفي خزانة الفتاوى عن شرح
 الرخسي على الكافي وذكرها ان الاول احوط والثاني اوسع ١٥ خالف في العبارة لغير الاخير

أي الجزء (الاقول) منه ان
 اتصل به الاداء والافاقا أي جزء
 من الوقت (يصل به) الاداء
 (والا) يصل الاداء بجزء
 (ذ) السبب هو (الجزء الاخير)
 ولو ناصا حتى يجب على مجنون
 ومضى عليه افاقا وما مضى وقضاء
 طهرنا وصي يطلع ومرة تأمل
 وان صلاها في أول الوقت (وبعد
 نروجه يضاف) السبب (الى
 جلة) ليست الواجب بصفة
 الكمال وانه الاصل حتى يلزمهم
 القضاء في مسكامل هو الصحيح
 (وقت صلاة) (الجبر) فتمت
 لانه لا خلاف في طريقه

تعرضهم القبر الصادق به كإيقاد ورتبه في التهربان الطاهر الاقول لما في حديث جبريل الذي هو أصل الباب صلى في القبر يعني في اليوم الاوّل حين يرق وحرم الطعام على الصائم ويرق بمعنى برغ وهو اقول طالوه اه ومعنى في الشرب لثابته وزاد ولا يشافه التعريف لان من شأه الاشتاؤه فلا يشوقه على اشتاؤه بان يكون بعد مضى جانب منه بدليل لفظ الحديث قال ح وأظن أن الاستشارة والاشتاء بمعنى واحد كما يفهم كلام الشارع الا في هذه المأولان لا ثلاثة اه وبما تقرر عن المراد أنه لا خلاف في أوّل وهو أصل طالع القبر الثاني والاختلاف في المراد من الطالع وأما عدم الخلاف في آخره فلما صرح به الطحاوي وابن المنذر من أن حله اتفاق المسلمين قال في الحلة فلا يفت الى ما عن الاصطري من الشافعية من أنه اذا أسفر القبر يخرج الوقت وقصر الصلاة بعده الى الطلوع قضاء اه وبه يدفع قول التهستاني أن في الخلاف في الطرفين من عدم التسبّع (قوله وأوّل من صلاة آدم) أي حين اجلسن الجنة وحين عليه الليل ولم يكن راء قبل لخلاف فلا ينشئ القبر على ركعتين شكر الله تعالى فلهذا تقدم في الفصنر حناية (قوله وأوّل الخس وجوبا) قال الحق الظاهر أن أوّلها وجوباً والعشاء لان الوجوب آخر الوقت والاسراء كان ليلا (قوله لانه أوّلها ظهوراً) أي أوّل الخس بناء على أن امامة جبريل إنما كانت في الظهر صيغة الاسراء وأن امامته في الصبح كانت في غير صيغتها والمأف في رواية أن شهره البداية بالظهر كما في أبي السعود (قوله ولا يفتي الخ) جواب سؤال حاصله أن الصبح اذا كان أوّل الخس وجوباً فكيف تركه النبي صلى الله عليه وسلم صيغة الاسراء مع وجوبه عليه ليلا وبيان الجواب أنه وان كان وجباً لا يجب الاداء قبل الصلاة لكيفية لا ان الخطاب بالجهل قبل البيان فيه الا بلام اعتقاد الحقة في الحال وانما يجب العمل بعد البيان كما ذكره الأصوليون فلا يلزم من الوجوب وجوب الاداء وقدره يجب الصوم على المعذور بلا وجوب اداءه وأما الجواب بأنه صلى الله عليه وسلم كان قائماً ولا وجوب على الشافعي في التهربان أنه مردود للاجتماع على أن المعذور يرمو ويحوي بزمه القضاء اه (فرع) لا يجب اتبانه التائب في أوّل الوقت ويجب اذا ضاق الوقت فله البعير في شرح الأشبه من البدائع من كتب الأصول وقال ولم يرق في كتب الفروع فاعتنه اه قلت لكن فيه نظر لتصرّحهم بأنه لا يجب الاداء على الشافعي اتفاقاً فكيف يجب عليه الاتبانه وروى مسلم في قصة التعريس عن أبي قتادة أنه صلى الله عليه وسلم قال ليس في الترم تحريم إنما التفرط أن تؤخر صلاة حتى يدخل وقت الاخرى واصل القصة التنبه بدلالة الاتبانه وسنذكر في الإبان أنه لو حقه ما أثر صلاة عن وقتها وقد نام ففشاها قبل لا يفتن واستظهره الباقي لكن في البرازية الصبح أنه ان كان نام قبل دخول الوقت واتيه بعده لا يفتن وان كان نام بعد دخوله حنتاً فهذا يقتضي أن يؤخره قبل الوقت لا يكون مؤثراً وعليه فلا يأثم اذا لم يأثم لا يجب اتبانه اذ لو وجب لكان مؤثراً لها وانما بخلاف ما اذا نام بعد دخول الوقت ويمكن حل حاشي البعير عليه (قوله متعدداً) بكسر الباء في القاموس متعدداً اه ح وظاهر قوله في شرح الترم رأى مكلفاً أنه لا يفتن لكن الظاهر الأوّل لا يفتن يقتضي الأمر والكلام معاً قبل البعنة تامل (قوله المختار عندنا) نسبة في التمرير الاكل الى من يفتي أصحابنا قال لانه عليه الصلاة والسلام قبل الرسالة في مقام النبوة لا يمكن من امتنق مطاع وعزاه في التهربان الى الجهور واختاره الحق ابن الهمام في التبرير ان كان متعباً اجابته انه شرع يصح لاقى الشخص وليس هو من قومهم وقد منّا فامه في أوائل كتاب الطهارة (قوله وصح فعبده في حراء) بكسر الحاء المهملة وتخفيف الراء يصرف ويمنع من الصرف وحكي فيه التبع والقهر وكذلك حكم قبا ومظلمه بعضهم بقره

سراو قباد صكر وأتاهما معا ٥ ومدّأ وأصر وأصرق ومنع الصرّفا

وهو جبل ينة وبين مكة ثلاثة أميال قال في المواهب اللدنية وروى ابن امحق وغيره أنه عليه السلام كان يخرج الى حراء في كل عام شهر يستل فيه قال وحديثي أن هذا التعبد يشغل على انواع من الانزال عن الناس والاتطاع الى الله والافتكاك ومن بعضهم كانت عبادته عليه السلام في حراء التفكير اه ملخصاً (قوله من اقل طالع الخ) زاد في أوّل اختيار الملال عليه الحديث كما تقدم منه (قوله وهو المياض الخ) حديث مسلم والترمذي والمظلة لا يمنعكم من معصرتكم اذان بلال ولا القبر المستطيل ولا القبر المستطير

وأوّل من صلاة آدم وأوّل الخس وجوباً وقدم محمد الطهارة أوّلها ظهوراً وبياناً ولا يفتي وقت وجوب الاداء على العلم بالكيفية فلهذا لم يقض بيننا صلى الله عليه وسلم القبر صيغة ليله الاسراء ثم هل كان قبل البعنة متعدداً بشرع احد المختار عندنا لا بل كان يصح باظهاره من الكشف الصادق من شريعة ابراهيم وغيره وصح تعدده في حراء صهي (من) أوّل (طالع القبر الثاني) وهو البيان المتشتر المستطير والمستطير

حظ

في تعبد عليه السلام قبل البعنة

فمن طرف سمت الساق وستة ونصف من طرف الابهام واليه اشار البقالي اه حجة اقول بانه اذا وقف
 الوقوف على وجه اليسرى ثم نقل اليمن ووضع يدها عند طرف الابهام اليسرى ثم نقل اليسرى كذلك وهكذا است
 مرات كان بدأ بالاعتبار من طرف سمت الساق يعني من طرف عقب اليسرى التي كان واقفا عليها أولا كان
 مسبعة اقدام وان بدأ بالاعتبار من طرف الابهام كان ستة اقدام ونصف قدم وجه ذلك ان الحبيب أخذ
 طول ارتفاع الفلحة ومبدأ ارتفاعها من جهة الوجه عند نصف القدم ومن جهة الفلحة عند طرف العقب فمن
 لاحت الاقل اتم نصف القدم التي كان واقفا عليها وقد رافقة بسبعة اقدام ونصف ومن لاحت الثاني
 اعتبر القدم المذكورة بنهاية وقد بسبعة وعلى كل فالمراد واحد وهذا الذي تفرزه هو الموافق لما بينه
 في بعض كتب المباحث وبما صله ان حسب كل القدم التي كان واقفا عليها كان بسبعة اقدام وان حسب نفسها
 كان ستة اقدام ونصف فافهم (قوله منه) أي من يلوغ الظل منليه على رواية المتن (قوله الظاهر من)
 بحث صاحب التبرج حيث قال ذكر الشافعية ان الوقت يعود لانه عليه الصلاة والسلام نام في حجر علي رضي الله
 عنه حتى فرغت الشمس فلما سقط ذكره انه قاسه الصر فقال اللهم انه كان في طاعتك وطاعة رسولك
 قاردها على فردت حتى صلى الصلوة وكان ذلك بخير والحديث صحيح الطحاوي وبماض وأخرجه جماعة
 منهم الطبراني بسند حسن وأخطأ من جعله موضوعا كان الجوزي وقواعد التاليف اه قال ح
 كانه قد علمت ان احياء الله تعالى فانه يأخذ ما بين من مائة في ايدي وورثته فمقطي لحكم الاحياء وانظر هل
 هذا شامل للموتى من مفرها الذي هو من العلامات الكبرى الساعة اه قال ط والظاهر انه لا يعطى
 هذا الحكم لانه انما ثبت اذا اعتدت في آن غروبها كاهو واقعة الحديث اما طوعها من مفرها فهو بعد معنى
 الليل بقاها اه قلت على أن الشيخ اسما على ردا بوجه في التبرج لاشافعية بأن صلاة العصر يقبض به الشفق
 تمير قضاء وجوبها لا يبيدها اداء وما في الحديث خصوصية لعل كايضه قوله عليه السلام انه كان في
 طاعتك وطاعة رسولك اه قلت يلزم على الاول بطلان صوم من اشتر قبل ردها وبطلان صلاة للغرب لو سلمنا
 عود الوقت بعودها للكل والله تعالى اعلم (قوله وهي الوسطى على المذهب) أي المنقول عن ابينا الثلاثة
 وبن الترمذي وغيره انه نزل اكراما لاهل اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم وحيث وسطى لانها
 بين صلاتين من صلاة الليل وصلاتين من صلاة النهار تمام الاستدلال على هذا القول من الاحاديث المصنعة
 مبسوط في اقل الخلة قال ح وهذا قول من ثلاثة وعشرين قولاً مذكورة في الوجهانية وشرحها (قوله
 واليه رجع الامام) أي الى قولهما الذي هو رواية عنه ايضا وصح في الجميع بان عليها الفتوى ورواه الحق
 في القبح بانه لا يساعده رواية ولادارية الخ وقال تلذه العلامة طاسم في تصحيح القديري ان رجوعه لم يثبت
 لما نقله الكافة من لدن الامامية الثلاثة الى اليوم من حكاية القولين ودعوى جعل عائشة الصابئة بخلاف
 المنقول قال في الاخبار الشافعية البيضاء وهو مذهب المتدين ومصادق بن جبل وعائشة رضي الله عنهم قلت
 ورواه عبد الرزاق عن ابي هريرة بن عمار بن عبد العزيز لم يروى اليه في الشافعية الاخر الا عن ابن عمر وقاسمه
 واذا تعارضت الاخبار الاصلان فلا يخرج وقت الغروب بالشك كافي الهداية وغيرها قال العلامة طاسم ثبت ان
 قول الامام هو الاسم ومشى عليه في الصلوة بالجماعة فمنا عنه من انه لا يعدل عن قول الامام الانسورية
 من ضعف دليله وتعامل بخلافه كالأمره لكن تعامل الناس اليوم في عامة البلاد على قولهما وقد ايدى في التبرج
 بها للشافعية والوفاء له واداء الاصلاح ودور الصلوة الامداد والمواهب وشرحه البرهان وغيرهم مصرحون بان
 عليه الفتوى وفي السراج قولهما اوسع وقوله احوط والله اعلم (تنبيه) قد تناقروا بين ان التفاوت بين الشافعية
 بثلاث درج كابين التبرج فيلخص (قوله منه) أي من غروب الشفق على الخلاف فيه يمر (قوله
 ولكن الخ) جواب عن سؤال مقتدر قد رده لا يجوز تقديمه بعد دخول وقته اجاب بانه اذا لا يجوز للترتيب
 لا يكون الوقت لم يدخل وعدا على غرقه وعلى قولهما لانه تسع العشاء أو اثر الخلاف يظهر فعلا القدم والترتيب
 ناسبا او تذكر انه صلافا على غير وضو لا يصده عنده وعندنا بعد نهر ولم يتعرض للمسقط الثالث
 وهو كون الفوائت سافرا جرح رضى (قوله لوجوب الترتيب) أي لزومه فانه غرض من على ط
 (قوله لانهم افرضان عند الامام) لكن الشافعية والوتر على وهذا لتعليل الحكمين المذكورين في المتن

مطلب
 لو دلت الشمس بعد غروبها

مطلب
 في الصلاة الوسطى

(وقت العصر منه الى قبل
 الغروب) فلو غربت ثم عادت
 هل يعود الوقت الظاهر ثم وهي
 الوسطى على المذهب (و وقت
 المغرب منه الى غروب الشفق
 وهو الجوزة) عندهما هو ثالث
 الثلاثة واليه رجع الامام كافي
 شروع الجميع وغيره اذ كان هو
 المذهب (و وقت العشاء والوتر
 منه الى الصبح ولكن لا يصح
 أن يقدم عليها الوتر) الانساب
 (لوجوب الترتيب) لانهم افرضان
 عند الامام

القول كون ما بين غيبوبة الشفق والغير وقتا لهما معا الثاني لو صلاة قبلها كان ناسيا بعد الترتيب وان علمها
 فهو باطل موقوف على ما سبب في تصديق قضاء الغنائم ح (قوله كلفنا) بضم الباء الموحدة فكون
 اللام واقترب بين القين المجهدة والراء المحسنة ضبطه في القاموس بلا ألف وقال والعامة تقول بقاروحى
 مدينة الصقالية خارية في الشمال شديدة البرد اه (قوله فانها باطلع الغير قبل غروب الشفق) مستثناء
 انه قد دوت العشاء والوتر فقط وليس كذلك بل قد دوت الغير ايضا لا بد ان يدوت الصبح طلوع الغير
 وطلوع الغير يستدعى سبق الظلام ولا ظلام مع بقاء الشفق اقاده ح اقول الخلاف المنقول بين متابعي
 المذهب انما هو في وجوب العشاء والوتر فقط ولم يترأ أحد منهم قد مر من قضاء الغير في هذه الصورة وانما الواقع
 في كلامهم تحيينه غير الا ان الغير عندهم اسم للباحث المتشرف في الاقوى موافقا للحديث الصحيح كما مر بلا تحيد
 يسبق ظلام على ان لا تسلم عدم الظلام هناك رأيت ط ذكرهوه (قوله في أربعة عشر) صوابه
 في أربعة عشر الصنف كافي الباقى وصار العرو وغيره في انصر ليل السنة وقسمته في ح وقول الغير
 في انصر ايام السنة سبق قلم وهو الذي اوقع الشارح (قوله فيتقدروا) هذا موجود في نسخ المتن
 المجردة ساقط من النسخ ولم أر من سبقه اليه سوى صاحب القفيض حيث قال ولو كانوا في بلدة يطلع فيها الغير
 قبل غيبوبة الشفق لا يجب عليهم صلاة العشاء لعدم السبب وقيل يجب ويقتدرون اه في الكلام في
 معنى التقدير والذي يظهر من عبارة القفيض ان المراد انه يجب قضاء العشاء بان يقدر ان الوقت متى سبب
 الوجوب قد وجد كما يقتدرون في ايام الدجال على ما ياتي لانه لا يجب بدون السبب فيسكون قوله ويقتدرون
 الوقت جوابا عن قوله في الاول لعدم السبب وبما صلا ان لا تسلم لزوم وجود السبب خشية بل يكفي تقديره
 كافي ايام الدجال ويحصل ان المراد بالتقدير المذكور هو ما قاله الشافعية من انه يكون وقت العشاء في قسم
 بقدر ما يجب فيه الشفق في اقرب البلاد اليهم والمعنى الاول اظهر كما يظهر لك من كلام القفيض الا ان حيث لم يلق
 هذه المسألة بمسألة ايام الدجال ولان هذه المسألة تتفاوت فيها الاختلاف في ثلاثة من مشايخنا وهم الباقى
 والخلواني والبرهان الكبير فاقى الباقى بعدم الوجوب وكان الخلواني يفتى بوجوب القضاء ثم وافق
 الباقى لما ارسل اليه الخلواني من رساله عن امط صلاته انهم انكفروا فاجاب السائل بقوله من قطع
 يده او رجلاه فكيف يرضونه فقال ثلاث لغزوات الهى قال فكذلك الصلاة فليخ الخلواني ذلك
 فاستحسنه ورجع الى قول الباقى بعدم الوجوب واما البرهان الكبير فقال بالوجوب لكن قال في الظهيرة
 وقهرها لا يتروى القضاء في الصبح فقد وقت الاداء واستعرضه الزيلعي بان الوجوب بدون السبب لا يعقل وبانه
 اذا لم يزلوا القضاء يكون اداء ضرورية وهو اى الاداء فرض الوقت ولم يقل به احد الا لا يفتى وقت العشاء بعد
 طلوع الغير اجماعا اه وايضا فان من جهة بلادهم ما يطالع فيها الغير كما غربت الشمس كما في الزيلعي وغيره
 فلو وجد وقت قبل الغير يمكن فيه الاداء اذ اعلنت ذلك ظهر لك ان من قال بالوجوب يقول به على سبيل القضاء
 لا الاداء ولو كان الاعتبار باقرب البلاد اليهم لم يكن يكون الوقت الذي اعتبرناه لهم وقتا للعشاء حقيقة بحيث
 تكون العشاء فيه اداء مع ان القائلين عندنا بالوجوب صرحوا بانها قضاء وقد دوت الاداء وايضا
 لو فرض ان لم يرفع يطلع بقدر ما يقبب الشفق في اقرب البلاد اليهم لم يترأ احد وقتى العشاء والصحيح في قسم
 او ان الصبح لا يدخل بطول الغير ان تقدان الوقت للعشاء فقط ولزم ان تكون العشاء متروكة لا يدخل
 وقتها الا بعد طلوع الغير وقد يترأ ايضا الى ان الصبح انما يدخل وقته بعد طلوع شمسهم وبشكل ذلك
 لا يقتل قصصنا فاقى في معنى التقدير ما لم يوجد تنقل صريح بخلافه واما مذهب الشافعية فلا يقتضي على
 مذهبنام رأيت في الحلية ذكر ما ذكره الشافعية ثم اعترضه بان ظاهر حديث الدجال بقيد التقدير في خصوص
 ذلك البلد لان الوقت يختلف باختلاف كثير من الاقطار وهذا مؤيد لما قلنا ووقع الجهد فاقهم (قوله ولا يتروى
 القضاء الخ) قد علمت ما اراده الزيلعي عليه من انه يلزم من عدم بقاء القضاء ان يكون اداء ضروريا وخ فستن
 ان يجعل كلام البرهان الكبير على وجوب القضاء محكما كان يقول به الخلواني وقد يقال لا مانع من كونها
 لا اداء ولا قضاء كليهما فيصعب ما وقع بعضها في الوقت اداء وقضاء لكن المنقول عن المحيط وغيره ان الصلاة
 الواقع بعضها في الوقت وبعضها خارج به يسمى ما وقع منها في الوقت اداء وما وقع خارجه يسمى قضا عابرا والكل

صلح
 في فادوت العشاء كالحل بقضاء

(وقال قدوتها) كلفنا فانها
 يطالع الغير قبل غروب الشفق
 في أربعة عشر (مكتفيا)
 فيقدر لها ولا يتروى العشاء
 لقد دوت الاداء به انقضى البرهان
 الكبير واختاره الكمال ونجى ابن
 النضرة في الشافعية

جوز زمانه فاقههم (قوله فزع المصنف الخ) أي حيث جزم به وعبر عن مقابله بقتل ولذا انفسه في الامداد الى الوهم (قوله وأوصا المقال) أي كل من الشربلاني والبرهان الحلبي لكن الشربلاني قتل كلام البرهان الحلبي برتبة فلهذا نسب اليه الایماع (قوله ومنعما ذكره الكمال) أما الذي ذكره الكمال فهو قوله ومن لا يوجد عندهم وقت العشاء افق البطلان بعدم الوجوب عليهم لعدم السبب كما يقطع غسل الدين من الوضوء عن مقطوعهما من المرتفين ولا يرتب متأخرا في ثبوت الفرق بين عدم جعل الفرض وبين عدم سببه الجعلي الذي جعل علامة على الوجوب الخلفي الثابت في نفس الامر وجواز تعدد المراتب التي فاقها الوقت انشاء المعرف واتقاء الدليل على الشيء لا يستلزم اتقانا لمجاوز دليل آخر وقد وجد وهو ما وثقات عليه أخبار الاسراء من فرض الله تعالى الصلوات خبا بعد ما أمر أو لا يضمن ثم استقر الامر على الجنس شرعا عما تلاه الا حاق لا تفصيل بين ظهره وقطره وما روى انه صلى الله عليه وسلم ذكر الدجال قلنا ما لبث في الارض قال أربعون يوما يوم كسنة ويوم كثير ويوم بجمعة وصار أيامه حكايا بكم قلنا يا رسول الله فذلك اليوم الذي كسنة أنكسبنا فيه صلاة يوم قال لا أقدر واه رواه مسلم فقد أوجب أكثر من ثلثائة عشرين قبل صيرورة القتل مثلا أو مثله ونفس عليه فاستفدنا أن الواجب في نفس الامر خسر على المسموم غير أن تزييعها على تلك الاوقات عند وجودها ولا يقطع بعدمها الوجوب وكذا قال صلى الله عليه وسلم خسر صلوات كسبت الله على العباد اه وأما الذي ذكره البرهان الحلبي في شرح الحية فهو قوله والجباب أن يقال كما استقر الامر على أن الصلوات خسر فكذا استقر الامر على أن للوجوب أسبابا لا يوجد بها وقتها وقول شرعا ما الخ ان اردت انه عام على كل من وجد في حقه شروط الوجوب واسبابه سلمناه ولا يفيد لعدم بعض ذلك في حق من ذكر ان اردت انه عام لكل فرد من أفراد المكلفين في كل فرد من أفراد الأيام مطلقا فهو ظاهر البطلان فان المانع لو ظهر بعد طلوع الشمس لم يكن الواجب عليها في ذلك اليوم الا أربع صلوات وبعد خروج وقت الظهر لم يجب عليها في ذلك اليوم الا ثلاث صلوات وهكذا ولم يقل احداه ان اظهرت في بعض اليوم أو في أكثره متلاجب عليها تمام صلوات اليوم والليله لاجل أن الصلوات فرضت خاسا على كل مكلف فان ذلك تخلف الوجوب في حقها لنقص شرطه وهو الطهارة من الحيض قلنا ذلك تخلف الوجوب في حق هؤلاء لنقص شرطه وسببه وهو الوقت وأظهر من ذلك الكافر اذا سلم بعد فوات وقت أو أكثر من اليوم مع أن عدم الشرط وهو الاسلام في حقه مضاف اليه لتقصيره بخلاف هؤلاء ولم يقل أحد يجب عليه تمام صلوات ذلك اليوم لاقتراض الصلوات خاسا على كل مكلف في كل يوم وليلة والقياس على ما في حديث الدجال غير صحيح لانه لا مدخل للقياس في وضع الاسباب ولئن سلمنا فاعا هو فعلا لا يكون على خلاف التماس والحديث ورد على خلاف القياس فقد نقل الشيخ اكمل الدين في شرح المنازع عن القاضي عياض انه قال هذا حكم مخصوص بذكر الزمان شرعه لنا صاحب الشرع ولو وكنا فيه لا جبراد كالنكاح الصلاة فيه عند الاوقات المعروفة واكتسبا بالصلوات الخمس اه ولئن سلم القياس فلا يثبت المساواة ولا مساواة فان ما نحن فيه لم يوجد زمان بقدر لقائه فيه وقت خاص والمعاد من الحديث انه بقدر لكل صلاة وقت خاص به ليس هو وقت الصلاة اخرى بل لا يدخل وقت ما بعد ما قبل معنى وقتها المقدار لها واذا مضى صارت خاسا كافي سائر الايام فكان الزوال وصيرورة الظل مثلا أو مثله وغروب الشمس وغسوبة الشفق وطلوع القمر موجودة في أي زمان ذلك الزمان تقدر ايصحكم الشرع ولا كذلك هذا اذ الزمان الموجود اما وقت المغرب في حقه أو وقت الظهر بالاجماع فكيف يصح القياس وعلم بما ذكرنا عدم الفرق بين من قطع يده أو وجهه من المرتفين والمكفين وبين هذه المسألة كما ذكره البقائي ولذا سلمه الامام الحلواني ورجع اليه مع انه انصهر فيه انصافا منه وذلك لان الفسل سقط من عدم شرطه لانه الحال شروط فكذا هنا سقطت الصلاة لعدم شرطها بل وسببها أيضا وكالم يقم هناك دليل يجعل ما رواه المرتفي الى الاطراف ما فوق الكعب بتدوير القدم خلقا عن وجوب الفسل كذلك لم يرد دليل يجعل جزم برأس وقت المغرب أو من وقت الظهر أو منسما خلقا عن وقت العشاء وكأن الصلوات خسر بالاجماع على المكلفين كذا فرائض الموضوع على المكلفين لا تنص عن أربع بالاجماع لكن لا يثبت وجود جميع اسباب الوجوب وشرائطه في جميع ذلك فلتأمل المصنف والله سبحانه وتعالى الموفق اه كلام البرهان الحلبي مؤخر ذكره عليه الفضل

قوله وجواز الجواز عطفًا على ثبوت الجبرور بين وقوله واتقاء الدليل مبتدأ وقوله على الشيء متعلق بالدليل وقوله لا يستلزم خبرا مبتدأ والخبر للمستتر فيه عائده وقوله اتقاءه مفعول يستلزم وضرب المنسوب عائده على الشيء وقوله لجواز عطفًا لقوله لا يستلزم وقوله وهو عائده على قوله دليل آخر وقوله وما روى مطوف على قوله ما وثقات وقوله وكذا قال صلى الله عليه وسلم مطوف عليه أيضا اه منه وقوله وضربه المنسوب هكذا بطله وصوابه وضيمه الجبرور كما لا يخفى له محصه

فزع المصنف انه المذهب (وقيل لا) يكف بهما لعدم سببهما وبه جزم في الكنز والدرر والمثني وبه افق البقائي ووافقه الحلواني والمرغباني ووجه الشربلاني والحلي وأوصا المقال ومنع ما ذكره الكمال

الغنى بالتقصير واتصر المحقق بما يطول من جملة ذلك أنه قال ان ما قلناه ليس من باب القياس بل من باب
 الإلحاق دلالة قول البرهان الحلبي "ان ما نحن فيه لم يوجد زمان بقدر لغيره من وقت خاص ممنوع وذلك لأن
 من قدر يصل لكل صلاة وقتا يخص بها لا يشاركها فيه غيرها اهـ اقول لا ينبغي أن القائلين بالوجوب عندنا
 لم يصلوا تلك الصلاة وقتا خاصا بها بحيث يحكون فعلها بعد اداءه وخارجا قضاء كاهو في أيام الدجال لان
 الخلق في حال وجوب قضاءه والبرهان الكبير قال لا يروى القضاء لعدم وقت الاداء مبرح في الفتح أيضا
 فإن إلحاق دلالة عدم المساواة فلا يكون طريق إلحاق أو القياس لجعلوا لها وقتا خاصا بها تكون فيه اداءه
 وانما قد روي موجودا لا يجاب فطها بعد التبر وليس معنى التقدير ما قاله الشافعية كما علمت والارزاق كونها فيه
 اداء وقد علمت قول الرزقي "انه لم يقل به احد أي بكونها اداء لانه لا يلقى وقت القضاء بعد التبر والاحسن
 في الجواب عن الحق الكمال بن الهمام انه لم يذكر حديث الدجال ليقين عليه سائنا أو بطلانها به دلالة وانما
 ذكره ليدل على اقتراض الصلوات الخمس وان لم يوجد السبب اقتراضا عما لان قوله وما روي معطوف على قوله
 ما رواه طاعت عليه أخبار الاسراء وما ورد عليه من عدم الاقتراض على الحائض والكافر يجاب عنه بما قاله
 المحقق من ورود النص بانها من العدم وهذا وقد اذنا ذكره الحق لئلا يلبس اللذان المحققان ان
 امر مباح والشئ قاسم والحاصل انهما قولان معصمان يتأيد القول بالوجوب بأنه قال به امام مجتهد وهو
 الامام الشافعي كما نقله في الحلة عن المتوفى عنه (قوله ولا يداهده) الضعيف راجع الى ما ذكره الكمال ح
 (قوله حديث الدجال) هو ما نقله في كلام الكمال قال الا سنوي فستنفي هذا اليوم بما ذكر في المواظ
 ويقاس السومان التالين له قال الرزقي في شرح التبراج ويحري ذلك فيما لم يكتف الشئ عند مقدمه
 اهـ ح قال في امداد الفتاح قلت وكذلك بقدر لجميع الآجال كالصوم والازكاة والحج والمدة وآجال البيع
 والسلم والآية وينظر اداء اليوم فقد وكل فصل من الفصول الاربعة بحسب ما يكون كل يوم من الزيادة
 والتقصير كذا في كتب الامعة الشافعية ونحن نقول بطله اذا أصل التقدير بقوله اجابا في الصلوات اهـ
 (فيه) وروي حديث مرفوع ان الشئ اذا طلعت من مغربها نرى وسط السماء ثم ترجع ثم بعد ذلك تطلع
 من المشرق كعادتها قال الرزقي الشافعي في شرح التبراج وبه يهمل انه يدخل وقت التبر رجوعها لانه
 ينزل زوالها ووقت العصر اذا صار لكل شئ مثله والمغرب يقربها وهذا الحديث ان ليله طلوعها من
 مغربها تطلع في قدر ثلاث ليل لكن ذلك لا يعرف الا بعد مضى الايام بها على الناس لحديث قيس ما رواه
 يلزم قضاء الخمس لان الزائد لثلاثان فقد ران عن يوم وليلة وواجبها الخمس اهـ (قوله لانه وان وجب) علم
 لعدم المساعدة ح (قوله) أكثر من ثلثانة ظهر الخ) فيه أن الوارد أن اليوم كسنة فاقبل الزوال نحو
 نصف سنة ولا يكثر فيه الظهر هذا العدد فالحساب نصير الكمال بتمام من قوله فقد وجب أكثر من ثلثانة
 عصر قبل صيرورة الليل مثلا ومثلين لكنه ظاهر في التلن لانه قريب من خمسة أسداس النهار بخلاف المثل
 والاظهر قوله في الشرب ليلية وان وجب أكثر من ثلثانة مساء مثلا قبل طلوع التبر (قوله مثلا) أي
 أن العصر والعصر والمغرب والعشاء والوتر كذلك ح (قوله فيه) أي في حديث الدجال (قوله واما
 فيها) أي في مسائلنا وفي بعض النسخ فيها أي في العشاء والوتر (قوله فقد نفذ الاسراء) أي الملازمة وهي
 غيوبة الشفق قبل التبر والزمان الملم وهو ما تقع الصلاة فيه ادا متروكة أن الزمان الموجود قبل التبر هو
 زمان المغرب وبعد هوزمان الصبح فلم يوجد الزمان انقضاء بالتمام وليس المراد فقد أصل الزمان لا يمتنع
 اذا قلنا بالتقدير فيها يكون الزمان موجودا تقديره كسما في يوم الدجال فلا بد على الحق والله تعالى اعلم
 (سنة) لم أر من تعرض عند الحكم صومهم فيها اذا كان بطلع التبر عند هم كاتفيب الخمس أو بعد بر زمان
 لا يتدونه انصاهم على كل ما فيه شبه ولا يمكن أن يقال بوجوب صوم الامة الصوم عليهم لانه يؤدي الى الفلأ
 فان قلنا بوجوب الصوم يلزم القول بالتقدير وهل يتدبر لهم بأقرب البلاد اليهم كما قاله الشافعية هنا أيضا
 أم يتدبر لهم بما عاك الأكل والشرب أم يجب عليهم القضاء مقدون الاداء كل حمل فليتام ولا يمكن القول
 هنا بعدم الوجوب أصلا كالصلاة عند انتقاله فيها لان علم عدم الوجوب فيها عند انتقاله بعد عدم السبب
 وفي الصوم قد وجد السبب وهو شهود جبر من الشهر وطلوع فجر كل يوم هذا ما ظهر في والله تعالى اعلم (قوله

قوله ونارجهما هكذا يقطعه وليس
 الا صوب ونارجه أي الوقت تأمل
 اهـ معصه

قلت ولا يداهده حديث الدجال
 لانه وان وجب أكثر من ثلثانة
 شهر مثلا قبل الزوال ليس كسائنا
 لان التقدير فيه العلامة لا الزمان
 واما ما نقله فقد الامران

مطلب
 في طلوع الشمس من مغربها

الرجل) يأتي محتمره (قوله في القبر) أي صلاة القرض وفي صلاة السنة قولنا كما يأتي الشارح ط
 (قوله بأسفار) أي في وقت ظهور النور واكتشاف الظلمة أي لأنه يفر أي يكشف عن الأشياء خلافا
 للأدلة الثلاثة لقوله عليه الصلاة والسلام أسفر وأبغى فأنه أعظم لأجر رواء الترمذي وحسنه وروى
 الطحاوي بأسناد صحيح ما اجتمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء ما اجتمعوا على التوريع القبر
 وقامه في شرح المنتبه وغيرها (قوله أربعين آية) أي الحسين (قوله ثم يعيده بطهارة) أي يعيد القبر أي
 صلاة سمع تريل القراءة الخ كبروت يعيد الطهارة وفسد بفسادها وأظهر فسادها بعد ما ناسا وألحاصل أن
 حد الأضمار أن يمكنه إعادة الطهارة ولومن حدث أكبر كما في التوريع والقهراتى وإعادة الصلاة على الحالة
 الأولى قبل الشمس (قوله وقبل يؤخر جدا) قال في البر وهو ظاهر إطلاق الكتاب أي الكثر لكن لا يؤخرها
 بحيث يقع الشك في طوع الشمس اه لكن في القهراتى الأصح الأول ح (قوله مطلقا) أي ولو في غير
 مزدلفة ليناها لمن على السور وهو في القهراتى (قوله وتأخر ظهر الصف) سيد كراهه يلحقه الشريف
 وسند كراهه (قوله بحيث يثنى في الخلل) عبادة الجبر والبر وغيرهما وحده أن يصلى قبل المثل وهو أولى
 لما أن مثل حيطان مصر يحدث الظل فيها يصليها صرعا ح وقد يقال إن اعتبار الشئ في الظل ليس الأول
 ذلك الوقت المنسوب وما في البر وغيره ما إن انتهاء وفي ط عن الجوى عن النخلة الوقت المذكور في الظل أن
 يدخل في حد الاختلاف وإذا أخره حتى صار ظل كل شيء مثله فقد دخل في حد الاختلاف (قوله إيا بلا اشتراط
 الخ) فخصر للإطلاق وعبادة ما إن مثل في شرح الجمع أي صوابا يمكن يصلى الظهر وحده أو جماعة اه أي لرواية
 الجنابي أن كل من صلى الله عليه وسلم إذا أتم العبد بركت الصلاة وإذا أتم الحرة أريد الصلاة المراد الظهر وقوله
 صلى الله عليه وسلم إن شدة الحر من فيح جهنم فإذا اشتد فأبرء وبالصلاة متفق عليه وليس فيه تفصيل وقامه
 في الزبيني وغيره (قوله وما في الجوهرة وغيرها) كالراجح حيث قال فيهما أو ما يغيب الإبراء ثلاثة شرائط
 أن يصلى جماعة في مسجد جماعة وأن يكون في البلاد الحارة وأن يكون في شدة الحر وقال الشافعي
 أن صلى في بيته فدها وأن في المسجد جماعة أخرها اه (قوله منظورة) نع في التطعير صاحب البر
 اعتقاد على الإطلاق وأورد الغنى عليه ما لو كان في موضع قلم الجماعة فيه في أول الوقت فقط فأنه لو قضا
 بسببه ما تأخير بزم ترك الجماعة التي يصلى على تركها على اليهود لا يجل المنسحب والقواعد تأويل
 أنه كراهتهم تأخير العباد إلى ما زاد على الصف وعلمه بتقبل الجماعة ففي مسألتين أن يكون التأخير
 سرا ما حيث تحقق فوث الجماعة اه ونقل بعضهم منه عن شرح نظم الكثر الشيخ موسى الطرابلسي وقال
 على أنه صرح صاحب البر غير ما تقدم أنه لو شرع في الصلاة مع جملة قدر درهم وخش فوث الجماعة بمعنى
 على صلاته اه أي مع أن أزال التمسك سنة أو واجبة ولم تترك الجماعة لأجلها أقول قد يجب أن يقول البر
 لأفرق بين أن يصلى بجماعة أو لاعتناء أنه ينبغي التأخير سواء أراد أن يصلى بجماعة أو منفردا بأن كان
 لا تسيره الجماعة وليس فيما يقتضيه يؤخر وإن لم يوث الجماعة كما لا يخفى فالنظر في كلام الجوهرة
 والمراد في محله لأن ما ذكره من الشروط الثلاثة هي مذهب الشافعية صر حواجا في كتبهم ثم ذكر شرارح
 الهداية وغيرهم في باب التيمم أن أداء الصلاة في أول الوقت أفضل إلا أن الغرض لا يصلح بدونه
 كمنع الجماعة ولهذا كان أولى قضاءه أن يعلى في أول الوقت لأنهم لا يفرقون إلى الجماعة كذا
 في مسبوغي شمس الأئمة وغير الإسلام اه والتبادر منه أنه إذا قصد الصلاة بالجماعة لا بسببه التأخير
 هنا إذ ليس فيه فسخه لكن اعتراضهم حال ما غاب البان بأن اعتنا صر حواجا باستصحاب تأخير بعض
 الصلوات بلا اشتراط جماعة وأن ما ذكره في التيمم مفهوم والمرجع مقدم عليه وقد مناه الكلام عليه
 ثم فراجع (قوله أصلا) أي من جهة أصل وقت الجواز وما وقع في آخره من الخلاف (قوله واستصحابا
 في الزمانين) أي الشئ والصف ح لكن يرمز في الأشياء من غير الأحكام أنه لا يسقط لها الإبراء وفي
 جامع القنارى لقارى الهداية قبل أنه مشروع لأنها تؤدى في وقت الظهر وتقوم مقامه وقال الجوهري وليس
 بشروع لأنها تمام جميع عظم تأخيرها مفض إلى الحرج ولا كذا في الظهر وموافقة الخلف لأصله من كل وجه
 ليس بشرط اه (قوله لأنها تخلفه) علم جوابه على أن القول الثاني وهو المشهور بأنها ترض مستقل

(والمنسحب الرجل) (الأبداء في)
 القبر (أسفار وانتم به) هو المختار
 بحيث يرث أربعين آية يعيده
 بطهارة وفسد وقبل يؤخر جدا
 لأن الفساد موهوم (الألحاح)
 بمزدلفة) فالتفليس أفضل كراهة
 مطلقا وفي غير القبر الأفضل لها
 استقار فراغ الجماعة (وتأخر ظهر
 الصف) بحيث يثنى في الظل
 (مطلقا) كذا في الجمع وغيره أي بلا
 اشتراط شدة حر وحركة بلد وقصد
 جماعة وما في الجوهرة وغيرها
 من اشتراط ذلك منظور فيه
 (وجعه كظهر أصلا واستصحابا)
 في الزمانين لأنها تخلفه (و) تأخير
 (عصر) صيفا وشتاء

أكد من الظاهر (قوله فوسعة لتوافل) أي لسكراته بعد صلاة العصر وقال الإمام الطحاوي بعد ذكره ما روى في التأخير والتجيل لم يحد في هذه الآثار عما صححت الأمايدل على تأخير العصر ولم يحد ما يدل منها على التجيل إلا ما عارضه غيره فاستحبنا التأخير ولو خيلنا والتفكر لكان تجيل الصلوات كلها أفضل ولكن اتبع ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بما أوردت به الأخبار وأرى وقد روى عن أصحابه ما يدل عليه شأني ذلك وقامه في الحلة (قوله في الأصح) صحه في الهداية وغيرها في الظاهر بأن أمكنه الماطة التفكر فتغيرت وعلمه الفتوى وفي التصاب وغيره وبه تأخذ وهو قول أجمنا الثلاثة وشأنه في ذلك وغيره كما في الفتاوى الصوفية وفيها ينبغي أن لا يؤخر تأخير الأيمان المسبوق قضاء ما فاته اهـ وقيل حداً تغيران يبق للغروب أقل من ربح وقيل أن يتغير الشعاع على الحيطان كما في الجوهره ابن عبد الرزاق (قوله وتأخير عشاء) المطلقه وظاهر ما في الهداية التقيد بعدم فوت الجماعة ويؤخذ من كلام المصنف في مسألة يوم القيم شرب ليلية (قوله إلى ثلث الليل) كذا في الكتروا المتساروا خلاصة وغيرها وصار القدرى إلى ما قبل ثلث الليل وهذا رواه ثمان كافي الشرب ليلية عن البرهان فلا حاجة إلى التوفيق بما في الصلوات ولا بما في الدور (قوله بقده في الخاتمة الخ) وفي الهداية وقيل في الصنف بجهل كلياته لطلب الجماعة (قوله كره) أي نحو ما كان في تقيده في الفن أو تزجها وهو الظاهر كأنه كره من الحلية (قوله لتقليل الجماعة) يفيد أن المصلين في بيته يترفعوا لعدم الجماعة في حقته تأمل ربي أي لو أخرها لا يكره (قوله أما إليه فباح) أي أما تأخيرها إلى نصف فباح لتعارض دليل الندب وهو قطع السر المني ودليل الكراهة وهو قتل الجماعة فنثبت الإباحة كما قاده في الهداية وغيرها قلت لكن نقل في الحلية عن خزاعة الأكل استحباب التأخير إلى النصف وقال أنه لا وجه لدليل الأحاديث العصبة وما فيها وقال اختاره أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والثاني عن غيره كما ذكر الترمذي اهـ (تنبيه) اشرنا إلى أن هذه استحباب التأخير في العشاء أي قطع السر المني عنه وهو الكلام بعد هذا قال في البرهان ويكره النوم قبلها والحديث بعد هاتين النبي صلى الله عليه وسلم بهنهما إلا حديثاً في خير لقوله صلى الله عليه وسلم لا أجمر بعد الصلاة يعني العشاء الأخيرة إلا لأحد وجان من أوصافه وفي رواية أخرى اهـ وقال الطحاوي إنما كره النوم قبلها من خشية عليه فوت وقتها وفوت الجماعة فيها وأما من وكل نفسه إلى من يوقته فباح له النوم اهـ وقال الزبيدي وأما كره الحديث بعد الصلاة فمما يؤذى إلى القنوط وإلى تفويت الصبح أو قيام الليل له عاده وبه إذا كان حاجة مهمة فلا بأس وكذا قراءة القرآن والذكر وحكايات الصالحين والفقهاء ولعلهم مع الضعف اهـ والمعنى أنه إن يكون اختتام العبيقة بالعبادة كما جعل الله أوهاجها لبعض ما ينهض من الزلات ولا كره الكلام قبل صلاة العشاء وقامه في الأمداد ويؤخذ من كلام الزبيدي أنه لو كان حاجة لا يكره وإن خشي فوت الصبح لأنه ليس في النوم تعريض وإنما التعريض على من أخرج الصلاة عن وقتها كافي حديث مسلم لم لو غلب على غلبة تفويت الصبح لا يهل لأنه لا يكون تعريضاً تأمل (قوله وأخر العصر) مطوف على فعل الشرط والمراد ما صرنا ذكره تأخيرها بمعنى السابق (قوله فيه) أي في العصر يعني صلواته (قوله لا يكره) لأن الاحتراز عن التكره مع الإقبال على الصلاة متعذر فاجعل فعوا يجر (قوله إلى اشتغال النجوم) هو الأصح وفي رواية لا يكره ما يوجب الشفق يجر أي الشفق الأجر لأنه وقت مختلف فيه فقع في الشك وفي الحلية بعد كلام وانهاه أن السنة فعل المغرب فوراً بعده مباح إلى اشتغال النجوم فيصكره بلا حذر اهـ قلت أي يكره يجر بما والتظاهر أنه أراد بالمباح ما لا يمنع فلا تنافي كراهة التزبه وبأن في تمامه قرىبا (قوله أي كثرها) قال في الحلية واشتباها كما أنها تظهر صغارها وكأرها حتى لا يبقى منها شيء فهو عبارة عن كثرتها وانضمام بعضها إلى بعض اهـ (قوله كره) يرجع إلى المسائل الثلاثة قبله ط (قوله أي التأخير لا الفعل) فيه كلام يأتي (قوله قصر بما) كذا في الصبر عن القضية لكن في الحلية أن كلام الطحاوي يشترط أن الكراهة في تأخير العشاء تزجبه وهو الظاهر اهـ (قوله لا يعذر الخ) ظاهره رجوعه إلى الثلاثة أيضاً لكن ذكر في الأمداد في تأخير العصر إلى الصفرار عن العجرا أنه لا يباح التأخير لمرض وسفر اهـ ومثله في الحلية واقصر في الأمداد وغيره على ذكر الاستثناء في المغرب وعبارة الأمن عند كسر مرض وحضور مائدة أو غير اهـ قلت وينبغي عدم الكراهة في تأخير

فوسعة لتوافل (ما لم يتغير كاه)
بأن لا يصار العين فيها في الأصح
(و) تأخير عشاء إلى ثلث الليل
بقده في الخاتمة وغيرها بالاشتاء
أما الصنف فينبذ بجهلها
(فان أخرها إلى ما زاد على النصف)
كره لتقليل الجماعة أما إليه فباح
(و) آخر (العصر إلى الصفرار
ذكا) فلو شرع فيه قبل التقدير
فقد إليه لا يكره (و) آخر (المغرب
إلى اشتغال النجوم) أي كثرها
(كره) أي التأخير لا الفعل لأنه
ما موبه (تحريراً) لا يعذر كسر

العشاء لمن هو في ركب الحاج ثم ان المسافر والمريض تأخير المغرب للجمع بينها وبين العشاء فصلا كما في الحلية
وقهرا أي بان تصلي في آخر وقتها والعشاء في اقل وقتها وهو محل ما روي من جهة صلى الله عليه وسلم بينها
سفرًا كما سألني (قوله وكونه على اكل) أي لكراهة الصلاة مع حضور طعام قبل اليه فيه وطهيت
اذ انقضت الصلاة حضر العشاء فادوا بالعشاء واد الشيطان (قوله وتأخير الوتر الخ) أي يستحب تأخير
لقوله صلى الله عليه وسلم من خاف ان لا يوتر من آخر الليل غلبت أثره ومن طمع ان يقوم آخره غلبت
آخر الليل فان صلاة آخر الليل مشهودة وذلك افضل واد مسلم والترمذي وغيرهما ونجما في الحلية
وفي العيصين اجعلوا آخر صلاتكم وراوا الامر للندب بدليل ما قبله يجر (قوله فان فاق الخ) أي اذا اوتر
قبل النوم ثم استيقظ يصلي ما كبته ولا كراهة فيه بل هو مندوب ولا يبعد الوتر لخصه فانه افضل المقادير
بحديث العيصين اعداد ولا يقال ان من لم يثن بالاتباع فالتجمل في حقه افضل كما في الغاية فاذا اتقه بعد
ما قبل ينقل ولا تقفه الاضحية لانقول المراد بالاضحية في الحديث السابق هي المرفوعة على ختم الصلاة
بالوتر وقد فاتت والتي حصلها هي افضلية التجمل عند خوف القوات على التأخير فانهم وتأمل (قوله يطن
به الربيع الخ) فانه في البرصين وقال له ونقصه في الاعداد بما في جميع الروايات من انه كذلك
في الربيع والخريف بهيها اذا زالت الشمس فيمت الصريح مخالفاً للمقول (قوله يوم ضم) أي تلاصق
العصر في التغير وتقل الجامعة في العشاء على احتمال المطر والطين وروي الحسن عن أبي سفيان انه ينبغي التأخير
في كل الارقات واختاره الاتقاني وفي شرح الجمع ودر الجار والفساء انه الاحوط لغير الارادات بعد الوقت
لا قبله أي وفي تحصيل احتمال وقوعه قبله وقديس باب ان المراد بالتجمل تأخيرها قليلا بعد العلم بدخول الوقت
ولهذا قال في الحلية المستحب تقديمها يوم ضم على وقتها المستحب يوم غيره تأمل (قوله مطلقا) أي شتاء
وصيفا وليس المراد من الاطلاق يوم غير ام لان اوهمته عبارة لانه غير المتصور عليه ط (قوله يكره
تزيها) اخاد ان المراد بالتجمل ان لا يفضل بين الاذان والاقامة فيرجلولة او سكتة على الخلاف وان ما في القنية
من استثناء التأخير القليل فيقول على ما دون الركعتين وان الزائد على القليل الى اشتباك الصلوات مكره وتزيها
وما بعد مقر بما لا بعد ركعتين قال في شرح المنيب والذي اقتضته الاخبار كراهة التأخير الى ظهور النجوم وما قبله
مستحب منه فهو على الاباحة وان كان المستحب التجمل اه وشهو ما قبله من الحلية وما في النهي
من ان ما في الحلية سبق على خلاف الاصح أي المذكور في المنبى بقوله يكره تأخير المغرب في رواية وفي اخرى
لا ما في بيب الشفق والاصح الاول الاعداد اه فيه نظر لان الظاهر ان المراد بالاصح التأخير الى ظهور النجوم
او الى غروب الشفق فلا ينافي أنه الى ما قبل ذلك مكره وتزيها لترك المستحب وهو التجمل تأمل (قوله وتأخير
غيرهما فيه) أي في يوم غير يوم غير يوم في الايام ويؤخر الظهور والمغرب بحيث يتقن وقوعهما بعد الوقت
قبل مجي الوقت المكره كما في الاعداد قال في النهي اما التغير فكتكثير الجامعة واما غير فكتكثير الوقت قبل الوقت
(قوله هذا) أي ما ذكر من التجمل في يوم غير يوم غير يوم (قوله ويقل وقتها) أي بعدم ظهور
الشمس او التوقيت بالساعات الفلكية وغير ذلك ط (قوله غير أي الحكم الاول) أي المتقدم وهو
تأخير العصر مطلقا والعشاء الى ثلث الليل وتجمل ظهر الشتاء الخ قال ابو السعود وهذا البحث السليق واقره
صاحب النهي ط (تة) يشترط لصحة الصلاة دخول الوقت واعتماد دخوله كما في نور الابصار وغيره فلو شك
في دخول وقت العباد فاقى به انبان انه فعلها في الوقت لم يجز كما في الاشياء في بحث النية ويكنى في ذلك اذان
الواحد لوعده لا لا يخفى ويبنى على غالب ظنه لما صرح به ايمان من انه يقبل قول العدل في الدان كالاخبار
بجهة القبلة والظاهرة والخاصة والحل والحرمه حتى لو اخبرته فلو عدا او امة او محدودا في ذوق بشاسة
الماء او حل الطعام وحرته قبل ولو ناطقة او مستورا بحكم رأيه في صدقه وكذبه ويعمل به لان غالب الرأي
بجزة اليقين بخلاف خبر الذي حيث لا يقبل اه ومثله الصي والمعتوه العاقلان في الاصح ولا يخفى
ان الاخبار عن دخول الوقت من العبادات فغيره في هذه التفصيل والله تعالى اعلم ثم رأيت في كتاب القول
لمن عن معين الحكم ما نصه المؤذن يكتى اختياره بدخول الوقت اذا كان بالغا قاعلا عالما بالارقات مسلما ذكرا
ويعتمد على قوله اه وفي صيام التهنيتي تأمل الاطراف فلا يجوز دخول واحد بل بالنسبة وظاهر الجواب

قوله فان فاق الخ هكذا يحظه والذي
في نسخ الشارح افاق بالهمزة وهو
الصواب الموافق لما في المسباح
والقاموس اه محصه

وكونه على اكل (و تأخير

الوتر الى آخر الليل لوانتي

بالاتباع) والافضل النوم فان

أفاق وصل نوافل والحال انه

صلى الوتر اقل الليل فانه افضل

(والمستحب تجمل ظهر شتاء)

يلحق به الربيع والصف الخريف

(و تجمل عصر وعشاء يوم

غيره) تجمل (مغرب مطلقا)

وتأخير غير مكره تزيها

(وتأخير غيرهما فيه) هذا في ديار

بكر شتاء وعاء ونقل رعاية اوقاتها

أما في ديار نيفراي الحكم الاول

مطل

يشترط العلم بدخول الوقت

انه لا بأس به اذا كان عدلا صدقه الخ (قوله وحكم الاذان كالصلاة الخ) لانهما لهما في بعضها (قوله
 وكذا الخ) اوردها بعض الصلوات لاستحقاق هذه الاوقات فلا ياسببه التعصيب بالكره او واجب عنه في شرح
 المثبتة بها لغير ما بين حيث قال استعمل الكراهة هنا بمعنى القوي فينبغي عدم الجواز وقوله مما هو مطلوب
 العدم او هو بمعنى العرف والمراد صكره الكراهة الصريح لما عرفت من أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو
 مقتضاه بقدر كراهة الصريح وان كان قطعي الثبوت فالصريح وهو في مقابلته القرض في الزينة وكراهة الصريح
 في رتبة الواجب والتعريف في رتبة التسبب والنهي الوارد ههنا من الأول فكان الثابت بكراهة الصريح وهو
 أن كانت لقضاء في الوقت منعت الصلوة فبما فيه كامل والا تأخذ الصلوة مع الاساءة اه وقد اشار الشارع
 الى الجوابين مقدما الثاني منها على الأول (قوله مطلقا) فصره بما بعده (قوله او على جنانة) اي
 اذا احسرت في ذلك الوقت وكذا قوله وسجدة تلاوة اي اذا قلت فيه والافلا كراهة كما سيذكره الشارع (قوله
 وسجدة تلاوة) منصوب عطفا على الجار والمجرور الذي هو خبر كان المقدرة ح والاحسن رفعه عطفا على
 صلاة ثابت فاعل كذا يكون مقابل الصلاة لان سجدة التلاوة ليست صلاة حقيقة فافهم (قوله وسهو) حتى
 لو سها في صلاة الصبح او في قضاء فاتت بعد العصر فطلعت الشمس او اجزى عقب السلام سقط عنه سجدة السهو
 لانه لم يلزم النقصان المتكسر في الصلاة لم يجرى القضاء وقد وجب كاملا فلا يأتى في نالض حلية (قوله
 لا شكر قنية) هذا مذكور في غير محله والمناسب ذكره عقب قوله الا في سجدة تلاوة لان عبارة القنية بكرة
 أن بسجدة شكر بعد الصلاة في الوقت الذي بكرة فيه النفل ولا يكره في غيره اه وفي التران سجدة الشكر
 لتعظيم ما به ينبغي أن تصح اخذها من قولهم لانها واجب كاملة وهذه لم تقب اه فحصل من كلام الترمذ كلام
 القنية انها تصح مع الكراهة اي لانها في حكم النافذة ثم قال في التران المعراج واما ما به عقب الصلاة
 من السجدة فمكره واجبا على العوام يقتضون انها واجبة او سنة اه اي وكل جائز اذى الى اعتقاد ذلك
 (قوله مع شروق) وما دامت العين لا تصار فها في حكم الشروق كاتقدم في القرب ان الامس كافى البصر
 ح اقول ينبغي تعصيم ما قلوه من الأصل للامام محمد بن همام ثم رفع الشمس قد عرفت في حكم الطلوع لان
 اصحاب التون مشوا عليه في صلاته بعد حيث جعلوا اول وقتها من الارتفاع وهذا بزمه هنا في الضيق ونور
 الايضاح (قوله فلا ينعون من فعلها) افاد أن المستثنى المنع الحكم بعدم الصلوة عندنا قالوا لا يستقطع
 والصحيح الصلاة والمراد بها صلاة الصبح (قوله عند البعض) أي بعض المجتهدين كالامام الشافعي هنا (قوله
 كافي القنية وغيرها) وعزاء صاحب المنى الى الامام حيد الدين عن: "فيه الامام الجبوري" وإلى غير الامامة
 الحلواني وعزاء في القنية الى الحلواني والنسفي "فقط ما قبل ان صاحب القنية يشاهد على مذهب المعتزلة من
 أن العاصي له اختيار من كل مذهب ما جواه والصحيح عندنا أن الحق واحد وان تتبع الرخص فسق اه (قوله
 واستواء) التعصية الاولى من التعصير وقت الزوال لأن وقت الزوال لا يكره فيه الصلاة باجاءا بجر من الحلية
 اي لا بد من خلل في وقت الظهور كما هو في شرح النجاشي للبرجندى قد وقع في عبارات الصحاف أن الوقت المكره
 هو عند اتصاف النهار أن تزل الشمس ولا يعني أن زوال الشمس انما هو عقب اتصاف النهار بلا فصل وفي
 هذا القدر من الزمان لا يمكن ادا صلاة فيه قلل المراد أنه لا يجوز الصلاة بحيث يقع جزء منها في هذا الزمان
 او المراد بانها هو النهار الشرعي وهو من اول طلوع الصبح الى غروب الشمس وعلى هذا يكون نصف النهار قبل
 الزوال بل زمان يعتد به اه اساميل وفوح وحوى وفي القنية واختلف في وقت الكراهة عند الزوال فقبل من
 نصف النهار الى الزوال رواية الى سعد بن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه نهي عن الصلاة نصف النهار حتى تزل
 الشمس قال يمكن الذين الصابغ وما احسن هذا لاق النبي عن الصلاة فيه بعد قد صورها اه وعزى
 في القسافي القول بأن المراد اتصاف النهار العرفي الى ائمة ما وراء النهر وبأن المراد اتصاف النهار الشرعي
 وهو الصورة الكبرى الى الزوال الى ائمة خوارزم (قوله الا يوم الجمعة) لما رواه الشافعي في مسنده من
 الصلاة نصف النهار حتى تزل الشمس الا يوم الجمعة قال الحافظ ابن حجر في اسناده انقطاعه كذا البيهقي
 شواهد ضعيفة اذا مضت قوى اه (قوله المسح المحدث) اعترض بأن التون والشروق على خلافه

وحكم الاذان كالصلاة نصيلا
 وتأخرا (وكره) صريحا على ما لا يجوز
 مكرهه (صلاة) مطلقا (ولو) قضاء
 او واجبة او غلاو (على جنانة)
 وسجدة تلاوة وسهو لا شكر قنية
 (مع شروق) الا العوام فلا ينعون
 من فعلها لانهم يتركونها والاداء
 الجائر عند البعض اول من الترتل
 كافي القنية وغيرها (واستواء)
 الا يوم الجمعة على قول الثاني
 المسح المحدث كذا في الايشية
 ونقل

(قوله ونقل الخ) أي صاحب الحلة العلامة الحق ابن امير حاج عن الخاوي أي الخاوي القدسي كما رأته
 فيه لكن شرأه احاد الهامة انصروا لقول الامام واجابوا عن الحديث المذكور باحد ثلث من الصلاة وقت
 الاستواء فانها محزمة واجاب في التخصيص المطلق على التقيد وظاهره ترجيع قول أبي يوسف وواقفه في الحلية
 كافي الصلح لكن لم يقول عليه في شرح الشئ والامد ادعى أن هذا ليس من المواضع التي يحمل فيها المطلق على
 التقيد كما يعلم من كتب الأصول وأيضاً فان حديث النبي صحيح رواه مسلم وغيره فقد مضى عنه واتفاق الامة على
 العمل به وكونه سائراً ولا مانع علموا ناع سنة الوضوء وبهية المسجد وركعتي الطواف ونحو ذلك فان الخاطر
 نعتقد على المبيع (تبيينه) علم مما ترواه المنع عندنا وإن لم اذكره الشافعية من اعادة الصلوات في الاوقات
 المكروهة في حرم مكة استند لا بالحدوث الصحيح بل في عدم منافاة اجتماعها مع هذا البيت وعلى اية
 ساعة شام من ليل أو نهار فهو مقدر عندنا بغير أو كراهة لما علمته من منع علمنا عن ركعتي الطواف فيها
 وإن جرت وانقض الطواف فيها خلافاً لما لا كما صرح به في شرح الباب والله اعلم ثم رأيت في المسألة عندنا قال
 في الضم ما مضى وقد قال احساناً ان الصلاة في هذه الاوقات ممنوعة منها بمكة وغيرها اه ورأيت في البدائع
 ايضاً ما مضى وما ورد من التهي الا بمكة شاذ لا يقبل في معارضة المشهور وكذا رواية استثناء يوم الجمعة غرب
 فلا يجوز تخصيص المشهور به اه والله الجدل (قوله وغروب) اراد به التغير كما صرح به في الخانية حيث قال
 وعند احرار الشمس الى أن تغيب بحر وتهلكاني (قوله الا عصر يومه) قبله لأن عصره لا يجوز
 وقت التغير لثبوته في الذمة كاملاً لاستناد السببية فيه الى جميع الوقت كما مر (قوله فلا يكره فعله) لانه
 لا يستقيم اثبات الكراهة للشيء مع الامر به وقيل الاداء ايضاً مكره اه كلفى التسي والحاصل انهم
 اخفقوا في أن الكراهة في التأخير فقط دون الاداء أو فيما قبل بالاول ونسبه في المحط والإيضاح الى
 مشايخنا وقيل بالثاني وعليه من في شرح الطحاوي والفتاوى والبدائع والخواوي وغيرهما في انه المذهب
 بلا حكاية خلاف وهو الوجه حديث مسلم وغيره من ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقول ثلاث صلاة المنافق يجلس يربح الشمس حتى اذا كانت بين قرني الشيطان قام بنقر أربعاً لا يدرك الله
 فيها الا قليلاً اه حطة وتعمه في الصلوة ولا يمتنع أن يكلام الشارع ما شى على الاول لا الثاني فانهم قال في الفتية
 ويستوفى سنة القراءة لأن الكراهة في التأخير لا في الوقت اه (قوله لاداه كما وجب) لان السبب هو
 الجزاء الذي يعمل به الاداء وهو ناقص فقد وجب ناقصاً فيؤدى كذلك وأما عصره فمعه فقد وجب كاملاً لان
 السبب فيه جميع الوقت حيث لم يحصل الاداء في جزءه لكن العيصم الذي عليه المحققون انه لا تقصير في ذلك
 الجزاء نفسه بل في الاداء فيه لمانع من التشبه بعبدة الشمس ولما كان الاداء واجباً فيعمل ذلك النقصان أما
 اذا لم يؤد فيه والحال انه لا تقصير في الوقت اصلاً وجب الكامل ولهذا كان العيصم وجوب التقصير في كامل على
 من بلغ أو أمله في ناقص ولم يعمل فيه كما تقدم والحاصل كافي التخصيص أن معنى تقصير الوقت تقصير ما أتى به من
 فعل الاركان المستلزم لتشبه بالتكسافرة الوقت لا تقصير فيه بل هو كقصره من الاوقات اغاها التقصير في الاركان
 فلا يتأذى بها ما وجب كاملاً وهذا أيضاً لما مر في القول بأن الكراهة في التأخير والاداء خلاف ما مضى عليه
 الشارع وما ذكره في التبريض البصير الطيلة مذكور مع جوابه في شرح الشئ وغيره واوضحناه فيما علمناه على
 الصر (قوله بخلاف التبريض الخ) أي انه لا يؤذى بغيره وقت الطلوع لأن وقت التغير كله كامل فوجب كماله
 فقبل بطرق الطلوع الذي هو وقت فساد قال في البرهان فيقول روى الجماعة عن أبي هريرة قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من ادرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدركها ومن ادرك ركعة من الصبح
 قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح اجيب بأن التعارض لما وقع منه وبين النبي من الصلاة في الاوقات
 الثلاثة رجحنا الى القسم كما هو حكم التعارض فربما حكم هذا الحديث في صلاة العصر وحكم النبي في صلاة
 التغير كما في شرح الفتاوى اه على أن الامام الخاوي قال ان الحديث منسوخ بالتصريح الناهية وادعى أن
 العصر يطل ايضاً كالغير والازم العمل ببعض الحديث وترك بعضه فمجرد قولنا طرأ ناقص على كامل في التغير
 بخلاف عصر يومه م أن التقصير طرأ العصر اتمام التبريض فبطل فيهما واجاب في البرهان بأن هذا
 الوقت سبب لوجوب العصر حتى يجب على من اسلم او طلع فيه وقبله أن يكون حياً للوجوب ولا يصح الاداء

قوله مما ذكره الخ هكذا بخطه
 ولعل صوابه فاذكره الخ فليانل
 اه معجمه

ونقل الخ من الخاوي أن عليه
 التفتي (وغروب الا عصر يومه)
 فلا يكره فعله لاداه كما وجب بخلاف
 التبريض والاحاديث تصارفت
 فتساقطت كما بسطه صدر الشريعة

فيه وقامه في حاشية فوح (قوله) ويشهد نقل الخ لما سكت قوله كرهه شامل للمكروه وحقة والمنوع اتي
 بهذا الوجه بانما لا يله ط واعلم ان ما يسي صلاة ولو سعى ما فرض او واجب او نقل الاقل على وقطعي
 فالصلي الوتر والقطعي كتابية وعين فالكفاية صلاة الحنابلة والعين المكتوبات الخمس والجمعة والجمعة الصليبة
 والواجب ما بالنسبة وهو ما لا يتوقف وجوبه على فعل العبد او لقبره وهو ما يتوقف عليه فالاول الوقت فانه يسي
 واجبا كما يسي فرضا على صلاة العبد من جملة التلاوة والثاني بعد التلاوة وهو ركعتا الطواف وقضا نقل
 اغصه والندوة والنقل سنة مؤكدة وغير مؤكدة واعلم ان الاوقات المكروهة نوعان الاول الشروق
 والاستواء والغروب والثاني ما بين الفجر والشمس وما بين صلاة العصر الى الاصفرة النوع الاول لا يشك فيه
 شيء من الصلوات التي ذكرناها اذ اشرع بها فيه وسئل ان طرأ عليها الصلاة جنازة حضرت فيها وصلاة نلت
 آتيها فيها وعصر ومما النفل والندوة المقيد وقضاء ما شرع به فيها ثم اغصه قد تعتقد هذه السنة بلكراهة
 اصلا في الاولى منها فمع الكراهة التزجعية في الثانية والقرينة في الثالثة وكذا في البواقي لكن مع وجوب
 القطع والقضاء في وقت غير مكروه والنوع الثاني يعتقد فيه جميع الصلوات التي ذكرناها من غير كراهة
 الا النفل والواجب لقبره فانه يتقدم الكراهة فيجب القطع والقضاء في وقت غير مكروه اه ح مع
 بعض تغيير (قوله لا يشك الفرض) اشار الى ما في الثانية من فوائض الوضوء حيث قال لوشعر في فريضة
 عند الطلوع او الغروب سوى مصر يومه لم يكن داخل في الصلاة فلا ينتقض طهارته بالقيح في خلاف
 ما لوشعر في التطوع اه (قوله كواجب) عبارة القسستاني كالقراض والواجبات الفائقة قد بدلت الفائقة
 احترازا عما وجب فيها كالتلاوة والحنابلة في لوشعر في صلاة العبد هل يكون داخل في الصلاة بخلاف لا
 يتقدم أصلا فتأخر الاول وسيصرح به في باب الاذن وقتها من ارتفاع الشمس قدر ربع قبل وقتها لم يقب
 فتكون فلا تأمل (قوله لعنه) هذا التقيد غير صحيح فانه يقتضي ان الواجب لقبره يتقدم في هذه الاوقات
 وليس كذلك كما صرح به في البرهان القسستاني وانتهر خلافا لما في نور الابصار افاده ح (قوله وصلاة
 تلاوة الخ) معطوف على وتر في عبارة الشارح وأصله الرفع في عبارة المتن معناه على الفرض قال الشارح
 في اختراجه وسجود السهو كالتلاوة فيتركه كودخل وقت الصلاة اه وقدمناه (قوله وصلاة جنازة)
 فيها انها تصح مع الكراهة كما في الصبر من الاسبيح واثره في البر اه ح قلت لكن ما منى عليه المنصف
 هو الموافق لما قدمناه عن ح في الضابط ولتعليل الآتي وهو ظاهر الكثرة المتفق والابلي وبه صرح
 في الوافي وشرح الجميع والتعاقب وغيرها (قوله فلو جئنا فيها) اي بان نلت الآية في تلك الاوقات واوحيث
 فيها الحنابلة (قوله اي نحرما) افادته الكراهة التزجعية (قوله وفي النصف الخ) هو كالا استدراك
 على مفهوم قوله اي نحرما فانه اذا كان الافضل عدم التأخير في الحنابلة فلا كراهة اصلا وما في النصف
 اثر في البر والبر والفتح والمراج الحديث ثلاث لا يؤخرن منها الحنابلة اذا حضرت وقال في شرح المنية
 والفرق بين ما بين جملة التلاوة طاهر لان التهييل فيها مطلوب مطلقا لا المانع وحضورها في وقت مباح مانع
 من الصلاة عليها في وقت مكروه بخلاف حضورها في وقت مكروه وبخلاف جملة التلاوة لان التهييل
 لا يسحب فيها مطلقا اه اي لا يسحب في وقت مباح فقط ثبت كراهة التزجعية في جملة التلاوة دين
 صلاة الحنابلة (قوله ومع تطوع يداه فيها) تكرار محض مع قوله ويشهد نقل بشروع فيها اه ح وقد
 يجاب بان المراد به مع ادائه فيها يخرج بعد من العهدة مع الكراهة ما مرسا لاصل الانقضاء وصحة
 الشرع فيه بحيث لو فقهه انتقض وضوءه بخلاف الفرض كما قدمناه عن الخاتبة تأمل (قوله ولقد نذرنا فيها)
 اي والحال انه قد نذرنا بها مع فيها في هذه الاوقات التلاوة اي في احداهما لو نذرنا مطلقا لا يصح ادائه فيها
 (قوله لوجوبه) اي ما ذكر من المسائل الثلاثة (قوله كما في الصبر) وقال ايضا وقول الزبلي والافضل ان
 يصلي في غيره ضعف (قوله عن البغية) يضم الباء الموحدة وكسرهما النون المبتدئ اي المطلوب وهو هنا على
 كتاب هو مختصر الفتنة ذكره في البر في باب شروط الصلاة ح (قوله الصلاة فيها) اي في الاوقات الثلاثة
 وكالصلاة الدعاء والتسبيح كما هو في البر عن البغية (قوله وكلمة الخ) من كلام البر (قوله فالاولي)
 اي فالافضل ليوافق كلام البغية فان مفاده انه لا تحراه اصلا لان تركها لا ينافي لكرهه فيه (قوله وكرهه)

(ويشك في بشروع فيها) بكرة
 الصبر (لا) يشك (الفرض)
 وما هو ملحق به كواجب لعنه
 كوتر (وصلاة تلاوة وصلاة جنازة)
 قلت (لا) في كامل وحضر
 الحنابلة (قبل) لوجوبه كالمغلا
 يتأذى بالصلاة لوجوبها فيمكروه
 فعلها اي نحرما وفي النصف
 الافضل ان لا يؤخر الحنابلة
 (ومع) مع الكراهة (تطوع)
 بداهة فيها ونذرنا فيها (وقد نذرنا)
 فيها (وقضا) تطوع بداهة فيها
 فافهمه لوجوبه (نفسا) ثم ظاهر
 الرواية وجوب القطع والقضاء
 في كامل كافي البر وفيه من
 البغية الصلاة فيها على النبي
 صلى الله عليه وسلم افضل من
 قراة القرآن وكلمة لانها من اركان
 الصلاة فالاولي تركها ما كان
 ويكافها (وكرهه نقل)

نقل الخ) شروع في النوع الثاني من نوعي الاوقات المحسورة وفيما يكره فيها والكره هنا عريضة
ايضا كاصرح به في الحلية. ولذا عبر في الخاتمة والخلاصة بدم الجواز والمراد عدم الحيل لاعداد الصلاة كما
لا يضي (قوله قصدا) احتزبه مما لو سئل قطوعا في آخر الليل فلما سئل ركعة طلع الفجر بان افضل انعامه الا ان
وقوعه في التمتع بعد الفجر لاعتقده ولا يتوان من سنة الفجر على الاصح (قوله ولو قضية مسجد) اشار به
الى انه لا فرق بين ما يجب والا كما في البرخل فالشافعي فيها يسبب كل راتب وتحت المسجد ط (قوله وكل
ما كان واجبا الخ) اي ما كان ملحقا بالنفل بان ثبت وجوبه بعارض بعدما كان نفلا (قوله على فعله) اي فعل
العبد والاولى اظهاره مثلا المتذوق يتوقف على التذوق وكما الطواف على الطواف وحدها بالهوى على ترك
الواجب الذي هو من جهته اه ط ويرد عليه جود التلاوة فانه يتوقف وجوبه على التلاوة واجاب في الفتح بان
وجوبه في الصديق متعلق بالصالح لا بالاستماع ولا بالتلاوة وذلك ليس غلاما من المكلف بل وصف خلق فيه اختلاف
التذوق والطواف والشروع فانها ضرورة ولا لكث الصلاة فلا اه قال في شرح النية لكن الصحيح ان سبب
الوجوب في حق التالي التلاوة دون السماع والالزام عدم الوجوب على الاصم بتلاوة اه ونحوه في البرخل
يجاب بانه وان كان يفعله لكنه ليس اصله فلا ان النفل بالمعدة غير مشروع فكانت واجبة ما يجب الله تعالى
لا بالتمام العبد وقامه في شرح النية (قوله وركعتي طواف) ظاهره ولو كان الطواف في ذلك الوقت المكروه ولم
أره صريحا ويدل عليه ما خرج الطحاوي في شرح الاكرام من معاذين عفا الله طواف بعد العصر وبعد صلاة
الصبح ولم يصل فتش من ذلك قال نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس
وعن صلاة بعد العصر حتى تقرب الشمس ثم اياه مصرحاه في الحلية وشرح الباب (قوله وبعد في سهو) اقول
تبع فيه صاحب المجتبى ولم يظهر له معناه هل هو على اطلاقه او مقيد ببعض الصلوات فانه لا وجه لكرهه سجود
السهو بالوصلي الفجر او العصر وما بينهما وكذلك الوضوء بعدها فانه وسهاها فانه اذا سلم له اداء ثلاث
الصلاة كيف لا يجل له سجود السهو الواجب فيها ولعله اشبه التمتع الثاني من الاوقات بالنوع الاول فان ذكر
سجود السهو في النوع الاول صحيح وقد مر بخلاف ذلك كرهه هنا الا ان يقال انه مقيد ببعض الصلوات وهي
التي تذكره في هذا النوع كالنفل والواجب لفعله فكما يكره فعلها يكره سجود السهو فيها ثم ايت بالرحم بزم
بان ذلك سهو قائل وراجع (قوله ولو سنة الفجر) اي ولو كان الذي شرع فيه ثم افسد سنة الفجر
فانه لا يجوز على الاصح وما قبل من الحيل مردود كما سألني (قوله بعد صلاة فجر وعصر) متعلق بقوله
وصحكه اي وكره نقل اي بعد صلاة فجر وعصر اي ما قبل الطلوع والتفريق سنة قوله السابق لا يعتقد
الفرض الخ. ولذا قال از يلى هنا المراد بما بعد العصر قبل تغير الشمس او ما بعد فلا يجوز فيه القضاء ايضا
وان كان قبل ان يمسى العصر اه (قوله ولو اجموعة بصفة) عزاه في المراجع الى المجتبى وفي القنية الى محمد
الاثمة التبرجاني ونظير الدين الرغيفاني وذكره في الحلية بمضا وقال لم اره صريحا وتعه في العصر (قوله
ولو ورا) لانه في قوله واجب نفوت الجواز فخره وهو معنى الفرض العملي وعلى قولها مسنة مخالفة لفرضها
من السنن ولذا قال لا تصح من تعود ومن هذا قال في القنية الوتر يقضى بعد الفجر بالاجماع بخلاف ما تراسن
(قوله او سجدة تلاوة) لوجوبها بما يجب تعالى لا بفعل العبد كما علمه فترك في معنى النفل (قوله لشغل
الوقت به) اي بالفجر اي بصلاته في العبادة استخدام ط اي لان المراد بالفجر الزمن لا الصلاة ثم هذا على قوله
وكره فيه جواب عما ارد من ان قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة بعد العصر حتى تقرب الشمس ولا صلاة بعد
الفجر حتى تطلع الشمس رواه الشيخان بم نقل وغيره وجوابه ان النبي هذا لا يقتضي في الوقت بل لصبر
الوقت كالتحمل بالقرض فلم يجز النفل ولا ما ألحق به مما ثبت وجوبه بعارض بعدما كان نفلا دون القرض
وما في معناها بخلاف النبي عن الاوقات الثلاثة فانه لم يفي في الوقت وهو كونه منسوب للشيطان فيؤثر
في القرائن والنوافل وقامه في شروع الهداية (قوله حتى لو نوى الخ) تنجز على ما ذكره من التعليل
اي واذا كان المقصد كون الوقت مشغولا بالقرض تقدر اوسطه تابعة فاذا انقطع انصرف تقطعه الى سنته
لتلا يكون آتيا بالنهي عنه قائل (قوله بلا تعيين) لان الصحيح المعتقد عدم اشتراطه في السنن والروايات وانها
تصح بنية النفل وبه يعلق النية فلو تعبد ركعتين بغير نية لكانت آتيتين انهما بعد الفجر كما تارة عن السنة على الصحيح

بعد اول وقتية مسجد وكل ما كان
واجبا لاعتينه بل (الفجر)
وهو ما يتوقف وجوبه على فعله
(كأنه وركعتي طواف) وبعد في
سهو (والذي شرع فيه) في وقت
مسحب او مكروه (ثم افسده)
(و) لوسنة الفجر (بعد صلاة فجر)
(و) صلاة (عصر) ولو اجموعة بصفة
(لا) يكره (فأما سنة) ولو ترا
أو (سجدة تلاوة وصلاة جنازة)
وكذا الحكم من كراهة نقل
وواجب المحقرة لا فرض وواجب
لعبته (بعد طلوع فجر سوى سنته)
لشغل الوقت به تقدر اراحتي لو نوى
قطوعا كان سنة الفجر بلا تعيين

غلايه ليه بعده للكرامة أشياء (قوله وقبل صلاة مغرب) عليه أكثر أهل العلم منهم اصحابنا ومالك واحد
 الوجهين عن الشافعي لما ثبت في الصحيحين وغيرهما ما يحد أنه صلى الله عليه وسلم كان يؤت على صلاة المغرب
 بأصابع عقب الغروب وقول ابن جرير رضي الله عنهما ما رأيت أحدا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يصلحهما وأما إيراد وسكت عنه والمنذرى في مختصره واستانده حسن وروى محمد بن أبي خنيفة عن جلد
 أنه سئل إبراهيم النخعي عن الصلاة قبل المغرب قال قضى عنها وقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبأبكر
 وهو لم يكن يؤصلها وقال القاضي أبو بكر بن العريق استخف الصابة في ذلك ولم يفعل أحد بعدهم فهذا يعارض
 ما روى من فعل الصابة ومن امره صلى الله عليه وسلم يصلحهما لأنه إذا اتفق الناس على ترك العمل بالحدث
 المرفوع لا يجوز العمل به لأنه دليل ضعفه على ما عرف في موضعه ولو كان ذلك مستثرا بين الصابة لما شفى على
 ابن جرير ويصل ذلك على أنه كان قبل الأمر بتجديد المغرب وتعامه في شرح السنة وغيرهما (قوله للكرامة
 تأخير) الأولى تأخيرها أي الصلاة وقوله الإيسر أفاد أنه ما دون صلاة ركعتين بقدر جولة وقد سألنا أن الزائد
 عليه مكره تنزيها ما لم تشكك الصوم وأما في الفقه وأثره في الحلية والبحر أن صلاة ركعتين إذا تجوز رفيا لا تزيد
 على السبب فباح فعلها وقد أطال في تحقيق ذلك في باب الأثر والنوازل (تنبيه) يجوز قضاء الصلاة
 وصلاة الحائض وحيدة التلاوة في هذا الوقت بلا كراهة ويسد أصالة المغرب ثم بالحائض ثم بالسنة ولله لسان
 الاضحية وفي الحلية القوي على تأخير صلاة الحائض عن سنة الجمعة فعلى هذا أخر عن سنة المغرب لأنها أكد
 اه بحر وصرح في الحاوي القدسي بكراهة المندورة وقضاء ما أخره والقائمة لقوم صاحب ترتيب وهو
 تقييد حسن وبقي ركعتا الطواف فكره أيضا كاصرح به في الحلية وفيهم من كلام المصنف ايضا قال قوله وقبل
 صلاة مغرب معطوف على قوله بعد طلوع فجر فكره في الشافعي جيع ما يكره في الأول ثم صرح في شرح الباب
 أنه لو طاف بعد صلاة العشر يصل ركعتيه قبل سنة المغرب كالسنة (قوله وعند خروج امام) لحديث الصحيحين
 وغيرهما ما اذنت لصاحبك أنصت والامام مضطرب فقد لغت فاذا نبى عن الامر بالمعروف وهو فرض فافان ذلك
 بالنقل وهذا قول الجمهور من أهل العلم كما قاله ابن بطال منهم اصحابنا ومالك وذكر ابن أبي شيبة عن جرير
 وعلي وابن عباس وغيرهم من السابطين خادوى مجملد على الطواف كان قبل الصبح فلا يعارض ادلة المنع
 وقام الأدلة في شرح السنة وغيرهما ثم هذا معطوف على ما قبله فكره فيه ما يكره فيه كائنا (قوله نخطبة ما)
 أي بالتعميم الخطبة وشمل ما إذا كان ذلك قبلها وبعد هسا أو امسك الخطيب عنها لا يجر (قوله وسيجيء
 انها عشر) أي في باب العديدين وهي خطبة الجمعة وفجر وأضي وثلاث خطب الحج وختم وتكاح واستسقاء
 وكسوف وللمراد تعدد الخطب المشروعة في الجمل والخطبة الكسوف والشافعي والقاهر عدم كراهة
 التفل فيها عند الامام لعدم مشروعيتهما عنده وبه صرح في الحلية وكذا خطبة الاستسقاء مذهب الصحابين
 فقال فيها كذلك وقد يجاب بما في التمهات في حيث نقل رواية عن الامام بشروعة خطبة الكسوف ولعل
 من ذكرها مسكنا لخاينة وغير هاجن الى هذه الرواية تضع كونها عشر احداثا ولا يخفى أن قوله خروج امام
 من الهجرة وقيامه للصلاة قيد فيما يناسبه منها وهو ما عدا خطبة التكاح وخطبة ختم القرآن فانهم وعده
 للكرامة في الجبع نفوت الاستماع الواجب فيها كاصرح به في المجتبى (قوله وقددها) أي قد القائمة
 التي لا تكرر حال الخطبة ط (قوله بين كلاًى النهاية والصدور) فان صدر الشريعة يقول تكرر القائمة
 وصاحب النهاية يقول لا تكرر كما في شرح المصنف ح (قوله عند إقامة صلاة مكتوبة) أطلقهم أنه قددها
 في الخاتمة والتملة وأثره في الفقه وغيره من الشراح يوم الجمعة وتعميم في شرح السنة وقال وما في غير
 الجمعة فلا يكره بمجرد الاختلاف لا كما في شرح الامام في الصلاة ويطرأ انه يذكر في الركعة الأولى وكان غير مختلط
 للصح بلا حائل والفرق أنه في الجمعة لكثرة الاجتماع لا يمكن غالباً بالاختلاف للصف اه ملخصاً وسيأتي
 في باب ادراك القرينة (قوله أي إقامة امام مذهبه) قال الشارح في هامش الخزانة نص على هذا ما لا
 منالا على شيخ الترمذي المجدد الحرام في شرحه على باب التماسك اه وهو موافق على أنه لا يكره تكرار الجماعة
 في مسجد واحد وسيدكر في الأذان وكذا في باب الامامة ما يضافه وقد آف جماعة من العلماء رسائل
 في كراهتها يفعل في الحرمين الشريفين وغيرهما من تعدد الأئمة والجماعات وصرحوا بأن الصلاة مع قول امام

(وقبل صلاة مغرب) للكرامة
 تأخير الإيسر (وقد خرج
 امام) من الهجرة وقيامه للصدور
 ان لم يكن له جرة (نخطبة) ما
 وسيجيء انها عشر (الى تمام صلاة
 بخلاف قائمة) فانها لا تكرر
 وقددها المصنف في الجمعة بواجبة
 الترتيب والاعتبار وبه يحصل
 التوفيق بين كلاًى النهاية والصدور
 (وكذا يكره تطوع عند إقامة
 صلاة مكتوبة) أي إقامة امام
 مذهبه

ملا
 في تكرار الجماعة والاعتداء بالخطاب

أفضل ومنهم صاحب القسمة المشهور العلامة الشيخ رحمه الله السندى تليد الحق ابن الهمام فقد نقل عنه
العلامة الخليلي الرمي في باب الامامة أن بعض مشايخنا سنة إحدى وخمسين وخمسة أئمة ذكر ذلك منهم الشريف
الغزواني وأن بعض المالكية في سنة خمسين وخمسة أئمة يقع ذلك على المذهب الاربعة ونقل عن جماعة من
علماء المذهب انكار ذلك أيضا اه لكن ائمة العلامة الشيخ ابراهيم البيهقي شارح الاشباة ورسالة سماها
الاقوال المرضية اثبت فيها الجواز وكراهة الاقتداء بالخالف لأنه وإن رأى مواضع الخلاف لا يترك ما يلزم من
تركه مكره مذهب كالمهر بالجملة والتأمين ووضع الدين وجلسة الاستراحة والصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم في القعدة الاولى ورويته السلام الثاني سنة وغير ذلك مما يجب فيه الاعادة عندنا ونسبب وكذا ائمة
العلامة الشيخ على القاري رسالة سماها الاقواء في الاقتداء اثبت فيها الجواز لكن في فيها كراهة الاقتداء
بالحالف اذا رأى في الشروط والاركان قطعه وسيأتي فيمعه ان شاء الله تعالى في باب الامامة (قوله لحديث الخ)
رواه مسلم وغيره قال ط وبه في من عموم القاعة واجبة الترتيب فانها تلي مع الاقامة (قوله الاستيفار)
لما روى الطحاوي وغيره عن ابن مسعود انه دخل المسجد واغتسل الصلاة فعلى ركعتي الجهر في المسجد الى
اسطوانة وذلك بمحض حديثه وابي موسى ومثله عن عمر وابي الدرداء وابن عباس وابن عمر كما اسنداه لحافظ
الطحاوي في شرح الآثار ومنه عن الحسن ومسروق والشعبي شرح المنية (قوله ولو دار التمسكها) منى
في هذا على ما عهده المصنف والشرياني في تعاليلها ركعتي خضع في التبر واختار ظاهر المذهب من انه لا يبدل
السنة الا اذا حصل له ان يدرك ركعة وسبقت في باب ادراك الفريضة ح قلت وسند كرهنا فتقوية ما اعتقده
المصنف عن ابن الهمام وغيره (قوله تركها أصلا) أي لا يعضها قبل الطلوع ولا بعده لانها لا تقضى الا مع
الفرض اذا فاتت وقتي قبل زوال يومها ح (قوله ومذكر من الجبل) وهي أن يشرع فيها فيقطعها قبل
الطلوع او يشرع فيها ثم يشرع في الفرض من غير قطعها ثم يعضها قبل الطلوع وردت من وجوه الاول أن الامر
بالشرع للقطع فيجب شرعا في كل منها قطع والثاني أن فيه فعل الواجب لتبر في رقت الجهر وانه مكره كما تقدم
ح (قوله وكذا اكرهه غير المكروه) أنه لم يهدى المكتوبة الوقتية فتمثلت الكراهة النقل والواجب
والثالثة ولو كان بينهما وبين الوقتية ترتيب وكذلك في الوقت للعهدي أي الوقت الموعود الكمال وهو المستحب
لمسبتي في باب قضاء القوائت من أن الترتيب يسقط بضيء الوقت المستحب ولو قال وكذا اكرهه غير الوقتية
عند ضيق الوقت المستحب لكان أولى افاده ح (تنبه) رأيت بخط الشارح في هامش الخبر ان لو سئل غلاما
سعة الوقت ثم ظهر أنه انتم شععا بوقت الفرض لا يقطع كالمتنفل ثم خرج الخطيب كذا في آخر شرح
المنية اه فتأمل (قوله مطلقا) أي سواء كان في المسجد أو في البيت بقرينة التعليل في مقابلة ح
(قوله في الاصح) ودعى من يقول لا يكره في البيت مطلقا سواء كان قبلها او بعدها وعلى من يقول لا يكره
بعدها مطلقا سواء كان في المسجد أو في البيت ح (قوله وبين صلاتي الجمع) أي جمع العصر مع الظهر تقديما
في عرفة ومع المغرب مع العشاء تأخيرا في مزدلفة (قوله وكذا بعدهما) خبر التنبه راجع الى صلاتي
الجمع الكائن برفة فقط لا بزدلفة أيضا وان اوجه كلامه لعدم كراهة النقل بعد صلاتي الجمع بزدلفة وبدل على
أن هذا مراده قوله كما تراه في قوله ولو لمجموعة برفة فلو قدم قوله وكذا بعدهما كما تراه في قوله
ومن دلفة لم من الايام ولو أسقطه اصلا لم من التكرار ح وذكر الرقي ما جديت اختلاف عندنا
في كراهة النقل بعد صلاتي المغرب والعشاء في المزدلفة لكن الذي جزم به في شرح الباب اه يصل سنة
المغرب والعشاء او ترتب بعدهما قال كما صرح به ولا حاجة للرجوع الى الجاهل في نسكه تأمل (قوله ناقت نفسه
اليه) أي اشتاق ح عن القاموس وأهمه انما الذي يستحق اليه لا كراهة وهو ظاهر ط (قوله
وما يغل باله) بفتح الغين المجهدة وبالال قلب وهذا من عطف العائن على الخالص لشعوره بقدرة وحضور
العلم وانما من عطفه على الوقوع التضييع عليها بخصوصها في الاحاديث افاده في الخلة فافهم (قوله
ويصل بجشوعها) عطف لازم على ما تقدم فافهم قال ط ويحل الخشوع القلب وهو فرض عندنا هل الله
تعالى وورد في الحديث ان الانسان ليس لمن صلاته الا بقدمها استخضر فيها فتارة يكون له عشرها واقل
او اكثر (قوله كاشما كان) في هذا التركيب اعاد رب كره في رسالتى المسماة بالقوائد الهيبة في اعراب

طدبت اذا اتممت الصلاة فلا
صلاة الا المكتوبة (الاستن)
بحر ان لم يحفظ فوث بجانب
ولو بادرك تشهدا فان خاف
تركها اصلا وما ذكر من الجبل
مردود وكذا اكرهه غير المكروه
عند ضيق الوقت (وقبل صلاة)
العيدين مطلقا وبعدها بمسند
لا يثبت في الاصح (وبين صلاتي
الجمع برفة ومن دلفة) وكذا
بعدهما كما تراه (وعند اذاعة
الاجنتين) أو أحدهما أو الجمع
(ووقت حضور طعام ناقت نفسه
اليه) كذا أكل (ما ينفل
بانه عن افطاه ويصل بجشوعها)
كاشما كان

قوله ان كانا ممدرا للقصة الخ
هكذا بطله ولا يفتي ما في هذه
البيان من النظر قدبر اه
معهم

فهذه قصة وثلاثون وقتا وكذا اكره
في اما كن كقوق كعبة وفي طريق
ومزبلة ومجزرة ومقبرة ومقتل
وحمام ووطن واد ومعطن ايل
وفهم

اقول قد عقد الحديث الصلاة
يقيم الدين الطر موسى في منظومته
الضوابط فقال
نهى الرسول احد خير البشر
عن الصلاة في جامع فعتبر
معطن الجبال ثم مقبره
مزبلة طريق ثم مجزرة
وفوق بيت الله والحمام
والحدقه على القام

اه منه

اقوله وفيه نظر لاصل وجهه ان
الاستحالة عندنا مطهرة اه
منه

مطلب
تكره الصلاة في الكنيسة

الكلمات الغريبة انظرها ان كانا ممدرا للقصة حال وفيه خبر يعر على الشاغل هو اسما وما خبرها
وهي بكرة موصوفة بكان التامة اى حال كون الشاغل شامخا بصفة الوجود والمعنى تطبيق الكراهة على
اى شاغل وجد لا يقيد زائد على قيد الوجود (قوله فهذه ثيف وثلاثون وقتا) الثيف شغل التوب وكسر
القصة مشددة وقد تضافت وفي آخرها ما زاد على العقد الثانى كالى القاموس والمرادنا
ثلاثة وثلاثون على ما يظهر وهي الشروق الاستواء الغروب بعد صلاة فجر او عصر قبل صلاة فجر
او مغرب عند انخراط العشر عند اقامة مكتوبة وضيق وقتها قبل صلاة عند فطر وبعد هاء في مسجد
وقبل صلاة عند اخفى وبعد هاء في مسجد بين صلاتي جمع عرفة وبعد هاء بين جمع مزدلفة عند مداخلة
بول او غايط او كل منهما او ربح عند طعام يتوقه عند كل ما يشغل البال وما بعد نصف الليل لاداء
العشاء لا غير عند اشتباك يقوم لاداء المغرب فقط واعلم اننا قد قلنا ان النهى في الثلاثة الاول للمنى في الوقت
ولهذا اترق القرض والنفل وفي البواقي لعنى في غيره ولهذا اترق النوافل دون القرض وما في معناها وبه
صرح في العناية وغيره لكن كون النهى في البواقي مؤثرا في النوافل انما يظهر اذا لم يتعلق بخصوص صلاة الوقت
كافي الاخيرين فان اكرهه فيما الصلاة الوقتية فقط دون غيرها فان في تأخير العشاء الى ما بعد النصف تقلل
الجماعة وفي تأخير المغرب الى الاشتباك تشبها باليهود كما صرحوا به وذلك خاص بهما وقد قلنا ان الصحيح انه
لا كراهة في الوقت نفسه وان الاوجه كاحسنه في الصلوة السلطة كون الكراهة في كل من التأخير
والاداء لاني التأخير فقط فافهم (قوله وكذا اكره الخ) لما ذكر الكراهة في الزمان استطرذا ذكر الكراهة
في المكان والاخمل فذلك مكروهات الصلاة (قوله كقوق كعبة الخ) اى لما فيه من ترك تعظيمها لما موبه
وقوله في طريق لان فيه منع الناس من المرور وشغلهم بما ليس لانهما حق العامة للمرور ولما رواه ابن ماجه
والترمذى عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن اى بصل في فسحة مواطن في الزبلة والمجزرة والمقبرة
وقارة الطريق وفي الحمام ومعطن الابل وقوق ظهر بيت الله اه ومعطن الابل مبارك جامع معطن
اسم مكان والمزبلة بفتح الميم مع فتح الباء ونسبها على الزبل والمجزرة بفتح الميم مع فتح الزاى ونسبها ايضا موضع
المجزرة اى فصل الجزاى القصاب اعداد (قوله ومقبرة) مثل الباء ح واختلف في هلته قليل
لان فيها عظام الموتى وصديدهم وهو نجس وفيه طهر وقل لان اصل عبادة الاصنام اقتضا قبول الصالحين
ساجدا وقل لانه تشبه باليهود وعليه منى في الخافية وبلا يأس بالصلاة فيها اذا كان فيها موضع اعتد الصلاة
وليس فيه مقبر ولا نجاسة كافي الخافية ولا قبلته اى قبر حنية (قوله ومقتل) اى موضع الاعتقال في
يته تأمل (قوله وحمام) لمعنيين احدهما انه مصب الفضلات والثاني انه حث الساطن فعلى الاول اذا غسل
منه موضع لا تتركه وعلى الثاني تتركه وهو الاول لا إطلاق الحديث لان الوقت ونحوه اعداد لكن
في القبض ان المقتى به عدم الكراهة واما الصلاة خارجة اى في موضع جلوس الخافى ففي الخافية لا بأس بها
وفي الخلية انه يتفرع على المعنى الثاني الكراهة خارجة ايضا فاعيا ليوهم الجامع فيسبيل يحصل بها الكراهة
استصحابا لما كان محققا والى ان الشيطان كان باقيا له من كثف العورات ونحو ذلك والاول اشبه
ولو لم يبق اليه الماء ولم يستعمل قالوا شبهه به ما له من شقق من الحميم وهو الماء الحار ولم يوجد فيه وعليه
لو اتخذ دارا للسكن كهيئة الحمام لم تتركه الصلاة ايضا اه (تبيه) يؤخذ من التعليل بأنه عمل الساطن
كراهة الصلاة في معابد الكفار لانها ما دوى الساطن كما صرح به الشافعية وبؤخذ عما ذكره عندنا في العبر من
كتاب الدعوى عند قول الكفار ولا يحقون في عباداتهم في التثنية يصحركه للمسلم الدخول في البيعة
والكنيسة وانما يكره من حيث انه يجمع الساطن لان من حيث انه ليس فعلى الدخول اه قال في العبر والظاهر
انها قربة لانها المرادة عندنا لاقولهم وقد ائتمت بغيرهم لانهم لا يكرهون الكعبة مع اليهود اه فاذا حرم الدخول
فاصل الصلاة لولى به فظهر جهل من يدخلها لاجل الصلاة فيها (قوله ووطن واد) اى ما لم يتخفى من الارض فان
الغالب احتواؤه على نجاسة يصلها اليه السيل او تنقل فيه ط (قوله ومعطن ايل وغنم) كذا في الاحكام
للشيخ اسماعيل عن اخوانه السمرقندية ثم نقل من المتطالين لا يصحركه في مرض البض الغنم اذا كان بعيدا
من النجاسة وفي الخلية قال صلى الله عليه وسلم لو اى مرض البض الغنم لا تصلوا في اطلان ابل رواد الترمذى

وقال حسن صحيح واخرج ابوداود وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في مباركة الأبل فقال لا تصلا
 في مباركة الأبل فانها من الشياطين وسئل عن الصلاة في مريض الفم فقال صلا فيها فانها خلق من بركة
 واخرجه مسلم مختصرا ومعاطن الأبل وطهارتها غلب على مبركها لحول المما والاولى الاطلاق كما هو ظاهر
 الحديث ومريض الفم موضع ميتا اه والظاهر ان معنى كون الأبل من الشياطين انها خلقت على صفة
 تشبههم من الغرور واليذاء فلا يأمن المصلي من أن تنزول وتقطع عليه ملأه كما قاله بعض الشافعية أي فيبقى
 باله مشغولا خصوصا حال سجوده وبهذا فارتقت الفم وتظهر من التعليل انه لا كراهة في معاطن الأبل الطاهرة
 حال ضيقها (تنبيه) اشتكل بعضهم التعليل بأنها خلقت من الشياطين بما ثبت أن المصطفى صلى الله عليه
 وسلم كان يصلي الشافعية على بعيره وقرى بعضهم بين الواحد وكونها مجمعة بما جلت عليه من النصاراء المنفى
 الى تشويش الطلب بخلاف الصلاة على المركوب منها اه شرا مسمى على نرح المباح للرمي (قوله وبشر)
 لم أر من ذكره عندنا ثم ذكر بعض الشافعية أن نحو البقرة للفم وخالفه بعضهم (قوله ومرباط دواب
 الخ) ذكر هذه السجدة في الحاوى القدسي (قوله واصطبل) موضع انجيل وعطفه على ما قبله من عطف
 الخاص على العام ط (قوله وطاحون) لعل وجهه شغل البال بصوتها تأمل (قوله وسطوحها)
 يحتمل هو الضمير على الارصة المذكورة او على الكنف وحده وأنته باعتبار البقعة المدة لتفاء الحاجة
 ولعل وجهه أن السطح له حكم ما تحته من بعض الجهات كسطوح المسجد (قوله وسيل واد) يعني عنه قوله
 ويطن واد لأن المسيل يكون في بطن الوادي غالبا ط (قوله وأرض مقصوبة والقديم) لاجابة الى قوله والقديم
 اذ الغيب يستلزمه اللهم الآن راد الصلاة فيرا الاذن وان كان غير غائب افاده ابو السعود ط وصيانة
 الحاوى القدسي والارض المقصوبة فان اضطررت ارض مسلم وكافر يصلي في ارض المسلم اذ انكم من زروعة
 فلوم زروعة او كافر يصلي في الطريق اه اي لا نه في الطريق حكا كافي مختارات النزول وفيها ذكره
 في ارض الغير لوم زروعة او مكروبة الا اذا كانت بينهما صداقة او رأى صاحبها لا يكرهه فلا بأس اه
 (تنبيه) نقل سيدي عبد الفتاح عن الاحكام والحمد للشيخ اسما عجل أن الغزول في ارض الغير ان كان لها حائط
 او سائر يمنع منه والافلا والمعتبر في العرف اه قال يعني مرف الناس بالرض وعدمه فلا يجوز له الخول في
 ايام الربيع الى البساتين الوادي بدمشق الا اذا كان اصحابها ينافضه العامة من هدم الجدران وخرق السياج فهو
 امر منكر حرام ثم قال وفي شرح المنية لطبق بنى مسجد في ارض غصب لأبى الصلاة فيه وفي الواقعات
 بنى مسجدا على سور المدينة لا ينبغي أن يصلي فيه لانه حق العامة فلم يخلص له تعالى كالمصلي في ارض مقصوبة
 اه ثم قال ومدونة السليمانية في دمشق مبنية في ارض المرجة التي وقفها السلطان نور الدين الشهيد
 على ابناء السيل بشهادة عامة اهل دمشق والوقت ثبت بالثبوت قتل المدرسة خوف في بنائها شرط واقف
 الارض الذي هو كص الشارع فالصلاة فيها مكروه فخر بما في قول وغيره صحة في قول آخر كما قاله في جامع
 القضاوى وكذا ماؤه لما خوز من غير محمول ومن هذا القبيل هجرة اليانين في الجامع الاموي ولا حول
 ولا قوة الا بالله اه (قوله بلاسرة لماز) أي سائر سائر الماز عن المصلي ومساكن الكلام عليها
 ان شاء الله تعالى في باب ما يفيد الصلاة وما يكره ح (قوله ويكره الترم الخ) فذكرنا الكلام عليه (قوله الى
 ارتفاعها) أي قد روي عن اربعين (قوله وما روى) أي من الاحاديث الواردة على التأخير كحديث انس صلى
 الله عليه وسلم كان اذا نزل السير يؤخر الظهر الى وقت العصر فيصعب بينهما ويؤخر المغرب حتى يصعب بينهما وبين
 العشاء وعن ابن مسعود مثله ومن الاحاديث انه اذا على التقديم وليس فيها صريح سوى حديث ابى الطفيل
 عن معاذ أنه عليه السلام كان في غزوة تبوك اذا ارسل قبل ربيع الشمس اخر الظهر الى العصر فيصليهما جميعا
 واذا ارسل بعد ربيع الشمس صلى الظهر والعصر ثم صاوكا اذا ارسل قبل المغرب اخر المغرب حتى يصليهما
 مع العشاء واذا ارسل بعد المغرب صلى العشاء فصلهما مع المغرب (قوله محمول الخ) أي ما روى مما يدل
 على التأخير محمول على الجمع فضلا لا سيما في فضل الأولى في آخر وقتها والثانية في أول وقتها ويحصل نصريح
 الراوى بغيره وقت الأولى على التبرؤ كقوله تعالى فاذا بطن اجلهن أي فادرن بلوغ الاجل اوعلى ان ظن ذلك
 ويدل على هذا التأويل ما صرح عن ابن عمر أنه نزل في آخر الشفق صلى المغرب ثم أقام العشاء وقد وارى الشفق

مطلب

في الصلاة في الارض المقصوبة
 ودخول البساتين وبيداء المسجد
 في ارض الغصب

وبشر زائد في الكافي ومرباط
 دواب واصطبل وطاحون وكثف
 وسطوحها وسيل واد وأرض
 مقصوبة أو للغير لوم زروعة
 او مكروبة وصحراء بلاسرة لماز
 ويكره النوم قبل العشاء والكلام
 المباح بعد هاهو بعد طلوع الفجر الى
 ادائه ثم لا بأس بعشمة لحاجته
 وقبل يكره الى طلوع ذكاه وقبل
 الى ارتفاعها فيض (والاجميين)
 فرضين في وقت بعدد سفر ومطر
 خلافا للشافعي وما روى محمول
 على الجمع فعلا لا وقتا

ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا جهل به السرمع هكك اذ في رواية ثم انطلق حتى غاب الشفق
وعلى العشاء كفف وقد قال صلى الله عليه وسلم ليس في الترميز غريب انما الترميز في البقرة بأن توتر
صلاة في وقت الاخرى رواه مسلم وهذا ما هو في السفر وروى مسلم ايضا عن ابن عباس انه صلى الله عليه
وسلم جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة في غير خوف ولا مطر ثلاثا في حجة الله وفي رواية
ولاسفر والشافعي لا يرى الجمع بلا عذر كما كان جوابه عن هذا الحديث فهو جوازا وما حديث
أبي الطفيل المال على التقديم فقال الترمذي فيه انه غريب وقال الحافظ ان موضوعه وقال ابو داود
ليس في تقديم الوقت حديث قاطم وقد أنكرت عائشة على من يقول بالجمع في وقت واحد وفي الصحيحين عن ابن
مسعود والذي لا اله الا هو صلى الله عليه وسلم صلاة في الاوقات الاصلية جمع بين الظهر
والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء بجميع وجهه في ذلك النصوص الواردة بتعيين الاوقات من الآيات
والاخبار وعلم ذلك في المطولات كالزيلي وشرح المشقة وقال سلطان العارفين سبدي يحيى الدين فخذ الله
به والذي اذهب اليه انه لا يجوز الجمع في غير عرفة ومرفة لان أوقات الصلاة قد ثبتت بالأخبار ولا يجوز
اخراج صلاة عن وقتها الا بغير محقق الا بغيره عن امر ثابت بما يحتمل هذا القول به من شئ
رائحة العلم وكل حديث ورد في ذلك فحتمل انه يتكلم به مع احتمال انه صحيح لكنه ليس بنص اه كذا نقله عنه
سبدي عبد الوهاب الشراف في كتابه الكبريت الاحمر في بيان علوم الشيخ الاكبر (قوله فان جمع الخ)
تفصيل لما قبله أولا قوله ولا جمع الصادق بالنسبة الى المرفة فقط ط (قوله الانحاج) استئناس من قوله
ولا جمع ط (قوله بعرفة) بشرط الاحرام والصلوات وانه واجبة في الصلوات ولا يشترط كذلك
في جميع المزدلفة ط قلت الا الاحرام على أحد القولين فيه (قوله عند الضرورة) ظاهره انه عند
عدمها لا يجوز وهو أحد قولين واختاره جواز مطلقا ولو بعد وقوع كافتدائه في الخطبة ط وايضا
عند الضرورة لا حاجة الى التقلد كما قال بعضهم مستندا لما في الفهرات للموافاة انما النصوص
أوطأها الطريق ولا يفتقره الفتحة جازة تأخير الصلاة لانه بعدد ولو صلى بهذا العذر بالايام وهو
يسير جاز اه لكن اظهر انه اراد بالضرورة ما فيه نوع مشقة تأمل (قوله لكن بشرط الخ) فقد شرط
الشافعي تلحق التقديم ثلاثة شروط تقديم الاولى وثبة الجمع قبل الفراغ منها وعدم الفصل بينهما بما يوجب فاصلا
عرفا ولم يشترط في جميع التأخير سوى ثبة الجمع قبل خروج الاولى شهر ويشترط ايضا ثبة الفراغ في
الصلاة ولو مقبدا وأن يبعد الموضوع من مس قرينه أو اجنية وغير ذلك من الشروط والاركان المتعلقة بذلك
التعلل واقفه تعالى اعلم

• (باب الاذان) •

لما كان الوقت سببا كما تقدمه وذكر الاذان بعده لانه اعلام بدخوله (قوله حرفة الاعلام) قال في القاموس
آذنه الامر به الله وأذن تأذينا كثر الاعلام اه فالاذان اسم مصدر لان الماضي هذا ان المضاعف
ومصدره التأذير ح (قوله وشرعا اعلام مخصوص) أي اعلام بالصلاة قال في الدرر ويطبق على الالتفات
المخصوص اه أي التي يحصل بها الاعلام من المطلق اسم المسبب على السبب اسماعيل وانما يعترف
بالالتفات المخصوص لان المراد الاذان للصلاة ولو عرف بها الدخول للمولد ونحوه ما ياتي (قوله
ليم الساعة الخ) أي ليم الاذان اذان الساعة والاذان بين يدي الخطيب ولهم أيضا الاذان في آخر ظهر
الصف فأفاده ح أي لأن العلم بالوقت فيما ياتي عليه ولتقابل أن يقول لو صرح بكفره بالوقت لم رد ما ذكر لان
الاصل في مشروعية الاذان الاعلام بدخول الوقت كما ياتي بما ياتي فيكون التعريف بناء على ما هو الاصل
فيه والازم انه لو أذن لنفسه أو بين جماعة مخصوصين أرادوا الصلاة تألم بدخول الوقت لا يسي اذنا شرعا
لعدم الاعلام أصلا مع انه مشروع تقدير (قوله على وجه مخصوص) أي من التبريل والاستدانة
والالتفات وعدم الترجيع والتمن ونحو ذلك من أحكامه الآتية (قوله بالفتا كذا) اشترط انه
لا يصح بالقرسية وان علم انه اذان وهو الاظهر والاصح كما في السراج (قوله اذان جبريل الخ) في حاشية
الشعر العباسي على شرح التهاج للرملي عن شرح البصري لابن جبراه وردت احاديث تدل على أن الاذان

اولا جمع اسم المرددة اه منه

(قوله جمع فدل لوقدم) الفرض

على وقته (وسم لوعكس) أي

خرجه (وان صح) بطريق اقتضاء

(الاحتاج بعرفة ومرفة) كما

سيح ولا بأس بالتقلد عند

الضرورة لكن بشرط أن يلتزم

جميع ما يوجب ذلك الامام

لما قلنا أن الحكم الملقق باطل

بالاجماع

• (باب الاذان) •

(هو لفة الاعلام وشرعا اعلام)

مخصوص لم يقل بدخول الوقت

ليم الساعة وبين يدي الخطيب

على وجه مخصوص بالفتا كذا

أي مخصوصة (سبحه ابتداء اذان

جبريل) ليله الاسراء واقامته

حين اقامته عليه الصلاة والسلام

يُبرع بحجة قبل الهجرة منها الطبراني أنه لما سري بالنبي صلى الله عليه وسلم أوصى الله إليه الأذان فقبل به فله
 بلا ولا وقد رُفِعت في الأفراد من حديث أنس بن جبريل أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالأذان حين غرقت
 الصلاة ولما روي غيره من حديث علي قال لما أَراد الله أن يطلع رسوله الأذان أَمَّا جبريل عليه السلام فقال لها البراق
 غر كما فقال الله أكبر الله أكبر وفي آخره ثم أخذ الملك يد فأم أهل السماء والحق أنه لا يصح شيء من هذه
 الأحاديث اه وقد رُفِغَ التقدير حديث البراء ثم قال وهو غريب ومعارض للتعبير الصحيح أن بدء الأذان
 كان بالنية على ما في مسلم مكان المعلن حين قدموا المدينة يجمعون ويتصنون الصلاة وليس شأدي
 له أحد فتكلموا في ذلك فقال بعضهم تصب راية الحديث (قوله ثم روي عبد الله بن زيد الخيل) ذكر القصة
 بتمامها ح عن السراج وسأفها في الفتح بأسانيد هاهنا في هذه القصة أن عمر بن الخطاب رأى ذلك المثل
 ما رأى عبد الله بن زيد واستشكل الشبهة بالروايات روي غيره إلا نبي عليه حكم شرعي واجب باحتفال
 حقايق الوحي ذلك قال في حاشية المنهاج عن الحافظ ابن حجر ويؤيده ما رواه عبد الرزاق وأبو داود في المراسيل
 أن عمر لما رأى الأذان جاء لعمر النبي صلى الله عليه وسلم فوجد الوحي قد ورد بذلك فأراه الأذان بلال فقال له
 النبي صلى الله عليه وسلم سبقك بذلك الوحي ثم قال وعلى تقدير صحة حديث أن جبريل حين أراد أن يجعل الأذان
 أثناء البراق الخ فيمكن أنه عليه لياق به في ذلك الموطن ولا يلزم مشروعيته لأهل الأرض اه وأجاب ح
 بأنه مغلط أنه من خصوصيات تلك الصلاة وهو غريب من الأول (قوله وسبه بقاء) تمزج محل عن الحافظ إليه
 أي سبب بقاءه واستقراره ط أي الذي يتجدد طلب الأذان عند تجدد (قوله للرجال) أما النساء
 فتكره لهن الأذان وكذا الإقامة لما روي عن أنس وابن عمر من كراهتهما لهن ولأن معنى حالهن على الترتيب
 صوتهن حرام امداد ثم الظاهر أنه ليس للهي إذا أراد الصلاة كما ليس للبالغ وإن كان في كراهة
 إذ أنه لغيره كلام كإسائتي فافهم (قوله في مكان عال) في التنية ويسن الأذان في موضع عال والإقامة
 على الأرض وفي ذات القرب اختلاف المشايخ والظاهر أنه ليس المكان العالي في المغرب أيضا كإسائتي
 وفي السراج وبغية قد يؤذن أن يؤذن في موضع يكون اسمع للصبيان ويرفع صوته ولا يجهده لانه يتردد
 اه بغير قلت والظاهر أن هذا يؤذن الخي أما من أن نفسه أو لجماعة حاضر ين بالظاهر أنه ليس له
 المكان العالي لعدم الحاجة تأمل (قوله هي كالواجب) بل أطلق بعضهم اسم الواجب عليه يقول محمد
 لو اجتمع أهل بلدة على تركه فأنه لم يتركه واحد شرع وجبته وعامة المشايخ على الأقل والقتال
 عليه لما أنه من أعلام الدين وفي تركه استخفاف بظاهره قال في المصالح وغيره والقولان متقاربان لأن
 المؤكدة في حكم الواجب في حقوق الأثر التلويح وإن كان مقولاً بالتشكيك خير واستدل في الفتح
 على الوجوب بأن عدم التلويح دليل الوجوب قال ولا يظهر كونه على الكفاية والالزام أهل بلدة بالاجتماع
 على تركه إذا قام به غيرهم أي من أهل بلدة أخرى واستظهر في الصبر كونه سنة على الكفاية بالنسبة إلى
 كل أهل بلدة بمعنى أنه إذا فصل في بلدة سقطت المسألة عن أهلها قال ولولا يمكن على الكفاية بهذا المعنى
 لكان سنة في حق كل أحد وليس كذلك إذ أذان الخي يكفينا كإسائتي اه قال في التبرولم أركم البلدة
 الواحدة إذا انتفعت أطرافها كهم والظاهر أن أهل كل محلة يسعون الأذان ولوسن محلة أخرى يسقط عنهم لأن
 لم يسعوا اه (قوله للفرانض الخ) دخلت الجمعة بهم وتخل حاله السفر والحضر والاضراد والجماعة
 قال في مواهب الرحمن ونور الأنياب ولومغردا أداء وقضاء سفر أو حضرا اه لكن لا يكره تركه لمصل
 في بيته في المسرة لأن أذان الخي يكفينا كإسائتي وفي الامداد أنه يأتي به ندوا وسأني تمامه فافهم ويستفتي
 ظهر يوم الجمعة في المصليين وما يقتضي من القوافي في مسجد كإسائتي (قوله ولو قضاء) قال في الحرر
 لأنه وقت القضاء وإن فات وقت الأداء لقوله صلى الله عليه وسلم فليصلها إذا ذكرها فان ذلك وقتها أي
 وقت قضائها اه وهذا إذا لم يقضها في المسجد على ما سأني (قوله لانه الخ) تطيل لتطول القضاء
 ويظهر منه أن المراد من وقتها وقت فعلها وبه صرح التمهتاني لصحة في التاتر خلية فبني أن يؤذن في
 أقل الوقت وقيل في وسطه حتى يفرغ المترضي من وضوئه والمصلي من صلاته والمعتصر من قضاء حاجته اه
 والظاهر أنه أراد أن أول الوقت المستحب لياق في قريسا (قوله حتى يرد به) بالبناء المعجول وأشبهه من قوله

ثم روي عبد الله بن زيد أن الملك
 السائل من السماء في السنة
 الأولى من الهجرة وهل هو جبريل
 قبل وقيل (و) بيه بقاء دخول
 الوقت وهو سنة (الرجال في مكان
 عال (مؤكدة) هي كالواجب
 في حقوق الأثر (الفرانض) الخس
 (قوله وقضاء) ولو قضاء لأنه سنة
 للصلاة حتى يرد به لالوقت

المارة في الاوقات وحكم الاذان كالصلاة تفصيلا وتأخرا قال فوح اخذني وفي الحديث عن محمد بن ابي حنيفة يؤذن للتغير بعد طلوعه وفي الظهور في الشتاء حين تزول الشمس وفي الصيف يرد في العصر يؤذن ثم يفيض تغير الشمس وفي الشتاء يؤذن قليلا بعد ذهاب البياض اه قال القهستاني بعده ولعل المراد بيان الاستحباب والافوت لجواز جميع الوقت اه وحاصله انه لا يلزم الموالاة بين الاذان والصلاة بل هي الافضل فلا يؤذن آتوه وصلى آخره اني بالسنّة تأمل (قوله لا يسنّ لغبرها) أي من الصلوات والاخذ بل للمولود وفي حاشية البحر للبرملي رأيت في كتاب الشافعية انه قد بسّن الاذان للتغير الصلاة كما في آذان المولود والمهموم والمصروع والغضبان ومن ساء خلقه من انسان أو جمعة وعند من دهم الجليس وعند المخرى قبل وعند انزال الميت القبره سامعي أول خروجك للعنينا لكن ردة ابن حجر في شرح العباب وعند نقول الغلطان أي عند غزاة الجن نلبر صمغ فيه أقول ولا بعده عندنا اه أي لان ما صمغ فيه الخبر لا يعارض فهو مذهب الجسد وان لم ينص عليه لما قد مناه في الخطبة عن الحافظ ابن عبد البر والعارف الشعراي عن كل من الامعة الاربعة انه قال ادفع الحديث فهو مذهبي على انه في مسائل الاعمال يجوز العمل بالحديث الضعيف كما مر أول كتاب الظهارة هذا وازداد ابن حجر في القصة الاذان والاقامة خلف المسافر قال المدني أقول وزاد في شرعة الاسلام لمن شل الطريق في أرض فصر أي خالصة من الناس وقال الملاي عن شرح المشكاة قالوا بسّن للمهموم أن يصر غيره أن يؤذن في اذنه فانه يزيل الهم كذا عن علي رضي الله عنه ونقل الاحاديث الواردة في ذلك فراجع اه (قوله كعبه) أي ووزر وجنازة وكسوف واستسقاء وترايع وسنن روايت لانها اسباع للرافض والوتر وان كان واجبا عنده لكنه يؤذن في وقت العشاء كما في آذانه لا لكون الاذان لهما على الصحيح كما ذكره الزيلعي اه يجر فافهم لكن في التعليل قصور ولا تضايفه منية الاذان لما ليس بها الاقراض كالعبد ونحوه فلو لم يسن التعليل بعدم ورود في السنّة تأمل (قوله وقع بعضه) وكذا كاله بالاولى ولولم يذكر البعض لترحم خروجه فتصدي ذكره التعميم لا التخصيص (قوله كالاقامة) أي في انها تعاد اذا وقعت قبل الوقت اما بعده فلا تعاد ما لم يطل الفصل أو يوجد قاطع حكا كل على ما سجد ذكر في القروع (قوله خلافا للثاني) هذا راجع الى الاذان فقط فان اياوسف يجوز الاذان قبل التغير بعد نصف الليل ح (قوله وعن الثاني ثنتين) أي روى عن أبي يوسف انه يصح في اثنائه تكبيرتين بكيفية كل امة فيكون الاذان عنده ثلاثة عشر كلمة وهي رواية عن محمد والسنن فتسني عن الزاهد في ونقل عن مالك أيضا (قوله وفتح راء اكبر) أي قوله ولا ترجيع نقل انه مطلق بفتح الشارح على هاشم نسخته الاولى وفي جموعة الحنفية الهروزي ما منه فائدة في روضة العلماء قال ابن الاباري عوام الناس يصنعون الرائي اكبر ووكان الميرد يقول الاذان مع موقوفات مضاطعة والاصل في اكبر تكبير الراء لحول حركة الف اسم الله الى الراء كما في الم الله وفي المعنى حركة الراء فحة وان وصل نية الوقت ثم قبل في حركة الساكنين ولم يكسر حفظ التعميم الله وقبل نقل حركة الهمزة وكل هذا خروج عن الظاهر والصراب أن حركة الراء فحة اعراب وليس الهمزة الوصل ثوب في الدرج فتقل حركتها وبالجملة الفرق بين الاذان وبين الم الله ظاهر فانه ليس لال الله حركة اعراب اصلا وقد كانت لكلمات الاذان اعرابا الا انه سميت موقوفة اه وفي الامداد ويحزم الراء أي يكسها في التكبير قال الزيلعي يعني على الوقت لكن في الاذان حقيقة وفي الاقامة نبوي الوقت اه أي للدر روي ذلك عن الضعي موقوفة عليه ومرقوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الاذان جزم والاقامة جزم والتكبير جزم اه قلت والحاصل أن التكبير الثانية في الاذان ساكنة الراء الوقت حقيقة ووضعا خطأ واما التكبير الاولى من كل تكبيرتين منه وجميع تكبيرات الاقامة فتقبل بحركة الراء فحة على نية الوقت وقبل بالضم اعرابا وقبل ساكنة بلا حركة على ما هو ظاهر كلام الامداد والزيلعي والبدائع وجماعة من الشافعية والذي يظهر الاعراب لما ذكره الشارح من الطلبة ولما قد مناه ولما في الاحاديث المشتهرة للبرملي انه سئل السوطي عن هذا الحديث فقال هو غير ثابت كما قال الحافظ ابن حجر وانما هو من قول ابراهيم الضعي ومعناه كما قال جماعة منهم الرافعي وابن الاثير انه لا يجزأ وأغرب الحب الطبري فقال معناه لا يجزأ ولا يعرب آخره وهذا الثاني مردود بوجه أحدها

مطلب
في المواضع التي تدب لها الاذان
في غير الصلاة

وبلعبهم
سن الاذان لست قد تخلصهم
في قطع شعر من يصفطهم اتعها
نرض الصلاة وفي آذن الصغير وفي
وتت الحريق وللرب الذي وقصا
خلف المسافر والغيلان ان ظهرت
أحفظ لسنة من الذين قد شرعا
قلت وزاد اربعة نظمها بقولي
وقد اربعة ذوهم واضرب
مسافر ضل في قعر ومن صرعا
اه منه

(لا يسنّ لغبرها) كعبه (فعداد
اذان وقع) بعضه (قوله) كالاقامة
خلافا للثاني في العصر (بترجيع
تكبير في ابتدائه) وعن الثاني
ثنتين وفتح راء اكبر والعوام
يصنعونها روضة لكر في الطلبة
معنى قوله عليه السلام الاذان
جزم أي مقطوع المتفلات تقول
الله اكبر لانه استفهام وانه لمن
شره أو مقطوع حركة الآخر
لوقف فلا يفتح بالرفع لانه لمن
لفوى تتأوى الصديقة من
الباب السادس والثلاثين

مطلب
في الكلام على حديث الاذان جزم

بمخالفتة لتفسير الراوي عن النبي والرجوع الى تفسيره أولى كما تفرق في الاصول ثانياً بمخالفتة لما مضى به
 أهل الحديث والفقهاء ثالثاً بالاطلاق الجزم على حذف الحركة الاعرابية ولم يكن معهوداً في الصدر الأول
 وانما هو اصطلاح حادث فلا يصح الحمل عليه ١٥ وتعام الكلام عليه هناك فراجع على أن الجزم في
 الاصطلاح الحادث عند الأصوليين حذف حركة الاعراب للبيان فقط لا مطلقاً ثم رأيت لسيدى عبد
 الفتى رسالة في هذه المسألة سماها تصديق من آخر بنسخ راء الله اكبر كدفعها التقل وحاصلها أن السنة
 أن يكن الزامن الله اكبر الأول أو يصلها بالله اكبر الثانية فإن مكنتها كنى وان وصلها بنوى السكون فترك الزام
 بالفتحة فان ضمها خالف السنة لأن طلب الوقف على اكبر الأول صبره كالساكن أصالة فترك بالفتح (قوله)
 ولا ترجيع) الترجيع أن يخفض صوته بالتهاديث ثم يرجع فترفع بهما لا تخاف الروايات على أن بلال لم يكن
 يرجع وما قيل انه يرجع لم يصح ولانه ليس في أذان الملك النازل بجميع طرقة ولما في أبي داود عن ابن عمر قال
 انما كان الأذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين مرتين والأقامة مرة مرة الحديث ورواه
 ابن خزيمة وابن حبان قال ابن الجوزي واسناده صحيح وما روى من الترجيع في أذان أبي مخزوم يعارضه
 ما رواه الطبراني عنه أنه قال أتني على رسول الله صلى الله عليه وسلم الأذان حرفاً قاله اكبراً فقال اكبراً ولم
 يذكر ترجيعاً وبنى ما قدمناه بالأعراض وقامه في الفتح وغيره (قوله فانه مكروه ملحق) ومثله في القهستاني
 خلافاً لما في الصريح من أن ظاهر كلامهم انه مباح لاسنة ولا مكروه قال في التلويح يظهر انه خلاف الأولى وما
 الترجيع بمعنى التفتي فلا يصلح فيه ١٥ وحذف الفكرة المذكورة تنزيهية (قوله أي تفتي) لا يجوز
 أن يكون مبني على الفتح لأن ما بعد أي التفسير يحذف بيان وحذف البيان لا يجوز بناءً على الفتح
 تركيباً مع اسم لا يصلح بجزءه الرفع اتباعاً لعل لامع اسمها والتعب اتباعاً لعل اسمها لكن يمنع هنان التنب
 مانع وهو عدم رسمه بالافتقار الرفع مع ما فيه من إثبات الساء الذي هو مرجوح فان التقوس المتروك من
 آل يترجى حذف بناءه في الرسم كالوقف إذا كان مرغوباً أو مجزواً وفي الحسب بها العكس ١٥ ح قلت ويصح
 أيضاً من بناءه على الفتح وجود الفاصل وهو أي وقد علوا امتناع الفتح في حذف النسخ في قولنا لا يصلح
 وأمره أن يوجد الفاصل وهو الواو فاقسم (قوله بغير كلاته) أي بزيادة حركة أو صرف أو مبدأ أو غيرها
 في الأوائل والواخر تهتاني (قوله ولا تنصير حسن) أي والتفتي لا تنصير حسن فان تحسين الصوت
 مطلوب ولا تلازم بينهما بحر ونحو (قوله وقيل) أي قال الخوافي لا بأس بإدخال الله في الحفطين لانهما غير
 ذكر وتعبه بلا بأس يدل على أن الأولى عدمه (قوله ويترسل) أي تمهل (قوله بسكتة) أي
 تسع الاجابة مدنى من متلا على القارى وهذه السكتة بعد كل تكبيرتين لا ينهيا كما افاده في الامداد أخدام
 الحديث وبه صريح في التاتريمانية (قوله وتندب اعادته) أي لترك القتل (قوله ويثقت) أي يقول
 وجهه لاصدوره قهستاني ولا قدمه غير (قوله وكذا فيها مطلقاً) أي في الأقامة سواء كان الحمل
 متنعاً أو لا (قوله لتلايد سبدر) تطيل لقوله فقط أي اتته عن القول بالاتفاق خلفاً لتلايد سبدر المؤذن
 أو القيم القبلة ح (قوله بسلامة وفلاح) لقب وثمر مرتب بعض يثقت فيها عينا بالسلامة وساراً بالفلاح
 وهو الأصح كما في القهستاني عن المنية وهو الصحيح كما في الصرا واليبين وقال مشايخ مروية وبسرة
 في كل كذا في القهستاني ح قال في الفتح والثاني أوجه وردة الرمي بأنه خلاف الصحيح المتقول عن
 السبق (قوله ولو وحده الخ) اشار الى رد قول الخوافي انه لا يثقت لعدم الحاجة اليه ح وفي
 المعبر السراج انه من سن الأذان فلا يصلح المنفرد بشي منها حتى قالوا في الذي يؤذن المولود فيجب أن يقول
 (قوله مطلقاً) المنفرد وغيره والمولود وغيره ط (قوله ويستدر في المنارة) يعني أن لم يمت الاعلام
 بنحو بل وجهه مع ثبات قدمه ولم تكن في زمنه صلى الله عليه وسلم مثذبة بحر قلت وشرح الشيخ اسمعيل
 عن الأوائل السوسوطي أن أول من رقى منارة مصر للأذان شرح بل بن عامر المرادي وبني سلة المنارة للأذان
 بأمر معاوية ولم تكن قبل ذلك وقال ابن سعد البسنداني أن مدين بن ثابت كان يرقى اموليت حول المسجد
 فكان بلال يؤذن نومه من أول ما أذن إلى أن رقى رسول الله صلى الله عليه وسلم مسجده فكان يؤذن بعد على
 ظهر المسجد وقد رفعه حتى فوق ظهره (قوله ويخرج رأسه منها) أي من كوة الغني تبيها الصلاة ثم يذهب

(ولا ترجيع) فانه مكروه ملحق
 (ولا حتى فيه) أي تفتي بغير كلاته
 فانه لا يصلح فعله وسامه كالتفتي
 بالقرآن ولا تنصير حسن وقيل
 لا بأس به في الحفطين (ويترسل
 فيه) بسكتة بين كل كلمتين وبكره
 تركه وتندب اعادته (ويثقت فيه)
 وكذا فيها مطلقاً وقيل ان الحمل
 متنعاً (عينا وساراً) فقط لا لا
 يستدر القبلة (بسلامة وفلاح)
 ولو وحده أو مولود لانه سبدر في
 المنارة (ويستدر في)
 منها

مطلب
 في قول من بني المنارة للأذان

ويخرج رأسه من الكتوة اليسرى آتيا بالفلاح دور وغيره وهذا اذا سكنت بكوتات أماناوات الروم
وهو ما خالفه صاحب كلكتوة اجعل (قوله بعد فلاح الخ) فيه رد على من يقول ان عليه بعد الاذان بشامة
وهو اختيار الفضلي - بصر عن المستفي (قوله الصلاة خير من النوم) انما كان النوم مشارا للصلاة
في اصل الغاية لانه قد يكون عبادة كما اذا كان وسيلة الى تحصل طاعة او ترك منصبة او لان النوم راحة
في الدنيا والصلاة راحة في الآخرة فتكون افضل بصر (قوله لانه وقت نوم) أي يخص بزيادة اعلام دون
المشاة فان النوم قبلها مكره ونادر ط (قوله ويصلي اصبغ الخ) لقوله صلى الله عليه وسلم للبلال رضى
الله عنه اجعل اصبغ في اذنك فانه ارفع لسونك وان جعل يده على اذنيه لحسن لان ابا عبد الله رضى الله
عنه ضم اصابعه الاربعة ووضعها على اذنيه وكذا احدى يديه على ما روى عن الامام امداد وفيه ستاتي
عن الضفة (قوله فاذا نه الخ) تنريع على قوله نداء قال في البحر والامر أي في الحديث المذكور للندب
بقربينة الطيل فلذا روى على فعل كان حسنا قال قيل ترك السنة كيف يكون حسنا قال ان الاذان معه احسن
فاذا تركه في الاذان حسنا كذا في الكافي اه فافهم (قوله فاعلم) فاعلم انه لا بد له ان ترك الاقامة
يكراه للمساغدون الاذان وان المراءتقيم ولا تؤذن وان الاذان أكد في السنة منها كافي وأراد بما ذكر أحكام
الاذان العشرة المذكورة في المتن وهي أتم سنة للقرائن وافق بعد اذان قد تم على الوقت ما يند أربع تكبيرات
وعدم الترجيع وعدم الحسن والتميل والالتفات والاستدارة وزيادة الصلاة خير من النوم في اذان الغير
وجعل اصبغ في اذنيه ثم استثنى من العشرة ثلاثة أحكام لا تكون في الاقامة فأبدل التميل بالحدود والصلاة
خير من النوم فقد قامت الصلاة وذكر أنه لا يضر اصبغ في اذنيه فثبت الاحكام السبعة متكررة ودفعه
الاستدارة في المناورة فانها لا تكون في المناورة فكان عليه أن يتعرض لذلك اه ح والحاصل أن الاقامة
تضاف لالاذان في أربعة عملت وقضائه يضاف في مواضع ستاتي منفردة (قوله لكن هي افضل منه) فقله
في البحر عن الغلامه بلاذ كر خلاف وذكر في الفتح ايضا اه صرح بغير الدين في المواضع تعلقا من المسموع بانها
أسكن من الاذان أي لا يسهل في مواضع دون الاقامة كافي في المسافر وما بعد أول الفوات وثانية
الصلاين بمرته وقوله وكذا الامامة عليه في الفتح بقوله لما غلبه صلى الله عليه وسلم عليها وكذا الخلفاء
الراشدون وقول جرولا الخلق لا ذنت لا يستلزم تقضية عليا بل مراده لا ذنت مع الامامة لا مع تركها
فقد بان الافضل سكون الامام هو المؤذن وهذا مذهبنا وعليه كان أبو حنيفة اه أقول وهو واحد
قولين معصين عند الشافعية والثاني أن الاذان افضل وبقي قول يساويا وقد حكى الثلاثة
في السراج ثم ان ما استدله على افضلية الامامة على الاذان يدل على افضليتها ايضا على الاقامة لان
السنة أن يقيم المؤذن فافهم (تنبيه) مقتضى افضلية الاقامة على الاذان كونها واجبة مذهب من يقول
بوجوبه ولم ارم من صرح به الآن قال ان القول بوجوبه لما منه من الشعار بخلافها على أن السنة قد تفضل
الواجب كما تؤول كتاب الطهارة فتأمل ثم رأيت صاحب البدائع عذ من واجبات الصلاة الاذان والاقامة
(قوله التميمي) أي الذي يقيم الصلاة (قوله لم يدها في الاصح) بخلاف ما لو صدر في الاذان حيث تندب
عادته كما تؤول لان تكرارا الاذان مشروع أي كافي يوم الجمعة بخلاف الاقامة وعليه خالف الخافضة من انه بعد
الاقامة سبق على خلاف الاصح وعلمه في التبر (قوله مزين) راجع الى قد قامت والى الفلاح ط (قوله)
وعند الثلاثة هي فرادى أي الاقامة والاولى ذكره عند قوله وهي كالاذان ح ودليل الاثمة الثلاثة ما رواه
البضاري - امر بلال أن يشفع الاذان ويوتر الاقامة وهو محمول عندنا على ان يبار صوتا بان يحددها وقتا بينه
وبين النصوص الغير المختلفة وقد قال الطحاوي - فارتب الاكرار من بلال انه كان يثني الاقامة حتى مات ويقامه
في البحر وغيره (قوله غير الراكب) عبارة الامداد الآن يكون راءا كما سافر الضرورة للسرا بل لا اذن وهو
راكب ثم نزل وأقام على الارض ويكره الاذان راكبا في الحضر في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف لا بأس بكافي
البدائع اه (قوله يسما) أي بالاذان والاقامة لكن مع الالتفات بصلاة وفلاح كما تؤول (قوله تنهيا)
لقول الحمط الاحسن أن يستقبل بصر ونهر (قوله اعاد ما قدم فقد) كالوقوف الفلاح على الصلاة بعده
فتدأ ولا يستأخذ الاذان من أوله (قوله ولوردة سلام) او تسميت عاتس او نحوهما الى نفسه ولا بعد القرائح

(وقول) نداء بعد فلاح اذان

الغير الصلاة خير من النوم

(مرتين) لانه وقت نوم (ويجعل)

ندبا (اصبعيه) في مخرج (اذنيه)

فاذا نه بدونه حسن وبه احسن

(والاقامة كالاذان) فاعلم

(لكن هي) أي الاقامة

وكذا الامامة (افضل منه) فتح

(ولا يضر) القيم (اصبعيه)

في اذنيه لانها اخفض (ويصدر)

ضم الدال أي يسرع فيها فليرسل

لم يدها في الاصح (ويزيد قد)

قامت الصلاة بعد فلاحها مرتين

عند الثلاثة هي فرادى (ويستقبل)

غير الراكب (القلبه) يسما ويكره

تركه تنزيها ولو قدم فيها مؤثرا

أعاد ما قدم فقط (ولا يكتم فيها)

أصلا ولو ردة سلام

على الصحيح سراج وغيره قال في النهرومنة التفتيح للصين صونه (قوله استأنفه) (الاذا كان الكلام بعبارة ثانية (قوله ويؤوب) التثويب المودى الى الاعلام بعد الاعلام درو وقيد تثويب المؤذن في التقنية عن المتعلق لا ينبغي لاحد ان يقول لمن فقهه في العلم والجاه ان وقت الصلاة سوى المؤذن لانه استغفار لنفسه اه
بحر قلت وهذا خاص بالتثويب للامير ويحسوه على قول ابى يوسف فافهم (قوله بين الاذان والاقامة) فسر
في رواية الحسن بن بانيك بعد الاذان قد عشرين آية ثم يؤوب ثم يركع كذلك ثم يقيم بحر (قوله في الكل)
أي سلك الصلوات لظهور التواني في الامور الدينية قال في العناية أحدث المتأخرون التثويب بين الاذان والاقامة على حسب ما تعارفوه في جميع الصلوات سوى المغرب مع انما الاول يعني الاصل وهو تثويب الفجر
وماراة المسلمون حسناته وعند الله حسن اه (قوله للكل) أي كل احد وخسه ابو يوسف بن يستغل
بصالح العامة كالقاضي والمفتي والمدرس واختاره فاضل خان وغيره غير (قوله بما تعارفوه) كتحسين
او قامت قامت او الصلاة الصلاة ولواحدوا اعلاما معناه الفاذل جاز غير عن الجنب (قوله في الكل) قال في الدرر هذا
لوقته على التثويب لكن اولى للتلاويهم أن المجلس بعده غير (قوله في الكل) قال في الدرر هذا
استثناء من يؤوب ويجلس لان التثويب لا اعلام الجماعة وهم في المغرب حاشرون لفسق الوقت اه واعتزله
في التبر بانه منافي لقول الكل في الكل قال الشيخ اجماعا وليس كذلك لما مر عن العناية من استثناء المغرب
في التثويب وجهه جزم في غروالاد كالمروا لنهاية والبرجندى وابن ملك وغيرها اه قلت قد يقال ما في الدرر
على رواية الحسن من انه يركع قدر عشرين آية ثم يؤوب كما قد مرناه أما لو يؤوب في المغرب بلا فاصل قلنا مرناه
لا مانع منه وعليه يعمل ما في التبر قد مر (قوله في الكل) هذا عنده وعندهما يفضل جملة بجملة الخطيب
والخلاف في الأفضلية طوطي لا يكرهه عند وسحب القول للأقامة الى غير موضع الاذان وهو متفق عليه
وقامه في البصر (قوله سنة ٧٨١) كذا في التبر عن حسن المباشرة للسبوطي ثم نقل عن القول البديع
للسبوطي انه في سنة ٧٩١ وأن استاده كان في ايام السلطان الناصر صلاح الدين بأمره (قوله ثم فيها
مرتين) أي في المغرب كالمصرح به في أنفرائ لكن لم يمتح في النهروم اراه في غيره وكان ذلك كما موجود في زمن
المشاعر والمراودة ما قبل عقب اذان المغرب ثم بعده بين العشاءين لله الجمعة والاثني وهو المحس في دمشق
ثم كبريا كلفني شغل قبل اذان الظهر يوم الجمعة ولم ابرن ذكره ايضا (قوله وهو بدعة حسنة) قال في التبر
القول البديع والصواب من الاقوال انها بدعة حسنة وحكي بعض المالكية الخلاف ايضا في سماع المؤذن
في الثلث الاخير من الليل وأن بعضهم منع من ذلك وفيه نظر اه ملخصا (فائدة اخرى) ذكر السبوطي
أن اقول من أحدث اذان اثني معا بنوامة اه قال الرمي في شاشة البصر والمراودة في صفا جماعة
الاذان المحس في ديارنا بأذان الجوق هل هو بدعة حسنة أو سيئة وذكره الشافعية بن يدي الخطيب
واختلفوا في استحبابه وكرهه وأما الاذان الاول فقد صرح في النهاية بأنه المتواتر حيث قال في شرح قوله
واذا اذن المؤذن الاذان الاول ترك التسليم ذكر المؤذن بقية الجمع اشراف الكلام يخرج العادة
فان المتواتر فيه اجماعهم تسليم اصواتهم الى اطراف المصالح اه ففيه دليل على انه غير مكروه
لان المتواتر لا يحسب مكروها وكذلك قول في الاذان بن يدي الخطيب فيكون بدعة حسنة اذ ماراة
المؤمنون حسنها فهو حسن اه ملخصا أقول وقد ذكره سيدي عبد الفتاح المالكية كذلك أخذ من كلام النهاية
المذكور ثم قال ولا خصوصية لبيعة القروض الخمسة فتحتاج للاعلام (قوله لوجماعة الخ) أي في غير
المسجد بقدر ما يذكره غير ما من انه لا يؤذن فيه لفائدة ثم هذا الحد قوله واخصاونه وقد ذكر في الصريحنا وقال
ولم اذ في كلام ايثار استدلاله في المغرب في العصر اذ اكت في غنك أو بانيك فأذن في الصلاة
فأرفع صوتك بالنداء فانه لا يسمع مدى صوت المؤذن انس ولا جن ولا مدرا لا شهيد يوم القيمة اه وأقره في التبر
أقول بانه ما في التهمساتي من انه يجب بصوت يرفع الجهر بالاذان لا اعلام التسليخا اذن نفسه خافت لانه
الاسل في الشرع كافي كشف المنار اه على ما استدلل به بغير دفع الصوت المنفرد في منه ايضا كتبر
الشهر يوم القيمة الا ان يقال المراد بالمبالغة في رفع الصوت والمؤذن في منه يرفع دون ذلك فوق ما يسمع منه
عليه يعمل ما في التهمساتي قلنا تأمل (قوله للتسادة) أي اذا اصعد في الوقت والاكت فائدة ط

فان تكلم استأنفه (ويؤوب)
بين الاذان والاقامة في الكل
للكل بما تعارفوه (ويجلس فيما)
يقدريما يحضر الملازمون مرعا
لوقت الندب (الافى المغرب)
فيكث فائما قد وثلاث آيات
تصاروكره الوصل اجاعا (فائدة)
التسليم بعد الاذان حدث في
ربيع الآخر سنة سبع مائة
واحد وثلاثين في عشاء ليلة
الاثني ثم يوم الجمعة ثم بعد عشر
سنة حدث في الكل الا المغرب
ثم فيها مرتين وهو بدعة حسنة
(د) بين أن يؤذن ويقم لفائدة
واخصاونه لوجماعة أو صغرا
لا يسمه منفردا (وكذا) يستأن
(الاول القوائ) لا لتسادة

مطلوب
في اذان الجوق

وفي المجتبى قوم ذكر وانفاد صلاة صلوا في المسجد في الوقت فتصومها بمباحة فيه ولا يصدون الاذان والاقامة وان تصوموها بعد الوقت فتصومها في غير ذلك المسجد بأذان واقامة اهـ لمستن سبأ في الاقامة بعد احوال الفصل (قوله فيه) أي في الاذان (قوله في مجلس) أما وفي مجلس فان على في مجلس أكثر من واحدة فكذلك والأذن وأقام لها (قوله وفيه ادلى) لانه اختلفت الروايات في فضائه صلى الله عليه وسلم ما فاته يوم المئذنين في بعضها انه امر بل لا فاذن وأقام لكل وفي بعضها انه اقتصر على الاقامة فيما بعد الاولى فلاخذ بالادنى خصوصاً في باب العبادات وقامه في الامداد (قوله ورش لم لكل) أي لا يصح في الاقامة الباقي بل يصح ركعاً كما في نور الايضاح (تنبيه) بأن في صلاته الجع بركة بأذان واحد واخاتين وبزدة بأذان واقامة واختار الطحاوي انه أي كبره ووجه ابن الهمام كما ساق في باب ان شاء الله وبني اوجع بين قاتنة ومؤذنة لم أره وظهر لي انه باق بأذنين واخاتين والفرق بينهما وبين الجع بزدة لا يحنى (قوله ولا يسن ذلك) أي الاذان والاقامة وأفراد الغصير على تأويل المذكور ح واراد بنى السنة العسكرية في المواضع الثلاثة المذكورة كما يعلم من الامداد (قوله ولو جاعة) اخذ من قول الفخ لان عائشة اتت بنصر بأذان ولا اقامة حين كانت جماعة من مشروعة وهذا يقتضي أن المفردة ايضا كذلك لان تركهما لما كان هو السنة حال شرعية لجماعة كان حال الانفراد أولى اهـ قلت وهو ظاهر ما في السراج ايضا وكان الاولى للشارح أن يقول ولو مفردة لان جماعة من الان في مشروعة ققطن (قوله بجماعة صبيان وعبيد) لا تنافي بينهما في شرع لانها ككبراء الترتيب فيها جهر من الزيلعي (قوله في مصر) مثل المذود وغيره زيلعي وفي القرى لا يكره بكل حال نظيره أي لا يقبل اداء الجمعة في غيرها ولا بعده لقوله وقيل بعد اداء الجمعة لا يكره في مصر (قوله لان فيه تشويش الخ) انما يظهر أن لو كان الاذان لجماعة أما اذا كان مفرداً واذن بغيره يصح فيه فلا ط وفي الامداد انه اذا كان التوقيت لا حراماً فالاذن في المسجد لا يكره لانتفاء الملة كنهه صلى الله عليه وسلم ليله التعريس اهـ لكن ليله التعريس كانت في مصر اهـ لا في المسجد (قوله لان التأخير موصية) انما يظهر ايضا لجماعة لا المتفرق ط أي لان المفرد يضاف في ذاته كالمقضاء من التهنيتي على انه اذا كان التوقيت لا حراماً لا يكره ذلك الجماعة ايضا لان هذا التأخير غير موصية هذا وظهر من التعليل أن المفرد مضافاً مع الاعطاء عليها ولو في غير المسجد كما افاده في المنع في باب قضاء القوائت (قوله بلا كراهة) أي تحريمه لان التزجية ثابتة لما في الجهر من الخلاصة ان غيرهم اولى منهم اهـ ح اقول وقد تناول كتاب الطهارة الكلام في أن خلاف الاولى مكره او لا فراجعه (قوله في مراعي) المراد به العاقل وان لم يراعي كما هو ظاهر الجهر وشبهه وقبل يكره لكنه خلاف ظاهر الرواية كما في الامداد وغيره وعلى هذا يصح تقريره في وظيفة الاذان جهر (قوله وبعد وأعي الخ) اعلم يكره اذا نهم لان قولهم مقبول في الامور الدينية فيكون ملزماً فيحصل به الاعلام بخلاف الفاسق اهـ زيلعي قلت بردهه صلى الله عليه وسلم فان قوله مقبول في الامور الدينية في الاصح كما قد مضى قبل الباب ومقتضاه أن لا يحصل به الاعلام كالفاسق تأمل ويأتي تمام الكلام في ذلك (قوله ولا يجل الاذان) ذكره في البرصين فقال وبنى أن العبد ان اذن لنفسه لا يحتاج الى اذن سيده وان اراد أن يكون مؤذناً للجماعة لم يجز الاذن سيده لان فيه اضراً واجتمعت له احتياجه الى مراعاة الاوقات وأمره في كلامهم اهـ (قوله كسأجبر ناس) هو بحث لصاحب التبرجيت قال وبنى أن يكون الاجبر الخاص كذلك لا يجل اذانه الا بذن مستأجر اهـ قلت بل مصرحاً بأنه ليس له أن يؤذي النوازل اتفاقاً واختلافاً في السن كما سذكر في الايات ان شاء الله تعالى وهذا مذهب يلبث البراءة فان العبد ملوك المنافع والرتبة ايضا بخلاف الاجبر (قوله وأعي) لا يرد عليه اذان ابن ابي بكر مكرم الامعي فانه كان معه من يخط عليه اوقات الصلاة ومن كان ذلك يكون تأذنه وتأذير الصبي ما ذكره شيخ الاسلام معراج وهذا على ثبوت الكراهة فيه وقد مر الكلام فيه والا فلا ورود (قوله عالماً بالسنة والاقوات) أي سنة الاذان واقامة المطلوبة على ما مر بيانه (قوله ولو غير محتجب) رده على ما في الفقه حيث قال لو لم يكن عالماً بالاقوات والصلوات يستحق نواب المؤذنين كما في الثانية حتى اخذ الاجرة الاولى ورد في التبرجيت الجهر بأن في اذان الجاهل جهالة مشروعة في القر

(ومع فيه الباقي) وفي مجلس وقوله
أولى ويقيم لكل (ولا يسن) ذلك
(فيما قبله النساء اداءه وقضاءه)
ولو جاعة بجماعة صبيان وعبيد
ولا يسن ايضا لظهور يوم الجمعة
في مصر (ولافيا يقتضي من
القوائت في مسجد) لان فيه
تشويشاً وتقليلاً (ويكره قضاءها
فيه) لان التأخير موصية فلا
يظهرها برأية (ويجوز) بلا
كراهة اذان من مراعي وعبيد
ولا يجل الا بذن كاجبر خاص
(وأعي) وله ذن وأعي (أعي)
وانما يستحق نواب المؤذنين اذا
سكان عالماً بالسنة والاقوات
ولو غير محتجب جهر

مطلوب
في المؤذن اذا كان غير محتجب
في اذانه

بخلاف غير المتعبد على أن عدم حل أخذ الأجرة على الأذان والامامة رأى المتقدمين والمتأخرون يجوزون ذلك على مناسبات في الأجازات اه اقول لا يلزم من حل الأجرة الملل بالضرورة حصول الثواب ولا سيما إذا كان لولا الأجرة لا يؤذن فانه يكون عمله قد نساوه ورأى أنه لم يعتب عمله لوجه اقتضائهم فهو كما جاز أم قيس وإذا كان الجاهل المتعبد لا يزال ذلك الأجر فهذا بالاولى كيف وقد ورد في عدة احاديث التقيد بالعتب منها ما رواه الطبراني في الكبير كافي الفقيه ثلاثة على كتابان المسك يوم القيامة لا حولهم من القرم الا كبر ولا يفرعون من بضع الناس وجل علم القرآن فقام به يطلب وجه الله وما عنده ورجل شاذي في كل يوم وليس له خمس صلوات يطلب وجه الله وما عنده وعلوكم لا يتبعه في الدنيا عن طاعة ربهم قد يقال ان كان قصده وجه الله تعالى استمكنه بجراعه للاوقات والاستغفار به يقل ١ كتابه عما يقبضه لنفسه وعمله فأخذ الأجرة ثلاثين من الكتاب من اقامة هذه الوظيفة الشريفة ولولا ذلك لم يأخذ جراً غدا الثواب المذكور بل يكون جمع بين مبادي وهما الأذان والسي على العيال وانما الاعمال بالنسب (قوله ويكره اذان جنب) لانه يصير ابا الى الابيب اليه واخوته اولى بالكرهية مصر في الخفية بأنه يجب الطهارة فيه من اغفل الحديث وظاهره أن الكراهة تعرية بصر (قوله على المذهب) راجع لقوله واخوته محدث لا اذانه وأما المذهب فيكره منه رواية واحدة كافي البصر ح (قوله بامامة واذان) الاقل منصوص عليه والثاني الخفية في التبرعنا (قوله من جاهل حق) أي حيث لم يوجد عالم حق (قوله ولو يباح) كثره انظر لاسافة لقمة وأشار الى انه لا يلزم من السكر الفسق فلا تكرر (قوله كمنه) ومنه المجنون ح (قوله ويصاد اذان جنب الخ) زاد التمسك في الفاجر والراكب والقاعد والمأثم والمحرر عن القبة وعمل الوجوب على الكل بأنه غير معتد به والتدب بأنه معتد به الا انه ناص خال وهو الاصح كافي الثنائى (قوله لماز) أي من قوله لمشروعية تكراره (قوله لموت مؤذن) لم يقل ومقيم لان المؤذن هو المقيم شرعاً بأيان فافهم (قوله وقشبه) بضم القين وسكون الشين المجهن ليعمل القوى المحركة والحاسة لخص القلب من الجوع وغيره كالمضامد في الموضوع من التمسك ح (قوله وحصره) مصدر من باب فرح الخ في المنطق ح عن القاموس (قوله ولا ملقن) الواو الملقن ح (قوله ودعا به للوضوء) لكن الاولى أن تسميها ثم توضح لا ابتداء معاصم الحديث جائزاً لابتداء الاولى بدائع (قوله خلاصة) ونحوه في الخفية كافي الفقيه حان الجواب على ظاهره استجيب الى الفرق بين نفس الأذان فانه سنة وبين استقباله بعد الشروع فيه وقد يقال فيه اذا شرع فيه تم قطع تبادر إلى ظن السامع أن فعله للتطافت نظرون الاذان الحق وقد نفوت بذلك الصلاة الا ان هذا يقتضى وجوب الاعادة فيمن مرأه يصاد أذانهم الا الجنب أي لعدم الاعتماد على قولهم ولوقال قائل فيمن علم الناس حالهم وجبت والا استجبت ليقع فعل الاذان معتبراً وعلى وجه السنة لم يعد عكسه في الجملة المذكورة في الخلاصة اه اقول يتطهر في أن المراد بالوجوب الزموم في تحصيل سنة الاذان وأن المراد أنه اذا مرض للمؤذن ما يمتعه من النائم وأراد آخر أن يؤذن يلزمه استقبال الاذان من اقله وان اراد اقامته سنة الاذان فلا يلزم على ماضى من اذان الاول بل يصح فذا قال في الخفية لوجه من الاعمال مستقبل غيره اه اى لتلايكون تجايعض الاذان (قوله وجرم المصنف الخ) أي حيث قال فيما مضى في المارحى لأن اذان العبي الذي لا يعقل غير صحيح للمجنون والمعنوه اه فافهم وهذا ذكر في الجبري هنا قرح عند المصنف فجزم به ورويه ما في شرح النخبة من انه يجب اعادة اذان السكران والمجنون والصبي غير العاقل لعدم حصول المقصود لعدم الاعتماد على قولهم اه (قوله قلت وكافر وفاسق) ذكر القاسق هنا غير مناسب لان صاحب البصر جعل العقل والاعلام شرطاً للصحة والعدالة المذكورة والطهارة شرطاً كمال وقال فاذا ان القاسق والمرأة والجنب جميع ثم قال وشرح ان لا يصح اذان الفاسق بالنسبة الى قبول خبره والاعتقاد عليه اى لانه لا يعقل قوله في الاحوال والبيئة ظم يوجد الاعلام كما ذكره المازيلي وحاصله انه يصح اذان الفاسق وان لم يحصل به الاعلام اى الاعتماد على قبول قوله في دخول الوقت بخلاف الكافر وغير العاقل فلا يصح اصلا لقسوة الشارح بين الكافر والفاسق غير مناسبة ثم اعلم انه ذكر في الحاشى القدسي من سنن المؤذن كونه رجلاً عاقلًا صالحاً عالماً بالسنن والافات مواعيل عليه محسباً شامخة مستقبلاً وذكر نحوه في الاعداد ومقتضاه ان العقل غير شرط لصحة الاذان

(ويكره اذان جنب واخوته)
واخوته محدث لا اذانه على
المذهب (و) اذان (امراة) وخشي
(وقاسق) ولو علم انه لكنه ادى
بامامة واذان من جاهل حق
(وسكران) ولو يباح كمنه
وصى لا يعقل (وقاعد الاذان)
اذن لنفسه وراكب الاسافر
(ويصاد اذان جنب) تدب وقيل
وجوبا (لا اقامته) لمشروعية
تكراره في الجمعة دون تكرارها
(وكذا) يصاد (اذان امرأه)
ومجنون ومعنوه وسكران
وصى لا يعقل لا اقامتهم لاسر
ويجب استقبالها لموت مؤذن
وقشبه وحصره ولا
ملقن ودعا به للوضوء لسبق
حدث خلاصة لكن عبر
في السراج تدب وجرم المصنف
بعدم صحة اذان مجنون ومعنوه
وصى لا يعقل قلت وكافر وفاسق
لعدم قبول قوله في الميات

فصيح اذان غير الصاقل كالمجنون والمعتوه والمكران كما يصح اذان الفاسق والمرأة والمجنون ويدل عليه ما في البدائع من انه يكره اذان المجنون والمكران وأن لا يحل اعادته في طهار الزاوية وأنه يكره اذان المرأة والصبي العاقل ويعزى حتى لا يعاد لحصول التصود وهو الاعلام وروى عن الامام أنه تسخىب اعادته اذان المرأة اه وعلى هذه الرواية منى الزيلعي وذكر في البدائع ايضا أن اذان الصبي الذي لا يعقل لا يعزى ويعاد لأن ما يصدور عن عقل لا يستحقه كصوت الطيور اه فحملت المساقاة بين ما يجرم به المصنف شعاعا للعلم وكذا ما قد مناه عن شرح النية من عدم صحة اذان غير العاقل كالمجنون والمعتوه والمكران وبين ما في الحواشي والبدائع من صحة اذان الصبي الذي لا يعقل والذي يظهر في التوفيق هو أن المقصود الأصلي من الاذان في الشرع الاعلام بدخول اوقات الصلاة ثم صار من شعار الاسلام في كل بلدة او ناحية من البلاد والاسعة على ما مر من حيث الاعلام بدخول الوقت وقبول قوله لا بد من الاسلام والعقل والبلوغ والعلم والقدرة على هذا الباب من معين الحكام مانعه المؤذن بكنى اخباره بدخول الوقت اذا كان في الشارع عالما بالوقت مسلما ذكر او يعتقد في قوله اه والتظاهر أن قوله ذكر او غير قد لقبول خبر المرأة فحينئذ يقال اذا اختلف المؤذن بهذه الصفات يصح اذانه والا فلا يصح من حيث الاحتياط عليه في دخول الوقت وقد مناه ايضا قبل هذا الباب انه في الفاسق والمستور بهكم رأيه في صدقه وكذبه ويعمل به بخلاف الكافر والصبي والمعتوه فإنه لا يقبل اصلا وامر من حيث اقامة الشعائر السابقة للائتمار من أهل البلدة فصيح اذان الكل سوى الصبي الذي لا يعقل لان من جعه لا يعقل انه مؤذن بل يظنه يلعب بخلاف الصبي العاقل لأنه قريب من الرجال وقد أمر عنه الشراح بالمرأة وكذا المرأة فان بعض الرجال قد يشبهه صوته صوت المراهق والمرأة فاذا اذن المراهق او المرأة سمعه السامع يعتد به وكذلك المجنون او المعتوه او المكران فإنه وجب من الرجال فاذا اذن على الكعبة المشرفة قامت به الشعيرة لأنه ادفعه غير العالم بحاله بعدة مؤذنا وكذا الكافر خارجا وهذه الحجة صارت الشروط المذكورة كلها شروطا كمال لا في المؤذن الكامل هو الذي تقام بأذانه الشعيرة ويحصل به الاعلام فيعد اذان الكل بداعي الاصح كما قد مناه عن القهستاني ثم الظاهر أن الاعادة انما هي في المؤذن الراتب اما لو حضر جماعة علمون بدخول الوقت واذن لهم فاسق او صبي يعقل لا يكره ولا يعاد اصلا لحصول المقصود تأمل (تنبيه) يؤخذ مما قد مناه من انه لا يحصل الاعلام من غير العدل ولا يقبل قوله انه لا يجوز الاعتداد على المبلغ الفاسق خلف الامام كآبائه عليه بعض الشافعية فتنبه لهذه الدقة والله اعلم (قوله لمسلم) أي سفر الغوايا او غيرهما كما في اني السعد ط (قوله ولو منفردا) لأنه ان اذن وأقام صلى خلفه من جنوده ما لا يرى طرفة رءاه عبد الرزاق وهذا هو المعروف أن المقصود من الاذان لم ينصرف في الاعلام بل كل منه ومن الاعلان بهذا الذكر كشرا لذكر الله ودينه في ارضه وحث كبر العباد من الجن والانس الذين لا يرى شخصهم في الغلوات فتح وفي نصير الشارح بالمتفرد اشارة الى انه لا يعطى لحكم الامام من كل وجه وهذا حال في التاتارية عن الفتاوى العنانية ولو اذن وأقام في الصرا وهو منفرد بحكمه حكم المنفرد في انه يجمع بين التسبيح والتسبيح وكذا في الجهر والخلوة اه (قوله لا تركه) الظاهر أن المراد في الكراهة الموجبة للاسائة والاقتصرح في الكثرة بعد ذلك بنده للمصنف والمصلي في شدة في المصنف في الصبر ليكون الاداء على هيئة الجماعة اه ولما علمت من انه ليس المقصود منه الاعلام فقط (قوله لحضور الرقعة) أي ان كان ثم جماعة والا فلا امر أظهر (قوله ولو بجماعة) وعن أبي حنيفة لو اكتفوا باذان الناس اجزأهم وقد أساءوا فترق بين الواحد والجماعة في هذه الرواية بجر (قوله في شدة) أي فيما يتعلق بالبلد من الدار والكرم وغيرهما قهستاني وفي التفانيق وان كان في كرم او ضيقة بكنى باذان القرية او البلدة ان كان قريبا والا فلا وحسب القرب ان يبلغ الاذان اليه منها اه اما عبد الله والظاهر انه لا يشترط جماعة بالفضل تأمل (قوله لها مسجد) أي فيه اذان واقامة لان المؤذن تأتب كالسافر صدر الشريعة (قوله اذان الحلي بكنيه) لان اذان المله واقامتها كاذانه واقامته لان المؤذن تأتب اهل المصر كلهم كابن سيرين اه ابن مسعود حين صلى بمقعة من الاسود بغيران واقامة حيث قال اذان الحلي بكنيه وعين روى مسند ابن الجوزي فتح أي فيكون قد صلى بها سكا بخلاف المسافر فإنه صلى بدوم ما حقه وسكا لان المكان الذي هو فيه لم يتردد فيه اصلا تلك الصلاة كافي وتظاهرها بكنيه اذان الحلي واقامته

(وكره تركهما) معا (لسافر)
ولو منفردا (وكذا تركها) لا تركه
لحضور الرقعة (بخلاف مصل)
ولو بجماعة (في شدة بصر)
أو قرية لها مسجد فلا يكره تركهما
اذا كان الحلي بكنيه

وان كانت صلاته في آخر الوقت تأمل وقد علمت تصريح الكثر بنسبه المصنف والمصلي في بيته في المصنف فلو قلنا
من كفاية اذن ان الخي في الكراهة المؤقتة قال في البحر ومفهومه انه لو لم يؤذوا في الخي يكره تركهما للمصلي
في بيته وبه صرح في المبني وانه لو اذن بعض المسافرين سقط عن الباقي كالاختي (قوله وتكرار الجماعة)
لما روي عبد الرحمن بن ابي بكر عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من بيته ليصلح بين الضمير فجمع
وقد صلى في المسجد بجماعة فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم في منزل بعض اهل جمع اهل قسلي بهم جماعة
ولو لم يكره تكرار الجماعة في المسجد لمصلي فيه وروي عن انس ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا
اذا غابوا في الجماعة في المسجد فادى ولان الكثر اريدوا في تقليل الجماعة لان الناس اذا علموا
انهم تقوم بهم الجماعة يتحاجون فتكثروا لا تانوا ١٥ بدائع وحسنه فلو دخل جماعة المسجد بعد ما صلى اهل
فيه فانهم يصلون وحدها وانا هو ظاهر الرواية ظهيرة وفي آخر شرح المنية ومن ابي حنيفة لو كانت الجماعة
اكثر من ثلاثة يكره التكرار والاقل وروى في يوسف اذا لم تكن على الهيئة الاولى لا تكره ولا تتكرر وهو
الصحيح والعدل عن اهل البيت كذا في البرازية ١٥ وفي الترتيب الثانية عن الرواية وبه تأخذ
وسباني في باب الامامة ان شاء الله تعالى لهذه المسألة زيادة كلام (قوله الا في مسجد على طريق) هو
ما ليس في باب الامامة ان شاء الله تعالى لهذه المسألة زيادة كلام (قوله فلا بأس بذلك) هو
الاولى منه لما علمت انه الافضل فاظهر (قوله جوهر) لم آره فيها وانما ذكر في السراج (قوله مطلقا)
أي لغة وحشة ١٥ (قوله مكره) ان لفظة وحشة أي بان لم يرض به وهذا اختياره وانما زاد ومنه
عليه في الدرر والخاتمة لكن في الخلاصة ان لم يرض به يكره وجواب الرواية انه لا بأس به مطلقا ١٥ قلت
وبه صرح الامام الخواص في جميع الامام معزى الى اثنتي عشرة والثلاثة وقال في البحر وبذل عليه الملاق قول المجمع
ولا تكرهها من غير مخاض في شرحه لابن مالك من انه لو حضر ولم يرض يكره انما فاضه نظر ١٥ وكذا يدل عليه
اطلاق المكافي مع فلا بأس بكل واحد كذا فلا بأس بان يأتي بكل واحد رجل آخر ولكن الافضل ان يكون المؤذن
هو المقيم ١٥ أي حديث من اذن فهو يقيم وقامه في حاشية فوح (قوله كذا كره الخ) ذكره في روضة الناطق
واختلفوا عند انما هي أي عند قاء الصلاة فقبلتها ما شئت وقبل في مكانه اماما كان المؤذن او غيره وهو
الاصح كما في البدائع وقصر في السراج الخلاف على ما اذا كان اماما فلو غيّر فيها موضع البداية بغير خلاف
بهر (قوله وقال الخواني تذا الخ) أي قال الخواني ان الاجابة باللسان مندوبة والواجبة هي الاجابة بالقدم
قال في التبر وقوله وجوب الاجابة بالقدم مشكك لانه يلزم عليه وجوب الاداء في اول الوقت وفي المسجد
اذ لا معنى لاجاب الالفاظ دون الصلاة وما في شهادان المجتبى مع الاذان وانتظر الامامة في بيته لا تقبل شهادته
مخرج على قوله كالاختي وقد سألت شيخنا الاخير عن هذا فريد جوابا ١٥ أقول وبالله التوفيق ما قاله الامام
الخواني مبني على ما كان في زمن السلف من صلاة الجماعة مرة واحدة وعدم تكرارها كما هو في زمنه صلى الله
عليه وسلم وزمن الخلفاء بعده وقد علمت ان تكرارها مكره في ظاهر الرواية الا في رواية عن الامام ودرواية عن
ابي يوسف كما قد مرنا في راس ساني ان الرابع عند اهل المذهب وجوب الجماعة وأنه بآتم تقويتها اتفاقا وحسنه
يجب السلي بالقدم لا لاجل الاداء في اول الوقت او في المسجد بل لاجل اقامة الجماعة والزم فيها اصلا
أو تكرارها في مسجد ان وجد جماعة اخرى وكل منهما مكره فكذا قال وجوب الاجابة بالقدم لا قال يمكنه أن
يجمع بأهله في بيته فلا يلزم من هذا القول ان لا تقول ان مذهب الامام الخواني انه بذلك لا يتناول اباء الجماعة
وانه يكون بدعة ومكره ولا يعذر نعم قد علمت أن الصحيح انه لا يكره تكرار الجماعة اذا لم تكن على الهيئة الاولى
وسباني في الامامة ان الاصح انه لو جمع بأهله لا يكره وسأل فضيلة الجماعة لكن جماعة المسجد أفضل فاقتنم
هذا التعرير الفريد وبأقرب ما يرضي مزيد (قوله من سمع الاذان) يفهم منه انه لو لم يسمع لهم او لم يسمع
انه لا يجب وهو ظاهر الحديث الا في اذا سمعت الاذان حيث علمت على السماع وقد صرح بعض الشافعية بأنه
الظاهر وبأنه يجب في جميعه اذا لم يسمع الاضفة (قوله ولو جنب) لان اجابة المؤذن ليست بأذان بجر
عن الخلاصة (قوله لا حائضا ونساء) لانها من اهل الاجابة بالقدم فكذا بالقول امداد أي بخلاف
المجب فانه محتاج بالصلاة ولان حديثه اخف من الميضي والنفس لا مكان ازالته سريعا (قوله وسامع

مطلب
في كراهة تكرار الجماعة في المسجد

(أو) مصل (في مسجد بعد
صلاة جماعة فيه) بل يكره فعلها
وتكرار الجماعة الا في مسجد على
طريق فلا بأس بذلك جوهر
(أقام غير من اذن بغيره) أي
المؤذن (لا يكره مطلقا) وان
بجسوره كره ان لحقه وحشة كما كره
مشه في آقامته (وجوب)
وقال الخواني تذا والواجب
الاجابة بالقدم (من سمع الاذان)
ولو جنب لا حائضا ونساء وسامع
خليفة

قوله شيئا الاخر المراد بشيئة
اخوه الشيخ زين بن نجيم صاحب
البر اه منه

خطبة) أى خطبة كانت ط وهذا ما بعد معطوف على قوله سائضا (قوله وفى صلاة جنازة) سقط
من بعض النسخ لقصد صلاة موافقا لما فى البحر من المجتبى وعبارة الامداد وصلاة ولو جنازة (قوله ومستراح)
أى بيت الخلا (قوله وتعليم علم) أى شرى فيما ينظره ولا عبر فى الجوهرة فترادف القصة (قوله بخلاف قرآن)
لأنه لا يثبت جوهرة وله لان تكرار القراءة انما هو للاجتماع فلا يثبت الاجابة بخلاف التعليم على هذا ولو قرأ
تعلما او تعلقا لا يقطع ما يحتاج (نبه) هل يجب بعد الفراغ من هذا المذكور ان لا يفتى انه ان لم يطل الفصل
فتم وان طال فلا أخذ ما يأتى لكن صرح فى النص بأنه لو سلم على المؤذن او المصلى او القارئ والخطيب
فمن ابي حنيفة لا يلزمه الرقعة الفراغ بل يرقى نفسه وعن محمد بن زيد وعمن ابي يوسف لا يرد مطلقا هو المصير
وأجمعوا ان المتفرق لا يلزمه مطلقا اه تأمل (قوله كقائه) أى مثلها فى القول لا فى الصفة من رفع
صوت ونحوه (قوله ان جمع المسنون منه) الظاهر ان المراد ما كان مسنونا جع لم يسان الحسن
لا لبعض فلو كان بعض كانه غير عربى او ملحونا لالتج عليه الاجابة فى السابق لأنه حيث تدبر اذا مسنونا
كالوكان كله كذلك او كان قبل الوقت اوصى بجنب وامرأة ومحمل أن المراد ما كان مسنونا لمن افراد كلانه
فوجب المسنون منها دون غيره وهو بعد تأمل لا يمتنع استماعه والاصفاء اليه وقد كرى البحر انهم صرحوا
بأنه لا يعمل جماع المؤذن اذا لم يكن كقائرى وقتضائه لا يصح بالقافية وان علم انه لاذن فى الاصحى هل يجب
اذن غير الصلاة كالاذن للمولود لم انه لا يتنا والظاهر انه ولما يلتفت فى جميعه كما هو ظاهر الحديث
الان يقال ان آل خله مهد وهل يجب الرجوع اذا جحد من شافى بناء على اعتقاده انه سنة عمل تردد
كأترد بعض الشافعية فمن مع الاطعمة من حتى يتبها واستوجه بعضهم انه لا يجب فى الزيادة كالوزاد
فى الاذان تكبير لكن قياسه على الزيادة فله نظرا لانه لا قال بها بخلاف ما نحن فيه فانه مجتهد فيه تأمل (قوله)
ولو تكرر أى بان لذن واحد بعد واحد او لمعهم فى أن واحد من جهات فسيأتى (قوله اجاب الاول)
سواء كان مؤذنا مسجد او غيره يجر عن الفتح بها ويضمها فى البحر ايضا عن المتقدمين اذا كرر فى المسجد
اكثر من مؤذن لذنوا واحدا بعد واحد فاعلمه لاذل اه لكنه يحمل أن يكون مسبا على أن الاجابة بالقدم
او على أن تكراره فى مسجد واحد وجب أن يكون الثانى غير مسنون بخلاف اذا كان من محلات مختلفة
تأمل وينظر فى اجابة الكل بالقول لتعدد السبب وهو الجماع كما اعتد بعض الشافعية (قوله فيقول)
أى يقول لا حول ولا قوة الا بالله وزاد فى عدة الحق ما شاء الله كان وخبرينهما فى الكفاى وفصل فى الخطبان
بأى باسورة مكان الصلاة وبالمشيمة مكان الفلاح اصحابى والفتاوى الاول فوح افندى ثم ان الاميان
بالخولة وان خالف ظاهر قوله عليه السلام فقولوا مثل ما يقول لكنه ورد فيه حديث مفسر لذلك رواه مسلم
واختار فى الفتح الجمع بينهما فلا بالحديث قال فانه ورد فى بعضها صرح بها اذا قال حتى على الصلاة قال
حتى على الصلاة الخ وقولهم انه يشبه الاستزارة لايم اذا لما مع من اعتباره مجيبا جهادها فانه
مخاطبا لها وقد ايتا من مشايخ السلفين كل جميع بينهما فعدوه ثم تبرأ من الحول والقوة ليعمل
بالدين وقد اطل فى ذلك وأقره البر والبر وغيرهما قلت وهو مذهب سلطان العارفين سدى يحيى
الدين نص عليه فى الفتوحات المحسنة (قوله فيقول صدق وبرت) بكسر الراء الاولى وسكى قصها أى
صرت ذابرة أى خير كبرية ليقوله المناسبة ولو ورد خبره ورد بأنه غير معروف واجب بان من سقط حجة
على من لم يخطأ ونقل الشيخ اصحابى عن شرح الطائوى زيادة والحق نطق (قوله برازى) كذا نقله
فى التبرو له أنه فى فلاحه راجع نسخة اخرى ثم رأيت فيها جمع وهو يضى فالأفضل أن يبق لاجابة لتكون فى مكان
واحد اه (قوله ولم يذكر الخ) هو صاحب التبر قلت ومحمل أن يراد بالقيام الاجابة بالقدم وقد اخرج
السوطى عن ابن نمير فى الخلية بسند فيه مقال اذا سمعت النداء فقوموا فاسمعوا من الله قال شارحه
الناوى أى اسعوا الى الصلاة او المراد بالنداء الاطعمة والعزيمة بالفتح الامر (قوله له أنه الخ) الصحت لصاحب
البحر وصرح به ابن حجر فى شرح المهاج حيث قال فلو سكنت حتى فرغ كل الاذان ثم اجاب قبل فاصل طويل كفى
فى اصل سنة الاجابة كما هو ظاهر اه واستقدم من هذا أن الجيب لا يسبق المؤذن بل يعقب كل جملة منه
بجملة منه قال فى الفتح فى حديث جرير بن ابي امامة التنصيص على ذلك اه قلت وظاهره انه لا تكفى العبارة

وفى صلاة جنازة وجاع
ومستراح واكل وتعليم علم وتعلمه
بخلاف قرآن (بان يقول) بلسانه
(كقائه) ان سمع للسنون منه
وهو ما كان عربيا لحن فيه
ولو تكرر اجاب الاول (الانى)
المطعنين فيقول (فى الصلاة)
خير من الثوم فيقول صدق
وبروت ويندب القيام عند جماع
الاذان برازى ولم يذكر هل يفتى
الى فراغه او يجلس ولو لم يجبه سبق
فرغ لم انه وينسى تداركه
ان خسر الفصل

لان الجواب بسبب الكلام بخلاف متباعدة التقدي الامام (قوله ويدعو الخ) اي بعد ان يصلي على النبي صلى
 الله عليه وسلم ثم يركع ويسلم وفيه اذا اجتمع المؤذن بقوله مثل ما يقول ثم صلوا على - قائمه من صلى على - صلاة صلى
 الله عليه بها عسرا ثم صلوا الوسيطة فانها منة في الجنة لا تخفى الا لصديق من جدد الله وأرجوان أكون
 انما هو من حال الله في الوسيطة حلت به الشفاعة وروى البخاري وغيره من قال حين يسمع النداء اللهم هذه
 الدعوة الثالثة والصلاة الثالثة آت بعد الوسيطة والشفاعة وابنه مقام محمود الذي وعده حلت له شفاعة
 يوم القيمة وزاد البيهقي في آخره المثل لا تلقى المعاد وتقامه في الامداد والفتح قال ابن حجر في شرح المنهاج
 وزيادة والهدية الوسيطة وخففه سيأرحم الراحمين لا اصل لهما اه (قوله) يستحب أن يقال عند سماع الاولى
 من الشهادة صلى الله عليك يا رسول الله وعند الثانية منه لقرن عبي بك يا رسول الله ثم يقول اللهم متعني
 بالسمع والبصر وعد وضع ظفري الايمان على العيينة فاته عليه السلام يكون فائدة الى الجنة - كذا في كثر
 العباد اه - فاستأني وخوفه في الفتاوى الصوفية وفي كتاب الفردوس من قبل ظفري اياه به عند سماع
 الشهادتين بعد رسول الله في الاذان انما فاته ومدخله في صفوف الجنة وتقامه في حوائج الجبريل لم ي - عن
 المقاصد الحسنة للسجواي وذكر ذلك الجزاسي وطال ثم قال ولم يصح في المرنوع من كل هذا شي وتقول بعضهم
 أن القهستاني كتب على هامش نسخة ان هذا مختص بالاذان واماني الاقامة فلو وجد بعد الاستقصاء التام
 وانتسح (قوله ولو كان في المسجد الخ) هو مقابل قوله بان يقول كقائه ط (قوله اياها بالشي اليه)
 أي ثلاثون في الجمعة فيا ثم كاترناه انما فاتهم (قوله وهذا) راجع الى قوله ولو كان في المسجد الخ ح
 (قوله الطلوع) أي طلب اياها كاقدمه (قوله لا يسانه) أي لان الاجابة منه مبدية على هذا القول كاتر
 (قوله فقطع قراءة القرآن) الظاهر ان المراد المسارعة للاجابة وعدم التعمد لاجل القراءة لا لخلل التعمد
 بالشي الواجب بالا فلا مانع من القراءة ماشيا الا ان يراد بقطعها بالاجابة باللسان ايضا لكن لا يتناسبه
 التبرع ولو لم يقطعها لم يخل من ان الحلواني قال في حديثه باللسان فاتهم (قوله ويجب) أي باقدم
 (قوله لو اذان مسجد ما ياتي) أي عن التاتر ثانية وهذا ساقط من بعض النسخ (قوله ولو لم يقطع) أي
 لا يجب قطعها بل على الذي ذكرناه انما فلا ياتي ما قد - ممن ان اجابة اللسان مندوبة عند الحلواني فاتهم (قوله)
 وهذا مستخرج عن قول الحلواني (تكرر محض مع قوله وعليه فقطع الخ ط (قوله والظاهر وجوبها
 باللسان الخ) كذا اخذه في فتح القدير مع فلا ياتي ثم تقرر في شئ تصرف الامر عن الوجوب ونزاعه في شرح المنية
 بما في آخر الحديث من قوة عليه الصلاة والسلام ثم صلوا على - فان من صلى على - الخ لان منه من الترغيبات
 في التواجب تستعمل في السبب غالبا اه أقول فيه فخر لان ما ذكر انما هو الصلاة وسؤال الوسيطة لا للاجابة
 الذي وجوبها والقران في النظم لا وجوب القران في الحكم كما تقرر في الاصول ثم اخرج الامام ابو جعفر
 الطحاوي في كتابه شرح الاسرار بسنده الى عبد الله رضي الله عنه قال كأمع النبي صلى الله عليه وسلم في بعض
 أسفاره فسمع مناد يادوه يقول الله اكبر الله اكبر لله كبر فقال صلى الله عليه وسلم على النطرة فقال اشهد
 أن لا اله الا الله فقال صلى الله عليه وسلم خرج من التار فاندناه فاذا صاحب ماشية ادركته الصلاة فنادى
 بها قال ابو جعفر فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال شيئا قال المنادي فدل أن الامر للاستحباب
 والتدب كآمره بالادعاء في اداء الصلوات وقوله اه هذه مرة صارفة للامر عن الوجوب وبه تأيد
 حاصر ح به جماعة من اصحابنا من عدم وجوب الاجابة باللسان وانما استحبة وهذا اختلفوا في ترجع قول
 الحلواني وعليه من في الخاتمة والفض ويل عليه قوله صلى الله عليه وسلم اذا سمعت النداء فاجب دعي الله
 وفي رواية تأجب عليك السكنة ويكن في ترجمته الادلة على وجوب الجماعة فانه حلت ان تقول الحلواني
 مبني على أن الاجابة لغرض الجماعة والذي بنى فخره في هذا المثل أن الاجابة باللسان مستحبة وأن الاجابة
 بالقدم واجبة ان لم ين تر كما نفوت الجماعة والابان امكته اياه بجماعة ثانية في المسجد اوفى منه لا يجب
 بل تستحب مراعاة الاول الوقت والجماعة الكثيرة في المسجد لا تكرر ارضا ما ظهري (قوله بأنه) متعلق بقوله
 ولو كان ونزع عليه في التبر بأنه على الاول الخ لكن الاولى ط أقول ثم قواه في التبر بما اوردته على قول
 الحلواني من الاشكال بلزوم الاداء في اول الوقت وفي المسجد وقد علت ادقاعه (قوله على الاول) أي

ويدعو عند غزاه بالوسيلة

رسول الله صلى الله عليه وسلم

(ولو كان في المسجد من معه ليس

عليه الاجابة ولو كان خارجه

أجاب بالشي اليه بالقدم

ولو أجاب باللسان لانه لا يكون

مجيئا وهذا بناء على ان الاجابة

الطلوبه يقدمه باللسان كما هو

قول الحلواني وعليه (فقطع

قراءة القرآن في) كان يقرأ (بغزة

ويجب) لو اذان مسجد كما ياتي

(ولو لم يقطع) لانه أجاب بالخطور

وهذا مستخرج عن قول الحلواني

وأما عندنا فيقطع ويجب بلسانه

مطلقا والظاهر وجوب باللسان

لظاهر الامر في حديث اذا سمعتم

المؤذن فقولوا مثل ما يقول كما يسط

في الصراقة المصنف وقواه في

التبر فلا من المحيط وغيره بأنه

على الاول

لا يرد السلام ولا يسلم ولا يقرأ بل
بلفظها ويجب ولا يشتغل بغير
الاجابة قال ويضيق أن لا يجب بلفظه
اتخاذ في الاذان بين يدي الخطيب
وأن يجب بقدمه اتفاقا في الاذان
الا في يوم الجمعة لوجوب السجدة
بالنص وفي الترانة انما يجب
أذان مسدود وسئل ظهير الدين
عن صحة في أن من جهات ما إذا
يجب عليه قال اجابة اذان مسدود
بلفظه (ويجب الامة) ندبا
اجماعا (كلاذان) ويقول عند
قد قامت الصلاة اقمها الله
وأدعها (وقل) يسبحها بجزء
الثاني (فروع) صلى السنة بعد
الامة او حضر الامام بعدها
لا يصحها بترانة ويضيق ان طال
الفصل او جدها بعد طاعة كأكمل
أن تصاد دحل المسجد والمؤذن
يقم بعد القيام الامام في الصلاة
ويؤذن في الصلاة لا يقتصر على
شربها او الوقت متسع ويكرهه أن
يؤذن في مسجدين ولا في الاذان
والاجابة لباني المسجد مطلقا وكذا
الامة لو عدلها لا افضل كون
الامام هو المؤذن وفي الضياع انه
عليه السلام اذن في سفر بنفسه
وأقام وصلى الظهر وقد سقناه
في الخزانة

(باب شروط الصلاة)

هي ثلاثة انواع • شرط اعتقاد
كثيرة وقريبة وقت وخطة •
وشرط دوام ككراهة وسرعة
واستقبال قبله • وشرط بقاء
يشترط فيه تقوى والمقارنة
بأشياء الصلاة

٢١ مطلب
هل يشرع في صلى الله عليه وسلم
الاذان بنفسه

القول بوجوب الاجابة بالنص (قوله لا يرد السلام) لم أره في التبر وانما أتت في السرور قال في المراج
وفي الضعة ويضيق السام أن لا يتكلم ولا يشتغل بشيء في حالة الاذان والامة ولا يرد السلام ايضا لان الكل
يصل بالنظم اه أقول يظهر من هذا أن قوله لا يرد السلام ليس للوجوب وأنه يتفرع عن القولين والالزام
وجوب ذلك في الامة مع أن اصل اجابة الامة مستحبة كأي في ضلوع وجوب ما ذكره الامة لا ينافي
الاجابة فانه يمكن أن يجب ثم يرد السلام او يصل مثلا عند مسكات المؤذن لكنه لا ينافي لانه يصل بالنظم
لان التبرع اجابة لاحتمالها ولو لم يعلم انما يجب يرد السلام وان قلنا انه لا ينافي الاجابة او قلنا بعدم وجوبها
لان السلام عليه في هذه الحالة غير مشروع كالسلام على القارئ والمؤذن فلهذا يجب يرد كقائه منه (قوله
قال) أي في التبر (قوله انما يجب اذان مسدود) أي بالقدم وهو متفرع عن قول الحاشية كاشار
اليه الشارح سابقا بقوله كأي في مؤذن يجب باللسان استحبها او وجوبها والذي ينافي اجابة الاذن سواء كان مؤذن
مسدودا او غيره فان جهتهم معا الجواب معتبرا كون اجابته مؤذن مسدودا ولو لم يعتد ذلك جازا لانه في مخالفة
الاولى اه خلاصا أقول ولما ظهر أن عدول الامام بغير الدين الى ما قال من باب اسلوب الحكمين يلائمه
الى مذهب الحنفية ثم رأيت الحق أجاب بذلك (قوله اجماعا) فيدل على أنه لا ينافي اجابته بان القائلين بانها اجابوا
على التذب ولم يقل احد منهم بالوجوب كاتيل في الاذان فلا ينافي قوة وقيل لا فانهم (قوله ويقول الخ) أي
كأروا ابوداود بن زيادة مادامت السموات والارض ويجلس من صلى أهلها (قوله بجزء الثاني)
حيث قال ومن سمع الامة لا يجب ولا يأس أن يشتغل بالعداه • ويمكن حله على نفي الوجوب بدليل قول
الخلاصة ليس عليه جواب الامة والمراد ادخاع قد قامت الصلاة لا يجب بلفظها أفاده الشيخ اسما صل
(قوله ويضيق الخ) النص لساحب التبر أقول قال في آخر شرح المشية تمام المؤذن ولم يصل الامام بغير التبر
بصلها ولا تعاد الامة لان تكرارها غير مشروع اذا لم يقطعها فاطع من كلام كثير او هل كثيرا ما يقطع المجلس
في جعدة التلاوة اه (قوله نقد) ويكرهه الاختيار فاما لو كان يقدم يقوم اذا بلغ المؤذن صلى على الفلاح
اتمى حديثه عن الضعفاء (قوله في مسجدين) لانه اذا صلى في المسجد الاول يصحكون متفلا بالاذان
في المسجد الثاني والتفعل بالاذان غير مشروع ولا في الاذان المكتوبة وهو في المسجد الثاني يصل السابعة
فلا ينافي أن يدعو الناس الى المكتوبة وهو لا يصحهم فيها اه بدائع (قوله مطلقا) أي عدلا ولا
وفي الاشياء ولد الباني وعشرته اولى من غيرهم اه وسبق في الوقت ان القدم اذا عنوا مؤذنا ما ما وكان
اصح مما نسب اليه الباني فهو اولى وذكره في الفتح عن التوازل وأقره اه مدني (قوله الافضل الخ) أي لقول
عمر رضي الله عنه فلا تطلق لاذنك أي مع الامة كقائه منه وفي السراج ان اباحنفة كان يشرع الاذان
والامة بنفسه (قوله وقد سقناه في الخزانة) حيث قال بعدما نهضنا في شرح البصائر لابن جرير وما
يذكر السؤال عنه هل يشرع في صلى الله عليه وسلم الاذان بنفسه وقد أخرج الترمذي انه عليه السلام اذن
في سفر وصلى بأصحابه بجزء من النوى وقراءه ولكن وجد في مسند أحد من هذا الوجه فأمر ببلال فأذن فعمل
أن في رواية الترمذي اختصارا وأن معنى قوله اذن امر بلال كما يقال اعلى الخليفة العالم الفلاني كذا وانما
بشر الطاء غيره اه

• (باب شروط الصلاة) •

أي شروط جوازها وصحتها لا شروط الوجوب كالتكليف والقدرة والوقت ولا شرط الوجود كالقدرة
المقارنة لفعل والمراد ايضا الشروط الشرعية لا العقلية كالحياة للفعل والالهيعة كدخول الدار
المطهرة بالطلاق (قوله هي ثلاثة انواع الخ) كذا ذكره في السراج وسين ذلك أن شرط الاعتقاد ما يشترط
وجوده في ابتداء الصلاة متقدما عليها ومقارنا لها سواء استمر الى آخرها ام لا فالوقت والخطة متقدمان
عليها والنية والعزيمة مقارنان لها وأما شرط الدوام فهو ما يشترط وجوده في ابتداء الصلاة مسبقا
الى آخرها وأما شرط البقاء فقد سهره في السراج بما يشترط وجوده حالة البقاء ولا يشترط فيه التقدم
ولا المتأخر اه أي قد يوجد فيه التقدم والمقارنة وقد لا يوجد ولا ينافي أن هذه الاسماء متداخلة

منه دون التقدير المانع لا يطل الصلاة وان لم يشقه أفاده ح وقد مناهوه قبل صل البصر من الحلية وبزده
 ماني البصر من الظهيرة لوجس على المصلي صي توبه نجس وهو يستل بنفسه أو جام نجس جازت صلاة لان
 الذي على المصلي مستعمل نجس ثم يصير المصلي حاملا للنجاسة اه القول والظاهر ان مسألة الكلب حينة
 على ارجح التبعين من انه ليس نجس العين بل هو ظاهر الظاهر كغيره من الحيوان سوى الخنزير فلا نجس
 الا بالبول ونجاسة باطنه في معدته فلا يظهر حكمها كنجاسة باطن المصلي كالوصلي حاملا من مذنبة صار
 معها ما جاز لانه في معدته والتي مادام في معدته لا يعطى لحكم النجاسة بخلاف ما لو صل فالروضة مضومة
 فيها بول فلا يجوز صلاته لانه في غير معدته كافي البصر من المبط (قوله في الاصم) ردان يقول بمنع الصلاة
 مطلقا كافي البصر وكافه من على نجاسة منه اه ح (قوله ومكانه) فلا تمنع النجاسة في طرف السباط
 ولو صغيرا في الاصم ولو كان رفيقا وبسطه على موضع نجس ان صلح سائر العورة فحوزا الصلاة كافي البصر
 عن الخلاصة وفي القنية لوصلي على زجاج يصف مائته فالواجب يجوز اه وأما الوصل على لينة أو جرد أو
 خشبة غلظة أو ثوب مخط مضرب أو غير مضرب فمسألي الكلام عليه في باب مفسدات الصلوات ان شاء الله
 تعالى (قوله أي موضع قدس) هذه اتفاق الروايات بمر فأفاده لو كانت تقع ثيابه على أرض نجسة
 عند السجود لا يضر (قوله ان رفع الأخرى) أي التي فيها نجاسة مائنة (قوله اتفاقا في الاصم)
 وفي رواية عن الامام لا يشترط طهارة موضع السجود اه ح أي بناء على رواية جواز الاتصال في الات
 في السجود فلا يشترط طهارة موضع الات لانه أقل من الدرهم كافي شرح التنية لكن لو وجد على نجس فعندهما
 تفسد الصلاة وعند أبي يوسف تفسد السجدة فإذا أعادهما على طاهر صحت عنده لا عندهما والاول ظاهر
 الرواية كافي الحقة (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية كافي البصر كافي في منية المصلي قال في العيون
 هذه رواية شاذة اه وفي البصر واختار أبو الثناء أن صلاته تفسد رحمه في العيون اه وفي التبر وهو
 المتسابق لا إطلاق عامة التون وأيد بكلام الخانية قلت ومعه في متن المواهب ونورا في الضاح والمنية وقبرها
 فكان عليه القول وقال في شرح المنية وهو الصحيح لان اتصال النجاسة بمنزلة حملها وان كان وضع ذلك
 الضوليس يرض (قوله الا اذا سجد على كفه) فيشترط طهارة مائته لانه موضع يده بل لانه موضع
 السجود ط أي اذا سجد على كفه ونجته نجاسة (قوله كاسبي) أي في سائر الصلاة ح (قوله من
 الثاني) زيادة توضيح قال في التبر ولا يذكره في التكرار طهارة الثوب والمكان من حدث لا يضر بآل واقدّم
 قوله من حدث ونجس اذ لو أخره لا يقتضي أن يكون قيد في الكل اه (قوله لانها أزم) أي اشتق ملازمة
 للمصلي من الثوب لانه يمكن أن يصل يديه (قوله والرايع سترعونه) أي ولو لم ياصل لبسه كتب حرر
 وان أثره لا يذوق الصلاة في الأرض المنصورة وسيد كشرط السترو الساتر (قوله ووجوه عام) أي
 في الصلاة وخارجها (قوله ولو في الخلقة) أي اذا امكن خارج الصلاة يجب الستر بحضرة الناس اجماعا
 وفي الخلقة على الصحيح وأما الوصل في الخلقة مرنا ولو في بيت منكم وله ثوب طاهر لا يجوز اجماعا كافي البصر ثم ان
 الظاهر أن المراد بما يجب ستره في الخلقة خارج الصلاة هو ما بين السرّة والركبة فقط حتى ان المرأة لا يجب عليها
 ستر ما عدا ذلك وان كان عورة يدل عليه ما في باب الكراهية من القنية حيث قال وفي غريب الروايات يخص
 للمرأة كشف الرأس في سترها وحدها وأولى لها لبس شاربين يصف مائته عند سجودها اه لكن هذا
 ظاهر فيما يصلح قننر لصارم ما غيره كبطنها وظاهرها صل يجب ستره في الخلقة محل نظر وظاهر الاطلاق ثم
 قائل (قوله على الصحيح) لانه تعالى وان كان يرى المستور كإبري المكشوف لكنه يرى المكشوف نازكا لا ادب
 والمستور متأد باوجه هذا الادب واجب مراعاة عند القدرة عليه هذا وما ذكرنا من أن عاتقهم لم يشترطوا
 السترن نفسه فذلك في الصلاة كما يأتي بيانه عند ذكر المصنف فليس فيه تصحح بخلاف ما هنا فانهم (قوله
 الاترض صم) يستقنط واستسبأ وحكي في القنية اقوال في تيزد ولا تغسل منفردا منها أي يكره ومنها
 انه بعد ان شاء الله ومنها لا بأس به ومنها يجوز في المدة البسوة ومنها يجوز في الجام الصغير (قوله
 ولم يمس توب نجس الخ) قل في البصر من المبط ثم ذكر أنه في البنية تلغص القنية ذكره بخلاف ما قال
 ط ولم يترس لحكم تلوينه بالنجاسة والظاهر انه مكروه لانه اشتغال بما لا يفيد واذا كان مفسدا لثوب

قوله مجعها المرح بالشم وبالما المهمة
 خالص كل شيء وصغرة البيض كالحة
 أو ماني البيض كلة اه قاموس
 اه منه

قوله مضومة هكذا بخطه بالصاد
 المجة وصوابه بالصاد المهملة أي
 مسدودة بالصام بالسر كما يترخذ
 من الصاموس اه معجمه

في الاصم (ومكانه) أي موضع
 قدس به واحد اهما ان رفع الأخرى
 وموضع سجوده اتفاقا في الاصم
 لا موضع يديه وركبته على الظاهر
 الا اذا سجد على كفه كاسبي
 (من الثاني) أي ان ثبت قوله ماني
 وثيابه كظهوره ومكانه أول
 لانها أزم (و) أربع (سترعونه)
 فوجوه عام ولو في الخلقة على
 الصحيح الا فسر صم وهو ليس
 توب نجس في غير صلاة

مطلب
 في ستر العورة

حرم وما في ح لا يؤول عليه اه وقدم في الاستصحاب كراهته بخرقة مستقيمة فباثوب اولي قلوبنه بلا حجة
اشفق الاولوية (قوله لرجل) احتراز من المرأة الامة والخزوع عن النبي كاسباني (قوله ما نعت
سرتة هو ما نعت النطق الذي يجر السرة ويدور على محيطه بحيث يكون بعده من موقعه في جميع جوانبه على
السواء كذفي البرجندى اه اسماعيل الفارسي ليس من العورة ديد (قوله الى ما نعت ركبتي) زاد ما لما
قبل ان نعت من الظرف التي لا تصرف حوى فالركبة من العورة رواه الدارقطني ما نعت السرة الى الركبة
من العورة لكنه محفل والاحتياط في دخول الركبة وطدت على رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم الركبة من العورة ونماه في شرح المني (قوله وشرط اجد الخ) هو شرط عنده في صلاة الفرض
لرواية الصبيحين لايصل الرجل في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء وعندنا سائر التكنين مستحب (قوله
ولو خشي) قال في النهر الخفي الشكل الرقيق كالامة والخزعة (قوله او سكاية) ومنها المسكاة التي
اعتق بعضها عند الامام ح (قوله مع ظهرها بطنها) البطن ما لان من المقدم والظهر ما يقابل من المؤخر كذا
في الخواص وقال الرحق الظاهر ما قبل البطن من نعت الصدر الى السرة جوهره انما حاذى الصدر ليس
من الظهر الذي هو عورة اه ومقتضى هذا ان الصدر وما قبله من الخلف ليس من العورة وان الثدي ايضا
شعر عورة وسيأتي في الخطر والاباحة ان يجوز ان يتلزم من أمة غيره ما يتلزم من محرمة ولا شبهة انه يجوز النظر
الى صدر محرمة ونحوها فلا يكون عورة منها ولا من الامة ومقتضى ذلك انه لا يكون عورة في الصلاة ايضا لكن
في التستر خاتمة لوصلت الامة وراسها مكشوفة جازت بالاتفاق ولوصلت صدرها ونحوها مكشوفة لا يجوز
عندنا كثر شيئا اه وقد يقال ان صدر الامة عورة في الصلاة لاجرارها لكنه مخالف للحد كذا
في عانة الكلب من الاقتصار على ذكر البطن والظهر وقد مر تفسيرهما ولا يخفى ان الصدر غيرهما فينبغي
ان يكون المعقد انه ليس بعورة مطلقا (قوله واما جنبها) مجرور في المتن بجهة الشارع باذخال امار فروعا
على انه مبني او مستند فهو مفرد لا مثنى كافي بعض النسخ والاتصال الشارع واما جنبها اه ح (قوله
تسبع لهما) قال في القنية الجنب تسع البطن ثم مر وقال الاوجه ان ما على البطن تسع وما على الظهر
تسع لا تسع وقصد الشارع اصلا عبارة المتن فان ظاهرها يشعر بان الجنب عضو مستقل مع انه تسع لغيره
وتظهر ثمة ذلك فيما يأتي لكن ذكر في القنية ايضا قبل ما مر وروفت يدعيها لشرع وفي الصلاة فكأن كشف من
كباريع بطنها او جنبها لا يصح شرعها اه ومقتضاء ان الجنب عضو مستقل فهو قول آخر الا ان تكون
او بمعنى الواو تأمل (قوله كادرت) أي قوي اقبل اذا ركن بعمل قليل وقيد بالقدره اذ لو جهزت من السرة
لم تسطع صلاحها كافي الصر (قوله والا) بان سرتت بعمل كثيرا وبعد ركن لا تصح صلاحها بجر (قوله على
المذهب) رة على الزبلي تحالفه بغيره حيث قد الفساد اداءه وسكن بعد العلم بالعقبة فان كثر من فروع
المذهب من قلنا ثم هذه المسألة تدل على عدم اشتراط العلم كابطه في البحر (قوله بنى الخ) أصل الصلح
لصاحب الصر وأقر عليه اخوه صاحب الثمر (قوله كاربهر في الطلاق الدوري) وهو ان يقول لاصراته
ان طلقك فأت طالق قبل ثلاثة ايام فانه يفتقر على طلاقه وجده الشرط فيقع الثلاث فيه ووقوعه عليه بعض
عدم وقوعه قال قول بوقوعه باطل فاذا انقضت القليلة صار كانه قال ان طلقك فأت طالق ثلاثا فاذا طلق وقع
عليها واحدة بتخييره وتثنان من الثلاث خلقه ح (قوله حتى شرها) بالرفع مطلقا على جميع ح (قوله
النازل) أي من الرأس بان جاوز الاذن وقدمه اذ لا خلاف فيما على الرأس (قوله في الاصم) صحه
في الهداية والهجط والكافي وغيرهما وصح في الثمانية خلافه مع تصح حرمه النظر اليه وهو رواية المتق
واختاره الصدوق والشهد والاول اصم وحوط كافي الحجة في شرح الجامع لنظر الاسلام وعليه الفتوى
كافي المراج (قوله فظهر الكف عورة) قال في معراج الدرر ما عاضه اعترض بان استثناء الكف لا يدل على
ان ظهر الكف عورة لان الكف لغة يتناول الظاهر والباطن ولهذا يقال ظهر الكف واجب بان الكف عرفا
واستعمالا لا يتناول ظهره اه فظهر ان الترفع مبنى على الاستعمال العربي لا القوي فافهم (قوله
على المذهب) أي ظاهر الرواية وفي مختلصات قاضي خان وغيره انه ليس بعورة وأيده في شرح المني ثلاثة
اوجه وقال فكان هو الاصم وان كان غير ظاهر الرواية وكذا أيده في الحجة وقال مشي عليه في المحيط وشرح

(وهي الرجل ما نعت سرتة الى ما
نعت ركبتي) وشرط اجد سرتة احد
منكبه ايضا عن مالك في القل
والدبر فقط (وما هو عورة منه عورة
من الامة) ولو خشي او مدبرة
او سكاية او أمار (مع ظهرها
وبطنها) اما (جنبها) فتسبع لهما
ولو اعتقها مصلة ان استقرت
كادرت صحت والا لا يعتقته
اولا على المذهب قال ان صلبه
صلاة صحيحة فان حره قبلها فصلت
بلا تقاع بنى الفاء القليلة ووقع
العقبة كاربهر في الطلاق الدوري
والفرقة ولو خشي (جميع جنبها)
حتى شعرها النازل في الاصم
(خلا الوجه والكف) فظهر الكف
عورة على المذهب (والقديمين)

قوله ولهذا يقال ظهر الكف اي
بالاضافة الى الكف وجعل بعضهم
الاضافة دليلا على انه ليس من
الكف اذ لو كان من الكف لزم
اضافة الجزء الى كله وفيه نظر لانه
يقال رأس زيد ويذنيده اه منه

المسح على الرأسين ١٥ واحتمد الشربلاني في الامداد (قوله على المعتقد) أي من أقوال ثلاثة معصية
ثانيها عورة مطلقا لانتها عورة خارج الصلاة لانها ١٥ قول ولم يترخص للظهر القدم وفي التمسكتاني
عن الخلاصة اخذت الروايات في بطن القدم ١٥ وظاهره انه لا خلاف في ظاهره ثم رأيت في مقدمة الحق
ابن الهمام الحجة بزيادة القبر قال بعد صحيح أن انكشاف ربيع القدم مائع ولو انكشف ظهر قدمه لم تقصد
وزاد المصنف التمرائني في شرحها المحي اعانة الحق في الخلاصة ثم نقل عن الخلاصة عن المحيط أن في باطن
القدم روايتين وأن الاصح انه عورة ثم قال ١٥ أقول فاستفيد من كلام الخلاصة أن الخلاف انما هو في بطن القدم
وأما ظاهره فليس بعورة بلا خلاف ولهذا جزم المصنف بعدم الفساد بانكشافه لكن في كلام العلامة قاسم
اشارة الى أن الخلاف ثابت فيه ايضا فانه قال بعد قوله ان الصحيح أن انكشاف ربيع القدم يمنع الصلاة قال لان
ظهر القدم محل الزينة المنهي عن ابدائها قال تعالى ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن ١٥ كلام
المصنف (قوله وصورتها) معطوف على المستثنى يعني انه ليس بعورة ح (قوله على الراجح) عبارة العر
عن الحجة انه الاشبه في التمر وهو الذي بقي اعتماده ومقابله في النوازل فقامت المرأة عورة ولعلها القرآن
من المرأة اصب قال عليه الصلاة والسلام التسبيح للرجال والتصفيق للنساء فلا يصح أن يسميها الرجل
١٥ وفي الكافي والتهذيب وجهان صحتها عورة ومضى عليه في المحيط في باب الاذان جهر قال في القنع وعلى
هذا قيل اذا جهرت بالقراءة في الصلاة فقدت كان متجها ولهذا منعه عليه الصلاة والسلام من التسبيح
بالصوت لاحكام الامام بهوده الى التصفيق ١٥ وأقره البرهان الحلبي في شرح المنية الكبير وكذلك
في الامداد ثم نقل عن خط العلامة المقدسي ذكر الامام ابو العباس القرطبي في كتابه في السماع لابن تين من
لاختصة عنده انما اذا قلنا صوت المرأة عورة آثاره بذلك كلامه بالان ذلك ليس بصحيح فانها جازية الكلام مع النساء
للأجانب ومحاورته عند الحاجة الى ذلك ولا يهزلون ريف اصر ابن تين ولا يخطيها ولا تليها وتقطعها
لم في ذلك من اسئلة الرجال اليهن وتخريك الشهوات منهم ومن هذا المجهز ان تؤذن المرأة ١٥ قلت ويشير
الى هذا تعبير النوازل بالتمتعة (قوله وذراعها) معطوف على المستثنى ح (قوله على المرجوح) قال
في المعراج عن البسوط وفي الذراع روايتان والاصح انها عورة ١٥ قال في الصبر وصح بعضهم انه عورة
في الصلاة لا خارجها والمذهب ما في المتن لانه ظاهر الرواية (قوله وتقع المرأة الخ) أي تنهي عنه وان
لم يكن عورة (قوله بل ثلث الفتن) أي الفجور بها فاموس أو الشهوة والمغنى تنع من الكشف لثوب
أن يرى الرجال وجوهها فتقع الفتن لانه مع الكشف تدفع النظر اليها بشهوة (قوله كسه) أي كما يقع الرجل
من لمس وجهها وكفها وان آمن الشهوة الخ قال الشارح في الحظر والاماحة وهذا في الشاة أما الفجور التي
لا تنسج فلا بأس بمسها ومس يدها ان آمن ١٥ ثم كان المناسبات في التمييز كرسالة المس بعد صلاة
النظر بان يقول ولا يجوز النظر اليه بشهوة كسه وان آمن الشهوة الخ لان كلام النظر والمس مما يقع الرجل
عنه والكلام فيما تنع هي عنه (قوله لانه أعظم) أي من النظر وهو على تنع المس عند آمن الشهوة أي
بخلاف النظر فانه عند الأمن لا يمنع ط (قوله تنبه) أي بالمرس المقارن للشهوة بخلاف النظر فانه الفرج
الداخل فلا تنبه بحرمه المصاهرة مطلقا ط (قوله ولا يجوز النظر اليه بشهوة) أي الالحاجة كقضاء
الوشاهد يحكم او يشهد عليها لا العمل بالشهادة وكما طابريد كساحها فينظر ولو عن شهوة وبينة السنة لاضاء
الشهوة وكذا امر يد شرها او مدواها الى موضع المرض بقدر الضرورة كما سأتى في الحظر والتقصيد
بالشهوة فيجد حوازه وبهنا لكن سياتي في الحظر تقصيد بالضرورة وظاهره الكراهة بلا حاجة داعة قال
في التترخانة وفي شرح الكرخ النظر الى وجه الاجنبية الحرة ليس بجرام ولكنه بكره لفرحاجة ١٥ (قوله
بشهوة) لم أر تصرفها هنا والمذكور في المصاهرة انه حين يتشرب بالاشارة وزيادته ان كان موجودا وفي المرأة
والفأني يحمل القلب والذي تحده عبارة مسكين في الحظر أنهم يحمل القلب مطلقا وله الانسب هنا ١٥ ط
قلت يؤيده ما في القول المعتبر في بيان النظر لسدي عبد الفتى بيان الشهوة التي هي مناطق الحرمه
أن يفترق قلب الانسان ويحمل بطبعه الى اللهذ ورجم التشرن كانه ان كثر ذلك المبالن وعدم الشهوة أن لا يفترق
قلبه الى شيء من ذلك بخلافه من نظر الى ابنه الصغير الوجه وابنته الحسناء ١٥ وسيأتي غمام الكلام على ذلك

على المعتقد وصورتها على الراجح
وذراعها على المرجوح (وتقع)
المرأة الشاة (من كشف الوجه
بين رجال) لانه عورة بل (ثلوث)
الفتنة) كسه وان آمن الشهوة لانه
لغظ ولذا ثبت بحرمه المصاهرة
كما يأتي في الحظر (ولا يجوز النظر
اليه بشهوة)

في كتاب الحظرو الاباحة (قوله كوجه امرء) هو الشاب الذي طر شارب ولم تثبت طبعته فاموس قال في المقتط
 الغلام اذا بلغ الرجال ولم يكن صبيحا لحكمه حكم الرجال وان كان صبيحا لحكمه حكم النساء وهو عورة من
 فرقه الى قدمه قال السيد الامام ابو القاسم يعني لا يصل النظر الى من شهوة واما الحظوة والنظر الى لاهن
 شهوة لا بأس به ولهذا لم يؤمر بالنقاب اه اقول وهذا شامل لمن يت عذاره بل بعض الفتوة يفضل على
 الامرء خالي العذار والطاهر ان طرور الشارب ولو غمغ على الرجال غيرة قبل هريان لغاية وان ابتداءه من
 حين يلوغ سنه تشبهه النساء اولو كان صغيرة لا شئت فيه للرجال والمراد من كونه صبيحا ان يكون جليلا
 بحسب طبع الناظر ولو كان اسود لانه الحسن يمتنع باختلاف العبايع ويستفاد من تشبه وجه المرأة بوجه
 الامرء ان حرمة النظر اليه بشهوة اعظم انما لان خشية الفتنة به اعظم منها ولا نه لا يصل بحال بخلاف المرأة
 كما قالوا في الزنى والوطاة ولذا بالغ السقف في التحريم من وجوه الانسان لاستقذارهم شرعا حال بعضهم
 قال ابن القطن اجوع الى انه يحرم النظر الى غير الخلق بقصد التلذذ بالنظر وتتمع البصر بمسائنه واهجوع الى
 جوازها بغير قصد التلذذ والناظر مع ذلك آمن الفتنة (قوله فانه يحرم الخ) اتي بالقائه لانه دليل على المعنى لانه
 اذا سر مع الشك في وجودها ففي وجودها بالفعل اولى ح (قوله كما اعتده الكمال) اى بناء على ما ينظر
 من مبادنة الفتوة عقب هذا بقوله قال الخ وكان المناسب ان يقول حيث قال (قوله لا عورة للصغير جدا)
 وكذا الصغيرة كما في السراج فيباح النظر والسك في المهرج قال ح وغيره شيئا ما بين أربع ثم عاودتها
 ادرك من عزاء اه اقول قد ورد في حاشية الشربلية ونصه واذا بلغ الصغير والصغيرة حد الشهوة
 بفلسها الرجال والنساء وقد روى في الاصل بان يكون قبل ان يكمل اه (قوله ثم تفلط) قبل المراءاة وبغير
 الغريما حوله من الاثنين والقبل وما حوله يعني انه يتغير عورته ما غلط من الكبير ويحفل انهما قبل ذلك
 من الخفت بالنظر اليهما ما عديم الاستهزاء اخف اليهما من النظر بعيد ولم يرد ط (قوله لم يكمل) اى
 عورته تكون بعد العشرة كمورة البالغين وفي المهرج كان ذى اعتبار السبع لاهرها بالصلاة اذا بلغ هذا
 السن له ط اقول سيأتي في الحظر ان الامه اذا بلغت حد الشهوة لا تعرض على البيع في ازار واحد
 يترما بين السرة والركبة لان ظهورها بطن عورة اه فقد اعطوها حكم البالغين من حين يلوغ حد الشهوة
 هو اختلاف في تقدير حد الشهوة فتقبل سبع وقبل تسع وسيأتي في باب الامامة تصعب عدم اعتباره بالسن بل
 المتغير ان تصل للجماع بان يكون علة خفية وهذا المناسب اعتباره خافئ (قوله الى خمسة عشر)
 حوايه خمس عشرة لان المعدود مؤثر مذ كور له ح ولا يخفى ان الفتاة غير داخلة والا فهو بالغ بالسن
 فلا يصلح له النظر والله شول لانه مكلف كالوليح بالاحتلام ولو قبل ذلك (سنة) سيأتي في الحظر ان الذمية
 كالرجل الاجنبى في الاصح فلا تنظر الى بدن المسلمه وان كل صنوا يجوز النظر اليه قبل الاحتلام لا يجوز بعده
 كسكش عرائه وشعرها وعظم ذراع حرة سنة وساقها وقلامه نظير رجلها دون يديها وان النظر الى ملامحة
 الاجنبية بشهوة حرام وسيأتي تمام القواعد المتعلقة بذلك هناك (قوله ولم يمنع الخ) هذا انفصل ما لوجه بقوله
 وستر عورته ح (قوله حتى التقادها) منصوب عطفا على محذوف اى ومنع حمة الصلاة حتى التقادها
 والحاصل انه يمنع الصلاة في ابتداءه ورهها في البقاء ح (قوله قدرا دامركن) اى يسته حنة قال
 شارحها وذلك قد ثلاث تسيمات اه وكأما قد يدرك جلاله كمن على القصير منه للاحتياط والا فالتعود
 لا خيرا والقسم المشكل على القراءة المستمرة كمن ذلك ثم لما ذكره الشارح قول ابي يوسف واعتبر محمد
 أداء الركن حقيقة والاول المختار للاحتياط كما في شرح المتن واحترضا اذا اكتشف ربع عواقل من قدر
 ذرا او ركن فليضد انما قال ان الاكتشاف الكثير في الزمان الاقل عفو كالاكتشاف القليل في الزمن الكثير
 واما اذا ادى مع الاكتشاف ركنًا فانه اقصد انما قال ح واعلم ان هذا التفصيل في الاكتشاف الحادث
 في أثناء الصلاة اما الماخين لاشدائها فانه منع التقادها مطلقا انما قاعد ان يكون المكتشف ربع العضو وكلام
 الشارح يوم ان قوله قدرا دامركن قيد منع الانقضاء ايضا اه (قوله بلا منته) طعية قدست في الحال
 عندهم قبة قال ح اى وان كان أقل من اده ركن اه وفي الخاتمة اذا طرح التقدي في الرزة امام
 الامام اولى صف النساء او مكان نجس او سؤلوه من القبلة او طر حوا الزاره او سطع عنه نوبه لولا انما اكتشف

كوجه امرء فانه يحرم النظر الى
 وجهها ووجه الامرء اذا شئت
 في الشهوة اما بدونها فيباح ولو
 جليلا كما اعتده الكمال قال لحل
 النظر منوط بعدم خشية
 الشهوة مع عدم العورة وفي
 السراج لا عورة للصغير جدا ثم
 ما دام لم يشتم قبل ودرغم تفلط
 الى عرض من ثم يكمل وفي الاشياء
 يدخل على النساء الى خمسة عشر
 سنة حسب (ويمنع) حتى التقادها
 (كشع ربع ضري) قد بداه ركن
 بلا صبحم

عورته فغيا اذا تعمد ذلك حدثت صلاته وان قل والافان اذى بركا فكذلك والافان مكنت بعد ذلك قصد
 في خولهم والافاني ظاهر الرواية عن محمد قصد اه لكن في الخالية ايضا ما يدل على عدم اشتراط قوله بلا منع
 فانه قال لو تحوّل الى مكان نجس ان لم يمتك على النجاسة قدر ادى ركن جازت صلاته والا فلا وكذا في منية
 المصلي قال وكذا ان رجع عليه وعليها فذم ما عان ان اذى معها ركعتين وذكروا ذلك في الحجة عن الأخيرة
 والبايع وغيرهما ثم قال والاشبه القسامع التعمد الحسابة كرفع قفله لطوف الضباب عالم يرد ذكر
 كما في الخلاصة وتعلمه فيما علقناه على البحر (قوله على المعتمد) رد على الكرخ حيث قال المانع في الغلظة
 ما زاد على الدرهم قياسا على النجاسة المخلطة كذا في البحر ح (قوله والغلظة الخ) لا يظهر فرق بينهما وبين
 الغلظة الامن حيث ان حرمة النظر اليها شائعة وفي التطهيرة حكم العورة في الركبة اخف منه في الغلظة
 فلورأى غيره مكتشف الركبة ينكر عليه برفق ولا يشاذه ان يلج وفي الغلظة بعنف ولا يضر به ان يلج وفي السوء
 يؤذيه به ذلك ان يلج اه قال في البحر وهو يفيد ان لكل مسلم التعزير بالضرب فانه لم يقيد بالقاضي
 (قوله ما عدا ذلك) افراد ما الاشارة وان تعمد المشاورة بما قبل المذكور (تتمة) أعضاء عورة الرجل
 ثمانية الاقل المذكور وما حوله الثاني الاثنان وما حولهما الثالث الدر وما حوله الرابع والخامس
 الاثنان السادس والسابع الفخذان مع الركبتين الثامن ما بين السرة الى العانة مع ما يحاذي ذلك من
 الجنين والظهر والبلع * وفي الامة ثمانية ايضا الفخذان مع الركبتين والاثنان والقيل مع ما حوله والدر
 كذلك والبلع والظهر مع ما يليهما من الجنين * وفي الحزقة هذه الثمانية ويزاد فيها عشرة الساقان مع
 الكعبين والذبيان المتكسران والاذنان والفخذان مع المرفقين والذراعان مع المرفقين والصدر والراس والشعر
 والعنق وظهور الكعبين وبشيء ان يزدادها ايضا الكففتان ولا يجعلان مع الظهر وضوا واحدا يدل انهم
 جعلوا ظهر الامة عورة دون كشفها وكذلك بطن المتقدمين عورة في رواية اى وهي الاصح كافة منها مع اعانة
 الخبير للمصنف قصير ثمانية وعشرين كذا حرقه ح قلت وقده ناعن التاخر ثمانية ان صدر الامة وتلدسها
 عورة وقد عتدنا ايضا من التسعة ان جنبها عورة مستطعة على احد قولين وعليه فتد الامة نجسة على الثمانية
 المارة قصيرا أعضاء ثلاث عشرة والله تعالى اعلم (قوله بالاجزاء) المراد بها الكسر والمصطلح عليها في الحساب
 وهي النصف والربع والنك الخ مثاله انكشف ثمن نخذه من موضع وفي ذلك النخذ من موضع آخر يجمع الثمن الى
 الثمن حاصا فيكون وبما فنع ولو انكشف ثمن من موضع من نخذه ونصف ثمن ذلك النخذ من موضع آخر لا ينع
 ح (قوله والاضا لا تقدر) اى المساحة فان بلغ المجموع بالمساحة ربع اذناها اى ادى الاعضاء المتكشف بعضها
 كالوا انكشف نصف ثمن الفخذ ونصف ثمن الاذن من المرأة فان مجموعهما بالمساحة اكثر من ربع الاذن التي هي
 ادى العضو من المتكشفين وهذا التفصيل ذكره ابن مفل في شرح الجمع موافقا لما في الزادات وقوله في البصائر
 تفصيل لا دليل عليه متنوع كما حققه في التبر ح قلت وعلى هذا التفصيل اعني اعتبار ربع ادى الاعضاء
 المكتشفة لاربع مجموعها متى في التقنية والحلية وشرح الومانية والامداد وشرح زاد الفقير للمصنف خلافا
 للزبلي وان سمع في الفتح والبحر فتدبر وقد اوضحنا ذلك فيما علقناه على البحر (قوله عن غيره) اى عن رؤية
 غيره من الجنوات لامن الاسفل وقوله ولو سكا اى ولو كانت الرؤية حكمة كما في المكان المظلم والمكان
 الخالي فان العورة فيها سمية حكما فيشترط سترها فيه ولا يصح كون المعنى ولو سكتن الستر كما لا يصح المعنى
 يشترط ستر العورة ولو كان ذلك الستر المشروط حكما واذا ستر العورة في الخلعة شوب كان ذلك ستر حقيقة
 وحكما لا في حكم الشرع فقط فانهم (قوله به ينفى) لانه روى عن أبي حنيفة وأبي يوسف نصا انه لا قصد
 صلاته كما في المنية وغيرها (قوله فلورأى غيره) اى ولو حكما بان كان يجهت ولو نظر رها كما في البحر وزيق
 القصص بالكرم ما أحاط بالثمن منه خاموس (قوله وان ذكره) لقوله في السراج فله ان يزد ملاروى عن حلة
 ابن الاكوع قال قلت لارسول اقد اصى في قبص واحد فقال زد عليك ولو شوكه بجر ومضاده الوجوب
 المستلزم تركه فكذلكه ولا نفيه ما مر من نهما على انها لا قصد فكان هذا هو المختار كما في شرح المنية وتعلمه
 فيما علقناه على البحر (قوله لا يصف ما تحتها) بان لا يرى منه لون البشرة احقرا عن الرقيق ونحو الراجح
 (قوله ولا يضر التصاقه) اى بالالة مثلا وقوله ونشكه من عطف المسب على السبب وعجابه شرح المنية

(من) عورة (غلظة او خفية)
 على المعتمد (والغلظة قبل ودر
 وما حوله) وان غلظة ما عدا
 ذلك من الرجل والمرأة وتجمع
 فالاجزاء لوفى عضو واحد والا
 فبالقدر فان بلغ ربع اذناها كان
 منع (والشرط سترها عن غيره)
 ولو حكما كان مطلق (لا) سترها
 (عن نفسه) به ينفى فلورأى من
 فرسه لم يفسد وان ذكره (وعاد
 سائر) لا يصف ما تحتها ولا يضر
 التصاقه ونشكه

أما لو كان غلطا لا يرى منه لون البشرة إلا أنه اتصق بالعضو وتشكل شكله نصار شكل العضو مريبا فبني
 أن لا يمنع جواز الصلاة لحصول السترة اه قال ط وانظر هل يحرم النظر إلى ذلك التشكل مطلقا أو حيث
 وجدت الشهوة اه قلت سنكتمل على ذلك في كتاب الخطر والذي يظهر من كلامهم هناك هو الأول (قوله)
 ولو حررا تعميم الساتر قال في الامداد لا تفرض السترة أقوى من منع لبس الحر في هذه الحالة (قوله) أو ما
 كدرا) أي بحيث لا ترى منه العورة (قوله) ان وجد غيره) قيد في عدم اجراء السترة بالصافي ومفهومه
 أنه ان لم يجد غيره وجب السترة وكذا لا نفيه تقليل الانكشاف اه ح قلت ومفهومه ايضا كما اقتضاه
 سياق الكلام في عدم الساتر أنه لا يجوز في الماء الكدرا اذا وجد ساترا مع أن كلام السراج والبرص في الجواز
 مطلقا ثم رأيت صاحب التهر صرح بذلك حيث قال ان الفرق بين الصافي وغيره يؤخذ بان لا يوافق اذا العدم
 له يستوى في حقه الصافي وغيره اه لكن قوله يستوى فيه الصافي وغيره في نظر لانه اذا جاز السترة بالماء
 الكدري مع القدرة على ساتر غيره صار ساترا حقيقة فتبين عند البعض من ساتر غيره لأن الماء الصافي غير ساتر
 والجلز عند عدم البعض هذا وذكر في البصر أنه لا يصح تصور الصلاة في الماء إلا في صلاته الجنازة وعطه في التبر
 بأنه اذا كان له ثوب وصل في الماء الكدري لا يجوز له الايماء للقرض أي قدرته على أن يصل خارج الماء بالتوب
 بر كوع وجوبه ولكن قال الشيخ اسماعيل وفي في الكلامين نظرا لما كان تصويره وكوعه وجوبه في الماء الكدري
 بحيث لا يظهر من بدنه شيء اذا تمت اغفاده بل ما يحمله القياس في استخراج الفرقين الخ من ذلك اه أقول
 ان فرض إمكان ذلك فقد يقال لا يفي ذلك ساتر الا أنه حين وجوده وارتفاع الماء فوقه لا يصير مستورا ويصير
 كالوهمي مران قلت خفية مستورة الجواب كلما وفي مكان مظلم وكالودخل في كيس مثلا وصل في فيه فان
 الظاهر أنه لا تمنع صلاته بخلاف ما لو أخرج رأسه من الكيس وصل لانه يصير مستورا كما لو وقف في الماء الكدري
 ورأسه خارج وصل على الجنازة ثم رأيت في الحاوي الزاهدي من كتاب الكراهية والاستسنان ما نصه
 والمرضى اذا لم يخرج رأسه من الحنف لا يجوز صلاته لانه كالعمى اه أي اذا صلى تحت الحنف وهو
 مكثوف العورة بالايحاء لا تمنع لانه غير مستور العورة وهذا يؤيد ما جئت في مسألة الكيس ولله الحمد
 والحاصل أن الشرط هو سترة العورة المحلى لاستدراك المحلى من اختفى في خلوة وظلمة أو خفية وهو حرمان غفاته
 مستورة وعورة مكشوفة وذلك لا يصح ساترا وظلمة لو غطى في ماء كدري فتأمل (قوله) وهل تكشفه الظلمة الخ
 لا يظهر لهذا الكلام ثمة لانه حيث فقد الساتر صلى كيف كان أي في ظلمة أو في ضوء ولعل مراده ما ذكره في البصر
 وصارته والافضل أن يصل في قاعدة بيت أو حصرا في ليل أو نهار قال ومن المشايخ من خصه بالنهار ما بالليل
 فصل فائما لا تخلط الليل بستر عورة وروى بأنه لا عبرة بها ورده الفرق بين حالة الاختيار والاضطرار اه ط
 (قوله في جمع الامر) هو شرح الملتقى لشيوخ زاده ح (قوله كما في الصلاة) كذا قاله في منية المحلى قال
 في المصنفه يختلف في الرجل والمرأة فهو يفتش وهي تترك (قوله) وقيل ما زاد عليه) أي ويضع يديه على
 عورته الخلفه والاول اولى لانه أكثر شامعا في هذا من ردة الرجلين إلى الخلفه بصر وحيلة لكن في شرح
 المنية الكبير أن الثاني اولى لزيادة السترة وهو المذكور في شرح الهداية وغيرها اه قلت وهو الصواب
 لأن من يصل مقدمه على رجليه كما في هذه الصلاة تظهر عورته الخلفه حالة الايماء للركوع والسجود أكثر
 من جعل مقدمه على الارض كما هو محسوس مشاهد ولو جلس مترعيا يظهر منه القبل فلذا اختلفوا مدة
 رجليه نحو القبلة فلا يجرم أنه مشى عليه شرعا الهداية وغيرهم كصاحب الذخيرة والسراج والبرور والدينين
 ونورا لا يباح واختلاف في الاولوية كما لا يخفى ونبه عليه في التبر (قوله) وقيل ما زاد عليه) كذا في التمهيد
 عن الزاهدي ونظرة في البصر ملق البصائر وقال وظاهر الهداية أنه لا يجوز ثم ذكره مدفوعة بمشايخه
 ما في الهداية والبعث مأخوذة من الحلية فراجع وقال في البصر أيضا وفيه أن يكون هذا دون الرابع في الفضل
 أي دون القسم برصيصه وسجودا لاختلاف في جهة وان كان ستر العورة في الرابع اكتم اه قلت فكان
 الاولى للشايخ تأخيره من الرابع ليكون الذكر في الاربعة على وفق الترتيب في الاربعة (قوله) لان الساتر الخ
 الخ) أي لانه فرض في الصلاة وخارجها والاركان فرض الصلاة لا غير وقد أتى سيد لها وانما جاز القيام
 لانه وان ترفع من السجود فذلك الاركان الثلاثة بدائع وأراد بالاركان الثلاثة القسم والركوع والسجود

ولو حررا أو طينايق إلى حمام
 صلاته أو ما كدرا لاصفا ان
 وجد غيره وهل تكشفه الظلمة في
 جميع الاثرين ههنا في الاضطراب
 لا الاختيار (بصل قاعدة) كما في
 الصلاة وقيل ما زاد عليه (موسيا)
 ركوع وسجود هو افضل من
 صلاته) قاعدة ركع وسجود
 (وقائما) بايماء أو ركوع وسجود
 لان السترة أهم من اداء الاركان

وطاهره انه لا يجوز الايام ثمانية لان فيه ترك فرض السجدة تكميل الثلاثة ومن هنا ان ترجع صاحب الصبر
والخلة لظاهر ما رجع عن الامة (قوله ولو اربع فثوب الخ) في التارخانية ولو كان محضه من ثوبه
فان يخطه على عرابا ولو وجد في خلال صلاته ثوبا استقبل اه وظاهره لزوم السؤال لكن ينبغي تفسيده
بما اذا غلب على ثلثه عدم المنع كافي التمسك (قوله هو الاظهر) كذا في شرح المنية الصغير وقد منافي التميم
من القم وغيره انه لو وجد بل ثوب بفسخه انما خرم ما لم يفسخ ثوب الوقت عنده وعندهما يجب وان خاف
قوته كالوعد بالماء فانه ينظر اتفاقا وقد مشان ظاهر كلامهم ترجع قول الامام به بزم في المنية وتقدم ايضا
انه يشد راجع الماء ان يؤخر الى آخر الوقت المستحب (قوله كراحي ماء) أي كن ويحصل الماء فانه
يتبعه ان يؤخر الى آخر الوقت المستحب كما روى التميم وهذا لا ينظر لاقاس حتى يرد ان الظاهر قياس مسألة
الثوب على الماء الموعود فيجب الانتظار وان فات الوقت فافهم (قوله وثوب وسكان) فانه اذا رجا وجود
قوة الخروج منه فانه يؤخر ما لم يفسخ الوقت والظاهر ان هذا التأخير مستحب ايضا كظن المارة (قوله
ينبغي ذلك) أي قياسا على الماء والحبث للصبر وبه في التهر وقال ولم يكرهه وأقول قد مناه المارة منقولة عن
السراج وان فيها قولين وفي تيممها وبالحسن ويجب أن يشترى الماء والثوب قبل الغسل ان فعل من نفقته
لا يزاد في ثمنها حتى يفسد (قوله ليس بأصل الخ) أي ليس بأصل الصلابة وانما لم يفتت طارئة
كالبول والدم كافي التبرك في كون جلد المنية نجس الاصل في ثوبه نجاسة عارضة بالموت تأمل (قوله فانه
لا يشترى فيها) لان نجاسة اغلظ لعدم زوالها بالماء يجر (قوله بل خارجها) فانه وجوب الشربة حيث لا يجد
شربة وقد مر أول الباب أن ليس ثوب نجس في غير صلاة (قوله نذوب صلاته فيه) أي بالقيام والركوع
والصعود ح (قوله وجاز الائمة كما روى) أي عاربا بان فعل احدي الصور الاربع السابقة ولو قال وجاز
أن يفعل كما لم يكن اولى ط أي لأن بعض تلك الصور لا ياء فيها (قوله واستحسنه في الاسرار) لكن نازعه
في القم (قوله اذا رجع كالكل) أي يقوم مقامه في مواضع كافي سلق المحرم ربع راسه وكافي كنف الموعود
(قوله وهذا اذا لم يجد الخ) فان وجد في الصورتين وجب استعماله كافي الصبر (قوله فيفسخ ليس اقل
ثوبه نجاسة) تتبع فيه صاحب التهر وليس على اطلاع لما في الحديث ان كانت الصلابة في كل منها غلظة فقاوا
ان لم تبلغ في كل منهما الربع فخير والمستحب الصلاة في الظاهر ما نجاسة وان بلغت الربع في احداهما فقط فعين الآخر
وان زاد عليه في كل منهما لم تبلغ ثلاثة ارباع فخير وان بلغت في احداهما واستوعبت الآخر فتم ما مضى بظاهر
وان كانت الصلابة خفيفة لم أره ومقتضى التصريح على ملزمن أن يفسخ ما لم يزد في احداهما على ثلاثة ارباعه
او تستوعبه والاثنين ما مضى بظاهر اه وذكر نحوه ح من الهندية والزيلى وخلاصة (قوله
يلين) أي يفعل احدهما غير من لا يفسخهما معا (قوله فان تساوى) أي من حيث المنع من الصلاة بلا
مرح معتبرون لم يستويا في قدوا الصلابة وقوله او اختلفا أي بان كان في احداهما مانعا دون مافي الآخر
او كان مافي كل منهما مانعا للسكن وجعل احدهما مرج فيه مقام الكل كطهارة الربع وانجاسته بهذا
التقرير غلبت الضابط على ما ذكرناه من القوم فلذا كانت الصلابة في كل منهما السكت بمن قدر الدرهم
لكن لم تبلغ الربع فخير وان كانت في احداهما اكثر من الآخر تساوى مافي المنع بلا مرج بخلاف ما اذا بلغت ربع
احدهما فترجع بأقاصم الربع مقام الكل وتقرر الباقى ظاهر مما قلنا فانهم (قوله اختار الاثني) تقدم
برج لو جد سادس جرحه والا لا فاته على قاعدة موسي لان ترك الصلابة اهلون من الصلاة مع الحدث بل لو ترك
تركه اختيارا في التسفل على الدابة فليلى (قوله لا تملك سقط الخ) الاولى التحليل بقوله عليه الصلاة والسلام
لا تصلي حاض بغير قناع لان تعلبه ففهم أن كل ما سقط من غير مذي أو كالكفن والساقين بقوله للصلاة وليس
كذلك فافده ح تأمل وفاء أحكام الصلابة لا استروى حتى وجوز صلاة الصغرة بغير قناع استحسن لانه
لا خطيب مع الصلابة الا حسن أن تصلي بقناع لانها اعم من الصلاة لعمدة قنوم على وجه يجوز اذا قوامها
بعد البلوغ ثم قال المرافعة اذا صلت بغير قناع لا تؤمر بالعادة استصفا وان صلت بغير وضوء مؤمر ولو صلت
مرأية تعبد في كل موضع تعبد بالصفة الصلاة فهي تعبد على سبيل الاستياد اه (قوله لا يجب) لان مادون

عقوبة وسكان هكذا بطله والذي
على نسخ الشارح وطهارة مكان
وجواهره تأمل اه حصيه

(ولو اربع فثوب) ولو اربع
(ثبت قدوة) هو الاصح
ولو وعد به ينظر ما لم يفسخ ثوب
الوقت هو الاظهر كراجعه ما وثوب
وطهارة مكان وهل يلزم الشراء
بمن مثله في ذلك (ولو وجدنا)

أي سائر (كله نجس) ليس بأصل
كله ميتة لم يدع (قانه لا يشترى
فيها) اتفاقا بل خارجها ذكره الاني

(أقول من ربه بظاهر نذوب صلاته
فيه) وجاز الائمة كما روى وسنجد
فيه واستحسنه في الاسرار و

فالت ثلاثة (ولو) كان (بوجه طاهر
جلى فيه سحبا) لذا الربع كالكل

وهذا اذا لم يجد ما يزيل به الصلابة
فوقه فافهم ليس اقل ثوبه
نجاسة والضابط أن من اقبل

يلين فان تساوى في غير وان اختلفا
اختار الاثني (ولو وجدنا)

الحجة البالغة (سائر استبدتها
مع رجع راسها يجب سترها فافهم
ترك سترها اعادة بخلاف

للمرافعة لانه لا سقط بعد ذراق
فبعد الصلابة (ولو) كان يستر
(أقل من ربع الرأس) لا يجب بل
يتبين

الربح لا يبطئ لحكم الكل والستر أفضل تحليل لاكتشاف زيلقي ومثله في الحيلة عن المحيط والخلاصة
والكافي (قوله زاد المحلى) أى فى شرحه الصغير ح (قوله مطلقاً) أى سواء كان يستر الربع
أولاً قل ط (قوله فتأمل) أشار إلى إمكان الجواب بعمل كلام الكمال على غير الرأس لأنه أخف بدليل
صحة صلاة المرافعة مع كثرة الرأس دون غيره فأده ح أقول والأحسن الجواب بمحل آل في العورة
على جنس الأفراد لا جنس الأجزاء أى إذا وجد ما يستر بعض أفراد العورة بأن كان يستر أسفرها كالقبيل
أو الدرود أو غيرها وجب استعماله بدليل قوله بعده وستر القبيل والدرابح وقوله فى المراجع ولو وجد ما يستره
بعض العورة ستر القبيل والدرابح بالاتفاق اه وهو معنى ما فى البحر من المبنى أن كان عنده قطعة يستر بها أسفرها
العورات فسترها والأفلا اه وحينئذ فلا منافاة بين كلامهم أذ ليس فيه على هذا الجمل ما يقتضى وجوب
ستر ما دون ربع عضون العورة حتى يخالص ما قد مناه عن الزيلقي والمخط والخلاصة والكافي من أن ما دون
الربع لا يبطئ لحكم الكل وأما قول المحلى "وان قل فيصالح لتقل والأفلا يصارح كلام أنجمة المذهب اللهم
الآن يراد ما يستره كمالاً كالدرابح مثلاً والأفلا وجدت المرأه ما يستره ما بين السرة والركبة وعندها خرقة
قدرا لتفر مثلاً يعدل كالبعد الزامها بالستر بما هو ظاهره من قبض الفتاح العظيم (قوله وقيل القبيل)
لأنه يستقبل به القبلة ولأنه لا يستر بغيره والدرابح يتبرأ باليتين يجر عن السراج (قوله والتعليل) أى
للقول الأول بأنه الحش الخ وهو مراد صاحب التهر بقوله والتعليل الثاني لأن ما ذكره السراج أولاً ذكره
فى التهر ثانياً فافهم (قوله بالايعام) عبارة التهر فأعده بالايعام (قوله تعين ستر القبيل) لعدم العلم وحى
زيادة التفحص فى الركوع والسجود أقول وهذا انما يظهر لو تعدت ربعا ما لو تعدت ما زاد على القبلة أو تعد
كما تشهد كاشى عليه فيما ترمي عن ستر الدر بالركبة يمكنه جعل الذكر والنصيتين تحت الفضتين وأما الدر
فانه يشك فى حاله الإجماع بين ستره تأمل (قوله ثم نلغذه) بالنصب عطف على قول المتن القبيل والدرابح عبارة
شرح المنة ويستم فى السرة ما هو أغلظ كالسنتين ثم التفتيح ثم الركبة وفى الرأس بعد التفتيح البطن والظهر
ثم الركبة ثم الباقي على السواء اه وأما بدونه كالسنتين أى ستر نحو اللبنة والصانعة مثلها ما تقدم على
التفتيح فافهم (قوله أو يسلها) كذا فى شرح المنة والظاهر تنقيده بما قبلها عن الدرهم أو عن ربع
التوب والأفلا كانت أكثر من الدرهم ودون الربع وإذا قلها تقي أكثر من الدرهم لا يجب التقليل لما
مر من الحلية وغيره من أنه لو توبان لم تبلغ نجاسة كل الربع بغير قدر (قوله بعد صلباً) صرح به فى
السراج وأشار به إلى أن عدم الوجود يكون حقيقة وحكما (قوله أو لعلش) أى خوفه حالاً أو مآلاً
على نفسه أو على من تلزمه مؤتمنه فانه لا يلزمه إزالة تلك النجاسة شرح المنة ومثله خوف العدو وعدم وجود
شبهه وشعور ذلك كالأحكام من البرجندى (قوله على معهما أو عارياً) أى أن مكان الظاهر أقل
من ربع الذوب والاعتنت صلاته به كما ترمي (قوله ولا إعادة عليه) أى إذا وجد له الزيل وانقضى الوقت
فهستاهى (قوله ويزيل) البص صاحب الحلية وقال ولعلم لم يذكره هنا لعله يجرى مجرى التيمم وتيممه
فى البحر وغيره فافهم (قوله من مزبل) أى لنجاسة فى مسألتها وقوله وعن سائر فى العورة فى المسألة
التي قبلها (قوله كاستر) أى فغير ما ترمى فى باب التيمم مما ذكره من التفتيح فى عدم القدرة على المخافهم
(قوله ثم هذا المسافر) الأولى أن يقول وقد بينا بالمسافر وكأنه يشير بهذا إلى رد ما فى شرح المنة من أن التقيد
بالمسافر باعتبار الغالب إلا فرق بينه وبين غيره (قوله لان القبيل الخ) اسم أن شمير الشان بخذوف وللمقيم
يتعلق بشرط والجمله شير أن شمير علكه للسار وعبارة التفتيح فى فكذا والتقيد بالمسافر لان للمقيم اشتراط
طهارة ما يستر العورة وان لم يملكه كافي التظلم وغيره اه قلت فأسقط الشان لفظ طهارة وحاصل المعنى انه
لا تصح صلاة التيمم بستر نجس وان لم يملك الظاهر شام على أن التيمم لا يصدق بجزء من الماء وغيره من الممانعات
المزيلة لأن المصر ونحوه مغلقة بوجود ذلك وإذا لم يجز له التيمم فى المصر لكن هذا أقوله لما وافق به قوله حيث
تحقق العجز كاستر ومقتضاه أن يكون هناك ذلك فافهم (قوله بالأججاع) أى لا يقبله تعالى وما أمره
بالإبعاد والله يحصن قلبه الذين خان المراد بالعبادة هنا التوحيد ولا يقبله عليه الصلاة والسلام إنما الأعمال
بالنيات لأن المراد توبها ولا تفرض فيه لصحة وتعماه فى ج (قوله وحى الإرادة) النبى لفة العزم والعزم

فيمكن قوله (ولو وجد) المكاتب

(ما يستره بعض العورة وجب

استعماله) ذكره الكمال زاد

الحلى وان قل يقتضى وجوبه

مطلقاً فتأمل (ويستر القبيل

والدرابح) أولاً (فان وجد ما يستر

أحدها) قيل (ستر الدر) لأنه

الحش فى الركوع والسجود وقيل

القبيل حكاهما فى البر بلا ترجيح

وفى التهر الظاهر أن الاختلاف

فى الأولوية والتعليل يقضى أنه

لوصلى بالأيام تعين ستر القبيل ثم

نلغذه ثم بطن المرأة وظهرها ثم الركبة

ثم الباقي على السواء (وأذا لم يجد

المكاتب المسافر (ما يزيل به نجاسته)

أو غسله البعد به ميلاً وأعطش (على

معها) أوعارياً (ولا إعادة عليه)

ويشترى زومها أو العجز من مزبل

وعن سائر يفضل المباد كاستر فى التيمم

ثم هذا المسافر لان للمقيم بشرط

طهارة السار وان لم يملكه

فهستاهى (و) الخ (مس) (أنية)

بالأججاع (وحى إرادة) اه

بعض
النية

هو الإرادة الجازمة القاطعة والإرادة صفة توجب تخصيص المفعول وقت وحال دون غيرها أي ترجيح أحد المستويين وتخصمه وقت وحال أي كيفية وحالة مخصوصة وبه علم أن النية ليست مطلق الإرادة بل هي الإرادة الجازمة (قوله المرجحة) نعت للإرادة تصديه بتبصرها ح (قوله أي إرادة الصلاة الخ) لما عرفت مطلق النية بين الحق المراد بها هذا الذي هو من شروط الصلاة والأمانة غير خاصة بالصلاة قال ط والمراد بقوله على المخلص من الاخلاص لله تعالى على معنى أنه لا يشرك معه غيره في العبادة اه اقول هذا وهم انما لا تصح مع الراء مع أن الاخلاص شرط للثواب لا للعبادة كما سأل في الفروع انه لو قيل لتخص صل الظهر ولكذا شارضى بهذه النية فبني أن يجوز به وأنه لا يراعى في الفرائض في حق سقوط الواجب فهذا يقتضي صحة الشروع مع عدم الاخلاص فلنأمل ثم رأيت الجوى في حواشي الاشياء اعترضه بقوله فيه ان هذا انما يستقيم في عبادة يترتب عليها ثواب لا للمتمات القرب عليها اعتبار اه (قوله لا مطلق العلم الخ) أي ليست النية مطلق العلم بالمتنوى أي سواء استعان مع قصد وإرادة جازمة أو لا وهذا ردت على ما عمن يجد من طعة من انه اذا علم عند الشروع أي صلاة يصلي فهذا التقديرية وكذا في الصوم كما وضع في الدرر قال في الاحكام لكن في المنتهاج وشرح ابن ملك ان مراد ذلك القائل أن من قصد صلاة فعمل انما يظهر أو عسر أو قل أو قضاة يكون ذلك نية فلا يحتاج الى نية أخرى للتعين اذا وصلها بالتحريم وفيما أورده لم يوجد قصد الى الكفر وهذا القائل لم يدع أن مطلق العلم بشئ يكون نية فلا رد عليه الاعتراض اه قلت وحاصله أن النية التي هي الإرادة الجازمة لما كانت لا تتحقق الاستمرار والمردود عليه وكان ذلك شرطاً لصحتها شارحاً ولازمها لفظة تقتصر عليه (قوله والمعتبر فيها عمل القلب) أي أن الشرط الذي تحقق به النية وبعتبر فيها شرعاً العلم بالشيء بداهة الشئ ذلك العلم عن الإرادة الجازمة لا مطلق العلم ولا يجوز القول بالأسان والحاصل أن معنى النية المتعبر في الشرع هو العلم المذكور وهذا معنى ما نقل عن ابن سلة كما قد تقدمناه وأما قولهم لا يصح تصرف النية بالعلم فالمراد به مطلق العلم الخالي عن القصد بقربة الاعتراض المارة فافهم لكن في جعله العلم من أعمال القلب شاعرة لان العلم من الكيفيات النفسانية كما حقق في موضعه (قوله ان خالف القلب) فلو قصد الظهر وتلفظ بالصبر فهو اجزاء كما في الزاوي قهستاني (قوله فكيفه اللسان) أي بدلان نية واعترضه في الخلية بأنه يلزم عليه نصب الابدال بالرأي لانه اذا قصد الشرط للغير فقد يسهل في بدل كما في التيمم أو يلا بدل كتر العورة وقد يسهل في الشرط كما في العابر عن الطهورين فاشأت أحد هذه الاحتمالات لا بد من دليل واين هو هناك فلا يجوز اه ومضاهوا آفته في الصبر ويؤيده ما سأل في الفصل الاق من أن العابر عن النطق لا يلزم تحريك لسانه فكثيراً والقراءة في الصحيح تعدد الاصل فلا يلزم غيره الابدال اه وأجاب الجوى بأنه صار أصلاً لا دلاً وأقول نصب الاصل المبلغ من البدل فلا يجوز بالرأي بالاولى ولا يعد القول بسقوط الاداء عن وصل الى هذه الحالة فإن من لا يمكنه معرفة أي صلاة يصلي بنزلة الجنون وسذكر الحنف في باب صلاة المريض انه لو شئبه على المريض أعداد الركعات أو السجدة لتعاس بطقه لا يلزم الاداء (قوله أن يعلم عند الإرادة الخ) قال الزيلعي وأدناه أن يصير بحيث لو شئب عنها يمكنه أن يجيب من غير فكر اه واعترضه في الصريان هذا قول ابن سلة ومتضاهوا لزوم الاستحضار في أثناء الصلاة وعند الشروع والمذهب جوازها نية متقدمة بشرطها المتقدم وان لم يقدر على الجواب لا تشكر اه اقول أنت شبيه بما قد تقدمناه بأن قول ابن سلة هو لزوم الاستحضار عند الشروع وليس في كلام الزيلعي اشتراط ذلك بل هو بيان لادنى العلم المتعبر في النية اللازم لها سواء تقدمت أو قارنت الشروع ولدفع هذا التوهم قال الشارح عند الإرادة أي النية ثم رأيت ط نية على ذلك (قوله وتكون بلفظ المامنى) مثل نيت صلاة كذا (قوله لانه) أي المامنى (قوله في الانشآت) كالتمنود والفسوخ ط (قوله وتصح بالمال) أي المضارع المتنوى به المال مثل أملى صلاة كذا (قوله وقبل سنة) عزاء في الحصة والاشياء الى مجدود صرح في البدائع بأنه لم يذكر مجد في الصلاة بل في الحج فعملوا الصلاة على الحج واعتزضهم في الخلية بما ذكره جماعة من مشايخنا من أن الحج لما كان مكاناً محايمةً وقع فيه العوارض والموانع وحصل بالاضال شاقة استصحب فطلب التسبب والتسهيل ولم يشرع منه في الصلاة لأن وقتها يسير اه فهذا صريح في نفي قياس الصلاة على الحج اه وأقره

المرجة لاحد التساوين أي إرادة الصلاة لله تعالى على المخلص (لا) مطلق (العلم) في الاصح الأثرى أن من علم الكفر لا يكفر ولو نواه يكفر (واستبر فيها عمل القلب) فلا عبرة للذكر بالأسان ان خالف القلب لانه كلام لا يسه الا اذا هجر عن احضاره لهجوم أصابته فكيفه اللسان مجتبي (وهو) أي عمل القلب (ان يعلم) عند الإرادة (بداهة) بلانأمل (أي صلاة يصلي) فلو لم يعلم الا بتأمل لم يجز (واللفظ) عند الإرادة (بهاستصحب) هو المختار ويصكون بلفظ المامنى ولو فارسلناه الاغلب في الانشآت وتصح بالمال قهستاني (وقيل سنة)

في البر وغيره (قوله يعني الخ) اشار به للاعتراض على المصنف بأن معنى القولين واحد حتى مستحبا باعتبار أنه أحبه علما أو أوسنة باعتبار أنه طريقة حسنة لهم لا طريقة للنبي صلى الله عليه وسلم كما حرم في البحر ح (قوله أذ لم ينقل الخ) في النسخ عن بعض الحفاظ لم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم من طريق صحيح ولا ضعف أنه كان يقول عند الاقتتاح أملى **ك**كذا ولا عن أحد من الصابة والتابعين زاد في الحلية ولا عن الآية الأربع بل المنقول أنه صلى الله عليه وسلم كان أدام إلى الصلاة كبر (قوله بل قبل بدعة) تنقل في النسخ وقال في الحلية ولعل الأشبه أنه بدعة حسنة عند قصد جمع العزيمة لأن الإنسان قد يغلب عليه فتنة طاهره وقد استفاد من ظهور العمل به في كثير من الأعمار في عامة الأمصار فلا جرم أنه ذهب في المبسوط والهداية والكافي إلى أنه إن فعله لم يصعب عزيمة قلبه فيندفع ما قيل أنه يكره **هـ** (قوله وفي المحيط يقول الخ) هذا مقابل قوله ويكون بلطف المأخوذ الخ وأشار بقوله **ك**كما سيبي في الحج أي من أنه يقول فيه المهم أن أريد الحج فيفسر في وقتله معنى أن ذلك متيسر عليه وفيه ما عطل في الحلية ولولم أن ذلك فيفسد استغناء في الصلاة فاما فيفسد كونهما بهذا القتل لا يجوز في أو أقوى كاحله عاعة التفتين بهما بين عاتى وغيره **هـ** وحاصله أنه خلاف المستفيض فلا يقبل (قوله ولو قبل الوقت) ذكر في الحلية عن ابن هبيرة أنه قال أبو حنيفة وأدعيه يجوز تقديم النية للصلاة بعد دخول الوقت وقبل التكبير لم يقطعها بعمل **هـ** ثم قال ولم أقبل في التصريح بإشراط الوقت وهو أن وقع مشكل فإن المذهب أن النية شرط لا يشترط مقارنتها فلا يشترط إجمادها قبل الوقت واستصحابها إلى وقت الشروع بعد دخوله كثيرها من الشروط **هـ** ونحوه في البحر والنهر أقول أن سكان المراد باستصحابها عدم عز وبها عن قلبه إلى وقت الشروع كإقتضاء قوله واستصحابها إلى وقت الشروع فنية أن هذه نية مقارنة والكلام في النية المتقدمة بلا اشتراط استصحابها إلى وقت الشروع كإقتضاء ما قبله الشارح عن البدائع وهذه لا تصح إذا عزت عنه قبل الوقت لأن النية وإن لم تشترط مقارنتها للشروع بشرط عدم النية إلى وقت الشروع لا يلحق أن عدم دخول الوقت مناف لنية فرض الوقت لأنه لا يفرض قبل دخول وقتة فلنأمل (قوله جاز) وأما اشتراطهم عدم الفاصل بين النية والتكبير فالمراد به ما كان من أعمال الدنيا كافي التاخر خاتمة وفي البحر المراد به الفاصل الإيجابي وهو ما لا يليق بالصلاة كالأكل والشرب والكلام لأن هذه الأفعال تطل الصلاة قبل النية وأما المشي والوضوء فليس بأجنبي ألا ترى أن من أحدث في صلاته أن يفعل ذلك ولو لم ينع من البناء **هـ** (قوله ومفاده) أي مفاده ما في البدائع جواز تقديم نية الاقتداء على الوقت كنية الصلاة والمراد بتقديمها على شروع الإمام وبأن تمام الكلام على ذلك ثم إن هذا المفاد ذكره في النهر بحثنا وقال ولم أره غير ما عطل أي لم ير فيه تخلصا من غيرها فبعضه كلام البدائع (قوله بينهما) أي بين النية والتكبير (قوله وهو كل ما يمنع البناء) أي يمنع الذي سبقه الحديث من البناء على ما صي احتراز في المشي والوضوء لكن في هذه الكلمة نظر لأن القراءة تمنع البناء أيضا وانظارهما لا تنصل بين النية والتكبير فالأولى ذكر منع البناء على سبيل الاحتياط كإقتضاء من البحر أنها (قوله وشرط الشافعي قرائها) أي جمعها مع التكبير وقال الجاوي ويحد من سلة وفي شرح المقدمة الكدانة العلامة القهستاني يجب حضور القلب عند التكبير علة فلاوا اشتغل قلبه بتكرير سلة مثلا في أثناء الأركان فلا تسحب الاعادة وقال الباقي لم يتحقق أمره إلا إذا قصر وقبل بزمه في كل ركن ولا يؤخذ بالسو ولا نه مضوق عنه لكنه لم يمتنع ثوابا كما في النية بل يعتبر قول من قال لا يعبه لصلاة لم يكن قلبه فيها مع كافي للتلط والخرافة والسرابية وغيرها وأعلم أن حضور القلب فراغه عن غيرها هو ملاس وهو ههنا العلم بالعمل بالفعل والقول الصادرين عن الصلي وهو غير التفهم فإن العلم بنفس اللفظ غير العلم بمعنى القلت **هـ** (قوله ولا يعبه نية متأخر) لأن الجزء الخالي من النية لا يقع عبادة فلا ينبغي الباقي عليه وفي الصوم جوزت القسورة بهنسي حتى لو نوى عند قوله الله قبل أكبر لا يجوز لأن الشروع يصح بقوة الله فكانه نوى بعد التكبير حطة عن البدائع (قوله إلى الركوع) فيه أن الكرخ لم ينس على الركوع ولا غيره وإنما اختلف في الضريح على قوله أنه ينس إلى الشاء أو الركوع أو الزرع منه أو القعود أفاده ح (قوله وكفى الخ) أي بأن قصد الصلاة بلا قصد نيل أوسنة أو وعد (قوله لنقل) هذا بالاتفاق (قوله وسنة) ولو سنة غير حتى لو تجدد ركعتين ثم تين أنها

يعني أحبه السقا أوسنة علما أو
أذ لم ينقل عن المحيط ولا الصابة
ولا التابعين بل قبل بدعة وفي المحيط
يقول اللهم أني أريد أن أصلي صلاة
ككذا فيفسر هلاني وتعليقها مني
وسبي في الحج (ربما تقدمها
على التكبير) ولو قبل الوقت
وفي البدائع خرج من منزله يريد
الجماعة فلما انتهى إلى الإمام كبر
ولم يتحضره النية جاز ومفاده جواز
تقديم الاقتداء أيضا فليقله نقله ما لم
يوجد بينهما (قاطعها من على
غير لائق صلاة) وهو كل ما يمنع
البناء وشرط الشافعي قرائها
فيندب عندنا (ولا عبية نية
متأخرة عنها) على المذهب وجوز
الكرخ إلى الركوع (وكفى
مطلق نية الصلاة) وإن لم يقل لله
(نقل وسنة) رابطة (وزاويح)

مطلب

في حضور القلب والشرع

قوله عند له عقب **هـ** منه

قوله او تعينها هكذا اجعله والذي
في نسخ الشارح اذ تعينها وهو
الصواب تأمل اه معصيه

نفي المقداد تعينها بوجهها وقت
الشروع والتعيين احوط ولا بد
من التعيين عند التمتع فلو جعل
الفرضية لم يميز ولو علم ولم يميز
الفرض من غيره ان نوى الفرض
في الكل جائز وكذا لو آثم غيره
قبلا لاسنة قبلها (لغيره) انه
عليه وعصر قرنه باليوم او الوقت
اولا هو الاسع (ولو) الفرض
(ضاه) لكنه بين ظهور يوم كذا

قوله المشاهير هكذا في التبعة
المجموع منها والذي اجعله كلة
أثرى مع سواد المدايد معظم
يرورونها فانهم استمع اه معصيه

بعد الغيرة باعتبار السنة وكذا الوصل أربعة ووقت الاخير ان بعد الغيرة به يقتضي خلاصة وكذا الاربع المنوى
بها آخر ظهور ادركه عند الثلث في حصة الجمعة فاذا عين صحتها ولا ظهر عليه ثابت من سنة الجمعة على قول
الجمهور لانه بقوله الوصف وبقى الاصل وبه تأدى السنة كالبطل في الفتح واقرره في البر والتهر وهذا بخلاف
ما لو قام في الظاهر للسنة فتم سادسة لتبين ان سنة الظاهر لعدم كون الشروع مقصودا (قوله على
المعتمد) أي من قولين معينين وانما اعتمد هذا لما في الجرم ان ظاهر الرواية وبطله في المحيط قول عاتق
الشيخ ووجهه في الفتح ونسبه الى المحققين (قوله او تعينها الخ) لان السنة ما وانطب عليها التي صلى
الله عليه وسلم في محل مخصوص فاذا وقعها المولى فيه فقد فعل الفعل المسمى سنة والتي صلى الله عليه وسلم
لم يكن ينوي السنة بل الصلاة لله تعالى ونعم تصحيحه في الفتح (قوله والتعيين) أي بانية أحوط أي
لاختلاف التصحيح بغير (قوله ولا بد من التعيين الخ) فلو قام به عصر فصل أربع ركعات عماله وهو
يرى أن عليه الظاهر لم يميز كالوصلا فاضاه عماله وقد جعله ولا قال او حصة فحين فاته صلاة واشتبهت
عليه انه يصلي الخمس ليتبين اه فتح أي لانه لا يمكن تعيين هذه الصلاة الا بالذات وفي الاشياء ولا يسلط
التعيين بتسبب الوقت لانه لو شرع فيه متفلاصحا وان كان حراما اه (قوله عند التبعة) أي سواء تقدمت
على الشروع او فارقته فلو نوى فرضا معينا وشرع فيه ثم نسي فقلته تطرق فاته على ظنه وهو على ما نوى كافي
البر (قوله فلو جهل الفرضية) أي فرضية الخمس الا انه كان يصليها في مواقيتها لم يميز وعليه قضاءها
لانه لم يتر الفرض الا اذا صلى مع الامام ونوى صلاة الامام بغير من الفهمية (قوله ولو على الخ) أي علم
فرضية الخمس لكنه لا يميز الفرض من السنة والواجب (قوله جائز) أي مع فعله (قوله وكذا لو آثم
غيره الخ) يعني أن من لا يميز الفرض من غيره اذا نوى الفرض في الكل جائز كونه اماما أيضا فصاح اقتداء به
لكن في صلاة لاسنة قبلها أي في صلاة لم يصل قبلها مثلها في عدد الركعات لانه لو صلى قبلها مثلها سقط عنه
الفرض وصار ما بعده فلا يلزم اقتداء المقرض به (قوله الفرض) متعلق بالتعيين قال في الاشياء
ولم أر حكمه في الفرض العين في فرض العين وفرض الكفاية في فرض الكفاية وأما إعادة التردد واجب فلا شك
انها جائزة لا فرض فعله ينوي كونها جارية وأما على القول بأن الفرض لا يسقط الاجاه فلا خفاء في اشتراط
نية الفرضية اه ونقل البرقي عن الامام السرخسي أن الاصم القول الثاني (قوله انه يظهر) ينفي الهزيمة
منقول التعيين أو على حذف الجار أي بانه (قوله قرنه باليوم او الوقت أولا) أي لم يتره بشئ منها وبمثل
اطلاقه في هذه الثلاثة ما اذا كان ذلك في الوقت وأخارجه مع علمه بغير وجه أو مع الجهل فالحال تسع من
ضرب ثلاثة في ثلاثة أما ان قرنه باليوم بأن نوى ظهر اليوم فيصنع في الصور الثلاث كما سيذكره الشارح وأما
ان قرنه بالوقت بأن نوى ظهر الوقت فان كان في الوقت مع قول واحد او ان كان خارجا مع العلم بغير وجه
فيصنع أيضا على ما فهمه الشربلاني من عبارة الدرر في حاشيته عليها لان وقت العصر ليس له ظهر فإدائه
الظهور الذي يقتضي في هذا الوقت وان كان خارجا مع الجهل فلا يصح كافي الفتح والخاتمة والطلاصة وغيرها
وبه جزم المصنف والشارح فيجاسي في وهو الذي فهمه في التهر من عبارة الزيلعي خلافا لما فهمه منافي البر
وهو ما اقتضاه مطلق الشارح هناك من أنه يصح وتقبل في النية عن المحيط انه المختار لكن ردة في شرح النية بل
قال في الخلية انه غلط والصواب ما في المشاهير من انه لا يصح وأما اذا لم يتره بشئ بأن نوى الظهور وأطلق فان
كان في الوقت فيه قولان معينان قبل لا يصح لقبول الوقت ظهور يوم آخر وقبل يصح لتعين الوقت وهو على
في الفتح والمهرج والاشياء واستظهره في الغاية ثم قال وأقول الشرط المتقدم وهو ان يعلم قبله أي
صلاة يصلي بحسب مادة هذه المقالات وغيرها فان العدة عليه لحصول التبريز وهو المقصود اه وان كان
خارجا مع الجهل بغير وجه ففي التهر أن ظاهر ما في الظهيرة انه يجوز على الاربع وان كان مع العلم بفصحت
انه لا يصح ونسائه ما قلت وهو الاظهر لما مر من العناية وأما اذا نوى فرض اليوم وفرض اليوم فسيأتي
بأقسامه التسع فافهم (قوله هو الاسع) محذوفه أولا أي اذا نوى الظهور ولم يتره باليوم او الوقت وكان
في الوقت فالاسع العصة كافي الظهيرة وكذا في الفتح وغيره كما قد نساها وهو ردة على ما في الخلاصة من انه لا يصح
كانه في البر والتهر لا على ما في الظهيرة فافهم (قوله لكنه بين الخ) أي بين الصلاة وبينها اشياء وهذا

عند وجود الزاحم أم بعد عدمه فلا يكلو كان في ذمته ظهر واحد فانت فاته يكفه أن ينوي ما في ذمته من
الظهر القانت وإن لم يعلم أنه من أي يوم حلية فاقهم **(قوله على المحدث)** مقابله ما في المص من أنه إذا مضى
الترتيب بكفة القواكت تكفه نية الظهر لا غير اه أي لا يلزم تعيين اليوم قياساً على الصوم **(قوله والاسهل)**
(الخ) أي فما إذا وجد الزاحم ظهرين من ومن جعل تعيينهما **(قوله لا يشترط ذلك)** أي نية أول ظهر أو آخره
بل تكفيه نية الظهر لا غير كما مر عن المص **(قوله وسبغ)** أي ما صحبه التهنات في آخر الكتاب في مسائل
شئ من شأنه تعاقب الكثرة وتقل الشارح هنا عن الأشياء أنه مشكل ومختلف لما ذكره أصحابنا كفاش خان
وغیره والاصح الاشتراط قلت وكذا صحبه في متن المص هنا فقد اختلف التخصيص والاشتراطاً حوطاً وبه جزم
في الفتح هنا **(قوله وواجب)** بالترصفاً على قوله لترض وقد عظمته في التخصيص أما أن يندم من التقل
والعدين وركعتي الطواف وزاد في الدرر المنارة لكن في الأشياء وانطبقة لا يشترط لها نية الفرضية وإن
شرطها النية لأنه لا يشترط بها أو يفتي أن تكون صلاة الحنازة كذلك لأنها لا تكون الا فرضاً كما صرحوا
به ولذا لا تصد خلا اه وبزيده تصم على أنه ينوي فيها الصلاة قد تعاقب والدعاء لم يثبت ولم يذكر تعيين
الفرضية **(قوله أنه وتر)** أشار إلى أنه لا ينوي فيه أنه واجب لا بخلاف فيه ربيعي أي لا يلزمه تعيين
الوجوب وليس المراد منه من أن ينوي وجوبه لأنه إن كان حنفياً يفتي أن ينوي بملابن اعتقده وإن كان
غيره لا يفرض مثلك ذكره في العرف باب الوتر ثم اعلم أن ما في شرح العتيق من قوله وأما الوتر فالاصح أنه يكفه
مطلق النية مشكلاً لأن ظاهره أنه يكفه نية مطلق الصلاة كالنفل إلا أن يجعل على ما ذكرناه عن أبي ربيعي من
الطلاقية الوتر ولذا قال بكفه مطلق النية ولم يقل مطلق نية الصلاة وفيهما فرق قد سبق فيه إشارة خفية إلى ما
لنا قد بر (قوله أو تدر) هو قد يكون مفترقاً أو مطلقاً على نحو شفاء من مرض أو قدوم غائب فالظاهر
أنه لا بد من تعيينه بذلك لا بخلاف أسبابه واختلاف أنواع ما علق عليه دليل عدم الاكتفاء في الفرض
بدون تخصيصه بنوع الظهور فأفاده ح قلت هذا أغما يظهر عند وجود الزاحم كما لو كان عليه نذر معين ومعلق
أو نذران معلقاً على أمرين والأفلا كما تقدم أنه أنصاع الخليفة في قضاء الفاسدة فاقهم **(قوله أو سجود تلاوة)**
إذا أتاهما في الصلاة وسجد فافروا ولا يجب تعيين السجدة التلاوة ولو تكررت التلاوة كما سألني
في بابها أن شاء الله تعالى **(قوله وكذا شكر مختلف سجو)** الذي رأيته في التهرضا مكس ما ذكره الشارح
ولعل الأوجه ما هنا من النسبة إلى سجود الشكر فقط لأن السجود قد يكون لسبب كالتلاوة والشكر وقد
يكون بدونه كما يفعله العوام بعد الصلاة وهو مكروه كما صرح عليه الرازي فلو وجد الزاحم لا يضمن التعيين
لبان السبب ولا أن كان مكروهاً اختصاً ويستحب على ذلك ما لو كان في ذلك السجود أو يقيم لأجله فإن كان
سجوداً مشروعيّاً اقتضت طهارته ونصص صلاته بذلك التعمم والأفلا كما ذكره في فترة الاختلاف بين الامام
وصاحبه في مشروعية سجدة الشكر وعدمها فظهر أنه لا بد من تعيينها ليقبض الشروع عن غيره لا يقال إن
النفل لا يشترط فيه التعيين كما مر وسجدة الشكر على القول بمشروعيتها نفل فلا يشترط تعيينها أيضاً لا نقول
هذا خارج من هذا الحكم بدليل أن الصلاة عبادة في ذاتها ولا تنقضي عنها المشروعية إلا بسبب عارض
بخلاف السجود خارج الصلاة فاته ليس عبادة في نفسه بل بعارض **شكر** أو تلاوة مثلاً تخلق الصلاة
بصرف إلى النفل المشروع فلهذا لا يشترط تعيينه بخلاف مطلق السجود فاته يصرف إلى غير المشروع لأنه
لم يشرع إلا بسبب فلا بد من تعيين ذلك السبب ليكون مشروعيّاً وليقضي عن غير من الزاحات في المشروعية
من تلاوة وسجو فاقهم هذا ما ظهر لهم في القاصر وما يصود السجود فأفاده ح أنه لما كان جابر النقص
واجب في الصلاة كنبذها ولا يشترط نية أبعاض الصلاة فكذلك اه ثم رأيت في الأشياء قال ولا تصح
صلاة مطلقاً إلا بنية ثم قال وصود التلاوة كالصلاة وكذا سجدة الشكر وسجود السهو اه ولعل هذا هو
الظاهر (تمة) لم يذكر السجدة الصليبة وحكمها أنه يجب فيها أفضل منها وبين محلها ركعة طوافاً فلا
كافي التناوي الهندية فتأمل **(قوله فلا يضر الخطأ في عدد)** الظاهر أن الخطأ غير عهده وفي الأشياء
الخطأ لا يشترط له التعيين لا يضر كمين مكان الصلاة وزمانها وعدد الركعات ومنه أذا عين الأوامر
أن الوقت قد خرج أو انقضى فبان أنه باق اه وتقل في جامع التناوي عن الحنفية أن الأفضل أن ينوي

على المحدث والاسهل نية أول ظهر
عليه أو آخر ظهر وفي التهنات
من النية لا يشترط ذلك في الاصح
وسبغ آخر الكتاب (وواجب)
أنه وتر أو نذر أو سجود تلاوة وكذا
شكر بخلاف سجو (دون)
تعيين (عدد ركعاته) لحصولها
شأنه فلا يضر الخطأ في عددها

أعداد الركعات ثم قال وقيل بكمرة التلفظ بالعدد لأنه عيب لا حاجة إليه اه ولا يصح القول الثاني من تأمل
 (قوله ونوى المقتدى) أما الامام فلا يصحح الى نية الامامة كما سبق (قوله لم يقل أيضا)
 أي كما قال في الكزوا المتقى وغيرهما (قوله مع في الاصح) كذا نقله الزيلعي وقبضه بجر قلت لكن ذكر
 المسألة الاولى في الخاتمة وقال لا يجوز لان الاقتداء بالامام كما يكون في القرض يكون في النفل وقال بعضهم
 يجوز اه قال في شرح النية ظهر أن الجواز قول البعض وعنده هو المختار أقول يؤيد قول المتن بنوى
 المتابعة أيضا وكذا قول الهداية بنوى الصلاة ومتابعة الامام ومثل في الجميع وكثير من الكتب بل قال
 في المسبغ انه لا يجازع وأما المسألة الثانية فلا تصح ما في المتن لأن فيها التعيين مع المتابعة ولهذا قال في
 الخاتمة لا نهى في الشرع في صلاة الامام صار كما نهى في فرض الامام مقتديا به اه قدبر ومقتضاه أنه
 مع شروعه وصار مقتديا بان لم يصح نية الاقتداء لكن في الفتح اذا نوى الشرع في صلاة الامام قال يظهر
 الذين ينبغي أن يزيد على هذا وقت يتبعه (قوله وان لم يعلم بها) أي صلاة الامام (قوله تع الصلاة الامام)
 الاولى تع الصلاة الامام كما عبر الزيلعي (قوله لعدم نية الاقتداء) علة تقوله بخلاف الخ ما في الاول قلناه انما
 عن الصلاة فقط ولا يلزم منه نية الاقتداء وأما الثاني فلأن الاختار قد يكون للاقتداء وقد يكون بحكم
 العادة فلا يصح مقتديا بالمثل كما في البدائع وقيل اذا انظر ثم كبر مع واستحسنه في شرح النية لقامه
 مقام النية قلت لا ينبغي أن الكلام عند عدم حضور الاقتداء في قلبه وقصد له والا كانت النية مرفوعة
 حقيقة (قوله الا في جمعة) استثناء من المتن أي في جمعة التعيين عن نية الاقتداء أو من قوله بخلاف ما لو نوى
 صلاة الامام (قوله وجازة وعيد) نفلها في الاحكام عن جمعة المتقى (قوله لا اختصاصا) أي
 الثلاثة المذكورة بالجمعة فتكون نية استحسنه نية الاقتداء قال في الاحكام لكن في صلاة الجمعة بحث الآن
 يقال لما كانت لا تشتركون وكان الحق للو في الامامة لم تكن الامام اه فعلى هذا يفيد ذلك بغير قول
 فلو أم جاسم ولا ولاية ثم حضر الولى لا يذهب مع التعيين من نية الاقتداء بذلك الامام والا كان شرعا في
 صلاة نفسه لانه لا إعادة ولو منفردا فلا اختصاص في حقه (قوله ولو نوى فرض الوقت الخ) اعلم انه
 يناقض هنا مع سابق أيضا كاذكراه سابقا لانه ما بان قرن القرض بالوقت أو باليوم أو بطلق وفي كل اما
 أن يكون في الوقت أو خارجا مع العلم بخروجه أو مع عدمه فان قرنه باليوم بان نوى فرض اليوم لا يصح
 بأقسامه الثلاث لأن فرض اليوم مستوع ومثله ما واطلق وان قرنه بالوقت فان في الوقت جاز وهو ما ذكره
 المصنف وان خارجا مع العلم بخروجه فقال ح لا يجوز قلت وهو المتبادر من قول الاشياء عن النية
 لو نوى فرض الوقت بعدما خرج الوقت لا يجوز وان شك في خروجه جاز اه لكنه خلاف ما يفهم من قول
 الزيلعي الا في وهو لا يعلو فلما قيل وان كان مع عدم العلم بخروجه لا يجوز فنقول الزيلعي بكفه أي بنوى ظهر
 الوقت مثلا أو فرض الوقت والوقت باق لوجود التحسين ولو سكتان الوقت قد خرج وهو لا يعلو لا يجوز لأن
 فرض الوقت في هذه الحالة فغير الظاهر اه وفي الترتيبية وان صلى بعد خروج الوقت وهو لا يعلو فتوى
 فرض الوقت لا يجوز وهو الصحيح لكن يخالقه قول الاشياء المماز أضافا وان شك في خروجه جاز وقد يجب بانه
 سبق على خلاف الصحيح وأما الجواب بالترقية بين الشك وعدم العلم فتعذر لان من لم يعلم خروج وقت الظهر
 ولو نوى فرض الوقت يكون مراده وقت الظهر لانه يظن بقاءه ومع هذا قلنا الصحيح انه لا يجوز بنوى شك في
 بقاءه وخروجه يكون أولى بعدم الجواز فافهم (قوله لا نهى بالبدل) أي لأن فرض الوقت عندنا الظاهر
 لا الجمعة وليسكن تدأمر بالجمعة لا سخطا الظاهر ولذا الولى الظاهر قبل أن تخونه الجمعة صحت منه ما خلا فافهم
 والثالثة وان حرم الاقتصار عليها شرح النية لكن سابق في الجملة اعتقاد أنها أصل لا يدل وهو ضعيف
 كما سنوضحه هناك ان شاء الله تعالى (قوله في اعتقاد) تفسير لقوله عنده فهو على حذف أي ط
 (قوله ولو في الجمعة) كذا في الشرنبلالية ولم يظهر لي وجهه اه ح أقول لعل المراد انه لو نوى المحذور
 ظهر الوقت يوم الجمعة جازي بلا فرق بين أن يكون اعتقاده انها فرض الوقت أو لا تظهر فافهم ذكرها
 وأما في الظاهر في صلاة الجمعة فلا تصح كما في الاحكام عن التامع وفيه من فضيل الفاضل شرح المختار لو نوى ظهر
 الوقت في غير الجمعة ان في الوقت جاز على الصحيح فتوى في غير الجمعة احتراز عن الجمعة (قوله وهو لا يعلو)

(ووسوى المقتدى المتابعة) لم يقل
 ايضا لانه لو نوى الاقتداء بالامام
 او الشرع في صلاة الامام ولم يمين
 الصلاة مع في الاصح وان لم يعلم
 بها لعله نفسه تع الصلاة الامام
 بخلاف ما لو نوى صلاة الامام
 وان انظر تكبيره في الاصح لعدم
 نية الاقتداء الا في جمعة وجزاء
 وعيد على المختار لا اختصاصا
 بالجمعة (ولو نوى فرض الوقت)
 مع بقاءه (جازا في الجمعة) لانها
 بدل (الان يكون عنده) في
 اعتقاده انها فرض الوقت كما هو
 رأي البعض فتصح (ولو نوى ظهر
 الوقت فلو مع بقاء) أي الوقت
 (جازا) ولو في الجمعة (ولو مع عدمه)
 بان كان قد خرج (وهو لا يعلو)

قوله عن النية هو شرح الهداية
 لشعخ الاسلام العيني وجه الله
 له منه

أى لا يصح خروجه ومغفره أنه لو علم يصح كافتئناه عن التبرئ لئلا (قوله لا يصح في الاصح) بل قد سنا
عن الحلية أنه هو العاوب خلافا لما فهمه في البصوان رجه الحشى (قوله ومنه فرض الوقت) أى مثل ظهر
الوقت فإنه بعد خروج الوقت وهو لا يصح لا يصح في الاصح كافتئناه أيضا عن التآخيرية والزيلي خلافا
لما في الاشياء فإنه خلاف الاصح كما علمت فافهم (قوله بلواز مطلقا) أى وإن كان الوقت قد خرج لأنه نوى
ما عليه وهو عطف لمن يشك في خروج الوقت اه زيلي أى بخلاف ظهر الوقت لأن الظاهر لا يخرج عن
كونه ظهرا اليوم بخروج الوقت ويخرج عن كونه ظهرا الوقت بخروجه لصحة تسمية ظهر اليوم لا يظهر الوقت
لأن الوقت ليس له إلا الام للبعد للنبس فلا يضاف اليه اه شرح المنية (قوله لصحة القضاء بنية الاداء الخ)
هذا التحليل انما يظهر اذا نوى الاداء اما اذا تجردت بنية فلا اه ط والمناسب ما في الاشياء من التفت
لنوى الاداء على ظن بقاء الوقت فتبين خروجه اجزاء وكذا عكسه ثم مثل في نقلنا عن كشف الاسرار بقوله
ممكنة من نوى اداء ظهر اليوم بعد خروج الوقت على ظن أن الوقت باق وكتبه الاسرار الذي اشبهه عليه
رمضان فتعزى شهره وصاحبه بنية الاداء موقع صومه بعد رمضان وعكسه كنية من نوى قضاء الظاهر على ظن أن
الوقت قد خرج ولم يخرج بعدو كنية الاسرار الذي صام رمضان بنية القضاء على ظن أنه قد مضى والحصة في اعتبار
أنه أفق باصل النية ولكن خطأ في التفت والخطأ في منه معقوف عنه اه اقول ومعنى كونه أفق باصل النية
أنه قد عين في قلبه ظهر اليوم الذي يريد صلاته فلا يصح وصفه بكونه اداء وقضاء بخلاف ما اذا نوى صلاة
الظهر قضاء وهو في وقت الظاهر ولم ينو صلاة هذا اليوم لا يصح عن الوقت لانه بنية القضاء صرفه عن هذا اليوم
ولم توجد بنية الوقت حتى ينفو وصفه بالقضاء فلم يوجد التحسين وكذا لو اداه او كانت عليه ظهر فاشته
لا يصح عنها وإن كان قد فصل الوقت لما قلنا وهذا الظاهر الجواب عن مسألة ذكرها بعض الشافعية وهي لو مضى
عليه سنوات وهو يصلي الظاهر قبل وقتها فهل عليه قضاء ظهر واحدة أو الكل فأجاب بعضهم بالآول بناء على
أنه لا شرطية القضاء فتكون صلاة كل يوم قضا لما قبله وخالفه غيره ووقف بعض المحققين منهم بأنه
أن نوى كل يوم صلاة ظهر مفروضة عليه بلا تقيد بالوقت فلو دخل وقتها الا أن تضمن ما قاله الاوّل وأن قرأها
عن التي ظن دخول وقتها الا أن وعبر عنها بالاداء او لا تضمن الثاني لمصره لها عن الثالثة بقصد الوقت اه
ولا يخفى أن هذا التفصيل موافق لقواعد مذهبا أما الاوّل فلما قلنا مناه عن الزيلي فحين نوى ظهر اليوم
بعد خروجه من أنه يصح لانه نوى ما عليه ولم يوجد المزامح هنا حتى ياتمه تعيين يوم الثالثة فتكف بنية
ما في ذمته كما مر عن الحلية وأما الثاني فلما قلنا أنه أتاهم رأيت التصريح بذلك عندنا في الصوم وهو ما وصام
الاسرار التعزى سنين ثم تبين أنه صام في كل سنة قبل شهر رمضان فتقبل يجوز صومه في كل سنة مما
قبلها وقبل الا قال في الجبر ومصح في المصط أنه إن نوى صوم رمضان مبهما يجوز عن القضاء وإن نوى عن
السنة الثانية مفسرا فلا اه قال في البدائع ومثل له ابو جعفر بن ابي القاسم بالامام على ظن أنه زيد فاذا
هو جرم وموافقا لآقدي زيد فاذا هو جرم لم يصح لانه في الاوّل اقتدى بالامام الا أنه أخاط في ظنه فلا قدح
وفي الثاني اقتدى زيد فاذا لم يكن زيد اثنين لم يقبض بأحد فكذلك اداه في صوم كل سنة عن الواجب
عليه لعقبة بنية الواجب بما عليه لا بالوقت والثانية الا أنه ظن أنه للثانية فأخطى في ظنه فيقيم عن الواجب
عليه لا عما ظن انتهى وما صلا أنه اذا نوى الصوم الواجب عليه لا يقبض بكونه عن سنة مخصوصة صم
عن السنة الماضية وإن كان يظن أنه لم يعدها فاعتزم هذا التصريح (قوله ومعنى الجنائز) شروع
في بيان التحسين في صلاة الجنائز ط (قوله بنوى الصلاة لله الخ) كذا في المنية قال في الحلية وفي
المصط الرضوى والصفحة والبدائع بنى أن بنوى صلاة الجمعة وصلاة العيدين وصلاة الجنائز وصلاة الوتر
لأن التحسين يحصل بهذا اه وأما ما ذكره المصنف فليس بضرية لازمة ويمكن أن يكون إشارة الى أنه لا بنوى
للدهاء لميت فقط قلنا أن لا ركوع فيها ولا سجود ولا قراءة ولا تشهد اه اقول وهذا الظاهر مما في جامع
الفتاوى من أنه لا بد من ذكره المصنف وأنه لو كان الميت ذكر فلا بد من نيته في الصلاة وكذلك الاخى والصبي
والصبي ومن لم يعرف أنه ذكر أو أنى يقول فثبت أن أصل الصلاة على الميت الذي يصلى عليه الامام اه
فلما علم بأنى قريسا ما يؤيد الاوّل وهذا وذكر ح جضا أنه لا بد من تعيين السبب وهو الميت أو لا كثر فان

مطلب
يصح القضاء بنية الاداء وعكسه

لا يصح في الاصح ومثله فرض
الوقت فالاولى بنية ظهر اليوم
بلواز مطلقا لصحة القضاء بنية
الاداء كلكم هو المختار ومعنى
الجنائز بنوى الصلاة على
و بنوى ايضا (الدهاء لميت)

مطلب
مضى عليه سنوات وهو يصلي
الظهور قبل وقتها

أراد الصلاة على جنازة من نواهيه ما وعلى أحداهما فلا بد من تعيينها ويؤيده ما ذكره الشارح عن الأشياء
 (قوله لأنه الواجب عليه) كذا قاله الزيلعي وتبعه في الضرر والنهر وجهه ما ذهب إليه المحقق ابن الهمام حيث
 قال المفهوم من كلامهم أن أركانها الدعاء والتكبير لقولهم إن حقيقتهما الدعاء وهو المقصود
 منها اه وفي التنقيح في قول أي خيفة وأصحابه دعاء على الحقيقة وليست بصلاة لأنه لا قراءة فيها
 ولا ركوع ولا سجود اه فحينئذ كان حقيقتهما الدعاء كان وجوبها باعتبار الدعاء وان قلنا أنه ليس بركن
 فيها على ما اختاره في الضرر وقهره كما سبق في الجنازة وحديثه فاضطر في قوله لأنه الواجب يعود على
 الدعاء أماعلى القول بالركنية فظاهر وإنما خص من بين سائر أركانها لأنه المقصود منها وأماعلى القول
 بالنسبة فلا أن المراد بالدعاء مأهية الصلاة لأن الدعاء الموجود فيها لماعت من أن حقيقته الدعاء لأن المعنى
 شائع للبت فهو داع به نفس هذه الصلاة وان لم ينطق بالدعاء فكأنه قيل لأن الصلاة هي الواجبة عليه هكذا
 ينبغي حل - هذا المثل فافهم (قوله فمقول الخ) يبين لنية التكلم اه ح قلت وفي جنازة القتلى
 الهندية من المضرات أن الامام والقوم شيوخون ويقولون نويت اداء هذه القرينة عبادة لله تعالى متوجهها
 الى العتبة مقدي بالامام ولوتذكر الامام بالقلب انه يؤدى صلاة الجنازة يصح وقول المقدي اقتصدت
 بالامام يجوز اه وبه يظهر أن الصيغة التي ذكرها المصنف غير لازمة في نيتها بل يكفي مجرد نية في قلبه اداء
 صلاة الجنازة كما قدمناه من الحليلة وأنه لا يلزم تعيين الميت أنه ذكر أو أي خلافا لما مر من جامع الفتاوى
 (قوله لم يجوز) لأن الميت كالامام فالحق في تعيينه الميت الامام اه ح أي لا داعي من ازم ما عينه
 وان كان أصل التمييز غير لازم على ما عرفته أضاف ط عن الضرر ولو نوى الصلاة عليه بقلبه فلا تأذاهو
 غيره يصح ولو نوى الصلاة على فلان فأذاهو غيره لا يصح ولو على هذا الميت الذي هو فلان فأذاهو غيره جائز
 عزفه بالاشارة ظلت السبعة اه وعليه فينبغي تشييد عدم الجواز في مسألتنا بما إذا لم يشر إليه تأمل
 (قوله وأنه لا يشر الخ) أي اذا عين عدده لا يشره التمييز المذكور في حالة من الأحوال سواء وافق
 ما عين أو خالفه الا اذا كانوا أكثر مما عين وهذا معنى صحيح لهذا التركيب لانه في سوي التمييز وجوبه
 الحسن فافهم (قوله الا اذا بان الخ) هذا ظاهر اذا كان اماما فلو مقتدا وقال أصلى على ما صلى عليه
 الامام وهم عشرة فظهر أنهم أكثر لا يشر وينبغي أن يشهد عدم الاجراء بما اذا قال أي الامام أصلى على عشرة
 الموتى مثلا ما اذا قال أصلى على هؤلاء العشرة فبان أنهم أكثر فلا كلام في الجواز لوجود الاشارة اه
 يرى (قوله لعدم نية الزائد) لا يقال مقتضاه أن نص الصلاة على القدر الذي عينه عدد الناقل لما كان
 كذلك يوصف بكونه زائدا على المعين بطلت ط (قوله والامام نوى صلاته فقط الخ) لأنه منفرد في حق
 نفسه بغير أي فيشترط في حقه ما يشترط في حق المنفرد من نية صلاته على الوجه المأثور بل لا يشر في حق
 المتقدم فالمقصود دفع ما قد توهم من انه كالتفدي يشترط لنية الامامة كما يشترط للمقدي نية الاقتداء
 لا شرا كهما في الصلاة الواحدة والفرق أن المتقدم يلزمه التسامع من جهة امامه فلا بد من التزامه كما يشترط
 للامامية امامة التسامع ذلك كما يأتي وبالحاصل ما قاله في الاشياء من انه لا يصح الاقتداء بالنية ونقص الامامة
 بدون غيرها خلافا للكرخي وأي خص الكبير اه لكن يستثنى من كانت امامته بطريق الاختلاف فإنه لا يشر
 اماما ما لم يتوالا امامة بالاتفاق كما ضر عليه في المعراج في باب الاستخلاف وسبأ في هنالك (قوله بل ليل
 الثواب) معطوف على قوله لصحة الاقتداء أي بل يشترط نية امامة المتقدم ليل الامام ثواب الجماعة وقوله
 عند اقتداء أحد به متعلق بنية التي هي نائب فاعل يشترط المتقدم بعد بل وقوله لا قبله معطوف عليه أي لا يشترط
 لنية الثوابية امامة قبل الاقتداء بل يحصل بالنية عنده أو قبله فقولنا لا قبله لا يشترط ليل الثواب
 بوجود النية قبله لانه لا يشرط في المعراج أن يشرط لا يشرط في الجنازة فافهم (قوله لو أم رجلا) عند قوله
 ولا يشترط الخ (قوله فلا يثبت الخ) فخرج على قوله ولا يشترط قال في الصلوات شرط المنة أن يقصد
 الامامة ولم يوجد ما يشرها اه لا يمكن قال في الاشياء ولو حلف أن لا يؤتم أدا فاعتدى به انسان صح
 الاقتداء وهل يثبت قال في النجاسة يثبت قضاء لاداية الا اذا اشهد قبل الشروع فلاحق قضاء وكذا لو أم
 الناس هذا الحالف في صلاة الجمعة صحت وصحت قضاء ولا يثبت اصلاحا اذا اتهم في صلاة الجنازة وصحة

لاش الواجب عليه فيقول أصلى
 فقد أصلى لست وان أشبه عليه
 الميت) ذكره انني (يقول فثبت
 أصلى مع الامام على من يصلى
 عليه) الامام وأقادي الاشياء
 بجنازة لو نوى الميت المذكور فبان
 انه اني او كسبه لم يجوز انه لا يشر
 تعيين عدد الموتى الا اذا بان أنهم
 أكثر لعدم نية الزائد (والامام
 نوى صلاته فقط) ولا يشترط
 لصحة الاقتداء نية (امامة
 المتقدم) بل ليل الثواب عند
 اقتداء أحد به لا قبله كما يثبت في
 الاشياء (لو أم رجلا) فلا يثبت
 في لا يؤتم احد الموتى الا امامة

قوله قال مقتدا الخ أي لو كان
 الذي عين واخذ نالته من هو
 المتقدم دون الامام لحكمه
 ما ذكر فاعتراض بعض
 المحققين بأن نية تابعة لنية امامه
 وقد عين امامه العشرة فصلاته
 غير صحيحة لعدم صحة صلاة امامه
 كما هو ظاهر ناشئ من عدم التأثر
 اه منه

التلاوة ولو حلف أن لا يؤتم فلانا فأثم الناس وأبوا أن لا يؤتمه ويؤتم غيره فاقصد به فلان حنت وان لم يعلم به
 أي لانه اذا كان امام الغيرة كان اماما له أيضا الا اذا نوى أن يؤتم الرجال دون النساء فلا يجوز بين
 التسفين وجه حنته قضاء في الصورة الاولى أن الامامة تصعب بدون نية كقائه واما حنته الجمعة مع أن
 شرطها الجماعة لكن لما كان لا يؤتم الحنت بدون التزامه لم يثبت ديانة الابنة الامامة كذا اظهر في قائل
(قوله في غرضه جنازة) اقامتها فلا يشترط نية امامتها اجماعا كما يذكره **(قوله لخصه صلاتها)** الانسب بالمقام
 لخصه اقتدائها **(قوله من نية امامتها)** أي وقت الشرع لا بعده كما سيذكر في باب الامامة ويشترط
 حضورها عند النية في رواية وفي أخرى لا واسطره في الصبر **(قوله لا يلزم الخ)** حاصله انه لو صبح
 اقتدوها بلا نية لم عليه افساد صلاته اذا حاذبه بدون التزامه وذلك لا يجوز والتزامه انما هو بنية امامتها
(قوله بالحدادة) أي عند وجود شرائطها الاسمية في باب الامامة **(قوله كمناسة)** فانه لا يشترط لخصه
 اقتداء المرأة فبها نية امامتها اجماعا لان الحدادة فيها التمسك بها **(قوله على الاصح)** حكمه ما قبله
 عن الجمهور **(قوله وعليه)** أي على القول بأنه لا يشترط لخصه اقتدائها بنية امامتها فصح اقتدائها
 لكن ان لم تتقدم بعد ولم يحداه أحد من امام أو مأمووم يفتي اقتدائها وقت صلاتها والأي وان
 تقدمت وحدث أحد الا يقي اقتدائها ولتم صلاتها كافي الحلية فليس ذلك شرطاً في الجمعة والعيد فقط
 فانهم **(قوله مطلقاً)** أي القرب المشاهد وغيره لان اصابة الحلية تحصل بلا نية العين وهي شرط فلا يشترط لها
 النية كافي الشرائط **(قوله على الرابع)** مقابله ما قبل ان الفرض اصابة العين للقرب والبعد لا يمكن
 ذلك البعد الا من حيث النية فانقل ذلك اليها **(قوله لم يجوز)** لان المراد بالكعبة العروة لا البناء والخراب
 علامة عليها والمقام هو الجذر الذي كان يقوم عليه التخليل عليه الصلاة والسلام عند بناء البيت **(قوله)**
مفرغ على المرجوح كذا في الصبر من الحلية وهو ظاهر لان اشتراط نية الكعبة لا يجوز الصلاة
 بدونها فاذا نوى غيرها لا يجوز الصلاة عنده بالآل وقد عرفت أن الكعبة اسم للعروة فاذا نوى البناء
 أو الخراب أو المقام فقد نوى غير الكعبة أما على القول الرابع من انه لا تشتط نية فلا يشترط نية غيرها بعد
 وجود الاستقبال الذي هو الشرط لكن اعترضه الشيخ اجعل بأنه غير مسلم لما في البدائع من أن الأفضل أن
 لا ينوي الكعبة لاحتمال أن لا يتخذ في هذه الجهة الكعبة فلا يجوز صلاته اه فان مفهومه انه اذا استقبل
 غير ما نوى لا يجوز صلاته لكن لا يثبت انه ليس فيه دلالة على انه اذا نوى البناء ونحوه لا يجوز صلاته بل يدل
 على أن الأفضل عدم ذلك فاذا ذكره الشارع تعالى للبر والحيلة صحيح فانهم لم يذكروا شرع النية أن نية القبلة
 وان لم تشترط لكن عدم نية الاعراض عنها شرط اه وعليه فهو مفرغ على الرابع **(قوله فص)** لانه نوى
 الاقتداء بالامام الموجود فلا يضره فله بخلاف اسمه قال في الحلية لان العروة تنال في المأمرى اه ونظرو
 منه أن مثله ما لو اعتقد أنه زيد لانه جازم بالاقتداء بهذا الامام فافهم **(قوله الا اذا عنه باسمه)** أي لم ينو
 الاقتداء بالامام الموجود وانما نوى الاقتداء بزيد سواء لم يظن باسمه أو لا لما في النية الا اذا قال اقتديت بزيد
 أو نوى الاقتداء بزيد اه فاذا اظهر أنه عرو لا يصح الاقتداء بالامام العروة تنال في حلية أي وهو قد نوى
 الاقتداء بغير هذا الامام الحاضر **(قوله الا اذا عرفة)** استثناء من عدم العروة التي تضمنها الاستثناء
 الاقل **(قوله كالتام في الخراب)** أي نوى الاقتداء بالامام القائم في الخراب الذي هو زيد فاذا هو
 غيره جاز أشباهه لان لا يشار به الى الموجود في الخارج أو الذهن وعلى كل فقد نوى الاقتداء بالامام الموجود
 قلت التسمية **(قوله أو أشارة)** أي باسمها الموضوع لها حقيقة وانما جازلانه عرفة بالاشارة قلت
 التسمية كافي الثانية وغيرها **(قوله الا اذا اشار الخ)** استثناء من قوله أو أشارة **(قوله فلا يصح)**
 اورده على أن في هذه الصورة اجتمعت الاشارة مع التسمية فكان ينبغي أن تغف التسمية كماله في هذا
 الامام الذي هو زيد وفي هذا الشيخ والجواب أن الفاء التسمية ليس مطلقاً قال في الهداية من باب المهر الاصل
 أن المسمى اذا كان من جنس المشار اليه يعلق العقد بالمشار اليه لان المسمى موجود في المشاركة وانما الوصف
 تبعه وان كان من خلاف جنسه يتعلق بالمسمى لان المسمى مثل المشار اليه وليس تابعه والتسمية أبلغ
 في التعريف من حيث انها تعرف الماهية والاشارة تعرف الذات اه قال الشارحون هذا الاصل مستق

(وان أم نساء فان اقتدنت به)
 المرأة بمحاذة رجل في غير صلاة
 جنازة فلا بد لخصه صلاتها من
 نية امامتها للابرام انفساد
 بالحدادة بالاتزام **(وان لم تقصد)**
 بمحاذة اخنق فيه فقبل يشترط
 وقبل لا كمناسة اجماعاً وكعبه وعده
 على الاصح خلاصة وأشياء وعليه
 ان لم يحداه أحد وقت صلاتها ولا لا
(ونية استقبال القبلة ليست)
 بشرط مطلقاً على الرابع فما قبل
 لنوى بناء الكعبة أو المقام
 أو الخراب مسجد لا يجوز مفرغ
 على المرجوح كنية تعيين الامام
 في صحة الاقتداء فانها ليست
 بشرط فلو اتم به نيته نفي اقتداه
 بكبره الا اذا عينه باسمه فبان
 غيره الا اذا عرفة بكنائهم في
 الخراب أو أشارة كذا الامام
 الذي هو زيد الا اذا أشار بصفة
 محتمة كذا الشاب فاذا هو شيخ
 فلا يصح وبكعبه يصح لان الشاب
 يدعى شيخاً لعله

٢ مطلب
 اذا اجتمعت الاشارة والتسمية

قوله انتهى تمام عبارة الهداية
 بعد قوله والاشارة تعرف الذات
 الا ترى أن من اشترى فصاعاً أنه
 باقوت فاذا هو زجاج لا يعتقد العقد
 لا اختلاف الجنس ولو اشترى على
 انه باقوت امر فاذا هو اشترى
 يعتقد العقد لا اتحاد الجنس اه
 منه

عليه في التكاح والبيع والاجارة وسائر العقود ١٥ اذ اعرفت ذلك فاعلم ان زيد امر اجنس واحد من
 تحت الذات وان اختلفا من حيث الاوصاف والخصائص لان الموطوء اليه في العلم هو الذات فبقوله هذا
 الامام الذي هو زيد يظهر ان المشار اليه هو ويكون قد اختلف المعنى والمشار اليه فقلت التسعة وبقيت الاشارة
 معتبرة لكونها من جنس واحد فضع الاقداء وما لا يشيخ والشاب فبما من الاوصاف الموطوء فيها الصفات
 دون الذات ومعلوم ان صفة الشجوخة تميز صفة الشباب فكما جئنا في هذا الباب فظهر انه شبيخ
 لا يصح الاقداء لانه وصفه بصفة خاصة لا بوصف عام يقع من الشجوخة فقد خالفنا في الاشارة التسعة مع
 اختلاف الجنس فقلت الاشارة واعتبرت التسعة بالشاب فيصكون قد اختلفت بغير موجود كن التقدي زيد
 فبان غرضه واما اذا قال هذا الشيخ فظهر انه شاب فانه يصح لان الشيخ صفة مشتركة في الاستعمال بين الكبير
 في السن والكبير في القدر كالعلم والتفكر الى المعنى الثاني يصح ان يسمى الشاب شبيخا فقد اجتمعت الصفات
 في المشار اليه لعدم تضادها فانه يلحق أحدهما فصاع الاقداء وتكون له هذه الكلية طالع او هذا الجار
 سر تعلق المرأة بعتق العبد كما صرحوا به مع ان المشار اليه وهو المرأة والعبد من غير جنس المعنى وهو الكلية
 والجار ليسكن لما كان في مقام الشتم يطلق الكلب والجار على الانسان مجازا لم يحصل اختلاف الجنس فلم
 تلغ الاشارة وهذا ما ظهر فلهي السهم من قبض الفتح العليم (قوله وفي الجنب الخ) وجهه انه لما نوى
 الاقداء امام مذهبه فاذا هو غرضه فقد نوى الاقداء بمردوم كافتقاره من المنة فيما اذا نوى الاقداء زيد فاذا
 هو غرضه (قوله فائدة لما كان الخ) استنبط هذه الفائدة من مسألة الاقداء شيخ الاسلام العيني في شرح
 الصاوي كما في احكام الاشارة من الاشياء واصل ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصبر صلاتي
 مسجدي هذا خير من آفة حلة فبما سواه الا المسجد الحرام ومعلوم انه قد نذر في المسجد النبوي فقد زاده
 حر ثم عثمان ثم الوليد ثم المهدي والاشارة بهذا الى المسجد المضاف التسويب اليه صلى الله عليه وسلم ولا شك
 ان جميع المسجد الموجود الآن يسمى مسجده صلى الله عليه وسلم فقد اتفقت الاشارة والتسمية على شي واحد
 فلم تلغ التسعة فتصل المباحة المذمومة في الحديث فيما نذر فيه ونخصها امام النووي بما كان في زمنه
 صلى الله عليه وسلم جللا للاشارة وما حديث لومة مسجدي هذا في معناه كان مسجدي فقد اشتد ضعف
 طرقه فلا يصلح به في فضائل الاعمال كما ذكره الصاوي في المقاصد الحسنة وكان وجهه انه جعل الاشارة
 لخصوص البقعة الموجودة يومئذ فلم تدخل فيها الزيادة ولا بد في دخولها من دليل قلت وزيد ما سألني
 في الايمان من باب العين بالدخول عن البدن لولا ان ادخل هذا المسجد فزيد فيه حجة فدخلها لم يثبت ما لم
 يثبت مسجدني فلان فيثبت وكذا الدار لانه عقد بينه على الاضافة وذلك موجود في الزيادة وقد يصح بان
 ما نحن فيه من قبل الثاني ويؤيده ان في بعض طرق الحديث بدون اسم الاشارة وعلى ذكرها فهي لا تخصص
 البقعة بل لدفع ان يتوهم دخول غير المسجد المدني من بقعة المساجد التي تنسب اليه صلى الله عليه وسلم التي
 ذكرها اصحاب السيرة والله تعالى اعلم (قوله واستقبال القبلة) أي الكعبة المشرفة وليس منها اطراف الكسرة
 والشاذرون لان شربها من ماء قلبي وهو لا يهككتي في القبلة احتياطوا من الطواف فيه مع الحرمة
 كما سألني ان شاء الله تعالى في الحج (قوله كما جاز) أي كاستقبال عابري عنهما لرض او خوف عدو او اشتباه
 للجهة قدره او تحريم قبلة له حكاه (قوله والشرط حسنة لا تحصيله) اشار الى ان السن والتا فيه ليست
 للطلب لان الشرط هو التا لطلبه الا اذا اوقف حصوله عليه كما في الحلية (قوله وهو شرط زائد) أي ليس
 مقصود الا ان السجدة هو الله تعالى ط او امرادته قد يثبت بالضرورة كافي الصلاة على الامة خارج
 المصر وتكونه ما من في تفسير الركن الزائد كالقراءة فكان المناسب للشارح ان يقول قد يثبت بالضرورة لان
 يثبت للغير والافتقار للشرط كذلك (قوله لا تلازمه) على حذف أي شرطه الله تعالى لا اختيار المكلفين لان
 فطرة المكلف يعتقد استحالة الجهة عليه تعالى فتعني عدم التوجه في الصلاة الى جهة مخصوصة فظهرهم
 على خلاف ما تقتضيه فطرته اختيارا ليسهل على طبعين أو لا كما في البحر ح قلت وهذا كما تجل الله تعالى
 الملائكة بالسجود لا آدم حيث جعله قبل السجودهم (قوله حتى لو سجد الخ) تنزيه على كون الاستقبال
 شرطا زائدا يعني لما كان السجود هو الله تعالى والتوجه الى الكعبة ما موراه كافتقار كان السجود لنفس

وقى الجنبى نوى ان لا يصلى
 الا خلف من هو على مذهب فاذا
 هو غرضه لم يميز (فائدة) لما كان
 الاعتبار للتسمية عند تأميم يتخص
 ثواب الصلاة في مسجده عليه
 الصلاة والسلام بما كان في زمنه
 قبله (د) السادس (استقبال
 القبلة) حقيقة او حكما كما جاز
 والشرط حصوله لا طلبه وهو شرط
 زائد لا تلازمه بسقط للغير حتى لو
 سجد للكلية نفسها كثر

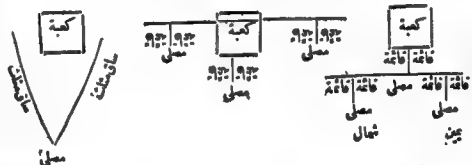
مطلب
 ما زيد في المسجد النبوي هل يأخذ
 حكمه
 قوله ومعلوم الخ بعضهم في ذات
 تحقيق ذا المسجد زاده عمر
 ويعد عثمان حجة استقر
 ويعد الوليد ثم المهدي
 ودام هكذا الى ذا العهد
 ١٥ منه

مطلب
 في استقبال القبلة

قوله لا تخصيص له لطلبه لاحتجته والا
 فاذى في نسخ الشارح التي يدي
 لا طلبه والمطل واحد ١٥ معينه

الكعبة كقراح (قوله فلكي) أي فالشرط لها أي لصلاته وكذا قوله وأقبره أو اللام فيها بمعنى هل أي
 قالوا بطل عليه (قوله لثبوت قبلتها) أي قبلته المدينة المنورة التمهودة من قوله وكذا المدنى وأوردناه لا يلزم
 من نبوتها بالوحي أن تكون على عين الكعبة لاحتمال كونها على الجهة (قوله لم) المأين وضعية) أي المكن
 المشاهد للكعبة والذي منه وبينها حال كبد أو نحو فيه بشرط إصابة العين بحيث لو رفع الحائل وقع استنباطه
 على عين الكعبة (قوله وأقره المستف) أي في المنع لكن قال في شرحه على زاد القصر لطلاق المتن
 والشروح والفتاوى يدل على أن المذهب الرابع عدم الفرق بين ما إذا سكن فيها حائل أو لا ١٥ وفي
 الفتح وعندى في جواز التصرى مع إمكان معوده اشكال لأن المصير إلى الدليل القلبي وذلك القاطع مع إمكانه
 لا يجوز وقد قال في الهداية والاستبصار فوق التصريح فإذا استنع المصير إلى قلبي لا مكان قلبي أقوى منه
 فكيف يترك البقين مع القلبي ١٥ (قوله بأن يبقى الخ) في كلامه يجب أن لا يشبه منه المراد فاعلم أن أولان
 السطح في اصطلاح علماء الهندسة مائة طول وعرض لا يمتن والزوايا المتباينة هي إحدى الزاويتين المتساويتين
 الحادتين عن جنبي خط مستقيم قائم على خط مستقيم هكذا قائمة قائمة وكذاها قائمتان ويسمى الخط
 القائم على الآخر هو قائمًا إن تساوى ما كانا كانت أضراس القائمة تسمى زاوية حادة وما كانت أكبر تسمى منفرجة
 هكذا حادة منفرجة ثم اعلم أنه ذكر في العراج عن شخصه أن جهة الكعبة هي الجانب الذي إذا وجهه
 إليه الإنسان يكون مسامًا للكعبة أو هو أنها تتحققا وتقرى ما معنى التصديق أنه لو فرض من خط من تلقا وجهه
 على زاوية قائمة إلى الأفق يكون مارة على الكعبة أو هو أنها ومعنى التقريب أن يكون مفرقا عنها وعن هوائها
 بما لا تزول به المقابلة بالكعبة بأن يبقى شيء من سطح الوجه مسامًا لها وألوهاتها وبأنه أن المقابلة في مسافة
 قريبة تزول بالتأقل قليل من العين والشمال مناسب لها وفي البعيدة لا تزول إلا بالتأقل كثير من مناسب لها
 فانه لو قابل أنسان آخر في مسافة ذراع مثلا تزول تلك المقابلة بالتأقل أحد هما يعني ذراع وإذا وقعت بقدر ميل
 أو فرض لا تزول إلا بمائة ذراع أو نحوها ولما بعدت مكان من ديارنا بعد أمفرط تحقق المقابلة إليها في مواضع
 كثيرة في مسافة بعيدة فلو فرضنا خطا من تلقا وجه مستقبل الكعبة على التصديق في هذه البلاد ثم فرضنا
 خطا آخر يقطعه على زاويتين قائمتين من جانب بين المستقبل وشماله لا تزول تلك المقابلة والتوجه بالاتصال
 إلى العين والشمال على ذلك الخط فراضح كثيرة فلذا وضع العلماء القبلة في بلاد قريبة على حث واحد ١٥ ونقله
 في الفتح والجسر وغيرهما وشروح المتن وغيرها وذكره ابن الهمام في زاد القدر وجملة الدبر هكذا وجهها بأن
 يصل الخط الخارج من جنبي المصلى إلى الخط المار بالكعبة على استقامة بحيث يحصل قائمتان أو تقول هو أن
 تقع الكعبة في ما بين خطين يلتقيان في الدماغ فيخرجان إلى العينين كساق مثل كذا قال التصريح التفتنا في
 في شرح الحكشاف فيعلم منه أنه لو انحرف عن العين المخرج لا لا تزول منه المقابلة بالكعبة كما زو يوده ما قال
 في الطهوية إذا تاب من أن تاب رجوز لأن وجه الإنسان مقوس لأن عند الباسم أو الباسر يكون أحد جوانبه
 إلى القبلة ١٥ كلام الدرد وقوله في الدرد على استقامة متعلق بقوله يصل لأنه لو وصل إليه معوجا لم تحصل
 قائمتان بل تكون أحداهما حادة والآخرى منفرجة كما بينا ثم إن الطريقة التي في العراج هي الطريقة الأولى
 التي في الدرد إلا أنه في العراج جعل الخط الثاني مارة على المصلى على ما هو المتبادر من عبارته وفي الدرد جعله
 مارة على الكعبة وتصور الكميات الثلاث على التقريب هكذا

(فلكي) وكذا المدنى لثبوت
 قبلتها بالوحي (أصابه عينها)
 يم المأين وغيره لكن في البصر
 أنه ضعيف والأصح أن من بينه
 وبينها حائل فكأنها غابت وأقره
 المصنف قائلا والمراد بقوله فلكي
 مكن يعاين الكعبة (ولغيره) أي
 غير معاينها (أصابه عينها) بأن
 يرى شيء من سطح الوجه مسامًا
 للكعبة وألوهاتها بأن يفرض من
 تلقا وجهه مستقبلها حقيقة في
 بعض البلاد خط على زاوية قائمة
 إلى الأفق مارة على الكعبة وخط
 آخر يقطعه على زاويتين قائمتين بمنزلة
 وبصورة



(قوله من) فيه أن عبارة المنحى حاصل ما قدمناه من المراج وليس فيها قوله ما راعى الكعبة بل هو المذكور في صورة الدرر ويمكن أن يراد أنه ما راعى عليها طول الأعراف فيكون هو الخط الخارج من جبين المصلّي وانطأ الأثر الذي يقطع هو المارّ عرضاً على المصلّي أو على الكعبة فصدق بما صورناه أولاً وثانياً أن إقصاءه على بعض عبارة المنحى أدى إلى قصره على المسألة تحقّقاً وهي استحباب العين دون المسألة تقديرها وهي استقبال الجهة مع أن القصور الثانية فكان عليه أن يحدّ قوه من تلقاء وجه مستقبلها حقيقة في بعض البلاد (قوله قلت الخ) قد علمت أنه لو فرض شخص مستقيماً من بلد لعين الكعبة حقيقة بأن يفرض الخط الخارج من جبينه واقفاً على عين الكعبة فهذا أصاب لها تحقّقاً ولو أنه انتقل إلى جهة عينه أو شماله بفراخ كثيرة وفرضنا خطاً ماراً على الكعبة من المشرق إلى المغرب وكان الخط الخارج من جبين المصلّي يصل على استقامة إلى هذا الخط المارّ على الكعبة فانه بهذا الاتصال لا تزول المقابلة بالكعبة لأن وجه الإنسان مقوسّ ههنا وآخر ميمناً أو ساراً عن الكعبة يبقى شيء من جوانب وجهه مقابلاً لها ولا شك أن هذا عند زيادة البعد أم عند القرب فلا يعتبر كما يقول الشارح هذا معنى التيامن والتيسار أي ما ذكره من قوله بأن يبقى شيء من سطح الوجه الخ مع فرض الخط على الوجه الذي عزّزناه هو المراد بما في الدرر عن الظهيرة من التيامن والتيسار أي ليس المراد منه أن يجعل الكعبة عن يمينه أو يساره إذ لا شك حينئذ في خروجه عن الجهة بالكعبة بل المفهوم مما قدمناه عن المراج والدرر من التقيد بحصول زاويتين فاقنتين عند اتصال المستقبل لعين الكعبة ميمناً أو يساراً أنه لا يصح لو كانت احدهما حادثة والاخرى منفرجة بهذه الصورة

كعبة

منحى قلت فهذا معنى التيامن والتيسار في عبارة الدرر قصير وتعرف بالدليل وهو في القصرى والامصارح حرب العصاة والتابعين وفي المناويز والباربعوم كالقطب

والحاصل أن المراد بالتيامن والتيسار الاتصال عن عين الكعبة إلى جهة العين أو اليسار مصلّي لا الانحراف لكن وقع في كلامهم ما يدل على أن الانحراف لا يشتر في القهستاني ولا يابس بالانحراف انحرافاً لا تزول به المقابلة بالكعبة بأن يبقى شيء من سطح الوجه مساناً للكعبة اه وقال في شرح زاد الفقير وفي بعض الكتب المتقدمة في استقبال القبلة إلى الجهة أقاويل كثيرة واقرهم على الصواب قولنا الأول أن ينظر في مغرب الصيف في طول أيامه ومغرب الشتاء في أقصر أيامه فليدع الثلث في الجانب الأيمن والثالث في الأيسر والقبلة عند ذلك ولو لم يفعل هكذا وصلى فيما بين المغربين يجوز إذا وقع خارجاً منها لا يجوز بالاتفاق اه ملخصاً وفي نسخة المصلّى عن أمانى الفتاوى حدّ القبلة في بلادنا يعني بحر قنديل ما بين المغربين ومغرب الشتاء ومغرب الصيف فان صلى إلى جهة خرجت من المغربين فسد صلاته اه وسألت في الفتوى فمضت الصلاة لأنها تصدّ بقصو بل صدره عن القبلة بغير عذر رفقاً أن الانحراف اليسير لا يشتر وهو الذي يبقى معه الوجه أو شيء من جوانب مساناً لعين الكعبة أو لوجهاتها بأن يخرج الخط من الوجه أو من بعض جوانبها ويؤمّحى الكعبة أو هوأها مستقيماً ولا يلزم أن يكون الخط الخارج على استقامة خارجاً من جهة المصلّى بل منها أو من جوانبها كما دل عليه قول الدرر من جبين المصلّي فان الجبين طرف الجهة وهما جبينان وعلى ما تقرر لا يعمل ما في الفتوح والبرص الفتاوى من أن الانحراف المفسدان يجاوز الماشرك إلى المغارب اه فهذه أبحاثها تظهر في هذا المثل واقعاً تعالى أعلم (قوله قصير) أشار إلى دقة مظهره الذي تقررناه وإلى عدم الاستعجال بالاعتراض ومع هذا نسجوا إلى عدم التفهم فافهم (قوله حارب الحصاة والتابعين) فلا يجوز أن تسمى معها زبطاً بل علينا اتباعهم خاتمة ولا يعتد على قول الفلكي - العالم البصير الثقة - فيها المهرافخ خلافاً لما في جميع ذلك كما ينسب في الفتاوى الخفية فبالك أن تنظر إلى ما يقال أن قبلة الأموي دمشق وأكثر مساجدها المبنية على سمت قبلة فيها بعض انحراف وان صحت قبلة فها قبلة جامع الحنابلة الذي في صنع الجبل إذ لا شك أن قبلة الأموي - من حين فتح الحصاة ومن صلى منهم إليها وصعداً - من بعدهم أعلم وأوثق وأدرى من فلكي - لا تدري هل أصاب أم أخطأ بل ذلك يرجع خطأ وكل خبر في اتباع من سبق (قوله كالقطب) هو أقوى الأدلة وهو محقق صغير في ثبات نقش الصغرى بن الفرزدق والجدى إذا جعله الواقف خلف أذنه اليمنى كان مستقبل القبلة أن كان ناحية الكوفة وبغداد وهدان ومجيلة من يصير على عاتقه الأيسر ومن يفرق على كتفه الأيمن ومن يمين القبلة شماله الأيسر ومن يمين القبلة شماله الأيسر ومن يمين القبلة شماله الأيسر قال ابن حجر وقيل يعرف بدشش وما قاربها إلى الشرق قليلاً اه وذكر الشرح للقبلة علامات أخرها

سنة على سبيل بلادهم منها ما قد مناه عن شرب زاد التقير والمنية فانها علامة لقبلة ثم قد نود ما كان على سبيلها
 وفي حاشية القتال قال البرهسدي ولا يخفى أن القبلة تختلف باختلاف النطاق وما ذكره يصح بالنسبة الى بقعة
 معينة وأما القبلة المتماثلة فيقوى قواعد الهندسة والحساب بأن يعرف بمدكم عن خط الاستواء وعن طرف
 المغرب ثم بعد البلد المشرق كذلك ثم يقاس تلك القواعد ليتحقق سمت القبلة اه لكن قال القهستاني
 ومنهم من يشاهد بعض العلوم المحكمة الآن العلامة البصري قال في الكشف ان اصحابنا يعتبرونه اه
 وأفاد في التبر أن دلائل اليوم معتبرة عند قوم وعند آخرين ليست بحسبة قال وعلمه المطلق عامة القرون اه
 أقول لم أر في المتن ما يدل على عدم اعتبارها ولنا قطع ما نهدى به على القبلة من النجوم وقال تعالى والنجوم
 لنهدوا بها على أن هدايتهم الدنيا كلها نصبت بالنصر حتى متى كان في البر ولا يخفى أن أقوى الأدلة النجوم
 والظاهر أن الخلاف في عدم اعتبارها انما هو عند وجود المحارب القديرة اذ لا يجوز النصر معها كما قد مناه
 فلا يزم قطعة السيف الصالح وجاهر المسلمين بخلاف ما إذا كان في المخاض فلينبى وجوب اعتبار النجوم
 ونحوها في المخاض لتصرح على أنها غيرهم بكونها علامة معتبرة فينبى الاعتقاد في أوقات الصلاة وفي القبلة
 على ما ذكره العلماء الثقات في كتب المواقيت وعلى ما وضعوه لها من الأكلات كالربع والاصطراب فانها ان لم تغد
 المقيم تحذف غلبة الظن للعالم بها وظلة الظن كفاية في ذلك ولا رد على ذلك ما صرح به علما زمان عدم الاحتاد
 على قول أهل الصوم في دخول رمضان لان ذلك مبني على أن وجوب الصوم معلق برؤية الهلال لحديث
 صوموا لرؤيته ولو لم ير الهلال ليس مبني على الرؤية بل على قواعد فلكية وهي وان كانت محصورة في نفسها لكن
 اذا كانت ولادته في ليلة كذا فتدري فيها الهلال وقد لا يرى والشرايع على الوجوب على الرؤية لا على الولادة
 هذا ما ظهر في واقعه أعلم (قوله والافن الابل) أي وان لم يكن ثمة محارب قديمة فيقال من يعلم بالقبلة
 من قبيل شهادة من أهل ذلك المكان من يكون بمحضه بأن يصحكون بحيث لو صاح به جمعه ما غر العالم
 بها خلافاً فائدة في قوله ما غر مقبول الشهادة كالكاغزو والفاسق والصبي فقدم الاعداد اخباره فيها هو من
 اسودها بانبات ما لم يلق على الظن صدقه كما في القهستاني ويشيل فيها قول الواحد العدل كافي في التوبة وأما
 اذا لم يكن من أهل ذلك المكان فلا يصح عن اجتهاد فلا يترك اجتهاده باجتهاد غيره وأما اذا لم يكن بمحضه من
 أهل المصح أحد فانه يفتري ولا يجب عليه رفع الاواب كما سألني وظهره التقيد بالاهل أن وجوب السؤال
 خاص بالمحضر فلو في مفازة لا يجب وفي البدائم ما يخالفه حيث قال فان كان عاجزاً بالاشتباه وهو ان يكون
 في المخاض في ليلة مظلمة ولا علم له بالامارات الدالة على القبلة فان كان بمحضه من يسأله عنها لا يجوز له أن يفتري
 بل يجب أن يسأل ما علمه أي من أن السؤال أقوى من الفتوى اه وشرط في الذخيرة كون الخبر في المخاض
 عالماً حيث نقل عن الفقه أبي بصير أنه سئل عن في المخاض فآخيه رجلان أن القبلة في جناب ووقع تحريمه
 الى جانب آخر فقال ان كان في رأيه انهما يعلمان ذلك يأخذ بقولهما لا جهالة ولا اقلا اه وشرط في الخشنة
 والتعصب كونهما من أهل ذلك الموضوع حيث قال فان لم يكونا من أهل ذلك الموضوع وهما مسافران مثله لا يلتفت
 الى قولهما لانهما يقولان بالاجتهاد فلا يترك اجتهاده باجتهاد غيره اه والظاهر أن المراد من اشتراط
 كونهما من أهل ذلك الموضوع كونهما عالين بالقبلة لا أن الكلام في المخاض ولا أهل لها الا ان يراكونهما من أهل
 الاخبية فهما من أهل والاهل له علم أكثر من غيره فلا ينافي ما مر من الذخيرة حتى لو كانا من أهل ولا علم لهما
 لا يلتفت الى قولهما فالتساؤل انما هو العلم فقد يكونان مسافرين مثله ولكن لهما معرفة بالقبلة في ذلك المكان
 بكثرة التكرار أو بطريق آخر من طرق العلم بما يوق على فتوى المتصوي ثم اعلم أن نقلنا أضعاف البدائع
 من قوله في ليلة مظلمة الخ يقتضي أن الاستدلال بالنجوم في المخاض مقدم على السؤال المتقدم على الفتوى
 ضار بالحاصل أن الاستدلال على القبلة في المخاض انما يكون بالمحارب القديمة فان لم توجد بالسؤال
 من أهل ذلك المكان وفي المخاض بالنجوم فان لم يمكن لوجود غير او لعدم معرفته جهاب السؤل من العالم
 بها فان لم يكن فيفتري وكذا يفتري لو سأله عنها لم يحضره حتى لو آخيه بعد ما صلى لا يبعد كافي في التوبة وفيها
 لو لم يسأله ويفتري أن أصاب جازوا والا وكذا الاخي اه ومساائل الفتوى ستأتي ودرج في البحر ما في الظهيرة
 من أنه لو سأل في المخاض بالفتوى والجماع معصية لكنه لا يعرف النجوم تبين انه اخفا لا يجوز لاه لا عذر

والافن الابل العالم بما عن لو
 صاح به جمعه

لا بد في الجبل بالادلة الظاهرة كالشمس والقمر وغيرهما أما ذاتي علم الهيئة ومورد النجوم الثابت فهو
 معدور في الجبل بها اه (قوله والمعتبر في القبلة الخ) أي أن الذي يجب استنباطه أو استقمال جهته
 هو العروة وهي لغة لكل بقعة بين الدور واسعة لا بناء فيها كافي الصحاح وغيره والمراد بها هنا تلك البقعة
 الشريفة (قوله لا البناء) أي ليس المراد بالقبلة الكلمة التي هي البناء المرتفع على الأرض ولا الوصل البناء
 إلى موضع آخر وصلى إليه لم يجز بل يجب الصلاة إلى أرضها كافي الفتاوى الصوفية عن الجامع الصغير وفي العصر
 عن عدة الفتاوى الكعبة إذ اذرفت عن مكملها زيارة أصحاب الصكرامة ففي تلك الحالة جازت الصلاة
 إلى أرضها اه وفي الجنتي وقد روي البناء في عهد ابن الزبير على قواعد الخليل وفي عهد الحجاج ليعدها على
 الحالة الأولى والناس يصلون اه قتال وما ذكره في البصرة في التاتارخانية عن الفتاوى الغنية قال الخليل
 الرمي وهذا صريح في كرامات الأولياء فترده على من نسب ما مننا إلى القول بعدمها وسأفي تمام الكلام
 على ذلك في باب ثبوت التسبب (قوله فهي من الأرض السابعة إلى العرش) صرح بذلك في الفتاوى الصوفية
 معزاة للعبة ثم قال فلو سلم في الجبال العالية والأمار العسقية السافلة جاز كما جاز على سطحها وفي جوفها قتال
 فلو كان المعتبر البناء لا العروة لم يجز ذلك فالترجيح صحيح فأفهم (قوله عند الامام) لأن القادر بقدره الغير
 عاجز عنه لأن العبد يكلف بقدرته نفسه لا بقدره غيره خلافا لما فيلزمه عندهما التوجه ان وجد موجهها
 وبولها بما يرضى من التوبة والخير والله هو القبح بلا حكاية بخلاف وهذا بالوجه من الموضوع ووجد من
 بوضته حيث يلزمه ولا يجوز له التيمم انما في ظاهر المذهب وقيل على الخلاف ايضا وقد سئل عن الفرق في باب التيمم
 فراجعها وإذا كان له مال ووجد أجيرا جاز مثل فعله يلزمه أن يستأجره عندهما كما قاله في التيمم ام لا لم أر من
 ذكره وبني الزمزم ثم رأيت في شرح الشيخ اسماعيل عن الوضوء لكن تشديد كون الاجرة دون نصف درهم
 فلو طلب نصف درهم أو أكثر لا يلزمه وأما قوله أن المراد به اجر المثل كما فسره هو بذلك في التيمم كما قد سئل هناك
 (قوله أو خوف مال) أي خوف ذهابه بسيرة أو خوفه ان لا يراد به اجر المثل كما فسره هو بذلك في التيمم كما قد سئل هناك
 أو كتر ما ولم يجره إلى أحد فراجع ثم سأل في مفيد الصلاة انه يجوز قطع الصلاة لضاع ما تحته
 درهمه أو أكثره (قوله وكذا كل من سقط عنه الأركان) أي تكون قبلته جهة قدرته ايضا قال في البصر
 ويشمل أي العذر ما إذا كان على لوح في السفينة يضاف الفرق إذا انحرف إليها وما إذا كان في طين وردقة
 لا يجد على الأرض مكانا يابسا أو كانت الدابة جوفها تزل لا يمكن الركوب الا يجعن أو كان شخصا كبيرا لا يمكنه
 أن يركب الا يجعن ولا يجد فكأن جوفه الصلاة على الدابة ولو كانت فرضا وسقط عنه الأركان كذلك يسقط
 عنه التوجه إلى القبلة إذا لم يمكنه ولا إعادة عليه إذا قدر اه فيشترط في جميع ذلك عدم امكان الاستقبال
 ويشترط في الصلاة على الدابة ايضا انها ان قدر والابان خاف الضرر سكان تذهب القافله وتقطع فلا يلزمه
 ايضاها ولا استقبال القبلة كافي الخلاصة وأوضحه في شرح المنة الكبير والحلية وقيد في الحلية مسألة الصلاة
 على الدابة للطنين بما إذا هز من التزلزل فان قدر تزلزل وصلى واقفا لا يعميه زاد الزبلي وان قدر على القعود دون
 السجود أو ما قاعدا وأما لو كانت الأرض ندية مبتلة بحيث لا يقب وجهه في الطين صلى على الأرض وجد
 وسبأ في تمام الكلام على الصلاة على الدابة في باب الوتر والنوازل ان شاء الله تعالى (قوله ولو مضطجعا الخ)
 تعمم القدر أي توجب العابر إلى أي جهة قدره ولو كان مضطجعا قال الزبلي ويستوى فيه أي في العجز
 الخوف من عدو أو سميع أو لص حتى إذا خاف أن يراه أو توجه إلى القبلة جاز له أن توجه إلى أي جهة قدر
 (قوله ولم يعد) لأن هذه الاعذار مما يوجب حتى الخوف من عدو لان الخوف لم يحصل مباشرة أحد بخلاف المقيد
 إذا صلى قاعدا فإنه بعد عندهما لا يعتد بأي وصف كافي في شرح التوبة ومحقق ذلك في التيمم فينبغي أن بعد
 هنا ايضا لا فرق بين صلاته قاعدا أو إلى غير القبلة لان القيد عذر من جهة العبد لا به مباشرة الخلق تأمل
 (قوله هو) أي التحريم المفهوم من فعله (قوله بامر) متعلق بجملة والذي مرهوا الاستدلال بالمحارب
 والعدو والسؤال من العالم به انما قاعدا لا يتحرى مع القدرة على احده حتى لو كان بحضرة من يسأله
 تحريم ولم يسأله ان أصاب القبلة جاز حصول المقصود والا فلا لأن قبلة التحريم مبنية على جزم شهادة القلب

مطلب
 وأما الأولياء فثابتة
 (والمعتبر في القبلة) (العروة لا
 البناء) فهي من الأرض السابعة
 إلى العرش (وقبله العابر عنها)
 لمرض وان وجد موجهها عند
 الامام أو خوف مال وكذا كل
 من سقط عنه الأركان (جهة
 قدرته) ولو مضطجعا يابسا ملوف
 روبة عدو ولم يعد لأن الطاعة
 يجب الطاعة (ويجوز) هو
 بذل الجهد لتبيل المقصود (عابر
 من معرفة القبلة) بامر

مطلب
 مسائل التحريم في القبلة

من غير اشارة واهل البلد لهم علم بجهة القبلة المبنية على الامارات الدالة عليها من الصوم وغيره فان كان فوق
 الثابت بالتحريز وكذا اذا وجد الحارث المتصوية في البلدة او كان في الحارة والسماء معبودة على الاستدلال
 بالصوم لا يجوز التحريز لان ذلك قوة وغماه في الحلية وغيره واستند مما ذكرناه بعد العز عن الادلة
 المان عليه ان يحترق ولا يخلد مثله لان الجهد لا يخلد بجهد واذا لم يتبع تحريمه على شئ فله ان يخلد له ارم
 قوله فان ظهر خطأ أي بعد ما قيل قوله لم يلزم وهو كون الطاعة بحسب الطاقة قوله وان علم
 به أي بجهته فانهم قوله لا يتحول رايه أي بان غلب على ظنه ان الصواب في جهة اخرى فلا بد
 ان يصحكون اجتنباهم الثاني اربع اذا اضعف كالعديم وكذا المساوي فيما يظهر ترجيح الاول بالعمل عليه
 تأمل قوله استدراوي أي على ما يق من صلاته لما روي ان اهل قباة كانوا متوجهين الى بيت
 المقدس في صلاة القبر فاجروا بقول القبلة فاستدروا الى القبلة واقرهم النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك
 وما اذا تحول رايه فلان الاجتهاد المتبذل لا ينسخ حكم ما قبله في حق ما مني شرح المتن وفيه لزوم الاستدرا
 على الفور حتى لو مكث قد ركن فسد قوله ولو لم يكن بان كان محسوبا ولم يكن يحضره من يسأله فلي
 بالتحريز ثم تبين ان احاط بجهر وهذا هو الوجه وعليه الاقتصار في الخاتمة حلة قوله ولا يلزمه قرع ابواب
 في الخلاصة اذا لم يكن في المصدر قوم والسجد في مصر في ليلة مظلمة قال الامام التقي في فتاواه جاز اه
 وفي الكافي ولا يستغفر بهم من منازلهم قال ابن الهمام والوجه انه اذا علم ان المصعد قوما من اهل متقين
 غير انهم ليسوا حاضرين فيه وقت دخوله وهم حوله في القرية وجب عليهم لبس ابلهم قبل التحريز لان التحريز
 معلق بالعز عن تحريف القبلة بغيره اه ولا منافاة بين هذا وبين ما روي عن الخلاصة والكافي لان المراد اذا لم
 يكونوا داخل المنازل ولم يلزم المخرج من عليهم تحفيظ الظلة والمطروغوه شرح المتن قوله ومس جدران
 لان الحائط لو كانت متوشة لا يمكن غير الحارث من غيره وعسى ان يكون ثم حامة مؤذنة لجنازة التحريز بجر
 عن الخاتمة وهذا مما يصح في بعض المساحد فاما في الاكثر فممكن تغيير الحارث من غيره في الظلة بلا زيادة فلا
 يجوز التحريز اسماعيل عن الفتاح قوله ولو اعي الخ قال في شرح المتن ولو لم يوصل الى ركنة الى غير
 القبلة بغيره فلو لم يوصل الى القبلة واتقوا به ان وجدوا في وقت الشروع من يسأله فلا بد له ان يميز صلاتهما
 والاجازت صلاة الاحي دين المتندي لان عنده ان امامه بان صلاته على القاسد وهو الركنة الاولى اه
 ومنه في الفض والسراج ومفاده ان الاحي لا يلزمه اساس الحارث اذا لم يجد من يسأله وأنه لو ترك السؤال
 مع امكانه وامسأ القبلة جازت صلاته والافلا كما قد مضى عن المتن قوله ولا يجوز التحول اي الى القبلة
 مع علم المتندي بجهته الاولى وعبارته في الخرائن كن تحريز فأخطأ ثم علم فتقول لم يقتد به من علم بجهته اه
 أي لعله بان الامام كان على الخطأ في اول الصلاة بجر ومفاده أنه لو تحول بالتحريز أيضا الى جهة تطلبها
 القبلة جاز للاستدرا اقتداه ان تحريز منه والافهي المسألة الاتية تأمل قوله بجز متعلق بانه وتوله
 بالتحريز متعلق بمخوف حال من فاعل انتم قوله لم يجر أي اقتدوه ان ظهروا الامام محض لان الصلاة عند
 الاشياء من غير تحريز انما يجوز عند ظهور الاضاه كالمز وبأق وأما صلاة الامام فهي صحيحة لتحريم وان اصاب
 الامام جازت صلاتهما كما في شرح المتن قوله استدراوي المسبوق الخ لانه منقرد فيما يقضيه بخلاف
 اللاحق لانه مقتد فيما يقضيه والمتندي اذا ظهر وهو وراء الامام أن القبلة غير الجهة التي يسعى اليها الامام
 لا يمكن اصلاح صلاته لانه ان استدراوا خلف امامه في الجهة قصدوا وهو مقصد الا كان مقاصدا له الى ما هو غير
 القبلة عنده وهو مقصد أيضا فكذلك اللاحق شرح المتن بقى ما اذا كان لاحضا ومسبوقا وحكمه أنه ان
 قضى ما يلحق به أو لا ثم ما سبق به فان تحول رايه في قضاء ما يلحق به استأنف وان تحول في قضاء ما سبق به استدرا
 وأما ان قضى ما سبق به أو لا ثم ما يلحق به فان تحول رايه في ما يلحق به استأنف وان تحول في ما سبق به فان استمر
 على رايه الى شروعه في ما يلحق به استأنف وهذا كله ظاهر وأما ان لم يستمر الى شروعه في ما يلحق به بان تحول رايه
 قبل قضاء ما يلحق به الى جهة امامه فله ان يردد والظاهر أنه يستدر تأمل ح وأقره ط والرحمى قوله
 ومن لم يتبع تحريمه الخ في البحر والحلية وغيرهما عن فتاوى العتبات تحريز لم يقع تحريمه على شئ قبل يؤخر
 وقبل يرضى الى أربع جهات وقبل يغير اه ورجع في زاد القبلة الاول حيث جزم به وعبر عن الآخرين بشيل

قوله أي على ما يق هكذا يجزم
 ولعل صوابه أي على ما مضى تأمل
 اه مصححه

قال طهر خطأ لم يصد لم استمر
 وان علم به في صلاته لا يتحول
 رايه ولو لم يجد سجدوا استدرا
 وفي حق لوصلي كل ركنة طهنة
 جاز ولو لم يكن أو مسجد مظلم ولا يلزمه
 قرع ابواب ومس جدران ولو اعي
 فتواهد رجل بين يدي لم يقتد الرجل به
 ولا يجوز التحول ولو اتم بجز بالتحريز
 لم يجر ان اخطأ الامام ولو لم
 يتحول رايه مسبوق ولاحق
 استدرا والمسبوق واستأنف
 اللاحق ومن لم يتبع تحريمه على
 شئ على لكل جهة مرة احتياطا
 ومن تحول رايه بجهته الاولى

واختار في شرح المنية الوسط وقال انه الاحوط وقيل ح عن الهندية عن الثعترات انه الاصوب فلهذا اختاره الشارح ونظر كلام القهستاني ترجيح الاخير وهو الذي يظهر في فائه قال لو تحزى ولم يتقن بشئ فصل الى أي جهة شاء كانت جائزة ولو اخطأه وقيل ان لم يقع تحزبه على شئ انما الصلاة وقيل يصلى الى الجهات الاربع كافي الظهيرية ١٥ ومفاده ان معنى التحزب ان يصلى مرة واحدة الى أي جهة اراد من الجهات الاربع وهو مخرج الشافعية والحنابلة واما ما في شرح المنية الصكي من تفسيره فهو وقيل يصنعون شاءوا وان شاء على الصلاة اربع مرات الى اربع جهات فالتأخر انه من عنده لان حارة تساوي العتاني السابقة ليس فيها هذه الزيادة ويرد عليه انه اذا صلى الى الجهات الاربع يلزم عليه الصلاة ثلاث مرات الى غير القبلة فيشأ وهو منهي عنه وتزك المنية مقدم على فعل المأمور ولا يصلى بالتجاسة اذ يلزم من فعلها ككشف العورة عند الاجاب على ان المأمور به هنا ساعد لان التوجه الى القبلة انما يجرى به عند القدرة عليه وقيل التحزى هي جهة تحزبه وبالموضع تحزبه على شئ استوت في حقه الجهات الاربع فيختار واحدة منها ويصلى اليها ونقص صلاته وان ظهر خطأ فيها لانه انما يفي وسعه وهذا الوجه يقتضي القول الاخير وهو الضعيف المعنى الذي ذكرناه من القهستاني ويضعف ما اختاره الشارح وادعى انه الاحتياط قدر ذلك بانها في القول الاول الذي اختاره الكمال في زاد القبر وجه ظاهر ايضا وهو ان لما كانت القبلة عند عدم الدليل على اى جهة التحزى ولم يقع تحزبه على شئ صار فاقد الشرط صحة الصلاة فيخرجها كفاقد الطهورين لكن القول الاخير وهو وجوب الصلاة في الوقت مع التحيز الى أي جهة شاء احوط كالوجهين فاما قل من ربه ما طاهر ولعمري هو قوته تعالى فاما قولوا فم وجه الله فانه قيل نزل في مسألة ائمة القبلة ونظائر ما قدمناه من القهستاني اختاره وهو مذهب الشافعية والحنابلة كما مر وقد منا قول الكتاب من المستحق انه اذا ذكر في مسألة ثلاثة اقوال فالاربع الاول والثالث لا الوسط والله اعلم (قوله استندار) قال في شرح المنية واختلف المتأخرون فيما انشؤوا رآه في الثالثة والرابعة الى الجهة الاولى قيل بتم الصلاة وقيل يستقبل كذا في الخلاصة والاول اوجه ١٥ ولذا قدم في الخاتمة لانه يقدم الانه وبرز به القهستاني رحمه الشارح (قوله استأنف) لانما يصعبها الى الجهة الثانية فقد سجد بها الى غير قبله لا يهاجر من الركعة الاولى والجهة الثانية ليست قبله لركعة الاولى يهيمس اجزائها وان سجد بها الى الجهة الاولى فقد انحرف عما هو قبله لان ح (قوله وان شرع) الضمير يرجع الى العابر الى اذا اشبهت عليه القبلة وبه من معرفتها بالادلة المارة فضلت جهة تحزبه فلو شرع بالتحزب لم يجز صلاته سالم يتقن بعد فراغه انه اصاب القبلة لان الاصل عدم الاستقبال استصحابا للصلح فاذا ثبت يقنا انه اصاب ثبت الجواز من الابتداء وبطل الاستصحاب حتى لو كان اكبر رآه انه اصاب فالصحيح انه لا يجوز كافي الخلية عن الخلية ولو ثبت في أثناء صلاته لا يجوز خلافا لابي يوسف لان حاله بعد العلم اقوى ونشاء القوى على الضعيف لا يجوز (قوله بخلاف الخ) أي لو وقع تحزبه على جهة وصلى الى غيرها فانه يستأنف مطلقا أي سواء علم انه اصاب أو اخطأ في الصلاة وبعد اداها يظهر تحزبه وعن أبي حنيفة انه يحنى عليه الكفر وعن الثاني يجزى به ان اصاب والاول يفتى قس والفرق لهما ان ما فرض لغيره بشرط حصوله لا تحصله لكن مع عدم اعتقاد الفساد وعدم الدليل عليه وبخلافه جهة تحزبه اقتضت اعتقاد فساد صلاته صار كالوصلى وعندنا انه محدث وان توبه نجس أو ان الوقت لم يدخل فبان بخلاف ذلك لا يجوز به في ذلك كله لان عنده ان ما فعله غير جائز بخلاف صورة عدم التحزى فانه لم يعتقد الفساد بل هو شاك فيه وفي عدمه فاذا ظهرت اصابته بعد القيام زال احد الاحتمالين وتقرر الاستسراح بلانوم نشاء القوى على الضعيف بخلاف ما اذا علم الاصابة قبل القيام كافي شرح المنية (قوله او توبه) بالنسب مضاف الى اسم ان ومثل الوقت ح (قوله فلو لم تشبه الخ) ذكره هنا استطرادا وكان ينبغي ذكره عند قول المصنف وان شرع بالتحزب لانه مفروض مما اذا اشبهت عليه القبلة كما قدمناه فيكون قوله فلو لم تشبه بينا المتهموم ثم ان مسائل التحزى تنقسم باعتبار اربعة القسمة العقلية الى مشرين قسما لانه اما ان لا يشك ولا يتحزى أو يشك ويتحزى أو لا يشك ولا يتحزى أو لا يشك ولا يتحزى ولا يشك ولا يتحزى ولا يشك ولا يتحزى ولا يشك ولا يتحزى لان اما ان يظهر صوابه أو خطأ في الصلاة او خارجا او لا يظهر اما الاول فان ظهر خطأ فسدت مطلقا

مطلبا
اذا ذكر في مسألة ثلاثة اقوال
فالاربع الاول والثالث لا الوسط
استدرا ومن تذكر تركه مصدق من
الاولى استأنف واما شرع بلان
تحزب لم يجز وان اصاب لتركه فرض
التحزى اذا علم اصابته بعد
فراغه فلا بعد اضافا بخلاف
مخالف جهة تحزبه فانه يستأنف
مطلقا كصل على انه محدث او توبه
نجس أو الوقت لم يدخل فبان
بخلافه لم يجز (صلى جماعه عند
اشتباه القبلة) فلو لم تشبه

أو صواب قبل الفراغ قيل هو كذلك لأنه قوي حاله والاصح لا ولو بعده ولم يظهر أن كان اكبره بالاصابة
فكذلك لا تصدو حكم الثاني الصمة في الوجوه كلها وحكم الثالث الفساد في الوجوه كلها أولها كبره أنه
أصاب على الاصح إلا أنه اعلم بقينا بالاصابة بعد الفراغ والراجع لا وجوده خارجا كذا في التبر وقد ذكر الحنف
الثاني بقوله ويغزى عاجز والثالث بقوله وإن شرع يلا تخر وذكر الشارح الأقل بقوله فلو تنبأ الخ لكن
كان عليه أن يقول إن ظهر خطأ فسدت والا فلا وقد حذف الرابع لعدم وجوده هذا هو الصواب في تقرير
هذا المثل فاقهم (قوله مع امام) أما لو صلوا منفردين صحت صلاة الكل ولا يتأتى فيه التصل (قوله فمن
يتبين منهم) يتبين غير قبل غلبة الظن كافة يدل عليه ما في النص حيث قال وإن صلوا جميعا فخيرهم
الاصلاح من تقدم على امامه أو على مخالفة امامه في صلاته وكذا لو كان عنده أنه تقدم على الامام ووصل إلى
جانب آخر غير ما وصل إليه امامه اه (قوله حالة الاداء) ظرف لقوله يتبين مخالفة امامه في الجملة مع قطع
النظر من قوله أو تقدمه عليه لأنه إذا تقدم على امامه لم يميز صوابه عن ذلك حالة الاداء أو بعده بخلاف مخالفة
لامامه في الجملة فإنه لا يميز الا إذا صل بها حالة الاداء كما دللت عليه عبارة النص التي ذكرناها آنفا ومنها
قوله في المتن جازت صلاة من لم يتقدمه بخلاف من تقدمه أو على حاله ومخالفة اه ومن قال للفران لم يعلم
مخالفة امامه ولم يتقدمه جاز والا فلا (قوله لا اعتداه الخ) ذكر مررب ح (قوله كما لو لم يتبين الامام
الخ) تبع في ذلك التبر عن المراج ونس جازة المراج وقال بعض اصحابه أي الشافعي طعيم الاعادة لأن
فعل الامام في اعتقادهم متردد بين الخطا والصواب ولو لم يتبين الامام بأن رأى رجلين يصلان فتوى الاقتداء
بواحد لا يبينه لا يجوز فكذا إذا لم يتبين فعل الامام اه وبه ظهر أن المناسب حذف هذه المسألة بالكلمة
لذلك دلت لسانها الا على قول بعض الشافعية القائلين بأنه لا تصح صلاة من جهل حال امامه قياسا على
ما لو جهل عنه فاقهم (قوله فروع) كان المناسب ذكر هذه الفروع عند الكلام على التبيين في الكلام
استقبال القضية كما فصل في الخرائج (قوله التبيين عندنا شرط مطلقا) أي في كل العبادات يتأقفا
الاصحاب لا ركن وانما وقع الاختلاف بينهم في تسمية الاحرام والمقصد أنها شرط كلنية وقيل بركبتها
أشياء وانما قال مطلقا ليشمل صلاة الجماعة بخلاف تسمية الاحرام فانها ركن فيها اتفاقا كما سبأ في
بابه ح واستثنى في الاشياء من العبادات الايمان والتلاوة والادكار والاذان فاقبل الاحتجاج إلى التبيين
كما في شرح البخاري العمري وكل ما لا يكون الا عبادة لا يحتاج إلى التبيين كما في شرح ابن رجب قال وكذا التبيين
لا يحتاج إلى التبيين اه ويستثنى ايضا ما كان شرط العبادة الا التيمم والاستقبال القبلة على قول الأكثرين
المستتر بنية والمقصد خلافه وكذا ما كان برصا كسح الخفاف والاس وغير ذلك (قوله فلو مما يتعلق) أي
فلو كان هو أي المنوي المدلول عليه بالنية مما يتعلق بالاقوال كقوله انت طالق وأنت حران شاء الله بطل لأن
الطلاق أو العتق لا يتعلق بالنية بل بالقول حتى لو نوى طلاقها أو عتقها لا يصح بدون قصد قال ح فان قلت
وقوع الطلاق متعلق بقصد انت طالق ولا عبرة بالنية لا صريح قلنا هذا من التيمم وأما في الدين فله تعني
معتبة حتى إذا نوى به الطلاق من تلق لا يقع دين اه أقول وكذا صرح بذلك في البر والاشياء وعليه
قال فريق بين الصريح والكتابة أن الأول لا يحتاج إلى التبيين في القضاة فقط ويحتاج في العبادات والثاني يحتاج
فيهما فيمكن لكن الظاهر الأول إلى التبيين كما تقدمت أن لا ينوي به غير عتق العرق فتقوى الطلاق من الوثائق
أي القيد لا يقع لصرفه التيمم من حنائه أما إذا قصد التلق بأن طالق مما طاب به زوجته ولم يقصد به الطلاق
ولا غيره فالتظاهر الوقوف عتقا ودينه لأن التلق حقيقة وقد دليل أنه لو صرح بالعتق لا يدل على كماله في الطلاق
عن العمل فيقع قضاء وديانة (قوله والا لا) أي والأكثر المنوي مما يتعلق بالاقوال لا يمكن الصوم لا يخل
بالمشقة لأنه يتعلق بمجرد التنية القلبية بدون قول فتقوى الصوم وقال أن شاء الله لا يخل قال في الاشياء ولو
عطفا أي نية الصوم بالمشقة صحت لأنها لا تحتاج إلى الاقوال والتنية ليست منها اه (قوله الا على قول محمد
في الجملة) فعنده لا يدل على الجملة الا بادر المار كتمنع الامام فلو اقتدى بعد ما رفع الامام رأسه من ركوع الثانية
نوى جمعة وثم ظهر اعنقه فقد قضي الجملة ولم يزد ها واذي الظهر ولم يشوه وهو مذهب الشافعي وعندنا
فيها جمعة متى صعد اقتداء بالامام ولو في سجود السهو على القول بطلانها فتنقض النوى المحصر بما تلى نوى

فروع في التبيين

أن أصاب جازا (بقرى) مع امام

(وتبين أنهم صلوا إلى جهات

مختلفة فمن يتبين منهم) مخالفة

امامه في الجملة) أو تقدم عليه

(حالة الاداء) أما بعده فلا ينسب

(لم يميز صلاته) لا اعتداه خطأ

امامه ولترك فرض المقام (ومن

لم يعلم ذلك صلاة صحيحة) كما لو لم

يتبين الامام بأن رأى رجلين

يصلان قائم واحد لا يبينه

(فروع) التبيين عندنا شرط مطلقا

ولو صحتها بمشقة فلو مما يتعلق

بالقول كطالق وصفاق بطل والا

لا ليس لنا من نوى خلاف ما

يؤدى إلى على قول محمد في الجملة

وهو ضعيف

في خلاف ما يردى منها ما لو طاف بنية التمتع في أيام الترويع عن الفرض وما لو صام يوم السبت نطقوا بظهور
أنه من رمضان كان منه وما لو تجمد بركعتين ظهر أن التبرط لم يتوبان عن سنة التبرير وما لو صام عن كثرة
ظهاراً وانظر فقد رد على التقي بمعنى في صوم النفل والوند موصوم يوم بيته فصام بنية النفل يقع من التذر
كافي جامع الفرائض ١٥ أقول قد يجب بيان المراد النية التي هي شرط النية فالحق ليس لثمن بركته أن
ينوى خلاف ما يردى إلا في مسألة على أن أكثر هذه المسائل ليس فيها مخالفة بين النوى والمردى إلا من حيث
الصفة بخلاف ما لجعة فإنها مخالفة للظهور ذاتاً وصفة فتدبر (قوله المحقق أن العبادة الخ) مقابلة ما في الأشياء
عن المجتبي من أنه لا يثبت نية العبادة في كل ركن فافهم واحترز ذات الاتصال على فعل واحد كالصوم فإنه
لا خلاف في الأكساف بالنية في أثره وورد عليه الخ فإنه ذو أفعال منها طواف الأضحية لا يثبت من أصله
الطواف وإن لم يصبه عن الفرض حتى لو طاف خطاً في أيامه وقع عنه والجواب أن الطواف عبادة مستقلة
في ذاته كاهو ركن للنج فباستدراكه ركنه يشترط في نية الحج فلا يشترط تعيينه وباستدراكه استقلاله لا يشترط فيه
أصل نية الطواف حتى لو طاف هارباً أو طالباً للفرم لا يصح بخلاف الوقوف برفة فإنه ليس بعبادة إلا من ضمن
الحج فيدخل في نية وعلى هذا الوجه والحق والسعي وأيضاً فإن طواف الأضحية يقع بعد الصلابة بالحق حتى أنه
يجزئ في سري الساعات ويقتل يخرج من الحج من وجه دون وجه واعتبر فيه الشبهان (قوله محقق السابق) أصل
وجهه أن الصلاة عبادة واحدة غير معيزة فالنظر في ما ابتدأها فإذا شرع فيها خالصاً عن غير الصلاة
فهي باقية قد تعلى على الخلو والآن لم يكن بعضها وبعضاً فغير معاً أي أنها واحدة ثم لو حسن بعضها إياه
فالتعيين وصف زائد لا يثاب به ويؤخذ مما ذكرنا أنه لو اقتضها صرايحاً لم يخلص اعتبار السابق وهذا بخلاف
ما لو كانت عبادة يمكن تميزها كقراءة أو حركات فان الجزء الذي دخله الإياه حكمه وانما يخصه لا يحكمه
(قوله والراه أنه الخ) أي الإياه الكامل المذهب للثواب عن أصل العبادة والوضعية والأخلاقين لأجل
الناس وإيه أيضاً يدل أنه لا يثاب عليه وأما يثاب على أصل العبادة وسأني في فعله إذا أراد التمتع في الصلاة
أنه لو أطال الركوع لادراك الخاتمة قال أو حصة الخاف عليه أمر أعظم ما ينعى الشرك الخ (قوله والراه
كأسيات في تحقيقه (قوله ولا يترك الخ) أي لو أراد أن يصلي أو شرأت أن يدخل عليه الصلاة يثاب بنية أن
يترك لأنه أمر موهوم الأشياء عن الوالدية وقد سئل العارف المحقق شهاب الدين رابن البربرودي عن حاشائه
بأسدي أن ترك العمل أخذت إلى البطالة وان عقلت داخل في المصنف أي ما ألقى فكتب جوابه على
واستفراقه من العب ١٥ قال (قوله لا يراه في الفرائض في حق سقوط الواجب) أي أن الإياه
لا يطل الفرض وإن كان الاخلاص من جهة الفرائض قال في مختارات النوازل وإذا صلي رياه ومعه فيقول
صلاته في المحكم لوجود شرطه وأركانه ولكن لا يستحق الثواب والذي في الذخيرة خلافه قال الفقه
أبو الليث في النوازل قال بعض مشايخنا الإياه لا يدخل في شيء من الفرائض وهذا هو المذهب المستقيم أن
الإياه لا يثبت أصل الثواب وإنما يثبت قضاء الثواب ١٥ يرى على الأشياء وسأني تمام الكلام على
هذه المسألة في كتاب الخطر والاباحة (قوله قبل لنقص الخ) قال في الأشياء وهذا ما لا يثبت
منصوص في مذهبه وصرح بها النوى وتوعدنا لا تأها ما أجزأه فلا يراه في الفرائض في حق سقوط
الواجب وأما عدم استحقاق الثواب فلا نية استيعاب على واجب ولا يستحق به الأجرة كالأب إذا استأجره
للخدمة لا يستحق عليه الأجرة لأن خدمته واجبة عليه ١٥ ح (قوله الصلاة لأرضاء النصوص لتضيده الخ)
ليتم من كون ذلك إيجاباً وظاهر مختارات النوازل أن ذلك لا يجوز حيث قال ينبغي أن لا يفعل ذلك ولعل
فذلك من الفقه المبطلين ١٥ وفي الوالدية إفاضلي لوجه الله تعالى فإن كان لمخمس لم يجر منه ويسته فواخذ
من حسناته ودفع إليه في الآخرة نوى أو لم يتوان لم يكن لمخمس أو كان يجري بينهما فمعه يدفع إليه من
حسناته شيء نوى أو لم يتوان ١٥ يرى وعلى هذا علم المراد الصلاة المذكورة أن نوى الصلاة قد تعلى لأجل أن
يرضى عنه أخاه وعدم جواز كونه بدعة بخلاف الصلاة لتسعة المسجد والمخوض من المتدببات وأما الوصل
ووجوبها للنصوص فإنه يصح لأن الحمل له أن يجعل ثواب عمله لغيره عنه فكأنه يثاب في باب الحج من القبر
إن شاء الله تعالى (قوله جاء) أي في بعض الكتب أشياء من البرازية ولعل المراد بها الكتب العلوية

المعقد أن العبادة ذات الاتصال
تسبب فيها على كمالها ١٥ اقتض
خالصاً من طاعة الإياه اعتبار السابق
وإياه أنه لو خلا عن الناس
لا يصلي فلو معهم بمسكنها ووحده
لا يترك أصل الصلاة ولا يترك
نطق دخول الإياه لأنه أمر
موهوم لا يراه في الفرائض في
حق سقوط الواجب ١٥ قبل لنقص
صل الظهر ولا يترك في هذه
النية ينبغي أن يميزه ولا يستحق
الذي يراه الصلاة لأرضاء النصوص
لا تستد بل يصلي لله فإن لم يفعل
خصه أخذ من حسناته جاء أنه
يؤخذ له انق

أو يكون ذلك حد يثقله العلم في كتبهم والذان يخضع النون وكسر حاء سدس درهم وهو قرطاطان والقرطاط
 جنس شعيرات ويجمع على دوائق ودوائق كذا في الاختراى حموى (قوله ثواب سبعة صلاة بالجماعة)
 أي من القرائن لأن الجماعة فيها والذي في المواهب عن القشيري سبعة صلاة مقبولة ولم يقيد بالجماعة قال
 شارح المواهب ما حاده هذا لا ينافي أن الله تعالى يصفو عن الظالم ويدخل الجنة برحمة ط ملخصا (قوله
 والافتقار فلا) أي غير نائب في حق من ركعتين من القرائن لم يقو بهما قبل صلاة العشاء وقت القرائن ومع بعد
 صلاة العشاء على المختار ط (قوله فلا مكتوبة) أي لقوتها فرضها علينا ولو سكروها صلاة حقيقة
 والجماعة كفاية وليست صلاة مطلقة (قوله ولو مكتوبتين) أي أحداهما مكتوبة والأخرى لم يدخل وقتها
 كالوقوف في وقت الظهر ظهر هذا اليوم وعصره كذا في شرح المتن وشرح الأشباه للبيري وبديل عليه قوله
 الآتي ولو كانت وقتية الخ (قوله فلو كتبت) علله في الخط بأن الوقتية واجبة للصلاة وغيرها لا
 وهو يفيد أنه ليس صاحب ترتيب والافتقار في أولي كالأصنافي يصر أقول هذه الافتقار إنما تستلزم لو أريد
 بالمكتوبتين ما يشمل الوقتية مع القائمة وليس كذلك بل المراد بهما الوقتية مع التي لم يدخل وقتها كاعتل
 (قوله ولو كانتين فلا دور) وكذا الوقتيتين كالظهر والعصر في مرفة كما يفهم البيري وقال ح لأن العصر
 وإن عشت في وقت الظهر في ذلك اليوم الآن الظهر واجبة التقديم عليها لترتيب فكما تستعمله فائتين لم يسقط
 الترتيب بينهما كما هو ظاهر (قوله لومن أهل الترتيب الخ) تبع فيه الصراخ من قليل المحيط المسألة
 بأن المسألة لا تقبل الإبدال قضاء الأولي قال في البحر وهو انما يتم فيما إذا كان الترتيب بينهما واجبا اه
 أقول ما ذكره في البحر مأخوذا من الحلقة لكنه في الحلقة قال بعده في ما لو لم يكن الترتيب بينهما واجبا ويمكن
 أيضا أن يقال انهما الأولي لأن تقدمهما أولى اه ويزعم ذلك الحلبي في شرحه الصغير حيث قال فلا دور فيهما
 لترتيبهما بالسبق وإن لم يكن صاحب ترتيب اه فافهم (قوله فلقائمة ولو الوقت متسا) وأما إذا
 خالف ذهب وقت الحاضرة فانه يميز بينهما حتى يكون عليه قضاء القائمة كما في الاجناس يبري هذا وقال ح
 بعده ولو الوقت متسا أي وكان بينهما ترتيب أقل أو كان متسا ولم يكن بينهما ترتيب لغت بينهما كما صرح به
 في البحر اه وأقول لم يصرح بذلك في البحر في هذه المسألة ثم صرح به في شرح المسألة بهما وقت في الحلقة
 خلافه فافهم ثم اعلم أن ما ذكره شارح من قوله فلقائمة الخ عزاء في الفتح إلى المتن ومنه في السراج وعزاه
 في البحر إلى المتن وذكر قبله أنه لا يصير شرعا في واحدة منهما ثم قال وأما في الظهر فأنه غير رواين اه
 أقول وكذا ذكره في الخلاصة عن الجامع الكبير أنه لا يصير شرعا في واحدة منهما ثم قال وفي المتن
 يصير شرعا في الأولى اه فتكون رواية وقال الامام القاسمي في شرحه على تلخيص الجامع الكبير للعلاني
 حيث قال في شرح قوله ناوى الفرض مع الاغ في الصلاة الخاقا لدفع بالرفع في التنا في متفعل في غيرها الخ أي
 نية الفرض معان كانت في الصلاة كانت لغوا عندهما وهو رواية الحسن عن الامام وصورته لو كبر نوى ظهرها
 وعصرها عليه من يوم أو يومين عالما بأولهما ولا يصير شرعا في واحدة منهما التنا في دليل أو لمرة أحدهما
 على الآخر رقمه وأطله اصلا حتى لو شرع في الظهر نوى عصره عليه بطلت الظهر وصح شروعه في العصر
 فإذا كان لكل منهما مقطورة رفع الأخرى بدو نوى يكون لها مقطورة دفعها عن المحل قبل استقرارها الأولى لأن
 الدفع أسهل من الرفع وهذا على أصل محمد وكذا على أصل أبي يوسف لأن الرجوع عنده ما بالجماعة إلى التعيين
 وأما بالوقت وقد استويا في الأمرين ثم اطلاق الفرض فتناول ما وجبها بيجاب الله تعالى تلك الكتابة أو بيجاب
 العبد صك المذمور أداء قضاء وما ألحق به كقضاء النفل سواء كان من جنس واحد كالظهرين والجماعتين
 والمنذورين أو من جنسين كالظهر مع العصر أو مع النذور ومع الجماعة وقتل أن ناوى الفرض في الصلاة متفعل
 عندهما خلافا لمذموران كانت نية الفرض في غير الصلاة كالأصوام والحج والكفارة كانت معتبرة ويكون
 متفعل الآتي كفارتين من جنس واحد فيكون مقترضا اه ملخصا وتعلمه بما علقته على العرف لم ين رواية
 الجامع الكبير مخالفة لرواية المتن فلا يصير شرعا في الصلاة أصلا إذا جمع بين نية بين فرضين كل منهما قضاء
 أو أحدهما أداء والاخر قضاء أولم يدخل وقتها وجنابة أو منذور أو غيره من الواجبات وقبل يصير متفعل لازم
 فثبت المقطورة رواية الجامع أيضا إذا جمع بين فرضين وتعلق فانه يكون مقترضا عندهما لقوته وقال محمدان

ثواب سبعة صلاة بالجماعة
 ولو أدرك القوم في الصلاة ولم يدر
 أفرض أم تراويح نوى الفرض
 فإن هم فيه صح والافتقار فلا دور
 نوى فرضين ككتوبة وجنابة
 فلمكتوبة ولو مكتوبتين فلو وقتية
 ولو كانتين فلا دور لومن أهل
 الترتيب والافتقار فليصنع ولو كانت
 وقتية فلقائمة ولو الوقت متسا

كانت في الصلاة للفرغ فلا يصدر شاعرا فيها وان كانت في صوم او ركعة او سجدة تدفع تطوع يكون مستغلا بخلاف جهة
الاسلام والتطوع قائم بمقتضى اتفاقا كما اوضحه القارسي في شرحه والله اعلم (قوله فخر فرض) اي خلافا
لحمد كالحق تعالى (قوله ولو نفلتين) قد تعلق النافله على ما يشل المسنة وهو المراهنة (قوله فنهما)
ذكر في الاشياء قال ولم أر حكم ما ذا نوى يستين كما ذا نوى في يوم الاثنين صومه وعن غيره يوم عرفة
اذا وافقه فان صلاة القبة انما كانت ضمن السنة لحصول المقصود اه أي فكذلك الصوم عن اليومين
وأيد العلامة البيهقي بأنه يميزه الصوم في الواجبين ففي غيرهما اولى لما في خزانة الاكل ولو نفل الله على أن
اصوم وحب ثم صام من كفارة ظهر شهرين متتابعين اسد هما رجب اجزاء بخلاف ما لو سلكا احدهما
رمضان ولو نذر صوم جمع عمره ثم وجب صوم شهرين عن ظهره او واجب صوم شهرين عنه ثم قضى فيه صوم
رمضان يابزم غير ان يلقه شيء اه لكن ليس في هذا جع بين يتبين بل هو سنة واحدة اجزأت من صومين ولم
يذكر الشارع هذا المسألة لان كلامه في الصلاة لا يتأق فيسويك تصويره فلو نوى سنة العشاء والتبجد
بناء على ما وجه ابن الهمام من أن التبجد في حقنا سنة لا مستحب (قوله فنافله) لانها صلاة مبطنة وثلاث
دعاء (قوله ولا يخل بنية الضم) وكذا بنية الاستئصال الى غيرها ط (قوله ما لم يكبر بنية مفارقة) بأن
يكبر ناولا التفل بعد شروع الفرض وعكس والعاقبة بعد الوتيرة وعكس او الاعتداء بعد الاقرار وعكس وأما
اذا كبر بنية موافقة سكتان نوى الظاهر بعد ركعة الظاهر من غير تلفظ بالنية فان النية الاولى لا تطل ويبنى
عليها ولو نوى على الثانية فسدت الصلاة ط (قوله الصوم) ونحوه الاعتكاف ولكن الاولى عدم الاشتغال
بغيرها هو ط والله اعلم

• (باب صفة الصلاة) •

ولو فرض ان نفل فخر فرض ولو نفلتين
كسنة فجر وصية مسددة فنهما
ولو نفل له وسنن فخر فخر ولا تطل
بنية الضم ما لم يكبر بنية مفارقة
ولو نوى في صلاة الصوم صح

• (باب صفة الصلاة) •

شروع في الشروط بعد بيان
الشروط هي لغة مصدر وعرفا
كيفية مستقلة على فرض وجوب
صفة وسندوب

(قوله شروع في الشروط) هذا يشهد أن المراد بالصفة الاوصاف النفسية للصلاة وهي الاجزاء العقلية التي
هي أجزاها الهوية من القيام والركوع والسجود لان ذلك هو المشروط وسكتان أن الاولى خلافه ط (قوله
هي لغة مصدر) يقال وصف الشيء وصفا وصفته والصفة كالم والوصف قاموس وفي تعريفات السيد
الوصف عبارة جادل على الذات باعتبار معنى هو المقصود من جوهره ووقفه ويدل على الذات بصفته كحرفاته
بجوهره ووقفه يدل على معنى مقصود وهو الجملة فالوصف والصفة مصدران كالوجه والعدة والتسكون وفروقا
بينهما قالوا الوصف يقوم بالوصف والصفة تقوم بالوصف اه لسكتان كلام القاموس يدل على
اطلاق الصفة على ما قام بالوصف لغة ايضا فالصفة تكون مصدرا واسما والوصف مصدر فقط قال في الفتح
والجهر ولا يحسن أن قد يطلق الوصف وراد الصفة بهذا لا يابزم الاتحاد لغة اذ لا تثنى على أن الوصف مصدر
اه وظاهره أن الوصف قد يستعمل اسما بمعنى الصفة مجازا للغة فلا يابزم انفصالهما خلافا لما قبل انهما
في اللغة بمعنى واحد (قوله وعرفا كصفة الخ) معنى على عرف المتكلمين والافتدح على أن الصفة تكون
في اللغة مصدرا واسما وهذا تعريف لصفة أجزاء الصلاة خاصة لا لطلق الصفة قال ح فتكون على حذف
مضاف تقديره صفة أجزاء الصلاة فيفيض الأجزاء صفة الفرضية كالقيام وبعضها الوجوب كالسجدة وبعضها
السنة كالسنة وبعضها التنب كتنزهه الى موضع سجدة في القيام وانما قلنا المضاف لان المقام مقام بيان
صفة الأجزاء لا صفة نفس الصلاة اه وهذا اولى بما في الفتح من أن المراد بالصفة هذا الاوصاف النفسية لها
وهي الأجزاء العقلية التي هي أجزاء الهوية الخارجة من القيام اجزاء والركوع والسجود كذا في التبرخال
ط وجهه الاول انه لا يشل الواجبات والسنة والتدويات اه وقبه نظر فان الواجبات وغيرها ما يطلب
من المصلحة فجزء الصلاة اذ ليس المراد بالاجزاء ما يتوقف عليه صحها ولعل وجه الاول انه الصفة ما قام
بالوصف والاجزاء هي التي قامت بها صفة الفرضية والوجوب ونحوهما فقلت هي الصفة بل الموصوف
وقد يجب بيان المراد أن هذه الاجزاء هي اوصاف المصلحة ونسب الى الصلاة لتكونها أجزاء الهوية الخارجة
التي صارت بها الصلاة في الخارج هي هي وعليه فلاضافة في صفة الصلاة سبابة أو المراد بالصفة اجزاء مجازا
فصامه بالكل ويدل عليه قوله في الكفاية والمراجع ان الاضافة فيه من اضافة الجزء الى الكل لان كل صفة مما
ياتي جزء الصلاة فلهذا مؤيد لما قلنا في الفتح ويدل عليه أيضا أن المراد من هذا الباب بيان هذه الاجزاء

المستوعبة الى فرض وواجب وسنة لا يان نفس الفرضية والوجوب والسنية اتي هي صفات هذه الاجزاء
اذ ينشأ في كتب الاصول لا القروع تأمل (قوله من فرائضها) جمع فريضة اعم من الركن الداخل المباحية
والشرط الخارج عنها فصدق على الصرية والتعديدا الأخيرة والخروج يصنع على ما سبق في ذكر ما يطبقون
الفرض على ما يقابل الركن كالصريحة والتعديدا في اوائل كتاب الطهارة من شرح المنتبة أنه قد يطلق
الفرض على ما ليس بركن ولا شرط كترتيب القيام والركوع والسجود والتعديدا وأشار ابن التبعيض الى ان لها
فرائض أن كسباني في قول الشارح وفي من الفروض الخ أعاده ح (قوله التي لا تصح بدونها) معة
كاشفة اذ لا شيء من الفروض ما صلح الصلاة بدونه بلا عذر (قوله الصرية) المراد بها جملة ذلك كخالص
مثل الله أكبر كسباني مع بيان شروطها للعشرين ثملا والصريح جعل التي يحزم ما حجت بها الصريح الا شيئا
المباحة قبل الشروع بخلاف سائر التكبيرات والثناء فيها للمالفة فهمتاني وهو الاظهر برجندی وقيل
الوحدة وقيل التثنية من الوصف الى الامة (قوله فاما) هو أحد شروطها العشرين الآتية وسذكر المصنف
في الفصل الآتي (قوله وهي شرط) وانما يذكرها مع الشروط لما تعلق اتصالها بمنزلة الباب للدار أعاده في
السراج (قوله في غير جنازة) أمثها في ركن اخفا كبقية تكبيراتها كسباني في باب ح (قوله على
القادر) متعلق بشرط تضمنه معنى الفرض اي وهي شرط مفقوض عليه ح أما التي لا تخرس لوانتصا
بالتبعية جازلها ما اتى بها في وجهها يجر عن المحيط وسباني في تمام الكلام على ذلك في الفصل الآتي
(قوله به يفتي) الضمير راجع الى الحكم عليها بالشرطة وهو مضمون النسبة الاشاعة في قوله وهي شرط
(قوله فيجوز بناء النقل على النقل) تنريع على كون الصرية شرطا لكن كونها شرطا يقتضي صحة بناء
صلاة على صرية أي صلاة كالجوز بناء أي صلاة على طهارة أي صلاة وكذا اجبة الشروط لكن منعنا بناء
الفرض على غيره لانه الصرية ركن بل لانه المطلوب في الفرض تعيينه وتمييزه عن غيره بأخص واصنافه
وجميع أفعاله وان يكون عبادة على حدة ولو في على غيره لكن مع ذلك الصرية عبادة واحدة كما في بناء النقل
على النقل قال في البصر فانه يكون صلاة واحدة بدليل أن القعود لا يشترط الا في آخرها على الصحيح وقولهم
ان كل ركعتين من النقل صلاة لا يعارضه لانه في أحكام دين أخرى اه ح (قوله وعلى الفرض) لأن الفرض
أقوى فيستحب النقل لضعفه ط (قوله وان كره) يعني أنه مع صحته مكروه لأن فيه تأخير الصلاة وعدم كون
النقل بغيره مستداه ح وهذا في العمدة اذ لو سها بعد هذه الفرض فزاد خمسة بغير السادسة بلا كراهة
(قوله على الظاهر) اي ظاهر المذهب خلافا لصدور الاسلام حيث قال بالجواز فيها كما في البصر لكن ذكر
في النهاية بعد هذه الجواز في بناء الفرض على مثله اي صدور الاسلام أن بناء الفرض على النقل لم يهدف رواية
ثم قال ولكن يجب أن لا يجوز حتى على قول صدر الاسلام لانه يجوز بناء النقل فلا يجوز بناء الأقوى على الادنى
ولان الشيء يستحب مثله او دونه لا ما هو أقوى الى آخر ما أطال به وتعمه في المصريح والعناية به جدا فظهر عدم
صحة قول التبر ولا خلاف في جواز بناء النقل على النقل والفرض عليه فتنبه (قوله ولا تصالحا الخ) على
مقدمة على العلول وهو قوله روي لها الشروط وهذا حاصل عبارة الرهان الآتية وهو جواب عن سؤال المقدّر
وهو أنها اذا كانت شرطا فزروعي لها الشروط والشروط تراهي للركن والبطواب انما وسمت الشروط لها
من الطهارة والاستقبال ونحوهما لا كونها ركنا للصلاة بل لاتصالها بالقسم الذي هو ركن الصلاة (قوله
وقدمته الزبلي) أي منع ما ذكر من قوله روي لها الشروط حيث قال في الرز على التام في ركنة
الصرية وقوله يشترط لها ما يشترط للصلاة ممنوع فله لو أحرم صلاة تنصاة فأنها عند فراغها منها او مكشوف
العورة فسترها عند فراغها من التكبير يعمل يسرا وشرع في التكبير قبل ظهور الزوال مثلا ثم ظهر عند فراغها
منها ومصرفا من القبلة فاستقبلها عند الفراغ منها جاز وثمن سلم فأنما يشترط لما ينصل به من الاداء لانه
الصريحة من الصلاة اه (قوله ثم رجع اليه) اي الى القول بمرعاة الشروط لها بقوله ولتنس الخ فانه وان كان
على سبيل التزل مع انصاف فكأن قوة فأنما يشترط لما ينصل به من الاداء الخ مصرح في لزوم مراعاة
الشروط وقها لالها بل لانهما بالقسم الذي هو ركن اخفا وتلذلك قولنا لنسلم أن الحركة تجتمع مع
السكون ولتنسلم يلزم اجتماع الفذين فقولنا ولتنسلم كلام فرضي تصديه ما بعده فظن أن الزبلي اراد بهذا

مطلب
فدطلق الفرض على ما يقابل الركن
وعلى ما ليس بركن ولا شرط

(من فرائضها) التي لا تصح
بدونها (الصرية) فاما وهي
شرطا في غير جنازة على القادر
به يفتي فيجوز بناء النقل على
النقل وعلى الفرض وان كره
لا فرض على فرض او نقل على
الظاهر ولا تصالحا بالاركان وهي
لها الشروط وقدمته الزبلي
ثم رجع اليه

الكلام لزوم مراعاة الشروط وقت الصلوة لا اتصالها بالقسم الذي هو ركن الصلاة وعليه فلو حرم صلاة
 الجماعة فالتصالح عند فراقه من الصلوة لا تصح صلاته لا اتصال الجماعة يميز من القيام وكذا بقية المسائل
 المارة في عبادة الزليقي ولو لم يكن مراده ذلك لم يصح تفريقه على فرض التسليم المذكور فثبت أن ما منعه
 أولا راجع إلى ثانيا فافهم (قوله تم) تصديق لما فعله الزليقي من تقديم المنع على التسليم بجوابه على قواعد علمه
 المتطرفة وقوله في التلويح الخ تأييده وتصديق الرتبة على التسليم على المنع عكس ما فعله الزليقي بكلامه
 من كلام البرغمر فافهم (قوله لكن تقول الخ) استدراك على المنع وتأيد لما راجع إليه الزليقي بأنه
 الاحتياط وقوله وبعبارة البرهان الخ تقوية للاستدلال بقول البرهان وإنما اشترط لها الخ صريح في مراعاة
 الشروط ولو كان لم تكن وكالاتها بالقسم الذي هو ركن الصلاة وقال الشارح في خزانة الاسرار ظاهر كلام
 الهادي والكافي وشروح الجمع وغيرهما صريح في اشتراط وجود شروط الصلاة حين الصلوة لا تكونها ركائلا
 لا اتصالها بالركان وقد منع الزليقي الاشتراط أولا الخ واصل كلام الشارح اختيار مراعاة الشروط وقت
 الصلوة وإن لم تكن ركائلا لقوله في الجواب عن استدلال الشافعي على ركنيتها بمراعاة الشروط لها أن هذه
 الشروط لم تراع لأجلها بل لما اتصل بهن القيام فظاهر ما منهن سوا الزوم المارة وقتها لكن منعوا أن تكون
 المراجعة لأجلها وعليه فلا يصح الشرع في الصلاة لشرع بالصلاة صراحة بالصلوة فافهم ما قبل الفراغ منها وكذا
 في بقية الفروع المارة وأقول هـ هذا خلاف ما دل عليه كلام الشارح من نصهم بصلوة الشرع في هذه
 الفروع حتى أن العلامة الكاكي صرح في معراج الدار بـ بأن ثمة اختلاف بيننا وبين الشافعي في الصلوة تظهر
 في جواز بناء النقل على الفرض وتظهر أيضا فإذا كبر في يد فحياصة فالتصالح عند فراقه منها الخ الفروع المارة
 وقال في آخرها لا تصح صلاته عندنا وبه في السراج لكنه جعل الخلاف بين الامامين ومحمد ولعله رواية عن
 محمد فان المشهور أن القائل بركنية الصلوة هو الشافعي وبعض اصحابنا وبعبارة فتح القدر هكذا قوله ومراعاة
 الشروط الخ يشتمل منع قوله يشترط لها فيقال لا لأنه يشترط لها بل هو لما يصل جهات الأركان لا اتصالها
 وفيه اختلاف فمخرج حاصل فحياصة ومتكشف العورة وقبل ظهور الزوال او منصرفا فالتصالح واستيعمل بغيره فظهر
 الزوال واستقبل مع آخر من الصلوة جاز وذكر في الكافي أنها عند بعض اصحابنا ركن هـ وهو ظاهر
 كلام الطحاوي فيجب على قول هؤلاء أن لا تصح هذه الفروع هـ كلام الفتح فالتصالح فافهم أن مراد
 صاحب الهداية تسليم صحة هذه الفروع وأنه لا يشترط وجود شروط الصلاة وقت الصلوة وأن عدم صحتها
 انما هو على القول بركنيتها ونحن لا نقول به وهذا خلاف ما فهمه الشارح من كلام الهادي والكافي وغيرها
 كما قد مر من انظران وكذا كلام البرغمر صريح في صحة هذه الفروع بحيث كان هذا هو المنقول فليس
 لشاعنة عدول وحيدته في قولهم في الجواب أن مراعاة الشروط ليست لها بل لما اتصل بها من القيام أن
 شروط الصلاة من الطهارة وغيرها لا يجب الصلوة أصلا وانما يجب القيام المتصل بها أي المتصل باستحوا عند
 انتهاء التلطف بها لا القيام المتصل بإشداها إلى أنها لما حلت يلزم مراعاة الشروط لها في ضمن القيام المذكور
 كما فهمه الشارح من قول البرهان وانما اشترط لها فان قوله لها يفيد ما ذكره الشارح لكنه غير مما يدل
 صحة الفروع المذكورة عندنا ويقال معناه أن الشروط التي راعياها المصلحة وقت الصلوة ليست لها بل لما اتصل
 بها من الأركان وحاشا له أن كان القائل من حال المصلحة مراعاة الشروط وقتها صار منشا أتوه من ذلك
 للصحة فينبوا أولا أن ذلك القيام المتصل بها من حيث هو لا يفيد كراهة أو ما يمكن فيها عدم اقرار الصلوة
 بالشروط وصلة الهداية ومراعاة الشروط لما اتصل بها من القيام قال في الكفاية والدليل أن من وقع في الصلوة
 ولم يصل الماء إلى أعضاء وضوءه فكبر وعسى في الماء ورفع يديه بالإيماء بغير صلته وإن كان حال التكبير غير
 متوضئ هـ فهذا أيضا صريح في أن الشروط انما يجب مراعاتها بتمام الفراغ منها عند أول جزء من القيام
 المتصل بآخر الصلوة فالشروط تراعى في وقتها لا اتصالها ويمكن جعل كلام الزليقي المانع في هذا أيضا بأن
 يجعل قوله لما اتصل متعلقا بقوله يشترط صلاته لا على حتى يكون المعنى يشترط في الصلوة لأجل ما يصل الخ
 وحينئذ فيوافق كلامهم وينص مرامهم هذا ما ظهر في تحقيق هذا المقام والسلام (قوله ومنها القيام)
 يشمل الساتر منه وهو الاتصاف مع الاعتدال وغيرها تمام وهو الانحضاء القليل بحيث لا تزال يده ركنيته

بقوله وإن سلم ثم في التلويح تقديم
 المنع على التسليم أولى لكن تقول
 الاحتياط بخلافه وبعبارة البرهان
 وانما اشترط لها ما اشترط للصلاة
 لا باعتبار ركنيتها بل باعتبار
 اتصالها بالقيام الذي هو ركنها
 (ومنها القيام) بحيث لو لم يديه
 لا يزال ركنيته

وقوله بصحت الخ صادق بالصورتين أفاده ط ويكره القيام على أحد القدمين في الصلاة بلا عذر وينبغي أن يكون بينهما مقدار أربع أصابع الدلالة أقرب إلى انشوع هكذا روى عن أبي نصر البوسعي أنه كان يضعه كذا في الكبرى ومروى عنهم الصقوا الكتاب بالكتاب أي بجماعة أي قام كل واحد بحساب الآخر كذا في فتاوى جرد قلدو قام على أصابع رجله أو عقبه بلا عذر يجوز وقيل لا حكم القولين في القضية وعظامه في شرح الشيخ إجماعا (قوله بقدر القراءة فيه) ذكره في الشربلية بهذا لكن عزاه في الخواص إلى الحاوي وحسنه فهو بقدر أي بقدر فرض بقدر الفسحة وسورة واجب ويطوال الفصل وأوسطه وقصاره في محالها مستنون والزيادة على ذلك في شوط جمد مندوب لكن في أواخر القرن الثالث من الانشباء قال إجماعا بقوله القرآن كله في الصلاة وقع فرضا ولو أطال الركوع والسهود فيها وقع فرضا ٨١ ومتقضاء أنه لو أطال القيام وقع فرضا أيضا فينا في هذا التقدير وقد يجب بأن هذا أقل ابتاعه ما بعده فالكل فرض كأن القراءة قبل ابتاعها وقعت إلى فرض وواجب وسنة وبسببه يكون الكل فرضا وتظهر ثمرة ذلك في النواب والقاب فإذا قرأ أكثر من آية شاب ثواب الفرض وإذا قرأ القراءة لا يجب على الآيات هذا ما ظهر في قائله (قوله فركع) أي بلغ أقل الركوع بحيث تنال يده ركبته وعبارته في الخواص عن القضية إلى أن يصير أقرب إلى الركوع (قوله كندر) أطلقه فمثل النذر المطلق وهو الذي يبين فيه القيام ولا التقود وهذا أحد قولين والثاني التصريح ط وأبدل النذر في الخواص بالواجب ويدخل فيه قضاء ما أغضه من التوافل فهل يفترض فيه القيام لوجوبه أم لا لما قاله بأوله ونقف فيه ط والرسق (قوله وسنة بطرق في الأصح) أماعلى القول وجوبها ظاهر وأما على القول بسننها فاعتاد القول بالوجوب ونقل في مرآة الفلاح أن الأصح جوازها من تعود ط أقول لكن في الحلية عند الكلام على صلاة التراويح لم يوصى التراويح فأعاد بلا عذر قبل لا يجوز قياسا على سنة الفجر فإن كانا معا سنة مؤكدة وسنة الفجر لا يجوز فاعدا من غير عذر بجماعهما وهو رواية الحسن بن أبي حنيفة كما صرح به في الخلاصة فكذا التراويح وميل يجوز والقياس على سنة الفجر فبرأه فان التراويح دونها في التأكيدها فلا يجوز التسوية بينهما في ذلك قال قاضي خان وهو الصحيح ٨١ (قوله لقادر عليه) فلو جرحه حقيقة وهو ظاهر أو حكا كالموصل به المذهب أو خاف زيادة المرض وكلما سأل الشيخ في قوله قد ينضم التعداد الخ فانه يقطع وقد يقطع مع القدرة عليه فيلوجرح من السجود كما تقتصر عليه الشارح للصبر إذا سأل أخرى وهي الصلاة في السفينة الجارية فانه يعل فيها فاعدا مع القدرة على القيام عند الإمام (قوله فلو قدر عليه) أي على القيام وحده أو مع الركوع كافي النسبة (قوله تدب بآؤه فاعدا) أي تقر به من السجود وجازا بآؤه فاعدا كافي الصبر وأوجب الثاني زفر والائمة الثلاث لأن القيام ركن فلا يتك مع القدرة عليه ولئلا ان القيام وسيلة إلى السجود فلتروى السجود أصل لانه شرع عبادة بلا تقسيم كعبدة التلاوة والقيام بل شرع عبادة وحده حتى لو سجد لقراءة صلى بكفر بخلاف القيام وإذا جرح من الأصل سقطت الوسيلة كالوضوء مع الصلاة والسعي مع الجمعة وما أورده ابن الهمام أجاب عنه في شرح النسبة ثم قال ولو قيل ان الأعياء أفضل للتزوج من المخلاف لكان موهوبا ولكن لم أر من ذكره (قوله وكذا) أي تدب بآؤه فاعدا مع جواز آياته فاعدا بجماعه من السجود حكما لا لو سجد لزيم فوات الطهارة بلا خف ولو أمأ كان الأعياء خفيا عن السجود (قوله وقد ينضم التعداد الخ) أي يلزمه الأعياء فاعدا الخليفة عن القيام الذي جرحه حكما فلا فوات الطهارة والاستراة والقراءة أو الصوم بلا خف حتى لو لم يشر على الأعياء فاعدا كالمالك كان يحال لو سعى فاعدا بسبيل بوله وأجره ولو سعى مستقبلا لا يبيل منه شيء فانه يسى فاعدا ركوع وسجود كما تنص عليه في المسنة قال شارحها لان الصلاة الاستسقاء لا يجوز بلا عذر كالصلاة مع الحدث فيخرج حافيه الابيان بالركن وعن محمد بن يسى مستطعوا لاعداءه في شيء ما تقدم أجماعا ٨١ (قوله أو يسى) من باب تعيب ط (قوله أصلا) أمالو قدر على بعض القراءة إذا قام فانه يلزمه أن يقرأ مقدار قدرته والباقي فاعدا شرح المسنة (قوله الخروج لجماعة) أي في المسجد وهو محمول على ما إذا لم يتيسر لجماعة في بيته أفاده أبو السعد ط (قوله به يضي) وجهه أن القيام فرض بخلاف الجماعة به قال مالك والثاني خلافا لاجتماعه على أن الجماعة فرض عنه وقيل يسى مع الإمام فاعدا عند لانه عاجز

ومفروضة وواجبه ومستنونة
ومندوبه بقدر القراءة فيه خلق
كبريا فاعدا فركع ولم يتفصح لأن
ما فيه من القيام إلى أن يبلغ
الركوع يكفيه قضية (في فرض)
وملحق به كندروسة بطرق في الأصح
(لقادر عليه) وعلى السجود
فلو قدر عليه دون السجود ذهب
إليه فاعدا وكذا من يسيل
جرحه لو سجد وقد ينضم التعداد
بكن يسيل جرحه إذا قام أو يسيل
بوله أو يدور مع عورته أو يصف
عن القراءة أصلا أو عن صوم
رمضان ولو أضعفه عن القيام
الخروج لجماعة صلى في بيته فاعدا
به يضي خلافا للانشاء

اذن لا ذكر في المحطوصه الزاحديه شرح المنه وتم قول ثالث مشى عليه في المنه وهو انه يشرع مع الامام
 فانما ثم بعد ذلك اجابوا في الركوع يقوم ويركع أي ان قدر وما مشى عليه الشارح بما للبرجله في الخلاصة
 اصح وبه ينفى قال في الخلقه ولعله اشبه لان القيام فرض فلا يجوز تركه للجماعه التي هي سنة بل بعد هذا عذرا
 في تركها اه وتعه في البحر (قوله ومنها القراءة) اي قراءه آية من القرآن وهي فرض محلي في جميع
 ركعات النفل والوتر وفي ركعتين من الفرض كما سبق في منافي باب الوتر والنوافل واما نصين القراءة في الاولين
 من الفرض فهو واجب وقيل سنة لا فرض كما يستحقه في الواجبات واما قراءه الصلوة والسورة واثنان
 آيات فهي واجبة ايضا كما سبق في (فرع) قد فرض القراءة في جميع ركعات الفرض الرباعي كما لو استخلف
 مسجوبا ركعتين واثارة انه لم يقرأ في الاولين كما سبق في باب الاختلاف (قوله كاسيبي) اي في الفصل
 الاق مع بيان حكم القراءة بغير العربية او بالشر او اذ بالثبوت والانهيل (قوله لسقوطه بالاعتداء بلا
 شطب) في هذا التعليق اشارة الى ما ذكره في البحر من ان الركن الزائد هو ما يسقط في بعض الصور غير متحقق
 ضرورة والركن الاصل ما لا ينقطع بالضرورة واورد على صحة الركن زائدا ان الركن ما كان داخل الماهية
 فكيف وصف بالزيادة واجب بانه ركن من حيث تقسيم ذلك الشيء في حالة واتفاهر ما يتناهى وزائدا من حيث
 تقسيمه بدونه في حالة اخرى فالصلاة ماهية اعتبارية فيصور ان يعتبرها الشارع تارة بأركان واخرى بأقل منها
 واورد على تقسيم الركن الزائد بما مر انه يلزم صحة نسبة غسل الرجل ركنا زائدا في الوضوء واجب بان الزائد
 ما اذا سقط لا يخلطه بدل والمسح بدل الفصل ومنه بقية اركان الصلاة فانها تسقط الى خلف فليس بزائد بخلاف
 القراءة واورد ان قراءه الامام شخف من قراءه المتقدي لقوله صلى الله عليه وسلم من كان له امام فقرأه الامام
 له قراءة واجاب ح بأن المراد بان الشخف يأتي به من قائه الاصل وهما ليس كذلك اه وهو حسن مما في
 ط من انه ليس المراد في الحديث الخلفية بل المراد ان الشارع منع من القراءة واكتفى بقراءة الامام عنه اه
 قال في التبر وقاتل ان يقول لا تسلم سقوط القراءة بلا ضرورة لزم كونها زائدا اذ سقوطه بالضرورة الاقتداء
 ومن هنا ادعى ابن ملك انه ركن اصلي اه اقول وقاتل ان يقول لا تسلم ان الاقتداء ضرورة اذ الضرورة
 البحر المسح لترك اداء الركن والمتقدي قادر على القراءة فغيره ان يجوز عنها شرعا والتمتع لا يسيء هذا الا تأويل وقد
 خالف ابن ملك الجزم الغضري في ذلك كما قاله في البحر فلا تعتبر خلفته واقفه تعالى أعلم (قوله بحيث لو تم عليه الخ)
 كذا في السراج وفي شرح المنية هو طاعة الرأس أي خضعه لكن مع الخفاء الظاهر لانه هو المفهوم من موضوع
 الثقة فيصدق عليه قوله تعالى اركعوا واما كماله فباختفاء الصلب حتى يستوى الرأس بالجز وهو حذو الاعتدال
 فيه اه لكن ضعفه في شرح المختار حيث قال الركوع يشقق بما يخلق عليه الاسم لانه عبارة عن الانحناء وقيل
 ان كان الى حال القيام اقرب لا يجوز وان كان الى حال الركوع اقرب باز اه وتقامه في الامداد وما اختاره
 في شرح المختار هو الموافق لما تزده علما ونافي كتب الاصول وفي شرح الشيخ اسماعيل عن المحطودان طاعا
 رأسه في الركوع قليلا ولم يعتدل فظاهر الجواب عن اي حنفية أنه يجوز ويرى الحسن أنه ان كان الى الركوع
 اقرب يجوز وان كان الى القيام اقرب لا يجوز اه وفي حاشية الفئال عن البرجندى ولو كان يصلي فاعدا يخفى
 ان يصاحبه جهته فقام ركبته ليصل الركوع اه قلت ولعله يحول الى تمام الركوع والافتد عكس حصوله
 بأصل طاعا الرأس أي مع الخفاء الظاهر تأمل (قوله ومنها السجود) هو لفظة الخضوع فاموس وقصره
 في الفرض بوضع الجبهة في الارض وفي البرورة حقيقة السجود ووضع بعض الوجه على الارض عملا بخبره فيه
 قد دخل الاتف وتخرج انذ والتذقن واما اذا رفع قدمه في السجود فانه مع رفع القدمين بالاتجاه اشبه منه
 بالتعظيم والاحلال وتقامه فيما اعتقده عليه (قوله جهته) اي حيث لا عذر بها واما ما جازا والاعتصار
 على الاتف فشرطه العذر على الراجح كما سبق في قال ح ثم ان التصريح للجبهة فوضع بر منتهان على فرض
 ووضع اكثرها واجب (قوله وقدميه) يجب اسقاطه لان وضع اصبع واحدة منهما يمكن كما ذكره بعد
 ح واقاد انه لو وضع شيئا من القدمين لم يصح السجود وهو مقتضى ما قدمناه آتاه من الصروقه بخلاف
 مسند كره في الفصل الاق (قوله وتكراره تعبد) اي تكرر السجود امر تعبدى اي لم يقل معناه على قول
 اكثر المشايخ تحقيقا لا ابتلاء وقيل في تركها الشيطان حيث لم يصعد مرة ففرض نصب من زين وقامه في البحر

جهن
 اقراءة

مجهن
 في الركن الاصل والركن الزائد

(ومنها القراءة) لقلود عليها كما
 سبي وهو ركن زائد عند الاكثر
 لسقوطه بالاعتداء بلا خلف
 (ومنها الركوع) بحيث لو تم عليه
 نال ركبته (ومنها السجود)
 جهته وقدميه ووضع اصبع
 واحدة منهما بشرط وتكراره تعبد

جهن
 الركوع والسجود

محل
هل الامر التعبدى افضل
او المعقول المعنى

(قائمة) - سئل المصنف في آخر فتاواه المترتبة هل التعبدى افضل او معقول المعنى اجاب لم اقف عليه لعلنا
سوى قولهم في الاصول الاصل في النصوص التحليل فانه يستدلى بافضلية المعقول ووقفت على ذلك في فتاوى
ابن حجر قال غشبية كلام ابن عبد السلام ان التعبدى افضل لانه يحضر الاتقياء بخلاف ما ظهرت عليه فان
ملا به قد جعله لتبصيل قائده وشافهه البليغ فقال لا شك ان معقول المعنى من حيث الجدل افضل لان اكثر
الشريعة كذلك والتاثير للبرزخيات قد يكون التعبدى افضل كالوضوء وغسل الجنابة فان الوضوء افضل وقد
يكون المعقول افضل كالغواف والى فان الطواف افضل اه وفي الحلية عند الكلام على فرائض الوضوء
وقد اختلف العلماء في ان الامر بالتعبد به هل شرعت لحكمة عند الله تعالى ونخت علينا اولاً والا تكون على
الاول وهو الوجه لدلالة استمرارية عادة الله تعالى على كونه سبحانه بآليات المصالح والوفاء للمفاسد مما شرعه
ان ظهرت حكمته لنا قلنا انه معقول والقلنا انه تعبدى والله سبحانه العليم الحكيم (قوله ثابت بالسنه)
على وبالاجماع يجر وهذا ان الامر بالسجود في الالة لا يدل على تكراره (قوله فيها القعود الاخير)
عبدا لا خبر دون الثاني لبطلان تعدد الغير وقعدة المسافر لانها خبر وليست ثابتة كذا في الدرر والمجادير
بأنه واقع آخر الصلاة والا لا خبر يقتضى سبعين غيره وعليه لو قال آخر بعد ملكة فهو حركه عدا لا يعتق
فليتأمل امداد (قوله والذي يظهر) اختلف في القدمه قال خبره في بعضهم على ركن اصيل وفي كشف
البردى انها واجبة لا فرض لكن الواجب هناك قوة الفرض في العمل كالوقوف وانما فرض وليست
بركن اصيل بل هي شرط التحليل وجزء بانها فرض في الفتح والتميين وفي التتابع أنه الصريح وشارى القرضه
الامام المعصومة في مناسك الحجاج الصغير وذلك من حلف لا يصلي بحيث يرفع من السجود دون وقت
على القعدة فهي فرض لا ركن اذ الركن هو الداخل في المحابه وما حبه الصلاة ثم بدون القعدة ثم قال فعمله أنه
انما شرعت لاجل الاستراحة والقرض اذ حال من الركن لان الركن يحسب زهدم القعود دليل على عدم
الركنية والله فيه ان الصلاة افضل موشوعة لله تعالى واصل التحليل بالقيام ويزداد الركوع ويتناهى بالسجود
فكانت القعدة مرادة للخروج من الصلاة فكانت لغرضها لا لركبتها فلم تكن من الركن وقامه في شرح الدرر
لتسليم اساميل قال في المعنى ولم أر من يفرق بين ثلثة اختلاف أى في انها ركن اولا وبين في الامداد القربة بأنه
لوا في القعدة فانما تعبد على القول بشرطيتها لا لركبتها وعزا الى التحقيق والاصح عدم اعتبارها كما في شرح
المنية قلت وهذا يؤيد القول بانها ركن زائد لا شرط خلافا لما سئى عليه الشارح تعالى لير (قوله لانه
شرع للخروج) فيه ان ما شرع لغيره قد يكون ركنا كالقيام فانه شرع وسيلة للركوع والسجود حتى لو خرج منها
يؤتى قاعدا وان قدر على القيام (قوله لمحت من حلف الخ) فيه ان القراءة ركن زائد مع أنه لو حلف
لا يصلي وصلى ركعة بلا قراءة لا يفتن فلا دلة في ذلك على ان القعدة ركن زائد يدل على انها شرط فلما نسب
لشارح ان يصحس بان يذكر هذا دليلا للشرطية ويذكر ما قبله هذا دليلا للركنية تأمل (قوله لا يكثر
منكره) الظاهر ان المراد منكر فرضيه لا قبل بوجوبه كالى التمسك وأما منكر اصيل مشروعه فيبقى
ان يكثر لثبوته بالاجماع بل معلوم من الدين بالضرورة افاده ح ويؤيد ما قالوا في السنن الرواتب من لم يرها
حقا كفر (قوله قد رآه في قراءة التشهد) اى ادى زمن يقرأ فيه بان يكون قد أسرع ما يكون من التخط
به مع تعصبي الانفاظ وليس المراد أنه في نفسه ادى وأعلى ط (قوله الى عبده ورسوله) أشابه الى ان
المراد به التشهد الواجب بقائه قال في شرح المنية والمراد من التشهد الحيات الى عبده ورسوله هو الصبح
لاما مع البعض لفظ الشهادة من فقط اه (قوله وعدم فاصل) حلف تصير على ما قبله (قوله ومنها
الخروج يصنع الخ) اى يصنع الصلوى اى فعل الاختيارى باى وجه كان من قول او فعل ثانيا الصلاة بعد
بقائه كالى الجهر وذلك بان يصلى على صلاته صلاة ما فرضا او تفلا ويضلك قهقهة او يحدث عدا او يتكلم
او يذهب او يسلم تارة ثانية ومنه ما حاذاه امره لان الهاداة مفاعلة فكان الفعل موجودا من الرجل يصنعه
كوجوده من المرأة وان لم يكن للرجل فيه اختيار وقامه في النهاية واحتجز يصنعه عما لو كان جاوبا كان سبقه
الحديث (قوله كلفه المناسك لها) الاولى التبرع بالياء بدل الكاف ليكون ضمير القول يصنعه الان يقال
أراد بان يخرج يصنعه الخروج فقط السلام حلالا لمعاني على الكمال لانه الواجب وجوه كلفه الخ ما عدا ويدل

بعض
القعود الاخير

ثابت بالسنه كعدد الكلمات
(ومنها القعود الاخير) والذي
يظهر أنه شرط لانه شرع للخروج
كالتسريع للشرع وصح في البدائع
أنه ركن زائد لمحت من حلف
لا يصلي بالرفع من السجود وفي
السراجة لا يكثر منكره (قدر)
ادنى قراءة (التشهد) الى عبده
ورسوله بلا شرط مودة وعدم
فاصل ثانيا الوفاة على أودها
وجلس لحظة قلبها ثلثا في مقام
ثم تذكر مجلس ثم تكلم فان بكلا
الجلسين قدر التشهد صحت
والالا (ومنها الخروج يصنعه)
كلفه المناسك لها

بعض
الخروج يصنعه

عليه قوله وان كثر قصر جافاته لا تكبره الا بعد السلام فانهم واحترز بالثاني عن نحو قراءة وتسميع (قوله بعد قاعها) أي بعد قعوده الاخر قدرا للشهادة وقيد به لأن آياته بالثاني قبل سطلها اختاف ح (قوله والصحيح الخ) اعلم ان كون الخروج يصحعه فرضا غير مخصوص عن الامام وانما استنبطه البردي من المسائل الاثني عشرة الاثني قبل بامسدة الصلاة فان الامام لما قال فيها بالاطلاق مع أن أركان الصلاة غير مطلق الا الخروج دل على أنه فرض وصاحبه لما لا ينفك بالصفة كان الخروج بالصنع ليس فرضا عند جما ورده الكرخي بأنه لا خلاف بينهم في أنه ليس بفرض وأن هذا الاستصحاب غلط من البردي لأنه لو كان فرضا كان له لا يختص بماء هوقرية وهو السلام وانما يحكم الامام بالاطلاق في الاثني عشرة فلعني آخر وهو ان العوارض فيها مغيرة للفرض فاستوى في حدوثها قول الصلاة وآخرها فان رؤية التمسيم بعد القعدة الماء مغيرة للفرض لأنه كان فرضه التمسيم فتغير فرضه الى الوضوء وكذا بقية المسائل بخلاف الكلام فانه قاطع لا مغير واخذت العمد والتمهقة ونحوهما مطلة لامغيرة وقامه في ح هذا وقد اتصرا العلامة الشربلاني للبردي في رسالته المسائل البنية الزكية على الاثني عشرة بأنه قدمشي على اقتراض الخروج بصنعه صاحب الهداية ووجه الشرح عامة المشايخ واكثر المحققين والامام الثاني في الوافي والكافي والكنز وشروحه واما ما اهل السنة الشيخ ابو منصور المازدي (قوله وعليه) أي على الصحيح الذي هو قول الكرخي المقابل لقول البردي وقائمة الخلاف بينهما تظهر فاما اذا سبقه حدث بعد قعوده قدرا للشهادة اذا لم يتوضأ وبين ويخرج يصحعه جللت على تخيير البردي وصحت على تخيير الكرخي ط (قوله غير المفروض) فسره ط بأن يميز السجدة الثانية عن الاولى بأن يرض ولو قليلا او يكون الى القعود اقرب فاولان معصمان ونقل الشربلاني: أصحبه الثاني وفسره ح بأن المراد بالقيز غير ما فرض عليه من الصلوات مما لم يفرض عليه حتى لو لم يعلم فرضية المنجز الا أنه كان يصليها وقتها لا يميز به ولو علم أن البعض فرض والبعض سنة ونوى الفرض في الكل او لم يفرض في صلاة الامام عند اقتدائه في الفرض جاز ولو علم الفرض دون ما فيه من فرائض وسنن جازت صلاته أيضا كذا في العنبرين المراد المفروض من اجزاء كل صلاة أي بأن يعلم أن الفرائض فيها فرض وأن التسبيح سنة وهكذا خلافا لما هو عليه ما في متن نور الاباح وان كان في شرحه فسره بما رغب الایهام اقول كان ينبغي للشارح عدم ذكر ذلك كالمثل في الخرافات لانه على التصديق الاول لا يكون بمعنى اقتراض السجدة الثانية انهما لا يتحقق بدون رفع وقد تم ذكر السجود وعلى التصديق الثاني يرجع الى اشتراط تخصيص في الثانية وقد صرح به في جفت الثانية (قوله وترتيب القيام على الركوع الخ) أي تقديمه عليه حتى لو ركع ثم غام لم يعتبر ذلك الركوع فان ركع ثانيا على صلواته لوجود الترتيب المفروض وازمه سجود السهو لتدنيه الركوع المفروض وكذا تقديم الركوع على السجود حتى لو سجد ثم ركع فان سجد ثانيا صححت لما قلنا وقوله والقعود الاخر الخ أي بفرض ايقاعه بعد جميع الأركان حتى لو تذكر بعده سجدة صلبية سجدها وأعاد القعود وسجد السهو ولو ركع ناقضا مع ما بعده من السجود او قاسما او اقرا على ركعة كما حزه في العبر وكان الاولى أن يقول وترتيب القعود الخ كما فعل في الخرافات يعلم أنه فرض آخر ولو ان الترتيب فيه بمعنى التأخير عكس ما قبله ولم يذكر تقدم الفرائض على الركوع لأنه صدق في الواجبات ومسا في هذا النظام الكلام على ذلك كله (قوله وانما الصلاة والاتصال الخ) قال في الفتح وقد عده من الفرائض اتصافها والاتصال من ركن الى ركن قبل لأن النص الموجب الصلاة لا يجب ذلك الا بوجود الصلاة بدون اتمامها وذلك يستدعي الامر ان اه وانما هو أن المراد بالانقطاع عدم القطع والاتصال المذكور الاتصال من الركن الثاني بركن بعده اذ لا يتحقق ما بعده الا بذلك واما الاتصال من ركن الى آخره فلا فصل بينهما فواجب حتى لو ركع ثم ركع يجب عليه سجود السهو لأنه لم يتقل من الفرض وهو الركوع الى السجود بل ادخل بينهما اجنبيا وهو الركوع الثاني كافي في شرح المنية ونسب الى ابدال الركن بالفرض كما عرفت المنية لينحل الاتصال من السجود الى القعدة بناء على ما استظهره من انها شرط لركن زائد لكن قلنا تراجم خلاصه فانهم غير من هذا التحمل والاتصال المذكورين مع الفروض ينفي عنه ما ذكره المصنف من الفروض (قوله ومتابعتة لامامه في الفروض) أي بان يأتي بغيره ابعده حتى لو ركع امامه ورفع فركع هو بعده مع بخلاف ما لو ركع قبل امامه ورفع ثم ركع امامه ولم يركع ثانيا مع امامه او بعده بطلت صلاته فالمراد بالتابع

بعد قاعها وان كثر قصر جافاته لا تكبره الا بعد السلام فانهم واحترز بالثاني عن نحو قراءة وتسميع (قوله بعد قاعها) أي بعد قعوده الاخر قدرا للشهادة وقيد به لأن آياته بالثاني قبل سطلها اختاف ح (قوله والصحيح الخ) اعلم ان كون الخروج يصحعه فرضا غير مخصوص عن الامام وانما استنبطه البردي من المسائل الاثني عشرة الاثني قبل بامسدة الصلاة فان الامام لما قال فيها بالاطلاق مع أن أركان الصلاة غير مطلق الا الخروج دل على أنه فرض وصاحبه لما لا ينفك بالصفة كان الخروج بالصنع ليس فرضا عند جما ورده الكرخي بأنه لا خلاف بينهم في أنه ليس بفرض وأن هذا الاستصحاب غلط من البردي لأنه لو كان فرضا كان له لا يختص بماء هوقرية وهو السلام وانما يحكم الامام بالاطلاق في الاثني عشرة فلعني آخر وهو ان العوارض فيها مغيرة للفرض فاستوى في حدوثها قول الصلاة وآخرها فان رؤية التمسيم بعد القعدة الماء مغيرة للفرض لأنه كان فرضه التمسيم فتغير فرضه الى الوضوء وكذا بقية المسائل بخلاف الكلام فانه قاطع لا مغير واخذت العمد والتمهقة ونحوهما مطلة لامغيرة وقامه في ح هذا وقد اتصرا العلامة الشربلاني للبردي في رسالته المسائل البنية الزكية على الاثني عشرة بأنه قدمشي على اقتراض الخروج بصنعه صاحب الهداية ووجه الشرح عامة المشايخ واكثر المحققين والامام الثاني في الوافي والكافي والكنز وشروحه واما ما اهل السنة الشيخ ابو منصور المازدي (قوله وعليه) أي على الصحيح الذي هو قول الكرخي المقابل لقول البردي وقائمة الخلاف بينهما تظهر فاما اذا سبقه حدث بعد قعوده قدرا للشهادة اذا لم يتوضأ وبين ويخرج يصحعه جللت على تخيير البردي وصحت على تخيير الكرخي ط (قوله غير المفروض) فسره ط بأن يميز السجدة الثانية عن الاولى بأن يرض ولو قليلا او يكون الى القعود اقرب فاولان معصمان ونقل الشربلاني: أصحبه الثاني وفسره ح بأن المراد بالقيز غير ما فرض عليه من الصلوات مما لم يفرض عليه حتى لو لم يعلم فرضية المنجز الا أنه كان يصليها وقتها لا يميز به ولو علم أن البعض فرض والبعض سنة ونوى الفرض في الكل او لم يفرض في صلاة الامام عند اقتدائه في الفرض جاز ولو علم الفرض دون ما فيه من فرائض وسنن جازت صلاته أيضا كذا في العنبرين المراد المفروض من اجزاء كل صلاة أي بأن يعلم أن الفرائض فيها فرض وأن التسبيح سنة وهكذا خلافا لما هو عليه ما في متن نور الاباح وان كان في شرحه فسره بما رغب الایهام اقول كان ينبغي للشارح عدم ذكر ذلك كالمثل في الخرافات لانه على التصديق الاول لا يكون بمعنى اقتراض السجدة الثانية انهما لا يتحقق بدون رفع وقد تم ذكر السجود وعلى التصديق الثاني يرجع الى اشتراط تخصيص في الثانية وقد صرح به في جفت الثانية (قوله وترتيب القيام على الركوع الخ) أي تقديمه عليه حتى لو ركع ثم غام لم يعتبر ذلك الركوع فان ركع ثانيا على صلواته لوجود الترتيب المفروض وازمه سجود السهو لتدنيه الركوع المفروض وكذا تقديم الركوع على السجود حتى لو سجد ثم ركع فان سجد ثانيا صححت لما قلنا وقوله والقعود الاخر الخ أي بفرض ايقاعه بعد جميع الأركان حتى لو تذكر بعده سجدة صلبية سجدها وأعاد القعود وسجد السهو ولو ركع ناقضا مع ما بعده من السجود او قاسما او اقرا على ركعة كما حزه في العبر وكان الاولى أن يقول وترتيب القعود الخ كما فعل في الخرافات يعلم أنه فرض آخر ولو ان الترتيب فيه بمعنى التأخير عكس ما قبله ولم يذكر تقدم الفرائض على الركوع لأنه صدق في الواجبات ومسا في هذا النظام الكلام على ذلك كله (قوله وانما الصلاة والاتصال الخ) قال في الفتح وقد عده من الفرائض اتصافها والاتصال من ركن الى ركن قبل لأن النص الموجب الصلاة لا يجب ذلك الا بوجود الصلاة بدون اتمامها وذلك يستدعي الامر ان اه وانما هو أن المراد بالانقطاع عدم القطع والاتصال المذكور الاتصال من الركن الثاني بركن بعده اذ لا يتحقق ما بعده الا بذلك واما الاتصال من ركن الى آخره فلا فصل بينهما فواجب حتى لو ركع ثم ركع يجب عليه سجود السهو لأنه لم يتقل من الفرض وهو الركوع الى السجود بل ادخل بينهما اجنبيا وهو الركوع الثاني كافي في شرح المنية ونسب الى ابدال الركن بالفرض كما عرفت المنية لينحل الاتصال من السجود الى القعدة بناء على ما استظهره من انها شرط لركن زائد لكن قلنا تراجم خلاصه فانهم غير من هذا التحمل والاتصال المذكورين مع الفروض ينفي عنه ما ذكره المصنف من الفروض (قوله ومتابعتة لامامه في الفروض) أي بان يأتي بغيره ابعده حتى لو ركع امامه ورفع فركع هو بعده مع بخلاف ما لو ركع قبل امامه ورفع ثم ركع امامه ولم يركع ثانيا مع امامه او بعده بطلت صلاته فالمراد بالتابع

عدم المسابقة ثم متابعتها لمامه بمعنى مشاركته في القرائن معه لاجله ولا بعده واجبة كما سيذكر في
 الفصل الآتي عند قوله واعلم أن مما ينبغي على لزوم المتابعة الخ واحترز بالفروض عن الواجبات والسنة فان
 المتابعة فيجب البست فرض فلا تصد الصلاة بتركها (قوله) وصحة صلاة امامه في رايه لان العبرة برأي المأموم
 صحة وفسادا على المعقد فلو اقتدى بشافعي مسم ذكره وامرأة صحت لاوليها منه ط وسبأ في بيانه في
 باب الوتر (قوله) وعدم تقدمه عليه اي بالعقب فيصدق بما لو اذاء او تأخر عنه والافدت (قوله) وعدم
 مخالفته في الجهة على تقدير مضاف أي عدم علمه بمخالفة امامه في الجهة حالة التبري والشرط عدم العلم في
 وقت الاقتداء حتى لو لم يعلم الا بعد تمام الصلاة صحت كما مر في محله وقد ناهى حالة التبري لانه يجوز مخالفته لجهة
 امامه قصد اذ داخل الكعبة وانارجهما كالو حلقوا حولها قال الرجعي واطلاق اعتمادا على ما تقدم وبأنى
 كما هو عادتهم في الاطلاق اعتمادا على التقيد في محله قال في البحر وتصدهم بذلك ان لا يدعي علمهم الامن
 زاجهم عليه بالركب وليعلم انه لا يحصل الاكثر من المراجعة تتبع عباراتهم والاختصاص الاشياخ اه
 فافهم (قوله بشرطهما) أما الاول فهو ان يكون صاحب ترتيب في الوقت سنة وأما الثاني فهو ان تكون
 المهاداة في صلاة مظنة مشتركة بغيره وأداء ونوى الامام امامته على ماسبق ح والشرط وان وقع
 في كلامه مفرد الا انه مضاف فيم اوالسعود (قوله) وتعديل الاركان) مسبقا في نفسه عند ذكره في
 واجبات الصلاة (قوله) وبسطناه في الخزان حيث قال بدونه وهو المختار قلت لكنه شر يبا من عزج
 عليه والذي رحمه المصنف الوجوب وجعل في القم وسعه في البحر قول الثاني في القرض العمل بترقيم الخلاف
 قلت في يرتفع وقد سرح في السهو بعد اداء الصلاة تركه عنه خلافا لهما فنبه اه وهو اخو من النهر
 أمول والذي دعا صاحب البحر الى هذا الجمل هو التقضي عن اشكال قوى وهو ان ابو يوسف أثبت الفرضية
 بحدوث المسمى صلاته وهو خير احاد الدليل القطعي امر بمطابق الركوع والسجود فيسبب الزيادة على النص
 الخاص بغير الواحد و ابو يوسف لا يقول به واذا حل قوله بفرضية تعديل الاركان على القرض العمل الذي
 هو أعلى فهي الواجب انفع الاشكال وارتفع الخلاف ورد عليه ما علة وبانه ان القرض العمل هو الذي
 يصوت الجواز بونه كتقدير سرح الرأس بالرابع فيلزم فساد الصلاة بترك التعديل المذكور عند أبي يوسف وهما
 لا يقولان به فاختلاف باقي وزم الزيادة على النص أيضا لا يقتضي النص الاكتفاء بحسب ركوع وجود
 فالاشكال باق أيضا لكن اجاب بعض المحققين عن الاشكال بجواب حسن ذكره فيما علة على البحر وهو
 أن المراد بالركوع والسجود في الابد عندهما معناهما التقوى وهو معلوم لا يحتاج الى البيان فلو قلنا باقتراض
 التعديل لزوم الزيادة على النص بغير الواحد وعند أبي يوسف معناهما الشرعي وهو غير معلوم فيصالح الى البيان
 وقد سرح في العناية بأن الجمل من الكتاب اذا لحقه البيان باللفظ كان الحكم بعده مضافا الى الكتاب
 لا الى البيان في الصحيح ولا قلنا بفرضية القعدة الاخرى الممنعة بغير الواحد لم تقل بفرضية الفرضية بغير
 الواحد أيضا لان توفه تعالى فامر او ما يفسر خاص لاجل اه مطلقا والحاصل أن الركوع والسجود خاصان
 عندهما بجلان عنده وهذا لا يندفع الاشكال من أصله لكن يبقى الخلاف على حاله والله اعلم (قوله) اي هذه
 القرائن أي المذكورة في المتن لان الضمير في كلام المصنف رابع البها ويشمل القعدة الاخرى على القول
 بركبتها كاقصة مناه من قرأ الخلاف (قوله قلت ح) أي وبذلك هذا القرض وهو الاختيار الا في المتن
 وكان عليه أن يذكره اقبل قوله ولها واجبات فسلم من عود الضمير على المتأخر الموجب تركه التركيب ح
 (قوله فيلزم عشرين) النب بالتشديد كهم ويحتمل ما زاد على العقد الى أن يبلغ العقد الثاني وأراد
 هنا احدا وعشرين ثانية فتقدمت في المتن وهذا تسعها واثني عشر فيلزم ترتيب القعود فربما استغنى
 كاقصة مناه فافهم (قوله في شرحه للوهيانية) وكذا في رسالته المسماة بذكر الكسوز فانه ذكر فيها
 هذا التلزم وزاد عليه نظم الواجبات والسنة والتمذوبات ومائل آخره شرب الجميع (قوله) لقضية عشرين
 شرطا بعضها فيما يتعلق بلفظها وبقية شروط الصلاة تشرعت لها على ما اختاره الشارح لانصافها بالاركان
 وقد سئل الكلام عليه (قوله) ولغيرها أي غير القرضية وهو الصلاة والكل في الحقيقة شروط لصحة الصلاة
 الا ان هذه الثلاثة عشر لا مدخل فيها للضرورة فلذا فصلها عما قبلها (قوله شروط) مبتدأ مع الاقتصار

مطلب

قد سئل بمطلب العبارات أن لا
 يدعي علمهم الامن زاجهم عليه

وصحة صلاة امامه في رايه وعدم
 تقدمه عليه وعدم مخالفته في
 الجهة وعدم تذكره سنة وعدم
 محاذاة امرأة بشرطها وتعديل
 الاركان عند الثاني والائمة الثلاثة
 قال العيني وهو المختار وأقره
 المصنف وبسطناه في الخزان
 (شرط في ادائها) أي هذه
 القرائن قلت وبه بلغت ثيفا
 وعشرين وقد نظم الشربلاني
 في شرحه للوهيانية القرضية
 عشرين شرطا ولغيرها ثلاثة عشر
 فقال

مطلب

يجل الكتاب اذا بين باللفظ
 فالحكم بعده مضاف الى الكتاب

بهد
شروط الصلوة

قوله حطت بالبناء للصعول الخ
مقتضاه أنه متنع وهو مخالف
لما في المباح والمقاموس ونص
الأول حطى عند الناس يحطى
من باب تعب حطلة وزان عدة
وحظوة بضم الحاء وكسر ها إذا
أجسوه ورفضوا منزلته فهو حطى
على فعل الخ وفي الثاني وحطى كل
واحد من الزوجين عند صاحبه
كرهى واحطى الخ فليزر اه
معينه

شروط الصلوة حطيت جميعها
مهذبة حسنة لدى المهرتزم
دول لوت واعتقاد دخوله
وسنن وطهر والقيام المحترز
وبنية اتباع الامام ونطقه
وتعيين فرض أو وجوب فذكر
بجملة ذكر خالص عن مراده
وبجملة عرابة ابن هويص
وعن تركها وأولها جلالة
وعن مذهب مرات وباء أكبر
وعن فاصل فعل كلام مبان
وعن سبق تكبير ومثل يهذر
فد ذلك هدى مستقبلة لقبلة
لهذا تحطى بالقبول وتشكر
بجملتها العشرون بل زيد غيرها

به وصفه بقوله (تحرير) وحطت) بالبناء للصعول وتاء الخطاب أو التكملة أي أعطيت صفة بالبناء
أو المكسر أي مكانة أو سوطا (بجميعها مهذبة) متقاة معلة منصوب على الحال من المياء (حسنا) بفتح أوه
محدود أقصر للضرورة حال أيضا أو مرفوع على الوصفية أيضا والبناء والقصر منصوب على التمييز (مدى الدهر)
عطف لقوله (تزم) من باب منع أي تلا أو قضى (دخول) خبر ابتداء (لوقت) أي وقت المكتوبة إن كانت
انصر بجملة لها (واعتماد دخوله) أو ما يقوم مقام الاعتقاد من غلبة الظن فالشرع شاك فيه لا يتخير به وإن تين
دخوله (وسنن) لعورة (وطهر) من حدث ونجاسة مانعة في بدن وثوب ومكان وكذا يشترط اعتقاد ذلك فلو صلى
على أنه محدث أو أن ثوبه مثلا فخص فيبان خلافه لم يجز كإيمانه عند قوله وان شرع بالبناء الخ قال ح ويضي
أن يكون المترك ذلك (والشام) لقادري غير نفل وفي سنة بخر (المهرز) بأن لا تنال يد أو ركبته كما زعموا أدركه
الامام راكعا فكيف مضى في موضع تحريره (وبنية اتباع الامام) أنت خير بأن هذا شرط للصحة لا لاعتدائه للصحة
الصلوة لانه إذا لم يتوابعه مع شرعه منفرد لكنه إذا ترك القراءة أصلا بطلت صلاته نعم بشرط لصحة الصلوة
نية مطلق الصلاة لا يذكره فكان ينبغي أن يقول ونية أصل الصلاة لأن يقال اتباع بألف باقيا للعاطف
فكون نية الصلاة بشرط أن يكون بغيره ناجيا حاشا ما لا يباقي عليه (ونطقه) اقترض بأن النطق ركن الصلوة
فكيف يكون شرطا واجب بأن المراد نطقه على وجه خاص وهو أن يسبح جهنفسه في هس ج أو جراحا على
قلبه لا يتخير به وكذا جميع أقوال الصلاة من شأنه وتعود بوجبه وقراءة وتسبيح و صلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم وكلماته وعلاق وعين كآفاده الناظم ط (وتعيين فرض) أي أنه يظهر أو عصر مثلا (أو وجوب) كركعتي
الطواف والعديد والوتر والمند وروضه مثل أقصده واحترزه من النفل فإنه يصح بطلان النية حتى التراجع
على المذهب كما في بحث النية (فذكر) أي شاق وأعاد ليعلم بقره (بجملة ذكر) كقائه أكبر بلا يصير شارعا
بأحدهما في ظاهر الرواية على ما سبقت في أول الفصل الآتي (خالص عن مراده) أي غير مشوب بمجاخته
فلا يصح باستغفار ونحو اللهم اغفر لي بخلاف اللهم فقط بالصحة في الاعم كما أنه كاسباقي (وبجملة)
محطفا على مراده أي وخالص عن بجملة فلا يصح الاقتراح جباي الصبح كقائه الناظم عن العناية وكذا يهذر
وحوله كاسباقي (مرابه) نعت بجملة أي بجملة عربية (أو هو قد) على الجمله العربية فلا يصح شرعه بغيرها
الا إذا هجر فصيح بالقراسية كالقراءة ولكن سبقت أنه يصح الشروع بغير العربية وإن قدر عليها فنافعا بخلاف
القراءة وإن هذا ما اشتهى على كثيرين حتى الشرنبلالي في كل كسبه (وعن تركها) حطف على قره من مراده
وكذا المهروروات بين الأئمة (أو لم يجز) قال الناظم المراد بالهناي الألف السائقة بالبناء الذي في اللام
السائقة من الجلالة فإذا سجد الحائظ أو الذابح أو المكبر للصلاة أو حذف الهاء من الجلالة اختلف في انعقاد
يمينه وحل ذبضه وصحة تحريره فلا يترك احتسابا (وعن مذهب مرات) أي هذه زلة وهمة أكبر اطلالا للجمع
على ما فوهوا الواحد لانه يصير استغفار ما وتعمده كفر فلا يكون ذكر أو فلا يصح الشروع به وبطل الصلاة ولو حصل
في أثناءها في تكبيرات الالتفات (وباء أكبر) أي وخالص عن مذهب أكبر لانه لا يكون جمع كبير وهو الطيل
فيخرج من معنى التكبير وهو اسم للعين وللشيطان فقتلت الشجرة فعدم الصلوة قال الناظم
(وعن فاصل) بين النية والصلوة (فعل كلام) بدلان من فاصل على حذف العاطف من الثاني (مبان)
نعت لفصل ما ذاق في حيث يشابه أويده كثيرا أو كل ما بين أسنانه وهو قدر الحصة أو تناول من خارج
ولو قيل أو شرب أو تكلم وإن لم يفهم أو تنصع بلا هذر ثم كبير وقد غابت النية عن قلبه لم يصح شرعه واحترز
عن ضمير المبين كالموضا وشي إلى المصداق بعد التكملة كما في محله (وعن سبق تكبير) على النية خلافا
للكرخي كما سبق المقدس الامام به ظوفر غنه قبل فراغ امامه لم يصح شرعه والأول أولى لما في قوله
قوله واتباع امامه (ومثل يهذر) بفتح أوه وضم ثائه مبنيا للفعل يعني أنت تعد إذا رأيت معنى بعد ما أخذ
من اللفظ فانك من خيار الناس وخير الناس من يهذر قال المراد التماس العذر من المطلق على قطعة ط أي
لان ضيق النظم يلجأ إلى التعبير بعد المعنى (فدوتك) أي أخذ (هذي) المذكورات (مستقبلة لقبلة)
الاعداء أو لتفعل راكب خارج مصر (لهذا تحطى بالقبول وتشكر) بالبناء لما نال أو الفعل (بجملتها)
العشرون بل زيد غيرها) كنية مطلق الصلاة وتعيين الفروض كالمهرز واعتقاد طهارته من حدث أو خبث

(وناطلها برجو الجواد) بمراد كثرة الجود (فخضر) أى فهو يضر لراجه (وألحقته من بعد ذلك) المذكور
 من البيان (فغيرها) أى غير الصلوة وهو الصلاة (ثلاثة عشر) باسكان الشين لئلا يقع في قطعها والتسوية للضرورة ط
 (للمصلين) متعلق بقوله (تظهر) وهي (قابلة) عند عدم عذر (في القروض) أى في الصلاة المفروضة
 وكذلك ما أُلحق بها من الواجب وسنة القبر وذكر الضمير باعتبار صكون الصلاة فضلا (مقداراً) على قول
 الامام المفيد ط (وتقرأ في اثنين منه) أى من القروض أى ركعاته (تخبر) أى تخبرنا في إتيان القراءات
 في أى ركعتين منه والقائم لسان القرائن فلا بد أن تعين القراءات في الأولى واجب (وفي ركعات النفل
 والوتر فرضها) أى فرض القراءات كائناً في جميع ركعات النفل لا أن كل ركعتين منه صلاة على حدة والوتر لانه شبه
 السنن من حيث أنه لا يؤذن له ولا يتم وأعلم أن حكم المذود وحكم النفل حتى لو نذر أربع ركعات بصلية واحدة
 (رسمه القراءات) أى وبها لانه دخل في نفسه وجوبه عارض ح (ومن كان مؤتمناً في تلك القراءات التي قلنا أنها
 فرض (بخطأ) أى ينعى شكوكه في غير ما نال قراءته الامام له قراءات مفروضة على غير المرتبة فهذا موقع
 الاستثناء ما قبله (وشرط سجوداً) أى مضاف اليه (فاقرأ) خبر زيادة القاء (الجبلة) أى يفرض أن يسجد
 على ما يجدهم بحيث أن الساجد لو بالغ في شغل رأسه بالغ بما كان عليه حال الوضع لياصعب على نحو الإيد
 والذرة إلا أن يكون في نحو الجواز ولا على نحو القطن والثلج والفرش إلا أن يجدهم الأرض بكمية (وقرب
 فهو حدة فصل محذور) يعنى المسد الفاصل بين السجدتين أن يكون إلى القعود أقرب وهو الرابع من الثلاثة
 عشر وهذا البيت ساخط من بعض السجود ذكره الشافعي في ذكر الكون مؤخر من الذي بعده وهو الاتب
 (وبعد قيام فالركوع فصيدة) أى يفرض بعد القيام الركوع وكذلك السجود وكذلك الترتيب القادى بالعددية والقاء
 أى يفرض ترتيب القيام على الركوع والركوع على السجود كما مر (وثانية) مبتدأ (قد صرح) بوجه معتزلة
 (عنها) متعلق بقوله (تؤخر) والوجه خبر المبتدأ يعنى والسجدة الثانية يصح أن تؤخر عن السجدة الأولى إلى آخر
 الصلاة لأن أفعاله الترتيب بينهما واجبة كما سبق والأوضح في إفادة هذا المعنى أن يقال وثانية قد صرح فيها
 التأخر وحاصل كلامه أن أفعاله الترتيب بين المتكرر في كل الصلاة فرض كالقيام والركوع والسجود بخلاف
 المتكرر في كل ركعة كالسجدتين (على ظهور) متعلق بقوله فصيدة صكك إذ أفعاله الناطم والأولى تعاقبه بقوله
 (ألا تاتي الجواز) (كف) أى كف نفسه (أولى مثل ثوبه) أى على كونه مائة (إذا ظهر من الأرض) التي تحت الكتف
 أو فاضل الثوب (الجواز مقدر) لكن يكبره أن كان بالأخذ كما سبق وحاصل البيت أن الفرض التسلسل طهارة
 موضع السجود ولو كان على شيء متصل بالمحلى ككعبه وثوبه لانه بأفعاله لا بعد ثالثيته وبين العباد (سجودك)
 مبتدأ (في) أى على مكان (قال) أى مرتفع من حد الجواز المقدّر نصف ذراع الذي لا يتغير بالأضرورة
 السجود على ارتفاعه (تظهر) الأولى الأتيان بالواو وتكون بمعنى أو أى وسجودك على ظهره متصل صلاتك
 (مشاؤك) لك (السجدتها) اللام بمعنى في أى بشرط أن يكون ساجداً مثبّتاً لكن سجودك على الأرض (عند
 ازديادك) متعلق بقوله سجودك أو بقوله (بغير) والوجه خبر المبتدأ وحاصل البيت بيان الفرض التاسع وهو أن
 لا يكون سجودك على مرتفع عن نصف ذراع الأرض ورتبة زجراً (أدأول) مبتدأ وخبره بمخوف دل عليه
 خبر المبتدأ (أفأفعال الصلاة) أى أركانها (سقطت) وسببها الكلام عليه قرى (وتغير مفروض) مبتدأ
 أى يتميز بنفس المفروضة عن غيرها وتقدم بآته وكان ينبغي ذكره في شروط التعرّية (عليك) متعلق بمخوف خبر
 المبتدأ أو بقوله (مقذور) وهو أن يغير (ويضم أفعال الصلاة مقذور) فاعل يضم (وفي منته) في معنى الباء وهو
 متعلق بالخروج وكذا قوله (عنها) أى عن الصلاة (الخروج) مبتدأ أخيره قوله (محذور) قال الناطم والخروج
 يصح المعنى فرض عند الإمام الأظم وهو المخرج عند المحققين من اجتماع قد بيننا الكلام عليه في رسالة سمتها
 المسائل البنية الزكّة على الأثني عشرة اه (وتتقدم بعض الكلام على ذلك واقع الموقف (قوله الاختيار) بالرفع
 على أنه نائب فاعل شرط السابق في كلام المصنف (قوله أى الاتيقا) خبره باللازم لانه يلزم من الاحتفاظ
 الاختيار ح وانما خبره ليشير إلى أن ما حصل مع الفعلة والسهولة لا ينافي الاختيار فلا تأمل ما لو ركع الخ
 رجعى (قوله ذاهلاً كل الذحول) بأن كل ظلمة مشغولة لا شيء فانه لا شك أنه في الركوع والسجود باعتبار
 ولكنه غافل عنها وقلبه الماشي فان رجليه وكثيراً من أعضائه يتحرك بنسبه المتحركة ولا شعوره بذلك قال

وناطلها برجو الجواد فيفتر
 وأركى صلاة مع سلام لمطفي
 ذخيرة خلق الله للدين يضر
 وألحقته من بعد ذلك لغيرها
 ثلاثة عشر للمصلين قطعت
 قبلها في القروض مقداراً
 وتقرأ في اثنين منه تخبر
 وفي ركعات النفل والوتر فرضها
 ومن كان مؤتمناً في تلك بطل
 وشرط سجوداً فاقترار بجبهة
 وقرب فهو حدة فصل محذور
 وبعد قيام فالركوع فصيدة
 وثانية قد صرح عنها تؤخر
 على ظهره كف أو على مثل ثوبه
 إذا ظهر من الأرض الجواز مقذور
 سجودك على ظهره مشارك
 لصدتها عند ازديادك بغير
 أدأول أفعال الصلاة يقطعة
 وتغير مفروض عليك مقذور
 ويضم أفعال الصلاة مقذور
 وفي منته عنها الخروج محذور
 (الاحتياط) أى الاستئذان أما
 لور كع أو يبعد ذاهلاً كل الذحول
 أبرزه

ح وانظروا ان الناس كذا اهل فليراجع (قوله او قصد الاخير) صفة لمفعول مطلق محذوف اى او قصد القعود الاخير ح (قوله بل بعده) وهل يسجد للسهولت اخيرا لركن الظاهر نعم فراجع رجى (قوله على الاصح) اما فى القراءة فهو ما اختاره غير الاسلام وما سبب الهداية غيرهما ونص فى المحيط والمبني على انه الاصح لان الاختيار شرط اداء العادة ولم يوجد حال التوم وقال القصة اوالث يعتد بها لان الشرع جعل التام كالمستقط فى حق الصلاة والقراءة ركن زائد يقطع فى بعض الاحوال غايزان يعتد بها فى حالة التوم واستوجهه فى الفتح وايجاب عن تحليل القول الاول بقوله والاختيار المشروط قد وجد فى اثناء الصلاة وهو كاف الا يرى انه لو ركع وسجد ذاهلا عن فعله كل الفهول انه يجزئه اه قال فى شرح المنية والواجب انما يقع كون الاختيار فى الاثناء كافيا ولا نسلم ان اذاهل غير مختار اه على انه يلزم من الاكتفاء بالاختيار فى الاثناء انه لو ركع وسجد الصلاة التوم يجزئه وقد قال فى المبني ركع وهو تام لا يجوز اجماعا وصريح كلام ابن امير حاج فى الحلية ترجيح كلام القصة للسواب الذى ذكره شخصه فى الفتح حتى رده ما فى المبني ثم قال وقد عرف من هذا ايضا جواز القيام فى حالة التوم ايضا وان نص بعضهم على عدم جوازه اه وتعمد فى البر الصك قد علمت ما فى كلام الفتح بما يقتضاه من شرح المنية فالاولى اتباع المنقول والله اعلم وما فى القصة فقد ذكر فى الحلية عن الصديق الشرح عبد العزيز الصاوى انه لانس فيها عن محمد وانه قبل ان يعتد بها وقبل لاورجى فى الحلية الا قبل بناء على ما قدمه من جواب شخصه وقال انه اقتصر على ما فى جامع الفتاوى اه واقتصر على الثانى فى المنية وقال شارحها الشيخ ابراهيم انه الاصح وفى المنع انه المشهور وبه جزم الترتيبى فى فقهه المازنى وفى نور الايضاح (قوله قصد) اى الصلاة (قوله لصدوره) اى ما لى به (قوله فلوان) اى فى حالة التوم (قوله ولو ركع الخ) تنريع على مفهوم قوله فان اتى بانما لا يعتد به فانه يفيد انه لو لم يعد ما ركع او سجد اعتد به (قوله لحصول الزرع والوضع) كذا فى الحلية والصريح المحيط والظاهر ذكر الاحتياط بل الزرع وقال ط هذا بناء على اشتراط الزرع فى الركوع اما على القول بانه سنة او واجب فلا يظهر (قوله ولها واجبات) قلنا فى اوائل كتاب الظهارة الفرق بين الفرض والواجب وتقسيم الواجب الى قسمين احدهما هو اعلاهما يسمى فرضا علميا وهو ما يقتضيه الجواز بقوة كالتور والآخر ما لا يوجب ثبوته وهو المراد هنا وحكمه استحقاق العقاب بتركه وعدم اكفاره بجاهد والتواب بغيره وحكمه فى الصلاة ما ذكره الشارح والواجب قد يطلق على الفرض القطعى كصوم رمضان واجب (قوله لا تفسد بتركها) اشاره الى الرذلى القهستانى حيث قال قصد ولا تطل اه قال الحموى فى شرح الكنز الفرق بينهما ان الفساد ما فات عنه وصف مغرب والبطل ما فات عنه شرط أو ركن وقد يطلق القصد بمعنى البطل مجازا اه ووجه الدان ايتما في عرفوا فى العبادات بينهما وانما فرقوا فى المعاملات ح (قوله وتعد وجوبا) أى بترك هذه الواجبات او احدى منها وما فى الرضى والدرد والمبني من انه لو ترك الفاتحة يؤمر بالاعادة لا لوزنك السورة وبه فى الصريح ان الفاتحة وان كانت أكسد فى الوجوب للاختلاف فى تركيتها دون السورة لكن وجوب الاعادة حكم ترك الواجب مطلقا الواجب المترك وانما يظهر الاكسدية فى الاثم لانه مقول بالتشكك اه قلت وبغنى قصد وجوب الاعادة بما اذا لم يكن الترك لصدر كالتام اومن اسلم فى آخر الوقت فضلى قبل أن يتم الفاتحة فلا يلزمه الاعادة تأمل (قوله ان لم يسجد) اى للسهو وهذا قبل لقوله والسهو لا يسجد فى العمد قبل الا فى أربعة تورات القصة الاولى حمد الاوشك فى بعض الاضال فتذكر هذا حتى شغل ذلك عن ركن او آخر احدى جدي الركعة الاولى الى آخر الصلاة حمد الاوشك على التمسك على الله عليه وسلم فى القصة الاولى حمد وزاد بعضهم خاسا وهو لوزنك الفاتحة حمد ايسجد فى ذلك كله وسعى حدوده ولم يستثن الشارح ذلك لما سبأ فى تضعفه فى باب سجود السهو وقده العلامة قاسم ايضا بانما لا تملكه أصلا فى الرواية ولا وجهها فى الدراية وهل يجب الاعادة بترك سجود السهو لعدر كالونسية او طلعت الشمس فى الغير لم أره فليراجع الذى يظهر الوجوب كما هو مقتضى إطلاق الشارح لان التمسك لم يصير مجبرا وان لم يأت بتركه لئلا تأمل (قوله يكون قاسما) أقول شرح العلامة ابن نجيم فى رسالته المؤلفة فى بيان المعاصى بان كل مكره يفسر عمن الصغار وصرح ايضا بانهم شرطوا الاعادة الصغرة الا دما ن علما ولم يشرطوا فى فعل ما يحل بالروية وان كان مباحا قال ايضا انهم استقوها بالاكل فوق الشبع

(فان اتى بها) او اوجدها بان قام او قرأ او ركع لم يسجد او قصد الاخير (انما لا يعتد) بما لى به بل بعده ولو التراء او القعدة على الاصح وان لم يسجد قصد صدوره لانه اختبار فكان وجوده كعدمه والناس عنه فانلون فلوان التام بركة ثالثة قصد صلاته لانه زاد ركعتين لا تقبل الرضى ولو ركع او سجد فقام فيه اجزاء لحصول الرقع (منه) والوضع بالاختيار (ولها واجبات) لا تفسد بتركها وتعاد وجوبها فى العمد والسهو ان لم يسجد فلو ان لم يسجد فاسقا انما

مطلب
واجبات الصلاة

مطلب
المكره يفسر عمن الصغار ولا تسقط به العدة الا بالادمان

مع أنه صغيرة فنبقى اشتراط الاصراع عليه قال وجوابه أن المسقط لها به بناء على أن كل ذنب يسقطها ولو صغيرة
 بلا دمان كما أفاده في المغيب البرهاني وليس بمقتد اهـ وبه يظهر أن كلام الشارح هنا سقيم على خلاف المقتد
 (قوله وكذا كل صلاة الخ) الظاهر أنه يشمل بمحذور إعادة الاخشين عمال بموجب جود الاصلاح وأن النص
 إذا دخل في صلاة الامام ولم يجهز وجبت الاعادة على المقتدى أيضا لأنه يستثنى منه الجمعة والعيد إذا ثبت مع
 كراهة التصرع الا اذا عاها الامام والتقوم بها فليراجع حـ أقول وقد ذكر في الامداد جهتان كون الاعادة
 بتكرار الواجب واجبة لا يمنع أن تكون الاعادة مندوبة بتكرار سنة اهـ وهو في القهستاني بل قال في فتح
 القدير والحق التقصيل بين كون تلك الكراهة كراهة تقصير قصب الاعادة او تزيده فتسحب اهـ بقى هنا شيء
 وهو أن صلاة الجماعة واجبة على الجميع في المذهب او سنة مؤكدة في حكم الواجب كما في البروصر حواش
 تاركها وتغزروا أنه يأثم ومقتضى هذا أنه لو صلى منفردا يؤمر باعادة الجماعة وهو مخالف لما صرح حوا
 في باب ادراك القرينة من أنه لو صلى ثلاث ركعات من الظهر ثم انقضت الجماعة يومه يقتضى سقوط عاقبه
 كالتصرع في أنه ليس له إعادة الظهر بالجماعة مع أن صلاته منفردة مكروهة تقربا او قرينة من التصرع فيقال
 تلك القاعدة الا ان يذبح تخصيصها بان مرادهم بالواجب والسنة التي تعاد بتكرار ما كان من ماهية الصلاة
 وأجزاءها لا يشمل الجماعة لانها وصف لها شارح عن ماهيتها او يذبح بتقيد قولهم يومه يقتضى سقوط عا
 اذا كانت صلاته منفردة انذركم دم وجود الجماعة عند شروعه فلا تكون صلاته منفردة مكروهة والا فرب
 الاول ولذا لم يذبح كروا الجماعة من جهة واجبات الصلاة لانها واجب مستقل بنفسه خارج عن ماهية الصلاة
 ويؤيده أيضا أنهم قالوا يجب الترتيب في سور القرآن فلو قرأ متوكسا ثم لم يكن لا يزمه جود السجود لأن ذلك من
 واجبات القراءة لان واجبات الصلاة كما ذكره في البصري باب السهو لكن قولهم كل صلاة إذا ثبت مع كراهة
 التصرع يشمل ترك الواجب وغيره ويؤيده ما صرح حوا به من وجوب الاعادة بالصلاة في نوب فيه صورة بمنزلة
 من يصلي وهو حامل الصائم (تبيح) قبيد في البصري باب قضاء الفوائت وجوب الاعادة في اداء الصلاة مع كراهة
 التصرع مما قبل خروج الوقت اما بعده فتسحب وسيأتي الكلام فيه هناك ان شاء الله تعالى مع بيان الاختلاف
 في وجوب الاعادة وعدمه وترجع القول بالوجوب في الوقت وبعده (قوله واختاراه) أي الفعل الثاني
 جابر الاول بمنزلة الجهر بصعود السهو بالاول يخرج من العهدة وان كان على وجه الكراهة على الاصح كذا في
 شرح الاكل على اصول البردوي ومقابلة ما نقله من أبي اليسر من أن القرض هو الثاني واختار ابن الهمام
 الاول قال لأن القرض لا يشكر ووجهه الثاني يقتضي عدم سقوطه بالاول اذ هو لازم ترك الركن لا الواجب
 الا ان يقال المراد أن ذلك امتنان من الله تعالى اذ يجب الكامل وان تأخر عن القرض لماعلم سبحانه أنه
 سميوه اهـ يعني أن القول بكون القرض هو الثاني يلزم عليه تكرار القرض لان كون القرض هو الثاني
 دون الاول يلزم منه عدم سقوطه بالاول وليس كذلك لان عدم سقوطه بالاول انما يكون بترك القرض لا بترك
 واجب وجبت استكمال الاول فرائضه لاشك في كونه مجزئ في الحكم وسقوط القرض به وان كان ناقصا
 بترك الواجب فاذا كان الثاني فرضا يلزم منه تكرار القرض الا ان يقال الخ فانهم (قوله على ما ذكره) والا فبني
 اكثر من ذلك بكثير كسباني يانه (قوله قراءة فاتحة الكتاب) هذا اذا لم يحذف الوقت والا اكتفى
 بما يذبح حتى في جميع الصلوات ونص البردوي في الخبر كما في القسنة اسماعيل (قوله تركها كرها) فيد أن
 الواجب الاكروا ليس عن تأمل جهر وفي القهستاني انها تأملها واجبة عندها ما عداها ما كرها واذا
 لا يجب السهو ببيان الباقي كما في الزاهد في كلام الشارح جاعل قولهم ط (قوله وهو اولي) لعله
 للموافقة العدة للوجوب ط (قوله وعطه) اي وشاء على ما في الجنتي فكل آية واجبة وفيه قتل لان
 الظاهر أن ما في الجنتي سمي على قول الامام بأنها تأملها واجبة وذكر الآية تتلوا لتعيد الاذكار في منهاية
 أوائل ولو حرقا لا يكون تأملها الذي هو الواجب كما أن الواجب ضم ثلاث آيات فلو قرأ دونها كان تاركا
 للواجب أفاده الحق (قوله ككل كثيرة عدد) وهي ستة تكبيرات كما سأفرد في محله حـ (قوله وتعديل
 ركن) حلف على تكبيرة اى وكل تعديل ركن وسئل تعديل القومة وتعديل الجلسة على ما في قوسا حـ
 (قوله وبيان الخ) بالرفع عطف على كل الاول وبالرفع عطف على كل الثاني والمراد أن من الواجبات اتيان

مطلب
 كل صلاة اذيت مع كراهة التصرع
 بقب اعاتبها

وكذا كل صلاة اذيت مع كراهة
 التصرع قصب اعاتبها واختاراه
 جابر الاول لأن القرض لا يشكر
 (وهي) على ما ذكره أربعة عشر
 (قراءة فاتحة الكتاب) فيصعب
 للسهو بتركها لا أقلها لكن
 في الجنتي يصح بترك آية منها وهو
 اولي قلت وعطه فكل آية واجبة
 ككل تكبيرة عند تعديل ركن
 وبيان كل

كل فرض او واجب في محله وتكرير كل منها او فاد هذا المراد بقوله كما يأتي اي في آخر الواجبات (قوله
وتكرير تكرير كل) هكذا في بعض النسخ وعلت المراد منه والذي في عامة النسخ وتكرير كل باسقاط تكرير ووجبه
بان يعمل قربة ككل تكبيرة فاعلم الا في قوله يسجد تركب آية والمخى كما يسجد تركب كل تكبيرة عند غيره وهاهنا تركب
كل تعدل ركعتين بغيره وتركب آيات من كل التكبيرات او التمديلات بطله وكذا يترك كل هذه المذكورة
بطله ولا يخفى ما منه (قوله تعدل ثلاثا) اي مثل ثم فترالغ وهي ثلاثون حرفا فوتر آية طولة قدر ثلاثين
حرفا يكون قد أتى بقدر ثلاث آيات لكن سبأ في فصل يجهز الاحام ان فرض القراءة آيات آية من حرفا طاقعة
من القرآن مقترحة انما هي اسرف ولو تقديرا اكمل يد الا اذا كانت كلمة فالاصح عدم الحصة اه ومقتضاها
لو قرأ آية طولة قدر ثمانية عشر حرفا يكون قد أتى بقدر ثلاث آيات وقد يقال ان الم شروع ثلاث آيات متوالية
على التكملة القرآني مثل ثم فترالغ ولا يوجد ثلاث متوالية احصر منها فالواجب اما هي او ما بعد لها من غيرها
لا ما بعد ثلاثا امتثال احصر آية وجدت في القرآن وفي الحال تعدل ثلاثا قصارا ولم يقل تعدل ثلاثة امثال احصر
آية على ان في بعض الصبغات تعدل احصر سورة فثبات وسند في فصل الجهر زاد في هذا البحث (قوله
ذكره الحلبي) اي في شرحه الكبير على التنية وجارته وان قرأ ثلاث آيات قصارا او كانت الآية او آيات تعدل
ثلاث آيات صار خرج من حد الكراهة المذكورة يعني كراهة القصير قال الشارح في شرحه على المتن ولم اذكر
لقيره وهو مذهب يسر عظيم في كراهة القصير اه قلت قد صرح به في الدرر ايضا حيث قال وثلاث آيات
قصار تقوم مقام السورة وكذا الآية الطويلة اه ومذهب البعض وغيره في التاخرانية لوتر آية طولة كآية
الكبرى او المداينة البعض في ركعة والبعض في ركعة اخفقوا فيه في قول ابي حنيفة قبل لا يجوز له ما قرأ
آية واحدة في كل ركعة وعاشم على انه يجوز لان بعض هذه الآيات يزيد على ثلاث قصارا ويعد لها فلا تكون قرأته
أقل من ثلاث آيات اه وهذا يخيد ان بعض الآية كآية في آية اذا بلغ قدر ثلاث آيات صار يكتفي (قوله في
الاولين) تنازع فيه قراءة وشم في قول المصنف قراءة فاتحة الكتاب وشم سورة لان الواجب في الاولين
كل منها فاقهم (قوله وهل يكبره) اي ضم السورة (قوله المختار لا) اي لا يكبره فصرح بما قبل تنبيه لانه
خلافا للسنة قال في التنية وشرها فان ضم السورة الى الفاتحة ساهبا يجب عليه هذا السهو في قول ابي
يوسف لا يخبر الركوع عن محله وفي أظهر الروايات لا يجب لان القراءة فيها مشروعة عن غير تركب او الانقاص
على الفاتحة مستنون لا واجب اه وفي البعض غير الاحلام ان السورة مشروعة في الاخرين فتلافي
الذخيرة انه المختار وفي المحط وهو الاصح اه والظاهر ان المراد بقوله خلا الجواز والمشروعة يعني عدم
الحرمية فلا ينافي كونه خلاف الاولى كما افاده في الحلقه (قوله لان كل شفع منه صلاة) كآية والله اعلم فتكفه
من الفروع على رأس الركعتين فاذا غام الى شفع آخر كان بائنا صلاة على قصره صلاة ومن ثمة سر حرواياته
لوني اربعا لا يجب عليه بقصر يمتا سوى الركعتين في المشهور من اصحابنا وان القيام الى الثالثة بتدويره
مبتدأ حتى ان فسدا للشفع الثاني لا يوجب فساد الشفع الاول وقالوا يستحب الاستمناح في الثالثة
والتحذير ونعمه في الحلقه وسبأ في باب الوتر والتواضع قال ح ولا ينافيه عدم اقتراض القعدة
الاولى فيه هو الصحيح لان الكل صلاة واحدة بالنسبة الى القعدة كافي البصر عند قول المصنف فترضا
الترعية (قوله احتساطا) اي لما ظهرت آثار السنة فيه من انه لا يؤذن له ولا يقام اعطاه حكم السنة
في حق القراءة احتساطا ح (قوله وتعين القراءة في الاولين) لا يشكر هذا مع قوله قبله في الاولين لان المراد
هنا القراءة ولو اتعنين القراءة مطلقا فيها ما واجب وشم السورة مع الفاتحة واجب آخر ط (قوله من
الفرض) اي الرأى او التلافي وكذا في جميع الفرض الثاني كالقصر والجمعة ومقصود الضم (قوله
على المذهب) اعلم ان في محل القراءة المقرضة في الفرض ثلاثة اقوال الاول ان محلها الركعتان الاولتان
عنا وصحة في البدائع الثاني ان محلها ركعتان منها غير من أي شيكون تعيينا في الاولين واجبا وهو المشهور
في المذهب الثالث ان تعيينا فيهما افضل وعليه مثنى في غاية البيان وهو ضعف والقولان لا تزالان اختفا على انه
لو قرأ في الاخرين فقط يصح وبإزمه معبود السهول ساهبا لكن سببه على الاول تقصر الفرض من محله وتكون
قراءته قضاء عن قرأته في الاولين وسببه على الثاني ترك الواجب وتكون قراءته في الاخرين اداء مكذبا

وترك تكرير كل كما يأتي فليفتد
(وضم) احصر (سورة) كالكوثر
او ما قام مقامها وهو ثلاث آيات
عصار قصو ثم قل ثم حبس وبسر
ثم ادبر واستكبر وكذا لو كانت
الآية او آياتين تعدل ثلاثا
عصار اذكره الحلبي في الاولين من
الفرض وهل يكبر في الاخرين
المختار لا (و) في (جميع) ركعات
(التل) لان كل شفع منه صلاة
(و) كل (الوتر) احتساطا وتعين
القراءة في الاولين من الفرض
على المذهب

مطلب
كل شفع من التل صلاة

في نوافل البصر وفيه من سجود السهو واختلوا في قراءته في الآخرين هل هي قضاء أو أداء فذكر القدر
 أنها إذا لاقى القرض القراءة في ركعتين فربما نسي وقال غيره أنها قضاء في الآخرين استلزامه لا بد من صحة القضاء
 المسافر بالغير بعد خروج الوقت وإن لم يكن قرأ الإمام في النصف الأول ولو كانت في الآخرين إذا لم يجز له
 يكون قضاء المقرض بالقرض في حق القراءة فلما لم يجز له أن يقرأ في الآخرين خلط بين القرض والقضاء وجوب
 القراءة على مسبوق أدركه إمامه في الآخرين ولم يكن قرأ في الأولين كذا في البدائع ١٥ أقول في ههنا
 اشكال وهو أنه لا خلاف عندنا في فرضية القراءة في الصلاة وإنما الكلام في تعيين محلها وحاصل الأحوال الثلاثة
 أن تعيينها في الأولين فرض أو واجب أو سنة وقد علمت جميع القول الأول وسنجد فلا يصح ما إن يراد أنه
 فرض قطعي أو فرض على وهو ما يقول الجواز يفرضه وعلى كل يلزم من عدم القراءة في الأولين فساد الصلاة
 كالأثر الركوع عن السجود ولا تأمل بذلك عندنا فبين الصبر إلى القول بالوجوب الذي عليه المتون والذي
 يظهر أن في المسألة قولين فقط وأن القول الأول والنسبي واحد فقولهم محلها الركعتان الأولىان صناعته
 أن التعيين فيهما واجب وهو المراد بالقول الثاني فكأن تأخير القراءة إلى الآخرين قضاء مثل تأخير السجدة
 من الركعة الأولى إلى آخر الصلاة وتسايل ذلك القول بأن تعيين الأولين أفضل وعليهما القراءة في الآخرين إذا
 لأتوا وهذا القولان المذكور هما صاحب البصر في سجود السهو عن البدائع ويدل بذلك أن صاحب المنية
 ذكر من واجبات الصلاة تعيين القراءة في الأولين فقال في الحلة وهذا عندنا قالين بأن محلها الركعتان
 الأولىان حيناً وقد عرف أنه الصحيح وعليه شيء في الخلاصة والتكفي وأما عندنا قالين بأن محلها ركعتان منها
 غير الأولىان حيناً فظاهر قولهم أن القراءة في الأولين أفضل أنه ليس بواجب بل الظاهر أنه سنة وغير خلاف أن قرأ
 اختلاف يظهر في وجوب سجود السهو لا ذكره في الأولين وفي أحدهما سهاؤا تأخير الواجب سهاؤا عن محله
 وعلى السنة لا يجب ١٥ ملخصاً وهو صريح في أن الأحوال الثلاثة لا تلازم وفي أن المراد بالقول بأن محل القراءة
 الأولىان صناعته الوجوب بالاتفاق وظاهر بهذا أن صاحب البصر يجب في بيان الأحوال الرواية التفرع
 عليها كما يجب من نقل عبارته على غير وجهها ويجوز أن يوضع الإشكال والوضع الحال والمحال أنه قبل أن
 محل القراءة ركعتان من القرض شرعياً وكونها في الأولين أفضل وقيل أن محلها الأولىان منه حيثما يجب
 كونها فيها سهاؤا وهو المشهور في المذهب الذي عليه المتون وهو المحض وعلت تأييده بظاهر عبارة البصر
 عن البدائع من مسألة المسافر والمسبوق وقال القسطنطيني أنه الصحيح من مذهب أصحابنا فلا يلزم قال
 الشارح على المذهب فافهم ١٥ المدقق على التوفيق والمداية إلى أقوم طريق (قوله على كل السورة) حتى قالوا
 لو قرأ أحدهم السورة سهاؤاً ثم ذكر بقراءة السورة في وقتها ثم السورة بغيره سجود السهو بهر وهل المراد بالهرف
 حقيقة أو الكلمة يراجع ثم رأيت في سبوا البصر قال بعد ما ذكر وقتها في فتح القدير بأن يكون مقدراً ما يتأذى به
 ركن ١٥ أي لأن القارئ أن يطهر تأخيراً لا بد من الفاتحة وتأخير السجود وهو ما دون من معفو عنه تأمل
 ثم رأيت صاحب الحلية أي ما جئته شيخه في النقص من التقيد المذكور بما ذكره من الزيادة على التسهل في القعدة
 الأولى الواجبة السهو بسبب تأخير القيام عن محله وأن غيره أحسن من المشايخ بقدره بقدره إذا لم يكن (قوله)
 وكذا ترك تكريرها (الح) فلو قرأ في ركعة من الأولين مرتين وجب سجود السهو لتأخير الواجب
 وهو السورة كما في النذرة وغيره وكذا لو قرأ أكثرها ثم أعادها كما في التطهيرة أمالو قرأها قبل السورة مرة
 وبعد هامة فلا يجب كما في الحاشية واختار في الحفظ والتطهيرة والخلاصة وصححه الزاهد أي لم يلزم تأخير
 لأن الركوع ليس واجباً بالسورة فانه لو سج من سجود بعد الفاتحة لا يجب عليه شيء كذا في البصر هنا وفي سجود
 السهو حال في شرح المنية وقيد بالأول لأن القضاء على مرة في الآخرين ليس بواجب حتى لا يلزم سجود
 السهو شكر الفاتحة فيها سهاؤا ولو تعمد لا يكره ما لم يزد إلى التطويل على الجماعة وإحاطة الركعة على
 ما قبلها ١٥ (قوله بين القراءة والركوع) يعني في القرض الغير الثاني ومنه كونه واجباً ما لم يركع قبل
 القراءة مع ركوع هذه الركعة لانه لا يشترط في الركوع أن يكون مترتباً على قراءة في كل ركعة بخلاف القريب
 بين الركوع والسجود مثلاً فانه فرض حتى لو سج قبل الركوع لم يصح سجود هذه الركعة لأن أصل السجود يشترط
 ترتبه على الركوع في كل ركعة كترتيب الركوع على القيام كذلك لأن القراءة لم تفرض في جميع ركعات القرض بل

(وتقدم الفاتحة على كل
 السورة) وكذا ترك تكريرها قبل
 سورة الأولى (وعاين القريب)
 بين القراءة والركوع وفيها
 يتكرر

في ركعتين منه بلا تعين أما القيام والركوع والسجود فانهما معينة في كل ركعة ثم القراءة فرض وعملها المقام
من حيث هو فإذا شاق وقتها بان لم يقرأ في الأولى صار الترتيب فيها بين الركوع فرضا لعدم إمكان تناديه
ولكن فرضية هذا الترتيب عارضة بسبب التأخير فلذا لم يطرأ عليه واكتصر راعى أن الترتيب فيها واجب لأن
إيقاع القراءة في الأولى واجب هذا أوضح ما حققته في الدور والحاصل أن الترتيب المذكور واجب في الركعتين
الأولتين وثمرة هذا أن آخر القراءة في الأولى واجب في كل ركعة من الأولىين بلا قراءة أصلاً فالأول في الأولىين صار
الترتيب فرضاً حتى لو تكرر السجود ركنها فسادوا حالهم إعادة الركوع لأن السجود انقضت بمثلها وصارت
القراءة كلها فرضاً غير أن آخر الركوع عنها ينظر من هذا أن هذا الترتيب واجب قبل وجود القراءة فرض
بعدها نظيره قراءة السجود فانهما قبل قراءتها تسبيحاً واجباً وبعد هاتين فرضاً وحسب ذلك يكون الأصل في هذا
الترتيب الوجوب وفرضيته عارضة كمرورها فبالأول آخر القراءة في الأولىين ولكن قد يظن أن هذا الترتيب ينبغي
عنه وجوب تعين القراءة في الأولىين لأن قال لما كان هذا التسعين لا يصح الابدال الترتيب سجد وجباً آخر
قندر (قوله) أما ضلنا لا يتكرر أي في كل الصلاة وفي كل ركعة ففرض ذلك ترتيب القيام والركوع والسجود
والقعود الآخر كما قلته أيضاً ومن أيضاً عند قوله وفي من القروض وبناء هناك ولا يدخل إحاطة لأن آخر القراءة
على ألا يتكرر في كل ركعة مع أن ترتيبها على الركوع غير فرض لأن مرادها بالابتكار ما عداها بشرط نصريحه
قبله بوجوب ترتيبها فلا منافاة في كلامه فافهم فإن قلت ذكر في الكافي النسب من باب سجود السهو أنه يجب
بأنها متباعدة بركن بأن ركع قبل أن يركع أو بعد قبل أن يركع لأن مرادها إعادة الترتيب واجبة عند اختلاف الركوع
فإذا تكرر الترتيب فقد ترك الواجب اهـ ووقع نظيره في الأخيرة مع أنه في الكافي ذكرها أن ترتيب القيام على
الركوع والركوع على السجود فرض لأن الصلاة لا توجد إلا بذلك اهـ قلت أجاب في البحر بأن قولهم هذان
الترتيب شرط معناه أن الركن الذي تقدمه يلغو ويلزم إعادة مر ساجد إذا جحد قبل الركوع لا يعتد بهذا
السجود إلا لاجتماع كسر ح في النهاية في شرط إعادة وقوله من سجود السهو أن الترتيب واجب معناه
أن الصلاة بعد إعادة ما تقدمه لا تصح بترك الترتيب صورة الحاصل زيادة ما تقدمه والحاصل أن اقتراض الترتيب
بجعي اقتراض إعادة ما تقدمه ووجوبه يعني إيجاب عدم الزيادة لأن زيادة ما دون ركعة لا تصح الصلاة فكان
واجباً لأفرضاً بخلاف الأول وقد خفي هذا على مدار الشريعة حتى ظن أن الترتيب واجب مطلقاً لا في تكبيرة
الافتتاح والقعدة الأخيرة وهو يجب على علم من كلام النهاية (قوله كالسجدة) الكافي استقصائية
إذا تكرر في الركعة صوابها ومثله الكافي في قوله كعدد ح والمراد بها السجدة الثانية من كل ركعة فالترتيب
فيها وبين ما بعدهما واجب قال في شرح المنية حتى لو ترك سجدة من ركعة ثم تركها ضابطاً من قيام أو ركوع
أو سجود فانه ينبغي ولا يفتى ما قبله قبل ضابطها ما هو بعد ركعتها من قيام أو ركوع أو سجود بل يزمه سجود
السهو فقط لا يمكن اختلاف في لزوم قضاء ما تركه كحفظها منه كالتوكل كروها كعب أو ساجد أنه لم يسجد
في الركعة التي قبلها فانه يسجد لها ومن بعد الركوع أو السجود لا يترك فيه في الهداية أنه لا يجب إعادة ما قبل
نفسه مطلقاً بأن الترتيب ليس يفرض بين ما يتكرر من الاتصال وفي الخاتمة أنه يعيد ولا يفتى صلته
مطلوباً أنه ارتضى بالعودة إلى ما قبله من الأركان لأنه قبل الرفع منه يقبل الركن خلفه في البحر فسلم أن الاختلاف
ما رفع من الركوع لأنه بعد ما تم بالرفع لا قبل الرفع اهـ وشبهه في الفتح قال في البحر فسلم أن الاختلاف
في الأركان ليس ساجد على اشتراط الترتيب وعدمه بل على أن الركن الذي تركه هل يرتضى بالعودة إلى ما قبله
من الأركان ولا اهـ تأمل والمقدم في الهداية قد خبره في الكزوزية في آخر باب الاستفلاح وصرح
في البحر بفتح ما في الخاتمة هذا والتقدير بالترتيب فيها وبين ما بعدهما فلا خلاف عما قبلها من ركعتها فإن الترتيب
بين الركوع والسجود من ركعة واحدة شرط كما مر وثبت عليه في الفتح (قوله) وفي كل الصلاة كعدد ركعتها
أي أن الترتيب بين الركعات واجب قال الزيلعي "فإن ما يقضي به قد فرغ الإمام أقل صلته عندنا ولو كان
الترتيب فرضاً لكان آخر اهـ وذهب في البحر بأنه لا يصح أن يدخل تحت الترتيب الواجب إذا شاع على المسبوق
ولا قصر في صلته أصلاً فلذا اقتصر في الكافي على المتكرر في كل ركعة اهـ وصحح أنه فهم أن مراد الزيلعي
أن الترتيب المذكور واجب على المسبوق وليس كذلك بل مراده أنه واجب على غيره بدليل مسافة المسبوق

أما ضلنا لا يتكرر ففرض كما مر
(في كل ركعة كالسجدة) وفي كل
الصلاة كعدد ركعاتها

قوله تأمل وجه التأمل أن كلام
الهداية صريح في أن إعادة معينة
على أن الترتيب ليس يفرض وقد
يجب أن الخلاف من الطرفين
ليس متباعد ما ذكره لأن الخلاف
من طرف الهداية يسبب على أن
الترتيب ليس بركن والخلاف من
طرف الخاتمة ليس متباعد على أنه
ركن بل على الافتراض اهـ منه

ويبان ذلك أنه لو اقتضى في الثالثة الرابعة مثلا لا يجوز له أن يصل أول صلاة تامه التي فاته ولو فعل فقدت
صلاة لا فائدة في موضع الاعتداء بل يجب عليه متابعتها فيما أدركه ثم إذا سلم قضى ما فاته وهو أول صلاة الأمان
حيث التقعات فقد وجب على المسبوق عكس الترتيب ولو كان الترتيب فرضا لكان ما يقضيه آخر صلاة حقيقة
من كل وجه فلا يقرأ السجدة ولا يجهر والجليل على ما قلنا من أن مراد الزيلعي وجوب الترتيب على غير المسبوق
ما في الفتح حيث قال أول كل الصلاة كالركعات الضرورة الاعتداء حيث يسقطه الترتيب فإن المسبوق يصل
أخر الركعات قبل أولها اهـ فنحن نلزم أن كلام الفتح مخالف لكلام الزيلعي فقد وهم ثم كلام الفتح أظهر في
المراد فافهم فإن قلت وجوب الشيء انما يصح إذا أمكن منه وعدمه الترتيب بين الركعات غير ممكن فإن المصل كل
ركعة التي بها أولها في الأولى وثانيها في الثانية وهكذا قلت يمكن ذلك لأنه من الأمور الاعتبارية التي تتبع عليها
أحكام شرعية إذا وجد معهما ما يقتضيها فإذا صلى من الفرض الرباعي ركعتين وقصد أن يجعلهما الأخيرتين
فهو لو أراد أن يحقق مقدمه بأن تركتهما القراءة وقرأ الأخيرتين فقد سبق عليه أحكام شرعية وهي وجوب
العادة والأثر لوجود ما يقتضي تلك الأحكام ولهذا اعتبر الشارع صلاة المسبوق غير مرتبة من حيث الأقوال
فأوجب عليه عكس الترتيب مع أن كل ركعة التي بها أولها في الأولى صورة لكنها في الحكم ليست كذلك فكما
أوجب الشارع عليه عكس الترتيب بأن أمره بأن يصل ما سبق على ذلك من قراءة وسجدة وهكذا أمر غيره
بالترتيب بأن يصل ما يقضيه بأن يقرأ أولها ويجهر أو يسر وإذا خالف يكون قد عكس الترتيب حكاهما لهذا عبر
المصنف كالكثر وغيره بقوله ورواية الترتيب أي ملاخفته باعتبار الأيمان بما يجب أولها في الأول وآخرها في الآخر
والحال أن المصل إما منفرد أو امام أو مأوم فالأولان يظهر فيهما غيرة الترتيب بما ذكرنا ولو لم نجد ظهور
الغيرة فيهما لظهر في المأوم فانه امام أدرك أو مسبوق فقط أو لاحق فقط وأمر كل على ما سبق في بيان فاعلم
أما المدرك فهو تابع لما عليه حكمه حكمه وأما المسبوق فقد علمت أن اللازم عليه عكس الترتيب وأما اللاحق
فالأوجب عليه الترتيب بعكس المسبوق وعند زفر السبكي فرض على من صلى ما فاته بعد سلام الإمام ما وجدنا
قبله أن يصل أول ما فاته به بلا قراءة ثم يتابع الإمام فلا يتابعه أولاً ثم صلى ما فاته به بعد سلام الإمام ما وجدنا
وأثم تركه أوجب وعند زفر لا يصح صلاته قال في السراج عن الفتاوى المسبوق إذا بدأ بقضاء ما فاته فانه قد
صلاته وهو الأصح واللاحق إذا تابع الإمام قبل قضاء ما فاته لا تصح خلافاً زفر اهـ وأما المركب كالواقدي
في ثمانية الغير فقام إلى أن سلم الإمام فهذا اللاحق ومسبوق ولم يصل شيئاً فيصلي "أولاً الركعة التي قام بها بالقراءة
ثم التي سبق بها بقراءة أو ان عكس مع وأثم تركه الترتيب الواجب فيجب عليه إعادة الصلاة سواء كان عادداً
لاداءها مع ركعة العصر أو ساءها لعدم إمكان الجبر بصعود السهل لأن ختام صلاته وقع بمخالفته واللاحق
ممنوع من صعود السهل لأنه خلف الإمام حكما ثبت به أن اللاحق نوعه قد وجبوا عليه الترتيب كالزمو
المسبوق بعكسه وليس ذلك الأمان حيث الاعتبار بالحكم لا من حيث الصورة فافهم (قوله حتى لو نسي الخ)
تفريع على قوله كالصلاة (قوله من الأولى) ليس بقيد وخصها بعد ما من الآخر ط (قوله قبل الكلام)
المراد قبل آياته بنجد ط (قوله لكنه تشهد) أي يقرأ التشهد إلى عبده ورسوله فقط ويغنيها بالصوات
والدعوات في تشهد السهولة الأصح ط (قوله ثم تشهد) أي وجوباً وسكت عن القعدة لأن التشهد
يستلزمها لأنه لا يوجد إلا فيها تأمل (قوله لأنه يطل الخ) أي لأن التشهد يصح مع القعدة بقرينة قوله
أما السهولة فترفع التشهد لا القعدة ح أما بطلان القعدة بالعود إلى الصلاة أي الصلاة التي هي من صلب
الصلاة أي جزء منها فلا شرط الترتيب بين القعدة وما قبلها لأنها لا تكون الأخيرة إلا بانقضاء الأركان وأما
بطلانها بالعود إلى التلاوة فقال ط لأن التلاوة لما وقعت في الصلاة أعطيت حكم الصلاة بخلاف ما إذا
تركها أصلاً وقال الرشي لأنها تابعة للقراءة التي هي ركن فأخذت حكم القراءة فلم تأخر القعدة عنها (قوله
أما السهولة) أي الصلاة السهولة والمراد المجلس لأنها بعد ثمان ط (قوله فترفع التشهد) أي تطله لأنه واجب
مطلها فيباعدانها والتمارفع القعدة لأنها ركن فهي أقوى منها (قوله يجوز دفعه منها) أي من السهولة
بلا عود ولا لتشهد لم تصد صلاته لأن القعدة الركن لم ترفع فلا تصح صلاته ترك التشهد الواجب (قوله
بخلاف تلك السجدتين) أي الصلاة والتلاوة فإنه لو لم يجز دفعه منها تصد صلاته (رغمها القعدة) (فيه)

حتى لو نسي سجدة من الأولى
فصاعها ولو بعد السلام قبل
الكلام لكنه تشهد ثم يسجد
للهو ثم تشهد لأنه يطل بالعود
إلى الصلاة والتلاوة أما السهولة
فترفع التشهد لا القعدة حتى لو سلم
بجبر دفعه منها لم يفسد بخلاف
تلك السجدتين

مطلب
قد شئت أن أذكر في باب الإشارة
الموضوع للفرد

قد بنا رأى المتخ باسم الاشارة الموضوع المفرد كما هنا ومنه قوله تعالى عوان بن ذلك أى بن الفاضل والكر
وقول الشاعر ان الشهور قشر مدى • وكذا ذلك وجه وقبل فانهم (قوله وتعدّل الاركان) هو
سنة عندهما في تفرّج الجرجاني وفي تفرّج الكرخي واجب حتى يجب سجدة السهو بتركه كذا في
الهداية ويزنم بالثاني في الكنز والوقاية والمتقى وهو مقتضى الأدلة كما يأتي قال في العروة بدضع قول
الجرجاني (قوله وكذا في الرفع منها) اى يجب التعديل أيضا في القومة من الركوع والجلوس بين السجدين
وتضمن كلامه وجوب نفس القومة والجلوس أيضا لانه يلزم من وجوب التعديل فيها وجوبها (قوله
على ما اختاره الكمال) قال في العروة مقتضى الدليل وجوب الطمأنينة في الاربعة أى في الركوع والسجود
وفي القومة والجلوس وجوب نفس الرفع من الركوع والجلوس بين السجدين للطمأنينة على ذلك كله ولا يصح
في حديث المسح صلاته ولما ذكره خاضى نحن من لزوم سجدة السهو لترك الرفع من الركوع ما هنا وكذا في المحيط
فيكون حكم الجلوس بين السجدين كذلك لأن الكلام فيها واحد والقول بوجوب الكل هو عتارنا الحق أين
الهام وتليده ما امر حاج حتى قال انه الصواب وانه المرقق للصواب اه وقال في شرح المنة ولا ينبغي أن
يعدل عن التداية أى الدليل اذا واقتناروا يعلى ما تقدم من تناوى خاضى نحن ومنه ما ذكر في القنية من قوله
وقد شدّد القاضي الصديقي شرحه في تعديل الاركان جميعه ما تشدّد بها في الغافل واكال كل ركن واجب عندنا
حنيفة وعهد ومند أبى يوسف والشافعي فريضة فيكتب في الركوع والسجود وفي القومة بينهما حتى يعلم
كل حضونه هذا هو الواجب عند أبى حنيفة ومحمد حتى لو تركها أو شيئا منها ما هيأه يزمه السهو ولو لم يذكر
أنه الذكر اه ويزنم أن بعد الصلاة وتكون مستعرة حتى سقط الترتيب ونحوه كن طاف جنبنا تليده الاجادة
والعشر هو الأول كذا هذا اه والمحال أن الاصح روايتا يودا به وجوب تعديل الاركان وأما القومة والجلوس
وتعديلهما فالسهوري في المذهب السنة وروى وجوبها وهو الموافق للأدلة وعليه الكمال ومن بعده من
التأخرين وقد علم قول تليده انه الصواب وقال ابو يوسف بضرعية الكل واختاره في الجمع والعين ورواه
الطحاوي عن ابينا الثلاثة وقال في النفس انه الاصح اه وهو مذهب مالك والشافعي وأحد للعلامة
البركلي رسالة سماها تعديل الصلاة اوضح المسألة فيها غاية الايضاح وبسط فيها أدلة الوجوب ذكرها بترتيب على
ترتيب ذلك من الآفات وأوصلها الى ثلاثين افة من المكروهات والحاصل في صلاته يوم وليلة وأوصلها الى أكثر من
تقايمة وخسين مكروها فبينى مراجعتها ومطالعها (قوله لكن المشهور الخ) استدلال على قوله وكذا
في الرفع منها وصلاته أن وجوب تعديل الركوع والسجود ظاهر موافق للقاعدة المشهورة لأن التعديل يكمل
لهما أما وجوب تعديل القومة والجلوس فغير ظاهر لأن القومة والجلوس اذا كانتا واجبتين على ما اختاره
الكمال يلزم أن يكون التعديل فيهما سنة لأن تكمل الواجب يكون سنة فهذه القاعدة لا توافق مختار الكمال
لانه الوجوب في الكل ولا ما رواه الطحاوي عنهم لانه القرض في الكل ولا ما هو المشهور عن ابى حنيفة ومحمد
لانه اما السنة في الكل على تفرّج الجرجاني أو الوجوب في تعديل الاركان والسنة في الباقي على تفرّج
الكرخي لانه فصل كما في شرح المنة وغيره بين الطمأنينة في الركوع والسجود وبين القومة والجلوس بأن الأولى
مكمل للركن المقصود لذاته وهو الركوع والسجود والاخرين مكملان للركن المقصود لغيره وهو الانتقال
فكاملتين اظهارا للتفاوت بين المكملين اه فانهم وأجاب ح بأنه لا يستر مخالفة القاعدة حيث
اقتضاهما الدليل اقول على أن ما ذكره الناصر من القاعدة مأخوذ من الحدود واعترضه في العزمة بأنه ليس له
وجه صحت خال ولعل من شأنه ما في اختلافنا من أن الواجب اكمال القرائض والسجدة اكمال الواجبات والآداب
اكال السنن ولا يذهب طلباً أنه ليس معناه ذلك فليخبر اه أى لان معناه أن الواجب شرع لا كمال القرائض
الخ لان كل ما يكمل القرض يكون واجبا وهكذا (قوله وعند الثاني الاربعة فرض) اى على فوات الجواز
بقوته كما قدمنا يابا في آخر بحث القرائض (قوله ولو نزل) لانه وان كان كل شئ منه صلاة على حدة حتى
اقرضت القرائض في جميعه لكن القعدة انما فرضت للزوج من الصلاة فاذ قام الى الثالثة من أن ما قبلها لم يكن
لوان انقضى من الصلاة فترى القعدة فرضية وقامه في ح عن وتر البصر (قوله في الاصح) خلافا لجد
في اقترانه تعدد كل شئ نزل والطحاوي والكرخي في قولهما انها في غير الفل سنة لكن في التهر قال

طحاوي

لا ينبغي ان يعطل عن الصلاة اذا

واقتناروا

قوله لدرية المراد بالدرية بالمال

المصلحة في آلتها العلم بالحاصل من

أحد النصوص للشرعية العينية

اه منه

(وتعديل الاركان) اى تسكين

الجوارح عند تسوية في الركوع

والسجود وكذا في الرفع منها

على ما اختاره الكمال لكن

المشهور أن مكمل القرض

واجب ومكمل الواجب سنة

وعند الثاني الاربعة فرض

والسجود الاول ولو نزل

في الاصح

قوله وهو الانتقال اى الانتقال

من ركن المدين الذي مرهقه

في الفراض وهو ركن مقصود

لغيره لان اقترن الانتقال من

الركن مع مثالا لاجل الايمان

بالسجود اذ لو دام ركعا لم يفتق

السجود كما قلناه مناهة وهو

دون القرض المقصود لانه فيكون

مكمله سنة ومكمل الاول واجبا

اظهارا لما مضى فيها اه منه

في البدائع وأكثر مشايخنا يطلقون عليه اسم السنة امالان وجوبه عرف بها اولان المؤكدة في معنى
الواجب وهذا يقتضي رفع الخلاف (قوله) وكذا ترك الزيادة فيه على التشهد شيعية لا يصح ارجاعه لتشهد
خلافه وهم وان كان ترك الزيادة فيه اى في أثناء كلماته واجبا ايضا ترك الزيادة عليه اى بعد تمامه كاسمائي
فيتعين ما هـ ح من ارجاعه للتعود الاول اى في القرض والسنة المؤكدة لانها في التسليم مطلوبة وأقل
الزيادة المقومة للواجب بقدر الله لم يصل على محمد فقط على المذهب كاسمائي في الفصل الاثني (قوله) وأراد
بالاول غير الاخير) انبجمل ما ذاعلى القلب ركنة من التخل بتسليم واحدة فان ما عدا التعود الاخير واجب
ومفهومه فرضة كل قعود اخر في اى صلاة كانت ويستثنى منه التعود الذي بعد سجود السهو فانه واجب
لا فرض لمسائي من انه يرفع التشهد لا القعدة ومعلوم أن التشهد يستلزم القعدة فهي واجبة ح (قوله)
وقد يجاب بأنه عارض) اى بسبب الاستخلاف فان المسافر يقترض قعوده على رأس الركعتين لانه آخر صلاته
والقيم بالاستخلاف قام مقامه فقرض عليه هذه القعدة كالقعدة الثانية قبل وجوبها ايضا عن
المسبوق كالواقدي بالامام في ثمانية المغرب فان التعود الثاني مع اداء الاخر فرض عليه بتتابعه الامام وحاصله
أن قعود الامام الاخير يفرض على المسبوق بمقتضى ما هـ فلو عارض بالاعتداء وأقول هذا بخلاف
لما في الصبر والنهر من قولهما أراد بالاول ما ليس بأثر اذ المسبوق ثلاث في الرابعة يسجد ثلاث قعدات
والواجب منها ما عدا الاخرة اه ويدل عليه ما سبأ في الامامة من أن المسبوق لو قام قبل السلام قبل
قعود امامه قدر التشهد فان قرأ في قيامه قدراً من قعود الصلاة بعد فراغ الامام من التشهد جازت صلاته والا
فلا وسبأ في تمام صلاته فلو كان التعود فرضاً عليه لم يحس هذا الفصل ولبطلت صلاته مطلقاً فانهم (قوله)
والتشهدان) اى تشهد القعدة الاولى وتشهد الاخرة والتشهد المروي عن ابن مسعود لا يجب بل هو افضل
من المروي عن ابن عباس وغيره خلافاً لما جعته في الصبر كاسمائي في الفصل الاثني (قوله) ترك بعضه ككله
قال في البحر من باب سجود السهو فانه يجب سجود السهو بركه ولو طيل في ظاهر الرواية لانه ذكر واحد من مطلق
ترك بعضه تركه كله اه (قوله) وكذا في كل قعدة) اشار به الى التورك في المتن في تعبيره بالثنية اذ لو اُفرد
لكان اسم جنس امل لكل تشهد كما اشار اليه في البحر ح (قوله في الامع) مثله ما قبل انه يصح اداء
الاخرة سنة (قوله في تشهد في المغرب) اى اقتضى به في التشهد الاول من تشهد المغرب فيكون قد
أدركه في التشهدين وقوله وعليه اى على الامام سهو فسجد اى المأموم معه اى مع الامام لوجوب المتابعة
عليه وتشهد اى المأموم مع الامام لان سجود الصلاة يرفع القعدة ثم ذكر اى الامام سجود ثلاثة فسجد
اى المأموم مع الامام لان سجود ثلاثة يرفع القعدة ثم سجدة اى المأموم مع الامام للسهو لان سجود السهو
لا يستدعيه الا اذا وقع خاتماً لاقام الصلاة وتشهد اى المأموم مع الامام لان سجود السهو يرفع التشهد ثم
قضى اى المأموم الركعتين يشهدن لما قد تمنا من أن المسبوق يقضى آخر صلاته من حيث الافعال فمن هذه
الحقيقة ما صلا مع الامام آخر صلاته فاذا اتى بركعة معاملة كانت ثالثة صلاة فسجد ثم أتى بركعة وسجد اه
ح (قوله ووقع له) اى المأموم كذلك اى مثل ما وقع للامام بأن ساجداً يقضيه فسجد له وتشهد ثم ذكر
سجود ثلاثة فسجد وتشهد ثم سجود السهو وتشهد لما ذكرنا ح (قوله ومثل التلاوة تذكر الصلابة) اى
في ابطال القعدة قبلها واعداء سجود السهو ط (قوله لهما) اى للامام والمأموم (قوله زيد اربع)
وذلك بأن تذكر الامام الصلابة بعد القعدة الخامسة فسجد المأموم معه وتشهد لا رفاع القعدة ثم سجده
للسهو وتشهد لما قد تمنا ووقع مثل ذلك للمأموم قصراً اربع عشرة قعدة لكن هذا انما يكون اذا تراخى تذكر
الصلابة عن التلاوة كما هو المفروض او بالعكس بأن تراخى ذكر التلاوة عن الصلابة واما اذا ذكرهما
معاً فاما أن يذكر قبل القعدة الاخرة او بعد ها قبل تشهد سجود السهو وبعد فان تذكرهما قبل القعدة
الاخرة فليس هنالك الا ثلاث قعدات وان تذكرهما بعدها قبل تشهد سجود السهو فارجح وان بعده فخص
ومثله في المأموم فتكون عشرة ثم اعلم انه اذا تذكرهما معاً يجب الترتيب بينهما فان كانت التلاوة من ركعة
والصلابة من تلك الركعة او معها وجب تقديم التلاوة وان كانت من ركعة قبلها قدم الصلابة
كما في البحر من باب سجود السهو ح (قوله لما تر) اى من انه يسجد السهو بعد التلاوة ح (قوله)

وكذا ترك الزيادة فيه على التشهد
وأراد بالاول غير الاخير لكن يرد
عليه لو استخف مسافر سبقه
الحديث مقياً فان القعود الاول
فرض عليه وقد يجاب بأنه عارض
(والتشهدان) وبسجد السهو
بترك بعضه ككله وكذا في كل
قعدة في الامع اذ قد يترك عشر
كن ادرك الامام في تشهدى
المغرب وطمس سهو فسجد معه
وتشهد ثم ذكر سجود ثلاثة فسجد
معه وتشهد ثم سجود السهو وتشهد
معه ثم قضى الركعتين يشهدن
ووقع له كذلك ومثل التلاوة
تذكر الصلابة فلو فرضنا تذكرها
ايضاً لهما زيد اربع آخر للمتر

تعذر التلاوة والصلية) يعني مرتين فقط المزة المتقدمة وهذه (قوله زيدت أيضا) صورته تذكريه
 القعدة السابعة صلية أخرى فجدوها وتشهد ثم قبل أن يسجد للهو تذكريه أخرى أيضا فجدوها وتشهد
 ثم يسجد للهو وتشهد فهد ثلاث وثلاثون المأمور فهدست وأما إذا لم تذكر التلاوة إلا بعد تشهد بصود السهو
 فأنها تصير غافى صور اه ح أقول والذي في غالب النسخ زيد ستون وصورة أن يشكر بعد القعدة
 السابعة صليتين أخرى التعاقب ويسجد بعد كل منهما فهد أربع ثم يذكر بقية آيات الصلوة واحدة
 بعد واحدة وهي ثلاث عشرة آية ويسجد بعد كل منها فهد ست وعشرون فالجوع ثلاثون وإذا وقع مثل المأمور
 تصير ستين ثم إذا ضم إليها الأربع عشرة التي قدمها الشارح والأربع الآتية في قوله عقبه ولو فرضنا تلغ
 ثمانية وسبعين وهي المشار إليها في قوله الآتية في ثمانية وسبعين كما مر فالصواب ما في غالب النسخ (قوله
 ولو فرضنا ادراك الخ) صورته أدرك الإمام وهو في الصلوة الأولى من الركعة الثانية وتقدم غير بصود
 معه ح (قوله) يقتضي القواعد أنه يقتضيها مراده بالقواعد الواحدة يشاءه أن الالجنسية تطل
 الجعية وثلاث القاعدة هي أن من قام شي من الصلاة بعد إقامته أعاده كاللاحق وهذا في حكمه ح أقول عموم
 هذه القاعدة على هذا الوجه لم أر من ذكره ثم وجوب فعل هاتين الصلوتين مع الإمام مسلم لوجوب المتابعة
 وإن لم يقبضها من الركعة التي يقضيها أو ما لزوم قضاها فإن أراد أنه يأتي بها في الركعة التي يقضيها فلم
 أيضا أو ما إن أراد أنه يأتي بها في الركعة المذكورة كما هو السائد من كلامه بفتح الهمزة إلى نقل والمنقول
 وجوب المتابعة وأنه يقتضي ركعة تامة فقط قال في العرقيل باب قضاء القنوت وصرح في الذخيرة بأن المتابعة
 فيها واجبة ومقتضاها أنه لو تركها لا تصد صلاته وقد وقعنا في ذلك مرة حتى رأيت في القنوت وعبارته رجل
 انتهى إلى الإمام وقد سجد سجدة فذكر بوضوئها لاقتدائه به ومكث قائما حتى قام الإمام ولم يتابعه في السجدة ثم تابعه
 في بقية الصلاة خلفه فراغ الإمام قام وقضى ما سبق به يجوز الصلاة الآتية بصل تلك الركعة القائمة بسجدة يتابعه
 فراغ الإمام وإن كانت المتابعة حين يشرع واجبة في تلك السجدة انتهى اه كلام البعض قد صرحوا بوجوب
 المتابعة لم يذكر أنه يسمي ركعة تامة ويسجد ثلاث سجرات أو أربع قضاء عما يتابع فيه على أن الواجب
 هو المتابعة وهي لا يمكن قضاؤها بعد فواتها لأن السجود يجب عليه إذا لم يأت به غير محسوب من صلاته وإنما
 وجب عليه للاختلاف إمامه ثم صرحوا بوجوب سجدة في السهو فيما لو اقتدى بإمام عليه سهو قبل أن يسجد
 ولم يتابع إمامه فيه فإنه يأتي بالسجدين بعد فراغه استخسانا لأن في تحريره قضاء لا يتغير بالاجتماع بين
 التقصان لا لعدم الجواب كذا قالوا وهذا الوجه لا يجزئ هذا لا يقتضي في تحريره هنا لأن التقصان جاء هناك
 من قبل إمامه هذا لا يطهر في قومه (قوله فزاد أربع أخرى) وهذا أيضا مفروض فيما إذا ذكر أحداهما
 بعد تشهد السهو فجدوها وتشهد ثم يسجد للهو وتشهد ثم ذكر الأخرى فجدوها وتشهد ثم يسجد للهو
 وتشهد وأما إذا ذكرهما معا فلي التخصيص المتقدم في التلاوة والصلية فصار مجموع القعدات على ما ذكره
 أربعة وعشرين وعلى ما ذكرنا من الثمان في تعذر التلاوة والصلية ستا وعشرين ح أقول هذا على نسخة
 زيدت ما على نسخة زيدت ستون فهي ثمانية وسبعون كما ذكرناه على وفق كلامه الآتي لكن قد علمت أن زيادة
 الأربع الأخيرة غير مرسلة لعدم وجوب قضاء السجدين ما لم يوجد نقل صريح فالباقي أربع وسبعون ثم على
 ما ذكره ح من الثمان في تعذر التلاوة والصلية يزداد سجدتان على ما ذكره الشارح فيكون الحاصل ستا
 وسبعين (قوله ولتقتل السلام) فيه إشارة إلى أن لفظا آخر لا يقوم مقامه ولو كان معناه حيث كان قادرا
 عليه بخلاف التشهد في الصلاة حيث لا يحصى بلفظ العربي بل يجوز بأي لسان كان مع قدرته على العربي
 وإن لم يقل ولفظ التشهد وقال ولفظ السلام لكن هذه الإشارة يضاقتها صريح المنقول فإنه سابق أن الزباني
 ينزل الإجماع أن السلام لا يحصى بلفظ العربي كذا في بعض نسخ البحر (قوله على الأصح) وقبل سنة فغ
 (قوله دون عليكم) فليس واجب عندنا (قوله فلو أتته به إلى قوله ذكره الرمي الشافعي) وجد في بعض
 النسخ وليس في نسخة الشارح التي رجع إليها قتال (قوله وتقتل قدوة الأول) أي السلام الأول قال
 في القنوت الإمام إذا فرغ من صلاته لما قال السلام بغير رجل واقتدى به قبل أن يقول عليكم لا يصعد أخلا
 في صلاته لأن هذا سلام الأتري أنه لو أراد أن يسلم على أحد في صلاته ساهيا فقال السلام ثم علم فسكت فقد

ولو فرضنا تعذر التلاوة
 والصلية لهما أيضا زيدت
 أيضا ولو فرضنا ادراكه للإمام
 ساجدا ولم يسجد همامه يقتضي
 القواعد أنه يقتضيها فزاد أربع
 آخر قدس ولم أر من يه على ذلك
 والله أعلم (ولفظ السلام) مرتين
 فالثاني واجب على الأصح برهان
 دون عليكم وتقتل قدوة الأول
 قبل عليكم على المشهور عندنا
 وعليه الشافعية

قوله أو أربع هكذا يحضه وأعلى
 الأصوب أو أربع تأمل اه محبيه

قوله فعل التخصيص المتقدم أي بين
 أن يشكرها قبل القعدة الأخيرة
 أو بعد ما قبل تشهد بصود السهو
 أو بعده اه منه

صلاته اه وحقي (قوله خلافاً للتكلم) اي لشارح التكملة حيث صرح أن الصلوة إنما تنقطع بالسلام الثاني كما وجد قبله في بعض النسخ (قوله وقراءة قنوت الوتر) الحتم لقراءة آياتها في كل صلاة من الصلوات الدعاء لا طول القيام كالميل وسكاه في الجنب وسجي في محله ابن عبد الرزاق ثم وجوب القنوت حتى على قول الامام واما عندها فسنة فالخلاف فيه كخلاف في الوتر كاسياني في بابه (قوله وهو مطلق الدعاء) اي القنوت الواجب يحصل بأي دعاء كان قال في النهر واما بخصوص التمام انما يتعين فسنه فمقتضى لو اقر بغيره جازاً باجاء (قوله وكذا تكبير قنوته) اي الوتر قال في الصري باب سجود السهو ومما اختلف به اي بالقنوت تكبيره وجرم الزبلي بوجوب السجود بتركه وذكر في الظهيرية أنه لو تركه لا رواية فيه وقيل يجب السجود اعتباراً بتكبيرات الصدوق لا اه وبني ترجيح عدم الوجوب لأنه الاصل ولا دليل عليه بخلاف تكبيرات العبد اه (قوله وتكبيره ركوع الثالثة زبلي) كذا عزا الى الزبلي في النهر ووجه الشارح قال السيد ابو السعود في حواشي مسكن في باب سجود السهو قال ستمنا هذا سهو لعدم وجوده في الزبلي لا في الصلاة ولا في السهو وله سبق نظره الى ما ذكره الزبلي بقوله وفترك التكبير التي بعد القراءة قبل القنوت بعد السهو قنوتهم ان هذه تكبير الثالثة من الوتر وليس كذلك وانما هي تكبير القنوت اه وكذا انه الحق على أنه لم يجده فيه (قوله وتكبيرات العبدین) هي ست تكبيرات في كل ركعة ثلاثة (قوله وكذا احدها) افاذان كل تكبير واجب مستقل ط (قوله وكذا التكبير في افتتاحه) اي افتتاح الصدود بركعة الصلوات كافي المستقى ونور الابيضاح (قوله لكن الاشبه وجوبه) اي وجوب لفظ التكبير في كل صلاة حتى يكره تعريماً الشروع بغيره كذا في شرحه على الملتقى (قوله والبحر للامام) الام يعني على مثل وان اسأمت ظمها واحترز به عن المنفرد فانه يجزئ الجهر والاسرار وقوله والاسرار لكل اي الامام والمنفرد وقوله فيها يهر ويسرقت ونسرى ان الجهر يجب على الامام فيها يهر فيه وهو صلاة الصبح والاولان من المغرب والعشاء وصلاة العبدین واجبة والتراويع والوتر في رمضان والاسرار يجب على الامام والمنفرد فيها يسر فيه وهو صلاة الظهر والعصر والثالثة من المغرب والاخر يان من العشاء وصلاة الكسوف والاستسقاء كافي الجهر لكن وجوب الاسرار على الامام بالاتفاق واما على المنفرد فقال في الصلوة الاسرع وذكر في الفصل الاثني أنه الظاهر من المذهب وفيه كلام ستره هناك (قوله فلو أتم القراءة) في بعض النسخ فلو أتم القاءة وهذا امثال لتأخير الفرض وهو الركوع هنا عن محله (قوله او ترك السجدة الخ) مثال لتأخير الواجب وهو السجدة عن محله لقوله بين الفاشقة والسجدة باجني وهو الركوع المفروض لوقوعه في أثناء القراءة لانه لما قرأ السجدة التفت بالفرض وبعد وجود القراءة بصير الترتيب بينها وبين الركوع فرضاً بخلافه قبل وجودها فانه يكون واجباً كما أنه متحقق في بحث القيام وسأقي في زيادة تحقيق آخر في فصل القراءة والفرق بين القراءة وبين القنوت حيث لا يعود فيه وقيد ترك السجدة لا يقرأها ثم عاده فقر أسوة أخرى لا يقتض ركوعه كأي سهو الخبيثة عن الزاهد وغيره (قوله أعاد الركوع) مختص بالمسألة الثانية وقوله وسجد السهو راجع إلى المسألتين وفي التركيب حرازة ولولا قال فيها فاعلم وأعاد الركوع وسجد السهو لم يكن هذا ح (قوله وترك تكرير ركوع الخ) بالرفع عطف على بيان لأن في زيادة ركوع أو سجود تغيير الشروع لأن الواجب في كل ركعة ركوع واحد وسجدتان فقط فاذا زاد على ذلك فقد ترك الواجب ويلزم منه ترك واجب آخر وهو ما مر أعني اتيان الفرض في محله لأن تكرير الركوع فيه تأخير السجود عن محله وتثنية السجود فيه تأخير القيام أو التعدد وكذا التعدد في آخر الركعة الاولى والثالثة فيجب تركها ويلزم من فعلها أيضاً تأخير القيام الى الثانية او الرابعة عن محله وهذا اذا كانت التعدد طوله أما الجملة الخفيفة التي استحبها السلفي فتركها غير واجب عندنا بل هو الافضل كاسياني وهكذا كل زيادة بين فرضين يكون فيها ترك واجب بسبب تلك الزيادة ويلزم منه ترك واجب آخر وهو تأخير الفرض الثاني عن محله والحاصل أن ترك هذه المذكورات في كلام الشارح واجب لغيره وهو اتيان كل واجب او فرض في محله الذي ذكره او لان ذلك الواجب لا يتحقق الا بترك هذه المذكورات فكان تركها واجباً لغيره لانه يلزم من الاخلال بهذا الواجب الاخلال بذلك الواجب فهو متعددهم من الفرائض الاتحلال من ركن الى ركن فانه فرض لغيره كما قد منيابه فلا تكرر في كلامه فافهم

خلافاً للتكملة (أو قراءة قنوت الوتر) وهو مطلق الدعاء وكذا تكبير قنوته وتكبيره ركوع الثالثة زبلي (وتكبيرات العبدین) وكذا احدها وتكبير ركوع ركعته الثانية كلفظ التكبير في افتتاحه لكن الاشبه وجوبه في كل صلاة بحر غليظ (والجهر) للامام (والاسرار) لكل (أيضا) يهر فيه (وبسري) وبني من الواجبات اتيان كل واجب او فرض في محله فلو أتم القراءة فكذلك مشكراً سهواً ثم ركع او ترك السجدة راكعاً فاعلم وأعاد الركوع وسجد السهو وترك تكرير ركوع وتثنية سجود وترك سجود قبل ثانية او رابعة

(قوله وكل زيادة الخ) يجوز كل عطف على تكرير من عطف العامة على الخاص ويدخل في الزيادة السكوت حتى
 لو شك فتنكر بعد السهو كما زعموه بين الفرضين غير قد دخل الزيادة بين فرض وواجب كالزيادة بين الشهد
 الأول والقيام إلى الركعة الثالثة كما مر والظاهر أن منه قراءة الشهد بعد السجدة الثانية بل لا يخفى حتى لو رفع
 من السجدة وقد سماها بزمه السهو ومنه يعلم ما يفعله كثير من الناس حين يقرأ المبلغ تكبير التعذرة فلا يشعرون
 بقراءة الشهد أو لا يصد سكوته فانتبه قال ط استغفنه أنه لو طال قيام الركوع والرفع بين الصدين
 أكثر من تسبيحة فقد رتب تسبيحة ساهيا بزمه سجود السهو فليتبناه اه ولم يزلوا أحد منهم ذكر نحوه ابن
 عبد الرزاق في شرحه على هذا الشرح فقال صكاطا وقوفه بعد الرفع من الركوع اه ولم يزهه أيضا ولم أر
 ذلك لغيره أو يحتاج إلى نقل مريح نعم رأيت في سجود السهو من الحلبة عن الذخيرة والتفة قفلا من غريب
 الرواية أنه ذكر البلخي في نوادره عن أبي حنيفة من شك في صلاته فأطال تفكره في قسامه أو ركوعه أو قوفه
 أو سجوده أو قعوده لا سهو عليه وإن في جلوسه بين الصدين فصله السهو لأنه أن يطيل البس في جميع
 ما وصفنا إلا بين الصدين وفي التعوذ في وسط الصلاة اه وقوله لا سهو عليه مخالف للمشهور في كتب
 المذهب ولكن هذه رواية غريبة زائدة فليأتل ورأيت في البصري باب الوتر عند قول الكثرة فيصير المؤتم كانت
 الزلزلة القبر أن طول القيام في الرفع من الركوع ليس بشروع (قوله وانصت المقتدي) فلو قرأ خلف امامه
 ركعه قريبا ولا تصدق في الأصح كما ساقى في ثبيل باب الامامة ولا يزمه سجود سهو لقرأه أو لا سهو على
 المقتدي وهل يزم التعذر العادة بزم ح وضعه ط بوجوبها وانظر ما فاته من أول الواجبات (قوله
 ومتابعة الامام) قال في شرح المنية لا خلاف في لزوم المتابعة في الأركان القطعية الذي موضوع الاقتداء
 واختلف في المتابعة في الركن القولي وهو القراءة فعندنا لا يتابع فيها بل يسبق ويصوت وفيما بعد القراءة من
 الاذكار يتابعه والاصل أن متابعة الامام في الفرائض والواجبات من غير تأخير واجبة فان عارضها واجب
 لا يفيق أن يفرضه بل يأتي به ثم يتابع كالوقوف الامام قبل أن يركع المقتدي الشهد فانه يركع ثم يقوم لأن الايمان
 به لا يثبت المتابعة بالكلية وانما يثبتها بالكلية مع فعله فتقوله بالكلية فكان تأخيرها واجب مع
 الايمان بها إلى من ترك أحد هاتين بالكلية فخلافا ما إذا عارضها سنة كالوقوف الامام قبل تسبيح المقتدي
 ثلاثا فالأصح أنه يتابعه لأن ترك السنة أولى من تأخير الواجب اه ملخصا ثم ذكر ما حمله أنه يجب متابعة
 الامام في الواجبات فعلا وكذا تركه كان لزم من فعله مخالفة الامام في الفعل كركع القنوت وتكبيرات العدد
 أو القعدة الاولى وسجود السهو والتلاوة فتكره المؤتم أيضا وأنه ليس له أن يتابعه في البعثة والسنن وما لا
 يتعلق به بالصلاة فلا يتابعه لو زاد سجدة أو زاد على أقوال العصابة في تكبيرات العدين أو على أربع في تكبير
 الجنائز أو قام إلى الخامسة ساهيا وأنه لا يجب المتابعة في السنن فعلا وكذا تركه فلا يتابعه في ترك رفع اليدين
 في الصلوة والثناء وتكبير الركوع وسجود التسبيح فيهما والتسبيح وكذا الايمان به في ترك الواجب القولي
 الذي لا يزم من فعله مخالفة في واجب فعلي كالتشهد والسلام وتكبيرات التثنية بخلاف القنوت وتكبيرات
 الصدين إذ يلزم من فعلهما مخالفة في الفعل وهو القيام مع ركوع الامام اه فملزم هذا أن المتابعة ليست
 فرضا بل تكون واجبة في الفرائض والواجبات القطعية وتكون سنة في السنن وكذا في غيرها عند معارضة
 سنة وتكون خلاف الاولى إذا عارضها واجب آخر أو كانت في ترك لا يلزم من فعله مخالفة الامام في واجب
 فعلي كرفع اليدين للصلاة وطأه وتكون غير جائزة إذا كانت في فعل بدعي أو منسوخ أو لا يتعلق به بالصلاة
 أو في ترك ما يلزم من فعله مخالفة الامام في واجب فعلي وبشكل على هذا ما في شرح التهذيباني على المقدمة
 المذكورة من قوله أن المتابعة فرض في الكفاي وغيره وانما بشرط في الاصل دون الاذكار كفاي المنية اه
 وكذا ما في الفتح والبر وغيرهما من باب جود السهو من أن المؤتم لو قام ساهيا في القعدة الاولى يعود ويقعد
 لأن القعود فرض عليه بحكم المتابعة حتى قال في الصلوة أنه لو لم يعد سطل صلاته ترك الفرض وقال
 في النهر والذي ينبغي أن يقال انها واجبة في الواجب فرض في الفرض اه أقول الذي يظهر أنهم أرادوا
 بالفرض الواجب وهو يكون المتابعة فرضا في الفرض لا يصح على إطلاقه لما مر حواجه من أن المسبوق
 لو قام قبل قعود امامه قدر التشهد في آخر الصلاة تصح صلاته إن قرأ ما يتجزئه الصلاة بعد قعود الامام قدر

معالي
 مهم في تحقيق متابعة الامام

كل زيادة تعطى بين الفرضين
 انصت المقتدي ومتابعة الامام

التشهد والامع انه لم يتابع في القعدة الاخيرة فلو كانت المتابعة فرضاً في الفرض مطلقاً بطلت صلاته مطلقاً فتم
تكون المتابعة فرضاً بمعنى أن يأتي بالفرض مع امامه أو بعده كالوركع امامه فركع معه مقارناً أو معاً وقارناً
فيه أو بعده صار فرضاً منه فلو لم يركع أصلاً أو ركع ورفع قبل أن يركع امامه ولم يعد معه أو بعده بطلت صلاته
والحاصل أن المتابعة في ذاتها ثلاثة أنواع صغرة لتعمل الامام مثل أن يقارن اسراحه لاسراحه امامه وركوعه
لمركوعه وسلامه لسلامه ويدخل فيها الموركع قبل امامه ودام حتى ادركه امامه فيه ومعاينة لا بد من فعل امامه
مع المشاركة في باقيه ومشاركة عنه فطلق المتابعة الشامل لهذه الازواج الثلاثة يكون فرضاً في الفرض وواجباً
في الواجب وسقط في السنة عند عدم المحارض أو عدم لزوم الحائفة كما قد مره ولا يشكل مسألة المسبوق
المذكورة لأن القعدة وإن كانت فرضاً لكنه يأتي بها في آخر صلاته التي يضيحها بعد سلام امامه فقد وجدت
المتابعة المشاركة فلذا أصبحت صلاته والمتابعة المتقدمة بعدم التأخير والقرار الشاملة للمقارنة والمعاينة
لا تكون فرضاً بل تكون واجبة في الواجب وسقط في السنة عند عدم المحارض وعدم لزوم الحائفة أيضاً
والمتابعة المختارة بلا تعقب ولا تراخي سنة عنه لا يعتد بها وهذا معنى ملق المتقدمه الكيدانية حيث ذكر المتابعة
من واجبات الصلاة ثم ذكرها في السنن ومصر اربعة لثلاثة المقارنة كما ذكره القهستاني في شرحها إذ جعل ذلك
تعليقاً أن من حال ان المتابعة فرضاً أو شرطاً يكفي الكفاي وغيره لو ادعى مطلقاً ما لم يأت الذي ذكرناه من قال
انها واجبة كلفى شرح التنية وغيره أراد به القعدة بعدم التأخير من قال انها سنة أراد به المقارنة المجددة
على فوفيه وسأله بعد ما ينظر فيه (قوله يعني في المجتهد فيه) المراد بالمجتهد فيه ما كان مبنياً على دليل معتبر شرعاً
بحسب يسوغ للعبث بسببه مخالفة غيره حتى لو كان ما يدل على صحة الحكم وسكبه بما كراهه فذكر حكمه وإذا رفع
حكمه إلى ما كرهه لا يراه واجب عليه امتناعه بخلاف ما إذا كان قولاً لا يخالفه الكتاب كل متروك التسمية عمداً
أو السنة المشهورة كالأشياء الهدوين وفصولها مسيحية في كتاب القضاء إن شاء الله تعالى فإنه لا يسي
بمجتهد حتى إذا رفع حكمه إلى من لا يراه يقضه ولا يضيح وأما وجوب المتابعة في التحقق عليه بالاول
وعدم جوازها فيها كان بدعة أو لا تتعلق بالصلاة كالوزاد صعدة أو أقام إلى الخليفة ساهها كما مر في شرح
المسألة ومثال ما يقبض فيه المتابعة ما يسوغ فيه الاجتهاد كما ذكره القهستاني في شرح الكيدانية عن الخلافة
يقوله كتكبيرات الصلوة وصعد في السجود قبل السلام والتقنوت بعد الركوع في الوتر اه والمراد بتكبيرات
الصلاة ما زاد على الثلاث في كل ركعة مما لم يصرح من أقوال الصائبة كالواقدي بن ابراهيم ما سئل كشاف
ومثل ما لا بدوغ الاجتهاد فيه في شرح الكيدانية عن الخلافة أيضاً بقوله كالقنوت في القبر والتكبير الخامس
في الجنائز وقوف الدين في تكبير الركوع وتكبيرات الجنائز قال فالمتابعة فيها غير جائزة اه لكن وقع الدين
في تكبيرات الجنائز قال به كثير من علماء كاشفة بل يحكمونه ما لا يسوغ الاجتهاد فيه على نظره وهذا قال الخليل
الرملي في حاشية العبر في باب الجنائز اه يستفاد من هذا أي عاقله أمة بل أن الأولى متباعدة الحق الشافعي
ما رافق إذا اقتضى به ولم أره اه أي فإن اختلاف المتباعدة دليل على انه مجتهد فيه متأمل وقال الاول ولم يقل
يجب لأن المتابعة انما يقبض في الواجب والفرض وهذا الرفع غير واجب عند الشافعي (قوله لا في المقطوع
بضحه) كالركوب في الجنائز خسا قال الامام اختلف في خطه على الله عليه وسلم فروى النسخ والسبع والتسع
ما كثر من ذلك الآن أسرفه كان أرباباً فكان ناسخاً لما قبله كافي الامداد (قوله كالقنوت في القبر) فانه انما مقطوع
بضحه على تقدير أنه كان سنة أو بعدم سنته على تقدير أنه كان دعاء على قوم شهر كافي النسخ من التروايل
فهو مثال للمقطوع بضحه أو بعدم سنته على سبيل البدل ح (قوله وانما قصد أي الصلاة بمنالته في
الفروض المراد بالمخالفة هنا عدم المتابعة أصلاً بانواعها الثلاثة المارة والصادق في الحقيقة انما هو ترك الفرض
لا ترك المتابعة لكن استدل بها لأنه يلزم منها تركه ونسخ الفرض لأنه لا خلاف بترك الواجب أو السنة (قوله
في الخزانة) وضحه وجوب المتابعة ليس على الخلاف بل هي تارة تفرض وتارة تقب وتارة لا يجب في وتر الفسخ انما
قبض المتابعة في الفصل المجتهد فيه لا في المقطوع بضحه أو بعدم كونه سنة من الأصل كقنوت القبر في الصلاة
انما يتبعه في التردد وغيره وفي العبر مخالفة فيما هو من الاركان والشرائط فمفسدة لا في غيرها اه (قوله
قلت قبلت أصوله الخ) تفريع على ما زاده من الواجبات على ما في المتن وذلك أن في القاشحة ستة آيات وقد

ملح
المراد بالمجتهد فيه

يعني في المجتهد فيه لا في المقطوع
بضحه أو بعدم سنته كقنوت
القبر وانما قصد بمنالته في
الفروض كاستطائه في الخزانة
قلت قبلت أصوله أيضاً وأربعين

عقدا في المتن واجبا واحدا وكذا تكبيرات العدة وعدها واحدا فإداعية عشرة وتعديل الأركان عده
واحدا وهو واجب في الركوع والسجود والرفع من كل منهما فإداعية ثلثة فهي ثلاثة عشر والرابع عشر ترك
تكرير الصلوة قبل سورة الأولين والخامس عشر رعاية الترتيب بين القراءة والركوع وغيرها
تكرروا في شكل الصلاة والسادس عشر ترك الزيادة على التشهد والثامن عشر والتاسع عشر تكبيرات القنوت
وتكبيره تركوعه والعشرون والحادى والعشرون تكبيره تركوع ثمانية العبد ولقد التكرير في الافتتاح ثم ذكر
سبعة تحت قوله وبني من الواجبات الخ فهذه ثمانية وعشرون كلها صريحة في كلامه زيادة على ما في المتن
من الأربعة عشر فتبلغ اثنين وأربعين واجبا دون شرب ومط فإداعية أصولا (قوله وبالسط أكثر
من مائة ألف) أقول أكثرها صور عقلية لا خارجة كما شعره (قوله إذ أحدها) المراد به التشهد
وهو واحد من جهة الترتيب أى واحد من فرع الواجبات النيف وأربعين والآخر في الحقيقة متعددة لأن
هذا الواحد هو المضروب فيه وهو ثمانية وسبعون تشهدا (قوله من ضرب تحة) أى خمس واجبات

هى قصد المغرب الأولى مع تشهد هاتر لتقص من كلته وترك زيادة فيه أى في أثناء كل آية لأنه ذكر منظوم
لا يجوز أن يزداد فيه اجنبى عنه وترك زيادة عليه أى بعد تمامه وهذا لا يكون واجبا إلا في التعدد الأولى من غير
التراخي (قوله في ثمانية وسبعين) متعلق بضرب بقوله كما ذكر أى في كلامه حيث ذكر أن التشهد قد يتكرر
عشر أضع زادا برسمه ستين ثم أربعها فبلغت ثمانية وسبعين تشهدا كما أخصناه فيما مر وأذا ضربتها في خمسة
الواجبات التى ذكرها هنا بلغت ثلثمائة وتسعين ويبلغ ذلك أن التشهد في نفسه واجب ويجب التعدد
وأن يترك نقصانه وزيادة فيه وأولى هذه خمس واجبات يجب في كل صورة من الصور الثمانية والسبعين
الماتية متبلغ ما ذكر وأما بالواجب ما يشمل الفرض لأن هذه الصور ليست كل قصداتها واجبة بل الواجب
منها ما كان قصده أولى أو بعد سجود سهو أما ما كان قصده أخيرا أو بعد سجدة صليبة أو تلاوة في قائلها فرض
والفرض بطلان عليه لفظ الواجب فهذا واجب واحد من فرع الواجبات النيف وأربعين الماتية وهو التشهد
استلزام ثلثمائة وتسعين واجبا فيصير لفراغ هذه الواجبات تنقل على أكثر من مائة سجدة ما بين سهوية وصليبة
وتلاوة بكل سجدة منها يجب فيها ثلاث واجبات الطمأنينة ووضع اليد بين ووضع الركبتين على ما اختاره النكاح
ورده في الصلوة وأذا ضربت ثلاثة في مائة تبلغ ثلثمائة وكذا يجب بين كل سجدة في سهو الرفع والطمأنينة
فيه فتبلغ أكثر من ثلثمائة وإذا ضرب ذلك إلى مائة تبلغ أكثر من سبعمائة وإذا ضربتها في ثمانية وأربعين
الماتية تبلغ أكثر من ثمانية وعشرين ألفا وسبعمائة وكل واحد منها يستلزم تركه سجدة في سهو وتشهد أو قصدة
وكل سجدة يجب فيها الطمأنينة والرفع بينهما والطمأنينة فيه والتشهد له هو يجب فيه ترك ثلث من نفسه وزيادة
فيه أما الزيادة عليه فيعجز فهذه عشر واجبات فإذا ضربتها في ثمانية وعشرين ألفا وسبعمائة بلغت مائتي
ألف وسبعة وعشرين ألفا وإذا نظرت إلى أن متابعة المقتدى لإمامه واجبة في الفرائض النيف وعشرين
وفي الواجبات النيف وأربعين وجلة ذلك نيف وستون فإذا ضربتها فماتت بلغت أكثر من سبعة عشر ألف ألف
ومائتي ألف ألف وعشرين ألفا وبني واجبات آخر لم يذكرها كالسجود على الألف وعدم القراءة في الركوع
وعدم القيام قبل التشهد أو قبل السلام وغير ذلك مما تلخصه بالنظر بعدد كثيرا أكثرها صور عقلية
كما يظهر ذلك إن أراد ضاع وقته ولولا ضرورة بيان كلام الشارح لكان الأعراس عن ذلك أدنى (قوله
وسننها) تقدم الكلام في الوضوء على السنة وتعرضها وتقسيمها إلى سنة هدى وسنة زوائد والفرق

بين الثانية وبين المستحب والمندوب وما في ذلك من الاستلزام وغير ذلك فراجع (قوله لا يجب فساد
ولاهوها) أى بخلاف ترك الفرض فإنه وجب الفساد وترك الواجب فإنه وجب سجود السهو (قوله
لوعاد أغر مستح) فلو غر عاهد فلا ساءة أيضا بل يتدب إعادة الصلاة كما قد متلفه أو لم يمت الواجبات
ولو مستحفا كقولنا في التبرع البراءة بل لم يزل السنة حقا كقولنا استخفاف اه ووجهه أن السنة أحد
الاحكام الشرعية المتفق على مشروعيتها عند علماء الدين فإذا أنكر ذلك ولم يرها شائنا أو معتبرا في الدين
يكون قد استخف بها واستهان بها وذلك كفر تأمل (قوله وقالوا الخ) نص على ذلك في التصديق على التقرير
الاكبر من كتب الأصول لكن صرح ابن نجيم في شرح المنار بأن الإساءة لا تحس من الكراهة وهو المناسب

وبالسط أكثر من مائة ألف إذ
أحدها يتبع ٢٩٠ من ضرب
خمس قصد المغرب بتشهدا
وترك نقص منه أو زيادة فيه وأولى
في ٧٨ كاسر والتسعين يتق
الحصر فيصير فيلغز أى واجب
يستوجب ٣٩٠ واجبا
(وسننها) ترك السنة لا يجب
فساد أو لاهوها لاساءة لوعاد
غير مستحف وقالوا الإساءة
أدون من الكراهة

مطلب
سنن الصلاة

مطلب
في قولهم الإساءة دون الكراهة

هنا نقول الصبر ونازكها يستوجب اعادة أي التخليل واليوم وفي التلويح ترك السنة المؤكدة قريب
 الحرام وقد يوفق بأن مرادهم بالكره الصبرية والمراد بها في شرح المنار التنزيهية فهي دون المكروه تحريما
 وفوق المكروه تنزيها ويدل على ذلك ما في التبرع عن الكشف الكبير معزى الى اصول أبي اليسر حكيم السنة
 أن يندب الى تحصيلها ويلازم على تركها مع لحوق اثم يسير اه وعن هذا قال في البصران الظاهر من كلامهم
 أن الاثم منوط بترك الواجب والسنة المؤكدة لتصریحهم بأن من ترك سنة الصلوات الخمس على الصحيح
 وتصریحهم بأن من ترك تلك الجماعة مع اتمام سنة على الصحيح ولا شك أن الاثم يعضه اثمن بعض فالاثم لا يشارك
 السنة المؤكدة اخف منه لشارك الواجب اه ملخصا وظاهرا حصول الاثم بالترك مرة وضالفة
 ما في شرح الصبر بأن المراد الترك بلا عذر على سبيل الاصراء وكذا ما في أبي ترسان خلاصة وكذا ما مر
 في سنن الوضوء من انه لو اكتفى بالفصل مرة ان اعتاده اثم والا لو كان في شرح الكيد انهم عن الكشف
 وقال محمد بن الصبرين على ترك السنة بالقتال وأبو يوسف بالتأديب اه فثبت جل الترك فيما مر من الصبر
 على الترك على سبيل الاصراء ووفقا بين كلامهم (قوله على ما ذكره) والافهي ذكر كاسيا في وقعة
 منها الشرب لئلا في مقدمته ثورا لا يصاح احدي وخمسين (قوله ثلاثة وعشرون) أن لفظ العدد
 لحذف المحدود ح (قوله للصبرية) أي قبلها وقبل معها كما سذكره الشارح في الفصل الاثني
 (قوله في الخلاصة الخ) حكى في الخلاصة أولا خلافا لقل بأنهم وقيل لا ثم قال والشارح ان اعتاده اثم لان
 كان أحيانا اه وحرمه في الضيق وكذا في السنة قال شارحها بأنهم لا تنقض الترك بل لانه استخفاف وعدم
 والتعليل المذكور ما يؤخذ من التفتيح وردة في الصبرية بعد ما قدمناه عنه فالخالف أن القائل بالاثم في ترك الرغ
 بناء على انه من سنن الهدى فهو سنة مؤكدة والتسائل بعده بناء على انه من سنن الزوائد بمنزلة المسحب
 الخ قلت لكن كونه سنة مؤكدة لا يستلزم الاثم بتركه مرة واحدة بلا عذر فيقتضي عقيد الترك بالاعتقاد
 والاصراء ووفقا بين كلامهم ما قدمناه فان الظاهر أن الحامل على الاصراء على الترك هو الاستخفاف بمعنى
 التهاون وعدم المبالاة لا بمعنى الاستهانة والاستهانة لا يحق والاحتمار والالكن كفر كما مر خلافا لما فهمه في التوقد بـ (قوله
 أي تركها بجماعتها) قال في الحلة ظن بعضهم انه أراد بالتشرع في الاصابع وهو غلط بل أراد بالتشريع
 التي يعنى برفعها منصوبين لا مضروبين حتى تكون الاصابع مع الكف مستقبلة للقبلة ثم لا يخفى انه
 لا تنوب السنة على ضم الاصابع أولا بل لو كانت منشورة غير متفرجة كل التبريح ولا مضغومة كل الضم ثم
 رفعها كذلك مستقبلا عما القبلة فقد أتى بالسنة اه (قوله وان لا يباطل رأيه) أي لا يفضيه والمبالاة
 في الصبر المبسوط (قوله بقدر حاجته للاعلام الخ) وان زاد ذكره ط قلت هذا اذا لم يرض كاسيا في انه
 ان شاء الله تعالى في آخر باب الامامة عند قوله وعائمه بقاؤه واثقاله الى أن المراد بالتكبير هنا
 ما يشبه تكبير الاحرام وغيره وبه صرح في الضياء ثم اعلم أن الامام اذا كبر لا يحتاج فلا بد له صلاة من
 قصد التكبير الاحرام والا فلا صلاة له اذا قصد الاعلام فقط فان جمع بين الاعيين بأن قصد الاحرام والاعلان
 للاعلام فذلك هو المطلوب منه شرعا وكذلك المبلغ اذا قصد التبليغ فقط خالفه من قصد الاحرام فلا صلاة له
 ولا يرضى بقلبه في هذه الحالة لانه اثنى على من لم يدخل في الصلاة فان قصد تكبير الاحرام مع التبليغ
 للمصلين فذلك هو المقصود منه شرعا كما في فتاوى الشيخ محمد بن محمد الغزي الملقب بشيخ النسخ ووجهه
 أن تكبيره الاحتجاج شرط أو مركب فلا بد في تحقيقه من قصد الاحرام أي الدخول في الصلاة وأما التجميع
 من الامام والقصد من المبلغ وتكبيرات الاعتقالات منها اذا قصد بياذرا لا اعلام فقط فلا صلاة له كذا
 في القول بالبليغ في حكم التبليغ للسيد أحمد الحلي ووافقه السيد محمد أو السعدي في حواشي مسكن
 والفرق أن قصد الاعلام غير مفيد كالوسع لم يعرفه انه في الصلاة وليا كان المطلوب هو التكبير على قصد الذكر
 والاعلام فاذا أحصى قصد الاعلام فكان له لم يذكر وعدم الذكر في غير الصبرية غير مفيد وقد أسهنا الكلام على
 هذه المسألة في رسالتنا السبعة تنبيه ذوي الافهام على حكم التبليغ خلف الامام هذا مضافا في اول الفصل
 انه لو نوى بتكبير الاحرام تكبيرة الزكوة ع لفت نيته وصح شروعه لأن الحل لم يقتضاه انه لو نوى بها الاعلام

ثم هي على ما ذكره ثلاثة وعشرون
 (رفع اليدين للصبرية) في الخلاصة
 ان اعتاد تركه اثم (ونشر الاصابع)
 أي تركها بجماعتها (وان لا يباطل
 رأيه عند التكبير) فانه مدة
 (وجها الامام بالتكبير) بقدر
 حاجته للاعلام بالدخول
 والانتقال وكذا بالتجميع
 والسلام وأما لزوم المنفرد
 فيسمع نفسه

مطلب
 في التبليغ خلف الامام
 قوله الغزي اقول ليس هذا صاحبه
 المتن فانه محمد بن عبد الله للغزي
 الترتيبي اه منه

مع أيضا على أن الصبح إنما شرط لا ركن والشرط يلزم حصوله لا تفصيله لكن سبأني جوابه ثم هذا كله إذا قصد الإعلام بنفس التكبير ما إذا قصد به الصبر عنه قصد بالمظهر بها الإعلام بأن كل من لم يأت بالإعلام لم يجهر وانه يأتي بالولم يجهر فهو المطلوب كجملته والراشد على قدر الحاجة كما هو مكرره للإعلام بكونه المبلغ وفي حاشية أبي السعود واعلم أن التبليغ عند عدم الحاجة إليه بأن يظهر صوت الامام مكرره وفي السيرة الحلبية اتفق الأئمة الأربعة على أن التبليغ حيث نبذة متكررة أي مكررة وأما ضد الاحتجاج إليه فحسب وما نقل من الطحاوي اذ بلغ القوم صوت الامام فبلغ المؤذن فحدث صلاته لعدم الاحتجاج إليه فلو جبه له اذ غابته انه يرفع صوته بما هو ذكر بصفته وقال الجوى وأظن أن هذا التعليل مكذوب على الطحاوي فانه مخالف للقواعد اهـ (قوله) والتمية) وقيل انها واجبة وسبأني غلام الكلام عليه وعلى جهة السنن المذكورة في الفصل الاتي (قوله) والتأمين) أي عقب قراءة الفاتحة قال في المنة واذا حال الامام ولا الضالين قال أمين اهـ ولا يعني أن هذا هو المقهور لكل أحد فاقصلي لوزن الفاتحة وغرا غروبها لا تؤخذ من الآية بل من التعريف والتمية والتأمين اهـ فنه نظر بالنسبة الى وقته في التأمين فان الواو في التأمين عقب القراءة خاص بقراءة الفاتحة وأما التعريف والتمية فغير خاصين بها فظاهره يأتي بهما تأمل (قوله) وكوبن سراً) جعل سراً خبر الكون المذوق لغيره ان الاسرار بها سنة اخرى فعلى هذا منه الانبان بها تفصيل ولومع بالمظهرها ط من أبي السعود (قوله) وكوبن الخ) قدرا لكونه لما ذكرنا قبله (قوله) للرجال) سبأني في الفصل بيان محترقه وكيفته (قوله) ونوف الخ) بيان حكمه عدم الارسال (قوله) وكذا الرفع منه) أشار الى أن الرفع صرفه الصلح على تكبير قال في البحر ولا يجوز ربه لأنه لا يكرهه وانما يأتي بالتجمع اهـ لكن سنذكر في الفصل الاتي القول بأنه سنة فيه أيضا حديث أنه عليه الصلاة والسلام كان يكره ذلك ويمنع وخض وعلى تأويل الحديث بأن المراد بالتكبير ذكره تعظيمه قال مثله هنا فيجوز الاجتزال بثبوت المستفد ذكر التجمع في السنن لكن ينفرد كرفض الرفع فالتأويل في عبارة الكبر الظاهر كما أوضحناه في سواها شئنا العبره او تقدم أن اعتبار الكمال وقدره رواية وجوب الرفع من الركوع والسجود والعماد فنه بما واهه الموافق للادلة وان كان المشهور في المذهب رواية السنة (قوله) والتسليم فيه) الاولى ذكره بعد قوله وتكبير الركوع كما لا يعني وقدره ما يأتي في السجود ح (قوله) ثلاثا) فلو تركه أو قصه كره تنزيها كما سبأني (قوله) والساق كعبه) أي حيث لا عذر (قوله) للرجل) أي سنة للرجل فقط وهذا الجدل لاخذنا التعريف لأن المرأة تضع يديها على ركبتيها وضعا ولا تقترح اصابعها كما في المراج فافهم وسبأني في الفصل انها تختلف الرجل في خفة وعشر (قوله) وكذا نفس الرفع منه) زاد لفظة نفس ثلاثا ترجمه انه على تقدير مضاف أي تكبير الرفع فتركوع قوله وكذا تكبيره أولاشارة الى أن أصل الرفع سنة كما في الزيلعي حتى أنه لو سجد على شيء ثم زن من تحت جبهته وسجد ثانيا على الارض جاز وان لم يرفع لكنة خلاف ما صحبه في الهداية بقوله والاصح انه اذا كان الى السجود أقرب لا يجوز لانه بعد سجا اذا كان الى الجلوس أقرب جاز لانه بعد جالسا اهـ واذا كان الرفع المذكور فرضا فالسنون منه أن يكون بحيث يستوي بالساق فافهم الشرح بذلك لكنه يتركوع قوله الاتي والجلبة فالاصوب اسقاط قوله بحيث يستوي جالسا ويكون مراد المستفد بالرفع اصلي دون استواء جوارح القول بسنننه وبالجلبة الاتية الاستواء احتكاك اروق قد تم تعميم وجوبها وسبأني في تمام الكلام عليه في الفصل الاتي (قوله) ووضع يديه وركبته) هو ما صرح به كثير من المشايخ واختارنا الفقه أو الثالث الافتراض ونسب عليه الترتيل والتفتي على عدمه ككافي القينس والخاصة واختار في المفتح الوجوب لانه مقتضى الحديث مع المواظبة قال في البحر وهو ان شاء الله تعالى اعدل الاقوال لموافقته الاصول اهـ وقال في الحلة وهو حسن ما شى على القواعد المذهبية ثم ذكر ما يؤيده (قوله) فلا تلتزم لان وضعهما ليس بضرر فاذ وضعهما على غير مكان كعدم الوضع أصلا فلا يضر وهذا هو المشهور لكن قدما في شروط الصلاة من التنية أن عدم اشتراط طهارة مكانها مروا به تاذة وأن الصبح انه قصد الصلاة ككافي من الواجب ونورا الايضاح والمنية وفي البحر وهو المناسب لا طلاق عامة التمنن وأيد بكلام الخافيه وفي شرح المنية وهو الصبح لأن اتصال العضو بالنصاة بمنزلة جملها وان كان وضع ذلك العضو ليس بضرر اهـ

(والتنماء والتعريف والتسمية والتأمين)
وكوبن سراً) أو موضع يمينه على
(باده) وكوبن (تحت السرة)
للرجال القول على رضى الله عنه
من السنة وضعا تحت السرة
ونوف اجفاح الدم في رؤس
الاصابع (وتكبير الركوع) وكذا
(الركع منه) بحيث يستوي
فانما (والتسليم فيه ثلاثا)
والصاق كعبه (وأخذ ركبته
يساره) في الركوع (وتفريق
اصابعه) للرجل ولا يندب
التفريق الا هنا ولا الصم الاتي
السجود (وتكبير السجود
وكذا) نفس (الرفع منه) بحيث
يستوي جالسا اهـ) وكذا (تكبيره
والتسليم فيه ثلاثا) ووضع يديه
وركبته (في السجود فلا تلتزم
طهارة مكانه) ما سجدنا جميع

قوله واقرش هكذا بضمه والذى

في نسخ الشارح واقرش بضمه المصدر وهو الانب بسايقه ولاحقه اه معجمه

الاذا اصعد على كعبه كما مر

(واقرش رتبة البسرى) في

تشهد الرجل (والجلسة) بين

السجدتين ووضع يده على

خفذه كالتشهد للتوارث وهذا

بما اخذه اهل الترتين والتسروح

كأن امداد الفتح للشربلا في

قلب ويا في معنى بالمنة فافهم

(والصلاة على النبي) في الصدقة

الاخيرة وفرض الشافي تحوّل

الهم ص على حمد ونسبه الى

الشذوذ ومخالفة الاجماع

(وابدع) بما يستعمل سواه من

العباد وبقي بضمه تكبيرات

الافتقالات حتى تكبر القنوت

على قول والتسبيح للامام

والصديق وتحويل الوجه بين

وسيرة السلام (رأها اديب) تركه

لا يوجب اساءة ولا اعتبا كتركه

سنة الزوائد لكن فعله افضل

(نظره الى موضع سجوده حال

انقباضه والى ظهر قدمه حال

ركوعه والى ارضه انقباضه حال

واى جهره حال سجوده والى منكبيه

اليمين واليسر عند التسليم

الاول والثانية (لتصلي

الانشوع) واسأل الله تعالى

التائب ولو باخذ شفته بين

(فان لم يقدر بظاه ب) بظهر (يده)

البسرى وقيل باليمنى لوقا فاعلموا

فيسراه بجنبه

آداب الصلاة

قوله الضلع الجنب هكذا بضمه

والذى رايته في عدة نسخ من

الفاصول الضلع الخلف فليحذر

(قوله الاذا اصعد على كعبه) أى على ما هو متصل به ككعبه وفاضل ثوبه لا لا اشتراط طهارة ما تحت الكعب
أو الثوب بل لا اشتراط طهارة محل السجود وما اتصل به لا يصلح فاصلا فكأنه مصدر على التماسه (قوله واقرش
رجله البسرى) أى مع نصب اليمنى سواء كان في القعدة الاولى أو الاخرى لأنه عليه الصلاة والسلام فعله كذلك
وما ورد من تركه عليه الصلاة والسلام محمول على حال كبره وضعفه وكذا اختصر بين العبدتين كما في فتاوى
الشيخ فاسم أبو السعود ومثله في شرح الشيخ اسمعيل عن البرجندى (قوله في تشهد الرجل) أى هو سنة
فيه بخلاف المرأة فانها تترك ما سبأنى (قوله ووضع يده فيها) أى فى الجلسة (قوله فانهم) لعلمه بشربه الى
انه يؤخذ من كلامهم أيضا لان هذه الجلسة مثل جلسة التشهد ولو كان فيها مخالفة لها لبيّنوا ذلك كما بينوا ان
الجلسة الاخيرة تختلف الاولى في التورك فلما أطلقوها عالم انها مثلها ولهذا حال القهستاني هنا ويحسب أى
الجلوس المعهود (قوله ونسبه) أى نسبه قوم من الاصان منهم الحماوى وأبو بكر الرازى وابن المنذر
والخطابى والبغوى وابن جرير الطبري لكن نقل عن بعض النحاة والتابعين ما وافق الشافعى بجر (قوله
والدعاء الخ) أى قول السلام وسبأنى في آخر الفصل الا فى الكلام عليه وعلى ما يفعله بعد السلام من قراءة
وتسبيح وغيرها (قوله لغيره) أى لم يؤمر ومنع فليكن سبأنى أن المقعد أن المنع يجمع بين التسبيح
والحمد وكذا الامام عندهما وهو رواية عن الامام جزم بها الشربلا في مقدمته (قوله وتحويل
الوجه بين وسيرة للسلام) ويسن البداءة باليمين والى الامام الرجال والحفظة وصالحى الجن الخ ماسبأنى
في الفصل وخضف الشافعى عن الاولى ومقارنته لسلام الامام وانتظار المسبوق لسلام الامام كذا في
نور الايضاح وقد مرنا انه أوصل السنن الى احدى وخسين لكن قد عرفت ان الشافعى من المسبوبات (قوله
ولها اديب) جمع اديب وهو فى الصلاة ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة أو مرتين ولم يوجب عليه تكرار
على الثلاث في تسبيحات الركوع والسجود كذا في غاية البيان والفتاوى وغيرها وعرفه في أول الخلية بتعاريف
متعددة وقال واطارها مساواة للسندوب (قوله تركه) أى ترك الادب الذى تقتضيه لفظ جمعه
(قوله كترك سنة الزوائد) هى السنن الغير المؤكدة كسجده عليه الصلاة والسلام في لباسه وقيامه وسجوده
وترجله وتشده وشايلها سنن الهدى التى هى من اعلام الدين كالآذان والجماعة ويقابل التوحيات التذلل ومنه
الندوب والسجود والادب وقبلة من تحقق ذلك في سنن الوضوء (قوله والى ارضه انقباضه) أى طرده
قاموس (قوله والى جهره) بكسر الحاء والجرم والراء المهملة ما بين يديك من قولك قاموس وقال أيضا
أظهر مثلثة التمس وحسن الاتقان والمناسبات هنا الاول لأنه فسر الحظن بما صحت الاطلاق الى الكتب أو المصدر
والعقدان وفسر الكشم بما بين الخاصرة الى الضلع الجنب واستظهر في العزيمة ضبطه بنتم فتح فزاد
مجهة جمع جزة وهى معناه الأزرار ولا يفتى بعده (قوله لتصلي الانشوع) على الجميع لان المقصود الانشوع
وترك التكلف فاذا ترك صار ناظر الى هذه المواضع قدس أو لا وفى ذلك حفظه عن النظر الى ما يشغله وفى
اخلاقه شمول المشاهدة للكمة لانه لا يأمن ما يليه وإذا كان فى الظلام أو كان يسير يحافظ على عظمة الله تعالى
لان المدار عليها وقامه فى الامداد وإذا كان المقصود الانشوع فاذا كان فى هذه المواضع ما يشغله بعدل الى ما
يصله فيه (تنبيه) المتقول في ظاهرها رواية أن يكون منتهى بصره فى صلاته الى محل سجوده كفى الخبيرات
وعليه اقتصر فى الكثر وغيره وهذا التفصيل من تصرفات المشايخ كالحماوى والكرخى وغيرهما كما يعلم
من المطولات (قوله واسأله عند التائب) بالهمز وأما الواو فغلط كفى الغرب وغيره وسبأنى في باب
ما يفيد الصلاة أو يكره أنه يكره ولو اخرجها لانه من الشيطان والاتباع يحتفظون منه (قوله ولو بأخذ
شفته بسننه) فى بعض النسخ شفته بضمه المفرد وهى احسن لان التيسر دفع التائب وهو أخذ الشفة السفلى
وحدها ثم رأت التيسر جافى الضياء (قوله بظهر يده البسرى) كذا فى النسخ المعنوية ومثله فى الخليفة
باب السنن والشارح عز المسألة الى التجبى مع ان المتقول فى الجرو والنهر والنخ عن التجبى انه يغطى قامه بينه
وقبل بينه فى القيام وفى غيره يساره اه وهكذا فى شرح الشيخ اسمعيل وعبارة الشارح فى الخزانة أى بظهور
يده اليمنى الخ فالمناسب ابدال اليسرى باليمنى (قوله وقيل الخ) كانه لان التغطية ينبغي أن تكون باليسرى
كالاتمياط فاذا كان قاعا يسهل ذلك عليه ولم يلزم منه حركة اليدين بخلاف ما اذا كان قائما فانه يلزم من

دفع التائب بجزء

(أوكة) لأن التغطية بلا ضرورة
مكروهة (وأخرج نصيب بن بكير
عند الكبير) الرجل المنزلة
كرو (ودفع الحال ما استطاع)
لا بهلا بد من دفعه فيصير
(واقسام) لا مام وموتم (حين
قبل على الفلاح) خلافاً لغير
فنده عندى على الصلاة ابن كمال
(إن كان الامام يقرب الحرب واللا
مقوم ككل صف يشي إليه
الامام على الظاهر) وأن دخل
من قدام فاموا بين يمينهم
عليه الا اذا قام الامام بنفسه في
المسجد فلا يقرب احد يمينه
عليه وان خارج فام كل صف
يشي اليه (وشروع الامام)
في الصلاة (مدة) قد قامت
الصلاة ولو ان رحن اتمها لاس
باجاوعه وقول الثاني والثلاثة
وهو اعدل المذهب كما في شرح
المجمع لمصنفه وفي التمهات
معز الصلاة انه الاصح (فرع)
لو لم يعلم ما في الصلاة من فرائض
ومن اجزاء فنية

• (فصل) •

(وإذا أودع التورع في الصلاة
كبر) لو أدار (الافتتاح) أي قال
وجوب الله كبر ولا يصير شاعرا
ما تشاء فقط كاه ولا بأ كبر فقط
هو المختار فلو قال الله مع الامام
وأ كبر قبله أو أدرك الامام
وا كبر فقال الله فاعلم وأ كبر
وا كما

التغطية باليسرى حركة اليدين أيضا لانتهاها اه ح (قوله لأن التغطية الخ) حله لكونه لا يغطي بيده
أو كنه الا عند عدم اركان كظم فيه ولذا قال في الخلاصة اما اذا امكته بأخذ شق به من غير فعل وغطى فاه
بيده أو فوه بكبره هكذا روى عن أبي حنيفة اه (قاعدة) رأيت في شرح قصة الخلق السعي بجهة المصالح
ما فيه قال الزاهد الطريفي دفع التائب أن يحضر ساله أن الانبياء عليهم الصلاة والسلام ما كانوا يفعلون
القدوري جربناه مراراً فوجدناه كذلك اه قلت وقد جربته أيضاً فوجدته كذلك (قوله عند التكبير)
أي تكبير الاحرام (قوله ودفع الحال ما استطاع) فيه انه لا يخلو ما أن يكون المراد السعال المنطوق اليه
تلايكن دفعه وأغيره فدفعه واجب لانه مقصد وقد يقال المراد به ما يدعو اليه الطبيعة مما يظن امكان دفعه
فهذا يستحب أن يدفعه ما له ممكن الى أن يخرج منه بلا منعه أو يدفع عنه غلباً على ثمراته في الحيلة
الاجابة على غير المنطوق اليه اذا كان عذريته في الجلة ولا سيما اذا كان ذا حروف لم يقه من الفرج
عن الخلاف اه والمراد بالعدو تحسين الصوت أو اعلامه في الصلاة فسأ في مفيدات الصلاة أن التصح
لاجل ذلك لا يشد في الصحيح وعلى هذا فالمراد بالسعال التصح تأمل (قوله حين قيل على الفلاح) كذا
في اكثر ونورا الايضاح والاصلاح والطهيرة والابداع وغيرها والذي في الدرر مشناه شرعا عند الجملة الاولى
يعني حين يقال حي على الصلاة اه وعزاء الشيخ اجعل في شرحه الى عيون المذاهب والفيض والوقاية
والنقاية والحماوى والمختار اه قلت واعقده في ممر الملتقى وسكى الاولى يقبل لكن نقل ابن الكمال نصيب
الاول ونص عبارته قال في الذخيرة يقوم الامام والقوم اذا قال المؤذن حي على الفلاح عند علمنا الثلاثة
وقال الحسن بن زياد وزفر اذا قال المؤذن قد قامت الصلاة فاموا الى الصف واذا قال مرة ثانية حكموا
والصحيح قول علمنا الثلاثة اه (قوله خلافاً لفرانخ) هذا النقل غير صحيح وغير موافق لعبارة ابن كمال
التي ذكرناها وقد راجعت الذخيرة فقرأته حكمي الخلاف كما في ابن كمال منها ومنه في الابداع وغيره (قوله)
والا (الخ) أي وان لم يكن الامام يقرب الحرب بأن كان في موضع آخر من المسجد أو خارجه ودخل من خلف
ح (قوله في مصد) الاولى تعريفه بالام (قوله فلا يشاءوا) الانب فلا يقفون بآيات التورع على
أن لا تافه ولا تاهة (قوله وان خارج) محتمل زوجه في مسجد (قوله يهر) لم يه فيه بل في التهر (قوله)
وشروع الامام) وكذا القوم لأن الفضل عند أبي حنيفة مقارنته بكسباني (قوله لا بأس به اجاوعا)
أي لا اختلاف في الاضحية فني لباس أي السنة تأيت في كلا التورين وان كان الفضل أو في أحدهما
(قوله وهو) أي التأخير المفهوم من قوله آخر (قوله انه الاصح) لأن فيه محاطة على فنية متابعة المؤذن
واعانة على الشروع مع الامام (قوله فرع الخ) تقدم بأنه في بحث التبة وكذا في هذا الباب عند قوله
وتق من الفروض الخ (قوله فنية) يعني ذكره الامام الراهدى في فنية الفتاوى ونقل ط عبارته فافهم
واقفه تعالى على علم

• (فصل) •

أي في بيان تأليف الصلاة الى انتهاها على الوجه المتواتر من غير تعرض غالباً لوصف افعالها بضرورة
أو غيرها قلتم به بما مر (قوله لو أدارا) سياقي محتمل في قوله ويلزم العابر الخ (قوله للافتتاح)
فلو قصد الاعلام فقط لم يصير شاعرا كما في معناه وبأى تمامه (قوله أي قال وجوب الله اكبر) قال
في الحلة مستند قول المنية ولادخول في الصلاة لا بتكبير الافتتاح وهي قوله الله اكبر والله اكبر والله
الكبير والله اكبر الخ وعن مالك الاول لانه المتواتر واجب بأنه بعد السنة أو الوجوب ونحن نقول به فان
الاصح انه بكرة الافتتاح بغير الله كبر عند أبي حنيفة كافي الصفه والذخيرة والنهاية وغيرها ومعناه في الحيلة
وعليه فلو افتتح بأحد الالفاظ الاخيرة لا يحصل الواجب فافهم (قوله ولا يصير شاعرا بالمبدأ) لأن الشرط
الاسان بجمله تامة كما مر في التلم ولا يفتي أن الاسان بالواو احسن من الفاءات فرعية لأن ما قبله بيان
لواجب وهذا بيان للشرط فلا يصح التصريح فافهم (قوله هو المختار) وهو قول محمد ونحوه الراية عن أبي
حنيفة وكذا قول أبي يوسف لمساكني من اختصاص الحصة عنده بالالفاظ الخمسة ح (قوله فلو قال الخ)
يبين لثمة الخلاف وتصريح على المختار (قوله قبله) أي قبل فراغه ح (قوله فاعلم) أي سنة فوهو

الاستحباب

الاتصاف أو حكما وهو الاتخفاء القليل بأن لا تنال به أو كنيته ح (قوله في الأصح) أي بناء على ظاهر الرواية
وأفاد أنه كما لا يصح إقامته أنه لا يصح شرعا في صلاة نفسه أيضا وهو الأصح كما في التبرع عن السراج (قوله قبل
الامام) أي قبل شروعه (قوله ولو ذكر الاسم) مكرر وبما قبله فإن المراد بالصفة التبرع مع ذلك هو ضعف مبنى
على غير ظاهر الرواية أفاده ح (قوله أذمة أحد الهزتين مفيد الخ) أعلم أن المذنب كان في الله قاعا في أوله
أو وسطه أو آخره فإن كان في أوله لم يصبر به شرعا وأفسد الصلاة ولو في أثنائها ولا يحسن أن كان جاهلا لأنه جازم
والا كفار للشك في مضمون الجملة وإن كان في وسطه فإن بالغ حتى حدث أثم ثانية بين الام والهاء كره قبل
والختار أنهما لا تصد وليس بعد وإن كان في آخره فهو خطأ ولا يفسد أيضا وقاس عدم الفساد فيهما صحة
التبرع بهما وإن كان المذنب في أكبر فإن في أوله فهو خطأ مفيد أن تعدد قبل يكفر للشك وقبل لا ولا ينبغي أن
يختلف في أنه لا يصح الشروع به وإن في وسطه أفسد ولا يصح الشروع به وقال الصدر الشهيد يصح وبني تقيده
بما إذا لم يقصد به المحالفة كإبائه عليه محمد بن مقاتل وفي المتن لا يفسد لأنه اشباع وهو لغة قوم وقيل يفسد
لأن أكبر اسم ولا يباح اه (فان ثبت أنه لغة فالوجه الصحة وإن في آخره فقد قبل بفسد الصلاة وقبائه
أن لا يصح الشروع به أيضا كذا في الحلية مخلصا ونظام أبحاث هذه المسألة في الضرر والتبرع عند قوله وكبر بلازمة
وركن أقول وبني الفساد بعد الهاء لأنه يصحح لا يباحس به بعض الشافعية تأمل (قوله وتعدده) أي
بعدمه الهزتين لنفاذ الجلالة أو أكبر كقولهم استغفما يقتضي لن لا يثبت عنده كبرياء الله تعالى وعظمته
كذا في الكفاية والاحسن قول المصنف خوف عليه الكفران ~~كان~~ فاصدا على أن الأكل اعتبرهم
في الصلابة بأنه يجوز أن تكون التبرع فلا كفر ولا فساد لكن يجب بأن قصد التبرع لا يدفع الفساد كما في شرح
المتنب من أن الإنسان لا يصح أن يتبرع نفسه وإن تبرع غيره لم يفسد لأنه خطاب اه وعلى هذا فبني أن
يقال إن تعدد المذنب لا يفسد إلا إذا قصد به الشك لانتفاء احتمال التبرع وأما الفساد وعدم صحة الشروع فبنيان
وإن لم يتعد المذنب والشك لا تلفظ بمحمل الكفر صار خطأ شرعا ولهذا حال في الحلية أن مناط الفساد ذكر
الصورة الاستغفامة فلا يشرط الخلل بين كونه عالما بمعناها أو لا بدليل الفساد بكلام التائب (قوله وكذا
الباء في الأصح) صحه في شرح المنية (قوله فائما) أي في الفرض مع القدرة على القيام ح (قوله
أن إلى القيام أقرب) بأن لا تسال به أو كنيته كما مر وفي شرح الشيخ اسمعيل عن الجلة إذا كبر في الطلوع حالة
الركوع للافتتاح لا يجوز وإن كان الطلوع يجوز فاعدا اه قلت والفرق بينه وبين ما لو كبر في الطلوع فاعدا
أن القعود الجازم يخفف عن القيام من كل وجه أما الركوع فله حكم القيام من وجه دون وجهه ولو التبرع
لم يجز تأمل (قوله ولتفتية تكبيرة الركوع) أي لو تولى بهذه التكبيرة تكبيرة الركوع ولم ينو تكبيرة
الافتتاح لفت يده وانصرف إلى تكبيرة الافتتاح لأنه لما قصد بها الذكر انما الصلوات دون شيء خارج عن الصلاة
وكانت الصلوة هي المقروضة عليه لتكون ناسطا انصرف إلى الفرض لأن المحل له وهو أقوى من النقل
كما لو يبرأه الفاتحة الذكر والثناء وكما لو طاف بالركن جنباً ولصدور طأها انصرف الثاني إلى الركن
بخلاف ما إذا قصد التكبيرة الإعلام فقط فإنه لا يكون فاصداً لذلك فصار كلاما جنبا عن الصلاة فلا يصح
شروعه كما مر (قوله والأجاز) أي بأن كان أكبر أو به أمه الامام أو بعده ولم يكن قرأ أصلا ولا جواز في
الثالثة لجل أمره على الصواب ولكن الأحوال كما في شرح المنية أن يكبر ثانيا يقطع الشك باليقين ووقع في الفتح
هنا هو بن عليه في الضرر (قوله ولو أراد الخ) ذكر المسألة الأولى في آغاز الاشياء والثانية ذكرها المختص
منا في الفبايح (قوله لم يصبر شرعا) لأن التجب والاباية اجنبيان عن الصلاة فمقدان لهما في شرح
الشيخ اسمعيل في فساد الصلاة لو قال اللهم صل على محمد وآله أكبر وأراد به الجواب قصد صلاته بالاجاب
ولو أجاب المؤذن قصد أبيه وإن أذن في صلاته قصد إذا أراد الأذان اه (قوله ويجزى الرأ الخ) أي
بسببها قال في الحلية ثم أعلم أن المسنون حذف التكبير سواء كان للافتتاح أو في أثناء الصلاة قالوا الحديث
أبراهيم النخعي "موقوف عليه ومرغوعا الأذان جزم والأقامة جزم والتكبير جزم قال في الكافي والمراد الأسانيد
عن اشباع الحركة والتعقيبها والاضراب عن الهمز المحرقة والمدة الفاضحة ثم الهاء ترفع بلا خلاف وأما
الرافعي الضعيف عن المحيط أن شاء بالرفع أو بالجزم وفي المتن الأصل فيه الجزم لله صلى الله عليه وسلم

لم يصح في الأصح كالوفرع من الله
قبل الامام ولو ذكر الاسم بلا
صفة صح عند الامام خلافا لهذا
(بالخذف) اذمة أحد الهزتين
مفسد وتعدده كفر وكذا الباء
في الأصح وبشرط كونه (فائما)
فلو وجد الامام وأكبر فكبر
مفتنيا ان إلى القيام أقرب
ولفتية تكبيرة الركوع
(فروع) كبر غير عال بكبير
امامه ان أكبر أو به أنه كبر قبله لم
يجز ولا يجز محيط ولو أراد بكبيره
التجب أو متابعة المؤذن لم يصبر
شارعا ويجزى الرأ لقوله صلى الله
عليه وسلم الأذان جزم والأقامة
جزم والتكبير جزم مخ

مطلب
في حديث الأذان جزم

التكبير جزء والتسليم جزء اه **(قوله ومضى الاذان)** وقد مناجبة الكلام عليه هذا التفرجحه **(قوله)**
 وانما يصير شارعا بالنية عند التكبير كذا في الصريح مع الزايي والمواد بالتكبير مطلق المذكور والمعنى ان النية لما
 كانت شرطا للصحة الصلاة وكانت الصلوة شرطا لبقاء الصلوة وكانت النية سابقة على الصلوة مدامة الى
 وجودها حقيقة او حكما بأن عزبت عن قلبه ولم يوجد بعد هاقمل اجنبي رعا توهم ان الشروع يكون بها
 وحدها فين ان الشروع انما يكون بها عند وجود الصلوة **(قوله بل هما)** أي انه لما لم تستقل النية
 يكون الشروع بها وحدها بل توقف على الصلوة صارا للشروع بها لا بأحدهما كما أن الحرم بالخروج اذا نوى الحج
 لا يصير شارعا به ما لم يلب فلو نوى ولم يلب أولى ولم ينزل بصر محرما فافهم **(قوله لتعذر الواجب)**
 وهو التحريك بلفظ التكبير والقراءة **(قوله لكن ينبغي الخ)** يسانه ان النية اذا كانت تكني عن الصلوة
 اقتضى ذلك قيام النية مقام الصلوة واذا قامت مقامها لم مراعاة شروط الصلوة في النية فيشترط في النية
 حينئذ القيام وعدم تقديمها لقيامها مقام الصلوة لانها لا تان غير العار عن التطق لنوى الصلاة فاعاد ثم
 قام وحرم مصر وكذا لو قدم النية كما قالوا الوضوء في شئ فاصد الصلاة مع الجماعة ثم خرج ولم يحسنه النية وقت
 الدخول مع الامام صحت ما لم يوجد فاقمل اجنبي من كلام ونحوه ويفتقر ذلك المضي هذا ذكر كلامه وهو متابع
 في هذا البحث صاحب البر وقد اقره المحسن ولا ينبغي ما فيه فان النية شرط مستقل والصلوة شرط آخر كقصة
 الشروط واذا مضى شرط لعذر واكتفى بما سواه من الشروط لا يلزم ان يكون قد اتم شرط اخر مقامه لان
 الشروط لا تنصب بالرى ولذا قال تعالى فمعه فلا يلزم منه الا بدليل وذلك كما اذا هز عن القيام او عن استمال
 الماء اتم العود والتراب مقامهما للدليل بخلاف الجهر عن ستر العورة فانه لا دليل على اتمامه شئ مقامه
 فقط بالكلية واكتفى بما سواه واذا كان تحريك اللسان شرطا فقام مقام التطق لعدم الدليل فكيف تنصم النية
 مقامه بلا دليل مع ان التحريك اقرب الى التطق من النية **(قوله ثم في الاشياء)** اقول عبارة الاشياء هي
 ما رايته في عدة نسخ وعما شرح أي عن القاعدة الاخرى يلزمه تحريك اللسان في تكبيرة الانتحاش والتلبية على
 القول به واما بالقراءة فلا على المختار اه وفي بعض النسخ على التقى به بدل قوله في القول به والاولى احسن
 لوافقها لما ذكره صاحب الاشياء في بصره عند قوله فرضها الصلوة حيث ثبت تصحيح عدم الوجوب في
 الصلوة وجزم به في المحيط ولكن يحتاج الى الفرق بين الصلوة والتلبية فانه نص محمد أنه شرط في التلبية
 وقال في المحيط يستحب كافي الصلاة كذا في شرح لباب المناك ثم قال قلت فينبغي ان لا يلزمه في الحج بالاولى
 لان القراءة فرض قطعي والتلبية امر نفل **(قوله قبل التكبير وقيل معه)** الاول نسبته الى الجمع الى أبي
 حنيفة ومحمد وفي غاية اللسان الى عامة علماءنا وفي المبسوط الى اكثر متابعينا وصحبه في الهداية والثاني اختاره
 في الخاتمة والخلاصة والقصص والدائع والمحيط بأن يبدأ بالرفع عند بداية التكبير ويحتم به عند خقه وعزاه
 الباقي الى اصحابنا جمعا وروجه في الحلية وثمة قول ثالث هو انه بعد التكبير والكل مروى عنه عليه الصلاة
 والسلام وما في الهداية أولى كافي البر والتهر ولذا اعتمدته الشارح فافهم **(قوله هو المراد بالهداية)** أي الواقعة
 في كتب ظاهر الرواية وبعض روايات الاحاديث كاسطة في الحلية ووفق شيها وبين روايات الرفع الى المتكبين
 بأن الثاني اذا كانت البدان في التياب للبريد كما قاله الطحاوي اخذ من بعض الروايات وعنه صاحب الهداية
 وغيره واعتقد ابن الهمام التوفيق بأنه عند سجدة البدن للمتكبين من الرفع فتصل السجدة للاثنين بالاهامين
 وهو صريح رواية أبي داود قال في الحلية وهو قول الشافعي ومضى عليه النووي وقال في شرح مسلم انه
 المشهور من مذهب الجناهير **(قوله ويستقبل الخ)** ذكره في النية وشرحا **(قوله انها)** أي الامة
 هنا في الرفع وهذا حكماء في السنة قبل فالحمد ما في الصلوة تعالطة **(قوله وفي غيره)** كالركوع
 والسجود والقعود **(قوله وقيل كارجل)** روى الحسن عن أبي حنيفة انها أي المرأة ترفع يديها حذو
 اذنها كارجل لان كعبها السنان بصوت حلية ومافي المتن صحه في الهداية وقال وعلى هذا تكبير القنوت
 والعبد من الجنازة **(قوله أيضا الخ)** أي كما يصير شروعه بالتكبير السابق مع أيضا التسليم ونحوه لكن مع كراهة
 التحريم لان الشروع بالتكبير واجب وقد من أن الواجب لفظ الله اكبر من الفاظ التكبير الالهي وقال في
 انظرنا هنا وهل يكره الشروع بغير الله اكبر فصحا والراجح انه مكروه فخر جاوان وجوبه عام لا خاص باليد

ومضى الاذان (و) اغلا يصير شارعا

بالنية عند التكبير لايه وحده

ولا بها وحدها بل بها (ولا يلزم

العار عن التطق) كآخر صاوى

(تحريك لسانه) ويصعد في حق

القراءة هو الصلوة لتعذر الواجب

فلا يلزم فيه الدليل فكيف النية

فكن ينبغي ان يشترط فيها القيام

وعدم تقديمها لقيامها مقام

الصلوة ولم اره في الاشياء

في قاعدة التابع تابع فالقوله

لزومه في تكبيرة وثالثة لقراءة

(ورفع يديه) قبل التكبير وقيل

معه (ماسا بايديها) مذهب

أبيه هو المراد بالهداية لا نهالا

تدين الاذات ويستقبل بكفيه

التيه وقيل خذبه (والمرأة) ولو

أمة كافي الصلوة لكن في التهريز

السراج انها كارجل وفي غيره

كالخزعة ترفع بحيث يكون رؤس

اصابعها (حذاء متكبها) وقيل

كارجل (ومع شروعه) أيضا مع

كراهة الصلوة (بتسليم وتقبل)

وعقيد

(وسائر تكريم التعظيم) كالله أجل أو أعظم أو الرحمن أكبر
 تعالى ولوشركة كرحيم وكريم
 في الاصم ونخصه الثاني بأكثر
 وكبير متعكرا ومنعزا زاد
 في الصلاة والكبر مخففا ومثلا
 (كما) ص (لشروع بغير حربة)
 أي لسان كان ونخصه البردي
 بالفارسية لم يثبتها بحدوث لسان
 أهل الجنة العربية والفارسية
 الذرية بتقديره الرأه قستاني
 وشرطا مجزوعا وعلى هذا الخلاف
 الخطبة وجب أن ذكر الصلاة
 وأما ما ذكره بقوله أو أمولى
 أو لم أرعي عند فزع) أو شهد
 عندنا كم أو دسلا ما أو أروشت
 عا ط (أقرأ بها ما جاز) لجاز
 اجعا قيد القراءة بالهجر لأن
 الاصم رجوعه إلى قوله ما عليه
 الفتوى قلت وجعل السين
 الشروع كلقراءة لاسف فيه
 ولاسنده بقوله بل جعله في
 التارتانية كالتبعية يجوز انما
 ٢ مطلب
 الفارسية نفس لغيات
 ٣ قوله وفي أن الامام حال الفضائل
 في حاشيته ورأيت بخط الشارح
 على هامش نسخة السين في هذا
 المحل اعلم بما الواقع على هذا
 الكلام أو يرجع الامام الثامن
 ٣ في القراءة بالفارسية فقط ولم
 يثبت رجوعه في تكبيرة الافتتاح
 بل هي كغيرها من أذكر الصلاة
 على الخلاف كما جزمه شرح الجمع
 وكتب الأصول وعاشرة الكتب
 المشبهة وصريح هذا الترخي
 الكثر فيه كحاشية المتن فلا حيل
 من العين وإن تبعه الشربلاني
 في عاثة كتبه فتبعه عزه علاه
 الذين سقى عنه اه منهم

كما جزمه في الصلوات التي لم يقرن بركاء اه (قوله وسائر تكريم التعظيم) كالله أجل أو أعظم أو الرحمن أكبر
 أوله الله أو سائر الله لأن التكبير الواردة في الأدلة مثل ورك فكم معناه التعظيم ولا أجال فيه ونخصه
 في شرح المتن (قوله الخالص) أي عن شأبة الدعاء وحاجة نفسه كإسباني (قوله تعالى) متعلق
 بالتعظيم بالخالص والخالص قوة ولوشركة الأولى حدته بالكلية تأمل (قوله في الاصم) خلافا
 لما في الخبرين الثانية من تخصيصه بالخاص والخلاف مقيد بما إذا لم يقره بجزء بل الاستزاع أما إذا قرنه
 به كالجميع بعباده مع انما إذا قرنه بما يفيد الصلاة لا يصح انما كالعلم بالوجود والمعدوم أو بما حوال
 الخلق كافي الحلية وأشار إليه في البرازية أخا فده في الصلوات (قوله ونخصه الثاني) فلا يصح الشروع عنده
 إلا بهذه الألفاظ المشتقة من التكبير والعصم قولهما حكماء في النهرو الحلية عن النسخة والراد (قوله
 والكرار) أي بضم الكاف بمعنى الكبير كما في القاموس والظاهر أنه يجوز تكبيرة عند أي وصف كما يضاف
 الأكبر والكبير فليارجح (قوله ونخصه البردي) الخ ضعف البردي بالبدال المهمة إلى الأكثر أحد
 ابن الحسين وقارن اسم قلعة بغيرها القوم والمرداء لفتنهم وهي اشرف اللغات وأشهرها بعد العربية
 وأقربها إليها بالعربية (قوله بحدوث) متعلق بمن يتبعها (قوله والفارسية الذرية) قال في المغرب
 الفارسية الذرية القصيدة نسب إلى دروهو الباب بالفارسية اه وهو بفتح الدال المهمة والراء الساكنة
 وإذا نسبت إلى ثنائي وضمان كان ثانيا سر فاصحيا جاز فيه الضعف وعدمه فتقول في كركي وكبي بالتضيق
 أو التشديد وإن كان حرف لازم لضعفه كما وضعه الآخر في شرح الاقصة فافهم فالتقارن ضبط
 القسطنطينية الذرية بالتشديد غير لازم وأما ح عن ابن كمال أن الفارسية نفس لغات فهلوية كان يتكلم
 بها الملوك في مجالسهم وذرية يتكلم بها من سائر الملوك والفارسية يتكلم بها الموابدة ومن كان مناسبا لهم
 وخو رسية وهي لغة خورستان يتكلم بها الملوك والأشراق في الخلا وموضع الاستفراغ وعند الترخي
 للسمع وسرانية منسوبة إلى سوربان وهو العراق اه (قوله وشرطا مجزوعا) أي عن التكبير بالعربية
 والمعدومة ط بل إسباني ما يفيد الاتفاق على أن العجز شرط على ما فيه (قوله وجب أن ذكر الصلاة)
 في التارتانية من المحيط وعلى هذا الخلاف لو سبغ بالفارسية في الصلاة أو دعا أو أوى عن الله تعالى أو توفد
 أو عمل أو شهد أو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم بالفارسية في الصلاة أي يصح عنده لكن إسباني كراهة
 الدعاء بالهبة (قوله وأما ما ذكرناه) أي مما هو خارج عن أذكر الصلاة وجواب أمافوه إلا في لجاز
 اجعا (قوله أو أمولى) بهذا الهمزة من الإيمان كافي الصرح وقوله أو لم أرعي على غيره وفي بعض النسخ
 أسلم من الإسلام وعليه يكون اثنين بالتشديد من التامين والنسخة الأولى أولى لأنها الموافقة لما رأته ضبط
 الشارح في التفرقة ولأن الاثنين من أذكر الصلاة لأن يكون من أمان الكفار فانه إسباني في كتاب الجهاد
 متنا إلى يصح بأي لغة كان (قوله ولم أر الخ) لا يظهر فرق بينه وبين ذرية السلام ح (قوله قيد القراءة
 بالهجر) أشار إلى أن قوله عاجزا حال من خالف قرأ فشد دون ما قبله (قوله وعليه الفتوى) وفي الهداية وشرح
 الجمع له فيه وعليه الاحتاد (قوله وجعل) بلفظ مبتدأ خبره قوله لاسف فيه الخ (قوله كلقراءة) أي
 في اشتراط الهجر فيه أي يوافق أن الامام مع ذلك إلى قوله لانا الهجر عند حاشية ط في جميع أذكر الصلاة
 كما مر (قوله لاسف فيه) أي لم يقل به أحد قبله وإنما المنقول أنه رجع إلى قوله لما في اشتراط
 القراءة بالعربية الاعتد الهجر وأما مسألة الشروع فالذكر في عاثة الكتب حكماء بخلاف غيرها بلاد كرجوع
 أصلا وعبارتين كالذكر وغيره كالصريح في ذلك حيث اعتبر الهجر في القراءة فقط (قوله ولاسنده
 بقوله) أي ليس له دليل يقوى متعللا أن الامام رجع إلى قوله لما في اشتراط القراءة بالعربية لأن المأمورية قراءة
 القرآن وهو اسم المثل باللفظ العربي المتقوم هذا التزم الخلف المكسوف في المصاحف المنقول النسخة
 متواترا ولا يصح أن يغيى قرأنا مجازا ولا فيصنع في اسم القرآن عنه فتوفد دليل قوله لما رجع إليه أما الشروع
 بالفارسية فالدليل فيه الامام أقوى وهو كون المطلوب في الشروع الذكر والتعظيم وهذا حاصل بأي لغة
 كان وأي لسان كان ثم لفظ الله أكبر واجب للمواظبة عليه لا فرض (قوله بل جعله في التارتانية كالتبعية)
 فن عبارتها وفي شرح الطحاوي ولو كبر بالفارسية أو سبغ بالفارسية عند الفزع أو بلى عند الإعراف بالفارسية

تظاهروا كالمترجمين معهما إليه
لا هو اليهما فاحفظت قد اشتبه
على كثير من القاصرين حتى
الشرنبلاني في كل كتبه كتبه
(لا) بضم (ان اذن بها على
الصحة) وان علم انه اذن ذكره
الحقادي واعتبر الزبلي
التعارف (فروع) قرأ بالفارسية
أو التوراة أو الانجيل ان قصة
تفسد ان ذكرها لا يلحق
في البحر الشاذ لكن في البحر
الوجه انه لا يفسد ولا يبرئ
كالتبجي وتيجوز كتابة آية أو آيتين
بالفارسية لا أكثر

مطلب
في حكم القراءة بالفارسية
أو التوراة والانجيل

مطلب
في حكم القراءة بالهندية

مطلب
في بيان التواتر والشاذ

أرى أن سوان كان يحسن العربية ولا يجاز بالافتقار اه (قوله كلتن) حيث لم يقصد الشروع بالعجز
كأقيد به القراءة (قوله رجوعهما إليه الخ) أي انهما رجعا إلى قوله بصفة الشروع بالفارسية بلا جزم بل يرجع
هو إلى قوله لهما بدم الصفة في القراءة فقط لا في الشروع أيضا كما هو منه الصنف لكن كونهما رجعا إلى قوله في
الشروع لم يفته أحد وماذا انقول حكايه الخلاف كما قد مر من ادعاء ما في التاتريزية فنصر صريح في تكثير الشروع
بل هو محتمل لتكثير الشروع أو الذبح بل هذا أولى لأنه قرع مع الذاكرة بالخارجية عن الصلاة أو ما جردت القرع
منية على قول الامام فالخاص أن ما أورد على الصنف في دعوى رجوعه إلى قوله سيرة عليه في دعواه
رجوعهما إلى قوله (قوله حتى الشرنبلاني) أي اشتبه عليه ذلك أيضا حتى ابتدأ به وانظر بخلافه لا عظيمة
لاننا لم نصد من هذا الشارح القائل في الادب مع العلماء حتى يجعل الشرنبلاني من القاصرين. واعلم أن
الشارح نفسه خشي عليه ذلك فتبع الصنف في شرحه على الملتقى وفي المنزلة بل خشي أيضا على البرهان الطرابلسي
في منه ما به الرحمن حيث قال والاصح رجوعه إلى الصنف في عدم جواز الشروع والقراءة بالفارسية لغير
العاجز عن العربية (قوله واعتبر الزبلي التعارف) وبه جزم في الهداية وأقره الشراح وفي الكفاية عن
المبسوط وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه لو أذن بالفارسية والناس يعلمون أنه اذن جازوا لا يجوزوا لأن المقصود
وهو الاعلام لم يجعل (قوله قرأ بالفارسية) أي مع القدرة على العربية (قوله أو التوراة الخ) بالنسب بعبارة
على مقصود قرأ المحذوف وهو القرآن ح (قوله ان قصة الخ) اختار هذا التفسير في الفتح وفي طائفة القولين
وهما ما قاله في الهداية من أنه لا خلاف في عدم الفساد إذا قرأه مع بالعربية ما تجوز به الصلاة وما قاله الصنف
النفسي وقاضي خان من أنها تفسد عندهما فقال في الفتح والوجه إذا كان القارئ من مكان القصص والآخر
والنهي أن تفسد بمجرد قراءته لأنه حينئذ تسلكه بكلام غير قرآن بخلاف ما إذا كان ذكر أو تنبيهها فأنها تفسد
إذا اقتصر على ذلك بسبب اخلاء الصلاة عن القراءة اه وتبعه في البحر وقراءه في البحر فلما جزم به الشارح
(قوله وألحق به في البحر الشاذ) أي لعله على هذا التفصيل وفي طائفة القولين ما يقصد والقول بعدمه (قوله
لكن في البحر الخ) حيث قال عندي بينهما فرق وذلك أن الفارسي ليس قرأ أصلا لأنصراه في صرف الشرع
إلى العربية فإذا قرأ قصة صار متكلما بكلام الناس بخلاف الشاذ فإنه قرأ الآن في قرأته شك فلا تفسد به
ولو قصة وحكما الاتفاق فيه على عدمه فالوجه ما في المخط من تأويله قول شمس الامة بالفساد إذا جازا
عليه اه أي يكون الفساد تركه القراءة بالتواتر لا القراءة بالشاذ لكن يرد عليه أن القرآن هو ما لا شك فيه وأن
الصلاة يمنع فيها من غير القراءة وإذا كقطعها ما كان قصة ولم تثبت قرأته لم يكن قراءته ولا ذكره يفسد بخلاف
ما إذا كان ذكرها فإنه وإن لم تثبت قرأته لم يكن كلاما لكونه ذكرا لكن انقص عليه تفسد وان قرأ معه من
التواتر ما تجوز به الصلاة فلا هذا ما وفق به في البحر ورعين حل كلام المخط عليه فتأمل وفي منظومة ابن وهبان
وان قرأ المكتوب في النصف الأولى • انما كان كالسبع ليس بغدير

والنصف الأولى جمع مصنفات المراد بها التوراة والانجيل والوجود مقام الكلام في شرح الوهابية (قصة) القرآن
الذي يقبضه السلطان لا اتفاق هو الميسر في المصاحف الآتية التي بحث بها حقان رضي الله عنه إلى المصاحف
وهو الذي أجمع عليه الامة العشرة وهذه التواتر حله وتصلها فاقفوا في السبعة إلى العشرة غشاوذا وأغا الشاذ
ما وراء العشرة وهو الصميم وتعمد تحقيق ذلك في فتاوى السلامة فاسم (قوله كالتبجي) قال في الوهابية
وليس التبجي في الصلاة يفسد • ولا يجوز من واجب الذكركا ذكرها

والساقية في التنية قال الشرنبلاني في شرحها صوتهما شخص قال في حلته م ب ح ا ن ا ل ه
بالتبجي أو قال ا ع و ذ ب ا ل ل ه م ن ا ل ش ي ط ا ن لا تفسد لكن في البرازية
خلافه حيث قال تفسد بتبجيها تفسد القراءة لأنه من كلام الناس اه وهذا ذكره البرازي في كتاب اللعان
قال ابن التنية ووجهه ظاهر لكنه ذكر في كتاب الصلاة فهو ما في التنية اه ونفس في الامداد باب ميسر
التلاوة عن الصنيتين والخاتمة أنه لا يجب به السجود ولا يميز عن القراءة في الصلاة لأنه لم يقرأ القرآن ولا يفسد
لأنه المحروف التي في القرآن اه وظاهر الرسم المذكور أن المراد قراءات مسجيات المحروف وأسماء هائل
سين باء حاء الف فون وحل حكمها كذلك لم أره (قوله وتيجوز الخ) في الفتح عن الكافي اراعتاد

القرأة بالفارسية أو أراد أن يكتب مصنفها يمنع وإن فعل في آية وآتين لأن كتب القرآن وتضرب كل حرف وترجه جاز أه (قوله ويكره الخ) مخالف لما قلناه من القبح أن تكون رأيت بهذا الشرح في هامش الخرائج من خطر الجعبي ويكره كتب التفسير بالفارسية في المصنف كما يعتاده البعض ورخص فيه الهندواني والظاهر أن الفارسية غريبة (قوله يذوب) أي مخلوط (قوله ويسجد) علقه في الذخيرة بأن السجدة للترنل فصنعه قال بارل في هذا الأمر وظاهر كلام الزبيدي ترجمه وفي الحلية أنه الأشبه ونقل في التهر نعضه من السراج وقادري المرقصاني ونقل في الجعرن الجعبي والميتي الجواز ورجه بأشهاد كخالص دليل جوازها على النقصية المشروطة فيها الذكرا خالص أه وجرم به في المنظومة الوهابية وعزاه إلى الامام ونقل في شرحهما عن الامام الحلواني وظهير الدين المرقصاني والقاضي عبد الحار وشهاب الاحامد وجعل الاقبال قول صاحب روضة القابن الروايات فافهم (قوله وحوقه) أي لا يهاجره في المعنى فيمكنه قال المهرحولي في معصده وتوفيق على طاعتك لأنه لا حول ولا قوة الا بالله (قوله اوز كرها) أي ذكر اللهم اغفر لي (قوله في الاصم) كذا في الحلية عن المحب والذخيرة وغيرهما خلافا لما صحبه في المهرجوه وهذا بناء على مذهب سيده من أن أصله بالله لحذف واو وعرض عنها الميم وعند الكوشين أصله بالله استنباطا لحذف الجله الالهي يكون دعاء لا تامة بقوله تعالى اللهم إن كان هذا هو الحق الا بقرائه في ح (قوله كآله) فان يصح الشرع انما في خرائج (قوله اخذ اسفها) أي فصلها هو ومنه فكون او يفتن كافي القاموس (قوله بمنصره واهامه) أي يهلك المنصر والاهام على الرسخ ويسط الاصابع الثلاث كافي شرح المنية وهو في البحر والمنهر والمراج والكفاية والقبح والسراج وغيره وقال في البدائع ويهلك اهامه وخضره ومنصره ويضع الوسطى والمسبعة على معصيه وتبعه في الحلية ومنه في شرح الشيخ احماد عن الجعبي (قوله هو الخشام) كذا في القبح والتبيين وهذا استحسنه كثير من المشايخ ليكون جامعاً بين الاخذ والوضع المرويين في الاحاديث وعمل المذهب احتياطاً كافي الجعبي وغيره قال سيدي عبد الفتاح في شرح هدية ابن العماد وفي هذا اقل من القائل بالوضع يريد وضع الجميع والقائل بالاخذ يريد اخذ الجميع فأخذ البعض ووضع البعض ليس اخذاً ولا وضعاً بل المتابعة لدى واحد منها مما وافقه للسنه أه قلت وهذا البعث منقول في المراج بعد نقله ما مر عن الجعبي والبسوط والطهريه وقيل هذا خارج عن المذهب والاحاديث فلا يكون العمل به احتياطاً أه ثم رأيت الترتيلي ذكر الامداد هذا الاعتراض في قال قلت فلي هذا ينبغي أن يفعل بصفة احد المحدثين في وقت بصفة الآخر في غير ذلك يكون جامعاً بين المرويين حقيقة أه اقول برده له أنه في كل وقت على بأحدهما يكون تاركه العمل بالآخر والوارد في الاحاديث ذكر في بعضها الوضع وفي بعضها الاخذ ببيان الكيفية والذي استحسنه المشايخ فيه العمل بهما جميعاً لا شأن أن في الاخذ وضعا وزيادة والقاعدة الاصولية أنه متى امكن الجمع بين المتعارضين ظاهراً لا يعدل عن احدهما تتأمل (قوله الكتب على الكتب) عزاء في هامش الخرائج إلى التزوية (قوله تحت ثيابا) كذا في بعض نسخ المنية وفي بعضها على ثيابا قال في الحلية وكان الاولى أن يقول على صدرها كما قاله الجاهل الغفيل لا على ثيابا وان كان الوضع على الصدر قد يستلزم ذلك بأن يقع بعض ساعد كل يد على الثدي لكن هذا ليس هو المقصود بالافادة (قوله كافرغ) هذه كاف المبادرة تشمل بما هو مسلم كما تدخل ثقلها في معنى التيب (قوله بلا ارسال) هو ظاهر الرواية ويؤيد عن محمد في الترادف أنه برجله محالة التناهد فادغمه يضع يده على أن الوضع سنة القيام الذي تقرر في ظاهر المذهب وسنة القرأة عند محمد حلية (قوله في جمع الامر) ومنه في شرح النفاة للثلاثي القاري كما نقله في حاشية الدنف في باب الوتر والتوافل (قوله ما هو الامر) أي من القيام الحقيقي والحكمي فان التعداد في النافذة وفي المهرضة وما الخ من الذكر كقيام ط والظاهر ان الضبط كذا لأنه خلف من القيام وحق (قوله قرار الخ) اصله جعل في البدائع الاصل على قوله لما الذي هو ظاهر المذهب أن الوضع سنة قيام كافرغ وبعضهم جعل الاصل على قوله ما أنه سنة قيام فيه ذكر مسنون والذهب الحلواني والسرخسي وغيرهما في الهداية أنه الصحيح ومنه على في الجمع وغيره وقد جرح في الجعرين الاصلين جعلهما أصلاً واحد اربعة تليده المصنف مع أن صاحب الحلية نقل عن شيخ الاسلام

ويكره كتب تفسيره منه بما (ولو شرع به) مشوب بحاجته كمعقود ويسجد وحوقه (والله اعلم) اوز كرها عند الرسخ لم يبر خلاف (الله) فقط فانه يجوز فيها في الاصم كآله (وضع) الرجل عيشه على يده تحت ستره اخذ رخصاً بمنصره واهامه هو المتبادر قطع المرأة والتلف الكف على الكف تحت ثيابا (كافرغ من التكبير) بلا ارسال في الاصم (وهو سنة قيام) ظاهره أن القاعدة لا يصح ولم انه ثم رأيت في مجمع الانهر المراد من القيام ما هو الامر لأن القاعدة يفعل كذا (قوله)

أما ذكر في موضع آخر على قولهما يرسل في قومة الركوع وفي موضع آخر أنه يضع ثم يرفع ثم يركع في موضع آخر
 الأصل لأن في هذه القومة ذكر استنونا وهو التسبب والصدقة كما مضى عليه في المقتطع اهـ فهذا كما ترى
 يقتضي تقاربهما ويؤيد كلام السراج الآتي كما سنذكره ولهذا الأصل ما قال في الهداية ويرسل في القومة
 أعترضه في الفتح بأنه أنما يصح إذا قيل بأن الصدقة والتسبب ليس سنة فيها بل في الانتقال إليها لكنه خلاف
 ظاهر النصوص الخ ثم بعد من لا مسكن المذكور الطويل وبه يندفع الاعتراض عن الهداية لكن إذا كان الذكر
 طويلا يلزم منه كون القيام قراير يرجع إلى ما قاله في الصغر فليست (قوله فبعد كرسنونا) أي مشروع
 فرضا كان أو واجباً أو سنة إجماعاً عن البرجندى (قوله لعدم القرار) ليس على إطلاقه لقولهم أن معنى
 الساقطة ولو سنة يسن له أن يأتي بعد التعميد بالأدعية الواردة في قوله «السعوات والأرض الخ واللهم اغفر لي
 وارحمي بين السجدتين» نهر ومقتضاؤه أنه بعد التعميد في الساقطة ولم أر من صرح به تأمل لكنه مقتضى إطلاق
 الأصلين المأثورين ومقتضاؤه أنه بعد أيضاً صلاة التسليم ثم أتت به ذكره ط والرجعي والساجدي بمجا
 (قوله ما لم يطل القيام فضع) أي فان أطلقه لكثرة التردد فانه يضع وهذا معنى: أي أن الأصل أنه سنة قيام
 ثم أراد لا أنه سنة قيام فيه ذكر كرسنونا وهذا البضائل على أنها أملا أن لا أصل واحد كما ذكرنا (قوله
 سجايات اللهم) شرح ألفاظه في البصر والامداد وغيرها (قوله تارك الخ) هو ظاهر الرواية بدافع لأنه
 لم يخل في المشاهر كافي فالأولى تركه في الهداية لا يأتي به في القرائن بل لا يفتقر إلى أن الله تعالى بصر
 وحليه وفيه إشارة إلى أن قوله في الهداية لا يأتي به في القرائن بل لا يفتقر إلى أن الله تعالى بصر
 مختارات التوازل وقوله وجعل ثناؤك لم يخل في القرائن في المشاهر وما روي فيه وهو في صلاة التهجيد اهـ
 (قوله الألف الجنبانة) ذكره في شرح النية الصغير ولم يجره إلى أحد ولم أره لغير موسى مائة ضامن من الهداية
 ومختارات التوازل (قوله مقتصرا) اسم فاعل حال من فاعل قرأ أو اسم مفعول حال من مفعوله وهو سجايات
 الخ ح (قوله الألف الساقطة) جلى ما ورد في الأخبار عليها فيفروه فيها أوجبا وأختارنا تأخير أنه بقوله
 قبل افتتاح مجراع وفي النية وعندهما بقوله قبل الاقتناع يعني قبل النية ولا يقوله بعد النية بالإجماع اهـ
 لكن في الحلة الحق أن قرائته قبل النية أو بعد ما قبل التكبير لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه
 اهـ وفي الخبرين وما ورد به من الساقطة بعد النية في الأصح اهـ وقال في حاشيته رحمه الزاهد وغيره
 (قوله في الأصح) وقبل تصديقه كذب ورد في الصريح ما علة بما أتى في صحيح مسلم من الروايتين بكل منهما
 وبأنه إنما يكون كذا إذا كان مخبراً عن نفسه لا نالاً فلو مخبراً قال تصدعت الكلى اهـ (قوله لمافي الترخا)
 تحليل لقول الشارح عبارة المصنف لأن قضية المتن لا يتناول النية في مخالفة وإن بدأ الإمام بالقراءة وهو
 ضعيف تعبير الصغرى عنه قبل وجهه أنه إذا امتنع عن القراءة قبل الأولى أن يمنع عن الثانية وأقول ما ذكره
 المصنف جزم به في الدرو قال في المنع وحده في الذخيرة وفي المعفريات وعليه الفتوى اهـ ومضى عليه منية
 المعنى والشارح في الخرافات وشرح الملقى واختاره فاضل خان حيث قال ولولا ذلك الإمام بعد ما اشتغل بالقراءة
 قال ابن الفضل لا يني وقال غيره يني وينفي التفصيل أن كان الإمام يجهر لا يني وإن كان يسر يني اهـ وهو
 مختار شيخ الإسلام خوارجاه وعقله في الذخيرة بما حاشه أن الاتباع في خيرة الجهر ليس فرض بل يسن
 تفصيل القرائن فكان سنة غير مقصودة فذا أتوا بعد قراءة المؤمن في خيرة الجهر لا لوجوب الاقتصار بل لأن
 قراءة الإمام له قراءة وأما النية فهو سنة مقصودة فذا أتوا وليس شاء الإمام تأمل لقوله فاذ أتوك يلزم لسنة
 مقصودة فذا أتوا بالانصات الذي هو سنة تعاضل في ترك خيرة الجهر اهـ فكان المقتضى ما مضى عليه المصنف
 فافهم (قوله أو ساجدا) أي السجدة الأولى كما في النية وأشار بالتقدير كما لو ساجداً إلى أنه لو أدركه
 في إحدى السجدين فالأولى أن لا يني لتصل فضيلة زيادة المشاركة في التقوى وكذا لو أدركه في السجدة الثانية
 وقلمه في شرح النية (قوله بلنفا أهوذ) أي لا يلتزم استعبد وإن مضى عليه في الهداية وقلمه في الصر
 والزيطي (قوله فهو كل تنازع) لأن سر إحسان من النية والتعود فكأنما متعلق به فاشبهه التنازع الذي هو متعلق
 عاملين فأعسر كما يرام وعمل من قول التهرقون من التنازع لمافي صحيح النواهي مع أنه يقع في كل معمول
 إلا المتقوله والتعريف كذا الحال خلافاً لمن على أفاده ح (قوله ذكره الحلي) أي في شرح النية بقوله

فيه ذكر كرسنونا في موضع آخر
 وفي الفتوى وتكريرات الجنبانة
 لا يسن في قيام بين ركوع
 ومعبود لعدم القرار (قوله لا يني
 فتكريرات العبد لعدم الذكر ما لم
 يطل القيام فضع سراجة (وقرأ
 كما كبر) سجايات اللهم تارك ما قبل
 ثناؤك الألف الجنبانة (مقتصرا
 عليه) فلا يني من وجهه وجهي الألف
 في الساقطة ولا يفتقر إلى أن الله تعالى
 المبين في الأصح (الألف) شرح
 الإمام في القرائن سواء (كان
 سجايات) أو سدا (قوله) سواء كان
 (إمامه يجهل بالقراءة) أولا
 (قوله) (لا يأتي به) لمافي التهر
 عن الصغرى أدرك الإمام في
 القيام يني ما لم يدأ بالقراءة وقيل
 في مخالفته يني ولو أدركه ناكما
 أو ساجداً أن أكبر أنه يني
 أي به (قوله) (استغفر) (تعوذ) بلنفا
 أهوذ على المذهب (سراجة) قيد
 للاستفتاح أيضاً فهو كل تنازع
 (لقراءة) فلو تركه بعد النية
 تركه ولو قبل أياها لم يفتقر وينفي
 بل يستأنها ذكره الحلي

والتمؤذ انما هو عند افتتاح الصلاة فلو نسبته حتى قرأ الفاتحة لا يتؤذ بعد ذلك كذا في الخلاصة ومفهومه انه لو لا قرض اكلها يتؤذ وحسبنا حتى أن يستأخها اه وهذا التفهم في غير محل لان قول الخلاصة حتى قرأ الفاتحة معناه شرع في قراءتها بالشرع فان محل التؤذ والازم رفض القرض للسنة ولزم أيضا ترك الواجب فان قراءة الفاتحة اكد كراهية ثانية موجبة للسوء على أنه في شرح المنية أيضا بعد ما تم بصورقة ونصف قال وذكر القبة ابو جعفر في التوارد ان كبر وتؤذ ونسي الشاء لا يبعد وكذا ان كبر وبدء القراءة ونسي الشاء والتؤذ والتسعة لقوات هلهلوا وسهول عليه ذكره الزاهد اه قوله وبدء القراءة الخ مؤيد لما قلناه فافهم (قوله ولا يتؤذ الخ) محترز قوله قراءة قال في البرق وقد قراءة القرآن للاشارة الى أن التلبؤ لا يتؤذ اذا قرأ على استاذة كاتفة في الذخيرة وعلاوه أن الاستعاذة لم تشرع الا عند قراءة القرآن او في الصلاة وفيه نظر ظاهر اه قال في التبرؤ أو قول ليس مافي الذخيرة في المشروعية وعدمها بل في الاستئذان وعدمه اه اي حسن قراءة القرآن حفظ وان كانت تشرع في غيرها في جميع ما يقتضي فيه الوسوسة والى هذا اشار الشارح بقوله اي لا يسن لكن في هذا الجواب نظر فانها تسن أيضا قبل دخول الخلاء لكن يلفظ أهو باقه من الخبث والغياث تأمل ثم ان عبارة الذخيرة هكذا اذا قال الرجل بسم الله الرحمن الرحيم فان اراد به قراءة القرآن يتؤذ فلا لاة وان اراد افتتاح الكلام كما يشاء التلبؤ على الاستاذ لا يتؤذ فيه لانه لا يريد به قراءة القرآن الا يرى لو ان رجلا اراد ان يتكبر فقول الحمد لله رب العالمين لا يحتاج الى التؤذ قبله وعلى هذا الجنب ان اراد بذلك القراءة لا يجوز او افتتاح الكلام جاز اه ملخصا وحاصله انه اذا اراد أن يأتي بشئ من القرآن كالسجدة والجلدة فان قصد به القراءة تتؤذ قبله والا فلا كما لو أتى بالسجدة او افتتاح الكلام كالسجدة حين يعمل في أول درسه للعلم فلا يتؤذ وكذا لو قصد الجلدة والشكر وكذا اذا تكلم بغير ما هو من القرآن فلا يسن التؤذ بالاولى فكلام الذخيرة في التؤذ قبل الكلام لا في غيره من الاعمال فلا ياتي استئذنه قبل الخلاء فافهم (قوله فيأتي به المسبوق الخ) ذكر المصنف ثلاث مسائل تخصها على قوله قراءة بناء على قول أبي حنيفة ومحمد ان التؤذ تبع لقراءة ما عند أبي يوسف فهو تبع للثناء فعنده يأتي به المسبوق بعد الشاء من حين حال اقتدائه وعند قسامة للثناء ما يأتي به المعتدي المذكر لانه يأتي كما يأتي به الامام والمنفرد واتي به الامام والمقتدي في الصلوة بعد الشاء قبل التكبيرات ونسي عليه في المنية وفي الخلاصة انه الاصح لكن بحثنا قاضي خان والهداية وشروحهما والكافي والاشيار واكثر الكتب هو قولهما انه تبع لقراءة وبه نأخذ شرح المنية (قوله وكذا تتؤذ سي) غلوسي قبل التؤذ اعاده بعده لعدم وقوعها في محلها ولونها حتى فرغ من الفاتحة لا يسن لاجلها لقوات محلها فلوحي قبل التؤذ اعاده بعده لعدم وقوعها في محلها ولونها (قوله شرا المزمع) هو الامام والمنفرد اذا دخل للمقتدي لانه لا يقرأ بل اقدم أنه لا يتؤذ به (قوله) كاف ذبيصة ووضوء فان المراد بالتسعة فيها مطلق الذكر فهو يمتثل للسنة (قوله سرفي أول كل ركعة) كذا في بعض النسخ وسقط سرفي من بعضها ولا بد منه قال في الكفاية عن الجني والثلث انه لا يجهز بها في الصلاة عندنا خلافا للشافعي وفي خارج الصلاة اختلاف الروايات والشافعي في التؤذ والتسعة قبل يفي التؤذ دون التسعة والصحيح أنه يتخير فيها ولكن تبع امامه من التؤذ وهم يجهزون بها لاجلها فانه يتخير فيها اه (قوله ولو جهز به) ردة على مافي المنية من أن الامام لا يأتي بها اذا جهز به اذا خافت فانه غلط فاحش بهر وأوله في شرحها بأنه لا يأتي بها جهزا (قوله لاسن) مقتضى كلام المتن ان يقال لا يسن لكنه عدل عنه لاجلها الكراهة بخلاف ثني السنة ثم ان هذا قوله لما وصحه في البدائع وقال محدثين ان خافت لان جهز بهر ونسب ابن الضماحي شرح الفزوية الاول الى أبي يوسف فقدا فقال وهذا قول أبي يوسف ذكر في المصنف أن الفتوى على قول أبي يوسف انه يسن في أول كل ركعة ويحتج بها وذكر في المحط المختار قول محمد وهو ان يسن قبل الفاتحة وقبل كل سورة في كل ركعة وفي رواية الحسن بن زياد انه يسن في الركعة الاولى لا غيرها واذا ختم قول أبي يوسف لان لفظة الفتوى اكد وأبلغ من لفظة المختار ولا نزاع في قول أبي يوسف وسط وخيرا لا مورا وسطا كذا في شرح عدة المصلي اه مافي شرح الفزوية ووقع في التبرؤ غلطاً وغلط في النقل أيضا عن شرح الفزوية فاجتنبه فافهم (قوله ولا تكرر انخافا) ولهذا صرح في الذخيرة والمجتبي بأنه ان سبي بين الفاتحة

ولا يتؤذ التلبؤ اذا قرأ على

استاذة ذبيصة اي لا يسن فليحفظ

(فيأتي به المسبوق عند قيامه لتفقا

ما قلناه لقراءته (الالتفادي

لعدمها (ويؤثر) الامام التؤذ

(عن تكبيرات العبد) قراءته

بعدها (و) كالتؤذ (سي) غير المزمع

بلفظ البسطة لامطلق الذكر كافي

ذبيصة ووضوء (سرفي) أول

(كل ركعة) ولو جهز به (لا تسن

(بين الفاتحة والسورة مطلقا)

ولو سريته ولا تكرر انخافا

مطلب

لفظة الفتوى اكد وأبلغ من

لفظة المختار

مطلب

قراءة البسطة بين الفاتحة

والسورة حسن

والسورة المقررة من الأوجها كان حسنا عند أبي حنيفة ووجه الحق ابن الهمام وتلذه الحلبي لشبهة الاختلاف في كونها آية من كل سورة بجر (قوله وما يحسنه الزاهد من وجوبها) يعني في قول القاضية وقد يحسنه الزاهد أيضا في جود السهو وتقل في الكتابة عبارة الزاهد وأنها وقال في شرح المنية اه الا حوط لأن الاحاديث الصحيحة تدل على موافقة عليه الصلاة والسلام عليها وجملة في الوهبية قول الاكبرين أي بناء على قول الحلواني أن أكثر المشايخ على أنها من الفاتحة فإذا كانت من قبلها لم يكن لمسلم كونه قول الاكثر (قوله ضعفه في البصر) حيث قال في جود السهو ان هذا كله يخالف لظاهر المذهب المذكور وفي المتن والشروح والتأويل من أنها سنة لا واجب فلا يجب تركها شيء قال في النهر والحق انها قولان مرجحان الآن المتون على الاول اه أقول أي أن الاول مرجح من حيث الرواية والثاني من حيث الدراية والله أعلم (قوله وهي آية) أي خلافا لقول مالك وبعض أصحابنا أنها ليست من القرآن أصلا قال القسستاني ولم يوجد في حواشي الكشاف والتلويح أنها ليست من القرآن في المشهور من مذهب أبي حنيفة اه أي بل هو قول ضعيف عندنا (قوله أنزلت للفضل) وذكر في قول القاضية للبركة (قوله) فما في الفيل بعض آية) وأقول اه من سليمان وآثرها وأقوى سليمان وهو مخرج عن قوله أنزلت للفضل ط (قوله) وليست من الفاتحة) قال في التبريد في قول الحلواني أكثر المشايخ على أنها من الفاتحة ومن ثم قيل بوجوبها وجملة في الأخيرة رواية الثاني عن الامام به أخذوها أسوط اه وما تقدم عن الحلواني ذكره القسستاني عن المحيط والخيرة والطلاعة وغيرها (قوله ولا من كل سورة) أي خلافا لقول الشافعي أنها آية من كل سورة ما عدا برائة (قوله في الاصم) قد نقوله وليست من الفاتحة وكان ينبغي ذكره مقبلة لكن إشارة إلى قول الحلواني المتقدم لا إلى قول الشافعي اذ لم يغيرها فيه مذكر التصحيح للإشارة إلى مذهب الغير بل إلى المرجوح في المذهب ولم أولا حد من مشايخنا القول بأنها آية من كل سورة وانما عدا في البصر وغيره إلى الشافعي قطعه فانهم (قوله نصهم على الجنب) أي وفي معنى كالحائض والنساء وهذا هو قصد التلاوة (قوله احتياطا) علة للمساوئ وذلك أن مذهب الجمهور انهم ليس القرآن توازها في محلها وخالف في ذلك مالك فكان الاحتياط حرمتها على الجنب فقلنا إلى مذهب الجمهور وعدم جواز الاحتياط عليها في الصلاة نظرا إلى شبهة الخلاف لأن فرض القراءة ثابت قين فلا يسلط بما فيه شبهة (قوله ولم يكفر جاحدا الخ) جواب عما قيل من الاشكال في شبهة أنها كانت متواترة لم تكفر منكرها والاضحية قرأنا والجواب كافي الصبر أن القطعي انما يكفر منكره اذا ثبت فيه شبهة قوية كما تكارروا وهناك وجدته وذلك لأن من أنكرها كالكاذب عدم تواتر كونها قرأنا في الاول وان كانها فيها شهرة استعان الافتتاح بها في الشرع والمثبت يقول اجمعهم على كتمانهم أمرهم بغيره المصاحف بوجوب كونها قرأنا والاستئذان لا يسوغ الاجماع لفصحة في الاستعانة والا حق انهم ليس القرآن توازها في المحصف وهو دليل كونها قرأنا ولا نسلم توقف ثبوت القراءة على تواتر الاخبار بكونها قرأنا بل الشرع فيها هو قرآن وتواتر في محله فقط وان لم تواتر كونه في محله من القرآن اه وقوله ولا نسلم الخ وقلنا تضعه كلام المتكبرين أن تواترها في محلها لا يستلزم كونها قرأنا بل لا بد من تواتر الاخبار بقرآنها والحاصل أن تواترها في محلها انت اصل قرآنها وأما كونها قرأنا متواترا فهو متوقف على تواتر الاخبار به ولذلك لم يكفر منكرها بخلاف غيرها تواتر الاخبار بقرآنته ووقع في البصر هذا اضطراب وخلل في ما قلته عليه وما تواترنا به علم أنه كان على الشارح أن يبيّن القول في حاله ويسقط قوله اختلاف مالك ليكون جوابا عن انكار مالك أيضا قرآنها لأن شبهة لم تثبت بانكاره بل هي ثابتة قبله من جهة أخرى قد مر (قوله وقرأ بعد ها وجوبا) الوجوب يرجع إلى القراءة بالعبادة وأشار إلى أنه يلزم تركها الا إعادة لعودها كالفاتحة خلافا لما في التنوين والرد لان الفاتحة وان كانت كذلك لا اختلاف في تركيتها لأنه يظهر في الاثر لا في وجوب الاعادة كما تقدمناه اقول بعث الواجب (قوله سورة) إشارة إلى أن الفضل قرأ سورة واحدة حتى جامع الفتاوى روى الحسن عن أبي حنيفة أنه قال لا يجب أن يقرأ سورتين بعد الفاتحة في المكتوبات ولعلنا لا نكره وفي النوافل لا بأس به (قوله الأيا لمسنون) وهو القراءة من طول الفصل في التبريد والفهر وأسطح في العصر والعشاء وتصارف في المغرب ط (قوله وآمن) هو سنة الحديث الا في

وما يحسنه الزاهد من وجوبها
ضعفه في البصر (وهي آية) واحدة
(من القرآن) كاه (أنزلت للفضل
بين السور) فما في الفصل بعض آية
اجابا (وليست من الفاتحة ولا
من كل سورة) في الاصم نصهم
على الجنب (ولم يكفر جاحدا
احتياطا) ولم يكفر جاحدا
شبهة اختلاف مالك (فيها
و) كاسي (قرأ الفصل لو امانا
أو متفردا الفاتحة و) قرأ بعدها
وجوبا (سورة وثلاث آيات)
ولو كانت الآية والآيات تعدل
ثلاث آيات قصارا انتفت كراهة
التصريم ذكره الحلبي ولا تنفي
التفسيمة الأيا لمسنون (وآمن)

المتفق عليه كافي شرح المنية وغيره وافترقوا على أنه ليس من القرآن كافي الصبر (قوله بعد) هي أشهرها وأوسعها
 وقصر وهي مشهورة ومعناه استحب ط (قوله وأما) أي في المذلة لم تأت بها في القصص وحقيقة
 الإمالة أن ينفي التفتة فهو الكسرة فقبل الاقناب كان بعدها ألف فهو الباء انتهى (قوله ولا تحذف الخ)
 أشابه إلى أن الكلام في نفي الفساد لا يحصل السنة فإن السنة لا تحصل إلا بالثلاثة الأولى كما تأخذه ط
 (قوله بعد مع تشديد أو حذف الباء) أي حاله كون المذموم صاحباً لأحدهما لا لكل منهما فبعض صورته الأولى
 المذموم التشديد بلا حذف فلا يفسد على الملقح به عندئذ لأنه لغة فيها حكمها الواحدى ولا موجد في القرآن
 ولأن له وجهاً كما قال الحلواني أن معناه مذموم كقاصدين اجتنبك لأن معنى آتين قاصدين وأنكر جماعة
 من مشايخنا كونها لغة وحكم فساد الصلاة بهر والصورة الثانية المذموم حذف الباء بالتشديد لوجوده
 في قوله تعالى وبئس آمن كافي الامداد نأوى كلامه لمنع الجميع فقط لأنه لو أتى بالمذموم معاً بين التشديد والحذف
 قصد كونه عليه بعد ولو كانت لتعني الخلق أيضاً بأن أتى بالمذموم خالص التشديد والحذف لزم التكرار لأنه اللغة
 النقص المتقدمة فافهم (قوله بل يتصرع أحدهما) أي مع التشديد بلا حذف الباء وهو آتين لعدم
 وجوده في القرآن أو مع حذف الباء بالتشديد وهو آمن وفيه نظر لوجوده في قوله تعالى فإن آمن ح أي
 ولذلك لم يذكر في الجهر والنهر هذا وذكر في الحلية الأولى لغة ضعيفة فقال وقصرها وتشديد الميم حكاهما بعضهم
 عن ابن الأثير واستخففت ونظروا أن الأشب فساد الصلاة بها اه (قوله أو بعد معهما) أي مع التشديد
 وحذف الباء وهو آتين فإنه مفيد لعدم وجوده في القرآن وحاصل ما ذكره ثمانية أوجه خسة صحيحة وثلاثة
 مفيدة وبني تابع وهو آتين بالتصرع التشديد والحذف وهو مفيد لعدم وجوده في القرآن ولو قال الشارح
 وبعد أو قصر معهما لاستوفى ح قلت وقد ذكر هذا التامع مع التامع في الصبر وقال ولا يعد فساد
 الصلاة فيها (قوله الامام سراً) أشار بالاولى إلى خلاف ما أتى في تخصيص المومن بالتأمين دون الامام
 وهو رواية الحسن عن الامام والثاني إلى خلاف النشافى أنه يأتي بها كل من جهرها وقوله كما مومن ومنفرد
 محل اتفاق فلذا أتى بالكاف (قوله ولو في السرية) أي لاطلاق الامر في الحديث الآتى وهذا راسخ
 إلى المأموم وكان ينبغي ذكره عقبه وقيل لا يؤمن المأموم في السرية ولو سمع الامام لا ذلك الجهر لاصريه
 (قوله ولو لم يثقل) أي من مقتضى مثله بأن كان مثله قريباً من الامام يسمع قرائته فأتى بجمع ذلك المقتضى
 تأمين مثله القريب من الامام فؤتمن لأن المناط العلم بتأمين الامام (قوله في نحو حجة بعد) أشار بنحو
 إلى أن التشديد بالجمعة والعبد لا يقع في الجهره غير قد كايضه في الترتيل بل بقوله ينبغي أن لا يتخصر بها
 بل الحكم في الجملة الكثيرة كذلك (قوله وأما حديث الخ) هو ما رواه الشيخان إذا آتى الامام فأتوا
 قاه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفره ما تقدم من ذنبه وهو مفيد تأمينهما لكن في حق الامام بالاشارة
 لأن النص لم يسن له في حق المأموم بالصلاة لأنه سبق لأجله بهر ثم مراد الشارح الجواب عن قول النشافى
 ان الحديث دليل على جهر الامام بالتأمين لأنه خلق تأمينهم بتأمينه والجواب أن موضع التأمين معلوم
 فإذا سمع لفتة ولا الصالحين كنى لأن الشارع طلب من الامام التأمين بعده فصار من التعلق بمعلوم الوجود وتام
 الادلة في الحقائق وتظهر من هذا أن من كان بعداً عن الامام لا يسمع قرائته أصلاً لا يؤمن كافي الصبر لعدم
 سماعه موضع التأمين اللهم إلا أن يسمع من مثله كما في السرية (قوله تقولوا آمين) غام الحديث فإن الملائكة
 تقول آمين نحن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفره ما تقدم من ذنبه ورواه عبد الرزاق والقاسم وابن حبان
 حلية وفي شرح مسلم للنووي الصحيح الصواب أن المراد الموافقة للملائكة في وقت التأمين وقيل في الصفة
 والخشوع والاخلاص ثم قيل هم الحفظة وقيل غيرهم لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الآخر فوافق
 قوله قول اهل السماء (قوله مع الاضططاط) أعاد أن السنة كون ابتداء التكبير عند الخروء وانتهائه
 عند استواء الظهر وقيل انه يكبر قائماً والاول هو الصحيح كافي المخبرات وقامه في التمسائق (قوله
 ولا يكبر الخ) مشاهة أن يقول وأما بعدة بل حدث الله أكبر بكسر التاء المثلثة لاتقاء الساكنين ح وى
 التمسائق في قوله ثم يكبر دلالة على أنه لا يصل التكبير بالقرائة وهذا رخصة والافضل الوصل وفي شرح المنية
 وعن ابن يوسف أنه قال ربما وصلت وربما تركت اه وذكر في التاترينية تفصيلاً حسناً وهو أنه إذا كان

بعد وقصر وإمالة ولا يتصدق بعد
 مع تشديداً أو حذف باء بل يتصر
 مع أحدهما أو بعد معهما وهذا ما
 تفردت بصبره (الامام سراً)
 كما مومن ومنفرد) ولو في السرية
 إذا سمع ولو من مثله في نحو حجة
 وبعداً أو ما حديث إذا آتى الامام
 فأتوا فافق التطبيق بمعلوم الوجود
 فلا يتوقف على مسامحة منه بل
 يحصل بقاء التفاتة دليل إذا قال
 الامام ولا الضالين فتقولوا آمين
 (ثم) كما فرغ (يكبر) مع الاضططاط
 (للكروك) ولا يكبر وصل القراءة
 بتكبيره ولو في حرف أو كلمة فاقه
 حال الاختصاص

آخر السورة مثلاً وكبره تكبيرة أو لا أو لا فصل أو لا مثل ان شاء الله هو الاثر فقط ويفصل ثم يكبر الركوع (قوله لا بأس به عند البعض) أشبهوا الى أن هذا القول خلاف المذهب المشار اليه بقوله أو لا ثم كان غير جسيم مع الانحطاط فانه ظاهر في أنه يتم افتراء جميعها وبعد الفراغ منها يصح الركوع كبراً والأقل أصح كافي المنيّة فيكون الشارح قد نبه على القولين وأن الأول هو المذهب والناسي ضيقاً وبرز جارة وألف إشارة فليس في كلامه إهمال كما لا ينبغي على ذوي الكمال فانهم (قوله ويسن أن يلقى كعبه) قال السيد أبو السعود وكذا في السجود أيضاً ويسن في السن أيضاً اه والذي سبق وقوله والساق كعبه في السجود سنة در اه ولا ينبغي أن هذا سبق فخر فان شاورنا في ذلك لا في الأمر المختار ولا في الأمر المتيقن ولم أره لغيره أيضاً فانهم نعم ربما يفهم ذلك من أنه اذا كان السنة في الركوع الساق الكعبيين ولم يذكر وانهم ربما بعده فالاصل بقاؤه ما لم يلق في ساقه السجود أيضاً تأمل هذا وكان ينبغي أن يذكر فقط يسن عند قوله ووضع يديه ليعلم أن الوضع والاعتقاد والتفريق والالصاق والنصب والبط والتسوية كلها متحدة كافي القهستاني قال وفي حق الرجل ما لم أره تنضم في الركوع يسيراً والفتح ولكن تضم وضع يديه على الركبتين وضعاً وتضم ركبتيهما ولا تجافي عندهما لأن ذلك أمرها وفي شرح الوجيز الخنثي كآراء اه (قوله ونصب ساقه) جعلها شبه القوس كما يفهم كثير من العوام مكرره بجر (قوله وألف ثلاثاً) أي أنه يكون ثلاثاً أو أنه تسبيحه ثلاثاً وهذا أولى من جعل ثلاثاً خبراً عنه أنه يزعج الخلف أي في ثلاث لأن زرع الخافض مسمى ومع هذا فهو بعيد جداً فانهم ويحتمل أن يكون الله خبر المبتدأ وهذا في الواو والهمال والتقدم ويسمى فيه ثلاثاً وهو أنه في الثلاث أنه متوحد مع هي الحال من التكرار تقدم بها على صاحبها وهذا الوجه أفاده شجنتنا حفظه الله تعالى (قوله كره تنزيهاً) أي بناء على أن الأمر بالتسبيح للاستغفار بجر وفي المخرج وقال أبو طيمع الطي "تليد أبي حنيفة أن الثلاث فرض وعند أحد حبيب مزة تسبيح السجود والتكبيرات والتسبيح والاعادة بين السجدين فلو تركها جاملت ولو سها لا وفي القهستاني وقيل يجب اه وهذا قول ثالث عندنا وذكر في الحلة أن الأمر به والمواظبة عليه مستقران على الوجوب فينبغي لزوم سجود السهو أو الأعادة لو تركها ما سها أو أعادها وواقعه على هذا البحث السلامة إبراهيم الحلبي في شرح المنيّة أيضاً وأجاب في الجبر بأنه عليه الصلاة والسلام لم يذكره إلا عرياً حين علمه فهذا صارف للأمر عن الوجوب لكن استشعر في شرح المنيّة ويرد هذا فأجاب عنه بقوله ولما قل أن يقول المنيّة ذلك أن لو لم يكن في الصلاة واجب خارج عما عليه الاعراب وليس كذلك بل لصين القاطعة وضـم السورة وثلاث آيات ليس مما عليه الاعراب بل ثبت بدليل آخر فلم لا يكون هذا كذلك اه والحاصل أن في ثبوت التسبيح في الركوع والسجود ثلاثة أقوال عندنا أرجحها من حيث الدليل الوجوب فخر بها على القواعد المذهبية فينبغي اعتماد ما اعتقد ابن الهمام ومن تبعه رواية وجوب القومة والحلقة والطمأنة فيها كما مر وأما من حيث الرواية فالأرجح السنة لأنها المصرح بها في مشاهير الكتب وصريح جوابه بأنه يكره أن ينقص عن الثلاث وأن الزيادة مستحبة بعد أن يثبت على وتر خمس أو سبع أو تسع ما لم يكن أما ما قبله فيقول ولقد منّا في سن الصلاة عن أصول أبي اليسر أن حكم السنة أن يندب إلى تحصيلها وإيلا لم على تركها مع حصول التبرع وهذا أيضاً أن كراهة تركها فوق التنزيه وتحت التكره فخر بها وهذا أيضاً في قول الجبران الكراهة هنا للتنزيه لأنه مستحب وان تبعه الشارح وغيره فتدبر (ثم) السنة في تسبيح الركوع سبحانه في العظيم إلا أن كان لا يحسن القاطع فيلزم به التكرم فلا يجزى على لسانه أنه لم يتفد به الصلاة كذا في شرح درر الصارف ليضف فان العامة عنه فاعلمون حيث ما يؤخذ بل القاطع أي مخفية (قوله وكبره جبراً) لحاق البدائع والتدخيرة عن أبي يوسف قال سألت أبا حنيفة وابن أبي ليلى عن ذلك فكرهاه وقال أبو حنيفة أخشى عليه أمر أعظم يعني الشر لم يروى هشام عن محمد أنه كره ذلك أيضاً وكذا روى عن مالك والشافعي في الجديد وفهم بعضهم من كلام الإمام أنه يصر مشركاً فأنقذ بإباحة قدمه وليس كذلك وإنما أراد الشرك في العمل لأن أقل الركوع كان لله تعالى وآثره الجاهل ولا يكره لأنه ما أراد التذلل والعبادة فهو عما في الحلية والجبر (قوله الحلة ركوع وإقراء) وكذا التعود

لا بأس به عند البعض منية الحلبي
(ويضم يديه) معناه بها (على
ركبتيه ويترج أصابعه) لتسكن
ويسن أن يلقى كعبه ونصب
ساقه (ويطع ظهره) ويسوى
ظهره بجزءه (غير فراغ ولا تمسك
رأسه ويسمى فيه) وألفه (ثلاثاً)
فلو تركه أو نسيه كره تنزيهاً وكره
فخر بها الحلة ركوع وإقراء
لأدراك الجاهل

مطلبه
في الحلة الركوع الجاهل

الاخير قبل السلام وذكر في السراج أنه خلافه وأشار إلى أن الكلام في المصلي غلو استغرق قبل الصلاة ففي اذان
البرائة لو استمر الاقامة ليدرك الناس اجماعة يجوز ولو احدث بعد الاجتماع لا الا اذا كان دعاء شريفا اه
(قوله أي عرفه) عزاء في شرح المنية إلى أكثر العلماء أي لأن استظهاره حيث يكون التوعد له لا التقرب
والاعانة على الخير (قوله والاغلا بأس) أي وإن لم يعرفه فلا بأس به لأنه أمانة على الطاعة لكن يقول مقدار
ما لا يقل على القوم بأن يذنب نصيحة أو تسييئة على المعتاد ولغظة لا بأس بتفدي الغالب أن تركه افضل من يفي
أن يكون هناك ذلك فان فصل العبادة لاسم فيه شبهة عدم اخلاصها لله تعالى لاشك أن تركه افضل لقوله
عليه الصلاة والسلام دع ما يربك إلى ما لا يربك ولأنه وإن كان اعانة على ادراك الركعة معانة على تركها
التكاسل وترك الصلاة قبل حضور وقتها فلا بد من تركه شرح المنية (قوله ولو أراد التقرب
إلى الله تعالى) أي خاصة من غير أن يتخلل قلبه شيء سوى التقرب حتى ولا الاعانة على ادراك الركعة فكيف يكون
حيث أنه هو الفضل لكنه في غاية الندوة ويمكن أن يراد بالتقرب الاعانة على ادراك الركعة لمخافة معانة عبادة
الله على طاعته فيكون الفضل تركه لمخافة من الشبهة التي ذكرناها شرح المنية لمخافة قول ضد الاعانة على
ادراك الركعة مطلوب فقد شرعت اطاعة الركعة الأولى في الغير أيضا وكذا في غيره على اخلاق اعانة للناس
على ادراكها لأنه وقت نوم وغطه كما فهم العباد ذلك من فعله عليه الصلاة والسلام وفي المنية ويكره للأمام أن
يجهلهم من أكمال السنة وتقل في الخلية عن عبد الله بن المبارك وإسحق وإبراهيم والثوري أنه يسبب للأمام
أن يسبح خمس تسبيحات ليدرك من خلفه الثلاث اه فعلى هذا إذا صد اعانة الجاهل فهو افضل بعد
أن لا يضطر إليه التوعد إليه ولا الحسامته ونحوه ولهذا تقل في المعارج من الطلوع الاصفراء ما يجوز وقوله
تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وفي اذان التاترثانية قال وفي الشق أن تأخير المؤذن وتطول القراءة
لادراك البعض الناس مرام هذا إذا مال لاهل الدنيا تطويل تأخير ما يشق على الناس فالحاصل أن التأخير
الفضل لاعانة أهل الخير غير مكره اه قال ط وظهر من أن التقرب اطاعة الامام الركوع لادراكه مكره
لورفع الامام رأسه قبل ادراكه بظن أنه أدرك الركعة كما يقع لكثير من العوام فبذلغ الامام بشيء على غلته
ولا يمكن الامام من أمره بالاعادة والانتقام (قوله واعلم الخ) فتدعى بفتح الواجبات الكلام على
المتابعة مما لا بد من فعله وحققنا هناك أن المتابعة بمعنى عدم التأخير واجبة في الفرائض والواجبات وسنة
في السنن فالتعبد بالادراك هنا فيه نظر على أن الرغز من الركوع أو السجود واجب وسنة أيضا وإن المتابعة
لم يتعرض لها المصنف هنا حتى يكون كلامه منبسطا عليها بل كان ينبغي بنا قوله وجب متابعتها على قوله ويسمى
فيه ثلاثا فإنه سنة على المعقد المشهور في المذهب لا فرض ولا واجب كما مر فلا يترك المتابعة الواجبة لاجلها
تأمل (قوله وجب متابعتها) أي في الأصح من الروايتين كما في البصر (قوله وكذا عكسه) وهو أن يرفع
المأموم رأسه من الركوع أو السجود قبل أن يتم الامام التسبيحات ح (قوله فعود) أي التقدي لوجوب
متابعتها لمامه في أكمال الركوع وكرهه مسايقته فلو لم يعد ارتكب كراهة التحريم (قوله ولا يسير ذلك
ركوعين) لأن عود تيمم الركوع الأول لا ركوع مستقل ح (قوله فإنه لا يتابعه الخ) أي ولو خاف أن يتغير
الركعة الثالثة مع الامام كما صرح به في التلخيص به وتوكل باطلا فله ما لو اقتدى به في أثناء التشهد الأول والاخير
فحين فقد قام امامه أو لم ويقضاه أنه يتم التشهد ثم يقوم ولم أره صرحا ثم رأته في الذخيرة ناقلها عن أبي الليث
الختار عندي أنه يتم التشهد وإن لم يفعل اجزاء اه وقلة الحد (قوله لوجوبه) أي لوجوب التشهد
كافي الخاتمة وغرها مقتضا سقوط وجوب المتابعة كما سنذكره والالتماع المطلوب فانهم (قوله ولو لم يتم
جزئ) أصح مع كراهة التحريم كما فاده ح ونافعه ط والرحق وهو مفاد ما في شرح المنية حيث قال
والحاصل أن متابعة الامام في الفرائض والواجبات من غير تأخير واجبة فإن عارضها واجب لا ينبغي أن يغونه
بل يأتي به ثم يابعه لأن الاتيان به لا يحرق المتابعة بالكلية وانما يؤثرها والمتابعة مع قطعته فتقوى بالكلية
فكان تأخير أحد الواجبين مع الاتيان بهما أولى من ترك أحدهما بالكلية بخلاف ما إذا عارضها سنة
لأن ترك السنة أولى من تأخير الواجب اه أقول يظهره أن اتمام التشهد أولى لا واجب لكن لقائل
أن يقول أن المتابعة الواجبة هنا معناها عدم التأخير في لزوم من اتمام التشهد تركها بالكلية فينبغي التعليل بأن

أي عرفه والاغلا بأس به ولو
أراد التقرب إلى الله تعالى لم يكره
اتصافا لكنه نادى وتسمى مسألة
الرياء فينبغي العز عنها (رو) أعلم
أنه مما ينبغي على لزوم المتابعة في
الاركان انه (لورفع الامام رأسه)
من الركوع والسجود (قبل أن
يتم المأموم التسبيحات) الثلاث
(وجوب متابعتها) وكذا عكسه
فعود ولا يسير ذلك ركوعين
(بخلاف سلامة) أو كما هي الثالثة
(قبل اتمام المؤتم التشهد) فإنه
لا يتابعه بل يبقه لوجوبه ولو لم يتم
جزئ

ولو سلم والمؤتم في اذعية التشهد
 نابعه لانها سنة والناس عنه
 غافلون (ثم يرفع راسه من ركوعه
 مسبحاً) في الولاية لو ابدل
 التون لامتد وحل يقب بيزم
 أو تحريك قولان (ويكتفي به
 الامام) وقال يقيم التشهد سرا
 (ويكتفي بالتصديق المؤتم)
 وأفضله اللهم ربنا وآل الحمد
 حذف الواو ثم حذف اللهم فقط
 (ويجزم فيها لو مفرداً) على
 المعدي يسمع رافعاً ويصعد مستوي
 (ويقيم مستوي) كما تم من أنه
 سنة او واجب او فرض (ثم يركع
 مع انفراد

المتابعة المذكورة انما يجب اذا لم يعارضها واجب كما أن وذا السلام واجب ويسقط اذا عارضه وجوب استماع
 الخطبة ومقتضى هذا أنه يجب ان تمام التشهد لكن قديماً على عكس التعليل فيقال ان تمام التشهد واجب اذا لم
 يعارضه وجوب المتابعة ثم قولهم لا يتابعه يدل على بقاء وجوب الانعام وسقوط المتابعة لتأكد ما شرع
 فيه على ما يعرض بعده وكذا ما قد مناه عن الظهيرة وجبت فقوله لم ولولم يتم جازعنا مع صريح الكراهة
 الصريحة ويدل عليه أيضاً تعليل وجوب التشهد اذ لو كانت المتابعة واجبة أيضاً لم يصح التعليل كما قد مناه
 قدس (قوله في أدعية التشهد) ينهل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم به صريح في شرح المتن (قوله
 مسبحاً) أي قال لا صلح الله قلن جده واخاد أنه لا يكرهه الا رفعه خلافاً لما في المحيط من أنه سنة وان ادعى
 الطحاوي أو تواتر العمل به لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر وعلياً وأبا هريرة رضي الله تعالى عنهم
 كانوا يكرهون عند كل خفض ورفع فقد أجاب في المراجع بأن المراد تأكيد التكرار الذي فيه تعظيم الله تعالى جميعاً
 بين الروايات والاحاديث (قوله لو ابدل التون لاما) بأن قال لما جده تفسد لكن في منية المحلى
 في بحث رتبة القاري يرى أن لا تفسد قال المحلى في شرحه القريب المخرج والظاهر أن حكمه حكم اللحن أي أنه
 واستحسنه صاحب القنية بل قال في الحلية وقد ذكر الخلاف في القصد بابدال التون لاما في قوله صلى الله
 عليه وسلم وهي لغة بعض العرب ثم نقل عن الحدادى اختلاف المشايخ في القصد بابدال التون لاما في قوله صلى الله
 وفي دينكم وفي القنوش (قوله قولان) فمن قال نحوها في جده للسكرت بقى بالجزم أو أنها كناية أي غير
 يقولها بالتحريك والاشباع وفي الفتاوى المصروفة المسحوب الثاني ا حرائق وذكر الشارح في مختصر
 الفتاوى الصوفية أن ظاهر المحيط التغيير ثم قال أي اسم لا ضمير فلا تسكن بحال وهذا الوجه المبلغ لأن
 الاطهار في اسماء الله تعالى انهم من الامم كما في تغيير النسب زاد في المحيط ولا تحريك الهاء انقل وأثنى
 وأفضل العبادة اشقتها ا حلتها والحاصل ان القواعد تقتضي اسكانها اذا كانت للسكرت وان كانت ضميراً
 فلا تحريك الا في الدرج فيجوز ان يكون مراد القائل بغير كيمها في الوقف الروم المشهور عند القزويني ا ثبت
 ان هو من اسماءه تعالى كاذكره بعض الصوفية لا يصح اسكان الهاء بحال بل لا بد من ضمها واسماؤها تظهر
 الواو الساكنة ولسدى عبد الغنى رسالة حقق فيها مذهب السادة الصوفية في أن هو عطف بالقلبة
 في اصطلاحهم عليه تعالى وأنه اسم ظاهر لا ضمير وظنه من جملة اسماءهم في حاشية البيضاوي والفاشي
 في شرح الدلائل والامام القزالي والعارف الخليل وغيرهم لكن كونه المراد هنا خلاف الظاهر ولهذا قال
 في المراجع عن القواعد المجيدة الهاء في جده للسكرت والاستراحة للكناية كذا نقل عن الثقات وفي المستحق
 انها للسكرتية وقال في التاتارخانية وفي الاقنع الهاء للسكرت والاستراحة وفي اجملة انه يقولها بالجزم ولا يبين
 الحركة ولا يقر هو ا (قوله وقال يقيم التشهد) هو رواية عن الامام أيضاً والله مال القضي والطحاوي
 وجماعة من المتأخرين معراج عن الظهيرة واختاره في الحاشية القدسي ومنى عليه في نور الابحار لكن
 المتون عن قول الامام (قوله ثم حذف اللهم) أي مع اثبات الواو وبقي رابعة وهي حذفها والاربعة في
 الافضلية على هذا الترتيب كما أفاده بالعطف بتم (قوله على المعتقد) أي من أقوال ثلاثة صحيحة قال في الخرائق
 وهو الاسم كافي الهداية والجمع والمقتضى وصح في المبسوط أنه كاللزم وصح في السراج معراج الشيخ الاسلام أنه
 كالامام قال الباقى والمعتقد الاول ا (قوله يسمع) بتشديد الميم كافي في محمد ح أي لكونه مأمراً بالتصديق
 والتصديق قال ط ولا يمين التشديد الثاني بخلاف الاول اذ لو خفف لا فاد خلاف المراد (قوله مستوي)
 هو للتأنيد فان مطلق القيام انما يكون باستواء الشقين وانما كد لغظه الاكثرون عنه فليس بمستوي كما
 نقل في هتسائي او التأسيس والمراد منه التشديد كافي في افاذه في الناية (قوله لما تم من أنه سنة) أي على قولهما
 او واجب أي على ما اختاره الكمال وتليظه او فرض أي على ما قاله ابو يوسف وظنه الطحاوي عن الثلاثة ط
 (قوله ثم يركع) أي يركع للتأنيد كافي في افاذه في الناية (قوله مع الخرو) بأن
 يكون ابتداء التكبير عند ابتداء الخرو وابتداءه عند انتهاء شرح المتن ويخبر للصدوقاً ما يستوي الامم فثلاث
 يركع كونه تأنيدياً عليه ما في التاتارخانية لم يوصى فلما تكلم بكراً أنه تليد كونه فأن كان صلى صلاة العلماء الاتقاء
 أعادوا من صلى صلاة العوام فثلاث لأن العالم التي يخط السجود قائماً مستوي والعاوي يخط ضمناً وذلك ركوع

لأن قبل الانحناء محسوب من الركوع **١٥** تأمل **(قوله واضعاً ركبتيه ثم يديه)** قدمنا الخلاف في المسئلة
 او فرض او واجب وان الأخير اعدل الاقوال وهو اختيار الكمال و يضع اليمنى منها أولاً ثم اليسرى
 كافي القهستاني ولكن الذي في الخزان واضعاً ركبتيه ثم يديه لأن يسرى له لاجل خضوعه فيسجد
 باليدين ويقدم اليمنى **١٦** ومثله في البدائع والتاتارخانية والمراجع والبحر وغيرها ومقتضاه أن تقديم اليمنى
 انما هو عند العذر اذ ادى الى وضع اليدين أولاً وأنه لا يمان في وضع الركبتين وهو الذي يظهر لصريح ذلك **(قوله)**
مقدماً يده اى على جبهته وقوله لما ذكر أى لقربه من الارض وما ذكره ما أخذ من البرل لكن في البدائع ومنها
 أى من السجدة أن يضع جبهته ثم يديه وقال بعضهم أنه في جبهته **١٧** ومثله في التاتارخانية والمراجع عن شرح
 الجواهر ومقتضاه اعتماد تقديم اليمنى وان العكس قول البعض تأمل **(قوله بين كفيه)** اى بحيث يكون
 اليهام مضاء اذ يديه كافي القهستاني وعند الشافعى يضع يديه حذو منكبيه والاؤل في صحيح مسلم والثاني
 في صحيح البخارى واختاره الحق ابن الهمام منه كل منهما بناء على أنه عليه السلام فعل كلاهما
 قال الاثنان الاؤل افضل لان فيه زيادة الجملة المسنونة **١٨** وأقره شرح التبيين والتريلاى **(قوله اعتباراً)**
 لا تترك الركبة بأولها فكيف يجعل رأسه بين يديه عند الصلوة فكذلك عند السجود سراج عن الميسر وباقى الركبات
 ملحقة بالاولها التى فيها التسمية **(قوله ضاماً أصابع يديه)** اى لمصاحبات بعضها بعض قهستاني
 وغيره ولا يندب التمسك بالاول والالتفات الى الركوع كافي التبيين وغيره **(قوله تتوجه للقبلة)** قاله
 لوفترجهما الى الابهام واخصر غير متوجهين وهذا التعليل عزاه في هاشم الخرائث الى الشافعى وغيره قال وعلمه
 في البحر بأن في السجود تنزل الركبة والناس يمال أكثر **(قوله ويعكس روضه)** اى يرفع في التوسيم من
 السجدة وجهه أولاً ثم يديه ثم ركبتيه وهل يرفع الاضيق اليمنى أى على القول بأنه يضعه قبلها قال في الحلية
 لم اقبل على صريحه **(قوله اى على ما صلب منه)** وأما حال منه فلا يجوز الاقتصار عليه بما جاءهم به
(قوله حذو طاولا) الصدغ يضم الصاد ما بين العين والاذن والقحف بالكسر العظم فوق الدماغ فاموس
 وهذا الحد عزاه في هاشم الخرائث الى شرح التبيين عن التميمى ثم قال وقيل هى ما اكتمه الجنيان وقيل هى
 ما فوق الحاجبين الى قصاص الشعر وهذا أوضح والمعنى واحد **١٩** **(قوله ووضع أكثرها واجب الخ)**
 اختلف هل القرض وضع أكثر اليمنى بعضها وان قل قولان أرجحهما الشافعى ثم وضع أكثر اليمنى واجب
 للمواظبة كما تشره في البحر وفي المراجع وضع جميع اطراف اليمنى ليس شرطاً بما عاذا الاقتصار على بعض اليمنى
 جاز وان قل كذا ذكر أبو جعفر خرائث **(قوله بعضها وان قل)** لما كان وضع مادون الاكثر متفقا على
 فرضه جعله مشبهاً به وحاصله ان صاحب هذا القيل الحق الاكثر مادونه في القرصية **(قوله كما حرمناه)**
 في شرح التلويح حيث قال واليه مع رجوع الامام كافي التريلاى عن البرهان وعليه الفتوى كافي الجمع
 وشروحه والوقاية وشروحه والطهارة وصدور التريلاى والعون والبحر والمراجع وغيرها **٢٠** وذكر العلامة
 فاسم في تعميمه ان قولهم راوية عنه وان عليها الفتوى هذا وقد استشكله الحق في التلويح بأن القول بعدم
 جواز الاقتصار على الاثني يلزم منه الزيادة على الكتاب بضم الواو يبنى حديث امرت ان اصبر على
 سبعة أعظم وقال الحق ان مقتضاه ومقتضى المواظبة الوجوب فلو جعل قوله على ركعة الصلوة وقوله لما على
 وجوب الجمع لا يرتفع اختلاف وأقر في شرح المنية وكذا في الجوزاد أن الدليل يقتضى وجوب السجود على
 الاثني أيضاً كما هو ظاهر الكتب والمصنف فان الركعة عند الاطلاق للصلوة وبه شرح في القصد والمزيد
 في البدائع والفتاوى والاختيار من عدم ترك السجود على الاثني ضيف **٢١** وهذا الذى حط عليه كلام
 صاحب الحلية فقال بعدم ما مال في الاستدلال فالاشبه وجوب وضعهما معاً وركعة ترك وضع كل منهما
 واذا كان الدليل الهادى فلا بأس بالقول به **٢٢** والله سبحانه أعلم **(قوله وفيه الخ)** ادى في شرح التلويح
 وكذا قال في الهداية وأما وضع القدمين فقد ذكر القدرى أنه فرض في السجود **٢٣** فإذا جدد وضع أصابع
 رجليه لا يجوز كذا ذكره الكرخى والبهامى ولو وضع احدهما جاز قال فاضى خان وبكره وذكر الامام
 القزوينى ان اليدين والقدمين سواء في عدم الفرضية وهو الذى يدل عليه كلام شيخ الاسلام في مسوطة وكذا
 في النباهة والعناية قال في الجنبى قلت ظاهر ما في مختصر الكرخى والهيوطى والقدرى أنه اذا رضع احدهما دون

(ويسجد واضعاً ركبتيه) أولاً
 لقربه من الارض (ثم يديه)
 الاعدل (ثم وجهه) مقدماً يده
 لما ذكر (بين كفيه) اعتباراً لا ستر
 الركبة بأولها ضاماً أصابع يديه
 لتوجهه للقبلة (وبعضه)
 نحوه وسجداً يديه (اى على ما
 صلب منه) وجهه حذو طاولا
 من الصدغ الى الصدغ وعرضاً
 من أسفل الحاجبين الى القحف
 ووضع أكثرها واجب وقيل فرض
 بعضها وان قل (وكره اقتصاره)
 في السجود (على احدهما)
 ومنعاً لاكتفاء بالاثني بلا عذر
 واليه مع رجوعه وعليه الفتوى
 كما تشرناه في شرح التلويح وفيه
 يقتضى وضع أصابع القدم

الآخرى لا يجوز وقد رأيت في بعض النسخ في روايتان ١٥ ومضى على رواية الجواز برفع احدهما في القبض
والخلاصة وتفرعها فصار في المسألة ثلاث روايات الاولى فرضية وضعهما الثانية فرضية احدهما الثالثة
عدم الفرضية وظاهره انه سئل في الضرر ذهب سجع الاسلام الى ان وضعهما سنة فتكون الكراهة تفريعية
١٥ وقد اختلف في العناية بهذه الرواية الثالثة وقال انها الحق واقره في الدرر ووجهه ان الصدوق لا يتوقف
تحقيقه على وضع القدمين فيكون اقتراض وضعهما زيادة على الكتاب بخلاف الواحد لكن رده في شرح المنية
وقال ان قوله هو الحق بعيد عن الحق وبفسده اثنى اذ لا رواية تساعد والحرابة تنفيه لان ما لا يتوصل اليه
الفرض الا به فهو فرض وحيث تضافرت الروايات عن ائمتنا بان وضع الدين والركبتين سنة ولم ترد رواية بان
فرض تعيين وضع القدمين او احدهما الفرضية ضرورة التوصل الى وضع الجبهة وهذا لو لم يرد به منهم رواية تكفي
والروايات فيه متوافرة ١٥ ويؤيده ما في شرح المجمع لمصنفه حيث استدل على ان وضع الدين والركبتين
سنة بان ما حقه الصدقة حاصله بوضع الوجه والقدمين على الارض الخ وكذا ما في الكفاية عن الزاهد من
ان ظاهر الرواية ما ذكر في مختصر الكرخ وبه جزم في السراج فقال لو وضعها في حال جهوده لا يجزئ به
ولو وضع احدهما جاز قال في القبض وبه بقي هذا وقال في الحلة والوجه على منوال ما سبق هو الوجوب
لمسبق من الحديث ١٥ اى على منوال ما حقه شيعة من الاستدلال على وجوب وضع السدين
والركبتين وتقدم اهل العدل الاقوال فكذلك اذا كان في موضع القدمين كذلك واختاره ايضا في البحر
والشرع بلالية قلت وعين جل كل من الروايات السابقة عليه بجعل ما ذكره الكرخ وبغيره من عدم الجواز
برفعهما على عدم الحل لعدم الصحة وكذا في القرطبي وشيخ الاسلام فرضية وضعهما لا ينافي الوجوب
وتصريح القدوري بالفرضية يمكن تأويله فان الفرض قد يطلق على الواجب تأمل وماء شرح من الوجوب
للصحة بحال لان وضع الجبهة لا يتوقف حقيقة على وضع القدمين بل نفيه على الركبتين والدين الخ قد دعوى
فرضية وضع القدمين دون غيره مما يلازم مع الروايات المتوافرة انما هي في عدم الجواز كما يظهر من
كلامهم لا في الفرضية وعدم الجواز صادق فالوجوب باذ كرنا لم يقل التعصية بالفرضية الا عن القدوري ولهذا
واته اهل قال في الضرر ذكر القدوري ان وضعهما فرض وهو ضعف ١٥ والحاصل ان الشهور في كتب المذهب
اعتماد الفرضية والاربع من حيث الدليل والقواعد عدم الفرضية ولذا قال في العناية والدرر اهل الحق ثم
الوجه جل عدم الفرضية على الوجوب واته اهل (قوله ولو واحدة) صرح به في القبض (قوله نحو القبلة)
قال في البرازية والمراد بوضع القدم هنا وضع الاصابع او بر من القدم وان وضع اصبعاً واحدة او ظهر القدم
بلا اصابع ان وضع مع ذلك احدي قدميه مع والا ١٥ قال في شرح المنية بعد ذلك وفيهم منه ان المراد
بوضع الاصابع وجهها نحو القبلة ليكون الاعتماد عليها والا فهو وضع ظهر القدم وقد جعلوه غير معتبر وهذا
مما يجب التنبيه فان كثر الناس عنه فغلون ١٥ اقول وفيه نظر فقد قال في القبض ولو وضع ظهر القدم دون
الاصابع بان كان المكان شيقاً ووضع احدهما دون الاخرى لم يثبت جاز كالوقام على قدم واحد وان لم يكن
المكان شيقاً بذكره ١٥ فهذا صريح في اعتبار وضع ظاهر القدم وانما الكلام في الكراهة بلا ذلك وان رأيت في
انخلاصة ان وضع احدهما بان الشرطية بدل والمعاطفة ١٥ لكن هذا ليس صريحاً في اشتراط وجهه الاصابع
بل المصرح به ان توجيهه نحو القبلة سنة بذكرها كما في البرجندى والقهستاني وسبأ في تمامه عند تعرض
المصنفه فرياً (قوله تنزيهاً) لما كان في المناسبات فانه جعل الكراهة في الاقتصار على احدهما في الصدوق
على الكثرة واحدة وهي في الاولى تعريعية وفي الثانية تنزيهية اشار الى توضيحه وقد افاده في البحر ط (قوله
يكور) البيا بمعنى على كافي ابي السعدي وهو بفتح الكاف كافي القاموس والذي في الشرا لم يمس على المواهب
عن عصام انه بالضم والفتح شاذ وهو دور العامة ط (قوله بشرط كونه) اى كون الكور الذي يصح عليه على
الجبهة لا فوقها ولما كان الكور فرداً مضافاً في ريماء توهم انه اذا كانت العامة ذات احوار كور كونهما على
الجبهة وكور منها لرفع منه على الرأس وهكذا يصح الصدوق على اى كور تنبيهه على دفعه بقوله بشرط الخ
وهذا معنى قوله في التبر بلالية اى دور من ادوارها نزل على جبهته لاجلها كما يفعل بعض من لا علم عنده ١٥
فقوله لاجلها معناه ما قلناه وليس معناه اذا كان على الجبهة اكثر من كور واحد لا يصح الصدوق عليه حتى

ولو واحدة نحو القبلة والام غير
والناس عنه غافلون (كما يكره)
تنزيهاً (يكور عمامته) الاعداد
(وان صير) عندنا (بشرط كونه
على جبهته) كلها اربعها

يعترض عليه بأن العلم وجدان العظم فلا يتقدم بكون واحد فان هذا الحق لا يتوهمه احد ويبدل على أن مراد
 الشربلاني ما قلناه انصرافه حيث قال وقد ثبتنا بما ذكرنا تنبيهنا احسننا وهو أن جهة السجود على الكور
 اذا تكن على الجبهة او بعضها اما اذا تكن على الرأس فقط وسجدته ولم تصب جهته الارض على القول بتعيينها
 ولا تنضم على مقابلة لتصح اه فلفهم (قوله كاسر) اى في قوله وقبل فرض كبسه وان قل ح (قوله
 اى ولم تصب) الاولى حذف الواو لانه بيان لقوله مقتصر ط (قوله على القول به) اى يجوز الاتصاف
 على الاتف (قوله على محله) اى محل السجود الذى هو الجبهة والاتف (قوله وبشرط) معلوف على
 قول المصنف بشرط (قوله وان يجدهم الارض) تفسيره أن الساجدين بان لا يتقبل رأيه المبلغ من ذلك فصع
 على طائفة وصحرو سطة وشعر وسرر وعله ان كانت على الارض لاعلى ظهر حيوان كسائر مشدودين
 اشجار ولا على ارز او ذرة الا فى جوارق او نيل ان لم يلبده ولكن يغيب فيه وجهه ولا يجدهم او شحش الا ان
 وجد جسمه ومن هنا علم الجوارق على الطرحة التطن فان وجد اعظم جائز الا فلا يجر (قوله والناس عنه
 غافلون) اى عن اشتراط وجود اعظم فى السجود على نحو الكور والطرحة كما يغفلون عن اشتراط السجود
 على الجبهة فى كور العمامة (قوله صم) اى لان اعتبار الكتم اتصال المصل يقتضى عدم اعتباره حائلا فيفسر
 مكانه جديلا سائل ولا يجوز من المصنف بكه كالا يجوز بكه (قوله المبسوطة عليه ذلك) الاشارة الى
 الكور او قاضل الثوب (قوله والاى) اى وان لم يكن طاهرا فلا يصح فى الاصح وان كان المرشاني صح
 الجواز فانه ليس بشئ فتح (قوله فصيح اتفاقا) اى ان اعاد سجوده على طاهر مع اتفاقا ولم يرتقل هذه المسافة
 بجموعها او اجمار ايت فى السراج ما يدل عليها حيث قال ان كنت القبلة فى موضع سجوده فمن اى حنيقة
 روايتان احداهما ان ملأته لا يجوز لان السجود ركن كالقيام به قال ابو يوسف ومحمد وزفر لان وضع الجبهة
 عند فرض الجبهة اكتم من قدر الدرهم فاذا استعمل فى الصلاة لم يقبض وان أعاد تلك السجدة على موضع طاهر
 جاز عند اصحابنا الثلاثة وعند زفر لا يجوز الا بالاستئناف الصلاة والاى الثانية من اى حنيقة ان ملأته جازة
 لان الواجب عند السجود ان يسجد من طرف اشف وذلك أقل من قدر الدرهم اه فتقوله وان أعاد لم يجز
 على ما ذكره الشارح بالاولى لان هذا فى السجود على القبس بلا سائل لكن فى المنية وشرعها ما يضايقه فانه قال
 ولو سجد على شئ تقبض فسد صلاته سواء أعاد سجوده على طاهر أو لا عند هذا وقال ابو يوسف ان أعاد على
 طاهر لا تقصد وهذا بناء على أنه السجود على القبس فسد السجدة لا الصلاة عنده وعند هذا قصد الصلاة
 فساد سجودها كونه لا تقبض اه ملحقا وفى امداد الفتح لا يصح لو أعاد على طاهر فى ظاهره او اوردى
 عن اى يوسف الجواز اه واختلف على هذا الوجه هو المذكور فى الجمع والمتظومة والكافي والدرر والمواهب
 وغيرها وكذا فى بحث التمس من كتب الاصول كالذو القصر ورسول نظم الاسلام وأما على الوجه الذى ذكره فى
 السراج فسد هراء فى شرح التحرير اى شرح القدورى على مختصر الكرى وعزاه الى الحلية الى الراحى
 والمبط عن التوارد خلا بان الوضع ليس باستعمال القبلة حقيقة فالحطت درجة عن الحل فلم يفسد لكنه
 لم يقم منه اه لكن يكفى كون ما فى السراج رواية التوارد وفى عامة الكتب هو ظاهر الرواية كاسر عن
 الامداد وبه صرح فى الحلية والبدائع ويؤيده ما صرح به جوايز خلاف من اشتراط طهارة الثوب والبدن
 والمكان فلو وقع ابتداء على مكان تقبض لا تمتد صلاته وفى الحلية اذا وقف المحلى على مكان طاهر ثم تحوّل
 الى مكان تقبض ثم عاد الى الاول ان لم يمتك على القبلة مقدار ما يمكنه فيه اداء أدى ركن جازت صلاته والا فلا
 اه وهذا كله اذا كان السجود أو القيام على القبلة بلا حائل منفصل وقد جعلت مخالفة منه من القبح عدم
 اعتبارهم المسائل المتعلّك حائلا لتبطله فى ولذا الوفاة على القبلة وهو لا يس خالف تضع صلاته وكذلك
 السجود ولو اعتبر حائلا لمحت سجدته دون اعدائه على طاهر فلو أن ما ذكره الشارح سبق على ما فى السراج
 وقد جعلت أنه خلاف ما فى عامة كتب المذهب وخلاف ظاهر الرواية والله اعلم (قوله وكذا حكم كل متصل)
 أى يصح السجود عليه بشرط طهارة ما تحته (قوله ولو بوضعه الخ) كذا الملقط للصحة فى كثير من الكتب
 وزاد فى القنية أنه يكره أى لما فيه من مخالفة المأثور قال فى القنينة فى ترجيح الصادق على الكف والتفقد قال
 فى شرح النية وما فى القنية هو الرأى أى وخبر الامور واسطفا (قوله وتغذد لم يفسد) اى برضة كفى التبية

كاسر (اما اذا تكن الكور على)
 رأيه فقط وسجدته مقتصر)
 اى ولم تصب الارض بجهة ولا
 اشف على القول به (لا يصح لعدم
 السجود على محله وبشرط طهارة
 المكان وان يجدهم الارض
 والناس عنه غافلون) ولو سجد
 على كه او قاضل ثوبه صح ولو المكان
 المبسوطة ذلك (طاهرا) والاى
 ما لم يفسد سجوده على طاهر فصح
 اتفاقا وكذا حكم كل متصل ولو
 بوضعه لكفه فى الاصح وتغذد
 لم يفسد

لا ركبته **لكن صحح المصنف أنها**
كفنه (وكره) بس ذلك (ان لم
يكن نعمة تراب او حصة) او ستر
او بر لانه ترفع (والا) يكن ترعا
فاذا لم يصح اذى (لا) بأس به
عكره تنزيها وان خلفه كان مباحا
فان اذى ان ادفع تراب من
وجهه كره ومن عمامته لا وصح
المصنف عدم كراهة بساخرقة ولو
بسبب القبا بسجل كتمه قفت
قديمه وجده على ذية لانه اقرب
للتراخي (وان جسد الزحام على
ظهر) هل هو قيد احترازي لم اراه
(مصل صلاية) اني هو فيها (جاز)
للضرورة (وان لم يصلها) بل صلى
غيرها ولم يصل اصلا او كان فرجة
(لا) يصح وشرط في الكفاية كون
ركبتي الساجد على الارض
وشرط في الجنسي صعود المسجود
عليه على الارض فالشرط خمسة
لكن نقل القهستاني الجواز ولو
الثاني على ظهر الثالث وعلى ظهر
غير المصلي بل على ظهر كل ما كور
بل على غير الظهر كالفخذين العذر
(ولو كان موضع سجوده ارفع من
موضع القدمين بقدر اربعين
مصوبين جاز) سجوده (وان
اكثر) الا لاجلة كما مر والمراد
لبنة بخاري وهي ربع ذراع عرض
سنة اصابع بخدار ارتفاعهما
نصف ذراع تقريبا عشرة اصابع
ذكره المصنف (ويظهر صديقه) في
غير رجة (ويابعده عليه عن
تخذه) للظهر كل ضويفه
بجلاف الضروف فان المقصود
اتحادهم حتى كأنهم جسد واحد

لكن قال في الحلية والذي ينبغي أنه انما يجوز بالعدو الشرعي المجوز للاجتماع به اعتبارا في خضه من الائمة به
 كما قلنا في الموضع الى وجهه شيئا يسجد عليه وخضه رأسه ومن المعلوم أن الزمان ليس يصدر مجوزا لاجتماع
 بالسجود اه قلت الظاهر أنه يجوز له فان ما يأتي من يجوز على ظهره من صلاته ضده تامل والظاهر أن هذه
 المسألة مفروضة على تقدير الامكان والا فلا سجود على الفخذ غير ممكن عادة (قوله لا ركبته) أي يصدر
 او بدونه لكن يكفيه الائمة لو صدر زبلي وغيره (قوله انها كفنه) أي فصيح يصدر وبخلافه حتى على
 أن الشرط في السجود وضع الكراهية او بضمها وان في مصلحتها ان الركبة لا تسحب اكلها ليطبقه وقد علمت
 أن الاسم هو الثاني فلهذا صحح المصنف الجواز ح (قوله وكرهه بذلك) أي ما ذكر من الحائل التصل به
 أما المتصل فلا يكره كما يأتي (قوله لانه ترفع) أي تكبره فذكره بغيره ان قصد ذلك (قوله ولا يكن ترعا) أي
 وان لم يكن قصد ذلك ترعا وكان ينبغي التصريح بغيره ليطبقه قصد الترفع حتى يظهر المقابلة ثم مر اد الشارح بهذا
 وما بعده التوفيق بين عبارتهم في بعضها يكره وفي بعضها لا بأس به وفي بعضها لا يكره فأشار الى حل كل منها
 على حلة كما هو في في العريضة المصلحة (قوله كره) أي لانه دليل قصد الترفع بخلافه من الصماعة فانه لصيانة
 المال (قوله وصحح المصنف الخ) حيث قال وأما على الخرقه ونحوها فالصحيح عدم الكراهة في الحديث
 الصحيح انه على الصلاة والسلام كان يحمل الخرقه فيصعد عليها وهي حصة صغيرة من الخوص ويحكى عن الامام
 أنه سجد في المسجد الحرام على الخرقه فنهأ رجل فقال له الامام من اين أنت فقال من خوارزم فقال الامام
 يا ابا عبد الله اني ارى اني تتعلمون منا ثم علوا ناهل تصلون على البواري في بلادكم قال نعم فقال يجوز الصلاة على
 الحشيش ولا يجوز على الخرقه والحاصل أنه لا كراهة في السجود على شيء عفرش على الارض بحال يشترط
 بجمرة الحبل الاجماع الخ اه ولكن الافضل عندنا بالسجود على الارض او على ما يشترط في نور الايضاح وممنوعة
 المصنف (قوله لانه اقرب للتواضع) أي اقرب من الارض وعلى في البرازية أيضا بأن الذيل في سفل الذيل
 وظهره وقصه القدمين في القيام شرط وقاما موضع السجدة تحققت لانها تأتي بالاث واثقها واثق من الدوم
 اه (قوله بآدم) أصل الترتيب الترتيلي وهذا بناء على القول الشارط ان يكون السجود على ظهره من
 صلاته وهو الذي متى عليه في المتن كالزواية والمقنن والكال وابن الكمال والخلاصة والواهلث وغيرها
 ولا ينبغي ان يفهم الكتب معتبرة وأما ما يأتي من القهستاني من عدم اشتراط الظهر وعدم اشتراط
 المشاهدة في الصلاة فهو قول آخر يخالف لما في عامة الكتب على انه ليس في القهستاني عدم اشتراط الظهر
 فافهم (قوله وشرط في الجنب الخ) عبرته في المراجيع قبل (قوله لكن الخ) استدلاله على الجنبى بعبارة
 القهستاني هذا اذا كان وركبته على الارض والا فلا يميزه وقبل لا يميزه وان كان سجود الثاني على ظهر الثالث
 كما في جمعة الكفاية وفي الكلام اشارة الى أن المستحب الساخر الى أن يزول الزحام كما في الخلافة على انه لا يجوز
 غير الظهر لكن في الزايدة يجوز على الفخذين والركبتين بعد ذلك في التنازع على الدين والكنين مطلقا وانه لا
 يجوز على ظهر غير المصلي كما قال الحسن لكن في الأصل أنه يجوز على الحيط وفي تيم الزايدة يجوز على ظهره كل
 ما كور اه (قوله وعلى ظهره المصلي) أي بان جسده على الشيء او على عقبه لعله ليس هذا موجودا
 في عبارة القهستاني كما علمته (قوله بل على غير الظهر كالفخذين) أي تخذي فيه كما مر (قوله ولو كان الخ)
 المسألة المذكورة في عامة المتداولات كافي القهستاني والحيوة عزها في المراجيع الى مبسوط شيخ الاسلام وكان
 ينبغي للمصنف تقديمها على المسألة التي قبلها لان قهستانيا من هذه كما اشار اليه الشارح (قوله مصوبين)
 أي موضوعة احداهما فوق الاخرى (قوله جاز سجوده) الظاهر انه مع الكراهة فانه لما قرأ من فعله على
 اقله عليه وسلم (قوله كما مر) أي في السجود على الظهر فانه ارفع من نصف ذراع ح (قوله عرض ستة اصابع)
 أي مقدر عرض ستة اصابع مضعوم بعضها الى بعض لا يطولها (قوله تتأخر اربعة اصابع) بدل من نصف ذراع
 ح فالمراد بالذراع ذراع الكراس وهو ذراع البشيران تقريبا كما قرأ في حديث الملمر (قوله ذكره المصنف) أي
 ذكره في نصف الذراع بذلك وقد رقت في الحلة في مقدمه وفي وجه التهدي به فقال الله أعلم بذلك (قوله
 في غير رجة) جله قيد الظاهر العبد ينقط بها العيشي قال في الصبر أخذ من الحلة وهذا أولى مما في الهداية
 والكاظمي والزايدة بل في أنه اذا كان في الصف لا يجازي بطنه عن تخذه لان الاية لا يحصل من مجرد الحلاوة وانما

بمصل من اظهار العبد عن ١٥ (قوله ويكره ان يرفع ذلك) كذا في التبيين لصاحب الهداية وقال
 الرمي في حاشية المصنوع انه سنة وفي صرح في زاد القبر ١٥ قلت وتقل النسخ اجماعا على التصريح
 بأنه سنة عن البرجندى والحاوى ومنه في الغيا المعنوى والتهافت عن الجلالى وقال في الحلية ومن سن
 الجردون بوجه أصابع نحو القبلة لما في صحيح البخارى ومن ادى داود عن ابي جعفر رضى الله عنه في صفة
 صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا سجد وضع يديه غير مقترش ولا فاضها واستقبل بأطراف أصابع وجهه
 الى القبلة ١٥ وقد سئل في موضع القدم ثلاث روايات القرصية والوجوب والسنة وأن المراد موضع القدم
 وضع أصابعها ولو واحدة وأن الشهور كتب المذهب الرواية الاولى وأن ابن ابراهيم رجح الحلبة الثانية
 وصرح هنا بأن توجيه الاصابع نحو القبلة سنة ثبت ما قدمناه من أن الخلاف السابق في أصل الوضع لا في
 التوجيه وأن التوجيه سنة عندنا قول واحد خلافا لما سئى عليه الشارح بجا شرح المتن وبأن ما قدمناه
 أن الحق ابن الهمام قال في زاد القبر ومنها أي من سن الصلاة توجيه أصابع وجهه الى القبلة ووضع الركبتين
 واختلف في القدمين ١٥ فهذا صريح في اعتقاده حيث جزم بأن توجيه الاصابع سنة وذكر اختلاف
 في أصل وضع القدمين أي هل هو سنة أو فرض أو واجب فاحتج هذا الصرح بأن من تبعه ولم يذهب
 ربه الطائفتين (تبيين) فتقدم في الركوع أنه يسكن الصاق الكعبين ولم يذكر ذلك في السجود وقد سئلنا عما يذهب
 منه أن السجود كذلك اذ لم يذكر ما يفرجهما بعد الركوع قال لا بل ما وضعها هنا كذلك تأمل (قوله كأمز) أي
 تلمز ما من في تسبيح الركوع من أن الله ثلاث وأنه لو تركه أفضحه تركه تفرضا وقد سئلنا في ذلك (قوله
 فلا يندى عند سجدة) كتب في حاشي الخزان أن مذاكرة على الحلبي حيث جعل الثاني ضميرا للاختصاص
 مع أن الأصل في العطف المغيرة تسمية ١٥ (قوله وسئل في انزائ الخ) وذلك حيث قال تنبيه ذكر الزبلى
 أنها تختلف الرجل في عشر وقد ردت أن من ضمها ترفع يدها ساجدا متكبيا ولا تفرج يدها من كبرها وتضع
 الكف على الكتف تحت يديها وتضع في الركوع قليلا ولا تقعد ولا تفرج فيه أصابعها بل تفتحها وتضع يدها على
 ركبتيها ولا تفتح ركبتيها وتضم في ركوعها وسجودها وتفرش ذراعها وتستر لحيها بالشهد وتضع يدها على
 رؤس أصابعها ركبتيها وتضم فيه أصابعها وإذا نهضت في صلاتها تصفق ولا تسبح ولا تقرأ الرجل وتكرر
 جاععا ونفسا في الامام وسطحن ويكره حضورها الجماعة وتؤخر مع الرجال ولا جعة عليها لكن تشدها ولا بعد
 ولا تكبير يمين ولا تسبح أن تفر بالغير ولا تجهير بالجهرة بل لو قيل بالصداجهير هالاكس شامع
 أن صوتها مودة وأذا الحدادى أن الأمانة كالسنة الا في الرفع عند الاحرام فانها كالرجل ١٥ أقول وقوله ولا
 تفتح ركبتيها صوابا وتضم يدين لا كما قدمناه من المراج عند قول الشارح في الركوع ويسن أن يلمس كعبه
 وقوله تلمز رؤس أصابعها ركبتيها معنى على القول بأن الرجل يضع يده في التشهد على ركبتيه والصحيح أنها
 سواء كما سئلنا في قوله لكن تشدها صوابا لكن تصنع منها إذا عبرة بالناس والصبيان في جاعة الجمعة والشرط
 فيهم ثلاثة رجال وقد سئلنا أيضا عن المراج من شرح الوجوه أن الخلفى كلفه واحدا ما ذكره أن الخلفى في سن
 وعشرين وقد ذكرى المراج أن السجدة أصابع القدمين كما ذكره في المجتبى ثم هذا كله غير مرجح في الصلاة والا
 فالمرأة تختلف الرجل في مسائل كثيرة مذكورة في مسكناات الاشياء فراجعها (قوله مع الكراهة) أي ان
 الكراهة كالشرح المنية (قوله بل لو وجد الخ) المناسب هنا التبرع لأن هذا منوع على القول بأن الرفع
 سنة وأن كانت السجدة الثانية فرضا لعمقها بدونه في هذه الصورة وكذا يتبرع على القول بالوجوب الذي رجحه
 في الفتح والحلية بخلاف القول بالقرصية الذي خصمه في الهداية فاقهم (قوله مع والا) ملحق الهداية بأن
 ما قرب من التي يبلى سكره (قوله ووجه في التبر الخ) قال في الخزان وفي التبر بلاية عن السجدة
 أنه الأصح من الامام وفي التبر أنه الذي ينبغي التحويل عليه وعليه انصرم السابق ١٥ (قوله ثم بالرفع
 عند سجدة) أي يوسف بالوضع وتبرنا الخلاف فيما لو أحدث وهو ما جده في موضعنا بعد السجدة عند سجدة
 لا عند أبي يوسف وما هذا الذي يفتد على الرابطة وحدث في السجدة الاولى من الخساسة فضا وقد سئلنا عن سجدة
 عند أبي يوسف أقول وانظر قول أبي يوسف المذکور مع قوله بقرصية السجدة بين السجدة وبين الطائفة فيها
 قائم يستلزم قرصية الرفع فخال من ظهر أن الرفع المذکور فرض مستقل عنه لا مع السجدة كذا أفاده شيخنا

(ويستقبل بأطراف أصابع

رجله القبلة ويكره ان يرفع

ذلك كما يكره ما وضع قدماء وضع

اخرى بلا عذر (ويسمى بيه

ثلاثا) كما مر (والمرأة تصنع

فلا يندى عند سجدة) وتلقن بطنها

بعضها لانه اسهل وسرور في

الطرائق انها تختلف الرجل في

سجدة وعشرين (ثم يرفع رأسه

مكبوا ويكفي بيه) مع الكراهة

(ادنى ما يطلق عليه اسم الرفع)

كما يصح في المسح على الركبة

بالا في كسائر الأركان بل لو سجد

على لوح فرفع فسد بلا رفع أصلا

صح وصح في الهداية انه ان كان

الى التسعود أقرب صح والا لا

ووجه في التبر والتبر بلاية ثم

السجدة الصلاة تتم بالرفع عند

تجدد عليه القوى

خلفه الله تعالى (قوله كالنلابة) حتى لو تكلم فيها او احدث فعلية اعادتها ابن مالك عن ثمانية (قوله لما من)
 اى من انه سنة او واجب او فرض ح (قوله مطمئن) اى بقدر تسيعة كما فى متن الدرر السراج وهل هذا
 دين لا كنهه ولا لغة الظاهر الاول دليل قول المصنف وليس بينهما ذكر مسنون وقتنا فى الواجبات عن ط
 أم لو اطال هذه الجلسة او قومة الركوع اكثرت تسيعة بقدر تسيعة ماها يلزمه مجرد السهو اه وقدما
 صانه تأمل (قوله وليس بينهما ذكر مسنون) قال ابو يوسف سألت الامام يقول الرجل اذا رفع رأسه من
 الركوع والسجود اللهم اغفر لي قال يقول ربنا قال الحمد وسكت ولقد احسن فى الجواب اذ لم يثن عن الاستغفار
 شهر وغيره اقول بل فيه اشارة الى انه غير مكروه اذ لو كان مكروها لتهى عنه كما يهوى عنه القراءة فى الركوع
 والسجود وعدم كونه مسنونا لا ينافى الجواز كالسجدة بين الفاتحة والسجدة بل يفتى أن يثب الدعاء بالمغفرة بين
 السجدين خروجهما من خلاف الامام احمد لا طائل الصلاة بركه عامدا ولم أر من صرح بذلك عندنا لكن صرحوا
 باستصحاب مرعاة الخلاف والله اعلم (قوله وما ورد داخ) من الوارد فى الركوع والسجود ما فى صحيح مسلم انه
 صلى الله عليه وسلم كان اذا ركع قال اللهم لك ركعت وبك أمنت ولك اسألت خشع لك سمعى وبصرى ونفسى وعظمتى
 وعصى واذا سجد قال اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك اسألت سجد وجهى للذى خلقه وسوره ونفسى لله وعصى
 تسابعا لله احسن الخالقين والوارد فى الرفع من الركوع انه كان يزيد على السجرات والارض وعلى ما شئت
 من شئ بعد اهل الشاء واجد ما قال المحدث وكذا قال عبد لا ما فتح لنا عجلت ولا معطى لما شئت ولا قطع
 ذا الحمد مثلك الحمد واهم واهم واودود وغيرهما وبين السجدين اللهم اغفر لي وارحمي وارحمي وارحمي وارحمي
 رواء او دود وحسنه التورى وصحبه الماسك كذا فى الحلية (قوله يعول على النقل) اى تهجد او غيره
 خزان وكسب فى هامشه فيه رد على الزيلعي حيث خصه بالتهجد اه ثم اعمل المذكور صرح به المشايخ فى
 الوارد فى الركوع والسجود وصرح به فى الحلية فى الوارد فى القومة والجلسة وقال على أنه ان ثبت فى المكتوبة
 فليكن فى حالة الانفراد أو الجماعة والمأمومون محصورون لا يتفعلون بذلك كائن عليه الناقصة ولا ضررى
 التزامه وان لم يصرح به مشايخنا فان القواعد الشرعية لا تتبعه كفى الصلاة والتسبيح والتكبير والقراءة
 كما يثبت فى السنة اه (قوله بلا اعتقاد داخ) اى على الارض قال فى الكفاية تأشبه الى خلاف الشافعى فى
 موضعين احدهما يعتقد يديه على ركبته عندنا وعندنا على الارض والثانى الجلسة النخسة قال شمس الافة
 الحلوانى الخلاف فى الفضل حتى لو فعل كاهومذهبا لا بأس به عند الشافعى ولو فعل كاهومذهبا لا بأس به
 عندنا كذا فى المحيط اه قال فى الحلية والاشبه أنه سنة او مستحب عندهم لا ذر فليكرهه فله تنزيها ان ليس
 به عذر اه وتبعه فى الجروا ليه بشر فواهم لا بأس فانه يظن فعازكه اولى القول ولا ينافى هذا ما قدمه الشارح
 فى الواجبات حيث ذكر من ازل فهو قبل ثمانية وراية لان ذلك المحمول على التعمد الطويل ولا يحدث الجلسة
 هنا بل تخفيفه تأمل (قوله فيما من) اى من الاركن والواجبات والسنة بجر (قوله ولا يسن) وكذا
 قديمه لثلاثة الرفع فى الدعاء والاستسقاء لما سبق انه مستحب (قوله لا فى سجع) اشار الى أنه لا يرفع
 عند تكبيرات الاستسقاءات خلافا لشافعى وأحمد فذكره عندنا ولا يجسد الصلاة الا فى رواية يسكن عن الامام
 وقد اوضح هذه المسألة فى الفتح وشرح المنية (قوله بناء على أن الصفا والمروة واحد) ذكر ذلك وقتنا
 بين كلام المصنف والتنظيم الا حيث عدها ثمانية وبين ما ورد فى الحديث من عدها سبعه بان الوارد ظفره
 الى السعى المتضمن للصفا والمروة فعداه واحد والمصنف والتابعين نظر الى انهما اثنان صارت ثمانية والوارد
 هو قوله صلى الله عليه وسلم لا ترفع الا يدي الا سبع مواطن تكبيرة الافتتاح وتكبيرة القنوت وتكبيرات
 العبد من ذكر الاربعة فى السجدة كذا فى الهداية والاربعة عند استلام الطمرو عند الصفا والمروة وعند الوقوف وعند
 الجمرات الاولى والى الوضوء كذا فى الكفاية قال فى فتح القدير والحديث غريب بهذا اللفظ وقد روى الطبرانى
 عن ابن عباس رضى الله عنهما ما عه صلى الله عليه وسلم لا ترفع الا يدي الا سبع مواطن حين يفتتح الصلاة
 وحين يدخل المسجد الحرام فينظر الى البيت وحين يقوم على الصفا وحين يقوم على المروة وحين يقف مع الناس
 عشية عرفة ويجمع والمقامين حين يرى الجمرة اه ولا يفتى عليك أن تفسر ما ورد فى الهداية هو الموافق
 لكلام الشارح بخلاف ما فى الفتح اذ ليس فيه عده الصفا والمروة واحدا بل ليس فيه ذكر القنوت والعباد فافهم

كالتلابة اتفاقا جمع (ويجلس
 بين السجدين مطمئن) لما توضع
 يديه على ركبته كالشهد منية
 المعنى (وليس بينهما ذكر مسنون
 وكذا) ليس (بعد رفعه من
 الركوع) دعاء وكذا لا يأتى فى
 ركوعه وسجوده بقية التسبيح
 (على المذهب) وما ورد فيحول على
 النقل (ويكره ويسجد) ثمانية
 (مطمئنا ويكبر للتهوى) على
 صدور قديمه (بلا اعتقاد فعود)
 استراحة ولو فعل لا بأس ويكره
 تقديم احدهما رجليه عند
 النهوض (والركعة الثانية
 كالاولى) فيما من (غيره لا يأتى
 بنما ولا تعود فيها اذ لم يشعرا الا
 مرة (ولا يسن) مؤكدا (رفع يديه
 الا فى) سبع مواطن كما ورد بناء
 على أن الصفا والمروة واحد نظرنا
 لى ثلاثة فى الصلاة (تكبيرة
 افتتاح وقنوت وعبد

(و) خمسة في الحج (استلام) الجبر (والصفا والمروة وعرفات والجمرات) ويجمعها على هذا الترتيب بالترتيب نفس صميمه وبالترتيب لان الصبي
 منع قوته هذا استلام الصفا * مع معرفة عرفات الجمرات (والرفق بهذا اذ فيه) للحرمية ٣٤٩ (في الثلاثة الاول) و اما في الاستلام والار
عند الجهرتين الاولى والوسطى فانه يرفع هذا يسكنه ويجعل بالثما الجبر والكعبة و اما عند الصفا والمروة عرفات فيرفعهما كادعاء

أولئك الذين هم في شك من الله واليوم الآخر

ويشم السبابة وقال في شرحها الصغير وهل بشر عند الشهادة عند نفيه اختلاف صحيح في الخلاصة والبرازية
 أنه لا يشترط صحيح في شرح الهداية أنه بشر وكذا في المتقط وغيره وصفتها أن يخلق من يده العيني عند الشهادة
 الإبهام والوسطى ويقبض البصر وانخسر وبشر بالسجدة أو يعقد ثلاثة وتبين بأن قبض الوسطى والبصر
 وانخسر ويضع رأس الإبهام على حرف مفصل الوسطى الأوسط ويرفع الأصبع عند الثاني ويضعها عند
 الأثبات ١٥ وقال في التشرع الصغير قبض الأصابع عند الإشارة هو المروي من محمد في كفة الإشارة
 وكذا عن أبي يوسف في الأمانى وهذا فرع صحيح الإشارة وعن كثير من المشايخ لا يشترط أصلا وهو خلاف الدررية
 والرواية فمن محمد ما ذكره في كفة الإشارة قول أبي حنيفة ١٥ ومنه في فتح القدير وفي القهستاني
 وعن أحمد بن أبي جعفر أنه سنة فيخلق إبهام العيني ووسطاها لمصاها رأس إبهام وبشر بالسبابة ١٥ فلهذا
 المتقول كما هو صريحه بأن الإشارة المسنونة النماهي على كفة خاصة وهي العقد أو التخلق وأما رواية بيط
 الأصابع فليس فيها إشارة أصلا ولهذا قال في الفتاوى شرح المتن وهذا أي ما ذكر من الكفة فرع صحيح
 الإشارة أي مفرع على قصير رواية الإشارة وليس ناقول بالإشارة بدون تخلق ولهذا أنشئت الإشارة بهذه
 الكفة في طاعة الصكيب كالأدب والتباعد ومعارض الدررية والذخيرة والظهير وتوفي القدير وشرح المتن
 والقهستاني والجلية والتهرور والملتقى للهنسي معز إلى شرح النفاية وشرح في درر البحار وغيرها كما ذكر
 عباراتهم في رسالة جيتهارغ الترد في عقد الأصابع عند التشهد وحزرت فيها أنه ليس لساوي قولين الأول
 وهو المشهور في المذهب بيط الأصابع بدون إشارة الثاني بيط الأصابع إلى حين الشهادة فيعقد عنده ويرفع
 السبابة عند الثاني ويضعها عند الأثبات وهذا ما اعتقده المتأخرون لثبوته عن النبي صلى الله عليه وسلم
 بالأحاديث العديدة ولحمته نقله عن أئمتنا الثلاثة فلهذا قال في الفتاوى أن الأول خلاف الدررية والرواية
 وأما ما عليه عامة الناس في زماننا مع الإشارة من البسط بدون عقد فلم أر أحدا قال به سوى الشارح تبعا
 للشرع الثاني عن البرهان للعلامة إبراهيم الطرابلسي صاحب الاسعاف من أهل القرن العاشر وإذا عارض
 كلامه كلام جمهور الشارحين من المتقدمين والمتأخرين من ذكر القولين فقط فاعلم على ما عليه جمهور العلماء
 لاجتماع الروايات فأخرج نفسك من غلبة التقليد وحيرة الدوام واستغنى بمصباح التحقيق في هذا المقام
 فانه من نسخ المقاتل للعلام (قوله بحسبته وحدها) فذكر أن بشر بالسبابة في الفتاوى وغيره (قوله
 ويقولنا الخ) هذا الاحتراز عما يصح لو كان القائل بالقد فأنل بأنه لا بشر بحسبته وهو خلاف الواقع كما هو صريح
 قوله يعقد عند الإشارة والذي يحصل من كلام البرهان قول ملحق من القولين وهو الإشارة مع بيط الأصابع
 بدون عقد وقد علمت أنه خلاف المتقول في كتب المذهب وأن ما نقله الشارح عن درر البحار وشرحه خلاف
 الواقع ولعله قول غريب لم نر من قاله متبعه في البرهان وبشر عليه الناس في طاعة البلدان وأما المشهور المتقول
 في كتب المذهب فهو ما سمعته والله تعالى أعلم (قوله وفي الحيط سنة) يمكن التوفيق بينهما غير مؤكدة
 ط (قوله كما يحسنه في الصر) حيث قال ثم وقع لبعض الشارحين أنه قال والاخذ بتشهد ابن مسعود فكان واجبا ولهذا
 الخلاف في الأولوية والظاهر خلافه لأنهم جعلوا التشهد واجبا ومبني على تشهد ابن مسعود فكان واجبا ولهذا
 قال في السراج ويكره أن يزيد في التشهد حر فالقبيضي يعرف قبل حرف قال أبو حنيفة ولو نقص من تشهده
 أو زاد فيه كان مكروها لأن أذكر الصلاة محصورة فلا يزداد عليها ١٥ والكرامة عند الإطلاق التعرير (قوله
 ويرمز الخ) وكذا جزم به في التبر والخير إلى في حواشي البحر حيث قال أقول الظاهر أن الخلاف في الأولوية
 ومعنى قوله لم التشهد واجب أي التشهد المروي على الاختلاف لا واحد بعينه وقوا عندنا يقتضيه ثم رأيت
 في التبرقيا ما قلته وعليه فالكرامة السابقة تبرئة ١٥ أقول وبزيده ما في الحيلة حيث ذكر أن قلنا التشهد
 المروية عن ابن مسعود ثم قال وأعلم أن التشهد اسم لمجموع هذه الكلمات المذكورة وكذا ما روي عن ظاهره
 سمي به لاشتغاله في التهادين الخ (قوله لا الاختيار عن ذلك) أي لا يصدق الاختيار والحكاية عما وقع في
 الحرائج من صلى الله عليه وسلم ومن ربه سبحانه ومن الملائكة عليهم السلام وتمام بيان القصة مع شرح أضاف
 التشهد في الامداد فرأى (قوله لما شربن) أي من الامام والمأموم والملائكة قاله النووي واستحسنه
 السروجي (قوله لا حكاية سلام الله تعالى) الصواب لا حكاية سلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ط

وفي الشرع بلالية عن البرهان
 الصحيح أنه بشر بحسبته وحدها
 يرفعها عند الثاني ويضعها عند
 الأثبات واحتراز الصحيح عما قبل
 لا بشر لانه خلاف الدررية
 والرواية ويقولنا بالسجدة عما
 قبل يعقد عند الإشارة ١٥
 وفي العيني من القصة الأصح
 أنها مستحبة وفي الحيط سنة
 (وقرأ تشهد ابن مسعود) وجوبا
 كما يحسنه في البحر لكن كلام غيره
 يفيد به وجزم شيخ الاسلام بالجد
 بأن الخلاف في الأفضلية ونحوه
 في مجمع الانهر (وقد عدا لثبات
 التشهد) معانيها مرادة على وجه
 (الأنشاء) كأنه يعني الله تعالى وسلم
 على نبيه وعلى نفسه وأولائه
 (لا الأخبار) عن ذلك ذكره
 في الجنبى وظاهره أن شهر علينا
 لما ضرب من لا حكاية سلام الله تعالى

(قوله يقول فيه أن رسول الله) نقل ذلك الزاقي من الشافعية ورده الحافظ ابن حجر في تحريج أحاديثه بأنه لأصل ذلك بل أنفاً تشهد متواترة عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول أشهد أن محمداً رسول الله وعبداه ورسوله اه ع من الزرقاني قال في التفتة نعم إن أراد تشهد الإذان مع لأنه صلى الله عليه وسلم أفن مرة في سفر فقال ذلك اه قلت وكذلك في الحضاري من حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال خفت أن زاد القوم الحديث وفيه فقال صلى الله عليه وسلم أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أني رسول الله وهذا كان خارج الصلاة قاله لما ظهرت الهجرة على يديه من البركة في الزاد (قوله ولا يزيد في القرض) أي وما أحق به كالوتر والسنة الرواتب وان نظر صاحب البرقي واليتنظر حكم المنذور وقتاً النقل الذي أفقده والظاهر أنه بما في حكم النقل لأن الوجوب فيه ما عارض ط (قوله أجماعاً) وهو قول أصحابنا وما لك وأحد وعند الشافعي على الصحيح أنها مستصبة فيها للجمهور وما رواه أحد وابن خزيمة من حديث ابن مسعود ثم إن كان النبي صلى الله عليه وسلم في وسط الصلاة نهض حين فرغ من تشهده قال الحماوي من زاد على هذا فقد خالف الإجماع بصر وعلمه فراد الشارح أن ما ذهب إليه الشافعي مخالفاً للإجماع قافهم (قوله فقط) وقيل لأجيب ما قبل وعلى آل محمد **ص** القاضى الآم وقيل ما لم يؤخر متداراً أو مكن وقيل يجب ولو زاد حرفاً واحداً أو رداً لكل في البصر وذكر أن ما ذكره المصنف هنا هو المختار في الخلاصة واختاره في الحاشية اه وسرح الزيلعي في السهو بأنه الأصح وكلام الحلبي في شرح المنية الكبير يقتضي ترجيحاً أيضاً **ص** ذكر في شرحه الصغير أن ما ذكره القاضى الإمام هو الذي عليه الأكثر وهو الأصح قال الخوازمي فتد اخلف التصحيح كثر وبني ترجيح ما ذكره القاضى الإمام اه تأمل ثم كله على قول أبي حنيفة والافق الترانجية عن الحماوي أنه على قولهما لأجيب السهو ما يبلغ إلى قوله جديد (قوله على المذهب المتيقن) لم أر من صرح بهذا اللفظ سوى المصنف والشارح وإنما الذي رأيت عليه ما عائله أنا (قوله بل لتأخير القيام) فوجب عليه السهو ولو سكت كما في شرح المنية (قوله سكت اتفاقاً) لأن الزيادة على التشهد في القعود الأولى غير مشروعة كما مر فلا يأتي بشئ من الصلوات والدعاء وان لم يلزم تأخير القيام عن محله أو التعمد واجب عليه متبعة لأمامه (قوله فترسل) أي يثقل وهذا ما صححه في الثانية وشرح المنية في بحث المسبوق من باب السهو وفي الأقوال مصحح أيضاً قال في الجروقي في الإتياء بما في الحاشية كالا يتيقن وليس وجهه كما في التبرأت يقتضي آخر صلاته في حق التشهد وبأن فيه بالصلاة والدعاء وهذا ليس آخر أقوال اه وهذا في فعدة الأحكام الأخيرة كما هو صريح قوله ليرفع عند سلام أمامه وأما في قبلها من اقتصد حكمه بالسكوت كالا يتيقن اه ومثله في الحلية (قوله وقيل يكزركة الشهادة) كذا في شرح المنية والذي في البرور والحلية والخيرة يكزركة الشهادة تأمل (قوله واكتفى المقترض) قد به لأنه في النقل والواجب قب الفاتحة والسورة وأنها (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية وفيه كلام يأتي قريباً (قوله ولو زاد لا بأس) أي لو ضم إليها سورة لا بأس به لأن القراءة في الآخرين مشروعة من غير تقدير والاعتصام على السانحة مسنون لا واجب فكان النسيء خلاف الأولى وذلك لا ينافي المشروعية والبابية بمعنى عدم الإثم في الفعل والتارك كقصة مناه في أوائل بحث الواجبات وبه ادفع ما أورده في التبرهن على البر من دعوى المناقاة (قوله وصحح العيني وجوبها) هذا ما قبل ظاهر الرواية وهو رواية الحسن عن الإمام وصحها ابن الهمام أيضاً من حيث الدليل ومضى عليها في المنية فلو وجب بصود السهو ترك قراءتها ساهوا والإساءة تركها عدا لكن الأصح عدمه لتعارض الأخبار كما في الجنتي وأخذه في الحلية (قوله وسكوت قدرها) أي قدر ثلاث تسميات (قوله وفي النهاية قدر تسمية) قال شيخنا وهو أئني الأصول حلية أي لأن ركن القيام يحصل بها للمتران الركنية تتعلق بالادنى (قوله فلا يكون سبباً بالسكوت على المذهب الخ) اعلم أنهم انفقوا في ظاهر الرواية على أن قراءة الفاتحة أفضل وعلى أنه لو اقتصر على التسبيح لا يكون سبباً وأما لو سكت ففسر في الخط بالأساءة وقال لأن القراءة فيها شرعت على سبيل الذكر والنساء ولهذا تعينت الفاتحة لقراءة لأن كهذا كروثا وان سكت بعد الأساءة ترك السنة ولو ساهوا لسهو عليه وصرح غيره بالتصديق الثلاثة في ظاهر الرواية وعدم الأساءة بالسكوت قال في البائهم والصحيح جواب ظاهر الرواية لما رواه شافع عن علي وابن مسعود رضي الله تعالى عنهما أنهم ما كانوا يقولان المصلي بالخيار في الآخرين أن شافراً أو شاء

وكان عليه الصلاة والسلام يقول فيه أن رسول الله (ولا يزيد في القرض) (على التشهد في التعدة الأولى) أجماعاً (فإن زاد عامداً) (كره) قبب الاعادة (أو ساهوا) (وجب عليه سجود السهو إذا خال الأهم صل على محمد) فقط (على المذهب) المتقن به لا تنصص الصلاة بل لتأخير القيام ولو فرغ المؤمن قبل أمامه سكت اتفاقاً وأما المسبوق فترسل ليرفع عند سلام أمامه وقيل يتم وقيل يكزركة الشهادة (واكتفى) المقترض (فيما بعد الأولين) بالفاتحة (فإن سكت على الظاهر ولو زاد لا بأس به) (وهو تخيير بين قراءة) الفاتحة (وصحح العيني وجوبها) (وتسبيح ثلاثاً) وسكوت قدرها وفي النهاية قدر تسمية فلا يكون سبباً بالسكوت (على المذهب) لتبوت التصريح على وابن مسعود

سكت وان شامس وهذا باب لا يدرك بالقاس فالمرى عنهما كل مرى عن النبي صلى الله عليه وسلم ٨١ وفي الثانية عليه الاعتماد وفي الذخيرة هو الصحيح من الرواية وروح ذلك في الحلية بما لا يزيد عليه فارجع اليه والحاصل أن عند صاحب المحيط بكرة السكوت ثلثة سنة القراءة فالقراءة عند سنة لكن لما شرت على وجه الذكر حلت السنة بالسبع فغير بينهما وهو ما مشى عليه المصنف فالقراءة افضل بالنظر الى التسبيع وسنة بالنظر الى السكوت حتى لو سيع ترك الاضل ولو سكت اما ترك السنة وما يقوم مقامها وأما عند غير صاحب المحيط فلا يكره السكوت ثلثون الضمير بين الثلاثة فصارت القراءة افضل بالنظر الى التسبيع وإلى السكوت فقد اتفق الكل على افضلية القراءة وانما اختلفوا في سنتها بناء على صكره السكوت وعدمها وقد علمت أن الصحيح العقد الضمير بين الثلاثة وبمفعل ما في عبارة الشارح حيث قال اول ان الفاتحة سنة على الظاهر فانه مبنى على ما في المحيط ثم شى على خلافه حيث اعتمد الضمير بين الثلاثة فزاد على المصنف السكوت وقال انه لا يكون مسببا فاعتزم هذا الضمير بالترديد وما قلته من البدائع والذخيرة والحلية رأيته فيها وفي غيرها وذكرت تصورها فيما قلته على الصريح فلا تعد على ما قل منها بخلاف ذلك فافهم ثم اعلم ان انفاقهم على افضلية الفاتحة لا ينافي الضمير اذا لم ينفع من الضمير بين الفاضل والا فضل كالخروج القصير (بنية) ظاهر كلام المتن وغيرها أن الفاتحة مفروضة على وجه القرآن وفي القهستاني قال علاؤنا انها قرأه ثمانية اثناء لا القراءة ٨١ ونقل في الجني عن شمس الاثنية أنه الصحيح لكن في النهاية قال ومن ابى يوسف يسبح ولا يسكت واذا قرأ الفاتحة فعلى وجه الشاء لا القراءة وهه أخذ بعض المتأخرين ٨١ وفي الحلية لكن قد من أن الصواب أن الفاتحة لا تخرج عن القرآنية بالنية (قوله وهو المصارف الخ) حمله أن حديث العيصين عن ابي قتادة أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر والعصر في الركعتين الاولين بضاعة الكتاب وسورتين وفي الركعتين الاخيرتين بضاعة الكتاب يفيد المواظبة على ذلك وهي بلا ترك دليل الوجوب والجواب أن الضمير المروى مصارف لها من الوجوب لأن حكم المرفوع كافتدائها وهذا رد على المعنى وابن الهمام (قوله الاقتراس) انما خصه بالذكر للاشارة الى ثنى القول بالتورك كما هو مذهب الشافعي والافاضل أحكام القعود لا تختص بذلك كما تفرق فافهم (قوله وعلى على النبي صلى الله عليه وسلم) قال في شرح المنية واختار في معناها ما في الكفاية والفتاوى قال مثل محمد بن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقال يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وبالله على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم الصلاة على محمد وعلى الموافقة لما في الصحيحين وغيرهما (قوله وسع زيادة في العالمين) أي مرة واحدة بعد قوله كما باركت الخ أو ما بعد قوله كما صليت ثم ثبت قال في الحلية وفي الاصح ابن حبرة شكاه الصلاة المذكورة عن محمد بن زيادة في العالمين بعد قوله كما باركت وهو في رواية مالك ومسلم وأبي داود وغيرهم وفي نسخة من الاصحاب زيادة في العالمين بعد كما صليت أيضا وهي مذكورة في بعض احاديث هذا الباب لكن لا يصح في الآتي من رواها من الحصابة ولا من خرجها من الحفظ ولا يثبتها في نفس الامر ٨١ وأشار الشارح الى هذا حيث عبر بزيادة الاكثر كرافهم (قوله ونكر اراك محمد مجيد) استدراك على ما قلته الزيلعي وغيره من محمد في كفة الصلاة المذكورة من الاقتصار على ائمة محمد مجيد مرة في آخرها فقطع أنه في الذخيرة نقلها عن محمد مكرزة وتقدم انها في الصحيحين كذلك (قوله وعدم كراهة الترمذ) حط على فاعل مع ومفاده أنه لم يصح منه لعدم ثبوته في صلاة التشهد ولذا قال في شرح المنية والايان بما في الاحاديث الصحيحة اولى وقال في النقص والاولى ترك احتياطاً في شرح المهاج للرمي قال النووي في الاذكار زيادة وارسم محمد اولا محمد كما رجحت على ابراهيم بدعة واعتبر من ورودها في عدة احاديث صحيح الحاكم بعضها وترحم على محمد ورد بعض بمحقق أهل الحديث بأن ما وقع للناكم وهم وبأنها وان كانت ضعيفة لكنها شديدة الضعف فلا يعمل بها ويؤيد قول ابي زرعة وهو من ائمة القرن بعد أن ساق تلك الاحاديث وبين ضعفها ولعل المنع ارجح لضعف الاحاديث في ذلك أي لشدة ضعفها وبما تقرر من أن سبب الانتكار كون الدعاء بالرحمة لم يثبت هناك من طريق يثبت به والباب باب اتباع ما قلته ابن عبد البر وغيره من أنه لا يدعي صلى الله عليه وسلم لفظ الرحمة فان اراد الثاني امتناع ذلك مطلقا فالاحاديث الصحيحة صريحة في رده فقد صح في سائر روايات التشهد السلام عليك اجمع النبي ورحمة الله

وهو المصارف المواظبة على

الوجوب (ويضعل في القعود

الثاني) الاقتراس (كالاول

وتشهد) أيضا (وصلى على النبي

صلى الله عليه وسلم وصح زيادة

في العالمين ونكر اراك محمد مجيد

وعدم كراهة الترمذ

وركانه ومع أمه الله عليه وسلم اتزمن قال ارحمني وارحم محمد اولم ينكر عليه سوى قره ولا ترجم معناه احدا
وصولها لا يمنع طلبها كمال الصلاة والوسيلة والتمام المحمود لما فيه من عودا القسمة على الله عليه وسلم بزيادة
ترقية التي لا نهاية لها واداهي بزيادة ثوابه على ذلك اهـ والحاصل أن الترحم بعد التشميد ثبت وان كان
قد ثبت في غيره ممكن جازا في نفسه (قوله ولو ابتدأ) أي من غير تبعية للصلاة والسلام وذكر في العروا والمجلة
أن الكرامة في الابتدأ مستحق عليها وتقبه في الثربان عبارة الزباني في آخر الكتب تقتضي أن الخلاف في
الكل قال اختصروا في الترحم على النبي صلى الله عليه وسلم بأن يقول اللهم ارحم محمدآ حال بعضهم لا يجوز
لأنه ليس فيه ما يدل على التعظيم كالصلاة وقال بعضهم يجوز لأنه الصلاة والسلام كان من اشوق العباد إلى
من يدركه الله تعالى واختاره السرخسي في وقوده في الاثر ولا يفتى على من أتبع وقال أبو جعفر وأنا أقول
وارحم محمد بالتوارث في بلاد المسلمين واستدل بعضهم على ذلك بتفسيرهم الصلاة والسلام الاخرى على قوة الله الرحمن وعهدا
في الدلالة مع قيام احدهما مقام الاخر وهذا قوله صلى الله عليه وسلم في الصلاة والسلام الاخرى على قوة الله الرحمن وعهدا
اه قافهم (قوله ذكره الرمي الشافعي) أي في شرحه على مناجاة التورى ونصه والافضل الايمان بلفظ
السادة كما قاله ابن طهيرة وصرح به جميع وبه اتفق الشارح لأن فيه الايمان بأمر نبيه وزيادة الاخبار
بالواقع الذي هو ادب وهو افضل من تركه وان تردد في اخذها لاسنوى وأما حديث لانسيدوني في الصلاة
في أصله كما قاله بعض متأخري الحفاظ وقول الطوسي انها بصله غلط اهـ واعترض بأن هذا يختلف
لذهبتا لما تزم من قول الامام من أنه لو زاد في تشييده واتقن فيه كان مكرها قلت فيه فذكر ان الصلاة زائدة
على التشديد ليست منه فهو ينبغي على هذا عدم ذكرها في التشديد ان محمد عبده ورسوله وأنه يأتي جماع ابراهيم
عليه السلام (قوله لمن أيضا) أي مع كونه كذبا (قوله والصواب بالواد) لأنه وادى العيين من ساد
يسود قال الشافعي

وعاصروني عاصروني روائه • اني الله أن احوي بآتي ولا أب

(قوله ونص ابراهيم الخ) جواب عن سؤال تقدم له من خص التشبيه بابراهيم دون غيره من الرسل الكرام عليهم
الصلاة والسلام فأجاب بثلاثة اجوبة الاول أنه سلم علينا الله المراءج حيث قال أبلغ أشرك مني السلام والثاني
أنه سماه المسلمين كما خبر عنه تعالى بقوله هو سماكم المسلمين من قبل أي بقوله ربنا و اجلسنا المسلمين لا وس
ذكرتنا أنه مسلمة والى العرب من ذرية وبذرية ابنه اسماعيل عليهما السلام فنصه ناظرا لها رقة مجازا على
هذين القطعين منه والثالث أن المطلوب صلاة يتخذ الله تعالى بها يتناصلي الله عليه وسلم خيلا كما اتخذ ابراهيم
عليه السلام خيلا وهذا استحباب الله تعالى دعاء عباده فاختذه الله تعالى خيلا أيضا في حديث العصيين ولكن
صاحبكم خليل الرحمن وأجيب بأجوبة آخر منها أن ذلك لا يوتى والتشبيه في الفضائل بالاتباع مرغوب فيه
ولرفعة: بأن في الرسل وكونه افضل بقية الانبياء على الراجح ولو افترضنا اياه في مصالمة الله المشار إليه بقوله تعالى
له انيكم ابراهيم وله واد ذكره الجليل المشار إليه بقوله تعالى واجعل لي لسان صدق في الاخرين وللامر
بالاقتداء به في قوة تعالى أن اتبع الله ابراهيم حنيفا (قوله وعلى الاخر الخ) أي الوجه الثالث وهذا أيضا
جواب عن السؤال المشهور الذي ورد له تعالى قد بما وجدنا هو أن القاعدة أن التشبيه في الغالب يكون
أعلى من التشبيه في وجه التشبه مع أن التقدير الحاصل من الصلاة والركعة يتناصلي الله عليه وسلم ولا أنه أعلى
من الحاصل لابراهيم عليه السلام والله لا روية التناهي من على على واحدة على الله عليه وسلم ولا أنه أعلى
وخط عنه عشر مئآت ورفعت له عشر دريات ولم يرد في حق ابراهيم او غيره مثل ذلك والجواب أن المراد صلاة
خاصة يكون بها يتناصلي الله عليه وسلم خيلا كما اتخذ ابراهيم خيلا او التشبيه رابع لقولنا وعلى آل محمد أو أن
هذا من غير الغالب فان التشبيه قد يكون مساويا للتشبيه أو أدنى منه لكنه يكون اوضح كونه حيا ساهدا
او كونه مشهورا في وجه التشبه فالأولى فهو مثل زوره كشكاة وابن يقع فورا المشكاة من زوره تعالى والثاني
كما حاننا تعظيم ابراهيم وآله بالصلاة عليهم واخص بين أهل الملل الحسن التشبيه ذلك ويزيد من هذا الطلب
بقوله في العالين ونظامه في الخلية وأجيب بأجوبة آخر من احسننا أن التشبيه في أصل الصلاة لا في قدره كما في
قوة تعالى انما وحيثا البك كما وحيثا إلى فوح وكتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم من احسن

مطلب

في جواز الترحم على النبي ابتداء

ولو ابتداء وذهب السادة لان
زيادة الاخبار بالواقع عن سلوك
الادب فهو افضل من تركه كره
الرمي الشافعي وغيره وما نقل
لاستودى في الصلاة فكذب
وقوله لا تشييدوني بالباطل
ايضا والصواب بالواد ونص
ابراهيم لسلامه علينا وأنه سما
المسلمين اولان المطلوب صلاة
يتخذ منها خيلا وعلى الاخير
فالتشبيه ظاهر وأرجح لا ك محمد
أو التشبيه به قد يكون أدنى مثل
مثل قوله كشكاة (وهي قرص)

مطلب

في الكلام على التشبيه في كماليت
على ابراهيم

كأحسن الله اليك وفائدة التشبيه تأكيد الطلب أي كما صلت على إبراهيم فصل على محمد الذي هو أفضل منه وقيل الكافي لتعظيم (قوله علا) مفعول لاجله لا غير أي قلنا بغير ضيقنا لاجل العمل بالأمر القطعي الثبوت والدلالة التي فرض علما وعلا على كل واحد كلوا وأما قوله ابن جرير الطبري من أن الأمر بالاستحباب وأدى القاضي عياض الإجماع عليه فهو خلاف الإجماع كما ذكره القاضي في شرح دلائل الخيرات (قوله ثانی الهجرة) وقيل ليله الإسراء ط (قوله مرة واحدة) تخافا واختلاف فيها زاد انما هو في الوجوب كما يأتي أفاده ح (قوله فلو بلغ في صلاته الخ) أي بلغ السنة أو البطلان أي عن عبارة النهر هكذا لوصي في أوّل بولوه صلاة جزاء الصلاة في تشهد من القرض ووقف فرضا ولم يسن به على هذا وقد مر نظيره في الإهداء بفصل الدين اه أي حيث ينوب الفصل المسنون عن غسل الجنابة أو الوضوء أقول ورأيك التصريح بذلك في المتبع شرح الجمع حيث قال وقال أصحابنا هي فرض العمران في الصلاة وفي خارجها اه ومثله في شرح دور البصار والذخيرة قال ح بقي ما ذكرنا في القعدة الأولى أو في أثناء أفعال الصلاة ولم يصل في القعدة فأنزل يظهر أنه يكون مرة بالقرض وإن كان كالصلاة في الأرض المقصورة اه لكن ذكر الرقي عن العلامة القمي أن المكلف لا يخرج عن القرض إلا بشئ فلا بد أن يصل بنية إذا شأه على ما نراه في كماله قالوا من شرط النية في القرض تعيين النية حتى لو لم يقرض بعد التبريد لا يقطع به القرض ما كان نية اه أقول وفيه ظن لم يلحظ أن القرض العمري يفترض فعلها في العمر مرة بحجة الإسلام وما كان كذلك فالشرط القصد إلى فعله فيصير وإن لم يترك القرضية لتعيينه بنفسه كالقرض يصح وإن لم يعين القرضية وقد مر حواها أيضا بأن الإسلام يصح بلا نية أي لأنه فريضة العمر فالتعريف على صلاة التبريد يصح مع التوافق قد مر (قوله لا يجب على النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلي على نفسه) لأنه غير راد بكتاب صلوا ولاداخل تحت شيعه كما هو التبادر من تركيب صلوا عليه وقال في التبريد لا يجب عليه بناء على أن أبيه الذين أشوا لا يتناول الرسول صلى الله عليه وسلم بخلاف أبيه الناس بأبى عبادي كما عرف في الأصول اه والحكمة فيه والله تعالى أعلم أنها دعاء وكل شخص يجوز على الدعاء لنفسه وطلب الخير لها فكل من فيه كلفة والإيجاب من خطاب التكليف لا يكون الإيجاب كلفة ومشقة على النفس ومناقرة لطبعها ليحقق الأمانة كما تروى في الأصول وأما قوله تعالى ادعوني أستجب لكم ونحوه فليس المراد به الإيجاب ولذلك ورد في الحديث القدسي من شغلته ربي عن مسأني أعطيت فوق ما أعطى السائلين ح ملخصا (قوله في وجوبها) أي وجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ولم يذكر السلام لأن المراد بقوله تعالى وسلوا أي لقضائه كما في التبريد مع ما هو في شيوخ الإسلام أي فالمراد بالسلام الاضداد وهما الله تعالى إلى الأكثرين (قوله والذاكر) أي ذكر اسمه الشرف صلى الله عليه وسلم ابتداء في ضمن الصلاة عليه كما مر ح به في شرح الجمع وفيه كلام مسأني (قوله عند الطماوي) قد به لأن المختار في المذهب الاستحباب وتيسر الطماوي جماعة من الحنفية والخلي وجماعة من الشافعية وسكن من القميين من المالكية وابن بطة من الحنابلة وقال ابن العربي من المالكية أنه لا يحوط كذا في شرح القاضي على الخلاف وبأنه لا يعتقد (قوله تكملة) أي الوجوب بقدر التمام في شرح مقدمة أبي الثابت وجوب التكرار عند الطماوي بكونه على سبيل الكفاية لا العينية وقال إذا صلى عليه بهضمه يسقط عن الباقي لحصول المقصود وهو تقطيعه وإظهار شرفه عند ذكر اسمه صلى الله عليه وسلم اه وتامه ح (قوله في الأصح) صححه الزاهد في الجنبتي لكن صحح في الكافي وجوب الصلاة مرة في كل مجلس كصود التلاوة حيث قال في باب التلاوة وهو كن مع اسمه عليه الصلاة والسلام مرارا لم تلزم الصلاة إلا مرة في الصبح لأن تكرار اسمه صلى الله عليه وسلم لحفظ سنته التي بها قوام الشريعة فلو وجبت الصلاة بكل مرة لافضى إلى الخرج غير أنه يندب تكرار الصلاة بخلاف السجود والتسبيح كالصلاة وقد يجب التثبت في شكل مرة إلى الثلاث اه وصاحبه أن الوجوب يندخل في المجلس فكثير من السجود كافي للصود إلا أنه يندب تكرار الصلاة في المجلس الواحد بخلاف السجود وما ذكر في الكافي نقله صاحب الجمع في شرحه عن شرح نغز الإسلام على الجامع الكبير بإزماعه لكن بدون لفظة التجميع وأنت خير بأن تصح الزاهد لا يعارض تصحيح التسي صاحب الكافي على أن الزاهد يخالف نفسه حيث قال في كراهية القبة وقيل يكفي في المجلس مرة كسجدة التلاوة وبه يفتي اه

علا بالأمر في شعبان ثانی
الهجرة (مرة واحدة) اتفاقا
(في العمر) فلو بلغ في صلاته ثابت
من القرض نهرين وفي الجنبتي
لا يجب على النبي صلى الله عليه
وسلم أن يصلي على نفسه (واختف
الطماوي والكرخي (في وجوبها)
على السامع والذاكر (كلما ذكر)
صلى الله عليه وسلم (والختار) عند
الطماوي (تكرار) أي الوجوب
(كلما ذكر) ولو اقتصد المجلس
في الأصح

مطلب
لا يجب عليه أن يصلي على نفسه
صلى الله عليه وسلم

مطلب
في وجوب الصلاة عليه كلما ذكر
عليه الصلاة والسلام

وأورد الشارح في الخرائن أن الذي يظهر أن ما في الكافي مبني على قول العسكري **ح** **هـ** وهذا غير نظام
 لأنه يلزم منه أن يكون الكرسي **ح** قالوا بوجوب التكرار كلما ذكر الألف في المجلس المقصد فيبتر مرة واحدة وأنه لا يلقى
 الاختلاف فيه وبين الطحاوي **ح** الأفياء إذا أخذ المجلس والمقول خلافة وأورد ابن مقف في شرح الجمع أن
 التداخل يوجد في حق الله تعالى والصلاة على النبي **صلى الله عليه وسلم** **ح** **هـ** وقد يتبع بأن الوجوب
 حق الله تعالى لأن المصلي يشرى امتثال الأمر على أن المختار عند جماعة منهم أبو العباس المبر **ح** وأبو بكر
 العربي **ح** أن تقع الصلاة غير عائدة إلى الله عليه وسلم بل المصلي فقط وكذا قال السنوسي في شرح وسطه أن
 المقصود بها التقرب إلى الله تعالى لا كسائر الأدعية التي يمد بها نفع المدعو **هـ** وذهب القنبري
 والقرطبي **ح** إلى أن النفع لهما وعلى كل من القولين فهي عبادة يتقرب بها إلى الله تعالى والعبادة لا تكون حق جسد
 ولو سلم أنها حق عبد فيسقط الوجوب للرجح كإتزان المخرج ساقط بالنص ولا حرج في إبقاء التذيق وقد جزم
 بهذا القول أيضا بمحقق ابن الهمام في زاد الفقير فقال مقتضى الدليل إقرارها في العمر مرة وإيجابها كلما
 ذكرها أن يصعد المجلس فيستحب التكرار بالكرار فله يفي به انتفت الأفعال أو اختلفت **هـ** فقد أضعف لأن
 المتقدم ما في الكافي وصمت قول القصة أنه يفي به وانت خبير أن الفتوى أكد أفاظا التصحيح (فرع) السلام
 يجزي عن الصلاة على النبي **صلى الله عليه وسلم** هندية عن الغرائب (قوله لا لأن الإصرار) مرتبط بقوله
 واختار **ح** كراهه **ح** وهو جواب عن سؤال تقريره أن قوله تعالى صلوا عليه وأمره الأصل أن الأمر عندنا
 لا يقتضي التكرار ولا يخله والجواب أن التكرار لم يجب بالآلة ولا لأن كان فرضا وخالف الأصل المذكور وإنما
 وجب بأحاديات الوحدانية الدالة على سببية الذكر للوجوب والوجوب يتكرر بتكرار سببيه (قوله لا لأنها
 حق عبد) حلت أضافته (قوله كما تشمت) ظاهره أنه يقضي كصلاته وسرّه فلا فرق ما من الكافي أنه
 كالصلاة يجب في المجلس مرة وقيل إلى ثلاث ومثله في الفتح والبحر وشرح تلخيص الجامع الأصم أنه ان زاد
 على الثلاث لا يشتهر وإنما يجب التثنية أحد الصالحين وسأقي تمام الكلام عليه في باب الحظر والاباحة
 أن شاء الله تعالى (قوله بخلاف ذكره تعالى) أي أنه لا يقضي إذا ذات لأنه حق الرب تعالى كما ينهم من
 تعليل الشارح في مقايله وفيه أنه لا يلزم من كونه حقه تعالى أنه لا يقضي بدليل الصوم ومفهوه **ح** قال الزاهد
 وفي النظم إذا تكرر راسم الله تعالى في مجلس واحد أو في مجلسين لكل مجلس ثناء على حدة ولو تركه لا يلقى
 دينا عليه وكذا في الصلاة على النبي **صلى الله عليه وسلم** لكن لو تركها في دينه عليه لأنه لا يصلح من تحدد
 ثم الله تعالى الموجهة لثناء فلا يصح كون وقت القضاء كقضاء الفاتحة في الآخرين بخلاف الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم **هـ** شرح المنية وحاصله أنه لما كان ثناء الله تعالى واجبا لكل وقت لا يمكن أن يقع ما يفعله
 ثناءه أضافه حاشا له أو لا لأن الشيء في محله لا يمكن أن يضاهيه غيره عليه واعترضه في البحر بأن جميع الأوقات
 وإن كان وقتا للاداء لكن ليس مطالبا بالاداء لأنه وخص في الترتيب **هـ** أي وإذا لم يكن مطالبا بالاداء يحصل
 ما يأتي به قضاء لاجل تفرغ ذهنه لكن قد يقال إذا كان الترتيب رخصة يكون عدمه من غير علة وإذا أتى بالترتية
 يحصل آتيا بالواجب عليه ويكون أدائه الواجب عليه كالسائر رخص له الاختلاف فإذا أصام يكون
 آتيا بالترتية تران لم ينو الفرض ومثله قراءة الفاتحة في الآخرين من الفرض الرباعي يرضى له في تركها وإذا
 قرأها لا تقع قضاء عفا عنه في الأولين (قوله وعليه الفتوى) عزاء في الشرح لئلا يال في شرح الجمع وفي
 الخرائن ورجحه السرخسي بأنه المختار للفتوى وبجده ابن الساعاتي قول جماعة العلماء **هـ** (قوله والمفتد
 من المذهب قول الطحاوي) **ح** قال في الخرائن وصحبه في التفتة وغيره ما رجحه في الحاوي قول الأكردي في شرح
 المنية أنه الأصح المختار وقال العيني في شرح الجمع وهو مذهبي وقال الباقي وهو المحدث من المذهب ورجحه
 في البحر **ح** (قوله ورجحه في البحر) أي بما لابن أمير سراج عن التفتة والمحيط الرضوي **ح** (قوله رغم
 وأبعد وثقا) أخرج كثيرون بسند رجاله ثقات ومن ثم قال الحاكم في المستدرج الصحيح لا يصح الاستدعاء من كتب ابن حجر
 رضي الله عنه قال قال رسول الله **صلى الله عليه وسلم** احضروا المنبر فحضرنا فلما ارتقى درجة قال آمين ثم ارتقى
 الثانية وقال آمين ثم ارتقى الثالثة وقال آمين فلما ارتقى قال رسول الله **صلى الله عليه وسلم** سمعنا منك شيئا ما كنا نسمعه فقال ان
 جبريل مرخص علي فقال بعد من أدرك رمضان لم يقفره فقلت آمين فلما رقت أي بكسر اللام الثانية قال بعد

مطلب

هل تقع الصلاة عائد للمصلي أمه

والصلى عليه

لأن الأمر يقتضي التكرار وبلى

لأنه يتعلق بوجوبه سبب متكرر

وهو المذكور في تكرار بتكرار وتصير

دينا بالترتية تقتضي لأنها حق عبد

كالتثنية بخلاف ذكره تعالى

(والمذهب استصحابه) أي التكرار

وعليه الفتوى والمفتد من

المذهب قول الطحاوي **ح** كذا

ذكره الباقي بحالهما الصحيح

وفي رده ورجحه في البحر بأحاديات

الوحدانية رغم وأبعد وثقا

من ذكرت عنده فبصل عليك فقلت آمين فلما رقت الثالثة قال بعد من أدركه أو به الكبر عنده فلم يخلو الصلاة
قلت آمين وفي رواية فبصل عليك فابعد الله وفي أخرى سمعها الحاكم رغم أنف رجل وفي أخرى سندها حسن
شقي عبد ذكرت عنده فبصل عليك من المتر المتخوذ لابن حجر (قوله وبجل وجفاء) أي في قوله عليه الصلاة
والسلام البجل من ذكرت عنده فبصل على رواء الترمذي وقال حسن صحيح شرح المنية وقوله عليه
الصلاة والسلام من الجفاء أن ذكر عند الرجل فبصل على رواء السيوطي في الجامع الصغير (قوله وسراً
الخ) الظاهر أن المراد به كراهة التعريض لما في كراهة القضاوي الهندية إذا فزع التاجر الثوب فبصل الله تعالى
أوصلي على النبي صلى الله عليه وسلم يريد به اعلام المشتري جودة ثوبه فذلك مكروه وكذا الحارس لأنه يأخذ
لذلك غشوا وكذا التقاضي إذا قال ذلك عند فتح قضاؤه على خصمه وترويعه وتحسينه بأمور هذا المجتمع إذا قدم
واحد من القضاة إلى مجلس فبصل على النبي صلى الله عليه وسلم اعلاماً بقدمه حتى يرى به الناس
أو يقوموا به بأمور اهـ (قوله وسنة في الصلاة) أي في تعود آخر مطلقاً وكذا في تعود أول في التواضعات
الرواتب تأمل وفي صلاة الحائض (قوله ومسحبة في كل أوقات الامكان) أي حيث لا مانع ومن العلماء
على استحبابها في مواضع يوم الجمعة وليلتها ويديوم السبت والاحد والخميس لما ورد في كل من الثلاثة وتعد
الصباح والمساء وعند دخول المسجد والخروج منه وعند زيارة قبر الشريف صلى الله عليه وسلم وعند الصفا
والمرورة وفي خطبة الجمعة وغيرها عقب آية المؤذن وعند الأقامة وأول الدعاء أو وسطه وآخره وعقب دعاء
القنوت وعند الفراغ من التلبية وعند الاجتماع والافتراق وعند الوضوء وعند طنين الاذن وعند نسيان
التي وعند الوضوء ونشر العلوم وعند قراءة الحديث ابتداء وانتهاء وعند كتابة السؤال والفتاوى لكل مصنف
ودارس ومدرس وخطيب وخطيب ومتروك وفي الرسائل وبين يدي سائر الامور المهمة وعند ذكر
أسماء الله صلى الله عليه وسلم أو كونه عند من لا يقول بوجودها كذا في شرح الناسي على دلائل الخيرات
ملخصاً وخالفها ممنوص عليه في كتبنا (قوله ومكروهة في صلاة غير تشهد آخر) أي غير قنوت وزفاتها
مشروعة في آخرها في البراءة الأولى استثناءه أيضاً وكذا في غير صلاة أجازته تستثنى فيها (نبه)
تكره الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في سبعة مواضع اجماع وحاجة الانسان وشبهة المبيع والعفة والتجيب
والذبح والعطاس على خلاف في الثلاثة الاخيرة شرح الدلائل ومن على الثلاثة عند نافي الشريعة فقال
ولا يذكره عند العطاس ولا عند ذبح الذبيحة ولا عند التجيب (قوله فذا استثنى في التبر الخ) أقول يستثنى
أيضا ما ذكره أو منه في القراءة أو وقت الخطبة لوجوب الانصات والاستماع فيها وفي كراهية القضاوي
الهندية ولو سمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقرأ لا يجب أن يسل وان فعل ذلك بعد فراغه من القرآن
فهو حسن كذا في البيضاوي ولو قرأ القرآن ثم صلى اسم النبي فقرأه القرآن على تأليفه فطمه افضل من الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الوقت فان فرغ ففعل فهو افضل والا فلا شيء عليه كذا في المقتط اهـ
(قوله ما في تشهد اول) أي في غير التواضعات وان ذكره اسم الله صلى الله عليه وسلم فالصلاة فيه تكره
تحريراً فضلاً عن الوجوب (قوله ثلاث تسلي) حلة لثاني أي لأن الصلاة عليه لا تقبل من ذكره فلو قلنا
بوجوبها استدعت صلاة أخرى وطمعنا فيه حرج وما على الأول فهي ما ذكره في قوله ولهذا استثنى أي
ولكن اهتدى في تشهد غير آخر استثنى الخ وبه عمل أدقوه ونحن بالجزع عطف على تسديد طلع النظر عن حله
بدليل العلة الثانية فانه الثاني فقط والافتقار والتلا بلسان بالعطف على العلة الاولى وبدليل أن العلة الاولى
لا تضع الحكم الثاني (قوله بل خصه في درر البصائر الخ) أي خص قول الطحاوي بالوجوب بما عدا الذكر
دفعاً لما أورده بعضهم على الطحاوي من استلزام التسلي لأن الصلاة عليه لا تقبل من ذكره وما حصل الجواب
تخصيص الوجوب على السامع فقط لأن احاديث الوعد المارة تخد ذلك فان لفظة البجل من ذكرت عنده
لا تشمل الذكر لأن من الموصوفه بمعنى الشخص الذي وقع الذكر في حضرته فيستدعي أن يكون الذكر غيره
والاقل من ذكره وأجاب ح بأن الذكر داخل في الآية المساواة وقد يرفع بان المقصود من الصلاة عليه صلى
الله عليه وسلم تعظيمه والذكر لا يذكره الا في مقام التعظيم فلا يترتب الصلاة بل تترتب السامع لتلا بلسان بالتعظيم
من كل وجه تأمل لكن هذا بجل الذكر ابتداء أو في حين الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وبه صرح في غرر

مطلب

فصل العلماء على استحباب الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم في
مواضع

مطلب

في المواضع التي تكره فيها الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم

وبجل وجفاء ثم قال فتكون فرضاً
في العصر وواجباً كما ذكره في
الصحيح وحراماً عند فتح التاجر
متابعاً ونحوه وسنة في الصلاة
ومسحبة في كل أوقات الامكان
ومكروهة في صلاة غير تشهد آخر
قلداً استثنى في التبر من قول
الطحاوي ما في تشهد اول ونحن
صلاة عليه ثلاث تسلي بل خصه
في درر البصائر بقوله الذكر طهيت
من ذكرت عنده فليفتد

الافكار شرح درر الجار وهو قول آخر يخالف لما مضى عليه الشارح أولاً من الوجوب على الذكر والسامع
 وبه صرح ابن الساعاتي في شرحه على جمعه ولما مضى عليه ابن مالك في شرح الجمع ونحوه المستصفى في شرحه
 على زاد الفقير من تخصيصه الوجوب على الذكر كذا ذكره ابتداءً لاقى ضمن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم
 ويظهر أن هذا أقرب ولا حاجة في دفع التسلسل الى تعميم الذكر بهذا كله مبنًى على تكرار الوجوب
 في المجلس الواحد وقد تنازع في ذلك داخل والاكتفاء بمرة عليه فأراد التسلسل من أصله مدفوع (قوله)
 وزاجع الاعضاء قال في الهدية رفع الصوت عند سماع القرآن والوعظ مكروه وما يفعله الذين يدعون
 الوجد والهمة لأصله لا يمنع الصوفية من رفع الصوت وتقريب الشيا كذا في السراجة ١٥ (قوله)
 وحذر أنها قد تزداد أي لا تقبل والقبول ترتب الفرض المطلوب من الشيء على التي مستتر الترتيب الترتيب
 على الطاعة ولا يترتب من استثناء الطاعة شروطها وأركانها القبول كما صرح به في الوالوية قال لأن القبول
 له شرط واجب قال الله تعالى انما يقبل الله من المتقين أي فيستوفى على صدق العزيمة وبصدق التفضل
 المولى تعالى بالشواحب على من يشاء ببعض فضله لا بإيجاب عليه تعالى لأن العبد انما يسلم لنفسه والله
 غنى عن الصالحين ثم حيث وعد سبحانه وتعالى بالشواحب على الطاعة ونحوه لا لمشي الشوك يستأصحبها
 ببعض فضله تعالى لا بترتيب وجوده ولوعده الصادق قال تعالى اني لأضيق على عامل منك وعلى هذا فعدم
 القبول لبعض الاحمال انما هو لعدم استيفاء شروط القبول كعدم انشروع في نحو الصلاة أو عدم حفظ
 الجوارح في الصوم أو عدم طيب المال في الزكاة والحلج أو عدم الاخلاص مطلقاً ونحو ذلك من العوارض
 وعلى هذا المعنى أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قد تزدعم إثابة العبد عليها لعوارض كاستعمالها على
 محرم كإمام أو لاتباعه جهان قلب غافل أو لربها وسعة كإثارة التوحيد التي هي افضل منها لوقايتها فافادها
 أو لربها لا تقبل وأما اذا خلعت من هذه العوارض ونحوها فاقطعها القبول حقاً لتمام الوعد الصادق بغيرها من
 الطاعات وكل ذلك بفضل الله تعالى لكن وقع في كلام كثيرين ما يقتضي القبول مطلقاً في شرح الجمع لمفسره
 ان تقديم الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم على الدعاء أقرب الى الاجابة لا بعد هاهنا من الدعاء مان الكرم لا بسبب
 بعض الدعاء ويرد بعضه ١٥ ومثله في شرحه لابن مالك وغيره وقال القاضي في شرح الدلائل قال الشيخ
 اصحاب الشافعي في شرح الالفية الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم بحجة على القطع فاذا ذكر بها
 السؤال شغبت بفضل الله تعالى فيه فقبل وبهذا المعنى مذكور عن بعض السلف الصالح واستشكل كلامه هذا
 الشيخ السنوسي وغيره ولم يجدوا مستنداً له ولو ان لم يكن له تعلق فلا مبرية في غلبة القلق وقوة الرجا ١٥
 وذكر في الفصل الاول من دلائل الخيرات قال أبو سليمان الداراني من أراد أن يسأل الله حاجته فليكثر الصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يسأل حاجته ولن يضره بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فان الله يقبل
 الصلاتين وهو أكبركم من أن يدع ما بينهما ١٥ قال القاضي في شرحه ومن تمام كلام أبي سليمان عند
 بعضهم وكل الاعمال فيها المقبول والمراد بالادعاء الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فانها مقبولة غير مرددة
 وروى الساجي عن ابن عباس اذا دعوت الله عز وجل فاجعل في دعائك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 فان الصلاة عليه مقبولة والله سبحانه اكرم من أن يقبل بضرها ويرد بضرها ذكره عن الشيخ أبي طالب المكي
 وجه الاسلام القراني وقال العراقي لم اجد من عرفوا وانما هو موقوف على أي الرداء ومن أراد الزيادة على
 ذلك فليرجع الى شرح الدلائل والذي يظهر من ذلك أن المراد بقبولها قطعاً أنها لا تزداد أصلاً عن كلمة الشهادة
 قدر تزداد استشكله السنوسي وغيره والذي ينبغي حل كلام السلف عليه انه لما كانت الصلاة دعاء
 والدعاء منه المقبول ومنه المردود وأن الله تعالى قد يجيب السائل بعين ما دعاه وقد يجيبه بغيره لمقتضى حكمته
 خرجت الصلاة من عموم الدعاء لأن الله تعالى قال ان الله وملائكته يصلون على النبي بلطف المضارع القيد
 للاستمرار العتدي مع الاقتراح بالجله لاجبة القيدة للتوكيد وابتداء الجاهل بزيادة التوكيد وهذا دليل على
 انه سبحانه لا يزال مصلحاً على رسوله صلى الله عليه وسلم ثم امتن سبحانه على عباده المؤمنين حيث أمرهم بالصلاة
 أيضاً ليصل لهم بذلك زيادة فضل وشرف والا فالتبني صلى الله عليه وسلم مستغن بصلاته وسبحانه وتعالى عليه
 فيصكون دعاء المؤمنين بطلب الصلاة من ربه تعالى مقبولاً قطعاً أي بحجابه الاخبار سبحانه وتعالى بأنه يصلي

مطلب
 في أن الصلاة على النبي صلى الله
 عليه وسلم هل تزداد لا

وزاجع الاعضاء رفع الصوت
 جهل وانما هي دعاءه والدعاء
 يكون بين الجهر والخافتة كذا
 اعتمد الباجي في كثر الدعاة وحذر
 أنها قد تزداد كلمة التوحيد مع
 انها اعظم منها وافضل لحدوث
 الاصباحي وغيرها من امر قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من صلى على مرة واحدة فتقبلت
 منه بها الله عنه ذنوب ثمانين سنة

قوله فليكثر الصلاة قال القاضي
 الباء زائدة في المفعول للتوكيد
 ويحتمل أن تكون متعلقة بمذوف
 أي فليكثر الحج بالصلاة أو يكون
 فليكثر متعناً معي فليطرح ونحو
 ذلك ١٥ منه

مطلب
في الدعاء بغير العربية

قيد المأمول بالقبول (ودعا)
بالعربية وحرم بغيرها خبر تنصه
وأبو به واستاذ المؤمنين ويحرم
سؤال العائفة مدى الدهر أو خبر
الدارين ودفع شرهما أو
المسحلات العادية كغزول
المائة قبل والشرعية

مطلب
في الدعاء المحرم

عليه بخلاف سائر أنواع الدعاء وغيره من العبادات وليس في هذا ما يقتضي أن المؤمن شاب عليها أو لا شاب
بل معناه أن هذا الطلب والدعاء مقبول غير مردود وأما الثواب فهو مشروط بعدم العوارض كإفشاءه فخطم
أثم لا إشكال في كلام السلف وأن لم يستد أقوا وهو أحاباره تعالى الذي لا ريب فيه فاقض هذا التعرير العظيم
الذي هو من قبض الفتح العظيم ثم رأيت الرقي ذكر نحوه (قوله فقيد المأمول) أي قيد الثواب الذي يؤمله
العبد ويرجوه وهو هنا محو الذنوب بالقبول أي المتوقف على صدق العزيمة وعدم الموانع وقد علمت أن هذا
لا يتحقق كون هذا الدعاء بها باطلا (قوله وحرم بغيرها) أقول نقول في التبرع عن الإمام القرافي المالكى متعللا
بإشغاله على ما يتألف التعظيم ثم رأيت العلامة اللقاني المالكى نقل في شرحه الكبير على منقولته المسماة بجمهرة
التوحيد كلام القرافي وقد الأهمية بالجمهورية المدلول أخذ من نقله بجواز اشتغالها على ما يتألف جلال
الروية ثم قال واحترازنا ذلك عما إذا علم مدلولها فيجوز استعماله مطلقا في الصلاة وغيرها لأن الله تعالى قال
وعلم آدم الأسماء كلها وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه اه لكن المنقول عندنا الكراهة فنقد قال في غرر
الافكار شرح درر البصار في هذا المثل وكراه الدعاء بالجمعة لأن عربى عن رطانة الأعاجم اه والرطانة
كافي القاموس الكلام بالجمعة ورأيت في اللؤلؤة في بحث التكبير أنقارسة أن التكبير عبادة لله تعالى
واقعة تعالى لا يجب بغير العربية ولهذا كان الدعاء بالعربية أنزب إلى الآية فلا يقع غيرها من الألسن في الرضى
والجملة لها موقع كلام العرب اه وظاهر التحليل أن الدعاء بغير العربية خلاف الأولى وأن الكراهة فيه
تتبعية هذا وقد تقدم قول الفصل أن الإمام رجع إلى قولهما بعدم جواز الصلاة بالقرآن بما انفارسة الاخذ
بغير العربية وأما صحة الشرع بالقرآنسية وكذا جبع أن كراه الصلاة فهي على اختلاف فنده فصع
الصلاة بها مطلقا خلافا لما كان حقه الشارع هناك والظاهر أن الصحة عنده لا تنفي الكراهة وقد صرحوا
بها في الشرع وأما بقية أذكار الصلاة فلم أر من صرح فيها بالكراهة سوى ما تقدمت ولا يبعد أن يكون
الدعاء بالقرآنسية مكرها بقصر في الصلاة وتزجها خارجها فلتأمل وليراجع (قوله لنفسه وأبو به
واستاذ المؤمنين) احتزبه عما إذا كانوا كفارا فإنه لا يجوز الدعاء لهم بالمغفرة كإياها بخلاف ما لو دعاهم
بالهداية والتوفيق لو كانوا أحياء وكان ينبغي أن يزيد وجميع المؤمنين والمؤمنات كقوله في المنة لأن السنة
التصميم لقوله تعالى واستغفركم ثلاثا ولمؤمنين والمؤمنات والسديد من صلى صلاة يدع فيها المؤمنين
والمؤمنات فهي خارج كوفي البصر وغير المستغفرى مامن دعاء احب إلى الله من قول العبد اللهم اغفر لامة
محمد مغفرة عامة وفي رواية أنه صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يقول اللهم اغفر لي فقال ويحك لو سمعت لك
وفي أخرى أنه شرب منك من قال اغفر لي وأرجنى ثم قال له عسى في دعائك أن بين الدعاء الخاص والعام
كما بين العام والأرض وفي البصر عن الحارثي القدسي من سنن القعدة الأخيرة الدعاء بما شاء من صلاح الدين
والدنيا لنفسه ولو الله واستأذبه وجميع المؤمنين اه قال وهو يشد أنه لو قال اللهم اغفر لي ولو الذي
واستأذني لنفسه مع أن الاستأذني في القرآن مفتحة على عدم التصادف اللهم اغفر لي (قوله ويحرم
سؤال العائفة مدى الدهر إلى قوله والحق) هو أيضا وكلام القرافي المالكى نقله في التبرع عن الإمام القرافي
العلامة اللقاني في شرح جمهرة التوحيد فقال الثاني من المحرم أن يسأل المسحلات العادية وليس نبأ ولا
وليا في الحال كسؤال الاستغناء عن التفرغ في الهوايا من الاحتشاق أو العائفة من المرض أيد الدهر لينقطع
بقواء وسواء أيد الأذلة العادية على استحالة ذلك أو وثمان غير جاع أو غمار من غير أجبار وكذا قوله اللهم
أعطني خير الدنيا والآخرة لأنه محال فلا بد من أن يراد انطوص بغير منازل الدنيا ومرايب الملائكة ولا بد
أن يدرك بعض الشرور ولو سكرات الموت ووسنة القبر فكله حرام الثالث أن يطلب نفي أمر دل السمع على نفسه
كقوله ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا الخ مع أنه عليه الصلاة والسلام قال رغب عن تلقى الخفا
والقسيان وما استكرهوا عليه فهي مرفوعة فتكون فصل الحاصل وهو سوء أدب مثل أو جع علينا الصلاة
والزكاة الآن يريد باطلا الصمد وبما يطاق الزايا والهن فيجوز اه ملخصا قال اللقاني ورد بعد بعضهم
بما تقدمناه من الحرز من عبد السلام من أنه يجوز الدعاء بما علمت السلامة منه اه ولذا قال الشارع قبل
والشرعية أي لأن أحسن الدعاء ما ورد في القرآن والسنة ومنه ربنا لا تؤاخذنا الآية فكيف ينبغي منه

ولو كان الدعاء بفصل الحاصل منها لما ساء الدعاء بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا الدعاء له بالوسيلة
ولا بقول المؤمن اهدنا الصراط المستقيم ولا بغير الشايطين والكافرين ونحو ذلك مما فيه اظهار العجز
والعبودية او الرغبة فيجب التي صلى الله عليه وسلم او حب الدين او النفرة من فعل الكافرين ونحوهم بخلاف
قول الرجل اللهم اجعلني رجلا وضوءا لا فائدة فيه او ما فيه تحكيم على الله تعالى كطلب ما ليس اطلاقا له او ما
كان مستحسنا فانه من الاعتداء في الدعاء وقد قال تعالى ادعوا ربكم تضرع وخفية انه لا يحب المعتدين وروى
عن عبد الله بن مغفل رضي الله تعالى عنه انه سمع ابنه يقول اللهم اني اسألك ان تصبر الايض من عين الجنة اذا
دخلتها فقال يا بني صل الله الجنة وتعود به من النار فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سيكون في
هذه الامة قوم يعتدون في الظهور والدعاء (قوله والخلق الخ) رد على الامام القرافي ومن تبعه حيث قال ان
الدعاء بالمغفرة للكافر كفر لطلبه تكذيب الله تعالى فيها خبره وان الدعاء بجمع المؤمنين بشفرة ججع ذنوبهم
حرام لان فيه تكذبا لا للاحداث الصحة المصرية بانه لا يدين تكذيب طائفة من المؤمنين بالنار ذنوبهم
وخروجه من باب شاعة او غيرها وليس ~~ككفر~~ للفرق بين تكذيب خبرا سادوا القطعي ووافقه على الاول
صاحب السلسلة المحقق ابن امير حاج وخالفه في الثاني وحقق ذلك بانه متى على مسألة شديدة وهي هل يجوز
الخلف في الوعيد فظاهر ما في المواقف والمقاصد ان الاشاعة فالتون يجوز له لانه لا يدين تكذيب بل جودا وكما
وصرح التفتازاني وغيره بان المحققين على عدم جواز مصرح النبي بانه الصبح لاسيما له عليه تعالى
لقوله وقد قدمت ~~بكم~~ بالوعد بما يبدل القول الذي وقوله تعالى ولن يصف الله وعده أي وعده
وانما يدين به العباد خاصة فهذا الدعاء يجوز على الاول لا الثاني والاشبه ترجح جواز الخلف في الوعيد في حق
المسلم خاصة دون الكفار وفيما بين ادلة المناهضة المتقدمة وادلة التبيين التي من انفسا قوله تعالى ان الله
لا يفرغ ان يشركه ويغفر ما دون ذلك وقوله عن ابراهيم وابا غفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب
واصره يبين صلى الله عليه وسلم بقوله تعالى واستغفر لنبك وللمؤمنين والمؤمنات وضعه عليه الصلاة والسلام
كما في صحيح ابن حبان انه صلى الله عليه وسلم قال اللهم اغفر لعائشة ما تقدم من ذنبها وما تأخر ما اسررت
وما علنت قال انه الدعاء لا تنفي في كل صلاة وحاصل هذا القول جواز التخصيص لمدا له عليه القلن وضعه
القوي من العموم في نصوص الوعيد ولا ينافي النصوص الصحة المصرية بان من المؤمنين من يدخل
النار ويصايب فيها على ذنوبه لان الفرض جواز مغفرة جميع الذنوب لجميع المؤمنين لا يلزم وقوعها للجميع
وجواز الدعاء بها حتى على جواز وقوعها لا على الجزم بوقوعها هذا خلاصة ما اطلاله به في الحلية وحاصله
ان ما دل من النصوص على عدم جواز خلف الوعيد مخصوص بغير المؤمنين أما في حق المؤمنين فهو جواز خلفا
في جواز الدعاء بشعول المغفرة لهم وان كان غير واقع للتصوم الصحة المصرية بانه لا يدين تكذيب طائفة منهم
وجواز الدعاء بها حتى على الجواز خلفا لكن برده على ان ما ثبت بالنصوص الصريحة لا يجوز عدمه شرعا وقد
نقل التفتازاني عن الابن والنوري انقضاء الاجماع على انه لا يدين نفوذ الوعيد طائفة من العصاة واذ كان
كذلك يكون الدعاء به مثل قولنا اللهم لا تجزب علينا الصوم والصلاة ويشاي لم منه جواز الدعاء بالمغفرة لمن
ما تمسك كافر ايضا الا ان يقال انما جاز الدعاء للمؤمنين بذلك اظهارا لفرط الشفقة على اخوانه بخلاف
الكافرين وبخلاف لا يجب علينا الصوم لطلب الدعاء لاعداء الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم واظهار
التضرع من الخاطئة فيكون عامسا بذلك لا كافر اعلى ما اختاره في البر والاعاء الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم
على جواز التصوم من الشرك عطا عليه حتى القول بجواز الخلف في الوعيد وقد علمت ان الصبح خلاصة فادعاء
به كفر لعدم جواز عطا ولا شرعا وتكذيبه النصوص القطعية بخلاف الدعاء للمؤمنين كما علمت فالحق ما في
الحلية على الوجه الذي قلناه منها لا على ما قلناه فافهم (قوله ودعاء بالادعية المذكورة في القرآن والسنة)
عدي عن قول الكسيزي بما يشبهه القرآن لان القرآن مجزلا يشبهه شيء واجاب في البر بانه اطلق المشابهة
لارادة نفس الدعاء لاقراء القرآن اه ومفاده انه لا ينوي القراء في المراجع اول الباب وتكره قراءة
القرآن في الركوع والسجود والتشهد باجتماع الامة الاربعة لقوله عليه الصلاة والسلام ثبت ان قرأ القرآن
واكما او سجدوا له وسلم اه تأمل هذا وقد ذكر في الامداد في بحث السجدة من الادعية المأثورة فتش

مطلب

في خلف الوعيد وحكم الدعاء

بالمغفرة للكافر وجميع المؤمنين

والحق حرمة الدعاء بالمغفرة للكافر

لا لكل المؤمنين كل ذنوبهم مجز

(بالادعية المذكورة في القرآن

والسنة لا بما يشبهه الناس)

اضطرب فيه كلامهم ولا سيما

المصنف

سهولة اجتماعه ذكرها عن (سنة) فبني أن يدعو في صلاته بدعاء محفوظ وأما غير هاتين فبني أن يدعو بما
يحضره ولا يستظهر الدعاء لأن حفظه يذهب بركة القلب حثية عن الخط واستظهاره يحمله عن ظهر قلبه
(قوله لا يفسد) أي مطلقا سواء استحال عليه من العباد كآخري أو لا كآخري من قبلها وتبناها وفورهما
وعدهما وبطلانه رد على القضي في اختياره الفساد باليس في القرآن. مطلقا على ما في الخلاصة من تقديم
عدم الفساد المستحيل من العباد بما إذا سكن مأور أو موقب على قول القضي قال في التبر والذهب
الاطلاق (قوله أن استحال عليه من الخلق) كآخري لم يألوه لم يرو فلا يفسد وان لم يكن في القرآن خلافا
القضي (قوله ولا يفسد) مثل اللهم أرزقني بقاء وقتنا وعدما وبصلا وأرزقني فلانة (قوله ولا يفسد) (قوله ولا يفسد)
أي مع كراهة الصريح ط (قوله ما لم يفسد) أي صلبية فتفسد الصلاة لوجود النطاق المانع من
إعادتها وهو الدعاء المذكور بخلاف التلاوة وهو السهولة لأنه لا يتوقف صحة الصلاة على وجودها تتم الصلاة
به وإن لم يفسد هذا الانهما واجبتان والصلبية ممكن بل لو جدد هما فهو لولا أنه بعد قطع الصلاة كالوهم
وهو ذكر لصدقة تلاوة أو سهوية تمت صلاته ونرجعه منها بعد تمام الأركان وما قولهم أن التلاوة كالصلبية
في أنها ترافق الصدقة والتشهد فذلك فيما إذا قطعها قبل خروجه من الصلاة بسلام أو كلام بخلاف ما نحن فيه
فذكر التلاوة بعثنا خطأ صريح بأنه عليه الحق فافهم (قوله فلا يفسد الخ) فترجع على المختار السابق
(قوله مطلقا) أي سواء كان في القرآن كآخري أو لا كآخري لم يألوه لم يرو ولا يفسد الصلاة لوجودها تتم الصلاة
ومن يغفر الذنوب الله وما في الظاهرية من الفساد اتفاقا مؤول بالثاني من اختيار قول القضي أو مجموع
بدليل ما في الجبتي وفي اقرباى وما في اختلاف المشايخ وعلمه في التبر والذهب (قوله وكذا الرزق) أي
لا يفسد إذا فسد بما يستحيل من العباد كآخري الخ أو رزقك بخلاف فلانة وحصل هذا التفسير
في خلاصة هو الأصح وفي التبر وهذا التفسير يثبت اعتداه اه قلت وكذا الرزق لأنه في القرآن وأرزقنا
وأنت خير الرازقين وجعل في الهداية أرزقني ففسد الرزق لغيره رزق الامور بل قد قال في التبر ورجع عدم الفساد
لأن الرزق في الحقيقة هو الله تعالى ونسبته إلى امرئ مجاز قال في شرح المنية لأن الرزق عند أهل السنة
لا يكون غذا الحيوان وليس في وسع المخلوق الايصال إليه كالسماء ولذا لو فسد به فقال أرزقني ما لا يفسد بل
خلاف وعلمه فأكرمى أو أكرم على فبني أن يفسد إذا قال أكرم فلان فلانا وأتم عليه الآية في الخطأ ذكره
الأصل أنه لا يفسد لأن معناه في القرآن إذا ما تلاه فأكرمه ونصحه وكذا قولنا امددني بال لا يفسد وأما قوله
أصلح أمري فبالنظر إلى إطلاق الأمر يستحيل عليه من العباد اه ملخصا (تنبيه) في البحر عن تناوئ الخ
لوقال اللهم ألهمنا التقاض لا يقطع صلاته ولوقال اللهم ألهمنا فلانا يعني ظلمه يقطع الصلاة اه أي لا ندعاء
يحضره وان استحال من العباد فسادا كآما أو لا غير مستحيل بدليل فعلهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين
وأما العنة على الظالمين فهي في القرآن فافهم (قوله حتى يرى بياض خده) أي حتى يراه من يصل خلفه
أفاده ح والبدائع يسن أن يبالغ في تحويل الوجه في التسليم ويسلم عن يمينه حتى يرى بياض خده الأيمن
وعن يساره حتى يرى بياض خده الأيسر (قوله ولو عكس) بأن سلم عن يساره أو لا عابدا أو ناسيا يمر
(قوله فقد) أي فلا يفسد التسليم عن يساره (قوله ما لم يستدر بالقبلة) أي أو يتكلم بغير (قوله
في الأصح) مقابلة ما في البحر أنه يأتي به ما لم يخرج من المسجد أي وان استدر بالقبلة وعُدل عنه الشارح
لما في التنبيه من أن الصعيح الأول وغير الشارح بالصحيح يدل الصعيح والطلب نفسه سهل (قوله وقدرت) أي
في الواجبات حيث قال وتفتنى قدوة بالاول قبل عليكم على المشهور عندنا خلافا للتكملة اه أي فلا يصح
الاعتداه بعدها لانفساء حكم الصلاة وهذا غير الساهي أما هو إذا جدد بعد السلام يعود إلى حرمتها ط
(قوله متى) أي اثنين وان لم يذكر زمانه يطلق على هذا كثيرا ومنه قوله تعالى فأنكروا ما طاب لكم من النساء
متى أو إيراد التكرار أو اعتبار تعدد الملوآت ثم الذي شرع فيها متى من الموالاة والسلام والجدود واما
القيام والركوع فانه وان تكررت الصلاة إلا أنه مع الفاصل وليس يبرأها (قوله وتقدر الركعة بصدقة
حتى لو ساء في الفرض مقام قبل الصدقة الاخير يطل فرضه إذا قيد الركعة بصدقة (قوله ان اتى) أي
المؤتم لأن متابعة الإمام في السلام وان كفت واجبة فليست بأولى من اتمام الواجب الذي هو فيه ح وهل

والختار كما قاله الحلبي أن ما هو في
القرآن أو في الحديث لا يفسد ما
ليس في أحدهما ان استحال عليه
من الخلق لا يفسد ولا يفسد لو
قبل قدر التشهد والائتم به عالم
يشد ذكر سجدة فلا يفسد بسؤال
المغفرة مطلقا ولو لم يألوه لم يرو
وكذا الرزق ما لم يفسد به مال ونحوه
لاستعماله في العباد مجازا (ثم يرمي
عن يمينه ويساره) حتى يرى
بياض خده ولو عكس - لم عن يمينه
فقد ولو وقف وجهه سلم عن يساره
أخرى ولو نسي اليسار في به عالم
يستدر القبلة في الأصح وتقطع
الصلاة بغير تسليمة واحدة برهان
وقدرت في التاتر ثانية ما شرع في
الصلاة متى قلوا أحد حكم المتن
فصل الصل بسلام واحد كما
يصل بالمتن وتقدر الركعة
بصدقة واحدة كما يتقيد بصدقتين
(مع الإمام) ان أتم التشهد كما مر

قوله إذا ما تلاه فأكرمه الخ هكذا
حفظه والتلاوة إذا ما تلاه به
فأكرمه ونصحه اه معصية

اتمام التشهد واجب أو أولى منه الكلام فيه فصار عند قول المصنف ولورفع الامام رأسه قبل أن يتم المأموم التسيصات (قوله ولا يخرج المؤتم) أي عن حرمة الصلاة فعليه أن يسلم حتى لو فقهه قبله انتقض وضوءه وهذا عندهما خلافاً لمذهب (قوله بنحو سلام الامام الخ) أي بما هو مذهبهم لها لا مذهب فاته لولم يعد القعدة أو تكلم انتهت صلاته ولم تغد بخلاف الفقهية أو أحدث الصلوات انتفاء حرمة الصلاة لأنه مفقود الجزاء الملاقاة من صلاة الامام ففسد ما قبله من صلاة المؤتم لكنه ان كان مذكراً فقد حصل المقصد بعد تمام الأركان فلا يشرع كالامام بخلاف الإناث (قوله عمداً) أما لو كان بلا صفة فله أن يني فتوضأ ثم يسلم وشبهه المؤتم (قوله فلا يسلم) أي الامام أو المؤتم به فخرج منها انتفاء حتى لو فقهه المؤتم لا تنتقض طهارته (قوله ولو أتته الخ) أي لو أتته المؤتم التشهد بأن أسرع فيه وفرغ منه قبل اتمام امامه فأني بما يخرج من الصلاة كسلام أو كلام أو قيام جازي صح صلاته لحصوله بعد تمام الأركان لأن الامام وإن لم يكن اتتم التشهد ولكنه قد قدره لأن المفروض من القعدة قدر أسرع مما يكون من قراءة التشهد وقد حصل واغمرك للمؤتم ذلك لترك متابعة الامام بلا عذر فلو به كفوف حدث أو خروج وقت جنة أو مرور زمان بين يديه فلا كراهة كما سألني بباب الاستخلاف (قوله فلو عرض منافع) أي بغير صنعته كالسائل الأخي عشرية والابن فقهته أو أحدث عمداً فلا تغد صلاة الامام أيضاً كما مر (قوله تغد صلاة الامام فقط) أي لا صلاة المأموم لأنه لما تكلم خرج من صلاة الامام قبل عروض المنافي لها (قوله مع الامام) متعلق بالصرعية فإن المراد بها هنا المدعى رأى يكفر مع الامام وانما جعل الصرعية مشبهاً بها لأن العلة فيها رواية واحدة عن الامام بخلاف السلام فإن فيه روايتين عنه أصحهما المعتبرة (قوله وقالوا الفضل فيهما ما به) أفاد أن خلاف الصحيحين في الفضيلة وهو الصحيح نهر وقيل في الجواز حتى لا يصح بالشروع بالمقارنة في إحدى الروايتين عن أبي يوسف ويكون مشبهاً عند محمد في البدائع وفي القسطنطيني وقال السرخسي أن قوله أدق وأجود وقوله الرافعي وحط وفي عون المروزي المختار للفتوى في صحة الشروع قوله وفي الفضيلة قولهما اه وفي التترخاينة من التمسق بالمقارنة في قوله كثرة كثرة حلقة الختام والأصبع والبعدي على قولهما أن وصل المتعدي هذه الزيادة أكبر وتظهر فائدة الخلاف في وقت ادراك الفضيلة فكثرة الاقتحام فعنده بالمقارنة وعنده إذا كفي وقت الشاء وقيل بالشروع قبل قراءة ثلاث آيات لو كان المتعدي حاضراً وقيل سبع لوعايباً وقيل بأدراك الركعة الأولى وهذا أوسع وهو الصحيح اه وقيل بأدراك الفاتحة وهو المختار خلاصة واقتصر على ذكر الصرعية والسلام فأفاد أن المقارنة في الأفعال أفضل بالاجماع وقيل على الخلاف كافي الحلية وغيرها من الحقائق (قوله هو السنة) قال في العروة هو على وجه الكل أن يقول السلام عليكم ورحمة الله من حين فإن قال السلام عليكم أو السلام أو سلام عليكم أو عليكم السلام اجزاء وكان نازكاً للسنة وصرح في السراج بكراهة الآخر اه قلت نص رحمه بذلك لا ينافي كراهة غيره أيضاً بما خالف السنة (قوله وانه) معطوف على قوله بكراهة لأنه مخرج به الحدادي أيضاً (قوله هنا) أي في سلام التصل بخلاف الذي في التشهد كما يأتي (قوله وردة الحلبي) يعني المحقق ابن امرحاج حيث قال في الحلية شرح التنية بعد نقله قول النووي أنها بدعة ولم يصح فيها حديث بل مع في تركها غير ما حدث مناهة لكنه متعقب في هذا فأنها جاءت في سنن أبي داود من حديث وائل بن حجر بإسناد صحيح وفي صحيح ابن حبان من حديث عبد الله بن مسعود ثم قال اللهم لا أن يجاب بشذوذها وإن دم جرحها كما يشي عليه النووي في الأذكار وفيه تأمل اه (قوله وفي الحاشي أنه حسن) أي الحاشي القدسي وعبارته وزاد بعضهم وبركاته وهو حسن اه وقال أيضاً في محل آخر وروى وبركاته (قوله اخفض من الأول) أفاد أنه ينقص صوته بالأول أيضاً أي من الزيادة على قدر الحاجة في الإعلام فهو خضع نسي والافه في الحقيقة جهر فالمراد أنه يجهر بهما إلا أنه يجهر بالثاني دون الأول وقيل أنه ينقص الثاني أي لا يجهر به أصلاً ولا يصح الأول لحاجة المتعدي إلى سماع الثاني أيضاً لأنه لا يعلم له بعد الأول يأتي به أو يصح قبله له وصوله فأفاده في شرح التنية وفي البدائع ومنها أي السنن أن يجهر بالتسليم لو أماماً لأنه للزوج من الصلاة فلا يمتنع من الإعلام اه فاهم (قوله ونسوي الخ) أي ليكون غيباً السنة فينبى ذلك كسائر السنن ولذا ذكر شيخ الإسلام أنه إذا سلم على أحد خارج الصلاة نبى

ولا يخرج المؤتم بنحو سلام الامام بل بجهقهته وحده عمداً لا قضاء حرمته فلا يسلم ولو أتته قبل امامه فتكلم حازوكم فلو عرض منافع صلاة الامام فقط (الكهرمية) مع الامام وقالوا الفضل فيهما بعده (قائل السلام عليكم ورحمة الله) هو السنة وصرح الحدادي بكراهة عليكم (بركاته) وجعله النووي بدعة ورواه الحلبي وفي الحاشي أنه حسن (وسن جعل الثاني اخفض من الأول) خصه في التنية بالامام وأقره المصنف (فروى) الامام بخطابه

مطلبه في وقت ادراك فضيلة تكبيرة الاقتحام

(السلام على من في عيونه ويداؤه)
 عن معناه صلته ولوجنا وأوساه
 أما سلام التشهد فيعم لعدم
 الخطاب (والحقيقة فيها) بلانية
 عدد كالإيمان بالآيات وقدم القوم
 لأن المختار أن خواص بني آدم
 وهم الأنبياء أفضل من كل الملائكة
 وعوام بني آدم وهم الأتقياء أفضل
 من عوام الملائكة والمراد بالأتقياء
 من اتقى الشرك قطعا كالنسفة
 كما في الصرع من الروضة وأتمره
 المصنف قلت وفي جميع الأبر
 شعا لهما ثانی خواص البشر
 وأوساطه أفضل من خواص
 الملائكة وأوساطه عند أكثر
 المشايخ وهل تتغير الحفظة قولان
 مطلب
 في عدد الأنبياء والرسل عليهم
 الصلاة والسلام

مطلب
 في تفضيل البشر على الملائكة

السنة وبه اندفع ما أورده صدر الأعلام من أنه لا حاجة قلاما إلى النبوة لأنه يجهر ويشير إليهم فهو فوق النبوة ٥١
 بصر منشا وجه الدفع أنه لا يلزم من الإشارة إليهم بالخطاب حصول النبوة بأقامة القرينة فلا بد منها أقول
 وأيضاً فإن القتل من الصلاة لا واجب بالسلام سكان القصور والاصل منته القتل لا خطاب الصلوات فلا
 يمكن الخطاب مقصوراً أصالة تزميت النبوة لأقامة السنة الزائدة على القتل الواجب إذ لو لا هاتين الصلاة
 فجزء القتل دون الصلوة قدبر (قوله السلام) مفعول بنوى وهو واسم مصدر بمعنى التسليم (قوله
 عن معناه صلته) هذا قول الجمهور وقيل من معناه التسليم وقيل أنه يتم كلام التشهد حلية (قوله
 أو نساء) صريح بمحمد في الأصل وما في كثير من الكتب من أنه لا يجوز من في ذمات سابق على عدم حضوره
 الجماعة فلا مخالفة بينهما لأن المدار على الحضور وعدمه حتى لو حضر ثنائياً أو صبياناً أو أمة أيضاً حلية وبهر
 لكن في الثمر أنه لا بنوى النساء وإن حضرت لكرامة حضوره (قوله فيم الخ) ولذا ورد إذا طأ طأ العبد
 السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أصابته حبل الله بكماله في الدنيا والآخرة (قوله والمخفظة)
 بالجر عطفاً على من ولم يقل الكسبة ليشمل من يحفظ أعمال المكلف وهم الكرام الكاتبون ومن يحفظهم
 الجن وهم المقربات ويصل كل متصل فإن الميزان كسبة كما أقاده في الحلية والصر فيه كلام يأتي على أن الكلام
 هنا في الإمام ولا يكون ميباً (قوله فيمنا) أي في العين واليسار (قوله بلانية عدد) أي للاختلاف
 فيه فقل مع كل مؤمن اثنين وقبل أربعة وقبل خمسة وقبل عشرة وقبل مائة وستون وقبل غير ذلك وتماه في
 شروح النسبة (قوله كالإيمان بالآيات) لأن عددهم ليس معلوم قطعاً فبني أن يقال أنت في جميع الأنبياء
 أولهم آدم وآخرهم محمد عليه وعليهم الصلاة والسلام معراج فلا يجب اعتقاد أنهم مائة ألف وأربعة وعشرون
 الفا وأن الرسل منهم ثلثمائة وثلاثة وعشرون لأنه خبراً عاد (قوله وقدم القوم) أي المعبر عنهم بن دليل عطف
 الحفظة عليهم والعطف للمفارقة وعبر بالقوم ليعرج الجن فأنهم ليسوا أفضل من الملك وأشار بذلك إلى ما قاله في
 الإسلام من أن للبداءة أن في الإهتمام ولذا قال أصحابنا في الوصايا بالتواضع أنه بدأ بمبدأ به الممت (قوله
 من اتقى الشرك حفظ) الأول أن يسقط لفظ قطع فصر المعنى من اتقى الشرك لواء اتقى المعاصي أيضاً وألا ح
 (قوله كما في الصرع من الروضة) أي روضة الغلاء والزندوسى حيث قال أجمع الأئمة على أن الأنبياء أفضل
 الخلية وأن نبينا عليه الصلاة والسلام أفضلهم وأن أفضل الخلق بعد الأنبياء الملائكة الأربعة ووجه العرش
 والروابطون وروضون ومال وأن العصاة والتابعين والشهداء والصالحين أفضل من سائر الملائكة واختلفوا
 بعد ذلك فقال الإمام سائر الناس من المسلمين أفضل من سائر الملائكة وقال سائر الملائكة أفضل ٥١
 ملخصاً وصاحبه أنه قسم البشر إلى ثلاثة أقسام خواص كالأنبياء وأوساط كالصالحين من العصاة وغيرهم وعوام
 كما في الناس وقسم الملائكة إلى قسمين خواص كاللائكة المذكورين وغيرهم كما في الملائكة وجعل خواص
 البشر أفضل من الملائكة خاصهم وعامهم وبه في الفضل خواص الملائكة فهم أفضل من باقي البشر
 وأوساطهم وعوامهم وبه في خواص البشر فهم أفضل من عدا خواص الملائكة وكذلك عوام البشر عند الإمام
 كالوساطة فالأفضل منه خواص البشر ثم خواص الملك ثم باقي البشر وعندهما خواص البشر ثم خواص
 الملك ثم أوساط البشر ثم باقي الملك (قوله قلت الخ) حاشاه أن التمسكت في جعل كلام من البشر والملائكة
 خواص وأوساط وجعل خواص البشر أفضل من خواص الملك وأوساط البشر أفضل من أوساط الملك فني
 كلامه قف ونشر مرتب وسكت عن عوام البشر لخلاف السابق وبه يظهر أن هذا غير مخالف لما عر من الروضة
 ثم قوله عند أكثر المشايخ مخالفاً لما في الروضة من دعوى الاتحاق وما هنا أولى إذ المسألة خلافية وهي ثلثية
 أيضاً كائن عليه في شرح النسبة بل قال في شرح المنية وقد روى التوفيق في هذه المسألة أي مسألة تفضيل
 البشر على الملك عن جماعة منهم أبو حنيفة لعدم القاطع وتوضيح علم ما يحصل لنا الجزم بعلمه إلى عالمه سلم
 والله أعلم ٥١ (قوله وهل تتغير الحفظة قولان) قيل نعم لحديث العصيين يعاقبون فيكون ملائكة بالليل
 ولا ملائكة بالنهار ويحجبون في صلاة الصبح وصلاة العصر فيعد الذين يوافقونهم فيسألونهم وهو أعلم بهم كيف
 تركهم عبادي فيقولون اتيناهم وهم يسألون وتركناهم وهم يهملون فنقل عاصم وغيره عن الجمهور أنهم الحفظة
 أي الكرام الكاتبون واستظهر القرطبي أنهم غيرهم وقيل لا يتغيران مادام حيال حديث أنس أن رسول

مطلب
 هل تتغير الحفظة

الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله تبارك وتعالى وكل عبده المؤمن ملكين يكتبان عمله فاذا مات قال ارسلنا قدامنا ظلالاً فتأذن لنا فتصعد الى السماء فيقول الله عز وجل - سماءى علوة - من ملائكتي يسبحون فيقولون - فنقيم في الارض فيقول الله تعالى ارضى علوة - من خلقى يسبحون فيقولون فاين تكون فيقول الله تعالى - قوما على قبر عيسى فكبراني وهلائي واذكرائي واكبادائي لعبدى الى يوم القيامة وقيامه في الحلية (قوله) ويضارقه كاتب الشياطين عند جاع وخلا - تبع في ذلك صاحب البحر والمشرق به في شرح الجوهرة الكبير للشافى ان الغارقة في هذه الحالة للملكان وزاد انهما يكتبان ما حمل منه بعد فراغه بعلامه يصطله الله تعالى لهما ولكنه لم يستند في ذلك الى دليل وذكر في الحلية ان الجزم به يحتاج الى ثبوت حتى يفقد - واماماروى عن ابي بكر رضى الله عنه انه كان اذا اراد الدخول في الخلا - يسطرداه ويقول اياها الملكان الحافظان على اجلسا ههنا فاني عاهدت الله تعالى ان لا اتكلم في الخلا فذكر شيخنا الحافظ انه ضعفه ح (قوله) وملا - يعنى ان كاتب الشياطين يضارقه الانسان في صلاته لانه ليس له ما يكتبه ذكره القرطبي - وروية في الحلية كما تفتحه ح (قوله) والختم (الخ) مقابلة ما بان عن حاشية الاشياء وكذا ما في التبر من ان القلم اللسان والمداد الرق (قوله) استأثر - اى اختص (قوله) ثم الخ) لا يصح الاستدراك به بعد تصريحه باستأثر الاول تأمل (قوله) يكتب فيرق (قوله) قال في الحلية ثم قيل ان الذي يكتب فيه المحفوظه داووين من رق كما هو المراد من قوله تعالى وكاتب مسطورى ورق منشورى احد القول لكن المأثور عن علي رضى الله عنه ان الله ملائكة فيقولون بنى يكتبون فيه اعمال بني آدم فلم يعب ذلك والله سبحانه اعلم اه (قوله) بلا حرف كتبوها في العقل يؤيده ما قاله القرطبي في المكتوب في اللوح المحفوظ ايضا انه ليس حروفا وانما هو ثبوت المعلومات فيه كتبوها في العقل قال في الحلية لكن صرف في القلظ عن ظاهره يحتاج الى وجود صارف مع كثرة ما في الكتاب والسنة مما يؤيد الظاهر كقوله تعالى انما كنا نستنسخ ما كنتم تعملون ورسلا اليهم يكتبون وكذا ما ثبت في الاسراء من جماعه عليه الصلاة والسلام صرف في القلظ اى تصويرها فيحصل على ظاهره لكن كيفية ذلك وصورته وبخه مما لا يقبله الا الله تعالى او من اطعمه على شئ من ذلك اه ملخصا وقيامه في ح (قوله) وهو احد ما قيل (الخ) راجع الى قوله يكتب فيرق فقط كما افاده ح فراجعه وتأمل (قوله) وصحح التيساروي) نقله في الحلية عن الحسن ومجاهد والضائفة وغيرهم وذكر قبله عن الاختيار ان محمد اروى عن هشام عن عكرمة عن ابن عباس انه قال الملائكة لا يكتبن الا ما فيه اجر او وزر (قوله) حتى ايئنه هو الصوت الصادر عن طبخة الشخص في مرضه لغيره او لغيره او لتأسفه على ما فرط في جانب الله تعالى وأشار بهذه الغاية الى انها ما يكتبان جميع الضروريات ايضا كالنفس وحركة النفس والاضواء والاعضاء افاده ع عن القشاشي (قوله) يكتب المباح كاتب الشياطين) تفسير لما جعل في العبارة السابقة حيث نسب فيها كتابة كل شئ اليهما فاشارةنا الى تفصيله وسأله لان المكتوب ثلاثة اقسام ما فيه اجر وما فيه وزر وما لا ولا تخافه اجر لكاتب الحسنة والباطل لكاتب الشياطين (قوله) ويحصى يوم القسمة وقيل في آخر التبار وقيل يوم النيس وهو مأثور عن ابن عباس والكلبي وذكر في الحلية عن الاختيار ان الاكثرين على الاول وعن بعض المفسرين انه الصحيح عند المحققين فلذا امتنع عليه الشارح (قوله) اوسع ان الكافر ايضا يكتب اعماله (الخ) اى البينة اذا احسنت له وهو متحقق بصدق العباد والعقوبات افعالها والصدات اداها واعتقادا وهو المتخذ عندنا فاعقاب على تركه الاخرين وقيامه في ح ونقل عن القشاشي ان اعمال الكافر التي يظن هو انها حسنة لا تكتب له الا اذا اطمع فيكتبه ثواب ما عمل في الكفر من الحسنات اه وفي حقل ان هذا بخلافه فليراجع (قوله) وفي البرهان (الخ) حديث يعاقبون المتقدم والمراد بهم المحفوظة الذين هم العقبات لا المحفوظة الذين هم الكتب لما تقدمناه ح (قوله) وان ابليس مع ابن آدم بالتبار) اى مع جميعهم الامن حفظه الله تعالى منه واقدرة على ذلك كما تقدمت الموت على ثلث ذلك والظاهر ان هذا في القرنين الا في لانه لا خارق الا دعى - فاضم (قوله) روى في فتح الميم) يعنى آمن القرنين ضالا لا يامر الا بغيره كالقرنين الثالث وهذا ظاهر الحديث (قوله) ونسبها) فكانت خلاصة ما عاضدا السلامة من القرنين الكافر على طريق الاستقرار القصدى - ح وصحح بعضهم هذه الرواية ووجهها وفي رواية فاستسلم كفى الشقاء (قوله) ويريد الموت (الخ) اى يريد على ما تقدمت من نية

مطلب
هل يضارقه الملكان

ويضارقه كاتب الشياطين عند جاع وخلا وصلافة والخاتار ان كيفية الكتابة والمكتوب فيه مما استأثر الله بطله ثم في حاشية الاشياء يكتب في ورق بلا حرف كتبوها في العقل وهو احد ما قيل في قوله تعالى والطور وسكتاب مسطورى ورق منشور وصحح التيساروي في تفسيره انها يكتبان كل شئ حتى ايئنه قلت وفي تفسيره لم ياطى يكتب المباح كاتب الشياطين ويحصى يوم القيامة وفي تفسيره الكافرون الضروف بالآخرين الاصغر ان الكافر ايضا يكتب اعماله الا ان كاتب الذين كالتشاهد على كاتب النصار وفي البرهان ان ملائكة الليل غير ملائكة النهار وان ابليس مع ابن آدم بالتبار وولده بالليل وفي صحيح مسلم بالتبار وولده بالليل وفي صحيح مسلم ما منكم من احد الا وقد وكل الله به قرضه من الجن وقرضه من الملائكة قالوا وايك يا رسول الله قال وايي ولكن الله اعلمني عليه فاسلم روى في فتح الميم ونسبها (ويريد الموت)

القوم والحفظة في امامه (قوله ان كان الامام فيها) اي في السلسلة الاولى اي في جهتها (قوله والا) صادق بالعادة وليست مرادة قد كره جاهد ح (قوله اذ لا يكتب معه) آفاد ان المراد بالحفظة حفظة ذات من الاحواء لاحفظة الاعمال وهما قولان حكما من ترك الحصى ان حسنات الصبي فله ولوالديه ثواب التعليم ولذا ذكر القائل انه يكتب حسناته فحفظه ان كان كاتب حسنات (قوله ولعمري) قسم وتقدم الكلام عليه في خطبة الكاتب (قوله هذا) اي ما ذكر من التوبة وفي الحلية عن صدر الاسلام هذا اثر ذكره جميع الناس لانه قلب شري احدينا قال في غاية البيان وهذا حق لان التوبة في السلام صارت كالشريعة المنسوخة ولهذا هو سأل آلوف آلوف من الناس اي توبت بسلام لا يكتب حبيب احد منهم بمافيه طائل الا لافها وفيهم نظر اه (قوله لا يقدر اللهم الخ) لما رواه مسلم والترمذي عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقدر الا بعد ارماع قول اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام وأما ما ورد من الاحاديث في الاذكار عقب الصلاة فلا دلالة فيه على الاتيان بها قبل السنة بل يحل على الاتيان بها بعد الا ان السنة من لواحق الفريضة وتوابعها ومكملتها فان لم تكن اجنبية عنها ما يفعل بعدها يطلق عليه انه عقب الفريضة وقول عائشة بقدر لا يقدره كان يقول ذلك بعينه بل كان يقدر بقدر ما يصح ونحوه من القول تفرقا خلا شيا ما في المحصى من انه صلى الله عليه وسلم كان يقول في دبر كل صلاة مكتوبة لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير اللهم لا مانع لما أعطت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجند منك الجند وتمامه في شرح التوبة وكذا في القيم باب الوتر والتوافل (قوله واختاره الكمال) فيه ان الذي اختاره الكمال هو الاول وهو قول الباقي ورواه في شرح التمسك من ان القيام الى السنة متصلا بالقرن مسنون ثم قال وعندى ان قول الحلواني لا بأس لا يضر الفولان لان المشهور في هذه العبارة كون خلافه اولي فكان معناها ان الاولى ان لا يقرأ قبل السنة ولو فعل لا بأس فأفاد عدم سقوط السنة بذلك حتى اذا صلى بعد الاوراد تقع سنة لاحل وجه السنة ولا قالوا لو تركتم بعد الفرض لا تسقط لكن فواجب اقل مثلا قل من كون قراة الاوراد لا تسقطها اه وتوجه على ذلك تلخيص الحلية وقال فصل الكراهة في قول الباقي على الترتيب لعدم دليل الصريحة حتى لو صلاها بعد الاوراد تقع سنة مؤداة لكن لا في وقتها المسنون ثم قال وأفاد شيخنا ان الكلام فسادا على السنة في محل الفرض لا تنافي كلمة المشايخ على ان الفضل في السنن حتى سنة المغرب المستزلة على ما يكرهه الفصل بمسافة الطريق (قوله قال الحلواني الخ) هو عين ما قاله الكمال في كلام الحلواني من عدم المعارضة ط (قوله ان رفع الخلاف) لانه اذا كانت الزيادة مكرهة تنزيها كانت خلاف الاولى الذي هو معنى لا بأس (قوله وفي حقا الخ) فوفيق آتريين القولين المذكورين وذلك بان المراد في قول الحلواني لا بأس بالنص لا بالوراد اي القليل التي يقدر اداها اللهم انت السلام الخ لماحل من انه ليس المراد خصوص ذلك بل هو اعم فانه في المقدار بلا زيادة كثره فتأمل وعليه فالكره على الزيادة تنزيه لماحل من عدم دليل الصريحة فافهم وسأقي في باب الوتر والتوافل ما لو تكلم بين السنة والفرض او قبل او شرب وأنه لا يسن عندنا الفصل بين سنة المغرب وفريضة البضعة التي يفعلها الشافعية (قوله والمعدونات) فيه تغليب فان المراد الاخلاص والمعدونات ط (قوله ثلاثا وثلاثين) تنازع فيه كل من الافعال الثلاثة قبله (تنبيه) لو زاد على العدد قبل يكره لانه سوا ادب وايداءه كدوازيد على قانونه او فتنح زيد على أسنانه وقيل لا بل يحصل له التواب المخصوص مع الزيادة بل قيل لا يحصل اعتقاد الكراهة لقوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها والوجه ان زاد لتوصيكت عذرا وتعد فلا تستدركه على الشارع وهو ممنوع اه ملخصا من تحفة ابن حجر (قوله يكره للامام التغفل في مكانه) بل يقول غيرا كما يأتي عن التوبة وكذا يكره مكانه فاعدا في مكانه مستقبل القلب في صلاة لا تطرح بعدها كما في شرح التوبة عن الخلاصة والكره تنزيه كما دلت عليه عبارة الخالية (قوله لا للمؤتم) ومثله المنفرد في التوبة وشرها أما المتقدي والمنفرد فانهما ان لنا او قاما الى التفوق في مكانهما الذي صليانه المكتوبة جازوا الاحسن أن يتقوا في مكان آخر اه (قوله وعلى سبب كسر الصفوف) ليزول الاشتباه من الداخل المعاني للسلك في الصلاة البعد عن الامام وكذا في البدائع والذخيرة عن محمد بن نصر في المحط على أنه السنة كما في الحلية وهذا معنى قوله في التوبة والاحسن أن يتقوا في مكان آخر قال في الحلية وأحسن من ذلك كله أن يتقوا

(السلام على امامه في القلبية)

الاولى ان كان الامام فيها والافق

الثانية وبها فقاموا بها وبشوي

المفرد بالحفظة فقط ثم يثل الكسبة

للمعز الا لا يكتب معه ولعمري

قد صار هذا كالشريعة المنسوخة

لا يكتب شوي احدينا لا لافها

وفيهم نظر ويكرهه خال السنة الا

يقدر اللهم انت السلام الخ قال

الحلواني لا بأس بالنص لا بالوراد

واختاره الكمال قال الحلواني

اريد بالكره الترتيب ارفع

لخلاف قلت وفي حقا على

القليل ويجب أن يستغفر ثلاثا

ويقرأ آية الصكرى والمعدونات

ويسبح ويحمد ويكبر ثلاثا وثلاثين

ويصل تمام المائة ويدعو ويصنع

بها من كان في الجوهرة ويكره

للإمام التغفل في مكانه لا للمؤتم

وقيل يستحب كسر الصفوف

مطلب

صلاواته في العدد الوارد في

الشيخ عقب الصلاة

في منزله ان يحق ما هنا (قوله لتغل اوورد) أقول عبارة في الخواص قلت يحتمل أنه لاجل التغل والورد
 اه دخل على أن ذلك ليس من كلام الخبانية والذي رأته في الخبانية صريح في أنه لتغل (قوله وغيره الخ)
 الضمير المنسوب للامام لكن الضمير الذي في المتن هو أنه ان كان في صلاة لا تقطع بعدها فان شاء انحرف عن ميمته
 او بداره او ذهب الى حوائجه او استقبل الناس بوجهه وان كان بعدها تطلع وعام يصله يتقدم او يتأخر
 او ينصرف عنها او شمالا او يذهب الى ميتة فينتزع عنه اه وهذا الضمير لا يصلح ما مر من ان الخبانية لانه لبيان
 الجواز وذلك لبيان الافضل ولذا علم في الخبانية وغيره بان المؤمنين فضلا عن السائر لكن هذا لا يصلح
 القبل بل قال منه في عين المصلي بل في شرح المتن أن انحرافه عن ميمته اولى وأيده بحديث في صحيح مسلم
 وصح في البدائع التسوية بينهما وقال لأن المقصود من الانحراف وهو زوال الاشتباه أي اشتباهه في الصلاة
 يحصل بكل منهما وقد ما من الحلية أن الاحسن من ذلك كله تطلع عنه في منزله لما في سنن أبي داود واسناد صحيح صلاة
 المراء في ميمته افضل من صلاته في مسجد ذي الامم المكتوبة قلت والالتزام بكاساني في باب الوتر والتوافل
 مع زيادات آخر ثم اذا شاء الذهاب انصرف من جهة ميمته او بداره فقد صرح الامران عنه صلى الله عليه وسلم
 وعليه العمل عند أهل العلم كما قاله الترمذي وذكر النووي أنه عند استروا الجنتين في الحاجة وعدمها فالعين
 افضل لعموم الاحاديث المستريحة بفضل العين في باب المكارم ونحوها كما في الحلية (قوله ولودون عشرة) أي
 أن الاستقبال مطلق لا تفصل فيه بين عدد وعدد على ما ذكر في الصلاة وغيره ولا يلتفت الى ما ذكره بعض
 شراح المقدمة من أن الجماعة ان كانوا عشرة يلتفت اليهم لترح ميمتهم على حمة القبلة والا فلا ترح حمة
 القبلة على الجماعة فان هذا الذي ذكره لا أصل له في الفقه وهو رجل مجهول لا تنسبه لأفانطه لأفانطه أهل الفقه
 فضلا عن ان يتخذ فيايسر له أصل والذي رواه موضوع كذب على النبي صلى الله عليه وسلم بل حمة المسلم الواحد
 أرجم من حمة القبلة غير أن الواحد لا يكون خلف الامام حتى يلتفت اليه بل هو عن ميمته فلو كانا اثنين كانا
 خلفه فلتلتفت اليهما لا لطلاق المذكور اه وتنازع في الامدانية ذكر ذلك في مجمع الروايات شرح القدوري
 عن حاشية البدرية عن أبي حنيفة فليتأمل (قوله ولو بعيدا على المذهب) صرح به في الخيرية اخذ من
 إطلاق محمد في الأصل قوله اذا لم يكن بهذا امر جل يعني ثم قال في الخيرية وهذا امر ظاهر المذهب لانه اذا كان
 وجهه مقابل وجهه الامام في حالتيه ما يكره وان كان بينهما مصروف واستظهر ابن امير حاج في الحلية خلاف هذا
 فقال الذي يظهر أنه اذا كان بين الامام والمصلي بهذا امر جل جالس ظهره الى المصلي لا يكره للامام استقبال
 القوم لانه اذا كان ستة للمصلي لا يكره المرور راءه فكذلك انها وقد صرح حواياؤه لوصلي الى وجهه انسان بينهما
 ثالث ظهره الى وجه المصلي لا يكره ولعل محمد الميشتيد بذلك العلم به اه ملخصا قافهم والله تعالى أعلم

(فصل في القراءة)

لما فرغ من بيان صفة الصلاة وكيفية افعالها وواجباتها ومنتها ذكر أحكام القراءة فحصل على حد تزيد
 أحكام تعلقت بها دون سائر الأركان (قوله وبجهر الامام وجوبا) أي جهر او جاعل أنه مصدر بمعنى اسم
 الفاعل وقوله بحسب الجماعة صفة ثانية للجهر ولا يفتى أنه لا يلزم من انصاف الجهر بهذين الوصفين أن تصف
 كونه بحسب الجماعة بالوجوب أيضا ثم لو جعل حال من جهر وجوبا الموقول باسم الفاعل يلزم ذلك ولاداه الى
 حل الكلام على ما مضى المعنى مع ساد غيره قافهم (قوله فان زاد عليه اساء) وفي الزايدى عن أبي جعفر
 لو زاد على الحاشية فهو افضل الا اذا جهده نفسه او أدى غيره فمستأق (قوله أعادها جهر) لأن الجهر فما
 بقى صاروا جاعلا بالقدرة والجمع بين الجهر والمخافتة في ركعة واحدة شنيع جهر ومفاده أنه لو اتهم بعد قراءة
 بعض السورة أنه بعد القاطعة والسورة فليراجع اح (قوله لكن الخ) استدل على قوله ولو اتهم به وهذا
 قول آخر وقد حكى القولين القهستاني حيث قال ان الامام لو خاف من بعض القاطعة اركها والمتمرد ثم اقتدى
 به رجل أعادها جهر كما في الخلاصة وفي لم يجد وجهر فيما بين من بعض القاطعة والسورة كلها او بعضها
 تكافى المتن اه وعزى في القصة الموقول الثاني الى القاضي عبد الجبار وقتاوى الخدي ولعل وجهه أن فيه
 التوضيح من تكرار القاطعة في ركعة وتأخير الواجب عن محله وهو موجب لصعود السهو فكان مكروها وهو
 أسهل من لزوم الجمع بين الجهر والاسرار في ركعة على أن كون ذلك الجمع شذبا غير مطر فلا ذكر في آخر شرح المتن
 أن الامام لو ساءل خاف بالقاطعة في الجهرية ثم تكرر في الجهرية ولا يبعد ولو خاف بآية او أكثر منها جهر

وفي التلانية يشبب الامام القول
 لعين القصة يعني يسار المصلي لتغل
 اوورد وغيره في المتن بين تحويله
 ميمتا وشمالا وأماما وخفيا
 وذهابه لبيته واستقباله الناس
 بوجهه ولودون عشرة ما لم يكن
 بهذا مصل ولو بعيدا على
 المذهب (فصل وبجهر الامام)
 وجوبا بحسب الجماعة فان زاد
 عليه اساء ولو اتهم به بعد القاطعة
 او بعضها ساء أعادها جهر
 لكن في آخر شرح المتن أنه
 بعد القاطعة يجهر بالسورة

فصل في القراءة

ولا يبعد في القهستاني ولا خلاف أنه إذا جهر بأكثر الفاضلة فمما عفا عنه كما في الرأدي ١٥ أي في الصلاة
السرية وتكون القول الأول قبله في الخلاصة عن الأصل كما في الجرو والاصل من كتب ظاهر الرواية بالزمن
كون الثاني لم يذكر في كتاب آخر من كتب ظاهر الرواية فعدوى أنه ضعيف رواية ودرية غير
مسئلة فافهم (قوله) أن تعد الامامة (الخ) عزاء في القصة إلى قنارى الكرماني ووجهه أن الامام منفرد
في حق نفسه وهذا يعتد في اليوم أحد أيام شوال الامامة ولا يحصل ثواب الجماعة إلا بالنسبة ولا تعد الصلاة
بمما إذا المراد إلا بالنسبة كما مر في بحث النسخة وسد كذا في باب الوتر عند ذكر صكراه الجماعة في التعارض
على سبيل التداخي أنه لا كراهة على الامام لو لم ينال الامامة فإذا كان كذلك فكيف تنزهه أحكام الامامة
بدون التزام فافهم (قوله) وأولى العنايين) بنسخ الباب الأول وكسر الثانية قهستاني والعناين المغرب
والعفة (قوله) أي في رمضان فقط) مأخوذ من المصنف في المنع حيث قال وقيدنا الوتر بكونه بعد التراويح
لأنه انما يجهر في الوتر إذا كان في رمضان لا في غيره كما أفاده ابن تيمية في جهره وهو وارد على إطلاق الزبلي
الجهر في الوتر إذا كان اماما ١٤ فدل كلامه على أن مراده في منته بقره بعدها كونه في رمضان كما هو
المستون اعتم من أن يكون بعد التراويح ولا يوجب سقطا ما يأتي عن جمع الانهر لكن برده على أنه يقتضي أنه لو صلى
الوتر جماعة في غير رمضان أنه لا يجهر به وإن لم يكن على سبيل التداخي ويحتاج إلى نقل صريح وإطلاق الزبلي
يخالفه وكذا ما يأتي من أن اشتغل بالليل لو أتم جهر فاشتمل (قوله) قلت الخ) قلت أنه غير وارد (قوله) نعم
في القهستاني) فيه أن القهستاني صرح بعده بتبعي خلافة (قوله) ويسرى في غيرها) وهو الثالثة
من المغرب والآخرين من العشاء وكذا جميع ركعات الظهر والعصر وإن كان بقره خلافا لما كان في الهداية
(قوله) وهو أفضل) ليكون الاداء على هيئة الجماعة ولهذا كان اداءه بأذان وإقامة أفضل وروى في الخبر
أن من صلى على هيئة الجماعة صلت بصلاته صفوف من الملائكة منح (قوله) على المذهب) كذا في الجهر إذا
على ما في العنايين من أن ظاهر الرواية أنه غير أقول ما في العنايين صرح به وأضاف في النهاية والقفاية والعراجل ونقل
في التتوaxe عن المصنف أنه لا يجوز عليه إذا جهر فيها صحت لأنه لم يترك لها وجها في الهداية في باب سجود
السجود بأن الجهر والمخافة من خصائص الجماعة وقال الترمذ أن جواب ظاهر الرواية وأما جواب رواية
التروادق أنه يلزم السهوى في المخافة إذا جهر فيها صحت عليه السهوى في ظاهر الرواية لاسهوى له ثم صرح في
الدورته بالفتح والتمين وجوب المخافة ومضى عليه في شرح النسخة والعمر والتهر والتمين وقال في الفتح حيث كانت
المخافة واجبة على المنفرد يعني أن يجب تركها السجود ١٥ قاتل (قوله) فلو أتم) أي فلو لم يتنفل
بالليل اماما جهر ومقتضاها أن الوتر في غير رمضان كذلك لأن كلامهم أنكروه الجماعة على سبيل التداخي
وبدونه لا وإذا وجب الجهر في التنفل يجب في الوتر كما فهمت عبارة الزبلي أفاده الرحق (قوله) ومضافات
المنفرد الخ) أما الامام فقدم أنه يجهر أداه وخفاء (قوله) في وقت المخافة) فحده لأنه لا تنفى في وقت
الجهر خيرا كالإيجي ح (قوله) بعد طلوع الشمس) لأن ما قبلها وقت جهر غير فيه لكن في بعض نسخ الهداية
بعد طلوع القمر (قوله) كما في الهداية) قال في شأن الجهر مختص اماما الجماعة حتى أو الوقت في حق المنفرد
على وجه التمييز ولم يرد أحد (قوله) لكن تقصه غير واحد) قال في الخرائق هذا ما صححه في الهداية
ولم يوافق عليه بل تقصه في الغاية وفكر فيه في الفتح ويحت فيه في النهاية وسر خسرو أنه ليس بصحيح رواية
ولا دراية وقد اختار خمس الأئمة ونظر الاسلام الامام القرائني وجماعة من المتأخرين أن القضاء كالاداء قال
فاني خان هو الصحيح وفي الشريعة والكفاية والتهر هو الأصح وفي الشريعة لأنه الذي يعني أن يقول عليه
وذكر كبره ١٥ وأوجب عن استدلال الهداية بنسخ الحصر لجواز أن يكون للجهر الحرب آخر وهو موافقة
الاداء ١٥ (قوله) من سبق بركعة من الجمعة الخ) أي أنه إذا قام ليقيمها بالزمن المخافة بل أنه يجهر فيها
ليوافق القضاء الاداء مع أنه فنها في وقت المخافة نعم أن الجهر لم يخص سببه بالجماعة أو بالوقت بل بسبب آخر
خلافا لما قاله في الهداية فهذا المسألة دليل لما وجه الجماعة وهذا التقر يظهر وجه اقتضاه على الجمعة وإن كان
الحكم كذلك لوسق بركعة من العشاء ونحوه لأن المقصود إثبات الجهر في القضاء في وقت المخافة لا إطلاقا فافهم
(قوله) وادى الجهر إصاع غيره الخ) أعلم أنهم اختلفوا في حذو وجود القراءة على ثلاثة أقوال فشرط الهداية
والفضل في خروج صوت يصل إلى أذنه وبه قال الشافعي وشرط بشر الترمذي وأحد خروج الصوت

إن تعد الامامة والا فلا يلزمه
الجهر (في الخبر وأولى العنايين
اداء وقضاء وجمعة وعصدين
وتراويح ووتر بعدا) أي في
ومضان فقط التروادق قلت في
تقيده بعدها نظر لجهره فيه
وإن لم يصل التراويح على الصحيح
كما يجمع التروادق في القهستاني
تبعاً للقادى لاسهوى بالمخافة
في غير القرائن كعيد ووتر ثم
الجهر أفضل (ويسرى في غيرها)
وكان عليه الصلاة والسلام
يجهر في الكل ثم ذكره في الظهر
والعصر رفع أذى الكفار كما في
(كنفل بالبار) فانه يسرى ويغير
المنفرد في الجهر) وهو أفضل
ويكتفى بأدائه (إن أدى)
وفي السرية يضافت حتما على
المذهب (كنفل بالليل) منفردا
فلو أتم جهر لبيعة النفل الفرض
زبلي (ومضافات) المنفرد (حقا)
أي وجوبا (إن قضى) الجهرية
في وقت المخافة كأن صلى العشاء
بعد طلوع الشمس كذا ذكره
المصنف بعد عدة الواجبات قلت
وهكذا ذكره ابن المثل في شرح
المشار من بحث القضاء (على)
الاصح) كما في الهداية لكن تقصه
غير واحد ووجه اختياره كن سبق
بركعة من الجمعة فمضى بجهر
(د) أدى (الجهر إصاع غيره

مطلب
في الكلام على الجهر والخافت

من الغم وأن يصل إلى أذنه لكن بشرط كونه مسموعاً في الجملة حتى لو أذن في أحد صياحه إلى فيه يسمع وبشرط
الكرخ وأبو بكر البلخي السماع واكتفاء بتعصيم الحروف واختار شيخ الإسلام وقاضي خان وصاحب المحيط
والخلاف في قول الهندواني كذا في معراج الدرابة وتسل في الجته من الهندواني أنه لا يميز ما لم يسمع أذناه
ومن يقر به وهذا لا يخالف ما مر عن الهندواني لأن ما كان مسموعاً له يكون مسموعاً لمن في قره بكاف الحلية
والعبر ثم إنه اختار في الفتح أن قول الهندواني وبشرط صدق بناء على أن الظاهر يسماع بعد وجود الصوت
إذا لم يكن مانع وذكر في الجهر تبعاً للحلية أنه خلاف الظاهر بل الأقوال ثلاثة وأيد العلامة خير الدين الرمي في
فتاواه كلام الفتح بما لا من يذنبه خارج إليه وذكر أن كلام من قول الهندواني والكرخ مخصص وأن ما قاله
الهندواني أصح وأرجح لا اعتماداً كذا على تناقضه اهـ وبما قرره أنه يظهر أن ما ذكرناه في تعريف الجهر
والخافتة ومشكلة في هوانة وغيره من معنى قول الهندواني لأن أدنى الحد الذي وجدته في القراءة عنده
خروج صوت يصل إلى أذنه أي ولو حكماً كالوكان هناك مانع من ممر أوجلة أصوات أو نحو ذلك وهذا معنى
قوله أدنى الخافتة اسماع نفسه وقوله من يقر به يقر به نصريح بالآدم عادة كما مر في القهستاني وغيره ومن يقر به
بأ وهو واضح ويتفق على ذلك أن أدنى الجهر اسماع غيره أي من لم يكن يقر به بقرينة الخافتة ولذا قال في
الخلاصة والخاتمة عن الجامع الصغير أن الامام إذا قرأ في صلاة الخافتة بحيث يسمع رجل أو رجلان لا يكون
جهرًا والجهر أن يسمع الكل اهـ أي كل الصف الأول لكل المصلين دليل ما في القهستاني عن السعدية
أن جهر الامام اسماع الصف الأول اهـ وبه علم أنه لا اشكال في كلام الخلاصة وأنه لا ينافي في كلام الهندواني
بل هو مقرر عليه دليل أنه في المراجعه نقله عن الفضل وقد علمت أن الفضل قال قول الهندواني فخذ ظهرك
بهذا أن أدنى الخافتة اسماع نفسه ومن يقر به من رجل أو رجلين مثلاً وأعلىها مجرد تعصيم الحروف كما هو
مذهب الكرخي ولا تعبر بها في الأصح وأدنى الجهر اسماع غيره من ليس يقر به كهل الصف الأول وأعلى
لاحقه فافهم وافهم ثم هذا المقام قد اضطرر فيه كثير من الأفهام (قوله ويجري ذلك المذكور) يعني
كون أدنى ما يتحقق به الكلام اسماع نفسه ومن يقر به (قوله لم يسمع في الأصح) أي الذي هو قول الهندواني
وأما على قول الكرخي فيصح وأن لم يسمع نفسه لاكتفاء بتعصيم الحروف كما مر (قوله وقيل الخ) قال في
الذخيرة معزاً إلى القاضي علاء الدين في شرح محققاته الأصح عندى أن في بعض التصرفات يكتفي بسماعه
وفي بعضها يشترط سماع غيره مثلاً في البيع لو أذن المشتري صياحه إلى فم البائع وسمع يكتفي ولو سماع البائع نفسه
ولم يسمعه المشتري لا يكتفي وفيما إذا حلف لا يكلمه فلا تخادعاً من بعده بحيث لا يسمع لا يفتي في سمنه نص عليه
في كتاب الإيمان لأن شرط الحث وجود الكلام معه ولم يوجد اهـ قال في التبرأ قول يفتي أن يكون الحكم
كذلك في كل ما يتوقف عليه على القبول ولو غير مباداة كالنكاح اهـ ولم يمتثل الشارع على هذا القول فغير

(و) أدنى (الخافتة اسماع نفسه)
ومن يقر به فلو سمع رجل أو رجلان
فليس بجهر والجهر أن يسمع الكل
خلاصة (ويجري ذلك) المذكور
(في كل ما يتعلق بنطق كلمة على
ذبيحة ووجوب سجدة تلاوة وعقاق
وطلاق واستناء) وغيره ظلو
طلق أو استثنى ولم يسمع نفسه
لم يسمع في الأصح وقبل في نحو البيع
بشرط سماع المشتري (ولو ترك
سورة أو آية العشاء) مثلاً ولو عهدا
(قرأها وجوزوا) وقبل ندبا

منه بقيل مع الفتح حيث قال قبل العصم في البيع الخ وكذا أخره عن الكافي إشارة إلى ضعفه كافي
الشر بلالة لكن الأول انقضاء في الخلطة والعبر وهو أوجه دليل المأفة المنصوفة في كتاب الإيمان لأن
الكلام من الكلام وهو الجرح سحر به لأنه يؤثر في نفس السامع فتكلمه فلا لا يصلح الإسماع وكذا اشترط
سماع الشهود كلام العاقلين في النكاح وسماع التلاوة في وجوب السجدة على السامع وهو ذلك مما اشترط
فيه سماع الغير تأمل (قوله مثلاً) زاده لم يأتوا تركها في ركعة واحدة وهل يأتي بها في الثالثة والأربعة
يجزى ولم يغير العشاء كالغريب فانه لو تركها في إحدى أوليها يأتي بها في الثالثة ولو فهم معاً أي في الثالثة
بخاصة وسورة وقات الأخرى ويسجد بسهولة وسأها ولم يأتوا الركعة السرية قائمه يأتي بها في الآخرين
أي أيضاً أهـ ط وإنما خص المصنف العشاء بالذكر لكان قوله يجهز في الآخرين لا للاختراع من غيره فكذا
أشار الشارح إلى التسميم فافهم (قوله ولو عهدا) هذا ظاهر إطلاق المتن به صريح في التبرؤ من غيره إلى
أحد وكأنه أخذ من الإطلاق والألف فيصنع الفتاوى والشرح يقتضي أن وضع المسألة في التمسك تأمل
أفاده النذر الرمي (قوله وجوزوا وقيل ندبا) أشار إلى أن الأصح الوجوب وذلك لأن عهداً أشار إليه
في الجامع الصغير حيث عبر بقوله قرأها بلفظ الخبر وهو أكس من الأمر في الوجوب وصريح في الأصل
بالاستيعاب قال في غاية البيان والأصح ما في الجامع الصغير لأنه أثر التصنيف ورد في التفتيش بما في الأصل
أمر فيجب التعويل عليه في الرواية وكون الأخبار كدرد في البرائة في أخبار الشارع في غيره فكان

المذهب الاستصحاب قال في التبر ولا يفتي أن أمر المجتهد ناشئ من أمر الشارع فكذلك اخباره ثم قال في الحواشي
السبعة انما يكون دلالة اذا كان مستعملا في الامر الايجابي وهو ممنوع وأقول لم لا يجوز أن يكون المراد
الاستصحاب وتكون الفقرة عليه ما في الاصل كما يريد بجملة من قوله افترض رحمه اليسرى ووضعه يديه على
نخذه وأمثال ذلك اهـ والحاصل أن اخبارا صاحب القم والعصر والتبر التنب لانه صريح كلام محمد (قوله
مع الفاشية) أشابه الى شيتين الاول أنه يقدم الفاشية لان مع تدخل على المتبوع وهو احد قولين وينفي
ترجيحه والثاني أن الفاشية واجبة أيضا وفيه قولان أيضا وفيه ترجيح عدم الوجوب كما هو الاصل فيها أعاده
في الجهر والتبر (قوله لان الجمع الخ) أشابه الى أن قول المصنف جهر رابع الى الفاشية والسورة معا
وجعله الزبلي ظاهر الرواية ومجمله في الهداية لما ذكره الشارع وصرح الفرياشي أنه يجهر بالسورة فقط وجعله
شيخ الاسلام الظاهر من الجواب ونظر الاسلام السواب ولا يلزم الجمع الشنيع لان السورة تنفي بوضعها تقدرا
يجز ومضاده أن الجمع بين الجهر والمخافة في ركعة مكروه انما اذا كانت القراءة في محلها غير متعقبة بما
قبلها وورد عليه ما قدمناه من الفروع اول الفصل قائل (قوله ولو تذكرها) أي السورة (قوله قراها)
أي بعد عودته الى التيمم (قوله وأعاد الركوع) لان ما يقع من القراءة في الصلاة يكون فرضا فيفرض الركوع
ويؤتمن اعادة لان التيمم بين القراءة والركوع كسجدة في الصلاة في الواجبات حتى ولو لم يبدعه قصد صلته
بل لو قام لأجل القراءة ثم بدله ففسد ولم يقرأ ولم يصد الركوع قبل قصد وقبل لا والفرق بين القراءة
وبين القنوت حيث لا يعود لولتذكره في ركوعه ولو عاد لا يفتي بفساد الركوع هو ما ذكرنا من أن القراءة تنفي فرضا ما
القنوت اذا عيذ بغيره واجبا وسان ذلك أن القراءة وان انقضت الى فرض وواجب وسنة الا أنه مهما طال
يقع فرضا وكذلك اذا طال الركوع والصدوق على ما هو قول الاكثر والاصح لان قوله تعالى فاقرا وأما يسر
لوجوب احد الاخرين الا أنه يخالفه مطلقا الصدوق ما يسر على كل فرد فمما قرأ يكون الفرض ومعنى الاقسام
المذكورة أن جعل الفرض مقدار كذا واجب وجعله دون ذلك مكروه وجعله فوق ذلك الى حد كذا سنة
لانه يقع اول أي شرأ فاقراها وما بعدها الى حد كذا واجبا وما بعد ذلك الى حد كذا سنة لاننا اعتبرنا
الواجب ما بعد الآية الاولى منها البيا انقلب الفرض واجبا وان اعتبرناه منفردا كان الواجب بعض الفاشية
وقالوا الفاشية واجب وكذا الكلام فيما يصدر الواجب الى حد السنة فليأخذ كل ذي شرع المنة من باب
سجود السهو ونحوه في القم وهو حقيق دقيق فاشيته (قوله للزوم تكرارها) أي وهو غير مشروع وهذا
لو قرأها مرتين فلو مرة لا تكون قضاء كما في النهاية لانها في محلها لكن كتب على ما في النهاية شيخ الاسلام المصنف
ابو السعود فت لا يفتي أن قراءة الفاشية في الشفع الثاني ليست واجبة بل ذاتها في وجه الدعاء في مظاهر الرواية
وان كانت واجبة على رواية الحسن بن زياد غلبي هذا اذا قرأ الفاشية مرة ثم تعين انفسرها الى تلك الركعة
وانت خبير بأن بناء مظاهر الرواية أي الذي هو عدم اعادة الفاشية في مسألتنا على رواية الحسن غير حسن اهـ
أي بخلاف السورة فان الشفع ليس بجملة الاداء السورة لجواز أن يكون محلا للقضاء وتقامه في شرح الشيخ
اسماعيل (قوله ولو تذكرها) أي الفاشية (قوله قبل الركوع) الظاهر أنه ليس بقيد حتى لو تذكرها في الركوع
فكذلك لانه يقدم لو تذكرك السورة في الركوع أعادها واعاد الركوع أو الفاشية او لانه أكد رضى (قوله
وأعاد السورة) لانها شرعت تابعة للفاشية رضى (قوله على المذهب) أي الذي هو مظاهر الرواية عن الامام
وفي رواية عنه ما يطلق عليه اسم القرآن ولم يشبهه قصد خطاب احد وجزم القادوري بأنه الصعي من مذهب
الامام ورحبه الزبلي بأنه أقرب الى القواعد الشرعية لان المطلق ينصرف الى الادنى وفي العرفه نظر بل
ينصرف الى الكامل قلت وهو مدفوع بأن براءة الذمة لا تنقضي على الكامل واللام فرضية العلمائة في
الركوع والسجود قال في شرح المنية وعلى هذه الرواية لا يميز عنده نحوتم نظرا لانه يشبه قصد الخطأ
والاجتناب تأمل وفي رواية ثالثة عنه وهي قوله سمعنا ثلاث آيات خسار أو آية طوبى (قوله وعرفا فاشية
من القرآن مترجئة الخ) أي اعتبرها مبدءا ومقطع وهذا التعريف نقله في الحلية عن حاشية الكشاف فاعلاه
الذين يهلوا في نقل في التبر عن شرح الشاطبية للجمعي ما يرجع اليه وهو انها قرآن مركب من جل ولو تقدرا
خود مسد ومقطع مندرج في سورة (قوله ولو تقدرا الخ) أشار الى ذلك البصرحت الصريح استرض التعريف
المذكور بأن لم يبدأ الآية اجزأ الامام بها الصلاة وهي خسة اسرف ووجه الرذائل لم يبدأ أصله لم يولد فهو سنة

مطلب
تحقيق مهم فيما لو تذكرك في ركوعه
أنه لم يقرأ أعاد تنفي القراءة ففرضا
وفي معنى كون القسرة اتم ففرضا
وواجبا وسنة

(مع الفاشية جهر في الاخرين)
لأن الجمع بين جهر ومخافة في ركعة
شنيع ولو تذكركها في ركوعه قراها
وأعاد الركوع (ولو تذكركها الفاشية)
في الاولين (لا) خصصا في الاخرين
لأنهم يذكرونها ولو تذكركها قبل
الركوع قراها وأعاد السورة
(وغير فرض القراءة على المذهب)
هي لغة الصلاة وعرفا فاشية
من القرآن مترجئة القلهامة
اسرف ولو تذكركها يكمل يلد

تقدر المكن الذي رآه في الحلية والجرعن الحواشي المذكورة اقلها ستة احرف صورة فالرقى غير علم
في التبريد ان الآية هي وما بعدها ومن ثم قيل ان الاخلاص اربع وقيل خمس فيبروز ان يكون ما في الحواشي
بناء على الاول **(قوله الا اذا كانت كلة)** استثناء من التلاوة في معنى قص الصلاة بآية **(قوله فالاصح)**
حذف الصلة كذا في النسخة ومما مثل مدحان ومن وق ون لكن ذكر في الحلية والجرعن الذي
منه عليه الاسمين في الجامع الصغير وشرح الطحاوي وصاحب البدائع الجواز في مدحان من غيره
حكاية خلاف **(قوله الا اذا حكم حكم)** صورته على معنى عبده صلاحة صلاة نصلي بمدحان غير مكررة
او مكررة فافضل حكم يرى صحة الصلاة بذلك يقتضيه بعبته فيكون قضاء عبدة الصلاة ضمنا تنصص اتفاقا لا لان
حكم الحاكم في المذهب برفع الخلاف افاده **ح (قوله لانه يزيد على ثلاث آيات)** تعليل للمذهبين لان
نصف الآية الطويلة اذا كان يزيد على ثلاث آيات فصار يصح على قوله فاضل قول ابي حنيفة المكتنى بالآية
اولى **ح** قال في البرور ومن تعطلهم ان يكون القراء في كل ركعة التصفيل بشرط بل ان يكون البعض
يلتزم ما به بقرائه فارتفعوا اه اقول وبني ان يكون الاكتفاء بمدون الآية متزعا على الرواية الثانية
عن الامام لان الرواية الاولى التي تقدم فيها ظاهر الرواية لا بد من آية ثالثة تأمل (تبيح) لم اربن قد اذني
ما يستحقني بحد مقدم من الآية الطويلة وظاهر كلام البركفة انه موكول الى العرف لا الى حد صرف
اقصارية وعلى هذا لو اردت قراءة قدر ثلاث آيات التي هي واجبة عند الامام لا بد ان يقرأ من الآية الطويلة
مقدار ثلاثة اشكال مما يسمى بقرائه فارتفعوا فافضل في المسألة بآية الكرى **(آية المدح)** في التثنية
والجواب وغيره مما لو رآه في الآية الطويلة **كآية الكرى** او المدح اية البعض في ركعة والبعض في ركعة اخذوا فيه
على قول ابي حنيفة قيل لا يجوز لانه سائر آية ثالثة في كل ركعة وعما تنص على انه يجوز لان بعض هذه الآيات يزيد
على ثلاث حصارا او بعد لها فلا تكون قرأته أقل من ثلاث آيات اه لكن التعليل الاخير بما يزيد اعتبارا للعدد في
الكلمات او المروف وبزيد قوله لو قرأ آية تعدل اقصروا وقرأ في بعض العبارات تعدل ثلاثا فصار ادى
كقوله تعالى ثم قلتم من عيسى وبشره قوله لو قرأ آية تعدل اقصروا وقرأ في بعض العبارات تعدل ثلاثا فصار ادى
فلو قرأ الله لا اله الا هو الخ القويم لا تأخذه سنة ولا نوم بل مع مقدار هذه الآيات الثلاث فعلى ما قلناه لو اقتصروا
على هذا المقدار في كل ركعة كفى عن الواجب ولم اربن تعزس لشي من ذلك فليأتمل **(قوله وحفظها)** أي
الآية فرض عين أي فرض ثابت على كل واحد من المكثبين بعينه كما اشار اليه في شرح التبريد رجب فرق بينه
وبين فرض الكفاية بان الثاني مضمم مقصود حصوله من غير تكرر بالذات الى فاعله بخلاف الاول فانه متطور
بالذات الى فاعله حيث قصد حصوله من عين مخصوصة كالقروض على النبي صلى الله عليه وسلم دون اتته ومن
كل عين من أي واحد واحد من المكثبين اه والظاهر ان الاضافة فيها من اضافة الاسم الى صفته كسجد
الجامع وجبة الجفاء أي فرض متعين أي ثابت على كل مكثب بعينه وفرض الكفاية بمعنى فرض ذكناية أي
يكتفي بحصوله من أي فاعله كان تأمل **(قوله وحفظ جميع القرآن الخ)** اقول لا حاجة من أي يقال جميع
القرآن من حيث هو بمعنى فرض كفاية وان كان بعضه فرض عين وبعضه واجبا كما كان حفظ الفاتحة بمعنى
واجبا وان كانت الآية منها فرضا أي بقطبها الفرض فافهم **(قوله وسنة عين)** أي يسن لكل واحد
من المكثبين بعينه وفيه اشارة الى ان السنة قد تكون سنة عين وسنة كفاية وما فاعله احوال في صلاة التراويح
انها سنة عين وصلاها جميعا في كل محلة سنة كفاية **(قوله وتعلم الفقه افضل منها)** أي من حفظ
بافي القرآن بعد قيام البعض ومن التفل ومرا اده الفقه ما زاد على ما يصلح اليه في دينه ولا فهو فرض عين
ح (قوله وسورة) أي اقصروا وما يقوم مقامها من ثلاث آيات تصاد **(قوله ويكر الخ)** أي اقصر
كما انه يكره نفس شي من السنة تمنعها كما في شرح المتي **ط (قوله أي صلاة تراويح)** أي صلاة آمنه
أو حله وعبر عن العبادة بالترابا لانه في التبريد تكون غالب من الحروف كما في شرح الشيخ فاعلم
(قوله كذا المطلق) فيه ان عبارة الجامع لم يصح فيها قوله مطلقا وانما ذكر فيها التبريد في مقيد فيهم
منها الاطلاق كما ترعبارات الحون والامنيات ادعاء تنقيدها بما يساقي من التفسير والتمسح مع المصنف
بالاطلاق اختيارا لما به شبهه صاحب البر **(قوله ووجه في البر الخ)** اعلم انه ذكر في الهداية

الا اذا كانت كلمة فالاصح عدم
الصعوبة ان كررها مرارا الا اذا
حكم كما في فيروز كره القهستاني
ولو قرأ آية طويلة في الركعتين
فالاصح الصلة اتصافا لانه يزيد
على ثلاث آيات فصار فاعله الطويل
(وحفظها فرض عين) متعين على
كل مكثب **(وحفظ جميع القرآن)**
فرض كفاية وسنة عين افضل
من التفل وتعلم الفقه افضل منها
(وحفظ فاتحة الكتاب وسورة)
واجب على كل مسلم **(ويكره نفس)**
شي من الواجب **(ويسن في)**
السفر مطلقا أي صلاة تراويح
كذا المطلق في الجامع الصغير ووجه
في الضرورة في الهداية وغيرها
من التفصيل ووجه في التبريد وحذر
ان ما في الهداية هو المحذور

مضد

في الفرق بين فرض عين وفرض
الكفاية

مطلب

السنة تكون سنة عين وسنة
كفاية

أن المسافر يقرأ الفاتحة الكتاب وأى سورة شاء ثم قال وهذا إذا كان على جملة من السرفان كان في لمة وقرأ
 يقرأ في القبر نحو سورة البروج وانتقلت إليه يمكنه مراعاة السنن مع التخصيص وروى في السرفان لا أصل له بعد
 علمه في الرواية والدراسة أما الأول فلأن إطلاق المتن تعاليم الصغرى حالة الأمن أيضا وأما الثاني فلامنه
 إذا كان على أمن صار كالتعميم فيبقى أن رأى السنة والسفر وان كان مؤثرا في التخصيص لكن التصديق بقراءة
 البروج لا بد منه دليل ولم يقل اه وهو مختص من الجملة وأجاب في النهر بما حاصله أن السنة للمقيم في قراءة
 القبر أن تكون من طول الفصل وأن لا ينقص مقدار الآيات المقررة من حيث الصدق أربعين آية في
 الركعتين بل تكون من أربعين إلى مائة كإسقاط مع ما لم يسمع من البحث والمسافر إذا كان في أمة وقرأ وان كان
 مثل المقيم لكن السفر تأثر في التخصيص عنه مطلقا ولا يجوز له القطر وان كان في أمة فغالب أن يقرأ نحو سورة
 البروج والانشقاق مما هو من طول الفصل وإن لم يبلغ المقدار الخاص وهذه معنى قول الهداية لا يمكن
 مراعاة السنة مع التخصيص أى التخصيص بعدم اعتبار العدد الخاص بعد حصول سنة القراءة من طول
 الفصل فليس مراده التصديق بعد آيات السورتين بل كونهما من طول الفصل أى وسنة القراءة في القبر من
 طول الفصل مسجلة لا يحتاج إلى دليل ثم إن ما في الهداية قد ذكر عليه شراحها والزبلي وغيره وذلك دليل على
 تقييد إطلاق ما في المتن والجامع اه أقول هذا الغامض إذا كان قول الهداية يقرأ في القبر نحو سورة البروج
 وانتقلت معناه أنه يقرأ في الركعتين واحدة منهما لا كلاهما والام يحصل تخصيص من حيث العدد لأن الانتقائي
 خمس وعشرون آية والبروج اثنتان وعشرون ويؤيد ذلك قول المنية يقرأ سورة البروج أو مثلها فإنه ظاهر
 في أن المراد قراءة سورة البروج في الركعتين لكن في كون سورة البروج من طول الفصل كلام ستره فلهذا
 جعل التخصيص في شرح المنية على جعل الأوسط في الحضر طويلا في السفر ومثله قول صاحب الجمع في شرحه
 فيقرأ بأوطأ الفصل رعاية للسنة مع التخصيص وعليه مذهب الشربلالية لكن هذا الجمل لا يناسب ما في
 الهداية لأن الانتقائي من طول الفصل وقد يقال إن التخصيص جهة الاكتفاء بسورة واحدة من الفصل
 في الركعتين كما اقتضاه ظاهر كلام المنية المذكور لأن السنة في الحضر في كل ركعة سورة تامة كإسقاط ما في
 (قوله وجوبا) أشار به إلى دفع ما أورده في التهرب بأنه لو قال بعد الفاتحة أى سورة شاء لكان أولى للتأويل
 أن قراءة الفاتحة ستة عشر سجدة وجوبا لدفع التوهم المذكور لأن المعنى أن سنة القراءة في السفر أى سورة
 شاء مضبوطة إلى الفاتحة الواجبة فالنصوص بيان التصديق في السور بعد الفاتحة والأورد أن السورة واجبة أيضا
 (قوله وفي الضرورة بقدر الحال) أى سواء كان في الحضر أو السفر وأحاطة به جعل الفاتحة وغيرها لكن
 في الكافي فإن كان في السفر في حالة الضرورة بأن كان على جملة من السرفان وانما من عدوا وليس يقرأ الفاتحة
 وأى سورة شاء وفي الحضر في حالة الضرورة بأن خاف فوت الوقت يقرأ ما لا يفوته الوقت اه ولما قيل أن
 يقول لا يختص التخصيص بالضرورة بالسورة فقط بل كذلك الفاتحة فكما إذا اشتد خوفه من عدو فقرأ
 آية مثلا ولا يكون مسأ كذا في الشربلالية أقول وقول الكافي بقدر ما لا يفوته الوقت يشعل الفاتحة فلهذا
 أن يقرأ في كل ركعة بآية أو خاف فوت الوقت بازاءة وهل هو في كل صلاة أو ناس بالخبر فيه خلاف حكم
 في القنية وقال في آخر شرح المنية وقيل يراعى سنة القراءة في غير القبر وان خرج الوقت ولا يظهر أن يراعى
 قدر الواجب في غيرها لأن الإخلال به مفسد عند بعض الأئمة بخلاف خروج الوقت اه أى فاته في غير القبر
 غير مفسد اتفاقا كذا ذكره الاقتصاد على الفاتحة وتسمية واحدة وترك التناهي والتمتع في سنة القبر أو الظهر
 لو خاف فوت الجماعة لأنه إذا جاز ترك السنة لأدراك الجماعة فترك سنة السنة أولى اه (قوله ذكره الحلبي)
 ونقد الزاهد في القنية عن الميز بقوله قال أبو حنيفة والذي يسلي وحده بقرعة الإمام في جميع ما وضعه من
 القراءة سوى المهر قال الزاهد في هذا نص على أن القراءة المستنوية يستوى فيها الإمام والمفرد والناس
 عنه فافلون (قوله طول الفصل) بكسر اللام مع طويل ككريم وكرام واختصر عليه في الصحاح وأما
 بالنص فالرجل الطويل كاسترح به ابن مالك في مثله والفصل بفتح الصاد المهملة هو السبع السابع من القرآن
 حتى به لكثرة فصله بالسبعة أوله التسوية ولهذا يسمى بالحكم أيضا واختلف في آية قال في البحر والذي
 عليه أصحابنا أنه من الجرات اه قال الرمي وتعلم ابن أبي شريف الأعرابي فيه بقوله

(الفاتحة) وجوبا (وأى سورة شاء) وفي الضرورة بقدر الحال (و) يسر (في الحضر) لإمام ومفرد ذكره الحلبي والناس عنه فافلون (طول الفصل)

مفصل قرآن بأنه آف • خلاف صفات وقاف وسج

وجانية ملك وصفها • وفتح حتى جراتها إذا لم يحس

وزاد السبوطي في الاثنتان قولين فأوصلها إلى اثني عشر قولاً الرمن والانسان (قوله إلى آخر البروج)

هو من الخزانة إلى شرح الكنز الشيخ بأكبر وقال بعده وفي التبر لا يعني دخول الغاية في المفاتيح اه

قال بروج من الطوال وهو مفاد عبارة الهداية المذكورة أنها لكن مفاد مقتناه بعدها عن شرح الغاية وشرح

المجمع انهم من الاوساط ونقله في التبر ليلالة عن الكافي بل نقل القسطنطاني عن الكافي خروج الغاية الأولى

والثانية وعليه فسورة لم يكن من التصاريق وفي ذلك كمال صاحب الحجة وقال العبارة لا تضد ذلك بل يحتاج

إلى ثبت في ذلك من خارج والله اعلم أي لأن الغاية تشمل الدخول والخروج فافهم (قوله في التبر والظهر)

قال في التبر هذا مختلف في منتهى المعنى من أن الظاهر كالصبر لكن لا كمد على ما عليه المصنف اه (قوله)

وباقه) أي باقي المفصل (قوله أي في كل ركعة سورة مما ذكر) أي من الطوال والأوساط والقصار

ومقتضاه أنه لا ظهر إلى مقداره من حيث عدد الآيات مع أنه ذكر في التبر أن القراءة من المفصل سنة

والقراءة العينية سنة أخرى ثم قال في الجامع الصغير يقرأ في التبر في الركعتين سورة الفاتحة وقدر أربعين

أو خمسين واقصر في الأصل على الأربعين وفي التبر دما بين الستين إلى المائة والكل ثابت من فعله عليه الصلاة

والسلام ويقرأ في العصر والعشاء خمسة عشر في الركعتين في ظاهر الرواية كذا في شرح الجامع لقاضي خان

وجزمه في الخلاصة وفي المحيط وقصره بقرآن عشرين وفي المغرب غير آيات في كل ركعة اه أقول كون القراء

من صور المفصل على الوجه الذي ذكره المصنف هو المذكور في المتن كالنور والذكر والجمع والوعاء والتعاقب

وقصرها وحصر القراء بعدد على ما ذكره في التبر والجزم مع أنه مختلف في المتن من بعض الوجوه كما تبين عليه

في الخلية فاته لو قرأ في التبر أو القصر سورتين من طوال المفصل تزيد على عشرين أو ثلاثين آية كالفاتحة والتبر يكون ذلك

في العصر والعشاء سورتين من أوساط المفصل تزيد على عشرين أو ثلاثين آية كالفاتحة والتبر يكون ذلك

حواققاً للسنة على ما في المتن لأعلى الرواية الثانية ولا تفصل الموافقة بين الروايتين إلا إذا كانت السورتان

موافقة للعدد المذكور ويلزم على ما مر من التبر من أن المقدار المعين سنة أخرى أن تكون قراءة السورتين

الرائدتين على ذلك المقدار خاتمة عن السنة الآن يقتصر من كل سورة منهما على ذلك المقدار مع أنهم

صرحوا بأن الأفضل في كل ركعة الفاتحة وسورة فاتحة غاذي يغني المصير إليه أماداً بين متفائلين

اختار أصحاب المتن أحدهما ويؤيده أنه في متن المتن ذكر أقوال أن السنة في التبر حضر أربعين آية

أو ستون ثم قال واستحسنوا طول المفصل فيهما وفي الظاهر الخ فذكر أن الثاني استحسن فترجع على

الرواية الأولى لتأييده بالآثار الواردة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كتب إلى أبي موسى الأشعري أن اقرأ في التبر

والظهر بطول المفصل وفي العصر والعشاء بأوساط المفصل وفي المغرب بتمام المفصل قال في الكافي وهو

كالرواية من النبي صلى الله عليه وسلم لأن المقادير لا تعرف إلا بما عاها اه (قوله واختار في البدائع عدم

التقدير بالغ) وعمل الناس اليوم على ما اختاروه في البدائع وعلى الظاهر أن المراد عدم التقدير بمقدار معين

لكل أحد وفي كل وقت كما يشهد تمام العبارة بل تارة يقتصر على إحدى ما ورد كما قصر سورة من طوال المفصل

في التبر وأما قصر سورة من قصارها عند غيب وقت أو نحو من الإغذار لأنه عليه الصلاة والسلام تقرأ في التبر

بالمعزوتين لما سمع بكاتبه شخصية أن يشق على لشواته بقرآن كما هو راداً إلى العمل بالقوم فليس المراد إلغاء

الوارد بل لا عذر ولا إقبال في البصر عن البدائع والجله فيه أنه ينبغي للإمام أن يقرأ مقدراً ما يفتق على القوم

ولا ينقل عليهم بعد أن يكون على التمام وهكذا في الخلاصة اه (قوله والأمام) أي من حيث حسن

صوته وقبلة (قوله وفي الحجة) اسم كاتب من كتب القضاة (قوله بين بين) أي بأن تكون بين التبر

والإسراع (قوله ليسلاً) لعل وجه التقدير أن عادة المهتدين كثر القراءة في تجميعهم فلهذا الإسراع

ليصلوا بهم من القراءات (قوله كما يشهد) أي بعد أن يقرأ في ذلك ما لا يقرأ والاحرام لترك التبر

المعزود به شرط (قوله ويجوز بالروايات السبع) بل يجوز بالتبر أيضاً كما صرح عليه أهل الأصول

ب (قوله بالقرينة) أي بالروايات القرينة والأمالات لأن بعض السفهاء يقولون ما لا يقولون فيشعرون

من الجبروت إلى آخر البروج (في)

التبر والظهر) منها إلى آخر لم يكن

(أوساطه في العصر والعشاء)

(وباقه) (قصاره في المغرب) أي

في كل ركعة سورة مما ذكره

الحلي واختار في البدائع عدم

التقدير وأنه يجب بل وقت والقوم

والأمام وفي الحجة يقرأ في القرض

بالتبر حراً فقرأ في التبر أربعين

بين وفي النفل ليلالة أن يسرع بعد

أن يقرأ كما يشهد وبصور الروايات

السبع لكن الأولى أن لا يقرأ

بالقرينة عند العولم صلياً عليهم

في الاثم والشقاة ولا ينبغي الاذاعة ان يصلوا العوام على ما فيه نقصان دينهم ولا يقرأ عندهم مثل قراءة
 أبي جعفر وابن عمار وعلى بن جعفر الكسائي صباه فيهم فطهم يستقون ويصكرون وان كان كل القراءات
 والروايات صحيحة فصبغة وشاهدنا اختاروا قراءة أبي عمرو وحسن عن عاصم **ا** من التثنية عن قنارى
الحق (قوله وتطال الخ) اى يطيلها الامام وهي مسنونة اجماعا على ادراك الركة الاولى لان وقت
 القبر وقت نوم وعظ وقد علم من التقيد بالامام ومن التعليل ان المفرد يسوى بين الركتين في الجميع اتفاقا
 شرح النية اقول ويجاز من ان الاطالة المذكورة مسنونة اجماعا ومثله في التثنية على علم ما في شرح
 الملقى للهنسي من انها واجبة اجماعا غريب اوسبق فلم وقال تلذذ الباقيات في شرح الملقى لم اجده في الكتب
 المنجورة في المذهب (قوله بقدر الثلث) بان تكون زيادة ما في الاولى على ما في الثانية بقدر ثلث مجموع ما في
 الركتين كافى الكفاي حيث قال الثلثان في الاولى والثلاث في الثانية ومثله في الحلية والبحر والدرر (قوله
 وقيل النصف) كذا في الحلية مع ما في المحبوبي وحكما في العصر من الخلاصة لكن عبارة الخلاصة لا تصفه
 لان صارت بها كذا وحده الاطالة في الخبر ان يقرأ في الركة الثانية من عشرين الى ثلاثين وفي الاولى من ثلاثين
 الى ستين **ا** وارجع المحقق القول بالنصف الى القول الاول لان المراد نصف المقروء في الاولى وهو ثلث
 الجهر بخلافه لعمدة مقابله واطال في ذلك فراجع لكن قد يقال ان مراد الخلاصة التفسير بين جعل الزيادة
 بقدر نصف ما في الاولى ونصف ما في الثانية فانه اذا قرأ في الاولى ثلاثين وفي الثانية عشرين فازداد بقدر
 نصف ما في الثانية ولورأى في الاولى ستين وفي الثانية ثلاثين فازداد بقدر نصف ما في الاولى وبهذا يفسر
 القول الاول فتأمل (قوله ندبا) راجع للقولين يعنى ان هذا التقدير في كل بيان للاولى فان لم يراع
 فهو خلاف الاولى وهو معنى قوله لا بأس به **ح** (قوله فلو غش) بان يقرأ في الاولى باربعين وفي الثانية
 ثلاث آيات لا بأس به وبه ورد الا تركذا في الذخيرة وغيرها (قوله قطع) لما احتل ان يكون الخبر مجزئ
 لا لتقديره فوجه قوله كذا في التبر (قوله حق القاروع) عزاء في انفراد الى الحلية وظاهر هذا ان اجعة
 واليدى على الخلاف كما في جامع المحبوبي لكن في قسم الزند وسبق الاتفاق على تسوية القراءة فهما وايد
 في الحلية بالايدى الواردة المتضمنة لعدم اطالة الاولى على الثانية فهما (قوله قيل وعليه الفتوى) فاقه
 في مراجع الدراية ومثله في المجتبى وفي التثنية عن الحجة وهو ما اخذ للفتوى وفي الخلاصة انه واجب
 وجع اليه في فتح القدير لم يروا الضارى من أنه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ في الركعة الاولى اى
 من الظاهر ما لا يقرأ في الثانية وهكذا في العصر وهكذا في الصبح ونأزعه في شرح المشية بأنه مجهول على الاطالة
 من حيث التثنية والتصرف وجمادون ثلاث آيات ضرورة التوفيق بينه وبين ما رواه مسلم عن ابي سعيد الخدري
 حيث قال لحزرة نفاهاه في الظهور في كل ركعة قد وثلاثين آية فانه اذا نادى التسوية بين الركتين **ا** وقال
 في الحلية بعد ان حقق دليلهما فظهر على هذا ان قولهما واجب لا قوله وان الاولى كون الفتوى على قولهما
 لا قوله فاقه في البحر والنثر بلاثة واحتمد قولهما في الكنز والملقى والمختار والهداية فلذا اعتمد المصنف أيضا
 (قوله ان تقاربت الخ) ذكر هذا في الكفاي في المسألة التي قبل هذه واعتبره في شرح المشية في هذه المسألة
 أيضا كما يأتي في عبارته والحاصل ان سنة اطالة الاولى على الثانية وكراهية العكس انما يعتزم من حيث تعدد
 الايات ان تقاربت الايات طولاً وقصراً فان تضارعت تعسر من حيث الكلمات فاذا قرأ في الاولى من الخبر
 عشرين آية طوله وفي الثانية منها عشرين آية قصرة تبلغ كل ثمانية بقدر نصف كلمات الاولى فقد حصل السنة
 ولوعكس يكره وانما ذكر الحروف للاشارة الى ان المعتزلة مقابل كل كلمة مثلهما في عدة الحروف فاعتزله عدد
 الحروف لا الكلمات فلو اقتصر الشارح على الحروف واعطفها على الكلمات كما فعل في الكفاي لكان اولى (قوله
 واعتبر المحقق) غش الطول الخ) كما لورأى في الاولى والعصر وفي الثانية الهمة فمر في الفتية اولاً أنه لا يكره
 ثم رجع ثانياً أنه يكره وقال لان الاولى ثلاث آيات والثانية تسع وكره الزيادة لكثرة ما ما روى أنه عليه الصلاة
 والسلام قرأ في الاولى من الجمعة بسم اسم ربك الا وفي الثانية هل أتاك حديث الغاشية فزاد على الاولى
 بسم لكن السبع في السور الطوال يسردون النصارى لان السبع هنا نصف الاصل والسبع ثمة أقل من نصفه
ا أى أن الست الزائدة في الهمة ضعف سورة العصر بخلاف السبع الزائدة في الغاشية فانها أقل من نصف

(وتطال اول القبر على ثانياها)

بقدر الثلث وقيل النصف ندبا

فلو غش لا بأس به (فقط) وقال

محمد اول الكل حتى التراويح

قيل وعليه الفتوى (واطالة)

الثانية على الاولى يسكره

تجزئها (اجماعا ان ثلاث آيات)

ان تقاربت طولاً وقصراً والا

اعتبر الحروف والكلمات واعتبر

المحقيق غش الطول لا عدد الآيات

قوله اردفه بقوة اى شغل ولعلها

سقطت من ثلثه وليراجع اه معجمه

قوله عززنا بالحاء المهمة ثم الزاى

ثم الراء الساكنة من الحزوه وهو

الفتن والتضمن اه منه

صورة الاعلى فكانت بسببه قال الحلي في شرح التنية وعلم من كلام القتيبة أن ثلاث آيات انما ذكره في السور
 القصص والطور والفرقان فبيننا وهو حسن الاله وما يوحى منه أنه متى كانت الزيادة بمادون
 النصف لا تكون وليس كذلك بل الذي ينبغي أن الزيادة اذا كانت ظاهرة ظهور انما تذكره والا فلا لزوم للخرج
 في الترتيب الخفية ولورود مثل هذا في الحديث ولا تغفل عما تقدم من أن التقدير بالآيات انما يعتبر عند مقارنها
 وأما عند فسادها فاما المعتبر بالتقدير بالكلمات والطرز والافالم تشرح ثمان آيات ولا يمكن ثمان آيات ولا شك
 أنه لو قرأ الأولى في الأولى والثانية في الثانية أنه يكرر ملاحظتين ظهور الزيادة والطور وان لم يكن من حيث
 الآي لكنه من حيث الكلام والطرز وعلى هذا اه كلام شرح التنية للحلي والذي فصل من مجموع
 كلامه وكلام التنبيه أن احلا في كراهة الاطالة الثانية ثلاث آيات مقدم بالسور القصص والمقابلة الآيات لظهور
 الاطالة عندئذ فيها ما السور الطويلة او القصيرة المتفاوتة فلا يعتبر العدد فيها بل يعتبر ظهور الاطالة من حيث
 الكلمات وان اختلفت آيات السورتين عددا هذا ما فهمته والله تعالى أعلم بقوله واستثنى في الصبر ما وردت به
 السنة أي كراهته عليه الصلاة والسلام في الجملة والمعدن في الأولى بالأعلى وفي الثانية بالغاثة فانه
 ثبت في الصحيحين مع أن الأولى تسع عشرة آية والثانية ستة وعشرون وعلى ما مر من شرح التنية لا حاجة الى
 الاستثناء لأن هاتين السورتين طويلتان ولا تفاوت ظاهر بينهما من حيث الكلمات والطرز في هاتين المقابلات
 (قوله مطلقا) أي وردت به السنة او لا بخرشة مقابلة ولأن صدارة الصبر هكذا وقد بالقرض لانه يسرى
 في السن والنوازل بين كمات في القراءة او لا فوردت به السنة والآخر كذا في نسخة الحلي وصرح في المنهج
 بكرهه تطويل ركعة من التعلق وتقص أخرى وأطلق في جامع المحبوبي عدم كراهة الاطالة الأولى على الثانية
 في السن والتواضع لأن أمر جاهل واختاره ابو البركات في شرحه في خزانة الفتاوى فكان الظاهر عدم
 الكراهة اه فتول الصبر وأطلق في جامع المحبوبي الخ واستلها به قرينة واضحة على أنه اراد خلاف
 ما في التنية من التقيد بما وردت به السنة ثم كلامه في الاطالة الأولى على الثانية فتطويع العكس فكان
 على الشارح ذكر ذلك عند قوله وتطاول اولى الصبر قال في شرح التنية والاصح كراهة الاطالة الثانية على الأولى في
 النقل أيضا لانه لا يقرض فيها لم يرد به تخصيص من التوسعة بكونه قاعدة الجلاء عن وجهه ما الاطالة الثالثة
 على الثانية والأولى فلا يكره له أنه مشفع آخر اه (قوله على بالمعوذتين) يعني في صلاة الصبر والورد
 الثانية أطول من الأولى بآية في الاستراضة من هذا التفاوت خرج وهو مدفوع شرعا بقوله زيادة تعدل ثلاث
 آيات أو نقصانها كعدم فلا يكره ح عن الحلية (قوله على طريق القرنية) أي يبحث لافصح الصلاة وانه
 كما يقول الشافعي في القاضية (قوله وبكره التصحيح الخ) هذه المسألة مفرقة على ما قبلها لأن الشارع إذا لم
 يبين عليه شيئا سبب راعه كرهه أن يعين وعليه في الهداية بقوله لما فهم من جهر الباقي واجام التفضيل (قوله بل
 يندب خبر اهتماما حيا) قال في جامع الفتاوى وهذا إذا صلى الوتر جماعة وان صلى وحده يقرأ كيف يشاء اه
 وفي فتح القدير لان مقتضى الدليل عدم المداومة للمداومة على العدم كما جعله حنفية المصر فيجب أن يقرأ
 ذلك أحبا نائب كالمأثور وان لزوم الاجتهاد يتفق بالقرآن أحبا نائبه قالوا السنة أن يقرأ في ركعتي الصبر بالكتفون
 والاخلاص وظاهر هذا القاعدة الموانبة إذا اجتمع المذاهب كورومتباسبة الى المصلي فيه اه ومقتضاه
 اختصاص الكراهة بالاحكام ونزاعه في الجهر بان هذا مبني على أن العلة اجسام التفضيل والتصين اما على ما حل
 به المتأخر من جهر الباقي فلا فرق في كراهة المداومة بين المنفرد والاحكام والسنة والقرض فتكره المداومة
 مطلقا للصبر ح في غاية البيان من كراهة الموانبة على قراءة السور الثلاث في الوتر أعز من كراهة في رمضان
 اما ما لا اه وأجيب في التهرب بأنه قد علمل جميعا المشايخ والظاهر أنهم ما علم واحد فلا عشان فيه ما في الفتح
 أقول على أنه في غاية البيان لم يصرح بالتعميم المذكور وأضاح ان اجام جهر الباقي يروى جراه في صلاة أخرى
 وأيضاً ذكر في وتر الصبر من النهاية أنه لا ينبغي أن يقرأ سور متعينة على الدوام فلا يخلو بعض الناس أنه واجب
 اه هذا أبو يد ما في الفتح أيضا حاد وقد الجاهل والاحكام في الكراهة بما اذا رأى ذلك حفا لا يجوز فيه
 أمالقر أن التمس عليه وتب كغيره عليه الصلاة والسلام فلا كراهة لكن بشرط أن يقرأ فيها أحبا ثلاثا
 يخلو الجاهل أن غيرهما لا يجوزوا اعتراضه في الفتح بأنه لا يقر فيه لأن الكلام في المداومة اه وأقول حاصل

واستثنى في الصبر ما وردت به السنة
 واستظهر في التعليل عدم الكراهة
 مطلقا (وان بأجل لا) يكره لانه
 عليه الصلاة والسلام صلى
 بالمعوذتين (ولا يصح شي
 من القرآن لصلاة على طريق
 القرنية) بل يصح القاضية على
 وجه الوجوب (وبكره التصين)
 كالصدق وهل أي ضمير كل جملة
 على سبب غوامضها أحيانا

معنى كلام هذين الشقيين يبين وجه الكراهة في المداومة وهو أنه ان رأى ذلك حقا بكونه من حيث تقيير
 المشروع والايكراه من حيث ايجاب الجاهل وبهذا الجمل يتأيد أيضا كلام الفخ السابق وسدغ اعتراضه
 الا لاحق قدس (قوله ولا القاضية) بالنصب مطوف على مذهب قدس دره لا غير القاضية ولا القاضية
 وتوفي في السنة التي علمت في القراءة في الجهرية بالاولى والمراد الترخيص بخلاف الامام الشافعي وبرذ مناب
 لمجد (قوله انفاقا) أي بين امتنا الثلاثة (قوله ومائب لمجد) أي من استجاب قراءة القاضية
 في السنة احتسابا (قوله كايسته الكمال) حاصلا من محمد قال في كتابه الا كما لا ترى القراءة خلف الامام
 في شيء من الصلوات بغيره اويسر ودعوى الاحتياط ممنوعة بل الاحتياط ترك القراءة لانه العمل بالقرى
 اهلين وقد روى القضاة والقراء عن عدة من الصحابة فانوا احكاما المتع (قوله انتهت قصد) هذا مقابل
 الاصح (قوله وهو) أي القضاة المتقدم من قصد (قوله مروى عن عدة من الصحابة) قال في الخرائز
 وفي الكافي ومنع المؤتم من القراءة ما أورع عن غيرهم من كبار الصحابة منهم المرضي والعباد وقد دون أهل
 الحديث اسلمهم (قوله ونعت اذا سر) وكذا اذا جهر بالاولى قال في البحر وحاصل الآية أن المطلوب بها
 أمران الاستماع والسكوت فعمل بكل منهما والاول يخص الجهرية والثاني لا يفرض على املا لانه فيجب
 السكوت عند القراءة مطلقا اه (قوله آية ترغيب) أي في نوابه تعالى اوتربى أي تحويف من عقابه
 تعالى فلا يسأل الازل ولا يستعذ من الثاني قال في الفتح لان آية تعالى وعده باحة اذا اسقم وعده ستم
 واجابة دعاء المتشاغل عنه غير مجزوم بها (قوله وماورد) أي عن حذيفة روى الله عنه أنه قال صليت مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة الى أن قال وما ربنا بآية راحة الا توقف عندها فسأل ولابا بآية عذاب
 الاوقف عندها وتعد ذلك خرج اودود وعامة في الحيلة (قوله حل على النفل متفردا) أي فأن كان كلام من الامام
 والتفتدى في الفرض أو النفل سواء فارق الحيلة اما الامام في القرائن فليأخذ كراما من أملى عليه فعليه وسلم
 لم يخط فيها وصعد الاثمة من بعده الى وشمها فاذ فكل من الهد ثبات ولا تنقل على القوم ففكره وأما في
 التحرق فان كان في القرائن فكذلك وان كان في غيرهما من نوافل الليل التي اقتدى به فيها واحدا وانما فلا يتم
 ترجع الترتيل على الفعل لما روينا أي من حديث حذيفة السابق القسم الا اذا كان في ذلك تنقل على المقضى
 وفيه تأمل واما ما لا يؤم فلا تنقله الاستماع والاضان فلا يشغل بما يحله لكن فيقال انما يجب ذلك
 في المقضى في القرائن والتراخي أما المتخلف في الصلاة المذكورة اذا كان امامه فيخطه لعدم الاختلال
 بما ذكره فيصلى على ما عدا هذه الحيلة اه (قوله كايست) أي فليعلم ما في فعل ترتيب افعال الصلاة من حل
 ماورد من الادعية في الركوع والرفع منه وفي السجدة تنبوا الحيلة ينسما على المتأمل وأما ما سألنا عنه فلم نتر
 خافهم (قوله فلا ياتي بما يفوت الاستماع الخ) سيأتي في باب الجمعة أن كل ما حرم في الصلاة حرم في الخطبة
 فيصير ما كل وشرب وكلام ولوقسيه اوردت سلام أو امر بغير عرف الامن الخطيب لان الامر بالمعروف منها يلا فارق
 بين ترتيب وبعد في الاصح ولا يرد تهم من خيف حلاكم لانه يجب خلق آدمي وهو محتاج اليه والاضان لطفه
 تعالى ومبناه على المسامحة والاصح أنه لا بأس بان يشرب رآه أو يديه عند رؤية منكر وكذا يجب الاستماع
 لسائر الخطب كخطبة نكاح وشم وصعد على المنعد اه (قوله ونعت بلسانه) عطف تفسر لقوله نفسه
 وهذا مروى عن ابي يوسف وفي جملة الفتح أنه العواب (قوله في اقراض الاضان) عبر بالاقراض عما
 لله اية وصير في التبر بالوجوب قال ط وهو الاول لان تركه مكروه تقريبا (قوله يجب الاستماع للقراءة
 مطلقا) أي في الصلاة وخارجها لان الآية وان كانت واردة في الصلاة على ما قاله لعدم النفل لخصوص
 السبب ثم هذا حيث لا عذر ولذا قال في القنية صبي يقرأ في البيت وأهله مشغولون بالناسل بعد روت في ترك
 الاستماع ان اقتضوا العمل قبل القراءة والافلا وكذا القراءة الفقه عند القراءة وفي الفتح عن اخلاصة
 رجل يحسب الفقه ويجهل رجل يقرأ القرآن فلا يمكنه استماع القرآن فالا يتم على القارئ وعلى هذا الورق
 على السطح والناس ينام بأثم اه أي لانه يكون مبالا لعارضهم عن استماعه اولاه فلو لم يبقا عليهم تأمل
 وفي شرح النية والاصل أن الاستماع للقرآن فرض كفاية لانه لا طاعة حقه بأن يكون لفتنة اليه غير مضم وذلك
 يحصل بانصت البعض كما في رد السلام حين كان لرعاية ناسي المسلم كفي فيه البعض عن الكل الا أنه يجب على

(والمؤتم لا يقرأ مطلقا) ولا
 القاضية في السنة انفاقا وما
 نسب لمجد ضعف كايسته الكمال
 (فان لم يقرأ كرهت) ولعمري في
 الاصح وفي رد الجاهل من مبسوط
 خواهر زاده انها قصد ويكون
 فاسقا وهو مروى عن عدة من
 الصحابة فالنعت احوط (بل يسبق)
 اذا جهر (ونعت) اذا أسر تقول
 أي هرير يرضى الله عنه كما تقرأ
 خلف الامام وتقرأ اذا قرأ القرآن
 فاستغوا له وانصتوا (دان)
 وصلية (قرأ الامام آية ترغيب
 اوتربى) وكذا الامام لا يشغل
 بغير القرآن وماورد حمل على
 النفل متفردا كايست (كذا الخطبة)
 فلا ياتي بما يفوت الاستماع
 ولو كايست اوردت سلام (وان صلى
 الخطيب على النبي صلى الله عليه
 وسلم الا اذا قرأ آية صلواته
 فصلت المفتح سرا) بنفسه
 ونعت بلسانه جلا بامر صلوا
 وانصتوا (والجهد) من الخطيب
 (واقرب سبان) في اقراض
 الاضان (فروع) يجب الاستماع
 لقراءة مطلقا
 (فروع) في القراءة خارج الصلاة

مطل
 الاستماع للقرآن فرض كفاية

القارئ احترامه بأن لا يقرأ في الأسواق ومواضع الاشتغال فاذ قرأ فيها كان هو المضيع لحرمته فيكون
 الاثم عليه دون أهل الاشتغال دفعا للرجح وتماهي في ط وتقبل الجوى عن استاذة فاضي القضاة يحيى
 الشهرينغاري زاده أن رسالة حق فيها أن احتشاع القرآن فرض عين (قوله لا بأس أن يقرأ سورة الخ)
 أفاد أنه يكره تنجس ما عليه يحمل جزم القنينة بالكراهة ويحمل فعله عليه الصلاة والسلام على ذلك بيان الجواز
 هذا اذا لم يضر فإن اضطرر بأن قرأ في الأولى قل أعوذ برب الناس أعادها في الثانية أن لم يضر خبر لأن التكرار
 أهون من القراءة منكوسا برازية وأما لو ختم القرآن في ركعة فتأى قريائه يقرأ من البقرة (قوله وان
 يقرأ في الأولى من محل الخ) قال في التهرؤ يخفى أن يقرأ في الركعتين آخر سورة واحدة لا آخر سورتين فانه مكروه
 عند الأكثر اه لكن في شرح المنية عن الخاتمة العصم أنه لا يصح تنجسه وينبغي أن يراد بالكراهة المنية
 التعريفة فلا ينافي كلامه الا كقولنا قول الشارح لا بأس تأمل ويؤيده قول شرح المنية عقب ما مر وكذا الوفر
 في الأولى من وسط سورة او من سورة أولها ثم قرأ في الثانية من وسط سورة أخرى او من أولها او سورة قصيرة
 الأصم أنه لا يكره لكن الأولى أن لا يفعل من غير ضرورة اه (قوله ولو من سورة الخ) وأصل بماله أي
 لو قرأ من محله بأن انتقل من آية إلى أخرى من سورة واحدة لا يكره اذا كان بينهما آيات فأكبر لكن الأولى
 أن لا يفعل بلا ضرورة لأنه يوهم الاعراض والتجريح لما يرجع شرح المنية وانما فرض المسألة في الركعتين
 لأنه لو انتقل في الركعة الواحدة من آية إلى آية يكره وأن كان بينهما آيات بلا ضرورة فان سها من ذكر يعود صراحة
 لترتيب الآيات شرح المنية (قوله ولا يكره الفصل بسورة قصيرة) أما بسورة طويلة بحيث يلزم منه إطالة
 الركعة الثانية إطالة كثيرة فلا يكره شرح المنية كما اذا كانت سورتان قصيرتان وهذا الوفي ركعتين أما في ركعة
 فبكره الجميع بين سورتين بينهما سورة أو صورة فتح وفي التتارخانية اذا جمع بين سورتين في ركعة رأيت في موضع أنه
 لا بأس به وقد كرسج الاسلام لا ينبغي أن يفعل على ما هو ظاهر الرواية اه وفي شرح السنة الأولى أن لا يفعل
 في الفرض ولو فعل فلا يكره الا أن يقرأ بينهما سورة أو أكثر (قوله وان يقرأ منكوسا) بأن يقرأ في الثانية سورة
 أعلى مما قرأ في الأولى لأن ترتيب السور في القراءة من واجبات التلاوة وانما جاز بقصرها تسهلا لتسوية
 التعليم ط (قوله اذا ختم الخ) قال في شرح المنية وفي الوولولية من يقرأ القرآن في الصلاة اذا فرغ
 من المعوذتين في الركعة الأولى ركع ثم قرأ في الثانية بالصائفة ونحو من سورة البقرة لأن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال خير الناس الحال المرتحل أي انقضاء المفتح اه (قوله وفي الثانية) في بعض النسخ وبدأ في الثانية
 والمعنى عليها (قوله ألم تراؤبت) أي نكس أو فصل بسورة قصيرة ط (قوله ثم ذكر كريمة) أفاد أن التنكيس
 أو الفصل بالقصيدة التمجيد اه اذا كان من قصد فلو سموا فلا كما في شرح المنية واذا انتهت الكرامة فأعرضه
 عن التي شرع فيها لا ينبغي وفي الخلاصة افتتح سورة وقصده سورة أخرى فلما قرأ آية وآيتين اراد أن يقرأ تلك
 السورة وفتتح التي ارادها يكره اه وفي النسخ ولو كان أي المقروء حرفا واحدا (قوله ولا يكره في النفل ن) في
 من ذلك عزاء في النسخ إلى الخلاصة ثم قال وعندى في هذه البكلة نظر فانه على الله عليه وسلم نهي بالارضى
 افقعه عن الانتقال من سورة إلى سورة وقال اه اذا انت أدت سورة فأتها على نحوها حين يحبه يقتل من سورة
 إلى سورة في التهجيد اه واعتراض ح أيضا بأنهم نصوا بأن القراءة على الترتيب من واجبات القراءة
 فلو عكس خارج الصلاة يكره فكيف لا يكره في النفل تأمل وأجاب ط بأن النفل لا تساع به ترتب كل ركعة
 منه فلا مستغلا فيكون كالقراءة انسان سورة ثم سكنت ثم قرأ ما فوقها فلا كراهة فيه (قوله وثلاث) كذا
 في بعض النسخ على أنه مبتدأ تقدير مضاف وما بعده خبر أي وقراءة ثلاث آيات الخ وفي بعضها وثلاث بزيادة
 الباء قال ح أي الصلاة ثلاث آيات الخ (قوله افضل الخ) اه لان التصدي والاهواز في ذلك التقدير
 لا بالآية والاضلة ترجع إلى كثرة الثواب ط (قوله وفي سورة) خبر مقدم وقوله العبرة لا كريمة مبتدأ
 مؤخر أي الأكثر آيات كما في شرح المنية عن الخاتمة (قوله وبسطناه في الخزان) أي بسط ما ذكر من هذه
 القواعد مع زيادة عليها ذكرناها في أثناء الكلام وقام مسائل أحكام القراءة في الصلاة وخارجها مبسوط
 في شرح المنية وبعضها في فتح القدير والله تعالى اعلم

لأن العبرة بقصوم القط لا بأس أن
 يقرأ سورة ويصعد في الثانية وأن
 يقرأ في الأولى من محل وفي الثانية
 من آخر ومن سورة كان بينهما
 آيات فلا يكره ولا يكره الفصل بسورة
 قصيرة وأن يقرأ منكوسا اذا
 ختم فبقرأ من البقرة وفي الثانية
 في الأولى الكافرون وفي الثانية
 ألم تراؤبت ثم ذكر كريمة وقبل يقطع
 وبدأ ولا يكره في النفل ن
 من ذلك وثلاث يبلغ قدر أقصر
 سورة افضل من آية طويلة وفي
 سورة وبعض سورة العبرة للاكثر
 وبسطناه في الخزان
 (باب الامامة)

هي مصدر قولك فلان آمن الناس صار لهم اماما يتبعونه في صلاته فقط او فيما سوى او امره وفوائده والاول
ذو الامامة الصغرى والثاني ذو الامامة الكبرى والسبب هنا مفقود للاولى ولما كانت الثانية من المباحث
التي هي حقيقة لان القيام بها من فروض الكفاية وكانت الاولى تابعة لها ومبينة عليها فنرضى لشي من مباحثها
هنا وبسط في علم الكلام وان لم تكن من بل من مقامها لظهور معتقادات فاسدة فيها من اهل البدع كالعلمين
في الخلق والراشدين وغير ذلك (قوله فالكبرى استحقاق تصرف عام على الامام) اي على الخلق وهو متعلق
بشعر في الاستحقاق لان الاستحقاق عليهم طاعة الامام لا تصرفه ولا يعاين اذا المتعارف ان يقال عام كذا لعله
وعزها في القاصد بأنها رتبة عامة في الله وبالله خلافة عن النبي صلى الله عليه وسلم فنخرج النبوة ولكن النبوة
في الحقيقة غير داخلها لا يابينة بشعر كما يعلم من تعريف النبي واستحقاق النبي التصرف العامة امامة متقدمة
على النبوة فهي داخلها في التعريف دون ما ترتب عليه اعني النبوة وتخرج بقيد العموم مثل القضاء والامانة
ولما كانت الرتبة عند التحقيق ليست الاستحقاق التصرف اذ معنى نصب اهل الحل والعقد للامام ليس
الاثبات هذا الاستحقاق عبر بالاستحقاق كذا افاده العلامة الكمال بن ابي شريف في شرحه على كتاب
المسيرة لشيخنا الحق الكمال بن الهمام (قوله ونصبه) اي الامام المقوم من المقام (قوله اعم
الواجبات) اي من اهمها التوقف كثير من الواجبات الشرعية عليه ولذا قال في العقائد السنية والسنون
لا بد من امام يقوم بتفذية احكامهم واقامة حدودهم وسد نفوذهم وتجهيز جوارهم واخذ صدقاتهم وقهر
المتغلبه والتفسيحة وتطاع الطريق واقامة الجمع والاعيان وقبول الشهادات القائمة على الحق وتزجيج
الصغار والسنن الذين لا اولياء لهم وقسمة الغنائم اه (قوله فلذا قدموه الخ) فانه صلى الله عليه وسلم
في يوم الاثنين ودفن يوم الثلاثاء واوله الاربعاء او يوم الاربعاء ح من المراهب وهذه السنة باقية الى
الآن لم يبدل من خلقه حتى يولي غيره اه (قوله ويشترط كونه مسلما الخ) اي لان الكافر لا يلي على المسلم
ولان العدل لا ولاية له على نفسه فكيف يكون له ولاية على غيره والولاية المتقدمة فرع للولاية القائمة وشبهه
الصبي والمجنون ولان النساء امرن بالقرار في البيوت فكان ينبغي حالهن على السرور واليه اشار النبي صلى الله
عليه وسلم حيث قال كيف يطلع قوم غلبكم امرأة وقوله فادرا اي على تنفيذ الاحكام وانصاف المظلومين
من الظالمين وسد الثغور وسجدة السنة وسخط حدود الاسلام وجبر العساكر وقوله قرشيا لقوله صلى الله تعالى
عليه وسلم الاقمة من قرش وقد سلمت الانصار الخلافة لقرش بهذا الحديث وبه يبطل قول الشراعية ان الامامة
تصلح لغير قرش والكعبة ان القرشي اولي بها اه الكل من ح من شرح عمدة السني (قوله
لا هاشميا الخ) اي لا يشترط كونه هاشميا اي من اولاد هاشم بن عبد مناف كما قالت الشيعة نضال امامة
الي بكر وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم ولا علوي اي من اولاد علي بن ابي طالب كما قال به بعض الشيعة نصبا
لخلافة بني العباس ولا معصوما كما قالت الاصلية والناحية بن اي الامامة كذا في شرح المقاصد وكان
الاولي ان يذكر لا يظهر من كل واحد من هذه الثلاثة قول على حدة فان حياته وهم انها قول واحد ح
(قوله ويكره تقليد الناس) اشار الى انه لا يشترط عدالته وهذا هو المار من الشروط وعبر عنها بالامام
الغزالي بالورع وزاد في الشروط العلم والكفاية قال والظاهر انها اي الكفاية اعم من الشجاعة فتعلم كونه
زارا في ونصبا على لا يمين من الاقتصاد واقامة الحدود والحروب الواجبة وتجهيز الجيوش وهذا الشرط
يعني الشجاعة بما شرطه الجمهور ثم قال وزاد كثيرا لاجتماع في اصول والفروع وقبل لا يشترط ولا الشجاعة
لندرة اجتماع هذه الامور في واحد ويمكن تغويز مقتضيات الشجاعة والحكم الى غيره او بالاستغناء عنها
وعند الحنفية ليست الحد الشرط للصحة فصمم تقليد الناس الامامة مع الكراهة واذا قلدهم لا ثم جاورقني
لا يميز ولكن يستحق العزل ان لم يستلزم قننه ويجب ان يدهى له ولا يجب الخروج عليه كذا عن ابي حنيفة
وكتبتهم قاطبة في جميعه هو ان الحساب صلوا خلف بعض بني امية وقبلوا المولاية عنهم وفي هذا نظر اذ لا يعنى
ان اولئك كانوا ملوكا فقلوبهم او المتطلب نصم منه هذه الامور للضرورة وليس من شرط صحة الصلاة خلف امام
عدالته وما راجل عند التغلب كالموجود او وجد لم يقدر على توليته لقلية الجيوة اه كلام المسيرة للعقني
ابن الهمام (قوله ويمزله) اي بالنسبة لوطر اعليه والمراد انه يستحق العزل كما علمت اذ قالوا لم يقتل عزله

هي صغرى وتكبرى فالكبرى
استحقاق تصرف عام على الامام
وتحقيقه في علم الكلام ونصبه
ادم الواجبات فذا قدموه على
دفن صاحب المعجزات ويشترط
كونه مسلما عزاد كرا عا لا بالفا
قادرا قرشيا لا هاشميا علويا
معصوما ويكره تقليد الناس
ويمزله بالافتنه ويجب ان يدهى
له بالصلاح

مطلب
شروط الامامة الكبرى

(قوله ونص مطعنة متقلب) أي من قوى بالقهر والغلبة بلامباجة أهل الحل والعقد وان استوفى الشروط المأثرة وأعاد أن الأصل فيها أن تكون بالتقليد قال في المسارعة وثبت عقد الإمامة أما باختلاف الخليفة إياه كما فعل أبو بكر رضي الله تعالى عنه وأما ببيعة جماعة من العلماء وإجماعه من أهل الرأي وألده وبرو عند الأشعرى يمكن الواحد من العلماء المشهورين من أولى الرأي بشرط كونه يشهد بشروط دفع الاستكثار ويقع بشرط المعتزلة حجة وذكر بعض الحنفية اشتراط جماعة دون عدد مخصوص اهـ (قوله للضرورة) هي دفع الفتنة وقوله صلى الله عليه وسلم اجتمعوا وأطيعوا وألوا أمر عليكم عبد حتى أجده ح (قوله وكذا صبي) أي نصع مطعنة للضرورة لكن في الظاهر لا حقيقة قال في الأشباه ونص مطعنة ظاهراً قال في البرزانية مات السلطان وانتقلت العدة على مطعنة ابن مغيرة فبقي أن يتوضأ أمور التقليد على وال ويصدق هذا الوالي نفسه بحال ابن السلطان لشرفه والسلطان في الرسم هو الابن وفي الحقيقة هو الوالي لعدم صحة الإذن بالتضامن وإجماعه من لا ولايته اهـ لا يأتى هذا الوالي لو لم يكن هو السلطان في الحقيقة لم يصح إذنه بالتضامن وإجماعه من لا أنه سلطان في غاية معنى بلوغ الابن ثلاثاً يصحح إلى عزه عندنا في كتاب السلطان إذ لا يقع (قوله أن يتوضأ) بالبناء للجهول والفعل هم أهل الحل والعقد على ما مر به لا الصبي لما عرفت أنه لا ولاية ومن يتوضأ معنى يلقى خذى على ولا فهو يتعدى إلى (قوله في الرسم) أي في الظاهر والصورة (قوله كما في الأشباه) أي في أحكام الصبيان ومثل عبارته (قوله وفيها) أي في الأشباه من البرزانية أي صار ذلك بعد ما مر بصورة فافهم وذكر الجوى أن تجديد تقليد بعد بلوغه لا يكون إلا إذا عزل ذلك الوالي نفسه لأن السلطان لا ينزل الإبريل نفسه وهذا غير واقع اهـ قلت قد يقال أن مطعنة ذلك الوالي ليست مطعنة بل هي مقيدة بقدر صفات السلطان فإذا بلغ انتهت مطعنة ذلك الوالي كإقضاء آخراً (قوله ربط الخ) هكذا نقله صاحب التبر عن أخيه صاحب الجبر ولا يظهر الأمر في الاقتداء وذلك لأن الإمامة مصدر المبنى للجهول لأن الإمام هو المتبع ويؤدل على ذلك خبر يرف ابن عرفة لها بأنها اتباع الإمام في جزم من صلاته أي أن يتبع فتح الموحدة وأما الربط المذكور أن كان مصدر ربط المبنى للعلوم فهو صفة المؤتم فكيف يسمى الائتم أي الاقتداء وإن كان مصدر المبنى للجهول فهو صفة صلاة المؤتم لا ينهي المروطة وعلى كل حال لا يبلغ أثر الصلاة الإمامة بل الاقتداء اهـ ط ع ح وأقول في الربط معنى الثالث هو المراد به يتدفع الإبريد وهو أن يراد به المعنى الحاصل بالصدر وهو الارتباط ويسل ذلك أن الإمام لا يصير أماماً إلا إذا ربط مقتضى صلاته بصلاته بنفس هذا الارتباط هو حقيقة الإمامة وهو غاية الاقتداء الذي هو الربط بمعنى الضام لأنه إذا ربط صلاته بصلاة إمامه حصل في حقيقة الاقتداء والاتمام وحصل لإمامة حقيقة الإمامة التي هي الارتباط هذا ما ظهر له مني القاصر والله تعالى أعلم (قوله شروط عشرة) هذه الشروط في الحقيقة شروط الاقتداء أو ما شرطوه الإمامة فقد عدها في نور الإيضاح على حدة فقال شروط الإمامة للرجال الإحصاء ستة أشياء الإحصاء والبلوغ والعقل والذكورة والقرابة والسلامة من الاعتذار كالعاف والتأفة والقسمة والتفخ وقد شرط كلهمه بستر ضرورة اهـ استقر بالرجال الإحصاء من النساء الإحصاء فلا يشترط في إمامتهن الذكورة وعن الصبيان فلا يشترط في إمامتهم البلوغ وعن غير الأصحاب فلا يشترط في إمامتهم العدة لكن يشترط أن يكون حال الإمام أقوى من حال المؤتم وأمسوا ح أجول قد علمت مما تقدم أنه أن الإمامة غاية الاقتداء مما يصح الاقتداء انتهى ثبت الإمامة فيكون الشروط العشرة التي ذكرها المصنف شروط للإمامة بضامن حيث توقف الإمامة عليها كإثبات الستة المذكورة فتلحق شروط الاقتداء أيضاً إذ لا يصح الاقتداء دونها فالسنة عشر كلها شروط لكل من الإمامة والاقتداء لكن لما كانت العشرة قائمة بالاعتدال والسنة قائمة بالإمام حسن جعل العشرة شروطاً للاقتداء أو السنة شروطاً للإمامة فافهم وانهم تحرر هذا المقام وقد قلت هذه الشروط على هذا الوجه قلت

قوله يشهد أي حضور اهـ منه

ونص مطعنة متقلب للضرورة وكذا صبي ويخفى أن يتوضأ لمورد التقليد على وال تابع له والسلطان في الرسم هو الوالي في الحقيقة هو الوالي لعدم صحة إذنه بالتضامن وإجماعه من لا ولايته اهـ لا يأتى هذا الوالي لو لم يكن هو السلطان في الحقيقة لم يصح إذنه بالتضامن وإجماعه من لا أنه سلطان في غاية معنى بلوغ الابن ثلاثاً يصحح إلى عزه عندنا في كتاب السلطان إذ لا يقع (قوله أن يتوضأ) بالبناء للجهول والفعل هم أهل الحل والعقد على ما مر به لا الصبي لما عرفت أنه لا ولاية ومن يتوضأ معنى يلقى خذى على ولا فهو يتعدى إلى (قوله في الرسم) أي في الظاهر والصورة (قوله كما في الأشباه) أي في أحكام الصبيان ومثل عبارته (قوله وفيها) أي في الأشباه من البرزانية أي صار ذلك بعد ما مر بصورة فافهم وذكر الجوى أن تجديد تقليد بعد بلوغه لا يكون إلا إذا عزل ذلك الوالي نفسه لأن السلطان لا ينزل الإبريل نفسه وهذا غير واقع اهـ قلت قد يقال أن مطعنة ذلك الوالي ليست مطعنة بل هي مقيدة بقدر صفات السلطان فإذا بلغ انتهت مطعنة ذلك الوالي كإقضاء آخراً (قوله ربط الخ) هكذا نقله صاحب التبر عن أخيه صاحب الجبر ولا يظهر الأمر في الاقتداء وذلك لأن الإمامة مصدر المبنى للجهول لأن الإمام هو المتبع ويؤدل على ذلك خبر يرف ابن عرفة لها بأنها اتباع الإمام في جزم من صلاته أي أن يتبع فتح الموحدة وأما الربط المذكور أن كان مصدر ربط المبنى للعلوم فهو صفة المؤتم فكيف يسمى الائتم أي الاقتداء وإن كان مصدر المبنى للجهول فهو صفة صلاة المؤتم لا ينهي المروطة وعلى كل حال لا يبلغ أثر الصلاة الإمامة بل الاقتداء اهـ ط ع ح وأقول في الربط معنى الثالث هو المراد به يتدفع الإبريد وهو أن يراد به المعنى الحاصل بالصدر وهو الارتباط ويسل ذلك أن الإمام لا يصير أماماً إلا إذا ربط مقتضى صلاته بصلاته بنفس هذا الارتباط هو حقيقة الإمامة وهو غاية الاقتداء الذي هو الربط بمعنى الضام لأنه إذا ربط صلاته بصلاة إمامه حصل في حقيقة الاقتداء والاتمام وحصل لإمامة حقيقة الإمامة التي هي الارتباط هذا ما ظهر له مني القاصر والله تعالى أعلم (قوله شروط عشرة) هذه الشروط في الحقيقة شروط الاقتداء أو ما شرطوه الإمامة فقد عدها في نور الإيضاح على حدة فقال شروط الإمامة للرجال الإحصاء ستة أشياء الإحصاء والبلوغ والعقل والذكورة والقرابة والسلامة من الاعتذار كالعاف والتأفة والقسمة والتفخ وقد شرط كلهمه بستر ضرورة اهـ استقر بالرجال الإحصاء من النساء الإحصاء فلا يشترط في إمامتهن الذكورة وعن الصبيان فلا يشترط في إمامتهم البلوغ وعن غير الأصحاب فلا يشترط في إمامتهم العدة لكن يشترط أن يكون حال الإمام أقوى من حال المؤتم وأمسوا ح أجول قد علمت مما تقدم أنه أن الإمامة غاية الاقتداء مما يصح الاقتداء انتهى ثبت الإمامة فيكون الشروط العشرة التي ذكرها المصنف شروط للإمامة بضامن حيث توقف الإمامة عليها كإثبات الستة المذكورة فتلحق شروط الاقتداء أيضاً إذ لا يصح الاقتداء دونها فالسنة عشر كلها شروط لكل من الإمامة والاقتداء لكن لما كانت العشرة قائمة بالاعتدال والسنة قائمة بالإمام حسن جعل العشرة شروطاً للاقتداء أو السنة شروطاً للإمامة فافهم وانهم تحرر هذا المقام وقد قلت هذه الشروط على هذا الوجه قلت

شروط اقتداء عشرة قد قلتها • بشرط كونه من أئمة
تأخر مؤتم وعلم انتقال من • به التمسح كون المكان واحد
وكون إمام ليس دون تبعه • بشرط وأركان رتبة الاقتداء

مشاركة في كل ركعة وعمله • بحال امام حل أم سارعه
وأن لا تحاذيه التي معه اقتدت • وصحة ما على الامام من ابتدا
كذلك الاتحاد القرض هذا قامها • وستشروط الامة في المدا
بلوغ واسلام وعقل ذكورة • قراءة مجز قد عذبه يا

(قوله في المؤتم) أي الاقتداء بالامام والاقتداء به في حاله أو الشروع فيها أو الدخول فيها بخلافية صلاة
الامام وشروط التنية أن تكون مقارنة للقرعة أو متقدمة عليها بشرط أن لا يصل جهل بين القرعة فاصل
ابنهي كما تقدم في التنية ح (قوله واتحاد مكانها) ظاهري يدل راجل ركب أو بالعكس أو ركب ركب
داية أخرى لم يصح لا خلاف المكان ولو كان على داية واحدة مع الاتحاد في الامة أو دوسا في واما إذا كان
بينهما حائط فبما أن العقد اعتبارا لا اشتبا لا اتحاد المكان فيخرج جوله وعمله بانها لانه وسأني تحقيق
هذه المسألة بما لا مزيد عليه (قوله وصلاتها) أي واتحاد صلاحها قال في البراءة الاتحاد أن يمكنه الدخول
في صلاة بنية صلاة الامام فتكون صلاة الامام متقدمة لصلاة المتقدي اه فدخل اقتداء المتفعل بالمتقضى
لأن من لا غرض عليه لو نوى صلاة الامام المتقضى صحت صلاة ولائ التل مطلق والقرض حقيق والمطلق جز
المقيد فلا يغيره كما في شرح النسبة وصبر في نور الابحاش بقوله وأن لا يكون مسلما غير مقضى اه وهو أولى
من عبارة السارح فافهم (قوله وصحة صلاة امامه) قلوبين فسادا فاسق من الامام أو ناسبا لمضى مدة
المسح أو لوجود الحدث او غير ذلك لتصح صلاة المتقدي لعدم صحة البناء وكذا الامام أو ناسبا لمضى مدة
فاسدة في زعم المتقدي لبنائه على القاسد في زعمه فلا يصح وفيه خلاف وصح كل ما لو صحت في زعم الامام
وهو لا يلزم وعمله المتقدي صحت في قول الاصمعي وهو الاصح ولا خلاف في جواز صلاة امامه والمعتبر
في حقه رأى نفسه رضى (قوله وعدم محاذاة امرأته) أي بشرطها الاتية (قوله وعدم تقدمه

نية المؤتم الاقتداء واتحاد مكانها
وصلاتها وصحة صلاة امامه
وعدم محاذاة امرأة وعدم
تقدمه عليه بقبضه وعمله
باتقالاته وبجسده من إقامة وسفر
ومشاركته في الأركان وكونه مثله
أودنه فيها وفي الشرائط كإبسط
في الصبر قبل وثبوتها باركوا مع
الأركان ومن حكمها نظام
اللائقة وتعلم الجاهل من العالم
(هي أفضل من الأذان) ههنا

عليه بقبضه) فلو ما جاز وان تقدمت أصابع المتقدي لكبر قدمه على قدم الامام ما تقدم اه
كاسيا في إمداد الفتح وتقدم الامام بقبضه عن عقب المتقدي بشرط لصحة اقتدائه حتى لو كان عقب
المتقدي غير متقدم على عقب الامام لم يكن قدمه أطول فتكون أصابعه قد أمم أصابع امامه يجوز كالأركان
المتقدي أطول من امامه فيصدا امامه اه وقوله حتى ان يشمل المساواة فلفظ التقدم الواقع في المتن غير
مقصود رضى (قوله وعمله بانها لانه) أي بجماع أو رؤية للامام أو لبعض المتقدين رضى وان لم يتعد المكان
ط (قوله وبجسده الخ) أي عليه بحال امامه من إقامة أو سفر قبل الفراغ أو بعده وهذا انما هو في الباعية
ركعتين في مصر أو غيره فلو خارجها لا تصد لأن الظاهر أنه مسافر فلا يعمل على السهو وكذا المؤتم مطلقا
وسأني تمامه إن شاء الله تعالى في صلاة المسافر (قوله ومشاركته في الأركان) أي في أصل فعلها اه
من أن يأتي بجماعه أو بعده لاقبله الا إذا أدركه امامه فيها فالأول ظاهر والثاني كالركوع امامه ورفع ثم ركع
هو فصيح والثالث عكسه فلا يصح الا إذا ركع وبقي ركعا حتى أدركه امامه فصيح لوجود التساوية التي هي
حققة الاقتداء وقد حققنا الكلام على المتابعة في أواخر واجبات الصلاة فراجع (قوله وكونه مثله أودنه
فيها) أي في الأركان مثال الأول اقتداء الركن والساجد بجنه والموى بجماعته ومثال الثاني اقتداء الموى
بالركن والساجد واحترزه عن كونه أقوى حالته فيها كقراءة الركن والساجد بالموى جمعا ح (قوله
وفي الشرائط) عطف على أي وكون المؤتم مثل الامام أودنه في الشرائط مثال الأول اقتداء المستقيم
الشرائط بجنه والعارى بجنه ومثال الثاني اقتداء العارى بالمتكسى واحترزه عن كونه أقوى حالته فيها
كقراءة المتكسى بالعارى ح أقول وفي القضية عن تأسيس النظر ونبي أن يجوز اقتداء الحرة بالامة الحاضرة
الرأس اه أي لانه غير موعودة في حق الامة فهو كرس الرجل تأمل (قوله كإبسط في الجهر) المراد به ما ذكره
من الشروط العشرة لكن هذا ليس موجودا في أصل نسخ البراءة وما وجد بها من بعض نسخ من وإلى خط
مؤلفه (قوله قبل وثبوتها الخ) وقيل معناه انضمام الخاضعين كافي البشارة ح (قوله نظام
اللائقة) بتصنيف التعاهد باللقاء في أو ثبات الصلوات بين الجيران بحر واللائقة بضم الهزة اسم
الائلاف ح عن القاسموس (قوله هي أفضل من الأذان) أي على المتقدم وقبل بالمتكس وقيل بالمساواة

(قوله خلافاً للشافعي) قدمنا في الأذان من مذهبه قولين معصمين الأول كقولنا والثاني عكسه (قوله) وقول عمر الخ (أى لادلالة فيه على فضيلة الأذان لأن مراده أجمع بينهما لكن اشتغال الخليفة بأمر العامة يمنعه من مراقبة الأوقات فلذا أقصر على الإمامة) (قوله وقال بعضهم الخ) ذكره الخضر الرازى في تغدير سورة المؤمن قال في البصر وقد كنت اختارها لهذا المعنى بعينه قبل الإطلاع على هذا النقل والله الموفق اه قلت ومفادها أنها أفضل من الاعتداء (قوله قال الزاهد الخ) ترقى بين القول بالسنية والقول بالجواب الاتى وبيان أن المراد بهما واحد أخذ من استدل لهم بالأخبار الواردة بالوعيد الشديد بترك الجماعة وفي التبرهن المنجد الجماعة واجبة وسنة لوجوبها بالسنة اه وهذا يكبوهم عن روايت سنية الوتر بأن وجوبها ثبت بالسنة قال في التبره الأنا قد اجتنبت الاتفاق على أن تركها مرة بلا عذر وجب انعام اه قول العراقيين والخراسانيين على أنه يأثم إذا اعتاد الترك كافي القنية اه وقال في شرح المنية والأحكام يدل على الوجوب أن من تركها بلا عذر يصوز وتره شهادته ويأثم الجبران بالكسوت عنه وقد يوفق بأن ذلك مقيد بالمداومة على الترك كما هو ظاهر قوله على إقصاءه وسلم لا يشهدون الصلاة في الحديث الاثر به لكون في يومهم كايضه بظاهر احتداد المضارع نحو يوم فلان يأكلون البرأى عادتهم فالواجب الحضور أحياناً والسنة المؤكدة التي تقرب منه المراقبة اه ويرد عليه ما مر من التبره الأنا يجب أن يقول العراقيين يأثم بتركها مرة بمعنى على القول بأنها فرض من عند بعض مشايخنا كما نقله الزيلعي وغيره وعلى القول بأنها فرض كفاية كما نقله في القنية عن الطحاوى والكرخي وسجاعة فإذا تركها الكل مرة بلا عذر أثموا قاتل (قوله فشرط) بناء على القول بوجوب الصدا ما على القول بسنيةها تقسنت الجماعة فيها كافي الخلية والبرغم قال في البصر ولا يخفى أن الجماعة شرط للصحة على كل من القولين اه أى شرط لصحة وقوعها واجبة أوسنة فافهم (قوله لسنة كفاية) أى على كل أهل محل للمنافسة المعنى من بحث التراوىع من أن قامت بالجماعة سنة على سبيل الكفاية حتى لو ترك أهل محل كلهم الجماعة فقد تركوا السنة وأساءوا وفي ذلك وإن تحق من أفراد الناس وصلى في بيته فقد تركوا الفضلة اه (قوله على قول) وغيره مستحبة على قول آخر بل يصلها وحده في بيته وهما قولان معصمان وسبب قيل ادراك الفرق بين ترجيح الثاني بأنه المذهب (قوله وفي وتر غيره الخ) كراهة الجماعة فيه هو المشهور وذكره القدورى في مختصره وذكر في غيره عدم الكراهة ويوفق في الخلية يجعل الأول على الموازنة والثاني على الفعل أحياناً وسبب أن عامه ان شاء الله تعالى (قوله على سبيل التداوى) بأن يقتدى أربعة فأكثر بواحد (قوله وسخفته) أى قيل ادراك الفرق بين (تجته) قال في الخلية وأما الجماعة في صلاتها لخسوف فظاهراً كلام الجاهل الضمير من أهل المذهب كراهتها وفي شرح الزاهدى وقيل جائرة عند الكلبى ليست بسنة اه (قوله ويكره) أى يشرع القول الكفاية لا يجوز ولا يباح وشرح الجامع الصغير أنه بدعة كافي رسالة السندى (قوله بأذان وأقامة الخ) عبارته في الخزانة أجمع ما هنا ونصها يكره تكرار الجماعة في مسجد محله بأذان وأقامة الا إذا صلى بها فيه أو لا غرام له أو أهله لكن بمحافة الأذان ولو كرر أهله دونها أو كان مسجد طريق جازاً جماعاً كافي مسجد ليس له إمام ولا مؤذن وصلى الناس فيه فواجبوا جاناً الأفضل أن يصلى كل فريق بأذان وأقامة على حدة كافي إمامي قاضي خان اه ونصوه في الدرر والمراد بمسجد الملهة ما له إمام وجماعة معلومون كافي الدرر وغيرهما قال في المنبع والتقييد بالمسجد المختص بالهله احتراز من الشارع وبالأذان الثاني احترازاً عما إذا صلى في مسجد الملهة جماعة بغير إمام حيث يباح أجماعاً اه ثم قال في الاستدلال على الإمام الشافعي الثاني للكره ما نصه ولسنا أنه عليه الصلاة والسلام كان يخرج ليصلح بين قوم فصاد إلى المسجد وعقد صلى أهل المسجد فرجع إلى منزله فجمع أهل وصلى بهم ولو جاز ذلك لما اختار الصلاة في بيته على الجماعة في المسجد ولأن في الإطلاع هكذا تقليل الجماعة معنى فافهم لا يجهلون إذا علموا أنها لا تخوهم وأما مسجد الشارع فالتاس فيه سواء إلا اختصاصه بفريقين دون فريقين اه ومنه في البدائع وغيرها ومقتضى هذا الاستدلال كراهة التكرار في مسجد الملهة ولو بدون أذان وبزيده ما في الظهيرية لو دخل جماعة المسجد بعد ما صلى فيه أهل يصلون وحدها وهو ظاهر الرواية اه وهذا مخالف لحكاية الأجماع المارة وعن هذا ذكر العلامة الشيخ زرعته اه السندى تليد الحق ابن الهمام في رسالته أن ما ينفذه أهل الحرمين من الصلاة بأقمة متعددة وجماعات مترتبة

خلافاً للشافعي قاله العيني وقول
عمر ولا الخلافة لأذنت أى مع
الإمامة إذا جلع أفضل وقال
بعضهم خائف أن ترك الصلابة
أن يعتنى الشافعي أوقراً
بصانعي أبو حنيفة فاخترت
الإمامة (و الجماعة سنة مؤكدة
للرجال) قال الزاهدى أرادوا
بالتأكييد الوجوب الا في جمعة
وبعد فشرط وفي التراوىع سنة
كفاية وفي وتر رمضان مستحبة
على قول وفي وتر غيره وتعلق على
سبيل التداوى مكرهه وسخفته
ويكره تكرار الجماعة بأذان
وأقامة في مسجد محله لاني مسجد
طريق أو مسجد إمام ولا مؤذن

مطلب
في تكرار الجماعة في المسجد

مكره اخافوا ونقل عن بعض مشايخنا انكاره صريحين حضر الموسم بمكة سنة ٥٥١ منهم الشريف
 الفزوي وذكره اثنى بعض المالكية بعدم جواز ذلك على مذهب العلماء الاربعة ونقل انكاره فلا يفتن
 جماعة من الخنفئة والثافئة والملكية حضر والموسم سنة ٥٥١ هـ واقروه الرمي في حاشية البركن
 بشكل عليه ان نحو المصدة المكي او الدقي ليس له جماعة معلومون فلا يصدق عليه انه مسجد محله بل هو
 مسجد شارع وقد مر انه لا كراهة في تكرار الجماعة فيه ابجا فليتنازل هذا وقد منافي باب الاذان من اثر
 شرح التبيين عن ابي يوسف انه اذا لم تكن الجماعة على الهيئة الاولى لا تكره ولا التكره وهو الصحيح والعدول عن
 الحراب تحققت الهيئة كذا في البرازية انتهى وفي التناخانية عن الولولجية به تأخذ (قوله واقلها الشان)
 لحديث اثنان فافوقهما جماعة اخرجه السيوطي في الجامع الصغير ورواه عنه قال في البر لايتها مأخوذة من
 الاجتماع وهذا اقل ما يصدق به وهذا في غير جمعة اهـ أي فان اقلها فيها ثلاثة صالحون للامامة سوى الامام
 ومثلها البعد لقوله بشرط لها ما بشرط للجمعة واداسوى الخطبة فافهم (قوله ولو مجزا) أي ولو كان
 الواحد المتدي صائعا قال في السراج لو حلف لا يصلي جماعة وأتم صياح بل حدث اهـ ولا عبرة بالعاقل
 بحر حال ط ويؤخذ منه انه يحصل ثواب الجماعة باقتداء المتقل بالمتعرض لان السبي متقل ولم أر حكم
 اقتداء المتقل بقله هل يرد ثوابه على المنفرد فليمر اهـ قلت الظاهر ان لم يكن على سبيل التداي حديث
 الصحيحين عن انس رضي الله عنه ان جدته ملكة دعته رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعت له فاكل
 منه ثم قال قوموا الالي بكم فتمت الى حبر لنا قد اسود من طول ما لبثت فبغتته بما تقدم عليه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وصفت انا والقيم ورواه الجمهورين ورواهنا في سائر كتبنا في انصرف فلهم يكن
 الاقتداء افضل لما امرهم به تأمل (قوله في مسجد وغيره) قال في الفتنة واختلف العلماء في اقامتها في
 البيت والاصح انها كالجمعة في المسجد الا في الاضحية اهـ (قوله ونصع امامة الجاني) لانه مكلف بخلاف
 امامة الملك فانه متقل وامامة جبريل لخصوص التطهير مع احتمال الاعداد من النبي صلى الله عليه وسلم ط
 (قوله اشياء) جابر بن عبد الله في أحكام الجاني ومنها انعقاد الجماعة بالجاني ذكره السيوطي ممن صاحب
 آكلهم الرجاء من اصحابنا مستند لا يحدث احد عن ابن مسعود في قصة الجاني وفيه ثلثا قام رسول الله صلى
 الله عليه وسلم صلى ادركه شخصان منهم فقالا يا رسول الله انما نحب ان تؤتينا في صلاتنا قال فنهضما خلفه
 ثم صلى بنا ثم انصرف وتطير بذلك ما ذكره السبكي ان الجماعة تفصل باللائكة وتزعم على ذلك قولي في قضاء
 بأذان واقامة منفردا ثم حلف انه صلى بالجماعة لم يحن ونهاية الصلاة خلف الجاني ذكر في آكلهم
 المرجان اهـ اقول وما نقله من السبكي ما اخوذن حديث ان المسافر اذا اذن واما على خلفه من جنود
 الله ما لا يرى طوافه ورواه عبد الرزاق ومقتضاه وجوب الجهر عليه لكن قد منافي باب الاذان التصريح
 عن التناخانية بان حكمه حكم المنفرد في الجهر والخافعة به ولم يحن بصفته انه صلى بالجماعة عندنا ولا
 سبعا ايمان منبني على العرف عندنا وهو منفرد عا وشريا والاخذ أحكام الامام على أنه متر في الفصل
 السابق أنه لا يلزمه الجهر الا اذا نوى امامة وكذا متر في شروط الصلاة أنه لا يحن في لا يؤتم احد اماما بشو
 الامامة وليس في الحديث التصريح بالاقتداء به وان كان المراد ذلك فعمل انعقاد الجماعة باقتداء الملائكة
 والجاني انما يستلزم أحكامها اذا كانوا على صورة ظاهرة ولهذا لو جامع بين امرأين وجدت لانه
 لا يلزمها الانتقال كما في الخافية الا اذا ارتكبت كما في الفجر واجابها على صورة آدمي كما في الحلية وكذا يقال
 في امامة الجاني واقامة اصل (قوله قال في البر الخ) وقال في التهر هو اعدل الاحوال واقواها وقد اقال
 في الاجناس لا تقبل شهادته اذا تركها استخفافا وحياته ما سها او بناويل ككون الامام من اهل الاهواء
 او لا يرى مذهب المتدي تقبل اهـ ط (قوله ثمرة الخ) هذا بناء على تحقن الخلاف اما على ما مر
 عن الزاهد في خلاف (قوله بتركها مرة) أي بلا عذر وهذا عند العراقيين وعندنا انما سبب انما يأثم
 اذا اعتاده كما في الفتنة وقد مر (قوله بالالفين) فليد لان الرجل قد راد به مطلق الذكر بالالف وغيره
 كما في قوله تعالى فان كانوا اخوة رجلا وكما في حديث الحقوا القراضن باهلها انما يفت فلا يرد رجل ذكر
 ولذا قيد بذكر دفع ان راد به البالغ بناء على ما كان في الجماعة من عدم تورثهم الامن استعدا لرب

(واقلها اثنان) واحد مع الامام
 ولو مجزا او ملكا او جنيا في
 مسجد او غيره ونص امامة الجاني
 اشياء (وقيل واجبة وعليه
 العامة) أي علة مشايخنا
 وبجرم في الفتنة وغيرها قال
 في البر وهو الرابع عند اهل
 المذهب (تسن او يجب) ثمرة
 تظهر في الام بتركها مرة (على
 الرجال العقل البالغين)

كون الصغار فانهم (قوله الاحرام) فلا يقب على القن وسبأ في الجمعة لو اذن لمولاه وجبت وقيل
 يعزرو به في البصر اه قلت وبني جريان الخلاف هنا ايضا نمل (قوله من شيرج) قبل كونهما سنة
 مؤكدة او واجبة فالمرج برفع الاثم ويرخص في تركها ولكنه بقوة الاصل بدليل انه عليه الصلاة والسلام
 قال لا ين اثمكم من ترك ما استأذنه في الصلاة في منته ما احذلكم رخصة قال في القن التي تحصل للخصفة
 الجماعة من غير حضورها لا الايجاب على الاهي لانه عليه الصلاة والسلام رخص لعتنان بن مالك في تركها
 اه لكن في نور الايضاح واذا انقطع عن الجماعة لعذر من أعذارها وكانت نيته حضورها لولا العذر يحصل
 له ثوابها اه والظاهر ان المراد به العذر المانع كالمرض والنسوة والتجمل بخلاف حضوره لولا العذر يحصل
 والعصى تأتلف (قوله ولو فاتته ذنب طلبها) فلا يجب عليه الطلب في المأجد بلا خلاف بين اصحابنا
 بل ان في مسجد الجماعة آخر لحسن وان صلى في مسجد حرم منفر والحسن وذكر القديري يجمع بأهله
 ويصلي بهم يعني وشال ثواب الجماعة كذا في القن واعترض الشرنبلالي بأن هذا يناقض وجوب الجماعة
 وأجاب ح بأن الوجوب عند عدم المخرج وفي تبعها في الاماكن القاصية مخرج لا يفتي مع ما في مجازة
 مسجد حرم من مخالفة قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لجوار المسجد الا في المسجد اه وفيه ان ظاهر اطلاعه
 التدب ولو لم يكن ثوب وقوله مع ما في مجازة الخ قد يقال لمجمله فيما اذا كان فيه جاعة الا ترى ان مسجد
 الحلي اذا لم تقم فيه الجماعة وتقام في غيره لا يربأ احد ان مسجد الجماعة افضل على انهم اختفوا في الاصل
 هل جماعة مسجد حرم او جماعة المسجد الجامع كما في البصر ط قلت لكن في الخالية وان لم يكن لمسجد منزله
 مؤذن فانه يذهب اليه ويؤذن فيه ويصلي وان كان واحد الان لمسجد منزله فيؤذن فيه مؤذن
 مسجد لا يعجز مسجد واحد قالوا هو يؤذن ويقوم ويصلي وحده وذلك ان صاحب ان يصلي في مسجد آخر اه
 ثم ذكر كرامات عن الفتح ولعل ما روي في اصله في الناس في غير خلاف ما اذا لم يصل فيه احد لان الحق تعين
 عليه وعلى كل قول ط قد يقال الخ غير مسلم واقه اعلم (قوله ونحوه) قال في القنية الا المسجد الحرام
 ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم وعزاه في آخر شرح القنية الى مختصر البصر ثم قال وبني أن يستغنى المسجد
 الاقصى ايضا لانها في المسجد الحرام جماعة آتوا في مسجده عليه الصلاة والسلام بانصاف في المسجد الاقصى
 بنفسها اه وبني استثناء مسجد الحلي على ما قلناه آخا (قوله ومقعد وزين) قال في القرب المقعد
 الذي لا حوائط به من داء في جسده كان اهداء المقعد وعند الأطباء هو الزين وبعض فرق وقال المقعد المشيع
 الاعضاء والزمن الذي طال مرضه وقال في فصل الزاي الزمن الذي طال مرضه زمانا وقيل الزمن من آبي
 حنيفة المقعد والاهي والمطروح الدين واحداهما والمطروح والاعرج الذي لا يستطيع المشي والائل اه
 (قوله ومفلوج) هوس به فالج وهو استرخاء لاحد شئ الانسان لا نصب خط يفتي تنه منه مسالك الروح
 قاموس (قوله وان وجد قائدا) وكذا الزمن لو كان غيبا لم يركب وخادم فلا يقب عليها عند خلافهما
 حطة عن المحيط وذكر في الفتح أن الظاهر انه اتفاق والخلاف في الجمعة اه لكن المسطوري
 الكتب المشهورة خلافه حطة (قوله ولا على من حال ينه وبينها مطروطين) أشباه الجليوة الى أن المراد
 المطر الكثرة كقده في صلاة الجمعة وكذا الطين وفي الحطة وعن ابن يوسف سألت ابا حنيفة عن الجمعة في طين
 وروضة فقال لا تسب تركها وقال محمد في المطر الخديت رخصة يعني قوله صلى الله عليه وسلم اذا نلت التعلال
 قال صلاة في الحال والاتصال هنا الاراضي الصلاب وفي شرح الزايد عن شرح القرطبي واتفق في كون
 الاطمار والتلويح والاول حال والبرد الشديد عذرا عن ابي حنيفة ان اشتد التأذي يعذر قال الحسن اخادت
 هذه الرواية ان الجمعة والجماعة في ذلك سواء ليس على ما ظنه البعض أن ذلك عذري في الجمعة لانها سنة لاني
 الجمعة لانها من أكذ الفرائض اه وفي شرح الشيخ اسماعيل عن ابن الملقن الشافعي والمشهور ان التعلال
 جمع فصل وهو ما عظم من الارض في صلابة وانما خصها بالذكر لان ذلك يبلل شديد بخلاف الرخوة فانها
 تنشف الماء وتقل التعلال الاحذية (قوله ويرد شديد) لم يذكر الخ الشديد ايضا ولم أر من ذكره من علمنا
 ولعل وجهه أن الخ الشديد انما يحصل غالباً في صلابة الظاهر وقد كثر ما يؤت به سنة الابرار فم قد يقال لولا ذلك
 الامام هذه السنة وصلى في اقل الوقت كان الخ الشديد عذرا تأتلف (قوله وظلة كذلك) أي شديدة
 والظلمة لا يكف الى انقضاء غموس راج وان امكنه ذلك وأن المراد بظلة الظلة كونه لا يصرطره شيه الى

الاحرام القادرين على الصلاة
 بالجماعة من غير سرج ولو فاتته
 ذنب طلبها في مسجد آخر الا
 المسجد الحرام ونحوه (فلا يقب
 على مريض ومقعد وزين
 ومطروح ويؤجل من خلاف)
 او يؤجل فقط ذكره الحدادي
 (ومفلوج وشيع كبير عجزوا على)
 وان وجد قائدا (ولا على من
 حال ينه وبينها مطروطين ويرد
 شديد وظلة كذلك)

المسجد فيكون كالأحرى (قوله وريح) أي شديد أيضا فيما يظهر تأمل وإنما كان عذرا لبالقسط لعظم مشتبه فيه دون النهار (قوله وخوف على ماله) أي من نص وهو ما إذا لم يحسنه خلق الله كان والبيت مثلا ومنه خوفه على تقطع طاعته في قدر أو خشيته تنوزل تأمل واقله هل التقيد به لا لا حترار من مال غيره والقادر عذره لأن له قطع الصلاة ولا سيما إن كان أمانة عنده كودعة أو عارية أو رهن مما يجب عليه حفظه تأمل (قوله ومن غريم) أي إذا كان محصر ليس عنده ما يوفي غريمه ولا كان ظالما (قوله أو ظالما) يضافه على نفسه أو ماله (قوله الأخشين) وكذا الريح (قوله وأراد نصر) أي وأقيمت الصلاة ويحتمل أن تكونه الشفقة بهر وأما الفرضه فليس بعذر كما في القنية (قوله وقيل به بريض) أي يحصل له بغيته المشقة والوحشة كذا في الامداد (قوله توقه نفسه) أي تشاقه وتنازع له مصباح سواء كان شاعا وغيره لشغل به اعداد ومنها الشرب وقرب مشوره كمشوره فيما يظهر لوجود العلة وبصرح الشافية (قوله وكذا استغفاله بالشفه الخ) عبارة فورا لايضاح وتكرار فقهه جماعة فقهوه ولم أر هذا القصد لغيره ويرى في القنية لثبم الأئمة فمن لا يهضر حال استغراق أوقاته في حسكر والفتنة لا يعذروا لتقبل شهادته ثم رزقه ثمانية بذكره بخلاف سكر اللغة ثم وقع فيها يحصل الأقل على الواجب على القنية أو على الثاني على غيره وهذا ما شئ عليه الشارع في قوله أي الإلغ (قوله فلا يعذر ويرزق) الأقل بالذال والثاني بالزاي (قوله يعني بحبه عنه الخ) صرح بذلك في البحر عن البرازية قال الرشي قالوا هذا مما يعلم ويكنم لأن القلة مبادون لاخذ المال حتى وقع في شركهم لا يؤخذ منهم ويرى ما يحدون لأننا نذنب ما يفضله وتوصلا إلى ماله اه (تمت) مجموع الاعذار التي مررت منها وشرعا مشروعة وقد قلدها بقولي

اعذار أول جماعة مشروعة قد • اودعني عقد قلتم كالدر
عرض واقصا دعي ومانعة • مطروطين خبر قد أشعر
قطع لجل مع يد أودونها • فليعجز الشيخ قصد للشر
خوف على مال كذا من ظالم • اوداثن وشي أك قل قد حضر
والريح ليلالة قريض ذي • ألم مداغمة لبول اوقذر
ثم استعمل لا يفر القصة • بعض من الاوقات عذره معتبر

(قوله او عدم مراعاة) أي لمذهب المتقدمي مما لا يجب بطلان الصلاة على ما سألني بيته (قوله بتقديم) أي على من حضره (قوله بل نصبا) أي للامام الراتب (قوله باحكام الصلاة فقط) أي وإن كان غير متصرف ببقية العلوم وهو أولى من المتصر كذا في زاد القصة عن شرح الارشاد (قوله بشرط اجتنابه الخ) كذا في الهداية عن الجنى وعبادة الكافي وغيره الا علم بالسنة أو لا الآن يطعن عليه في دينه لأن الناس لا يرفعون في الاقتداء به (قوله قد فرض) اخذته تعالى البحر من قول الكافي قد فرضوا بزيه للصلاة بناء على أن يجوز يعني نعم لا يعني حمل (قوله وقيل واجب) ذكره في البحر مما لا يمكن اخذ من كلام الكافي لأن الجواز يطلق بمعنى الحمل بل قال الشيخ اصحابه ينفى حمل الجواز المذكور على ما يشعل عدم الكراهة ويستند فربح إلى القول الثالث (قوله وقيل سنة) قاله الزيلعي وهو ظاهر الميسوط كما في الزهر وشي عليه في الفتح قال ط وهو الاظهر لأن هذا التقديم على سبيل الاولوية فالأولوية مراعاة السنة (قوله ثم الحسن ثلاثة وتقيودا) فأدب ذلك أن معنى قولهم أقرأ أي أجد ولا أكرهم حفظنا وإن جعل في البحر شيادرا ومعنى الحسن في التلاوة أن يكون عالما بكيفية الحروف والوقف وما يتعلق بها فمستأنى ط (قوله أي الاكثر اتقاء للشبهات) الشبهة ما تشبه ط وحرمة ويلزم من الورع التقوى بآعكس والزهد ترك شئ من الحلال خوف الوقوع في الشبهة فهو أخس من الورع وليس في السنة ذكر الورع بل العبرة عن الوطن فلانست اريد بها هجرة المعاصي بالورع فلا تقب هجرة الأعل من اسلم في دار الحرب كما في المراح ط (قوله أي الاقدم اسلاما) استعمله صاحب البحر وشي في الزهر من تحليل البدائع بأن من استعمره في الاسلام كان كطاعة أقول بل الظاهر أن المراد بالأسن الاكبر كما هو في بعض روايات الحديث فأكبرهم سنوا وهو المتهوم من أكثر الكتب فيكون الكلام في المسلم الأصلي ثم أخرج جماعة

بدرج ليل لا نهارا وخوف على ماله ومن غريم أو ظالما ومداغمة احد الأخشين وإرادة سفسر قيامه بمرض وحضور طعام توقه نفسه ذكره الحدادي وكذا شغفاته بالشفه لا يغيره كذا جزمه لبا فاني تبعا للجنس أي إذا انقلب تكسلا فلا يعذر ويرزق ولو اخذ المال يعني بحبه عنه مدة لا تقبل شهادته إلا بآء بل بدعة لا مام او عدم مراعاته واللاحق لأمانة) بتقديم بل نصا يجمع لآخر (الأعلم بأحكام الصلاة) ط صحة وفساد بشرط اجتنابه نواحي الظهيرة وحفظه وفرض وقيل واجب وقيل سنة (ثم الحسن ثلاثة) أي فعيدا (القراءة ثم الأورع) أي أكثر اتقاء للشبهات والتقوى فاما هجر مات (ثم الأسن) أي لا قدم اسلاما فيقدم شاب على من أسلم وقالوا يقدم الاقدم ورعا

الانصارى فاقدمهم اسلاما وعليه فيكون ذلك سببا آخر لترجيح فرض اسلامه فيقدم ثابت فثأق
 الاسلام على شيخ الاسلام اولا كما مسلمين من الاصل او اسلم معا يقدم الاكبرين لما في الزي من أن الاكبرين
 يكون اشنع قلبا عادة واعظم حرمة ودرجة الناس في الاقدام به اكثر فكون في تقديمه تكتبرا للجماعة اه
 هذا وما مشى عليه المصنف من تقديم الاروع على الاسن هو المالك كوفي المتون وكثير من الكتب وعكس
 في الخط (قوله من الزاد) أي زاد القصر لابن الهمام (قوله بالنسب) أي ضم النفاة ما بينهما فهو
 المراد بما بعده (قوله اكثرهم تهيذا) تفسير بالمزوم فانه يلزم من كثرة التهجيد حسن الوجه ملتبس من
 كثرت صلته بالبل حسن وجهه بالتهار وان كان ضعفا عند المحدثين قال في الدائع لاحاجة الى هذا التكلف
 بل يرق على ظاهره لان صياحة الوجه مسبب لكثرة الجماعة كما في البحر ح (قوله زاد في الزاد الخ) اقول ليس
 فيه زيادة ونص عبارة الزاد بعد الخلق هكذا فان قساووا فاصبحهم وجهوا فقيده في الكافي بمن يصلي بالليل فان
 ثاروا فاشرفهم نسب الخ (قوله أي اصعبهم وجهها) عبارة عن بشاشته في وجهه من يقادوا وانباسه له وهذا
 يفار الحسن الذي هو تاسب الاعضاء اقاده ح (قوله ثم اكثرهم حسبا) الظاهر أن الحب الياء الواحدة
 لا تاتيون وهو الذي كتب عليه ابن عبد الرزاق في شرحه قال في البحر وقدم في القمع الحسب على صياحة الوجه
 اه وفي القاموس الحسب ما تقدمه من مفاخر اناك او المال او الدين او الكرم او الترف في الفعل الخ (قوله
 ثم الاحسن زوجية) لانه غالبا يكون احب لها واضلعم نفقته بغيرها وهذا مما يميل بين الاصحاب والارام
 أو ليعلم ان اذ ليس المراد أن يترك كل منهم أو صاف زوجته حتى يطمع من هو احسن زوجة (قوله ثم الاكثر
 مالا) اذ يكتمه مع ما تقدم من الاوصاف يصلح له القناعة والعفة فغرب الناس فيه اكثر (قوله ثم الاكبر
 راسا الخ) لا يميل على كبر العقل يمين مع مناسبة الاعضاء والافلوخ الرأس كبرا والاضام صغرا كان
 دلالة على اختلال تركيب مزاجه المستلزم لعدم اعتدال عقله اه وفي حاشية ابن السعدي قد نقل عن
 بعضهم في هذا المقام ما يليق أن يذكر فضلنا عن أن يكتب اه وكأنه يشرى ما قبل ان المراد بالعضو الذكر
 (قوله ثم المقيم على المسافر) وقبل هما سواء يجر وظاهره ولو كان الجماعة مسافرين فلتأمل وهذا مادام
 الوقت فاقادوا الا فلا يصح اقتداء المسافر بالمقيم في الرابعة كما يأتي (قوله ثم التميم عن حدث على التميم عن
 جنابة) كذا أجاب به الحلواني كافي التمس وبزوجه في القرض وجميع الفتاوى صككا في الاحكام للشيخ
 اصحاب ومثله في التتارخية وتعليل وجهه أن الحدث اخف من الجنابة لكن في منية الفتى التميم عن الجنابة
 اولى بالامامة من التميم عن حدث ونقله في التبرهتها معتسرا عليه وتعليل وجهه أن طهارته أقوى لانها بمنزلة
 الغسل لا يطلها الحدث (قوله ومنه) أي من المرجح (قوله والافناء) الاولى الاستفتاء (قوله
 والدهوى) أي بين يدي القاضي (قوله افرع منهم) أي اذا تنازروا والظاهر أن هذا على محل الاولى
 (قوله كافي الحرق والفرق) التشبيه في أن الترتيب اذ لم يعلم كان كالصلة في القرعة أيضا فانها لاتأتي
 في الحرق والفرق ح (قوله معلوم) أي ونظرة من جهة الراجح او من الطلبة اقاده ح (قوله يازان
 يقدم من شاء) لانه أن لا يقرهم اصلا ح (قوله واقل من منه ابن كثير) قال السهري في جواهر الفتنين
 روى ان انصارا جاءوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه يسأرون من ثقف فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 بالاختصاف ان الانصارى قد سبقك بالمشة فاجلس كما ينادي بأجاجة الانصارى قبل حاجتك اه فلم يزل
 أنه سنة النبي صلى الله عليه وسلم وان كثير تابع في ذلك وأنه لا فرق بين من لم يعلم وغيره ثم يمكن الفرق بين ذي
 المعلوم وغيره فما اذا حضرا معا رجح أي يفرح لوله معلوم والقديم من شاء تأمل (قوله اعتبارا كثرهم)
 لا يظهر هذا الا في النصب والافضل يصلي خلف من يختاره ط لكن فيه تكثر ارا الجماعة وقد مرنا فيه (قوله
 اساءه وابلانم) قال في التتارخية ولو أن رجلين في الفقه والصلاح سواء الا ان احدهما اترأ فقدم القوم الاخر
 فقد اساءوا و تركوا السنة ولكن لا يأتون لانهم قد مورا جلا صالحا وكذا الحكم في الامارة والحكومة ما
 ان الخلافة وهي الامامة الكبرى فلا يجوز أن يتركوا الا فضل وعليه اجماع الامة اه فاقهم (قوله مطلقا)
 أي وان كان غيرهم الحاضرين من هو أعلم وأقرأ منه وفي التتارخية جماعة افاضاف في داريدين أن يتقدم
 احدهم ينبغي أن يتقدم الثالث فان تقدم واحد منهم لعله وكبره فهو افضل واذا تقدم احدهم بآلان

وفي التبرهن الزاد وعليه يقاس
 سائر الاتصال فيقال يقدم
 اقدمهم علما ونحوه ويجتنب فضلا
 يصح للقرعة (ثم الاحسن
 حقا) بالنسب اقنة بالنسب
 (ثم الاحسن وجهها) أي اكثرهم
 تهيذا زاد في الزاد ثم اصعبهم
 أي اصعبهم وجهها ثم اكثرهم
 حسبا (ثم الاشراف نسب) زاد
 في البرهان ثم الاحسن صوتا وفي
 الاشياء قيل غن المثل ثم الاحسن
 زوجة ثم الاكثر مالا ثم الاكثر
 جاه (ثم الالتفات قويا) ثم الاكبر
 راسا والاصغر عضوا ثم المقيم على
 المسافر ثم اخر الاصل على الغنى
 ثم التميم عن حدث على التميم عن
 جنابة (فائدة) لا يقدم احد في
 القرامح الا بمرج ومنه السابق الى
 الدهس والاقاء والدهوى فان
 استروا في الجهر افرع بينهم اه
 كلام الاشياء وفي الفصل الثاني
 والتلاتين من خطر التتارخية
 وفي طلبة العلم يقدم السابق فان
 اختلفوا واثقة فيها والا ففرع
 كيتهم بما كافي الحرق والفرق
 اذ لم يعرف الاول ويجعل كآتهم
 حافوا ما اه وفي هامن القراء
 لابن وهان وقيل ان لم يكن للشيخ
 معلوم يازان يقدم من شاء وكذا
 مشايخنا على تقديم السابق
 واقل من منه ابن كثير (فان
 استروا بفرع بين المستويين
 او اتسلف الى القوم) فان
 اختلفوا اعتبارا كثرهم ولو قدسوا
 غير الاولى اساءوا بلام (ثم اعلم
 أن صاحب البيت) ومنه امام
 المسجد الرب (أولى بالامامة
 من غيره) مطلقا

الظاهر أن المال بأذن لنفسه أكرامه اه (قوله وصرح الحدادي الخ) أقاد أن هذا خبر خاص بالسلطان
 العام والولاية ولا تقتضي الخصاص للولاية بالأحكام الشرعية بل مثلها الوالي وإن الامام الرب كصاحب
 البيت في ذلك قال في الامداد وأما إذا اجتمعوا فالسلطان مقدم ثم الامير ثم القاضي ثم صاحب المنزل
 ولوسنابرا وكذا يقتضيه المقاضي على امام المسجد (قوله والمستعبر والمستأجر أثنى) لأن الامارة
 قبلها التامع والميراث لأن له أن يرجع بخلاف المؤر كنه ما يرجع بقى المستعبر والقلم في ذلك لأنه
 إذا رجع لم يبق العارية ونزعت المسئلة عن موضوعها فاقهم (قوله للملزم) أي من قوله لعموم ولا يتبعها
 ولكنه خبر مناسب لأن المراد بصوم الولاية عمومها فاقهم وهذا ليس كذلك فكان عليه أن يقول لا للولاية
 لها في هذه الحالة دون المال ح (قوله لحدث الخ) هكذا رواه في التبر الملقى وعزاه الى الحلبي صاحب
 الخطة مع أنه في الخلية ذكره مطولاً وتلقه في الصرخة (قوله والكرهه عليهم) يرمي من الخلية بأن الكراهة
 الأولى مخرجة لحدث وترد في هذه (قوله ويكرهه تزجيا الخ) لقوله في الاصل امامة غيرهم احب الي
 بهر من الجني والمراجح ثم قال في فكره لهم التقدم ويكرهه الاقتداء بهم تزجيا فان أمكن الصلاة خلف غيرهم
 فهو أفضل والاقتداء اولى من الاقتداء (قوله ولو مستقنا) يكره استعمال القنفذ في حقيقته ومجازها فان
 الملتقى بعد ما يضار ما كان القم الآن يكون من قبل عموم الجواز بأن راد الصلوات من تعقب الأرق وقاموا سواء
 كان في الحال أو غاصض ح (قوله ولعله) أي لم يلزم سب كراهة الحق ما اقتضاه الخ تقدم الملتقى الاصل
 مندوب اليه وتركه مكرهه تزجيا قال اذا كراهة الخ وفي نسخة والعلة أي والعلة في كراهة امامة الخ
 أن الملتقى الاصل اولى بالامامة منه لأنه نشأ في الرق مستغلاً بخدمة المولى لم يتزج في تلزم رضى (قوله وأحراباً)
 نسبة الى الأعراب لا واحد لهم من لفظه وليس بها لعرب كافي الصحاح لكن في الرضى الظاهر أنه جمع
 فهناك وهو من يسكن البادية عربياً أو حبشياً بهر وخصه في الصباح بأهل البدون العرب (قوله
 ومنه الخ) يعني على أن الأعراب لا ينهل الا حبشياً والانسحاب منه والعلة في الكل غلبة الجهل (قوله
 وقاسن) من القس وهو الخروج عن الاستقامة ولعل المراد به من رتبك الكتاب ككتاب الخرو والرائي أو كل
 الراوي فهو ذلك كذا في البرجندى اسما على وفي المراجح قال اصحابنا لا ينبغي أن يقتدى بالقاسن الا في الجملة
 لأنه في غير ما يجدها ما غيره اه قال في القم وعليه فكره في الجملة اذا تعدت أفعالها في المصر على قول محمد
 القتيبي لأنه لا يبعد الى القول (قوله ونحوه الا حش) هو سب البصر ولا يوارى خاموس وهذا ذكره في التبر
 جسا أخذنا من قليل الا حش بأنه لا يتوق الصلابة (قوله أي في القاسن) تبع في ذلك صاحب الصرخة
 قال وذكره كراهة امامة الا حش في الحديث وغيره بأن لا يكون افضل القوم فان كان افضلهم فهو اولى اه ثم ذكر أنه
 يفتي جريان هذا القضي والصلوات والأعراب ورواه الزين ونازحه في التبر بأنه في الهداية على كراهة نظية الجهل
 فيهم وبأن في تقديمهم تنفرا للجماعة وقسضى الثانية ثبوت الكراهة مع استثناء الجهل لكن ورد في الا حش
 خاص هو اختلافه على الله عليه وسلم لا بانه مكتوم وعشيان على المدينة وكانا عيين لأنه لم يبق من الرجال
 من هو اصل منها وهذا هو المناسب لظلالهم واقتصارهم على استثناء الا حش اه وحاصله أن قوله
 الآن يكون أعلم القوم خاص بالا حش فما غيره فلا يفتي الكراهة بطله لكن ما عني في الصرخة في الاختيار
 حيث قال ولو علمت أي علم الكراهة بأن كان الأعراب افضل من الحضري والصلوات والمزور والرض من ولد
 الرشد والالا حش من البصر فالحكم بالفتن اه ونحوه في شرح الملقى لهنس وشرح درر الجوارق وعليه
 أن تغلب الجماعة بتدريج يزول اذا كان افضل من غيره بل التسفير يكون في تقديم غيره وأما القاسن فلهذا
 كراهة بتدريج بأنه لا يعم المزور وبأن في تقديمه للإمامة تعضبه وقد وجب عليهم ما هاته شرعا ولا ينبغي أنه
 اذا كان أعلم من غيره لا تزول العلة فانه لا يؤمن أن يعل جسم بشر طهارة فهو كالتبعية تكراهه امامته بكل حال
 بل متى في شرح المتن على أن كراهة تقديمه كراهة غير ملزمة كراهة ولا الميزان الصلابة خلفه أصلا عند ما
 رواه من أجد فلذا حاول الشارح في عبارة المصنف وحل الاستثناء على غير القاسن وقله أعلم (قوله أي
 صاحب بدعة) أي عزيمة الاضفة تكون واجبة كسب الادلة الواردة على أهل الفرق الصلابة وتعلم الصور
 القم فكأن بالسنة وسندوبه كحدث شوي رباط ومدرسة وكل احسان لم يكن في الصدر الاول ومكرهه

(الا ان يكون معه سلطان أو قاض
 يقدم عليه) لعموم ولا يتبعها
 وصرح الحدادي بتقديم الوالي
 على الرب (والمتعبر والمتأجر
 احسن من المال) لمست (ولو أم
 قوما وهم كارهون) أن الكراهة
 (تقصد فيه) اولاً أنهم احق
 بالامامة منه (مكره) فذلك خبرها
 حديث في ادول لا قبل الصلابة
 من تقدم قوما وهم كارهون
 (وان هو احق لا) والكراهة
 عليهم (ويكرهه تزجيا امامة عبد)
 ولو معتقاً لفتناً من الخلاصة
 ولعله لما قدم من تقدم الملتقى
 الاصل اذا كراهة تزجيا فتنه
 (وأمر أرب) ومنه تركان وأكراد
 وعاه (وقاسن واحش) ونحوه
 الا حش غير (الا ان يكون)
 أي غير القاسن (أعلم القوم) فهو
 اولى (ومستدع) أي صاحب بدعة

نظا
 البدعة ختمه اقسام

كزفرقة الساجد وما حقه كالتوسع بلذب المأكول والمشرب والسياب كافي شرح الجامع الصغير المتناويع عن
 تذهب النورى ومنه في الطريقة الجديدة للبركي (قوله وهي اعتقاد الخ) عزاهذا التعريف في حاشي الخواص
 الى الحافظ ابن حجر في شرح الفقه ولا يصح أن الاعتقاد يشمل ما كان معه على اوله من تدين بعمل لا بد أن
 يعتقد كسم السبعة على الرجلين وانكارهم المسح على الخفين ونحو ذلك وحديثه يساوي تعريف النبي لهما
 بأنهما ما أحدث على خلاف الحق التلقين من رسول الله صلى الله عليه وسلم من عمل واحد على أنواع شعبة
 واستحسان وجعلوا يشكروا صراحا مستقما اه فافهم (قوله لا بعبادة) أما لو كان معاداة الملائكة
 القطعة التي لا شبهة فيها أصلا كانكارا كالحشر وأحدث العالم ونحو ذلك فهو كفر قطعاً (قوله بل بنوع شبهة)
 أي وإن كانت فاسدة كقول منكر الروية بأنه تعالى لا يرى لجلاله وعظمته (قوله وكل من كان من قبلنا لا يكفر
 بها) أي بالبدعة المذكورة المنبئة على شبهة اذ لا خلاف في كفر الخصال في ضرورات الاسلام من حدوث
 العالم وحشر الاجساد ونفي العلم بالزنيات وإن كان من أهل القبلة الواجب طول جهره على الطاعات كافي
 شرح التحرير (قوله حق الخواص) أراد بهم من خرج من معتقد أهل الحق لخصوص الفرقة الذين خرجوا
 على الامام على رضى الله تعالى عنه وكفروا فيقبل العقيدة والسبعة وغيرهم (قوله وسب الرسول) هكذا
 في غاي السبع ورأيت كذلك في الخواص بضد الشراح وفيه أن سب الرسول صلى الله عليه وسلم كفر قطعاً
 فالصواب وسب اصحاب الرسول وقدمه الحق فيقر النبيين لمسايق في باب المرتبة أن سابعاً واحداً
 كفر أقول ما ساقى في محول على جميعه بلا شبهة لما شرح به في شرح المنية من أن سابعاً واحد كفر خلاصتها اذ انما
 على شبهة لا يكفر وإن كان قوله كفر في حد ذاته لا يهمل يشكرون هبة الاجماع بإجماعهم الصافية فكانت شبهة
 في الجمله وإن كانت باطله بخلاف من ادعى أن علياً له وإن جبريل خلقه لا ليس عن شبهة واستفراغ روع في
 الاجتهاد بل يحض هوى وقلمه فيه فراجه وقد أوضحت هذا المقام في كتابي تنبيه الولاة والحكام على أحكام
 شام خير الانام وأحد اصحاب الكرام عليه وعليهم الصلاة والسلام (قوله لا يكون عن تأويل الخ) عطف قوله
 لا يكفر بها قال الحق ابن الهمام في اواخر التحرير وجعل المبتدع كالمعتز ما في ثبوت الصفات زائدة وعذاب
 القبر والمشاغرة وخرج من كتب الكيفية والزوية لا يصلح عدواً لوضوح الادعاء من الكتب والسنة المحصنة ولكن
 لا يكفر اذ فكما تقرر أن اول حديث العقل والنهي عن تنقيها أهل القبلة والاجماع على قبول شهادتهم ولا شهادة
 لكفرهم على مسلم وعدمه في المناطقة ليس لكفرهم أي بل لتدينهم شهادة الزور وإن كان على رأيهم وحلف أنه
 محض وأورد أن استباحة المصيبة كفر واجب اذا كان من بكارة وعدم دليل بخلاف ما من دليل شرعي
 والمبتدع محض في تمسكه لا سباً والله أعلم بسائر عباداه اه (قوله وسنا من كفرهم) أي سنا معشر أهل
 السنة والجماعة من كفر الخواص أي اصحاب البدع والاراد من سنا مشر الحنفية وأفاد أن المعتد عندنا خلافه
 فقد قل في الصبر عن الخلاصة فروعا تدل على كفر بعضهم ثم قال والحاصل أن المذهب عدم تكفير أحد من
 الخلق فيما ليس من الاصول المعلومة من الدين ضرورة الخ فافهم (قوله لا يكون جسم كالاجسام) كذا في الاول
 مثل كالأجسام وأما في الاول كالأجسام فلا يكفر لانه ليس فيه الاطلاق لهذا الجسم الموهوب للنقص فرفض بقوله
 لا كالأجسام غير من الاجزاء الاطلاق وذلك مصححة ونعامة في العبر (قوله وانكاره محبة الصديق) لما فيه من
 تكذيب قوله تعالى ان يقول له احبه ح وفي القم عن الخلاصة وإن أنكر خلافة الصديق او عرقه فهو كفر اه
 ولعل المراد انكار استحقاقها الخلافة فهو مخالف لاجماع الصابة لا انكار وجودها لهما بهر وفيه قصد
 الكفر وانكار خلافة ما اذا لم يكن من شبهة كما مر في شرح المنية بخلاف انكار محبة الصديق تأمل (قوله
 أصلاً) تأكد وليس المراد في حالة كذا ولا في حالة كذا اذ ليس هنا احوال ح (قوله وولد الزنى) اذ
 ليس له أب بريء وولده يعلف فيلب عليه الجهل بهر اولنقرة الناس عنه (قوله هذا) أي ما ذكر من كراهة
 امامة المذكورين (قوله ان وجد غيرهم) أي من هو احق بالامامة منهم (قوله بهر حاشي) قد علمت أنه موافق
 للقول عن الاختيار وغيره (قوله نال فضل الجماعة) أفاد أن الصلاة خلفهما اولى من الاقرار لكن لا يتل
 كما يتل خلف تنق وزرع ملدين من على خلف عالم تنق فكما غاصل خلف تنق في الحلية ولم يجدوا هجر من
 اخرج الحاكم في مستدركه من فروعا ان سر كمن أن يقل الله صلاتكم فلو تركتم خياركم فافهم وقد تم فيما يشكم وين

وهي امتداد خلاف المعروف عن
 الرسول لاجتماعه بل بنوع شبهة
 وكل من كان من قبلنا (لا يكفر
 بها) حتى الخواص الذين
 يستحلون دماءنا وأموالنا وسب
 الرسول ويشكرون صفاته تعالى
 وجواز دقته لكونه من تأويل
 وشبهة بدليل قبول شهادتهم
 الانطوائية وسنا من كفرهم
 (وان) أنكر بعض ما علم من الدين
 ضرورته (كفر بها) كقوله ان الله
 تعالى جسم كالأجسام وانكاره
 محبة الصديق (فلا يصح الاقداء
 به أصلاً) فليحفظ (ولد الزنى) هذا
 ان وجد غيرهم والا فلا كراهة
 بهر حاشي وفي النهر من المصنف
 على خلف فاسق أو مبتدع نال
 فضل الجماعة

مطلب
في امامة الامرد

ويكفي اه (قوله وكذا تكروه خلف امرد) الظاهر انها تنزيهية ايضا والظاهر ايضا كما قال الرشيقي "ان المراد به الصبح الوجه لانه محل التمسك وهل يقال هذا ايضا اذا كان اعلم القوم بمنى الكراهة فان كانت على الكراهة خشية الشهوة وهو الاظهر فلا وان كانت عليه الجهل او قسرة الناس من الصلاة خلفه فتمت فتأمل والظاهر ان هذا العهد الصريح المشتهى كالامرد تأمل هذا وفي حاشية المدني عن الفتاوى العصفية مثل العلامة الشيخ عبد الرحمن بن عيسى المرشدي عن شخص بلغ من السن عشرين سنة ونحوها وحديث الابيات ولم يثبت عذره فهل يخرج بذلك عن حد الامردية وخصوصا حديث شعرات في ذقنه تؤذن بأنه ليس من مستدرى التي فهل حكمه في الامامة كالرجال الكاملين ام لا ايجاب مثل العلامة الشيخ اجد بن يوسف المعروف بابن الثلثي من متأخري علماء الخنفة من مثل هذه المسئلة فاجاب بالحوال من غير كراهة وناهله به قدوة واقه اعلم وكذلك مثل عنها الفتوى محمد تاج الدين الحلبي فاجاب كذلك اه (قوله وفسه) هو الذي لا يحسن التصرف على مقتضى الشرع او الغفل كما سيذكره في الجبر ط (قوله ومفلوج وأبرص شاع رصه) وكذا اخرج بقوم بعض قدمه فالاقدم ابيهره اولي تاريخية وكذا ابرزم يبرجندى ومجيب وحاقن ومن له واحدة فتاوى الصوفية من الثقة والظاهر ان هذه النفرة ولا ازيد الا برص بالشيوخ ليكون ظاهرا ولعدم امكان اكمال الطهارة ايضا في المفلوج والاقطع والمجبوب وكراهة صلاة الحائض اى يبول ونحوه (قوله وشارب الخمر اى قوة ومتصنع) تكرار مع قول المتن فاقن ح والقيام من نقل الكلام بين الناس على جهة الفساد دوى من الكبار ويحرم على الانسان قبولها والمرأى من يقصد ان يراء الناس هو ان يتكف بحسين الطاعات والاولا متصنع من يتكف بحسينها فهو اخضر مما قبله ط (قوله ومن اتم باجرة) بأن استقر بربلي اماما حسنة واشهر ابتكاد وليس منه ما شرطه الواقت عليه فانه صدقة موعودة رشي اى يشبه الصدقة ويشبه الاجرة كما ساقى ان شاء الله تعالى في الوقت على ان المني به مذهب المتأخرين من جواز الاستسقاء على تعليم القرآن والامامة والاذا ان الضرورة بخلاف الاستسقاء على التلاوة المبردة وبيعة الطاعات بمال ضرورية فانه لا يجوز أصلا كما حققته في كتاب الاجارة ان شاء الله تعالى فافهم (قوله لكن في وتر الصراخ) هذا هو المعتقد لان المحققين حضرو اليه وقواعد المذهب شاهدة عليه وقال كثير من المشايخ ان كان عاذته مراعاة مواضع الخلاف جازوا الا فلا ذكره السندي المتقدم ذكره ح خلف وهذا بناء على ان اله غير رأى المقتدى وهو الاصح وقيل رأى الامام وعليه جماعة قال في النهاية وهو اقبس وعليه فيصيح الاقادة وان كان لا يحتاج كما يأتي في الوتر (قوله ان يتغن المراعاة لم يذكر الخ) اى المراعاة في التراض من شروط وأركان في تلك الصلاة وان لم يراع في الواجبات والسنن كما هو ظاهر مساق كلام الجبر وظاهر كلام شرح المنية ايضا حيث قال وأما الاقادة بالخالف في الفروع كالشافعي فيصير ما لم يعلم منه ما يقصد الصلاة على اعتقاد المقتدى عليه الاجماع انما اختلف في الكراهة اه فبعد ما تقدمت فيه كراهة في رسالة الانتهاء في الاقادة لئلا على القارى ذهب عامة مشايخنا الى الجواز اذا كان يحتاج في موضع الخلاف والا فلا والمعنى أنه يجوز في المراس بلا كراهة وفي غيره معها ثم المواضع المهمة للمراعاة ان تروا من قصد والجملة والى والعاف ونحو ذلك لا يصحها سنة عنده مكره عندنا تركع الدين في الاقتالات وجهر البهلاء واخفاها فهذا وامثاله لا يمكن فيه الخروج عن عهدة الخلاف فكلمه يشع مذهبه ولا يمنع مشربه اه وفي حاشية الاشياء للثير الرملى الذى جيل اليه خاطرى القول بعدم الكراهة اذ لم ينصق منه مقصد اه وبجئت المحتى انه ان علم انه راعى في القروض والواجبات والسنن فلا كراهة وان علم تركها في الثلاثة لم يصح وان لم يدركها لانه لا بد من بعض ما يجب تركه عندنا بنى فعله عندنا فالتظاهر أنه يفعل وان علم تركها في الاخرين فقط ينبغي أن يكره لانه اذا كره عندنا احتمال ترك الواجب فمصدقته بالاولى وان علم تركها في الثالث فقط ينبغي أن يقتدى به لان الجماعة واجبة فمصدقته على ترك كراهة التنزيه اه وسبقه الى نحو ذلك العلامة البيرى في رسالته حتى اذنى ان الانفراد افضل من الاقادة به قال اذ لا ريب أنه باقى في صلاته بما يجب الاعادة عندنا ونسحب لكن رذيله ذلك غيره في رسالة ايضا وقد اجعلنا ما يزيد الرذيم نقل الشيخ خبره الذين عن الرملى الشافعي أنه منى على كراهة الاقادة بالخالف حيث امكنه غيره ومع ذلك هي افضل من الانفراد ويحصل افضل الجماعة به اتقى الرملى الكبير واعتمد السبكي والاسنوى وغيرهما قال الشيخ خير الدين

وكذا تكروه خلف امرد وفسه ومفلوج وأبرص شاع رصه وشارب الخمر وأكل الربا وغمام ومراء ومتصنع ومن أتم باجرة فقتلني زاد ابنك ومختلف كشافى لكن في وتر الصراخ يتغن المراعاة لم يذكره واعلمها لم يصح وان شك كره

مطلب
في الاقادة بشافعي ونحوه هل يكره ام لا

والحاصل أن عدمهم في ذلك الاختلاف وكل ما كان لهم عليه في الاقتداء بتأصية وشاد أو أضحية كان لئامته عليهم
وقد سمعت ما أحسنه الربلي وأقبحه والفقيه أقول مثل قوله فيما يتعلق بأداء الحنفى بالشافعى والقبحه المنصف
يسلم ذلك شعر وأما الربلي فقه الحنفى لا مراء بعد اتفاق العالمين اه ملخصا أى لاجدال بعد اتفاق عالمي
المذهبين وهما الربلي والخنفية يعنى به نفسه ومنه الشافعية رجمها الله تعالى فحصل أن الاقتداء بالخلاف
المراعى في القرائن أفضل من الاقتراد إذا لم يجد غيره والاقتداء بالموافق أفضل من ما إذا تعددت الجماعات
في المسجد وسقت جماعة الشافعية مع حضوره نقل ط عن رسالة لابن نجيم أن الأفضل الاقتداء بالشافعى
بل يكره التأخير لأن تكرار الجماعة في مسجد واحد مكروه عندنا على المذهب إلا إذا كانت الجماعة الأولى غير
أهل ذلك المسجد أو أدبت الجماعة على وجه مكروه ولأنه لا يخلو الحنفى حالة صلاة الشافعى أما أن يستغفل
بالرواتب لينتظر الحنفى وذلك منتهى عنه لقوله صلى الله عليه وسلم إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة وأما
أن يجلس وهو مكروه أيضا لأعراضه عن الجماعة من غير كراهة في جماعتهم على المختار اه ونحوه في حاشية
المندى من شيخ والده الشيخ محمد كرم وخاتمة المحققين السيد محمد أمين مير بادشا والشيخ اسماعيل التروانى
فانهم يرجهون الصلاة مع أول جماعة أفضل قال وقال الشيخ عبد الله الغففى فى فتاواه ما الخنفية عن الشيخ
عبد الرحمن المرشى وقد كان خصا شيخ الإسلام مضى بل قد ألهى الحرام الشيخ على بن جارية بن ظهره اه الحنفى
لا يزال يعلى على الشافعية عند تقدم جماعتهم وكنت أقدي به في الاقتداء بهم اه وخالفهم العلامة الشيخ
ابراهيم البيرى شاء على كراهة الاقتداء بهم لعدم مراعاتهم في الواجبات والسنة وأن الانفراد أفضل لو لم يرد
إمام مذهب وخالفهم أيضا العلامة الشيخ راحة الله السندى فليذا بن الهمام قال الاحتياط في عدم الاقتداء
به ولو مرر به أو كذا العلامة الملا على القارى فقال بعد ما قد مضى عنه من عدم كراهة الاقتداء بهم ولو كان
لكل مذهب إمام كان زمامنا فلا أفضل الاقتداء بالموافق سواء تقدم أو تأخر على ما استحسنه عامة المسلمين
وعلى جمهور المؤمنين من أهل الحرمين والقدس ومصر والشام ولا عبرة بن شذمتهم اه والذى يعمل الله
القلب بعدم كراهة الاقتداء بالخلاف ما لم يكن غير مراعى في القرائن لأن كثير من الصحابة والتابعين كانوا ياتون
بمجتهدين وهم يصلون خلف إمام واحد مع تباين مذاهبهم وأنه لو انتظر إمام مذهب بعدا عن العصور لم يكن
أمر اضاع الجماعة لهم بل أنه ريد جماعة لكل من هذه الجماعة أو ما كراهة تقدم الجماعة في مسجد واحد فقد ذكرنا
الكلام عليها أوّل الباب والله أعلم بالصواب (قوله شعريا) أخذه في الصرمين الأمر بالتصنيف في الحديث الاتى
قال وهو للوجوب بالاصراف ولا تدخل الضرر على الفقه اه ويرم به في التهر (قوله لمزاد على قدر السنة) عزاء
في الجرائد السراج والمنبرات قال وذكره في الفتح جتنا لا يكتبوه بعض الآية فقرأ إبراهيم في التبر كبرها اه
(قوله لا ملاقاة الأمر بالتصنيف) وهو ما في الصميمين إذا صلى أحدكم للناس فليضعف فإنه فيهم الضعف والضعف
والكبر وإذا صلى لنفسه فليطول ما شاء وتبع الشارح في ذلك صاحب الصروا عترضه الشيخ اسماعيل بأن
تقليل الأمر بما ذكره ضد عدم الكراهة إذ أرضى القوم أى إذا كانوا المحصورين ويمكن لكل كلام الصرمين غير
المحصورين تأمل (قوله وفي الشرى لبلالية الخ) مقابل لقوله زائد على قدر السنة وحاصله أنه بقراءة بعد رحال
القوم مطلقا أى لو دون القدر المسنون وفيه نظر أو لا فلا خلاف بخلاف المقتول عن السراج والمنبرات كما مر
وأما ما لا خلاف القدر المسنون لا يزيد على صلاة اضعفهم لأنه كان يفعله صلى الله عليه وسلم على ما به بقدي به
الضعف والضعف ولا يتركه الا وقت الضرورة وأما ما لا خلاف قراءه معاذ لما شكاه فوه الى النبي صلى الله عليه
وسلم وقال أقتان أنت يا معاذ إذا كانت زائدة على القدر المسنون قال الكمال في الفتح وقد بحثنا أن التطويل هو
الزيادة على القراءه المسنونة فإنه صلى الله عليه وسلم نهى عنه وقرأته هي المسنونة فلا بد من كون ما نهى عنه
غير ما كان دأبه الا للضرورة وقراءه معاذ لما قال له صلى الله عليه وسلم ما قال كانت بالقرعة على ما في سلم من معاذ
افتتح بالقرعة فأخبره رجل فلم يسل وحده وانصرف وقوله صلى الله عليه وسلم إذا امت بالناس فأقرأ بالشعر
وضاها وصح اسم ربك الا على وأقرأ باسم ربك والقبلى إذا يفتى لأنها كانت العشماوان قوم معاذ كان العذر
مستغفرا فيهم لا كسل منهم فأمر فيهم بذلك كذا ذكره صلى الله عليه وسلم فقرأ بالمعوذتين في التهر فطافه قالوا
أوجزت قال سمعت بكلامى فثبت أن تفقأته اه ملخصا قد ظهر من كلامه أنه لا يتقص عن المسنون الا

مطلب

أدألى الشافعى قبل الحنفى هل
الأفضل الصلاة مع الشافعى أم لا

(و) يكره شعريا (تطويل الصلاة)
على القوم زائد على قدر السنة
في قراءة أو كراهى القوم أو لا
لاطلاق الأمر بالتصنيف
وهو الشرى لبلالية ظاهر حديث
مما ذكره لا يزيد على صلاة اضعفهم
مطلقا ولا تأمل الكمال الا للضرورة
وصح أنه عليه الصلاة والسلام قرأ
بالمعوذتين في التبر حين جمع بكلام
صحي

لضرورة كقراءته بالعمودتين لكتاب الصلوة ونظير من حديث معاذ أنه لا يتقص من المسنون نصف الجماعة لأنه
 لم ينعقد دون المسنون في صلاة العشاء بل نهاء عن الزيادة عليه مع تحقق العذر في قومه فاستظهر الترتيب على
 من الحديث وحل عليه كلام الكمال غير ظاهر ثم ذكر في الصرف باب الوتر والنوافل عند الكلام على التراويح
 معزى إلى الجبتي أن الحسن روى عن الإمام أنه إذا قرأ في المكتوبة بعد الصلوة ثلاث آيات فقد أحسن ولم يسن
 اهـ لكنه لا ينافي ما قلناه لأنه أحسن بقراءة التقدير والواجب ولم يسن أي لم يصل إلى الكراهة شديدة فتأمل (قوله
 ويكره ضميراً) مرشح به في الفتح والبر (قوله ولو في التراويح) أفاد أن الكراهة في كل ما تشرع فيه جماعة
 الرجال فرضاً وتخللاً (قوله لأنها لم تشرع مكررة) قال في الفتح وأعلم أن جماعة من أتكره في صلاة الجماعة
 لأنها فرضية وترك التقدم مكرره فداروا بين فعل المكرره لفعل الفرض أو ترك الفرض لتركه فوجب الأثر
 بخلاف جماعة من في غيرها ولوصلين فرادى فقد سبق أحداهن فتسكون صلاة الباقيات فتلاوا والتفل بها مكرره
 فيكون فراغ ذلك موجبا لقصد الفرضية لصلاة الباقيات كتشديد الخساسة بالصدق قل ترك القعدة الأخيرة
 اهـ ومثل في البر وغيره ومفاده أن جماعة من في صلاة الجماعة واجبة حيث لم يكن غيرهم ولعل وجهه
 الاحتراز عن فساد فرضية صلاة الباقيات إذا سبق أحداهن وفيه أن الرجال ولوصلوا منفردين يلزم فيها مثل
 ذلك فلزم عليه وجوب جماعتهم فيها مع أن المصريح به أن الجماعة فيها غير واجبة فتأمل (قوله لاعتاد) لأنها
 لو أعيدت لوقت فتلا مكررها ط (قوله بسلامتها) قيد به لأن الرجال لم يتخذ سلامتها ح (قوله إلا إذا
 استخلفها) استثناء من قوله لاعتاد وهذا ليس خاصاً بالجماعة بل غيرها مثلها (قوله قصد صلاة الكل)
 أما الرجال والإمام فلم يدم حصة اقتداء الرجال بالمرأة وأما النساء والمقدمة فلا يسن دخولن في شيء كامله فإذا
 اتقن الالتمس في ناحية لم يضر كأنهن اتقن من فرض الالتمس آخر كافي البر ح وظاهر التعليق يقتضي
 الفساد ولو كن نساء خلصاً أفاده أبو السعود ط والأظهر التعليق بأن الإمام يصير مقيداً بجلسته قصد صلاة
 من خلفه بل باختلافه من لا يبلغ الإمامة قصد صلاته فكذلك من خلفه رضى (قوله تلقى الإمام) بالثبات
 الفرعية لأن ما عدا الإمام وهو هامؤث سيقى اهـ وقال ملا على القارى يجوز أن لا يكره له صدق معنى
 المفعول أي التقدير به اهـ وفي التبرهون يؤتمر به ذكره أكل أو اتقى وفي بعض النسخ الإمامة وترك الهاء
 هو الصواب لأنه اسم لا وصف اهـ (قوله وسقط) في المغرب الوسط بالترتيب اسم لعن ما بين طرفي الشيء
 مركز الدائرة وبالسكون اسم بهل داخل الدائرة مثلاً ولذا كان طرفاً والأول يجعل مبتدأً وقاعلاً ومفعولاً به
 الخ وفي ضياء العلوم الوسط بالسكون ظرف مكان وبالفتح اسم تقول وسط رأسه دهن بالسكون وفتح الطاء
 فهذا ظرف وإذا فحقت السين رفعت الطاء وقلت وسط رأسه دهن فهذا اسم اهـ قلت وعليه فيصور هذا الفتح
 والسكون لأنها إذا وقعت في نصف الصف حذق أنها في الوسط بالسكون وإنما عين الوسط بالترتيب ويكون
 ضربه في الأول على القرينة وفي الثاني على الحالة لأنه معنى متوسطة فافهم (قوله فلو تقدمت أنت) أفاد
 أن وقوعها وسقطت واجب كما صرح به في الفتح وأن الصلاة صحيحة وأنها إذا وسعت لا تزول الكراهة وإنما
 ارشادوا إلى التوسط لأنه أكل كراهية من التقدم كافي السراج جبر (قوله فيقدمون) إذ لوصل وسقطت
 قدمت صلاته بمقدار ما تم له على تقدير كونه ح أي وقصد صلاته أيضاً (قوله فيسقطهم الخ) أشابه
 إلى أن التشبيه بين القراءة والصلوة ليس من كل وجه بل في الانفراد وقيام الإمام في الوسط والأخالفه يصولون
 قصوداً وهو أفضل والنساء قائمات كافي البر (قوله ولو بهوز الملا) بيان للإطلاق أي شابهة وأهوزها تارة
 أولها (قوله على المذهب الحق) أي مذهب المتأخرين قال في البر وقد يقال هذه الفتوى التي اعتقدها
 المتأخرون مخالفة لمذهب الإمام وصاحبه فانهم يقولون أن الشايه تنع مطلقاً اتفاقاً وأما القول فلهما حضور
 الجماعة عند الإمام إلى الظهر والعصر والجمعة أي وعندهما مطلقاً فالشايه يمنع الجميع في الكل بحال لكل
 فالاعتدال على مذهب الإمام اهـ قال في التبرهون في قوله الإمام وذلك أنه انما منعها لقيام
 الحامل وهو شرط الشهوة شاملاً أن الضيقة لا يشرعون في المغرب لأنهم بالطعام مشغولون وفي القبر والنساء
 ناغون فإذا فرض اتسارهم في هذه الأوقات فليست فيهم كفي زماناً بل يخرجهم إجماعاً كان المنع فيها أظهر
 من الظاهر اهـ قلت ولا يخفى ما فيه من التورية اللطيفة وقال الشيخ إسماعيل وهو كلام حسن إلى الغاية

(و) حكوه مقرباً (جماعة)

النساء ولو في التراويح (في غير

صلاة جنازة) لأنها لم تشرع

مكررة فلما ترددت فتوفرت في فراغ

أحدها ولو أوتت فيها رجالاً

لاعتاد لسقوط الفرض بسلامتها إلا

إذا استخلفها الإمام وخلفه رجال

ونساء قصد صلاة الكل (كان

فعل تلقى الإمام وسقط) فلو

تقدمت أنت إلا أن يفتي فيقدمه

(كراهة) فيسقطهم إمامهم

ويكره جماعتهم ضميراً (ويكره

حضور من الجماعة) ولو لم يمتد

وبعد ووعده (مطلقاً) ولو هو نسا

للا (على المذهب) المتقي به

قصد الزمان

(قوله واستثنى الكمال الخ) أي مما أتى به المتأخرون لعدم العلم السابقة فيجب الحكم فيه على قول الامام
 فافهم (قوله ليس معهن رجل غيره) ظاهره أن الخلوة بالاجنية لا تختص بوجود واحد أجنبية أخرى وتقتضي
 بوجود رجل آخر تأمل (قوله كاشته) من كلام الشارح كما رأيت في عدة نسخ وكذا يحتمل في الخرائن حيث
 كتبه بالاسود وأفاد أن المراد بالهرم ما كان من الرحم ما قالوا من كراهة الخلوة بالاخت رضاعا والهرمة
 الشابة تأمل (قوله وأزوجته وأمنته) بالرفع عطفا على رجل واحد وبالجزء عطفا على اختها لماعلمت أنه
 ليس من المتن وحسنه فلا حاجة إلى دعوى بقلب الهرم فافهم (قوله في المسجد) لعدم تحقق الخلوة فيه ولذا
 لو اجتمع زوجته فيه لا يقدح خلوة كإثباتي رضى (قوله أما الواحد فتقتصر) علو كان معه رجل أيضا فيجوز
 عن بينته والمرأة خلفهما ولو رجلان فيهما خلفه والمرأة خلفهما يجر وتأخر الواحد حدثه إذا تقدمت رجل
 بالمرأة مثلها ط عن البرهني (قوله على المذهب) خلافا لما عن محمد من أنه يصح أصابعه عند نصب
 الامام يجر وأمره الامام بذلك أي بالوقوف عن بينته ولو بعد الشروع وأشار إليه يمد يده يمد يده
 أنه قام عن يسار النبي صلى الله عليه وسلم فأقامه عن بينته سراج (قوله بل بالقدم) علو إذا ما تقدم ووقع
 صعوده مقدما عليه ليكون مقتضى الطول من أمامه لا ينصرف معنى المحاذاة بالقدم المحاذاة بقية فلا يشترط تقدم
 أصابع المقتدى على الامام حدثه بالقلب ما لم يغض التفات بين القدمين حتى ولو غشي بحت تقدم أكثر
 قدم المقتدى لعظم قدمه لا يصح كإشارته بقوله ما لم يتقدم الخ قال في البحر وأشار المصنف إلى أن العزم إنما
 هو للقدم لا للرأس فلو كان الامام اصغر من المقتدى بقع رأس المقتدى قدم الامام يجوز بعد أن يكون
 محاذيا قدمه وأما تأخر أقلها وكذا في محاذاة المرأة كإثباتي وإن تفاوتت الاقدام مفرأ وكبرها فالعبرة
 للساق والكعب والاصح ما لم يتقدم أكثر قدم المقتدى لاقتضاه صلافة كافي المصنف انتهى خذ كراهة الشارح ليس
 محاذيا لما تقدم كانوا هم رضى فافهم وفي التمهيد في هذا في غير المولى والعبرة في المولى للرأس حتى
 لو كان رأسه خلف أمامه ورجلاه قد قاما على رجله صم وعلى العكس لا يصح كإثباتي الرأدي وغيره انتهى أقول
 وينبغي أن لا يكون قوله رأسه خلف أمامه قديلا كذلك إذا ما على قيس ما تقدم وينبغي إثبات أن يكون
 هذا في المولى المقتدى بصريح أو جرم مثله ولكن كل منها قاعدة أو استقراء بجله أو استقراء بالمال على جنبه
 يشترط كون المؤتمر مضطجعا خلف ظهر أمامه ولا عبرة للرأس أصلا (تنبيه) أفراد المقتدى في كلام الشارح
 كغيره بعيد أن المحاذاة تعتبر واحدة ولم يصح بها الظاهر أنه لو كان مقفدا على قدم واحدة فالعبرة لها
 ولو على قدمين فإن كانت إحداها محاذية والآخرى متأخرة فلا كلام في الحصة وإن كانت الأخرى متقدمة
 فعلى بصح نظر الصداية ولا تفرق المتقدمة على نظرو الظاهر الثاني ترجيحها لظفر على المسبح كما قالوا خالو كانت
 إحدى قوائم السيد في الحل والآخرى في الحرم وقد رأيت فيه في كتب الشافعية اختلاف ترجيح (فرع) قال
 في منية الحق اقتدى على سطح وعام بهذا رأس الامام ذكر الخلوة أنه لا يجوز للراعي يجر (قوله
 كراهة الخاف) الظاهر أن الكراهة ترجع لتبطلها في الهداية وغيرها من صلاة السنة وقوله في الكفاية جاز
 وأما وكذا نقله الزلي عن محمد لكن قد تنافى في إقلي حيث سنن الصلاة اختلاف عباراتهم في أن الكفاية
 دون الكراهة أو الخاف منها وقتها شيئا بأنها دون كراهة الصريح وأخر من كراهة التزني فراجع (قوله
 والرائد خلفه) عدل في الصلوة فافهم عن قول الكثر والاشان خلفه لأنه غير خاص بالاشان بل للراعي إذا عدل
 الواحد اثنان فأكثرتهم ففهم حكم الكثرة بالإدلى وفي التمهيد في كيفية أن يضاهيها بحداه والآخر
 بينه إذا كان الزائد اثنين ولو جاء ثالث وقف عن يسار الأول والرابع عن يمين الثاني والخامس عن يسار
 الثالث وهكذا ١٠ وفيه إشارة إلى أن الزائد لو جاء بعد الشروع يقوم خلف الامام وتأخر المقتدى الأول
 ويأتي خامسة قريبا (قوله كراهة تنهيا) وفي رواية لا يكرهه ولا الأولى اصح كافي الامداد (قوله وفيه
 واكثر) أفاد أن تقدم الامام أمام المصنف واجب كما أفاد في الهداية والفتح (قوله كراهة اجبا) أي للمؤتمر
 وليس على الامام مناشئ وتغسل من الكراهة بالهتف إلى الخاف أن لم يكن المصل مضطجعا في الظاهر وأقتر
 هذا مع قوله لو كان مع الامام واحد على الحد كان والباقي أدونه لا يكره وقد تزل الخافه بأن تكون الثانية
 موضوعا إذا كان المؤتمر خلفه ط أقول لم أر التبرج بالواحد والخاص هو بأكراهة أفراد الامام على

واستثنى الكمال محضا الجاهل

المتنافية (كأنكره امرأة الرجل

لهن في ليس معهن رجل غيره

ولا يهرم منه) كاشته (أو زوجته

أو أمته ما إذا كان معهن واحد

عن ذكر أو أمتهن في المسجد لا

يكره يجر (ويقف الواحد) ولو

صبيلا ما لو احدثت آخر (محاذيا)

أي مساويا (لغير أمامه) على

المذهب ولا عبرة بالرأس بل بالقدم

فلو صغيرا فالاصح ما لم يتقدم أكثر

قدم المؤتمر لاقتضاه (فلو وقف عن

يساره صكروه) أضافا (وكذا)

يكره (خلفه على الأصح) بخلافه

السنة (والرائد) يقف (خلفه)

فلو وقف اثنين كراهة تنهيا وشريعا

لو أكثر ولو غلوا أحد يجنب الامام

وخلفه صف كراهة اجبا

عطف

هل إذا تعددوا أكثر أهلا ولحق

منها

المكان ولو كان معه بعض القوم لا يكره فممكن التوفيق يجعل البعض على جماعة من القوم فلا يشاق ما هنا
 وأيضا قد صرحوا بكرة قيام الواحد وحده وان لم يجد فرجة تأمل (تمة) اذا اقتدى بامام خلفه آخر تقدم
 الامام موضع سجوده كذا في مختارات التوازل وفي القهستاني عن الجلافي أن المتقدمين تأخر من البين الى
 خلف اذا تأخر اه وفي القهستاني ولو اقتدى واحدا تأخر خلفا ثالث يجذب المتقدمين بعد التكبير ولو سجد قبل
 التكبير لا يضرب وقيل بتقديم الامام اه ومقتضاؤه ان الثالث يقتدى متأخرا ومقتضى القول بتقديم الامام
 انه يقوم جنب المتقدم الاول والذي يظهر انه ينبغي للمقدمي التأخر اذا جاء ثالث فان تأخروا لا يجزئهم الثالث
 ان لم يحضر افساد صلته فان اقتدى من يسار الامام بشبه اليهما بالتأخر وهو اولى من تقدمه لانه متميز ولا
 الاصطاف خلف الامام من فعل المتقدمين لا الامام فالاولى شيئا في مكانه وتأخر المتقدم ويؤيده ما في القه
 عن صحيح مسلم قال جابر سرت مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة فقام يصلي فجلت حتى خفت من يساره فاخذ
 يدي فادارني عن يمينه فجاه ابن مضر حتى قام من يساره فاخذ يدي به جمعا فدفننا حتى اقامنا خلفه اه وهذا
 كله عند الامكان والالتزام الممكن والظاهر ايضا ان هذا اذا لم يكن في القعدة الاخيرة والاقتدى الثالث
 عن يسار الامام ولا تقدم ولا تأخر (قوله التلخل) هو اخرج ما بين الشيتين فاموس وهو على وزن جبل ما
 (قوله ويقف وسطا) قال في المعراج وفي مسبوغ بكر السنة ان يقوم في المحراب ليعتدل الطرفان ولولام
 في احديهما في الصف بكرة ولو كان المسجد المسمى بجنب الشترى وامثلا للمسجد يقوم الامام في جانب المخطط
 ليستوي القوم من جانبيه والاصح ما روي عن ابي حنيفة انه قال اكره ان يقوم بين الساريتين اوفى زاوية اوفى
 ناحية المسجد والى سارية لانه خلاف عمل الامة قال عليه الصلاة والسلام وسطوا الامام وسطا والتلخل وسق
 استوي جانباه يقوم بين الامام ان امكنه وان وجد في الصف فرجة بينها والا استقر حتى ياتي آخر يقفان
 خلفه وان لم يجزئ حتى ركع الامام يختار اعل الشاس بهذه المسئلة فيجذب ويقفان خلفه ولو لم يجد عالما يقف
 خلف الصف بهذا الامام للضرورة ولو وقف منفردا بغيره رتبع صلاته عندنا خلافا للاحد اه (تنبه)
 ينهم من قوله او الى سارية كراهة قيام الامام في غير المحراب ويؤيده قوله قبله السنة ان يقوم في المحراب وكذا
 قوله في موضع اخر السنة ان يقوم الامام ازا وسط الصف الا ترى ان المحارب من انصبت الاوسط المساجد
 وهي قد صفت لقيام الامام اه والظاهر ان هذا في الامام الراتب لجماعة كثيرة لا يلزم عدم قيامه في الوسط
 فالولم يرد ذلك لا يكره تأمل (نزع) ذكر في البدائع في بحث الصلاة في الكعبة ان الافضل للامام ان يقف في مقام
 ابراهيم (قوله وخبر صفوف الرجال اولها) لانه روى في الاخبار ان الله تعالى اذا ازل الرعدة على الجماعة ينزلها
 اولها على الامام ثم تصبوا رعدة الى من بعده في الصف الاول ثم الى المسان ثم الى المسار ثم الى الصف الثاني
 وقامه في الجبر (تنبيه) قال في المعراج الافضل ان يقف في الصف الاخر اذا خاف اداء احد قال عليه
 الصلاة والسلام من ترك الصف الاول مخافة ان يؤذي مسلما اضعف اجر الصف الاول وبه اخذ ابو حنيفة
 ومحمد وفي كراهة ترك الصف الاول مع امكانه خلاف اه اى لو ترك مع عدم خوف الاذى وهذا هو القيل
 الشروع فلو شرعوا في الصف الاول فرجة لخرق صفوف كآياتي فخرى وافي حاشية الاشياء للصوري عن
 المختبرات عن النصاب وان سبق احد الى الصف الاول فدخل ورجل اكبره سنا اراه على غير ما ينبغي ان تأخر
 وبقية تغليظ اه فهذا يوجب جواز الاشارة بالقرب بلا كراهة خلافا للشافعية وقال في الاشياء لم اراه
 لاحبابنا ونقل العلامة البيري فروعا تدل على عدم الكراهة ويدل عليه قوله تعالى ويؤثرون على انفسهم ولو كان
 بهم خصاصة وما في صحيح مسلم من انه عليه الصلاة والسلام ان يشرب فشرب منه وعن يمينه امير القوم وهو
 ابن عباس وعن يساره ما شياخ فقال عليه الصلاة والسلام للسلام ان تأذن لي في ان اعطي هو لا مقابل للسلام
 لاولائه فاعطاه للسلام اذ لا ريب ان مقتضى طلب الاذن مشروعة ذلك بلا كراهة وان جاز ان يكون غيره افضل
 اه أقول وينبغي تعميم المسئلة بما اذا عارض تلك القرية ما هو افضل منها كاحترام اهل العلم والاشياخ كما افاده
 القرع السابق والحدث فانهم ما يدلان على انه افضل من القيام في الصف الاول ومن اعطاء الامانة له الحق
 وهو من على العين فمكون الاشارة القرية استقلا من قرية الى ما هو افضل منها وهو الاحترام المذكور ما لولا ذكره
 مكانه في الصف مثلان ليس كذلك يكون اعرض عن القرية بلا داع وهو خلاف المطلوب شرعا وبني ان يحصل

(وصف) اى يصنعهم الامام بان
 يا صرهم بذلك قال الشافعي وبنى
 ان يا صرهم بان يترصوا ويستدوا
 التلخل ويسروا منها كبهم ويقف
 وسطا وخبر صفوف الرجال اولها

مطلب
 في كراهة قيام الامام في غير المحراب

مطلب
 في جواز الاشارة بالقرب

مطلب
في الكلام على الصف الاول

في غير جنازة ثم وثق ولو لم يعل
وقوف المصعدان وحده في محنة
مكناكره كصاحبه في صف خلف
صف فيه فرجة قلت وبالكرهه
أبضا صرح الشافعية قال
السوطي في بسط الكف في انعام
الصف وهذا الفعل مقوت للفضيلة
الجماعة الذي هو التضعف
للاصل بركة الجماعة متضعفا
غير كتبها وبركتها هي عود بركة
الكامل منهم على التناقص اه
ولو وجد فرجة في الاول لا الثاني
فخر في الثاني لتقصيرهم وفي الحديث
من مد فرجة غفر له وصح خبركم
اليتكم منا كب في الصلاة وبهذا
يعلم جهل من يسقط عند دخول
داخل يجتبه في الصف وينظر انه
ربا كايست في البر لكن نقل المصنف
وشبهه عن القنية وشبهه ما يجاهله

عليه ما في الخبر من قوله واعلم ان الشافعية ذكروا ان الاشارة بالقرى مكره كالأول كان في الصف الاول فلا تجتبه
آثره وقواعد الانابة اه (تتبعه آخر) قال في العرفي آثر باب الجمعة تكلموا في الصف الاول قبل هو خفف
الامام في المقصورة وقبل ما يلي المقصورة وه أخذ الفقه ابو الثالث لا يمنع العامة عن الدخول في المقصورة
فلا تروصل العامة إلى بل فضيلة الصف الاول اه أقول والقاهران المقصورة في زمانهم اسم لبيت في داخل
الجدار القبلي من المسجد كان يصل فيها الامراء والجمعة ويضعون الناس من دخلها خوفا من العقوبة في هذا
اختلف في الصف الاول هل هو ما يلي الامام من داخلها ما يلي المقصورة من خارجها فأخذ الفقه بالثاني
توسعة على العامة كالتفويض الفضيلة ويعلم منه الاول ان مثل مقصورة دمشق التي هي في وسط المسجد خارج
الحائط القبلي يكون الصف الاول فيها ما يلي الامام في داخلها وما اتصل به من طرفيها خارجا عنهما من اول
الجدار إلى آخره فلا يقطع الصف بينهما كالا يقطع بالمترا الذي هو داخلها فيها يظهر وصريح به الشافعية وعليه
فانوقف في الصف الثاني داخلها قبل استكمال الصف الاول من خارجها ليكون مكرها ويؤخذ من تعريف
الصف الاول بما هو خلف الامام أي لا خلف مقعد آخر ان من قام في الصف الثاني بجدار باب المتبركون من
الصف الاول لانه ليس خلف مقعد آخر ولا تعاقب اعم (قوله في غير جنازة) اما هنا فاحتراسا لظاهر التواضع
لانهم شعفا فهو آخرى يقول شعافتهم ولا تطلب فيهما تعدد الصفوف فلو فضل الاول استعوا عن التاخر
عند قتلهم وحتى (قوله ثم وثق) أي ثم الصف الثاني افضل من الثالث وفي الجنازة ما يلي الاخير افضل
عما تقدمه وحتى (قوله كره) لان فيه تركا لآل الصفوف وانظروا انه لو صلى فيه الملق في مثل يوم الجمعة
لاجل ان يصل صوته إلى أطراف المسجد لا يكره (قوله كصاحبه في صف الخ) هل الكراهة فيه تنبيهة وتحريرة
ويرشد إلى الثاني قوله عليه الصلاة والسلام ومن طعمه طعمه الله ط بق ما ذار أي القرعة بعد ما حرم هل يمتنع
اليوم أم صريحا وظاهرا لاطلاق نعم ويقد مسئلة من جذب غيره من الصف كإفشاءه فانه ينبغي له أن يجنبه
لتنسج الكراهة عن الجنازة فيه لنسج الكراهة عن نفسه ولو قتأمل ثوبا في مفصلات الصلاة من الحلة
عن الأخيرة ان كان في الصف الثاني فرأى فرجة في الاول غشى اليها ثم قصد صلاته لانه ما مؤبر الرامة قال
عليه الصلاة والسلام راوا صف الصفوف ولو كان في الصف الثالث قصد اه اي لانه هل كبري ظاهر التعليل
بالآخر انه يطلب منه التمسك اليها تأمل (قائمة) قال في الاشياء اذا ادرك الامام ركعتيه وصحه لتفصيل
الركعة في الصف الاخير افضل من وصل الصف اه أما لو يدرك الصف الاخير فلا يقطع وحده بل يمشي إليه
ان كان فيه فرجة وان فاتته الركعة كما في آخره من التنية معللا بأن ترك المكره اولى من ادراك الفضيلة تأمل
ويشهد ان ابا بكره رضي الله عنه رجع دون الصف ثوب اليه فقال له صلى الله عليه وسلم زادك الله حرصا
ولا تعد (قوله وهذا الفعل مقوت الخ) هذا مذهب الشافعية لان شرط فضيلة الجماعة عندهم ان تؤذى
بلا كراهة وعندنا يشال التضعف ويلزم مقتضى الكراهة او الحرمة كالأصلها في أرض مقصورة وحتى
ويحوى ط (قوله لتقصيرهم) يفيد ان الكلام فيما اذا اشروعوا في القنية قام في آخر صفه وبين الصفوف
مواضع خالية فلما دخل أن يزين يديه ليعمل الصفوف لانه اسطرحة منه فلا يأثم الماين يديه بدل عليه
ما في الفردوس عن ابن عباس عنه صلى الله عليه وسلم من نظر إلى فرجة في صف فليست بها منه فان يفعل
فترام فليخطط على رقبته فانه لا حرمه في اي فليخطط الماين على رقبته من لينة القرعة اه (قوله أليكنم منا كب
في الصلاة) المعنى اذا وضع من يريد الدخول في الصف يده على منكب المصلي لانه ط عن المساوي (قوله
كايست في الجبر) أي يخلع عن القدر بحث قال وينظر ان فضه له ربا يجب أن يترك لاجل هذا الزاغة
على ادراك الفضيلة وانامة لسة القرجان المأمور بها في الصف والاحاديث في هذا شهيرة كثيرة اه (قوله
لكن نقل المصنف وغيره الخ) استندوا إلى ما استنبطه في البر والفتح من الحديث بأنه يخالف المقول
في المسئلة وبعبارة المصنف في الخ بعد أن ذكر لوجبه آخر فتأخر الاصح لانفسد صلاته وفي القنية قبل لصل
منفرد تقدم بأمره او دخل رجل فرجة الصف فقدم المصلي حتى وسع المكان عليه فسد صلاته وبني
أن يكسح ساحة ثم يتقدم برأى نفسه وعمله في شرح القدوري بأنه امتثال لقراءته تعالى أقول ما تقدم
من تصحيح صلاة من تأخر رجا فيقيد تصحيح عدم التصديق مسئلة القنية لانه مع تأخره يجيده لاتفسد صلاته

ولم يضل بين كون ذلك بامرهم لا الا ان يجعل على ما اذا تأخر لآبائهم فيكون مسئلة اخرى قاتل اه كلام
 الحنف وحاصله انه لا فرق بين المستثنى الا ان يذهب على الاول على ما اذا تأخر بغيره الجذب دون امر والثانية
 على ما اذا فسح به بامر مقتصد في الثانية لانه امتثل امر المخلوق وهو فعل مناف للصلاة بخلاف الاولى (قوله)
 فهل ثم فرق) قد علمت من كلام الحنف انه لو تأخر دون امر فهو لا فرق بينهما ويكون التعصيم واردا فيها
 وان تأخر بالامر في احدهما هناك فرق وهو اجابته امر المخلوق فيكون موضوع المستثنى محتفاهذا وقد
 ذكر الشربلاني في شرح الوجاهة ما مر من القنية وشر القدوري ثم رده بان استثناءه لا يحل لامر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فلا يضر اه لكن لا يفتى انه تنبى المخالفة بين القرين ظاهره وكان الشراح لم يميز بصفة
 الفرق الذي ابداه الحنف فلذا قال فليترروا ويرم في حكر وهات الصلاة وفي مقصد انهما على القنية تحالرح
 النية وقال ط لوقيل بالتصصيل بين كونه امتثل امر الشارع فلا تصدوين كونه امتثل امر ابا الدخ امر اعادة
 لظاهره من غير نظر لامر الشارع فتصد لكان حسنا (قوله ظاهره) لم (العبد) اشار به الى ان البلوغ مقدم على
 الحزب ثم قوله صلى الله عليه وسلم يلقى منكم اولوا الاسلام والتي اى البالفون خلا لما قلناه ابن امير حاج حيث
 قدم الصبيان الاحرار على العبد البالغين اه ح من العبر ثم يقدم البالغ الحزب على البالغ العبد والصبي الحزب
 على الصبي العبد والحزب البالغ على الامة البالغ والصبي الحزب على الصبي الامة (قوله فلو واحد ادخل
 الصف) ذكر في البرصنا قال وكذا لو كان المقدى رجلا وصدا يصفهما خلفه حديث النبي فصفنا انا والقيم
 وراهم والهيومن وراهم وهذا بخلاف المرأة الواحدة فانها تأخر مطلقا كاتعد ذات السبب المذكور (قوله
 اشاعره) لا ان المقدى اما ذكر او انا وانشى وعلى كل فاما بالغ او لا وعلى كل فاما حرا ولا اه ح فقدم
 الاحرار البالغين ثم صبيانهم ثم العبد البالغين ثم صبيانهم ثم الاحرار الخنثائي الكبار ثم صغارهم ثم الانثى
 الخنثائي الكبار ثم صغارهم ثم الحر اثار الكبار ثم صغارهم ثم الاماء الكبار ثم صغارهم كافي ابلية (قوله لكن لا يلزم
 الخ) جواب ما قلناه من الحلية من جعل الخنثائي اربعة صفوف لان المراد بان الصفوف الممكنة على الترتيب
 المذكور في المتن وان لم يصح كلها ما في الامداد من انه لا تصح بمحاذاة الخنثى منه ولا تأخر عنه لاحتمال اوقية
 المتقدم واحد المعاذين ثم قال فيشترط ان تكون الخنثائي صفوا واحدا بين كل اثنين فرجة او اسائل لبعض المحاذاة
 وهذا مما علمت الله بالتبعية اه نما ذكره الشرح جواب لا اعتراض فافهم وقد ظهر ان الصفوف
 المحصنة تتعق لكن ذكر ح انه سبأ في اشتراط التسكين في اقسام صلاته من حاذيه امرأة وخنثى كالمراة
 كافي الامداد والانتد في حكم المحاذاة بل هو من أفرادها كافي البرص فحنث فلا يشترط جعل الخنثائي صفوا واحدا
 الا اذا كانوا بالغين فيصعب صفوا واحدا الاحرار والعبد سواء بشرط الفرقة او الحائل اما الصبيان منهم
 فيصعب احرارهم صفوا آخر ثم ارقاؤهم صفوا ثالثا بجملة الفرقة لانعدام القصد بمحاذاة بعضهم لبعض او بالتقدم
 بخلاف البالغين منهم وعليه فتكون الصفوف احدى عشر هذا حاصل ما ذكره الحنف فافهم أقول وقدم شرح
 في القنية بان اقتداء الخنثى بثله فده روايتان وان رواية الجواز احسان لا قاسم اه ويلزم من رواية الجواز
 انه لا تصد صلاته بمحاذاة ثلثه ولا تصدقه عليه بالقاء او غيره وعلى هذا فلا حاجة الى ما مر من الامداد ثم يرم
 الشارح فيما سبأ في تعال البرص رواية عدم الجواز فتأمل (قوله ونحوه الزيلعي الخ) حيث قال المختبر
 في المحاذاة السابق والكذب في الاصح وبعضهم اعتبر التقدم اه فلي قول البعض لو تأخرت عن الرجل بعض
 القدم فتصد وان كان سابقا لوكهما متأخرا عن سابقه وكعبه وعلى الاصح لا تصد دون كان بعض قدمها حاذيا
 لبعض قدمه بان كان اصابع قدمها عند كعبه مثلاتا تل هذا ومتن قوله ونحوه الزيلعي ان قوله ولو يعضو
 واحد خارج عما ذكره الزيلعي فيكون قولنا ثالثا في المسئلة كما فهمه في البرص وظاهر كلام الزيلعي انه ليس
 في المسئلة قول ثالث والا فذكر بل المراد بالضمون المرأة قدما ومن الرجل أى ضوكون على حاضر به
 في النهاية ونحو شرطنا المحاذاة مطلقا لتناول كل الاعضاء او بعضها فان ذكر في التلصص بحال الاعلى قوله
 القاضي ابي علي التقي ونحوه الله تعالى المحاذاة ان يحاذي عضو منها عضوا من الرجل حتى لو كانت المرأة على
 الظلة ورجل يجدها اسفل منها ان كان يحاذي الرجل شيئا منها فتصد صلاته وانما عين هذه الصورة لتكون
 قدم المرأة محاذية للرجل لان المراد بقوله ان يحاذي عضو منها وقدم المرأة لا غير فان محاذاة غيرهما لشي

ثم قل تصعب عدم القصد في مسئلة
 من جذب من الصف فتأخر فهل
 ثم فرق فليترروا (الرجال) ظاهره
 بم العبد (ثم الصبيان) ظاهره
 عدمه فلو واحد ادخل الصف
 ثم الخنثائي ثم النساء قالوا
 الصفوف الممكنة اثنا عشر لكن
 لا يلزم صحة كلها لمعامل الخنثائي
 بالاضرة (واذا حاذيه) ولو يعضو
 واحد ونحوه الزيلعي بالساق
 بالكعب

من الرجل لا يوجب فساد صلاته نص على هذا في فتاوى الامام فاضل خان في اواسط فصل من صبح الاعتقاد به
ومن لا يصح وقال المرأة اذا اذاعت مع زوجها في البيت ان كان قد معها بهذا عدم الزوج لا يجوز صلاتها بالجماعة
وان كان قد صلاها خلت قدم الزوج الا انها طوية تقع رأس المرأة في السجود قبل رأس الزوج بارت صلاتها
لان العبرة بالقدم الا ترى ان صيد الحرم اذا كان رجلا مخرج الحرم ورأسه في الحرم جعل أخذ سدوان كلن على
العكس لا يجعل انتهى كلام التباية وتقع في السراج واقره وفي القهستاني الحاشية ان فتاوى قدم المرأة شيئا
من أعضاء الرجل فالقدم مأخوذة بنفس مفهومه على ما نقل عن الحنفية لخاصة غير قدمها الصغرى مضمضة
اه فقد ثبت بجدة كراهه وجود الحاذة بالقدم في مسئلة الفلحة المذكورة خلافا لما زعمه في الجروا لا فرق بين
التصير بالصغرى والقدم خلافا لما زعمه في الجروا شيئا وانه لو اقتصد به متاخرة عنه بقدمها صحت صلاتها وان لم
تصعد الحاذة بعض أعضائها تقدمه او غير في حالة الركوع والسجود لان المانع ليس بحاذة أي عضو منها الا
عضو منه ولا يحاذة تقدمه لاي عضو من ابل المانع بحاذة تقدمها حفظ لاي عضو منه (تنبيه) اعترض
في الجبر تفسير الحاذة بما ذكره الزيلعي بأنه فاصلة لانه لا يتقبل التقدم وقد صرح جواباً بان المرأة الواحدة تصد
صلاة ثلاثة اذا وقعت في الصف من بينهن ومن يسارها ومن خلفها فالتصير الصحيح للحاذة انما في الجبري
الحاذة المقتدنة ان تقوم بحجب الرجل من غير حال او قد انه اه واجاب في التبر بان المرأة انما تصد صلاة
من خلفها اذا كان يحاذيها كما تقدمه في الزيلعي وذكر في السراج ايضا وصرح به الحاكم الشهيد في كافيته اه
وبأن في تمامه قريبا (قوله امرأة) مفهومه ان يحاذيها الخلفي المشكل لا تصد به صرح في التتارخانية
(قوله ولو امرأة) ومنها التلحق كما قد ساء من الامداد ح ولو وجهه للبالغة بالامة ولعلها ولو امرأة صغرى
ط وصارت في الخزانة ولو عمره او زوجته وتزوج به الامرد اه (قوله كبت تسع مطلقا) بغيره لاحقه
قال في الصبر واختلاف في حد المشتبه او صحيح في الزيلعي وغيره انه لا اعتبار بالنس من السبع على ما قبل والقطع
واغما للعتبان لتصل للباع بان تكون مئة نخعة والعبدة المرأة التلحق بالخلق اه فكلام الشارح غير معتد
لانه قد يوجد خصوصاً في هذا الزمان يتسع لتطبيق الوطه ط (قوله او فرجة تسع رجلا) معطوف على
حائل لكنه منون لوصفه بالبله اه ح وفي معراج الدابة لو كان بينهما فرجة تسع الرجل او اسطوفا قليل
لا تصد وكذا اذا قامت امامه وبينهما هذه الفرجة اه واستشكل في الجبري ان الفرق على من خلفه من اصحابها
من ان المرأة تصد صلاة رجلين من جانيها واحد من بينهما واحد عن يسارها وكذا المرأتان والثلاث وكذا
تصد صلاته من خلفها فالواحدة تصد من خلفها صلاة رجل ولو كانتا اثنتين صلاة رجلين ولو ثلاثا فاصلة ثلاثة
ثلاثة الى آخر الصفوف ولو كن صفين الرجال والامام لا يصح اقتداء الرجال حال ووجه اشكاله ان الرجل
الذي هو خلفها والصف الذي هو خلفه بينه وبينها فرجة قدر مقام الرجل وقد جعلوا الفرجة كالسائل فيمن
عن جانيها وخلفها فعين ان يحصل على ما اذا كان خلفه من غير فرجة يحاذيها بحيث لا يكون بينه وبينها
قدر مقام رجل ولذا قال في السراج ولو قامت وسط الصف تصد صلاة واحد من بينهما وواحد عن يسارها
واحد خلفها بهذا دون الباقي فقد شرط ان يكون من خلفها محاذيها للاحتراز عن وجود الفرجة وكذا
صرح به الزيلعي والحاكم الشهيد اه ملخصا وقد تمنا نحوه قريبا عن التبر واقلد التبر ايضا ان اشتراط
الحاذة للتصديق خاصة بخدم المرأة الواحدة بل الصف من النساء كذلك أي غلب لم يحاذ من صفوف الرجال
فلا تصد والحاصل ان المراد من افساد صلاة من خلفه ان يكون محاذيها من خلفه أي بان يكون مساويا
لها في وضعية جنباً يمينه او يسره قدر مقام الرجل لا مطلق كونه خلفها وصراد الصبر من تعيين الجمل على الحاذة
ما ذكرنا وليس مرادها الحاذة امامه الخش من قيام الرجل خلفه بان يكون وجهه الى ظهرها فربما يجهت
لا يكون بينه وبينها قدر مقام الرجل لان مرادهم انها تصد صلاة رجل من الصف الذي خلفه ولا بد من وجود
فرجة بين الصفين اكبر من قدر مقام الرجل وهذا منشأ الاشكال وقد استشهد صاحب الصبر على جوابه بصراحة
السراج وضربها على التصريح بالصفوف فعمل من مراده اشتراط محاذيها من خلفه في الصف التآخريتين
لجميع على ما ذكرناه والارم ان لا يصح الصف سوى صلاة صف واحد من الرجال ولا الثلاث سوى صلاة ثلاثة
رجال من الصف الذي خلفه فقط دون باقي الصفوف فانهم (قوله في صلاة وان لم تصد) أشار الى تعميم

(المرأة) ولو امرأة (مشتبهة) حالا
كبت تسع مطلقا ومن وسبع
لوضعية او ماضيا كحوز ولا حائل
ينها (قوله فدره راع في خطا صبح
او فرجة تسع رجلا (في صلاة)
وان لم تصد كبتا بالخبر ارجى على صبر

الصلاة بما ذكره المتقدم في بقوله فريضة أو نافذة واجبة أو سنة أي تطوع أو فريضة في حق الإمام تطوع
 في المتقدمين قال وفيه إشارة إلى أن محاذاة الجنونة لا تصد لان صلاتها ليست صلاة في الحقيقة (قوله على
 الصحيح) متعلق بمحذوف تقديره فسدت صلاتهما ١٥ ح وهذا بناء على قولهما أنه لا يطل أصل الصلاة
 سلطان ومنها إذا لم تضع صلاتها طهرت صلاتها من حيث أصل الصلاة وان زاد عليها الإمام
 بوصف القرصة ففوقه وان لم تصد حتى صورة باعتباريتها وأما على قول محمد بأنه يطل الأصل سلطان الوصف
 فلا تصد صلاته من حادثة لأنها ليست بمصلحة وقد جعله في غير خلاف المذهب وسأقي الكلام فيه وأما ما في
 المنع من قوله أنه مفرغ على بقا أصل الصلاة عند قساد الاقتداء فكأنه سبق قول لأن الاقتداء صحيح وانما حصدت
 نية القرصة وبني اقتداؤها في أصل صلاة الإمام وهو النفل وان زاد عليها الإمام بوصف القرصة كالتأني
 أقاده الرجعي (قوله وسجي) أي في قوله وإذا خد الاقتداء لا يصح شروعه في صلاة نفسه (قوله مطلقة)
 وهي ما عهد منها حاجة لأرب سبحانه وتعالى وهي ذات الكرم والسجود والأيام العذر جبر (قوله نخرج الجنان)
 وكذا أسد التلاوة كما في شرح النية وغيره وبني آخرها بقوله في صلاته وبني الحاق بعدة التشريك وكذا
 سجود السجود لم يفتقروا لها فإنه بالقدم والساقاة القيام تأمل (قوله في محاذاة الخ) الأولى ذكره بعد قوله
 تحريمه كما قبل في شرح النية لأن الاحتراز من هذا الصورة يقتضي الاشتراك في القرصة كما سنده ذكره لا يخلو
 الاشتراك والافلا فالاشتراف في اقتداء الصلاة مثلاً موجود فيها (قوله ليس في صلاتها) بأن ملبساً من فريضة
 أحدهما ما دام لم يقتد به الآخر شرح النية (قوله مكرهه) الظاهر أنها تحريمه لأنها مغلظة الشهوة
 والكراهة على الطريق ط قلت وفي معراج الدراية وذكر شيخ الإسلام مكان الكراهة الإمام وذكر الكراهة الخش
 ١٥ (قوله تحريمه) الاشتراك في القرصة أن نيتي صلاتي على صلاته حادثة أو على صلاة الإمام من حادثة جبر
 وعلمت محترز بما ذكرناه أمّا (قوله وان سبقت بعضهما) أي الصلاة فلا يشترط أن تتدرأ أول الصلاة في الصحيح
 بل لو سبقتها بركعة أو ركعتين لحادثة فيها أدركت فقد عليه جبر وسواء كبرت قبل المحاذي أو بعده وأبعد
 ح (قوله وأداء) بأن يكون أحدهما اماماً لا شراً ويكون لهما امام فبايؤد بأنه حقيقة كالمدرار أو حكا
 كاللائق ح والأولى أن يقول وتأدية للتأدية مع مقابله للقضاء مع أنها تصد في كل صلاة نهر وأورد
 صدور الترجمة هنا شئنا أحدهما أن ذكر الاداء يعني عن الترجمة ألا توجد الشركة في الاداء بدون الشركة
 في الترجمة ثانيهما أن الشركة في الترجمة غير شرط فأن الإمام إذا استخف رجلاً فاقتدت المرأة بخليفة
 وحاذت رجلاً عن اقتدى بالإمام الأول فسدت صلاة الرجل مع أنه لا شركة بينهما في الترجمة وأجاب في الثمر
 من الأول بأنهم ذكروا الشركة في الترجمة لأن الشركة في الاداء توقف عليها وقرق بين النصيب على الشيء
 وبين كونه لأمر الثاني وأجاب عنه أيضاً في شرح النية بأنه احتراز عما لو اقتدى كل منهما بإمام غير الذي اقتدى
 به الآخر في صلاة واحدة لأنهما اشتركا إذا أنه صدق عليها أن لهما اماماً فبايؤد بأنه لهما في الشركة
 ١٥ أم أقول وفيه فتلز لأن المراد أن يكون لهما امام واحد تأمل وأجيب عن الثاني بأن الشركة تأتية بين الإمام
 والمأمور بتقدير بناء على أن الترجمة الخليفة مبنية على ترجمته الإمام الأول ففصل الشركة بينهما فترجمة (قوله
 كلاحتين) أي أحدهما امرأه فلو حادثة في حال الاداء فسدت صلاته ولو بعد فراغ الإمام لا شراً كنهما
 في الصلاة إذا سحكا (قوله بخلاف المسبوقين) محترز قوله وأداء فانها وان اشتركا في الترجمة لا شراً كاداء
 لأن المسبوق متفرد فيما يخصه إلا في مسائل ليست هذه منها كما سأل في مثله لو كان أحدهما مسبوقاً
 والآخر لاحقاً كما أقاده ح وأما لو كانا مسبوقين لاحقين فقال في الفتح فيه تفصيل فانها لو اقتدى في الثالثة
 فأخذ تأديتها فقتضها حادثة في القضاء أن كان في الأولى والثانية وهي الثالثة والرابعة للامام تصد لوجود
 الشركة فيها لأنها فيما للاحتقان وحادثه في الثالثة والرابعة تلازمها لأنها مسبوقان وهذا بناء على أن
 الاحتقان المسبوق يقتضي وجوباً أولاً ملحق به ثم ماسبق به واعتباره تصد وان صرح به عندنا خلافاً لغير
 ١٥ قال في الثمر وبني أنه إن توى قضاء ماسبق به أولاً أن ينكس حكم المسئلة ١٥ (قوله والمحاذاة
 في الطريق) محطوف على المسبوقين أي لا تصد أيضاً إذا حادثة في الطريق للطهارة فيما إذا سبقها الحدث
 في الأصح لأنها ما قبله من القضاء بل بإصلاح الصلاة لا بصحتها وان كانا في مرتبة أحدهما قبل قيام وقراءة

على الصحيح سراج فانه يصح
 تغلغل المذهب جبر وسجي
 (مطلقة) نخرج الجنان (مشتركة)
 محاذاة الصلاة لحصل ليس في
 صلاتها كسجدة لا تصد فتح
 (تحريمه) وان سبقت بعضها
 (وأداء) ولو سحكا كلاحتين بعد
 فراغ الإمام بخلاف المسبوقين
 والمحاذاة في الطريق (واحدت)
 لمبعض

الحوليس شيء من ذلك مما سافر وجد الشريعة ادا ومقدمه في الفتح (قوله كافي جوف الكعبة) فبده اذا لم تكن
 لها اذاعة مع اختلاف الجهة في خارجها فافهم (قوله وليست مظلمة) بأن صليبا التصرى كل مصلح الى جهة
 (قوله فسدت صلاته) جواب قوله واذا احاذته اى فسدت صلاته ونحوها ان لم يكن اماما غير فلو كان اماما
 فسدت صلاته للجميع الا اذا اشار اليها بالتأخير كافي قال في البرور اشار بقوله فسدت صلاته الى انها لو اقدت به
 مقابلة لتكبيره محاذية له وقد نوى امامها لم تنعقد صلاته وهو الصحيح كافي الخاتمة لان القصد لصلاة اذا حاز
 الشروع منع من الاعتقاد (قوله لومكفا) لان فساد صلاة الرجل لكونه هو المخطأ بتأخيرها فاذا لم يؤثرها
 فقد ترك فرض المقام قال في الفتح وفيه اى في هذا التعليل اشارة الى اشتراط العقل والبلوغ فان الخطاب
 انما يتعلق بأفعال المكلفين كذا في بعض شروح الجامع فلا تنعقد صلاة الصبي بالمحاذاة على هذا اهـ (قوله
 ان نوى امامها) قال في البرور هذا التقديم مفتي عنه ذكر الاشتركة السابق وأقول غير خلاف أنه لا يفهم منه
 اشتراط التوبة وان استلزمه بعد العلم بذلك غير (قوله لا يبعد) ظاهره ان صلاته مع الجماعة لها دية صحيحة في هذه
 الصورة لانه يفتقر في القيام ما لا يفتقر في الانتهاء ط أقول وفي التوبة راجع الى شرف الامة ونية الامام امامة
 النساء تعتبر وقت الشروع لا يبعد اهـ وظاهره ان ذلك شرط في صحة اقدان نوى فلو نوى امامة المرأة بعد شروعه
 لم يصح اقدانها فلا تنعقد صلاته من حاذية تأمل (قوله على الظاهر) هو استظهاره من صاحب البرور بعد كتابته
 رويين في المسئلة ورويه ان الفارسى قد شرحه على تخليص الجامع حكى الاشتراط بقيل (قوله علمت نية)
 فلا قصد المستثناة ولا غير المحنة لعدم صحة اقدانها (قوله فسدت صلاتها) ظاهره انها لا يصير شرعة
 في الفرض ولا في ثقل أيضا وحكى في الفتنة في الثاني رويين اى بناء على ما ساقى من أنه اذا فسد الاقداء هل
 يصح شروعه في صلاة نفسه ام لا وساقى الكلام عليه (نبه) ظاهره اطلاقه أنه لا يصح صلاتها بانية الامام
 امامتها في الجمعة والعديد أيضا قاله شرطيها أيضا قال في التبروه قال كثيره الا ان اكثر على عدمه فيها
 وهو الاصح كافي الخلاصة وجعل الزيلعي الاكثر على الاشتراط واجمعه على عدمه في الجنابة اهـ وظاهر
 هو الضمير في صلاتها على المرأة المحاذية أى اماما او لمقتدائها لو اقدت غير محاذية لاحد صحت اقدانها
 وان لم ينوها الا انني امامة النساء كافي القهستاني وحديثه فلا يشترط لصحة اقدان المرأة نية الامام امامتها
 الا اذا كانت محاذية والا فلا يشترط وقدم المصنف في بحث النية أنه فيه اختلاف وقتها من هذا عن الخليفة انه
 يشترط أن لا يستقيم بعد وتحاذى احدا من اماما واماموم فان تصدقت وحادث لا يبق اقدانها ولا تتم
 صلاتها اهـ وذكر في النهاية هنا أن هذا قول ابي حنيفة الاول وظاهره ان قوله الاخير اشتراط البية مطلقا
 والعمل على التأخر كالا يفي ولهذا الملق في متن المختار قوله ولا تدخل المرأة في صلاة الرجال الا أن شوها
 الامام ومثله في متن الجمع (قوله كالأشياء بالآثار الخ) قال في الفتح وفي الذخيرة والمطبعة اذا احاذته بعد
 ما شرع ونوى امامتها فلا يمكنه التأخر بالتقدم خطوة او خطوتين للكرافة في ذلك فتأخيرها بالآثار وما شبه
 ذلك فاذا فصل فقد أعترف بها التأخر فلم تفعل فقد تركت حيث غرض المقام فتعقد صلاته جوده اهـ
 واستقدم من قوله بعد ما شرع انها لو حضرت قبل شروعه ونوى امامتها محاذيا لها وقد أشار اليها بالتأخر فتعقد
 صلاته فالأشارة بالتأخر انما تنفع اذا حضرت بعد الشروع وانما امامتها قال ط والظاهر ان الامام ليس
 بقيد اهـ اى فلو حادث المقدى بعد الشروع وأشار اليها بالتأخر ولم يتأخر فتعقد صلاته جوده وفيه
 أن بعد هذا في الشروط بأن يقال ولم يشر اليها بالتأخر اذا حضرت بعد شروعه وفيه أن يكون هذا في المرأة
 البالغة اما غيرا فغير مكلفة بفرضية المقام تأمل (قوله وشرطوا كونها عاقلة) مستفنى عنه بقوله في صلاة
 لأن الجنونة لا تنعقد صلاتها غير وقد تنما عن القهستاني (قوله وكونها في مكان واحد) حتى لو كان
 احدهما على دكان علو قامة والآخر على الارض لا تنعقد صلاته شرح الملة وهذا وان كان معلوما من المحاذاة
 الا أن المشايخ ذكره ايضا ما غير عن المراج (قوله في ركن كامل) اى في اداء ركن بالتقل عند محمد
 وعند أبي يوسف مقدار الركن والذي في الخاتمة المحاذاة فسدت قلت اوصيكت قال في البرور وظاهره اطلاق
 المصنف اختياره (قوله فالشروط عشرة) بل اكثر بزيادة ما قدمه من كون الذي حاذية مكلفا بزيادة
 ما قدمنا من عدم الاشارة اليها بالتأخر اذا حضرت بعد شروعه (قوله الصحيح المشتمل) انما قيل بذلك لانه

فلو اختلفت كافي جوف الكعبة
 وليست مظلمة فلا فساد (قدت)
 صلاته لومكفا والا (ان نوى)
 الامام وقت شروعه لا يبعد
 امامتها وان لم تكن حاضرة
 على الظاهر ولو نوى امرأه مصيبة
 او النساء اهذه علمت نية والا
 بنوها (فسدت صلاتها) كالأشياء
 اليها بالتأخير فلم يتأخر لركبها
 فرض المقام فتح وشرطوا كونها
 عاقلة وكونها في مكان واحد
 في ركن كامل فالشروط عشرة
 (ومحاذاة الاجمرد الصحيح) المشتمل

على خلاف الاقضية لا يبعد بالاختلاف (قوله غير معلول بالشبهة) أي ليست على الفساد الشهوة وهذا أفيدنا
 بالبحر والشواهد ما يحرم كونه وأما عدم الفساد فيجب أن يبلغ حد الشهوة كمنفصحة ففسادها من درجة
 انفساخ مكان الامر بتأخير عن غير شامل لها ظاهرا هذا ما ظهر في قائله (قوله ولا يصح اقتداء الخ) المراد
 بالمرأة الاثنى السائل للبالغة وغيرها كما أن المراد بالفتى ما ينشأ لها أيضا وأما الرجل فان اراد به البالغ اقتضى
 بجهوم صفة اقتداء النبي بالمرأة واغنى وان اراد به الذكر أفاد عدم صفة اقتداء النبي بالنبي وكلاهما غير
 واقع للصواب في الباصرة أن يقال ولا يصح اقتداء ذكر بذكر وخنى ولا رجل بمرأة ح من شيء السبيل على
 البصير أقول والحاصل أن كلام الامام والمتدى اما ذكر أو أنى او خنى وكل منها ما بالغ او غيره فالذكر
 البالغ قصص امامته لكل ولا يصح اقتداء الا بغيره والاثنى البالغة قصص امامته الاثنى مطلقا فمع الكراهة
 يصح اقتداء الرجال بالرجال وبغيرها واغنى البالغ وبكره لاحتمال اوفته واغنى البالغ قصص امامته الاثنى مطلقا
 فقط لا لرجل ولا لمرأة لاحتمال اوفته وكونه مقتدى يصح اقتداء الرجل بالمرأة ولا بغيره مطلقا لاحتمال
 ذكر كونه ما غير البالغ فان كان ذكر انصاع امامته لغيره من ذكر أو أنى وخنى وبصير اقتداء بالذكر مطلقا وان كان
 اثنى قصص امامته لغيرها قطا لم يصح اقتداءها بالكل وان كان خنى قصص امامته لاثنى مثله
 للبالغة ولا لذكر أو خنى مطلقا وبصير اقتداء بالذكر مطلقا فمع الكراهة يصح اقتداء الرجل بالمرأة ولا بغيره مطلقا
 ولوى جنازة) بيان لاقطال الرجوع الى الاقتداء بالنبي قال الاسترغنى: «النبي» اذا تم في صلاة الجنائز
 ينبغي أن لا يجوز وهو الظاهر لان فرض الكفاية وهو ليس من أهل اداء الفرض ولكن يشكل برؤية السلام
 اذا سلم على قوم فردصبي جواب السلام اه أقول متشقي تعليل أنه لا يسطح الوجوب عن السابقين بصلاته
 على الجنائز وحده فضلا من كونه اما ما قد ذكر في شرح التبرير أنه لم يفت على هذا في كتب المذهب وانما ظاهرا
 اصول المذهب عدم سقوط اه أي لقوله ان النبي ليس من أهل الوجوب أقول وبشكل على ذلك ما مر
 من سبب السلام وتصرصهم بغيره اذا ان النبي المراقب لا كراهة مع أهل قبل بان الاذان واجب والمشهور
 أنه مستعمل كدرة قريصة من الواجب في الحقوق الاثم وتصرصهم بأنه لو خطب صبي مشهور يوم الجمعة وصلى
 بالناس بالغ جائز وتصرصهم بأنه مقل ذبيته اذا كان يعقل الذبح والتسمية أي يعلم انما هو مربيها وكذا ما صرح
 به الاسترغنى من أن النبي اذا غسل الميت جاز اه أي يسقط به الوجوب فسطح الوجوب بصلاته على
 الميت اولى لانها دعاء وهو أقرب للاجابة من المكلفين ولعل معنى قوله ان ليس من أهل الوجوب أنه غير مكلف
 به ولا شافي ذلك وقوعه واجبا وسقوط الوجوب من المكلفين فعليه يؤيد ذلك ما صرح به في النسخ من باب المرتبة
 من أنهم اختصوا على أن النبي أو آخر بالشهادتين يقع فرضا ولا يلزمه تجديدها اقرار آخر بعد البلوغ حتى على قول
 من يتي وجوب الايمان على النبي فصار كالما قبل لا يجب الجمعة عليه ولو صلاها سقط فرضه اه ولا يقال ان
 ذلك في الاسلام لانه لا تنقل به فلا يقع الا فرضا لا نقول المراد اثبات أنه من أهل اداء الفرض وقد ثبت ذلك
 فقال مثله في صلاة الجنائز لانه لا تنقل بها أيضا والاكتفاء بأذنه وخطبته وتسميته ورد السلام دليل على
 الاكتفاء بصلاته على الجنائز لم يشكل ما وصلى في الوقت ثم بلغ فيه فاته بعد ما وقع الاولى فلا وجوب
 بانها لكن الاعتبار آخر الوقت وهو فيه بالغ لزمه اعادة الوجوب عليه والوقت الذي صلى فيه ليس
 سببا للوجوب فكأنه صلى قبل سبب الوجوب في حقه فلم يمكن جعلها فرضا اما صلاة الجنائز فان سببا حذوها
 وهو موجود قبل بلوغه فمكن وقوعها فرضا من تأمل وهذا كله فيما لا يشترط فيه البلوغ فلا بد أنه لو لم يلزمه
 الحج لما بعد البلوغ لان جهة الاسلام من شرطها البلوغ والحج يختلف الحج للطفل ومن هذا يظهر أنه لا تصح
 امامته في الجنائز أيضا وان قلنا بحصة صلاته وسقوط الواجب به من المكلفين لان الامامة للبالغين من شروط
 صحتها البلوغ هذا ما ظهر في تتر ربه الحل فاخته فاما لا تقتر به في غير هذا الكتاب والحجده المثل الواجب
 (قوله ونقل في الاصح) قال في الهداية في التراويح والسنن المطلقة يجوز ما يخرج عن بلوغه مشايخنا
 ومنهم من حقق الخلاف في النقل المطلق بين أبي يوسف ومحمد واختار أنه لا يجوز في الصلوات كلها اه والمراد
 بالسنن المطلقة السن الرواتب والصدقة في احدى الروايتين وكذا الوتر والكسوف والاشقاء عندهما فمع
 (قوله بمنحون مطبق) بغير الباء والنسبة مجازية لأن الملقب هو المنحون لا المنحون فهو كقولنا ضرب مؤلف

مطلب
 الواجب غاية على يسقط بفعل
 النبي وحده

(لا يبعد ما على المذهب) انصف
 لما في جامع المعرفي ودرر البصار
 من الفساد لانه في المرأة غير معلول
 بالشبهة بل يترك فرض النكاح كما
 حقه ابن الهمام (ولا يصح اقتداء
 رجل بامرأة) وخنى (وصي
 مطلقا) ولوى جنازة ونقل على
 الاصح (وكذا لا يصح الاقتداء
 بمنحون مطبق او مستطع

فإن المزمع هو الضارب لا الضرب وإنما يصح الاقتداء به لأنه لا صلاة له لعدم تحقق النية ولعدم الطهارة (قوله)

في غير صلاة (افتحه) وأما في حالة الإفاقة فيصيح كافي البصر عن الغلظة وظاهر أنه لا يصح ما لم يتحقق إفاقته قبل

الصلاة حتى لو علم منه جنون وإفاقة ولم يعلم حاله وقت الصلاة لا يصح وبقي أنه لو علمت إفاقة بعد جنونه أن يصح

ولا عبرة باحتمال ورود الجنون استصحاباً للأصل وهو الصحة لأن الجنون مرض عارض (قوله أو يمتنع) هو

التقصي المقتل وقبل الدهوش من غير جنون كذا في المغرب وقد جعلوه في حكم المصبي (قوله ومعذور بجنه

الخ) أي أن اتحد عذرهما وإن اختلف بغير كافي إلى البصر وغيرهما وفي السراج ما فيه وبسبب من به سلس

البول خلف مثله وأما إذا سئل في خف من به السلس وانفلات ربح لا يجوز لأن الإمام صاحب عذرين ولا مؤتم

صاحب عذر واحد اهـ ومثله في الموهبة وظاهر التعليق المنذور أن المراد من اتحاد العذر اتصاف الأثر

لا اتحاد العين والالكان يكفي في التثبيل أن يقول وأما إذا سئل في خف من به انفلات ربح ولكن عليه أن يقول

في التعليق لا اختلاف عذرهما ولهذا قال في الجهر وظاهر أنه سلس البول والجرح من قبل المقتد وكذا سلس

البول واستطلاق البطن اهـ أي لاتحادهما في الأثر من حيث أن كلاهما أحدث وبخاصة وإن كان السلس

ليس عين الجرح ليصحن اعتراض في التبرؤ لأن ما يقتضي جواز اقتداء ذي سلس بذي انفلات وليس بالواقع

لا اختلاف عذرهما اهـ وهو مبيح على أن المراد بالاتحاد اتحاد العين وهو ظاهر ما في شرح المنية الكبير وكذا

صرح في الحلبة بأنه لا يصح اقتداء ذي سلس بذي جرح لا ربح أو بالعكس وقال كراهو المذهب فإنه يجوز اقتداء

معدور بمتله إذا اتحد عذرهما لأن اختلف اهـ وعبره أن الحسن ما في التبرؤ أنه كان يخطئ للشارح متابعه

على عادة وأن ما قاله هنا يمين فيه صاحب الجهر وكذا ما سئل عليه في انفراد حيث قال اقتداء المذود وعنه

جميع أن اتحد عذرهما كذا سلس بمتله أو بذي جرح أو انقطاع لأن اختلف كذا انفلات بذي سلس لا مع

الإمام حديثاً وبخاصة اهـ فإنه خلاف المذهب كما عرفت (قوله وما في الجنبتي) مبتدأ خبره قوله لا أي لا يحال

الحض أي ما في الجنبتي مضر بكذا (قوله الاقتداء بالحناف) كذا في بعض النسخ ومقطوع من بعض النسخ

لفظة الاقتداء (قوله لا أي لا يحال الحض) أي أو احتمال كذا كونه مقتضية وأوفاه الإمام ثم إن هذا في الصلاة

ظاهر وقد صرح به في القنية بقوله ومن جازا اقتداء الصلاة بالحناف فغلط غلطاً فاحشاً لا يحال احتمال اقتدائها

بالحناف اهـ وأما في المسحاة فشكل لأن المسحاة حقيقة لا تحفل أن تكون حائضاً من تجاوزها

على عشرة في الحض أو أربعين في الطاس إلا برادها نحو المبتدأة قبل تمام ثلاثة أيام فإنها تترك الصلاة

بجبر دونها الدم فإن ثلاثة أيامها والأقش فهي قبل الثلاث يحفل حالها الحض والاستحاضة وكذا المعتادة

إذا تجاوزت الدم على عاتقها فإنها يحفل أن يتقطع لعشرة فتكون حائضاً لا كمن تكون مستحاضة فلا يجوز زوالها

لاقتداء بهما وقال الرشي الذي رأيته في الجنبتي واقتداء المسحاة بالمسحاة يجوز الصلاة بالصلاة لا يجوز

كانت في المشكل بالمشكل اهـ وهذا لا إشكال فيها لعل نسخة صاحب الجهر مخرجة ونحو ما عايننا تأمل اهـ

لكن الذي في التمهيد موافق لما هنا وقد ذكر في القنية روايتين في الخشني المشكل (قوله فلا تاتي)

أي الاحتمال ح (قوله بغير حافظ لها) مثل من يصنعها أو اقترن بها لكن بطن مفيد المعنى لما في البصر

الأي متدنا من لا يصح القراءة المقرضة وعندنا من لا يصح القاضية (قوله ولا تاتي بأخرس)

أما اقتداء الأخرس بأخرس أو أي يأتي نصيحه ط عن أبي العود (قوله فضع يده) فخرج على التعليق

لأن قدوة الأي على الصريح دلي على أنه اقترن حالاً من الأخرس فضع اقتداء الأخرس به دون مسكه

ومفهومه أنه إذا لم يقدر صرح اقتداء كل منهما بالآخر تأمل (قوله اتفاقاً) بخلاف الأي إذا اتفقا وأقارنا

فإن صلاة الكل فاسدة عند الإمام لأن الأي يمكن أن يجعل صلاته براءة إذا اتفقوا بخلاف الأي إذا اتفقا وأقارنا

قراءة وليست طهارة الإمام وسر طهارة وسر المأموم سكا فاقترعا جهر (قوله وكذا ذبح بجنه وبصريح)

تدبر في هذا التعبير صاحب البصر والاولى مثله وبصحا فان التقدير وكذا الأوت ذبح مثله وبصحا أو يتدبر

بنفسه ح (قوله باجرعها) أي بمن يجرعها قائماً أو قاعداً بخلاف ما لو أمكأ قاعداً فصح كإسباني

قال ط والعبرة بالجرع من اليهود حتى لو جرعته وقد روى الركوع أو س (قوله ويغضض فرضاً) سواء

لقارب الفرضان أحداً أو صفة كذا في ظهر رأس يمسح على ظهر اليوم بخلاف ما إذا فاتهم صلاة واحدة من يوم واحد

في غير صلاة إفاقة وسكران)

أو مستودع ذكره الحلبي (ولا ماهر

بمعدور هذا) إن فارت الوضوء

الحدث وأطرا عليه) بعده) وضع

لوضوءاً على الانقطاع وصل

كذلك) كاستدعاء

خروج الدم وكذا داء أصراً

بجنه

وصي بجنه ومعدور بجنه وذو

عذرين بذي عذر عكسه كذا

انفلات ربح بذي سلس لا مع

الإمام حديثاً وبخاصة وما في

الجنبتي الاقتداء بالمعامل صحيح إلا

ثلاثة الخشني المشكل والصلاة

والمسحاة أي لا يحال الحض

فلا تاتي ص (و) لا حافظ أبي من

القرآن بغير حافظ لها) وهو الأي

ولا أي بأخرس لقدرة الأي على

الصرعية فضع عكسه (و) لا مستودع

عورة بعار فلو أن العار يمرأنا

ولا بين فصلاة الإمام ومثله

بجائرة اتفاقاً وكذا ذبح بجنه

وبصريح (و) لا فاد على ركوع

وسجود بعار جهماً لبنا القوي

على الضعيف (و) لا مفترض

بمشتغل ويحضر فرضاً

قوله بالخالف كذا بجنه والأي

في نسخ الشارح بالمعامل ولعله

الأصوب قاتل اهـ

معطوف على احرم (قوله بل ان احرم) أي المسافر المقتدى بالمقيم وعبر بأحرم بدل اقتدى لنبه على أن مجرد ادراك التصرية في الوقت كاف في صحة الاقتداء وزوم الاتباع فانهم (قوله فيكون) تفرغ على عدم التغير ح (قوله باقتدائه) الماء التصوير (قوله في شفع اقول اوثان) نشر مرتب أي أنه اذا اقتدى بالمقيم في الشفع الاول يكون اقتداءه مفترض بمنفصل في حق القعدة الاولى فانها فرض على المسافر لا سيما آخر صلاته نقل في حق المقيم لانها أولى في حقه وأطلقوا النقل هنا على ما ليس يفرض وهو الواجب لأن النقل الزيادة والواجب زائد على الفرض وإذا اقتدى به في الشفع الثاني يكون اقتداءه مفترض بمنفصل أيضا في حق القراءة لا سيما الفرض بالنسبة الى صلاته المسافر نقل المقيم حواقر المقيم في الاولين وهو ظاهر أولى من فسخ لا سيما لعلها الاوليان فنقلهم جميعا ففعلوا الاخر بان عنها حكا ولا يرد اقتداء المتفصل بالمفترض لما في التبايه من انها أخذت حكم الفرض في الصلاة الامام وهذا الوجه بعد الاقتداء بخصها أيضا (تنبيه) يؤخذ من هذا أنه لو اقتدى بمقيمين بمسافر وأتم بهم الصلاة فامة وتابعوه فحدث صلاتهم لكونه متفصلا في الاخرين يعمل ذلك العلامة الشرنبلالي في رسالته في المسائل الاثني عشرية وذكر انها وقتة ولم يرها في كتاب قلت وقد نقلها الرمي في باب المسافر عن الظهيرية وتسندها هناك أيضا (قوله ولا نازل براكب الخ) وكذا عكسه والعلة في هذه المسائل اختلاف المكان وانما مع لو كان معه في دابة واحدة لا تحصد كافي الامداد وايضا في اقتداء النازل بالراكب مانع آخر وهو كونه اقتداء من يركب ويسجد من يركبهما الا اذا كان النازل موصيا أيضا ثم ان هذا دليل على أن اختلاف المكان مانع من الاقتداء وان لم يكن فيه اشتباه حال الامام لأن الاشتباه انما يتصرف في الحائل لا في اختلاف المكان كما سيأتي فيحقه بعون الله تعالى فانهم (قوله ولا غير الاثني به) هو بالثاء المتصلة بعد اللام من التثنية بالتحريك قال في المغرب هو الذي يقول لسانه من السنن الى الثناء وقيل من الزاء الى التثنية واللام والياء زائد في التماسوس او من حرف الى حرف (قوله على الاسم) أي خلافا لما في الخلاف من القضي من انها جائزة لأن ما يقوله صوابه وقوله ومنه في التاثيرانية وفي الظهيرية وامامة الائتغيره يجوز وقيل لا ونحوه في الثانية من القضي ونظيره اعتماد الصفة وكذا اعتماد صاحب الجلة قال لما أطلقه فبروا أحسن من الشايخ من أنه ينبغي له أن لا يؤتمر غيره والمضى خزائن الاكل وتكره امامة الخلفاء اه ولكن الاحوط عدم الصفة كما شئ عليه المصنف وتسلمه في منظومته فقه الاقران وأقبحه اختيار الرمي وقال في فتاواه المراجع المتقى به عدم صحة امامة الائتغيره عن ليس به نفع وأجاب عنه بآيات منها قوله

امامة الائتغيره للصفار • يجوز عند البعض من اكابر
وقد أباه أكثر الاصحاب • لما نفيه من الصواب

وقال أيضا

امامة الائتغيره للصحیح • فاسدة في الرابع الصحيح

(قوله دائما) أي في آباء البلي والطراف الهار فادام في التصحيح والتميم ولم يقدر عليه فصلاته جائزة وان ترك جبهه فصلاته فاسدة كافي الخط وغيره قال في النخبة وانه مشكل لأن ما كان خلقه فاعبد لا يقدر على تغييره اه ونقاه في شرح النية (قوله خبا) أي بذل احتياجه مفروض عليه ط (قوله فلا يؤتمر الا مثله) يعني أن يراد المثلية في مطلق الائتغير فيصع اقتداء من يدل الزاء المهمة غنيا مجمعة بمن يدلها لا ما دون يراد مثلية في خصوص الائتغير فلا يقتدى من يدلها غنيا الابن يدلها غنيا وهذا هو الظاهر كالخلاف العذر نظير اصح ح (قوله اذا أمكنه الاقتداء) يعني بمحضه أي يحسن ما يلزمه أو يحسن القرآن وهذا مبني على أن الامام لا يمكنه الاقتداء يلزمه وفيه كلام مشعره على ما اذا ترك جبهه ملاعنت من أنه مادام في التصحيح ولم يقدر عليه فصلاته جائزة وان ترك جبهه فصلاته فاسدة ولا بد أيضا من تقصده بما اذا لم يقدر على قراءة قدر الفرض مما لا يتغير فان قدره على قراءة الفروض مما لا يتغير في مالوا اقتدى أو قرأ ما لا يتغير فانها جهده) أي وصلى غير مؤتمر ولم يقدر على قراءة الفروض مما لا يتغير في مالوا اقتدى أو قرأ ما لا يتغير فانها نعم وان ترك جبهه (قوله او وجد قدر الفرض الخ) أي وصلى غير مؤتمر ولم يقرأه والاصح وفي الواجب الجبهه ان كان يمكنه أن يتخذ من القرآن آيات ليس فيها تلك الحروف يتخذها لا فائدة الكتاب فانه لا يدع قراءة ما في الصلاة

مطلب
في الائتغير

(بل) ان احرم (في الوقت)
نخرج صرح (واتم) تعالى امامه
اما بعد الوقت فلا يتغير فرضه
فيكون اقتداءه بمنفصل في حق
قعدة او قراءة باقتدائه في شفع اول

اوثان (ولا نازل براكب) ولا
راكب براكب دابة اخرى فلو
معه صرح (ولا غير الاثني به) أي
بالائتغير (على الاصح) كافي البصر
عن النبي وحسنه الحلبي وابن
الشنينة أنه بعد بذل جهده وانما
حكما كالاي فلا يؤتمر الا مثله
ولا تصح صلاته اذا امكنه الاقتداء
بمن يحسنه او ترك جهده او وجد
قدرا للفرض مما لا يتغير فيه هذا هو
الصحيح انما في حكم الائتغير

طلب
إذا كانت الملتفة بسيرة

وكذا من لا يقدّر على التلفظ بحرف
من الحروف ولا يقدّر على إخراج
الفاء الاكثر (و) أعلم أنه (إذا
فسد الاقتداء) بأي وجه كان
(لا يصح شروعه في صلاة) (تسه)
لأنه قصد المشاركة وهي غير صلاة
الافراد (على) الصحيح بحيث
وآدى في البراءة (المذهب) قال
المصنف لكن كلام الخلاصة يشهد
أن هذا قول محمد خاصة قلت وقد
أدى فيما مر بعد تصحيح السراج
بجواز أنه أن المذهب انقلبا فلا
تأخّل ويحتجّ قالوا شبه ما في
الزيلي "أنه متى فسد فقد شرط
كلما مر بعد ذلك ثم قد أصلا
وان لا اختلاف للصلاة في تعدد
فلا غير مضمون وغيره لا يتقاضى
بالتوجه (ويجوز من الاقتداء)
صف من النساء

طلب
الكافي لما جمعه كلام محمد في
كتبه التي هي ظاهر الرواية

اه (قوله) وكذلك من لا يقدّر على التلفظ بحرف من الحروف) عطفه على ما قبله بناء على أن اقتض خاص
بالسبب والراء كما يعلم مما مر من المغرب وذلك كالرهن الرقيم والسبتان الرقيم والكنين واما تأدي واما
فستين البراءة تأت فكل ذلك حكمه ما مر من بذل الجهد وانما والا فلا تصح الصلاة به (تسه) محل انخير
الرمي عما إذا كانت الملتفة بسيرة فأجاب بأنه لم ير احدا يصح بها الصلاة (تسه) محل انخير
بالحرف غير صاف لم يقرّ وقال وقواعد الاتاها اه وبذلك اتفق فلهذا السراج المرحوم الشيخ اسما على المسائل
مضى دمشق الشام (قوله بأي وجه كان) أي سواء كان لفقا أهلية الامام للامامة كالأمر أو العي أو لقد
شرط فيه بالنسبة الى المقتدى كالخروج والعدوى أو لقد ذكر فيه كذلك كالرمي والاي أو لا اختلاف للصلاة
كالتفصيل بالفتراض وهو ذلك من المسائل المارة (قوله في صلاة نفسه) أي في صلاة مستقل بها حتى
نفسه غير تابع فيها للامام لا فرضا ولا نفلا كما يدل عليه تفصيل الزيلي كما أفاده ح وكذا يدل عليه تعليل
السراج وحكاية لقول بالنفلا بها نفلا (قوله وهي غير صلاة الافراد) لأن لها أحكاما غير أحكام التي
قصد ها وحاصل أنه اذا لم يصح شروعه فيما نوى لا يصح في غيره (قوله وآدى في البراءة المذهب) أي ما صحبه
في المخط ومضى عليه المصنف في منته (قوله لكن كلام الخلاصة الخ) عبارة الخلاصة وفي كل موضع لا يصح
الاقتداء هل يصح شارعا في صلاة نفسه عند محله وعند ما يصح شارعا اه (قوله قلت وقد أدى) أي
صاحب البر فبما مر أي في منته الهاء اذا تعدد قول ان في صلاة وقوله بعد تصحيح السراج بخلافه أي خلاف
ما أدى في البر عنه المذهب والاولى حذف الباء وابد الهاء بلام التقوية لانه فقول تصحيح وقوله أن المذهب
مفعول آدى والحاصل أن صاحب البر ينقل فيما مر من السراج أنه لو اقتد به المرأة في الظهر وهو يصلي
العصر وحاذته بطلت صلاته على الصحيح وقال لأن اقتداءها وان لم يصح فرضا يصح نفلا على المذهب فكان بناء
النقل على الفرض اه وهو سريح فانه اذا فسد الاقتداء بالفرض لم يفسد الشروع بل يبقى الاقتداء بالنقل
والالم قصد صلاته بمحاذاته له وتصريحه بأن هذا هو المذهب من ماضى ما إذا جاء من أن المذهب ما في المخط
من عدم صحة الشروع (قوله وحديثه قالوا شبه الخ) أي حين اذا اختلف كلام البر في نقل ما هو المذهب
ولا يمكن اجمال احد التالين قالوا شبه بالقول ما في الزيلي ما يناسب كلامهما ويحصل به التوفيق بينهما يحصل
ما صحبه في المخط من عدم صحة الشروع أصلا على ما إذا كان فساد الاقتداء مقتدر شرط أي أو نحوه مما يلزم به
فساد صلاة المقتدى ويجعل ما صحبه في السراج من صحة الاقتداء بالنقل وفساد الوصف اعني فرضية فقط على
ما إذا كان لا اختلاف للصلاة في تعدد هذه لا يقتض وضوء في الوجه الاول ويقتض في الثاني
ثم أعلم أن ما أدى السراج أنه الاشبه قدره في البر حيث قال ويرد هذا التفصيل ما ذكره الحاكم في كافي
من أن المرأة اذا أتت العصر خلفت على الظهر لم يجز صلاها ولم تصح على الامام صلاته انتهى فهو صريح
في عدم صحة شروعه لا اختلاف للصلاة وقال أي الحاكم في موضع آخر رجل فارتد دخل في صلاة أي فلقوا
أو في صلاة امرأتها وجنبوا على غير وضوء ثم افسد فافلس عليه قضاء حاله لم يدخل في صلاة تامة انتهى نعم
بهذا أن المذهب تصحيح المخط من عدم صحة الشروع لأن الكافي جمع كلام محمد في كتبه التي هي ظاهر الرواية
اه كلام البر أقول ثم ظاهر القرع الاول مؤيد لما في المخط ومخالف لما مر من السراج واما القرع الثاني فلا
بلى الا مرقبة بالكنس لأن قوله ثم افسد ما سريح في صحة الشروع وقوله لا لم يدخل في صلاة تامة مؤيد لذلك لانه
يبيد دخوله في صلاة فاقصة أي نقل غير مضمون ولذا قال ليس عليه قضاء وهو في هذا القرع رذعي ما فصله
الزيلي لأن الفساد فيه فقد شرط مع أنه صرح شروعه كما حلت ثم رأيت الرسقي ذكره مؤا صكره وفيه الجد
والحاصل أن في المسئلة روايتين احدها صحة الشروع في صلاة نفسه وعليها ما في السراج والقرع الثاني
من قرئ الكافي والثانية عدم الصحة أصلا وعليها ما في المخط والقرع الاول وهي الاصح كما في القصة الثاني
عن المضمرات وذكر في التبر أن ما في السراج جزمه غير واحد (قوله صف من النساء) المراد به ما إذا دخل ثلاث
نساء فانه يمنع اقتداء جميع من خلفه والا فصح تفصيل دليل ما قد منا حله من البر وهو ما اتفقوا على نقله
عن اصحابنا من أن المرأة الواحدة تصد صلاة رجلين من جانيها ورجل خلفها والتثنية صلاة اثنين من جانيها
واثنين خلفهما والثلاث صلاة اثنين من جانيهن وصلاة ثلاثة ثلاثة من خلفهن الى آخر المعروف ولو كان صف

من التساوي بين الرجال والامام لا يصح اقتداء الرجال بالامام ويصير حائلا (قوله بلا حائل) قد لفت وقوله
 او ارتضاة عن باطن عطف على حائل وصيانة مفتاح السعادة وفي النبايع ولو كان صف الرجال على الحائط
 وصف النساء امامهن او كان صف النساء على الحائط وصف الرجال خضعن ان كان الحائط مقدرا قامة
 الرجل جازت صلاتهم وان حسمكان أقل تلاوان كان صف نائم من النساء وليس بين الصنفين حائل قصد صلاة
 من خضعن ولو عشرين مفا ولو كان بين وبين الرجال فاصل لا قصد صلاتهم وذلك الحائط مقدار مؤخر الرجل
 او مقدار خشية منصوبة او حائط قد رد ذراع ١٠ وحاصله أنه اذا كان صف النساء امام صف الرجال عطف
 الا اذا كان احد الصنفين على حائط من رفع قدر قامة او كان بينهما حائل مقداره مؤخر رجل البعير او خشية
 منصوبة او حائط قد رد ذراع وهذا يختلف لما في الخاتمة والجور وغيرهما وهو قوم صلا على ظهر ظلة في المسجد
 ويحذوهم من خضع نساء أبرزتهم صلاتهم لعدم اتحاد المكان بخلاف ما اذا كان قد امهم نساء فانها فاسدة لانه
 يخل بينهم وبين الامام صف من النساء وهو مانع من الاقتداء ١٠ وفي الواجبة قوم صلا على ظهر ظلة المسجد
 ويحتمل قد امهم نساء لا يجزئهم صلاتهم لانه يخل صف من النساء فنع اقتداءهم وكذلك الطريق ١٠ فهذا باطل لانه
 صريح بان الارتفاع غير معتبر في صف التماس وفي العراج عن الميسر فان كان صف نائم من النساء وروا عن
 صفوف الرجال فسدت تلك الصفوف كلها استحسانا والقياس ان لا قصد الاصلاة صف واحد ولكن احسن
 لحديث هرير فوطا وموقفا عليه من كان منه وبين الامام غيرا وطريق اوصاف من النساء فلا صلاته ١٠ فهذا
 صريح في ان الحائل غير معتبر في صف النساء والاقتداء صلاة الصف الاول من الرجال فقد لكونه صار حائلا
 بين من خلفه وبين صف النساء كما هو القياس فظهر ان ما ذكره الشارح من اعتبار الحائل والارتفاع انما هو فيها
 دون الصف الساتم من النساء كالأحاددة والفتن ١٠ اما الصف فهو خارج عن القياس اسما لا اثر هذا ما ظهر
 قد برأه اعلم (قوله او طريق) أي فاخذ او السعدون شعبة طفت وبعدهم ذلك من التعبير عنه في عدة
 كتب بالطريق العامة وفي التارخانية الطريق في مسجد الرباط وان كان لا يمنع لانه ليس بطريق عام (قوله تجري
 فيه جهل) أي تجزوه عبرتي بعض النسخ والجملية يفتن في المدر وهو الذي يجري فيه الجهل والادوار ١٠ وهو
 جمع وفراقتا قال في المغرب واكثر استعماله في حل البغل او الحمار كالوسق في حل البعير (قوله او غيره يجري
 فيه السنف) أي يمكن ذلك ومنه يقال في قوله تجزوه فيه جهل ط وأما البركة او الحوض فان كان بمجال ولو وقت
 الخاصة في جانب نفس الجلب الاسترخاء لا يمنع ولا يمنع كذا ذكره الصغار اسماعيل عن المبط وحاصله ان الحوض
 الكبير المذكور في كتاب الطهارة يمنع أي ما لم تصل الصفوف حوله كما يأتي (قوله ولو زورقا) بتقديم الزاوي
 السفينة الصغيرة كما في القاموس وفي الملتط اذا كان كاضيق الطريق يمنع وان يجبت لا يكون طريق منه
 لا يمنع سواء كان فيه ماء او لا وقال ابو يوسف النهر الذي يمشي في بطنه جل وفيه منع وان كان بابا وانصلت
 به الصفوف جاز ١٠ اسماعيل (قوله ولو في المسجد) صرح به في الدرر والخاتمة وغيرها (قوله او شلا) بالمد
 المكان الذي لا شيء قاموس (قوله او في مسجد كبرية الخ) قال في الامداد والقرقر في معنى العدد
 لا يمنع وان كثرا واختلف في التجدد لصلاة الجنازة وفي التوازل جعله للمسجد والمسجد وان كبر لا يمنع القاصل
 الا في الجامع القديم بخوارزم فان ربه كان على أربعة الاف اسطوانة وجامع القدس الشريف اعني ما يشق
 على المساجد الثلاثة الاقصى والحضرة والبياض كذا في البرازية ١٠ ومثله في شرح النسخة وأما قوله في الدرر
 لا يمنع من الاقتداء لفناء الواسع في المسجد وقيل يمنع ١٠ فانه وان أقاد ان المقدم المتع لكنه يجوز على
 غير المسجد الكبير جدا كما يحسن خوارزم والقدس يدل ما ذكرناه وكون الرابع عدم المنع مطلقا يتوقف على نقل
 صريح فافهم (حصة) في القهستاني البيت كالحصراء والاصم أنه للمسجد ولهذا يجوز الاقتداء به بلا اتصال
 الصفوف كما في المسئلة ١٠ ولم يذكر حكم الدار فليراجع لكن ظاهر التقيد بالحصراء والمسجد الكبير جدا ان
 الدار كليت تأتلف ثم رأيت في حاشية المدفوع من جواهر الفتاوى أن فاضل خان سئل عن ذلك فقال اشترطوا
 فيه فقد ربه بعضهم يستثنى ذراعا وبعضهم قال ان كانت اربعين ذراعا فهي كبيرة والاضغرة هذا هو المختار ١٠
 وحاصله ان الدار الكبيرة كالحصراء والصغيرة كالمسجد وان الفتاوى في تقدير الكبيرة اربعون ذراعا وذكر في البصر
 عن الجشي ان فناء المسجد يحكم المسجد ثم قال وبه علم ان الاقتداء من ضمن الخلقاء المشيئة بالامام

بلا حائل قد رد ذراع او ارتضاة عن
 قد رقامة الرجل مفتاح السعادة او
 (طريق تجري فيه جهل) الذي يجرها
 الثور (او غيره يجري فيه السنف)
 ولو زورقا ولو في المسجد (او شلا)
 أي فناء (في الحصراء) اوف
 مسجد كبير جدا كالمسجد القديم

في القرباء جميع وان لم تشمل الصوف لان الصنف فناء المسجد وكذا اقتداء من بالخلاوي السلفية جميع لان
 اوجاب في فناء المسجد الخ ياتي في تمام عبارة وفي الخرائق فناء المسجد هو ما اتصل به وليس بينه وبينه طريق اه
 قلت يظهر من هذا ان مدرسة الكلاسة والكمالية من فناء المسجد الاموي في دمشق لان باسما في حاشيته
 وكذا المشاهد الثلاثة التي فيه بالاولى وكذا اساحة باب البريد والخوابت التي فيها (قوله بسبع مقين) تحت
 لقوله خلاصا للقبيلة بالقبين صرح به في الخلاصة والقبض والمبني وفي الواحات الحسامية وغيرها القفاوى وبه
 ينفي اسماعيل تخافي الدور من تقييده بالخلاص كما يمكن الاصحاف فيه غير الحق به تأمل (قوله الا اذا اتصلت
 الصوف) الاستثناء عائد الى الطريق والتمردون بالخلاص لان الصوف اذا اتصلت في الصبر لم يوجد الخلاص
 تأمل وكذا الواصفوا على طول الطريق صاع اذا لم يكن بين الامام والقوم مقدار ما يتجر فيه الصلاة وكذا بين كل
 صف وصف كما في النهاية وغيرها (فرع) لو اتى في الصبر ما خلفه صفوف فكبر الصف الثالث قبل الاول يجوز
 قنبة من باب مسائل متفرقة (قوله مطلقا) أي ولو كان هذا الطريق ادنى ح (قوله كان قام في الطريق
 ثلاثة) بصورة اتصال الصوف في التبر ان يفخوا على جسر موضوع فوقه او على سفن مرفوعة به ح أقول
 وهذا في حق من لم يكن بهذا الجسر اما لو كان هذا به ولم يكن بينه وبين الصف الاسترخاء كثيرا يصح الاقتداء
 ثم ظاهر الحاقهم أنه اذا كان على التبر جسر فلا بد من اتصال الصوف ولو كان التبر الى المسجد كما في جامع
 دنفر الذي في دمشق (قوله وكذا الشان عند الثاني) والاصح قوله كما في السراج وكذا الاثنان كالجمع
 عند الثاني في الجمعة وفي المأذنة حتى لو سكن قنين فسدان صلاة اثنين اثنين خلفهما الى ابر الصوف قال
 في المنظومة السلفية في مقالات ابي يوسف

واثنان في الجمعة جميع وكذا • سد الطريق ومحاذاة

(حجة) صلواتي الصبر اوفى وسط الصوف فرجة لم يشم فيها احد مقدار حوض كبير عشرين حوضا ان كانت
 الصوف متصلة تحوالى القربة قبوز صلاة من كان وراءها ما لو كانت مقدار حوض صغير لا تقع حصة الاقتداء
 كذا في القرض ومثله في الترخائية (قوله جامع) أي من الامام او المكي تارخانية (قوله اوردية) يعني
 ان تكون الرقبة للجامع لا فرق فيها بين ان يرى اتصالات الامام او احد المتقدمين ح (قوله في الاصح) أي
 على ان الاعتبار الاشياء وعدمه كما ياتي لا يمكن الوصول الى الامام وعدمه (قوله ولم يصفف المكان) أي
 مكان المتقدمين والامام وحاشه أنه اشترط عدم الاشياء وعدم اختلاف المكان وفهمه أنه لو وجد كل
 من الاشياء والاختلاف أو أحدهما فخط منعت الاقتداء لكن المنع باختلاف المكان فقط فيه كلام يأتي (قوله
 كسجد ويت) فان المسجد مكان واحد ولا يشترط فيه الفصل بالخلاص الا اذا كان المسجد كبيرا جدا وكذا البيت
 حكمه حكم المسجد في ذلك لا يحكم الصبراء كما تقدمنا عن القهستاني وفي انتشار خانية من الخط ذكر
 السرخسي اذا لم يكن على الحائط العريض باب ولا حطب فتى رواية يمنع لاشياء حال الامام وفي رواية لا يمنع
 عليه على الناس بما كان الامام يصف في مقام ابراهيم وبعض الناس وراءه الكعبة من الجانب الاخر ويقيم
 وبين الامام الكعبة ولم ينعهم احسن ذلك اه وبهذا يعلم ان المتبر اذا كان مسدودا لا يمنع اقتداء من يصلي
 جنبه عند عدم الاشياء خلافا لما افق بالمتنع وأمر يصف باب فيه من علماء الروم (قوله عند اتصال الصوف)
 أي في الطريق او على جسر التبر فانه مع وجود التبر والطريق يصفف المكان وعند اتصال الصوف يصير
 المكان واحدا كما غلبت كما مر وصح أنه أراد الحائل في كلام المصنف ما يشمل الحائط وشقه كالطريق والتبر
 الاول اريد به الحائط فقط لم ينسب ذكر هذا الكلام هنا تأمل (قوله دور) عبارتها الحائل ينسبها للبحث
 يشبهه حال الامام يمنع والا فلا لأن يصفف المكان قال قاضي خان اذا قام على الجدار الذي يكون بين داره
 وبين المسجد ولا يشبهه حال الامام يصح الاقتداء وان قام على سطح داره وداره متصلة بالمسجد لا يصح اقتداءه
 وان كان لا يشبهه عليه حال الامام لأن بين المسجد وبين سطح داره كثير التحلل فصار المكان متحقا ما في البيت
 مع المسجد لم يتصل بالالحائط ولم يصفف المكان وعند اتحاد المكان يصح الاقتداء الا اذا اشبه عليه حال
 الامام اه أقول حاصل كلام الدور ان اختلاف المكان مانع مطلقا وأما اذا اتحد فان حصل اشياء منع والا
 فلا وما تشبهه من قاضي خان صريح في ذلك (قوله لكن تعقبه في الشربلية الخ) حيث ذكر ان ما نقله

(بمع مقين) فأكبر الا اذا
 اتصلت الصوف جميع مطلقا
 كان قام في الطريق ثلاثة وكذا
 اثنان عند الثاني لا واحد اخافا
 لانه لكرامة صلاته ما وجوده
 كعدمه فسق من خلفه
 (والحائل لا يتبع) الاقتداء
 (ان لم يشبهه حال امامه) بجامع
 اوردية ولوم باب مشبك يمنع
 الوصول في الاصح (ولم يصفف
 المكان) حقيقة كسجد ويت في
 الاصح قنبة ولا حائط اتصال
 الصوف ولو اتد من سطح داره
 المتصلة بالمسجد يجوز لاختلاف
 المكان دور ويجوز غيرها
 وأقر المصنف لم تكن تعقبه
 في الشربلية

عن الخاتبة من أنه لو قام على سلم داره المتصلة بالمسجد لا يصح الخ خلاف الصحيح لما في الظهيرية من أن
 الصحيح أنه يصح وما في البرهان من أنه لو كان بينهما سطح كبير لا يمكن الوصول منه إلى الأمام ولكن لا يشبه حاله
 عليه بجماع أو روية لا تتقاربه لا يمنع صحة الاقتداء في الصحيح وهو اختيار رثس الأئمة الحلواني اه وحاصل
 كلام الشربلاني أن الاعتبار للاشتباه وعدمه فقط دون اختلاف المكان فإن حصل الاشتباه منع سواء اتخذ
 للسكان أولا ولا خلا واعترضه العلامة فخر القدي بأن المشهور من مذهب التعان أن الاقتداء لا يجوز عند
 اختلاف المكان والمكان في مسئلة الظهيرية مختلف كما صرح به فاضل خان فالصحيح أنه لا يصح اه أقول
 ويزيده أن الشربلاني نفسه صرح في الإمداد بأنه لا يصح اقتداء الزايل بالراكب وعكسه ولا الزايل
 بالراكب لا اختلاف المكان إلا إذا كان راجداً له أمامه وكذا ما ذكره من أن من سبقه الحد فاستحق غيره
 ثم وضأ يلزمه العود إلى مكانه ليم مع خلفته إن كان بينهما مانع الاقتداء لئلا يتحقق المكان وأما صحة
 في الظهيرية في مسئلة السطح فالظاهر أنه شاء على ما إذا كان السطح متصلاً بالمسجد فحينئذ يصح الاقتداء
 ويكون ما في الخاتبة من منع عدم الاتصال المذكور دليل أنه في الخاتبة على ما في بكرة الفضل واختلاف
 المكان أي لو كان من الدار فاصاب السطح والمسجد فيصير أنه لو كان السطح المتصل بالمسجد فحينئذ يصح الاقتداء
 حيث قال لو كان على سطح يجب المسجد متصل به ليس بينهما طريق فاقدي به مع اقتداءه عنه لأنه إذا كان
 متصلاً به صار السطح المسجد وسطح المسجد حكم للمسجد فهو كقائه في جوف المسجد إذا كان لا يشبه
 عليه حال الأمام اه فأن ترى كيف حال العصبه بالاتصال كما هو في الخاتبة فعدمه وقد جزم صاحب
 الهداية في مختارات التوازيل بأن العبرة للاشتباه ثم قال بعد ذلك فاعلم على سلم داره فاقدي بالأمام أن لم يكن
 بينهما حائل ولا شارب يصح اه فحينئذ على ما في الظهيرية على ما إذا لم يكن حائل كما قلنا فيصير لاعتقاد المكان
 وأما ما نقله الشربلاني من البرهان فليس فيه قسم الاقتداء مع اختلاف المكان لأنه بطل الحائط لا يهتلف
 المكان كقائه من فاضل خان وفي التنازع الخاتمة وإن على على سطح بينه المتصل بالمسجد ذكر رثس الأئمة
 الحلواني أنه يجوز لأنه إذا كان متصلاً بالمسجد لا يكون أشد حالاً من منزل بينه وبين المسجد حائط أو حبل أو رجل
 في مثل هذا المنزل وهو يصح التكبير من الأمام والمكبر يجوز كذلك القيام على السطح اه فقد تقرر بما تقرر
 أن اختلاف المكان مانع من صحة الاقتداء ولو بلا اشتباه وأنه صد الاشتباه لا يصح الاقتداء وإن اتخذ المكان
 ثم رأيت الرشيح ترك ذلك فاقتم ذلك قوله أن الصحيح اعتبار الاشتباه فقط أي ولا عبرة باختلاف المكان
 بناء على ما فهمه الشربلاني وليس ذلك بمراد المعلن من أن اختلاف المكان مانع وإنما المراد التوفيق بين
 رواية الحسن عن الأمام أن الحائط يمنع الاقتداء ورأيه الأصل أنه لا يمنع فقل أنه لا يمكن الوصول منه وعدمه
 واختار رثس الأئمة اعتبار الاشتباه وعدمه وهذا هو الذي اختاره جماعة من المتأخرين وقد عناه أيضاً من
 مختارات التوازيل والبدائع على ما في الخاتبة لأن الاقتداء متباعدة ومع الاشتباه لا يمكنه المتابعة والذي يصح هذا
 الاختيار ما رواه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي في حجرة عائشة والناس يصلون بصلاته ونحن نعلم
 أنهم كانوا أمكنين من الوصول إليه في الحجرة اه قوله ومفتاح السعادة في بعض النسخ زيادة ويصح
 الفتاوى والنصاب والخاتبة قوله وضع اقتداء متوضي بتجسيم أي عندها بناء على أن الخليفة عندهما بين
 الأئمة وهما الماء والقرب والظاهر أن سواء وقال بمجد لا يصح في غير صلاة الجنائز شاعلي أن الخليفة عنده
 بين الطاهرين فليزيم شيء أقوى على الضعف وقلمه في الأصول بجر قوله لا مامعه أي مع اقتدي
 أوالكل معه ما نقله يصح الاقتداء وهذا أقدم من على قرع إذا رأى المتوضي مقتدى بتجسيم ما في الصلاة
 لم ير الأمام قدت صلاة لا اعتقاده فساد صلاة أمامه لو جود الماء وعند زفر لا تصح وفيه جل الفساد على
 ما إذا قل علم أمامه به لأن اعتقاده فساد صلاة أمامه بذلك كذا في الفتق وأقره في الحلة والبروزا في التبر
 ونحو الشيخ الساجعل بأن الزايل على البطلان بأن أمامه قاعد على المباحا خبره اه أي فكأن اعتقاده
 فساد صلاة أمامه مبني على القدرة المذكورة وتوضي كما قال في الحلة تنقيح المسئلة بما إذا كان تبعه لقد الماء
 أما لو كان لعزم من استعمله لم يرض ونحو يصح الاقتداء مطلقاً لأن وجود الماء يستلزم لا يحل تبعه (تنبيه)
 ذكر في التبر من المحيط أن المراد بالفساد هنا فساد الوصف حتى لو تحقه مقتدى استنض وضوءه عندهما خلافاً

وقتل من البرهان وشبهه بأن
 الصحيح اعتبار الاشتباه فقط
 قلت وفي الأشباه وأجر الجواهر
 ومفتاح السعادة أنه الأصح وفي
 التبر عن الزايد أنه اختيار جماعة
 من المتأخرين (وضع اقتداء)
 متوضي) لا مامعه (بتجسيم)

لهذا قال ويخفى على ما اختاره الرضى أن يخل الأصل أيضا إذا الفساد قد شرط وهو الطهارة اه وتقدم
الكلام على ذلك (قوله ولو مع متوضئ يسر جرحا) أى ولو كان التيمم جامعين التيمم والوضوء يسر وتكون
فيه ولا به للبالغة هنا ومنهم من أنه لو أداها بالوضوء أو لا يصح الاقتداء به في أدائها بالتيمم وحده لعدم
تحقق أدائها بالفرض به أقاده ط (قوله ولو على جبهة) الأولى قوله في التفرغ على خشا أو سيرة أو لأوجه
البالغة هنا أيضا لأن المسح على الجبهة أولى بالجزالة كالفعل لما ختمته على أنه استبعد في التبرير لم يمسح له
بجذبه من غير ما بالاولى أى قد خذل ولا لا لمنطقا تأمل (قوله وقائم بقاعد) أى قائم بأركانها ساجد أو موم
وهذا عندنا خلافا للمذهب وقاعد بكونه ركع وبجده لأنه لو كان موميا لم يجزأ احتضا أو اختلاف أيضا
عند التخلل ما فيه تغييرا فاختارنا ولو في التراخي في الأصح كافي البصر (قوله لأنه صلى الله عليه وسلم الخ) الكلام
على ذلك مسطور في الفتح وحاشية فوج وغيرهما والفرض لتامرعة الاحكام (قوله إذا الصبح ملحن
بالكلام) قال في الفتح بعده وسأني أنه إذا ارتفع بكافه لمصلحة بقتة فسد لانه تعرض لنظاها ولو لمصرح بها
فقال وامصبتا قد فوجت بركته وهما معلوم أن قصدنا إيهاب الناس به ولو قال أجبوا من حسن صوتي
وتحري ربي فبه أفسد وحصول المروءة لازم من الطرفين اه ملحنا وأقر في التبرير واستحسن في المصلحة فقال
وقد أجاد في اوضح وأقاده اه ولم أر من عقبه سوى السيد أحد الجوى في رسالته القول بالبلغ في حكم
التبليغ بأنه مصرح في السراج بأن الامام إذا جهر فوق الحاجة فقد أساء اه والا مائة دون أنكره ولا
فوجب الأضداد وبجاسه في البكاء غير ظاهر لأن هذا ذكر بصيغته فلا يتغير به من حيث والمفسد للصلاة المقنونة
لازمة القلب على أن القياس بعد الأربعة انقطع فليس لابد بعده أن يقبس مسئلة على مسئلة كما ذكر ابن
نجيم في رسالته اه أقول فيه نظر لأن الكمال لم يجعل الفساد مبنيا على مجرد الرفع حتى يرد عليه ما في السراج
بل بناء على زيادة الرفع المحض بالصباح حيث قال بأنهم بالوقوف في الصباح زيادة على حاجة الأبلغ والاشتغال
بغير رات التيمم اظهار الصلابة التيمم لأقامة للعبادة والصباح ملحن بالكلام وقوله وقامه الخ كلفنا
لأن ما ذكره قول أبي يوسف حيث بنى عليه عدم الفساد فما لو رفع المصلي على غير أمه أو أجب المؤذن أو أخبرها
بسرقت الصلاة أو ما يصح فقال سبحانه الله في قصد الجواب وهو ذلك محاسبات في مفسدات الصلاة
والذهب الفساد في الكل وهو قولهما لأنه تعليم وتعلم في الأولى وفيما بقي قد أخرج الكلام مخرج الجواب وهو
يفتله فإن مناط كونه من كلام الناس عندها كونه لقضا الله به معنى ليس من أعمال الصلاة لا كونه وضع لأداة
ذلك وكونه لم يتغير به من غير متعرج ألا ترى أن الجنب إذا قرأ على قصد التمام جاز وقد أورد وعلى أصل أبي
يوسف المذكور أشياء كالأقوال يا يحيى خذ الكتاب لمن اسمه يحيى وغير ذلك محاسبات في عمله وحيث كان مناط
الفساد عندهما كون القنط اندبه معنى ليس من أعمال الصلاة فكان ذلك قاعدة كلية يندرج تحتها أفراد
برية منها مستلشاهذه ألا شك أنه إذا لم يقصد التبرير بل في الصباح لأجل تبرير التيمم والاحتياط بذلك
يكون قد أقاده معنى ليس من أعمال الصلاة ولا يكون ذلك من القياس بل هو مصرح بأن قصدنا كلام المجهد
أردل عليه دلالة المساواة فالحق ما قلناه الحق ابن الهمام ومن تابعه من الأعلام كما يثبت ذلك في رسالته
سجنات تيمم ذوي الأفعال على حكم التبليغ خلف الامام فانهم وقد مناسائل متعلقة بالتبليغ أيضا في
أول بحث من الصلاة فراجعها (قوله وقائم بأحدب) القائم هنا أيضا صادق بالركع الساجد ولو لم يوج
وقد من القنطاموس والحدب خروج الظهور ودخول الصدور العين من باب فتح اه (قوله على المحدث) هو
قولهم ساء به الأخذ عاتة العلة خلافا للمذهب وصحيح في الظهيرة قوة ولا يفتي شفعته أنه ليس اذ لا من الفساد
وتجاسه في البصر (قوله وغيره أولى) مبتدأ وأخرى غير الامر كافي البصر وغيره خلاف هذا الحكم لا يخصص
الامر ج بل غير كل من التيمم والقاعد والأحدب كذلك ح (قوله وموم مبتدأ) سواء كان الامام موميا قائما
أو قاعدا يجر (قوله لأن يوى الخ) فانه لا يجوز لقوة حال المأموم يجر (قوله وممثل بغير عرض)
لا يقال التخلل بفار الفرض لأن التخلل مطلق والفرض مشد والمطلق بوجه المقدم فلا يفار شرح الميتة والقراءة
في الاخرين وان كانت فرضا في التخلل وتغافل الفرض لأن صلاته بالاعتداء أخذت حكم الفرض فجعل الصلاة
الامام ولذا لو أفسدها بعد الاعتداء يفسدها أيضا كما تقدم من النجاسة (تبيين) قال القسستاني وفي قوله

مطلب
قد رفع المبلغ صوته زيادة على
الحاجة

مطلب
القياس بعد عصر الاربعين
منقطع فليس لاحد أن يقبس

ولو مع متوضئ يسر جرحا يعني
(وقائل بمسح) ولو على جبهه
(وقائم بقاعد) ركع وبجده لأنه
صلى الله عليه وسلم صلى آخر صلاته
قاعدا وهم قيام وأبو بكر يلقبهم
تكميحه وبه علم جواز رفع المؤذن
أصواتهم في جمعة وغيرهما يعني
أصل الرفع أما ما تدارفوه في زماننا
فلا يبعد أنه قصد ذلك الصبح
ملحن بالكلام فتح (وقائم
بأحدب) وان بلغ حدبه الركوع
على المحدث وكذا أخرج وغيره أولى
(وموم مبتدأ) لأن يوى الامام
مضطجعا والمؤتم قاعدا أو قائما وهو
المختار (وممثل بغير عرض

ومتفق بغير فرض إشارة إلى أنه لا تكبر جماعة النقل إذا أدى الامام الفرض والمقتدى النقل وإنما المكروه
 ما إذا أدى الكل فلا اه قلت ويدل له ما مر في حديث معاذ (قوله في غير التراويح) أما فيما خلا يصح
 الاقتداء بالتقصر على أن تراويح بل يصح على أن تأخذ مطلق ح (قوله في الصبح خاتمة) أقول ذكر ذلك
 في الخاتمة في باب صلاة التراويح فقال إن توى التراويح أو سنة الوقت أو قيام الليل في رمضان جاز وإن توى
 الصلاة أو صلاة الطلوع اختلف المشايخ فيه باختلافهم في سن المكتوبات قال بعضهم يجوز إذا استثنى ذلك
 وقال بعضهم لا يجوز وهو الصريح لأنها صلاة مخصوصة يجب مراعاة الصفة للتروح عن العهدة وذلك بأن توى
 السنة أو متابعة النبي صلى الله عليه وسلم كافي المكتوبة فعل هذا أصلي التراويح مقتداً بمن يصلي المكتوبة
 أو بمن يصلي نافذة غير التراويح اختصاراً فيه والصحيح أنه لا يجوز اه ومنه في الخلاصة والطهيرة واستشكل
 في البرقولة مقتداً بمن يصلي المكتوبة بأنه بناء الضعيف على القوى أي ومقتداً لجواز أو جاب في الترتيل
 بأن ذلك ليس في عبارته الخاتمة قلت وكذا ليس في نسخة لاسقاط الكتاب والافتقار إليه فيها جواب أيضاً بأن
 المراد من توى الجواز في الكمال أقول ولا يخفى بعده بل الجواب أنه في تصحيح عدم الجواز على القول باشتراط
 نية التعين في السن الزاوية والتراويح كما هو صريح قوله فعل هذا الخ ولا يخفى أن الإمام حيث كان مفترضاً
 أو مستغلاً فلا أثر له في وجوبه نية التراويح فلا تنادي بنيته وإنه من هذا مقتضى كراهية الصلاة فاسم في
 قواهم وعلى هذا ما في سنن الزاوية لا يصح الاقتداء بها بغير فرض أو مقتضى فلا أثر ظاهر أن يخص التراويح
 بالذكر في غير محل وإنما خصها في الخاتمة ليكون الباب مقصوراً لها تأمل ثم أعلم أن ما ذكره المصنف هنا مختلف
 لما ذكره في شروط الصلاة بقوله ركني مطلق نية الصلاة لنقل وسنة وتراويح وذكر الشارح هناك أنه المقتد
 ونقلنا هناك عن البراءة ما ظاهره أنه يقول فاعلمنا ما في التراويح وهو صريح في الهداية وغيره وأورد في الفتح ونسبه إلى
 المحققين قلت فعل هذا يصح الاقتداء في التراويح وغيره بغير فرض وغيره ومثلها سائر السنن الزاوية كما يفيد
 عبارة الخاتمة تأمل (قوله وكأنه لا يمتنع الخ) تابع في ذلك المصنف في منتهى وتقدم هذا التحليل في كلام
 الخاتمة على أنه لا يشترط نية التعين في التراويح وغيره من السنن ومفهوم كلامه أنه أراد بمرعاة الصفة
 تعيينها بالقوله بأن توى السنة أو متابعة النبي صلى الله عليه وسلم فافهم (قوله من يراه سنة) أي بشرط
 أن يصلي بسلام واحد لأن الصبح اعتباراً رأى المقتدى وعلى مقابله يصح مطلقاً ويقول ثالث وهو أنه لا يصح
 مطلقاً وقلمه في ح (قوله وهو مقم) لأنه لو كان مسافراً لا يصح اقتدائه بعد ترويح الوقت بغير في إباحة
 وقوله بعد الغروب لنظر لا تقدي وقوله بمن يتعلق بالقسم وقوله حرمة قبله أي قبل الغروب مقبلاً كان
 أو مسافراً اه ح وتقدم هذا من يقتدى في الظاهر مقتداً قول الأصحابين بنصه معتقداً قول الإمام
 ولا ينظر العتاق بالاداء (قوله للاتحاد) أي اتحاد صلاة الإمام مع صلاة المقتدى في الصور
 الثلاث أما في الأولى فظاهر وأما في الثانية فلا تأني به بشكل واحد منها هو الوقت في نفس الأمر واعتقاد
 أحد هاتينيه والآخر وجهه امر عارض لا يوجب اختلاف الصلاتين وأما الثالثة فلا كان بينهما عصور
 واحد ثم صلاة الإمام اه حيث حرمة قبل الغروب وصلاة المقتدى قضاء حيث حرمة بعده وهذا القدر
 من الاختلاف لا يمنع الاقتداء ألا ترى أنه يصح الاداء بنية القضاء وبالعكس ح (قوله وإذا ظهر حدث
 امامه) أي بشهادة الشهود أنه أحدث وصلى قبل أن يشوذاً أو أخبره عن نفسه وكان عدلاً لا ادب
 كافي للبرع السراج (قوله وكذا كل مفسد رأى مقتد) أشار إلى أن الحدث ليس بشدة فتقال المصنف
 كافي للبره وظهر أن امامه ما يمنع صحة الصلاة لكان أولى ليشمل ما لو أشل بشرط أو ركن وإلى أن العبرة برأى
 المقتدى حتى لو علم من امامه ما يستدونه مانع والإمام خلافة أعاد وفي عكسه لا إذا كان الإمام لا يصلي ذلك
 ولو اتقى ما تروى فإذا أصررتهم وكل منهما رزحاً من إيمان صاحبه أعاد المقتدى قضاء صلاة على كل حال كافي للبر
 عن البرازية (قوله بطلت) أي تبين أنها لا تنقد أن كان الحدث سابقاً على تكبيرة الإمام أو متأخراً لتكبيرة
 المقتدى أو سابقاً عليها بعد تكبيرة الإمام وإذا كان متأخراً عن تكبيرة المقتدى فأنه قضاء ولو لم ينقل
 عند وجود الحدث ح (قوله فيلزم إعادتها) المراد بإعادة الأيمان بالفرض بقراءة قوله بطلت لا المصطلح
 عليها وهي الأيمان بعمل المؤدى لنقل غير الفساد (قوله لتضمنها) أي تضمن صلاة الإمام والأولى التصريح

في التراويح في الصبح خاتمة

وكانه لأنها تنه على هيئة مخصوصة

فراى وضعها الخاص للتروح

عن العهدة (فروع) صح اقتداء

متفق بمتفق ومن يرى الوز

واجبا بمن يراه سنة ومن القدي في

العصر وهو مقم بعد الغروب من

احرم قبله للاتحاد (وإذا ظهر

حدث امامه) وكذا كل مفسد في

وأى مقتد (بطلت فيلزم إعادتها)

لتضمنها صلاة المؤتم صحة وفسادا

به وأشار إلى حديث الامام ضامن اذ ليس المراد به الكفاية بل التضمن يعني أن صلاة الامام مخففة لصلاة
 المتقدي ولذا اشترط عدم مقاربتها فاذا صحت صلاة الامام صحت صلاة المتقدي الا لما عثر آتوا اذا قدمت
 صلاة قدت صلاة المتقدي لانه في ضد الشيء ضد ما في جنسه (قوله وهو محدث الخ) أي في اعتقاده أما
 لو كان حديثه وهو على اعتقاد المتقدين لا يلزمه الاختيار فيهم في التنازع بينه وبين الامام أن يحتجوا به
 ملازمة التسامع وواضح الاختلاف ما استطاع اه (قوله وانما قد شرط) عطف عام على من قال في الاعداد
 وقد نال ظهور المجلان بخرات شرط اوركن اشارة إلى أنه لو لم ير المقد لا بعد المتقدي صلاته كالواردة الامام
 اوسى إلى الجمعة بعدما على الظاهر بجماعة وحسب هود ونهم قدت صلاته فقط كافي العناية وكذا لو عاد إلى
 حدود التلاوة بعد ما تفرقوا كما سنده اه قلت ومثله ما سنده في المسائل الاثني عشرية لوسم القوم
 قبل الامام بعد ما قد قدوا التشهد ثم عرض له واحد منها فأنه سئل صلاته وحده وكذا اذا وجد هرا لوسم
 ولم يجد القوم ثم عرض له ذلك كافي البصر فيه بجملة مسائل تخفف فيها صلاة الامام مع صحة صلاة المؤتم
 ولا تنقض القاعدة السابقة بذلك لان هذا الفساد طارئ على صلاة الامام بعد فراغ الامامة فلا امام ولا مؤتم
 في الحقيقة والله اعلم (قوله وهل عليهم اعادة الخ) أي لو ظهر بصلاتها ما خبره وهذا تفصيل لقول المتحن
 فلزم اعادة الخ (قوله وقيل لا تشفع) أي وخبرنا شافعي غير مقبول في الديات وهو محمول على ما اذا كان
 عامدا كما ينبر إليه بوجاهة بقرائه وقوله في التهرير ان استحل أنه قال ذلك مرة ما اعدوا (قوله لان
 الامة دليل الاسلام) أي دليل على أنه كان مسلما وأنه كذب بقوله انه سلم بهم وهو كافر وكان ذلك الكلام
 منه ردة نصير على الاسلام ولا ينافي ذلك ما مر أول كتاب الصلاة من أنه لا يحكم بسلامه بالصلاة الا اذا صلاها في
 الوقت مقتدا بجماعة بخلاف اذا صلاها اماما او منفردا لان الذي الكافر الاصل في المعلوم كفره وما هنا ليس
 كذلك فان من جهل حاله نشده بالاسلام اذا استقبل قبلنا كافي الحديث بل مجرد القاء السلام كافي الآية
 ولا يقال لان الصلاة دليل الاسلام ولم يقل لانه صار مسلما فافهم (قوله بالقدرا الممكن) متعلق بخبار وقوله
 على الاصم متعلق بيلزم (قوله لومعين) أي معلومين وقال ح وانهم يرضونهم بزمه اخباره (قوله
 والام) أي وان لم يكونوا معينين كلهم او بعضهم لا يلزمه (قوله وصح في جمع الفتاوى) وكذا صحه الزاهد
 في الفتاوى والحادي وقال واليه أشار ابو يوسف (قوله مطلقا) أي سواء كان القصد مختصا به او متفقا
 عليه كافي التنبيه والحادي فافهم (قوله لكونه عن خطاه مفتوحة) أي لانه لم يعتمد ذلك فصلاته غير صحيحة
 ويلزمه فعلها فأنما يله بالقصد ما صلاهم فانها وان لم تصح أيضا لكن لا يلزمهم اعادة لعدم علمهم ولا يلزمه
 اخبارهم لعدم تصدده فافهم (قوله لكن اشروع الخ) أي كالمكررات فانه شرح الهداية بقتله في الجرا أيضا
 عن المجتبى شرح القدوري للزاهد في تأمل (قوله تصد صلاة الكل) أي عنده وعند هذا صلاة القارئ
 فقط لانه تأمل فرض القراءة مع القدرة وانه ان الامين أيضا تركها مع القدرة عليها اذا كان قادرا على تقديم
 القارئ حيث حصل الاخفاق في الصلاة والرغبة في الجماعة شرح المسنة وأشار بقوله ضد الى ما قيل ان القارئ
 مع شروعه في صلاة الامام واذا اجابوا ان القراءة تصد وصح في الأخيرة عدمه فلا تنقض طهارتها بالحققة
 وتعمقه في الزبلي والبر (قوله على المذهب) وجهه ان القارئ لا يصدق فيها الخلل بين العلم والميل
 بجم واذ لم يشترط العلم فالتأني الاول زبلي (قوله في الاخرين) أي سواء قرأ في الاولين او في احداهما
 الاول او في الاول خلاف وتفرروا به عن أبي يوسف والاشعري ان اخافا كمالوا استخف في الاولين ذكره ح
 في الباب الاثني (قوله ولو روجه بصنعه) وهو الاستخلاف وهو الصحيح وقبل تصدده انه وحسب في الاثني
 عشرية ح عن العناية (قوله ولو تقديرا) أي ولا تقدير في حق الاثني لانعدام الاهلية قد استخلف
 من لا يلزمه الامامة قدست صلاتهم امامة الامام فلا نه عمل كثير وصلاة القوم مبينة عليها بجم (قوله
 وصحت الخ) محتمزة قوله واذا اتقوا الخ واحتجنا بصحيم عن قول أبي حازم لا يجوز صلاة الاثني قاسما على المسئلة
 الاولى لقدرة على القراءة بالاعتقاد ما تشارى وصح في الهداية الاول وقال لانه لم يظهر منه ما رغبة في الجماعة
 اه وحاله أنه انما اعتبر قد رجع على القراءة بالاعتقاد ما سنده ظهرت منه ما رغبة في الجماعة كما أشار إليه في الكفاية
 وظاهره أنه لا يثبت من الرغبة من كل منهما حتى لو حلت من احدهما لا يمكن وبه انفع ما في ح من أن ما ذكر

مطلب
 المواضيع التي تصد فيها صلاة
 الامام دون المؤتم

(كما يلزم الامام اخبار القوم
 اذ التهم وهو محدث او جنب)
 اذ قد شرط اوركن وهل عليهم
 اعادة ان هذا لا تم والا بدت
 وغسل لا تصقه باعترافه ولو زعم
 أنه كافر لم يقبل منه لان الصلاة
 دليلا على الاسلام او بغيره بالقدرا
 الممكن بسلامه او بكتابه او بوسل
 على الاصم) لومعين والام
 لا يلزمه بجم من العراج وصح
 في جميع الفتاوى عدمه مطلقا لكونه
 عن خطاه مفتوحة لكن الشروع
 صرحه على الفتاوى واذا اتقوا
 أي وقارئ يأتني) تصد صلاة
 الكل لقدرة على القراءة بالاعتقاد
 بالقارئ سواء علم به او لا فاولا
 على المذهب او استخف الامام
 اتقا في الاخرين) ولو في التشهد
 أما بعده فصح بغير وجه بصنعه
 (تصد صلاتهم) لان كل ركعة
 صلاة فخلاص من القراءة ولو
 قدسوا (وصحت لوسم كل من
 الاثني والقارئ وحده) في الصحيح

عن الهداية يقتضى أنه لو اقتدى اتى بمجه وصلى قارئ وحده لا تصح صلاة الاثنين لظهور وجهها فى الجماعة
 اه ويدفعه أيضا ما فى النسخ عن الكافي اذا كان يجزؤه قارئ ليس عليه طلبة واستظهاره لانه لا ولاية له عليه
 للزوم وانما ثبت القدرة اذا صادفه حاضر امطوا ٥١ وفى شرح المتن عن الخط اذا كان القارئ على باب
 المسجد أو جوار المسجد والاتى فى المسجد بسلى وحده جائز بلا خلاف وكذلك اذا كان القارئ فى صلاة
 غير صلاة الاثنين جائز ولا يقتصر فراغ القارئ بالاتفاق أما لو كان كل منهما فى ناحية من المسجد وصلاهما
 متوافقة فذكر القاضى أبو حازم أنه لا يجوز وفى رواية يجوز لانه لا يظهر من القارئ رغبة فى اداء الصلاة بالجماعة
 اه فاذا رغب الاتى فى الجماعة دون القارئ لا يلزمه طلبة فبصلى وحده او يقتدى بأى آخر وأرغب لانه
 لا يلزم رغبة القارئ أيضا على هذه الرواية الثانية وهى التى ترجعها عن الهداية فافهم واعلم أن ما صححه
 الشارح هنا مخالف لما مر فى الاثني عشر من أنه متى امكنه الاقتداء لمزمت قتائل (قوله فانها تنفذ فى الاصح
 لما مر) أى من قوله القدرة على القراءة بالاتحاد بالقارئ وتصحيح هذه المسئلة ذكره فى النهاية وهو مخالف
 لما قبله الذى صححه فى الهداية فكان ما قبله شاملا لما ذكره من رعاها وافتتح الاى أو لا تم اشارتى أو بالعكس وروى فى
 النسخ بصلح ما فى الهداية على الصورة الاولى والثانية من هذه الثلاث وفيه نظر فان تحليل الهداية بعدم ظهور
 الرغبة فى الجماعة يشمل صورة العكس أيضا فضلا عما فى النهاية المبني على اعتبار اقتداءه على القراءة بالاتحاد
 وان لم تظهر منهما الرغبة فى الجماعة ونظيره أن هذا مبنى على قول القاضى أبى حازم وذكر العلامة توح
 افندى بعد كلام أقول الذى تحصل لنا من هذا كله أن بعض العلماء ذهبوا الى أن الموجب لقد أصالة الاى
 ترك القراءة مع القدرة عليها بعد طلبة والرغبة فى الجماعة واليه يرجع صاحب الهداية ومن هذا حذوه وإن
 بهنهم ذهبوا الى أن الموجب لقضاء هاترك القراءة مع القدرة عليها بالاتحاد بالقارئ سواء ظهرت الرغبة فى
 صلاة الجماعة أولا واليه مال صاحب النهاية ومن هنا فهو والتحق الأول الذى فى الهداية ولهذا الخط كلام
 أكثر العلماء عليه ثم أباه بملصق من صدر الكتاب عن شرح المتن من أن الأخذ بالصحيح اولى من الأصح لأن مقابل
 الأول فاسد ومقابل الثانى صحيح فتقابل الأصح موافق قائل الصحيح دون العكس والأخذ بما انفصل على أنه صحيح
 اولى (نقطة) تقدم أنه لا يصح اقتداء اى بأخرى قدرة الاى على الشرعية ويصح عكسه فالأخرى أسوأ حالاً من
 الاى فقضى فيه الاسكام المذكورة (فرع) مثل العلامة قاسم فى فتاواه من رجل انخرس ادرك بعض صلاة
 الامام وفاته البعض فأجاب بأن صلاته فاسدة عند الامام جائز عند أبى يوسف وقول الامام هو الصحيح اه
 ثم رأيت المسئلة فى الذخيرة وفرضها فى الاتى (قوله واعلم أن المدرك الخ) حاصله أن المتقدم اربعة أقسام
 مدرك ولا حن فقط ومسبوق فقط ولا حن مسبوق فالمدرك لا يكون لاحقا ولا مسبوقا وهذا بناء على
 تعريف المدرك بمسبوق والمسبوق بالمرورين صلاهما كلمة مع الامام أى ادرك جميع ركعاتها معه سواء ادرك معه
 الشرعية أو أدركه فى جزء من ركوع الركعة الاولى الى أن يقدمه القعدة لاخيرة مواصل معه وقبله وأعلى
 ما فى التبريز تعريف المدرك بمن ادرك أول صلاة الامام فانه قد يكون لاحقا عليه فغال المتقدم امام مدرك
 أو مسبوق وكل منهما اما لاحق أو لا واعلم أن التفرقة بين المدرك واللاحق اصطلاحية وفى اللغة يصدق كل
 منهما على الآخر (قوله من فاته الركعات الخ) المراد بالقوات أنه لم يصل جميع صلاته مع الامام بأن لم يصل
 معه شيئا منها أو صلى بعضها فبدل فى القيمة المتقدم بمسافر فانه لم يقته شي من صلاة الامام بعد اقتدائه به
 ولكنه صلى مع بعض صلاته ففكر لاحقا فى باقيها هذا ما ظهروا على قدره (قوله بعد اقتدائه) متعلق
 بقوله فاته ثم إن كان اقتداؤه فى أول الصلاة فقد يقوته كلها بأن نام عقب اقتدائه الى آخره وقد يقوته بعضها
 وإن كان اقتداؤه فى الركعة الثانية مثلا فقد فاته بعضها ويكون لاحقا مسبوقا أو لا وفى لآخر تقطع عن
 تعريف التبريز المار بكون مدركا لا خافاهم (قوله بعد) متعلق بفاته أيضا (قوله وزوجه) بأن زوجه
 الناس فى الجملة مثلا فلم يسبقه على اداء الركعة الاولى مع الامام وقد روى الباقي فى عليا ثم تابعه (قوله
 وسبق حدث) أى لو تم وكذا الامام اذا الذى المستخف بعضها حال الذهاب الى الوضوء ط (قوله وصلاة
 خوف) أى فى العاطفة الاولى وأما الثانية فمبسوقة اه ح (قوله ومقيم الخ) أى فمولا حن بالنظر
 للاخيرين وقد يكون مسبوقا أيضا كما اذا فاته أول صلاة أيامه المسافر ط (قوله فانه يضيى ركعة) لأن

(خلاف حضور الاى بعد اقتراح

القارئ اذا لم يقتدبه وصلى مفردا

فانها تنفذ فى الاصح) لما مر

(واعلم أن المدرك من صلاها

كاملة مع الامام واللاحق من فاته)

الركعات (كلها او بعضها) لكن

(بعد اقتدائه) بعد ركعته وزوجه

وسبق حدث وصلاة خوف ومقيم

التم بمسافر وكذا بلا عذر بأن

سبق امامه فى ركوع وسجود فانه

يضيى ركعة

مطلب

الاخذ بالصحيح اولى من الاصح

مطلب

فى أحكام المسبوق والمدرك

واللاحق

مما لو أن بالركوع أو السجود
أو بهما مع الامام أو قبله أو بعده ٣

قوله الأول أن يركع ويسجد قبل
الامام لا يقال أن ذلك مفصل لصلاته
لأن المسبوق إذا انفرد ركعة عن
إمامه فقدت صلاته لا ناقول
الركوع والسجود ليس ركعة ثالثة
لأن من أركان الركعة القيام أيضا
وقد تابع إمامه فيه وانما خلفه في
جزء الركوع والسجود أنه منه

وسمكه كزم غلا يأتي بقراءة
ولا هو ولا يغيره فيه إمامة
ويبدأ بقضاء ما قبله عكس
المسبوق ثم يتابع إمامه أن
يمكن أدراكه والاتباع ثم صلى
ما تابعه بقراءة ثم ما سبق به
بما كان مسبوقا أيضا ولو عكس
صع وان لم يترك الترتيب (والمسوق
من سبقه الامام بها أو غيرها
وهو مفرد)

قوله لاتباعه إمامه أي بالتفرد
إلى الركعة الأولى التي صلاها
الامام قبل اقتدائه هذا اللاحق به
فلذا يسجد على رأسها كاقبل
إمامه اه منه

قوله قلت وبني الخ حاصل أن صور
العكس خمسة فصار جملة الصور
الممكنة ستة هذه الصورة

نام أدرك سبق

ن	د	س
ن	س	د
د	ن	س
د	س	ن
س	ن	د
س	د	ن

اه منه

الركوع والسجود قبل الامام لفروقت قبل ما في الركعة الثانية إلى الأولى وما في الثالثة إلى الثانية وما في الرابعة
إلى الثالثة بقيت عليه ركعة هو لاحق فيها هذا وقد ذكر في الثانية وغيره المسئلة على خمسة أوجه الأول
أن يركع ويسجد قبل الامام وهو ما ذكرنا الثاني أن يأتي بماء معه وهو ظاهر الثالث أن يركع معه ويسجد قبله
فانه يقضي ركعتين لانه يلتحق بسجدة ما في الثانية يركع في الأولى لانه كان مستترا ويقف ركوعه في الثانية
لوقوعه عقب ركوعه الأول بلا سجود بني عليه ركعة ثم ركوعه في الثالثة مع الامام يعتبر بيلتصق به وسجوده
في رابعة الامام فيصير عليه الثانية والرابعة فيقتضيهما ركعتين لأن سجوده في الأولى لم يفتقل سجودا ثانية
إلى الأولى وتبقى الثانية بلا سجود قسطل لأنها بقيت قياما وركوعا بلا سجود ثم لما ركع في الثالثة معه
وسجد قبله لم يفسد سجودا فافضل في الرابعة كذلك اتفق سجود حال في الثالثة وبطلت الرابعة ففقد صلى ركعتين
ويقضي ركعتين بالقرأة اربع أن يركع قبله ويسجد معه فانه يقضي أربع ركعات بالقرأة لأن السجود مع
الامام اذ لم يتقدمه ركوع معه غير معتبر الخ لمس أن يأتي بماء معه ويدركه الامام فيركعها وهو جائز لكنه
يكروه اه ملخصا أقول وانما لم يتقل في الوجه الثالث سجود الركعة الثالثة إلى الثانية بل بطلت لأنها لم يبق
فيها سوى قيام وركوع حل لا قبل تمام الركعة الأولى فلذا بطلت ولم تكمل بسجود الثالثة كما يؤخذ من فروع
في التثنية عن اهلقة لور كع مع الامام ولم يسجد على السجود حتى قام الامام في رابعة الثانية ويسجد فيها
أربعا فانه يكون سجودا من قبل الأولى ويسجد الركعة الثانية لأن القيام والركوع الثاني لا يحسبان من الصلاة
لأنهما حل قبل تمام الركعة الأولى (قوله وسمكه) أي اللاحق (قوله عكس المسبوق) أي
في الفروع الأربعة المذكورة فانه اذا قضى ما قبله يركع ويسجد واداسه سابقه ويتغير فيه لو كان مسافرا
ونوى الإقامة ويتابع إمامه قبل قضاء ما قبله فافهم ويضاف اللاحق في صورة آخره كورة في التبر وال
في البدائع ولو فوضا اللاحق وقد فرغ إمامه ولم يقعد في الثانية لا يقعد فيها وانه الامام فمما هو أعلى من القعدة
وهو القيام لانه خلفه تقديرا (قوله ثم يتابع) عطف على يبدأ (قوله ان يمكنه أدراكه) فدل قوله وبدأ
ثم يتابع وقوله والاتباع الخ تشرح مفهوم هذا الشرط وليس يصح والعباد اهل قوله ان يمكنه
أدراكه بقوله ان أدركه مع اسقاط ما بعده حتى التعبير أن يقول وبدأ أيضا ما قبله بالقرأة عكس المسبوق
ثم يتابع إمامه ان أدركه ثم ما سبق به الخ في شرح النية وسمكه أنه يقضي ما قبله أولا ثم يتابع الامام ان لم
يمكن قد فرغ اه وفي التفاد اذا فوضا ورجع يبدأ بما سبقه الامام به ثم ان أدركه الامام في شيء من الصلاة يصح
معه اه وفي البر وسمكه أنه يبدأ أيضا ما قبله بالقرأة ثم يتابع الامام ان لم يفرغ وهذا واجب لا شرط حتى لو
عكس يصح فلونام في الثالثة واستيق في الرابعة فانه يأتي بالثالثة بالقرأة فافهم انها مع الامام الرابعة
وان فرغ منها الامام صلاها وحده بالقرأة أيضا فلونام يتابع الامام ثم يقضي الثالثة بعد سلام الامام مع وأثم اه
ومنه في التبر لبالية وشرح المثل لبقا في وهذا المثل مما اضلل التبية عليه جميع معنى هذا الكتاب والحمد لله
مهم الصواب (قوله ثم ما سبق به بها الخ) أي ثم صلى اللاحق ما سبق به بقراءة ان كان مسبوقا أيضا بان
اقتدى في أثناء صلاة الامام ثم نام مثلا وهذا بيان لقسم الرابع وهو المسبوق اللاحق وسمكه أنه يبيد اذا
استيقظ مثلا ما نام فيه ثم يتابع الامام ثم يركع في الثانية ثم يقضي ما قبله اه بيانه كافي شرح التبية وشرح الجمع أنه
لو سبق ركعة من ذوات الأربع ونام في ركعتين صلى أولا ما تابعه ثم ما أدركه مع الامام ثم ما سبق به قبلي
ركعة مما تابعه مع الامام ويقعد متابعه لاتباعه رابعة وكل ذلك بتغير القراءة لانه مقدّم ثم يصل الركعة التي سبق بها
يصل التي اتبعتها ويقعد متابعه لاتباعه رابعة وكل ذلك بتغير القراءة لانه مقدّم ثم يصل الركعة التي سبق بها
بقراءة الفاتحة وسورة الاصل أن اللاحق يصل على ترتيب صلاة الامام والمسبوق يقضي ما سبق به بعد
فراغ الامام اه (قوله ولو عكس) أي بان يشتد بما تابعه ثم يقضي ما سبق به مما أدركه أو يشتد بما سبق به بما
أدركه ثم بما نام أو يشتد بما سبق به بما نام ثم بما أدركه كافي شرح الجمع قلت وفي صورتان من صور العكس أيضا
أن يشتد بما أدركه ثم بما نام ثم بما سبق أو يشتد بما أدركه ثم بما سبق ثم بما نام (قوله مع وأثم) أي خلافا
لغيره فندد لا يصح وعندنا يصح لأن الترتيب بين الركعات ليس فرضا لنا قبل مكر في جميع الصلاة وانما
هو واجب (قوله والمسبوق من سبقه الامام بها) أي بكل الركعات بان لا يقتدى به بعد ركوع الأخيرة وقوله

او بعضها أي بعض الركعات (قوله حتى الخ) فترجع على قوله منفرد فيما يقضيه بعد فراغ امامه فباق
 بالشأن والتعذر لانه لفراغة ويرى لانه يقضي أقل صلاته في حق التامة كما يأتي حتى لو ترك الفرائد غدت
 ومن أحكامه أيضا ما من أنه لو حاذته مسبوقة معه في قضاء ما سبقه لا تصد صلاته وأنه يفرغ منه بنية
 الإقامة ويلزمه السجود اذا ساقها يقضيه كما يأتي وفرض ذلك مما يؤيد تناوضا وقد اوضح أحكامه في الصبر
 في الباب الاخير (قوله أي بعد متابعتها لامامه الخ) متعلق بقوله يقضيه أي ان محل قضاءه لما سبق به ثم تابع امامه
 بعد متابعتها لامامه فيما ذكره عكس الاصح كما لم يكن هنا لو عكس بأن قضى ما سبق به ثم تابع امامه
 فقيه قولان محصنان واستظهر في الصبر وجه الشراح القول بالفساد قال لموافقة القاعدة أي قولهم
 الانفراد في موضع الاقتداء مفيد كمنعه لكن في حاشيته للبر الرمي عن البرازية أن الأول أي عدم الفساد
 أقوى لسقوط الترتيب وشرح الشيخ امما عكس عن جامع الفتاوى يجوز عند المتأخرين وعليه الفتوى اه
 وهو جزم في القبض (قوله ويقضي أقل صلاته في حق قراءة الخ) هذا قول محمد كما في ميسوط السرخسي
 وعليه انصرف في الخلاصة وشرح الطحاوي والاصمعي والفتح والدرر والبحر وغيرهم وذكر الخلاف
 كذلك في السراج لكن في صلاة الجليلي أن هذا قولهم لما وقعه في شرح الشيخ امما عكس في القبض عن
 المبسوط لو أدركه في ركعة الراعي يقضي ركعتين يسألونه وسورة ترتشده ثم يأتي بالثالثة بغائصة خاصة
 هذا في شعبة وقالوا ركعة بغائصة وسورة وترتشد ثم ركعتين ولا حاشا بغائصة وسورة وثانيها بغائصة خاصة
 اه وظاهر كلامهم اعتماد قول محمد (قوله وترتشد فيها) قال في شرح المنية ولو لم يبعد جاز استسنا
 لا حاشا ولم يلزمه سجود السهل لكون الركعة الأولى من وجبه اه (قوله الا في اربع) استسنا من قوله
 وهو منفرد فيما يقضيه (قوله لا يجوز الاقتداء به) وكذا لا يجوز اقتداءه بغيره كما في الفتح وبقوله ولا حاجة
 الى زيادته لأن المنفرد كذلك (قوله وان صرح استخلافه الخ) أي اذا سبق امامه حدث فاستخلفه يصح
 وذكره المشتغل في الدرر واعترض في الصبر بان الكلام في المسبوق حالة القضاء ولا يتصور استخلافه فيها
 وأجاب عنه في التهر بما أشار اليه الشراح بقوله في حذائه الخ يعني أن التمهيد في قوله وان صرح استخلافه
 عائدا للمسبوق من حيث هو لا يقيد كونه في حالة القضاء الذي الكلام فيه لانه في حالة القضاء لا يمكن
 استخلافه (قوله فلا استثناء أصلا الخ) يعني أن ما في الاشياء من أن قولهم لا يجوز الاقتداء بها للمسبوق
 يستثنى منه أي يصح استخلافه ليس في محله لأن صحة استخلافه انما هي قبل سلام امامه وعدم صحة الاقتداء به
 بعده فلا استثناء والصب من صاحب الصريح اعترض على الدرر بما ذكره وقد جزم به في اشباعه (قوله
 ثم لو نسي الخ) حاصله أنه لو اتقذى انسان محال لمقام قد حلى بعض صلاته فلا قاما الى القضاء نسي احدهما
 عدما سبق به فقفى ملاحظا لآخر بلا اقتداء به مع كافي التماسه والفتح خلافا لظاهر القنية ولما نسي
 عليه في الوهابية من الفساد وجزم به في جامع الفتاوى ووفق ابن التفتة بصل السائق على الاقتداء وبكونه
 قولنا لا ايجعل به فافهم (قوله لاجتماع) أي مع أن المنفرد لا يأتي بها عند أي حنفية رجه الله تعالى
 ح (قوله بخلاف المنفرد) فانه لا يصح مستانفا لأن الثانية عن الاولى من كل وجه أما المسبوق
 فتكون قد انتقل عن صلاة هو منفرد فيها من وجه الى صلاة هو منفرد فيها من كل وجه فإتراء الاولى
 (قوله ولو قبل اقتدائه) متعلق بهو أي ولو كان مهو امامه حصل قبل اقتدائه به لأن السهو وارث قصاف في
 تركه الامام وهو تدعى تحريره طبعه داخل النصان في صلاته أيضا ولو لم يصح معه يجب عليه السجود في
 آخر صلاته كما يأتي لأن ذلك النصان لا يرفعه سواء (قوله فطعمه أن يعود) أي ما لم يقصد الركعة بقصد كما يأتي
 واذا عاد الى المتابعة ارتضى ما فعله من قيام وقراءة وذكره لو وقع قبل صيرورته منفردا حتى لو نسي عليه من
 غير عادته فسدت صلاته كما في شرح المنية (قوله ويضي أن يصير الخ) أي لا يقوم بعد التسلية او التسلية بل
 يتلوا فرائض الامام بعدها كما في القبض والفتح والبحر قال الزيدوني في الغظم يكس حتى يقوم الامام الى
 طوقه ويستند الى الحراب ان كان لا تطلع بعدها اه قال في الحلة وليس هذا بالزام بل المقصود ما فهم
 أن لاسهو على الامام او يوجد ما يقطع حرمة الصلاة اه وقده في الفتح ببناء اذا اتقذى بن يرى سجود
 السهو بعد السلام ما اذا اتقذى بن يراه قبله فلا واعترض في الصبر بان الخلاف بين الامة انما هو في الاولوية

حتى ينفق ويخون ويقرأ وان قرأ مع
 الامام لعدم الاقتداء بها الكراهية

مفتاح السعادة (فيما يقضيه)

أي بعد متابعتها لامامه فلو قبلها

فلا يظهر الفساد ويقضي اقل

صلاته في حق قراءة وآخرها في حق

تشهد فقد دلركعة من غير جزم في

بركتين بغائصة وسورة وترتشد

بينهما وبرابعة الراعي بغائصة

فقد ولا يقعد قبلها (الا في اربع)

فكمقد احداهما لا يجوز الاقتداء

به وان صرح استخلافه في حذ

ذاته لاحالة القضاء فلا استثناء

اصلا كما يزعم في الاشياء ثم لو نسي

احد المسبوقين فقفى ملاحظا

لا غير لا اقتداء صرح (و) ثانيها

يأتي تكثيرات التشريع اجماعا

(و) ثالثها (و) كبري استئناف

صلاته ويطلبها يسير مستانفا

وقامعا للاولى بخلاف المنفرد كما

سبق (و) ولعلها (و) فقام الى

قضاء ما سبق به وعلى الامام

بعد تأخره ولو قبل اقتدائه

فعليه أن يعود وبني أن يصير

حتى ينضم له أو لا وهو على الامام

فربما اختار الإمام الشافعي أن يبعد بعد السلام جلا الجلساء قلدا لمطرق الاستئذان اه وفيه بعد
 فان الظاهر مراعاة المسبب في مذهبه (قوله ان قبله قعود الامام الخ) قيد بقعود الامام لانه لو رفع
 رأسه من السجدة قبل امامه وتعد وقاعدته وقام قبل أن يقعد امامه قدر التشهد لم يعتبر قعوده حتى لو كان
 مدر كاسلم في هذه الصورة لم تنع صلاته ثم المراد بقدر التشهد قدر قرأه انه الى عبده ورسوله بأسرع ما يكون
 لا قرأه بالفضل كما ذكر في فرائض الصلاة (قوله لا) أي لا يتعدى اذاء قبل قعود امامه من قام وقراءه وانما يعتد
 بما اذا عبده قال في الفتح ولو قام قبله أي في قدر التشهد قال في التوازل ان قرأ بعد فراغ الامام من التشهد
 ما يجوز به الصلاة جاز ولا خلاف في المسبوق بركعة او ركعتين فان كان ثلاث فان وجد منه قيام بعثته
 الامام جاز ان لم يقرأ لانه سيقرأ في الباقيين والقراءة تفرض في ركعتين اه ونعمانه في سوا المنيّة وشرحها
 ومبني هذا على أنه لا يعتد بقيامه قبل فراغ امامه فكانه لم يقم وبعده بغير تأمنا فان وجد منه حثت القراءة
 والقيام جازا ولا خلاف في الرمي (قوله وركعه قريعا) أي قيامه بعد قعود امامه قدر التشهد لجواب متابعته
 في السلام (قوله كسوف حدث) أي خوف سبب الحدث (قوله وخروج) عطف على حدث (قوله
 وبعده وعيد ومعدور) معطوفات على فجر ح (قوله ونعمان) عطف على حدث وسككنا مرور ح
 (قوله فان فراغ الخ) أي اذا قام بعد قعود امامه قدر التشهد ففتنى ما سبق به وفراغ قبل سلام امامه ثم تابعه
 في السلام قبل تصد وتيل لا وعليه الفتوى لانه وان كان اقتداء او بعد المخارقة مفيد لكن هذا مفيد بعد
 الفراغ فهو كتجدد الحدث في هذه الحالة منع وبصر ومقتضى التحليل ان المتابعة انما كانت في السلام فقط
 كما هو ظاهر كلام الشارح أيضا فلو بعد متابعته في القعدة والتشهد فغسله لا يكون اقتداء قبل الفراغ (قوله
 ولو لم يبعد) مقابل قوله قبله ان يعود (قوله عبد السهو) أي في قوله وعلى الامام سجدة ناسهو (قوله فرضت
 المتابعة) لان المتابعة في الفرض فرض ما في الصلوة فظاهر ما في التلاوة فلا يحتاج رفع القعدة والقعدة
 فرض فالتابعة فيها فرض اه ح والحاصل أنه اذا بقيت ما قام اليه بسجدة لم يصرفه عن ركعتين
 بان لم يتابع الامام فيها بتركه وان وجد منه قيام وقراءة بعد فراغ الامام من التشهد فغسله لا يكون اقتداء
 الصلاة جازت سلامه ولا فلا يزال يعود امامه الى التلاوة وان رفعت القعدة فغسله كان تمام الى قضاء ما سبق به قبل
 فراغ الامام من التشهد اه ولم يذكر مثل ذلك في الصلوة لانها ركعتين المتابعة فيها مفيد مطلقا بخلاف
 التلاوة لانها واجبة تأمل (قوله وهذا كله) أي عود المسبوق ومتابعته لمامه في السجدة والصلوة
 والتلاوة ح (قوله مطلقا) أي تابع اول متابع لانه افرده عليه وكان السجدة والقعدة وهما جاز
 عن متابعته بعد اكمال الركعة فخر وبهر (قوله ان تابع) للمتابع المتابعة من فرض ما لا قبل الركن ح (قوله
 والا) أي وان لم يتابع فيما لا تشد اما في السجدة فلا لها واجبة ولا ترفع القعدة وانما ترفع التشهد وهو
 واجب ايضا وتزل المتابعة في الواجب لا يوجب الفساد وما في التلاوة فلا لها واجبة ورفعها القعدة كان بعد
 استحكام اتمام المسبوق فلا يلزم اه ح أي لا يلزم حكم الامام في رفع القعدة كالوارثة امامه بعد
 اتمامها اذ ارجح الى الجملة بعد ما صلبهم الظاهر بجماعة ارتضى في حقه لاحقهم ونعمانه في الفتح وسهو البدائع
 (قوله ولو لم يسأها) قبله لانه لو لم مع الامام على طن أن عليه السلام معه فهو سلام عقد فقد كافي الصر
 عن الظهيرة (قوله لزم السهو) لانه منفرد في هذه الحالة ح (قوله والا) أي وان سلمه معه او قبله
 لا يلزم لانه مقتضى هاتين الحالتين ح وفي شرح المنية عن المحيط ان سلم في الاولى مقارنا للسلام فلا هو عليه
 لانه مقتد به وبعده يلزم لانه منفرد اه ثم قال فعل هذا اربابا لمصلحة حقيقة تروى نادرا والرفع اه قلت
 بشرائ ان الغالب يوم السجود لان الغالب عدم المصبة وهذا مما ينقل عنه حكيم من الناس فليسته له
 (قوله ان بعد القعود) أي قعود الامام القعدة الأخيرة (قوله قصد) أي صلاة المسبوق لانه اقتداء
 في موضع الافراد ولان اقتداء المسبوق بغيره مفيد كما ذكر (قوله والا) أي وان لم يقعد وتابعه المسبوق
 لا تصد سلامه لان ما قام اليه الامام على شرف الركن ولعدم تمام الصلاة فان قد جاز بسجدة اقبلت سلامه
 فلا كان ضم اليها سادسة ينسب للمسبوق أن يتابعه ثم يقتضى ما سبق به ويكون له نافلة كالامام ولا قضاء عليه

ولو قام قبل السلام هل يعتد بآداه
 ان قبل قعود الامام قدر التشهد
 لا وان بعده ثم وركعه قريعا لا العذر
 كسوف حدث وخروج وقت فجر
 وبعده وعيد ومعدور وقام مئة
 مسح وسور ما بين يديه فان فرغ
 قبل سلام امامه ثم تابعه فيه صحت
 (ولو لم يبعد كان عليه ان يبعد)
 السهو (في آخر صلاته) استحسانا
 قيد بالسهو لان الامام لو ذكر
 سجدة صليبة او تلاوة فرضت
 المتابعة وهذا قبل قيد ما قام
 اليه بسجدة اما بعده فتفسد
 في صليبة مطلقا وكذا في تلاوة
 وهو ان تابع والا لو سلم سابعا
 ان بعد امامه لزم السهو والا لا
 ولو قام امامه لخامسة متابعه
 ان بعد القعود فتفسد والا لا حتى
 يقعد لخامسة بسجدة ولو طن
 الامام السهو فبعد متابعه فبان
 أن لاسهو

لأنه لا يشترع فيه قصداً ربي (قوله فالأشبه الفساد) وفي القبيض وقيل لا قصد وبه يفتى وفي
البحر من الظهيرة قال الفقيه أبو الليث في زماننا لا تفسد لأن الجهول في القراءات غالب اه واقه أعلم

(باب الاختلاف)

مناقبه للأمامة ظاهرة ولذا ترجم به عادلاً جمالي الهداية وغيره من الترجمة باب الحدث في الصلاة لأنها ترجع
بالسبب لأحكامه والأول أولى لأنه ترجمة بالحكم ولما كان الاختلاف مشروطاً بكون الحدث غير مانع
لبنائه ذكر الشارح شروط البناء لأنه في الحقيقة منه من الخلقة على ما صلاها الإمام (قوله كون الحدث
سماوياً) هو ما لا اختيار للعدفيه ولا في سببه كإتيان في التشرع فخرج بالأول ما لو أحدث عداً بالناس ما لو كان
بسبب شجرة أو عصاة أو سقوط حجر من رجل مشى على نحو مطبخ فافهم (قوله من بدنه) احتراز عما إذا أصابه
من خارج نجاسة مائعة وفيه إطلاق الحدث على العبر وهو يتسامح على أن النجاسة المائعة من غير سبق حدث
تمنع البناء سواء كانت من بدنه أو من خارج كما في البحر وأيضاً النجاسة غير داخل لأن الكلام في الحدث وقد يقال
احترازه عن الجنون فإنه حدث من غير البدن إذا كان من الجن لا من مرضه والأكامن من البدن كالانجاء
تأمل (قوله غير موجب للفعل) خرج ما إذا أنزل وتكره وغيره (قوله ولا نادى وجود) خرج نحو الحقيقة
والانجاء (قوله ولم يؤذ ركعاً مع حدث) خرج ما إذا سبقه الحدث ما جاز فرفع راحه فاصد الاداء أو قرأها
(قوله أو منى) خرج ما إذا قرأ آتياً (قوله ولم يفعل منافياً) خرج ما إذا أحدث عداً بعد السجوى
(قوله أو فعله منه بد) خرج ما لو قضى ما غير غير إلى العبدته باكثر من قد وصفين بلا عذر (قوله ولم يتراخ)
أما لو تراخى قد راداً ركن بعد ركعة أو زل ولم يفته يني وكذا لو كان حدثه بالترويض فكت زماناً متباعدة لأن
فسادها بالكت لو جرداً من مناهج الحدث والثالث حال لومه غير مؤشراً شرح المتن (قوله كفتى) مدة
مسحه وكروية التيمم ما دون خروج وقت لصاحبه يجر (قوله ولم يذ كفاتة الخ) أما لو ذكراً فلا يصح تناؤه
حقاً بل قد ولد أنه نضاً عاقب التذ كركها هو المشرع فسدت الوقتية وإن أخر ما حتى خرج وقت السادسة
لم يبق صاحب ترتيب فصيح البناء فافهم (قوله ولم يذم الموقت في غير مكانه) الموقت يشمل الإمام الذي سبقه الحدث
واستخلف فاته موقتاً قبله فاته موقتاً فاذ أوصا وكان امامه لم يفرغ من صلاته قطعية أن يعود ويؤتم صلاته خلف امامه
أن كان بينهما مانع الاعتداء حتى لو أتم في مكانه فسدت وأما التفرغ في غير العود وعدمه (قوله غير صالح
لها) كصبي وأمرأة وأتى فإذا استخلف أحدهم فسدت صلاته وصلاة القوم لأنه عمل كثير ليس من أعمال
الصلاة وصيأتي تمام الكلام على هذه الشروط كلها (قوله سبق الإمام حدث) أي حقيقة أو الظن سبق
الحدث ثم ظهر عدمه فسأق أنه قصد صلاته وإن لم يصرح من المسجد إذا استخلف لأنه جعل كثير (قوله
لا اختيار للعدفيه الخ) صفة كاشفة لقوله سماوى ح أقول والتاخر من كلامهم أن المراد بالبعد عند هبما
ما يشمل المعلى وغيره وعند أبي يوسف المراد به المعلى في حاشية فوح عن المحيط لو أصاب المعلى حدث بغير فعله
بأن أصابه بدقة أي من طين فشجته لا يني عنده سماوى عند أبي يوسف أنه لا يمنع فيه فصار كالسجوى
ولهما أنه حدث حصل بسبب العباد ولا يوجب وجوده فلا يعلق بالسجوى ولو وقع عليه مدرن سطح أو كان يصلى
تحت شجرة فوقع عليه الصلابة أو السفر جعل فشجته أو أصابه شوك المسجد أو ماء قبل يني لأنه حصل
لا يصنع العباد وقيل على هذا الخلاف لأن السقوط بسبب الوضع والابتن وقال في الظهيرة ولو سقط من
السطح مدرن فمضى رأسه أن كان يبرور وما استقبل الصلاة خلافاً لأبي يوسف وإن كان لا يبرور وما قبل يني
بلا خلاف وقيل على الاختلاف وهو الصحيح اه قال الخليل الرمى بعد كلام الظهيرة أقول علمه أن الصحيح
عدم البناء مطلقاً ويقاس عليه وقوع السفر جلة فإن كان جهراً فعلى الخلاف والاختلاف يني بلا خلاف والصحيح
أنه على الخلاف اه (قوله كسفر جلة الخ) تمثيل للمنى وهو مانع اختيار للبعد فقد قل في البحر الاختلاف
في وقوع سفر جلة أو طوية من سطح ثم نقل تصحيح عدم البناء إذا سبقه الحدث من عطائه أو تعضه ونقل
الرمى من شرح المتن أن الظاهر عدم البناء في التمتع دون الطمان وما في التبريلالية وتبعه الحشى من أنه
في البحر صحيح البناء فيها ليس بالواقع فافهم (قوله غير مانع للبناء) نفت حدث وخروج به ما إذا كان الحدث
مانعاً للبناء بأن كان الحدث واحداً من اشداد الأشياء الثلاثة عشر وهو ما أشهر إليه بقوله كفاتة سماوى ح

فالاشبه الفساد لا تقدم على موضع
الاختلاف

(باب الاختلاف)

أصل أن لجواز البناء ثلاثة عشر
شروطاً كون الحدث سماوياً من
بدنه غير موجب للفعل ولا نادى
وجود ولم يؤذ ركعاً مع حدث
أو منى ولم يفعل منافياً أو فعله
منه بد ولم يتراخ بلا عذر ركعة
ولم يظهر حدثه السابق كفتى
مدة مسحه ولم يذ كفاتة وهو ذو
ترتيب ولم يذ الموقت في غير مكانه
ولم يستخلف الإمام غير صالح لها
(سبق الإمام حدث) سماوى
لا اختيار للعدفيه ولا في سببه
كسفر جلة من شجرة وكعدمه
نحو عطائه على الصحيح (غير مانع
للبناء) كفاتة سماوى (ولو بعد
الشهد

(قوله يأتي بالسلام) قال ابن الكمال صرح بذلك في الهداية وهذا صريح في أنه لا اختلاف إلا ما بين هنا
 إذ لا اختلاف لهما في وجوب التسليم اهـ وأراد به الرد على صدر الشريعة ومن لا يخبره حيث عقلا بأنه لم يتم
 صلاته لأن الترويج يصنع فرض عنده ولم يوجد وعندهما تحت أي فلا يستحق رده في البقرة أيضا
 بأن هذا قول بعض الشايخ وفي كلام صاحب الهداية إشارة إلى أن المختار قول الكرخي وهو أن الترويج
 يصنع ليس بفرض اتفاقا (قوله استخف) أشار إلى أن الاستخلاف حق الإمام حتى لو استخف القوم
 فالخطيئة خلفته فن أقدي بخلفتهم فسدت صلاته ولو قوم الخطيئة فيه ان قبل أن يقوم مقام الأول
 وهو رأى الأول في المسجد جاز وأن تقدم القوم واحدا أو تقدم نفسه لعدم اختلاف الإمام جاز أن يقوم مقام
 الأول قبل أن يخرج من المسجد ولو خرج منه فسدت صلاة الكل دون الإمام كذا في الخاتمة ولو تقدم رجلان
 فالأسبق أولى ولو قدمهما القوم فالعبرة فلا كبروا واستوفوا فسدت صلاتهم وعقابه في التبر (قوله أي جازة
 ذلك) حتى لو كان المأ في المسجد فانه يتوضأ ويؤتي ولا حاجة إلى الاستخلاف كما ذكره الزيلعي وإن لم يكن
 في المسجد فالأول الاستخلاف كما في المستحق وظاهر التوثيق أن الاستخلاف أفضل في حق الكل كما في شرح
 الجمع لابن الملك من أنه يجب على الإمام الاستخلاف صلاته لئلا يفسد صلاة القوم فيه نظر بجر وقد يجب عنه جافي
 التبر من أنه ينبغي وجوبه عند ضيق الوقت (قوله ولو في جنازة) هو الأصح خبر عن السراج (قوله
 بإشارة) متعلق بقوله استخف قال في الفتح والسنة أن يفعله محدودب التفرغ أخذ باثباته وهم أنه رفع
 (قوله ولو لم يسبق) أشار إلى أن اختلاف الدليل أولى كما يأتي مع بيان ما يفعله الميسوق (قوله
 وشيخنا) هذا إذا لم يعلم الخطيئة أما إذا علم فلا حاجة إلى ذلك بجر (قوله لصود) أي ترك لصود
 وكذا ما بعد من المطوفات ح (قوله ما لم يتقدم الخ) يخص من لم يأخذ كالهدياء وخاصة أن حدة
 الصفوف ان ذهب بجنة أو سيرة أو خلفا وأما ان ذهب أما ما قبله السيرة أو موضع السجود ان لم تكن سيرة
 قال في الفتح أنه الوجه وفي البداية أنه الصحيح قال في الصريح في الهداية من أن الإمام إذا لم يكن يزيد سيرة
 فالغير مشبه مقداره الصفوف خلفه ضعف اهـ لصحح قال الخليلي أن أغلب الكتب على اعتماد
 ما في الهداية فكيف يكون ضعيفا (قوله للنفرد) فان التبريق موضع سجود من الجواب الرابع
 الا إذا سعى أمامه ويزيد سيرة فعلى إخلاص حكم المسجد بجر من البدائع (قوله وما لم يخرج
 من المسجد) فاذا خرج بطلت الصلاة ثم يصح الاستخلاف ولو كانت الصفوف متعة وهو في أثناءها لأن المناط
 ان تخرج وهذا عندنا وعند محمد يصح الاستخلاف من خارج وهو صرح الكمال وغيره في الخلاصة بجعل الصلاة
 قولهما وعدمها قول محمد كذا في الترتيب لئلا ح والمراد بطلان الصلاة صلاة القوم والخطيئة دون الإمام
 في الأصح كما في البر وغيره لأنه صار في حكم المنفرد (تنبه) في القنية من شرح بكر وغيره المساجد العظام
 كسجد المنصورة ومسجد بيت المقدس حكمها حكم الصعاء اهـ (قوله أو الجبانية) هي المصلى العامة
 في الصعاء مغرب (قوله أو الدار) كذا أطلقها في الزيلعي والبر والظاهر أن المراد منها الصغيرة لما قدمناه
 في موانع الاقتداء بأن الصغيرة كالسجد والكبيرة كالصعاء وان المختار في تقدير الكبيرة أربعون ذراعا تأمل
 (قوله لو كان يصلي فيه) أي في أحد المذكورات ح (قوله ما لم يجاوز هذا الحد) أي الصعاء أو المسجد
 وضوء أي فاذا تجاوزا وخرج الامام عن الإمامة والافتقار إلى الملك حتى لو أقدي به انسان مادام في المسجد
 أو في الصفوف قبل الوضوء جاز اهـ (قوله ولم يتقدم احد ولو بنفسه) أشار إلى أنه يصير خطيئة إذا تقدمه
 الإمام أو أحد القوم أو تقدم نفسه كما قدمناه من التبر (قوله مقامه) معمول لهذوف أي فاقام مقامه
 لاقوله يتقدم إذ لا يقال تقدمت مقام زيد ولا تحدث مجلس عمر ولعدم اتحاد ما تقدم ما هذ أو قد يشابهه مقامه
 لأنه لا يصير خطيئة قبل ذلك لكن هذا إذا لم يوافق الخطيئة الإمامة من ساعته لما في الخاتمة وغيره امام
 تقدم رجلان من آخر الصفوف ثم خرج من المسجد أنوى الخطيئة الإمامة من ساعته صار اماما فقصده صلاة
 من كان متقدما عليه فقط وإن نوى أن يكون اماما إذا قام مقام الأول وخرج الأول قبل أن يصل الخطيئة
 إلى مكانه فسدت صلاتهم بطلوا مكان الإمام من امام وشرط جواز صلاة الخطيئة والقوم أن يصل الخطيئة إلى
 الحراب قبل أن يخرج الإمام من المسجد وإذا نوى الخطيئة الإمامة من ساعته وخرج الإمام من المسجد قبل

لما في السلام (استخف) أي جاز
 فذلك ولو في جنازة بإشارة أو جاز
 طراب ولو لم يسبق ويشير بأصبع
 ليقام ركعة وأصبعين ركعتين
 ويضع يده على ركبة ترك ركوع
 وعلى يمينه لصود وعلى يمينه
 لقراءة وعلى يمينه لصود
 تلاوة أو صدره لسور (ما لم يجاوز
 الصفوف لوق الصعاء) ما لم
 يتقدم خلفه السيرة أو موضع
 السجود على المقد للنفرد (وما لم
 يخرج من المسجد) أو الجبانية
 أو الدار (لو كان يصلي فيه) لأنه
 على امامته ما لم يجاوز هذا الحد
 ولم يتقدم احد ولو بنفسه مقامه

أن يصل الخليفة إلى الحرب لم تصد صلاتهم لأنه ما خلا المسجد عن الإمام اه (قوله نأيا الإمامة) قد به
لما في الدنيا به انتفت الروايات على أن الخليفة لا يكون إماما ما لم ينو الإمامة ومقتضاه أنه لا يكتفي بقامه مقام
الأول بدون النيابة (قوله وان لم يجاوز الخ) أي بجواز الخلفه المذكور وهذا ما يقع على مفهوم قوله لم يتقدم
أحدنا يعني أنه على إمامته ما لم يتقدم أحدنا على مقامه نأيا الإمامة فإذا تقدم فقد خرج الأول عن الإمامة
وصار مقتديا به وان لم يجاوز الخلف المذكور (قوله حتى لو تفرخ الخ) يخرج على المفهوم المذكور وهو أنه
إذا تقدم أحدنا على مقامه فقد خرج الأول عن الإمامة وصار مقتديا بالخليفة سواء تجاوز المسجد ونحوه أو لا
وقوله لأنه صار مقتديا به لقوله لم تصد صلاته القوم أي لأنه خرج عن كونه إماما لهم وان لم يخرج من المسجد
ونحوه فلا يضرهم كلامه وحده المسجد ونحوه واستشكل ذلك في الجرماء ذكرنا من أنه إذا استخف
لا يخرج الإمام عن الإمامة بمجرد ذلك ولهذا الوقت الذي به إنسان من ساعته قبل الوضوء فإنه يصح على الصحيح كإتي
المسجد ولهذا حال في الظهيرية والخانية أن الإمام لو وضأ في المسجد وخلفته قائم في الحرب ولم يوتركا
فإنه يأنس بالخليفة ويتقدم الإمام ولو خرج الإمام الأول من المسجد وضأ ثم رجع إلى المسجد وخلفته لم يوتركا
قال الإمام هو الثاني اه ووفق في التمهيد ما ذكرنا على ما إذا لم يبق الخليفة مقام الأول نأيا الإمامة وما هنا
على ما إذا قام مقامه ونوى الإمامة اه قلت لكنه يخالفه ما في الظهيرية والخانية وقد يجاب بأنه لا يخرج عن
الإمامة وهو في المسجد ما يبق الثاني مقامه فإن قام مقامه نأيا بها صار إماما لكنه ما لم يوتركا لم تسأ كد إمامته
من كل وجه حتى إذا وضأ الأول قبل خروجه من المسجد تنقل الإمامة إليه لعدم تأكد إمامته بالخليفة بخلاف
ما إذا فصل منافيا أو أدى الثاني ركعتان الإمامة ثبت الثاني قطعاً بلا انتقال (فيه) علم بحاصر أن شروط
الاستخلاف ثلاثة الأول استبصار شرائط البناء المارة الثاني أن يكون قبل مجاوزة الإمام الخلف المذكور
الثالث أن يكون الخليفة صالحاً للخلافة وأن حكم الاستخلاف صبرورة الثاني إماما وخرج الأول عن الإمامة
وصبرورة في حكم المتقدم الثاني وأن الثاني انحصار إماما وبخروج الأول عن الإمامة بأحد أمرين إما بإقام
الثاني مقام الأول بشرط خلافة الإمام وبخروج الأول عن المسجد حتى لو استخف وجلا هو في المسجد بعد ولم
يبق الخليفة مقامه فهو على إمامته حتى لو جاز رجل فأتى به صد اقتداه ولو أقصد خلافة فقدت خلافة الجميع
وقامه في البدائع (فرع) في التنازعية من الصبرية لو أتم معاملة شافع جيل فأنقته الرعي ولم يدروا
إماميت ولم يستخلفوا أحدنا في الحال فقدت صلاتهم (قوله لم يمتج للاختلاف) لما من أن لم جائز
لأستعين ولأنه ما بقي على إمامته فلم يخل المسجد عن إمام بخلاف ما إذا خرج من المسجد فإن صلاة القوم قد
تخلو مقامه عن إمام ووجد في بعض النسخ زيادة وهي فلو استخف لم تصد صلاته (قوله واستثناه أفضل) أي
بأن يعمل علا خطع الصلاة ثم يشرع بعد الوضوء شرب لالة عن الكفاي وفي حاشية أبي السعود عن شيخه قوله
يعمل ما يقطع الصلاة بل ذهب على القوم فتوضأ ثم كبر شرب الاستئناف لم يكن مستأخفا بل نأيا اه قلت
هذا ظاهره في المنفرد لأن ماؤه هو عن صلاته من كل وجه بخلاف الإمام والمقتدى تأمل (قوله ان لم يكن
تشهد) يعني أن لم يكن قد قدر التشهد فلو حصلت بعده لا تصد صلاته لأنها قد تمت حتى على القول بضرورة
الخروج يصح أنه ما في الحدث العمد فظاهر وأما في الجنون والاختفاء والاحتلام فلا في الموصوف بها لا يخلو
عن اضطراب وأمكن صبره مؤذجا من الصلاة مع الحدث وكيفما كان فالصحيح منه موجود كإتي العبر
وغیره لمسكن اعترض بأن المراد وجوده على باقي الصلاة عدوا لا جدم من هو لا كإتي شرح العلامة المقدسي
(قوله وأخروجه من مسجد) المراد مجاوزة الحدة المتقدم اعترض أن يكون في محراء أو مسجد أو جماعة
أو دار (قوله بلن حدث) بأن خرج منه شيء قلن أنه دم مثلا وظاهره أنه لو لم يكن قلن دليل بأن شل في
خروج ربح ونحوه يستقبل مطلقا لا تحراف هلا بما هو القاس لكن لم أره متقولا بغيره وقيد بظن الحدث لأنه
لو قلن أنه افتتح بلا وضوء أو أن مدة صومه انقضت أو أن عليه قاتة أو رأى سرايا فظنه ما هو مومئيه أوجرة
في ثوبه فظنها بحاجة فأصرف نفسه بالتحراف وان لم يخرج من المسجد لأنه انصرف على سبيل الرض ولهذا
لو تحقق ماؤه يستقبل وهذا هو الأصل والاستخلاف كالخروج من المسجد لأنه عمل كثر يقتل بغيره
لو استخف تخين أنه لم يحدث فقدت صلاته وان لم يخرج من المسجد لوجود العمل الكثير من غيره بخلاف

نأيا الإمامة وان لم يجاوزه حتى
لو تفرخ قاتة أو تكلم لم تصد صلاة
القوم لأنه صار مقتديا ولو كان
الماء في المسجد لم يمتج للاختلاف
(واستثناه أفضل) فهو
عن الخلاف (ورفع) الاستئناف
ان لم يكن تشهد الجنون أو حدث
عدا أو خروجه من مسجد بلن
حدث

ماذا تحقق ماوجه من الصدقات العمل غير مفيد لقيام العذر فكان الاختلاف كالنور من المسجد
 يحتاج لصحة قصد الاصلاح وقيام العذر كذا في العناية (قوله أو احتلام الخ) الاحسن أو موجب غسل
 ليليل المنيح قهستاني وأراد بالاحتلام الامانة لأن خروج المنيح في يوم لا يسي احتلاماً أو أفاضل النوم
 نفسه غير مفيد لكن هذا إذا كان غير عذلي في حاشية فوح اقتدى النوم اما عذر أو لا فالقول بتحسن الوضوء
 وبيع الزنا والثنائي قهستاني ما لا يتحس الوضوء ولا ينع البناء كالنوم فاعلموا وصحوا وساجداً وما يتحس
 الوضوء ولا ينع البناء كاللريض إذا صلى متجنباً عن متحس وضوءه على الصحيح وله البناء فغير العذر لا ينع
 البناء اتفاقاً ما عدا تحس الوضوء أو لا بخلاف العمد اه ملخصاً (قوله لتدبرها) أي ولتعمل الثاني في صورة
 الحدث العمد (قوله إذا حصر) بكسر ثانيه وضعه أو وضعه مبني للفاعل أو للفعول وياته في البحر (قوله
 عن قراءة قدر المقروض) فلو قرأ ما يقبوز به الصلاة لا يجوز الاستخلاف بالإجماع كما في الهداية والرد المحتار
 من كتب المذهب قال في البحر وذكر في المحا بصيغة قيل وظاهر أن المذهب الاطلاق وهو الذي ينبغي
 اعتماد الماصر حوايه في دفع المنيح على امامه بأشياء لا تصد على الصحيح سواء قرأ الإمام ما يقبوز به الصلاة أو لا
 فكذا هنا يجوز الاستخلاف مطلقاً اه وأيد في الشربلية بما في شرح الجامع الصغير أن الاستخلاف
 هنا لا يصد كالقطع والتحق أو فسد قلبه لانه على مسكنين بل لأنه غير محتاج اليه وضاهو محتاج اليه اه قال
 في الشربلية والاستخلاف للاتباع بالواجب وبالمتسكن اه وبه يدفع ما في التفرقة بينهما
 بأن الاستخلاف هنا على كبر بلا حاجة غل وقد يقال الحاشية مسلمة في الواجب وهذا يستفاد لا يبان
 بالسلام أما المتسكن فلا يمكن جعل قوله في الهداية ما يقبوز به الصلاة على ما يشل الواجب كما قد سأل الباب
 الامامة من جعل قول الكافي بتقديم الاصل بشرط حفظه ما يقبوز به الصلاة على ما يشل عدم الكراهة فاقول
 (قوله فاعلم الماحر) عبارة البدائع فانه كل يصلي بالناس بمساعة بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في مرضه الذي توفي فيه فوجد صلى الله عليه وسلم خضة فغسلها الحسن الخ (قوله لما نه) أي النبي
 صلى الله عليه وسلم وما كان جائزاً له يكون جائزاً لاته هو الاصل لكونه قدوة لهم بدائع (قوله وقالوا تصد
 أي لانه يشهد بوجوده فكان كالجناية وقيل انه يتهايل بقرائة عند حاله في البحر والظاهر أن هذا روايت
 (قوله ويمكن الخلاف) أي فيصور الاستخلاف عنده حاله عند الامام ط (قوله لو حصر) أي منع
 عن المنيح في الصلاة بسبب قول الخ (قوله لم أره) كذا في شرح المثلث الثاني عن بعض الافاضل بلفظ هذه
 مسئلة لم تغفر بظلالها ورأيت جهاش الخزان في الشارح قلت ظاهر كلامه لا تعليلهم بورد يعني
 الاستخلاف على خلاف القياس اه أقول ويؤيده ما في البحر حيث قال وقد يانع منها أي من القراءة
 لانه لو أصاب الامام وجع في البطن فاستخف رجلاً لم يميز فلو عذواته صلاة نياز اه فاعادته لو هجر
 عن القيام وعن الركوع والجمود لوجع يمينه فاعاد الجواز اقتداء القائم بالتقاعد فلا حاجة الى الاستخلاف
 فافهم (قوله ولا يستخف الخ) أي ولا يني لو كان منفرداً لانه صاراً يتأبطل صلاة القوم ط عن البحر
 أقول لم أره هذه العبارة في البحر وكنت فيما عرفت عليه لم يذكر حكم صلاة القوم ولا حكم صلاة ما أصابته
 قضاء حاله لانه امامهم صاراً شيئاً أو ما أصابته الامامة في الفصل السابع من الأخيرة ان اقتضى إذا صلى
 بعض صلاة فحس القراءة وصاراً شيئاً فسدت عنده ويستبطلها على قوله ما لا تصدوين عليها استقصانا
 وهو قول زفر اه (قوله صطفى على المنيح) أي على ما دخل عليه حرف المنيح في القرآن وهو قوله تولى (قوله
 ظونه) أي من سبق حذقه فقط في أمواله كان منه ومن خارج فلا ينيح بحر (قوله اذا لم يضره الخ)
 قال في الحاشية قال الامام أبو علي الثاني ان لم يجد من ذلك ثم تصد صلاته والابان تمكن من الاستسقاء
 وغسل البسامة فقت القصر فسدت وكذا المرأة ان اكتشف عورتها أو أعضاءها في الوضوء اذا لم يجد بداً
 من ذلك وقال بعضهم اذا اكتشف عورة في الوضوء لا ينيح وكذا المرأة والعصم هو الاول لأن جواز البناء للمرأة
 منصوص عليه مع أنها تكشف عورتها في الوضوء ظاهراً اه قال روح اقتدى وصحح الزيني الثاني
 والاعتقاد على الصحيح فاضى خان اولي ولهذه اختياره المنصف يعني صاحب الدر اه لمسكن في القوم عن
 الزيني أن القصد مطلقاً ظاهر المذهب (قوله لا دامركا) هذا يقتضي أن الحديث سبق في حالة القيام

(أو احتلام) شوم أو تشكر
 أو قل أو مس بشهوة (أو احتلام)
 أو قهية) لندرجها (وكذا) يجوز له
 أن يستخف إذا حصر عن قراءة
 قدر المقروض حديث أبي بكر
 الصديق رضي الله تعالى عنه قاله
 لما حصر النبي صلى الله عليه وسلم
 حصر عن القراءة فأنشأه فقدم
 التي صلى الله عليه وسلم واتم
 الصلاة فلم يكن جائزاً لما فصله
 بدائع وقالوا تصد ويمكن الخلاف
 لو حصر يول أو فسد ولو هجر
 عن ركوع وجبده على يستف
 كالقراءة لم أره (تجلى) أي لأجل
 جليل أو خوف اعتداء (ولا)
 يستخف أجماعاً (لوني القراءة)
 أصلاً لانه صاراً شيئاً (أو أصاب)
 صطفى على المنيح (بول كبر)
 أي غير مانع من غير سبق حذقه
 ظونه فقط في (أو كشف عورة)
 في الاستسقاء أو المرأة ذراعها
 في الوضوء (إذا لم يضره) فلا يضر
 ثم تصد (أو فر في حالة الذهاب
 أو الجرح) لا دامركا

لا ان القراءة لا تكون ركناً فيه ثم ايت في المراج عن المجتبى احدث في قيامه فصح ذهابها واجبا لم تصد
ولو قرأه نصدت ولو احدث في ذكره هو اصبوحه لا تصد بالقرائة اه وابت منه في كافي النسق فليست قوله
مع حدث اوشى شمر رب ح (قوله في الاصح) متعلق بقوله قرأه وقوله بخلاف تسبيح وسجدة
كافي الربيع اه لو قرأ ذهابا نصد وآيا لا وقبل بالكنس وقيل لو احدث راكعا ووضعه رأسه قال سمع الله
لمن حده لا يني اه يعني وان اراد بهذا الرخ الانصراف لا الاداء والافند وان لم يجمع كايهم على ساق
(قوله او طلب للماء بالاشارة) كذا في متن الدرود مشه في الخلية والبراج واستشكله الشرياني
بمسئله تدوير المار بالاشارة ومسئله ما اذا طلب من الحلي شيء فاشارسه او رآه ثم او لا لا نصد وان
ابن المقول عده حاج ذكر الحلية ان القول بانصد في رد الحلي السلام يصد لم يعرف ان احد من أهل المذهب نقله
بل المتقول عنهم عدمه وقال في البراءة الحق واتخاذ كره بعض المشايخ استنباطا كجاسق في ساه في الباب
الا في حال الشرياني فلا يحد ان يكون عدم الفصد بطلب الماء بالاشارة كذا السلام وغيره بها واجب
الحق بان طلب الماء بالاشارة وقوله منه يصير مجموع ذلك علا كنه الا انه عذبة او اجابة وقومنا في الصلاة
كثيرا بالمعاطاة وليس هذا كذا السلام بالاشارة من تدبر (قوله بالمعاطاة) فبده ظهورا لطلب الماء بالاجاب
والقبول دير (قوله للمعاطاة) علة المستثنى قال في الشريانية وهذا مبيح على احد نصري الفعل الكثير
اه وهو الموراة من بعد لا يشك انه ليس في الصلاة (قوله او تسبان) هو وما يصد عطف على المستثنى
وهو دير اه قال في شرح النية ولو وجد في المحوض موضع التوضي فبما ولى موضع آخر ان لم يجد
كضيق مكان الاول في والا فلا ولو فصد المحوض وفيه ماء اقرب منه ان كان البعد قد رصفين لا تصد وان
اكثر فصدت وان كان عذبة التوضي من المحوض ونس الماء الذي في بيته وذبحا في المحوض ولو كان الماء
يبدا ويقره بغيره بالثلاث ان خرج من البناء على المختار وقيل لا يمنع ان عدم غيره (قوله على المختار) أي
وان لم يكن عنده ماء غيره كما عطف فانهم (قوله الا لصد) وكذا لو فكر من يقدمه صلاة اذا لم يتوضا به
حالي فذكره الاداء كافي التشرية (قوله وضاً) أي ان وجد ماء والا تيم كايهم من قوله في التيم اوبعد
ولو شاء رضى قلت بل صرح به في الدفاع هنا وقال لا اثناء الصلاة بالتيم جاز قالنا او في فان تيم وجد
الماء فان وجد بعد ما عاد الى مقامه استقبل وان قبل في الطريق فاقباص كذلك وفي الاستحسان توضاً
ويبقى اه (قوله فوراً) أي بلا شك قدر اذكر ان بلا عذر كما عطفه (قوله بكل سنة) أي من سن
الوضوء لا ذلك من باب الكاهل فكان من نواحيه فحصل كما يحصل الاصل بدائع فلو فعل اربعاً لا يني تشرية
(قوله بلا ركعة) لكن تصدق ان الاستئناف افضل (قوله كنفرد) افاد ان الكلام الاول في الامام
وأما التقدي فذكر به (قوله وهذا كله) أي فخير الامام بين العود الى مكانه وعدمه (قوله والاعاد
الى مكانه) أي الذي كان فيه او فرسانه مما يصح فيه الاقتداء لانه لا اختلاف خرج عن الامامة وصار
مقتداً بالخطبة كايهم (قوله لو تبسبها مع الاقتداء) لا شرط في الاقتداء اتحاد البضة بدائع (قوله
كاجتدى) أي أصلاً (قوله ان تصد على انبائها) أي ساقى الصلاة كالتفدية فلو تصد بعد جلوسه
قدرا للشهد فصلاة تامة وان بطل وضوءه لم يوجد ما في أثناء الصلاة دون وضوء القوم لم يوجبها بحد
امامهم وقامه في البر وسباني (قوله ولو بعد سبق حدثه) نص عليه الربيع لم يحد فيه خلافاً فيه
رقلاني الملقين انما تطل منه لعدم الغرض بسننه لا اعتداهما ووجه الذك في البراءة اذا في يتألف بعد
سبق الحدث فقد خرج منها صنفه (قوله تمت) أي تمت اذا لا شك انها ناصلة لتلك الواجب ط (قوله
ثم تعاد) أي رجوعاً ط (قوله ولو وجد المنافي) أي سوى الحدث السماوي المتقدم لانه وان كان
متألفاً ليسا لكن الشرع اعتبره ضمناً فافاده ح (قوله بلا منعه) مقابل قوله ان تصد الخ (قوله
ولو بعد بطلت) أي بعد التوضوء والتشهد وتمل ما لو سلم الامام وعليه هو فعرش واحد محاسبي فان وجد
جلت والا فلا ولو سلم القوم قبل الامام بعد ما قد قدر التشهد ثم عرض له واحد منها بطلت صلاة دون القوم
وكذا اذا جدهم وهو لم يسجد القوم ثم عرض له بحر (قوله في المسائل الاثني عشرة) اشترت
هذه النسبة وهي ضا عند أهل العربية لان العدد المركب الحلي انما يجب الى صدره فتقول في خمسة عشر

مع حدث اوشى مختلف حسب
في الاسم (او طلب الماء بالاشارة
اوشاء بالمعاطاة) للمعاطاة او جلوس
ما الى اخر الا قد رصفين او تسبان
او زوجة او كونه بئر الا الاستقاء
بجمع البناء على المختار (او مك
قدراً امكن) وان لم يتوالا
(بصدق الحدث) الا لصدركم
ورعاف (واذا ساقه في البناء
وضاً) فوراً بكل سنة (وي على
مامض) بلا ركعة (وبسب صلاة
نعم) وهو اولى بطلبه لاشي
(او يعود الى مكانه) ليصد
مكانها (كنفرد) فانه غير
وهذا كله (ان فرغ خلفه
والاعاد الى مكانه) فتألف بينهما
ما يجمع الاقتداء (كالتقدي
اذا سبق الحدث) واعلم انه
(ان تصد على انبائها) بعد جلوسه
قدراً للتشهد ولو بعد سبق حدثه
(تمت) فقام فرائضها ثم تعاد لتلك
واجب السلام (ولو) يوجد للمنافي
(بلا منعه) قبل التوضوء وطلب
اختفا ولو (بصد بطلت) في
المسائل الاثني عشرة

المسائل الاثني عشرة

على الرجل أو غيره حتى "وغيره" على "لا نسب إليه" بهر ونهر (قوله عنده) أي عند أي حنفية ووجه
 بطلانها عنده على ما نرى "جه الردى" أن الخروج من الصلاة يصنع المصل فرض عنده لأنه لا يمكن أداء فرض آخر
 إلا بالخروج من الأول وما لا يتوصل إلى الفرض إلا به يكون فرضاً وقال الكرخي "هذا خطأ لأن الخروج
 قد يكون بمصحة كالحديث العمد ولو كان فرضاً لا يختص بما هو قربة وهو السلام فلا خلاف بينهم في أن الخروج
 يصنع ليس فرضاً وإنما قال الإمام بالطلاق في هذه المسائل لم يأتوا وهو أن العوارض الالتمية مفقودة لفرض
 كزوجة المقيم ما فإنه كان فرضه التيمم بقراءة الوضوء وكذلك أقيمت المسائل بخلاف الكلام فإنه فاعل لا مفعول
 والحديث العمد والتمهته ونحوهما من جهة لا مفقودة وأيدى في الأمر بما في الحديث بأن هذه الحنفية من أصحابنا
 وبأنه صححه غير الأئمة لكن قد منّا في فرائض الصلاة عن المسائل الالهية الزكسية على الأئمة عشرة كعلامة
 التبريلاني تأييد كلام الردى بأنه قد منى على افتراض الخروج يصنعه صاحب الهداية وبه التراجع
 وعامة المشايخ وأكثر المحققين والإمام السنّي في الواق والكافي والكنز وروحه وصاحب الجمع وإمام أهل
 السنة الشيخ أبو منصور المازندراني (قوله ووجه الكمال الخ) أقول إن الكمال لم يرحم قوله بما مرصا
 وانما بحث في وجه كلام الإمام على ما قاله كل من الردى والكرخي كما وضعت فيما علقته على الأمر (قوله
 وفي التبريلانية والأظهر قولها الخ) أقول من ذلك التبريلاني في رسالته إلى البرهان ثم رده بأنه لا وجه
 لقهره فضلا عن كونه أظهر لأنه استدلل على ذلك بما ليس فيه دلالة عليه ثم قال التبريلاني "بعدها أطال في
 رده ومن المخرّب لطلب الاحتياط في صحة الصلاة لثبوت أدلة المكلف بها وليس الاحتياط بالقبول الإمام الأعظم
 عليه السلام اه قف وعليه التوثق (قوله لكان أولى) لأن كلامه يوجب أن قوله ولو لم يصنع بعده بطلت
 مفروض في غير المسائل الأئمة عشرة مع أنه مخصوص بما هو باطنه من الزيادة الالتمية وغيرها (قوله
 وأما مسئلة الخ) جواب عما أورده الزلي على الكرخي أن التقيد بالتيمم غير مفيد لأن التيمم خلف التيمم
 لو أدى إلى ما في صلاته بطلت أيضا لأنه أن أمامه قادر على ما لا يخبره وصلا الإمام ثمانية أهدم قدرته فلو قال
 والتقيد به نفسه وأجاب في الأمر بأن التقيد لم يطل صلاته أصلا بل وصفا ودره في الأمر بأن المصنف استعمل
 بالطلاق للمعنى الأغمر وهو عدم الفرض بقى الأصل أولا ثم قال فالأولى ما قاله العيني "مسئلة التقيد بتيمم
 ليس فيها اختلاف زفر والشافعي في هذه المسائل مفروض بين الإمام وأصحابه اه فقول الشارح
 وتقلب فضلا فانظر جواب الأمر أيضا وقد علمت ما فيه أقاده ح (قوله فقيها خلاف زفر) أي حيث قال
 بعدم الصلوة كالتقدماء في الباب السابق (قوله كما مر في باب) ومزا أيضا أنه إذا لم يصنع الفسل (الجلن
 بعد تمام هذه المسح وهو في الصلاة قالوا شبه الفساد لسراية الحديث إلى الرجل لأن عدم الماء لا يمنع السراية ثم
 يتممه ويصل قاله الزلي "وتعه في فتح القدير وشرح المسنة وقد منّا أيضا هناك نصا إذا خاف نقص رجليه من البد
 بطلان المسح السابق وأوم استئناف مسع آخر يم" الخلف كاليسيرة فكان المناسب عدم التقيد بشئ
 من التقدير (قوله بلا صريح) بأن مسح سورة الإخلاص مثلا من فائز لحفظها بغير السماع واحتريه
 عما لحفظها بتعليم من القارئ لأنه يكون عملا كثيرا به يخرج من الصلاة يصنع فلا يتأتى الخلاف (قوله
 ولو كان الأئمة الخ) أشكر إلى أن المراد بالأئمة أئمة من أن يكون أماما أو مفردا أو مقتدا بأبي أو قارئ
 (قوله على ما عليه الأئمة) لأن الصلاة بالقرأة حقيقة فوق الصلاة بالقرأة تحكافا ليكن البناء بهر وقد
 يمنع بأنهم من التقدير القارئ ليست الأحكام (قوله قال القصة الخ) هو الإمام أبو الباق وصرح
 بطل ما هنا في خزانة السروبي وفي الجوهرية لا طائل إجماعا دلي "وجزم به في الوالوجة إسماعيل قال في البحر
 ووجهه أن قرأة الإمام قرأة لم تقدر تكامل أول الصلاة وآخرها وبنا التكامل على التكامل جائز اه (قوله
 تصح به الصلاة) بأن يكون طاهرا أو قيسا وعنده ما يطهره أو ليس عنده الآن ربه طاهر بهر فلو كان
 الطاهر أقل أو كان كله نجسا لا طائل لأن الأمور به السراية طاهر فكان وجوده كعدمه ولو قال نجس بدل تصح
 لكان أولى لأن عبادة تجعل ما لو كان كله نجسا إذا الصلاة تصح فيه مع أنه لو لم يأتها لا طائل لأنها لا تصح
 فيه بل هو مخير أبو السعود ط (قوله أو اعتقت الأمة) في مسألة المدنى قال شيخنا المرحوم السيد محمد أمين
 ميرغني في حاشيته على الزلي "أقول ذكر كثير من الشراح هذه المسئلة مطقة بالمسائل الأئمة عشرة وفيه نظر

عنده وقال لا يصح وبوجه الكمال
 وفي التبريلانية والأظهر قولها
 بالمصحة في الأئمة عشرة وهي ما
 ذكره بقوله (كاجل) لو نزع
 بالقائه كما في الرد لكان أولى
 (بقدر التمسح على الماء) وأما
 مسئلة روية التيمم المؤتم بتيمم
 الما فقيها خلاف زفر قد وثق
 فضلا (ومضى) مذهب مسع ان
 وجد ماء ولم يصبه فله وجه
 من يردوا الأئمة (على الأصح)
 كما مر في باب (وتعلم أي آية) أي
 تذكر أو يحتفظ بلا صريح (ولو كان)
 الأئمة (مقتدا بقارئ على ما عليه
 الأكثر) لكن في الظهيرة صح
 المصحة قال القصة وبه تأخذ
 (وجود القارئ سائرا) تصح
 به الصلاة ومثله لو صلى بصلصة
 فوجد ما يزيلها أو اعتقت الأمة
 ولم يتحقق فوراً

فان فرض السراغما يزعم مقتصر من وقت صحتها لا يستند افكون عدم السرقاطعا والمقاطع في اوانه منه
 وفي غير اوانه مطلق وهما في اوانه لانه بعد تمام الاركان فصحت صلاتها وان لم تستمر من ساعتها بخلاف العاري
 اذا وجد في الاثر فرض السراغما قبل الشروع فكان وجود الترتيب في هذه الحالة مغيرا لما قبله فكان مطلقا
 وقد ذكر الرافعي في باب شروط الصلاة خلاف ما هنا حيث قال ولو اعتقت الامة في صلاتها او بعد ما حدثت
 فيها قبل ان تسوفا او بعد ما حدثت بعمل رفيع من ساعتها ونفت على صلاتها وان اذنت ذلكا بعد العلم بالعتق
 بطلت صلاتها والتمس ان ينزل في الوجه الاول ايضا كالغمران اذا وجد في صلاته وجه الاستحسان
 ان فرض السراغما في الصلاة وقد أتت به الغمران زعمه قبل الشروع فيها فيستقبل كالتيم اذا وجد فيها
 ما انتهى فسلم من كلامه صحة صلاتها لو اعتقت بعد التشهد ولم تستر اه اقول وقد يجب بان الاصل
 في هذه المسائل ان كل ما يفسد الصلاة اذا وجد في اثباتها يصح المولى يفسدها اذا وجد بعد التشهد بلا منعه
 وهذا المعنى موجود في مستندنا هذه ليقال ان نزول التمتع في الحال مفيد لصحتها يصحها لا يقول الصادق
 مستند الى مسية الاول وهو لزوم السراغما في نزع الخلق بعد يسرقة يصح المولى مع انهم لم يستبروه
 بل اعتبروا السبب السابق وهو لزوم الفصل بالحدث السابق هذا ما ظهر في فتاؤه (قوله خه الواحد) قال
 في الخه حواويل في موارق في الترتيب المتنى لان الحكم كذلك في الواحد لما تترجم من ان نزع الخلق ناقص (قوله
 يعمل يسير) بان كان واسعا لاحتياج فيه الى المبالغة بالترجم (قوله تم اثنا) لا خروج يصح (قوله
 وقدرة وموم على الاركان) لان اثر صلاته أقوى فلا يجوز تناوله على الضعيف بجر (قوله وتذكرة فتاة الخ)
 أي تذكرة كالحق فاقته عليه ان كان منفردا او اماما او على امامه ان كان مقديا وقوله هو أي من عليه القسامة
 مطلقا وفي السراج ثم هذه الصلاة لا تجل قطع احد أي خيفة بل تبقى موقوفة ان صلى بعدها شخص صلوات
 وهو ذكرا لقسامة تنقل بجماعة اه قال في الجرد ذكر المصنف لها في سلك البطلان اعتماد على ما ذكره
 في باب الغرقات (قوله وتقدم القارئ اثنا) أي ما اذا كان القارئ اماما فسخبه الحدث (قوله
 مطلقا) أي سواء كان بعد القعود قدر التشهد او قبله بقرعة القول الاستدلال به ان استغفله قبل التشهد ففسد
 اتفاقا سواء كان في الركعتين الاولين او في الاخيرين ولم يقرأ في الاولين او احدهما وكذا لو قرأ في كل منهما
 خلافا لرواية عن أبي يوسف كما ذكر قبل هذا الباب وليس هذا مما نحن فيه لان الخلاف في الاثني عشرة
 منسوب بين أبي حنيفة وصاحبه وذلك فيما بعد التشهد فقط فالصواب حذف الاطلاق وان يقول وقبل
 لافساد الاجماع اه افاده ح (قوله وهو الاصح) قال في التبر واختاره أبو جعفر وغيره ان السلام وحده
 في الكافي وغيره وقال في التفرع وهو المختار (قوله لانه على كثر) أي ولا ضرورة اليه هنا لعدم الاحتياج الى
 امام لا يصلح نهر (قوله من الثلاثة) وهي الطلوع والاستواء والغروب (قوله بان أبي الخ) إشارة
 الى دفع ما اورده في الكافي من أنه لو شرع قبل بلوغ القتل منه ثم بلغ بعد القعود لم ينل انصافا ما عنده فقدم
 دخول وقت العصر واما عندهما فقدم قوله ما للصادق في جميع هذا المائل فاجاب بضرورة المسئلة
 بما ذكره ليصحت الخلاف (قوله بان لم يد الخ) أشار الى أن الامر موقوف فاذا انقطع بعد القعود ودام
 وقتا كاملا بعد الوقت الذي صلى فيه يظهر أنه انقطاع هو بر فظهر القصد عند أبي حنيفة ففسدها ولا يجزئ
 الانقطاع لا يدل عليه لانه لو عاد في الوقت الثاني ففي حجة بجر (قوله وكذا خروج وقت) لان المحدث
 أن طهارة الحذور ينل بخروج الوقت (قوله العشرين) لانه زاد على الاثني عشر فاعلى مسائل وهي وجود
 ما ينزل به نجاسة الترتيب وتفتن الامة وتذكر قاتلة على امامه وزوال الشمس في العبد ودخول وقت
 من الاوقات الثلاثة في القضاء والثامنة خروج وقت الحذور وقد حاول في المصنف اربع الأولى والثانية الى
 مسئلة الصاري ومسائل دخول الاوقات المكررة والمسئلة الطلوع والاختار الى ظهور والحدث السابق
 في مسئلة معنى مدة المسح وفي مسئلة تذكرة فتاة على امامه وأوجهها الخشي ان تذكرة فتاة عليه ومسئلة
 زوال الشمس في العبد وأوجهها الى مسئلة الطلوع ولا يبقى ما في ذلك من التكلف على أن القصد في الاولى
 والثانية لوجود المأمور زوال الرق لا لوجود الترتيب فانه كان موجودا قبل ولولم اعتبار التداخل بطل ما ذكر
 لزوم أن تذكرة فتاة دخول وقت المصريح مسئلة طلوع الشمس فان احداها تفتي عن الاخرى وأن يقتصر

(نزع الماسح خه) الواحد (يعمل

يسير) فلو كثيرا ثم انصافا (قدرة

موم على الاركان وتذكرة فتاة

عليه او على امامه وهو صاحب

ترتيب) والوقت متسع (وتقدم

القارئ اثنا مطلقا قبل لافساد

لو كان) استغفله (بعد التشهد

بالاجماع وهو الاصح) كما في الكافي

لانه على كثر (وطلوع الشمس في

الخير) وزوالها في العبد ودخول

وقت من الثلاثة على معنى القضاء

(ودخول وقت العصر) بان بقي

في قعدة الى أن صار القتل مثله

(في الجملة) بخلاف الظاهر فانها

لا تنل (وزوال العبد) ولا

بان لم يعد في الوقت الثاني وكذا

خروج وقته (وسقوط حجة عن

بره) وأعلم أنه لا تنقلب الصلاة

في هذه المواضع) العشرين

والمرى اذا قد علم على الاركان
وزاد مسئلة المزمع بجمع كافتنا
واظهار ان زوالها في العبد
ودخول الاوقات المكروهة في
النضاد كذلك ولم يرد (ولو استخفف
الامام مسبوفا) او احضار
مقباه وهو مسافر (مسح) والمدرك
اولى ولو جهل الكمية قعد في
كل ركعة احتياطا ولو مسبوفا
بركعتين فرضنا التقديرتين
ولو اشارة انه لم يقرأ في الاولين
فرضت القراءة في الاربعة (فلو
اتم) المسبوق (صلاة الامام)
قعد مدمركا للسلام (ثم) لو (أي)
بما ياسبها) كصحت (فقد صلاته
دون القوم المدرسين) تمام
اركانها (وكذا قصد صلاته من حاله
كحال الصلوات في خلافها) (وكذا)
تقصده (صلاة الامام) الاول
(المحدث ان لم يفرغ فان فرغ)
بان فوضا ولم يفتع شيئا (لا) قصد
في الاصح
قوله فيصلون ما عليهم وحدها
لان من الجائز ان الذي يتي على
الامام آخر الركعات حين صلى
الخليفة تلك الركعة تمت صلاة
الامام فلما قعدوا به فيما يقضي هو
كأنه القعدوا بمسبوق فيما يقضي
تقصده صلاتهم وانما قال يصرون
ان فراغه اولى ولا يشغلون بالقضاء
قبل فراغه غير ان يكون بعض
ما يقضي هذه الخليفة مما يتي على
الامام الاول فيكون القوم ٣
اتخذوا قبل فراغه امامهم من جميع
الاركان تقصده صلاتهم فاذا في
البحر في الظهيرة ٨١ منه
لقد
أي حصل تفرض عليه القراءة في
اربعة ركعات القرض

على احدى المسائل الثلاث وهي قدرة التميم على الماوضعي مدة المسح وزرع الخلف فان في كل منها ظهر الحدث
السابق بل يمكن التداخل في غيرها أيضا كما يظهر بالتأمل تعلم انهم لم يصبروا ذلك فلذا ازيد الزمان في بعض المسائل
على ما ذكرنا وتسمع في الفتح والمردود والشج ثبات في شرح الجمع وكذا صنع في الفخيرة كما ذكره الشرياني
في رسالته وزاد عليها نحو ان ما تمسكه لوجود الجماع يشاهد ما ذكره ووجود الاصل الذي يتي
عليه البطان في الاثني عشرة وهو ان كل ما يندد الصلاة اذا وجد في انشائها يصنع المسح بعدها أيضا
اذا وجد بعد الجلوس الاخير بلاصته عند الامام لا عند صلاتهم (قوله اذا بطلت) المراد بالبطان كما مر
ما يشتمل بطلان الاصل والوقف او الوصف فقط (قوله فيما اذا ذكر قاتنة) أي عليه أو على امامه وقد حلت
ان الامر بوقوف في ذكر القاتنة ولا يتقلب خلال السال ح (قوله زاد في الحاوي الخ) أي الحاوي
القديم قيل باب صلاة المسافر اقول وبشكل عليه ما ذكره اصحاب الترمذ وغيرهم في باب صلاة المريض
من انه لو صلى بعض صلاته بما عاين ثم قدر على الركوع والسجود يستأنف الصلاة وذكر الشراح ان ذلك ينافي
اقتناء الثلاثة خلافاً له وان هذا الخلاف مبني على الخلاف في جواز اقتداء الراعي الساجد بالمولى ضدنا
لا يجوز الاقتداء بحكدة البناء عند زفره يجوز ولا يمتنع ان لازم الاستئناف يقتضي فساد الصلاة من أصلها
الان يقال يستأنف لو كانت الصلاة فرضاً بمسألة بانه يلزم عادة القرض لكن اطلاعهم لزوم الاستئناف
بمثل القرض والنقل ويدل عليه بناء الخلاف على الخلاف في جواز الاقتداء بالمولى فانه لا يصح في القرض
ولا في النفل فليأتل (قوله وزاد) أي على ما يتقلب فلا وليس المراد انها من المسائل المتخفف فيها بزياد
حقيقة وصاحبه كما يقتضيه ح أقول حيث كان مراد الشارح ذلك كان عليه ان يضم ذكر المسائل التي
تتقلب فيها الصلاة فلا تعلق منها في الحاوي ترك القاتنة الاخيرة وكوع المسبوق وسجوده اذا ذكر الامام
في الصلوة الثانية قبل ما يتبعه فيها (قوله والظاهر الخ) ما استظهره ظاهر لان الاوقات المكروهة
لانشاء اقتداء النفل انشاء فكيف بالبقاء اقاده ح وط (قوله وهو مسافر) أي الامام وهذا ان يد قوله
أومقيا (قوله مسح) أي لوجود المشاركة في التسمية بجر (قوله والمدرك اولي) لانه اقدر على اتمام
صلاته بجر وفيه اشارة الى ان الاولى للامام ان لا يستخفف غير مدرك وذلك القرض ان لا يقبل (قوله)
ولو جهل الكمية الخ) فيه اجمال ويانه كما في التبراه ان علم كمية صلاة الامام وكافوا كلهم كذلك أي مسبوقين
ابتداء من حيث انتم الى الله الامام والا اتم ركعة وقعد ثم قام وأتم صلاة نفسه ولا يتابعه القوم بل يصرون
الى فراغه فيصلون ما عليهم وحدها او يقعد هذا الخليفة على كل ركعة احتياطا ويقيه في الظهيرة بماذا استبق
الامام الحديث وهو قائم قال في الصبر لم ينو اما اذا سببه وهو قاعد ولم يعلم الخليفة كمية صلاته وبينى على
قياس ما قاله ان يصلي الخليفة ركعتين وحده وهم جلوس فاذا فرغ قاموا وصلى كل اربعا وحده والخليفة
ما يتي ولا يشغلون بالقضاء قبل فراغه واعلم ان الاحوال يشترط اليهم ان لا يتابعوه حتى يفرغ مما قاة لان
الواجب عليه ان يبدأ بما قاة أولا ثم يتابعوه فيصلي بهم فلوركن الواجب قعد ثم غفره ليسلم والمتمم شق مدمر
الركعتين مسافرا يصلي بهم بقضي المتقون ركعتين منفردين بالقرأة حتى لو قعدوا به بعد قيامه بطلت (قوله)
احتياطا) أي الاحتياط في كل ركعة انها اثر صلاة الامام ح (قوله فرضنا التقديرتين) لانه اقتصد
الاولى فرض على امامه وهو قائم مقامه والثانية فرض عليه (قوله فرضنا القراءة في الاربعة) لانه لما قرأ
في الركعتين نيابة عن الامام القصد بالاوليين غفلت الاخرى عن القراءة فصار كمن الخليفة لم يقرأ في الاخرين
فلزمه القراءة فيما سبقيه أيضا كما هو حكيم المسبوق من انه منفرد فيما يقضي وفيها يقرأ أي حصل
تفرض عليه القراءة في اربع ركعات القرض (قوله قعد مدمركا للسلام) أي ليسلم بالقوم وفيه اشارة الى
انه لا يقضي ما قاة أولا فلوركن في فساد صلاته اختلاف تصحيح وقدم الشارح في الباب السابق ان الاظهر
الفساد (قوله ثم لو أتى الخ) أي بعد ما اتم صلاة الامام سواء تقدم مدمركا ولا (قوله تمام اركانها) أي
اركان صلاة المدرسين فلا يصحها المتنافي بخلاف ذلك المسبوق لانه في عله ما سبق فوقع المتنافي خلال
صلاته (قوله في الاصح) راجع الى قوله ان لم يفرغ قال في الهداية والامام الاول ان كان فرغ لا قصد
صلاته وان لم يفرغ قصد وهو الاصح ٨١ واحتجز بالاصح من رواية أبي حفص ان صلاته نائمة أيضا لانه

مدرك أول الصلاة وكان هذه الرواية غلط من الكاتب لأنه فصل في المسئلة ثم قال فيها انها ثمانية وظهر
 التفصيل المخالفة معراج (قوله المدرك) أي قبل الاثني عشرية ح قال الزبلي لأنه لما استخذه صار
 مقتديا به فقد صد صلاة بفساد صلاة امامه ولهذا الوصل ما بين من صلاته في منزلة قبل فراغ هذا المسئلة
 فقد صد صلاة لان اقتراده قبل فراغ الامام لا يجوز اه وقد متناغم الكلام على ذلك صد قوله وان لم يصاوزه
 (قوله عند الامام) وعند هذا لا تصد قياسا على الكلام والغروج من المسجد ولا يحنفة الفرق بين
 النبي والمصدق كما يأتي (قوله أي بعد) بيان للمراد والافيد كروا أن تأتي بمعنى بعد والانهلج جده على
 تقدير مضاف أي في آخر حوده (قوله الا اذا قد اخذ) بأن قام قبل سلام امامه وأتى بركعة والتظاهر أن
 هذا جازا أيضا في المسئلة التي قبله في صدقه قوله وكذلك تصد صلاة من حاله كماله (قوله لانها
 من بيان الخ) أي امتدان للصلاة كافي القتح وفي العناية التي ما اعتبره الشرع وانما القترعة عند فراغ الصلاة
 كالسليم والخروج بفعل المصلئ اه وأما القترعة والحدث العهد فانهما مفيدان لتغيريهما شرط الصلاة
 وهو الطهارة فيفسدان الجزء الذي يلاقيانه من صلاته الامام فيفسد مثله من صلاته المقتدى المبسوق وقد بقي
 عليه فروض فلا يمكنه شأوا على القصد بخلاف الامام والمدرك (قوله ولذا الخ) أي تكون الكلام
 وانخرج من المسجد منهين لا مفسدين يجب على المقتدين المدركين السلام بخلاف ما لو قمته امامهم او
 أحدث عددا فانهم يقومون بالسلام لانها مفسدان وفيها يلغز أي مصل لا سلام عليه وفي البر لو قمته القوم
 بعد الامام عليه الوضوء ونهملهم متابعيه بخلاف قوله قمته بعد سلامه لانهم لا يخرجون منها بسلامه
 فبطلت طهارتهم وان فهموا معا أو القوم ثم الامام عليهم الوضوء فالحاصل أن القوم يخرجون من الصلاة
 يحدث الامام عددا انصافا ولهذا لا يسلمون ولا يخرجون منها بسلامه خلافا لمدركه وأما بطلانه فمن أبي حنيفة
 وروايان في رواية كالسلام فيسلمون ويقتض طهارتهم بالقترعة وفي رواية كالحديث العهد فلا سلام ولا تقص
 بها كذا في المصط اه وقد منافي واضع الوضوء من الغف أنه لو قمته بعد كلام الامام عدا فسد طهارته
 كسلامه على الاصم على خلاف ما في الخلاصة وصححه في الخاتمة أيضا موسى عليه السراح هناك (قوله
 بخلاف المدرك) مرتبط بوجه وتصد صلاة مبسوق بصدقه امامه وحديثه العهد (قوله وفي القترعة عدمه)
 قال لان السام كانه خف الامام والامام قد تمت صلاته فكذلك صلاة السام تقدر اه قال في البر وجه
 نظر لان الامام لم يبق عليه شيء بخلاف الاخر (قوله تأيد الاول) أقول يؤيده أيضا ما جزم به الحنف
 قبل هذا من فساد صلاة الامام المحدث ان لم يفرغ وصحبه السراح تبعا للهداية كما هو لا يخفى أنه لا حتى ثم رأيت
 في التبر ذكره وذلك (قوله لا خصوصية) أي للاعلام بل المقتدى والمنفرد حكمهما كذلك فلو لم يمسلم
 كافي التبر والعنى وممكن لكان أولى (قوله على سبيل القرض) لان انجاء الركن بالانتقال عند محمد
 ومع الحديث لا يفتق وعند أبي يوسف وان تم قبل الانتقال لكن الجلسة والقومة فرض منه فلا يفتق بغير
 طهارة فلا بد من الاعادة على المذهبين حتى لو لم يصد صلاته ح من الزبلي (قوله ما لم يرفع الخ)
 مرتبط بقوله في وهو صادق ثلاث صور بان لم يرفع رأسه أصلا بل متى محدوبا وورق مريدا انصرف اولم
 بردشأ أصلا ففي هذه الصور يني ولا تصد كما يروى كما يأتي (قوله ولو لم يرد الاداء) أي يرفع رأسه
 مسعوا او تكبرا لان عبارة الكافي هكذا ولو سبقه الحدث في الركوع فرفع رأسه فالتامع الله في حده فسد
 ولو رفع رأسه من السجود وقال الله اكبر مريدا اداءه ركن فسد وان لم يرد اداءه فبغير روايتان
 من أبي حنيفة اه وشرع النية ولو أحدث ركعا فرفع مسعوا لا يني لان الرفع يحتاج اليه فلا تصرف
 فجزءه لا ينعى فلما اقرن به التسبيح ظهر قصد الاداء وعن أبي يوسف لو أحدث في سجوده فرفع مكبرا أو اتمامه
 اولم يوشأ فسد لان نوى الانصراف اه وحاصله أنه يرفع رأسه مسعوا او تكبرا فسد على رواية أبي يوسف
 سواء أراد به الاداء او الاذافي الانصراف لان التسبيح أو التكبير الذي هو أتم فسد لانه يحتاج اليه (قوله
 صريح قصد الانصراف وأن يجزء الرفع بلا تسبيح أو تكبير ولا ينة اداء فبغير قصد لانه يحتاج اليه (قوله
 قصد) أي ان قصد الاداء او رفع مكبرا أو اتمامه تأمل والظاهر فيقصد أيضا بما اذا رفع مستويا
 قبل أن ينصرف عن القبلة (قوله ولو نذر الخ) قيد بالركوع والسجود لانه لو نذر السجدة في القعدة الاخيرة

لنفسه

أي مصل لا سلام عليه

للمرأة كونه (وتصد صلاة

مبسوق) عند الامام (بصدقه

امامه وحديثه العهد) أي بعد

(قعوده قدر التشهد) الا اذا قد

ركعتة بسجدة ثلثا كذا أفراد (ولو

تكلم) امامه (او خرج من مسجده

لا) تصد انصافا لانها من بيان

لامفسدان ولذا يلزم المدركين

السلام ويقومون في القترعة بلا

سلام (بخلاف المدرك) فانه كالا دم

انصافا (ولو لا احتياقي فساد

صلاة تعصيان) صحح في السراج

الفساد وفي القترعة عدمه وظهر

البر والتبر تأيد الاول (ولو

أحدث الامام) لا خصوصية

له في هذا المقام (في ركوعه

او سجوده فوضأني وأعادها

في البناء على سبيل القرض

(ما لم يرفع رأسه) منها (مريدا

لاداء اما اذا رفع) رأسه (مريدا به

اداء ركن فلا) يني بل قصد ولزم

يردادا فروايان كافي الكافي

وفي الجنبى وتأخر محدوبا ولا يرفع

مستويا قصد (ولو نذر

المصل) (في ركوعه او سجوده)

انزله (سجدة) عليه أو نواوبة

فصلها أعاد القعدة شهر لانها ما شرعت الا لثلاثة لاضال الصلاة واحترق بالصعدة عما لو تكرر الركوع
 أنه لم يقرأ السورة فعاد اليها أعاده لأن الترتيب فيه فرض جبر (قوله فاقطع من ركوعه) هذا انما يصح
 على قول محمد وأما على قول أبي يوسف فإنه يصيد الركوع على سبيل الافتراض لما كان الركعة فرض
 عنده ح (قوله أودع من سجوده) قد بلغنا في الصحيح أن السجود لا يتم إلا بالرفع حتى يصل إلى القرب
 المجلس وحتى قائمهم (قوله فسجدها) فإذا كان سجودها عقب التذكرة فربما جاب لها الجهر من الغيبة
 أن يقضى السجدة بالركعة عقب التذكرة أن يوترها إلى آخر الصلاة فبقيتها هنا لا (قوله لسقوطه) أي
 سقوط وجوب إعادة المني على وجوب الترتيب فإن الترتيب فيما شرع مكررا من أفعال الصلاة واجب يأثم
 بتركه عند اوقاف بالنسيان وبغيره بسجود السهو (قوله ولو أخرها) هو مفهوم قوله عقب التذكرة كما في التبر ح
 (قوله فضا حفظ) يعني من غير إعادة ركوع ولا سجود لا افتراضا ولا وجوبا ولا دليلا أن سجدة في أثناء
 القعدة الأخيرة وأبعد ما أعادها افتراضا لما تقتضيه ح وعليه وجود السجدة لترك الترتيب فيما شرع مكررا ط
 (قوله كاسر) أي قبل قوله واستثناه افضل (قوله تعين المأموم للامامة) حتى لو أفسد صلاته لم يفسد
 صلاة هذا الثاني ولو أفسد هذا الثاني فسد صلاة الأول لقول الامامة انه جاء ثلث واقتدى بهذا الثاني
 ثم أحدث الثاني صار الثالث اما لنفسه فإن أحدث الثالث قبل رجوعهما أو رجوع احدهما فسد
 صلاة الأولين لانها صار مقتدين به فإذا خرج امامهما من المسجد فتحق شيان المكان فيفسد الاقتداء
 لقوات شرطه وهو اتحاد البقعة ولوربع احدهما فدخل المسجد ثم خرج الثالث جازت صلاتهم لا الرابع
 صار اما لم يتعين ولو وجب ان تقدم احدهما الآخر قبل خروج الثالث من المسجد صار هو الامام
 والا فسدت صلاتهما لأن احدهما لم يصير اماما للآخر بل صار في الثالث اماما فإذا خرج فأتى شرط
 الاقتداء وهو اتحاد البقعة فسدت صلاتهما بدائع (قوله بلاية) متعلق بقوله تعين (قوله على المراسم)
 وقبل فسد صلاة الامام فقد وقبل صلاتهما ح (قوله لبقاء الامام اماما) قال في الفخري لا تعين
 الواحد للامامة انما كان للامامة الى اصلاح الصلاة وفي سجده اماما هو انفاذ ما اتفق المتقدم في الامامة في
 المسجد فسدت صلاته (قوله فان استغفله) أي قبل القصد قدرا للتشهد والاكثار خارجا عنه ط
 (قوله لما تضرع) هو قوله لبقاء الامام الخ ح (قوله لما تضرع) أي صدق قوله او مكث قدرا وادرك بعد سبني
 الحديث من قوله لا العذر كتوم ورفاع ح

• (باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها) •

الفساد والبطالان في العبادات سواء لأن المراد بها خروج العبادة عن كونها عبادة بسبب فوات بعض
 القرائن وعبروا عما يفوت الوصف مع بقاء القرائن من الشروط والاركان بالكره بخلاف المعاملات
 على ما عرف في الاصول شرح المنية (قوله عقب العارض الخ) أي أن القصدات عوارض على الصفة
 لكن منها اضطراري كسبني الحديث المذكور في الباب السابق ومنها اختياري كالنكاح والجموع ما يأتي هنا
 فلو عقب احدهما الآخر ولم يبين وجه تقديم الاول على الثاني وينبغي التمسك بالانحرار أو عرف
 في العارضية أي أنه الاصل في العروض أعاده ح (قوله يفسدها التكلم) أي يفسد الصلاة ويحلها
 بسجود السهو والسلاوة والتسكع على القول به ط عن الجوزي (قوله هو النطق بغير فني الخ) أي ادنى
 ما يقع اسم الكلام عليه المركب من حرفين كافى القهستاني عن الجلاوي وقال في العروض في الخط والنسخ
 المجموع المعنى مفسد عند هذا خلافا لابي يوسف لهسان الكلام اسير في حروف منظومة مضمومة من مخارج
 الكلام لأن الألفاظ هي ما يقع وأدنى ما يقع به انتظام الحروف عرفان انتهى وينبغي أن يقال ان ادناه عرفان
 اسير في مفهوم كع اصرا وكذا ف فان فساد الصلاة بها ظاهر اه أقول وقد يقال ان نحو ع وق اصرا
 منتظم من حروف تقدير اصرا فها حذفت لاسباب صناعة فهو داخل في تعريف الكلام المذكور بل هو كلام
 نحوي وليس الشارح جزم به لذلك ولم يجه على أنه بحث لاسباب الضر تقدير وقد ظهر من هذا أن الحرف
 الواحد المهمل لا يسمى كلاما فلا بد من قول التهذيب والزهري ان الكلام مفسد قللا كثيرا وكثيرا كالاجنبي
 فانهم (قوله ولو استغفله كلبا الخ) أي بما ليس له حروف مهجدة كما صرح به في الفتاوى الهندية وبشيء

فانقطع من ركوعه بلا رفع أودع
 من سجوده (فسجدها) عقب
 التذكرة (أعادهما) أي الركوع
 والسجود (ندبا) لسقوطه بالنسيان
 وسجد السهو ولو أخرها لا يشر
 صلاته فضا حفظ ولو أتم واحدا
 فضا فحدث الامام أي وخرج
 من المسجد والافه وحصل امامته
 كاسر (فمن المأموم للامامة) موضع
 لها أي لامامة الامام (بلاية)
 لعدم المراسم (والا) يصل كسبي
 (فسدت صلاة مقتدى) انضافا
 (دون الامام على الاصح) لبقاء
 الامام اماما والمؤمن بلامام (هذا
 اذا لم يستغفله) فان استغفله
 فسلالة الامام والمستغف
 كلبا (باطل) انضافا (ولو أتم)
 وجب (ويجوز لا فسادا لو خرج
 من المسجد تحت صلاة الامام وبق
 على صلاته) وفسدت صلاة مقتدى
 لما تضرع (أخذ) عرف بجكث
 الى انقطاعه ثم نوحا (وبني) لما تضرع
 (باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها)
 عقب العارض الا اضطراري
 بالاختياري (يفسدها التكلم)
 هو النطق بغير فني وحرف مفهم
 كع وق اصرا ولو استغفله كلبا
 او حذفا واساق جارا لا تضلانه
 صوت لا جهالة

(قائه بشدها) مطلقا وان لم
 يقتل عليكم (ولو ساهيا) فلام
 النصه مفيد مطلقا وسلام الصل
 ان عدا (وردة السلام) ولو سها
 (بسانه) لا يسهه بل يكره على
 المعتمد ثم لو صاحبه نية السلام
 فالواتسده كانه لانه كثير وفي
 التبر من مدار الدين الغزي
 سلامك مكروه على من منع
 ومن بعد ما أدى بين ويشرع
 محل وتال ذكر ومحدث
 خطيبون من صفى الهم وبيع
 مكثرت فيه جالس لقضائه
 ومن يجتوا في الفقه دهم لينفوا
 مؤذن ايضا او مقيم مدرّس
 كذا الاجنبات الفتيات لمنع
 ولعاب شرط وشبه بطلهم
 ومن موسع اهل في سعة
 ودع كافر اياها ومكثوف تحو
 مطل
 المواضع التي يكره فيها السلام

فانما أي على نطقه انه اتهم الصلاة بحر (قوله فانه يشدها) أي فيه المور ثلاثا أما السلام على انسان
 ظاهر وأما السلام على نطقه أي بهاتر وصية فلهه فقد قطع على ركعتين بخلاف ما إذا نطق بالسلام فانه قد
 قطع على أربع باعتبار نطقه وأما السلام فانه ثلاثة انما اشترط سهوه في القعود لأن القعود منتهى بخلاف
 القيام ولذا اشترط سهوه فانما في صلاة الجنازة لأن القيام فيها منتهى السلام اه ح (قوله مطلقا) خبره قوله
 وان لم يقتل عليكم وقوله ولو ساهيا ح (قوله سلام الصبة الخ) هذا ما حتره في الصريح مما رآه مصر حابه
 في البائع ودفق بين ما في الكثرة وغيره من اطلاق الصبا بالسلام وبين ما في الجمع وغيره من تقديم البائع
 يحصل الاقل على الأقل والشاقي على الشاقي ودخل في قوله ان هذا ما لو نطق بهاتر وصية مشافله لانه لعدم
 السلام كاسترخا فانهم (قوله لا يسهه) أي لا يسهه هاتر السلام بسده خلافا لى عزرا إلى أبي حنيفة
 انه مفيد فانه لم يعرف نقله من احدهم من أهل المذهب وانما يذكر كون هدم الصبا بلا حكاية بخلاف بل صريح
 كلام الطحاوي انه قول اعيننا الثلاثة وكان هذا الفائل فهمم قوله ولا بد بالاشارة انه مفيد كذا في الحلة
 لان امر صالح الحلي واستدلوا في الصريح قوله فانه لم يعرف الخ بأنه خلف صاحب الجمع وهو من أهل المذهب
 المتأخرين ومع هذا فالحق ان الصبا ليس ثابت في المذهب وانما استطيع بعض المشايخ بحال الظهيرة
 وغيره من انه لو صاحبه بنية التسليم فسد فقال فعل هذا فسد ايضا اذا راد بالاشارة وبذلك لعدم الصبا
 انه عليه الصلاة والسلام فله كازوا او دارود ويحتمل الترمذي وسرح في المنية بأنه مكروه أي تنزيها وفعله
 عليه الصلاة والسلام لتعليم الجواز فلا يوصف فعله بالكرهه كاسقته في الحلة اه (قوله فالواتسده) فيه
 ايماء الى ما ذكره في الصريح مما ان الظاهر استواء الحكم الرذيلة بالسلطة والبدوه وعدم الصبا للاحادث
 الواردة في ذلك وقوله كانه الخ فيه ايماء الى ما ذكره في التبر من أن هذا التحليل اولى من تحليل الزيل وغيره
 بأنه كلامه معنى لان الرذيلة كلام معنى ايضا تقدر وبالله التوفيق حكاية ارا أنه بخط الشارح في حاشي
 انظر ان (قوله سلامك مكروه) ظاهره الصريح و سبي الصريح بالانتم في بعضها (قوله ومن بعد
 ما أدى الخ) فعل متابع ربا هي أي أظهر والمعنى وغير الذي اذكره هنا ليس ولا يشاققه فهو الراداة تنفع
 لانه من كلام صاحب التبر كما ستعرفه فافهم (قوله ذاكر) خبره بعضهم بالواحدة لانه في كراهة تعالى وبذكر
 الناس والظاهر انه في فكره السلام على مشتغل بكراهة تعالى بأي وجه كان رضى (قوله خطيب) يم
 جميع الخطب ط (قوله ومن صفى الهم) أي الى من ذكره كولو الى الله اذا جبر وهو داخل في التالي ط (قوله
 مكثرت فيه) أي ليظنه او يفهمه (قوله جالس لقضائه) خاص بعض مشايخه الولاة والامراء على القاضي
 قال خمس الائمة السرخسي الصبي الفرق فاذعية يسلمون على الامراء والولاة والنصوم لا يسلمون على القضاة
 والفرق ان السلام تحية الاثرين والنصوم ماتقة مزا الى القاضي فاذ ثرين بخلاف الرجة فعل هذا لو ليس
 القاضي لزيارة فالنصوم يسلمون عليه ولو بطر الامير فصل النصومة لا يسلمون عليه كذا في الثامن من كراهة
 التشاورية ومقتضى هذا أن النصوم اذا دخلوا على المفتي لا يسلمون عليه تأمل (قوله ومن يجتوا في الفقه)
 عبارة التبر في العلم في القضاء ذكره العلم في كل علم شرعي (قوله ايضا) وصل الهمزة للضرورة ط (قوله
 مدرّس) أي شيخ درس العلم الشرعي بقرينة ما ذكرناه هنا (قوله القناتان) جمع قنينة المرأة الشاة ومفهومه
 جوازها على الجوزيل صر حواجيرا من صاها تحتها عند من الشهوة (قوله ولعاب) بضم اللام وتشديد البين
 المصصة جمع لآب (قوله وشبهه) بكسر التين أي مشابهة بطلهم بالضم والمراد من يشابههم في فسقهم
 من سائر ارباب المعاصي من يلعب بالقمار او يشرب الخمر او يفتاب الناس او يطرد الحمام او يضي قندينه بآب
 الشرط في المختلف فيه على أن ما فقهه مشبه بالاولى وسأني في الخطر والاحاطة أنه يكره السلام على الفاسق
 لومقتوا والا اه وفي فصول الصلاة ولا يلعب على الشيع الممانح والكتاب والاذاعي ولا على من يرب الناس
 او يصرحوه الاجنبات ولا على الفاسق المعلن ولا على من يضي او يطرد الحمام ما لم تعرف فوبهم ويوصل على قوم
 في مصصة وعلى من يلعب بالشرط ناويا أن يشغلهم عما فيه عند أبي حنيفة وكرهه من ههنا متحققا لهم اه
 وظاهر قوله ما لم تعرف فوبهم أن المراد كراهة السلام عليهم في غير الصلاة مباشرة المصصة أما في الصلاة مباشرة فافهم
 الخلاف المذكور (قوله يتبع) الظاهر منه ما بين مقدمات الجماع ط (قوله ودع كافرا) أي الا اذا كان ثلث

حاجة إليه فلا يكره السلام عليه كالمسافر في باب الخطر والاباحة (قوله ومكتشف حورة) ظاهره ولو اكتشف ضرورة ط (قوله حال التقوط) مراده ما بين البول ط (قوله الا اذا كنت الخ) انظر ما وجه ذلك مع أن الكراهة انما هي في حالة وضع اللقمة في الفم كما يظهر مما في حظر المجيء بكره السلام على العابر عن الجواب حقيقة كالمشغول بالاكل والاستغراق او شرعا كلك قول بالصلاة وقراءة القرآن ولو لم يستحق الجواب اه (قوله وتعددت عليه المتفقة على استاذة كافي القنية والمغني ومطير الجاهم وألحقته فقلت كذلك استاذ الخ) هكذا يوجد في بعض النسخ وهو من سمة عبارة صاحب التبر والبيت المذكور من قلمه (قوله كذلك استاذ) فيه أن العبارة رضى الله عنهم كانوا يسلمون على النبي صلى الله عليه وسلم ح عن شخصه والجواب أن المراد السلام عليه في حالة اشتغاله بالتعليم كما يأتي وبه يعلم أنه داخل في النظم السابق في قوله مدر من وكذا المغني ومطير الجاهم داخلان في قوله وشبهه بخلقهم كما بهنا عليه ولكن القرض ذكر ما وقع التصريح به في كلامهم والافني التظم السابق اشياء متداخلة يفي ذكر بعضها عن بعض وعن هذا زاد شيخ مشايخنا الشهاب اجد المنسب كما قلته عنه الحق اشياء أخر قلمها بقوله

وزد عذ ذنبني وشيخ حمازح • ولاغ وكذاب لكذب بشيع
ومن خطر السوان في السوق عامدا • ومن دأبه سب الانام ويردع
ومن جدوا في مسجد لصلاتهم • وتبصهم هذان البعض يسمع
ولا تنس من لي هناك صرحوا • فكنا عارفا باصاح قضي وزفع

(قوله وصرح في الفناء الخ) أي قلاع روضة الزندوبسي وذكر ح عبارة وحاصلها أنه بأتم السلام على المشغولين بالصلاة والصلاة او قراءة القرآن او مذاكرة العلم والادان والالامة وأنه لا يجب الرد الا الاول لأنه يطل الصلاة والخطبة كالصلاة ويردون في الباقي لاسكان الجميع بين فضيلتي الرد وما هم فيه من غير أن يؤدى الى قطع عن شيء عبادته قال ح ويعلم من التعليق الحكم في بقية المسائل المذكورة في النظم اه قلت لكن في العبر من الزباني ما يحالته فانه قال بكره السلام على الصلي والقارئ والمجالس للقضاء والبعث في الفقه والاعتنى ولو سلم عليهم لا يجب عليهم الرد لأنه في غير محله اه ومفاده أن كل محمل لا يشرع فيه السلام لا يجب رده وفي شرح الترمذ صرح الفقهاء بعدم وجوب الرد في بعض المواضع القاضي اذا سلم عليه انطمعوا والاستاذ القنية اذا سلم عليه تلذذوا وغيره وأن الدرس وسلام السائل والمستغل بقراءة القرآن والدعاء حال شغل والمجالسين في المسجد تسعهم أو قراءة او ذكر حال التكبير اه وفي البرازية لا يجب الرد على الاحام والمؤذن والخطيب عند السائي وهو الصحيح اه وبني وجوب الرد على القاسق لأن كراهة السلام عليه لغيره فلا تنافي في وجوب عليه تأمل هذا وقد نظم الجلال الاسيوطي المواضع التي لا يجب فيها رد السلام وقلمها عنه الشارح في هامش الخزانة فقال

رد السلام واجب الا على • من في الصلاة أو بأكل شغلا
او شر أو قراءة أو أدعية • او ذكر أو في خطبة أو تلبية
أو في قضاء حاجة الانسان • أو في اقامة أو الاذان
او سلم الطفل او السكران • او شاة يمشي بها اقتتان
او فاسق او ناص أو نائم • او حالة الجماع او تحاكم
او كان في الحمام او مجنونا • فواحد من بعدها عشرونا

(قوله يجزم الميم) كانه لثاقته السنة فلي هذا الواقع الميم بلا تنوين ولا تعريف كان يجزم الميم لثاقته السنة أيضا اه ح قلت وقد سمع من العرب سلام عليكم بلا تنوين وشترجه في معنى اللبيب على حذف ال او تقدير مضاف أي سلام الله لكن قال في الظهيرة ولفظ السلام عليكم او سلام عليكم بالتنوين وبدون هذين كما يقول الجهمال لا يكون سلاما اه وذكر في التتارنيية عن بعض اصحاب أبي يوسف أن سلام الله عليكم دعاء لاثمة وسنذكر بقية أبحاث السلام في كتاب الخطر والاباحة (قوله والتصح) هو أن يقول اح بالفتح والغيم بحر (قوله بحر فين) يعلم حكم الزائد عليهم ما لا ولي لكن وهم أن الزائد لو كان بغير ريد

مطلب
المواضع التي لا يجب فيها رد السلام

ومن هو في حال التقوط اشنع
ودع اكلا اذا كنت جاعا
وتعلم منه أنه ليس بمسبح
وقد ردت عليه المتفقة على استاذه
كافي القنية والمغني ومطير الجاهم
وألحقته فقلت
كذلك استاذ مغني مطير
فهذا ختام الزيادة تنفع
وصرح في الفناء بوجوب الرد
في بعضها وبعدمه في قوله وسلام
عليكم يجزم الميم (التصح) بحر فين

وخصاله ظاهر ما في النهاية من المحط من أنه ان لم يكن مدفوعا اليه بل لاصلاح الخلق ليتك من القراءة ان ظهر له حروف فحقوقه اح واح وتكلف اذ كان الفقه اسما على الزاهد يقول بقطع الصلاة عند حملاتها حروف مصابة اه اى والصحيح خلافه كما باني (قوله بان نشأ من طبعه) اى بان كان مدفوعا اليه (قوله على الصحيح) لانه بفعله لاصلاح القراءة فيكون من القراءة معنى كالمشي للبناء فانه وان لم يكن من الصلاة ولكنه لاصلاحها فصار منها معنى شرح المنية من الكفاية لكنه لا ينهل ما لو كان لاعلام أنه في الصلاة اوله يندى امامه الى الصواب والقياس الصادق في الكل الا في المدفوع اليه كما هو قول ابي حنيفة ومحمد لا يلام كلام والكلام مفسد على كل حال كما مر وكانهم عدلوا بذلك عن القياس ومضموا عدم القصاد به اذا كان لقرض صحيح لوجود نص ولعله ما في الحلية عن سنان ابن ماسه من على رضى الله عنه قال كان لي من رسول الله صلى الله عليه وسلم مدخلان مدخل بالليل ومدخل بالنهار فكنت اذا اتته وهو يصلى تصحى في وى رواية سمع وجهه ما في الحلية على اختلاف الحالات واقه تعالى أعلم (قوله والدعاء بما يشبه كلامنا) هو ما ليس في القرآن ولا في السنة ولا يصح طلبه من العباد فان ورد فيها او ارجح حال طلبة لم يحد كافي البر عن القنيس وتقدم الكلام عليه في سنن الصلاة فراجعه (قوله خلافا لسانى) اشارى ان غائده ذكر الدعاء المذكور مع أنه داخل في الكلام هي التنبية على ما فيه من الخلاف (قوله والتأويل الخ) قال في شرح المنية بان قال انه ينجح الهمة وتشديد الواو مفتوحة وبضم الهمة واسكان الواو أو قال آه بضم الهمة وذكر في الحلية فيه ثلاث عشرة لغة ساقها في العمر (قوله والتأويل الخ) قال في الحلية اف اسم فعل لا تغير وقبه لغات اثنت الى اربعين منها ضم الهمة مع ثلث الفاء مخففة ومشددة منونة وغير منونة وقد تأتي مصدر اريد به الدعاء بانه في اخره وبغيره ناقص جعل واجب الاختصار وقد تردف حينئذ بق على الاتباع فهو منه قول القائل

أفأ وتسا لمن موته • ان غبت عنه سوية زالت

ان ماتت الريح هكذا وكذا • مات مع الريح انما ماتت اه

وظاهره ان تبليس من اسماء التأنيف تأمل (قوله والبكاء) بالتصريح خروج الرفع والرفع بالمصوت معه كافي الصحاح فقرة بصوت التقيد على الاقل وللوضع على الثاني اسماعيل (قوله يحصل به حروف) كذا في الفتح والتهية والسراج قال في التبرأ ما خرج الرفع بالرفع والمصوت لا حروف معه فغير مفسد (قوله الالمريض الخ) قال في المراج ثم ان كان الالين من وجع مما يمكن الاستماع عنه فمن ابي يوسف بقطع الصلاة وان كان مما لا يمكن لا يقطع وعن محمد ان كان المريض خفيفا يقطع والا فلا لانه لا يمكنه التعمد الا بالالين كذا ذكره المحبوس اه (قوله وان حصل حروف) اى لهذه المذكورات كلها كافي المراج لكن ينبغي تقيد به بما اذا لم يشكف اخراج حروف زائدة على ما تقتضيه طبيعة العاطس ونحوه كما لو قال في تناو به هاهما مكررا لها فانه منهي عنه بالحدث تأمل وأغاده أنه لو لم يحصل له حروف لا يفسد مطلقا كما لو حصل وظاهره صوت من نفس يخرج من الالف بل حروف (قوله لا ذكره انوار) لان الالين وغيره اذا كان يذكرهما صار كأنه قال اللهم اني امألت الجنة وأهوزيك من النار ولو صرح به لا يفسد صلاته وان كان من وجع او مصيبة صار كأنه يقول انما صاب فعزوني ولو صرح به تفيد كذا في الكافي درد (قوله واو ارى) هي لفظة فارسية بمعنى نعم كما صرح به في الفتاوى الهندية وهو ينجح الهمة بمدودة وكسر الراء وسكون الباء ح (قوله لدلته على الخشوع) اغاده أنه لو كان استلذا اذا جسن التهمة يكون مفسدا ط (قوله وتشتت) بالسين والسين المنجبة والثاني انصح درد (قوله لغيره) تبع فيه صاحب التبر والاصوب اسقاطه لان تشتت مصدر مضارع لقوله والفاصل محذوف وهو المحلى ولكن زاده لبقا بقوله ولو العاطس لنفسه وتاويله أن قوله لغيره بدل من عاطس لان الاضافة فيه على معنى اللام اى تشبیه لعاطس فصار المعنى تشبیه المحلى لغيره فانهم (قوله بريح الله) قد به لان السامع لو قال الحمد لله فان عن الجواب اختلف المشايخ او التعليل قدت اوله يرد واحد منهما لا يفسد اخفا ظر وصح في شرح المنية عدم الفساد مطلقا لانه لم يعارض بما قال بخلاف الجواب السابق اه اى بالحدة للتعارف (قوله ولو العاطس لنفسه لا) اى لو قال لنفسه بريح الله بانفسه لا يفسد لانه لا يمكن خطا لغيره لم يصبر من كلام الناس كما اذا قال بريح الله بمر (قوله وبكسه اتامين الخ) صورته ما في الظهيرة

(بلا عذر) امامه بان نشأ من

طبعه فلا (او) بلا (فرض صحيح)

فلو تسعين صوته اوله يندى

امامه اوله اعلام انه في الصلاة

خلافا على الصحيح (والدعاء

بما يشبه كلامنا) خلافا لسانى

(والالين) هو قوله آه بالتصريح

(والتأويل) هو قوله آه بالبد

(والتأويل) أفأ وتسا لمن موته

بصوت يحصل به حروف (لوج

او مصيبة) قد لا يربعة الالمريض

لا يمكن نفسه عن الالين وتاويله

حينئذ كطاس وسعال وجشاء

وتأويل وان حصل حروف

للضرورة (لا ذكره انوار) قال

أعيت قراءة الامام لجعل يرك

ويقول على اذنه او ارى لا يفسد

سراجة لدلته على الخشوع

(و) يفسدها (تشتت عاطس)

لغيره (بريح الله ولو من العاطس

لنفسه لا) وبكسه اتامين بعد

التسعين

وجبلان بسلطان فخاص احدهما فقال رجل خارج الصلاة رجلك الله فلا يجعا أمين تصد صلاة العاطس دون
 الآخر لانه لم يدعه اه أي لم يصبه وبشكل عليه ما في الذخيرة اذا ثبت المصلى لانه لم يزل يس في الصلاة
 تصد صلاة اه وهو ضيف تصد صلاة المؤتمن الذي ليس بسلطس وليس يبعد كما لا يخفى بجر وأجاب
 في التبر بآنا لانسلم ان التي تأمين دعاه لاضطباعه الاول والى هذا يشير التحليل اه وخاصة لما كان
 الدعاء للسلطس معين تأمينه جوابا لداعي غير يكن تأمين المصلى الا خرجوا باخلاف ما اذا كان المؤتمن واحدا
 فانه معين تأمينه جوابا كما في مسئلة الذخيرة وأجاب العلامة المقدسي بحمل قوله ما في الذخيرة على ما اذا دعاه
 ليكون جوابا عما اذا دعاه لغيره فلا يظهر كونه جوابا فلا تصد اه لكن شافيه ما يذكره الشارح لودى
 لاحد أو لعدة فقال اى المصلى أمين تصد وكذا ما في البحر عن المبتنى لومع المصلى من مصل "آخر ولا الضالين
 فقال أمين لا تصد وقبل تصد وعلمه المتأخرون اه فهذا يؤيد ما أجب به في التبر لان المؤتمن واحد متعين
 تأمينه جوابا وان لم يكن الدعاء على المصيرج الشارح على ما في البرقة فهم (قوله وجواب خبر سوء) سوء
 بضم السين صفة خبره ومن سوء سوء التقيض سر والاستعراج قول الله والله واجعون ثم انفاذ
 بذلك قوله ما خلا في يوسف كصحبه في الهداية والكافي لان الاصل عنده أن ما كان شأنا أو قرأنا لا يتغير
 بالنسبة وعندهما يتغير كما في النهاية وقيل انه بالاتفاق ونسبه في غاية اليأس الى عامة المشايخ وفي النهاية
 انه الظاهر لك ذكر في البحر انه لو أخبر بصيرس فقال الحمد لله فعلى اختلاف ثم قال ولعل الفرق على قوله
 أن الاسترجاع لظهور المصيبة وما شرعت الصلاة لاجلها والتصد لظهور الشكر والصلاة شرعت لاجلها اه
 قلت وهو ما أخذ من الحلة وفيه نظر اذ لو صح هذا الفرق على قول أبي يوسف لا تتقص الاصل المذكور
 فالاولى ما في الهداية وغيره من أن القرع الاول على الخلاف أيضا ولذا مشى عليه في شرح المسنة الكبير
 فليأمل (قوله على المذهب) ودعى ما في التمهيد من تصحيح عدم القصد فانه تصحيح مخالف لما هو
 وعلى ما في التمهيد من أنه لا يندب من الاذكار التي تصد بها الجواب في قول أبي حنيفة ومناصبه
 فانه مخالف للتميز والشرح والتأويل كذا في الحلة والبحر فافهم (قوله لانه الخ) بيان لوجه القصد
 عندهما فان المسألة كونه لتفاديه بمعنى ليس من أعمال الصلاة لا كونه لافادته فافهم (قوله كل ما
 تصد به الجواب) أي عندهما لضرورة التناكلا والناس بالقصد كسروج القراء تصد الخطاب والجواب بما
 ليس بشأنه من اتفاقا كذا في غرر الافكار ومنه في الدرر حيث قال قد تصد بخمسة لان الجواب بما ليس
 بشأنه من اتفاقا اه قلت والمراد بما ليس بشأنه ما كان من غير القرآن أما ما كان منه اذا تصد به الجواب
 فانه على الخلاف أيضا وان لم يكن شأنا كقوله الخليل والبالغ والجهد ليل ما قد منه عن النهاية من أن الاصل
 عند أبي يوسف أن ما كان شأنا أو قرأنا لا يتغير بالنسبة وعندهما يتغير فلو قيل ما مالق فقال الابل والبقرو البعد
 مشا فقلت اتفاقا لانه ليس قرأنا ولا شأنا أو قرأنا الجواب من خبر ما بالقصد أو مذهب بالتسبيح والتلبدل
 لا تصد عنده لانه شأنا وان لم يكن قرأنا أو قرأنا حصره بقصد الجواب على ما وصح من استأذنه في الدخول على قصد
 اعلامه أنه في الصلاة كإياها في تسببه امامه فانه وان لم يقيم ما لانه خارج عن القياس
 بالحديث الصحيح اذا ثبت احدكم ثيابة وهو في الصلاة فليست قال في البحر وما الخ الجواب ما في التمهيد لومع
 او على يزيد جرح فعل أو امر او قصد عندهما اه قلت والظاهر أنه لو لم يسبح ولكن جهر بالقراءة
 لا تصد لانه قصد للقراءة او قصد للزبر أو الامر بجزء من الصوت تأمل (قوله او الخطاب الخ) هذا قصد
 بالاتفاق وهو ما اورد قضا على أصل أبي يوسف فانه قرآن أو وضع خطبا لمن خاطبه المصلى وقد أخرجه
 بقصد الخطاب من كونه قرأنا وجعله من كلام الناس (قوله كقوله لن اسمه يحيى او موسى) يعني منه
 قول المصنف مخاطبا لن اسمه ذلك والظاهر أنها قصد وان لم يكن الخطاب مسمى بهذا الاسم اذا قصد خطابا
 ط (قوله اولن بالباب الخ) لعل وجه جعله من الخطاب مع أنه ليس فيه أدعاء ولا خطاب أنه في معنى
 قوله ادخل (قوله تصد ان تصد جوابه) ذكر في البحر أنه لو قال مثل ما قال المؤتمن ان اردا جوابه تصد
 وكذا لو لم تكن لينة لان الظاهر أنه اراد به الاجابة وكذلك اذا جمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم في حله
 فهذا الاجابة اه وبشكل على هذا كله ما مر من التفصيل فبين مع العاطس فقال الحمد لله تأمل واستفيد أنه

(وجواب خبر سوء) بالاسراج

على المذهب لانه قصد الجواب

صار كلام الناس (وكذا)

يقصد بها كل ما قصد الجواب

كان قبل أمع الله فقال لانه

الاقه او ما مالق فقال انسل

والبالغ والجهر أو من أين بشت

فقال وبتر مطلقه وقدر مرشد

(او الخطاب كقوله لن

اسمه يحيى او موسى) (بأيحيى خذ

الكتاب بقوة) او مماثل بينك

يا مصلى (مخاطبا لمن اسمه ذك)

اولن بالباب ومن دخله كان

آمنا (فروع) سمع اسم الله تعالى

فقال جل جلاله والتي صلى الله

عليه وسلم صلى عليه او قرأنا الامام

فقال صدق الله ورسوله تصد

لن قصد جواب ولو سمع ذكر

الشيطان قلعه تصد

ولم يصد الجواب بل قصد التمام والتعظيم لا قصد الانقضاء فتعظيم الله تعالى والصلوة على نبيه صلى الله عليه وسلم لا يشافي الصلاة كما في شرح المنية (قوله وقيل لا) جزم به في البر والظاهر أنه مبنى على ما إذا قصد الجواب والاشكل عليه ما ترأى (قوله فسجل) يشكل عليه في البر ولو قصدته عرق أو أصابه وجع فقال بسم الله قبل نفسه لأنه كالان وقيل لا لا ليس من كلام الناس وفي النصاب وعليه الفتوى وجزم به في الظهيرة وكذلك قال برب كما في الأخيرة اهـ (قوله فقال آسن) عمدنا الكلام فيه قريبا (قوله ولا يفسد الكل) أي الا اذا قصد التمام كما تر (قوله حتى لو امتثل الخ) هذا امتثال بالفضل ومنه ما رواه أبو القول وهو ما في البر عن الفقيه سمع كبير يجهز المؤذن فيه بالتكبيرات فدخل فيه رجل أمر المؤذن أن يجهز بالتكبير وركع الامام فقال للمؤذن ان قصد جوابه فسد صلاته (قوله او دخل فرجة الخ) الخ الخ فسد عدم الفساد ط (قوله ومن) أي في باب الامامة عند قوله وصف الرجال وتقدمنا عن الشرياني عدم الفساد وتقدم تمام الكلام عليه هـ (قوله ويأق) أي في هذا الباب عند قول الصفرة والصلوة عليه (قوله وقصد على غير امامه) لأنه لم وتعليم من غير حاجة بهر وهو شامل للفتح المقيد على منه وعلى المنفرد وعلى غيره المسمى وعلى امام آخر ولحق الامام والمنفرد على أي شخص كان ان أراد به التعظيم لا التلاوة تهر (قوله وكذا الاخذ) أي اخذ المصلي قبل الامام بفتح من فتح عليه فسد ايضا كما في البحر عن الامامة او اخذ الامام بفتح من ليس في صلاته كافتة من الفقيه (قوله الا اذا ذكر الخ) قال في الفقيه اربع على في الامام ففتح عليه من ليس في صلاته ويذكر ان اخذ في التلاوة قبل تمام الفتح لا يفسد والا قصد لا يذکر يضاف الى الفتح اهـ بهر قال في الحلية وقصد فطرانه ان حصل التذکر والفتح معا لم يكن التذکر ناشئا من الفتح ولا وجه لفساد الصلاة بتأخره وروى عن القراءة عن تمام الفتح وان حصل التذکر بعد الفتح قبل ان تمامه فالظاهر ان التذکر ناشئ عنه ووجب ان يضاف التذکر اليه فتصدق بلا توقف لل شروع في القراءة على تمامه اهـ ملخصا قلت والذي بقي ان يقال ان حصل التذکر كريب الفتح فسد، طقا أي سواء شرع في التلاوة وقبل تمام الفتح او بعد بل وجود العمل وان حصل تذكر من نفسه لا يوجب الفتح لا قصد مطلقا كون الظاهر اهـ حصل بالفتح لا يؤثر بعد تحقق أنه من نفسه لان ذلك من امور الامة بالانضمام حتى يقع على الظاهر الا ترى أنه لو فتح على غير امامه فامد القراءة لا تطيل لا قصد من ان يظهر حاله التعليم وكذا لو قال مثل ما قال المؤذن ولم يقصد الاجابة فليس يفسد (قوله هللا عشره جملة) (قوله بكل حال) أنه سواء أمرا الامام قد رما بخوض به الصلاة أم لا امتثل الى أية أخرى أم لا لا يفسد في الفتح ام لا هو الاصح غير (قوله الا اذا سمع المؤتم الخ) في البحر من الفقيه ولو سمع المؤتم عن ليس في الصلاة ففتح به على امامه يجب أن تطل صلاة الكل لان التلقين من خارج اهـ واقره في النهرو وجبه أن المؤتم لما تلقن من خارج بطلت صلاته فاذا فتح على امامه واخذ منه بطلت صلاته لكن قال ح وهذا يقتضي أنه لو سمع من مصلي ولو غير صلاته ففتح به لا تطل وهو باطل كالا يفتي الآن براد بقوله من غير مصلي في صلاته اهـ (قوله وينوي الفتح لا القراءة) هو الصحيح لان قراءة المقتدى مني ومنها الفتح على امامه فيروي عنه بهر (قصة) بكرة ان يفتح من ساعته كما يكره للامام ان يطلعه الله بل يتقبل الى أية أخرى لا يلزم من وصلها ما يفسد الصلاة او الى سورة أخرى او يركع اذا قرأ مقدار القرض كما جزم به الزبلي وغيره في رواية قد رما بالمسح كما روى الكمال بأنه الظاهر من الدليل واقره في البر والنهر ونازه في شرح المنية وروى قد رما بالواجب لشدة تأكده (قوله لو أدى) كلمة فارسية كما في شرح المنية وهي بقية الهمة وكسر الزا يعني ثم كما تقدم (قوله لأنه من كلامه) بدليل الاعتبار (قوله لأنه قرآن) هذا ظاهر في ثم وكذا في آرى على رواية أن القرآن اسم للمعنى أما على روايته أنه اسم للتعظيم والمعنى فلا (تنبيه) وقع في الفاظ الاشياء أي مصلي قال ثم ولم يصد صلاته فقل من اعتاده على كلامه اهـ قال في الخرائق وفيه اشتباه أي اشتبه عليه الحكم ان لم يكن سبق لم (قوله مطلقا) أي سواء كان كثيرا أو قليلا عامدا أو ناسيا وإذا قال ولو سمعة ناسيا او مثله ما لو وقع في نفسه فطره مطر فاطلها كما في البحر (قوله الجملة) بكرة الخامو تشدد بالمعنى مكسورة ومفتوحة ح (قوله فانه اياها) أي في شرح الملقى ونصه وقال الباقى الصحيح ان كل ما يصد به الصوم فسد به الصلاة اهـ وعليه بشي الزبلي بما قبله

وقيل لا ولو حرق لم يفسد الصوم
ان لا مورا الدنيا قصد لا لامور
الاخرة ولو سخط شي من السطح
فبطل اودى لاحد او عليه فقال
آسن قصد ولا يفسد الكل عند
الباقى والصحيح قوله لا عمل قصد
المستكمل حتى لو امتثل امر غيره
قبله فسد ثم تقدم اودى دخل
فرجة الصفا حد فوسع فسد
بل يمسك ساعة ثم تقدم
براه قهتاني من الزا هدى
ومروا في فنية وقيد قصد
الجواب لأنه لو لم يرد جواب بل
أراد ادخاله بأنه في الصلاة
لا قصد اخفا ابن مك ولحق
(قصد على غير امامه) الا اذا
أراد التلاوة وكذا الاخذ الا اذا
تذكر كقوله لا تطل تمام الفتح (بطلت)
قصه على امامه) فانه لا يفسد
(مطلقا) لخاصة وتعذ بكل حال
الا اذا سمع المؤتم من غير مصلي
ففتح به قصد صلاة الكل وينوي
الفتح لا القراءة (قوله يرى على
لانه) أو أدى (ان كان
بمناذره في كلامه قصد) لانه من
كلامه (والا) لأنه قرآن (واكله
وشربه مطلقا) ولو سمعة ناسيا
(الا اذا كان بينه استناه ما كوله)
دون الجملة كما في الصوم هو
الصحيح فانه الباقى (فأبطله)

والبدائع قال في التبر وجعل في الخاتمة هذا قول البعض وقال بعضهم ما دون مل القم لا يفسد وفرق بين الصلاة والصوم وما إلى ذلك - **أولى** (قوله أما المصنف قصد) أي أن كثرة تدبره بالثلاث التورات كان في غيره كذا في شرح المنية وفي البحر من المخط وغيره ولو مضع الضحك كثيرا فسدت وكذا الوكان في غيره أهلية فلا كلها فان دخل في حلقه منها شيء من غير أن يلوكلها لا يفسد وان كثرة فسدت اه (قوله كسر الخ) أخاد أن المصنف أما المصنف الكثير أو رسول عن المأ كوال في الجوف بخلاف الظلم قال في البحر من الخلاصة ولو كل شأنا من الخلاوة وان بلغ منها قد دخل في الصلاة فوجد خللا في فيه وانتهه لا يفسد صلاته ولو أدخل الغائبة أو السكينة في فيه ولم يفسد لكن يصل في الخلاوة متصل إلى جوفه قد صلاته اه (قوله ويضدها انتقاه الخ) أي بأن ينوي قلبه مع التسكينة الانتقال المذكور قال في التبر بأن يصل ركعة من الظهر مثلا ثم افتتح العصر أو التمتع بكثيرة فان كان صاحب ترتيب كان شارعا في التمتع عندهما خلافا لمحمد وأول يمكن بأن سقط الضيق والفتنة مع شروعه في العصر لا يرى فصل ما ليس يحصل نخرج عن الأول فخطا الخروج عن الأول صحة الشروع في المقابر ولومن وجه فذل الوكان منفردا فكتب ينوي الاعتداء أو عكسه أو امامة النساء فسد الأول وكان شارعا في الثاني وسكذ النوى فلا أو واجباً أو شرع في جنازة فبني بأخرى فكتب ينويها أو الثانية يصير مستأنفا على الثانية كذا في فتح القدير اه (قوله أو عكسه) بالنسب حفاظ على منفردا ح (قوله بخلاف نية الظهر الخ) أي نيته مع التكبيرة كما قال في البحر يعني لو وصل ركعة من الظهر فكتب ينوي الاستئناف للظهر بعينها لا يفسد ما إذا وصحب تلك الركعة حتى لو وصل ثلاث ركعات بفسدها ولم يقصد في آخرها حتى صلى رابعة فسدت الصلاة ولغز النية الثانية (قوله مطلقا) أي سواء انتقل إلى المقبرة أو المصعدة لأن التلفظ بالنية كلام مفسد للصلاة الأولى فضع الشروع الثاني (قوله أي ما فيه قرآن) همه لينهل الحراب فإنه إذا قرأ ما فيه فسدت في الصحيح بجر (قوله مطلقا) أي قليلا أو كثيرا أو اماما أو منفردا أما لا يمكنه القراءة إلا منه أولا (قوله لا تلم) ذكره الوالي خيفة في علمه الفساد وجب من أحدهما أن حل المحصف والتدبره وقلب الأوراق على كثير والشأن أنه تلقن من المحصف خاضرا كما إذا تلقن من غيره وعلى الثاني لا فرق بين الموضوع والمجول عنده وعلى الأول لا يفرق قرآن وصحفي الثاني في الكافي تعاليج الرخصي وعليه ولو لم يكن قادرا على القراءة إلا من المحصف فليس بلاقراءة ذكر الفضلي أنها تجزى به وصحفي في الظهيرية عدمه والظاهر أنه مفترع على الوجه الأول الضعيف بجر (قوله إلا إذا كان الخ) لأن هذه القراءة مضافة إلى حفظه لا إلى تلقنه من المحصف ويجوز التأخر بلاجل شرفه لعدم وجهي الفساد وهذا الاستثناء من إطلاق المحصف وهو قول الرزي - **وتعه الرخصي** وأوصى الصادق بجزءه في الفتح والتهنية والتبيين قال في البحر وهو وجهه كالإحقيق اه فلا يجزى به الناش (قوله وقبل الخ) تحقيد آخر لا إطلاق المحصف وصيانة الحلبي في شرح النية ولم يفرق في الكتاب بين القليل والكثير وقبل لا يفسد ما لم يقرأ قدر الضائقة وقبل ما لم يقرأ أنه وهو الظاهر لأنه مقدار ما يجزى به الصلاة عنده (قوله وهما ج) أي وجوزهما صاحبان بالكرهية (قوله لأن التشبه بهم لا يكره في كل شيء) فأنما كل ونشر كما يفتعلون بجر من شرح الجامع الصغير لشمس خان وزيهده ما في الأخيرة قبل كتاب التبري قال هشام رأيت على أبي يوسف فعلن محضين بما سبى فقلت أرى بهذا الحديث بأسا قال لا قلت مضاف وثوب بن زيد كذا ذلك لأن فيه تشبهه بالرهبان فقال كل رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس التعال التي لها شعروا وناس من لباس الرهبان فقد أشار إلى أن صورة المشابهة فيما يتعلق به صلاح العباد لا يضر فإن الأرض مما لا يمكن قطع المسافة البعيدة فيها إلا هذا النوع اه وفيه إشارة أيضا إلى أن المراد بالتشبه أصل الفعل أي صورة المشابهة بالاعتقاد (قوله ليس من أعمالها) احتراز عن الزيادة وسكوتها أو وجود أمثاله على كثير غير مفسد لكونه منها غير أنه رخص لأن هذا سبيل ما دون الركعة ط قلت والظاهر الاستغناء عن هذا القصد على تعريض العمل الكثير بما ذكره المحصف تأمل (قوله ولا لأصلاحها) خرج به الوضوء والمنشئ لسبق الحديث فانها ما لا يفسد أنها ط قلت ويحق أن يزداد ولا يصل لغير استئرازا من قتل الحية أو العنكبوت بعمل كثير عن أحد القولين كما يأتي الآن يقال أنه لأصلاحها لأن تركه قد يؤدي إلى إفسادها تأمل (قوله وفيه أقوال خمسة أصحها ما لا يشك الخ) صحه في البدائع وتابعه الزيلعي

أما المصنف قصد كسرك في فيه متلع ذوبه (و) يفسدها (انتقله من صلاة إلى مقابر بها) ولومن وجه حتى لو كان منفردا فكتب ينوي الاعتداء أو عكسه صار مستأنفا بخلاف نية الظهر بعد ركعة الظهر إلا إذا تلفظ بالنية فصير مستأنفا مطلقا (وقرأته من مصنف) أي ما فيه قرآن (مطلقا) لأنه تعلم إلا إذا كان حافظا لما قرأه وقرأ بلا حمل وقيل لا يفسد إلا بالنية واستظهره الحلبي - وجوزوه النافى - بلا كراهة وهما ج - التشبه بأهل الكتاب أي أن قصد فان التشبه بهم لا يكره في كل شيء بل في المذموم وفيما يقصد به التشبه كافي البحر (و) يفسدها (كل عمل كثير) ليس من أعمالها ولا لأصلاحها وفيه أقوال خمسة

مطلب
في التشبه بأهل الكتاب

والولي الجي وفي الخط انه الاحسن وقال الصدر الشهيد انه الصواب في اثباته والخلاصة انه اختيار العادة
وقال في الخط وغيره رواد التلوي من اصحابنا حلية القول الثاني أن ما يستعمل عادة بالدين كثير وان عمل
بواحدة كالتعميم وشذ السراويل وما عمل بواحدة قليل وان عمل بها كل السراويل وليس التقصير ونزاعها
الا اذا تكررت للاحتسالية وضعفه في البرائة قاصر عن اخادع ما يعمل باليد كالفخس والتقبيل الثالث
الحركات الثلاث المتواليه كثير والاقليل الرابع ما يكون مقصودا للفعال بأن يفرد له مجلسا حدة قال
في التارخانية وهذا القائل يستدل بأمره صلت فلما هو زوجها وقبلها بشهوة او معصية شيئا يخرج
الجن تقصد صلاحها الخمس التقويض الذي رأى المولى فان استكفركمك والاقليل قال القمستانى
وهو شامل لكل وأقرب الى قول ابي حنيفة فانه لم يقدر في مثله بل يقدر في بل يقدر في المبنى اه قال في شرح
المنية ولكنه غيره مضبوط وتقويض منه الى رأى العوام بما لا يخفى واكثر القروى او جميعها مفرغ على الاقرين
والقادر ان ياتيه ما ليس خارجا عن الاول لان ما يقام بالدين عادة يقبل على الناظر ليس في الصلاة وكذا
قول من اعتبر التكرار للاحتسالية فانه يقبل التكرار في ذلك فلذا اختاره جمهور المشايخ اه (قوله ما لا يثبتك
الخ) على عمل لا يثبتك أى بل يقبل غنا غالبيا شرح المنية وما يعنى عمل والضعيف بيمينه عادليه والناظر فاعل
يثبت والمراد منه ليس له بشرع المولى بالصلاة كما في الجبر وفي قول الشارح من يثبت على البدائع
وانه اشارة اليه لان القريب لا يعنى عليه الحال عادة فانهم (قوله وان ثبتك) أى اشته عليه وتردد
(قوله لكنه بشكل بمسح المس والتقبيل) أى ما لو مس الحسنة بشهوة وقبلها بدونها فان صلاحها تضاد ولم
يوجد منها فعل كإساقى في القروى مع جوابه وأصل الاستشكال لصاحب الحلية وتبعه في البر فليس المراد
صلاحه والتقبل والماس فانه لا يعنى فساد ما على احد من الناس قافهم (قوله فلا تنفذ الخ) خرج على اصح
الاقوال خلافا لما يرى كقول من أى حنيفة أنه لو رفع يديه عند الركوع وعند الرفع منه تضاد لان المقصد
انما هو العمل الكثير وهو ما يثبت أن فاعله ليس في الصلاة وهذا الرفع ليس كذلك كذا في الكافي نعم بكرة لانه
فعل زائد ليس من تقبات الصلاة شرح المنية ونسبتها كتكريرات الروايات خلاف المصطلح لانها في الاصطلاح
تكريرات العبد (قوله ويضد ما يجرى على نجس) أى بدون سائل أصلا ولوحده على كفه او كفه
فقد الجود لا الصلاة حق لو أعاده على ظاهره جاز كما قدّمه الشارح في فصل اذا أراد ان شروع لكن قدّمنا
هنا لأن الحائل المتصل لا يتجزأ لا تتبعه القس على الاضرام أن لا يصح الجود معه ولو على ظاهره راجحة
الصلاة مع القيام على نجاسة تحت خفه وتقدم تمام الكلام هناك فراجع (قوله في الاسم) وهو ظاهر
الرماية كافي الحلية والبدائع والامداد وقال ابو يوسف ان اعاده على ظاهره لا تنفذ وهذا بناء على أنه
بالجود على النفس تضاد الصلة لا الصلاة عنده وعندهما تضاد الصلاة لا جبرتها وكونها لا تنجز
كافي شرح المنية وذكر في السراج رواية ثانية وهي لو أعاده على ظاهره جاز عند اصحابنا الثلاثة خلافا لغيرهم
وقد متنا في فصل الشرع ان هذه رواية النوادر وان عامة كتب القروى والاصول على الرواية الاولى (قوله
على الظاهر) أى ظاهر الرواية من أن وضع الدين والركبتين في الجود غير شرط فترك وضعهما أصلا غير
مفسد فكذا وضعهما على نجاسة لكن قدّمنا في قول باب شروط الصلاة تصحيح القصاص عن عدة كتب وفي البر
أنه المناسب لا خلاف عامة المتون وعمله في شرح المنية بأن اتصال العضو بالنجاسة بمنزلة جهلها وان كان وضعت ذلك
العضو ليس يفرض وهذا على أن ما مشى عليه هنا قد لا يرد ضعف كونه عليه نوح افندى (قوله عند الثاني)
أى أي يوسف وقيل ان ابا حنيفة مع محمد حلية (قوله في الكل) أى كل المسائل المذكورة من الكشف
وما بعده وقد ذلك في شرح المنية في اواخر الكلام على الشرط الثالث بما اذا كان يفرضه قال ما اذا حصل
شي من ذلك بسنعه فان الصلاة تضاد في الحال عنده كافي القنية اه ومضى عليه الشارح في باب شروط
الصلاة وفي الخاتمة وضعا ما يدل على عدمه قال في الحلية والاشبه الاول وتقدم هناك تمام الكلام على ذلك
فراجع (قوله وصلاته على معنى مضرب) أى غلط وانما تضاد اذا كان النفس المانع في موضع قيامه
اوجبه اوى موضع يديه او ركبته على ما مر ثم هذا قول أي يوسف وعن محمد يجرى وفي بعض المشايخ يعمل
الاول على كون الثوب غيبا مضربا والثاني على كونه محفوظا وهو ما كان جوابه نجاسة دون وسطه

اصحاب ما لا يثبتك بيمينه (الناظر)
من بعد (في فاعله أنه ليس فيها)
وان ثبتك انه فيها لم لا يثبتك
يشكل بمسح المس والتقبيل
قاتل (فلا تضاد برفع يديه في
تكريرات الروايات على المذهب) وم
روى من القصاص فاشد (د) يضدها
(يجوده على نجس) وان اعاده
على ظاهره في الاصح خلاف يديه
وركبته على الظاهر (د) يضدها
(اداء ركن) حقيقة اتصالها
(او قنيتها) منه بسنة وهو
قد وثلاث تكبيرات (مع كشف
عورة او نجاسة) مانعة او وقوع
رجلة في صف ساء او امام امام
(عند الثاني) وهو اختار في
الكل لانه احوط فاعله الحلية
(وصلاته على معنى مضرب)
يجس البطانة

بجلاف غير مضرب وبمسطوح
على نجس ان لم يظهر لون ادمج
(وتحويل مصدره من القبلة)
اختلاف (غير مضرب) فلو ظن حده
فاستد بالقبلة ثم علم عدمه ان قبل
نروجه من المسجد لتقدمه
فقدت (فروع) متى مستقبل
القبلة هل تمدد ان قدرتم ثم
وقفت بعد ذلك وان كان
كذلك وهكذا الاضد وان كان
ما لم يبق المكان وقيل لا تضد
حالة المدور ما لم يستد بالقبلة
استنادا ذكره الهناتفي وهل
يشترط في قصد الاختلاف
الجزئية نعم

٢ مطلب

في المشي في الصلاة

٣ قوله ابرزه هو نفسه بن عبد السلام
قدما وشهد دفع مكة ثم تحول
الى البصرة ثم فخر اسان ومات
بها في ايام يزيد بن معاوية اوفى آخر
خلافة معاوية كذا ذكره الحافظ
ابن عبد البر في الاستيعاب وذكر
ابن حجر عن ابن سعد انه كان من
ساكني المدينة ثم البصرة وغزا
خراسان وذكر الخطيب انه شهد
مع علي رضي الله تعالى عنه قتال
الخوارج بالهرير وان غزا بعد ذلك
خراسان فمات بها وقال ابو يعلى محمد
ابن علي بن حمزة الرضوي قيل انه
مات ببغداد وقيل بالبصرة وقيل
ببغداد بين سجستان وهرات وقال
خليفة مات بخراسان بعد سنة
اربع وستين فالحاصل من هذه
القول ان ما اشتهر من كونه مدفونا
بغزة بركة به مشكوك فيه ثابت وله
كان رجلا كفي بكتبه واقد اعلم كذا
في شرح الدرر اللوامع للعلامة الشيخ
احمد بن ابي طالب والسيدي
الشيخ عبد النبي التالبي اه منه

لا يكتفى من اسفلها نجس ولا حياطا ظاهر فلا خلاف يستند وصحة في الجمع ومنهم من حقق الاختلاف فقال
عند محمد بجوز كفا مكان وعند أبي يوسف لا يجوز في النجس الاصم أن المضرب على الخلاف ومنهم من
أن الاصم في غير المضرب الجواز افتحا وهذا قول ثالث في البدائع بعد كتابته القول الثاني وعلى هذا الوجه
على بحر الرق اوابا وبسطا غلظا ومكعبا ظاهر وباطنه نجس عند أبي يوسف لا يجوز فخرنا الى اتحاد
الحل فاستوى ظاهر وباطنه كالتوب الضيق وعند محمد بجوز لانه على في موضع ظاهر ككتاب ظاهر فحقه توب
نجس بخلاف التوب الضيق لان الظاهر فخرنا الرطوبة الى الوجه الآخر اه وظاهره ترجيح قول محمد وهو
الاشبه ويرجع في الخالية في مسئلة التوب قول أبي يوسف بأنه اقرب الى الاحتياط وتعمقه في الخالية وذكر في
المنية وشرحها اذا كانت الصلاة في باطن القبلة والوجه الذي فيه الصلاة والوجه الآخر والا فلا اه وذكر في
غلظة بحيث يمكن أن تنصرف في بيان الوجه الذي فيه الصلاة والوجه الآخر والا فلا اه وذكر في
الخالية أن مسئلة القبلة والاشية على اختلاف المآثر بينهما وفي الثانية جزم بالمجاز ورواه اشارة الى اختياره
وهو حسن ومجرب وكذا مسئلة التلصص على اختلاف وان الاشبه الجواز عليها مطلقا ثم ايداه بأوجه فراجع
(قوله وبمسطوح على نجس الخ) قال في المنية واذا اصابت الارض نجاسة ففرشها بطين او جرس فغسل عليها
جائز ليس هذا كالتوب ولو فرشها بالتراب ولم يطين ان كان التراب قليلا بحيث لو استند بمساحة الصلاة
لا تجوز والا تجوز اه قال في شرحها وسعدا التوب اذا فرش على الصلاة المبلية فان كان رقيقا
يشق ما تحتها او وجد منه رائحة الصلاة على تقدير ان لها رائحة لا تجوز الصلاة عليه وان كان غلظا بحيث
لا يكون كذلك جائز اه ثم لا يخفى أن المراد اذا كانت الصلاة تحت قدمه وموضع سجوده لانه حينئذ يكون
قائما او ساجدا على الصلاة لعدم صلوات التوب لكونه مائلا فليس المانع هو نفس وجود الرائحة حتى
يعارض بأنه لو كان بقرية نجاسة يتم ربحها الاضد صلاته فانهم (قوله وتحويل مصدره) أما تحويل
وجهه كله او بعضه فمكره لا لفساد على التمدد كسابق في المكروهات (قوله بغير مضرب) قال في البصري باب
شروط الصلاة والحاصل أن المذهب أنه اذا تحول صدره فسدت وان كان في المسجد اذا كان من غير مدور
كأعله عاتة الكتب اه وأطلقه فحمل ما لو قل او سكر وهذا لواجبنا وهذا لا يلتزم مدور لكن
فسدت والا فلا خلاف في شرح المنية من فصل المكروهات (قوله فلو ظن حده الخ) يحذر قوله بغير مدور
(قوله لا لفساد) أي عند أبي حنيفة شرح المنية وقوله وبعد فسدت أي بالاتفاق لان اختلاف المكان
مبطل الاضد والمجسد مع ثابن اكافه وتثنائي أطرافه مكان واحد فلا خلاف في اختلافه الا اذا كان اماما
واسخف مكانه آخر ثم علم أنه لم يحدث فقد وان لم يخرج من المسجد لان الاختلاف في غير موضعه منافي
كأنه خرج من المسجد وانما يجوز عند المدور ولو بعد كذا وظن انه اقتنع بلا وضوء فانصرف ثم علم انه كان
موضعا فاضد وان لم يخرج منه لانه انصرفه على سبيل الرض ومكان الصفوف في الصراحه حكم المسجد
وتعمقه في شرح المنية في آخر الشرط الرابع وتقدم في الباب السابق (تنبيه) ذكر في المنية في باب القصدات أنه
لو استد بالقبلة على ظن الحدث ثم تبين خلافه فسدت وان لم يخرج من المسجد وعمله في شرحها بان استدباره
وضع لغير وضوء اصلاح الصلاة فكان مفسدا اه وهو مخالف للمعنى عاتة الكتب الآن يحمل على قولهما
اوى الامام المتخلف تأمل (قوله وان بكه) أي وان مشى قد مضى في كثير من هذه الحالات وهو
مستد بكه وهكذا (قوله ما لم يصف المكان) أي بان يخرج من المسجد او يتجاوز الصفوف ولو الصلاة
في الصراحه لم يفتقد كذا لما في قوله من دفعه واحدة قال في شرح المنية وهذا بناء على أن القفل الظليل
غير مفسد ما لم يذكر رتمو السابو على أن اختلاف المكان مبطل ما لم يكن لأصلاحها وهذا اذا كان قد قامه
صفوف امان كان اماما بالجامع موضع سجوده فان قدر ما بين وبين الصف الذي يليه الاضد وان اكثر فسدت
وان كان منفردا فالحصير موضع سجوده فان جاوزه فسدت والاختلاف في البيت لمرأة كالتصديق عند أبي علي التلصص
وكالصراحه عند غيره اه (قوله وقيل لا لفساد العذر) أي وان كان واختلف المكان لم ينافي الخالية عن
الذخيرة وهو رأي ابرزه رضي الله عنه على وكعتين اخذ ابياد فمره ثم انزل من يد مضى القوس على القبلة
فجميع حتى اخذ قباده ثم رجع كما صاع على منية حتى على الركتين الباقيتين قال محمد في السير الكبير وهذا

تأخذ ثم ليس في هذا الحديث فصل بين المني القليل والكثير جهة القبلة فمن المشايخ من أخذ بظاهره ولم يقل
 بالتسديد قل أو أكثر استسحبوا القليل القليل إذا أكثر والحديث خص حالة العذر فيعيل القياس في غيرها
 وعلى الامام السعدي من استأنف الجوارح إذا مشى مستقبلاً وكان غافراً وكذا الحاج وكل مسافر سفره معتدلاً
 وبعض المشايخ أقروا بالحديث ثم استلطفوا في تأويله قليل تأويله إذا لم يجاوز السجود أو موضع سجوده والا
 فسدت وقيل إذا لم يكن متلاحقاً بل خطوة ثم خطوة فلو متلاحقاً فقد وان لم يستدبر القبلة لأنه على كثير من
 تأويله إذا مشى مقدماً أو مابين الضفتين كما قالوا فمن رأى فرجة في الصف الأول تثنى اليها فاستدبرها كان حرق
 الصف الثاني لم تقصد صلاته وإن كان في الصف الثالث فسدت له مصلته ونص في الظاهر على أن المختار
 أنه إذا كفر قصد هداً وذكر في الحلية أيضاً في فصل المكرهات أن الذي يقتضيه القواعد المذهبية المستندة
 إلى الأدلة الشرعية ووقع به التصريح في بعض الصور الجارية أن المني لا يخلو أماناً بكون بلا عذر أو بعد
 فالأول أن كان كثيراً مشواً إلى قصد وان لم يستدبر القبلة وإن كان كثيراً غير متوالٍ بل ينفرد في ركعات أو كان
 قليلاً كان استدبره فاعتدت صلاته للمنافي بلا ضرورة إلا لا ذكره ما عرف أن ما عذر كثره كرهه فله بلا ضرورة
 وأن كان بعد ركان كان له فافقاً من معنى الحديث أو في صلاة الطلوف لم يقصد هداً لم يكره قل أو أكثر استدبره أو لا
 وإن كان لتعجزاً كرفاً استدبره معه فسدت قل أو أكثر وإن لم يستدبره فقل لم يقصد ولم يكره وإن كان
 كثيراً متلاحقاً فسدت وأما غير المتلاحق فحق كونه مفسداً أو مكروهاً خلاف وتأمل اه مخلصاً وقال في هذا
 الباب والذي يظهر أن الكثير الغير المتلاحق غير مفسد ولا مكروه إذا كان لغيره مطلقاً اه (قوله وقال
 الحلي لا) الظاهر اعتماد التفريق عليه ط (قوله خطوات) أي ومشي يرب الهدي والجذب ثلاث
 خطوات متواليات من غير أن يثقل نفسه وفي الصرح من الظاهر به وإن جذبه الالهة حتى أزالته من موضع
 سجوده قصد اه (قوله أو وضع عليها) أي جعله وجب ووضعه على الالهة قصد والظاهر أنه لكونه عملاً
 كثيراً تأمل وأما لوضعه من مكانه ثم وضعه أو ألقاه فله وجه مكانه من غير أن يقول من القبلة فلا قصد كما
 في التثنية (قوله أو أخرج من مكان الصلاة) أي مع التعويل عن القبلة كما في الصرح ط أقول لم
 أر ذلك في الصرح وإنما التعويل مفسد إذا كان قد أدامركن ولو كان في مكانه فالتأخر لا يطلق وإن الله
 اختلاف المكان لو كان مقدماً أو كونه عملاً كثيراً تأمل (قوله أو وضع عليها ثلاثاً الخ) هذا التفصيل
 مذکور في الخاتمة والخلاصة وهو مبني على تفسير الكثير بما اشغل على الثلاث المتواليات وليس الاعتداد
 عليه وفي المحيط أن خرج اللين فسدت لأنه يكون أرضاً أو لا ولا يقيد بعدد وصحة في المخرج حلية
 وبصر (قوله أو مسها الخ) حق التصريح أن يقول أو مسدت أو قبلت بالبناء للجهول كنفاً له السابقة لأنه
 معطوف على دفع الواقع عليه من والمسندة ذكرها في الخلاصة بقوله لو كانت المرأة في الصلاة لحلمها زوجها
 قصد صلاتها وإن لم يزل معي وكذا أو قبلها بشهوة أو بغير شهوة أو مسها له في معنى الجماع أما لو قبلت المرأة
 المني ولم يشتهها لم قصد صلاته اه (قوله والفرق الخ) قد تفرق وجه الفرق على الحق بين الهامم وكذا
 على صاحب الحلية والبحر وقال في شرح المنية وأشار في الخلاصة إلى الفرق بأن تقبيله في معنى الجماع يعني
 أن الزوج هو الفاعل للجماع فإني به دواحيه في معناه ولو جماعها ولو بين التحذير قصد صلاتها فكذا إذا
 قبلها مطلقاً لأنه من دواحيه وكذلك الوساها بشهوة بخلاف المرأة فأنها ليست فاعلة للجماع فلا يكون إتيان
 دواحيه منها في معناه ما لم يشته الزوج وفي الخلاصة لوقتنا في مخرج الحلقة وجعاً بشهوة يصير مباحاً ولا
 قصد صلاته في رواية المختار وهذا يشكل على الفرق المذكور لأنه إتيانها هو دواحي الجماع ولا بأس
 مباحاً الآن يقال فساد الصلاة يتعلق بالدواحي التي هي فعل غير النظر والفكر وأما النظر والفكر فلا يفسدان
 على ما مر لعدم إمكان التعرض لغيره بخلاف فعل ما لم يجاوز اه هذا وذكر في الصرح شرح الزايد أنه
 لو قبل المصلحة لتفسد صلاتها وإنه في الجوهر وعليه فلا فرق (قوله ذكر الحلي) عارضة معقاة المنية ولو
 ضرب أنساناً بيد واحدة من غير آفة أو ضربه بسوط ونحوه تفسد صلاته كذا في المحيط وغيره لا يخافه
 أو تأديب أو ملاءمة وهو عمل كثير على التفسير الأول الذي عليه الجمهور اه ثم قال مع المتن في عمل آخر
 ولو أخذ المني جفراً في به طائراً ونحوه تفسد صلاته لأنه عمل كثير ولو كان معه جفراً في به الطائر أو نحوه

وقال الحلي لا فإن من دفع أو
 جذبه الالهة خطوته أو وضع
 عليها أو أخرج من مكان الصلاة
 أو وضع عليها ثلاثاً أو مرة ونزل
 لينها أو مسها بشهوة أو قبلها
 بدون قصد لا لو قبلته ولم يشتهها
 والفرق أن في تقبيله معنى الجماع
 معه جفراً في به طائراً لم قصد
 ولو أخذ أو قصد كثره ولو مرة
 لا ملاءمة أو تأديب أو ملاءمة
 وهو عمل كثير ذكره الحلي

لا تحسد صلاة لانه عمل قليل ولكن قد اُمامه لاشغافه بفرا الصلاة ولوروى بالمر الذي معه انسانا في ان تحسد
عما ساعلى ما اذا خبره بسوط او بعد ملابسه من الخاضعة على مائة اه قلت لكن في التثنية من المخط ان
هذا الفصل خلاف ما في الاصل فان محمد اذكر في الاصل ان صلاته تامة ولم يفصل بين ما اذا كلن اطرف يده او
اخذ من الارض اه وفي الحلية ان ظاهر الخاضعة ضد ترجمه فانه ذكر الاطلاق ثم في التفصيل قبل
(قوله في من القصدات الخ) قلت في منها ايضا عاذا المرأة بشرطها واستغفله من لا يصلح للامامة
وخروجه من السجد بلا استخلاف ووقوعه بعد سبق الحدث قدر وكن واداء ركعتيه حدث او متى واقام
المقتدى المسبوق بالحدث صلاة في غير محل الا قد اموكل ذلك تقدم قبل هذا الباب وكذا تقدم من ذلك تذكر
فانه في ترتيب وجود المناق بلا منعه قبل التقدة اتفاقا وبعد هاعلى قول الامام في الاثني عشرية لكن
بعض هذه ضد وصف القرصية لا أصل الصلاة كالوقد انما بعدة قبل التقدة الاخرى (قوله
ارتداد قبله) بان نوى الكفر ولو بعد حين او عاذا ما يكون كفرا ط (قوله وموت) اقول تظهر ترجمته
في الامام لومات بعد التقدة الاخرى عطف صلاة المقتدى به فيلزمهم استئنافها وبيان الصلاة بالوث بعد
التقدة فقد ذكر الشربلاي من جهة المسائل التي زاد هاعلى الاثني عشرية ولا تظهر القرية في وجوب الكفارة
فيما لو كان اوصى بكفارة صلاته لان المعتبر آخر الوقت وهو لم يكن في آخر الوقت من اهل الاداء فلا يجب عليه
تأخير في الثانية سافر في آخر الوقت كان عليه صلاة السفر وان لم يسق من الوقت الا قدر ما يسق فيه بعض الصلاة
الا ترى انه لومات او اوى عليه اغماطو بلا وجن جنونا لم يطفا واحشت المرأة في آخر الوقت بسقط كل الصلاة
فاذا سافر بسقط بعض الصلاة اه فافهم (قوله وجنون وانحما) فاذا اتفق في الوقت وجب ادائها وبعد
يجب القضاء ما لم يزد الجنون والانعما على يوم وليسه كما يساق في آخر صلاة المريض (قوله وكل موجب
لوضوء) تبع في صاحب الترويه انه قد يكون ضد مسبق بالحدث كما تره في الاثني عشرية وكل حدث
حد ط (قوله وترك ركن بلاضام) كما تركت سبعة من ركعة وسبق قبل الاتيان بها واطلاق القضاء على
ذلك مجاز (قوله بلاعذر) اما به كعدم وجود سائر أو مظهر للقباض وعدم قدرة على استقبال خلافه ط
(قوله ومسايق المزمع الخ) داخل تحت قوله وترك ركن وانما ذكره لانه اقل بالركن صورة ولكنه لم يعتقه
لاجل المسابقة فافهم (قوله كان ترك الخ) هنا خبر صروحي ما لوروى وسبق قبله في كل الركعات فيلزمه
قضاء ركعة بلا قرءة ولو لوروى معه وسبق قبله لزمه ركعتان ولو ركعه وسبق معه بغير اربع بلا قرءة ولو لوروى
وسبق بعده سم وكذا الوقيلة وادركه الامام فيما يمكنه بركه وبانه في الامداد وقدمناه في اخر باب الامامة
(قوله وسلم مع الامام) قد به لانه قبل السلام ونحوه من كل ما ينافي الصلاة لا يظهر الصاد لعدم تحقق
الترك فافهم (قوله بعد تأكد انفراد) وذلك بان قام الى قضاء ما فاته بعد سلام الامام وقبله بعد عوده قدر
الشهود وقد ركعتيه بعدة فاذا ذكر الامام بعد سبوق قضايه قدت صلاته (قوله نصب متابعه) غلظ
بناحه جازت صلاته لان ترك التسابعة في الصلوات الواجب لا ضد وسبق له بعد القراء من قضايه
(قوله وعدم اعادته الجلوس) يرجع الى ترك الركن وعدم اعادته ركن اذا قام يرجع الى ترك الشرط وهو
الاختيار ط (قوله وقهقهة امام المسبوق) أي اذا قهقهة الامام بعد عوده قدر ان تشهدت صلاته وصلاة
المدرك خلفه وفدت صلاة المسبوق خلفه لوقوع القصد قبل تمام اركعته الا اذا قام قبل سلام امامه وقد
الركعة بعدة لتأصكسك انفراد كما في الباب السابق (قوله في التكبير) أي تكبير الاتقالات اما
تكبير الاحرام فلا يصح التشروع به والقصد في ترتيب على صحة التشروع فافهم (قوله كما تره) أي في باب صفة
الصلاة ح (قوله بالالحن) أي بالانغمات وحاصلها كافي الفتح اشباع الحركات لم اعادته التزم (قوله ان غير
المعنى) كالقول الحمد لله رب العالمين واشبع الحركات حتى اتي بواو بعد ابدال وسبق بعد اللام والها ووبألت
بعد الزاء ومثله قول الملقح ربنا لك الحمد يا محمد يا بقى بعد الزاء لان الرب هو زوج الاتم كافي الحاصل والقاسم وابن
الزوجة يسمى ربيا (قوله والا لا الخ) أي وان لم يغير المعنى خلافا لالا في حرف مدولين ان شق فانه شدوان
لم يغير المعنى وحرف المذ والنحن حى حروف العلة الثلاثة الا في الواو والياء اذا كانت ساكنة وقبلها حركة
فانها تعلق بها ناسها في حروف علة ولين لامة (تمة) فهم عاذا كرمان القراءة بالالحن اذ لم تقدر الكلمة

في من القصدات ارتداد قبله
وموت وجنون وانحما وكل موجب
لوضوء أو فسل وتركه وكن بلا
قضا مشروط بلا عذر ومسايق
المزمع تركه لم يشركه فيه اطحه
كان تركه ورفع رأسه قبل امادته
ولم بعده معه او بعده وسلم مع
الامام ومتابعة المسبوق امامه
في سجود السهو بعد تأكد
انفراده اما قبله نصب متابعه
وعدم اعادته الجلوس الاخير
بعد اداء سجدة صلبية أو تلاوة
تذكر كعبه الجلوس وعدم اعادته
ركن اداء فافهم وقهقهة امام
المسبوق بعد الجلوس الاخير ومنها
مد الهن في التكبير كما تره ومنها
القراءة بالالحن ان غير المعنى
والالا في حرف مدولين اذا
لحن والا بزانة

من وضعها لم يحصل بها تطويل الحروف حتى لا يصير الحرف حرفين بل يجوز تحسين الصوت وتزوين القراءات
لا يضر بل يتجنب عندنا في الصلاة وغيرها كذا في التتارخانية (قوله ومنها في القاري) قال في شرح
المنية اعلم ان هذا الفصل من المهمات وهو مسمى على قواعدها ثمانية عن الاختلاف لا يجتمعون فيه ليس له قاعدة
يبنى عليها بل اذ اختلفت القواعد علم كل فرع أنه على أي قاعدة هو مبني ونخرج وان لم يكن غير صحيح ما يذكر
فنقول ان النطق اعم من الاعراب أي الحركات والسكون ويدخل فيه تحقيق المنة وقصر المدود وعكسها
أو في الحروف بوضع حرف مكان آخر أو زيادته أو نقصه أو تنقيده أو تغييره وفي الكلمات أو في الجمل كذلك أو
في الوقت ومقابله والقاعدة عند المتقدمين أن ما غير المعنى تغييرا يكون اعتقاده غير ائخذ في جميع ذلك سواء
كان في القرآن أو لا الا ما كان من تبديل الجمل خصوصا في الوقف تام وان لم يكن التغيير كذلك فان لم يكن مثله في
القرآن والمعنى يبدل بتغييره فاحشاشه أيضا كهذا التبدل مكان هذا الترتيب وكذا اذا لم يكن مثله في
القرآن ولا في غيره كالسرائل باللام مكان السرار وان كان مثله في القرآن والمعنى يبدل لم يكن تغييرا فاحشا
تعد أيضا منه أي حشفة ومجده والاحوط وقال بعض المشايخ لا تعد للمعوم البولي وهو قول أبي يوسف
وان لم يكن مثله في القرآن ولكن لم يتغير المعنى فهو قاي من كان قوا من فالتلفظ على العكس فالمستبني عدم
الفساد عند عدم تغيير المعنى كثيرا وجود المثل في القرآن عند والموافقة في المعنى عندها فيذهب بقوله الامعة
المتقدمين وأما المتأخرون كابن مقاتل وابن سلام وحماد بن الزاهد وأبي بكر البجلي والهندواني وابن الفضل
والخلواف فاتفقوا على أن النطق في الاعراب لا يفسد مطلقا ولا اعتقاده كفرا لآثار أكثر الناس لا يميزون بين
وجود الاعراب قال قاضي شاذلي ما قاله المتأخرون اوسع وما طلة المتقدمين اسوط وان كان النطق بأبدال حرف
بغيره فان لم يكن الفصل بينهما بلا كلفة كالصامع الطاء بان قرأ الطالحات مكان الصالحات فافترقا على أنه
مفسد وان لم يكن الا حشفة كالظامع الصادع السين فالتحريم على عدم الفساد لمعوم البولي ويضاهي
يعتبر الفصل بين الحرفين وعدمه وبعضهم قرب اخرج وعدمه ولكن الفروع غير منضبطة على شيء من ذلك
قالوا في الاختلاف يقول المتقدمون لانها حقوا عنهم وكون قولهم اسوطا أكثر الفروع المدكورة في القاري
منزلة طه هـ وهو قول الفتح وسيأتي قاضيه (قوله فلو في اعراب) كسر قواما مكان قصها وفتح بافتد مكان
ضها ومثال ما يقررنا في بعض اقسامه من عباده العلماء بنتم هاء الجلالة وفتح هزة العلاء وهو مفسد عند المتقدمين
واختلاف المتأخرين فذهب ابن مقاتل ومن معه الى أنه لا يفسد والاول اسوط وهذا اوسع كذا في زاد الصغير
لابن الهمام وكذا اوعى آدم بن بنسب الاول وفتح الثاني يفسد عند الصلحة وكذا اساطير المذوزين بكسر
الذال وبالياء فبعد بكسر الكاف والمصور يفتح الواو الا اذا نصب الرأى وفتح هاء ينافي التوافق لا يفسد
الكل وبه يفتي بزيادة وخلاصة (قوله او تحريف مستند) قال في البرازي بان لم يفسد المعنى فهو قولنا اقتضالا
لا يفسد وان غير ضروري للناس وخلقنا عليهم القيام ان النفس الامارة بالسوء اختلفوا والعامة على أنه يفسد اه
وفي الفتح عانة للشيخ على أن ترك الهمزة والتشديد كالتلفظ في الاعراب فلو اختلف كثير بالصادق في تحريف
الصالحين وبالالتبديل لانها محض التمس والاصح لا يفسد وهو لغة قلبه في الامة المتقدمة وعلى قول المتأخرين
لا يحتاج الى هذا وبناء على هذا افسدوها جميعا هزة كبرى ما تقدم اه (قوله ومكة) قال في شرح
المنية وسكن تشديد المنقح كحكمكم في اختلاف والتفصيل فلو قرأ قصينا بالتشديد او افسد الصراط
باظهار اللام لا يفسد اه اقول ويرى في البرازية بالصاد اذا شدد اولئك هم الصادون (قوله او زيادة حرف)
قال في البرازية ولما زاد حرفا لا يغير المعنى لا يفسد عند حماد بن عيسى وروايتان كالقوله او انها عن التكرار زيادة
الساء وتجدد ودمي خلهم نار او ان غيرا فسد مثل وزايب مكان ذرايب مشبوه ومشان مكان ماني وكذا
والقرآن الحكم والثلثين المرسلين زيادة الواو تفسد اه أي لا نه جعل جواب القسم قسما كافيا اثباتية
لكن في المنية وفتح أن لا يفسد قال في شرحها لانه ليس بتغيير فاحش ولا يخرج عن كونه من القرآن ويصح
جعله قسما والجواب محذوف كافى والتاخرات حرفا الخ فان جوابه محذوف اه القول والظاهر أن مثل
ذرايب ومشان يفسد عند المتأخرين أيضا لزم في كرواقه خلافا (قوله او يصل حرف بكلمة الخ) قال
في البرازية الصريح أنه لا يفسد اه وفي المنية لا يفسد على قول العامة وعلى قول البعض يفسد ويضاهي

قوله كذلك أي بوضع كلمة او بوضع
مكان أخرى او زيادتها او نقصها
او تنقيدها او تغييرها اه منه

ومنها في القاري فلو في اعراب أو
تخصيف مستند وعكس أو زيادة
حرف فأكثر فهو الصراط الذين
او يصل حرف بكلمة فهو بالذ
فبعد

قوله الا اذا نصب الرأى أي لانه
يصير مفعولا به للبارى واذا وقف
على الرأى يكون محذولا فلم يفتق
المفسد اه منه

ضلوا بانه ان علم ان القرآن كيف هو الا انه يرى على لسانه لا تصد وان اعتقد ان القرآن كذلك تصد قال
 في شرحها والظاهر ان هذا الاختلاف انما هو عند السكت على ابا وهو حوالا لا يفيق لاطفال ان يتوهم فيه
 الفساد اه (تج) واما قطع بعض الكلمة عن بعض فائق الحلو ان يانه متصدوعاتهم قالوا لا يصد لعموم
 البلوى في انقطاع النفس واللسان وعلى هذا الوجه تصد ايضي ان يصد ويضمهم قالوا ان كان ذكر الكلمة
 كلها متصد اذ كرمها سكتك والاختلاف فاقى خان وهو الصحيح والاولى الاخذ بهذا في العدد وقول
 العامة في الضرورة وتعلمه في شرح النية (قوله ابو يوسف وابشاد) قال في البرازية الانشاد ان كان
 لا يغير المعنى نفسيا فافشا لا يصد نحر الوقف على الشرط قبل الجزاء الانشاد اياها انموذك ادين الصفة
 والموصوف وان غير المعنى هو شهد الله انه لا اله الا هو لا يصد عند عاتة المشايخ لان العوام لا يميزون
 ولو وقف على وقالت اليهودي انشاد اياها بعد لا تصد بالاجماع اه وفي شرح النية والصحيح عدم الفساد
 في ذلك كله (قوله وان غير المعنى به يضي برازية) ظاهره انه ذكر ذلك في البرازية في جميع ما مر وليس كذلك
 وانما ذكره في الخطاف الاعراب وقد ذكرناك عبارة البرازية في جميع ما مر تدبر (قوله الانشاد يرب الخ)
 عزاء في الخلية الى ابي علي التقي ثم قال وعامة المشايخ على ان ترك التشديد والتمسك بالاختلاف في الاعراب
 لا يصد في قول المتأخرين وفي البرازية ولو ترك التشديد في اياك اوروب العالمين المتأخرين لا يصد على قول
 الصلوة في جميع المواضع اه وقد سماعن الغنى انه الاحسن فامضى عليه الشارح ضعف على انه لا به
 لذكره منه سمع على عدم الفساد في غير المعنى اذ لا فرق تأمل (قوله ولو زاد كذا) اعلم ان الكلمة الزائدة
 اما ان تكون في القرآن اولها وعلى كل امان نقرأ ولا فان غرت افسدت مطلقا نحو وعمل صالحا وكسر قلمهم
 اجرهم ونحو واما عند نهديا هم وصيبتا هم وان لم يغير فان كان في القرآن نحو والوالدين احسانا ويزم تصد
 في قوله صلوا واخفوا كما هو في نخل وضاح وربنا وكتال الشارح الا لا تصد وعند ابي يوسف تصد لانها
 ليست في القرآن كذا في الفتح وغيره (قوله او نقص كذا) كذا في بعض النسخ وعمل في الشارح قال في شرح
 النية وان ترك كذا من آية كان لم يغير المعنى مثل وبرا سبعة مثلهما بتر لينة الثانية لا تصد وان غرت مثل فاهم
 يؤمنون برك لا يصد عند العامة في لا والصحيح الاول (قوله او نقص حرفا) اعلم ان الحرف اما ان
 يكون من اصول الكلمة او لا وعلى كل امان يغير المعنى او لا فان غير نحو خلقا بلا ناء او جعلنا لاجم تصد
 عند ابي حنيفة ومحمد ونحو ما خلق الذكر والا في جذف الواو قبل ما خلق تصد قالوا وعلى قول ابي يوسف
 لا تصد لان المقروء موجود في القرآن خاية وان لم يغير كذا يصد على وجه الترخيم بشرطه الجائز في
 العربية نحو ما مل في ايمانك لا يصد اجاءا ومنه حذف الهمزة في تعالى في تعالى جذرنا لا تصد انما كان في
 شرح النية ومثلي التارخية بدون حكاية الاتصاف (قوله او نقصه) قال في الفتح فان غير نحو قوسه في
 قوسه قدس والاختلاف عند محمد خلا لا ييوسف اه ومثله ان خرجت بدل اخبرت (قوله او نقصه) فان
 اما ان يكون هزا كالالتح وقد سماعك في باب الامامة واما ان يكون خطأ وحينئذ فاذا لم يغير المعنى فان كان
 مثله في القرآن نحو ان السلون لا يصد والاقويدين بالناس وكتال الشارح لا تصد عند هما وتصد
 عند ابي يوسف وان غير قدس عند هما عند ابي يوسف ان لم يكن مثله في القرآن فلو قرأ اصحاب العرب بالشيخ
 الهبة فسكت اتفاقا وتعلمه في الفتح (قوله نقصون غمرا) ان وقتر مررب (قوله الا ما يضي الخ)
 قال في الخاتمة والخلصة الاصل في هذا اذ كسر ما كان حرف وغير المعنى ان امكن الفصل فيها بلا مشقة تصد
 والا يمكن الابتسقة كالتمام مع الضاد المصبتين والصاد مع السين المهملتين والطامع التا قال اكرمهم لا تصد
 اه وفي خزانة الاكل قال القاضي ابو عاصم ان تصد ذلك تصد وان يرى على لسانه الا يعرف القيد لا تصد
 وهو افتتار حلة وفي البرازية وهو اعدل الاقوييل وهو افتتار اه وفي التتارخية عن الحماوى حكى
 عن الله فانه كان يقول انما اذا دخل في الحروف لا يصد لان فيه بلوى عاتة الناس لا نههم لا يقيمون
 بالحروف الابتسقة اه وفيها اذا لم يكن بين الحرفين اتحاد المخرج ولا قر به الا ان فيه بلوى العلة كذا قال
 سكان الصاد او الراي المصن كان الغال والفاء مكان الضاد لا تصد عند بعض المشايخ اه قلت فينبغي على
 هذا عدم التصاد في بدل التامينا والفاء همزة كاهرلة عواثم زماننا فاهم لا يميزون فيها وصعب عليهم

ابو يوسف وابشاد لم تصد وان
 غير المعنى به يضي برازية الا
 تشديد بديب العالمين واما كذا
 فيترك تصد ولو زاد كذا ونقص
 كذا او نقص حرفا او نقصه او نوله
 باخر نقصون غمرا اذا انقص
 تعال جذرنا ان خرجت بدل
 انخرجت اياك بدل اواب لم تصد
 ما لم يغير المعنى الا ما يضي تبينه
 كذا والضاد والفاء فاهم لا يميزون
 فيها

مطلب
 اذ انما عال بديب انما تصد

وكذا ذكر ركعة وصح الباقي
 القصدان ضمرا للمعنى بخور وب
 العملين للاضافة كالو يدل كلة
 بكلمة وغير المعنى نحو ان الجبار
 لتي جنات وغلمه في الخوقات
 (ولا يشدها نظره الى مكروب
 وفهمه) ولومستفهما وان كره
 (ومرورهما في الصعراء اوى
 مسجد كبير جوعه جوده) في
 الاصح (او) مروره (بين يديه) الى
 حائط القبلة (ق) بيت ومسجد
 صفوانه كقصة واحدة (سلفا)
 ولو امرأة او كلبا (او) مروره
 (اسفل من المكان امام المصلى
 فوكن يمشي عليها) أي المكان
 (بشرط ان لا يمشي بعض اعضاء الجوارح
 بعض اعضاءه
 قوله من التبنيس عبارة التبنيس
 والصحيح مقدار من شئ يصير وهو
 موضع سجوده وقال ابو نصر
 مقدار ما بين الصف الاول وبين
 مقام الامام وهذا عين الاول
 ولكن بعبارة اخرى ومما اقرنا
 على شجنا منها الجائحة ان يتر
 بحيث يقع بصره وهو يصل صلاة
 الخاشعين وهذه العبارة اوضح اه
 ما في التبنيس لصاحب الهداية
 فالتنكب جمل الكل قولوا
 واحدا وانما الاختلاف في العبارة
 لاني المعنى فهذا دليل واضح على
 ما قاله الحق الشيخ اكل الدين في
 الفتاوى اه منه

جدا كاذبا مع الراي ولا سماعي قول القاضي أي عاصم وقوله الصغار وهذا قول التاخرين وقد علمت
 أنه اوسع وأن قول المتقدمين احوط قال في شرح المتن وهو الذي سمعه المحققون وترمو عليه فاعلم يا محققو
 والاحتياط اولى سما في أمر الصلاة التي هي اول ما يحاسب العبد عليها (قوله) وكذا لو ذكر ركعة (الخ) قال
 في الظاهرية وان كرر الركعة ان لم يتغير بها المعنى لا تشدد وان تغيرت بحروب وبالعالمين وما لك مالك وم الدين
 قال بعضهم لا تشدد والصحيح انها تشدد وهذا فصل يجب ان يأتي فيه لان فيه دقة وانما تشدد التفرقة في هذا
 جملة من المضاف والمضاف اليه اه قلت طاهرا أن الفساد شرط بمعرفة ذلك فلو كان لا يعرفه او لم يقصد معنى
 الاضافة وانما سبب لسانه الى ذلك اوقد مجرد تكرر الركعة لتصح خارج حروفها يبقى عدم الفساد وكذا
 لو لم يقصد شيئا لم يحتل الاضافة ويحتمل التأكيده وعلى احتمال الاضافة يحتمل اضافة الاول الى محذوف
 دل عليه ما بعده كاهو مقترن وقوله ما يزيد المصلاات وعند الاحتمال يبقى الفساد لعدم يتبين انما علم لو
 قصد اضافة كل الى ما به فلا شك في الفساد بل يكره هذا ما ظهر في كتابه (قوله) كالو يدل (الخ) هذا
 الوجه اوجه لان الكلمة التي أتى بها ما أتى به من غير مطلق أولا وعلى كل حال ما أتى به في القرآن ولو ان غثرت
 المحدثات لكن اضافة في حقها قلنا انه على الموحدين وعلى الصحيح في مثل الشارح لو جوده في القرآن وقيد
 الفساد في الفتح وغيره بما اذا لم يقصدها تأمنا أو ما لو وقع قال في جنات فلا تشدد واذ لم يقصد لا تشدد لكن
 اضافة في حق الرحمن الكرم وخلافا لثاني في حق ان التبنيس في سائر من هذا النوع قسبر
 النسب فهو مريم ابنة عمران فسادا وكذا عيسى ابن مريم لأن تعدد كفر بخلاف موسى بن لقمان كان
 بالفتح وانه تعالى أعلم (قوله) ولومستفهما) أشبهه الى النى قائل انه لو مستفهما تشدد عند محذوف قال في المبر
 والصحيح عدمه اتفاقا لعدم الفعل منه ونسبة الاختلاف قالوا ينبغي لفتحه أن لا يصح بترتعلق يديه به في
 الصلاة لأنه يناقض صريحه على ما فيه ففهمه فدخل فيه شبهة الاختلاف اه أي لو تعدد لأنه عمل الاختلاف
 (قوله) وان كرر) أي لا يشك في جاليس من أعمال الصلاة أو ما لو وقع عليه نظره لا تشدد ونهيه فلا يكره ط
 (قوله) جوعه جوده) أي من موضع قدمه الى موضع سجوده كما في الدرر وهذا مع القدر الذي بعده انما هو
 لازم والافساد منتف مطلقا (قوله في الاصح) هو ما اختاره شمس الآمنة وقاضي خان وصاحب الهداية
 واستحسنه في المحيط وصححه الزبيدي ومقابل ما صححه القزويني وصاحب البدائع واختاره نغمر الاسلام
 ووجهه في النهاية والفتح أنه قد وما يقع بصره على المار ولو لم يمشي على راسيها يصير الى موضع سجوده
 وأرجح في العناية الاول الى الثاني بجمل موضع السجود على التبريم منه وخالفه في المبر وصح الاول وكتب
 فيما علمته عليه من التبنيس ما يدل على ما في العناية قراجه (قوله الى حائط القبلة) أي من موضع قدمه
 الى الحائط ان لم يكن مستقرا فلو كانت لا يصير المرور واه على ما يأتي سانه (قوله في بيت) ظاهره ولو كبرا
 وفي التفسير الثاني ونبغي أن يدخل فيه أي في حكم المسجد الصغير انه اولى البيت (قوله) ومسجد صغير) هو اقل
 من ستين درعاً وقيل من أربعين وهو المختار كما أشار اليه في الجواهر تهناتي (قوله) فانه كبقعة واحدة
 أي من حيث انه لم يجعل الفاصل فيه قد وصفين مانعا من الاقداء تنزيلا منزلة مكان واحد بخلاف المسجد
 الكبير فانه جعل فيه مانعا فكذلك انما يجعل جميع ما بين يدي المصلى الى حائط القبلة مكانا واحدا بخلاف المسجد
 الكبير والصعراء فانه لو جعل كذلك لزم المخرج على المارة فاقصر على موضع السجود هذا ما ظهر في تقرير
 هذا المجل (قوله) ولو امرأة او كلبا) بيان للاطلاق وأشاره الى الرذ على الظاهرة بقوله قطع الصلاة
 مرورا المرأة والكلب والحمار وعلى احد في الكلب الأسود وإلى ان ماروى في ذلك منسوخ كاختصاصه في الخلية
 (قوله) او مروره (الخ) مرفوع بالعطف على مرور ما رأى لا يشدها أيضا ضروره ذلك وان اتم المار فقولوه
 بشرط الخ بعد الاقام كاتقتم قال التفسير الثاني والله كان الموضع المرفوع كالسوط والسرير وهو بالنفس
 والتشديد في الاصل فارسي مرتب كما في الصحاح او مرفي من دمكنت المتاع اذا تشددت بغيره فرب بعض
 كافي المفايس اه (قوله) بعض اعضاء المار (الخ) قال في شرح المتن لا ينبغي أن ليس المراد بمخافة اعضاء
 المار جميع اعضاء المصلى فانه لا يأتي الا اذا قصد مكان المرور وكان الصلاة في الصلاة والفعل بل بعض
 الاعضاء بمناوه هو يصدق على محاذات رأس المار قد مضى المصلى اه لكن في التفسير الثاني ومحاذات الاعضاء

لأعضاء يستوى فيه جميع أعضاء المار هو الصبي كافي التفة وأعضاء المصل كلها كإفاه بعضهم أو أكثرها
 كما قاله آخرون كافي النكراني وفيه إشعار بأنه لو حاذى أهلها أو نصفها لم يكره في الزيادة بكماء حاذي نصفه
 الاصل نصف الاعلى من المصل كما إذا كان المار على فرس اه تأمل (قوله وقيل دون السرة) أي دين
 فذراع قال في الجبر وهو غلط لأنه لو كان كذلك لما كرمه مردوا الركب اه ومنه في القبح (قوله وإن المار)
 مباينة على عدم إفساد الأثر لا يستلزم إفساد ظاهره أنه يأثم وإن لم يكن للمصل متوقفاً كرماء صيده
 أيضاً وأنه لا إثم على المصل لكن قال في الحلية وقد أعاد بعض الفقهاء أن عناصره أربعة الأولى أن يكون
 المار مندوحة عن المرور بين يدي المصل ولم يتعرض المصل لذلك فيقتصر المار بالآثم من المار الثانية مقابلة
 وهي أن يكون المصل تعرض للمرور والمار ليس له مندوحة عن المرور فيقتصر المصل بالآثم دون المار الثالثة
 أن يتعرض المصل للمرور ويكون المار مندوحة فبأشأن أما المصل فلتعرضه وأما المار فله مردوع إمكان
 أن لا يفعل الرابعة أن لا يتعرض المصل ولا يكون المار مندوحة فلا يأثم واحد منهما كذا قلنا الشرح في
 الدين بن دقيق البغدادي رحمه الله تعالى اه قلت وتظهر كلام الحلية أن قواعد هذا لا تنافيه حيث ذكره
 وأقره ومن ذلك بعضهم إلى البدع ولم أر فيه ولو كان فيها لم ينقل في الحلية عن الشافعية فانهم والظاهر أن
 من الصورة الثانية ما لو صلى عند باب المسجد وقت إقامة الجماعة لأن الفرض أن يزعل رقبته كما يأتي وأنه لو صلى
 في أرض مستقيمة بطريق العاتية فهو من الصورة الثالثة لأن المار مأمور بالوقوف وإن لم يجد طريقاً آخر كما
 يظهر من إطلاق الأحاديث مما يمكن مضطراً إلى المرور إذا كان المار بالندوحة إمكان الوقوف وإن لم يجد
 طريقاً آخر أما أن يريد بها يسر طريقاً آخر أو إمكان مروره من خلف المصل أو يصداقته ويصد مها عدم ذلك
 لغيره يقال أن كان المار مندوحة على هذا التفسير يكون ذلك من الصورة الثالثة أيضاً والآخر الصورة
 الثانية ويؤيد التفسير الأول قوله وأما المار فله مردوع مع إمكان أن لا يفعل وكذلك أعلمهم كراهة الصلاة
 في طريق العامة بأن فيه منع الناس عن المرور فإن مفادها أنه لا يجوز لهم المرور إلا بغيره إلا أن يرد به المنع
 الحسي لا الشرعي وهو الأظهر وعليه فلو صلى في نفس طريق العامة لم تكن صلاته محترمة كمن صلى في خلف فرجة
 الصف فلا يخفى من المرور تعذبه فليأتمل (تنبيه) ذكر في حاشية المدق لا يمنع المار داخل الكعبة وخلف
 المقام وحاشية الحافظ ما يرى أجدوا وأودع من المطلب بن أبي وداعة أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم
 يصلي على باب في مهموم الناس يتزعمون بين يديه وليس بينهم ستر وهو محمول على الحاشية فيها يظهر لأن الطواف
 صلاة فصار كمن بين يديه صفوف من المصلين انتهى ومنه في الجبر العميق وحكاية ابن جرير عن جماعة من مشكلات
 لا بار للباطي ونه المتأرجحة الله في منكه الكبير وقوله سنان اقتدى أيضاً في منكه اه وسأني
 أن شاء الله تعالى تأيد ذلك في باب الاحرام من كتاب الحليم (قوله لحديث البراء الخ) ذكر في الحلية أن الحديث
 في الصبيين لفظ لو يعلم المار بين يدي المصل ما أحله لكن أن يخفى أربعين خرواً من أن يزعم بين يديه قال
 أبو النضر أحد رواة لا أدري قال أربعين يوماً وشهر السنة قال وأخرجه البراء وقال أربعين خرواً في بعض
 روايات البخاري ما أحله من الآثم اه وانظر في السنة حجت به باعتبار بعض القصول (قوله في ذلك)
 لفظ في هنا السمية (قوله ولو ستره ترتفع) أي تزول بحركته رأسه إذا حصد هذه الصورة ذكرها سعدى جلبي
 جواباً عن صاحب الهداية حيث اختار أن الحديث موضع السجود كما شئ عليه المصنف فأورد عليه أنه مع
 الحائل بكداراً أو سطواناً لا يكره والحائل لا يمكن أن يكون في موضع السجود فأجاب سعدى جلبي بأنه يجوز
 أن يكون ستره معلقة إذا ركع أو سجد يحز كها من المصل ويظهرها من موضع سجوده ثم تعود إذا أقام وأبعد
 اه وصورته أن تكون الستارة من ثوب أو نحوه معلقة في سقف مثلاً ثم يصلي قدامها فإذا سجد تقع على
 ظهره ويكون سجوده خارجاً عنها إذا أقام وأبعد سبيلت على الأرض وسترته تأمل (قوله ولو كان فرجة الخ)
 كان ناشئة فرجة فأحلهما قال في القنية قام في آخر المصنف في المسجد بينه وبين الصفوف موضع خالية فلما دخل
 أن يزعم بين يديه ليس الصفوف لأنه أسقط حرمة نفسه فلا يأثم المار بين يديه دل عليه ما ذكر في القردوس برواية
 ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من شغلني فرجة في صف خلفه حاشية
 فان لم يفعل تخارجه فليطأ على رقبته فانه لا حرمة له أي فليطأ المار على رقبته من لم يستر فرجة اه قلت

وكذا سطع وسرر وكل مرتفع
 دون طامة المار وقيل دون السرة
 كافي غرر الأذكار (وإن آثم المار)
 لحديث البراء لو يعلم المار ما إذا
 عليه من الوزر لو أربعين خرواً
 (فذلك) المراد لو لا حائل ولو
 ستره ترتفع إذا سجد وتعود
 إذا قام ولو كان فرجة فلما دخل
 أن يزعم على رقبته من لم يستره حاشية
 أسقط حرمة نفسه فليطأ

قوله ليس بسيرة الظاهر أن هذا
مفروض فيما إذا كان في مسجد
صغير أو في المسجد الكبير أو
الصغير فهو وإن لم يكن سيرة لكن
الكره هو الموقوف موضع سجوده
أو قبره ومن ثم خفف الظاهر
الكبير يكون بعيدا من المصل
تأمل اه منه

(ويقرض) ندبا بدائع (الامام)
وكذا المنفرد (في الصراة)
ومعها (سيرة بقدر ذراع)
طولا (وعطف اصبع) لتبديل الظاهر
(قبره) دون ثلاثة أذرع (على)
حذاء (أحد حاجبيه) لا بين
هنيه والابن افضل (ولا يكتفى
الوضع ولا الخلف) وقد يكتفى بغير
طولا وقبل كاهراب (ويدفعه) هو
رخصة فتركه افضل بدائع قال
الباها في فلو ضربه ثمان لاثني
عليه عند الشافعي رضي الله عنه
خلافا لما على ما يذهب من كتبنا

وليس المراد بالتصلي الوطء على رقبته لانه قد يؤتى الى تسبلا ولا يجوز بل المراد أن يخطو من فوق رقبته
وإذا كان كذلك فله أن يتر من يديه بالاولى فافهم ثم هذه المسئلة بمنزلة الاستسقاء من قرة وإن اغم الخلف
وقد علق التفصيل الماز وبسنتي أيضا ما عرفت من داخل الكعبة وخلف المقام وحاشية الطائف (سنة)
في غريب الرواية الظاهر الكبير ليس بسيرة وكذا الخوض الكبير والبرقعة أو الدارودين يدي المصل فإن كان
معهم شيء يضعه بين يديه ثم يزولوا عنه ولو ترأسوا يقوم احدهما أمامه ويزول الآخر ويضع الآخر خلفه أو يتر
وان معه ما يترأ كما ثم وان نزل وتسبلا به أو يترأ ثم يأم ولو ترأس رجلان متحاذين فالتقى على المصلي هو الاثم
ثمة أقول وإذا كان معه صلا لاخف على الأرض تحسبا فاسكنها يديه ومن خلفها على يتي ذلك ثم ادره
(قوله ندبا) حديث إذا صلى أحدكم فليصل إلى سيرة ولا يدع احدا يتر بين يديه واد الهما كم وأحد وضعهما
ومرر في المنيعة بكرة واحدة كما وهي تنزعية والصارف للآخر من حقيقته ما رواه أبو داود عن الفضل والعباس
رايا التميمي صلى الله عليه وسلم في باديتنا صلى في صحراء ليس بين يديه سيرة وما رواه أحد ابن عباس صلى
في صحراء ليس بين يديه شيء كما في التبريلانية (قوله وكذا المنفرد) أما المنفرد في سيرة الامام فكيفه كما يأتي (قوله
ومعها) أي من كل موضع يخاف فيه الزور على في الصرع الحيلة انما عدا بالصراة لانها المصل الذي يقع فيه
المروءة بالسوا لا بالخفا كراهة ترك السيرة فيما يخاف فيه المروءة موضع كان اه (قوله بقدر ذراع) بيان
للاطلاء واقطاعه ان المراد به ذراع اليد كما صرح به النافضة وهو شران (قوله وعطف اصبع) كذا في الهداية
لكن جعل في البدائع بيان اللفظ فلا يخفى وأنه لا اعتبار بالبرض وظاهره أنه الذهب بجر ويؤيده ما رواه
الحاكم وقال على شرط مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال يتر من المنيعة يديره مؤخرة الرجل ولو بدت مؤخرة
ومؤخرة يضر الميم وهزيمة ما كتبه وكسر الخاء المجهية العود الذي في آخر رجل البصر كما في الحيلة (قوله بقبره)
متعلق بقوله يترأ ويحذف صفة لسهرة احوال منها (قوله دون ثلاثة أذرع) الاول أن يدل دون بقدر
لما في الصرع الحيلة السنة أن لا يزيد ما بينه وبينها على ثلاثة أذرع ط بقى هذا شرط لتصل سنة الصلاة الى
السيرة حتى لو زاد على ثلاثة أذرع تكون صلاته في غير سيرة تامه سنة مستقلة ثم ادره (قوله والابن افضل)
صرح به الزبيدي (قوله ولا يكتفى الوضع) أي وضع السيرة على الأرض إذا لم يكن غرضها وهذا ما اختاره
في الهداية ونسب في غاية البيان الى أبي حنيفة ومحمد وصحبه جماعة منهم قاضي خان محلا بأنه لا يفيده المقصود
بجر (قوله ولا الخلف) أي الخلف في الأرض إذا لم يجد ما يفضله سيرة وهذا على إحدى الروايتين أنه ليس
بمنعونه ومشي عليه كثير من المشايخ واختاره في الهداية لأنه لا يصلح المقصود إذا ظهر من بعيد (قوله
وقبل يكتفى) أي كل من الوضع والخلف أي يحصل به السنة فيمن الوضع كالحق القدرى عن أبي يوسف ثم
قبل يضعه مولا لآخرضا ليكون على مثال الفرزدق ومن الخلف كما هو الرواية الثانية عن محمد لحدبث أبي داود
فإن لم يكن معه صلا فخطا وهو ضيف لكنه يجوز العمل به في الفضائل وإذا قال ابن الهمام والسنة
اولى بالاتباع مع أنه يظهر في الجملة إذا المقصود جمع الخاطر ربط الخيال به كذا بشر كذا في الصرع السنة
قال في الحيلة وقد يعارض تضعيفه بتعريب احمد وابن جبان وغيرهما (قوله فيخطو طالاخ) قال
في شرح المنيعة وقال أبو داود قالوا الخلف بطول وقالوا بالبرض مثل الهلال اه وذكر النووي أن الاول
المتناهي لصيرته مثل السيرة بجر (تنبيه) لم يذكر ما إذا لم يكن معه سيرة ومعه قرب أو كتاب مثلا هم
يكتفى بوضع بين يديه والظاهر أن ما يؤخذ من تعليل ابن الهمام المار آتاه وكذا الويد ط فوه وسلم عليه ثم المجهول
من كلامهم أنه عند إمكان الفرز لا يكتفى الوضع عند إمكان الوضع لا يكتفى الخلف (قوله ويدفعه الخ) أي إذا متر
بين يديه ولم تكن بسيرة أو كنت ومتر بين يديه كذا في الحيلة والصبر ومفاد اثم المار وان لم تكن سيرة كقصة مناه
وفي التارخانية وإذا دفعه رجل آخر لا بأس به سواء كان في الصلاة ولا (قوله فلو ضربه الخ) أي إذا لم يكن دفعه
الابن لا لا الشافعية صرحوا بأنه يلزم المدافع تحزى الا سهل كافي دفع الصائل (قوله خلافا لما على) أي
أن المجهول من كتب مذهبا أن ما يقوله الشافعي خلاف قولنا فانهم صرحوا في كتاباته ونسخة والخزيمة
عدم التعرض له فثبت كان رخصة يتقدم وصف السلامة أقاده الحق بل قولهم ولا يترأ على الاشارة مريح
في أن الرخصة هي الاشارة وأن القسالة غير ما ذنوب بها أصلا وما الأمر به في حديث خلقا فانه شيطان

لهو منسوخ لحاق الزبط من الرخصي أن الأمر بها محمول على الاشتداد حينئذ كان العمل في الصلاة
مباحا اهـ فإذا كانت المسألة غير مآذون بها عندنا كان قد جناية يلزمه موجبها من دية أو قود فافهم
(قوله أو جهرا فقرأه) خصه في البرص بالصلوة الجهرية وعما يجهره منها عليه فالمراد زيادة وقع الصوت
عن أصل جهرو الظاهر يحتمل السرية لأن هذا الجهر مأذون فيه فلا يكره على أن الجهر ليس بمكروه المحذور
تقدمه الجهرية الصلاة في الأصح كما في سهو الجهر فإذا جهر في السرية بكلمة أو كثر من حمل المقصود ولم يلزم المحذور
تدبر (قوله أو أراشد) أي باليد أو الرأس والعين يجر (قوله ولا يراذ عليها) أي على الاشتداد بما ذكر
غلا يدربا بخذ الثوب ولا بالضرب أو الوجع كما في القمستانى عن القرائنى "ويزن من شفاء الصلاة لو وصل
كثير بخلافه فقل الحلية على أحد القولين فيه كإياى (قوله لا يهجا) أي لا يجمع بين التسبيح والاشارة لأن
بأحدهما كفاية فيكره كما في الهداية بما به خلافا لما في السريالية فإنه يعرف لما في الهداية كما أفاده
الشراح في حاشى الخرائق (قوله لا يطين على يطن) أي بل يظهر أصابع اليدين على صفة كف اليسرى كما في
البر وغيره من غاية البيان لكن يظهر وجهه إذ يطين اليدين على ظهر اليسرى ألقى (قوله لا يركب) أي لا يركب
على تقبير العبادة والتسبيح على كراهة وهو الضرب يطن على يطن رضى (قوله لكل) أي القندين
به لهم وعليه فلو لم يأت في قبله الصف في المسجد لغيره لم يكره إذا كان الإمام مسنونا وظاهر التعميم تحول
المسبوق به وصرح القمستانى وظاهره أن كثافتها ولو بعد فراغ إمامه والافتقار إليه وقد يقال فائدة التسبيح
على أنه كالرداء لا يطلب منه تسبى سنة قبل الدخول في الصلاة وإن كان يلزم أن يصبر منفردا بلا تسبى بعد سلام
إمامه لأن العبارة لوقت الشروع وهو وقت كان مسترابطا تسبى إمامه تأتى (قوله ولو عدم المروءات) أي لو صلى
في مكان لا يجوز فيه أحد ولم يوجه الطريق لا يكره تركها لأن افتقارها للحجاب عن المارة قال في البرص من الحلية
ويظهر أن الأولى افتقارها في هذا الحال وإن لم يكره الترك لقصد آخر وهو كلف بصره عما وراء ما رجع خاطره
يربط الخيال اهـ وقد أوضحه ولم يوجه الطريق لأن الصلاة في نفس الطريق أى طريق العامة مكروهة بغيره
وبدونها لأنه اعتد لم يورثه فلا يصح تركه على ما ليس له حق الشغل كما في الخط وظاهره أن الكراهة للقرصم وقيامه
في البرص (قوله هذه ثم التنزيعة الخ) قال في البرص والمكروه في هذا الباب نوعان أحدهما ما يكره قصره عما هو
المحسب عند اطلاعهم كما في زكاة الفتح وذكر أنه في رتبة الواجب لا يثبت إلا بما شئت به الواجب يعنى بالثمن القنى
الثبوت والأدلة لأن الواجب ثبت بالامر الظنى الثبوت والأدلة "ثانيتها المكروه تنزيها ورجعه إلى ما ذكره
أولى بصحتها ما يطبقونه كاذرة في الحلية فحسبنا إذا ذكر أوامر وكروها غلايت من النظر في دليله فإن كان شيئا
نظما يصح كراهة القرصم إلا الصارف للثمن من القرصم إلى التذبح وإن لم يكن الغليل شيئا بل كان مفيد القربى
الغير الجائز من فقه التنزيعة اهـ قلت ويعرف أيضا بدليل نبي خاص بأن فقهين تركوا واجب أو تركوا سنة
فالأول مكروه قصرها والثاني تنزيها ولكن تتفاوت التنزيعة في الشدة والقرب من التعريرة يجب تأكد
السنة فإن مراتب الاستصحاب متفاوتة مراتب السنة والواجب والقرصم فكذا اضدادها كما أفاده
في شرح المنية وسبق في آخر المكروهات تمام ذلك (قوله والافتنزيعة) راجع إلى قوله فإن شيئا
وإن لم يكن شيئا بل كان مفيد القربى الغير الجائز من القرصم إلى قوله ولا صارف أى وإن كان شيئا ولكن وجد الصارف له
عن القرصم ففى فيها تنزيعة كاعتلته من عبارة البرص فافهم (قوله قصرها للثمن) الأولى تأخيرها عن المضاف
إليه ط (قوله أى إرساله بالبرص معتاد) قال في شرح المنية السدل هو الإرسال من غير ليس ضرورة
أن الإرسال ذيل القصص ونحوه لا يوجب سدا اهـ ودخل في قوله ونحوه عذبة الصلابة وقال في البرص وغيره
الكرخى بأن يجعل فيه على رأسه أو على كتفه ويرسل أطرافه من جانبه إذا لم يكن عليه سراويل اهـ فكراهته
لاحتفال كشف العورة وإن كان مع السراويل فكراهته لثقله بأهل الكتاب فهو مكروه مطلقا وسواء كان
قبلا أو غيره اهـ ثم قال في البرص وظاهر كلامهم يقتضى أنه لا فرق بين أن يكون الثوب محض نيل من الوقوع
أو لأصل هذا كتركه في الطلسان الذى يجعل على الرأس وتصرح به في شرح الوفاة اهـ أى إذا لم يدره على عنقه
والافتلا سدل (قوله وكذا القيامة يكره الإرواء) أى كالحاجة الرومية التي تحصل لا يكافئها خرق عند أعلى
لصد إذا خرج المصلى يده من الخرق وأرسل الكرم إلى رواته مشلا فانه يكره أيضا لصدق السدل عليه لأنه

عروة خلافاً في السريالية فاته
قال وقال في الهداية قبل يكره
قوله من أن عبارة الهداية قبل
بالألف المشقة وليس كذلك
بل هي بالياء الموحدة متصل بها
فله وهذا لفظها ويدور بالاشارة
أو يدفع بالتسليم لما وراء من قبل
ويكره الجمع بينهما لأن باحدهما
كفاية اهـ كذا يحيط الشراح
في حاشى الخرائق اهـ منه

مكروهات الصلاة

في الكراهة التعريرة والتنزيعة

(تسبيح) أو جهرا فقرأه
(أو أراشد) ولا يراذ عليها عندنا
قمستانى (لا يهجا) فانه يكره
والمرأة تصفق لا يطين على يطن
ولو صنف أو صحت لم تصد وقد
ترك السنة تارة ثانية (ركعت)
سنة الإمام لكل (ولو عدم المروء
والطريق جاز تركها) وظلها
أولى (وكره) هذه ثم التنزيعة التي
مرجعها خلاف الأولى فالقول
الدليل فإن تنبأ لثمن الثبوت ولا
صارف قصرية والافتنزيعة
(سدل) قصرها للثمن (قوله) أى
إرساله فلا ليس معتادا وكذا القيامة
يكره إلى رواته ذكره الجليلي

اونا من غير لباس لان لباس الكرم يكون بادخال الدفنه ونماه في شرح المنيه (قوله كنه) هو مني يتاد وضه
 على الكتفين كافي الصبر وذلك هو السال (قوله فلون احدهما لم يكره) مختاف لما في الصبر حيث ذكر في السنة
 انه اذا ارسل طر فانه على صدره وطرقا على ظهره يكره (قوله وخارج صلاة في الاصح) أي اذا لم يكن
 التكبير فالاصح انه لا يكره قال في التبرأي غير ما رواه الاختصاص ما ذكره يكره تنزيها اه وما هو قوله لانه صنيح
 اهل الكتاب قال الشيخ اسحاق عليه وفيه بحث لانه الظاهر من كلامهم ان تخصيص اهل الكتاب بقطعه معتبره
 كونه في الصلاة فلا يظهر التنبه وكراهته خارجا اه (قوله وفي الخلاصة) استندرا على قوله وكذا
 القضاء الملح لكن قال في شرح المنيه وفي الخلاصة المصلي اذا كان لباسا في افرس ولم يدخل يديه اختلف
 المتأخرون في الكراهة والاحتياط انه لا يكره ولم يوافق على ذلك احد سوى البرازي والصحيح الذي عليه قاضي
 خان والجمهور انه يكره لانه اذا لم يدخل يديه في كبه صدق عليه اسم السدل لانه ارسال للتوب بدون
 ان يلبسه اه قال في الخواص بل ذكر ابو جعفر انه لو ادخل يديه في كبه ولم يتدوسه او لم يرتز افراره فهو مسموع
 لانه يشبه السدل اه قلت لكن قال في الحلية فيه نظر ظاهر بعد ان يكون تحته قميص او غيره مما يستبرأ به
 بل اختلف في كراهة شدة وسطه اذا كان عليه قميص ونحوه في الغاية انه لا يكره لانه صنيح اهل الكتاب
 وفي الخلاصة لا يكره اه ويؤم في نور الايضاح بعدم الكراهة (قوله والاحوط الثاني) لم يظهر وجهه
 بل فيه كف التوب وشغل اليدين عن السنة فاقبل ربحي ولما قال في الصبر ولا يضيء مائه اه بل الاحوط
 لبسه لما مر من الجمهور من ان عدم ادخال يديه فيه مكره (قوله أي رفعه) أي سواء كان من بين يديه
 او من خلفه عند الاضطراب للعبود بحر وسر وانغير الى ما عدا ان الكراهة فيه قهرية (قوله)
 ولو تبارك وقيل لا بأس بسوئه عن التراب بحر عن المجتبى (قوله تشركتم اوقيل) أي كما دخل في الصلاة
 وهو مشركه اوقيل وأشار بذلك الى ان الكراهة لا تخص بالكب وهو في الصلاة كما عدا في شرح المنيه لكن
 قال في التنية واختلف فيمن صلى وقد شركه لمعمل كان بسببه قبل الصلاة او هيته ذلك اه ومنه ما لو شرع
 في الوضوء ثم جهل لدارك المركة مع الاعام واذا دخل في الصلاة كذلك وظن بالكرهية قبل الافضل ارناكم
 فيها سبيل ظلي لو تركهما ارره والظاهر الاقول بدليل قوله لا قد ولو سقطت فقلسوه فاعادها افضل فاقبل هذا
 وقد اكره في الخلاصة والمنيه بان يكون واقفا كنه الى المرفقين ونماه انه لا يكره الى ما دونها قال في الصبر
 والظاهر الاطلاق لصدق كف التوب على المكلل اه ونحوه في الحلية وكذا قال في شرح المنيه الكبير ان
 التقيد بالمرفقين اتفاق قال وهذا الوجه ما خارج الصلاة ثم شرع فيها كذلك اما لو شرع وهو قائم فله على
 كبر (قوله وجهه) هو فعل لفرض غير صحيح قال في النهاية وحاصله ان كل عمل هو مفيد للميل فلا بأس به اصله
 ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم عرق في صلاته فقلت العرق عن جنبه أي مسحه لانه كان يذوبه فكان
 مضدا وفي زمن الصف كان اذا قام من السجود نقص ثوبه بمئة اويسره لانه كان مضدا كلبا في صورة فاعادها
 ليس بمضد فهو البعث اه وقوله كلبا في صورة يعني حكاية صورة الالية كافي الخواص السبعة فقلس
 فضله لقراب فلا ريد ما في الصبر من الحلية من انه اذا كان يكره وضع التوب كلبا يترب لا يكون نقصه من التراب
 علامضا (قوله لتي) وهو ما اخرج التضا من صلى الله عليه وسلم ان افه كره لكم ثلاثا العيب في الصلاة
 والرفق في الصيام والحلف في المقابر وهي كراهة قهرية كافي الصبر (قوله الاحاجية) كذا بدنه لشيء اكله
 فاضر ومثل عرق يذوبه ويشغل قلبه وهذا لو يدون عمل كثير قال في الفيض الحلي سيد واحدة في ركعت ثلاث
 مرات يحد الصلاة ان رفع يده في كل مرة اه وفي الجوهرة عن الفتاوى اختلافوا في الحلف هل الحلف واجب
 والرجوع مرة واحدة ومرة والرجوع اخرى (قوله ولا بأس به خارج صلاة) واماما في الهداية من انه
 حرام قال السروحي فيه نظر لان العيب خارجا عنها وبه خلاف الاولى ولا يجرم والحديث قد يدركونه
 في الصلاة اه بحر (قوله وصلاته في شباب بذلة) بكسر الباء والموحدة وسكون الهمزة الالهة المهيبة الخادمة
 والاشدال وعطف الهيئة على اعطى تفسير وهي منفع الميم وكسر هاء معكون الهاء وانكر الاسمي انكسر
 حلية قال في الصبر وشرها في شرح الوفاة بما يلبسه في مشه ولا يذهب به الى الاكابر والظاهر ان الكراهة
 تنزيحية اه (قوله لم يتعمن القراءة) قال في الحلية الاولى ان يقول بحسب يتعمن من سنة القراءة كما ذكره

كنهة ومتدبل برسمه من كنهه
 فلون احدهما لم يكره كنهه
 صدر وخارج صلاة في الاصح
 وفي الخلاصة اذا لم يدخل يديه
 في كم القميص الخسار انه لا يكره
 وهل يرسل الكرم او يركب خلاف
 والاحوط الثاني قهستاني
 (و) كره (قوله) أي رفعه ولو تبارك
 كسركم اوقيل (وبعنه) أي
 ثوبه (وبعنه) القميص الاحاجية
 ولا بأس به خارج صلاة (وصلاته
 في شباب بذلة) يلبسها في مشه
 (ومعنه) أي ختمته ان فخرها
 والالا (واحد درهم) وظهوره
 (في حقه لم يتعمن القراءة)

فإن الصلاة حتى لو كان لا يصل بها لا يكره كما في البدائع ثم قول قاضي خان ولا بأس أن يصلي وفيه دراهم
 أو تارة لا تنصع عن التزنية إلى أن الكراهة تنزيهية اه (قوله فلو تنصع) بأن سكتا ونظف بالقسط
 لا تكون ترأساً للمنية (قوله لتكاسل) أي لاجل التكسل بأن استنقل قطبته ولم يرها امرأ مما في الصلاة
 فتركها لذلك وهذا معنى قولهم تهاونا بالصلاة وليس معناه الاستخفاف بها أو الاحتقار لأنه كثر شرح المنية
 قال في الحلية وأصل التكسل ترك العمل لعدم الإرادة فلو عدم القدرة فهو الخجز (قوله ولا بأس به لتذلل)
 قال في شرح المنية فيه إشارة إلى أن الأولى أن لا يفعله وأن يتذلل ويخضع بطنه فأنه ما من أفعال القلب
 اه وقطبه في الأمداد بجافي القيس من أنه يتخبط في ذلك لأن معنى الصلاة على الخشوع اه قلت واختلف
 في أن الخشوع من أفعال القلب كظوف أو من أفعال الجوارح كالسكون أو مجموعهما قال في الحلية والاشبه
 الأول وقد سكت إجماع العارفين عليه وإن من لوازمه ظهور الذلل ونضج الطرف وتخضع الصوت وسكون
 الأطراف وحسن تدبير القول بحسن كنهه إذا كان ناشئاً عن تحقيق الخشوع بالقلب ونضج في التقوى
 العينية على أنه لو ضعه لعدو لا يكره والافضة التفصيل المذكور في المتن وهو حسن وعن بعض المشايخ
 أنه لاجل الحرارة والتخفيف مكره وظير يصل الحرارة عدوا وليس بعد اه ملخصاً (قوله ولو سقطت
 قلسنوه الخ) هي ما يلصق في الرأس كما في شرح المنية ولفظ قلسنوه ساقط من بعض النسخ والمثلة ذكرها
 في شرح المنية فيما يفيد الصلاة عن الجوف في الدور عن التنازلية والطاهر أن افضة أعادتها حيث لم يقصد
 بتركها التذلل على مآثر (قوله وصلاته مع مدافعة الأخشن الخ) أي البول والغائط قال في التزنية سواء كان
 بعد سروره أو قبله فإن شغفه قطعها إن يحق قوت الوقت وإن اتها ثم لما رواه أبو داود لا يصل لأحد يؤمن
 بالله واليوم الآخر أن يصلي وهو حاق حتى يتخفف أي مدافع البول ومثله الحاق أي مدافع الغائط والحاق
 أي مدافعتها قبل مدافع الریح اه وما ذكره من الإثم صريح في شرح المنية وقال لأتباع الكراهة
 التعريفة أي ما إذا خشي قوت الجماعة ولا يجدها غير حافظ قطعها كما يقطعها إذا رأى على يديه نجاسة
 قدر درهم يغسلها أو لا إذا كانت النجاسة أقل من الدرهم والصواب الأول لأن تركه سنة الجماعة
 أولى من الإتيان بالكراهة كالقطع لفسل قدر درهم فإنه واجب قطعه أولى من فعل السنة بخلاف غسل
 ماله فإنه مستحب فلا ترك السنة المؤكدة لاجل كذا حققه في شرح المنية (فيه) ذكر في الحلية بحثاً
 أن خوف قوت الجماعة كخوف قوت الوقت في المكتوبة وذكر أن الكراهة جارية في سائر الصلوات وتوطئة
 (قوله وعرض شعره الخ) أي شعره وقته والمراد به أن يصطد على هامته ويشده بيمينه وأن يقصه وإياه حول
 رأسه كما يفعله النساء في بعض الأوقات ويجمع الشعر كله من قبل القفا ويشده بحيط أو خرقة كيلا يصيب
 الأرض إذا جدد جميع ذلك مكره ولم يروى الطبراني أنه عليه الصلاة والسلام نهى أن يصلي الرجل ورأسه
 محقوق وأخرج السنة عنه صلى الله عليه وسلم أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء وأن لا أكف شعر أذن أو با
 شرح المنية ونقل في الحلية عن النووي أنها كراهة تنزيهية ثم قال والاشبه ببيان الأحاديث أنها تنه عن الانحناء
 على التزنية إجماع فبين القول به (قوله أمانياً ففسد) لأنه عمل كثير بالإجماع شرح المنية (قوله
 للهي) هو ما خرجه عبد الرزاق عن أبي ذر رضي الله عنه سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن كل شيء حتى سألته
 عن مسح الحافضات واحدة أودع وروى السنة عن عقيب أنه عليه الصلاة والسلام قال لا تقسم الحفا
 وأنت لعل فإن كنت ولا بد فاعلوا واحدة شرح المنية (قوله السجود السام الخ) بأن كان لا يمكنه الحفا
 بجهته على وجه البسنة الأذى وقد بات السام لأنه لو كان لا يمكنه وضع القدر الواجب من الجهة الأربعة
 ولو كان من مزة (قوله وتركها أولى) لأنه إذا تردد الحكم بين سنة وبدعة كان ترك السنة راجحاً على فعل
 البدعة مع أنه كان يمكنه التسوية قبل الشروع في الصلاة بحر (قوله وفرقة الأصابع) هو عجزها
 أو مدتها حتى تصورت وتثبيكها هو أن يدخل أصابع إحدى يديه بين أصابع الأخرى بحر (قوله للهي)
 هو ما رواه ابن ماجه من فوعل انفرقع أصابعك وانت قسلي وروى في التجني حديثاً أنه نهى أن يفرق الرجل
 أصابعه وهو جالس في المسجد ينظر الصلاة وفي رواية وهو عشي إليها وروى أحمد وأبو داود وغيرهما من فوعل
 إذا فوعلاً أحكمك فأحسن وضوءه ثم خرج حامداً إلى المسجد فلا يشك بين يديه فاته في صلاة وقتل في المعراج

مطلب في الخشوع

فلو تنصع (وصلاته حاسراً)
 أي كلفاً (رأسه لتكاسل) و(لا)
 بأس به (لتذلل) وأما الاهة
 بها فكفر ولو سقطت قلسنوه
 فأعادها أفضل إلا إذا احتاجت
 لتكوير أو عمل كثير (وصلاته مع
 مدافعة الأخشن) أو أحدهما
 (والريح للهي) وعرض شعره
 للهي عن كفه ولو يصعبه أو أدخل
 أطرافه في أصوله قبل الصلاة أما
 فيما يقصد (وقلب الحفا) للهي
 (السجود السام) فربح
 (مزة) وتركها أولى (وفرقة
 الأصابع) وتثبيكها ولو منظر
 صلاة أو ما شابهها للهي

مطلب
إذا تردد الحكم بين سنة وبدعة
 كان ترك السنة أولى

الاجماع على كراهة القرعة والتشبيك في الصلاة وفيه أن تكون تحريمه لقبي المذكور حلة وبجر (قوله)
ولا يكره خارجها حاجة المراد بغيرها ما ليس من فوائدها لأن السي الهياط ليس في المسجد بل خارجها
حسبها كما مر حديث الصعيين لا يزال أحدكم في صلاة ما دامت الصلاة تحبسه وأراد بالبحاجة نحو إزاره
الاصابع فلو دون حاجته بل على سبيل العبث كره تنزيها للكرامة في القرعة خارجها مخصوص عليها ما
التشبيك فقال في الحلة لم أقبل تشبيكه على شيء والظاهر أنه لو لم يرد بحث بل فرض جميع ولو لراحة
الاصابع لا يكره فقد مدح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا وشبك
أصابعه فانه لأعادة تمثيل المعنى وهو التعاضد والتناصر بهذه الصورة الحسية (قوله والتعصير الخ) لما في
الصعيين وغيرهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التعصير في الصلاة وفي رواية عن الاختصار وفي أخرى من
أن يصلي الرجل محصرا وفيه تأويلات أشهرها ما ذكره الشارح وقامه في شرح التنية والبر قال في البر والقي
يظهر أن الكراهة تحريمية في الصلاة لقبي المذكور اهـ ولأنه في تركه سنة الوضع كأي الهداية لكن العلة
الثانية لا تقتضي كراهة التعصير نعم تقتضي كراهة وضع اليد على عضو آخر غير الأعضاء (قوله لقبي) هو ما رواه
الترمذي وصححه عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم بالاول والاختلاف في الصلاة فان الاختلاف في الصلاة
هنا كان لا يقتضي التعلق في القرية وروى الصاري أنه صلى الله عليه وسلم قال هو اختلاس يحتله
الشيطان من صلاة العبد وقدمه في الفاية بأن يكون فقره وذو فني أن تكون تحريمية كما هو ظاهر الأحاديث
يجز (قوله وبصره بكرة تنزيها) أي من غير تحويل الوجه أصلا وفي الزبط وشرح المثل للباطل أنه صباح
لأنه صلى الله عليه وسلم كان يلاحظ أصحابه في صلاته يقول صفيه اهـ ولا ينافي ما هنا جمعه على عدم الحاجة
أو إرادته بالإباح ما ليس بمطور بشر أو خلاف الأولى غير محظور تأمل (قوله وبصره فخذ) أي إذا كان
بغيره كزنا من صلاة العبد الصلاة (قوله وقيل الخ) فانه في الخلاصة أيضا والأشبه ما في عاتة الكتب
من أنه مكره لا مفسد وقد عدم الفساد في التنية والذخيرة ما إذا استقبل من ساعته قال في البر وكان
يجع بين ما في القنوي وما في عاتة المكتب يحمل الأول على ما إذا لم يستقبل من ساعته والثاني على
ما إذا استقبل من ساعته وكأنه ناظر إلى أن الأول عمل كثير والثاني قليل وهو بعيد فان الاستدانة على هذا
القليل لا تجعل كثيرا وانما كثره تحويل صدره اهـ أقول يظهر لي أنه إذا أطال التفاهة بجميع وجهه صلى الله
أو بصره وأرام من بعيد لا يشك أنه ليس في الصلاة تأمل (قوله وأماوه الخ) قال في التبر تليه صلى الله
عليه وسلم عن إلقاء الكب وفسره الطحاوي بأن ينصب قدميه ويضع يديه على الأرض والاصم الذي عليه
يديه على الأرض والكركشي بأن ينصب قدميه ويضع يديه على الأرض والاصم الذي عليه
العاتة هو الأول أي كون هذا هو المراد بالحديث لأن ما قاله الكركشي فمكره كذا في الفتح قال في البر
وفي أن تكون الكراهة تحريمية على الأول تنزيهية على الثاني وأقول انما كانت تنزيهية على الثاني بناء على أن
هذا الفعل ليس بفحشاء وأما الكراهة ترك الجلبة المسنونة كما حل في البدائع ولو فسر الإصباح بقول
الكركشي فما كانت الأحكام اهـ كلام الثبر والحاصل أن الإصباح مكره لتشبيك لقبي عنه ولأنه في تركه الجلبة
المسنونة فان فسر بما قاله الطحاوي وهو الاصم مكره وأما غيره مما يوجد لقبي عنه بخصوصه وكان بالعلم
الذي قاله الكركشي مكرهات تنزيها لترك الجلبة المسنونة لا فحشاء لعدم لقبي عنه بخصوصه وإن فسر بما قاله
الكركشي انعكس الحكم المذكور وقت في المغرب بعد ما فسر بلمز من الطحاوي قال وتفسير الفقهاء أن ينصب
اليه يديه بين الصعيدين وهو عيب التشيطان اهـ وعزاه في البدائع إلى الكركشي وقال وهو عيب
التشيطان الذي انتهى عنه في الحديث اهـ أي فيما أخرجه مسلم عن عتبة التشيطان بضم فسكون وهو مكره أيضا
وأن يقتض الجبل ذراعية اقتراس السبع وفي رواية عن عتبة التشيطان بضم فسكون وهو مكره أيضا
كأي الحلة وبغيرها وقال العلامة قاسم في تساواه وأما عيب القدمين والجلوس على العيين فذكره في جميع
المسائل بلا خلاف فزعمه الأحاذ كره النووي عن الشافعي في قول له أنه ينصب بين الصعيدين (قوله)
واقتراس الجبل ذراعية الخ) أي بسطهما في صلاة السجود وقيد بالجلوس على العيين الحديث المار أقوالا للمرأة
تقتض قال في البر قيل وانما نهى عن ذلك لأنها عفة الكسلان والتهاون بها مع ما نهى من التشبه بالباع

ولا يحسب كره خارجها حاجة
(والتعصير) وضع اليد على
الأعضاء لقبي (ويكره خارجها)
تنزيها (والاختلاف بوجهه) كره
(أو بصره) لقبي وبصره بكرة
تقريباً وبصره فخذ كركشي (وقيل)
قائه فاضح مان (فشد بصوته)
والمخذول وأماوه كالكلب لقبي
(واقتراس) الرجل (ذراعية) لقبي

والكلاب والقطاير أنها تحرم لله المذكور من غير صارف اه (قوله وصلاته الى وجه انسان) ففي صحيح البخاري ذكره عثمان رضي الله تعالى عنه أن يستقبل الرجل وهو يسئ وسكاه القاضي عياض عن عائته العلوي ومعه في الحلة وقال في شرح المنة وهو يحمل ما رواه البزار عن علي بن النعمان عليه الصلاة والسلام رأى رجلا يصلي الى رجل فاهراً ما بعد الصلاة ويكون الامر بالاعادة لازالة الكراهة لانه الحكم في كل صلاة آذنت مع الكراهة وليس للفساد اه والظاهر انها كراهة تحريم لما ذكره في الحلة عن أبي يوسف قال ان كان جاهل حاله وان كان عالماً آذنت اه ولانه يشبه عبادة الصورة (قوله كراهة استقباله) الضمير للمصلي وهو من إضافة المحدث الى مفعوله ط (قوله ولو بعد اولا حائل) قال في شرح المنة ولو كان بينهما ثالث ظهره الى وجهه المصلي لا يكره لا تنافي بين الكراهة وهو التشبه بعبادة الصورة اه وظاهر عدم الكراهة ولو كانت تقع المواجهة في حالة القيام كافي التبرؤ والحلة واستظهره في الحلة بأن القاعدة يكون ستره للمصلي بحيث لا يكره المروءة فكذلك ان يكون حائلًا لئلا يكون في الذخيرة نقل قول محمد في الاصل وان شاء الامام استقبل الناس بوجهه اذ لم يكن يحذاه رجل يصلي ثم قال ولم يصلي أي محمدين ماذا كان المصلي في الصف الاول والاخر وهذا هو ظاهر المذهب لانه اذا كان وجهه مقابل وجه الامام في حالة قيامه يكره ولو بينهما صفوف اه ثم رأت الخضر الرمي اجاب بما لا يدفع اليراد والظاهر ان ما مر عن شرح المنة مبنى على خلاف ظاهر الرواية فتأمل (قوله كبر) أي في مضدات الصلاة وقدمنا ان الكراهة فيه تنزيهية (قوله واجابته برأيه) قال في الامداديه ورد الاثر عن عائشة رضي الله عنها وكذا في تكليم الرجل المصلي قال تعالى فتدانه الملائكة وهو قائم يصلي في الخراب وهل يجب السلام بعد السلام من الصلاة ذكرنا خطيائي والمصاوي ان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في ابن مسعود بعد فراغه من الصلاة كنت في جميع الروايات اه (قوله اما لو قبل الخ) هو ما ورد به فيما تقدم قبيل قوله وقعه على امامه وقدمنا هنا ذلك ضعفه عن التبرؤية ح (قوله خلافا لما مر عن الصري) أي في باب الامامة وقدمنا الكلام عليه هناك فراجع اه (قوله لتزل الحلة المسنونة) على لكونه مكروهاً تنزيهاً وليس فيه شيء خاص ليكون تحريماً بجر (قوله بغير عذر) اما به فلا لان الواجب يتلوه العذر فالسنة الاولى وعليه يحصل ما في جميع ابن حبان من صلاته عليه الصلاة والسلام مبرها وتعليق البزاز بجر (قوله لانه عليه الصلاة والسلام الخ) قلته في شرح المنة من ابن الهمام وفي البحر من صاحب الكنوز فيه وردته على ما قبل في وجه الكراهة انه فعل الجاهل به ثم في شرح المنة ان الجاهلوس على الركنين الاولى لانه اقرب الى التواضع تأمل (قوله والتساوب) في الاصباح والتساوب بالذوق والاداعي وفي مختار الاصباح تشابه بالذوق لتساوبت وهو كما في الحلية والبحر النفس الذي ينفع منه القم لدفع الضاربات الخفيفة في عضلات الفم وهو نشأ من امتلاء المعدة وثقل البدن اه قلت ولهذا السبب كان من الشيطان كما في حديث الصحيح انه صلى الله عليه وسلم قال التناوب من الشيطان فاذا تناوب احدكم لم يكلمكم ما استطاع وفي رواية لم يكلم فليكن يده على فم فان الشيطان يدخل واخفى بالذکر وهذا اذا لم يكن كلامه في رده وحده فقد صرح في الخطا لانه انما مكنته عند التناوب ان يأخذ نفسه بسنة فلم يجعل وظيفي فاه يده او شوبه يكره كذا يرى عن أبي حنيفة قال في الصرو وجهه ان تقطع القم مني منها كما رواه ابو داود وغيره وانما يبيت الضرورة ولا ضرورة اذا مكنته الذم في الجنبه يعني فاه يمينه وقيل يمينه في القيام وفي غيره يمينه اه قلت ووجه القول ان ظهر لانه دفع الشيطان كما في قوله كراهة التناوب وهي بالسار اوله لكن في حالة القيام لا كمن يلزم من دفعه بالسار كراهة العمل بصريح الدين كانت الحق اوله وقدمنا في آداب الصلاة عن النساء انه يظهر اليسرى وفي الحلة عن بعضهم انه يحضر فيها وآه ان مد بالي يجره فظاهرها او سبها وان باليسرى فظاهرها اه ولزم من تعرض فكرهه هنا هل هي حرة او تنزيهية الآله تقدم في آداب الصلاة انه يندب كلامه عند التناوب وحديثه قبل الكلام مندوب وأما التناوب فيه فان نشأ من طبيعته بلامه فلا بأس وان تعدد ينبغي ان يكره بقرع حاله صحت وقدمنا ان العبث مكروه بقرع في الصلاة وتنزيه ما خرجها (قوله ولو خارجها) أي لا طلاق الحديث المار وتقيده في بعض الروايات بالصلاة لكون الكراهة فيها انما تلازمان في بعضها تأمل (قوله والانياء) محضون منه تقدمنا في آداب الصلاة ان اخبار ذلك

(وصلاته الى وجه انسان) كراهة

استقباله قال استقبال لمن المصلي

قال كراهة عليه والاخفى المختل

ولو بعد اولا حائل (ورد السلام

بده) او برأيه كبر (فرع)

لا بأس بتكليم المصلي واجابته

برأيه كما لو طلب منه شيء او ارى

دورها وليس اجد فاما ما بين

اوله او قيل كل مسلم فأنشأ يديه

انهم صلوا ركعتين اما لو قبله

تقدم فتقدم اودخل احد الصف

فوقع له فورا فسدت ذكره الحلي

وغیره خلافا لما مر عن البحر

(و) كره (الترجم) تنزيهاً لانه

الحلة المسنونة (بغير عذر) ولا

يكره خارجها لانه عليه الصلاة

والسلام كل من جلوسه مع

اصحابه التبرع وكذا عارض رضي الله

تعالى عنه (والتساوب) ولو

خارجها ذكره مسكين لانه من

الشيطان والانياء محضون منه

قوله وحديثه قبل الكلام مندوب

هكذا يحظه وفيه نظر لا يخفى اه

معصية

بأنه يجزى في دفع التائب (قوله الثاني) أي في حديث إذا قام أحدكم في الصلاة فلا يفيض عنه رواه ابن هدى
 الآن في سنة من ضعفه على في البدائع بأن السنة أن يرى يصره إلى موضع سجوده وفي التخصيص تركها
 ثم الظاهر أن الكراهة تنزيهية كذا في الحلة والعروة كانه لا يعلل التبي مأمور عن البدائع وهي الأصناف
 من العزم (قوله الإلكال النشوع) بأن خاف فوت النشوع بسبب رؤية ما يفرق الخطر فلا يركب قال
 بعض العلماء أنه الأولى وليس بعيد حية (قوله لأن العبرة لا تخدم) ولهذا اشتراط طهارة مكانه
 رواية واحدة بخلاف مكان السجود فإنه رواه ابن وكذا الوصف لا يدخل وأرسل عن موضع القدمين
 وإن كان باقي بدنه خارجها والمسجد إذا كان بجوارحه الحرم ورأه خارجة فهو صيد الحرم فيه الجزء بغير
 (قوله مطلقا) راجع إلى خوفه وقام الإمام في الحرب وفسر الإطلاق بما بعده وكذا سواء كان الحرب
 من المسجد كما هو المادة المستترة أولا كما في الحرب (قوله إن علل بالتشبه الخ) قد ذكرناه وحاصله
 أنه صرح بمحمد في الجامع الصغير بالكراهة ولم يعلل بالاختلاف المشايخ في سببها فنقل كونه بصريحنا عنهم
 في المكان لأن الحرب في معنى يتأخر وذلك صريح أهل الكتاب واقتصر على في الهداية وفيه الجزء بغير
 السرخس وقال أنه الوجه وقيل اشتباهه على من في عينه وبإساره فعلى الأول بتركه مطلقا على الثاني
 لا يكره عند عدم الاشتباه وأيد الثاني في القضي بأن امتياز الإمام في المكان مطلوب وتقدمه واجب وبغايته
 اتفاق المتقين في ذلك وارتفاعه في الحلة وأيده لكن نازعه في الحرب بأن مقتضى ظاهر الرواية الكراهة مطلقا
 وبأن امتياز الإمام المطلوب حاصل بتقدمه بلا توقف في مكان آخر ولهذا قال في الوالوجية وغيرها إذا لم يقض
 المسجد من خوف الإمام لا ينبغي له ذلك لأنه يشبه تأمين المكانين انتهى يعني حقيقة اختلاف المكان تنص
 الجواز فسيحة الاختلاف وجوب الكراهة والحرب وإن كان من المسجد فصورته وبقية اقتضت شبهة
 الاختلاف اهـ ملخصا قلت أي لأن الحرب إنما هي علامة على قيام الإمام لكون قيامه وسط الصف كما هو
 السنة لأن يقوم في داخله فهو وإن كان من صف الصف لكن أشبه مكانا آخر فأوردت الكراهة ولا ينبغي
 حسن هذا الكلام فافهم لكن تقدم أن التشبه إنما يكره في المذموم فافهم بقاؤه بالتشبه لا مطلقا ولعل
 هذان المذموم تأمل هذا وفي حاشية العروة التي التي يظهر من كلامهما أنها كراهة تنزيهية تأمل اهـ (تنبيه)
 في مصراع الدراية من باب الأمانة الاسم ما روي عن أبي حنيفة أنه قال أكره الإمام أن يقوم بين السائرين
 وأزواجه وأحابة المسجد وأولى سارية لأنه بخلاف عمل الائمة اهـ وفيه أيضا السنة أن يقوم الإمام أزا
 وسط الصف الأتري أن الحرب ما نصبت الأوصط الماسجود هي قد عرفت لمقام الإمام اهـ وفي التارخانية
 ويكره أن يقوم في غير الحرب بالضرورة اهـ وقضاء أن الإمام لم يترك الحرب وقام في غيره بتركه ولو كان
 قيامه وسط الصف لأنه خلاف عمل الائمة وهو ظاهر في الإمام الراتب دون غيره والمفرد فاعتن هذه الصلابة
 فانه وقع السؤال فهل يوجد نص فيها (قوله الثاني) وهو ما أخرجه الحاكم أنه على الله عليه وسلم
 أن يقوم الإمام فوق ربي الناس خلفه وعلوه بأنه تشبه بأهل العسكر فافهم فيفتنون لأمامهم
 كانا بجر وهذا التعليل يقتضي أنها تنزيهية والحديث يقتضي أنها تحرمة الآن يوجد ما رافق تأمل وعلى
 قلت لعل الصادق تليل النبي بما ذكر تأمل (قوله وقيل الخ) هو ظاهر الرواية كما في البدائع قال في الحرب
 والحاصل أن التصحيح قد اختلف والأولى العمل بظاهر الرواية والخلق الحديث اهـ وكذا رجع في الحلية
 (قوله في الأصح) وهو ظاهر الرواية لأنه وإن يكن فيه تشبه بأهل الكتاب لكن فيه إزدراء بالإمام حيث
 ارتفع كل الجماعة فوقه أفاده في شرح المنية وكان الشارح أخذ التصحيح بما للدر من قول البدائع جواب
 ظاهر الرواية أقرب إلى الصواب ومقابل قول الطحاوي بعدم الكراهة لعدم التشبه ومضى على في الحاشية
 فالتاويل عليه عامة المشايخ قال ط ولعل الكراهة تنزيهية لأن النبي ورد في الأول فقط (قوله وهذا كاه)
 أي الكراهة في المسائل الثلاث لا كما يترجم من ظاهر كلام المصنفين أن قوله عند عدم العذر قد لقيه ذكره
 عكسه نطق فافهم (قوله كجمعة وعيد) مثال للعذر وهو على تقدير مضاف أي كجمعة وعيد (قوله)
 فلو قاموا الخ) فخرج على عدم الكراهة عند العذر كجمعة وعيد قال في المخرج وذكر شيخ الإسلام إنما يكره
 هذا إذا لم يكن من عذر أما إذا كان فلا يكره كما في الجمعة إذا كان التعمد على الرف وبصهم في الأرض ليعين

(ويغني عن غيره) أي التأييد
 النشوع (وقام الإمام في
 الحرب لا سجود فيه) وقدماء
 خارجة لأن العبرة لا تخدم (مطلقا)
 وإن لم يشبه حال الإمام إن علل
 بالتشبه وإن بالاشتباه والاشتباه
 فلا اشتباه في نفي الكراهة (واخراد
 الامام على المكان) التبي وقد ر
 الاقتصار بذراع ولا بأس بجادونه
 وقيل ما يقع به الامتياز وهو
 الأوجه ذكر الإكال وغيره
 (وكره عك) في الأصح وهذا كله
 عند عدم العذر كجمعة وعيد
 فلو قاموا على الرفوف والإمام
 على الأرض أدى الحرب ليعين
 المكان بتركه

المكان وحكى الحلواني "عن أبي الميث لا يكره قيام الامام في المساق عند الضرورة بأن ضاق المسجد على القوم
 اه وبه علم أن قوته والامام على الارض أى ومعه بعض القوم (قوله كما لو كان الخ) محترزونه وانفراد
 الامام على المكان قال في الجرح قد لا لانفراد لانه لو كان بعض القوم مع الامام تسبل بكره ولا يصح لايه جرت
 العادة في جوامع المسلمين في اغلب الامصار كذا في المخط اه وظاهره أنه لا يكره ولو بلا عذر ولا كان داخل
 فيها قبله تأمل (قوله ومن العذر الخ) أى في الانفراد في مكان مرتفع وهذا كذا في الجرح تعاطى هذه
 الشافعي وأنه قيل انه رواية عن أبي حنيفة قلت لكن في المراج ما منه وبقولنا قال الشافعي ترجمه الله تعالى
 الا اذا أراد الامام تعليم القوم أفعال الصلاة أو أراد المأموم تبليغ القوم غيبته لا يكره عنده اه وبه علم
 أنه كما يكره انفراد الامام في مكان عال بلا عذر يكره انفراد المأموم وان وجدت طائفة مع الامام فافهم (قوله
 وقد من الخ) أى في باب الامامة عند قوله ويصف الرجال حيث قال ولو صلى على وفوق المصعدان وجد في
 حصنه مكانا كره كنهه في صف خلفه ففرجة اه ولعله يشعر بذلك إلى أنه لو لا العذر والمذ كور كان
 انفراد المأموم مكرها (قوله لكن قالوا الخ) القائل صاحب القنية فانه عز الى بعض الكتب أى جماعة
 ولم يحدد في الصف فرجة قبل يقوم وحده وعذر وقبل يجذب واحدا من الصف الى نفسه فنصف جنبه
 والاصح ما روى هشام عن محمد أنه يظن ان الركوع فان جا رجل والاذنب اليه رجلا ادخل في الصف ثم
 قال في القنية والقيام وحده اولى في زمانة فنية الجبهة على العوات فاذا جره فسد صلته اه قال في الخواص
 قلت وينبغي التفويض الى رأى المبني فان رأى من لا يتأذى لغيره اوصدقة زاحه او عالجها به والا انفراد
 اه قلت وهو توفير حسن اختياره ابن وهبان في شرح منظومه (قوله فلذا قال الخ) أى فليز كذا في الجذب
 لما مر (قوله وليس يوجب في تماثل اعدل عن قول غيره تصاوير لما في المغرب الصورة عام في ذي الروح وغيره
 واتخاذ خاص تماثل ذي الروح ويأتى أن غيرة الروح لا يكره قال القهستاني "وبه شعابه لا تكرر صورة
 الرأس وفيه خلاف كما في اتخاذها كذا في المخط قال في الصلوة خلاصة وذكره التصاوير على الثوب صلى فيه
 اولاته انتهى وهذه النكراهة تحريرية وظاهر كلام التوفيق في شرح مسلم الاجماع على تحريم تصوير الحيوان
 وقال وسواء صنعته لما يشاء او لم يصنعته حرام بكل حال لان فيه مضاهاة لخلق الله تعالى وسواء كان في ثوب
 أو بساط او درهم وانما بساط وغيره انتهى فنجب أن يكون حراما لا مكرها وان ثبت الاجماع او قطعية الدليل
 بنواته اه كلام الصريح به في المتن دليل قوله في الخلاصة بعد ما مر ما اذا كان في يده وهو صلى لا يكره وكلام
 النووي في قول الدرهم ولا يلزم من حرمة صورة الصلاة فيه دليل أن التصوير يحرم ولو كانت الصورة صغيرة
 كالتي على الدرهم او سككات في اليد أو مستعمرة او ممانعة أن الصلاة بذلك لا تحرم بل ولا تكرر لان عمله
 حرمة التصوير المضاهاة لخلق الله تعالى وهي موجودة في كل ما ذكره كراهة الصلاة فيها التشبه وهي مفقودة
 فيما ذكر كما يأتي فاعلم هذا الصريح (قوله فوق رأس) أى في الصف معراج (قوله فقال أى محرم
 في جدار او غيره او موضوع او معلق كالأمانة وشرحها أقول والظاهر أنه يلحق به الصلابة وان لم يكن تماثل
 ذي روح لانه تشبه بالانسان ويكره التشبه بهم في المذموم وان لم يقصد كالمز (قوله منصوبة) أى
 بحيث لا توطأ ولا يتكأ عليها قال في الهداية ولو كانت الصورة على وسادة معلقة او على بساط مفروش لا يكره
 لانها بداس ووطأ بخلاف ما اذا كانت الوسادة منصوبة او كتبت على الست لانها تعظيم لها (قوله والظاهر
 الكرامة) لكن انما يبرهانه لا تعظيم فيه ولا تشبه معراج والبر قالوا وأثبتها كراهة ما يكون على القبلة
 أمام المصلي ثم ما يكون فوق رأسه ثم ما يكون عن يمينه وساده على الحائط ثم ما يكون خلفه على الحائط او الست
 اه قلت ولكن عدم التعظيم في التي خلفه وان كانت على حائط او ستان في استدبارها استهانة لها فيعارض
 ما في تعظيمها من التعظيم بخلاف ما على بساط مفروش ولم يسجد عليها فاعلم تمامته من كل وجه وقد ظهر من
 هذا أن كراهة المسائل كلها اما التعظيم او التشبه على خلاف ما يأتي (قوله ولا يكره) قد لا يكره
 مع قول المصنف الا في لاطول الفصل فيكون الا في تأكيده فافهم (قوله تحت قدميه) ركذ الوكانت على
 بساط بوطأ او مرتفعة يتكأ عليها كما في الجرح والمرقة وسادة الاتكاء كما في المغرب (قوله عبارة الشافعي الخ)

كما لو كان معه بعض القوم في الاصح
 وبه جرت العادة في جوامع المسلمين
 ومن العذر اعادة التعليم او التبليغ
 كما يسقط في الجرح وقد من كراهة
 القيام في صف خلف صفه ففرجة
 التي وكذلك القيام منفردا
 وان لم يجذب فرجة بل يجذب احدا
 من الصف كراهة ابن السكال لكن
 قالوا في زمانة كراهة في ذي
 في الجرح يكره وحده الا اذا لم يجذب
 فرجة (وليس ثوب فيه تماثل) ذي
 روح (وان يكون فوق رأسه او يمين
 يديه او يصداه) عنه او يسرة او وجه
 مسجوده (فتمثال) ولو في وسادة
 منصوبة لا مفروشة (واختلف فيما
 اذا كان) التمثال (خافه
 والظاهر العكس كراهة) لا يكره
 (لو كانت تحت قدميه) او وجه
 جلوسه لانها ممانعة (اولى يده)
 عبارة الشافعي يديه لانها مستورة
 يشابه

أشار ذلك إلى حاق العبارة الأولى من الاشكال وهو أنها إذا كانت في يد منعه عن سنة الوضع وهو مكره وبغير الصورة فكيف بها اللهم إلا أن يراد أن لا يحكمها بل تكون معلقة ببدنه وهو ذلك كذا في شرح المنية وأراد بقوله ذلك ما لو كانت مرسومة في يده المراءج لا تكرر أمامه من في يده فصاروا لها مستورة بالثياب لانتبين فصارن كصورة نقش خاتم اه ومثله في العصر من الخط وظاهر عدم الكراهة ولو كانت بالوشم وفقد عدم الجحاسة كما هو الضمان في آداب الانبياء فراجع (قوله غير مستبين) الظاهر أن المراد به ما يأتي في تفسير الصغرة تأمل (قوله ومفاده) أي مفاد التعليق بأنها مستورة (قوله لا المستريكيص اوصرة) بأن صلى ومعه صرة أو كس فيه ذناب أو دراهم فيها صور صفارة لا تكرر لاستئثارها بغير ومقتضاه أنها لو كانت مكتوبة تكرر الصلاة مع أن الصغرة لا تكرر الصلاة معها كما يأتي لكن بكرة كراهة تنزيه جعل الصورة في البيت بغير (قوله أو ثوب آخر) بأن كان فوق الثوب الذي فيه صورة ثوب سائر فلا تكرر الصلاة فيه لاستئثارها بالثوب بغير (قوله لا اثنين الخ) هذا أضطرب مما في التفسيرات حيث قال بحيث لا تدور العين بالثوب بل يصير يبلغ كافي الكرماني أو لا تدوله من بعيد كافي الخطم قال لكن في الخزانة أن مكثت الصورة مقدار أربع بكرة وان كانت اصغر فلا اه (قوله أو مقطوعة الرأس) أي سواء كان من الأصل أو كان له رأس وعي أو كان مكان القطع بخط على جميع الرأس حتى لم يبق أثر أو طيلة جفنة أو بضعه أو بضعه لا نهالها لتعبد بدون الرأس عادة وأما خفض الرأس عن الجسد فبسط مع خاء الرأس على حله فلا يثني الكراهة لأن من الطيور ما هو مطوق فلا يتحقق القطع بذلك وقد بال رأس لأنه لا اعتبار بإزالة الحاجبين أو العينين لأنها تعبد بدونها وكذا الاعتبار بقطع اليدين أو الرجلين بغير (قوله أو مخرقة عضو الخ) فعمم بعد قصص وهل مثل ذلك ما لو مكثت مفتوحة البطن مثلاً أو الظاهر أنه لو كان الثوب كبيراً يظهره فبعضها من الأضلاع كالوكان الثوب لوضع عصا قبلها كنزل صور النمل التي يلعب بها الأنبياء في معه صورة تامة تأمل (قوله أو لغير ذي روح) ليعلم أن القول ابن عباس السائل قال كنت لا بد فاعلا فاضع الثوب والانس له رواء النجاشين ولا فرق في الثوب بين الثمر وغيره خلافاً لما جاهد بغير (قوله لا نهالها لتعبد) أي هذه المذكورات وجبت فلا يحصل التشبه فان قبل عبد النسر والقمرو الكواكب والشجرة الخضراء فبعضه عنه لا تشبه فقل هذا ينبغي أن يكره استقبال من هذه الاشياء معراج أي لأنها عين ما عذب بخلاف ما لو صورها واستقبل صورها (قوله وخبر جبريل الخ) هو قوله النبي صلى الله عليه وسلم أن لا تدخل بيته كلب ولا صورة رواه مسلم وهذا إشارة إلى الجواب بما قبل أن كانت طه الكراهة فيما مر كون أهل البيت في الصلاة لا تدخل الملائكة لا تشر البقاع بشعة لا تدخل الملائكة ينبغي أن تكرر ولو كانت الصورة مهلهلة لأن قوله ولا صورة تكرر في سياق النبي فتم وإن كانت طه التشبه بعبادتها لا تكرر إلا إذا كانت أمامه أو فوق رأسه والجواب أن طه على الأهر الأزل وأن الثاني فيضد أشد التشبه بعبادتها لا تكرر الكراهة غير أن عموم النص المذكور يخص بغير الملائكة لما روي ابن عباس والثاني استأنذ جبريل عليه السلام على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادخل فقال كف ادخل وفي بيتك سرفقه فصاروا يرون أن كنت لا بد فاعلا فاعلم رؤسها أو قطعها أو ما دأب أو جعلها بطا فم يرد على هذا ما إذا كانت على بساط في موضع السجود فقد مر أنه يكره مع أنها لا تمنع دخول الملائكة وليس فيها تشبه لأن عبدة الانعام لا يعبدون عليها بل يعبونها أو يوجهون إليها الآن يقال فيها صورة التشبه بعبادتها حال القيام والركوع وتعليق لها أن عبد عليها اه مخلص من الخلطة والعراة قول الذي يظهر من كلامهم أن الصلاة أمانة لا تعظم أو التشبه كالقمة مناه والتعظيم أعز كالوكانت عن يمينه أو يساره أو موضع سجوده فاضل تشبه فيها بل فيها تعظيم وما كان فيه تعظيم وتثنية فهو أشد كراهة ولهذا خافوا وتبرئتها كما مر وخبر جبريل عليه السلام معلول بالتعظيم بدليل الحديث الآخر وغيره فقد مر دخول الملائكة أنما هو حيث كانت الصورة معتقلة وتعليق كراهة الصلاة بالتعظيم أولى من التعليق بعدم الدخول لأن التعظيم قد يكون عارضا لأن الصورة إذا كانت على بساط مفروض تكون مهلة لا تمنع من الدخول ومع هذا الوصل على ذلك البساط وحدها تكرر لا فعل ذلك تعظيم لها والظاهر أن الملائكة لا تمنع من الدخول بذلك الفعل العارض وأما ما في النسخ من شرح عقاب من أنها لو كانت خلفه أو تحت رجليه لا تكرر الصلاة ولكن تكرر كراهة جعل الصورة في البيت الحديث فظاهرها الاستئذان من

(أو على خاتمه) نقش غير مستبين
خالق البحر ومفاده كراهة المستبين
لا المستريكيص اوصرة أو ثوب آخر
وأقرو المصنف (أو كانت صغرة)
لاثنين فخصص بها الملائكة
فأما وهي على الأرض ذكره
الخطي (أو مقطوعة الرأس أو
الوجه) أو مخرقة عضو لا تعبد
بدونه (أو لغير ذي روح لا) يكره
لأنها لا تعبد وخبر جبريل

الدخول ولومهاة وكراهة جعلها في بساط مفروش وهو خلاف الحديث المسمى كايتر (قوله في امتناع ملائكة الرحمة) قد همم اذا حفظت لا يفارقون الانسان الا عند الجماع والجماع كذا في شرح الضماني وبقي أن يراد بالحفظة ما هو اعلم من الكرام الكائين والذين يحفظونهم من الجن نهر واقترافه ناهي بصل القراءة (قوله ففناء عاص) أي وقال أن الاحاديث مخصصة بصر وهو ظاهر كلام عليا فان ظاهره أن ما لا يؤثر كراهة في الصلاة لا يكرهه بشاؤه وقد صرح في الفتح وغيره بأن الصورة الصغيرة لا تترك في البيت قال ونقل أنه كان على خاتم أبي هريرة ذباستان اه ولو كانت تمنع دخول الملائكة كراهة لكان في البيت لانه يكون شر الباق وكذا الماهانة كايتر وهو صريح قوله في الحديث الماء او اظلمها وساد أو اجعلها بساطا وما ما من شرح عتاب فقد علمت ما فيه (تنبيه) هذا كله في اقتناء الصورة وما فصل التصوير فهو غير جائز مطلقا لانه مضاهاة لخلق الله تعالى كما (زخاتمة) قال في التبرجوت في الخلاصة لمن رأى صورة بيت غيره أن يلبسها وبقي أن يجب عليه ولو استأجر مصورا فلا يره لأن عمله معصية كذا عن محمد ولو هدم بيثاقه تصاوير بنين فتمت خالبا عنها اه وسبأ في باب متفرقات البيوع متناوشت ما تمهده اشترى ثوبا او فرس من خرف لأجل استئصال السبي لا يصح ولا يفتة ولا يفتن منته وقيل بخلافه يصح ويضمن فتنة وقيل آخر حظر المنهي عن أبي يوسف يجوز بيع القبة وأن يلبس بها الصبيان اه (قوله وكراهة تنزيها) كذا عزاء في الجبر إلى الحلية لأن أمير حاج ثم قال لكن ظاهر قول النهاية لا يباح انها تعزيمية وأجاب في التبرجوت أن المكروه تنزيها فغير مباح أي غير مستوي الطرفين واقترافه الرعي بأن الغالب الاطلاقهم غير المباح على المخرم والمكروه يضر بعلوان كان يطلق على ما ذكر قلت ويؤيده قول الدرر البقي منه لكن قال محمده فرح الله لم يجد النبي عنه صريحا فيما عني من الكتب اه ولذا اقتصر غيره على التعليل بأنه ليس من أفعال الصلاة ولو كان فيه نهي خاص لذكره ولم ذكر في الحلية فبما رواه الاصمعي "نهر رسول الله صلى الله عليه وسلم من دعا إلى في الكسوة ورخص في المسجة أي السافلة لكن قال في الحلية أن يث هذا ترجيح القول بعدم انكراهه في التفة والترحيل القول بعدمه مطلقا رادها التحريم اه وسبب لانه ثبت تعيين تأويل ما في النهاية في التبرجوت وادعى عليه الشارح قدبر (قوله باليد) أي باصبعه او بسجدة يسبحها كافي البصر (قوله ولو دخل) بيان لا إطلاق وهذا الاتفاق اصحابنا في ظاهر الرواية وعن صاحبين في غير ظاهر الرواية هتما أنه لا بأس به وقيل الخلاف في القرائن ولا كراهة في التوافل اختفا وتبلى في التوافل ولا خلاف في القرائن نهر (قوله فلا يكره) هذا ظاهر الرواية وهو الاصح وكرهه بعضهم نهر ويدل للاول ما أخرجه الترمذي وحسن التوري استناؤه عن يسيرة قالت قال لسر رسول الله صلى الله عليه وسلم علي بن النسيم واقعدت بالنامل فاني منسولات مستطقات ولا تظن فتسبح الرحمة وتقام في الحلية (قوله كذا الخ) أي في الصلاة وهذا محترز قوله باليد قال في البصر اما الغزير برؤس الاصابع والحفظ بالقلب فهو غير مكروه اختفا والعبد بالسان مفد اختفا اه وما قبل من أنه يكره بالقلب لا خلاف بالمشروع فتبه نظر ظاهر كافي الحلية (قوله لا بأس باقتناء المسجة) بكسر الهمزة التسبيح والذي في الجبر والحلية واخر اثنان يدون ميم قال في المصباح المسجة خزائن منظومة وهو مفتحي كونهما مرة وقال الاخرى كلمة مودة وجهها مثل غرفة وغرفة اه والمشهور شرعا إطلاق المسجة ما نتم في السافلة قال في المغرب لانه يسبح فيها ودليل الحوازي ما رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم وقال صحيح الاستناد عن معدي أبي وقاص أنه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على امرأة وبرز يدساقوى وحصا تسبح فقال أشركت بما هو أبسر عليك من هذا أو أفضل فقال سبحان الله عدد ما خلق في السماء وسبحان الله عدد ما خلق في الأرض وسبحان الله عدد ما بين ذلك وسبحان الله عدد ما هو خالق والحده مثل ذلك واقه اكبر مثل ذلك ولا اله الا الله مثل ذلك لا حول ولا قوة الا بالله مثل ذلك فترشها من ذلك وانما أشد هالي ما هو أبسر وأفضل ولو كان مكروها لكان لها ذلك ولزاد المسجة على مضمون هذا الحديث الاضيق الذوى في ضبطه ومثل ذلك لا يظهر تأثيره في المتع فلا جرم أن تقل اقتناؤها والحصل بها من جماعة من الصوفية الاخبار وغيرهم اللهم الا ان ترم عليه رايه ووجهه فلا كلام لتناقه وهذا الحديث أيضا يشهد لأفضلية هذا الذكر المخصوص على ذكر غيره عن هذه الصيغة ولو تكرر سبها كذا في الحلية والبصر

مخصوص بهم الماهة كايسته
ابن الكمال واختلف المحدثون
في امتناع ملائكة الرحمة بما
على التقدين ففناء عاص
وابنه التوري (و) كراهة تنزيها
(هذا لا في السور والتسبيح
فأما في الصلاة مطلقا) ولو فلا
أشار جها فلا يكره كمداه بقلبه
او يفتن. أما ما عليه يحمل ما جاء
من صلاة التسبيح (فرع) لا بأس
باقتناء المسجة لتبريد ياء كايسته
في الجبر

قوله عن يسيرة بضم الباء المثناة
التصية وفتح السين حلية اه منه
مطله
الكلام على اقتناء المسجة

(قوله لا يكره قتل حمة أو عترب) غير المتعين اقلوا الاسودين في الصلاة الحمة والعترب نهر وأما قتل
 القملة والبرغوث فمباح (قوله ان خاف الاذى) أي بان مرتب بين يديه وخاف الاذى والافتكره خباثة
 وفي الصرع الحمة وسحب قتل العترب بالحل اليسرى ان امكن طهت أي داود كذلك ويقاس عليه الحمة
 (قوله اذا امر فلا بداحة) جواب عما يقال لم يكن قتلها مستحبا لا امر بالقتل ط (قوله فلا أولى الخ)
 أي حيث كان الامر بالقتل لتفصنا فاختص منه الاذى الاوّل تركه وهو قتل الحمة البيضاء التي تحشى مستورة
 لانها بيان لقوله عليه الصلاة والسلام اتقوا الظفنين والابتر واما كراهية البيضاء فانها من الجن كما في الحديث
 وقال الجصاصي لا بأس بقتل الكل لأن النبي صلى الله عليه وسلم مع الجن أن لا يدخلوا بيوت آتته فإذا
 دخلوا فقد تقصوا العهد فلا ذمة لهم والاولى هو الاخذ والاداء فقتل اربع باذن الله فان آتته فلا ذمة
 الا اذا رقى غير الصلاة يجر قال في الحلة ووافق الجهادي غير واحد انهم جنتا يعني ابن الهمام فقال والحق
 أن الحل ثابت الآن الا في الاسلاك عفاه علامة الجن لا للحرمة بل لدفع الضرر لقتلهم من جهنم اه
 والطفستان بضم الفاء المهملة واسكان الفاء انطغان الاسودان على ظهر الحمة والابتر الا في قتل هو جنس كله
 مقطوع الذنب وقيل منفذ أنزق مقطوع الذنب اذا ضربت بالساطل أقتل اه (قوله على الظاهر) كذا
 فاه الامام السرخسي وقال لانه على شخص فيه البصق فهو كالثي بعد الحدث يجر (قوله لكن صمح الظبي)
 (الفساد) حيث قال تعالى لا ينال الهام فالظبي فيا يظهر هو الفساد والامر بالقتل لا يستلزم حمة الصلاة مع وجوده
 كما في صلاته بخلاف بل الاسرى منه لا بداحة مباشرة وان كان مقصد الصلاة اه ونقل كلام ابن الهمام في الحلة
 والجر والهر وأقره عليه وقالوا ان ما ذكره السرخسي ردة في التباية بأنه عفاقت لما عليه عاتمة رودة شروح
 الجامع الصغير ومبسط شيخ الاسلام من أن الكثرة لا يباح اه (قوله اني ظهر فاعد الخ) فعد الظاهر احترازا
 عن الوجه فانما يكره اليه كما ترى وفي قوله يصدت أيما إلى أنه لا كراهة لو لم يصدت بالاولى ولما زاد الشارح
 ولو في شرح المنية أفاد به في قول من قال لا كراهة بصدرة المقتدين وكذا بصدرة السائمين وما روى عنه عليه
 الصلاة والسلام لا تصلو اخف نائم ولا تمحدث فضعف وضع عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم صلى من صلاة الليل كلها ولا تمحدث بينه وبين القبلة فإذا أراد أن يوتر أيقظ فوترت
 روياء في الصبحين وهو يقضي انها كانت نائمة وما في مسند الزبارة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نبيت
 أن أصلي إلى قيام المحدثين فهو محمول على ما إذا كانت لهم أصوات يضاف منها التخلط أو التفل وفي التائمين
 اذا خاف ظهور ريش يضحك اه (قوله مطلقا) أي مطلقا أو غير مطلق وأشار به إلى أن قول الكثر وغيره
 مطلق غير قوي في شرح المنية وجه عدم الكراهة أن كراهة استقبال بعض الاشياء باعتبار التشبه بعبادها
 والمصنف والسلف لا يبعد هذا الحدوا استقبال أهل الكتاب المصنف لقراءته لا للعبادة وعند أبي حنيفة
 يكره استقباله للقراءة ولا أقيد بكونه مطلقا كون السيف آلة الحرب مناسب لحال الاشغال الى الله تعالى
 لانها حال المحاربة مع النفس والشيطان ومن هذا سبب انحراب اه (قوله او شمع) فضع المير على الاوجه
 والسكون ضعيف مع أنه المستعمل فاه ابن قتيبة وعدم الكراهة هو الاختيار كافي غاية البيان وبشيء الاتفاق
 عليه فيما لو كان في جانبته كما هو المعتاد في ليالي رمضان يجر أي في حق الامام اما المتقابل لهما من القوم فقلعه
 الكراهة على مقابل افتتار رملي (قوله لان الجوس الخ) حلة ثلاثة قهبط ط (قوله قضية) ذكر ذلك
 في القضية في كتاب الكراهة ونهه الحميم أنه لا يكره أن يصلي وبين يديه شمع او سراج لانه لا يبعد هذا احد
 والجوس يبعدون الجمل لا النار الموقدة حتى قيل لا يكره الى النار الموقدة اه وظاهر أن المراد بالموقدة التي
 لها لعل لكن قال في النباهة ان بعضهم قال يكره الى شمع او سراج كما لو كان بين يديه فيكون فيه جمل أو نار موقدة اه
 وظاهر أن الكراهة في الموقدة متفق عليها كما في الجمل تأمل (قوله لما ترى) حلة لعدم الكراهة وهو كونها مهيأة
 ح (قوله يكره اشتغال الصعاء) لثبته عليه الصلاة والسلام عنها وهي أن أخذ شيء بغيره يقال به جسدك من
 رأسه أو قدمه ولا يرفع ما يباين بخرجه منه حتى يعدم منفذ يخرج منه يده كالضربة الصعاء وقيل أن يشغل
 بشيء واحد ليس عليه ازاره واشتغال اليهود زيلعي وظاهر التعليق بالثبوت أن الكراهة تعميمة كما ترى في ظاهر
 (قوله والاعتبار) فهي التي صلى الله عليه وسلم عنه وهو شدة الرأس أو تكو برعامة على رأسه وتزل وسطه

(لا يكره) (قتل حمة أو عترب)
 ان خاف الاذى اذا امر فلا بداحة
 لانه منفعة لنا فلا أولى ترك
 الحمة البيضاء بخلاف الاذى
 (مطلقا) ولو يصل صمكتي على
 الظاهر لكن صمح الظبي الفساد
 (و) لا يكره (صلاة) الى ظهر فاعد
 او قام ولو (يصدق) (الاذا خيف
 القتل) جديده (و) الى (مصحف)
 اوسيف مطلقا او شمع او سراج
 او نار موقدة لان الجوس انما تصيد
 الجمل النار الموقدة قضية (او على)
 باطله فاقبل ان لم يبعد عليها
 لما ترى (فروع) يكره اشتغال الصعاء
 بالاعتبار

مكشوفاً وقيل أن ينقب بعمامة ففعل الله ما ألقوا وألهدوا ولا يصح إمداد وكرامته بحرية أبطل ما مر
 (قوله والتزم) وهو نقطة الألف والهم في الصلاة لأنه يشبه فصل الجوس حال عبادتهم التران زلي
 وقيل ط عن أبي السعد أنها بحرية (قوله والتزم) هو إخراج النمامة بالنفس الشديد لغير عذر وحكمه
 كالتنصيع في تنصيعه كافي شرح المنية أي فإن كان بلا عذر وخرج به حران أو أكثر أقصد وفي بعض النسخ والتزم
 والمراد به ليس الختام في الصلاة بعمل قليل (قوله وكل على قليل الخ) تقدم الفرق منه وبين الكثير (قوله)
 كتمرض لقلة الخ) قال في التبريد بكمرة قتل القمل عند الامام وقال محمد القتل أصاب إلى - وأى ذلك فعل
 لا بأس به ولعل الامام إنما اختار الهم من لفظة من التزهر عن إصابة الدم في القتال أو فوهي وإن كان محققاً عنه
 هذا إذا تمزقت القملة وهو ما بالاذى والأكره الاخذ فضلاً عن غيره وهذا كله خارج المصداق ما فيه فلا بأس
 بالقتل بشرط تمرضها بالاذى ولا يطررها في المسجد بطريق المرفق أو غيره إلا إذا غلب على ظنه أنه يظهرها
 بعد التراجع من الصلاة وبهذا التفصيل يحصل الجمع بين ما سبق عن الامام أنه يدفعها في الصلاة أي في غير المسجد
 وبين ما روي عنه أنه لو دفعها في المسجد أساء اه وفي الامداد عن الشيوع للسبوطي عن ابن العماد طرح
 القمل في المسجد أن كان مستراحاً لمجاءته وإن كان حافياً كتب المألكة كذلك لأنه تعذبه بالبلوغ بخلاف
 البرقوث لأنه يأكل أكراباً وعلى هذا يحرم طرح القمل حافياً غير المسجد أيضاً اه قال في الامداد والمصرح
 به في كتبنا أنه لا يجوز القاءه في القملة في المسجد اه قلت الظاهر أن الله تعذر المسجد والافحاح به عندنا
 أن ما لا ينفس له سائلة إذا مات في الماء لا ينفسه (قوله وتزك كل سنة ومسحب) السنة قعان سنة
 هدى وهي المؤكدة وسنة زواهد المسحوب غيره وهو التدوير وهو ما يقبل وقد يطلق عليه سنة وقد منا
 تحقيق ذلك كله في سنن الوضوء قال في العروة قوله وعلى سباط فيه تصاوير والحاصل أن السنة أن كانت
 مؤكدة فورية لا يبعد كون تركها مكروهاً ونفسياً ما وإن كانت مؤكدة فورية مكروهة تنزيهاً وأما المسحب
 أو التدوير فنسبني أن لا يكره تركه أصلاً لتوهمه بسحب يوم الأضي أن لا يأكل أو لا آمن أضيته ولو أكل
 من غيرهما يكره فلهذا لم يزل المسحوب ثبوت الكراهة لأنه يشكل عليه قولهم المكروه تنزيهاً صرحه
 إلى خلاف الأولى ولأنه أن ترك المسحوب خلاف الأولى اه أقول لكن صرح في العروة في صلاة
 الصبي عدم مثله الأكل لأنه لا يلزم من ترك المسحوب ثبوت الكراهة إذ لا بد لها من دليل خاص اه وأشار
 إلى ذلك في التبريد الأصوفى بأن خلاف الأولى ما ليس فيه صبغتهى كترك صلاة الأضي بخلاف المكروه
 تنزيهاً اه والظاهر أن خلاف الأولى أهم شكل مكروه تنزيهاً بخلاف الأولى ولا عكس لأن خلاف الأولى
 قد لا يكون مكروهاً حيث لا دليل خاص لترك صلاة الأضي وبه يظهر أن كون ترك المسحوب واجباً إلى خلاف
 الأولى لا يلزم منه أن يكون مكروهاً إلا أنهى خاص لأن الكراهة حكم شرعي فلا بد منه من دليل واقع تعالى
 أعلم (قوله وحمل الغافل) أي لغرض حاجة (قوله وما ورد الخ) جواب سؤال هو أنه كيف يكون مكروهاً وقد
 ورد في المصنفين وغيرهما من أي قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسيى وهو حامل إمامة بنت زبيب
 بنت النبي صلى الله عليه وسلم فإذا سجد وضعها وإذا قام حملها وقد أجيب عنه بأجوبة منها ما ذكره الشارح
 أنه منسوخ بجاذ كره من الحديث وهو مردود بأن حديثه أن في الصلاة لشغلاً كان قبل الهجرة وقصة إمامة
 بعدها ومنها ما في البدائع أنه صلى الله عليه وسلم لم يكرهه منه ذلك لأنه كان محاسباً إليه لعدم من يحفظها
 أو للتبرع بالشغل أن هذا غير مفيد ومنه أيضاً في زماننا لا يكره لواحد منافع عند الحاجة تأمادونها
 يكره اه وقد أمال الحق ابن أمير حاج في الحلية في هذا المثل ثم قال إن كونه للتبرع بالشغل هو الصواب
 الذي لا يبعد منه كذا كره النووي فإنه ذكر بعضهم أنه بالفضل أقوى من القول بفساد ذلك لبيان الجواز وإن
 الآدمي طاهر وما في جوفه من العصابة معقولة كونه في معدته وأن شيايب الأطفال وأجسادهم طاهرة حتى
 تصفح نجاساتها وإن الأفعال إذا لم تكن متوالية لا يخل الصلاة فضلاً عن الفعل القليل إلى غير ذلك وتقامه
 (تمة) بين من المكروهات الأشياء أخذ كرها في المنية وفور الإباحة وغيرها منها الصلاة بمحضة ما يشغل
 البال ويغلل بالخشوع كونه وهو لو لم يزل كرهت بمحض طعام قبل إليه نفسه ومضى في كتاب الحج قبيل
 باب القرآن يكره للصلي جعل شعوه نفسه خلقه لشغل قلبه ومنها ما في التران نقطة الألف والهم في
 الصلاة والاحتكاك به حائلاً أو عاصفاً العرض بلا عذر لا في التفل على الأصغر ورفع يديه عند الركوع والرفع منه

مطلب
 في بيان السنة والمسحب
 والتدوير والمكروه وخلاف الأولى

والتزم والتزم وكل على قليل
 بلا عذر كتمرض لقلة قبل
 الأذى وتزك كل سنة ومسحب
 وحمل الغافل وما ورد نسخ بحدوث
 أن في الصلاة لشغلاً

وساروى من الفساد شدة وان تمام القراءة راكعوا والقراءة في غير حالة القيام ورض الرأس ووضعه قبل الامام
والصلاة في مخاض النجاسة كقبرة وحمام اذا غسل موضعها ولا تغتال اوصلى في موضع نزع الثياب او كمن
في القمرة موضع أعد للصلاة ولا قربة ولا نجاسة فلا بأس كافي الخلية اه وتقدم تمام هذا في بحث الاوقات
المكرومة وفي القهستاني لا تكرر الصلاة في جهة قبرا الا اذا كان بين يديه بحث لوصلي صلاة الخاشعين وقع
بصره عليه كافي حنا المضررات اه (قوله وسبح ثلثها) أى ولو كانت فرضا كافي الامداد (قوله لتصور
قتل حبة) أى بأن يقتله بعمل كثير شاء على ما مر من تصحيح الفساد (قوله ونذابه) أى هربها وكذا
خوف ذنب على غنى نور الايضاح (قوله وغور قدر) الظاهر أنه قد جاء بعد من فوات ما قبله، وهو سواء
كان ما في القدره او لغره وحتى (قوله وضباع ما قبله درهم) قال في جميع الروايات لا تادونه خفرا ولا يقطع
الصلاة لاجله لكن ذكر في المحقق الكفالة أن الحسن بالذات يجوز قطع الصلاة الاولى وهذا في مال الفقير
أما في مال لا يقطع ولا يصح جوازها فيها اه وتماه في الامداد والذى متى عليه في التخي القيد بالدرهم
(قوله ويجب لدافعة الاخيرين) كذا في مواهب الرحمن ونور الايضاح لكنه يخالف لما تقدم مناه عن الخواص
وشرح المنية من أنه ان كان ذلك بشغله أى يشغل قلبه عن الصلاة وخشوعها فاقبأ بايام لا تهاجم الكراهة
الضرورة ومقتضى هذا أن القطع واجب لاستحباب ويدل عليه الحديث المار لا يصل لاحد يوم من يومه والله اليوم
الآخر ان يصل وهو حائض حتى تصف اللهم الآن يحمل ما هنا في ما اذا لم يشغله لكن الظاهر أن ذلك
لا يكون سؤالا للقطع فليأخذ ثم رأيت الترتيل في عدم ما صرح بقطع كانه قد وقته الحديث توجيه
(قوله وللزوجة من الخلاف) عبارة في الخواص ولا زالا لئلا نجاسة غير مائة لاستحباب ان يخرج من الخلاف
وما هنا ثم لثمة لعموم ما اذا استمر امرأة اجنبية (قوله ان يجب الخ) راجع لقوله وللزوجة الخ
وأما قطعها لدافعة الاخيرين فقد منع من شرح المنية أن السواب أنه يقطعها وان فاتت الجماعة لا يقطعها
لفعل قدر الدرهم (قوله ويجب) الظاهر من الاقتراض ط (قوله لا غاية ملهوف) سواء استغاث
بالمصلى او لم يبين احد في استغاثته اذا اندر على ذلك ومثله خوف زدي احمي في ثم مثلا اذا غلب على ظنه
سقوط امداد (قوله لا لنداء احد آية الخ) المراد بها الاصول وان ملوا وظاهر سياقه أنه في لوجوب
الاجابة فيصدق مع قضاء الندب والحوار ط قلت لكن ظاهر التخي أنه في لوجوبه صرح في الامداد
بقوله أى لا يجوز قطعها لنداء احد آية من غير استغاثته وطلب اعانة لا قطعها لا يجوز الا لضرورة وقال
الطحاوى هذا في القرض وان كان في نافذة ان علم أحد آية أنه في الصلاة وناداه لا بأس أن لا يجيبه وان لم يصل
بجبه اه (قوله الا في النفل) أى فيصيه وجوبا وان لم يستغث لانه لم عاذي اسرا على ترك الاجابة
وقال صلى الله عليه وسلم ما معناه لو كان فقيرا اجاب الله وهذا ان لم يعلم أنه صلى فان علم لا يجب الاجابة لكنها
اولى كاستيفاد من قوله لا بأس الخ فقوله فان علم فمصلح حكم المستثنى ط وقد يقال ان لا بأس هنا
لدفع ما يترجم ان عليه باساق عدم الاجابة وكونه عوقفا فلا يفيد ان الاجابة اولى وسيأتي تمامه في باب ادراك
الفرصة (قوله ويكره الخ) لما مر من بيان الكراهة في الصلاة شرعا في بيانها خارجا بها ما هو من جوابها
بحر (قوله يكره) لما مر من الستة منه صلى الله عليه وسلم اذا اتم الصلاة فلا تقبلوا القبلة
ولا تستدبروها ولا يمكن تركها او غيرها ولهذا كان الاصم من الروايتين كراهة الاستدبار والاستقبال
بحر (قوله استقبال القبلة بالقرع) يتم قبل الرجل والمرأة والظاهر أن المراد بالقبلة جهة ما كافي الصلاة
وهو ظاهر الحديث المار وان التقيد بالقرع يفيد ما صرح به الشافعية أنه لو استقبلها بصدده وحول ذكره
عنها لم يكره بخلاف عكسه كما قدمنا في باب الاستدبار وتقدم هناك أن المكروه الاستقبال والاستدبار
لاجل بول او غائط فلو الاستدبار لم يكره أى يكره ما يكره وفى النهاية ولو غفل عن ذلك وجلس بقى حاجته ثم وجد
نفسه كذلك فلا بأس لكن ان امكنه الاضراف بصر فانه عد ذلك من موجبات الرحمة فان لم يفعل فلا بأس
اه وكذا سقط الوجوب عند الامكان لسقوطه اشد ما للتيسار وثلاثة الثلث وتقدم هناك أيضا كراهة
استقبال الشمس والقمر اى لانها من الايات الباهرة ولما منعها من الملائكة كافي السراج وقد مر أن الظاهر
أن الكراهة فيه تنزيهية ما لم يردنى خاص وأن المراد استقبال عينه مالا جهتها ولا وجهها وتقدم تمام ذلك

وسبح قطعها لتعوقل حية وتذ
دابة ونور قدر وضباع ما قبله
درهمه او لغره ويجب لدافعة
الاخيرين وللزوجة من الخلاف
ان لم يجب قوت وقت اوجامة
ويجب لا غاية ملهوف وقرع
وحرين لا لنداء احد آية
بلا استغاثته الا في النفل فان علم
أنه يصل لا بأس أن لا يجيبه
وان لم يعلم اجابه (ويكره) يكره
استقبال القبلة بالقرع) ولو
(في الخلاء) بالذات التغوط
(وكذا استدبارها) في الاصم

كله ذلك فراجعه (قوله كما كرب البائع) الظاهر منه الحرص ط (قوله اسألني لبول نحوها) أي
 جميعها لا يحرم على البالغ أن يفعل بالصغير ما يحرم على الصغير فله إذا بلغ ولا يحرم على ابنه أن يليه حريرا
 أو حبلا لو كان ذكر أو نسقه خمر أو نحو ذلك (قوله مذهب) أو رجل واحدة ومثل البالغ المسمى في الحكم
 المذكور ط (قوله أي عدا) أي من غير عذر أو أمانا العذر أو السهو فلا ط (قوله لا إساءة أدب) أي
 إذا كان الكراهة تنزيهية ط لكن قد مناهن الرقي في باب الاستبراء أنه ساقى أنه بعد الرجل الهاتر تشهاده
 قال وهذا يقتضي الحرص فليزمر (قوله الآن يكون) ما ذكر من المحصف والكتب أما القليلة فهي إلى عنان
 السماء (قوله مرتفع) ظاهره ولو كان الارتفاع قليلا ط قلت أي بما تنقي به الحادثة عما وصفه ذلك
 في القرب والبعد فانه في البعد لا تنقي بالارتفاع القليل والظاهر أنه مع البعد الكثير لا كراهة مطلقا تأمل
 (قوله غلق باب المسجد) الأصح إغلاق لما في القاموس غلق الباب يغلقة لغة ردية في غلقه اه قال
 في الصبر وإنما كره لانه يشبه المنع من الصلاة قال تعالى ومن الظلم عن منع مساجد أقدان ذكر فيها اسمه
 ومن هنا جعل أهل بعض مدرسي زماننا من منهم من يدرس في مسجد تترقى تدبره وقامه به (قوله
 الاغلو في مناعه) هذا أولى من التقيد بزماننا المذكور على خوف الشرع أن يفت في زماننا جميع
 الاوقات ثبت كذلك الا في اوقات الصلاة ولا تلاو في بعضها فني بعضها كذا في النقي وفي العناية والتدبير
 في القلق لاهل المحلة فانهم اذا اجتمعوا على رجل وجعلوه متوليا بشئ امر القاضى يكون متوليا انتهى
 بمر وغير (قوله الوطء فوقه) أي الجاع خزان أما الوطء فوقه بالقدم فغير مذكور في الكتب لغيره
 لقولهم بكراهة الصلاة فوقها ثم رأيت التمسكتي بتل من المذكر كراهة الوطء على سطح المسجد اه وبكره
 كراهة الصلاة أيضا فوقه فليتأمل (قوله لا مسجد) عليه كراهة ما ذكره قوله قال الزيلعي ولهذا يصح
 اقتداء من على سطح المسجد بين فيه انه لا يتم على الامام ولا على الاعتكاف بالصعود اليه ولا يجل للجب
 والخاص والنساء الوقوف عليه ولو لم يلد على هذه الاثبات فوفق على سطحها بحيث اه (قوله في عنان
 السماء) يقع العين وكذا في وقت القربى كافي البيرى من الاستيعاب في لوجعل الوقت فيه يتألف لاهل
 يجوز كافي مسجد عليه النقص في دمشق انه مصر يحالهم ساقى في كتاب الاوقات انه لو سئل تحت سردا
 له ما له جاز تأمل (قوله واتخذ طريقا) في التعيين بالاعتقاد اياه الى انه لا يشق جزاءه ويزين ولذا عبر في
 القصة بالاعتقاد بمر وفي القصة دخل المسجد فلو لم يدر قبل يخرج من باب غير الذي قصد وقيل يعل
 ثم يضيق الخروج وقيل ان كان محدثا يخرج من حيث دخل اعدا ما لم يجر اه (قوله بغير عذر) فلو صدر
 جاز ويصلي كل يوم تحية المسجد مرة بمر من الثلاثة أي اذا تكرر دخوله تكفيه التحية مرة (قوله بشفقة)
 يخرج عنه بذية الاعتكاف وان لم يمكث ط عن الشربلاي (قوله وادخل نجاسة فيه) عبارة الاشياء
 وادخال نجاسة فيه يخالف منها التلويح اه وعادة الجواز لو جازة لكن في الفتاوى الهندية لا يدخل المسجد
 من على بذه نجاسة (قوله وعليه فلا يجوز الخ) زاد القلة عليه اشارة الى ان ما ذكر من قوله فلا يجوز ليس
 بمصرح به في كتب المتقدمين وانما بناء العلامة قاسم على ما صرحوا به من عدم جواز ادخال النجاسة المسجد
 وجعل مقتضى القول لهم ان الدهن النجس يجوز الاستصحاب به كإفاده في البصر (قوله ولا تطينه بغيره)
 في الفتاوى الهندية يكره ان يطين المسجد بطين قبل بقاء نجس بخلاف الشرع اذا جعل له الطين لا في ذلك
 ضرورة وهو تحصيل غرض لا يحصل الا به كذا في السراجة اه (قوله والقصد) ذكره في الاشياء
 بما انفصل وأما القصد فيه في انما ظاهره وبني أن لا فرق اه أي لا فرق بينه وبين البول وكذا لا يضر فيه
 الرعي من الدرك كافي الاشياء واختفى فيه السبق قبل لباس وقيل يخرج اذا احتاج اليه وهو الاصح حوى
 عن شرح الجامع الصغير للتراشي (قوله ويحرم الخ) لما أخرجه المذري من فروعنا بوجوب ما سجدكم صياحكم
 ويجامعكم ويسمكم وشراءكم ويرفع أصواتكم وصل سبوحكم وأقامة حدودكم وجرعوا في الجمع واجعلوا على
 أبوابها المظاهر بمر والمظاهر جمع مطهرة بكمس مرة والقصد لفة وهو كراهة انما يظهره كافي المسيح والمراد
 بالحرمة كراهة التحريم لظنية الدليل وأما قوله تعالى أن تطهروا حتى يطهروا الآية فيفضل الطهارة من أعمال
 أهل الشريعة تأمل وعليه فتوى والافكره أي تنزيها تأمل (قوله وصلاته فيها) أي في النعل والخلف الطاهرين

مطلب
 في احكام المسجد

(كراهة) البالغ (اسألني)

لبول (نحوها) كراهة

رجله في نوم او غيره (الها) أي

عدا لانه إساءة أدب قاله سلا

بكره (أولى محصف أو شئ من

الكتب الشرعية الذي يكون على

موضع مرتفع عن المائدة) فلا

بكره قاله الكمال (د) كراهة

(غلق باب المسجد) الاغلو في

مناعه به يعني (د) كراهة

(الوطء فوقه والبول والتغوط)

لانه مسجد ان عنان السماء

(واتخذ طريقا بغير عذر)

ومصرح في القصة بشفقة

(وادخل نجاسة فيه) وعليه فلا

يجوز الانصاع بذه نجس فيه

ولا تطينه بغيره (ولا البول)

والقصد (فيه ولو في آباء) ويحرم

ادخال حصىا وجمادات حيث

غلب نجسهم والافكره يعني

لانه تعاهد نطقه وشفه وسلا

فيما أقض

(لا) يكره ما ذكر (فوق بيت)
جعل (قبه مسجد) بل ولا يه
لا له ليس مسجد شرعا (و) أما
(المختص بصلوة جنازة واحد فهو)
(مسجد حتى جواز الاقتداء)
وان انفصل الصفوف رفقا
بالباس (لا في غيره) به يفتي
بتهاية (خل دخول الجنب وحاض)
كفناء مسجد ورباط ومد رسة
ومسجد حياض وأسواق
لاقوارع (ولا بأس بقفه خلا
تحرار) فانه يكره لانه يلبس المصلي
ويكره التكلف بدقائق النقوش
وهو مخصص صافي جدا والقبلة
قوله المصلي وفي خضر الجنب وقيل
يكره في الحرب دون الشغب
والمؤخر انتهى ونظاره أن المراد
بالهرا بجداد القبلة فليحفظ
(يحيى وما ذهب) لو (بما له)
الحلال (لا من مال الوقت) فانه
سوام (وشين متوليه لو فعل)
التش والابيض اذا خيف
طبع الظلمة فلا بأس به كافي والا
اذا كان لحكام البناء والواقف
فعل منه قولهم انه يعمر الوقت كما
كان وعقابه في البحر

مطلب
قوله لا بأس بدليل على أن المسجب
فيه لا أن البأس الشدة

أفضل مخالفة اليهود تاريخية وفي الحديث حلوا فينا لكم ولا تشبهوا باليهود والطراني كافي الجامع
الصغير من البيت وأخذ منه جمع من الخنا به أنه سنة ولو كان يفتي بها في الشوارع لاني صلى الله عليه
وسلم وصحبه كانوا يمشون بها في طرق المدينة فيصلون بها قلت لكن اذا اغتسلوا ثوب غرض المسجد بها يفتي
عنده وان كانت طاهرة رأسا المسجد النبوي فقد كان مفرشا بالمسحاة في زمنه صلى الله عليه وسلم بخلافه في
زمننا وهل ذلك محل ما في عدة الفتوى من أن دخول المسجد متعللا من سوء الادب تأتلف (قوله لا يكره ما ذكر)
أي من الوطء والبول والتغوط نهر (قوله فوق بيت الخ) أي فوق مسجد البيت أي موضع أعلاه
والنوازل بأن يغتسله عراب ويحلق ويصبى كاسره صلى الله عليه وسلم فهذا مندوب لكل مسلم كافي الكرام
وغیره فمستأنى فهو كالوالب على سطح يصب فيه مصحف وذلك لا يكره كافي جامع البرهاني مراجع (قوله به
يفتي بتهاية) عبارة التهاية واختار الفتوى أنه مسجد في حق جواز الاقتداء الخ لكن قال في البحر نظاره أنه
يجوز الوطء والبول والغسل فيه ولا يفتي ما فيه قال الباني لم يرد في فتاوى أن لا يجوز ان حكما يكون غير
مسجد وانما يظهر فائدته في حق بقية الاحكام وحل دخوله لجنب والحائض اه ومقابل هذا اختار ما صحبه
في الحيط في معنى الجنائز أنه ليس بحكم المسجد أصلا وما صحبه تاج الشريعة أن معنى الصلوة حكم المساجد
وعقابه في التبريلانية (قوله كفناء مسجد) هو المكان التصل به ليس به مونه طريق فهو كالخضلة
جنازة واحد فيجاء كمن جواز الاقتداء وحل دخوله لجنب ونحوه كافي أشرح المشية (قوله ورباط) هو
ما بين لكتي قراء الصوفية ويسمى الشفاقة والتكية رضى (قوله ومد رسة) ما بين لكتي طلبة العلم ويجعل
له مدرس ومكان للدرس لكن اذا كان فيها مسجد لحكمه كغيره من المساجد ففي وقت القننة المساجد
التي في المدارس مساجد لانهم لا يمنعون الناس من الصلاة فيها واذا غلقت يكون فيها جماعة من أهلها اه
وفي الخناية دار فيها مسجد لا يمنعون الناس من الصلاة فيه ان كانت الدار لو أغلقت كان لجماعة عن فيها
فهو مسجد جماعة ثبت لأحكام المصدر من حرمة البيع والدخول والا فلا وان كانوا لا يمنعون الناس
من الصلاة اه (قوله ومساجد حياض) مسجد الحوض مصطبة يجعلونها بجانب الحوض حتى اذا قضا
احد من الحوض صلى فيها اه ح (قوله وأسواق) أي ضرفا فته يصنعون مصطبة لصلواتها ح وذلك
كأن يفتصل في خان البصار (قوله لا لقوارع) أي فانها ليست كالمد كورات قال في آخر شرح النية
والمساجد التي على قوارع الطرق ليس لها جماعة رتبة في حكم المسجد لكن لا يصح فيها اه (قوله
ولا بأس الخ) في هذا التعبير كافي ليس الا في مسألة أنه لا يؤخر ويكتبه أن يجوز أو سارأس اه قال
في التهاية لا لفظ لا بأس دليل على أن المسجب غيره لأن البأس الشدة اه ولهذا قال في حظر الهندية
عن المغترات والصرف الى القراء أفضل وعليه الفتوى اه وقبل يكره لقوله صلى الله عليه وسلم ان من اشراط
الساعة أن تزين المساجد الحديث وقبل يستحب لانه من تعظيم المسجد (قوله لانه يلبس المصلي) أي
فيل بتشوعه من النظر الى موضع سجوده ونحوه وقد مر في البدائع في مستحبات الصلاة أنه يفتي
الخشوع فيها ويكون منبهي بصره الى موضع سجوده الخ وكذا صرح في الاشياء أن الخشوع في الصلاة
مستحب واظهاره من هذا أن الكراهة هنا تنزيه فاقهم (قوله ويكره التكليف الخ) تخصيص لما في المتن
من نفي البأس بالتش ولهذا قال في الفتوى عندنا لا بأس به ويجوز الكراهة التكليف بدقائق النقوش ونحوه
خصوصا في الحرب اه فاقهم (قوله ونحوها) كالخشاب منجسة وياض بنحو ما سجد اه ط
(قوله وظاهر الخ) أي ظاهرا التحليل بأنه يلبس وكذا اخرج الشافى والمؤخران عنه عدم الا لاهه فنفد
أن المكروه جدار القبلة بجماعة لا تله الا لاهه لا تخص الامام بل بقية أهل الصف الاول كذلك ولذا قال
في الفتاوى الهندية ويكره بعض مشايخنا التش على الحرب وحائط القبلة لانه يشغل قلب المصلي اه ومنه
يقال في حاشية المينة او الميسرة لانه يلبس القرب منه (قوله لو بجماله الحلال) قال تاج الشريعة أما لو أنش
في ذلك مالا خبيثا او مالا يسيه الخبيث والطيب فكره لان الله تعالى لا يقبل الا الطيب فيكره ثوبت يته
بمال يشبه اه شريالية (قوله الا اذا خيف الخ) أي بان اجتمعت عند أموال المجدد وهو مستثن
عن العمارة والا فيضنها كافي القهستاني من التهاية (قوله وتعامه في البحر) حيث قال وقيدوا
بالمسجد انش غير موجب للضمان الا اذا كان معذرا للاستقلال تزيد الاجرة فلا بأس به وان ادوا من المسجد

مطلب
في أفضل المساجد

(فروع) أفضل المساجد مكة ثم المدينة ثم القدس ثم قباء ثم الأقدم ثم الأعظم ثم الأقرب ومسجد استاذ مدرسه ولسماع الاخبار أفضل اتفاقا ومسجد حبه أفضل من الجامع والصحيح أن ما لحق بمسجد المدينة ملحق به في الفضل ثم تفرز الأول اولى وهو مائة في مائة ذراع ذكره متاعلي في شرح اسباب النساك ويحرم فيه السؤال ويكره الاعتناء مطلقا وقيل ان قنطري وانشاد ضالة أوث

الامافيه ذكر

داخله فيفيد أن زين خارجه مكرن وأما من مال الوقت ثلاثا أنه لا يجوز قسوتى فيه مطلقا لعدم الفائدة فيه خصوصا إذا قصد به حرمان ارباب الوظائف كما شاهدنا في زماننا (قوله أفضل المساجد مكة) أى مسجد مكة وكذا ما بعد ما في قوله الأقدم ح وفي سهل القاصد العلامة احدى العبادان أفضل مساجد الارض الكعبة لأنه الأول يتوضع للناس ثم المسجد الحطيم لأنه الأقدم مسجد مكة ثم مسجد المدينة لقوله صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدي هذا تعدل آت صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام حوى مطلقا وفي البهري واختلف في المراد من المسجد الحرام الذي فيه المضاعفة المذكورة فتقبل بقاع الحرم وقبل الكعبة وما في أظهر من البيت وقبل الكعبة وما حولها من المسجد وحرم به النووي وقال انه الظاهر وقال الشيخ ولي الدين العراقي ولا يتخصص التخصيص بالمسجد الذي كان في زمانه على الله عليه وسلم بل يشمل جميع ما زيد فيه بل المشهور عند اصحابنا أنه يتم جميع مكة بل جميع حرما الذي يحرم صيده كما صححه النووي انتهى ما أفاده شيخنا مفتيا محمدين نظيره القرضي الحنفى المكي اه مطلقا (تنبيه) هذه المضاعفة خاصة بالقرن لقوله صلى الله عليه وسلم صلاة أحدمكم في بيته أفضل من صلاتي في مسجدي هذا الا المكتوبة والواقع التعارض بينه وبين الحديث الاول كذا حكاه ابن رشد المالكي في القواعد من أى حنفية كما في الحلية عن غاية السرى ونماه فيها (قوله ثم القدس) لأنه احد المساجد الثلاثة التي لا تشذ الرحال الا إليها والمنصوص على المخاض فيها (قوله ثم قباء) بالقصر والمضمر صرف وقصر مضمر صرف والوقف مضنومة ط لأنه المسجد الذي اسس على التتوى من أول يوم (قوله ثم الأقدم ثم الاضام) كذا في الحلية عن الاجناس والذي في الفرع بعد القدس ثم الجوامع ثم مساجد الحمال ثم مساجد الشوارع لأنها اختلفت لانه لا يتكف فيها الا يكن لها امام معلوم وموذن ثم مساجد البيوت لأنه لا يجوز الاعتكاف فيها الا للنساء اه وفي القهستاني مساجد الشوارع هي التي بنيت في الصحاري على ما سئد وامام رايتان كما في الجلباب اه والحاصل أن بعد القدس الجوامع أى المساجد الكبيرة الجامعة للجماعة الكثيرة يسكن الأقدم منها أفضل مسجد قباء ثم الأعظم أى الأكثر جماعة فالأعظم ثم الأقرب فالأقرب وفي آخر شرح المنية بعد قوله ما سئد من الاجناس ثم الأقدم أفضل لاسبته حكما الا اذا كان الحادث أقرب الى بيته فإنه أفضل حيث لا لاسبته حقيقة وحكما كذا في الواهات وذكر في الحلية ومنية المفتي وغيرهما أن الأقدم أفضل فان استويا في القدم فالأقرب ولو استويا فيهما وقوم هذا كما ذكر فان كان قنطري يقتضى به يذهب لاقول جماعة تكبر الهائيبه والاعتدوا لأفضل اختيار الذي امامه الله وأصلج ومسجد حبه وان قل وجهه أفضل من الجامع وان كثر جمعه اه مطلقا وما مله أن في تقديم الأقدم على الأقرب خلافا لكن عبارة الثانية هكذا واذا كان منزله مسجدا يذهب الى ما كان أقدم الخ وظاهر أن هذا التفصيل في مسجد الحنفى تأمل (قوله أفضل اتفاقا) أى من الأقدم وما بعده لارائه فضيلتي الصلاة والسماع ط (قوله ومسجد حبه أفضل من الجامع) أى الذي جماعته أكثر من مسجد الحنفى وهذا احد قولين حكاهما في الفتنة والثاني العكس وما هنا جزم به في شرح المنية كما مر وكذا في المفتي وفي الثانية ولو يكن لمسجد منزله مؤذن فإنه يذهب اليه ويؤذن فيه ويصل ولو كان وحده لأنه متعلقا به قوله (قوله والصحيح الخ) قدسنا الكلام مستوفى على هذه المستل في شروط الصلاة فتقبل بهت القبله فراجع (قوله) وقيل أن قنطري هو الذي اقصر على الشارع في المظن حيث قال فرع يكره اعطاء سائل المسجد الا اذا لم يضد رقاب الناس في اختلاطه ولا على تصدق في ضافته في الصلاة فحده الله تعالى بقوله ويؤذن الر كاذوها ر كمرن ط (قوله وانشاد ضالة) هي الشئ السامع وانشادها السؤال عنها في الحديث اذا رايت من تشد ضالة في المسجد فقلوا لا ردها الله عليك (قوله واشر الخ) قال في الضاء المنوى العشرون أى من آفات اللسان الشر مستل عنه صلى الله عليه وسلم فقال كلام حسنه حسن وقبسه قبيح ومعناه أن الشر كالنثر بمسجد حين يصعد ويذم حين يذم ولا بأس باستماع تشديد الاعراب وهو انشاد الشعر من غير طعن ويحرم هجومه وسلم ولو عاقبه قال صلى الله عليه وسلم لا ينبغي جوف أحدكم قضا خيره من أن يتلى شعرا كان منه في الوقت والحكم وذكر نعم الله تعالى وصمة اثنين فهو حسن وما كان من ذكر الاطلال والازمان والامحاج وما كان من هجوم وحشط لحرما وما كان من وصف الخلد والقدر والشعور فغيره كذا قوله ابو الليث السمرقندي ومن كثر انشاده وانشاه حين تنزل به مهماته ويحمله مكسبة لا تنقص مروءته وترشاده اه وقدسنا بقية الكلام على ذلك

مطلب
في انشاء الشعر

في حدر الكتاب قبل رسم المتيق هذا وقد أخرج الامام الطحاوي في شرح جميع الآثار أنه صلى الله عليه وسلم
 أن تشبه الشعار في المسجد وأن ساع فيه السبع وأن يعلق فيه قبل الصلاة ثم يوقه وبين ما ورد أنه صلى الله
 عليه وسلم وضع لحسان منبراً فخذه عليه الشعر يجعل الأول على ما كانت قرين تيممه وهو عافيه ضرر
 أو على ما ينطبق على المسجد حتى يكون أكثر من قيمته غلايه قال وكذلك التي من السبع فيه هو الذي يغلب
 عليه حتى يكون كالسوق لأنه صلى الله عليه وسلم لم يسهل على خصف النعل فيه مع أنه لو اجتمع الناس نصف
 النعال فيه لم يكن ذلك السبع وإنشاد الشعر والصلوة قبل الصلاة لما خطب عليه كره وما خلا ١٥ (قوله وروى
 صوت بذكر الخ) أقول اضطرب كلام صاحب البرازية في ذلك فتارة قال أنه سرام وتارة قال أنه ياتر في الفتاوى
 الخيرية من الكراهية والاستحسان جاعلي الحديث ما اتخى طلب الجهر به فهو وإن ذكرني في حلاذ كره في
 ملاخيهم ورواه الشيطان وهناك أحاديث التفت طلب الاسراء والجمع بينهما بأن ذلك يصحف باختلاف
 الاختصاص والاحوال كما جبع ذلك بين أحاديث الجهر والاختفاء بالقرآن ولا يعارض ذلك حديث خراذكر
 الخلفي لأنه لا يصح شطب الرأى أو تأدي المصلين أو التمام فإن خلا مجاز كفسال بعض أهل العلم أن الجهر أفضل
 لأنه أكثر علماً ولتعدى فائدة إلى السامعين ووقته قلب الذكر فضع همه إلى الفكر ويصرف همه إلى الوجدان
 التوم وزيد النشاط ١٥ مختصاً وتتمام الكلام هناك فراجع وفي حاشية الطحاوي من الامام الشعراني أجمع
 العلماء ملتزمين على استحباب ذكر الجاعة في المسجد وغيره إلا أن يشوش جهرهم على نام أو يصل
 أو لا ي (قوله والوضوء) لأن ما مستقذ رطباً فيجب تنزيه المسجد عنه كما يجب تنزيهه عن الفساق
 والبلغم بدائع (قوله الأضياء عذلك) الظاهر بشرط أعداد ذلك من الواقي أم لا وفي حاشية المدعي
 عن الفتاوى الضعيفة ولا يفتن أن ما جرد به زعم يهودا الوضوء أو الفسل من الجناية فيه لأن حرم زعم
 يجري عليه حكم المأجد فعامل بمعاملتها من تحريم الباقى والمكتسب من الجناية ومن حصول الاشتكاف
 فيه واستحباب تقديم النبي صلى الله عليه وآله على أن يدخل من مسجد المسجد يسبق ذلك ١٥ (قوله كقولنا) الفز
 يفتح التوم وكسرها وبزأى المجهنة ما يتخطى من الأرض من الماء يقال زنت الأرض صارت ذات زكذافي
 الصحاح قال في الخلاصة غرس الأشجار في المسجد لا بأس به إذا كان فيه فنع للمسجد أن كان المسجد ذات
 والاضطرابات لا تستقر دونها وبدون هذا لا يجوز ١٥ وفي الهندية عن القروائين أن كان لنفع الناس بظله
 ولا يضرني على الناس ولا يضرني الصوف لا بأس به وإن كان لنفع نفسه وورقه أو ثمره أو يضرني الصوف
 أو كان في موضع تقع به المشاجرة بين السعة والمسد بكره ١٥ هذا وقد رأيت رسالة العلامة ابن أمير حاج
 بخطه متعلقة بقراس المسجد الأقصى ردة فيها على من أفتى بجواز فيه أخذ من قولهم لو غرس شجرة للمسجد
 ففترع للمسجد فزعله بأنه لا يزم من ذلك حل القرس إلا العذر المذكور لأن فيه شغل ما عدا الصلاة ونحوها
 وإن كان المسجد واحداً وكان في القرس تقع بقرنه والأزم إحصاء قطعة منه ولا يجوز إضاعة أو إضالته عليه
 العلة والرسالة ليس لعرق ظالم حق لأن الظلم وضع الشيء في غير محله وهذا كذلك الخ ما أطال به ورايت
 في آخر الرسالة خطب بعض العلماء واقف على ذلك الحق ابن أبي شريف الناصبي (قوله وكل يوم الخ)
 وأذا أراد ذلك ينبغي أن ينوي الاعتكاف فدخل ويذكر الله تعالى بقدر ما نوى أو يصل ما شاء فتاوى
 هندية (قوله وكل يوم) أي كمثل يومهم محله راحة كربة للهدى الحصى في التي من قربان أكل
 التوم يصل المسجد قال الامام العيني في شرحه على صحيح البخاري قلت عليه النبي الذي الملائكة وأذى
 المسلمين ولا يصح بمسجد عليه الصلاة والسلام بل الكل حوازيه مساجد ما يجمع خلافاً في شذوحيه يخاف
 عليه في الحديث كل ماله راحة كربة ما كولا أو غيره وانما خص التوم هنا لأنه كروفي شجرة أيضاً يصل
 والكرات لكثرة كلامه أو كذا الخ يسمونه بذلك من غيره أو به راحة وكذا القصاب والمعالج
 والجودوم والأرض أولى بالخلق وقال مصنفون لا يرى الجمعة عليهم ما وجع بالحديث وأطلق بالحديث كل
 من أذى الناس بلسانه وبه أفتى ابن عمر وهو أصل في نفي كل من يتأذى به ولا يجد أن يصدر العذوباً كل
 حافه راحة كربة لما في صحيح ابن حبان عن القصة بن شعبة قال انتهت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد
 من ربح التوم فقال من أكل التوم فأخذت يده فأدخلته فوجد صدرى مصوراً فقال إن الله عذرا وفي
 رواية الطبراني في الأوسط اشكت صدرى فأكله وقبه فربعته على الله عليه وسلم وقوله صلى الله عليه وسلم

مطلب
 في رفع الصوت بالذكر

ورفع صوت بذكر الامة متفهمة
 والوضوء لا يضاعف ذلك وغرس
 الأشجار لا تنفع كقولنا
 وتكون للمسجد وكل يوم
 لمكتف وغريب وأكل كل يوم
 يوم ويمنع منه وكذا كل مؤذلو
 بلسانه

مطلب
 في القرس في المسجد

ولقد عد في منه صريح في أن كل هذه الأشياء عذري في الصلح من الجماعة وأيضاً خاتمة أن أذى المسلمين وأذى الملائكة فالتنظر إلى الأولى يعذر في ترك الجماعة وحضور المسجد والتفت إلى الثانية يعذر في ترك حضور المسجد ولو كان وحده اهـ خلاصاً أقول كونه يعذر بذلك ينبغي تنقيده بما إذا أكل ذلك بعذر أو أكل ناسياً قريب دخول وقت الصلاة لئلا يكون مباشراً لما قطعته عن الجماعة بسببه (قوله وكل مقتد) الظاهر أن المراد به عقد مباداة يلزم فهو الهبة تأمل وصريح في الأشياء وغيرها بأنه يسحب عقد النكاح في المسجد وسأقي في النكاح (قوله بنظره) وهو أن لا يكون للجماعة بل يكون ما يحتاجه لنفسه أو يحل بدون احتضار السلعة (قوله بأن يجلس لاجله) فإنه حيث لا يساهل بالاختلاف لأن المسجد ما في الأمور الدنيا وفي صلاة الجلوس الكلام الباسم من حديث الدنيا يجوز في المساجد وأن كان الأولى أن يشتغل بدركه تعالى كذا في القرطبي هـ وفي وقال البيهقي ما ضمه وفي المداد من الناس من يشتري لهوا الحديث المراد بالحديث الحديث المتكرر كإياه الحديث في المسجد بأكل الحسنات كأنما أكل الهبة الحشيش انتهى فقد أضاف أن النعم خاص بالمتكر من القول أما المباح فلا قال في المعنى الجلوس في المسجد للحدث مأذون شرعاً لأن أهل الصفة كانوا يلازمون المسجد وكانوا ينامون ويصعدون ولهذا لا يحل لأحد منه كذا في الجامع البرهاني أقول يؤخذ من هذا أن الأمر المنع منه إذا وجد بعد الدخول بقصد العبادة لا يتناول اهـ (قوله الاطلاق أوجه) بحث مخالفاً للمنقول مع ما فيه من شدة الخرج ط (قوله ويخصص مكان نفسه) لأنه بمنزلة ما يشروع كذا في القنية أي لأنه إذا اعتاده ثم صلى في غيره بقي بالمسفل بالآول بخصلاف ما إذا لم يألف مكاناً معصناً (قوله وليس له الخ) قال في القنية في المسجد موضع معين واطلب عليه وقد شغل غيره قال الأوزاعي «لأن يرتفعه وليس في ذلك عندنا اهـ أي لأن المسجد ليس مكاناً واحد يجرى عن التبايع قلت وبنيت تنقيده بما إذا لم يبق عنه على نية العود بلامه كالقوام للوضوء مثلاً ولا سيما إذا وضع فيه نية لتحق مسبقاً به تأمل وفي شرح السير الكبير للسر حسي وكذا كل ما يكون المسفلون فيه سواء كالتزول في الرابطة والجلوس في المساجد للصلاة والتزول يعني أوجع فالتحج حتى لو ضرب فسطاطه في مكان كان ينزل فيه غيره فهو أحق وليس للاخر أن يحول فإن أخذ موضعاً فوقع ما يحتاجه فقلعاً أخذ الزائد منه فلو طلب ذلك منه رجلاً فأراد إعطاه أحداهما دون الآخر فله ذلك ولو نزل فيه أحدهما فأراد الذي أخذته أولاً وهو غشياً عنه أنه ينزل فيه الآخر فلا نه اعتراض على بديده أخرى بحجة احتسابها إذا قال إنما كنت أخذته لهذا الآخر بأمره لا تنصى فإذا احتج على ذلك بما أخرجه لأنه ثبت أن بدعيه كانت يد أمره وحاجة الآخر تمنع غيره من إثبات اليد عليه اهـ خلاصاً قال الخليل الرمي «ومثل المسجد مقام الأسواق التي يفتن بها المخترقون من سبق لها فهو الأحق بها وليس يفتن بها أن يزعمه إذا لا حقه فيها مادام فيها فإذا قام منها استوى هو وغيره فيها ومذهب الشافعية بخلافه كما نصوا عليه في كتبهم اهـ والمراد بها التي لا تقتصر العادة والأزعم الصاعد فيها مطلقاً (قوله وأذا ضاق الخ) أقول وكذا الذي يضيق لكن في عهده قطع لله (قوله بل ولا هل الهلة الخ) قال في القنية وكذا لا هل الهلة أن ينمو من ليس منهم من الصلاة فيه إذا ضاق بهم المسجد اهـ (قوله ولهم نسب متول) أي ولو يلزم فاض كما قدمناه عن العناية (قوله لا لدرس أو ذكر) لأنه ما في ذلك من إيجابه كذا في القنية (قوله فاستأجر العتلة الأولى) الظاهر أن هذا خاص بمن لا قدر له على فهم الآيات القرآنية والتدبر في معانيها التربة والاقطاط غير اعطاه المحكمة إذ لا شك أن من له قدرة على ذلك يكون استماعه أولى بل أوجب بخلاف الجاهل فإنه يفهم من العلم والواعظ ما لا يفهم من التاري فكان ذلك اتفق به (قوله ولا ينبغي الكتابة على جدرانها) أي خوفاً من أن تسقط وتوطأ يجرى عن التبايع (قوله خنافس) كرتان أو طوطا قاموس (قوله لتنقيه) جواب سؤال حاصله أنه صلى الله عليه وسلم قال أتروا الطريق على كتابها فإزالة العشب مخالفة للأمر فأجاب بأنه للتنقيه وهي مطلوبة فالحديث مخصوص بغير المساجد ط

(باب الوتر والنوافل)

الوتر ضحى أو أو كسرها ضد الشفع والوتر أوّل جمع نافلة والتثنية في اللغة الزيادة وفي الشرع زيادة عبادة شرعت للأعالي ط (قوله كل سنة نافلة) قد مضى هذا الباب في آخر المكرهات فقسيم السنة إلى مؤكدة وغيرها

وكل هذه الاختلاف بشرطه والصلوات المباح وتبذ في القههية بأن يجلس لاجلها لكن في التبر الاطلاق أوجه ويخصص مكان نفسه وليس له إزعاج غيره منه ولو مدرّس أو أضاف في المعنى إزعاج القاعد ولو متغلاً بقراءة أو درس بل ولا هل الهلة منهم من ليس منهم من الصلاة فيه ولهم نصب متول وجعل المسجدين واحداً وعكسه صلاة لا درس أو ذكر في المسجد عطفه ولقرآن فاستأجر العتلة الأولى ولا ينبغي الكتابة على جدرانها ولا يأسرى عن خنافس وحمام لتنقيه

(باب الوتر والنوافل)

كل سنة نافلة

مطلب

فيمن سبقت به إلى مباح

مطلب

في القرض العلي والعلي والواجب

وبطنا ذلك أيضا في سنن الرضوخ والكل يسمى نافذة لأنه زيادة على القرض لتكميله ومراعاة الاعتقاد عن ترك
 الصريح بالنفي في الترجمة مع أن الباب معتقود لبيانها أيضا (قوله ولا عكس) أي لنفي الالزام القبيح بمزول عن
 النظر إلى القواعد المنقطة فالمراد وليس كل نافذة سنة فإن كل صلاة لم تطلب بعينها نافذة وليست بسنة بخلاف
 ما طلبت بعينها كصلاة الليل والنسي مثلا فانهم (قوله هو فرض عليا) أي يفترض عليه أي ضده يعني أنه يعمل
 معاملة القرائن في العمل فإثم تركه وبفوت الجواز يفوته ويجب تركه وقضائه وفوت ذلك نقوله هو لا يميز
 محمول من الضاعل واعلم أن القرض نوعان فرض عليا وفرض محلا فلفظ لا يترك كالصلاة الخس
 فانها فرض من جهة العمل لا يعمل تركها وبفوت الجواز يفوتها يعني أنه لو ترك واحدة منها لا يصح فصل
 ما بعده ما قبل قضاء المتركة وفرض من جهة العلم والاعتقاد يعني أنه يفترض عليه اعتقادها حتى يكفر بانكارها
 والثاني كالوتر فانه فرض محلا كذا كرهنا وليس يفرض عليا أي لا يفترض اعتقاده حتى أنه لا يكفر بتركه والظنية
 دليله وشبهة الاختلاف فيه ولذا يسمى واجبا وتلقاه مسح ربيع الرأس فان الدليل القطعي أقاد أصل المسح
 وأما كونه قد راعى فانه نفى كنهه فام عند اجتهاد ما رجح دليله القطعي حتى صار قريسا من القطعي فصار فرضا
 أي علميا يعني أنه يلزم عمله حتى لو تركه ومسح شعرة مثلا بفوت الجواز به وليس فرضا علميا حتى لو أنكره لا يكفر
 بخلاف ما لو أنكر أصل المسح وبه علم أن الواجب نوعان أيضا لانه كما يطلق على هذا القرض القرض القطعي يطلق
 على ما هو دونه في العمل ووقر السنة وهو ما لا يفوت الجواز يفوته كترامه الفاضحة وفوت الوتر وتكبيرات
 العدين وأكثر الواجبات من كل ما يجبر به وهو قد يطلق الواجب أيضا على القرض القطعي كنافذة سنة
 عن التلويع في حيث فرض الرضوخ فراجحه (قوله وواجب اعتقادا) أي يجب اعتقاده وظاهر كلامهم
 أنه يجب اعتقاد وجوبه اذ لو لم يجب عليه اعتقاد وجوبه لما كان يجب عليه فعله لانه لا يجب فعل ما لا يعتقده
 واجبا ولذا اشكل قولهم ما يثبت وجوب قضاءه كما يأتي ويدل عليه أيضا قول الأصوليين في الواجب ان حكمه
 انزوم محلا علميا على اليقين فتقولهم على اليقين ضد أن حكمه انزوم محلا علميا على اليقين فيلزمه أن يعلم بظنيته أي
 أنه واجب والالتزام قولهم على اليقين وحسنه فشكل قول الزباني ان اعتقاد الوجوب ليس واجب على الحق
 الآن يجب بيان المراد ليس يفرض حتى لو لم يعتقه وجوبه لا يكفر لأن الوجوب يطلق بمعنى القرض أيضا كما مر
 فليست (قوله وسنة نبوتنا) أي سنة علم من جهة السنة لا القرآن وهي قوله صلى الله عليه وسلم الوتر حتى
 نحن لم يتر فليس معنى قوله ثلاثا رواه أبو داود والحاكم وصححه وقوله صلى الله عليه وسلم أوتر وأقبل أن تصبوا رواه
 مسلم والامر للوجوب وقامه في شرح المنية (قوله بين الروايات) أي الثلاث المروية عن أبي حنيفة فانه روى
 عنه أنه فرض وأنه واجب وأنه سنة والتوفيق اولى من التفرقة فرجع الكل إلى الوجوب الذي متى علمه
 في الكثرة غيره قال في الضر وهو آخر أقوال الامام وهو الصحيح محبذ والاصح ثانية وهو ظاهر من مذهبه
 مبسوط اهـ ثم قال وأما عند همام فسنه محلا واعتقادا ودليلا لكنها أكد سائر السنن المروية (قوله وعليه الخ)
 أي على ما ذكر من التوفيق فانه لو ثبت رواية القرض على ظاهرها لم يكتف بجاحده ولو ثبت رواية الواجب
 على ظاهرها وهو كون المراد بالواجب ما يتبادر منه وهو ما لا يفوت الجواز يفوته ولا يعمل معاملة القرض لم
 أن لا يصدق الخبر بذكره ولا عكسه ولو ثبت رواية السنة على ظاهرها لم يأن لا يفتي وأن يصح فاعدا رواها
 في فترع المصنف ونشر مرتب فانهم (قوله فلا يكفر بجاحده) أي جاحدا أصل الوتر فاعدا لا يترك
 الا كفا لا لزوم النية والوجوب كما صرح به في فتح القدير ح قلت والمراد الجواب مع رسوخ الادب لأن يكون
 لشبهة دليل اذ نوع ما قبل فلا ينافيه ما يأتي من أنه لو ترك السنة فان وأحاطا ثم لا اكفر لانهم علموه بأنه ترك
 استخفا فأكما في البصر إلى التنبس والنوازل والمحيط وقوله في شرح المنية ولا يكفر بجاحده الا لا استفت
 ولم يره حقا على الحق الذي مر في السنن اهـ وأراد بما مره أن يقول هذا أفضل النبي صلى الله عليه وسلم
 وأما لا اضح ثم اعلم أنه قال في الاشياء ويكفر بانكار أصل الوتر والاضحية اهـ ومثله في القنية ومفهومه
 أن المراد هنا مجرد وجوبه ونفيده لتعليل الزباني بيموته خبرا لواحدا فان الثابت بخبر الواحد وجوبه لأصل
 مشروعيته بل هي ثابتة بإجماع الامة ومعلومة من الدين ضرورة وقد صرح بعض المحققين من الشافعية بان
 من أنكر مشروعية السنن الاربعة وأصلها العيدين بكفر لانها معلومة من الدين بالضرورة وسبأ في سنة

ولا عكس (هو فرض محلا

وواجب اعتقادا وسنة نبوتنا)

بهذا وتفاوت الروايات وعليه

(فلا يكفر) بضم فسكون أي

لا ينسب إلى الكفر (بجاحده

مطلب

في ترك الوتر أو السنن أو الواجب

الغير أنه يفتنى الكفر على منصكرها قلت ولعل المراد الانكار بترج تأويل والا فلا خلاف في مشروعيتهما وقد
صرح في الضرر في باب الاجماع بأن منكر حكم الاجماع القطعي يكفر عند الحنفية وطائفة وقالت طائفة
لا وصرح أيضا بأن ما كان من ضرورات الدين وهو ما يعرف بالخواص والعوام أنه من الدين كوجوب اعتقاد
التوحيد والرسالة والصلوات الخس وأنها يكفر منكره وما لا فلا كضاد الحج بالوطء قبل الوقوف واعطاء
السدس الحلة ونحو ما يعملا يعرف كونه من الدين بالانحواص ولا شبهة أن ما نحن فيه من مشروعية الوتر
ونحوه يعلم بالخواص والعوام أنها من الدين بالضرورة فنبتى الجزم بتكفير منكرها ما لم يكن عن تأويل بخلاف
تركها فإنه ان كان من استخفاف بكافر يكفر والابان يكون كذلك اوفضا بلا استخفاف فلا هذا ما ظهر في والله
أعلم (قوله مفسدة) أي للغير والغير غير قد يل هو مثال (قوله ككسبه) وهو تركه كالفرض فيه ح (قوله
بشرطه) وهو عدم ضيق الوقت وعدم ضرورتها ستاوأ ما عدم التمسك فلا يصح هنا لأن فرض المسئلة مما
اذن ذكر في الغير اذ ترك الغير فيه رضى فافهم (قوله خلافا لهما) فلا يصحان بالفساد لانه سنة
عندهما ط (قوله ولكنه يقضى) لاربعه للاستدلال على قول الامام وأما في بقى نظر الى قوله اتفاقا
بعد كسبه الخلف فمأخذ اى انه يقضى وجوب اتفاقا ما عندهم فظاهر وأما عندهما وهو ظاهر الرواية عنهما
فقوله عليه الصلاة والسلام من نام عن وتر أو نسبه فليصمه اذ ذكره كافي الضر عن الهط واستشكله في القبح
والنهي بأن وجوب القضاء فرع وجوب الاداء وأجاب في الضر بما ذكر من الهط قلت ولا يفتنى فانه فان دلالة
الحديث على وجوب القضاء مما يقوى الاشكال الا أن يجاب بأنهما لما ثبت عندهما دليل السنة قالاه ولما
ثبت دليل القضاء قالاه أيضا اشاعا للصلح وان خالف القياس (قوله ولا يصح الخ) لان الواجبات لا تصح
على الرأحة بل لا بد عندهما وان كان سنة لكن مع من النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يتنفل على راحته
من غير عذر في الليل واذ بلغ الوتر لغيره في الارض يجر من الهط والتعود كل ركوب (قوله اتفاقا)
راجع للمسائل الثلاث ح وأما الخلاف في خمس في تذكره في الفرض وعكسه وفي قضائه بعد طلوع الفجر
وصلاة العصر واعادته بعد الغشاء خرائث أي فانه على القول بسنيتها يلزم فساد الفرض ولا فساد بالتذكر
ولا يقضى في الوقتين المذكورين بعد ادول ظهر فساد الغشاء دونه (قوله كالفرب) أفاده أن القعدة الاولى فيه
واجبة وأنه لا يفتنى فيها على النبي صلى الله عليه وسلم ط (قوله حتى لو نسي) تخريج على قوله كالفرب ولو كان
كانتفل لعاد قبل أن يقدم مقام اليه بالعبود لأن كل ركعتين من التفل صلاة على حدة ط (قوله لا يعود)
أي اذا استتم فأما لا يشغله فرض من القسام (قوله كاسي) أي في باب حصول السهو ولكنه يرجع هناك عدم
الفساد وتقل عن البراءة الحق (قوله ولكنه) استدلال على ما يتوهم من قوة كالفرب من أنه لا يقرأ السورة
في ثلثه (قوله احتياطا) أي لان الواجب ترتيب السنة والفرض فيها النظر الى الاول فيجب القراءة في جميعه
وبالتنظر الى الثاني لا فيجب احتياطا شرح المسئلة (قوله والسنة السور الثلاث) أي الاعلى والكافرون
والاخلاص لكن في النهاية أن التعمين على الروام يقضى الى اعتقاد بعض الناس أنه واجب وهو لا يجوز فلو
قرأ بجاور به الا كتابا احتياطا بلا مواظبة يكون حسنا يجر وهل ذلك في حق الامام فقط او اذا رأى ذلك حقا
لا يجوز غيره فقدمنا الكلام فيه قبيل باب الامامة (قوله وزيادة المؤمن الخ) أي في الثالثة بعد سورة
الاخلاص قال في الضر عن الحلة وما وقع في السن وغيره من زيادة المؤمن ذكرها الامام احد وابن معين
ولم يصرها كراهل المالك ذكره الترمذي اه (قوله ويكفر) أي وجوبا وفيه قولان كالفرب في الواجبات فقدمنا
هناك عن البراءة نبتى ترجع عدمه (قوله راضا بديه) أي سنة الى حذاء اذنية ككثرة الاحرام وهذا
كافي الامداد عن جمع الروايات لوفى الوقت أساق القضاء عند الناس فلا يرفع حتى لا يطلع احد على تعصيه اه
(قوله كالفرب) أي فصل اذا اراد الشروع في الصلاة عند قوله ولا يسن رفع الدين الا في سجع (قوله ثم بعد)
أي يضع يمينه على يساره كافي حالة التزمه ح (قوله وقيل كذا هي) أي عن أبي يوسف أنه يرضعها الى صدره
وطونها الى السماء امداد ولفظها أنه يخبها كذلك الى تمام الدعاء على هذه الرواية تأمل (قوله وقت فيه)
أي في الوتر أو انصهر الى ما قبل الركوع واختص المشايخ في حقبة الثنوت الذي هو واجب عنده فتقل في
الجبتي أنه طول القيام دون الدعاء وفي التناوي الصغرى العكس ونبتى تعصيه يجر قال في المغرب وهو

وتذكره في الفجر مفسدة ككسبه
بشرطه خلافا لهما (د) ولكنه
(يقضى) ولا يصح قاعدة ولا راجحا
اتفاقا (وهو ثلاث ركعات
بتسليمه) كالفرب حتى لو نسي
التعود لا يعود ولو عاد ينبتى
الفساد كاسي (د) لكنه (يقرأ)
في كل ركعة منه فاتحة الكتاب
وسورة احتياطا والسنة السور
الثلاث وزيادة المؤمن لم يصرها
الجمهور ويكفر قبل ركوع ثالثه
واقعا بديه) كالفرب ثم بعد وقبل
كل ادى (وقت فيه)

المشهور وقولهم دعاء القنوت اضافة بيان اهـ ومثله في الامداد ثم القنوت واجب عندهم عند حسنة عندهما
 كاختلاف في الوتر كافي البصر والدائع لكن ظاهر ما في خرر الافكار عدم اختلاف في وجوبه عندنا فانه قال
 القنوت عندنا واجب عندنا ما لم يستحب وعند الشافعي من الاصحاب وعندنا اجبتنا مثل (قوله) ويسن
 الدعاء المشهور قد تناقوا في جوابات التصريح بذلك من التبرؤ كقول العيصي الكرخي "أن القنوت ليس
 فيه دعاء موقوف لانه يروي عن الصحابة ادعية مختلفة ولان الموقت من الدعاء يذهب رقة القلب وكذا الاستيعاب
 أي ظاهر الرواية وقال بعضهم المراد ليس فيه دعاء موقوف ماسوى اللهم ان انتبتك وقال بعضهم الأفضل
 التوقيت ووجهه في شرح المنيعة تارة كالمأثور اهـ والظاهر أن القول الثاني والثالث متحدان وحاصلهما تنقيح
 ظاهر الرواية بغير المأثور كما يفيد قول الزيلعي "وقال في المحيط والذخيرة يعني من غير قوله اللهم ان انتبتك الخ
 واللهم اهدنا الخ اهـ فلفظ يعني بيان لمراد محقق في ظاهر الرواية فلا يكون هذا القول خارجا عنها فانه قال
 في شرح المحيط الصحيح أن عدم التوقيت فيجاء بالماثور لأن الصحابة اتفقوا عليه ولانه ربما يصرى على اللسان
 ما يشبه كلام الناس أذا لم يوقت ثم ذكر اختلاف الأصناف الواردة في اللهم ان انتبتك الخ ثم ذكر أن الأولى
 أن يضمن الله اللهم اهدني الخ وأن ما عدا الذين تلا وقت فيه ومنه ما عن ابن عمر أنه كان يقول بعد ذلك
 الجدا لكفار ملحق اللهم اغفر لعمومين وألومناك والمسكين والمسلمين وألف بين وجوههم وأصلح ذات بينهم
 وانصرهم على عدوهم وعدوهم اللهم العن كثرة الكلب الذين يكذبون ربك ويقبضون أوليائك اللهم خالف
 بين كلمهم ووزل أقدامهم وأنزل عليهم ما لك الذي لا ردهن القوم الجرمين ومنه ما أخرجه الاربعة وحسنه
 الترمذي أنه عليه الصلاة والسلام كان يقول في آخر وتره اللهم انما أعوذ برضاك من مضطك وبصافاك من
 صغرتك وأعوذ بك منك لا أحصى ثناء عليك أنت كما ألتفت علي فذكر وغير ذلك من الادعية التي لا تنبئ كلام
 الناس ومن لا يحسن القنوت يقول ربنا أنشأنا في الدنيا حسنة الآية وقال أبو الليث يقول اللهم اغفر لي
 بكبرها ثلاثا وقيل يقول برب ثلاثا ذكر في الذخيرة اهـ أقول هذا الجيد أن ما في البصر من قوله ذكر الكرخي
 أن مقدار القيام في القنوت مقدار سورة اذا السجاء انشقت وكذا ذكر في الأصل اهـ بيان للافضل او هو يعني
 على القول بأن القنوت الواجب هو طول القيام بالدعاء تأمل هذا وذكر في الحلية أن ما مر من أنه صلى الله عليه
 وسلم كان يقول في آخر وتره اللهم انما أعوذ برضاك من مضطك الخ جاء في بعض روايات النسائي أنه كان يقول
 اذا فرغ من صلاته وترأضه (قوله وصح الجدة) قال في الحلية والجدة أن هذا الحديث ثابت في رواية
 الطحاوي وفي البصر أنه ثابت في مراسيل أبي داود وفيه اندفع قول الشافعي في شرح التلخيص أنه لا يوجب (قوله)
 وملحق يعني لاحق) مبتدأ وخبر وهو كسر الحاء هذا هو المشهور ومن غير ما عدل أنه الأصح ويقال فيها
 ذكر ابن قسبة وغيره ونص الجوهرى على أنه صواب كذا في الحلية قلت بل في القياموس الفتح احسن
 او الصواب تأمل (قوله يعني لاحق) أي أنه من الحق المزيد يعني خلق الجوز وفي التبريلالة أن الحزري صحح
 أن المراد ملحق القساق بالكتار والاولى احترازا عن الاضمار وقامه فيها قلت ولعل ما صححه الحزري وهو
 صاحب المغرب تلذ الحزري شيخ صاحب القسبة يشاء على مذهبه القسام مذهب الاعتزال من أن صلاة
 المؤمنين محظون في النار كالكتار (قوله كنه لانه كنهة موهمة) كذا في البصر لكن فيه أنه ورد في سنة الاعتزال
 جاحنا مضطربا أي يستعين على البصر ط (قوله على الأصح) كذا في المحيط وفي الهداية أنه المختار ومقابل
 ما في الذخيرة واستحسنوا الجهرى بلاد الجهم للامام لينعلوا وصل بعضهم من أن يمله القوم فلا يفضل للامام
 الاختفاء والا فالجهر اهـ قلت هذا التفسير لا يصرح بحاقه وفي المنية من اختيار الجهر واختاره دون جهر
 القراءة (قوله ولو اماما) قال في التلخيص اماما كمن اومأ بما او سجد اداء او قضا في رمضان وغيره
 (قوله لحديث الخ) أفاد أن الاختصة ليست واجبة ط (قوله في غيره اولى) وجه الاولوية أن التنية محددة
 في القرض والتل بخلاف الوتر فهي مختلفة ط أي لأن امامه يومه سنة (قوله ان لم يتحقق الخ) فلو ادعى
 احتيم غائب قال أصح أنه يصح الاقتداء به لانه يجوز أن يتوضأ احتياطا وحسن الظن به اولى جبر عن الزاهدي
 (قوله كأيضه في البصر) حيث ذكر أن الحاصل أنه انما الاحتياط منه في مذهبه فلا كراهة في الاقتداء به
 وان علم عدمه فلا حصة وان لم يعلم شيئا كره ثم قال وظاهر الهداية أن الاحتياط لا يقتضي التقدي واعتبار

ويسن الدعاء المشهور ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم به يقضى وصح الجدة بالكسر بمعنى الحق وملحق يعني لاحق ونفسه بال مهلة يعني تسرع فان لم يزدال مهلة فعدت خيبة كانه لا كلمة مهلة (مخاطبة على الأصح مطلقا) ولو اماما ملحق بغير الدعاء الخ (وصح الاقتداء به) ففي غيره اولى ان لم يتحقق منه ما يشهدا في اعتقاده في الأصح كأيضه في البصر

مطلب
 الاقتداء بالشافعي

لا اعتقاد الامام حتى لو ائقدي بشافعي - رأه من امرأة ولم يتوضأ فلا كثر على الجواز وهو الاصح كافي الصنع وغيره
وقال الهندواني وجاعة لا يصير زوجه في النهاية بأنه ائقيس لأن الامام ليس بصل في زجه وهو الاصل فلا يصح
الاعتدائه به وربان المتبر في حق المتقدي رأى نفسه لا غيره وأنه ينبغي سبل حال الامام على التقليد لا لانظم
الحرمة بصلاته بلا طهارة في زجه ان تصد ذلك اه قال في التبر وعلى قول الهندواني يصح الاعتدائه ان لم يعتد
اه وظهره الجواز وان ترك بعض الشروط عندنا لكن ذكر الصلاة فوح اخندي أن اعتبار رأى المتقدي
في الجواز وعدمه متفق عليه وانما الخلاف المات في اعتبار رأى الامام أيضا فالحقني - اذا رأى في ثوب امام
شافعي - مثالا لا يصير زقا فتدأه انما طاقا وان رأى نجاسة قليلة جاز عند الجمهور لا عند البعض لانها مائعة على رأى
الامام والمعتبر بها اه وفيه نظير يظهر قريبا هذا وقد بطلنا بقية أبحاث الاعتدائه بالخلاف في باب الامامة
(قوله بشافعي مثلا) دخل فيه من يعتقد قول صاحبين وكذا كل من يقول بنبوته (قوله على الاصح)
فيهما) أى في جواز أصل الاعتدائه فيه بشافعي - وفي اشتراط عدم فصله خلافا لما في الارشاد من أنه لا يجوز أصلا
بإجماع اصحابنا لانه اعتدائه المفترض بالتبطل وخلافا لما قاله الرازي من أنه يصح وان فصله ووصل مع بقية الوتر
لأن امامه لم يضر بسلامه عنده وهو مجتهد فيه كالأقدي بإمام قد وصف قلت ومعنى كونه لم يضر بسلامه
أن سلامه لم يفسد وتره لأن ما به يدعيه من الوتر فكان له يخرج منه وهذا بناء على قول الهندواني بقية
قوله كالأقدي الخ - ومقتضاها أن المعتبر رأى الامام فقط وهذا يضاف ما قد ساء انما من قول اخندي (قوله
للاعتدائه الخ) حله لعمدة الاعتدائه ورد على ما مر من الارشاد بما نقله اصحاب الفتاوى من ابن الفضل أنه يصح
الاعتدائه لأن كلا يحتاج إلى هيئة الوتر فأما هذا خلاف الاعتقاد في صفة الصلاة واعتبر مجرد اتحاد النية اه
واستشكل في الفتح بأنه لا يحتاج إلى التمسك بالتمسك وان لم يضر بغيره عند النية صفة النية او غيرها بل مجرد
الوتر كما هو ظاهر إطلاق النصيب لتقرر التعلية في اعتقاده وردة في البحر بما صرح به في التبيين أيضا
من أن الامام ان تولى الوتر وهو يرأسه جاز الاعتدائه من كل الظهور خفف من يرى أن الركوع سنة وان نواه
بنية التطوع لا يصح الاعتدائه لانه يصير اعتدائه المفترض بالتبطل اه ولم يذكر الشارح تعليلا لاشتراط عدم
الفضل بسلام اكتفاء بما أسأله قبله من أن الاصح اعتبار اعتقاد المتقدي والسلام فاعطى في اعتقاده فيفسد
اعتدائه وان صرح شرعه معه اذا ما منع منه في الأشداء كالأقاده ح (قوله ولذا ينوي) أى لأجل
الاختلاف المفهوم من قوله وان اختلف الاعتقاد ط (قوله لا الوتر الواجب) الذي ينبغي أن يفهم من قوله
انه لا ينوي أنه واجب أنه لا يلزمه تعيين الوجوب لاسمه من ذلك لانه ان كان حنفيًا ينبغي أن ينويه لبطابق
اعتقاده وان كان غيره فلا تضره تلك النية يمر (قوله للاختلاف) أى في الوجوب والسنة وهو حلة
للعبد فقط وله الوتر فلهما بقوله ولذا اولو حذف هذا ما ضرر لفهمه من الكفاف ط (قوله وبأن المأموم الخ)
هذا من المسائل الخفية التي يضعها المؤتمن ان فعلها الامام وما منى عليه المصنف بها فكثر هو الختار
كأبي البحر من المحيط وعبارة الخط كافي الحلية قال أبو يوسف يسأل أن يقرأ المتقدي أيضا وهو المختار لانه دعاء
كسائر الأدعية وقال محمد لا يقرأ بل يؤتمن لأن شبهة القرآن أحياها اه وهو صريح في أنه سنة لمقتضى
لا واجب الا أن يكون منيا على ما مر من البحر من أن التثنية سنة عندها (قوله ولو بشافعي الخ) أى وقت
بداء الاستعاذة لدعاء الهادة الذي يدعو به امامه لأن التثنية في مطلق التثنية لا في خصوص الدعاء كما مر
الشيخ أبو السعود عن الشيخ عبد الحى وان توقف فيه في التثنية لانية (قوله لانه مجتهدية) قد ساء معنى
هذا عند قوله في آخر واجبات الصلاة ومناجاة الامام يعنى في المجتهدية لاقى القطوع بسببه او بعد منبته
كثفت لمر اه وقد ساء هذا من امثلة المجتهدية بعد تأسسها قبل السلام وما زاد على الثلاث في تكبيرات
العبد وقت الوتر بعد الركوع والظاهر ان المراد من وجوب التساوية في ثبوت الوتر بعد الركوع التساوية
في القيام فيه لاقى الدعاء ان قلناه سنة للمقتدى لا واجب (قوله لانه منسوخ) فصار كالركوع في الجنازة
حيث لا يتابعه في الجساسة يمر (قوله بل يفت) وقبل يفتد قبل بطل الركوع وقبل يسجد الى أن يذكره
فيه شربلاية (قوله مر سلاية) لأن الوضع سنة قيام طويل فيه ذكر مسنون وهذا الذي كرر يسجد مسنون
عندنا (تنبيه) قال في الهداية ذلت المسئلة على جواز الاعتدائه بالشافعية واذا علم المتقدي منه ما يرمع به فساد

(بشافعي مثلا) لم يفسد بسلام

لان فصله (على الاصح) فبما

للاعتدائه وان اختلف الاعتقاد

(و) لذا (يشوي الوتر لا الوتر

الواجب ككافي العبد)

للاختلاف (وبأن المأموم يشوت

الوتر) ولو بشافعي - فبقت بعد

الركوع لانه مجتهدية (لا الخبير)

لانه منسوخ (بل يفت ساكا

على الاظهر) مر سلاية

(ولو نسب) أى التثنية

صلاته كالتقصير وغيره لا يجزئه انتهى ووجه دلالته أنه لو لم يصح الاقتداء لم يصح اختلاف علمنا في أنه يكت
 اتباعه جهر (قوله لقوات مجله) لأنه لم يشرع إلا في بعض القيام فلا يتعدى إلى ما هو قيام من وجه دون وجه
 وهو الركوع وما كتبه من الصلوات إذا تكرر حقه بأقربها فلا يتعدى إلى ما هو قيام من وجه دون وجه
 يؤتى بها في حال الانحطاط وهي محسوبة من تكبيرات الصلوات بما يجتمع فيها فإذا جاز واحدة منها في غير بعض
 القيام من غير ذلك جاز أدائها السابق مع قيام الله بالركعة الأولى جهر أقول وهو ما خوذ من الحطأة وصلاته في البدائع
 لكن ما ذكره من أنه باقي تكبيرات الصلوات الركوع وانصرح به في البدائع والذخيرة وغيرهما بخلاف
 لما صرح به صاحب البدائع نفسه في فصل العدم من أن الامام لو نذر ركعة في ركعة الأولى أنه لم يكبرها
 يعود ويكبر مقتضى ركوعه ولا بعد القراءة بخلاف المتقدم أو أدرك الامام في الركوع وخاف فوت الركعة
 فإنه يركع ويكبره والفرق أن يحصل التكبيرات في الأصل القيام المحض ولكن ألحقنا الركوع بالقيام في حق
 المتقدم لضرورة وجوب التسابعة اهـ فأنظر إلى ما بين الكلامين من التدافع وعلى ما ذكره في البدائع
 فإنه يمتشي في شرح المسئلة ثم فرق بين التكبير بثمن ركعة لا جله وبين القنوت بكون تكبير الصلوات مجعما
 عليه دون القنوت وأقول قد صرح في الحطأة من باب صلاة العبد بأن البدائع ثمانية أو ثمانية النواذر
 وأن ظاهر الرواية أنه لا يكبر ويصلي في صلاته وصرح بذلك في الصلوات هناك وعليه فلا إشكال أصلاً لأن فرق
 بينه وبين القنوت فأنهم والله أعلم (قوله ولا يعود إلى القيام) إن قلت هو وإن لم يفتقد حصل القيام برفع
 رأسه من الركوع فلهذا قوة لأقيام فيكون عدم العود إلى القيام كناية عن عدم القنوت بعد الركوع لأن
 القيام لازم والقنوت لازم فإطلاق اللازم لينتقل منه إلى المأمور ح (قوله لأن فيه رفض الفرض للواجب)
 يعني وهو سبيل الصلاة على قول وموجب للأستاذ على قول آخر والحق الثاني كما يأتي في باب حدود السهو ح
 (قوله لكون ركوعه بعد قراءة ثالثة) أي لم يقتض ركوعه بخلاف ما لو نذر الصلاة أو السورة وحيت يعود
 ويقتض ركوعه لأن يعود صارت قراءة الكل فرضاً والرتيب بين القراءة والركوع فرض فارتضى ركوعه
 فلو لم يركع بطلت ولو ركع وأدركه وجب في الركوع الثاني كان مدارك تلك الركعة جهر ملصقاً لأن الركوع
 الثاني هو المختار لرفاض الأول للعود إلى القراءة بخلاف العود إلى القنوت حتى لو عاد وقت تركه فأنقذ
 به وجب لم يبدل الركعة لأن هذا الركوع لفرو ما قلح ح عن العروضة ط فيه اختصار محل فأنهم وقد منا
 في فصل القراءة بيان كون القراءة تقتضي فرضاً للعود فراجع (فرع) ترك السورة دون الفاتحة وقت تركه ثم كرر
 يعود ويرقأ السورة وبعد القنوت والركوع معراج وثانية وغيرهما (قوله والله عن مجله) تعليل لما فهم
 قبله من السور الأربع وهي ما لو قنت في الركوع أو بعد الرفع منه وأعاد الركوع أو لا وماذا لم يفت أصلاً كما حقه
 ح (قوله قطعته وتابعه) لأن المراد بالقنوت هنا الدعاء الصادق على القليل والكثير وما أتى به منه كاف في سقوط
 الواجب وتكملة مندوب والمتابعة واجبة قبل التكبير للواجب وحتى (قوله ولو لم يقرأ الخ) أي لو ركع
 الامام ولم يقرأ ألتدري شأن القنوت أن خاف فوت الركوع يركع ولا يفتن ثم يركع ثانية وغيره وهل
 المراد ما يسي قنوتاً أو خصوص الدعاء المشهور والظاهر الأول (قوله بخلاف التشهد) أي فإن الامام لو سلم
 أو قام لثالثة قبل انعام المؤتم التشهد فإنه لا يتابعه بل يتلو جوبه كالتقدم في فصل الشروع في الصلاة (قوله
 لأن الخلفاء الخ) هذا التعليل دليل لاقضائه فرضية التسابعة المذكورة وقد منا عن شرح المنية أن متابعة
 الامام في القرائن والواجبات من غير تأخير واجبة عالم بعارضها واجب فلا يفوت به بل يأتي به ثم يتابعه بخلاف
 ما إذا عارضها سنة لأن ترك السنة أولى من تأخير الواجب وهذا موافق لما قدمناه أيضاً وحسنه فوجه
 الفرق بين القنوت والتشهد هو أن قراءة المتقدم القنوت سنة كالتقدم في الصلاة والتمتع في
 الركوع واجبة فإذا خاف فوتها يتكلم السنة الواجب وأما التشهد فإقامه واجب لأن بعض التشهد ليس بشهد
 فيتمه وإن قامت المتابعة في القيام والسلام لأنه عارضها واجب تأكد بالتبني بقوله فأنقذ به لاجلها وإن
 كانت واجبة وقد صرح في الظهيرية بأن المتقدم يتم التشهد إذا قام الامام إلى الثالثة وان خاف أن يفوته
 معه وإذا قلنا أن قراءة القنوت للمتقدم واجبة فإن كان قرأه منه حصل التصديق لأن بعض القنوت قنوت
 والأظهر أن كد وترج المتابعة في الركوع للاختلاف في أن المتقدم هل يقرأ القنوت أم يكتف فأنهم (قوله

(ثم تذكر في الركوع لا يفتن
 به) لقوات مجله (ولا يعود إلى
 القيام) في الأصح لأن فيه رفض
 الفرض للواجب (فإن عاد إليه
 وقت ولم يعد الركوع لم يفتن
 صلاته) لكون ركوعه بعد
 قراءة ثالثة (وسجد للسور)
 قنت أو لا رواه عن مجله (ركع
 الامام قبل فراغ المتقدم) من
 القنوت قطعته (وتابعه) ولو لم
 يقرأ منه شيئاً أنه ان خاف فوت
 الركوع معه بخلاف التشهد
 لأن الخلفاء فيها من الأركان
 أو الشروط مفصلة لا في غيرها
 دور (قنت في الأولى أو
 ثمانية سهواً لم يفتن في ثالثة)

في ثابته او ثالثة) وكذا لو شك أنه في الاولى او الثانية او الثالثة بحر (قوله كره مع التعمد) أي فقت
ويصدق في الركعة التي حصل فيها الشك لاحتمال انها الثالثة ثم فعل كذلك في التي بعدها لاحتمال انها هي الثالثة
ونكاح كانت ثالثة (قوله في الاصح) وقيل لا يفتن في الكل لان الفتوت في الركعة الاولى والثانية بدعة ووجه
الاول ان الفتوت واجب وما تزدين الواجب والبدعة يأتي به احتسابا بحر عن المصنف (قوله ووج
الحلي تكرارهما) حيث قال الا ان هذا الفرق غير مفيد اذ لا يترتب على الفتوت في الركعة الاولى او الثانية بدعة ووجه
بعد لاحتمال ان الواجب لم يقع في موضعه فكيف لا يبعد السأهي بعد ما بين ذلك وقد صرح في الخلاصة
عن الصدر الشهيد بأن السأهي يفتن ثانيا فان كان ما ذكرناه رواية فهي غير موافقة للدرية اه قفت وكذا وجهه
في الخلية والبصر فهو ما مر (قوله ففتن مع امامه قضا) لانه اخر صلاته وما يقضيه اولها حكم في حق القراءة
وما يشبهها وهر الفتوت واذا وقع فتوته في موضعه يفتن لا يكره لان تكراره غير مشروع شرح المنية (قوله
ولا يفتن لغيره) أي غير الوتر وهذا في قول الشافعي رحمه الله انه يفتن للغير (قوله الانتازة) قال في
الصالح النازلة السديت من شدته الدهر ولا شك ان الطاعون من اشد التوازل أشياء (قوله ففتن الامام
في الجهرية) يوافق ما في الجهرية والشرعية من شرح النفاية وان زيل بالمسلمين نازلة ففتن الامام في
صلاة الجهر وهو قول الثوري وأحد اه وكذا ما في شرح الشيخ اسحاق عن البناء اذ وقعت نازلة
فتن الامام في الصلاة الجهرية تكن في الاشياء من النفاية ففتن في صلاة الجهر ويؤيد ما في شرح المنية حيث
قال بعد كلامه فتكون شرعية أي شرعية الفتوت في التوازل مسفرة وهو محل فتوت من فتن من احصاه بعد
وقائه عليه الصلاة والسلام وهو مذهبنا وعليه الجمهور قال المصنف ابو جعفر الطوسي انما يفتن عندنا
في صلاة الجهر من غير طينة فان وقعت فتنة او طينة فلا بأس به فله رسول الله صلى الله عليه وسلم واما الفتوت
في الصلوات كلها التوازل فلم يقل به الا الشافعي وكانهم جعلوا ما روى عنه عليه الصلاة والسلام انه يفتن في الظهر
والعشاء كما في مسلم انه يفتن في المغرب ايضا كما في البصري على التسع لعدم ورود الموطأ والتكرار الواردين
في التبرع عليه الصلاة والسلام اه وهو صريح في ان فتوت النازلة عندنا مختص بصلاة الجهر دون غيرها
من الصلوات الجهرية او السرية وقاده ان قولهم بان الفتوت في الجهر منسوخ بمعناه نسخ عموم الحكم لا نسخ
أوله كانه عليه نوح افندي وظاهر تنقيدهم بالامام انه لا يفتن المنفرد وهل المقتدى منه أم لا وهل الفتوت
هنا قبل الركوع أم بعده أم لا والذي يظهر في ان المقتدى بتابع امامه الا اذا جهر ففتن وان يفتن بعد الركوع
لا قبله بدليل ان ما استدلل به الشافعي على فتوت الجهر وفيه التصريح بالفتوت بعد الركوع جله على انما
على الفتوت للسانه ثم رأيت الشريفة في صراحي القلاص صرح بأنه بعده واستظهر الجوى أنه قبله ولا يظهر
ما قلناه والله أعلم (قوله وقيل في الكل) قد علمت ان هذا لم يقل به الا الشافعي وعزاه في الجهر الى جمهور أهل
الحديث فكان ينبغي عزوه اليهم لثلاوهم أنه قول في المذهب (قوله خمس فيها الامام) أي بفعلها المؤتم
ان فعلها الامام والا فلا ح قال في شرح المنية والاصل في هذا النوع وجوب متابعة الامام في الواجبات
فلا ولا كذا ان كان كانت خلية او غولية يلزم من فعلها المخالفة في الفعل اه (قوله فتوت) بمخالفة ما في الفتق
والظهيرية والفتن ونور الايضاح من أنه لو ترك الامام الفتوت يأتي به المؤتم ان امكنه مشاركة الامام
في الركوع والا تابعه وقد اعاد في الفتق ذكر هذا الفرع قبل قضاء الفتوات ثم احببه بما ذكره الشارح هنا عزا
الى قلم الزندوسكي والذي يظهر التخصيص لان فيه احرارا فاضلتي نامل (قوله وهو قول) الظاهر انه يفتن
امامه الى ان يصير الى القيام اقرب لاحتمال عودته قبله ثم تابعه لان الامام اذا عاود حدثه قصد صلاته على احد
القولين وبأنه على القول الآخر وليس للمقتدى ان يفتن ثم تابعه لانه يكون فاعلاما بحر عن الامام فعله
ومخالفة في عمل فني بخلاف ما اذا قام الامام قبل فراغ المقتدى من التشهد فانه تبعه ثم تابعه لان في انما
متابعة لامامه فيما فعله الامام فاقصم (قوله وتكبيره) أي اذا لم يأتيه الامام في القيام اوفى الركوع
لا يأتي به المؤتم فاقصم وجه في شرح المنية أنه ينبغي ان يأتي به المؤتم في الركوع لانه مشروع وانه لا يكون
مخالفًا لامامه في واجب فعل ثم اجاب بأنه انما شرع في الركوع للمسبوق فخصلاته لاتباع الامام فيما اتى به
اما ما فيه فخصيل لمخالفة قال وهذا في تكبيرات الركعة الثانية واما تكبيرات الاولى ففي الايمان بها تزل

مطلب
في الفتوت لثالثة

أما لو شك أنه في ثابته او ثالثة
كره مع التعمد في الاصح
والفرق ان السأهي يفتن على أنه
موضع الفتوت فلا يكره بخلافه
الشك ووج الحلي تكراره
لهما واما المسبوق ففتن مع
امامه فقط ويصبر مدركا بادراك
ركوع الثالثة (ولا يفتن لغيره)
الانتازة ففتن الامام في الجهرية
وقيل في الكل (قائمة) خبر تبس
فيها الامام فتوت وهو قول
وتكبيره بعد صلاة تلاوته وهو

الاستماع والانصات (قوله وأربعة لا يتبع) أي إذا فعلها الإمام لا يتبعه فيها القوم والاصل في هذا النوع أنه
يسر له أن يتابعه في البعده والقصر وما لا تعلق له بالصلة شرح المتن (قوله زيادة تكبير عجب) أي إذا زاد على
أحوال العصابة في تكبيرات العدو وكان المتقدي يسمع التكبير منه بخلاف ما إذا كان يسمعه من المؤذن لا لخال
أن اللفظ منه شرح المتن (قوله أو حائزاً) أي بأن زاد على أربع تكبيرات (قوله وركن) كزيادة صفة ثالثة
(قوله وقام لخامسة) داخل تحت قوله وركن تأمل قال في شرح المتن ثم في القيام إلى الخامسة أن كان

عبد على الرابعة ينتظره المتقدي فاعاد فان سلم من غير إعادة التشهد سلم المتقدي معه وإن قعدا لخامسة بصفة
سلم المتقدي وحده وإن كان لم يقعد على الرابعة فإن عاد تابعه المتقدي وإن قعدا لخامسة فقدت صلاتهم جميعاً
ولا يتبع المتقدي تشهده وسلامه وحده اهـ (قوله وتغاية تفعل مطلقاً) أي فعلها الإمام أولاً والاصل
في هذا النوع عدم وجوب المتابعة في السن فلو فكذا تركا وكذا الواجب القول الذي لا يلزم من فعله المخالفة
في واجب ففعل كالتشهد وتكبير التثنية بخلاف القنوت وتكبيرات العدين الذي لا يلزم من فعلهما المخالفة
في الفعلي وهو القيام مع ركوع الإمام شرح المتن (قوله الرفع) أي رفع الدين التثنية (قوله والثناء) أي
فأما ما دام الإمام في الفاتحة وإن كان في السورة كذلك عند أبي يوسف فلا فائدة وقد عرف أنه إذا أدرك في
جهر القراءة لا يثنى كذا في الفتح أي بخلاف حاله السركامشي عليه المصنف فصل الشروع في الصلاة ولقد منا
هناك نصيحة وأن عليه القنوت فافهم (قوله وتكبيرات) أي الذي لا يركع أو سجود أو رفع منه (قوله
وتسبيح) أي إذا تركه الإمام لا يترك المؤتم (قوله والتصد) أي في الركوع والسجود فبأن في المؤتم
مادام الإمام فيها (قوله وتشهد) أي إذا قعد الإمام ولم يقرأ التشهد بقرأ المؤتم أم لا ترك الإمام القعدة
الاولى فإنه يتابعه كما مر (قوله وسلام) أي إذا تكلم الإمام وأخرج من المسجد بسلم المؤتم أم إذا حدث
عده أو وقعه فإن المؤتم لا يسلم لتصاد الجزاء الاخر من صلاتهما ط (قوله وسن مؤكداً) أي استئنا مؤكداً
يعني أنه طلب طاباً من كذا زيادة على بقية التوافل ولهذا كانت السنة المؤكدة قريبة من الواجب في حقوق
الامر كافي العبر ويستوجب نازكها التخليل واليوم كافي القرار رأى على سبيل الاسرار لا بد ركناً في شرحه
وقد متابقة الكلام على ذلك في سنن الوضوء (قوله بسلطة) لما عن عائشة رضي الله عنها كان النبي صلى الله

عليه وسلم يصلي قبل الظهر أربعاً وبعد ركعتين وبعد المغرب ثنتين وبعد العشاء ركعتين وقبل التجر ركعتين
رواه مسلم وأبو داود وابن حنبل وعن أبي أيوب كان يصلي النبي صلى الله عليه وسلم بعد الزوال أربع ركعات
فقلت ما هذه الصلاة التي قد اودع عليها فقال هذه ساعة تغف أو باب السماء فيها فأجاب أن يصعد لي فيها على
صالح فقلت اني كللت فقرأه قال ثم فقلت بسلطة واحدة أم بسلطتين فقال بسلطة واحدة رواه الطحاوي
وأبو داود والترمذي وابن ماجه من غير فصل بين الجمعة والظهر فيكون سنة كل واحدة منهما أربعاً وروى
ابن ماجه بإسناده عن ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم يركع قبل الجمعة أربعاً لا فصل في ثنتين وعن
أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قال من كان منكم مصلياً بعد الجمعة ففصل أربعاً ورواه مسلم زيلني زاذي
الامداد ولقوله صلى الله عليه وسلم إذا صلى بعد الجمعة فصلا أربعاً على أن جعل يثنى فصل ركعتين في السجد
وركعتين إذا رجعت رواه الجماعة الا البخاري (قوله لم تنب عن السنة) ظاهره أن سنة الجمعة كذلك ينبغي
تقديمه بعد العذر للديث المذكور وأما كذا جهته في التبريلة وسنذكر ما يؤيد به بعد غمور وقتين (قوله
ولما) أي لعدم الاعتداد بسلطتين لما يكون بسلطة (قوله لو تذرهما) أي الاربعة لا يسجد كونهما سنة
وعبرة بالدرر ولهذا التذرع أن يصلي أربعاً بسلطة فصل أربعاً بسلطتين لا يخرج عن التذرع والبعس يخرج
كذا في الكافي اهـ واسم السارح قوله بسلطة إشارة الى أنه غير قيد كما يظهر مما يأتي عند تناول المعنى
وقد ركعتين فلو روى أربعاً الخ (قوله بغير التقصان) أي ليقوم في الآخرة مقام ما تركه لها المذكور
وعليه يجعل الخبر الصحيح ان فرضة الصلاة والزكاة وغيرهما إذا لم يتم تكمل بالتطوع وأوله الميم بأن المكمل
بالتطوع هو ما قص من سنتها المطلوبة فيها أي فلا يقوم مقام الفرض للديث الصحيح صلاة لم تهلك عليها
من سبغها حتى تم فجعل التيمم من السنة أي النافعة لفريضة صلت نافعة للمركب من أسلمها ولا تهاكلام
الفرق في الاستحباب مطلقاً ويرى عليه ابن العربي وغيره حديث أحمد الظاهر في ذلك اهـ من تحفة ابن حجر

وأربعة لا يتبع فيها زيادة تكبير
عبد أو حائزاً وركن وقام
خامسة وتغاية تفعل مطلقاً الرفع
لترجمة والثناء وتكبيرات
وتسبيح وتسبيح وتشهد وسلام
وتكبير تشريق (وسن مؤكداً
(أربع قبل الظهر و) أربع قبل
(الجمعة و) أربع (بعدها بسلطة)
فلو بسلطتين لم تنب عن السنة
وله التذرع لا يخرج عنه بسلطتين
وبسبغ يخرج (وركعتان قبل
الصبح وبعد الظهر والمغرب
والعشاء) شرح البعدية بغير
التقصان

مطلب
في السن والتوافل

ملحضا وذكره في الفصاح من السراج وسيد كرفي السلب الا في انهاء حق على الله عليه وسلم لزادة
الدرجات (قوله قطع طبع الشيطان) بان يقول انه لم يترك ما ليس يرضى فكيف يترك ما هو فرض ط
(قوله وسحب أربع قبل العصر) لم يصل العصر سنة واحدة لم يذكر في حديث عائشة المار به جهر قال في
الامداد وغيره من الحسن والقدرى المحلى بن ان يصلى أربعاً او ركعتين قبل العصر لاختلاف الآثار
(قوله وان شامركتني) كذا عبر خينة المحلى وفي الامداد من الاختيار وسحب أن يصلى قبل الصاء
أربعاً او قبل ركعتين وبعد ها أربعاً او قبل ركعتين اه والطاهر ان الركعتين المذكورتين غير المؤكدتين
(قوله سزمه الله على النار) فلا بد خلفها أصلاً وفيه تكفر عنه وسماه رضى الله تعالى عنه خصامتها
ويحتمل أن عدم دخوله بسبب وفيه ما لا يرتب عليه عقاب ط وهو إشارة بأنه بمنه بالسعادة فلا يدخل
النار (قوله من الأوابين) جمع أواب أى رجع الى الله تعالى بالنية والاستغفار (قوله بسلسلة وتبين
اوتلات) جزء الاول في الروب الثاني في القزوية والثالث في النصير كالأى الامداد لكن الذى في القزوية
مثل ما فى النصير وكذا فى شرح رد البصائر وأما الحديث المسمى فى وجه ذلك انها لما زادت من الأربع ولكن
جمعها بسلسلة واحدة خلاف الأفضل لما تقرر وان الأفضل رباع عند أى حنيفة ولو سلم على راس الأربع ولم أن
يسلم فى الشفع الثالث على راس الركعتين فيكون فيه مخالفة من هذه الحنفية فكان المسحب فيه ثلاث تسليكات
ليكون على تسن واحد قال هذا ما ظهر فى ولم أقره لى (قوله والاول اودم وأشق) لما فيه من زيادة جس
التعب البقاء على تحريم واحدة وعطف اشق حلف لازم على ملزوم وفى كلامه إشارة الى اختيار الاول وقد
علت ما فيه (قوله وهل تصب المزكدة) أى فى الأربع بعد الظهر وبعد الصاء والتسبب بعد المغرب جهر
(قوله اختار الكال نم) ذكر الكال فى فتح القدير انه وقع اختلاف بين أهل عصره فى أن الأربع المنصبة
هل هى أربع مستقلة غير ركعتي الراتبة أو أربع جهما على الثالث هل تؤدى معها تسليمة واحدة ولا تغتال
بجامعة لا واختار هو أنه إذا صلى أربعاً تسليمة أو تسليتين وقع من السنة والمندوب وحقق ذلك بما لا مزيد
عليه وأقره فى شرح المنية والبرهان (قوله وسز رابعة ركعتي الخ) فانه ذكره ذهب طائفة من النخب
فعلوه ما أنه أكثره كثير من السلف وأصحابنا وما استدل لذلك بما حقه أن يكسب بواجب الاحداق ثم قال
والشأن بعد هذا هو تنقيح المندوبة ما شئت الذكر اهة فلا الا أن يدل دليل آخر وما ذكر من استقام تأخير
المغرب فقد قدسنا من الغنية استثناء القليل والركعتان لا يزيد على القليل اذا تجاوزت فيهما اه وقد متنا
فى مواضع الصلاة بعض الكلام على ذلك (قوله أكدها سنة القبر) لما فى الحصص من عائشة رضى الله عنها
لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من التوافل استعاضة عنه على ركعتي القبر وفى مسلم ركعتا القبر
شهرين الدنيا وما فيها وفى أبى داود لا تدعو ركعتي القبر ولو طردتكم النمل جهر (قوله فى الاصم) احتج فى
الفتح فقال ثم اختلف فى الأفضل بعد ركعتي القبر قال الحلواني ركعتا المغرب فانه صلى الله عليه وسلم لم يجمعهما
سفر ولا حضر ثم اتى بعد الظهر لانه سنة متفق عليها بخلاف التى قبلها لانها قبل هى لفصل بين الاذان
والأقامة ثم اتى بعد الصاء ثم اتى قبل الظهر ثم اتى قبل العصر ثم اتى قبل الصاء وقبل اتى بعد الصاء وقبل
الظهر وبعد وبعد المغرب كلها سواء قبل اتى قبل الظهر كدومهم الحسن وقد أحسن لأن نقل المواظبة
الصريحة عليها أقوى من نقل مواظبته على الله عليه وسلم على غيرها من غير ركعتي القبر اه (قوله حديث
الخ) قال فى البرهان وكذا صحه فى العتبة والنهاية لأن فيها وعيد امر وقال عليه الصلاة والسلام من ترك أربعاً
قبل الظهر لم تنه شغافى اه قال ط ولعله لتفترق الترك وشغافته الخاصة بزيادة الدرجات وأما الشغافعة
النفلى فعامة لجميع المخلوقات (قوله وقيل بوجوبها) وهو ظاهر الثبوت وبغيرها خزان قلت والله يعلم
كلام الجهر حيث قال وقد ذكرنا ما يدل على وجوبها ثم اتى المسائل التى فزعها المصنف ووقف فيه ومن
ما فى ذكر الكتب من انها سنة مؤكدة بان المذكرة بحسن الواجب وأجاب عما يشككها وكتبنا فيما عطفناه
عليه ما فيه (قوله انما) أمالى القول بالوجوب بظاهر وأما على القول بالسنة فإعادة القول بالوجوب
ولأنه كذبها ط وهذا وقد ذكر فى البرهان اتفاق من الخلاصة وأقره لكن نازعه فى الامداد لاجتماع ما بالبحر
على القول بالسنة وان عدمه انما هو على القول بالوجوب واستند فى ذلك الى ما فى الزباني والبرهان

والتي قطع طبع الشيطان

(وسحب أربع قبل العصر)

وقبل الصاء بعدها تسليمة

وان شاء ركعتين وكذا بعد الظهر

لحديث الترمذى من حافظ على

أربع قبل الظهر وأربع بعدها سزمه

الله على النار (وسبب بعد المغرب)

لكتب من الأوابين (تسليمة)

اوتلتين اوتلات والاول اودم

وأشق وهل تصب المذكرة من

المسحب ويؤدى الكل تسليمة

واحدة اختار الكال ثم وحز

اباحة ركعتين خفقتين قبل

المغرب وأقره فى البرهان والمصنف

(و) السن (أكدها سنة القبر)

انما فى الأربع قبل الظهر

الاصح حديث من تركها لم تنه

شغافى ثم الكل سواء (وقيل

بوجوبها فلا تجوز ولا تاجا عدا)

ولا رجا اختافا

من التصريح بذلك على الخلاف ثم قال ولا يفتى ما في حكاية الإجماع على عدم الجواز وليس الإجماع الاصل
 فأكدها اه لكن خصه ما ذكره فرسان الخليفة من الفرق بين التراجع في أهل الأصح قاعدا
 لانهاسة مؤكدة بخلاف تأمل (قوله على الأصح) عزاء المصنف المنع إلى باب التراجع من الخليفة
 أقول والذي في الخليفة حاله لوصل التراجع قاعدا قبل الجواز لا يردى الحسن من أبي حنيفة لوصلي
 سنة التغير قاعدا لا يردى الجواز كذلك التراجع لأن كلامه ساسنة مؤكدة قبل الجواز وهو الصحيح والفرق
 أن سنة التغير سنة مؤكدة بخلاف التراجع ونحوها في التأكد لا يجوز التسوية بينهما اه فثبت ترى
 أنه انما صح جواز التراجع قاعدا لعدم جواز التغير بمقتضى كلامه تسليم عدم الجواز في سنة التغير فتأمل
 (قوله فله تركة الخ) الظاهر أن معناه أنه يتركها وقت اشتغاله بالآثار لأجل حاجة الناس المصنفين عليه
 وبني أنه يصلها إذا فرغ في الوقت ونظام التفرقة بين سنة التغير وغيرها أنه ليس في ترك الصلاة جماعة لأنها
 من الشعائر أي أكد من سنة التغير ولا يتركها خوفاً من الجماعة وأقارط أنه يخفى أن يكون القاضي
 وطالب العلم كذلك لاسيما المدرس أقول في المدرس نظر خلاف الطالب إذا خاف فوت المدرس أو بعبارة
 (قوله ويصلى الكفر على منكرها) أي مكره ومعيها ما كان اكراهه لشيء أو تأويل دليل أو فني الجزم
 بغيره لأكراهه جميعاً عليه معلوماً من الدين بالضرورة كإقتضائه أول الباب (قوله وتفتي) أي في قبل
 الزوال وقوله مع تنازعه قوله تفتي وقات فلا تفتي الا مع حيث فأت وقتاً أما إذا فأت وحدداً فلا تفتي
 ولا تفتي قبل المانع ولا بعد الزوال ولو تعاملى الصحيح أقاده ح وسنبه عليه المصنف في الباب الآتي
 (قوله تنسب) فيه أنه في التنسب صح في المسئلة الأولى الا في معقلاً بأن السنة تطوع فتأخذ بنية
 التطوع وصح في الثانية عدمه معقلاً بأن السنة ما وانطب عليها الذي صلى الله عليه وسلم وما وانطب كانت
 بغيره مبتدأً ثم عكس صاحب الخلاصة فصح عدم الإجزاء في الأولى والإجزاء في الثانية ولا يفتى ما فيه
 فانه إذا إجزاء الثانية يلزم إجزاء الأولى كالأول في التفرقة وترجع التنسب في المشتكين أوجه (قوله
 وعلى ثمان) كتمان عدد ولو نسب غيب أو في الأصل منسوب إلى الحق لانه الجزاء الذي صير السبعة ثانية فهو ثمان
 قصر القول لانه يفتي بغيرون في التسب وحذفوا منها إحدى ياء التسب وهو ضماها لا في كلفوا في المنسوب
 إلى الذين قسبت ياءه عند الإضافة كاتبت ياء القاضي فتقول ثمان نوبة وقمان مائة وتسقط مع السنين عند
 الزرع والجز وتثبت عند التسب قاموس (قوله لانه لم يرد) أي لم يرد عنه صلى الله عليه وسلم أنه زاد على ذلك
 والاصل فيه التوقف كما في فتح القدير أي غاب وقت على دليل المشروعية لا يصل ففعله بل يكره أي انضافاً
 كافي منه المحلى أي من أينما الثلاثة ثم وقع الاختلاف بين المشايخ المتأخرين في الزيادة على الثلاثة للاقتفال
 بعضهم لا يكرهه واليه ذهب شمس الأئمة السرخسي وصححه في الخلاصة وصح في البدائع الكراهة قال وعليه
 طائفة المشايخ وقامه في الحلة والبحر (قوله والاضل فيما) أي في خلاف الليل والنهار الرابع وصاروا الأكثر
 بإجماع دون أنه هو الظاهر لأنه غير منصرف للموضع والعدل من أربع أربع أي ركعات أو باع أي كل أربع
 بصلية (قوله قبل وبقي) عزاء في المراج إلى الصلوات قال في النهروان الشيخ فاسم استدلاله المشايخ
 لإمام من حديث أبي بصير عن عائشة رضي الله عنها أن كل رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزيد في رمضان
 ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة يصلي أربعاً أو ثماناً من حسن ومن طولون ثم أربعاً فلا تسأل عن حسن
 وطولهن ثم يصلي ثلاثاً وكانت التراجع تنين تنقصا وجدت صلاة الليل متى متى يحتمل أن يراد به ثقل لاوتر
 وترجعت الأربع بزيادة منفصلة لما فيها كتمشقة على النفس وقد قال صلى الله عليه وسلم انما جرح على قدر
 فضلك اه بزيادة وقام الكلام على ذلك في شرح المتن وغيره (قوله ولا يصلى الخ) أقول قال في البحر
 في باب حصة الصلاة أن ما ذكره كرسلم فيما قبل الظاهر لمصر حواه من أنه لا تبطل شفعة الشيع بالانتقال
 إلى الشفع الثاني منها ولو أضدها قسناً وأربعاً الأربع قبل الجمعة يترتبها أو ما الأربع بعد الجمعة تغير مسلم فأنها
 كغيرها من السق فانهم يشترطها تلك الأحكام المذكورة اه ومنه في الحلة وهذا مؤيداً لما في الشريعة
 من جوازها بشطين لحدود (قوله ولو نذر) نص عليه في الفتنة ووجهه أنه نقل عرض عليه الاقتراض
 أو الوجوب أقاده ط (قوله لأن كل شفع صلاة) فتخمينان ذلك في أقل بحث الواجبات والمراد من بعض

(بلا عذر على الأصح ولا يجوز
 تركها لعالم صادر جفا في الفتاوى
 بخلاف باقي السنن) فله تركها
 لثاجة الناس إلى قضاءه ويصلى
 الكفر على منكرها وتفتي
 إذا فأت مع خلاف الباقي
 ولو صلى ركعتين تطوعاً مع نذر
 أن التغير لم يطلع فإذا هو طالع
 أو صلى أربعاً فوق ركعتين بعد
 طوعه لا يفتي به عن ركعتيهما على
 الأصح) تجنب لأن السنة
 ما وانطب عليه الرسول بغيره
 مبتدأً (وتكره الزيادة على أربع
 في فصل النهار على ثمان ليلاً
 بصلية) لانه لم يرد (والاضل
 فيها الرابع بصلية) وقال في الل ٩
 التي أفضل قبل ربه بقي أولاً
 يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم
 في السبعة الأولى في الأربع قبل
 الظهر والجمعة وبعدهما ولو صلى
 فاستقبله السهو وقبل لا يفتي
 (ولا يفتي) إذا قام إلى الثالثة
 منها) لانه أتا كدها شبهت
 القرينة (في البراق من ذوات
 الأربع يصلى على النبي صلى الله
 عليه وسلم (ويستفتح) وترتفع
 ولو نذر لأن كل شفع صلاة

٩ مطالب

في لغة ثمان

الوجه باق قريبا (قوله وقبل الخ) قال في الجرد لا يفتي مائه وتظاهر الاول زاد في المنع من ثم عزنا عليه وسكننا في الفتنة بقل (تنبه) في المسئلة قول ثالث جزم في حبة المصلي في باب صفة الصلاة حيث قال اما اذا كانت سنة او تلافى فسد في كماله في الركعة الاولى يعني باق بالنسبة او توفد لان كل شفع صلاة على حدة اه لكن قال شافعي الاصح انه لا يصلي ولا يستغفر في سنة الظهر واجعة وتكون كل شفع صلاة على حدة ليس مطردا في كل الاحكام ولذا لو تلافى التسعة الاولى لا تصد خلا فالحمد ولو وجد له وهو على رأس شفع لا يفتي عليه شفع آخر ثلاثا على السجود بوقوعه في وسط الصلاة فتدبر حواصده ورواة الكل صلاة واحدة حيث حكموا بوقوع السجود وسطا فقال هنا ايضا لا يصلي ولا يستغفر ولا يتعذر لو وقع في وسط الصلاة لان الاصل يسكون الكل صلاة واحدة للاتصال واتحاد التبرعة ومسئلة الاستفتاح وهو وليست مروية عن المتقدمين وانما هي اخبار بعض المتأخرين ثم اعتبروا كون كل شفع صلاة على حدة في حق القراءة احتياطا وكذا في عدم ارجاء الشفع الثاني قبل القيام اليه لقرئته بين الزوم وعدمه فلا يلزم بالنسبة ولذا قطع على رأس الشفع اذا اجتمعت الصلاة او خرج الخطيب وكذا في بطلان الشفعة وخيار المخرجة بالشروع في الشفع الاخر لان كل من الشفعة والنسبة مستورين الثبوت وعدمه فلا يثبت بالنسبة وكذا في عدم سريان القصد من شفع الى شفع الا لا يجزم بانفساد مع الشك اه ملخصا لكن قوله وكذا في بطلان الشفعة وخيار المخرجة غير صحيح لم يلحق بمقابلة مناه فاعان الجرد والحيلة من انها لا يطلان بالانتقال الى الشفع الثاني وقد صرح نفسه بذلك في مواقيت الصلاة وعلت ايضا ان ذلك انما ذكره في سنة الظهر ولم يشتهو للاربع التي بعدها لجمعة (قوله ووجهه في الجرد) حيث جزم بتعارض الادلة كحديث مسلم حليف بكثرة السجود وحديث آخر ما يكون العبد من ربه وهو ما جد وحديث مسلم ايضا فضل الصلاة طول القنوت أي طول القيام كما هو رواية احمد وابي داود ثم قال والذي ظهر للعبد الضعيف ان كثرة الركوع والسجود افضل لان القيام انما شرع وسيلة اليهما ولذا سخط عن مجزئتهما ولا تكون الوسيلة افضل من المقصود ولانه وان لم يزد فيه كثرة القراءة لكباركن زائد بل اختلف في أصل ركنيتها واجمع على ركبة الركوع والسجود واسألتهما وتلف القيام من القراءة فما بعد ركعتي الفرض اه ملخصا (قوله من ثلاثة اوجه) الاول ان القيام وان كان وسيلة الا ان افضل طوله لكثرة القراءة منه وهي وان يفتي كل القرآن تقع فرضا بخلاف التسيصات الثاني ان كون القراءة تركا زائدا عالاثرة في الفتنة الثالث ان موضوع المسئلة النقل منه قبل القراءة في كله اه ملخصا قلت وانما يفرض الادلة فيجيب عنه بان المراد بالسجود الصلاة واقرى دليل ايضا على افضلية طول القيام انه على الله وسلم كان يقوم الليل الا قليلا وكان لا يزيد على احدى عشر ركعة كما مر في حديث عائشة (قوله وقتل من المعراج الخ) افترض على الصبر ايضا حيث قال اختلف النقل من يحد في هذه المسئلة فتقل الطحاوي عنه في شرح الامار ان طول القيام احب ونقل في الجني عنه العكس ونقل من أي يوسف انه فصل فقال اذا كان له ورد من الليل يقرأه من القرآن فلا يقل ان يكثر عدد الركعات والافطول القيام افضل لان القيام في الاول لا يقتضيه وضيم اليه زيادة الركوع والسجود اه ووجه الاعتراض ان مقتضى كلامه انه لا قول في هذه المسئلة لاحام المذهب بل القولان فيها الحمد قول وظهوره ان رواية أبي يوسف يحمل هذين القولين تأمل (قوله وصحبه في البدائع) وبإشارة قال اصحابنا طول القيام افضل وقال الشافعي كثرة الصلاة افضل والصحيح قولنا ثم قال ودوي من أبي يوسف انه قال الخ حاصر وظاهر كلامه ان هذا قول ائمتنا الثلاثة حيث لم يترسوا الاختلاف الشافعي ويؤيده ما مر من الطحاوي (قوله قلت الخ) تأييدا لما في المعراج وأمر بالتنبه إشارة الى ما على المصنف من الاعتراض حيث تابع شفعه صاحب الجرد وعلل عا عليه المتون الذي هو قول الامام المصنف بل هو قول الكل كما مر ولذا قال انفس الرسل اقول كيف يضاف الجهازة بعائنه وبجمله متنا والمتون موضوعة لتقل المذهب اه والحاصل ان المذهب المحدث ان طول القيام احب ومنه ما كان في شرح المسئلة اه اذا اراد شغل حصة معينة من الزمان بصلاة فاطالة القيام مع تقليل عدد الركعات افضل من عكس صلاة ركعتين متلافي تلك الحصة افضل من صلاة اربع فهو هكذا القاس (قوله وهل الخ) البص صاحب النهرو الذي يظهر ان كثرة ركوعه وسجوده افضل لان افضلية القيام انما كانت باضبا والقراءة لا قرأته اه

مطلب
قوله كل شفع من الفضل صلاة
ليس مطردا

(وقبل لا ياتي في الكل وصحبه في الفتنة (ركعة الركوع والسجود احب من طول القيام) كافي الجني ووجهه في الجرد لكن تفسر فيه في التبر من ثلاثة اوجه وقتل من المعراج ان هذا قول احمد وان مذهب الامام افضلية القيام وصحبه في البدائع قلت وهكذا رأيته يفتي الجني معز الجهد فقط قلبه وهل طول قيام الاخرس افضل كالقارئ لم اره

ولاله الا انه واقعه اكبر قاله ابو طالب المكي في ثوب القلوب ١٥ وقد منا غوه عن القهتاني (خاتمة)
يستثنى من المساجد المسجد الحرام بالنسبة الى اول دخول الاتحاق المحرم فان قبضه الطواف وفيه تأمل
كذا في الحلة ولعل وجه التأمل اطلاق المسجد في الحديث المراد في التهرات فتقوا على ان الامام لو كان يصلي
المكتوبة او أخذ المؤذن في الإقامة أنه يتركها أو يقدم الطواف عليها بخلاف الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم اه قلت لكن في باب المناسك شرحه للعلامة القناري ولا يشتغل بمسجد لا تحية
المسجد الشريف هي الطواف ان اراده بخلاف من لم يرد و اراد ان يجلس حتى يصلي ركعتين تحية المسجد
الآن يكون الوقت مكتروها اه وطاهره أنه لا يصلي مرية الطواف لفظة أصلا لقبه ولا بعده ولعل وجهه
اندراجها في ركعتيه (قوله ولو تكلم الخ) وكذا الوصل شرارة الاوراد لان السنة الفصل بقدر اللهم
انت السلام الخ حتى لو زاد تقع سنة لاقى محلها المسنون كما تر قبل فصل الجهر بالقراءة (قوله وقيل
نقط) أي فبعد ما لوقية ولو كانت بعدية فالظاهر أنها تكون طوعا أو نهيا من جرحي هذا القول تأمل
(قوله وفي الخلاصة الخ) الظاهر أنه استدرك على ما صرحه في المتن بما للفتنة لان جرم خلاصة بقوله أعادها
يفيد أنها نقط بقرينة قوله بعده لا تجل أي لا يطل كونه سائنة فانه يفيد أن الاعادة بطلان كونه سائنة
والالم تصح المقابلة تأمل (قوله ولو لم يسمع بمطعم الخ) أفاد أن العمل المنافي بما يتصور نواهيها وبطلانها
لو كان بلا عذر أو ما لحضر الطعام ونفذ ذهابه لم يشغل بالسنة البعدية فانه يتناول ثم يصلي لان ذلك
عذر في ترك الجاهلية في تأخير السنة اولى الا اذا خاف فوتها بخروج الوقت فانه يصلي سائما بكل هذا ما ظهر
(قوله ولو أخرها الخ) أي بلا عذر بشرية ما قبله (قوله وقيل تكون) حكى القولين في الفتية ولم يعبر عن هذا
الساني بقيل بل أخره ولا يلزم من ذلك تضعيفه وظهري أنه الأصح وأن القول الأول بسبق على القول بأنها
نقط بالعمل المنافي وهو ما حكاه الشارح قبل الآن يذم في تخصيص اختلاف السابق بالسنة القبلي وهذا
بالبعدية لكن بعده اه اذا كان الاصح في القبلي أنها لا تقطع مع إمكان تداركها بان تعاد مقارنة للعرض
تكون البعدية كذلك لا يولى لعدم إمكان التدارك فليست (قوله وقيل لا) يؤيده ما في الجرح من خلاصة
السنة في ركعتي الغير قراءة الكافرون والاخلاص والاثان بها اول الوقت وفيه والاضى باب المسجد الخ
وقال في شرح المنية وهو الذي تدل عليه الاحاديث من عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا سكت المؤذن من صلاة الغير وتبينه الغير قام فركع ركعتين خفيفتين ثم اضطلع على شق الامين حتى يأتيه
المؤذن للاقامة فيخرج متفق عليه اه وتعلمه فيه (فيه) صرح الشافعية بنية الفصل بين سنة الغير
وفرغ هذه البنية أخذ من هذا الحديث وقهره ونفاها ركعاهما على ما نأخلفه حيث لم يذكرها بل رأيت
في موطا الامام محمد رحمه الله ما فيه أخبرنا ما كان من نافع من عبد الله بن عمر أنه رأى رجلا ركع ركعتي الغير
ثم اضطلع فقال ابن عمر ما شأنه فقال نافع قلت يصلي بين صلاته فقال ابن عمر رأى نضل أفضل من السلام
قال محمد ويقول ابن عمر نأخذ وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اه وقال شارحه المعلق من لا يخفى
وذلك لان السلام انحدر لفصل وهو لكونه واجبا أفضل من سائر ما يخرج من الصلاة من الفصل والكلام
وهذا الاطلاق ما سبق من أنه عليه الصلاة والسلام كان يصلي في آخر التهجيد تارة أخرى بعد ركعتي الغير في سنة
للاستراحة اه ثم قال وقال ابن جرير المكي في شرح التعليل روى الشيطان أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا صلى
ركعتي الغير اضطلع على شق الامين فتنس هذه البنية بين سنة الغير وفرضه لذلك ولا ربه صلى الله عليه وسلم
كما رواه ابو داود وغيره بسند لا بأس به خلافا لما نزع وهو صريح في نهجهم بالمسجد وقهره خلافا لما خص
ذهب بالبيت وقول ابن جرير بأدعية وقول القاضي انها بضعة الشيطان وانكار ابن مسعود ما هنا فولا له لم يلهم
ذلك وقد أثر في ابن حزم في قوة وجوبها أنها شرط لصلاة الصبح اه ولا يخفى بعد عدم البلوغ الى هؤلاء
الاكثر الذين بلغوا المبلغ الاعلى لاسما ابن مسعود الملازم له صلى الله عليه وسلم حنرا وخرافا عن عمر المتخصص
عن احواله صلى الله عليه وسلم في كمال التسبب والاسراع فالصواب جعل انكاره على اليد السابقة من الفصل
او على ضيق المسجد بين أهل الفضل وليس امره صلى الله عليه وسلم على تقدير صحت صريحا لا يوافق على فعله
بالمسجد اذا لم يحدث كما رواه ابو داود والترمذي وابن حبان عن أبي هريرة اذا صلى احسبك ركعتي الغير

قوله الا فاق هكذا بطله وفيه
الفتنة الى جمع اقن ومنه
في الصباح ونص على انه انما
ينسب الى الفرد يقال اقن بفتنة
وبفتنتين اه مصيه

(ولو تكلم بين السنة واقترض
لا يستطها ولكن ينقص نواهيها)
وقيل نقط (وكذا كل عمل ينافي
الشرعية على الاصح) فتية
وفي الخلاصة لو اشتغل ببيع
او شراء او اكل أعادها وبشقة
او شره لا يطل ولو لم يسمع
ان شاف ذهاب سلامه او بعضها
تساره فمن الا اذا خاف فوت
الوقت ولو أخرها لا تسر الوقت
لا تكون سنة وقيل تكون (فروغ)
الافار سنة الغير أفضل وقيل
لا تدارك السن وأما بالتدور

مبحث
مهم في الكلام على البنية بعد
سنة الغير

٢ مطلب
في الكلام على حديث النبي عن
النذر
فهو السنة وقيل لا هـ أراد التواضع
ينذرهم بعلمها وقيل لا هـ ترك
السكنان راحة سائرهم والاكفرة
والافضل في النقل غير التراخي
المثل الا لظرف شغل عنها والاصح
افضل ما كان اشجع وأخلص
(ونذر كعتان بعد الوضوء) يعني
قبل المضاف كالأي الشربالية
عن المواهب (و) نذر (أربع
ضاعدا في الضم) على الصحيح

٣ مطلب
سنة الوضوء

٤ مطلب
سنة الضم

٥ قوله وكذا صلاة الكسوف لأنها
تسلي جميعا وجدناها في نسخة
المؤلف لكن يفرقها عنه وكذا
سنة الجمعة القليلة لان الافضل في
الجمعة التكبير قبل الوقت فليزيم
وقوع سننها في المسجد فصارت
بها المستثنان ثمة ولم أر من
تعرض لبعدها هكذا من علمنا
وقد قلناه باقروا

فوقنا في البيت فافت على التي
تقوم لها في مسجد غير ثمة
صلاة تراويح كسوف ثمة ٥
وسنة احرام طواف بكعبة ٣
ونقل اعتكاف او قدوم مسافر
وخائف فوت ثم سنة جمعة
يقول الفقهاء محمد علا الدين ما يدل
ابن المؤلف هكذا وجدت هذه
الخطبة في الميمنة فنبهني على ما فيها
هنا هـ

طبيخ على جنبه الامين فالملق محمول على القيد على أنه لو كان هذا في المسجد لما في زمانه صلى الله عليه
وسلم لما كان يقضي على هؤلاء الاكابر الاعيان هـ وأراد بالقدما من زمانه بقدر كنهى التبرير في بيته وحاشا
أن اضطره عليه الصلاة والسلام انما كان في بيته للاسراحة لا للتشريع وان صرح حديث الامر بها بالمال
على أن ذلك للتشريع يحصل على طلب ذلك في البيت فقط وفيما بين الالة واقعة تعالى أعلم (قوله فهو السنة)
لان النذر لا يخرجها عن كونه سنة كالشرع فيها ثم فعلها ثم اذا كانت سنة وزادت وصف الوجود
بالفصح نهر عن حد القرائد (قوله أراد التواضع الخ) في القضية اهـ ان النقل بعد النذر افضل من ادائه
بدون النذر اهـ قال في البر والصلة على ما رواه مسلم في صحيحه من النبي عن النذر وهو مرجح لقول من قال
لا ينذر الله لكن يصنعهم على النبي على النذر المعلق على شرط لا يصير حصول الشرط كالعموم للعبادة فلم يكن
مطلوبا وبه من قال ينذر الله وان كانت نصير واجبة بالشرع أن النذر هو ما في الشرع في النذر يكون واجبا في نواب
الواجب به بخلاف النقل والاحسن عند العبد الضعيف أن لا ينذر ما هو واجبه من عبادة النبي يخبر اهـ أقول
لقد حديث النبي كما رواه البخاري أيضا في صحيحه من ابن عمر رضي الله عنهما صلى الله عليه وسلم في النذر وقال
انه لا يرد شيئا وانما يستخرج به من الضيل والتبادر منه ارادة النذر المعلق على شيء الله كمن مضى قلبه على
كذا وجهه انتهى أنه لم يخص من شيء الوضوء حيث جعل القربة في مقابل الشفاء ولم يخص نفسه من جاهد
المعلق عليه مع ما فيه من ايهام اعتقاد التأثير لنذر في حصول الشفاء فلذا قال في الحديث أنه لا يرد شيئا الخ
فان هذا الكلام قد وقع موقع التعليق فلهي بخلاف النذر العزيمه فبمع بعض بالقربة لله تعالى والزام لنفس
بما عاها لا تقبله بدونه فيكون قرينة والدليل على أن هذا النذر بعبادة عندنا ما صرح به في فتح القدير قبل كتاب
الحج لورثه مقبذرا لا اعتكاف ثم اسلم يلزمه موجب النذر لان نفس النذر بالقربة قرينة قبل بآلة كابر
القرب اهـ والمراد به النذر المنجز لما قلنا على أن بعض شراح البخاري جعل النبي في الحديث على من يعتقد أن
النذر مؤثر في حصول قرينه المعلق عليه والظاهر أنه اعم لقوله وانما يستخرج به من الضيل والله أعلم (نبه)
قيد بالنوازل فأعاد أن الافضل في السن عدم نذرها ولعل وجهه أن السن هي ما كان يفعلها صلى الله عليه وسلم
قبل القرائن او بعدها والمطلوب منا اتساعه صلى الله عليه وسلم على الوجه الذي كان يفعلها عليه ولم يقل
أنه كان ينذر هـ والافضل في السنة ما لا يكون هي السنة فالافضل عدم نذرها والله أعلم (قوله والاكثر) أي بأن
استخف فحقل هو فعل النبي صلى الله عليه وسلم والافضل شرح المنية وغيره وهذا القول ما بالانكار
فقد منا الكلام عليه اول الباب (قوله والافضل في النقل الخ) شغل ما بعد القربة وما قبلها لحديث
الصحيحين حكم بالصلاة في يومك فان خير صلاة المرء في بيته الا المكتوبة وأخرج اودا وصلاة المرء في بيته
افضل من صلاته في مسجد هذه الا المكتوبة وقامه في شرح المنية وحيث كان هذا افضل راي ما يلزم منه
خوف شغل عنها لو ذهب لبيته او كان في بيته ما يشغل به ويقل خشوه فصلها حديث في المسجد لان اعتبار
النشروع اربع (قوله غير التراويح) أي لانها تقام بالجماعة وعليها المسجد واستحق في شرح المنية أيضا
تجدة المسجد وهو ظاهر أقول ويستحق أيضا ركعتا الاحرام والطواف فان الاولى تصل في مسجد عند المقات
ان كان كافي الباب والثانية عند القيام وكذا ركعتا القدم من السفر بخلاف اناء فانها تصل في البيت
كما يأتي وكذا اقل المعتكف وكذا ما يحاق فوبها باتا خبر وكذا صلاة الكسوف لانها تصل بجماعة (قوله)
ونذر بركعتان بعد الوضوء) لحديث مسلم ما من احد يؤتاهن الوضوء ويصلي ركعتين يقل عليه وجهه
عليهما الواجب له الجنة خرائق ومثل الوضوء الغسل كائنه ط من النذر لاني وقرأتها الكافرون
والاخلاص كافي الضام وانظر هل تنوب عنها صلاة غيرها كالصلاة لانه رأيت في شرح باب المساك
أن صلاة ركعتي الاحرام سنة مستقلة كصلاة استخارة وغيرها مما لا تنوب القربة منها بخلاف تجدة
المسجد وشكر الوضوء فانها ليس لها صلاة على حدة كما حقته في الجنة اهـ (قوله ونذر اربع الخ) ذهب
هو الراجح كاجرم في الفوزية والحياوى والسرعة والقتاح والتسليم وغيرها وقيل لا تسحب لاني صحيح
الضاري من انكار ابن عمر لها اهـ احاصل وبسط الالة على استحبابها في شرح المنية وقرأتها سورتي
النبي كافي الشرعة أي سورة والنبي وسورة والنبي وظاهر الاقتصار عليها ولو صلاة ركعتين

(قوله من بعد الطلوع) عبارة شرح المنية من ارتفاع الشمس (قوله ووقتها المختار) أي الذي يختار ويرجع
 لفضلها ومذايعها في شرح المنية إلى الحامى وقال له شاذين أرقم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 صلاة الأوابين حين ترمض الفصال رواء مسلم وترمض بفتح التاء والميم أي تترك من شدة الحر في أضعافها ٨١
 (قوله وفي المنية أهلها ركعتان) نقل الشيخ إسماعيل منه عن الغزوية والحامى والشرعة والسرقة قديما
 وما ذكره المصنف من عليه في التبيين والفتح والدرر ودليل الأثر إلى أنه صلى الله عليه وسلم أوصى بأربعة
 ركعتين كافى جميع الضارى ودليل الثاني أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي النسي أربعاً ويريد ما شاء الله رواء
 مسلم وغيره والتوفيق ما أشار إليه بعض المحققين أن الركعتين أقل المراتب والأربع أدنى الكمال (قوله
 واكثرها التناثر) لما روى الترمذى والقسامى بسند فيه ضعف أنه صلى الله عليه وسلم قال من صلى النسي
 ثلثي عشرة ركعة في أهله قصر من ذهب في الجنة وقد تقرر أن الحديث الضعيف يجوز العمل به في الفضائل
 شرح المنية وقيل أكثرها ثمانية وعزاه في الحلة إلى الإمام أحمد وزاد بعض النافعة إلى الأكثرين
 (قوله كافى الذخائر الأشرية) اسم كتاب لابن النعمان مؤلف في الألفاظ النحوية (قوله لثبوتها الخ) جواب
 عما ورد كيف يكون أوسطها أفضل مع أن الأكثر مشفول على الأوسط وزيادة وفيه زيادة مشقة (قوله كما
 أفاده ابن جراح) حيث قال ولا يتصور الفرق بين الأفضل والأكثر إلا في معنى على الأقل مشقة واحدة فإنها
 تقع فلا مطلقاً عند من يقول إن أكثر سنة النسي ثمان ركعات فأما إذا فصلها فانه يكون على النسي وما زاد
 على الثمان يكون فلا مطلقاً تكون صلاة اثني عشر في حقه أفضل من ثمان لكونه في الأفضل وزاد ٨١
 أقول وسأله من قال بأن أكثرها ثمان ركعات لعدم ثبوت الزيادة عنده ولو صلاها اثني عشرة بشفقة لم تقع
 عن سنة النسي لثبته خلاف المبرور فالأفضل عنده صلاتها ثمان ركعات وأما على قول من يقول أكثرها
 اثنا عشرة ركعة فإزاء العمل بالضعف في خاتل الأعمال كما ذكره في الأفضل كما لو فصلها كل ركعتين
 أو أربع بشفقة عند الكل ومطعمه أن كون الثانية أفضل مبنى على القول بأنها أكثرها لعدم ثبوت الزيادة
 وحسنه فلا يخفى على ما في كلام الشارح حيث مبنى على أن أكثرها اثنا عشرة ركعة وجعل أوسطها أفضل
 على أن القولان أن الثانية هي الأكثر تقصيداً أفضلها على الأقل عشرة بما إذا صلى الأقل عشرة بشفقة واحدة تقع
 فلا مطلقاً لاوافق قواعد مذهبتنا بل تقع عماوى على قواعدنا كما لو صلى الظهرت ركعات مثلاً وقعد على
 رأس الراحلة فإن الركعتين الزائدتين لا تقعر ما قبلها عن صفه القرينة لصحة البناء على قرينة القرض والنقل
 عند نائية العدد لا تصرف ولا تنفع فإذا صلى النسي أكثر من ثمانية يقع الزائد فلا مطلقاً الكل لا يفرق بين
 وصلها وفضلها في وصلها كراهة الزيادة على أربع بشفقة واحدة في نقل النهار وهو مكروه وإن لم يذكر على أكثر
 النسي فلا يظهر حسن ذلك كون الثانية أفضل وقد أجاب بعض النافعة بأن أفضلية الثانية للإسراع أي لأنها
 ثمانية بالأحاديث الصحيحة فيخرج فيها الإسراع للشارع بخلاف الزيادة لضعف حديثها لكن رد على أن صلاة
 الأكثر مشقة للاوسط الذي فيه الإسراع الآن بين أضعاف القول بأن الثانية هي الأكثر وعلى أنه لو صلاها
 أكثر بشفقة تقع فلا مطلقاً لا عماوى أو قال معناه أن كل شفع من الثانية أفضل من كل شفع من الزائد
 لا بالنظر إلى الجبر في ذاتها ما تقرر في حنا والله أعلم (قوله ركعتا السفر والقدم منه) عن مقطم بن الحنظل
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما خلف أحد عند أهله أفضل من ركعتين ركعتهما عندهم حين يريد سفر
 رواء الطبراني وعن عكعب بن مالك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقدم من السفر إلا هاتين الركعتين
 فإذا قدم بدأ بالمسجد صلى فيه ركعتين ثم جلس فيه رواء مسلم شرح المنية ومفاده اختصاص صلاة ركعتي
 السفر بالبيت وركعتي التقديم منه بالمسجد وصرح النافعة (قوله وصلاة الليل) أقول هي أفضل من
 صلاة النهار كافى الجوهرة وتورد الأيض وقد صرحت الآيات والأحاديث بفضلها والحث عليها قال في البحر
 ما في صحيح مسلم من رفعه أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل وروى الطبراني من رفعه لا يقدم من صلاة الليل
 ولو حلب شاة وكان بعد صلاة العشاء فهو من الليل وهذا أيضاً أن هذه السنة بفصل بالتخليل بعد صلاة
 العشاء قبل النوم ٨١ قلت قد صرح بذلك في الحلة ثم قال فيها بعد كلام ثم غرغف أن صلاة الليل المنعوت
 عليها هي التهجيد وقد ذكرنا في حاشي حين من النافعة أنه في الاصطلاح التطوع بعد النوم وأيد بما في مجمل

من بعد الطلوع إلى الزوال
 ووقتها المختار بدويع النهار وفي
 المنية أهلها ركعتان وأكثرها
 اثنا عشر وأوسطها ثمان وهو
 أفضلها كافى الذخائر الأشرية
 لثبوتها بفعله وقوله عليه السلام
 وأما أكثرها فبقوله فقط وهذا
 لو صلى الأكثر سلام واحداً ما
 لو فصل فكل ما زاد أفضل كما أفاده
 ابن جبر في شرح الضارى ومن
 المتدوبات ركعتا السفر والتقدم
 منه وصلاة الليل

مطلب
 في ذكر ركعتي السفر

مطلب
 في صلاة الليل

الطبراني من حديث الجراح بن عمرو بن وهب قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول إذا قام من الليل يصلي حتى يصبح أنه قد
تجبد تمام التجبد المريمي إلى الصلاة بعد ركعة غير أن في مسنده ابن لهيعة وفيه مقال لكن الظاهر رجحان
حديث الطبراني الأول لأنه تشرع قولي من الشارع صلى الله عليه وسلم بخلافه ما بين يدي ما عني أحمد
من قوله تمام الليل من المغرب إلى طلوع الفجر اهـ ملخصاً أقول الظاهر أن حديث الطبراني الأول بيان
لكون وقته بعد صلاة العشاء حتى لو نام ثم قارعه قبلها لا يصل السنة فيكون حديث الطبراني الثاني مفسراً
لأول وهو أولى من اثبات التعارض والتراجع لأن فيه ترك العمل بأحدهما ولا يمكن جوارحه بالاصطلاح
ولأنه المفهوم من إطلاق الآيات والأحاديث ولأن التجبد إزالة النوم يتكلف مثل تأنيء أو تحفظ عن الأثم نعم
صلاة الليل وقيام الليل أهم من التجبد به بيجاب حاله وورد على قول الإمام أحمد هذا ما ظهر لي والله أعلم (تنبيه)
ظاهر ما مر أن التجبد لا يحصل إلا بالتطوع فلنأخذ صلاة العشاء ثم فاضل فوائت لا يسيء عبيد أو زدت فيه
بعض الشافعية قلت والظاهر أن قصد هذا التطوع إنما على القلب وأنه يحصل بأي صلاة كانت لقوله في الحديث
المأزوم ما كان بعد صلاة العشاء فهو من الليل ثم اعلم أن ذكر صلاة الليل من المندوبات متى صلى عليه في الحوائج
القدسية وقد تردد الحق في فتح القدر في كونه سنة أو مندوب والأدلة القولية تفيد الذنب والمواظبة الفعلية
تفيد السنة لأنه صلى الله عليه وسلم إذا واطب على تطوع صبر عنه لكن هذا بناء على أنه كان تطوعاً في حقه وهو
قول طائفة وقالت طائفة كان فرضاً عليه فلا تذهب مواظبته عليه السنة في حقنا لكن صريح ما في مسلم وغيره
من عائشة أنه كان فرضاً ثم نسخ هذا خلاصة ما ذكره ومفاده اعتناء السنة في حقنا لكن صريح ما في مسلم وغيره
وانتبه عليه بدخ شمع القرصية ولذا قال في الحلية والاشبه أنه سنة (قوله وأظها على مافي الجوهرة ثمان)
قد سبق له على مافي الجوهرة لأنه في الحوائج القدسية قال صلى ما سهل عليه ولوركتين والسنة فيها ثمان
ركعات بأربع تسليمات اهـ والتقدير بأربع تسليمات ميسرة على قول الصحابين وأما على قول الإمام
تلا كما ذكره في الحلية وقال فيها أيضاً وهذا بناء على أن أقل تجبده صلى الله عليه وسلم كان ركعتين وأن شتاء
كان ثمان ركعات أخذنا بما في مسووط السرخسي ثم ساق شعا لشعبة الحق ابن الهمام الأحاديث الدالة على
ما عني في المسووط من شتاء وحدب أي داود الدال على أن أقل تجبده صلى الله عليه وسلم أربع سوى ثلاث
الوتر وتمام ذلك فيها فراجعها لكن ذكر آخره صلى الله عليه وسلم من استيقظ من الليل وأيقظ أهله فاضاً
ركعتين كتبنا من القرآن الله كثيراً والذكرات رواء السامى وابن ماجه وابن حبان في صحيحه والحاكم
وقال المنذرى صحيح على شرط الشيخين اهـ أقول فثبت القول بأن أقل التجبد ركعتان وأوردته أربع وأكره
ثمان والله أعلم (قوله ولو جعله أثلاثاً الخ) أي لو أراد أن يقوم ثلثه ونام ثلثه فالثالث الأوسط أفضل
من طرفه لأن الغفلة فيه أتم والعبادة فيه أثقل ولو أراد أن يقوم نصفه ونام نصفه فاضاً نصفه الآخر أفضل
قله المصاحفي فيه غالباً والحدث الصحيح ينزل رسالتي سبحانه إلى كل ليلة حين يقي ثلث الليل الأخير يقول
من يدعني فاستجب له من يسألني فأعطيه من يستغفرني فأغفره ومعنى ينزل رسالتي أمره بتأنيبه أو ثلثه
وبعض أكابر السلف وتعلمه في نصفه ابن جرير ذكر أن الأفضل من الثلث الأوسط السدس الرابع والخميس
لغيره المتيقن عليه أحب الصلاة إلى الله تعالى صلاة داود وكان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه ونام سدسه اهـ وبه
جزم في الحلية (تسعة) ذكر في الحلية أيضاً ما حاصله أنه يكره تركه في التجبد اعتاده بلا عذر لقوله صلى الله عليه وسلم
لا ينبغي أن ينام أحدكم صلاة ولا يتركه متفق عليه فيبقى للمكف الأخذ من العمل بما يطيقه
كما ثبت في الصحيحين ولذا قال صلى الله عليه وسلم أحب الأعمال إلى الله أدومها وإن قل رواء الشخان وغيرهما
(قوله وأجابه العبد بن شعبان) الأولى لثقتي بالثقة إلى أنه هذا التطور وله عند الأضنى (قوله والنصف)
أي وأجابه العبد بن شعبان (قوله والأول) أي ولباني العشر الأول الخ وقد سبق الترتيب لثاني
في الإمداد ما به في فضل هذه الساعات كلها فراجع (قوله ويكون بكل عبادة تمام الليل أو كثره) نقل
عن بعض المتقدمين قيل هو الإمام أبو جعفر محمد بن أبيه أنه فرس ذلك نصف الليل وقال من أحس نصف الليل
فقد أحس الليل وذكر في الحلية أن الظاهر من إطلاق الأحاديث الاستعاب لكن في صحيح مسلم عن عائشة قالت
ما أعلم على الله عليه وسلم قام ليلة حتى الصباح فخرج أراد ألا أكملها والنصف لكن الأكثر أقرب إلى الحقيقة

وأظها على مافي الجوهرة ثمان ولو
جعل أثلاثاً فالأوسط أفضل ولو
أضافاً فالأخير أفضل وأجابه
العبد بن شعبان والنصف من شعبان
والعشر الأخير من رمضان والأول
من ذي الحجة ويكون بكل عبادة
تمام الليل أو كثره

مطلب
في أجابه العبد بن شعبان
وعشر ليلة وثمان

عالم ثبت ما تسمى تقدم نصف ا هـ وفي الامداد يحصل القيام بالصلاة فلا تقرأ من غير عدد مخصوص
 وقرأه اقرن والاحاديث وسماها والتسليم والتناء والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم والحاصل
 ذلك في معظم الليل وقبل صلاة منه وعن ابن عباس رضي الله عنهما صلاة المشايخ جماعة والعزم على صلاة
 السبع جماعة كالأول في احاد الليالي العبد في جميع مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى العشاء
 في جماعة فكأنما قام نصف الليل ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما قام النصف كله ا هـ (تج) أشار بقوله فقرأ
 الى ما ذكره بعد في حق من قوته ويكره الاجتماع على احاد ليلة من هذه الليالي في المساجد وقمعه في شرحه
 وصرح بمسكراة ذلك في الحاوي القدسي وقال وما روى من الصلوات في هذه الاوقات يصل فقرأ
 غير التراويح قال في الحصر من هنا على كراهة الاجتماع على صلاة الغائب التي تفعل في رجب في اول جمعة منه
 وأنها بعدة وما يسنه أهل الروم من ذوها لتفريج عن النفل والكراهة فيسقط ا هـ قلت وصرح بذلك
 في البرانية كسبidez الشارح آخر الباب وقد بطل الكلام عليها لما رويها من غير ما بان ما روي فيها
 باطل موضوع وبطل الكلام فيها كسبidez الحلة والعلامة نور الدين القدسي فيها تصديق من حماد بن
 الرافع عن صلاة الغائب باطل فيه بطل الكلام المتقدمين والمتأخرين من علماء المذهب الاربعية (قوله
 ومناكرنا الاستشارة) من جابر بن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلنا الاستشارة في الأمور
 كلها كما يعلنا السورة من القرآن يقول اذا هلك أحدكم بالامر فليكره فليكره من غير امره ثم ليقل اللهم
 اني استخيرك بعلتك واستقدرك بقدرتك واسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا اقدر وتعلم ولا اعلم وانت
 علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري او قال عاجل أمرى
 وأجله فانه لي وصيرني ثم بارئني فيه وان كنت تعلم ان هذا الامر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري
 او قال عاجل أمرى واجله فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم رضني به قال ويحيى حاجته
 روى الجماعة الامسلا شرح المنة (جميع) معنى فاقده اقصى وجهه وهو كسر الدال وبهنا قوله او قال
 عاجل أمرى مثلك من الراوى قالوا وبني أن يصعب جهما فيقول وعاقبة أمري واجله وأجله وقوله ويسعى
 حاجته قال ط اي يدل قوله هذا الامر ا هـ قلت او يقول بعده هو كذا وكذا قالوا الاستشارة في العلم والجهل
 تفعل على تعيين الوقت وفي الحلة ويستحب افتتاح هذا الدعاء وختمه بالحمدلة والصلاة في الاذكار ا هـ يقرأ
 في الركعة الاولى الكافرون وفي الثانية الاخلاص ا هـ وعن بعض السلف أنه يزيد في الاولى وربك يخلق
 ما يشاء ويختار الى قوله يعطون وفي الثانية وما كان لمؤمن ولا مؤمنة الا يفوتني أن يكثر بها سبع الماروى
 ابن السني يائس اذا همت بأمر فاستغفرك فيه سبع مرات ثم انظر الى الذي يسبق الى الخلق فان الخلق فيه
 ولو تعذرت عليه الصلاة استخار بالدعاء ا هـ ملخصا وفي شرح الشريعة المسموع من المشايخ أنه ينبغي أن يتم
 على طهارة مستقبل القلب بعد قراءته الدعاء المذكور فان رأى في منامه شيئا أو خشيته فذلك الامر خير
 وان رأى فيه سوادا أو حرة فهو شر فحينئذ أن يجتنب ا هـ (قوله وأربع صلاة التسليم الخ) يفعلها في كل وقت
 لا كراهة فيه او في كل يوم أو ليلة مرة ولا في كل أسبوع أو خمسة أو شهر أو عام وحديثها حسن للكثرة
 طرقه وروى من زعم وضعه فيها أبواب لا يتكلم ومن ثم قال بعض المحققين لا يصح بطلانها وبتكررها
 الامتثال بالدين والعلم في الدنيا بان فيها تغيير النظم الصلاة انما يتأق على ضعف حديثها فاذا ارتقى الدرجة
 الحسن أتمتها وان كان فيها ذلك وهي أربع تسليمة أو تسليتين يقول فيها ثمانية مرة سبحان الله والحمد
 ولا اله الا الله والله اكبر وفي رواية زيادة ولا حول ولا قوة الا بالله يقول ذلك في كل ركعة خمسة وسبعين مرة
 فيعد الثمانية عشر ثم بعد القراءة وفي ذكره والرفع منه وكل من السعدتين وفي الحلة جهما عشر اشرأ
 بعد تسليم الركوع والمصود وهذه الكسفة هي التي رواها الترمذي في جامعته عن عبد الله بن المبارك احد
 باصحاب أبي حنيفة الذي شارك في العلم والأخذ والورع وعليها اقتصر في القنية وقال انها المختار من الروايتين
 والرواية الثانية أن يقتصر في القيام على خمسة عشر مرة بعد القراءة والعشرة الباقية ما في جهل بعد الرفع
 عن السبعة الثانية واقتصر عليها في الحاوي القدسي والحلة والصبر وحديثها الثمر لكن قال في شرح المنة
 ابن الحنفية التي ذكرها ابن المبارك هي التي ذكرها في مختصر البصر وهي الموافقة لمذهبنا لعدم الاحتياج فيها

مطلب
في صلاة الغائب

مطلب
في ذكر في الاستشارة

ومناكرنا الاستشارة وأربع
صلاة التسليم بثلاثة تسليمة
وفضلها عظيم

مطلب
في صلاة التسليم

الجملة الاستراحة التي مكروهة عندنا ٥١ قلت ولعله اختاره في الفتنة لهذا لكن علمنا في ثبوت حديثها شيئا وان كان فيها ذلك فاقى حتى فعل جدمزة وهدمزة (ح) قيل لا ينحس هل علم لونه مخالطة سورة قال الكثرة والصبر والكافرون والاعلاص وقال بعضهم في الفضل نحو الحديث في الحسب والفساد والتقاة المناسبة في الاسم وفي رواية عن ابن الملقط يداي في جميع الركوع والسجود ثم التوسيعات المتقدمة وقال الملقط يصلح ليل الظهر هدية من المضمرات وقيل لأن المبالغة لو لم يفسد جعل يجمع مشاعر حاله لا يملأه تلقا نفعه في صلاة الملاح في شرح المسألة نفهوه أنه انساها وتقص عدد من عمل معين يأتي به في عمل آخر تكلم بعد المطلوب ٥٢ قلت واستبعد أنه ليس له الرجوع الى العمل الذي ساء فيه وهو ظاهر وبني كما قال بعض الشافعية أن يأتي بمكة في ساء فيه أن كان غير صغير فتسبب الاعتدال يأتي به في السجود كما تسبب الركوع غيا في بعض السجود أيضا لا في الاعتدال لانه غير قلت وكذا تسبب السجدة الأولى يأتي به في الثانية لا في الثالثة لأن طولها غير مشروع عندنا في ما ذكر في الواجبات وفي الفتنة لا بعد التسبيحات بالاصح ان قد كان يحفظه الملقط والافهم لا صانع ورايت العلامة ابن طولون في الفتنة الحنفية رسالة سماها في الترشيع في صلاة القرا وجمع غلطه اسند فيها عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه يقال فيها بعد التشهد قبل السلام اللهم اني اسألك في أهل الهدى وأهل العلم ومناعة أهل التوبة وعزم أهل الصبر وجاهل الخبيثة وطلب أهل الرقة وتعب أهل الورع وعرف أهل العلم حتى اناخلك اللهم اني اسألك تحفة تميزني عن معاصي حتى اعمل بطاعتك جملا استحق بوضا لك حتى اناصك بالتوبة غفرانك حتى اخلك من النجاسة خيال حتى افرقك عن ملوك في الامور وحسن خلقك حتى تاتيك خالق التور ٥٣ (قوله واربع صلاة الحاجة) الخ قال الشيخ اصحاب ومن المندوبات صلاة الحاجة ذكرها في التبيين والمختار ونزلة الفتاوى وكثير من الفتاوى والحواشي وشرح المسألة ما في الحواشي فذكر أنها تتأخر مرة وكعة وبين كيفياتها كلام وأما في التبيين وغيره فذكر أنها أربع وكعات بعد العشاء من في الحديث المرفوع يقرأ في الأولى الشافعية مرة وآية الكرسي ثلاثا وفي كل من الثلاثة السابقة يقرأ الشافعية والاعلاص والعمدة في مرة مرة كذا في مشهور من ليل القد قال مشايخنا صليتنا هذه الصلاة فثبتت صورتها ثم ذكر في المختار التبيين والتبيين والفتاوى كذا في نزلة الفتاوى وأما في شرح المسألة فذكر أنها ركعتان والاحاديث فيها عامة كقوله في التبيين والترتيب كافي الصروا أخرجه الترمذي عن عبد الله بن أبي ابي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له الى الله حاجة والى احد من بني آدم فليصوأ وليحسن الوضوء ثم ليصل ركعتين ثم ليبتعد عن الله تعالى وليصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ليقل لا اله الا الله العظيم الحليم الكريم سبحان الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين اسألك حاجات رحمتك وعزائم مغفرتك والفتنة من كل بر والسلامة من كل اثم لا تدع لي ذنبا الا غفرت ولا حاجة هي الا رضيت الاغنيتني بما ارحم الراحمين ٥٤ أقول وقد عقد في آخر المطبعة فصلا مستقلا لصلاة الحاجة وذكر ما فيها من الكشفيات والروايات والادعية والاطال وأطال كما هو عادته رحمه الله تعالى فطراجمه من أراد (خاتمة) يشق للسافر أن يصل ركعتين في كل منزل قبل أن يفتك كما كان يفعل صلى الله عليه وسلم قص عليه الامام السرخسي في شرح السير الكبير وذكر أيضا أنه اذا اتى المسلم بالقتل بسبب أن يصل ركعتين يستغفر الله تعالى بعدهما لكون آخر عمله الصلاة والافتقار ذكر الشيخ اصحاب في شرح الشرحه من المندوبات صلاة التوبة وصلاة الدين وصلاة ركعتين عند نزول القس وبكعتين في السفر فيخفف اتفاق الصلاة حين يدخله ويخرج فربما من قسنا المدخل والمخرج والله أعلم (قوله علم) أي غيري من جهة العمل لا الاعتقاد أيضا فلا يكفر بجاهداه فروع ان لا خلاف فيها فتدأى بكر الاسم وضمان بر عينه وضهره مائة وعند الحسن البصري وزفر والمغيرة من المالكية فرض في ركعة وفي رواية من مال فرض في ثلاث وعند الشافعي وأجدوا الصميم من مذهب مال فرض في الأربع وقامه في الخلة (قوله بطلان) أعني في الأولين أو الآخرين أو واحدة أو واحدة ط قلت وقد تعرض القراءة في جميع ركعات الفرض الرباعي كما في باب الاستخلاف في حال الاستخفاف مسبوكة ركعتين وأشار أنه يقرأ في الأولين (قوله على المشهور) رتل ليل دنيا في الأولين فرض وما قبلها بها فيها أفضل لكن قد متنا في واجبات الصلاة لا في الفرضية

صلوة في صلاة الحاجة

واربع صلاة الحاجة وقيل
ركعتان وفي الحواشي انها اثنا
عشر بسلام واحد وبطلان
في انفراد (وتعرض القراءة)
علا (قد ركعت الفرض) بطلان
أما تبين الأولين فواجب على
المشهور

بالاويل وما عدا ذلك فله صاحب المهر من بعض العبادات وقد مناصفة حاله فانهم (قوله المنفرد)
 يعولون حكايا كلام الامام لا يفراد بها به وصح كونه غير تابع لغيره فخرج مقتضى فلا تعرض عليه القرائة في النقل
 ولو كان مقتدا بمقتضى كيانها في باب الامامة (قوله لكنه الخ) أي هذا التعليل لزوم القرائة في كل
 النقل فاصرا لايم الرخصة المؤكدة لما تقدمه المصنف من أنه لا يصلح على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة
 الاولى منها ولا يستفتح اذا قام الى الثالثة ولو كان كل شفع منها صلاة لملي واستفتح وهذا الافتراض
 لصاحب المهر وقد يجاب عنه بما اشار اليه الشارح حاله من قوله لانها لتأكلها شئت القريضة يعني
 أن القياس فيها لا يكون لكن لما شئت القريضة روي فيها الجانبان فأوجبوا القرائة في كل ركعها وانما العود الى
 القعدة اذا ذكرها بعد تمام القيام قبل السجود ونقض ما كتبت فقط لو أفند على ما هو ظاهر الرواية كما سألني
 نظر الاصل ومنع من الصلاة والاستفتاح فلما لقيه كما فعلوا في الوتر على أن كون النقل كل شفع منه
 صلاة ليس على الخلاف بل من بعض الاوجه كما مر به والازم أن لا تصح رباعية بترك القعدة الاولى منها مع
 أن الاحتسان أنها تصح اعتبارها بالقريضة خلافا لمقدمه وتوقعه بركعتان او ثمان بقعدة واحدة
 فالاصح أنه لا يجوز كافي خلاصة لانه ليس في القرائة شئ يجوز اذا ما بقعدة فيعود الامر فيه الى القياس
 كافي البدائع وسأني فيه تصحيح خلافه أيضا (قوله ولزم نقل الخ) أي ازم المضي فيه حتى اذا افند بركعتين
 فتأخره أي فتأخر ركعتين وان شئ اكد على ما يأتي ثم هذا غير خاص بالصلاة وان كان المقام لها قال في شرح المنية
 اصل ان الشروع في نقل الصلاة التي تليها بالتذرع وتوقفها عند اوجها على ما صدق في العصة بسبب وجوب اتمامه
 وقضاها ان فسد عندنا عند مالك وهو قول أبي بكر الصديق وابن عباس وكثير من الصحابة والتابعين كالشيخ
 المصري وسكحول والفتي وغيرهم فخرج الرضوخ وسجدة الصلاة وعيد المريض وسفر القز وبقوها
 مما لا يجب بالتذرع كونه غير مقصود فانه يخرج ما لا يتوقف اشداه على ما بعده في العصة فهو الصدقة والقرائة
 وكذا الاحتكاك على قول محدود على فيه الصلاة والسوم والمج والعمرة والطواف والاحتكاك على قولهما
 اه (تنبيه) ظاهر كلامهم أنه يلزم القضاء بمجرد الشروع الصحيح وان افند لقائل وفي المراجع عن الصغرى
 لو أفند الصوم النقل في الحال لا يلزم القضاء ما لو اختار المضي ثم افند عليه القضاء فلت وعكس في الصلاة
 ولو شرفت في النقل لم يجز وجب القضاء اه ومثله في شرح الشيخ احيا صل وجه السجدة والعود
 على النقل المختصين وكلام القهستاني يدل عليه وكذا كلام المنع كما يأتي (قوله اوشيا م الثلاثة) أي وقد أدى
 الشفع الاول حصصا فاذا افند الثاني يلزمه قضاءه فقط ولا يسري الى الاول لان كل شفع صلاة على حدة مجز
 (قوله شروع حصصا) احقره من اقتداءه مستقلا بغيره أي اواصره كما يأتي وقوله قصد الحزبه عمالون
 أن عليه فرضا ثم تذكر خلاصه كما يأتي (قوله الا اذا شرع الخ) أي خلا بركعة قضاءه مطلقه ووجهه كافي البدائع
 أنه ما لم يترك الاداء هذه الصلاة مع الامام وقد اذاعا (قوله بعد تذكره) أي تذكر ذلك القرض بأنه عليه لم يسه
 (قوله اوفى قاترا) وكذا الواطئ بأن لم يرضها مطلقه ولا غيره (قوله اوفى صلاة تليان) معطوف على قوله
 مستقلا فهو مستقلى أيضا وصورة كافي التتارية من الصون برواية ابن حاشية عن محمد بن الحسن قال رجل
 اشترى القهر وهو يظن أنه لم يصلها فدخل رجل في صلاته يريد به التطوع ثم تذكر الامام أنه ليس عليه الظهر فرفض
 صلاته فلا يخفى عليه ولا على من اقتدي به اه لكن ذكر في البر في باب الامامة عند قوله وقد اقتدا رجل بامرأة
 وهي أن قل المختدى في هذه الصورة مضمون عليه بالقبادة حتى يلزمه قضاءه بخلاف الامام اه ويمكن
 الجواب بأن مراد بالانفاد انفاذ المختدى صلاته فيلزمه القضاء بلفاده دون انفاذ امامه فلا يخالف ما تقدم
 لكن التباديل من كلام السراج ان المراد انفاذ الامام قاله فخرج اطلاقها منها لم يجب عليه قضاءها بانزوح
 عند أصحابنا الثلاثة ويجب على المختدى القضاء اه فاما ما يؤتى أيضا فقلنا والافهرواية ثانية فيها مشي
 عليها الشارح فانهم (قوله اواي الخ) محذور قوله شروع حصصا لان الشروع في صلاته من ذكره فصح
 وحسنه خلاصا لاستقامه الا بالنظر الى مجرد التنازل في ذلك القيد فانهم قال السيد أو السجود فبني
 في الآية وجوب القضاء بناء على ما سبق من أن الشروع يصح ثم فسد اذا جاء وان القرائة اه (قوله)
 يعني ما فسد في الحال) أي حال التذكرو هذا راجع الى مسئلة اطلاق فقط قال في المنع واحقره قصد ان

(وكل النقل) المنفرد لان كل شفع
 صلاة لكنه لايم الرخصة المؤكدة
 قتائل (و) كل (الوتر) احتياطا
 (ولزم نقل شرعية) تنكية
 الاحرام اوشيا م الثلاثة شرعا
 حصصا (صد) الا اذا شرع مستقلا
 خلفه فرض ثم قطعه واقتدى
 ناولا ذلك القرض بعد تذكره
 او تقوما آخر اولى صلاة ثلاث
 اواي اواصره أو واحد حتى
 وأفند في الجبال

الشروع فلما كان إذا لم يصل فرضه شرع فيه قد كراهه قد خلاصه من الشرع فيه فلا يلزم إيجابه
لوقته لا يلزم إيجابه الضاد في العسر إذا أفتد الصوم النفل في الحال أما إذا اختار المضي ثم أفتد خطبه
القتاء قال وهكذا في الصلاة كذلك في الجنب اه أقول وعزاً بعض المحققين أيضاً في شرح الجامع للقرطبي
لكن على في العنبس مسئلة الصوم بأنه المضي عليه صلاته نوى المضي عليه في هذه المسألة فلا يمكن
قبل الزوال ما شرع في الصوم المتفرع فيجب عليه اه وصاحبه أه إذا اختار المضي على الصوم بعد التذكير
وكان في وقت الصلاة ضرورة الفتاوى جديده فله من هذه الإتيان في الصلاة فالحالها بالصوم مشكل
فليتأمل (قوله أه قالوا اختار المضي) الظاهر أه إذا لم يكن مختاراً للمضي إلا إذا اعتد الركعة بمدة أقول فهم الجوى ذلك من الفرق بين الصوم
عن الجوى أه لا يكون مختاراً للمضي إلا إذا اعتد الركعة بمدة أقول فهم الجوى ذلك من الفرق بين الصوم
والصلاة إلا في قرصاوية فلو قد سدر (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية عن الإمام عنه أنه لا يلزم
بالشروع في هذه الأوقات اختياراً بالشروع في الصوم في الأوقات المذكورة والفرق على الظاهر منه تفتت
ما غايه وفي الصلاة لا إلا بالوجود وهذا حيث يجوز الشروع في الصوم بخلاف لا يصلح كسابقاً إن شاء الله
تعالى نهر (قوله لا يبذر) استثناء من قوله صرم أي أنه عند الضرر لا يصير ماضياً بل قد يساهى وقد يثبت
وقد يثبت كذا في آخر مكرورات الصلاة ومن العذر ما إذا كان شرعوه في وقت مكرره ففي البدائع الأفضل
عندنا أن يصلحها وإن أتم فضاء ولا يخصها به لأنه إذا ما كوجب فاذ أفضها لزم القضاء أه قال في العبر
ويثبت أن يكون الضلع واجباً خروجه من المكره غير ما ليس بإبطال للصلح لأنه إبطال لمؤدبه على وجهه أه
فلا يصح إبطالاً (قوله ووجب تضاعف) أي ولو قطعته بعد ولو كان لكراهة الوقت كما ثبت قال في العبر
ولو قضاه في وقت مكرره أجزأه لا يوجب تضاعفه وإذا ما كوجب فيجوز كالأوقات كلها في ذلك الوقت
(قوله وسجي) أي في كآب الأيمان وذكر في العبر سبأ من أحكامه هنا فرأى (قوله وبصحبها) أي
التواضع التي يجب بالشروع وضابطها كل عبادة تليق بالندوة وشوق أشد أو على ما يبعد في الصحة فقامت هنا
فريضة من التوبة (قوله من التواضع) هذا التمام من الصلاة أه السجود أو السجود أو السجود أو السجود
ابن العزيم هو من التمر المسمى عند المؤلفين بالوالي وبه وجه البسيط (قوله قال السارح) هو سيدنا
محمد صلى الله عليه وسلم لأنه الذي شرع الأحكام وفيه مع ما قبله الجنس التام (قوله طواف) أي يلزمه
انقضاء جميع الطواف بالشروع فيه بمجرد التوبة إذا شرع فيه بثلث أه عليه كما في شرح الباب (قوله مكروه)
سذكر الشرح في باب الاحتكاف تعلق المصنف وغيره أن ما في بعض المعتبرات من أنه يلزم الشروع
مفتوح على النصف أه على رواية تقدير الاحتكاف النفل يوم أه على ظاهر الرواية من أنه ساعة فلا يلزم
بل ينهي بالمخرج من المسجد قلت لكن ذكر في البدائع أن الشروع فيه ملزم بقدمه اتصل بالأداء والمخرج منها
وجب إلا ذلك القدر فلا يلزمه أكثر منه اه فتأمل فهم سذكر في الاحتكاف عن القطع أن احتكاف العشر
في رمضان يثبت لزومه بالشروع (قوله أحراره) قال في باب المناكح لو نوى الإحرام من غير تعيين جهة أو مرة
صح وزمته ولأن يجعله لا يباح شاعراً قبل أن يشرع في أعمال أحدها اه وهذا ظاهر الجرح والعبر أن استلزامه
فاندفع التكرار كإقامة ح (قوله ونفى ركعتين) هو ظاهر الرواية وصرح في الخلاصة بسقوط أبي يوسف
عن قوله أنه بقضاء الأربع أي قوله لا فهو ما خلفهم لأن الوجوب بسبب الشروع لم يثبت وضابطه لصيانة
المؤدى وهو حاصل تمام الركعتين فلا تلزم الزيادة بلا ضرورة بصر (قوله لو نوى أربعاً) قبله لأنه لا يشرع
في التفل ولم يزل يلزمه الأربعان أيضاً وقد بالشروع لأنه لو تردد صلاة ونوى أربعاً لم يلزمه أربعاً بلا خلاف
كأن الخلاصة لأن سبب الوجوب فيه هو التذرع بسببه وضما بصر (قوله على اختيار المجلد وغيره) حيث
قال في شرح المنية أه إذا شرع في الأربع التي قبل الظهور وقبل الجمعة أو بعد ما تم طلع في الشفع الأول أو الثاني
يلزمه قضاء الأربع بتمامها لا يهمل شرع الأربع بواحدة واحدة فإنها لا تتصل عنه عليه الصلاة والسلام إلا ذلك
فهي بمنزلة صلاة واحدة ولا الأصل في التعدد الأولى ولا يستفحق في الثالثة ولو أخيراً الشفع بالبيع
وهو في الشفع الأول منها فالحال لا يهمل شرع الأربع بواحدة واحدة ولا يدخل عليه أمر أه
وهو فيه فأكمل لأصح المأثور ولا يلزمه كمال المهر ولو ملقتها بخلاف ما لو كان فضلاً آخر فلان هذه الأحكام تتكسب

أما لو اختار المضي ثم أفتد لزمه
القتاء (ولو عند غروب وطلوع
وأستواء) على الظاهر (فإن
أفتد صرم) قوله تعالى ولا
تطاولوا أعمالكم إلا بعد رجوب
قضاؤه ولو فساد بغيره كعب
رأى ما وصلته وأما في حاشيت
وأعلم أن ما يجب على العبد
بالشريعة نوعان ما يجب بالقول
وهو التذرع وسجي وما يجب
بالفعل وهو الشروع في التواضع
وبصحبها قوله
من التواضع سبع تليق بالشروع
أخذاً لثبات مما قاله الشارح
صوم صلاة طواف بغير رابع
مكروه حجرة أحراره السابع
(ونفى ركعتين لو نوى أربعاً) غير
مؤكدة على اختيار المضي وغيره

اه و ذكر في الصرأة اختياره الفضل وقال في التصاب انه الاصح لانه بالشروع صار بمنزلة القرض لكن ذكر
 في الصر قبل ذلك انه لا يجب بالشروع فيها الا ركعتان في ظاهر الرواية عن اصحابنا لا يناهض قلت وظاهر الهداية
 وغيرهما ترجمه (قوله في خلال) قد به لانه لو تضمن بين آخر القعدة الاولى وبين القيام الى الثالثة لا يلزمه شيء
 لان الشفع الاول قد تم بالتعبد والثاني لم يشروع فيه حينئذ وقد ذكره المصنف بقوله ولا حظا لمقد قدر
 التشهد ثم تضمن (قوله او الثاني) اي وكذا يقضى ركعتين لو اتم الشفع الاول بقعدة ثم شرع في الثاني
 فنقضه في خلاه قبل القعدة فيحذف الثاني فقط تمام الاول ليصير شيئا وجوب إعادة الاول تركه واجب
 السلام مع عدم الجواب بصحود سواهما هو الحكم في كل صلاة اذ يتبع تركه واجب ولا يضاف ذلك كلامهم
 هنالان كلامهم في لزوم القضاء وعدمه بناء على الفساد وعدمه والاعادة هي فعل ما أدى جميعا مع الكراهة
 مرة ثانية بلا كراهة (قوله اي وتشهد لاقول) قد لقوله او الثاني ح والمراد بالتشهد المقعود وقد ارتشد
 سواهما في التشهد ولا فهو من اطلاق الحلال على الحلال (قوله والا) اي وان لم يشهد الشفع الاول ونقضه
 في خلال الشفع الثاني بعد الكل لان الشفع الاول انما يكون صلاة واحدة وجبت القعدة الاولى اما اذا لم يوجد
 خلا لربع صلاة واحدة يجر وذكره الشارح بقوله او ترك فهو اول ح (قوله والا اصل ان كل شفع صلاة)
 اي فلا يلزمه بصرية التقل اكثر من ركعتين وان قوى اكثر منهما وهو ظاهر الرواية عن اصحابنا يجر (قوله
 الا يارض اقداء) اي اقداء المطروح بين تركه الاربع كالتواقيدي جعل الظاهر ثم قطعها عنه بقضى اربعا
 سواء اقدى به في اولها او في القعدة الاخيرة لانه التزم صلاة الامام وهي اربع يجر ونهر عن البدائع (قوله
 او ترك) اي لو ترك صلاة ونوى اربعا تركه بلا خلاف كما قد سناه عن الجسر وعمله في التبايع من المبسوط بانه قوى
 ما يحتمل لفظه لتساؤل اسم الصلاة للركعتين والاربع فكانه قال قد عني ان اصل اربع ركعات اه وقد مر
 قبل قوله وركعتان قبل الصبح انه لو ترك اربعا بتسليمة فصلاها بتسليتين لا يخرج عن التذرع بخلاف حكمه ومفاد
 ما هنا ان تذرا الاربع يكفي في لزومها وان لم يقدها بتسليمة فلا يخرج عن مهدة التذرع بتسليتين (قوله
 او ترك فهو اول) لان كون كل شفع صلاة في حدة يقتضي افتراض القعدة عقبه فحذف تركها كما هو قول
 محمد وهو القياس لكن عندهما ما قام الى الثالث قبل القعدة فقد جعل الكل صلاة واحدة شعبة بالقرض
 وصارت القعدة الاخيرة هي القرض وهو الاستحسان وعليه فلو قطع ثلاث بقعدة واحدة كان ينبغي الجواز
 اعتبارا بصلاة المغرب لكن الاصح عدمه لانه قد عني ما اعتل به القعدة وهو الركعة الاخيرة لان التقل
 بالركعة الواحدة غيره شروع فحذف ما قبله ولو قطع ست ركعات بقعدة واحدة قبل يجوزوا الاصح لان
 الاستحسان جواز الاربع بقعدة اعتبارا بالقرض وليس في القرض ست ركعات تؤدى بقعدة فبعدوا الامر الى
 اصل القياس كما في البدائع (غيبه) يعني ان يستقضى ايضا من الاصل المذكور والمؤكدة بناء على اختيار الحلقي
 وغيره (قوله كما يقتضي ركعتين) يعني في مسائل فساد التقل الرباعي ترك القعدة بعد كفساده بغيره وهي
 المسائل المنقبة بالخاتمة والسنة مشرعة والاصل فيها ان صحة الشروع في الشفع الاول بالقرعة وفي الثاني بالقيام
 اليه مع بقاء القرعة والقرعة لا تنقضي عند ابي حنيفة مع ترك القراءة في ركعتي الشفع الاول فلا يصح الشروع في
 الشفع الثاني حتى لا يلزمه فسادا بالقعدة بل يقتضي الاول فقط لفساد اداءه بترك القراءة بخلاف القرك في ركعة
 فانه يفسد الاداء دون القرعة حتى وجب قضاء الشفع الاول كالقرك في الركعتين وضع الشروع في الثاني وعند
 محمد ورفق القرك في ركعة من الشفع مفسد للقرعة والاداء كالقرك في ركعتين فلا يصح شروعه في الثاني فلا يلزمه
 قضائه بفساده بل قضاء الاول فقط وعند ابي يوسف القرك في ركعة او ركعتين يفسد الاداء فقط والقرعة ثابتة
 فصح شروعه في الثاني مطلقا والحاصل ان القرعة لا تفسد ابي يوسف يترك القراءة مطلقا وتفسد عند محمد
 ورفق تركها مطلقا وعند الامام تفسد تركها اطلاقا في الركعتين لاقوة ركعة ويجمع القولان قول الامام التمسق
 بقرعة التقل لا تنقضي اذا تركت فيها القراءة اطلاقا
 والقرك في ركعة قد عني زفر كالترك اطلاقا ايضا شيخ شيبان
 وقال يعقوب بن كيسان ترك فيها القراءة فاحفظه بالحقان
 (قوله في غيبه) يعني الشفع الاول عندهما بطلان القرعة وعدم صحة الشروع في الثاني يقتضي اربعا

(وتضمن في خلال الشفع
 الاول او الثاني) اي وتشهد
 الاول والا بعد الكل انفاضا
 والاصل ان كل شفع صلاة
 الا يارض اقداء او ترك
 فهو اول (كما يقتضي ركعتين
 لو ترك القراءة في شعبه)

منه
 المسائل الستة عشر

هند أبي يوسف لثبوتها عنده وفساد الاداء في الشفعين بترك القراءة (قوله في الاول فقط) أي يقتضي ركعتين
اجتماعاً ما عندهما فلا تصاد العريضة وعدم صحة الشروع في الثاني وأما عند أبي يوسف فإنه وإن سمع الشروع
فيه فإنه لم يفسد لوجود القراءة فيه يقتضي الاول فقط (قوله أو الثاني) أي يقتضي فقط اجتماعاً في الاول
وصحة الشروع في الثاني وفساداً لأنه بترك القراءة فيه (قوله أو احدي ركعتي الثاني) أي يقتضيه فقط
اجتماعاً أيضاً لما قلنا وقته صورتان لأن الواحدة إما اولي الثاني أو ثانيته (قوله أو احدي ركعتي الاول)
فيه صورتان أيضاً أي فليزيمه قضاءه فقط اجتماعاً أيضاً لفساده بترك القراءة في ركعة منه وفساد العريضة
وعدم صحة الشروع في الثاني عند مجده ولثبوتها لم يسمع صحة اداء الثاني عندهما (قوله أو الاول واحد
الثاني) فته صورتان أيضاً أي لو ترك القراءة في الشفع الاول وفي ركعة من الثاني أي اوله أو ثانيته يقتضي
الشفع الاول عند الامام ومجده لفساد العريضة وعدم صحة الشروع في الثاني وعند أبي يوسف يقتضي أربعاً لصحة
الشروع في الثاني وفساد الاداء فيما بترك القراءة (قوله لا غير) يحتمل أنه قد نقلوه واحدي الثاني
ويحتمل كونه قد لا لهذه الصوري يقتضي ركعتين في هذه الصور المذكورة لا في غيرها فمما سألني ويحتمل كونه
قد لا ركعتين أي يقتضي ركعتين لا غير في جميع ما مر (قوله لأن الاول الخ) تعليل لزوم قضاء ركعتين لا غير
على قول الامام في جميع هذه الصور بالاشارة إلى أصله فيها وهما أنه إذا بطل الشفع الاول بترك القراءة فيه أصلاً
لا يصح بناء الشفع الثاني عليه لفساد العريضة ومفهومه أنه إذا لم يطل الاول يصح بناء الثاني عليه ومعلوم
أن ترك القراءة في ركعة أو في ركعتين بعد صحة الشروع ففسد الاداء وهو موجب للقضاء فإذا عبط في التعليل
المذكور وجه قضاء ركعتين لا غير في قول المستنف لو ترك القراءة في شفعه وقوله أو ترك ركعتي في الاول وقوله
أو الاول واحد الثاني لأنه في هذه الصور كلها قد أفسد الشفع الاول بترك القراءة فيه أصلاً فبطلت العريضة
ولم يصح بناء الشفع الثاني عليه وحتم لم يصح شأؤه لم يلزمه قضاءه بل لم يلزمه قضاء الاول لا غير وأما مفهوم
التعليل المذكور وجه قضاء ركعتين لا غير في الصور وهي قول المصنف أو الثاني أو احدي الثاني أو احدي
الاول فإنه في هذه الصور لم يطل الشفع الاول عند الامام فبطلت العريضة وصح شروعه في الثاني لكنه لما ترك
القراءة فيه أو في ركعة منه لم يلزمه قضاءه فقط ولما ترك القراءة في ركعة من الاول فقط لم يلزمه قضاءه فقط لصحة بناء
الثاني وصحة ادائه فافهم (قوله فهذه تسع صور) لأن المذكور صريحاً في كلام المصنف ست ولكن لفظاً احدي
في المواضع الثلاثة يصدق على الركعة الاولى من الشفع أو الثانية فتعدي ثلاث صور أخرى (قوله لو ترك القراءة
في احدي كل شفع) أي في ركعتين من شفعين كل ركعة من شفعين بأن تركهما في الاولى مع الثالثة او الرابعة
أو في الثانية مع الثالثة او الرابعة فهذه أربع وقوله واحد في الاول فيه صورتان لأن هذه الواحدة إما اوله
أو ثانيته ففي هذه الست يقتضي أربعاً عند مجده وركعتين فقط عند مجده بناء على أصله المار من فساد العريضة بترك
القراءة في ركعة من الشفع الاول وفي هذه الست قد وجد ذلك فلم يصح عنده الشروع في الشفع الثاني منها
وأما عندهما فلا تصد العريضة بذلك فصح الشروع فلم يفسد على كل من الشفعين لفساد ادائها ما كون الواجب
قضاء أربع ركعات في الصور الأربع الاول عند أبي حنيفة موافق لاصطحاب المار لكن أنكر أبو يوسف على مجده
رواية ذلك عن أبي حنيفة وقال يروى لأنه أنه يلزمه قضاء ركعتين ومجده لم يرجع عن روايته ذلك عنه ونسب
أبا يوسف إلى التيسار ومارواه مجده وظاهر الرواية واحده المشايخ وهذه احدي مسائل ست رواها مجده
في الجامع الصغير عن أبي يوسف عن أبي حنيفة وأنكرها أبو يوسف ونظامه في العبر (قوله وبصورة القراءة
في الكل) أي كل الركعات وأنما لم يذكرها لأنها محصية والكلام فيها يلزم قضاءه لفساد بترك القراءة ولكن
هذه الصورة هي تحية القسمة العقلية لأنه لا خلاف ما أن يكون قرأ في الأربع أو ترك في الأربع أو ترك في ثلاث أو شقته
أربع صور فهذه ست أو ترك في ركعتين أي في الاولى مع الثانية أو مع الثالثة أو مع الرابعة أو في الثانية مع
الثالثة أو مع الرابعة أو في الثالثة مع الرابعة فهذه ست أيضاً أو ترك في واحدة فقط وقته أربع فهذه ست عشرة
صورة وقد رجعت في جدول على هذا الترتيب منها إلى القراءة بالكتاب والى عدمها بلا إلى عدم ما يجب قضاءه
في حجب كل صورة بالعدد الهندسي على مذاهب إجماع الثلاثة بالترتيب على اصولهم المارة فلن كنت انفسها
يسهل عليك استحضارها ومروته هكذا

أو تركها في الاول فقط (أو الثاني
أو احدي) ركعتي (الثاني
أو احدي) ركعتي (الاول
أو الاول واحد الثاني لا غير)
لأن الاول لما جلت لم يصح بناء
الثاني عليه فهذه تسع صور
لزوم ركعتين (و يقتضي أربعاً)
فست صور (لو ترك القراءة في
احدي كل شفع أو في الثاني
واحد في الاول) وبصورة القراءة
في الكل تلخ ستة عشر

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠

(قوله لكن بقي ماذا لم يقعد) صورتهما قرأ في الاولين ولم يقعد القعدة الاولى وأفسد الآخرين وحكمها أنه يضي أربعا جاعلا كذا في النهر وقد ذكره الشارح مرتين الاولى قوله أي وتشهد للأول ولا يقعد الكل الثانية قوله أو تركا تعودا أول ح ظف والمعاد فساد الآخرين ترك القراءة لأن الكلام فيه وقد أشار الشارح إلى أن ما مر من قضاء ركعتين أو أربع مفروض فماذا أقعد على رأس الركعتين ولا يقعله قضاء الأربع اتفاقا لأنه إذا لم يقعد بسري فساد الشفع الثاني إلى الأول كآب عليه في البصر تعالى العنابة (قوله أو قعد ولم يقعد الثالثة) صورتهما ترك القراءة وقعد ولم يتم وحكمها أنه يضي ركعتين كذا في النهر (قوله أو قام ولم يقعد هابصة) صورتهما ترك القراءة في الشفع الأول ثم قام إلى الركعة الثالثة ثم أفسدها قبل أن يقعد الثالثة بسبعة حكمها أنه يضي ركعتين عندهما وعند أبي يوسف أربعا كذا في النهر ومثله ما إذا أفسدها بعد التقيد بسبعة ح أقول وما ظله ح في هذه المواضع عن النهر موجوده وكذا ساقط من نسخة ط ثم اعلم أن استدراك الشارح يذكر المستثنين الآخرين لا يحصل هنا لأن الكلام في افساد أحد الشفعين من الرابعة أو كل منهما بترك القراءة أما افساده بمسوى ذلك فهو ما ذكره المصنف قبل بقوله وقضى ركعتين لو نوى أربعا الخ كآب عليه هناك وهما أن المستثنين داخلان فيه فقاتل (قوله فتنبه) لعل أربعا يتنبه إشارة إلى ما ذكرناه (قوله ومن المتداخل) المراده ما اخفت صورته واتخذ حكمه وهي عبارة العنابة حيث جعل سبعها من الصور داخل في الغاية الباقية وذلك لأن الذي كوفي الترخية صورت يلزم فيها ركعتان واثنتان يلزم فيها أربع لكن البت الأولى تسع في التفصيل والاثنتان ست فهي خمس عشرة ا ح (قوله وحكم مؤتم الخ) صورته رجل ائدي متفلا يشغل في رباي فقر الأمام في إحدى الاولين وأحدى الآخرين فكذلك يلزم الأربع كذلك يلزم المؤتم ولو ائدي به في التشهد وليس على ذلك ح (قوله وقد قدر التشهد) أي ونقرأ في الركعتين (قوله أو شرع طائنا الخ) نصريح بضموم قوله سابقا شرع فيه فساد كما أفاده المصنف ط (قوله غير مضمون) أي لا يلزم قضاء أو أفسده في الحال أ مالوا اختيارا الخ عليه ثم أقعد لزمه قضاء كما قدمه الشارح وقد هنا الكلام عليه وكذا لا يجب القضاء على من ائدي به فيه متطوعا كما في التنازلية وقد هنا الكلام فيه أيضا (قوله لأنه شرع مسقطا الخ) أي لأن من طرأ أن عليه فرضا يشرع فيه لا سقاط ما في ذمته لا لازا لأنه بطلان أخرى فإذا انقضت صلاته فلا يشترط كراهة الإعادة كانت صلاته لم يقتره فلا يلزمه قضاءها لو افسدها (قوله أو صلى أربعا) أي ونقرأ في الكل ح (قوله فاكتم) هذا خلافا لما في قوله الأصح كما قدمناه عن البدائع والخلاصة وفي التنازلية لو صلى التطوع ثلاثا لم يقعد على الركعتين فالأصح أنه يقعد ولو سوتا أو غنما يقعد واحدة واختلافه الأصح أنه يقعد استسنا أو قياسا أه لكن جمهورنا في التراويح أنه لو صلاها كلها بسبعة واحدة ونسبية أنها تجزى عن ركعتين فقد اختلف التصحيح (قوله استسنا) والقياس فساد الشفع الأول كما هو قول محمد سنة على أن كل شفع صلاته تكون القعدة فيه فرضا (قوله تبنى رابعة الخ) أي كافي فله من الفرض الراي فان القعدة الأولى فيه واجبة لا يخل بتركها أو الفريضة التي يخل بتركها إنما هي الأخيرة (قوله وفي التشرع) في بعض الشفع الترخية بتقديم الراي في الشين وفي بعضها التوسيع بالواو بدل الراء وهو المشهور باسم كآب شرح الهداية للبراج الهندية (قوله مع خلافاه) لأنه يقول بفساد الشفع بتركه أنه كآهو القياس وقد مر لكن قوله مع مبسوط على أن ما زاد على الأربع كآب في جريان الاستسنان فيه وهو قول بعض المشايخ وقد عرفت اختلاف التصحيح فيه (قوله ويصعد السهو) سواترك

لكن بقي ماذا لم يقعد أو قعد ولم يقعد الثالثة أو قام ولم يقعد هابصة أو قعدا فتنبه ومن المتداخل وحكم مؤتم لو نوى أربعا كاملا (ولقضاء) لو نوى أربعا وقعد قدرا التقيد ثم نقض لأنه لم يشرع في الثاني (أو شرع) في فرض طائنا أنه عليه فذكر أداءه انقلب فلا غير مضمون لأنه شرع مسقطا ملتمزا (أو صلى أربعا فاكتم) يقعد بينهما استسنا لأنه يشامه جعلها صلاة واحدة تبنى واجبة والخاتمة في الفريضة وفي التشرع على أنه صفة ولم يقعد إلا في آخرها مع خلافا لحد ويصعد السهو

القعدة بعد اوسهوانهم في العمد يسي جهود عذر ح عن التبر وسأني أن المحدث عدم البصود في العمد ط
 (قوله ولا يثنى ولا يعزذ) لانها لا يكونان الا في ابتداء صلاة والشفع لا يكون صلاة على حدة الا اذا قصد
 لا ذلك فلم يحد جعل الكل صلاة واحدة ح (قوله ويتخلل الخ) أي في غير سنة الفجر في الاصم كالمقمة
 المصنف بخلاف سنة التراويح لانها دونها في التأسك كد شمع فاعدا وان خالف المتواتر وعمل الشف
 كافي البصر ودخل فيه التخلل المذكور فانه اذا لم يضر على القيام لا يبرزه انقسام في الصبح كافي البصر وقال غير
 الاسلام انه الصبح من الجواب وقيل يبرزه واختاره في الفتح نهر (قوله فاعدا) أي على أي حال كانت
 وانما الاختلاف في الافضل كما يأتي (قوله لا منقطعاً) وكذا الوتر منعتنا فرياً من الركوع لا يصح
 جهر وما ذكره من عدم صحة التخلل منقطعاً عندنا بدون عذر تله في البصر عن الاكل في شرحه على المشافق
 وصرح به في التفت وقال الكمال في الفتح لا علم الجواز في مذهبنا وانما يسوغ في الفرض حالة الجهر من القعود
 لكن ذكر في الامداد أن في المراج اشاراً الى أن في الجواز خلافاً عندنا كما عند الشافعية (قوله ابتداء
 وشام) منصوبان على الضرورة الزمانية لنباتهما من الوقت أي وقت ابتداء الوقت وشام
 بناء الخ) فلهذا يترك المصنف من خلاف صاحبين قال في التلخيص ومعنى ابتداء أي شرع قائماً بقدره في الاولى
 او الثانية بلا عذر استحسننا خلافاً لما وهل يذكره عند الاصم لا واما القعود في الشفع الثاني فينبغي جوازه
 اتصافاً كما لو شرع فاعدا ثم قام كذا قاله الحلبي وغيره اه وكتب عند قوله الاصم لا في هاتين فقرتين
 على الدرر والوقاية والفتاوى وغيرها حيث جزموا بالركعة (قوله في الاصم) راجع الى قوله بالركعة كاعتله
 فانهم (قوله كتمكه) وهو ما لو شرع فاعدا ثم قام بجوازاً فاعدا وهو قوله صلى الله عليه وسلم كما روت عائشة
 انه كان يفتح التلوع فاعدا فقرأ اودعه حتى اذاني مشرباً ثم انما يصحها قام الخ وهكذا كان يضل في الركعة
 الثانية وفي الجنبين الافضل أن يقوم فيركع لكن موافقاً للسنة ولو لم يقرأ ولكنه استوى قائماً
 ثم ركع جازواً ان يستوي قائماً وركع لا يجوز له ان لا يكون ركوعاً قائماً ولا ركوعاً فاعدا اه جهر (قوله
 وفيه) أي في البصر (قوله أجزأه النبي صلى الله عليه وسلم) أما النبي صلى الله عليه وسلم فمن خصائصه
 أن ناقته فاعدا مع القدرة على القيام كآفته فاعداً في جميع مسلم عن عبد الله بن عمرو قلت حدثت يا رسول
 الله انك قلت صلاة الرجل فاعدا على نصف الصلاة وأنت تسلي فاعدا قال اجل ولكن كنت كأحد منكم جهر
 ملخصاً أي لا تشريع لسان الجواز وهو واجب عليه (قوله على النصف الا بعد) أمامه العذر فلا ينقص
 ثوابه عن ثواب قائماً حديث البصري في الجهاد اذا مرض العبد او ما فر كتب مثل ما كان يعمل مقعاً مصحفاً
 فضع وحكي في النهاية الاجماع عليه وتقصيه في البصر يحكمه التنوي عن بعضهم أنه على النصف مع العذر أيضاً
 ثم نقل عن المجتبى أن ايماء العابر أفضل من صلاة القائم لأنه جهد المقل ولا يصح ما فيه بل الظاهر المساواة
 كما في النهاية اه لكن ذكر القهستاني ما في المجتبى ثم قال لكن في الكشف أنه قال الشيخ أو معين التسقي
 جميع عبادات اصحاب الاذار كلهم وغيره تقوم مقام العبادات الكاملة في حق إزالة النائم لا في حق
 اسرار الضميمة اه أقول وهو موافق لقول البعض الماز ويؤيده حديث البصري من صلى قائماً فهو
 أفضل ومن صلى فاعداً فهو نصف أجزأه فاعداً ومن صلى قائماً فهو نصف أجزأه فاعداً ومن صلى فاعداً فهو
 العابر ولا أن الصلاة تأتمن عندنا بلا عذر وقد جعل نصف أجزأه فاعداً في هذا القاعد وفي هذا القيام زيادة كلام
 يطلب جامعاً فاعداً على البصر (قوله ولا يصح الخ) هذا القائل رواه ابن أبي شيبة عن عمرو بن دينار عن محمد
 أنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ومحمد عليه السلام ما نفع (قوله في القراءة الخ) لما كان ظاهر الحديث غير
 مراد جامعاً لأن الظاهر والعصر يصلان بعد سنتهما وجب له على اخص المخصوص في الجامع الصغير أراد
 لا يصح بعد الظاهر نافعاً ركعتين منها قراءة وركعتين بغير قراءة تتكون مثل القرض وقال غير الاصل
 لوجبه على تكرار الجماعة في مسجده أهل اوعلى قضاء الصلاة عند فهم الفساد لكن اصحاب نهر وما ذكره
 عن غير الاسلام نقله في البصر أيضاً عن شرح الجامع الصغير لقاضي خان ثم قال في البصر فاعداً من تكرار
 الصلاة ان كان مع الجماعة في المسجد على هيئة الاولى ثم كرهه والا فان كان في وقت بكرة التفتل فيه بعد
 القرض ثم كرهه كما بعد الصبح والعصر والا فان كان نخل في المؤدى فان كان ذلك الخلل محققاً ما يترك

ولا يثنى ولا يعزذ لظننا (مقتل)
 مع قدره على القيام فاعدا
 لا منقطعاً الا بعد (ابتداء)
 وكذا (بناء) بعد التلوع بلا
 ركعة في الاصم كتمكه جهر
 وفيه أجزأه النبي صلى الله عليه
 وسلم على النصف الا بعد (ولا يصح)
 بعد صلاة مفروضة (مطلها)
 في التلوع الأولى بالجماعة

بخلاف ما اذا كانت عليه نفسه فانه لا ضرورة الى ايقاعه بانفسه ما في التبر من ان القياس يقتضي عدم المنع
 بجعله اه ط قلت وعليه فيقطع التعل النصب (قوله ولو سبرها الخ) ذكره في التبر بحثا اخذ من قولهم
 اذا سرك رجله او ضرب دأته فلا بأس به اذ لم يكن حسكته اقل وتدل به ايضا ما في الذخيرة ان كانت
 تخاف بنفسها ليس لسوقها او لا فلو ساقها هل تعد قال ان كان مع سوط فوجبها وبغضها لا تعد صلاته
 (قوله ثم نزل) أي بعمل قليل بان قد رجع فاعذر من الجباب الاستر فغ (قوله وفي عكس) بأن دفع فوضع
 على الدابة فغ (قوله لان الاول الخ) وذلك لان احرام الركب انقض بجوزا الركوع والصعود قدرته
 على النزول فاذا اتي بها معصم واحرام النازل انقض بموجبها فلا يقدر على ترك ما زعمه من غير ضرر
 (قوله انه على الدابة) لانه مع شروعه فيها رابكا فصار كذا اذا افتتها ثم تغيرت الشمس فانه بها كذا هذا
 تجنيس (قوله وعليه الاستسكت) عبر في البصر وغيره بالكثير وكذا راجع الى ان الاول معنى على قولهما
 يجوز ازا في الحر والثاني على قوله بقرينة قوله في التجنيس في فعل التمهقة وتوضع صلاة الطلوع خارج
 المصرا كما ثم دخل المصرم فبقته لا وضوء عليه عند أي حنفية وعند أبي يوسف عليه اعتبارا للاشياء
 لانها اه (قوله وفي غاها الخ) أي اذا نزل في مستقي المتن (قوله ولو ركب الخ) فامدسته المتن
 السابقة ليدركها على الاطلاق لكن ذكر في المصرا ردة في غاية البيان بأنه لو رفع الحصل ووضع على السرج
 لا ين مع ان العمل لم يوجد فضلا عن العمل الكثير اه وحمل الغنى كلام الشارح على صورته ما اذا افتتح
 را كما ثم نزل أي فانه اذا ركب بعد ذلك تعد صلاته لان الركوب على كثير قال في هذا الوجه خص وضوءه
 على الدابة لا تعد صلاته لم يوجد منه العمل اه قلت لكن قوله لا تعد يتصلح الى نقل غلبا مع وباضاف قول
 الشارح بخلاف النزول لا محل له على هذا الجمل فتأمل (قوله ولو سعى على الدابة الخ) شروع في صلاة الفرض
 والواجب على الدابة كما ينبغي عليه بقوله هذا كنه في الفرائض واعلم ان ما عدا التوافل من الفرض والواجب
 بأنواعه لا يصح على الدابة الا للضرورة كخوف السر على نفسه او دأته او ناسه او لوزل وخوف سبع وطين وقوه
 بما ياتي بالصلاة على المحمل الذي على الدابة كالصلاة عليها في موضع عليها بشرط ايضا انها جهة القبلة انما يمكنه
 والا يقدر على الاكلان واذا كانت تسير لا تجوز الصلاة عليها اذا قدر على ايضاها والابان كان خوفه من عدو قسلي
 كيف قدر كافي الامداد وغيره ولا إعادة عليه اذا قدر بعثرة المرضي خاية واستمدت من التقييد بالاياء
 أنه لا اعتبار بالركوع والصعود ولا نقل الشيخ اسما على من الحط لا يجوز على الجبل الوائف او البالي ولذا نزل على
 فاعلم الا ان يكون عند الخوف في المخافة بالاياء اه (قوله نفسه) احتراز عما اذا لم يقدر الامجين لان
 قدرة الغير لا تعتبر كسأف لكن في شرح الشيخ اسما على من الحط لا يجوز على الجبل الوائف او البالي ولذا نزل على
 او الوضوء الا لا لاعتاده وله خادم يملك منافعهم يذم في قوله ما وفي قول أبي حنيفة نظر والاصح لزوم في الاجتناب
 الذي يطعمه كلها الذي يعرض للوضوء اه وبأي تمام الكلام فنه (قوله اذا كانت واقفة) وكذا
 لو سار بالاولى وانما عليه بقوله الآن تكون مبدان المحل الخ كما صرح عليه الشربلا ط (قوله
 عدد ان المحمل) أي ارجله التي سكا رجل السرر (قوله بان ذكرته خشيته) الاولى التعبير بالكاف
 فانه تقدير لا تصور ط وهذا الوجه يتفق قرار المحمل على الارض لا على الدابة فيصير بعثرة الارض زيلط
 فتصح القرينة فيه فاعلم كافي نور الاضاح (قوله على الجبل) هي ما يترك مثل الحقبة فيصل عليها الانتقال
 مغرب (قوله اول تسير) كذا في الزيلط وانما تسير وسلط في البصر عن القهبة (قوله معنى صلاة على الدابة)
 اما اذا كانت تسير فظاهر واما اذا كانت تسير وكانت على الارض وطرفها على الدابة فتشكل لانها في حكم
 المحمل اذا ذكرته خشيته فتكون كالارض وقد يفرق بأنها اذا كان احد طرفيها على الارض والا سخر على الدابة
 لم يصرف قرارها على الارض قط بل عليها وعلى الدابة بخلاف المحمل لانه انما تصح الصلاة عليه اذا كان قراره على
 الارض فقط وبواسطة الخشيته لا على الدابة تامل وسأف حالو كان كلهما على الارض (قوله المذكور في التيم)
 بأن يضاف على ما له اوضه او تخاف المرائن فاسم ط (قوله لا في غيرها) أي في شرحه العذر ح (قوله
 وطين يغيب فيه الوجه) أي او يطنه او يثقب ما يحيط عليه اما مجرد ذلك فلا تتبع له ذلك والذي لا دابة ليس
 فاعلم في العين بالاياء كافي التجنيس والمزيد امداد (قوله لان قدرة الغير لا تعتبر) أي عنده وعندهما تعتبر

ولو سبرها وسجل قليل لا بأس به
 (ولو اتفق) التعل (را كما ثم نزل في
 وفي عكس لا) لان الاول اذى
 اكل مما وجب والثاني بكمه
 (ولو افتتخا خارج المصرم دخل
 المصرا على الدابة) باياه (وقيل لا)
 بل ينزل وعلمه الا كذا قاله المحلي
 وقيل سبرها كما لم يبلغ مسنده
 فاستأنف ويبي فاعلم في القبلة
 او فاعدا ولو ركب تعدلانه على
 كبير بخلاف النزول (ولو سعى على
 دابة في شق) محمل وهو قدر على
 النزول) ينش (لا تجوز الصلاة
 عليها اذا كانت واقفة الا ان تكون
 عند ان المحمل على الارض) بأن ذكر
 خشيته خشية (واما الصلاة على
 الجبل) ان كان طرف الجبل على
 الدابة وهي تسير (ولا تسير) فهي
 صلاة على الدابة فتصو في حالة
 العذر) المذكور في التيم (لا في
 غيرها) ومن العذر المحروطين
 يغيب فيه الوجه وذهاب الرفاء
 ودابة لا تترك بالاياء او يمين
 ولو سحر لان قدرة الغير لا تعتبر

مطلب

في السائر بتدرة غيره

في الصلوة والخشاعة والكفاي ولو كانت الدابة جوارح الوزل لا يمكنه الركوب الا بعد ان اوكل شيئا كبيرا الوزل لا يمكنه ان يركب ولا يجهد بعينه يجوز الصلاة على الدابة اه وظاهر المسئلة الاولى انما على قوله وظاهر الثانية انما على قولهما الا ان يرجح قوله ولا يجهد بعينه الى المستثنى فيكون كل منهما على قولهما تأمل وقد منا قريبا من المتيقن ان الاصح عند ائمة القول لو وجد جانيا بطبعه فهو حبيث بالافتقار وهو مفتني ماقتضاه أيضا في باب التيمم ان الصالحين استعمال الماء بنفسه لو وجد من تلذذه طاعته كعبه ووجهه وأجبره لزمه الوضوء اختصا وكذا غيره من الاستعمال به أعانه كرجسته في ظاهر المذهب بخلاف العاجز عن استقبال القبلة او التحول عن الفراش النص فانه لا يلزمه عنده والفرق أنه يخاف على زيادة المرض في أخاثة ونحوه لا في الوضوء الى اخر ما ذكرناه هناك فراجع مع ما سنذكره في باب صلاة المريض وعلى هذا خلاف في لزوم التزول عن الدابة والصلاة على الارض لمن وجد معيضا بطبعه ولم يكن مريضا ببلته بتزوله زيادة مرضه وأما ما في الخشاعة وغيره من أنه لو حمل امرأته الى القرية لها أن تصلي على الدابة اذا كانت لا تقدر على الركوب والتزول اه محمول على ما اذا لم يتزلهما زوجها بقرينة ما في المتن من أن المرأة اذا لم يكن معها محرم يجوز صلاتها على الدابة اذا تقدر على التزول اه وهذا أولى مما في النص من تفريع ما في الخشاعة على قوله وما في المتن على قولهما لكونه خلاف الظاهر ولما قلناه لاقتضاه فاعتمد هذا التصريح (قوله حتى لو كان الخ) تفريع على العذر وعلى مسئلة القدرة بقدره القربا لا شك في تأمل أن هذه المسئلة وقعت لما صاحب الصبر في سفر الطبع مع امه وذكر أنه لم يحكمها وأنه ينبغي الجواز ولم أر من تعضبه وكتب فيها علقته عليه أنه قد يقال بخلافه لأن الرجل هنا قادر على التزول والعجز عن المرأة قائم فيها لغيره الا أن يقال أن المرأة اذا لم تقدر على الركوب وحدها يلزم منه سقوط الحمل وأما في موت المرأة فهو عذر وراجع اليه لكونه على نفسه وإما له (تنبيه) بقى شيء لم أر من ذكره وهو أن المسافر اذا جهر من التزول عن الدابة لعذر من الأعذار المأثرة وكان على رجاؤه زال العذر قبل خروج الوقت كالمسافر مع ركب الحاج الشريف هل له أن يصلي العشاء متلا على الدابة او الحمل في أول الوقت اذا خاف من التزول ام يؤخر الى وقت نزول الجبل في نصف الليل لأجل الصلاة والذي يظهر لي الأول لأن المصلي انما يكتب بالركن والشروط عند ارادة الصلاة والشروع فيها وليس ذلك وقت خاص ولذا اجازة الصلاة بالتيمم أول الوقت وان كان رجوعه وجود الماء قبل خروجه وعلوه به فعداها بحسب قدرته الموجودة عند التقادس بها وهو ما اتصل به الاداء اه ومستلنا كذلك لكن رأيت في التفتية برز صاحب الحمية ركب السفينة اذا لم يجد موضعا للعبادة فزحزحه ولو أخر الصلاة فصل الرحلة فيعيد موضعا يؤخرها وان خرج الوقت على قياس قول أبي حنيفة في الهبوس اذا لم يجد ماء ولا ترابا فليصلي اه لكن تقدم في التيمم أن الاصح رجوع الامام الى قولهما بأنه لا يؤخرها بل يتشبه بالمصلين ورأيت في تيمم الحلية من المبتنى مسافرا لا يقدر أن يصلي على الارض لصايتها وقد اتت الارض بالمطر صلى بالايماه اذا خاف فوت الوقت اه ثم قال وظاهره أنه لا يجوز اذا لم يقف فوت الوقت وفيه تطرل القلهر الجواز وان لم يقف فوت الوقت كما هو ظاهر الخلاف ثم الأولى أن لا يصلي هكذا اذا خاف فوت الوقت بالتأخير كما في الصلاة بالتيمم اه وهذا من مباحثه أو لظلماته (قوله وان لم يكن الخ) كان المناسب ذكره قبل بيان الأعذار (قوله ولو واقفة) كذا قبله في شرح المتن ولم أره لغيره يعني اذا كانت البهية على الارض ولم يكن شيء منها على الدابة وانما لما قبل مثلا فخرها الدابة بوضع الصلاة عليها لانها سبقت كالمسافر الموضوع على الارض ومقتضى هذا التعليل انها لو كانت سائرة في هذه الحلة لاصح الصلاة عليها لاعتدائه تأمل لأن جزأها قبل وهي على الارض لا تخرج به من كونها على الارض وبعبارة التتارخانية عن المحيط وهي لوصلي على البهية ان كان طرفها على الدابة وهي تسير فيحرف حالة العذر ولا في غيرها وان لم يكن طرفها على الدابة جازت وهو بمنزلة الصلاة على السرير اه قوله وان لم يكن الخ يفيد ما قلناه راجع الى أصل المسئلة وقد عدها بقره وهي تسير ولو كان الجواز مقيدا بعدم السير لغيره فتأمل (قوله هذا كله) أي اشتراط عدم القدرة على التزول ووضع خشية نعت الحمل وعدم سكون طرف البهية على الدابة ح (قوله والواجب بأفواه) أي فأكف وجبا لغيره مينا كالتز أو كناية كالجنانة والنفية وجوب بالقول كالتز أو بالقول كمثل شرعه

حتى لو كان مع امه متلا في شيء محمل
واذا نزل لم تقدر تركب وحدها
جازه أيضا كما أعاده في الصبر
فليقتض (وان لم يكن طرف البهية
على الدابة جاز) ولو واقفة لتعليق
بأنها كالسرير (هذا) كله في
القرض والواجب بأفواه
وسنة القبر

ثم اتفده وكسجدت ثلث أمتاع على الأرض فافهم (قوله بشرط الخ) أو حضنه فبما (قوله ثلاث الخ) علم
 لقوله بشرط إيقافها ح والحاصل أن كل من اتحد المكان واستقبال القبلة شرطاً في صلاة غير النافلة
 عند المكان لا يثبت الإصدار لمكانه إيقافها مستقبلاً فضلاً عن الأقل في شرح المنية عن الامام الخليلي
 أنه لو حُرِّف من القبلة وهو في الصلاة لا يقبض صلاة حال ونحو أن يقربان يكون الأخراف مقدورين
 ١٥ قلت بقي لو أمكنه الإيقاف دون الاستقبال فلا كلام في لزومه لما ذكره الشرح من العلة ولو بانكس
 هل يلزمه الاستقبال لم أره ثم رأيت في الحلية أنه يلزمه وهو ظاهر قول الشارح هنا ولا يقدر الاستقبال ثم رأيت
 في الطهريه ما يدل على خلافه حيث قال وإن كان في طين وودعة يخاف التزول يصل إلى القبلة قال وعندى
 هذا إذا كانت الدابة واقفة أما إذا كانت سائرة يصل حيث شاء ١٥ يعني إذا كان لا يمكنه إيقافها بخوف
 فوت الرقعة متلباً يصل إلى أي جهة كانت والظاهر أن الأول أولى لأن الضرورة تنفذ بقدرها تأتلى (قوله
 مطلقاً) أي سواء كانت واقفة أو سائرة على القبلة أو لا قادر على التزول أو لا طرف الجهة على الدابة أو لا ح
 (قوله لا يجيأه الخ) أي في ظاهر الزاوية واستحسن محمد الجوزي وأبوهم بالقرب من دابة الامام بحيث
 لا يكون بينهم وبينه فريضة الإقْدَر العف ليا على الصلاة على الأرض والجميع الأول لأن اتحد المكان شرط
 حتى لو كان على دابة واحدة في عمل واحد أو في شق عمل جازب دافع (قوله ولو جوع الخ) تقدمت هذه المسئلة
 مع ظاهرها قبل باب حصة الصلاة (قوله ولو جوع) فيه كلام فقدمنا عند الكلام على حصة المسجد (قوله
 لزمايه) أي زبته أن الكسنان يطهروا هذا ذكر في البحر بخلاف ما سأل في القول بفرضه أو قول ولا حاجة لبحث
 فإن ما في المتن مذكور في متن الجمع ووجهه أن الناذلي أوجب عليه وكتمن أوجبها بطهارة لأن الصلاة
 لا تكون إلا بها وقوله بعده بطهروا رجوع عما التزمه بلا يصح ابن مالك (قوله أي إلى يوسف) أشار إلى أنه كان
 ينبغي للمصنف التصريح به لأنه لا مرجع لتعريفه عندنا لأن التعارف في مثله رجوعه لا في حنفية إلا إذا كان
 له مرجع خاص غيره (قوله كالوندر بفقره الخ) لأن التزام الشيء التزاماً لم لا يصح إلا به فصار كونه نذر
 أن يصل بقرانه ومستور العودة وكتمن لأن الصلاة غير صحيحة ما لم تكن شفعاً وقرانه وشوب وكذا الوندر
 ثلاثاً يلزمه أربع ركعات كافي الجمع وعقله في شرحه بما قلنا وأشار بالكافي إلى أن هذه المسائل الثلاث لا خلاف
 فيها للحد والفرق في بينها بين المسئلة الأولى في شروع الجمع وقوله وكذا انصرف ركعة أي يلزمه ركعتان لأن ذكر
 ما لا يجزى ذكر لكله فكأنه نذر ركعة وهو التزام لا نرى أيضاً كما علق (قوله وأهده الثالث) أي أهدر
 النذر وبطهروا فقال لا يلزمه شيء لأنه نذر صحيحة ومقتضى ما في النسخ أن المحدث الأول (تنبيه) نذرنا يصل
 الطهر فانياً أو أن يركب النصاب عشر أي يضم العين أوجه الإسلام من ثلثاً يلزمه الزائد لأنه التزام غير المشروع
 فهو نذر صحيحة بجر والفرق أن الصلاة بلا قرانه أو امرأنا تكون عبادة لمأموم أو أمي ولصاحب قوب وكذا
 بلاهارة لقول أبي يوسف بشرعها فالنذر أو قرانه في البحر أو قول والتعليل الماز بأن التزام الشيء
 التزاماً لم لا يصح إلا به يعني عن إبداء الفرق مع شوه النذر بركعة أو وضعتها تأتلى (قوله أوندر الخ) كالوندر
 صلاة بهجدهم فإذا هاء في القدس مثلاً أو في غيره من المساجد بآلان القصد من الصلاة القرية وهي حاصلة
 في أي مكان وتقدم قيل باب الوتر أفضل الأماكن (قوله لأنه) أي المحض المقوم من فعله السابق
 (قوله لأنه نذر صحيحة) لأن نذر صحيحة من الصوم العبادة بخلاف صوم الفقهاء بما يشاهد أنه قابل للاداء
 ولكن صرف منه مانع يحاوي منع الاداء فهو جبا القضاء (قوله القراويع) جمع رويضة حيث الأربع بها
 للأسراقة بعدها خزان وأغارها من التوافل لكثرة تشبهها واختصاصها عنها بالدابة بجماعة وحكام آخر
 وإذا افردتها ليلها خاصاً بأحكامها الامام حسام الدين رحمه العلامة قاسم (قوله سنة مؤكدة) صحبه
 في الهداية وغيره وهو المروي عن أبي حنيفة وذكر في الاختيار أن أبا يوسف سأل المصنف عنها وما قلده
 فقال القراويع سنة مؤكدة ولم يفرجه عن من تلقاه فله يمكن فيه مبتدعاً ولم يأمر به إلا من أصل لديه
 وعهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يشافيه قول القدوري أنها مستحبة كإفهامه في الهداية عنه لأنه
 انما قال يستحب أن يصحح الناس وهو يدل على أن الاجتماع مستحب وليس فيه دلالة على أن القراويع مستحبة
 كذا في العناية وفي شرح منية المصل وحكي غير واحد الاجماع على سنيتها وتعامه في البحر (قوله لو غلبه

بشرط إيقافها للقبلة أن أمكنه
 ولا يقدر الاستقبال ثلاثاً يحث
 يسيرها المكان (وأما في النقل
 فنحو على المثل والجهة مطلقاً)
 غرادى لا يجيأه الأعلى دابة
 واحدة (ولو جمع بين يني فرض
 وظل) ولو جوع (رجع القرض)
 لقوله وأبطلها محمد والامة الثلاثة
 (ولوندر كتمن) وهو طهر زمايه
 عنده أي أبي يوسف كالوندر بشر
 قراءة أو امرأنا مؤكدة كذا نص
 ركعة عند أبي يوسف وهو المختار
 (وأهده الثالث) أي محمد (أو)
 نذر عبادة في مكان كذا فإذا في
 أقل من شرفه جاز لأن المقصود
 القرية خلافاً لغيره والثلاثة
 (ولوندر عبادة) كصوم وصلاة
 في غدا لحظت فيه يلزمها فأنوها
 لأنه يمنع الاداء لا لوجوب
 (ولو) نذرهما (يوم جباهاً) لأنه
 نذر صحيحة (القراويع سنة)
 مؤكدة ولو غلبه الخطأ الراشد

مجه
 صلاتا القراويع

الحلفاء (الراشدین) أى أكثرهم لأن المواقبة عليها وقعت فى أثناء خلافة عمر رضى الله عنه وواقفه على ذلك عامة
 الصحابة ومن بعدهم الى يومنا هذا لا تكبر ولا وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم عليكم يستقو وسنة
 الخلفاء الراشدین المهديين عضو عليها بالتواجد كما رواه أبو داود جبر (قوله اجامع) رابع الى قول المتقدم
 للرجال والنساء وأشار الى أنه لا اعتداد بقول الرواض انما سنة الرجال قط على ما فى المدرد والكفا وأنها
 ليست بسنة أصلاً كما هو المشهور منهم على ما فى حاشية فتح لا هم أهل بدعة تبعون أمهم لا يقولون على كتاب
 ولا سنة ويذكرون الأحاديث الصحيحة (قوله بعد صلاة العشاء) قد رُفِضَ صلاة إشارة الى أن المراد بالعشاء
 الصلاة واقفها على ما فى الفهر من أن المراد ما بعد الخروج منها حتى لو فى التراويح عليها الأصح وهو الأصح
 وكذا ما رواه على سننها كما فى الخلاصة قال فكانهم أخذوا السنة بالقرض (سنة) تقدم فى بحث السنة
 الاختلاف فى أن السنة لا بدقة فها من التمين اوبكى لها مطلق السنة والأصح الثاني والاحوط الأول وقد تم
 تمام الكلام فيه فراجع هذا وهل يشترط أن يجزئ فى التراويح لكل شفع ينفق فى الصلاة الصحيح ثم لأنه صلاة
 على حدة وفى الحاشية الأصح لأن الكل بمنزلة صلاة واحدة كذا فى التنازعية وظاهره أن الخلاف فى أصل
 السنة ويظهر فى التصحيح الأول لأنه بالسلام خروج من الصلاة حقيقة فلا بد فى دخوله فيها من السنة ولا شك
 أنه الاحوط خروجاً من الخلاف ثم رجع فى المسألة الثانية ان قوى التراويح كلها عند الشروع فى الشفع الأول
 كالخروج من منزله يريد صلاة القرض مع الجماعة ولم يفتقره السنة لما انتهى الى الامام (قوله الى الغير) هذا آخر
 وقتها ولا خلاف فيه كما فى التبر (قوله فى الأصح) أى من أقوال ثلاثة الأول أن وقتها الليل كله قبل
 العشاء بعده وقبل الفجر وبعدة لأنها قيام الليل كمال فى البرزخ ومن صعبه ١٥ وظاهره أنه يدخل وقتها
 من غروب الشمس الثانية أنه ما بين العشاء والفجر ومنه فى الخلاصة ورده فى غاية البيان بأنه المأثور والمأثور
 الثالث ما شىء على المصنف تعالى كذا نرى فى الكفا الى الجهور ويصعبه فى الهداية والفتاوى والهيض جبر
 (قوله فلو فاقه بعضها الخ) تفريع على الأصح لكنه مبني على أن الأفضل فى الفجر الجماعة لا المثل وفيه خلاف
 سبأى قوله أو ترجمه على وجه الفضيلة وسكنا على القول الأول من الثلاثة المارة ما على القول
 الثاني منها فإنه باقى ما فاقه وعده فى الخلاصة بأنه لا يمكنه الايمان به بعد الفجر ويعتقونه ظهر أن ما فى الفجر
 من جعله التفريع على الثالث كالثانى صوابه كالأول كما شىء عليه الشارح هنا وقد عثر على خلاف أيضاً
 لو صلاها بعد الفجر أو نحو بعضها مؤخر كبعد الفجر حتى الباقى صبح على الأول والثالث دون الثانى (قوله
 ولا تكبر بعده فى الأصح) وقبل تكبر لأنها تسبىح العشاء فصارت كسنة العشاء والجواب أنها وان كانت تعال العشاء
 لكنها صلاة الليل والأفضل فيها آخره فلا يكبره تأخيرها من صلاة الليل ولكن الأحسن أن لا يؤخر اليه
 خشية القوائى ح من الامداد وما فى الفجر من أن يصعب أنه لا بأس بالتأخير لا بد على ثبوت كراهة التزبه
 حتى يجاب عن قول الشارح لا يكبره بأن التزبه كراهة التصريح لأن كلاً لا بأس بتدلى على أن خلافه أولى وليس كل
 ما هو خلاف الأولى مكرهاً تنزيلاً لأن الكراهة لا بد لها من دليل خاص كالتزبه من ادراكه فى رسالة الصلاة
 فاسم وغيرها والصحيح أنه لا بأس به وهو المستحب والأفضل لانها قيام الليل ١٥ فافهم (قوله ولا وحده)
 بان قنوة أصلاً لا لجماعة ولا وحده ط (قوله فى الأصح) وقبل قضيا وحده ما لم يدخل وقت تراويح
 أخرى وقبل ما لم يحن الشهر فاسم (قوله فان قضاه) أى منفرداً جبر (قوله كسنة مغرب وعشاء)
 أى حكم التراويح فى انبائها لا فى انقضائها الخ حكيم بقة واثب الليل لانها من انقضائها من خواص
 القرض وسنة الغير بشرطها (قوله والجماعة فيها سنة على الكفاية الخ) أفاد أن أصل التراويح سنة
 من فلو تركها وحده كخلاف صلاتها بالجماعة فانها سنة كقاية فلو تركها الكل اسأوا ما لم يختلف
 عنها رجل من أفراد الناس وصلى فى بيته فقد ترك الفضيلة وان صلى أحد فى البيت بالجماعة لم يشأوا أفضل
 جماعة المسجد وهكذا فى المكتوبات كفى المنية وهل المراد أنها سنة كقاية لاهل كل مسجد من البلدة
 أو مسجد واحد منها ومن الوجه ظاهر كلام الشارح الأول واستظهر ط الثانى ويظهر فى الثالث لقول
 المنية حتى لو تركه أهل محلهم بالجماعة فقد تركوا السنة وأسأوا ١٥ وظاهر كلامهم هناك أن المسنون
 كقاية الجماعة فى المسجد حتى لو أجمعوا جماعة فى بيوتهم ولم تقم فى المسجد أم الكل وما قد مناه

(للرجال والنساء) اجامع ووقتها
 (بعد صلاة العشاء) الى الغير قبل
 (الوتر وحده) فى الأصح فلو فاقه
 بعضها وقام الامام الى الوتر
 معه ثم صلى ما فاقه (ويستحب
 تأخيرها الى ثلث الليل) أو نصفه
 ولا تكبر بعده فى الأصح ولا تقضى
 اذا فاتت أصلاً ولا وحده فى
 الأصح (فان قضاه كانت ظلاً
 مستحباً وليس يتراوىح) كسنة
 مغرب وعشاء (والجماعة فيها سنة
 على الكفاية) فى الأصح فلو تركها
 أهل مسجد أسأوا لا لو ترك بعضهم
 وكل ما شرع بجماعة فالمسجد فيه
 أفضل طاله الحلي

من المنيّة فهو حق البعض المتخلف عنها وقيل ان الجماعة فيها سنة عن ثمن صلاحه وحده اما وان صليت في المساجد كان يفتى ظهر الدين وقيل تسحب في البيت الا فتى عليه يتدبر فيكون في حضوره ترغيب وغيره والصحيح قول الجمهور انها سنة كفاية وقامه في الصبر (قوله وهي مشروعة ركعة) هو قول الجمهور وعليه حمل الناس شرعا وغروا عن ما لا يستوثقون ودكر في التعميم ان مقتضى الدليل كون المسنون منها ثمانية والباقي مستحبا وقامه في الصبر وكرت جوابه فيما قلته عليه (قوله المكمل) بكسر الميم وهو التراويح للمكمل فيها وهي القرائن مع الوتر ولا مانع ان تكمل الوتر وان صليت قبله وفي التبر ولا يعني ان الرواب وان قلت ايضا لان هذه الشهور تزيد كما في هذه المكمل فتكمل ا هـ (قوله صحت بكرة) أي صحت عن الكل وتكره ان تعدد هذه هو الصحيح كما في الحلية عن النصاب وخرانة الفتاوى خلافا لما في المنيّة من عدم الصكراة فانه لا يعني ما فيه لخالفته المتوارث مع نصريحهم بكرة الزيادة على ثمان في مطلق التفرغ بل لا فنها الى بحر (قوله به يفتى) لم أر من صرح بهذا اللفظ هنا وانما صرح به في التبر من الزايد في غير الأولى اربعاً بصلية واحدة وما زاد على العشرين جله كذلك فقد قام به في الصبر ثم صرح في الخاتمة وغيره بأنه الصحيح مع اتفاقنا مع البدائع والخلاصة والتاريخية أنه لو لم يفتى في التفرغ ثلاثاً او ستاً او ثمانية واحدة فالأصح أنه يصدق استحساناً وقبلنا وقد تناولوه فقد اختلف التصحيح في الزائد على الأربعة بصلية واحدة واحدة هل يصح من شفع واحد أو شفع فليتب (فروع) شكواهل صلوا تسع تسليمات او عشر اصلون تسليمات أخرى فرادى في الأصح للاحتياط في إكمال التراويح والاعتناء من التخل بالجماعة وكذلك ذكرنا السبعة بعد الوتر عند ابن الفضل وقال الصدر الشهيد يجوز ان يقال تسلي بجماعة وهو الاظهر لانه بناء على القول المختار في وقتها ولو سلم الامام على رأس ركعة ساهيا في الشفع الأول ثم صلى ما بين تسلي بقضى الشفع الأول فقط لصحة شروعه فيها بعد وقيل بقضى الكل لأن سلامه الأول لم يخرجه من حرمة الصلاة لكونه سهواً ومسكداً كل سلام بعده يكون سهواً وميناً على السهو والأول قد تكرر في القعدة على الركعتين في الشفع كما يقتضيه بأسرها الا ان قصد السلام او قبل بعده ما شافى الصلاة او علم أنه سها وتعلمه في شرح المنيّة ويظهر في اربعة القول الأول لأن سلامه وان لم يخرجه لكن تكبيرة على عهد الانتقال الى الشفع الآخر يخرجه عن الأول ثم رأيت في الحلية قاله الاشبه (قوله يجلس) ليس المراد حقيقة الجلوس بل المراد الاستطالة بغير الجلوس ذكرنا اوساً وكوين صلاته فانه منفرد كما يذكره افاده في شرح المنيّة والصبر (قوله نداء) وما يفيد كلام الكتبيين أنه سنة لعنه الزيلعي بأنه مستحب لاسنة به صرح في الهداية (قوله بين كل أربعة) الا وضع قول الكتبة بعد كل أربعة او قول المنيّة والذين يركب كل ترهتين لا يمامه أن الجلسة بعد الشفع الأول من شكل أربعة والجواب أن المراد بين كل أربعة وأربعة خلفه فاحد المتعدين كما في قوله تعالى لا تفرق بين احد من ربه أي بين احد واحد واحد ولا فساد في ذلك فافهم (قوله وكذا بين الخمسة والوتر) صرح به في الهداية واستدل عليه في التبر بما في الخلاصة من أن أكثرهم على عدم الاستحباب وهو الصحيح اهـ أقول هذا سبق نظر فان عبارة الخلاصة هكذا والاعتراض على حسن تسليمات اختلقت المشايخ فيه وأكثرهم على أنه لا يستحب وهو الصحيح اهـ فان مراده من خمس تسليمات خمس اشفعات أي على الركعة العاشرة كما فسره في شرح المنيّة لاجس ترهينات كل ترهينة اربع ركعات فقد اشبهه على صاحب التبر التسليّة بالترهينة فافهم (قوله بين تسليع) قال القهستاني فقال ثلاث مرات سبحان ذي الملك والملكوت سبحان ذي العزة والعظمة والقُدرة والكبرياء والجليل سبحان الملك الحي الذي لا يموت سبحان قدوس رب الملكة والروح لا اله الا الله نستغفر الله ثلاثاً الجنة ونعوذ بك من النار كما في منج العباد اهـ (قوله وصلاة فرادى) أي صلاة اربع ركعات فزادست عشرة ركعة قال العلامة قاسم زاده وما انفردت لا بأس به وهو مستحب وان صلوا بجماعة كما هو مذهب مالك كره الخ وفي التبر وأما الصلاة فقبل مكرهه وقبل سنة وهو ظاهر ما في السراج وأهل مكة يطوفون وأهل المدينة يصلون اربعاً اهـ (قوله نعم تكرر الخ) لان الاعتراض مشروعة في كل ترهتين لا بين كل شعبين (قوله والشم مرة سنة) أي قراءة الشم في صلاة التراويح سنة وصحة في الخاتمة وغيرها ومزاة في الهداية الى أكثر المشايخ وفي الكافي الى الجمهور

(وهي مشروعة ركعة) حكته
مسألة المكمل للمكمل (عشر تسليمات) فلو صلها بصلية فان
قد لكل شفع صحت بكرة
والايات عن شفع واحد به يفتى
(يجلس) ندبا (بين كل أربعة)
يقدرها وكذلك بين الخمسة
والوتر ويصرون بين تسليع وقراءة
وسكون وصلاة فرادى ثم تكروه
صلاة ركعتين بعد كل ركعتين
(والشم مرة سنة ومزاة في فضيلة)
ولنا أن الغل

وفي البرهان وهو المروي عن أبي حنيفة والمقول في الاستمارة قال الزبلي ومنهم من استحب الختم في ليلة السابع والعشرين رجباً أن ينالوا القدر لأن الأخبار تظهر عليها وقال الحسن عن أبي حنيفة قرأ في كل ركعة عشر آيات ونحوها وهو الصحيح لأن السنة الختم فيها مرة وهو يحصل بذلك مع النصف لأن عدد ركعات التراويح في الشهر سبعة ركعة وعدد آيات القرآن ستة آلاف آية ونحوها وفي رواية أخرى أنه يقرأ في كل ركعة عشر آيات حتى يحصل الختم في ليلة السابع والعشرين ونحوه في القصر فيه نظر لأن تركه عشر أفضح من تركه الختم في الثلاثين لأن ما يكون من غير الترتيب في الغيبة وغيرها ما يصدق في التراويح وقامه في شرح الشيخ اسماعيل وفي شرح المتن ثم إذا سلم قبل آخر الشهر قبل لا يكره تركه التراويح فيمابق لانها شرعت لأجل ختم القرآن من قوله أبو علي "الشيء" وقبل يصلها ويقرأ فيها ما شاء ذكره في الذخيرة اهـ (قوله الأفضل في زمانها الخ) لأن كثرة الجمع أفضل من تلويل القراءة حلية عن المحيط وفيه اشعار بأن هذا مبني على اختلاف الزمان فقد تنوع الاحتكام لاختلاف الزمان في كثير من المسائل على حسب المصالح ولهذا قال في البرهان فالحاصل أن المعصية في المذهب أن الختم سنة لكن لا يلزم منه عدم تركه إذا لم يمتنع تنفي القوم وتبديل كثير من المساجد خصوصاً في زمانها قال الظاهر اختيار الأئمة على القوم (قوله وفي الجنب الخ) عبارة على ما في البرهان والمتأخرون كانوا يمتنعون في زمانها ثلاث آيات قصار أو آية طويلة حتى لا يخل القوم ولا يلزم تبديلها فإن الحسن روى عن الإمام أنه أن قرأ في المكتوبة بعد الصلاة ثلاث آيات فقد أحسن ولم يمس هذا في المكتوبة فمما نكت في غيرها اهـ (قوله وآية أو آيتين) أي بقدر ثلاث آيات قصار دليل عبارة الجنب والافلاكون ذلك كقصرهما لما في المتن وشرحنا في بحث صفة الصلاة لقرآن مع الصلوة آية قصيرة أو آيتين قصيرتين لم يخرج من حد ركعة القصير من قرأ ثلاثاً قصار أو كانت الآية أو آيات تعدل ثلاث آيات قصار أخرج من حد ركعة المذكرة المذكورة ولكن لم يدخل في حد الاستصحاب فينبغي أن يكون فيه ركعة تنزيه الخ أي لأن السنة قراءة الفصل فقله هنا لا يكره أي لا يضر بما لا يتبها وإن كان في الرافض تنزيه أقامهم هذا في التنبس واختار بعضهم سورة الاخلاص في كل ركعة وبعضهم سورة القبل أي البقرة منها ثم بعد هذا وحسن للتبديل عليه بعدد الركعات قال في المحلية وعلى هذا استقر على أنه أكثر المساجد في ديارنا لا يمتنعون قراءة سورة التكاثر في الأولى والاخلاص في الثانية وهكذا إلى أن تكون قراءة خمس في التاسعة عشر بسورة بت وفي العشرين بالاخلاص اهـ زاد البرهان ليس فيه ركعة في النصف الأول من الترويض الأخيرة بسبب الفصل بسورة واحدة لأنه خاص بالرافض كما هو ظاهر الخلاصة وغيرها اهـ قلت لكن الاحوط قراءة التصروبت في النصف الأول من الترويض الأخيرة والمعزتين في النصف الثاني منها وبعض أئمة زماننا يقرأ بالعصر والاخلاص في النصف الأول من كل ترويض والتكاثر والاخلاص في النصف الثاني (قوله ويريد الإمام الخ) أي بأن ياتي بالدعوات بهر (قوله ويكتفي بالله ثم صلى على محمد) زاد في شرح المتن الصغير وعلى آل محمد وكل الشارح اقتصر على الأول أخذاً من التعليل لأن الصلاة على آل لا تفرض عند الشافعي رحمه الله تعالى بل نسئ عند في الشهادتين قبل تحب هذه (قوله هذرة) بفتح الهاء وسكون الال الجبهة وفتح الراء سرعة الكلام والقرأة فاموس وهو منصوب على البدلية من التكرار ويجوز القطع ح (قوله واستقرأة) هي القطعة بعد كل اربع وعقد زعمنا متدوية يعلم أن المزايا بالتكرار مجموع ما ذكره أن رادها ما يجتاز في المشروع (قوله وتكره قاعدة) أي تنزيها لما في الحديث وفيه ما من أنهم انفقوا على أنه لا يستحب ذلك بلا حذر لأنه خلاف المتواتر من السلف (قوله حتى قيل الخ) أي قياساً على رواية الحسن عن الإمام في سنة الغيرة لأن كلامها سنة مؤكدة والصحيح الفرق بأن سنة الغيرة مؤكدة بخلاف خلاف التراويح كما في الحاشية وقد مناجرتنا في سنة الغيرة (قوله كما يكره الخ) ظاهره أنها تحريمية لعل المذكرة المذكورة وفي الجهر من الحاشية يكره المقتضى أن يصدق في التراويح فإذا أراد الإمام أن يكرهه فمعلوم أنه لا يشرع اظهار التكامل في الصلاة والتسبب بالمتأخرين قال تعالى وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى ط قال في المحلية وفيه اشعار بأنه إذا لم يكن لكل بل كغيره ولا يكره وهو كذلك اهـ (تنبيه) قال في التتارخانية وكذا إذا غلبه النوم يكره أن يصلي بل ينصرف حتى يستيقظ (قوله لا يباح) أي لأن جماعتها تنافي لجماعة القرض

قوله لكن لا يلزم منه الخ الصغير
منه الأول راجع إلى المعصية
تركه إلى الختم وفي منه الثاني إلى
عدم تركه اهـ

(ولا يترك) الختم (لكل القوم)
لكن في الأخبار الأفضل في زمانها
قد روى ابن علقم وأقره المصنف
وغیره وفي الجنب عن الإمام
لوقرأ ثلاثاً قصار أو آية طويلة
في القرض فقد أحسن ولم يمس
فما نكت في التراويح وفي فرائض
ومضان قرأ إحدى أو أفضل
الكرامات والوبرى أنه إذا قرأ
في التراويح الصلوة وآيتين
لا يكره ومن لم يكن عالماً بأهل زمانه
فجوابه (روايات الإمام والقوم
بالتناء على كل شعع ويريد) الإمام
على الشهادتين إلا أن قال القوم فبأنه
بالصلوات ويكتفي بالله ثم صلى على
محمد لأنه القرض عند الشافعي
(ويترك الدعوات) ويحب
التكرار هزيمة القراءة وتركه
تعوذ وتسمية وطمأنينة وتيسير
واستراحة (وتكره قاعدة) زيادة
تأكلها حتى تبطل لا تسع (مع)
القدرة على القيام كما يكره تأخير
القيام إلى ركوع الإمام التشبيه
بالتأخير (ولو تركوا الجماعة
في القرض لم يصلوا التراويح
جماعة) لا يباح جمع عليه وحده
بما لم يجمعه

فانما لم يتم الا بجماعة القرض فلو اقيمت بجماعة وحدها كانت مخالفة لا وادفعها فلو كنتم مشرعة اما لو صليت
بجماعة القرض وكان رجل قد صلى القرض وحده فله ان يصل مع ذلك الامام لان جماعته مشرعة فله
ال دخول فيها معهم لعدم الحذور هذا ما ظهر لي في وجهه وفيه ظهر ان التعادل المذكور لا يعمل العمل وحده فظهر
صحة التقرير بقوله صلى وحده الخ فاقهم (قوله ولو لم يصلها الخ) ذكر هذا القرض والذي قبله في القرض
من الفتنة وكذا في متن الدرر ولكن في التشاركية من الفتنة انه مسئل على من اجد عن صلى القرض والتراويح
وحده او التراويح فقط هل يصل الوتر مع الامام فقال لا اه ثم رأيت الفتنة في ذكر تصحيح ما ذكره
المصنف ثم قال لكنه اذا لم يصل القرض معه لا يتبعه في الوتر اه قوله ولو لم يصلها أى وقد صلى القرض
معه لكن ينبغي ان يكون قول الفتنة في معه احتراز عن صلاحها فغردا اما لو صلاها جماعة مع غيره ثم صلى
الوتر معه لا كراهة تأتى (قوله في الخ) الذي يظهر ان جماعة الوتر تبع لجماعة التراويح وان كان الوتر
فده أصلا في ذاته لان سنة الجماعة في الوتر انما عرفت بالارتباط لجماعة التراويح على أنهم اختلفوا في افضلية
صلاحها بالجماعة بعد التراويح كما يأتي (قوله أى يكره ذلك) أشار الى ما قالوا من ان المراد من قول القدوري
في محصره لا يجوز الكراهة لا عدم أصل الجواز لكن في انخلاصه عن القدوري انه لا يكره وأيد في الحلية
بما أخرجه الطحاوي عن المنصور بن حمزة قال دفعا ليلكره رضى الله تعالى عنه ليلتفضل عمر رضى الله عنه
ان لم يوتر فقام وصنوا راءه فصل بثلاث ركعات لم يصل الا في آخره ثم قال ويمكن ان يقال انظر ان الجماعة
فيه غير مستحبة ثم ان كان ذلك أحيانا كافع لركنك ما حضره ويكره وان كان على سبيل المواظبة كان بدعة
مكرورة لانه خلاف التوارث وعليه يحمل ما ذكره القدوري في محصره وما ذكره في غير محصره يحمل على
الاول والله اعلم اه قلت وفيه أيضا ما في البدائع من قوله ان الجماعة في التطوع ليست بسنة الا في تمام
رمضان اه فان في السنة لا يستلزم الكراهة نعم ان كان مع المواظبة كان بدعة فيكره وفي حاشية القبر
القدر الى حلال الكراهة في الضياء والنهاية بان الوتر نقل من وجهه حتى وجبت القرارة في جميعها وتؤذى غير
اذن وإقامة والتل بالجماعة غير مستحب لانه لم ينعكس العبادة في غير رمضان اه وهو كالصريح في أنها
كراهة تنزيه تأتى اه (قوله على سبيل التداي) هو ان يدعوا بعضهم بعضا كما في المغرب وقصره الواني
بالكتبة وهو لازم معناه (قوله أربعة واحد) اما اقتداء واحد واحد أو اثنين واحد واحد لا يكره وثلاثة واحد
فيه خلاف يجر عن الكافي وهل يحصل بهذا الاقتداء مفسده الجماعة ظاهر ما قد مناه من ان الجماعة
في التطوع ليست بسنة فيجوز عدمه تأتى في الواقدي به واحد أو اثنين ثم جاءت جماعة اقل وقد قال الحق
ينبغي ان تكون الكراهة على المتأخرين اه قلت وهذا كله لو كان الكل متغلبين اما لو اقتدى متغلبون
بمقتضى فلا كراهة كما ذكره في السبب الاق (قوله في صلاة رقائب) في حاشية الاشياء للصوى هي التي
في رجب في قول ليل جعقته قال ابن الحاج في المدخل وقد سدت بعد أربعة وعشرين من العبارة وقد صنف
الحل في كتابي النكاح راجدة منها وتوقفها على بقية الكتب الفاعلين لها في كثير من الامصار اه وقد صنف
الكلام عليها عند قوله وأحياء ليل العبدن (قوله وبراه) هي ليل النصف من شعبان (قوله وقد) الظاهر
ان المراد جاليل السابح والفسرين من رمضان لمقتضى ما عن الزيلي من ان الاخير ظاهر عليها (قوله)
الا اذا قال الخ) لانه لا خروج عنها حيث لا بالجماعة وظاهر كلام الشارح ان النذر من المتقدمين دون الامام
والا لكان اقتداء التذرية بالتذرية وهو لا يجوز ثم ان شاء القوي على الضعيف انما يجزى اذا كانت القوة ذاتية
فلو عرضت بالتذرية كراهة فلا خلاف من هنا قال في شرح النية النذر كالنقل ط عن أبي السعود (قوله قلت الخ)
لم يتصل عبارة البرازية بتمامها ونصها ولا ينبغي ان يتكلف الالتزام ما لم يكن في الصدر الاول كل هذا التكلف
لاقامة أمر مكره وهو أداء النقل بالجماعة على سبيل التداي فلو قلنا امثال هذه الصلوات تارك لم يلح الناس
انه ليس من الشعار الحسن اه وظاهره انه بالتذرية يخرج عن حكمه اداء النقل بالجماعة (قوله)
في التشاركية الخ) صارت متفلا عن المبدأ وذكرنا التضي الامام ابو علي التستري مفسر على العشاء والتراويح
والوتر في منزلة ثم أتتهم متأخرين في التراويح وفي الامامة كرهه ذلك ولا يكره للمؤمنين ولو لم ينو الامامة
وشرع في الصلاة فاقادى الناس به يكرهوا احدها اه قال ط وهل اذا اقتدى حتى نوى سنة الجماعة

منه
في كراهة الاقتداء في النقل على
سبيل التداي وفي صلاة الرقاب
(ولو لم يصلها) أى التراويح
(بالامام) او صلاح مع غيره فان
(يصل الوتر) معه يترى وترها
الكل هل يصلون الوتر بجماعة
فدراجم (ولا يصل الوتر ولا)
(التطوع بجماعة خارج رمضان)
أى يكره ذلك لو على سبيل التداي
بان يقضى أربعة واحد كافي
الدرر ولا خلاف في صحة الاقتداء
اذا مانع نهر وفي الاشياء من
البرازية يكره الاقتداء في صلاة
رقائب وبراءة وقد رد الا اذا قال
نذرت كذا ركعة بهذا الامام
جماعة اه قلت وتمة عبارة
البرازية من الامامة ولا ينبغي
ان يتكلف كل هذا التكلف لاسر
مكره وفي التشاركية لو لم ينو
الامامة لا كراهة على الامام فليحفظ

المنع بشافى صلى الله عليه وآله بكره قتل الاعتقاد الحق لانها تمل عنده على المحدث ولا يكره قتل الاعتقاد
 الامام حزنه اه وظهر في الاول لان الاربع ان العدة لا اعتقاد التقدي وهذه الصلاة في اعتقادكم كرهه
 (قوله تصحان) ربح الكمال الجماعه بانها صلى الله عليه وسلم كان وتر بهم ثم بين العدي في تأخر مثل ما صنع
 في التراويح فانوز كالترابح فكان ان الجماعة فيها سنة فكذلك الوتر جهر وشرح المنية والصحيح ان الجماعة
 فيها افضل الان منها حيث ليست كسنة جماعة التراويح اه قال الخليل الرمي وهذا الذي عليه عامة الناس
 اليوم اه وقوله انبش ايضا بانه مقتضى ما مر من ان كل ما شرع فيه جماعة فالسجد افضل فيه

(باب ادراك القرينة)

حقيقة هذا الباب مسائل شتى تتعلق بالقرائن في الاداء الكامل وكفه مسائل الجامع جهر وفتح ومراج
 أمول وهو في الحقيقة تسميم لباب الامامة ولا ذكره صاحب الهداية في كتابه عن عبارات النوازل عليه وترجه
 بفصل ادراك الجماعة وضلعها (قوله خرج النافذ الخ) أي خرج بالقرينة النافذة والذو كذا بالاداء
 لان الاداء لا يحد كره في الباب الا في فعل الواجب وقته فالقول والذو لوقت لهما وقتان فلهذا جاز وقته
 قال ح فقرة فيسأني والشايع في نقل لا يقطع مطلقا صريح بالتهويم (قوله والقضاء) يعني اذا شرع
 في صلاة فقام شرع الامام في الاداء فانه لا يقطع وانما جازاه على هذا لانه اذا شرع في قضاء فرض فاقب
 الجماعة في ذلك الفرض بعينه يقطع كما ذكره في البرهان بوزن به في امداد الفتاح ح اه أقول ويزن به
 المقدس ايضا ما ما ظهر من البرهان في ربه والذي رايته به معزنا لقلاصة لشرع في قضاء الفرائض ثم اقيمت
 لا يقطع كالقول والندوة كالنافذة اه (تنبيه) لو افانوت جماعة الحاضرة قبل قضاء النافذة فان كان
 صاحب ترتيب قضى وان لم يكن فهل يقضى ليحسكون الاداء على حسب ما وجب وليس من خلاف ما كان
 فان الترتيب لا يقطع عنده بالاداء المذكورة عند تأم يقضى لاراز فضله الجماعة مع جواز تأخير القضاء
 وامكان تلافيه قال الخليل الرمي اه ثم نقل عن الشافعية اختلاف الترجيع فيه واستظهر الثاني قلت ووجهه
 ظاهر لان الجماعة واجبة عندنا في حكم الواجب ولما يترك لاجلها سنة التبرع التي قبل عندنا بوجوبها
 وسراعاة خلاف الامام مالك مستحبة فلا يقضى تحقوت الواجب لاجل المسحب (قوله اي شرع في

(وقه) أي مدحان (يعني الوتر)
 وقامه بها) وهل الافضل في الوتر
 بالجماعة لم يقل تصحان لكن على
 شارح الوجانية ما يقتضيه ان
 المذهب الثاني واكثر المستفتي
 وغيره

(باب ادراك القرينة)

(شرح فيما اداء) خرج التسليم
 والندوة وقضاء فانه لا يقطعها
 (مفردا ثم اقيمت) أي شرع في
 القرينة فيمسلا لاقامة
 المؤذن ولا التبرع في مكان وهو
 في ضيقه

القرينة) بالناء المصبول وفي القرينة نائب الفاعل أي شرع فيها الامام وقتنا في باب الامامة ان الاقتداء
 بالناسق والاممي وهو هو ما اولى من الاضداد وكذلك ما خلف الذي يراعي في الشروط والاركان وعليه
 فقطع ويقضى به لان الله فصل فضله بالجماعة لحث حصلت بلا كراهة بان لم يوجد من هو اولى ولم يكن
 القطع والاقتداء اولى وقد منا اختلاف المتأخرين في هذا فعددت الجماعات وسقت جماعة الشافعية فيضهم
 على ان الصلاة مع اقل جماعة افضل وبعضهم على ان استتار الاقتداء بالوافي افضل بناء على كراهة الاقتداء
 بالخالف لعدم مراعاة في الواجبات والسنة وانما في القروض واستظهر فاحالة عدم كراهة الاقتداء به
 ما يعلم منه مفدا كمالا اليه الخليل الرمي اه وانه لو استمر امام مذهب يصد عن الصفوف لم يحسن اعراضا
 عن الجماعة لعل بانه يريد جماعة اكمل من هذه الجماعة فقل هذا لشرع في سنة التبرع ثم ارجع على قول
 الكمال الاتي بي لو كان مقتدا بمن يكره الاقتداء به ثم شرع من لا كراهة فيه هل يقطع ويقضى به استظهر ط
 ان الاول لو افان لا يقطع ولو خالفنا واثبت في مراعاة قطع أقول والاظهر العكس لان الثاني كراهته تنبيه
 كلاله والاعراب بخلاف النافذ فانه استظهر في شرح المنية انها تحريم لقولهم ان في تقديمه للإمامة
 نطقه وقد وجب علينا اهاته بل عندنا ما رواه عن احمد لاصح الصلاة خلفه (قوله لا اقامة المؤذن الخ)
 مرفوع عطاء صلى الله عليه وسلم قوله شرع في القرينة في صلاة فكانه قال المراد بالاقامة التبرع في القرينة
 في صلاة لا اقامة المؤذن الخ ح أي فلا يقطع اذا اقام المؤذن وان لم يقبذ الركعة بالسجدة بل تها ركعتين
 كافي غاية تاليلان وغيره وكذا لو اقيمت في المسجد وهو في البيت او في مسجد آخر لا يقطع مطلقا جهر أي سواء
 عند الركعة بسجدة او لا وان كان فيه ارازا في الجماعة لانه لا يوجد مخالفة لجماعة عيانا معراج أي بخلاف
 ما اذا كان في مسجد واحد فان في عدم قطعها مخالفة لجماعة صاناه اشارة الى دفع ما ووده ط من انهم
 مبرحوا يطلب الجماعة في مسجد آخر ان كانت فيها حروفه ولن بالجماعة واجبة لم تقيد بمسجده ولن القطع

لا كال كمال فلا يظهر الفرق وبين الدعوى أن الجماعة وإن كانت مطلوبة واجبة لكن عارض وجوبه بدعية
القطع فقط والجواب بوجوب قطع الدعوى لا كال إذا كان في عدم القطع مخالفة الجماعة فيها فالآن هذه المخالفة
منية أيضا والقطع أولى ذلك أما إذا لم يوجد المخالفة المذكورة يبقى الوجوب سابقا بجمرة القطع ليرجع
الخاطر على المصحيح وعدم ما يرجع جلب المصحيح هذا ما ظهر في تقديره (قوله بطلانها) قال في المنع جاز تقضي الصلاة
صفر إذا أصرار الجماعة أه وظاهر التحليل الاستنباط وليس المراد ما يلجأ زمستوى الطريق ولقد يقال
أن أصرار الجماعة واجب على تعديل الأحوال فيقتضي وجوب القطع وقد يقال أنه عارضه الشروع في العمل ط
(قوله لا يلو نكاح) أي حرمت وأشار به كرهه المسائل هنا وإن تقدمت في مكرهات الصلاة قبل قوله ذكره
استقبال القبة إلى ما قالوا من أنه إذا جاز القطع فيها لحطام الدنيا ثم للأعادة من غير زيادة أحسان لجوازها
لتصدي على وجهه أي كل أولى لأن صلاة الجماعة تفصل صلاة الفرد بنفسه وقراءة يسبح وعشرين درجة
(قوله أوصاف شعاع درهم من ماله) قال في الظهيرة في فصل في الكتاب بين المال القليل والكثير وعادة المشايخ
قدروه درهم قال في خمس الألفه السرخس هذا حسن لولا ما ذكر في كتاب الحوائج والمكافاة أن للطلاب جسر
غريم ماله حتى ينفقوه فإذا جاز جسر المسلم ماله أن يجاوز قطع الصلاة مع تمكنه من قضاءه الأولى والصحيح أنه لا فصل
بين ماله وماله غيره أه (قوله لا مكان فضائه) هذا التحليل يشيد بجواز قطع القرض لبيان ح عن الاسداد
قلت عارضه أن القرض أقوى منها بخلاف النفل ط (قوله واجب) أي يقتض (قوله لا يبيح) بظاهره
المكرمة سواء علم أنه في الصلاة أولا ط (قوله الآن يستحب) أي يطلب منه الفوت والاعانة وظاهره ولو
في أمر غير مكرمة واستاعة غير الأولى كذلك ط والحاصل أن المصحيح مع أحد يستحب وإن لم يقصده
بالنداء أو كان اجنبيا وإن لم يعلم ما حل به أو علم وكان له قدرة على إقامته وتخصه وجب عليه إقامته وقطع
الصلاة فرضا كانت أو غيره (قوله لا يبيح) عبارة التخصيص عن الحماوى لا بأس أن لا يبيح قط ح وهي
تخصي أن الاجابة أفضل تأمل أه قلت ومقتضاه أن اجابة خارج الصلاة واجبة أيضا الأولى والظاهر أن هذه
إذا تأذى منه بترك الاجابة لكونه مفقودا تأمل هذا وقد كرا الحق ما مضاه أنه لا مكان بين الأولى وبين واجبا وكان
مفلسة أن يتوهم أنه إذا نادى أحدهما بكون عليه بأس في عدم اجابته دفع ذلك بقوله لا بأس بترك الصلاة
تعالى بعدم قطع الصلاة لأن نداه لمع عليه بأنه في الصلاة منصبة ولا طاعة لغيره في مصبة انشاق فلا يجوز
اجابته بخلاف ما إذا لم يعلم أنه في الصلاة فإنه يبيح له ما علم في قصة جريح الرهب ودعااته عليه وماله من الغناء
لعدم اجابته لها فليس كله لا بأس هنا بخلاف الأولى لأن ذلك غير مطرد فيها بل قد تأتى بمعنى يجب والظاهر أن
هذه أمته (تمة) نقل من خط صاحب العصر على حاشية أن القطع يكون حراما وما حوا وسحبوا واجبا فالمرام
لتبريد المباح إذا خاف فوت مال والمصحب القطع لا كال والأوجب لاساءة نفس (قوله هو الاسم) وقبل
يقصد ويسلم لكن ذكر ط أن الظاهر أنه لا خلاف هنا وما نكحوا كروا الخلاف فيما إذا قام إلى الثالثة ولم يشدها
بصدقة أه وحديث قال في أوجاع التعصيب القوله بطلانها لكن لم يصرح بذلك في غاية البيان وأما
قال لكن سلم تسليمة واحدة به صرح في شرح الجامع الصغير وشاء كبرقا قال في غير الإسلام وهذا اسم
خاذا كبرقا شامري الشروع في صلاة الإمام تنقطع الأولى في ضمن شروعه في صلاة الإمام ثم هو مخير في دفع
البدن كذا قاله الإمام حيد الدين الضرير في شرحه أه (قوله وهذا أن لم يجد الخ) حاصل هذه المسئلة
شروع في عرض فأنهم قيل أن يسجد للأولى قطع واتقوى فان سجد لها فإن في رواية آتم ثمنا أو اتقوى إلى ما يسجد
لثلاثة فان سجد آتم واتقوى متفلا إلى الصبر وإن في غير رواية قطع واتقوى مالم يسجد لثلاثة فان سجد
لها آتم ولم يسجد أه ح (قوله أو قدما) حلف على لم يسجد أي وإن قدما بصدقة في غير رواية كالقبر والمقبر
فاته يقطع ويقتدى أيضا مالم يسجد الثانية بصدقة فان قدما آتم ولا يقتدى ذكر أراه التخل بعد القبر والتلا في
القبر يقطع يسجد له أيضا غفلة لاسامه فان اتقوى انها أيضا لانه أحوط لكرامة التخل بالتلا فقرأ وخافعة
الإمام مشروعة في الجمل كالمسروق فيما يقتضى والمتقوى بما فرق وتعلمه في العصر (قوله أو فيها الخ) أي أو قد
الركعة الأولى بصدقة في الرابعة فانه أيضا يقتدى ولكن بعد أن يضم البنية ركعة صباة مرة ركعة المروءة تمر
البطلان كما مر حوايه قال في البر وهو صريح في أن صلاة ركعة فقط باطله لا أنها مصيبة مكرمة كما هو

(بطلانها) لهذا أصرار الجماعة كالو
قلت دانه وأوقد ردها أو نواف
شباع درهم من ماله أو نكاح في
التخل إلى جنة وخاف فوجها
قطعه لا مكان فضا عوجب القطع
لصوابه ففرق أو سبق ولو
دعا أحد أبوه في القرض
لا يبيح إلا أن يستحب وفي
القتل أن علم أنه في الصلاة فدعا
لا يبيح ولا إجابة (فأما) لأن
القصود مشروعة والتخل وهذا قطع
لا يخل ويكتفى (بطلانها واحدة)
هو الاسم غاية (ويقتدى
بالإمام) وهذا (أن لم يسجد
الركعة الأولى بصدقة أو قدما)
بها (في غير رواية) ونها (لكن
ضم البنية) ركعة (أخرى) وجوبا
في آتم أصرار القتل والجماعة

مطلب
قطع الصلاة يكون حراما ومباحا
وسحبها واجبا

مطلب
صلاة ركعة واحدة باطله لا بصحة
مكرمة

بعض حنفية الصراة وفي التهر أن بطلان هذا التوهم عن من البيان (قوله وان حتى ثلاثتها) أي بان بعد
ثلاثه بجمدة قال في البرقية الثلاث لانه لو كن في الثالثة ولم يقيد بجمدة فانه يخطئه لانه يحمل الرض
ويضرب ان شاء ما دونه وقد علم وان شاء كبر فاقا يثرى الدخول في صلاة الامام كذا في الهداية وفي المصنف الاصم
انه يقطع فاقا بجمدة واحدة لان التوهم مشروط بطلان هذا قطع وليس بطلان فان التوهم من الظاهر لا يكون
على رأس الركعتين ويكتبه بجمدة واحدة لقطع انتهى وهكذا يصح في غاية البيان من ان يقرأ السلام اه
(قوله اتم) أي وجوبه بقطع وقادى كان أعما وعلى وفي القصة وفيه إشارة الى انه لا يشغل بجمدة
مشل أن لا يقع على الرابعة ويصير هاستا كافي المصنف ومشل أن يسلي الرابعة فاعاد التخطي فلا لا في الامام
غرض كافي المنية اه (قوله ثم اتقدي متخلا) أي ان شاء وهو أفضل امداد وأورد أن التخطي بجمدة
مكرو من خارج رمضان وأجيب نعم اذا كان الامام والقوم متطوعين اما اذا أدى الامام القرض والقوم التخطي
فلا لقوله عليه الصلاة والسلام الرجلان اذا صليا في ركعتين ثم اتقيا صلاة قوم فليصليهم واجلا صلاتهما
مهم بجمدة أي نافذة كذا في الكافي جبر (قوله ويدرك بجمدة خفية الجماعة) الظاهر أن المراد انه يحصل ذلك
الاتقاء خفية الجماعة التي هي الخاصة بجمدة اوسع وعشرين درجة كالمواكب في القرضة متقبلا
لان هذه جمعة مشروعة ايضا بالاستدراك ما كان اولها يصير مخالفا للبيعة ولكن الظاهر ان هذه
الخاصة مضاعفة ثواب التخطي لا القرض فليراجع (قوله حاروي) أي حاروي القدسي كافي البر لا حاروي
الحسبي ولا حاروي الزاهدي (قوله مطلقا) أي سواء في الاولى بجمدة والا (قوله خلافا لما ربه
الكامل) حيث قال وقيل يقطع على رأس الركعتين وهو الرابع لانه يشك من خفته بعد القرض ولا باطل
في التسليم على الركعتين فلا يفرغ فرض الاستماع والاداء على الوجه الاكل بلا لب اه أقول وظاهر
الهداية اختياره وعليه مضي في المتن وتواريض والمواهب جمعة الدرواقض وعزاه في التبريد لانه
الى البرهان وذكر في القصة انه حكى عن السفي انه رجح اليه لمرأة في التوادر من أي خفية وأنه مال اليه
السرخسي والباطلي وفي البرزانية انه رجح اليه القاضي السفي وظاهر كلام القدسي المسل اليه ونقل
في الحلية كلام شعبة الكامل ثم قال وهو كمال هذا وما ربه المصنف صرح بتخصيصه التواريض ومصاب المبنى
والخط ثم الشفي وجمعة التبريد وعليه القوي قال في البر والظاهر ما صرحه المشايخ لانه لا شك
أن في التسليم على الركعتين باطل وصف السنة لا لا كماله لو تقدم انه لا يجوز ويشهد لهم اثبات أحكام الصلاة
الواحدة للاربع من عدم الاستفتاح والتوذي في الشفع الثاني الى غير ذلك كاقدمناه اه وأقر في التهر أقول
لكن تقدم في باب التواريض انه يفتي ركعتين لو تولى أربعاً أو تسعة وأنه ظاهر الرواية عن اصحابه وعليه التواريض
وأه يصح في الخلاصة رجوع أي وصف اليه وصرح في البر انه يشعل السنة المؤكدة كسنة الظهور حتى
لوعطها قضى ركعتين في ظاهر الرواية وأن من المشايخ من اختار قول أي وصف في السنة المؤكدة واختاره
ابن الفضل وصح في الباب وقدمنا هناك أن ظاهر الهداية وغيره اخرج ظاهر الرواية بحث كانت التواريض
على ظاهر الرواية من أنه لا يلزمه بالشروع في السنة الا ركعتان لم تكن في حكم صلاة واحدة من كل وجه ويمكن
في التسليم على الركعتين باطلا لها وابطال وصف السنة لما هو أقوى منه مع امكان تدويرها بالتقاء بعد
القرض لا بعد وفقه قدر ثم اعلم أن هذا كله حيث لم يتم الى الثالثة امان تام اليه وقد هاجمته بجمدة في رواية
التوادر ويصف البر أربعة ويسلم وان لم يقيد هاجمته قال في الخاتمة ليدكر في التوادر واختفت المشايخ فيه
قبل تها أربعاً ويختلف القراءة وقيل يعود الى التبعة ويسلم وهذا شبه اه قال في شرح التبعة والاوجه أن يتها
لانه ان كانت صلاة واحدة فظاهر وان كانت كغيرها من التواريض كل شفع صلاة فاقسام الى الثالثة كالترعة
المبينة اه واذا كان أقل ما تقرأ به شفعاً فكذلك اه (قوله ذكره بحري المصنف) وهو ما في ابن ماجه
من ادرك الاذن في المسجد ثم خرج لم يخرج حاجة وهو لا يريد الرجوع فهو منافق وأخرج الجماعة الا البخاري
عن أبي الشتاء قال كلمع أي هرير في المسجد فخرج رجل حين اذن المؤذن للصلاة قال ابو هريرة ما هذا فقد
حصل الماقتسام والموقف في مثله كالرفوع جبر (قوله من مسجد اذنه) أطلقه فمثل ما اذا اذن
وتغوية ومشل بعد الاذان كافي البر والهر (قوله والمراد) بجهنم صاحب البر حيث قال والظاهر

(وان حتى ثلاثتها) أي الرابعة
(اتم) منفرداً (ثم اتقدي) بالامام
(متخلا ويدرك) بذلك (خفية)
الجماعة حاروي (الاف الصبر)
فلا يقدي لكرهه التخطي بعده
(والشرايع في تخطي لا يقطع مطلقاً)
وربه ركعتين (وكذا سنة الظاهر)
وبسنة (الجمعة اذا اتممت ولو تخطي
الامام) منها أربعاً (على) القول
(الرابع) لانه صلاة واحدة وليس
القطع لا كمال بل لا باطل خلافاً
لما ربه الكامل (ذكره) بحري
لهي (خروج من لم يصل من
مسجد اذنه) بحري على الغالب
والمراد دخول الوقت اذنه اولاً

قوله باطلا لها هكذا جعله ولعل
سواء باطل بالرفع كالا يفتي اه
مصحح

مطلب
في كراهة الخروج من المسجد بعد
الاذان

لأنهم ادعوا في الأذان فيه هو دخول الوقت وهو داخله سواء أذن فيه أو في غيره كأن الظاهر من التوجيه
غير صلاة عدم الصلاة مع الجماعة شرا أو مكث صلاة كالتأخير من بعض النسخة حتى لو كانت الجماعة
يؤخرون لدخول الوقت المنحب كلصاحب مثلا يخرج ثم يرجع وصلى معهم حتى أن لا يكره ولم أركه متوقلا به
وجزم بذلك في التبريد لا كلامهم عليه (قوله الآن يتقدم به أمر جماعة أخرى) بأن كان إماما
أو مؤذنا تنقروا الناس بقيته لأنه لا ضرورة لتكبير معنى والمعية بمعنى يجر وظاهر الإطلاق أنه لا يخرج
ولو عند الشروع في الإقامة به صريح في معنى الرد والقسماني وشرح الوفاية (قوله أو كان الخروج للسجد
جدا الخ) أي وإن لم يكن إماما ولا مؤذنا كافي النية قال في البر الوفاية ما فيه إذا خرج مكره فخرج
والصلاة في مسجد جده مندوبة فلا يركب المكره لأجل التدبیر ولا دليل يدل عليه اه قلت لكن تسمية
عبارة النية هكذا الآن الواجب عليه أن يصلي في مسجد جده ولو صلى في هذا المسجد فلا بأس أيضا لأنه ما ر
من أحد ولا فضل لأن لا يخرج لأمرهم اه وشبهه في المراجع تامل وقبحه وفيه وصوفه تعالى في شرح
الهداية لا موصلا في مسجد جده لا يصح لأنه ما ر من أهل هذا المسجد لا دخول نيا (قوله أو استأذنه
الخ) معطوف على جده أي أو استأذنه استأذنه قال في المراجع في الحقيقة جماعة مسجد استأذنه لأجل درسه
أو لصاحبه الأخبار أو لصاحبه مجلس العادة أفضل بالاتفاق لتعصيل التواضع اه وشبهه في النية وظاهره
أنه إنما يخرج إذا اختار فوات الدرس أو بعضه والأفلاؤه لا يتوقف على أن يكون الدرس مما يجب عليه
وفي حاشية أبي السعود ما أورده في المرقع مسجد الخي وأردنا (قوله أو لحاجة الخ) بحث صاحب
التبريد أخذ من الحديث المأثور (قوله بل ترك الجماعة) يعني أن في الكراهة القهوم من الاستئذان ليس
من كل وجه بل المراد في كراهة الخروج من حيث ذاته وأما من حيث شبهه وهو كونه قد صلى تلك الصلاة
وحده فانه مكره يعني أنه لو صلى وحده ليخرج بركه ذلك لأن ترك الجماعة مكره لأنها واجبة المستمرة
مؤكدة تترتب منه (تنبيه) يعلم من هنا من قوله وان صلى ثلاثا ثم أتى ثم اقتدى متفلا من من صلى منفردا
لا يؤخر بالأعادة جماعة مع أنهم قالوا كل صلاة آتت مع كراهة الصريح يجب أعادها وإذا كان الهمام وغيره
ومع كراهة الترتيب نصب الأعادة ولا شئ في كراهة ترك الجماعة على القول بسنيتها أو وجودها أو وجود الأثم
على القولين لأن إيجاب يحمل ما هنا على ما إذا تركها مبصروها خلاف ما يقدرون كلامهم وقد مضى في مقام
الكلام على كلفهم واجبات الصلاة لم يظهر في جواب طائفة طائفة (قوله أو عند الشروع في الإقامة الخ)
تظهره الكراهة ولو كان مقم جماعة أخرى لأن في خروجه عمة قال الشيخ اسماعيل وهو المنسكور
في كثير من الفتاوى والتهمة هنا نشأت من صلاة منفردا فإذا خرج يؤيدها بخلاف ما مر من الدور وشرح
الوفاية فهما مستلذان فما تقدم فيما إذا كان مقم جماعة أخرى وخرج عند الإقامة ولم يكن صلى وهما فإذا
كان صلى وقد اشتبه ذلك على بعض الشراح والمراد بجم الجماعة من يتقدم به أمر حاله المؤذن والإمام كما مر
والمراد به هنا المؤذن لأن الإمام لو صلى منفردا لم يكن أن يقم جماعة أخرى فاهم (قوله للمسلمين) أي من قوله
إسراة لا تقتل وأجماعة ح (قوله وإن أمت) بيان للإطلاق والحاصل أنه لا يكره الخروج بسجد
الذين لم تكن كل على وحده في جميع الصلوات التي الظهر والعشاء فانه يكره الخروج عند الشروع في الإقامة
نقط لاهية (تنبيه) المراد بالإقامة هنا شروع المؤذن في الإقامة كافي الهداية لا يعني الشروع في الصلاة كما مر
(قوله البتراء) تعبر البتراء وهي الركعة الواحدة التي لا تامة لها والأثر تستلزمها لكن إن كانت واحدة فقط
فهي باطله كما مر من البرهان كانت ثلاثا بأن سلم الإمام فقبل لا يزمه شئ وقيل قد فتى أربعا كالو
نذر ثلاثا كافي البرهان وقد مضى أنه لو اقتدى فيها فلا حوط أن تھا أيضا وان كان فيه مخالفة الإمام (قوله
أشدة) أي من التخل بعد الظهر والعصر ومن البتراء لقول المصنف لأن مخالفة الجماعة وزر عظيم قلت لكن صرح
في مختارات التواضع أن لا يخرج أولي لأن هذه مخالفة أشد تركها تامل (قوله قلت الخ) وأرد على قوله
وفي المغرب أحد المخطوئين على قوله أشدة فانه يقتضي بجهومه أن الصلاة الإمام فيها كراهة شديدة وهي
الغريبة لكن قال ح ما في القهستاني محدود لأن صاحب الهداية صرح بالكراهة وصاحب غاية البيان
بأنها بدعة وقاضى خان في شرح الجامع الصغير أنها حرام قال في البرهان الظاهر ما في الهداية لأن الشايخ

(الآن يتقدم به أمر جماعة أخرى)
أو كان الخروج للسجد جده ولم يصلوا
فيه أو استأذنه لدروسة أو لصاحبه
الوقت أو لحاجة من عزمه أن
يعود بمر (و) الآن على القهر
والعشاء وحده (مزة) فلا
يكره خروجه على ترك الجماعة
(الأخذ بالشروع في الإقامة)
فكره مخالفتها للجماعة بالأخذ
بل يقتضى متفلا المأثور (و) الا
(إن صلى الظهر والعصر والمغرب
مزة) يخرج مطلقا (وإن أمت)
لكراهة التخل بعد الأولين
وفي المغرب أحد المخطوئين
البتراء أو مخالفة الإمام
بالاقام وفي التبريد يعني أن يجب
خروجه لأن كراهة مكث بلا
صلاة أشد قلت أعاد القهستاني
أن كراهة التخل بالثلاث تنبيه

يستدلون بأنه صلى الله عليه وسلم منى البتة أو هو من قبل غلق الثوب قطعي الدلالة فيجوز كراهة التعرير
 على أصولنا (قوله وفي الضمائر الخ) من كلام القهستاني قصد به تأييد ما اتهم من كون الكراهة تنزيهية
 الذي هو منى الأمانة **ح** قلت لكن قد مضى من الصلاة الخلاف في أن الامامة تدون الكراهة أو الغش
 ووقفا بينهما بأنهما دون التعريرة والغش من التنزيه (قوله وإذا خاف الخ) علم منه ما إذا غلب على ظنه
 بالاولى غير وإذا تركت ظنوف فوت الجماعة فأولى أن تترك ظنوف خروج الوقت **ط** عن أبي السعد (قوله
 تركها) أي لا يشرع فيها وليس المراد قطعها لما مر أن الشارع في النفل لا يقطعها مطلقا في البرهان من قوله
 ولوقد الثانية بينها بالسجدة غير صحيح كإيهامه الشيخ إسماعيل (قوله لكون الجماعة أكل) لأنها تفضل
 القرض منفرد بالسبع وعشرين ضعفا لا تفضل ركعة الفجر ضعفا واحدا منها لأنها أضعاف القرض والوعد
 على الترك للجماعة ألزم منه على ركعتي الفجر وعظامه في الفتح والبر (قوله بأن رجاء ادراك ركعة) تحوّل لعبارة
 المتن والاختيار بدونها القول الثاني (قوله وقيل التشهد) أي إذا رجاء ادراك الإمام في التشهد لا يتركها
 بل يصلها وإن علم أنه تقوى الركعتان معه (قوله تعالى) فيه أن صاحب الجبر ذكر أن كلامه الكثرة يميل
 التشهد ثم ذكر أن ظاهر الجامع الصغير أنه لو رجاء ادراك التشهد فقط يترك السنة وقيل عن الخلاصة
 أنه ظاهر المذهب وأنه رجحه في الباطع وقيل عن الكافي والجمعة أنه يأتي بها عندها خلافا لمحمد فليس في سوي
 حكاية القولين بل ذكر قبل ذلك ما يدل على اختياره لظاهر الرواية حيث قال وإن لم يكن بأن خشي فوت
 الركعتين أجزأ أحدهما وهو الجماعة (قوله لكن ضعفه في التبر) حيث قال أنه يخرج على رأي ضعيف
ا قلت لكن قوامه في فتح القدر بما ساقى من أن من أدرك ركعة من الظهر مشلا فقد أدرك فضل الجماعة
 وأحرزوا بها كالمص على محمد وفاقا لصاحبه وسكذ الو أدرك التشهد يكون مدركا لفضلها على قولهم قال
 وهذا يعكس على ما قيل أنه لو رجاء ادراك التشهد لا يأتي بسنة الفجر على قول محمد والحق خلافه لنص محمد على
 ما ينقضه **ا** أي لأن المدارع على ادراك فضل الجماعة وقد اتفقوا على أدراكه بادراك التشهد فيأتي
 بالسنة انصافا كما وضعه في التنزيل أيضا وأقره في شرح الختية وشرح نظم الكثرة وحاشية الدرر لنوح
 اقتدى وشرحها الشيخ إسماعيل ونحوه في القهستاني وجرم به الشارع في مواقيت الصلاة (قوله عند باب
 المسجد) أي خارج المسجد كما صرح به القهستاني وقال في العناية لأنه لو صلاها في المسجد كان مستغفرا فيه
 عند اشتغال الإمام بالقرض وهو مكره فإن لم يكن على باب المسجد موضع للصلاة يصلها في المسجد خلف
 ساويز من سورى المسجد وأشد كراهة أن يصلها خلف المصلي أو خلف الجماعة والذي في ذلك خفي الصف
 من غير مسائل **ا** ومثله في النهاية والمعراج (قوله ولا تركها) قال في الفتح وعلى هذا أي على كراهة
 صلاتها في المسجد ينبغي أن لا يصلي فيه إذا لم يكن عند باب مكان لأن تركه المكره مقدم على فعل السنة غير
 أن الكراهة متفاوتة فإن كان الإمام في الصحن فصلاته بإياها في السنوى اختص من صلاتها في الصحن وعكسه
 وأشد ما يكون كراهة أن يصلها خلف المصلي كما يفعله كثير من الجهلة **ا** والحاصل أن السنة في سنة الفجر
 أن يأتي بها في بيته والأفان كان عند باب المسجد مكان صلاها فيه والأصلاها في السنوى أو الصحن أن كان
 للمصلي موضعان والأغلب الصوف عند ساويز لكن فيما إذا كان للمصلي موضعان والإمام في أحدهما
 ذكر في المحيط أنه قبل لا يكره لعدم مخالفة القوم وتبيل يكره لأيهما مكان واحد قال فإذا اختلف المشايخ
 فيه فالأفضل أن لا يفضل قال في التبر وفيه أفادة أنها تنزيهية **ا** لكن في الحلية قلت وعدم الكراهة أوجه
 لأن ما راقى ذكرناها **ث** ثم هذا كله إذا كان الإمام في الصلاة ما قبل الشروع في أي موضع شاء
 كما في شرح الختية قال الزيلعي وأما جبهة السن أن يمكنه أن يأتي بها قبل أن يركع الإمام في جهات خارج المسجد
 ثم اقتدى وإن خاف فوت ركعة اقتدى (قوله ثم ما قيل الخ) قال في الفتح وما عن القهستاني إسماعيل الزاهد
 أنه ينبغي أن يشرع فيها ثم قطعها فيجب القضاء فيمكن من القضاء بعد الصلاة دفعه الإمام الرسخي بأن
 ما وجب بالشروع ليس أقوى مما وجب بالذوق ومن محمد أن التقدير لا يردى بعد الفجر قبل الطلوع وأيضا شروع
 في العبادة بقصد الأمانة فإن قيل لو تيقنا مرة أخرى قلنا أفعال العمل مني ودره القصد مقدم على جلب
 المصلحة **ا** وقوله ثم يكره للقرض أي ينوي السنة أو لا يكره ثم يكره للقرض يكره بطلبه ويكره بطلبه في غير مستغفلا

مطلب
 هل الامامة تدون الكراهة أو الغش

وفي الضمائر أو اقتدى فيه لاسمه

(وإذا خاف فوت) ركعتي الفجر

لاشتغاله بسنها تركها

لكون الجماعة أكل (والا)

بأن رجاء ادراك ركعة في ظاهر

المذهب وقبل التشهد واعتده

المصنف والشريل في تعالير

لكن ضعفه في التبر (لا) يتركها

بل يصلها عند باب المسجد وأن وجد

مكانا ولا تركها لأن تركه المكره

مقدم على فعل السنة ثم ما قيل

يشرع فيها ثم يكره للقرض أو ثم

يقطعها أو يقضيها مرة أخرى

المصلحة مقدم على جلب المصلحة

عنه إلى القرض وفي هذا الطل لها ضامن فالتأخر أنه متى أيضا فلا يظهر قول العلامة القدسي أنه لو فعل
 كذلك فضاء بعد ارتفاع الشمس لا يردني بما ذكره اه فتأمل ثم رأيت ما ذكرته في شرح التنية فلا يدل
 عليه قول الكعكي باب ما بعد الصلاة افتتاح العصر أو التطوع بعد ركعة الظهر فانه صريح بأن الظهر غرض
 بالشروع في غيره اه (تنبه) قال في التنية لو خاف أنه لو صلى سنة الظهر وجها فغفرت له الجماعة ولو انصرف
 فيها لما فاتته تسمية في الركوع والصعود يدركها أنه أن يقتصر على الإتيان سنة الجماعة لا يرد له الجماعة
 سنة السنة الأولى وعن القاضي الزبير في لو خاف أن تغفرت له الركعتان صلى السنة ويترك الجماعة والتعود سنة
 القراءة ويقتصر على آية واحدة ليكون جماعتهما وكذا في سنة الظهر اه وفيها أيضا صلى سنة الظهر وقامه
 الظهر لا بعد السنة إذا قضى الظهر اه (قوله ولا يضيء الا بطريق التسمية الخ) أي لا يضيء سنة الظهر
 الا إذا فاتت مع الظهر فيضيق بها تعاضدها لو قبل الزوال وأما إذا فاتت وحدها فلا تقضى قبل طلوع الشمس
 بالإجماع لكرامة النفل بعد الصبح وما بعد طلوع الشمس فكذلك عندهما وقال محمد أبي أن يضيء
 إلى الزوال كما في الدور قبل هذا فرب من الاتفاق لا يفرقه أحب إلى دليل على أنه لو لم يفعل لألوم عليه وقال
 لا يضيء وإن قضى فلا يابس به كذا في الخبازية ومنهم من سق الخلاف وقال الخلاف في أنه لو قضى كان نفلا
 مبتدأ أو سنة كذا في العناية يعني فلا عنه جماعة من كره في الكافي إسماعيل (قوله لو خاف غرضها)
 متعلق بالتبعية وشارت قدر المضاف إلى أن التبعية في القضاء فقط فليس المراد أنها تقضى بعده جماعة بل تقضى
 قبله تعاضدها (قوله لا بعده في الأصح) وقبل تقضى بعد الزوال تعاضدا لا تقضى مفردة إجماعا كما في الكافي
 إسماعيل (قوله لو ردد الظهر) وهو ما روي أنه صلى الله عليه وسلم فضاء مع القرض عند أدائه التعريض بعد
 ارتفاع الشمس كما روى مسلم في حديث طويل والتعريض نزول المسافر آخر الليل كما ذكره في القريب إسماعيل
 (قوله في الوقت الممهل) هو ما ليس وقت فريضة وهو ما بعد طلوع الشمس إلى الزوال وليس عندنا وقت مهمل
 سواء على الصحيح وقبل منه ما بين بلوغ الظل منه إلى التلحين (قوله بخلاف القياس) متعلق بورد أو قضائها
 فانهم وقد ذلك لأن القضاء يخص بالواجب لانه كما سجد كره في الباب الا في فعل الواجب بعده وقت فلا يقضى
 غيره الا يسمى وهو قد دل على قضاة سنة الظهر فقلناه وكذا ما روي من عائشة في سنة الظهر كما يأتي ولذا نقول
 لا تقضى سنة الظهر بعد الوقت فيسبق ما وراء ذلك على عدم كافي الفتح (قوله وكذا الجمعة) أي حكم الأربع
 قبل الجمعة كالأربع قبل الظهر كما يقضى جهر وظاهره أنه لم يرد في الجهر متفولا لصريحه وقد ذكره القسستاني
 لكن لم يعمد إلى أحد من كراه السراج الخائف أن هذا مقتضى ما في المتن وغيرها لكن قال في روضة العلماء أنها
 تسقط لما روي أنه عليه الصلاة والسلام قال إذا خرج الإمام فلا صلاة الا المكتوبة اه روي في هذا
 الاستدلال نظر لأنه لا يحمل على أنها لا تقضى بعد خروجه لاعتبارها بالكتبة ولا تقضى بعد الفراغ من
 المكتوبة والازم أن لا تقضى سنة الظهر أيضا فانه ورد في حديث مسلم وغيره إذا أتممت الصلاة فلا صلاة الا
 المكتوبة ثم قد يستدل للفرق بينهما في أن القياس في السن عدم القضاء كما مر وقد استدل القاضي خان
 قضاء سنة الظهر بما من عائشة رضي الله تعالى عنها أن التي صلى الله عليه وسلم كان إذا فاتته الأربع قبل
 الظهر فضاء عن بعده فيكون قضاؤها ثابت بالحدث على خلاف القياس كفي سنة الظهر كما صرح به في الفتح
 فالقول بفضاء سنة الجمعة يحتاج إلى دليل خاص وعليه قسميص المتن على سنة الظهر دليل على أن سنة الجمعة
 ليست كذلك فتأمل (قوله فانه أن خاف فوت ركعة الخ) بيان لوجه الضالفة بين سنة الظهر وسنة الظهر
 ومنهم من أنه يأتي بها وإن أتمت الصلاة إذا علم أنه لم يدركها الركعة الأولى بعد أن لا يكون مخالفا لمصالح
 بلحائل كما مر ويشكل عليه ما تقدم في أوقات الصلاة من كراهة التطوع عند الأقامة للمكتوبة لكن قلنا هناك
 من عند مكتوب يخص كراهة المذكورة بأقامة صلاة الجمعة والفرق أن النفل عنده لا يخلو غالبا
 من مخالطة الصفوف لكثرة الزمام بخلاف غيرها من المكتوبات (قوله على أنها سنة) أي اتفاقا
 ومعاني الغالبية وغيرها من أنها تفضل عنده سنة عندهما فهو من تصريف المصنفين لأن المذكور في المسئلة
 الاختلاف في تقديمها أو تأخيرها والاتفاق على قضاها وهو اتفاق على وقوعها سنة كما حقه في الفتح وتبعه
 في الجهر والنهر وشرح التنية (قوله في وقت) فلا تقضى بعده لا يعلو ولا ينعقد بخلاف سنة الظهر وظاهر الجهر

(ولا يضيءها الا بطريق التسمية)
 (ل) قضاء (قوله قبل الزوال
 لا بعده) في الأصح لو ردد الظهر
 قضاء في الوقت الممهل بخلاف
 القياس فغيره عليه لا يقاس
 (بخلاف سنة الظهر) وكذا
 الجمعة (قوله) أن خاف فوت ركعة
 يتركها أو يتركها (ثم يأتي بها) على
 أنها سنة (في وقت) أي الظهر

الاتفاق على ذلك لكن صرح في الهداية بان في غنائها بعد الوقت تعاقبوا في اختلاف المشايخ ولذا قال
 في النيران ما في الصبر وهو واجب الشيخ اسما على بانه بناء على الاصح (قوله عند محمد) وعند أبي يوسف بعده
 كذا في الجامع الصغير الحسبي وفي المنظومة وشروحا الخلاف على العكس وفي غاية البيان يحتمل أن يكون
 عن كل من الامامين روايتان ح عن الصبر (قوله وبه يفتي) أقول وعليه المتن لكن روح في الفتق تقدم
 الركنين قال في الامداد وفي فتاوى العتبات أنه اختار وفي ميسر شيخ الاسلام أنه الاصح لم يثبت عاينه أنه
 عليه الصلاة والسلام كان اذا فاتته الاربع قبل الظهر صلي بعد الركعتين وهو قول أبي حنيفة وكذا في جامع
 قاضي خان اه والحديث قال الترمذي حسن غريب فنع (قوله وأما قبل العشاء فندوب) يعني قد علم
 حكم سنة الصبر والظهر والجمعة ولم يبق من النوازل القليلة الاسنة الصبر ومن العلوم انها لا تقتضي لكرامة
 التسفل بعد صلاة العصر وكذا سنة العشاء لكن لا تقتضي لانها مندوبة أقول وفي هذا التعليل نظر لانه وهم أن
 قضاء سنة الصبر والظهر يستلزمها ولو كانت مندوبتين لا تقضاهما وليس كذلك لقضاءهما ثبت بالنص على خلاف
 القياس فيبقى ما وراء النص على العدم كما صرح به في الفتق حتى لو ورد نص في قضاء المندوب بقوله وبهذا
 ظهر لك ما في قول الامداد ان قبل العشاء مندوبة فلا مانع من غنائها بعد التي تلي العشاء اه نعم لو قضاها
 لا تكون مكروعة بل تقع فلا مستحسا لاي انما هي التي قامت عن محلها كما قال في سنة التراويح (قوله
 ولا يكون مصليا جماعة الخ) فلو حلق لايصلي الظهر جماعة لا يحسن جادرك ركعة اوركتين اتفاقا في الثلاث
 الخلاف الا في هذه المسئلة موضعها كتاب الايمان وذكرها هنا كالتوضئة لقوله بل ادرك فضلها اذ ربما يتوهم
 أن بين ادراك الفضل والجماعة لازما فاحتاج الى دفعه فأقدم في التبر (قوله من ذوات الاربع) ليس قيدا
 اذ الثاني والثالث كذلك وانما خصه بالذكر لاجل قوله وكذا امدرلك الثلاث ح (قوله ولكنه ادرك فضلها)
 أي الجماعة اتفاقا أيضا لأن من ادرك آخر التي تقدم ذكره وله الوصف لا يدرك الجماعة حيث جادرك الامام ولو
 في التشهد نهر (قوله اتفاقا) أي بين محمد وشيخه وانما خص في الهداية بمحمد بالذكر لأن عند ولادرك في
 تشهد الجمعة لم يكن مدركا للجمعة فقتضاه أن لا يدرك فضله الجماعة هنا لانه مدرلك الاقل فتدفع ذلك الوهم بذكر
 محمد كما تقدم في الفتق والصبر (قوله دين المدرلك) أي الذي ادرك اول صلاة الامام وحصل فضل تكبيرة الافتتاح
 معه فإنه أفضل من فاتته التكبيرة فضلا عن فاتته ركعة أو أكثر وقد صرح الاصوليون بان فعل المسبوق
 اداء فاصغر بخلاف المدرلك فإنه اداء كامل (قوله والاخر كاللدرلك) قال في الصبر وأما الاخر فنصر حوا
 بأن ما يقضيه بعد فراغ الامام اداء شيه بالقضاء وظاهر كلام الربيعي أنه كاللدرلك لكونه خلف الامام حكما
 ولهذا لا يقرأ فتدفع أن يبحث في بينه وحلق لا يصلح بجماعة ولو قاع مع الامام الاكثر اه قلت ويريد
 ما مر في باب الاختلاف من أنه لو أحدث الامام جدا بعد القعدة الاخيرة قصد صلاة المسبوق لا المدرلك
 وفي الاخر نصيبان وظاهر الصبر والنهر هاتان بداية الصلوات وقدمتا ما يقتضيه ايضا (قوله وكذا امدرلك الثلاث)
 ومدرلك الثنتين من الثلاث كذلك وأما مدرلك ركعتين من الثلاث فالتفاهر أنه لا خلاف فيه كافي مدرلك الركعتين
 من الرباعي (قوله وضمنه في الصبر) أي بما اتفقوا عليه في الايمان من أنه لو حلق لا يأكل هذا الرغيف لا يحسن
 الا يأكل كله فان الاكثر لا يقام مقام الكل (قوله واذا امن فوت الوقت الخ) أي بأن كان الوقت يابيا
 لا كراهة فيه كما في فتق القدير ثم اعلم أن عبارة المصنف مساوية لعبارة المذكور قال الربيعي وهو كلام يجعل يحتاج
 الى تفصيل فنقول ان التقوى على وجهين سنة مؤكدة وهي الرواتب وغيره مؤكدة وهي ما زاد عليها والمحل
 لا يتصل بما ان يؤدى القرض بجماعة ومنفردا فان كان بجماعة فإنه يصلي السن الرواتب كلها ولا يتخير فيها
 مع الاسكان لكونها مؤكدة وان كان يؤدى منفردا فكذلك الجواب في رواية وقيل يتخير الاول اسوة لانهما
 شرعت قبل القرض قطع طمع الشيطان من المحلى وبسده طبع نقصان تمكن في القرض والمنفرد أحوج
 الى ذلك النص الوارد فيها لم يفرق فيبصر على اطلاحة الا اذا خاف الفوت لا إذا اداء القرض في وقته واجب
 وأما ما زاد على السن الرواتب فيتخير المحلى فيه مطلقا اه أي سواء صلى القرض منفردا او بجماعة والتأخر
 أن المصنف لما رأى هذا الاجال في عبارة الكنز ادخلها قوله وبأن بالسنة ولو صلى منفردا قصر عما يجزئ
 فافهم (قوله مشكل بمسار) أي من أنه اذا خاف فوت ركعتي القبر مع الامام يترك سنته واذا خاف فوت

(قبل غنمه) عند محمد وبه يفتي

جوهره وأما قبل العشاء فندوب

لا يقضى أصلا (ولا يكون مصليا

جماعة) اتفاقا (من ادرك ركعة

من ذوات الاربع) لا منفردا

بعضها (لكنه ادرك فضلها)

ولو بادر ادراك التشهد اتفاقا لكن

قوابه دين المدرلك لفوات التكبيرة

الاولى والاخر كاللدرلك لكونها

مؤثقا حكا (وكذا امدرلك الثلاث)

لا يكون مصليا بجماعة (على

الظهر) وقال السرخسي

لا ذكر حكم الكل وضمنه في الصبر

(واذا امن فوت الوقت تطوع)

ما شاء (قبل القرض والاخر

بل يجرم التطوع لتفوت القرض

(وبأن بالسنة) مطلقا (ولو صلى

منفردا على الاصح) لكونها

مكملات وأما في حقه عليه

الصلاة والسلام فزيادة الدرجات

ثم قول الدرود ان فاتته الجماعة

مشكل بمسار

وكعنة من القهر ترلسته فكيف يقال انه باقى بالسنة وان فاته الجماعة وقد استشكل ذلك المصنف في المنع
وكذا صاحب التبر والشيخ اسماعيل وهو في غاية الحب فان معنى قوله وان فاته الجماعة أي أنه اذا دخل
المسجد ورأى الامام صلى وأراد أن يصلي وحده قوت الجماعة فانه يصلي السنة الزائفة لكونها مكسبة والمنفرد
أصح في ذلك وبعبارة اخرى صريحة في ذلك ونهيهما من فاته الجماعة فأراد أن يصلي القرض منفردا فهل باقى
بالسنة قال بعض مشايخنا لا باقى لها لانها انما تأتي في هذا اذا أدى القرض بالجماعة لكن الاصح أن باقى بها
وان فاته الجماعة الا اذا خاف الوقت فغنته بتركها فقههم أن المراد أنه باقى بالسنة وان لم يضمن الاثنتان
بما توفيت الجماعة في غاية الحب وأجيب منه التجبين أن التبريلاني لم يتعرض في حاشيته على الدوريلاني
هذا الاشكال هذا وقد تقررنا الخيال إلى كلام الدوريلاني بما ذكرناه من حال فافهم ذلك وكن على بصيرة منه
فان صاحب التبر والمنع قد خلطوا وخطأ في هذه المسئلة خطأ فاحشا (قوله فوق) وكذا القول بفعل الخط
فرفع الامام قبل ركوعه لا يصعد مدر كالهذه الركعة مع الامام فتح ويوجد في بعض النسخ فوقه بلا عذر
بأن امكته الركوع فوقه ولم يركع وذلك لان المسئلة فيها خلاف نرفضه اذا امكته الركوع فلم يركع ادرك
الركعة لانه ادرك الامام حينما لم يحكم القيام (قوله لان المشاركة) أي أن الاقتداء متابع على وجه المشاركة
ولم يتحقق من هذا مشاركة لاني حقيقة القيام ولا في الركوع فلم يدرك معه الركعة اذ لم يتحقق منه معنى
الاقتداء بعد بخلاف من شاركه في القيام ثم تخلف عن الركوع لتحقق معنى الاقتداء منه يتحقق بزم مفهومه
فلا يتحقق بعد بذلك بالتلف لتحقق معنى الاخر في التسرع اختفا وهو بذلك والاتق كذا في الفتح وحاصله
أن الاقتداء لا يثبت في الانتهاء على وجه يدركه الركعة مع الامام الادراك بزم من القيام أو معى حكمه
وهو الركوع لوجود المشاركة في كنهها فاذا تحقق من ذلك لا يصير النقص بعده حتى اذا ادركه في القيام
فوقه حتى يدرك الامام ورفع يديه فركع هو مع تحقيق معنى الاقتداء في الانتهاء فان ذلك حقيقة الاخر والآخر
استفاء الاخر مع أنه تحقق شرعا فافهم (قوله فأنما قبل الفراغ) المراد أنه باقى قبل متابعة الامام
فيا بعد حتى لو تابع الامام ثم قام ثم بعد فراغ امامه بقاءه مع واتركه واجب التبريد وانما بعد الفراغ لبقاءه
المسبوق فانه انما يأتي في جاسين ب بعد فراغ امامه فافهم (قوله ومعنى لم يدرك الركوع) أي في مستلذات المتن
وحاصله أنه اذا لم يدرك الركعة لعدم متابعته في الركوع او لم يركع الامام معه من قبل ركوعه لا يجوز له القطع
بما قبله بعض الجهلة لصحة شروعه ويجب عليه متابعته في السجدة وان لم يتسببه كالتواقيدي ب بعدد ركه
من الركوع وهو هو مساعد كافى البصر (قوله وان لم يتسببه) أي من الركعة التي فاته بل يلزمه الاتيان
بها ثالثة بعد الفراغ (قوله ولا تصد بتركها) أي السجدة لان وجوب الاتيان بها انما هو لوجوب
متابعة الامام لتلا يكون مخالفا له كالتيب متابعة المسبوق في التصدي وان لم تكن على ترتيب ملاته والا فها تان
السجدة تان ليستا بعض الركعة التي فاته لان السجدة لا يصح الامر بتسابع ركوع جميع ولذا اره الاتيان
بركعة ثالثة (قوله فلم يدرك الخ) الاخصر امقاط هذا والاقتضار على قوله لكنه اذا سلم الاقام قام وأق
بركعة الخ (قوله وقد ترك واجبا) وهو متابعة الامام في السجدة عند شروعه وليس المراد أنه اذا قام
بركعة ثالثة بعد سلام الامام ولم يقض السجدة أيضا يكون نارا كواجبا كايومعه مافهمه الشارع في واجبات
الصلاة بحيث ذكر ان مقتضى القواعد أنه يضمنه لان ذلك خلاف القواعد ويدل على ما قلنا عبارة الضمين
قانه قال واذا التمس فيه في السجدة ثم تابسه في بقية الصلاة فلما فرغ الامام قام وقضى ما سبق به فيجوز الصلاة
الا انه يصلي تلك الركعة التامة بسجدة بها بعد فراغ الامام وان كانت التسابعة حين شرع واجبة في تلك
السجدة اه وقد أوضحنا ذلك هنالك فارجعه (قوله مع ركوعه) أي لتحق الاقتداء بمشاركته في الانتهاء
بجزء من القيام بغيره التفت بعد كما تقرر به (قوله وكذا تفرعا) أي انتهى من متابعة الامام (قوله قد ر
القرض) الذي في الأخيرة ثلاث آيات أي قد راجع الواجب والظاهر أنه غرقه وبقي الاكتفاء بقدر القرض
كما يجتبه صاحب التبر والخير الزبني وتبعهما الشارع (قوله والاول) أي وان لم يلقه امامه فيه بان وضع
رأسه قبل أن يركع الامام اوله ولكن كان ركوع التقي قبل أن يركع الامام بمقدار القرض لا يجوز به اه ح
أي غلبه أن يركع ثانيا ولا يثبت كافي الاعداد (قوله ولو وجد المزمع الخ) اذا أدان الركوع في كلام المصنف

(ولو اتقدي اماما ركع فوقه
حتى رفع الامام رأسه لم يدرك
المزمع) (الركعة) لان المشاركة
في جزء من الركع شرطا ولم يوجد
فكون مسبو فافهم بها بعد
فراغ الامام بخلاف ما لو ادركه
في القيام ولم يركع معه فانه يصير
مدر كاتها فيكون لاحقا فافهم
بها قبل الفراغ ومعنى لم يدرك
الركوع معه قبل التسابعة
في السجدة وان لم يتسببه
ولا تصد بتركها فلم يدرك
الركعة ولم يتابعه لكنه اذا سلم
الامام فقام وأق بركعة فصلاته
ثالثة وقد ترك واجبا غير من
التبني (ولو ركع) قبل الامام
(فلقه امامه فيه مع) ركوعه
وكذا قصر على ان فرا الامام قدر
القرض (والاول) يجوز به ولو وجد
المزمع مزمين والامام في الاولى

غير بعيد بل المراد كل ركن سبقه المأموم به كافي البر (قوله من الثانية) الاولى حذف عن (قوله وقامه في الخلاصة) لم أر هذه المسئلة فيها نعم فيها ذكر في التهرقوله وذكر في الخلاصة أن المقدس لولقي بالركوع والجمود قبل امامه فاستلته على خسة اوجه حاصلها أنه امان بأن يما قبله او بعده او بالركوع معه والجمود قبله او بعده او بأن يما قبله ويذكر في كل الركعات في الاول يقضى ركعة وفي الثالث ركعتين وفي الرابع اربعاً بلا فرقة في الكل ولا شيء عليه في الثاني والثالث وفيها أيضاً المقدس اذا فرغ رأسه من السجدة قبل امامه فخلط اطال الامام فخلط الله سجدة ثانية فوجد معه ان قوى بها الاولى ولم تكن في الثانية كانت من السجدة الاولى وكذا ان قوى الثانية والمتابعة تزجها للثانية وتلقونها غيرها للصلاة وقوى الثانية لا غير كانت من الثانية اهـ وذكر المحدثي فوجهه الاولى وقد مناه موصفاً او خراب الامامة والله اعلم

«باب قضاء الفرائض»

أي في بيان أحكام قضاء الفرائض والاحكام تم كسفة القضاء وغيرها ط (قوله لم يقل المتروكات الخ) لأن في التعبير بالقوات استناد القوة اليها وفيه إشارة الى أنه لا يصنع للمكلف فيه بل هو لما لم يذرع مع خلاف المتروكات لأن فيه استناد الترتيب للمكلف ولا يثبت به رتبي وتقدم أول كتاب الصلاة الكلام في حكم جاحدا وتاركها واسلامها فاعلمها (قوله اذا تأخر) ملة للملة ط (قوله لا تزول بالقضاء) وانما زول ثم الترتيب فلا يعاقب عليها اذا قضاها واثم التأخير بقاى بحر (قوله بل بالتوبة) أي بعد القضاء أماد وفيه دلالة خبرنا لم تتم التوبة منه لأن من شروطها الاطلاع عن المعصية كالا يفتي فافهم (قوله اول الجنب) شامل على أن المهور منه بكفر الكفار وسأني غمها في الجنب أن شأنا الله تعالى ط (قوله ومن المذنب) أي لجواز تأخير الوتيرة عن وقها وأما قضاء الفرائض فيموزنا خبره للسعي على الصيال كما ذكره المصنف (قوله العذر) كما اذا خاف السفر من السوس واطلاق الطريق جازله أن يؤخر الوتيرة لأنه بعد بحر عن الوالوجة قلت هذا حيث لم يمكنه فعلها أصلاً أمالو كان را كانه على الى الدية ولو هاروا وبكذ الوكان يمكنه صلاتها قاعداً الى غير المقلة وكان يجب لقوامه واستقبل براه العذر على بمقدار كاسر حواه (قوله وخوف العقاب الخ) وكذا خوف الله اذا خرج رأسه وما ذكره من انها لا يجوز لها تأخير الصلاة وتضع قضاها مستأقضى في ذلك عند عدم الخوف عليه كما لا يخفى (قوله يوم الخندق) وذلك أن المشركين شغلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أربع صلوات يوم الخندق حتى ذهب من الليل ما شأنا الله تعالى فأمر بل لا تأخذ ثم أقام صلى الله عليه وسلم أياماً في المعصر ثم أقام صلى الله عليه وسلم في المغرب ثم أقام صلى الله عليه وسلم في الفشاء ح من فزع التقدير (قوله ثم الاداء افضل الواجب الخ) اعلم انهم صرحوا بأن الاداء والقضاء من أقسام المأمورية والامر قد يراد به لقلته ابعى ما ترك من عانة أو م وقد يراد به الصفة كالتحرر الصلاة وهي عند الجمهور حقة في الطلب الجازم بما ذكر في غيره وأما قلته الامر فقد اختلوا فيه أيضاً والتحقق وهو مذهب الجمهور وأنه حقة في الطلب الجازم اواراجع فأخلاق قلته ٩ م ر على الصفة المستعملة في الوجوب والتدب حقة فالتدب مأمورية حقة وان كان استعمال الصيغة فيه مجازاً وهذا الاعتبار يكون المتدب ادا وقضاء لكن لما كان القضاء خاصاً ما كان مضروباً والتقل لا يضمن بالتدب انخص القضاء بالواجب ومنه ما شرع فيه من التقل فأفسده فاه صار بالشروع واجبا يقضى بهذا أظهر أن الاداء يشمل الواجب والمندوب والقضاء يقتصر بالواجب ولهذا عذرهما صدر الشرعة بأن الاداء تسليم عين الثابت بالامر والقضاء تسليم مثل الواجب به والمزايا الثابت بالامر ما عليه ثبوته بالامر فشمس التقل لأمانت وجوبه ولم يشد بالوقت ليم اداء غير الموقت كذا الزكاة والامانات والمذورات وقام تحقيق ذلك في التلويح وبهذا التقرير ظهر أن تعريف الشارع للاداء تحالفاً للتحقق (قوله في وقته) أي سواء كان ذلك الوقت الصبر أو غيره بحر ولما كان قوله فعل الواجب يقتضى أن لا يكون ادا الا اذا وقع كل الواجب في الوقت مع أن وقوع التعرصة فيه كاف أبعه بقوة وبالصرحة فقط بالوقت يكون ادا مقوله بالصرحة متعلق بكون الواجب السببية والباء في قوله بالوقت بمعنى في ولو قال ثم الاداء استداء ففصل الواجب في وقته كافي للصراصة في هذا الجمله اهـ ح وما ذكر من أنه بالصرحة يكون ادا مقوله ما جاز به في التقرير وذكرنا وجهه المشهور عند الحنفية ثم قل من حيث أن ما في الوقت ادا والباقي قضاء وذكر ط عن الشارع

لم يتميزه سجدة عن الثانية وعلمه في الخلاصة

«باب قضاء الفرائض»

لم يقل المتروكات طنا المسلم خيراً اذا تأخر بلا عذر كبيرة لا تزول بالقضاء بل بالتوبة اول الجنب من الصدر الصد وخوف العقاب موت الولد لأنه عليه السلام أخرها يوم الخندق ثم الاداء فعل الواجب في وقته وبالصرحة فقط بالوقت يكون ادا مقوله وبركة عند الشافعي

مطلب

في أن الامر يكون بمعنى الفضا وبمعنى الصيغة وفي تعريف الاداء والقضاء

مطلب
في تعريف الاعادة

في شرحه على المتن ثلاثة أقوال فراجع (قوله ولا اعادة فعل مثله) أي مثل الواجب ويدخل فيه الفعل بعد الشروع به كما مر (قوله في وقته) الأولى إسقاطه لأنه خارج الوقت يكون اعادة أيضا بدليل قوله وأما بعده فتدبر أي تعاد باقوته غير القصد زاد في الصبر وعدم صحة الشروع يعني وغير عدم صحة الشروع وترك الشرح لأنه أراد بالقصد ما هو الأعم من أن تكون منقذة ثم قصد أول منقذة أصلا ومنه قول الكثر في القصد اتمامه وجعل بامرته ح ثم علم أن ما ذكرنا في تعريف الاعادة هو ما مني عليه في الضرر وذكرنا شرحه أن القصد بالوقت قول البعض والآخر الميزان الاعادة على عرف الشرع أي بان يشمل الفعل الأول على مئة الكمال بأن وجب على المكلف فعل موصوف بصفة الكمال فإذا على وجه التقصان وهو نقصان فاحترى يجب عليه الاعادة وهو إتيان مثل الأول ذات مع صفته الكمال اه قاله فيد أن ما يدخل خارج الوقت يكون اعادة أيضا كما قال صاحب الكشف وأن الاعادة لا يخرج عن أحد قسمي الأداء أو القضاء اه أقول لكن صريح كلام الشيخ أن كل الذين في شرحه على أصول فخر الإسلام البردوي عدم قصد ما بالوقت ويكون النخل غير القصد وبأنه قد تكون خارجة عن التقسيم لأنه عزها بانها فعل ماضل أولا مع شرب من النخل ثانياً قال إن كانت واجبة بأن وقع الأول فاسد أهله في الأداء والقضاء وان لم تكن واجبة بأن وقع الأول فالله الأخلاص فلا تدخل في هذا التقسيم لا يتقدم الواجب وهي ليست واجبة وبالأول يخرج عن العهدة وإن كان على وجه الكراهة على الأصح فالفعل الثاني بمنزلة الخبر كالجبريد جوده السهو اه (قوله لتقولهم الخ) هذا التعديل على أدق قولهم ذلك لا يشدان ما كان فاسدا لا يبعد ولا أن الاعادة محتمة بالوقت بل صرح بعد ما بانها بعد الوقت اعادة أيضا على أن ظاهر قولهم تعاد وجوب الاعادة في الوقت بعده فالتناسب ماضل في الصريح جعل قولهم ذلك نقضا للتعريف حيث قد في التعريف بالوقت مع أن قولهم وجوب الاعادة مطلق قلت ويؤيده ما تقدمناه من شرح الضرر وعن شرح أصول البردوي من التصريح بوقوعها بعد الوقت (قوله أي وجوبا في الوقت الخ) لم أدر من صرح به ذلك فحصل سوى صاحب الصريح استنبطه من كلام القصة حيث ذكر في القصة عن الورى أنه إذا لم يتم ركوعه ولا سجوده يؤمر بالاعادة في الوقت لا بعده ثم ذكر من الترجاه أنه أن الاعادة الأولى في الحالف اه قال في العرض على القول لا وجوب بعد الوقت فالجواب أن من ترك واجبا من واجباتها أو ارتكب مكرها فغير مجازسه وجوبا أن يصد في الوقت فإن خرج إثم ولا يجب عليه التقصان بعده فلو فصل فهو أفضل اه أقول ما في القصة مبنى على اختلاف في أن الاعادة واجبة أولا وقتما عن شرح أصول البردوي التصريح بانها إذا كانت نخل غير القصد لا تكون واجبة وعن الميزان التصريح بوجوبها وقال في المعراج وفي جامع الفرائض في قول في ثوب فيه صورة بكرهه فوجب الاعادة قال أبو البركات هذا هو الحكم في كل صلاة أدت مع الكراهة وفي المبسوط ما يدل على الأولوية والاستحباب فإنه ذكر أن القومة شعور كن هذه ما قدر كمالا لا يشد والأولى الاعادة اه وقال في شرح الضرر وهل تكون الاعادة واجبة فصرح غير واحد من شراح أصول فخر الإسلام بانها ليست واجبة وأنه بالأول يخرج عن العهدة وإن كان على وجه الكراهة على الأصح وأن الثاني بمنزلة الخبر لا الوجه الواجب كما أشار إليه في الهداية وصرح به الشيخ في شرح المنار وهو موافق لما عن السرخسي وأبي اليسر من ترك الاعتدال تنزه الاعادة زاد أبو اليسر ويكون الفرض هو الثاني وقال شيخنا المصنف يعني ابن الهمام لا اشكال في وجوب الاعادة أذهو الحكم في كل صلاة أدت مع كراهة التعزم ويكون جارا للأول لأن الفرض لا يتركز وجهه الثاني يقتضي عدم سقوطه بالأول وفيه أنه لا زام ترك الركن لا الواجب الآن قال المراد أن ذلك امتناع من الله تعالى أن يتعيب الكمال وإن تأخر عن الفرض لم يلحق بمعصيته أنه سيوقعه انتهى ومن هذا يظهر أن ما ذكرنا من أن الله تعالى لا يعاقب لعدم سقوطه بالأول وفيه الأداء والقضاء وإن قلنا الثاني فهي أحدهما اه أقول تلخص من هذا كله أن الأربعة وجوب الاعادة وقد علمت بانها عند البعض خاصة بالوقت وهو ما مني عليه في الضرر وعليه فوجوبها في الوقت ولا ينعى بعده اعادة وعليه يجعل ما من من القصة عن الورى وأما على القول بانها تكون في الوقت وبعد ما تقدمناه من شرح الضرر وشرح البردوي فإنها تتصكون واجبة في الوقت وبعد أيضا على القول بوجوبها أو أيا على القول باستحبابها فهي التي هو المرجح تكون مستحبة فيها وعليه يجعل ما من من القصة عن الترجاه ولما كونها

والاعادة فعل مثله في وقته نخل
غير القصد لتقولهم كل صلاة
أدت مع كراهة التعزم تعاد
أي وجوبا في الوقت وأما بعده
فتدبر

واجبة في الوقت مندوبة بعده كما فيه في البروتجة الشارح فلا دليل عليه وقد نقل الخبر المثل في حاشية
 البصر من خط الصلاة المقدس أن ما ذكره في الصريح يجب أن لا يقتضيه إطلاق قولهم كل صلاة أذيت
 مع الكراهة قبلها إلا إعادة اه قلت أي لأنه يشمل وجوبها في الوقت ويحده أي بما على أن الإعادة لا تقتض
 بالوقت وظاهر ما قدمناه من شرح الضرر ترجيحه وقد علمت أيضا ترجيح القول بالوجوب فيكون المرجح وجوب
 الإعادة في الوقت ويحده ويشير إليه ما قدمناه من الميزان من قوله يجب عليه الإعادة وهو بيان مثل الأول إذا
 مع صفة الكمال أي كمال ما قصه منها وذلك من وجوب الاتيان بها كاملة في الوقت ويحده كما مر هذا حدث
 كان التقصان بكراهة فحرم لما في مكروهات الصلاة من فسخ التقدير أن الحق الفصل بين كون تلك الكراهة
 كراهة تحريم فوجب الإعادة وتزجيه فتسحب اه أي تسحب في الوقت ويحده أيضا (تنبيه) يؤخذ من لفظ
 الإعادة من تعريضها بما مر أنه ينوي بالثانية الفرض لأن ما فصل أولا هو الفرض فإعادة فعله ثانيا ما على
 القول بأن الفرض يسقط بالثانية فظاهر وأما على القول بالاعتراض المقصود من تكرارها ما يجب تصان
 الأولى فالاول فرض ناقص والثانية فرض كامل مثل الأولى ذاتها مع زيادة وصف الكمال ولو كانت الثانية
 فلا يلزم أن يجب القراءة في ركعها الأربع وأن لا تشرع الجاسة فيها ولا يذكروه ولا يلزم من كونها فرضا عدم
 سقوط الفرض بالاولى لأن المراد أنها تكون فرضا بعد الوقوع أما قبله فالفرض هو الأولى وحاشية وقد أحكم
 بضرورة الأولى على عدم الإعادة وله نتائج كسلام من عليه سجود السهو وجره خروج ما عوقفا وكساد
 الوقت مع ذكر القاسية كما سبقت وكسوتها الحكم بضرورة المغرب في طريق المزدلفة على عدم إعادة تأجيل
 التبرؤ بعد الظهور لتوفيق بين القولين وأن اختلاف بينهما لفظي لأن القائل أيضا بأن الفرض هو الثانية أراد به
 بعد الوقوع والزم الحكم بطلان الأولى بتركها ليس بركن ولا شرط كما مر من الفتح وزعم أيضا أنه يلزمه الترتيب
 في الثانية لوئذ كراهية والغالب على القول أنه لا يقول بذلك أحد وتقدر ذلك القراءة في الصلاة فإن الفرض
 منهاية والثلاث واجبة والرائد مسدداً والاعتراض لا يوجب ذلك أو يوجب ذلك في الصلاة فإن الفرض
 يقع الكل فرضاً وكذلك أطال القيام والركوع والسجود هذه أجزاؤه ما تترتب من فتح الملك الوهاب فاعتبه
 فأنه من مفردات هذا الكتاب وأما على ما علم الصواب (قوله والقضاء فعل الواجب الخ) وقبل فعل مثله
 بناء على المرجوح من أنه يجب بسبب جسد لا بما يجب به الأداء ونعمه في الصلوات الأصول (قوله)
 وإطلاقه الخ أي كافي قول المصنف الآتي وقضاء الفرض والواجب والسنة الخ وقول المصنف الآتي
 قبل الظاهر في وقت قبل شفعه وكتبت هذا إطلاق القضاء على الحج بعد فساد مجاز أذنين في وقت بصير
 بخروجه قضاء كافي البر وقت مندوبه كونه النفل لا يسي قضاؤه وإنما قلناه أنه ما عوربه حقيقة كما هو قول
 الجمهور وأنه يسي أداء حقيقة كما إذا أتى بالأربع قبل الظهور أما إذا أتى بها بعد ففي قضاء أذنين أنه ليس
 وقضاءه كان وقت الظهور فأنهم (قوله أداء قضاء) الواو يعني أو ما علة الظهور في مثل ثلاث صور ما إذا كان
 الكل قضاء والبعض قضاء والبعض أداء والكل أداء كالتصا مع الوتر ط ودخل فيه الجمعة فإن الترتيب بينها
 وبين سائر الصلوات لازم فلوئذ كراهة ليس للغير بصلها ولو كان الإمام مضطربا ساجدا عن شرح الطحاوي
 (قوله يفتي الجواز فرضه) المراد الجواز الحصة لا الخلق وأما أن المراد بلان الفرض العملي الذي هو أقوى
 قسمي الواجب وهو من أدم من سجد فرضا كسجد التسمية وشرطا كالسجود واجبا كالركوع كما هو في الصبر
 (قوله لغير المشهور من نام من صلاة) تمام الحديث أو نسبها ثم يذكرها أو هو يصل مع الإمام فليصل التي
 هو فيها لم يفتي التي تذكرها ثم ليسد التي على مع الإمام ح عن الدرود كراهة في الفتح باستلاف في بعض
 أنفاله مع بيان من خرجه والاختلاف في موضعين بعض رواه وفي رفعه ووقفه وذكر أن دعوى كونه مشهورا
 مردودة لاختلاف في رفعه فضلا عن شهرته وأما على ذلك والذي حط عليه كلامه المثل من حيث الدليل أي قول
 الشافعي باستصحاب الترتيب ورد عليه في شرح المنية والبرهان بما خصه فراح اقتضى فراجه أن شئت (قوله)
 وقضاء الفرض الخ) أو قد تم ذلك أو البلب أو عرو عن التبريع الآتي لكان أنسب وأيضاً قوله والمسنون وهم
 العموم كالفرض والواجب وليس كذلك فلو قال وما يقضي من السنن لرفع هذا الوهم وعلى قلت وأورد
 عليه الوتر فإنه عند حمانته وقضاءه واجب في ظاهر الرواية لكن يجب أن نأخذ كلامه مبني على قول الإمام

والقضاء فعل الواجب بعده وقت
 وإطلاقه على غير الواجب
 كافي قبل الظهور مجاز (الترتيب
 بين الفروض الخمسة والوتر أداء
 وقضاء لازم) يفتي الجواز فرضه
 لتبريد المشهور من نام من صلاة
 وبه ثبت الفرض العملي (وقضاء
 الفرض

صاحب المذهب (قوله والواجب) كالتذكرة والمخوف عليه لو ضاء النفل الذي أخذه ط (قوله وقت القضاء) أي لصحة فيها وإن كان القضاء على القروا للعدو ط وصياني (قوله الاثلاثة المحبة) وهي المخلوع والاستسار والقرب ح وهي محل لتفعل الذي شرع به فيها ثم أخذه ط (قوله كالمزج أي في أوقات الصلاة (قوله غير محسوس) أي بل يفسد فسادا موقرا كاباني (قوله من تذكر) أي في الصلاة أو قبلها (قوله لوجوبه) أي الوقت عنده أي عند الامام يعني أنه فرض على عنده (قوله اذا ضاق الوقت) أي من القنات والوقتة أما القنات بعضها مع بعض فليس لها وقت مخصوص حتى يقال يسقط ترتيبها بفسخه ط ولولم يكنه اداء الوقتة الامع التصف في قصر القراءة والافعال رب ويشتعل على ما يجوز به الصلاة يخرج من المبنى وفي القمع ويشتعل الشيق عند الشروع حتى لو شرع في الوقتة مع تذكر القناتة وأطال حتى ضاق لا يجوز إلا أن يقطعها ثم يشرع فيها ولو شرع ناسبا والمسته بها لها قد كره عند حقه جازت اه (قوله المسحوب) أي الذي لا كراهة فيه ثم ساقى وقيل أصل الوقت ونسبه الجاهلي إلى الشنن والاولى إلى مجدو الظاهر أنه أسخر من وقت تقدر النفس في العصر اذ بعد القول بسقوط القريب اذ لم تأخير ظهر الشنن او المغرب مثلا من أول وقتها ثم رأيت الزهلي خسر الخلاف بالعصر وهذا قال في البصر وظهر ثمرة مما لو تذكر الظهور على أنه لو صلا مع قبل التفرغ وقع العصر ابعده فيه فعل الاول يصل العصر ثم الظهور عند الغروب وعلى الثاني يصل الظهور ثم العصر واختار الثاني قاضي خان في شرح الحامد وفي المبسوط ان اكثر مشايخنا على أنه قول علي ثلثة الوقتة وصح في المخط الاول وجهه في الظهور بما في المتن من أنه اذا افتتح العصر في وقتها ثم اجزئت النفس ثم تذكر الظهور مضى في العصر قال فهذا نص على اعتبار الوقت المسحوب اه قال في البصر فخذ القطع اختلاف المشايخ لان المسئلة حيث تذكر في ظاهر الرواية وثبت فدواية أخرى تعين العصر اليها اه أقول في هذا الترجع ظروبه ما في شرح الجامع الصغير لقاضي خان حيث قال انما وضع المسئلة في العصر لمعرفة آخر الوقت فخذنا آخر في حكم القريب فرب النفس وفي حكم جواز تأخير العصر تقدر النفس وعلى قول الحسن آخر وقت العصر عند تقدر النفس فخذ لو لم يكن من اداء الصلاة قبل التفرغ من القريب والافلا ومنه ناذا تفك من اداء الظهور قبل التفرغ وقع العصر ابعده بعد التفرغ بزمه القريب ولو لم يكن اداء الصلاة قبل الغروب لكن لا يمكن الفراغ من الظهور قبل التفرغ لا بزمه القريب لان ما بعد التفرغ ليس وقتا لاداء شيء من الصلوات الاصغر يومه اه ملخصا وبه علم أن ما في المتن لا خلاف فيه لانه لما ذكرنا الظهور بعد الصلاة لا يمكنه صلاته فيه فلذا لم تقدر العصر وان كان اقتضاها قبل التفرغ لان العبرة بوقت التذكر كقدر ما قدمناه آخضا عن القمع فيما لو أطال الصلاة ثم تذكر القناتة عند ضيق الوقت وعلى أيضا أن المسئلة ليست مبنية على اختلاف المشايخ بل على اختلاف الرواية فاعتبار أصل الوقت هو قول اقتنا الثلثة كالمزج من المبسوط وأن عليه اكثر المشايخ وهو مقتضى إطلاق المتن ولذا بزمه بعبه النفس الامام قاضي خان بلفظ عنده نا فاقضى أنه المذهب ولذا نسب القول الاسترالي الحسن ثم صرح في شرح المثنة والزهلي بأنه رواية عن مجدو عليه يحصل ما مر من الجاهلي وقدمر أنه لو تذكر القير عند خطبة الجمعة يصلح مع أن الصلاة تحتد مكروهة بل في التنازلية أنه يصلح عندهما وإن خاف فوت الجمعة مع الامام ثم يصل الظهور وقال مجدو على الجمعة ثم يقضى القير ثم يحصلات الجمعة عذرا في ترك الترتيب ومجدو عذرنا فكذلك هنا اه وقد ذكر في التنازلية عبارة المخط وليس فيها التصحيح الذي ذكره في البصر فاذا ينبغي اعتداده ما عليه اكثر المشايخ من أن الاعتبار أصل الوقت عند علي ثلثة الوقتة واذا علم (قوله حقة) غير نسبة ضاق أي ضاق في نفس الامر لا ظاهرا وبأن محترقه في قوة خلق من عليه العشاء الخ (قوله اذا ليس من الحكمة الخ) تحليل لقوة فلا يلزم الترتيب اذا ضاق الوقت لكنه انما يتأهب اعتبار أصل الوقت ويمكن أن يجاب بأن عندها تعوت الوقتة عن وقتها المسحوب ح ولا يفتي أن هذا لا يسمى تقويتا بل هو تقليل ذكر المشايخ لما هو المذهب كالمزج اه (قوله ولولم يسع الوقت كل القنات) صورته عليه العشاء والوتر مثلا ثم لم يصل القير حتى في من الوقت ما يسع الوتر مثلا وفرض الصبح فقط ولا يسع الصلوات الثلاث فظاهر كلامهم جميع أنه لا يجوز صلاة الصبح ما لم يصل الوتر وصح في المبنى أن الامع جواز الوقتة ح عن البصر لكن قال الرقي الذي

والواجب والسنن فرض وواجب
وسنة) قد شرع مرتب وجميع
أوقات العصر وقت القضاء الا
الثلاثة المحبة كالمزج (فلم يجز)
تخرج على الزوم (بل من تذكر
أنه لم يوتر) لوجوبه عنده (الا)
استثناء من القزوم فلا يلزم
الترتيب (اذا ضاق الوقت)
المسحوب حقيقة اذ ليس من
الحكمة تغير الوقتة لتداول
القناتة ولولم يسع الوقت كل
القنات فلا يصح جواز الوقتة
بجميع

أما في الجنب الأصح أنه لا تجوز الوقتية اه قلت واجبت الجنبى فرأيت فيه مثل ما عزمنا إليه في البر وكذا
قال القهستاني جازت الوقتية على الصحيح (قوله بذكرها إلى الطلوع) يعني بعد ما يتأخر أو الشا وهذا
إذا كان في كل مرة ظن أن الوقت لا يسعها ثم ظهر فيه مع أنه أن يظهر بعد اعادة من الاعادات حتى حقت
فبعد الوقتية ثم يصل الفاتنة وان ظهر بعد اعادة أنه يسعها ملى الفاتنة ثم الوقتية كما في القبح (قوله
أوليت الفاتنة) مصلوف على قوله ضيق الوقت وفيه أن فرض الكلام حين تذكر أنه لم يوزن فكان ينبغي
للمصنف حذف التذكير وحاصله أنه يسقط الترتيب إذا نسي الفاتنة وصلى ما هو مرتب عليهم وبقية أوقات
أخرى وكذا يسقط نسيان إحدى الوقتين كالوصلى الوقتين ناسيا أنه لم يصل الفاتنة ثم صلاها لا بعد الوتر
لقولهم أنه وصل الفاتنة بلا وضوء والوتر والسنة بعد العشاء والسنة لا الوتر لأنه إذا ناسيا أن العشاء
في ذمته فسقط الترتيب فأقدمه ح قلت ونظمه أيضا ما في البر من المصطفى صلى الله عليه وسلم في قوله أنه صلى الله عليه وسلم
بلا وضوء بعد الظهر فقط لأنه غزاة الناسي (قوله أنه عذر) أي لأن النسيان عذر مما لا يسقط التكليف
لأنه ليس في وضعه بحر (قوله أوقات تست) يعني لا يلزم الترتيب بين الفاتنة والوقتية ولا بين الفوات
إذا كانت الفوات ستا كذا في التبرأ ما بين الوقتين كالوتر والعشاء فلا يسقط الترتيب بهذا المسقط كما لا يخفى
ح وأطلق المتفضل ما إذا كانت حقة أو حكا كافي القهستاني والأمداد ومثال الحكمة ما إذا ارتل
غرضاً وصلى بعده خمس صلوات ذكر أنه قال انبسط قد فسد امرؤ فقام كاسياً في القربة فأنته حقيقة وحكا
والخبرة الموقوفة فأنته حكا فقط وذكر في القبح والبر أنه لو ترل ثلاث صلوات مثلاً الظهر من يوم والعصر من يوم
والغروب من يوم ولا يدري أيها إلى قبل يجب الترتيب بين التروكات وصلها سماعاً بأن يصل الظهر ثم العصر
ثم الظهر لا احتمال أن يكون ماصلاً أو لا هو لا خرق فيه ثم يصل المغرب ثم الظهر ثم العصر ثم الظهر لا احتمال
كون المغرب أو لا قد ماصلاً أو لا قبل يسقط الترتيب بينهما فملى ثلاثاً فقط وهو المعتبر لأن إيجاب الترتيب
فيها يلزم منه أن تصير الفوات سبع معني أنه يسقط بست خالص أو إلى أنه لمصا وقامه هناك والشرع لا يلى
في هذه المسئلة رسالة (قوله اعتقاده) خرج الفرض العلى وهو الوتر فإن الترتيب منه وبين غيره وإن كان
غرضاً لكنه لا يجب مع الفوات اه ح أي لأنه لا تفصل به الكثرة القضية للسقوط لأنه من تمام وظيفة
اليوم واليلة والكثرة لا تفصل إلا بالزيادة عليها من حيث الأوقات ومن حيث الساعات ولا مدخل للوتر في
ذلك امداد (قوله لا دخوله في حد التكرار الخ) لأنه يكون واحداً من القروض مكرراً فيصلى أن يكون سبعا
للتفتيش بسقوط الترتيب الواجب بينها وبين نفسها وبينها وبين غيرها دوراً ولو وجب الترتيب حينئذ لأخفى إلى
الحرج (قوله بجزء) متعلق بقات (قوله على الأصح) استخذه عما يحسنه الزيلعي من أن المعتبر كون
التخلف بعد الفاتنة ستة أوقات لا ست صلوات فلو كانت صلاة وذكرها بعد شهر صلى بعدها وقتية ذكر الفاتنة
إجرائاً على اعتبار الأوقات لأن التخلف فيها كما ذكر من ست أوقات فسقط الترتيب أي مع جهة الصلوات التي
ينبغيها لسقوط الترتيب فيها بالنسيان وعلى اعتبار الصلوات لا تحيزه لأن الفاتنة واحدة ولا يسقط الترتيب
الأخفوت ست صلوات وصرح في المصنف بأنه ظاهر الرواية وصحبه في الكافي وهو الموافق لما في المتن وبه انضج
ما يحسنه الزيلعي وغيره وقامه في البر والمعتبر به أيضاً ما روى عن محمد بن عمار من اعتبار دخول وقت السادسة وعاق
الحراج من اعتبار دخول وقت السابعة كما أوضحه في البر (قوله ولو متفرقة) أي يسقط الترتيب بصورة
القوات ستاً ولو كانت متفرقة كالوتر صلاة صبح ثلاث من سنة أو يوم وصل ما بينها ناسياً الفوات (قوله أو قد ع
على المصنف الخ) كالوتر صلاة شهر نسائاً قبل على الصلاة ثم تركه فأنته حادثة فإن الوقتية جازت مع ذكر
الفاتنة الحادثة لا نسائاً ما إلى الفوات الحديثة وهي كثيرة فلم يجب الترتيب وقال بعضهم أن المسقط الفوات
الحديثة لا القديمة ويجعل الماضي كأن لم يكن زياداً من أنها من الصلوات فلا تجوز الوقتية مع ذكرها وصحبه
الصدرا الشهيد وفي النصيب وعلم الفتوى وذكر في الجنبى أن الأول أصح وفي الكافي والحراج وعلم الفتوى
مقتد اخلف التحصيص والفتوى كما رأيت والعمل بما وافق الحلاق المتن وأبى بحر (قوله أوليت فلتا معتبرا
الخ) هذا مسقط رابع ذكره الزيلعي "بحر من به في الدرر وجعل في البر لمحقاً بالنسيان وقال أنه ليس مسقطاً بما
كأنهم ثم قال وقد ذكر شارح الهداية أن فساد الصلاة إن كان قوماً كعدم الطهارة استتبع الصلاة التي بعده

وفيه ظن من طه العشاء ضيق
وقت المغرب فصلها وفيه مع
يكررها إلى الطلوع وقصره
الآخر (أوليت الفاتنة) لأنه
عذر (أوقات تست اعتقادية)
لدخلها في حد التكرار
المقتضى للحرج (بحر روح وقت
السادسة) على الأصح ولو
متفرقة أو قد ع على المصنف
مضى اختلاف الرجوع إلى إطلاق
المتن بحر (أوليت فلتا معتبرا)
أي يسقط لزوم الترتيب أيضاً
بالفتن المعتبرين على الظهر فذكر
لعله المعتبر فله

فإذا قضى الفجر ثم صلى العصر
 إذا كان الظهر جازا العصر إذا
 فاته عليه في ظنه حال أداء
 العصر وهو ظن معتبر لأنه مجتهد
 فيه وفي الجنب في جعل فرضية
 الترتيب يلحق بالناسي واختاره
 جماعة من أئمة بخاري وعليه
 يخرج ما في القنية صبي يبلغ وقت
 العصر صلى الظهر مع تذكره
 جاز ولا يلزم الترتيب بهذا العذر
 (ولا يعود لزوم الترتيب بعد
 سقوطه بغيرها) أي الفوات
 (يعود الفوات إلى الفقه بسبب
 القضاء) ليعملها على المحدثين
 الساطع لا يعود (وكذا لا يعود)
 الترتيب (بعد سقوطه بياق
 المسقطات) السابقة من التسان
 والضيق حتى لو خرج الوقت في
 خلال الوقتية لا تسقط وهو مؤد
 هو الأصح مجتبي لكن في النهر
 والسراج عن الدرية لو سقط
 للتسان والضيق ثم تذكره السراج
 الوقت يعود أنفاها وهو في
 الاشتباه في بيان الساطع لا يعود
 عليهم

وان كان ضعفا كعدم الترتيب فلا وقروا عليه فربما أحد هما لوصلي الظهر بلا طهارة ثم صلى العصر إذا كرأها
 أعاد العصر لأن فساد الظهر قري فأوجب فساد العصر وان نلن عدم وجوب الترتيب تأنيها لوصلي هذه
 الظهر بعد هذه العصر ولم يعد العصر حتى صلى المغرب إذا كرأها فالغروب محبة إذا نلن عدم وجوب الترتيب
 لأن فساد العصر ضعف لقول بعض الأئمة بعدمه فلا يستتبع فساد المغرب وذلك لأنه لا يمتنع أن يكون
 يلزمه إعادة صلاة إذا كرأها الفاتنة أن كانت الفاتنة يجب إعادة الصلاة بالاجماع والأقلاق أن يرى أن ذلك يجزئه
 اه قال في الفتح ويؤخذ من هذا أن مجرد كون المحل مجتهدا فيه لا يستلزم اعتبار الظن فيه من الجاهل
 بل إن كان المجتهد فيه استدلاء لا يستلزم النان وإن كان مجتهدا في الترتيب واستتبعه اعتبر ذلك الزيادة
 الضعف فساد العصر هو المجتهد فيه استدلاء وفساد المغرب بسبب ذلك فاعتبر اه أي اعتبر فيه الظن
 من الجاهل وفيه تصريح بأن محل اعتبار هذا الظن وعدمه في الجاهل لا العالم بالوجوب الترتيب وقامه
 في التبر هذا وقد عترض في البر ما من من القرين بأن المحل لا يتناول ما أن يكون حنيفا فلا عبرة برأيه الخالف
 لمذهب امامه فيزعمه الغرب أيضا وشافيا فلا يلزمه الصرا أيضا وأما ما فلا مذهب بل مذهب مذهب معتبه
 فان استثنى حنيفا أعاد هما أو شافيا لا يعد هما وان لم يستثن أحد أو صلا في الحصة على مذهب مجتهد
 لا إعادة عليه اه ولا يمتنع أنه بحث في المنقول فان ما من من شرح الهداية من حكم القرين مذكورا يضاف
 شرح الجامع الصغير لا ماضى خان وذكر في الذخيرة أنه مروي عن محمد وعزاه في التناثرانية إلى الأصل وقد
 تبع الشرنبلالي صاحب الصلح قال ان موضوع المسئلة في طاعتي بل يقد مجتهدا ولم يستثن فقيها فصلاته
 محبة لمصادفها مجتهدا أهأما لو كان حنيفا فلا عبرة بنظره الخالف لمذهب امامه الخ وفيه نظر لأن في حنث
 بين العصر والمغرب لمصادفة كل منهما الحصة على مذهب الشافعي بل هو مجمل على طاعتي استثنى حنيفا وألزم
 التبع على مذهب أبي حنيفة معتقدا حصة وقد جعل هذا الحكم ثم ذكر ذلك ولذا قال في التبر ما مضاه ان قول
 الجرحية برأيه الخالف الخ منعه لأن امامه قد اعتبره وأما حقه منه الترتيب بطله عدم وجوبه فإذا كان
 جاهلا ذلك ثم حل لا يلزمه إعادة المغرب ولو استثنى حنيفا فاعتد بالعادة لا تصح قتر اه (قوله جازا العصر)
 أي أن كان يظن أنه يجزئه كما مر وأما قوله لعله من التعليل بعده (قوله لانه) أي جواز العصر مجتهدا في يتي
 على المجتهد فيه استدلاء وهو جواز الظهر عند الشافعي كما مر تقريره عن الفتح (قوله وفي الجنب الخ) ليس هذا
 مستقلا خامسا لما حل من أن الظن السابق انما يعتبر من الجاهل بل انما حل كلام المجتبي يشتر إلى ما قد مضاه
 عن الحر من أن الظن المتعبر ليس مسقطا راجا لانه ملحق بالتسان وانما المسقطات هي الثلاث التي اقصر
 عليها اصحاب المتون فانهم (قوله وعليه يخرج ما في القنية) انما حكم على الصبي بذلك لأن الغالب عليه الجهول
 كافي التبر ح قلت لكن في هذا التصريح خفاء فان التبر فاته بالاجماع فكيف يلزمه الترتيب اعتبارا لجهوله
 مع أنها تعتبر المسئلة الأولى السابقة فته قوله وأظن ظنا معتبرا والظاهر أنه مبني على القول باعتبار نلن
 الجاهل مطلقا كإياديه قريبا (قوله بكثير) متعلق بقوله وقوله يعود الفوات متعلق بقوله ولا يعود
 وقوله بالقتضاء متعلق بقوله يعود الفوات إلى الفقه ط (قوله بسبب القضاء لبعضها) كما ذكرنا في رجل صلاة
 شهر ثلاثا فهاها الصلاة ثم صلى الوقتية إذا كرأها فاجبا محبة هج مجر وقد مضاه البعض لانه لو قضى
 الكل عاد الترتيب عند الكل كما في التمهاتية (قوله على المعتقد) هو أصح الروايتين وصحبه أيضا في الكافي
 وأما وفي المراج وغيره وعليه الفتوى وقيل يعود الترتيب واختاره في الهداية وردة في الكافي والتدين
 وأما في في البر (قوله لأن الساطع لا يعود) وأما إذا قضى الكل فالظاهر أنه يلزمه ترتيب جديد فلا يقال
 أنه عاد تأمل (قوله مجتبي) عبارة كافي البر ولو سقط الترتيب لفيق الوقت ثم خرج الوقت لا يعود على الأصح
 حتى لو خرج في خلال الوقتية لا تصد على الأصح وهو مؤد على الأصح ولا تأمل وكذا الوقت مع التسان
 ثم تذكر لا يعود اه باختصار (قوله من الدرية) اقتصر على بعض اسم الكتاب لا اختصارا فان أحقه معراج
 الدرية وهو شرح الهداية للكاكي وكثيرا ما يطلقون عليه لفظ المراج (قوله عليهم) الصبر أن الخلاف
 لتفتي في ضيق الوقت فان ما في المجتبى مصرح بأن عدم العود فيها إذا خرج الوقت وما في الدرية مصرح بأن
 العود فيها إذا انسح الوقت أي ظهر أن فيه معة تلا مائة بينهما وكذا في التذكر بعد التسان فان ما في المجتبى

محمول على ما إذا تكرر بعد القراغ من الصلاة بدليل أنهم اتفقوا في المسائل الاثني عشرية على أنه لو تكرر كراته وهو يسلي فإن كان قبل التعود قد التزمه بدلت أضافاً وإن كان بعده قبل السلام بطلت عنده لا عندها وما في الداراية محمول على ما إذا تكرر قبل الفراغ منها كذا أفاده ح ثم قال وفي الصحيحين حين الوقت ليس بمدة حقيقة وإنما عُدَّتْ الوقتية عند البعض من الجمع فيها لقولهم عام ثناء الترتيب كما صرح به في البحر من التبيين ويخبر أن يقال مثل ذلك في التسيان فلي هذا الوسط الترتيب بين فائنة ووقتية لصيق وقت وأوسيان في قضا بعد تلك الوقتية (قوله أصل الصلاة) سمع فيه التهور والصواب وصف الصلاة قال في البحر وقتية بسداد الفرضية فإنه لا يحل الصلاة عند أي حصة وأبي يوسف وجهها ما اقتضاه وعند محمد رجه الله تعالى يحل لأن الضرعية عقدت لفرض فإذا بطلت الضرعية بطلت الضرعية أصلاً ولهما أنها عقدت لاصل الصلاة ووصف الضرعية فليكن من ضرورة بطلان الوصف بطلان الأصل كذا في النهاية وقائمه تظهر في انتقاض الطهارة بالتحقة كذا في النهاية ١٥ ح (قوله عند أبي حنيفة) وأما عندهما فالصدايات (قوله سواء من وجوب الترتيب أولاً) خلافاً لما في شرح المجمع من انه يجب من أنه لا يرد ما صلاهما إذا كان عند الحمل أن الترتيب ليس بواجب والأعمال الكل فقد نص في البحر على ضعفه وذكر في الفتح أن تعليق قول الامام يقطع بما لا يلحق وأن تكرر في التهور لا يقال هذا الخلف لما تقدم من أن الترتيب يسقط بالظن المعتبر وأن الجاهل بغير الناسي لا يقول ان ما هنا من ترك الصلاة ثم صلى بعدها خطأ إذا كان المترك تركه فقلته عدم وجوب الترتيب هنا غير معتبر لأنه انما يعتبر إذا كان انقضاء ضعفاً كما صرح في شرح الهداية وفتح القدير فافهم (قوله فإن كثرت أي الصلاة التي صلاها تاركها) الترتيب بأن صلاها قبل قضاء الصلاة ذاك الهاء وهذا الترتيب ليس بان قوله موقوف بوصفه أنه إذا قضا صلاة ولو تركها كما صلى بعدها وقتية وهوذا كرت تلك الصلاة فقد تفت الوقتية فساداً موقوفاً على قضاء تلك الصلاة فإن خالفها قبل أن يسلي بعدها نجس صلاته صار الفساداً وانقلب الملوأ التي صلاها قبل قضاء المقتضى فتلاوان لم ينعها حتى خرج وقت الخامسة وصارت الفوائد مع الثالثة ستاً انقلبت جميعاً لأنه ظهرت كثرة ما دخلت في حد التكرار المقتضى للترتيب وبين وجه ذلك في البحر وغيره ط و قد ساد أداء النجسة كرافة في كل مرة تتركها سقط التسيان ولو تكرر في البعض ونسي في البعض يعتبر المذكر كونه فإن بلغ نجاسته وانظر لما نسي فيه لما قلنا (قوله وصارت القوائت) أي المحكمة وفي نسخة النواصي الموقوفة (قوله يخرج وقت الخامسة الخ) اعلم أن المذكر كونه عانة الكتب كاليسوط والهداية والمكا في التبيين وغيرها أن صحة الكل موقوفة على اداء ست صلوات بعد المتركه واذي في البحر أنه خطأ وحقق في دفع القدير أن النجسة موقوفة على دخول وقت السادسة لا على اداها واضطره في التهور بأن دخول وقت السادسة بعد المتركه غير شرط بل المعتبر خروج وقت الخامسة لأنه بذلك تصير القوائت ستاً كما صرح به في معراج الداراية مع بيان أن ما ذكر في عانة الكتب من اداء السادسة انما هو تصير القوائت ستاً سابقين لا لكونه شرطاً للنجسة وذكر في ذلك العلامة الشربلاني في الامداد عن المراجع أيضاً وجميع الروايات وانتشارها في السلفاء وقاضي خان وحاصل ذلك كله ما نلناه الشارح رحمه الله تعالى هذا وفي التهور من المراجع كان ينبغي أنه لو أدى الخامسة ثم نسي المتركه قبل خروج وقتها أن لا تصد المؤذات بل تصح لوقوعها غير جائزة وبها تنصير القوائت ستاً والجواب منع كونها فائنة ما بقي الوقت إذا احتال الاداء على وجه الصحة فأنه ١٥ (قوله بعد طلوع الشمس) أي من غير توقف على دخول وقت السادسة وهي الظاهر خلافاً لما في الفتح ولا على أدائها خلافاً لما هو به ظاهر ما في عانة الكتب (قوله بأن لم تصر ستاً) أي بأن قضى الصلاة قبل خروج وقت الخامسة (قوله وفيها يقال الخ) هذا ذكر في المبسوط وهو مسمى على ما مشى عليه كسامة الكتب من اشتراط اداء السادسة فهذه السادسة إذا أداها صحت النجسة التي قبلها هي صلاة تعميم نجاستها والصلاة إذا أضافها قبل اداء السادسة فقد تفت النجسة التي قبلها فهذه صلاة أخرى تصد نجاستها على اعتبار خروج وقت الخامسة كما مشى عليه الشارح فالجميع والحمد لله واحد وهو في الفائنة فإذا أضافها بعد صلاة الخامسة قبل خروج وقتها انقضت النجس التي قبلها وإذا أخرج الوقت ولم يقض صحت النجس أي تحقق بها النجس والافالصحة حقيقة هو كثرة القوائت بخروج وقت الخامسة فافهم (قوله وعليه

(وقاد) أصل (الصلاة بمركلة)

الترتيب موقوف عند أبي حنيفة سواء ظن وجوب الترتيب أولاً (فإن كثرت وصارت القوائت مع الفائنة ستاً ظهر صحتها) بخروج وقت الخامسة التي هي السادسة القوائت لا دخول وقت السادسة غير شرط لأنه لو تكرر في يوم وأدى باقي صلواته انقلبت جميعاً بعد طلوع الشمس (والا) بأن لم تصر ستاً (لا) تظهر صحتها بل تصير ثلثاً وفيها يقال صلاة تعميم نجاستها أخرى تصد نجاستها (ولومات وعليه صلوات فائنة وأوصى بالكفارة

بالله المتقي - قد ماتنا لا نعرف الماع اكل من ريع مذبذب كضارست صلوات لكل يوم وليست تخومد
ونك ولكل شهر اربعون قد - وذلك نصف فرارة ولكل سنة تسعة عشر الف يستقرض قبتها ويضعها
للمقدور ثم يتوجه بها منه ويسلمها منه ثم الهية ثم يدفعها لذلك التقير او لغيره آخره هكذا في كل مرة كفاية
ستوان استقرض اكر من ذلك يسقط بقدومه وبعد ذلك بعد اذ دور لكفاية الصيام ثم للاضحية ثم للايمان لكن
لا بد في كفارة الايمان من عشرة مساكين ولا يصح ان يدفعه لواحد اكر من نصف صاع في يوم للنفس على
المدد فيها بخلاف كفارة الصلاة فانه يجوز ان يعطى فيه صلوات لواحد كما يأتي وظاهر كلامهم اه لو كان عليه زكاة
لا تسقط عنه بدون وصية لتعليمهم لعدم وجوبها بدون وصية باشرط النية فيها لانه عبادة فلا يقضى فيها
من الفعل حقيقة او حكا بان يوصى بانها فلا يقوم الوارث مقاضة في ذلك ثم رأت في صوم السراج
التصريح بجواز تبرع الوارث بانها وعليه فلا بأس بادارة الوارث ثم في دفعه بعد تمام ذلك كله ان يتصدق
على الفقراء بشئ من ذلك المال او بما اوصى به الميت ان كان اوصى (قوله لم يجز) الظاهر انه يضم اليه
من الاجزاء يعني ان الصلاة لا تسقط عن الميت بذلك وكذا الصوم نعم لو صام اوصى ويصل فواب ذلك لمست مع
لانه يصح ان يجعل ثواب عمله لغيره وهذا كما سألني في باب الحج من القبر ان شاء الله تعالى (قوله لانه قبل
النبية) لانه عبادة مركبة من البدن والمال فان العبادة ثلاثة انواع حاله بدينه ومركبة منها فاعادة
المالية كزكاة تصح فيها النيابة حاله الجهر والقدرة والبدن كصلاة والصوم لا تصح فيها النيابة مطلقا والمركبة
منها كالحج ان كان فضلا تصح فيه النيابة مطلقا وان كان فرائدا لا تصح الا عند الجهر اذ ان الميت كما سألني
بنيانه في الحج من القبر ان شاء الله تعالى (قوله لم يجز) هذا مما يؤولين حكاها في التثنية بدون ترجيح
وظاهر الصبر اعتقاد والاول منها انه يجوز كما يجوز في صدقة الفطر (قوله جاز) أي بخلاف كفارة اليمين
والظواهر والاضمار تثنائية (قوله ولو فدى عن صلاته في مرضه لا يصح) في التثنية من الثقة سئل
الحسن بن علي عن الفدية عن الصلاة في مرض الموت هل يجوز فقال لا وسئل ابو يوسف عن الشيخ القاسم
هل يقب عليه الفدية عن الصلوات كما يقب عليه عن الصوم ووحى فقال لا اه وفي التثنية والافدية
في الصلاة حاله النيابة بخلاف الصوم اه اقول روجه ذلك ان النص انما ورد في الشيخ القاسم انه يفتر ويضدى
في حياته حتى ان المريض او المسافر اذا اضطر يلزمه القضاء اذا ادرك اما ما أخرنا والافدية عليه فان ادرك
ولم يصح يلزمه الوصية بالفدية بماله قدره اما قاله ومقتضاه ان غير الشيخ القاسم ليس له ان يضدى عن صومه
في حياته لعدم النص ومثله الصلاة ولعل وجهه انه مطالب بالقضاء اذا قدر ولا فدية عليه الا يتحقق الجهر عنه
بالموت فهو صومها بخلاف الشيخ القاسم فانه يتحقق جهر بموت من اداء الصوم وقضاه ففدى في حياته
ولا يتحقق جهر عن الصلاة لانه يصلي بماله ولو موصاراهه فان عجز عن ذلك سقط عنه اذا كثر ولا يلزمه
قضاؤها اذا قدر كما سألني في باب صلاة المريض وما تيسر فظاهر ان قول الشارح بخلاف الصوم أي فان له
ان يضدى عنه في حياته خاص بالشيخ القاسم تأمل (قوله ويجوز تأخير الفوات) أي الكثرة المسقطه
لترتيب (قوله لم يدر السلي) الاضافة للسان ط أي فبشي وقضى ما قدر بعد فراغه ثم رأت ان تنه (قوله
وفي الحواشي) اعم مما قبله أي ما يحتاجه لنفسه من جلب نفع ودفع ضرر وأما الفصل فقال في المنعرات
الاشتغال بقضاء الفوات اولى وأهم من التوافل الاقتراف المرفوضة وصلاة الغنى وصلاة التسليم والصلاة التي
رويت فيها الاخبار اه ط أي كصلاة المصدوا الاربع قبل العصر والست بعد المغرب (قوله وبعدة التلاوة)
أي في خارج الصلاة اما فيها فعل القور وفي الحديث من باب سجود التلاوة عن شرح الزايد ادا هذه السجدة
في الصلاة على القور ويصعد خارجا عنده أي يوسف وعند محمد على التراخي وكذا الخلاف في قضاء الصلاة
والصوم والكفارة والتذورات المطلقه والاكث والنج وسائر الواجبات وعن أبي حنيفة روايتان وقيل قضاء
الصلاة على التراخي انما قالوا لاصح عكسه اه (قوله والتذورات المطلق) اما المعين وقت فيجب ادا قور وقته
ان كان معاقرا وعرقه يكون قضاء ط (قوله وشرح الحلواني) قال في الصريح بذلك ذكر الولوجي من
الصوم ان قضاء الصوم على التراخي وقضاء الصلاة على القور لا يعتد اه (قوله بالميل) للاحكام التبرية
كوجوب صوم وصلاة بزكاة (قوله المنة) أي هناك أي في دار الحرب (قوله بالميل) فاذا بلغته في دار

(ولو ضاع او وثقه بأمره لم يجز)
لانها عبادة دينية (بخلاف الحج)
لانه قبل النبوة ولو أدى للضعف
أقل من نصف صاع لم يجز ولو
أعطاه الكل جاز ولو فدى عن
صلاته في مرضه لا يصح بخلاف
الصوم (وبجوز تأخير الفوات)
وان وجبت على القور (لاعتد
السلي على الصلوات وفي الحواشي)
على الاصح (وبعدة التلاوة
والنذر المطلق وقضاء رمضان
وموسم وشيخ الحلواني) كذا في
الجنبي (وبعد بالميل حربي)
المنة ومكث مدة فلا قضاء عليه
لاق الخطاب انما يلزم بالميل

الحرب رجل واحد فعليه قضاء ما تركه بعده متدهما وهو إحدى الروايتين عن الإمام وفي رواية الحسن عنه
لا يلزمه حتى يجبره رجلان عدلان أو رجل واحد إن كان وأما الحد الفني المبسوط أنها شرط عندهما
وروي أبو جعفر في غريب الرواية أنها شرط عندهما حتى إذا اشترى رجل فاسق أو بصي أو امرأ أو عبد
فإن الصلاة تنزيه تاركها (قوله أو دليل) أي دليل العلم وهو الكون في دار الإسلام لا اشتراط الفرائض
فيها إن علم فيها بزمه قضاء ما ترك (قوله زمني) منصوب ظرف لقوله فإنه ح والغير بالردة المفهومة من قوله
مرتبة (قوله ولا ما قبلها) عطف على ما قبله وأعاد التأكيد كما كيد النبي وعلى هذا يصير المعنى ولا يصيد ما أقامه
عليها بدليل العطف المذكور لأنه مقابل للمحطوف عليه وبدليل قوله الأصلح لأن معناه إذا أقام عليها بضمه
ولو كان المعنى أنه لا يقضى ما قبله قبله الكان حتى التصير أن يقول وأقبلها عطف على زمنها الأصلح فيه قوله فإنه
ونظاف مسأبة في باب المرتبة وقته في الصبر هناك من الخاتمة بقوله إذا كان على المرتبة قضاء صلوات وصامات
تركها في الإسلام ثم أسلم قال حسن الأشعث الحلواني عليه قضاء ما ترك في الإسلام لأن ترك الصيام والصلاة
معصية والمصيبة تبقى بعد الردة اه فافهم (قوله الأصلح) لأن وقته العمر فلا يجب بالردة ثم أدرك وقته
مسأله بزمه (قوله لأنه بالردة الخ) تعطيل للمتن وقوله الأصلح أي فإن الكافر الأصلي إذا أسلم لا يلزمه قضاء
ما قبله من كفره لعدم خطاب الكفار بالشرائع عندنا كما في فتح القدر بل يلزمه ما أدرك وقته بعد الإسلام
والحج وقته باقي فليزمه كما يلزمه إذا صلا أسلم وفيه كذا في المرتبة (قوله وهذا) أي لكونه كالكافر الأصلي
(قوله لأنه حط) أي بطل والأحسن حفظه بالوإو على قوله ولا يكون عليه ثمانية لزوم الأعادة تأمل (قوله
ونظاف الشافعي) أي حيث قال لا يلزم الأعادة لأن أحباط العمل مطلق في الآية تأملت على الردة (قوله
قلنا الخ) حاصل الجواب أن قوله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه ففتنوه كفرا فإن لم يتوب وتلى حبط أعمالهم
في الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون فقه در كل من أحدهما الردة والآخر الموت عليها أي
الاستمرار عليها إلى الموت وكذا من لكل جزء على القبول والتشر المرب فاحباط الأعمال جزاء الردة
وأنخلود في النار جزاء الموت عليها دليل أنه في الآية الأولى علق حبط العمل على مجزء الكفر بما آمن به ومنه
قوله تعالى ولو أشرركم بحبائطهم ما كانوا يعلمون (تنبيه) مقتضى كون حبط العمل في الدنيا والآخرة جزاء
الردة وإن لم يمت عليها عندنا لأنه لو أسلم لا تعود حسنة ولا كان جزاء لها والموت عليها ما كما بقوله الشافعي
رحمته الله تعالى وفي العروة والبر من باب المرتبة عن التنازلية معزاة إلى التمسك لوزن المرتبة قال أبو علي وأبو
هاشم من أصحابنا تعود حسنة وقال أبو قاسم الكشي لا تعود ونحن نقول أنه لا يعود ما بطل من ثوابه ولكن
تعود طاعته المتقدمة مؤثرة في الثواب بعد اه ولعل معنى كونها مؤثرة في الثواب بعد أن الله تعالى يشبه
عليها ثوابا جديدا بعد رجوعه إلى الإسلام غير الثواب الذي بطل أو أن الثواب يحصى إلى الأبد أجداه وعدم
مطالبته بضعها ثانيا وان حكمنا بطلانها لأن ذلك فضل من الله تعالى تأمل وبقي هل يسطر بإسلامه ما قبله
من العاصي قبل الردة مقتضى ما تقدمناه من الخاتمة أنها لا ينقطع وهو قول كثير من المحققين وعند الصائفة
يسقط ما قبله القسائي في باب المرتبة وهو الظاهر لحديث الإسلام بسبب ما قبله وهو بمعمو بعمل إسلام
المرتبة لكن ينبغي عدم الخلاف في لزوم قضاء ما ترك في الإسلام وانما الخلاف في سقوط اتم تأخير والمحل
في الدين الذي من حقوق العباد وسأقي تحققة هناك إن شاء الله تعالى (قوله بعد صلاة العشاء) مصدر
مضاف إلى المفعول أي بعد أن صلى العشاء (قوله لزمه قضاءها) لأنها وقعت نافذة لما احتتم في وقتها صارت
فرضا عليه لا الردة لا ينسحب الخطاب فيلزمه قضاءها في المختار ولذا لو امتنع قبل التبرز به أعادتها أصح
كما تقدمت أدلى كتاب الصلاة من التلخيص وفي التلخيص حكي من محمد بن الحسن أنه جاء إلى الإمام أقر
احتلامه فقال ما تقول في غلام احتلم في الليل بعد ما صلى العشاء هل يصيد ما حال ثم تقدم محمد إلى رواية المحدث
وأعادها هي أو لم يوجدها (كالأشعري) مرتبة ما قبله منها) ولا ما قبلها
الأصلح لأنه بالردة يصير الكافر
الأصلي (وهذا) (بازم بأعادة
عرض) إذا تم (ارتد عقبه وناب)
أي أسلم (في الوقت) لأنه حط
بالردة قال تعالى ومن يرتدد
عن الدين ففتنوه كفرا وهو كافر
قلنا أفادت علمين وجزأين أحباط
العمل وأنخلود في النار فاحباط
الردة وأنخلود بالموت عليه أليقظ
(فروج) صبي احتلم بعد صلاة
العشاء واستيقظ بعد التبرز به
قضاءها وصلى في مرضه بالتيمم
والإيعاء ما قبله في صحنه مع
ولا يصيد لمع وكثرت القوائ

أودله ولم يوجدها (كالأشعري)
مرتبة ما قبله منها) ولا ما قبلها
الأصلح لأنه بالردة يصير الكافر
الأصلي (وهذا) (بازم بأعادة
عرض) إذا تم (ارتد عقبه وناب)
أي أسلم (في الوقت) لأنه حط
بالردة قال تعالى ومن يرتدد
عن الدين ففتنوه كفرا وهو كافر
قلنا أفادت علمين وجزأين أحباط
العمل وأنخلود في النار فاحباط
الردة وأنخلود بالموت عليه أليقظ
(فروج) صبي احتلم بعد صلاة
العشاء واستيقظ بعد التبرز به
قضاءها وصلى في مرضه بالتيمم
والإيعاء ما قبله في صحنه مع
ولا يصيد لمع وكثرت القوائ

مطلب
إذا أسلم المرتد هل تعود حسنة أم لا

النجس والجمعة والسبت فاذا اغتسلوا باليمن التعيين لأن غير النجس مثلاً غير الجمعة فان أراد غسل الايام
يقول اقول بغير ثلاثاته اذا صلاه يصير ما يليه اقول لا ويقول آخر بغير فان ما يليه يصير آخر ولا يضره عكس القريب
لسقوطه بكثرة القنات وقيل لا يضره التعيين أيضاً كافي صوم أيام من رمضان واحد ومشي عليه المصنف
في مسائل شتى آخر الكتاب سيما الكثرة وصحة التهنيتي من التنية لكن استشكل في الاشياء وقال انه
مخالف لما ذكره اصحابنا كفاشي خان وغيره والاصح الاشتراط اه قلت وكذا صحه في المثلث هناك وهو الاحرط
وهو يرم في الفتح كما قد تقدم في بحث التنية ويرى به هنا صاحب الدرر أيضاً (قوله لومن رمضان) لأن كل رمضان
سبب له صوم فصار كل شهر من يومين بخلاف صوم يومين من رمضان واحد فصيح وان لم يكن القضاء من اليوم
الاول والثاني منه (قوله ويبنى الخ) تقدم في باب الاذان أنه بكرة قضاء القنات في المسجد وعلى الشارع
بما هنا من أن التأخير موصلة فلا يظهرها وظاهره أن المنع هو القضاء مع الاطلاع عليه سواء كان في المسجد
أو غيره كما تقدم في المنع في الظاهر ان يبنى هنا للوجوب وان الكراهة تحرمة لأن أظهار المحصة مصونة
لحديث العصمين كل أنقى معاني الاجباهرين وان من الجهازان يعمل الرجل بالليل علام يصح وقد ستر الله
فيقول علمت البارحة كذا وكذا وقد بان بستره وبصره يكشف ستر الله عنه والله تعالى أعلم

«باب سجود السهو»

(قوله من اضافة الحكم الى سببه) قال في العناية رعي الاصل في الاضافات لأن الاضافة للاختصاص والقوام
اختصاص المسبب بالسبب اه لكن فيه أن السجود ليس حكماً بل هو متعلق والحكم هنا للوجوب واجب
بأنه على تقدير مضاف أى وجوب سجود السهو تأتلف (قوله اولاد بالقنات) أى قرنه بها على طريق
التعيين وقادماً بالياء والافهم من الولي بمعنى القرب والقرابة كافي القاموس فعندى الى القول الثاني
بحسن لآبائه يقال اوليت زيداً من عمرو أى قرنته منه (قوله لانه لا صلاح ماقات) أى ما تارك من الواجبات
في محل كان قضاء القنات لا صلاح ماقات وقته فبطل بعده (قوله وهو) أى السهو (قوله واحد عند
الفقهاء) خبره وهو ما عطف عليه أى معنى هذه الثلاثة واحد عند الفقهاء وذكر ذلك الشافعي في البحر
عن الضرير لافرق في الفقه بين التسبب والسهو وهو عدم استحضار الشيء في وقت الحاجة قال الرمي «في جمع
الجوامع السهو الغفلة عن المعلوم فينبهه بأدنى شيء والتسبب زوال المعلوم وقال الحكماء السهو زوال
الصورة عن المدركة مع بقائها في الحافظة والتسبب زوالها عنها مع احتفاظها بها في سبب جديد
(قوله والتلق الخ) سألته أن ما يضطر بالبال ولا يصل الى حد اليقين حتى يسمى طلاقاً ولا تواتر جهتها حتى يسمى
شكاً بل ترجعت فيه احداً على الاخرى فالمرجوسة وهم والراجحة قلن زاد الزمان بلا جرم فهو غلبة
القلن (قوله يجب) أى السهو الا كسبائه في قوله بترك واجب سهواً ح وذكر في المحط عن القدوري
أنه سنة وظاهر الزاوية للوجوب وصحة في الهداية وغيره لانه بغير نقصان يمكن في الصلاة فيجب كالماء في الحج
ورشه الا حربه في الاحاديث المحصنة والمواظبة عليه وظاهر كلامهم أنه لو لم يجد يأثم بترك الواجب ولترك
سجود السهو بحر وفيه تقابل يأثم بترك الجاهل بتركه اذا لم يعلم على الساهی ثم هو في صورة العمد ظاهر وينبغي
أن يرتفع هذا الاثم باعدائها (قوله بسد سلام) متعلق بمحذوف حال من فاعل يجب لا يجب لما يأتي
من أنه لو وجد قبل السلام ذكره تنجزاً ثم يصح تعلقه بيب بالظن ان تقيد السلام بالواحد لما يأتي من أنه بعد
التسليتين يقطع السجود (قوله واحد) هذا قول الجمهور ومنهم شيخ الاسلام وغيره الاسلام وقال في الكفاي أنه
الصواب وعلمه الجمهور والله أشاؤ في الاصل اه الآن يختار غير الاسلام كونه تلقاء وجهه من غير اغراف
وتسل بأقوال التسليتين وهو اختيار ثلث ائمة وصدر الاسلام أشي غير الاسلام وصحة في الهداية والظهيرية
والنقد والتسابع كذا في شرح التنية قال في البحر وعزاء أى الثاني في البدائع الى عاقبتهم فقد تعارض النقل
عن الجمهور اه (قوله من يمينه) استزاعها اختار غير الاسلام من اصحاب القول الاول كاعلمته وفي الحلة
اختار الكرخي وغير الاسلام وشيخ الاسلام وصاحب الايضاح أن يسل تسليمة واحدة ونص في المحط على
أنه الاصر بوقى الكفاي على أنه الصواب قال غير الاسلام وبنى على هذا أن لا يضر في هذا السلام يعني
فيكون سلامة مرة واحدة تلقاء وجهه وغيره من أهل هذا القول على أنه يسل مرة واحدة من يمينه خاصة اه

قوى اول ظهر عليه أو آثره
وكذا الصوم لومن رمضان هو
الاصح وينبغي أن لا يطلق غيره
على قضاءه لأن التأخير موصلة
فلا يظهرها

«باب سجود السهو»

من اضافة الحكم الى سببه وأولاه
بالقنات لانه لا صلاح ماقات
وهو والتسبب والتسبب احدهند
القضاء والتلق الطرف الرابع
والوهم الطرف المبرجوح (يجب
له بعد سلام واحد) عن يمينه فقط

قوله زوالها عنها مع احتفاظها
بها لا ينفق بما قبله زوالها عنها
مع اى زوال الصورة عن المدركة
والحافضة مع تأتلف اه محصنة

لأنه المجهود ويحصل التطيل وهو
الاعمح جرع من الجنبى وعليه
لأنه يتلغى سقط عنه الصدور
ولو قد قبل السلام جازوه
تنزهوا وعندما تلت فيه في النقصان
وبعد في الزيادة فبعثه انصاف
بالنقصان والبال بالزيادة
واجب أيضا (فتشهد وسلام) لأن
سجود السهو يرفع التشهد دون
الفتحة فتقرأ بها بخلاف الملية
فإنها ترفعها وكذا التلاوة على
الافتراء وبأنها الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم والمدافى
الصدور الأخيرة في المختار وقيل
فيها احتسابا (إذا كان الوقت
صالحا) فلو طغى النفس في الجهر
أو اجزئت في القضاء أو وجدته
ما يطع البناء بعد السلام سقط
عنه فخرج وفي الفتحة لو في النقل
على فرض سهاية لم يبعد

والحاصل أن المقتاتين بالسلعة الواحدة فالتون بانتم من الذين الآخر الإسلام منهم فانه يقول انها تقاسم وجهه
وهو المصنف في شروح الهداية أيضا كالمرج والفتحة (قوله لانه المجهود) تطيل لكونه من عبادة
وقوله ويحصل التطيل تطيل لكونه واحدا أو ما في وجهه قريبا (قوله جرع من الجنبى) عبادة الجهر والذى
ينبغي الاتحاد عليه تصحيح الجنبى أنه يعلم عن عبادة فقط وقد غلب في الجهر وشمه في التبرؤ غيره من هذا القول قول
ثالث شاعى أن جميع أصحاب القول الثاني فالتون بأنه يعلم تقاسم وجهه مع أن المقتات منهي بذلك هو غير
الإسلام فقط كاحلته وحسب ذلك حاجة إلى عز هذا القول إلى الجنبى حتى يرد ما قبل أن تصح الجنبى لا يوازي
ما عليه الجهر والذى هو الأكثر تخصصا والاصوب والصواب فاقهم (قوله وعليه لو أن الخ) هذا جده في الجهر
قولا راجعا واستلهم في التبرؤ أنه مفرغ على القول بالواحدة وشمه الشارح ويؤيده ما وجهه القول بالواحدة
من أن السلام الأول لشئين التطيل والفتحة والسلام الثاني لفتحة فقط أى فتحة بقية القوم لأن التطيل
لا يتكرر وهنا سقط معنى الفتحة عن السلام لأنه قطع الاحرام فكان ضم الثاني إليه مبتدأ ولو قد فاعل قطع
الاحرام قل في الحلية بعد ذلك إلى آخر الإسلام حتى أنه لا يأتي بعده بسجود السهو كما تعلق في الذخيرة
عن شيخ الإسلام موسى عليه في الكافي وغيره اه وفي المراج قال شيخ الإسلام لو سلم تسليتين لا يأتي
بسجود السهو بعد ذلك لأنه كالكلام اه قلت وعليه فيجب ترك السلعة الثانية (قوله بيان) هو ظاهر الرواية
وفي الخط وروى عن اصحابنا أنه لا يجزئه وبعده جهر (قوله فيتم الخ) أى تألف قبل انصاف النقصان
ودال بعد الدال الزيادة (قوله يرفع التشهد) أى قرأته حتى لو لم يجزئ برفع من سجود السهو صحت صلاته
ويكون نارا كالواجب وكذا يرفع السلام امداد (قوله لتقرأ بها) أى لا تألفا منه لكونها مفرضا (قوله
فإنها ترفعها) أى الفتحة والتشهد لا تألفا أقوى منها لكونها ركنا والفتحة تلزم الاركان امداد أولان الصلوة
ركن أصلى والفتحة ركن زائد كما في باب حصة الصلاة أولان الفتحة لا تتصكون الآخر الاركان وسجود
الصلوة بعد ما خرجت عن كونها آخر (قوله وكذا التلاوة) لانها آخر القرائن وهي ركن فأخذت حكمها
جهر أى تأخذ حكمها بعد سجودها وأما في فاتها واجبة حتى لو سلم وبعدها صلاته صحيحة بخلاف الصلوة
فاتها ركن أصلى من كل وجه كما سأل في قطعها فغير كذا ما لو في السورة تتذكرها في الركوع فعدا وقراها
أخذت حكم القرض والقرض أو ترضى الركوع فليزمه عادته (فتبى) ذكر في التتارخانية أن العود إلى قراءة التشهد
في الفتحة الأخيرة إذا نسيه يرفع الفتحة كالعود إلى التلاوة كذا كمال الحوائى والشرعى وذكر أن الفضل
أنه لا يرضعها وفي افتتاح الناطق أن الفتوى عليه اه (قوله إذا كان الوقت صالحا) أى لا داء نقل الصلاة
فيه (قوله أو اجزئت في القضاء) كذا في التبرؤ والعرو الذخيرة وغيرها ومفهومة أنه لو كان يؤذى العصر
فاجزئت النفس لا يسقط سجود السهو لأن ذلك الوقت صالح لاداء الصلاة نفسها فكذلك السجود سهوا بخلاف
القائمة الواجبة في كامل لكن في الاعداد من الدراية التصريح بسقوطه إذا اجزئت عقب السلام من قائمة
أو حشرة فجزأ من الكراهة وهذا يقتضى أن القضاء حاضر وقد يؤيده ما في الفتحة أوصل العصر وعليه
سهو فاضترت النفس لا يسقط السهو ثم رأيت في البدائع علل هذا بأن السجدة تغير النقصان المتكسر فخرج
يجري القضاء وقد وجبت كلمة فلا تضي بالنقصان اه تأمل (قوله ما يطع البناء) كذا محمد وعلى
مناف امداد (قوله بعد السلام) تنازع فيه كل من طلع واجزئت وسجد كما يبعد كلام الاعداد (قوله
سقط عنه) لانه بالعود إلى السجود يعود إلى حرمة الصلاة وقد فاق شرطها بطول النفس في التبرؤ وشمه
خروج وقت الجمعة والعد وصح كذا إذا وجد ما يطع البناء وأما اجسار النفس في القضاء فكذلك
وأما في الاداء فقللا يعود إلى الوقت المكروه بعد صلاة بلا كراهة تأمل في إذا سقط السجود فهل يلزمه
الاعادة لكون ما إذا تلاوة نالها بلا جبر والذى ينبغي أنه أن سقط يصح كذا جده مثلا يلزم والا فلا تأمل
(قوله وفي الفتحة الخ) أقول عبارة الفتحة برفعها لا تخرج ركعتين ومما في عليه ركعتين بسجود السهو
ولو في على القرض تلوذ وقد سها في القرض لا يسجد اه والظاهر أن الفرق هو أن بناء النقل على النقل
يسجد صلاة واحدة بخلاف بناء النقل على القرض ولذا كان البناء فيه مكروها لأن النقل صلاة أخرى غير
القرض ولا يمكن أن يكون سجود السهو لصلاة واحدة في صلاة أخرى مضبوذة وان كانت قربة القرض باقية

أخرى فلا يرضى ركوعه كما قد عناه له. وقع بعد قراءة تامة فكان في موضعه وكان عوده إلى القراءة مقروءاً مشرووعاً كما إذا عاد إلى القنوت بل أولى واقعه أعلم (قوله بعد السورة أيضاً) أي تقع القراءة مرتبة (قوله وتأخير قيام الخ) أشار إلى أن وجوب السجود ليس بخصوص الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بل لتلوا الواجب وهو تحبب التشهد للقيام فلا فاصل حتى لو سكت بزمه السهو كما قد عناه في فصل إذا أراد الشروع قال المقدسي وكما لو قرأ القرآن مناوئاً الركوع بزمه السهو مع أنه كلام الله تعالى وكما لو ذكر التشهد في القيام مع أنه واجب الله تعالى وفي المسأب أن الإمام رحمه الله رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقال كيف أوجب السهو على من صلى على النبي فقال لأنه صلى عليك سهواً فاستحسنه (قوله وفي الزبلي الخ) جزمه المصنف في منته في فصل إذا أراد الشروع وقال أنه المذهب واختاره في البرتعاقلة والخاتمة والظاهر أنه لا ينافي قول المصنف هنا بقدر ركن تأمل وقد منع القاضي الإمام أنه لا يجب عالم يسئل وعلى آل محمد وفي شرح المنية الصغير أنه قول الأكثر وهو الأصح قال غيرنا إلى فقد اختلف التصحيح كما ترى فنبني ترجيح ما قاله القاضي الإمام اه وفي التارخانية من الحاوي وعلى قوله لما لا يجب السهو ما لم يبلغ إلى تولد بعد مجيء (قوله والجهر فيما يختلف فيه للإمام الخ) في العبارة قلب وصوابها والجهر فيما يختلف لكل مصل وعكس للإمام ح وهذا ما صححه في البايع والدرومال إلى في الفتح وشرح المنية والجهر والنهر والخاتمة على خلاف ما في الهداية والزبلي وغيرهما من أن وجوب الجهر والخاتمة من خصائص الإمام دون المنفرد والحاصل أن الجهر في الجهرية لا يجب على المنفردات فهاذا الاختلاف في وجوب الاختفاء عليه في السرية وظاهر الرواية عدم الوجوب كما صرح بذلك في التارخانية عن المحيط وكذا في الخيرة وشرح الهداية كالتبعية والكفاية والعناية ومهرج الدراية وصريح جواب أن وجوب السهو عليه إذا جهر فيما يختلف رواية التوارد اه فعلى ظاهر الرواية لا سهو على المنفرد إذا جهر فيما يختلف فيه وانه هو على الإمام فقط (قوله والأصح الخ) صحه في الهداية والفتح والتبيين والمنية لأن السير من الجهر والاختفاء لا يمكن الاحتراز عنه وعن الكبير يمكن وما صحبه الصلاة كغيره أن ذلك عند آية واحدة وعندهما ثلاث آيات هداية (قوله في التبيين) أي في المشتين مسئلة الجهر والاختفاء (قوله قل أوكد) أي ولو كلفه قال التهتاني والتبادر أن يكون هذا في صورة أن ينسى أن عليه الخاتمة فيغير قصداً وأما إذا علم أن عليه الخاتمة فيغير تعيين الكلمة فليس عليه شيء اه (قوله وهو ظاهر الرواية) قال في البرعوني عدم العدل من ظاهر الرواية الذي نقله الثقات من أصحاب الفتاوى اه زاد المصنف في محله وانما عتقنا في الأول تعال هداية ولا يجب من كثير من الرجال كف يعدل من ظاهر الرواية الذي هو بمنزلة نص صاحب المذهب في ما هو كرواية الشاذ اه أقول لا يجب من كل الرجال كصاحب الهداية والزبلي وان الهامام حيث عدلوا عن ظاهر الرواية لمافيه من المخرج وصحوا الرواية الأخرى لتسهيل على الأمة تركه من ظهير ذلك قال التهتاني ويجب السهو مخالفة كل ذلك في شدة وقال في شرح المنية والصحيح ظاهر الرواية وهو التقدير بتجزيه الصلاة من شريطة لأن القليل من الجهر في موضع الخاتمة صواب أيضاً ففي حديث أبي قتادة في الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ في القنوت في الأربعين بأتم القرآن وسورتين وفي الآخرين بأتم الكتاب ويصنع الآية أحكاماً اه فنه التصريح بأن ما صحه في الهداية ظاهر الرواية أيضاً فإن ثبت ذلك فلا كلام ولا فوجبه تعصيه ما قلنا وتأيد به حديث الصحيحين وقد قد متنا في واجبات الصلاة عن شرح المنية أنه لا ينبغي أن يعدل من الدراية أي الدليل إذا وافق رواية (تم) قد صرحوا بأنه إذا جهر سهواً من الأدعية والالتفات ولو تنهداً فإنه لا يجب عليه السجود قال في الحلة ولا يعبري القول بذلك في التشهد عن تأمل اه وأقر في البرعوني وقد قد متنا في فصل القراءة الكلام على حد الجهر فراجعهم (قوله متعلق بيب) أي المذكو كرواية الباب (قوله ان بعد امامه) أمالو بسطة عن الإمام بسبب من الأصحاب بأن تكلموا أحدث متعمداً وأخرج من المسند فانه يسقط عن مقتضى الجهر والظاهر أن مقتضى يجب عليه الإعادة كالإمام أن كان السقوط جعله المحدث تقيراً نقصان بلا جرم من غير عدو تأمل (قوله لوجوب التسابعة) عليه توجبه على مقتضى بسهرامه ولأن نقصان دخل في صلاته أيضاً لا رتابها بسلة الإمام (قوله لا بسهرامه) قيل لا فائدة لقوله أصلاً وليس شيء بل هو تأكيد لتقوى الوجوب

الإمام في ذكر التسابعة بعد السورة أيضاً (وتأخير قيام إلى الثالثة زيادة على التشهد بقدر ركن) وقيل يعرف وفي الزبلي الأصح وجوبه باللهم صل على محمد (والجهر فيما يختلف فيه للإمام وعكس) لكل مصل في الأصح والأصح تقديره (يشترط تجزيه الصلاة في الفصلين) وقيل قاله خاض خان (يجب السهو) (جما) أي بالجهر والخاتمة (مطلقاً) أي قل أوكد (وهو ظاهر الرواية) واعتمد المحقق (على منفرد) متعلق بيب (ومقتد بسهرامه ان جسد امامه) لوجوب التسابعة (لا بسهرامه) أصلاً

لأن معناه لأقبل السلام لزوم مخالفة الامام ولا بعده ونزوحه من الصلاة بسلام الامام لانه سلام عديم
 لاسهو عليه كما في الخبر لكن قال في التهر لقال ان يقول لا تسلم انه يخرج منها بسلامه وقصدت خلاف فحين
 لاسهو عليه فكيف يجزى عليه السهو وحيتذ فمكنه أن يأتي بهذا الجواب اه قلت وقدم الشارح في فواقي
 الموضوع أنه لو تفقه بعد كلام الامام او سلامه عند اخذت طهارته في الاصح وقد مانتها ان تصحبه عن الترفع
 والخائبة على خلاف ما صحه في الخلاصة من عدم الفساد ولا شك أن قضا طهارته سبق على عدم خروج
 من الصلاة بسلام امامه او كلامه بما خاضع على ما صحه في الخلاصة ولذا قال في المراجيع بعد تعليل المسئلة
 بأنه يخرج بسلام الامام كذا قبل وفيه تأمل بل الاولى التمسك بما روى ابن عمر عن صلى الله عليه وسلم ليس على
 من خلف الامام سهو اه (تنبيه) قال في التهر ثم مقتضى كلامهم أنه بعد هذا الثبوت الكراهة مع تعدد الجواب
 (قوله) والمسبوق بصدع امامه قيد بالسجود لانه لا يتابعه في السلام بل بسجده معه ويشهد فاذا سلم الامام
 قام الى القضاء فان لم يكن كان عامداً فسدت والا لا بالسجود عليه ان سلم سهواً قبل الامام او معه وان سلم بعده
 زسه لكونه منفردا حيث جهر واراد بالمعية الحضارة وهو نادر الوقوع كما في شرح المنية وفيه ولو سلم على ظن
 أن عليه أن يسلم فهو سلام عديم عتق البناء (قوله) سواء كان السهو قبل الاقتداء او بعده بيان للاطلاق ومثل
 أيضا ما اذا سجد الامام واحدة ثم اقتدى به قال في البرقائه يتابعه في الاخرى ولا يقتضي الاولى كالا يقتضيها
 لو اقتدى به بعد ما سجد هما (قوله) ثم يقتضي ما فاته فلو لم يتابعه في السجود وقام الى قضاء ما سبق به فانه يصح
 في آخر صلاته استحسانا لان الصلوة عند تبطل كتمام صلاة واحدة جهر وغيره فانهم (قوله) ولو ساهى
 أي فيما يقتضيه بعد فراغ الامام يصح ثانيا لانه منفرد وفيه والمنفرد يصح لسهوه وان كان لم يصح مع الامام
 لسهوه ثم ساهوا أيضا فكتة بعد ثباته من السهون لان السجود لا يشكر روحه في شرح المنية (قوله) وكذا
 (اللاحق) أي يجب عليه السجود بسهوا امامه لانه مقتضى جبر صلاته بدليل أنه لا راء عليه فلا يصح فيها
 بنفسه جهر (قوله) لكنه يصح الخ) أي بد قضاء ما فاته ثم يصح في آخر صلاته لانه التزم متابعة الامام
 فيما اقتدى به على نحو ما يصلي الامام وانه اقتدى به في جميع الصلاة فيتابعه في جميعها على نحو ما ذى الامام
 والامام اذى الاول فالاول وحصل لسهوه في آخر صلاته فكذلك (اللاحق) واما المسبوق فقد التزم الاقتداء به
 متابعته بقدر ما هو صلاة الامام وقد اذله هذا القدر فيتابعه ثم يقرده جهر (قوله) ولو جحد مع امامه أعاده
 لانه في غيرا وانه ولا تصح صلاته لانه ما زاد الاسجدتين ولو كان مسبوقا بثلاث والحقا بركة فجد امامه
 للسهوة فانه يقتضي ركعة بلا راء لانه لاحق ويشهد بسجد السهو لان ذلك موضع سجود الامام في صلي ركعة
 بقراءة ويحذف لانها ثمانية صلاته ولو كان على العكس سجده لسهوه بعد الثالثة كذا في المحيط جهر (قوله)
 والمقيم الخ) ذكر في البر أن المقيم المقتدى بالمسافر كالمسبوق في أنه يتابع الامام في سجود السهو ثم يشتغل
 بالانعام واما اذا قام الى انتمام صلاته وبها فذكر الكرخي أنه كاللاحق فلا سجود عليه بدليل أنه لا يقرؤ ذكر
 في الاصل انه يلزمه السجود وصحبه في المذائع لانه انما اقتدى بالامام بدو صلاة الامام فاذا انقضت صار
 منفردا وانما لا يقرأ أيما يتيم لان القرائة تنقض في الاولين وقد قرأ الامام فيهما اه قال في التهر وبها عتق
 أنه كاللاحق في حق القرائة فقط اه أقول وتقدمت قبلة مسائل المسبوق واللاحق قيل باب الاستخلاف
 (قوله) ولو علب) كالوتر لا يصح ردفه اذا استتم قائما ومع قولهما يعود لانه من النفل ط (قوله) اما
 النفل فيعود الخ) جزم به في المراجيع والسرراج وعلمه ابن وهبان بأن كل شفع منه صلاة على حدة ولا يسامع على
 قول محمد بأن الفعدة الاولى منه فرض فكانت كالاخيرة وفيها يتعد وان قام وحكي في المحيط أنه خلاف ذلك
 في شرح القرائة ثلث قبل يعود وقبل الاولى خلاصة والاربع قبل الظهر كالتطوع وكذا الوتر عند محمد
 وقلمه في التهر لكن في التتارخانة عن المتأخر قبل في التطوع يعود ما لم يقيد بالسجدة والصحيح أنه لا يعود اه
 وأقره في الامداد لكن خالفه في من تأمل (قوله) ما لم يقيد بالسجدة أي يقيد الركعة التي قام اليها (قوله)
 عاد اليه) أي وجوبها جهر (قوله) ولا سهو عليه في الاصح يعني اذا أعاد قبل أن يستتم قائما وكان الى التعداد
 أقرب فانه لا سجود عليه في الاصح وعليه الاصح واختلف في الوالدية وجوب السجود واما اذا أعاد وهو
 الى القيام أقرب فعليه سجود السهو كما في نور الابصار وشرحه بلاكناية خلاف فيه وجميع اعتبار ذلك في التفرع

(والمسبوق يصح مع امامه
 مطلقا) سواء كان السهو قبل
 الاقتداء او بعده (ثم يقتضي ما فاته)
 ولو ساهى فيه بعد ثانيا (وكذا
 (اللاحق) لكنه يصح في آخر
 صلاته ولو جحد مع امامه أعاده
 والمقيم خلف المسافر كالسبوق
 وقبل كاللاحق) سماع التعداد
 الاول من القرض) ولو علبا اما
 النفل فيعود ما لم يقيد بالسجدة
 ثم ذكره عاد اليه) وتشهد ولا
 سهو عليه في الاصح

بما في الكافي ان استوى النصف الاصل وظاهره بعدم معنى فهو اقرب الى القيام وان لم يستوفى اقرب
الى التعمود ثم اعلم ان حالة القراءة تنوب عن القيام في مرض يصلي بالايما حتى لو نزل في حالة التشهد الاول
انها حالة القيام فترى ان ذكر لا يعود الى التشهد كافي الصريحين الروايتين (قوله في ظاهر المذهب الخ) مقابلة
حاشي الهداية ان مكان الى التعمود اقرب عاد ولا موطئه في الاصح ولو ان القيام اقرب فلا موطئه السهو
وهو مروى عن أبي يوسف واختاره مشايخ بخاري وأصحاب التواتر كالشافعية وغيره ومضى في نزول الايضاح على
الاول كالصنف في المواهب الرحمن وشرحه البرهان قال والصريح ما رواه ابو داود عنه على الله عليه وسلم
اذا قام الامام في الركعتين فان ذكر قبل ان يستوي قائما لم يجلس وان استوى قائما فلا يجلس ويسجد بسجد
السهو اه قلت لكن قال في المطلة انه نص فيه بعد تعين العمل به لولا حاشي ثبوته من التفرقان في سند جابر
الجليفي من علماء الشيعة جرحوه اكثر من موثقه وقال الامام ابو حنيفة فيه ما رأيت أكذب منه فلا جرم
ان قال شخصنا في التريب وانضى ضعيف انتهى فلا تقوم بالحجة به اه (قوله أي وان استقام قائما)
آفاقان لافقوله والانافية داخله على قوله يستقر وهو ثبوت ايضا فكان ابيانا فاده ط (قوله لترك
الواجب) وهو التعمود (قوله بعد ذلك) أي بعد ما استقام قائما ومثله ما اذا عاد بعد ما صار الى القيام
اقرب على الرواية الاخرى ولذا قال في الصريح لو عاد في موضع وجوب عدمه اختلفوا في اصابه فلهذه
العبارة تصدق على الروايتين (قوله لكنه يكون مسبا) أي وان كان في القبح فلو كان اما لا يعود معه القوم
تخصه الصانعة وبزعمه القيام للعال شرح المنية من القضية (قوله تأخير الواجب) الاول ان يقول تأخير
الفرض وهو القيام او لترك الواجب وهو التعمود ط (قوله كما سبقه الكمال) أي بما حاصله ان ذلك وان كان
لا يصلح لكنه بالصحة لا يصلح لمعارف ان زيادة ما دون صحة لا يشد وقواء في شرح المنية بما قد ساءلنا
عن القضية فانه بعد عدم الفساد باله وادعى في الصريح ايضا في المراجيع عن الجني لو عاد بعد الاتساق غفنا
قبل يشهد لنقصه القيام والصحيح لا يلزم ولا يتحقق قيامه بتعمود ثم يبرهن عن نفس الركوع لسورة اخرى
لا يتحقق ركوعه اه ويبحث فيه في التبرجاسه (قوله وهو الحق بصر) كان وجهه ما مر عن القبح
أوما في المبني من ان القول بالفساد غلط لا ليس بترك بل هو تأخير كالمسألة من السورة فتركها غير فرض
الركوع ويعود الى القيام ويقرأ كالولها عن القنوت تركه فانه لو عاد وقت لا تصدق على الاصح اه لكن
يبحث فيه في الصريح باء الفرق وهو انه اذا عاد وقرأ السورة صارت فرضا فساد من فرض في فرض وكذا
في القنوت لان شبهة القرآنية اوعاد الى فرض وهو القيام لان كل فرض ملو يقع فرضا اه واقر في التبر
وشرح المقدس أقول وفيه نظر فان القنوت الذي قبله كان قرآنية ح وهو الدعاء المخصوص وهو سنة فلا يلزم
قراءته بل قد يقرأ غيره وكونه عاد الى فرض وهو القيام جموع على عاد الى القيام الذي هو الرفع من الركوع يدل
ان الركوع لم يرتفع بعوده لاجل القنوت فكان فيه تأخير الفرض لا تركه فهو مثل عوده الى التعمود
في مستثنائهم عنه في عوده الى القراءة مدله والله اعلم (قوله وهذا في غير المؤتم الخ) أي ما ذكر من منعه
عن العود الى التعمود بعد القيام واختلف في الفساد لوعاد انما هو في الامام والمنفرد اما المتقدي الذي سماع
التعمود فقام وامامه فاحده فانه يلزمه العود لا قيامه قبل امامه غير مقتضى في عوده وفرض الفرض بل قال
في شرح المنية عن القضية ان المتقدي لو نسي التشهد في القعدة الاولى فتركه ما قام عليه ان يعود ويشهد
بضلاف الامام والمنفرد فلزوم المتابعة كمن ادرك الامام في القعدة الاولى فقدمه معه فقام الامام قبل شروع
المسبوق في التشهد فانه يشهد مع التعمود امامه فكذا هذا اه (قوله وان خفت فوت الركعة أي الثالثة
مع الامام ط (قوله وظاهره) أي تعليل السراج بان التعمود فرض ط وكذا تعليل القضية الذي ذكرناه
(قوله والظاهر أنها واجبة الخ) لم يبرهن حكمها في السن والظاهر السنة لان السن المطلوبة في الصلاة يستوي
فيها الامام والمنفرد والمتقدي غالب وقوله فرض في الفرض معناه ان يأتي بذلك الفرض ولو بعد اتيان الامام
لا قبله وليس المراد المشاركة في جزمه ط قلت وعلى ما استظهره الشارح تجا التبر بشكل العود الى قراءة
التشهد بعد التبر بالقيام الفرض مع امامه قائل (قوله ولنا فيه رسالة حاشية) لم أطلع عليها ولكن
قد متنا في آخر واجبات الصلاة شيئا من الكلام على التسابعة بما فيه كتابة ان شاء الله تعالى (قوله ولولها

(عالم يستقر قائما) في ظاهر
المذهب وهو الاصح فتح (والا)
أي وان استقام قائما (لا يعود)
لا شغفه بفرض القيام (وجهد
لسهو) ترك الواجب (فلو عاد
الى التعمود) بعد ذلك (فقد
صلاته) فرض الفرض بالمس
فرض وجهه الزبلي (وقيل لا)
فقد لكنه يكون مسبا وبعد
تأخير الواجب (وهو الاشبه)
كما سبقه الكمال وهو الحق بصر
وهذا في غير المؤتم اما المؤتم
فيعد حشا وان خاف فوت
الركعة لان التعمود فرض عليه
بحكم المتابعة سراج وظاهره
أنه لو لم يسلط بصر قلت
وفيه كلام والظاهر أنها واجبة
في الواجب فرض في الفرض خبر
ولنا فيها رسالة حاشية فراجعها

عن القعود الاخير) أراد به القعود المقرض او ما كان آخر الصلاة فيشتمل هو القبر أو قاعده في البحر (قوله كله
 اوبعضه) كماله جلس حلة خضفة أقل من قعود التشهد واذا عا داحتبت الحلة الاولى حتى لو كان كلا
 الجلستين بقدر التشهد ثم تكلم بآيات صلاته بحر (قوله ما لم يصدحا) أي الزكوة التي قام بها واقرضه
 عماداً لصدحها بلا ركوع فانه يعود لعدم الاعتداد بهذا السجود كما في التبر ومقتضاه أنه لا بد من أن يكون
 قد قرأ آيهما في الخلاصة خلافه ولذا استشكله في البحر بأن الزكوة في النقل بلا ركوع غير محصنة فكانت زيادة
 ما دون ركعة وهو غير مفسد قال في البحر الا أن يترك بأنه قد عهد انعام الزكوة بلا ركعة كما في المقتدى بخلاف
 الخاتمة من الركوع (قوله وحده للبهو) لم يفعل بين ما إذا كان الى القعود أقرب او لا وكان
 ينبغي أن لا يصدح فيها اذا كان اليه أقرب كما في الاولى لما سبق قال في الحواشي العدية ويمكن أن يترك
 بينهما بأن الترتيب من القعود وان جاز أن يعلى له حكم القاعدة الا أنه ليس بشا ع حقيقة فاعتبر جانب
 الحقيقة فيها اذا ساهم القعدة الثانية وأعلى حكم القاعدة في السهو عن الاولى اظهارا للتفاوت بين
 الواجب والقرض نهر (قوله لتأخير القعود) على في الهداية بأنه أخر واجبا فقالوا أراد به القطعي
 وهو القرض يعني القعود الاخير وهو اولى من حمله على معناه المشهور وكون المراد به السلام والتشهد
 والاشكال الفرق المازة مكانه عليه في التبر (قوله عماداً اوتاسيا) أشار الى ما في البحر من أنه
 لا فرق في عدم البطلان عند العود قبل السجود والبطلان ان قصد بالسجود بين العود والسهو ولذا قال
 في الخلاصة فان قام الى الخامسة عماداً ايصالا لنفسه ما لم يقصد الخامسة بالسجدة عندنا (قوله عند محمد)
 ظاهره أنه واجب لكل المتن فكون محمد قال لا يصدقها بخلافه وليس كذلك لبطلان القرينة وكلما بطل القرض
 عنده بطل الاصل فتبين أن يكون واجبا لقوله برفعه فيكون المتن اختار قول أبي حنيفة وأبي يوسف في عدم
 بطلان الاصل وقول محمد ان السجدة لاتتم الا بالركوع اه ح وعليه ضم السادسة مني على قولها ما حفظ
 كإضافه عليه في الحلة والبدانهم معلا بطلان الصلوة عند محمد والايهام الواقع في كلام الشارح واقع
 في كلام المصنف أيضا فالسنة قول الكفر بطل قرينه ورواه وصارت خلافا لقوله برفعه متعلق بقوله بطل (قوله
 لا تمام الشيء بآثره) أي والركوع آخر السجدة لذات الشيء انما ينهي بصدده ولذا الوجه قبل امامه فأدركه امامه
 فيه جاز لو تمت بالوضع لما جاز أن كل ركعة اذا قبل الامام لا يجوز بحر (قوله فلو سبقه الحدث) أي
 في مسئلة المتن وهذا بيان لفرد الخلاف في أن السجدة هي ثم بالوضع او بالركوع (قوله فلو ضاوي) لانه بالحدث
 بطلت السجدة فكانت لم يسجد فترضا ويحيى لا تمام فرضه امداد (قوله حتى قال الخ) وذلك لما عارض قول
 محمد فيها على أبي يوسف حال زه صلاة فحدث بصلها بالحدث وهي بكسر الزاي وسكون الهاء كلمة تقولها
 الاعاجم عند استئذان التي وانما قالها أبو يوسف على سبيل التكم والتجيب شرح المنية وقبل المواب
 بالضم والزاي ليست بخالصة بحر عن المغرب وقوله فحدث أي غابت القعدة او ساهما أبو يوسف فائدة ثناء
 على مذهبه (قوله والعبرة للامام) أي في القعود قبل التقيد وفي علمه ط (قوله لم تصد صلاتهم) لانه لا
 عاد الامام الى القعدة اقرض ركوعه فرض ركوع القوم أيضا تعاله لانه سبق عليه فيق لهم زيادة سجدة
 وذلك لا يصد الصلاة بحر عن المحيط وهذا انما يظهر لو ركع الامام بلو عاد قبل الركوع وركع القوم وجحدوا
 فحدث لزيادة هم ركعة على ما يظهر وفي القرض ولا يتابعوه اذا تمام واذا عاد لا يصدون التشهد ط (قوله
 ما لم يعمدوا السجود) فقيده على الجنب لو عاد الامام الى القعود قبل السجود وسجد المقتدى عهدا فيصد
 وفي السهو خلاف والاحوط الاعادة اه بحر أقول مقتضى التحليل المازة تنافض ركوع القوم بانخفاض
 ركوع الامام أنه لا فرق بين السجود وغيره فليأتل (تمة) يتفرع أيضا على قوله والعبرة للامام ما في البحر عن
 الخاتمة لو تشهد المقتدى وسلم قبل أن يقصد الخامسة بالسجدة ثم قصد هاجا فحدث صلاتهم جميعا (قوله ولو في
 العصر والتبر) بناء على أن المراد بالسادسة ركعة زائدة والانه في القبر رابعة وأتى بالمبالغة لرد على ما في
 السراج من استثناء العصر وما في فاشي خان من استثناء القبر لكرامة التغل بدهما واعتبرهما في البحر بأنه
 في المسئلة الثانية اذا قصد على الرابعة وقصد الخامسة بسجدة يضم سادسة ولو في الغزوات المكرومة ولا فرق
 بينهما اه وأورد في التبر أيضا أنه اذا لم يبعد وبطل فرضه كيف لا يضم في العصر ولا كرامة في التغل قبله

(ولو ساهم القعود الاخير) كله
 اوبعضه (عاد) ويكني كون كلا
 الجلستين قد روا التشهد (ما لم يصدحا
 بسجدة) لأن ما دون (ركعة محل
 الرض) وسجد للسهو لتأخير
 القعود (وان قيدها) بسجدة
 عماداً اوتاسيا او ساهما او محطنا
 (تقول فرضه تلا برفعه) الجبهة
 عند محمد به وبقى لأن تمام الشيء
 بآثره فلو سبقه الحدث قبل ركوعه
 فوضاوي خلافا لأبي يوسف حتى
 قال زه صلوات فحدث أصلها
 الحدث والعبرة للامام حتى لو عادوا
 يعلم به القوم حتى يعمدوا لم تصد
 صلاتهم ما لم يعمدوا السجود
 وفيه بلفظ أي محل ترك القعود
 الاخير وقيد الخامسة بسجدة
 ولم يطل فرضه (ونتم سادسة)
 ولو في العصر والتبر

ثم أجب بأنه يمكن حله على ما إذا كان يقتضي عصرا أو ظهر بعد العصر (تنبه) لم يصح بالمغرب كإحدى أركان
والعصر مع أنه مخرج من التمسك الثاني ومقتضاه أنه ينضم إلى الرابعة خاصة ولكن في الحلة لا ينضم إليها أخرى
لتسهم على كراهة التثقل قبلها وعلى كراهة الوقت مطلقا ١٥ قلت ومقتضاه أنه إذا جدد الرابعة يسلم فوراً
ولا يبعد إلا بصيرته لأقل المغرب وقد يجاب بما يشترطه الشارح بأن الكراهة مختصة بالتثقل المقصود
فلا ضرورة إلى قطع الصلاة والسلام وأما أنه لا ينضم إليها خاصة فظاهر لئلا يكون تثقلاً بالوقت ولا وجه عدم ذكر
المغرب كالحاصل الشارح ثم رأيت في الأمداد قال وسكت عن المغرب لأنها صارت أربعة فلا ينضم فيها (قوله
إن شاء) أشار إلى أن الضم غير واجب بل هو مندوب كما في الكافي تبعاً لمصنوعه في الأصل ما يفيد الوجوب
والأثر الظاهر كافي العصر (قوله لا اختصاص الكراهة الخ) جواب عما قد يقال أن التثقل بعد العصر
والغير مكرره وفي غيرهما وإن لم يكره لكن يجب اتقاه بعد الشروع فيه فكيف قلت ولو بعد العصر والغير
وقلت أنه غير أن شاءتم والأفلا والجباب أنه لم يشترع في هذا التثقل قصد أوما ذكره من الكراهة وجوب
الاتمام خاص بالتثقل قصد الكراهة هنا خلاف الأولى كما يأتي ما يفيد (قوله لا اختصاص الضمان) أي الحاصل
يترك الضمان لا يغير بعبود السهو فان قلت أنه وإن قد غرق في ضيقه فليس من ترك القعدة في التثقل ساعدا
وجب عليه عبود السهو فلماذا يجب عليه العبود فقل هذا الوجه قلت أنه في حال ترك القعدة لم يكن تخلوا
تفتت التثقل بتقدير الركعة بسعد والضم فالتثقل عارضة ط (قوله مثلاً) أي أو قد في ثالثة الثلاثين
أو في ثمانية الثلاثين ح (قوله ثم غام) أي ولم يسجد (قوله عادوسم) أي عاد للباس لما رآه من أن مادن الركعة
محال للرض وقه إشارة إلى أنه لا يبعد التثقل به مخرج من العبور قال في الأمداد والعهد للباس السائنة لأن
السنة التسليم جالساً والتسليم حالة القيام غير مشروع في الصلاة المخلقة بلا عذر ضاع على الوجه المشروع
فلوسم قائماً ثم قد صلاته وكان تاركاً للسنة ١٥ (قوله ثم الأصم الخ) لأنه لا إشعار في البدعة وقيل يعونه
مطلقاً عاد أولاً (قوله فان عاد) أي قبل أن يقدنا الخامسة بسعد تبعه أي في السلام (قوله أذ لم يق
عليه السلام) أشار به إلى أن معنى غام غرضه عدم فساد والأصل أنه ناهية كما يأتي في قوله لا بعد فرضه
تأخير السلام إليه أشار في المرح ح (قوله وض' إليها سادة) أي ندباً على الظهور وقيل وجوباً ح عن
العصر (قوله ولو في العصر الخ) أشار إلى أنه لا فرق في مشروعية الضم بين الأوقات المكررة وغيرها لما مر أن
التثقل فيها إنما يكره لو من قصد والا فلا وهو الصحيح زبلي وعليه الفتوى مجتبي وإلى أن لا يكره في العصر
لا يكره في الغير خلافاً للزبلي ولذا سؤي فيها في الفتوى وصريح في التعيين بأن الفتوى على أنه لا فرق في العصر
في عدم كراهة الضم (قوله والض' هنا أكد) لأن فرضه قد تم فلو قطع هاتين الركعتين بأن لا يسجد السهو
لزم ترك الواجب ولو جلس من القيام وسجد للسهو لم يؤذ بسجد السهو على الوجه المستحسن فلا بد من ضم
سادسة ويجلس على الركعتين وسجد للسهو بخلاف المسئلة الأولى لأن الفرضية لم تنس لصباح إلى تدارك
تصاتها ح عن الدرر (قوله ولا عهد لوقوع) أي لا يلزم القضاء ولو لم يضم وسلم لأنه لم يشترع به مقصوداً
كأمر (قوله ولا بأس الخ) أي لوضم في وقت مكرره كالعصر والغير قبل يكره والمفتد المحصم أنه لا بأس به
قال في العصر يعني أن الأولى تركه فظاهر أنه لم يقل أخذ وجوبه ولا استنباه ١٥ وقد يقال إن الوقت
المكرره لما كان مظنة أن يؤهم أن في الصلاة فيه بأساً صرحوا بتي الأساس ذلك لا يحصرون الأولى تركها
بل الأولى فعلها بلبيل قولهم لو تفرغ فعلى ركعة ففعل الغير فالأولى أن يتبها لأنه لم يتغير بعد الغير قصد
الآن يفرق بأن ابتداء الشروع في القطر هنا مقصود فكانت محرمة بخلافه في مستثنائنا لكن قد يقال
إن عدم الاتمام هنا ينافي منه ترك السهو الواجب وأفضل لاعتلى الوجه المستحسن كما في علم كون الضم هنا
أكد وعلى هذا فالضم في المسئلة الأولى في الأوقات المكررة بخلاف الأولى لأنه لا يسجد سهو فيها كما
(قوله في الصدورين) أي ما إذا لم يسجد للنامسة أو وجد (قوله وترك في الثانية) أي ترك سلام الفرض
الخلاص به وهو ما لا يكون منه وبين قعدة الفرض صلاته وهذا وإن كان سلاماً على رأس السمت فخر جازم جمع
الصلاة لكن فاته السلام بالمقصود ١٥ ح (قوله والركعتان الخ) لم يذكره كحكم مأخوذ بخلاف المسئلة
الأولى حل نوب من قبله الظاهر إذا لم يكن صلاتاً قال بعض الفضلاء ثم واعتزم بما ذكره في تعليق المسئلة هنا

(إن شاء) لا اختصاص الكراهة
والانعام بالتصدق ولا يسجد للسهو
على الأصح لأن التقصير بالتصدق
لا يغير (وإن تعد في الرابعة) مثلاً
قد والتشهد (ثم عاد عادوسم) ولو
سلم قائماً ثم غام أن القوم
يتصوره فان عاد تبعه (وإن
سجد للنامسة ملوا) لأنه تم
فرضه إذ لم يبق عليه الصلاة
(وض' إليها سادة) ولو في العصر
وخامسة في المغرب ورابعة في الغير
به يبق (تسار الركعتان مثلاً)
والضم هنا أكد ولا عهد لوقوع
ولا بأس باتقائه في وقت كراهة
على المفتد (وسجد للسهو)
في الصدورين لتقصير فرضه تأخير
السلام في الأولى وتركه في الثانية
(و الركعتان لا يتوبان)
من السنة الرابعة بعد الفرض
في الأصح لأن المواظبة عليهما
إنما كانت بضرعية مبدأة

وقبه فتر لا الشروع فيما كان بغير عتبة مبتدأة غايته أنه اقلب فيه وصف ما شرع فيه قصد الى التثنية بخلاف الركعتين هنا فإنه لم يشرع فيها قصد اول او لا وجدت لها غير عتبة مبتدأة وقد مر في باب التوافل أنه لو صلى ركعتين من التهنيد فظهر وقوعهما بعد طلوع الفجر ابرأ منه من سنة الفجر في الصحيح بخلاف ما لو صلى اربعا فظهر وقوع ركعتين منهما بعد الفجر لانها ليستا بغير عتبة مبتدأة قاتل (قوله ولو اقلدى به الخ) أي لو اقلدى شخص بالذي قصد على الرابعة ثم قام وضوء السادسة صلاها أي الركعتين أيضا أي مع الاربع والاولى أن يقول صلى الاربعة أيضا لأن صلاة الركعتين محل وقفا فعند أبي يوسف يصلي ركعتين فقط بناء على أن أحرار القرض انقطع بالانتقال الى النفل وعند محمد استأجره وهو الأصح لأنه لا دخل في التكريرة لاحتياج الى تكملة جديدة فصار شارعا في الشكل ح عن البرمحل (قوله وان أقصد) أي المتقدي الركعتين قصدا صلاها فقط لأنه لا يشرع في هذا النفل قصدا فكان مضطرا عليه بخلاف الامام للضرورة فيه صلاها وهذا كله فيما إذا قصد الامام في الرابعة فإن لم يقصد يصلي المتقدي ستا كما إذا أقصد بها كافي القهستاني عن المحيط لأنه أقرم صلاة الامام وهي ست ركعتان فلا كافي الجهر (تمة) ولو اقلدى به مقترض في قيام التمسكة بعد القعود قدر انتهده لم يصح ولو عاد الى القعدة لأنه لا مقام الى الخاتمة فقد شرع في النفل فكان اقتداء المقترض بالنفل ولو لم يقعد قدر التمسك مع الاقتداء لأنه لم يخرج من القرض قبل أن يقعد باسبغة جهر عن السراج (قوله سهوا) قيد بالنظر الى قوله جد لا في قوله ولم تقصد وهذه المسئلة تنفذت بسببها في باب التوافل ح وقد تناهت الكلام عليها هناك فراجع (قوله وقد تناهت) أي عند قول التمسك من القعود الأقر (قوله وقبل لا) أي لا يعود بعد ما استتم قائما كالقروض وقد تناهت في التثنية خاتمة صفة قال في شرح النية والخلاف فيما إذا أحرمت نية الاربعة فان نوى تثنية عادافضا (قوله فسجد) أي السهو (قوله بعد السلام) وكذا قبله كما يفيد ما ذكره من التعليل وكان المصنف فيه مخالفا لما ذكره السنية في محل السجود عندنا لا لكونه العبدية الاولى كاذل فافهم (قوله عليه) أي على ماصلي ط (قوله بقرعنا) لما يأتي من أن نقض الواجب لا يجوز (قوله لتلاجيل سجود الخ) ونقض الواجب باطلا لا يجوز الا اذا استتم تقصمه نقض ما هو فرق جهر عن الفتح أي كافي مسئلة المسافر التي قال ح قال شيخنا هذا في البناء على النفل وأما ما على القرض فنه أركان اركان الاول تأخير سلام المكتوبة الثانية الدخول في النفل لا بغير عتبة مبتدأة اه قال ط وهذا الاخر يظهر أيضا في بناء النفل على مثله اذا كان نوى اولا ركعتين اه تأمل (قوله بخلاف المسافر الخ) أي لو كان مسافرا فقصده السهو ثم نوى الإقامة فله ذلك لأنه لو لم ين وتقدم الاتمام بنية الإقامة بطلت صلاته وفي البناء نقض الواجب وهو أدنى فيحمل دفعا للاصل جهر (قوله وبعيد هو) أي من ليس له البناء وهو باطلا في مثل المقترض وبما نقله من مقدمه اول الباب عن الفتنه من أنه لو نوى النفل على فرض سهافه لم يسجد وقد تناهت الكلام عليه (قوله والمسافر) الاول أن يقول كالمسافر لتلاويهم قوله على المختار أن يسه خلافا مع أنه خلاف ما فهم من البرأفة ط قلت بصرح في الامداد (قوله على المختار) وقبل لا بعده لأنه وقع جابران وقع فينبذه ح عن الامداد (قوله يخرج من الصلاة الخ) هذا عندها وأما عند محمد فإنه لا يخرج منها أصلا كافي الجهر وغيره (قوله ان جدعا الخ) أفاد أن معنى التوقف أنه يخرج منها من كل وجه على احتمال أن يعود الى حرمها بالسجود بخروج وجه منها ولهم به قصر آخر وهو أنه قبل السجود يتوقف على ظهور رعايته ان جديدين أنه لم يخرج به وان لم يسجدتين أنه أخرجه من وقت وجوده وقامه في الفتح (قوله بنية الإقامة) أي بعد السلام وقبل السجود كما هو فرض المسئلة أما قبل السلام فلا شك في أنه يصح فرضه أيضا لأنه لم يخرج من حرم الصلاة اتفاقا كما بعد السلام والسجود لأنه في حرم الصلاة اتفاقا أما على قول محمد فظاهر وأما في قوله فلا فإنه عاد الى حرمها بالسجود وهذه المسئلة الاخيرة هي التي تقدمت في قوله بخلاف المسافر (قوله كذا في عاتة الكتب) في بعض النسخ كذا في غاية البيان وهي المواب لان الذي كوفي عاتة الكتب كالمداية ونشر وسهاو الكافي وقاضي خان وغيره عاتة التقاض الطهارة وعدم صيرورة القرض أيضا عندهما من غير تفصيل بين العود الى السجود وعدمه وانما ذكره هذا التفصيل في مسئلة الاقتداء فقط لعدم امكانه في غيرها أما اجراء التفصيل في المسائل الثلاث كإفعل المصنف فهو

ولو اقلدى به فيما صلاها أيضا
وان أقصد قصدا بها بيقى قاية
(ولو نزل القعود الاول في النفل
سهوا بعد ولم يقصد استحسانا)
لأنه كما شرع ركعتين شرع اربعا
أيضا وقد تناهت أنه يعود ما لم يقعد
الثالثة بسجدة وقيل لا (واذا صلى
ركعتين) فرضا أو نفلا (وسها)
فيها سجدة بعد السلام ثم أراد
بناء فصح عليه يكن لذلك البناء
أي بكملة بغير ثلاثين سجود
بلا ضرورة (بخلاف المسافر)
اذا نوى الإقامة لأنه لو لم ين بطلت
(ولو فعل ما ليس له) من البناء
(مع) تأويله ببقاء القرض وبعد
هو والمسافر سجودا وعلى
المختار لبطانه وقوعه في خلال
الصلاة (سلام من عليه سجود
سهو يخرج من الصلاة) خروجا
(موقوف) أن يسجد عاد إليها ولا
لا على هذا (يصح الاقتداء به
ويطلى وضوءه بالقهقهة ويسجد
فرضه اربعا بنية الإقامة ان يسجد
للسهو المسائل الثلاث (والا)
يسجد (لا) تثبت الاحكام
المدكورة كذا في عاتة الكتب

مذكور في غاية البيان كان قلته عنها في البر وكذا في من الوفاة والدور والملتق وقذبه غير واحد على خطيهم
 وكذلك قال القهستاني ان ما سوى مسئلة الاقتداء ليس من فروع الخلاف الا اذا سقط الشرطتان
 وفي الوفاة فانهم مشهور اه وأراد بالشرطين قوله ان عادى السجود والا فلا والحاصل ان السواب
 في التعبير ان يقول كما قال ابن الكمال سلام من عليه السهو لا يخرج منه ما خرجها عندها خلافا لمحمد
 فيصح الاقتداء به ان يصعد بعد الاذلا ولا يطل وضوءه بالقهقهة ولا يصرفه اربعا بنية الاقامة اه وعند
 محمد يصح الاقتداء مطلقا ويطل الوضوء ويصير القرض اربعا بخلاف في المسائل الثلاث لكن المسئلة الاولى
 عندهما على التفصيل المذكورين الاخيرين فاجراء التفصيل في المسائل الثلاث كما فعل المصنف غلط محقق
 لصاحبة الكتب (قوله وهو غلط في الاخيرين الخ) أي ذكر الشرطين وهما قوله ان يجد والا غلط
 في المستثنى الاخيرين لانه مندهما لا تفصيل فيهما وانما التفصيل المذكور في الاولى فقط كما ذكرنا
 ا مافي القهقهة فلا يأتى وبسقوط السجود عند الكل لقوات حرمة الصلاة لانها كلام فالحكم النقص عنده
 وعدمه عندهما كما صرح به في المحيط وشرح الطحاوي بجر أي لانه عند محمد لم يخرج بالسلام من حرمة
 الصلاة فانقصت طهارته وعندهما خرج من كل وجه ولا يمكنه أن يعود الى الصلاة بالسجود لوجود المساني
 وهو القهقهة لانها كلام كالوسم واحدث عند ابيهم فان سلامه لم يبق موقفا بعد الحدث وامافي نية الاقامة
 فقال في المحيط وغيره انه لا يتغير فرضه وبسقوط عنه سجود السهو وفي المراج سواه بعد اولاته لوقوعه بصحت
 نيته قبله ولو صحت لوقعت السجدة في وسط الصلاة ولا يعتد بها صار كانه لم يجد اربعا لو صحت لصحت بلا سجود
 بجر ونهر وحاصله انه لو سمع سجودا لبطل وما يؤذي تصحيه الى ابطاله فهو باطل وفيه دورا ايضا وضوءه
 مافي البرازية انه عندهما خرج من الصلاة لا يعود الى بعده الى سجود السهو ولا يمكنه العود الى الا بعد تمام
 الصلاة ولا يمكنه اتمام الصلاة الا بعد العود الى السجود بخلافه وروى قاله وبيان انه لا يمكنه العود الى سجود لان
 سجوده ما يكون جارا او جارا بالنص هو الواقع في آخر الصلاة ولا آخر لها قبل اتمامها فبأنه تمت صلاته وخرج
 منها قطعاً للدور اه والحاصل انه حيث لم يمكنه العود الى السجود لما علمه لم يمكن عوده الى الصلاة فبق
 خارجاتها بالسلام خرجا بما حتى لو سجد وقم لغوا كالو بعد القهقهة في المسئلة التي قبلها ا بعد الحدث
 العدد ولا يصح الكمال وغيره من الشراح كصاحب النهاية والعناية وقاضي خان بانه لا يتغير فرضه بنية
 الاقامة لان النية لم تحصل في حرمة الصلاة فقد ظهر لك بهذا التقرير سقوط ما ذكره في الامداد منتمصر الما
 في غاية البيان في هذه المسئلة بما حاصله ان عدم صحة نية الاقامة انما هو على تقدير عدم السجود وهو قد سجد
 فصح نيته مافي الدراية اذا سجد فتوى الاقامة صحت اه فكذلك هنا والزم التناقض وقول الكمال
 ان النية لم تحصل في حرمة الصلاة غير مسلم تصريحه بان سلام من عليه السهو لا يخرج منه ما يخرج منها يلزم صاحب
 البحر في قوة تلبية في خلال الصلاة ان نية الاقامة بعد سجود لا تقع لوقوع السجود في خلال الصلاة
 مع انقضاءهم على صحتها أقول والجواب ما تخففته من انه اذا سجد وقع لقوا فكله لم يجد فلم يعد الى حرمة
 الصلاة فلم تصح نيته بخلاف ما في الدراية فانه اذا سجد او اعادة اليها صحت نيته بخلاف ما اذا نوى الاثم بعد
 فانه لا يعود اليها لما علمته من الدور واستلزام صحة السجود بطلانه فلا تناقض بين المستثنى وأما ما ذكره
 الكمال فقد صرح به غيره كما علمت وتصريحه بان سلام من عليه السهو لا يخرج منه ما يخرج منها بما تامل يخرج به
 على احتمال العودان ممكن وهنا لم يمكن للسجود المذكور وقولهم تصح نية الاقامة بعد السجود وبقول السجود
 لوقوعه في خلال الصلاة صحيح لان الفاء السجود فيه لم يكن بسبب ايجابه المقضي للدور كما في مسئلتنا بل بسبب
 تصحيح النية الموجبة للاقام وتصحيم النية فيه لا يستدعي ايجاب السجود بخلاف مسئلتنا فان فيها يلزم من صحة
 النية ان تصح بلا سجود لوقوعه في وسط الصلاة ومع عدم السجود لا يعود الى حرمة الصلاة واذا لم يعد اليها لم
 تصح نية الاقامة فليزم الدور وقد تقرّر هذا الجواب بما ذكرنا رأيت شيخنا ايضا الحق ذكره ووقع الحمد
 فانهم (قوله ويصعد السهو ولو لمع سلامة للقطع) أي قطع الصلاة وعدم العود اليها بالسجود قيد بالسهولة
 لو سلم ذلك صكر ان عليه سجدة ثلاثة او قراءة التشهد الاخير سقطت عنه لان سلامه بعد فرضه من الصلاة
 ولا تصح صلاته لانه لم يبق عليه ركن من اركان الصلاة بل تكون ناقصة ترك الواجب وكذا الوسم وعليه تلاوة

وهو غلط في الاخيرين والسواب
 انه لا يطل وضوءه ولا يتغير فرضه
 بعد اول السجود
 بالقهقهة وكذا بالنية لتلابع
 في خلال الصلاة وقامه في البحر
 والبر (ويصعد السهو ولو لمع
 سلامة) ناويا (القطع) لانية
 تغيير الشرع لغير

وهو مذكرا الهما وقتلاوية سقطا الا اذا ذكر أنه لم يشهد ولو سلم عليه صليبة فقط او صليبة وهو مذكرا
لهما او الصليبة فقط فسدت صلاته ولو عليه تلاوة أيضا فسلم ذكر الهما او الصليبة فسدت أيضا وهذا في الصليبة
ظاهر لا يتركز وأما في التلاوة فمقتضى ما مر أنها لا تصد وهو رواية أصحاب الأملاء عن أبي يوسف لا تسلامه
في حق الركن سلام فهو حق الواجب سلامه عند كلاهما الا في جفاد الصلاة لكن ظاهر الرواية أنها تصد
لأن سلام السهو لا يخرج وسلام العبد يضيح مخرج جانب الخروج احتياطا وما أحسن قول محمد فقدت
في الوجهين أي في ذكر التلاوة والصليبة لأنه لا يستطيع أن يضيح التي كان ذكر الهما بعد التسليم
واذا جعل عليه قضاء التي كان ناسيا الهما وجب أن يضيح التي كان ذكر الهما وتقام ذلك في الفتح والبدائع
(قوله لبطان الصرية) أي بالتصويل أو التكلم وقيل لا يضيح بالتصويل مالم يتكلم او يخرج من المسجد كما في الدرر
عن التباية اعداد (قوله ولو نسي السهو الخ) أو في كلامه ما عدا الخلق في صدق سبع مرورى ما لو كان
عليه سهوة فقط او صليبة فقط او تلاوة فقط او كانت عليه الثلاثة او اثنان منها أي صليبة مع تلاوة او سهوة
مع أحد هاتين هذه كلها اذا سلم ناسيا لم يطلعه كله او لم يسوى السهوة لا بعسالة فاطما فاذا ذكر كبره
ذلك الذي ذكره رتب بين السجدات حتى ولو تكن عليه تلاوة وصليبة يفتنهما من جلاوه أيضا فيد وجوب
النسي في الغنى من السجدات كما ذكره في الفتح ثم يشهد وسلم ثم يسجد للسهو ويقرأ بقولنا والمواسي
السهوة لأنه لو سلم ذكر الهما ناسيا لغيرها لم يكن أيضا لأن السلام مع ذكر سجود السهو لا يقطع بخلاف ذكر
غيرها فإنه يقطع على التفصيل المأثور قبل ذلك فافهم (قوله مادام في المسجد) أي وان يقول من القبلة
استخسنا لأن المسجد كله في حكم مكان واحد ولذا أصبح الاقتداء به وان كان شيئا مفرقة وما اذا كان
في الصعاء فان تذكر قبل أن يجاوز الصوف من خلفه او يمنة او يساره عاد إلى قضاء ما عليه لأن ذلك الموضع
ملحق بالمسجد وان مشى أمامه فالصالح اعتبار موضع سجوده واسترته ان كانت مسترة بين يديه كما في البدائع
والفتح (نسيه) قال هنا مادام في المسجد وفيما قبله ما يقول من القبلة ولعل وجه الفرق أن السلام هنا لا كان
سهوا بل يجمل بمجزأ الانحراف من القبلة ما عدا ما كانا في مقابله عند اجعل ما عدا على أحد القولين وهو ما مشى
عليه المستنف لما في البدائع من أن السجود لا يقطع بالسلام ولو عدا الا اذا فعل فعلا ينعمع البنائين تكلم
او فقه او أهدت عدا اخرج من المسجد او صرف وجهه عن القبلة وهوذا كره له فات عدا وهو تسمية
الصلاة فسدت ضرورة فوات محل اه تأمل (قوله وهما) أي ذاقوه واستوعبا (قوله انهما اربعا)
الا اذا سلم غائبا في غير جنازة كما قدمه من مقصدات الصلاة لأن القيام في غير الجنازة ليس مظنة للسلام فلا يقتصر
السهوة (قوله لأنه دعاء من وجه) أي غلظ الخاف الكلام حيث كان يبطل ولو ساجدا (قوله لأنه سلام
عبد) استشكل الصلاة المقدسة الفرق بينهما وبين ما قبله أنه عند أيضا قلت وذ كره شرح النسيه الفرق بأنه
في الأول سلم على ظن ان تمام الاربع فيكون سلامه سهوا وهما سلم حالما بأنه على ركعتين فوقع سلامه عدا فيكون
فاطما فلا يبيد اه وفي التنازعانية السهو ان وقع في أصل الصلاة واجب فسادا وان في وصفها فلا فاقول
كما اذا سلم على الركنين على ظن أنه في القبر والوجه والسفر والثاني كما اذا سلم عليه ما على ظن أنها رابعة اه
أي لأن العدد خمسة في الوصف والحاصل أنه اذا ظن أنها القبر مثلا يكون فاضد السلام على رأس
الركعتين فيكون متعدد الخروج قبل اتمام الصلاة التي شرع فيها بخلاف ما اذا سلم على ظن ان تمام قائم لم يعتمد
الا يشاع بعد الاربع فوقع قلبه سهوا وبالله فالسلام من حيث ذاته عدا فقه ما من حيث صلته محقق تقدير
(قوله وقيل لا يطل الخ) ذكره في البرهنا أخذنا مما في الجنب فوسل المصل عدا قبل اتمام قبل تصد وقيل
لا حتى يصد به خطاب أدى اه فقال في البرهني ان لا تصد في هذه المسألة على القول الثاني اه ومنه
في القبر قال الشيخ اجامل وهو ظاهر والاول الجزم به في كتب عديدة معتدة اه (قوله عدا في الاولين)
الظاهر أن الجمع الكثير فيساوهما كذلك كما بهت بعضهم ط وكذا بهت الركن وقال نحو ما في زماننا
وفي جمعة شاشية أي السعدون الغزمية أنه ليس المراد عدم جواز بل الاولى تركه لثا بقع الناس في قسنة
اه (قوله وهو جزم في الدرر) لكنه قبله محتملا الواني ما اذا خرج كثيرا من الخلافة الى الترك ط (قوله
واذا شك) هو تادى الامر من جهر وقتنا هو (قوله في صلاته) قال في فتح القدر قبله لأنه لو شك بعد الفراغ

(ما لم يقول عن القبلة) (او نسيك)
لبطلان الصرية ولو نسي السهو
أو سجدة صليبة أو تلاوة يكره
ذلك مادام في المسجد (سلم مصل)
الظهر مثلا (على) رأس
(الركعتين وهما) انما هما
(أربعا) أربعا (وسجد للسهو)
لأن السلام ساجدا لا يطل لأنه عدا
من وجه (بخلاف ما لو سلم على ظن)
ان فرض الظهر ركعتان بأن ظن
(أنه مسافر أو أنها الجمعة أو كان
قرب عهد بالسلام ظن ان
فرض الظهر ركعتان أو كان في
صلاة العشاء ظن أنها الأربعة
سلم) أو سلم ذكر ان عليه ركعة
حيث يطل لأنه سلام عدا وقيل
لا يطل حتى يقصد به خطاب
آدى (والسهو صلاته الصعد)
والجمعة والمكتوبة والتطوع
سواء واختار عند التأخيرين
علمه في الاولين دفع القسنة
كما في جمعة الجهر وأثر المستنف
وهو جزم في القدر (بما إذا شك)
في صلاته

(من لم يكن ذلك) أي الشك
(جاءة) وقيل من لم يشك في
حياة عبد يلقوه وعليه
استكثر المشايخ جهر عن
الخلاصة (كم على استأناف)
جعل متاف وبالسلام فاعاد أولى
لأنه المثل (وان كثر) شك (عمل)
فباب غنه (كان) له ظن فخرج
(والأخذ بالاعتدال) ليقينه (وقد)
في كل موضع فوجه موضع
قصوره (ولو واجبا لا يصير تاركا
فرض الصدقة أو واجبه (و) أعلم
أنه إذا شك في ذلك تفكر
(قد أدامرك) ولم يشغل حاله
التي بقراته ولا تسبح ذكره
في الفسحة

مهما أريد ما قد قدرنا تشهده لا يعتبر إلا إذا وقع في التصيين قطبان تذكر بعد الفراغ أنه ترك في شأونك في تعيينه
خالفوا بعد صيغة ثم يصدق ثم يصدق ثم يصدق ثم يصدق لا يحتمل أن القول بالركوع فيكون
الجدول في أدبه خلاصة من ركعة يصعد ثين اه قال في الخبر ولا حاجة إلى هذا الاستلزام لأن الكلام
في الشك بعد الفراغ وهذا يقتضي تركه في غير ما يشك في تعيينه ثم يستثنى ما في الخلاصة أو غيره عدل بعد
السلام لأن صليته الظاهر ثلاثون في صدقه بعد احتساب طائر الشك في صدقه شك في الصلاة (قوله)
من لم يكن ذلك عادة) هذا قول شمس الأئمة السرخسي واستأجر في البدائع وفيه في الخبر على أنه لا يشك
قال في الحلة وهو كذلك وقال غير الإسلام من لم يقع في هذه الصلاة واختاره ابن التتخل (قوله وقيل الخ)
ثم زاد الخلاف فظهر فيما لو سأل في صلاة أو مرة واستقبل ثم لم يسه سنين ثم سأل في قول السرخسي يستأنف
لأنه لم يكن من عادته وانما حصل في مرة واحدة والعادة انما هي من العادة أي والشرط أن لا يكون معتداله
قبل هذه الصلاة وكذا على قول غير الإسلام خلافا لما وقع في السراج من أنه يعزى كما يعزى على القول الثالث
كافي في الصلوة في عبارة التهر مناسه فاجتنبه (قوله كم على) أشار بالكتابة إلى أن الشك في التردد في الصلاة
كالو شك في ثمانية الظهر أنه في الصلوة في الثانية أنه في الطلوع وفي الرابعة أنه في الظهر فلا يكون في الظهر
ولا غيره بذلك ونقاه في الخبر (قوله استأناف) جعل متاف الخ) فخرج مجزأ للثبوت كذا قالوا وأما غيره
أنه لا يثبت العمل بقوله بأن يتألف أو كلها على غالب ظنه لم يطل إلا أنها تكون صلاة ويؤمره اداء الفرض
ولو كانت فلا يخفى أن يلزمه قضاءه وإن كلها وجوب الاستئناف عليه جهر وأثر في التهر والمقدسي
(قوله وان تركه) بأن مرض في مرتبة في حرمه على ما عليه أكثرهم أو في صلته على ما اختاره غير الإسلام
وفي الحديث وقيل مرتبة في فسنة وصله على قول السرخسي جهر ونهر (قوله الفرج) أي في تكلفه
بالعمل باليقين (قوله والا) أي وان لم يقبل على ظنه ثم نفو شك أنها أولى الظاهر أو في تعيينه صليته الأولى ثم
يصدق لا يحتمل أن يصدق ركعة ثم يصدق لثلاثين يصدق ركعة ويصدق لا يحتمل أنها الرابعة ثم يصدق على
ويصدق لثلاثين خافي بأربع فعدان فعدان مفروضتان وهما الثالثة والرابعة وقد تان واجبتان ولو شك أنها
الثانية أو الثالثة أو غيرها فعدان على أخرى وقد تم الرابعة وقد وقاه في الخبر وسد كرم السراج أنه يصعد
السهر (قوله ولو واجبا) معطوف على محذوف أي فرضا كان الصدود ولو واجبا أو إذا كان فرضا ولو واجبا
نكذبت على حذف جواب الشرطية فالتعليق ناظر إلى اندكروا المحذوف هذا وقول الهندية والوجهية
يقصد في كل موضع توجه أنه آخر صلاته يدل على أنه لا يصدق على الثانية والثالثة ولا ينسب في الفتح إلى التصور
واعتد رهنه في الخبر بأن فيه خلافا ظاهرا بناء على أحد القولين وان كان الظاهر الصدود مطلقا اه قلت لكن
في القسم الثاني من المتعثرات أن الصحيح أنه لا يصدق على الثانية والثالثة لأنه مضطربين ترك الواجب والبيان
البدعة والأول أولى من الثاني ثم قال لكن فيه اختلاف المشايخ اه وأقول يزيد ما في الضغ حاصر جوابه
في كتب أئمة ما تزددين البدعة والواجب يأتي به الاحتياط بخلاف ما تزددين البدعة والنسبة (قوله)
واصل الخ) قال في المسنة وشرحها الصغير ثم الأصل في التفكير أنه ان منعه من اداها من كثر آياتها وثبات
أو ركوع أو سجود أو من أداها واجب كالصدود يلزمه السهو لاستلزام ذلك ترك الواجب وهو الإتيان بالركن أو
الواجب في محله وان لم يجمعه عن شيء من ذلك بأن كان يؤذي الأركان وتفكر لا يلزمه السهو وقال بعض المشايخ
أن منعه التفكير من الفراءة ومن التسليم يجب عليه سجود السهو والأغلاطي هذا القول لوضوح من تسليح
الركوع وهو أكرم مثله يلزمه السجود على القول الأول لا يلزمه وهو الأصح اه وبه تم أن قول المحقق
ولا تسليح يثبت على خلاف الأصح وهو قول البعض ودخل في قوله من اداها واجب ما لو شك من السلام
ما في الظهيرة لو شك بعد ما قد قدرنا تشهده أصلي ثلاثا أو أربعين تشهده ذلك من السلام ثم استقر وأتم صلاته
فعله السهو اه وفيه في البدائع بأنه آخر الواجب وهو السلام اه وظاهره لزوم الصدود وان كان مشتغلا
بقراءة الأدعية أو الصلاة وهو ميسر على ما قاله شمس الأئمة من أنه ليس المراد أن يشغل التفكير من ترك
أو واجب فإن ذلك يوجب جديف السهو والابحاح وانما المراد به شغل قلبه بعد أن تكون جوارحه مشغولة
بأداء الأركان وعمله على الأخير من أنه لو كان في ركوع أو سجود دخل في تفكره وتغير من حاله بالتفكر فطبعه

معبود السهو واستحسانه وإن كان تفكره ليس الاطاعة لقيام الركوع او السجود وهذه من كل سنة
 لكنه انما وجب اذ كان لا يذبح اقامة السنة بل بسبب التفكير ليس التفكير من احوال الصلاة اه قلت
 والجواب انه اختلف في التفكير الموجب السهو فتقبل ما رزق منه تأخير الواجب او الركن من عباده بارتطع
 الاشتغال بالركن او الواجب عند ادا امر ممكن وهو الاصح وفي مجز التفكير الشاغل للقلب وان يقطع
 المولاة وهذا كما اذا تفكر في افعال هذه الصلاة او ما توطن في صلاة قبلها على ملاحظتها لا في الحديث اه ذكر
 في بعض الروايات انه لا سهو عليه وان اخر فعلا كما تفكر في امر من امور الدنيا حتى اخر ركوعا في رواية يازمه
 لتفكير النفس في صلاته لانه يجب عليه حفظ تلك الصلاة حتى يعلم جواز صلاته هذه بخلاف احوال الدنيا
 فانه لم يجب عليه حفظها واستظهار في المطلقة هذه الرواية وانه لو رزق ترك الواجب بالتفكير في امور الدنيا يازمه
 السهو ايضا واستظهار ايضا القول الاول بان المذنب السهو ما كان فيه تأخير الواجب او الركن من عباده
 اذ ليس في مجز التفكير مع الاداء ترك واجب أصلا وقيام الكلام فيها وفي فتاوى العلامة قاسم (قوله
 سواء هل بالصبري) أي ان غلب على فله انما الرخصة الثانية مثلا وقوله اوبى على الاقل لاى بان لم يغلب على
 فله شيء واخذ بالقل (قوله لكن في السراج الخ) استدلوا على ما في النص من لزوم السجود في صورتين
 وقوله مطلقا سواء تفكر قدر ركن او لا وهذا التفصيل هو القاهر لان غلبة القلب بجزء النفس فاذا تفكرى
 وغلب على فله شيء ثم يزمه الاخذ به ولا يظهر وجه لا يجب السهو عليه الا اذا طال تفكره على التفصيل المار
 بخلاف ما اذا بقي على الاقل لا يذبح احتفال الزيادة كما اتفاده في الصبر (قوله اخبره عدل الخ) تقدم ان الشك
 خارج الصلاة لا يعتبر من هذه الصورة مستثناة وعيد بالعدل اذ لو اخبره عدلان لزمه الاخذ بقوله لهما ويستر
 شك وان لم يكن المفرد عدلا لا في قوله امداد وظاهر قوله اعادة احتياط الواجب لكن في التثنية
 اذا شك الامام فآخيه عدلان يجب الاخذ بقوله لهما اذ لو اخبره عدل يستحب الاخذ بقوله اه فاقول
 (قوله ولو اختلف الامام والقوم) أي وقع الاختلاف بينهم وبينه كان قالوا صليت ثلاثا قال بل اربع
 اما لو اختلف القوم والامام مع فريق منهم ولو واحدا اخذ بقول الامام ولو تيقن واحدا بتمام واحد والنص
 وشك الامام والقوم فالاعادة على السابق بالنقص فقط ولو تيقن الامام بالنقص زعمه الاعادة الامن يقيم منهم
 بالتمام ولو تيقن واحدا بالنقص وشك الامام والقوم فان كان في الوقت قالوا ان بعدوا احتياطوا زمنا وخبر
 بالنقص عدلان من انطلاء والغرض (تمة) شك الامام فخذ على القوم ليعلم بهم ان قاموا ولم يبالوا بالاعتدال
 ولا سهو عليه غلب على فله في الصلاة انه احدث او لم يمسح ظهره خلافة ان كان اذى ركعا استأنف والامضى
 تاخرانية (قوله وقت اضا في الاصم) وقيل لا يقتل لان الفتوى في الثانية بدعة والجواب ان ما تردد
 بين البدعة والواجب بان به احتياط كما روي في لوعة في الاولى والثانية سهوا فقدم المصنف في باب الوتر
 انه لا يقتل في الثالثة ومزج خلافة (قوله شك في كبر الخ) أي شك في صلاته ذخيرة وغيرها وظاهره
 ان الشك في جميع هذه المسائل ومع في الصلاة ويدل عليه قول الاخيرة في آسر العبادة ان كان شك في اول مرة
 استقبل الله الاذن واجازه المذنب ولا يزمه الوضوء واخذل التوب اه تأمل ويخالفه ما في الاطعمة حيث
 قال شك في بعض وضوئه وهو اقول شك غسل ما شك فيه وان وقع كثيرا لم يفتق اليه وهذا اذا شك في خلال
 وضوئه فلو بعد الفراغ منه لم يفتق اليه اه لكن مثل العلامة قاسم في فتاويه عن شك وهو في صلاته انه على
 وضوءه لا فاجاب بان كان اقول ما عرض له اعادة الوضوء من الصلاة والامضى في صلاته (قوله وظاهر الرواية
 البناء على الاقل) كذا عزاء في الصراي اليه اتم ولم ارفقها فراجع والذى في لباب المسائل ولو شك في عدد
 الاشواط في طواف الركن اعادة ولا يفي على غالب طئه بخلاف الصلاة وقيل اذا كان يكفر ذلك يترى اه
 وما جزم به في الباب عزاء في الصراي اقامة المساجد واقعة تعالى اتم

(باب صلاة المريض)

قيل المرض مفهوما ضروري اذ لا شأن ان فهم المراد منه اعم من قولنا انه معنى يزول بجهل في بدن الخ
 اعتدال الطمان الاربع فيزول الى التعريف بالاخى نهر (قوله من اضافة الفعل لصاحبه لوجه) كل
 فاعمل على ما عكس فان المريض على الصلاة فاعملها وان غلب على الحركة وليست فاعملها ح (قوله

(وجب عليه سجود السهو)

جميع (صورتين)

بالصبري اوبى على الاقل

تأخير الركن لكن في السراج انه

يسجد للسهو اخذ الاقل مطلقا

وفي غلبة القلب ان تفكر قدر ركن

(فروغ) اخبره عدل بان ما صلي

اربعا وشك في صدقه وكذبه اعاد

احتياطه ولو اختلف الامام

والقوم فلو الامام على يقين لم يعد

والاعادة بقوله شك انها ثنية

الوزن ما قالته وقت ويحتمل على

اخرى وقت اضا في الاصم

هل كمال افتتاح ولا احدث

اود او اصابه نجاسة او لا ومسح

رأسه اود استقبل ان كان اول

مرة والا لا

اركان الطم وظاهر الرواية البناء

على الاقل وعليك بالاشياء

قاعدة اليقين لا يزول بالشك

(باب صلاة المريض)

من اضافة الفعل لصاحبه

ومناسبت الخ) لم يبين وجه تأخيرهم عن جود السهو وبنه في البرقولة والسهو أم من قضا السهو المريض
والصحيح فكانت الحاجة إلى بيانه امر قد قدمه ح (قوله متأخر الخ) أي وكان حقه أن يذكر مع جود
السهو للمناسبة بينهما فإن كان بينهما مثل جزء الصلاة ولأن كلاهما جود يرتب على أمر يقع في الصلاة
متأخر عنه الآن جود السهو يخص بالصلاة وجود التلاوة يقع خارج الصلاة أيضا ح (قوله كاله) فسر به
لمناسبة في الزمن من قوله وان قدر على بعض اقيام قام ح (قوله لمرض حقيق الخ) قال في البرقولة
بالتعذر والتعذر الحقيقي بحيث لو قام سقط دليل أنه عطف عليه التعذر والحكمي وهو خوف زيادة المرض
واختلاف في التعذر فقبل ما يقع الاضطر وقيل التيمم وقيل لو قام سقط وقيل ما يجوز من القيام
بجوأه والاصح ان يعلقه بضرر القيام كذا في النهاية والنجي وغيرهما اه قوله واختلفوا في التعذر أي
في غير عبارة المصنف لما علق ان المراد به في كلامه كالكتبة الحقيقي بدليل صنف الحكمي عليه وما تقرر
ظهر ما في كلام الشارح حيث جعل الحقيقي والحكمي ومغيز للمرض مع انهما صفتان لا تقتدر لأن المرض
فيهما حقيق وكذا قوله وحدهما ان كان الضمير به للمرض الحقيقي فليس ذلك ثم يغالط في تعريف المرض
ما قد تناهوا ان كان التعذر لما ذكره فقد علق ان المراد به في كلام المصنف الحقيقي وهو لو قام لسقط الهم
الان يعود لمطلق التعذر للمسيح صلاة فاعدا كما هو المراد من قول البرقولة واختلفوا الخ فاقهم وقد بانى الخ
بمعنى التمييز بين الشيتين وعليه فيصع هو لمطلق المرض أي القدر المسمى من ما يقع معه الصلاة فاعدا وما لا
نص ما يعلقه بالقيام شره وهو شامل حيثما اذا تعذر اقام حقيقة بالحق الماز أو حكا أو ما اذا لم يمكن
القيام أصلا فهو مفهوم بالاول (قوله قبلها أو فيها) صفة للمرض والمرض العارض فيها ساقى الكلام
عليه في قول المتن ولعرض للمرض فيها ولا ينافي قوله أو فيها تنقيده بقوله كاله لأن المراد حيثما تعذر
كل القيام الواقع بعد عروض المرض (قوله أي القرينة) أراد بها ما يسهل الواجب كالوتر وما في
حكمه كسنة الجبر استرازا عاذا ذلك من التوافل فاعدا يجوز من هو بدلا تعذريام (قوله خاف) أي
غلب على ظنه بغيره سابقة أو اخبار طبيب مسلم حاذق اعداد (قوله بقباهه) متعلق بخلاف أو زيادة
وبطه على سبيل التنازع (قوله أو وجد لقباهه) أي لاجله أو ما شديدا وهذا وما قبله وما بعده داخل في أفراد
الضرر المذكور في قوله وحده الخ فاقهم (قوله ط كفى ط (قوله أو تعذر عليه الصوم) الاول ان
يقول للصوم باللام التعليلية أي تعذر القيام لاجل الصيام وعبارة الصرود دخل تحت الجزاء الحكمي ما لو صام
رمضان على فاعدا وان افطر على فاعدا يصوم ويصلي فاعدا (قوله كأمز) أي في باب صفة الصلاة حيث قال
وقد ينصم التعذر كن سبيل برحه اذا قام أو ليس به أو يدور بعورته أو ينصف من القراءة أصلا وعن
صوم رمضان ولو اضغفه من القيام انفروج بجماعة صلى في شته متفردا به بقى خلافا للأشياء ح أقول
وقد تناهنا أنه لو لم يقدر على الأعيان فاعدا كمالو كان حال أو صلى فاعدا يسبل به أو برحه ولو مستقلا
على فاعدا بر كوع وجود لأن الاستلقاء لا يجوز زيادة كماله مع المحدث فخر مع ما فيه الايمان لا الزكاف كافي
المنية وشرحه من الجزاء الحكمي أيضا ما لو خرج بعض الولد ونضاف خروج الوقت نصلي بحيث لا يعلق الولد
ضروره والخاف العذر أو صلى فاعدا أو كان في خفاء لا يستطيع ان يقم صلبه وان خرج لا يستطيع الصلاة
لغيره أو مطر ومن به أدنى علة تخلف ان نزل من المنزل في الطريق يسلي القرض في محله وكذا المرض الراكب
الا اذا وجد من ينزله يجر (قوله ولو مستند الخ) أي اذا لم يعلق ضرره بدليل ما مر (قوله أو انسان)
يعرف العناية والفتح وغيرهما بانقاد به قال ح وفه ان القادر قدرة الفقير ما عند الاحام الا ان يراد
بالغير غير الخادم تأمل اه أقول قد منافي باب التيمم العاجز عن استعمال الماء بنفسه لو وجد من
تأزمه طاعته كعبده وولده وأجيره لزمه الوضوء أيضا فلو كذا غيره من الواسعة به أعانه في ظاهر المذهب
بخلاف العاجز عن استعمال القبلة أو الصلوة عن التشرائ النفس فانه لا يزمه منه والفرق أنه يخاف
عليه زيادة المرض في أخته وتحويله اه ومقتضاه أنه لو لم يحصل زيادة المرض يزمه ذلك وقد منافي بحيث
الصلاة على الدابة من باب التوافل عن الجتهى مانته وان لم يقدر على القيام أو القبول عن دابته أو الوضوء
الا بالاجانة خادما جلت منافعه يزمه في قولهما وفي قوله فطر والاصح التزم من الاجتهى الذي يطعمه كالماء

بومناسبت كوة عارضا مقابوا
تأخر جود التلاوة ضرورة
(من تعذر عليه القيام) أي كاله
(لمرض) حقيق وحده ان يعلقه
بالقيام ضرره بقى (قبلها أو فيها)
أي القرينة (أو) حكمي بأن
(خاف) زيادته أو بطه بره بقباهه أو
دوران رأسه أو وجد لقباهه أما
شديدا) أو كان أو صلى فاعدا على
بوة أو تعذر عليه الصوم كأمز
(على فاعدا) ولو مستندا الى
وسادة أو انسان فانه يزمه ذلك
على الخادم

بقوله وفي قوله أي الامام اه منه

الذي يعرض للوضوء اه ولا يثبت أن هذا حيث لا يلغى ضرر بالقيام فلا يحالف ما قد ساء آخاويه ظهر
 أن المراد بالإنسان من يطهعه اع من الخادم والابنعي وأما عدم اعتبار القدرة بقدره القدر عند الامام فله
 ليس على الخلاف بل في بعض المواضع كما قاله ط ولذا قال في الجني وفي قوله نظراً وحول على ما إذا لم يمسره
 ذلك الا بكفة ومثقة فلا يلزم الانتظار الى حصوله فلتأمل (قوله على كفاية) أي كيف يسره بغير ضرر
 من ترع او غيره امداد (قوله على المذهب) جزئه في الضرر وروا الايضاح وصحة في البدائع وشرح المجمع
 واختاره في البرهان (قوله فاهيات اولي) جمع هية وهي هنا بكفة الصدوق قال ط وفيه أن الاركان
 انما سقطت لتسرحوا لا ذلك الهيات اه تأمل (قوله قبل وبه يفتي) قاله في التبيين والخلاصة
 والولوية لانه ايسر على الرض قال في البر ولا يثبت ما فيه بل ايسر عدم التشديد بكيفية من الكيفيات
 فالمذهب الاول اه وذكر قد أنه في حالة التشديد على كماله لا يشهد بالاجماع اه أقول يفتي أن قال
 أن كان جلوه كالمجلس لتشده ايسر عليه من غيره أو ساء بالغيره كمن اولى والاختار الايسر في جميع الحالات
 ولعل ذلك عمل القولين والله أعلم (قوله بر كرم) متعلق بقوله على ط (قوله على المذهب) في شرح المحلوق
 نقلان من الهندوانى لو قدر على بعض القيام دون تمامه أو كان يقدر على القيام ببعض القيام دون تمامه يؤمر
 بأن يكبر قائماً أو ركباً ما قدر عليه ثم بعد ان يجزى وهو المذهب الصحيح لا يرى خلافه من اصحابنا ولو ترك هذا اخت
 أن لا يجوز صلاته في شرح القاضى فان جزم من القيام مستويا قالوا يقوم منكثلاً بجزمه الا ذلك وكذا يجوز من
 القعود مستويا قالوا يصعد منكثلاً لا يجزى له الا ذلك فقال عن شرح الترتاشي وخصوصاً في الصلاة زيادة
 وكذلك لو قدر أن يصعد على صا أو كان له خادم لو اتى عليه قدر على القيام اه (قوله لأن البعض
 معتبر بالكل) أي أن حكم البعض حكم الكل بمعنى أن من قدر على كل القيام يلزمه فكذا من قدر
 على بعضه (قوله بل تصد السجود كاف) تنه في البر عن البدائع وغيرها وفي الأخيرة وجعل بقله
 شرايح ان يحصل له وهو قادر على الركوع والقيام والقراءة يسلي قاعدة اوى ولو لم يفتي قائماً بر كرم وقعد أو ما
 بالسجود اجزاء الاول أفضل لأن القيام والركوع لم يشترعا في شهما بل يكونا وسيلتين الى السجود افعال
 في الجور لم اربا ان تصدركم دون السجود وكاه غير واقع اه أي لا متى جزم عن الركوع جزم عن السجود
 شهر قال ح أقول على فرض تنويه يفتي أن لا يسهل لأن الركوع وسيلة اليه ولا يسهل التصديق عند تصد
 الوسيلة كما يسهل الركوع والسجود عند تصدرا القام (قوله لا القيام) مطوف على الضمير المرفوع
 المتصل في قوة تصدرا وهو ضعيف لكونه في عبارة المتن بلا فاصل ولا فو كذا (قوله اوما) حقيقة الائمة طامة
 الرأس وروى مجزى بذكر كفاية ونماه في الامداد من البر والمقدسي (قوله اوما فاعدا) لأن ركنية القيام
 لتوصل الى السجود فلا يجب دونه وهذا اولى من قول بعضهم على فاعدا اذ يفترض عليه أن يقوم للقراءة
 فإذا جاءه وان الزكوع والسجود اوما فاعدا كذا في التبر أقول التعبير على فاعدا هو ما في الهداية والقندورى
 وغيرهما وأما ذكره من اقتراض القيام بغيره فغيره فباعتدلى من كتب المذهب بل كلهم متفقون على التعليل
 بأن القيام سبيل لانه وسيله الى السجود بل صريح في الخلية بأن هذه المسئلة من المسائل التي سقط عنها وجوب
 القيام مع اتفاق المجزى الحق والحكمي اه ويلزم عن ما قاله أنه لو جزم من السجود فقد أن ركع قائماً
 وهو خلاف المنصوص كاعلة آتفانهم ذكر القهستاني عن الزاهدى أنه يوجب للركوع قائماً وليس بجالا
 ولو عكس لم يجز على الاصح اه وجزئه بالاولا بل في لكن ذكر ذلك في التبر وقال الآن المذهب الاطلاق اه أي
 يوجب فاعدا او قائماً بغيره ما قاله ظاهر أن ما ذكره هنا هو مقتله (قوله وهو أفضل الخ) قال في شرح المتن
 لوقيل ان الائمة أفضل للزوج من الخلاف لكان موجباً له ولكن ان من ذكره اه (قوله لقربه من الارض)
 أي فيكون أشبه بالسجود منع (قوله ويجعل سجوده اخفض الخ) أشار الى أنه يكفه أدنى الانحناء
 عن الركوع وأنه لا يلزم تقرب بجهة من الارض بأقصى ما يمكنه على كفايته في البر عن الزاهدى (قوله
 فاته بكرة فريما) قال في البر واستدل لكرامة في الحظ تنه عليه الصلاة والسلام عنه وهو يدل على
 كراهة التصريح اه وتعه في التبر أقول هذا محمول على ما إذا كان يحمل الى وجهه شيئاً يصعد به بخلاف
 ما إذا كان موضوعاً على الارض يدل عليه ما في الأخيرة حيث تنقل من الاصل الصكرامة في الاول ثم قال
 فان كانت الوسادة موضوعة على الارض وكان يصعد عليها جزئ صلاته فقد صحت أن أم حلة كانت تسجد على

(صكف شام) على المذهب

لأن المرض استلذه الاركان
 فاهيات اولي وقال زفر كالتشهد

قبل وبه يفتي (بر كرم) وجود

وان قدر على بعض القيام

ولو متكا على صا وحاط (قام)

ازوما بقدر ما يقدر ولو قدر (قام)

او تكبيرة على المذهب لأن البعض

معتبر بالكل (وان تصدرا) ليس

تصدرها شرطاً بل تصدرا السجود

كاف لا القيام (اوما) بالهمز

(فاعدا) وهو أفضل من الائمة

فأما لقربه من الارض (ويصلي)

سجوده أخفض من ركوعه (ازوما)

(ولا يرفع الى وجهه شيئاً يصعد

عليه) فاته بكرة فريما

قولهم نقضه في الفقه بكسر الميم
فيهما كناية على انه منه

(قانع) بالبناء الجوهري ذكره

البنوني (وهو يقتض برأيه

لجوده أكثر من ركوعه) على

أه ايماء لاجود الأنا يجدقوة

الأرض (والأ) يقتض (لا) يصح

لعدم الأيماء (وان تعذرا لعدم)

ولو حكا (وأما مستقليا) على

ظهور (ووجلا فهو القيد) غير

أه ينصب ركنه لكرهية

الرجل الى القيد ويرفع رأسه بيما

لم يوجهه اليها (أو على جنبه)

الآمين أو الأيسر ووجهه اليها

(والأول أفضل) على المحدث (وان

تعذرا لآيماء) برأيه (وكتبت

بالقوائم) بأن زادت على يوم

وله (مقتضا عنه) وان كان

يظهر في ظاهر الرواية

قوله بعض المحققين هو الحق ابن

إمامنا في الحلية اه منه

مرقعة موضوعة بين يديها العلة كانت بها ولم ينعها رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك اه خان مفاد
هذا المقابلة والاستدلال عدم الكراهة في الموضوع على الأرض المرتفع فرباها القهستاني مرسوخ ذلك
(قوله) بالبناء الجوهري (قوله) بالبناء الجوهري (قوله) بالبناء الجوهري (قوله) بالبناء الجوهري (قوله) بالبناء الجوهري
الركوع سواء كان بضعه أو بضعه (قوله) بالبناء الجوهري (قوله) بالبناء الجوهري (قوله) بالبناء الجوهري (قوله) بالبناء الجوهري
ولا يرتفع الخ شامل لما إذا كان موضوعا على الأرض وهو خلاف التبادر بل التبادر يكون المرفوع محسولا
بده أو غيره وعلته فالاستثناء متعلق باختصاص ذلك بالموضوع على الأرض ولذا قال الربيعي كان يفتي
أن يقال ان كان ذلك الموضوع يصح السجود عليه كان سجودا أو لا قاله اه وبوجه في شرح المشقة واعتزله
في التبريره وعندي فيه نظر لأن خفض الرأس بالركوع ليس الأيماء ومعلوم أنه لا يصح السجود بدون الركوع
ولو كان الموضوع مما يصح السجود عليه اه أقول الحق التصديق وهو أنه ان كان ركوعه مجرد ايماء الرأس
من غير انحاء رسول الظهر فهذا ايماء لا ركوع فلا يصح السجود به الا ايماء مطلقا وان كان مع الانحاء كان ركوعا
معتبرا حتى أنه يصح من الملتزم القادر على القيام بغيره بخلافه ان كان الموضوع مما يصح السجود عليه بغير
مثلا من زيادة ارتفاعه على قدر لينة أو لينة فهو سجود حقيق فيكون ركوعا كما ساعد الأمام حتى أنه يصح
اقتداء القائم به وإذا قدر في صلاته على القيام فيها فخالوا ان يكن الموضوع كذلك يكون موثقا لا يصح اقتداء
القائم به وإذا قدر في القيام استأنفها بل يظهر أن لا يكون قادرا على وضع يديه على الأرض مما يصح
السجود عليه أنه يترتب ذلك لأنه قادر على الركوع والسجود حقيقة ولا يصح الأيماء مع القدرة عليه ما
بل شرطه تعذرها كما هو موضوع المسئلة (قوله) بالبناء الجوهري (قوله) بالبناء الجوهري (قوله) بالبناء الجوهري (قوله) بالبناء الجوهري
ما رفعه ولم يرفع يديه للركوع والسجود أو خفض رأسه لهما لكن جعل خفض السجود مساو لخفض
الركوع لا يصح لعدم الأيماء والسجود (قوله) بالبناء الجوهري (قوله) بالبناء الجوهري (قوله) بالبناء الجوهري (قوله) بالبناء الجوهري
كأنه (قوله) بالبناء الجوهري (قوله) بالبناء الجوهري (قوله) بالبناء الجوهري (قوله) بالبناء الجوهري (قوله) بالبناء الجوهري
أمره أن يسكن روي لأن حرمة الأعضاء مكرمة النفس بغير البدائع وسأقي (قوله) بالبناء الجوهري (قوله) بالبناء الجوهري (قوله) بالبناء الجوهري
القيد) في البرص من خلافته من وجها فهو القيد ورأيه الى المشرق ووجهه الى الغرب اه أقول هذا يستمر
في بلادهم الشرقية كبنارى وما والاها فان قبيلهم لجهة المغرب حكى البلاد الغربية أما في بلادنا الشمالية
وهو إذا استلقى متوجها للقيد يكون المغرب من بينه والمشرق من يساره به ادفع اعتراض بعض المحققين
على ما في الخلاصة (قوله) بالبناء الجوهري (قوله) بالبناء الجوهري (قوله) بالبناء الجوهري (قوله) بالبناء الجوهري (قوله) بالبناء الجوهري
نعت رأسه لأنه حقيقة الاستلقاء فتح الإحصاء من الأيماء فكيف بالمرضى بغير (قوله) بالبناء الجوهري (قوله) بالبناء الجوهري (قوله) بالبناء الجوهري
والآمين أفضل وله ورد الأثر امداد (قوله) بالبناء الجوهري (قوله) بالبناء الجوهري (قوله) بالبناء الجوهري (قوله) بالبناء الجوهري (قوله) بالبناء الجوهري
يتع حصرها بما بغير (قوله) بالبناء الجوهري (قوله) بالبناء الجوهري (قوله) بالبناء الجوهري (قوله) بالبناء الجوهري (قوله) بالبناء الجوهري
لقادر على الاستلقاء قال في التبر وهو شاذ وقال في البرص وهذا الظاهر حتى والأظهر الجواز اه وكذا
ما روي عن الإمام من أن الأفضل أن يصلي على شقه الايمن وبه قالت الأئمة الثلاثة ووجهه في الحلية لما ظهر له
من قوة ليله مع اعترافه بأن الاستلقاء هو ما في مشايير الكتب والمشههور من الروايات (قوله) بالبناء الجوهري (قوله) بالبناء الجوهري (قوله) بالبناء الجوهري
يوم ليله) أما لو كانت يوما وليلة أو أقل وهو يسهل فلا تسقط بل تقتضي احتياقا وهذا إذا صح ظواهر ما يقدر على
المسلة بل يترتب القضاء حتى لا يترتب الإصباح كما سافر إذا أفترق مرات قبل الأقامة كما في الربيعي قال في البرص
ويفتي ان يقال فله ما إذا لم يضر في مرضه على الأيماء بل رأسه أو أن قدر عليه بغيره فانه يترتب القضاء
وان كان موضوعا للظهر فأنه في الإصباح لا طعام عنه اه قلت وهو ما عو من القطع فانه قال ومن تأمل دليل
الاصحاب في الأصول اتضح في ذهنه إيجاب القضاء على هذا المرض اليوم وليله حتى يترتب الإصباح بعد ان قدر
عليه بطريق وسقط عنه ان زاد اه (قوله) بالبناء الجوهري (قوله) بالبناء الجوهري (قوله) بالبناء الجوهري (قوله) بالبناء الجوهري (قوله) بالبناء الجوهري
يقتل وصحبه في الهدى وهو من أهل الترجيع لم يكن نكاحه في كراهة التمس فصح القول كعامة أهل
الترجيع كما في خان وصاحب المخط وشرح الاسلام وغير الاسلام وما الى الله الحق ابن الهمام في عبارته
التي قلناها فأنشئ عليه المصنف فانه ظاهر الرواية ولما في الامداد من أن القاضد العمل بما عليه الاكثر

(منه) جعل في السراج المسئلة على أربعة أوجه ان زاد المرض على يوم وليلة وهو لا يقبل فلا ضاع اجابا
والا وهو يقبل قضى اذا صاع اجابا وان زاد وهو يقبل والا وهو لا يقبل ضلني الخلف (تم) في البصر من القنبة
ولا قد في الصلوات طلة المسئلة بخلاف الصوم اه وقدمه الشارح قبل هذا الباب ورضاه (تم) قوله
لا يكتفي (الخ) بل لا بد معه من القنبة (قوله واذا داخ) الاولى ذكره قبل قوله وان تقدر الايام (الخ) لان فيه
سقطت الصلاة وضاع ما سقطت الاركان (قوله سقوط الشرائط) أي كالاتقبال وسر الصورة والظاهر ان
انبت بخلاف الوقت وكذا الظاهر من الحديث لان فاعدا الطهورين يؤخر منه الامام وقبته عندهما والقنبة
غير متصل فاعاده الركن لكن ساقى في مقطوع الدين والرجل نصيح أنه يصلي بلا طهارة (قوله بالا لولي)
لان العجز عن تحصيل الشرائط ليس فوق العجز عن تحصيل الاركان فلم يقدّر المريض على التحول الى القنبة
بنفسه ولا يفرض على كذلك ولا عاده عليه بعد البرء في ظاهر الجواب كالمعجز عن الاركان دافع وقامه في البصر
وساقى آخر الباب ما لو كان تحت حجاب نجسة (قوله ولا يبعد) أي سقوط الشرائط او الاركان لعدم جواز
بخلاف ما لو كان من قبل العبد على ما نص في طهارة وتصل ما لو معجز عن القراءة وفي البصر من القنبة ولو
استقل لسانه يوم وليلة فعلى صلاة الاخرس ثم انطلق لسانه لا تارة الاعادة اه والظاهر ان قوله يوم وليلة
لا نه محل فمزمع لزوم الاعادة اذا اراد على ذلك لان لم يرد اعادته فمخوله في حد التكرار (قوله ولو اشبه على
مريض (الخ) أي ان وصل الى حال لا يمكنه ضبط ذلك وليس المراد مجرد النكث والاشتباه لان ذلك يحصل للصحيح
(قوله ينبغي ان يعجزه) قد يقال انه تعظيم وتعم وهو مفيد كاذن من المحض اوعله انسان القراءة وهو في
الصلاة ط قلت وقد يقال انه ليس بغيره وتعلم بل هو ترك او اعلام فهو كاعلام المبلغ بالتقالات الامام
فتأمل (قوله كذا في القنبة) الاشارة الى ما ذكره المصنف والشارح (قوله ولم يؤم (الخ) الاولى ذكره قبل
مسئلة القنبة لارسطه ما قبلها فنفسه ما وقع في القنبة بصدور القنبة غير مناسب (قوله خلافا لفرز)
فمنه يؤم في حجابها فان عجز فبعضه فان عجز فبقية (مهر (قوله يوم بما قدر) أي ولو فاعدا اموسا او مستلقا
(قوله على المحدث) ومن الامام انه يستقبل لان قهره ان القنبة موجبة للركوع والوجود فلا يجوز بالايماء
خال في النهرو الصحيح المشهور هو الاقل لان بناء الضيق على القوى اولى من الاتيان بالكل ضعيفا (قوله
في) أي على ما صلي فيه سلامه فاشاءت هذا وقال محمد يستقبل بناء على عدم صحة اقتداء القائم بالقاء
عنده وقد ذكر نهر (قوله ولو كان يصلي بالايماء) أي قائما او فاعدا او مستلقا او مضطجعا كالحوض
الاطلاح (قوله فصح) أي قدر على الركوع والوجود قائما او فاعدا (قوله لا يكتفي) لان اقتداء الاعوج
والمساجد يلزم ان يعجز فكذا البناء دور (قوله الا اذا صاع قبل ان يؤم (الخ) لانه لو تركه كان البناء
وانما يجوز عجزه فلا يكون بناء القوى على الضيق (مهر وهذا ظاهر فبالاقتناع قائما او فاعدا
بصد الايام ثم قدر قبل الايام على الركوع والوجود قائما او فاعدا اما اذا اقتنع مستلقا او مضطجعا
قد قبل الايام على الركوع والوجود قائما او فاعدا فانه يستأنف كما يؤخذ من قول الشارح لان حالة القعود
اقوى ح (قوله ولم يقدّر على الركوع والوجود) وكذا القدر عليها بالاولى تأمل (قوله وللمتنوع
(الخ) لعل وجهه ان المتنوع قد يكثر كما تبين في رد الى التبع فتركه الاتكاء على الفرض فان زنه
يسير او لا فالفرض ان يعجز فقد تركه وان تعجز قائما فانه لا يتركه الاتكاء تأمل (قوله وبدنه يتركه) أي
اختار الممنوع من اسائه الادب شرح التبعة وغيره وظاهره انه ليس فيه نهى خاص فتكون الكراهة ترجية
تأمل (قوله وله القعود) أي بعد الاقتناع قائما (قوله بلا كراهة مطلقا) أي بصدور بدنه امام العذر
قائما او مابده فتركه عند الامام على اختيار صاحب الهداية ولا يترك على اختيار غير الاحلام وهو الاصح
لانه يخبر في الشبهة بين القيام والقعود فكذا في الاتهام او اما الاتكاء فانه لا يضر فيه اشياء بلا عذر بل يتركه
كذلك الاتهام او مابده فلا يجوز اتساعها فاعدا بلا عذر بعد الاقتناع قائما وهذا ان قصد الركعة الاولى
او الثانية تأمل في التبع الثاني ينبغي ان يعجز عندها ايضا غير سنة الطهر واجبة وقامه في شرح التبعة
(قوله يار) أي سائر اخر ازا من المربوط (قوله فاعدا) أي ركع ومصلح او حائضا (قوله
لغة العجز) أي لان دوران الرأس فيها غالب والغالب كالمتعلق قائم مقامه كالسراج قائم مقامه والشمع والنور

(وعليه القنوي) كما في الطهارة
لان مجرد السفل لا يكتفي بتوسيه
انطاب واما بغير طال الاركان
سقوط الشرائط عند العجز بالاولى
ولا يبعد في ظاهر الرواية دافع
(ولو اشبه على مريض اعداد
الركعات والصدقات لتعاضد
يلحقه بانه الامام) ولو اداه
بتقنين غيره ينبغي ان يعجزه كذا في
القنبة (ولم يؤم عينه وقلبه
وحاجبه) خلافا لفرز (ولو عرض
لمريض في صلاته يوم بما قدر) على
المحدث (ولو صلى فاعدا بركوع
ووجود دفع بن ولو كان) يصلي
بالايماء فصح لا في الاذا صاع
قبل ان يؤم بالركوع والوجود
(كالو كان يؤم مضطجعا ثم قدر
على القعود ولم يقدّر على الركوع
والسجود) فانه يستأنف (على
اقتداره لان حالة القعود اقوى على
يعجز تناوله على الضيق (وللمتنوع
الاتكاء على نحو) كصا و جدار
(مع الاعاء) أي التبع بلا كراهة
وبدنه يتركه (وله) (القعود) بلا
كراهة مطلقا هو الاصح ذكره
الكمال وغيره (على الفرض
في ذلك) بآراء فاعدا بلا عذر (صح)
لقية العجز

مطلب
في الصلاة في الدنيا

مقام الحدث شرح المنية ولذا ذكروا مسئلة الصلاة في سفينة في باب صلاة المريض (قوله وأسام) أشار
 الى أن القيام أفضل لانه أبعد من شبهة الخلق والمخرج أفضل ان امكنه لانه امكن قلبه بجر وشرح
 المنية (قوله وهو الظاهر) وفي الحلة يصدق الادلة والظاهر أن قوله ما شبه فلا بجر ان في الماوى
 القنسى به تأخذ اه (قوله والمرطقة في الشط كالشط) فلا تجوز الصلاة فيها فاعدا انشاها وظاهر
 ما في الهداية وشرحها الجواز فاعدا مطاها استقرت على الارض او لا وصرح في الايضاح بجمعه في الثاني
 حيث امكنه الخروج الحاقا لها بالاداية نهر واختاره في المحط والبديع بجر وعزا في الاعداد أيضا
 الى جميع الروايات من المعنى ويزعم في نور الايضاح وعلى هذا فينبى أن لا تجوز الصلاة فيها سارفع إمكان
 الخروج الى البر وهذه المسئلة الناس عنها غافلون شرح المنية (قوله في الاصح) احدنا عن قول البعض
 بأنه لا فرق بينا وبين السارة كافي النهر (قوله والافكا لواقعة) أى ان لم يجر كمال الرجح شديد بل يسيرا
 فحكمها كالواقعة فلا تجوز الصلاة فيها فاعدا مع القدرة على القيام كافي الاعداد (قوله ويزعم استقبال
 القبلة الخ) أى في قوله لم يجر بجر وان جزمته يسكن من الصلاة امداد من جميع الروايات وله يسكن
 ما لا يتفق خروج الوقت فلا يترتب من أن قبله الخارج جهة قدرته وهذا كذلك والافكا لوقعة خلتا بل وانما
 الاستقبال لا ينافى حقه كالتب حتى لا يتخرج فهو مباح مع القدرة على الركوع والسجود وبذلك ركب
 الداية كذا في الكافي شرح المنية (قوله مربوطتين) أى مقروبتين لانها بالاقتران صارتا كشي واحد
 وان كانت منفصلتين لم يجر لانها بمنزلة النهر وذلك يمنع الاقتران وان كان الامام في سفينة واقعة
 والمتحدثون على الشط فان ينسحاب طريق او قدره عظيم لم يصح بجر وتقدم الكلام على الصلاة على الداية
 والمجتهد في باب التوافر (قوله ومن جئ او أضحى عليه) الجنون أفة تسلب العقل والاعمال أفة تسلب
 (قوله وقت صلاة) مرفوع على أنه قائل زادا ومنسوب على أنه طرف زادا وقائل زاد صغير الجنون ح
 عن القهستاني واعتبر الزيادة بالاقوات على قول الثالث وهو الاصح وعند الثاني بالساعات وكل رواية
 عن الامام فاذا أصله ذلك قبل الزوال ثم أقام من القهستاني قبل الفجدة قبل خروج الوقت سقط القضاء عند الثاني
 الثالث بجر والمراد بالساعات الزمنة لا ما عاينه أهل القوم ديد أى من كون الساعة خمسة عشر
 درجة فالمراد عند الثاني الزيادة بشئ من الزمان وان قل كافي فمراد كالأربعين دية اسماعيل (قوله
 ان لا تاقته وقت معلوم) مثل أن يفتت عنه المرض عند الصبح مثلا فينبى قلنا ثم يعاينه فيمنى عليه فمعه هذه
 الاقافة فينبى ما قبلها من حكم الاعمال اذا كان أقل من يوم وليلة وان لم يكن لا تاقته وقت معلوم لكنه يفتن
 بفتنة فيسكن بسلام الاصحاب ثم يفتن عليه فلا عبرة بهذه الاقافة ح عن البر (قوله لانه يصنع العباد) أى
 ويقوط القضاء عرف بالانرا اذا حصل بآفة معارضة فلا يقاس عليه ما حصل فجعله وعند محمد يسقط القضاء بالبنج
 والدواء لانه مباح فصار كالمرض كافي البر وغيره والظاهر أن عطف الهواء على البنج عطف تفسير وان المراد
 شرب البنج لاجل الدواء أو ما لشربه لسكرتكون معصية يصنعها كشره وأنه لو شرب الخمر على وجه مباح كأكراه
 يكون كالبنج فيغيرى فيه انخلط ولا يرد على التعليل سقوط القضاء بالفرع من سبع اودى كما تروى قوله لم
 ان سميه ضيق قلبه وهو مرض أى فهو ساجى (قوله كالنوم) أى فانه لا يسقط القضاء أيضا لانه لا يند
 يوما وليلة غالبا فلا حرج في القضاء بخلاف الاعمال لانه مباح عادة بجر (قوله وبوجه جراحة) أى لم يذكره
 في الكافي والفتح والبر والنهر فكان غير قيد كإياف (قوله ولا يسم) عطف خاص على عام (قوله وقيل لا صلاة
 عليه) اختاره صاحب الدرر في منه وشرحه فقال خلعت يده ورجلاه من المرقق والكعب لا صلاة عليه كذا
 في الكافي وقيل ان وجد من وضته بأمره ليغسل وجهه وموضع القطع ويمسح رأسه والارض وجهه ورأسه
 في الماء ويمسح وجهه وموضع القطع على جدار فغسل كذا في التتارخانية اه وقوله او يمسح وجهه الخ أى
 ان لم يقدر على الغسل بالماء شاء على أنه لا جراحة فيه به علم أن قول المصنف وبوجه جراحة ليس بقيد لأن
 المدعى على الجرح من الطهارة ولذا استشهد فاضى خان على ما اختاره من سقوط الصلاة عن المريض العابر
 عن الاعمال بالراس وأن جرحه العقل لا يكتفى لتوجيه الخطاب بما ذكره محمد فغن خلعت يده من المرققين ورجلاه
 من السابقين لا صلاة عليه (قوله وقيل الخ) هو القول السابق المحكى في عبارة الدرر (قوله بلاعل كثير)

(وأسام) وقال الاصمعي
 فوهو الظاهر برهان (والمرطقة
 في الشط كالشط) في الاصمعي
 (والمرطقة ببله البر ان كان
 الرجح يجر كما شديد انكسار السارة
 والافكا لواقعة) ويزعم استقبال
 القبلة عند الاقتتاح وكذا دارت
 ولو أم قوما في فلكين مربوطتين
 صبح والا (ومن جئ او أضحى
 عليه) ولو شرب من سبع اودى
 (يوما وليلة قضى الخمس وان زاد
 وقت صلاة) سادسة (لا) للرجح
 ولو أفاق في المدة فان لا تاقته وقت
 معلوم قضى والا (لا) زال عقله ينج
 أو غير (أودوا) (زمنه القضاء وان
 طالت) لانه يصنع العباد كالنوم
 (ولو قطعت يده ورجلاه من
 المرقق والكعب وبوجه جراحة
 صلى بغير طهارة ولا تيم ولا يبعد
 هو الاصمعي) وقد مر في التيم وقيل
 لا صلاة عليه وقيل يلزم غسل
 موضع القطع (فروع) امكن
 الفريق الصلاة بالاعمال بلاعل
 كثير زعمه الاداء

بأن وجد ما يتعلق به أو كان ما هراق السباحة بحر (قوله والا لا) أي لا يلزمه الأداء وبعد بالتأخير بحر
(قوله أمره الطيب) أي المسلم الحاذق كما ذكره في الصوم (قوله لبزغ) بزغ الباء الواحدة وسكون
الزاي والسين المحبة في القاموس بزغ الحاجم شرط ويجوز أن يكون بالنون والعين المهملة ح (قوله
من ساعته) المراد بها أن يكون بحثه لوقتاً وعلى يخرجه من الغلبة التقدير المانع قبل فراغه من الصلاة
كما تقرر في قبل باب الانحياز (قوله الآية بلغة مشقة بصره) عبارة الصريح بالخلاصة الآية يزيد
مرضه اه والظاهر أنه غير بعيد كما أشار إليه الشارح بل المراد حصول الضرر والمشقة لتفسير ما مر في القيام
أقول الباب والله تعالى أعلم

• (باب سجود التلاوة) •

تقدم في الباب السابق وجه تأخير وجه سجود السهو (قوله من إضافة الحكم إليه) الحكم هو وجوب
السجود لا السجود فلو قال من إضافة الفعل إليه لكان أولى وأن الحكم متى أحكم به ط (قوله
يجب) أي وجوباً موسعاً في غير صلاة كما ساقى ولا يجب على المحتضر الإيصاء وقبل يجب قنية والثاني
بالقواعد التي نهر والظاهر أنه يخرج منها سجدة واحدة أو صوم يوم لأنه المجهود تأمل ربحي ثرائيه
مصر جابه في التارة سنة مع تصحيح عدم الوجوب (قوله بسبب تلاوة) استقر حاله وكثيراً ما ذهبوا فلا سجود
عليه كما ساقى (قوله أي كرهه الخ) هذا خلاف الصريح الذي جزم به في قوله لا يباح في السراج وهل
يجب السجدة بشرط قراءة جميع الآية أم بعضها فله اختلاف والصحيح أنه إذا قرأ حرف السجدة وقبله كلمة
أو بعده كلمة وجب السجود والأقل وقبل لا يجب إلا أن يقرأ أكثرية السجدة مع حرف السجدة ولو قرأ آية
السجدة كلها إلا الحرف الذي في آخرها لا يجب عليه السجود اه لكن قوله ولو قرأ آية السجدة الخ يقتضي
أنه لا بد من قراءة الآية بتمامها كما يفهم من إطلاق المتن وبأن يقرأ ما يؤيده إلا أن يقال ساقى الكلام
قرينة على أن المراد بقوله الحرف الخ الكلمة التي فيها مادة السجود وإطلاق الحرف على الكلمة شائع
في عرف القراء (قوله من أربع عشرة آية) بيان لاية في قوله تلاوة آية (تنبيه) السجود في سورة الفلق عند
قوله تملك رب العرش العظيم على قراءة لفظة لا تشييداً إلا وضد قوله تعالى لا يسجدوا له قرأة الكسائي
بالفتح وفي من ضد وحسن ما ب وهو أولى من قول الزيلعي عند وأتاب لما ذكره وفي حكم السجدة
عندهم لا يسأمون وهو المروي من ابن عباس ورواها ابن حجر وعند الشافعي عندنا سكتنا لا يعتدون
وهو مذاهب على «ومروى عن ابن مسعود وابن عمر وبهنا الأقل للاختصاص عندنا اختلاف مذاهب الصحابة
لأنه لو ثبت عندنا من قائلنا خبرنا لا يسأمون لا يضر بخلاف النكس لأنها تكون قبل وجود يجب
الوجوب فتوجب نقصاً في الصلاة لو كانت صلاتية ولا تقع ضاقتنا أصلاً كما في الصريح البديع إمداد
ملخصاً وقدين موضع السجود في بقية الآيات فراجعها والظاهر أن هذا الاختلاف سني على أن السبب تلاوة
آية تامة كما هو ظاهر إطلاق المتن وأن المراد بالآية ما يشمل الآية والآيتين إذا كانت الثانية متطابقة بالآية
التي ذكر فيها حرف السجدة وهذا شافى ما مر من السراج من تصحيح وجوب السجود بقراءة حرف السجدة
مع كلمة قبله أو بعده لا يقال ما في السراج بيان لموضع أصل الوجوب وما مر من إمداد بيان لموضع وجوب
الأداء أو بيان لموضع السنة فيه لا نقول أن الأداء لا يجب فوراً لقراءة كاسيافي وما مر في ترجيح مذهبنا
من قولهم لا ياتكون قبل وجود يجب الوجوب وقد ذكرناه أيضاً في الضع وغيره يدل على أن الخلاف بيننا وبين
الشافعي في موضع أصل الوجوب وأنه لا يجب السجود في سورة حم السجدة إلا عندنا هو الآية الثانية
استباحاً كما صرح به في الهداية وفيه حالان الوجوب لا يكون لا وجود يجب عليه ظو مجده بعد الآية الأولى
لاكتفي لا يكون قبل مجبه وبه نظر أن ما في السراج خلاف المذهب الذي منى عليه السراج والمتون تأمل
(قوله لا تقرأها بالركوع) لأن السجدة متى قرئت بالركوع كانت عبارة عن السجدة الصلاة كما في قوله تعالى
واحدى واركني بدائع (قوله خلافاً للشافعي وأحد) حسناً اعتباراً من صدق الجمع والجمع يعتبر إحدى
من كافي غير التكاثر (قوله ونفى ما لم يسجد للفصل) أي من اجترأت إلى الآخر وقبض سورة القصم
والانشقاق والعلق فيكون السجود عندنا في إحدى عشرة (قوله بشرط جامعها) فلابد على من لم يسمعها

والآله أمره الطيب بالاستلقاء
لبزغ الماسن عنه ضلي بالآية
لأن حرمة الاصغاء كحرمة النفس
• مريض يتخذه ثياب نجسة
وكما بسط شيئاً تبص من ساعته
صلى على حاله وكذا لو لم تبص
الآله بلغة مشقة بصره

• (باب سجود التلاوة) •

من إضافة الحكم إليه (يجب)
(سبب تلاوة آية) أي أكثر ما مع
حرف السجدة (من أربع عشرة
آية) أربع في النصف الأول وعشرون
في الثاني (منها أولى الجمع) أما
ما يسهل تلاوته لا قرائتها بالركوع
(وص) خلافاً للشافعي وأحد
ونفى ما لم يسجد للفصل (بشرط
جامعها)

وان كان في مجلس التلاوة شرح المنية (قوله قال سبب التلاوة الخ) أي التلاوة الصعبة وهي الصادرة عن
أهل البيت فيذكره غير واحد من الشافعي حلية وسبق في محتمل في قول المصنف فلا يجب على كافر الخ قلت
ويبقى أن يزاد في آخر وهو كونها لا يخرجها احترازا عن تلاوة المؤمن ومن تلافى كونه أو يصحبه أو يشهده
فانه لا يجوز عليهم سب ولا تعصم طهرهم عنها كإسباقي ثم اعلم أن التلاوة سب في حق السبالي وغيره واختلف
في السماع فقل هو شرط في حق السامع لا سبب وصحة في الكافي والمحيط والظهرية وقبل هو سبب ثان في حقه
وبله ذهب في الهداية والبدائع وسببه الشارح على ترجمته وذكر في المجتبى أن الموبس السجدة أحد ثلاثة
التلاوة والسماع والانتقام وظاهرهما أسباب ثلاثة وبه صرح في الخطة واختار المصنف ما في الكافي وزاد
عليه سببا آخر وهو الانتقام قال سبب عنده سبب التلاوة والانتقام كما صرح بذلك في المنع وصرح أيضا بأن
السماع شرط في حق غير السبالي ونسبه الشارح في تقرير كلام المنع لكن في كلام الشارح ما يفيد أن الانتقام
شرطا أيضا كالسماع كما يظهر غريبا (قوله وان لم يوجد السماع) أي بالفضل كإيدل عليه قوله كتلاوة الأصم
والأفكونه بحيث يسمع نفسه لولا العوارض أو يصح من قريب أنه في شرط كما هو مذهب الهند وافي
وهو الصحيح خلافا لغيره المكتنن بجميع الحروف ح قلت وبه صرح في الخاتمة (قوله في حق غير السبالي)
أي عند قصد الانتقام فانه لا يشترط سماع المؤمن بل ولا حضوره عند تلاوة الإمام كإسباقي وانما ترك
التقييد بذلك اعتقادا على ما ذكره المصنف عقبه فافهم (قوله ولو بالفارسية) صالفة على ما فهمه كلامه
من وجوبها على السامع قبل وجوبها عليه فقلت بالعربية بالآلة لا على قوله والسماع شرط لا يظهر
فيه الأولوية فافهم (قوله إذا أختير) أي بأنها آية عند قصد سماعهم أو لا وهذا عند الإمام وعندهما
أن علم السامع أنه يقرأ القرآن زمته والأفلا يمر وفي القبض وبه يفي وفي التبرير السراج أن الإمام يرجع
إلى قوله لسماعه والاعتقاد به والمراد من قوله أن علم السامع أن يفهم معنى الآية كما في شرح الجمع حيث
قال وجبت عليه سوا فهم معنى الآية أولا عنده وقال أن فهمها وجبت والأفلا لأنه أن فهمه كان سماعا
لقرآن من وجه دون وجهه اه ملخصا أمالي كانت بالعربية فانه يجب بالاتفاق فهمه أولا لكن لا يجب
على المجتبى ما لم يصل إلى الفهم أي وان لم يفهم (قوله أو بشرط الانتقام) أي أن قصد الإمام والأفلا
تأخره وان فهمه شرح المنية (قوله فانه سبب) صوابه فانه شرط لموافق قوله أو بشرط وقوله أيضا أي
كان السماع شرط نعم صرح في المنع بأن السبب سبب التلاوة والانتقام كما قد مرنا وهو يفوقه أو الانتقام
مطوف على قوله تلاوة آية فان كان مراد الشارح موافقة كان عليه أن يسقط قوله بشرط والا كان عليه أن
يقول فانه شرط لوجوبها أيضا (قوله ولم يصحها) أي بأن تلاها قبل أن يصح ويقتدي به (قوله بالنسبة)
في الصبر عن الجنبين السبالي والسماع بشرط كل منهما إلى اعتقاد نفسه ثمانية الحجج ليست مجعدة عندنا خلافا
لشافعي لأن السامع ليس تابع للشافعي في التحقيق بل بزمه العمل برأيه لا تشركه فيها اه وظاهر أنه يتبعها
لو كان في الصلاة لكونه تابعا لتحقيقا فافهم وقد تقدم في واجبات الصلاة أنه يجب المتابعة في الجهد فيه
لا في القطوع بضعة أو بعد مسننة كزيادة تكبيرة خامسة في الجنازة وكقوله في الجهد في الكلام على ذلك
هناك والظاهر أن هذه السجدة من الجهد في أي عمالا اجتماعه صاغا تأمل (قوله لم يسجد المصلي) أي
المصلي صلاته سواء كان هو أي المؤتم التالى أو كان إمامه أو مؤتما إمامه بدليل قول المتن نفاسا في ولا من المؤتم
لو كان السامع في صلاة والاوى اسقاط المصلي لعود الضمير على المؤتم التالى فلا يتركز قول المصنف الا في
ولا من المؤتم الخ ولأن المصلي يشعل المصلي في صلاة كما قام قراءته ومقتديه ومنفرد مع أنهم كثير المصلي أصلا
من قسم الشارح كما فادح اه أي فأنهم يسجدونها بعد الفراغ من صلاتهم كإسباقي ذلك في قول المتن ولوسع
المصلي من غيرهم لم يسجد فيها بل بعدها وبأن علم الكلام على ذلك هناك (قوله لأن الجهرين لم يسمعا)
الإمام ومن معه وفيه أن الإمام غير مجبر عليه من القراءة في هذه الصلاة وانما الجهر على المختار به في الظاهر
التعليل بما في شرح المنية وغيره بأنه ان جدد الإمام بزم انقلاب التبعين تابعا والارام مخالفتهم بغير خلاف
من ليس معهم في صلاتهم لعدم مجبره بالنظر إليهم لانه يترتب من ليس في الصلاة في قسمهم (قوله حتى لو دخل)
أي الخارج معهم أي في صلاتهم سقطت السجدة عنه تباع لهم وظاهره سقوطها عنه ولو دخل في ركعة

قال سبب التلاوة وان لم يوجد
السماع كتلاوة الأصم والسماع
شرط في حق غير السبالي ولو
بالفارسية (أو) بشرط
(الانتقام) أي الاعتقاد (بين
فلا) فانه سبب لوجوبها أيضا
وان لم يسمعها ولم يصحها للمتابعة
(ولو تلاها المؤتم لم يسجد المصلي
أصلا) لا في الصلاة ولا بعدها
(بخلاف الشارح) لأن الجهرين
لم يسمعا فلابد منهم حتى لو دخل
معهما سقطت

أخرى غير مسكعة الثلاثة (قوله لغيرها من القراءة) قال المرغشاني وعندى انما يقب وتأتي فيه
 بحر من الزيلعي قلت وفي التشهد بحث مقدس أي لأن اندراجها في الركوع أو السجود يمكن بخلاف
 التشهد ويمكن أن يكون المراد بقوله تأتي فيه أنه يؤتى في ذلك الموضع الذي تلاها فيه لا بعد لكن في الامداد
 وقال المرغشاني عليه السجود وتأتي بالركوع والسجود الذي هو فيه كذا في شرح أدري فله يسجد لو كان
 تأليفاً في التشهد اه أقول هذا يؤيد الأول ثم لا يخفى أن القول بوجودها عليه انظر لانه منهي عن القراءة فيها
 كالجنب والعجور كالقنديل وقد فرغوا من جنب والجنب والتدبير بأن الأول منهي منها يقب عليه السجدة لأن النبي
 لا يتأني في الوجوب والمقتضى محبور ولا خاف تصرف الامام عليه وتصرف المحبور لا حكمه وأما الحائض فلا يقب
 عليها بتلاوتها لانها ليست احلا للصلاة بخلاف الجنب ولا يخفى أن التاني في ركوعه مثلاً اهل الوجوب وليس له
 امام يحجر عليه فينبغي ترجيح الوجوب عليه ولعل ذلك وجه اختيار الامام المرغشاني ثم رأيت في حاشية المدني
 نقل عن شيخه ميرغني في حاشية الزيلعي أنه يرجح كلام المرغشاني بما ذكرناه من الحمد والظاهر من هذا القيل
 ما في القبض لوجهين الثلاثة وقرأ في سجوده آية أخرى لم يقب السجدة تأمل (قوله بشرط الصلاة) لانها جزء
 من أجزاء الصلاة فكانت معتبرة بسجدة الصلاة ولهذا لا يجوز أدؤها بالتيمم الآن لا يجزمه الآن شرط
 ضرورة التيمم طهارة حال وجود الماء خشية القوت ولم توجد لأن وجوبها على التراخي وسكنا يتعطل
 لها الوقت حتى لو تلاها ووجهها في وقت غير مكره وماذا في مكره لا يتعز به لانها وجبت كاملة الا اذا تلاها
 في مكره وسجد هاشيه او في مكره أخرجنا لأنها اذا كانت واجبة وكذا التنية لانها عبادة فلا تصح بدونها بدائع
 قال في الحلة الا اذا كانت في الصلاة وسجد هاشيه على القدر كأمير حواه وكانه لانها صارت جزءاً من الصلاة
 فانسحب عليها يتأني (قوله خلا الصلوة) لانها لتوحيد الأعمال المختلفة ولم توجد بدائع وحلقة ويهر
 أي فان الصلاة أعمال مختلفة من قيام وقراءة وركوع وسجود وبالصلوة صارت فعلاً واحداً وأما هذه
 فاجابتها فعل واحد فاستفتت عن الصلوة فافهم (قوله ونية التمين) أي تعيينها بسجدة آية كذا
 من التنية وأما تعيين كونها من الثلاثة فشرط كالتقدم في بحث التنية من شروط الصلاة الا اذا كانت في الصلاة
 وسجد هاشيه انواراً كما قلته (قوله ويضد هاشيه) أي ما يضد الصلاة من الحدث الصمد والكلام
 والتهمة وعليه اعادها وقبل هذا أقول محمد لأن العبادة عنده تمام الركن وهو الرغ والعبرة عند أبي يوسف
 للوضع فينبغي أن لا يضدها وفي النجاسة انما تضد على ظاهر الجواب اتصافاً بالآلة لا وضوء عليه في الحقيقة
 وسكناً كالحذاء المرأه لا تضدها كملأ الحنازة ولو نام فيها لا تنقض طهارته كالحلية على الصبح بحر
 (قوله ركوع وصل) قيد بالصلح لانه لو تلاها خارج الصلاة فركع لها لا يجزئها قياساً وانحصاراً كافي البدائع
 وهو المروي في الظاهر كافي البرازية خلافاً لما سبقه الشارح من البرازية فإنه يحرف ينبع فيه التبركاستحرفه
 فافهم (قوله وإيماء صريخ) أي ولو تلاها في الصلاة كافي النية (قوله وركب) أي اذا تلاها
 أو سجد هاشيه كالأخراج المصرون زل بعد هاشيه ركب أو ما لو وجبت على الأرض فأنها لا تقصر على الدابة لانها
 وجبت ثمانية بخلاف العكس كافي البحر (قوله بين تكبيرتين مسنوتين) أي تكبيرة والوضع وتكبيرة الرفع
 بحر وهذا الظاهر الرواية وصحبه في البدائع وعن أبي حنيفة لا تكبيرة أصلاً وعنه وعن أبي يوسف يكسب الرفع
 لا الوضع وعنه بالعكس حلية قال في انتشار خاتمة وفي الخفة قال بعض المشايخ لو جدد تكبيرتين عن العدة
 قال في الخفة وهذا باطل ولا يعمل به ما فيه من مخالفة السلف اه (قوله جهراً) أي يرفع صوته بالتكبير
 زيلعي أي يسمع نفسه منفرداً من خلفه اذا كان معه غيره ط (قوله بين قيامين مسنحين) أي قيام
 قبل السجود ليكون خوراً وهو السقوط من القيام وقيام بعد رفع رأسه وهذا عزاء إلى الظهيرة وأما رابع
 وقال الثاني غريب وذكر انظر إلى من خط المصنف أن صاحب المضرات عزاء إلى الظهيرة وأما رابع
 نسخته الظهيرة فلم يجد القيام الثاني فيها اه أقول قد وجدته في نسخته وضه واذا رفع رأسه من السجود
 يقوم ثم يسجد اه وسكناً عزاء إليها في التنازلية وشرح النية فالظاهر أن نية المصنف سجداً
 قتب ووجه غرابته أنه انفراد بركه صاحب الظهيرة ولذا عزاء من بعده إليها فقط (تمة) وينبغي أن لا يرفع
 السامع رأسه منها قبل تأليها وليس هو اقتداء حقيقة ولا الإيماء التاني بالتقدم ولا السامعون بالامتثال

ولا يقب على من تلا في ركوعه
 أو سجوده أو تشهدها لغيرها من
 القراءة (بشرط الصلاة) المتقدمة
 (خلا الصلوة) ونية التمين
 وضد هاشيه وركبها
 السجود أو بركوع وصل
 وإيماء صريخ وركب
 سجدة بين تكبيرتين مسنوتين
 جهراً وبين قيامين مسنحين (بلا)

ولا تغد بعدتهم بصادمته وفي النوادر تحتم ويصطفون خلقه وتعلمه في الامداد (قوله في الاصح)
قال في فتح القدير ينبغي أن لا يكون ما جمع على عمومه فان كانت السجدة في الصلاة فان كانت فريضة قال
سبحان ربى الاعلى او تغلا قال ماشاء بما ورد كسجود جبرئيل الذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته
تبارك الله احسن الخالقين وقوله اللهم استجب لي عندك بما ارجو وضع عن بها وزوا جعلها عندك
ذخرا وتقبلها مني قبلتها من عبدك داود وان كان خارج الصلاة قال كل ما تزين ذلك اه واقره في الحلية
والبرق والنهر وغيرها (قوله لانها من اجزائها) أى من جنس اجزاء الصلاة او المراد في بعض المواضع
كما اذا تلبت في الصلاة فاتهم قال في البرق وغيره فشرط لوجوبها احلية وجوب الصلاة من الاسلام والعقل
والبلوغ والطهارة من الحيض والنفساء اه (قوله كالا ص) تبع على بعد انطوار البال ليعلم غيره بالاولى
ح (قوله اذا تلبت) اما اذا رأى قوما سجدوا فلا يجب عليه امداد عن التاخر خاية (قوله كالتب) نأهوه
انه ليس اهلا للوجوب اداءه وليس مكذبا حتى تم السكran والناسم كل منهما ليس اهلا للاداء اذا
استوعب الوقت تأمل (قوله والسكران) لانه اعتبر عقله فاعتما كذا زواله ولهذا تارة العبادات كانت في الحيط
ومقادته لو سكر من مباح كالوا ساغ به لقته او كره عليه لا يجب عليه اذا تلبت او سجدتها ان كان حاله لا يعز
ما يقول وما يصح حتى انه لا يذكركه بعد العصر حلية (قوله والثاني) أى اذا اخبرته فقرأ في صلاة النوم
تجب عليه وهو الاصح تاريخية وفي الدراية لا تارة هو التبع امداد فقه اختلاف التبعين واما لزومها
على الساجد منه او من الغنى عليه فنقل في التبريد لالة ايضا اختلاف الرواية والتبعين وسككهم المجنون
وساكن يانه قريبا (قوله لانهم ليسوا اهلا لها) أى الصلاة اى لوجوبها بقدر مضاف وفي بعض النسخ
لهما اى للاداء والقضاء وهذا الظاهر في المجنون المطبق امان من يزجونه على يوم ولسه تقتضاء الوجوب
كاساكن (قوله وتجب تلاوتهم) أى وتجب على من معهم بسبب تلاوتهم ح (قوله يعني المذكورين)
أى الأصم والنفساء وما بينهما (قوله خلا المجنون) هذا ما عني عليه في الصريح البدائع قال في الفقه لكن
ذكر شيخ الاسلام انه لا يجب بالسجدة في مجنون او نائم او طير لان السبب ما ع تلاوة صحيحة وصحتها بالقبول
يوجد وهذا التعليل بعد التفصيل في الصبي فلكل هو المعتبر ان كان مجزوا بوجوب السجدة عنه والا فلا اه
واستحسنه في الحلية (قوله المطبق) بالكسر كما في المغرب وفي القاموس اطبق غطاء ومنه المجنون المطبق
والحي المطبقة اه والمراد به الملازم للمنة والذي سطره ابن الهمام في الصريح ووقع القدر روضه في الصريح
ان قدرا الامتداد المسطح في الصلوات يصير وعباسا عند محمد وفي الصوم باستغراق النهر له ونهايه
وفي الزكاة باستغراق الحول اه وظهر منه ومن قول المصنف على من كان اهلا لوجوب الصلاة ان التلاوة
كالصلاة في ذلك لكن المراد به هنا على ما ذكره في الدور وبعده الشارح ما زاد على يوم وليلة وكان لا يزيل فانه
جعل المجنون على ثلاث مراتب قاصرا وهو ما لا يزيد على يوم وليلة وكاملا غير مطبق وهو ما يزيد على ذلك
لكنه قد يزيل وكاملا مطبقا وهو ما يزيد على ذلك ولا يزيل والحاصل لصاحب الدرر على ذلك التقسيم هو
التوفيق بين كلامهم فانه تسئل عن تلخيص الجامع عدم الوجوب بالسجدة من المجنون وعن الحلية
الوجوب وعن النوادر اه اذا قصر فكان يوما وليلة او اقل يلزمه السجود تلاها او معها أى واذا وجبت
عليه يجب على من معها تلاوة الاولى ثم ذكر في الدرر ان القاصر يجب السجود تلاوة عليه وعلى من مع من
وهو ما في النوادر والكامل الغير المطبق لا يجب عليه تلاوة بل على سامعه وهو ما في الحلية والمطابق لا يجب
عليه ولا على سامعه وهو ما في التلخيص وتجدرى الشارح على هذا التقسيم والتوفيق (قوله فلا يجب تلاوة)
أى على من معه كالتب عليه نفسه (قوله لعدم اهلية) يراد به الصبي فانه يجب على من مع من عدم
اهلية ط (قوله تلاوة لا اوسع) أى لانه اهل لوجوب قضاء الصلاة واذا زنت فزنت من مع من الاول
كأنه وفي شرح الشيخ اجماع كل من وجب عليه بالسجدة من الغير وجب على الغير بالسجدة عنه بلا عكس
(قوله وان اكتر) أى من يوم وليلة يعنى ولم يكن مطبقا بقية المقالة وهذا انك الانعام (قوله
لكن الخ) استدلاله على ما حذره خبر صاحب الدرر وهو ما زو حاصل ما ذكره الشربلاني في حاشيته
عليه ان ما ذكره من تقسيم المجنون الى ثلاثة اصناف مخالف لكلام الاصولين انه سبحانه فقط مطبق وغيره

وفيها تسليح السجود في الاصح
(على من كان) متعلق بيجب اهلا
لوجوب الصلاة لانها من اجزائها
(اداء) كالا ص اذا تلبت او قضاه
كالتب والسكران والثاني فلا
تجب على كافر وصبي ومجنون
وماض وقضاء قراوا او سمعوا
لانهم ليسوا اهلا لها (وتجب
تلاوتهم) يعنى المذكورين خلا
المجنون المطبق فلا يجب تلاوته
لعدم اهلية ولو قصر جنونه
فكان يوما وليلة او اقل تلاوة تلا
او سمع وان اكتر تلاوة بل تلازم
من سمعه على ما حذر من تلاوته
لكن بزم الشربلاني باختلاف
الرواية

وأن تفسيره الملقب بما لا يزل غير مسلم لأنه ما من ساعة الاورجوز واله وأن في السماع من الجنون روايتين
 معصيتين حكاهما في الجوهره قالوجه في التوفيق أن يصل ما في الثانية على رواية ما في الطبع على أخرى اه
 اقول والظاهر أن هاتين الروايتين في الجنون الملقب وغيره خلافا لما في حاشية فوح اقتدى وشرح الشيخ
 اسماصيل من تفسيره بالمسبق به ليل ما قدمناه عن الفتح وكذا ما في الجوهره حيث قال ولو سمع من تأم
 أو مضى عليه أو يجنون نفسه روايتان اصحهما لا يجب اه فان الجنون غير الملقب ليس أدنى حالاً من التأثم
 والمضى عليه خلافاً للجارى فيه ما يراه أيضاً لكون كل منهما من اهل الوجوب فكان الظاهر الاطلاق
 بلا تقييد بطريق أو غيره (قوله ونقل الوجوب الخ) يخفى عنه ما قبله مع أنه يوهم أنه في الجوهره تصر على
 الوجوب (قوله من الصدى) هو ما يجبل مثل صوتك في الجبال والحصارى ونحوها كما في الصحاح (قوله
 والطير) هو الاصم نطقه وغيره وقبل يجب وفي الجبل هو الصم تارة ثانية قلت والاكثر على تصحيح الاول وبه
 جزم في نور الايضاح (قوله ومن كل نال حرفاً) تكرار مع ما يأتي متساو كما ذكره تقيها على أن الاول أي ذكر
 هنا ح (قوله ولا بالتهمين) لأنه لا يقال ثراً القرآن وأما غير التهمين والصلوات في الصلاة بل لاها الحروف
 التي في القرآن ولا تنوب عن القراءة لأنه لم يشر القرآن امداد عن التهمين والثانية ولا يجب الكتابة بجر
 (قوله ولا من المؤتم الخ) أي لا يجب على من جمعها منه سواء كان امامه أو المختدين به كما يجب عليه نفسه
 كما مر (قوله بخلاف الخارج) أي عن صلاة المؤتم الثاني اماما كان أو مؤتماً ومنفرداً أو غير صلص املا
 كما قدمناه عند قوله ولا لتلاؤم ح (قوله على المختار) كذا في التبر والامداد وهذا عند محمد وعند أبي
 يوسف على التبر وهما روايتان من الامام أيضاً كذا في العناية قال في التبر ويشي أن يكون محل الخلاف
 في الاثم وعدمه حتى لو أذاها بعد مدة كان مؤثماً لقضاء لا فاضاً اه قال الشيخ اسماصيل ونفسه نظري لأن
 الظاهر من القور أن يكون تأخير قضاء قلت لكن سذكر الشارح في الجمع الاجماع على أنه لو تأخر كان اداء
 مع أن المرجح أنه على القور وبأن تأخيرها فهو قطعه ما هنا تأمل (قوله تنزيها) لأنه يطول الزمان قد
 يسأها ولو كانت الكراهة ضرورة لوجبت على القور وليس كذلك ولذا كرهه ضرعي تأخير الصلاة عن وقت
 القراءة امداد واستثنى من كراهة التأخير ما إذا كان الوقت مكرها كوقت الطلوع (فرع) في التاخرانية
 يتبع لتلاي أو السامع إذا لم يكن الصود أن يقول سمعنا وأطعنا غفر الله لنا ولكم الصبر (قوله وبكيفية
 الخ) مكر مع ما قدمه في قوله خلاصة روية التعين (قوله ونقط بالخص) تبع في ذلك صاحب التبر
 حيث قال وصرحوا بأنهم لو أخرها حتى حافت سقطت وصحكوا وانزلت بعد تلاوتها كذا في الثانية اه
 والذي في الثانية المراد إذا قرأت آية السجدة في صلاتها فم تجسدت حافت سقطت عنها السجدة اه ومثله
 ما سذكره الشارح عن خلاصة فعل أن المراد السجدة الصلاة وهي الآتية في ضمن قول المتن إذا اذنت
 بغير الخص الخ فلا محل ذكرها هنا في التعين ما يدل على سقوطها بالخص مطلقاً لأنه قال إذا قرأت آية
 السجدة ولم تجدها حتى حافت سقطت لأن الخص ينافي وجوبها ابتداء فكذلك إذا هو وطير المسلم
 إذا قرأها ثم ارتد سقطت عنه حتى إذا اتم لا يجب عليه لأن التكليف ينافي ابتداء فكذلك اه فاقول
 (قوله والردة) فمن وقتها العمر وما بين وقتها لا يسقط عن المرتد إذا اتم كلنج وكلمة صلاتها فارتد فاسلم
 في وقتها فليأتمل وأجاب بعض المذاق بأن السبب في الصلاة قد تحقق بعد الاسلام ولا كذلك مجرد التلاوة
 وكذلك بغير القدرة على الزاد والراحلة في الجمع بعد الاسلام ط وفيه أن الكلام في سقوطها عن لم يسجد
 لأني عدم وجوب الاعادة على من سجد هابل ما غن فيه نظير من ترك صلاة ثم ارتد وقد ناقضيل مجرد السهو
 أنه يجب عليه بعد الاسلام ما ترك قبل الردة ومقتضى ذلك لزوم السجدة هنا عليه (قوله فلي التبر)
 جواب شرط مقدّم قد رده فإن كانت حادثة على القور ح ثم تفسر القور بعدم طول المدة بين التلاوة
 والسجدة بقرائة أكثر من آيتين أو ثلاث على ما سألني حلية (قوله وبأن تأخيرها الخ) لأنها وجبت
 بما هو من أفعال الصلاة وهو القراءة وصارت من أجزائها فوجب إذا تأخرها من تمام البدائع ولذا كان
 المتأخر وجوب مجرد السهو لتركها بعد فعلها كما قدمناه في باب عند قوله بترك واجب فصار كالأخر
 السجدة الصلوية عن فعلها فإنها تكون قضاء ومثله ما لو أخر القراءة إلى الآخرين على القول بوجوبها

ونقل الوجوب بالسماع من
 الجنون عن التناوي الصغرى
 والجوهره قلت وبه جزم القهستاني
 (لا يجب بسماعه من الصدى
 والطير) ومن كل نال حرفاً ولا
 بالتهمين اشباه (و لا من المؤتم لو)
 كان السامع (في صلاته) أي صلاة
 المؤتم بخلاف الخارج كما مر (وهي
 على القراخي) على المختار ويكره
 تأخيرها تنزيها وبكيفية أن يسجد
 عدداً عليه بلا تعين ويكون
 مؤثماً ونقط بالخص والردة ان
 لم تكن صلياً (وهي القور الصبر) وتأخرها
 جزمها وبأن تأخيرها

وقضها ما دام في حرمة الصلاة
ولو بعد السلام فتح ثم هذه
النسبة هي الصواب وقولهم
صلاية خطأ لأنه المصطلح لكن
في الغاية أنه خطأ مستعمل وهو
عند الفقهاء خبر من صواب
نادر (ومن جمعها من امام) ولو
باعتدائه (فأنت به قبل أن يصعد)
الامام لها (يصدمه) لو أنتم
(بعده لا) يصعد أصلاً كذلك أطلق
في أكثره الأصل (وان لم يقصد به)
أصلاً (يصدها) وكذا الواقدي
به في ركعة أخرى على ما اختاره
الزبدوي وغيره وهو ظاهر الهداية
(ولو تلاها في الصلاة يصد خلفها)
لا خارجها (لماز في البدائع
واذا لم يصد ثم تلازمه التوبة
الا إذا فسدت الصلاة بغير
الحض) فلو به تسقط عنها السجدة
ذكر في الخلاصة (يصدها
خارجها) لأنها لما نسبت لم يبق
الاجتزاء بالتلاوة فلم تكن صلوية
ولو بعد ما يصدها لم يصدها ذكره
في القنية وبضالته ما في الخاتمية
تلاها في نفل فأفسده فصار دين
السجدة الآن لا يعمل على ما إذا
تخلف بعد سجودها (وتؤدى
بركوع وسجود) غير ركوع الصلاة
وسجودها (في الصلاة) وكذا
في خارجها شوب منها الركوع
في ظاهر المروية بزانية (لها)
أي التلاوة (و) تؤدى (بركوع
صلاة) إذا كان الركوع (على
القوم من قراءة آية) أو آيتين وكذا
الثلاث على الظاهر كما في البر

في الأولين وهو المقعد أما على القول بصدمه فيها فهي أدا في الآخرين كاحققنا في واجبات الصلاة فاقهم
(قوله ولو بعد السلام) أي ناسيا ما دام في السجود وروى أنه لا يصعد بعد السلام ناسيا (قوله ثم
هذه القنية هي الصواب) أي قول المصنف صلوية بركة الله وأودع في التسمية إذا كانوا قد سجدوا في نية
المذكر إلى المؤنث كسبة الرجل إلى بصره فقالوا بصرى لا بصرى كما لا يخفى. (قوله ثم) أي في نية المؤنث بخلاف
بصرية فكيف نسبة المؤنث إلى المؤنث فتح (قوله ومن جمعها الخ) السماع غير شرط بالنظر إلى الاقتداء
بل الشرط هو الاقتداء وان لم يصحها لم يحضرها كاقدمه الشارح لكن قد السماع لبيان التفصيل الآتي
(قوله ولو بعد تأمبه) أي ولو صار القائل اماما بسبب اقتداء السليم به بأن تلاها وهو غير فاقده في
(قوله يصدمه) فبده لأن الامام لو لم يصد لا يصد المأموم وان جمعها لانه ان يصدها في الصلاة وحده
خالف امامها وان يصد بعد الفراغ فهي صلاية لا تقضي خارجها (قوله لا يصعد أصلاً) أي لا في
الصلاة ولا بعدها فاقهم (قوله كذا أطلق في أكثره) أي أطلق قوله ولو أنتم بعده أي يصد سجود الامام
فعمل ما إذا اقتدي به في الركعة التي تلاها أو بعدها قال في التبر ما لا اقل في اتفاق الزايات واما الثاني
فظاهر إطلاق الأصل أيها كذلك لأنها لا اقتداء ساحت صلاية فلا تقضي خارجها واختار الزبدوي تخصيصه
بالتأويل وحل الإطلاق عليه وهو ظاهر ما في الهداية اه أي حيث قال لانه ما يصد وكلها ما دام ذلك الركعة
(قوله وكذا الخ) أي يصدها ولكن بعد الفراغ من الصلاة وهذا مقابل قوله كذا أطلق في أكثره بركوع
في النجاة وأصلها هو الفتح وشرح المنية وكذا في الواجب وقال انه الاظهر وتبعه في نوازل الاشباح وقد علمت
أن إطلاق الركعة الأصل يحول عليه وقد صرح صاحب الكنز بعمل إطلاقه عليه في كتابه الكافي وصاحب
المراودي (قوله ولو تلاها) أي المصلي غير المقتدي بقوله ولو تلا المؤنث لم يصد أصلاً (قوله لماز) أي
من قوله لصبريها جاز أن الصلاة (قوله وإذا لم يصد ثم الخ) أعاد أنه لا يفسد قال في شرح المنية
وكل سجدة وجبت في الصلاة ولم تؤد فاستقلت أي لم يبق السجود لها مشروعا لقوات محله اه أقول وهذا
إذا لم يركع بعدها على الفور والادخلت في السجود وان لم يشوها كما سألني وهو مقيد بأشياء إذا ذكرها بعد
حتى ولو خرج من حرمة الصلاة أو لم يسجد ركعاً ولو بعد السلام قبل أن يفعل شيئاً ما في يها ويصد
السجود كاقدمه (قوله الا إذا فسدت) أي قبل سجودها والافساد كاقساد ط (قوله فلو به الخ)
ظاهره أن غير الصلاة لا تسقط بالحض وقد سلك الكلام فيه (قوله لم يصدها) لأن المقد لا يفسد بجمع
أجزاء الصلاة وانما يفسد الجزء المتأخر فيفتح التام عليه (قوله ويضالته) أي يخالف
ما في المتن والعلت والحواب لصاحب التبر (قوله الآن يعمل الخ) عبارة الخاتمة صريحة في ذلك ونصها
على التطوع أو آية أو سجدة لها ثم قدت صلاته ويجب عليه قضاؤها ولا تارة إعادة تلك السجدة اه
ومثله في الضحى والبرازية (قوله وتؤدى بركوع وسجود) الوأومع أي وأقال في الخلية والأصل في أدائها
السجود وهو أفضل ولو ركع لها على الفور جاز ولا اه أي وان تأت القبول لا يصح أن يركع لها ولو في حرمة
الصلاة بدائع أي خلاف ذلك لها من سجود خاص بها كما يأتي في نظره وفي الخلية اه إذا سجد أو ركع لها على حدة
فورا يعود إلى القيام ويصحب أن لا يعقبه بالركوع بل يقرأ آيتين أو ثلاثاً فصار ثم ركع اه وان كانت
السجدة آخر السورة يقرأ من سورة أخرى ثم يركع وقامه في الامداد والبر (قوله وكذا في خارجها الخ)
هذا ضعيف لما تقدم من البدائع من أنه لا يجزى لاقبالاً لاختصاصها وما زاد إلى البرازية به تبعه صاحب
التبر وهو غلط في النقل لأن الذي رأته في شخصين من البرازية هكذا يروى في غير الظاهر أن الركوع شوب
فيها خارج الصلاة أيضاً اه فقطعت كلامه لفظة غير ما في البر من أن فاضل خان اختار أن شوب فيها
فيه أن عبارة الخاتمية هكذا روى أنه يجوز ذلك ولا يخفى أنه مشعر بتضعفه لا باختياره فبذلك (قوله لها
أي التلاوة) لو أشر الشارح قوله فساق غير ركوع الصلاة وسجودها أي مثال كان أو ط (قوله على الفور
الخ) فلو قطع القول لا بد لها من سجود خاص بها ما دام في حرمة الصلاة وعلمه في البدائع بأنها صارت بدنياً
والدين يفتنى بجماله لا بما عليه والركوع والسجود عليه فلا تأتي به الدين اه (قوله على الظاهر كما في البر)
أي عن البدائع والتبادر من عبارة أنه استلزام من صاحب البدائع لانه ظاهر الرواية وفي الامداد

الاحباط قول شيخ الاسلام خواهرزاده بانقطاع القور بالثلاث وقال شمس الاثني الخلواني لا يتعظم ما لم يقرأ اكثر من ثلاث وقال الكمال بن الهمام قول الخلواني هو الرواية ١٥ قلت وصرح في شرح المنيب بأنه الاصح رواه عن محمد بن الحسن علي أنه اذا بقى بعد السجدة ثبات من آخر السورة أي كسورة الانشقاق وسورة في اسرائيل ان شاء الله من السورة وركع لها وان شاء الله لم يقرأها ثم ركع ١٥ ومثله في التفتيح لكن في البحر من الجبني أن الركوع ثوب عنها بشرط السعة وأن لا يوصل ثلاث الا اذا كانت الثلاث من آخر السورة ١٥ ومقتضا أن الخلاف خفي في وسط السورة وأن هذه واقعة وصرح في الحلة عن الاصل وغيره نعم قال بعد ان الفرق غير ظاهر الوجه قلت قد وجه بأن قراءة الثلاث من آخر السورة لا تفضل لانها انما هي للسجدة وعدم رخص ما قبلها فكان في قراءة ما زاد طلب فلم تفصل بخلاف الثلاث من وسط السورة فانه ليس فيها زيادة طلب لعدم ما ذكرنا فعدت فاصلة قاتل (قوله أي كون الركوع لسجدة التلاوة) الاولى قول الامد اداوى في آداهه ١٥ ثم ان السعة جعلها عند اعادة الركوع فلو نواها فيه قبل يجوز وقبل الركوع لا بد الرض منه لا يجوز بالاجماع بدائع (قوله على الرابع) وقيل لاحاجة الى السعة عند القور وجهه القسستاني رواه عن محمد (قوله بالاجماع) كذلك في البدائع لكن قد في التفتيح بأن الخلاف ثابت أيضا (قوله ولو نواها في ركوعه) أي عقب التلاوة ح عن البحر (قوله لم يقم) أي لم يجزئية الامام المؤتم لا تندرج في سجود وان نواها المؤتم فانه لما نواها الامام في ركوعه تعين لها آداهه ح هذا في القسستاني واختراق في نية الامام كاذبة كما في الكافي فلو لم يوافق في الركوع على رأي فيسجد بعد سلام الامام وبعد السجدة الأخيرة كما في المنيب ١٥ (قوله ولو تركها) أي القعدة فعدت صلاته لأن التلاوة ترغها كالصلي بخلاف السجدة كما مر في السهو (قوله ويخفى ح على الجهرية) البعث صاحب التهور وله وجه انه ذكر في التواريخ انه لو تلاها في السر به قالوا ان يركع بها الثلاث ينسب الامر على القوم ولو في الجهرية فالسجود أولى ١٥ فانه يقيد نية الامام كاذبة لعدم علمه بما قرأه الامام ولو لم يجزهم الركوع عنها كان التماس الامر عليهم اعظم ولا يمكن في جميع الركوع فانه تفصيل كلام القسستاني الجهرية ليكون المؤتم عالما بالتلاوة فاذا ركع امامه فورا يلزم أن يتوجهه احباطا لاحتلال أن الامام نواها فيه فاذا لم ينو سجدة بعد سلام امامه أمافي السر به فهو معذور وكيفية نية امامه اذا علمه تلاوة امامه حتى يؤمر بالسجود لها بعد سلام الامام واجاب ح بأنه يمكن أن يجزئه الامام بعد السجدة قبل تكلم المقتدى وخروجه من السجدة أنه قرأها ونواها في الركوع ١٥ فتأمل والاولى أن يجعل على القول بأن نية الامام لا تنوب عن نية المؤتم والتبادر من كلام القسستاني السابق انه خلاف الاصح حيث قال على رأى فتأمل (قوله ثم لو ركع وسجد لها) أي الصلاة فورا بأي سجدة المقتدى من سجدة التلاوة بلانية تسجد امامه لما مر أيضا انها تؤذي بسجود الصلاة فورا وان لم ينو الظاهر أن المقصود بهذا الاستدراك التنبيه على انه ينبغي للامام أن لا ينويها في الركوع لانه اذا لم ينوها فيه نواها في السجود أو لم ينوها أصلا لا تنوب عن المؤتم لأن السجود هو الاصل فيها بخلاف الركوع فاذا نواها الامام فيه ولم ينوها المؤتم لم يجزئه ثم لا يخفى أن ارجاع التفتيح في قوله لها الى التلاوة لا يصح الاشتك فلا حاجة اليه فافهم (قوله ولو سجدها) أي التلاوة وفي الغيب التسع ولو ركع لها معها هو السرايب الموافق لما في البحر آداهه ح (قوله لانه انفراد ركعة) لأن سجدة التلاوة وسجدة تحتها الركعة ط (قوله ولو سجد المصلي) أي سواء كان اماما أو مؤتمقا أو منفردا وقوله من غيره أي ممن ليس معه في الصلاة سواء سجد اماما غير امامه أو مؤتمقا أو منفردا وغيره جعل أصلا ١٥ ح ونحوه في القسستاني وهذا صريح بوجودها للجامع من المؤتم بغير امام السليح بخلاف المؤتم بامامه لكن صرح في الامد ادا بأنها لا تجب بالجامع من مقتديا بالجامع أو بامام آخر ١٥ نعم في النهاية وشرح المنيب وقيل على من معها من المؤتم ممن ليس في صلاته اجابا ١٥ وهذا موافق للاول وفي البدائع اذا تلاها المؤتم لا تجب عليه في الصلاة اجابا وكذلك على الامام والقوم اذا اجتمعوا فيه بما جاهدوا به لا يفتك ذلك عندهما وقال محمد بن زهير لم يفتك السبب وهو التلاوة للصيغة في حق المؤتم والجامع في حق الامام والقوم ولذا تكرر من سجد وهو ليس في صلاتهم الا انهم لا يفتكهم الا انما تجب خارجها كالوجوه من خارج عنهم

(ان نواها) أي سكون الركوع

لسجدة التلاوة على الرابع (د) تؤذي

(ب) سجودها كذلك أي على القور

(وان لم ينو) بالاجماع ولو نواها

في ركوعه ولم ينوها المؤتم لم يقم

وبسجدة اسم الامام وبعد

السجدة ولو تركها فعدت صلاته

كذا في القسنة ويخفى ح على

الجهرية ثم لو ركع وسجد لها فورا

ناب يلانية ولو سجدها فعدت

القوم انه ركع في ركعتين رضه

وسجد لها ومن ركع وسجدة

أجزأه عنها ومن ركع وسجد

سجدة فعدت صلاته لانه انفراد

بركعة ناشئة (لوسم المصلي)

السجدة (من غيره)

وله ما أن هذه الجدة من أقوال هذه الصلاة لأن تلاوة المؤتم محسوبة من صلاته وإن فصلها عنه الإمام فلا تؤذي بعدها ومن مشايخنا من حمل بأن هذه القراءة منى عنها فلا حكم لها أو بأنه مجبور عليه فيها على الأول يقول يجب على من سمع من المؤتم عن لا يشاركه في صلاته لا تباين من أقوال الصلاة في حقه ومن حمل بالآخرين يقول لا يجب فاختلوا فيها الاختلاف الطرق اه ملخصا والظاهر أن الثاني ضعف فلم يعتد به في النهاية حتى نقل فيه الإجماع كالمعتمد ولعل ما في الامداد سبق عليه فتأمل (قوله لأنها غير صلاتية) فإن قبل السبب في حق السامع السماع لا التلاوة وسماعه موجود في الصلاة فلم تكن اجنبية لكون السبب غير اجنبي قلنا السماع ليس من أفعال الصلاة فكان اجنبيا بغيره من غير ما يشتمل المقصد في إمام آخر فثبت بالجماع من غير مجبور) قد علمت أن المراد من القبري قول المصنف من غيره ما يشتمل المقصد في إمام آخر فثبت بالجماع منه مع أنه مجبور لأن يراد المجبور عن التلاوة في صلاة السامع وهو المقتدى بإمامه لكن حملت أن من حمل بالآخر يقول بعدم الوجوب بالجماع من المؤتم مطلقا (قوله انتهى) عليه لتقصا من ذلك أن الأمر بإقام الركن الذي هو فيه واستقاله إلى آخر يقتضي التمسك من الاشتغال بأداء ما وجب بسبب خارج عن الصلاة فيها فالتمسك شئ كحما في قرار الأفكار (قوله لما مر) من قوله لأنها ناقصة الخ (قوله الا اذا تلاها الخ) استثناء من قوله وأعاد (قوله غير المؤتم) صادق بالإمام والمفرد وحقر عن المؤتم فإنه يصعد بعد الصلاة ولا نصير صلاتية لأن التلاوة لا يعتد بها فلا تستوعب الخارجية اه ح (قوله ولو بعد سماعها) أي اذا تلاها المصلي وجعلها لا إعادة عليه سواء تلاها قبل سماعها وهو ظاهر الرواية أو بعده وهو أحد روايتين وبه يزم في السراج بحر (قوله دونها الخ) هو ظاهر الرواية وهو الصحيح وفي رواية النوادر يطل به الصلاة وليس بصحيح وقيل هو قول محمد وعندنا لا يصح امداد والظاهر أن إعادة واجبة لكراهة الضرر كما هو مقتضى التمسك المذكور تأمل (قوله لما تبينه غير امامه) لأن المصلي سواء كان إماما أو لا إذا تابع أحدا غير امامه فقدت صلاته والمتابعة هنا وان كانت ليست اقتداء حقيقة ولذا أصبح تابعة المراتب فيها وعقد السامع على التالي لكن المتابعة في كل شئ يصبه فلا يفتقد المتابعة العترة في محلها انتهى الاقتداء الحقيقي فافتدت الصلاة لأن متابعة المصلي لغیر امام مفسدة ولذا قال في البصر بعد نزول المسئلة إلى التبيين والنجي والولوية وقدمنا أن زيادة جعدة واحدة في المتابعة لغیر امامه مبطله لصلاته اه (قوله ثم دخل في الصلاة فتلاها فيها) أي ثلاث لا إلا يبعثها أيضا في الصلاة جعدة واحدة الثانية جعدة أخرى لأن الأقوى لا يكون تعا لاضيف (قوله كفته واحدة) هذا ظاهر الرواية وفي رواية النوادر لا تكفه واحدة ومنشأ الخلاف حل بالصلاة يتبدل المجلس أو لا نه (قوله وان اختلف المجلس) كذا في الفهر من البدائع ومنشأه في الدور وشرطي في البصر اقتداء قال الزملي في حواشيه ومنشأه في غاية البيان والنهاية والزبلي والظاهر أن فيه اختلافا وينبغي ترجيح ما في العصر اه قلت لكن في التبريد لا يبعد عدم الخلاف حيث جعل قوله وان اختلف المجلس مبني على فرض تسليم الوجه لرواية النوادر وهو أن المجلس بالصلاة يتبدل كحالة لا يجلس التلاوة غير مجلس الصلاة فلا تستوعب احدهما الاخرى وأما على الظاهر فالجلس مفيد حقيقة ومكافؤ لم يعد وحكما يعمل غير الصلاة لا يغيره الصلاة عما قبلها كما في غاية البيان والزبلي اه (قوله سقطا) لأن الخارجية أخذت حكم الصلاة فسقطت تعالها ح (قوله في الاصح) وعلى رواية النوادر لا تسقط الخارجية لأن الصلاة ما استبعتها على هذه الرواية ح عن التبريد لا يبعد (قوله كما مر) أي مؤتم في الأولى قوله في آخر تأخيرها والثانية قوله ثم تلازمه الشبهة ح • (مئة) • لم يذكركم مسئلة التمسك في الأولى تلاها في الصلاة فبعد ما فيها ثم أعادها بعد السلام قبل يجب أخرى قال الزبلي وهذا يؤيد رواية النوادر وقيل لا يجب ووفق القبيح بجعل الأول على ما إذا تكلم لأن الكلام يقطع حكم المجلس والتاقي على ما إذا يتكلم وهو الصحيح فلا تأيد نه ولو لم يصعد لها حتى سلم ثم تلاها جعدة واحدة وسقطت عنه الأولى شرح المنية عن أنفانية (قوله ولو ذكرها في مجلسين تحسرت) الأصل أنه لا يتكرر الوجوب إلا بأحد مؤتم ثلاثة اختلاف التلاوة أو السماع أو المجلس أما الأولان فالمراد بهما اختلاف التلاوة والمجموع حتى ولو تلا جعدتان القرآن كلها أو سمعها في مجلس أو مجلسين وجبت كلها وأما الأخير فهو محال حقيق بالانتقال منه إلى آخر

لم يصعد فيها لأنها غير صلاتية
(بل) يصعد بعدها لسماعها
من غير مجبور (ولو بعد ما لم يجزه)
لأنها ناقصة للتمسك فلا تأذي بها
الكامل (وأعاد) أي السجود
للمرة الا اذا تلاها المصلي غير
المؤتم ولو بعد سماعها سراج
(دونها) أي الصلاة لأن زيادة
مادون الركعة لا يفسد الا اذا
تابع المصلي التالي فتسقط ما تبينه
غير امامه ولا يجزه عما سمع
تجيبين وغيره (وان تلاها في غير
الصلاة مسجد ثم دخل في الصلاة
فتلاها فيها) جعدة أخرى (ولو لم
يصعد أولا كفته واحدة لأن
الصلاة اقوى من غيرها فتستوعب
غيرها وان اختلف المجلس ولو لم
يصعد في الصلاة سقطا في الاصح
وأتم كما مر (ولو ذكرها في مجلسين
تكررت

يا كثر من خطوتين كافي كثير من المكتب أو با كثر من ثلاث كافي المحيط ما لم يكن للمكانين حكم الواحد كل واحد
 والبيت والسفنة ولو جارية والمهر بالنبسة الثاني في الصلاة أو كوحكي وذلك بما شجرة على بعد في العرف
 قطعاً ما قبله كقولهم كل كثيراً أو نام مخطيماً أو أرصت ودهاً أو اخذ في بيع أو شراً أو نكاح بخلاف
 ما إذا طال جلوسه أو قترانه أو سجع أو همل أو أكل لقمة أو شرب شربة أو نام قاعداً أو كن جالساً فقام
 أو مشى خطوتين أو ثلاثاً على الخلاف أو كن قائماً فهد أو نزل فركب في مكانه فلا يتكرر حلة مفصلاً
 (قوله بل كفته واحدة) ولا بد بتكرارها بخلاف الصلاة في التي على إقاعه عليه وسلم كاسياً (قوله
 وفي البصر التأخير أحوط) لأن بعضهم قال إن التداخل فيها في الحكم لا في السبب حتى لو وجد للآلة في أعادها
 زمت أخرى كذا الشرب والزنى نقله في الجنب يجر وأجاب الرمي بأن المبادأة في العبادة أولى ولا يمنع منه
 قول البعض لنقضه ومثله في شرح الشيخ أجماعاً وقال ولا سيما إذا كان بهن الحاشرين في محفل الذهب
 كما يتفق في الدروس (قوله والأصل أن منها) أي السجدة وهذا استحسان والقاس أن يتكرر لأن
 التلاوة تسبب للوجوب شرباً لئلا (قوله دفعاً للرج) لأن في إيجاب السجدة لكل تلاوة حرجاً خصوصاً
 للمعلمين والمتعلمين وهو متفق بالنسب يجر (قوله بشرط اتحاد الآلة والجلس) أي بأن يكون التكرار مرة واحدة
 في مجلس واحد فلا تلاوة آتين في مجلس واحد أو مرة واحدة في مجلسين فلا تداخل وبشرط اتحاد السماع لأنه إما
 يكون باتحاد السمع أو فسخ عنه اشتراط اتحاد الآلة وأشار إلى أنه في اتحاد الآلة والجلس لا يتكرر
 الوجوب وإن اجتمع التلاوة والسمع ولو لم يجمع في البداية لا يتكرر ولو اجتمع سببا للوجوب وهما التلاوة
 والسمع بأن تلاها ثم سمعها أو بالعكس أو تكرر أحدهما اه وفي الزانية سمعها من آخر ومن آخر أيضاً
 وقرأها كتبت سجدة واحدة في الأصح لاتحاد الآلة والمكان اه ونحوه في الخاتمة فلي هذا القول أها جماعة
 وسمعها بعضهم من بعض كقوله واحدة (قوله وهو تداخل) التخصيص راجع إلى عدم التكرار المفهوم من
 قول المصنف وفي مجلس واحد لا أولى التداخل في عبادة الشارع وسماعه واحد (قوله فتكون الخ)
 فترجع جميع لأنه بيان ووضع لكيفية جعل الكل كتلاوة واحدة فافهم (قوله لأن تكرار الخ) على
 حذف تقديره وإنما يحصل من التداخل في الحكم مع تعدد الأسباب أعاده ط (قوله لأنه لا يثبت
 بالعقوبة) على الثاني وقوله لأنها تخرج الخ على قلعة والحاصل أن المثل بالتداخل في الحكم في العبادات
 لما يترتب عليه من الأمر الشنيع وهو ترك العبادة المطلوب تكثر ما مع قيام سببها بعلتها الكل سبباً واحداً فدفع
 ذلك لأنه لا يثبت بها أمارة العقوبات فإن منها على الذرة والعفو فلا يلزم من تكرارها مع قيام سببها الأمر الشنيع
 بل يحصل المقصود منها في الدنيا وهو الزجر بعقوبة واحدة مع جواز عفو المولى تعالى في الآخرة وان تعدد
 السبب (قوله وأفاد الفرق) أي بين التداخلين وجه الفرق أنه لما جعلنا الأولى سبباً والباقي تبعاً لما كان
 ابتداء سجدة بعد السبب بخلافه في الثاني فإن الأسباب فيه على حالها فلا يمتنع السجود بعد تمام الأسباب
 ح (قوله حديثاً) أي لوجود سببه مع ظهور أنه لا يحصل المقصود وهو الاتيان من الزنى بالخذ الأول
 بخلاف حد القذف إذا أقيم مرتبة ثم دفعه صراً إلى المبدأ لأن العار قد اندفع بالأثر لظهور كذبه يجر (قوله
 ذاهباً أو آياً) أما إذا كان يدبر السداء على الدائرة وهو جالس في مكان واحد فلا يتكرر يجر عن القبح بمقتضى
 وفيه نظر يأتي قريبا (قوله واتفاقه من ضمن إلى آخر) أي سواء كان قريبا أو بعيداً على الصحيح وفي الواضحات
 الحساسة أن أمكنة الانتقال بدون نزول كفته واحدة لاتحاد المجلس والأفلا لا اختلاف اه وهذا ما اتفق به
 شخص الأئمة المحدثين وفيه من الأمانة ط عن حاشية الزبيدي (قوله أو حوض) قال محمد بن كان
 عرضاً لحوض وطوله مثل طول المسدود وعرضه لا يتكرر للوجوب والصحيح أنه يتكرر خاتمة (قوله تبديل
 للمجلس) أي في حق التلاوة والآلة أي في حق السماع كذا في شرحه على المتن قلت الظاهر أن يقال والتلاوة
 يدل الآلة لأن السبب في حق السماع هو التلاوة كما مر على أنه يخالف لقول المصنف الاتي لا عكسه فانه مبنى
 على سببية السماع وعليه فكان المناسب التعبير بالسماع وقد يجاب بأنه مبنى على سببية السماع ولو كان
 تبديل السماع بتبديل السمع أو بقوله والآلة يدل قوله والسماع تأمل (قوله فبجدة واحدة) أو وجدان
 أي بقدر تعدد التلاوة وقوله أخرى صفة سجدة وقد تكرر أو وجدان صفة قيرها أي آخر فبجدة حذف الصفة

وفي المجلس واحد (لا) يتكرر بل
 كفته واحدة وقطعاً بعد الأولى
 أولى فبجدة وفي البصر التأخير
 أحوط والأصل أن منهاها على
 التداخل دفعاً للرج بشرط اتحاد
 الآلة والمجلس (وهو تداخل)
 في السبب بأن يحصل الكل
 كتلاوة واحدة فتكون الواحدة
 سبباً والباقي تبعاً لها وهو آياً
 بالعبادة لأن تركها مع وجود سببها
 شنيع (لا) تداخل (في الحكم)
 بأن يحصل كل تلاوة سبباً للسجدة
 فتداخلت السجدة فالتكرار
 واحدة لأنه آياً بالعقوبة لأنها
 فزجر وهو يزجر واحدة فيحصل
 المقصود والكرام يعفو مع قيام
 سبب العقوبة وأفاد الفرق بقوله
 (فتكون الواحدة) في تداخل
 السبب (عما قبلها وما بعدها)
 ولا تنوب في تداخل الحكم
 إلا ما قبلها حتى لو زنى فزنى
 في المجلس حديثاً (أو) أداه
 (التوب) ذاهباً أو آياً (واتفاقه)
 من ضمن خاتمة (إلى آخر)
 وسببه في غير أو حوض تبديل
 للمجلس والآلة (فبجدة واحدة)
 أو وجدان (أخرى)

لذلك والتمام المعطوف بين المعطوف عليه وصفته (قوله بخلاف زوايا مسجد) أي ولو سكب على
 الأوجه وكذا البيت وفي الثانية والخلاصة إذا كانت الدار كريمة كدار السلطان اه حلية وظاهره
 أن الدار التي دونها لها حكم البيت وان اختلفت على ريت ثم قال في الحلية ثم الأصل على ما في الثانية والخلاصة
 أن كل موضع يصح الاقتداء به يصلي في طرف منه يجعل مكان واحد ولا يشكر الواجب فيه وما لا فلا
 فعل هذا لو كانت الشجرة أو قنطرة أو الثوب أو الترد في الحليسة أو حول رسي الحسن ونحو ذلك فيما لا حكم
 المكان الواحد كالصعيد فبني أن لا يشكر الواجب بشكر التلاوة اه قلت هو بمنزلة وجهه لكن ظاهر
 الخلافهم خلافه وأما وجهه أن الانتقال من حسن إلى حسن والتسوية لم يوجب ذلك أعمال اجنبية كثيرة
 يختلف بها المجلس حكى كالسلام والاكل الصك كثير لما رز من أن المجلس يختلف حكما بما يشاء على بعضه في
 العرف قطعا لما قبله ولما أن هذه الأفعال كذلك وإن كانت في المسجد والبيت بل يختلف بها حقيقة لأن
 المسجد مكان واحد حكما وهذه الأفعال المختلفة على الانتقال يختلف حقيقة بخلاف الأكل لأن الاختلاف
 فيه حكمي وعلى كل يشكر الواجب وإذا تعدد في الواقعات الانتقال من حسن إلى غيره بما إذا احتاج
 إلى نزول كالقائه من أي يكون عملا كثيرا والحاصل أن ما لا حكم المكان الواحد كالصعيد والبيت لا يضر
 الانتقال فيه بأكثر من ثلاث خطوات ما لم يفتقر بعمل اجنبي يعترف بالعرف قطعا لما قبله كإدباسة والتسوية
 بخلاف مجرد دائري من غير عمل بل إطلاق كلامهم يدل على أن ذلك العمل الاجنبي كالأكل الكثير والبيع
 والشراء يضر هنا ولويدون متى واتقال حيث لم يقصد به غير المسجد والبيت ومقتضاه تكرار الواجب لو فصل
 بين التلاوتين بعمل ديني كصلاة وحسب أو لو كان في المسجد والبيت في مكان واحد ولهذا قال في البدائع
 في تحقيق اختلاف المجلس حكما بالبيع ونحوه اه لا يرى أن القوم يجهلون درس العلم فيكون مجلس الدرس
 ثم يشتغلون بالنكاح فيصير مجلس النكاح ثم بالبيع فيصير مجلس البيع ثم بالأكل فيصير مجلس الأكل نصار
 ثم بهذه الأفعال كقائه بالذهاب والرجوع اه وعلى هذا الخاضع من القطع من أنه إذا كان يدبر السداء
 على الدائرة وهو جالس في مكان واحد فلا يشكر فيه نظر إلا أن يعمل على ما إذا لم يقص على التلاوتين بعمل
 كتر من ذلك والأخالف الفرق بين إدارة الدائرة كثيرا وبين الأكل الصك كثيرا وارضاع الولد ونحوهما مما رآه أنه
 يختلف به المجلس وقد يقال أنه إذا جلس للتسوية وقرأ أحرار التكون التسوية فاصلة لتكون المجلس لها وعليه
 يقال مثله في الأكل ونحوه فتأمل هذا ما ظهري فصره في هذا المجلد واقفه تعالى اعلم (قوله وفعل قليل) احتراز
 به عن الفعل الكثير الذي يعد فاعطى المجلس عرفا كامرا بخلاف ما إذا طال جلوسه أو قرأه أو سمع أو همل
 كالقائه أو وعد أو درس كافى التاثرانية (قوله وقام) أي في عهد ومثله لو مشى خطوتين أو ثلاثا على
 مائة (قوله ورد السلام) أي وتضمنت عاقل بخلاف ما لو تكلم كلمات أو شرب جرعات أو عقد نكاحا أو باع
 فاته لا يكفه جمدة واحدة شرح المثنية (قوله وسكذاداة) أي مائة ح (قوله لأن الصلاة تجمع
 الاماكن) ضرورة أن اختلاف المكان يمنع جمعة الصلاة ومفاده التسوية بين كون التكرار في ركعة أو أكثر
 وهو قول أبي يوسف وهو الأصح خلافا لما كان عنده يشكر الواجب بشكر أرها في ركعتين شرح المثنية
 (قوله ولو لم يصل يشكر) لأن سبها مضاف إليه حتى يجب عليه ضمان ما ألغيت بخلاف من الغنسة ح
 عن الدرد (قوله كالشكر) أي على السامع دون التلاوة في عكس بعبه ط والحاصل أن من يشكر
 مجلسه من سامع أو تال يشكر الواجب عليه دون صاحبه (قوله وغلامه يعني) أقول ومثله لو كان راكبا
 معه لما في شرح لنقص الجاهل لو كان المصل على الدابة في مجلس وكثر رهاصه أو بعد الواجب في سعة ويتعدى في
 حتى عد به لا اختلاف المكان في حق السامع اه أي إذا التقى به وفي الثانية وأما أن كل من يماسي صلاة
 نفسه فلا أحد هما آية مرتين والأخرى آية أخرى مرتة وجميع كل من لا أثر في الأقل بعد تان ادعاءهما
 في الصلاة لقراءته والأخرى بعد الفراغ لقراءة صاحبه لأنها لا تكون صلاتية وعلى الثانية بعد في صلاته
 لقراءته وسعدان بعد الفراغ لتلاوة في صاحبه على رواية التوارد ورواية في ظاهر الرواية وعليه الاحتياط
 لأن السامع مكان واحد وكذلك الثاني اه (قوله شكر على الغلام) لبذل المجلس في سعة بخلاف الراكب
 لأن الصلاة تجمع المتفرق ط (قوله لا تشكر) أي على السامع (قوله على التقى به) راجع إلى صورة

بخلاف زوايا مسجد وبيت
 ومغنية سائرة وفعل قليل
 كالصك لثنتين وثلاث مائة
 سلام وكذا إذا لم يقص عليها
 لأن الصلاة تجمع الاماكن ولو لم
 يصل يشكر (كا) يشكر (لو تزل)
 مجلس سامع دون تال حتى لو
 كثر رهاصا كان يصل وغلامه يعني
 يشكر على الغلام لا الراكب
 (لا) يشكر (في عكس) وهو تزل
 مجلس التال دون السامع على
 التقى به وهذا بعيد تر جمع صيغة
 السامع

العكس فقط ومقابله صحة في الكافي من تكررها على السامع أيضا لأن التلاوة هي السبب في حقه أيضا
 لكن بشرط السماع وصح في الهداية بالخانية الأولى قال في الناسخ وعليه القضي قال القموني به يأخذ
 شرح المنية (قوله وأما الصلاة على الرسول صلى الله عليه وسلم فكذلك) أي بالصلاة يتكرر عند ذكر اسمه
 الشريف أو سماعه في مجلسين لا في مجلس واحد وكان الأولى ذكره في السنة عند قول المتن ولو تكررها في مجلسين الخ
 كما فصل في الصرح قال في شرح المنية وأما أن حكم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكر اسمه في القول
 بوجوبها حكم الصلاة في عدم تكرار الوجوب عند اتصال المجلس لكن يندب تكرار الصلاة دون السجود
 والفرق أن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم يتقرب بها مستقلة وإن لم يذكر بخلاف الصلاة فأنها لا يتقرب
 بها مستقلة من غير تلاوة اهـ (قوله وقال المتأخرون يتكرر) قال في الصرح وقد منازجه اهـ وقدّم هذا
 البعث في فصل إذا أراد الشروع وقد مناه ذلك ترجيح الأول وصحة في الكافي هنا ويرى من إيهامه في زاد
 الفتح (قوله فالاصح) وقيل مرة وقيل إلى الصرح وقيل كما عطف ح وانما يجب تشبعا إذا أحده الله
 تعالى كما قد في شرح نظم الجامع (قوله لأنه الخ) وقال محمد في الجامع المنع من فيه جهري
 من القرآن وذلك ليس من أعمال المسلمين ولأنه فرا من الصلاة وذلك ليس من أخلاق المؤمنين شهر (قوله
 وتفسير تأليفه) عطف تفسير ح (قوله مأمور به) قال تعالى فإذا قرأناه فاتبع قرأه أي تأليفه فتح من البدائع
 (قوله ومفاده الخ) هو صاحب التبرأ أخذ ما مر من الجامع الصغير وعن البدائع فافهم (قوله لا يكره
~~هـ~~) قال في البدائع لو قرأ آية الصلاة من بين السورة لم يضر ذلك لأنهما من القرآن وقرأتهما من
 القرآن طاعة كقراءة سورة من بين السور اهـ وظاهره أنه لا يكره لأحدهما ولا لغيرهما ولا تنزيها لانه جعل قراءة الآية
 كقراءة السورة ولا كراهة في قراءة سورة واحدة أصلا فكذلك الآية الواحدة وأما قوله ونوب الخ فقد ذكرنا
 مرارا أن تلاوة المندوب لا يلزم أن يكون مكرها تنزيها لا بدليل فتأمل هذا وفي الصرح وقد عدم الكراهة
 في الخمانية بأن يكون في غير الصلاة اهـ أما فيما ذكره قمستان في قلت وبين وجهه في الذخيرة حيث قال
 قالوا ويجب أن يكره في حلة الصلاة لأن الإقمار على آية واحدة في الصلاة مكره اهـ ومقتضاها أن الكراهة
 فيها تنحصر ترك الواجب وهو قراءة ثلاث آيات لا طاعة إلا في التسمية في الشرح (قوله قبلها أو بعدها) اخذ
 التسميم من قول الخمانية أن قرأ معها آية أو آيتين فهو أحب وكذا عرفت البدائع مع أن الإمام محمد أقال أحب
 إلى أن يقرأ أملا سآة أو آيتين كافي الصرح وكانهم أخذوا التسميم من هجوم التعليل اذ دفع الوهم لا يقتض
 بخلافها والظاهر أن مثل ذلك ما ذكرنا آية قبلها وآية بعدها وتتم حياة الخمانية (قوله لا بأسا على صفاته
 تعالى) فزيادة الفضيلة باعتبار المذكور لا باعتبار من حيث هو قرآن مجيد وحسنه فلا يشكل ما ورد من
 تفضل بصله على بعض كأورد من أن سورة الاخلاص تعدل ثلث القرآن وهو ذلك (قوله واستحسن
 اخضاؤها الخ) لأنه لو جهر بها لصار موحيا عليهم شيئا ربما يكتلون عن أدائه فيقعون في المعصية
 شأن كانوا ميتين بجهرها جهر جهر البدائع قال في المحيط بشرط أن يقع قلبه أن لا يشع عليهم اداء الصلاة
 فإن وقع اخضاها اهـ وبشرطه إذا لم يطمع بحالهم أن يمتنعها شهر (قوله واختلف التسميم الخ) أقول صح
 عدم الوجوب في الذخيرة والتنازلية وكذا في القمستان عن المحيط ومضى عليه في المحيط ثم قال المحقق
 في المنع اختلف المشايخ في وجوب السجود والصحيح الوجوب قال بعض الأفاضل وهو مشكل لأن السماع
 في حق السامع شرط أو سبب للوجوب ولم يوجد فلا يوجد الوجوب الذي هو المثلث والسبب وجوبه أن
 الأصح عدم الوجوب كافي جميع الفتاوى ولكن هو العقد وعلى تقدير كون العقد الوجوب لجوابه أن المتشاغل
 نزل سماعا لا بعرضه أن يسمع واللاتي به أن يكلفه زجره من تشاغل عن كلام الله جل جلاله اهـ ما في
 المنع ملخصا (قوله من كل واحد حرفا) لما تخدّم أن الموجب الصلاة تلاوة أكثر الآية مع حرف الصلاة
 والظاهر أن المراد بالحرف الكلمة ويكون الحرف الحقيقي مفهوما بالأولى ح وقد مناه تمام الكلام عليه
 (قوله فقد أقاد) أي صاحب الخمانية تعليل المذكور ط (قوله مهمة لكل مهمة) أي هذه فائدة مهمة
 أي ينبغي أن يصرف المسلم عنه أن تعللها لاجل دفع كل مهمة أي كل حادثة تهمة وتكره (قوله أي الصلاة)
 بمذلة السجدة جمع آية (قوله ولا) بالكسر والياء وفي بعض النسخ أولا والمعنى واحد وهو أنه أولا يسردها

وأما الصلاة على الرسول على الله
 عليه وسلم فكذلك عند المتقدمين
 وقال المتأخرون يتكرر ولا يندب
 في حق الصلاة وأما الطلوع
 فالاصح أنه أن زاد على الثلاث
 لا يمتنع خلاصة (وكره ترك آية
 سجدة وقراءة باقي السورة)
 لأن فيه قطع نظم القرآن وتفسير
 تأليفه وأما العظم والتألف
 مأمور به بدائع ومفادها
 الكراهة تنحصر في (لا يكره
~~هـ~~) لكن (ندب)
 ضم آية أو آيتين إليها قبلها
 أو بعدها دفع وهم التفضيل إذا
 الكل من حيث أنه كلام الله في
 رتبة وإن كان لبعضها زيادة
 فضلة باستفالة على صفاته تعالى
 واستحسن اخضاها عن سماع
 غير متعين للسجود واختلف التسميم
 في وجوبها على متشاغل بعمل
 ولا يسمعها والراجح الوجوب زجرا
 لمن تشاغل عن كلام الله فنزل
 سماعا لا بعرضه أن يسمع (ولو
 جمع آية سجدة من قوم من كل
 واحد) منهم حر قال في سجدة لأنه لم
 يجمعها من نال خاتمة فقد أقاد
 أن اتحاد التلويح شرط (مهمة
 لكل مهمة) في الكافي قبل من قرأ
 أي الصلاة ككافي مجلس وسجد
 لكل منها كفاء الله ما أحسنه
 وظاهره أنه يقرأها ولا يندب يسجد

ويحصل أن يصعد لكل أربع عشرة سجدة (قوله ويشتمل الخ) جواب عما ورد الكمال من أنه إذا قرأ ما في مجلس واحد يلزم عليه تغيير نظم القرآن وقد تكرر أن اتباع التنظيم مأمور به واجب في الصبر بأن قراءة آيتين من السورة غير مكرره كما مر فلهذا عن البدائع وفيه نظر لأن ما مر في قراءة آية واحدة أما إذا قرأ آيات السجدة وضم بعضها إلى بعض يلزم عليه تغيير النظم وادعاء تأليف جديد كما قلنا الرمي عن المقدسي فلذا أجاب الشارح بتعاليه يميل إلى الكافي على ما إذا جعل لكل آية بعد قراءتها فاعلة لا يكره لأنه لا يلزم منه تغيير النظم لحصول الفصل بين كل آيتين بالسجدة بخلاف ما إذا قرأها وادعاء ثم جعل لها فاعلة لا يكره فلهذا تقدم قبل فصل القراءة أنه نسخ عقب الصلاة قراءة آية الكرسي والوقوفات فلو كان ضم آية إلى آية من محل آخر مكررا لم يكن ركعة ضم آية الكرسي إلى الوقوفات لتغيير النظم مع أنه لا يكره لما علمت دليل أن كل محل آخر الواقعة وسورة أخرى أو آيات أخرى لو كان ذلك تغيير النظم لكرهه فالحسن الجواب بما في شرح المتن من أن تغيير النظم إنما يحصل باسقاط بعض الكلمات أو الآيات من السورة لا يذكر كلمة أو آية فلا يكون قراءته سورة متفرقة من أثناء القرآن مفعرا للتأليف والنظم لا يكون قراءة آية من كل سورة مفعرا له وحاصله أن المكرره اسقاط آية السجدة من السورة مع ضم ما بعدها إلى ما قبلها لأنه تغيير للنظم أما ضم آيات متفرقة فلا يكره كما لا يكره ضم سور متفرقة بدليل ما ذكرناه من القراءة في الصلاة وحسنه فلا ركعة في قراءة آيات السجدة ولا يفصل كلام الكافي على ظاهره والله تعالى اعلم (قوله وسجدة التكر) كان الأولى تأخير الكلام عليها بعد انتهاء الكلام على سجدة الثلاثة ط وهي لن تجد ثبوتها عند هذه ظاهرة وأوردته الله تعالى مالا أو لولا ما دللنا على ضعفه من جهة وقوع ذلك يستبعد أن يسجد لله تعالى شكرا مستقبل القبلية بحمد الله تعالى فيها وليسجد له ثم يركع فرفع رأسه كافي سجدة الثلاثة سراج (قوله به يفتي) هو قولهما وأما عند الإمام فنقل عنه في المسألة أنه قال لا رواها واجبة لأنها لو وجبت لوجب في كل لحظة لأن الله تعالى على عبده متواترة وفيه تكليف لا يطاق ونقل في الذريعة عن محمد عنه أنه كان لا يراها شيئا وتكلم المتقدمون في معناها فنقل لا يراها سنة ونقل شكرا تأملا لأن تمامه صلاة تركعتين كما فعل عليه الصلاة والسلام يوم الفتح وقبل أراد أني الوجوب وقيل نفي الشروعة وأن فعلها مكرره لا يثاب عليه بل تركه أولى وعزاه إلى المعنى إلى الأكثرين فان كان مستند الأكثرين ثبوت الرواية عن الإمام به فذلك لا أفضل من عداوته السابقين فمحمداً ولا الظاهر أنها مسجبة كالفصل عليه محمد لأنها قد بدلتها غير ما حدثت فعلها أبو بكر وعمر وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم الجواب عن فعله صلى الله عليه وسلم بالنسخ كذا في الحلية ملخصا ونظام الكلام فيها وفي الامدأ فراجحها وفي آخر شرح المنية وقد وردت فيه روايات كثيرة عنه عليه الصلاة والسلام فلا يجمع عنه ما لم يجمع عنه ما لم يجمع عنه عليه الفتوى وفي فروق الأشياء سجدة الشكر جائزة عنده لا واجبة وهو معنى ما روي عنه أنها ليست مشروعة وجوباً وفيها من القاعدة الأولى والمعتقد أن الخلاف في سنيتها لا في الجواز اه (قوله لكنها تتركه بعد الصلاة) التغيير للسجدة مطلقا قال في شرح المنية آخر الكتاب عن شرح القدرى لقراءته ما في مقرب سب فليس بقره ولا مكرره وما يفعل عقب الصلاة فتركه لأن الجهال يعتقدونها سنة أو واجبة وكل ما يروى إلى الله فتركه انتهى وحاصله أن ما ليس لها يجب لا تتركه ما لم يؤد فعلها إلى اعتقاد الجاهل سنيتها كالتصديق عليها يفعل الناس بعد الصلاة وروايت من وانطب عليها سجدة صلاة الوتر ويذكر أن لها أصلا وسنة اذ كرت ما هنا فتركها ثم قال في شرح المنية وأما ما ذكر في المخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال فاعلة رضى الله تعالى عنها ما من مؤمن ولا مؤمنة يسجدت إلى آخر ما ذكر في حديث موضوع باطل لأصله (قوله فتركوه) الظاهر أنها صريحة لأنه دخل في الدين ما ليس منه ط (قوله وبكره للإمام الخ) لأنه إن تركه للصود لها فقد تركها واجبا وإن حدثت به على المتقدمين شرح المنية (قوله ونحو سجدة وعبد) أشار بنحو إلى أن الظاهر مثلا وأدب يجمع عظيم فهي كذلك أفاده ح (قوله إلا أن تكون الخ) بأن كانت في آخر السورة وأقر ما يثابته أو في الوسط وركع لها فوراً كما مر به قال ح لكن ينبغي أن لا ينوع في الركوع لمخالفته من المذهور المتقدم عن القنينة أي أنه يلزم المؤتم إذا لم يتوافقه أيضا أن يأتي بها بعد سلام الإمام وبعد القعدة (قوله وسجدة) أي فروع أو قنينة تاريخية (قوله وسجدة السامعون) أي لا غيرهم بخلاف الصلاة تاريخية وفي البدائع

مطلب
في سجدة التكر

ولولاها الامام على التبرؤ من الجمعة وجدوا حجة ما معه من جعلها ما روى أنه عليه الصلاة والسلام تلا جعدة
على التبرؤ من الجمعة وجدوا حجة ما معه اه واقفة تعالى أعلم

• (باب صلاة المسافر) •

قد اشرح شارح صلاة لانها المقصود من الباب والسفر لغة قطع المسافة من غير تقدير والراد سفر خاص وهو الذي
تسببه الاحكام من قصر الصلاة واباحة الفطر واشد ادمته المسح الى ثلاثة ايام ومقطوع وجوب الجمعة
والعدين والاختصاص وحرمه اظهور على السطحة من غير محرم ط عن العناية (قوله من اضافة الشيء) أي
الصلاة الى شرطه أي المسافر فانه شرط لها ح وفيه أن الشرط السفر لا المسافر ط عن المجيء (قوله او
معه) فان المسافر لم يلها ومن اضافة الفعل الى فاعله وقدة ساقى اقل باب صلاة المريض أن كل فاعل لم يل
ولا عكس ح (قوله ولا يفتي) شروع في وجه تأخيره عن التلاوة ويعلم منه المناسبة وهي العروض في كل ط
أي العروض المكتسب بخلاف السهو والمرض فان كل منهما عارض حاوى (قوله لا يعارض) استثناء من
قوله عبادة وقوله مباح أي الاصل في التلاوة العبادة لا يعارضها عارض أو سعة أو جناية فتكون مصصة في
السفر الاباحة لا يعارضها عارض او جدها فتكون طاعة او نحو قطع طريق فتكون مصصة (قوله فلذا آخر)
أي تكون الاصل فيه الاباحة فانه دون ما الاصل فيه العبادة (قوله لانه يسفر) بفتح السين الثلاث ط
عن التمسك ساقى (قوله من أخلاق الرجال) اولاه يفرعن وجه الارض أي يكشف عن علمها فالتفاحة
بعض أصل الفعل ويجوز أن تكون في بابها باعتبار أن السفر لا يكون الا من اثنين فأكثره بالسفركل منهما يسفر
من أخلاق صاحبه او أنه يتكشف للارض وهي تنكشف ح (قوله من خرج من حارة موضع اقامته)
أراد بالمسافة ما يشمل بيوت الاخية لانها حارة وموضعها حال في الامد فبشرط مفارقتها ومقرقة
وان نزول على ماء ومغط بعينه مفارقتها كذا في جميع الروايات ولعله ما لم يكن مغطيا واسعا جدا اه وكذا
ما لم يكن الماء نهرا بعيد المنبع وأشار الى أنه بشرط مفارقة ما كان من وابع موضع الإقامة كريض المصر
وهو ما حول المدينة من بيوت ومساكن فانه في حكم المصر وكذلك القرى المتصلة بالريف في الصميم بخلاف
الساكن ولومعه بالبناء لانها ليست من البلدة ولو سكن أهل البلدة في جميع السنة او بعضها ولا يعتبر سكنى
الحفظة والأكرة انما قاعداد وأما الفناء وهو المكان الملتصا بالبلدة كرض الدواب ودفي الموق واقفاء
التراب فان اصل بالمصر اعتبر بمجاوزه وان اتصل بفلاة ومزرعة فلا يأتي بخلاف بلغة قطع اقامته في الفناء
ولومعه لا يزداد لان الجمعة من مصالح البلد بخلاف السفر كاحققة الشربلا في رسالته وساقى في بابها
والقرية المتصلة بالفناء دون الرض لا تعتبر بمجاوزه على الصميم كما في شرح المنية أقول اذا علمت ذلك ظهر لك
أن ميدان الحاصفي دمشق من رضى المصر وأن خارج باب الله الى قرية القدم من فناءه لانه مشتمل على الجاية
المتصلة بالعمران وهو معد لتزول الحاج الشريف فانه قد يستوعب نزولهم من الجاية الى ما يهاذى القرية
الذكرورة فعلى هذا لا يصح القصر فيه لأجابه وكذا المرحبة الختراء فانها معدة لقصر السياب ورض الدواب
ونزول العساكر ما لم يجاوز صدرا لبيتا بناء على ما حققته الشربلا في رسالته من أن الفناء يصفق بالاختلاف
كبر المصر وصفرة فلا يلزم قصيره بفقلة كاري من عهد ولا يجمل او ميلين كاري عن أبي يوسف (قوله
من جانب خروجه الخ) قال في شرح المنية فلا يصير مسافرا قبل أن يشارق عمران ما خرج منه من الجانب الذي
خرج حتى لو كان تقع محله منفصلة عن المصر وقد كانت متصلة به لا يصير مسافرا ما لم يجاوز طاولو يافزا العمران
من جهة خروجه وكان بهذا محله من الجانب الآخر يصير مسافرا اذا احتسب جانب خروجه اه وأراد
بالجهة في المستثنى ما كان عامرا أو مالو كانت المحلة خرابا ليس فيها عمارة فلا يشترط مجاوزتها في المسئلة
الاولى ولومعه بالمصر كما لا يخفى على هذا لا يشترط مجاوزة المدارس التي في نفع فاسيون الا ما كان له اية
قائمة كسجد الاقرب والناسميرة بخلاف ما صار منها ساكنين ومزارع كالابنية التي في طريق البروة فلا بد
أن تكون المحلة في المسئلة الثانية من جانب واحد فلو سكن العمران من الجانبين فلا بد من مجاوزته
لما في الامداد لو جازاه من أحد جهتيه فقد لا يضره كافي فاضى ثان وضعه اه واقفا عمران بمحاذاة الفناء
المتصل كحذاء العمران بقى هل المراد بالجانب البعيد أو ما يشمل القريب وعليه فليتظر فيما يخرج من جهة

• (باب صلاة المسافر) •

من اضافة الشيء الى شرطه او محله
ولا يفتي أن التلاوة عارض هو
عبادة والسفر عارض مباح الا
بعارض فلذا ائروا حتى به لانه
يسفر عن أخلاق الرجال (من)
خرج من حارة موضع اقامته
من جانب خروجه وان لم يجاوز
من الجانب الآخر

المرجة الخضراء فوق الترف الا حلى من الطريق فان المرحلة لسفل منه وهى من القضاء كاذكرنا وأما هوقا بعد
 مجاوزة تبة البرامكة ليس من القضاء مع أنه منفصل عن العمران بزراع وقه من اربع فسيل بشرط أن يجاوز
 ما يصاحبه من المرحلة فترجمته أم لا فليطروا الظاهر اشتراط مجاوزته لأن ذلك من جانب خروج له من جانب
 آخر (قوله أقل من غلظة) هى ثلثة أذراع الى أربع ما هو الاصح جرح عن الجحى (قوله قاصدا)
 أشار به مع قوله خرج الى أنه أخرج ولم يقصد أو قصد ولم يخرج لا يكون مسافرا ح خال في البر وأشار الى
 أن التلة لابد أن تكون قبل الصلاة ولذا قال في التنبين اذا انتبه الصلاة في السقنة حال اقامته في طرف
 البر فنفقنا المرح وقوى السفر ثم صلاة المقم عند أبي يوسف خلا فاحد لانه اجتمع في هذه الصلاة ما وجب
 الاربع وما يجزى فخرجنا ما وجب الاربع احتياطا اه وانما بشرط قصد لو كان مستقلرا به فلو تابعنا
 لغيره فلا اعتبار بنية التبع كسأى وعليه خرج في البر ما في التنبين لوجه آخر وهو لا يدري اين يذهب
 معه ثم حتى يسير ثم لا يقصر لانه لم يقصر من حين حل ولوى قصر من يوم الحل مع اذا سار به أقل
 من ثلاث لانه حين أقامه مقوم وفي الأول أنه مسافر اه وأشار الى أن الخروج مع قصد السفر كاف وان وجع
 قبل تمامه كإتيان حتى لو سار يوما ولم يكن على فيه لعدو رجع يقضيه قصر كإتيان به الصلاة قاصم (قوله
 ولو كافرا) فنه أنه يشمل الصبي أيضا مع أنه سأل في الفروع ما يدل على أن نية السفر غير معتبرة كاستنبينه
 هناك (قوله بلا قصد) بأن قصد بلده ينيه ومنها وان لا قامة لها بل ينهاه أن يذهب الى بلده منه ومنها
 رومان ولم يجز ح خال في البر وعلى هذا قالوا أمير خرج مع جيشه في طلب العدو ولم يعلم اين يذركم فانه
 يرحل وان طالت المدة أو المكث أو ما في الرجوع فان كانت مدة سفر قصر اه (قوله مسيرة ثلاثة أيام ولياليها)
 الأولى حذفت البالي كإفعل في الكثر والجاسع الصغير اذا لا بشرط السير فيها مع الأيام ولذا قال في التنبين
 المراد بالأيام النهار لأن الليل للاستراحة فلا يستبر اه فم لو قال اولياليها بالخطف بأول كان أولى للإشارة الى أنه
 يصح قصد السفر فيها وان الأيام فيه قيد فاقال (قوله من أقصر أيام السنة) كذا في الجواهر والنهر وعزافى
 الهراج على العتاقى وقاضى خان وصاحب الحط ويصنفه في الحلية بأن الظاهر إيجابها على الظاهر حسب
 ما يصاد من الوقوع فيها طولاً وقصراً واعتدالاً لم يتقدربا للخدمة التى هى الوسط اه قلت والمختصة فى زمان
 كون الناصر فى الحل والمران وعليها مبنى التمسك فى ثم قال فى شرح الجواهر ان بعض مشائخنا قدروه
 بأقصر أيام السنة (قوله ولا يشترط الخ) اذ لا بد للمسافر من التذلل لكل والشرب والخدمة ولا كثيرا قدروه
 بحكمه فان المسافر اذا بكر فى اليوم الأول وسار الى وقت الزوال حتى بلغ المرحلة فنزل بها للاستراحة وبات
 بها ثم بكر فى اليوم الثانى وسار الى ما بعد الزوال ونزل ثم بكر فى اليوم الثالث ومنى الى الزوال فبلغ المقصد قال
 نهر الأئمة السرخسى المصنف أنه يصير مسافرا عند التلة كإفى الجوهره والرهان امداد ومثل فى البر
 والفتح وشرح المنية أقول وفى قوله حتى بلغ المرحلة إشارة الى أنه لابد أن يقطع فى ذلك اليوم الذى نزل فى أقوله
 الاستراحات المرحلة المعتادة التى يقطعها فى يوم كامل مع الاستراحات وهذا يظهر لك أن المراد من التقدير
 بأقصر أيام السنة الظاهر فى البلاد المعتدة التى يمكن قطع المرحلة المذكورة فى معظم اليوم من أقصر أيامها
 فلا بد أن أقصر أيام السنة فى بلاد بلغا وقد يكون ساعة أو أكثر وأقل فإمر أن يكون مسافة السفر فيها ثلاث
 ساعات أو أقل لأن القصر القاضى غير معتبر كالطول الفاضل والعبارات حيث خلقت تحمل على الشائع
 الغالب دون الخفى التام ودل على ما قلنا ما فى الهداية ومن أى حنفة التقدير بالراحل وهو قريب من
 الأول اه خال فى النهاية أى التقدير بثلاث مراحل قريب من التقدير بثلاثة أيام لأن المتعادم السفر كل
 يوم مرحلة واحدة خصوصاً فى أقصر أيام السنة كذا فى الميسوط اه وكذا ما فى الفتح من أنه قبل يقدر
 بأحد وعشرين فرسخاً وقبل ثمانية عشر وقيل بخمسة عشر وكل من قدر منها اعتقد أنه مسيرة ثلاثة أيام اه
 أى بنه على اختلاف البلدان فكل قائل قدر ما فى بلد من أقصر الأيام أو بناء على اعتبار أقصر الأيام
 أو أطولها أو المعتدل منه لوى كل فهو صريح بأن المراد بالأيام ما قطع فيها المراحل المعتادة فانهم (قوله
 بل الى الزوال) فان الزوال أكثر التهل الشرح الذى هو من التهل الى الغروب وهو نصف النهار الضلك الذى
 هو من الطلوع الى الغروب ثم ان من التهل الى الزوال فى أقصر أيام السنة فى مصر وما سواها على العرض سبع

وفى الخاتمة ان كان بين القننة
 والمصر أقل من غلظة وليس فيها
 من ردة بشرط مجاوزته والا خلا
 (قاصدا) ولو كافرا ومن طاف
 الله نيا بلا قصد لم يقصر (مسيرة)
 ثلاثة أيام ولياليها من أقصر أيام
 السنة ولا يشترط سفر كل يوم الى
 الليل بل الى الزوال

ساعات الأربعا مجموع الثلاثة أيام عشرون ساعة وربع ويختلف بحسب اختلاف البلدان في العرض ح
قلت ومجموع الثلاثة أيام في دمشق عشرون ساعة الاثنتي عشرة ساعة تقريبا لأن من القبر إلى الزوال في أقصر الأيام
عندنا ست ساعات وفي ساعة الادربعة ونصفا وان عُدت ذلك بالأيام المعدلة كان مجموع الثلاثة أيام اثنين
وعشرين ساعة ونصف ساعة تقريبا لأن من القبر إلى الزوال سبع ساعات ونصفا تقريبا (قوله ولا اعتبار
بالفراخ) الفراخ ثلاثة أميال والميل أربعة آلاف ذراع على ما تقدم في باب التيم (قوله على المذهب) لأن
المسكن وفي ظاهر الرواية اعتبار ثلاثة أيام كافٍ للحلة وقال في الهداية هو الصحيح احترازا عن قول عائشة
التي لا يفتن في تقديرها بالفراخ ثم اختلفوا فقل احد وعشرون وقل ثمانية عشر وقل خمسة عشر والقوى على
الثاني لأنه الاوسط وفي المجتبى قوى اثمة خوازم على الثالث وجهه الصحيح أن القراء من تعسف باختلاف
الطريق في السهل والجبل والبر والبحر بخلاف المراحل معراج (قوله بالسراويل) أي سراويل وشي
الاندام ويستعمل في الجبل بما يناسبه من السراويل يصكون معودا وموطا ومضيقا ووعيقا يكون
منى الايل والاندام وقد دون سرهما في السهل وفي البحر مضيقا عند الريح على التقى به اعداد فيستعمل
كل ذلك السر المتأدبه وذلك معلوم عند الناس فربما جعل السراويل عند الاستنباه بدائع وخرج مع القربيز
الحلة ونحوه لأنه اعطى السر كان اسرع سر القوس والبريد يجوز (قوله فوصل) أي إلى مكان مسافته ثلاثة
أيام بالسراويل المتأدبه وظهره كذا فوصل إلى في زمن يسير كرامة لكن استبعد في الصحيح ما يخافه
منظمة المشقة وهي العلة في القصر (قوله قصر في الاقل) أي ولو كان اختار الحل فيه بلا فرض صحيح
خلافا للشافعي كما في البدائع (قوله صلى القرض الرباعي) خبر في قوله من خرج واحترق في القرض
عن السن والوتر والرباعي عن القبر والغرب (قوله وجوبا) فكره الانعام عندنا حتى روى عن أبي حنيفة
أنه قال من أتم الصلاة فقد أساء وشاق السنة شرح المني وفيه تفصيل سيأتي فانه (قوله لقول
ابن عباس أن الله فرض الخ) لفظ الحديث على ما في الصحيح مسلم فرض الله الصلاة على لسان نبيكم
على الله عليه وسلم في اختم أربع ركعات وفي السر ركعتين وفي النوف ركعة اه وفيه وفي حديث عائشة
في الصحيحين قالت فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فأكثر صلاة السر وزيد في صلاة الحضر وفي لفظ البخاري
قالت فرضت الصلاة ركعتين ركعتين ثم طهر النبي صلى الله عليه وسلم ففرضت أربع ركعات صلاة السر على
الاول (قوله لأن ركعتين الخ) بدل من قوله ولا تعدل المصنف قال في البحر ومن مشايخنا من قلب
المسئلة بأن القصر عندنا عزيمة والاكال رخصة قال في البدائع وهذا التقيب على أصحنا خطأ لأن الركعتين
في حقه ليست اقصر حقيقة عندنا بل هما مقام فرض المسافر والاكال ليس رخصة في حقه بل اسما ومخالفته
للسنة ولأن الرخصة اسم لما يقرب من الحكم الاصل بمعارض إلى تصفيف وسر ولم يوجد معنى التقيري حتى
المسافر إذا الصلاة في الاصل فرضت ركعتين ثم زيد حتى التقى كارهه عائشة ونهى القم عن ذلك
وفي حق القم وجد التقيير لكن إلى القلط والشد لا إلى السهولة والبسر يمكن ذلك رخصة في حقه أيضا ولو صح
فهو مجاز لا وجود بدعي معاني الحقيقة وهو التقيير انتهى (قوله لأننا وتر النهار) افتاحيت بذلك تقريها من النهار
بوجودها حقيقة والافعى ليلية لانهارية تأمل (قوله وهذا اقتبس الادة) أي فان بعضها يدل على أن صلاة
ركعتين في السر أصل وبعضها على أن ذلك طارئ فإذا جلت الادة على اختلاف الزمان زال التعارض
لكن لا يفي أن ما تقدم من تراخ البخاري من الجمع هاذ كرمي على مذهب الشافعي من أنها اقصر لانعام لأن
الصل على ما استقر عليه الامر وعلى هذا الجمع فرضتها أو باعترافها قصر على السر وهذا خلاف
مذهبنا وشافعي هذا الجمع ما تقدمنا من حديث عائشة المتفق عليه فأميل على أن صلاة السر لم يرد فيها أصلا
وأما الادة فالمراد بقصرها قبل قصر عبية الصلاة وقلها وقت انقوف كما اوضحه في شرح المني وغيره فانهم
(قوله ولو كان عاصيا بغيره) أي بسبب قربان كل من غير على المحبة كالوفاقر قطع طريق مثلا
وهذا غير خلاف الشافعي رحمه الله وهذا بخلاف الصالح في قربان عرض المحبة في أشائه فانه يحمل
وقاد (قوله لأن القبح الجوارح) هو ما قبل الاضكال كالبيع وقت النداء فانه قبح ترك السي وهو قابل
للاضكال لا قد يوجد ترك السي بدون البيع وبالعكس فكذلك هنا لا مكان قطع الطريق والسرقة مثلا بغير

ولا اعتبار بالفراخ على المذهب
(السراويل) السراويل المستعارة
المتعددة حتى لو اسرع فوصل
في يومين قصر ولو لموضع طرفان
احدهما مدة السفر والاخر
أقل قصر في الاول لا الثاني (على)

القرض الرباعي ركعتين وجوبا
لقول ابن عباس أن الله فرض
على لسان نبيكم صلاة القرب الرباعي
والمسافر ركعتين ولذا عدل
المصنف من قوله قصر لأن
الركعتين ليست اقصر حقيقة
عندنا بل هما مقام فرضه والاكال
ليس رخصة في حقه بل اسما
قلت وفي شروح البخاري ان
الصلاة فرضت ليله الا اسره
ركعتين حضرا وحضر الا المغرب
فلا عابر عليه الصلاة والسلام
واطاعت المدينة زيدت الا القبر
لقول القراء فيها والمغرب لانها
وتر النهار فلا تستقر فرض الرباعية
خفف فيها في السر عند نزول
قوله تعالى وليس عليكم جناح أن
تقصر ومن الصلاة وكان قصرها
في السنة الرابعتين المبررة بهذا
فيجمع الادة اه كلامهم فليصفنا
(ولو) كل (عاصيا بغيره) لأن
البيع الجوارح لا يصح للمبررة

بالعكس بخلاف التبع لبعنه وضعا كالسكر أو شرا كسبع المرقاة بدم المشروعة وتقام ساقته في كعب
 الاصول (قوله حتى يدخل موضع مقامه) أي الذي قال في قوله سواء دخله بنية الاحتياط أو دخله لقضاء
 حاجة لأن مصر متعين للاقامة فلا يحتاج الى جهره ودخل في موضع المقام ما لم يكن كالركض كما أفاده
 التمهيداني (قوله ان سارا الخ) قد قلناه حتى يدخل أي اعتمادا على التقصر الى الدخول ان سارا ثلاثة
 أيام (قوله والافيم الخ) أي ولو في المضارة وقباصه أن لا يجعل فطره في رمضان ولو فيه وبين بلده وثمان
 لاه يقبل التقصير قبل استحكامه اذ لم يتم عليه فركات الاقامة تقضا للسكر العارض لا ابتداء عليه فلا تقام
 أفاده في التقصير ثم بحث فقال ولو قبل العلة مفارقة البيوت فاصد امسيرة ثلاثة أيام لا استكمال سفره ثلاثة أيام
 بدليل ثبوت حكم السفر بمجرد ذلك وقد تمت العلة لحكم السفر فثبت حكمه ما لم يثبت عليه حكم الاقامة احتياج
 الى الجواب اهـ ولما قوى البعث عند صاحب الجبروني عليه الجواب قال الذي يظهر أنه لا بد من دخوله
 المصر مطلقا واعترضه في الثبوت ان ابطال الدليل المعين لا يستلزم ابطال المدلول اهـ أقول ويظهر في الجواب
 ان العلة في الحقيقة هي الشقة وأقيم السفر مقامها ولكن لا تثبت عليها الا بشرط اشتداد مشقة الجاهل أو ل
 مفارقة البيوت فاصد امسيرة ثلاثة أيام واثماني استكمال السفر ثلاثة أيام فإذا وجد الشرط الأول ثبت
 حكمها ابتداء فخذ السفر بمجرد مفارقة العمران ناويا ولا يديم الا بالشرط الثاني فهو شرط لاستحكامها
 عليه فإذا عزم على ترك السفر قبل تمامه بطلت بقاؤه عليه تقبيلها التقصير قبل الاستحكام ومضى عليه في الابتداء
 على الصحة لوجود شرطه ولذا لم يصر لغيره ثم رجع بقضيا مقصورة كما قلناه تدبر (قوله ولو في الصلاة)
 شيل ما إذا كان في أولها أو وسطها وآخرها أركان منفردة أو متحدة بامدراك أو سبوقا بغيره وبشيل ما إذا كان
 عليه سجد سهو ونوى الاقامة قبل السلام والسجود أو بعدهما أما لو نوى ان ينهما فلا تصح بيته بالنسبة لهما
 الصلاة فلا يتغير رضاءه الى الأربع كما هو خصنا في بابها فهم (قوله اذا لم يخرج وقتها) أي قبل أن ينوي الاقامة
 لانه اذا اقام بعد صلاة ركعة ثم خرج الوقت تحول فرضه الى الأربع أما لو خرج الوقت وهو في نية نوى الاقامة
 فلا يتحول في حق تلك الصلاة كما في العمر من الخلاصة (قوله ولم يكن لاحقا) أما الاصح اذا أدركت الصلاة
 والامام مسافر فأحدث انام فاقبته بعد فراغ الامام ونوى الاقامة لم يتم لأن الاصح في الحكم كانه حنف
 الامام فإذا فرغ من الامام فقد استحكم القرض فلا يتغير في حق الامام فكذلك في حق اللاحق بغيره عن الخلاصة
 فقد حكم الاصح بكونه بعد فراغ الامام وقد تركه الشارع (قوله حقيقة أو حكما) تعميم لقوله بنوى (قوله
 لو دخل الحاج) أي في أول سؤال أو قبله ح والمراد بالحاج الرجل القاصد الحج (قوله وما الخ) أي
 علم ان القاصد انما يخرج بعد خمسة عشر يوما وعزم أن لا يخرج الا معهم بغيره عن الخط وانما كان ذلك منه
 للاقامة حكما لاحقة لانه نوى الخروج بعد خمسة عشر يوما وهي متضمنة لنية الاقامة تلك المدة تأمل (قوله
 بوضع) متعلق باقامة في كلام المستف لا كلام الشارع فلا يخرج عن صحته شرط العلة النية (قوله
 صالح لها) هذا ان سارا ثلاثة أيام والاقتصر ولو في المضارة وفيه من البعث ما قد مناه بغيره وقتما جابوا
 والحاصل أن نية الاقامة قبل تمام المدة تكون تقضا للسكرية العود الى بلده والسفر قبل استحكامه يقبل
 التقصير (قوله او صرحا دارنا) احتراز عن صرحا دار أهل الحرب حكمه حتى لا يحكم العسكر الدخول
 في أرضهم ط (قوله وهو من أهل الاخية) قد في قوله او صرحا دارنا وهذا هو الاصم كما ساقى منا
 مع بيان محتمزه (قوله في أقل منة) ظاهره ولو بدعة واحدة وهذا شروع في محتمزه ما تقدم ط (قوله
 أو نوى فيه) أي في نصف شهر (قوله كبر) قال في الجنب والملاح مسافر الا عند المسلمين وسقته أيضا ليست
 بوطن اهـ بغيره وظاهره ولو كان ماله وأهله معه فيها ثم رأته بغيرها في المراح (قوله أو بجزيرة) أي
 ليس لها أهل يسكنونها (قوله أو نوى فيه) أي في صالح لها (قوله بوضعين مستقلين) لا تفرق بين
 المصرين والقرينين والمصر والقرية بغيره (قوله فلو دخل الخ) هو ضمة مستقلة دخول الحاج الشام فانه يصير
 حقيقا كإوان لم يتوالا لقامة وهذا مسافر حكما ونوى الاقامة لعدم انقضائه سفره مادام عازما على الخروج
 قبل خمسة عشر يوما أفاده الحق قبل هذه المسئلة كانت صحتها التقصير مبني برأيه وذلك أنه كان مشغولا
 بطلب الحديث قال دخلت مكة في أول الضرم من ذي الحجة مع صاحب لي وعزمت على الاقامة شهر لم يخط

لاحق يدخل موضع مقامه ان
 سارمة السفر والافيم بمجرديته
 العود لعدم استحكام السفر
 (أو شري) ولو في الصلاة اذا لم
 يخرج وقتها ولم يكن لاحقا لقامة
 نصف شهر حقيقة أو حكما
 في الزاوية وغيرها ودخل الحاج
 الشام وعلم انه لا يصير الامع
 القاطن في نصف شوال اتم لانه
 كادى الاقامة (بوضع) واحد
 (صالح لها) من مصر أو قرية
 او صرحا دارنا وهو من أهل
 الاخية (فيصمران نوى) الاقامة
 في (أقل منة) أي من نصف شهر
 (أو نوى) (فيمكنه) في غير صالح
 كجزيرة أو جزيرة أو نوى فيه لكن
 (بوضعين مستقلين) كككة ونوى
 فلو دخل الحاج مكة أيام العشرين
 تصير نية لانه يخرج الى متى وعرفة
 فصار كنية الاقامة في غير موضعها
 وبعد عوده من نوى نصح

أم الصلاة فليس بعض اصحاب أبي حنيفة فقال في أخطأت فأنك تخرج الى منى وعرفات فلما رجعت من منى
 بدا لصاحبي أن يخرج وعزمت على أن أصاحبه وجعلت أقصر الصلاة فقال لي صاحب أبي حنيفة أخطأت
 فأنك مقيم بمكة فإني لم تخرج منها الا بعد رجوعي الى مكة فخطأت في موضع فخرجت الى مجلس محمد
 واشتغلت بالفتنة قال في البدائع واذا وردنا هذه الحكاية لم نعلم مبلغ العلم فصر مبعثة الطلبة على طلبه اه
 بغير
 أقول ويظهر من هذه الحكاية أن تبه الإقامة لم تعمل عليها الا بعد رجوعي لوجود دعة عشر يوما بلانية
 خروجي في أشتائها بخلاف ما قبل خروجه الى عرفات لانما كان نازعا على الخروج قبل تمام نصف شهر لم يصير
 مقبولا ويقتل أن يكون جدته الإقامة بعد رجوعه وهذا مسقط ما ورد العلامة القناري في شرح الباب
 من أن في كلام صاحب الامام تعارض حيث حكم أولا بأنه مسافر وثانيا بأنه مقيم مع أن المسئلة بجعلها
 والمفهوم من المتن أن لو نوى في أحدها نصف شهر لم يحتسب الا بصره وخروجه الى عرفات ولا يشترط كونه
 نصف شهر منو الساجت لا يخرج فيه اه
 ملخصا ووجه السقوط أن التولي لا يشترط اذا لم يكن من عزه
 الخروج الى موضع آخر لانه يصح كون نوا الإقامة في موضعين ثم بعد رجوعه من منى حيث نية لعزمه على
 الإقامة نصف شهر في مكان واحد والله اعلم (قوله كالنوى ميتة بأحدها) فان دخل أولا الموضع الذي
 نوى القيام فيه نهار الا يصير مقبولا وان دخل أولا النوى الميت فيه يصير مقبلا ثم يخرج الى الموضع الآخر
 لا يصير مسافرا لأن موضع إقامة الرجل حيث يتبعه حطة (قوله او كان أحدها حال السفر) كالقربة التي
 قربت من الممر بحيث يجمع التذاع على ما يأتي في الجعة وفي الجرو لو كان الموضع من مصر واحد أو قربة
 واحدة فانها صحيحة لانها متخذة من مكان الأثر أنه لو خرج اليه مسافرا لم يقصر اه ط (قوله بجنت فجب)
 حنية ففسر التبعة ح (قوله او لم يكن مستقرا براه) عطف على توله نوى أقل منه وصورته نوى التابع
 الإقامة ولم ينوها للتبع او لم يدركه فانه لا يتم اه ح والمسئلة ستأتي مع سن شرحها واخلاق فيها
 (قوله او دخل بلد) أي لتضامها أو استتار رقة (قوله ولم ينوها) وكذا اذا نواها وهو متربط السفر كافي
 العزل حاله تنافي بزمته (قوله كاست) أي في مسئلة دخول الحاج الشام (قوله او اصار حسنا فيها)
 أشار به الى أنه لا فرق في المحاصرة بين أن تكون المدينة او الحصن بعد ما دخلوا المدينة كافي الصر ومثل ذلك
 لو كانت المحاصرة للمصر على سطح الجرجان لسطح البحر كجدة او الحرب جوى من شرح النظم الهاملي
 ط (قوله فانه يتم) لأن أهل الحرب لا يتعززون لأجل الامان يخرج عن التهاية ط (قوله في غير مصر)
 يدل من قوله في دارنا او متعلق بمخدوف في أنه حال من فاعل حلسر لا متعلق بمحاصر لئلا يلزم تعلق حرف جز
 متعدي اللفظ والمعنى جاعل واحد اه لم أن التقييد بغير المصر وقع في الجامع الصغير والهداية والكفر وغيرها
 وهو وهم صحة الإقامة لو نزول في المصر وحاصره وحاصنه قال في المراج لكن احلاق ملاذ كرفي المسوط
 يدل على أنه ليس كذلك وطال في سبيله وكذا انصر في العناية على أنه ليس بقيد كما يقتضيه التعليل الآتي وذكر
 عبارة الشرنبلالي وشي عليه في منته (قوله للتردد بين القرار والقرار) الا بالانقضاء والسكنى بالقاء أي
 فكانت حالهم تنافي من بينهم والاطلاق شامل لما إذا كانت الشوكا لعسكر لا لاحتمال وصول المدد فلهذا
 او جود محكمة كافي التقي في الحربين التنبس اذا غلبوا على مدية الحرب ان اتخذوها دارا أقوا والابل
 أرادوا الإقامة بها شهر أو أكثر قصر والبقاء دار حرب وهم محاربون فيها بخلاف الاول اه (تنبيه) لو
 انقلب الاسير من الكفار ووطن في غار ونوى الإقامة فيه نصف شهر لم يصير مقبلا كالوعلى اسلامه فهو بمنهم
 يريد مسرة السفر لم تعتبره كذا في الخلاصة والملائمة ووجه الاول كما يفيد كلام الفتح كون حاله مترددا لانه
 اذا وجد الفرصة قبل تمام الدعة خرج أو ما الثاني فشكل وجه في شرح المتن على أن المراد من قوله لم تعتبره
 أي نية الإقامة لانية السفر والاقتصر ح في التنازع في المحيط بأنه يقصر وكذا جعل في الذخيرة حكم
 المسئلة الثانية كاللاوي فأعاد لزوم القصر فيها (قوله الاخضية) جمع خباء ككساء قال في المغرب هو الخيمة من
 الصوف (قوله كعرب) المناسب قول غيره كعرب لما في المغرب العرب هم الذين استوطنوا المدن والقرى
 العربية والاعراب أهل البدو (قوله في الامم) وقيل يقصر لانه ليس موضع الإقامة يحتسب (قوله
 لأن الإقامة اصل) على القربة فانها تصح أي يتم الإقامة قال في الجرو غلاهر كلام البدائع أن أهل الاخضية

كالنوى ميتة بأحدها لو كان
 أحدهما متعللا خرجت فيه
 الجعة على ساكنه للاتحاد حكم
 (اول يمكن مستقرا براه) كعبدة
 واسراة (او دخل بلدة ولم ينوها)
 أي مدة الإقامة قبل قرب السفر
 خدا او بعده (ولو نوى) على ذلك
 (سجن) الا أن يعلم آخر القاطلة
 نصف شهر كاست (وكذا) يصل
 وكعبدة (عسكر دخل ارض حرب
 او اصار حسنا فيها) بخلاف
 من دخلها بأمان فانه يتم (او)
 حلسر (اهل البني في دارنا في غير
 مصر مع نية الإقامة مدتها) للترددا
 بين القرار والقرار (بخلاف اهل
 الاخضية) كعرب وتركان (نوها)
 في المسئلة فانها تصح (في الامم)
 وبه يفى اذا كان عنده من الملة
 والكل ما يكسبهم مدتها لا يق
 الإقامة اصل

الا اذا قصدوا موضعاً شهامة
 السفر فيقصرون ان يروا سفراً
 والا لا ولو في غيرهم الاقامة
 معهم لم يصح في الاصح والحاصل
 ان شروط الاقامة ستة النية
 والمدة واستقلال الرأي وترك
 السبب وانقاد الموضع وصلاحه
 فثبت ان (قوله) في سفر ان
 قصد في القعدة الاولى ثم فرضه
 ولكنه (سأله) لو عدل تأخير
 السلام وترك واجب السفر
 وواجب تكبيرة افتتاح النقل
 وخطه النقل بالقرض وهذا
 لا يصلح كما مر به في الثاني بعد
 ان فرضاً ما يأم واستحق النار
 (وما زاد نقل) كسلي القبر
 اربعا (وان لم يقعد بطل فرضه)
 وصار الكل نقلاً ترك القعدة
 المفروضة الا اذا نوى الاقامة قبل
 ان يقعد الثالثة بسجدة لكنه
 يقعد القيام والركوع ولو قومه
 فلا فلا ينوب عن القرض ولو نوى
 في السجدة صار نقلاً (ومع اقتداء
 القبر بالمسافر في الوقت وبعد
 فاذا قام) القبر (الى الاقامة
 لا يقرأ) ولا يقعد لهو

لاحتياجهم الى نية الاقامة فانه جعل المساواة لهم كالا مصادرو القرى لاهلها ولا نية الاقامة للرجل أصل والسفر
 عارض وهم لا ينوون السفر وانما يتقنون من ماء الى ماء ومن مرمى الى آخره (قوله ينسها) أي بين
 موضعهم والموضع الذي قصدوه (قوله ان يروا سفراً) فيه مسامحة مع قوله الا اذا قصدوا ح (قوله لم يصح
 في الاصح) وروى عن أبي يوسف أنه يصير مقبلاً عن البحر (قوله والحاصل) أي من كلام المصنف لكن
 اشتراط ترك السفر لم يعلم من كلام المصنف تأمل (قوله ستة) زاد في الحقة شرطاً آخر وهو ان لا تكون حاله
 مخالفة لغرضه قال كاسر جوابه في مسائل اه أي كسسته من دخل بلدة مخافة وسيلة السفر فاقهم
 ثم هذه شروط الاقامة بعد تحقق مدة السفر والا فمزمع على الرجوع الى بلدة قبل مدة ثلاثة ايام على قصد قطع
 السفر فانه يتم كما مر وصحك الوجود الى بلدة لاخذ حاسة نفسها كاستدركه (قوله وترك للسبب) أي
 اذا كان في مخافة نوى الاقامة فعباسه من مصر او قرية ما لو وجدت هذه الامور قد دخل مصر او قرية
 وهو سبب لم يطلب منزل ونحوه فينتهي أن تصح نيته حلقة (قوله وملاحية) أي صلاحية الموضع للاقامة
 (قوله ان قصد الخ) لأن القعدة على رأس الركبتين فرض على المسافر لانها آخر صلته قال في الصرا اشاراً
 الى أنه لا بد ان يقرأ في الاولى فلترك فيها اولى لشداهما وقرأ في الاخرين لم يصح فرضه اه وأطلقه فمثل
 ما اذا نوى اربعا وركعتين خلافاً لما افاده في البر من اشتراط التبة وركعتين لما في التبرلية من أنه لا يشترط
 نية عدد الركعات والمأسرح به الزبي في باب السهو من أن الساجي لو لم يقطع يقعد لأنه نوى قصد المشروع
 فخلعوا كالنوى الظهر ستا ونوى سافر الظهر اربعا افاده أبو السعود من شجته قلت لكن ذكر في الجوهر
 أنه يصح عند أبي يوسف ولا يصح عند محمد (قوله لا تأخير السلام) مقتضى ما قدمه في جهود السهو ان يقول
 ترك السلام فانه ذكر أنه اذا صلى خاصة بعد القعود الاخير يضم اليها خاصة ويسجد للهوتره السلام
 وان تركه بعد قبل أن يقعد الخامسة يسجد للهوتره السلام أي سلام القرض ومبشرة ان تقدر
 الاولى لا الثانية افاده الحق قلت لكن ما هنا الظاهر (قوله وترك واجب القسم) الاضافة بياناً في واجب
 هو القصر ومن اضافته الصفة للموصوف بتركه طرفة أي القصر الواجب وفيه التصريح بأنه غير فرض
 كما قدمنا في بعض شرح المسئلة ولو كان الواجب هنا جفت القرض لماسع وان فقد ما فرضه من ترك واجب
 القصر مستلزم ترك السلام وتكبيره النقل وخطه النقل بالقرض وظاهر كلامه أنه يأثم بترك زيادة في اتمه بهذه
 الوازم تأمل (قوله وواجب تكبيرة الخ) لأن شأن النقل على القرض مكروه وهذا هو خطه النقل بالقرض
 رجلي ليعتد قول الشارع وخطه النقل بالقرض يقتضي أنه غير مأثم وبزبه أن اقتتاح النقل بتكبيرة
 مسانعة واجب مع أن شاء النقل على النقل غير مكروه افاده ط (قوله وهذا) أي ما ذكر من الوازم
 الاربعة ط (قوله بعد أن فرضاً ما يأم) وكذا صرح في البحر تأنيده فلم ان الاساءة هنا كراهة التصرم رجلي
 (قوله واستحق النار) أي اذا لم يقب اوقف عنه العزير الفضا ط (قوله وصار الكل نقلاً) أي بتقسيمه
 الثالثة بسجدة لئلا يفتك من العود قبلها وهذا عندنا بما يأم أنه اذا بطل الوصف لا يبطل الاصل خلافاً لمد
 (قوله ترك القعدة) على بطلان القرض ثم القعدة وان كانت فرضاً في النقل أيضاً لكنه اذا لم يأت بها في آخر
 النسخ قصرنا لما عصى القرض كما يناء في باب التوافق (قوله الا اذا نوى الاقامة قبل أن يقعد الثالثة بسجدة)
 أي فانه اذا نواه حائزاً صحت نيته وقول فرضه الى الاربعة ثم ان كان قرأ في الاولى فتغير في الاخرين فلا تأخر
 فضاء عن الاولى وهذا كله سواء فقد القعدة الاولى او لا لا يستأنس في كلامه واسع الى المستلزم وما اذا نوى
 بعد أن قد الثالثة بسجدة فان كان فقد القعدة الاولى فقد علم انه ثم فرضه بالركعتين فلا يقول ويضرب اليها
 اخرى ولو أقعداها لاشي عليه وان لم يقعد بطل فرضه ويضرب اليها اخرى تصير الاربعة نافعة خلافاً لمد كما مر هذا
 خلاصة ما خطه ط عن البر وقد افاد بهذا الاستثناء أن قول المصنف بطل فرضه أي بطلنا نوقموا بالامانة والام
 قطع نيته (قوله فلا ينوب) أي النقل (قوله ولو نوى في السجدة) أي سجدة الثالثة صار نقلاً وهذا جرى على
 مذهب أبي يوسف من أن السجدة تتم بالوضع والصبر مذهب محمد من أنها لا تتم الا بالرفع في هذه الصورة
 ينقلب فرضه اليها في الاصح اه ح أي سواء قصد القعدة الاولى او لا وأما على قول أبي يوسف فان قدتم
 فرضه بالركعتين والا فانتقل بالكل فلا نقوه صار نقلاً خاص بما اذا لم يقعد (قوله فاذا قام القبر الخ) أي

بعد سلام الامام المسافر فلو قام قبله فنوى الامام الاقامة قبل ان يقبل المأموم ركعتيه بعد فرضه فأنى
 به وتابعه وان لم يفعل فقد تولى نوى بعده ولا يتابعه ولو تابعه فقد تولى النية (قوله في الاصح) كذا
 في الهداية والقول بوجوب القراءة كوجوب السهو ضعيف والامتناع به بوجوب السهو استحبابي لا يصح
 موهم انه يجمع عليه شربلية (قوله وقيل لا) أي قبل ان التقعد الاولى ليست فرضا عليه اه ح (قوله
 أن العلم) يشع الهمزة بدل من الغانية على حذف مضاف أي كلام الثانية ح ثم وجه الحاشية أنه اذا كان
 يشترط لصحة التقعد العلم بحال الامام من كونه مسافرا او مقبلا لا يكون لقول الامام أتموا صلواتكم
 فائدة لان التقاعد ان الشرط لا يذمن وجوده في الابتداء وانما فهم على استحباب قول الامام ذلك لرفع التوهم
 ينافي اشتراط العلم بحاله في الابتداء (قوله لكن الخ) اورد ذلك في التمهيد والنهاية والسراج والتتارخانية
 ثم أجابوا بما يرجع الى ذلك الجواب وحاصله تسليم اشتراط العلم بحال الامام ولكن لا يلزم كونه في الابتداء فثبت
 لم يعلموا الابتداء بحاله كان الاخبار مندوبا وحسنه فلا تخالفه فاقهم وانما لم يجب مع كون اصلاح صلاتهم
 يحصل به وما يحصل به ذلك فهو واجب على الامام لا يمتنع فانه ينبغي أن يتوهم بأنه لو كان في الصلاة ولا نه
 اذا سلم على الركعتين فالتظاهر حاله أنه مسافر جاز على اصلاح فكون ذلك مندوبا ولا اجباله زيادة اعلام
 كما في الغنية يقول لكن حاله على اصلاح ينافي اشتراط العلم فذكر في الصرح المنسوط والتقنية ما حاصله
 أنه اذا صلى في مصر أو قرية ركعتين وهم لا يدرون حاله فصلاحه فائدة وان كانوا مسافرين لان التظاهر من حال
 من كان في موضع الاقامة أنه مقبلا والبناء على الظاهر واجب حتى يتبين خلافه أما اذا صلى خارج المصر لتفقد
 ويجوز الاحتياط بالظاهر وهو الشرع في مثله اه والحاصل أنه بشرط العلم بحال الامام اذا صلى بهم ركعتين
 في موضع اقامة والا فلا (قوله قبل شروعه) أي لاحتقال أن يكون معه من لا يعرف حاله فيسلك ما اعتقده
 فساد صلاته قبل اخبار الامام بعد السلام (قوله في الاصح) وقيل بعد التسليمة الاولى قال المقدسي ونسب
 ترجمته في زماننا ط (قوله لم يصير متبعا) فلو أتم القوم صلاتهم معه فسدت لانه اقتداء القوم بالتفعل
 ظهريه أي اذا قصد واستأبته أو مالوا في مسافرتهم ووافقوه صورة فإفساد أفاده الخبر الرمي (قوله
 وأما اقتداء المسافر بالقيم) هذا عكس مسئلة المتن وقد ذكر في الكرو وغيره لكن استغنى المصنف عنه لذكره
 اياه في باب الامامة (قوله يصنع في الوقت ويسم) أي سواء في الوقت أو خارج قبل اتمامه التقدير فرضه بالتبعية
 لاتصال المقرب بالسب وهو الوقت ولو أفسده صلى ركعتين زال المقرب بخلاف ما لو اقتدى به متفلاحي يصلى
 أربعا اذا أفسده لانه التزم صلاة الامام ونصير القعدة الاولى واجبة في حق المقدى المسافر أيضا حتى لو تركها
 الامام ولو لعاد وتابعه المسافر لا تصح صلاته على ما عليه القوي وقيل تصح سكنا في السراج ولا وجهه
 يظهر بمر (قوله لا بعده) أي لا يصح اقتداءه بعد خروج الوقت لعدم تقديره لانتفاء السب وهذا اذا كانت
 فائقة في حق الامام والمأموم فلو في حق الامام فقط يصح كالواقدي حتى في التقدير بشانتي اوين يرى
 قولهما بعد التل قبل التلن كما في السراج قال في الجرح هو قيد حسن لكن الاولى اشتراط كونها فائقة في حق
 المأموم فقط سواء كانت الامام ولا تكن على ركعة من الظهر مثلا تخرج الوقت فاقدي به مسافر فانها فائقة
 في حق المسافر لا الخبير اه أي لا يصح اقتداءه لكن فورثا في حق المأموم فقط ليس هو الشرط وحده لان
 فورثا في حقهما معا كذلك بالاولى (قوله فيما غير) متعلق بصح المقدى قوله لا بعده واختر به من الاقتداء
 بعد الوقت في الصلاة التي لا تتغير السفر كالنسيئة والتلايم فانه يصح وفي الصرح القيد مفهوم من قوله صح
 وآتم بل لا حاجة اليه أصلا لان السفر مؤثر في الرأى فقط (قوله في حق القعدة) فانها تصير فرضا في حق
 المأموم وغير فرض في حق الامام وهو المراد بالتل لانه ما قبل القرض قد دخل فيه القعدة الواجبة بمر
 (قوله او القراءة الخ) لان قراءة الامام في الآخر بين نافعة في حقه فرض في حق المأموم فلو في قرأ في الاولين
 واقدي به في الشفع الثاني فيه روايتان ومقتضى المتن عدم العصة مطلقا قال في الحط لان القراءة
 في الآخر ينقضه عن الاولين والقضاء يلحق به لا يلحق بالآخرين قراءة اه بمر (نبيه) زاد الزيلعي
 او التروية وعزاه في السراج الى الحواشي فيدخل فيه ما لو اقتدى به في القعدة الاخيرة فانه لا يصح لانه يهرجه
 اشتملت على ضلعة القعدة الاولى والقراءة بخلاف الامام وهذا معنى قول السراج لان هرجه المأموم اشتملت

(في الاصح) لانه كالاتي

والتعدان فرض عليه وقيل لا

قنية (وبد الامام) هذا يخالف

الغانية وغيرها أن العلم بحال

الامام شرط لكن في حاشية

الهداية للهندى الشرط العلم

بحاله في الجملة لا في حال الابتداء

وفي شرح الارشاد ينبغي أن

يهرهم قبل شروعه والا فبعد

سلامه (ان يقول) بعد التسلتين

في الاصح (اتموا صلواتكم فاني

مسافر) فدهم وهم الله ما

ولونى الامامة لا تصحها بل

لستم صلاة القعنين لم يبرء فيها

وأما اقتداء المسافر بالقيم فيصح

في الوقت وبمن لا بعده فيما يتغير

لانه اقتداء المتضرع بالتفعل في

حق القعدة لو اقتدى في الاولين

او القراءة لولى الاخرين

بعد من القصر الى الكوفة بئان أيضا فان اماما بها يوما مثلا ثم خرج منها الى بغداد وقصد الى الروايات
 عن الى القصور وفيه ومنه الى بغداد لانه صار وطن اقامة لهما فاذا قصد الى الدخول فيه لم يصغرهما
 اذ لم يقصد اسيرة سفر حتى لو لم يقصد الدخول فيه قصر اكاثر يامن الكوفة قصد حامية السفر
 ولوان المكي حين خرج من كوفة قصد بغداد وانظر اساني الكوفة والتقي بالقصر وخرج الى الكوفة لتقيها
 يوما ثم رجعا الى بغداد قصر الى الكوفة وكذا الى بغداد قصد كل منهما مسيرة سفر اما انظر اساني قتلته ماض
 على سفره واما المكي فلان وطنه بالكوفة اتفق انشاء السفر والقصر اذا لم يكن وطنه لهما قصد المرويه
 لا يتبع سفره اه وادفعوه واما المكي الخ ان انشاء السفر من وطن الاقامة مبطل له وان عاد اليه
 ولذا قال في البدائع لو امام خراساني بالكوفة نصف شهر ثم خرج منها الى مكة قبل ان يسير ثلاثة ايام عاد
 الى الكوفة لحاجة فانه يصير لان وطنه قد بطل بالسفر اه والحاصل ان انشاء السفر بطل وطن الاقامة
 اذا كان منه اما لو انشاء من غيره فان لم يكن فيه ضروري وطن الاقامة ولكن بعد سير ثلاثة ايام
 فكذلك ولو قبله لبطل الوطن بل يبطل السفر لان قيام مانع من جهة واقعه اعلم (قوله والاصل ان
 الشيء يبطل بثلثه) كما يبطل الوطن الاصل "الوطن الاصل" ووطن الاقامة بطل الوطن الاقامة ووطن السكنى
 بطل السكنى وقوله وما عاقره أي كما يبطل وطن الاقامة بالوطن الاصل "وكما يبطل وطن السكنى بالوطن
 الاصل" ووطن الاقامة وبني ان يزيد ويثبت بطلان وطن الاقامة والسكنى بالسفر فانه في الصبر على ذلك
 بقوله لانه قد (قوله لا يجادونه) كما يبطل الوطن الاصل بطلان الاقامة والوطن السكنى ولا بانشاء السفر
 وكما يبطل وطن الاقامة بطلان السكنى ح (قوله وما عاقره الزباني) حيث قال رجل خرج من مصر
 الى غير مطالحة ولم يقصد السفر ونوى ان يقرب فيها اقل من خمسة عشر يوما فانه يتم فيها لانه مقرب ثم خرج من القرية
 لا للسفر بداهة ان يافر قبل ان يدخل مصر وقبل ان يقرب اليه في موضع آخر فافرقه بقصر لورثك القرية
 ودخلها اتم لانه لم يوجد ما يبطله مما هو قوفه او مثله اه ح (قوله وذه في البر) بان الفراق لم يوجد
 ما يبطله وهو مبطل وطن السكنى على تقدير اعتباره لان السفر بطل وطن الاقامة فكيف لا يبطل وطن السكنى
 فقوله انه لم يوجد ما يبطله ممنوع اه قال ح واعتز به شين بان المجلل لهما سفر مبتدأ منهما اما اذا خرج
 منهما الى مادون مدة السفر ثم انشأ سفر اخر فانه لا يبطلان فاذا امر بهما اتم اه ونقل الخبر الى مثلته عن خط
 بعضهم واقره قال ح وهو وجه فان من نوى الاقامة بموضع نصف شهر ثم خرج منه لا يريد السفر ثم عاد
 مرديا سفر اخر فاقام اتم مع انه انشأ سفر اخر بعد انشأ هذا الموضع دارا فامة فثبت ان انشاء السفر لا يبطل
 وطن الاقامة الا اذا انشأ السفر منه فليكن وطن السكنى كذلك لهما سفره الزباني جميع ومن صورته حلت
 انه لا بد ان يكون بين الوطن الاصل وبين وطن السكنى اقل من مدة السفر وكذا بين وطن الاقامة ووطن
 السكنى اه اقول قد علمت ان السفر المبطل للوطن لا يختص بالمشامته بل يكون بالمشامته فيه اه اذا لم يكن
 فيه ضروريه قبل سير ثلاثة ايام لكن خلافه ضروريه اقل من مدة السفر وقد ايد في الظاهر بقول
 عامة المشايخ باعتبار بطلان السكنى بان الامام الرضوي ذكر مسئلة تدل عليه وهي حكاوي خرج
 الى القادسية لحاجة وينجادون مسيرة السفر ثم خرج منها الى الحيرة يريد الشام حتى اذا كان قريبا منها
 بداه الرجوع الى القادسية ليصل قتلته منها ويقل الى الشام ولا يركب الكوفة اتم حتى يرحل من القادسية
 استصفا لانها كانت بطن السكنى ولم يظهر له بقصد الحيرة وطن سكنى آخر ما لم يدخلها فثبت وطنه بالقادسية
 ولا يتحقق بهذا الخروج منها التمتع بجزاة ونحوه اه ملصقا اقول ويمكن ان يوقن بين القولين
 بان وطن السكنى ان كان المقصد بعد تحقق السفر بغير اتفاقا والاهتبر اتفاقا فاذا دخل المسافر بلد ونوى
 ان يقرب يوما مثلا ثم خرج منها رجع اليها قصر فيها كما كان يصير قبل خروجه وعليه يجعل كلام المحققين
 لقول الصراة قالوا لانه قد علمت في فيه مسافر اقل حاله فصار وجوده كعدمه اه فقولهم لانه يبق
 فيه مسافر اقل حاله ظاهري اه كان مسافر اقل اتفقا وموطنا وما قاله عامة المشايخ بحول على ما اذا اتفقا
 وتنازل سفره كاصوره الزباني والامام الرضوي هذا ما ظهر واقعه اعلم (قوله لانه الاصل) فهو المتكبر
 من الاقامة والسفر (قوله وغاها مهرها المجلل) والاختلاكون بحال ان تقبس تقبسا عن الزوج المجلل

والاصل ان الشيء يبطل بثلثه واما
 فوقه لا يجادونه ولم يذكر وطن
 السكنى وهو ما نوى فيه اقل من
 نصف شهر لعدم فائدته وما صورته
 الزباني رده في السفر (والغدير
 نية التبع) لانه الاصل لا تابع
 (كأمره) وغاها مهرها المجلل

دون المؤجل ولا تكن حثيثة **ممكن** يجر قلت وفيه أن هذا شرط ثبوت انحرابها وسفره باعلى
 أحد القولين وكلامنا هذه ولهذا قال في شرح التنية والأوجه أنها تبع مطلقا لأنها اذا خرجت معه للسفر
 لم يبق لها أن تخفف عنه اهـ وقد يجاب بأنها اذا ثبت لها حسن نفسها عن انحرابها من بلد لا يجلس
 استفادها من أهلها **كذا** ثبت لها اذا وصلت الى بلدة او قرية فتمنع عنها الإقامة بها لأنها حثيثة فترسم
 له وان كانت تعال في الإقامة (قوله غير مكاتب) قال في البرور أطلق في العبد يشعل القن والمدبر وأما الولد
 وأما المكاتب فينبغي أن لا يكون تعالاً في السفر فيه اذن المولى فلا تراه طاعته اهـ (قوله اذا كان
 يرتقم من الامر أويت المال) اقتصر في التنية وغيره على الأقل وقال في شرح التنية **وكذا** اذا كان
 وزقه من بيت المال وقد أمره السلطان بالخروج مع الاسير فهو تابع له ثم في الذخيرة أن المتطوع بالجهاد
 لا يكون تعالاً للمولى وهو ظاهر اهـ ودخل تحت المبتدئ الأمير مع الخليفة يجر عن الخلاصة (قوله
 وأجير) أي مشاعرة او مساهمة كما في التنازلية أوالموال كان ساوياً بان اسأبه كل يوم بكذا فانه
 فسخها اذا فرغ الثبارة لمصلحة تتيه قال في الحر وأما الاعمى مع فاعده فان كان القائد اجبره فاعله لثمة الا هي
 وان منقار فاعتبرته (قوله واسير) ذكر في التني أن المسلم اذا اسره العدو وان كان مقصده ثلاثة ايام
 فصر وان لم يعلم أنه فان لم يضره وكان العدو مقبلاً وان كان مسافراً انصرف ونبى أن يكون هذا اذا تحقق
 أنه مسافر والا لا يكون كن اخذه الظالم لا يقصر الا بعد السفر ثلاثاً **وكذا** ينبغي أن يكون حكم كل تابع بالان
 متبوعه فان اخبره على بغيره والاعل بالاصل الذي كان عليه من اقامة وسفر حتى يتحقق خلافه وتعدو السؤال
 بنية السؤال مع عدم الاخبار شرح التنية (قوله وغيره) أي موسر قال في البر عن الهبط ولودخل
 مسافر مسراً فاخذه فرجه وجنبه فان كان مسيراً قصر لانه لم يوال إقامة ولا يجل للطالب جبه وان كان
 موسراً ان عزم أن يقضى دينه او لم يعزم شيئاً فصر وان عزم واعتقد أن لا يقضيه **ان** اهـ وقوله وان عزم
 أن يقضى أي قبل خسة عشر يوماً كافي القن (قوله وتليذ) أي اذا كان يرتقم من استاده ورحى والمراد به
 مطلق التمتع مع معلمه الملامم لا خصوص طالب العلم حيث قلتم ومنه بالاولى الابن البار البالغ مع ابيه
 تأمل (قوله ومستاجر) كن على الشارع أن يقول وأسرودائن واستاذ ح (قوله غلت) تلخيص حاصل
 ما تقدم عليه حكم الحادثة (قوله به بان جواب سادته جزيرة كريد) بكسر الكاف المجهمة
 المتوسطة بين الكاف العربية وبين الجيم ح والحادثة هي غزو الجيش لمصارم عليهم من القلبة والهزيمة
 حتى تشتتوا في كل جانب وقامت الهبة والارتزاق فصار كل مستقلاً بنفسه وزالت التبعة ورحى (قوله
 على الاصم) وقبل يلزمه الاتمام كالغزل المحكي أي هوى الموكل وهو الاحوط كافي القن وهو ظاهر
 الرواية كافي الخلاصة يجر (قوله دفع الضرر عنه) لانه مأمور بالقصر منى عن الاقامة فكان مضطراً
 فلوصار فرضه أرباً بأقامة الاصل بلاعله لحقه ضرر عظيم من جهة غيره بكل وجه وهو مدفوع شرعاً بخلاف
 الوكيل فانه أن لا يسع فمكنه دفع الضرر بالامتناع فاذا باع بناء على ظاهر أمره كان الضرر ناشئاً منه
 من وجهه ومن الموكل من وجهه فيصع الغزل حكا لا تصدأ يجر ملخصاً عن الهبط وشرح الجواهر (قوله
 مبني على خلاف الاصم) قال في البرور **وكذا** ان كان مع مولاه في السفر فباعه من مقيم والعبد
 في الصلاة يتقلب فرضه أو يصاحي لوسم على رأس الكفين كان عليه اعادة ثلث الصلاة مبني على غير الاصم
 ان فرض عدم علم العبد أو على قول الكل ان علم اهـ (قوله والقضاء الخ) التلخيص ذكر هذه المسئلة
 مع قوله والمعتبر في تغيير الفرض آخر الوقت لانها من فروعه (قوله مفرا وحسناً) أي فلو قامت صلاة
 السفر وقضاها في الحضر بقضائها مقصورة كالوإذا أداها كذا فاشته الحضر قضى في السفر تامة (قوله لانه بعد
 ما يتقرر) أي بخروج الوقت فان الفرض بعد خروج وقته لا يتغير مما وجب أمامه فانه قابل للتغيير بنية
 الإقامة او انشاء السفر وباتقاء المسافر بالقيم (قوله غير أن المريض الخ) قال في القن ولا يشك على هذا
 المريض اذا قامت ملاقات مرضه الذي لا يتدبره على القيام فانه يجب أن يشفي في العصة قائماً لان الوجوب
 بقيد القيام غير أنه رخصه أن يضعها حاله العذر بقدرومه اذ ذلك الحين لم يؤدّها حاله العذر زال سبب
 الرخصة فعين الاصل ولذا يفعلها المريض فاعدا اذا قامت عن زمن العصة أمام صلاة المسافر قائماً باليت

(وعبد) غير مكاتب (وجندی)
 اذا كان يرتقم من الامير او بيت
 المال (وأجير) وأسير وغيره
 وتليذ (مع زوج ومولى وأمر
 ومستاجر) قن وتشر مرتب
 قلت فعد الهبة ملا حظ في تحقق
 التبعة مع ملاحظة شرط آخر
 محقق لذلك وهو الارتزاق في مسئلة
 الجندی ووفاء المهر في المرأة
 وعدم كابة العبد وبه بان جواب
 سادته جزيرة كريد سنة ثمانين
 وألف (ولابد من علم التابع بنية
 التبع فلو نوى التبع الإقامة
 ولم يعلم التابع فهو مسافر حتى يعلم
 على الاصم) وفي القن وبه يفتي
 كافي الهبط وغيره دفعاً للضرر عنه
 نحافاً للخلاصة بعد اتموله
 فنوى المولى الإقامة ان انصحت
 صلاحها والا لا مبني على خلاف
 الاصم (والقضاء فيكي) أي يشابه
 (الاداء سفرًا وحضرًا) لانه بعد
 ما يتقرر لا يتغير غير أن المريض
 يقضى فاشته العصة في مرضه
 بما قد

الاركتين ابتداء ومنشأ الفلز اشتراك لفظ الرخصة اه (قوله سافر السلطان قصر) أى اذا فرى السفر
يصير مسافرا قصر قال فى شرح المنية قبل هذا اذ لم يكن فى ولايته أما اذا طاف فى ولايته فلا يصير
والاصح أنه لا فرق لان النسي صلى الله عليه وسلم وانطلقوا الراشدين قصر واحين سافروا من المدينة الى مكة
ومراد القائل لا يصير هو ما سرح به فى البرازية من أنه اذا خرج لتخص احوال الرعية وقصد الرجوع متى
حصل مقصوده ولم يقصد مسخرة سفر حتى انه فى الرجوع قصر لو كان من مدة سفر ولا اعتبار بل على بان جميع
الولاية بنزلة صرحه لان هذا قيل فى مقابلة النص مع عدم الرواية من احد من الائمة الثلاثة فلا يجمع اه
(قوله صار مقبلا على الوجة) أى نفس التزوج وان لم يتخذ وطنا ولم ينو الإقامة خمسة عشر يوما أما
المسافر فانها تصير مقبلة بنفس التزوج اتفاقا كما فى القصة فى ح وحكى الزيلعي هذا الوجة قبل
فظاهره ترجيع المخال قبل فقد اختلف الترجيع ط اقول قد قال لا يصير مقبلا اذا كان مراده الخروج قبل نصف
شهر تأمل (قوله يتم فى الصبح) كذا فى الظهيرة قال ط وكأنه لفسوط الصلاة عنها فيما مضى لم يعتبر
حكم السفر فيه فلما ناهت اللاداء اخبر من وقته (قوله كعبى) بلغ أى فى أثناء الطريق وقد قيل لقصد
اقل من ثلاثة ايام فانه يتم ولا يعتبر ما مضى لعدم تكلفه فيه ط (قوله بخلاف كفر أسلم) أى فانه قصر
قال فى الدرر لان ختم معتبرة فكان مسافرا من الاول بخلاف الصبي فانه من هذا الوقت يكون مسافرا وقيل
يقان وقيل يصيران اه واختار الاول كما فى العبر وغيره عن اخلاصة قال فى الشرنبلالية ولا يثنى أى الحائض
لا تتزل من رتبة الذى اسلم فكان حقهما انصرمته اه وأجاب فى نسخ النصاب بان ما فيها حمای بخلافه
اه أى وان كان كل منهما من اهل النية بخلاف الصبي لكن منهما من الصلاة ما ليس بمنعها فقلت ينها
من الاول بخلاف الكافرة قادر على ازالة المنافع من الابداء فصحت منه (قوله عبد الخ) أى اذا سافر
العبد مع سيده فنرى احدهما الإقامة (قوله والا) أى وان لم يتهايا فى خدمته يفرض عليه القعود على
رأس الاركتين ويتم احتساب الالة مسافرا من وجهه مقيم من وجهه شرح المنية (قوله ولا يتم الخ) فى شرح
المنية وعلى هذا فلا يجوز له اقتداء بالمقيم مطلقا فليعلم هذا اه أى لا فى الوقت ولا بعد ولا فى الشفع الاول ولا
الثانى ولعل وجهه كما افاده شيئا أن مقتضى كونه يتم احتسابا أن تكون القعدة الثانية فى سفح فرضا الحاقه
بالمقيم وقد قلنا ان القعدة الاولى فرض عليه أيضا الحاقه بالمسافر فاذا اتقدي بمقيم بزم اقتداء المقترض بالمتنفل
فى حق القعدة الاولى اه اقول لكن قول شارح المنية على هذا الخ يظهر منه أنه تفرع من عنده على وجه
البص والافاضى رأيه منقول فى الترتيب من الوجه أنه ان لم يكن بالمهاجرة وهو فى ايدها فكل صلاة يصليها
وحده يصلى اربعا ويقتدى على رأس الاركتين ويقرأ فى الاخرين وكذا اذا اتقدي بمسافر يصلى معه ركعتين
وفى قرأته فى الاركتين اختلاف وأما اذا اتقدي بمقيم فانه يصلى اربعا بالاتفاق اه (قوله وهو ما
يلغز) أى من جهات فقال أى شخص يصلى فرضه اربعا ويقتضى عليه القعود الاول كالثانى وأى شخص
لا يصح اقتدائه بالمقيم فى الوقت وأى شخص ليس بمقيم ولا مسافر ويقال فى صورة التهايا أى شخص يتم يوما
وقصر يوما ط (قوله لان الاولى ضمت الوتر) وهى صادقة لانه فرض على ويحصل القرض فى كلام الزوج
على ما يزم فله لم العمل ط (قوله والثالثة ليوم الجمعة) أى قالت ذلك العدد لفرض يوم الجمعة القطعية
ولم تنظر الى الوتر وكذا الرابعة والله تعالى أعلم

(باب الجمعة)

مناسبتة للشران فى حركتها نصف الصلاة ابتداء لعارض لكنه هنا فى خاص وهو الظاهر وفى السفر
فى عام وهو كل رباعية فلذا اقدم (قوله بالدليل القطعي) وهو قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا نودى الصلاة
من يوم الجمعة فاسعوا اليه وبالسنة والابحاح (قوله كاسته الكمال) وقال بعد ذلك وانما اكثرنا فيه نوعا
من الاكثر انما اشيع عن بعض الجهلة أنهم نسبون الى مذهب الحنيفة عدم اقتراحها ومنشأ عظمهم قول
القدورى ومن صلى الظهر يوم الجمعة فى منزله ولا عذر له كره وجازت صلاته وانما أراد حرم عليه وصحت الظهر لما
سبقنا (قوله أ كدمن الظهر) أى لانه ورد فيها من التهديد ما لم يرد فى الظهر من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم
من قرأ الجمعة ثلاث مرات من غير ضرورة طبع الله على قلبه ورواه اجد والحاكم وصححه فيعاقب على تركها

(فروع) سافر السلطان قصر وترجع
المسافر سافر مقبلا على الوجة
• طهرت الحائض وبقي لمقصدها
• وما تم فى الصبح كعبى • بلغ
• بخلاف كفر أسلم • عهده ترك
• بين مقيم ومسافر انهما با قصر
• فى نوبة المسافر والا يفرض عليه
• القعود الاول ويتم احتسابا ولا
• يتم بقيم أسلا وهو ما يلغزه قال
• لقائه من لم تدور منكم كم ركعة
• فرض يوم ربه ففى طالق فقلت
• احدا من عشرون والثانية سبعة
• عشروا الثالثة خمسة عشر والرابعة
• احدا من يملكون لان الاولى
• ضمت الوتر والثانية تركته
• والثالثة ليوم الجمعة والرابعة
• للمسافر والله اعلم

• (باب الجمعة) •

• تثبت اليوم ومكونها (هى فرض)
• عين (يكفر جاحداها) لثبوتها
• بالدليل القطعي • كاسته الكمال
• (وهى فرض) مستقل • أكد
• من الظاهر

اشتمن الظهور وثابت عليها اكثر ولا نلها شر وطالبت لتظهر تأمل (قوله وليس بدلائله الخ) تصريح
بمفهوم قوله هو فرض مستقل لكن هذا مخالف لما قدمه المصنف في بحث النية من باب شروط الصلاة
وجبانه مع الشرح ولوقى فرض الوقت مع بقائه جازا في الجملة لا تبادل الا ان يحسكون عنده
في اعتقاده انها فرض الوقت كما هو رأي البعض قنع اه وكتبنا هناك عن شرح النية ان فرض الوقت
عندنا الظاهر لا للجملة ولكن قد امر بالجملة لاسقاط الظهور ولذا الوصل الظهور قبل ان تنقضي الجملة صحت عندنا
خلافا للزهر والثلثة وان حرم الاقتصار عليها اه والحاصل ان فرض الوقت عندنا الظهور وعند زفر الجملة
كما صرح به في القنع وغيره فيما ساقى حتى الباقي في شرح الملقى وأما ما قلناه عنه فقلناه ذكره في شرحه على
التقاية ومجاذ كزناه ظهر ضعفه (قوله وفي الصراخ) سياق الكلام على ذلك عند قول المصنف وتؤدي
في مصر واحد يوضع كثيرة (قوله ويشترط الخ) خال في التبرر ولها شرائط وجوب وأداء منها ما هو في المحل
وبها ما هو في غيره والفرق ان الاداء لا يصح باتقاء شروطه ويصح باتقاء شروط الوجوب وقلناه ما بعضهم
نقل

وشرح صحيح بالبلوغ مذكر • خبر وذو عقل لشرط وجوبها

ومصر ومطمان ووقت ونخبة • وان كان كذا جرح لشرط أدائها ط عن أبي السعود
(قوله ما لا يصح الخ) هذا يصدق على كثير من القرى ط (قوله المكلفين بها) اختزبه من اصحاب
الاعداء مثل النساء والصبيان والمسافرين ط عن القسستاني (قوله وعليه تنقضي اكثر الفقهاء الخ)
وقال ابو شعيب هذا احسن ما قيل فيه وفي الواو الجدية وهو صحيح يجر عليه شئ في الوفاة ومن المتأخر
وشرحه وقدمه في متن الدرر على القول الاسترخاء ثم ترجمه وايدى مصدر الشريعة بقوله لظهور التواني في
أحكام الشرع صحافي اقامة الحدود في الامصار (قوله وظاهر المذهب الخ) خال في شرح النية والخذ
الصحيح ما اختاره صاحب الهداية انه الذي له امر وقاض بقدر الاحكام ويقم الحدود وترتيب مصادر الشريعة
عند اعتناؤه من صاحب الوفاة حيث اختار الحدة المتقدمة بظهور التواني في الاحكام من بيان المراد
القدرة على اقامتها على ما صرح به في النسخة عن أي حصة له بله كبره فيها سلك واسواق ولها راسيتي
وفيها وال يقدر على انصاف المظلوم من الظالم بصفته وعليه اوصل غيره يرجع الناس اليه فيما يقع من
الحوادث وهذا هو الاصح اه الان صاحب الهداية ترك ذكر السلك والراسيتي لان الغالب ان الامر
والقاضي الذي شأنه القدرة على تنفيذ الاحكام واقامة الحدود لا يكون الا في بلد كذلك اه (قوله له امير
وقاض) أي مقيمان فلا اعتبار بخاص بأبي احسان يسي قاضي الناحية ولم يذكر الملقى اكتفاء بذكر القاضي
لان القضاء في الصدر الاول كان وظيفة المجتهدين حتى لو لم يمكن الوالي والقاضي مغبيا لشرط الملقى كافي
اخلاصة وفي نصيب القدوري انه يكفي بالقاضي عن الامير شرح الملقى قال الشيخ اصحاب ثم المراد
من الامير من يحرس الناس ويمنع المفسدين ويقوى أحكام الشرع كذا في الرقائق وسأله ان يقدر على
انصاف المظلوم من الظالم كما شره به في الضاية اه (قوله يقدر الخ) افراد النسخة جرحا للهداية لعوده على
القاضي لان ذلك وظيفة بخلاف الامير لما ذكر في التعبير يقدر على مصدر الشريعة كما قلته وفي شرح الشيخ
اصحاب عن الدخولي ليس المراد تنفيذ جميع الاحكام بالفعل اذ الجملة اقيمت في عهدا على الناس وهو الجاهل
وانه ما كان تنفيذ جميع الاحكام بل المراد واقعه اعلم اقتداه على ذلك اه ونقل مثله في حاشية أبي السعود
عن رسالة العلامة فوح افندي اقول وبؤيده ما لو كان الاخلاص بتنفيذ بعض الاحكام مثلا يكون البلد مصرا
على هذا القول الذي هو ظاهر الرواية زمن لا تصح جهة في بلد من بلاد الاسلام في هذا الزمان بل فيما قلناه
من ازمان فتعين كون المراد الاقتدار على تنفيذ الاحكام ولكن ينبغي ارادة اكثرها ولا يقتضي تنفيذه على الحاكم
الاقتدار على تنفيذ بعضها المتع عن ولاه وكما يقع في ايام الفتنة من تعصب بعضها البلد بعضها على بعض او على
الحاكم بحيث لا يقدر على تنفيذ الاحكام فيهم لانه قادر على تنفيذها في غيرهم وفي مصر كره على ان هذا
عارض فلا يعتبر ولذا لومات الوالي الى بعض لفتنة ولم يوجد أحد من له حق اقامة الجملة فصب العناية لهم
خطيبا للضرورة كما ساقى مع انه لا امير ولا قاضي ثمه املا وهذا الظاهر جهل من يقول لا تصح الجملة في اليم

وليس بدلائله كما حرره الباقي
معزالسرى الدين ابن النخبة
وفي البصر وقد اقيمت مرارا
بعدم صلاة الاربع بعدها
بخة آخر ظهر خوف اعتقاد عدم
فرسية الجملة وهو الاضباط
في زمانها ما من لا يضاف عليه
مفسدة منها فالاولى ان تكون
في شبه نخبة (ويشترط لصحتها)
سبعة أشياء الاول (المصرو هو
ما لا يصح اكبر ما جده اهله
المكلفين بها) وعليه تنقضي اكثر
الفقهاء يجتبي لظهور التواني
في الاحكام وظاهر المذهب انه
كل موضع له امر وقاض يقدر
على اقامة الحدود

القتنة مع انها تصح في البلاد التي استولى عليها الكفار كما سذكره قتاتل (قوله كما حذرناه الخ) هو حاصل ما قدمناه من شرح النية (قوله وفي القهستاني الخ) تأيد للذين وعبارة القهستاني "وتقع رضاف القصبان والقرى الصغيرة التي فيها اسواق قال ابو القسم هذا بخلاف اذ لا ذن الوالي او القاضي بناء المسجد الجامع واداء الجمعة لان هذا مجتهد فيه فاذا اتصل به الحكم صار مجعلا عليه وفيما ذكرنا الإشارة الى انه لا يجوز في الصغيرة التي ليس فيها قاضي ومنه وخطيب كما في المنعرات والقاهرة انه اريد به الكراخة لكراسة النسل بالجماعة الا ترى ان في الجواهر لو صلوا في القرى لم يهرأوا القهر وهذا اذا لم يتصل به حكم فان في فتاوى الديتاري اذ ان سجد في الرستاق بأمر الامام فهو أمر بالجمعة اتفاقا على ما قال السرخسي اه قانهم والريستاق القرى كما في القاموس (تمنيه) في شرح الوجانية قضاء زمانا يحكمون بجمعة الجمعة عند تجديد دار في موضع بان به على الواقع متى عيده بجمعة الجمعة في هذا الموضع وبعد اتمامه بالشرط يدعى الملقى متعلق على الواقع الملقى بان على متعلقه على جمعة الجمعة في هذا الموضع وقد صحت وقوع العتق فيكم بمتعلقه فيصير الحكم بجمعة الجمعة ويدخل المأمورات من الجمع بها اه قال في التهر وفي دخول المأمورات نظر قد تدبر اه اقول الجواب عن ظنهم ان الحكم بجمعة الجمعة متعلق على كون ذلك الموضع محلا لاجتماعه وبعد ثبوت صحته لا فرق فيه بين جمعة وجمعة قد تدبر وظاهر ما مر من القهستاني ان مجزأة أمر السلطان والقاضي يتناه المسجد واداءه بجمعة رافع للثلاث بلاد عوى واحدة وفي قضاء الاشياء أمر القاضي حكم كقولهم المحدثون ان الذي والا مريد في الدين والامر بجمعة الخ واتفق ابن نجيم بأن تزويج القاضي الصغيرة حكم رافع للثلاث ليس لغيره نقضه (قوله واذ اتصل به الحكم الخ) قد علمت ان عبارة القهستاني تصر بجمعة في أن مجزأة الأمر رافع للثلاث بناء على أن مجزأة أمر حكم (قوله اولا) زاده للإشارة الى أن قول المصنف ما اتصل به ليس قيدا استثنائيا كما في الترتيب لانه (قوله كما حذرناه ابن الكمال) حيث قال واعتبر بعضهم قيد الاتصال وقد ضلأ صاحب ذخيرة الطالب في قول هذا القائل لا يجوز إقامة الجمعة بضاري في مصلى العبد لان في المصلى وبين المصلى اربع ووقعت هذه المسئلة مرة واتفق بعض مشايخ زماننا بعدم الجواز ولكن هذا ليس بصواب فان احد المذكرين جواز صلاة العبد في مصلى العبد بضاري لامن المتقدمين وامن التأخرين وكان الأمر اوقافا بشرط جواز الجمعة فهو شرط جواز صلاة العبد اه (قوله واقتدار الفتوى الخ) اعلم ان بعض المحققين اهل الترجيع اطلق القضاء عن تقديره بمسافة وكذا هو المذهب الامام محمد وبعضهم قدره بما وجده اقول لهم في قدره غايبة اقول أو تسعة غلوة ميل ثلاثه فرسخ فرسخان ثلاثة جماع الصوت جماع الاذان والتعريف احسن من التصديق لانه لا يوجد ذلك في كل مصر وانما هو حسب كبر الامر وصغره سيانه أن التقدير بفاوة او ميل لا يصح في مثل مصر لان القرافة والترب التي على باب النصر يزيد كل منها على فراخ من كل جانب ثم هو يمكن ثلث ولاق فاقول بالتصديق بمسافة بخلاف التعريف المتفق على ما صدق عليه بأنه المحدث لالحاصل المصر فقد نص الاثمة على أن القضاء ما عدا عن الموقف وسواء المصير كركض الخيل والدواب وجع الصاكر والخروج للري وغير ذلك وأي موضع بعد بمسافة سبع صاكر مصر ويصلح ميد الخيل والفرسان وري النيل والبندي البرود واختيار المدافع وهذا يزيد على فراخ فظهر أن التصديق بحسب الامصار اه ملخصا من تحفة أعيان الفتى بجمعة الجمعة والصديقين في القضاء العلامة الترتيب لاني وقد جزم فيها بجمعة الجمعة في مسجد جبل علان الذي بناه بعض امرأاته وهو في قضاء مصر بينه وبينها نحو ثلاثة ارباع فرسخ ونحو اقول وبه ظهر جهتي تكية السلطان سليم بجمعة دمشق وكذلك في مسجده بصاحبة دمشق فانها من قضاء دمشق بمقايها من القرية صنع الجبل وان انصلت عن دمشق بجزاع لكنها قريبة لانها على ثلث فرسخ من البلدة وان اعتبرت قرية مستقلة فهي مصر على تعريف المصنف على أن مسجد حاسبي بأمر السلطان وكذا مسجدها القديم المشهور بمسجد الحنايلة الذي بناه الملك الاشرف وأمره كلف في صحته على ما مر قتاتل (قوله او امرأة) اعلم ان المرأة لا تكون سلطانا الا بطلبها منقطع في باب الامامة من اشتراط الكور في الامام فكان على الشارع أن يقول ولو امرأة أو ولو كان ذلك المطلب امرأة ح والمراد بالتغلب من تقديره شروط الامامة وان رضيه اقوم وفي الخلاصة والتغلب الذي

كما حذرناه باعتناء على الفتوى
وفي القهستاني اذن الحاكم يتناه
الجامع في الرستاق اذن بالجمعة
انضافا على ما قاله السرخسي
واذا اتصل به الحكم صار مجعلا عليه
فليحفظ (او فناءه) بكسر الفاء (وهو
ما حوله) (اتصل به) اولا كما حذرنا
ابن الكمال وغيره (لاجل مصالحه)
كدفن الموقف وكس الخيل
واقتدار الفتوى قدره بفرسخ
ذكره الوالوي (والتالي
السلطان) ولو تمقلبا او امرأة
فيصير أمرها

عليه
في جمعة الجمعة بمسجد المرجة
والصالحية في دمشق

لا هذه اى لا تنتهوه ان كان سره فمابين الامة سره الامراء ويحكم بينهم بحكم الولاة فيكونوا لجمعة بضمير
 بص اه ط (قوله باقامتها) اى اقامة الجمعة وقوله لا اقامتها اى لا اقامة المرأة لجمعة ح (قوله
 أوأموره باقامتها) اى لجمعة ونحو الامر دالة قال في البحر ولا يخاف في أن من فرض اله أمر العامة
 في مصره باقامتها وان لم يفرضها السلطان اليه صريحا كافي للخلاصة والصورة لاطلة الثالث وقت الصلاة
 لا وقت الاستجابة حتى لو أقر العبي والدمى وفرض اليها لجمعة فيبلغ وألم لهما باقامتها لانه فوضها اليها
 صريحا بخلاف ما إذا لم يصرح لكن ظاهر الثانية أن هذا قول البعض وأن الرابع عدم الفرق لوقوع
 التفويض باطلا وعليه فالاعتبار بالاهلية وقت الاستجابة اه ملخصا قلت لكن في رسالة الشرنبلاني عن
 الخلاصة ما فيه الصورة للاهلية وقت اقامتها لا وقت الاذن بها وان وقع في بعض عبارات ما يقتضي خلافا
 اه (قوله وان لم يقر انكته وأفضيته) لانهما بعدان الولاية ولا ولاية على نفسه فخلاصه غيره ولا ان
 شرط القضاة الميزة ط (قوله واختلف الخ) ليس ذلك اختلافا بين مشايخ المذهب من أهل التصريح
 أو الترجيح بل هو اختلاف بين المتأخرين في فهم عبارات مشايخ المذهب (قوله هل يكال الاستجابة) اى
 بلا اذن من السلطان أما بلا اذن فلا خلاف فيه (قوله تغل لاسطفا) قاله صاحب الدرر حيث قال ان
 الاختلاف لا يجوز نقطة أصلا ولا فصلا ابتداء بل بعد ما حدث الامام اذا كان مأذونا من السلطان
 بالاختلاف اه (قوله وقبل ان لضروة جاز الخ) قاله ابن كمال باشا حيث قال ان كان ذلك لضروة
 كشكفة عن اقامة الجمعة في وقتها جاز التفويض الى غيره والا لا اى وان لم يكن ذلك لضروة أصلا وان كان لعذر
 لكن يمكن اذ لا عذر ولا اقامة الجمعة بعده قبل خروج الوقت لا يجوز التفويض الى خليف آخر ثم قاله واقامة
 الجمعة عبارة عن امرين الخطبة والصلاة والموقوف على الاذن هو الاول دون الثاني فالمراد من الاختلاف
 لا اقامة الجمعة الاختلاف بالنسبة للصلاة كما وقع البعض اه منح ملخصا (قوله وقبل ثم الخ) قاله فاضل
 القضاء صاحب الدين ابن جريش منح وبه قال شارح التبية البرهان ابراهيم الخطيب وكذا صاحب الصبر والبر
 والشرنبلاني والمصنف والشارح (قوله بلا ضرورة) الاولى ان يقول ولي بلا ضرورة لنسج معنى
 الاطلاق ط قال في الامداد بعد كلام واذا علمت جواز الاختلاف في الصلاة مطلقا بعد وفرضه عند
 حال الحضرة والقبية وجواز الاختلاف في الصلاة دون الخطبة وعكس فاعلم انه اذا استجاب لمريض وغیره
 فالتائب خطيب ويصل بهم والارضية يظهر وأما اذا استخف الصلاة فقط لسبق حدث فاما ان يكون بعد
 شروعه فيها وقبله فان كان بعده فكل من صلح للاقتداء به يصح اختلافه وأما اذا كان قبله بعد الخطبة فيشترط
 كون الخطبة قد شهدت الخطبة او بعضها مع اهلية للاقتداء به اه (قوله لا الخ) هذه عبارة الهداية في
 كتاب أدب القاضي اى لا أن أداء الجمعة على شرف القوات لتوقته وقت يفوت الاداء فانقضاه دور من شرح
 الهداية اى فيكون ذلك اذا نابا للاختلاف دالة لعلمه بما يعنى المأمورين العوارض المناهضين باقامتها
 كمرض وحدث كافي البدائع (قوله ولا كذلك القضاء) فانه يحصل في اى وقت كان فلا يمكن الامر به اذا
 بالاختلاف دالة (قوله كل من ملك الخ) هو صريح في جواز استجابة الخطيب مطلقا وكذا ما مرع جبر
 (قوله النصة) يضم التون وسكون الجيم طلب الكلا في موضعه قاموس وهي هنا على الكتاب ح (قوله
 لابن جريش) يضم الجيم والراء ح وهو احد شيوخ مشايخ صاحب البحر (قوله انما يشترط الاذن الخ)
 حاصلا ان الاذن من السلطان انما يشترط في اول مرة فاذا اذن باقامتها لخص كانه ان يأذن لغيره فيقول الفقيه
 ان يأذن لا تروه جوا ليس المراد ان السلطان اذا اذن باقامتها في مسجد حار كل شخص اخطب
 مأذونا وان يشهد في ذلك المسجد بدون اذن من السلطان او من مأذونه كما هو ظاهر كلامه ويذكر على ذلك
 نص عبارة ابن جريش التي نقلها عنه في البحر وهي قوله بعد كلام واذا قد عرفت هذا فثبت عليه ما عرفت في زماننا
 هذا من استئذان السلطان في اقامة الجمعة فيما يستجد من الموانع خالف اذنه باقامتها في ذلك الموضع له
 صح لا دون رب الجامع بل في غيره خطيبا ولا فذلك الخطيب بل عساه أن يستنبه الخ وحاصله أنه لا يصح
 اقامتها الا لمن اذن له السلطان بواسطة او دونها أما بدون ذلك فلا كما هو صريح ما يذكره الشارح من
 السرانية ثم وقع في فتاوى ابن الشلي ما هو ماله من كلام الشارح حيث يستدل من شرفه جوامع لها

٣٢٨
 في جواز استجابة الخطيب

باقامتها لا اقامتها (اوأموره
 باقامتها) ولو صدق على حاله
 وان لم يقر انكته وأفضيته
 واختلف في الخطيب المقر من
 جهة الامام لا من جهة
 نائبه هل يكال الاستجابة في الخطبة
 قبل لاسطفا) اى لضروة ولا
 الاذن يفرض اليه ذلك (وقيل
 ان لضروة جاز) والا (وقيل
 ثم) يجوز (مطلقا) بلا ضرورة
 لانه على شرف القوات لتوقته
 فكان الامر به اذا نابا للاختلاف
 دالة ولا كذلك القضاء (وهو
 الظاهر) من عباراتهم ففي
 البدائع كل من ملك الجمعة ملك
 اقامة غيره وفي النصة في تعداد
 الجمعة لابن جريش انما يشترط
 الاذن لا اقامتها عند بناء المسجد
 ثم لا يشترط بعد ذلك بل الاذن
 مستحب لكل خطيب وغمامه
 في البحر

خطابه ليس لاحد منهم اذن صرح من السلطان مع علم السلطان بذلك التفرع وبأقامة الجمع والاعاد في جوامعه
 فهل يكون ذلك اذلالا فاجاب بان امور المسلمين محمولة على السداد وقد جرت العادة بان من بني جلعان او اراد
 اقامة الجمعة استأذن الامام فاذا وجد الاذن اذن مرة فقد حصل به الغرض والاذن بعد ذلك اه ملصقا لكن
 يمكن حمله على من لا يشترط اذن السلطان تأييدا بل بشكل خائب له ان يستتيب فلاكتفاء بالاذن اقول
 مرة وثالثة اعلم (قوله وما يقيد الزبلي) أي من انه لا يجوز الاستخلاف الا اذا حدث حال في العزل لا دليل
 عليه والخالف من صوابهم الاطلاق اه قلت وما ذكره الزبلي تبعه عليه من لا خسرو صاحب الدور كما
 قدمناه عنه لكنه ناقض نفسه حيث قال بعده ولا ينبغي أن يصلي غير الخطيب لان الجمعة مع الخطبة كشي
 واحد فلا ينبغي أن يفهمها اثنان وان فعل جاز اه وهذا يكون باستخلاف الخطيب ثم قال ايضا خطب من
 باذن السلطان وصلى بالغ جاز صككاذ في الخلاصة اه قال الترنبلالي في رسالته فهذا منعه على جواز
 الاستخلاف للصلاة قبل الشروع فيها من غير سبب الحدث كما قدمنا من النصوص بمثله اه وفيه نظر سند ذكره
 آخر الباب (نبية) اجاب بعضهم عن الزبلي بان كلامه مبني على القول بالاستثناء عند الضرورة وهذا الجيب
 فان هذا القول لا يربك بالاشكال والاقوال الثلاثة المذكورة في المتن ليست متوقفة في الذهب بل هي
 اختلاف من المتأخرين بعد الزبلي فكيف جنى كلامه على احدها على أن اشتراط الاستخلاف بالضرورة ما هو
 النسخة لا للصلاة كما قدمناه في عبارة ابن كمال والكلام هنا في الصلاة لأن سبق الحدث لا يستوجب الاستثناء
 في الخطبة لصحبا معه فانهم (قوله وما ذكره من لا خسرو) أي من انه ليس له الاستثناء الا اذا فرض اليه ذلك ح
 قلت وهو القول الاول في المتن (قوله ردة ابن الكمال) وكذا ردة في شرح المنية والجبر والنهر والمنع
 والامداد وغيرها (قوله بلا شرط) أي بلا شرط الاذن من السلطان واستند في ذلك إلى أشياء منها ما
 الخلاصة انه لا ينبغي أن يخطف وان لم يكن في منشور الامامة الاستخلاف اه قال في شرح المنية وعلى هذا عمل
 الامة من غير تكبر اه ثم استبرأ ابن كمال في هذه الرسالة لجواز الاختلاف أن يكون ضرورة وهو القول الثاني
 في المتن كما قدمناه وعلى من ذلك فساد ما يفعله في زماننا حيث يحضرون أي السلاطين في الميادين بلا عذر
 ويستحقون الغفران اقامة الجمعة اه وقد رده عليه الترنبلالي في رسالة مما في التنازع من حيث المحيط امام
 خطب فتولى غيره وشهد الخطبة ولم يعزل الاول ولكن امر رجلا ان يصلي الجمعة بالناس فعلى جازله لما شهد
 الخطبة فكأنما خطب نفسه ولوان القادم الذي تولى شهد خطبة الاول وسكت عنه حتى صلي بالناس وهو يعلم
 بقدومه فسلطه جازلة لا على ولايته ما لم يظهر العزل اه قال فهذا نص في صحة صلاة الاصيل بحضرة نائبه
 لعله يرد اه اقول وفيه نظر لان الاول ليس تابعا عنه بل هو باق على ولايته لا في قوله ما لم يظهر العزل معناه ما لم
 يبره بالفعلي وليس المراد به علمه بالعزل والناقض قوله قبله وهو يعلم بقدومه والوضع في الرضا في البداع من
 التوارد انه يصير معزولا اذا علم بحضور الثاني وان الثاني اذا امر الاول باتمام الخطبة يجوز والاول سكت حتى
 انما اوضحه بدفعنا الاول من الخطبة لا يجوز الجمعة لانها خطبة سلطان معزول بخلاف ما اذا لم يحضر
 الثاني حتى يخطب وصلى والاول ساكت لانه لا يزال الا بالعلم كالكوكيل اه فهذا صريح في صحة الخطبة
 والصلاة من النائب بحضرة الاصيل وذكر في منية المتي حتى احبط بغير اذن الخطيب لم يجز الا اذا اتقوا به
 من له ولاية الجمعة اه ومنه ما ذكره الشارح من السراجية قاتل (قوله انه) أي الاختلاف جاز مطلقا
 أي سواء كان لسرورة او لا كما يعلم من عبارة مجمع الانهر ح (قوله اذن عام) أي لكل خطيب أن يستتيب
 لائلك شخص ان يخطب في أي مسجد اراد ح اقول لكن لا يقي الى اليوم الاذن بعد موت السلطان الا اذا
 بذلك الا اذا اذن به أيضا سلطان زماننا نصره الله تعالى كما يتفق في تنقيح الحامدية وسند ذكره في باب الحصن
 شرح المنية ما يدل عليه أيضا قاتل (قوله وعليه الفتوى) لعل المراد فتوى اهل زمانه فليس ذلك تصحيحا
 اذ ليس من اهل التصحيح (قوله لوصلي احد بغير اذن الخطيب لا يجوز) ظاهره ان الخطيب خطب بنفسه
 والا ترمي على بلائنه ومنه ما لو خطب بلا اذن له في الثانية وغيرها خطب بلا اذن الإمام والامام حاضر لم يجز
 اه ولا تامة ما قدمناه من التنازع من انه لما شهد الخطبة فكأنما خطب بنفسه لا ان الخطبة هناك كانت
 من له ولايتها كما قدمناه (قوله الا اذا اتقوا به من له ولاية الجمعة) عمل الخطيب المأذون وذلك لان اقتداء

وما يقيد الزبلي لا دليل له وما
 ذكره من لا خسرو وغيره من
 الكمال في رسالة خاصة برهن فيها
 على الجواز بلا شرط واظن فيها
 وابدع ولكن من القوائد اودع
 وفي مجمع الانهر انه جاز مطلقا
 زماننا لا وقع في تاريخ شخص
 وأبرهين وقسماته اذن عام وعليه
 الفتوى في السراجية لوصلي
 احد بغير اذن الخطيب لا يجوز
 الا اذا اتقوا به من له ولاية الجمعة

به اذن دلالة بخلاف ما لو حضروا لم يقدروا عليه تحمل عبارة الخاتمة السابقة ثم اذا كان حضوره بدون اقتداء
 لم يعتبر اذا نهيهم منه انه لا يجوز خطبة غيره بلا اذن بالاولى خلافا لمن فهم منه الجواز افاقه ط (قوله ويؤيد
 ذلك الخ) أي يؤيد الجواز ان ائتمى به بناء على أن اقتداء به دليل الاذن لانهم وان نوهوا جمعة لكن بدون
 شرطها تتخذ تغلاظا لم يكن اقتداؤه اذ نالهم أن يكون مؤذيا معهم النقل بجماعة وهو غير جائز فعمل المسلم
 انما يحصل على الكمال فيكون اقتداؤه اذ اجازة لقوله لان الاجازة كالاذن السابق وتقليده اذا اجازة مسكر
 القضي على القائل يجوز ويحذر حضوره وسكونه وقت القصد لا يدل على الرضى فانهم (قوله مات والى مصر)
 وسكنوا اول مصر بسبب الفتنة بدائع (قوله لجميع) يشدد الميم اى على الجمعة خلفته اى من عهد
 اليه قبل موته أو المراد من كان يحلفه ويقوم مقامه اذا غاب أو من اقامه اهل البلد خلفته بعده اى أن يأتيهم
 وآل آخر (قوله واصحاب الشرط) جمع شرطي كتركى وجهنى قاموس وفى المغرب الشرطة بالسكون
 والحركة خبارا بالحد وأولى كنية مختصرا للحرب واجمع شرط واصحاب الشرطة في باب الجمعة مراده امير البلدة
 كأمير بخارى وقيل هذا على عادتهم لان امور الدين والدنيا كانت حينئذى فى صاحب الشرطة فالأولى فلا اه
 (قوله والقاضى المأذون به فى ذلك) قيد به لما فى الخلاصة ليس للقاضى اقامتها اذ لم يؤمر ولصاحب الشرط
 وان لم يؤمر وهو اذ فى مرقم قال فى الظهيرة أما اليوم فالقاضى يقيمها لان الخطأ بأمر من يملك قبل أوادبه
 قاضى القضاة الذى يقال له قاضى الشرق والغرب فأما فى زماننا فالقاضى واصحاب الشرط لا يؤيدون ذلك اه
 قال فى البحر وعلى هذا للقاضى القضاة بصمر أن يؤي القضاة ولا يتوقف على اذن كأنه أن يستخلف للقضاة
 وان لم يؤذن له مع أن القاضى ليس له الاستخلاف الا باذن السلطان لان قوله قاضى القضاة اذن بذلك دلالة
 كاصرح به فى الفتح ولا يتوقف ذلك على تقرير الحاكم السمي بالباشا لكن فى التجنيس ان فى اقامة القاضى
 روايتين وبرواية المتع حتى فى دارنا اذ لم يؤمر به ولم يكف فى منشوره ويمكن جعل ما فى التجنيس على ما اذا لم
 يؤل قاضى القضاة امانا ولى اغنى هذا القطع عن التخصيص عليه نهر (قوله فالقاضى القضاة بالشام
 الخ) اخذهم كلام البركراكلت لكن فيه أن قاضى القضاة الذى له ذلك هو قاضى المشرق والمغرب كما مر
 عن الظهيرة وأما قاضى الشام ومصر فان ولايته مستقرة من ذلك القاضى العام وكونه مأذونا بالاختلاف
 أى استخلاف تواب عنه فى بلده وفواضها لا يلزم منه اذنه بأقامة الجمعة بخلاف ذلك القاضى العام الذى
 اذن له السلطان بأقامة مصالح الدين ونصب القضاة فى سائر البلدان ولا يبنى قاضى القضاة ويدل على ذلك انه
 جرت العادة فى هذه الدولة العثمانية أن كل من قوى خطابه لا بد أن يرسل الى جهة السلطان حفظه الله تعالى
 ليقر به فيها فالقاضى أو الباشا مأذونا بأقامتها الصريح أن بولى الخطيب والحاصل أن الدواعى الاذن وانما
 يعلم ذلك من جهة فان قال اى مأذون بذلك صدق لان مجرد تولية القضاة او الامارة مثلا لا يكون اذا بأقامتها
 على الملقى به كما مر من التجنيس الا اذا قوض السلطان الى امور الله نيا والدين كما كان فى زمانهم كما مر من المغرب
 والظهيرة ثم رأيت فى نهي القضاة معز الى رسالة المصنف لا يفتي أن هذا انما يستقيم فى قاض فوض له
 الامور والاعانة أمان من قوضه السلطان قضاة لمدة ليصحبهم فيها يصح من مذهب امامه فلا لعدم الاذن له
 صريحا او دلالة اه وهذا صريح فيما قلناه واقه أعلم (قوله وقالوا فيها الخ) تخيد لعبارة المتن فانه
 لم ينفى ثباته فيهم والمخفى انهم مرشون كترتيب العصابات فى ولاية التزويج فيقيها الا بعد عند ذنبه الاقرب
 اوموته لا يحضره الا بذنه هذا ما ظهروا وهو مضاد فى الصريح النعمة فراجع له لكن تقديم الشرطى على
 القاضى مخالفا لصريح حواجه فى حلة الجنائز من تقديم القاضى على الشرطى قتاتل (قوله مع وجود
 من ذكر) أى اذا كانوا مأذونين كما مر من أن من ذكره اقامتها بالاذن العام أمان فى زماننا فغير مأذونين
 (قوله فيجوز للضرورة) ومثله ما لو منع السلطان اهل مصر أن يجتمعوا لضراوا وتفتاظهم أن يجتمعوا
 على رجل يلى بهم الجمعة أما اذا أراد أن يخرج ذلك المصر من أن يكون مصرا لسبب من الاسباب فلا كما
 فى البرص لمنه من الخلاصة (حجة) فى مراح الدراية من المبسوط البلاد التى فى ايدى الكفار بلاد الاسلام
 لا بلاد الحرب لانهم لا يظهروا فيها سكم الكفر بل القضاة والولاة مسلمون يطعونهم عن ضرورة او بدونها وكل
 مصر فيه والى من جهتهم يجوز له اقامة الجميع والاعباد والحد وتقليد القضاة لاعتبار المسلم عليهم فلو الولاة

ويؤيد ذلك أنه يلزم اداء النفل
 بجماعة وأقره شيخ الاسلام
 (مات والى مصر لجميع خلفته
 أو صاحب الشرط) مختصين بما
 السبابة (أو القاضى المأذون به
 فى ذلك جاز) لأن تعويض امر
 العادة اليهم اذن بذلك دلالة
 للقاضى القضاة بالشام أن يقيمها
 وأن بولى الخطباء بلا اذن صريح
 ولا تقر بالباشا وقالوا يقيمها
 امير البلدة الشرطى ثم القاضى
 ثم من ولاه قاضى القضاة ونصب
 العادة (الخطيب) غير معتبر مع
 وجود من ذكره أمان مع علمهم
 فيجوز للضرورة

كفار يجوز للمسلمين إقامة الجمعة ويصر الفاضل فاضيا يترامى السليين ويجب عليهم أن يلتصقوا بالناحسا
 ١١ (قوله في الموسم) أي موسم الحاج وهو سوقهم ويحتجهم من الموسم وهو الملاحة مغرب (قوله فتنه) أي
 فلا تصح في منى غير أيام اجتماع الحاج فيها لتقديس بعض الشروط (قوله لوجود الخلقة) أي السلطان الأعظم
 فاموس (قوله أومر الجاهل) وهو السلطان بمكة كذا في الدرر أي شريف مكة الحاكم في مكة والمدنية
 والعتاق ومايل ذلك من أرض الحجاز (قوله أو العراق) كما يريد ادبنا على أنه ما دون مكة (قوله أو مكة)
 مكرز مع أمير الجاهل لأن رايه انحصر منه (قوله وكذا كل أبنية الخ) قال في العناية وفي كلام الهداية إشارة
 إلى أن الخلقة والسلطان إذا طاف في ولايته كان عليه الجمعة في كل مصر يكون فيه يوم الجمعة لا إمامة غيره إنما
 تجوز بأمره فإمامته أولى وإن كان مسافرا ١١ أقول مقتضا أن الجواز في قول المصنف ويازت بجنى في
 معنى الوجوب مع أن من شروط وجوبها الإقامة ولا يلزم من جواز إمامة الخلقة فيها وجوبها عليه إذا كان
 مسافرا ولا أن يأمر مقتيا فإمامته أو لا يلزم أيضا من كون المصير من جهة ولايته أن يصير مقتيا وصورة الله الأعلى
 قول ضعيف كما تقدمناه والباب السابق تأمل ثم رأيت صاحب الطواشي السعدية أعترضه بقوله دلالة ما ذكره
 على ما تقدمناه من وجوب الجمعة على الخلقة إذا طاف في ولايته غير ظاهرة ١١ وبه ظهر أن الجواز في كلام المصنف
 على معناه ويدل عليه ما في فتح القدير من قوله والخلقة وإن كان قد سفل السفل فالحق أنما يرضى في الترك
 لأنه يتبع صحتها ١١ فافهم (قوله وعدم التصديق) أي عدم إقامة العيد بها لأن الكون بها ليست بمصير
 للتصديق على الحاج لا لشأنهم بأموالهم من الرأى والحلق والذبح في ذلك اليوم بخلاف الجمعة لأنه لا يتحقق في
 كل سنة جموع الجمعة في أيام الرأى أما العيد فإنه في كل سنة سراج وأيضا فإن الجمعة تنبى إلى آخرت في الظهر
 والغالب فراغ الحاج من أعمال الحج قبل ذلك بخلاف وقت العيد ومقتضى هذا أن الجمعة إذا اقتبعت جنى أن
 تقب على التميز من أهل مكة إذا تفرجوا الحج خلقا لما به في شرح النية بل إظهار وجوب إقامتها عليهم تأمل
 (تنبيه) ظاهرا لتعليل وجوب العيد في مكة وقد ذكر الكيرى في كتاب الأضحية أنه هو ومن أدركه من الشايع لم
 يصلوا بها فقال والله أعلم بالسبب في ذلك ١١ قلت لعل السبب أن من له ولاية إقامتها يكون ساجدا في منى
 (قوله لا تجوز لإمام الموسم) هو المنسب أمير الحاج في جميع الأهر أقول كانت عادة سلاطين في عثمان أيدهم الله
 تعالى أنهم يرسلون أميراً أو له أمورا للحاج فقط غير أمير الشام والآن جعلوا أمير الشام والحاج واحداً أصلي
 هذا الفرق بين أمير الموسم وأمير العراق لأن كلا منهما له ولاية عامة فإذا كان من عموم ولايته إمامة الجمعة في
 بلده فيها في منى أيضاً بخلاف من كان أميراً على الحاج فقط وبوضوح ما ذكرناه قول الشارح تبعاً لغيره لقصور
 ولايته الخ فافهم (قوله لا نهائية) أي برة لا نهائية فيها بخلاف منى (قوله مطلقاً) أي سواء كان المصير
 كبيراً أو لا وسواء فصل بين حاجيه نهر صغير كقنطرة أو لا وسواء قطع البحر أو بقي متصلاً وسواء كان التعبد
 في مسجدين أو أكثره كذا يفاده من الفقه ومقتضاه أنه لا يلزم أن يكون التعبد بقدر الحاجة كما يدل عليه كلام
 السرخسي الآتي (قوله على المذهب) فقد ذكر الامام السرخسي أن الصحيح من مذهب أبي حنيفة جواز
 إقامتها في مصر واحد في مسجدين وأكثره تأخذ لاطلاق الجمعة إلا في مصر شرط المصر فقط وبما ذكرناه دفع
 ما في البدائع من أن ظاهر الرواية جوازها في موضعين لأن أكثره عليه الاحتداد ١١ فإن المذهب الجواز
 مطلقاً يجر (قوله دفع العرج) لأن في الزام اتحاد الموضع حرجاً ناشئاً لاستدعائه تطويل المسافة على أكثر
 الحاضرين ولم يجد بدلياً لعدم جواز التعبد بل قضية الضرورية عدم اشتراطه لاسمائها أن كان مصر أكبر
 كصبرنا كما في الكمال ط (قوله وعلى المرجوح) هو ما زعم من البدائع من عدم الجواز في أكثر من موضعين
 (قوله لمن سبق قربة) وقبل يعتبر السبب بالترافق وقيل بما في الأول أصح يجر عن القصة أي أصح عند
 صاحب القول المرجوح قال في الحلة وكنت قد راجعت شخصاً يعني الكمال في هذا كما في مكتب أبي تروما
 السبق فلا شك هندي في اعتبارها بالترافق وهل يعتبر معه الدخول محل تردد في خاطري لأن سبق كذا
 هو بتقدم دخوله تمامه في الوجود أو بتقدم انقضائه كل محتمل ١١ (قوله فملى بعد ما تفرط) فريسه
 على المرجوح فيدله على الراجح من جواز التمتع لا يصلح بناء على ما قدمه من العزم من أنه أفتى بذلك مراراً
 خوفاً من اعتقاد عدم فرضية الجمعة وقال في الجرائد لأحباطاً في فعلها لأنه العمل بأقوى الدليلين ١١ أقول

(وبازت) الجمعة (بجنى في الموسم)

فقط (ل) وجود (الخلقة) وأما

الحجاز) أو العراق أو مكة وجود

الاسواق والسكن وكذا كل أبنية

نزل بها الخلقة وعدم التصديق

للتصديق (لا) يجوز (لإمام الموسم)

لصور ولايته على أمور الحج

حتى لو أن له جاز (ولا بصرفات)

لأنها مفارقة (وقد ذى في مصر

واحد بمواضع كثيرة) مطلقاً على

المذهب وعليه الفتوى شرح

المجمع للعبى وإمامة فتح القدير

دفعاً للرجوع وعلى المرجوح فاجعة

لمن سبق قربة وقصد الجمعة

والاشتيا فملى بعد ما تفرط

وكل ذلك خلاف المذهب فلا

يقول عليه كاحتره في البصر

مطلد

في نية تفرط بعد صلاة الجمعة

وفيه قيل بل هو الاحتياط يعني الخروج عن العهدة بخلاف جواز التعدد وان كان ارجح واقرى دليلا لكن فيه شبهة قوية لان خلافه مروى من ابي حنيفة ايضا واخبره العباسي والقرطبي وصاحب المختار ووجه العناين الاظهر وهو مذهب الشافعي والمشهور من مالك واحدى الروايتين من اجد كاذرا المقدسي في رسالته ثورا للجنة في ظهر الجنة بل قال السبكي من الشافعية انه قول اكثر العلماء ولا يحفظ عن صحابي ولا تابعي فيجوز تعددها اه وقد علمت قول البدائع انه ظاهر الرواية وفي شرح المنية عن جوامع الفقه انه اظهر الروايتين عن الامام قال في التبر وفي الحواشي المقدسي وعلمه الفتوى وفي التكملة الرازي وبما أخذ اه فهو حديث مقول معتقد في المذهب لا قول ضعيف ولا قال في شرح المنية الاولى هو الاحتياط لان اختلاف في جواز التعدد وعدمه قوي وكون الصحيح الجواز لا ضرورة للفتوى لا يمنع شرعية الاحتياط لثبوتها اه قلت على انه لو سلم ضعفه فان خروج عن خلافه اولى فكيف مع خلاف هؤلاء النعمة وفي الحديث المتفق عليه من اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ولذا قال بعضهم فيمن يفتي صلاة عمره مع انه لم يفته منها شي الا بكراهة لانه اخذ بالاحتياط ودكر في الفتنة انه احسن ان يكن في صلاته خلاف المجهدين وبكفنا خلاف من تركه والمقال المقدسي من المصنف كل موضع وقع الشك في كونه مصرافا يعني لهم ان يصلوا بعد الجمعة اربعا بنية الظهر احتياطا على انه لو وقع الجمعة موقعها يجزى عن من عهدة فرض الوقت باداء المظهر ومثله في الكافي وفي الفتنة لما نفي اهل مرو وبأمانة الجنتين فيسارع اختلاف العلماء في جوازها امر اجمع بالاربع بعدها احتياطا اه ونقله كثير من شراح الهداية وغيرها وتداولوه وفي الظهيرة واكثر ما يخضري عليه ليرجع عن العهدة يعني ثم نقل المقدسي عن الفقيه انه يعني ان يصل اربعا يتي بها آخر فرض ادركت وقته ولم يؤد ان ترد في كونه مصرافا وانصرفت الجمعة وذكرته عن الحق ابن جريش قال ثم قال وقائده الخروج عن الخلاف التروم والحق وان كان الصحيح صحة التعدد فهي تضع بلا ضرر ثم ذكر ما يوجب عدم فعلها ودفعه باحسن وجهه وذكر في التبر انه لا يفتي التردد في نفيها على القول بجواز التعدد وبيان اختلاف اه وفي شرح الباقين هو الصحيح وبالجملة قد ثبت انه يعني البيان بهذه الاربع بعد الجمعة لكن في الكلام في تحقيق اتم واجب او مندوب قال المقدسي ذكر ابن النخعي من جهة التصريح بالندب ويبحث فيه بأنه يعني ان يكون عند مجرد التروم اما عند قيام الشك والاشتباه في صحة الجمعة فالتأخر بالوجوب ونقل عن شيخه ابن الهمام ما يليق به وبه علم انها حل تجزى عن السنة ام لا عند قيام الشك لا وعند عدمه ثم يؤيد التفصيل بتعبيرنا في رواية ما يليق به وبه علم انها الفتنة المذكور اه ونعم تحقيق المقام في رسالة المقدسي وقد ذكر شذرة منها في امداد الفتاح وانما اطلنا في ذلك ادفع ما يوجب عدم الشارح نفي الصريح من عدم فعلها مطلقا ثم ان ادى الى مفسدة لا تفعل جهارا والكلام عند عدمها ولذا قال المقدسي فمن لا تأمر بذلك امثال هذه العوام بل يدل عليه الخواص ولو بالنسبة اليهم اه والله تعالى اعلم **قوله** لان وجوبه عليه باثر الوقت قال في الحلة في هذا التحليل شرطان المذهب ان الظهر يجب بزوال الشمس وجوبا موسعا الى وقت العصر فمن السبب هو الجزء الذي يتصل به الاداء فان لم يؤد الى آخر الوقت ضمن الجزء الاخير للسمية اه اقول يمكن ان يجاب بان قوله والاحوط بنية آخر ظهر ادركت وقته هو احوط بالنسبة الى ما اذا قوى آخر ظهر وجب على ادائه او ثبت في ذمته فان ذلك لا يشده لولا عدم صحة الجمعة لان وجوب ادائه او ثبوته في ذمته لا يكون الا في آخر الوقت او بعده فلم قال وجب على بنية لان الوجوب بدخول الوقت بخلاف وجوب الاداء على ما حققه في التوضيح من الفرق بين الوجوب وجوب الاداء لكن الاولى ان يزيد ولم اصله او ولم يؤد كما مر عن الفقيه لانه اذا كان عليه ظهر فانت وكنت هذه الجمعة حصصة نفس الاخر تصرف ما قوى الى ما عليه وبدون هذه الزيادة لا ينصرف اليه بل يقع تنفلا آخر ظهر أدركه وهو ظهر يوم الجمعة لمن ان الوقت عندنا للظهر اضافة في يوم الجمعة خلافا لغيره وكذا اذا قلنا ان ظهر الجمعة مقطعة صلاة الجمعة لانه مصراف آخر ظهر ادركه ظهر يوم الخميس فلا ينصرف الى ظهر ثالث عليه قبله الا اذا زاد قوله ولم اصله ولعل الشارح اشار الى هذا بقوله فتنبه فانهم (تنبه) قال في شرح المنية المصنف والاولي ان يصل بعد الجمعة سنتها ثم الاربع بهذه النية أي بنية آخر ظهر ادركت وكنت سنة الوقت فان صحت الجمعة يكون لذات سنةها على وجهها والاقصد صلى القاهر مع سنته ونفي ان يقرأ السودة

وفي جميع الاخر معزا للمطلب والاحوط بنية آخر ظهر ادركت وقته لان وجوبه عليه باثر الوقت

مع القائمة في هذه الأربع ان لم يكن عليه قضاء فان وقت فرضها الساعة لا تقصر وان وقت خلافتها الساعة الواجبة اهـ أى وأما اذا كان عليه قضاء فلا يضمن السورة لأن هذه الأربع فرض على كل حال قلت وحاصله أنه يصل بمدا الجمعة عشر تركعات وأربعاً استأجرها وأربعاً أخرها وركعتين سنة الوقت أى لا تحال أن الفرض هو الظهر فتقع الركعتان سنة البعديتين والظاهر أنه يكتفى بآخرة ظهر عن الأربع سنة الجمعة اذا صحت الجمعة لأن المحدث عدم اشتراط التعيين في السن وان لم تقع الفرض هو الظهر وتقع الأربع التي صلاحها قبل الجمعة من سنة الظهر القبيلة لكن لطول الفصل بصلاته بالجمعة وساعات الخطبة يصل إلى أربعة أخرى فالأولى صلاة العشرة (قوله فتبينه) في بعض النسخ غيبة وهي محبة لأن ما ذكره هو نفس عبارة القنية (قوله وقت الظهر) فيه أن الوقت سبب لا شرط وأنه لا يمتنع في سائر الصلوات والجواب أنه سبب للوجوب وشرط للصحة المؤدى وشرطه للجمعة ليست كشرطه لغيرها فانه مجزئ الوقت لائق صحة الجمعة لا أداء ولا قضاء بخلاف غيرها سعية (قوله مطلقاً) أى لو بعد القعود قدر استشهد كما في طالع الشمس في صلاة العجرا كما مر في سابق المسائل الاثني عشرية (قوله على المذهب) رد كما في التوارد من أن التقدي اذا أجزه الناس فلا يستطع الركوع والصدور حتى فرغ الامام ودخل وقت العصر فانه يتم الجمعة بغير قراءة ح من العصر (قوله الخطبة فيه) أى في الوقت وهذا أحسن من قول الكثرة الخطبة قبلها إذ لا تنصيص فيه على اشتراط كونها في الوقت (تنبيه) في العصر المنهي بشرط في الخطبة أن تأخذ في الصلاة بالجمعة اهـ لكن ذكر قبله ما يباح له حيث قال وقد علم من خلافهم أنه لا يشترط في الامام أن يكون هو الخطيب وقد صرح في الخلاصة بأنه لو خطب صبي بإذن السلطان وصلى الجمعة رجل بالغ يجوز اهـ وسيد ذكرنا خارج أن هذا هو المختار (تمة) لم يقيد الخطبة بكونها بالعربية اكتفاء بما تقدم في باب صحة الصلوات منها غير شرط ولوح القدرة على العربية عنده خلافاً لما صحت شرطها الا عند الجوز كالخلاف في الشرع في الصلاة (قوله والخامس كونها قبلها) أى بلا فاصل كثير على ما سابق وهي شرط الاعتقاد في حق من غنى التعرصة للجمعة لا كل من صلاها فلذا قالوا لو أحدث الامام فقدم من لم يشهد حاجزاً لا بان يقرئته على تلك الصلوة المتأخرة فلو أفسدها بالخطبة فالتعريض أن لا يستقبل بهم الجمعة لكن استحسنوا الجواز لأنه لما قام الأول التصحیح سكاراً وكان الأول أحدث قبل الشروع فقدم من لم يشهد هالم يجوز فتح محضاً (قوله تنقيد الجمعة بهم) بأن يكونوا ذكورا بالغين عاقلين ولو كانوا معذورين بسفر أو مرض (قوله ولو كانوا أصحاء أو نسائاً) أشار إلى أنه لا يشترط لصحتها كونها مسوعة لهم بل يكفي حضورهم حتى لو بعد وعنه أو ناموا أو ابتزوا والظاهر أنه يشترط كونها بغير اجتهاد يسعهم كان عندئذ إذا لم يكن به مانع شرح المنية (قوله على الأصح الخ) عزنا نصحه في الحلة أيضاً إلى المخرج والمبني بالفتن وجزم به في البدائع والتبيين وشرح المنية قال في الحلة لكن هذا إحدى الروايتين عن إمامنا الثلاثة والأخرى أنها غير شرط حتى لو خطب وحده ما زوأه شجنا يعني الكمال اعتمادها (قوله لأن الامر بالسعي ليس للاسئافه) كذا قال في الترويه أن الشرط الحضور كما مر لا السماع فكان المناسب أن يقول لأن المأمور بالسعي مع تأمل (قوله وجزم في الخلاصة الخ) منى عليه في ذوالابيضاح وقال في شرحه وأنما امتناعه لأنه منطوق فقدم على المقهور اهـ أى يفهم من قوله لم يشترط حضور جماعة أنه لا يصح بحضور واحد وقول صاحب الخلاصة لو حضر واحد أو اثنين وخطب وصلى بالثلاثة جائز منطوق وفيه نظر فان جعل حضور الجماعة شرطاً منطوقاً أيضاً لأن الجماعة من الاجزاء فتشافي الوحدة وقد جعلت شرطاً والشرط ما يميز من عدمه لعدم تأمل (قوله وكفت تحببده الخ) شروع في رصن الخطبة بعد بيان شروطها واذن لأن المأمور به في آية فاعوا مطلق الذكر الشامل للقليل والكثير والمأثور عنه صلى الله عليه وسلم لا يكون سائاً لعدم الإجمال فيلفظ الذكر (قوله مع الكراهة) ظاهر الله ستافى أنها تنجيزية تأمل (قوله وأما الخ) في العنايه وهو مقدار ثلاث آيات عند الكرخ وقبل مقدار الشهد من قوله انصت الله إلى قوله عبده ورسوله (قوله شجنا) أى نية الخطب (قوله أو تعجباً) الاولى أن يقول اصبر تعجباً ط (قوله على المذهب) وروى عن الامام أنه يقرئه ح (قوله لكنه ذكر) أى المصنف حيث قال ولو عسر عند الذبح فقال الحمد لله لا يصلح في الأصح بخلاف الخطبة اهـ فان مفاده أن حد العطاس يكفي لها قال ح ويمكن

فتبينه (و) الثالث (وقت الظهر) (قسط) الجمعة (بمخرج) مطلقاً ولولا احتياطه بذكر يوم أو زمة على المذهب لأن الوقت شرط الأداء لا شرط الاقتراح (و) الرابع (الخطبة فيه) فلو خطب قبله وصلى فيه لم تصح (و) الخامس (كونها قبلها) لأن شرط الشيء ما يبنى عليه (بضمرة جاعلة تنقيداً) الجمعة (بهم ولو) كانوا (صباحاً) أو مساءً فلو خطب وحده لم يصح على الأصح كما في البصر من التطهير لأن الامر بالسعي للذكر ليس بالاسئافه والمأمور به وجزم في الخلاصة بأنه يكفي حضور واحد (وكفت تحببده أو قبله أو تسببه) للخطبة المفروضة مع الكراهة وقال لا يضمن ذلك طويل وأنه قد مر الشهد الواجب (شجنا فلو حد لعطاسه) أو تعجباً (لم ينب منها على المذهب) كما في التسببه على الذبيحة لكنه ذكر في الفنايح أنه ينبو قتال

قوله لأن الامر بالسعي أى لذكرها هو مخرج به في النسخ اهـ محصه

أن يجاب بأنه مبني على الرواية التي قدمناها (قوله وبسن خطبتان) لا يشاف ما مر من أن الخطبة شرط
 لأن المسنون هو تكرارها مرتين والشرط أحدهما (قوله على المذهب) وقال الطحاوي بقدر ما يصح موضع
 جلوسه من التبر بجر (قوله وتكره زيادتها الخ) عبارة القهستاني وزيادة التطويل مكروهة (قوله
 تكره قراءة قدر ثلاث آيات) أي تكره الاقتصار في الخطبة على نحو تسبيحة وتكلمة لا يكون ذكر أطولها
 قدر ثلاث آيات أو قدر التشهد الواجب وليس المراد أن تقرأ ثلاث آيات مكروه لأن المصريح به
 في المتن والمواهب وفور الإيضاح وغيرهما أن من السنن قراءة آية وقال في الأمداد في المحيط بقراءة الخطبة
 سورة من القرآن آية فالأخبار قد تواترت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ القرآن في خطبته لا يتجاوز
 عن سورة وآية ثم قال وإذا قرأ سورة تامة يتعوذ ثم يسمي قبلها وإن قرأ آية قبل يتعوذ ثم يسمي وأكثروا
 قالوا يتعوذ ولا يسمي والاختلاف في القراءة في غير الخطبة كذلك اهـ فخصاؤه علم أن الاقتصار على الآية غير
 مكروه قدر (تنبه) جرت العادة إذا قرأ الخطيب الآية ثم يقول قال الله تعالى بعد أعوذ بالله من الشيطان
 الرجيم من عمل صنأه الخ وفيه إيهام بأن أعوذ بالله من يقول الله تعالى ويصنع شيئا بعد من ذلك فيقول قال
 الله تعالى كلاما لا يلو بعد قولي أعوذ بالله الخ ولكن في حصول سنة الاستعاذة بذلك فإثر لأن المطلوب
 إنشاء الاستعاذة ولم يتق كذا قبل صارت تحكي مقصودا بها لفظها وذلك شاف في الإنشاء كالإيجاز قالوا
 أن لا يقول قال الله تعالى ولست بمشايخنا العلامة أحمد بن عبد البر الحارثي شارح الصارم رسالة في هذه
 المسئلة لا يصحرف إلا أن ما قاله فيها فرجه (قوله وبدأ) أي قبل الخطبة الأولى بالآية ونسبوا ثم يمدح الله
 تعالى والثناء عليه والشهادتين والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والظة والتبذ كبر والقراءة قال
 في التبيين والثانية كالأولى أنه يدعو للمسلمين مكان الوعد قال في البر والظاهر أنه يسنن قراءة آية فيها
 كالأولى اهـ (تنبه) ما يفعله بعض الخطباء من تجويز الوجهة البين وجهه البسار عند الصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم في الخطبة الثانية لم أر من ذكره والظاهر أنه بدعي فتجوز ذكره ثلاثا يروى أنه سنة ثم رأت
 في منهاج النور قال ولا يلتفت بمناوشا في شيء منها قال ابن حجر في شرحه لأن ذلك بدعي اهـ وبوخذ
 ذلك عندنا من قول البدائع ومن السنة أن يستقبل الناس بوجهه ويستدير القبلة لأن النبي صلى الله
 عليه وسلم كان يخطب هكذا اهـ (قوله والعين) حاشرة والعين رضى الله تعالى عنها (الطفة) صفت عن
 بعض شيوخه أنه كان يقول إن الخطباء يلفنون منامرتين حيث يقولون وأرض عنى "بنك الخمره والعين
 بادئنا آل على حيزه وانشاء منصرف مع أنه لم يسمع دخول آل عليه وإذا دخلت بصرف (قوله وجوزته
 القهستاني الخ) عبارة ثم يدعو لسلطان الزمان بالعدل والاحسان مقصبا في مدحه عما قالوا أنه كفر وخسران
 كافي الترغيب وغيره اهـ وأشار السارح بقوله وجوزته إلى جعل قوله ثم يدعو الخ على الجواز لا النذوب لأنه
 حكم شرعي لا بد من دليل وقد قال في البراهة لا يستحب لما روى عن عطاء بن سفيان عن ذلك فقال أنه
 محدث وانما كانت الخطبة تذكرا اهـ ولا شاف في ذلك ما قدمه السارح في باب الأمانة من وجوب الدعاء
 بالصالح لأن الكلام في نفي احتسابه في خصوص الخطبة بل لا مانع من احتسابها فيها كما يدعي لعموم المسلمين فإن
 في صلاحه صلاح العالم وما في العزم من أنه محدث لا يتأه فان سلطان هذا الزمان أحوج إلى الدعاء ولأمرائه
 بالصالح والنصر على الأعداء وقد تكون البدعة واجبة أو مندوبة على أنه ثبت أن الأموي الأشجعي وهو
 أمير الكوفة كان يدعو لمعمر بن عبد القيس فأنكر عليه تقديم عمر بن الخطاب فأنكره فقال إنما أنكرت
 تقديمك على أبي بكر فكفي واستغفره والعياض حثيث متوفرون لا يكونون على بدعة إلا إذا شهدت لها أو أعدد
 الشرع ولم ينكر أحد منهم الدعاء بل التقديم فقد وأيضاف الدعاء للسلطان على المنابر قد صار إلى من شعار
 السلطة فنحن تركه يفتي عليه وله أقوال بعض العلما طويع أن الدعاء واجب لما في تركه من القسوة غالبا يمدح
 قبله في قيام الناس بعضهم لبعض والظاهر أن منع المتقدمين منى على ما كان في زمانهم من المجازفة في وصفه
 مثل السلطان العادل الأكرم شاهنشاه الأعظم مالك رجايب الامم في كتاب الرقة من التاتارخانية سئل الصغار
 هل يجوز ذلك فقال لأن بعض أئمتنا كره وبعضها كذب وقال أبو منصور من قال للسلطان الذي بعض أفعاله
 ظلم عادل فهو كافر وأما شاهنشاه فهو من خصا قس الله تعالى بدون وصف الأعظم لا يجوز وصف العباد به

مطلب
 في قول الخطيب قال الله تعالى
 أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

(وبسن خطبتان) خفيقتان
 وتكره زيادتها على قدر سورة من
 طول الفصل (بجملتها فيها) بقدر
 ثلاث آيات على المذهب وتاركها
 مسمى على الأصح كتركه قراءة
 قدر ثلاث آيات وبجر بالثانية
 لا كالأولى ورسد بالتعذر سزا
 ويندب ذكر الخطباء الراشدين
 والعين لا الدعاء للسلطان وجوزته
 القهستاني وتكرهه نص في وصفه
 عيا ليس فيه وتكرهه تكلمه فيها لا
 لا صرحه ولا نه منها

وأما ما ثبت رقاب الامم فهو كذب اه قال في الغزاية قلدا كان ائمة خوارج يباعدون عن الحرب يوم العيد
والجمعة اه أما ما استند في زما من الدعاء للسلطان العنانية ايدهم الله تعالى كسلطان البرين والبحرين
وشامد الحرمين الشريفين فلا مانع منه والله تعالى أعلم (قوله في محذره) هو التلوة التي تكون في المسجد
قال السبكي في حاشيته على سنن ابي داود المحذره هو البيت الصغير الذي يكون داخل البيت الكبير ويحيط به
تضم وتفتح اه وفي القاموس المحذره كبر المنزلة اه مدني (قوله عن ابن المنبر) قيد لمحذره قال
في الصغرات لم يكن في جهته واناجيته وذكر مصلاته في الحرب قبل الخطبة (قوله ولبس السواد) اقتداء
بأنلقاء ولتوارث في الاحصار والامصار يجر عن الحماوى القدسي قالت القضاة ان هذا خاص بالخطيب
والاخاص خصوص أنه يستحب في الجمعة والعدين لبس احسن الثياب وفي شرح الملق من فصل اللباس
ويستحب اليبس وكذا الاسود لانه شعار في اللباس ودخل عليه الصلاة والسلام مكة وعلى رأسه حمامة
سوداء اه وفي رواية لابن عدي كان له حمامة سوداء يلبسها في العدين ويربها خلفه (قوله وترك السواد)
ومن الغريب ما في السراج أنه يستحب للامام اذا سجد التبرؤ قبل على الناس أن يلبس عليهم لانه استدرهم
في صعوده اه يجر قلت وصارته في الجوهره ويروي أنه لا بأس به لانه استدرهم في صعوده (قوله)
وطهارة وسرورة فاشيا) محل الثلاثة في شرح المنية واجبات مع أنه نفسه صرح في متن الملق بسنة الطهارة
والقيام كما في حكمه من المختبرات وامارة العود فصرح بأنه سنة أيضا في نور الايضاح والمواهب ومرص
في الجمع وغيره بكرة ترك الثلاثة ولعل معنى سنبة الستر مع كونه واجبا خارجا ولو في خلوته على الصحيح
الافترض صحيح هو الاعتدال بها وعدم وجوب اعادةها ولو انكشف عورته جهوب ربح وقهوه وكذا الطهارة
من الجناية واجبة لدخول المسجد ولو لا خطبة تمص خبته وان أم لم تعتمد او يدل على ما قلناه ما في البدائع
حيث قال والطهارة سنة عندنا لا شرط حتى ان الامام اذا خطب جنباً او محذراً فانه يعتبر شرط الجوارز الجمعة
اه وفي النفيض ولو خطب بعد ما وجبها جازروا أم اثم اقامة الخطيب في المسجد اه وبه يظهر أن معنى
مقابل الشرط من حيث صحة الخطبة بدونه وان كان في نفسه واجبا كما قلناه وتقدر ذلك عند من واجبات الطواف
لاجل ايجاب الدم بتركه مع واجبات في جميع مناهد الحج لكن لا يجب الدم بتركه الا في الطواف هذا
ما ظهر في فاشية قال في شرح المنية فان قيل من العلم بديننا أنه عليه الصلاة والسلام لم يخطب بعدد ستر
وطهارة فلتسانم ولكن ككون ذلك دأبه وعادته وأدبه ولا دليل على أنه اغتاضه لخصوس الخطبة (قوله)
الاصح لا ولا الا يشترط لها شرط الصلاة كالاستقبال والطهارة وغيرها (قوله بل كشرها في الثواب)
هذا تأويل لما ورد به الاثر من أن الخطبة كشر الصلاة فان مقتضاه أنها قامت مقام ركعتين من الظهر كما قامت
الجمعة مقام ركعتين منه فيشترط لها شرط الصلاة كما هو قول الشافعي (قوله جاز) أي ولا يبعد الفصل
فاصلنا منه من أعمال الصلاة ولكن الأولى اعادتها كما لو تخطى بعدها أو أقصد الجمعة أو قصدت تذكرة في ثوبها
كافي البصر (قوله فان طالع) الظاهر أنه يرجع في الطول الى التقارب المبشئ ط (قوله لكن سبي) (الحج)
استدرا إلى لزوم اعادة الخطبة يعني قد لا تنجز الاعادة بأن يستتيب خصما قبل أن يرجع لبيته (قوله)
وألقها ثلاثة رجال) أطلق فيهم فقبل العبد والمساكين والمرضى والاشقيين واخرس لصلاحتهم للامامة
في الجمعة اما لكل احد اذن هو منهم في الامي والاخرس فسلطان يقتداهما في فوقهما واخرز بالرجال عن النساء
والصبيان فان الجمعة لا تصح بهم وحدهم لعدم صلاحيتهم للامامة فيها حال يجر عن المحط (قوله ولو غير
الثلاثة الذين حضروا الخطبة) أي على رواية اشترط حضور ثلاثة في الخطبة أما على رواية عدم الاشتراط
أصلا وأنه يكفي حضور واحد فظاهر (قوله سوى الامام) هذا عند أبي حنيفة وروح الشارحون دليله
واختاره الهروي والتقي كذا في تصحيح النسبة قاسم (قوله بنس فاسحوا) لأن طلب الحضور الى الذكر
متعلقا ببقاء الجمع وهو الواو يستلزم ذكرا فافهم أن يكون مع الامام جمع وقامه في شرح المنية (قوله فان
تفروا) أي بعد ستر وعهم معه خبر والقسم من هذا التفرع بان أن هذا الشرط وهو الجمعة لا يلزم بقاؤه
الى آخر الصلاة خلافا لزمناه لانه شرط انعقاد لا شرط دوام كخطبة أي شرط انعقاد الحجر عندهما وشرط
انعقاد الاداء عند أبي حنيفة ولا يتحقق الاداء الا بوجود تمام الاركان وهي القيام والقراءة والركوع والسجود

ومن السنة جلوسه في محذره
عن بين المتبرؤ لبس السواد وترك
السلام من خروجه الى دخوله في
الصلاة وقال الشافعي اذا استوى
على المتبرؤ سلم يجني (وطهارة
وسر) عورة (فاشا) وهل هي فاشية
مقام ركعتين الاصح لا ذكره
الزبي بل كشرها في الثواب
ولو خطب جنباً ثم اغتسل وصلى
جاز ولو وصل بأجنبي فان طالع
بأن يرجع لبيته تغدق او جامع
واغتسل استقبل خلاصة أي
زوم البطلان الخطبة سراج لكن
سبي أنه لا يشترط اتحاد الامام
والخطيب (و) السادس (الجمعة)
وألقها ثلاثة رجال) ولو غير
الثلاثة الذين حضروا الخطبة
(سوى الامام) بالنسب لانه لا بد
من الذكاء وهو الخطيب وثلاثة
سواء بنس فاسحوا الذي كراهه
(فان تفروا قبل سجود) وقال
قبل الصلوة (بالت)

قوله فانه يعتبر شرطاً أي ما قلناه
الامام من الخطبة جنباً او محذراً
يعتبر ويقتضيه من حيث كونه
شرطاً للصلاة الجمعة يعني أنه يجري
ويكفي وان كان من تركها احترم ولو
كان بلا عذر اه منهم

فلو تروا بعد الصلوة قد تمت الجمعة ويستقبل الطهر عند موعدة ما بين الجمعة وقامه في البحر وغيره
(قوله ولذا) أي لكون المراد الرجال أي بالتمام فأقاده لوبي ثلاثة من النساء والصبيان ولو كان معهم رجل
أو رجلان لا يعتبر لقولنا فإن تروا واحدا منهم لكان أولى بأقاده في البحر أي أن يقال إن المحدث إذا حذر في يجوز
تذكر المحدث وتوابعه فلا دالة على اشتراط الذكورية من لفظ ثلاثة ولو سلمنا تأخذه لساء على مطلق الذكورية
لا يجد الرجل ط فالظاهر والأخضر أن يقول وإن بقوا العود ضمه على ما عاده عليه ضمير تروا والأول وهو
ثلاثة رجال (قوله أو عداوا) وكذا الوضوء إلى أن رجع فأمر موادركه ما كان البحر (قوله وأدركوه
وأركا) فقيده حسن موافق لما في الخلاصة خلافا لما هو ظاهر الصريح في البحر (قوله وأتروا الخ) يعني
هذه قوله أولا ولو غير الثلاثة الخ ط (قوله وأتباعا) أي ولو وحده فيما إذا لم يعود وأوليات غيرهم (قوله
الاذن الصائم) أي أن يأذن للناس إذا ناعا بأن لا يجتمع أحدا ممن تصنع منه الجمعة عن دخول الموضع الذي تصل
فيه وهذا صرح من فسر الاذن الصائم بالاشهاد كذا في البرجندى اسماعيل وإنما كان هذا شرطاً لأن
أقته تعالى شرع النداء لصلاة الجمعة بقوله فاسموا الذي ذكرناه والنداء للاشتداد وكذا تصحى الجمعة لا يجتمع
الجماعات فيها فاحتمل أن تكون اجتماعاتها ما دونين بالحضو وتحققا لغير الاسم بدائع وأعلم أن هذا الشرط
لم يذكر في ظاهر الرواية ولذا لم يذكر في الهداية بل هو مذكور في النور دومي عليه في التكرار الوافية والتقية
والملقى وكثير من الغترات (قوله من الامام) فسيده بالنظر إلى المسائل التي والافا المراد الاذن من مقبها
لما في البرجندى من أنه لو أعلن جماعة باب الجامع وهو أوفيه الجمعة لا يجوز اسماعيل (قوله وهو يحصل
الخ) أشابه إلى أنه لا يشترط صريح الاذن ط (قوله للواردين) أي من المكثفين بها فلا يشترط نحو
الناظر في الفتنة ط (قوله لأن الاذن الصائم بمقر لاهله) أي لاهل القلعة لا يها في معنى الحصن
والاحسن هو التصريح إلى انصر المفهوم من المقام لأنه لا يكتفي الاذن لاهل الحصن فقط بل الشرط الاذن
للباعة كلها كما مر من البدائع (قوله وغلطه منع العدو الخ) أي أن الاذن هنا موجود قبل خلق الباب
لكل من أراد الصلاة والذي يشترطها هو منع المصلين لا منع العدو (قوله لكان احسن) لأنه ابعده عن الشبهة
لأن القصر اشتراط الاذن وقت الصلاة لا قبلها لأن النداء لا يشترط كما مر وهم يقولون الباب وقت النداء
أوقبله من جميع النداء وأراد الذهاب إليها ليتمكنه الدخول فالمنع حال الصلاة بتحقيق ولذا استظهر الشيخ
اسماعيل عدم الصحة ثم رأيت مثله في نيج القضاة معزاً إلى رسالة العلامة عبد البر بن النصرة والله أعلم (قوله
وهذا أولى عافى البحر والمنع) مافى البحر والمنع هو ما مره في المتن بقوله فلا يدخل امرحنا أي أنه أولى من الجزم
بعدم الاعتقاد (قوله أو قصره) كذا في الزباني والدرود وغيرهما وكذا في حاشية الدرر أن المناسب
الساق أو مصر بالمعنى بدل الاتفاق قلت ولا يجزى بعده من السياق وفي الكافي التصريح بالدرج حال والاذن
الصائم وهو أن تفتح أبواب الجامع ويؤذن للناس حتى لو اجتمعت جماعة في الجامع وأغلقت الأبواب وجعوا
لا يجوز سكناً السلطان إذا أراد أن يصلى بحجته في داره فان فتح بابها وأذن للناس إذا ناعا ما جازت صلاته
شهدت بالعادة أولاً وان لم يفتح أبواب الدار وأغلقت الأبواب وأجلس البراين لينعوا من الدخول لم يثبت لأن
اشتراط السلطان للقرآن من تقويتها على الناس ولا يحصل الا بالاذن الصائم اه قلت وينبغي أن يكون محل
الترام ما إذا كانت لا مقام الا في محل واحد أو ما لو تمتدت فلا تلائم لا يتحقق التقويت كما أقاده التحليل تأمل
(قوله لا تتعبد) يحصل على ما إذا امتنع الناس فلا يشترط غلقه لمنع عدو أو لصلاة كاست ط قلت ويؤيد قول
الكافي وأجلس البراين الخ فتأمل (قوله وأذن للناس الخ) مفاده اشتراط علمهم بذلك وفي من الغفار
وكذا أي لا يصح لوجع في قصر لمعته ولم يفتح الباب ولم يمنع أحدا الا أنه لم يعلم الناس بذلك اه (قوله
وكره) لأنه لا يضر حق المسجد الجامع زبلي وردد (قوله فالامام الخ) ذكره في الجنبى (قوله تقتصر بها)
انما وضعت القصة بالاختصاص لأن المذكور في المتن أحد عشر لكن العقل والبلوغ منها ليسا خاصين بكاه
عليه الشارع اه ح (قوله أقامة) خرج به المسافر وقوله بمصر أخرج الأقامة في غير الأماكن انتهى بقوله فان
كان يسمع النداء ح (قوله يسمع النداء) أي من المنابر على صوت كافى التمسكتنى (قوله وقد من الخ)
فيه أن ما مر من الروايلجية في حد القضاة الذي تصح أقامة الجمعة فيه والكلام هنا في حد المكان الذي من كان فيه

وان بقي ثلاثة رجال ولذا في
بالسواء (أو تروا بعد صوره) أو
عادوا وأدركوه وأركا أو تروا
بعد انطباعه وصل بالبحرين (لا)
تصل (وأقما) جمعة (و) السابع
(الاذن الصائم) من الامام وهو
يحصل بفتح أبواب الجامع للواردين
كأنى فلا يشترط باب القلعة لعدو
أو لصلاة قد تمت لأن الاذن الصائم
مقرر لاهله وغلطه منع العدو لا
المصل نعم لو لم يفتح لكان احسن
كأنى يجمع الأمر معزاً بالشرح
صحيح المذهب قال وهذا أولى
مما في البحر والمنع فليست (قوله
دخل امرحنا) أو قصره (وأغلقت
بابه وصل بأصحابه لا تتعبد) ولو
قصره وأذن للناس بالدخول جاز
وكره فالامام في دينه ودينه إلى
العامة محتاج فليصان من تنزه
عن الاحتياج (وشرط لا قراؤها)
تسعة تقتصر بها (أقامة بصير)
وأما المنفصل عنه فان كان يسمع
النداء فبطل عليه عند محمد وبه
يفي كذا في الملقى وقد مناهن
الروايلجية تقديره بفرسخ
مطلب
في شروط وجوب الجمعة

يلزمه الحضور في المصر لصلواته ثم في التشرعانية عن الذخيرة أن من بينه وبين المصر فرسخ يلزمه حضور
الجمعة وهو المختار للفقهاء (قوله وروح في الصراح) هو ما استحسنه في البدائع وصح في مواهب الرحمن
قول أبي يوسف وجوبه على من كان داخل حد الأقامة أي الذي من فارقه يصير مافرا وإذا وصل إليه يصير
مقبيا وله في شرعه المسمى بالبرهان بان وجوبه على من كان داخل المصر والمخارج عن هذا الحد ليس أهله اه
قلت وهو ظاهر المتن وفي المراجحة أصح ما قيل في الخاتمة القيم في موضع من أطراف المصران كان بينه وبين
حوران المصر فرسخ من هن أربع أبعجة عليه وان بلغه التداء وتقدير البدقولة وأصيل ليس بشرى وهكذا رواه
أبو جعفر عن الأمامين وهو اختيار الحلواني وفي التشرعانية ثم ظاهر رواية أصحابنا لا تقبيل الأعلى من يسكن
المصر وما يتصل به فلا يقبيل على أهل السواد ولو قرأوا هذا أصح ما قيل فيه اه وبه جزم في التنبين قال في
الامداد تنبيه قد علمت بنسب الحديث والاثار والروايات عن اثنتي عشرة واقعة واختيار المحققين من أهل الترجيع
أنه لا عبرة ببلوغ التداء ولا بالقولة والامبال فلا عليك من مخالفة غيره وان صح اه أقول وفيه قيد
ما في الخاتمة والتاريخية فلا بد أن يمكن في غناء المصر لما مر أنها تنصص أفاضل في القضاء ولوم فصل بترارح فإذا
صح في القضاء لانه ملحق بالمصر يجب على من كان فيه أن يصلها لأنه من أهل المصر كما يعلم من تقليل البرهان وانه
الموفق (قوله وصحة) قال في التهر فلا يقبيل على مريض ساء مزاجه وأمكن في الغلب علاجه فخرج القعد
والأعي ولا أعطفها عليه فلا تكرار في كلامه كما هو فيه في البحر اه فلو وجد المريض ما يركب في القبة
هو كالأعي في الخلاف إذا وجد قلنا وقيل لا يجب عليه اتفاقا كالتصديق بل هو كالفرد على المني فقبيل في
قولهم وتعبه السروجي بأنه ينبغي تصحيح عدمه لأن في التزامه الركوب والحضور زيادة المرض قلت فنبني
تصحيح عدم الوجوب ان كان الأمر في حقه كذلك حلية (قوله وألحق بالمريض المريض) أي من يقول
المريض وهذا ان بنى المريض ضائعا بغير وجه في الأصح حلية وجوهرة (قوله والاسع الخ) ذكر في
الصراح قال في البر لا ينبغي ما فيه اه أي لوجود الفرق فيما مر المراد بالمريض من اعتق بضه وصار يسرى كما
في النسيئة (قوله وأجبر) سفاذه ليس للسناجر منه وهو أحد قولين وظاهر المتن يشهد له كافي الصر
(قوله بجماعة لويضا) فان كان قد روي التبراط عنه وبيع الأجرة وليس للأجرا أن يطالبه من الربع
المطوط بمقدار اشتغاله بالصلاة تاريخية (قوله ولو أذن له مولاه) أي بالصلاة وليس المراد المأذون بتأنيده
فانه لا يجب عليه اتفاقا كما يعلم من عبارة الصرح (قوله وروح في الصريح) أي بأنه جزم به في الظهيرة
وبأنه ألحق بالقواعد اه قلت ويؤيده أنه في الجوهره أعاد المسئلة في الباب الآتي وجزم بعدم وجوبه عليه
حيث ذكر أن من لا يجب عليه الجمعة لا يجب عليه العدا المملوك فانه ما يجب عليه إذا أذن له مولاه لا الجمعة
لأنه لا يجب له ما لا يثبت له بعده كماله قبله ألا ترى أنه لو جاز بالاذن لا تسقط عنه حجة الإسلام اه ولا ينبغي
أنه إذا لم يجب عليه بغيره لانه فرع عدم الوجوب وفي الصريح أيضا وهل يحمل أنه انطرح الهوا إلى العديدين بلاذن
مولاه ففي التنبين ان من طرده أو آء فسكت حل وكذا إذا كان بمكة دابة المولى عند الجامع ولا يثبت بجمعه
في الأصالة ذلك في الأصح (قوله محققة) ذكره في التهر بينما لا يخرج الخلفي المشكل ونقته الشيخ
احمد عن البرجدي قبل معاملته بالاشترقة في وجوبه عليه أقول فيه قل بل يقتضي عدم خروجه
إلى مجامع الرجال ولذا لا يجب على المرأة فاقهم (قوله ولسا خاصين) أي بالجمعة بل هم شرط التكليف
بالعبادات كلها كالإسلام على أن المجنون يخرج بقيد العضة لانه مرض بل قال الشاعر
وأصعب أمراض النفوس جنونها (قوله تصب على الأعور) وكذا ضعف المصر فيمن يظهر أما الأعي فلا
وان قدر على تأنيده متبرعا وأجرة وعند هذا ان قدر على ذلك يجب وتوقف في الصريح ما أفتيت وهو حاضر في
المسجد وأجاب بعض العلماء بأنه ان كان متطهرا فالتظاهر بالوجوب لأن العلة الخارج وهو مستق وأقول بل
يظهر في وجوبه على بعض العيان الذي يثني في الأسواق ويعرف الطرق بلائذ ولا كلمة ويعرف أي مسدد
أرادهم بلا سؤال احد لا حشده كالمرض القادر على الخروج بنفسه بل ربما تلفقه مشقة أكثر من هذا تأمل
(قوله وقد علمت على المني) فلا يجب على القعد وان وجد حاملا اتفاقا خاتمة لانه غير قادر على أصل

ورج في الصريح اعتبار عود لبيته
بلا كلفة (وصحة) وألحق
بالمريض المريض والشيخ الثاني
(وحرية) والأصح وجوبه على
مكاتب ومبعض وأجبر وبسقط
من الأجر بجماعة لويضا
ولو أذن له مولاه وجبت وقيل بغير
جوهره وروح في الصريح
(وذكورة) محققة (وبلوغ
ومقتل) ذكره الزيلعي وغيره
ولسا خاصين (ووجود بصير)
تصب على الأعور (وقد علمت
على المني)

فلا يجرى فيه الخلاف في الاعي كآية عليه التمسكتان (قوله احدهما) أي احدا الرجلين ح والتمسك
احداهما (قوله لكن الخ) أجاب السيد أبو السعود بجملة ما في الجرح على الجرح التمسك من الشيء وما هنا
على المانع منه (قوله وعدم جبر) بنى عليه بكونه مظلوما كدور معسر فلو مرسا فادرا على الاداء حالا
وجبت (قوله وعدم خوف) أي من سلطان اولى من خال في الامداد ويطبق في النفس اذا خاف الجس كاجاز
في التيميم (قوله وحمل ونج) أي شديد (قوله ونحوها) أي كبر شديد كافتقاره في باب الامامة (قوله
أي هذه الشروط) أي شروط الاقتراض (قوله ان اختار العزيمة) أي صلاة الجمعة لانه رخص له في تركها الى
الظهر فصارت الظهر في حق رخصة والجمعة مزمنة كالظفر للمسافر هو رخصة له واليوم مزمنة في حق لانه اشق
فافهم (قوله بالغ عاقل) تفسير المكلف وخرج به الجس فانما تقع منه ظلا والجنون فانه لا صلاة أصلا يجرى عن
البدائع (قوله لتلاي بعد على موضوعه بالنقض) يعني لو لم يخل بوقوعه فخر ضابطا لركنائه صلاة الظهر لصاحبها
موضوعه بالنقض وذلك لان صلاة الظهر في حق رخصة فاذا أتى بالعزيمة وتحمل المشقة صح ولو أركنائه بالظهور
بعدها حللتها مشقة وتضمننا الموضوع في حق وهو التسهيل اه ح قلت فالمراد بالوضع العلم الذي في طه
سقوط الجمعة هنا وهو التسهيل والترخيص الذي استدعاء العذر ومنه النظر للمعروف في جانب السيد خال في
البر لا لاولم يجره وا قد تطلعت منافع على المولى لوجهه النظر فتشغل عليه مناعة ثانيا فنقلب النظر
شروا (قوله وفي الجرح الخ) أخذ في البر من ظاهر قولهم ان الظهور لهم رخصة فدل على ان الجمعة مزمنة وهي
أفضل للمرأة لان صلاتها في بيتها أفضل وأتم في التبر ومقتضى التعليل أنه لو كان يتألف لصيق جدا لم يجد
بلا مانع من صحة الاقتداء بكون أفضل لها أيضا (قوله من صل لغيرها) أي لامة غير الجمعة فيوم على تقدير
مضاف والمراد الامامة للرجال فخرج الجس (قوله من صل لغيرها) أي لامة غير الجمعة فيوم على تقدير
وتنقد بهم) أشارة الى خلاف الشافعي رحمه الله حيث قال بجملة امامتهم وعدم الاستداهم في العدد الذي
تتقدم الجمعة وذلك لانهم لما صلوا الامامة فلا ينالوا الاقتداء اولى عناية (قوله وسرم الخ) عدل عن
قول القدموي والكثيرة لفظ قول ابن الهمام لا بد من كون المراد حرم لانه تركه القرض القطعي بانافهم الذي
هو أكد من الظهور غير ان الظهور قطع بحصة وان كان مأمورا بالامر اض شيئا وأجيب في الجرح بأن اطرام هو تركه
الشي المقتضى لها أما صلاة الظهر قبلها فغير مقفونة لجمعة حتى تكون سراما فان سبه بعد الصلاة فرض
كما صرح به وانما تركه الظهر قبلها لانها قد تكون سببا لتفويت باعقاده عليها وهم انما حكموا بالكرامة
على صلاة الظهر لاعلى ترك الجمعة اه مغنا واستحسنه في التبر (قوله لمن لاعذر له) أما المصدور
فيستحب تاخيرها الى فراغ الامام كما يأتي (قوله فليتركه) بل هو فرض عليه لقوات الجمعة قال في الجرح نفس
الصلاة غير مكرهه وتوفرت الجمعة حرام وهو مؤيد لما قلناه اه يعني أن الكرامة ليست ذات الصلاة بل خارج
عنها وهو كونها سببا لتفويت الجمعة بدليل أنه لو صلاها بعد فوت الجمعة لم يتركه فعلها بعد ما يلجيب وقد يقال
مراد الشافعي بعدم الكرامة عند الاشتباه في صحة الجمعة فيكون المراد فعلها بعد صلاة الجمعة لا بعد فوتها
تأمل (قوله في يومها) متعلق بمصدور حال من الظهر أي الظهر الواقع في يومها احتراز عن ظهر سابق
على يومها فانه لو ضاع قبلها لم يتركه بل يجب على ذي ترتيب فافهم (قوله بصر) أمالو كان في ثرية فلا يتركه
لعدم صحة الجمعة فيها (قوله لكونه سببا) قد علمت مناه من بحث صاحب الجرح (قوله وهو) أي
التفويت (قوله اتساعا لآية) أي لأن الشيء مقتضى لغيره مع أن المطلوب الشيء الهال بالكنية والوقار
اه ح وكأنه اختار التيميم به في الآية لعل على الذهاب اليها والله أعلم والاولى أن يقول عبده لانه لو كان في
المسجد الخ كما فصل في البر والظهر أو يقول ولا نه بالطف على اتساعا (قوله لم يطل بالانصر) بنى عليه
بما إذا كان على في مجلسه أمالو فقام منه وسى الى مكان آخر على حزم صلاة الجمعة مع الامام يطل بمجرده
تأمل (قوله لانه لو خرج حاجة الخ) ولو ترك فيها الحاجة فلا غلب كما يفاد من البر ط وفيه أن ما ذكره في
البر بالنظر الى التراب وهل يتأتى ذلك من حال تأمل والظاهر الاكتفاء بذلك ولو كان الغلب الحاجة لتعق
الشي الهوان كان لا لزوم لتأمل (قوله اومع فراغ الامام) ومنه بالاولى ما في التمتع لو كان بعد فراغه منها
لانه في صورتين لا يكون عبه الهوان لكن هذا لمسلو كان عالما بذلك والا فلا تسلسل انراج هذه المسائل

يجزى في الصلوات سلامة احدها له
كاف في الوجوب لكن قال الشافعي
وقهرا لا يجب على فلاح الرجل
ومقطوعها (وعدم جبر) عدم
خوف (وعدم مطر شديد)
ووصل ونج ونحوهما (وقالدها)
أي هذه الشروط او بعضها (ان)
استشار العزيمة (ومالها هو)
مكلف بالغ عاقل (وقعت فرضا)
من الوقت لتلاي بعد على موضوعه
بالنقض وفي البر هي أفضل الا
لنساء (ووصل للامة فيما
من صل لغيرها لجازت للمسافر
وعدم عرض وتنفذ الجمعة
(جس) أي جبر وهو بالطريق
الاولى (وسرم لمن لاعذر له صلاة
الظهور قبلها) أما بعد فلا يتركه
غاية (في يومها بصر) بكونه
سببا لتفويت الجمعة وهو حرام
(فان فعل ثم ند) (سرى) عبه
اتساعا لآية ولو كان في المسجد لم
يطل بالانصر (تدبقه)
(اليها) لانه لو خرج حاجة اومع
فراغ الامام

بقوله بعده والامام فيها تاتل (قوله اولم يبعثها أصلاً) أي لعذرنا وغيره وكذا الوجه الهاء والامام والناس فيها أنهم خرجوا منها قبل ان تمامها الثانية فالصحيح أنه لا يخل ظهره بجر من السراج (قوله فالبطلان به) أي بطلان التظهر بالنسي الى الجمعة (قوله مقيداً بمكان ادراكها) كذا في البصر وأيد في التهر بما يأتي عن السراج وهو غير صحيح كما تعرفه (قوله فالاصح أنه لا يخل سراج) تبع في هذا صاحب التهر والصواب اسقاط الاطلاق في البصر وأطلق أي في البطلان فمثل ما ذكرها بعد المسافة مع كون الامام فيها تاتل ان يخرج اولم يكن شرع وهو قول البغين قال في السراج وهو الصحيح لانه توجه اليه ولو لم يكن بعد حتى لو كان منه ترسان المسد وسمع الجماعة في الركعة الثانية فتوجه به بعد ما صلى التظهر في منزلة بطل التظهر على الاصح اية الماذكرنا اه قلت ومنه في شروح الهداية كانهما به والكفاية والمهرج والفتح (قوله بطل ظهوره) أي وصف القرعة وصار قتلنا على أن بطلان الوصف لا يجب بطلان الاصل عندهما خلافاً لمحمد (قوله ولا يظهر من اقتدي به الخ) لأن بطلانه في حق الامام بعد الفراغ فلا يصح المأموم بجر من المهدى ولا يخال الاصل أن صلاة المأموم تصدق بصاد صلاة الامام لانه بعد الفراغ من الصلاة لم يبق مأموماً ولا فاعلاً فتأخرت عنها في باب الامامة منها ما رواه الامام والصادق تعالى في أسلم في الوقت يلزمه الاعادة دون القوم ومنها ما لم يوسم القوم قبل الامام بعد عقوده قدر اقتضاه عرض له واحدة من المسائل الاثني عشرة اوسعدها هو لم يمسحوا معه ثم عرض له ذلك بطل صلاته وسد فافهم (قوله ادركها اولاً) أي لو كان عدم ادراكها لم يبعد المسافة لما علت من ان التقيد بمكان ادراكها خلاف الصحيح فافهم ثم اذا لم يدركها او ابداه الرجوع فربح ربه اعادة التظهر كما في شرح المنية (قوله بلا فرق بين معذور وغيره) قال في الجوهر والعباد والمرضى والمسافر وغيرهم سواء في الاقتضاض بالنسي اه وعزاء في الجرائ غاية البيان والسراج ثم استشكله بأن المعذور ليس بمأمور بالنسي اليها مطلقاً فبني أن لا يخل ظهره بالنسي ولا بالتسريع في الجمعة لأن القرض سقط عنه ولم يكن مأموراً بنقضه فتكون الجمعة تلاً كما قاله زفر والناسخي قال وظاهر ما في الحديث أن ظهره انما يخل بحضوره الجمعة لا بمجرد دعائه كافي غير المعذور هو أخف اشكالا اه قلت وجواب عن ما في الزبلي والفتح أنه انما يخص من تركها المعذور بالالتزام بالصحيح (قوله على المذهب) عبارة شرح المنية هو الصحيح من المذهب ثم قال خلافاً لغيره يقول ان فرضه التظهر وقد آذاه في وقته فلا يخل بغيره ولأن المعذور انما غافق غيره في الترخص بتركه بالنسي فاذا لم يترخص بالصحيح بغيره اه (قوله لمعذور) وكذا غيره الاول نهر (قوله ومسجون) صرح به كالتركز وغيره مع دخوله في المعذور لتمام قبل ان ياتيه لانه ان كان ظالم الما قدر على ارضاء خصمه والامانة الاستغاثه اه قال انحر الزبلي وفي زماننا لا مفت للمظلوم والظلمة للظالمين فمن عارضهم بحق اهلكوه (قوله قهرماً) ذكر في الصرائع ظاهر كلامهم قلت بل صرح به القهستاني (قوله اداء ظهره بجماعة) مضمومه أن القضاء بالجماعة غير مكره وفي العروق قد بطل ظهره لان في غيرها لا بأس أن يصلي جماعة اه (قوله في مصر) بخلاف القرية لانه لا جمعة عليهم فكان هذا اليوم في سقمهم كفره من الايام شرح المنية وفي المهرج عن المجتبى من لا يجب عليهم الجمعة بعد الموضع صلوا التظهر بجماعة (قوله لتقليل الجماعة) لأن المعذور قد يعتدي به غيره فيؤذي الى تركها بجر وكذا اذا علم أنه يصلي بعدها بجماعة بما يتركها للصلي معه فافهم (قوله وصورة المعارضة) لأن شعار المسلمين في هذا اليوم صلاة الجمعة وقصد المعارضة لهم يؤذي الى أمر عظيم فكان في صورتها كراهة التحريم رضى (قوله تغلق) لتلاخيم فيها جماعة بجر عن السراج (قوله الا لجماع) أي الذي تقام فيه الجمعة فان قصه في وقت التظهر ضروري والظاهر أنه يغلق أيضاً بعد إقامة الجمعة لتلاخيم فيه احد بعد اه الآن يقال ان العادة الحاربية هي اجتماع الناس في اول الوقت فغلق مساواة لجماعة في الاقامة في الجمعة لفسادها الى المني والهوى وهذا غلط غير الى الفراغ منها لكن لا داعي الى قصه بعد ما غلب مغلقاً في وقت العصر ثم كل هذا بالغة في المتع من صلاة غير الجمعة واطاراً كما كذا (قوله وكذا أهل مصر الخ) الظاهر أن الكراهة هنا ترجع لعدم التظليل والمعارضة المذكورين ويؤيده ما في القهستاني عن المنع ان يصلون وحدها استصحاباً (قوله غير اذان ولا إقامة) قال في الواجبية ولا يصل يوم الجمعة جماعة بصر ولا يؤذن ولا يقيم في حين وغيره لصلاة التظهر اه قال

اولم يبعثها أصلاً بطل في الاصح
فالبطلان به مقيداً بمكان
ادراكها (بأن الفصل عن) باب
(اداءه) والامام فيها ولو لم يدركها
بعد المسافة فالاصح أنه لا يخل
سراج (بطل) ظهره لأصل
الصلاة ولا يظهر من اقتدي به ولم
يسع (ادركها اولاً) بلا فرق بين
معذور وغيره على المذهب (وكزه)
قهرماً (المعذور ومسجون)
ومسافر (اداء ظهره بجماعة في
مصر) قبل الجمعة وبعد هاتين
الجماعة بصورة المعارضة وأقاد
أن المساجد تقف يوم الجمعة الا
الجامع (وكذا أهل مصر فاتهم
الجمعة) فانهم يصلون التظهر بغير
اذان ولا إقامة ولا جماعة

في التبره هذا اولى مما في السراج معزى الى جمع التعارض من أن الاذان والاقامة غير مكرهين (قوله)
 ويحسب للمريض عبادة القهستاني المذروهي أعظم (قوله وكره) ظاهر قوله بسبب أن الكراهة تنزيهية
 نهر وعلمه في شرح الدرر والشجر اسماعيل بن المبط من عدم الكراهة انضافا لمجول على نفي التعزيم
 (قوله ومن أدركها) أي الجمعة (قوله او وجدوه) ولو في مشهد ط (قوله على القول به فيها) أي على
 القول بغيره في الجمعة واختاره عند المتأخرين أن لا يسجد للسهو في الجمعة والعديد من تركه الزائد من الجهل كذا
 في السراج وغيره بغير وليس المراد عدم جواز بل الاولى تركه كسلبه للناس في قننة أو السجود
 عن العزيمة وتلك في الايضاح لا ين كمال (قوله بها جمعة) وهو مخير في القراءة أو شاء جهرا وإن شاء
 سائت بغير (قوله خلافا لجمعة) حيث قال ان ادركه معه ركوع الركعة الثانية في عليها الجمعة وان ادرك
 فيها بعد ذلك في عليها الظهر لانه جمعة من وجه وظاهر من وجه لقوات بعض الشرائط في حقه فيصلي أربعاً
 اعتباراً بالظهر ويقتل بالجمعة على رأس الركعتين اعتباراً بالجمعة ويقرأ في الاخرين الاحتمال التقليل ولها
 أنه مدرك الجمعة في هذه الحالة حتى تشترط لانه الجمعة وهي ركعتان ولا جمعة لانه لا ينحصر في ركعتين
 احداهما على تحريمه الاخر كذا في الهداية (قوله لكن في السراج الخ) أقول ما في السراج ذكره في عدد
 الظهرية عن بعض المشايخ ثم ذكر عن بعضهم أنه يصوم ركعتين لا خلاف وقال وهو الصحيح (قوله اخافاً) لما
 علمت أنها بعد مجدي ليست ظهوراً من كل وجه (قوله ثم الظاهر الخ) ذكر في الظهرية معزى الى المتفق مسافر أدرك
 الامام يوم الجمعة في التشهد يصلي أربعاً بالتكبير الذي دخل فيه اه قال في البر هو مخصص لما في المتن
 مقتضى لجلها على ما إذا كانت الجمعة واجبة على المسبوق أما إذا لم تكن واجبة فإنه يصلي ثلثاً اه وأجاب
 في التبرهان الظاهر أن هذا يخرج على قول مجده غاية الامر أن صاحب المتن يرمي به لا اختياره اياه والمسافر
 مثال لا يد اه قلت ويؤيده ما مر من الهداية من أنه لا وجه عند بناء التظهر على الجمعة لانها محتلفان
 على أن المسافر لما التزم الجمعة صارت واجبة عليه ولما صحت امامته فيها وأيضاً المسافر اذا صلى الظهر قبلها
 ثم صلى إليها بطل ظهره وان لم يدركها فكيف اذا أدركها لا يصليها بل يصليها ظهرها والظهر لا يطل الظاهر
 فالظاهر ما في التبره وهو مخصص للمسافر بأنه ركع فرضهم أنه يصليها ظهرها مقصورة على قول مجدي لأن فرض
 امامه ركعتان فبني على أنه يتيمم أربعاً عندئذ لان جمعة امامه فاقعة مقام الظهر واقعة أعلم (قوله ان كان) ذكر
 باعتبار المكان ط (قوله اذا خرج الامام الخ) هذا اللفظ حديث ذكر في الهداية من مروى عن الحسن بن علي القمي
 أن رفعه غريب والمعروف كونه من كلام الزعمي وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن علي بن الحسين بن علي بن عمر
 رضي الله تعالى عنهم كانوا يكرهون الصلاة والكلام بعد خروج الامام والحاصل أن قول العصابي جمعة يجب
 تقلده عندنا إذ لم يخف شيئا من السنن اه (قوله فلا صلاة) مثل السنة ونحوه المسجد بغير حال
 محضه الزملي أي صلاة جائزة وتقدم في شرح قوله ومنع عن الصلاة وسجدات الثلاثة الخ أن صلاة التقليل
 صحيحة مكرهة حتى يجب قضاءه اذا قطعها ويجب قطعها وقضاؤه في غير وقت مكره في ظاهر الرواية ولو اتمته
 خرج من عهده المزمع بالشروع فالمراد الحرمة لاحد الانقضاد (قوله ولا كلام) أي من جنس كلام الناس
 أما التسبيح وهو فلا يكره وهو الاسم كما في التباية والعناية وذكر الزملي أن الاحوط الانهات ومحل الخلاف
 قبل الشروع اما بعده فالكلام مكره غير بما يقامه كما في البدائع بغير ونهر وقال الباقي في مختصره
 واذا شرع في الدعاء لا يجوز تلوون رفع الدين ولا تأمين بالناس جهرا فان فعلوا ذلك انما وقيل اساءوا ولا اثم
 عليهم والصحيح هو الاول وعليه الفتوى وكذلك اذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز أن يتلو عليه بالمعمر
 بل بالقلب وعليه الفتوى رمي (قوله الى تمامها) أي الخطبة لكن قال في الدرر لم يقل في تمام الخطبة كما قال
 في الهداية لم يصرح به في المبط وغاية البيان أنهم يكرهون من حين يخرج الامام الى أن يخرج من الصلاة
 (قوله في الاسم) وقيل يجوز الكلام حال ذكرهم ط (قوله فانها لا تكرر) بل يجب فعلها (قوله والا) لا
 أي وان سقط الترتيب تكره (قوله في الاسم) عزاء في الجهر الى الواو والجمعة والمنتهى لم يذكر مسئلة النقل
 وفي الشربلية عن الصغرى وعليه الفتوى قال في العبر وما في القمي من أنه لو تخرج وهو في السنة قطع على
 رأس ركعتين ضعيف ومزاهه قاضي خالي التواذر اه قلت وقد قننا في باب ادراك القربة ترجيح ما في القمي

ويحسب للمريض تأخيرها الى فراغ الامام وكره ان لم يترثر هو الصحيح (ومن أدركها في مشهد او وجدوه) على القول به فيها (بها جمعة) خلافا لجمعة (كما) يتم (في العبد) انضافا كما في عبد الفخ ليعكن في السراج أنه عند مجدي لم يصوم مدركا له (ونوى جمعة لا تظهر) انضافا لقول في الظهر يصح اقتدائه ثم الظاهر أنه لا فرق بين المسافر وغيره نهر بحتا اذا خرج الامام من الطرفة كان والاقتضاه للصعود شرح المجمع (فلا صلاة ولا كلام الى تمامها) وان كان فيها ذكر الطرفة في الاسم (خلافاً) فاقعة لم يسقط الترتيب فيها وبين الوقت فانها لا تكرر سراج وغيره لضروية صحة الجمعة والا لا ولو تخرج وهو في السنة او بعد قيامه لثلاثة التقليل لم في الاسم

أبضاً وأن هذا كله حدث لي في الثالثة والأخيرة صلاة الجمعة وقبل يقصد ويسلم قال في الخاتمة وهذا الشبه لكن يرجع في شرح التوبة الأولى وعلمه هناك فراجع (قوله ويصطف القنطرة) بأن يقتصر على الواجب ط (قوله ولو نسجاً) أي ولو كان الكلام نسيجاً وفي ذكره في ضمن التبرع على ما في المتن نظر لأنه لا يصح في الصلاة تأمل (قوله أو أمراً يعرف) إلا إذا كان من الخطيب كما قدمه الشارح (قوله بل يجب عليه أن يستقيم) ظاهره أنه يكره الاستئصال بما يقوت السجدة وإن لم يكن كلاماً وبه صرح التهستاني حيث قال إذا استقام فرض كافي للمصلي أو واجب كافي صلاة السجدة أو سنة وفيه اشعار بأن النجوم عند الخطبة مكرهه إلا إذا غلب عليه كافي الزمدي اه ط قال في الحلة قلت وعن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا نزل أحدكم يوم الجمعة فليتحول من مجلسه أخرجه الترمذي وقال حديث حسن صحيح (قوله في الأصح) وقبل لأبى بالكلام إذا بدع ح عن التهستاني (قوله ولا يرد) أي على قوة ولا كلام (قوله من خفف هلكه) الأولى شره قال في البحر لو رأى رجلاً عند بئر يخاف وقوعه فيها أو رأى صفر يابئ إلى الإنسان فإنه يجوز له أن يهدره وقت الخطبة اه قلت وهذا حديث نعيم الكلام إذا لم يكن يميز أو لم يكن يميز الكلام تأمل (قوله وكان أبو يوسف) هذا مبني على خلاف الأصح المتقدم قال في التبيين ولو كان بعد الأصح الخطبة ففي حرمة الكلام خلاف وكذا في قراءة القرآن والتفريق للكب وعن أبي يوسف أنه كان يخاف أن يسيء به بالتسليم والأحوط السكوت وبه يفتي اه (قوله في نفسه) أي بأن يسيء نفسه أو يسيء الحروف فأنهم فسروه به وعن أبي يوسف قلباً لغير الأمرى الانصات والصلاة عليه صلى الله عليه وسلم كافي الكرماني فتهستاني قيل باب الأمانة واقتصر في الجوهرة على الأخير حيث قال ولم ينطق به لأنها تدل في غيرها الحال والجماع يغوث (قوله ولا يرد سلام) وعن أبي يوسف لا يكره الرذلة أن يفرض قلنا إذا كان السلام مآذ ونافية شرعاً وليس كذلك في حالة الخطبة بل يرتكب بسلامة ما مثلاً أنه يشغل خاطر السامع عن الفرض ولأن ردة السلام يمكن تحصيله في كل وقت بخلاف جماع الخطبة فغ (قوله وختم) أي ختم القرآن فكقولهم الحمد لله رب العالمين جدا الصارين الخ وأما إهداء التواب من القارئ كقوله اللهم اجعل ثواب ما قرأناه لأبيي عليه الصلاة والسلام على الظاهر لأنه من الدعاء ط (قوله وقال الخ) حاصله ما في الجوهرة أن عنده خروج الإمام بقطع الصلاة والكلام وعنده ما يخرج به بقطع الصلاة وكلامه بقطع الكلام (قوله عند الثاني) راجع إلى قوله وإذا جلس ط (قوله وعلى هذا) أي على قوله والخلاف (قوله فالتقريب المتعارفة الخ) أي من قراءة آية إن الله وملائكته وأحدث المتفق عليه إذا قلت لأصحابك يوم الجمعة أنصتوا لإمامكم يصلي فقد لغوت أقول وذكر العلامة ابن حجر في التمهيد أن ذلك بدعة لأنه حدث بعد المصداق الأول فيل كتبها حسن ط الخ على ما ينبغي لكل أحد من كثرة الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم لاستيفاء هذا اليوم وكتب الأخير على تأكيد الانصات لقوت تركه فضل الجمعة بل والموقع في الأمان عند أكثر من العلماء وأقول يستدل بذلك أيضاً بأنه صلى الله عليه وسلم أمر من يستحب له الناس عند إرادته خطبة من في جهة الدواعي فقامه أنه شذب لخطيب أمر غيره بالاستصفاة وهذا هو حال المرقى فخر يخل ذكره للتبرع حين البدعة أملاً اه وذكر نحوه أنصار الرمي عن الرمي الشافعي وأقره عليه وقال أنه لا ينبغي القول بجمرة قراءة الحديث على الوجه المتعارف لتوافر الأمانة وتظاهرهم عليه اه وتخل ح نحوه عن العلامة الشيخ محمد البرهمنوشي الحنفي أقول كون ذلك متعارفاً لا يقتضي جوازاً عند الإمام القائل بجمرة الكلام ولو أمراً يعرف أو يرد سلاماً استدلالاً بما مر ولا عبرة بالعرف الحادث إذا خالف النص لأن المتعارف إنما يصلح دليلاً على الحل إذا كان عاتماً عهد العصاة والمحدثين كما صرح حوايه وقياس خطبة الجمعة على خطبة من قياسي مع القارئ فإن الناس في يوم الجمعة قاعدون في المسجد ينتظرون خروج الخطيب منهموتون لجماعه بخلاف خطبة من قسماً تأمل والتظاهر أن مثل ذلك يقال أيضاً تلقين المرقى الأذان للمؤذن والتظاهر أن الكراهة على المؤذن دون المرقى لأن سنة الأذان الذي بين يدي الخطيب تحصل بأذان المرقى فيكون المؤذن مجبياً بالأذان المرقى واجبة الأذان حينئذ مكرهه الآن يقال إن أذان الأول إذا لم يكن جهراً بجمعه القوم يكون مخالفاً لسنة فيكون المعبر هو الثاني فتأمل (قوله من الرضى) أي عن العصاة

مط

في حكم المرقى بين يدي الخطيب

هندد كراحتهم وقوله ونهوه من الدعاء لسلطان عند ذكره كل ذلك باصوات مرتفعة كما هو معتاد في بعض البلاد كبلاد الروم ومنه ما هو معتاد عندنا يصلح الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند صعود الخطيب مع غلبة الحروف والسمع (قوله انصافاً) هذا الظاهر على الصحيح قصر الكراهة على قول الامام ط (قوله) ونظمه في البصر لم يذكر في البصر بعده الاما آفاده بقوله والجب ط (قوله) الا ان يجعل على قولها لا يثبت ذلك قبل الخطبة وهما يحملان قوله صلى الله عليه وسلم والامام يصطب على الشروع فيها حقيقة لحديث لا يكون المرقى مخالفاً لحديثه بقوله بعده انصوا ما عني قول الامام من جعل قوله يصطب على الخروج للخطبة بقربة ما روي اذا خرج الامام فلا صلاة ولا كلام فيكون مخالفاً لحديثه الذي يروي ويكره فانهم (قوله) ووجب سمي لم يقل اقترض مع أنه فرض الاختلاف في وقته هل هو الاذان الاول والثاني او للبركة دخول الوقت بجر وسامه لأن السبي نفسه فرض والواجب كونه في وقت الاذان الاول وبه يدفع ما في النهر من أن الاختلاف في وقته لا يمنع القول بشرعية كملاعة العصر فرض اجاب مع الاختلاف في وقتها (قوله) وترك البيع أراد به كل عمل يناهى السبي وحده اجاب الالية نهر (قوله) ولومع السبي صرح في السراج بعدم الكراهة اذا لم يشغل بجر وبني التعويل على الاول نهر قلت وسيد كراشاح في اربع الية الفاسدة لا بأس به لتعليل النبي بالاختلاف بالسبي فاذا اتى اتى (قوله) وفي التسبيح) اولى باب بجر (قوله) في الاصح قال في شرح المشية واختلفوا في المراد بالاذان الاول قبل الاول باعتبار الشرعية وهو الذي بين يدي التسبيل الذي كان اولاً في زمنه عليه الصلاة والسلام ورسن أبي بكر وعمر حتى احدث عثمان الاذان الثاني على الزيادة حين كثر الناس والاصح أنه الاول باعتبار الوقت وهو الذي يكون على التسبيل بعد الزوال اه والزوائد بالذات موضع في المدينة (قوله) صفة اطلاق الحرمه) قلت سيد كراشاح في قول كآب الخطر والاباحة شكل مكروه حرام عند محمد وعندهما الى الحرم اقرب اه ثم قول محمد رواية منهما كما سيذكره هنا ان شاء الله تعالى وأشار الى الاعتذار عن صاحب الهداية حيث أطلق الحرمه على البيع وقت الاذان مع أنه مكروه بغير عناية بدفع ما في غاية البيان حيث اعترض على الهداية بأن البيع جائز لكنه يكره كاصح به في شرح الطحاوي لأن النبي لم يلق في غيره لا بعد المشروعية (قوله) ويؤذن ثانياً بين يديه) أي على سبيل السنة كما يظهر من كلامهم وصلى (قوله) آفاد داخ) هذه الاعادة كما تظهر اذا قرئ الفعل بالياء للفعل أما اذا قرئ بالياء بالفعل وهو الظاهر فلا تظهر ط قلت وعبارة الدوران المؤذن (قوله) ذكره القهستاني وذكره بعد أيضاً ما قصه واليه أشار ما في الهداية وغيره أنهم يؤذنون دل عليه كلام شراحه اه وفيه نظر بل الذي دل عليه كلام شراح الهداية خلافه قال في العناية ذكر المؤذن بلفظ الجمع اخرجاً للكلام مخرج العادة فان التواتر في اذان الجمعة اجتماع المؤذنين لتبلغ اصواتهم الى اطراف المصالح جمع اه ومنه في النهاية والكاتب ومعراج الدراية قلت والعلل المذكورة انما تظهر في الاذان الاول مع أنه في الهداية ذكر المؤذن بلفظ الجمع في الموضعين (قوله) المنب) بكسر الميم من التبر وهو الارتفاع ومن السنة أن يصطب عليه اقتداء به صلى الله عليه وسلم بجر وأن يكون على يسار المحراب قهستاني ومنه صلى الله عليه وسلم كل ثلاث درج غير المعابة ما شراح قال ابن حجر في الصفة ويحث بعضهم أن ما اعتد الان من القول في الخطبة الثانية الى درجة سبيل ثم العود بعبارة قبيصة شنيعة (قوله) فاذا أتم) أي الامام الخطبة (قوله) أتمت) بحيث يصل اول الاقامة باخر الخطبة وتنتهي الاقامة بقيام الخطيب بمقام الصلاة ويقرأ في الركعتين سورة الجمعة والمناسقون ولا يكره غيرهما كما في شرح الطحاوي وذكر الرازي أنه يقرأ فيها سورة الاحق والفاشحة قهستاني وفي العمود ولكن لا يوجب على ذلك كلابي في الى جبر الباقي وثلاثين في المائة حتما اه وتزعم الكلام على ذلك في فصل القراءات عند قوله ويكره التعيين (قوله) بأمر الدنيا) أمان به من منكر وأمر معروف فلا وكذا يؤمنه أو غلب لظهوره أنه محدث أو جنب كما مر بخلاف كل أو شرب حتى لو طال الفصل استأنف الخطبة كما مر فانهم (قوله) لانهما) أي الخطبة والصلاة كشيء واحد لكونهما شرطاً وشروطاً ولا يفتق المشروط بدون شرطه فانسأب أن يكون فاعلهما واحدا ط (قوله) وصلى بالغ) أي باذن السلطان أيضاً والظاهر أن اذن النبي صلى الله عليه وسلم ما ذن باقامة الجمعة لماني القمع وغيره من الاذان بالخطبة اذن بالصلوة

مكروه انصافاً وقامه في البصر والجب أن المرفق ينهي عن الامر بالمعروف بمقتضى حديثه ثم يقول انصوا حكم الله قلت الا أن يجعل على قولها فتنبه (ووجب سمي اليها وترك البيع) ولومع السبي وفي المسند أعظم وزدا (بالاذان الاول) في الاصح وان لم يمكن في زمن الرسول بل في زمن عثمان وآفاد في البصر صحة اطلاق الحرمه على المكروه خريما (ويؤذن ثانياً بين يديه) أي الخطيب آفاد بوحدة الفعل أن المؤذن اذا كان أكثر من واحد اذنوا واحداً بعد واحد ولا يجمعون كما في الجلالين والترمذي ذكره القهستاني (اذا جلس على المنبر) فاذا أتم أتمت ويكره الفصل بأمر الدنيا ذكره العيني (لا ينبغي أن يصلي غير الخطيب) لانهما كشيء واحد فان فعل بأن خطب صبي ياقن السلطان وصلى بالغ يان

هو القربان لا بأس بالسفر يومها

إذا خرج من عيران المصر قبل

خروج وقت الظهر كذا في الخلية

لكن عبارة الطهيرة وبغيرها يلفظ

دخول بدل خروج وقال في شرح

المنية والحصى أنه يكره السفر

بعد الزوال قبل أن يصلها ولا

يكره قبل الزوال (القروى إذا

دخل المصر ومكان نوى المكث

نحو ذلك اليوم (زمنه) الجمعة

(وان نوى الخروج من ذلك اليوم

قبل وقتها وأبعد لاتزيمه) لكن:

في التهر أن نوى الخروج بعده

زمنه والا ولا في شرح المنية أن

نوى المكث إلى وقتها زمنه وقبل لا

(كما لاتزيمه لو قدم مسافرا يومها)

صلى عزم أن لا يخرج يومها

(ولم ينو الإقامة) نص شهر

(يطلب) الإمام (يسف) في بلدة

قصد به كك (والا لا) كك ليلة

وفي الحاروى القدسي إذا فرغ

المؤذنون قام الإمام والسف

في يساره وهو مكى عليه وفي

الخلاصة ويكره أن يسكن على

فوس أو صلا (فروع) سمع النداء

وهو يأكل تركه أن يخطف فوث

جعة أو مكتوبة لاجتماعه وسماع

سعى يريد الجمعة وهو متجه ان

مستمع مقصوده الجمعة قال ثواب

السى إليها وبهذا يعلم أن من

٣ شتر في عبادته فاعبرة لا تغلب

الافضل حلق الشعر وتلم التفر

بعد حاء لا بأس بالقبض على

بأخذ الإمام في الخطبة ولم يؤذ

أحد إلا أن لا يجرد الأقرعة

أمامه فيقبض إليها للضرورة

وعلى القلب اه فيكون مقوضا إليه أتاحه لولا أن تقر به فيها أنه لا يابى غيره لولا العلم السلطان بأنه لا تصح
إمامته نعم على القول بالشرع أو الأهل وقت الاستتابة لا يصح أنه بها ولا بد من إذن جديد بعد بلوغه
واقعه أعلم (تمنيته) ذكر الشرياني وغيره أن هذا القرع مصرعى في الرد على صاحب الرد في عدم
تجوز استتابة الخطيب غيره لصلاته قبل سبق الحديث وقته فكذا ليس مصرحاً في أن البالغ صلى دون إذن
السلطان بل الظاهر أنه بأنه مصرحاً بالولاية كما ذكرناه من تقديره ثم رأيت ح ذكره (قوله هو القار) في
وفي آية أنه لا يجوز في تنافى العصر فإن الخطيب يشترط فيه أن يصلح للإمامة وفي الظهيرة لو خطب منى
اختلف المشايخ فيه والخلاف في منى يعلق اه والا كره على الجواز إسماعيل (قوله لا بأس بالسفر) في
أقول السفر غير بدل مثله ما إذا أراد الخروج إلى موضع لا يقرب على أهل الجمعة كافي التنازلية (قوله
كذا في الخلية) وذكره في التبيين وقال أنه استشكله شخص الأئمة الحلواني بأن اعتبار آخر الوقت إنما يكون
فيما يفرق بدائمه والجمعة إنما يؤد بها مع الإمام والناس فينبغي أن يعتبر وقت أدائها متى إذا كان لا يخرج
من المصر قبل أداء الناس فينبغي أن يكرهه شهداء الجمعة اه قلت وذكر في التنازلية من التهذيب اعتبار
النداء قبل الأول وقبل الثاني واعتمد في التريلاية (قوله وقال في شرح المنية) سائلاً في الظهيرة
أفاد به أن ما في النسخة ضعيف وطه في شرح المنية بقوله لعدم وجوبها قبله ووجه الخطيب السلي إليها
بعده اه قلت ونبهني أن يستثنى ما إذا كانت قوته رفته فلو صلاها ولا يمكنه الذهاب وحده تأمل (قوله
القروى) بفتح القاف نسبة إلى القروى وأراد به القيم أما المسافر فذكره بعده (قوله لا تزيه) لانه في الأول
صار كواحد من أهل المصر في ذلك اليوم وفي هذا المصير درر عن الخلية (قوله لكن في التهر) مثله
في الضم ومكى بعده ما في التت قبل (قوله لزمنه) اه إذا مكث إلى دخول وقتها وكذا يقال فيما ذكره بعده
(قوله وفي شرح المنية الخ) وقصه وان دخل القروى المصر يوم الجمعة فان نوى المكث إلى وقتها زمنه وان
نوى الخروج قبل دخوله لاتزيمه وان نواه بعد دخول وقتها لاتزيمه وقال القصة أبو البت لا تزيه وهو مختار
خاص شأن اه (قوله بسف) أي متقلبه كما في المصر عن المضمرات ويحالفه ظاهر ما يأتي في الحاروى لكن
وفق في التهر بإمكانه أن يسكن مع التغلذ (قوله في بلدة قصد به) أي بالسف ليرجع إليها قصد بالسف فإذا
رجعه من الألام فذلك باقي في أيدي المسلمين بقاؤكم حتى ترجعوا إلى الألام درر (قوله كك) أي فانها
قصد منزلة ككاهة أو حنفية ومالك والأوزاعي وقال الشافعي وأحمد وطائفة قصد صلوا إسماعيل عن تاريخ
مكة القسطنطين (قوله كك ليلة) فانها قصد بقرآن اعداد (قوله وفي الخلاصة الخ) استشكله في الخلية
بأنه في رواية أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم قام أي في الخطبة متوكئاً على عصا أو قوس اه ونقل القسطنطين
عن عبد الحميد أن أخذ العصا سنة كالقيام (قوله ان خاف فوت جعة أو مكتوبة) عزاء في التنازلية
إلى فتاوى أبي البت ثم ان فوت الجمعة بسلام الإمام والمكتوبة بخروج وقتها لا يفوت جامعاً لانه يمكن صلاتها
وحده والا لكل أي الذي قبل الله فيه ويحالفه ذهب لانه عذر في ترك الجماعة كما مر في بابها لكن بشكل ما مر
من وجوب السى إلى الجمعة بالأذن الأول وترك البيع ولما شأنا والمراد به كل عمل ينافى السى تأمل (قوله
وسماعت) نسبة إلى الرستاق وهو السواد القرى خاموس (قوله نال ثواب السى) أما الصلاة فينال
ثوابها في كل حال ط (قوله من شتر في عبادته) كالسفر للصلاة والجمعة والصلاة لاسقاط الفرض ولو دفع مذمة
الناس ولم يوافق ذلك مما يمكن تخشاً لوجه الله تعالى (قوله فاعبرة لا تغلب) الظاهر أن راديه الأغلب الذي
هو قصد العبادة لأن قوله ان معظم مقصوده الجمعة الخ فيدل أنه لو كان معظم مقصوده الخروج أو سواي
القصدان لثواب وهذا التفصيل يختص بالإمام الفزاري أيضاً وغيره من الشافعية واختار منهم الفزاري بعد
السلام عدم الثواب مطلقاً وسأى في ذلك في الخبر والاباحة أن شاء الله تعالى (قوله الأفضل الخ) في التنازلية
ويكره تقليم الأظفار وقص الشارب في يوم الجمعة قبل الصلاة لحاشه من معنى الحج وذلك قبل الفراغ من الحج
غير مشروع اه وسأى في تمام الكلام على ذلك وسيان كسفة التظيم وما قبله فيه قلنا وترا في الخبر
والاباحة أن شاء الله تعالى (قوله ولم يؤذ أحد) بأن لا يلبس ثوباً لا يجرد أو ذلك لأن القسطنطين حال الخطبة
على وهو سرام وكذا الآية أو لا تؤسب وترا الحرام مقدم على فصل المستحب ولذا قال عليه الصلاة

٢ مطلق

إذا شتر في عبادته فاعبرة لا تغلب

وبكره القضي السؤال بكل حال
وسئل عليه السلام عن ساعة
الاجابة فقال ما بين جلوس الامام
الى ان يتم الصلاة وهو الصبح
وتبيل وقت العصر واليه ذهب
الشيخ كافي التنازلية وفيها
مثل بعض المشايخ اليه الجمعة
افضل ام يومها فقال يومها وذكر
في احكامات الاشياء ما اختص
به يومها فاما العسك فيه
ومن فهم صفة على قوله وبكره
افراد الصوم وافراد ليلة
القيام فتقدم وفيه يجتمع
الارواح وتزار القبور ويؤمن
الميت من عذاب القبر ومن مات
فيه اولى ليلة آمن من عذاب
القبر ولا تصبر فيه جهنم وفيه
يزود اهل الجنة بهم تعالى

٢ مطلب
في الصدقة على سؤال المسجد

٣ مطلب
في ساعة الاجابة يوم الجمعة

٤ مطلب
ما اختص به يوم الجمعة

والسلام الذي رآه يفتي الناس ويقول اسمعوا اجلس فقد اذيت وهو على ما روى الترمذي من حديث
ابن ابي الجهمي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قضى رقاب الناس يوم الجمعة اتخذه جبراً الى جهنم
شرح المشية (قوله وبكره القضي السؤال الخ) قال في التمهيد والتمهيد السابق ان كان لا يجزئ يدي المصلي
ولا ينضى الركاب ولا يسأل الحاقيل لامر لا يقبضه غلباً بأس بالسؤال والاطلاء ١١ وسئل في البرزخ وفيه
ولا يصحزح الاطلاء اذ لم يكرهوا في تلك المصحة المذكورة قال الامام ابو جعفر العباسي ارجو ان يفتي الله تعالى
ان يصرفهم من المسجد وعن الامام خلف بن ايوب لو سكنت قاصداً لاقبل شهادة من تمتدق عليهم ١٢
وسألت في باب المصروف انه لا يصلح ان يسأل شيئا من ثمنه قال في الواقعة كالصحيح المكتسب وبأنه
محله ان على صاحبه لاقاته على المهرم (قوله وسئل عليه السلام الخ) ثبت في الصحيحين وغيرهما عنه صلى الله
عليه وسلم في ساعة لا وافقها احد مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله تعالى شيئا الا اعطاه الله وفي هذه الساعة
أقوال اصحابنا ومن اصحابنا انها قيامين ان يجلس الامام على المنبر الى ان يقضي الصلاة كما هو ثابت في صحيح
مسلم عنه صلى الله عليه وسلم ايضا حجة قال في المراجعات فيمن الدعاء قبله لاجلانه لانه مأثور بالسكوت ١٣
وفي حديث آخر انها خمس ساعة في يوم الجمعة وصحبه الحاكم وغيره وقال في شرط الشخص ولعل هذا مراد
الشيخ وقيل ط عن الزرقاني ان هذين القولين محصلان من اثنين واربعين قولاً لها في التمهيد ١٤
المؤقتين فينبغي انهما على ١٥ ثم اظهر انها ساعة لطيفة يحق وقتها بالنسبة الى كل بلدة وكل خطبة
لان التها في بلدة يكون ليلا في غيرها وكذلك وقت الظهر في بلدة يكون وقت عصر في غيرها فالقائلون ان
النسب لا تختص بل درجة الا وهي تطلع عند قوم وتغرب عند آخرين وانه اعلم (قوله فقال يومها) تمام كلامه
لان معرفة هذا القبيل وضله صلاة الجمعة (قوله في احكامات) يقع المصحة بجمع احكام فان راجعه في غير
الجمع والفرق القول في احكام السفر القول في احكام المسجد ويحذر ذلك من جعلها بأحكام يوم الجمعة (ح قوله
قراءة الكهف) أي يومها وليلتها والافضل في قولهم لمبادرة القبر وحذر من الهمال وان يكتب فيها اسم القبر
الصحيح ابراهيم بن محمد بن النورمان في الجنتين وغيره ادعى ان الثاني يضيء لمن التوراة ومنه البيت
الصحيح ابراهيم بن محمد بن النورمان في الجنتين وغيره ادعى ان الثاني يضيء لمن التوراة ومنه البيت
ثم بينه ط (قوله فتقدمهم) ولقد كررنا في رتبنا لغير موضع الوهم وما قيل من هو المحدث وقد أمره بالآلة
علم مما تقدم وهي احكام يوم الجمعة اختص بأحكام يوم صلاة الجمعة واشترط الجماعة له ولو كونه ليلة سوى
الامام ولو كان قبلها بشرط وقراءة السورة المنصوعة بها ونحوه من السجود لها بشرط واستئذان الفصل لها
والطيب وليس الاحسن وتقليم الاظفار وحلق الشعر ولكن بعدها أفضل والضوري للمسجد والتكبير لها
والاشتغال بالعبادة الى خروج الخطيب ولا يستلزم الاراد بها وبكره افرادها للصوم وافراد ليلة القيام وقراءة
الكهف فيه وفي قراءة التاخرة وقت الاستواء على قول أبي يوسف الصحيح والمحدث وهو خير أيام الأسبوع ويوم
هدوفه ساعة اجابة وتجميع فيه الارواح وتزار القبور ويؤمن الميت من عذاب القبر ومن مات فيه اولى
ليلة آمن من عذاب القبر وعذابه ولا تصبر فيه جهنم وفيه خلق آدم عليه السلام وفيه اخرج من الجنة وفيه زور
أهل الجنة بهم سبحانه وتعالى ١٦ ح قلت وقوله لا يستلزم الاراد بها فكم في اوقات الصلاة أنه قول الجمهور
وقدنا انما نرجع قول الامام بكراهة التاخرة في وقت الاستواء يومها فانهم (قوله ويؤمن الميت من عذاب
القبر الخ) قال أهل السنة والجماعة عذاب القبر وسؤال منكروكم وضغطه القبر لكن ان كان كافرا
فذا به يوم الى يوم القيامة ويرفع عنه يوم الجمعة وشهر رمضان فيعطى اللحم مثلاً بالروح والروح متصل بالجسم
فيتألم الروح مع الجسد وان كان خارجاً عنه والمؤمن المسح لا يمسذ بل لا مضطه يجدها ذلك وخوفه
والعاصي يمسذ ويضطه لكن يقطع عنه العذاب يوم الجمعة وليلتها ثم لا يعود وان مات يومها وليلتها يكون
العذاب ساعة واحدة وضغطه القبر يقطع كذا في المتقدمات للشيوخ أبي العباس القاسمي الخ من حاشية
الحوي ملخصاً (قوله ولا تصبر) في جاب القصة عبر التنويع ١٧ ح (قوله وفيه زور أهل الجنة بهم تعالى)
المراد بازدياد الرؤية تعالى وهذا باعتبار بعض الأشخاص والبعض يراهم أقل من ذلك والبعض في أكثر
منه حتى قال بعضهم ان التلاوة لا يره الا في مثل أيام الاعياد عند التعليل الصائم وقامه في ط أنه تعالى

تتبعه عبداً له بعد قلبت الواو ايه لكونها بعد كسرة اه ح وفي الجوهر متناهيته الجمعة ظاهرة وهو
 اجماعاً بؤيان جميع متطابق ويظهر فيها التفرقة بشرط واحد ما بشرط الاخر سوى الخطية وتجب على
 من يجب عليه الجمعة وقد تمت الجمعة فرضية كركرة وقومها اه (قوله صلى) أي حتى العبد بهذا الاسم
 لأنه تعالى فيه عوايد الاحسان أي أنواع الاحسان العائدة على صباه في كل عام منها الفطر بعد المنع عن
 الطعام وسدقة الفطر وانما الحج بنواف الزيادة ولحوم الاضاح وغير ذلك ولأن العادة فيه الفرح والسرور
 والتمسك والجور غالباً بسبب ذلك (قوله او تضاولا) أي يعود على من أدركه حاجت الصلابة فافقه
 تضاولا بقوله أي رجوها بحر والقائل هذه الطيرة كان يسمع مريضاً باسم او طالب او باو اجد او
 يستعمل في الفطر والشر فاعوس ومنه حديث كان صلى الله عليه وسلم يتناول ولا يطعم كذا حدث كان يصحبه
 اذا خرج لمناجته أن يسمع باو اشد يارجم أخرجهما السبي على في الجامع الصغير ووجهه أن القائل أمل
 ووجه التبرين من الله تعالى عند كل سبب متعيق أو قوى بخلاف الطيرة (قوله في كل يوم) أي زمان (قوله)
 وجهه الحبيب) أي يوم ربه والأفوجه الحبيب ليس زماناً (قوله من مذهب الغير) أي مذهب غيرنا
 أمامنا غلظم كل منسأخا في الهداية ناقلاً عن الجامع الصغير عدان اجتماعاً في يوم واحد لا في سنة
 والثاني فرضة ولا يتناول واحد منهما اه قال في المراجح استزبه عن قول طه عاتق في صلاة العبد من الجمعة
 وسئل عن علي وابن الزبير قال ابن عبد البر سقط الجمعة بالعبد مهيور وعن علي أن ذلك في أهل المدينة
 ومن لا يجب عليهم الجمعة اه (قوله في الاصم) مقابلة القول بأنها سنة وصحة التسقي في المنافع لكن
 الأول قول الأكثرين كافي الجنب ونس على تصحبه في الخفانة والبدائع والهداية والحط والمختار والكافي
 التسقي وفي الخلاصة هو المختار لأنه صلى الله عليه وسلم وأطب عليها وسماها في الجامع الصغير سنة لأن
 وجوبها ثابت بالسنة حلية قال في البر والبحر والظاهر أنه لا خلاف في الحقيقة لأن المراد من السنة المؤكدة دليل
 قوله ولا يتناول واحد منهما وكأصحه في المبسوط ويقدّر كما مر أنها بمنزلة الواجب عندنا وأما هذا فكان
 الاصم أي بمنزلة المؤكدة كالواجب اه وسياق في تطهير ذلك في تكبير التبريق وفيه كلام مستعرفه
 (قوله بشرائطها) متعلق بعب الاقل والتغير للجمعة وشمل شرائط الوجوب وشرائط الصحة لكن شرائط
 الوجوب علمت من قوله صلى من يجب عليه الجمعة ففي المراد من قوله بشرائطها القسم الثاني فقط واستثنى
 من الثاني الخطية واستثنى في الجوهر من الأول المعلول اذا اذن له مولاه فانه تلبسه العبد بخلاف الجمعة
 لأن له ابداً وهو الظاهر وقال ويحتمل أن لا يجب عليه العبد أيضاً لأن منفعته لا تصير ملكه به إلا أن اه وجرم به
 في البر قلت وفي إمامة الصر أن الجماعة في العبد تسقط القول بسننها وتجب على القول بوجوبها اه
 وظاهر أنها غير شرط على القول بالسنة لكن صرح بعده بأنها شرط لصحتها على كل من القولين أي ستكون
 شرطاً للصحة الاتيان بها على وجه السنة والاكات خلاصاً مطلقاً تأمل لكن اعترض ط ماذكر المصنف
 بأن الجمعة من شرائط الجماعة التي هي جمع والواحد خاتم الامام جماعة كافي التبر (قوله فأنها سنة
 بعدها) بيان الفرق وهو أنها فأنها سنة لا بشرط وأنها بعد اهلها بخلاف الجمعة قال في البرصحي لو لم يطلب
 أملاصم وأساس ترك السنة ولو تقدمها على الصلاة صح وأساسه ولا تعاد الصلاة (قوله صلاة العبد) ومنه
 الجمعة ح (قوله بما لا يصح) أي على أنه عبيد ولا فهو قتل مكره ولا دابة بالجماعة ح (قوله لأنه واجب
 المراد بالواجب ما يلزم فعله على سبيل الوجوب المصلح عليه وذلك في العبد واماً على طريق الفرضية
 وذلك في الجنائز فهو من عموم الجنائز ط (قوله والجنائز كصايف) فيه أن العبدان ترجع على الجنائز بالصحة
 فهي ترجع عليه بالفرضية قال في الأولى ان يعطى بأن العبد يؤذى بجميع عظم عظمي فترقبه ان اشتغل الإمام
 بالجنائز اه ح قلت بل الأولى التحليل بخلافه التماس على الجماعة بأن يفتنوا حاصلاً العبد ثم رآه
 كذلك في جنازة البر من القنية (قوله على الخطية) أي خطية العبد وذلك لفرضية ما سبقت الخطية وكذا
 يقال في سنة المغرب ط (قوله وقبرها) كسنة الظهور والجمعة والعشاء (قوله والعبد على الكسوف)

صلى به لأنه فيه عوايد الاحسان
 ولعوده بالسور غالباً أو تضاولاً
 ويستعمل في كل يوم فيه مسرة
 ولذا قيل

عبد وعبد وعبد صرن بجمعه ه
 وجهه الحبيب ويوم العبد والجمعة
 فلو اجتمعوا يلزم الاصلاداً أحدهما
 وقيل الأولى صلاة الجمعة وقيل
 صلاة العبد كذا في القمستانى
 عن الترمذى قلت قد واجبت
 الترمذى فترأيه حكمه عن مذهب
 القديس بصفة التبرين قننه
 وشرح في الأولى من الهجرة
 (تجب صلاتها) في الاصم (على)

من يجب عليه الجمعة بشرائطها
 المقدمة (سوى الخطية)
 فأنها سنة بعدها وفي القنية
 صلاة العبد في التبري تكررهما
 أي لانه اشتغال بما لا يصح لأن

المعسر شرط الصحة (وتقدم)
 ٣ صلاتها (على صلاة الجنائز اذا
 اجتمع) لانه واجب عينا والجنائز
 كصايف (و) تقدم (صلاة الجنائز
 على الخطية) وعلى سنة المغرب
 وغيرها والصمد على الكسوف

٢ مطال في الحال والطيرة

٣ مطال
 يأتمنزل السنة المؤكدة كالواجب

مطل
 فيما يترجم تقدسه من صلاة عبد
 او جنائز أو كسوف أو فرض أو سنة

لا وهو ان كان كل منهما يؤدى جميع مظلم لكن العبد واجب والكسوف سنة ح هذا وفي السراج ان كان وقت الصد واسعا يد انا الكسوف لانه يمتد فواته وان ضاق على العبد الكسوف ان يتيه قبل كسوف يجتمعان والكسوف في العادة لا يكون الا في آخر يوم من الشهر والعبد اول يوم او يوم العاشر فلما لا يمنع فقد روي انها كسفت يوم مات ابراهيم ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم وموته كان يوم العاشر من ربيع الاول على ان الفقهاء قد يذكرون ما لا يوجد عادة كقول القرضين رجل مات وترك مائة بقعة اه قلت ومنه قوله لم يزلوا في المسكن وبني يسأل ذلك النبي بل قد يستور ذلك في الحكم بان يشهدوا على نقصان رجب وشعبان فيقع العبد في آخر رمضان كافي البرائة (قوله من الحلي) أي العلامة المحقق محمد بن أمير حاج صاحب الحلية شرح المنية (قوله من السنة) أي سنة الجمعة كما صرح به هناك وقال فعلى هذا آخر من سنة المغرب لانها أكدت اه فافهم (قوله الحاقها) أي السنة بالصلوة أي صلاة القرض (قوله لكن في آخر الخ) استدلال على الاستدلال وعلى قول المصنف وتقدم على صلاة الجنازة ط (قوله بني الخ) عبارة الاشياء اجتمعت جنازة وسنة قدمت الجنازة واما اذا اجتمع كسوف وجمعة او فرض وقت لاه وبني تقدم القرض ان ضاق الوقت والا لكسوف لانه يمتد فواته بالانقضاء ولو اجتمع عدا وكسوف وجنازة بني تقدم الجنازة وكذا لو اجتمع مع فرض وجمعة ولم يمتد خروج وقته وبني أيضا تقدم الكسوف على الوقت والراوي اه وفيه مخالفة لما مر من حيث تقدمه الجنازة على السنة وهو خلاف المتيقن كما علم وعلى العبد وهو يمتد مخالفا لما ذكره المصنف تعالى الدور ومن حيث تقدمه الكسوف على القرض وهو يمتد أيضا مخالفا لما ذكره الشارع من تقدم العبد على الكسوف مع ان العبد واجب تقدم في الاول في تقدم فرض الوقت وفي الجوهر من باب الكسوف اذا اجتمع الكسوف والجنازة بني بالجنازة لانها فرض وقد يمتد على الميت الثغر اه أي لطول صلاة الكسوف وقد يقال قدم العبد لتلاصق الاشياء لانه يؤدى جميع مظلم وعلى هذا تقدم الجمعة أيضا على الكسوف ولذا اخرج صاحب الاشياء تقدم فرض الوقت دون الجمعة ويؤخذ من قوله ايضا ان ضاق الوقت تقدم فرض المغرب لان وقتها ضيق كما يمتد ح وهو ظاهر ثم رأته مصر صافي جنازة ثالثة خاتمة وقال بعده وروى الحسن انه يمتد فافهم (قوله وندب يوم القطار) الذنب قول البعض وعدة المصنف الفصل سابقا من السنن والعصر ان الكل سنة مخصوص الرجال قهستان في الزاوي اه في البحر المنبج وانما سماه مستحبا لاشغال السنة على المسحوب قال فوح اقتدى وحاصله تغير بزيادة اسم المسحوب على السنة وتكمه ولهذا أطلق في الهداية اسم المسحوب على الفصل ثم قال فسنن فيه الفصل اه وفي القهستاني أيضا ان هذه الامور مندوبة قبل الصلاة ومن آدابها الامن آداب اليوم كما في الحلي لكن في التفتة أن في مثل اختلاف الجمعة اه (قوله حلو) قال في فتح القدر وسحب كون ذلك المعلوم حلوا في الحاضري كان عليه الصلاة والسلام لا يندب يوم القطار حتى يأكل قرات ويا كونه ورا اه قلت فافهم ان القرض افضل كالاقتضاء هذا الظاهر فان لم يجد يا كل شيأ حلوا ثم رأته في شرح المنية (قوله ولو قروا) كذا في الترمذانية وله يشرى ان ذلك ليس من سنن الصلاة بل من سنن اليوم لان في الاكل مبادرة الى قبول ضيافة الحق سبحانه والى امتثال امره لاظهار بعد امتثال امره بالصيام تأمل (قوله واستاك) لانه مندوب اليه في سائر الصلوات اختار ومفاده ان المراد به الاستاك عند القيام الى الصلاة فانه مسح كالمندوب في سنن الوضوء وكذا عند الاجتماع بالناس وعليه فيستحب قبل التوجه اليها أيضا ما السواك في الوضوء فانه سنة مؤكدة ولا خصوصية للعبد (قوله ولو قروا) أي حال في البحر وظاهر كلامهم تقدم الاحسن من التياب في الجمعة والعدين وان لم يكن أيضا والدليل دال عليه فقد روي البيهقي انه عليه الصلاة والسلام كان يمس يوم العبد بركة حراء وفي الفتح الحلة الحراء عبارة عن قوين من اليمن فيما خطو طر وخضر لانها اخرجت فليكن عمل البركة احدهما اه أي احد الثوبين اللذين هما احله أي قلاهما وض ذلك حديث النبي عن ليس الاجر والقول مقدم على الفعل والحال على المبع اذا انقضاء فكيف اذا لم يتعارض بالجل المذكور اه بزيادة وسأني ان شاء الله تعالى تمام الكلام على ليس الاجر في كتاب الحظر والاباحة (قوله مع عطفهم) جواب سؤال تقديره كيف مع عطف ادا القطار على المندوبات

مطلب
الفتاوى قد يذكرون ما لا يوجد عادة

لكن في البحر قبل الاذان من الحلي الفتوى على تأخير الجنازة عن السنة واقره المصنف كذا الحاقها لها بالصلوة لكن في آخر أحكام دين الاشياء بني تقدم الجنازة والكسوف حتى على القرض عالم يضيق وقتها قبل (قوله يوم القطار اه) حلوا ورا ولو قروا (قبل) خروجه الى (صلاتها واستاك واعتسالة وتطيبة) طاه وريح لالون (وليه احسن ثيابه) ولولغير ايض (واداء قطار) مع عطفه على اه كذا

مطلب
يطلق المسحوب على السنة والتكبير

مع وجوبه فاجاب بان الكلام هنا في الاداء قبل الخروج والواجب معلق الاداء اه ح (قوله ومن ثم) أي من أجل كون جميع تلك الاحكام قبل الخروج ط (قوله أي بكلمة ثم) أي المقدرة تقرب والترخي ليعقد تراخي الخروج عن الجميع فيدل على أن المراد قبل جميع ما ذكره بخلاف ما قالوا بالوأو أو إبقاء لأن إبقاء رعايتهم تقتضي على أداء القطر فقط بخلاف ثم ولما قال ليعقد تراخيه من جميع ما ذكره ولا يظهر أن يقول وليست صفة على العلة السابقة وقد يقال حذف العاطف لأنه بمعنى العلة الأولى والثانية يدل على التوضيح فافهم هذا والصريح به أنه يذهب أداء القطر في الطريق وهو توجه إلى المصلى وما هنا يومه خلافه قائل (قوله المصلى العام) أي في الصلوة يخرج عن المغرب (قوله والواجب مطلق التوجه) أي لا التوجه المقرب على ما ذكره ولا التوجه المقدن إلى التوجه إلى خصوص الجبابة وهذا اكتمل الجواب عن السؤال المتقدم (قوله هو الصميم) قال في التعلية وقال بعضهم ليس بسنة وتعارف الناس ذلك فلتسقى المسدود وكثرة الزمان والصحيح هو الأول اه وفي الخلاصة والتمهيد السنية أن يخرج الإمام إلى الجبابة ويستخف غيره ليعلى في المصلى بالضعف بناء على أن صلاة الصلوة في موضعين جائزة بالاتفاق وإن لم يستخف فيه ذلك اه فوج (قوله ولا بأس بانخراج منبرها) حصره في الدور إلى الاختيار (قوله لا يمكن في الخلاصة الخ) ووجه في الخاتمة فافهم ما لا ولا يخرج المصلى إلى الجبابة يوم العيد واختلف المشايخ في شأنه في الجبابة قليل يكرهه وقبل لا يدل كلامهم على أنه لا خلاف في كراهة إخراجها إنما الخلاف في شأنه فيها ويمكن حمل الكراهة على الترتيب وهي مرجع خلاف الأولى المقادير كذا لا بأس غالباً بخلافه فافهم وفي الخلاصة عن خواهرزاده هذا أي شأنه حسن في زماننا (قوله من طريق آخر) لما رواه الضاري أنه كان صلى الله عليه وسلم إذا كان يوم عيد خالف الطريق لأن فيه تكثير الشهود لأن إمكانية القربة تشهد لصاحبها شرح النية (قوله والتفتت) ظاهراً ولا فغيره غير واضح ومقتضى ما في كتاب الخلفاء من حصره على نحو هؤلاء يجوز على الدوام ويدل على ما في التبرع من الدراية أن من كان لا يفتن من الصلاة كان يفتن يوم العيد وهذا أولى مما في التفتت حيث حصره بنى سلطان ومن المندوبات صلاة الصبح يوم عيد حجه ط (قوله لا تكثر) خبر قوله والتمهيد كذا قال لأنه لم يفتن فهاهنا من أي حنفية وأصحابه وذكر في الفتية أنه لم ينتقل من أصحابنا كراهة وعن مالك أنه كرهها وعن الأوزاعي أنها بدعة وقال الحق ابن أبي صالح بل الأشبه أنها جائزة مستحبة في الجاهل ثم قال آثاراً بأما بدعة من الصلاة في فعل ذلك ثم قال والمتعامل في البلاد الشامية والمصرية عيد مبارك عليك ونحوه وقال يمكن أن يعلق بذلك في المروعة والاستحباب لما ينشأ من التلازم فإن من قبل طاعته في زمان كان ذلك الزمان عليه مباركة كأي أنه قد ورد الدعاء بالبركة في أمور شتى فيؤخذ منه استحباب الدعاء بها أيضاً اه (قوله في طريقها) ليس التشديد بل الاحتراز عن البيت أو المصلى وانما هو لبيان المخالفة بين عيد النضر والأضى فإن السنة في الأضى التكبير في الطريق كما سألنا فافهم (قوله قبلها) ظرف لقوله ولا يفتل الاستحراز بما بعدها فإن فيه تفصيلاً كما صرح به بعده (قوله يتعلق بالتكبير والتفتل) المراد التعلق المعنوي أي أنه قد لهما معنى الإطلاق في التكبير أي سواء كان سراً أو جهراً أو التفتل سواء كان في المصلى اتفاقاً أو في البيت في الأصح وسواء كان من جعل العيد أو لا حتى أن المرأة إذا أرادت صلاة النضر يوم العيد فصلها بعد ما يصل إلى الإمام في الجبابة أو أذاعه في الجهر (قوله كذا) قرره المصنف تعال الصريح (الخ) حاصل الكلام في هذا المقام أنه قال في الخلاصة ولا يكبر يوم القطر ومندبهما تكبير ويضاف وهو أحد الروايتين عنه والأصح ما ذكرناه لا يكبر في عيد القطر اه فأعاد أن الخلاف في أصل التكبير لأبي صفته وأن الاتفاق على عدم المجهري ورد في فتح القدير بأنه ليس بشيء إذ لا يمنع من ذكر كراهة تعالى في وقت من الاوقات بل من إباحته على وجه البدعة وهو الجهر لخالفته قوله تعالى وإذا ذكر ربك في خشك فمقتصر على مورد الشرع وهو الأضى لقوله تعالى وإذا كروا الله في أيام معدودات ورد في الصريح القتيبان صاحب الخلاصة أعلم منه بالخلاف وبأن تخصص الذي كبر في يومه بوجه الشرع غير مشروع اه أقول ما في الخلاصة بشعره كلام الخاتمة فإنه قال ويكبر يوم الأضى ويجهري ولا يكبر يوم القطر قول أبي حنيفة لكن لا شك أن الحق ابن الهمام له علم تام بالخلاف أيضاً وكيف وفي غاية البيان المراد من نفي التكبير التكبير بصفة الجهر ولا خلاف

لا في الكلام كله قبل الخروج ومن ثم أي بكلمة (ثم خروجه) ليفيد تراخيه عن جميع ما ذكر (ماشياً إلى الجبابة) وهي المصلى العام والواجب مطلق التوجه وانظر الوجه أي الجبابة لصلاة العيد (سنة) وإن وسعهم المصطفى (المخمس) هو الصميم (ولا بأس بانخراج منبرها) لكن في الخلاصة لا بأس بشأنه دون إخراجها من طريق آخر وأظهرها المشاشة واكتفاء الصدقة والتفتل والتمهيد يتصل أقدمنا ونتمك لا تكثر (ولا يكبر في طريقها) ولا يتقل قبلها (مطلقاً) يتعلق بالتكبير والتفتل كذا قرره المصنف تعال الصريح

في جواز صفة الاخفاء ١٥ فافاد أن الخلاف بين الامام وصاحبه في الجهر والاخفاء في أصل التكبير وقد
 سكي الخلاف كذلك في البداء والسر والجهر ودور الصار والمثني والردود والاختيار والمواهب والاعداد
 والاضاح والتنازخاتة والعتيس والتيسن وعقارات التوازل والكفاية والمراج وعزاه في النهاية إلى الميسوط
 ونقطة الفقه اوزاد الفقهاء فهذه من كتب المذهب مصرحة بخلاف ما في الخلاصة بل سكي التمسك
 من الامام روايتين احدهما أنه يسر والثانية أنه يجهر كقولهما قال وهي الصحيح على ما قال الرازي ومثله
 في التبر وقال في الحلة واختفى في عبد القدر عن أبي حنيفة وهو قول صاحبه واختيار الجواهر أنه يجهر
 وعنه أنه يسر وأغرب صاحب النصاب حيث قال يكبر في الصلوات يسرا أكثر من عزاء إلى أبي حنيفة أنه لا يكبر
 في القطر أصلا وزعم أنه الأصح كما هو ظاهر الخلاصة ١٥ فقد ثبت أن ما في الخلاصة غريب مخالف للشهور
 في المذهب فافهم وفي شرح التوبة الصغير ويوم القطر لا يجهره عنده وعندهما يجهر وهو رواية عنه والخلاف
 في الاضحية أما الكراهة فتقتضيه عن الطرفين ١٥ وكذا في الكبير وما قول الضعيف إذا ينبغ عن ذكر الله تعالى
 الخ فهو منقول في البدائع وغيرها عن الامام في محبت تكبير التشرين هذا وقد ذكر الشيخ قاسم في تصحيحه أن
 الحنفية قول الامام قوله لكن نقضه في التبر اقول لم يتقنه من حاله نقل كلام الجهر واقره ثم ذكر قبله أن
 اختلاف في الجهر وعده وعزاه إلى معراج الرواية والعتيس وغاية البيان والزبط (قوله زاد في البرهان
 الخ) أي زاده في ما في التبر صريح بأنه سنة واستحب (قوله وجهها) أي هذه الرواية (قوله
 بين الامام وصاحبه لكنه لم يصرح بأنه سنة واستحب فانهم (قوله وجهها) أي هذه الرواية (قوله
 فيقتصر على مورد الشرع) وهو ما في الصبر عن القبة التكبير جهرا في غير أيام التشرين لا يسكن الاماز
 العدة أو الموصوفين وفاس عليه بعضهم الجهر في والحدائق كلها ١٥ زاد التمسك في اوعلا شرا (قوله
 وكذا لا يتخلل الخ) لما في الكتب الستة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه صلى الله عليه وسلم خرج
 فضلى بهم العبد لم يصل قبلها ولا بعد ها وهذا الذي بعد ما يجوز عليه في الحلي لما رواه ابن ماجه عن أبي سعيد
 الخدري رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصل قبل العبد شيئا فإذا رجع إلى منزله صلى
 ركعتين كذا في فتح القدير قال في منع الغفاري اقول وهكذا استدله بالشرع على الكراهة وعنه في كونه
 مفيد المدي نظرا لأن غاية ما فيه أن ابن عباس سكي أنه عليه الصلاة والسلام خرج فضلى بهم العبد ولم يصل
 الخ وهذا لا يقتضي أن ترك ذلك كان عادة ويثقل هذا التثبت الكراهة ان لا يثبتها من دليل خاص كما ذكره
 صاحب البر ١٥ قلت لكن ذكر العلامة فوح افندى أن وجه الاستدلال ما ذكره في كراهة التسل بعد
 طلوع الغبر بأكثر من ركعتين من أنه صلى الله عليه وسلم كان حرصا على الصلاة فقدم ففعل على الكراهة
 اذ لو لا الفقه منة بيانا للبر ١٥ قلت هذا مسلم فماذا انكر منه ذلك ما عدم الفعل منة فلو لم يمس في حديث
 ابن عباس الحلة ما يثبت الكراهة فانهم (قوله بأربع) أو ركعتين والاول أقل كما في التمسك (قوله
 وهذا) أي ما من من المتع من التكبير والتسل (قوله لقنواص) الظاهر أن المراد بهم الذين لا يؤمنونهم
 الزبرغلا ولا كسلاحي يفضي بهم إلى التل أصلا ط (قوله أصلا) أي لا سرا ولا جهرا في التكبير ولا قبل
 الصلاة بمسجد أو بيت أو بعد ما يجسد في التسل ط اقول وظاهر كلام البر أنه زاد التسل بمشاة واستشهد
 له بما في التيسن عن الخولاني أن كسائي العوام إذا صلوا الغبر عند طلوع الشمس لا يمتنعون منهم إذا منعوا
 تركها أصلا وأذا رجعوا من الجهر لها أو من تركها أصلا (قوله وفي هاشم الخ) تقدم الكلام
 على هذه الصلاة في باب التواظ وأن المراد بزيادة ليلة التصف من شعبان وليلة القدر السابع والعشرين
 من رمضان ثم انما ظنه قال الحق هو من الحوائض الموحدة ويصح التوقف بذلك الخطا جامعهم على حرمة
 للعمل بالحدث الموضوع وقد قصوا على وضع حديث هذه الصلوات والنقطة لا يتخلل من الهوا من الجهولة بها
 ما كان فسادا ظاهرا وقوله لأن عليا الخ تعليل لما في البر وظاهر هذا التزجر الكراهة عندهم في العمل
 وأما تنزيهه والامانة اذ لا يجوز الاقرار على المنكر ١٥ ولابد ما من من عدم منهم من صلاة الغبر عند
 طلوع الشمس لأن ذلك تلويح تركها أصلا فيقع التساهل في محظور أعظم والله أعلم (قوله من الارتضاع)
 المراد به أن بعض زبني (قوله قد روي) هو اثنا عشر شهرا والمراد به وقف حل النافعة فلا يمانية فيها خلافا

لكن نقضه في التبرود مع تشييده
 في الجهر زاد في البرهان وقال
 الجهر به سنة كالاضي وهي
 رواية عنه ووجهها ظاهر قوله
 تعالى ولكموا العدة وتكبروا
 الله على ما هداكم وجه الاول أن
 رفع الصوت بالذكر عدة فيقتصر
 على مورد الشرع ١٥ (وكذا)
 لا يتخلل (بعد ما في الصلاة) فإنه
 مكروه عند العامة (وان) تتخلل
 بعدها (في البيت جاز) بل يندب
 تتخلل بأربع وهذا التواضع أما
 العوام فلا يمتنعون من تكبير ولا
 تتخلل أصلا فتدريهم في المنكرات
 جهر وفي هاشم بضمة وكذا
 صلاة تغاب ورواية وقد لا
 طباري الله عنه رأى رجلا
 يصل بعد العبد فقبل ما تمحه
 بأمر المؤمنين فقال اخفاء
 أدخل تحت الوعد قال الله تعالى
 أرايت الذي ينهى عبدا إذا صلى
 (وقوله من الارتضاع) قد روي

لما في القهستاني ط (تنبه) يندب يجهل الاضي لجهل الاضاحي وتأخير القطر لوقتي القطرة كما في البحر
 (قوله بل تكون ضلالتهم) لانها قبل دخول وقتها لم تصروا حجة كالوصل ظهر اليوم عند طلوع الشمس
 فلا يشاق ما تقدم في اوقات الصلاة من أنه في وقت الطلوع والاستواء والقروب لا يستند من القرائن
 والواجبات التي تنسوي عصره حتى لو شرع فيها بغريضة لم يكن داخل في الصلاة أصلاً فلا تنقض طهارته
 بالتهمة بخلاف ما لو شرع في التطوع فانهم (قوله باسقاط الغاية) أي مثل وأتم الصيام الى الليل قال
 القهستاني قال الزوال ليس وقتها لان الصلاة الواجبة لا تمتد عند قيامه اه قال ط وهذا يرشد
 الى أن المراد بالزوال الاستواء أو أطلق عليه الجاورة (قوله فعدت) أي عند الوصف واختلفت خلافاً لما
 ان كان الزوال قبل القعود قدر الشهادة على قول الامام ان كان بعده ط قلت وهذا ذكره الشارح بمقتضى
 ذكر المسائل الاثني عشرة وقال ولم اره (قوله كافي الجمعة) أي اذا دخل وقت العصر فيها ط (قوله
 وقد مناه) أي في باب الاختلاف (قوله ويصل الامام بهم الخ) ويكنى في جماعتها واحد كما في البحر ط (قوله
 مثني قبل الزوال) أي حادثة الامام وكذا المؤتم التماساً لعلها في ظاهر الرواية لا نهى عن اتم الصلاة امداد
 وسبب زواله زائد بما على تكبيره الارحام والركوع وأشار الى أن التعوذ يأتي به الامام بعد الصلاة ستة
 القراءات (قوله وهي ثلاث تكبيرات) هذا مذهب ابن مسعود وكثير من الصابة ورواية عن ابن عباس به اخذ
 اعيننا الثلاثة وروي عن ابن عباس أنه يكبر في الاولى سبعاً وفي الثانية ستاً وفي رواية خمساً ثلاثة أصله
 وهي تكبيرة الافتتاح وتكبير ثالث الركوع والباقي زوائد في الاولى خمس وفي الثانية خمس او أربع ويد بالتكبير
 في كل ركعة قال في الهداية وعليه عمل الصائغ اليوم لاصر الخلفاء من بني العباس به والمذهب الاول اه قال
 في الظهيرية وهو تأويل ما روي عن أبي يوسف ومحمد فانما ضل ذلك لان هارون امرهما أن يكبرا يتكبر حده
 فقلنا ذلك امتناع لا مذنباً واعتقاداً قال في المراج لان طاعة الامام فيما ليس بمصلحة واجبة اه ومنهم
 من جزم بأن ذلك رواية عن حماد بن أبي عيسى وعن أبي يوسف أنه رجع الى هذا ما ذكره غيره واحد من المشايخ
 أن المختار العمل برواية الزيادة أي زيادة تكبيرة في عهد الطور ورواية النقصان في عهد الاضي هـ لا رواتين
 وتخصي في الاضي لاستغفال الناس بالاضاحي وقبل فحصلنا الفرق اعني باحد تكبيرة وقامه في الحلية وحل
 الشافعي جميع التكبيرات المروية عن ابن عباس على الزوائد وهذا خلاف ما حشاه عليه والمذهب عندنا قول
 ابن مسعود وما ذكره من حمل العائنة بقول ابن عباس لاصراً ولاد من الخلفاء به كان في زمنهم ما في زماننا
 فقدرنا في العمل الان بما هو المذهب عندنا كذا في شرح المنية وذكر في البرهان الخلاف في الاولوية وهو في
 الحلية (تنبه) يؤخذ من قول شرح المنية كان في زمنهم الخ أن امر الخليفة لا يقي بعدمونه وعزله كاصرح به
 في الفتاوى الخيرية وبني عليه أنه لو نهي عن جماع الدهوي بعد خمس عشرة سنة لا يقي عنه بعدمونه والله اعلم
 (قوله ولو زاد تابعه الخ) لا تتبع الامامه حبيب عليه متابته وتزكوا به رأى الامام لقوله عليه الصلاة
 والسلام انما يصل الامام ليرتبه به فلا تحسروا عليه فاعلم بظهر خطأ يمين كان اتباعه واجبا ولا يظهر الخطأ في
 المجهدين فاما ما ذكره من أقوال الصابة فقد ظهر خطأ يمين فلا يلزمه اتباعه ولهذا الوقت قد يرفع يده
 عند الركوع او يمين يمين في القبر او يمين يرى تكبيرات الجنائز حساً لا يساهبه لظهور خطأ يمين لا لذلك كله
 منسوخ بدائع أقول يؤخذ من أن الحق «اذا التقى بشافعي في صلاة الجنائز يرفع يده لانه يجهده فهو غير
 منسوخ لانه قد قال به اثمة يمين من الحنفية وسبأ في تمامه في الجنائز وقد مناه في آخر بحث واجبات الصلاة
 (قوله الى ستة عشر) كذا في البرهان القبيح وفي الفتوح قبل تابعه الى ثلاث عشرة وقبل الى ستة عشر اه قلت
 ولعل وجه القول الثاني حمل الثلاث عشرة المروية عن ابن عباس على الزوائد كما مر عن الشافعي وهي مع الثلاث
 الاصلية لصعوبة عشرة والاربعين قال بأن الزوائد ستة عشر ظاهراً جمع وقد راجت جميع الاموال للام
 الطحاوي فمرارها ذكره من الاحاديث والامار عن الصابة والتابعين أكثر مما مر عن ابن عباس لهذه ابي زيد
 القول الاول ولذا اقمه في الفتوح ونسبه في البدائع الى جماعة المشايخ على أن ضم الثلاث الاصلية الى الزوائد
 بعد جد الاقراء فاصلة بينهما فتأمل (قوله فاني بالكل) قال في البرهان عن القبيح فان زاد لايتمه
 متابته لانه مخطئ يمين ولو جمع التكبيرات من المكبرين يأتي بالكل احتياطاً وان سكتوا لاحتال الخطأ

فلا تضع قبله بل تكون تلازمها
 (الى الزوال) باسقاط الغاية (قوله)
 زالت الشمس وهو في اثباتها
 فعدت كافي الجمعة كذا
 في السراج وقد مناه في الاثني
 عشرة (ويصل الامام بهم ركعتين
 مثني قبل الزوائد وهي ثلاث
 تكبيرات في كل ركعة) ولو زاد
 تابعه الى ستة عشر لانه ما تقرر
 الا أن يسبح من المكبرين فاني
 بالكل

مطلب
 نصيب طاعة الامام فيما ليس بمصلحة

مطلب
 امر الخليفة لا يقي بعدمونه

من الكبير ولذا قيل ينوي بكل تكبيرة الاقتراح لاحتمال التقدم على الامام في كل تكبيرة اه قلت وانما سار
اه مبرعه بقبل لضعفه ولذا لم يذكره الشارح فانه يقتضي أن من لم يسمع من الامام ينوي الاقتراح بالثلاث
أيضا وان لم يزد على ما كان احتمال الخط والتقدم موجود في الكل لا في خصوص الزائد على المأثور في الركعة
الاولى فتأمل وسياقي في صلاة الحنازة أنه ينوي فيها الاقتراح بكل تكبيرة ايضاً بما في تمام البحث اه (قوله)
ويؤلى (بنا بين القراءتين) أي بان يكبر في الركعة الثانية بعد القراءة لتكون قراءته متتابعة لقراءة الركعة الاولى
أما لو سكبر في الثانية قبل القراءة أيضا كما يقول ابن عباس يكون التكبير فاصلا بين القراءتين وأشار بقوله
ندبا إلى أنه لو كبر في اولى كل ركعة جاز لأن الخلاف في الاولوية كما مر من الصريح وهذا مما في المصنف من التعليل
لعموم الزائد بان التكبيرات من الشعائر ولهذا وجب الجهر بها فوجب ضم الزائد في الاولى الى تكبيرة الاقتراح
لستعها على تكبيرة الركوع والى تكبيرة الركوع في الثانية لانها الاصل فقد قال في الصريح المظاهر ان المراد
بالوجوب الثبوت لا المصطلح عليه لأن الموالاة مستحبة اه وكذا قوله وجب الجهر بها أي تمت في بعض
المواضع كما في الاذان والتكبير طريق المصلي وتكبير التثنية وأما الجهر في تكبيرات الزائد فالتظاهر باستحبابه
للامام فقط لا لاعلام فتأمل لكن في الصريح المصنف ان الزائد لا يقرأ الا في الركعة الاولى بعد الفاتحة والسورة
يعني في صلاته وان لم يقرأ الا الفاتحة كبروا عاد القراء من الزائد في الركعة الاولى ثم كان امتناعا عن الاتمام
لرفض القرض اه ونحوه في التتم وغيره وظاهره أن تقديم التكبير على القراءة واجب والام ترفض الفاتحة
لا يجله يؤد ما قد عناه في باب حصة الصلاة من أنه ان كبر في الركعة الاولى ونسي التشاء والتعوذ والسجدة لا يبعد
قنوات عملها وقد يجب بان العود الى التكبير على اتمام القراءة ليس لاجل المسح الذي هو الموالاة بل لاجل
استدراك الواجب الذي هو التكبير لانه لم يشرع في الركعة الاولى بعد القراءة بدليل أنه لو تذكره بعد قراءة
السورة يتركه فكان مثل ما لو نسي الفاتحة وشرع في السجدة ثم ذكر ترك السورة وقرا الفاتحة فوجبها
بخلاف التشاء والتعوذ والسجدة واقعة اعمل (قوله) وقرا (كلمة) أي كالمرة في صلاة الجمعة لا مروي أو حصة
أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في العدين يوم الجمعة الاعلى والفاتحة كما في التتم وقال في البدائع فان ترك
بالاقتداء به صلى الله عليه وسلم في قراءتها في اغلب الاوقات غشس لكن يكبره أن يخذلها سحنا لا يقرأ فيها
غيرها لما ذكرنا في الجمعة اه ويجوز بالقراءة كما ذكر في فصل القراءة وصريحه في الصريح (قوله) في القيام
أي الذي قبل الركوع أما لو أدركه ركعتا فطلب على ظهره ادراكه في الركوع كبر قائما برأى نفسه ثم ركع
والاربع وسكبر في ركوعه خلا فلا يوسف ولا يرفع يديه لأن الوضع على الركبتين سنة في محله والرفع
لا في محله وان رفع الامام رأسه سقط عنه ما بين من التكبير لتساقطه المتابعة ولو أدركه في قيام فذكر الركوع
لا يضياعه لانه يفتي الركعة مع تكبيراتها فغف ويدفع (قوله) كبر في الحال أي وان كان الامام قد شرع
في القراءة كما في الحلية (قوله) برأى نفسه الخ أي ولو كان امامه شافها كبر معها فانه يكبر ثلاثا بخلاف
ما مر من أنه يتساهل في المأثور لانه في المردك (قوله) لانه مسبوق أي وهو منفرد فباعضى وذكر القائل
يقضي قبل فراغ الامام بخلاف الفعل فغف خلفه في هذا اذا أدركه مع الامام ما لا ينص من رأى نفسه
يفتي أن لا يفتي بعده شيئا فتنبه اه حلية (قوله) بقرأ ثم كبر أي اذا قام الى قضاها أي أما الركعة التي
ادركها مع الامام فبقي أن يفتي فيها التمسك المارة من ادراكه كل التكبير أو بعضه اولا ولا كما أفاده
في الحلية (قوله) ثلاثا (التكبير) أي لانه اذا كبر قبل القراءة وقد كبر مع الامام بعد القراءة ثم نوى
التكبيرات في الركعتين قال في الصريح ولم يقل به احد من الصحابة ولو ادركه ما قرا ما قبله من التكبير فغف
اقد عنه فكان ادركه في الخط وهو محتمل من قولهم ان المسبوق يقضي اول صلاته في حق الاذكار اه
(تنبيه) فقد علمت أن المسبوق يكبر برأى نفسه أما الاصح فانه يكبر على رأى امامه لانه شاف الامام حكما بهر
عن السراج (قوله) فلا يكبر الخ) مرطوطه ولو أدرك الامام في القيام (قوله) قبل أن يكبر المؤتم) يعني عنه
ما قبله فلا يلا حذقه (قوله) ولا يكبر في الركوع على المصم كذا قاله المصنف في منعه ويضاهيه قول الصريح
ولو أدركه في القيام فذكر في الركعة على الصريح اه ومنه في التبر وذكر في الحلية قبل يكبر
في الركوع وقبل لا وقوا في الخط اه قال ط كنه لان التكبير ما من جهته (قوله) فلا يلبس بالواجب

(وبال) ندبا (بين القراءتين)
ويقرأ كالجمة (ولو أدرك)
المؤتم (الامام في القيام) بعد
ما كبر (كبر) في الحال برأى نفسه
لانه مسبوق ولو سبق بركعة
بقرا ثم يكبر ثلاثا (توالى التكبير
فلا يكبر حتى يركع الامام قبل
ان يكبر) المؤتم (لا يكبر) في القيام
(و) لكن (يركع) ويكبر في الركوع
على المصم لأن للركوع حكم
القيام فالابتن بالواجب ادرك
من المسنون (كالركوع) الامام
قبل ان يكبر فان الامام يكبر في
الركوع ولا يعود الى القيام ليكبر

وهو التكبر اولى من المسنون وهو التسليم وقد علمت مافيه ط وفسر الحق الواجب بالمتابعة والمسنون بالاتباع بالتكبر في بعض النسخ اى لان التكبر يمكن اغاؤه في الركوع لكن كونه في بعض النسخ سنة فاقبل (قوله في ظاهر الرواية) تبع فيه المصنف في المنع والذى في البر والحلة أن ظاهر الرواية أنه لا يكفر في الركوع ولا يعود الى الصيام زاد في الحلة وعلى ما ذكره مسكر الكرخ ومضى عليه في البدائم وهو رواية النواذر يعود الى الصيام ويكره بعد الركوع دون القراءة اه وهذه الرواية ايضا تختلف مافي المتن صرح بمثل في البر والحلة والمنع والذخيرة في باب الوتر والواغل وذكروا الفرق بين التكبر وبين ركض الصكوك لاجله وبين القنوت يكون تكبير العبد جمعا له دون قنوت الوتر وذكرنا في البدائع هذا اختلافنا المذكور في هذا الباب ولكن حيث ثبت ظاهر الرواية لا يصدق عنه وعلى مافي المتن فالفرق بين التكبر وبين القنوت حيث لا ياقبه في الركوع أنه لم يشرع الا في محل الصيام بخلاف التكبير (قوله فلو عادي بني الفساد) تبع فيه صاحب الشهر وقد علمت ان العود رواية النواذر على أنه يقال عليه ما قاله ابن الهمام في ترجع القول بعدم الفساد فيما لو عاد الى الصلوة الاول بعدما استتم فاقام ابنه فيه ركض الغرض لاجل الواجب وهو ان لم يجل فهو بالصلوة لا يجل (قوله ويرفع يديه) اى ماساها به يديه ثم يرفع يديه ط (قوله في الزوائد) بقية للاخترا من تكبير الركوع الثاني فانه الحق بها حتى قلنا بوجوبه ايضا مع أنه لا يرفع يديه نهر وما وقع في العرس العبد بتكبير الركوع بالثنية اعترضه في الشرح لانه بان الكلام صرح في باب صعود السهو بأنه لا يجب بقره تكبيرات الاشتغال الا في تكبيرة تركيز الركعة الثانية من العدد اه (قوله ذلك) اى ارفع (قوله سنة في محله) اى ارفع سنة في غير محله وذلك الاولى ط (قوله ولما يرسل يديه) اى في اثنا التكبيرات وبضعهما بعد الثالثة كما في شرح الثنية لان الوضع سنة قيام طوبى له ذكر مسنون (قوله هذا يستحق الخ) اشار الى مافي البر عن المسوط من أن هذا التقدير ليس لازم بل يختلف بمسكرة الزحام وقلة ان المقصود ازالة الاشتباه (قوله فلو خطب قبله الخ) وكذلك لم يخطب أصلا كما تقدمه عن البر (قوله ليس فيها ويكره) اى الى التكبير وعدم الجلوس قبل الشروع فيها فانها سنة هذا في خطبة الجمعة (قوله بل عشر) اى ثمانية على القول بأن للكسوف خطبة عندنا وعلى قوله ما بان للاعتناء خطبة كاسباني (قوله واستقام) اى بناء على قوله ما من أن خطبة (قوله الا ان التي بمكة وعرفة الخ) وأما التي بمكة وحادي عرفة فخطبة فليس فيها ثنية لان التلبية تنقطع بأول روى ط (قوله ويستحب الخ) ذكر ذلك في المراجع عن مجمع التوازل وقال في الثمانية انه ليس للتكبير عدد في ظاهر الرواية لكن ينبغي أن لا يكون أكثر من خطبة التكبير ويكره في الاضحية أكثر من القطر اه قلت واطلاق العدد في ظاهر الرواية لا ينافي تقييده بما جرد في السنة وقاله في الثاني رحمه الله تعالى (قوله لا يجلس عندنا) لان الجلوس لا يتعارف المأذون من الاذن والاذن غير مشروع في العدد فلا حاجة الى الجلوس مراجع (قوله ولم أره) الصحت لصاحب الصلوة وقال بعده والعلم امانة في عنق العلما اه ويؤيده ما سذكره الشارح في اول باب صدقة القطر عن النبي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب قبل القطر يومين بأمر بأمرها (قوله وهكذا الخ) هو من ثمة كلامه اصرحت قال ويستفاد من كلامهم أن الخطيب اذا رأى حاجة الى عرفة بعض الاحكام فانه يعلم اياها في خطبة الجمعة خصوصا في زماننا لكثرنا لاجل وقلة العلم فينبغي ان يعلم فيها احكام الصلاة كما لا يخفى اه (قوله مع الامام) متعلق بمحذوف حال من خبر فانت لا يخفى لان المعنى ان الامام اذاها وفانت اعتدى لانه لو فانت الامام والمعتدى تقتضي كما يأتي انما في مراجع الدراية (قوله ولو بالاضداد) اى بعد ان دخل فيها مع الامام وفرغ منها الامام (قوله في الاصم) مقابلة محاسبة في البرهان عن ابي يوسف أنه اذا اضدها بعد الشروع تقتضي لان الشروع كالندف في الايجاب (قوله وفيها) اى في صورة الاضداد وقوة واجبة زيادة في الانفاذ لا للاختراز عن التثقل فانه يجب قضاءه بالاضداد ط (قوله اتفاقا) وبالمخلاف انما هو في الجمعة بجر (قوله صلى الى اربعا) اى استحبها كما في التهستاق وليس هذا قضاء له ليس على كسبها ط قلت وهي صلاة الغضى كمال الحلة عن انشائية فتوة السالدين كالمضى معناه أنه لا يكفر فيها الزوائد مثل العهد تأمل (قوله بعدد كمل) دخل فيه ما زاد على الامام وما زاد من الهلال فتشدها به بعد الزوال او قبله بحيث لا يكتفي مع الناس

امامه ذلك (الاذا كبر كما) كما ستر فلا يرفع يديه على الاحتياط لان اخذ الركبتين سنة في محله (وليس ينكبر اذ كر مسنون) ولما يرسل يديه (ويستحب في كل تكبيرتين مقدار ثلاث نسيجات) هذا يختلف بمسكرة الزحام وقلة (ويخطب بعده ما خطبتين) وهذا سنة (فلو خطب قبله اصم واسام) لثلاثة السنة وما بين في الجمعة ويكره بين فيها ويكره (و) الخطيب غان بل عشر (بعد) التصعيد في ثلاث خطبة جمعة واستقامة ونكاح) وينبغي أن تكون خطبة الكسوف وخمسة القرآن كذلك ولم أره (و) يد (بالتيكبير) خمس خطبة الصديق وثلاث خطب الحج الا ان التي بمكة وعرفة يد فيها التكبير ثم بالثنية ثم بالخطبة كذا في رواية ابي الفتح (ويستحب ان يستغفر الاولى ثم تكبيرات تترك اى متتابعات) (والثانية بسبع) هو السنة (و) ان يكبر قبل نزوله من المنبر اربع عشرة واذا صعد عليه لا يجلس عندنا مراجع (و) ان يعلم الناس فيها احكام صدقة (القطر) ليؤدبها من لم يؤدبها وينبغي تعليمهم في الجمعة التي قبلها ليضربوها في عملها له اه وهكذا كل حكم استحب اليه لان الخطبة شرعت لتعليم (ولا يصلها واحد ان فانت مع الامام) ولو بالاضداد اتفاقا في الاصم كما في تيمم البر وغيره يراها رجل افسد صلاة واجبة عليه ولا قضاء (و) لو أمكنه الذهاب الى ابي آسم لم يترك لانها لا تؤدى بمصر واحد (بواضع) كثيرة اتفاقا فان جزم لي اربعا كالغنى (وتؤثر بعدد) كثر

(ألى الزوال من المفد فضا) وقولها
من الثاني كالاول وتكون قضاء
أداء كاسي في الاضحية وحكي
القضائي قولين (واحكامها
احكام الاضحية لكن خارجة
تأخيرها الى آخر ثلاث ايام الغد
بلا عدم الكراهة وبه) أي
بالعذر (بدونها) فالعذر هنا لثني
الكراهة وفي القطر العصة (ويكبر
جهرا) انضافا (في الطريق)
قبل وفي المصل وعليه عمل الناس
اليوم في البيت (ويجب تأخير
أكله عنها) وان لم يضع في الاصح
ولو اكل لم يكبر أي صريحا (ويصل
الاضحية وتكبير التشريق)
في الخطبة (ووقوف الناس يوم
عرفة في غيرها تشبها بالاقصين؟
ليس بشئ) هو كركرة في موضع التقي
قدم أنواع العبادة من فرض
وواجب ومكسب فبعد الاذاعة
وقيل يجب ذلك كذا في مسكن
وقال الباقي لو اجتمعوا الترف
ذلك اليوم ولجميع الوعد بلا
وقوف وتكسر رأس جاز بلا
كراهة انضافا (ويجب تكبير
التشريق) في الاصح

٢. مذهب
لا يلزم من ترك المسكب ثبوت
الكراهة اذ لا بد لها من دليل خاص

مذهب
في تكبير التشريق

أوصلا في يوم غيم وظهور أنها لو تمت بعد الزوال كما في الدور وشرحه شيخ اسماعيل وفيه عن ابي امامة صلى
العدلى غير وضوح علم بذلك قبل أن يتفرق الناس وضار بعدون وان تفرق الناس بعدهم وجزأت صلاحهم
صيانة للسنين وأعمالهم (قوله فضا) راجع الى قوله فضا فلا تفرق من غير عدول قوله الى الزوال فلا تصح
بعده الى قوله من المفد فضا فضا بعد عدول بعد ذلك في الصبر (قوله وحكي القضائي قولين) قال ولعله
سبق على اختلاف الروايتين وفيه ما في ذلك النظم أن الصلاة يوم واحد في الاصول ويومين في مختصر
الكرخي اه (تنبه) ذكر في الجتهى عن الجاهل أي ما ذكره المصنف قول أبي يوسف وأن بابا خيفة قال ان
خافت في اليوم الاول لم تقض لكن لم يذكر في الكتب المعتمدة اختلاف في هذا كما في الصبر (قوله لكن هنا) أي
في الاضحية (قوله يجوز تأخيرها) وتكون فيها بعد اليوم الاول فضا أيضا كما في اضحية البدائع والزيلعي
(قوله بلا عذر مع الكراهة) اثبت في الجتهى والجوهرة والبرازية وغيرها الاسماء بالتأخير لغير عذر وبه يعلم
أنها كراهة تحريم تأتلى ولما قلت اطلاق الكراهة تشبها بالصبر والدور في الصبر فاما الاسماء فتقتضيان
في سن الصلاة اختلاف في أنها دون الكراهة أو أغش وقتنا فيها بأنها دون الصبرية وأغش من التثنية
(قوله انضافا) أما في القطر فقد علمت ما فيه من الخلاف في أصل التكبير أو في مقفه وحى الجهر (قوله قبل وفي
المصل) قال في المصطلح وفي رواية لا يقطع ما لم ينته في الامام الصلاة لانه وقت التكبير فيكبر بعد الصلاة جهرا اه
وجزم في المدايح بالاولى وعمل الناس في المساجد على الرواية الثانية جهر (قوله في البيت) أي لا يستحب
والافهوذ كمن شروخ (قوله ويبد تأخرا كلعنها) أي يندب الاسماء عما يخطر بالبال من صميم
الى أن يصلي فان الاختيار من الصلابة تواترت في منع الصبيان من الأكل والاطفال عن الرضاغ فذا في الاضحية
فهيستفي عن الزاهدي ط (قوله وان لم يضع) مثل المصري والقروى وقيد في غاية البيان بالمصري
وذكر أن القروى يذوق من الصبح لأن الاضحية تذيق في القرى من الصباح جهر (قوله في الاصح) وقيل
لا يستحب التأخير في حق من لم يضع جهر (قوله لم يكبره) قال في الصبر وهو مكسب ولا يلزم من ترك
المسكب ثبوت الكراهة اذ لا بد لها من دليل خاص اه (قوله أي تحريما) تبع فيه صاحب التهر وأشار به
الى ثبوت كراهة التزنية وبه ظهرا علمت من كلام الجهر ولقول البدائع ان شاذ ذاق وان شاذ لم يذوق والادب
أن لا يذوق شذا الى وقت الفراغ من الصلاة حتى يكون تناول من القرائين اه (قوله في الخطبة) متعلق
بعلم وينبغي تعليم تكبير التشريق في الجمعة التي قبل عيد الاضحية لأننا نعلم يوم عرفة كما جسته في الصبر (قوله
يوم عرفة) الاضافة بانية لأن عرفة اسم اليوم وعرفت اسم المكان شربلاية (قوله في غيرها) أي غير عرفة
وأراد بها المكان يجوز أو المراد كما في شرح المنية اجتماعهم عتبة يوم عرفة في الموضع أو في مكان خارج البلد
يتشبهون بأهل عرفة اه (قوله وقبل مسكب) لعله المراد من قول التهاة ومن أبي يوسف ومحمد في غير رواية
الاصول أنه لا يكبر لملاوي أن ابن عباس فعل ذلك بالبصرة اه قال في التتم وهذا أيضا أن مقابله من رواية
الاصول الكراهة ثم قال وهو الاولى حسنا لمصلحة اعتقاده متوقع من العوائق ونفس الوقوف وكشف الرأس
يستلزم التشبه وان لم يقصد فالحق أنه ان عرض للوقوف في ذلك اليوم سبب وجبه كالاستمقاء مثلا لا يكبر
أما عند ذلك اليوم بالمرج فيه فهو معنى التشبه اذا تأملت وما في جامع الترمذي لو اجتمعوا الترف في ذلك
اليوم جاز يصح عليه بلا وقوف وكشف اه والحاجل أن الصبح الكراهة كما في الدور بل في الجهر ان ظاهر
ما في غاية البيان أنها غير مبرجة وفي التهر ان عباراتهم ناطقة بترجيح الكراهة وشذوذهم (قوله وقال الباقي
الخ) مأخوذ من اخر عبارة التتم المتقدمة والحاصل أن المكروه هو الخروج مع الوقوف وكشف الرأس
بلا حجب موجب كاستمقاء أو ما عجزوا الاجتماع فيه على طاعة بدون ذلك فلا يكبره (قوله ويجب تكبير التشريق)
نقل في الصباح وغيره أن التشريق يحد يد الهم ويهتبت الايام الثلاثة بعد يوم النحر ونقل الخليل بن احمد
والتنزي بن جميل عن أهل اللغة أنه التكبير فكان مستكرها والمراد هنا الثاني والاضافة فيه بانية الى التكبير
الذي هو التشريق وبه انفع ما قبل ان الاضافة على قولها لانه لا تكبير في ايام التشريق عنده وتقامه في الاحكام
لشيخ اسماعيل والجهر (قوله في الاصح) وقيل سنة وصح أيضا لكن في التتم أن التكميل بالوجوب
وحزب الجهر أنه لا خلاف لأن السنة المؤكدة والواجب متساويان رتبة في استحسان الاتم بالترك قلت وفيه

نظر لما قد مناه عنه في بحث سنن الصلاة أن الائم في ترك السنة اخف منه في ترك الواجب ومن رهاهنا أن المراد من ترك السنة التخلي لا عذر على حبل الاصرا كما في شرح النصير فلا اثم في تركها مرة وهذا مخالف للواجب فالاحسن ما في البدائع من قوله الصحيح أنه واجب وقد عمده الكرخي سنة ثم خسره الواجب فقال تكبير التشريق سنة مضاة فقلها أهل العلم وأجمعوا على العمل بها واطلاق اسم السنة على الواجب جائز لأن السنة عبارة عن الطريقة المرضية أو السيرة المحسنة وكل واجب هذا صفة اه قلت ومنه اطلاق كثير على التعذر الأول اه سنة (قوله للاصبر) أي في قوله تعالى واذا كروا الله في أيام معدودات وقوله تعالى ويذكر الله اسم الله في أيام معلومات على القول بأن كليهما أيام التشريق وقبل المعدودات أيام التشريق والمعلومات أيام عشر ذي الحجة وقامه في البحر (قوله وان زاد الخ) أفاد أن قوله مرة بيان للواجب لكن ذكر أبو السعود أن الجمود نقل عن القراحصاري أن الاتيان به مرتين خلاف السنة اه قلت وفي الاسكام عن البرجسدي ثم الشهور من قول علمائنا انه يكبر مرة وقيل ثلاث مرات (قوله صفة الخ) فهو عليه من أربع تكبيرات ثم تصديده والجمهر به واجب وقيل سنة قسمتان (قوله هو المأثور عن الخليل) وأمله أن جبريل عليه السلام جاء بالقداء خاف الجبل على إبراهيم فقال الله أكبر الله أكبر فلما رآه إبراهيم طه الله لا والسلام قال لا اله الا الله والله أكبر فصار اسماء الله أكبر لله الحمد كذا ذكره الفقهاء ولم يثبت عندنا الحديثين كما في القنبر يجرى هذه القصة لم تثبت أما التكبير على المدة المذكورة فقد رواه ابن أبي شيبة بسند جدد عن ابن مسعود أنه كان يقول ثم عم من الصلاة وقامه في القنبر ثم قال ظهر أن جعل التكبيرات ثلاث في الأول كما يقوله الشافعي لا يثبت (قوله واختار أن الذبيح اسماء) وفي أول الحلية أنه أظهر القولين اه قلت وبه قال أحد وجهه غالب الحديثين وقال أبو حاتم أنه الصحيح والبيضاوي أنه الظاهر وفي الهدى أنه العواب عند علماء الصحابة والتابعين فمن بعدهم والقول بأنه أحسن مردود باكثر من عشرين وجهاً لهم ذهب المجاعة من الصحابة والتابعين ونسب القنبري إلى الأكثر واختاره الطبري وجرم به في الشفاء وقامه في شرح الجامع الصغير للعسقي عند حديث الذبيح احق قال في البحر والمخضة ما تلون إلى الأول وجهه الامام أبو البت السمرقندي في النستان بأنه اشبه بالكتاب والسنة فأما الكتاب فقوله وقد شامخ عظيم ثم قال بعد قصة الذبيح وبشرنا به احق الآية وأما الخبر فمأثور عنه عليه الصلاة والسلام ان ابن ابي عمير يعني أبا عبد الله واسماعيل وافقت الآفة أنه كان من ولد اسماء قال أهل التوراة مكتوب في التوراة أنه كان احق فان مع ذلك فيها آتانه اه ونقل ح عن الخفاف عن الحسن الشافعي أن الحسن الاستدلال بقوله تعالى ومن راء احق يعقوب فاته مع اخبار الله تعالى بأنه باين يعقوب من صلب احق لا يتم استلوا به بعده فائدة حقت اه أي لأنه امر به به صغير فلا يمكن أن يكون الامر به خروج يعقوب من صلبه فافهم (قوله ومناه) أي في العربية (قوله عقب كل فرض صبي) مثل الجمعة وخروج الواجب كالوتر والعبدان والتف عند البشيرين يكبرون عقب صلاة العبد لاداءها بجماعة كلبعة وعليه وارت المسلمون فوجب اسماء كما يأتي وخروج بالهني الجناة فلا يكبر فيها أفاده في البحر (قوله بلاضل يمنع البناء) فلخرج من المسجد وتكلم عامدا أو صاهيا أو أحدث عامدا سقط عنه التكبير في استدبار القربة رواه ابان ولو أحدث ناسبا بعد السلام الاصم أنه يكبر ولا يخرج للطهارة فغ (قوله أدنى جماعة) خرج القضاء في بعض الصور كما يأتي والافراد وفيه خلافهما كما يأتي (قوله وأوصى فيها الخ) الفعل مبني للصهيول معطوف على أدنى والمسئلة زباجة فائدة غير العبد قضاها في أيام العبد فائدة أيام العبد قضاها في غير أيام العبد فائدة أيام العبد قضاها في أيام العبد من عام اخر فائدة أيام العبد قضاها في أيام العبد من عام ذلك ولا يكبر الا في الاخر فقط كذا في البحر فقوله وأوصى فيها أي في أيام العبد احتراز عن الثبوت وقوله منها أي حال يكون القضية في أيام العبد من أيام العبد احترازه عن الأولى وقوله من عام أي حال يكون الامد الذي تقضى فيها الصلاة التي قامت في أيام العبد من عام الثبوت احترازه عن الثالثة اه ح (قوله لتمام وقته) علة لوجوب تكبير التشريق في القضاء المذكور كخرج (قوله كاللاضمة) فانه اذا لم يغسلها في أول يوم يغسلها في الثاني والثالث اذا كانت من ذلك العام مضاف اضية عام سابق (قوله في الاصم) فان الاصم ان الحزمة ليست بشرط حتى لو أم العبد قوما واجب عليه وعليهم

مطلب

يطلق اسم السنة على الواجب

منظر

اختار أن الذبيح اسماء

لاصبر (مرة) وان زاد عليها

يكون فضلا قاله العيني صفة

(الله أكبر الله أكبر لاله الا الله

والله أكبر الله أكبر وقه الجدد

هو المأثور عن الخليل والختار

أن الذبيح اسماء وفي القاموس

انه الاصم قال ومعناه مطيع

الله (عقب كل فرض) عيني بلا

فضل يمنع البناء (أدى بجماعة)

أوصى فيها عن ابن عامه اقسام

وقه كاللاضمة (مسحبة) خرج

جماعة النساء والعراء لا للعبد

في الاصم جوهره

إذا قال اللهم أعطني درهما وزجني امرأة فقد صلاته لأن مقتضى كلام الناس وإن خاطب الله تعالى به فكان مقصد أصيغته اه ظاهراً والله أعلم (خاتمة) قال في شرح المنية وفي المنبر إن ابن الجبار في تنظيم الظواهر وحلق الرأس في العشر أي عشر ذي الحجة قال لا تفرغ السنة وقد ورد ذلك ولا يجب التأخير اه وما ورد في صحيح مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل العشر وأراد يصومكم أن يصوم يوماً خذناه شعره ولا يقلن لعن الله هذا الجعول على التسبب دون الوجوب بالإجماع فظهر قوله ولا يجب التأخير إلا أن في الوجوب لا يشاء الاستحباب فيكون مستحباً إلا أن استلزم الزيادة على وقت إباحة التأخير ونهايته ما دون الأربعين فلا يحسن قولهم قال في الفتية الأفضل أن يقرأ أظفاره ويصنع شاربته ويصلى عاتنه ويصلى بدنه بالاعتسار في كل أسبوع والأفضل كل خمسة عشر يوماً ولا عذر في تركه رواه الأربعة ومنه في الحديث الوعيد فالأفضل الثاني الأوسط والأربعون الأبد اه

• (باب الكسوف) •

أى صلاته وهي سنة كسأفى والكسوف مصدر لازم والكسف مصدر متعدى يقال كسفت الشمس كسوا وكسفها فعلى كسفاً وقامه في البحر (قوله من حيث الاتحاد) أى فى أن كلام العيد والكسوف يؤدى بالجماعة نهائياً بلا إذان ولا إقامة وقوله أو اتصاف أى من حيث أن الجماعة في العيد شرط والجهر فيها واجب بخلاف الكسوف اه ح أولاً لأن السان حالين حالة السورود والقصر وحالة الحزن والترحم وقد مضى حال السورود على حالة القصر (قوله للشمس والقمر) ثم وترى رب قال في الحلية والأشهر في السنة أقمها تقصير الكسوف بالشمس والقمر والقمر وأدى الجوهري أنه الأصح وقيل هما معاً سواء اه وفي القهستاني وقال ابن الأثير إن الأول هو الكثير المعروف في اللغة وإن ما وقع في الحديث من كسوفها وخسوفها فالتعليب (قوله من يقرأ إقامة الجمعة) وعن أبي حنيفة في غير رواية الأصول لكل امام مسجد أن يصلى بجماعة في مسجده والصحيح ظاهر الرواية وهو أنه لا يقيها إلا الذى يصلى بالناس الجمعة كذا في البدائع (قوله بيان للمسبب) أى قوله يصلى بالناس بيان للمسبب وهو فعلها بالجماعة أى إذا وجد امام الجمعة والأقل تسبب الجماعة بل يصلى فرادى إذا لا يقيها غيره كما عتبه (قوله ردة في البحر) أى يصريح الاستيعاب بأنه يستحب فيها ثلاثة أشياء الإمام والوقت أى الذى يباح فيه التعطوع والموضع أى على العدا والمجد الجامع اه وقوله الإمام أى الاقتداء به وحاصله أنها تصح بالجماعة وبدونها والمسبب الأقل لكن إذا مضى بجماعة لا يقيها إلا السلطان أو مآذونه كما عتبه ظاهر الرواية وتكون الجماعة مستحبة ردة على ما في السراج من جعلها شرطاً كصلاة الجمعة (قوله عند الكسوف) فلو انحلت لم تقبل بعده وإذا انجلت بعضها جزأ بدأ الصلاة وإن سترها سحب أو حائل صلى لأن الأصل بقاءه وإن غربت كسفة أسكن عن الدعاء وصلى المغرب جهره (قوله وإن شاء أو دعاه أو أكره) هذا غير ظاهر الرواية وظاهر الرواية هو الركنان ثم الدعاء إلى أن تعصى شرح المنية قلت نعم في المراجيع وغيره ولو يقرأها الإمام صلى الناس فرادى ركعتين أو أقرأ ذلك أفضل (قوله أى يركع واحد) وقال الأئمة الثلاثة في حصر ركعة ركوعان والأدلة في القبح وغيره (قوله في غير وقت مكروه) لأن الزنازل لا تصل في الأوقات المنسية عن الصلاة فيها وهذه نافذة جهره وما مر من الاستيعاب من جعله الوقت مستحباً قال في البر لا يصح قال ط وفي الجوهري عن البرصدي عن الملقط أن أنكفت بعد العصر أو نصف النهار دعوا ولم يصلا (قوله بلا إذان الخ) نصريح جامع من قوله كالتنفل ط (قوله ولا جهر) وقال أبو يوسف يجرع من محدروا بيان جهره (قوله ولا خطبة) قال القهستاني ولا خطب عندنا فيها بلا خلاف كافي القصة والمحيط والكافي والهداية وشروحها لكن في التعليل خطب بعد الصلاة بالاضافه ونحوه في الخلاصة وقاضى حان اه وعلى الثاني يبقى ما مر في باب العيد من عدم الخطب عشر لكن المشهور الأقل وهو الذى في المتن والشروح في شرح المنية أنه قال به ما قلت وأحد قال في البحر وما ورد من خطبته عليه الصلاة والسلام يوم مات ابنه إبراهيم وكسفت الشمس فأما كان لردة على من قال أنها كسفت لونه لآلها عشر وعمة فوالله لا خطب عليه الصلاة والسلام بعد الانحلاء ولو كانت سنة لم يخطب قبله كصلاة والدعاء (قوله ويأذى الخ) أى كإرواء مسلم في صحيحه كافي النفع (قوله الصلاة جامعة) بضمها أى احضر الصلاة

مطلب
في إزالة الشعر والظفر في عشر ذي الحجة

• (باب الكسوف) •

مناسبتة امام من حيث الاتحاد
أو اتصاف ثم الجهر وأنه بالكاف
والجاء للشمس والقمر (يصلى
بالناس من يقرأ إقامة الجمعة)
بيان للمسبب وما في السراج
لا بد من شرائط الجمعة الا الخطبة
ردة في البحر عند الكسوف
ركعتين بيان لاقلاها وإن شاء
أدبها أو أكثر ركعتين يسلمة
أو كل أربع مجزئ وصفها
(كالتنفل) أى يركع واحد
في غير وقت مكروه (بلا إذان
والأخاسة و) لا (جهر و) لا
(خطبة) ويأذى الصلاة جامعة

في حال كونها جامعة ورفضها على الابتداء وانظر نصب الأول مفعول فعل محذوف ورفعه الثاني خبر مبتدأ محذوف أي هي جامعة وعكسه أي حضرت الصلاة حال كونها جامعة رضى (قوله ليعصموا) أي أن لم يكونوا معصوماً بجر (قوله ويطلب فيها الركوع والصعود والقراءة) نقل ذلك في الشرنبلالية عن البرهان أي لورود الأحداث المذكورة في الفقه وغيره بذلك قال القهستاني فقهر أي في الركعتين مثل القربة وآل عمران كافي الصفة والخلق دال على أنه يقرأ ما أحب في سائر الصلاة كافي المحيط ١٥ ويجوز تطويل القراءة وتقصيف الدعاء وبالعكس وإذا خفف أحدهما قل أو آخره المصحب أن يبق على الخشوع وانظروا إلى الخلاء النسي فأي ذلك فعل فتدبر وجد جوهره قال الكمال وهذا مستثنى من ركعة تطويل الإمام الصلاة ولو خففها جاز ولا يكون مخالفاً للسنة ثم قال والحق أن السنة التطويل والمندوب يجوز استيعاب الوقت أي بالصلاة والدعاء كافي الشرنبلالية (قوله الذي هو من خصائص الساقفة) حصة للتطويل المفهوم من قوله ويطلب كانه من كلام الجبر وظاهره أن هذه الأدعية والأذكار ما في بها في نفس الصلاة غير الأدعية التي ياتي بها بعد الصلاة لأن الركوع والصعود لا تشرع فيها القراءة فترى في تطويلها الإزادة الأدعية والأذكار من تسبيح ونحوه تأمل (قوله ثم يدعو بعدها) لأنه السنة في الأدعية بجر ولعله احتراز عن الدعاء قبله لأنه يدعو فيها كما علم تأمل (قوله أو فاعثاً) قال الحلواني وهذا أحسن ولو اعتمد على قوس أو عاصا كان حسناً ولا يبعد التبريد الدعاء ولا يوجب كذا في المحيط نهر (قوله يؤتون) أي على دعاءه (قوله كلها) أي المراد كمال الإخلاص لا استدائه شرنبلالية من الجوهرة (قوله صلى الناس فرادى) أي ركعتين أو أربعاً وهو أفضل كما قد ساء والنساء يصلينها فرادى كافي الأحكام عن البرجندی (قوله في منازلهم) هذا على ما في شرح الصغرى أو في مساجدهم على ما في الظهيرية وعزاه في المحيط إلى شمس الأئمة أجماعاً (قوله تقرأ عن القننة) أي قننة التقديس والتقدم والمنزلة فيها كافي النهاية وان شاموا دعواؤهم وصلوا غيابة والصلاة أفضل سراجة كذا في الأحكام لتسبيح أجماعاً (قوله كأنشوف بقصر الخ) أي حيث يصلون فرادى أو ساجداً الإمام أولاً كافي البرجندی أجماعاً لأن ما ورد من أنه عليه الصلاة والسلام صلاه ليس فيه تسبيح بل بالجماعة فيه والاصل عددها كمال الفتح وفي البحر من الجني وقبل الجماعة جائزة عندنا لكنها ليست بسنة ١٥ (قوله والفزع) أي انظوف الغالب من الصدر بجر ودرر (قوله ومنه الدعاء برفع الطاعون) أي من عموم الأمراض وأراد بالدعاء الصلاة لاجل الدعاء قال في التهرقاذا الأشخاص كل واحد ركعتين تنوي بها رفعه وهذه المسئلة من حوادث الفتوى ١٥ (قوله أي حسنة) كذا في التهرقلت والبدعة فتعريضها الأحكام الخمسة كما وضعت في باب الإمامة قال في التهر قلت وليس دعاء برفع الشهادة لأنها آثره لأعيانه ١٥ قلت على أنه لا مانع منه إذا اضطر وأضر كل طهر الدائم مع أن الضرر رخصة قال السيد أبو السعود عن شيخه ومن أدلة مشروعيته أن غاية أمره أن يكون كلاً فاعدهم وقد ثبت صوابه عليه الصلاة والسلام العافية منه فيكون دعاء برفع الشيا (قوله وكل طاعون بهاء الخ) لأن الوهاب اسم لكل مرض عام نهر والطاعون المرض العام بسبب وخبر الخراج وهذا بيان لدخول الطاعون في عموم الأمراض المتضمن عليه عندنا أن لم يشعوا في الطاعون بمضمومه (قوله وتحمه في الأشياء) أي في أواخرها وأعمال الكلام فيه (قوله واختار في الأسرار وجوها) قلت ويرجعه في البدائع للأحرام بها في الحديث لكن في العناية أن العناية على القول بالسنة لأنها ليست من شعار الإسلام فأنها لا يجب لها رضى لكن حملها النبي صلى الله عليه وسلم فكانت سنة والآخر للندب ١٥ وقوله في الفتح (قوله حسنة) الظاهر أن المراد بها الندب ولهذا قال في البدائع أنها حسنة لقوله عليه الصلاة والسلام إذا رأيت من هذه الأضغاع شيئاً فافزعوا إلى الصلاة (قوله وكذا البقية) أي صلاة الأبرج وماعطف عليها فافزعوا حسنة ح (قوله واختف في استنساخ صلاة الاستسقاء) أي في أصل مشروعيته أو صحتها كافيها جامعة كافيها قافهم (قوله فلذا أخرها) أي وقدم ما اتفق على استنائه مع اشتراكهما في كون كل منهما على صفة الاجتماع والحضور

ليعصموا (ويطلب فيها الركوع والصعود والقراءة) والأدعية والأذكار والذي هو من خصائص الساقفة ثم يدعو بعدها تباً لاستقبال القبلة أو فاعثاً مستقبل الناس والقوم يؤتون (حتى تنصل الشمس كلها وان لم يصغر الإمام) لجمعة (صلى الناس فرادى) في منازلهم تقرأ عن القننة (كأنشوف) للقصر (والريح) الشديدة (والظلة) القوية شجاراً والضوء القوي لليل (والفزع) الغالب ونحو ذلك من الآيات المفترضة كالزلازل والمواقيع والشلج والمطر الدافين وحموم الأمراض ومنه الدعاء برفع الطاعون وقول ابن جرير دعاء أي حسنة وكل طاعون وبه ولا عكس وتحمه في الاستسقاء وفي البقي صلاة الكسوف سنة واختار في الأسرار وجوهاً صلاةً كأنشوف حسنة وكذا البقية وفي الفتح واختف في استنساخ صلاة الاستسقاء فلذا أخرها

• (باب الاستسقاء)

• (باب الاستسقاء) •

هولقة طلب النقي وأعظم ما يشربه والاسم السبق بالضم وشرعاً طلب انزال المطر بكيفية مخصوصة عند شدة

الحاجة بأن يحبس المطر ولم يكن لهم اودية وآبار وإنما يشربون منها ويسقون مواشيهم وزرعهم وكان ذلك
 الاية لا يكتفى فاذا كان كلفا لا يستحق كافي المحط فاستغنى (قوله هوداه) وذلك أن يدعو الامام فاعلم
 مستقبل القبله واقعا به والناس قدود مستقبلين القبله يؤمنون على دعائه بالهم استغنا مشغاهنا برباً
 حراً باعده فاجلحاحاً صلياً فاعلموا ما شبهه سر وأوجها كافي البرهان شريالية وشرح ألناطة في الامداد
 وزادفه اذ عني أخر (قوله واستغفار) من عطف الخلفاء على العامة لانه ادعاه بخصوص المنفعة وأورد
 بالادعاء طلب المطر خاصة فكيف من قبل عطف الخلفاء ط (قوله لانه السب) دليل أنه رب ارسال المطر
 عليه في قوله تعالى استغفروا ربكم الآية (قوله بلا جماعة) كل على المنصف أن يقول الصلاة بلا جماعة
 كما قال في التكرير غيره ح وهذا قول الامام وقال محمد يصلي الامام او نائبه ركعتين كافي الجعة ثم يحض أي
 يستن في ذلك والاصح أن اذ يوسف مع محمد نهر (قوله بل هي) أي الجماعة جائزة لا مكروهة وهذا موافق
 لما ذكره شيخ الاسلام من أن الخلاف في السنة لا في أصل المشروعية ويزعم في غاية السان معزاً إلى شرح
 الطحاوي وكلام المنصف كالنقض ضد عدم المشروعية كافي العروة غمام في التبرو غمام كلام القاضى ترجمه
 وذكر في الحلية أن ما ذكره شيخ الاسلام من حث الدليل فلكن عليه التعويل اه وقال في شرح المنية
 الكبير بعد سورة الاحاديث والاثار فالحاصل أن الاساذب لما اختلفت في الصلاة بلا جماعة وعدمها على وجه
 لا يصح به اثبات السنة لم يقل أبو حنيفة يستحبها ولا يزم منه قوله بل إنها بدعة كالمطه عنه بعض المتصين بل هو
 خالف بالوجاز اه قلت والظاهر أن المراد به التذنب والاستحباب لقوله في الهداية قلنا انه فعله عليه الصلاة
 والسلام مرة مرة كما أخرى فلا يمكن سنة اه أي لأن السنة ما اوجب عليه والفعل مرة مع التذنب أخرى
 ضد التذنب تأمل (قوله كالمد) أي بأن يصلي بهم ركعتين يصبر فيها بالقراءة بلا اذان ولا إقامة ثم يحض
 بعدها فاعلم على الارض معقداً على قوس اوسق واصحابا خيلتين عند محمد وخطة واحدة عند أبي يوسف
 حلية (قوله خلاف) في رواية ابن كاس من محمد بكير الزوائد كافي العبد المشهور من الرواية عنها أنه لا يكره
 كافي الحلية (قوله خلافه) فانه يقول بقب الامام رده اه اذ مضى صمد من خطبة فان كل من يعاجل
 أعلاه وأخاه وأخاه أعلاه وان كان مقدراً جعل الامين على اليسر واليسر على الامين وان كان قياماً جعل
 الطاعة خارجاً او اظهاراً داخل حلية وعن أبي يوسف روايتان واختار القندوري قول محمد لانه عليه الصلاة
 والسلام فعل ذلك نهر وعليه الفتوى كافي شرح درر البصائر قال في التبرو وأما قوله فلا يقبلون أوردتهم
 عند كافة العلماء خلافاً لما لا (قوله وبلا حضور ذي) أي مع الناس كافي شرح المحل لابن مالك وظاهره أنهم
 لا يمنعون من الخروج وحدهم به مخرج في المخرج لكن منعه في القبح باحتمال أن يقولوا غفقت به ضعفاء
 العوام (قوله وان كان الرابع الخ) اختلف المشايخ في أنه هل يجوز أن يقال يستحب دعاء الكافر فنه
 الجمهور لأية المذكورة ولانه لا يدعو الله لانه لا يعرفه لانه وان أتى به تعالى فله وصفه بما لا يليق به فخذ نقض
 أقراره وما روى في الحديث من أن دعوة المظلوم وان كان كافراً تستجاب فمحمول على كفران النعمة ويجوز
 بعضهم لقوله تعالى حكاية عن ابيس وب أطرقني فقتل تعالى أنك من المتظلمين وهذا الجاه وبالله ذهب
 أبو القاسم الحكم وأبو النصر الدوسي وقال الصدرا الشهد به بقي هكذا في شرح العنقا للبعد في الصبر
 عن القول الجاهل أن الفتوى على أنه يجوز أن يقال يستحب دعاء اه ومافي التبر من قوله أي يجوز عقلاً
 وان لم يقع فهو بعيد الخلاف في الجواز شرعاً اذا لمائع لا يقول انه محصل عطل تأمل (قوله في الآخرة)
 وهو دعاء أهل النار تخفف العذاب بدليل صدرا الآية وهو وقال الذين في النار نزلت جهنم ادعوا ربكم يخفف
 عنا موطن العذاب قالوا أولئك تأمركم بسلوك بالبنات قالوا بل قالوا فادعوا وامادع الكافرين الا في خلال
 (قوله شروح) أقول لم اذكر في شرحه صفة ولا في شرحه لابن مالك ولم في غيرها (قوله ويخرجون)
 أي إلى العصر كما في النابيع اسما على وهذا غير ما على المساجد الثلاثة كما يأتي (قوله ويستحب للامام الخ)
 نقل في التشارخانية عن التباه مع أنه في التباه عزاه إلى الخلاصة الفزالية فقط اذا غارت الانهار واخطعت
 الاطوار وانهارت القنات فيضب للامام الخ ثم قال وقريب من هذا في مذهبه ما قاله الخواص وساق
 حاف القندوري في المراج مثل ما في التباه عن خلاصة الامام القزالي ولما عبر عنه في شرح درر البصائر وغيره

(هوداه واستغفار) لانه السب

لا ارسال الاطوار (بلا جماعة)

مسئونة بل هي جائزة (د) بلا

(خطبة) وقالوا فعل كالعبد على

بكبر لا والله خلاف (د) بلا قلب

رداه) خلافاً لمحمد (د) بلا حضور

ذمتي وان كان الرابع أن دعاه

الكافر قد يستحب استدرابا

وأما قوله تعالى وما دعاء الكافرين

الا في ضلال في الآخرة شروح

جميع (وان صلوا مرادى جائز) هي

مشروعة المنفرد وقول النصبة

غيره ما ظاهر الرواية لا صلة أي

بجماعة (ويخرجون ثلاثة أيام)

لانه لم يقل اكتملها (مشتبكات)

ويستحب للامام أن يأمرهم

بقيام ثلاثة أيام قبل الخروج

وبالتوبة ثم يخرج بهم في الرابع

(مشاة في ثياب غسيل او مرصعة

متدلقين متواضعين خاضعين لله

ناكسين ذويهم

مطلب

على استحباب دعاء الكافر

يقوله قيل سبق أن يأمر الامام الناس الخ لكنه يؤهم أنه قول في مذهبه (فيه) إذا أمر الامام بالصام في غير الأيام المهمة وجب لمصلحة من في باب الصيام من أن طاعة الامام فيما ليس بمصلحة واحدة (قوله) ويجدون التوبة يوم شرها رداً لظالم الى أهلها (قوله) ويستحقون بالضعفة الخ أي يتقدمونهم كافي التوبة الى الله والناس يؤمنون على دعائهم لأن دعاءهم أقرب الى الجاهلية وفي خبر الصادق وهل ترزقون وتسلمون الا بضعافكم وفي خبر ضعيف لا لا بضعاف خضع وها هم ترفع وشيوخ زرع وأطفال وضع لعب عليكم العذاب صاوفي الخبر الصحيح أن نبيان من الانبياء قال سجح هو سليمان صلى الله على نينا وعليه وسلم خرج يسئلي فإذا هو من رافة بعض قواهم الى السما فقال ارجعوا فقد استجب لكم من أجل شأن الله (قوله) ويعدون الاطفال الخ أي ليكثر الضعيف والموئل فيكون أقرب الى الرقة والخشوع (قوله) كأنه لضعف) كذا في الخبر واعترضه في الامداد بأنه غير ظاهر لأن من هو مقيم بالمدينة المنورة لا يبلغ قدر الحاج وعنده اجتماعهم بجمعتهم فيه يشاهد اتساع المسجد الشريف فينبغي الاجتماع للاستماع في الاستئذان وتستزل الرحمة في المدينة المنورة بغير حضرة ومشاهدة صلى الله عليه وسلم في كل حادثة وقوف الدواب بالباب كافي المسجد الحرام والاقصى اه ملخصا (قوله) فلا بأس بالدعاء بعبية الخ أي يقول كافي قال صلى الله عليه وسلم اللهم حررنا والاعلنا اللهم على الاكام والطراب ويطون الاودية ومنايب الشجر وقام الكلام في الامداد (قوله) شكره تعالى أي ويستغفره من الظلم كافي السراج وفيه أيضا وسحب الدعاء عند نزول القيث وأن يحضر اليه عند نزوله ليحب جده منه وأن يقول عند سماع الرد سبحانه من يسبح الرد بحمده والملائكة من خضته وأن يقول اللهم لا تقبلنا بفسيق ولا تتركنا بعد ذلك وسحب لاهل الخصب أن يدعو لاهل الجلب اه ملخصا وقامه في ط

• (باب صلاة الخوف) •

مناسبتها أن كل من صلى الاستسقاء والخوف شرع له ارض خوف الأثم في الاقل صاوي وهو انقطاع المطر فلذا تقدم وهذا اختيارى وهو الجهاد الناشئ عن الكفر كافي التهور المحر (قوله) من اضافته الشيء (شرطه) كذا في الجوهرية لكن في الدور وكذا في الصريح النص أنه فيها الخوف ووفق في الشريعة لانه بان الاقل بالنظر الى الكيفية المخصوصة لانه هذه الصفة شرطها العدو الثاني بالنظر الى أصل الصلاة فإن سببها الخوف اه قلت وفيه نظر فإن أصل الصلاة فيها وقتها ومقتضى باب شروط الصلاة أن ما كان خارجا عن الشيء غير مؤثر فيه فان كان موصل اليه في الجبله كالوقت فوجب وان لم يوصل اليه فان وقف عليه كالوضوء للصلاة فشرط والذي يظهر أن الخوف سبب لهذه الصلاة وحضور العدو شرط كافي صلاة المستغرقان المشقة سبب لها والفر الشرع شرط وحسنه في أراد بان يكون العدو حاضرا شرطا ومن اراده حقيقته حاضرا سببا لكن لا يشترط تحقق الخوف في كل وقت لانه سبب المشروعة وأقيم العدو مقامه كأيهم السرف مقام المشقة قال في المعراج وقصموا شيع الاسلام المراد بالخوف خيفة العدو لا حقيقة الخوف لانه خيفة العدو قامت مقام الخوف على ما عرفت من أصلنا من تطبيق الرخص بنفس الشر اه (قوله) خلافا لثاني أي أي يوسف انها انما اشترعت بخلاف القياس لانه لا رخصة في الصلاة خفف النبي صلى الله عليه وسلم وهذا المعنى أقدم بعده ولها ما أن الحصاة رضى الله تعالى عنهم أجمعين ما بعد هذه الصلاة والسلام دبر (قوله) بشرط حضور عدو أشد الى أنه يشترط أن يكون قوما منهم فلو بعد الميقز كافي الدور (قوله) على نية أي نية حضوره بأن راوا سوادا أو غيرا فظهر غرضه دبر (قوله) أعادوا أي القوم اذا صلوا بسافة الذهاب والجي مجازت صلاة الامام كافي الجعة واستثنى في القم ما اذا ظهر الحال قبل أن يجاوزا المنصرفون الصغوف فلهن البناء استصاحنا كمن انصرف على نية الحدث توقف الصاد اذا ظهر أنه لم يجد من يجهل على مجاوزة الصغوف امما صل (قوله) اوسع) من حلف ان لا صلى على العامة واعترض بأنه من خصوصيات الواووفى الشريعة لانه صنف سائر لان المراد بالاول من بني آدم (قوله) وضوحها كرك وقرق جوهرية (قوله) وحسن أي قريب ح (قوله) قلت الخ مراده هذا النقل أن بين أن ما في جميع الانهر لا يعمل به لانه قول البعض وفالافته لا ملائسا راوون ح قلت وهذه العبارة محلها عتبة عبارة جميع الانهر وتوجد في بعض النسخ عقب قوله

ويخدمون الصدقة في حرك

يوم قبل خروجهم ويخمدون

التوبة ويستغفرون للمسلمين

ويستحقون بالضعفة والشيوخ

والجهاز والصبيان ويعدون

الاطفال عن ائمتهم ويستحب

اخراج الدواب والاولاد خروج

الامام معهم وان خرجوا بانه

او غيرا انه جائز (ويستحقون

في المسجد بركة وقت المقدس)

ولم يذكر الله شدة كانه لضعفه

وان دام المطر حتى اضطر فلا بأس

بالدعاء بعبية وصرفه حيث يقع

وان سقوا قبل خروجهم ندب

أن يخرجوا شكر الله تعالى

• (باب صلاة الخوف) •

من اضافته الشيء لشرطه (هي جائزة

بعده عليه السلام سنها) أي

عند أبي حنيفة ومحمد وجهما

الله خلافا لثاني (بشرط حضور

عدو) يعني ما فلو صلوا على غلته فبان

خلافا لاجادوا (اوسع) اوجه

متعلقة ونحوها وان خرج الوقت

كافي جميع الانهر ولم أره تفسيره

فليفتد قلت ثم رأيت في شرح

النسائي لقبين أنه ليس بشرط

الا عند البعض حال الصام الحروب

وركتين في غيرهما وكان من سهو الناسخ (قوله فيصلى الامام الخ) اعلم انه ورد في صلاة الخوف روايات كثيرة وصحاحها مشهور رواية واختلف العلماء في كيفية تأويل المتن أن سكت ذلك جائز والكلام في الأولى والأخرى من ظاهر القرآن هذه الكيفية اعداد وفي ط من الجهتي ولا فرق بينهما إذا كان العدو في جهة القبلة لا على المحدث (قوله ومنه الجمعة والعيد) وكذا صلاة المسافر وأما الصلاة إذا أتت بالاعتصار على الفرائض ط (قوله وركعتين في غيرهما) أي ولو تلاها للغرب حتى لو عكس فقدت كما في الظهر والله أشاهر لزموا ط وتوجيه في الامداد وغيره (قوله وذهب) أي هذه الطائفة بعد الصلاة الثانية في الثاني وبعد التشهد في غيره وقوله إليه أي إلى نحو العدو ووقت بازائه ولو مستدبر القبلة فمستأنف والواجب أن يذهب راساً فلا يدركوا بطلان له على كثير جوهرة وسياقي (قوله ندباً) فلا تأمر أصلاً تسلم في مكانهم صحت ط (قوله وجاءت الطائفة الأولى) بحيثها ليس مستباح لو أتمت مكانها ووقت الطائفة الثانية فبازاء العدو صرح وهل الأفضل في انعام في مكان الصلاة أو في محل الوقوف فتخلل المشي بنى أن يجري فيه الخلاف فمن سبقه الحدث ومشي في الكفا على أن العود أفضل فأفاده أبو السعود (قوله لا لهم لاحقون) ولهذا لو كنت معهم أمرأة فقد صلا من حاذمتهم بخلاف الطائفة المسبوقة كالأمر والعروعة كلامه المقيم خلف المسافر حتى يقضى ثلاثاً بالقرائة أن كان من الطائفة الأولى وعمره أن كان من الثانية والمسبوق أن أدرك ركعة من الشفع الأولى فهو من أهل الأولى والأخرى الثانية غير (قوله وهذا) أي ما ذكر من الصلاة على هذا الوجه انما يحتاج إليه لو لم يردوا إلا ما ما واحد أو كذا لو كان الوقت خدافاً عن صلاة أمان كما في الجوهرة قلت ويمكن أن يكون هذا إذا صاحب جميع الأنهر فمات قدم متأمل (قوله فالأفضل الخ) أي فيصلى الامام بطائفة ويسلمون ويذهبون إلى جهة العدو ثم تأتى الطائفة الأخرى فأمراً رجلاً على بهم (تق) جل السلاح في صلاة الخوف فذهب عندنا لا واجب خلافاً للثاني ومالك والأمر به في الآية لا يذهب لأنه ليس من أعمال الصلاة فلا يجب فيها كافي الترتيلة من البرهان (قوله ويجزوا الخ) بيان للمراد من اشتداد الخوف (قوله صلوادكانا) أي ولوع السرطولون فلا يكبلوا طالباً ليجوز صلاته لعدم ضرورة الخوف في حقه وبقائه في الامداد (قوله فيصم الاقتداء) لعدم اختلاف المكان (قوله بالايام) أي الايام بالركوع والسجود (قوله وقدسنتبني الخ) لأن المشي فعل حقيقة وهو مناف للصلاة بخلاف ما إذا كان كما يطلبوا لأنه فعل لاداء حقيقة وانما اضيف المعنى التسيير وذلك ليدل على انما اضيفت الاضافة إليه اه من الامداد عن جميع الروايات ومنه في البدائع وفيه علم أنها قصدت بالشي طالباً ومطلوباً وأما ذكره عن جميع الأنهر فخره بنى أي هروب من العدو لأن المشي مخوف كما مر في الركب وقوله إلى المشي مخوف والرجوع هومعني بالهروب قصدت بالطلب بالأولى لعدم ضرورة الخوف كما مر في الركب وقوله إلى المشي مخوف والرجوع هومعني قول الشارح لتفريعاً صاف أي لو مشى المحقق نحو العدو أو رجعوا إلى صافوا خلف الامام ثم في العبارة أجازاً فاقهم (قوله وركوب) أي ابتداء على الأرض فمستأنف (قوله مطلقاً) أي لا اصطفاً وأخبره لأن الركوب على صحت وهو مما لا يحتاج إليه بخلاف المشي فإنه أمر لا يمتنع حتى يصفوا بازاء العدو ابن كمال عن البدائع (قوله كريمة منهم) ذكر في الزيلعي من البرقة عمل قليل وهو غير مضى وفي كونه من العمل القليل نظر لأن من دأب على القوس يتحقق أنه خارج الصلاة ط (قوله والألاصم) وسقط الطلب لتحقق الذكر ط (قوله والسائق) بالقائه وقد أرفده بما مره قال في المراجع وفي التفصيل لو كان في المسابقة قبل الشروع وكذا الوقت يخرج من شرون الصلاة أن أن يفرغوا من القتال (قوله لم يجز المحرافهم) أي بعد ذهابه زال سبب الرخصة ط عن أبي السعود أي قتله في سكت طائفة في مكانها تأمل فلو كان في الغر فوالله سوا كافي الترتائية (قوله جاز) أي لهم الاضطر في أواموجود الضرورة ط من أبي الهود (قوله لا تشرع صلاة الخوف للعاصي) لأنها أغا شرعت لمن يقتل أعداء الله تعالى ومن في حكمهم لأن يعاديه فأفاده أبو السعود من جهة قلت وهذا بخلاف القصير في السفر فإن سببه مشقة الضرورة مطلق في النص فيصير على إطلاقه ولا يمكن قتله على صلاة الخوف لا بإيماً على غير التماس تأمل (قوله في سفره) له بغيره فلي تأمل اسماعيل والقرآن أن الباء المبيحة متفقد أن نفس سفر معصية كن سافر قطع

(فيصلى الامام طائفة بازاء العدو)

ارهاقه (وصلى بنزري ركعة في

الثلاثي) ومنه الجمعة والعيد

(وركتين في غيرهما) لزوماً (ورذهب

إليه وجاءت الأخرى فصل بهم

ما بقي وسلم وحده وذهب إليه

ندباً (وجاءت الطائفة الأولى

وأتموا صلاتهم بالقرائة لأنهم

لاحقون (وصلوا في صلاة الطائفة

الأخرى وأتموا صلاتهم بقرائة

لأنهم مسبقون وهذا أن

تتأخروا في الصلاة خلف واحد

والأفضل أن يصلي بكل

طائفة امام (وان اشتد خوفهم)

وجزوا من القول (صلوا ركناً

فرداً) إلا إذا كان يد بالامام

فيصم الاقتداء (بالايام إلى جهة

قدرتهم) للضرورة (وقدسنت

بني) لتفريعاً صاف وسبق

حدث (وركوب) مطلقاً (وقال

كثير) لا يقبل كريمة منهم

(والسائق في البرهان أمكنه أن

يرسل أعضاء سامعة على بالايام

والألاصم كصلاة الماشي

والسافر وهو يضرب بالسيف

(فروع) الركاب أن كان مطلوباً

تصم صلاته أن كان طالباً لعدم

خوفه شرعاً ثم ذهب العدو

لم يجز المحرافهم وبعبارة جاز

لا تشرع صلاة الخوف للعاصي

في سفره كافي التلوية وعليه

فلا تصح من الباطة

متعلق بذكر (قوله قبل الفرقة) لأنها تكون قرب كون الروح في المقوم وحسب ذلك يمكن التعلق بها ط
وفي القاموس غرغرا يدخسه عند الموت اه قلت وكأنها مأخوذة من غرغر بالماء إذا دانه في حلقه
فكما يدبر روحه في حلقه (قوله واختف في قول قبة الرأس) بالاء اثنتا عشرة خذ اليا وهنق الامل
من الحياة او بالوحدة العتقة والمراد به الشقة واهوال الموت ويحصل مدة الهزلة على أنه اسم فاعل واسكانها
على المصدرية بتدريج مضاف (قوله واختار الخ) أقول قال في اوائل الزانية قبل قبة الرأس مقبولة لا إيمان
الباهر وقيل لا تقبل كجاءه لأنه تعالى سوى بين من أخر التوبة إلى حضور الموت من الفئة والكفار وبين
من مات على الكفر في قوله وليست التوبة الاله كافي الكشاف والبضاوي والقرطبي وفي الكبير الرازي قال
المحققون قرب الموت لا يمنع من قبول التوبة بل المانع منه مشاهدة الاهوال التي يحصل العلم عندها على سبيل
الاضطرار فهذا كلام الخفية والمالكة والشلغمة من المعتزلة والسنة والاشاعرة أن قبة الرأس لا تقبل
كإيمان الرأس بجميع عدم الاختيار وخروج النفس من البدن وعدم ترك التوبة وهو العزم بطريق التعميم
على أن لا يعود في المستقبل إلى ما ترك وهذا لا يتفق في قبة الرأس أن أريد بالأس معنى أسباب الموت
بحسب يعلم قطعاً أن الموت يدركه لا محالة كما أخبر تعالى عنه بقوله فليكن تضعهم إيمانهم لما وأبأسنا وقد ذكر
في بعض الفتاوى أن قبة الرأس مقبولة فإن أريد بالأس ما ذكرنا رده عليه ما قلنا أن أريد به القريب من الموت
فلا كلام فيه لكن الظاهر أن زمان الرأس زمان مائة الهول والمسطور في الفتاوى أن قبة الرأس مقبولة
لا إيمانه لأن الكافر اجنبي غير عارف بالله تعالى وسعاً إيماناً وحرافاً واقاساً عارف وسالماً لصال البقاء
أسهل والدليل على قبوله أنه مطلقاً إطلاق قوله تعالى وهو الذي قبل التوبة من عباده اه مخلصاً وظاهر آخر
كلامه اختيار التفصيل وهذا إلى مذهب الماتريدي الشيخ عبد السلام في شرح منظومة والده الثاني وقال
وعند الأشاعرة لا تقبل حال الفرقة قبة ولا غيرها كقوله التزوي اه وأصح الثاني المنال على القاري
في شرحه على بدو المال في إطلاق قوله عليه الصلاة والسلام أن الله يقبل قبة الصالح ما لم يفرغ أخرجه أبو داود
فانه يمثل قبة المؤمن والكافر وعرض قول بعض الشراح أن التفصيل مختاراً من الخاضع ووجه
من الشافعية كالبيكي والبلقيني بأنه على تقدير صحت يحتاج إلى ظهور صحت اه والحاصل أن المسئلة قلنية
وأما إيمان الرأس فلا يقبل أيضاً فاقوساً في أن شاء الله تعالى تمام الكلام عليه في باب الرقة (قوله من غير
أمره) أي من غير أن يقول له قل فهو مصدر مضاف إلى مضغوه (قوله ثلاثين) أي ورثها ديد (قوله
وتدب قمراتين) قوله من الله عليه وسلم اقروا على موتاً كرس محبة ابن حبان وقال المراد به من حضره
الموت وروى أبو داود عن مجاهد بن السبيح قال كانت الأنصار إذا حضروا قرأوا عند الميت سورة البقرة إلا أن
مجاهداً مضى حبة (قوله والاعد) هو استحسان بعض المتأخرين لقول جابر أنها توت عليه خروج روحه
امداد (قوله ولا يلقى بعد تلبده) ذكر في المراج أنه ظاهر الرواية ثم قال وفي النجاشية والكافي عن الشيخ
الزاهد الفصاح أن هذا من قول المعتزلة لأن الأسماء بعد الموت عندهم متقبل ما عند أهل السنة فالحديث
أي لقنوا موتاً كما لا اله الا الله يقول على حقيقته لأن الله تعالى يبيحه على ما جاء به الامور روى عنه عليه
الصلاة والسلام أنه امر بالتقنين بعد الدفن فيقول ما نزل بن فلان اذكر بك الذي كنت عليه من شهادة
أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله وأن الجنة حق والنار حق وأن البعث حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها
وأن الله يبعث من في القبور ولكن وضبت بالله وباو بالاسلام شاو محمد صلى الله عليه وسلم نبيا والقرآن اماما
وبالحكمة عليه والمؤمنين اخوانا اه وقد اطلعت في الفتح في تأجيل موتاً كما في الحديث على حقيقته مع
التوثيق بين الأدلة على أن الميت يسمع او لا كما سبأ في باب العين في الضرب والقتل من كتاب الايمان لكن قال
في شرح المتن ان الجمهور على أن المراد منه مجازة ثم قال وانما لا ينهي عن التقنين بعد الدفن لأنه لا ضرر فيه
بل فيه نفع فان الميت يستأنس بالذكر على ما ورد في الآثار الخ قلت وما في ط عن الزهري لم أراه فيه
وانما لا اله الا الله قبل بلغن لظاهر ما روي عن قبل لا وقبل لا يؤمر به ولا ينهي عنه اه وظاهر استدلاله لا لأول
استنبطنا فافهم (قوله ومن لا يزال الخ) أشار إلى أن سؤال القبر لا يكون لكل احد ويضاهه ما في السراج
كل ذي روح من بني آدم يسأل في القبر بإجماع أهل السنة لكن يلقى الرضيع المقت وليل يلهمه الله تعالى

مطلب ٢

في قبول قبة الرأس

مطلب ٣

في التقنين بعد الموت

مطلب ٤

في سؤال المكين هل هو عام لكل

احد أو لا

كما ألهم عيسى في المهد اه لكن في سكاية الاجماع قلتر قد ذكر الحافظ ابن عبد البر ان الأئمة دللت على أنه لا يكون المؤمن او متناقض عن كل منسوا الى أهل القبلة بظاهر الشهادة دون الكافر الجاحد ولعقبه ابن القيم لكن روحه الحافظ السيوطي وقال ما قاله ابن عبد البر هو الارجح ولا أقول سواء ونقل المصنف في شرحه على المباح الصغير أن الرابع أيضا اختص من السؤال بهذه الامة خلافا لما استظهره ابن القيم ونقل أيضا عن الحافظ ابن حجر المصنف أن الذي يظهر اختصاص السؤال بالكف والكفر وقال روحه عليه شيئا من الحافظ السيوطي ثم ذكر أن من لا يبال غلبة الشهد والرباط والمطعون والمبتذل من الطاعون بغيره إذا كان صابرا محتسبا والعدين والأطفال والميت يوم الجمعة وأوليتها والقارئ كل ليلة شارك الملك وبعضهم ضم إليها السجدة والقارئ في مرض موته هو واقعة احدها وأشار الشارح إلى أنه إذا زاد الأنياء عليهم الصلاة والسلام لانهم أولى من الصديقين (قوله والاصح الخ) ذكره ابن الهمام في المسألة (قوله وتوقف الامام الخ) أي في أنهم يسألون في أنهم في الجنة والنار قال ابن الهمام في مسأله وقد اختلف في سؤال الأطفال المشركين وفي دخوله في الجنة والنار تردد فيهم أو حضيضة وغيره وقد وردت فيهم أخبار متعارضة فالسبيل تقويض أمرهم إلى الله تعالى وقال محمد بن الحسن اعلم أن الله لا يذيب احدا بلا ذنب اه وقال تلميذه ابن أبي شريف في شرحه وقد نقل الامر بالاسماء عن الكلام في حكمه في الاخرة مطلقا عن القاسم بن محمد وعروة بن الزبير عن رؤس التابعين وغيرهما وقد ضعف أبو البركات التستبي رواية التوقف عن أبي حنيفة وقال الرواية الصحيحة عنه أنهم في المشية بظاهر الحديث الصحيح الله أعلم بما كانوا عاملين وقد سكت فيه الامام النووي ثلاثة مذاهب الاكثر أنهم في النار الثاني التوقف الثالث الذي صحبه أنهم في الجنة حديث مكرر مولود يولد على الفطرة ويعمل اليه ما من من محمد بن الحسن وفيهم أقوال أخر ضعفة اه (قوله وغمامة في النهر) حيث قال ويكره قفي الموت لعزير زبل به انتهى عن ذلك فان كان ولا بد فليقل اللهم أحيني ما كانت الحياة خيرا لي وتوفي إذا كانت الوفاة خيرا لي كذا في السراج اه (قوله وسيجي في الخضر) أي في كتاب الخضر والاباحة وبصر منته بكتاب الكراهة والاستقصان وسقط من اغلب النسخ لفظ في الخضر (قوله ولذا اختار الخ) أي لكونه في حال زوال عقله بغير ما يصدق منه اختار بعضهم زوال عقله في ذلك الوقت مخافة أن يتكلم بذلك عند من أله الموت ومن أن يدخل عليه الشيطان فان ذلك الوقت وقت هروسه (قوله ذكره الكمال) وقال أيضا وبعضهم اختاروا الجاهلية في حال الموت والعبد الضعيف مؤلف هذه الكلمات فوض أمره إلى الرب الغني الكريم متوكلا عليه طالما أنه جلت عظمته أن يرحم مطلب فأتى بالموت على الايمان والايقان ومن يتوكل على الله فهو حسبه ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اه وأما العبد الذليل أقول مثل قوله مستعينا بقوة الله تعالى وحوله (قوله لجلاء) تنبيه على غيرة الامم فهم ما هو ومنيت القصة او العظم الذي عليه الاستئناس بغير (قوله فصبأه) إذ لو ترك قطع منظره ولثلا يدخل فاه الهوام والماء عند غلة امداد (قوله ثم يتعاضدوا) أي لتتلاقى فحقا كما في شرح المنية وفي الامداد وتلتن مفاصله وأصابه بأن يردها ساعده لضده وساقه لتخذه ونخذه لبطنه ويردها عليه ليسهل غله وادراجه في الكفن (قوله ووضع الخ) بخلاف ما مر من أن وجهه على يمينه هو السنة لأن هذا الوضع لا يكون الا مع الاستسقاء الا أن يقال أن ذلك عند الاحتضار إلى خروج الروح وهذا بعده (قوله ثلاثا يتنبح) لأن الحديث يذيع النبح لسرقة وان لم يوجد فبوضع شئ يتنبح امداد (قوله ويصرخ من عنده الخ) في النهر ويصيح اخراج الحائض الخ وفي نوادياض واختفى في اخراج الحائض الخ (قوله ويعلم به جيرانه الخ) قال في النهاية فان كان عالما وزاهدا او عن يتر له فقد استحسن بعض المتأخرين النداء في الاسواق بخلافه وهو الاصح اه ولكن لا يكون على جهة التعميم وغمامة في الامداد (قوله ويسرع في جهازه) لما رواه أبو داود عنه صلى الله عليه وسلم لما عاد طلبة بن البراء انصرف قال ما رى طلبة الا قد حدث في الموت فاذمات فاذنوني حتى املى عليه وهجوا به فانه لا ينبغي لجنحة مسلم أن تقبض بين ظهراني أهل الصلوة والصواب وجوب التجهيل الاحتياط بالروح الشريفة فانه يحتمل الانجاء وقد قال الأطباء ان حصى كثير من ممن يوفون بالسكينة ظاهر ايدقون أحياهه يصير ادراك الموت الحقيقي بها إلى الأعلى فاضل الأطباء في تعيين التأخير فيها إلى ظهور

مطلب
غاية لا يأتون في قبورهم

مطلب
في أطفال المشركين

والاصح أن الأنياء لا يأتون ولا أطفال المؤمنين وتوقف الامام في أطفال المشركين وقبلهم خدم أهل الجنة ويكره قفي الموت وغمامة في النهر وسيجي في الخضر وما ظهر منه من كلمات كبرية بغيره في حقه ويصالح معاملة موقى المسلمين جلاله في أنه في حال زوال عقله ولذا اختار بعضهم زوال عقله قبل موته

ذكره الكمال (واذا ماتت فتد لجلاء وتدفن ميتاه) فصبأه ويقول مدفعه بسم الله وعلى مله وصول الله اللهم يسر عليه امره وسهل عليه ما بعده وأمهده بطقا واحد لا يخرج إلى خيرا مما خرج عنه ثم تمت أضافه ويضع على يمينه سفاحا وحديد لتلا يتنبح ويصرخ ضده الطيب ويصرخ من عنده الحائض والتفادوا لجنبة ودمه به جيرانه وأجروا به ويسرع في جهازه

طلب
في القراءة عند الميت

الثقن بضو الثغر امداد وفي الموهرة وان مات فجأة لم يقرأ حتى يتبين جموعه (قوله) ويقرأ عنده القرآن (الخ) في بعض النسخ ولا يقرأ ولا الصواب اسقاطها لاني لم اراها في مستبين من التهستاني ولا في النسخ ولا في المصنفين
بذكرها لاني مختلف بين ما في النسخ وما في الزيلعي ولا يصحاح صاحب الجبري (الروح فافهم والانسب ذكر هذا الميت عند قول المصنف الا في قبره ساوكمه قرا القرآن عنده (قوله) قلت (الخ) اقول راجع النسخ فرأيت فيها كائنه التهستاني قالنا هرا نقرأه الى الفصل سقط من نسخة صاحب الجبري وجه الشرح بل انما راجعة لصلاة التفت ثم في شرح دبر البصار وقرأ عند القرآن الى أن يرفع اه وشبهه في المراج من المتقى لكن قال عقبه واصحابنا كرهوا القراءة بعد موته حتى يسفل فأنا دخل ما في المتقى على ما قبل الموت وان المراد بالرفع رفع الروح والله أعلم (قوله) قيل نجاسة خبث (الخ) لا في الآدمي حيوان دموي فيقتبس بالموت كسائر المخلوقات وهو قول عامة المشايخ وهو الظاهر بدائع وصحة في الكفاي قلت ويؤيده ما أطلق محمد نجاسة خبثه وكذا قوله لم يوقع في بئر قبل غسله فيها وكذا الوجه في مقابل غسله وصلى به لم تضع صلاته وعليه فأنا يظهر بالفصل كرامة المسلم وهذا لو كان كثر انفس البرد ولو بعد غسله كما تقدمنا ذلك كله في الطهارة (قوله) وقيل حدث (قوله) يؤيده ما ذكره في المصنف كتاب الطهارة أن الأصم كون غسله مستحله وإن وجد أطلاق نجاسة لانه لا يتخلون النجاسة غالباً قلت لكن يشافيه ما مر من القروع الآن يقال يشافيه على قول العامة قال في فتح القدير وقد روي في حديث أبي هريرة صحابته ان المؤمن لا يضر حيا ولا ميتاً فان حدث وجب ترجيح أنه الحدث اه وقال في الحلة وقد أخرج الحاكم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تضربوا موتاهم فان المسلم لا يضر حيا ولا ميتاً وقال جميع على شرط الضاري ومسلم في ترجيح القول بأنه حدث اه قلت ونظري في امكان الجواب بأن المراد بقبي النجاسة من المسلم في الحدث النجاسة الدائمة فيكون احترازاً عن الكفار فان نجاسته دائمة لا تزول بفسه ويؤيد ذلك أنه لو كان المراد في النجاسة مطلقاً لم أهملوا صاحب نجاسة خارجية لا يضر مع أنه خلاف الواقع فحين ما قلنا وحسنت فليس في الحديث دلالة على أن المراد بنجاسته نجاسة حدث فتأمل ذلك بانصاف (قوله) كثر ما تاهت فانه اذا اجاز للحدث حدثاً ما صغر القراءة فجوازها عند الميت الحدث الاول لكن كان المناسب أن يقول كالقراءة عند الجنب لان حدث الموت موجب للفصل فهو أشبه بالنجاسة وان لم يكن جنازة دليل أنهم ذكروا أن حدثه بسبب استرخاء العضال وذوال الموت فكان ينبغي اقتضاه على أعضاء الوضوء لكن القياس في حدث الحي قبل جميع البدن واقتصار على الأعضاء السرح لتكرره مسكول يوم يختلف الجنازة والموت والنجاسة في أنه لا يتكرر فأخذوا بالقياس فيه لانه لا يتكرر فلا حرج في غسل جميع البدن (تبيين) الحاصل أن الموت ان كان حدثاً فلا كراهة في القراءة عنده وان كان نصراً كرهت وعلى الأقل يصلح ما في النسخ وعلى الثاني ما في الزيلعي وغيره وذكر ط أن يحمل الكراهة اذا كان قبره سامنة اما اذا بدعته بالقراءة فلا كراهة اه قلت والظاهر أن هذا ايضا اذا لم يكن الميت مجسب ثوب يستتر جميع بدنه لانه لو صلى فوق نجاسة على حال من ثوب او صبر لا يكره فينا يظهر فكذا انما قرأ عند نجاسة مستورة وكذا ينبغي تحييد الكراهة بما ذكره أقرأ جهرًا قال في الخاتمة وتكره قراءة القرآن في موضع النجاسة كالتمصيل والخروج والمسلخ وما شابه ذلك وما في الحمام فان لم يكن فيه احد مكشوف العورة وكان الحمام طاهراً لا بأس بأن يرفع صوته بالقراءة وان لم يكن كذلك فان قرأ في نفسه ولا يرفع صوته فلا بأس به ولا بأس بالتسبيح والتليل وان رفع صوته اه وفي الفتنة لا بأس بالقراءة را كما هو مشايذا لم يكن ذلك الموضع معذ النجاسة فان كان يكره اه وفيها بالأسان والصلوات هذا البالوعة اذا لم تكن بقره اه فحصل من هذا أن الموضع ان كان معذ النجاسة كالخروج والمسلخ كرهت القراءة مطلقاً والا فان لم يكن هنالك نجاسة ولا احد مكشوف العورة فلا كراهة مطلقاً وان كان فانه يكره رفع الصوت فقط ان كانت النجاسة قريبة فتأمل (قوله) كما مات) هذه الكفاي الفاضلة على ما تسمى كاف المبادرة مثل سلم كما دخل كافي المعنى أي أنه موضع على السرر عقيب يتبين موته وقيدته القديري بما اذا اراد واضبطه والاول اشبه كافي الزيلعي (قوله) في الأصم) وقيل موضع الى القبلة طولا وقيل عرضا كافي القراءات في البحر (قوله) جهر أي جهر وفيه الشبهة الى أن السرر يجرى قبل وضعه عليه فظنوا ان القراءات الكريمة منه غير

ويقرأ عنده القرآن الى أن يرفع
الى الفصل كافي التهستاني
معزاً للنسخ وليس في النسخ
الى الفصل بل الى أن يرفع فقط
وقد روي في الجبري رفع الروح وعبرة
الزيلعي وغيره تكره القراءة عنده
حتى يسفل وعليه التهستاني
في امداد الفتح تقتضي للقرآن
عن نجاسة الميت لتبصمه بالموت
قبل نجاسة خبث وقيل حدث
وعليه فينبغي جوازها كقراءة
الحدث (ووضع) كما مات (كا)
تيسر في الأصم (على سرر يجرى

طلب
الحاصل في القراءة عند الميت

(قوله الى سبع قطع) أي بان تدار الحجر حول السرير مرة أو ثلثاً أو خمساً أو سبعاً ولا يزال عليها كما في القبر
والثاني والثالثة وفي التبيين لا يزال على خمسة (قوله ككفنه) فإنه يصبر وتر أيضاً ط (قوله وعند مومته)
أفاده قوله سابقاً ويصبر عنده الطيب ط (قوله في ثلاث الخ) قال في الفتح وجع ما يصبر فيه الميت
ثلاث عند خروج روحه لازالة الأثمة الكريمة وعند غسله وعند تكفينه ولا يصبر غسله ولا في القبر لما روي
لا تجعلوا الخنازة يصوت ولا نار اه (قوله عبارة الزيلعي الخ) أشار بقوله الصارفين الى أن قول المصنف
الى غمام غسله غير قاطع لأنه يظهر من قوله من غلام يترقب على التمام فافهم (قوله وفتر عورته القلنعة فتند) أي
القبل والبر وعلوه بأنه ليس بطلان الشهوة والظاهر أنه يمان فواجب يعني أنه لا يمان بذلك لكن التكون المخلوب
الانحصار على ذلك تأمل (قوله صحة الزيلعي وغيره) والأول صحة في الهداية وغيره ولكن قال في شرح المنية
أن الثاني هو ما أخذه بقوله عليه الصلاة والسلام لكل لا تنتظر الى نخدي ولا ميت لأن ما كان عورة لا يقطع
بالنوت وهذا لا يجوز منه حتى لو مات من رجال أو نساء يصح ما راجل بخرقة ولا يصح الخ وفي التبريد لا يلبس وهذا
شامل للمرأة والرجل لأن عورة المرأة تلمرأة كارجل الرجل (قوله مثله) ليس بقدر فالمراد ما يمنع المس ط
(قوله طرحة المس كالنظر) يفيد هذا التعليل أن الصغير الذي لا عورة له لا يستر عديم ستره ط (قوله ويجوز
من ثيابه) أي كلبهم التحفيف لأن المتعود من الفضل هو التطهير والتطهير لا يحصل مع ثيابه لأن الثوب متى تفسد
بالسوء لا تجب فيه ثياباً بخاصة الثوب فلا يفيد الفصل فيجب التبريد كما في الغاية وظاهره أن الوجوب
على نازحه (قوله كأمات) لأن الثياب تفسد عليه فيسرع اليه التغير بجر (قوله من خواصه) لما روي
أبو داود أنهم قالوا ليزيد بن أبي حمزة قال ليزيد بن أبي حمزة قال ليزيد بن أبي حمزة قال ليزيد بن أبي حمزة
عليه وسلم وطه ثيابه قال ابن عبد البر وروى ذلك عن عائشة من وجه صحيح فدل هذا أن عاده لم يمت
موتاهم الفضل في زمنه صلى الله عليه وسلم شرح المنية زاد في المراجيع وغسله صلى الله عليه وسلم ليس تطهير
لأنه صلى الله عليه وسلم كان طاهر أحاديثاً (قوله ويوضأ من يؤمر بالصلاة) خرج الصبي الذي لا يسل
لأنه لم يكن يصح يصل عليه الملوأى وهذا التوجيه ليس بجوئ إذ يقال إن هذا الوجه مائة الفسائل المروى
البت لا تعلق لكون الميت يجب يصل أو لا كما في الجنون شرح المنية ومقتضاه أنه لا كلام في أن الجنون وضأ
وأن الصبي الذي لا يسل الصلاة وضأاً أيضاً على خلاف ما يقتضيه توجيه الملوأى من أنه لا وضأ (قوله
للمرج) إذ لا يمكن إخراج الماء أو يصبر فترك الزيلعي (قوله بخرقة) أي يجعلها الفاسل في أصبه يمسح
بها أسنانه ولها مائة وثلاثة ويدها منفره أيضاً بجر (قوله وعليه العمل اليوم) فإنه نفس الأئمة الملوأى
كما في الامداد عن التتارخانية (قوله ولو كان جنباً الخ) نقل أبو العود عن شرح الكركاشي أن ما ذكره
الخطابي أي في شرح القدوري من أن الجنب يخفض ويستشق شرباً مختلفاً لحائضه الكتب اه قلت
وقال الرمل أيضاً في حاشية البحر الاطلاق المتن والشرح والقناوي يشمل من مات جنباً ولم يؤمر صرح به
لكن الاطلاق يدخله والعلم يقتضيه اه وما نقله أبو العود عن الزيلعي من قوله بلامضة واستشقاق
ولو جنباً صريح في ذلك لكن لم أره في الزيلعي (قوله أيضاً) لم أجده في الامداد ولا في شرح المقدسي
(قوله ورشد أوجهه) أي لا يفسد يده أولاً الى الرقيق كلب لأن الجنب بفصل نفسه يديه فيصاح
الى تنطيفهما أولاً الميت بفصل يديه الفاسل (قوله ويمسح رأسه) أي في الوضوء وهو ظاهر الزاوية كالتنبي
بجر (تبيينه) لم يذكر الاستتباع لاختلاف فيه فعند هب استنحي وعند أبي يوسف لا بصورة أن يلف الفاسل
على يده خرقه وفصل السوء لانه ما حرام كالتنظر جوهره (قوله مغنى) يضم الميم اسم مفصول من الاغلاط
لأن الفلى والفلان لانه لازم واسم المفعول انما يمين من المتعدي ح وانا غلبت نفسي بمبالغة في التعليل
(قوله ورق التبق) يخرج الثوب وكسره ما يكون البه المحودة وكسفه كايهم من القاموس وفي التذكرة
الدرج معروف وقرعته هو التبق وصيق ورقه يلحم الجراح ويضع الاوساخ وتسمى البشرة وتسمى أيضاً التبق جل السور
ومن خواصه أنه يطرد الهوام وثمة الصب يفتح الميت من البلاء اه وفي القاموس أيضاً التبق جل السور
وبه علم أن السور هو التبق والتمزق خافضة الورق الى التبق لادني ملاية وتسمى السور بالورق بيان
لرأد منه فالاجس في التعبير قول المراجيع الدرجيرة التبق والمراد ورقه اه (قوله فمستكون)

وراء الى سبع قطع فتح
(ككفنه) وعند مومته في ثلاث
لاخله ولا في القبر (وكرة قراءة
القرآن عنده الى تمام غسله) عبارة
الزيلعي حتى يفصل وعسارة التبر
قبل غسله (وفتر عورته القلنعة
فقط على الفاسل) من الزاوية
(وقل مطلقاً) القلنعة والخضفة
(وصح) صحة الزيلعي وغيره
(ويصلها بخرقة) السترة
(بعدق) خرقه مثلهما على يديه
نقمة المس كالنظر (ويجوز)
من ثيابه (كأمات) وغسله عليه
السلام في قصه من خواصه
(ويوضأ) من يؤمر بالصلاة
(بلامضة واستشقاق) للمرج
وقيل ضعلان بخرقة وعليه العمل
اليوم ولو كان جنباً أو خائفاً
أو خائفاً فعلاً أو خائفاً لظهوره
كما في امداد الفتاح مستقداً من
شرح المقدسي ورشد أوجهه
ويمسح رأسه (ويصب عليه ماء
مغنى بدم) ورق التبق (أو سحر)
يضم فمستكون

الاشنان (ان تيسر والاخاه

خالص مقل (وبفضل رأسه
 وليته بالخطي) نيت بالبراق
 (ان وحده والاقبال الصابون وهو)
 هذا لو كان بهما شتر حق لو كان
 امردا أو جردا لغل (وبضبع
 على يساره) ليدأ عينه (وبفضل
 حتى يصل الماء الى مايلي الفم
 منه ثم على عينه كذلك ثم يجلس
 مستندا) بالياء للمفعول اليه
 ويحس بطنه رقيقا وما خرج منه
 بقله ثم بعد اقامه (بضبعه على
 شقه اليسرى وبضعه وهذه غلبة
 (ثالثة) ليصل السنون (وبضبع
 عليه الماء عند كل اضع ثلاث
 مرات) للمرة (وان زاد عليها
 افنفس جان) اذا الواجب مرة
 (ولا بعد غلبه ولا وضو مبا خارج
 منه) لا تحسه ماوجب لرفع
 الحدث لبقائه بالموت بل لتبسه
 بالموت كما راجع ايات الدعوة
 الا ان المسلم يطهر الفل كرامة
 له وقد حصل بجر وشرح جميع
 (ونشف في ثوب ويجعل الحنوط)
 وهو يخرجه الحاء (الطر المركب
 من الاشياء الطيبة غير عمران
 قدس) لكرهاهما للرجال
 وجعلهما في الكفن جهل (على
 رأسه وليته) ذبا (والكانفور
 على مساجده) كرمطها
 (ولا يبرح شعره) أي يكره
 شعره (ولا يقرض ظفوره) الا
 الكسور (ولا يقره) ولا يمتن
 ولا بأس بجعل القطن على وجهه
 وفي غلظته كعب وقيل واذن
 وهم ووضعه يده في جانيه لاعلى
 صلوه لانه من عمل الكفار بان يثك
 (ويجتمعه من خلفها وسها
 لامن النظر اليها على الاصح) منية

في الشرب لئلا يسهل له يجوز في الا السكون والضم كما في الصباح (قوله الاشنان) بضم الهيمزة وكسر هاء كاف
 القاموس وبقد الكال وغيره بغير المحزون (قوله والاخاه خالص مقل) أي اغلا وسط الا ان الميت يتأذى بما
 يتأذى به الحي ط (واذا غلبه ان اخافه أفضل سواء كان عليه وضو ولا نهر (قوله بالخطي) في الصباح
 انه مستند اليه وكسر انشاء كثر من القتح (قوله نيت بالبراق) طلب الراحة يجعل عمل الصابون نهر
 (قوله هذا الخ) الاشارة الى قوله وبفضل رأسه وليته بالخطي الخ (قوله وبضبع الخ) هذا اقل الفصل
 المرتب واما قوله وبضبع عليه ما مقل الخ وقوله والا فالتقرا ح وقوله وبفضل رأسه بالخطي فيعمل قبل الترتيب
 الا في عبادة الشرب لئلا يفعل هذا قبل الترتيب الا في لئلا ما عليه من الحدث اه ط قلت لكن صريح
 الجرو والنهر وغيرهما ان قوله وبضبع عليه ما مقل الخ ليس خارجا عن هذه الفصول الثلاث الا في بل هو
 اجال لبان كسفة الماء أي لبان الماء الذي يفسله وهو كونه مقل بدو لا بد ولا فراقا وكذا قال في القتح
 واذا فرغ من الوضوء غسل رأسه وليته بالخطي ثم يضعه الخ ومثله في الجواهر فتم اختصاره في شيء وهو انه في
 الهداية لم يفصل في الفصول بين القراع وغيره وهو طاهر كمال الحكم وذكر شيخ الاسلام ان الاولى بالقراع أي
 الماء الخالص والثانية بالخطي فيه صدر والثالثة بالخطي فيه كافر وقال في القتح والاولى كون الاولين بالسدر كما
 هو ظاهر الهداية لما في أي داود وسند صحيح ان عمدة فصل بالسدر مرتين والثالث بالياء والكانفور (قوله
 الى مايلي الفم منه) بالياء لجهة أي السر ومنه بيان لما والمراد به الجلب السفل وكأنه لم يصرح به لتلا
 يوهن ان المراد به جانب الرجل وجوز العيني القتب بالياء المهمل ولا يظهر من جهة المعنى والاعراب كالا
 يعني (قوله كذلك) بأن يفسله الى أن يصل الماء الى مايلي الفم منه وهو الجانب اليسرى وهذه غلبة ثالثة
 في القتح والجهر واذا غلبه لا يترك على وجهه لئلا يفسله ظهره كما في شرح المتقن غلبه السروسي (قوله رقيقا) أي
 مسهرا برفق (قوله وما خرج منه بقله) أي تنظيفه بجر قال الرمي أي لا ترحط حتى لو لم يعل عليه من غير
 غلبة جاز وهدا لما لا يتوقف فيه اه وفي الاحتكام من الخطا يسع مما ل ويكتفى وفي كتاب الصلاة ليس اذا
 سال قبل ان يكتفى غسل وبسده لا اه قلت وسأيت تعلم في بحث الصلاة عليه (قوله ليصل السنون) وهو
 ثلث الفصول السنون بان جسد امداد (قوله للمرة) أي من قوله ليصل السنون ط (قوله وان زاد)
 أي مند الحاجة لكن ينبغي ان يكون وزا ذكر في شرح مختصر الكرخي شرح المنية (قوله جان) أي جمع
 وكراهة ولا سلا لانه اسراف او تقصير (قوله ولا بعد غلبه) بضم القين قبل والفتح أيضا وقيل ان اخف الى
 القبول أي ان يكتبه بملامحه والى غيرهم نهر (قوله لبقائه بالموت) أي لا في الموت حدث كل خارج فخلط
 يؤثر الموت في الوضوء وهو موجود يؤثر الخارج بجر ولا يخرج عن التكليف بقتل الطهارة شرح المنية
 (قوله بل لتبسه بالموت) قد مننا الكلام فيه ريسا (قوله وقد حصل) أي الفصل وطره القباية بعده لا بعد
 بل يفسل موضعها (قوله ونشف في ثوب) أي كلاته أي كفاه وهو طاهر كالتدليل الذي يسمح به الحي بجر
 (قوله ندبا) راجع الى الدعوة ويجعل والاولى ذكر بقله ط (قوله على مساجده) مواضع مجزوء جمع مسجد
 بالفتح لا يعرفه الوجهة والاثق والمدان والركبان والقدمات فتح وسواء فيه الحرم وغيره طيب وبضعي
 رأسه امداد عن التثنية (قوله كرامة لها) فانه كان يصعد بهذه الاعضاء مقتضين بزيادة كرامة وصيانة لها
 لا بسرعة الفساد دور (قوله أي يكره غيرها) لما في القنية من ان التزين يدموغها والا لما شتا وطضع الشعر
 لا يجوز نهر فلو قطع ظفرا أو شعره اودح جمع في الكفن فمتساقفة عن الصافي (قوله ولا بأس الخ) كذا
 في الزنطي وأشار الى أن تركه اولى قال في القتح وليس في الفصل استعمال القطن في الروايات الظاهرة
 وعن أبي حنيفة أنه يجعل في خضر موهة وقال بعضهم في صامخه أيضا وقال بعضهم في دبره أيضا قال في الظهيرة
 واستقصا عاتة العلماء اه لكن قال في الحلة ان متقول عن النخاعي رأى حنيفة غاطلا أنه قنع ليس
 بصحيح اه (قوله ويضع زوجها الخ) أشار الى ما في العرس من أن من شرط الفاسل أن يجعل مثل النخل في القبول
 فلا يفسل الرجل المرأة والعكس اه وسأيت ما اذا ماتت المرأة بين رجال او بالعكس والظاهر أن هذا
 شرط لوجوب القبول اولا ولا لعنه (قوله لا من النخل اليها على الاصح) عزاءه الخ الى القنية ونقل
 عن التلمانية انه اذا كان للمرأة أن يحرم معها يسهل واما لا اجنبى بمفرقة على يده وبغير صرعه من ذواها وكذا

الرجل في امرائه الا في غرض النصر ٨١ ولعل وجهه أن التقرا أخف من المس لحاز شبة الاختلاف والله أعلم
 (قوله قلت الخ) قال في شرح المجمع لصنفه فاطمة رضي الله تعالى عنها تسلمت ايمانين خاضته على الله عليه
 وسلم ورضي عنها فحصل رواية القائل لعل رضي الله تعالى عنه على معنى التينة والقمام التامة بأسبابه ولحق
 ثبت الرواية فهو مختص به الا ترى أن ابن مسعود رضي الله عنه لما عثر على ذلك أجاب بقوله أما علمت
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان فاطمة زوجتك في الدنيا والاخرة فاعذوا انصوصة دليل على أن
 المذهب عندهم عدم الجواز اه قلت ويدل على انصوصة أيضا الحديث الذي ذكره الشافعي وفسر
 بعضهم السبب فيه بالاسلام والتقوى والتب بالانساب ولولا المعاصرة والرياح وظهر لي أن الاول كون
 المراد بالسبب القرابة السببية كزوجية والمسلم وتلقب بالقرابة التسمية لان سببية الاسلام والتقوى
 لا تستطع من احد فثبت انصوصة في سببه ونسبه على الله عليه وسلم ولهذا قال عمر رضي الله تعالى عنه
 قد تزوجت أم كلثوم بنت علي قلت ذلك وأما قوله تعالى فلا تنسب إليهم فهو مخصوص بغير نسبه على الله عليه وسلم
 الشافعي في الدنيا والاخرة وأما حديث لا تنسب عنكم من الله شيئا أي أنه لا يملك ذلك الا أن ملكه الله تعالى
 فانه يقع الاجاب بتفاته عن لهم بل قد انعم الله كذلك الا برب وتعالى الكلام على ذلك في رسالتنا العلم الظاهر
 في نفع التسبب الظاهر (قوله وهي لا تنسب من ذلك) أي من تقبيل زوجها دخل بها او لا كما في الحراج
 ومنه في البحر المحيي قلت أي لانها تزوجها بعد الوفاة ولولم يدخل بها وفي البدائع المرأة تقبل زوجها
 لان اباحة القتل مستفادة بالتصحيح ثبوت ما في النكاح والنكاح بعد الموت باق إلى أن تنقض العدة
 بخلاف ما اذا ماتت فلا يفسلها لانها ملك النكاح لعدم الحمل فصار اجنبيا وهذا اذا لم تثبت البيونة
 ينسب في حال حياة الزوج فان ثبت بأن ملكها باقيا وتلا ثبوت مات لا تنقض لان نكاح الملك بالابنة الخ (قوله
 ولودمية) الاول ولو كانت كدية للاحتراز عن الجوسية اذا سلم زوجها مات لا تنقض كما في البحر الا انما اسلمت
 كاباني (قوله بشرط بقاء الزوجية) أي إلى وقت القتل وبأن محترقه (قوله فلا يفسلونه) نسبه
 النهر والصلوب يفسله ط وهو كذلك في بعض النسخ ووجه ذلك أن اذا ولد لابن في ملكه العدة لان
 الملك فيها ملحق به وهي تحقق بوجهه والمحرقة تنافي مع الملك بخلاف النكوة المعتدة فان حرقتا لا تنافي
 ملك النكاح حال الحياة وأما المحرقة فلا تنافي ولا علة عليه فلا تنقض بالاول وكذا الامانة لانها ذات
 من ملكها الموت إلى الورثة ولا يساه لامة الفيرس عورته بدائع ملصقا وأما المكاتب فلا تنقض بانها صارت بقدر
 النكابة حررت بالاحالة ووقية ما لا أي عند الاداء واذا لم عليه وطهرها في حبله وغرم عفرها كما يأتي في باب
 ان شاء الله تعالى (قوله ولا يفسلونه) لان الملك يسل بوجوه محله (قوله في الزوجية) لم يظهر وجه
 في تقدير الشارح الزوجية كما قال ح وقال ط صوابه في الزوجية لان الصلاحية للزوجية لان الزوجية اه
 والاحسن التصريح في الحراج والبحر وغيرهما وهو ان بشرط بقاء الزوجية عند القتل وبه يظهر التفرج
 بما زاده الشارح (قوله لو كانت قبل موته) أي بأي سبب من الاسباب برزتها او تقيتها ابنه او طلاق
 فانها لا تنقض وان كانت في العدة غير أي لعدم بقاء الزوجية عند القتل ولا عند الموت واخترت عما لو طلقها
 زوجها مات في عتقها فانها تنقض لانه لا يزيل ملك النكاح بدائع (قوله بصدمة) أي بدمونه (قوله
 لروا النكاح) لان النكاح كان قائما بعد الموت فارتفع بالشرقة وبالموت بشهوة الموجب فصرح المنصومة على
 اصول الماسم وقروعه ولو كان المعتبر بقاء الزوجية حال الموت كما قال به زفر لم يلزمه انفسله (قوله ويجازلها
 الخ) الاول في حمل التركيب أن يقول ويجازلها مرة الموت تقبيلها او لم الخ ح (قوله اعتبارا بجملة
 الحياة) فاما لو اسلمت بعده وكان سببا في النكاح وبطل المس فكذلك اذا اسلمت بدمونه (قوله ولو لا بأس
 وكذا يفسل لوجوده التصغير الرأس بحر (قوله لتعنه عليه) أي لانه صار واجبا عليه ميتا ولا يجوز أخذ
 الاجرة على الفاعلة كالخصه وقه أن أخذ الاجرة على الفاعلة لا يجوز مطلقا عند المتقدمين وأجازه المتأخرون
 على تعليق القرآن والاذان والأمانة لضرورة كابين في محله وقتضاه عدم الجواز هنا وان وجد غيره لانه طاعة
 تعين الاول ولا يختص عدم الجواز بالواجب نعم الاستتجار على الواجب شريفا لانه طاعة كالمصرح به في التمسك
 في الاجارات وعبارة الفتح ولا يجوز الاستتجار على غسل الميت ويجوز على الحمل والدفن وأجاز بعضهم في القتل

منه
 في حديث كل سبب ونسب منقطع
 الاسمي ونسبي

وقالت الاثثة الثلاثة يجوز لأن
 حلا ضل فاطمة رضي الله عنها
 فلانها محمول على بقاء الزوجية
 قوله عليه السلام كل سبب
 ونسب يتصل بالموت الاسمي
 ونسبي مع أن بعض العصابة أكثر
 عليه شرح المجمع لعيني (وهي
 لا تنسب من ذلك) ولودمية بشرط
 بقاء الزوجية (بخلاف أم الولد)
 والمدررة والمكاتب فلا يفسلونه
 ولا يفسلونه على المشهور مجتبي
 (والعقبى) الزوجية (صلاحيته)
 لفصل حالة القتل (لا حال الموت)
 قطع من غشه (لو كانت قبل
 موته) او (ارتدت بعده) ثم اسلمت
 (الاستتجار به) (شهوة) لروا
 النكاح (وجازلها) غشه (لواصل)
 زوج الجوسية (فصلت فاسلت)
 بعده مل سها حثت اختيارا
 بحالة الحياة (وجدر رأس آدمي)
 أو ادخلقه (لا يفسل ولا يسل)
 عليه بل يذفن لأن يوجد أكثر
 من نفسه ولو لا رأس (والاصل
 أن يفسل الميت) مجازا فان أبقى
 الفاسل الاجر جازان كان ثمة غيره
 والا لا لتعنه عليه وبني أن
 يكون حكم الجمل والمخاطف كذلك
 سراج

أيضا ١٥ فليقتل (قوله ولذا) أي لكون التنية ليست شرطا لصحة الطهارة بل شرطا لاسقاط القرض
عن المكلفين (قوله فلابد) أي في حصول الفصل السنون والا فالشرط مذكور كانه يتبع لبلادة إلى أنه وجوده
في الماء يسقط غسلة السنون فضلا عن الشرط تأمل (قوله وتعليق) أي تعليل التفسير قوله لا تأمرنا الخ
أي لم يقل في التحليل لأنه لم يظهر ط (تنبه) اعلم أن حاصل الكلام في المقام أنه قال في التنبس ولا بد
من التنية في غسلة في الظاهر وفي الخاتمة إذا جرى الماء على الميت وأصابه المخرج أي يوسف أنه لا يتوب
عن القبل لأننا ما نأمر بالفصل وذلك ليس بفصل في النهاية والكفاية وغيرهما أنه لا بد منه إلا أن يصرح بنية
الفصل وقال في العناية وفي تقريره الماء من زيل بطبعه وكما يجب التنية في غسل الميت - فكذلك الميت ولما قال
في الخاتمة ميت غسلة أحد من غير تنية الفصل اجزا ١٥ ذلك ١٥ وصرح في التبريد والاسمياني والمحتاج
بعدم اشتراطها أيضا ووفق في فتح القدير قوله الظاهر اشتراطها في لاسقاط وجوبه عن المكلف للتصلي
طهارته وهو شرط صحة الصلاة ١٥ وجهه شارح التنية بأن ما مر عن أبي يوسف فيد أن القرض
فصل الفصل من حق لوجهه تطهير الفركي وليس فيه ما يفيد اشتراط التنية لاسقاط الوجوب بحيث يستحق
العقاب بتركها وقد تنظر في الأصول أن ما وجب لغيره من الأفعال الحسية يشترط وجوده لا ابتياده كالشي
والطهارة تم لا يشال ثواب العبادة دونها ١٥ وأقره البلاغ في أيده بجاني المخط لو وجد الميت في الماء لا بد
من غسله لأن الخطاب يتوجه إلى من آدم يوجب من فعل ١٥ فخلص أنه لا بد في اسقاط القرض من الفعل
وأما التنية فشرط للحصول التراب وله أصح فتصيل الخاتمة زوجها المسلمع أن التنية شرطها لاسلام فيسقط
القرض منها بعلنا بدنية وهو المتبادر من قول الخاتمة اجزا ١٥ ثم بقي قول المخط لأن الخطاب يتوجه
إلى من آدم ظاهره أنه لا يسقط فعل المالك ويرد عليه فتمت حفظه غسيل الملائكة وقد يقال أن فعلهم ذلك كان
بطريق النيابة تأمل وسأني تحقيقه في باب التيمم هذا وقد صرح في أحكام الصغار أن النبي إذا غسل
الميت جاز ١٥ ومثله ما سئل كره من البدائع من أنه لو مات امرأتين رجال ومعه من غير متحنى علوه
الفصل لغسلها وبه علم أن البلوغ غير شرط (قوله وفي الاختيار الخ) استغفرت أنه شريعة قدسية
وأنه يسقط وإن لم يكن الفصل مكفوا ١٥ بعد أولاد ١٥ يتأكد عليه السلام غسلة ط (قوله فان في دارنا الخ)
أفادته كرات تصلي في المكان بعد انتهاء العلامة أن العلامة مقدمة وعند قصد ما يعتبر المكان في الصميم
لأنه يحصل غلبة النية كافي التبر عن البدائع وفيها أن علامة المسلمين أروسة الختان والغضب وليس السواد
وخلق العانة ١٥ قلت في زما تالس السواد لم يبق علامة للمسلمين (قوله اعتبارا أكثر) أي في الصلاة بقرينة
قوله في الاستواء واختلف في الصلاة عليهم قال في الحلة فان كان بالمسلمين علامة فلا إشكال في اجراء أحكام
المسلمين عليهم والافعال المسلمون أكثر صلي عليهم بنو بني بال دعا والمسلمين ولو الكفار أكثر في شرح مختصر المطاوي
للإسمياني لا يصلي عليهم لكن يسلون ويكفون ويدفنون في مقابر المشركين ١٥ قال ط وكيفية العلم
بالأكثران يصحى عدد المسلمين ويعلم ما ذهب منهم وبعد الموق فيظهر الحال (قوله واختلف في الصلاة عليهم)
فصل لا يصلي لأن ترك الصلاة على المسلم مشروع في الجملته كالعبادة وقطاع الطريق فكان أول من الصلاة على
الكافر لانها غير مشروعة لقوله تعالى والاصل على أحد منهم ما نأبى قبل يصلي ويقصد المسلمون لأنه من جاز
عن التمكن لا يظهر عن قصد كافي البدائع قال في الحلية فلي هذا ينبغي أن يصلي عليهم في الحالة الثانية أيضا
أي سألنا ما إذا كان الكفار أكثران حيث قصد المسلمين فقد لم يكن صلي على الكفار والام تميز الصلاة عليهم في
الحالة الأولى أيا صاع أن الاتفاق على الجزاء فيبقى الصلاة عليهم في الأحوال الثلاث كما قلت به بالائمة الثلاثة
وهو وجه ما صلي المسلمون لا يرتكب منهي عنه ١٥ ملخصا (قوله ويحل دفنهم) بالمر عطا على الصلاة
ففيه خلاف أيضا (قوله كدفن ذمية) جعل الأول مشبهًا به لأنه لا رواية فيه من الإمام بل فيه اختلاف
المشايخ قياسا على هذه المسئلة فانه اختلف فيها للصحابية رضي الله تعالى عنهم على ثلاثة أقوال فقل بينهم
تدفن في مقابرنا ترجع الجلب الولد وبصمهم في مقابر المشركين لأن الولد في حكم جرم مناهم ادم في بطنها
وقال واثنان في الاستحقاق بفضلها مقبرة على حدة قال في الحلية وهذا أحوط والظاهر كما انصحه به بعضهم
أن المسئلة مصورة بها الذم في الروح والادفنت في مقابر المشركين (قوله لأن وجه الولد لظهرها أي)

(وان غسل) الميت (بغيره اجزا)

أي لطهارته لاسقاط القرض

عن ذمة المكلفين (و) لهذا قال

(لو وجد ميت في الماء فلابد

من غسله ثلاثا) لأننا ما نأمر بالفصل

فيمر كفي في الماء بنية الفصل ثلاثا

فتح وتعليق فيد أنهم لم يوصوا

عليه بإعادة غسله صرحوا لم

يسقط وجوبه عنهم قدر به وفي

الاختيار الأصل فيه فتصيل

الملائكة لا دم عليه السلام وقالوا

لوجه هذه سنة موتنا كم (فروع)

لأنهم يدروا مسلم أكثر فلم يعلامة

فان في دارنا غسل وصل على

والآله اختلف موتنا بالكفار ولا

علامة اعتبارا أكثر فان استورا

غسلوا واختلف في الصلاة عليهم

ويحل دفنهم كدفن ذمية حبل

من مسلم قالوا والاحوط دفنها

على حدة ويجعل ظهرها إلى

القبلة لأن وجه الولد لظهرها

• ماتت بين رجال أو هو بين نساء

جميعه المحرم فان لم يكن فالاجنبى
يخترق ويصم الخلق المشكوك
مراحقا والاكتفيرة فيقبل
الرجال والنساء يصم تقدماء
وصلى عليه ثم وجدوه غسلوه
وصلوا ثانيا وقبلوا (وبين
في الكفن في اذواقين ولفافة
وتحكة العمامة) فلبث
(في الاصح) يجنب واستحبها
التأشرون للعلماء والاشراف
ولا بأس بالزيادة على الثلاثة
وبصن الكفن طهيد حسنا
اكفان الموتى فانهم يتزاوون
فيما يصم ويتشرون بحسن
اكفانهم ظاهرة (ولهادرج)
أقبح (واذا روي عن لافافة
مطلب

في الكفن

والولد مسلم تعالاه فوجبه الى القبلة بهذه الصفة ط (قوله بجمه المحرم الخ) أى بجم الميت الا من الذكر
والانثى وكذا قوله فالاجنبى أى فالنفس الاجنبى الصلوات بذلك وأفاد أن المحرم لا يصح أن يخرقه لانه
يجوز له من أعضاء الجسم بخلاف الاجنبى الا اذا كان الميت لانه لا يكره له أن هذا اذا لم يكن مع
النساء وجل لا مسلم ولا كافر ولا صبيحة فلو سمعوا كافر طهله الفسل لأن نظرا الجنس الى الجنس اخف وان لم
يرافق في الدين ولو لمعهم صبيحة لم يبلغ حد الشهوة وأطاعت شهه عليها فله لأن حكم العورة غير ثابت في حقها
وكذا في المرأة تزوجت من رجال سمعوا امرأة كافر أو صبيحة فمستحب على طهله في الدائع (قوله ولمراحقا) المراد به
هنا من بلغ حد الشهوة كما يصح ما بعده (قوله والاكتفيرة) أى من الصفار والصفار قال في الغنى الصفو المصفرة
اذا لم يلاحظ حد الشهوة يضلها الرجال والنساء وقدرة في الاصل بأن يكون قبل أن يتكلم اه (قوله لم يلفظ
ماء الخ) قال في القبح ولو لم يوجد ما فهم الميت وصلوا عليه ثم وجدوه غسلوه وصلوا عليه ثانيا عند أى وصف
وعنه فقبل ولا تعاد الصلاة عليه ولو كفنوه وبق منه حضرم فقبل فانه يفسل ذلك العضو ولو بقى نحو الاصح
لا يفسل اه (قوله وقبل لا) أى يفسل ولا يصلى عليه كاملته قلت ولا يظهر القرح منه وبين الخى فان الخى
لو تم لفظ الماصولى ثم وجدته لا يصح ثم رأيت في شرح المنية تضاعف السروج أن هذه الرواية رافقة
للأصول اه وفيه اشعار بترجمتها ما قلنا (خاتمة) شرب الفسل من غسل الميت ويكره أن يفسل جنب أو حاض
امداد والاولى كونه أقرب الناس اليه فان لم يصح الفسل فاهل الامامة والورع وبني قحطال وابن حنبل
اذا رأى ما يصيب الميت ستره ولا يحدث به لانه ضيقا وكذا اذا كان عبدا أو ثوبا أو كسوا دوجبه
ونحوه ما لم يكن مشهورا بصدقه فلا بأس بذكره فخرهم من بعده وان رأى من أمارات انفركوا منه الوجه
والنفس ونحوه اسحب اظهاره لكثرة الترحم عليه والحث على مثل عمله الحسن شرح المنية (قوله وبين
في الكفن الخ) أصل التكفين فرض كفاية وكونه على هذا الشكل مسنون شربالية (قوله) أى
الرجل (قوله اذا راي الخ) هو من القرن الى القدم والقبض من أصل النقي الى القدمين بلا درخيس وكين
والخاتمة تزيد على ما فرق القرن والقدم ليلف فيها الميت وتربط من الاعلى والاسفل امداد والمدرخيس النقي
الذي يخل في قبض الخى لتسبع للمنى (قوله وتكره العمامة الخ) هي بالكسر ما يعل على الرأس قاموس
قال ط وهي تحلل الخلاف وأما ما يفسل على الخشبة من العمامة والزينة بعض حتى فهو من المكره
بلا خلاف لما تقدم أنه يكره فيه كل ما كان للزينة اه (قوله في الاصح) هو أحد تصحيين قال القسستاني
واختصن على الصحيح العمامة بعميما ويذهب ويذهب ذنبه على كورته قبل يمينه وقيل يذبح على وجهه كما في
القرناتى وقيل هذا اذا كان من الاشراف وقيل هذا اذا لم يكن في الورثة صفار وقيل لا يصح بكل حال كما في المحيط
والاصح أنه تكره العمامة بكل حال كما في الزاهدى اه (قوله ولا بأس بالزيادة على الثلاثة) كذا في التبر
عن غاية السان ونقل تجله عن الجنبى الكراهة لكن قال في الحلبة عن المذخرة معزى الى عصام أنه الخسة ليس
بمكره ولا بأس به اه ثم قال ووجهه بأن ابن جرر كفن ابنه واذا في خسة أو باب قبض ومامة وثلاث لافاق
وأدار العمامة الى تحت حنكه رواء سعيد بن منصور اه قال في البصر يستقل الكراهة عن الجنبى واستثنى في
روضة الزندىسى ما اذا أوصى بأن يكفن في أربعة أو خسة فانه يجوز بخلاف ما اذا أوصى أن يكفن في ثوبين فانه
يكفن في ثلاثة ولو أوصى أن يكفن بآل درهم كفن كفا وسلا اه قلت الظاهر أن الاستثناء الذى في الروضة
منقطع اذ لو كره لم تغدوصته كما لم تغد بالافل تأمل (قوله وبصن الكفن) بأن يكفن يكفن مثله وهو أن
يظهر الى ثيابه في حانته للبيعة والعدين وفي المرأة ثلثه لزيارة ابوها كذا في المخرج بقول الحدادى وتكره
المغلافة في الكفن يعنى زيادة على كفن المثل غير (قوله لحدث الخ) وفي صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم
اذا كفن احدكم اخاه فليصن كفنه وروى أبو داود عنه صلى الله عليه وسلم لا تغلوا في الكفن فانه يسلب عليها
سر يعاوج بين الحديثين بأن المراد تصنيه ثيابه ونظافته لا كونه ثوبا حلقة وهو في معنى ما مر من التبر
(قوله ويتشرون) المراد به القرح والسرور وحديث واقى السنة والزينة وان كانت الروح لكن تروح نوع
تعلق بالبدن (قوله ولها) أى ومن في الكفن للمرأة (قوله أى قصن) أشار الى زيادتها كما قالوا وقد فرغ
ينها بأن شق الدرع الى الصدر والقبض الى الكتف قصتاه (قوله وتجار) يكره انما ما تعلق به المرأة

رأسها قال الشيخ اسماعيل ومقداره حلة الموت ثلاثة أذرع بذراع الكراس يرسل على وجهها ولا يلق كذا
 في الإيضاح والصواب ١٥ (قوله وخرقه) الأولى أن تكون من الثدين إلى التفذين نهر من الخانية (قوله
 وكشاية) أي الاقتصاد على التزين به كفن الكفاية لأنه أدنى ما يليس حال حاتم وكفنه كونه بعد الوفاة
 فعند ركوبه في الحياطة ولهذا يجوز صلاته فيها بلا كراهة معراج وحاصله أن كفن الكفاية غير أدنى ما يليس
 بلا كراهة فهو دون كفن السنة وهل هو سنة أيضا أو واجب الذي يظهر في الثاني ولذا أكره الأقل منه كما ذكره
 الشارح وقال في البر قالوا ويكره أن يكفن في قوب واحدة لا في قوبين واحدة الاختيار لأن في حال حياطة يجوز صلاته في قوب
 واحدة مع الكراهة وقالوا إذا كان بالمبالغة والورقة كثيرة فكفن الكفاية أولى وعلى القلب كفن السنة أولى
 ومقتضاه أنه لو كان عليه ثلاثة أبواب وليس له غيرها وطه دين أن يساغ منها واحد للدين لأن الثالث ليس
 بواجب حتى تزل الورقة عند كثرتهم والدين أولى مع أنهم صرحوا بكافي الخلاصة بأنه لا يساغ شيء من أهل الدين
 كافي حالة الحياطة إذا انفس له ثلاثة أبواب ولا يساغ إلا ينزع عنه شيء يساغ ١٥ مافي البر وهو ما أخذ من القنع
 وقال في القنع ولا يبعد الجواب ١٥ وقد كرا الجواب بعضهم بأن فرق بين الميت والحي بأن عدم الأخذ من الحي
 لاحتياجه ولا كذلك الميت ١٥ أهول أنت خبير بأن الأشكال جاس من تصرعهم بعدم الفرق بين الحي والميت
 فأن يصح هذا الجواب ثم يصح على ما هله السبيل في شرح السراجية من أنه إذا كان الدين مستغرقا فظفره
 المتع من كفنه مجازا على كفن الكفاية وقال الشارح في فرائض الدر المتق وهل الظفر ما المتع من كفن الميت
 قولان والصحيح نعم ١٥ ومنه في سبب الانهول لكن قال أيضا الأثرى أنه لو كان للعدون ثياب حسنة في حال
 حياطة ويمكنه الاكتفاء بمادونها يجمعها القاضى وبعضى الدين ويشترى بالباقي فويألفه فكذا في الميت
 المدون كذا اختاره النصارى في أدب القاضى ١٥ ثم رأيت منه في حاشية الرمل في شرح السراجية
 المسمى ضوء السراج للكلاباذي وحجته فلا إشكال ولا جواب به علم أن ما مر من الخلاصة خلاف المصعب
 وقد وثق بمعدل مافي الخلاصة في الحي على ما إذا لم يكف بمعدون الثلاثة وفي الميت على ما إذا لم ينعمهم القرماء
 قال في شرح قلادة المتخوم جمع العلامة حديث في شرحه على السراجية المسمى بالمكانة بأن الورقة تكفيه فكفن
 الميت ما لم ينعمهم القرماء ١٥ قلت والقاهر أن المراد بعدم المتع الرضى بذلك والافتكاف بسوغ للورقة تقديم
 المسنون على الدين الواجب ثم إن هذا مؤيدا لمقتضاه من أن كفن الكفاية واجب بمعنى أنه لا يجوز إزائل منه عند
 الاختيار ثم رأيت في شرح المقدس ١٥ قال وهذا أقل ما يجوز عند الاختيار واه تعالى أعلم (قوله في الأصم)
 وقيل يخص ولقافة زلي ١٥ قال في البر وفي عدم التخصيص بالأزاور والقافة لأن كفن الكفاية تبرأدى
 ما يليس الأرجل في حياطة من غير كراهة كإحاطة في البدائع ١٥ (قوله ولها ثوبان) لم يعمما كالأداة
 وفسر هذه في القنع بالقميص والقافة وعينها في الكتف بالأزاور والقافة قال في البر والقاهرة كما قد مناه عدم
 التعيين بل ما يخص وأزاور وأزاوران والثاني أولى لأنه زيادة في ستر الرأس والعنق (قوله ويكره) أي
 عند الاختيار (قوله وأهله مايم البدن) ظاهره أنه لو لم يوجد له ذلك سألو الناس أن يلبسوه وأن ماعدون
 ذلك بمنزلة عدمه وأنه لا يسقط به الفرض من المكلف وإن كان ستر العورة ما لم يم البدن لكن لا يخفى أن كفن
 الضرورة ما لا يداور إليه الاعتدال يجوز فلا يناسب تقصيده شيء وإذا عبر الحنف بما وجدتم مايم البدن هو كفن
 الفرض كما صرح به في شرح التنية فسقط به الفرض من المكلفين لا يشد كونه عند الضرورة لأنها تستدر
 بقدرها ولذا الماستشهد مصعب بن عمر رضي الله عنه يوم أحد ولم يكن عنده إلا ثوبان كساء مخطط فكان
 إذا غطي به رأسه بدت وجلاه وبالعكس أمر النبي صلى الله عليه وسلم بتغطية رأسه بها ورجله بالأخر
 الآن يقال أن ما لا يستر البدن لا يكتفى عند الضرورة أيضا بل يجب ستر باقيه بخصوصه كالأذخر وهذا قال
 الزلي ١٥ بعد سوجه حديث مصعب وهذا دليل على أن ستر العورة وسدها لا يكتفى خلافا لثاني ١٥ تأمل
 (قوله وبشخص) أي الميت أي يلبس القمص به بد تشقه بخرقة كامة (قوله وبشباره ثمينة) الثعيران
 للأزاور أشبهه إلى أن كلام في الأزاور والقافة بغير وحده لأنه يمكن في السرة ط (قوله ليكون الأيمن على
 الأيسر) اعتبارا بإحاطة الحياطة إمداد (قوله تحت القافة) الأوضع تحت الأزار (قوله ثم يغسل كامة) أي
 بأن يوضع بعد اللباس الدرع والنجار على الأزار وبشباره الخ قال في القنع ولم يذكر الخرقه وفي شرح الكتف

وخرقه تربط بها ثوباها) وبطها
 (وكشاية أزار ولقافة في
 الأصم) (ولها ثوبان وخام)
 ويكره أقل من ذلك (وكفن
 الضرورة له ما ما يوجد) وأهله ما
 يم البدن وعند الشافعي ما يستر
 العورة كالحي (تسط القافة)
 أولا (ثم يسقط الأزار عليها
 ويغسل ويوضع على الأزار ويغسل
 يساه ثم يينه ثم القافة كذلك)
 ليكون الأيمن على الأيسر (وهي
 تلبس الدرع ويجعل شعرها
 صغيرا يزين صدرها قوله) أي
 الدرع (والنجار قوله) أي الشعر
 (تحت القافة) ثم يغسل كامة
 (وبعد الكفن أن يغطى تشاميه)

فوق الاكفان كلاتتشر وعرضها ما بين يدي المرأة الى السرة وقيل ما بين الثدي الى الركبة كيلا يستر الكفن عن الخدين في وقت المنى وفي النسخة تربط الخرقه فوق الاكفان عند الصدر فوق الثديين اه وقال في الجوهر تقول الخندي تربط الخرقه على الثديين فوق الاكفان يحتمل أن يراد به تحت القفاة وفوق الازار والقميص وهو الظاهر اه وفي الاختصار تلبس القميص ثم الخمار فوقه ثم تربط الخرقه فوق القميص اه ومقاد هذه العبارات الاختلاف في عرضها وفي محل وضعها وفي زمانه تأمل (قوله) ونحن في مشكل كما مر أنه في أي فمكن في خمسة أبواب احتيالا لانه على احتمال كونه ذكرا فالزيادة لا تنصرف الى النهر الا انه يجب الحرر والمصروف والمزهر احتياطا (قوله) والمهرم كخلخال أي فخطي رأسه وتلبس اكفاته خلا قال الشافعي رحمه الله تعالى (قوله) والمراهن كالباغ) المذكور كالزوايا كالانثى ح قال في البدائع لان المراهن في حياته يخرج خصا يصير فيه البالغ عادة فكذلك يكتن فيه كما يكتن فيه (قوله) ومن لم يراهن الخ هذا هو ذكر اقال الزيني وأدى ما يكتن به العبي الصغر وبواحد والصمة ثوب اه وقال في البدائع وان كان مديرا يراهن فان كفن في خرقة ثياب زار ودهن عس ومن كفن في ازاد واحد باز وأما الصغرة فلا بأس أن يكتن في ثوبين اه أقول في قوله غسن إشارة الى أنه لو كفن يكتن البالغ يكون أحسن لما في الخلعة من الخفية واختلاصة الطفل الى المراد من لم يراهن من لم يبلغ حد الشهوة (قوله) والسقط يكتن أي في خرقة لانه ليس بموتة كلمة وكذا من ولد ميتا يدافع (قوله) ولا يكتن أي لا يراهن فيه بسنة الكفن وهل التقي يعني انتهى ويصح في الزوم الظاهر الثاني فلي تأمل (قوله) كالعضون الميت أي لو وجد طرف من أطراف انسان أو ضعه مشقوا طولاً أو عرضاً يكتن في خرقة الا اذا كان معه الرأس فمكن كما في البدائع قال وكذا الكافر لو دفن في حرم مسلم يضلعه ويكتنه في خرقة لان الكفن على وجه السنة من باب الكرامة اه (قوله) منبوش طرى أي بان وجد منبوش بال كفن (قوله) لم يتنقعس فيه لانه لو وضع يكتن في ثوب واحد كسرح به بعده والظاهر أنه بيان للمراد من قوله طرى كأنه شبه القالب بقوله وان سحس (قوله) كلذي لم يدفن أي يكتن في ثلاثة أبواب (قوله) مزة بعد أخرى أي لو نسي ثيابا وثالثا أو كثر كفن كذلك ما دام طرياً من أصل ما له عندنا ولو سجد في ناله اذا قضى الفريضة انكره فلا يستر منهم وان قسم ما فعل كل وارث بقدر نصيبه دون الغرما وأصحاب الوصايا لانهم أوجب سكب الانهر (قوله) الحذر من الكرامة اه (قوله) الكافر (قوله) ولا بأس بالنشوش الطرى والتنقعس وذكر في الشريعة الهرم والمراهن ذكرنا وانثى ومن لم يراهن كذلك كفن ولا بأس حلت أن المراهقة لم ينص على حكمها وقد مناهن البدائع اثنين آخرين وهما من ولد ميتا والكافر (قوله) ولا بأس الخ) أشار الى أن خلافه اولى وهو البياض من القطن وفي جميع الفتاوى ويجوز أن يكتن الرجل من الكتان والصوف لكن الاولى القطن وفي الثانية ويكره الصوف والشعر والجلد وفي المحيط وغيره ويستحب البياض اسما عيل (قوله) يبرود جمع يبرود الناصب من يبرود العين لا يصعب عزه ثم يصعب ثم يسهل وفيه وأما البردة بالها فكسا مريح أسود صغير (قوله) وفي النساء على تقدير مضاف أي وفي كفن النساء واحترقن الرجال لانه يكره لهم ذلك (قوله) وأحبه البياض والجلد والنسيل فيه سواء نهر (قوله) أو ما كان يصلي فيه) مروى من ابن المبارك ط (قوله) من المال (قوله) أمان مال فكتنه في ماله يقدم على الدين والوصية والاداء الى قدر السنة ما لم يتطرق به حق الفريضة والمسح قبل القبض والعدا الحائى بحر وزيلى وقد سننا ان للفرمانع الورقة من تكفنه بما زاد على كفن الكفاية (قوله) على من نصب عليه نفقة) ولكن المبدل على سبده والمهرقن على الراهن والمبيع في يد البايع عليه بحر (قوله) فعل قدر ما هم) كما كانت النفقة واجبة عليهم فتح أي فأنه على قدر الميراث فلو أنه مات واخ شقيق فعلى الاثر الدس والباقي على الشقيق أقول ومقتضى اعتبار الكفن بالنفقة أنه لو كان له ابن وقت كان عليه حاسوبه كالنفقة اذا لا يعتبر الميراث في النفقة الواجبة على الفرع لانه ولد الوالدة ابن مسلم وابن كافر فهو عليه ما مقتضاه ايضاً لو كان لبيت أب وابن كفته الابن دون الاب كما في النفقة على التماسيل الآية في باع ان شاء الله تعالى (تبيين) لو كفته الحاضرين ماله ليرجع على الغائب منهم بصحة فلا يرجع له انفق بلا ذن القاضي حاوى اذا هدى

وتحقق مشكل كما مر أنه في أي الكفن والمهرم كخلخال والمراهن كالباغ ومن لم يراهن ان كفن في واحد جازو السقط يكتن ولا يكتن كالعضون الميت (د) أدى (منبوش طرى) لم يتنقعس (يكتن) كلذي لم يدفن مزة بعد أخرى (وان تنقعس كفن في ثوب واحد) وإلى متاع الكفنون احد عشر والثاني عشر الشهيد ذكرها في الجنبى (ولا بأس في الكفن يبرود) وكان وفي النساء بحر يروى من حضر (ومصغر) بلوانه بكل ما يجوز ليه حال الحلية وأحبه البياض أو ما كان يصلي فيه (وكتن من لا حاله على من يجب عليه نفقة) فان تعددوا فعلى قدر ميراثهم

واستنبط منه التعليل اولى انه لو كفن الزوجة شرعاً وجب بلا ذنوبه ولا ان القاضى هو شرع (قوله) واختلف
 في الزوج) أى في وجوب كفن زوجته طه (قوله عند الثاني) أى أبى يوسف وأما عند محمد فلا يلزمه
 لا قطع الزوجة بالمرث في البصر من الجنتي أنه لا رواية عن أبى حنيفة لكن ذكر في شرح المتن عن شرح
 الراجع لمفسه أن قول أبى حنيفة كقول أبى يوسف (قوله) وان تركت مالا (الخ) أعلم أنه اختلفت
 العبارات في تقرير قول أبى يوسف في الخاتمة واللامعة والتلمية أنه يلزم كنفها وان تركت مالا عليه الفتوى
 وفي المحيط والجنيس والوافقات وشرح الجمع لمفسه اذا لم يمكن لها مال كنفها على الزوج وطه الفتوى
 وفي شرح الجمع لمفسه اذا ماتت ولا مال لها على الزوج الميراث ١٥ ومنه في الاحكام عن المتيق زيادة
 وطه الفتوى ومقتضاه أنه لو مصر الايلامه انشاقاً وفي الاحكام أيضاً عن العيون كنفها في مالها ان كان
 والاقل في الزوج ولو مصر ان يترك المال ١٥ والذي استأثر في الميراث ماله عليه ميراث اولادها والاولاد
 ككسوتها وهي واجبة عليه مطلقاً قال وصحة في فترات الوالدية ١٥ قلت وعبارتها اذا ماتت المرأة ولا مال
 لها قال أبو يوسف يجرى الزوج على كنفها والاصل فيه أن من يجرى نفقة في حياته يجرى عليه بعد موته وقال محمد
 لا يجرى الزوج والمصحح الاول ١٥ فلنأخذ (تنبيه) قال في الحلبة في أن يكون محل النكاح حالاً في يومها
 مانع من وجوب طه حال الموت من نشوزها وصغرها ونحو ذلك ١٥ وهو وجبه لانه اذا استبرأ من الكفن
 بلزوم النكاح سقط ما يعلقها ثم اهل الم الواجب عليه كنفها وتجهيزها الشرع من كفن السنة والكفاية
 ونحوها واجرة غسل وجعل ودغ دون ما تدفع في زمانين مهلين وتزوا ومغنى وطعام ثلاثة أيام ونحو ذلك
 ومن فعل ذلك بدون دوى بقية الورثة البالغين يضمنه في ماله (قوله) فان لم يكن في المال معصوم ١٥ أى
 بأن لم يكن فيه شيء او منظم ١٥ مستقياً بأن تكن ماله ولا يصرف مصادره ط (قوله) فضل المسلمين ١٥ أى
 العائنه وهو فرض كفاية بأمر تركه جميع من طه ط (قوله) فان لم يكن في ماله من طه طه بأن كانوا
 فقراء (قوله) والا كنفه بمنه) هذا الميزر في الجنتي بل زاده طه في الجنتي والفتوى والوافقات قلت
 وفي عتبارات التوازل لصاحب الهداية فتقوا ما جمع من الناس الدراهم وكفونه وفضل شيء ان عرف صاحبه
 ربه عليه ولا يصرف الى كفن فقراء أو شدة طه (قوله) وظاهره (الخ) أى ظاهره قوله لو اودعته لاحت لصاحب
 التهر لك قال في عتبارات التوازل بعد ما نقلناه عنه ولا يصح من الناس الا قدر كفايته ١٥ فانتقل ثم رأيت
 في الاحكام عن عدة الفتى ولا يصح من الناس الا قدر واحد ١٥ (قوله) لا يلزمه تكفنيه) لانه
 محتاج اليه فلا تكن الثوب الميت والحي وادته يكفن به الميت لانه مقدم على اللوات يجر الا اذا كان الحي
 مضطراً اليه لم يرد وبسبب يقتضى منه التلصص كالزواج كان الميت ماء وهناك مضطراً له لعطش قدم على طه شرح
 المتن (قوله) ولا يخرج الكفن عن طه التبرع) حتى لو اقرب الميت سبع كان قمتبرع بالورثة غير أى
 ان لم يكن وجبه لهم كافي الاحكام عن المحيط (قوله) منها (الخ) ذكر مفتا وشرطها وركبها وسننها وكيفيتها
 والاخر بها قال القهستاني وبسبب وجوبها الميت المسلم كافي الخلاصة ووقتها وقت حضوره ولا تقتصر على
 سنة القرب كافي الخاتمة ١٥ وفي المرويض هذا عند الصلاة الا اذا كان في المبدع وتكره في الاوقات
 المكروهة ولو أحدث الامام فاستخف فيه بها جازها هو المصحح مسكدا في التلمية ١٥ (قوله) بالاجماع
 وما في بعض العبارات من أنها واجبة فالمراد الاقراض يجرى لكن في القهستاني عن التزم قبل انها سنة
 ١٥ قلت يمكن تأويله بثبوتها بالسنة كافي طه لانه لكن شافه التصريح بالاجماع الآن يقال ان الاجماع
 سند السنة كقوله على الله طه وسلم صلوا على كل خير وفاجر وأما قوله تعالى وسئل عليهم قبيل الله دليل
 الفرضة لكن رد كافي التبرع بالاجماع القسرين على أن المأمورية هو الدعاء والاستفتاء للصدق ١٥ هذا
 واستشكل الحق أين العلم في التعرر وجوبها بسقوطها بفعل المصطفى قال والجواب بان المقصود القتل لا يدفع
 الواردة من فخذ الوجوب ١٥ أى لان الوجوب على المكفنين فلا يذم من صدق القتل منهم ود كشره الحق
 ابن امرحاج أن سقوطها بفعل المصطفى المميز هو الاصح عند الشافعية قال ولا يضر في هذا منقولها ولا وقت
 عليهم كنفها وانما ظاهر اصول المذهب عدم الخطوط ١٥ وبأن تمام الكلام قرئاً (قوله) وشرطها) أى
 شرط صحتها واشروط وجوبها هي شروط بقية العتبات من القدرة والعقل والبلوغ والاسلام مع زيادة العلم

مطلب
 في كفن الزوجة على الزوج

(واختلف في الزوج والفتوى
 على وجوب كنفها عليه) عند
 الثاني (وان تركت مالا) ثلثه
 ورجحه في البصر بأنه الظاهر لانه
 ككسوتها (وان لم يكن في ماله
 نصيب عليه نفقة في بيت المال
 فان لم يكن) بيت المال معصوما
 او مستظلاً (فصل المسلمين
 تكفنيه) فان لم يقدر ووسائلها
 التساهة فوبا فان فضل شيء
 للمتصدق ان علم الا كنفه بماله
 والصدق به يجني وظاهره
 أنه لا يجب عليهم الا سوال كفن
 الضرورية لا الكفاية ولو كان في
 مكان ليس فيه الا ولد وذلك
 الواحد ليس له الاوب لا يلزمه
 تكفنيه ولا يخرج الكفن عن
 ملك التبرع (والصلاة عليه)
 صحتها (فرض كفاية) بالاجماع
 فكفر منكرها لانه انكر الاجماع
 قنة (كدفنه) وشبهه
 فانها فرض كفاية (وشرطها)

مطلب
 في صلاة الجنائز

بوجه تأتيل (قوله ستة) ثلاثة في الترتيب وثلاثة في الشرح وهي متر العورة وحضور الميت وكونه أو اكتمه أمام
المصلي وزاد أيضا بل هو بلوغ الامام ثم هذه الشروط واجبة الى الميت وأما الشروط التي ترجع الى المصلي
فهي شروط بقية الصلوات من الطهارة المختصة بدنا وتوبا وكألو الحكمة ومتر العورة والاستقبال والنية
سوى الوقت (قوله اسلام الميت) أي ولو بطريق التبعية لاحداويه اولده أو لسانه كإساقني والمراة الميت
من مات بعد ولا تدمجها لا يفي أو قطع طريق أو سكرية في فصر أو قتل لاحداويه أو قتل نفسه كإساقني بيان
ذلك (قوله ما لم يصل عليه القرب) أما لو دفن بلا غسل ولم يصل عليه القرب فانه يخرج ويقتل ويصل عليه
جوهرة (قوله فمضى على قبره بلا غسل) أي قبل أن يتنشق كإساقني عند قول المصنف وان دفن بلا صلاة هذا
وذكر في البرهان أن الصلاة عليه اذا دفن بلا غسل رواية ابن جماعة عن محمد بن وهب صح في غاية البيان معزي إلى
القدوري وصاحب القصة أنه لا يصل على قبره لا يلبس بلا غسل غير مشروعة وعلى رواية تمام الكلام عليه
(قوله وان حل عليه أولا) أي ثم تبي كروا أنه دفن بلا غسل (قوله أسخانا) لأن تلك الصلاة لا يعتد بها لقوله
الطهارة مع الاسكان والانزال الامكان وسقطت فرضة القفل جوهرة (قوله وفي القبة الخ) مثله في
المقاصد والجني معزي الى الصريح اسما على لكن في التاوية مثل فاضل خان عن طهارة مكان الميت على
تشرط بلوا الصلاة عليه قال ان كان الميت على الحانة لا شدة أنه يجوز ولا فلا رواية له وفي الجواز
وهكذا آيات القاضي بدالدين اه وفي ط عن اخذاته اذا تقبص الكفن بجماعة الميت لا يضرب دفن الجواز
بخلاف الكفن المنبس ابتداء اه وكذا لو تقبص يده خارج منه ان كان قبل أن يكفن غسل وبعد له كما
قد مر في الفصل فيقضي في القبة بقية الصلاة الخارجية من الميت (قوله اعدت) لانه لا صلاة له بدون
الطهارة واذا لم تصح صلاة الامام لم تصح صلاة تقوم بغير (قوله وبسكه لا) أي لا تصح صلاة الامام
وان لم تصح صلاة من خلفه (قوله كالزوات امرأه) أي امت رجلان صلاتها تصح وان لم يصح الاقتداء بها
(قوله ولو امرأة) ساقط من بعض النسخ (قوله لسقوط فرضها واحد) أي ينحصر واحد رجلا كان او امرأة
فهو تقبل مسئلة الفسك ومسئلة المرأة قال في العروة الحليّة وهذا من أن لا تقب صلاة الجماعة فيها اه
ومنه في الدائع (قوله وفي من الشروط بلوغ الامام) الاولى ذكر ذلك بعد تمام الشروط لانه شرط سابق
زائد على الستة فانهم وانما امرأ بالأم لا مذ كرو بفسا لا نقلا قال الامام الاسترشي في كتاب أحكام
الصغار القسبي اذا غسل الميت باز واذا تم في صلاة الجنائز ينبغي أن لا يجوز وهو الظاهر لا يهل من فروض
الكفائية وهو ليس من أهل اداء الفرض ولكن يشكل بذكره في الامام اذا لم يهل في قوم فرد قسبي جواب السلام اه
أقول صاهل أنها لا تسقط من السابقين بطله لأن صلاتهم لم تصح فقد شرط الاقتداء وهو بلوغ الامام وصلاؤه
وان صحت نفسه لا تقع فرضا لأنه ليس من أهله وعليه فلو لم يحدده لا يشق القرض عنهم بطله بخلاف
المرأة لو صلت أماما او وحدها كما مر لكن يشكل على ذلك مسئلة السلام وهكذا اجواز تفصيل للميت
مع أنه فرض أيضا وقد تمنعان التعريف بالمشكال سقوط الصلاة بطله وعن شارحه أنه لم يرد وأن ظاهر
أصول المذهب عدم السقوط لكن نقل في الاحكام عن جامع الفتاوى سقوطه بطله كذا السلام ونقل بعده
عن السراجية أنه يشترط بلوغه قلت يمكن حمل الثاني على أن البلوغ شرط لكونه اماما فلا شاق السقوط
بطله كما في التفصيل ورواية السلام وكونه ليس من أهل اداء الفرض لا شاق ذلك كاحتقار باب الامامة عند
قوله ولا يصح اقتداء رجل بامرأة فراجع (قوله حضوره) أي كنه او اكتمه كالتصريح مع الرأس كما مر (قوله
ووضعه) أي على الارض او على الأيدي فربما منها (قوله وكونه هو أو اكتمه أمام المصلي) المتناسد كقوله
هو أو اكتمه بعد قوله حضوره لانه احتراز عن كونه خلفه مع أنه وهم اشتراط محاذاته للميت أو اكتمه وليس
كذلك ضد ذكر القصة الثاني من القصة أن ركنها القيام ومحاذاته الى جرم من أجزا الميت اه لكن فيه نظر
بل الاقرب كون المحاذاة شرطاً فإزاء على السبعة المذكورة ثم هذا الظاهر اذا كان الميت واحدا او لا يفضل
واحدا منهم بدليل ما سبق من التصريح بوضعهم مضطرا لا او عرضا تأتيل ثم رأيت في ط قال ثم هذا الظاهر
في الامام لأن صف المؤمنين قد يخرج من المحاذاة (قوله فلا تصح) بيان لمتر زان الشروط الثلاثة الأخيرة على
التفاوت والترتيب (قوله على نحو داية) أي كحصول على ايدي الناس فلا يجوز في المختار الا من عدد أمداد

سته (اسلام الميت وطهارة)
حالم يصل عليه التراب فعلى على
قبره بلا غسل وان صلى عليه أولا
استحسانا وفي القبة الطهارة
من الصلابة في قوب وبدن ومكان
وسر العورة شرط في حق الميت
والامام جميعا فلو لم يأت بطهارة
والقوم بها اعدت وبسكه
لا كالأول أنت امرأة ولو أمة
لسقوط فرضها واحد وفي
من الشروط بلوغ الامام تأتيل
وشروطها أيضا حضوره ووضعه
وكونه هو أو اكتمه أمام المصلي
وكونه تقبته فلا تصح على نائب
ويجوز على نحو داية

مطلب
هل يسقط فرض الكفائية بطل
المصلي

عن الزبلي "وهذا لو حلت على الأيدي اشد أو ما لو سبق يحسن التكبير فانه يأتي بعد سلام الامام بما قامه وان
 رقت على الأيدي قبل أن توضع على الأكتاف كما ساقى (قوله لانه كالأما من وجه) لا شرط هذه الشروط
 وعدم صحتها بقدها وقد بعضها (قوله لصحتها على الصبي) أي والمرأة وهذا على قوله دون وجه اذ لو كان
 اماما من كل وجه لم يصح على الصبي ونحوه (قوله على الصبي) يشدد الباء ويضعها اضع وتكسر
 فونها وهو اضع ملك الجنة اسمه احممة تاموس وذكر في المغرب أنه يصفى الياء عما كان التثنية وان
 تشديد الجيم فيه خطأ وأن السين في احممة تصح (قوله لقوله) أي المراد ما يجوز الدعا وهو بعد (قوله
 او خصوصية) اوله دفع سريره حتى رآه عليه الصلاة والسلام يحضره فتكون صلاة من خلفه على ميت براء
 الامام ويحضره دون المأمومين وهذا اضع مانع من الاقتداء فتح واستدل لهذين الاحتيالين بما لا مزيد عليه
 فارجع اليه من جهة ذلك أنه توفي خلق كثير من اصحابه على الله عليه وسلم من اعزهم عليه القراء ولم يخل عنه
 أنه صلى عليهم مع حرصه على ذلك حتى قال لا يؤمن أحدكم الا اذا وثق به فان صلاتي عليه رحمة
 (قوله وصحت فوضوا الخ) كذا في البدائع وفسره في شرح المشقة عزنا افتراضية بأن وضوا رأسه مما يلي
 يسار الامام اه فاقاد ان السنة وضع رأسه مما يلي بين الامام كاهو المعروف الآن ولهذا اطلق البدائع
 للاسامة بقوله تعديدهم السنة التوارثية ووافقه قول الحاوي القدسي "وضع رأسه مما يلي بين المستقبل
 خاف حاشية الرحق" من خلاف هذا في نظر راجعه (قوله شيان) وأما ما في التهستاني "من الصفقة
 من زيادة المهاداة الى جزء من الميت فاذي يظهر كونه شرطا لا ركنا كما قدمناه (قوله فذا الخ) أي لكونها
 ركنا لا شرطا لانه لو نواها الاخرى أيضا يبركها ثلاثا لانه لا يجوز يجر عن المحط (قوله ثم تجز فاعدا) أي
 ولا ركنا (قوله بلا دعاء) فلو تعذر التزول لغير اوسط رجا زنا تركا ولو كان الولي صريفا ضلي فاعدا والناس
 فيما اجزأهم عنده وقال محمد بن عيسى الامام فقط حطية (قوله التصديق الثاني) كذا في البحر المحمد
 ومقتضى قول الشارح ثلاثة أن الثاني اعتبار الصمد مع أي فاعدا يأتي فسر الثاني يقول صاحبنا اللهم وبصمك فقط
 أن المراد بها واحد على ما يأتي بيانه فكان عليه أن يذكر الثالث الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله
 وما فهمه الكمال) بانه شارحا للمنية البرهان الخليلي وابن امير حاج (قوله من أن الدعاء ركن) قال لقوله
 ان حقيقته والقصد من الدعاء (قوله والتكبير الاول شرط) قال لانها تكبير الاحرام (قوله ردة في الصر
 بصر بهم بصفاته) أما الاول ففي المحط أن الدعاء سنة وقوله ان المسبوق يقضى التكبير لثلاثة فروع
 يدل عليه وأما الثاني فخر من أنه يجوز شيء اخر عليها وقوله ان التكبيرات الاربع قائمة مقام اربع
 ركعات اه قلت ما علة المحط من أن الدعاء سنة قال في الحطية فيه نظر ظاهر فقد صرحوا بآخرهم
 بأن صلاة الجنازة هي الدعاء الميت اذهو المقصود منها اه وأما قوله ان المسبوق يقضى التكبير فتاخير
 دعا فقد قال في شرح المشقة أن الامام يصعد عنه أي فلا يأتي ركنته كما يصعد عنه القراءة وهي ركن أيضا اه
 لصحكن تجعل القراءة في حالة الاقتداء أما بعد الفراغ يأتي المسبوق بها وقد يقال يصعد الامام الدعاء
 عن المسبوق لضرورة تصحيح صلاته لان الكلام ضا اذا خفف ورفع الجنازة وأما بالتكبيرات فساقنا مثل أقول
 وتقدم في باب شروط الصلاة أن المصلي يشرع الصلاة فقال في الدعاء الميت وعلمه الشارح أنه لا بد من الواجب
 عليه وتقتضه هنا عن الزبلي "والبروا للبره فهدا من قبلنا اختاره الحق وافته الموفق وأما بعد جوازها
 اخرى عليها فتكونها قائمة مقام ركعة وكونها كذلك لا يلزم منه أن تكون ركعا من كل وجه اذ لا شك أنها
 تحرمه يدخل بها في الصلاة ولا تختص برفع الأيدي فهي شرط من وجهه وكن من وجهه تقدير (قوله وهي فرض
 على كل مسلم مات) لفظ على يعني الامام التلبية مثل وتكبروا اقمعي ما هذا كم أو متعلق بمخوف خبرتان
 للضمير المبتدا أو متعلق به لانه علة الصلاة بمعنى المصدروا التقدير الصلاة على كل مسلم مات فرض أي مقترض
 على المكلف ولو اخط الشارح لفظ فرض لكان اصب لانه تقدم نصريح المستفاد وتلاويهم تعلق الجارية
 فيفسد المعنى تقدير (قوله خلا أربعة) بالرفع على أن خلا حرف استثناء (قوله بقاء) هم قوم مسلمون خرجوا
 عن طاعة الامام فغير حق (قوله فلا يسلوا الخ) هي خمسة فلا يسلون وهي اصبوا وانما يسلوا ولم يسل
 عليهم اهانته لهم وجر الغيرهم عن فعلهم وصريح نفي غلهم لانه قيل يسلون ولا يسل عليهم للفرق بينهم وبين

وموضوع خلفه لانه كالأما من

وجهه دون وجه لصحتها على الصبي

وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم

على الصبي لقوله به أو خصوصية

وصحت فوضوا الرأس موضع

الرجل وأساوا ان تصعدوا ولو

أخطأوا القبلة صحت ان تقروا

والالا مفتاح السعادة (ودكرها)

شيان (التكبيرات) الاربع

فالأولى ركن أيضا لا شرط فذا لم

يجز شيء اخر عليها (والقيام)

ثم تجز فاعدا بلا عذر (ومتبها)

ثلاثة (التصديق الثاني) والدعاء

فما ذكره الزاهد وما فهمه

الكمال من أن الدعاء ركن

والتكبير الاول شرط ردة في

البحر صرح بجهل خلافه (وهي

فرض على كل مسلم مات خلا

أربعة (بقية وقطاع طريق)

فلا يسلوا ولا يسل عليهم

الشهد كما ذكره الزيلعي وغيره وهذا القيل روي بتوفيه إشارة إلى ضعفه لكن متى علم على الحدود ولو قاية
 وفي التتارخانية وعليه الفتوى (قوله ولو بعد ما) قال الزيلعي "وأما إذا قتلوا بعد موت زيد الإمام عليهم قائمهم
 بضلون ويصل عليهم وهذا تفصيل حسن أخذ به كبار المشايخ لأن قتل طالع الطريق في هذه الحالة حد
 أو قصاص ومن قتل بذلك يصل عليه ويقتل الباقي في هذه الحالة القساسة أو لكرس شوكم فقتل منزلة
 لمودقته إلى العاصية ١١ وقوله أو قصاص أي بأن كان ثم ما يسطر الحد تقطعه على مجرم وهو مما ذكر
 وقال ولم أر مصر يحاكم في الأحكام من أبي الليث ولو قتلوا في غير الحرب أو ما قرأ يصل عليهم ١٢ وهو
 صريح في المطلوب (قوله وكذا أهل عصبة) يضم فكون وفي نسخة عصبة وفي نهاية ابن الأثير العصبة
 والتعصب المحاماة والمداخلة والعصبي من يعين قومه على الظلم والذي يفضي لعصبة ومنه الحديث ليس منا
 من دعا إلى عصبة أو قاتل عصبة قال في شرح درر البصائر في التوازل وحصل مشايخنا القائلين في العصبة
 في حكم أهل البيت في هذا التفصيل وفي المتن جعل الدرر أركب والكلا باري - كلابي وكذا الواقتون
 السفلرون البهائم أصحابهم بغير أو غير وما توفي في تلك الحالة ولو ما أو بعد تزوجهم يصل عليهم ١٣ قال ما
 ومثلهم حد وحرام بمصر وقس وبين بعض البلاد ١٤ أقول والظاهر أن هذا حدث كان الذي من الفريقين
 ظفوني أحدهما على الآخر وقد اختار المداخلة من نفسه بالقتل بالمكن يكون المداخلة شهدا في شرح مثلا
 مسكين ما يؤيد فراجه (قوله ومكارف مصر للإصلاح) كذا في الدرر والبحر وغيرهما ومكارف بالياء
 الموحدة المتقلب اسماء والمراد به من يقتل في محل من المصر شر من لصوم والظاهر أن هذا مبنى على
 قول أبي يوسف من أنه يكون طالع طريق إذا كان في المصر للإسقاط أو أنها إصلاح وعليه الفتوى كما سألني
 في أبيه أن شاء الله تعالى شطحي أحكام طالع الطريق في غير المصر من أنه إذا ظهر عليه قبل أخذه شيء وقتل
 فاته يصير حتى يورث وإن أخذ ما لا قطع من خلاف وإن قتل مصوما قتل حد على ما سألني فخصه في محله
 فثبت كان حد القتل لا يصل عليه ويجزأه ظاهر أن قوله بإصلاح غير بعيد لأنه إذا وقع في المصر للإسقاط
 كونه قاتلا بإصلاح أو غيره كبر أو صا أو فقه أهل (قوله خنق غمرزة) هو مادة صقة المبالغة وقد حذف
 في باب البغاة بما إذا كان ذلك في المصر وجبايته مع الترحيم من تكرار الخنق بكسر النون منه في المصر أي خنق
 مرارا ذكره مسكين قتل به سياسة لعبه بالفساد وكل من كان كذلك دفع شره بالقتل أو بالأن خنق مؤذلا لأنه
 كالقتل بالقتل وفيه القود عند غير أبي حنيفة ١٥ أي وأما عند منعه الدية على عاقلة قاتل بالقتل وظاهر
 قوله بأن خنق مؤذلة أن السكران يصل جزئين (قوله لحكمهم كالبغاة) كذا في البحر والزيلعي أي حكم أهل
 عصبة ومكارف وخنق حكم البغاة في أنهم لا يضلون ولا يصل عليهم وأما ما في الدرر من قوله وإن شلوا أي
 البغاة والقطعاع ومكارف فاته مبنى على الرواية الأخرى وقد منا ترجمتها (قوله به ينفق) لأنه فاسق غرماع
 في الأرض بالفساد وإن كان باغيا على نفسه كارتفاق المسكين زيلعي (قوله ورج الكمال قول الثاني الخ)
 أي قول أبي يوسف أنه يصل ولا يصل عليه اسماء من خرافة الفتاوى وفي الفتاوى والكفاية وغيرهما
 عن الإمام السعدي الأصم عندي أنه لا يصل عليه لأنه لا يؤبه قال في البحر فقد اختلف التصحيح لكن تأيد
 الثاني بالحدوث ١٦ أقول قد يقال لأدلة في الحديث على ذلك لأنه ليس فيه سوى أنه عليه الصلاة والسلام
 لم يصل عليه قال ظاهر أنه امتنع زبرا لقوله من مثل هذا الفعل مسكنا امتنع من الصلاة على المديون
 ولا يبرهن من ذلك عدم صلاة أحد عليه من الأصباة إلا ما لا يبرهن من صلواته وصلواته قال تعالى إن صلوات
 سن لهم ثم رأيت في شرح النونية حكاية أيضا قال قيل بأنه لا يؤبه به شكل على قوله أهل السنة
 والجماعة لا يطلق النصوص في قبول توبة العاصي بل التوبة من الكفر مقبولة قطعاً وهو أعظم وزراً ولصل
 المرام إذا تاب حالة البأس كما إذا قبل بنفسه ما لا يبرهن معه عادة بجر من من في ساعة والقاء بجر أو زار
 قباب أو البرج فيه وفي حياء أماما مثلاً ثم تاب ومات غنقى الجزم بقوله فونه ولو كان مستحلاً لذلك الفعل
 إذا التوبة من الكفر مستدققة فضلاً من المصحة بل تقدم التلافي في قبول توبة العاصي حالة البأس ثم اعلم
 أن هذا كله من قتل نفسه عمداً أما لو كان خطأ فإنه يصل عليه بلا خلاف كما صرح به في الكفاية وغيرها

قوله الدر واركب والكلا باري
 نسبة إلى عجلتين أحدهما بشاري
 والأخرى شيبا بوري أبو السعود
 عن طبقات عبد القادر ١٥ منه

(إذا قتلوا في الحرب) ولو بعد ما
 عليهم لأنه حد أو قصاص (وكذا)
 أهل عصبة (ومكارف مصر للإصلاح)
 سلاح وخنق خنق غمرزة
 لحكمهم كالبغاة (من قتل نفسه)
 ولو (محمد أبيه وصل عليه)
 به ينفق وإن كان أعظم وزراً من
 قاتل غيره ورج الكمال قول الثاني
 بما في مسلم أنه عليه السلام إن
 يرسل قتل نفسه ثم يصل عليه

وسبأني عنه مع الشهداء (قوله لا يصلي على قاتل أحد أوبه) الظاهر أن المراد أنه لا يصلي عليه إذا قتله الإمام
 قصاصاً أو لموات شقاً لأنه يصلي عليه كأي البغاة ونحوهم ولم أره صريحاً فراجع (قوله وأخفقه في النهر
 بالبغاة) أي غلبته خامساً هكذا فهمت ثم رأيت في ط لكن فيه أن عبارة النهر هكذا والصحة بالبغاة من هذا
 النوع التناقض وقاتل أحد أوبه اه عليه فيكون المستحق أقل من أربعة تأمل (قوله وقال أئمة بلغ في كلها)
 وهو قول الأئمة الثلاثة ودوايه عن أبي حنيفة كافي شرح درر البصائر والأول ظاهر الرواية كافي الجرد في حاشيته
 لم يزل في رعايته استفاد منه أن الحق "إذا اقتدى بالشافعي" فالأولى متابعتة في الرغ ولم أره اه أقول ولم يقل
 يجب لأن المتابعة إنما تجب في الواجب أو القرض وهذا الرغ غير واجب عند الشافعي وما في شرح الكدانية
 للقهستاني من أنه لا يجوز المتابعة في رفع البدن في تكبيرات الركوع وتكبيرات الحائض فيه نظر إذ ليس ذلك ما
 لا يسوغ الاجتهاد فيه بالنظر في الرغ في تكبيرات الحائض لما عرفت أنه قال به البلبيون من اعتناء وقد اوضحنا
 المقام في آخر واجب الصلاة وقد سألت أئمة في صلاة العبد (قوله وهو سبحانه اللهم وبصمك) كذا
 كذا فسر به الشافعي شرح درر البصائر وغيره وقال في الصلاة أنه مراد صاحب الهداية لأنه المعهود من التثنية
 وذكر في النهر أن هذا رواية الحسن عن الإمام والذي في المبسوط عن ظاهر الرواية أنه يصحده اه أقول
 مقتضى ظاهر الرواية حصول السنة بأي صيغة من صيغ الحمد فيمثل التثنية المذكورة لا إشكال على أحد
 (قوله كافي الشهيد) أي المراد الصلاة الإبراهيمية التي يأتيها المصلي في هذه التشهد (قوله لا تنديها)
 أي تقديم الصلاة على الدعاء سنة كما أن تقديم التثنية عليها سنة أيضاً (قوله ويدعو الخ) أي لنفسه
 وللمستد والمسلمين لكي يغفره فيستجاب دعاءه في حق غيره ولا تن من سنة الدعاء أي بدأه قال تعالى رب
 اغفر لي ولوالدي ولجميع المؤمنين والمؤمنات (قوله والمأثور أولى) ومن المأثور اللهم اغفر لنا ومتناوشا دعاءنا
 وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وأثنا اللهم من أحسنه منا فحسبه على الإسلام ومن قبيحه منا فترفعه على الإيمان
 اللهم اغفره وأرحمه وعافه وأغن عنه وأكرمزه ووسع مدخله وأغسله بالماء البارد وتغسله من الخطايا
 كما يلقى التوب الأبيض من الغنى وأبدله داراً خير من داره وأهلاً خير من أهل وزوجاً خير من زوجته وأدخله
 الجنة وأمه من عذاب القبر وعذاب النار منغ ومنه دعوة آخر ما نظرها في الفقه والامداد وشروح المنية
 (تنبيه) المراد الاستعجاب فالمعنى اغفر للمسلمين كلهم فلا ينافي قوله وصغيرنا قوله الآتي ولا يستغفر لمعنى
 أي لا يقول اغفره أفاده القهستاني والمراد بالأبدال في الأهل والزوجة أبدال الأوصاف لا الذات
 لقوله تعالى ألقناهم زيمهم ونقلب ألقابهم وغيره أنساء الجنة من نساء الدنيا أفضل من المحور العين وفيه
 لازوجة على تقدير حاله أن لو كانت ولاه مع الغلبة بأن المرأة لا تترأز زوجها أي إذا ماتت وهي في عصمته وفي
 حديث رواه جع لكنه ضعيف المرأة متزوجة يكون لها زوجان في الدنيا فتتوفى ويومان ويدخلان الجنة
 لا جسماهي قال لأحسنهما خلقاً كان عندنا في الدنيا ونعامة في الجنة ابن حجر (قوله وقدم فيه الإسلام)
 أي في الدعاء المأثور كما ذكره أن الإسلام على وجهين شرعي وهو معنى الإيمان ولغوي وهو معنى الاستسلام
 والانقياد كافي شرح العدة للسنسي "قول الشارع مع أنه الإيمان ناظر للمعنى الشرعي للإسلام وقوله لا تندي
 ناظر إلى المعنى اللغوي" وقوله فكأنه دعاء في حال الحياة بالإيمان هو معنى الإسلام الشرعي وقوله والانقياد
 أي الذي هو معنى الإسلام اللغوي اه ح وما ذكره الشارع مأخوذ من صدور الشريعة والمحصل أن
 الإسلام خمس بحالة الحياة لأنه المناسب لها بحسبته الشرعي وهو الإيمان أي التصديق القلبى والفقوى
 وهو الانقياد بالأعمال الظاهرة وخمس الإيمان بحالة الموت لأنه المناسب لها إذا لم ينش من العمل بل عن
 التصديق فقط ولا يمكن في حالة الموت سوى (قوله بلادعاء) هو ظاهر المذهب وقبل يقول اللهم آتني في الدنيا
 حسنة الخ وقبل راتلاً غلبت الخ وقبل يجزي من السكوت والدعاء بجر (قوله ناوالميت مع القوم)
 كذا في الفقه وقال الزبيدي بنو جهما كما وصفنا في صفة الصلاة وشيئ الميت كما شئ الإمام اه وظاهره
 أنه بنو اللائكة المحظية أيضاً ثم رأيت صريحاً في شرح درر البصائر وذكر في الحاشية والظاهرة والجوهرة أنه
 لا بنو الميت قال في البحر وهو الظاهر لأن الميت لا يختص بالبسلام حتى ينوي به إذ ليس أهله اه وأقره

(لا يصلي على قاتل أحد أوبه)
 أهانة له وأخفقه في النهر بالبغاة
 (وهي أربع تكبيرات) كل تكبيرة
 فائسة مقام ركعة (يرفع يديه
 في الأولى فقط) وقال أئمة بلغ
 في كلها (ويثنى بعدها)
 وهو سبحانه اللهم وبصمك
 (ويصلي على النبي صلى الله عليه
 وسلم) كافي التشهد (بعد الثانية)
 لأن تقديمها سنة الدعاء (ويدعو
 بعد التثنية) بأمر أو آخره
 والمأثور أولى وقدم فيه الإسلام
 مع أنه الإيمان لأنه منبهي عن
 الانقياد فكأنه دعاء في حال الحياة
 بالإيمان والانقياد وأما في حال
 الوفاة فالانقياد وهو العمل غير
 موجود (ويسمى) بلادعاء (بعد
 الصلاة) فليست ناوالميت
 مع القوم وبسر الكل الاتكثير
 زبني وغيره

في التبر لكن قال الخوازمي أنه غفر لم وسأني ما ورد في أهل المقبرة السلام عليكم دار قوم مؤمنين وقطعه
 على الله عليه وسلم السلام على الموقر اه (قوله لكن في البدائع الخ) قد يقال ان الزملي لم يرد دخول التسليم
 في الكنية المذكورة والذي في البدائع ولا يهجر بما قرأه كل تكبيرة لا مذكروا السنة فيه الخاتمة وهل
 يرفع صوته بالتسليم لم يترد في ظاهر الرواية وذكر الحسن بن زياد أنه لا يرفع لأنه لا اعلام ولا حاجة لأن
 التسليم مشروع عقب التكبير بلا فصل ولكن العمل في زماننا على خلافه اه (قوله وعين الشافعي
 القاضية) وبه قال احمد لأن ابن عباس صلى على جنازة لجهر بالقاضية وقال عدداً لم يعلم أنها سنة
 ومذهبنا قول عمرو بن وهب وعلى رأي حريرة وبه قال مالك كما في شرح المنية (قوله بينة الدعاء) والظاهر أنها
 حيث تقدم مقام التثنية على ظاهر الرواية من أنه يسبق بعد الأولى الصمد (قوله ونكره في القراءة) في العصر
 عن القنيس والميط لا يجوز لأنها محل الدعاء دون القراءة اه ومثله في الواو الجبة والتأخرانية وظاهره أن
 الكراهة تحرمة وقول القنية لوقر أنها بالقاضية جاز أي لوقر أنها بنية الدعاء لموافق ما ذكره غيره أو أراد
 بالجواز الصلة على أن كلام القنية لا يعمل به إذا عارضه غيره فقول الشرنبلالي في رسالته أنه صلى على جواز
 قراءتها بغيره فظاهر لما علمته وقوله وقول ملائي «الشاري أيضاً بسبب قراءتها بنية الدعاء» وروى جاز
 خلاف العام الشافعي فيه نظر أيضاً لأنها لا تصح عنده الآية القرآن وليس له أن يقرأها بنية القراءة وتربك
 مكره ومذهبنا رأي مذهب كاستقررها في الكتاب (قوله وأفضل صفوفها آخرها الخ) كذا في
 القنية وبجانبه في الحلية باطلاق ما في صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم خير صفوف الرجال أولها وشرها
 آخرها وبأن أظهار التواضع لا يتوقف على التأخر اه أقول قد يقال ان الحديث مخصوص بالصلاة الملقطة
 لأنها التبادرة ولقول صلى الله عليه وسلم من صلى عليه ثلاثة صفوف غفره رواه أبو داود وقال حديث
 حسن والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم ولهذا قال في الموطأ ويستحب أن يصف ثلاثة صفوف حتى
 لو كانوا سبعة يتقدم أحدهم للإمامة ويقف وراءه ثلاثة ثم إنسان ثم واحد اه فلو كان الصف الأول أفضل
 في الجنازة أيضاً لكان الأفضل جلهم صف واحد وكبره قيام الواحد وحده كما ذكره في غير هذا ما ظهر لي
 (قوله لأنه منسوخ) لأن الأسماء اختلفت في فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فروي النسخ والسمع والتسمع
 وأكسبتم ذلك لأن آخر فعله الصلاة والسلام كان أربع تكبيرات فكان ناسخاً لما له ح عن
 الامداد وفي الزملي أنه صلى الله عليه وسلم حين صلى على الصالحين كبر أربع تكبيرات وثبت عليها أن توفي
 فنسخت ما قبلها ط (قوله فيك الموت الخ) لما كان قوله لا يتبع عاداً بالقطع والانتظار اودنه بيان
 المراد منه ط (قوله به يفتي) وجهه في فتح القدر بأن القضاة حرمة الصلاة بعد فراغها ليس بباطلاً
 إنما الخطأ في المتابعة بغير ودوي عن الإمام أنه صلى الله عليه وسلم لم يخطأ ولا يتنظر تحضراً للخالقة ط (قوله
 هذا) أي عدم المتابعة ط (قوله وروى الانتحاح الخ) لجواز أن تكبيرة الإمام للانتحاح الآن وخطأ المبلغ
 نقل ذلك في العصر عن شرح المجمع الملكي بصفة قالوا وتلف في باب صلاة العدد بصفة قسلاً وكلا الصفتين مشعر
 بالتحضير كلف وهو لا وجه يظهر لانه أن المراد أنه شوى الانتحاح بجازاً على الربعة كما هو التبادر وزم
 أن يأتي بعده ثلاث تكبيرات أخر لأن في الانتحاح تصحيح صلاته باحتمال خطأ المبلغ ولا حاجة لها إلا ثلاث
 بعدها لأنها أركان ولا كانت يته لغوا فكان الواجب عدمها وإن كان المراد جميع التكبيرات فن ابن يعلى
 أن المبلغ يزيد على الربعة حتى شوى الانتحاح بالجميع فإن احتمال الخطأ لما ظهر وقت الزيادة وإن قيل أنه ثابت
 قبلها يلزم عليه أن شوى الانتحاح بالجميع وإن لم يزد المبلغ شيئاً وأنه يأتي بعد الربعة ثلاث تكبيرات أيضاً
 ولا يمكن لهذه النسبة قائمة وأنه في غير صلاة الجنازة يأتي تكبيرة أخرى لاحتمال خطأ المبلغ ونحو ذلك يقال
 في تكبيرات العدد كما شرنا إليه في باب ورم من تعرض لشيء من ذلك ثم ظهر أنه يمكن أن يجب باختار الشق
 الأول لأن قائمته أنه إذا زاد الخامسة مثلاً احتفل أن تكون الصريحة وأنه مسكبه بعدها ثلاثاً أخرى وهكذا
 في السادسة والسابعة إذا احتفل أن أربعا قبل السلام في القرائن الأصلية وأن ما قبلها زائدة خطأ واحتفل
 أن أربعا من الأنداء في القرائن الأصلية وما بعد هازاً فخطأ فإذا شوى تكبيرة الانتحاح فما زاد على الأربع
 الأولى قد تنهت ذلك في بعض الصور ولا ضرر والله أعلم (قوله ولا يستغفر فيها لمجي) أي في صلاة الجنازة

لكن في البدائع العمل في زماننا
 على الجهر بالتسليم وفي جواهر
 الفتاوى يهجر واحدة ولا قراءة
 ولا تشهد فيها) وعين الشافعي
 القاضية في الأولى وعندنا يجوز
 بنية الدعاء ونكره بنية القراءة
 لعدم ثبوتها فيها عنه عليه السلام
 وأفضل صفوفها آخرها أظهاراً
 لتواضع (ولو كبر امامه نجسا
 لم ينجس) لأنه منسوخ (فيكث
 الموت حتى يسلم معه إذا سلم)
 به يفتي هذا إذا سمع من الإمام
 ولومن المبلغ تأخيره وشوى
 الانتحاح بكل تكبيرة وكذا في
 العبد ولا يستغفر فيها لمجي

(قوله ويجنون ويهتدون) هذا في الأصل "فإن المنون والعتة الطارئين بعد البلوغ لا يسطان الذنوب السالفة كما في شرح المنية (قوله بعد دعا باللفظ) كذا في بعض نسخ الدرر وفي بعضها بدل دعا باللفظ ويكتب العلامة فوح على نسخة بعد أنها عاقلة كمالى الكتب المشهورة وساقفة لقوله لا يستغفر لى ولها قال بعضهم أنها تصفين بدل اه وقال الشيخ الساجي بعد كلام والحاصل أن مقتضى منون المنهج والقنوى صريح غير والاد كالأقتصار في الطفل على اللهم إجله لنا فرط الخ اه قلت وحاصله أنه لا يأتي بشئ من دعا باللفظ أصلا بل يقتصر على ما ذكر وقد نقل في الحلية عن البدائع والمحيط وشرح الجامع لقاضي شان ما هو كالمصرح في ذلك فراجعه وبه علم أن ما في شرح المنية من أنه يأتي بهذا الدعاء بعد قوله ومن فوفيه منافقة على الإيمان مبنى على نسخة بعد من الدرر قد تدر هذا وما مر في المأثور في دعا باللفظ من قوله وصغيرنا وكبيرنا لا يأتى قولهم لا يستغفر لى كما قد مناه فافهم (قوله أى سابقا الخ) قال في المغرب اللهم إجله لنا فرط أى إجله لنا وأصل القارط والقارط فغير يتقدم الواردة اه أى من يتقدم بالجامعة الواردة إلى الماء ليهبته لهم ومنه الحديث أن فرطكم على المحض واقتصر الشارح على المعنى الثاني الذي هو الأصل لما في الصرة أن الأنسب هنا لا يتكرر مع قوله واجعله لنا جرا اه قال ط والذي في الهر وغيره ضعيه بالتقدم لى مصالح والديه في دار القرار (قوله وهو دعاه) أى للصبي أيضا أى كما هو دعاه لولديه ولما جيل لأنه لا يأتى الماء مع الطعام والصالح والديه في دار القرار إلا إذا كان متقدما في الخبر وهو جواب عن سؤال حاصل أن دعاءه للاجاء ولا تقع للشيخ ط (قوله لا سيما وقد قالوا الخ) حاصله أنه إذا كانت حسنة أى نواجيه يكون أحلا للزماو الثواب ثواب أى يكون ذلك دعاه أيضا للشيخ ط يوم الجزاء (قوله واجعله ذخرا) في الهداية والسكايا والكثرة وغيرها واجعله لنا جرا واجعله لنا ذخرا في الدرر والوقاية كما هنا (قوله ذخيرة) أشار إلى أن المراد بالذخرا لاسم أى ما يذخر لا المصدر فإنه يستعمل اسم مصدر كما يفيد قول القاموس ذخره كنهه ذخرا بالضم وأذخره اختاره واخذه والخبرة ما ذكر كالذخيرة ذخرا اه قال العلامة ابن جرير شبه تقدمه لولديه بشئ نفس يكون أمامهما ذخرا إلى وقت حاجتهما بشفاعته لهما كما صرح اه (قوله مقبول الشفاعة) تفسر لقوله شفعنا بآلنا للجهول (تح) في بعض الكتب بقول اللهم إجله لولديه فرط وسلفا ذخرا وطفة واعتبارا وشفعا جرا ونقل به موازينه وأفرغ الصبر على قلوبها ولا تفنتها بعده واغفر لنا ط أقول رأيت ذلك في كتب الشفاعة لكن بإدله قوله واغفر لنا ط قوله ولا تخرمها جرد وهذا أولى لما مر من أنه لا يستغفر لى وقال في شرح المنية وفي النقد ويدر لولدى الطفل وغيل يقول اللهم نقل به موازينهما أو عظمه أجرهما ولا تفنتهما بعد اللهم إجله في كفالة أراهم وألقه إلى المؤمنين اه (قوله نداء) أى كونه بالقرب من الصدور منب والاهتداء به من الميت لا بد منها تهستنى عن الصحة ونظير أن هذا في الامام ونجا إذا لم تتعد الموت والوقت عند مدركه ففقط ولا يعد من الميت كما في التبر ط (قوله للرجل والمرأة) أراد الذكر والأنثى الشامل الصغير والصغيرة ط عن أبي العود وعندنا شافى رحمه الله ينف عندوا من الرجل ويجز المرأة (قوله والشفاعة لاسه) أى أن الأصل شافع للست لاجل إيمانه فانسب أن يقوم بجذاه (قوله والمسبوق) أى الذي لم يكن حاضرا تكبير الامام السابق ط (قوله بعض التكبيرات) صادق بالاقول والاكثر ط أما المسبوق بالكل فأتى حكمه (قوله لا تكبر في الحال) فلو كبر كحضر لم يتنزل لا تفند عند هذا لكن ما أذا غمر معتبر كذا في الخلاصة بصر ومنه في الفتح وقصة عدم اعتبارها إذا أنه لا يكون شارعا في تلك الصلاة وحديثه تفسد التكبير عن أن المسطور في القصة أنه يكون شارعا وعليه فغير ما إذا وهذا من ارمين أفصح عنه تقديره نهر وأجاب الجوى في شرح الكثر بأنه لا يلزم من عدم اعتباره عدم شروعه ولان اعتبارا شروعه اعتبارا ماداة الآتى أن من ادرك الامام في الصدور صرح شروعه مع أنه لا يعتبر ما إذا من الصدور مع الامام بل عليه اعادته إذا أقام إلى قضاء ما سبق به خلافا لفتن من ما في الخلاصة والقصة اه لكن فيه أن تكبيرة الاقتحام هنا فقرة تركعة فلو صرح شروعه بها يلزم اعتبارها الآن بحال أن لها شيئين كما ترفع شروعه بها من حيث كونها شرط أو لا تعتبر في تكبير العدد من حيث شبهها بالركعة فلذا اقتضى صرح شروعه بها وبعد ما بعد سلام امامه واقه أعلم (قوله والمسبوق الخ)

ويجنون ومحتدون لعدم تكبيرهم

(بل يقول بعد دعا باللفظ)

اللهم إجله لنا فرط

أى سابقا الخ الماء

وهو دعاه أيضا بتقدمه في الخبر

لا سيما وقد قالوا حسان العبي

له لا يجر به بل لهما قواب التعليم

(واجعله ذخرا) يضم الذال

المجه ذخرة (وشافعا شفعنا)

مقبول الشفاعة (ويوم الامام)

ندبا (بهذا الصدر مطلقا)

للرجل والمرأة لانه محل الإيمان

والشفاعة لاجله (والمسبوق)

بعض التكبيرات لا يكبر في الحال

بل (يشتر) تكبير (الامام الكبير)

معه (لا افتتاح لما تر أن كل تكبيرة

ركعة والمسبوق لا يله أيا فاته

هو من جهة التعليل أى ولو كبر ولم يتقرر لكان كالمسبوق الذى شرع في خضاه ماسبق به قبل الفراغ من الاقتداء
 ط (قوله وقال أبو يوسف الخ) قال في النهاية تفسير المسئلة على قوله أنه لما جاز وقد كبر الامام تكبيرة
 الاقتراح كبره هذا الرجل الاقتراح فإذا اكبر الامام الثانية تابعه فيما لم يكن مسبوقة وعند هذه الاكبر
 الاقتراح حين يحضر بل يتقرر على كبر الامام الثانية ويكون هذا التكبير كبر الاقتراح حتى في هذا الرجل
 فيصير مسبوقة تكبيرة يأتى بها بعد سلام الامام اه (قوله كالا يقتظر الحاضر الخ) أفاد التثنية
 أن مسئلة الحاضر اتفاقية ولذا قال بل يكبر أى الحاضر اتفاقاً والمراد به من كان حاضراً وقت شريعة الامام
 في محل يميزه فيه الدخول في صلاة الامام كما يأتى عن الجبتي أى بأن كان متباً للصلاة كما يحده قول الهندية
 عن شرح الجامع لقاضى خان وإن كان مع الامام فتفاضل ولم يكبره ما وكان في السنة بعد فأن التكبير فاته يكبر
 ولا يقتظر تكبير الامام الثانية في قولهم لأنه لما كان مسئلة اجل بمنزلة المشاركة اه (قوله في حال الصلوة)
 مفهومه أنه لو فاته الصلوة وحضر في حال التكبير الثانية مثلاً لا يكون مدر كها بل يقتظر الثالثة ويكون
 مسبوقة بتكبيرين لا بواحدة عندها لكن الظاهر أن الصلوة غير قيد ماسبق فيها كبر الاربع والرجل حاضر
 فاته يكون مدر كها ويؤيده التعليل المار من قاضى خان والواقع عليه من الغنى تأمل (قوله لأنه كالدرك)
 قال في فتح القدير قيد أنه ليس بمدرك حقيقة بل اعتبر مدر كخبره التكبير دفعا للرجح ان حقيقة ادراك
 الركعة بطلها مع الامام ولو شرط في التكبير الصلة خالق الامر بحدوث الغالب تأخر السنة تدارك من تكبير الامام
 قاعته مدر كالمشهور اه (قوله ثم يكبر الخ) أى المسبوق والحاضر وقوله ما فاتهما مع خفاء لا المراد
 بالحاضر في كلامه الحاضر في حال الصلوة فإذا أتى بهما لم يشته شئ إلا أن يردا ما إذا حضر أكثر من تكبيرة تكبير
 واحدة فاته يكبر بعد السلام ما فاتة على ماسبق تأمل واحترض من الاصح كان كبر الامام الاو لى ودون
 الثانية والثالثة فاته يكبرهما ثم يكبر مع الامام الرابعة كفى الحلة والنهر هذا وفى نور الايضاح وشرح
 أن المسبوق وافق امامه في دعائه لوجه بهما اه وروى كذا ما إذا يصل وطأ حقيقه الموافقة بالصلم
 أنه اذا لم يعلم بأن لم يعلم أنه في التكبير الثانية والثالثة مثلاً يأتى به من أى بالتأنيخ الصلاة ثم الدعاء ثم قل
 (قوله نشأ) بالتعريف أى متتابعة وفي بعض النسخ ترقى وهو معناه (قوله على الاعتناق) مفهومه أنه
 لو رقت بالابدى ولم يوضع على الاعتناق لا يقطع التكبير بل يكبر ويوطأ الرواية وعن محمد بن كائن
 الى الارض أقرب يكبر والافلا معراج ومثله في البرازية والفتح ويضاهيه ما في الصلوة القهريه أنها لو رقت
 بالابدى ولم يوضع على الكاف لا يكبر في ظاهر الرواية لكن قال في التنبيل لانه يشق أن يقول على ما في البرازية
 ولا يضاهيه ما يأتى من أنها لا تصح اذا كان المثل على ايدي الناس لانه يقتصر في السك ما لا يقتصر في الابداء
 اه (قوله وما في الجبتي من أن المدرك) أى الحاضر وجهه مدر كانه بمنزلة كاتم وعادة الجبتي رجس
 واقف حيث يميزه الدخول في صلاة الامام فكبر الامام الاو لى ولم يكبره فاته يكبر ما يكبر الامام الثانية فان
 كبر كبره وقضى الاو لى في الحال وكذا ان لم يكبر في الثانية والثالثة والرابعة يكبر بقضى ما فاتة في الحال اه
 (قوله ثاذا) لمخاطبة ماض عليه غير واحد من أنه يكبر ما فاتة بعد سلام الامام أفاده في النهر (قوله فلو جاء الخ)
 هذا اثر الخلاف بينهما وبين أبي يوسف كافي النهر (قوله تعدد الدخول الخ) لما مر أن المسبوق يقتظر
 الامام ليكبره وبعد الرابعة لم يبق على الامام تكبير حتى تقتطره لسايعه فاته قال في الدرر والاصل في الباب
 عندهما أن المتقدي يدخل في تكبيرة الامام فإذا فرغ الامام من الرابعة تعدد عليه الدخول وهذا أبو يوسف
 يدخل اذا ثبت الصلوة كذا في البدائع اه (قوله كافي الحاضر) أى في وقت التكبير الرابعة فقط
 او التكبيرات كلها ولم يكبر مع الامام وأشاروا تشبيه تعاليد الخ الى أن مسئلة الحاضر اتفاقية وفيه
 كلام يأتى (قوله وعليه الفتوى) أى على قول أبي يوسف في مسئلة المسبوق خلافا لما شئ عليه في المتن
 (قوله ذكره الحلبي ومثله) عبارة الحلبي في شرح المنية وان جاء بعدما كبر الرابعة فاته الصلاة عندها وعند
 أبي يوسف يكبر فاذا سلم الإمام قضى ثلاث تكبيرات بعد ذكر في المحيط أن عليه الفتوى اه قلت وذكر أيضاً
 في الفتاوى الهندية عن المختبرات أنه الأصح وعليه الفتوى لسكن ما شئ عليه في المتن صريح في البدائع
 بأنه الصحيح ومثله في الدرر شرح المقدس ونور الايضاح ثم نقل في الامداد عن الصبيح والوالدية أن ذلك

وقال أبو يوسف يكبر حين يحضر
 (كالا يقتظر الحاضر) في (حال
 الصلوة) بل يكبر اتفاقاً للصلوة
 لأنه كالدرك ثم يكبر ما فاتهما
 بعد الفراغ فتباعداه ان شيا
 رفع الميت على الاضلاع وما في
 الجبتي من أن المدرك يكبر الكل
 فقال ثاذا نهر (فلو جاء) المسبوق
 (بعد تكبيرة الامام الرابعة فاته
 الصلاة) تعدد الدخول في
 تكبيرة الامام وهذا أبو يوسف
 يدخل لبقاء الصلوة فاذا سلم
 الامام كبر ثلاثاً كافي الحاضر
 وعليه الفتوى ذكره الحلبي وغيره
 (واذا اجتمع)

رواية من أبي حنيفة وإن عند أبي يوسف يدل في الصلاة عليه القنوي قال فقد اختلف التصحيح (خبره) هذا كله في المسبوق وأما الحاضر وقت التكبيرة الرابعة فإنه يدل وقد أشار الشافعي كذلك إلى أنه لا بالاختلاف كما تقدمناه في صرح في النهر وهو ظاهر عبارة المفتي التي تقدمناها لكن في العرصين المحيط لتكبير الإمام أربعا والرجل حاضر فإنه يكبر مع الإمام ويقضي الثلاث وهذا قول أبي يوسف وعليه القنوي وروى الحسن أنه لا يكبر وقد فاتته اهـ أقول لكن المفهوم من غالب عباراتهم أن عدم قنات الصلاة في الحاضر متفق عليه بين أبي يوسف وصاحبه وأن القنات رواية الحسن من أبي حنيفة وأن المفتي به عدم القنات وهذا هو المناسب لما مر من تقرير أقوالهم أما على قول أبي يوسف فنظاه لأن المسبوق عنده لا تقوم الصلاة في الحاضر بالأولى وأما على قوله ما لم يصرح به في الهداية وعرضه من أن الحاضر غير المدرك عنده ما هو هذا الحاضر وقت الرابعة فكبر ما قبل سلام الإمام ثم يقضي الثلاث لقنات محلها حيث دخل في المحيط من قوله وهذا قول أبي يوسف لا يلزم منه أن يكون قوله ما لم يصرح به في الهداية دليل أنه لا يبرر رواية الحسن فقط والا كان المناسب مناقبته بقوله ما لم يصرح به في الهداية والرواية في غاية البيان إلى أبي يوسف بل المطلقه وقابلوه برواية الحسن بل زاد في غاية البيان بعد ذلك ومن أبي يوسف أنه يدخل معه فأعاد أن يقول أبي يوسف كقولهما وأن الخاتمة في رواية الحسن فقط (خبره) نقل في الجبر عبارة المحيط السابقة في حال غافي الحقائق من أن القنوي على قول أبي يوسف المخالف في مسئلة الحاضر لا المسبوق وقد يقال أنه إذا كان حاضرا ولا يكبر حتى يكبر الإمام ثم ينزل أو لا فلا خلاف أنه مسبوق وضوءه من غير فعل لا يصح مدركه فنفى أن يكون مسئلة المسبوق وأن يكون الفرق بين الحاضر وغيره في التكبيرة الأولى فقط كما لا يخفى اهـ وأقول إن ما في الخاتمة يحتمل على مسئلة المسبوق لما مر أن الخلاف فيها أبو يوسف والقنوي على قوله وأما مسئلة الحاضر فإنها واقعة كما علمت وأما قوله وقد يقال الخ فالحاصل أنه لا يتحقق مسئلة الحاضر إلا فيمن حضروا وقت التكبير الأولى فكبر ما قبل أن يكبر الإمام الثانية أما لو شاعل حتى يكبر الإمام الثالثة أو أكثر فهو مسبوق لا حاضر وفيه نظر فلو علمنا أنه إذا كان حاضرا حتى يكبر الإمام فكبره ثم يتكبر من تكبيرة مدركه الثالثة فلا أن يكبر ما قبل أن يكبر الإمام الثالثة ويكون مسبوق بالاولى فيأتي بها بعد سلام الإمام فسبقه بها لا يأتي كونه حاضرا غير هائل على ذلك فنقل في العرصين الأوقات من أنه ان لم يكبر الحاضر حتى يكبر الإمام فتنين كبر الثانية فتمسك ولم يكبر الأولى حتى يسلم الإمام لأن الأولى ذهب محلها فكانت قضاء والمسبوق لا يشتغل بالقضاء فدل على أن الإمام اهـ فالتفريق بطله حاشا ومسبوقا ولو كان مسبوقا فقله لا يكبره أن يكبر الثانية بل يتكبر التكبير الإمام الثالثة كما تقدمت في صرح هذا المقام (قوله الأولى من الجمع) لأن الجمع يختلف فيه فتنة (قوله وتقديم الأفضل) أي على أولاه على أفضلهم ثم يبعث على الذي يليه في الفضل وقبده في الأمداد بقوله أن لم يكن سبق أي والأيسر على الأسبق ولو مضى ولا وسأيت بيان الترتيب (قوله وان جمع جائز) أي بأن صلى على الكل صلاة واحدة (قوله صفا واحدا) أي كما يصطفون في حال حياهم عند الصلاة بدائع أي بأن يكون رأس كل واحد على آخر فيكون الصف على عرض القبلة (قوله وان شاء جعلها صفا) ذكر في البدائع التضيير هذا والذي قبله ثم قال هذا جواب ظاهر الرواية وروى عن أبي حنيفة في غير رواية الأصول أن الثاني أولى لأن السنة هي قيام الإمام بهذا الميت وهو يحصل في الثاني دون الأول اهـ (قوله درجيا) أي شبه الدرج بأن يكون رأس الثاني عند منكب الأول بدائع (قوله لحصول المقصود) وهو الصلاة عليهم درر والاحسن ما في المبسوط لأن الشرط أن تكون المنائر أمام الإمام وقد وجد أحاسيل (قوله فيقرب منه الأفضل فالأفضل) أي في صورة ما إذا جعلهم صفا واحدا على القبلة بوجهها أمامي صورة جعلهم صفاهم فإنه يقوم عند أفضلهم كالقائمة أليس أحدهم أقرب وهذا حيث اختلفوا في الفضل وان تساوا فاقدم أسهم كما في الخلعة وفي العرصين والفتح وفي الرجلين يقدم أكبرهما سنا وقرأوا على كاهله عليه الصلاة والسلام في قتل أحد من المسلمين (قوله يقدم على العبد) أي ولو بالغا كما يفهم من قول العرصين الظهيرية يقدم الحز على العبد ولو كان الحز صفا اهـ قال ط وأعاد أن الحز البالغ يقدم بالاولى وهو المشهور وروى الحسن عن الإمام أن العبد إذا كان أصغر قدم منه اهـ (قوله لضرورة) أي غايته لا لأنه لا يدين اثنين في قبر ما لم يصر

المنائر فان أراد الصلاة على كل واحدة (أولى) من الجمع وتقدم الأفضل أفضل (وان جمع) جاز ثم ان شاء جعل المنائر صفوا واحدا وقام عند أفضلهم وان شاء (جعلها صفا على القبلة) واحدا خلف واحد (يجب) يكون صدر كل جنازة (عالي) الإمام ليقوم بصداء صدر النكل وان جعلها درجا لحسن لمصول المقصود (درجى الترتيب) المهود دخله حالة الحما فيقرب منه الأفضل فالأفضل الرجل بماله فالصبي فالخنثى فالبالغة فالمرأة والعبي الحز يقدم على العبد والعبد على المرأة وأما ترتيبهم في قبر واحد لضرورة فمعكس هذا فيحصل الأفضل على القبلة فتح

في بيان من هو الحق بالصلاة على الميت

الاول ثم انهم جوزوا جسد البناء عليه والزرع والضرع وقروضه بغيره اربا ولولم يصير كغيره ويحصل الرجل بما على القصة ثم الغلام ثم الغنم ثم المرأة شرح الملق (قوله او ثابته) الاولى ثم ثابته ح أي كما يعرف القنع وغيره (قوله ثم صاحب الشرع) قال في الترتيب لانه ظاهر كلام الكمال أن صاحب الشرع غير أمير البلد في المراج ما عدا ما هو حوث قال الشرع بالسكون والحرمة خيا والخدم والمراد أمير البلدة كما يعرف بأمره اه وأجاب ط بجعل أمير البلد على الولي من نائب السلطان لا من السلطان اه هذا وتقدم في الجعة تقديم الشرطي على القاضي وما هنا مخالفة له ولم أر من يميل عليه فليأتمل (قوله ثم خلفه) كذا في الجبري خلفه على خلفه الشرع كما هو المتبادر وفيه أنه حيث تقدم القاضي على صاحب الشرع كان المناسب تقديم خلفه على خلفه صاحب الشرع فالنائب يقول القنع ثم خلفه الوالي ثم خلفه القاضي اه ومثله في الامداد من الزبلي (قوله ثم امام الخ) أي الطائفة وهو امام المسجد انما يصح بالخلة وانما كان اولى لان الميت رضى بالصلاة خلفه في حال حياته فبني أن يعلى عليه بعد وفاته قال في شرح المنية على هذا وله أن كان غير راض به حال حياته يبنى أن لا يسبق تقديمه اه قلت هذا مسلم أن كان عدم وضاه له وجه صحيح والا فلا تأمل (قوله فيه ايجام) أي في كلام المصنف ايجام التسوية في الحكم بين تقدم المذكورين لكن القاعدة الاصولية أن القرآن في الذكر لا يوجب الأفضال في الحكم تأمل (قوله وفي ذلك أن تقدم الولاء واجب) لأن في التقديم عليهم انذارا بهم وتعليم اولى الامر واجب كذا في القنع وصرح في الولوية والايضا وغيره ما وجوب تقدم السلطان وعلمه في التسوية وغيره بأنه نائب النبي صلى الله عليه وسلم الذي هو اولى بالمؤمنين من انفسهم فيكون هو ايضا كذلك اسما حيل (قوله بشرط الخ) نقل هذا الشرط في الحلية ثم قال وهو حسن وبتبعه في الجبر (قوله امام المسجد الجامع) مرجع في شرح المنية امام الجعة (تنبية) وأما امام على الخناز الذي شرطه الواقف وجعل في معلوما من وقته فهل يقدم على الولي كما هو الحال ام لا لقطع بأمر طه الرضى بالصلاة خلفه في حياته خاصة امام الحلة والذي يظهر لي أنه أن كان مقروا من جهة القاضي فهو كآيه وان من جهة الشافعي فكلا جاني فأداه في الجبر وخالفه في التبر بأن ما مر في باب الامامة من تقدم الراتب على امام الخي يقتضي تقدمه هنا عليه واستظهر المقدس أنه محسب لا جاني مطلقا لانه انما يجعل للقرام من اولى له أقول وهذا اولى بما يأتي من أن الاصل أن الحق للولي وانما تقدم عليه الولاء وامام الخي لما مر من التعليل وهو غير موجود هنا وتغير القاضي لا يستحقاق الوظيفة لا يلزمه تأييده من الاذن من كل من تزده القاضي في وظيفة امامة أن يكون تأييده مقدما على امام الخي والفرق بينهما وبين الامام الراتب ظاهر لانه لم يرضه للصلاة خلفه في حياته بخلاف الراتب هذا ما ظهر في فتاويه (قوله ثم الولي) أي ولي الميت ذكر البالغ العاقل فلا ولاية لامرأه وصي ومعتوه كأي الامداد قال في شرح المنية الاصل أن الحق في الصلاة للولي ولذا تقدم على الجميع في قول أبي يوسف والشافعي ورواه عن أبي حنيفة لأن هذا حكم خلق بالولاية لا كالنكاح الا أن الاستحسان وهو ظاهر الرواية تقدم السلطان ونحوه لما روي أن الحسن قدم بعد بن العاص لمات الحسن والحسن وقال لولا السنة لما تقدمت ولكن بعد والبا بالبدنة ولما مر من الوجه في تقدم الولاء وامام الخي (قوله بترتيب عبودية النكاح) فلا ولاية للنساء ولا لزواج الا أنه اسحق من الاجنبي وفي الكلام رمز الى أن الابد اسحق من الاقرب الغائب وحده الغيبة هنا أن يكون يمكن تفوته الصلاة اذا حضر ط عن القسائي زاد في الصرد أن لا تقتظر الناس قدمه وقت والظاهر أن ذوي الارحام داخلون في الولاية والتقييد بالصوبة لاخراج النساء فقط فهم اولى الاجنبي وهو ظاهر ويؤيد مقصدا الهداية بولاية النكاح تأمل (قوله فيقدم على الابن انما) هو الاصح لأن الابن خليفه عليه وبادق من القسيلة والزيادة تصبر جيفا في استحقاق الامامة كأي سائر المصطلحات جبر من الدائم وقيل هذا قول مجده وعندها الابن اولى قال في القنع وانما تقدمنا الاسن بالسنة قال طه الصلاة والسلام في حديث القسامة لتسكلم اكبرها وهذا يبعد أن الحق للابن عندهما الا أن السنة أن يقدم هو ابا ويدل عليه قوله مسائر القرابات اولى من الزوج ان لم يكن له من الابن كان فالزوج اولى منهم لأن الحق للابن وهو مقدم اياه ولا يعد أن يقال ان تقدمه على نفسه واجب بالسنة اه وفي الدائم والابن في حكم الولاية أن يقدم غيره لأن الولاية وانما منع من التقدم ثلاث خفت بأية فلم تسقط ولا به بالتقديم (قوله الا أن يكون

جاخلا

تقديم اولى الامر واجب

(ويقدم في الصلاة على السلطان)

ان سحر (او ثابته) وهو أمير

المصر (ثم القاضي) ثم صاحب

الشرع ثم خلفه ثم خلفه

القاضي (ثم امام الخ) فيه ايجام

وذلك أن تقدم الولاء واجب

وتقدم امام الخ مندوب خط

بشرط أن يكون أفضل من الولي

والا فالولي اولى كأي الجني

وشرح الجميع للمصنف وفي الرواية

امام المصنف الجامع اولى من

امام الخي أي سجد محله نهر

(ثم الولي) بترتيب صوبة

النكاح الا لا يقدم على الابن

انما قال الا أن يكون عالما والاب

(الخ) قال في الصبر ولو كان الابن جاهلا والابن لما ينفي أن يقدم الابن إلا أن يقال ان صفة العلم لا وجوب
التقديم في صلاة الختان لعدم احتسابها له وعرضه في التبرع بمن أن أمام الخي انما يقدم على الولي اذا كان
أفضل فالعلم على التدوير كراهة تقدم الابن على ابيه بان فيه استخفافا به وهذا يقتضي وجوب تقديمه
مطلقا اه قلت وهذا مزيد لما ذكرنا من الفتح (قوله فالابن اولى) في نسخة والاسن اولى وطحا كتب
الحسن فقال اي اذا حصلت المساواة في الدرجة والقرب والقرابة كابن واخوين واجين فالاسن اولى اتقول
الآن يكون غير الاسن أفضل اه أي قيا على تقديم الابن الافضل على ابيه بل هذا الولي فلو كان الاصغر
شقيقا والا اكبر لا فالاصغر اولى كما في الميراث حتى لو قدم احد اغليس للاكبر منه كما في الصبر (قوله فان لم يكن
ولي فالزوج ثم الجيران) كذا في فتح القدير وهو صريح في تقديم الزوج على الاجنبي ولو جازوا وهو مقتضى الحلاق
ما تقدمنا من الفهستاني من أن الزوج احق من الاجنبي فلهذا اولى من قول التبرع والزوج والجيران اولى
من الاجنبي اه ويشمل الولي مولى العتاقة وابنه ومولى الموالاة فانهم اولى من الزوج لا قطع الزوجية
بالموت صبر (قوله ومولى العبد اولى من ابنه اسن) وكذا من ابيه وغيره قال الزبي والسيد اولى من قريب
عبيده على الصميم والقريب اولى من السيد الحق اه نحاي الفهستاني من أن ابن العبد واباهما احق
من المولى على خلاف الصحيح (قوله لبنا ملكك) اعترض به في شرح الهاملة من أن السيد لا يفضل امته
ولا امته ولا ولد ولا مديته لا قطع ملكه عن الموت اه أقول اي لان الجنة لا تقبل الملك لكن الميراث
الملك حكما كما قدم في الصبر ولا يزمه كنفه عده كالزوجة مع أن الزوجية انقطعت ببلوت كامة زنا والتفصيل
لما فيه من المس والنظر المخطورين لا يراه في الملك الحكمي لنسخه فشارك الكنفين ولا ية الصلاة اما ظهر
(قوله والقنوي على بطلان الوصية) عزاء في الهندية الى المنعوتات أي لو وصى بان يرضى عليه غيره من نفس
التقدم اربابا بغيره فلا يزمه تشدوصيته ولا يلحق حق الولي بذلك وكذا يطل لو وصى بأن يرضى في نوب
كذا اوردني في موضع كذا كما عزا الى الخط و ذكر في شرح دور البصار ان قبل تقدم امام الخي بماز
من أن الميت رضى في حياته بغير ان الموصى به تقدم على امام الخي لا ختانه بصر يضا الى انه المذكور في المتن
أن هذه الوصية باطلة اه فتأمل (قوله ومنه كل من يقدم عليه من باب اولى) ظاهره أن السلطان
أن يأذن بالصلاة لاجنبي بلا إذن الولي وقدر كرمي الحلية بجناياه على أن الحق ثابت السلطان ونحوه ابتداء
واسبق امام الخي فليس له الاذن لا تقدمه على الولي مستحب فهو كأكبر الاخوين اذا تقدم اجنبا فالاصغر
منه فكذلك الولي اه أقول وفي كون الحق ثابتا للسلطان ابتداء بحث لما تقدمنا من شرح المنية من أن الحق في
الاصل الولي وانما تقدم السلطان في ظاهر الرتبة ثلاثا بذكرى به وتقليبه واسب وقدم امام الخي لا لأن الميت
رضى في حياته ومنه ما في الكافي حيث علم لما يأتي من أن الولي الاعادة اذا صلى غيره بقوله لا لأن الحق للاولياء
لانهم اقرب الناس اليه وأولاهم به غير أن السلطان والا امام انما تقدم معارض السلطة والامامة اه وهذا
تدفع في الاولوية تمام (قوله فيها) اي في الصلاة على الميت وفسر الاذن تفسير اخر وهو أن يأذن فتناس
في الانصراف بعد استقبال الميت لأنه لا ينبغي لهم أن يصرغوا الا بآذنه وذكر الزبي معنى آخر وهو الاطلاع
بموته لصلاطه صبر لكن تمنى الحق الاول في عبارة المحقق للاستثناء المذكور بخلاف عبارة الكثر
والهداية (قوله فميت ابطاله) أي تقدم غيره هداية قالوا بالابطال نقله عنه الى غيره (قوله ولو اصغر
سنا) فلو كان شقيقا فالاسن اولى لكنه لو قدم احد اقلا صغر منه ولو قدم كل منهما واحد احق تقدم الاسن
اولى صبر (قوله أما البعد فليس له الشئ) فلو كان الاصغر شقيقا والا اكبر لا يقدم الاصغر احد اغليس للاكبر
المنع صبر وقته فان كان الشقيق غائبا وكب الى انسان لا يقدم فلاح لا ب منعه والمرضى في المصراع الصحيح
يقدم من شاء وليس للابعد منه (قوله فان صلى غيره) الاخير أن يقول فان صلى من ليس له حق التقدم اه ح
(قوله من ليس له حق التقدم الخ) بيان لغرض المضاف الى غيره الولي اخرج به السلطان ونحوه وامام الخي فان صلى
احدهم لم يعد الولي كما يأتي لتقدمهم عليه (قوله أعاد الولي) مفهومة أن غير الولي كالسلطان لا يعيد اذا صلى
غيره من ليس له حق التقدم معه الا أن يراد بالولي من حسن الصلاة وعليه فكان الاولى أن يقول أعاد من له حق
التقدم لكن اختلف فيما اذا صلى الولي فهل لمن قبله كالسلطان حق الاعادة في النهاية والعناية نعم لأن الولي

فالابن اولى فان لم يكن له ولي
فالزوج ثم الجيران ومولى العبد
اولى من ابنه الحر لبنا ملكك
والقنوي على بطلان الوصية
بغيره والصلاة عليه (وله) أي
الولي ومنه كل من يقدم عليه
من باب اولى (الاذن لغيره فيها)
لأنه حقه فميت ابطاله (الآ) أنه
(ان كان هنالك من يساويه فله)
أي ذلك المساوي ولو اصغر سنا
(النسخ) لمشاركه في الحق أما
البعد فليس له المنع (فان صلى
غيره) أي الولي (من ليس له حق
التقدم) على الولي (ولم يسبقه)
الولي (أعاد الولي)

قوله عند حضوره اه يوجد هنا عبارة ٩٤ هـ بطله على ايماننا في الهامش ونصها قلت لكن ذكر في الهامش عن اليسوع بعد ما ذكره ان تاويل صلاة

العصا على النبي صلى الله عليه وسلم
ان ابكر رضى الله تعالى عنه كان
مشغولاً بنسبة الامور وتكثرت
الفتنة فكثروا يسلمون عليه قبل
حضوره وكان الحق في ظن ان رضى
عليه ثم لم يصل احد بعده اه فهذا
يقيد ان للسلطان الاعادة ولولم
يكن حاضر ائمتنا في ما قاله في البحر
وما قاله في البحر الا ان يقال ان
الولاية كانت لعلباس عم النبي
صلى الله عليه وسلم ولم يكن صلى
عليه ابي بكر والكلام فيما اذا صلى
الولي فلا منافاة ولكن يحتاج
الى ثبوت ذلك فتأمل اه منه
عنه على لقوله لا لاسقاط القرض
هكذا يضنه ولعل الصواب ابدال
قوله به بقوله الاشارة والافه
عليه لما علق به اللام وهو قوله
كلنا الخ فتأمل اه محصيه
ولولم يقر ان شاء لاجل حقه
لا لاسقاط القرض ولذا التمس
لمن صلى عليه ان يصيدع الولي
لا تكرر اها غير مشروع (والا)
اى وان صلى من حق التقدم
كتقاضى اوتاهه او امام الخ او من
ليس له حق التقدم وتايمه الولي
(لا) يصيدع لهم اولى بالصلاة منه
(وان صلى هو) اى الولي (بحق)
بان لم يحضر من يقدم عليه
(لا يصلى غيره بعده) وان حضر
من له التقدم لكونه باقى اموال
صلى الولي بحضوره السلطان
مثلا اعاد السلطان كمال الجبتي
وغیره وفيه حكم صلاته من لا ولاية
له تقدم الصلاة املا فمضى على
قبه ما لم يترق (وان دفن) واهبل
عليه التراب (بقبر صلاة) اوها
بلا فصل او من لا ولاية (صلى
صلى قبره) استخفنا

ان كان له الاعادة اذ صلى غيره مع انه اولى بالسلطان والقاضي الاول وفي السراج والمستحق لا يوقى
البحر يحمل الاثر على ما اذا تقدم الولي مع وجود السلطان ونحوه والثاني على ما اذا لم يوجد واعترضه في البحر
بان للسلطان لاحق به عند عدم حضوره فالخلاف عند حضوره اه والذي يظهر ما في السراج والمستحق
لما تقدم من الكفاي من ان الحق للاولى وتقدم السلطان ونحوه لعرضه وان دعوى الاولى غير مسلمة
وقدره الا بان الحق لما تقدم اوله ولو لم يكن يقدم اياه لمرة الا برة واما ما يدعيه صاحب البحر ما في اشياء والعبارة
بما في اقتضى كخلاصة والاولوية وغيرهما من اولى لوصي السلطان والقاضي او امام الخ ولم يتابعه الولي
ليس له الاعادة لانهم اولى منه اه فيه نظر اذ لا يلزم من حاكمهم اولى منه ان ثبت لهم الاعادة اذ اصاب
بجسرتهم لانه صاحب الحق وان ترك واجب احترام السلطان ونحوه ويدل على ذلك قول الهدي تان صلى غير
الولي او السلطان اعاد الولي لا الحق للاولى وما من صلى الولي لم يبرز لاحد من صلى بعده اه ونحوه في الكثر
وغیره فقول لم يبرز لاحد ينحل السلطان ثم رأيت في غاية البيان قال فانه هذا على سبيل العموم حتى لا يجوز
الاعادة للسلطان لا للقرن اه وما قيل ان المراد بالولي من حق الولاية يصده عطف السلطان قبله على الولي
وقتل في المراج عن الجبتي ان للسلطان الاعادة اذا صلى الولي بجسرتهم ثم قال لكن في المسامحة ليس للسلطان
الاعادة ثم يدور به في المسامحة وهاهنا من مقلداه فاعتبر خبر هذا المقدم والسلام (قوله ان شاء الخ)
واما ما في التقوم من اولى لوصي غير الولي كانت الصلاة باقية على الولي فضعف كما في البحر (قوله وفي الخ)
عليه لقوله لا لاسقاط القرض اى فان القرض لم يقط بالاولى كان صلى اولا ان يصيدع الولي به هذه اية
في البحر ما في غاية البيان من ان الاولى موقوفة فان اعاد الولي حين ان القرض ماضى والاسقاط بالاولى لكن
قال الصلاة المقدسة ان ما في غاية البيان موافق لقواعد لان التسليم في خبره مشروع عندنا فلو كان غير
وهو لا يجمع مع الظاهر ان شاء قبلها اه فيحتاج الى الجواب عما قاله في البحر وهو صعب فالاجاب عما
قاله المقدسي بان اعادة الولي ليست تلا لصلاته غيره وان تأذي بها القرض وهو حق الميت لكنها باقية لبقاء
حق الولي فيها فاذا اعيدها وقت فرضاكم لا اقرض الا قبل فبعد اعادته لصلاته الموقوفة ان تبركاه فان كانها
قرض من كسبها فحقه وحيث كانت اقسا من حق الولاية فحق الولاية على الولي لا ان اعادته تكون خلا
من كل وجه بخلاف الولي لانه صاحب الحق هذا ما ظهر في فتاوى (قوله غير مشروع) اى عندنا وعندنا ذلك
خلافا للقاضي رحمه الله والادلة في المعزلات (قوله او امام الخ) فمن عليه في الخلاصة وغيره كما تقدمناه
وكذا صرح في الجمع وشربه باء كالسلطان في عدم اعادة الولي به فظهر ضعف ما في غاية البيان من ان الولي
الاعادة لوصي امام الخ لا لوصي السلطان ثلاث دوى به اقلها هو البحر (قوله لانهم اولى الخ) الا اولى ان يقول
ايضا ولا نثبت ما ادى بالصلاة ليكون على لقوله او من ليس له حق التقدم وتايمه الولي ط (قوله بان لم يحضر
الخ) لانه لاحق للولي عند حضوره السلطان وهو وقد علمت فانه (قوله وان حضر) يعني بعد صلاة الولي
وان وصلته (قوله اما لوصي الخ) نصريح بغيرهم قوله بان لم يحضر من يقدم عليه وهذا ما وقع به صاحب
البحر من جوارتهم وقد علمت خبر اقسام ائمتنا (قوله وفيه) اى في الجبتي وهذا العبارة من ائمتنا في البحر
لكن لما جد فانه والذي رأيت في الجبتي هكذا ثم اذ دفن قبل الصلاة وصلى عليه من لا ولاية يصلى عليه
ما لم يترق اه والمراد بصلى عليه الولي ان شاء لاجل حقه لا لاسقاط القرض فلا ينافي ما ذكرنا في تاويل
قوله عدم الصلاة كما تقدم ح بانها بالنسبة الى من له الولاية كالعدم حتى كان له الاعادة (قوله واهبل
عليه التراب) فان لم يزل اخرج وصلى عليه كالتقدم بهر (قوله اوها بلا فصل) هذا رواية بان جماعة والصحيح
انه لا يصلى على قبره في هذه الحالة لانها بلا فصل غير مشروعة كذا في غاية البيان لكن في السراج وغيره قبل
لا يصلى على قبره وقال الكرخي يصلى وهو الاستحسان لان الاولى لا يستحبها قبله الشرع مع الامكان والآن
زال الامكان فسلطت غرضية الفصل وهذا يقتضي ترجيح الاخلاق وهو الاولى بهر (تنبه) ينبغي ان يكون
في حكم من دفن بلا صلاة من ترقى في نحو بئرا وقع عليه بيان ولم يكن اخراجه بخلاف ما لو فرق في بهر
لعدم تحقق وجوده امام الخلى فآقل (قوله او من لا ولاية له) متعلق بمعدوف حاله من جهة بها المصداق
الى الصلاة وهذا ما ذكر جماعة عن الجبتي (قوله صلى على قبره) اى انشأ في اولين وجوز ان في الصلاة

لأنه الحق الولي أفاده ح أقول وليس هذا من استعمال المستترك في معنيته كما وهم لأن حقيقة الصلاة في المسائل الثلاث واحدة وإنما الاختلاف في الوصف وهو الحكم فهو كاطلاق الإنسان على ما يميل إلى الإحسان والاسود فافهم (قوله هو الأصم) لأنه يختلف باختلاف الأوقات ح وأوردوا الميت حناوه والالا والامكنة يجر وقيل بقدر ثلاثة أيام وقيل عشرة وقيل شهر ط من الحيوى (قوله وظاهره الخ) أى ظاهر قوله عالم يظف إلى فاته في الشك لم يظف إلى القائل تنصحه ط (قوله كانه تقديم للمانع) الخبر محذوف أى كانه قال ذلك تقديم أى أنه دارا لاصح بين التمسح المتعصى عدم الصلاة وبين عدمه الموجب لها فاعقبه بالمانع وهو التمسح ط أقول وفي الحيلة نص الاصحاب على أنه لا يلبس عليه مع الشك في ذلك ذكره في القصد والمزيد وجعلهم الفقه وطاعة الكتب وعقله في الهبط وقوع الشك في الجواز اه وعامه فيها (قوله بغير عذر) راجع إلى المستثنين فلو لم يرا كما تدرأه النزل الطين أو مطر ياز وكذا الوصل الولي قاعدة لمرض أو ناس خله قيامه عند هذا وقال محمد بن جبريه دون القوم شاء على الخلاف في اقتداء القائم بالقاعد يجر والتقدير بالولي لأن الحق له فاعلى غيره عن لاحق له أما ما قاعد العذر فالظاهر أن الحكم كذا وبسط القرض صلاته خلافا لما يحته السيد أو السعد أفاده ط (قوله وقيل تنزيها) وجهه الحق ابن الهمام وأطال وواقفه تليده العلامة ابن أضرأج وخالفه تليده الثاني الحافظ الرضى فاسم في فتاواه رسالة خاصة فرفع القول الاقلى لاطلاق المتن في قول محمد بن موسى له لا يلبس على جنازة في مسجد وقال الامام الحلى والى عنها وكرهتها قول أبى حنيفة ومحمد وهو قول أبى يوسف أيضا وأطال وحقق أن الجواز كان ثم نسخ وتبعه في العروا ونصره أيضا سدى عبد الغنى في رسالة سماها نزهة الواجد في حكم الصلاة على الجنائز في المساجد (قوله في مسجد جماعة) أى المسجد الجامع ومسجد الهمة فحسبنا وتكره أيضا في الشارع وأرض الناس كافى الفتاوى الهندية عن المضمرات وكما تكرر الصلاة عليها في المسجد بكرة داخلها فيه كآخلة الشيخ فاسم (قوله أوسع القوم) أى كلاً أو بعضاً شاء على أن أ ل في القوم بنسبة اه ح (قوله مطلقاً) أى في جميع الصور المتقدمة كفى المتن عن الخلاصة وفي مختارات الترازل سواء كان الميت فيه أو خارجه هو ظاهر الرواية وفي رواية لا يكره إذا كان الميت خارج المسجد (قوله بناء على أن المسجد الخ) أما إذا أعلن الخوف فلو ثبت المسجد بكرة إذا كان الميت خارج المسجد وحده أو مع بعض القوم اه ح قال في شرح المنية واليه مال في الموسط والحق وعقله العمل وهو المختار اه قلت بل ذكر في غاية البيان والنهاية أنه لا كراهة فيه بالاتفاق لكن رده في الجبر واجب في التبرهيم للاتفاق على عدم الكراهة في حق من كان خارج المسجد وما مر في حق من كان داخله ثم اعلم أن التحليل الأول فيه خطأ الأول والثالثان الصلاة على الميت دعاء وذكرهما عما به المسجد والأزهر المنع عن الدعاء فيه لعدم الاستقامه والكسوف مع أن الوارد في ذلك ما رواه مسلم أن رجلاً نذر في المسجد ضالة فقال صلى الله عليه وسلم لا وجدت أنما عابت المساجد لما عبت له فليأكل (قوله وهو الموافق الخ) كذا في المتن لكن فيه نظر لأن قوله في المسجد يحتمل أن يكون ظرفاً لصلى الميت ولهما فعل الأول لا يكره كون الميت فيه والصلاة خارجه وعلى الثاني لا يكره العكس وعلى الثالث لا يكره إذا قصد أحد هداه على كل فهو مختلفا للفتاوى إطلاق الكراهة وأجاب في الجبر بأنه لما لم يثبت دليل على واحد من الاختلافات جعبت ظاهراً بالكراهة بوجود أحد هداها كان اه أقول يلزم عليه إثبات الكراهة بلا دليل لأنه إذا طرقة الاحتال سقط به الاستدلال ولصكنا لا يحتمل أن المتبادر لغة وعرفاً من نحو قوله ضربت زيدا في الدار فطلق القرف بالقتل وأما أنه هل يقتضى كون كل من القاعل والتفعول به أو أحدهما بمنه في المكان فغير لازم ثم ذكر شرائط ذلك في تلخيص الجامع الكبير وشرحه في باب الحنف في الشتم وهو أن القتل قد لا يكون له أثر في القبول كالموت والذكر وقد يكون كالتعذيب والقتل فإذا حال لن شتمت زيدا في المسجد مثلاً قائماً بانصق يكون الشتم في ذلك المكان سواء كان المستثوم فيه أيضاً ولا لأن الشتم هو ذكر المستثوم بسوء والذكر يقوم بما ذكر ولا نزهة في المذكور لأنه يصحقت شتماً في حق الميت والغائب فعبر بمكان الفاعل وأما القتل والضرب ونحوهما في مكان فتصحق بكون القتل به فيه سواء كان الفاعل فيه أيضاً أم لا لأن هذه الأفعال لها آثار تقوم بالعمل فيستلزم وجود القتل به وهو المحل في ذلك المكان دون الفاعل لأن من ذبح شاة في المسجد وهو خارجه بسى ذابها

مطلب
في كراهة صلاة الجنائز في المسجد

(عالم يظف على القائل تنصحه)
من غير تقدير هو الأصم وظاهره
أنه لو شك في تنصحه صلى الله
لكن في البسر من محمداً كانه
تقديم المانع (ولم يجر)
الصلاة (طهياً باباً) ولا قاعدة
(بغير عذر) استحساناً (وكرهت
خبرياً) وقيل تنزيهاً (في مسجد
جماعة هو) أى الميت (فيه)
وحده أو مع القوم (واختلف
في الخارجة) عن المسجد وحده
أوسع بعض القوم (والختار
الكراهة) مطلقاً خلاصة بناء
على أن المسجد أعني المكتوبة
وواجبها كخلفه وذكر تدريس
علم وهو الموافق لاطلاق حديث
أبي داود

مطلب
مهم أذا قال ان شتمت فلاناً في
المسجد يتوقف على كون الشتم
فيه وفي ان قتله بالعكس

في المسجد بخلاف عكسه ألا ترى أن الرأي إلى صدق في الحرم يكون فالتلصص في الحرم وإن كان حال الرمي في الحبل اهـ ملخصاً وتقام تحقيقه هنا لفرجه إذا علمت ذلك فلا يفتي أن الصلاة على الميت فصل لا أثره في المقبول وإنما يتوقف على صحة من صلى على ميت في مسجد يتحقق كون المصلي في المسجد سواء كان الميت فيه أو لا فذكره ذلك أخذ من منطوق الحديث ورويه طائفة من رواة الصلاة تأم في رسالتهم أنه روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أتى الصبيان إلى أصحابه خرج صلى عليه في المجلس قال ولو جازت في المسجد لم يكن الترويج معنى اهـ مع أن الميت كان خارج المسجد وفي ما إذا كان المصلي خارجاً والميت فيه وليس في الحديث دلالة على عدم كراهته لأن المفهوم عندنا غير معتبر في مثل ذلك بل قد يستدل على الكراهة بدلالة النص لأنه إذا كرهت الصلاة عليه في المسجد وإن لم يكن حرقه مع أن الصلاة ذكره ما يذكره إذا خلفه بالأولى لأنه ثبت محض ولا سيما على كون طائفة من رواة الصلاة خشية تلوث المسجد وهذا التقرر ظهر من الحديث مؤيد لقول المختار من إطلاق الكراهة الذي هو ظاهر الرواية كما قد سندها عنهم هذا التقرر المراد منه ما فتح به المولى على ضعف خلقه والحدقة على ذلك (قوله فلا صلاة) هذه رواية ابن أبي شيبة ورواية أحمد وأبو داود ولا يفتي به وإن ما جبه فليس له في مروي فلا يجره وقال ابن عبد البر هي خطأ فاحش والصحيح فلا يفتي به حاشية فوج افتدى والمحدث وليس الحديث فيها غير مصروف ولا مقروء بغيره لأن سلب الأجر لا يستلزم ثبوت استحقاق العقاب بل هو الإباحة وقد يقال إن الصلاة فيها مباحة موضوعاً لثوابها فبمعها لا يكون الإباحة بما يقتضيها من أثر يتوقف على ذلك وفيه نظر كما في الفتح وكذلك يقال في رواية فلا صلاة لأنه علم قطعاً أنها محصية فهي مثل الصلاة خارج المسجد إلا في المسجد بل تأويل هذه الرواية أقرب أي صلاة كاملة فلا تنافي ثبت أصل الثواب وبما دفع ما في البصر من أن هذه الرواية تؤيد القول بكراهة التصريح (تسعة) إنما تذكره في المسجد بلا حد وقد كان ظاهراً من الأعداء المحرر كما في الخاتمة والاعتكاف كما في البسوط وكذلك في الحلية وغيره والظاهر أن المراد اعتكاف الوتر وهو منعه من حق التقدم وليس فيه الصلاة معناه والأثر من أن يصلحاً غيره وهو بعيد لأنهم الإدخال في الصلاة أو قطع بالعدو تامل وانظر هل يقال إن من العذر ما جرت به العادة في بلادنا من الصلاة عليها في المسجد لتدوير غيره أو قصره بسبب اندساس الموانع التي كانت يصلي عليها فإن حضرها في المسجد أن لم يصل عليها مع الناس لا يمكن الصلاة عليها في غيره ولزم أن يصل في حرمه على جنازة ثم قد تعرض في بعض الموانع خارج المسجد في الشارع فصلى عليها ويلزم منه فساد ما من كثيرين من المسلمين لعدم العصابة وعدم خلطهم لصالحهم المتعصبة مع أننا قد سندها في الشارع وإذا ضاق الأمر اتسع فنبقى الاتفاق بقول بكراهة التزنية الذي هو خلاف الأولى كما اختاره المحقق ابن الهمام وإذا كان ما ذكرناه عذراً فلا كراهة أصلًا وانه تصان أحرم (قوله بغسل ورسلي عليه) أي ويكفون ولم يصرح به لعلمه بما ذكره لأن ستر العورة شرط لصحة الصلاة تأمل (قوله إن استعمل) لا يفتي ما فيه من التسامح لأن تزنية الموتى في الولادة أي في قوله قبله غات مفيد لصحة قبله فلا يحسن التفصيل بعده فكان ينبغي أن يقول كالنكح من استعمل حمل عليه والألا شرب لالة (قوله بألبانة القفال) لأن أصل الأهل والالاستلال رفع الصوت عند رؤية الهلال ثم أطلق على رؤية الهلال وعلى رفع الصوت مطلقاً ومنه أهل الحرم بالجزم أي رفع صوته بالتلبية واستعمل الصبي إذا رفع صوته بالكتابة عند ولادته وأما المني "عجهول فيقال استعمل" الهلال أي ابصره أيضاً من المغرب (قوله أي وجدته ما يمل على حياته) أي من يكاه أو يضرب مضر أو طرف وهو ذلك بدائع وهذا معناه في الشرع كما في البصير وقال في الشرب لالة يعني الحياة المستمرة ولا عبرة بالاعتباس وبسط اليد وقبضها لأن هذه الأشياء حركة الذبوح ولا عبرة بها حتى لو ذبح وجعل غات أبوه وهو يضرب لم ير الذبوح لأن في هذه الحالة الحكم الميت كما في الجوهرة اهـ أقول وما نقلناه من البدائع من صلى عليه في الفتح والبصر الزماني ويمكن جعله على مطلق الشرب لالة تأمل (تنبيه) قال في البدائع ما فيه ولو شهدت القبالة والألام على الاستعمال قبل في حق النفس والصلاة عليه لأن خبر الوارد في البدائع مقبول إذا كان عدلاً وأما في حق الميراث فلا يجل قول الأتم لكونه ما سمي ميراثاً المقم التي نفسها وكذلك شهادة القبالة عند أبي حنيفة وقد لا تقبل إذا كانت عدلة اهـ وظاهره أشعر ما نصاب الشهادة عنده في الميراث وبه صرح في البصر من المجتبى بل قد وعى أبي حنيفة (قوله بعد خروج الكه)

من صلى على ميت في المسجد فلا
صلاة (ومن ولد غات بغسل
وفصل عليه) ويرث ويرث ويصلي
(أن استعمل) بألبانة القفال أي
وجدته ما يمل على حياته بعد
خروج الكه

قوله الذي هو خلاف الأولى هكذا
بسطه ولعل صوابه التي هي الخ
لأنه نص لكراهة التزنية لا لقول
بها اللهم إلا أن يكون التذكير
باعتباراً بها حكم تأمل اهـ معصية

متعلق بوجوده فلو خرج رأسه وهو يصيح ثم مات لم يرث ولم يصل عليه ما لم يخرج أكفبه حيا بهر عن الميت
وحذا لك من قبل الرجل ستره ومن قبل الرأس صدره بهر عن ميتة الميت (قوله حتى لو خرج الخ) أي
فلما عبر بحياته عند خروج الألف من النصف لكان الواجب عليه فأجاب الغزالي في هذه الحادثة بقوله على أن هذا
ان خروج كدمه فان الفترة انما يجب حين ضرب يمين المائل حتى اسقطه ميتا فجهل قبل خروج أكفبه في حكم
ضربه وهو في بطن أمه بخلاف وجهه بعد خروج أكفبه فانه موجب القود وعما قرأناه ظهر صحة التفرع وبطل
التشيع فافهم (قوله ضربه الفترة) أي نصف عشرة دية الرجل الواحد فيذكر كروا عشرة دية المرأة ولأني وكل منهما
خمسائة درهم وهي خسرون ديارا كاسا في عمله هذا وما ذكره الشارح قطعه في البحر من الميت بالجملة لكن
ذكرنا في كتاب الجنائز في أوائل فصل ماوجب القود من الميت والتشاورنا فيه أن عليه الدية لكن ما قرأناه انما
يؤيد ما هنا اوراد بالدية الفترة فتأمل (قوله ضربه الدية) ظاهر قوله فأت أن الموت بسبب القطع وعليه فالمراد
دية النفس إن كان القطع خطأ والواجب القود لكن عبارة البحر عن الميت ثم مات وعليه فان كان موته لا يجب
القطع فالواجب دية الأذن وإن كان به فالواجب دية النفس أو القود كما قلنا لكن قال الرشي انما وجبت الدية
لا انقصا لشبهه حيث جرحه قبل تحقق كونه دية أه غلبنا في الأحكام الشيخ اجاعل عن التذويب
لأن اليب مسئلة رجل قطع اذن إن كان وجب عليه خمسمائة دينار ولو قطع رأسه وجب عليه خسرون
ديارا حوا اجماع اذن صي خرج رأسه عند الولادة فان قت ولادته وعاش وجب نصف الدية وهي خمسمائة
ديارا ولو قطع رأسه ومات قبل خروج الباقي وجب فيه الفترة وهي خسرون ديارا أه (قوله والابستل
غسل وصي) شمل مائة خقه ولا خلاف في غسله وما لم يتم وقبضه خلاف والختار أنه يغسل ويغسل في خرقه
ولا يصل عليه كافي المراج والحق والخاتمة والبرائة والظهيرية شريكة في ذكر شرح المجمع لمسته أن الخلاف
في الأول وأن الشك لا يغسل اجاعا أه واعتقد في البحر نقل الاجماع على أنه لا يغسل حكم على مافي النسخ
والخلاصة من أن المختار تصبؤه بأنه سبق ظهرها الى التي تم خقه او هو من الكتاب واعترضه في البحر
بان مافي النسخ وان خلاصة عزاء في المراج الى المبسوط والمخط أه ومثل نقله ايضا عن الكتب المذكورة
وذكر في الاحكام أنه جرم به في عهد الحق والقبض والجورع والميتي أه لخت كان هو الدية كور في عانة
الكتب فالتناسب الحكم بالسو على مافي شرح المجمع لكن قال في الشريعة لا يمكن التوفيق بأن من نقي غسله
أراد الغسل المراهي فيه وجه السنة ومن اجتهد أراد الغسل في الجملة كسب الماء عليه من غرضه وترتيب
لقوله كسبه اهـ بيد روحض أه قلت ويؤيده قولهم ويغسل في خرقه حتى لم يراعوا في تكفنه السنة
فكذا غسله (قوله عند الثاني) المناسب ذكره بعد قوله الا في اذا استبان بعض خقه غسل لان غسلا
أن الخلاف فيه خلافا في شرح المجمع والبحر (قوله اكرام الميتي آدم) على التمسك كما يعلم من البحر وصح جعله
على قوله فيغسل به (قوله وبحشر) المناسب تأخير من قوله هو المختار لان الذي في الظهيرية والختار أنه يغسل
وعل بهر عن أبي جعفر الكبير أنه ان نزع فيه الروح حشر والا الذي يقتضيه مذهب اصحابنا أنه ان استبان
بعض خقه فانه يحشر وهو قول الشعبي وابن سيرين أه ووجهه أن نجسته تقتضي حشره اذا غلظت لها
الافئذاته في الحشر راجع وذكر العنقي في حديث جوامع اسقاطكم فافهم فرطكم الحد بقتال فائمة سال
بعضهم هل يكون السقط شافعا متى يكون شافعا هل هو من مصيره علة أم من ظهور الجمل أم بعد مضى أربعة
أشهر أم من نزع الروح والجواب أن العدة انما هو بظهور خقه وعدم ظهوره كاحزبه شيعتنا ذكرنا (قوله
ولم يصل عليه) أي سواء كان تاما الخلق ام لا ط (قوله ان الفصل غسله) اما اذا فصل كاذن ضرب بطنها
فألفت جنينا قبل كانه يرث ويورث لان الشارع لما اوجب الفترة على الضارب فقد حكم بحياته خير أي يرث
اذا مات أو بعد فلا قبل اتصاله (قوله كتبني مع احد ابويه) وبالأولى اذا سبي معهما والمجنون البالغ
كالمصبي كافي الشريعة ولا فرق بين كون المصبي عتقا او لا بين موته في دار الاسلام او الحرب ولا بين كون
المصبي مسلما او مشركا مع وجود الابوين لا عبرة لقلد ولا للصابي بل هو تابع لاحد ابويه الى البالغ ما لم يحدث
اسلاما وهو بمن كاسر به في البحر أه ح وقال الحق ابن أبي عمير جرح في شره على التعريض في فصل الحاكم
بعد ذكره التبعية مانته الذي في شرح الجامع الصغير لغير الاسلام ومستوى فيما قلنا أن يغسل ولا يغسل

حتى لو خرج رأسه فقط وهو يصيح
فذهب رجل ضربه الفترة وان قطع
اذنه لم يخرج حيا تحت قطعه الدية
(والا يستل غسل وصي) عند
الثاني وهو الأصح فيغسل به على
خلاف ظاهر الرواية اكرام الميتي
آدم كافي لغسل البصر وفي النهر
عن الظهيرية واذا استبان بعض
خقه غسل وحشر هو المختار
(وادرج في خرقه ودفن ولم يصل
عليه) وكذا لا يرث ان انفصل
بنفسه (كتبني مع احد
ابويه)

الى هذا اشار في هذا الكتاب ونص عليه في الجامع الكبير فلا يرم ان قال في شرحه او اسلم احد آيوه بصح
 سلمنا تعساوا كان الصغر عافلا او لم يكن لان الولد يتبع خير الابوين دينا اه وذكرا لغير الرمي انما توسي
 مع الجدة أي الاب لا يكون كذلك بل يصلي عليه (قوله لا يصلي عليه) نص صريح بالتصديق من التشبيه (قوله
 لا العتيق) والاكتفاء في التسليم عليهم وهو احد ما قبل فيهم ونقله في شرح المقاصد عن الاكثرين ط وقد منا
 نعلمه فصار أول هذا الباب (قوله ولو سبي بدونه) أي بدون احد آيوه بأن لم يكن معه واحد منهما ح
 قلت المراد بالبيعة ما مثل الحكمة لما في سائر أحكام الصغار ولو دخل حربي دار الاسلام ذنبا مني اشته لا يصير
 الابن مسلما لدار اه وفيه واذا سبي المسلمون صبيان أهل الحرب وهم بعد في دار الحرب قد دخل آباؤهم دار
 الاسلام وأصلوا فأنشأوهم صاروا مسلمين باسلام آبائهم وان لم يضر جوا الى دار الاسلام اه وهذا بقيد
 المستثنى مما اذ لم يسلم آيوه (قوله تعاقد دار) أي ان كان السبي ذنبا او لساقي ان كان مسلما كذا في شرح
 المنية واقتصر في العرصة في ثبوت الدار قال لان قاعدة شعبة السبي انما تظهر في دار الحرب بان وقع سبي في سهم
 رجل ومات الصبي يصلي عليه تعا السبي والكلام في السبي وهو لغة الاسرى المجهولون من بلاد الي بلد فلا بد
 من الجمل حق يحيى سياد لم يوجد اه أقول لكن الذي في الصحاح والقباسوس أنه يقال سببت العدو
 سيادنا اسرته فهو سبي وهي سبي ويقال سببت لغير سيادنا اجلتنا من بلاد الي بلد فهي سبعة اه فجلا
 الجمل قيد في النجدة دون الاسر تأتلف ثم ذكر الامام السرخسي في اخر شرح السير الكبير ما يدل على كون
 ذلك شرط خارجا عن مفهومه فانه قال لو سبي وحده لا يصحك باسلامه ما لم يخرج الى دار الاسلام فغير مسلما
 تعا للدار او يضم الامام الفخام اويدها في دار الحرب فيصير مسلما تعا للمالك لان تأثير التبعية للمالك فوق
 تأثير التبعية للدار فان كان المالك ذنبا بان ملكه بشرا او رشح فكذلك يصحك باسلامه حتى لو مات يصلي عليه
 ويحبر الذي على يده لانه صار محررا بقوله المسلمين فقد ملكه باحرازهم اياها فصار تمام الاحراز بالقسمه والبيع
 كقبضه بالاخراج الى دارنا ولو دخل الذي دار الحرب سلمنا واخرج صغيرا الى دارنا فهو مسلم بغير الذي
 على يده لانه انما ملكه بالاخراج اذ انما رخصا لكل قبل بان قال الاميرين ساسب رأسا فهو له فاسب الذي صغيرا
 ليس معه احد آيوه فهو مسلم لانه انما ملكه بجمعة المسلمين بخلاف ما اذا دخل الذي دارهم بامان فاشترى صغيرا
 من محالهم له ان يملكه بالقبض لا بجمعة فاذا اخرج اليه المالك انما يظهر في هذا فاذا كان المالك مسلما فاعلموا مثله تعالاه
 اخرج الى دارنا وحده حكم باسلامه وسبعة المالك انما يظهر في هذا فاذا كان المالك مسلما فاعلموا مثله تعالاه
 او ذنبا فهو مثله اه حلفا وحاصله أنه انما يصحك باسلامه بالاخراج الى دار الاسلام تعا للدار او بالمك
 بقصة اوسع من الامام تعا للمالك لو مسلما او لفخمين لو ذنبا وانه أعلم قلت ويؤخذ من قوة ان تمام الاحراز
 بالقسمه والبيع كقبضه بالاخراج ان الذي اذا ملكه يصحك باسلامه قبل الاخراج فاذا مات في دار الحرب يصلي
 عليه فافهم (قوله آيوه) أي سبي بأحد آيوه أي معه ح (قوله فاسلم هو) أي احد آيوه ح أي
 فان الصبي يصير مسلما لان الولد يتبع خير الابوين وشاؤا لا فرق بين كون الولد مجزا او كائما ونقل الخبر الرمي
 في باب نكاح الكفار قولين وان الشلبي افق بالشرط عدم التميز لكن صرح السرخسي في شرح السير بان هذا
 القول خطأ وساقى تمام الكلام عليه هناك ان شاء الله تعالى أقول وبقي ما توسي معه او اواحد هما فانما
 اخرج الى دارنا وحده فهو مسلم لانه يوجب ما في دار الحرب يخرج من كونه تعا لهما بخلاف ما لو ماتا بعد الاخراج
 او افضحه او البس كذا في شرح السير الكبير (قوله وهو عاقل) قد لقوله فاسلم الصبي لان كلام غير العاقل
 غير معتبر لعدم مدوره من قصد (قوله أي ابن سبع سنين) فغير العاقل الذي يصح اسلامه نفسه وعزاه
 في التبر الى قتارى قارى الهداية وقصره في العناية بان يعقل المتنافع والمضار وان الاسلام هدى واتباعه خير
 وقصره في الفتح بان يعقل مضة الاسلام وهو ما في الحديث ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر
 والقدر خيره وشره قال وهذا دليل على ان مجرد قول لاله الا الله لا يوجب الحكم بالاسلام ما لم يؤمن بما ذكرنا
 وعلمه في البصر والتبر أقول والظاهر ان مراده ان يؤمن بذلك اذا فصل له وطلب منه الايمان به بشرية ما ياتي
 غلوا شكرا وامتنع من الاقرار به بعد الطلب لا يكتفه قول لاله الا الله للعلم بأنه على الله وسلم كان يكتفى
 من المشر سكين قول لاله الا الله وبالاقرار برسالته من غير ابرام بتصديق المؤمن به ثم قد بشرط الاقرار

لا يصلي عليه لانه تبعة أي في
 أحكام الدنيا لا العتيق لما سألهم
 نخدم أهل الجنة (ولو سبي بدونه)
 فهو مسلم تعا للدار او لساقي
 (ايوه فاسلم هو) أسلم الصبي
 وهو عاقل أي ابن سبع سنين
 (اصلى عليه) لصبره مسلما قالوا
 ولا ينبغي ان يسأل الصبي عن
 الاسلام بل يذكر عنده حقيقة
 ويوجب الايمان به ثم يقال فهل
 انت متفق بهذا فاذا قال نعم
 اكتب

بأنه تدين معا وواحدة منهما وقد بشرت بالترى عن ربة الأديان الخاتمة أيضا على ما سيأتي إن شاء الله تعالى
 فخصه في باب الردة عند ذكر الشارح هناك أن الكفار رغبة أمستاف (قوله ولا يضر وقته الخ) فان العوام
 قد يقولون لا يضره وهم من التوحيد والاقراء والخوف من النار وطلب الجنة يمكن وكنهم يظنون أن جواب
 هذه الاشياء انما يكون بكلام خاص منقول فيجوز عن الجواب بجر عن الفتح (قوله ويصل المسلم)
 أي جواز لأن من شروط وجوب الفصل كون الميت مسلما قال في البدائع حتى لا يجب غسل الكافر لأن
 الفصل وجب كرامة وتقطعا للميت والكافر ليس من أهل ذلك (قوله قبره) مفعول تنازع فيه الاتصال
 الثلاثة قبله (قوله كنهه) أشار إلى أن المراد بالتقريب ما يشمل ذوى الارحام كافي البصر (قوله الكافر الأصلي)
 قبله القهستاني عن الحلبي في باب الشهيد فيه الحرق ط (قوله فيلق في حفرة) أي ولا يصل
 ولا يكفن ولا يدفن إلى من اتقل إلى دينهم بجر عن الفتح (قوله فلو قبره) أي من أهل ملته (قوله
 من غير مراعاة السنة) قبله الاتصال الثلاثة كما أفاده بالتقريب بعدده (قوله وليس للكافر الخ) أي
 اذا لم يكن المسلم قريب مسلم فتبني قهقهة المملوك ويكره أن يدخل الكافر في قبره المسلم ليدفنه بجر
 وقد تناهوا لومات مسلمين بناء معن كافر بعلمه الفصل ثم يصلن عليه تغسيل الكافر المسلم فيه الضرورة
 فلا بد له أن لا يمكن من تجهيزه المسلم عندهما خلافا لظاهر آفاده في البصر (قوله واذا جمل الخنازة)
 شروع في بيان كيفية جملها وكان ينبغي تقديمه على الصلاة كاصل في البدائع ثم تقدم عليها غالبا (قوله ندبا)
 لأن فيه إشارة للذين والمقدم على اليسار والمؤخر (قوله بكسر الهمزة) أشار إلى أن الكسر المصحح كافي البصر
 عن التناهي لكن الكسر مع الضمة والفتح مع التشديد كافي القاموس حيث قال مقدم الرجل تحسن ومعلم
 (قوله لحديث من جمل الخ) الأولى تأخير عن قوله ثم مقدمها ثم مؤخرها ط والحديث المذكور ذكره
 الزبني ونقله في البحر عن البدائع وفي شرح المنية ويستحب أن يجعلها من كل جانب أربعين خطوة للحديث
 المذكور ورواه أبو بكر الباصد (قوله كبرت عنه أربعين كبيرة) بناء كبرت لفاعل وضعية للنازة على تقدير
 مضاف أي جعلها الكبيرة وقد تطلق على المغفرة لأن كل ذنب صغير بالنظر لمغفوقه كبير بالنسبة لما غفرت
 أو المراد بالكبيرة حقيقة وقوله من الكبر لا تنكسر بالنازة أو بعض الفضل أو بالجمع المبرور يجوز على ما لم يرد
 النص فيه ط وسأيت تمام ذلك في كتاب الحج إن شاء الله تعالى (قوله كشدت) أي عشر خطوات
 وهو معنى ذلك الثانية وحين الحمل بين الميت وبار بالنازة وبار به وبين الخنازة قهستاني ط
 (قوله ويكره عندنا الخ) لأن السنة التبريع بجر وما نقل عن بعض السلف من الجلب بين العمودين أن ثبت
 فلعارض كضيق المكان أو كثرة الناس أو غلة الحاملين كما بسطه في فتح القدير (قوله خاتمة) أي من نواحي
 السر الاربع (قوله بالبد) أي ثم يضع على القنق وقوله لا على القنق أي ابتداء كما أفاده شيخنا اه ح
 وفي الحلية ويرفعونه أخذنا بالبد لا يضع على القنق كما تحصل للاتصال ذكره القهستاني أو البت في شرح الجامع
 الصغير اه والمراد بالعتق الكف كآمال ط (قوله ولذا الخ) عليه لما استبعد من أن جمل كالاتمة
 مكرهه ط (قوله يجعله واحدا على يديه) أي ويبدأ به الناس بالجل على أيديهم بجر (قوله ويسرع بها)
 معطوف على قوله وضع مقدمها (قوله بلا خيب) بمهمة مفتوحة وموحدين وحدا التجميل المسنون
 أن يسرع به بحيث لا يضرب الميت على الخنازة لحدث أسرع أو بالنازة فإن كانت صالحة فقد متوها إلى الخبر
 وإن كانت غير ذلك فشرقتهم عن رفاكم والافضل أن يجعل تجهيزه كله من حين موت بجر (قوله ولوبه كره)
 لأنه إذا دواء البت وانشر بالترتين بجر (قوله الا اذا خف الخ) فيؤخر الدفن وتقدم صلاة العبد على
 صلاة الخنازة والخنازة على الخطبة والقباس تقدمها على العبد لكنه قدم مخافة التشويش وصكها بطلها
 من في أخريات الصفوف أنها صلاة العبد بجر عن القنق ومقابلة تقديم الجمعة على الخنازة لعله المذكور
 ولا نهافرض من قبل القنق على تقديم سننها عليها وترتجمه في أول باب صلاة العبد (قوله جلوس قبل
 وضعها) اللهم عن ذلك كافي السراج بجر ومقتضى أن الكراهة قهرية رملى (قوله وقام بعده) أي يكره
 القيام بعد وضعها عن الاعتاق كافي الخاتمة والعناية وفي المحيط خلافا حيث قال والافضل أن لا يبجلوا حتى

٢ مطلب
 في جمل الميت
 ٣ قوله عليه لما استخذه هكذا اضغته
 ولعل الصواب ابدال عليه بالاشارة
 والافضو عليه لما صلى بحرف العلة
 بعده اعني قوله رحمه الله الخ لما
 استخذه الخ كما قال قتاتل اه

يسوع عليه القرب قال في البحر والاول اولى لما في البداع لا باس باجلوس بعد الوضع لما روى عن عبادة ابن الساعات انه صلى الله عليه وسلم كان لا يجلس حتى يضع المني في القعد فكان قائما على اصحابه على رأس قبر فقال يهودى هكذا انصحن جونا باجلوس على الله عليه وسلم وقال لاصحابه خالفوهم أى في القيام فلذا ذكره ومقتضاه أنها كراهة تحرير وهو مقيد بعدم الحاجة والضرورة - روى (قوله وما روي فيه) أى من قوله صلى الله عليه وسلم اذ رأيتوا الجنائز تقوموا لها حتى تحفكم او توضع ٥١ ح قال النووي في شرح مسلم هو يضيء التاموس كرام المشددة أى تصبرون ورواها ثابطين عنها ٥١ مدني (قوله منسوخ) أى يباروا او داود وابن ماجه واهدو الصلوات من طرق عن علي - فام رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم فقد وسلم يصعد وقال قد كان ثم نسخ شرح المنية (قوله لا نهائس نبوة) يشهد في ما في صحيح البخاري عن البراء بن عازب أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بتابع اتباع الجنائز قال علي - الاتباع الا على التالى ولا يسمى المتقدم تابعا بل هو متبوع والامر للندب لا للوجوب للاجتماع وعن علي - قد هما بين يديك واجعلها نصب عينيك فانما هي موعظة وتذكير وعبرة وقامه في شرح المنية (قوله الا ان يكون خلقها نساء) التظاهر بتقيدها بما اذا خشى الاختلاط معهن او كان فيهن نائمة بقرنة ما بعدة تأمل (قوله ويكره خروجهن تحريما) لقوله عليه الصلاة والسلام اربع من ما زورات غير ما زورات رواه ابن ماجه يسند ضعيف لكن يعضده الحق الحادث باختلاف الزمان انتهى اشارت اليه عائشة بقوله وان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى ما حدث النساء بعد التهنيت كما منعت نساء اسرائيل وهذا في نساء زمانها خلقن نساء زمانا ما في العيصين من ام حطبة نهننا عن اتباع الجنائز ولم يزم علينا أى انه من تنزيه فنبهني ان يخص ذلك الزمن حيث كان يباح لهم الخروج للمسجد والاعباد وقامه في شرح المنية (قوله وتزير الناحية) وكذا الناحية شريلاية (قوله ولا يتركها اهل الجاهل) أى لاجل الناحية لان السنة لا تترك بما اتفقن هامن البدة ولا رد الولاية حيث يترك حضورها لبدعة فيها الفارق بأنهم لو تركوا المنى مع الجنائز لم يزد عدم انتظامها ولا كذلك الولاية لوجود من يأكل الطعام من من أهل السعد والتظاهر ان المراد باتباعها المنى معها مطلقا لا خصوص المنى خلفها بل يترك المنى خلفها اذا كانت نائمة لما مر من الاختيار وبه يحصل التوفيق (قوله ولا يمشي عن يمينها وبارها) هكذا في النسخ والبحر وفي القسطنطيني لا بأس به فأفاد أنه خلاف الأولى لا تقيده ترك المندوب وهو اتباعها (قوله جاز) أى بلا كراهة حطية (قوله وفيه فضيلة أيضا) أخذ من قولهم المنى خلفها أفضل عندنا (قوله ان تساعد منها) أى بحيث يعقد ما يشاء منه (قوله او تقدم الكل) أى وتركها خلفهم ليس معها احد (قوله اوركب امامها) لانه يضر من خلفه باثارة القبور أما الركوب خلفها فلا بأس به والمنى أفضل كافي البحر (قوله كره) الظاهر أنها تنجيزية - روى أقول لكن ان تحقق الصواب بالركوب امامها فهي تحريمة تأمل (قوله كما كره الخ) قبل تحريمها وقبل تنجيزها كافي البحر عن الفاية وفيه منها روى من تسع الجنائز أن يبطل الصمت وفيه من الظهيرة فان أراد أن يذكر الله تعالى يذكره في نفسه لقوله تعالى انه لا يحب المعتدين أى الظاهر ان ما دعه وعن ابراهيم أنه كان يكره أن يقول الرجل وهو يمشي معها استغفر والله عفر الله لكم ٥١ قلت وانما كان هذا في الدعاء والذكر فانما كان في هذا الحادث في هذا الزمان (قوله وسخر قهر الخ) شرع في مسائل الدفن وهو فرض كتابة ان امكن اجاعا حطية واحترق ولا امتكان عجا اذا امكن كالومات في حفنة كأيابا ومفقده أنه لا يجوز دفنه على وجه الارض شيئا عليه كاذم كرهه الناحية ولم أره لا يتناصر بها وأفسل افراد الصبر الى ما تقدم من أنه لا يدفن اثنتان في قبر الا لضرورة وهذا في الاستداه وكذا بعده قال في النسخ ولا يصغر قبل دفن آخر الا على الأولى طريقه عظم الا أن لا يوجد مقتضى عظام الاول ويجعل بينهما حاجزين من تراب ويكره الدفن في الصفاق ٥١ وهي كيت معقود بالبناء يسع جماعة قيا ما خلفها السنة امداد والكرامة فيملن صرحه امداد والدفن الجماعة في قبرها حد بالضرورة واختلاف الرجال بالنساء بلا جبر وتجبسها والبناء عليه بحر قال في الحطية وخصر ما ان كان فيها سبب لم يسل وما يضع جهله الحفارين من بش القبر والى قبل الرباها وادخلها اجاب عليهم فقوموا المتكرار الظاهر ليس من الضرورة المصبة بلع ميتين فاكثرا شدا في قبر واحد قصد دفن الرجل مع قريه اوضحى الحصل في تلك المقبرة مع وجود غيرها وان كانت مما يميزك بالدفن فيها فافلا

(ولا يقر من في الحصل لها اذا راحا) قبل وضعها ولا من مرت عليه هو المختار وما روي فيه منسوخ زيلعي (وندى المنى خلفها) لانها متبوعة الا ان يكون خلفها نساء فامنى امامها احسن اختيار ويكره خروجهن تحريما وتزير الناحية ولا يترك اتباعها لاجلها ولا يمشي عن يمينها وبارها (ولومنى امامها جاز) وفيه فضيلة أيضا (و) لكن (ان تساعد منها او تقدم الكل) اوركب امامها (كره) كما كره فيها وضع صوت يذكر أو قراءة فتح (وحفر فيه)

حظ
في دفن الميت

من كون ذلك وغره ميعا لتبش وادخال البعض على البعض قبل البلاغ ما فيه من حقا حرمة الميت الاول
وتقرين اجزائه فالخرد من ذلك اه وقال الزبلي ولولبي الميت وصارت اياها ذن في غيره في قبره ووزعه والنساء
عليه اه قال في الامداد ومخالفة ما في التارخانية اذا صار الميت رايا في القبر كونه دفن غيره في قبره لانه
الحرمة باقية وان جردوا عنه في ناحية ثم دفن غيره فيه تير كبايل بغير ان الصالحين ويوجد موضع فارغ يكره
ذلك اه قلت لكن في هذا شبهة فخلية قالوا في اناطة الجواز بالبلاد لا يمكن أن يعد لكل ميت قبر لا يدفن
فيه غيره وان صار الاول رايا لاسيما في الامصار الكمية بالبلدية والازم أن تم القبول والسهل والورع على أن النسخ
من المخبر أن لا يلقى عليهم صرحة وان اسكن ذلك بعض الناس لكن الكلام في جعله حكما عاما لكل احد
فتأمل (تمة) قال في الاحكام لا بأس بأن يقبر المسلم في مقابر المشركين اذ المرق من علاماتهم في كافي خزانة
الفتاوى وان بقي من مظاهرهم شيء يتبين بوزن الامار وتخذ مسجد المارويان مسجد النبي صلى الله عليه وسلم
كان قبل مقبرة المشركين فثبت كذا في الواضحات اه (قوله في خبر دار) يعني عنه ما يأتي من (قوله) مقدار
نصف قامة الخ) اولى حد الصدور وان زاد الى مقدار قامة فهو احسن كافي الذخيرة فسلم أن الادنى نصف القامة
والاعلى النصف وما بينهما بينهما شرح الكنية وهذا حد الحق والقصود منه بالمخالفة في منع الراحة ونسب
السباع وفي التمهيد في وطوله على قدر طول الميت وعرضه على قدر نصف طوله (قوله ويطد) لانه السنة
وصفته أن يقبر القبر بمصر في جيب القبلة من خبره في موضع فيها الميت ويصل ذلك كالميت المستحق حلة
(قوله ولا يبتن) وصفته أن يصرف وسط القبر خيرة في موضع فيها الميت حلة (قوله الا في ارض رهوة)
فيصير من الشق واقتضت نأوت ط عن الدور المتنى وصفته في التهر ومقتضى المقابلة أنه يطد ويوضع السابوت
في الحد لانه العدول الى الشق لخوف انهيار الحد كما صرح به في القتر فاذا وضع السابوت في الحد أمن انهياره
على الميت فلو لم يكن خفر القبرين الشق ولم ينجح الى السابوت الا ان كانت الارض تدب يسرع فيها بلا الميت
قال في الحلية عن القافية ويكون السابوت من راس المال اذا كانت الارض رخوة او تدب مع كون السابوت
في غيرهما كرهوا في قول العلة قاطبة اه وقد يقال بوضع السابوت في الشق اذ لم يكن فوقه ثيابا فلا يرس
الميت في القرب اما اذا كان لمسقا او بناء مقصود فوقعه كقبور بلادنا ولم تكن الارض تدب ولم يطم ففكره
السابوت (قوله ولا يجوز الخ) أي يكره ذلك قال في الحلية ويكره أن يوضع تحت الميت في القبر صرحة او خذعة
او صبرة او نحو ذلك اه ولعل وجهه أنه اتلاف مال بلا ضرورة فالكره صرحة واذا عبر لا يجوز (قوله
وماروي عن علي) يعني من فعل ذلك فهو ثم ان الشارح تبع في ذلك المصنف في منعه والذي وجدته في القهريه
عن عائشة وصككها الى القهريه في البر والمهر قال في شرح المنية وماروي أنه جعل في قبره عليه الصلاة
والسلام قطعة قبل لان المدينة حسنة وقيل ان العباس وعلي تنازعاها فبسطها شقران تحتها لقطع التنافع
وقيل كان عليه الصلاة والسلام يلبسها بغير شقران فقال شقران واقه لا يلبسك أحد بعده اياها فبسطها في القبر
(قوله بغير مشهور) أي غير ثابت عنه والمراد أنه لم يشهر عنه قط بين الصحابة ليكون اجابا منهم بل ثبت
من غيره خلافة في شرح المنية وكراه ابن عباس أن يلقى تحت الميت شيء رواء الترمذي وعن أبي موسى لا تجعلوا
بين روين الارض شيئا اه (قوله ولا بأس باقتضاد نأوت الخ) أي يرضى ذلك عند الحاجة ولا اكره كافتقاره
أخا قال في الحلية نقل خبر واحد عن الامام ابن الفضل أنه جوزه في اراضهم لخاوتها وقال لكن ينبغي أن يفرس
فيه التراب وتطين الطبقة العليا بما يلي الميت ويصل الى النخيف على عين الميت ويساره ليسير عزة الحد والمراد
بقوله ينبغي يسر كما وضعه بغير الاسلام وغيره بل في التنايع والسنة أن يفرس في القبر التراب ثم يتعقبوا
الرخصة في اقتضاده من حديد يثني ولا شك في كراهته كما هو ظاهر الوجه اه أي لانه لا يصل الا بالناس فيكون
كالاجر المطبوخ بها كباقي (قوله له) أي الميت كباقي البراءة ورجل ومعهومه أنه لا بأس به للبراءة لتمامها
وبه صرح في شرح المنية فقال وفي الحلية واستحسن مشايخنا اقتضاد السابوت للتنايع يعني ولو لم تكن الارض
رخوة فإنه أقرب الى السقوط والعز من مساعده الوضع في القبر اه (قوله كراهة الارض) أي كونه تامة
في موضع في الحد أو في الشق ان كانت تدب وما لم يكن تحت سقف كافتقاره (قوله أن يفرس فيه) أي في القبر
اوفي الحد كباية (قوله واتي في البر) قال في القتر وعن احد يثقل ليرسب وعن الشافعية كذلك ان كان

قوله قالوا في اناطة لعل الصراب
قوة فانه مصدر ناط وهو تافه
الهم الا ان يكون من قبيل قولهم
خطا مشهورا الخ تأمل اه مصححه

في خبر دار (مقدار نصف قامة)
فان زاد الحسن (وليطد ولا يبتن)
الاف في ارض رهوة (ولا) يجوز ان
(يوضع فيه مقبرة) وماروي
من علي في قبر مشهور لا يؤخذ
به ظاهره (ولا بأس باقتضاد
نأوت) ولو لم يجر أو حديد
(له عند الحاجة) كراهة الارض
(و) يسر أن يفرس فيه التراب
ما في حقه غسل وكفن وصلى
عليه واتي في البر

قريسان دار الحرب والاشية بين لوجن لشفقة العرفد في ١٥ (قوله ان لم يكن قريسان البز) الظاهر
تقديره بأن يكون بينهم وبين البرمة بغير الميت فيها ثم رأت في نور الايضاح التصريح بكونه الضربيه (قوله في
الدار) كذا في الحلية عن مئة الحق وغيرها وهو اعلم من قول القتيق ولا يدفن صغير ولا كبير في الميت الذي مات
فيه فان ذلك خاص بالانبياء بل ينقل الى مقابر المسلمين ١٥ ومقتضاؤه انه لا يدفن في مدفن خاص كما يفعله من بين
مدسرة وهو هواضن في قبرها مدقنا قائل (قوله بان وضع من بينها رجميل) أي فكلوا الا آخذله
مستقبل القبة حاله الاخذ وقال النافعي واجد بسحب السل بأن وضع الميت عند آخر القبر ثم حمل
من قبل رأسه عند اريسان الاذلة في شرح التبيين والتمتع ولا يضر عندنا كون الدخول في القبر أو الشفا
واختار النافعي الوتر وقامه في العصر (قوله فيلقد) وكذا لو كان القبر شفاغبر مسقف أما المسقف فبعض فيه
السل (قوله وباقه) زاده على ما في الكتب الهديا وهو ثابت في لفظ القرمذي والاول في لفظ لابن ماجه
وفي لفظ في زيادة وفي سبيل الله بعد قوله كذا في البدائع عن الحسن من أبي حنيفة قالوا المعنى بسم
الله وضعا لعل على رسول الله صلوات الله عليكم ثم قال الامام ابو منصور المازني يمين هذا طاعة للميت لانه ان مات
على ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخرج ان يدل على حاله وان مات على غير ذلك لم يدل أيضا ولكن المؤمنون
شهادة الله في أرضه فيشهدون بوفاته على الله وعلى هذين السنين ١٥ حلية (في الاقتصار على
ما ذكر من الوارد اشارة الى انه لا يسن الاذان عند ادخال الميت في قبره كالموا المتأد الا في وقد صرح ابن حجر
في فتاويه بأنه بدعة وقال ومن ظن أنه سنة فبما سألني فيها المولود الحاقنا لفة الاسرا بانه لم يصب
وقد صرح بعض علماءنا وغيرهم بكونها المصلحة المتأد عقب الصلوات مع أن المصلحة سنة وماذا
الاكثر منها لم تؤثر في خصوص هذا الموضع فالمراد على ما فيه فهم القوام بانها سنة وفيه ولذا منعوا
عن الاجتماع لحالة الغائب التي اخذها بعض المتعدين لانها لم تؤثر في هذه الكيفية في تلك الدقائق المخصوصة
وان كانت الصلاة خير موضوع (قوله وجوابا) اخذ من قول الهديا بذلك امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
لكن لم يجبه المترجمون وفي القتيق انه غريب واستوفى به حديث أبي داود والنسائي ان رجلا قال يا رسول الله
ما لك تكثر ان قال في نزع فذكر منها استحلال الميت الحرام بقتلهم اسما أو مونا ١٥ قلت ووجهه ان ظاهره
التسوية بين الحية والموث في وجوب استقباله لكن صرح في العفة بأنه سنة كما يأتي عقبه (قوله ولا يسن
لوجه البها) أي لو دفن مستبرها أو الها أو الها أو القرب لا يسن لأن التوجه الى القبلة سنة والنسب حرام
بخلاف ما اذا كان بعد آتامة الميت قبل آتامة القرب فانه يرأى ويوجه الى القبلة عن يمينه حلية عن العفة
ولو ينف في مئة مع لانسان فلا بأس بالنسب ظهريه (قوله للاستغناء عنها) لانها لا تستغنى عنها الا في التفتد نظرا في الاشارة عند الحل
(قوله ويسوي البن عليه) أي على الهديان بدم من جهة القبر ويقام الميت فيه حلية عن شرح الجمع (قوله
والقصب) قال في الحلية ونسب الفرح التي بين الميت بالمدرو القصب كذا ينزل القرب منها على الميت ونسبوا على
استحباب القصب فيها كآلبن ١٥ (قوله لا لا خير) بمدة الهز وتشديد أشهر من التفتد مصباح وقوله
المطبوع صفة كائفة قال في البدائع لانه يستعمل لثمة ولا حاجة للميت البها ولا نه محاسنه النار فكمه
أن يجعل على الميت فتاؤلا كما يكره أن يتبع قبره بارتقاؤلا (قوله لوجهه) قال في الحلية وكرهوا الايز
والأواح التفتد وقال الامام الترمذي هذا اذا كان حول الميت فلو نوهه لا يكره لانه يكون صحة من السبع
وقال مشايخ جناري لا يكره الايز في بلدتنا الساجدة اليه لصف الاراضي (قوله عند لبنات الخ) قتله
أيضا في الاحكام من التفتد عن شرح مسلم بلفظ قال عدد الخ (قوله ويجاز ذلك) أي الاجر وان شئت
(قوله ويسمي قبرها) أي ثوب وهو استحبابا لادخالها القبر حتى يسوي البن على الميت كذا في شرح
الميتة والامداد ونقل الشيخ الرمي أن الزيلي صرح في كتاب التفتد أنه على سبيل الوجوب قلت ويمكن
التوفيق بصد على ما اذا غلب على التفتد ظهوره من بينها تأمل (قوله كلر) أي ويردو حوز ولي قسنا
(قوله عليه) أي على القبر أو على الميت وهو أقرب للظن والاول أقرب معنى (قوله وتكره الزيادة على)
لما في صحيح مسلم عن جابر قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن يحيى القبروان على بن زاذ أو داود
أوبرا عليه حلية (قوله لانه بمنزلة البناء) كذا في البدائع وظاهره أن الكراهة قصرية وهو مقتضى النبي

ان لم يكن قريسان البز ولا ينفى
ان يدفن الميت في الدار
ولي كان صغيرا لاختصاص
هذه السنة بالانبياء واتصاف
(د) بسحب أن يدخل من قبل
القبلة بأن يضع من جهتها
ثم يحمل فيلقد (د) أن يغسل
واضح باسم الله وباقه وصلى
ملا رسول الله صلى الله عليه وسلم
ووجه البها وجوابا ينفى كونه
على شقة الامين ولا يسن لوجه
البها (وتحل العقدة) للاستغناء
عنها ويسوي البن عليه والقصب
لا لا جز المطبوع وان شئت
لوجهه أو ما فوقه فلا يكره ابن ملك
(خاتمة) عدد لبنات الحد التي
عليه السلام نزع يميني
(ويجاز) ذلك حوله (يارض
رخوة) كتاباوت (ويضي)
أي يغسل (قبرها) ولو غشق
(لا قبره) الا انه ذكر كلر (ويقال
القرب عليه وتكره الزيادة عليه
من القرب لانه بمنزلة البناء

المذكور لم يكن مقر صاحب الخلية في هذا التعليل وقال ودوي عن محمد أنه لا بأس بذلك ويؤيده ما روي
 الشافعي وغيره من جعفر بن محمد من أنه إن رسول الله صلى الله عليه وسلم رث على قبر ابنه إبراهيم ووضع عليه
 حسبا وهو مرسل صحيح فحصل الكراهة على الزيادة الفاحشة وعدمها على القليلة المبلغة لمقدار شبر وما فوقه
 قليلا (قوله ويستحب خيه) أي يديه جميعا جوهره قال في المغرب حديث القربا حيا وخوته حيا
 لما قبضته ورثته ١٥ ومنه في القاموس فهو وادى وبقي فاعلم (قوله من قبل رأسه ثلاثا) قال ابن ماجه
 عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة ثم أتى القبر فغنى عليه من قبل رأسه ثلاثا
 شرح المنية قال في الجوهر فهو قول في الخطة الأولى منها خلفناكم وفي الثانية وفيها نبيكم وفي الثالثة ومنها
 فخر بكم تارة أخرى وقيل يقول في الأولى اللهم جاف الأرض عن جنيته وفي الثانية اللهم انفع أبواب السماء
 لروحه وفي الثالثة اللهم زوجه من الحور والعين والقرآن اللهم أدخلها الجنة برحمتك ١٥ (قوله وجلس الخ)
 المالحق من أي داود كان النبي صلى الله عليه وسلم إذ فرغ من دفن الميت وقف على قبره وقال استغفروا لأسيكم
 واسألوا الله التثبيت فإنه الآن يسأل وكان ابن عمر يسحب أن يقرأ على القبر بعد الدفن أول سورة البقرة
 وخاتمتها وروي أن عمر بن الخطاب قال وهو قس حيا الموت إذا ماتت فلا تصحى نائمة ولا نائمة إذا فتحت
 فتنشأ على القربا شئنا ثم أقروا حول القبر قدما يضر حر وروى بقسم لها حتى استأنس بكم وانظر ما ذرايع
 رسل رب جوهره (قوله ولا بأس برش الماعية) بل ينبغي أن تدب لأنه صلى الله عليه وسلم فعله بقبر سعد
 كارهوا ابن ماجه وقبره لده إبراهيم كارهوا أودا وفي حراسه وأمر به في قبر عثمان بن مظعون كارهوا ألبار
 فاستمع ما عن أبي يوسف من كراهته لأنه ينسب الطين حية (قوله للنبي) هو ما رواه محمد بن الحسن في الاستبصار
 أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا شعبة عن أبي إسحاق عن أبي إسحاق عن أبي إسحاق عن أبي إسحاق عن أبي إسحاق
 أمداد (قوله ويستحب) أي يجعل زيارته قطعاً عليه كسائر الجبل لما روي القاري عن صفوان الثوري أنه رأى
 قبر النبي صلى الله عليه وسلم مسخا به قال الثوري والبيهقي ومالك وأحمد والجمهور وقال الشافعي التطهير أي
 الترييح أفضل وقام في شرح المنية (قوله وفي التطهير وسجودا) هو مقتضى النبي المذكور وروى
 سافي البدائع من التطليل بأنه من منيع أهل المكاب والتب بهم فاعلم بذكره ١٥ لكن في التهرن الأول
 أو قل قلت ولعل وجه شبه الاختلاف والحديث الذي استدل به الشافعي على الترييح يجوز أن يكون النبي مصرفا
 عن ظاهره فماتل (قوله عند ربه) أو كراهة شبرا قليلا ١٥ (قوله ولا يصح) أي لا يطلى بالحناء بل بالحناء
 ويكسر قلموس (قوله ولا يرفع عليه بناء) أي يحرم للفرقة ويكره ولا الأحكام بعد الدفن وما عليه فليس بقبر
 أمداد وفي الأحكام من جامع الفتاوى وقيل لا يكره البناء إذا كان الميت من المشركين والمطهر والمساكنات ١٥
 قلت لكن هذا في غير المقابر المسجلة كالأبهي (قوله وقيل لا بأس بالخ) المسأب ذكره عقب قوله ولا يطعن
 لأن عبارة السراجية كأنه لا يرفع حتى ذكر في مجريد أبي الفضل أن تطيين القبور مكروه واختاره لا يكره ١٥
 وعزاه إليها المصنف في الخ أيضا وأما البناء عليه فلم أر من اختار جوازاً وفي شرح المنية من ضية الحق المختار
 أنه لا يكره تطيينه وعن أبي حنيفة يكره أن يبنى عليه بناء من بيت أو قبة أو نحو ذلك لما روي جابر بن عبد الله
 عن النبي صلى الله عليه وسلم من فحصى القبور وأن يكتب عليها وأن يبنى عليها رواه مسلم وقبره ١٥ ثم في الأمداد
 عن الكبرى واليوم اعتادوا التسمين بالنسب ورواؤنا ذلك حسنا وقال صلى الله عليه وسلم ما رآه
 المسلمون حسنا فهو عند الله حسن ١٥ (قوله لا بأس بالكتابة الخ) لأن النبي منها من صنع قد وجد
 الإجماع العيني بها فقد أخرج المساكم التي منها من طرق ثم قال هذه الأسانيد صحيحة وليس العمل عليها
 فإن الله المسلمين من المشرق إلى المغرب مكتوب على قبورهم وهو عمل أخذه الخلف من السلف ١٥ ويتفرق
 بما أخرجه أبو داود بإسناد جيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل حجر أو ضمة عند رأس عثمان بن مظعون
 وقال اطلع جانيه أي وادقن إليه من مات من أهلي كان الكتابة طريق إلى تعرف القبر بها فمن ظهر أن عمل هذا
 الإجماع العيني على الرخصة فيها ما إذا كتبت الحاسية ذاة اله في الجلة كما أشار إليه في الخط بقوله وإن احتج
 إلى الكتابة حتى لا يذهب الأروا يمين فلا بأس به فأما الكتابة بغير مدونة ١٥ حتى لا يكره كتابة شئ عليه
 من القرآن أو الشرايط أو مدره ونحو ذلك حلية ملخصا قلت لكن نازع بعض المحققين من الشافعية

ويستحب حية من قبل رأسه
 ثلاثا وجلس ساعة بعد دفنه
 لدعاء وقراءة بشدرا بغير الجزور
 ويغزق حية (ولا بأس برش الماء
 عليه) حفظا لقربه من الأندراس
 (ولا يرفع) للنبي (ويستحب) ندبا
 وفي التطهير بوجوه وأقوال شريفة
 لا يصح (لنبي عنه) ولا يطعن
 ولا يرفع عليه بناء أو لا بأس به
 وهو المختار كما في كراهة السراجية
 وفي جنازتها لا بأس بالكتابة إن
 احتج إليها حتى لا يذهب الأثر
 ولا يمين

في هذا الاجماع بأنه اكثري وان سلم هل يحبه عند صلاح الازمنة بحيث يتغذ فيها الامم بالمعروف والنهي
عن المنكر وقد تعطل ذلك منذ أزمنة الأتري أن البناء على قبورهم في المقابر المسجلة اكثر من الكتابة عليها
كما هو مشاهد وقد علموا بالنهي عنه فكذا الكتابة اهـ فالحسن التسليم بما يفيد حمل النبي على عدم الحاجة
كامر (تسعة) في الاحكام من اهلقة تكو ما السور على القبور اهـ (قوله الاخ لا آدمي) استخرج من قوله
تعالى كما اذا دفن بلا غسل او صلا او وضع على شريحته او اوى غير القبة فإنه لا يش عليه بعد اهلقة القربا كامر
(قوله كان تكون الارض مفسومة) وكذا اسقط في القبر متاع او كفن بثوب مفسوم او دفن معه مال قالوا
ولو كان المال درهما بصر قال الرمي واستقدم منه جواب سادة القنوي امر ان دفت مع شي من المصالح
والامعة المشتركة او ارضه لينة الروح أنه يش عليه واذا اختلفت به ضمن المراتحة اهـ واخترنا بالمفسومة
عما اذا اختلفت وقطع كالي في التثنية انما في مال في اصلاح غير ما هو محل دفن فيه ميتة وكنت الارض موقوفة
بعض ما تعلق فيه ولا يجوز له من ماله ان يبيع لانه دفن في وقت اهـ وصحب في بيعه ميتة لينة الحفر فقل
(قوله واخذت بشيعة) أي بان اشترى ارضا دفن فيها ميتة ثم علم التبعيض بالنهي عن بيعها بالشيعة (قوله
وساوتها بالارض) أي لم يزعزعه شي لان حقه في طهارتها وظهر ما كان شأنه في حقه في طهارتها وان شاء
استوفاه فتح (قوله كما يازدعه) أي القبر ولو غير مفسوم وكذا يجوز دفن غيره عليه كافي الزماني
ايضا وقد سئل الكلام عليه (قوله من لا يمر) كذا الباق في الدرر ليعتبر وجهه (قوله ولو بالعكس) بأن مات
الولد في بطنها وهي حية (قوله قطع) أي بان تدخل القبة يد في الفرج وتقطع ما لا في يد هاجد تحقيق مونه
(قوله لوميتا) لا وجه بعد قوله ولو بالعكس ط (قوله والاولا) أي ولو كان حيا لا يجوز قطعه لان موت
الأم به موهوم فلا يجوز قتل آدمي سبي لاسر موهوم (قوله ولو بالغ غير) أي ولو مال له كافي في بيعه وشرح
المنية ومفهومة أنه لم يترك ما لا يضمن ما يعلو ولا يثنى انما (قوله والاولى ثم) لانه وان كان حرمة الادي
اعلى من صيانة المال لكنه ازال احترامه بتدبيره كافي في بيعه ومفاد ما لو سقط في جوفه بلاعة لا يثنى انما
كالا يثنى المني مطلقا لانما في الهلاك لا يجوز الاحترام (قوله الاتباع اقص) أي اتباع الخنازة
لانه يرأى في الميت قاتل القرب عليه اكثر ط (قوله او جوار) سأل في باب الوصية لا قارب وغيرهم
أن الجوار من لصق به وقالا من يسكن في محله ويصحبهم مسجد المحلة وهو احسان وقال الشافعي الجوار
الذي ارضه من دار من كل جانب اهـ قلنا والصحيح قول الامام كاسبيا في هذا ان شاء الله تعالى وهل يشهدنا
بالاصح ايضا التاخر نعم ما لم يوجد دليل الاطلاق وقد يقال كلام الموصي يصح على العرف والجوار عرفا
اللاصق اومن يسكن في المحلة تصرف اليه الوصية بخلافه هنا فيكون حده الى الاربعين كافي في الحديث والله اعلم
(قوله لا يثب دفته في جهة مونه) أي في مقابر أهل المكان التي مات فيه او قتل وان قل قدر ميل او ميلين
فلا بأس شرح المنية ويأتي الكلام على غلة قلت ولذا اصح امره على الله عليه وسلم دفن في احد في مضاجعهم
مع ان حقيرة المدينة قريية ولذا دفت العصابة الذين قصروا مشي عند ابوابها لم يدفنوا في الجحيم في محل واحد
(قوله وتجهيل) أي تجهيل جهانه عقب تحقق مونه ولذا كما تأخير له دفنه لم يعل عليه جمع عليه بعد صلاة
الجمعة كامر (قوله لم يبرز ذكره) أي ما لم يكن الميت صاحب بدعة لم يدفن في غير كافتهماء (قوله ولو بأس
بقوله قبل دفنه) قبل مطفواؤهم الى اهل المدفن من السرفوقية بعد قد قيل او ميلين لا مقابر البلد ربما بلغت
هذا المسافة ففكره فصار اه قال في الثمر من عقد القرائد هو الظاهر اهـ وما تعلق بعد دفنه فلا سلطان حال
في القبر واختلفت كلمة المشايخ في امر آدمي غائبة في غير بلد ما تم تصبر او ارادت قتله على أنه لا بأس بها
ذلك في غير شواذ بعض المتأخرين لا يثقت الله وما تقتل يعقوب ويوسف عليهما السلام من مصر الى الشام
لكون نابع آبائهما الكرام فهو شرع من قبلنا ولم يتوفيه شروط كونه شرعانا اهـ لمطفاوتم عليه (قوله
وبالاعلام بجهته) أي اعلام بعضهم ايضا القنوا سخة هداية وكبر بعضهم ان ينادى عليه في الاذنة ولا سواها
لانه يشبهه في السجادة والاصح أنه لا يكره اذا لم يكن معه متوفيه بذكره وتخصم بل يقول العبد الفقير الى الله
تعالى فلان فلان فلان القلاني فان في الجاهلية ما كان فيه قصد الله وان مع الضيق واليساحة وهو المراد بعرى
الجاهلية في قوله صلى الله عليه وسلم ليس من آمن ضرب الله ودفن في الجيوب ودعا بعرى الجاهلية شرح المنية

(ولا يخرج منه) بعد اهلقة
القرب (الا لم يأتى ذكره)
تكون الارض مفسومة او أخذت
بشيعة) ويصير المائ بين اخراج
وساوتها بالارض كما يازدعه
والبناء عليه اذ لم يسلطوا
قيل (حاصل ما تولى حاشي)
ينطرب (شئ طيبا) من الايسر
(ويخرج ولها) ولو بالعكس
ويخفى على الأم قطع وأخرج
لوميتا والاولا كافي كراهة الاختيار
ولو لمع مال غيره ومات هل يثنى
قولان والاولى ثم فتح (فروع)
الاتباع افضل من التواضل
لوقرباية او جوار وفيه صلاح
معروف يشهد دفته في جهة
مونه وتجهيله وموضع غله
فلا يرأى الا غلة ومن عينه وان
واي به ما يكره لم يبرز ذكره حديث
اذا ذكروا محاسن موتاكم وكفوا
عن مساوئهم ولا بأس بقله قيل
دفته وبالاعلام بجهته

(قوله وبشرناه) تبع فيه صاحب الخبر واعتزله ح بان مقتضاه انه رايه وليس كذلك في القاموس ثبت
 الميت ورويته بكتبه وتحدث بحسنه الخ (قوله من تعزى الخ) غلبه فأضمر بين ايه ولا تنكوا قال
 في القرب تعزى واصترى اتعب والعزاء اسم منه والمراد به قولهم في الاستفاة بالصلان أحضه أى قرواله
 احض بأريكن ولا يحسنوا عن الأربالين وهذا امر تأديب وبالملة في الزجر عن دعوى الجاهلية اه
 لكن كون المراد دعوى الجاهلية هنا مقتضاه من شرح المنية اولى (قوله وبشرناه) أى لصبيهم
 والذم عليهم به قال في القاموس العزاء الصبر أو حسنه وتعزى اتعب اه قالوا هذا الاقل وفيما قبله الثاني
 فافهم قال في شرح المنية ونسب التعزية لقرىبال والصلوات الا لا يفتق قوله عليه الصلاة والسلام من عزى
 أثناء جمعية كعادتهم من حلق الكرامة يوم القيامة ورواه ابن ماجه وقوله عليه الصلاة والسلام من عزى مسلما
 فله مثل اجره ورواه الترمذي وابن ماجه والتعزية أن يقول أعظم الله اجرنا وأحسن جزاءنا وفرض لي ولك
 (نبيه) بهذا الدعاء باعظام اجر المروى عنه صلى الله عليه وسلم لعزى معاذ ابا بنه يفتنى ثوب الثواب على
 الصبية وقد قال الحق ابن الهمام في المسيرة ثالث الحنفية ما ورد به السمع من وعد الزرق ووعد الثواب على
 الطاعة وعلى ألم الحزن وألم طفله حتى الشوك بنسا كما يحض فقل وتقول منه تعالى لا يقمن بوجوه وبعده
 الصادق اه وهل يشترط ثواب الصبر أم لا قال ابن جرير وقع لعز بن عبد السلام لأن الثواب نفسه لا ثواب
 فيها لا ينافي البت من الكسب بل في الصبر عليها فان لم يجر كثر الثواب اذ لا يشترط في المكفر أن يكون كسبا كالبلاء
 فالزجر لا يمنع التكفير بل هو مصيبة أخرى وروى بصريح الشافعي رحمه الله بأن كلامه الجنون والمرضى
 المخلوب على عقده ما جرد شاب مكفر عنه بالمرض لحكم الأجر مع استفاء العقل المستلم لاستفاء الصبر ويؤيده خبر
 الحسين ما يسبب أسلم من نسب ولا ويب ولا من لا حزن ولا اذى ولا غنى حتى الشوك بنسا كما لا كفراته
 جهنم خطايا مع الحديث الصحيح إذا مرض الصديق أو سفر كسبه مثل ما كان يصله مصحبا مقتضاه أنه يحصل
 له ثواب مماثل لفعله الذي صدر عنه قبل بسبب المرض فخلان الله تعالى فمن أصيب وصبر يحصل له ثوابا لنفسه
 الحسية والصبر عليه ما ومن اتقى صبره فان كان لعذر يكون فكذلك ولو صبر عن لم يحصل من ذلك الثوابين
 اه ملخصا وحاصله اشتراط الصبر والثواب على الحسية الا اذا اتقى لعذر يكون وأما التكفير بها فهو حاصل
 بلا شرط (قوله وبأخذنا طعام لهم) قال في القمع ويستحب ليدان أهل الميت والاعتراف بالاباء بعد تبينة طعام لهم
 يشبعهم ومهم ويلهم لقوله صلى الله عليه وسلم اصنعوا الأكل بغير طعام فأخذنا بهم ما يشغلهم حسنة
 الترمذي وصححه الحاكم ولا يبرء وعرف ويلعظهم في الأكل لأن الحزن ينعمهم من ذلك فيضفون اه وقال
 أيضا ويكره اتخاذ الضيافة من الطعام من أهل الميت لأنه شرع في السرور ولا في التردد وهي بدعة مستنكرة
 روى الإمام أحمد وابن ماجه بإسناد صحيح عن جرير بن عبد الله قال كاتفه الا اجتماع الى أهل الميت ومنعهم
 الطعام من التباينة اه وفي البرازية ويكره اتخاذ الطعام في اليوم الأول والثالث وبعد الأسبوع ونقل
 الطعام الى القبر في المناسبات واتخاذ الدعوة لقراءة القرآن وجمع الصلوات والقرآن للتمن أو لقراءة سورة الانعام
 أو الاخلاص والحاصل أن اتخاذ الطعام عند قراءة القرآن لأجل الأكل يكره وفيه من كتاب الاستسنان
 وان اتخذ طعاما للقراءة كان حسنة اه وأما في ذلك في المراج وقال وهذه الاعمال كلها للجمعة والاباء
 فيصيرونها لاهم لا يريدون بها وجه الله تعالى اه وبجئ هاني في شرح المنية بمحاضرة حديث جرير لما وجدته
 آخر فيه أنه عليه الصلاة والسلام دعته امرأته لرجل من بني النضير من دفعه لجاه ووجى بالطعام أقول وفيه نظر
 فانه واقعة حال لا عموم لها مع احتمال سبب خاص بخلاف ما في حديث جرير على أنه بجئ في المنقول في حديثنا
 ومذهب عرفنا كالتباينة والخاتمة استدل لا لا يحدث جرير المذكور على الكراهة ولا سيما اذا كان في الورقة
 صفرا وثابت مع قطع النظر عما يصل عند ذلك غالبا من التكررات الكثيرة كما إذا التزمع والقناديل التي
 لا توجد في الأتراح ومسكوك الطبول والقفا بالاصوات الحسنات واجتماع النساء والبردان وأخذ الأجرة
 على الذر وقراءة القرآن وغير ذلك مما هو متحدث في هذه الأزمان وما كان كذلك فلا شك في حرمة وطلان
 الوصية ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (قوله وبالجولس لها) أى لتعزى وتأسع على لأمس هنا
 على حقيقته لأنه خلاف الأولى كما صرح به في شرح المنية وفي الأحكام عن خزائن التناوي الجولس في الصبية

مطلب
 في التوايب على الحسية

وبارئاته بشرا وغيره لكن يكره
 الاضطرار في مدحه لا سيما عند
 جنازة طيبت من تعزى بهزاه
 الجاهلية وبشرناه أهله وترغبهم
 في الصبر وبأخذنا طعام لهم
 وبالجولس لها

مطلب
 في كراهة الضيافة من أهل الميت

ثلاثة أيام الرجال باحت الرخصة فيه ولا تجلس النساء قطعا ١١ (قوله في ضرب مسجد) أما فيه فمكره كافي البصر
عن الجنيح وجرم به في شرح التنية والفتح لكن في الظهيرة لا بأس به لأهل الميت في البيت والمسجد والناس
ياقونهم ويعزونه ١٢ يجب عنه بأن جلوسه على إيقه عليه وسلم لم يكن مقصود التعزية وفي الامداد وقال كثير
من متأخريه امتناكره الاجتماع عند صاحب البيت وبكره الجلوس في بيته حتى يأتي إليه من يعزي بل إذا فرغ
ورجع الناس من الدفن فليترقبوا ويشتغل الناس بأمرهم وصاحب البيت بأمره ١٣ قلت وهل ينتهي
الكرهه بالجلوس في المسجد وقراءة القرآن حتى إذا فرغوا أقام ولي الميت وعزاء الناس كما يفضل في زماننا الظاهر
لأنكون الجلوس مقصود التعزية لا لقراءة ولا سيما إذا كان هذا الاجتماع والجلوس في المقبرة فوق القبور
المدونة ولا حول ولا قوة إلا بالله (قوله وأولها أفضلها) وهي بعد الدفن أفضل منها قبله لأن أهل الميت
مشغولون قبل الدفن بجهنمه ولا ينحسبهم بعد الدفن قراة أكثره إذا أكرمهم بجمع شديد ولا قدمت
لشكيتهم جوهره (قوله وتكره بعدها) لأنها بعد الدفن منق و الظاهر أنها تعزية ط (قوله الانجاب)
أي الآن يكون العزي والمعزي غايًا فلا بأس بها جوهره قلت والظاهر أن الحاضر الذي لم يعز بغيره الغائب
كما صرح به الشافعية (قوله وتكره التعزية ثانيا) في التوارثية لا ينبغي أن يعزي مرة أخرى
دواء الحسن من أي خيفة ١٤ امداد (قوله وعند القبر) عزاء في الخطة إلى المبنى بالغني المجبة وقال
ويشده ما أخرجه ابن شاهين عن ابراهيم الترمذي عند اقتراب عدة ١٥ قلت هل وجهه أن المخطوب هناك اقتراب
والدهاء فليت بالكثيث (قوله وعند باب الدار) في الظهيرة وتكره الجلوس على باب الدار للتعزية لأنه جل أهل
الجاهلية وقد نهى عنه وما يصنع في بلاد الجبل من فرش البسط والقيام على قواعد الطريق من أجمع الاتباع ١٦
بحر (قوله ويضول أضمل الله أهلك) أي بطله ضلما بزيادة الثوب والدرجات وأحسن عزاء بالمدة أي جعل
ملوكه وصبرك حسنا ابن حجر وقوله وضربك بقوله أن كان الميت مكلفا والا فلا كما في شرح التنية في كتب
الشافعية ويعزي المسلم بالكافر أضمل الله أهلك وصبرك والكافر بالمسلم فضر الله ليلك وأحسن عزاءك (قوله
وزيادة القبور) أي لا بأس بما يل تدب كافي البصر عن الجنيح فكان ينبغي التصريح به للأصناف في الحديث
المذكور كافي الامداد وزاد في كل اسبوع كافي مختارات التواريخ قال في شرح لباب المساك أن الأختل
يوم الجمعة والبيت والثنين والنجس فقد قال محمد بن واسع الموق يقولون بركة ادهم يوم الجمعة ويوما قبله ويوما
بعده فتصلى أن يوم الجمعة أفضل ١٧ وفيه ويستحب أن يزوره شهداء جبل احد لما روى ابن أبي شيبة أن النبي
صلى الله عليه وسلم كان يأتي قبور الشهداء بأحد على رأس كل حمل فيقول السلام عليكم عليه برقم فتم من قب
الدار والأختل أن يكون ذلك يوم الخميس متطهر امتكرا للاقتربة بالظهور بالمسجد النبوي ١٨ قلت استفتد
سنة تدب الزيارة وإن بعد عملها على تدب الرحلة لها كما اعتدس الرحلة التي زيارة خليل الرحمن وأهلها وأولاده
وزيارة السيدة البدوي وغيره من الأكرام الكرام لم أر من صرح به من أئمتنا ومنع منه بعض أئمة الشافعية
الازنارية صلى الله عليه وسلم قياسا على من الرحلة لغرض المساجد الثلاثة وردة القراني موضع الفرق قال ما عدا
ثلاث المساجد الثلاثة مستوية في الفضل فلا غنى في الرحلة إليها وأما الأولى فانهم متفاوتون في القرب
من الله تعالى ونقص الزايرين بحسب معارفهم وأمر ادهم قال ابن حجر في فتاويه ولا تترك لما يحصل عندها
من حركات ومغاسد كاستحاط الرجال بالنساء وغير ذلك لأن القرب لا تترك لمثل ذلك بل على الإنسان فعلها
وانكسار اليد بل وإن ألتها ان أمكن ١٩ قلت ويؤيد ما صرح به من عدم ترك اتباع الجنائز وإن كان معها نساء
وانما تحت تأمل (قوله ولولقضاء) بتول قهرم عليهم والاصح أن الرخصة ثمانية لهن بحر وجرم في شرح التنية
بالكرامة لما صرح في اتباع الجنائز وقال الخليل الرمي أن كان ذلك تصديدا للحن والكماء والتدب على ما جرت به
عادة تين فلا يجوز عليه حمل حديث لحن الله زارت القبور وإن كان للاعتبار واقرهم من غير بكماء والتبرك
بزيارة قبور الصالحين فلا بأس إذا كن بها تزكركه إذا كن لغواب كحضور الجماعة في المساجد ٢٠ وهو في
حسن (قوله ويقول الخ) قال في الفتح والسنة زيارة قائما أو قاعا عند ما قاما كما كان يصنع صلى الله عليه
وسلم في الخروج إلى البقيع ويضول السلام عليكم الخ وفي شرح الباب للملا علي الصادري من آداب الزيارة

في ضرب مسجد ثلاثة أيام وأولها
أفضلها وتكره بعدها الا لقاتب
وتكره التعزية ثانيا وسد القبر
وعند باب الدار ويضول أضمل الله
أهلك وأحسن عزاءك وضربك
وزيادة القبور ولولقضاء حديث
كنت نبيسكم من زيادة القبور
ألا يزوره هو ويقول السلام عليكم
دار قوم مؤمنين وإن الله
يكلم لاحسن

مطلب
في زيارة القبور

ما قالوا من انه باق الزاير من قبل وجلى التوفى لمن قبل رأسه لانه انقلب لبصر الميت بخلاف الاول لانه يكون
 مقابل بصره لكن هذا اذا امكنه والافتدبت أنه عليه الصلاة والسلام قرأ آت سورة البقرة عند رأس ميت
 واخرها عند رجليه ومن آدابها أن يسلم بلفظ السلام عليكم على الصبي لا عليكم السلام فانه ورد السلام عليكم
 دار قوم مؤمنين وان كان شاهد الله بكم لاحقون ونسأل الله لنا ولكم العافية ثم يدعو قائلها بلوا وان جلس
 يجلس بعيدا او قريبا بسبب مرتبة في حال حياته اه قال ط ولفظ الدار مقبوم وهو من ذكر الاملازم لانه
 اذا سلم على الدار فاول ما كنناؤا كرا المشبهة للقب لانه لا يلقى الحق بمحقق او المراد اللوق على اتم الحالات فتصنع
 المشبهة (قوله وقرا يس) لما ورد من دخل المقابر فقرأ سورة يس خفف الله عنهم وشدت وكان له بعد من فيها
 حسنات جبر وفي شرح الحبيب ويقرا من القرآن ما تبسر به من الفاتحة وأول البقرة الى الفلقون وآية
 الكرسي وآمن الرسول وسورة يس وتسابوا الملك وسورة التكاثر والاخلاص اثني عشر مرة أو إحدى عشر
 أمسحها او تلاها ثم يقول اللهم أوصل ثوب ما قرأه الى فلان والهم اه (تنبه) صرح علما في باب الحج
 عن الغير بان الانسان ان يجعل ثوب على نفسه صلاة او صوما او صدقة او غيرها كذا في الهداية بل في ذكر
 التماسخية من المصطلح افضل لمن تحته فلا أن توى لجمع المؤمنين والمؤمنات لانها تصل اليهم ولا يتقص من
 اجره شيء اه وهو مذهب أهل السنة والجماعة لكن استثنى مالك والشافعي العبادات البدينية الخاصة كالصلاة
 والتلاوة فلا يصل ثوبها الى الميت عندهما بخلاف غيرها كالصدقة والحج وخالف المعتزلة في الكل وقامه
 في فتح القدير أقول ما مر من الشافعي هو المشهور عنه والذي حذر المتأخرون من الشافعية وصول القراءة
 للميت اذا كانت بحضرة اودى به عقبها ولو غابا لان عمل القراءة تنزل الرحمة والبركة والدعاء عقبها الروح
 للقبول ومقتضاه أن المراد انتفاع الميت بالقراءة لا حصول ثوبها له ولهذا اختاروا في الدعاء اللهم أوصل مثل
 ثوب ما قرأه الى فلان وأما عندنا فالواصل اليه نفس الثواب وفي الجبر من صام أو صلى أو صدق وجعل ثوبه
 لقبره من الاموات والاحياء جاز واصل ثوب اللهم عند أهل السنة والجماعة كذا في البدائع ثم قال وهذا علم
 أنه لا فرق بين أن يكون المجهول ميتا او حيا والظاهر أنه لا فرق بين أن يشرى به عند الفعل للقبر او بفعله لنفسه
 ثم بعد ذلك يجعل ثوبه لقبره لا يطلق كلامهم وأنه لا فرق بين القرض والنقل اه وفي جامع الفتاوى وقيل
 لا يجوز في القرض اه وفي كتاب الروح لما قلنا في عبد الله الدمشقي الحنبلي الشهير بان قيم الجوز في ما حاصله
 أنه اخلف في اهداء الثواب الى الحي فقبل يصح لا يطلق قول احد بفعل الغير ويجعل نفسه له اسماء وامته وقيل
 لا يكونه غير محتاج لانه يمكنه العمل بنفسه وكذا اختلف في اشتراط نيته ذلك عند الفعل فقبل لا تكون الثواب له
 فله التبرع به واهدائه لمن اراد كاهداه شيء من ماله وقيل نعم لانه اذا وقع له لا يقبل اتقاؤه عنه وهو الاول وعلى
 القول الاول لا يصح اهداء الواحبات لان العادل شوى القرية بجماع نفسه وعلى الثاني يصح وتجزى
 عن الفاعل وقد نقل عن جماعة أنهم جعلوا ثواب افعالهم للمسلمين وقالوا ان الله تعالى بالتقوى والاخلاص
 والشرعية لا تقع من ذلك ولا يشترط في الوصول أن يجده بلفظه كالوا على فقراينة الزكاة لان السنة لم تشترط
 ذلك في حديث الحج عن عمرو بن لوط ثم اذا فعله لنفسه ثم نوى جعل ثوبه لقبره لم يكتف كالوا نوى أن يجيب او يصدق
 او يصدق ويصنع اهداء نصف الثواب او ربعه كالص على احد ولا مانع منه ويؤخه أنه لو أدى الكل الى أربعة
 يحصل لكل منهم ريعه فكذلك لو أدى الربع لو احد او اثني السات لنفسه اه ملخصا قلت لكن سئل ابن حجر
 المكي عما قرأ لاهل المقبرة الفاتحة هل يقسم الثواب بينهم او يصل لكل منهم مثل ثوب ذلك كالا قاجاب
 بأنه انقي مع الثاني وهو الاثنى عشرة الفصل (سنة) ذكر ابن جبري الفتاوى القديمة أن الحافظ ابن تيمية زعم
 منع اهداء ثواب القراءة لثاني صلى الله عليه وسلم لان جنازه الرفع لا يتجزى عليه الا بما جاز فيه وهو الصلاة
 عليه وسؤال الوسيلة قال والله السبكي وغيره في الرذيلة بان مثل ذلك لا يحتاج لان يخاص الا ترى
 أن ابن جبر كان يعترضه صلى الله عليه وسلم عمر ابعده من غير وصية وبع ابن الموفى وهو طينة الخبيثة عنه
 سبعين حبة وختم ابن السراج عنه صلى الله عليه وسلم اكثر من عشرة الاف ختمه وضحى عنه مثل ذلك اه قلت
 ورايت فهو ذلك بخط مفتي الحنفية الشهاب احدث الشلبي شيخ صاحب البحر فقلنا عن شرح الطبعة لتوربي
 ومن جهة ما نقله ابن عقيل من الحنابلة قال بنسب اهداؤها صلى الله عليه وسلم اه قلت وقول علما انه

مطلب

في القراءة للميت واهداء ثوبها له

قوله اثني عشر مرة هكذا يضبطه

وصوابه اثني عشر مرة كالا يصح

اه مصححه

ويقرا يس وفي الحديث من قرأ

الاخلاص احد عشر مرة ثم

وهب اجرها للاموات اعطى من

الاجر بعدد الاموات

مطلب

في اهداء ثواب القراءة للميت صلى

الله عليه وسلم

أن يجعل ثواب عمله لغيره دخل فيه النبي صلى الله عليه وسلم فإنه أحق بذلك حيث اقتضت من الصلاة فقل ذلك نوع
 ذكره وأسد الجليل له والكمال قابل لزيادة الكمال وما استدلل به بعض المائتين من أنه يحصل الحاصل لأن جميع
 أعمال الله في ميزانه يجاب عنه بأنه لا مانع من ذلك فإن الله تعالى أخبر بأنه صلى الله عليه وسلم ثم أخبر بالصلاة عليه بأن
 قول الله صلى الله عليه وسلم "علي محمد وآله أعلم" وكذا استخف في إطلاق قول الجليل ذلك زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم
 فخرج منه شيخ الإسلام البقاعي والمحافظ ابن حجر لأنه لم يرد له دليل وإجاب ابن حجر المكي في الفتاوى الحديبية
 بأن قوله تعالى وقول رب زدني علما وحديث مسلم أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول في دعائه واجعل الصلاة زيادة في
 في كل خير دليل على أن مقامه صلى الله عليه وسلم وكما له قبل الزيادة في العلم والثواب وسائر المراتب والدرجات
 وكذا ورد في دعاء رؤية البيت وزدني شرفه وعظمته واعتزته تشرى خالغ فيشمل كل الأنبياء ويدل على أن الدعاء
 لهم بزيادة الشرف مندوب وقد استعمله الإمام النووي في خطبته كأيامه الروضة والمهاج وسبقه إليه الجليلي
 وصاحبه البيهقي وقد روى على البقاعي وابن حجر شيخ الإسلام القاباني ووافقه صاحبه الشرف المناسوي
 ووافقه أيضا صاحبها إمام الحنفية الكمال بن الإمام بل زاد عليها بالمجاعة حيث جعل كل ماصع من الكففات
 الواردة في الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم موجودا في كيفية الدعاء بزيادة الشرف وهي اللهم صل على عبدك
 صلواتك على سيدنا محمد عبدك ونبك ورسولك محمد وآله وسلم تسليما كثيرا وازد تشرى خالغ وتكريرا وأزلة المنزل
 القريب عند يوم القيمة ١٥ فاطر كيف جعل طلب هذه الزيادة من الأسباب المقضية لفصل هذه الكيفية
 على غيره من الأورد كملادة التشهد وغيرها وهذا اقتصر من هذا الإمام المحقق بفضل طلب الزيادة صلى الله
 عليه وسلم فكيف مع هذا يومهم أن في ذلك محذورا ووافقه أيضا صاحبهم شيخ الإسلام زكريا ١٥ ملخصا
 (قوله ويصغر قبره لنفسه) في بعض النسخ وبصغر قبره لنفسه على أن لفظة صغر مصدر مجرور بالياء مستأنف إلى قبر
 أي ولا بأس به وفي التتارخانية لا بأس به ويؤيد عليه هكذا عمل عمر بن عبد العزيز والربيع بن خنيم وغيرها ١٥
 (قوله والله يثني الخ) كذا قاله في شرح المنية وقال لأن الحاجة إليه متحققة فالبايخلاف التبرقعه تعالى
 وما مدري نفس بأي أرض توث (قوله بكرة المشي الخ) قال في التتبع وبكرة الجلوس على القبر وطوره وحيث
 خابستهم من دفنت حول آثاره خلق من وطه تلك القبور إلى أن يصل إلى قبره يكرهه ويكره التوم عند
 القبر وقضا الحاجة بل أولى وكل ما لم يبعد من السنة والمعهود منها ليس إلا زيادتها والدعاء عند هاتئنا ١٥
 قلت وفي الأحكام من الخلاصة وغيرها لو وجد طريقا ان وقع في قلبه أنه محدث لا يمشي عليه ولا يقرأ عليه ولا يقرأ عليه
 وفي خزانة الفتاوى وعن أبي حنيفة لا يوطأ القبر إلا للضرورة وإن بعد ولا يقعد وإن فعل يكره وقال بعضهم
 لا بأس بأن يوطأ القبر ويقرأ أو يسبح أو يدعو لهم ١٥ وقال في الخلعة وتكره الصلاة عليه والله لا يورد النبي
 عن ذلك ثم ذكر عن الإمام الطحاوي أنه جل ما ورد من النبي من الجلوس على القبر على الجلوس قضاء الحاجة
 وأنه لا يكره الجلوس لغيره جماعة من الأصحاب قالوا ذلك قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ثم نازعه بما صرح به
 في التوادد والتفقه والبدائع والمهبط وغيره من أن بأحنفة كرهه وطه القبر والتعود أو التوم وقضا الحاجة
 عليه ويأثم ثبت النبي من وطئه والمشي عليه وقامه فيها وقد في نور الإيضاح كراهة التعود على القبر إذا كان
 لغير قراءة قلت وقد تقدم أنه إذا لم يلبس الميت وصار زاجا يجوز زوجه والبناء عليه ومقتضاه يجوز المشي فوقه
 ثم رأيت البعض في شرحه على جميع الضار ١٥ ذكر كلام الطحاوي المأثر ثم قال فصل هذا ما ذكره أصحابنا
 لا سيما من أن وطه القبر حرام وكذا التوم عليه ليس كما ينبغي فإن الطحاوي هو أعلم الناس بمذهب العلماء
 ولا سيما بمذهب أبي حنيفة انتهى قلت لكن قد علمت أن الواقع في كلامهم التعبير بالكره لا بالبطء المحرم
 وحيث قد يوفق بأن ما عزا له الإمام الطحاوي إلى اقتناء الثلاثة من جل النبي على الجلوس قضاء الحاجة يراد به
 نهى الصريح وما ذكره غيره من كراهة الوطء والتعود الخ يراد به كراهة التزيه في غير قضاء الحاجة وغاية
 حافه إطلاق الكراهة على ما يشعل المحدثين وهذا كثير في كلامهم ومنه قولهم مكرهات الصلاة ونسخت الكراهة
 مطلقا إذا كان الجلوس للتبرأة كما يأتي والله سبحانه أعلم (تمه) يكره أيضا قطع التراب والطين والخيش
 من المقبرة ومن اليابس كما في الجبر والندروس شمس السنة وعقله في الامداد بأنه ما دام مرتبطا بسبح الله تعالى فيؤنس
 الميت وتقبل بذكر المرأة ١٥ ونحوه في الخليفة أقول ودليله ما ورد في الحديث من وضعه عليه الصلاة والسلام

ويصغر قبره لنفسه وقيل بكرة
 والذي ينبغي أن لا يكره تهيئة نحو
 الكفن بخلاف القبر بكرة المشي في
 طريق تلقى أنه محدث حتى إذا لم
 يصل إلى نعشه إلا بوطء قبره

منظله
 في وضع الجريد ونحوه الأس على
 القبر

الطريدة انقضت بعد شقها نصفين على القبرين اللذين بعدان وقيل بالتصنيف عنهما ما لم يمسأ أي يخفف عنهما
 ببركة تصنيفهما اذ هو اكمل من تسليع الياس لمافي الاخير من نوع حياة وعليه فكر امة قطع ذلك وان ثبت
 بنصه ولم يلك لانه نفوت حق الميت ويؤخذ من ذلك ومن الحديث تدب وضع ذلك للاتباع وقاس عليه
 ما اعتيد في زمانهم من وضع اغصان الآس ونحوه وصرح بذلك ايضا جماعة من الشافعية وهذا هو مما قاله
 بعض المالكية من أن التصنيف عن القبرين انما حصل ببركة بدء الشريعة على الله عليه وسلم اودعاه لهما
 فلا يقاس عليه غيره وقد ذكر الصادق في صحيحه أن ريذة بن النسيب رضى الله عنه اوصى بان يجعل في قبره
 جريدتان واقفة تعالى أعلم (قوله لا يكره الدفن ليلا) والنسب كونه تبارا شرح النسب (قوله ولا يجلس
 القارئ عند القبر) عبارة ثورا الايضاح ونشرحه ولا يكره الجلوس للقراءة على القبر في المختار تأدية القراءة على
 الوجه المطلوب بالسكينة والتدبر والاتعاظ اهـ (قوله عظم الذي يحترم) فلا يكره اذا وجد في قبره لانه لا حرم
 اذ هو في حياته لفته وجبت حياته نفسه من الكسر بدموته خاتمة وأما هل الحرب فان احتج إلى بنهم
 فلا بأس به نأثر خاتمة من الجنة تشبش وترفع العظام والاموار وتقدّم مقبرة للمسلمين واسبغ الكمال الوضوءات
 اسماعيل (قوله انما يعذب الخ) قال بعضهم يذهب لمافي الحديث ان الميت يعذب بيكاه أهله عليه وقال
 جماعة العلماء لقوله تعالى ولا تزوروا زناة وزناة أخرى وتأويل الحديث أنهم في ذلك الزمان كانوا صومر بالنوح
 فقال عليه الصلاة والسلام ذلك يحرم من الظهيرة وفي شرح التكملة أن المراد من الحديث التدب والنباح
 وعن عائشة رضى الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك للمزعل قوم يكون على يهودي فقال
 انه يعذب وهم يكون عليه اهـ اسماعيل (قوله عهدناهم) بفتح الميم وسكون الهاء ومعناها لفارسية
 الرسالة والمخبر رسالة العهد والمخبر أن يكتب شيئا عميل أنه على العهد الا الذي يينه وبينه يوم أخذ
 الميثاق من الايمان والتوحيد والتبرك باجماعه تعالى ونحو ذلك ح (قوله يروح الخ) مفاده الاباحة
 او التدب وفي البرازية قيل كتاب الجنائيات وذكر الامام الصغار لو كتب على جبهة الميت اوصى عاتمة او كفته
 عهدناهم يروح أن يفرق الله تعالى للميت ويصعبه آثام من عذاب القبر قال نصير هذه رواية في تجوز ذلك وقد روى
 أنه كان مكتوبا على الخاذق افراس في أصل الفارق حيس في حيدر الله تعالى اهـ وفي تناوئ الحق ابن حجر
 المكي الشافعي مسئ عن كتابة العهد على الكفن وهو لاله الله والله اكبر لاله الله وحده لا شريك له
 الملك وله الحمد لاله الله ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وقيل انه اهتم فاطر السموات والارض عالم
 الغيب والشهادة الرحمن الرحيم إلى العهد اليك في هذه الحياة الدنيا في شهد أنك انت اقله لاله الا انت وحده
 لا شريك لك وأن محمد ابدك ورسولك صلى الله عليه وسلم فلا تنكحني التي تنكحني من الشر وتعدني من الخير
 وأنا لا افتر الا بربك فاجعل في عهدك عني وفي يوم القيامة انك لا تختار المعاد هل يجوز ذلك أصل
 فأجاب بقوله نخل بعضهم من نوادر الاصول للترمذي ما يقتضي أن هذا الدعاء له أصل وأن الضحية ابن هبيل
 كان يصر به ثم أتى جوارز كاتبه فليسا على كفاية في ابل الركدة وآثره بعضهم وفيه فطر وقد أتى ابن الصلاح
 بأنه لا يجوز أن يكتب على الكفن يس والكهف ونحوهما خوفا من صيد الميت والقياس المذكور ممنوع لأن
 القصد من التبرك هنا التبرك بالاسماء العظيمة باقية على حالها فلا يجوز تعريضها للضياع او القول بأنه يطلب فعله
 مردود لأن مثل ذلك لا يوجب به الا اذ اصع من النبي صلى الله عليه وسلم طلب ذلك وليس كذلك اهـ وقدّمنا
 قبيل باب الميعة من القبر أنه نكره كتابة القرآن وأما الله تعالى على الدوام والمحارب والجدار وما يفرش
 وماذا لا لا احترامه وشيئة وطه ونحوه مما يهانة قائله هنا لا في ما لم يثبت من الجهد أمر مثل فيه
 حديث ثابت فتأمل ثم نقل بعض الشافعية عن فوائد الشري أن انما يكتب على جبهة الميت بغير مداد
 بالاسبغ المسجدة بسم الله الرحمن وعلى الصدر لاله الله محمد رسول الله وذلك بعد الفصل قيل
 الشك في اهـ واقه أعلم

• (باب الشهيد) •

اخرجه من صلاة الجنائز موله مع أن المقول حسب ما جله لا اختصاصه بالقضية التي ليست لغرضه (قوله
 قيل الخ) وهو ما من الشهود أي الحضور أو من الشهادة أي الحضور مع المشاهدة بالبر أو بالجمعة

مطل
 فيا يكتب على كفن الميت

• لا يكره الدفن ليلا ولا اجلاس
 القارئ عند القبر وهو المختار •
 عظم الذي يحترم • انما يعذب
 الميت بيكاه أهله اذا وصى بذلك •
 كتب على جبهة الميت او عاتمة
 او كفته عهدناهم يروح أن يفرق
 الله الميت • اوصى بعضهم أن
 يكتب في جبهته وصودره
 بسم الله الرحمن الرحيم ففعل
 ثم روى في المنام ففعل فقال
 لما وضعت في القبر جاني ملائكة
 العذاب فلما رأوا مكتوبا على
 جبهتي بسم الله الرحمن الرحيم
 قالوا أعتنت من عذاب الله

• (باب الشهيد) •

فعل بمعنى مفعول

قستاني (قوله لانه مشهود بالجنة) أفاد انه من باب الحذف والايصال حذف الام فاستتر انقص
 الجور ح وهذا على أنه من الشهادة وأما على أنه من الشهود فلا الملائكة تشهد اكرامه (قوله
 لانه ح) هذا على أنه من الشهود وأما على أنه من الشهادة فلا على شاهد يشهد وهو مودمه وجرحه
 اوله شاهد على من قتله بالكفر (قوله هو الخ) أي الشهيد في العرف ما ذكره هو تعرفه بأخبار الحكم
 الا على عدم تقبيله ونزع حياجه لالمطقة لانه من ذلك كسبيات (قوله كل مكلف) هو البالغ العاقل
 خرج الصبي والمجنون فخلان عنده خلا قاله سالن السيف انحنى عن الفصل لكونه طمرة ولا ينبغي
 للصبي ولا للمجنون وهذا يقتضى أن يقيد المجنون بمن بلغ كذلك والا فلا خفاء في احتياجه الى ما يظهر ماضى
 من ذوقه الا أن يقال اذا مات على جنونه لم يزأخذ بماضى لعدم قدرته على التوبة بجر ولا يقتضى أن هذا مسلم
 فيها اذا جرت عقب المعصية أما المومنى بعد هاز من قدره على التوبة فلم يفعل كان قتل الميتة غير (قوله
 مسلم) أما الكافر فليس بشهيد وان قتل ظلما فلقريه المسلم تقبيله كآثر وما فى ط من التهمات غير
 ظاهر (قوله طاهر) أي ليس به جنابة ولا جبر ولا قطع ولا انقطاع احدها كما هو المتبادر فاذا استشهد
 الجنب بقتل وهذا عنده خلا قالها فاذا انقطع الحيز والنفس واستشهدت فعلى هذا الخلاف وان استشهدت
 قبل الانقطاع تقتل على اصم الروايتين عنه كآثر المضرات قستاني وحاصله أنها تقتل قبل الانقطاع
 في الاصم كما يبعد وفي رواية لا تقتل قبله لان الفصل لم يكن واجبا عليها كالأقطع قبل الثلاث فانها لا تقتل
 بالاجماع كآثر السراج والمراجع (قوله فالحائض) المراد بها من كانت من ذوات الحيض لان نصف الحيض
 لتلا شافي قوته لعدم سكورتها حائضا فافهم واقتصر في التفرع على بعض أفراد المحترقات لغيره لما فيه
 من التمسيل ولم يغفل في النساء لان النفاس لا حد لافله (قوله والا لا) أي وان لم يزد ثلاثة أيام لا تقتل
 بالاجماع كما قلنا أنما من السراج والمراجع خالي الامداد من أن الماضى تقتل سواء كان القتل بعد انقطاع
 الدم او قبل استمراره ثلاثة أيام فيه سهوا وسفاه وصوابه او قبله بعد استمراره الخ فتنبه (قوله ولم يعد
 الخ) استدلل الامام على وجوب الفصل لمن قتل جنبا بجماع عنه على الله عليه وسلم أنه قال لا تقتل حنظلة
 ابن ابي عامر التقي ان صاحبكم حنظلة نفسه الملائكة فسألو اوزوجه فقالت خرج وهو جنب فقال عليه
 الصلاة والسلام لذلك غلبته الملائكة وأورد صاحبنا أنه لو كان واجبا لوجب على آدم ولما اكتفى بقتل
 الملائكة والجواب المانع وهو ما أشار اليه الشارح من أنه يحصل فعلهم بدليل قصة آدم المارة ثلاث الواجب
 نفس الفصل فاما الفصل فيجوز أن يكون اما كان كآثر المراجع واغترضه في النص بان هذا الفصل عند الجنابة
 لا الموت اه أي واذا كان الجنابة كما هو ظاهر قوله في الحديث لذلك غلبته الملائكة لم يحسن الاستدلال
 بقصة الملائكة لان تقبيلهم لا دم كان الموت لا الجنابة لكن فيه أنه اذا اوجب الجنابة كان كوجوبه للموت
 فقلت القصة على الاكتفاء بفعل الملائكة لكن تقدم في جفت الفصل أن الميت لو وجد في الماء لا بد من تقبيله
 لانا من اياه فيميز في الماء بينه لا سقط القرض من ذمة المكلفين لظهوره فلو سلم عليه بلاعادة لنفسه
 صرح وان لم يسقط عنهم الوجوب ومقتضاه أنه لا يكتفى بفعل الملائكة الا أن يرق بأنه واجب على المكلفين
 اذا لم يقبله غيره لقيام قطعه مقام فعلهم ولذا صرح بتقبيل الذي اوالصبي لمسلمات بين نساء ليس معهن
 مواهبا كآثر على أن فعل الملائكة باذن من الله تعالى فهو اذن من صاحب الحق بالاكتفاء عن فعل المكلفين
 ولا سيما على القول بتكليفهم وبعثه نبينا على الله عليه وسلم الهمم والقصة والحديث لدلائل على الاكتفاء
 بفعلهم وما وقع في الماء فليس فيه تقبيل من احد فليست القرض منهم وان حصلت الطهارة كالأول
 مكلف بلانته فانه يجزى لظهوره لا لا سقط القرض من ذمتنا فتص الصلاة عليه وان لم يسقط القرض عنا فذا
 وجب اعادته غسل التريق او تحريكه عند ارجاء بنية الفصل فيكون فعلا منا فيسقط به القرض عنا اذ بده لم
 يحصل فعل متوالا من ناب عنا فاضع الفرق هذا ما ظهر في فاعتمه فانه نفيس (قوله قتل ظلما) لم يقل قتله مسلم
 كآثر الكثر لان الذي كذلك وقيد بالقتل لانه لو مات حيا أو برة أو سرق أو غرق او عدم لم يكن شهيدا
 في حكم الدنيا وان كان شهيدا الاثرة كسبيات وفيه ظلما لما يأتي من أنه لو قتل جهدا وقصاصا مثلا لا يكون
 شهيدا فيقتل ودخل فيه القتل مدافعا عن نفسه واماله والمسلمين أو أهل الذمة فانه شهيد لكن لا يشترط

لانه مشهود بالجنة وأما على أنه
 من عند غيره فهو شاهد (هو كل
 مكلف مسلم طاهر) فالحنائض
 ان رأت ثلاثة أيام غلبت والا لا
 لعدم كونها حائضا ولم يعد عليه
 السلام فصل حنظلة لم يرد عليه
 يفعل الملائكة بدليل قصة آدم
 (قتل ظلما)

الجماد واستشكله في القبح بأن المرتقى من الحوف قد يكون وقفاً من قسرة في الحوف على ما تقدم في الطهارة
 فلا يلزم كونهم في راحة ساذجة بل هو أحد الخفلات اه (قوله صافيا) قبل لقوله وأصله وكذا قوله الأخي
 جامد أوقف قلبه والصواب ذكر جامد في الأول وصافيا في الثاني كما علم بمقتضاهما (قوله فترع عنه الخ)
 شروع في أحكامه والمراد بما لا يصلح للكفن مثل القرويا خشو والتقصو والخسوخ والسرور والسرور
 فلا يترع في الأشياء كافي الهندية عن الهندواني وكذلك لا يترع القرويا خشو والتقصو والخسوخ والسرور والسرور
 (قوله ويراد انقص) في الخطأ قبل أن قولهم يرادون نقص معناه يرادون بجد ترك ما يترع ويقتص ماشاءوا
 وإن كان ما عليه يبلغ السنة وقبل زياد أقل كترقص إذا كثر حتى يبلغ السنة وهذا القرب بوجه ليس كفته
 قهستاني قال في العرو وأشار إلى أنه بكرة أن يترع عن جميع ما به ويعبد الكفن ذكره الاستيعابي اه (قوله)
 حديث الخ أي لقوله صلى الله عليه وسلم في شهادته أحد وتكلموا بكلمتهم ودامهم ورواه أحد كذا في شرح المنية
 ثم ذكر دليل الصلاة عليه أنه عليه الصلاة والسلام صلى على شهداء أحد وساق أحاديث وقال كل من كان مسلم
 أنه لم يمت إلى درجة العفة طيس شاذل من درجة الحسن وجميعها مرقق اليها قطعاً تعارض ما في البخاري
 من جابر يترع عليه بأنها ميتة وهو تلقى وقامه فيه والقرنيل والقول والحكم مع كل شيء فتكون الجرح (قوله)
 أي في موضع يجب فيه الدية) فالمراد بالمرور القرعة ما يعمل ما قرب منها وخرج ما لو وجد في مكانة ليس بقرعة
 عمران فإنه لا يجب فيه قسامة ولا دية فلا يفسد ولو وجد أثر القتل كافي البرص المهرج (قوله ولم يعلم قاتله)
 أي مطلقاً سواء قتل بما وجب القصاص أو لا لعدم تحقق كون قتله ظلماً ولو جرب الدية لما كان فهو
 أنه إن علم لا يفسد مطلقاً أيضاً مع أن الأخلاق غير مراد من القصاص بل إن علم ولم يجب القصاص بأن قتل
 بمنقل أو خطأ فكذلك أي يفسد والأخلاق كالأهنة مطلقاً عن التقصيد استثناء بما ترمي قوله قتل ظلماً الخ
 (قوله كن قتله الموصي الخ) أي سواء قتل بصلاح أو غيره وكذا ما في قتله قطع الطريق خارج المصلح بصلاح
 أو غيره فإنه شهد لأن القتل يمتنع في هذه المراضع بدلا هو ما يجرى من البدائع لأن موجب قطع الطريق
 القتل لا المال كافي البدائع (قوله غليظنا الخ) أصل ذلك أصاب البرص حيث قال بعد ما مر من البدائع
 وجه يعلم أن من قتله الموصي في يته ولم يعلم قاتله معين منهم لعدم وجودهم فإنه لا قسامة ولا دية على أحد
 لأنه لا إيجابان إلا إذا يفسد القتلى وهنا قد علم أن قاتله الموصي وإن ثبت عليهم قرارهم فليقتض هذا
 فإن الناس عنه غافلون اه قلت وجه الغفلة إطلاق ما ساقى في القسامة من أنه إذا وجد قتل في داره
 فالدية على قاتله ورثته ولم يدر من قتلها هناك بما ذكره هنا فلا أكفي في التنبيه عليه (قوله أي يفسد) فأعاد
 معطوف على صفة من في قوله ويقتل من وجد لأن هذا القتل ليس بظلم وهو المناط أصح (قوله أو جرح)
 فعل ما مضى مبنى للمفعول وهو عطف على قتل وقوله وأوتت بالبناء للمفعول أي جعل من المعركة ترشياً أي جرحها
 وفي النهاية الرث البالي أطلق أي ما دخل في الشهادة ومعناه الثرى ما أضافه بقوله بأن كل الخ خبر لانه
 حصل بهذا لوقوع من مرافق الحياة فتمت شهادته على جرحها وهيتها التي كانت في شهادته أحد الذين هم الأصل
 في حكمه لا ترك القتل على خلاف القصاص المشروع في حق سائر أموات عن آدم فبراه في جميع الصفات
 التي كانت في القصر عليه وتعامه في شرح المنية (قوله ولو قتل) يرجع إلى الأربعة قبله أعاد في البحر ط
 (قوله أو أوى خية) بالبناء والقصر يتعدى إلى ما ذكره بعضهم فعديته بنفسه وقال الأزهري أنها لغة مصيبة
 كما ذكره ابن الأثير أعاد القهستاني والمراد هنا ما أضررت عليه خية وهو في مكانه والألفي مسئلة القتل
 من المعركة أعاد في البحر (قوله وهو يقتل) فلو لم يقتل لا يفسد وإن زاد على يوم وليه بجر (قوله ويقتل)
 على أدائها كذا أقده الزبلي وقال حتى يجب عليه القصاص بتركها فيكون بذلك من أحكام النياحة في الدية
 قال في القبح واقعة على وجهه وقاسم في البحر (قوله أو قتل من المعركة) أو من المكان الذي جرح فيه كافي البناء
 أصح (قوله وسككنا الخ) أي بالاول (قوله لا تلوف وطه الخيل) عند قوله أو قتل من المعركة
 لحديث لا يكون النخل منافعاً للشهادة وهذا التقدم كونه في شرح الزيارات والكافي والتبصير وابن ميثاق وغير
 الأول كذا في الزبلي والردود وغيرها أصح (قوله في الهدية) والذات مع علل بأنه ما نال شمساً من راحة الدنيا
 (قوله وهو الأصم) ذكر في البرص المحيط أن الأنظر أنه لا خلاف في قول أبي يوسف أنه لا يكون مرتان فبما

من عنه أو أوقفه أو أصله صافيا
 لأن آفته أو كره أو دبره وأصله
 جامد (فترع عنه ما لا يصلح للكفن
 ويراد) أن نقص ما عليه عن كفن
 السنة (ونقص) أن زاد (اللايل
 أن) (بمعرفته) السنون (ورسلي
 عليه بلا غسل ويدفن بدمه وشبابه)
 حديث زعموه بكلمتهم (ويقتل
 من وجد قتل في مصر) أو قرية
 (فيما) أي في موضع (يجب فيه
 الدية) ولو لم يثبت المال للقتول
 في جامع أو شارع (ولم يعلم قاتله)
 أو علم ولم يجب القصاص فإن
 وجب كان شهيداً لكن قتله
 القصاص لئلا في المصرفه
 القسامة ولا دية فيه للعلم بأن
 قاتله الموصي غاية الأمر أن
 عنه لم تعلم فليقتض أن الناس عنه
 غافلون (أو قتل بعد أو قصاص)
 أي يفسد وكذا ينزير أو قهراس
 سبع (أو جرح وأرث) وذلك
 (بأن) أصل أو جرح أو أوى
 أو تدرى) ولو قتل (أو أوى
 خية) أو مضى عليه وقت صلاة
 وهو يقتل) ويشترط على أدائها
 (أو قتل من المعركة) وهو يقتل
 سواء وصل حيا أو مات على
 الأيدي وكذا لو قام من مكانه إلى
 مكان آخر بدائع (الأنفوط وطه
 الخيل أو أوى) بأمور الدية أو أن
 بأمور الأسماء (لا يصير مرتان)
 عند محمد وهو الأصم) بوجه

إذا أوصى بأمور الدنيا وقول محمد بعده فيها إذا أوصى بأمور الآخرة كإتي وصية سعد بن الربيع وجزءه
 في الترويض ط وصية سعد بن سبرة الشامي حاصلها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل إليه من تخلفه
 فقال اني في الاموات فأبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم عن السلام وقيل ان سعد بن الربيع يقول جزاء الله
 ضامن ما جرى نبيا عن الله وقيل اني اجد ربح الجنة وأبلغ قريش عن السلام وقيل لهم ان سعد بن الربيع يقول
 لكم انه لا هدر لكم عند الله ان خلص اني رسول الله صلى الله عليه وسلم مكروه وبقكم عن طرف ثم لم يبرح
 أن مات (قوله) او تكلم بكلام كثير يمكن جملة على كلام ليس بوصية وقياسا فيها لكن ذكر او يكره الرازي
 أنه لو أكثر كلامه في الوصية غسل لانها اذا طالت اشبهت بأمور الدنيا يخرج عن غاية اللسان قلت يمكن جل
 ما ذكره الرازي على الوصية بأمور الدنيا بدليل ما مر من وصية سعد فان فيها كلاما مطولا (قوله) والافلا) أي
 وان لم يكن كثيرا كلمة أو كثرين فلا يكون مرتنا (قوله) وهذا كله) أي كون ما ذكر في بيان الارتثان
 موجب للفصل دوز (قوله) اذا كان الخ) هذا التمرط يظهر من قبل بمحاربة أمان قتل بغيرها من قتل ظلم
 فلا يظهر فيه بل ان ارتد غسل والا لا ولا لم يقبده هناك (قوله) وكل ذلك) أي ما تقدم من الشرط وهو س
 كافي الدافع العقل والبلوغ والقتل ظلم وأن لا يجب به عوض ماني والطهارة عن الحدث الأكبر وعدم
 الارتثان ط (قوله) في الشهيد الكامل) وهو شهيد الدنيا والاخرة وشهادة الله سبحانه للفصل الانصاف
 أصابته غير دمه كافي أي السجود وشهادة الآخرة بنيل الثواب الموعد للشهيد آفاده في البحر ط والمراد
 بشهيد الآخرة من قتل مظلوما او قاتل لعداة كلمة الله تعالى حتى قتل فلو قاتل لفرض ديني فهو شهيد دنيا
 فقط يقرب عليه أحكام الشهيد في الدنيا وعلوه فالشهيد ثلاثة (قوله) وشعوه) أي كالمجنون والعسى والمقتول
 ظلم اذا وجب بقتله مال (قوله) والمطعون) وكذا من مات في زمن الطاعون بغيره اذا أقام في بلد صابرا
 محسبا فانه اجر الشهيد كاحد من الضاري وذكر الحافظ ابن حجر أنه لا يسأل في قبره أجور (قوله)
 والنساء) ظاهره سواء مات وقت الوضع او بعده قبل انقضاء مدة النفاس ط (قوله) والميت لسه الجمعة)
 اخرج جدين في شعوه في فضائل الاعمال من مرسل ابن بكير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من مات
 يوم الجمعة كتب له اجر شهيد اجهوري (قوله) وهو يطلب العلم) بأن كنهه اشتغال به تعالى أو تدبيرا
 او حضورا فيها يظهر ولو كل يوم دوسا وليس المراد الاهمال ط (قوله) وقد عدهم السيوطي الخ) أي
 في التثنية فهو الثلاثين فقال من مات بالعلم واختص فيه عمل المراد به الاستقاء او الاسهال فلولان
 ولا مانع من الشغل او الفاقة او الهم او الجنب وهي قروح تحدث في داخل الجنب وجع شديد ثم تنفخ
 في الجنب او يجمع بالضم يعني المجموع كاذخر جي المذخور وكسر الكسائي البنية والمعنى أنها ماتت من حق
 مجموع فيها غير منفصل منها من حل او بكارة وقد تنفع الجلب أضع على الله عليه وسلم إجماعا أموات ماتت
 بجميع فهي شهيدة او بالاسل وهو داء يصيب الرئة وتأخذ البدن منه في نقصان والاصفرار أو في القرية
 او بالصرع او بالقي أو دون أهل اومه اوده او غلة او بالشرع مع العصفاء والكبر وان كان سنة حراما
 او بالشرع او بالشرع السبع او بجيب سلطان ظلم او بالضرع او متواريا او دغته هامة أموات على
 طلب العلم الشرعي أو مؤذنة محسبا او تاجر احد وقاوم من سعى على امر أو ولده وما لم يمسك عنه بقيم
 فيها امر الله تعالى ويضعهم من حلال كان حلال الله تعالى أن يبطع مع الشهداء في درجاتهم يوم انصاف
 والمات في البر الذي حصل له ثبات والذي يصيبه القى له اجر شهيد ومن مات صابرة على الفاقة لها اجر
 شهيد ومن قال كل يوم تسوا عشر مرة اللهم تبارك في الموت وتعا بعد الموت ثم مات على فراشه أعطاه الله
 اجر شهيد ومن على الضمى ومات ثلاثة أيام من كل شهر لم يترك التورع فورا ولا حضرا كتب له اجر شهيد والحق
 ببقى عند فساد اتقى له اجر شهيد من قال في مرضه أو بعين مائة لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين
 مات أصلي اجر شهيد وان برئ من مفروراه وحذفت ادة ذلك طلبا لا اختصار اه ملخصا ط أقول وقد
 قدمها العلامة الشيخ على الاجهوري المالكي وشرحها شرح الطحاوي ذكرها الثلاثين أيضا لكنه زاد على
 ما هنا من مات الطاعون كاهن أو بالقرق أو بباطا أو قرق كل ليلة سورة يس ومن صرع دابة فأت ويحتل
 أن يكون هو المراد بقوله فيما مرز أو بالصرع ومن بات على طهارة فأت ومن عاش مداريا مات شهيد أخرجه الديلمي

مطلب
 في تعداد الشهداء

لأنهم أحكام الاموات (اوباع
 او اشترى او تكلم بكلام كثير)
 والا فلا وهذا كله اذا كان (بعد
 انقضاء الحرب ولو فيها) أي
 في الحرب (لا) يصبر مرتنا بقى
 بما ذكر وكل ذلك في الشهيد
 الكامل والا فالمرت شهيد
 الآخرة وكذا الجنب وشعوه
 ومن فقد القدوق فأب نفسه
 والفرق والحريق والقريب
 والمهدوم عليه والمبطون
 والمطعون والنساء والميت ليلة
 الجمعة وصاحب ذات الجنب ومن
 مات وهو يطلب العلم وقد عدهم
 السيوطي فهو الثلاثين

ومن صلى على النبي صلى الله عليه وسلم مائة مرة أخرجه الطبراني ومن مال القتل في سبيل الله صا قائم مات
أشهد الله أجرين شهد رواء الحائكم وغيره ومن يلب طعنا الى مصر من أمصار المسلمين كان له اجر شهيد وراه
الدليلي ومن مات يوم الجمعة كآثر وسئل الحسن بن رجل اغتسل بالبحر فأصابه الدردنات فقاتل بالها
من شهادة وأخرج الترمذي عن عجل بن يسار قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال حين يصبح ثلاث
مرات أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وقرأ ثلاث آيات من آخر سورة الحشر وكل الله به سبعين
ألف ملك يصلون عليه حتى يمسي فان مات في ذلك اليوم مات شهيدا ومن قالها حين يمسي كان تلك الملائكة حتى
يصبح ٨١ وبذلك زادت على الأربعين وقد عده بعضهم أكثر من خمسين وذكرها الرضى منظومة فراجعها
(خاتمة) ذكر الاجهوى قال في المعارضة من غرق في قطع الطريق فهو شهيد وعليه اثم معصيته وكل من مات
بسبب معصية فليس شهيد وان مات في معصية بسبب من أسباب الشهادة فله اجر شهادته وعليه اثم معصيته
وكذلك لو قاتل على فرس مفصوب او كان لوم في معصية فوقع عليهم البت فلهم الشهادة وعليهم اثم المعصية
اتى ثم نقل عن بعض شيوخه أنه يؤخذ منه أن من غرق بالفرجات فهو شهيد لانه مات في معصية لانه لم
ثم نظره في أنه مات بسببها لأن التفرقة بالمرحمة لا ينسب لمرحمة لان التفرقة من مات بالولادة
من الزنى في أن سبب السبب هل يكون بمنزلة السبب فلا تكون شهيدة أم لا والقاهر الاول ٨٢ ويزعم الرضى
الشافعي بالتأني وقال أي غرق يتهاوى من ركب الصلصة او سافر أبقا أو ناسر بجزاف ما ذار كركب
البحر وقت لا تسرفه السفن او تسببت امرأه في انقاذ عليها للعصيان بالسبب ٨١ ملخصا قلت الذي
يظهر تقييد ركوب البحر والسفر بما اذا كان لغير معصية والا كان معصية لكونه سببا للمعصية فهو كمن قاتل
معصية يفرح شحات فالمناسبات ما نقله عن بعضهم من تقييده السفر بالاجابة والله اعلم

مطل
المصية هل تنافي الشهادة

باب الصلاة في الكعبة

في الباب زيادة على الترجمة
وهو حسن (بمع فرض وفعل
مبا وفوقها) ولو خلاصة لان
القبلة عند ما هي العروة والهواء
الى عنان السماء (وان ذكره الثاني
لنبي وثلا التعظيم) منفردا
او بجماعة وان وصليته (اختلفت
وجوههم) في الترجمة الى الكعبة
(الاذا جعل قفاه الى وجه امامه)

باب الصلاة في الكعبة

لما بين حكم الصلاة خارجا شرع في بيانها دخلها وقدم الاول لكثرة وقوعه (قوله في الباب زيادة) وهي
الصلاة عليها وحولها ط (قوله وهو حسن) بخلاف ما لو فرض منها او فرض الزيادة على ما في السؤال فنقله
عليه الصلاة والسلام لم يسل عن التطهر بما العروة والهواء وما الحل منته (قوله بمع فرض وفعل فيها)
أي في جوهرها ومنه ما قلنا لا يصح الفرض فيها لانه ان كان استقبل جهة كان مستدبرا جهة أخرى ولنا
أن الواجب استقبال جهته من غير عيب وانما يمين الجزء قبله بالتسرع في الصلاة والتوجه اليه وهي صادقة
فاستدبره لا يكون مضدا على هذا ينبغي أنه لو صلى ركعة الى جهة أخرى لم يصح لانه صار مستدبرا
الجهة التي صادرت قبله في حقه يقين بالضرورة بخلاف المقرى لان ما تحول منها لم تصرف قبله في حق بل باجتهاد
ولم يخل ما أدى بالاجتهاد الاول لان ما مضى باجتهاد لا يتقض باجتهاد مثله بدائع ملخصا (قوله هي العروة
والهواء) أي لا البناء بدليل أنه لو قتل الى عروة أخرى وصلى اليه لم يجز لانه لو صلى الى أي قبس جازت
بالاجماع مع أنه يصل الى البناء بدائع والعروة بالكون كل بقعة من الدو ليس فيها بناء قاموس (قوله
الى عنان السماء) بفتح العين المهمة تواجها وبكسرهما ما بد الله منها اذا انظر بها قاموس (قوله وان ذكره الثاني)
أي الصلاة فوقها (قوله الثاني) لانها من السبع التي نهى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وجهها العروسى
في قوله

يأي الرسول احمد خير البشر • عن الصلاة في قطاع نصير
معلق الجبال ثم المقبرة • من طرقتهم ويجزى
وفوق بيت الله والحمام • والحمد لله على التمام

(قوله وان اختلفت وجوههم) شامل لستة عشر صورة حاصلة من ضرب أربع وجه الموتر وقفاه وبعينه
وبساره في مثلها من الامام ح قلت ويشمل ستة عشر صورة أيضا حاصلة من ذلك بالنظر الى التقدير بعضهم
مع بعض كما أشار اليه في البدائع حيث قال وكذا اذا كان وجه بعضهم الى ظهر بعض وظهر بعضهم الى ظهر
بعض لوجود استقبال القبلة (قوله في الترجمة الى الكعبة) زاده لاشارة الى ان ليس المراد اختلفت
وجوههم بعضها عن بعض لانه على هذا التقدير لا يشمل صورة المواجهة ط تأمل (قوله الى وجه امامه)

أي بأن توجه إلى البهجة التي توجه إليها امامه ويكون متقدما عليه فيها سواء كان ظهره مسامتا لوجه امامه
او متفرقا عنه بينما اوبسارا لان الصلة المتقدم عند اتحاد البهجة (قوله ويكره الخ) قال في شرح المنقح
لانه يشبه عبادة الصورة وفي القهستاني عن الجلابي وربيقي أن يجعل يمينه وبين الامام مسترة بأن يعطى ناعها
او نوبا ط أي يمنع من المواجهة (قوله مهي أربع) يعني الجواب من كل من المؤتم والامام فلا شافى
ما يز من ايام ستة عشر فاقهم (قوله ويصع ولحقوا حولها) شروع في حكم الصلاة خارجها والتعلق جائز
لان الصلاة يمكنه ان ينفذ هكذا من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ومنه هذا والافضل للامام أن ينفذ
في مقام ابراهيم عليه الصلاة والسلام بدائع (قوله ان لم يكن في جانبه) أما اذا كان أقرب اليها من الامام
في البهجة التي يعنى اليها الامام بأن كان متقدما على الامام بحذاء فيكون ظهره إلى وجه الامام او كان على
يمين الامام او يساره متقدما عليه من تلك البهجة ويكون ظهره إلى الصف الذي مع الامام ووجهه إلى الكعبة
فلا يصح اقتداؤه لانه اذا كان متقدما عليه لا يكون تابعا له بدائع (قوله لتأخره حكا) على لصحة صلاة
الاقرب اليها من امامه ان لم يكن في جانب الامام لان التقدم إنما يظهر عند اتصاف البهجة فاذا لم يتقدم
تقدمه على امامه والمنع من صحة الاقتداء هو التقدم ولم يوجد بما تقررنا ظهر أن الأولى في التعديل أن يقول
لعدم تقدمه لان صحة الاقتداء لا ترتفع على التأخر بل تحكمون مع المساواة كما مر في محله (قوله ويحجب
الفساد احتياطا الخ) الصلة للتميز بل في حاشية الدرر وكذا القرطبي في حاشية العروسيه ان المتقدم اذا
استقبل ولكن اطرفه مثلا يكون كل من جانبه جهة له فاذا كان الامام مستقبلا لباب الكعبة وكان المتقدم أقرب
اليها من الامام لا يصح لان المتقدم وان كان جانب يساره جهة له لكن جهة يمينه لما كانت جهة امامه ترجعت
احتياطا لعدم التفتني الفساد على متقضى الصلة ومثل ذلك لو استقبل الامام الركن وكان أحد المتقدمين
من جانبه أقرب إلى الكعبة وعبارة التميز التي في قول رأيت في كتب الشافعية لوجه الامام والامام
إلى الركن فنكل من جانبه جهته واقول ولا شيء من قواعدنا بأبنا فلا يصح على الامام إلى الركن فنكل من جانبه
جانبه فينظر إلى من عن يمينه ويمنه من المتقدمين فيكون الامام أقرب منه إلى الحائط او صوابه فيحكم بصحة
صلاته وأما الذي هو أقرب من الامام إلى الحائط فصلاته فاصدق به يتبع الحائط في الصلوة حول الكعبة المشرفة
مع الامام في سائر الاحوال اه (قوله وكذا الاقتداء من خارجها امامها الخ) أي سواء كان معه بعض
القوم او لا قال في الامداد واصل اشتراط فتح الباب لعدم انتقال الامام بالنظر إليه فلو منع انتقاله بالتدبير
والباب مغلوقا لمانع من صحة الاقتداء لعدم المنع منه كقصدنا في شروط صحة الاقتداء اه ولكنه يكره
ذلك لارتضاع مسكان الامام قدرا للتامة كافتراده على المكان ان لم يكن معه احد ط اقول ولم ار من ذكر
هكس المسئلة وهو ما لو كان المتقدم فيها والامام خارجها والظاهر صحة ان لم يمنع منها مانع من التقدم
على الامام عند اتصاف البهجة ثم رأيت رسالة السيد عبد الفتى سمها هاتئذ البهجة في الاقتداء من جوف
الكعبة ذكر فيها أنه متعلق من هذا المسئلة وأنه وقع فيها اختلاف بين أهل عصره في كونه واجبا لبعضهم
بالجواز وبعضهم بالتمنع ولم توجد منصوعة وأجاب هو بالواجب وانزوت عند استند اليه المانع وذكر أنه ذكرها الزركشي
من الشافعية في كتابه اعلام الساجد بالساجد وذكر أن قواعدنا تأتي ما ذكره من الجواز اه قالت
ولما حجت سنة ثلاث وثلاثين ومائتين وألف اجتمعت في معنى في الله عهدا مع بعض أقاضل الروم من قضاة
الدين المشهور فسألني عن هذه المسئلة فقلت ما تقدمه فقال لا يصح الاقتداء لان المتقدم يكون أقوى حالا
من الامام لكونه داخلها والامام خارجها وعلى ذلك أنه لا يصح اقتداء من يصلي في اطرافها اذا كان الامام
في جهة اخرى لان اطرفه من الكعبة وقال اذا ولدت قضاء مكة اصنع الناس من ذلك تعاضته بأن ما ذكره
من القوة لا يؤثر في المنع لتساوي في الواجب وهو استقبال بر من الكعبة وبأن الصلوة حول الكعبة عادة
قديمة من عهد النبي صلى الله عليه وسلم وان كان الامام خارج الجوف ولم يسمع من احد من المجتهدين ممن بعدهم
أنه منع من وصل الصفوف في اطراف مكان ذلك اجابا على الصلة وبأن اطرفي بعضه ليس من الكعبة على سبيل

فلا يصح اقتداؤه (لتقدمه عليه)
ويكره جعل وجهه وجهه بلا حائل
ولو جنبه لم يكره فهو أرى
(ويعصم ولحقوا حولها لو كان
بعصم أقرب اليها من امامه ان لم
يكن في جانبه) لتأخره حكا رو
وقب مسامتا لركن في جانب
الامام وكان أقرب لم أره ودفع
الفساد احتياطا لترجيح جهة
الامام وهذه صورة
(وكذا الاقتداء من م م
خارجها امامها) امام مؤتم
والباب مفتوح مع (لانه قضاءه
في الحراب

القطع ولذا التصح الصلاة مستقبلا اليه وانما هو غلط فاذا وجدت شروط الصلة القطعية لا يحكم بالقصد
لا مغلط بعد تسليم أصل المسئلة والا فهو غير مسلم لما علمت والله تعالى أعلم

ح

رحم

وقد تم طبع الجزء الاول من حاشية العلامة السيد محمد امين بن عمر الشهير بعابدين المسماة رد المحتار على
الدر المختار مقابلاجيه على نسخة المؤلف التي بخطه مع غاية التصرى في تصحيحه وضبطه ما عدا الملازم
الست الاول فان تصحيحها لم يكن على خط المؤلف اصل وكان تصحيح طبعه وتنسيق تشيله ووضع
على يد افتر العبيد الى سيده المفوض امره في جميع الاحوال الى من كل الامور بيده
المتمسك اليه بالجاه النبوي محمد ابن المرحوم الشيخ عبد الرحمن قطعة العدوى
مصحح دار الطباعة المصرية حسنها الله تعالى من كل آفة وبليته وقد وافى
طبعه حذو القام وحققت منه روائع مسك الختام في او اخر ربيع
الثاني سنة ١٢٧٤ لله ومائتين واثنين وسبعين من هجرة
من اوفى السبع المثاني عليه وعلى آله واصحابه
الكرام افضل الصلاة واتم السلام
وبليه الجزء الثاني اوله
كتاب الزكاة

تم



